



10515





جلید پنجم  
ہذا کتاب رد المحتار تالیف پانزدہم ماہ  
رمضان المبارک ۱۳۸۵ھ  
مولوی محمد عبد الحلیم فرید سنہ  
داخل کتابی نسخہ کار کردہ

الجزء الخامس من رد المحتار على  
الدر المختار على متن تنوير  
الابصار للعلامة ابن  
عابد بن تفعنا الله  
تعالى به  
المعين

• (فهرست الجزء الخامس من كتاب حاشية ابن عابدين على الدر المختار) •

صفحة	كتاب الاجارة	صفحة
٣٢٣	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	١٧
٣٢٧	باب الاجارة الفاسدة	٢٨
على غيره	باب ضمان الاجير	٤٠
٣٣٥	باب فسخ الاجارة	٤٧
٣٣٩	مسائل شتى في الاجارة	٥٤
٣٤٢	كتاب المكاتب	٥٩
٣٥٣	باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله	٦٣
٣٦٠	باب كتابة العبد المشترك	٦٨
٣٦٤	باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى	٦٩
٣٦٧	كتاب الولاء	٧٤
٣٧٢	فصل في ولأء الموالاة	٧٨
٣٧٧	كتاب الاكراه	٨٠
٣٨٠	كتاب الحجر	٨٩
٣٨٤	فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ	٩٦
٣٨٦	كتاب المأذون	٩٧
٣٩٢	كتاب الغصب	١١٢
٣٩٦	كتاب الشفعة	١٣٧
٣٩٨	باب طلب الشفعة	١٤٢
٤٠١	باب ما ثبتت هي فيه أولا	١٥٠
٤١٠	باب ما يطلها	١٥٢
٤١٤	كتاب القسمة	١٦٠
٤٢٧	كتاب المزارعة	١٧٤
٤٣٥	كتاب المساقاة	١٨١
٤٣٧	كتاب الذبائح	١٨٦
٤٤٢	كتاب الاضحية	١٩٧
٤٤٥	كتاب الحظر والاباحة	٢١٣
٤٤٧	فصل في اللبس	٢٢٣
٤٥٧	فصل في النظر والمس	٢٣٣
٤٦٤	باب الاستبراء وغيره	٢٣٩
٤٦٧	فصل في البيع	٢٤٦
٤٨٢	كتاب احياء الموات	٢٧٧
٤٩٣	فصل الشرب	٢٨١
٥٠١	كتاب الاشربة	٢٨٨
٥٠٤	كتاب الصيد	٢٩٧
٥٠٩	كتاب الرهن	٣٠٧
٥١١	باب ما يجوز ارضه له وما لا يجوز	٣١٥
٥١٢		





رد المحتار على  
الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه آمين

\*(كتاب الاجارة)\*

اقول الاجارة بكسر الهمزة هو المشهور وحكى الرافعي ضمها وقال صاحب المحكم هي بالضم اسم للمأخوذة مشتقة من الاير وهو عوض العمل ونقل عن ثعلب الفتح فهي مثلثة الهمزة وفي تكملة البحر للعلامة عبد القادر الطوري لو قال الايجار لكان اولى لان الذي يعرف هو الايجار الذي هو بيع المنافع لا الاجارة التي هي الاجرة قال قاضي زاده ولم يسمع في اللغة ان الاجارة مصدر ويقال آجره اذا اعطاه اجرة وهي ما يستحق على عمل الخير وفي الاساس آجرني داره واستأجرتها وهو مؤجر ولا تنقل مؤجر فانه خطأ وقيح قال وليس آجر هذا فاعل بل هو أفعّل اه قلت لكن نقل الرمي في حاشية البحر قال الواحدى عن الميردي قال آجرت دارى وعملوكى غير محدود ومحدود والاقل اكثر اجارا واجارة وعليه فلا اعتراض تدبر (قوله لا تكونها تملك عين) أى والايعان مقدمة على المنافع ولانها بلا عوض وهذه به والعدم مقدم ثم للاجارة مناسبة خاصة لفصل الصدقة من حيث انها يقعان لازمين فلذا عصبها بها أفاده الطوري (قوله اسم للاجرة) قال الزيلعي وفي اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهي ما يعطى من كراء الاجير وقد آجره اذا اعطاه اجرة اه وفي العيني فعالة أو عالة بحدف فاء الفعل اه وقد مناهنا تكون مصدرا (قوله وهو ما يستحق) ذكر الضعير اعوده على الاجر المشهور من ذكر مقابله وهي الاجرة والاوضح الاظهار فلا خلل في كلامه فافهم (قوله تملك عين) جنس يشمل بيع العين والمنفعة وهو وان كان جنسا كما يكون مدخلا يكون مخرجا فدخل به العارية لانها تملك المنافع والتكاح لانه تملك البضع وليس بمنفعة وبقوله نفع تملك العين وقوله بعوض تمام التعريف طوري قال في المتح وهو اولى بالقبول من قولهم تملك نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان تعريفا للاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتأوله الفاسدة بالشرط الفاسد وبالشيوع الاصلى وان كان تعريفا للاعم لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعلوم صحها وما اختير في هذا المختصر تبعا للدرر تعريف للاعم اه وفيه نظر لان التي عرفتها أئمة المذهب الاجارة الشرعية وهي الصحيحة والفاسدة ضد هاتين فلا يشملها التعريف قال في المبسوط لا بد من اعلام ما يراد عليه عقد الاجارة على وجه يتقطع به المنازعة ببيان المدة والمساقاة والعمل ولا بد من اعلام البدل اه والا كان

(كتاب الاجارة)

قدم الهبة لتكونها تملك عين  
وهذه تملك منفعة (هي) لغة اسم  
للاجرة وهو ما يستحق على عمل  
الخير ولذا يدعى به يقال اعظم الله  
أجره وشركه (تمليك نفع)



العقد عبثا كما في البدائع على انه لا تخليك بعوض غير معلوم فعاد الى كلامهم وتماه في الشربلالية (قوله مقصود من العين) أي في الشرع ونظر العقلاء بخلاف ما سبذ كره فانه وان كان مقصودا للمستأجر لكنه لا تنفع فيه وليس من المقاصد الشرعية وشمل ما يقصد ولو لغير ما سبذ أي عن البحر من جواز استئجار الارض مقبلا ومراحا فان مقصود الاستئجار للزراعة مثلا ويذكر ذلك حمله للزومها اذا لم يمكن زرعها تأمل (قوله أو أواني) منصوب بقصة ظاهرة على الباء وفي بعض النسخ تحذفها وكأنه من تحريف التناخ (قوله انه له) أي الدار أو العبد وما بعده وأفرد الضمير لعطف المذكورات بأوهذه المسائل ستأتي متنا في الباب الآتي (قوله ولا أجر له) أي ولو استعملها فيما ذكره وقولهم ان الاجرة تجب في الفاسدة بالاتفاق محله فيما اذا كان النفع مقصودا ط وقيد في الخلاصة عدم الاجر في جنس هذه المسائل بقوله الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون يستأجر ليتنفع به اه وسيأتي تمام الكلام فيه (قوله وسيجي) أي في باب ما يجوز من الاجارة (قوله أي بدلا في البيع) قد دخل فيه الاعيان فانها تصلح بدلا في المقايضة فتصلح أجرة (قوله لانها من المنفعة) أي وهي تابعة للعين وما يصلح بدلا عن الاصل يصلح بدلا عن التبعية (قوله ولا ينعكس كليا) قيد به ليفهم أن المراد به العكس اللغوي لا المنطقي وهو عكس الموجبة الكلية بالموجبة الجزئية اذ يصح بعض ما يصلح أجرة صلح ثلثنا (قوله كما سيجي) أي في آخر باب الاجارة الفاسدة (قوله وتنعقد بأعرتك الخ) وبلفظ الصلح كما ذكره الحلواني والظاهر انها تنعقد بلفظ البيع اذ اوجد التوقيت واليه رجع الكرخي كما في البحر لكن في الشربلالية يحزم في البرهان بعدم الانعقاد فقال لا تنعقد بيعت منفعته لان بيع للعدوم باطل فلا يصح تملكها بلفظ البيع والشراء اه وتقل مثله عن الخانية (قوله بخلاف العكس) يعني أن الاجارة بلا عوض لا تنعقد اعارة قال في البرازية لو قال آجرتك منافعا سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لاعارية اه وفي المنع عن الخانية لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعثتك هذه العين بغير عوض كان باطلا أو فاسدا لاهية ويخالفه ما في عارية البحر عن الخانية آجرتك هذه الدار شهر اربلا عوض كانت اعارة ولو لم يقل شهر لا تكون اعارة اه قال في التارخانية بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه اه وانظر ما قدمناه في العارية (قوله منافعها شهر اربكذا) تنازع في هذه المعاملات الثلاث الفعلان قبلها وما في المتن ذكره في البحر لكن ذكر بعده لو أضاف العقد الى المنافع لا يجوز بأن قال آجرتك منافع هذه الدار شهر اربكذا وانما يصح باضافته الى العين اه وبينهما تناف لا يمكن قال الرملي ذكر في البرازية وكثير من الكتب قولين في المسألة اه وفي الشربلالية عن البرهان لا تنعقد باجرت منفعته لانها معدومة وانما يجوز بإيراد العقد على العين ولم يوجد وقيل تنعقده لانه أقي بالمقصود من اضافة الاجارة الى العين اه وظاهره ترجيح خلاف ملشني عليه المصنف والشارح ولذا اقتصر عليه الزيلعي (قوله أفاد أن ركنها الايجاب والقبول) أي بقوله هي تخليك أو بقوله وتنعقد تأمل ثم الكلام فيها وفي منفعتهما كالكلام فيهما في البيع بدائع وفي تكمله الطوري عن التارخانية وتنعقد أيضا بغير لفظ كما لو استأجر دارا سنة فلما انقضت المدة قال ربه للمستأجر فزغها الى اليوم والافعلك كل شهر بألف فجعل بقدر ما ينقل متاعه باجرة المثل فان سكن شهرا فهي بما قال اه (قوله وشرطها الخ) هذا على أنواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط العصة وبعضها شرط الزوم وتفصيلها مستوفى في البدائع ونلخصه ط عن الهندية (قوله كون الاجرة والمنفعة معلومتين) أما الاول فكقوله بكذا دراهم أو دنائير وينصرف الى غالب نقد البلد قلوا الغلبة محتلفة فسدت الاجارة ما لم يبين نقدا منها قلوا كانت كليا أو زنيا أو عدديا متقاربا فالشرط بيان القدر والمصفة وكذا مكان الايقاف وله حمل وموثة عنده والا فلا يحتاج اليه كيان الاجل ولو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط بيان الاجل والقدر والصفة ولو غير مشار اليها ولو كانت حيوانا فلا يجوز الا أن يكون معينا بجر ملخصا وأما الثاني فيأتي في المتن قريبا (قوله ساعة فساعة) لان المنفعة عرض لا تبقى زمانين فاذا كان حدوده كذلك فيملك بدله كذلك قصد التعادل لكن ليس له المطالبة بالبدل الا بعضي منفعة مقصودة كالיום في الدار والارض والمرحلة في الدابة كما سبذ (قوله وهل تنعقد بالتعاطي) قال في الوهبانية وقد جوزوها في القدور تعاطيا حال الشربلالية المسألة من الظهيرية استأجر من آخر قدور بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بينها

مقصود من العين (بعوض) حتى لو استأجر ثيابا أو أواني ليتجمل بها او دابة ليجنبها بين يديه أو دارا لا يسكنها او عبدا او دراهم أو غير ذلك لا يستعمله بل ليظن الناس انه له فالاجارة فاسدة في الكل ولا أجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين برأية وسيجي (وكل ما صلح ثلثنا) أي بدلا في البيع (صلح أجرة) لانها من المنفعة ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز ثلثنا لا يجوز أجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجي (وتنعقد بأعرتك هذه الدار شهر اربكذا) لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس (أو وهبتك) أو آجرتك (منافعها) شهر اربكذا أفاد أن ركنها الايجاب والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهالتهما تفضي الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة وهل تنعقد بالتعاطي



مظاهر الخلاصة نعم ان علت المدة  
وفي البرازية ان قصرت نعم والا لا  
(ويعلم النفع ببيان المدة كالسكنى  
والزراعة مدة كذا) أى مدة  
كانت وان طالت ولو مضافة  
كأجر تكها غدا والمؤجر يبيعها  
اليوم وتبطل الاجارة به يفتى  
ثانية (ولم تزد في الاوقاف على  
ثلاث سنين) في الضياع وعلى  
سنة في غيرها كما مر في بابها والحيلة  
أن يعقد عقودا متفرقة كل عقد  
سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه  
فاجر لا الباقي لانه مضاف فلمتولى  
فضه خاتمة وفيها الوشرط الواقف  
مدة تبسع الا اذا كانت اجارتها  
أكثر نفعاً فيؤجرها القاضي  
لا المتولى

صغرا وكبرا فلو قبلها المستاجر على الكراء الاقل جاز وتكون هذه اجارة مبتدأة بالتعاطي وتخصيصه في النظم  
بالقدور اتباع للنقل والافه ومطرد في غير هاتين البرازية غير الاجارة الطويلة بتعقد بالتعاطي لا الطويلة لان  
الاجرة غير معلومة لانها تكون في سنة دانقا أو أقل أو أكثر اه وفي التارخانية عن التمه سالت أبا يوسف رحمه  
الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يحتم أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة  
وثن الماء قال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك اه قلت ومنه ما قد مناه عنهما من انعقادها بغير لفظ  
وسياق في المتفرقات عن الاشياء السكوت في الاجارة رضى وقبول وفي حاوى الزاهدى راضا استأجر من  
القيم دارا وسكن فيها ثم بقي ساكنا في السنة الثانية بغير عقد وأخذ القيم شيئا من الاجرة فانه بتعقده في كل  
السنة لا في حصة ما أخذ فقط اه ومثله في القنية في باب انقضاء الاجارة بعد انقضاء مدها ووجوب الاجر  
بغير عقد حامدية (قوله ظاهر الخلاصة نعم) عبارتها كعبارة البرازية المذكورة آنفا (قوله ان علت  
المدة) صوابه الاجرة قال في المنع بعد نقل ما في الخلاصة ومفاده أن الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة  
الطويلة بتعقد بالتعاطي لانه جعل العلة في عدم انعقادها كون الاجرة فيها غير معلومة والله تعالى أعلم اه  
(قوله وفي البرازية) يوهى انه غير ما في الخلاصة مع أن عبارتها واحدة ثم ان الاجارة الطويلة على ما سياتى  
بيانها الاجرة فيها معلومة لكنها فيماعد السنين الاخرة تكون بشئ يسير قائل (قوله ببيان المدة) لانها  
اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما (قوله وان طالت) أى ولو كانت لا يبعثان الى مثلها عادة  
واختاره النصارى ومنعه بعضهم بحجر وظاهر اطلاق التون ترجيح الاول (قوله وللمؤجر بيعها اليوم)  
أى قبل مجئ وقتها بناء على أن المضافة تنقذ ولكنها غير لازمة وهو أحد تعصين وأيد عدم اللزوم بأن عليه  
الفتوى كما سياتى في المتفرقات وفي البرازية فان جاء غدا والمؤجر عاد الى ملكه بسبب مستقبل لا تعود الاجارة  
وان رد بعيب بقضاء أو رجع في الهبة عادت ان قبل مجئ الغد (قوله في الاوقاف) وكذا أرض اليتيم  
كما في الجوهرية وأفتى به صاحب البحر والمصنف وأكثروا كلامهم على انه المختار المقتضى به لوجود العلة فيهما وهى  
صونها عن دعوى الملكية بطول المدة بل هذا أولى رملى وسياق عن الخاتمة أيضا وفي فتاوى الكاظمى  
عن شيخه حنيف الدين المرشى وأما اراضى بيت المال فاطلاقهم يقتضى جوازها مطلقا وأيضا اتساعهم  
في جواز تصرف الامام فيها بيعا واقتضا عا يفيد اه لمخالفة الكنى في حاشية الرملى انه ما مثل عقار اليتيم قال  
في الحامدية والوجه ما قاله اه وفي الخبرية من الدعوى اراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف  
المؤبدة اه (قوله على ثلاث سنين) محله ما اذا أجره غير الواقف والا فله ذلك وفي القنية أجر الواقف عشرين سنين  
ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي في تركه الميت ط عن سرى الدين  
قلت وفيه كلام سيد كره الشارح اخرج باب القسح (قوله في غيرها) كالدار والحانوت (قوله كما مر  
في بابها) أى في كتاب الوقف متنا قال الشارح هناك اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف  
زمنها وموضعها اه وما مشى عليه المصنف هنا من الاطلاق تعالى للمتون قال في الهداية هو المختار وما حله عليه  
الشارح موافقا لما قدمه في الوقف هو ما أفتى به الصدر الشهيد قال في المحيط وهو المختار للفتوى كما في البحر  
(قوله والحيلة) أى اذا احتاج القيم أن يؤجر الوقف اجارة طويلة (قوله متفرقة) عبارة الخاتمة مترادفة  
قال ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا أو دار كذا ثلاثين سنة بتلاين عقدا كل عقد سنة بكذا  
من غير أن يكون بعضها شرطاً في بعض اه وليست شرطاً أن يعقد على كل سنة بعقد مستقل  
أو يكتفى قوله استأجر ثلاثين سنة بتلاين عقدا فينوب عن تكرار العقود والظاهر الاول لقوله والحيلة  
أن يعقد عقودا مترادفة تامل (قوله كل عقد سنة) أقول قيد بالسنة ليصح في الضياع وغيرها لانه لازم  
مطلقا لانه لو جعله في الضياع كل عقد ثلاث سنين صح بخلاف الاربع فأكثرها والرائد على السنة في غيرها فان  
الحيلة حينئذ لا تجدى نفعا (قوله لا الباقي الخ) مبنى على المفتى به من عدم لزوم المضافة كما قدمه ويأتى  
(قوله تبسع) أى شرطه لان اتباع شرطه لازم (قوله الا اذا كانت الخ) بأن كان الناس لا يرغبون  
في استئجارها سنة وإيجارها أكثر من سنة أدعى الوقف وانفع للفقراء اسعاف (قوله فيؤجرها القاضي)  
قال في الاسعاف ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء فحينئذ يجوز



لا أن ولايته عامة قلت وقد سنا في  
الوقف أن الفتوى على ابطال  
الاجارة الطويلة ولو بعقود  
وسيجي متنا فراجع وايفظ  
(قلوا آجرها المتولى أكثر لم تصح)  
الاجارة وتفسخ في كل المدة لأن  
العقد اذا فسد في بعضه فسد  
في كله فتاوى قارئ الهداية  
ورجحه المصنف على ما في انفع  
الوسائل وأفاد فساد ما يقع كثيرا  
من أخذ كرم الوقف أو التيمم  
مسافة فيستأجر أرضه الخالية  
من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على  
اشجارها بسهم من ألف سهم فالخط  
ظاهر في الاجارة لافي المسافة  
فخاد فساد المسافة بالاولى لأن  
كلا منهما عقد على حدة قلت  
وقيدوا سراية الفساد في باب  
البيع الفاسد بالفساد القوي  
المجمع عليه فيسرى بجمع بين  
حر وعبد بخلاف الضعيف  
فيقتصر على محله ولا يتعداه بجمع  
بين عبد ومدير قدبر وجعله  
أيضا من الفساد الطاري

قوله من قوله فتفسخ الخ الذي  
تقدم وتفسخ بالواو كما هو  
في الشارح اه معجم

ايجارها اذا رأى ذلك خيرا من غير وقع الى القاضي للاذن منه له فيه (قوله لان ولايته عامة) لان له ولاية النظر  
لفقره والغائبين والموتى اسعاف والظاهر انه لو اذن في ذلك للمتولى صح فافهم (قوله قلت الخ) فالجمله  
حينئذ أن يحكم بها خبلى كما يفعل في زماننا (قوله وسيجي متنا) لم أره نعم سيجي شرعا بعد صفحة (قوله وتفسخ  
في كل المدة) أي لافي الزائد فقط (قوله لان العقد الخ) هذا ما استظهره في الخاتمة قال في المنع وفي فتاوى  
قاضي خان الوصي اذا آجر أرض التيمم أو استأجر للتيمم أرضا بمال التيمم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين  
لا يجوز ذلك وكذلك أبو الصغير ومتولى الوقف لان الرسم فيها أن يجعل شيء يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين  
الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لأرض التيمم أو الوقف لا تصح في السنين الاولى  
لانها بأقل من أجر المثل فان استأجر أرضا للتيمم أو للوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر  
المثل فلا يصح واذا فسد في البعض في الوجهين هل يصح فيما كان خيرا للتيمم والوقف على قول من يجعل  
الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيما كان خيرا للتيمم ولا يصح فيما كان  
شره والظاهر هو الفساد في الكل اه وقوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقود كل عقد ثلاث سنين يدل  
عليه قول كلامه وآخره فتأمل (قوله ورجحه المصنف على ما في انفع الوسائل) أي من انه يفسخ الزائد على  
الثلاث في الضام وعلى السنة في غيرها سواء كانت عقدا واحدا أو اثنان على ما ذكرنا وعقودا متفرقة حتى لو عقد  
في الضام على أربع سنين مثلا بعقد أو أكثر يصح في ثلاث ويفسخ في الباقي وهل يحتاج ذلك الفسخ الى طلب  
الناظر أم يتفسخ بدخول المدة الزائدة الظاهر الاول وتماه في انفع الوسائل قلت لكن في شرح البيرى عن  
خراتة الاكمل استأجر حجرة موقوفة ثلاثين سنة بغير حنطة فهي باطلة الا في السنة الاولى اه ومثله  
في تلخيص الكبرى من زيا الى أبي جعفر اه ومقتضاء البطلان بلا طلب (قوله وأفاد) أي المصنف حيث  
قال بعد عبارة الخاتمة قلت يستفاد من هذا فساد ما يقع الخ (قوله فيستأجر أرضه الخالية) أي بياضها بدون  
الاشجار وانما لا يصح استئجار الاشجار أيضا لما مر أنها تملك منفعة فلو وقعت على استهلاك العين قصد اه  
باطلة قال الرملي ويساقى في اجارة الظن أن عقد الاجارة على استهلاك الاعيان مقصود اكن استأجر حجرة لشرب  
لبنها لا يصح وكذا لو استأجر بستانا لياكل ثمره قال وبه علم حكم اجارات الاراضي والقرى التي في يد المزارعين  
لا كل خراج المقاسمة منها ولا شك في بطلانها والحال هذه وقد أقيمت بذلك مرارا اه (قوله بمبلغ كثير) أي  
بمقدار ما يساوي أجرة الارض وثمر الثمار (قوله ويساقى على اشجارها) يعني قبل عقد الاجارة والا كانت  
اجارة أرض مشغولة فلا تصح كما ساقى وفي مسائل الشيوع من البرازية استأجر أرضا فيها اشجارا وأخذها  
زراعة وفيها اشجار ان كان في وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان صغيرتان منى عليهما حول  
أو حولان لا كبيرتان لان ورقهما وظلها يأخذ الارض والصغار لا عروق لها وان كان في جانب من  
الارض كالمسناة والجدول يجوز لعدم الاخلال اه (قوله بسهم) أي باعطاء سهم واحد للتيمم أو الوقف  
والباقي للعامل (قوله فخاد) أي مفاد ما تقدم من قوله فتفسخ في كل المدة الخ وقد سنا أن المصنف استفاده  
من كلام الخاتمة وهو بمعنى ما استفاد منه الشارح فافهم (قوله بالاولى) وجه الاول به انه اذا فسد العقد  
في كل المدة مع اشتغاله على ما هو خير للتيمم وشره ففساد عقد مستقل هو شر محض للتيمم أولى بالفساد ثم اعلم  
انه حيث فسدت المسافة بقيت الارض مشغولة فيلزم فساد الاجارة أيضا كما قدمناه وان كان الخط والمصلحة  
فيها ظاهرين فتنبه لهذه الدققة وفي فتاوى الخاتمة في التنصيص في الاجارة على بياض الارض لا يفيد الصحة  
حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المسافة أما اذا تقدم عقد المسافة بشروطه وكانت الاجارة صحيحة  
كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجرة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط  
وحيث فسدت المسافة لكونها مجزئة يسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وأما  
مسافة المالك فلا يتطرق فيها الى المصلحة كما لو آجر بدون أجر المثل اه ملخصا وفيه نصريح بما استفاده  
المصنف وبما نبهنا عليه فليفظ (قوله قلت الخ) هو تأييد لما في انفع الوسائل ح (قوله قدبر)  
أشار به الى أن مقتضى هذا أن تفسد في القدر الزائد فقط لانه قد جمع بين جائز وفاسد في عقد واحد والفساد  
غير قوي لعدم الاتفاق عليه فلا يسرى لان المتقدمين لم يقدروها بجدة (قوله وجعله أيضا من الفساد



(الطاري) هذه تقوية أخرى أي فلا يسرى وفي كونه طارئاً تأمل ط قلت لعل وجه طريانه كونها تنعقد ساعة فساعة (قوله قننه) لعله أشار به إلى ما قلنا (قوله ومن حوادث الروم الخ) تقوية أخرى فإن البيع أقوى من الاجارة وقد صدر في الملك والوقف بعقد واحد وصح في الملك ط (قوله لدين) أي على زيد المبت (قوله على انها ملكه) أي بناء على انها كلها كانت ملك زيد المبت (قوله ملخصها ترجيح الاول) قد مناعن النهر في باب البيع الفاسد عند قوله بخلاف بيع قن ضم إلى مدبر ما يؤيده (قوله قنامل) أشار به إلى أن الاجارة تصح فيما عدا الزائد كذلك بل أولى لما مر (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) يحتمل أن يكون تأييداً رابعاً بقوله ولو قضى قاض بصحتها يجوز فانه يفيد أنه مثل الجمع بين العبد والمدر لا الخبز والعبد فيكون تأييداً للتأييد الاول والظاهر أنه شروع في تأييد ما اختاره المصنف حيث أطلق عدم الصحة فشملت العقود كلها مع أن العقد الاول ناجز وظاهر كلامه عدم صحته أيضاً ووجهه كما في الولوالجية أن هذا العقد عقد واحد صورة وإن كان عقوداً من حيث المعنى بعضها ينعقد في الحال وبعضها مضاف إلى الزمان المستقبل اهـ (قوله ثلاث سنين) صوابه ثلاثين سنة كما هو في المخ وغيره ووجهه كذلك في بعض النسخ مصححاً (قوله صيانة للاوقاف) أي من أن يدعى المستأجر ملكيتها الطول المدة والا فالوجه يقتضي صحة العقد الاول لانه ناجز وما بعده مضاف وفي لزومه تعميمه كما قدمناه ولكن اعتبر عقداً واحداً كما مر لا جمل ذلك ولهمذا قدرها المتأخرون بالسنة أو الثلاث بخالفين لمذهب المتقدمين (قوله ولو قضى قاض الخ) أي مستوفياً شرائط القضاء ولكن هذا في غير القاضي الحنفى أما قضاة زماننا الحنفية المأمورون بالحكم بمقتضى المذهب فلا تصح (قوله قلت وسببي) أي في اواخر هذا الباب هذا تأييداً أيضاً لما رجحه المصنف ووجهه انه حيث اختلفت الآراء في سرية الفساد وعدمها يرجح ما هو الانفع للوقف وهو السريان ثلاثاً بقدوم مرة أخرى على هذا العقد (قوله وفي صلح الخانية) ذكره المصنف في المخ تأييداً لما رجحه ولكن ما في الخانية ذكره في صلح الزوجة عن نصيبها على أن يكون نصيبها من الدين للورثة وفي شمول ذلك لمسألتنا تأمل اذ قدمنا أنهم جعلوها من الفساد الطاري وما في الخانية في الفساد المقارن نعم ما نقلناه سابقاً عن الخانية من قوله والظاهر هو الفساد في الكل يفيد ترجيحه وحيث علمت ما مر عن جواهر الفتاوى انها لا تصح الاجارة الطويلة اذا كانت عقوداً مع أن العقد الاول ناجز فما ظنك فيما اذا كانت بعقد واحد لفظاً ومعنى فالظاهر اعتماد ما رجحه المصنف من كلام قارئ الهداية فان له سنداً قوياً وهو ما في الخانية وجواهر الفتاوى هذا ما ظهر للنهيم القاصر والله تعالى أعلم (قوله بما يرفع الجهالة) فلا بد أن يعين الثوب الذي يصبغ ولون الصبغ أحمر أو نحوه وقد الصبغ اذا كان يختلف وفي المحيط لو استأجره لقصر عشرة أثواب ولم يرها فالاجارة فاسدة لانه يختلف بلفظه ورقته ذكره في البحر (قوله بيان الوقت أو الموضع) قال في البرازية استأجر دابة ليشيع عليها أو يستقبل الحاج لا يصح بلا ذكر وقت وموضع وفيما استأجرها من الكوفة إلى الحيرة يبلغ عليها إلى منزله ويركبها من منزله وكذا في حمل المتاع وفيها استأجر أجبر العمل له يوماً من طلوع الشمس بحكم العادة (قوله فهي فاسدة) أي فلا يجب أجرة المثل الا بحقيقة الانتفاع ط (قوله بالاشارة الخ) لانه اذا علم المنقول والمكان المنقول اليه صارت المنفعة معلومة وهذا النوع قريب من النوع الاول زيلعي وحاصله أن الاشارة اغتت عن بيان المقدار فقط (قوله لا يلزم بالعقد) أي لا يملك به كما عبر في الكثر لأن العقد وقع على المنفعة وهي تحدث شيئاً فشيئاً وسان البدل أن يكون مقابلاً للمبدل بحيث لا يمكن استيفاءها حالاً لا يلزم بدلهما حالاً الا اذا شرطه ولو حكم كما بأن عمله لانه صار ملتزماً به نفسه حينئذ وبطل المساواة التي اقتضاه العقد فصح (قوله بل بتجمله) في العناية اذا عمل الاجرة لا يملك الاسترداد ولو كانت عيناً فأعارها أو أودعها رب الدار فهو كالتجمل وفي المحيط لو باعه بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تجمل الاجرة طوري (قوله أو شرطه) فله المطالبة بها وحسب المستأجر عليها وحسب العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يجعل له المستأجر كذا في المحيط لكن ليس له بيعها قبل قبضها بحجر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع أنه مخالف لمقتضى العقد وفيه تقع أحدهما ط قلت هو في الحقيقة استقاط لما استحقته من المساواة التي اقتضاه العقد فهو كاستقاط المشتري حقه في وصية السلامة في البيع واستقاط البائع تجمل الثمن بتأخيرها عن المشتري مع أن العقد اقتضى السلامة وتضمن

قننه ومن حوادث الروم وصحة زيد باع ضيعة من تركته لدين على انها ملكه ثم ظهر أن بعضها وقف مسجده هل يصح البيع في الباقي اجاب فريقين نعم وفريقين لا وألف بعضهم رسالة ملخصها ترجيح الاول فامل وفي جواهر الفتاوى أجرة ضيعة وفضائل ثلاث سنين وكتب في السلك أنه أجرة ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الاخر لا تصح الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها يجوز ويرفع الخلاف اهـ قلت وسببي أن المتولى والوصي لو أجاز بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخانية متى فسد العقد في البعض بفسد مقارن يفسد في الكل (و) يعلم النفع أيضاً بيان (العمل كالصباغة والصبغ والخياطة) بما يرفع الجهالة فيشرط في استيفاء الدابة للركوب بيان الوقت أو الموضع فلو خلا عنها فهي فاسدة برازية (و) يعلم أيضاً (بالاشارة كنقل هذا الطعام إلى كذا) أعلم أن الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به (بل بتجمله أو شرطه في الاجارة المتجزئة



المن قبل قبض المبيع تأمن (قوله أما المضافة الخ) أي فيكون الشرط باطلا ولا يلزمه للعالم شيء  
 لأن امتناع وجوب الاجرة فيها بالتصريح بالاضافة الى المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبله  
 فلا يتغير هذا المعنى بالشرط بخلاف النجزة لأن العقد اقتضى المساواة وليس بمضاف صريحا فيبطل ما اقتضاه  
 بالتصريح بخلافه زيلعي ملخصا (قوله وقيل يجعل عقود الخ) هذا الكلام في المضافة الطويلة وهي  
 ما قدمه الشارح عن جواهر الفتاوى ولها صورة أخرى وهي أن يؤجرها ثلاثين سنة عقود متوالية غير ثلاثة  
 ايام من آخر كل سنة ويجعل معظم الاجرة للسنة الاخيرة والباقي لما قبلها أما استثناء الايام فليكون كل منهما  
 قادرا على الفسخ وأما جعل الاجرة القليلة لما عدا الاخيرة فللأجل يفسخ المؤجر الاجارة في تلك الايام  
 فلأما الفسخ لا يلزم تلك القيود وهذا بناء على أن المضافة لازمة فاذا احتاج الناظر الى تعجيل الاجرة يعقد  
 كذلك ولكن أورد أنه ان اعتبر عقدا واحدا يلزم ثبوت الخيار في عقد واحد أكثر من ثلاثة ايام وان  
 عقود افلا تمك بالتعجيل ولا باستراطه لانها مضافة فيضوت الغرض وأجيب بما اختاره الصدر الشهيد من انها  
 تجعل عقدا واحدا في حق ملك الاجرة بالتعجيل واستراطه وعقودا في حق سائر الاحكام وبأن المالك يجعل تلك  
 الايام مدة خيار بل خارجة عن العقد وهذا تعلم أن كلام الشارح غير محذور (قوله أو تمكنه منه) في الهداية  
 واذا قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكن قال في النهاية وهذه مقيدة بقيد أحدها التمكن فان  
 منعه المالك أو الاجنبي أو سلم الدار مشغولة بمتاعه لا يجب الاجرة الثاني أن تكون صحيحة فلو فاسدة فلا بد  
 من حقيقة الانتفاع الثالث أن التمكن يجب أن يكون في محل العقد حتى لو استأجرها للكوفة فأسلمها  
 في بغداد بعد المدة فلا أجر الرابع أن يكون متمكنا في المدة فلو استأجرها الى الكوفة في هذا اليوم وذهب  
 بعد مضي اليوم بالداة ولم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعد مضي المدة طوري وبه علم أن الاولى  
 ذكر القيود فيستغنى عن قوله الا في ثلاث كما سيظهر لك (قوله الا في ثلاث) الاولى اذا كانت  
 الاجارة فاسدة الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فحبسها عنده ولم يركبها الثالثة استأجر  
 ثوبا كل يوم بدائق فأمسكه سنين من غير لبس لم يجب أجر ما بعد المدة التي لو لبسه فيها تخرق وفي هذا الاستثناء  
 نظر لان الكلام في الصحة كما هو صريح المتن على أن الفاسدة سيذكرها ولان الثانية والثالثة يستغنى عنهما  
 بذكر القيود السابقة للمسألة فان الثانية خارجة بالقيد الثالث لعدم التمكن في المكان المضاف اليه العقد  
 بخلاف ما لو استأجرها للركوب في المصر لتمكنه منه اتقاني والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة التي سقط  
 أجرها فهي خارجة بالاربع (قوله ثم قرع على هذا) أي الاخير وهو التمكن من الانتفاع ط (قوله  
 لدار قبضت) أي خالية من الموانع (قوله الا بحقيقة الانتفاع) أي اذا وجد التسليم الى المستأجر من  
 جهة الأجر أما اذا لم يوجد من جهة فلا أجر وان استوفى المنفعة اتقاني واعلم أن الاجر الواجب في الفاسدة  
 مختلف تارة يكون المسمى وتارة يكون أجر المثل بالغامط و تارة لا يتجاوز المسمى وسيأتي بيانه في بابها (قوله  
 وظاهر ما في الاسعاف) حيث قال ولو استأجر أرضا أو دارا وقفها اجارة فاسدة فزرعها أو سكنها يلزمه أجره  
 مثلها والا لا على قول المتقدمين قال في المنع فأخذ مولانا صاحب البحر من مفهومه ما ذكره فانه يفيد لزوم الاجر  
 على قول المتأخرين وهذا ظاهر اذا علمت ذلك ظهر لك أن من لا خسروا أطلق في محل التقييد اه ولا يخفى  
 عليك انه وارد على منه أيضا وتعبه العلامة البري فقال لم نرى في المسألة للمتأخرين كلاما والذي رأينا  
 في وقف الناصحي وان سككات الاجارة فاسدة فتبعضها المستأجر فلم يزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا شيء  
 عليه ثم قال فيؤخذ من هذا ان المستأجر للوقف فاسدا لا يعد غامبا ولا يجب عليه الاجر ان لم يتفع به  
 ثم نقل عن الاجناس التصريح بأنها لا يجب الا بحقيقة الاستيفاء قال ولا تراد على ما رضى به المؤجر اه  
 أقول عدم الوقوف على التصريح بذلك في كلام المتأخرين لا ينافية أبو السعود في حواشي الاشياء أي  
 لاحتمال أن ما في وقف الناصحي والاجناس على مذهب المتقدمين فلا ينافي مفهوم الاسعاف والله تعالى أعلم  
 (قوله والمستأجر في البيع وفاء) فتح الجليل يعني اذا استأجر من المشتري ما باعه منه وفاء بعد قبض المبيع  
 مع كماله قيل الكفالة قال الشارح هذا خطأ وعليه فلو مضت المدة وتبقى في يد مفاقي علماء الروم يلزم  
 أجر المثل واستوفى البيع بالبيع إلى أن لا يملك الحقيقة بل يجب الاجرة بالتمكن في فاسد اجرتها

أما المضافة فلا تمك فيها الاجرة  
 بشرط التعجيل اجماعا وقيل  
 يجعل عقودا في كل الاحكام  
 فيفتي برواية تمامها بشرط  
 التعجيل للعاجلة شرح وهبانية  
 للشريفة (أو الاستيفاء) للمنفعة  
 (أو تمكنه منه) الا في ثلاث  
 مذكورة في الاشياء ثم قرع على  
 هذا بقوله (فيجب الاجر لدار  
 قبضت ولم تسكن) لوجود تمكنه  
 من الانتفاع وهذا (اذا كانت  
 الاجارة صحيحة اما في الفاسدة  
 فلا) يجب الاجر (لا بحقيقة  
 الانتفاع) كما بسط في العمادية  
 وظاهر ما في الاسعاف اخراج  
 الوقف فتجب أجرته في الفاسدة  
 بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل  
 مال اليتيم والمعد للاستغلال  
 والمستأجر في البيع وفاء على  
 ما أفق به علماء الروم كذلك



محل تردد فراجع بقوله (ويسقط  
الاجر بالغصب) أى بالحياولة  
بين المستأجر والعين لان حقيقة  
الغصب لا تجري في العقار وهل  
تنفسخ بالغصب قال في المهداية  
نعم خلافا لقاضي خان ولو غصب  
في بعض المدة فبحسابه (الاذا  
أمكن اخراج الغاصب) من الدار  
مثلا (بشفاعة أو حامية) اشباه  
(ولو أنكر ذلك) أى الغصب  
(المؤجر) وادعاء المستأجر  
(ولا يثبت له) يحكم (الحال)  
كسألة الطاحونة ولا يقبل قول  
السائل لانه فرد ذخيرة  
وبقوله (ولا يعتق قريب المؤجر  
لو كان أجرة) لانه لم يملكه بالعقد  
والمراد من تمكنه من الاستيفاء  
تسليم المحل الى المستأجر بحيث  
لا مانع من الانتفاع (فلوسله)  
العين المؤجرة (بعد مضي بعض  
المدة) المؤجرة (فليس لاحدهما  
الامتناع) من التسليم والتسلم في  
باق المدة (اذا لم يكن في منته  
الاجارة وقت يرغب فيها لاجله  
فان كان فيها) أى في العين  
المؤجرة (وقت كذلك) كبوت  
مكة ومتى وحواليتهما زمن  
الموسم فانه لا يرغب فيها بعد  
الموسم فلولا تسليم في الوقت الذي  
يرغب لاجله (خبر في قبض الباقي)  
كما في البيع كذا في البحر

فكيف هذا اه وقال ط وفيه انه لا اجارة أصلا بعد انقضاء المدة فتدبر اه أقول ولا سماعي المعتمد من انه  
في حكم الرهن فانه لا يلزمه الاجر ولو استوفى المنفعة في المدة ولو بعد القبض كما في النهاية وأفتى به في الخبرية  
والحامدية من كتاب الرهن خلافا لما قدمه الشارح عن الجلبى قبيل الكفالة وقال في البرازية من جعله فاسدا  
قال لا تصح الاجارة ولا يجب شئ وكذلك من جعله رهننا ومن جوزه جوز الاجارة من البائع وغيره وأوجب  
الاجر اه (قوله محل تردد) أقول لا تردد في مال اليتيم لان منافعها تضمن بالغصب وهذا من قبيله ما يحبانى  
وينافيه ما قدمناه آنفا عن اليبى من أن المستأجر لو وقف فاسدا لا يعتد غاصبا الخ (قوله بالغصب) لان تسليم  
المحل انما أقيم مقام تسليم المنفعة للممكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فالتسليم منخ قال الرملى فلو لم تنف  
المنفعة بالغصب كغصب الارض المقررة للغرس والبناء مع الغرس والبناء لا تسقط لوجوده معه وهي كثيرة  
الوقوع فتأمل (قوله لا تجري في العقار) أى خلافا لمحمد (قوله وهل تنفسخ بالغصب الخ) ثمرة الخلاف تظهر  
فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ يستوفى ما تبقى من المدة وعليه الاجر بحسابه  
أبو السعود وكلام المصنف مفرغ عليه (قوله ولو غصب في بعض المدة فبحسابه) وكذا لو سلمه الدار الا يتا  
أوسكن معه فيها كمن في البحر وفي الشرب لئلا يئس البرهان ويسقط الاجر بفريق الارض قبل زرعها  
وان اصله آفة سماوية لزمه الاجر تاما في رواية عن محمد لانه قد زرعتها والفتوى على انه يلزمه أجر ما مضى  
فقط ان لم يتمكن من زرع مثله في الضرر اه وسيدكره الشارح قبيل فسخ الاجارة ويذكر أنه اعتمده  
في الولوالجية وأنه في الخانية جرم بالاول (قوله بشفاعة) أى باستعطاف خاطر الغاصب أو حامية أى دفع  
ذى شوكه فان أمكن ذلك لا تسقط وان لم يخرج به لانه مقصودا ما لو لم يمكن اخراجه الا بانفاق مال فلا يلزمه  
كما في التنية وغيره اذ كره أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله يحكم الحال) فان كان فيها غير المستأجر  
فالقول للمستأجر ولا أجر عليه بجر (قوله كسألة الطاحونة) يعنى لو وقع الاختلاف بينهما بعد  
انقضاء المدة في أصل انقطاع الماء عنها وفي الخامس والعشرين في الاختلاف من التارخانية الاختلاف  
هنا على وجهين اما في مقدار المدة بأن قال المؤجر انقطع الماء خمسة أيام والمستأجر عشرة واما في أصل  
الانقطاع بأن قال المستأجر انقطع عشرة أيام وأنكره المؤجر ففى الاول القول للمستأجر مع يمينه وفي الثاني  
يحكم الحال ان كان الماء جاريا وقت الخصومة فالقول للمؤجر مع يمينه وان منقطعاه وقتها للمستأجر اه  
ملخصا ولا يخفى أن هذا حيث لا يثبت ككما ذكره المصنف ولذا قال في الذخيرة ولو أقام المستأجر البينة  
أن الماء كان منقطعاً فيما مضى يقتضى به وان كان جارياً الحال اه وسيدكره المصنف المسألة آخر باب ضمان  
الاجر (قوله ولا يقبل قول الساكن الخ) أى في مسألة الغصب يعنى لو أجره الدار وفيها شخص ساكن  
وخلى بينه وبينها فقال بعد المدة منعنى الساكن ولا يثبت له والساكن مقرأ واجدا لا يلتفت الى قول الساكن  
لانه شاهد على الغير ومقر وشهادة الفرد والقرار على الغير لا يقبل فيبقى الاختلاف بينهما فينتظر ان كان  
المستأجر هو الساكن حال المنازعة فالقول للمؤجر وان كان الساكن غيره فالمستأجر ذخيرة (قوله وبقوله)  
عطف على بقوله السابق فيقيد أنه مفرغ على التمكن أيضا مع انه من فروع قوله ولا يلزم بالعقد فكان عليه  
ابقاء المتن على حاله وجعلها مسألة مستقلة (قوله لانه لم يملكه بالعقد) فان قيل يشكل عليه صحة الابعاء  
عن الاجارة والكفالة والرهن بها قلت لا اذ ذلك بناء على وجود السبب فصار ككافة الفروع عن القصاص بعد  
الجرح اتفاني (قوله والمراد من تمكنه الخ) أشار الى أن ما في المتن فريغ على مقدر (قوله الى  
المستأجر) يشمل الوكيل بالاستئجار لكن لو سكنها الوكيل بنفسه قال الثاني لأجره وقال محمد على  
للموكل لان قبض الوكيل كقبضه فوقع القبض أولا للموكل وصار الوكيل بالسكنى غاصبا فلا يجب عليه  
الاجر وفيه نظر لان الغصب من المستأجر يسقط الاجر برزازية (قوله قلوسله) أى أراد تسليمه قافهم  
(قوله المؤجرة) من باب الحذف والايصال ح أى المؤجر فيها بخلاف المؤجرة الاول كما هو ظاهر  
(قوله كما في البيع) أى اذا اشترى غويوت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم الا بعد فوته فان المشتري  
يضره سنوات للرغبة ط ولم يعزه لاحد فراجع وقال ح يعنى اذا استحق بعض المبيع فان  
المشتري يضره لتفرق الحقيقة اه قال شيخ مشايخنا الرضى وهذا يقتضى أن يكون المستأجر اختيارا مطلقا



سواء كان وقتا غير غيب فيه أو لا يتفرق المصنف ولا يثبت منه من التسليم في قول المدة ربما يكون مضطرا  
 إلى العين المؤجرة فيستأجر غيرهما فإذا الرزق بها بعد مضى بعض المدة ربما يضر بذلك فليأمل اه والظاهر  
 ما قاله أبو الطيب أي إذا لم يوجد في البيع الصفة التي اشتراها للرغبة فيها كالخطاطة والكتابة خير المشتري  
 (قوله لضباعه) اه لعدم القدرة وعبرة بالذخيرة وفي الجامع الأصغر أجبر من آخر حافوتا ودفع إليه المفتاح  
 ولم يقدر على قصه وخل المفتاح أيا ما ثم وجدته فان كان يمكن قصه به فله أجر ما مضى والا فلا وفي البرازية  
 ان قدر على القمع بلا مؤنة لزم الأجر والا فلا وليس له أن يحتج ويقول هل لا كسرت القلق ودخلت (قوله  
 ولو اختلفا) أي في العجز وعدمه يحكم الحال قال في الذخيرة ولو اختلفا ولا يئنه لهما ينظر إلى المفتاح الذي دفع  
 إليه الحال ان لا يم هذا القلق وأمكن قصه به فالتقول للمؤجر والا فللمستأجر (قوله ولو برهننا فيينة المؤجر)  
 أي وان كان المفتاح لا يلائم لانه لا عبرة لكمسكم الحال متى جاءت البيئة بخلافه كسالة الطاحونة وانما تقبل  
 اذا كان المؤجر يدعي انه كان يلائم القلق ولكن غيره والمستأجر يقول لا بل لم يكن ملائما من الاصل ذخيرة  
 (قوله وكذا البيع) أي اذا اشترى دارا وقبض مفتاحها ولم يذهب إليها فان كان المفتاح بحالة يتهيأ له أن  
 يقصه من غير كلفة يكون قابضا والا فلا منق وقد ظهر مما تقدم أن تسليم المفتاح مع التولية بين المستأجر والدار  
 وإمكان القمع به بلا كلفة تسليم للدار فيجب الأجر بمعنى المدة وان لم يسكن وقده في التنية بأن يكون في المصن  
 حيث قال وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر في المصن والمفتاح في يده وأقره في الجور والمنق  
 لكنه خلاف ما أفق به قارئ الهداية وأقره محشو الاشياء كما سيأتي فيل مسائل شتى (قوله للدار والارض  
 الخ) المراد كل ما تقع الاجارة فيه على المنفعة أو على قطع المسافة أو على العمل (قوله ولو بين تعين) أي لو بين  
 وقت الاستحقاق في العقد تعين ولذا حال في العزيمة هذا اذا لم تكن الاجرة بمجمله أو مؤجلة أو منجبة وهذا  
 قولهم جميعا على ما قرر في الخلاصة اه فالمراد فيما ذكره المصنف ما اذا سكت عن البيان (قوله اذا فرغ وسله)  
 اعلم أن أبا حنيفة كان أولا يقول لا يجب شيء من الاجرة ما لم يستوف جميع المنفعة والعمل لانه المعقود عليه فلا  
 يتوزع الأجر على الاجراء كالثمن في المبيع ثم رجع فقال ان وقعت الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض  
 أو قطع المسافة كما في الدابة وجب بحصة ما استوفى لوله اجرة معلومة بلا مشقة ففي الدار لكل يوم وفي المسافة  
 لكل مرحلة والقياس أن يجب في كل ساعة بحسبه تحقيقا للمساواة لكن فيه حرج وان وقعت على العمل  
 كالخطاطة والقراءة فلا يجب الأجر ما لم يفرغ منه فيستحق الكل لان العمل في البعض غير منتفع به وكذا اذا  
 عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ لا يستحق شيئا من الاجرة على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط  
 والفوائد الظهيرية والذخيرة ومبسوط شيخ الاسلام وشرح الجامع لقهر الاسلام وقاضي خان والقرنashi انه  
 اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب الأجر بحسبه حتى اذا سرق الثوب بعد ما خاط بعضه استحق ذلك فهذا  
 يدل على انه يستحق الأجر ببعض العمل في كل ما مر لكن بشرط التسليم إلى المستأجر في سكنى الدار وقطع  
 المسافة صار مسلما بمجرد تسليم الدار وقطع المسافة وفي الخطاطة بالتسليم حقيقة او حكما كأن خاطه في منزل  
 المستأجر لان منزله في يده زيلى ملخصا وحاصله انهم اتفقوا على قول أبي حنيفة انه لا يجب الأجر على البعض  
 بلا تسليم أصلا وأما مع التسليم فيجب الأجر على البعض في سكنى الدار وقطع المسافة واختلفا على قوله  
 في الاستئجار على العمل كالخطاطة قالوا كثر على انه يجب أيضا بالتسليم ولو حكما وخالفهم صاحب الهداية  
 والتجريد فقال لا يجب قال الزيلعي وهو الأقرب إلى المروي عن أبي حنيفة من الفرق بينهما في القول المرجوع  
 إليه وعلى ما ذكره لافرق بين الكل اه وبه ظهر أن تقييد المصنف بالفراغ والتسليم مبنى على  
 ما في الهداية والتسليم يشمل الحقيقي والحكمي وهو ما عبر عنه بقوله وان عمل في بيت المستأجر فلو قال  
 ولو حكما لكان أخصرا وأظهر ولا معنى لقول من قال لا معنى له فافهم (قوله وكذا كل من عمله أثر) أي  
 في انه لو هلك في يده لأجر له وسيد كذا الشارح بعد ورقة المراد بالأثر (قوله نعم لو سرق الخ) هذا مبنى  
 على قول الأكثرين من وجوب الأجر على بعض العمل بالتسليم ولو حكما وأراد به الاستدلال على  
 المصنف بما ذكره في البحر حيث قال وتجه العلامة الطوري وتليذه المصنف في شرحه مسألة البناء منصوص  
 عليه في الاصل انه يجب الأجر للبعض لكونه مسلما إلى المستأجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وجرم به

قوله ان لا يم الخ هكذا بخطه بالياء  
 وصوابه لا يم بالهمز كما يعلم بمراجعة  
 القاموس اه معصية

ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على القمع  
 لضباعه ان أمكنه القمع بلا كلفة  
 وجب الأجر والا لا اشياء قلت  
 وكذا لو عجز المستأجر عن القمع  
 بهذا المفتاح لم يكن تسليما لان  
 التولية لم تصح صريحة ولو اختلفا  
 يحكم الحال ولو برهننا فيينة  
 المؤجر ذخيرة وكذا البيع  
 وقيل ان قال له اقبض المفتاح  
 وافتح الباب فهو تسليم والا لا كما  
 بسطه المصنف (المؤجر يطلب  
 الأجر للدار والارض كل يوم  
 وللدابة كل مرحلة) اذا أطلقه  
 ولو بين تعين (والخطاطة ونحوها)  
 من الصنائع (اذا فرغ وسله)  
 فهلكه قبل تسليمه يسقط الأجر  
 وكذا كل من عمله أثر وما لا أثر له  
 كحماله الأجر كما فرغ وان لم يسلم  
 بحر (وان) وصليته (عمل في بيت  
 المستأجر) نعم لو سرق



اه وفي الخاتمة لودفع الى غلامه أو وليه لا يصح الاجر اه وظاهر هذا مع التعليل المتأخر أن ليس المراد  
 بعدم الاستعمال حرمة الدفع مع صحة الاجارة واستحقاق المسمى أو مع فسادها واستحقاق أجر المثل وانما ليس  
 للثاني على رب المتاع شيء لعدم العقد بينهما أصلاً وهل له على الدافع أجر المثل محل تردد غير واضح (قوله  
 بشرط وغيره) لكن سنذكر الشارح في الاجارة الفاسدة عن الشر بلائيه انها لودفعته الى خادمته  
 أو استأجرت من أرضه لها الاجر الا اذا شرط ارضاعها على الاصح وكان وجه ما هنا أن الانسان حرمة  
 للعوارض فربما يعذر عليها ارضاع الصبي فيستتر رفكان الشرط لغواتأمل (قوله وان أطلق) بأن لم يقدم  
 يده وقال خط هذا التوب الى أو أصبح بذرهم مثلاً لانه بالاطلاق رضى بوجود عمل غيره فاستثنى ومنه  
 ما سبذ كره المصنف (قوله أفاد بالاستقار) أي بقوله يستأجر غيره (قوله لاجنبى) أي غير اجبر ح  
 (قوله ضمن الاول) أي اذا سرق بلا خلاف قهستاني (قوله لا الثاني) هذا عند وعندهما فيه تضمن  
 ايها شاء خلاصة (قوله وقيد بشرط العمل) الظاهر أن يقال واقتصر على شرط العمل تأمل (قوله  
 فقرط) أي مما هل ولم يعمل في تلك المدة ولم يقصر في حفظه (قوله لا يضمن) كأنه لان اليوم مثلاً يكر  
 للاستعمال ط (قوله وأجاب شمس الأئمة) ظاهر هذا الصنيع أن العقد الاول لانفراد شخص الأئمة بهذا  
 الجواب ط قلت في جامع الفصولين واستفتيت أئمة بخارى عن قصر شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل  
 فلم يفرغ وتلف في الغد أجابوا بضمن وتقل مثله عن الذخيرة ثم نقل عن فتاوى الدينارى ولو اختلفا ينبغي  
 أن يصدق القصار لانه يشكر الشرط والضمان والاخر يدعيه ثم لو شرط وقصره بعد أيام ينبغي أن لا يجب  
 الاجراذ لم يبق عقداً لاجارة بدليل وجوب ضمانه لو هلك وملاك لو وجد التوب ثم جاءه مقصوراً بعد جوده اه  
 (قوله اطلاق) أي حكمه حكم الاطلاق ح (قوله فمات بعضهم الخ) فلو ماتوا جميعاً لا أجر أصلاً لان  
 العقود عليه الجبى بهم ولم يوجد رمى (قوله فله أجره بحسابه) أي أجرا الجبى وأما أجر الذهاب فبكاله  
 مقدس عن الكفاية ساجحاً في قلت وقال في المراج بعد نقله عبارة الهداية وهي استأجره ليذهب الى البصرة  
 فبأقربها الخ هذا اختيار الهندوانى وعن الفضلى استأجر في المصر ليحمل الخطة من القرية فذهب فلم يجد  
 الخطة فعاد ان كان قال استأجرتك من المصر حتى أحل الخطة من القرية يجب نصف الاجر بالذهاب ولو قال  
 استأجرتك حتى أحل من القرية لا يجب شيء لان في الاول العقد على شئين الذهاب الى القرية والحل منها وفي  
 الثاني شرط الحل ولم يوجد فلا يجب شيء كذا في الذخيرة وجامع القرائنى اه ومثله في التبيين عن النهاية وظاهر  
 المتن اختيار قول الهندوانى ولننظر ما الفرق بين القولين على عبارة الهداية فان فيها الاستقار على شئين  
 ثم هو على عبارة المصنف كالكثرة ظاهر ولعل التصريح بالذهاب غير قيد فيظهر الفرق ويؤيده ما في الساتر خاتمة  
 استأجره ليحمل له كذا من المظمورة فذهب فلم يجد المظمورة استحق نصف الاجر اه وعليه فلو مات كل  
 العيال وجب أجر الذهاب وهو مخالف لما ندمناه عن الرمى قائل (قوله أي للعاقدين) أو ذكر عدد هم  
 للاجبر شربلاية (قوله أي له كل الاجر) في القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل اه وان حل  
 الكل هنا على كل أجر المثل زال التناقى ط (قوله ان كانت المؤنة نقل الخ) تقييد لقول المصنف فله أجره  
 بحسابه وهو منقول عن الامام الهندوانى (قوله والا فكله) كما لو كان القاتل صغيراً أو كان ذلك  
 في استقار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد ولومن الجار وهذا اذا كان الاستقار على  
 أن يحملهم فلو على مصاحبهم والحل على المرسل أو كان المحل قرياً وهم مشاة أو بعيداً ولهم قدرة على المشى  
 يلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بنقص فرد أو فردين الا أن يكونوا ارقاء فحفظ البعض منهم اخف  
 من حفظ الكل سوى بجنا ط (قوله لا يصال قط) بالكسر والتشديد والمراد لا يصال شئ مما ليس له مؤنة  
 وقوله أو زاد أي مما له مؤنة (قوله لا شئ له) أي من أجره الذهاب والجبى فلو زاد بلا خلاف والمكتوب عندهما  
 وأما عند محمد فأجرة الذهاب واجبة سواء شرط الجبى بالجراب أم لا كما في النهاية وغيره فان الظن انه  
 لا يضمن التقييد بالجبى بالجواب حتى يتأخر خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي أن يكون له تمام الاجرة عند محمد  
 قهستاني أقول نعم ولكن التقييد به كما وقع في الجامع الصغير والهداية والكثرة لازم بالنظر للمسألة الا  
 عن الدرر كما يظهر وصحى الخلاف بين محمد وشيخه أن الاجر مقابل عنده بقطع المسافة لا يقية من الشقة ومن حل

الا انظر قله استعمال غيرها  
 بشرط وغيره خلاصة (وان أطلق  
 كان له) أي للاجبر (ان  
 يستأجر غيره) أفاد بالاستقار انه  
 لودفع لاجنبى ضمن الاول لا الثاني  
 وبه مترج في الخلاصة وقد بشرط  
 العمل لانه لو شرطه اليوم أو غدا  
 فلم يفعل وطالبه مراراً فترط حق  
 سرق لا يضمن وأجاب شمس الأئمة  
 بالضمان كذا في الخلاصة (وقوله  
 على ان تعمل اطلاق) لا تقييد  
 مستثنى فله أن يستأجر غيره  
 (استأجره ليأتى بعينه فمات بعضهم  
 جاء بمن يقي فله أجره بحسابه) لانه  
 اوفى بعض العقود عليه وقيد بقوله  
 (لو كانوا) أي عياله (معلومين)  
 أي للعاقدين ليكون الاجر مقايلاً  
 بحملتهم (والا) يكونوا معلومين  
 (فكله) أي لو كل الاجر ونقل ابن  
 الكمال ان كانت المؤنة نقل  
 بنقصان عددهم فبحسابه والا  
 فكله (استأجر رجلاً لايصال قط)  
 أي كتاب (أو زاد الى زيدان  
 رده) أي المكتوب أو الزاد (لمؤنة)  
 أي زيد (أو غيبته لاشئ له) لانه  
 تنقصه بعوده كأنه لو اذا خاطب ثم  
 قتي



وفي الخاتمة استأجره ليذهب لموضع  
كذا ويدعو فلانا بأجر مسمى فذهب  
للموضع فلم يجد فلانا وجب الأجر

(قأذا دفع القط الى ورثته)

في صورة الموت (أو من بسم اليه

إذا حضر) في صورة غيبته

(وجب الأجر بالذهب) وهو

نصف الأجر المسمى كذا في الدرر

والغرر وتبعه المصنف ولكن تعقبه

المشون وعولوا على لزوم كل

الأجر لكن في القهستاني عن

النهاية أنه ان شرط المجي بالجواب

فنصفه والا فكله فليكن التوفيق

(وان وجده ولم يوصله اليه

لم يجبه شيء لا نقاء المعقود)

عليه وهو الايصال واختلف فيما

لو مزقه (متولى ارض الوقف

أجرها بغير أجر المثل يلزم

مستأجرها) أي مستأجر

أرض الوقف لا المتولى كما غلط

فيه بعضهم (تمام أجر المثل) على

المفق به كافي الجرح عن التلخيص

وغيره وكذا حكم وصي وأب كما

في مجمع الفتاوى (يفق بالضمان

في غصب عقار الوقف وغصب

منافعه وكذا يفتى بكل ما هو أرفع

للقف) فما اختلف فيه العلماء

حتى تقضوا الاجارة عند الزيادة

الفا حشة نظرا للوقف وصيانة

لحق الله تعالى حاوي القدسي

(مات الأجير وعليه ديون) حتى

فسخ للعقد بعد تجهيل البديل

(فالمستأجر) لو العين في يده ولو

بعقد فاسد أشباه) أحق بالمستأجر

من غرمائه) حتى يستوفي الاجرة

المجتهلة (الا أنه لا يسقط الدين

بهلاكه) أي بهلاك هذا المستأجر

لأنه ليس برهن من كل وجهه

(بخلاف الرهن) فانه مضمون

بأقل من قيمته ومن الدين كما

سبي في باب مجمع الفتاوى

الكتاب بخلاف حل الطعام فانه مقابل فيه بالحل لما فيه من المؤتة دون قطع المساقعة وعندهما مقابل بالنقل  
في حالاته وسيلة الى المقصود وهو وضع الطعام هناك وعلم ما في الكتاب فاذا رتبه فقد نقض المدة وقد عليه  
(قوله ويدعو فلانا) صورها قاضي خان في تبليغ الرسالة وفرق بينهما وبين مسألة ايصال الكتاب بأن الرسالة  
قد تكون سرا لا يرضى المرسل بأن يطلع عليها غيره أما الكتاب فمحتوم فلو تركه محتوما لا يطلع عليه غيره اهـ  
وجزم الحلواني بأن الكتاب والرسالة سواء في الحكم وجعل الشارح دعاءه كالرسالة ط قلت أي لانه  
من أفرادها تأمل وقد ذكر الشراح أنه لو وجدته ولم يلقه الرسالة ورجع له الأجر بالاجماع أيضا ووجهه  
كما في الزيلعي من المحيط أن الأجر يقطع المساقعة لانه في وسعه وأما الاسماع فليس في وسعه فلا يقابل الأجر  
فلينأمل (قوله وجب الأجر بالذهب) أي اجماعا كما ذكره الاتقاني وغيره (قوله وهو نصف الأجر المسمى)  
اعترضه في العزيمة بأنه غلط فاحش فان كون أجرة المذهب وأجر الاتقان سواء على سبيل المناصفة مما لا يكاد  
يتفق ولم نجد هذه العبارة في كلام غيره (قوله ولكن تعقبه المشون الخ) كالوأي والشرنبلاني قال  
في الشرنبلانية فيه نظير بل الأجر كالأجر المعقود عليه الايصال لا غير وقد وجدنا وجه التنصيف على أن المتن  
صادق بوجوب تمام الأجر والمسألة فرضها صاحب المواهب في الاستبصار للايصال ورد الجواب معا اهـ (قوله  
عن النهاية) وصرح به في غيرها (قوله فليكن التوفيق) لكن هذا لا يدفع الاعتراض على صاحب الدرر  
حيث لم يقيد برد الجواب أو لا وقيد بنصف الأجر ثانيا (قوله واختلف فيما لو مزقه) قال في الخاتمة له الأجر  
في قولهم أنه لم ينقض عمله وقيل إذا مزقه ينبغي أن لا يجب الأجر لانه إذا تركه غنة يتنفع به وارث المكتوب اليه  
فيحصل الغرض بخلاف التزييق اهـ ومقتضى النظر أنه ان مزقه بعد ايصاله فله أجر المذهب وان كان قبله  
فلا أجر له فيحترز ط قلت وقول الخاتمة له الأجر أي أجر المذهب كما تفيد عبارة القهستاني وهو ظاهر وهذا  
ان شرط المجي بالجواب وليست نظرية المزقه المكتوب اليه أو لم يدفع له الجواب وكان شرط المجي بالجواب هل  
له نصف الأجر أم كله لان اخباره بما صنع جواب معنى فليحترز (قوله بغير أجر المثل) الاولى بدون أجر المثل  
لان الغير صادق بالأكروان كن المقام يعين المراد ط (قوله كما غلط فيه بعضهم) قال في البحر وقد وقعت عبارة  
في الخلاصة او هبت أن الناظر يضمن تمام أجر المثل فقال متولى الوقف أجرة بدون أجر المثل يلزمه تمام أجر  
المثل اهـ وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بأن الضمير يرجع الى المستأجر يدل عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى  
الكبرى يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اهـ وفي الذخيرة لو تسلمها المستأجر  
كان عليه أجر المثل بالغاما يطلع على ما اجازته المتأخرون من المشايخ اهـ ملخصا (قوله وكذا حكم وصي وأب)  
أي إذا أجرة العقار الصغير بدون أجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزمه تمام الأجر ط (قوله في غصب عقار  
الوقف) قال في اللؤلؤ الحية الفتوى في غصب العقار الموقوف بالضمان نظرا للوقف ومتى قضى عليه بالقيمة  
تؤخذ منه فيشترى بها ضيقة أخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان ط (قوله  
وغصب منافعه) قال في جامع الفصولين شري دارا ثم ظهر أنها وقف أو الصغير فعليه أجر المثل صيانة لما لهما  
اهـ ومقابل المفتي به ما صححه في العمدة انه لا تضمن منافعه وتبعه في القضية ط ملخصا (قوله عند الزيادة  
الفا حشة) أي زيادة أجر المثل من غير نعت كما يأتي قريبا ط (قوله وصيانة لخلق الله تعالى) لان الوقف  
حسب العين والتصدق بمنفعته لوجهه تعالى (قوله حتى فسخ العقد) أي بسبب الموت وفي بعض النسخ حتى  
بدل حتى ولو قال فافسخ لكان أولى (قوله لو العين في يده) أي لو العين المؤجرة مقبوضة في يد المستأجر  
قال في جامع الفصولين استأجر بيتا اجارة فاسدة وجعل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو اتقضت  
المدة فأراد حبس البيت لأجره لیس لذلك في الجائزة ففي القاسدة أولى ولو مقبوضا صحيحا أو فاسدا فله الحبس  
بأجره لانه هو أحق بثمنه لو مات المؤجر اهـ يعني اذا مات المؤجر وعليه ديون الغير المستأجر فبيعت الدار  
فالمستأجر أحق بالثمن من سائر الغرماء ان كان الثمن قدرا لاجرة المجتهلة وان زاد قال زائد للغرماء أبو السعود على  
الاشياء (قوله بأقل من قيمته ومن الدين) تركيب فاسد وصوابه بالأقل من قيمته ومن الدين فتكون من  
بيان لا تفضيلية ح أي لا قضاة أن المضمون شيء هو أقل منهما وهو غيرهما مع أنه واحد منهما وهو الأقل



تأمل (قوله نعم) أي إن كانت من خلاف جنس ما استأجره فلو من جنسه فلا يخلف الزيادة من جانب  
 المؤجر فهو مطلقا ط عن الهندية مطلقا (قوله وبعد) صوابه لا بعد ها كما هو في الاشياء والمخ  
 لأن محل العقد فالت والمزاد بعد مضي كلها أما إذا مضى بعضها ففقال في خزانة الاكل لو استأجر دارا  
 شهرين أو دايما لم يتركها فخر من فلما سكن فيها شهرا أو سافر فخر من زاد في الاجرة فالقصاص أن تعتبر الزيادة  
 لما بقي ومحمد استحسن وجعلها موزعة لما مضى ولما بقي أبو السعود عن البيهقي (قوله ولوليتيم) عبارة  
 الاشياء وهو شامل لمال اليتيم بعمومه قال الجوى سوى في الاسعاف بين الوقف وأرض اليتيم حيث قال  
 ولو أجز مشرف الوقف أو وصى اليتيم منزلا بدون أجر المثل قال ابن الفضل ينبغي أن يكون المستأجر غاصبا  
 وذكر الخصاف لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل وصرح في الجوهرة بأن أرض اليتيم كالوقف اه أقول  
 وكذا ذكره الشارح قبل أسطر لكنه غير ما نحن فيه كما لا يخفى على النية قافهم فان ما استشهد به فيما لو أجز بدون  
 أجر المثل وكلامنا في الزيادة عليه بعد العقد والفرق مثل الصبح (قوله لم تقبل) قال في الاشياء مطلقا اه  
 أي قبل المدة وبعدها (قوله كما لو رخصت) أي الاجرة بعد العقد فلا يفسخ لأن المستأجر رضي بذلك  
 (قوله فان الاجارة فاسدة الخ) سيأتي آخر السوادة لو أجزها بما لا يتغابن الناس فيه تكون فاسدة فيؤجرها  
 صحيحة من الاول أو من غيره بأجر المثل الخ وهو صريح في أنه لو كان الفساد بسبب الغبن القاحش لا يلزم  
 عرضها على الاول وفي العمادية خلافة لكن ذكر في حاشية الاشياء أن الذي في عامة الكتب هو الاول  
 (قوله لكن الاصل صحته بأجر المثل) كذا في الاشياء وفي بعض النسخ لكن الاصح الخ ومعنى الاستدراك أن  
 الكلام في الزيادة على المستأجر في الوقف وأن قوله فان الاجارة فاسدة الخ كلام مجمل لاحتمال أن المراد فسادها  
 بسبب كون الاجرة عند العقدين دون أجر المثل فاذا ادعى فسادها بذلك أجزها بالتأخر بلا عرض على الاول لانه  
 لاحق له فاستدرك عليه بأن المقام يحتاج الى التفصيل وهو أن الاصل صحته بأجر المثل مجرد دعوى الزيادة  
 لا يقبل بل إن أخبر القاضى واحد بذلك يقبل الخ ما قرره الشارح وقد اضطربت آراء محشي الاشياء وغيرهم  
 في تقرير هذه العبارة وهذا ما ظهر لي فليتأمل ثم رأيت في أنفع الوسائل قرا كلامه كذلك وعليه فكان  
 المناسب أن يأتي بالقضاء التفرعية بدل الواو في قوله ولو ادعى (قوله بغبن قاحش) هو ما لا يدخل تحت  
 تقويم المقومين في التفسير المختار ونعمانه في رسالة العلامة قنلى زاده (قوله فان أخبر الخ) يعني أن القاضى  
 لا يقبل قول ذلك المدعى لانه منهم بارادة استخبارها لو أجنبي أو باستخلاصها وإيجارها لغير الاول وهو التعاقد  
 ومع أن الاصل في العقود الصحة (قوله ذو خيرة) أفاد أن الواحد يكتفى وهذا عندهما خلافا لمحمد اشياء  
 (قوله وان شهدوا الخ) واصل بما قبله وسيأتي عن الحانوتى آخر السوادة ما يخالفه الا أن يراد الشهادة بدون  
 اتصال القضاء بمن يرى ذلك ويأتى تمام بيانه هناك (قوله والا) أي وان لم يجز ذو خيرة انها وقعت بغبن قاحش  
 فقه تفصيل وهذا في المعنى مقابل لقوله فان الاجارة فاسدة لانه حينئذ صحيحة فقد استوفى الكلام على  
 القسمين (قوله اضراوا وتعتنا) فسر ذلك ابن نجيم في فتاواه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد أو اثنان اه  
 وفي البناء زاد بعض الناس في أجرها لم يلتفت اليه لعله منعته اه ط (قوله وان كانت الزيادة بأجر المثل)  
 عبارة الاشياء لزيادة باللام وهي كذلك في بعض النسخ والمراد أن تزيد الاجرة في نفسها فلو سحرها عند الكل  
 أما إذا زادت أجر المثل لكثرة رغبة الناس في استجاره فلا كما في شرح الجمع للعقبي سوى ومثله في شرح  
 ابن ملك أقول وهو غير معقول اذ لو كانت الاجرة حنطة مثلا وزادت قيمتها أثناء المدة كما مثل به ابن ملك  
 فما وجه نقض الاجارة بل المراد أن تزيد أجر المثل بزيادة الرغبات كما وقع في عبارات مشايخ المذهب وفي حاشية  
 الاشياء لابي السعود عن العلامة البيهقي ما حاصله أنه لا تعتبر زيادة السعر في نقض الاجرة فانه لا قاعدة ولا مصلحة  
 في النقض للوقف ولا للمستحقين كما أفاده العلامة الطرابلسي في فتاواه ورد به ما في شرح الجمع وجعله من  
 المواضع المستعدة عليه اه بى شئ يجب التنبيه عليه وهو ما المراد بزيادة أجر المثل فنقول ونقت الزيادة في  
 أغلب كلامهم مطلقا فقالوا إذا زادت بزيادة الرغبات ووقع في عبارة الجاوى المقدسى أنها تنقض عند الزيادة  
 القاحشة قال في وقف البحر وتقيده بالقاحشة يدل على عدم نقضها باليسر ولعل المراد بالقاحشة ما لا يتغابن  
 الناس فيها كما في طرف النقصان فانه جائز عن أجر المثل ان كان يسيرا والواحد في العشرة يتغابن الناس فيه

(فروع) الزيادة في الاجرة من  
 المستأجر نعم في المدة وبعدها  
 وأما الزيادة على المستأجر فان  
 في الملك ولوليتيم لم تقبل كما لو  
 رخصت وان في الوقف فان  
 الاجارة فاسدة أجزها بالتأخر  
 بلا عرض على الاول لكن الاصل  
 صحته بأجر المثل ولو ادعى رجل  
 انها بغبن قاحش فان أخبر القاضى  
 فو خيرة انها كذلك ففسدها تقبل  
 الزيادة وان شهدوا وقت العقد  
 انها بأجر المثل والا فان كانت  
 اضراوا وتعتنا لم تقبل وان كانت  
 الزيادة بأجر المثل فالنقض قبولها

مطلب  
 في بيان المراد بالزيادة على أجر  
 المثل



كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فإذا كانت أجرة دار عشرة مثلاً وزاد أجر مثلها واحداً  
فإنها لا تنقض كالأجر المتولي تسعة فإنها لا تنقض بخلاف الدرهمين في الطرفين اه أقول لكن صرح  
في الحاشية الحصري - كما نقله عنه البيري وغيره أن الزيادة القاحشة مقدارها نصف الذي أجر به أولاً اه  
ونقله العلامة قنلي زاده ثم قال ولم نره لغيره والحق أن ما لا يتقارب فيه فهو زيادة قاحشة نصفاً كانت أو ربعاً  
وقال في موضع آخر وهل هما روايتان أو مراد العامة أيضاً ما ذكره الحصري لم يحرره أحد قبلنا أقول وكلامه  
الثاني أقبل فإن الحكم عليه بالبطلان لا بد له من برهان على أن الأصل عدم تعدد الرواية فيحصل كلام العامة  
عليه ما لم يوجد نقل بخلافه صريحاً فيضطر إلى جعلهما روايتين وقد أقر العلامة البيري وغيره ما ذكره الامام  
الحصري وتبعه في الحاشية فاحفظ هذه القاعدة السنية (قوله فيفسخها المتولى الخ) قال العلامة قنلي زاده  
وهل المراد أنه يفسخها القاضي أو المتولى ويحكم به القاضي لم يحرره المتقدمون وانما تعرض له صاحب أنفع  
الوسائل وجرم بالثاني وانما يفسخ القاضي إذا امتنع الناظر عنه اه أقول والقول بالفسخ هو إحدى  
الروايتين وسيأتي أنه المقتضى به ثم أعلم أن الشارح قد أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بعده وحاصل التفصيل  
أن ما وقعت عليه الاجارة لا يخلو إما أن يكون أرضاً فارغة وقت الزيادة عن ملك المستأجر كالأرض والحدائق  
والأرض السليخة أو مشغولة به كالأرض زرعها أو بنى فيها أو غرس في الوجه الأول يفسخها المتولى  
ويؤجرها لغيره إن لم يقبل الزيادة العارضة بعد ثبوتها وفي الثاني أن كان زرعها في المدة لا تؤجر لغيره وإن فرغت  
المدة ما لم يستحصل الزرع بل تضم عليه الزيادة من وقتها إلى أن يستحصل لأن شغلها بملكه مانع من صحة إيجارها  
لغيره كما يأتي وإن كان بنى فيها أو غرس فإن فرغت المدة كما لو استأجرها مشاهرة وفرغ الشهر ففسخها وأجرها  
لغيره إن لم يقبل الزيادة وإن كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره لما قلنا من أن شغلها بملكه مانع بل تضم عليه الزيادة  
كما ترى في المزروعة لكن هنا تبقى إلى انتهاء العقد فقط لأن نهاية معلومة للبناء والغراس بخلاف الزرع هذا  
خلاصة ما ذكره الشارح تبعاً للاشياء وهو مأخوذ من أنفع الوسائل عن البدائع وغيرها صريحاً ودلالة  
ثم لا يخفى أن ضم الزيادة عليه انما هو حيث رضى به والا يومر بالقطع إن لم يرض بالوقف وتؤجر لغيره صيانة  
للووقف وهذا كله إذا زادت أجرة الأرض في نفسها لا بسبب بنائه مثلاً والافلا تضم عليه الزيادة أصلاً لأن  
الزيادة حصلت من ملكه كما هو ظاهر (قوله ثم يؤجرها من زاد) الأولى حذفه لبيان التفصيل المذكور  
بعده كما فعل صاحب البحر في الوقف وإن عرفت الاشياء كما هنا (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض  
في الفاسدة وقبل يعرض فيها أيضاً ط (قوله فقط) أي لا من أول المدة أشباه بل الواجب من أولها إلى وقت  
الفسخ الإجماعي (قوله عليه) أي على المنكر لثبوت الزيادة لأن القول قوله والبينة على المدعى والأصل بقاء  
ما كان على ما كان جوى والظاهر أن هذا على قول محمد لما مر أن الواحد يكتفي عندهما تأمل (قوله لم تصح  
إيجارها لغير صاحب الزرع) أي أن كان مزروعاً بحق فلا يمكن بحق كالفاسد والمستأجر اجارة فاسدة  
لا يمنع صحة الاجارة كما في الظهيرة والسراجية لكونه لا يمنع التسليم بغير وسيد كره الشارح ويأتي متابعه  
ورقة (قوله من وقتها) أي وقت الزيادة ووجب لما مضى قبلها من المسمى بحسابه كما في البحر (قوله  
فإن كان استأجرها مشاهرة) في هذا التعبير مسامحة لأن هذا مقابل قوله الآتي وإن كانت المدة باقية الخ  
فكان المناسب أن يقول فإن كانت المدة قد فرغت فإنها تؤجر لغيره إن لم يقبلها أي الزيادة لكن لما كان الشهر  
مدة قليلة صار كأن المدة قد فرغت فإنه إذا استأجرها مشاهرة كل شهر بكذا صح في واحد وفسد في الباقي  
على ما يأتي بيانه في الباب الآتي (قوله والبناء يملكه الناظر بيمينته) أي جبراً على المستأجر إن ضرر قلعه  
بالأرض كما يأتي بيانه قريباً (قوله مستحق القطع) سيأتي بيانه في الباب الآتي (قوله للوقف) متعلق  
بقوله يملكه (قوله أو يبرأ الخ) يعني إذا رضى الناظر بذلك أن كان القطع يضر لأن الخيار للناظر حينئذ  
بين يملكه جبراً على المستأجر وبين أن يتركه إلى أن يتخلص ببناء المستأجر من الأرض كلما سقط شيء دفعه إليه بناء  
على ما يأتي عن الشرح نعم لم يضر فإن خيار المستأجر كما يأتي بيانه (قوله وأما إذا زاد الخ) يعني عنه قوله  
سابقاً وإن كانت الزيادة أجرة المثل الخ ط وقد صح هذا القول بلفظ القنوي ولفظ المختار كما هنا ولفظ الأصح كما  
في كتاب الوقف فكان المقيدون منى على خلافه في الإسعاف والتأخرانية والحاشية فائين أن أجرة المثل يعتبر

فيفسخها المتولى فإن امتنع  
فالقاضي ثم يؤجرها من زاد  
فإن كانت داراً أو حائطاً أو أرضاً  
فارغة عيرضها على المستأجر  
فإن قبلها فهو أحق ولرسم الزيادة  
من وقت قبولها فقط وإن أنكر  
زيادة أجرة المثل وادعى أنها أضرار  
فلا بد من البرهان عليه وإن لم  
يقبلها أجرة المتولى وإن كانت  
مزروعة لم تصح إيجارها لغير  
صاحب الزرع لكن تضم عليه  
الزيادة من وقتها وإن كان بنى أو  
غرس فإن كان استأجرها مشاهرة  
فإنها تؤجر لغيره إذا فرغ الشهر  
إن لم يقبلها لا تعاقداً عذراً  
كل شهر والبناء يملكه الناظر بيمينته  
مستحق القطع للوقف أو يصبر  
حتى يتخلص ببنائه وإن كانت المدة  
باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم  
عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع  
وأما إذا زاد أجرة المثل في نفسه  
من غير أن يزيد أحد فلا متولى  
ففسخها وعليه القنوي ومالم  
تفسخ كان على المستأجر المسمى  
أشياء معزولة للصغرى



وقت العقد فلا تعتبر الزيادة بعده ولكن قد علت مما تقدمناه عن الحصري ما المراد بالزيادة (قوله قلت الخ) أصل  
 البحث للمصنف في المنع ذكره أول الباب تحت قوله فلو أجرها المتولي أكثر لم يصح (قوله أنه يملكه) أي أن أراد  
 الناظر والاقتراض إلى أن يتخلص فياخذ ما لكانه (قوله كما في عامة الشروح) أي شروح الهداية والكثرو غيرهما  
 ذكروا ذلك في الباب الآتي عند قوله إلا أن يغرم له المؤجر قيمته مقلوعا وهو مفهوم عبارات المتون أيضا ويتناول  
 باطلاقة الملك والوقف كما به عليه المصنف (قوله بخلاف نقول الفتاوى) منها المخطوط والصين والحنانية  
 والصادية فانهم قالوا إن كان يضر لا يرفعه المستأجر بل أما أن يرضى بأن يملكه الناظر للوقف ولا يصبر  
 إلى أن يتخلص ملكه لأن ملكه بغير رضاه لا يجوز ومنها ما ذكره الشارح عن فتاوى مؤيد زاده وحاصله أنهم جعلوا  
 الخيار للمستأجر ولو كان القلع يضر وأصحاب الشروح جعلوا الخيار للناظر إن ضرر والاقل للمستأجر ثم هذا  
 إذا كان البناء بغير إذن المتولي فلو بآذنه فهو للوقف ويرجع الباقي على المتولي بما أتفق كما في فتاوى أبي الليث  
 والظاهر أنه أراد آذنه بالبناء لأجل الوقف فلو لنفسه وأشهد عليه فلا يكون للوقف كما أفاده العلامة قنلي زاده  
 أقول وسيأتي في الباب الآتي أن للمستأجر استبقاء البناء والغرض بعد مضي المدة بأجر المثل جبراً إن لم يضر  
 بالوقف وهذا بخلاف لما تقدم عن الشروح ولما تقدم عن الفتاوى أيضاً ولما يأتي عن المتون كما سننبه عليه إن  
 شاء الله تعالى (تنبيه مهم) إذا أذن القاضي أو الناظر عند من لا يرى الاحتياج إلى إذن القاضي للمستأجر  
 بالبناء ليكون ديناً على الوقف حيث لا فاضل من ريعه وهو ما يسمونه في ديارنا بالمرصد فالبناء يكون للوقف فإذا  
 أراد الناظر إخراجه يدفع له ما صرفه في البناء ثم لا يفتي أنه يزيد أجر المثل بسبب البناء فالظاهر أنه يلزمه إتمام  
 أجر المثل والفرق بين هذا وما تقدم عن الأشباه أن البناء هنا للوقف فلم يزد بسبب ملكه ثم رأيت في الفتاوى  
 الخيرية التصريح في ضمن سؤال طويل بلزوم أجر المثل بالغنا ما بلغ قبل العمارة وبعدها والرجوع بما صرفه  
 فراجعهم والواقع في زماننا أنه يستأجر بدون أجر المثل بكثير ويدفع بعض الأجرة ويقطع بعضها من العمارة  
 وقد يقال لجواز وجه ذلك أنه لو أراد آخر أن يستأجر ويدفع للأول ما صرفه على العمارة لا يستأجره إلا تلك  
 الأجرة القليلة نعم لو استغنى الوقف ودفع الناظر ما للأول فإن كل أحديهما أجره بأجر مثله الآن فما لم يدفع  
 الناظر ذلك تبقى أجرة المثل تلك الأجرة القليلة فلا فرق حيثئذ بين العمارة المملوكة للمستأجر وبين هذه  
 ورأيت في وقف الحامدية عن فتاوى الحنفية شرط جواز إجارة الوقف بدون أجر المثل إذا نابه نأية أو كان  
 دين الخ فهذا مؤيد لما قلنا إذ لا شك أن المرصد دين على الوقف تقل أجرته بسببه فتأمل وفي شرح الملتقى عن  
 الأشباه ولا يؤجر الوقف إلا بأجر المثل الابتصان يسيراً وإذا لم يرغب فيه إلا بالقليل أه تأمل ومثل هذا يقال  
 في الكدك وهو ما يئنه المستأجر في حائوث الوقف ولا يحسبه على الوقف فيقوم المستأجر بجميع لوازمه  
 من عمارة وتزميم وأخلاق ونحو ذلك ويبيعونه بمن كثير فباعتبار ما يدفعه المستأجر من هذا الثمن الكثير  
 وما يصرفه في المستقبل على أرض الوقف تكون أجرة المثل تلك الأجرة القليلة التي يدفعونها وقد تكون أصل  
 عمارة الوقف من صاحب الكدك يأخذها منه الواقف ويعمر بها ويجعلها للمستأجر ويؤجره بأجرة قليلة  
 وهو المسمى بالملق ومثله يقال في القيمة ومثله المسكة في البساتين ونحوها وهي عبارة عن القمامة والكراب  
 وما يزرعه مما تبقى أصوله ونحو ذلك وحق الغرس والزرع فأنها تباع بمن كثير فباعتبارها تزيد أجرة الأرض زيادة  
 كثيرة وهذه أمور حادثة تعارفوا عليها وفي فتاوى العلامة المحقق عبد الرحمن أفندي العمادى مفتي دمشق  
 جواباً للسؤال عن التلوا المتعارف بما حاصله أن الحكم العام قد ثبت بالعرف الخاص عند بعض العلماء  
 كالنسقي وغيره ومنه الأحكام التي جرت بها العادة في هذه الديار وذلك بأن قسم الأرض وتعرف بكسرها  
 ويفرض على قدر من الأذرع مبلغ معين من الدراهم ويبقى الذي يبقى فيما يؤدى ذلك القدر في كل سنة من غير  
 إجارة كما ذكره في أنفع الوسائل فإذا كان بحيث لو رفعت عمارة لا تستأجر بأكثر ترك في يده بأجر المثل ولكن  
 لا ينبغي أن يفتى باعتبار العرف مطلقاً خوفاً من أن يفتح باب القياس عليه في كثير من المنكرات والبدع  
 نعم يفتى به فيما دعت إليه الحاجة وجرى به في المدة المديدة العادة وتعارفه الإصان بلا تكرار كملق المتعارف  
 في الحوانيت وهو أن يجعل الواقف أو المتولي أو المالك على الحانوت قدراً معيناً يؤخذ من الساكن ويعطيه به  
 تمسكاً شرعياً فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك إخراج الساكن الذي ثبت له التلوا ولا إجارته للغيره ما لم يدفع له

مطلب  
 في المرصد والقيمة ومثله المسكة

قلت وظاهر قوله البناء يملكه  
 الناظر الخ أنه يملكه بلجهة الوقف  
 قهر على صاحبه وهذا هو الأرض  
 تنقص بالقطع والاشترط رضاه كما  
 في عامة الشروح منها البصر والمنع  
 وإن صح فيقول عليها لأنها  
 الموضوع لتقل المذهب بخلاف  
 فتول الفتاوى



وفي فتاوى مؤيد زاده معتر  
للفصول ابن حنوت وقف بن  
فيه ساكنه بلاذن متوليه ان لم  
يضر رفعه رفعه وان ضرر فهو  
المضيق ماله فليترص الى أن  
يتخلص ماله من تحت البناء ثم  
ياخذه ولا يكون بناؤه مانعا من  
معة الاجارة لغيره اذ لا يذله على  
ذلك البناء حيث لا يملك رفعه  
ولو اصطلموا أن يجعلوا ذلك  
لوقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين  
منزوعا ومبنيافيه صح ولو لحق  
الآجر دين رفع الامر الى القاضي  
ليفسخ العقد وليس للآجر أن  
يفسخ بنفسه وعليه الفتوى  
وتجوز بمنزلة الاجارة أو بأكثر  
أو بأقل بما يتغابن فيه الناس  
لا بما لا يتغابن وتكون فاسدة  
فيؤجره اجارة مهيضة اما من  
الاول أو من غيره بأجر المثل أو  
بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر  
اه وفي فتاوى الحنفية بينة  
الاثبات مقدمة وهي التي شهدت  
بأن الاجارة أولا أجرة المثل وقد  
اتصل بها القضاء فلا تنقض قال  
وبه أجاب بقية المذاهب فليحفظ

(باب ما يجوز من الاجارة)

(وما يكون خلافا فيها)

أي في الاجارة (نصح اجارة  
حنوت) أي دكان (ودار بلايان  
ما يعمل فيها) لصرفه للمتعارف  
(و) بلايان (من يسكنها) فله  
أن يسكنها غيره باجارة وغيرها  
كما سيجي (وله أن يعمل فيهما)  
أي الحانوت والدار (كل ما أراد)  
فيتدوير به دوابه ويكسر حطبه  
ويستقي بحداره

المبلغ المرقوم فيفق يجوز ذلك قياسا على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتياالا عن الربا حتى قال في مجموع  
النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على محنته ببيع لا يضطرار الناس الى ذلك ومن القواعد الكلية اذا ضاق  
الامر اتسع حكمه فيندرج تحتها أمثال ذلك مما دعت اليه الضرورة والله أعلم اه ملخصا (قوله رفعه)  
أي خبرا (قوله من تحت البناء) الاولى حذف تحت ط (قوله حيث لا يملك رفعه) حيثية تهليل ط  
(قوله ولو اصطلموا الخ) هذا اتما بيان للافضل فلا ينافي الجبر عند عدم الاصطلاح أو هو رواية ضعيفة  
رمي على الجبر ملخصا وعلى الاول يوافق ما مر عن الشروح وعلى الثاني يوافق ما أطلق عليه أرباب الفتاوى  
(قوله ولو لحق الآجر دين الخ) محله باب فسخ الاجارة وسبأ في بيانه هناك (قوله وتجوز بمنزلة الاجارة الخ)  
أي تجوز الاجارة بأجرة المثل أو بالأكثر منها مطلقا ما لم تكن بمال وقف أو تيمم كما علم مما مر في الاجارة الطويلة  
عن الحائنة (قوله بما يتغابن فيه الناس) قيد للاقل فافهم ثم هذا كله مكرر اذ قد علم مما مر (قوله)  
وفي فتاوى الحنفية الخ) ونصه سئل ما قولكم فيما لو حكم حاكم بمعة اجارة وقف وأن الاجارة أجرة المثل بعد  
أن أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت بينة بأنهادون أجرة المثل فيعمل بينة بطلانها أم لا فأجاب أجاب الشيخ نور الدين  
الطرابلسي قاضي القضاة الحنفية بما صورته الحمد لله العلي الأعلى بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت  
بأن الاجارة أجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وأجاب الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وقاضي  
القضاة أحمد بن النجار الحنبلي بجوابي كذلك فأجبت نعم الاجابة المذكورة صحيحة اه قلت وهذا  
حيث لم تكن الشهادة الاولى يكذبها الظاهر والافلا تقبل وتنقض كافي الحامدية (قوله وقد اتصل بها القضاء)  
أي واستكمل شروطه وفي فتاوى ابن نجيم ولا يمنع قبولها أي الزيادة حكم الحنبلي بالهبة لانه غير صحيح اه  
قال في الحامدية وفيه نظر لان حكم الحاكم يرفع الخلاف تأمل اه أقول مراده أن حكمه بمعة الاجارة ابتداء  
وأنها بأجر المثل لا يمنع فسحها للزيادة العارضة بكثرة الرغبات بناء على القول المقتضى به لان ذلك غير محكوم به  
فمنع حكم الحنبلي الاول لذلك غير صحيح نعم لو حكم بالفناء الزيادة العارضة بمحادة بخصوصها مستقبعا  
شرائطه منع من قبولها وقد صرح بذلك الحانوتي في فتاواه أيضا حيث ذكر أنه لا يمنع الحاكم الحنفية من قبول  
الزيادة حكم الحنبلي بمعة الاجارة ولو وقعت بعد دهرى شرعية لان الفسخ يقبل الزيادة حادثة أخرى لم يقع  
الحكم بها اه وذكر مثله في موضع آخر وصرح به أيضا العلامة قنلي زاده وذكر أنه لا يكتفى بقوله ثبت عندي  
أن هذا أجرة المثل ولا قوله أقيمت الزيادة العارضة لان ذلك فتاوى لأحكام نافذة ما لم تكن على وجه خصم  
باحد اه ومثله ما لو حكم بمعة الاجارة شافعي مثلا لا يمنع الحنفية فسحها بالموت ما لم يحكم الشافعي  
بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن الغرس قنبيه والله تعالى أعلم

\*(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)\*

(قوله وما يكون خلافا) أي والفعل الذي يكون خلاف الجائز فيها (قوله حانوت) على وزن فاعول  
وتأوه مبدلة عن هاء وقيل فعلوت كملكوت وهو كافي القاموس دكان النجار وانما يرضه يذ كروبووث  
والنسبة اليه حنفي وحنوتي وفسر الدكان به أيضا فقال كرتان الحانوت جمع دكان كين معرب وعليه قهما  
مترادفان والمراد به هنا ما أعد لباع فيه مطلقا (قوله بلايان ما يعمل فيها) أي في هذه الاماكن وهي  
الحانوت والدار فأطلق الجمع على ما فوق الواحد تأمل (قوله لصرفه للمتعارف) وهو السكفي وانه  
لا يتفاوت منع (قوله فله أن يسكنها غيره) أي ولو شرط أن يسكنها وحده منفردا سري الدين وهذا في الدور  
والخوانيت ط ومثله بعد الخدمة فله أن يؤجره لغيره بخلاف الدابة والتوب وكذا كل ما يختلف باختلاف  
المستعمل كافي المنع (قوله فيند) مضارع من باب المثال أي يدق الوند ح (قوله ويربط دوابه)  
أي في موضع أعد له لربطها لان ربطها في موضع السكنى افساد كافي غاية البيان قال السامحاني ويتفق بينها  
ولو فسدت لم يجبر على اصلاحها ودين التنوير فيها قلوا حرق به شيء لم يضمن قلت الا اذا فعله في محل لا يليق به كقرب  
خشب مقدسي اه (قوله ويكسر حطبه) يعني قصيده أخذا مما قبله ومما بعده بأن يكون بمحل لا يحصل  
به اضرار بالارض وما تحتها من مجرى الماء ثم رأيت الزيلعي قال وعلى هذا تكسير الحطب المعتاد للطبخ ونحوه  
لانه لا يؤمن البناء وان زاد على العادة بحيث يؤمن البناء فلا اضرار بالمالك وعلى هذا ينبغي أن يكون الدق



ويتخذ بالوعة ان لم تضره ويطحن برح اليد وان ضر به يفتق قنية (غير انه لا يسكن) بالبناء للفاعل او المفعول (حدادا او قصارا

١٨

أو طحنا من غير رضی المالك  
أو اشتراطه (ذلك في) عقد  
الاجارة) لانه يوهن البناء فيتوقف  
على الرضى (وان اختلفا  
في الاشتراط فالقول للمؤجر)  
كما لو انكر أصل العقد (وان اقاما  
البينة فالبينة بينة المستأجر)  
لأبائها الزيادة خلاصة وفيها  
استأجر للقصار فله الحدادة  
ان اتحد ضررها ولو فصل  
بالمس لا يلزمه الاجر وان ائتم به  
البناء ضمنه ولا أجر لانهما  
لا يجتمعان (وله السكنى بنفسه  
واسكان غيره باجارة وغيرها)  
وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل  
يطلق التقييد لانه غير مفيد  
بخلاف ما يختلف به كالمسيحي  
ولو أجرة بأكثر نصيب بالفضل  
الا في مسألتين اذا أجرة بخلاف  
الجنس أو أصل فيها شيئا ولو أجرة  
من المؤجر لا تصح وتنسخ الاجارة  
في الاصح بحر معزيا للجوهره  
وسيجي تصحيح خلافه فتنه  
(و) تصح اجارة (ارض للزراعة  
مع بيان ما يزرع فيها أو قال على  
أن أزرع فيها ما أشاء) كبلان تقع  
المنازعة والافهي فاسدة للجهالة  
وتقلب محصة بزرعها ويجب  
المسعى والمستأجر الشرب  
والطريق ويزرع زرعين ريعا  
وخر يفاو لو لم يمكنه الزراعة للمال  
لا حياجهما لسقى أو كرى  
ان امسكته الزراعة في مدة  
العقد جازوا والا وتماه في القنية  
(أجرها وهي منفولة بزرع غيره  
ان مسكان الزرع بحق لا يجوز)  
الاجارة لكن لو حصده وسلمها  
انقلبت جائرة (مالم يستصمد  
الزرع) فيجوز ويؤمر بالمصداق  
والتسليم به يفتق بزارية

على هذا التفصيل اه (قوله ويطحن برح اليد وان ضر به يفتق قنية) لم أر هذه المسألة في القنية بل رأيت  
ما قبلها وأما هذه فقد ذكرها في البحر معزوة للخلاصة وتبعه المصنف في المنع وتبعهما الشارح وفيه سقط فان  
الذي وجدته في الخلاصة هكذا لا يمنع من ربح اليد ان كان لا يضره وان كان يضره يمنع وعليه الفتوى ومنه  
في الشرب ليلية عن الذخيرة (قوله بالبناء للفاعل او المفعول) سهو منه وانما هو يفتح الياء من الثلاثي المجرد  
أو ضمها من الرباعي وحققا حال على الاول ومفعول به على الثاني ح ووجه كونه سهوا أنه بالبناء للفاعل  
على الوجهين (قوله لانه يوهن الخ) قال الزيلعي فحاصله أن كل ما يوهن البناء أو فيه ضرر ليس له  
أن يعمل فيها الا باذن صاحبها وكل ما لا ضرر فيه جاز له يطلق للعقد واستحقته به (قوله فيتوقف على الرضى)  
أي رضى المالك أو الاشتراط وفي أبي السعود عن الحموي يفهم منه انه لو كان وقفا ورضى المتولى بسكناه  
لا يكون كذلك (قوله كما لو انكر أصل العقد) فان القول له أي فكذا اذا أنكر نوعا منه ط (قوله  
ولو فصل ما ليس له) أي وقد انقضت المدة أما لو مضى بعضها لم يل بسقط أجره أو يجب يحترط ط عن المقدم  
(قوله ولا أجر) أي فيما ضمنه نهاية وأما الساحة فينبغي الاجر فيها كذا في الذخيرة سائحا في (قوله يطل)  
بضم الياء من أطل ويجوز القبح ولكن كان حقه أن يجعله مستانفا ويقول ويطل فيه (قوله بخلاف  
ما يختلف به) كالركوب والبس (قوله كالمسيحي) أي بعد نحوورة (قوله بخلاف الجنس) أي  
جنس ما استأجر به وكذا اذا أجر مع ما استأجر شيئا من ماله يجوز أن تعقد عليه الاجارة فانه تطيب له الزيادة  
كافي الخلاصة (قوله أو أصل فيها شيئا) بأن حصصها أو فعل فيها سنة وكذا كل عمل قائم لان الزيادة  
بمقابلته ما زاد من عنده جللا امره على الصلاح كافي المبسوط والكس ليس باصلاح وان كرى النهر قال الخصاص  
تطيب وقال أبو علي التسيي أصحابنا مترددون ورفع التراب لا تطيب وان تيسرت الزراعة ولو استأجر بيتين  
صفقة واحدة وزاد في أحدهما يؤجرهما بأكثر ولو صفقتين فلا خلاصة ملخصا (قوله لا تصح) أي قبل  
القبض أو بعده كافي الجوهره ولو تخلل ثالث على الرابع وهي رواية عن محمد وعليها الفتوى بزارية (قوله  
وتنسخ الاجارة في الاصح) أي الاجارة الاولى وأما الثانية فبالاتفاق (قوله وسيجي) أي في المتفرقات  
وسيدكر الشارح التوفيق هناك ويأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله للجهالة) المنقضية الى المنازعة  
في عقد المعاوضة فان من الزرع ما ينفع الارض ومنه ما يضرها (قوله وتقلب محصة بزرعها) أي استحصانا  
لان العقود عليه صار معلوما بالاستعمال وصار كأن الجهالة لم تكن زياحي مختصرا قال العلامة المقدسي  
ينبغي تقييده بما اذا علم المؤجر بما يزرع فرضي به وبما اذا علم من لبس الثوب والا فالتراع يمكن ط مختصرا  
(قوله والمستأجر الشرب والطريق) أي وان لم يشترطهما بخلاف البيع لان الاجارة تعقد بالاتفاق  
ولا انتفاع الا بهما قيد خلاف تعاو اما البيع فالقصد منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى جازييع  
الجش والارض السجة دون اجارتهما منح (قوله ويزرع زرعين) قال في القنية لو استأجرها سنة لزرع  
ما شاء له أن يزرع زرعين ريعا وخر يضا اه فأنت ترى أن هذه مفروضة في استئجار مدة يمكن فيها زرعان  
وقد أطلق في عقد الاجارة ط (قوله وتماه في القنية) حيث قال كما لو استأجرها في الشتاء تسعة أشهر  
ولا يمكن زراعتها في الشتاء جاز لما يمكن في المدة أما لو لم يمكن الانتفاع بها أصلا بأن كلت سجة  
فالاجارة فاسدة وفي مسألة الاستئجار في الشتاء يكون الاجر مقابلا بكل المدة لا بما يتفقع به فحب وقيل  
بما يتفقع به اه قلت وسيدكر الشارح في باب القسح عن الجوهره لوجاه من الماء ما يزرع بعضها ان شاء ففسخ  
الاجارة كلها أو ترك ودفع بحساب ما روى منها (قوله بزرع غيره) أي غير المستأجر فلو كان الزرع له  
لا يمنع صحتها والغير يشعل المؤجر والاجنبي فلو كان للمؤجر أي رب الارض فالحيلة أن يبيع الزرع منه بمن  
معلوم ويتقاضى ثم يؤجره الارض كافي الخلاصة عن الاصل وكذلك لو ساقاه عليه قبل الاجارة لا بعدها  
كما قد مناه (قوله ان كان الزرع بحق) كان كان باجارة ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون أجر المثل على  
ما رجحه الخصاص من أن المستأجر بدون أجر المثل لا يكون غاصبا وعليه أجر المثل وفي فتاوى قاضي الهادي  
ان المستأجر اجارة فاسدة اذا زرع يتي وكذا المساقاة اه ط وسياق أنه يطلق بالمستأجر المستعير  
فيترك الى ادراكه بأجر المثل (قوله مالم يستصمد) أي يدرك ويصلح للمصداق (قوله به يفتق بزارية)



(الآن يؤاخرها مضافة) الى المستقبل فتصح مطلقا (وان) كان الزرع (بغير حق صحت) لا مكان التسليم بجبره على قلعه أدرك  
أولا فتاوى قارئ الهداية في الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة يعني ويؤمر بالتفريغ وابتداء المدة ١٩ من حين تسليمها وفي الاشياء استأجر

مشغولا وفارغا صح في الفارغ  
قط وسجي في المتفرقات  
(و) تصح اجارة ارض (للبناء  
والغرس) وسائر الانتفاعات  
بسطح آجر وخرف ومقبلا  
ومراحا حتى تلزم الاجرة بالتسليم  
امكن زراعتها أم لا بحر (فان

مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة)  
لعدم نهايتهما (الا أن يفرض له

المؤجر قيمته) أي البناء والغرس  
(مقلوعا) بأن تقوم الارض بهما

وبدونهما فيضمن ما بينهما اختيار  
(ويملكه) بالنصب عطف على

يفرض لأن فيه نظرا لهما قال  
في البحر وهذا الاستثناء من

لزم القلع على المستأجر فأفاد  
انه لا يلزمه القلع لو رضى المؤجر

بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص  
يملكها جبرا على المستأجر

والا فبرضاء (أو يرضى) المؤجر  
عطف على يفرض (بتركه) أي البناء

والغرس (فيكون البناء  
والغرس لهذا والارض لهذا)

وهذا الترك ان بأجر قايمة والا  
فاعادة فلهما أن يؤاخرهما ثالث

ويقتسم الاجر على قيمة الارض  
بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض

فيأخذ كل حصته مجتبي  
وفي وقف القنية بنى في الدار

المسبلة بلا اذن القيم ونزع البناء  
يضر بالوقف يجبر القيم على دفع

قيمته الباقي الخ (ولو استأجر  
ارض وقف وغرس فيها) وبني

(ثم مضت مدة الاجارة فلمستأجر  
استفادها بأجر المثل اذ لم يكن

في ذلك ضرر) بالوقف (ولو أبقى  
الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم

ذلك) صكفا في القنية

ومنه في الخبانية (قوله الى المستقبل) أي الى وقت يحدد الزرع فيه وتصير الارض فارغة عنه (قوله  
مطلقا) أي سواء كان الزرع بحق أولا وسواء استحصدا أولا (قوله بجبره) أي بسبب جبر الزارع (قوله  
وسجي في المتفرقات) أي متفرقات كآب الاجارة وسجي أيضا حمل ما في الاشياء على ما لو استأجر  
عينا بعضها فارغ وبعضها مشغول يعني وفي تفريغ المشغول ضرر فلا ينافي ما في الوهبانية (قوله ومقبلا  
ومراحا) عطف على قوله للبناء مثل قوله تعالى لتركبوها وزينة والمقبيل مكان القبولة والمراح بالضم مأوى  
الماشية والمراد بهما هذا المصدر المسمى ليصح جعلهما مفعولا لاجل ثم هذا ذكره صاحب البحر مجتبا وتبعه  
الطوري وأفتى به الشهاب الشامي والحنوني ويراد به الزام الاجرة بالتمكن من الارض شملها الماء وامكن  
زراعتها أولا قال ولا شك في صحتها لانه لم يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربحها فضاها  
وأطال في وقف الاشياء في الاستدلال على ذلك ونقل الحوى أنه توقف في صحتها بعضهم وأطال أيضا  
فراجعهما (قوله امكن زراعتها أم لا) هذا فيما اذا لم يستأجرها للزرع فلو لا بد من امكانه كما مروى يأتي  
قنبه (قوله قاهما) أي الا أن يكون في الغرس ثمرة فيبقى بأجر المثل الى الادراك ط (قوله وسلمها  
فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو المخرب لها ط عن الحوى (قوله لعدم نهايتهما) أي البناء  
والغرس اذ ليس لهما مدة معلومة بخلاف الزرع كما يأتي (قوله مقلوعا) أي مستحق القلع فانه أقل من  
قيمة المقلوع كما في الغصب قهستاني وفي الشربلية أي مأمورا ما لكهما بقلعهما وانما فسرناه بكذا لان قيمة  
المقلوع أزيد من قيمة المأمور بقلعه لكون المؤنة مضروفة للقلع كذا في الكفاية اه (قوله بأن تقوم الارض بهما)  
أي مستحق القلع كما علمت به وبه اندفع اعتراض العيني في الغصب بأن هذا ليس بضمان لقيمته مقلوعا بل هو ضمان  
لقيمته قائما وانما يكون ضمانا لقيمته مقلوعا أن لو تقوم البناء والغرس مقلوعا موضوعا على الارض اه وكأنه  
فهم أنه تقوم الارض بهما مستحق البقاء وليس المراد هذا ولا الثاني الذي ذكره بل ما مر قدبر (قوله لان فيه  
نظر لهما) حيث أوجبنا للمؤجر تسليم الارض بعد انقضاء مدة الاجارة وللمستأجر قيمتهما مستحق القلع  
لان أصل وضعهما بحق (قوله قال في البصريح) لا يخفى أن مصاد الكلام حينئذ أن للمؤجر أن يملكه جبرا  
على المستأجر سواء نقصت الارض بالقلع أم لا مع أنه ليس له ذلك الا اذا كانت تنقص به فلهذا قال الزيلعي  
 وغيره من شراح الهداية هذا اذا كانت تنقص بالقلع دفعا للضرر عن المؤجر ولا ضرر على المستأجر  
 لان الكلام في مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه فان لم تنقص به لا يملكه الا برضي المستأجر لاستوائهما  
 في ثبوت الملك وعدم ترجيح أحدهما على الآخر اه ملخصا فعلم أن قول البصر بعد بيان مرجع الاستثناء  
 لا حاجة الى هذا الجمل كما فعل الزيلعي وغيره غير ظاهر مع أنه اضطررنا الى التمسك بهذا التفصيل كما فعل شارحنا  
 بقوله لكن الخ قنبه وهذا ما مررت الاشارة اليه قبل هذا الباب من أن ما في الفتاوى يخالف لما في الشروح  
 بل ولما في المتن وقد منعنا عن المصنف هناك أنه يشمل الملك والوقف (قوله ان بأجر) بأن يعقد لقيامهما عقد  
 اجارة بشروطها ط (قوله فلهما) مرتبط بقوله والافاعارة ط أي لانه لو كان الترك بأجر لم يبق لرب الارض  
 مدخل (قوله المسبلة) قال الرملي تقدم في كتاب الوقف أن السيل هو الوقف على العانة (قوله  
 الى آخره) تمام عبارة القنية ويجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون  
 صريح اذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يربطه بالوقف خيرا وهذا اذا لم يكن له  
 قرار العمارة فيها أما اذا كان فيصير الحفر والغرس والحياض من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بحر  
 (قوله ولو استأجر ارض وقف) قيد بالوقف لما في الخبرية عن حاوي الزاهد عن الاسرار من قوله بخلاف  
 ما اذا استأجر ارضا ملكا ليس للمستأجر أن يستبقها كذلك ان أبي المالك الا القلع بل يكلفه على ذلك  
 الا اذا كانت قيمة الغراس اكثر من قيمة الارض فيضمن المستأجر قيمة الارض للمالك فيكون الاغراس  
 والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك قيمة الاغراس فتكون الارض والاشجار له وكذا الحكم  
 في العارية اه (قوله وبني) الواو بمعنى أو ط (قوله كذا في القنية) الاشارة لجيع ما ذكره المصنف  
 وأفتى به في الخبرية فالتاويات على علم أن الشرع يأبي الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم  
 وفي الحديث الشرع عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار اه وأفتى به في الحامدية لكنه في الخبرية أفتى

مطلبه في استبقاء المياه والغرس في أرض الوقت وما لم عليه من الضرر العائم



قال في العروة بهذا تعلم مسألة  
الارض المتكررة وهي منقولة أيضا  
في أوقاف الخصاص (فالطبة)  
لعدم نهايتها (كالشجر) فقلع  
بعد مضي المدة ثم المراد بالطبة  
ما يبقى أصله في الارض ابدًا وانما  
يتطفر ورقه ويساع أو زهره  
وأما اذا كان له نهاية معلومة  
كما في القبل والجزر والباذنجان  
فينبغي أن يكون كالزرع يترك  
بأجر المثل الى نهايته كذا حرره  
المصنف في حواشي الكنز وقواه  
بما في معاملة الخسائية فليحفظ

المرّة اسم صوت القوس والمرنان  
مثله صحاح اه منه

مطلب  
في الارض المتكررة ومعنى  
الاستحكار

في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر الوقت كما صرح به المتون فاطبة اه أقول وجبت  
كان مخالفًا للمتون فكيف يسوغ الاقنانه به مع أنه من كلام القنية ولا يعمل بما فيها اذا خالف غيره كما صرح به  
ابن وهبان وغيره وما في المتون قد أقره الشراح وأصحاب الفتاوى وانما اختلفوا في تلك المؤجر البناء  
والغرس جبراً على المستأجر كما مر وحيث قدم ما في الشروح على ما اتفق عليه أصحاب الفتاوى في تلك المسألة  
فما اتفق عليه الكل أولى بالتقديم فليت المصنف لم يذكره في متنه وما أجاب به أبو السعود في حاشية مسكين بأن  
ما في القنية مفروض فيما اذا اشترط الاستبقاء وما مر في المتن من اشتراط رضى المؤجر فيما اذا لم يشترط الاستبقاء  
لا يبنى المخالفة لأن ما في المتون مطلق ومفاهيمها جمة مع أنه قد يقال هذا الشرط مفسد لما فيه من نفع  
المستأجر ان لم يؤد الى استيلائه على الوقف وتصرفه فيه تصرف الملك كما هو مشاهد في زماننا وبصيرتاً جرة  
بما قل وهان ويدهى أن الزيادة عليه ظلم وبيتان ومنشأ ذلك من النظر أعمى الله أنظارهم طمعاً في الرشوة  
اتى بسمونها بالخدمة على أن ما في القنية لوقوى بما ذكره الخصاص كما يأتي وفرض أن ذلك صار صالحاً للمعارضة  
المتون والشروح والفتاوى لا يفتى به لما مر أنه يفتى بكل ما هو أرفع للوقف مما اختلف العلماء فيه وبما عليه تصحيح  
القول بفسخ الاجارة لزيادة أجر المثل في المدة كما مر وكل ذلك صار الامر فيه بالعكس في زماننا حتى ان القضاة  
حيث لم يجدوا حيلة في المذهب على الوقف توسلوا اليه بما ذهب الغير فأل الامر الى الاستيلاء على الاوقاف  
واندراس المساجد والمدارس والعمارة واقفاً المستحقين وذراى الواقفين واذا تكلم أحد بين الناس بذلك  
يعذون كلامه منكراً من القول وهذه بلية قديمة فقد ذكر العلامة قتلى زاده ما ملخصه ان مسألة البناء والغرس  
على أرض الوقف كثيرة الوقوع في البلدان خصوصاً في دمشق فان بسائنتهم اصبحت كثيرة واكثرها أوقاف غرسها  
المستأجرون وجعلوها أملاكاً واكثر اجاراتها بأقل من أجر المثل اما ابتداءً واما بزيادة الرغبات وكذلك  
حوايت البلدان فاذا طلب المتولى والقاضي رفع اجاراتها الى أجر المثل يتظلم المستأجرون ويرغمون أنه  
ظلم وهم ظالمون كما قال الشاعر

تشكو الخب وبشكوهي ظالمة • كالقوس تسمى الرمايا وهي مرنان

وبعض الصدور والا كبريعا ونونهم ويرغمون أن هذا تحزلقنة على الناس وأن الصواب ابقاء الامور  
على ما هي عليه وأن شر الامور محدثاتها ولا يعلمون أن الشر في اغشاء العين من الشرع وان احياء السنة  
هند فساد الامة من أفضل الجهاد وأجرل القرب فيجب على كل فاضل عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم  
أن يتطرق في الاوقاف فان كان بحيث اذا رفع البناء والغرس تستأجر بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه  
وغرسه أو يقبلها بهذه الاجرة وقلما يضر الرفع بالارض فان الغالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف الى آخر ما قال  
رحمه الله تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله المتكررة) قال في الخيرية  
الاستحكار عقد اجارة يقصد به الاستبقاء الارض مقررة للبناء والغرس أو لأحدهما (قوله وهي منقولة الخ)  
الضمير لمسألة القنية والمقصود تقويتها فيكون مخصصاً لكلام المتون ووجهه امكان رعاية الجائين من غير ضرر  
وعدم الضائفة في القلم اذ لو قلعت لا تؤثر بأكثر منه وعليه فلو مات المستأجر فلورثته الاستبقاء ولو حصل  
ضرر بما كان هو أو وارثه مفلساً أو سي المعاملة أو متغلباً يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر  
لا يجبر الموقوف عليهم تأمل رملى ملخصاً وقد اتفق بخلافه في فتاواه قبيل باب ضمان الاجير في خصوص  
الارض المتكررة فقال للقيم أن طالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة كما هو مستقاد من اطلاقهم اه  
ولا يفتى أن الضرر الآن متحقق وقد صرح في الاسعاف لوتين أن المستأجر يخاف منه على رغبة الوقف  
يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه فكيف تخرج منه بعد مضي مدتها (قوله والطبة كالشجر) هذه  
من مسائل المتون فصل المصنف بينها وبين ما قبلها بعبارة القنية فقوله كالشجر أى في الحكم المأثور من لزوم القلع  
الأن يقرم المؤجر قيمتها الخ وبه ظهر أن قول الشارح قلع الخ تفريع صحيح وليس تفريعا على ما في القنية فانهم  
(قوله أو زهره) الاولى التعبير بالثمر ليم الزهر وغيره ط (قوله كما في القبل) بضم القاء وفيه أن القبل والجزر  
ليس من الرطبة بل يقطعان مرة واحدة ثم لا يعودان ط (قوله وقواه بما في معاملة الخسائية) للعلماء  
المسافة ذكر في الهندية لودفع أرضاً لنزع فيها الرطاب أو دفع أرضاً لنزع الرطبة فانه لا يفسد الرطاب



قوله بخلاف الموت هكذا بنطه  
والذي في نسخ الشارح بخلاف  
موت أحدهما ويجزأه معصمه

قلت في لوله نهاية معلومة لكنها  
بعيدة طويلة كالتصعب فيكون  
كالشجر كما في فتاوى ابن الجلي  
فليحفظ (والزرع يترك بأجر المثل  
إلى ادراكه) رعاية للعائين لأن له  
نهاية كما مر (بخلاف موت  
أحدهما قبل ادراكه فانه يترك

بالمسمى) على حاله (إلى الحصاد)  
وان انقضت الاجارة لان ابقائه  
على ما كان أولى مادامت المدة  
باقية أما بعد فبأجر المثل  
(ويطلق للمستأجر المستعير)  
فيترك إلى ادراكه بأجر المثل  
(وأما القاصب فيؤمر بالقطع  
مطلقا) لظنه ثم المراد بقوله  
يترك الزرع بأجر أي بقضاء أو  
بعقد هما حتى لا يجب الاجر إلا  
بأحدهما كما في القنية فليحفظ  
بحر (و) نصح (اجارة الدابة

للركوب والجل والتوب للباس لا)  
نصح اجارة الدابة (لجنيتها) أي  
لجعلها جنسية بين يديه (ولا ركبا)  
(و) لا نصح اجارتها أيضا (أجل  
أن) بربطها على باب داره لبرأها  
الناس) فيقولوا له فرس (أو)  
لاجل أن (يزين يثبه) أو حانوته  
(بالثوب) لما قلنا أن هذه  
منفعة غير مقصودة من العين  
والا فسد فلا أبر وكذا لو  
استأجر من المولى فيه أو طيبا  
ليشبهه أو كذا ولو شجر الخمر أو

كان كمن شأ ليس لا بد من كونه لا سيما جده وقت معلوم فالعامة فاسدة فان كان وقت جده معلوما  
ويقع على الجدة الأولى كما في الشجرة الممرة ط (قوله قلت في الخ) الباد بختان من هذا القيل في بعض  
البلاد وكذلك البقية ما يحكى (قوله والزرع يترك الخ) أي بالقضاء والرعى كما سيأتي (قوله  
رعاية للعائين) أي جانب المورج يا صديق أجرة المثل وبجانب المستأجر بإبقاء زرعه إلى انتهائه (قوله  
بخلاف الموت) والفرق كما يشير إليه الشارح أنه بآتيها بعد الاجارة لم يبق حكم ما إذا ضياع المدة لا ترى أنه  
بانقضاء المدة ارتفعت هي فاحتج إلى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضاءها لأنه بقي بعض المدة التي سماها  
فلم يرفع حكمها فاستثنى عن تسمية جديدة اتفاق (قوله وان انقضت الاجارة) بخلافه ما في الباب  
الخاص من جواهر الفتاوى لو استأجر من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تنسخ بموته إذا كان  
الزرع في الأرض ويترك في يد ورثته بالمسمى لأجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الصحيح بخلاف ما إذا انقضت  
المدة الخ ومثله ما سنده كره الشارح في باب فسخ الاجارة عن المنة أنه يبقى العقد بالمسمى حتى يدرك فتأمل  
ثم رأيت في البدائع أن وجوب المسمى استثنى وان كان يجب أجر المثل لان العقد انسخ حقيقة وانما  
أبقيناه حكما فأشبهه شبهة العقد فوجب أجر المثل كما لو استوفاهما بعد انقضاء المدة اه فتوجه لا تنسخ وقوله  
ينق العقد أي حكما لا حقيقة (تنبيه) لو تفاوضا عقد الاجارة والزرع قبل ان يترك ويترك ذخيرة واقصر  
في البرازية على الأول لان المستأجر رضى به (قوله فيترك إلى ادراكه بأجر المثل) أي سواء وقتها أولا  
وفي الكلام اشعار بأنه استعارها للزرع وقدم في العارية أنه لو استعارها للبناء والفرس صح وله الرجوع  
مق شاء ويكلفه قلعهما الا اذا كان فيه مضرة بالأرض فيترك بالقيمة مقلوعين وان وقت العارية فرجع قبله  
ضمن للمستعير ما قصم بالقطع وقد منا الكلام عليه (قوله مطلقا) أي وان لم يدرك ط (قوله حتى  
لا يجب الخ) هذا في غير ما استثناء المتأخرون من الوقت والمدة للاستغلال ومال التيم فانها اذا مضت  
المدة وبقي الزرع بعدها حتى أدرك يقضى بأجر المثل لما زاد على المدة مطلقا شربلاية (قوله للركوب  
والجل) لكن لو استأجرها للعمل له الركوب بخلاف العكس فلو حمل عليها لا أبر عليه لان الركوب يسمى حلا  
يقال حل معه غيره لا العكس بجر عن الخلاصة مختصرا وفيه عن العمادية استأجرها ليحمل حنطة من  
موضع إلى منزله يوم إلى الليل فحمل وكما رجع مكان يركبها قال الرازي يضمن لو عطبت وقال أبو الليث  
في الاستحسان لا يلزم بالعادة به والاذن دلالة اه فالحاصل انهم اتفقوا على أنها لو العمل له الركوب  
لكن الرازي قهده بأن لا يجمع بينهما والفقهاء عزمه اه (قوله والتوب للباس) ويكنى في استبقائه التمكن منه  
وان لم يلبس وهو كالسكنى وفي الدابة لا يكتفى التمكن لما في العمادية استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم  
فأمكنها في منزله في المصر لا يجب الاجر ويضمن لو هلك اه بجر عطفا ومزقائه (قوله لجنيتها) يقال  
جنبت الدابة جنبا بالهرتك فادها إلى جنبه ومنه قولهم خيل جنية تتد لكثرة والجنسية الدابة تقاد وكل طافع  
متقاد جنيب والاجنب الذي لا يقاد صحاح ملخصا (قوله جنسية بين يديه) أي مقادة كاعلم عمار  
وكان التقيد بالطرف للعادة والافتقار الصالح الاطلاق (قوله ولا ركبا) لم يصرح بضمومه وهو  
نقد أنه لو استأجرها لهما يجمع نظر الركوب وعقد بيعه ويجزأ ط أقول ذكر في الخلاصة والتاريخية  
فقد سردنا هذه المسألة أن الاجارة فاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون يستأجر لينتفع به  
اه بظاهره أنه اذا كان كذلك فعليه الاجر وان لم يذكر الركوب وغیره فاذا استأجرها لهما لزمه بالاولى  
هذا بالنظر إلى لزوم الاجر وأما العصة فراجع إلى بيان المنفعة (قوله ليعمل فيه) وقع في عبارة الجنانية  
استأجر من مسلم ليعمل فيه واحقره فان وهان عن الكافر قال ابن النصة يبق كون مقصوده مفسورا  
لان العمل في المدة معلوم وصح ومثله لو كانت كون المنفعة غير مقصودة فتأمل اه عطفا أقول  
في الشرح يستأجر من قدي يبيع في المدة لا يجوز ولو استأجر من المسلم ليعمل في المدة لا يجوز  
الاستعارة في المدة لا يجوز ولو استأجر من المسلم ليعمل في المدة لا يجوز ولو استأجر من المسلم ليعمل في المدة لا يجوز



ان كانت طاعة كالقرآن أو وصية كالقضاء فالإجارة عليها لا تقيد ولو كان كالتبعية والشعر فلهذا  
 مباح قبل الإجارة فلا يجوز ولو انقضت تنقضي على الحل وتقليب الأوراق والإجارة عليه لا تنقضي ولو نص عليه  
 لأنه لا فائدة فيه المستاجر ولو ألبس (قوله وان لم يقيد بها) صادق بالاطلاق كقولنا ركوبنا أو لبسنا  
 مثلا ولم يرد عليه وبالتعميم كقوله على أن أركب أو ألبس من شئت وهذا هو المراد هنا كما أن المراد الأول بقول  
 الشارع بعده ولو لم يبين ولكن في التعبيرين خفاء فافهم والفرق أنه في الإطلاق ضار الركوبان مثلا من شخصين  
 كل بنفسه فيكون المعقود عليه مجهولا وفي التعميم رضى المالك بالقدر الذي يحصل في ضمن الركوب فصار  
 المعقود عليه معلوما فأقاده في البحر (قوله فسدت) ومثله الحل لما في البرازية استأجر ولم يذكر ما يحصل  
 فسدت وفي الغنانية ليطعن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطعن من التعبير أو نحوه ذكر في الكتاب أنه يجوز  
 وان لم يبين مقداره وقال خواهر زاده لا بد من بيان مقدار ما يطعن كل يوم وعليه القوي (قوله وتقلب  
 صحبة ركوبها) سواء ركبها أو أركبها ويجب المسمى استحسانا لزال الجهالة يجعل التعيين انتهاء كالتعميم  
 ابتداء ولا ضمان بالهلاكة لعدم المخالفة زيلعي ملخصا (قوله ضمن) لأنه صار متعديا لأن الركوب  
 واللبس مما يتفاوت فيه الناس فرب خفيف جاهر أضر على الدابة من ثقل عالم (قوله وان سلم) لأنه يكون  
 غاصبا ومنافع الغصب غير مضبوطة الاغنيا استثنى ط (قوله وأنه مما لا يوهن) أي بالفعل وان كان  
 مما من شأنه أن يوهن فافهم (قوله لأنه مع الضمان يمنع) تعليل لقوله ولا أجر عليه لكنه خاص بحالة المطلب  
 فان سلم فقد مر تعليله (قوله ومثله في الحكم) أي في كونه ضمن إذا عطب مع المخالفة والتقييد به  
 (قوله كالقسطاط) قال في الدرر حتى لو استأجره فدفعه إلى غيره إجارة أو أعاره فتنصبه وسكن فيه ضمن  
 عند أبي يوسف لتفاوت الناس في نمسه واختيار مكانه وضرب أو نأده وعند محمد لا يضمن لأنه لا سكني فصار  
 كالدار اه وقوله ضمن عند أبي يوسف قال أبو السعود أي ان كان قيد بأن يستعمله بنفسه جوى وكذا عند  
 أبي حنيفة على ما نقله شيخنا عن المفتاح اه وفي التارخانية استأجر قبة انصبها في بيته شهرا بخمسة دراهم  
 جازوان لم يسم مكان النصب ولو نصبها في الشمس أو المطر ولكن فيه ضرر عليم ضمن ولا أجر وان سلت عليه لاجر  
 استحسانا وان نصبها في دار أخرى في ذلك المصرا لا يضمن وان أخرجها إلى السواد لا أجر سلت أو هلك  
 ولو استأجر فسطاطا يخرج به إلى مكة أنه يستقل بنفسه وبغيره لعدم التفاوت ولو انقطع أطنابه وانكسر  
 عموده فلم يستطع نمسه لا أجر وان اختلفا في مقدار الانتفاع فاقول للمستأجر وان في أصله حكم الحال  
 كسألة الطاحون ونماه فيها (قوله أنه أن يسكن غيره) أي غير ذلك الواحد وفي شرح الزيلعي أول الباب  
 وله أي للمستأجر أن يسكن غيره معه أو منفردا لأن كثرة السكان لا تضر بها بل تزيد في عملتها لأن خراب  
 المسكن بترك السكن اه وقد مرنا أن ذلك وان شرط أن يسكن وحده منفردا فما قبل أن يسكن للواحد ليس  
 سكني الجماعة بحث معارض للمنقول وان كان ظاهرا لكن قد يقال معنى كلامهم أنه أن يسكن غيره  
 في بقية بيوت الدار لأنه اذا سكن في بيت منها وترك الباقي خاليا يلزم الضرر لعدم تقبله من وقت المطر ونحوه  
 مما يجزئها تأمل (قوله لما مر) أي أول الباب (قوله ككثير) الكثرة والبر نوع والكرستون خيزر  
 والتعير غنانية مكاهيك والكولة ماع ونصف فيكون اثني عشر ومثا مصباح وهذا عند أهل بغداد  
 والكوفة ط عن الجوى (قوله له حمل مثله) أي في الضرر بشرط التساوي في الوزن ومثا الدرر  
 من قوله وان تساوى في الوزن قال الشربلاني الوارفه زائدة (قوله مقدرة) أي معينة قدرا خف في  
 لزراعة الارض اذا عين نوع الزراعة أنه أن يزرع مثله وأخف لا أضر كافي البحر (قوله أو مثلهما) كالموصل  
 كبر لغیره بدل كبره قال في البحر وظل من مثل الشعر للمثل لأنه يلزم عليه أنه لو استأجر حلا كز شعيرة  
 أن يحصل كز حنطة وليس كذلك لأنه خوفه (قوله أو دونها) ككز شعيرة بدل كز بر لانه أخف وزنا (قوله ومنه)  
 أي مما لا يجزئ (قوله لا شعيرا في الاصح) أي لو عين قدرا من الحنطة لحمل مثل وزنه شعيرا جاز فلا يضمن  
 لو عطي استحسانا وهو الاصح لأن ضرر الشعر في حق الدابة عند استوائهما وزنا متقن من ضرر الحنطة  
 لأنه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما يأخذ الحنطة فيكون أخف عليها لا يمتط بخلاف ما اذا حمل مثل  
 وزن الحنطة قطنا لأنه يأخذ من ظهرها أكثر من الحنطة وقبته حرارة فكان أضر عليها من الحنطة صارا

(وان لم يقيدها براكب ولا لبس  
 أركب وألبس من شاء) وتعين  
 أول راكب ولا لبس وان لم يبين  
 من يركبها فسدت الجهالة وتقلب  
 صحبة ركوبها (وان قيد براكب  
 أو لبس تخالف ضمن اذا عطب  
 ولا أجر عليه وان سلم) بخلاف  
 حاقوت تعذبه حدادا مثلا  
 بحيث يجب الاجر اذا سلم لانه  
 لمسلم علم أنه لم يخالف وأنه مما  
 لا يوهن الدار كافة الغاية لانه مع  
 الضمان يمنع (ومثله) في الحكم  
 (كل ما يختلف بالمستعمل)  
 كالقسطاط (وفيما لا يختلف فيه  
 بطل تقييده به كالموشرط سكني  
 واحده أن يسكن غيره) لما مر  
 أن التقييد غير مفيد (وان سمي نوعا  
 أو قدرا ككثير بر له حمل مثله  
 وأخف لا أضر كالمخ) والاصل  
 أن من استحق منفعة مقدرة  
 بالعقد فاستوفها أو مثلها أو  
 دونها جاز ولو أكثر لم يجز ومنه  
 تحصيل وزن البر قطنا لا شعيرا  
 في الاصح



كذلك إذا حمل عليها ثوبا أو سبطا أو كذا أو جعل مثل وزنها حديدا أو مطا لانه يجتمع في مكان واحد من ظهرها  
 ضمير هذا فاصله من كان مشروا أحد هاتين فرق ضمير لا يخرج من وجه لا يجوز وان كان أخف ضررا من وجه  
 آخر كذا فأدله على أن قول ولم يذكر ما يضمن في هذه الأوجه وحاصل ما في البدائع أن الخلاف الموجب  
 للضمان إنما في الجنتين أو في المقدرا أو الصفه فالأول كما إذا استأجرها لمل كثر ثم جعل كل حنطة يضمن كل القصة  
 لأنها جنتين آخر وأقل غصار غاصبا ولا أجر لانها لا يجتمعان والثاني كما إذا استأجرها ليعمل عشرة أمترة حنطة  
 فعمل أحد عشر خان سبعت لم المسمى والاضمن جرأ من أحد عشر جرأ من قيمتها والثالث كما إذا استأجرها  
 ليعمل مائة رطل قطن فعمل مثل وزنه أو أقل حديدا يضمن قيمتها لان الضرر ليس للنقل فلم يكن مأذونا ولا أجر  
 لما قلنا وسيأتي علمه (قوله ولو أردف) الرديف من تجمله سقطك على ظهر الدابة واسترزه عما لو أفعده  
 في السرج ويأتي الكلام فيه (قوله يضمن النصف) أي سواء كان أخف أو أثقل اتقاني لأن ركوب  
 أحدهما مأذون فيه دون الآخر وعليه الاجرة لانه استوفى العقود عليه وزيادة غير أن الزيادة استوفيت  
 من غير عقد فلا يجب لها الأجر بدائع (قوله ولا اعتبار بالنقل) أي فلا يضمن بقدر ما زاد وزنا فصار كحائط  
 بين شريكين أثلاثا شهد على أحدهما فوقع منه آجرة على رجل فعمل الشاهد عليه نصف الدية وان كان نصيبه  
 من الحائط أقل من النصف لان التلف ما حصل بالنقل بل بالجرح والجراحة البسيرة كالصخرة في الضمان  
 كن يرح انساها جراحة وجرحه آخر جراحين فبات ضمنا نصفين بدائع (قوله بكل حال) أي وان كان  
 لا يستمسك ط (قوله لكونه في مكان واحد) فيكون أشق على الدابة زيلبي (قوله صغيرا لا يستمسك)  
 محترز قوله من يستمسك وانظر هل الكبير الذي لا يستمسك كالصغير (قوله بقدر ثقله) ذكره الزيلبي  
 والاتقاني وهو مخالف للتعليل السابق تأمل والعلة انه لعدم استمسكه اعتبر كالحمل اتقاني وعليه فالكبير  
 العابر مثله فليراجع (قوله كحمله شيئا آخر) أي فانه يضمن بقدر الزيادة اذا لم يركب على موضع الحمل (قوله  
 وليس المراد الخ) جواب عما يقال قدر الزيادة المحولة لا تعرف الا بعد وزنها ووزن الرجل فيضالف ما لم يركب من أن  
 الآدمي غير موزون (قوله للملزم) أي من كونهم ما في مكان واحد (قوله وصككذالوليس  
 شيئا كثيرة) أي يضمن الكل لو ليس أكثر مما كان عليه وقت الاستئجار وكان مما لا يلبسه الناس عادة كذا  
 يضمن من الخنثى (قوله لركوبه بنفسه) أشار به مع ما يبعد ما في ما قاله في البحر لا يقال كيف اجتمع الأجر  
 والضمن لا نقول ان الضمان لركوب غيره والأجر لركوبه بنفسه وسيأتي إيضاحه (قوله لركوب غيره)  
 أي لو من يستمسك والاتقدم تقدم التصريح بأنه يضمن بقدر ثقله لا النصف فافهم (قوله ثم ان ضمن الراكب)  
 أراد بالراكب المستأجر (قوله لا يرجع) أي على الرديف لانه ملكها بالضمان فصار الرديف راجعا كادانه  
 بانه فلا يرجع عليه سواء كان الرديف مستأجرا منه أو مستعيرا رضى (قوله يرجع) أي على الراكب  
 لانه غرضه في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما لو كان مستعيرا فلا يرجع له لانه لم يضمن له السلامة حيث لم يكن  
 فيها عقد رضى (قوله والا لا) أي والا يمكن الرديف مستأجرا من المردف بل كان مستعيرا (قوله  
 لانها لو سلمت) أي في جميع الصور ط (قوله عن الغاية) أي غاية البيان ونصها هذا اذا أردفه حتى صار  
 تالفا جنى كالتابع له فاما اذا أقدم في السرج صار غاصبا ولم يجب عليه شيء من الأجر لانه رفع يده عن الدابة  
 وأوقعها في يد متعدي بقصار ضامنا والأجر لا يجامع الضمان اه وعزاء الى شرح الكافي للاسيدي (قوله  
 تكن في السراج الخ) فانه قال قوله فأردف رجلا معه خرج مخرج العادة لان العادة أن المستأجر يكون أصلا  
 ولا يكون رديفا إذا استأجر لوجه نفسه رديفا وغيره أصلا لحكمه كذلك اه أي فيجب عليه أيضا النصف  
 لو طبق مع لزوم الأجر كما مر من البدائع ولولا تطبيق فالكل وحيث جعل في الغاية مقابلا للأول وصرح بأنه  
 لم يجب عليه شيء من الأجر فهو مخرج في مخالفة خلافا لمن وهم (قوله فليست أمثل عند الفتوى) إشارة الى  
 اشكاله فلا ينبغي الاقدام على الاقتناء قبل ظهور وجهه (قوله صكك وفي الاشياء الخ) استبعاد  
 لما في السراج وبيان لوجه التوقف عند الفتوى فانه مخالف للقاعدة المذكورة (قوله لا يجتمعان) أي  
 لو كانا صار غاصبا وضمن ملكه مستندا فاذا الزمناه الأجر لم يردفه لانه لم اجتمعهما الوجوب الأجر فصار ملكه  
 والفرق بينهما في لو أردف غيره انه يملك الأجر جهل من يده صار غاصبا كالواستأجرها ليركب بنفسه فركب

(ولو أردف من يستمسك بنفسه

وعطبت الدابة بضمن النصف)

ولا اعتبار بالنقل لان الآدمي

غير موزون وهذا (ان كانت)

الدابة (تطبق حمل الاثنين والا

فالكل) بكل حال (كالوجه)

الراكب (على عاتقه) فانه

يضمن الكل (وان كانت تطبق

حملهما) لكونه في مكان واحد

(وان سكتان) الرديف

(صغيرا لا يستمسك يضمن بقدر

ثقله) كحمله شيئا آخر ولو من

ملك صاحبها كولد الناقة لعدم

الاذن وليس المراد أن الرجل

يوزن بل أن يسأل أهل الخبرة

كم يزيد ولوزن على موضع الحمل

ضمن الكل لما مر وكذا لو ليس

شيئا كثيرة ولو ما يلبسه الناس

ضمن بقدر ما زاد مجتبي (واذا

هلك بعد بلوغ المقصد وجب

جميع الأجر) لركوبه بنفسه

(مع التضمن) أي لنصف القصة

لركوب غيره ثم ان ضمن الراكب

لا يرجع وان ضمن الرديف يرجع

لو مستأجرا من المستأجر

والالا قد يكونها عطبت لانها

لو سلمت لم المسمى قط وبكونه

أردفه لانه لو أفعده في السرج

صار غاصبا فلا أجر عليه بحر

عن الغاية لئلا يكون في السراج

عن المشكل ما يضاقه فليست أمثل

عند الفتوى كيف وفي الاشياء

وغيرها ان الأجر والضمان

لا يجتمعان



(وإذا استأجرها ليحمل عليها مقداراً لحمل عليها أكثر منه فغطت ضمن ما زاد الثقل) وهذا إذا حملها المستأجر (فإن حملها صاحبها) يده (وحدته فلا ضمان على المستأجر) ٢٤ لأنه هو المباشر عمادية (وإن جلا) الحمل (معاً) ووضعاه عليها (وجب النصف على المستأجر) بفعله

وهو دفعه إليها مجتبي (ولو) كان  
البر مثلاً في جولين (فحمل كل  
واحد) منها (جولها) أي وعاء  
كعدل مثلاً (وحدته) ووضعاه  
عليها معاً أو متعاقبا (لا ضمان  
على المستأجر) ويجعل حمل  
المستأجر ما كان مستحقاً  
فإنه قد غاب ومفاده أنه لا ضمان  
على المستأجر سواء تقدم أو تأخر  
وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه  
بما خلا في ما في الخلاصة كذا  
في شرح المصنف قلت وما في  
الخلاصة هو ما يوجد في بعض  
نسخ المتن من قوله (وكذا  
لا ضمان لو حمل المستأجر أولاً  
ثم رب الدابة وإن حملها بها أولاً  
ثم المستأجر ضمن نصف القيمة)  
اتمى قتيبه (وهذا) أي ما مر  
من الحكم (إذا كانت الدابة  
المستأجرة) (تطبق مثله) أما إذا  
كانت لا تطبق لجميع القيمة  
لازم) على المستأجر زيلقي  
(ويجب عليه كل) الأجر للعمل  
والضمان للزيادة غاية وأما  
بالزيادة أنها من جنس المسمى  
فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل  
المسمى وحده ثم حمل عليها الزيادة  
وحدها بجر قال ولم يعترضوا

غيره يجب كل القيمة كما مر فإذا ارتد في حلقه ما لا يمكن وجوب الأجر له في حلقه  
في السرج فقد أتى بما هو مأذون فيه فإذا ارتد في غيره فقد خالف فيما أشغله بغيره ولا يملك شيئاً بالضمان فيما أشغله  
بركوب نفسه وجميع المسمى بمقابله ذلك وإنما يضمن ما شغله بركوب الغير ولا أجر بمقابله ذلك ليسقط عنه  
وإذا راجعت النهاية انضح لك ما قررناه فافهم (قوله أكثر منه) أشار إلى أنه من جنس المسمى كما يأتي  
مع ذكر محترزه (قوله ضمن ما زاد الثقل) أشار إلى أن الضمان في مقابلة الزائد والأجر في مقابلة الحمل  
المسمى فلم يجزعهما كما مر نظيره أفاده في البحر وسيشير إليه بعد أيضاً (قوله عمادية) وعبارتها كما في البحر  
استكرى ابلاء على أن يحمل كل بعير مائة رطل فحمل مائة وخمسين إلى ذلك الحمل ثم أتى الجمال بأبله وأخبره  
المستكرى أنه ليس كل حمل المائة رطل فحمل الجمال إلى ذلك الموضع وقد عطب بعض الأبل لا ضمان على  
المستكرى لأن صاحب الحمل هو الذي حمل فيقال له كان ينبغي لك أن ترن أولاً (قوله وجب النصف)  
أي وجب عليه من قيمة الدابة ما يقابل النصف من الزيادة ثم ما في المتن قوله في المنع عن المحيط ونقل بعده عن  
الخلاصة أنه يضمن ربع القيمة ومثله في التارخانية عن الذخيرة والشرع بلالية عن تمة الفتاوى فالصواب  
أن المراد الربع إذا كانت الزيادة مساوية للمشروط لما في البرازية استأجره ليحمل عشرة مخاتيم فجعل  
عشرين وحملها مع ضمن ربع القيمة لأن النصف مأذون والنصف لا فيتصرف هذا النصف (قوله في جولين)  
الجواني بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسر هاو عاء معروف جمعه جواني كصانف وجواني  
وجوانقات قاموس فقهه أن يرسم بعد الواو ألف في مثناه ومفرده أيضاً وهو خلاف ما رأيت في النسخ  
(قوله أو متعاقبا) لم يذكره في المنع ولم أره في عبارة غاية البيان (قوله ومفاده الخ) إنما يكون مفاده ذلك لو عبر  
في الغاية بقوله أو متعاقبا وإنما عبر بقوله ووضعاه على الدابة جميعاً وعزاها إلى تمة الفتاوى وهكذا عبر في التارخانية  
عن الذخيرة وهكذا عبر في الخلاصة وزاد بعده وكذا لو حمل المستأجر أولاً الخ غاب في الغاية لا يخالف ما في  
الخلاصة بل زاد في الخلاصة مسألة أخرى لم تفهم من كلام الغاية وهي ما ذكره الماتن من التفصيل ولو فرض  
أن قوله أو متعاقبا موجود في عبارة الغاية فهو مفهوم وما في الخلاصة منطوق صريح فكيف يعدل عنه  
وقد قالوا أن صاحب الخلاصة من أجل من يعتمد عليه فيجب المصير إلى ما قاله اتباعاً للنقل والله تعالى أعلم  
(قوله قتيبه) أقول تنبه لما قدمته لك فهو أظهر (قوله أي ما مر من الحكم) وهو ضمان ما زاد الثقل  
في المسألة الأولى ط (قوله الأجر للحمل الخ) جواب عن اجتماعهما كما قدمته آنفاً (قوله وأفاده الخ)  
لأن الزيادة من جنس المزيدي عليه ط (قوله ثم حمل عليها الزيادة وحدها) قبله في التارخانية بما لو حملها  
على مكان المسمى فلو في مكان آخر ضمن قدر الزيادة ومثله في جامع الفصولين وفيه أيضاً بخلاف ما لو استأجر ثورا  
ليطعن به عشرة مخاتيم فطعن أحد عشر أو ليكرب به جريا فكرب جريا ونصافه لك ضمن كل القيمة إذ الطعن  
يكون شيئا فشيئا فطعن عشرة انتهى العقد فهو في الزيادة مخالف من كل وجه فضمن كلها والحمل يكون  
دفعه وبضنه مأذون فيه فلا يضمن بقدره اه (قوله قال ولم يعترضوا الخ) أقول صرح به في البدائع  
كما قدمناه (قوله ومنه علم الخ) أي علم أنه ان زاد شيئا وسلط أنه يجب المسمى فقط وإن كان لا يحمل له الزيادة  
الأبرضى المكاري ولهذا قالوا ينبغي أن يرى المكاري جميع ما يجعله بجر ولهذا روى عن بعضهم أنه دفع إليه  
صديق له كآباليوصله فقال حتى استأذن من الجمال اه وهذا الوجهين قدرا وسيد كرام المصنف في المتفرقات  
أنه يصح استئجار رجل ليحمل عليه محملا ورا كين إلى مكة وله الحمل المعتاد ورؤيته أحب (فرع) في المنع عن الخاتمة  
ليس لب الدابة وضع متاعه مع حمل المستأجر فان وضع وبلغت المقصد لا يتقص شيء من الأجر بخلاف شغل  
المالك بعض الدار فإنه يتقص بحسبه اه ملخصا (قوله وكبها) بالباء الموحدة والحلة المهمة في المغرب  
كعب الدابة بالباء إذا ردها وهو أن يجذبها إلى نفسه لتقف ولا تجرى كذا في المنع ج (قوله لتقيده)  
الأذن بالسلامة) لأن السوق يتحقق بدون الضرب وإنما تضرب للمبالغة (قوله ضمن) أي تلبية وعمله  
الكفارة بخلاف ضرب القاضي الحد والتعزير لأن الضمان لا يجب بالواجب ط من الجوى (قوله)  
لوقوعه) أي إنما يضمن لأن التأديب يمكن وقوعه بجر وتعزيرك بدون ضرب خ والتعزيرك فوق الأذن  
(قوله وقال لا يضمنان بالمتعارف) أي الأب والوصى لا يضمنان بالضرب المتعارف لأنه لا صلاح المصنف



وفي الغاية عن الثقة الاصح رجوع الامام لقولهما (لا) يضمن (بسوقها) اتفاقا وظاهرا الهداية أن للمستأجر الضرب للاذن العرفي وأما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضربها أصلا ويخاصم فيما زاد على التأديب (و) ضمن (ينزع السرج و) وضع (الايكاف) سواء وكف بمثله أولا (وبالاسراج بما لا يسرج) هذا الجار (بمثله جميع قيمته) ولو بمثله أو أسرجها مكان الايكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فيضمن بحسابه ابن كمال (كما) يضمن (لو استأجرها بغير الجمار فألجمها بليم لا يلجم مثله) وكذا لو أبده

٢٦

لأن الجار لا يختلف بالجمام وغيره غاية (أو) سلك طريقا غير ما عينه المالك (وتفاوتا) بعدا أو وعرا أو خوقا بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال (أو) سلكه في البصر اذا قيد بالبر (مطلقا) سلكه الناس أولا لخطر البصر فلم يقيد بالبر لاضمان (وان بلغ) المنزل (فله الاجر) لخصول

فكان كضرب للعامل أولى لانه يستفيد ولاية الضرب منهما والخلاف جار في ضرب الدابة وكبها أيضا لاستفادته بطلق العقد وهذا بخلاف ضرب العبد المستأجر للخدمة حيث يضمن بالاجماع والفرق لهما أنه يؤمر وينهى لنفسه فلا ضرورة الى ضربه وأطلق في ضرب الدابة وكبها وهو محمول على ما اذا كان بغير اذن صاحبها فلو باذنه وأصاب الموضع المعتاد لا يضمن بالاجماع كما في التارخانية (قوله وفي الغاية عن الثقة الخ) ظاهره أن رجوعه في مسألة الصغير دون الدابة وينبغي أن يكون كذلك لأن مسألة الدابة جرى عليها أصحاب المتون فلو ثبت رجوع الامام فيها لما مشوا على خلافه لأن ما رجوع عنه المهتم لم يكن مذهبا له على أن المصنف مشى في كتاب الجنائيات على قول الامام في مسألة الصغير وعبر عن رجوعه بقيل وسيأتي بيانه هنالك ان شاء الله تعالى (قوله لا بسوقها) أي المعتاد لما في التارخانية اذا عنف في السير ضمن اجماعا (قوله وظاهر الهداية الخ) كذا قاله في البحر ولعله أخذ من تعليقه الضمان عند الامام بتقييد الاذن بالسلامة فيضيد أن الضرب مأذون فيه بشرط السلامة وفي معراج الدراية وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم فخص بعبر جابر وضربه وكان أبو بكر يخص بعيره بمجنحه ثم قال وفعل النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اباحته ولا يتق الضمان لانه مقيد بشرط السلامة اه فالخاص بالاحبة الضرب المعتاد للتأديب للمالك وغيره ولو غير مستأجر تأمل (قوله وأما ضربه دابة نفسه الخ) قال في القنية وعند أبي حنيفة لا يضربها أصلا وان كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخاصم فيما زاد عليه كذا في البحر أقول الظاهر أن المراد بقول الامام لا يضربها أصلا أي لا ينبغي لذلك ولو للتأديب وان كان ضرب التأديب المعتاد مباحا فلا يشترط ما قد مناه ويدل عليه قوله لا يخاصم فيما يحتاج اليه للتأديب وتقل ط عن شرح الكنز للحموي قالوا يخاصم ضارب الحيوان بلا وجه لانه انكار حال مباشرة المنكر ويملكه كل أحد ولا يخاصم الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجه وهذا معنى قول محمد في المبسوط يطالب ضارب الحيوان لا بوجهه الا بوجهه (قوله وينزع السرج والايكاف) افاد الحموي والسليبي أن مجرد نزع السرج موجب للضمان وفي الجوهره استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها عربا نا ولا يحمل متاعا ولا يستلقي ولا يستكي على ظهرها بل يركب على العرف والعادة ط ملخصا بقى لو استأجره عربا نا فأسرجه قفى كافي الحاكم يضمن وقال الاسيحياني في شرحه هذا الوضار لا يسرج مثله عادة فلو كان يسرج لا يضمن وقال القدوري فصل أصحابنا وقالوا ان ليركبه خارج المصر لا يضمن وكذا لو فيه وهو من ذوى الهيات والاضمن وهل يضمن كل القيمة أو بقدر ما زاد صح قاضي خان في شرح الجامع الاول قلت وينبغي كون الاصح الثاني لانه كائلا الزائد على الركوب غاية البيان ملخصا أقول وفيه نظر لما مر أنه لو ركب موضع الحمل ضمن الكل وقد نقله الاتقاني نفسه فتدبر وفي البحر أن ما في الكافي هو المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى اه (قوله ووضع الايكاف) لا معنى لتقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف وضع الايكاف ح أي فقد اشتبه عليه الايكاف مصدرا بالاكاف الذي هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة ويمكن الجواب بأن الاضافة بيانية والاداعي لتقدير المضاف افادته أنه معطوف على نزع لآلى السرج تأمل (قوله سواء وكف بمثله أولا) لأن الجنس مختلف لأن الاكاف للعمل والسرج للركوب وكذا ينسب أحدهما على ظهر الدابة ما لا ينسب له الاخر فصار نظير اختلاف الخنطة والحديد زبلتي (قوله وبالاسراج) معطوف على الايكاف والاولى حذف الباء الجارة وعطفه بأوكافى الكثر لتلايوهم العطف على نزع قال ابن الكمال أي ان نزع السرج وأسرجه بسرج آخر فان كان هذا السرج بما لا يسرج هذا الجار بمثله يضمن (قوله جميع قيمته) أي عند الامام في رواية الجامع الصغير وقد مر ما زاد في رواية الاصل وهو قواهما هذا اذا كان الجار يوكف بمثله وان كان لا يوكف أصلا أو لا يوكف بمثله ضمن كل القيمة عندهم كذا في الحقائق ابن كمال ونقل الشربلالي أن الفتوى على قولهما حال الزيطي ونكلموا على معنى قولهما أنه يضمن بحسابه وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة فهم من قال انه مقدر بالمساحة حتى اذا كان السرج يأخذ من ظهر الدابة قدر شبرين والاكاف قدر أربعة اشبار فيضمن بحسابه وقيل يعتبر بالوزن (قوله مكان الايكاف) أي بده (قوله وكذا لو أبده) تشبيهه بحكم مفهوم التقريرة التعليق والشارح تبع البحر والنخ والذى في غاية البيان هكذا وقال الكرخي ان لم يكن عليه



بالحصول المقصود (وضمن بزرع رطبة وأمر بالبر) ما تضمن من الأرض لأن الرطبة أضرت من البر (ولأجر) لأنه غاصب إلا فيما استثنى  
كما سيأتي قيد بزرع الأرض لأنه ٢٦ بالأقل ضررا لا يضمن ويجب لأجر (و) ضمن (بخطا قباء) (و) أمر بقبض قيمة ثوبه (و) أي لصاحب

الثوب (أخذ القباء ودفع أجر مثله)  
لا يجاوز المسمى كما هو حكم  
الاجارة الفاسدة (وكذا إذا  
خاطه سراويل) وقد أمر بالقباء  
فإن الحكم كذلك (في الأصح)  
فتقيد الدرر بالقباء اتفاق  
(و) ضمن (بصبغه أمر وقد أمر  
بأجر قيمة ثوب أبيض وإن شاء)  
المالك (أخذه وأعطاه ما زاد  
الصبيغ فيه ولا أجر له ولو صبغ  
رديئا إن لم يكن الصبيغ قاحشا  
لا يضمن) الصباغ (وان) كان  
(قاحشا) عند أهل فقه (يضمن)  
قيمة ثوب أبيض خلاصة (فروع)  
قال الخطاط أقطع طوله وعرضه  
وكنه كذا فجاء ناصبا إن قدر  
اصبع ونحوه عفو وان أكثر  
ضمنه قال إن كفا في قبضه فاقطعه  
بدرهم وخطه فقطعه ثم قال  
لا يكفيك ضمنه ولو قال أي كفيني  
قبضا فقال نعم فقال أقطعه فقطعه  
ثم قال لا يكفيك لا يضمن نزل  
الجمال في مفازة ولم يرتحل حتى  
فسد المال بسرقة أو مطر ضمن  
لوا السرقة والمطر غالبا خلاصة  
وفي الاشياء استعان برجل  
في السوق لبيع متاعه فطلب  
منه أجر فالعبرة لعادتهم وكذا  
لو أدخل رجلا في حانوته ليعمل له  
وفي الدرر دفع غلامه أو ابنه  
لحائكة مدة كذا ليعمله التسج  
وشرط عليه كل شهر كذا جاز  
ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب  
كل من المعلم والمولى أجر من  
الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك  
العمل وفيها استأجر دابة إلى  
موضع فخا وزبها إلى آخر ثم عاد

لجام فألجمه فلا ضمان عليه إذا كان مثله يلجم ذلك اللجام وكذلك أن أبدله وذلك لأن الجمار لا يختلف باللجام  
وغيره ولا يتلف به فلم يضمن باللجام اه (قوله غير ما عنه المالك) أي مالك الطعام كافي الهداية وضكذا  
مالك الدابة كافي الغاية فالويلع لا ضمان بجر (قوله بحيث لا يملكه الناس) وأما إذا كان بحيث يملك  
فظاهر الكتاب أنه إن كان بينهما تفاوت ضمن والافلا بجر ونقله الزيلعي عن المالك في الهداية معللا بأنه عند  
عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم الفائدة (قوله أو حله في البحر) أي حمل المتاع (قوله وإن بلغ المنزل)  
السماع في بلغ بالتشديد أي وإن بلغ الحال المتاع إلى ذلك الموضع المشروط ويجوز التخصيف على اسناد  
الفعل إلى المتاع أي إن بلغ المتاع إلى ذلك الموضع اتفاني (قوله له الأجر) أي المسمى (قوله للحصول  
المقصود) لأن جنس الطريق واحد فلا يظهر حكم الخلاف إلا ظهورا في التفاسير وهو الهلاك فإذا  
سلم بقي التفاوت صورة لا معنى فوجب المسمى اتفاني (قوله بزرع رطبة) كالقضاء والبطيخ والباذنجان  
وما جرى مجراه ط عن السمرقندي (قوله وأمر بالبر) الأوّل لعمال (قوله لأن الرطبة أضرت من البر)  
لاتنار عروقها وكثرة الحاجة إلى سقيها فكان خلافا إلى شر مع اختلاف الجنس فيجب عليه  
جميع النقصان بخلاف ما لو أوردف غيره أو زاد على المحول المسمى حيث يضمن بحسبه لتلفها بما دون فيه  
وغيره فيضمن بقدر ما تعدى لاتحاد الجنس زيلعي ملخصا (قوله ولا أجر) أقول ينبغي أن يرجع لجميع  
المسائل التي قيد فيها والتقييد مفيد إذا خالف طوري (قوله لأنه غاصب) أي لما خالف ما غاصبا  
واستوفى المنفعة بالغصب ولا تجب الاجرة به زيلعي (قوله إلا فيما استثنى) قال في المنع قلت ما ذكرنا  
من عدم وجوب الأجر ووجوب ما تضمن من الأرض مذهب المتقدمين من المشايخ وأما مذهب المتأخرين  
فيجب أجر المثل على الغاصب لأرض الوقت والقيم والمعدلة للاستئثار كالنخل ونحوه (قوله وبخطا  
قباء) القميص إذا قذف من قبل كان قباء طاق فإذا خيط جانباه كان قميصا وهو المراد بلقرطق زيلعي ملخصا  
وذكر الاتفاق أن السماع في القرطق في الهداية يفتح الطاء وفي مقدمة الأدب سما عمن الثقات بالضم  
ولهما وجه (قوله وله أخذ القباء) أي في ظاهر الرواية لأنه يشبه القميص من وجهه فإن الاتزان  
يستعملونه استعمال القميص وروى الحسن أنه ليس له أخذه بل يترك الثوب ويضمنه قيمته (قوله ودفع أجر  
مثله) لأنه غير عليه العمل فيغير عليه الأجر كما لو اشترط على الحائك رقيا فجاء صفيقا أو بالعكس اتفاني  
وسباني آخر الباب الآتي ما إذا اختلفا في المأمورية (قوله فإن الحكم كذلك) وهو التصدير لاتحاد  
أصل المنفعة من السرور دفع الحر والبرد ولوجود الموافقة في نفس الخطا زيلعي (قوله في الأصح) وقيل  
يضمن بلا خيار للتفاوت في المنفعة والهيئة (قوله فتقيد الدرر) أي بقوله وبخطا قباء ومثله في عامة  
المتون أساء اللفظ محمد في الجامع الصغير لكن زاد بعده في الهداية والمثلي قوله وكذا إذا خاطه سراويل فلأفاد  
أن القيد اتفاني (قوله قيمة ثوب أبيض) أي إن كان دفعه مالكة كذلك (قوله لا يضمن) أي وله الأجر  
المسمى فيما يظهر ط قلت يدل عليه ظاهر قوله الآتي إن قدر اصبع ونحوها عفو لكن في البرازية عن المحيط  
أمره بزعفران ويشبع الصبيغ ولم يشبع ضمنه قيمة ثوبه أو أخذه وأعطاه أجر المثل لا يزداد على المسمى تأمل  
(قوله عند أهل فقه) أي ضمنه (قوله كذا) راجع للثلاثة قبله (قوله عفو) أي وله الأجر  
كافي البرازية لثقل التفاوت ولعسر الاحتراز عنه والأولى فهو عفو (قوله ضمنه) لأنه مما يحصل بالمقصود  
فيعدا نلافا ط (قوله لا يضمن) لأنه قطع به بذنه وفي الأول أدن يقطعه بشرط الكفاية وكذا لو قال الخطاط  
نعم فقال المالك فاقطعه أو اقطعه أذن ضمن أذلق الأذن بشرط فصولين وفيه دفع إليه ثوبا ليضبطه فخطه قبضا  
فاسدا وعلم به ربه ولبسه ليس له أن يضمنه إذ لبسه رضى وعلم منه مسائل كثيرة اه (قوله فالعبرة لعادتهم)  
أي لعادة أهل السوق فإن كانوا يعملون بأجر يجب أجر المثل والافلا (قوله اعتبر عرف البلدة الخ) فإن كان  
العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وإن شهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستاذ درر  
(قوله مطلقا في الأصح) أي استأجرها ذاهبا فقط أو ذاهبا وجايا وقبل هذا إذا استأجرها ذاهبا فقط  
لاتهاء العقد بالوصول (قوله كافي العارية) بخلاف المودع لأنه مأمور بالحفظ قصد أن يبقى الأمر بعد العود  
للوفاق وفي الاجارة والاعارة مأمورية تبعا للاستعمال فإذا اقطع الاستعمال لم يبق هو ثوبا هداية



(قوله لا أجر له) لنقضه العمل وظاهره أنه لا أجر له بقدر ما سأل أيضا يدل عليه ما مر عند قوله استأجره لا يصل قط أو زاد فراجعه في خوفه ولم يرجع هل يضمن قال في البرازية استأجرها إلى موضع وأخبر بلصوص في الطريق فسلطه مع ذلك ولم يلتفت فأخذوها أن سلطه الناس مع سماع ذلك الخبر لا يضمن والاضمن اه (قوله وينبغي أن يجبر على الاعادة) لبقاء العقد يدل عليه ما تقدم من أن الخطأ لو وقع التوب يجبر على الاعادة ولو وقع غيره لا ومثله ما في الطوري عن المحيط رد السفينة انسان لأجر للملاح وليس عليه أن يعيدها وإن ردها الملاح لزمه الرد (قوله لا ضمان) لأنه لا يمكن من فسخ الاجارة وحده بل لا رضى صاحبه الا بعد رضى حكم العقد بعد النهي ومن حكمه كون العين أمانة عند الأجير فلا يضمن بالتقصير وتامه في جامع الفصولين (قوله قال لا) سيأتي أن أجبر الواحد يستحق الأجر وإن لم يعمل لكن في البرازية يستحق الأجر بلا على لكن لو لم يعمل لم يدر كطرو وغيره لا يلزم الأجر سائحي (قوله فحملها دونه) فلو عجزت عن المضي فتركتها وضاعت أفتى القاضي بعدم الضمان برزاية (قوله ما لم يمنع حسان الطعن) المراد والله تعالى أعلم أن يحال بينه وبين الدقارة فلا يقدر عليها ط (قوله ففرق مدة) أي وصار بحيث لا ينتفع به ارتفاع مثله برزاية (قوله ويسقط) أي يسقط جميع الأجر عن المستأجر مدة العمارة إن انهدم جميع الدار ح (قوله مثل ما) بالنصب مفعلة مصدر محذوف أي سقوطا مما تلال سقوطه أي الأجر لو انهدم بعض الدار (قوله فالهدم يحزر) بتقديم الزاي على الراء أي يعلم قدر أجر المنهدم بالحزروا التخصيص ويسقط ومثله في البرازية لا يمكن قال ابن الشحنة ظاهر الرواية أنه لا يسقط من الأجر شيء بانهدام بيت منها أو حائط بخلاف ما إذا شغل المؤجر بيتا منها لأنه يفعل فيسقط بحسبه اه ملخصا ونقل نحوه السائحي عن المقدسي وذكر في البرازية وإذا سقط حائط من الدار فإن كان لا يضر بالسكنى ليس له أن يفسخ وإن ضره الفسخ وإذا لم يفسخ يلزمه المسمى (قوله وخالف) فعل ماض وأمر فاعله والمفعول محذوف أي خالف المستأجر وصورتها أمر رب الدار بالبناء لحسبه من الأجر فانتفاء على البناء واختلغا في مقدار النفقة فالقول لرب الدار بحسبه لأنه يتكرر الزيادة قالوا هذا إذا أشكل الحال بأن اختلف فيه أهل تلك الصناعة أما إذا اجتمعوا على قول أحد هما قالوا يذهب من النفقة في مثل هذا البناء ما يقوله أحدهما فالقول قوله ولا يلتفت إلى قولهما ذخيرة ملخصا ومثله في الترخائية والبرازية وأفتى به الرملي والحيلة في تصديقه أن يجعل من الأجرة قدرا ويقضه المؤجر ثم يأمره بانصافه فيكون القول له لأنه أمين كما ظلمه في الهيبة (قوله في قدر العمارة) أي قدر نفقتها (قوله قلت) البحث للشرنبلاني ح (قوله ومفاده) أي مفاد اطلاق النظم الأمر عن التقييد بالرجوع فافهم (قوله بمجرد الأمر) أي وإن لم يقل على أن ترجع بذلك على وهو الصحيح خاتمة ونقله ابن الشحنة عن القنية (قوله لا في تنوير وبالوعة الخ) لأن المقصود منها نفع المستأجر (قوله ولو خربت الدار الخ) تكرار مع صدر البيت الأول مع ما بيناه ح (قوله بحضرة المؤجر) تبع فيه الشرنبلاني وقد قال في شرحه على الملتقى ناقلا عبارة الصغرى مع توضيح أنه بانهدام جدار أو بيت من دار يفسخ بحضرته إجماعا وبانهدام كلها الفسخ بغيبته ولا تنفسخ مالم يفسخ هو الصحيح لصلاحيته بالنصب القسطا لكن تسقط الأجرة فسخ أو لم يفسخ لعدم تمكنه مما قصده قلت وهي صريحة في الفرق بين انهدام كلها وبعضها فيرجع إلى الخلل وغير الخلل ولا خيار في غير الخلل أصلا على ما مر قد بره اه ملخصا وقد رد الشارح بذلك على القهستاني حيث أطلق عدم اشتراط حضرته وهنا أطلق اشتراطها فقيما نظره رد على إطلاقه هنا أيضا وقد صرح بالتفصيل أيضا في النهاية وغيره وفي القنية انهدم بعضها والمؤجر غائب أو متردد لا يحضر مجلس القاضي ينصب عنه القاضي وكلا فيفسخه وسيأتي في باب الفسخ تمام الكلام عليه وعلى اشتراط القضاء أو الرضى (قوله وإذا بنيت لأخياره) لزوال سببه قبل الفسخ والظاهر أنه فيما لو بناها كما كانت والإفله الفسخ ويجزى (قوله قاله ابن الشحنة) ووقع مثله في الهندية عن محيط السرخسي ط (قوله قلت) البحث للشرنبلاني ح (قوله أما أجرة المثل) أي مثل العرصة وقوله أوحصة العرصة أي من الأجر المسمى ط (قوله ما يفيد) هو قوله وفي التيسر لو انقطع ماء الرعي والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الأجرة بحسبه لبقاء العقود عليه فإذا استوفاه لزمه حصته اه ح قلت منذ ذكر في باب الفسخ ما يفيد تقييده بما إذا كان منفعة السكنى

المسمى أما أجرة المثل أو حصة العرصة فلا مانع من لزومه ما تقدمه وسيجيء في فسخها ما يفيد تقييده والله تعالى أعلم

مطلب  
خوفه من الموصى ولم يرجع

رجع الامام كافي بجمع الفتاوى •  
وفيه خوفوا المكاري فراجع  
وأعاد الحل له الاول لأجره  
وينبغي أن يجبر على الاعادة • وفيه  
دفع ابريما الى صباغ ليصبغه  
بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على  
فلم يرده ثم هلك لا ضمان • وفيه مثل  
ظهر الدين عن استأجر رجلا  
ليعمله في الضيعة فلما خرج نزل  
المطر فامتنع بسببه هل له الأجر قال  
لا • استأجر دابة ليعملها كذا  
فرضت فحملها دونه هل للمستكرى  
الرجوع بحسبه قال لا لأنه رضى  
بذلك • استأجر رحي ففعله الجيران  
عن الطعن لتوهين البناء وحكم  
القاضي بمنعه هل تسقط حصته  
مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسلا  
من الطعن • استأجر حماما سنة  
فغرق مدة هل يجب كل الأجر  
قال إنما يجب بقدر ما كان منتفعا به  
وفي الوهبانية

ويسقط في وقت العمارة مثل ما  
لوانهدم بعض الدار فالهدم يحزر  
وخالف في قدر العمارة أمر  
يقتد فيهما قوله لا المعمور  
قلت ومفاده رجوع المستأجر  
بمأنت على المؤجر بمجرد الأمر  
يعني لا في تنوير وبالوعة فلا بد من  
شرط الرجوع عليه ولو خربت  
الدار سقط كل الأجر ولا تنفسخ به  
مالم يفسخها المستأجر بحضرة  
المؤجر هو الأصح وإذا بنيت  
لأخياره وفي سكتي عرسته  
لا يجب الأجر قاله ابن الشحنة  
قلت وفي فقه نظر ولعله أريد



استأجر حتما وشرط خط آجرة شهرين للعطلة فان شرط خطه قدر العطلة صح بزايه \* آجرة السجين والسجان في زمانا يجب أن تكون على رب الدين خزانة الفتاوى \* انقضت مدة الاجارة ورب الدار قاتب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراه لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها باجرة \* آجر داره كل شهر يكذا فكل الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومتاعه فيها لم يكن للآجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بمغصم والحيلة اجارتها لآخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنسخ الاولى وتنفذ الثانية فخرج منها المرأة وتسلم للثاني خاتمة انتهى

\*(باب الاجارة الفاسدة)\*  
(الفاسد) من العقود (ما كان مشروعا بأصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا أصلا) لا بأصله ولا بوصفه (وكم الاول) وهو الفاسد (وجوب آجر المثل بالاستعمال) لو المسمى معلوما ابن كمال (بخلاف الثاني) وهو الباطل فانه لا آجر فيه بالاستعمال حقائق

قوله في هذين الصورتين هكذا بخطه والاولى هاتين كما لا يخفى اه معصيه

مثلا معقودا عليها مع منفعة الطين وبه يشعر قول التبيين لبقاء المعقود عليه وحيث فلا يتم الاستشهاد تأمل وظاهر ما قدمناه عن شرح المتقي من قوله لعدم تمكنه مما قصد يفيد ايضا يفيد عدم لزوم آجر أصلا ولعل في المسألة خلافا والله تعالى أعلم (قوله للعطلة) بالضم اسم من تعطل بقى بلا عمل قاموس ويعنى انها تفسد وكان الاولى أن يصرح به كما في البرازية لكنه يعلم من مقابله ووجه الفساد أن مقتضى العقد أن لا يلزم الاجرة مدة العطلة قلت أو كثر في الذخيرة فتعبد خط الشهرين مما لم يقتضه العقد بخلاف اشتراط خط قدرها وهذا نظير ما لو شري زينا في زق واشترط خط ارطال لاجل الزق فسد بخلاف خط مقدار الزق (قوله آجرة السجين) الظاهر أنه مفروض فيما لو كان مملوكا لاحد فلو مبنيا من بيت المال أو مسبلا فلا آجر تأمل (قوله في زمانا) لعل وجهه عدم انتظام بيت المال فلو منتهما فالسجين وآجرة السجان منه تأمل (قوله على رب الدين) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين مملوكا أولا ط قلت وذكر الشارح في كتاب السرقة آجرة المحض للغصوم في بيت المال وقيل على المقر وفي قضاء الخائنة هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المتقي وهو الأصح اه (قوله لا يلزمه الكراه لهذه السنة الخ) سيأتي أو آخر باب الفسخ عن الخائنة استأجر دارا أو حاما شهر فسكن شهرين يلزمه آجر الشهر الثاني ان معدا للاستغلال والا لا به يبقى ويأتي تمامه (قوله آجر داره الخ) سيذكر المصنف هذه المسألة متنا في الباب الآتي (قوله فكل الفسخ الخ) لان الشهر الاول صحيح وما بعده فاسد أو لان الاول منجز وما بعده مضاف وفي لزومه خلاف كما مر ويأتي ثم ان الفسخ انما يكون بمحض من صاحبه والا لا يصح خلافا لابي يوسف وقيل اتفاقا كما في ط عن الهندية (قوله لانها ليست بمغصم) ولا اشتراط حضوره كما مر (قوله تنفذ الثانية) أي يظهر أثر عقدها والا فالعقد الاول صحيح ط والله أعلم

#### \*(باب الاجارة الفاسدة)\*

تأخير الاجارة الفاسدة عن صحيحها لا يحتاج الى معذرة لوقوعها في محلها مخ (قوله من العقود) احتراز عن العبادات اذ لا فرق بين فاسدها وباطلها (قوله دون وصفه) وهو ما عرض عليه من البهالة أو اشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا ط (قوله والباطل) مكان استأجر ببيعة أو دم أو استأجر طبيب الشمة أو شاء لتبعتها غنمه أو غلالينز أو رجلا ليخت له صنما ط (قوله ولا بوصفه) لانه حيث باطل الاصل تبعه الوصف (قوله وجوب آجر المثل) أي آجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه زمان الاستيفار ومكانه من جنس الدراهم والمدناتير لا من جنس المسمى لو كان غيرهما ولو اختلف آجر المثل بين الناس فالوسط والاجر طبيب وان كان السبب حراما كما في المنية قهستاني ونقل في المنع أن شمس الأئمة الحلواني قال تطيب الآجرة في الآجرة الفاسدة اذا كان آجر المثل وذكر في المسألة قولين وأحدهما أصح فراجع نسخة صحيحة وفي غرر الافكار عن المحيط ما أخذته الزانية ان كان بعقد الاجارة فخلال عند أبي حنيفة لان آجر المثل في الآجرة الفاسدة طيب وان كان الكسب حراما وحرام عندهما وان كان بغير عقد فحرام اتفاقا لانها أخذته بغير حق اه (قوله بالاستعمال) أي بحقيقة استيفاء المنفعة فلا يجب بالتقن منها كما مر ويأتي الا في الوقف على ما هو ظاهر عبارة الاسعاف كما مر اول كتاب الاجارة (قوله لو المسمى معلوما) هذا انما يصح لو زاد المصنف لا يتجاوز به المسمى كما فعل ابن الكمال تعالى الهداية والكثير فكان على الشارح أن يقول اذا لم يكن مسمى أو لم يكن معلوما لان وجوب آجر المثل بالقاما يبلغ على ما أطلقه المصنف انما يجب في هذين الصورتين أما لو علمت التسمية فلا يزداد على المسمى كما يأتي (قوله فانه لا آجر فيه بالاستعمال) ظاهره ولو معدا للاستغلال لانه انما يجب الآجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد أو ملك كما سلف وهذا استعماله بتأويل عقد باطل ويجز ط وفيه أن الباطل لا حكم له أصلا فوجوده كالعدم كما في البدائع تأمل وينبغي وجوبه في الوقف ومال اليتيم لان ما ذكر من اشتراط عدم الاستعمال بتأويل انما هو في المعدل للاستغلال كما يأتي في الغصب وفي البرازية حيث قال والسكنى بتأويل ملك أو عقد في الوقف لا يمنع لزوم آجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوائت مستغلة وادى الملك لا يلزم الآجر وان برهن المالك عليه ثم قال



المستأجر إذا سكن بعد فسخ الاجارة بناو يل أن له حق الحبس حتى يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة  
إذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار اه فتأمل وقد صرحوا أنه لو اشترى دارا  
وسكنها ثم ظهر أنها وقف أوليتهم لزم أجر المثل صيانة لما كثر في الوقف وهو المعقد ويأتي في الغصب  
(قوله بخلاف فاسد الاجارة) لأن قبض المنفعة غير متصور الا أنا قبض العين مقام قبض المنفعة وذلك  
انما يتأتى في العقد الصحيح ضرورة انما له (قوله حتى لو قبضها الخ) تفريع على عدم الملك في الفاسدة  
(قوله وجب أجر المثل) أي على المستأجر الاول لأنه يعتد به مستعملا ولا يكون بفعل ماله له فله غاصبا  
حتى لا يتجب عليه الاجرة وأما المستأجر الثاني اذا سمى بينهما أجر هل يجب المسمى نظرا للتسمية وهو الظاهر  
أو أجر المثل لترتبها على فاسد يحترط (قوله وللأول) أي للمؤجر الاول قبض الثانية أي وبأخذ الدار  
لأنه لو باع بيعا فاسدا ثم المشتري أجره فله أن يتقبض الاجارة فكذا هذا بخلاف البيع لأن الاجارة تفسخ بالاعذار  
والبيع لا كذا في المضمرات منح (قوله جاز) وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه أفق ظهر الدين  
المرغيناني تارة ثانية ونقل ابن المصنف عن البرازية والعمادية والخلاصة مثله قال الرمي ومن طالع في كتبهم  
علم أن في المسألة اختلاف صحيح واقفاء اه أقول لكن المعظم على الجواز كما ترى ولذا عبر المصنف عن مقابله بقيل  
فما سياتي وقال في البرازية يبرز في الصحيح وقيل لاستدلالا بما لو دفع اليه دارا ليسكنها ويرتها ولا أجر  
وأجر المستأجر من غيره وانهدمت من سكنى الثاني ضمن اتفاقا لأنه صار غاصبا وأجابوا بأن العقد فيه اعارة  
لا اجارة لأنه ذكر المرتبة على سبيل المشورة لا الشرط اه (قوله وسيجي) أي متنا آخر المتفرقات (قوله  
فكل) تفريع على مقدار أي الاجارة نوع من البيع اذهي بيع المنافع (قوله أو مدة) الا فيما استثنى قال  
في البرازية اجارة السمار والمنادى والحامى والصكالك وما لا يقتدر فيه الوقت ولا العمل فيجوز لما كان للناس  
به حاجة ويطيب الاجر الماخوذ لو قدر أجر المثل وذكر أصلا يستخرج منه كثير من المسائل فراجع في نوع  
المتفرقات والاحرة على المعاصي (قوله وكشرط طعام عبد وعلف دابة) في الظهيرية استأجر عبد أو دابة على  
أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين  
أما في زماننا فالعبد يأكل من مال المستأجر عادة اه قال الحموي أي فيصح اشتراطه واعترضه ط بقوله  
فرق بين الاكل من مال المستأجر بلا شرط ومنه بشرط اه أقول المعروف كالمشروط وبه يشعر كلام الفقيه  
كما لا يخفى على النبيه ثم ظاهر كلام الفقيه أنه لو تعرف في الدابة ذلك يجوز تأمل والحيلة أن يزيد في الاجرة قدر  
العلف ثم يوكله ربه بصرفه اليها ولو خاف أن لا يصدقه فيه فالحيلة أن يجعله الى المالك ثم يدفعه اليه المالك  
ويأمره بالانفاق فيصير أمينا برأية ملخصا (قوله ومرممة الدار أو مغارمها) قال في البحر وفي الخلاصة  
معزى الى الاصل لو استأجر دارا على أن يعمرها ويعطى نوابها تفسد لأنه شرط بخلاف لمقتضى العقد اه  
فلم بهذا أن ما يقع في زماننا من اجارة ارض الوقف باجرة معلومة على أن المغارم وكلفة الكاشف على المستأجر  
أو على أن الجرف على المستأجر فاسد كما لا يخفى اه أقول وهو الواقع في زماننا ولكن تارة يكتب في الحجة  
بصريح الشرط فيقول الكاتب على أن ما ينوب المأجور من النواتب ونحوها كذلك وكري الأنهار على  
المستأجر وتارة يقول وتوافقا على أن ما ينوب الخ والظاهر أن الكل مفسد لأنه معروف بينهم وإن لم يذكر  
والمعروف كالمشروط تأمل (قوله أو خراج) قيل هذا خراج المقاسمة لأنه مجهول أما خراج الوظيفة فخائر  
لكن القنوي على أنه لا يجوز مطلقا ح عن المنع وجعل الفساد في حواشي الاشياء على قول الامام لأن  
انطراح على المؤجر عنده ط ووجه الفتى به أن خراج الوظيفة قد ينقص اذا لم تطلق الارض ذلك فيلزم الجهالة  
أيضا (قوله بالشيوخ) أي فيما يحتمل القسمة أولا عنده وعليه القنوي خاتمة (قوله بأن يؤجر نصدا  
من داره) أي ويجب أجر المثل هو الصحيح وقيل لا ينبغي حتى لا يجب الاجر أصلا جامع الفصولين (قوله  
أو نصيبه من دار مشتركة) فيه روايتان والظاهر أنه لا يجوز نور العين عن الخاتمة (قوله على الظاهر)  
أي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة ويضدها في رواية جامع الفصولين (قوله أو أجر الواحد الخ) أي تفسد  
في حصة الميت وتبقى في حصة الحي في صورتين كما في جامع الفصولين وفيه ولو كله فآجره من اثنين فان أجل  
وقال آجر من الدار منكما جاز وفاقا ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كلف أو ربع يجب أن يكون

(ولا تلك المنافع بالاجارة الفاسدة)

بالقبض بخلاف البيع الفاسد) فان  
المبيع يملك فيه بالقبض بخلاف  
فاسد الاجارة حتى لو قبضها  
المستأجر ليس له أن يؤجرها  
ولو أجرها وجب أجر المثل  
ولا يكون غاصبا وللأول قبض  
الثانية بجر معزى بالخلاصة  
وفي الاشياء المستأجر فاسدا  
لو أجر صحيحا جاز وسيجي (تفسد  
الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى  
العقد فكل ما فسد البيع) مما مر  
(يفسدها) بجهالة مأجور أو  
أجرة أو مدة أو عمل وهو كشرط  
طعام عبد وعلف دابة ومرممة  
الدار أو مغارمها وعشر أو خراج  
أو مؤنة ردة اشياء (و) تفسد  
أيضا (بالشيوخ) بأن يؤجر  
نصيبي من داره أو نصيبه من دار  
مشتركة من غير شريكه أو من  
أحد شريكه أنفع الوسائل  
وعمادية من الفصل الثلاثين  
واحتراز (الأصلي) عن المطاري  
فلا يفسد على الظاهر كأن أجر  
المكل ثم فسخ في البعض أو أجرا  
لواحد فأت أحدهما أو بالعكس



٢ مطلبه  
في اجارة البناء

وهو الحيلة في اجارة المشاع كالو  
قضى بجواز (الا اذا اجر)  
كل نصيبه أو بعضه (من شريكه)  
فيجوز وجوزاء بكل حال وعليه  
الفتوى زيلعي وبجهر معزيا  
للمفتي لكن رده العلامة قاسم  
في تصحيحه بأن ما في المفتي شاذ  
مجهول القائل فلا يعول عليه  
قلت وفي البدائع لو اجر مشاعا  
يحتل القسمة فقسمة وسلم جاز  
لزوال المانع ولو أبطلها الحاكم  
ثم قسم وسلم لم يجز ويفتي بجوازه  
لو البناء لرجل والعروة لا آخر  
فصولين من الفصل الحادي  
والعشرين يعني الوسط منه  
(و) تفسد (بجهالة المسمى) كله  
أو بعضه كسمية توب أودابة  
أو مائة درهم على أن يرميها  
المستأجر له ضرورة المرتبة من  
الاجرة فيصير الاجر مجهولا  
(و) تفسد (بعدم التسمية) أصلا  
أو بتسمية خمر أو خنزير (فان  
فسدت بالآخرين) بجهالة المسمى  
وعدم التسمية (وجب أجرة المنزل)  
يعني الوسط منه ولا ينقص عن  
المسمى لا بالتمكين بل (باستيفاء  
النفقة) حقيقة كما مر (بالفا  
ما بلغ) لعدم ما يرجع اليه ولا  
ينقص عن المسمى (والا) تفسد  
بهما بل بالشروط أو الشروع  
مع العلم بالمسمى (لم يزد) أجرة المثل  
(على المسمى) لرضاهما به (وينقص  
عنه) لفساد التسمية واستثنى  
الزيلعي ما لو استأجر دارا على  
أن لا سكنها ففسدت ويجب أن  
سكنها أجرة المثل بالغ ما بلغ وحله  
في البحر على ما إذا جهل المسمى

عند أبي حنيفة على خلاف مرفيعا إذا كان بينهما وأجر أحدهما النصف من أجنبي اه ومرت أن عدم الجواز  
الاطهر وعن هذا أفتى في الحامدية في رجلين استأجرا معاسوية من زيد طاحونة بأن لفظ سوية بمنزلة التفصيل  
تفسد (قوله وهو الحيلة الخ) الضمير راجع للطارئ أي في بعض صورته وهي الصورة الاولى أو للفسخ المفهوم  
من فسخ ومثله ما لو حكم بها حاكم قال ط عن الهندية والمحكم كالمقاضي ان تعذرت المرافعة (قوله فيجوز)  
أي في أظهر الروايتين عنه خاتبة (قوله وجوزاء بكل حال) أي سواء كان من شريكه أو لا فيها يحتل  
القسمة أولا ح لكن بشرط بيان نصيبه وان لم يبين لا يجوز في الصحيح زيلعي (قوله فلا يعول عليه) بل  
المعول عليه ما في الخاتبة أن الفتوى على قول الامام وبه جزم أصحاب المتون والشروح فكان هو المذهب  
أفاده المصنف وعليه العمل اليوم (قوله وفي البدائع الخ) تخريج على قول الامام ط (قوله وسلم  
جاز) ظاهره ولو بعد المجلس ويدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم ط (قوله لم يجز) ينبغي أن تجوز اجارة  
بالتعاطي اذ لا مانع منه بعد فسخ الاولى وحتى (قوله ويفتي بجوازه الخ) قال في الدر المنثور وذكر  
القهستاني أن الفتوى على جواز اجارة البناء وحده وقيل لا لانه كالمشاع قلت لكن نص محمد أن من  
استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم أجزها من صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فلولا جواز اجارة البناء  
لما استحق الاجر وقاسه على القسطا وبه أفتى مشايخنا ولو كان البناء ملكا والعروة وقفًا وأجر المتولى  
بأذن مالك البناء فالاجر يتقسم على البناء والعروة وجاز اجارة بناءه لمالك الارض اتفاقا وكذا لغيره  
على المفتي به ونعمامه في العمادية وأقره الباقي اه وسيأتي تمامه آخر المتفرقات (قوله يعني الوسط  
منه) أي من الفصل المذكور والواضح أن يقول أعني والواقع انه قريب من النصف الثاني منه ط  
(قوله كسمية توب أودابة) مثال لمجهول الكل وما بعده مثال لمجهول البعض ويلزم منه جهالة الكل  
فصح قوله بعد فيصير الاجر مجهولا (قوله لصورة المرتبة) أي نفقتها (قوله وبعدم التسمية) كما جرتك  
داري شهرا أو سنة ولم يقل بكذا منح (قوله أو بتسمية خمر أو خنزير) يفيد أن هذه اجارة فاسدة  
لا باطلة ط أي فيضالف ما مر (قوله يعني الوسط منه) أي عند اختلاف الناس فيه ط (قوله  
لا بالتمكين) أي تمكن المالك له من الانتفاع وفي بعض النسخ بالتمكين أي تمكن المستأجر منه (قوله كما مر)  
أي متنا في قوله أول هذا الباب بالاستعمال وفي قوله أول كتاب الاجارة أنما في الفاسدة فلا يجب الا بحقيقة  
الانتفاع وقد منّا تقييده بما اذا وجد التسليم اليه من جهة الاجارة وتقدم هناك استثناء الوقت وما يحته  
الشارح فراجع (قوله بالغ ما يبلغ) أي اذا لم يبينه المؤجر بعد أما اذا بينه فليس له أن يزيده قال  
في الوالجية وان تكرار دابة الى بغداد ان بلغه اياها فله رضاه فبلغه فقال رضاي عشرون درهما فله أجرة مثلها  
الا أن يكون أكثر من عشرين فلا يزداد عليها لان الاجر مجهول ولا يزداد على عشرين لانه أبرأه عن الزيادة  
سأتحاني (قوله ولا ينقص عن المسمى) هكذا يوجد في موضعين الاول بعد قوله يعني الوسط منه والثاني  
بعد قوله لعدم ما يرجع اليه وأفاد المحشي أنه لا حاجة الى هذه الزيادة بل لا معنى لها في الموضعين أي لان  
المفروض جهالة المسمى قبل الا أن يريد بالمسمى ما جهل بعضه كاجارته بعشرة على أن يرميها اه أقول لا يصح  
ذلك فانه ذكر في الخاتبة أنه يجب في جهالته بعضا أو كلا أجرة المثل بالغ ما يبلغ ثم قال فأما اذا فسد بحكم  
شرط فاسد ونحوه فلا يزداد على المسمى اه وكيف يصح ذلك مع قوله لعدم ما يرجع اليه (قوله لم يزد على المسمى)  
فلو كان أجرة المثل اثنى عشر والمسمى عشرة فهي له (قوله وينقص عنه) بأن كان المسمى خمسة عشر فله  
اثناعشر (قوله لفساد التسمية) أي بفساد العقد لانه اذا فسد الشيء فسد ما في ضمنه (قوله واستثنى  
الزيلعي الخ) أي من كونه لا يزداد على المسمى اذا فسد بالشرط وقد تبع الشارح فيه صاحب البحر  
وليس في كلام الزيلعي استثناء بل ظاهر كلامه أنه من فروع جهالة المسمى فراجع (قوله فسدت) لان  
فيه نفعا رب الدار لا يقتضيه العقد لانه اذا لم يكن فيها لا تمتلي بالوعة والمتوضأة وان لم يكن في الدار بالوعة  
أو بتروضه لا تفسد بالشرط لعدم ما قلنا برأية وغيرها (قوله وحله في البحر الخ) حيث قال وفيه يعني  
في استثناء الزيلعي نظرا لان الاجرة ان لم تكن مسماة فهي المسألة المتقدمة وان كانت مسماة فبني  
أن لا يجاوز به المسمى كغيرها من الشروط وقد ذكرها في الخلاصة ولم يتعرض للاجرة اه وظاهر كلامه



اختيار الشق الاول بدليل ماذ كره عن الخلاصة ووجه كونه من جهالة المسمى مع عدم التسمية أن الشرط المذكور فيه تقع للمالك وقد جعله بدلا وهو مجهول فيجب أجر المثل بالغاما بلغ تأمل (قوله لكن ارجعه الخ) اعترض بأنه عين ما في البحر فلا وجه للاستدراك قلت قد يجاب بأنه جله على الشق الثاني وهو ما اذا كانت الابرة مسماة ووجه ارجاعه الى جهالة المسمى حيث بدأ به جعل الاجرة ذلك المسمى وعدم السكنى فصار تطبيق ما تقدم فيما لو استأجر بمائة درهم على أن يريها المستأجر وعلى الشارح المسألة بقوله لصيرورة المرتبة من الاجر فيصير الاجر مجهولا وحاصله أنه بجهالة البعض تحصل جهالة الكل فلهذا قال ارجعه الى جهالة المسمى بخلاف ما في البحر فإنه محمول على جهالة الكل ابتداء هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم رأيت في غاية البيان ما يدل على ما قلته والله تعالى الحمد فإنه قال اذا فسدت الاجارة لقوات شرط من غروب من جهة الاجر كما لو أجرة داره كل شهر بعشرة على أن يعمرها ويؤدى نوابها ففسدت فان لم يفعل يجب أجر المثل بالغاما بلغ ولا ينقص عن المسمى وكذا لو قال أجر تلك هذه الدار شهرا بعشرة على أن لا تسكنها ففسدت فان سكن يجب أجر المثل بالغاما بلغ ولا ينقص عن المسمى وهذا أيضا يرجع الى جهالة المسمى في الحقيقة كذا قال نحر الدين قاضي خان اه فقد فرض المسألة فيما لو كان مسمى وشبهها بمسألة المرتبة وقال وهذا أيضا يرجع الى جهالة المسمى أى كما يرجع الاول وهذا عين ما حلت عليه كلامه قبل أن أراه والحمد لله (قوله فافهم) لعله اشارة الى الفرق الذى ذكرناه ونكات هذا الشارح الفاضل أدق من هذا كما يعرفه من مارس كلامه وعلم مرامه (قوله قلت الخ) هو منقول في جامع الفصولين سائحا فى أقول بل تقدم متناحيث قال متولى أرض الوقف أجرها غير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل وقال الشارح هناك عن مجمع الفتاوى وكذا حكم وصى وأب اه وبما استثنى ما لو استأجر دارا بعيد معين فسكن شهرا ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح وكان عليه للشهر الماضى أجر المثل بالغاما بلغ وتنقض الاجارة فيما بقى لفسادها باعتاقه وفيها تفصيل يتطرق في خزانة الاكل وفي البرازية استأجرها على عين مسماة وسكن الدار وهلك العين قبل التسليم واستهلكها المستأجر يجب أجر المثل بالغاما بلغ بخلاف سائر الاجارات فإنه لا يزداد فيه على المسمى اه فهذا المسمى فيه معلوم معين ووجب الاجر بالغاما بلغ (قوله ولم يدفعه) أما لو عجله وقبله المؤجر منه لا يزداد عليه لرضاه به وهل تنقلب صحيحة راجع رحى وفي الشريعة ليلية وجوب أجر المثل غير متوقف على عدم دفعه اذ هو الواجب للفساد فلا مفهوم له بل هو بيان للواقع بخلاف ما اذا عينه الخ (قوله حانونا) مثال لانه لو استأجر ثورا يطحن عليه كل يوم بدرهم فالحكم كذلك طوري (قوله وفسد في الباقي) مقيد بثلاثة أمور تعلم مما بعده بأن لا يسكن فيما بعد الشهر الاول وأن لا يجعل أجرته وأن لا يسمى جله الشهور فان وجد واحد منها صح فيه وفي البرازية فلو أبرأه عن أجره الا باليد لا يصح الا عن شهر واحد (قوله لجها لنها) أى الشهور (قوله متى دخل كل) أى لفظ كل (قوله فيما لا يعرف منتهاه) كالا شهر والايام وهذا يفيد أن قوله كل شهر مثال فشكله كل سنة او يوم او اسبوع كما أفاده الرمل (قوله تعين أدناه) أى تعين للجهة اذ ما بعد الاول داخل تحت العقد ولهذا اشترط حضورهما عند الفسخ فهو فاسد لكن ينقلب صحيحا بالسكنى هكذا يستفاد من كلامه ثم رأيت الطوري قال وظاهر قوله صح في شهر واحد الفساد في الباقي قال في المحيط وهذا قول بعضهم والصحيح أن الاجارة كل شهر جائزة واطلاق محمد يدل عليه فيجوز العقد في الشهر الاول والثاني والثالث وانما ثبت خيار الفسخ في أول الثاني لانها مضافة الى المستقبل ولكل منهما فسخ المضافة اه وهو مخالف لقول المصنف كالهدياء والتيسين وفسد في الباقي الا أن يقال المراد بالفساد عدم اللزوم أطلق عليه ذلك لانه قابل للفساد تأمل (قوله بشرط حضور الآخر) والخيلة اذا غاب أن يؤجره من آخر فاذا انقضى الشهر صح للآخر في الثاني وانفسخ الاول كما في جامع الفصولين أى لانه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر في الصريح سائحا في وقدم الشارح ذلك قبيل هذا الباب (قوله وبه يفتى) وهو ظاهر الرواية وذكر بعض المشايخ انه ساعة من أوله وعليه مشى القدوري وصاحب الكز وهو القياس وفيه حرج كذا في الهداية والزبلى قال الرمل وفي البرازية الاصح أن وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلته واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ في أول الشهر وأول الشهر هذا وعليه الفتوى اه وهذا خلاف القولين المذكورين وقد صرح بأن الفتوى عليه فتأمل فيه وفي قول الشارح وبه يفتى وقد تقرر أنه اذا تعارضت الشروح والفتاوى

لكن ارجعه قاضي خان  
في شرح الجامع الى جهالة المسمى  
فافهم وعلى كل فلا استثناء  
فتنبه قلت وينبغي استثناء  
الوقف لان الواجب فيه أجر  
المثل بالغاما بلغ فتأمل (فان أجر  
داره) تفريع على جهالة المسمى  
(بعيد مجهول فسكن مدة  
ولم يدفعه فعليه للمدة أجر المثل  
بالغاما بلغ وتفسخ في الباقي)  
من المدة (أجر حانونا كل شهر  
بكذا صح في واحد فقط) وفسد  
في الباقي لجها لنها والاصل انه  
متى دخل كل فيما لا يعرف  
منتهاه تعين أدناه واذا مضى  
الشهر فلكل فسخها بشرط حضور  
الآخر لانتها العقد الصحيح  
(وفي كل شهر سكن في أوله) هو  
الليلة الاولى ويومها عرفا وبه  
يفتى (صح العقد فيه) أيضا وليس



للمؤجر أخرجه حتى ينتقض  
 الابدع كالموكل أجره شهرين  
 فأكثر لكونه كالسعي زيلعي  
 (الأن يسمى الكل) أي جملة  
 شهر ومعلومه فيصح لزوال المانع  
 (وإذا أجرها سنة بكذا صح  
 وإن لم يسم أجر كل شهر) وتنقسم  
 سنوية (وأول المدة مسمى) أن  
 سمي (والأفوت العقد) هو أولها  
 (فإن كان) العقد (حين يمل) بضم  
 ففتح أي يبصر الهلال والمراد  
 اليوم الأول من الشهر ثماني  
 (اعتبر الأهلة والأفلايام)  
 كل شهر ثلاثون وقالا بتم الأول  
 بالأيام والباقي بالأهلة (استأجر  
 عبدا بأجر معلوم وبطعامه لم يجز)  
 لجهالة بعض الأجر كما مر (وجاز  
 أجارة الحمام) لأنه عليه الصلاة  
 والسلام دخل حمام الخففة  
 وللعرف وقال عليه الصلاة  
 والسلام ما رآه المسلمون حسنا  
 فهو عند الله حسن قلت ٣  
 والمعروف وقفه على ابن مسعود  
 كما ذكره ابن حجر (و) جاز (بناؤه  
 للرجال والنساء) هو الصحيح  
 للحاجة بل حاجتهن أكثر لكثرة  
 أسباب اغتسالهن وكراهة عثمان  
 محمول على ما فيه كشف عورة  
 زيلعي وفي أحكام الأشباه  
 ويكره لها دخول الحمام في قول  
 وقيل الأمر بوضوء النساء والمعتمد  
 أن لا كراهة مطلقا قلت وفي زماننا  
 لا شك في الكراهة لتحقيق كشف  
 العورة وقدمت في النفقة

٣ مطلب  
 في حديث دخوله عليه السلام  
 الحمام وحديث ما رآه المؤمنون  
 حسنا

فلا اعتبار لما في الشروح اه مع أن ما في الشروح ظاهر الرواية كما علمت (قوله حتى ينتقض) أي ذلك  
 الشهر الذي سكن في أوله على الأقوال الثلاثة (قوله الابدع) أي من أعمار الفسخ الآتية (قوله  
 كالموكل) تنظير في الصحة لما في المتن قال الزيلعي فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجل أجره لأنه  
 بالتقديم زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون كالسعي في العقد (قوله الآن يسمى الكل) استثناء من قوله وفسد  
 في الباقي أي كل ما قصد العقد عليه وهذا كما إذا قال أجرته سنة أشهر كل شهر بكذا (قوله لزوال المانع) أي  
 الذي كان في صورة عدم تسمية الكل (قوله وتنقسم سنوية) أي على الشهر وفائدته تطهر في الفسخ أثناء  
 المدة وفي التارخانية ولو قال أجرته سنة بألف كل شهر بمائة فقبل فهو أجارة بألف ومائة كل شهر بمائة  
 والاخير يكون فسحا للأول قال الفقيه وهذا إذا كان قصدا فلو غلطا فالأجر هو الأول (قوله إن سمي)  
 بأن يقول من شهر رجب من هذه السنة درر أي ما لم يكن خيار شرط فإن كان في وقت سقوطه سري  
 الدين عن الكافي ط (قوله والمراد اليوم الأول) أي لا وقت ابصار الهلال حقيقة (قوله اعتبر الأهلة)  
 حتى لو نقص الشهر يوما كان عليه كمال الأجرة بدائع (قوله والأفلايام) أي وإن كان في أثناء الشهر  
 فمعتبر الأيام لأن الشهر الأول يكمل بالأيام من الثاني فيصير أول الثاني بالأيام فيكمل بالثالث وهكذا بدائع  
 (قوله وقالا بتم الأول بالأيام) وفي الذخيرة أن عقد الأجرة على كل شهر بدرهم إن وجدت في وسطه يعتبر كل  
 شهر بالأيام بخلاف لانهما إنما يعتبران الأهلة إذا علم آخر المدة ليتمكن تكميله منه اه وعن أبي يوسف رواية  
 كأي حنيفة قال ابن الكل وعنده محمد وهو رواية أخرى عن أبي يوسف يعتبر الأول بالأيام ويكمل من الاخير  
 ويعتبر الباقي بالأهلة فإن أجر في عاشر ذي الحجة سنة فذو الحجة إن تم على ثلاثين يوما فالسنة تم عند محمد على  
 عاشر ذي الحجة وإن تم على تسعة وعشرين فالسنة تم على الحادي عشر من ذي الحجة فإن قلت فلا يلزم أن يتكرر  
 عند الانهي في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قدرت بهامدة الأجرة لا في السنة المعروفة  
 فالمحذور غير لازم واللازم غير محذور اه (قوله كما مر) أي قبل ورقة ومز الكلام فيه (قوله وجاز  
 أجارة الحمام) قد مر أن الأجرة اسم للأجرة أي جاز أخذ الحمام وفي أبي السعود عن الجوى  
 الحمام مؤنث في الأغلب وجمعه حمامات على القياس وفي ذكرى أول من وضعه نبي الله سليمان عليه السلام  
 (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الخففة) قال من لا على القارى ذكر الدميرى والنوى أنه  
 ضعيف جدا أقول شيخنا ابن حجر المكي في شرح الشرائع أنه موضوع باتفاق الحفاظ وإن وقع في كلام الدميرى  
 وغيره ليس في محله اه ملخصا (قوله وللعرف) لأن الناس في سائر الأمصار يدفعون أجرة الحمام وإن لم يعلم  
 مقدار ما يستعمل من الماء ولا مقدار القعود فدل إجماعهم على جواز ذلك وإن كان القياس يأباه لوروده  
 على أنلاف العين مع الجهالة اتقاني (قوله كما ذكره ابن حجر) وكذا رواه أحمد في كتاب السنة من حديث  
 أبي وائل عن ابن مسعود قال إن الله تطرف في قلوب العباد فاختر محمد صلى الله عليه وسلم فبعثه برسالة  
 ثم تطرف في قلوب العباد فاختر له أصحابا فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه فارآه المسلمون حسنا فهو عند الله  
 حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وهو موقوف حسن وكذا أخرجه البزار والطبراني  
 في ترجمة ابن مسعود من الحلية اه من المقاصد الحسنة ط (قوله هو الصحيح) ومن العلماء من كرهه  
 لما روى عن عمار بن عقبة أنه قال قدمت على عثمان بن عفان فسألني عن مالي فأخبرته أن لي غلانا وحاملا  
 له غلة فكره لي غلة الحمامين وغلة الحمام وقال إنه بيت الشياطين وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم شرييت  
 فإنه تكشف فيه العورات وتصب الفضالات والتجاسات ومنهم من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء زيلعي  
 (قوله لكثرة أسباب اغتسالهن) أي من الحيض والنفاس والجنابة واستعمال الماء البارد قد يضر  
 وقد لا يتمكن من الاستيعاب به وإزالة الوسخ زيلعي (قوله وقيل الأمر بوضوء ونفاس) روى في السنن  
 مسندا إلى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنها ستفتح لكم أرض العجم وستجدون  
 فيها يوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال إلا بالآزر ومنعوا النساء الأمر بوضوء ونفاس اتقاني (قوله  
 قلت الخ) قاله ابن الهمام أقول ولا يختص ذلك بحمام النساء فإن في ديارنا كشف العورة الخفيفة أو  
 الغليظة متحقق من فسقة العوام الرجال فالذي ينبغي التفصيل وهو أن كان الداخل يفض بصره بحيث لا يرى



عورة أحد ولا يكشف عورته لاحد فلا كراهة مطلقا والا فالكراهة في دخول القريتين حيث كانت العلة ما ذكر  
 قدبر (قوله لانه عليه السلام احتجم الخ) روى البخاري مسند الى ابن عباس قال احتجم النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وأعطى الحجامة أجره ولو علم كراهية لم يعطه وفي رواية السنن ولو علمه خيئنا لم يعطه اتقاني (قوله  
 وحديث النهي) وهو ما ذكره صاحب السنن بإسناده الى رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قال كسب الحجامة خيئ وخن الكلب خيئ ومهر البغي خيئ اتقاني (قوله منسوخ) أي بما روى  
 أنه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لي عيالا وعلاما حجاما فأطعم عيالي من كسبه قال نعم زيلعي وأجاب  
 الاتقاني بحمل حديث الخبيث على الكراهة طبعاً من طريق المروعة لما فيه من الخسة والدناءة قال علي أنا نقول  
 راويه رافع ليس كابن عباس في الضبط والاتقان والفقه فيعمل بحديث ابن عباس دونه اه وفي الجوهرية وان  
 شرط الحجامة شأ على الحجامة كره (قوله والظئر) بالجر عطف على الحجامة (قوله بكسره فهمز) أي همزة  
 ساكنة ويجوز تحذفها جوى (قوله المرضعة) خبر مبتدأ محذوف وفي القاموس الظئر العاطفة على ولد  
 غيرها المرضعة له في الناس وغيرهم للذكر والاني وجهه انظروا وظأروا وظؤروا وظؤورة (قوله  
 لتعامل الناس) علة للجواز وهذا الاستحسان لانها ترد على استهلال العين وهو اللبن ويشترط التوقيت اجماعاً  
 جوى عن المنصورية والاطلاق مشير الى انه يجوز للمسئلة أن تزجر نفسها لارضاع ولد الكافر وبه صرح  
 في الخاتمة بخلاف ما اذا أبرت نفسها لخدمة الكافر فانه لا يجوز قال في الاشياء استأجر نصراني مسلماً للخدمة  
 لم يجز ولغيرها جازان وقت أبو السعود (قوله بخلاف بقية الحيوانات) أي بخلاف استحجارها للارضاع  
 وفي التارخانية استأجر بقرة ليشرب اللبن او كرماً أو شجراً لياكل ثمرة أو أرضاً ليرعى غنمه القصيل أو شاة  
 ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الثمرة والصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف  
 ما اذا استأجر أرضه ليرعى الكلاب (قوله وكذا بطعامها وكسوتها) أشار الى انها مسألة مستقلة  
 وأنهم ما عليها ان لم يشترط على المستأجر بالعقد (قوله لجران العادة الخ) جواب عن قولهم لا تجوز  
 لان الاجرة مجهولة ووجهه أن العادة لما أبرت بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد لم تكن الجهالة مفضية  
 الى النزاع والجهالة ليست بمائعة لذاتنا بل لكونها مفضية الى النزاع (قوله وللزواج أن يطأها) أي وان  
 رضى بالاجارة فليس للمستأجر منعه مخافة الحبل لانه ضرر موهوم والمنع من الوطء ضرر متحقق وليس للظئر  
 أن تمنعه نفسها اتقاني (قوله شأنه اجارتها اولاً) أي سواء كانت الاجارة تشين الزوج أي نعيبه بأن كان  
 وجهاً بين الناس اولاً لأن له أن يمنعهما من الخروج وأن يمنع الصبي الدخول عليها ولأن الارضاع والسهر بالليل  
 يضعفها ويذهب جمالها فكان له المنع كما يمنعهما من الصيام تطوعاً زيلعي (قوله والمستأجر فسخها الخ) لان لبن  
 الحبل والمرضة يضرب بالصغير وهي يضربها أيضاً الرضاع فكان لها ولهم الخيار ولها أيضاً الفسخ باذنه أهله لها  
 وكذا اذا لم تجر لها عادة بارضاع ولد غيرها وكذا اذا عيروها به لانه تضرر به على ما قبل تجوع الحزرة ولاناً كل  
 شديها زيلعي وهذا اذا أمكن معالجته بالغذاء أو بأخذ لبن الغير والافليس لها الفسخ وعليه القتوى  
 كما بسطه في التارخانية (قوله وفجورها) أي زناها لانها تستغل به عن حفظ الصبي (قوله ونحو ذلك)  
 كما اذا أرادوا سفرها وأبت الخروج معهم او كانت بذية اللسان او سارقة أو يتقيأ لبنها ولا يأخذ ثديها  
 وكذا كل ما يضرب بالصبي لا محالة نحو الخروج من منزله زماناً كثيراً وما أشبه فلهم أن يمنعوها عنه لا مالا بضرب  
 أو ماما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه وليس عليها أن ترضعه في منزل الاب ما لم يكن عرف بين الناس  
 أو يشترطوا ذلك عليها تارخانية وغيرها (قوله لا بكفرها) لان كفرها في اعتقادها زيلعي قال ط  
 وبخالفه ما في الخاتمة اذا ظهرت الظئر كافرة أو مجنونة أو ذانية او حتى فلهم فسخ الاجارة (قوله ولومات  
 ابوها) أي لا تنتقض لان الاجارة واقعة للصبي لا للاب سواء كان له مال أو لا ولهذالو كان للصبي  
 ملل تجب الاجرة من ماله اذ هي كالنفقة زيلعي (قوله وثيابه) بالجر عطف على الصبي وأطلق في غسل  
 الثياب وفي الكفاية الصحيح أن غسل ثياب الصبي من البول ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون عليها  
 جوى ومثله في شرح الجمع (قوله واصلاح طعامه) يريد به أن تصنع له الطعام ولا تأكل شيئاً يفسد لبنها  
 ويضربه تارخانية عن المضمرات (قوله فعادة أهل الكوفة) وقد قالوا في نواحي العقود التي لا ذكراً لها فيها

(والحجام) لانه عليه السلام  
 احتجم وأعطى الحجامة أجره  
 وحديث النهي عن كسبه  
 منسوخ (والظئر) بكسره فهمز  
 المرضعة (بأجر معين) تعامل  
 الناس بخلاف بقية الحيوانات  
 لعدم التعارف (و) كذا  
 (بطعامها وكسوتها) ولها الوسط  
 وهذا عند الامام لجران العادة  
 بالتوسعة على الظئر شفقة على  
 الولد (وللزوج أن يطأها) خلافاً  
 لما لك (لا في بيت المستأجر)  
 لانه ملكه فلا يدخله (الاباذنه  
 و) الزوج (له في نكاح ظاهر) أي  
 معلوم بغير الاقرار (فسخها  
 مطلقاً) شأنه اجارتها أولاً في الاصح  
 (ولو غير ظاهر) بأن علم باقرارهما  
 (لا) يفسخها لان قولهما لا يقبل  
 في حق المستأجر (وللمستأجر  
 فسخها بجعلها او مرضها وفجورها)  
 فجوراً بيناً ونحو ذلك من الاعذار  
 (لا بكفرها) لانه لا يضرب بالصبي  
 ولومات الصبي أو الظئر انتقضت  
 الاجارة ولومات أبوها وعليها  
 غسل الصبي وثيابه واصلاح  
 طعامه ودهنه بفتح الدال أي  
 طليه بالدهن للعرف وهو معتبر  
 فيما لانص فيه لا يلزمها ثمن شيء  
 من ذلك وما ذكره محمد من أن  
 الدهن والريحان عليها فعادة  
 أهل الكوفة



(وهو) أي ثمنه وأجرة عملها ٣٤١ (على أيه) أن لم يكن للصغير مال والا فثمنه ماله لأنه كالنقطة (فإن أرضعته بلبن شاة أو غنثه بطعام ومضت

المدة لأجر لها) لأن الصحيح أن المعقود عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن والتغذية عناية (بجلاف ما ولد دفعته الى خادمها حتى أرضعته) أو استأجرت من أرضعته حيث تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح شرب لبنا لينة عن الذخيرة ولو أجرت نفسها لذلك لقوم آخرين ولم يعلم الاقولون فأرضعتهما وفرغت اثنت ولها الاجر كاملا على الفريقين لشبهها بالاجير الخاص والمشارك وتماه في العناية (لا تصح الاجارة لعسب التيس) وهو نزوه على الاذن (و) لا لاجل المعاصي مثل (الغناء والنوح والملاهي) ولو أخذ بلا شرط يباح (و) لا لاجل الطاعات مثل (الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه وبقى اليوم بمصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجبر المستأجر على دفع ما قيل) فيجب المسمى بعقد وأجر المثل اذا لم تذكروا ٣ شرح وهبانية من الشراكة (ويجبس به) به يفتي (ويجبر على) دفع (الحلوة المرسومة) هي ما يهدي للمعلم على رأس بعض سور القرآن سميت بها الآن العادة ٤ اهـ اهـ الحلاوى

٣ مطلبه في الاستئجار على المعاصي

٤ مطلبه في الاستئجار على الطاعات

٥ مطلبه في تحرير مهم في عدم جواز الاستئجار على التلاوة والتهيل ونحوه مما لا ضرورة اليه

انها تحمل على عادة كل بلد كالملاك على الخياط والدقيق الذي يصلح الحائك به الثوب على ربه الثوب وادخال الخنطة المنزل على المكاري بخلاف الصعود بها الى الغرفة أو السطح والكاف على وب الهداية والحبال والجوالق على ما تعارفوه بدائع ملخصا (قوله على أيه) قال في التارخانية وفي الظهيرية ولولم يكن له مال حين استأجرها الاب ثم أصاب الصغير ما لا قال سئل والدي عنها فقال قبل أجر ما مضى على الاب وما بقي في مال الصغير اهـ وفيها ارضاع اليتيم على من تجب عليه نفقته فان كان لا وراث له فني بيت المال (قوله فان أرضعته بلبن شاة) أي بأن أقسرت به أو شهدت ينة به وان وجدت فالقول لها مع عيبتها استحسانا ولو شهدوا انها ما أرضعت بلبن نفسها لم يقبل لقيامها على النبي مقصودا بخلاف الاول لدخوله في ضمن الاثبات وان أقامها فالبينة بينة الظئر كما في الذخيرة شرب لبنا لينة (قوله لان الصحيح الخ) أي فلم تأت بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا ايجار وليس بارضاع وفي المحيط استأجر شاة لترضع جديا أو صبيلا يجوز لان لبن البهائم قيمة فوقت الاجارة عليه وهو مجهول فلا يجوز وليس للبن المرأة قيمة فلا تقع الاجارة عليه وانما تقع على فعل الارضاع والتربية والحضانة زيلعي (قوله هو الارضاع) وهو ما يقع بلبن الادمية وما وراءه يكون اطعاما اتقاني (قوله لا اللبن) أي مطلقا ط (قوله حيث تستحق الاجرة) أي استحسانا لان الانسان تارة يعمل بنفسه وتارة بغيره ولانهم الماعلت بأمر الاولى صار كأنها عملت بنفسها بدائع (قوله عن الذخيرة) ونسبها لاختلاف المشايخ فيه والصحيح انها لا تستحق اهـ ومثله في التارخانية (قوله لذلك) أي للارضاع (قوله ولم يعلم الاقولون) أي حتى يفسخوا هذه الاجارة تارخانية ومفاده أن لهم فسح الثانية (قوله اثنت) لانه استحق عليها كمال الرضاع فلما أرضعت صبيين فقد أضرت بأحدهما لنقصان اللبن (قوله ولها الاجر كاملا على الفريقين) ويطلب لها ولا ينقص من الاجر الا قول ان أرضعت ولدهم في المدة المشروطة وبطرح من الاجر بقدر ما تحلفت تارخانية (قوله لشبهها بالاجير الخاص والمشارك) جواب اشكال وهو أن أجير الواحد ليس له أن يؤثر نفسه من آخر فان أجره لا يستحق تمام الاجر على المستأجر الاول ويأثم قال في الذخيرة وهذا الاشكال اذا قال أبو الصغير استأجرتك لترضعي ولدي هذا سنة بكذا لانها في هذه الصورة أجرة مشتركة لانه اوقع العقد أولا على العمل وانما يشك اذا قال استأجرتك سنة لترضعي الخ لانه اوقع العقد على المدة أولا وسبأ في بيانه والوجه أن الاجير الواحد في الرضاع يشبه المشترك من حيث انه يمكنه ايفاء العمل بتمامه الى كل واحد منهما كالخياط وان كان أجير واحد قائم لشبهها بأجير الواحد ولها الاجر كاملا لشبهها بالمشارك اهـ ملخصا (قوله لا تصح الاجارة لعسب التيس) لانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال (قوله مثل الغناء) بالكسر والمدة الصوت وأما المقصور فهو البسار صحاح (قوله والنوح) البكاء على الميت وتعدد محاسنه (قوله والملاهي) كالزماير والطبل واذا كان الطبل لغير اللهو فلا بأس به كطبل الغزاة والعرس لما في الاجناس ولا بأس أن يكون ليلة العرس دف يضرب به ليلته به النكاح وفي الولوالجية وان كان للغزاة والقافلة يجوز اتقاني ملخصا (قوله يساح) كذا في المحيط وفي المتن احرأة نائمة أو صاحبة طبل أو زمرا اكتسبت ما لاردهته على أربابه ان علموا والاتصدق به وان من غير شرط فهو لها قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف كالمشروط اهـ قلت وهذا مما يتعين الاخذ به في زماننا لعلمهم انهم لا يذهبون الا بأجر البتة ط (قوله ولا لاجل الطاعات) الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا لقوله عليه السلام اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن أبي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان أجر ولا ان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا اتعين أهليته فلا يجوز له أخذ الاجرة من غيره كما في الصوم والصلاة هداية (قوله وبقى اليوم بمصحتها لتعليم القرآن الخ) قال في الهداية وبعض مشايخنا وجههم الله تعالى استحسنا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم لظهور التواني في الامور الدينية فني الامتناع تضييع حفظ القرآن وعليه الفتوى اهـ وقد اقتصر على استثناء تعليم القرآن أيضا في متن الكزومتن مواهب الرحمن وكثير من الكتب وزاد في مختصر الوقاية ومن اصلاح تعليم الفقه وزاد في متن الجمع الامامة ومثله في متن الملتقى ودرر البحار وزاد بعضهم الاذان والاقامة والوعظ وذكر المصنف معظمها ولكن الذي في أكثر الكتب



الاقتصار على ما في الهداية فهذا مجموع ما أفتى به المتأخرون من مشايخنا وهم البخيون على خلاف في بعضه  
 مخالفين ما ذهب إليه الامام وصاحبه وقد اتفقت كلمتهم جميعا في الشروح والفتاوى على التعليل بالضرورة  
 وهي خشية ضياع القرآن كما في الهداية وقد نقلت لك ما في مشاهير متون المذهب الموضوع لاقتوى  
 فلا حاجة الى نقل ما في الشروح والفتاوى وقد اتفقت كلمتهم جميعا على التصريح بأصل المذهب من عدم  
 الجواز ثم استثنوا بعده ما علمته فهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على أن المفتي به ليس هو جواز الاستتجار  
 على كل طاعة بل على ما ذكره فقط مما فيه ضرورة ظاهرة تبيح الخروج عن أصل المذهب من طرق المنع  
 فان مفاهيم الكتب حجة ولوم مفهوم لقب على ما صرح به الاصوليون بل هو منطوق فان الاستثناء من أدوات  
 العموم كما صرح حوايه ايضا وأجمعوا على أن الحجج عن الغير بطريق النية لا الاستتجار ولهذا الوفضل  
 مع النائب شيء من النفقة يجب عليه رده للأصيل او ورثته ولو كان أجرة لما وجب رده فظهر لك بهذا عدم صحة  
 ما في الجوهر من قوله واختلفوا في الاستتجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم  
 يجوز وهو المختار اه والصواب أن يقال على تعليم القرآن فان الخلاف فيه كما علمت لا في القراءة المجردة فانه  
 لا ضرورة فيها فان كان ما في الجوهر سابقا فلا كلام وان كان عن عمد فهو مخالف لكلامهم فاطمة فلا يقبل  
 وقد أطنب في رده صاحب تبين المحارم مستندا الى النقول الصريحة فمن جملة كلامه قال تاج الشريعة  
 في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارى وقال العيني في شرح الهداية وينع  
 القارى للدين والآخر المعطى آثمان فالجواب أن ما شاع في زماننا من قراءة الاجزاء بالاجرة لا يجوز  
 لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب للآخر والقراءة لاجل المال فاذا لم يكن للقارى ثواب لعدم النية  
 الصالحة فأن يصل الثواب الى المستأجر ولولا الاجرة ما قرأ أحد لاحد في هذا الزمان بل جعلوا القرآن  
 العظيم مكسبا ووسيلة الى جمع الدنيا ان الله وانا اليه راجعون اه وقد اعترض بما في الجوهر صاحب البحر  
 في كتاب الوقف وتبعه الشارح في كتاب الوصايا حيث يشعر كلامهما بجواز الاستتجار على كل الطاعات ومنها  
 القراءة وقد رده الشيخ خير الدين الرملي في حاشية البحر في كتاب الوقف حيث قال أقول المفتي به جواز الاخذ  
 استحضانا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التارخانية حيث قال لا معنى لهذه الوصية  
 ولصلة القارى بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجرة في ذلك باطلة وهي بدعة ولم يفعلها أحد من الخلفاء  
 وقد ذكرنا مسألة تعليم القرآن على استحسان اه يعني للضرورة ولا ضرورة في الاستتجار على القراءة على  
 القبر وفي الزيلعي وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجرة لذهب القرآن فأقتوا بجوازه ورأوه حسنا  
 قننه اه كلام الرملي وما في التارخانية فيه رده على من قال لو أوصى لقارى يقرأ على قبره بكذا ينبغي أن يجوز  
 على وجه الصلة دون الاجر وعن صرح بطلان هذه الوصية صاحب الوالوجية والمحيط والبرازية وفيه رده ايضا  
 على صاحب البحر حيث علل البطلان بأنه مبني على القول بكراهة القرآن على القبر وليس كذلك بل لما فيه  
 من شبه الاستتجار على القراءة كما علمت وصرح به في الاختيار وغيره ولذا قال في الوالوجية مانعه ولوزار  
 قبر صديق او قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا للصلة  
 القارى لان ذلك يشبه استتجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اه اذ لو كانت  
 الصلة ما قاله لم يصح قوله هنا فهو حسن وعن ائمة بطلان هذه الوصية خير الرملي كما هو مبسوط في وصايا  
 فتاواه فراجعها ونقل العلامة الخلو في حاشية المنتهى الحنبلي عن شيخ الاسلام تقي الدين مانعه ولا يصح  
 الاستتجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم يتقل عن أحد من الائمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء  
 ان القارى اذا قرأ لاجل المال فلا ثواب له فأى شيء يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح  
 والاستتجار على مجرد تلاوة لم يقل به أحد من الائمة وانما تنازعوا في الاستتجار على التعليم اه بحروفه  
 وعن صرح بذلك أيضا الامام البركوى قدس سره في آخر الطريقة المحمدية فقال الفصل الثالث في أمور  
 مبتدعة باطلة اكب الناس عليها على ظن انها قرب مقصودة الى أن قال ومنها الوصية من الميت باقتناء  
 الطعَام والضيافة يوم موته او بعده وباعطاء دراهم لمن يتلو القرآن لروحه او يسبح أو يهلل له وكلها بدع  
 منكرات باطلة والمأخوذ منها حرام للاخذ وهو عاص بالتلاوة والذكر لاجل الدنيا اه ملخصا وذكرا أن له فيها



أربع رسائل فاذا علمت ذلك ظهر لك حقيقة ما قلناه وأن خلافة خارج عن المذهب وعما اتفق به البلخيون وما طبق عليه أئمتنا متونا وشروحا وقتاوى ولا ينكر ذلك الاغمر مكابرا أو جاهلا لا يفهم كلام الاكابر وما استدلل به بعض المحشين على الجواز بحديث البخارى في الدبيع فهو خطأ لأن المتقدمين المانعين الاستتجار مطلقا جوزوا الرقية بالاجرة ولو بالقرآن كما ذكره الطحاوى لأنها ليست عبادة محضة بل من التداوى وما نقل عن بعض الهوامش وعزى لحاوى الزاهدى من انه لا يجوز الاستتجار على الختم بأقل من خمسة وأربعين درهما فخارج عما اتفق عليه أهل المذهب فاطبة وحينئذ فقد ظهر لك بطلان ما اكب عليه أهل العصر من الوصية بالختمات والتهايل مع قطع النظر عما يحصل فيها من المنكرات التي لا ينكرها الا من طمست بصيرته وقد جعت فيها رسالة سميتها شفاء العليل وبل القليل في حكم الوصية بالختمات والتهايل وأتيت فيها بالعجب العجيب لذوى الالباب وما ذكرته هنا بالنسبة اليها كقطرة من بحر وشذرة من عقد نحر وأطلعت عليها محشى هذا الكتاب فقيه عصره ووحيد دهره السيد احمد الطحاوى مفتى مصر سابقا فكتب عليها واثنى الثناء الجليل قائم يجزيه الخير الجزيل وكتب عليها غيره من فقهاء العصر (قوله فسدت في الكل) ويجب أجزا المثل لا يجاوز به المسمى زيلعى (قوله يجزى من عمله) أى يعرض ما يخرج من عمله والقدرة على التسليم شرط وهو لا يقدر بنفسه زيلعى (قوله عن قفيز الطمان) وهو المسألة الثالثة التي ذكرها المصنف كما ذكره الزيلعى (قوله والحيلة أن يفرز الاجر أولا) أى ويسلمه الى الاجير فلو خلطه بعد وطمعن الكل ثم افرز الاجرة ورد الباقي جاز ولا يكون في معنى قفيز الطمان اذ لم يستأجره أن يطمعن بجزء منه او بقفيزه كما في المنع عن جواهر الفتاوى قال الرملى وبه علم بالاولى جواز ما يفعل في ديارنا من أخذ الاجرة من الخنطة والدرهم معا ولا شك في جوازه اه (قوله بلاتعين) أى من غير أن يشترط انه من المحمول او من المطمعون فيجب في ذمة المستأجر زيلعى (قوله نصف هذا الطعام) قد بالنصف لانه لو استأجره ليحمل الكل بنصفه لا يكون شريكا فيجب أجزا المثل وهي مسألة المتن (قوله لأجره أصلا) أى لا المسمى ولا أجزا المثل عناية (قوله لصيرورته شريكا) قال الزيلعى لأن الاجير ملك النصف في الحال بالتجمل فصار الطعام مشتركا بينهما فلا يستحق الاجر لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه هكذا قالوا وفيه اشكالان أحدهما أن الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك بالصحة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او دينيا على ما بينا من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التجمل والثاني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجر ينافي الملك لانه لا يملكه اذ ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئا فكيف يملكه وبأى سبب يملكه اه (قوله أجاب عنه المصنف) قلت وأجاب في الخواشي السعدية بقوله لعل مرادهم أى بقولهم لا يستحق الاجر تنفى الملك لأن وجوده يؤدى الى عدمه وما هو كذلك يطل فقولهم ملك الاجر في الحال كلام على سبيل الفرض والتقدير والتظاهر أن وضع المسألة فيما اذا سلم الى الاجير كل الطعام فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة لملك الاجير الاجرة في الحال بالتجمل والتالى باطل اذ يكون حينئذ مشتركا فيفنى الى عدم وجوب الاجرة وكل ما أفنى وجوده الى انتفاء لزمومه فهو باطل اه وحاصل جواب المصنف عن الاول أن الاجرة هنا مبهمة كما صرح به الزيلعى في صدر تقريره وهي تملك بالتجمل كما تملك باشتراطه وعن الثاني انه لما ملكه بالتجمل وعمل تين بعد العمل عدم استحقاقه لشي من الاجرة كما لو عملها عند العقد فاستحقها مستحق تين كونه ليس بمالك لها اه وفيه نظر فان هذا العقد لا يخلو اما أن يكون باطلا او فاسدا او صحيحا أما الباطل فلا أجر فيه أصلا كما مر أول الباب فكيف يملك بالتجمل وأما الفاسد فلا يجب الاجر فيه الا بحقيقة الاتفاق كما مر مرارا فلا يملك بالتجمل أيضا قبل العمل وبعد العمل يجب أجزا المثل وفرض المسألة هنا انه لا اجر أصلا وأما الصحيح فيك الاجر فيه بالتجمل مع الافراز وهذا حصل في ضمن التسليم اذ لو أفرزه وسلمه الى الاجير ثم خلطه وحل الكل معا جاز كما قدمناه أنفعان جواهر الفتاوى الا أن يقال انه انعقد صحيحا ثم طرأ عليه الفساد عند العمل قبل الافراز وحينئذ فقول الزيلعى ان هذه الاجارة فاسدة أى ما لا أما في الحال فهي صحيحة فليأتا مل (قوله كما زعمه مشايخ بلخ) قال في التبيين ومشايخ بلخ والنسقى يجوزون حل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل أهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزه فاسه على قفيز

(ولو دفع غزلا لا يخر لينسجه له بنصفه) أى بنصف الغزل (أو استأجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او ثورا ليطحن بره ببعض دقيقه) فسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله والاصل في ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن قفيز الطمان وقد مناه في بيع الوفاء والحيلة أن يفرز الاجر أولا أو يسمى قفيزا بلاتعين ثم يعطيه قفيزا منه فيجوز ولو استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الا آخر لأجره أصلا لصيرورته شريكا وما استشكله الزيلعى أجاب عنه المصنف قال وصرحوا بأن دلالة النص لا عموم لها فلا يخص عنها شي بالعرف كما زعمه مشايخ بلخ



مطابق  
يخص القياس والاثربالعرف  
العام دون الخاص

(او) استأجر (خبازا الخبز كذا)  
كقصيد قيق (اليوم بدرهم) فسدت  
عند الامام لجمعه بين العمل والوقت  
ولا ترجيح لاحدهما فيفضي  
للمنازعة حتى لو قال في اليوم  
أو على أن تفرغ منه اليوم جازت  
اجماعا (أو أرضا بشرط أن ينسبها)  
أي يجرئها مرتين (أو بكرى  
انهارها) العظام (أو يسرقها)  
لبقاء أثر هذه الافعال لرب  
الارض فلو لم تنق لم تفسد (او)  
بشرط (أن يزرعها بزرعة أرض  
أخرى) لما يجيء أن الجنس بانفراده  
يحترم النساء وقوله (فسدت)  
جواب الشرط وهو قوله ولو دفع  
الخ (وصحت لو استأجرها على  
أن يكرها ويزرعها أو يسقيها  
ويزرعها) لأنه شرط يقتضيه  
العقد (ولو) استأجره (لحل  
طعام) مشترك (بينهما فلا أجر له)  
لأنه لا يعمل شيئا يشريه  
الواقع بهضه لنفسه فلا يستحق  
الاجر

الطمان والقياس يترك بالتعارف ولئن قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناول دلالة فالنص يخص بالتعارف  
ألا ترى أن الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا رجعهم الله لم يجوزوا  
هذا التخصيص لأن ذلك تعامل أهل بلدة واحدة وبه لا يخص الاثر بخلاف الاستصناع فإن التعامل به جرى  
في كل البلاد ويترك القياس ويخص الاثر اه وفي العناية فان قيل لا تتركه بل يخص عن الدلالة بعض  
ما في معنى قفيز الطمان بالعرف كما فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجرى ان عرفهم بذلك قلت الدلالة لا عموم لها  
حتى يخص اه ط (قوله فيفضي للمنازعة) فيقول المؤجر المعقود عليه العمل والوقت ذكر للتجمل  
ويقول المستأجر بل هو الوقت والعمل للبيان وقال صاحبان هي صحيحة ويقع العقد على العمل وذكر  
الوقت للتجمل تصحح العقد عند تعذر الجمع بينهما فترفع الجهالة وظاهر كلام الزيلعي ترجيح قولهما وهذا  
إذا أخرج الأجرة أما إذا وسطها فالمعقود عليه المتقدم لتمام العقد بذكر الأجر ثم التأخر ان كان وقتا للتجمل  
وان كان عملا فليبيان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد كما نقله ابن الصكال عن الخانية ومثله في القهستاني  
عن الكرماني وزاد عن المنية وإذا فسد أيضا ثم اعلم أن هذا الخلاف أيضا فيما إذا كان العمل مبيعا  
المقدار معلوما حتى يصلح لكونه معقودا عليه فزاحم الوقت فيفسد ولذا قال لخير كذا قفيز دقي فلو لم يبين صح  
لأنه بجهالة كانه لم يذ كر الا الوقت كما إذا استأجر رجلا يوما ليني له بالاجر والخص جازيلا خلاف فلو بين العمل  
على وجه يجوز اراد العقد عليه بأن بين قدر البناء لا يجوز عند الامام كما ذكره في الاصل وحينئذ فلا يشكل  
ما سياتي في بحث الاجر الخاص لو استأجره شهر الرعي الغنم كذا صح مع أن فيه الجمع بين المدة والعمل  
لأنه لم يبين قدر الغنم المرعى كما نبه عليه العلامة الطوري فاحفظه (قوله جازت اجماعا) أما في الاول  
وهو رواية عن الامام كما ذكره الزيلعي فلان كلمة في اللطرف لا لتقدير المدة فلا تقتضي الاستغراق فكان  
المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما إذا حذفته فانه يقتضي الاستغراق وقد مر نظيره في الطلاق  
في قوله أنت طالق غدا أو في الغد وأما في الثاني فلان اليوم لم يذ كر مقصودا كالعمل حتى يضاف العقد  
اليهما بل ذكر لاثبات صفة في العمل والصفة تابعة للموصوف غير مقصودة بالعقد كما في التبيين (قوله بشرط  
أن ينسبها) في القاموس ثناء تشبه جعله اثنين اه وهو على حذف مضاف أي ينسب حرثها وفي المخ ان كان  
المراد أن يردّها مكروبة فلا شك في فسادها والافان كانت الارض لا تخرج الربيع الا بالكرب مرتين لا يفسد  
وان مما تخرج بدونه فان كان أثره يبقى بعد انتهاء العقد يفسد لأن فيه منفعة لرب الارض والافلا اه ملخصا  
وذ كر في التاخر خانية عن شيخ الاسلام ما حاصله أن الفساد فيما إذا شرط ردّها مكروبة بكارب يكون في مدة  
الاجارة أما إذا قال على أن تكرها بعد مضي المدة وأطلق صح وانصرف الى الكراب بعده قال وفي الصغرى  
واستفدنا هذا التفصيل من جهته وبه يقتضى اه قلت ووجهه أن الكراب يكون حينئذ من الاجرة  
تأمل (قوله أي يجرئها) فالحرث هو الكرب وهو ائارة الارض للزراعة كالكراب قاموس (قوله  
أو يكرى) من باب رمى أي يحفر (قوله العظام) لأن أثره يبقى الى القابل عادة بخلاف الجداول أي الصغار  
فلا تفسد بشرط كرهاها والصحيح ابن كمال (قوله أو يسرقها) أي يضع فيها السرقة وهو الزبل لتبيح  
الزرع ط (قوله فلو لم تنق) بان كانت المدة طويلة لم تفسد لأنه لنفع المستأجر فقط (قوله أو بشرط أن  
يزرعها الخ) أي استأجر أرضا ليزرعها وتكون الاجرة أن يزرع المؤجر أرضا أخرى هي للمستأجر  
لا يجوز عندنا منح فهو اجارة المنفعة بالمنفعة المتحدة وسيأتي الكلام فيها (قوله لما يجيء) أي قريبا  
ح (قوله ان الجنس باقراده يحترم النساء) والزراعة المطلقة من جنس الزراعة المطلقة فان قلت العين  
قائمة مقام المنفعة على ما هو مقرر فلم يوجد النساء قلنا العين انما مقام مقام المنفعة على خلاف القياس للضرورة  
وذلك فيما إذا وقعت المنفعة معقودا عليها وهي في ما لتنا ما لم يصحبه الباء فاصحبه لا مقام العين فيه مقام  
المنفعة فبقى على الاصل فكان نسبة ح (قوله لأنه شرط يقتضيه العقد) لأن نفعه للمستأجر فقط  
(قوله فلا أجر له) أي لا المسمى ولا أجر المثل زيلعي لأن الاجر يجب في الفاسدة اذا كان له تطهير من  
الاجارة الجائرة وهذه لا تطير لها اتفاق وطاهر كلام قاضي خان في الجامع أن العقد باطل لأنه قال لا ينعقد  
العقد تأمل (قوله لأنه لا يعمل الخ) فان قيل عدم استحقاقه لاجر على فعل نفسه لا يستلزم عدمه



(كراهن استأجر الرهن من المرتهن) فانه لأجره لنفعه بملكه وفي جواهر الفتاوى لو استأجر حراما فدخل المؤجر مع بعض اصداقانه الحمام لأجر عليه لانه يسترد بعض العقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم (استأجر أرضا ولم يذكر أنه يزرعها أو رأى شيء يزرعها) فسدت لأن يعلم بخلاف الدار لو قوعه على السكنى كما تروا فسدت (فزرعها فاضى الاجل) عاد صحيحا (فله المسمى) استحسانا وكذا لو لم يزرع الاجل لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فلو حذف قوله فضى الاجل كقاضي خان في شارح الجامع لكان أولى (وان استأجر حراما الى بغداد ولم يسم حله فحمله المعتدل فله) الحار (لم يضمن) لفساد الاجارة فالتعين امانة كما في الصحيفة (فان بلغ فله المسمى) لما مر في الزراعة (فان تنازع قبل الزرع) في مسألة الزراعة (او الاجل) في مسائلنا (فسخت الاجارة دفعا للفساد) لقيامه بعد (استأجر دابة ثم جحد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه أجر ماركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده) عند أبي يوسف لانه بالجود صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى درر وكأنه لا قول للامام

بالنسبة الى ما وقع لغيره فالجواب انه عامل لنفسه فقط لانه الاصل وعمله لغيره مبني على أمر مخالف للقياس فاعتبر الاول ولانه ما من جزء يحمل الا وهو شريك فيه فلا يتحقق تسليم العقود عليه لانه يمنع تسليم العمل الى غير مقلأجر عناية وتبيين لمخضا وفي غاية البيان طعام بين اثنين ولا حدهم لفسينة فاستأجرا الاخر نصفها بعشرة دراهم جاز وكذا لو أراد أن يطبخا الطعام فاستأجر نصف الرخي الذي لشريكه او استأجر أنصاف جواليقه هذه ليحمل هذا الطعام الى مكة جاز ولو استأجر عبد صاحبه اوداية عبد صاحبه اودايته ليحمله او استأجر العبد لحفظ الطعام لا يجوز سواء استأجر العبد اوالدابة ككلاهما ونصفه ولا أجر له والاصل أن كل ما لا يستحق الاجر الا بإيقاع عمل في العين المشتركة لا يجوز وكل ما يستحق بدونه يجوز فانه نجيب الاجرة بوضع العين في الدار والسفينة والرخي لا بإيقاع عمل اه ملخصا أي فان للعبد والدابة عمل في العين المشتركة وهو الحمل أو الحفظ أما السفينة مثلا فلا عمل لها أصلا (قوله لنفعه بملكه) الذي ينبغي أن يقول لا تنفعه بملكه ح وانما كان كذلك لأن المرتهن غير مالك للمنافع فلا يملك تملكها وانما هي للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتهن فاذا أجره فقد أبطل حقه (قوله لانه يسترد الخ) بيانه انه قد باعه منفعة الحمام مدة معلومة وقد استوفى المؤجر بعضها فانفسخ بقدره ثم الاجرة تثبت في ذمة المستأجر بالعقد والقدر الذي فسخت فيه غير معلوم ولا يمكن اسقاط شيء بحسابه للجهالة فبقي جميع الاجرة على المستأجر رحتى (قوله او أي شيء يزرعها) أي اودكر أنه يزرعها ولم يذكر أي شيء يزرع (قوله كعامة) أي أتول بابها بما يجوز من الاجارة وهذه المسألة في الحقيقة تصرح بمفهوم قوله هناك وأرض للزراعة الخ (قوله عاد صحيحا) كذا في المتن والفرر والاصلاح والنخ واعترضه في الشربلا لانه بان صحة العقد لا توقف على مضي الاجل بعد الزراعة بل اذا زرع ارتفعت الجهالة اه أقول انما ذكره ليفترع عليه قوله فله المسمى فانه لو بقي فاسدا وجب أجرة المثل (قوله وكذا لو لم يزرع الاجل) أي يعود صحيحا وهو اشارة الى ما قدمناه عن الشربلا لاني ومنشأ الاعتراض زيادة قوله عاد صحيحا وانما ذكره ثم اعترضه لأن المصنف ذكره في تقرير شرح منته فكان مراد الله وقد يدفع الاعتراض بأن عوده صحيحا بعد الزرع ومنه الاجل صحيح اي بعد مجموع هذين الشئين فليس فيه ما يقتضي توقف عوده صحيحا على مضي الاجل قائل (قوله قبل تمام العقد) أي قبل تمام مده وقول العناية قبل تمام العقد بنقض الحاكم مما لا تقبله الفطرة السليمة فانه ينفسخ من الاصل بنقض الحاكم فكيف يتم به وتتمام الشيء من آثار بقائه طوري (قوله كقاضي خان) وعبارته فان زرعه فله ما سمي من الاجر لانه عاد جازا وهذا استحسان لان الاجارة تعتقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة والفساد كان لاجل الجهالة فاذا ارتفعت مكان الارتفاع في هذه الساعة كالأرتفاع في وقت العقد فيعود جازا (قوله فحمله المعتدل) خرج غير المعتدل فيضمن ان هلك كما في الاتفاق (قوله لفساد الاجارة الخ) كذا في الدرر والنخ والاولى قول الهداية لان العين امانة وان كانت الاجارة فاسدة (قوله لما مر في الزراعة) أي من ارتفاع الجهالة قبل تمام العقد وظاهره انها تنقلب صحيحة بمجرد دخول المعتدل قبل يلوغها الى بغداد وبه صرح الاتفاق وتقدم في كلام الشارح في باب ما يجوز من الاجارة حيث قال ولو لم يبين من يركبها فسدت للجهالة وتنقلب صحيحة بركوبها اه وهو مخالف لما تقدم عن الهداية أنفأ تأمل (قوله فسخت) أي أبطلها القاضي لان العقد الفاسد يجب نقضه وإبطاله ذخيرة (قوله دفعا للفساد) الاولى رفعها بالرائسكان دفعا بالادال لان الفساد قائم محتاج الى الرفع لا غير قائم حتى يحتاج الى الدفع فانهم اتفقوا (قوله لقيامه بعد) أي في الحال ط (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) أي أجرة ما بعد الجحود مع ضمان الدابة لو هلك بعد الجحود ح قلت وأما أجر ما قبل الجحود فيجب وان هلكت بعده ولا يلزم اجتماعهما لاختلاف الجهة كما مر نظيره تأمل (قوله وعند محمد يجب المسمى) أي ان سلت الدابة قال المقدسي في شرح الكنز وأوجب محمد الاجر لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا في التبيين وشروح المجمع وأنت خير بان المسألة السابقة وتطائرها تؤيد ما قال ح قلت وفيه نظر فانه في المسألة السابقة غير غاصب لا قراره بالاجارة وانقلابها صحيحة بارتفاع الجهالة كما مر نعم ينبغي وجوب الاجر لو معتدة للاستغلال فانه لا يختص بالعقار كما وهم وقد أفق في الحامدية بوجوب الاجر على مستعمل دابة المكاري مستندا للنقل كما سند ذكره في الغصب ومثله



في المراد به قتيبه (قوله وفي الاشياء الخ) كلام مجمل ويبيانه ما في الولوجية رجل دفع ثوبا الى قصار  
ليقصره فقصده ثم جاء به مقصورا وأقرب ذلك ان قصره قبل الجوده الاجر لان العمل وقع لصاحب الثوب وان  
بعده لاول وقوع العمل للعامل لانه غاصب بالجوده ولو كان صباغا والمسألة بحالها ان صبغه قبل الجوده الاجر  
وان بعده ان شاء رب الثوب أخذه واعطاء قيمة ما زاد الصبغ فيه وان شاء تركه ونعمه قيمته ايض ولو دفع  
غزلا الى نساج والمسألة بحالها ان نسجه قبل الجوده الاجر وان بعده لا أجر له والثوب للنساج وعليه قيمة  
الغزل كما اذا كان حنطة فطحنها (قوله اجارة المنفعة الخ) هذه أعم من قوله السابق وأن يزرعها بزرعة  
أرض أخرى (قوله كاجارة السكنى بالسكنى) أي سكنى دار بأخرى فلو يجانوت يصح للاختلاف منفعة وقيل  
لا يصح ومعاوضة البقر بالبقر في الاكداس لا تجوز لاتحاد الجنس والبقر بالحير يجوز لاختلاف الجنس  
جامع الفصولين والكدس بالضم الحب المحمود المجموع قلموس وفي شرح قاضي خان وخدمة العبد والامة  
جنس واحد فان خدم أحد هذين دون الآخر في رواية يجب أجر المثل وفي رواية لا يجب شيء اه وفي التارخانية  
اذا قوبلت المنفعة بنفسها واستوفى الاخر عليه أجر المثل في ظاهر الرواية وعليه الفتوى (قوله لما تقرر  
الخ) تقدم الكلام فيه وعلل بعله أخرى وهي ان عنده من ذلك الجنس ملكا والاجارة جوزت على  
خلاف الجنس للعاجلة (قوله انسداد العقد) الاولى أن يقول بكم عقد فاسد ويكون الجمار متعلقا  
باستيفاء ط (قوله جاز) لانه أجبر وحدث شرطه بيان الوقت (قوله والا لا) أي والخطب للعامل ط  
(قوله فسد) قال في الهندي ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه أجر مثله اه ط  
(قوله وبه يفتى صريفة) قال فيها ان ذكر اليوم فالعاقب للآمر والا فللمأمور وهذه رواية الحاوي وبه يفتى  
قال في المنح وهذا يوافق ما قدمناه عن المجتبى ومن ثم عولنا عليه في المختصر (قوله لم يجز) لان هذا العمل من  
الواجب عليها ديانة لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم الاعمال بين فاطمة وعلي فجعل عمل الداخل على فاطمة  
وعمل الخارج على علي وأفاد المصنف آخر الباب أن استئجار المرأة للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لا تعتقد  
ونقله عن المضمرات ط قلت كانه لانه واجب عليها ديانة ثم راجعت باب النفقة فرأيت عليه وزاد ولو شريفة  
لانه عليه السلام قسم الاعمال الخ وهذا يدل على ما قدمناه من أن المفتي به عند المتأخرين في الاستئجار  
على الطاعات مانع وعليه لا كل طاعة (قوله فلا أجر) لان منفعة السكنى تعود اليها ولان الزوج يخرج  
من الدار في بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة خانية (قوله قال  
قاضي خان) ذكره في شرحه على الجامع الصغير وفي الزيادات له وما تقدم ذكره في فتاواه أفاده المصنف في المنح  
وحديث ذكره في شرحه كان هو المعتمد ولهذا قال الشيخ شرف الدين قوله لا أجر أقول هذا قول والمفتي به وجوبه  
الخ (قوله لتبعينها له في السكنى) فلا تنع من التخلية والتسليم (قوله والمدة) عبر في الذخيرة وغيرها بأو قالوا  
هنا بمنعها (قوله وانهر) هو مجرى الماء (قوله مع الماء) أي تبعها قال في كتاب الشرب من البرازية  
لم تصح اجارة الشرب لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر أو باع مع الارض فينتد بجوز تبعها  
ولو باع ارضامع شرب ارض أخرى عن ابن سلام انه يجوز ولو أجر ارضامع شرب ارض أخرى لا يجوز وتماه  
فيه وذكر هنا الاجارة اذا وقعت على العين لا تصح فلا تجوز على استئجار الآجام والحياض لصيد السمك  
او رفع القصب وقطع الخطب أو لبني أرضها ولو غلبه منها وكذا اجارة المرعى والجسلة في الكل أن يستأجر  
موضعا معلوما لعطن الماشية وبيع الماء والمرعى وانما يحتاج الى اجارة ماء البئر والعين اذا أتى الشرب  
على كل الماء والا فلا حاجة الى الاذن اذ الم يضر بحريم البئر والنهر استأجر نهر اياسا او ارضا او سطحا مدة  
معلومة ولم يقل شيئا صح وله أن يجرى فيه الماء اه (قمة) قال في التارخانية وفي الدلال والسمسار يجب أجر  
المثل وما تواضعوا عليه ان في كل عشرة دنانير كذا فذل الحرام عليهم وفي الحاوي مسئلة محمد بن سلمة عن اجارة  
السمسار فقال ارجوا أنه لا بأس به وان كان في الاصل فاسدا لكثرة التعامل وكثير من هذا غير جائز فجزوه  
لحاجة الناس اليه كدخول الحمام وعنه قال رأيت ابن شجاع يقاطع نساء جانيه له ثيابا في كل سنة وفي الخانية  
رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض لان المستقرض  
انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليلسته



الى أن يرد عليه الدراهم اه وهذه كثيرة الوقوع والله تعالى أعلم

\*(باب ضمان الاجير)\*

٩ مجتبه  
الاجير المشترك

\*(باب ضمان الاجير)\*

(الاجراء على ضريين مشترك

وخاص فالاول من يعمل ٩

لا لواحد) كالخياط ونحوه

(او يعمل له عملا غير موقت) كان  
استأجره للخياطة في بيته غير مقيدة  
بمدة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل

لغيره (او موقتا بالتخصيص)

كان استأجره لبري عنه شهرا

بدرهم كان مشتركا الا ان يقول

ولا زعي غنم غيري وسيستضع

وفي جواهر الفتاوى استأجر

حائك لينسج ثوبا ثم أجر الحائك

نفسه من آخر للنسج صح

كلا العقدين لان المعقود عليه

العمل لا المنفعة (ولا يستحق

المشترك الاجر حتى يعمل كالقصار

ونحوه) كقتال وجمال ودلال

وملاح وله خيار الرؤية في كل عمل

يختلف باختلاف المحل مجتبي

(ولا يضمن ما هلك في يده وان

شرط عليه الضمان) لان شرط

الضمان في الامانة باطل كالمودع

قوله عنده أي عند المستأجر

اه منه

لما فرغ من ذكر أنواع الاجارة صححها وفسدها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي تترتب  
على عقد الاجارة فيحتاج الى بيانها كذا في غاية البيان ولا يخفى أن معنى ضمان الاجير اثباتا ونفيا  
ولو لم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزم أن لا يصح عنوان الباب على قول الامام أصلا لانه لا ضمان  
عنده على أحد من الاجير المشترك والخاص طوري (قوله فالاول الخ) قال في العناية والسؤال عن وجه  
تقديم المشترك على الخاص دورى اه يعنى لو قدم الخاص لتوجه السؤال عن سبب تقديمه على المشترك أيضا  
لان لتقديم كل منهما على الآخر وجهها أما المشترك فلانه بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كثرة مباحثه  
وأما الخاص فلانه بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا أولى لان الباب باب ضمان الاجير وذلك  
في المشترك قسما مل فان بما ذكر لم يظهر وجه اختيار تقديم المشترك كما لا يخفى وكان لا بد منه سعية (قوله  
من يعمل لا لواحد) قال الزيلعي معناه من لا يجب عليه أن يحتص بواحد عمل لغيره ولم يعمل ولا يشترط  
أن يكون عاملا لغير واحد بل اذا عمل لواحد أيضا فهو مشترك اذا كان بحيث لا يمنع ولا يتعذر عليه أن يعمل  
لغيره (قوله ونحوه) أتى به وان اغنت عنه الكاف لثلايتوهم انها استتصائية فافهم قال الطوري  
وفي العناية المشترك الجمال والملاح والحائك والخياط والنداف والصباغ والقصار والراعي والحجام والبراغ  
والبناء والحفار اه (قوله وسيستضع) أي في بحث الاجير الخاص لانه هناك أحال تحقيقه على الدور  
وسند كره ان شاء الله تعالى (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) أراد به التنبيه على حكم الاجير المشترك  
والمعقود عليه قال الزيلعي وحكمهما أي المشترك والخاص أن المشترك له أن يتقبل العمل من أشخاص  
لان المعقود عليه في حقه هو العمل أو أثره فكان له أن يتقبل من العامة لان منافعه لم تصر مستحقة لواحد  
فن هذا الوجه سمي مشتركا والخاص لا يمكنه أن يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة للمستأجر  
والاجر مقابل بالمنافع ولهذا يبق الاجر مستحقا وان نقض العمل اه قال أبو السعود يعنى وان نقض  
عمل الاجير رجل بخلاف مالو كان النقض منه فانه يضمن كما سيأتى (قوله حتى يعمل) لان الاجارة عقد  
معاوضة فتقتضى المساواة بينهما فمال يسلم المعقود عليه للمستأجر لا يسله العوض والمعقود عليه هو العمل  
أو أثره على ما ينال بآدم من العمل زيلعي والمراد لا يستحق الاجر مع قطع النظر عن أمور خارجة كما اذا عمل  
له الاجر أو شرط تعجيله كما في السعية وقد مناه أوائل كتاب الاجارة وتقدم هناك انه لو طلب الاجر اذا فرغ وسله  
فهلك قبل تسليمه بقط الاجر وكذا كل من لعله أثره كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسل (قوله مجتبي)  
عبارة شارطا قصارا على أن يقصر له ثوبا ويأجرهم ويرضى به فلما رأى الثوب القصار قال لا أرضى فله  
ذلك وكذا الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف باختلاف المحل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل  
وما لا فلا. كن استأجر لي كليل هذه الخنطة أو يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال  
والاصل أن الاستئجار على عمل في محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا كبيع ما ليس عنده اه منح  
ومثله في البرازية قبيل الخامس (قوله ولا يضمن الخ) أعلم أن الهلاك اما بفعل الاجير أو لا والاول  
اما بالتعدي أو لا والثاني اما أن يضمن الاحتراز عنه أولا ففي الاول يقسمه يضمن اتفقا وفي الثاني  
لا يضمن اتفقا وفي اوله لا يضمن عند الامام مطلقا ويضمن عندهما مطلقا وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف  
القيمة مطلقا وقيل ان مصلحا لا يضمن وان غير مصلح ضمن وان مستورا فالصلح اه ح والمراد بالاطلاق  
في الموضوعين المصلح وغيره وفي البدائع لا يضمن عنده ما هلك بغير صنعه قبل العمل او بعده لانه امانة في يده  
وهو القياس وقال يضمن الامن حرق غالب الموصى مكابرين وهو استحسان اه قال في الخبرة فهذه أربعة  
أقوال كلها معصمة فحق بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم  
قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمرو وعلي وبه يفتى احتشاما للعمرو علي  
وصيانة لاموال الناس والله أعلم اه وفي التبيين وقولهما يفتى لغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم

مطلب  
يفى بالقياس على قوله



اه لانه اذا علم انه لا يضمن ربحا يدعي انه سرق او ضاع من يده وفي الخيانة والمحبط والتفقة القتوى على قوله فقد  
 اختلف الاقناء وقد سمعت ما في الخيرية وقال ابن ملك في شرح المجمع وفي المحبط الخلاف فيما اذا كانت الاجارة  
 صحيحة فلو فاسدة لا يضمن اتفاقا لان العين حينئذ تكون امانة لتكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل  
 اه قلت ومحل الخلاف ايضا فيما اذا كان الهالك محدثا فيه العمل كما في الجوهره للعداى أو لا يستغنى عنه  
 ما يحدث فيه العمل لما في البدائع روى هشام عن محمد بن دفع الى رجل مصفيا يعمل فيه ودفع الغلاف معه  
 او سكين اليه فله ودفع الجفن معه قال محمد يضمن المصنف والغلاف والسيف والجفن لان المصنف والسيف  
 لا يستغنيان عن الغلاف والجفن فان أعطاه مصفيا يعمل له غلافا او سكينيا يعمل له نصا بافضاع المصنف او السكين  
 لم يضمنه لانه لم يستأجره على أن يعمل فيما يبل في غيرهما اه (قوله وبه جزم أصحاب المتون) كالوفاية والمثلتي  
 والفررو الاصلاح فكلهم صرحوا بعدم الضمان وان شرطه وأما القدورى والهداية والكنز والمجمع فأطلقوا  
 عدم الضمان فيفهم ذلك من كلامهم (قوله خلافا للشباه) أى من انه ان شرط ضمانه ضمن اجاعا  
 ح وهو منقول عن الخلاصة وعزاه ابن ملك للجامع (قوله وأفتى المتأخرون بالصلح) أى عملا بالقولين  
 ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف برأية قال في شرح المثلتي قال الزاهدى  
 على هذا أدركت مشايخنا بخوارزم وأقره القهستاني اه وفي جامع الفصولين منهم شمس الاثمة الاوزجندى  
 وأئمة فرغانة (قوله وقيل ان الاجير مصليا الخ) عزاه في جامع الفصولين الى فوائد صاحب المحبط (قوله  
 وهل يجبر عليه) أى على الصلح (قوله حرر في تنوير البصائر نعم) حيث قال فان قلت كيف يصح الصلح جبرا قلت  
 الاجارة عقد يجري فيها الجبر فهاهنا لا ترى أن من استأجر دابة او سفينة مدة معلومة وانقضت مدته في وسط  
 البرية او في بلدة البصر فانهاتى الاجارة بالجبر ولا يجري الجبر في ابتداء هذه الحالة حاله البقاء فيجري فيها  
 الجبر اه قلت هذا السؤال والجواب مذكوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب ذكرهما صاحب  
 البرازية بعد قوله وبعضهم أفتوا بالصلح ثم قال بعدهما ولا يرد ما قاله في العون ربحا لا يقبلان أى الاجير والمستأجر  
 الصلح فاخترت قول الامام لما قلنا ان الصلح مجاز عن الحط ثم قال في البرازية وأئمة سمرقند أفتوا بجواز الصلح  
 بلا جبر اه فلم أنهم يقولون ان الجبر وعدمه بدليل قوله حط النصف وأوجب النصف فان الايجاب جبرى  
 والصلح فيه مجاز عن الحط كما علمت وهذا قول الاوزجندى وأئمة خوارزم وفرغانة كما مر والثاني قول أئمة  
 سمرقند فافى المنع بما يفيد أن الامام ظهير الدين رجح عن القول بالجبر لا يدل على أن القول به مهورا الا أن ينقل  
 الرجوع عن كل من قال به فافهم (قوله تبقى الاجارة بالجبر) بيان لوجه الشبه الذى تضمنه الكاف ط  
 وبحث فيه بعضهم بأنه قياس مع الفارق لتحقيق الضرورة في القيس عليه (قوله ويضمن ما هلك بعمله) أى  
 من غير قصد في قول علمائنا الثلاثة ولا يستحق الاجرة لانه ما أوفى بالمنفعة بل بالمضرة بدائع وعمل اجيره  
 مضاف اليه فيضمنه وان لم يضمن الاجير لانه اجير وحده ما لم يتعد كما سيذكره آخر الباب (قوله من دقه) أى  
 بنفسه أو بأجيره فلو استعان برب الثوب فخرق ولم يعلم انه من أى دق فعلى قول الامام ينبغى عدم الضمان  
 للشك وعن الثاني يضمن نصف النقصان كما لو تمسك به لاستيفاء الاجر بخذه صاحبه فخرق جوى عن الظهيرية  
 ملخصا قال في التبيين ثم صاحب الثوب ان شاء فضمنه غير معمول ولم يعطه الاجر وان شاء ضمنه معمول  
 وأعطاء الاجر ط ملخصا (قوله وزلق الحال) اظاهير أنه بالحاء المهملة والمراد الحال على ظهره مثلا  
 أما بالجيم فعلى تقدير مضاف أى جل الجبال قال في شرحه على المثلتي أى اذا لم يكن من رجة الناس فلو منها  
 لم يضمن خلافا لهما كما في شرح المجمع قال وكذا يضمن لو ساق المكارى دابة فخرقت فبطلت الحولة اه  
 ويصيح كذا يضمن بانقطاع الجبل الذى يشد به المكارى كما في الكنز والمثلتي ولو كان الجبل لصاحب المتاع فاقطع  
 لا يضمن كذا في التارخانية وفي البدائع وكذا يضمن الراعى المشتري اذا ساق الدواب على السرعة فازدحت  
 على القنطرة او الشط فدفع بعضها بعضا فسقطت في الماء أو عطيت الدابة بسوقه او ضرب به ولو معتادا  
 (قوله وغرق السفينة من مده) قيد بالمد لانها لو غرقت من ريح او موج او نسي وقع عليها او صدم جبل  
 فهلك ما فيها لا يضمن في قول الامام رجح الله قلت ويجب على المستأجر أجر ما سارت السفينة قبل الفرق  
 بحسابه وفروع المذهب تشهد لذلك اه سرى الدين عن المجتبى وهذا انما يظهر اذا كان المستأجر معه

(و به يفتى) كما في عامة المعبرات  
 وبه جزم أصحاب المتون فكان  
 هو المذهب خلافا للشباه وأفتى  
 المتأخرون بالصلح على نصف  
 القيمة وقيل ان الاجير مصليا  
 لا يضمن وان بخلافه يضمن وان  
 مستورا الحال يؤمر بالصلح عمادية  
 قلت وهل يجبر عليه حرر في تنوير  
 البصائر نعم كن تحت مدته في وسط  
 البحر أو البرية تبقى الاجارة بالجبر  
 (و) يضمن (ما هلك بعمله) كخربق  
 الثوب من دقه وزلق الحال  
 وغرق السفينة (من مده) جاوز  
 المعتاد أم لا



بمخلاف الجحام ونحوه كما يأتي  
عمادية والفرق في الدرر وغيرها  
على خلاف ما يحسنه صدر  
الشريعة فتأمل لكن قوى  
القهستاني قول صدر الشريعة  
فتنبه وفي التنبيه هذا اذالم يكن  
رب المتاع او وكيله في السفينة  
فان كان لا يضمن اذالم يتجاوز  
المعتاد لان محل العمل غير مسلم  
اليه وفيها جل رب المتاع متاعه  
على الدابة وورثها فساقتها  
المكارى ففترت وفسد المتاع  
لا يضمن اجماعا قلت وقدنا  
عن الاشياء معزى بالزبلى أن  
الوديعة بأجر مضمونة فليحفظ

(ولا يضمن به بنى آدم مطلقا عن  
غرق في السفينة او سقط عن ٩  
الدابة وان كان بسوقه او قوده)  
لان الآدمي لا يضمن بالعقد بل  
بالجنابة ولا جنابة لاذنه فيه  
(وان انكسردن

٩ مطلب  
ضمان الاجير المشترك مقيد بثلاثة  
شروط

والا فلم يوجد تسليم وقد سبق انه لا أجر للمشارك الا به فتأمل ط (قوله ونحوه) كالبراعه والفساد (قوله  
والفرق في الدرر وغيرها) حاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتصل به من الدق بالاجتهاد فأمكن تقييده  
بالسلامة منه بخلاف القصد ونحوه فانه ينشئ على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتصل من  
الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتبار اه ح (قوله على خلاف ما يحسنه صدر الشريعة) حيث  
قال ينبغي أن يكون المراد بقوله ما تلف بعمله عملا جاوز فيه القدر المعتاد على ما يأتي في الجحام اه ح (قوله  
لكن قوى القهستاني) حيث قال بل يضمن بعمله ما هلك من حيوان وغيره عملا غير مأذون فيه كالدق المخزق  
للثوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف أى صدر الشريعة العمل به فمن الباطل  
ما ظن انه يطل تفسير المصنف بما في الكافي أن قوة الثوب ورقته مثلا تعرف بالاجتهاد فأمكن التقييد بالمصلحة  
اه ح أقول ومتضمن كلامه أن كل عمل متلف يكون غير معتاد فلا يصح تقييد صدر الشريعة ما تلف بعمله  
بقوله عملا غير معتاد ويبقى مخالفا لما في الكافي المفيد أن العمل المتلف قد يكون معتادا وهذا الذي يظهر لي  
انه لا منافاة بين كلامهم وأن الكل يقولون ان المتلف للثوب غير معتاد ولكن لما كان نحو الجحام ضمانه  
مقيد بغير المعتاد دون المعتاد أرادوا التنبيه على أن نحو القصار غير مقيد بهذا القيد ليفيدوا الفرق بينهما  
ولكن الخروج عن المعتاد في نحو الثوب لا يظهر لنا الا بالانلاف فحيث كان متلفا علم انه غير معتاد  
فيضمن لتقصيره فان الماهر في صنعه يدرك المتلف بخلاف نحو الجحام فان لعمله محلا مخصوصا فاذا  
لم يتجاوز لا يضمن فانه لا يمكن ادراكه بمهارته فانيط الضمان على مجاوزته المحل المخصوص فظهر  
بهذا أن كل متلف في عمل نحو القصار خارج عن المعتاد يدل عليه ما في البدائع وهو أنه يمكنه التحرز بالاجتهاد  
بالنظر في آلة الدق ومحل عمله وارسال المدقة على المحل على قدر ما يحتمل مع الحذابة في العمل وعند مراعاة  
هذه الشرائط لا يحصل الفساد فلما حصل دل أنه مقصور وهو في حقوق العباد ليس بعذر اه فعلم انه  
لا فرق بين الكلامين وان كان في التعبير مسامحة فانهم (قوله قتيبه) لعلمه يشير الى ما قلنا والله أعلم  
(قوله هذا اذالم يكن الخ) الاشارة الى الضمان المذكور في المتن ضمنا وحاصل ما في الطوري عن المحيط  
أن ضمان المشترك ما تلف مقيد بثلاثة شرائط أن يكون في قدرته رفع ذلك فلو غرقت جموع أو ريح أو صدمة جبل  
لا يضمن وأن يكون محل العمل مسلما اليه بالتخلف فلورب المتاع أو وكيله في السفينة لا يضمن وأن يكون المضمون  
مما يجوز أن يضمن بالعقد فلا يضمن الآدمي كما يأتي (قوله اذالم يتجاوز المعتاد) ولم يتعد الفساد شر بلائية  
عن الجنابة وكان بأمر يمكن التحرز عنه أفاده المكي ط (قوله وركبها الخ) وكذا اذا كان هو والمكارى  
راكبين على الدابة او سائقين او قائدين لان المتاع في أيديهما فلم يتفرد الاجير باليد وروى بشر عن أبي يوسف  
اذا سرق من رأس الجمال ورب المتاع يضمن معه لا ضمان لانه لم يخل بينه وبين المتاع وقالوا اذا كان المتاع  
في سفينتين وصاحبه في أحدهما وهما مقرونتان أو الا أن سيرهما وجبهما جميعا لا يضمن الملاح وكذا  
القطار اذا كان عليه حولة وربها على بعير لان المتاع في يد صاحبه لانه الحافظة بدائع وفيه كلام يأتي قريبا  
(قوله وقسمنا) أى في كتاب الوديعة اراد به التنبيه على أن المودع بأجر يخالف الاجير المشترك وان شرط  
عليه الضمان وكان الاولى ذكره عند قول المصنف ولا يضمن الخ كما فعل الزبلي وذكر الفرق بأن العقود عليه  
في الاجير المشترك هو العمل والحفظ واجب تبعاً لمخلاف المودع بأجر فانه واجب عليه مقصودا يبدل أقول  
وذكر المصنف في الوديعة أن اشتراط الضمان على الامين باطل به يقتضى اه وفي البرازية دفع الى صاحب  
الجحام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف لا أثر له فيما عليه الفتوى لان الجحام عند اشتراط الاجر  
لفظ والنيابي كالاجير المشترك اه (قوله مطلقا) أى صغيرا او كبيرا على الصحيح كما في التبيين وقيل  
عدم الضمان اذا كان كبيراً استمسك على الدابة ويركب وحده والا فهو كالمحتاج ط عن المكي (قوله بل  
بالجنابة) ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا تحمله العاقلة ابن كمال (قوله لاذنه فيه) أى  
من المستأجر أصيلا او وليا العبد أو صغير (قوله وان انكسردن الخ) في البرازية عن المتقي جل متاعا  
وصاحبه معه فعثر وسقط المتاع ضمن لان غناره جنابة يده استأجر حولة بعينها ورب المتاع معه فساق المكارى  
ففترت الدابة ضمن عندنا لانه أجير مشترك افسده يده اه وليست الفرق بينه وبين ما قدمناه من البدائع ولعله



في الطريق) ان شاء المالك (ضمن الحال قيمته في مكان حله ولا أجر أو في موضع الكسر وأجره بحسابه) وهذا لو أنكر بصعته والابان راحة الناس فانكر فلا ضمان خلافا لهما (ولا ضمان على حجام وبراغ) أي يطار (وفصاد لم يجاوز ٤٣ الموضع المعتاد فان جاوز) المعتاد (ضمن

اختلاف رواية أو محمول على ما إذا ساقها بعنف تأمل ثم رأيت صاحب الذخيرة فرق بين ما إذا كان صاحب المتاع راكبا عليها فغرت من سوق الاجر لا يضمن وبين ما إذا كان يسير خلفها مع الاجر فيضمن وتماه فيها (قوله في الطريق) قيد به لما في البدائع وان حله الى بيت صاحبه ثم انزله الحال من رأسه وصاحب الزق فوقع من أيديهما ضمن وهو قول محمد الأول ثم رجع وقال لا يضمن (قوله بصنعه) يشمل ما لو زلقت رجله في الطريق أو غيره فسقط وفسد حله بدائع (قوله فلا ضمان) لأن المتاع امانة عنده (قوله خلافا لهما) فيضمن قيمته في موضع الكسر بلا خيار كما في التبيين وفي البدائع ولو زجه الناس حتى فسد لم يضمن بالاجماع لانه لا يمكنه حفظ نفسه عن ذلك فكان بمعنى الحرق الغالب ولو كان الحال هو الذي زاحم الناس ضمن عند علماءنا الثلاثة اه قاتل (قوله أي يطار) فهو خاص بالبهايم (قوله لم يجاوز الموضع المعتاد) أي وكان بالاذن قال في الكافي عبارة المختصر ناطقة بعدم التجاوز وساكنة عن الاذن وعبارة الجاه الصغير ناطقة بالاذن ساكنة عن التجاوز فصار ما نطق به هذا بيان لما سكنت عنه الآخر ويستفاد بمجموع الروايتين اشتراط عدم التجاوز والاذن لعدم الضمان حتى اذا عدم أحدهما او كلاهما يجب الضمان انتهى طوري وعليه ما يأتي عن العمادية (قوله فلو قطع الختان المشقة) أي كلها قال في الشر نبلاية وبقطع بعضها يجب حكومة عدل كما ذكره الاتقاني (قوله دية كاملة) قال الزيلعي هذا من أعجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبرء والاقل بالهلاك (قوله تجب دية الحر) أي لو كان الغلام حرا وقيمة العبد لو كان عبدا قال ح لان فعله غير مأذون فيه حيث لم يعتبر اذنها للعجز عليهما في الاقوال (قوله لانه خطأ) أي من القتل خطأ اذ لم يعمد قتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد ط (قوله قال يجب القصاص) لانه قتله بمعد ط أي وهو قاصد لقتله فكان عمدا (قوله ويسمى أجبر وحدث) بالاضافة خلاف المشترك من الواحد بمعنى الوحيد ومعناه أجبر المستأجر الواحد وفي معناه الاجبر الخاص ولو حرر الحاء بصر لانه يقال رجل واحد بفتحين أي منفرد مغرب وظاهره انه لا فرق بينهما وسند كرم ما يفيد أن بينهما عموما مطلقا (قوله وهو من يعمل) صوابه اسقاط العاطف لانه خبر المبتدأ ح (قوله لواحد) أي لمعين واحد أو أكثر قال القهستاني لو استأجر رجلان او ثلاثة رجلا لري غنم لهما او اولهم خاصة كان أجيرا خاصا كما في المحيط وغيره اه فخرج من له أن يعمل لغيره من استأجره أولا (قوله علاموقتا) خرج من يعمل لواحد من غير توقيت كالتخياط اذا عمل لواحد ولم يذ كرمدة ح (قوله بالتخصيص) خرج نحو الراعي اذا عمل لواحد علاموقتا من غير أن يشترط عليه عدم العمل لغيره قال ط وفيه انه اذا استؤجر شهر الرعي الغنم كان خاصا وان لم يذ كرا التخصيص فعمل المراد بالتخصيص أن لا يذ كرمعوما سواء ذكر التخصيص أو أهمله فان الخاص يصير مشتركا بذكر التعميم كما يأتي في عبارة الدرر (قوله وان لم يعمل) أي اذا تمكن من العمل فلو سلم نفسه ولم يتمكن منه لعذر كطرو ونحوه لا أجر له كما في المراج عن الذخيرة (قوله للخدمة) أي لخدمة المستأجر وزوجته واولاده ووظيفته الخدمة المعتادة من السهر الى أن تنام الناس بعد العشاء الا خروا كله على المؤجر فلو شرط على المستأجر كعطف الدابة فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال الفقيه في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر جوى عن الظهيرية والخانية وتقدم ما فيه ط أي أول الباب السابق (قوله ولري الغنم المسمى) كذا قيده في الدرر والتبيين وقد ذكر المصنف في الباب السابق لو استأجر خباز الخبز له كذا اليوم بدرهم فسد عند الامام لجمعه بين العمل والوقت فيخالف ما هنا ولذا قال الشر نبلاي اذا وقع العقد على هذا الترتيب كان فاسدا كما قدمناه وصحته أن يذ كرا المدة الاجر اه قلت وقد مناهنا لما يقتضي وجوب حذف قوله المسمى فراجع (قوله وتحقيقه في الدرر) ونصه اعلم أن الاجر للخدمة ولري الغنم انما يكون أجيرا خاصا اذا شرط عليه أن لا يخدم غيره أو لا يري غيره او ذ كرا المدة أولا فخوان يستأجر راعيا شهر الرعي له غنما مسماة بأجر معلوم فانه أجبر خاص بأول الكلام أقول سره انه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فمتنع أن تكون لغيره فيها أيضا وقوله بعد ذلك لري الغنم يحتمل أن يكون لا يقع العقد على العمل قصير أجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وأن يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجبر الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تصح في الاجبر الخاص ما لم يبين نوع العمل بأن يقول استأجر منك شهر الرعي للخدمة او للعباد

الزيادة كلها اذا لم يملك) المجنى عليه (وان هلك ضمن نصف دية النفس) لتلفها بما ذون فيه وغير مأذون فيه فيتصف ثم فزع عليه بقوله (فلو قطع الختان المشقة وبرئ المقطوع تجب عليه دية كاملة) لانه لما برئ كان عليه ضمان المشقة وهي عضو كامل كاللسان (وان مات قالوا يجب عليه نصفها) لحصول تلف النفس بقتل أحدهما مأذون فيه وهو قطع الجلدة والاخر غير مأذون فيه وهو قطع المشقة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يسرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب المحيط ٧ عن فساد قال له غلام او عبد افصدني فقصده فصد امعتاد افغان بسببه قال تجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن فصد نائما وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص (والثاني وهو) الاجبر (الخاص) ويسمى أجبر وحدث (وهو من يعمل لواحد علاموقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كن استؤجر شهرا للخدمة او شهرا (لري الغنم) المسمى بأجر مسمى بخلاف ما لو أجر المدة بأن استأجره للري شهرا حيث يكون مشتركا الا اذا شرط أن لا يخدم غيره ولا يري لغيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدرر ٧ مجت



فلا يتغير حكم الاول بالاحتمال فيبقى أجبر وحدث ما لم ينص على خلافه بأن يقول على أن ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر أو آخر المدة بأن استأجره ليرعى غنما مسماة له بأجر معلوم شهر الخيفتد يكون أجبراً مشتركاً بأول الكلام لا يباع العقد على العمل في أوله وقوله شهر في آخر الكلام يحتمل أن يكون لا يباع العقد على المدة فيصير أجبراً وحده ويحتمل أن يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه اهـ (قوله وليس للخاص أن يعمل لغيره) بل ولأن يصل النافذة قال في التارخانية وفي فتاوى القضي "وإذا استأجر رجلاً يوماً يعمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل إلى تمام المدة ولا يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى سمرقند وقد قال بعض مشايخنا أنه لا يؤدى السنة أيضاً وتقوا أنه لا يؤدى تقلاً وعليه الفتوى وفي غريب الرواية قال أبو علي "الذقاق لا يمنع في المصر من اتیان الجمعة ويسقط من الأجر بقدر اشتغاله إن كان بعيداً وإن قرياً لم يحط شئ فإن كان بعيداً واشتغل قدر ربع النهار يحط عنه ربع الأجرة (قوله ولو عمل نقص من أجره الخ) قال في التارخانية تجار استؤجروا إلى الليل فعملوا لا خردوا بدريهم وهو يعلم فهو آثم وإن لم يعلم فلا شئ عليه ويتقص من أجر البزار بقدر ما عمل في الدواة (قوله وظاهر التعليل الخ) أي فقول الجوهرة مادام يرعى منها شيئاً لا مفهوم له ورأيت بخط بعض الفضلاء أن مراد الجوهرة تحقيق تسليم نفسه بذلك لا شرط استحقاق الأجر كما فهم المصنف والمتون والتعليل يفيد اهـ وهو حسن (قوله وبه صرح في العمادية) وهو الموافق لتصريح المتون بأنه يستحق الأجر بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل (فرع) أراد رب الغنم أن يزيد فيها ما يطبق الراعي لذلك لو خالصاً له في حق الراعي بمنزلة العبد وله أن يكلف عبده من الراعي ما يطبق تارخانية (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) أي بغير صنعه بالأجباع وقوله أو يعمل أي المأذون فيه فإن أمره بعمل فعل غير غنم ضمن ما تولد منه تارخانية وفيها وإذا ساق الراعي الغنم فقطع أو وطئ بعضها ببعض من سوقه فإن كان الراعي مشتركاً ضمن على كل حال وكذا لو كانت لقوم شتى وهو أجبراً أحدهم وإن كان خالصاً فإن كانت الأغنام لواحد لا ضمان وإن لاثنتين أو ثلاثة ضمن وصورة الأجر للخاص في حق الاثنين والثلاثة أن يستأجر رجلاً أو ثلاثة راعياً شهر الراعي غنماً لهما أو لهم اهـ وقال في الذخيرة فقد فرق في الأجر للخاص بين أن يكون لواحد أو لغير واحد يحفظ هذا جداً اهـ قلت ومفاده أن بين الخاص والوحد عموم مطلقاً كما قد مناه وفي جامع الفصولين ولا يضمن لو هلك شئ في سقي أو رعى ولو ذبحها الراعي أو الأجنبي ضمن لورجى حياتها أو أشكل أمرها ولو تبقي موتها لا لاذن دلالة هو الصحيح ولا يذبح الحمار ولا البغل إذا يصلح لهما ولا الفرس عنده لكرامته تحريراً ولو قال ذبحتها لمريضها لم يصدق أن كذبه لا قراره بسبب الضمان ويصدق في الهلاك وإن شرط أن يأتيه بسمة ما هلك اهـ ملخصاً أي يصدق بيمينه كما في الجوهرة (قوله كالمودع) أي إذا تعمد الفساد فإنه يضمن ط (قوله لكونها أجبراً وحده) قال أبو السعود الحاصل أن المسائل في الظئر تعارضت فيها ما يدل على أنها في معنى أجبراً لوحد كقولهم بعدم الضمان في هذه ومنها ما يدل على أنها في معنى المشتركة كقولهم أنها تستحق الأجر على الفريقين إذا أجزت نفسها لهما قال الاتفاق والصحيح أنه ان دفع الولد إليها لترضعه فهي أجبراً مشترك وإن حملها إلى منزله فهي أجبراً وحده اهـ ملخصاً ط (قوله وكذا لضمان على حارس السوق وحافظ الخان) قال في جامع الفصولين استؤجر رجل لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شئ قيل ضمن عند أبي يوسف وعمره لوضاع من خارج الحجر لأنه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي لأنه أجبر خاص ألا يرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن تقب اللص فلا يضمن الحارس في الأصح إذا الأموال المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف اهـ وكذا في ٢٤ من الذخيرة قال في الحامدية ويظهر من هذا أنه إذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس اهـ قلت إنما يظهر من هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتي به ثم يشكل ما مر آنفاً عن التارخانية والذخيرة في الراعي لو كان خاصاً لا أكثر من واحد يضمن فليست أمثل اللهم إلا أن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مفترط فيضمن وفي الخلاصة ولو استأجره واحد من أهل السوق فكأنهم استأجروه ولكن هذا أن كان ذلك الواحد رئيسهم ويحمل له الأجرة وفي المحيط ولو كرهوا ولم يرضوا فكرأهتهم باطلة (قوله وصح ترديد الأجر) قيد اتفاقاً في أن لا فرق بين ترديده ونفيه لما في المحيط

مطلب  
ليس للأجير الخاص أن يصل النافذة

وليس للخاص أن يعمل لغيره  
ولو عمل نقص من أجره بقدر  
ما عمل فتاوى النوازل (وإن هلك  
في المدة نصف الغنم أو أكثر) من  
نصفه (فله الأجرة كاملة) مادام  
يرعى منها شيئاً لما مر أن العقود  
عليه تسليم نفسه جوهرية وظاهر  
التعليل بقاء الأجرة لو هلك كلها  
وبه صرح في العمادية (ولا يضمن  
ما هلك في يده أو عمله) كخبرين  
الثوب من دقه إذا تعمد الفساد  
فيضمن كالمودع ثم فرغ على هذا  
الأصل بقوله (فلا ضمان على ظئر  
في صبي) ضاع في يدها أو سرق  
ما عليه) من الحل لكونها  
أجبراً وحده وكذا لضمان على  
حارس السوق وحافظ الخان  
(وصح ترديد الأجر بالترديد  
في العمل) كان خطته فارسياً  
بدرهم أو رومياً بدرهمين

مطلب  
في الحارس والخان

وما على الحارس شئ لو نقب  
في السوق حانوت على ما قد كتب  
وليس يضمن الذي منه سرق  
إذا بالأجير الخاص ذلك بلحق  
اهـ من المنظومة المحببة



(وزمانه في الاول) كذا بخط المستنفط لم يشرحه ويستفهم قال شيخنا الرملي ومعهناه يجوز في اليوم الاول دون الثاني كان خطته اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه (ومكانه) كان سكنت هذه الدار فبدرهم او هذه فبدرهمين (والعامل) كان ٤٥ سكنت عطارا فبدرهم او حداثا

فبدرهمين (والمسافة) كان ذهبت للكوكة فبدرهم او للبصرة فبدرهمين (والحل) كان حلت تعب فبدرهم او بر فبدرهمين وكذا لو خيره بين ثلاثة اشياء ولو بين أربعة لم يجوز كما في البيع ويجب ابرما و جدا لا في تخيير الزمان فيجب بخياطته في الاول مسمى وفي الغدا جرمثل لايزاد على درهم ولو خاطه بعد غد لايزاد على نصف درهم وفيه خلافا

(بني المستاجر تنورا او دكانا) عبارة الدرر او كانوا (في اذار المستاجر فاحرق بعض بيوت الجيران او الدار لضمان عليه مطلقا) سواء بنى باذن رب الدار او لا (الا ان يجاوز ما يصنعه الناس) في وضعه وايقاد نارا لا يوقد مثلها في التنور والكائون (استاجر حار اقل عن الطريق ان علم

انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا واع ند من قطيعه شاة ثقاف على الباقي) الهلاك (ان تبعها) لانه اتم ترك الحفظ بعد فلا يضمن كدفع الوديعة حال الغرق وقال

ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الغنم انما الفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان ينزى على شئ منها بلا اذن ربه

فان فعل فعطبت ضمن وان نزي بلا فعله فلا ضمان جوهره (ولا يسافر بعبد استاجر له لخدمة) لمشتقه (الا بشرط) لان الشرط املك عليك املك وكذا لو عرفه بالسفر لان المعروف كالتسروط

(يخلاف العبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا) لان موته عليه (ولو سافر) المستاجر (به فملك ضمن) ١٢

خا بن قيمته لانه غاصب (ودا جرمليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل (ولا يسترد منه اجر من عبد) اوصي (بمحبور ابرادعه اليه) اجل (عمله) لعودها بعد الفراغ صحيحة

موتته عليه (ولو سافر) المستاجر (به فملك ضمن) ١٢ خا بن قيمته لانه غاصب (ودا جرمليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل (ولا يسترد منه اجر من عبد) اوصي (بمحبور ابرادعه اليه) اجل (عمله) لعودها بعد الفراغ صحيحة

موتته عليه (ولو سافر) المستاجر (به فملك ضمن) ١٢ خا بن قيمته لانه غاصب (ودا جرمليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل (ولا يسترد منه اجر من عبد) اوصي (بمحبور ابرادعه اليه) اجل (عمله) لعودها بعد الفراغ صحيحة

ان خطته اليوم فلك درهم وان غدا قلا اجر لك قال محمدان خاطه في الاول فله درهم وان في الثاني فاجر المثل لايزاد على درهم في قولهم جميعا طوى (قوله في الاول) متعلق بقوله وصح (قوله ملحقا) قال الرملي ليس في منته وكتبه في الشرح بالاجر ملحقا على هامشه (قوله ولم يشرحه) نعم لم يشرحه عقبه بل شرحه بعد قوله والحل واطال فيه ونقل عبارته المحشي وكان الشارح لم ينظر تمام كلامه (قوله ويستفهم) أي حكمه بعد أسطرويه يستغنى عن قوله قال شيخنا الخ كما قاله ح (قوله وكذا لو خيره بين ثلاثة) أي من هذه المسائل كلها ط (قوله حكم في البيع) قبل الثلاثة والأربعة والجامع دفع الحاجة وانظر ما في العزيمة (قوله الا في تخيير الزمان الخ) تقدم مثله لان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجتمع في الغد تسميتان درهم ونصف درهم فيكون الاجر مجهولا وهي تمنع جواز العقد دور وهذا مذهب الامام وعندهما الشرطان بائنان وعند زفر فاسدان وتمامه في المتح (قوله لايزاد على درهم) أي ولا ينقص عن نصف وهذا يدل على انه قد يزاد على نصف درهم وروى عن أبي حنيفة انه لايزاد على نصف درهم لانه المسمى صريحا فعنه روايتان وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الغد تسميتان فتعبر الاولى لمنع الزيادة عليها والثانية لمنع النقصان عما بينهما وهذا أولى من الترجيح بالمصرح كفاية ملخصا وصحح الزيلعي الرواية الثانية ومثله في الايضاح وذكر انها رواية الاصل (قوله وفيه خلافا) قال الزيلعي ولو خاطه بعد غد فالصحيح انه لا يجاوز نصف درهم عند أبي حنيفة لانه لم يرض بتأخيرها الى الغد بأكثر من نصف درهم فأولى أن لا يرضى الى ما بعد الغد والصحيح على قولهما انه ينقص من نصف درهم ولايزاد عليه (قوله او كانوا) هو المناسب لذكر الاحتراق أفاده ح (قوله لضمان عليه) لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقي الى النقصان بخلاف الحفر لانه تصرف في الرقبة وبخلاف البناء لانه يوجب تغير الباقي الى النقصان جامع القصولين (قوله ان علم انه لا يجده) الظاهر ان المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع انه يصدق في دعواه انه لا يجده ط قلت وفي البرازية دفع الى المشترك تنورا للرعي فقال لا أدري أين ذهب التنور فهو اقرار بالتضييع في زمانه (قوله بعد الطلب) أي في حوالى مكان ضل فيه ولو ذهب وهو يراه ولم يمنعه ضمن بريديه لو غاب عن بصره لتقصيره في حفظه لعدم المتع وعلى هذا الوجه الى الجواز واشتغل بشراء الخبز فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا قلا خلاصة وفي الخاتمة اذا غيبها عن نظره لا يكون حاقظا لها وان ربطها بشئ (قوله فلا يضمن) أي اجماعا لو خاصا ولو مشترك كذا فكذلك عنده منح (قوله ضمن) لانه ترك الحفظ بعذريته كمن الاحتراز عنه قال في الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لضمان عليه فيما نددت اذا لم يجد من يبعثه ردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل لانه ترك الحفظ لعذر وعندهما يضمن اه قال في البرازية لانه تعذر طمعه في الاجر الوافر بتقبل الكثير (قوله يوم الخلط) لانه يوم الاستهلاك (قوله ولا يسافر بعبد) أي بل يخدمه في المصر وقرأه فيمدون السفر ط عن البرازية (قوله لمشتقه) أي لمشتقة السفر ولان مؤنة الرد على المولى ويلحقه ضرر بذلك فلا يملكه الا باذنه زيلعي (قوله الا بشرط) أو يرتضى به بعده ط (قوله لان الشرط املك) أي اشد مملكا وأدخل في الاتباع فهو اقل تفضيلا من المبني للفاعل أو المفعول أي اشد ملكية أو مملوكة بالنظر لمن اشترطه أولن اشترط عليه ط (قوله عليك) متعلق بمحذوف حال من الضمير في املك ط (قوله املك) فيه الجنس التام اللفظي كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبه \* فدعه فدولته ذاهبه

(قوله وكذا لو عرف بالسفر) أي وكان متيسرا له كافي التبيين (قوله بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله المصالح على خدمته ط عن سري الدين (قوله مطلقا) أي سواء شرط السفر به أم لا منح (قوله لان الاجر والضمان لا يجتمعان) أي في حالة واحدة فلو أوجبتا الاجر عند السلامة وأوجبتا الضمان عند الهلاك في سفره لاجتماع في حالة واحدة وهي حالة السفر ط (قوله من عبد اوصي) أي اجر نفسه بلا اذن مولاه أو ولي (قوله اجرا) مفعول يسترد والمراد به اجر المثل في صورتين كافي التبيين عن النهاية (قوله لعودها بعد الفراغ صحيحة) لانه محجوز عن التصرف الفاضل لا النافع ولذا جاز قبوله الهدي به بلا اذن وجواز

موتته عليه (ولو سافر) المستاجر (به فملك ضمن) ١٢ خا بن قيمته لانه غاصب (ودا جرمليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل (ولا يسترد منه اجر من عبد) اوصي (بمحبور ابرادعه اليه) اجل (عمله) لعودها بعد الفراغ صحيحة



استحسانا (ولا يضمن غاصب عبدا ما كل) ٢٦ الغاصب (من أجره) الذي أجر العبد نفسه به لم تقومه عند أبي حنيفة (كما) لا يضمن انتفاقا

(لو أجره الغاصب) لأن الأجر له  
لأعماله (وإذا جاز له عبدا  
فيها) لو أجر نفسه لا لو أجره  
المولى أبو الغاصب لأنه العائد  
عناية (فلو وجد هاسولا) فأنه  
(في يده أخذها) لبقاء ملكه  
كسروق بعد القطع (استأجر  
عبد شهرين شهرين بأربعة أشهر  
بمئة صاع على الترتيب)  
الذكور حتى لو عمل في الأقل  
فقط فله أربعة وبعبكه خمسة  
(اختلفا) الأجر والمستأجر

(في أبا العبد أو مرضه أو جرى  
ماء الرعي حكم الحال فيكون  
القول قول من يشهده) الحال  
(مع يمينه كما) يحكم الحال (لرباع

شجر أبيض ثم واختلفا في بيعه)  
أي الثمر (معها) أي الشجر

(فالقول قول من في يده الثمر)  
الأصل أن القول لمن يشهده  
الظاهر وفي الخلاصة انقطع

ماء الرعي سقط من الأجر بحسبه  
ولو عاد عادت ولو اختلفا في قدر

الانقطاع فالقول للمستأجر ولو  
في نفسه حكم الحال (والقول  
قول رب الثوب) يمينه (في

القبض والقبض والجرعة والصرة  
وكذا في الأجر وعدمه) وقال

أبو يوسف إن كان الصانع  
معامله فله الأجر والأفلا (وقيل)

أي وقال محمد (إن كان الصانع  
معروفا بهذه الصنعة بالأجر  
وقيام حاله بها) أي بهذه الصنعة

(كان القول قوله) بشهادة  
الظاهر (والأقلا وبه يفتي)

زيبي وهذا بعد العمل أما قبله  
فيمتثلان اختيار

اختلاف المؤجر والمستأجر

الأجرة بعد ما سلم من العمل فمضى فحصل الأجر بلا ضرر فصح قبضه الأجرة لأنه العائد فلا يملك المستأجر  
الاسترداد زيبي ملخصا قال ط وهذا التعليل يقتضي لزوم المسمى اه وإذا هلك المحجور من العمل  
إن كان صبيافعل عاقلة المستأجر دية وعليه الأجر فيما عمل قبل الهلاك وإن كان عبدا فعليه قيمته ولا أجر  
عليه فيما عمل له لأنه إذا ضمن قيمته صار مال كاله من وقت الاستعمال فيصير مستوفيا منفعة عبدا نفسه كفاية  
ملخصا قال الزيبي فإن اعتقه المولى في نصف المدة نفذت الأجرة ولا خيار للعبد فأجر ما مضى للمولى وما  
يستقبل للعبد وإن أجره المولى ثم اعتقه في نصف المدة فالعبد الخيار فإن فسخ الأجرة فأجر ما مضى للمولى  
وإن أجاز فأجر ما يستقبل للعبد والقبض للمولى لأنه هو العائد اه (قوله استحسانا) والقياس له أن يأخذه  
لأن عقد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لأنه لا اشتغال صار غاصبا له زيبي (قوله ولا يضمن  
غاصب عبدا الخ) أي إذا غصب رجل عبدا فأجر العبد نفسه فأخذ الغاصب الأجرة من يده العبد فأكلها لا ضمان  
عليه زيبي (قوله لعدم تقومه) لأنه غير محرز لأن الأجر إذا ما ثبت يد حافظة كيد المالك أو نائبه ويد المالك  
لم تثبت عليه ويد العبد ليست بيد المولى لأن العبد في يد الغاصب حتى كان مضمونا عليه ولا يجوز نفسه عن  
الغاصب فكيف يكون محزرا ما في يده كفاية (قوله عند أبي حنيفة) وقال عليه ضمانه لأنه أنقلب مال الغير  
بغير إذنه من غير تأويل (قوله وجاز للعبد قبضها) أي الأجرة الحاصلة من إيجاره نفسه انتفاقا لأنه نفع محض  
مأذون فيه كقبول الهدية وفائدة تظهري في حق خروج المستأجر عن هذه الأجرة بقا لاداء اليه دور قال  
الطوري وهذه مكررة مع قوله ولا يسترد مستأجر الخ لأنه أقاد صحة القبض ومنع الأخذ فتمل (قوله لأنه  
العائد) أي لأن المولى كذا نصه عبارة العناية فليس عليه لقوله وجاز للعبد قبضها لو أجر نفسه وإن كان صالحا  
لها وانظر مالو أجره الغاصب هل يملك العبد القبض ومضاد التعليل أنه لا يجوز قبضه ط (قوله أخذها) لأنه  
وجد عين ماله ابن كمال (قوله كسروق بعد القطع) فانه لم يبق متقوما حتى لا يضمن بالاتلاف ويبقى الملك فيه حتى  
يأخذه المالك زيبي (قوله صح على الترتيب) لأنه إن لم يهتد في الشهر المذكور أو لا إلى ما يلي العقد لكان  
الداخل في العقد شهر امتكرا من شهر وعمره وهذا فاسد فلا بد من صرفه إلى ما يلي العقد تحري بالحوارزه وكذلك  
الانقضاء على الأجرة دليل تنجز الحاجة إلى تلك منفعة العبد فوجب صرف الشهر المذكور أو لا إلى ما يليه قضاء  
للحاجة الناجرة كفاية (قوله في أبا العبد أو مرضه) كأن قال المستأجر في آخر الشهر أبق أو مرض  
في المدة وأنكر المولى ذلك أو أنكرا سنداه إلى أول المدة فقال أصابه قبل أن يأتي بساعة زيبي  
(قوله فيكون القول قول من يشهده الحال) لأن وجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصلح  
الظاهر من رجحان أن لم يصلح حجة لكن إن كان يشهد للمؤجر فقيه اشكال من حيث أنه يستحق الأجرة بالظاهر  
وهو لا يصلح للاستحقاق وجوابه أنه يستحقه بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على بقائه إلى ذلك  
الوقت زيبي ملخصا (قوله فالقول قول من في يده الثمر) هذا انما يظهر إذا كان الثمر باقيا فأما  
إذا كان هالكا أو مستهلكا فلم يكلم عليه والظاهر أنه يتقرر له من هلك عنده أو استهلك ويحترط ط (قوله  
فالقول للمستأجر) لانكاره ضمان الزائد (قوله ولو في نفسه) أي نفس الانقطاع وهو من تمة ما  
في الخلاصة ويغني عنه ما في المتن (قوله والقول قول رب الثوب الخ) بأن قال أمرتك أن تعمل قبا وقال  
الخطاطة صا أو أن تصبغه أحمر وقال الصباغ أصفر أو أن تعمل لي بغير أجر وقال بل بأجر فالقول لرب الثوب  
لأن الأذن يستفاد من جهته فكان اعلم بكيفية ولأنه ينكر تقويم عمله ووجوب الأجر عليه زيبي ملخصا  
(قوله يمينه) فإذا حلف في الصورة الأولى أن شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا أجر له وإن شاء أخذه  
وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز به المسمى لأنه امتثل أمر في أصل ما أمر به وهو القطع والخطاطة لكان خالفه  
في الصفة فيختار أي ما شاء وفي الثانية أن شاء ضمنه قيمة ثوب أيض وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز  
به المسمى أيضا دور (قوله معاملة) قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهما بأجر وفي التبيين بأن  
كان يدفع إليه شيئا للعمل ويقاطعه عليه (قوله بشهادة الظاهر) لأنه لما فتح الدكان لاجله جرى ذلك  
مجرى النصيب عليه اعتبار الظاهر المعتاد زيبي (قوله فيتصان) ويبدأ بيمين المستأجر لأن كلا  
يتدعى عقدا والآخر ينكره فأحدهما يدعى به العمل والآخر يريعه اختيار (تمة) قال في النهاية استأجر



شياً فلم يصرف به حتى اختلفا فقال المستأجر الاجر خمسة دراهم وقال المؤجر عشرة يتخالفان وأى نكل لزمه  
ويبدأ بين المستأجر فاذا اختلفا فسخ القاضي العقد وأى برهن يقبل وإن برهننا يقضى بيننا المؤجر لانه يثبت حق  
نفسه وكذا لو اختلفا في مدة أو مسافة إلا انه يبدأ في المؤجر وأى برهن يقبل ولو برهننا يقضى بيننا  
المستأجر ولو قال المستأجر أجر ثلثي شهرين بعشرة وقال الآخر بل شهر واحد بعشرة فأيهما برهن يقبل  
ولو برهننا فينبية المستأجر ولو اختلفا في أجر ومدة جميعاً أو في أجر ومسافة جميعاً يتخالفان فتفسخ الاجارة وأى  
برهن يقبل ولو برهننا يقضى بهما جميعاً فيقضى بزيادة الأجر بيننا المؤجر وبزيادة المدة والمسافة بيننا المستأجر  
وأى بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولاً ولو اختلفا في هذه الوجوه بعد مضي مدة الاجارة عند المستأجر أو بعد  
ما وصل المقصد فالقول للمستأجر بيمينه ولا يتخالفان إجماعاً ولو اختلفا في الأجر بعد مضي بعض المدة أو بعد  
مسار بعض الطريق يتخالفان فتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر في حصة الماضي اهـ (قوله بضمه استاذه)  
لانه عمل باذنه ولا يضمن هولاء أنه أجبر وحده لاستاذه يستحق الأجر بتسليم نفسه في المدة كما تقدمناه (قوله ادعى  
نازل الخان الخ) قال في التارخانية بناء على أن الخان غالباً يكون معتمد الكراء فسكاه رضى بالاجر وبعض  
المشايع قالوا القوي على لزوم الأجر الا اذا عرف بخلافه بأن صرح انه نزل بطريق الغصب أو كان معروفاً بالظلم  
مشهوراً بالتزول في مساكن الناس لا بطريق الاجارة اهـ أقول والظاهر أن هذا مبني على قول المتقدمين بأن  
منافع الغصب غير مضمونة مطلقاً ما على ما أفتى به المتأخرون من ضمان المعدل للاستقلال ومال الوقف واليتيم  
فالاجر لازم ادعى الغصب أو لا عرف به أولاً تأمل (قوله وساك المعدل للاستقلال) عطف عام على خاص  
(قوله والاجر واجب) أي أجر المثل ط (قوله كالخراج) أي الموظف لخراج القاسمة وهو ظاهر  
ح (قوله على المعتمد) يخالف لما في حاشي الاشياء عن الولوالجية من أن ما وجب من الاجرة قبل  
الاصطلام لا يسقط وما وجب بعده يسقط ولا يؤخذ بالخراج لان سبب وجوبه ملك أرض نامية حولاً كاملاً  
حقيقة أو اعتباراً والاعتماد على هذه الرواية (قوله وسقط ما بعده) لكن هذا اذا بقي بعده لالزوع مدة  
لا يتمكن من إعادة الزراعة فان تمكن من إعادة مثل الاول أو دونه في الضرر يجب الاجر قال في البرازية عن  
المخط وعليه القوي ومثله في الذخيرة والخاتمة والخلاصة والتارخانية والظاهر أن التقيد بأعادة مثل  
الاول أو دونه مفروض فيما اذا استأجرها على أن يزرع نوعاً خاصاً أو قال على أن يزرع فيها ما أشاء فلا يتقيد  
فان التعميم صحيح كما تأمل (قوله وهو ما اعتمد في الولوالجية) قدمنا آنفاً حاصل عبارته عن حواشي  
الاشياء (قوله لا يمكن جزم في الخاتمة الخ) ما ذكره في الخاتمة ذكره في الولوالجية أيضاً واعتمد خلافه  
كما سمعت على انه في الخاتمة ذكر التفصيل المأثور وقال وهو المختار للقوي فكيف يكون جازماً بخلافه وقد علمت  
التصريح بأن عليه القوي عن عدة كتب (قوله لزم الأجر) أي يتمامه والله تعالى اعلم

#### (باب فسخ الاجارة)

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لان الفسخ بعد الوجود معراج (قوله تفسخ) انما قال تفسخ لانه اختار قول  
عامة المشايخ وهو عدم انقضاء العقد بالعذر وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة وانما لم يفسخ لالا مكان الانتفاع  
بوجه آخر لانه غير لازم بل لان المنافع قامت على وجه يتصور عودها ذكره في الهداية ابن كمال وفي القسوي  
الصخري والتفة اذا سقط حائط أو انهدم بيت من الدار للمستأجر الفسخ ولا يملكه بغيره المالك بالاجماع وان  
انهدمت الدار كلها قبل الفسخ من غير حضرته لكن لا تفسخ ما لم يفسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن وفي اجارات  
شمس الائمة اذا انهدمت كلها فالصحيح انه لا تفسخ لكن سقط الأجر فسخ أولاً اتقاني وقتلناه قبل الاجارة  
القاسدة (قوله بالقضاء أو الرضى) ظاهره انه شرط في خيار الشرط والرؤية والعيب والعذر لانه ربطه  
بالكل وفيه كلام سياتي قريباً (قوله بخيار شرط الخ) أي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلما استأجره كانا شهراً  
على انه بالخيار ثلاثة ايام ففسخ فيها ففسخ في الثالث منها لم يجب أجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط  
الخيار وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافاً للطرفين والاول أصح وقبل للمفتي الخيار  
في ذلك كما في المضمرات فهو ستاني وهذا خلاف ما أشعر به كلام الشارح (قوله ورؤية) فلما استأجر قطعاً من  
الأرض صفقة واحدة ثم رأى بعضها قبل فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء

(قروع) فعل الاجير في كل الصنائع  
يضاف لاستاذه فأن تلقه بضمه  
استاذه اختيار بمعنى ما لم يعتد  
فيضمه هو عمادية وفي الاشياء  
ادعى نازل الخان وداخل الحمام  
وساكن المعدل للاستقلال  
الغصب لم يصدق والاجر واجب  
قلت وكذا مال اليتيم على المفتي  
به قنبيه وفيها الاجرة للأرض  
كالخراج على المعتمد فاذا استأجرها  
للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب  
منه لما قبل الاصطلام وسقط  
ما بعده قلت وهو ما اعتمد  
في الولوالجية لكن جزم في الخاتمة  
برواية عدم سقوط شيء حيث قال  
أصاب الزرع آفة فهلاكاً وغرق  
ولم يثبت لزم الأجر لانه قد زرع  
ولو غرقت قبل أن يزرع فلا اجر  
عليه اهـ

#### (باب فسخ الاجارة)

(تفسخ) بالقضاء أو الرضى و (بخيار)  
شرط ورؤية (كك السبع خلافاً  
للشافعي) (و) بخيار (عيب)



تأصل قبل العقد أو بعده بعد  
التبض أو قبله (يفوت النفع به)  
صفة عيب (كغراب الدار  
وانقطاع ماء الرضو) انقطاع  
(ماء الارض) وكذا لو كانت تسقى  
بماء السماء فانقطع المطر فلا أجر  
لخاتية أي وان لم تنفسج على الأصح  
كما هو وفي الجوهر لو جاء من  
الماء ما يزرع بعدها فالمستأجر  
فإن خيار ان شاء فسخ الاجارة كلها  
أو تركه ودفع بحساب ما روى  
منها وفي الولو الجلية لو استأجرها  
بغير شربها فانقطع ماء الزرع  
على وجه لا يرجح فيه الخيار وان  
انقطع قليلا قليلا ويرجى منه  
السقي فالأجر واجب وفي لسان  
الحكام استأجر حماما في قرية  
قفزوا ورحلوا سقط الأجر عنه  
وان نفر بعض الناس لا يسقط  
الأجر (أو يحل) مما دفع على  
يفوت (به) أي بالنفع بحيث  
يتفقد به في الجملة (كمرض العبد

ولا الرضي وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط فهما تاني وتقدم أول باب ضمان الاجير أن للاجير المشترك  
خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل والحاصل انه لا يشترط القضاء أو الرضي في خيار الشرط والرؤية  
وأما في خيار العيب فتنحو انه دام الدار كلها يفسخ بغيبه صاحبه بخلاف انه دام الجدار ونحوه كما مر وأما في  
غيره من الأعداء فسيأتي أن الأصح أن العذر ان كان ظاهرا يتقصد وان مشتبها لا يتقصد ثم ان خيار الشرط  
ينبت للعاقدين أما خيار الرؤية فلا يكون للمؤجر كما في البيع قال الجوى ولم أره وهكذا يحميه غيره وهو ظاهر  
استدلوا لهم هنا بالحديث من اشترى شيئا ولم يره فله الخيار وقولهم انها بيع المنفعة وبه أفق من لا على التركاني  
(قوله حاصل قبل العقد) أي ولم يره قبله فان رآه فلا خيار لرضاه به كما في الاختيار ولو استوفى المنفعة فيما له  
الخيار بحدوثه يلزمه الأجر كاملا كما سيذكره الشارح وفي الخلاصة خيار العيب في الاجارة يفارق البيع  
في أنه يتقصد بالرد بالعيب قبل القبض لا بعده وفي الاجارة يتقصد المستأجر بالرد قبل القبض وبه اهـ ولا تنص  
ما مر (قوله يفوت النفع به) والاصل فيه أن العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان أثره في المنافع ينبت الخيار  
للمستأجر كالعبد اذا مرض والدار اذا انهدم بعضها لان كل جزء من المنفعة كالعقود عليه فحدوث عيب قبل  
القبض يوجب الخيار وان لم يؤثر في المنافع فلا كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت إحدى عينيه أو سقط شعره  
وكالدار اذا سقط منها حائط لا يتفقد به في سكاها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص  
حصل بالعين دون المنفعة والنقص بغير العقود عليه لا ينبت الخيار اتفاقا وفي الذخيرة اذا قلع الابر شجرة  
من أشجار الضياع المستأجرة فلم يستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة (قوله وانقطاع ماء الرضو)  
فلو لم يفسخ حتى عاد الماء لم يرفع عنه من الأجر بحسابه قيل بحساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصة ما انقطع  
من الماء والاول أصح لأن ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع التمر كله ولم يفسخها المستأجر  
حتى مضى التمر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السككن معقودا عليها مع منفعة الطين وجب بقدر  
ما ينقص منفعة السككن كذا في التارخانية ومفاد ما لا يجب أجر بيت الرضى صالحا لغير الطين كالسكنى ما لم تكن  
معقودا عليها وتقل بعده عن القدوري ان كان البيت يتفقد به لغير الطين فعليه من الأجر حصته اهـ ونحوه  
ما يأتي عن التبيين تأمل والانقطاع غير قيد لما في التارخانية أيضا واذا انقضى الماء فان فاحشا فله حق الفسخ  
والا فلا قال القدوري اذا صار طين أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطق لو يطين على النصف  
له الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولو لم يرد حتى طين كان رضى منه وليس له الرد بعده اهـ (قوله كما مر)  
أي صرحا قبيل الاجارة الفاسدة حيث قال ولو خربت الدار سقط كل الأجر ولا تنفسج به ما لم يفسخها المستأجر  
هو الأصح اهـ ودلالة من قول المصنف تفسخ فانه يفيد عدم الانفساخ وقفة من التصريح به عن التارخانية  
والاتقاني (قوله ودفع بحساب ما روى منها) تفسيره ما قدمه الشارح عن الوهبانية قبيل الاجارة الفاسدة  
لو انهدم بيت من الدار يسقط من الأجر بحسابه لكن قد مناهنا عن ابن الشحنة وغيره انه خلاف ظاهر الرواية  
فتأمل (قوله وفي الولو الجلية الخ) ذكره في الفصل الثالث من كتاب المزارعة وفيها وان استأجرها بشربها سقط عنه  
الأجر انوات التمكن من الانتفاع ثم قال ولو لم يتقطع الماء لكن سأل عليها حتى لا تنهيه الزراعة فلا أجر عليه  
لانه يحجز عن الانتفاع به وما وكما اذا غصبه غاصب اهـ (قوله بغير شربها) أقول تقدم في باب ما يجوز من  
الاجارة وما لا يجوز أن للمستأجر الشرب والطريق وقد مناهنا الفرق بينها وبين البيع فلهل ما هنا محمول  
على التصريح بعدم الشرب تأمل وتقدم هناك فروع متعلقة بعدم التمكن من الزراعة فراجعها (قوله  
استأجر حماما الخ) في التارخانية مثل شمس الائمة الحلواني عن استأجر حماما في قرية فنفر الناس ووقع الجلاء  
ومضت مدة الاجارة هل يجب الأجر قال ان لم يستطع الرقيق بالحمام فلا وأجاب رخصكن الاسلام السعدي بلا  
مطلقا ولو يئى به من الناس وذهب البعض يجب الأجر اهـ والظاهر أن المراد بالرفق به الارتفاق أي الانتفاع فهو  
المسكن وفرض المسألة فيما اذا مضت المدة فلزم من ظاهره أن له خيار الفسخ لانه محلى بالمنفعة كسأله  
الجوهر تأمل وتقدم قبيل الاجارة الفاسدة أن الحمام لو غرق يجب بقدر ما كان مستظفا (قوله ففزعوا  
ورحلوا) عبارة لسان الحكماء فوقع الجلاء ونفر الناس (قوله في الجملة) أي دون الانتفاع المتعاد  
(قوله كمرض العبد) في البرازية استأجر عبد الخدمة فمرض العبد ان كان يعمل دون العمل الاول له خيار الرد



فان لم يرد وتمت المدة عليه الاجر وان كان لا يتقدر على العمل أصلاً لا يجب الاجر وعلى قياس مسألة الرحي يجب أن يقال اذا عمل أقل من نصف عمله الرد اه وفي الولوالجية وكذا لو أبق فهو عذر أو كان سار فالانها توجب نقصاناً في الخدمة اه وقيد بمرض العبد اذ لو مرض الحز المستأجر ان كان يعمل بأجراته فليس بعذر وان بنفسه فعذر كما في البرازية (قوله ودبر الدابة) بالفتح جرح ظهر الدابة أو خفها قاله ابن الاثير ط (قوله وبسقوط حائط دار) أي ان كان يضرب بالسكنى والافليس له أن يفسخ كما تقدم من البرازية (قوله وفي التبيين الخ) مثله في الهداية (قوله والبيت) أي بيت الرحي (قوله لغير الطحن) كالسكنى مثلاً (قوله بحصته) أي بحصة ما ينتفع به من غير الطحن (قوله لبقاء بعض المعقود عليه) يشعر بأن منفعة غير الطحن معقود عليها فلم تكن معقوداً عليها فلا أجر وقد منعنا عن الترخائية انه الاصح وأن ظاهر الرواية يشهد لهذا لكن قوله فاذا استوفاه الخ فيصده أنه لو لم يستوفه بالفعل لا يجب ولو كان معقوداً عليه لوجب وان لم يستوف قتأمل ويدل على الاول ما ذكره الزيلعي وغيره في الاستدلال على القول بعدم انقضاء الاجارة بانهدام الدار ما لم يفسدها لان أصل الموضع مسكن بعد انهدام البناء ويتأني فيه السكنى بنصب القسطاط فبقى العقد لكن لا أجر على المستأجر لعدم التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده بالاستيجار اه وتقدم الكلام قبيل الاجارة الفاسدة فيما لو سكن في الساحة (قوله فان لم يحل العيب به) أي بالنفع كما تقدمناه من عور العبد وسقوط شعره وسقوط حائط الدار الذي لا يحل (قوله أو أزاله المؤجر) أي أزال العيب كما لو بنى المهدم ومثله ما لو زال بنفسه كما لو برئ العبد المريض وفي التارخائية وغيرها قال محمد رحمه الله في السفينة المستأجرة اذا انتضت وصارت ألواحاً ركبت وأعيدت سفينة لم يجبر على تسليمها الى المستأجر اه أي لانها بالنقض لم تبقى سفينة فقات المحل كوت العبد بخلاف انهدام الدار تأمل (قوله أو انتفع بالخمل) بالخاء المعجمة والبناء للقاعل أي بالثمن المستأجر المشتغل على العيب الخمل أو بالبناء للمفعول قال الزيلعي لانه قدرضى بالعيب فيلزمه جميع البدل كما في البيع (قوله لزوال السبب) علة لقوله أو أزاله المؤجر لان العقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد العيب فيما يأتي بعده فسقط الخيار زيلعي (قوله وتطينها) أي تطين سطحها كما عبر به في الولوالجية لان عدمه محل بالسكنى بخلاف تطين جدرانها تأمل (قوله واصلاح بئر الماء الخ) هذه المسألة مثل ما قبلها من كل وجه فلامعنى لفصلها بكلام على حدة ح وتفرغ البئر اذا امتلأت على المالك بلا جبر أيضاً قال في الولوالجية لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاها من حيث السكنى ولهذا الوسكنه مشغولاً لزمه كل الاجر وانما للمستأجر ولاية الفسخ لانه تعيب المعقود عليه (قوله وباللوعة والخروج) عطف على الماء لقول البرازية واصلاح بئر اللوعة والماء الخ وكذا تفرغها ولو امتلأت من المستأجر على المالك كما في المخ وأفتى به في الحامدية وكذا في الخيرية ونقله عن عدة كتب وقال في الولوالجية وأما باللوعة وأشباهاها فليس على المستأجر تفرغها استصنائاً والقياس أن يجب لان الشغل حصل من جهته وجه الاستحسان أن المشغول بهذه الاشياء باطن الارض فلا يمنع التسليم بعد انقضاء العقد ولو شرطه رب الدار على المستأجر حين آجره في الاستحسان لا يجوز ويؤيد العقد لانه لا يقتضيه ولا حدهما فيه منفعة اه وفي البرازية ولو امتلأ مسيل الحمام فعلى المستأجر تفرغه ظاهراً كان أو باطناً اه وفيها وتيسيل ماء الحمام وتفرغه على المستأجر وان شرط نقل الرماد والسرقة من الحمام على المستأجر لا يفسد العقد وان شرط على رب الحمام فسد اه قتأمل ولعله مقرر على القياس أو مبني على العرف في البرازية وفي استيجار الطاحونة في كرى نهرها يعتبر العرف وفيها خرج المستأجر من البيت وفيه تراب أو رماد على المستأجر اخراجه بخلاف باللوعة وان اختلفا في التراب الظاهر فالقول للمستأجر أنه استأجرها وهو فيه (قوله لانه لا يجبر على اصلاح ملكه) قال الحموي يفهم من هذا التعليل أن الدار لو كانت وقفاً يجبر الناظر على ذلك اه ط (قوله فهو متبرع) أي ولا يجب له من الاجرة بئى هل له قلعه فيه تفصيل قال في جامع الفصولين بنى بلا أمر ثم انقضت الاجارة أو انتقضت مدتها ولو كان البناء من لبن اتخذ من تراب الدار فالمستأجر رفع البناء ويغرم قيمة التراب للمالك وان كان من طين لا يتقضى اذ لو تقضى يعود تراباً اه وحاصله أنه ان عمر بما لو تقضى يبقى ما لافله نقضه والا فلا ويتفرع عليه أمور كثيرة سأتحانى (قوله فله تركهما) عبارة البرازية فله ترك

ودبر الدابة) أي قرحتها وبسقوط حائط دار وفي التبيين لو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بحصته لبقاء بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته (فان لم يحل العيب به أو أزاله المؤجر) أو انتفع بالخمل (سقط خياره) لزوال السبب (وعمارة الدار) المستأجرة (وتطينها واصلاح المزاب وما كان من البناء على رب الدار) وكذا كل ما يحل بالسكنى (فان أبي صاحبها) أن يفعل (كان للمستأجر أن يخرج منها الآن يكون) المستأجر (استأجرها وهي كذلك وقد رآها) لرضا بالعيب (واصلاح بئر الماء وباللوعة والخروج على صاحب الدار) لكن (بلا جبر عليه) لانه لا يجبر على اصلاح ملكه (فان فعله المستأجر فهو متبرع) وله أن يخرج ان أبي ذبها خانية أي الا اذا رآها كما مر وفي الجوهره وله أن يتقرب بالفسخ بلا قضاء ولو استأجر دارين فسقطت أو تعينت احدهما فله تركهما لو اعتدا عليه ما صفة واحدة

مطلبه

اصلاح بئر الماء وباللوعة والخروج على المالك واخراج التراب والرماد على المستأجر



الآخري لتفترق الحقيقة (قول في حاشية الاشياء الخ) قال أبو السعود في حاشيتها ثم الفسخ إنما يكون بالقضاء  
على رواية الزيادات حتى لو باع المؤجر مكانه قبل القضاء لا يجوز وعلى رواية الأصل يكون بدونه فيجوز بيعه  
والأولى أصح لأن الفسخ مختلف فيه فيتوقف على القضاء كالرجوع في الهبة قال الولوالجي وهذا في الدين خاصة  
أما في أضرار أخرى فتقدم له العذر بالفسخ بلا قضاء هو الصحيح من الرواية ومن المشايخ من وفق بينهما بأن العذر  
إن كان ظاهراً لم يحتج إلى القضاء والاكالدين التليت بأقراره يحتاج إليه لصير العذر بالقضاء ظاهراً أو قال قاضي  
خان والمحبوبي القول بالتوقيع هو الأصح وقوله الشيخ شرف الدين بأن فيه أعمال الروايتين مع مناسبة  
في التوزيع فينبغي اعتياده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضي خان مقدم على ما يصححه غيره لأنه فقيه  
النفس وبه يظهر أن قول الشارح أول الباب تفسخ بالقضاء أو الرضى ليس على ما ينبغي مع إسهامه اشتراط ذلك  
في خيار الشرط والروية أيضاً قد علمت ما فيه مما اقتضاه عن القهستاني هنا فتنبه (قوله أن العذر ظاهراً)  
كسألة سكون الضرر واختلاع المرأة (قوله وبعد الخ) فلا تفسخ بدونه إلا إذا وقعت على استهلاك عين  
كلاستكتاب فلصاحب الورق فسخها بلا عذر وأصله في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل أشباه وفي  
حاشيتها لأبي السعود عن البيري والحاصل أن كل عذر لا يمكن معه استيفاء المعقود عليه إلا بضرب يلحقه في نفسه  
أو ماله ثبت له حتى الفسخ قال البيري يؤخذ منه أن الرجم الذي يقع كثيراً في البيوت ويقال أنه من الجنان عذر  
في فسخ الأجرة لما يحصل من الضرر الخ ما ذكره اه أقول يظهر هذا لو كان الرجم لذات الدار أو ما لو كان لشخص  
مخصوص فلا وقد أخبرني بعض الرفقاء أن أهل زوجته سحر وأتمه فكلما دخلت داره يحصل الرجم وإذا  
خرجت تقطع والله تعالى أعلم تأمل (فرع كثير الوقوع) قال في لسان الحكم لو أظهر المستأجر في الدار الشر  
كشرب الخمر أو أكل الربا أو الرني واللواط يؤمر بالمعروف ونهي عن المنكر ولا يجبر أنه أن يخرجوه فذلك لا يصير  
عذراً في الفسخ ولا خلاف فيه للأئمة الأربعة وفي الجواهر أن رأى السلطان أن يخرج به فعل اه وقد مناعن  
الاسعاف لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف فسخها القاضي ويخرجه من يده فليحفظ (قوله كما  
في سكون ضرر الخ) التقييد بسكون الضرر وموت العرس أو اختلاعها يفهم منه أنه بدونه لا يكون له  
الفسخ قال الجوى وفي المبسوط إذا استأجره ليقطع يده لأكلة أو لهدم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذراً إذا  
في إبقاء العقد أطلاق شيء من بدنه أو ماله وهذا صريح في أنه لو لم يسكن الوجع يكون له الفسخ اه أقول  
وفي جامع الفصولين كل فعل هو سبب نقص المال أو تلفه فهو عذر لفسخه كما لو استأجره ليخطب له نوبة أو ليقتصر  
أو ليقطع أو يبني بناء أو يزرع أرضه ثم ندم له فسخه اه زاد في غاية البيان عن الكرخي أو ليفصد أو يهجم أو يقطع  
ضرسه ثم يسدوله أن لا يفعل فله في ذلك كله الفسخ لأن فيه استهلاك مال أو غرماً أو ضرراً اه ثم رأيت  
الشرنبلاني بحث كما لنا مو قال ثم رأيت في البدائع الأمثلة الخلع لكنه يفيد ذلك اه أقول وذكر شراح الجامع  
أنه يقال للشافعي رجه الله ما تقول حين استؤجر لقلع سن أو اتخاذ وليمة ثم زال الوجع وماتت العرس فحينئذ  
يضطر إلى الرجوع عن قوله الخ فظهر أن القيد ذكر زيادة الإلزام فلا مفهوم له فتنبه (قوله وبعد لزوم دين)  
أطلقه فشمع القليل والكثير كما في شرح البيري عن جوامع الفقه وإذا فسخت يبدأ من الثمن بدين المستأجر وما  
فضل للغير ما حتى لو لم يكن في الثمن فضل لا تفسخ كما في الزيادات وفي البرازية والدوهم دين قاذح تفسخ به بخلاف  
الأقل وفي الولوالجية إرادته نقض الأجرة وبيع الدار لنفقته ونفقة أهله لكونه معسر اله ذلك وفي شرح الزيادات  
للسرخسي قيل يفسخها القاضي ثم يبيع والمختار أنها تفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع أبو السعود على الاشياء  
وحكي في الخلاصة قولين في فسخها للنفقة الأول عن أبي الليث والثاني عدم الفسخ عن ظهير الدين (قوله ببيان  
أوبيان الخ) الظاهر أن أحدهما عن عن الآخرو أن المراد بالأقرار الأقرار السابق على الأجرة ولا يلزم  
أن يكون حجة معتدة من لا مسكن وفي كلام الشارح إشارة إلى دفع الأقل لأن المراد بالبيان مشاهدة الناس  
وبالبيان إقامة البينة وينافي قولهم في الاستدلال بالإمام جواباً عن قول صاحبين أن هذا الأقرار يضر  
المستأجر فلم يجز في حقه وللإمام أن الأقرار يلاقي ذمة المقر ولا حق لاحد فيه فيصير ثم يتعدى اه تأمل ثم رأيت  
في غاية البيان عن شرح الطحاوي صرح بكون الأقرار بالدين بعد عقد الأجرة قنأيد ما قلناه (فرع) أقر بداره  
لرجل بعدما أجرها صح في حق نفسه لا في حق المستأجر فإذا مضت المدة قضى للمقر له وللولوالجية (قوله

مطلب  
في رجم الدار من الجن هل هو  
عذر في الفسخ

مطلب  
فسخ المستأجر ليس عذراً في  
الفسخ

قلت وفي حاشية الاشياء معزياً  
للمهابة أن العذر ظاهراً لا يتقدم  
وان مشتبها لا يتقدم وهو الأصح  
(وبعد) عطف على بخيار شرط  
(لزوم ضرر لم يستحق بالعقدان  
بقي) العقد (كما في سكون ضرر  
استؤجر لقلعه وموت عرس أو  
اختلاعها استؤجر) طباخ (لطبخ  
ولم يتهوا) بعد (لزوم دين) سواء  
كان ثابتاً (ببيان) من الناس  
(أوبيان) أي بينة (أو أقرار



(و) الحال انه (لا مال له غيره) أي غير المستأجر لانه يحبس به فيستغفر الا اذا كانت الاجرة المجهلة تستغفر **٢١** قيمتها أشباه (و) بعذر (افلاس مستأجر

دكان ليحجر (و) بعذر (افلاس

تخييط يعمل بماله) لا يبرئه (استأجر

عبد الخياط قتل عمه (و) بعذر

(بداء مكثري دابة من سفر)

ولو في نصف الطريق فله نصف

الاجر ان استويا صعوبة وسهولة

والا فسقدره شرح وهبانية

وخانية (بخلاف بداء المكارى)

فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال

أجيره وفي الملتقى ولو مرض فهو

عذر في رواية الكرخي دون

رواية الاصل قلت وبالاولى يفتي

ثم قال ولو استأجر دكانا لعمل

الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر وكذا

لو استأجر عقارا ثم أراد السفر

اتتهى وفي القهستاني سفر

مستأجر دار للسكنى عذر دون

سفر مؤجرها ولو اختلفا فالقول

للمستأجر فيحلف بأنه عزم على

السفر وفي الولوجية فتحوله عن

صنعتة الى غيرها عذر وان

لم يفلس حيث لم يمكنه أن

يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم

المكارى الذهاب معها ولا ارسال

غلام وانما يجب الاجر بتخليتها

(و) بخلاف (ترك خياطة

مستأجر) عبد الخياط (ليعمل)

متعلق بترك (في الصرف) لا مكان

الجمع (و) بخلاف (بيع ما آجره)

فانه ايضا ليس بعذر بدون حقوق

دين كأمرو يوقف بيعه الى انتضاء

مدتها هو المختار لكن لو قضى

بحوازه نفذ ونعماه في شرح

الوهبانية وفيه معز بالخانية

لوبياع الآجر المستأجر فأراد

المستأجر أن يفسخ بيعه لا يملكه

هو الصحيح ولوبياع الراهن الرهن

للمرتهن فسخه

أي غير المستأجر) بالبناء للمضول تفسير الضمير في غيره أو للفاعل تفسير الضمير في له ولكل مرجع فتبصر (قوله  
لانه يحبس به) باعتبار أنه قد لا يصدق على عدم مال آخر ابن كمال (قوله تستغفر قيمتها) أي قيمة العين المستأجرة  
أي بأن لا يكون في قيمتها فضل على دين المستأجر من الاجرة المجهلة ويصرح في الزيادات فنقول الحانوتى هذا  
قد حسن في فسخها وهو غريب لم أقف عليه غير مسلم أفاده أبو السعود (قوله وبعذر افلاس مستأجر دكان)  
وكذا اذا كسد سوقها حتى لا يمكنه التجارة هندية وفي النية لا يكون الكساد عذرا اه ويمكن حله على نوع كساد  
سأعجاني أما لو أراد التحول الى حانوت آخر هو أوسع أو أرخص ويعمل ذلك العمل لم يكن عذرا وان لم يعمل عملا  
آخر ففي الصغرى عذر وفي فتاوى الاصل ان تهايله الثاني على ذلك الدكان فلا والاقيم تاترخانية فالافلاس غير  
قيد وسأني (قوله لا يبرئه) لان رأس ماله حينئذ ذبرة ومقراض فيعمل بالاجر فلا يتحقق في حقه العذر الا بان  
تظهر خيائته عند الناس فيمنعونه عن تسليم الثياب تاترخانية (قوله استأجر عبد الخ) صفة ثانية لخياط  
(قوله وبعذر بداء مكثري دابة) البداء بالمذوقتين مصدر بداه اي ظهر له رأى غير الاول منعه عنه مخ  
فالظاهر أن من في قوله من سفر بمعنى عن أو للبدلية تأمل وفي الخلاصة ولو اشترى المستأجر ابلا فهذا عذر اه  
بخلاف ما لو اشترى منزلا فأراد التحول اليه والفرق امكان اكرام الدار لا الدابة لان الركوب يختلف باختلاف  
المستعمل بخلاف السكنى بزانية (قوله وسهولة) الواو بمعنى أو ط (قوله بخلاف بداء المكارى) أي بلا سبب  
ظاهر يصلح عذرا كما اذا وجد من يستأجر باكثر وسيد كر الشارح ما لو مات المكارى في الطريق (قوله  
قلت وبالاولى يفتي) نقله في شرحه عن القهستاني وقال انه المختار عند المصنف أي لانه قدمه كما هو عادته  
(قوله ثم قال) أي في الملتقى (قوله فعذر) كذا أطلقه في البزاية ثم نقل عن المحيط ما قد مناه أنصاف من  
التفصيل وسينقله من الولوجية بقى شيء وهو أن قولهم فتركه لعمل آخر مع هذا التفصيل يفيد أنه لو ترك العمل  
أصلا كان عذرا ويبدل عليه ما في التلانية استأجر أرضا للزراعة ثم بداه ترك الزراعة أصلا كان عذرا اه وقد علمت  
أن الافلاس في مسألة الدكان غير قيد وهكذا حرره الرملي في حاشيته واستشهد به بما في جواهر الفتاوى استأجر  
حماما سنة وصار مجال لا يتحصل من الغلة قدر الاجرة وأراد أن يترك الحمام ان لم يعمل الحمامي فله أن يردّه أي  
حبلته أن يترك العمل الخ فراجع ويظهر لي انه يحلف كسألة السفر الآتية تأمل (قوله ثم أراد السفر)  
وكذا الانتقال من المصر عذر في نقض اجارة العقار لانه لا يمكنه الانتفاع بالحبس نفسه وهو ضرر جامع  
الفتاوى وغيره ومثله في القنية ثم قال رامزا طب وهذا يدل على أن القروي اذا استأجر دارا في الشتاء وأراد  
الخروج في الصيف الى قريته أو المصرى أراد الخروج الى الرستاق صفا فله نقض الاجارة ولا يشترط أن يكون  
بين المصرين مسيرة سفر اه وفي البزاية استأجر أرضا في قرية وهو ساكن في أخرى ان يذم ما مسيرة سفر فعذر  
والافلا اه تأمل (قوله ولو اختلفا) بأن قال المستأجر أريد السفر وقال المؤجر انه يتعلل (قوله  
فيحلف الخ) هذا أحد أقوال واليه مال الكرخي والقدرى وقيل يسأل رفيقه وقيل يحكم زيه وثبائه وقيل  
القول لمنكر السفر وفي الخلاصة ولو خرج الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال بدالى في ذلك وقال خصمه انه  
كاذب يحلف بالله انك صادق في خروجك بعد الفسخ (قوله وفي الاشياء الخ) ذكره في الولوجية عن خواهر  
زاده ثم قال وذكر محمد في الكتاب انه يؤمر أن يرسل غلاما يتبع الدابة لان الواجب على الآجر التولية بين الدابة  
والمستأجر وقد وجد فيجب الاجر اه وهو تعليل للاول كما لا يخفى وظاهره ترجيحه ولذا اقتصر عليه في الاشياء  
تأمل (قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركيب كيك المعنى مع تنابع الاضافة ولو قال وبخلاف خياط  
استأجر عبد الخياطة فتركها لعمل في الصرف لكان أوضح ط (قوله ليحيط) متعلق بمستأجر (قوله  
لا مكان الجمع) اذ يمكنه أن يقعد الغلام للخياطة في ناحية ويعمل في الصرف في ناحية مخ (قوله وبخلاف  
بيع ما آجره) أي بدون اذن المستأجر قال في البزاية فلواذن حتى انقضت الاجارة ثم المشتري رد المبيع  
بغيره ليس يفسخ لاتعود الاجارة بلا شك كال وان بطريق هو فسخ تعود وبه يفتي اه وقيد بالبيع لما  
في التاترخانية عن المحيط اشترى شيئا وآجره من غيره ثم اطلع على عيب فله رده بالعيب وفسخ الاجارة (قوله  
تقد) لان عند الامام الثاني يجوز البيع بزانية قلت هذا في غير قضاة زماننا فتدبر (قوله للمرتهن فسخه)  
تحال الشر بنبلالى في شرح الوهبانية والمختار انه موقوف فيفتي بأن بيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ

مطلبه ترك العمل اصلا عذر

مطلب ارادة السفر او النقلة من المصر عذر في الفسخ



ولا يملك كان فسحقه في الصحيح وعليه الفتوى وإذا علم المشتري بكونه موهونا أو مستأجرا عند ما يملك النقض  
وعند أبي يوسف لا يملك مع علمه وبه أخذ المشايخ اه رضى (قوله بلا حاجة الى الفسخ) بخلاف ما مر ولذا عذر  
هناك بقوله تنسخ وهنا بقوله تنسخ (قوله لا يجنونه مطبقا) قال في الدر المنثور ولا برزته الا أن يطق بدارهم  
ويقضى به فان عاد مسلما في المدة عادت الاجارة كما في الباقي عن الطهيري (قوله الا لضرورة) قال في الدر  
المنثور وقد تقرر استثناء الضروريات من التظن انه يقتضى بموت المزارع أو المكارى في طريق مكة فانه لا يتفسخ  
حتى يبلغ مأثلا لا الاجارة كما يقتضى بالاعذار تبقى بالاعذار فليحفظ نم بشكل بموت المعقود عليه كدابة معينة  
فانه ينسخ اه قلت وتبطل بجزء المكاتب بعد ما استأجر شيئا كما في البدع وملك المستأجر العين بمرات أو هبة أو  
نحو ذلك كما في التارخانية (قوله كونه) أي موت المؤجر فلو مات المستأجر لزمه الاجر بحساب ما سار ولوالجبة  
(قوله في طريق مكة ولا حاكم) قال في اللؤلؤية قالوا هذا اذا كان في موضع يخاف أن يقطع به وليس ثمة قاض  
ولا سلطان يرفع الامر اليه فكان المؤثر في بقاء عقد الاجارة كلا المعنيين اه وذكر في التارخانية ان المستأجر  
اذا اتفق عليها في الطريق أو استأجر من يقوم عليها لا يرجع على ورثة المكارى (قوله فيزجرها) أي بمن هي  
في يده للاياب (قوله بلا خصم) أو نصب القاضي ومبايعه صكها في اللؤلؤية (قوله لانه يريد الخ)  
وانما يستمر الخصم لقبول البيعة اذا أراد المدهي أن يأخذ منه شيئا من يده ولوالجبة (قوله ان معدا  
للاستغلال نعم) قال الشارح في كتاب الغصب بأن بناء ذلك أو اشتراؤه ذلك قيل أو آجره ثلاث سنين على  
الولاء وبموت رب الدار ويبيع يطل الاعداد ولو بني لنفسه ثم أراد أن يعده فان قال بلسانه وبخبر الناس صار  
ذكره المصنف اه وقد مناه غير مختص بالعقار وسأقي في الغصب ان شاء الله تعالى (قوله والا لا) لكن لو دفع  
أجرة ما سكن لا يسترد هاهنا هكذا ذكره في التارخانية ولم يقده بالمعد للاستغلال (قوله قلت فكذا الوقف  
الخ) هذه الملقات مصرح بها في شرح الوهبانية ح (قوله وطالبه بالاجر) صنف تفسير على تقاضاه  
أي طلب منه أجر الشهر الثاني ح (قوله قيل نعم) في التارخانية عن جامع الفتاوى عليه الفتوى لانه  
مضى على الاجارة وما غصب خصوصا في مواضع اعتدت للعقد (قوله وقيل هو كالمسألة الاولى) أي مسألة  
ما اذا سكن شهرين ح وهذا القول رجه في البرازية حيث قال سكن المستأجر بعد موت المؤجر قبل يجب  
الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة والمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلبه أما اذا  
سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق في ابتداء الطلب وفي المحيط والصحيح  
لزوم الاجر ان معدا بكل حال اه والحاصل أن المرجح في سكناه بعد الموت كما في سكناه قبله فان معدا للاستغلال  
أو تقاضاه هو أو الوارث يلزم والا لا ومثله لو تقاضاه ولي التيم ولا يتأتى هنا الوقف لانه لا يكون ميراثا  
ولا تفسد اجارته بموت المؤجر وظاهره أن الاعداد لا يطل بالموت فيخالف ما قدمناه عن الشارح فتأمل  
(قوله وينبغي الخ) مذكور في الخاتمة ونقله في المنع مصدرا بقوله وقال مولانا الخ والمراد به قاضي خان  
لا صاحب البحر شيخ المصنف فافهم ثم ان قوله لا يظهر الانساخ أي لا يظهر حكمه ومقتضاه انه يجب الاجر  
المسمى في العقد السابق كما سيذكره عن النية في مسألة الزرع (قوله ما لم يطالب الوارث الخ) أي فيظهر حكم  
الانساخ لان مطالبته بالتفريع دليل عدم رضاه بالني على العقد السابق وبانشاء عقد لاحق ومطالبته بالتزام  
أجر آخر دليل رضاه بانشاء عقد لاحق ونقض حكم العقد السابق فيظهر حينئذ حكم الانساخ وهو عدم وجوب  
المسمى في العقد السابق (قوله ولو معدا للاستغلال) لا يخفى أن قاعدة الوصلية أن يكون قبض ما بعدها  
أولى بالحل لكم نحواً كرمك ولو أعتني وهنا كذلك فانه اذا ظهر الانساخ في العقد بالمطالبة المذكورة مع أن  
الاعداد دليل بقاء الاجارة فغير المعدا أولى فافهم (قوله لانه فصل) علة لقوله لا يظهر الخ (قوله وهل يلزم  
الخ) هذا راجع الى ما قبل قوله وينبغي الذي يحتمل في الخاتمة أما ذلك البص فقد علمت انه لو سكن قبل المطالبة  
يجب المسمى في العقد السابق وأما بعده فان طال به بالتفريع وسكن بعده فينبغي وجوب أجر المثل لو معدا  
للاستغلال دون المسمى في العقد السابق لظهور انساخه وان طال به بأجر آخر وسكن بعده فينبغي لزوم ذلك الاجر  
الذي طال به به كما سيظهر في المتفرقات عن الاشياء (قوله وفي النية الخ) حاصله التفرقة فيما اذا يدرك  
الزرع بين موت أحد هاتين المدة وبين انقضاءها في الاول يترك الى الحصاد بالمسمى وفي الثاني بأجر المثل

(وتنسخ) بلا حاجة الى الفسخ  
(بموت أحد عاقلين) عندنا  
لا يجنونه مطبقا (عقد هال نفسه)  
الا لضرورة كونه في طريق مكة  
ولا حاكم في الطريق فتبقى الى مكة  
فيرفع الامر الى القاضي ليفعل  
الاصح فيزجرها له لو أمينا أو  
يبعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب  
ان برهن على دفعها وتقبل البيعة  
هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من  
عن ما في يده اشياء وفي الخاتمة  
استأجر دارا أو حاما أو أرضا شهرين  
فيسكن شهرين هل يلزمه اجر الثاني  
ان معدا للاستغلال نعم والا لا  
وبه يفتي قلت فكذا الوقف ومال  
اليتيم وكذا لو تقاضاه المالك  
وطالبه بالاجر فسكت يلزمه الاجر  
يسكنه بعده ولو سكن المستأجر  
بعد موت المؤجر هل يلزمه اجر  
ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة  
وقيل هو كالمسألة الاولى  
وينبغي أن لا يظهر الانساخ هنا  
ما لم يطالب الوارث بالتفريع أو  
فالتزام اجر آخر ولو معدا للاستغلال  
لانه فصل مجتهد فيه وهل يلزم  
المسمى أو أجر المثل ظاهر القضية  
الثاني ونماه في شرح الوهبانية  
وفي النية مات أحد هاتين المدة  
بقيل بقي العقد بالمسمى حتى يدرك  
و بعد المدة بأجر المثل



وفي جامع الفصولين لورضي الوارث وهو كبير بقاء الاجارة ورضى به المستاجر جاز انتهى أي فيجعل الرضى بالبقاء انشاء عقد أي لجوازها بالتعاطي  
 فتأمل وفي حاشية الاشياء المستاجر والمرتهن والمشتري أحق بالعين من سائر الغرماء لو العقد صحيح ولو فاسد فأسوة الغرماء فليحفظ (فإن عقدها  
 لغيره لا تنسخ كوكيل) أي بالاجارة وأما الوكيل بالاستئجار إذا مات تطل الاجارة لأن التوكيل بالاستئجار توكيل بشراء المنافع فصار كالتوكيل  
 بشراء الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه ثم يصير مؤجرا للموكل فهو معنى قولنا ان الموكل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت  
 ومثله في شرح الجمع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا يستقيم على ما ذكره الكرخي من أن الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وأما على  
 ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكثر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله ٥٣ تعالى اعلم اه قلت وتعقبه شيخنا بأنه غير  
 مستقيم على ما ذكره

الكرخي أيضا لاتفاقهم على عدم  
 عتق قريب الوكيل لأن ملكه غير  
 مستقر والموجب للعتق والفساد  
 الملك المستقر ثم قال والحاصل أن  
 الاصح أن الاجارة لا تنسخ بموت  
 المستاجر والنقل به مستفيض  
 اه والله اعلم (ووصي) وأب  
 وجد وقاض (ومتولى الوقف)  
 لبقاء المستحق له والمستحق عليه  
 حتى لو مات المعقود له بطلت ذر  
 الا اذا كان متولى وقف خاص به  
 وجميع غلاته له كما في وقف الاشياء  
 معزى للوهبانية قال واطلاق  
 المتون بخلافه قلت وباطلاق  
 المتون ائتي قارئ الهداية فكان  
 هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف  
 في حاشيته على الاشياء ولذا قال  
 في الاشياء بعد أربع أوراق  
 لا تنسخ الاجارة بموت مؤجر  
 الوقف الا في مسألتين ما اذا أجزاها  
 الواقف ثم ارتدت ثم مات لبطان  
 الوقف برذته وفيما اذا أجزأرضه  
 ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ  
 وفي وقف فتاوى ابن نجيم ستل  
 اذا أجز الناظر ثم مات فأجاب  
 لا تنسخ الاجارة في الوقف بموت  
 المؤجر والمستاجر كذا رأيت  
 في عدة نسخ لكنه يخالف لما  
 في اجارة فتاوى قارئ الهداية  
 قننه وفيها أيضا لا تنسخ بموت  
 المتولى ولو الغلة له بمفرده قننه  
 وفي القرض الواقف لو أجز الواقف  
 بنفسه ثم مات ففي الاستحسان  
 لا تطل لانه أجز لغيره اه ومثله  
 في البرازية وفي السراجية وحكم  
 عزل القاضي والمتولى كالموت

وقد تقدمت المسألة متنا في باب ما يجوز من الاجارة وحررنا هنا أن العقد انسخ بالموت حقيقة واعتبر بقاء  
 حكما للضرورة فلذا وجب المسمى فقوله هنا بقى العقد أي حكما لا حقيقة قننه (قوله أي لجوازها بالتعاطي)  
 لأن ظاهره انه لم يصدر لفظ من كل منهما ولذا قال في البدائع ويكون بمنزلة عقد مبتدأ اه أما لو قال اتركها  
 في يدي بالاجر السابق فقال رضيت أو نعم فهو واجب وقبول صريح يحتاج الى التبيين عليه وفي التارخانية  
 عن الملقط استأجر أجيرا للفظ كل شهر بكذا ثم مات فقال وصيه للاجير اعمل على ما كنت تعمل فان لا تحبس  
 عنك الاجر ثم باع الوصي الضيعة فقال المشتري للاجير كذلك فقد ارما عمل في حياة الاول يجب المسمى في تركه  
 وفيما عمل الوصي والمشتري أجز المثل قال الفقيه اذا لم يعلم مقدار الشروط من الميت فان علمه فالمسمى أيضا  
 وسيأتي قريبا في المتفرقات من الاشياء المسكوت في الاجارة رضى وقبول الخ (قوله وفي حاشية الاشياء  
 الخ) يخالف لما قدمه قبيل باب ما يجوز من الاجارة من أن المستاجر أحق لو العين في يده ولو بعقد فاسد  
 وسيد كرم أيضا في المتفرقات وقدمنا ياتيه عن جامع الفصولين وفي الجوى عن العمادية والبرازية بين فاسد هذه  
 العقود وصحها ففرق في مسألة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة أو البيع بدين كان للمستأجر أو المشتري على  
 الأجر أو البائع ثم فسنا العقد وكان فاسدا لا يكون للمشتري ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون  
 أولى بهما من سائر الغرماء بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا والرهن الفاسد كالعصم في الحياة والمات فالمرتهن  
 أحق به لكن اذا الحق الدين الرهن الفاسد أما لو سبق الدين ثم تفاخرا بعد قبضه فليس أحق به وليس له الحبس  
 اه ملخصا فالظاهر أن المراد بما نقله عن حاشية الاشياء من الفرق بين الصحيح والفاسد هذه المسألة فلا يخالف  
 ما مر تدبر (قوله لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل) أي لو اشتراه وعمام عبارة شيخه الرملي وعدم  
 فساد نكاحها لو اشتراها (قوله والفساد) أي فساد النكاح فيما اذا اشترى بالوكالة امرأته من سيدها  
 (قوله بموت المستاجر) أي الوكيل المستأجر ح (قوله والنقل به مستفيض) قال السائحاني ففي  
 البدائع ان الاجارة لا تطل بموت الوكيل سواء كان من طرف المؤجر أو المستأجر اه قلت ومثله في القهستاني  
 عن قاضي خان وفي التارخانية كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنسخ الاجارة بموته ومن لم يقع العقد له  
 لا ينسخ بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والوصي وكذا المتولى في الوقف اه (قوله لبقاء المستحق له) عبارة  
 الدرر والمخ لبقاء المستحق عليه والمستحق اه والمراد بالاول المستأجر لانه استحق عليه الاجارة وبالتالي  
 أهل الوقف ونحوهم تأمل (قوله قلت واطلاق المتون بخلافه) ذكر هذه العبارة صاحب الاشياء  
 وفي بعض النسخ قال بدل قلت وضميره لصاحب الاشياء قال العلامة عبد البر والذي في غالب كتب المذهب  
 يقتضي عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المؤجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصي والقاضي وذلك  
 مقتضى تعليلاتهم أن المستحق اذا كان ناظرا لا تطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربع اذا ملك له في الرقبة  
 وانما حقه في الغلة وذكره الشرنبلالي ط (قوله ائتي قارئ الهداية) حيث قال لا تنسخ بموت الناظر المؤجر  
 وان كان هو المستحق بانفراده (قوله الا في مسألتين) الاستثناء منقطع أما في الاولى فلانه بطل بالردة  
 كما صرح به في التعليل وصارت ميراثا بالموت فتأمل وأما في الثانية فلما قال ابن الشحنة ان أصل المسألة في وقف  
 أجز وهذا مؤجر ملك لا وقف (قوله على معين) الذي في معاية الوهبانية وشرحها على غير معين (قوله  
 تنسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه ح (قوله لكنه يخالف الخ) أقول بل هو مخالف لسائر المتون  
 ويمكن أن يجاب عن ابن نجيم بأن يكون المراد بالموجر والمستأجر في كلامه الناظر وانه قصد الجواب عن مسألتين  
 الاولى اذا أجز الناظر أرض الوقف والثانية اذا استأجر الناظر أرضا من شخص من مال الوقف يستغلها  
 للوقف ح (قوله وفيها أيضا) هذا أيضا مما يريد على ما نقله صاحب الاشياء فيما اذا كان المؤجر متولى  
 وقف خاص وجميع غلته له فالاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشار بقوله قننه الى الرد المذكور ط

فلا تنسخ (و) تنسخ أيضا (بموت أحد) ١٤ بن مستاجر بن أومؤجر بن في حصته) أي حصه الميت لو عقدها لنفسه (فقط)



وبقيت في حصة الحى (فرع) في وقت ٥٤ الاشياء تخليعة البعيد باطله فلو استأجرة قرية وهو بالمصر لم يصح تخليعها على الاصغ فينبغي للمتولى أن يذهب الى القرية مع المستأجر أو غيره فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء لمال الوقف فليحفظ قلت لكن نقل بحسبها ابن المصنف في زواهر الجواهر عن يوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا والا فلا قننه اه

(مسائل شتى)

(أحرق حصائد) أى بقايا أصول قصب محصود (في أرض مستأجرة أو مستعارة) ومثله أرض بيت المال المعتدة لحط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد قلت وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن ما احرقه في مكانه بنفس الوضع لا ما نقله الريح على ما عليه الفتوى قاله شيخنا (فاحرق شئ من أرض غيره لم يضمن) لانه تسبب لامباشرة (ان لم تضطرب الرياح) فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في أرضه فيكون مباشرا (وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه) أى في ذلك الموضع (لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضع شئ) سواء تلف به وهو في مكانه أو بعد ما زال عنه (بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع) حيث يضمن الواضع اذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا يجوز له كوضع جرة في الطريق ثم آخر أخرى قد خرجتا فانكسرتا ضمن كل جرة صاحبه وان زال بمنزلة كريح وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في

(قوله وبقيت في حصة الحى) ولا يضره الشيعون لانه طارى كما تقدم في محله (قوله أو غيره) كوكيله وليس موجودا في عبارة الاشياء (قوله احياء لمال الوقف) لانه بدون التسليم لا تلزم الإجرة لكن لا يفتى أن التسليم ليس شرطا لصحة العقد وقد تقدم انه اذا كانت الاجارة صحيحة وتمكن من الانتفاع يجب الاجرا ما في الفاسدة فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع وتقدم أيضا أن ظاهر الاسعاف اخراج الوقف قصب أجرته في الفاسدة بالتمكن فينبغي حل كلامه هنا على ما اذا لم يتمكن منه قتامل (قوله عن يوع فتاوى قارى الهداية) ونصها مثل عن شخص اشترى من آخر دارا يلادة وهما يلادة أخرى وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلم فهل يصح ذلك وتكون التخلية كالتسليم أجب اذا لم تكن الدار بحضرتها وقال البائع سلمها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قرية منهما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق حينئذ يصير قابضا في مسألتنا ما لم تحض مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا اه وفي حاشية الجوى قال بعض الفضلاء ما ذكره المصنف من أن تخلية البعيد باطله مخالف لما في المحيط كما هو في شرح الكنز وفي ابن الهمام قبيل باب خيار الشرط وقد أطنبنا فيه اه (قوله والدخول فيها) أقول فائدة ذكره حصول التمكن من الانتفاع اذ لو لم يتمكن من الدخول فيها لوجود غاصب ونحوه لا يجب الاجر كما هو وليس المراد أن الدخول نفسه شرط فانهم والله تعالى اعلم

(مسائل شتى)

(قوله اي بقايا الخ) تفسير مراد قال في الخ حصائد جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع المحصود والمراد بهما هنا ما يبقى من أصول القصب المحصود في الارض اه أى لجريان العادة بأحرقه (قوله مستأجرة أو مستعارة) قال من لا ملك في شرحه وانما وضع المسألة فيهما دون أرض ملكه لانه لما لم يضمن هنا فعدم الضمان بالاحراق في أرضه بالاولى اه ومقتضى هذه العبارة مع عبارة المتزاة لو كانت في أرض الغير بلاذنه انه يضمن ما احرقه في مكان تعدت اليه وهو خلاف ما في جامع الفصولين وكثير من الكتب فقد قال في جامع الفصولين أو قد نارا في أرض بلاذن المالك ضمن ما احرقه في مكان أو قدت فيه لا ما احرقه في مكان آخر تعدت اليه وقرق بين الماء والنار فانه لو أسال الماء الى ملكه فسال الى أرض غيره وأتلف شيئا ضمن بخلاف النار اذ طبع النار الجود والتعدى يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فالألتلاف يضاف الى فعله اه قد برر رمى أقول لكن هذا حيث زالت عن ذلك الموضع بمنزلة فلوزالت لا بمنزلة يضمن كما حققه في الخاتمة وسيد كره الشارح قريبا (قوله ومثله الخ) قاله شيخه الرملى أيضا (قوله وحاصله) ليس حاصل لما نحن فيه فكان عليه تأخير سائحات (قوله بنفس) متعلق بأحرقه (قوله لا ما نقله الريح) أى التى هبت بعد وضعه كما يعلم مما سياتى ح (قوله على ما عليه الفتوى) أى من التفصيل المذكور فقد قال في الخاتمة انه أظهر وعليه الفتوى ومقابله ما قاله الحلواني اذا وضع جرة في الطريق أو مر بنا في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه (قوله لانه تسبب) وشرط الضمان فيه التعدى ولم يوجد فصار كمن حفر بئر في ملك نفسه قلقت به انسان بخلاف ما اذا رعى سهماني ملكه فأصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدى زيلجى (قوله ان لم تضطرب الرياح) أى بأن كانت ساكنة وقت الوضع ح وقبده في جامع الفصولين عن الذخيرة بما لو أوقد نارا يوقد مثلها ونقل عن غيرها لا يضمن مطلقا ثم نقل عن فتاوى أبي الليث أحرق شوكا أو بنانا في أرضه فذهبت الريح بشرارات الى أرض جاره وأحرق زرعها ان كان يبعد من أرض الجار على وجه لا يصل اليه الشرع عادة لم يضمن لانه حصل بفعل النار وانه هدر ولو قرب من أرضه على وجه يصل اليه الشرع غالبا ضمن اذ لا الايقاد في ملك نفسه بشرط السلامة اه ومثله في غاية البيان وقال هذا كما اذا سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره (قوله ضمن) أى استحصانا طورى عن الخاتمة (قوله لانه يعلم الخ) يظهر منه انه لو كانت الريح تتحرك خفيفا بحيث لا يتعدى الضرر ثم زادت لم يضمن فليحذر (قوله على كل حال) فسر الشارح بعد بقوله سواء تلف الخ (قوله ثم آخر) أى ثم وضع آخر فالمعطوف محذوف وهو وضع وقال ح هو عطف على فاعل الوضع المحذوف أى كوضع شخص جرة في الطريق ثم وضع آخر أخرى اه فليأمل ط (قوله قد خرجتا) فلو تدرجت احداها على الاخرى



(وكذا) يضمن (في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هبت به) أي بالموضع ٥٥ (الريح فلا ضمان) لتسخطها فاعله وكذا لو

دحرج السيل الحجر (وبه يفتى)  
خانية ولو أخرج الحداد الحديد  
من الكبر في دكانه ثم ضرب به بمطرفة  
فخرج الشرار الى الطريق وأحرق  
شبانهم ولولم يضرب به وأخرجه  
الريح لازيلعي (سقى أرضه سقيا  
لا تحتمله فعدى) الماء (الى أرض  
جاره) فأفسدها (ضمن) لانه  
مباشر لا متسبب (أفعد خياط  
أوصباغ في حانوته من بطرح  
عليه العمل بالنصف) سواء اتحد  
العمل او اختلف كخياط مع قصار  
(صح) استخسانا لانه شركة  
الصنائع فهذا بوجاهته يقبل  
وهذا بجذاقته يعمل (كاستخبار  
جل ليعمل عليه محلا ورا كين  
الى مكة وله المحل المعتاد ورؤيته  
أحب) وكذا اذا لم ير الطراحة  
واللحاف وفي الولولجية ولو  
نكاري الى مكة ابلا سماعة بغير  
أعيانها جاز ويجعل المعقود عليه  
حلا في ذمة المكاري والابل آلة  
وجها لها لا تفسد قلت فبإفعله  
الحجاج من الاجارة للعمل أو  
الركوب الى مكة بلا تعيين الابل  
صحيح والله تعالى اعلم (استاجر  
جلاجل مقدار من الزاد فاكل  
منه ردعوضه) من زاد ونحوه  
(قال لغاصب داره قرعها والا  
فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ  
وجب) على الغاصب (المسمى)  
لان سكونه رضى (الا اذا انكر  
الغاصب ملكه وان أثبتة بينة)  
لانه اذا انكره لم يكن راضيا  
بالاجارة (أو أقر) عطف على انكر  
(به) أي بملكه (ولكن لم يرض  
بالاجر) لانه صرح بعدم الرضى  
في الاشياء السكونية في الاجارة  
رضي وقبول

وانكسرت المدحرجة ضمن صاحب الواقفة وكذا اذا اتان أو قضاو لو عطبت الواقفة فلا ضمان لا تساخ الفصل  
الاول سائحاني عن قاضي خان (قوله وكذا يضمن في كل موضع الخ) هذا لم يذكركه صاحب الخانية بل اعتبر  
حق الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع كما في الطريق وانما الذي اعتبر حق المرور وعدمه  
صاحب الخلاصة وذكرا أن عليه الفتوى قال في المنع وفصل في الخلاصة فيما لو سقط منه جرة في موضع ليس  
له فيه حق المرور بين أن يقع منه فيضمن وبين أن ذهب بها الريح فلا يضمن قال وهذا أظهر وعليه الفتوى  
وغالب الكتب على ما ذكره قاضي خان ط (قوله من الكبر) هو بالكسر زق ينفع فيه الحداد وأما المبنى من  
الطين فكور والجمع أكار وكيرة كغنية وكيران قاموس فالمناسب الكور لانه هو الذي يخرج منه ط  
لكن ورد في الحديث المدينة كالكبريتي خبثا فلعلة مشتركة تأمل وعبر الاتقاني بالكور (قوله وأحرق  
شبانهم) وان فقا غير رجل فديته على عاقلة اتقاني (قوله لا تحتمله) يعني لا تحتمل بقاءه بأن كانت صعودا  
وأرض جاره هبوطا يعلم انه لو سقى أرضه نفذ الى جاره ضمن ولو كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره  
فلو تقدم اليه بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشهاد على حائط ولولم يتقدم لم يضمن كما في جامع الفصولين  
شربلاية أقول زاد في نوو العين عن الخانية بعد قوله ضمن مانعه ويومر بوضع المسناة حتى يصير مانعا ويمنع  
عن السقي قبل وضع المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع عن السقي يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدم اه  
وبهذه الزيادة حصل الجواب عن اعتراض ط بانه يلزم أن لا يتصور ارتفاع رب الصاعدة اه فافهم  
وفي شرب الخلاصة المذكور في عامة الكتب انه اذا سقي غير معتاد ضمن وان معتاد الا يضمن (قوله صح)  
لان شركة الصنائع يقبل كل منهما العمل على أن ما يتقبله يكون أصلا فيه بنفسه ووكيلا عن شريكه فيكون  
الريح بينهما وهنا كذلك فان ما يقبله عليه صاحب الحانوت من العمل بعمله الصانع أصالة عن نفسه ووكالة  
عن صاحب الحانوت فيكون الاجر بينهما كذلك رضى (قوله استخسانا) والقياس أن لا يصح  
وبه أخذ الطحاوي لانه استخبار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفير الطمان (قوله لانه شركة  
الصنائع) فيه تعرض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة وجوه ورده الزيلعي بأن شركة الوجوه أن يشتركا على  
أن يشترىا بوجوههما ويبيعا وليس في هذا بيع ولا شراء وأجاب في العزيمة بأنه لم يرد بها المصطلح عليها بل ما وقع  
فيها تقبل العمل بالوجاهة يرشد الى قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا بجذاقته يعمل اه وفيه بعد (قوله  
كاستخبار جل) التشبيه في كون صحة كل على خلاف القياس (قوله محلا) بفتح الميم الاول وكسر الثاني  
أو بالعكس الهودج الكبير الجبابج اتقاني عن المغرب (قوله وله المحل المعتاد) أي في كل بلدة قال في الجوهرة  
ولا بد من تعيين الراكين أو يقول على أن أركب من أشاء أما اذا قال استأجرت على الركوب فالاجارة فاسدة  
وعلى المكري تسليم الخزام والقتب والسرج والبرة التي في أنف البعير والبعام للفرس والبردة للعمار فان تلف  
شي في يد المكري لم يضمنه كالدابة وعلى المكري اشالة المحل وحطه وسوق الدابة وقودها وأن ينزل الراكين  
للطهارة وصلاة الفرض ولا يجب للاكل وصلاة النفل لانه يمكنهم فعلها على الطهر وعليه أن يترك الجمل للمرأة  
والمريض والشيخ الضعيف (قوله ورؤيته أحب) نفي للجهالة وخروج من خلاف الامام احمد (قوله وفي  
الولولجية) عبارتها اذا نكاري من الكوفة الى مكة ابلا سماعة بغير أعيانها فالاجارة جائزة وينبغي أن لا تجوز  
لان المعقود عليه حينئذ مجهول كالأستأجر عبد الابيعه لا يجوز قال خواهر زاده في شرح الكافي ليس صورة  
المسألة أن يكاري ابلا سماعة بغير أعيانها لكن صورتها أن المكاري يقبل المحولة كأن قال المستكري اجلني  
الى مكة على الابل بكذا فقال المكاري قبلت فيه كون المعقود عليه حلا في ذمة المكاري وانه معلوم والابل  
آلة المكاري لينأذى ما وجب في ذمته وجهالة الآلة لا توجب افساد الاجارة قال الصدر الشهيد عندى يجوز  
كما ذكر في الكتاب اه ومراده بالكتاب الاصل للامام محمد وهو المذكور وألا فقد نقله في التاترخانية عنه  
وفي البرازية ويقتى بالجواز للعرف فان لم يصرم معتادا لا يجوز اه فقول الشارح ويجعل المعقود عليه الخ  
هو تفسير خواهر زاده وقد علمت أن المفتي به خلافه ان تعورف (قوله ونحوه) قال الاتقاني وكذا غير الزاد  
من المكمل والموزون اذا اتقص له أن يزيد عوض ذلك (قوله الا اذا انكر الخ) أي لم يجب المسمى وهل يجب  
أجر المثل وسبأني في الغصب انه يجب في الوقف ومال النيم والمعد للاستغلال ولأن تقول اذا أنكر المالك



فلو قال الساكن اسكن بكذا والآن ~~فقال الساكن اسكن بكذا~~ افسكت لزوم ما سمي بقى لو سكت ثم لما طالبه قال لم اجمع ~~فقال الساكن اسكن بكذا~~ كلامك هل  
يصدق ان به صمم نعم والالا بما لا يظهر (المستأجر ان يؤجر المؤجر) بعد قبضه قيل وقبله (من غير مؤجره وامان مؤجره فلا) يجوز ان تظل  
ثالث به يفتى للزوم عليك المالك وهل ٥٦ تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضي خان وغيره وفي المضمرات وعليه

الفتوى وقد منع عن الجرمه زيا  
للعويرة الاصح نعم واقتره المصنف  
ثمة ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد  
أنه ان قبضه منه بعد ما استأجره  
بطلت والا فلا فيمكن التوفيق  
مقابل وهل تسقط الاجرة مادام  
في يد المؤجر خلاف مبسوط  
في شرح الوهبانية وكله باستنجاز  
عقار ففعل الوكيل وقبض  
ولم يسلمها أي لم يسلم الوكيل العين  
المؤجرة اليه أي الى الموكل حتى  
مضت المدة فالاجر على الوكيل  
لانه أصيل في الحشوق ورجع  
الوكيل بالاجر على الأمر  
لنيابته عنه في القبض فصار  
قايضا حكما وكذا الحكم ان  
شرط الوكيل تعجيل الاجر  
وقبض الدار ومضت المدة ولم  
يطلب الأمر الدار منه فانه  
يرجع ايضا لصيرورة الأمر  
قايضا بقبضه مالم يظهر المنع وان  
طلب الأمر الدار وأبى الوكيل  
تعجيل الاجر لا يرجع لانه لما  
حبس الدار بحق لم يتبق يده نيابة  
فلم يصير الموكل قايضا حكما فلا  
يلزمه الاجر (يستحق القاضي  
الاجر على كتب الوثائق)  
والمأخوذ والسجلات (قد رما يجوز  
لغيره كالفتى) فانه يستحق أجر  
المثل على كتابة الفتوى لان  
الواجب عليه الجواب باللسان  
دون الكتابة باليد ومع هذا  
الكف أولى احترازا عن القيل  
والقال وصيانة لما الوجه عن  
الاستدال بزانية وتماه في  
قضاء الوهبانية

٢ مطلب

في اجارة المستأجر للمؤجر ولغيره

٣ مطلب

في اجرة صك القاضي والمفتي

في المعدل للاستغلال لا يكون غاصبا ظاهرا سايحاني أي فلا يلزمه اجرة لما سمي بقى لو سكت ثم لما طالبه قال لم اجمع ~~فقال الساكن اسكن بكذا~~ كلامك هل  
تأويل ملك لا يلزمه أجر (قوله فلو قال الخ) في التارخانية اكثرى دار اسنة بألف فلما انتضت قال ان  
فرغتها اليوم والافني عليك كل شهر بألف والمستأجر مقره بالدار فانا نجعل في قدر ما ينقل متاعه بأجر المثل  
وبعد ذلك بما قال المالك (قوله بقى لو سكت الخ) هذه حادثة يت المقدس سنة ٩٩٩ اجاب عنها المصنف  
بما ذكر كما قاله قبيل باب ضمان الاجير ثم قال وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من المسائل (قوله للمستأجر  
ان يؤجر المؤجر الخ) أي ما استأجره بمثل الاجرة الاولى أو بأقل فلو با أكثر تصدق بالفضل الا في مسألتين  
كأمر أول باب ما يجوز من الاجارة (قوله قبل وقبله) أي فالحلاف في الاجارة كالحلاف في البيع  
فعندهما يجوز وعند محمد لا يجوز وقيل لا خلاف في الاجارة وهذا في غير المنقول فلو منقول لم يجوز قبل القبض  
كذا في التارخانية (قوله من غير مؤجره) سواء كان مؤجره مالكا أو مستأجرا من المالك كما يفيد التعليق  
الا في لاق المستأجر من المالك مالكا للمنفعة ووقع في المنع عن الخلاصة أن المستأجر الثاني اذا أجر من المستأجر  
الاول يصح وقد راجعت الخلاصة فلم أجده هذه الزيادة وهكذا رأيت في هامش المنع بخط بعض الفضلاء انه راجع  
عدة نسخ من الخلاصة فلم يجد ذلك فتنبه (قوله وان تظل ثلث) أي بأن استأجر من المستأجر شخص فاجر  
للمؤجر الاول (قوله به يفتى) وهو الصحيح وبه قال عامة المشايخ ابن التشنه (قوله للزوم عليك المالك)  
لان المستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم عليك المالك منح وفي التارخانية استأجر الوكيل بالاجارة  
من المستأجر لا يجوز لانه صار أجرا ومستأجرا وقال القاضي ببيع الدين كنت أفتى به ثم رجعت وأفتى بالجواز  
أقول يظهر من هذا حكم تنول الوقف لو استأجر الموقوف من أجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أراه  
تأمل (قوله الصحيح لا) بل في التارخانية عن خمس الاثمة ان القول بالانقضاء غلط لان الثاني فاسد والاول  
صحيح أي والفساد لا يرفع الصحيح (قوله وقد مننا) أي في باب ما يجوز من الاجارة (قوله عن الخلاصة)  
ونصها وتأويل ما ذكر في النوازل ان الاجر قبض المستأجر من المستأجر بعد ما استأجر لانه لو قبض منه  
بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى قال في المحيط وان لم يقبض منه فعلى المستأجر الاول الاجر  
اه أقول فيه نظرقان الكلام في انقضاء الاولى وعدمه وسقوط الاجر لا يستلزم الانقضاء كما لا يخفى ويدل  
عليه ما في التارخانية عن العناية ان قبضها رب الدار سقط الاجر عن المستأجر مادامت في يديه والمستأجر  
أن يطالبه بالتسليم اه فقد صرح بسقوط الاجر وبأن له المطالبة بتسليم العين المستأجرة ولو انتضت لم يكن  
له ذلك (قوله قتأمل) قد علمت أن هذا التوفيق غير ظاهر فتعين ما قلناه ح الذي يظهر ما في الوهبانية  
نظر اللغلة ولتصح قاضي خان والمضمرات (قوله وهل تسقط الاجرة الخ) أقول الذي في شرح الوهبانية  
عن أبي بكر البخاري انه لا يسقط الاجر عن المستأجر ونقل في البرازية عن أبي الليث شموافقة البخاري وذكر في المتن  
بالنون الصحيح أن الاجارة والاعارة لا يكونان فلهذا لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يد الاجر  
اه ملخصا وأنت خير أن ما قدمه من التوفيق محله هنا على ما قررناه سابقا بأن يقال ان قبضه من المستأجر  
سقط الاجر والا فلا قد بدرو قد أفادت عبارة المتن أن الاعارة حكمها كالاجارة في الصحيح (فرع) في فتاوى ابن  
تيميم اذا تقابل المؤجر الاول والمستأجر منه فالتقابل صحيح وتنفسح الاولى والثانية انتهى (قوله ورجع  
الوكيل بالاجر على الأمر) سواء منعها من الأمر أولا درر ونقل في البرازية الرجوع عن أبي يوسف ثم قال  
الصحيح انه لا يرجع على الأمر استحصانا لانه بالحس صار غاصبا والغصب من غير المالك متصور اه ومثله في  
الخلاصة وغيره اعني جذا صاحب المحيط (فرع) وهب الاجر من الوكيل أو أبرأه صح والوكيل أن يرجع  
على الأمر خلاصة (قوله يستحق القاضي الاجر الخ) قيل على المدعي اذ به احياء حقه فتفعله وقيل على  
المدعي عليه اذ هو يأخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره أحد وأمره القاضي فلي من يأخذ  
السجل وعلى هذا اجرة الصك على من يأخذ الصك في عرفنا وقيل يعتبر العرف جامع القصولين وفي المنع  
عن الزاهدي هذا اذا لم يكن له في بيت المال شيء اه تأمل (قوله قد رما يجوز لغيره) قال في جامع  
القصولين للقاضي أن يأخذ ما يجوز لغيره وما قيل في كل ألف خسة دراهم لا تقول به ولا يليق ذلك بالفقه وأي  
مشقة للكاتب في كثرة التهن وانما أجر مثله بقدر مشقة أو بقدر عمله في صنعه أيضا كالكاتب وثواب مستأجر



وفي الصيغة حكم وطلب اجرة لكتاب شهادته جاز وكذا المقتى لوفى البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابه ليست بواجبة عليه وفيها استاجره ليكتب له تعويذ الاجل السحر جاز ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب المستاجر لا يكون خصما للمدعى الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون الاعلى مالكا العين بخلاف المشتري والموهوب له الملكهما العين وهل يشترط حضور الاستاجر مع المشتري ٥٧ قولان (وتصح الاجارة ونقضها

والمزارعة والمعاملة والمضاربة

والوكالة والكفالة والابصاء

والوصية والقضاء والامارة

والطلاق (والعناق والوقف)

حال كون كل واحد مما ذكر

(مضافا) الى الزمان المستقبل

كما جرت احوالنا

رأس الشهر صبح بالاجماع (لا)

يصح مضافا للاستقبال كل ما كان

تملكا للحال مثل (البيع واجازته

وفسخه والقسمة والشركة والهبة

والنكاح والرجعة والصلح عن مال

وابراء الدين) وقدمت في متفرقات

البيع (زاد اجر المثل في نفسه من

غير ان يزيد احد فله المتولى فسخها

ومالم يفسخ كان على المستاجر

المسمى) به يفتى (فسخ العقد بعد

تجديد البدل فللمعجل حبس البدل

حتى يستوفي ماله من البدل)

صحيحا كان العقد او فاسدا والواحد

في يد المستاجر فليحفظ (استاجر

مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط)

لا المشغول كما مر لكن حرر محشي

الاشباه ان الرابع صحة اجارة

المشغول ويؤمر بالتفريق والتسليم

مالم يكن فيه ضرر فله الفسخ

قتنه (استاجر شاة لارضاع ولده

او جدي لم يجز) لعدم العرف

٢ (المستاجر فاسدا اذا اجر

صحيحا جازت) لو بعد قبضه

في الاصح منية (وقيل لا) وتقدم

الكل والكل في الاشباه (فروع)

اعلم ان المقاطعة اذا وقعت

بشروط الاجارة فهي صحيحة لان

العبارة للمعاني وقد مناه في الجهاد

\* صح استخبار قلم بيان الاجر

والمدة استاجر شيئا ليتنفع به

خارج المصرفات تنفع به في المصرف

فان كان ثوبا لزم الاجر

باجر كثير في مشقة قليلة اه قال بعض الفضلاء افهم ذلك جوازا اخذ الاجرة الزائدة وان كان العمل مشقة قليلة وتقرهم لمنفعة المكتوب له اه قلت ولا يخرج ذلك عن اجرة مثله فان من تفرغ لهذا العمل كتقارب اللاتي مثلا لا يأخذ الاجر على قدر مشقته فانه لا يقوم بموته ولو ائتمناه ذلك لزم ضياع هذه المنفعة فكان ذلك اجر مثله (قوله ليكتب شهادته) لعل المراد بها خطه الذي يكتب على الوثيقة والا فالكلام في القاضي لا الشاهد ط (قوله وقيل مطلقا) أي ولو في البلدة غيره وهو ظاهر ما مر في المتن ووجهه ظاهر للتعليل المذكور (قوله لاجل السحر) أي لاجل ابطاله والا فالسحر نفسه معصية بل كفر لا يصح الاستجار عليه (قوله ان بين قدر الكاغد) ليظهر مقدار ما يسهه من السطور عرضا والتفاوت في الزيادة لبعض الكلمات مغتفر وقوله والخط الظاهر ان المراد به عدد الاسطر ط (قوله وكذا المكتوب) أي اذا استاجر رجلا ليكتب كتابا الى حبيبه فانه يجوز اذا بين قدر الخط والكاغد مخ (قوله بخلاف المشتري) فانه يكون خصما للكل مخ (قوله وهل يشترط الخ) قال في المنع ما في الصغرى من ان المشتري لا يكون خصما للمستاجر يعني بانفراده بل لابد من حضور الاجر يخالفه ما في البرازية عن تساوى القاضي اجر ثم باع وسلم تسمع دعوى المستاجر على المشتري وان كان الاجر غائبا لكن نقل بعده ما يوافق ما في الصغرى فليست بل عند الفتوى اه ملخصا (قوله والمعاملة) أي المساقاة (قوله ككل ما كان تملكها للحال) أي أمكن تمييزه للحال فلا حاجة لضافتها بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكلها لا يمكن تملكها للحال وكذا الوصية وأما الامارة والقضاء من باب الولاية والكفالة من باب الالتزام زيلعي (قوله وبراء الدين) احتراز عن البراءة عن الكفالة فيصح مضافا عند بعضهم ط عن الجوى (قوله به يفتى) أي بأن للمتولى فسخها فكان عليه أن يذكره عقبه كما فعل في السوادة قبيل باب ما يجوز من الاجارة (قوله او فاسدا الخ) هذا موافق لما ذكره قبل ما يجوز من الاجارة من انه مقدم على الغرماء ومخالف لظاهر ما قدمه قبيل قوله فان عقدها لغيره وقد مناه تأويله (قوله استاجر مشغولا وفارغا الخ) تقدمت اول باب ما يجوز (قوله لكن حرر محشي الاشباه الخ) حيث قال ينبغي حمل ما ذكره المصنف على ما ذكره القاضي خان وهو لو استاجر ضياعا بعضا فارغا وبعضها مشغول قال ابن الفضل تجوز في الفارغ لا المشغول اه لانه اذا استاجر بيتا مشغولا يجوز ويؤمر بالتفريق والتسليم وعليه الفتوى كما في الخيانة فتمين حل كلامه على الضياع فقط اه وفي حاشية البصري عن جوامع الفقه حككت الدار مشغولة بمتاع الاجر والارض مزروعة قبيل لا تصح الاجارة والصحيح الصحة لكن لا يجب الاجر مالم تسلم فارغة او يبيع ذلك منه ولو تفرغ الدار وسلمها زمت الاجرة (قوله مالم يكن فيه ضرر) كما اذا كان الزرع لم يستخصد (قوله فله الفسخ) تفريع على المنع وهو يمكن (قوله لعدم العرف) ولانها وقعت على اتلاف العين وقد مر في اجارة الظئر في باب الاجارة الفاسدة (قوله المستاجر فاسدا الخ) تقدمت اول باب الاجارة الفاسدة (قوله وتقدم الكل) أي كل هذه المسائل وقد بينت لك مواضعها (قوله بشروط الاجارة) أما ما يفسدونه في هذه الازمان حيث يضمنها من له ولايتها الرجل بمال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها ونحوه فهو باطل اذا لم يصح اجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان قصد اولا يبعاله لانه معدوم كما بينه في الخيرية (قوله فهي صحيحة) سئل العلامة قاسم هل الجندی أن يوجر ما قطعه الامام من اراضي بيت المال فأجاب نعم له ذلك ولا أثر لجواز اخراج الامام له في أثناء المدة كما لا أثر لجواز موت المؤجر في أثناء مدة الاجارة واذامات او أخرجه الامام تنفسخ الاجارة اه ملخصا أقول وقد مناه البحث في مدة اجارته عند قوله أول كتاب الاجارة ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين وهل تنفسخ لو فرغ المؤجر لغيره وقرر السلطان المفروغ له فانه يتضمن اخراج الاول أم لا كالبيع لم أره فليراجع وهي حادثة الفتوى ثم رأيت شيخ مشايخنا السائحاني في كتابه الفتاوى النعمية ذكر الانفساخ بالفراغ والموت أخذ من قولهم من عقد الاجارة لغيره لا تنفسخ بموته وكيل لانهم اجره لغيرهم أو استاجر لغيرهم قال وهذا اجر لنفسه وربما يتضرر من سبب صير له لم تنفسخ اه تأمل (قوله صح استخبار قلم الخ) في التاترخانية استاجر قلم ليكتب به ان بين ذلك وقامت والانلا في التوازل اذا بين الوقت والكتابة صح (قوله لزم الاجر) قال الفقيه لانه خلاف الى خير وفي الدابة الى شر ولانه يحتاج

٦ مطلب ١٥ بن خا في اجارة المقطع وانفساخها بموت المقطع واخراجها له



في الدابة الى ذكر المكان وفي الثوب الى ذكر الوقت برأية قاتل ( قوله الا لعذريها ) أي بحيث لا يقدر على الركوب كما في غاية البيان ( قوله وأعطى أجر مثله ) ولا يجاوز به المسمى ولو لو الجنية ( قوله وأخذ منه القيمة ) أي قيمة الكاغد والخبر ( قوله أعطاه بحسابه من المسمى ) هذا فيما أضاف به ويعطيه لنا خطأ أجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض ذكره في الولو الجنية ( قوله استرد الاجرة الخ ) لانه انما اعطاه الا بغير الزئوف من الجياد وفي الذخيرة ولو أنكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فالقول قول القابض لانه لو أنكر القبض أصلاً كان القول قوله ( قوله ان دلني الخ ) عبارة الاشياء ان دللتني وفي البرازية والولو الجنية رجل ضل له شيء فقال من دلني على كذا فله كذا فهو على وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بأن قال من دلني فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق به الاجر وان قال على سبيل الخصوص بأن قال لرجل بعينه ان دللتني على كذا فلك كذا ان مشي له فله فله أجر المثل للمشي لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل وان دله بغير مشي فهو والاول سواء قال في السير الكبير قال أمير السرية من دلنا على موضع كذا فله كذا ابصر ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر اه ( قوله الا اذا عين الموضع ) قال في الاشياء بعد كلام السير الكبير وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذا عقد اجارة هنا وهذا محض لمسألة الدلالة على العدم لكونه بين الموضع اه يعني انه في الدلالة على العموم تبطل الا اذا عين الموضع فهي محض مسألة أخذ من كلام السير لان قول الأمير على موضع كذا فله كذا بعينه بخلاف من ضل له شيء فقال من دلني على كذا أي على تلك الضالة فلا تصح لعدم تعيين الموضع الا اذا عرفه باسمه ولم يعرفه بعينه فقال من دلني على دابتي في موضع كذا فله كذا هو كسالة الأمير وهذا معنى قول الشارح الا اذا عين الموضع وقول الاشياء والظاهر وجوب أجر المثل الخ حاصله البحث في كلام السير فانه حيث كان عاماً لم يوجد قابل يقبل العقد فأتى العقد أقول حيث اتى العقد أصلاً كان الظاهر أن يقال لا يجب شيء أصلاً كما في مسألة الضالة والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من انه يتعين هذا الشخص والعقد بحضوره وقبوله خطاب الأمير بما ذكره فيجب المسمى لتحقق العقد بين شخصين معينين لفعل معلوم وأما اذا لم يكن الفعل مـهـلـمـا كسالة الضالة فلا يجب شيء بخلاف ما اذا كان الشخص معيناً لوقوع العقد حينئذ على المشي لكنه غير مقدر فوجب أجر المثل فقد ظهر الفرق بين المسائل الثلاث وقد خفي على بعض محشي الاشياء وقوع في الاشتباه ثم يمكن أن يقال لم يتعين الشخص بحضوره وقبوله خطاب صاحب الضالة كسالة الأمير في عقد العقد على المشي وان لم يتعين الموضع كالوخطاب معينا فليتناقل ( قوله عشرة في عشر ) بالنصب تمييزاً أي مقدار عشرة طولا في عشرة عرضاً ( قوله وبين العمق ) أي والموضع قال في التارخانية لا بد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره اه وقام تفاربعه فيها من الفصل ٢٥ ( قوله كان له ربع الاجر ) لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العمل اشياء ( قوله هذا قولهما وهو المختار ) لان عند صاحبين تصح اجارة المشاع لكنه خلاف المعتقد كما مر في الاجارة الفاسدة وفي البدائع استأجر طر يقام دار ليز فيه وقام معلوم لم يجز في قياس قوله لان البقعة غير متميزة فكان اجارة المشاع وعندهما يجوز ( قوله من دلنا الخ ) هذه مسألة السير الكبير وقد علمت انه يجب فيها المسمى لتعين الموضع والقابل للعقد بالحضور وان كان لفظ من عاماً وقوله لان الاجر يتعين أي يلزم ويجب ( قوله اجارة هبة الخ ) قال في الولو الجنية ولو قال داري لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة فهي اجارة أما الاول فلانه ذكر في آخر كلامه ما يغير أوله وأوله يحتمل التغير بذكر العوض وأما الثاني فلان المذكور أولاً معاوضة فلا تحتمل التفسير الى التبرع ولذا لو قال آجرتك بغير شيء لا تكون اعارة وتعتقد الاجارة بلفظ العارية اه ملخصاً ( قوله غير لازمة الخ ) قال الاتقاني ولم يذكر في المبسوط انها لازمة أولاً وعكس عن أبي بكر بن حامد قال دخلت على الخصاص واستفتت فامنه فرائد أحدها هذه وهو انها لا تلزم فلكل الرجوع قبل القبض وبعد لكن اذا سكن يجب الاجر لانه أمكن العمل باللفظين فيعمل بهما بقدر الامكان ككاهبة بشرط العوض اه ملخصاً وظاهره انه يجب الاجر المسمى وفي البيروني عن الذخيرة التصريح بوجوب أجر المثل ( قوله وفي لزوم الاجارة المضافة تعصمان ) عبر بالزوم لانه لا كلام في العصة فلا ينافي ما قدمه الشارح قرياً من معتمداً بالاجماع فافهم ( قوله بأن عليه الفتوى ) لما في الخاتمة لو كانت

• مطلب  
أنكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فالقول للقابض ٥

• مطلب  
ضل له شيء فقال من دلني عليه فله كذا

وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها لزم الاجر الا لعذريها •  
أخطأ الكاتب في البعض ان الخطأ في كل ورقة خبر ان شاء أخذه وأعطى أجر مثله او تركه عليه وأخذ منه القيمة وان في البعض أعطاه بحسابه من المسمى •  
الصيرفي بأجر اذا ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه • ان دلني على كذا فله كذا فله فله أجر مثله ان مشي لاجله • من دلني على كذا فله كذا فهو باطل ولا أجر لمن دله الا اذا عين الموضع • استأجره لمخرحوض عشرة في عشرون بين العمق فخر خمسة في خمسة كان له ربع الاجر الكل من الاشياء وفيها جازا استجار طر يق للمرور ان بين المدة قلت وفي حاشيتها هذا قولهما وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا تجاز لان الاجر يتعين بدلالته وفي الغاية داري لك اجارة هبة صحت غير لازمة فلكل فسخها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة تعصمان وأيد عدم لزومها بأن عليه الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء



حضافة الى الغد ثم باع من غيره قال في المتقى فيه روايتان والقوى على انه يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة  
وهو اختيار الحلواني اه وقد مناقية الكلام أول الكتاب ثم اظهر ان عدم لزوم من الجانبين  
لا من جانب المؤجر فقط فكل فسخها كما هو مقتضى اطلاقهم تأمل (قوله وبه يفتى) تقدم نحوه في أول  
الاجارة الفاسدة وتكلمنا هناك عليه وقال في القضية وفي ظاهر الرواية لا يجوز لانه لا ينتفع بالبناء وحده (قوله  
وكره اجارة ارضها) هكذا قال في الهداية وفي خزانه الاسكمل لو اجر أرض مكة لا يجوز فان رغبة الارض  
غير مملوكة قال ومفهومه يدل على جواز ايجار البناء شرح ابن السحنة (قوله وفي الوهبانية) فيه أن البيت  
الخامس والستون الثاني من البيت الرابع من نظم ابن السحنة وليس أيضا من نظم الشرنبلالي كما قيل  
(قوله وفي الكلب) أي كلب الصيد أو الحراسة (قوله والباري) بالتشديد (قوله قولان) يعني  
روايتان حكاهما قاضي خان الأولى لا يجب الاجر والثانية ان بين وقامه ولو ما يجب والا فلا ولا يجوز في السنور  
لاخذ الفار مطلقا لان المستاجر يرسل الكلب والباري فيذهب بارساله فيصيد ويصيد السنور بفعله وفي استئجار  
القرى ذلك كس البيت خلافه وتماسه في الشرح (قوله كأم القرى) هي مكة المشرفة أي في ايجار بناتها قولان  
قال الناطم وانما قصت عليه مخافة أن يتوهم انه لا يجوز كما لا يجوز بيع الارض (قوله أو أرضها) مبتدأ  
والجمله بعده خبره وأو بمعنى الواو والاستثنائية تأمل (قوله لوراح الخ) أي لو ذهب التاجر بالتوب ولم يظفريه  
الدلال لا يضمن لانه مأذون له في هذا الدفع عادة قال قاضي خان وعندى اذا فارقه ضمن كالأو ودعه عند أجنبي  
أوتركه عند من يريد الشراء والنظم لا اشعاره باختيار قاضي خان شرح (قوله ومن قال الخ) تقدم  
الكلام عليها في باب الفسخ (قوله فانسخن) أمر من الفسخ مؤكدا بالنون وفي بعض النسخ فامتن من  
الامتنان اشارة الى القول بتحكيم الزى والهيئة والأولى اولى لقوله خلفه فانهم (قوله من ترك التجارة)  
أي من أجل تركها وتقدم الكلام عليها (قوله ما أكرى) مفعول يفسخ (قوله ولو كان) أي  
المستاجر يعني لو سار بعض الطريق فبداله أن لا يذهب له ذلك على ما مر بيانه (قوله ومؤجر) مبتدأ وجمله  
له قسمها خبر والمعنى لو استأجر دواب بعينها وتسلمها فماتت انقضت لا لو يغير عينها فماتت الا جران يأق  
بغيرها وعن الثاني ثبوت الفسخ مطلقا (قوله وبالضعف يترك) أي ضعف المؤجر أي والمؤجر ففسخها  
اذا مرض قال ابن السحنة وهو خلاف ظاهر الرواية واليه أشار بقوله يترك لكن قدم الشارح أن به يفتى  
تأمل (قوله ذي ضعف) أي مريض مرض الموت (قوله من الكل جائز) أي نافذ من كل ماله قال  
في العمادية تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جميع المال لانها لا تبقى بعد الموت حتى يعلق بها حق الورثة والغرماء  
اه ملخصا (قوله من ذلك) أي من الاجر الذي أجره المريض (قوله وأجر عقاره) مبتدأ والواو والصال  
والخبرة وله توفاه أي تجعله لمدة مستقبله (قوله اجدر) أي المستأجر أولى به من الغرماء الا انه لو هلك  
عنده لا يسقط دينه بخلاف الرهن والله تعالى أعلم

### \*(كتاب المكاتب)\*

المكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى مكاتب بالكسر وكان الانسب أن يقول كآب الكتابة لان علم الفقه  
يبحث فيه عن فعل المكاتب وهو الكتابة لا المكاتب لكن في القهستاني هو مصدر ميمي بمعنى الكتابة والعدول  
عنها للتباعد عن نوع تكرار (قوله مناسبتة للاجارة الخ) فيه اشارة للجواب عما يقال كان الأولى ذكره عقب  
العناق لان ما لهما الولاء كما فعل الحاكم الشهيد والجواب أن العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة  
ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة للسيد والمنفعة للعبد وهو أنسب للاجارة لان نسبة الذاتيات أولى من  
العرضيات كما حققه في العناية وقد تمت الاجارة لشبهها بالبيع في التملك والشرائط وجريانها في غير المولى  
وعنده وقيل لان المنافع فيها ثبت لها حكم المال ضرورة بخلاف الكتابة والكل مناسبات تقريرية لا تحتمل  
التدقيقات المنطقية (قوله وهو جمع الحروف) الأولى وهو الجمع مطلقا ومنه الكتابة لانها جمع الحروف  
(قوله سمي به الخ) قال في المستمعي الكتب الجمع لغة ويستعمل في الالزام فالمولى يلزم العبد البذل والعبد  
يلزم المولى العتق عند أداء البذل قال المطرزي قولهم انه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة ضعيفا والصحيح

وعن محمد يجوز لو منتفعا به بحدار  
وسقف وبه يفتى ومنه اجارة  
بناء مكة وكره اجارة ارضها  
وفي الوهبانية

وفي الكلب والباري قولان والبناء  
كأم القرى أو ارضها ليس تؤجر  
ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر

يقبله لوراح ليس يخسر  
ومن قال قصدي أن اسافر فانسخن  
خلفه او فاسأل رقا قال يتركها

ويفسخ من ترك التجارة ما أكرى  
ولو كان في بعض الطريق ومؤجر  
له فسخها لو مات منها معين

واطلق يعقوب وبالضعف يترك  
وايجار ذي ضعف من الكل جائز  
ولو أن اجر المثل من ذلك أكثر

ومن مات مديونا وأجر عقاره  
توفاه للمستأجر المجلس اجدر  
\*(كتاب المكاتب)\*

مناسبتة للاجارة أن في كل منهما  
ملك الرقبة لشخص والمنفعة لغيره  
(الكتابة) لغة من الكتب وهو  
جمع الحروف سمي به لان فيه ضم  
حرية اليد الى حرية الرقبة



أن كلامهما يكتب على نفسه أمر هذا الوفاء وهذا الاداء وسعى كتابة لانه يخلو عن العوضين في الحال ولا يكون  
الموجود عند العقد الا الكتابة وسائر العقود لا تخلو عن الاعراض غالبا اه اقول قوله غالباً قيد لهم ما قد بر  
ولعل وجه الضعف ما قاله السامحاني ان حرية اليد لم تكن في العقد وان حرية الرقبة بعد انتهائه (قوله  
تحرير المملوك) أي كلاً وبعضاً كما سيذكره وأطلقه فعمل القن والمدبر وأتم الولد (قوله يدا) أي نصراً  
في البيع والشراء ومحوهما جوهره (قوله أي من جهة اليد) أشار إلى انه منصوب على التمييز وفي شرح  
مسكين انه بدل بعض واعتراض بأنه لا بد له من رابط وبأن اليد هنا بمعنى التصرف لا الجارحة فكان الظاهر أن  
يقول بدل استعمال والرابط محذوف ومثله يقال في رقبة (قوله حالا) أي عقب التلفظ بالعقد حتى يكون  
العبد أحق بنفعه ط عن الجوى (قوله ورقبة ما لا) أخرج العتق المنجز والمعلق ثم هذا تعريف بالحكم  
ولو أراد التعريف بالحقيقة لقال هي عقد يرد على تحرير اليد طوري (قوله يعني عند اداء البدل) أفاد  
أن تأخير الاداء غير شرط (قوله حتى لو اداه حالاً عتق حالاً) تفريع على التفسير ولا تطلق أن العتق معلق  
على الاداء بل انما عتق عند الاداء لان موجب الكتابة العتق عند الاداء وكان القياس أن يثبت العتق عند  
العقد لان حكمه يثبت عقبه لكن يتضرر المولى بخروج عبده عن ملكه بعوض في ذمة المظلس والفرق بين  
التعليق والكتابة في مسائل منها انه في التعليق يجوز بيعه ونهبه عن التصرف وملك أخذ كسبه بلا اذنه  
كما في التبيين وفي غاية البيان ولومات قبل الاداء لا يؤدى عنه بمأزله وكذا لومات المولى يورث عنه العبد مع  
اكسابه ولو ولدت ثم أتت لم يعتق ولدها ولو حط عنه البعض فأدى الباقي أو أبرأه عن الكل لم يعتق بخلاف  
الكتابة وبخلاف العتق على مال كانت حر على ألف فقبل العبد فانه يعتق من ساعته والبدل في ذمته اه  
ملخصاً (قوله وركتها الخ) الحاجة اليه فيمن يثبت حكم العقد فيه مقصوداً لا تبعاً كالولد ونحوه مما يأتي  
بدائع ملخصاً (قوله او ما يؤدى معناه) كما يأتي قرياسنا (قوله وشرطها الخ) هذا الشرط راجع الى البدل  
ومثله كونه مالا وأن لا يكون البدل ملك المولى وهي شروط انعقاد وكونه متقوماً وهو شرط صحة وأما ما يرجع  
الى المولى فالعقل والبلوغ والملك أو الولاية فلا تنفذ من فضولى بل من وكيل وكذا أب ووصى استحصانا للولاية  
وهذه شروط انعقاد والرضى وهو شرط صحة احترازاً عن الاكراه والهزل لا الحرية والسلام لكن مكاتبة المرتد  
موقوفة عنده نافذة عندهما وأما ما يرجع الى المكاتب فنها العقل وهو شرط انعقاد وأما ما يرجع الى نفس الركن  
فنه خلو العقد عن شرط فاسد في صلبه مخالف لمقتضاه فان لم يخالف جاز الشرط أو لم يدخل في صلبه بطل وصح  
العتق بدائع ملخصاً لكن اشتراط كون البدل مالا خلاف ما سيأتى من صحتها على الخدمة الا أن يراد المال وما  
في معناه تأمل (قوله معلوما الخ) في الخيانة كل ما يصلح مهر في النكاح يصلح بدلاً في الكتابة (قوله منجماً او  
مؤجلاً) الفرق بينهما أن المؤجل ما جعل لجميعه أجل واحد والمجتم كسيأتي ما ترق على آجال متعددة لكل  
بعض منه أجل ط (قوله لصحتها بالحال) خلافاً للشافعي رحمه الله (قوله لا الرقبة) ولهذا يقال المكاتب  
طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية فصار كالنعام ان استطير تباعروا واستحتمل تطاير زبلى  
(قوله الا بالاداء) فان أدى يعتق وان لم يقل له المولى اذا أدته الى فأتت حر خلافاً للشافعي زبلى (قوله  
وعوده للملكه الخ) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد وأما بالنظر الى المولى فاسترداد ماله الى ملكه اذا عجز وبه عبر  
في الدرر ط (قوله يعقل) أي يعقل البيع والشراء لان الكتابة أذن له بالتجارة وهو صحيح عندنا فلو كان  
لا يعقل او مجنوناً فأدى عنه رجل قبل المولى لا يعتق واسترد ما أدى ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى به المولى  
لم يجز أيضاً وهل توقف على اجازة العبد بعد البلوغ الصحيح لا يتوقف اذا لم يجز له وقت التصرف والصغير  
ليس من أهل الاجازة بخلاف الكبير القاي لوقبل عنه فضولى توقف على اجازة العبد فلو أدى القابل  
عن الصغير الى المولى عتق استحصانا وكذا اذا كان كبيراً غائباً ولا يسترده المؤدى فان أدى البعض استرده  
الا اذا بلغ العبد فأجاز قبل أن يسترده فليس للقابل الاسترداد وان عجز العبد عن ادائه الباقي لان  
المكاتبة لا تنسخ بالرد الى الرقب بل تنهى ففكان العقد قائماً فيما أدى بدائع ملخصاً (قوله بحال) ليس  
فيها احترازاً عن الخدمة للمسياتي شربلاً لية (قوله حال) كقوله على ألف درهم فانه  
يمكنه أن يحصله بالاستقراض أو الاستيهاب عقب العقد اتقاني قال في الهداية وفي الحال كما امتنع من الاداء

وشرعاً (تحرير المملوك يدا)  
اي من جهة اليد (حالا ورقبة  
ما لا) يعني عند اداء البدل حتى  
لو اداه حالاً عتق حالاً (وركتها  
الايجاب والقبول) بلفظ الكتابة  
أو ما يؤدى معناه (وشرطها كون  
البدل) المذكور فيها (معلوما)  
قدره وجنسه وكون الرقب في المحل  
قائماً لا كونه منجماً او مؤجلاً  
لصحتها بالحال وحكمها في جانب  
العبد انتفاء الجبر في الحال وثبوت  
الحرية في حق اليد لا الرقبة  
الا بالاداء وفي جانب المولى ثبوت  
ولاية مطالبة البدل في الحال  
ان كانت حالة والملك في البدل  
اذا قبضه وعوده للملك اذا عجز  
(كاتب قه ولو) القن (صغيراً  
يعقل بحال حال) اي نقد كله



(أو مؤجل) كله (أو منجم) أي  
مقسط على أشهر معلومة أو قال  
جعلت عليك ألفاً تؤذيه نجوماً  
أولها كذا وآخرها كذا فان  
بأذنيه فانت حر وان عجزت فقتل  
وقبل العبد ذلك صح وصار مكاتباً  
لا طلاق قوله تعالى فكاتبوهم  
والأحرار للندب على الصحيح والمراد  
بالخيرية أن لا ينسب بالمسلمين بعد  
العقود فلو بضر فالأفضل تركه  
ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبده  
جاز ونصفه الآخر مأذون له  
في التجارة ولو أراد منعه ليس له  
ذلك كيلا يطل على العبد حق  
العقود وتماه في التتارخانية  
وإذا صحت الكتابة خرج من يده  
دون ملكه حتى يؤدى كل البدل  
لحديث أبي داود المكاتب عبد  
ما بقي عليه درهم ثم فرغ عليه  
بقوله (وغرم المولى العقران وطئ  
مكاتبته) لحرمة عليه (أو جنى  
عليها) فانه يغرم ارشها (أو جنى  
على ولدها أو ألق) المولى  
(مالها) لانه بعقد الكتابة صار  
كل منهما كالأجنبي نعم لا حد  
ولا قود على المولى للشبهة ثم  
(ولو أعتقه عتق مجاناً) لا سقاط  
حقه (و) فسد (ان) كتابه  
(على خراً وخزيراً) لعدم ماليتها  
في حق المسلم فلو كانا ذمتين جاز  
(أو على قيمته) أي قيمة نفسه العبد  
لجهالة القدر (أو على عين) معينة  
(لغيره) لغيره عن تسليم ملك الغير

يريد في الرق قال الاتقاني ولكن لا يرد إلا بالتراضي أو بقضاء القاضي وإن قال آخرى وله مال حاضر أو غائب  
يرجى قدمه أخريومين أو ثلاثة (قوله أو مؤجل) هو أفضل كما في السراج شربلالية (قوله فان أذنيه  
فانت حر) لا بد منه لأن ما قبله يحتمل الكتابة والعقود على مال ولا تعين جهة الكتابة إلا بهذا القيد وأما  
قوله وان عجزت لا حاجة إليه وانما ذكره خشا للعبد على الاداء عند التجويز كذا في النهاية والكفاية والتبيين  
وما رجمه المواني وغيره من لزوم الشان أبي صارده في العزيمة بحصول المراد بالاول وما قدمناه عن الزيلعي من أنه  
يعتق وان لم يقل اذا أذنيه فانت حر فذلك في الكتابة الصريحة كما نبه عليه الاتقاني (قوله لا طلاق  
قوله تعالى فكاتبوهم) فانه يتناول جميع ما ذكره الحال والمؤجل والصغير والكبير وقال الشافعي رحمه الله  
لا تجوز كتابة الصغير ولا الحالة زيلعي (قوله والامر للندب) أي لا للوجوب بإجماع الفقهاء هداية وخص  
للفقهاء لانه عند الظاهرية للوجوب اذ طلبها العبد وعلم المولى فيه خيراً كفاية (قوله على الصحيح)  
احترار عن قول بعض مشايخنا انه للإباحة كقوله تعالى فاصطادوا وهو ضعيف لان فيه الغاء الشرط  
وهو الخيرية لان الإباحة ثابتة بدونه وفي الندب اعمال له (قوله والمراد بالخيرية الخ) وقيل الوفاء وأداء  
الامانة والصلاح وقيل المال زيلعي (قوله ياز) فان أذى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته كما سيذكره  
آخر الباب الآتي (قوله ثم فرغ عليه) أي على قوله خرج من يده لا على قوله دون ملكه كما لا يخفى وفيه  
إشارة الى انه كان ينبغي أن يأتي بالقضاء بدل الواو كما فعل في الجمع وبهذا اعترض الطوري على الكزحيث  
أني بالواو فافهم (قوله وغرم الخ) قال صاحب التسهيل ولو شرط وطأها في العقد لا يضمن العقر اه  
وفي غاية البيان في أوائل باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله ما يخالفه فراجعه سعيدية أقول الذي رأيت في غاية  
البيان فساد الكتابة بهذا الشرط فتأمل لكن في الطوري عن المحيط فان وطئت ثم أذت غرم عقرها لان العقد  
القاسد ملحق بالصحيح (قوله لحرمة عليه) أقول الحرمه لان تسليم العقر كما لا يخفى فللمناسب ما في الهداية  
من قوله لانها صارت أخص بجزائها ثم العقر كما في الشربلالية من الجوهره في الحرث ثم المثل وفي الاماء  
عشر القيمة لو بكر أو نصف العشر لو ثيباً ولو وطئ حراراً لا يلزمه الا عقر واحد وما تأخذه من العقر تستعين  
به على الكتابة لانه بدل منفعة مملوكة كما في البدائع قال في الشربلالية وقد قال في البدائع قبل هذا ثم مال العبد  
ما يحصل بعد العقد بتجارة أو بقبول الهبة والصدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه الارش والعقر  
وان حصل بعد العقد ويكون للمولى لانه لا ينسب الى العبد اه فليتأمل وكذا قال الحدادي وأما أرش  
الجراحة والعقر فذلك لا يدخل وهو للمولى اه فليتظرفيه مع الزام المولى العقر بوطئها والارش بالجناية  
عليها اه ووفق بينهما أبو السعود في حاشية مسكين يحمل هذا على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط وما تقدم  
على ما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذي في يده اه قلت يؤيده ما في الشربلالية عن السراج الكتابة أما  
عن النفس خاصة أو عنها وعن المال الذي في يد العبد وكلاهما جائز لو كان ما في يده أكثر من بدلها فليس للمولى  
الابدل للكتابة اه لكن يعكر عليه ما في الهندية عن المضرات حيث ذكر مسألة الكتابة عن النفس  
والمال ثم قال وماله هو ما حصل له من تجارته أو وهب له أو تصدق عليه وأما ارش الجناية والعقر فالمولى اه  
وهكذا ذكر في البدائع وعليه فلم يظهر بين الكاتبين فرق فليتأمل (قوله أو ألق المولى مالها) أي فانه يغرم  
مثلها أو قيمته أو أرشها لو عبداً مثلاً (قوله للشبهة) أي شبهة ملك الرغبة (قوله مجاناً) أي لو كان المولى محصياً  
فلو مريضاً اعتبر من الثلث قهستاني (قوله وفسدان كتابه) لا معنى لتقدير فساد كما لا يخفى ح أي  
للاستغناء عنه بقول المصنف بعد فهو فاسد وسيلتي في باب موت المكاتب أن في القاسد المولى الفسخ  
بلا رضاه بخلاف الجائز وأن المكاتب يستقل بالفسخ مطلقاً (قوله فلو كانا ذمتين جاز) أفاد أنه لو كان  
أحدهما مسلماً لا يجوز العلة المذكورة (قوله أو على قيمته) كان ينبغي ذكره قبل الخبر والخزير  
لأنهم عود الضمير على الخبز برهان صح عوده على الخبر (قوله لجهالة القدر) أي باختلاف التقويم  
لكن يعتق بأداء القيمة وثبت بتصادقهما والا فان اتفق انسان على شيء فهو القيمة والافيتق بأداء الاقصى  
فهستاه (قوله معينة) أي تعين بالتعيين كالنوب والعبد وتجوهرها من المكبل والموزون غير التقدير حتى  
لو كاتب العبد أو غيره من غير تعينه فانه يفسد (قوله لغيره) فلو كاتبه على عينه ففسد



(أو على مائة دينار ليرتسده  
عليه وصفا) غير معين لجهالة القدر  
(فهو) أي عقد الكتابة (فاسد)  
في الكل لما ذكرنا (فان أدى)  
المكاتب (الخبر عتق) بالاداء (وكذا  
الخبر) لما ليهما في الجملة (وسعى  
في قيمته) باللغة ما بلغت يعنى قبل  
أن يترافعا للقاضي ابن كمال  
(و) اعلم انه متى سمى ما لا وفدت  
الكتابة بوجه من الوجوه  
(لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه  
ولو) كاتبه (على ميتة ونحوها)  
كالم (بطل) العقد لعدم ما ليهما  
أصلا عند أحد فلا يعتق بالاداء  
الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق  
للشرط لا للعقد (وسمى) العقد  
(على حيوان بين جنسه فقط)  
أي لا نوعه وصفته (ويؤدى  
الوسط أو قيمته) ويجبر على قبولها  
(و) صح أيضا (من كافر كاتب  
قنا كافر امثله على خير) لما ليه  
عندهم (معلومة) أي مقدرة  
ليعلم البذل (وأي) من المولى  
والعبد (أسلم فله قيمة الخمر وعتق  
بقبضها) لتعلق عتقه بأداء الخمر  
لكن مع ذلك يسمى في قيمته كما مر  
(و) صح أيضا (على خدمته  
شهره) أي للمولى (أو لغيره  
أو خزينته أو بناء دارا أو دين قدر  
المعمول والآخر بما يرفع النزاع)  
لحصول الركن والشرط (لا يفسد  
الكتابة بشرط) لشبهها بالتكاح  
ابتداء لانها مبادلة بغير مال  
وهو التصرف

بجمله كسبه فيه روايتان وفي الاتفاق عن شرح المكاتب والصحيح انه يجوز اذا أدى يعتق (قوله وصفا)  
هو الغلام وجهه وصفا والجارية وصيفة وجعلها وصافا (قوله غير معين) هذا عندهما خلافا  
لابي يوسف فلم يعيننا جازت بالاتفاق كما في غاية البيان (قوله لما ذكرنا) أي من العلل الاربع ح  
(قوله فان أدى الخمر عتق) لم يبين حكم العتق في باقي الصور الفاسدة وقتلنا انه يعتق بأداء قيمته اذا كاتبه  
عليها لانها معلومة من وجه وتصير معلومة من كل وجه عند الاداء واذا كاتبه على عين لغيره ففي العناية  
لم ينعقد العقد في ظاهر الرواية الا اذا قال ان أدى الى فأنت حر فحينئذ يعتق بحكم الشرط اهـ فهذا  
يفيد انه باطل لا فاسد وأما مسألة الوصف فظاهر كلام الزيلعي انه باطل شر بلاية ملخصا فالمراد بالفاسد هنا  
ما يعم الباطل كافي العزيمة (قوله بالاداء) أي أداء عين الخمر والخبر سواء قال ان أدى فأنت حر أولا  
لانهما مال في الجملة بخلاف الميتة والدم فلم ينعقد العقد أصلا فاعتبر فيه معنى الشرط لا غير وذلك بالتعلق  
صريحا ونعامة في المنح (قوله وسعى في قيمته) أي قيمة نفسه (قوله يعنى قبل أن يترافعا) تقيد لقوله  
فان أدى لا لقوله عتق لان فهمه من قوله بالاداء قال في الكفاية وفي المبسوط فان أداء قبل أن يترافعا الى  
القاضي وقد قال له أنت حر اذا أدىته أو لم يقل فانه يعتق اهـ فافهم (قوله واعلم الخ) قال الزاهد  
في شرحه فان قلت قوله ولم ينقص من المسمى ويزاد عليه لا يتصور في الكتابة بالقيمة ولا بالخمر والخبر لانه لا يجب  
المسمى فلا يتصور النقصان والزيادة عليه قلت قد تأملت في الجواب عنه زمانا وقتشت الشروح وباخت  
الاصحاب فلم يغنى ذلك منه شيئا حتى ظفرت بما ظفر الامام ركن الاثمة الصباغى في شرحه فقال وهذا  
اذا سمى ما لا وفدت الكتابة بوجه من الوجوه لا ينقص من المسمى ويزاد عليه والحاصل أن هذه الصورة  
مستأنفة غير متصلة بالاول وهذا كمن كاتب عبده على ألف رطل من خمر فاذا أدى ذلك عتق عليه سواء قال  
اذا أدى الى ألف فأنت حر أو لم يقل وتجب عليه الزيادة ان كانت القيمة أكثر وان كانت قيمته أقل من الألف  
لا يسترده الفضل عندنا اهـ فقد مر من الشارح الى هذا (قوله لم ينقص الخ) لان المولى لم يرض أن يعتقه  
بأقل مما سمى فلا ينقص منه ان نقصت قيمته عنه والعبد يرضى بالزيادة حتى ينال شرف الحرية فيزداد عليه  
اذا زادت قيمته زيلعي (قوله الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق) ولا شيء عليه لعدم ما ليهما كذا  
في الاختيار ثم قال ولو علق عتقه بأداء ثوب أو دابة أو حيوان لا يعتق للجهالة الفاحشة اهـ ويخالفه قول  
الزيلعي يعتق بأداء ثوب لانه تعلق صريح فصار من باب الايمان وهي تنعقد مع الجهالة فتصرف الى ما يطلق  
عليه اسم الثوب اهـ شر بلاية (قوله بين جنسه فقط الخ) كذا قال في العناية اذا كاتبه على حيوان  
وبين جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه تركى أو هندی ولا الوصف انه جيد أو ردي جازت ويتصرف  
الى الوسط لان الجهالة يسيرة ومثلها يتحمل في الكتابة لان مبناها على السادة فيعتبر جهالة البذل بجهالة  
الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد هت اهـ ولكن في الاختيار الكتابة على الحيوان والثوب كالتكاح  
ان بين النوع صح وان أطلق لا يصح اهـ ومثله في البدائع ثم قال وان على عبد أو يارية صح لانها جهالة  
الوصف فقد سمى النوع جنسا والوصف نوعا فلا مخالفة في الحكم (قوله ويجبر على قبولها) كما يجبر  
على قبول العين لان كل واحد أصل فالعين أصل تسمية والقيمة أصل أيضا لان الوسط لا يعلم الا بها فاستويا  
زيلعي (قوله فله قيمة الخمر) لتعذر تسليم عينها بالاسلام (قوله وعتق بقبضها) يحتمل رجوع الضمير  
الى القيمة وعليه متى المصنف وهو بما لا خلاف فيه ويحتمل رجوعه الى الخمر وهو ما قرره الشارح وعليه متى  
في الهداية والدرر وغيرهما وفيه روايتان كافي العناية (قوله ككامل) في مسألة كتابة المسلم على  
خمر أو خنزير (قوله على خدمته شهرا) هذا استحسان لانها تصير معلومة بالعادة وبحال المولى انه في أي  
شيء يستخدمه وبحال العبد انه لا يثنى بصلح كالو عتقها لولم يذ كر الوقت فسدت لان البذل مجهول بدائع  
(قوله والآخر) بالمقوال التشديد للزنا المحرق شر بلاية (قوله بما يرفع النزاع) بأن سمى له طول البئر  
وعملها ومكانها ويريه آخر الدار وجعلها ما يبنى بها بدائع (قوله لحصول الركن والشرط) أي الايجاب  
والقبول ومعلومية البذل (قوله لا يفسد الكتابة بشرط) أي شرط فاسد وهو الخائف المتقنى العقد كذا  
كاتبه على أن لا يخرج من المصر أو أن لا يتجر ونحوه مما لا يدخل في طلب الكتابة انقلبي (قوله لانها الخ)



بيان لوجه الشبه وقوله وهو التصرف أي غير المال هو التصرف أي فلتا الجراذ البديل مقابل به  
(قوله لشبهها بالبيع اتهام) كذا في الدرر وفيه كلام يعلم من الشربلاية (قوله لانه في البديل)  
أي لان الشرط في صلب العقد واقع في البديل كالمكتبة على رجل مجهول أو حرام أو على ألف على  
أن يطأها مادامت مكتوبة أو تخدمه ولم يبين وقتا أو هو حامل من غيره واستثنى ما في بطنها اتقاني  
والله تعالى أعلم

\*(باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله)\*

\*(قوله للمكاتب البيع والشراء)\* كذا الاجارة والاعارة والايداع والاقرار بالدين واستيفائه وقبول  
الحوالة بدين عليه لان لم يكن عليه وأن يشارك غنا لا مقلوضة لاستلزامها الكفالة وله الشفعة فيما اشتراه  
المولى وللمولى الشفعة فيما اشتراه المكاتب وأن يتوكل بالشراء وان أوجب عليه ضمان الثمن للبائع وأن يأذن  
لعبيده وأن يحط شيئا بعد البيع بعيب ادعى عليه أو يزيد في الثمن وأن يرد بالعيب ولو اشترى من مولا لانه  
لا يجوز له أن يراجع فيما اشتراه من مولا إلا أن يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولأن بيع من مولا مدرهما  
بدرهمين لانه صار أحق بمكاسبه فصلا كالاجنبي في المعاوضة المطلقة كذا في البدائع ملخصا ولا يرد ما مر  
أنه أن يكاتبه عن نفسه وماله الذي في يده ولو أكثر من البديل لورود العقد ثمة وهو حق وان أوصى  
بوصية ومات قبل الاداء لا تجوز وان ترك وفاء وان مات بعد الاداء فان قال اذا عتقت فثلث مالي وصية صحت  
أجماعا وان أوصى بعين من ماله لا تجوز أجماعا لانه ما أضافها الى حالة الحرية فتعلقت بملكه في وقت لا يملك التبرع  
الا اذا أجازها بعبد العتق وان أوصى بثلث ماله فعنده لا تجوز الا أن يجيزها بعد العتق وعند هما تجوز بدائع  
ملخصا (قوله بسيرة) تقييد لاطلاق المتن بعبارة الشربلاية عن الثانية مع انه هو قول الامام قال في البدائع  
وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأي جنس كان وبالنقد والنسيئة في قول أبي حنيفة وعند هما لا يملك  
البيع إلا بما يتخاف الناس في مثله وبالدراهم والدينار والنقد لا بالنسيئة كالوكيل بالبيع المطلق اه (قوله  
وان شرط المولى عدمه) أي عدم السفر لان البيع والشراء وبما لا يتفق في الحضر ولا يطل العقد لان  
الشرط ليس في صلبه أي لم يدخل في أحد البدلين كما مر (قوله وتزوج أمته) وكذا مكاتبته لانه من باب  
الاكتساب بخلاف عبده بدائع ولا يزوجه من عبده وعن أبي يوسف أنه يجوز قهستانى (قوله وكاتبه عبده)  
الاولاد والولديه لانهم يعتقون بعقده فلا يجوز أن يسبق عتقهم عتقه ولانهم دخلوا في كتابته فلا يكتبون ثانيا  
بدائع (قوله بعد عتقه) أي عتق الاول لانه صار أهلا للولاء (قوله فلسيده) ولا يرجع الولاء الى  
الاول بعد عتقه لانه متى ثبت لا يحتمل الانتقال بحال بدائع (قوله لا التزوج) فان عتق قبل ايجازته  
فتدعى على المكاتب ككاتب في النكاح قبل وكذا التبري وسببي درمنقي (قوله ولا الهبة الخ)  
قال في البدائع واذا وهب هبة أو تصدق ثم عتق ردت حيث كانت لانه عقد لا يحجزه حال وقوعه فلا يتوقف  
وتأخره المنع منهما ولو باذن المولى قال أبو السعود وهو مقرر فيه وجهه أن المولى لا يملك له في كسبه (قوله  
الا يسير منهما) قيد في الشربلاية التصديق باليسير من التأكل مستند البدائع أقول ونصها ولا يملك  
التصدق إلا بشي يسير حتى لا يجوز له أن يعطي فقيرا درهما ولا أن يكسبه ثوبا وكذا لا يجوز أن يهدي الاشياء  
قليلا من المأكول وله أن يدعو الى الطعام اه وفي القهستانى عن الكرماني اليسير هو ما دون الدرهم لانه  
يتوسع فيه الناس اه فتأمل (قوله ولا التكفل) أي من غير سببه فيجوز عنه لان بدل المكتبة  
واجب عليه فلم يكن متبرعا والاداء اليه غير مسوئ بدائع (قوله ولو باذن بنفس) تفسير للاطلاق  
أي سواء كانت باذن المولى أو المكاتب قول أبو لا بنفس أو مال فقوله بنفس داخل تحت الملكية أي ولو بنفس  
وفي البدائع فان أدى فعق لزمته الكفالة لوقوعها بحصة في حقه لانه أهل بخلاف الصبي (قوله لانه  
تبرع) فانها التزام تسليم النفس أو المال بغير عوض والمولى لا يملك كسبه فلا يصح اذنه بالتبرع (قوله  
ولا الاقراض) لانه تبرع بإبدانه بدائع وينبغي جوازه باليسير كالهبة قهستانى بل هو أولى برجندی  
(قوله ولو مال) كانت حر على ألف فاذا قبل عتق وكذا تطليقه فإذا كان أديت الى ألفا فانت حر وكذا قوله  
ويبيع نفسه لنفسه لانه لا يملك المال وأثبت الدين على المكاتب (قوله وتزوج عبده) ولومن

(الا ان يكون الشرط في صلب  
العقد) فتفسد لشبهها بالبيع  
اتهام لانه في البديل هذا هو  
الاصل

(باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله)

وما لا يجوز (للمكاتب البيع

والشراء ولو بمعاينة) بسيرة (والسفر

وان شرط) المولى (عدمه وتزوج

أمنه وكاتبه عبده والولاء له ان

أدى) الثاني (بعد عتقه والا)

بأن آذاه قبله أو آذيا معا) فلسيده

لا التزوج بغير اذن مولا) لا

(الهبة ولو بعوض) لا (التصدق

الا يسير منهما) لا (التكفل مطلقا)

ولو باذن بنفس لانه تبرع (ولا

الاقراض واعتاق عبده ولو بماله

ويبيع نفسه منه وتزوج عبده)

لنقصه بالمهر والنفقة



(وأب ووصي وقاض وأمينه  
في رقيق صغير) تحت حجرهم  
(ككاتب) فيما ذكر (بخلاف  
مضارب وما ذون وشريك)  
ولومفاوضة على الاشبه  
لاختصاص تصرفهم بالتجارة  
(ولو اشترى لباه وابنه تكاتب  
عليه) (تعلقه والمراد قرابة الولاد  
الا غير (ولو) اشترى (محرم) غير  
الولاد (كالاخ والعم لا) يكاتب  
عليه خلافا لهما (ولو اشترى  
أم ولد مع ولده منها) وكذا  
لو شراها ثم شراه جوهرة (لم يجز  
بيعها) (تبعيتها لولدها) (و) لكن  
(لا تدخل في كايته) ثم فرغ عليه  
بقوله (فلا تعلق بعقده ولا ينسخ  
نكاحه) (لانه لم يملكها) (بجازه  
ان يطأها بملك النكاح فكذا  
المكاتبه اذا اشترت بعلها غير  
ان لها بيعه مطلقا) لان الجزية  
لم تثبت من جهتها (ولو ملكها  
بدونه) أي بدون الولد (بجازه  
بيعها) خلافا لهما (وان ولد  
له من أمته ولد) فادعاء (تكاتب  
عليه) (تعاله (و) كان) (كسبه له)  
لانه كسب كسبه (زوج)  
المكاتب (أمته من عبده  
فكاتبهما فولدت دخل في كايتهما  
وكسبه) وقيمته لو قتل (لها)

امته كما مر (قوله في رقيق صغير) تركيب اضافي لا توصفي (قوله فيما ذكر) من التصرفات بثبوتها وتقيها  
فلم كان كاتبة عنه وانكاح أمته لا اعتاق عبده ولو بالخط (واذا اقتراب قبض بدل المكتوبة فان كانت  
ظاهرة بمحض من الشهود صدقا وعتق وان لم تكن معروفة لم يجز الاقرار بالعتق لانه في الاول اقرار باستيفاء  
الدين فيصح وفي الثاني بالعتق فلا يصح بدائع (قوله ولومفاوضة) كذا في الكافي حيث جعله كالمأذون  
وجعله في النهاية كالمكاتب (قوله على الاشبه) قال الزيلعي وجعله كالمأذون أشبه بالعقده (قوله  
لاختصاص تصرفهم بالتجارة) فان الاصل أن من مكاتب تصريفه عام في التجارة وغيرها يملك تزويج  
الامة والكاتب كالأب ونحوه ومن كان تصرفه خاصا بالتجارة لا يملكه (قوله تبعاله) لان المشتري لو كان  
مكاتباً أصالة لبقيت بعد عجز المكاتب الاصل (قوله والمراد قرابة الولاد) وأقوالهم دخول الولاد المولود  
في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الابوان وعن هذا يتفاوتون في الاحكام كاسبأ في بيانه ان شاء الله تعالى في باب  
موت المكاتب (قوله خلافا لهما) حيث قال لا يكاتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة المحرمة للنكاح  
ولهذا يعتق على الجز كل ذي رحم محرم منه وله أن للمكاتب كسباً لا ملكاً ولا انجلاً له الصدقة وان أصاب  
مالاً ولا يملك الهبة ولا يفسد نكاح امرأته اذا اشترى غيرها غير أن الكسب يكفي للصلة في الولاد حتى ان القادر  
على الكسب يحاطب بنفقة الولد والولد لا يكتفى لغيرها حتى لا تجب نفقة الاخ الاعلى الموسر ونحوه  
في الهداية وشروطها ونحو الخلاف انه لو ملكه له بيعه عنده خلافا لهما كما في الدرر وانه اذا مات لا يقوم  
مقامه فلا يسعى على نجومه عنده كما يظهر من الشريعة ليلية (قوله أم ولد) يعني المستولدة بالنكاح  
عزيمة (قوله وكذا لو شراها ثم شراه) قال ابن الملك والاصح انه اذا اشترى أم ولد ثم اشترى غيرها حرم بيعها  
لان الولد يكاتب عليه أولاً وبواسطته تكاتب أمته واذا اشترى غيرها أولاً لا يحرم بيعها لا تقاضا المقضى وهو  
تكاتب الولد ثم اذا اشترى الولد حرم بيعها عند شراء الولد لوجود المقضى اهـ فالمدار على اجتماعهما  
في ملكه أعم من أن يكون قد اشترى أمهما معا أو متعاقبا فالقييد بالمعينة خلاف الاصح (قوله  
تبعيتها لولدها) لقوله صلى الله عليه وسلم أعنتها ولدها (قوله لانه لم يملكها) أي حقيقة فهي كسبه  
لا ملكه كما مر وهذا على المفترع والمفترع عليه (قوله بجاز) تفريع على قوله ولا ينسخ نكاحه (قوله فكذا  
المكاتبه الخ) أي فله أن يطأها بالنكاح لانهم لم يملك رقبته حقيقة هندية عن النباية للعيني (قوله  
مطلقا) أي سواء كان معه ولده منها أولاً وحتى (قوله لان الجزية لم تثبت من جهتها) يعني الجزية المستقطرة  
وللعيني انها اذا اشترت بعلها مع ابنها منه تبعها ابنها في الكتابة ولا يتبعه أبوه في تلك الكتابة المؤدية  
الى الجزية لان التبعية للولد خاصة بجهتها فهي التي تتبع ولدها كما يتبعها هو في الرقبة والجزية والتدبير  
فشراء الولد يمنع بيع أصله لو كانت الجزية المستقطرة من جهة الام بأن كان ذلك الاصل أما كما في المسألة السابقة  
فلو كان أباً لا يمنع بيعه هذا ما ظهر لي وعبارة الزيلعي لان الجزية بالجميع والزاي والمعنى أن البعوضة التي  
تمنع بيع الاصل معتبرة من جهتها كما قدمناه ولم توجد هنا ولم أومن أوضح هذه العبارة بعد المراجعة  
الكثيرة فتأمل (قوله وان ولده من أمته ولد) اعترض بأن المكاتب لا يملك وطء أمته وأجيب بأن النسب  
لا يتوقف على الخل كما في وطء أمته أمته مشتركة فثبت لشبهة ملك اليد كما في شروح الهداية  
قال في الجوهرة أو نقول صورته أن يتزوج أمته قبل الكتابة فاذا كوتب اشترى أمته فله ولد اهـ وعلى  
هذا فلا يحتاج الى قول الشارح فادعاء بقاء النكاح بعد الشراء كما مر (قوله لانه كسب كسبه)  
وهو الولد قال الزيلعي فانه في حكم مملوك (قوله تزوج المكاتب) كذا في غير ما كاتب واستشكله في  
الشريعة ليلية بما تقدم من أن المكاتب لا يتزوج عبده وليس تزويجه عبده يكون موقوفاً كزوجته اذ لا يجزله  
حال صدوره فصار كهيته الكثير وتزوجته هو له مجيز وهو للمولى الجزم أجاب بأنه لا يمنع ثبوت النسب لانه  
يثبت للشبهة كالنكاح المقام كما مر اهـ وأرجع ابن ملك الضمير للمولى وهو المتبادر من التبيين والهداية  
وشروطها وظاهره انه المولى الجزم وعليه فلا اشكال أصلاً ونقل أبو السعود عن الشلبي وغيره انه ينبغي  
أن يقرب المكاتب بكسر التاء وانه لو ذكر المولى لكان أولى اهـ قلت ويحتاج الى اتمام مجاز الاول (قوله  
فولدت) أشار الى انها لو قبلت الكتابة عن نفسها وعن ولدها صغيراً فقتل الولد تكون قيمته بينهما



ولا تكون الام احق به لان دخوله في العتق كتابة هنا بالقبول عنه لا بمجرد التبعية والقبول وجد منهما  
فيتبعهما زيلعي (قوله لان تبعيتهما ارجح) من اضافة المصدر الى مفعوله وذلك لانه انفصل من الاب  
وليس له قيمة وانفصل من الام متقوما فكان تبعيتهما ارجح ولانه يتبعها في الرق والحرية قلذا كانت اخص  
يكسبه اتصافا (قوله خلافا لعمد) حيث قال هو حر بالقيمة يعطيه المستحق في الحال ان كان التزوج  
بأذن المولى والا فبعد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمة الولد على الامة المستحقة بعد العتق ان كانت  
هي الغارة وكذا اذا غره عبدا مأذونا أو غير مأذون له في التجارة أو مكاتب يرجع عليه بعد العتق لانه ليس  
من باب التجارة فلا يتخذ في حق مولى الغارة وان غره حر يرجع عليه في الحال وكذا حكم المهر فان المستحق يرجع  
عليه في الحال اذا كان التزوج بمأذون مولاه والا فبعد الحرية وليس له هو أن يرجع على أحد بالمهر على ما عرف  
في موضعه وحكم القرويين بالتزوج بدون الاخبار بأنها حرة زيلعي (قوله لانه ولد للمغرور)  
دليل قول محمد فهو علة لحذف أي فانه قال هو حر بالقيمة لانه ولد للمغرور دفعا للضرر عنه كالحز (قوله  
وخصا للمغرور الخ) قال الزيلعي ولهما انه مولود بين رقيقين فيكون رقيقا اذا الولد يتبع الام في الرق والحرية  
وتركها هذا في الحر باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم والعبد ليس في معنى الحر لان حق المولى وهو المستحق  
في الحر مجبور بقيمة واجبة في الحال وفي العبد بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فتعذر اللاحق لعدم  
المساواة ~~هكذا~~ كذا ذكرناه هنا اه وحاصله أن المغرور خاص بالحر ولا يمكن قياس الرقيق عليه لانه لا مساواة  
بينهما فانه لا يطالب بالقيمة حالا كالحز فيلزم ضرر المستحق (قوله واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا  
مشكل جدا فان دين العبد اذا رزقه بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطالب به الحال والموضوع  
هنا مغرور فيما اذا كان بأذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن المولى لانه لا يظهر الدين  
فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال وتشهد المسألة التي تلي هذه المسألة بهذا المعنى  
اه وهو في الحقيقة استشكل لقوله في الاستدلال بتأخر المطالبة الى ما بعد العتق مع اذن المولى بالنكاح  
لا تخص بهما المغرور بالحر ~~كما يوهمه~~ كلام الشارح وأجاب بعضهم بأن اذن المولى هنا ليس سببا لحرية  
الولد أو رقيقته وانما سببا لحرية الام أو شرط كون الولد حرا في الزوج الحر فلم يظهر في حقه فلم يطالب به في الحال  
ونقل ط عن الرازي نحوه وعن الواني أن الاذن بالشئ انما يكون اذا بما يتعلق به اذا كان من لوازمه  
والوط ليس كذلك اه فتأمل وأجاب الطوري بأن المكاتب والمأذون أعطيناهما حكم الاحرار ولم يتضمن  
ما اذن فيه المولى النكاح وتوقف صحته على الاذن للحل لا يلزم ذلك المولى بخلاف مسألة البيع الاتية  
لان الاذن فيها تناول الفاسد فافترا اه ولا يخفى ضعف الكل فتأمل هذا والمصرح به في المعراج  
والكفاية انه على قول محمد لو نكح باذن المولى لزم قيمة الولد والمهر في الحال والا فبعد العتق وقدم رأيا فاستشكل  
الزيلعي على ما ذكر في الاستدلال موافق للمنقول عن محمد فتأخر المطالبة المذكور في الاستدلال خاص بما  
اذا كان بلا اذن كما قيده به في الكفاية وبه يدفع الاشكال نعم يرد عليه انه ليس فرض المسألة ولذا حذفه بعض  
الشراح واستغنى بالكلام الاول (قوله فوطئها) أي بغير اذن المولى هداية أما باذنه فبالاولى معراج  
(قوله لشراؤها) الاولى حذفه كما في عبارة الدرر (قوله أو شراها جميعا) اعترضه في الشربلالية  
بأن الاستحقاق يمنع صحة الشراء اه فالاولى الاقتصار على عبارة المتن وان اجب عنه بأنه وصفه بالصحة  
باعتبار الظاهر (قوله لدخوله في كتابته) أي لدخول العرق قال في الهداية لان التجارة وتوابعها  
داخله تحت الكتابة وهذا العرق من توابعها أو لدخول الشراء ولو فاسدا لان الكتابة تنظمه بنوعيه  
كالتوكيل كما في الهداية أيضا ولد دخول المذكور من الشراء مطلقا والعرق هو الولي ليشمل الصورتين  
(قوله لان الاذن بالشراء اذن بالوط) اخذه من الدرر حيث قال فيها قال صدر الشريعة ولقائل  
أن يقول ان العرق ثبت بالوط لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذنا بالوط والوط ليس من التجارة في شئ  
فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه اننا سلمنا أن العرق ثبت بالوط لا بالشراء ابتداء ~~لكن~~ الوط  
مستند الى الشراء اذ لولا لكان الوط حراما بلا شبهة فلا يثبت به العرق ويجب الحذف فيكون الاذن بالشراء اذنا  
بالوط والوط نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتا في حق المولى اه قال في الشربلالية

لان تبعيتهما ارجح (مكاتب أو  
مأذون نكح أمة زعمت انها حرة  
بأذن مولاه) متعلق بنكح (فولدت  
منه ثم استحققت فالولد رقيق)  
فليس له أخذه بالقيمة خلافا لعمد  
لانه ولد للمغرور وخصا للمغرور  
بالحر باجماع الصحابة واستشكله  
الزيلعي (ولو اشترى المكاتب  
أمة شراء فاسدا فوطئها ثم ردّها  
للفساد) لشراؤها (أو) شراها  
(جميعا) فاستحققت وجب عليه  
العرق في حالة الكتابة قبل عتقه  
لدخوله في كتابته لان الاذن  
بالشراء اذن بالوط



قوله فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطء غير مسلم فكان ينبغي تركه والاقتصار على ما ذكره قبله وبعبارة أوضحه  
 ما في العناية بالكتابة أو جبت الشراء والشراء أو جبت سقوط الحدة وسقوط الحدة أو جبت العقر فالكتابة  
 أو جبت العقر ولا كذلك النكاح أي في المسألة الآتية (قوله بلاذنه) متعلق بنكاح قال ط أما بلاذن  
 فيظهر في حق المولى ويطلب المكاتب به حالاً شلياً اه (قوله أي بعد عتقه) هذا إذا كانت المرأة ثيباً  
 فلو بكر أو اقتضها يوماً أخذته في الحال اتقاني عن شرح الطحاوي (قوله لعدم دخوله) أي النكاح  
 بلاذن ح أي لأنه ليس من الاكساب (قوله كما مر) أي أول الباب من أن المكاتب ليس له التزوج  
 بلاذن (قوله في الفصلين) بدل من قوله فيهما أي فصل الشراء بضمه وفصل النكاح والعلة واحدة فان  
 الاذن رفع الحجر كالكتابة فيملك التجارة والنكاح ليس منها بخلاف الشراء (قوله فلها الخيار) لأنه  
 تلقاها جهتها حرية عاجلة يبدل وأجله بغير بدل فتخير بينهما عيني (قوله ان شاءت مضت على كتابتها)  
 فان مات المولى عتقت بالاستيلاد وسقط عنها البدل زيلعي (قوله وتأخذ العقر منه) وتسعة عشرين في أداء  
 بدل الكتابة إذا كان العلق في حال الكتابة لان المولى كالاجني في منافعها ومكاسبها والعقر بدل يضعها  
 اتقاني ويعلم كون العلق في حال الكتابة باقراره أو بان تلد لا كمن ستة أشهر منذ كتابتها فان جاءت  
 به لاقل فلا عقر عليه (قوله عجزت نفسها) أي أقرت بالعجز عن أداء البدل (قوله ويثبت نسبه  
 بلائها بقها) وان ولدت آخر لم يثبت من غير دعوى لحرمة وطئها عليه وولد أم الولد انما يثبت نسبه بالدعوى  
 اذا كان وطئها حلالاً وما في الدرر من جواز استيلاد المكاتبه فالمراد به العمة لا المثل كما به عليه الشرع بل لا  
 (قوله لانها ملكة رقة) بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية المكاتبه حيث لا يثبت النسب منه الا بتصديق  
 المكاتبه لأنه لا ملك له حقيقة في ملك المكاتبه وانما له حق الملك منح (قوله بموته بالاستيلاد) البناء  
 الاولى للمصاحبة والثانية للسبيبة أي عتقت بموته بلائها وسقط عنها البدل لانها عتقت بسبب امومية الولد  
 لبقاء حكم الاستيلاد بعد الكتابة لعدم التساوي بينهما وتسلم لها الاولاد والاكساب لانها عتقت وهي  
 مكاتبه كما اذا اعتقها المولى حال حياته زيلعي (قوله وسعى المدبر في ثلثي قيمته الخ) لأنه سلم له بالتدبير  
 السابق على الكتابة الثلث فيكون البدل بمقاييله الثلثين لأنه لما كان الاعتاق عند الامام متجيزاً باق  
 ما وراء الثلث عتق او بقيت الكتابة فيه فتوجه لعتقه جهتان كتابة مؤجلة وسعاية مججلة فتخير لجواز  
 أن يكون أكثر البدلين ايسر باعتبار الاجل وأقلهما اعسر أداء لكونه حالاً فكان فيه فائدة وان كان جنس  
 المال متحداً وعند أبي يوسف يسعي في الاقل منهما وعند محمد في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي البدل وتماحه  
 في التبيين (قوله لم يترك غيره) فلو موسراً بحيث يخرج من الثلث عتق بالتدبير درم متقى (قوله ولودبر  
 مكاتبه) هذه عكس ما قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة (قوله صح) أي التدبير لأنه يملك تمييز العتق  
 فيه فملك التعليق فيه بشرط الموت زيلعي (قوله والا) أي والايجز فان أدى بدلها قبل موت السيد عتق  
 والاسعي الخ (قوله في ثلثي قيمته الخ) هذا عند وقال يسعي في الاقل منهما فانما خلاف في الخيار مبني على  
 تجزى الاعتاق وعدمه أما المقدار فتفق عليه لان بدل الكتابة مقابل بكل الرقة اذ لم يستحق شيئاً من  
 الخرية قبل ذلك فاذا عتق بعض الرقة مجانياً بعد ذلك سقط حصته من البدل بخلاف ما اذا تقدم التدبير  
 لأنه سلم له بالتدبير الثلث فيكون البدل بمقابله باليسلم له وهو الثلثان زيلعي وقولهما أظهر كما في المواهب  
 أبو السعود عن الجوى (قوله فانه يعتق مجانياً) وسقط عنه بدل الكتابة لأنه التزمه لتسليم العتق  
 وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يستحقه مقابلاً بالتهجير وقد فات ذلك بالاعتاق مجانياً زيلعي هذا وقال  
 في غاية البيان وقول صاحب الهداية مع سلامة الاكساب له يفهم منه أن الاكساب تسلم له كاتب بعد  
 الاعتاق وفيه نظر لان الرواية لم توجد في كتب محمد ومن بعده من المتقدمين كالطحاوي والكرخي وأبي الليث  
 وغيرهم فينبغي أن يكون الاكساب للمولى بعد ما أعتقه كما بعد عجز المكاتب ثم أطال في الاستدلال  
 ولم أر من تعرض لهذا من الشراح كالحراج والعناية والكفاية والله تعالى أعلم (قوله صح استصاناً)  
 والقياس أن لا يصح لأنه اعتبار من الاجل بالمال ووجه الاستصان أن الاجل في حق المكاتب مال من  
 وجه لأنه لا يقدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس مالا من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعتدلا

(ولو) وطئها (بنكاح) بلاذنه  
 (أخذته) بالعقر (منذ عتق) أي  
 بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما مر  
 (والماذون) المكاتب فيهما  
 في الفصلين (واذا ولدت مكاتبه  
 من سيدها) فلها الخيار ان شاءت  
 (مضت على كتابتها) وتأخذ العقر  
 منه (أو) ان شاءت (عجزت) نفسها  
 (وهي أم ولده) ويثبت نسبه بلا  
 تصديقها لانها ملكة رقة (ولو  
 كاتب شخص أم ولده أو مدبره  
 صح وعتقت) أم الولد (مجانياً  
 بموته) بالاستيلاد (وسعى المدبر  
 في ثلثي قيمته ان شاء أو سعى في كل  
 البدل بموت سيده فقيراً) لم يترك  
 غيره (ولو دبر مكاتبه صح فان  
 عجز بقي مدبراً والاسعي في ثلثي  
 قيمته) ان شاء (أو في ثلثي البدل  
 بموته) أي المولى (معسراً)  
 لم يترك غيره (وان كان) مات  
 (موسراً بحيث يخرج) المدبر  
 (من الثلث عتق) بالتدبير (وسقط  
 عنه بدل الكتابة كما لو أعتق المولى  
 مكاتبه) فانه يعتق مجانياً للقيام  
 ملكه (كاتبه على ألف مؤجل  
 ثم صالطه على نصفه سالماً صح)  
 استصاناً



ابن كمال (قوله على ألفين) قال في الحقائق التقدير ليس بلازم بل المراد أن بدل الكتابة أكثر من قيمته ابن كمال ولو استويا بأن كان البدل ألفا واجب تعجيل ثلثي ألفا كما في حاشية أبي السعود عن المفتاح (قوله التأجيل) قيد به لأن المريض لم يتصرف في حق الورثة إلا في حق التأجيل فكان لهم أن يردوه إذا تأجيل المال انخرق حق الورثة وفيه ضرر عليهم فلا يصح بدون إجازتهم كذا في المبسوط معراج (قوله ولم يتركه غيره) أما إذا تركه ما لا غيره يخرج هذا البدل من ثلثه صم التأجيل فيه لأن الوصية تصح بعينه فلا تنصح بتأجيله أولى كذا ظهر لي وحرره ط (قوله ثلثي القيمة) وهي الألف (قوله والباقي إلى أجله) أي الباقي من الألفين على القولين ح (قوله لقيام البدل الخ) تعليل لقوله أدى ثلثي البدل ح (قوله على ألف) أي على نصف قيمته (قوله اتفاقا) والفرق لمجدين هذه وبين الأولى أن الزيادة على القيمة كانت حق المريض في الأولى حتى كان يملك إسقاطها بالكتابة بأن يبيعه بقيمته فتأخيرها أولى لأنه أهون من الإسقاط وهنا وقعت الكتابة على أقل من قيمته فلا يملك إسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تأجيله لأن حق الورثة تعلق بجميعه بخلاف الأولى زيلعي (قوله الغائب) قيد به لأنه فرض المسألة في كلام المصنف كما يشهد به السابق واللاحق والأخا حاضر مثله (قوله وقبل المولى) صوابه الخزانة والرجل كما عبر به الزيلعي ومن لا مسكين قال محشبه أبو السعود نقلا عن المحوى وهذا صريح في أن الأمر لا يكون إيجابا في باب الكتابة كالبيع فليحتر (قوله ثم أدى الخزانة) يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه لو لم يقبل وأدى ألفا لا يعتق خلافا لما يظهر من الدرر حيث أطلق في أنه يعتق بالأداء ولم يقيد بقبول الرجل ولهذا أقيد في العزيمة بقوله عتقه بالأداء مقيد بما إذا قبل الرجل ثم أدى ألفا كما ذكره الزيلعي اه أبو السعود (قوله عتق العبد) ويقع العتق عن المأمور وكذا لو قال كاتب عبيدك عني بألف بخلاف أعتق عبيدك عني بألف فإنه يقع عن الأمر والفرق بينهما مبسوط في المعراج (قوله يعتق استحسانا) أي لا قياسا بخلاف الأولى فهي قياس واستحسان ووجه القياس هنا أن العقد موقوف والموقوف لا حكم له ولم يوجد التعليق (قوله لنفوذ تصرف الفضولي الخ) قال في الكفاية وهذا لأن المولى يتفرد بإيجاب العتق والحاجة إلى قبول المكاتب لأجل البدل فإذا تبرع الفضولي بأدائه عنه نفذ الكتابة في حق هذا الحكم وتوقف في حق لزوم الألف على العبد (قوله ولا يرجع الخزانة على العبد) وقيل يرجع على المولى ويسترد ما إذا ما أدام بضمان لأن ضمانه كان باطلا لأنه ضمن غير الواجب زيلعي (قوله لأنه متبرع) يعني وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد ولا بد من هذه الزيادة لأنه إذا أدى بعض البدل يرجع بما آداء على المولى لعدم حصول مقصوده وهو العتق سواء أدى بضمان أو غير ضمان شربلالية أقول كون هذه الزيادة لا بد منها محل نظر لأن الكلام في الرجوع على العبد تأمل (قوله صار مكاتباً) لأن الكتابة كانت موقوفة على إجازته وقبوله فصار إجازته انتهاء لقبوله ابتداء ولو قال العبد لا قبله فأدى عنه الرجل الذي كاتب عنه لا تجوز لأن العقد ارتد بردّه ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء لأن الكفالة تبدل الكتابة لا تجوز زيلعي (قوله انما يحتاج لقبوله الخ) أي توقف الكتابة في حق لزوم البدل عليه متوقف على قبوله كما قدمناه (قوله على نفسه) كذا عبارة التبيين والأولى عن بدل على كافي الهداية وغيرها (قوله صح العقد استحسانا) وفي القياس يصح عن نفسه لولايته عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الولاية عليه هداية (قوله في الحاضر أصالة الخ) قال الزيلعي وجه الاستحسان أن المولى خاطب الحاضر قصد أو جعل الغائب تبعاله والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة إذا كوتبت دخل في كتابتها ولدها المولود في الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها في العقد تبعالها حتى يعتقوا بأدائها وليس عليهم شيء من البدل ولأن هذا التعليق العتق بأداء الحاضر والمولى يتفرد به في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من الغائب اه قلت وفي التعليق الثاني نظرا لأنه يحصل العتق بأداء الغائب وكذا إبراء الحاضر كما يأتي تأمل (قوله بلار جوع) أي من كل على صاحبه لأن الحاضر قضى دينه عليه والغائب متبرع به غير مضطر إليه هداية (قوله من أحدهما) أما الحاضر فلأن البدل عليه وأما الغائب فلأنه ينال به شرف الحرية وإن لم يكن البدل عليه وصار كغير الرهن إذا أدى الدين هداية (قوله لا يعتبر) أي في كونه مطالباً قال في الدرر فلا يؤخذ بشيء لنفاذ العقد على الحاضر اه أي بلا توقف ولا قبول من الغائب

(مريض كاتب عبده على ألفين إلى سنة فأتى المريض (و) الحال أن (قيمة المكاتب ألف) درهم (ولم تجز الورثة التأجيل) ولم يترك غيره (أدى) المكاتب (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة حالا والباقي إلى أجله (أورد رقيقا) لقيام البدل مقام الرقة تستفد في ثلثه (وإن كاتبه على ألف إلى سنة) (و) الحال أن (قيمة ألفان) ولم يجزوا أدى ثلثي القيمة حالا وسقط الباقي (أورد رقيقا) اتفاقا لوقوع المجابة في القدر والتأخير تستفد بالثلث (حر) قال لمولى عبد كاتب عبدا فلانا الغائب (على ألف درهم على أني أن أدت اليك ألفا فهو حر) فكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل (المولى) (ثم أدى) الخزانة (ألفا عتق) العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يقبل أن أدت فأدى يعتق استحسانا بالنفوذ تصرف الفضولي في كل ما ليس بضرر ولا يرجع الخزانة على العبد لأنه متبرع (وإذا بلغ العبد) هذا الأمر (قبل صار مكاتباً) انما يحتاج لقبوله لأجل لزوم البدل عليه (قال عبد حاضر لسيدته كاتبتني على نفسي وعن فلان الغائب فكاتبتهما قبل العبد الحاضر صح) العقد استحسانا في الحاضر أصالة والغائب تبعاً (وأيهما أدى بدل الكتابة عتقا جميعاً) بلار جوع (ويجبر المولى على القول) للبدل من أحدهما (ولا يطالب) العبد (الغائب بشيء) لعدم التزامه (وقوله) الكتابة (لغو) لا يعتبر



(كرته) أياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر أو مات أدى الغائب حصته حالا والارثة قسوا لو أبرأ الحاضر أو وهبه له عتقا جميعا (وان كاتب الأمة على نفسها وعن ابنين صغيرين لها) وقبلت (صح) استحسانا لما مر (وأى أدى) عن ذكر (لم يرجع) على الآخر لأنه منبرع ويجبر المولى على القبول إلى آخر ما مر (فرع) كاتب نصف عبده فأدى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه نأخذ حوى القدسي

• (باب كتابة العبد المشترك) •

(عبد لشريكين اذن أحدهما لصاحبه) في (أن يكاتب حظه بألف ويقبض بدل الكتابة فكاتب) الشريك المأذون له (نفذ في حظه فقط) عند الامام تجزى الكتابة عنده وليس لشريكه فحظه لأذنه (واذا أقبض بعضه) بعض الألف (فجزى بالقبوض) كله (للقابض) لأذنه له بالقبض فيكون منبرعا ولو قبض الألف عتق حظ القابض

م مطلب  
القياس مقدم هنا

كما مر قلت وبه ظهر الفرق بين هذه وبين المسألة السابقة حيث قدم أنه إذا بلغ العبد فقبل صار مكاتباً يعني نفذت الكتابة في حق لزوم البذل عليه كما قدمناه قد برؤ وقد توقف فيه الواني وأقره نوح افندي كما ذكره أبو السعود (قوله ولو حرره) أى اعتق الغائب (قوله سقط عن الحاضر حصته) أى من البذل لأن الغائب دخل في العقد مقصودا فكان البذل منقسما وان لم يكن مطالباً به بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الأم شيء من البذل بعثقه لأنه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل بعد ذلك تبعاً لها زيلعى (قوله أدى الغائب حصته حالا والارثة قسنا) لأنه دخل مقصودا بخلاف المولود في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده إذا مات كذا في الدرر فان قلت هذا ينافي ما تقدم من أنه داخل في العقد تبعاً قلت هو أصيل باعتبار إضافة العقد إليه تبع باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود في الكتابة فإنه تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية ح قلت ويؤخذ مما قدمناه عن الزيلعى أيضا (قوله ولو أبرأ الحاضر أو وهبه له عتقا) أى وهبه البذل وقيد بالحاضر لأنه لو أبرأ الغائب أو وهبه لا يصح لعدم وجوبه عليه كما في التبيين (قوله وان كاتب الأمة الخ) والحكم في العبد كذلك وكذا في الكبيرين وفائدة التقييد بالأمة والصغيرين مبسوطة في المهرج (قوله صح استحسانا) وذهب بعض المشايخ إلى أنه مناسقياس واستحسان لأن الولد تابع لها بخلاف الأجنبية فإنه استحسان لا قياس قال في العناية وأرى أنه الحق شرعاً ليلية (قوله لما مر) أى من التبعية فهي أصل وأولادها تبع بل هي أولى من الأجنبية كما في الهداية وليس بطريق الولاية إذ لا ولاية للحرّة على ولدها فكيف الأمة اتقاني (قوله من ذكر) أى من الأم أو الابن إذا كبرا اتقاني (قوله إلى آخر ما مر) قال الزيلعى وقبول الأولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو أعتق المولى الأم بقي عليهم من بدل الكتابة بحصصهم يؤدونها في الحال بخلاف الولد المولود في الكتابة والمشتري حيث يعتق بعثقهما ويطالب المولى الأم بالبذل دونهم ولو أعتقهم سقط عنها حصصهم وعليها الباقي على نجومها ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى أن يأخذه ولله أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبهم لا يصح ولها يصح قتعق ويعتقون معها المأذون كما في كتابة الحاضر مع الغائب (قوله فرع) تقدم أول الكتاب مع زيادة في كل من الموضعين على الآخر ح (قوله وسعى في بقية قيمته) وما اكتسب قبل الأداء نصفه له ونصفه للمولى لأن نصفه مكاتب ونصفه رفيق عند أبي حنيفة تجزى الكتابة عنده بدائع وفي الهندية فإن اشترى المولى منه جاز في النصف وان اشترى هو من المولى جاز في الكل استحسانا كما لو اشترى من غيره وفي القياس لا يجوز إلا في النصف وبالقياس أخذ كذا في المبسوط اهـ

• (باب كتابة العبد المشترك) •

أخره لأن الأصل عدم الاشتراك اتقاني وقال غيره لأن الاثنين بعد الواحد (قوله لصاحبه) أى شريكه الآخر (قوله حظه) أى حظ المأذون كناية (قوله ويقبض) قال الزيلعى فائدة الأذن بالكتابة أن لا يكون له حق الفسخ كما إذا لم يأذن وفائدة أذنه بالقبض أن يقطع حقه فيما قبض اهـ ويشير الشارح إلى ذلك (قوله عند الامام) وعندهما غير متجزئة فالأذن بكتابة نصيبه أذن بكتابة الكل فهو أصيل في البعض وكيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما ويبقى كذلك بعد التجزى كما في الهداية (قوله لأذنه) أما إذا كانه بغير إذن شريكه صار نصيبه مكاتباً وعندهما كله لما مر ولذا كت الفسخ اتفاقاً قبل الأداء دفعا للضرر عنه بخلاف ما لو باع حظه إذ لا ضرر بخلاف العتق وتعليقه بشرط إذ لا يقبل الفسخ ولو أدى البذل عتق نصيبه خاصة عند لما مر ولذا كت أن يأخذ من الذي كاتبه نصف ما أخذ من البذل وعامه في التبيين (قوله بعض الألف) بدل من قوله بعضه (قوله لأذنه بالقبض) قال الزيلعى لأن أذنه بالقبض أذن للعبد بالأداء إليه منه فيكون منبرعا بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به فإذا قضى به دينه اختص به القابض وسلم له كله اهـ (قوله فيكون منبرعا) أى على العبد المكاتب كما سمعته من عبارة الزيلعى وفي الإصلاح والدرر على القابض وأدعى في العزيمة أنه غير صواب قلت ولا منافاة لما في الكفاية حيث قال فيصير الأذن منبرعا بنصيب نفسه من الكسب على العبد ثم على الشريك فإذا تم تبرعه بقبض الشريك لم يرجع الخ (قوله عتق حظ القابض) ولا يضمن الشريك لأنه برضاه ولكن يسمى العبد في نصيب الساكت عزيمة



عن الكافي (قوله خلافا لهما) حيث لا تصح دعوة الاخير عندهما واعلم انهم ذكروا في جميع الكتب خلافا بعد تمام المسألة أي بعد قوله وهو ابنه والشارح قدمه فيوهم أن لا اختلاف الا في ثبوت النسب من الثاني وليس كذلك حال العيني وغيره وهذا كله عند أبي حنيفة وعندهما هي أم ولد الاول وهي مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند أبي يوسف وعند محمد الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الاخير من الآخر ولا يكون الولد بالقيمة ويغرم العقر لها وهذا الخلاف مبنى على الاختلاف في تجزى استيلاء المكاتب فعنده يتجزى لا عندهما واستيلاء القنة لا يتجزى بالاجماع واستيلاء المدبرة يتجزى بالاجماع (قوله بعد ذلك) أي بعد الوطئ والدعوتين (قوله لزوال المانع) وهو الكتابة من الانتقال أي من انتقال الاستيلاء عما اليه مع قيام المقتضى فيعمل المقتضى عمله من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيل للبايع اذا اسقط الخيار يثبت الملك به من وقت وجوده زيلعي (قوله ووطئ سابق) جواب عما عناه يقال ان كلاله ملك فيها ووطئ كل وادعى فما المرجح لاختصاص الاول بكونها أم ولده ط (قوله وضمن لشريكه نصف قيمتها) يعني حال كونها مكاتبه لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء دور وفي الشربلالية عن الفتح وقيمة المكاتب نصف قيمته قنالا لانه حر يد او بقيت الرقبة (قوله ونصف عقرها) لو طئه أمة مشتركة فوجب العقر كله عليه ثم لما تجزى سقط عنه نصيبه وبقي نصيب صاحبه اتقاني (قوله لو طئه أم ولد الغير حقيقة) بناء على ما مر من انها لما تجزى استكمل الاستيلاء الاول لزوال المانع (قوله لانه بمنزلة المغرور) لانه وطئها على ظن انها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان الكتابة انه لا ملك له فيها وولد المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة زيلعي وادعى بعض الشراح أن ضمان الثاني القيمة قولهما لان ولده أم الولد كآمة في عدم التقوم عند أبي حنيفة قال الحوى وهو ممنوع فقد أطبق الشراح على انه قول أبي حنيفة غاية ما فيه انه يشكل على قوله وقد أجيب عنه بأن عنه روايتين في تقويمها اه والاحسن ما أجاب به في المبسوط كما نقله بعضهم من أن عدم تقويم ولد أم الولد عنده بعد ثبوت ائمة الولد ولم يثبت في الولد لانه حر الاصل فلهذا كان مضمونا بالقيمة (قوله ترده للمولى) أي ترده العقر لانه ظهر اختصاصه بها زيلعي (قوله والمسألة بحالها) أي وقد كاتبها ووطئ الاول فولدت فادعاء (قوله بطل التدبير) لانه لم يصادف الملك أما عندهما قطا هرا لان المستولد تملكها قبل العجز وأما عنده فلا لانه بالعجزتين انه تملك نصيبه من وقت الوطء فتبين انه مصادف ملك غيره والتدبير يعتمد الملك بخلاف النسب لانه يعتمد الغرور على ما مر هداية (قوله نصف قيمتها) لانه تملك نصفها بالاستيلاء على ما ينشأ وقوله نصف عقرها أي لو طئه جارية مشتركة زيلعي (قوله والولد الاول) لان دعواه قد حجت على ما مر وهذا كله بالاجماع زيلعي واعترض قوله والولد الاول بأنه يوهم كون الثاني وطي وادعى والمفروض خلافه فلو أبده بقوله وتم الاستيلاء الاول لكان اولي (قوله فمجزت) قيد به لانه يظهر به أثر الاعتاق ويصير نعتا يغرم أما قبل ولا يضمن شيئا عند أبي حنيفة لانها مكاتبه في نصيب شريكها كانت تجزى الاعتاق عنده فلم يلف نصيب صاحبه لان معتق النصف يسعى بمنزلة المكاتب وهذا ذلك النصف مكاتب قبل الاعتاق فلم يظهر الاعتاق فيه وعلى قواه ما يغرم في الحال لعدم تجزى الاعتاق وتماه في غاية البيان (قوله فرع) هو من مسائل المتون (قوله أو ضمن شريكه في الاولى فقط) أي ضمنه قيمته مدبرا وهي ثلثا قيمته قنالا لانه أطلقه وهو مدبر بخلاف ما اذا تأخر التدبير حيث لا يضمنه لانه مباشرة التدبير يصير مبرا للمعتق عن الضمان لمعق وهو أن نصيبه كان قنا عند اعتاق المعتق فكان تضمينه اياه متعلقا بشرط تملك العين بالضمان وقد فوت ذلك بالتدبير كذا في العناية ح والله تعالى أعلم

#### (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى)

تأخير ظاهر التناسب اذا الموت والعجز بعد العقد (قوله عن أداء نجم) النجم هو الطالع ثم سمي به الوقت المضروب ثم سمي به ما يؤدى فيه من الوظيفة واشتقوا منه قولهم نجم الدية أي اذاها نجوما صحاح ومغرب ملخصا فاستعماله بمعنى ما يؤدى مجاز مجزئتين (قوله سيصل اليه) كدين يقتضيه أو مال يقدم هداية (قوله الحاكم) قيل المحكم لان حكمه يصح فيما سوى الحدود والقصاص اذا كان له أهلية القضاء اتقاني

(أمة بين شريكين كاتبها فوطئها  
احدهما فولدت فادعاء) الواطئ  
(ثم وطئها) الشريك (الآخر  
فولدت فادعاء) الواطئ الثاني  
صحت دعواه لقبام ملكه ظاهرا  
خلافا لهما (فان عجزت) بعد ذلك  
جعلت الكتابة مكان لم تكن  
وحينئذ (فهى) فى الحقيقة (أم ولدا  
للاول) لزوال المانع من الانتقال  
ووطئ سابق (وضمن) الاول  
(لشريكه نصف قيمتها ونصف  
عقرها وضمن شريكه عقرها)  
كامل لو طئه أم ولد الغير حقيقة  
(وقيمة الولد) أيضا (وهو ابنه)  
لانه بمنزلة المغرور (واى) من  
الشريكين (دفع العقر الى المكاتبه  
صح) أى قبل العجز لاختصاصها  
بنسبتها فاذا عجزت ترده للمولى  
(وان دبر الثاني ولم يطأها) والمسألة  
بحالها (فمجزت بطل التدبير وضمن  
الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف  
عقرها والولد الاول) وهى أم ولده  
(وان كاتبها فخرها أحدهما  
موسرا فمجزت ضمن المعتق لشريكه  
نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها)  
لما تقر بأن الساكت اذا ضمن  
المعتق يرجع عنده لا عندهما اه  
(فرع) عبد رجلين دبره أحدهما  
ثم حرره الآخر غنيا أو عكسا  
اعتق المدبر ان شاء أو استسعى  
فى الصورتين أو ضمن شريكه  
فى الاولى فقط والله أعلم

#### (باب موت المكاتب وعجزه وموت

المولى مكاتب عجز عن أداء)

نجم (ان كان له مال سيصل اليه

لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة أيام)



(قوله لا بلاء الا عذار) أي لا اختبار أصحابها قال في الهداية كما مهال الخصم للدفع والمديون للقضاء  
(قوله ولا يعجزه الخ) أي ان لم يرج له مال وهذا عندهما وهو الصحيح قهستاني عن المضمرات وقال أبو يوسف  
لا يعجزه - قويته إلى عليه فثمان لقول علي رضي الله عنه اذا توألى عليه فثمان ردت في الرق وحلها على النذب  
أي يندب أن لا يرده قبله ما تعارض الا - ثار (قوله وفسخها) أي وجوبها وكذا الفسخ بعد التخيير لان التخيير  
غير كاف ط عن الجوى (قوله فالمولى له الفسخ) بل يجب عليه رفع اللانم بالرجوع عن سببه ط (قوله  
وعاد رقه) أي حكم رقه والاولى قول الهداية والكثر أحكام الرق لان رقه لم يزل أفاده القهستاني (قوله وما  
في يده لمولاه) ولو صدقة وهو غني في الصحيح كما سيأتي (قوله وله مال لم تفسخ) لانه عقد معاوضة وفيه اشعار  
بأنه اذا لم يترك وفاء تفسخ حتى لو تبرع أحد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول أبي بكر الاسكاف وذهب الفقيه  
أبو الليث إلى انه لا يفسخ بدون الحاكم كما في الصغيرى قهستاني (قوله وتؤدى كتابته من ماله) فلو عليه  
ديون للمولى ولا جنبي - فني البدائع يبدأ بدين الاجنبي ثم ينظر فان كان في التركة وفاء بدين المولى وبالكفاية  
بدئ بدين المولى والا فبالكتابة ويستوفى المولى الدين اذا ظهر له مال أمالو بدئ به صار عاجزا ولا يجب للمولى  
على عبده الترتيب دين (قوله كما يحكم بعقود اولاده الخ) هذا يقتضي انه لا يحكم بعقود أصوله وفروعه الذين  
اشتراهم في كتابته مع انه يحكم بعقودهم فالصواب أن يقال كما يحكم بعقود من دخل في كتابته ح وفي الغرر  
وحكم بعقود بنه سواء ولدوا في كتابته او شرأهم حال كتابته او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بمرّة أي بكتابة  
واحدة فان كلامهم يتبعه في الكتابة وبعقودهم عتقوا اه ط (قوله المولودين في كتابته) أي من أمته  
بالتسري وان حرم لعدم منافاتها بثبوت النسب كما تقدم من الشربلية وسند كرسورتين عن البدائع غير  
هذه (قوله لورثته) أي لا اولاده الاحرار بأن ولدوا من امرأة حرة وكذا المولودون في الكتابة والذين اشتراهم  
فيها ووالداه لعنقهم بعقودهم وكذا اولاده المكاتب معه بمرّة لا المكاتب على حدة لانه يموت حرا وولده مكاتب  
والمكاتب لا يرث بدائع فان لم يكن له وارث من القرابة فليسد بالمولاه (قوله ولولم يترك مالا) لا حاجة إلى هذا  
التقدير مع قول المتن ولا وفاء له ح (قوله ولد في كتابته) بأن تزوج أمة باذن مولاه فولدت منه ثم اشتراها  
المكاتب وولدها والمكاتب ولدت من غير مولاه بدائع (قوله وسعى) ظاهره انه لا بد أن يكون قادرا على  
السعى وليس كذلك قال في الكافي لو كاتب أمته على انه بالخيار ثلاثة أيام فولدت في مدة الخيار ومات وبقي الولد  
يبقى خياره وعقد الكتابة عند الامام والثاني وله أن يعجزه واذا أجاز يسعى الولد على نجوم الامم وان أدى عتق  
الامم في آخر جزء من أجزاء حياته وهذا استحسان وعند الثالث تبطل الكتابة ولا تصح اجازة المولى وهو القياس  
اه طوري وظاهره انه ينتظر قدرته على السعى وتوقف فيه الشربلية ونقل عنه انه أجاب في هامش حاشيته  
بأن القاضي ينصب له شخصا فيجمع له مالا وتنفع رقبته ومثل الصغير المقعد والزمن والمجنون اه والله  
نعالي أعلم (قوله على نجومه) فلا ردة إلى الرق الا اذا اخل بنجم أو نجمين على الاختلاف بدائع (قوله  
حكم بعقود أبيه قبل موته وبعقوده) كذا جعل العتق مستندا صاحب الهداية والـ كنز وغيرهما قال  
في الشربلية ويخالفه ما في الظهيرية من انه لا يستند بل يقتصر على وقت الاداء (قوله أدى البدل حالا  
أورد الخ) هذا قول الامام لان الاجل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت الكتابة والمشتري  
لم يدخل لانه لم يصف اليه العقد ولم يسر حكمه اليه لكونه منفصلا وقت الكتابة وأورد عليه انه قدم في فصل  
تصرفات المكاتب انه اذا اشترى أباه أو ابنة دخل في كتابته وأيضاً لو لم يسر حكمه اليه لما عتق عنده بأداء  
البدل حالا وأجيب بأن المراد بدخول المشتري ليس لسراية حكم العقد الجاري بين المكاتب والمولى اليه  
بل يجعل المكاتب مكاتباً لولده باعتباره اياه تحقيقاً للصلة وبأن عتق الولد المشتري عند ما لا اداء حالا ليس لاجل  
السراية أيضاً بل بصيرورة المكاتب - كأنه مات عن وفاء كما افصح عنه في الكافي طوري ملخصاً (قوله  
وسوي بينهما) فيسعى على نجوم أبيه عندهما وكذا كل ذي رحم محرم منه اشتراهم اتقلى (قوله فيردان  
للق) هذا على رواية الاصل وفي املاء رواية أبي سليمان جعله كالولد المشتري في الكتابة فعن أبي حنيفة  
روايتان كما في التارخاتية ونقل في غاية البيان الثانية عن شرح الكافي للبردوي وعليها اقتصر في البدائع  
ثم هذا اذا لم يكن للمكاتب أحد من اولاده قال في الجوهرية فان ترك مع المولود في الكتابة أبويه وولدا آخر

لانها مودة ضمنت لا بلاء الا عذار  
(والا يعجزه) الحاكم في الحال  
(وفسخها بطلب مولاه او فسخ  
مولاه برضاه ولو) كانت الكتابة  
(فاسدة) فالمولى له الفسخ بغير  
رضاه ويملك المكاتب فسخها  
مطلقاً في الجائزة والفسادة  
وان لم يرض المولى (وعاد رقه)  
بفسخها (وما في يده لمولاه  
و) المكاتب (اذا مات وله  
مال) بنو البدل (لم تفسخ وتؤدى  
كتابته من ماله وحكم  
بعقوده في آخر) جزء من أجزاء  
(حياته) كما يحكم بعقود اولاده  
المولودين في كتابته لا قبلها  
(والباقي من ماله ميراث لورثته  
ولو) لم يترك مالا (ترك ولداً) ولد  
(في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته  
وسعى) الابن في كتابة أبيه (على  
نجومه) المقتضة (فاذا أدى  
حكم بعقود أبيه قبل موته وبعقوده  
تبعاً ولو ترك ولداً اشتراه) في كتابته  
(أدى البدل حالا) أورد إلى حاله  
دقيقاً (وسوي بينهما) ما لا يوان  
فيردان للرق



مشتري في الكتابة فهم موقوفون على أداء بدل الكتابة من المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم ولا أن يستعدهم فإذا أدى المولود فيها بدلهما عتق وعتقوا جميعا وإن عجز ورد في الرق ردّه هؤلاء معه الآن يقولوا نحن نؤدى المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء القاضي بجزء المولود في الكتابة (قوله كمات) أي بمجرد موته ولا يقبل منهما بدل حال ولا مؤجل عند الامام ح (قوله وقالان أدبا حالا اعتقا والالا) المصرح به في شرح الجمع والشرع بلالية أن الأصول كالقروع عند هـ ما في السعي على التجوم فليست من أين أخذ الشارح هذا الكلام ح أقول الذي أوقعه في ذلك الشرع بلالية فإنه ذكر في فصل تصرفات المكاتب أن الوالدين يردان للرق كمات وعزاء للتيسر والعناية ثم قال ويخالفه ما في البدائع إذا مات المكاتب من غير مال يقال للمولود المشتري وللوالدين أما أن تؤدوا الكتابة حالا والاردن كما في الرق بخلاف الولد المولود في الكتابة اه لكن تنفي المخالفة بحمل ما في البدائع على قول الصحاحين وبحمل غيره على قول الامام كما صرح به في مختصر الطهيري وسند كره اه كلام الشرع بلالية ثم نقل في هذا الباب عن مختصر الطهيري أن الوالدين ليسا كالولد فيباعان كسائر أكسابه وهذا عند أبي حنيفة وعندهما إذا ترك ولدًا مشتري أو أبًا أو أمًا يسعي على تجوم المكاتب كالمولود في الكتابة اه فجعله ما في البدائع من أن الوالدين كالمشتري في الكتابة على قول الصحاحين هو عين ما قاله الشارح وهو غير صحيح بل ما في البدائع هو رواية الاملاء عن أبي حنيفة كما قدمناه عن التاترخانية وما استدل به في الجمل المذكور من كلام مختصر الطهيري لا يفيد بوجه من الوجوه فإنه مصرح بأن الابوين عندهما كالمولود في الكتابة لا كالمشتري والحاصل أن الوالدين والولد المشتري في الكتابة وكذا كل ذي رحم محرم اشترى فيها يسعون على تجوم المكاتب عند الصحاحين كالمولود فيها بلافق بين الجميع وأما عند الامام فلكل حكم يخصه بينه المصنف والشارح سوى المحارم لعدم دخولهم عنده في كتابته كما مر في محله وهذا على رواية الاصل وعلى رواية الاملاء الوالدان كالولد المشتري عنده وهي مامشى عليه في البدائع فاعتنم هذا التحرير بعون الملك القدير (قوله وابنه الكبير) التقييد بالكبير خطأ يخالف لصريح الفروع حيث قال او كتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بتره ح أقول وعلة ابن الكمال بقوله فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعل ك شخص واحد اه فلما كان الصغير تابعاً له قيد بالكبير لتظهر الفائدة تأمل (قوله كتابة واحدة) فلو كل على حدة فلا يرث لانه يموت والولد مكاتب كما قدمناه عن البدائع (قوله أي معتقة) فسر الحرة بذلك أخذاً من قوله ولو قضي به أي بالولاء لقوم أمته فان حرة الاصل لا ولاء لاحد على ولدها كما سبذ كره الشارح قبيل فصل ولاء الموالاة (قوله ضرورة أن الاب الخ) علة للقضاء على عاقلة الام ح (قوله لم يعتق بعد) لانه وان ترك مالا وهو الدين لا يحكم بعقبه الا عند الاداء (قوله لعدم المناقاة) أي لعدم منافاة القضاء على عاقلة الام للكتابة بل قال في الهداية ان هذا القضاء يقتضيكم الكتابة لان من قضيتها لحاق الولد بموالي الام ويجاب العتق عليهم لكن على وجه يحتمل أن يعتق فيجزى الولاء الى موالى الاب والقضاء بما يقتضيه حكمه لا يكون تعجزاً (قوله ولا رجوع) فيه طي والتقدير كما في غاية البيان فان خرج الدين وأدبت الكتابة رجع ولاء الولد الى موالى الاب ولا رجوع لموالى الام بما عقلوا عنه بعد وفاته اه لكن يخالفه قول الطوري وكانوا مضطرين فيباعوا فلهم الرجوع على موالى الاب اه نعم ذكر في النهاية والمعراج تفصيلاً يدفع المخالفة وهو أنهم لا يرجعون بما عقلوا من جناية الولد في حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بعقبه في آخر حره من أجزاء حياته فلا بد من عتقه الى أول عقد الكتابة أمّا لو عقلوا عن جنايته بعد موت الاب قبل اداء البذل رجعوا لان عتق الاب استند الى حال حياته فبين أن ولاءه كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجبورين على الاداء اه ومثله في حاشية أبي السعود عن تكملة فتح القدير للعلامة الديري وبه ظهر أن قول الشارح ولا رجوع في غير محله لان فرض المسألة في كلام المصنف كالذكر فيما إذا جنى الولد بعد موت المكاتب ولهذا اقتصر الطوري على قوله فلهم الرجوع (قوله قيد بالدين الخ) قال الزيلعي هذا كله فيما إذا مات المكاتب عن وفاة فأدبت الكتابة او عن ولد فأذاها فأما إذا مات لاعتق ولا عن ولد فأذاها فبقا الكتابة قال الاسكاف تبسح حتى لو تطوع انسان بأداء البذل لا يقبل منه وقال أبو الليث لا تبسح ما لم يقض بجزء اه وبمقتضاء أن الدين ليس بقيد وأن أداء الولد أي المولود في الكتابة او المشتري فيها كزوج الدين (قوله لان

كمات وقالان أدبا حالا اعتقا  
والالا (اشترى) المكاتب (ابنه)  
فانت عن وفاء ورثه ابنه (لموته)  
حزاعن ابن حتر كما مر (وكذا)  
برنه (لو كان هو) أي المكاتب  
(وابنه) الكبير (مكاتبين)  
كتابة واحدة (لصيرورتها)  
كشخص واحد ضرورة اتحاد  
العقد (فان ترك) المكاتب  
(ولدا من حرة) أي معتقة  
(وترك ذين ابني يديها بطني)  
الولد فقضى به (بما جنى) على  
عاقلة أمته (ضرورة أن الاب  
لم يعتق بعد) (لم يكن ذلك) القضاء  
(تعجزا لايه) لعدم المناقاة  
ولا رجوع قيد بالدين لان في  
العين لا يتأق القضاء بالاطلاق  
بالام



لا يمكن الوفاء في الحال  
(ولو قضي به) بالولاة (لقوم أمته)  
بعد خصومتهم مع قوم الاب  
في ولايته فهو) أي القضاء بما ذكر  
(فحيز) لانه في فصل مجتهد فيه  
(وطاب لسيده وان لم يكن  
مصرفا) للصدقة (ما أدى اليه  
من الصدقات فحيز) لتبديل الملك  
وأصله حديث بريرة هي لك صدقة  
ولنا هدية (حاشي وارث)  
شخص (فقير مات عن صدقة  
أ- ذهاب وارثه الغني) (و) كافي  
(ابن سبيل أخذها ثم وصل الى  
ماله وهي في يده) أي الزكاة  
وكفيرة استغنى وهي في يده فانها  
طبيب له بخلاف فقير أباح لغني  
أوهاشي عن زكاة أخذها  
لا يحل لان الملك لم يتبدل (فان  
يجني عبيد وكتابه سيده جاهلا  
بجنايته أو) جني (مكتاتب  
فلم يقض به) بما جني (فحيز) فان  
شاء المولى (دفع) العبد (أوفدى)  
لزوال المانع بالحيز) (وان قضي به  
عليه) حال كونه (مكتاتب فحيز  
بيع فيه) لا انتقال الحق من رقبته  
الى قيمته بالقضاء قيد بالحيز لان  
جنايات المكتاتب عليه في كسبه  
ويلزمه الاقل من قيمته ومن  
الارش وان تكررت قبل القضاء  
فعليه قيمة واحدة ولو بعده فقيم  
ولو أتر بجناية خطأ لزمته في كسبه  
بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه  
حتى يحيز بطلت (وان مات السيد  
لم تنسخ الكتابة كالتدبير  
وامومية الولد) (و) كآجل الدين  
اذا مات الطالب (ويؤدى المال  
على ودمته على نجومه) كآجل الدين

في العين) يعني المولى بالبدل لتعليقه بامكان الوفاء في الحال شربلاية قال ط والمراد بالعين ما يعم النقود  
الموجودة في التركة اه (قوله لا يمكن الوفاء في الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاء من الدين في الحال  
بأن يكون المديون حاضرا ساعة موت المكتاتب فيطالب بما عليه فيدفع حالا قلت المراد لا يمكن القريب  
وهذا المكنه بعيد ط (قوله ولو قضي به الخ) يعني اختصموا بعد موت الولا في ارثه بالولا قبل  
أداء البدل فقضى القاضي بالولا لقوم الام يكون قضاء بعجز المكتاتب وموته عبد الان من ضرورة كون الولا  
لقوم الام موت المكتاتب عبدا لانه لو مات حر لا يحيز الولا من قوم الام كفاية (قوله لانه في فصل مجتهد  
فيه) علامنا ضمنه قوله فهو فحيز من فذا القضاء قال في الهداية فهو قضاء بالحيز لان هذا اختلاف في الولا  
مقصودا وذلك يتنى على بقاء الكتابة واتقاضها فانها اذا فسخت مات عبدا واستقر الولا على موالى الام  
واذا بقيت وانصل بها الاداء مات حر واقتل الولا الى موالى الاب وهذا فصل مجتهد فيه فينفذ ما يلائقه اه  
وحاصله أن ثبوت التحيز للقضاء بالولا موالى الام فالتحيز ثابت ضمنا وانما نفذ هذا القضاء لان المكتاتب عند  
بعض المحاماة يموت عبدا وان ترك وفاء فكان قضاء في فصل مجتهد فيه وهو نافذ اجماعا فتجب رعايته وان لزمته  
بطلان الكتابة لانها تختلف فيها فصيائمه أولى (قوله ما أدى) أي المكتاتب اليه أي الى المولى (قوله  
فحيز) وكذا لو عجز قبل الاداء الى المولى وهذا عند محمد ظاهر لانه بالحيز يتبدل الملك وكذا عند أبي يوسف  
وان كان بالحيز تقر ملك المولى عنده لانه لا خيب في نفس الصدقة وانما الخيب في فعل الاخذ لكونه اذا لابه  
ولا يجوز ذلك للغني من غير حاجة ولا للهاشي لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى هداية (قوله لتبدل  
الملك) فان العبد يملك صدقة والمولى عوضا عن العتق (قوله وأصله حديث بريرة) يوهم انها أهدت  
اليه صلى الله عليه وسلم بعد ما عجزت مع انها أهدت اليه وهي مكتوبة كفاية العناية ح (قوله هي لك) الذي  
في الهداية وشروحه الهاشمي الغائب (قوله فانما تطيب له) لما مر أن الخيب في فعل الاخذ (قوله لان  
الملك لم يتبدل) لان المباح له يتناول على ملك المبيع وتطيره المشتري شراء فاسد اذا أباح لغيره لا يطيب له ولو ملكه  
يطيب هداية (قوله جاهلا بجنايته) اذ لو كان عالما به عند الكتابة يصير مختارا للقاء كفاية الهداية (قوله  
بما جني) أي بموجبه معراج (قوله فحيز) أي في صورتين (قوله دفع العبد) أي لولى الجناية  
(قوله لزوال المانع) أي من الدفع وهو الكتابة فصار قنابل انتقال الحق عن الرقبة فعاد الحكم الاصل  
وهو اما الدفع او القداء (قوله بيع فيه) لا انتقال الحق من رقبته الى قيمته) يشير الى أن الواجب هو القيمة  
لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية الكرخي والمبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه  
اذا كانت القيمة أقل من ارش الجناية كذا في العناية ح (قوله ويلزمه الاقل الخ) فلو الارش أقل وجب  
لان الجني عليه لا يستحق أكثر منه ولو القيمة أقل وجبت لان حكم الجناية تعلق برقبته (قوله قبل القضاء)  
أي بموجب الجناية الاولى (قوله فعليه قيمة واحدة) يعني اذا كانت أقل من الارش والاقل الواجب الاقل  
منها ومن الارش كما صرح به في شرح الجمع والشرع لبلالية بقي هنالك ثلاثة أمور الاقول أن المراد بالارش في هذه  
المسألة جلة أروش الجنايات التي جناها فيصير المعنى يجب الاقل من قيمة واحدة ومن جلة الأروش الثاني  
أن ذلك الاقل يقسم بين أرباب الجنايات بالخصص الثالث أن ما بقي من الأروش يطالب به بعد العتق وكل من  
هذه الثلاثة يحتاج الى التنقيح عليه في كتب المذهب ح أقول عبارة شرح درر البحار تفيد الاولين  
حيث قال فيومر بالسعاية للاولياء في أقل من قيمته وأروش الجنايات لتعذر دفع نفسه للكتابة (قوله  
ولو بعده فقيم) حتى لو جنى جنايتين مثلا وجب عليه الاقل من قيمته ومن ارش الاولى ويجب عليه الاقل  
من قيمته ومن ارش الثانية ح (قوله بطلت) أي في الحال في حق المولى قال في شرح درر البحار  
لو عجز بعد اقراره بقتل خطأ قبل القضاء بقيته يطالب بعد عتقه اتفاقا اه وأما ما في الشرع لبلالية  
عن شرح الجمع من انه لو أقر به فقضى عليه ثم عجز يطالب به بعد العتق عنده وقال مطلقا أي في الحال  
وبعده اه فليس مما نحن فيه لان كلام الشارح في العجز قبل الحكم فافهم (قوله ويؤدى المال الى ورثته)  
لانهم قاموا مقام الميت فصار كالأودعة اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه  
الى ورثته على نجومه) كآجل الدين



الى من لا يستحق القبض منه فصار كالدفع الى اجنبي وان لم يكن عليه دين لم يعتق أيضا حتى يؤدى الى كل واحد من الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصته الصغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع الى المستحق اه وظاهر اطلاقه انه اذا لم يدفع للوصى ودفع للوارث وكان عليه دين لا يعتق وان لم يكن الدين مستغفرا وبه صرح الزيلعي قال أبو السعود وفيه نظر في غاية البيان اذا كان الدين محيطا بما له يمنع انتقاله الى الوارث فيضد أن غير المحيط لا يمنع فينشد يعتق بقبض الوارث قدبر اه ( قوله لخراب ذمته ) أى يطل الاجل لأن ذمته قد خربت وانتقل الدين الى التركة وهى عين زيلعي ( قوله الامن الثلث ) أى يؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه شربلاية والمساءلة مرت في باب ما يجوز للمكاتب مع ما فيها من التفصيل والخلاف ( قوله عتق مجانا ) أى عتق وسقط عنه مال الكتابة ومعناه يعتق من جهة الميت حتى ان الولاء يكون للذكور من عصبته دون الاناث جوهره ( قوله استحسانا ) وفي القياس لا يعتق لانهم لم يرثوا رقبته وانما ورثوا دينها جوهره ( قوله ويجعل ابراء اقتضاء ) هذا وجه الاستحسان قال في الجوهره وجه الاستحسان أن عتقهم تتم للكتابة فصار كالاداء والبراء ولا ينهم بعقوبتهم اياه مبرقون له من المال وبراءته توجب عتقه كما لو استوفوا منه ولا يشبه هذا ما اذا اعتقه أحدهم لان ابراءه له انما يصادف حصته لا غير ولو يرى من حصته بالاداء لم يعتق كذا هذا ( قوله على الصحيح ) وقيل يعتق اذا اعتقه الباقرن ما لم يرجع الاول زيلعي وبالنسبة جزم القهستاني ولينظر وجه الاول وما نقله المحشى عن العناية انما يظهر فيما لو اعتقه البعض فقط وكذا ما قد مناه عن الجوهره تأمل ( قوله فملكها ) يعنى بعد عتقه شربلاية وقوله أن يطأها أى يملك اليمن لان المملوكة لا يملكها مولاه وليس للمكاتب التسري بها قال ح وهذه المسألة ليست من كتاب المكاتب في شئ فان كل رجل حر اكان أو قنأ أو مدبرا أو مكاتباً أو ابن أم ولد أو مستسعى اذا أطلق امرأته الامة ثنتين غلظت حرمتها فلا يحل له ايراد عقد النكاح عليها ولا وطؤها بملك اليمن حتى تنكح زوجها غيره والى هذا أشار الشارح بقوله كما تقررى محله اه ( قوله كاتب عبد كتابة واحدة الخ ) قيد بالعبد الواحد احتراماً عن عبيدين لرجلين كتابهما كتابة واحدة ثم عجز أحدهما كان لولاه أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غالباً هندية عن المحيط ط ( قوله لانهما ) أى السيدين كسيد واحد وهو لا يقبل التجزى ط ( قوله بعجزه بطلب أحدهم ) أى بعد طلب العبد لان أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي ط ( قوله بجزء ) أى بعقد واحد ط ( قوله ولم يعلم ) أى القاضى والظاهر أنه ليس بقيد استرازي وأن فائدة ذكره جواز الاقدام على الرد ( قوله لم يصح ) لان كتابتهما واحدة وليس أحدهما نائباً عن الآخر كما في المسألة التي قبلها رحتي ( قوله فليس للآخر ) كذا في المنح والذي رأيته في نسخة المجتبى فليس للقاضى وفي الهندية والتاريخانية عن المحيط فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب بعجزه وجاء الآخر واستسعاها المولى في نجم او نجمين فأراد أن يرده او القاضى فليس له ذلك ( قوله في قدر البدل ) وكذا في جنسه كأن قال المولى كاتبك على ألفين أو على الدنانير وقال العبد بل على ألف أو على الدراهم بدائع وان اختلفا في الاجل او في مقداره فالقول للمولى ولو في مضيه فلعبد ولو في مقداره ما نجم عليه في كل شهر للمولى هندية ( قوله فالقول للمكاتب عندنا ) سواء أذى شيئاً من البدل أو لا وهو قول أبي حنيفة آخر لانه متى وقع الاختلاف في قدر المستحق او جنسه فالقول للمستحق عليه وكان يقول يتصافان ويترادان كالبيع بدائع ( قوله في الكتابة ) أى في بدلها وفي السبيية كما في دخلت النار امرأة في هرة حبستها وانما لا يحبس به لانه دين قاصر حتى لا تجوز الكفالة به بدائع ( قوله وفيما سوى دين الكتابة ) كدين استهلاك أو دين أخذه من سيده حال اذنه ثم كاتبه او قرض ط ( قوله وفي غير جنس الحق الخ ) فيه ثلاث مسائل الاولى لو كان المولى استولى على مال لمكاتبه من غير جنس بدل الكتابة له مطالبته به وبحبسه الحاكم عليه الثانية من مفهوم ذلك لو كان من جنسه فاصح به الثالثة أن العبد مخير في الكتابة له فسخها بالارضى المولى ( قوله ولاء ) مبتدأ وقوله لا اولاد متعلق بمحذوف نعت ولاء وقوله لزوجة نعت أولاد وقوله حرراً بالبناء للجهول أى اعتقاً نعت زوجين وقوله لمولى أيهم متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وقوله ليس للام أى لمولاهما خبر مقدم ومعه مصدر ميمي من العبور يعنى الدخول مبتدأ مؤخر والجملة استئنافية مؤكدة لما قبلها

بخلاف موت المطلوب لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تأجيله الامن الثلث ( وان حرروه ) أى كل الورثة ( في مجلس واحد عتق مجانا ) استحساناً ويجعل ابراء اقتضاء ( فان حرره بعضهم ) في مجلس والاخرى آخر ( لم ينفذ عتقه ) على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عادره ( مكاتب تحتة ) أمة طلقها ثنتين فلا كمالا يحل له أن يطأها حتى تنكح زوجها غيره ( وكذا الحر كما تقررى محله ) كاتباً عبداً ( كتابة واحدة ) أى بعقد واحد ( وعجز المكاتب لا يعجزه القاضى حتى يبعثها ) لانهما كواحد بخلاف الورثة فان القاضى يعجزه بطلب أحدهم مجتبى وفيه كاتب عبديه بجزء فمجزأ أحدهما فردة المولى في الرق أو القاضى ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان غاب هذا المردود وجاء الآخر ثم عجز فليس للآخر رده في الرق ( فروع ) اختلف المولى والمكاتب في قدر البدل فالقول للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان سراجية قلت وفي عناق الوهبانية وفي غير جنس الحق يحبس سيدها مكاتبه والعبد فيها مخير ولاء لا اولاد لزوجة حرراً لمولى أيهم ليس للام معبر



توفي وما توفي فاما ميت

من الولد بع والحي تسمى وتختصر  
أي وان لم يكن معها ولد يبع  
وان كان استسعت على  
تجويمه صغيرا كان ولدها  
او كبيرا وعندهما تسمى  
مطافا والله أعلم

\*(كتاب الولاء)\*

(هو) لغة النصر والمجبة مشتق  
من الولي وهو القرب وشرعا  
(عبارة عن الناصر بولاء المتأق)  
او بولاء الموالاة (زيلي) (ومن  
آثاره الارث والعقل) وولاية  
النكاح وبهذا علم أن الولاء ليس  
نفس الميراث بل قرابة حكمية  
تصلح سببا للارث (وسببه العتق  
على ما ذكره) لا الاعتاق لان  
بالاستيلاء وارث القريب يحصل  
العتق بلا اعتاق وأما حديث  
الولاء لمن اعتق بغيري على الغالب  
(من عتق) أي حصل له عتق  
(باعناق) ولومن وصية (أوبصره)  
ككتابة وتدبير واستيلاء  
(او بملك قريب قولاً له لسيده)  
ولو امرأة أو ذمياً أو ميتاً حتى تنفذ  
وصاياه وتقتضى ديونه منه  
(ولو شرط عدمه) لنالقه  
للشرع فيبطل (ومن اعتق أمته  
(والحال أن) زوجها قن) الغير  
(فولدت) لاقل من نصف حول  
مذ عتقت (لا ينتقل ولأجل)  
الموجود عند العتق

والمعنى ولأولاد الزوجين المعتقين لموالي الاب دون موالى الام لان الاب هو الاصل ولو تزوجت عبداً  
أو مكاتباً قالوا لمواليها فإذا أعتق الاب جز الولاء الى مواليه ونماه في شرح ابن النخنة (قوله توفي وما توفي)  
الصغيران للمكاتب وأما مفعول بع وليت نعت لا تأمن الولد بضم الواو وسكون اللام بيان لميت والحي مبتدأ  
على حذف مضاف تقديره وأتم الحي وتسمى خبره وتختصر من أحضر أي تختصر البدل والمعنى أن المكاتب  
إذا توفي لا عن وفاء وله أم وأد قد ولد في كآبة أيه أو اشتراه معها حتى دخل في كتابته فان لم يكن معها الولد  
بأن مات يبع الى آخر ما قال الشارح والله تعالى أعلم

\*(كتاب الولاء)\*

أورده عقب المكاتب لأنه من آثار زوال ملك الرقبة ولم يذكروا عقب العتق ليكون واقعاً عقب سائر  
أنواعه (قوله مشتق من الولي) بفتح الواو وسكون اللام مصدر وليه يليه بالكسر فيهما وهو شاذ  
كذا في جامع اللغة ح (قوله وبهذا علم الخ) فيه تعريض بصدر الشريعة حيث فسره بالميراث  
وتعريض بالمصنف أيضاً مع صاحب الحقائق ولذا عدل عن تفسيرهما بقوله بل قرابة حكمية تبعاً للكنز وغيره  
فإن الولاء يتحقق بدون الارث والتناصر كما إذا أعتق كافر مسلماً قال في المبسوط لا يرثه لكونه مخالفاً في الملة  
ولا يعقل عنه لأنه باعتبار النصر ولا نصره بين المسلم والكافر قال ابن الكمال ويشير إليه الشارح وأيضاً فإن  
ما ذكره المصنف منفض الى الدور لا خذ الولاء في تعريفه (قوله بل قرابة حكمية) أي حاصلة من العتق  
او الموالاة كنز (قوله تصلح سبباً للارث) أي بلغة تصلح للإشارة الى أنه لا يكون سبباً للارث دائماً كما علمته  
آثاراً ولأنه انما يكون عند عدم العصبية النسبية (قوله لا الاعتاق) خلافاً للجمهور مستدلين بحديث الولاء  
لمن اعتق فإن ترتيب الحكم على المشتق دليل على أن المشتق منه علة الحكم والجواب أن الأصل  
في الاشتقاق هو مصدر الثلاث وهو العتق (قوله لا بالاستيلاء) اسم أن ضمير الشأن محذوف والمراد به  
أن تكون الجارية أم ولده فإنها تعتق عليه بونه لا باعتاقه ط (قوله وارث القريب) كالومات أبوه وهو  
مالك لا أخيه لأمته (قوله بغيري على الغالب) أو أن القصر اضافي جوي عن المقدسي فيكون المعنى الولاء  
لمن اعتق لمن شرطه لنفسه من بائع ونحوه كواهب وموص أبو السعود (قوله ولومن وصية) كالواوصي  
بأن يعتق عبده بعد موته أو يشتري عبداً من ماله بعد موته ثم يعتق ح أي لا تنقل فعل الوصي اليه زيلي  
قوله أو بغيره له) أي للاعتاق (قوله ولو امرأة) أي ولو كان السيد امرأة وأقرب ذلك للتبعية على  
مخالفتها للعصبية النسبية فإنه ليس فيها شيء (قوله أو ذمياً) وان كان لا يرث العتق المسلم (قوله أو ميتاً)  
أشار به الى ما ذكره ابن الكمال حيث قال لا يقال كيف يكون الولاء بالتدبير والاستيلاء للسيد  
والمدبر وأم الولد انما يعتقان بعد موت السيد لما عرفت أن الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية تصلح  
سبباً له وبوتها بالتدبير والاستيلاء لا يتوقف على العتق بموت المدبر والمستولد صرح بذلك في المبسوط حيث  
قال لأن المدبر والمكاتب والمستولد استحق ولا هم لما باشر السبب ولو سلم أنه ميراث فمعنى كونه للمولى أنه  
يستوفي منه ديونه وتنفيذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قررنا تبين أن ما ارتكبه في دفع ما ذكر  
من فرض ارتداد المولى منشأه قلة التدبر بل عدم التدرب اه (قوله حتى تنفذ وصاياه الخ) بأن مات  
بعده قبل قبض ميراثه منه (قوله لمخالفتها للشرع) وهو ما روي أن عائشة رضي الله تعالى عنها أرادت  
أن تشتري برة لتعتقها فقال أهلها على أن ولأهلنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يمنعك  
ذلك فإن الولاء لمن اعتق اتقاني (قوله الموجود عند العتق) أشار به الى علة عدم الانتقال والافهم معلوم  
من قوله فولدت لاقل من نصف حول لكن يوجد في بعض النسخ بعد قوله أبدأ ما نصه لان الحمل كان موجوداً  
وقت الاعتاق فاعتاقه وقع قصداً فلا ينتقل ولاؤه عن معتقه صدر الشريعة اه قال الطوري وأورد أن هذا  
مخالف لقولهم في كتاب الاعتاق وان اعتق حاملاً عتق جملها تبعاً لها اه قلت قد يجاب بأنه من حيث  
لم يرد عليه الاعتاق بخصوصه وانما ورد على الأم كان تبعاً ومن حيث أنه جزء منها واعتاقها اعتاق الجميع  
أجزائها كان مقصوداً تماثل والاحسن أن يقال لما لم يشترط في عتقه ولادته لاقل المدة ذكرها التبعة لعدم



تحقق الجزية دائما ولما كان نظرهم هنا الى عدم انتقال الولاء والشرط فيه ولادته للاقل ذكروا القصدية  
 لتحقيق الجزية قنبر (قوله أبدا) أي ولو عتق أبوه حتى لو جنى الولد حكمه بجنابته على موالى الآم ط هن  
 الحموى (قوله ضرورة كونهما قوامين) أي حلت بهما جلة لعدم تخلل مدة الحل بينهما فاذا تناول الأول  
 الاعتاق تناول الآخر أيضا زيلعي (قوله لا أكثر من نصف حول) الأولى أن يقول لنصف حول فأكثر  
 كما في البدائع وأما التعبير أكثر من الأقل فهو مساو لتعبير الشارح فافهم (قوله لتعذر تبعيته للاب) يعني  
 أنه وان اتقى تحقيق الجزية هنا لا حقال علوقه بعد العتق ~~لأن~~ لا يمكن تبعيته للاب لأنه لم يعتق بعد فثبت  
 من موالى الآم على وجه التبعية لأنه عتق تبعا لا مقصودا (قوله قبل موت الولد لا بعده) قال في إيضاح  
 الاصلاح يعني أن أعتق الاب قبل موت الولد لأنه ان مات قبل عتقه لا ينتقل ولاؤه من موالى الآم اه وهو  
 يقتضى أنه لو كان لهذا الولد الميت ولد لا ينتقل ولاؤه الى موالى الاب فليراجع ح أقول في الذخيرة الحد  
 لا يجوز ولا مسافده في ظاهر الرواية سواء كان الاب حيا أو ميتا وروى الحسن أنه يجوز صورته عبد تزوج بمعتقة  
 قوم وحدث له منها ولد ولهذا العبد أب حى وأعتق الاب بعد ذلك وبقي العبد على حاله ثم مات العبد وهو  
 أبوهذا الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجوز ميراثه كان لموالى الآم اه (قوله لزوال المانع) وهو رق الاب  
 ولأنه لم يرد العتق على الحل قصد ابل عتق تبعا لآله كما قد مناه والمنافى لنقل الولاء عتقه قصدا (قوله هذا) أي  
 جز الموالى والتفصيل بين الولادة لاقل من نصف حول أولا كثر (قوله إذا لم تكن معتدة) أي وقت عتقها  
 (قوله من الفراق) أي بعت أو طلاق ح (قوله لا ينتقل لموالى الاب) لتعذر إضافة العلوق الى ما بعد  
 الموت وهو ظاهر وإلى ما بعد الطلاق البائن لحرمه الوطء ~~وكذا~~ بعد الرجعى لأنه يصير مرجعا بالشك لأنه  
 إذا جاءت به لاقل من سنتين احتفل أن يكون موجودا عند الطلاق فلا حاجة الى إثبات الرجعة لثبوت النسب  
 واحتفل أن لا يكون فيحتاج الى إثباته لثبوت النسب وإذا تعذر إضافته الى ما بعد ذلك أسند الى حالة النكاح  
 فكان الولد موجودا عند الاعتاق فعتق مقصودا فلا ينتقل ولاؤه وتبين من هذا أنها إذا جاءت به لاقل من  
 ستة أشهر كان الحكم كذلك بطريق الأولى لليقين بوجود الولد عند الموت أو الطلاق وأما إذا جاءت به لاكثر من  
 سنتين فالحكم فيه يختلف بالطلاق البائن والرجعى ففى البائن مثل ما كان وأما الرجعى فمولا الولد لموالى الاب  
 لتيقنا بمراجعته عنابة (قوله عجمي الخ) العجم جمع العجمي وهو خلاف العربي وإن كان فصيحاً ~~كذا~~  
 في المغرب وفي القوائد الظهيرية هذه المسألة على وجوه ان زوجت نفسها من عربي فمولا الاولاد لقوم الاب  
 في قولهم وان من عجمي له آباء في الاسلام فلقوم الاب عند أبي يوسف وعلى قولهما اختلف المشايخ حتى عن  
 أبي بكر الراعي وأبي بكر الصغار أنه لقوم الاب وقال غيرهما لقوم الآم وان من عربي أسلم ووالى أحدا أولم  
 يوال فهو مسألة الكتاب وان من عبد أو مكاتب فمولا الى الآم إجماعا الا اذا اعتق العبد فيجزى الولاء كفاية  
 (قوله أولم يكن له ذلك) انما فرضه المتن فبين له مولى مولاة لفهم مقابله بالاولى فلو قال فمولا ولدها لموالىها  
 وان كان له مولى المولاة كما في الكثر لكان أولى ح (قوله لا يكون في العرب) أي لا يكون العربي مولى  
 أسفل ح (قوله ولولعربي) صوابه ولولعجمي لأنه اذا كان المولاة للمولى العجمي كان للعربي بالاولى ح  
 (قوله لمولاها) هذا عندهما وعند أبي يوسف لمولى الاب ترجيح الجانب الاب (قوله حتى اعتبر فيه  
 الكفاية) مربيانه في بابها ويأتى قريبا وإضافته مقدم على ذوى الارحام ولا يقبل الفسخ بعد الوقوع  
 والمولاة بعكس ذلك كله (قوله لا في العجم وولاء المولاة) أي لا تعتبر الكفاية فيهما من حيث النسب والحرية  
 فان الحرية والنسب في حق العجم ضعيفان لان حريةهم تحتل الإبطال بالاسترقاق بخلاف العرب ولأنهم  
 ضيعوا أنسابهم فان تفاخرهم قبل الاسلام بعمارة الدنيا وبعده به واليه أشار سيدنا سلمان الفارسي رضي  
 الله تعالى عنه بقوله سلان أبوه الاسلام فاذا ثبت الضعف في جانب الاب كان هو والعبد سواء (قوله  
 والمعتق مقدم على الرذ) من هنا الى بيت المال من مسائل الفرائض فينبغي حذفها ح (قوله مؤخر عن  
 العصبة النسبية) أي بأقسامها الثلاث بالنفس وبالغير ومع الغير واحتراز بالنسبية عن النوع الآخر من  
 السببية وهو مولى المولاة فان المعتق مقدم عليه وعصبة المعتق مثله (قوله لأنه عصبة سببية) أي  
 والنسب أقوى (قوله ثم المعتق) بفتح التاء (قوله ولا وارث له نسبي) بم صاحب الفرض والعصبي  
 ثم المعتق ولا وارث له نسبي

(عن موالى الآم أبدا وكذا  
 لو ولدت ولدين أحدهما لاقل  
 من ستة أشهر والآخر لاكثر  
 منه وبينهما أقل من نصف  
 حول) ضرورة كونهما قوامين  
 (فاذا ولدت له بعد عتقها لاكثر من  
 نصف حول فمولاة لموالى الآم)  
 أيضا لتعذر تبعيته للاب لرقه  
 (فان عتق) القن وهو الاب قبل  
 موت الولد لا بعده (جز ولاؤه ابنه  
 الى موالىه) لزوال المانع هذا  
 إذا لم تكن معتدة فلم معتدة  
 فولدت لاكثر من نصف حول من  
 العتق ولدون خولين من الفراق  
 لا ينتقل لموالى الاب (عجمي له  
 مولى مولاة) أولم يكن له ذلك  
 وقد بالعجمي لان ولاء المولاة  
 لا يكون في العرب لقوة أنسابهم  
 (نكح معتقه) ولولعربي (فولدت  
 منه فمولا ولدها لمولاها) لقوة  
 ولواء العتاقة حتى اعتبر فيه  
 الكفاية لا في العجم وولاء  
 المولاة (والمعتق مقدم على  
 الرذ) مقدم (على ذوى الارحام  
 مؤخر عن العصبة النسبية) لأنه  
 عصبة سببية (فان مات المولى  
 ثم المعتق ولا وارث له) نسبي



(قوله لا قرب عصبة المولى) أخرجه عصبته فلو اعتقت عبدا ثم مات عن زوج وابن منه وأخ غير  
 أم ثم مات العبد فالولاء لا ينهافقط فان كان مات الابن وترك خاله وأباه فهو للخال لانه عصبته دون الاب لانه  
 عصبته ابنها وتماه في البدائع والذخيرة (قوله الذكور) نعت للعصبة أى للنساء اذ ليس هن عصبته بغيره  
 او مع غيره الحديث المذكور (قوله وسحقته في بابه) أى في باب الميراث ولم يزد على ما هنا سوى التعليل  
 بالحديث (قوله وليس للنساء الخ) استئناف في موقع الاستثناء لان قوله لا قرب عصبة المولى يشمل بعض  
 النساء ولذا فترع عليه بعده بقوله فلومات الخ وبهذا علمت أن تقييد الشارح أولا بالذكور غير لازم (قوله  
 المذكور في الدرر وغيرها) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او  
 كاتب او كاتب من كاتبين او دبرين او دبر من دبرين او جتر ولا معتقن او معتق معتقن اهـ وقوله جتر عطف على  
 دبر او اعتق وولاء مفعوله ومعتقن فاعله قهستاني فاذا دبرت عبدا ماتت ثم مات العبد فولاءه لها حتى يكون  
 للذكور من عصبته وكذا لو ماتت فعتق المدبر بموته فادبر عبدا ثم مات فولاءه لعصبته (تمة) قال أبو السعود  
 عن تكملة التتبع للديري عبر بما الموضوع لما لا يعقل لان الرقيق بمنزلة الميت الملق بالجماد نظيره قوله تعالى  
 او ما ملكت أيمانهم وبعد عتقه عبر عن في او اعتق من اعتق لانه صار بالعتق حيا حكما (قوله لكن قال  
 العيني وغيره الخ) وقال والوارد عن علي وابن مسعود وابن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء  
 الا ما كاتبن او اعتقن (قوله وسبى الجواب عنه في الفرائض) انه هناك وهو وان كان فيه شذوذ لكنه  
 تأكيد بكلام كبار الصحابة نصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد وأقره المصنف ح وسند كرهناك تمام الكلام  
 عليه ان شاء الله تعالى (قوله وذكر الزبلي الخ) ومثله في الذخيرة قال وهكذا كان يفتى الامام أبو بكر  
 البرزنجوري والقاضي الامام صدر الاسلام لانها أقرب الى الميت من بيت المال فكان الصنف اليها أولى  
 اذ لو كانت ذكر استحقاق المال (قوله ترث في زماننا) عبارة الزبلي يدفع المال اليها لا بطريق الارث  
 بل لانها أقرب الناس الى الميت ح (قوله وكذا ما فضل الخ) عزاء في الذخيرة الى فرائض الامام عبد الواحد  
 الشهيد (قوله لابن ابي البنت رضاعا) عزاء في الذخيرة الى محمد رحمه الله (قوله وأقره المصنف وغيره)  
 قال في شرح الملتقى قلت ولكن بلغني انهم لا يفتون بذلك فتنبه وفيه من كتاب الفرائض قلت ولم أرفى زماننا  
 من أفتى بهذا ولا من قضى به وعلى القول به فينبغي جوازه ديانة فليجترروا وليتدبروا (قوله ولو مسلما) أفتى به  
 لان الكلام في ثبوت الولاء وأما الميراث فلا يثبت مادام المعتق كافرا وسجنه عليه فافهم (قوله فلو مسلما  
 لا يرثه) لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم الذي قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به وكذا  
 لو كان للذي عصبته من المسلمين كم مسلم يرثه لانه يجعل الذي كالميت فان لم يكن له عصبته مسلم يرث الى بيت  
 المال ولو كان عبدا مسلم بين مسلم وذمى فنصف ولانه للمسلم والنصف الآخر لا قرب عصبة الذي من المسلمين  
 ان كان والارث لبيت المال بدائع (قوله ولا يعقل عنه) فان كان المعتق من نصارى تغلب فالعقل على قبيلته  
 كما في التاترخانية ويؤخذ منه انه اذا لم يكن للمعتق الذمى قبيلة فعقل العبد المسلم على نفسه فانه صرح  
 في المسألة السابقة وهي ما اذا لم يكن له عصبته مسلم فالارث لبيت المال والعقل على العبد نفسه (قوله وبهذا  
 اتضح الخ) لان الولاء وجد بلا ميراث ح (قوله ولو اعتق حرى) التقييد بالحرى مفيد بالنظر الى قوله  
 لا يعتق الا أن يحل سبيله لانه في المسلم يعتق بمجرد القول كما سيذكره وأما بالنظر الى قوله ولا ولأوله فانه والمسلم  
 سواء وسند كرهنا الكلام فيه (قوله عبدا حريا) فلو مسلما او ذميا يعتق بالاجماع وولأوله بدائع  
 (قوله فاذا خلا عتق) أى صح عتقه لكنه لم يتم العتق في حق زوال الرق وان صح في حق ازالة الملك لان  
 كون الحرى في داره سبب لرقه طوري عن المحيط (قوله ولا ولأوله) هذا قول أبي حنيفة ومحمد لانه لم يعتق  
 عندهم بكلام الاعناق بل بالتخلية والعتق الثابت بها لا يوجب الولاء بدائع لما علمت انها لا تزال الرق وان  
 ازال الملك (قوله خلا فالشأنى) فعنده ولأوله لان اعتاقه بالقول صح وكذا ان دبره في دار الحرب فهو على  
 هذا الاختلاف ولا خلاف أن استيلاده جائز لان مبناه على ثبوت النسب وهو ثبت في دار الحرب بدائع  
 (قوله عتق بلا تخلية) أى وكان ولأوله كما يفيد التعليل المأر فانه عتق بالقول لا بالتخلية لكن في الشربة لألية  
 عن البدائع انه لا يعتق بالقول بل بالتخلية عنده وعند أبي يوسف يصير مولاه اهـ وهو خلاف ما ذكره الشارح  
 لصريح تأمل اهـ معجمه

(قوله لا قرب عصبة المولى) أخرجه عصبته فلو اعتقت عبدا ثم مات عن زوج وابن منه وأخ غير  
 أم ثم مات العبد فالولاء لا ينهافقط فان كان مات الابن وترك خاله وأباه فهو للخال لانه عصبته دون الاب لانه  
 عصبته ابنها وتماه في البدائع والذخيرة (قوله الذكور) نعت للعصبة أى للنساء اذ ليس هن عصبته بغيره  
 او مع غيره الحديث المذكور (قوله وسحقته في بابه) أى في باب الميراث ولم يزد على ما هنا سوى التعليل  
 بالحديث (قوله وليس للنساء الخ) استئناف في موقع الاستثناء لان قوله لا قرب عصبة المولى يشمل بعض  
 النساء ولذا فترع عليه بعده بقوله فلومات الخ وبهذا علمت أن تقييد الشارح أولا بالذكور غير لازم (قوله  
 المذكور في الدرر وغيرها) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او  
 كاتب او كاتب من كاتبين او دبرين او دبر من دبرين او جتر ولا معتقن او معتق معتقن اهـ وقوله جتر عطف على  
 دبر او اعتق وولاء مفعوله ومعتقن فاعله قهستاني فاذا دبرت عبدا ماتت ثم مات العبد فولاءه لها حتى يكون  
 للذكور من عصبته وكذا لو ماتت فعتق المدبر بموته فادبر عبدا ثم مات فولاءه لعصبته (تمة) قال أبو السعود  
 عن تكملة التتبع للديري عبر بما الموضوع لما لا يعقل لان الرقيق بمنزلة الميت الملق بالجماد نظيره قوله تعالى  
 او ما ملكت أيمانهم وبعد عتقه عبر عن في او اعتق من اعتق لانه صار بالعتق حيا حكما (قوله لكن قال  
 العيني وغيره الخ) وقال والوارد عن علي وابن مسعود وابن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء  
 الا ما كاتبن او اعتقن (قوله وسبى الجواب عنه في الفرائض) انه هناك وهو وان كان فيه شذوذ لكنه  
 تأكيد بكلام كبار الصحابة نصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد وأقره المصنف ح وسند كرهناك تمام الكلام  
 عليه ان شاء الله تعالى (قوله وذكر الزبلي الخ) ومثله في الذخيرة قال وهكذا كان يفتى الامام أبو بكر  
 البرزنجوري والقاضي الامام صدر الاسلام لانها أقرب الى الميت من بيت المال فكان الصنف اليها أولى  
 اذ لو كانت ذكر استحقاق المال (قوله ترث في زماننا) عبارة الزبلي يدفع المال اليها لا بطريق الارث  
 بل لانها أقرب الناس الى الميت ح (قوله وكذا ما فضل الخ) عزاء في الذخيرة الى فرائض الامام عبد الواحد  
 الشهيد (قوله لابن ابي البنت رضاعا) عزاء في الذخيرة الى محمد رحمه الله (قوله وأقره المصنف وغيره)  
 قال في شرح الملتقى قلت ولكن بلغني انهم لا يفتون بذلك فتنبه وفيه من كتاب الفرائض قلت ولم أرفى زماننا  
 من أفتى بهذا ولا من قضى به وعلى القول به فينبغي جوازه ديانة فليجترروا وليتدبروا (قوله ولو مسلما) أفتى به  
 لان الكلام في ثبوت الولاء وأما الميراث فلا يثبت مادام المعتق كافرا وسجنه عليه فافهم (قوله فلو مسلما  
 لا يرثه) لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم الذي قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به وكذا  
 لو كان للذي عصبته من المسلمين كم مسلم يرثه لانه يجعل الذي كالميت فان لم يكن له عصبته مسلم يرث الى بيت  
 المال ولو كان عبدا مسلم بين مسلم وذمى فنصف ولانه للمسلم والنصف الآخر لا قرب عصبة الذي من المسلمين  
 ان كان والارث لبيت المال بدائع (قوله ولا يعقل عنه) فان كان المعتق من نصارى تغلب فالعقل على قبيلته  
 كما في التاترخانية ويؤخذ منه انه اذا لم يكن للمعتق الذمى قبيلة فعقل العبد المسلم على نفسه فانه صرح  
 في المسألة السابقة وهي ما اذا لم يكن له عصبته مسلم فالارث لبيت المال والعقل على العبد نفسه (قوله وبهذا  
 اتضح الخ) لان الولاء وجد بلا ميراث ح (قوله ولو اعتق حرى) التقييد بالحرى مفيد بالنظر الى قوله  
 لا يعتق الا أن يحل سبيله لانه في المسلم يعتق بمجرد القول كما سيذكره وأما بالنظر الى قوله ولا ولأوله فانه والمسلم  
 سواء وسند كرهنا الكلام فيه (قوله عبدا حريا) فلو مسلما او ذميا يعتق بالاجماع وولأوله بدائع  
 (قوله فاذا خلا عتق) أى صح عتقه لكنه لم يتم العتق في حق زوال الرق وان صح في حق ازالة الملك لان  
 كون الحرى في داره سبب لرقه طوري عن المحيط (قوله ولا ولأوله) هذا قول أبي حنيفة ومحمد لانه لم يعتق  
 عندهم بكلام الاعناق بل بالتخلية والعتق الثابت بها لا يوجب الولاء بدائع لما علمت انها لا تزال الرق وان  
 ازال الملك (قوله خلا فالشأنى) فعنده ولأوله لان اعتاقه بالقول صح وكذا ان دبره في دار الحرب فهو على  
 هذا الاختلاف ولا خلاف أن استيلاده جائز لان مبناه على ثبوت النسب وهو ثبت في دار الحرب بدائع  
 (قوله عتق بلا تخلية) أى وكان ولأوله كما يفيد التعليل المأر فانه عتق بالقول لا بالتخلية لكن في الشربة لألية  
 عن البدائع انه لا يعتق بالقول بل بالتخلية عنده وعند أبي يوسف يصير مولاه اهـ وهو خلاف ما ذكره الشارح  
 لصريح تأمل اهـ معجمه



ولم أجده في سخطي البدائع ثم رأيت في الهندية معزيا إلى البدائع لو أعتق مسلم عبد الله مسلما أو ذميا في دار الحرب فلاؤه له لأن اعتاقه جائز بالإجماع وإن أعتق عبد الله حرييا في دار الحرب لا يصير مولا عند وعنده وعند الثاني يصير اه وليس فيه أنه لا يعتق بالقول لأن قوله لا يصير مولا لا يستلزم عدم العتق بل صرح في التارخانية بأنه يعتق حيث قال إذا دخل المسلم دار الحرب فاشتري حرييا وأعتقه عتق إلا أن الولاء لا يثبت منه في قولهما وقال أبو يوسف ثبت استحسانا إذا كره نحوه الطوري عن المحيط ثم رأيت في كتاب الاعتاق من البحر مانصه المسلم إذا دخل دار الحرب فاشتري عبدا حرييا فأعتقه ثمة فالقياس أنه لا يعتق بدون التخلية وفي الاستحسان يعتق بدونها ولا ولؤه له عندهما قياسا له الولاء عند أبي يوسف استحسانا اه وبه يحصل التوفيق فتدبر ( قوله ولو كان العبد مسلما الخ ) لم يستوف الأقسام وحاصل ما في التارخانية لا يخلو أن يكون المعتق مسلما أو ذميا فيثبت الولاء له وإن كان العبد ذميا أما لو حرى بأفقيه الخلاف المأثور ولو كان المعتق حرييا فإن في دار الاسلام عتق وثبت له الولاء سواء كان العبد مسلما أو ذميا أو حرييا وإن في دار الحرب والعبد مسلم أو ذمى فكذلك ولو حرى لا يعتق بلا تخلية وإذا عتق فلا ولؤه ( قوله في دار الاسلام ) مثله ما إذا كان في دار الحرب والمولى مسلم كما قد مناه عن الهندية ( فرع ) شري حري مستأمن عبدا فأعتقه ثم رجع إلى داره فبسي فاشتراه عبده المعتق فأعتقه كان كل منهما مولى للآخر وكذلك ذمى أو امرأة مرتدة لحق بدار الحرب فبسي بدائع ( قوله يقضي بالميراث والولاء لهما ) أى ولو كان المال في يد أحدهما إذا المقصود من هذه الدعوى الولاء وهما سيان ولم يرجح ذواليد لأن سبب الولاء وهو العتق لا يتأكد بالقبض بخلاف الشراء كما في مختصر الطهيري وهذا إذا لم يوقتا ولم يسبق القضاء بأحدى اليمينين لما قال في البدائع لو وقفا فالسابق أولى لأنه أثبت العتق في وقت لا ينزع فيه أحد ولو كان هذا في ولأ الموالاة كان ذوالوقت الأخير أولى لأن ولأ الموالاة يحتمل النقص والنسخ فكان عقد الثاني تفضلا للاول لأن يشهد شهود صاحب الوقت الاول أنه كان عقل عنه لأنه حينئذ لا يحتمل النقص فأشبهه ولأ العتاقه وتعامه في الشربلية ( قوله المولى ) أى المعتق ولو بكتابة أو تدبير أو استبلاط ( قوله يستحق الولاء أولا ) أى إذا مات أمالو كان حيا فلا شبهة فيه وهذا أكثر مع قوله فيما سبق أو ميتا الخ ( قوله في ولأ العتاقه ) بخلاف ولأ الموالاة كما مر ( قوله فعتقة التاجر الخ ) الأنسب أن يقول فعتق التاجر كفى لعتقة العطار لا يكون كفالها معتق الدباغ لأن الكفاة تعتبر لاله فليأتمل ط ( قوله بمعنى عدم الرق في أصلها ) أى ولا فيها أيضا وانما فسر بذلك لأن حر الأصل يطلق أيضا على من لم يجز عليه نفسه رق سواء جرى على أصله رق أولا وليس بمراد هنا كما حققه في الدرر ح ( قوله فلا ولأ على ولدها ) أى وإن كان الأب معتقا لما ذكرنا أن الولد يتبع الأم في الرق والحزبية ولا ولأ لاحد على أمه فلا ولأ على ولدها بدائع ووافقه في شرح التكملة ومختصر المحيط ومختصر المسعودى كما ذكره في الدرر قال في سكب الانهر هذا فرع مهم فاحفظه فإنه منزلة الاقدام اه وفي العزيمة اعلم أن ساداتنا العلماء الذين اقتوا بقسطنطينية المحجة بالامر السلطاني والنصب الخاقاني من حين الفتح إلى عامنا هذا هو السادس والثلاثون بعد الالف اقترعوا فرقتين فذهب فرقة منهم إلى هذا القول المتقول من البدائع كصاحب الدرر والمولى ابن كمال باشا والمولى قاضي زاده والمولى بستان زاده والمولى زكريا والمولى سعد الدين بن حسن خان والمولى صنع الله وذهبت فرقة منهم أخرى إلى عدم اشتراط ذلك منهم المولى سعدى جلبي والمولى على الجالى والمولى الشهير بجوى زاده الكبير وابنه وقد أفتى المولى أبو السعود أولا على هذا وصرح برجوعه في فتوى منه فأفتى بعده على موافقة ما في البدائع واستقر رأيه على ذلك إلى أن قضى نحبه جعل الله سعيهم مشكورا وعملهم مبرورا ورأيت في شرح الوجيز مانصه من أمه حررة أصلية وأبوه رقيق لا ولأ عليه مادام الأب رقيقا فإن أعتق فهل يثبت الولاء عليه لمولى الأب يحكى فيه قولان اه ونحوه في المعراج ( قوله والأب إذا كان كذلك ) أى حر الأصل ( قوله فلاو عربيا ) التقييده اتفاقا لأنه لو كان الأب مولى عربى لا ولأ لاحد على ولده لأن حكمه حكم العربى لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن مولى القوم منهم كذا في البدائع شربلية ومثله في الهندية ( قوله مطلقا ) أى لا لقوم الأب ولا لقوم الأم لأن الولاء ملجأة الأب ولا رق في جهته ح وفسر الاطلاق في العزيمة بقوله أى سواء كانت أمه معتقة أولا ( قوله خلافا لأبي يوسف ) أى فإنه يقول الولد يتبع الأب في الولاء

(ولو كان العبد مسلما فأعتقه  
مسلم أو حري) في دار الاسلام  
(فلاؤه له) أى لعتقه (فروع)  
ادعيا ولأ ميت وبرهن كل أنه  
اعتقه يقضى بالميراث والولاء لهما  
\* المولى يستحق الولاء أولا حتى  
تفد منه وصاياه وتقضى منه  
ديونه \* الكفاة تعتبر في ولأ  
العتاقه فعتقة التاجر كفى لمعتق  
العطار دون الدباغ \* الأم  
إذا كانت حررة الأصل بمعنى  
عدم الرق في أصلها فلا ولأ على  
ولدها والأب إذا كان كذلك  
فلاو عربيا ولا ولأ عليه مطلقا ولو  
عجميا لا ولأ عليه لقوم الأب  
وبرنه معتق الأم وغصبته خلافا  
لأبي يوسف والله أعلم

فرع مهم



كما في العربي لان النسب لا يابا وان ضعف ولهما انه للنصرة ولا نصرة له من جهة الاب لان من سوى العرب لا يتناصرون بالقبائل بدائع والحاصل ان الصور خمسة أربعة وفاقية والخامسة خلافة الاولى حران أصليان بمعنى عدم دخول رق فيهما ولا في أصولهما فلا ولا على أولادهما الثانية معتقان أو في أصلهما معتق فالولا لقوم الاب الثالثة الاب معتق أو في أصله معتق والام حررة الاصل بذلك المعنى عربية أو لا فلا ولا لقوم الاب الرابعة الام معتقة والاب حر الاصل بذلك المعنى فان عربيا فلا ولا لقوم الام والاوهى الخامسة الخلافة فعندهم القوم الام وعند الثاني لا ولا عليه وتعام تحقيق المسألة في الدرر والله تعالى أعلم

(فصل في ولاء الموالاة) \*

أخره لانه قابل للتحويل والانتقال ولانه مختلف فيه فعند مالك والشافعي لا اعتبار له أصلا بخلاف العتاقة والادلة في المطولات (قوله رجل مكلف) أي عاقل بالغ فليس للصبي العاقل أن يوالى غيره ولو باذن وليه على ما يأتي بيانه والتقييد بالرجل اتفاق لصحته من المرأة كما يأتي (قوله أو والى غيره) أي غير من اسلم على يده وعند عطاء هو مولى للذي اسلم على يده بدائع (قوله الشرط كونه عجميا لا مسلما) تعقب على قوله اسلم قال في التارخانية وقد صرح شيخ الاسلام في مبسوطه بأنه ذكر على سبيل العادة (قوله على مامر وسبيجي) مرتبط بقوله عجميا فانه ذكر قبل هذا الفصل أن الموالاة لا تكون في العرب وسبيجي أيضا في قوله أن لا يكون عربيا ويصرح بعده بأن الاسلام ليس بشرط (قوله على أن يرثه) بأن يقول أنت مولاي ترثني اذا مت وتعتقل عني اذا جئت فيقول قبلت او يقول واليتك فيقول قبلت بعد أن ذكر الارث والعقل في العقد بدائع وظاهره أن ذكره شرط وسيصرح به (قوله وارثه) قال في المبسوط ولومات الاعلى ثم الاسفل فانما يرثه الذكور من اولاد الاعلى دون الاناث على نحو ما بينا في ولاء العتاقة طوري (قوله وكذا الوشرط الارث من الجانيين) أي بعد استيفاء الشروط الآتية في كل منهما فيرث كل صاحبه الذي مات قبله وقد ذكر في عاتة الكتب من غير خلاف ونقل المقدسي عن ابن الصياغ انه عند أبي حنيفة يصير الثاني مولى الاول ويبتل ولا الاول وقال كل مولى صاحبه وتماه في الشربلالية ونقل الخلاف أيضا في غاية البيان عن التحفة (قوله ولو والى صبي عاقل) قيد به لانه اذا لم يعتقل لم يعتبر نصرته أصلا درر وعبارة الزيلعي ولو عقد مع الصغير أو مع العبد اه فالاولى أن يقول صبي عاقل أو عبدا بالنصب ليفهم أن الصبي أو العبد مولى اعلى لما في البدائع وأما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب الايجاب حتى لو أسلم الصبي على يدي رجل ووالاه لم يجز وان أذن أبوه الكافر اذ لا ولاية للاب الكافر على الابن المسلم ولهذا لا تجوز سائر عقود باذنه كالبيع ونحوه فأما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى لو والى بالغ صبي فقبل توقف على اجازة أبيه أو وصيه وكذا لو والى رجل عبدا توقف على اجازة المولى الا أن الولاء من المولى وفي الصبي منه لانه أهل للملك والمكاتب كالعبد اه ملخصا (قوله لضعفه) لان الموالاة عقد هما فلا يلزم غيرهما وذر والرحم وارث شرعا فلا يملك مكان ابطاله درر (قوله وله النقل عنه بمحضه) أي بعلمه بدائع والضهير في له للمولى الاسفل وقوله الى غيره متعلق بالنقل والضهير في للاعلى بتقييده بالحضرة مخالف لما في الهداية حيث اعتبرها قيذا للتبري عن الولاء دون الانتقال في ضمن عقد آخر مع غيره وقال في الكفاية للمولى الاسفل أن يفسخ الولاء بغير محضر من الآخر في ضمن عقد الموالاة مع غيره ولكن ليس للاعلى والاسفل أن يفسخ الولاء بغير محضر من صاحبه قصدا اه ومثله في البدائع والتبيين والمجتبي وغرر الافكار والدرر والمقتى والجوهره وغيرها وكذا في غاية البيان عن كافي الحاصكم لان عقده مع غيره فسخ حكمي فلا يشترط فيه العلم وقد ثبت الشيء ضرورة وان كان لا يثبت قصدا كالموكل يبيع عبد وعزله والوكيل غائب لم يصح ولو باع العبد أو أعتقه انزل علم أولا بدائع وعبارة الكنز مساوية لعبارة المصنف وقيد ابن الكمال في الاصلاح بالحضرة في الموضوعين فهذا ان لم يكن قول آخر يحتاج الى اصلاح ولم أر من نه على ذلك نعم ذكر في الشربلالية نحو ما في الاصلاح عن تاج الشريعة فليأتا (قوله او عن ولده) يشير الى انه يدخل في العقد أولاده الصغار وكذا من يولده بعده كما في التبيين بخلاف الكار حتى لو والى ابنه الصغير رجلا آخر فولاؤه ولو كبر بعض الصغار فان كان المولى عقل عنه أو عن أبيه أو عن واحد منهم لم يكن له أن

(فصل في ولاء الموالاة)

(أسلم رجل مكلف) مكلف (على يد آخر ووالاه أو) والى (غيره) الشرط كونه عجميا لا مسلما على مامر وسبيجي (على أن يرثه) اذا مات (ويعقل عنه) اذا جئ (صح) هذا العقد (وعقله عليه وارثه) وكذا الوشرط الارث من الجانيين (ولو والى صبي عاقل باذن أبيه أو وصيه صح) العدم المانع (كالو والى العبد باذن سيده آخر) فانه يصح ويكون بوكيلا عن سيده بعقد الموالاة (وأخر) ارثه (من ارث ذي الرحم) لضعفه (وله النقل عنه بمحضه الى غيره ان لم يعتقل عنه او عن ولده



يتقون بدائع ( قوله لا ينتقل ) وكذا ولده كما علمت ( قوله لتأكده ) بالباء وفي بعض النسخ لتأكده لانه صار كالعوض في الهبة ( قوله للزوم ولا العتاقة ) لان سببه وهو العتق لا يحتمل النقص بعد ثبوته فلا يفسخ ولا ينعدم معه لانه لا يفيد زيلعي وفي التارخانية ذمى أعتق عبدا ثم لحق بدار الحرب فاسترق ليس لمعتقه أن يوالى آخر لان له مولى عتاقة فان أعتق مولا فانه يرثه ان مات وأن جنى بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولا في عامة الروايات وفي بعضها قال يرثه ويهقل عنه اه فأقاد المنع من الموالاة ولومع قيام المانع في مولى العتاقة ( قوله مجهول النسب ) هو الذي لا يدري له أب في مسقط رأسه ط ( قوله لانه نفع محض ) لانه يعقله اذا جنى فصار كقبول الهبة وما ذكر قول الامام وعنده ما لا يتبعها ( قوله وعقد الموالاة ) على حذف مضاف أى وعقد عقد الموالاة ح والمراد بالعقد الموجب لا القابل ( قوله أن يكون حزا ) لا ينافى ما مر من صحة موالاة العبد باذن سيده كما وهم لان ذلك في القابل وكلا منافي الموجب ( قوله مجهول النسب ) أقول صرح حوايان للابن أن يعقد الموالاة أو يتحول بولائه الى غير مولى الاب اذا لم يعقل المولى عنه فهذا الشرط لا يوافق سعية ونقل نحوه ح عن المقسى أقول ويؤيده قوله في غرر الافكار ولو علم نسبه وهو المختار وفي شرح الجمع كونه مجهول النسب ليس بشرط عند البعض وهو المختار ( قوله وأن لا يكون عربيا ) يعنى ولا مولى عربى كما في البدائع ويغنى عن هذا كونه مجهول النسب لان العرب أنسابهم معلومة شريبلية وسعية ( قوله وأن لا يكون له ولا عتاقة ) أى وان قام بالمولى مانع كما قدمناه ( قوله ولا ولا موالاة الخ ) لو قال ولا عقل عنه غير الذي والاه كما في البدائع لدخل فيه الرابع فاذا عقل عنه بيت المال صار ولاؤه لجماعة المسلمين فلا يملك تحويله الى واحد منهم بعينه بدائع ( قوله والخامس ) بقى سادس وسابع وثامن قال الزيلعي وأن يكون حزا عاقلا بالغاه اه فانها شروط في العقد الموجب وقد علمت مما مر وهذا الخامس صرح باشتراطه كثيرون منهم صاحب الهداية واعترضه في غاية البيان ببارات لم يصرح فيها بوردته قاضى زاده وغيره بأنه لا يدل على عدم الاشتراط ( قوله وأما الاسلام فليس بشرط الخ ) استشكله في الدرر بأن الارث لازم للولاء واختلاف الدينين مانع من الارث ثم قال اللهم الا أن يقال معناه أن سبب الارث يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر مادام على حالهما فاذا زال المانع يعود الممنوع كما أن كفر العصبه او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع اه وردة الشريبلية بما نقله الشارح عن البدائع وفيه نظر ظاهر لانه ان أراد أن العقد صحيح فهو مما لا نزاع فيه لان الاستشكال في وجه الخكم لا في نقله وان أراد أن تنزله منزلة الوصية يفيد استحقاق المولى الى المال بعد موت من والاه لا عن وارث وان اختلف الدين كما فهمه بعضهم فيحتاج الى نقل صريح كيف وقد عدوا الموالاة من اسباب الميراث وسجوه وارثا مستحقا لجميع المال على انه نقل الطورى عن المحيط ذمى والى مسلمات لم يرثه لان الارث باعتبار التناصر والتناصر في غير العرب انما هو بالدين اه واستشكله وأجاب بما ذكره في الدرر وحيث ثبت النقل بصحة العقد وبعدم الارث مع قيام المانع وجب المصير اليه والله تعالى أعلم ( قوله فتجوز موالاة المسلم الذمى ) وان اسلم على يد حربى ووالاه هل يصح لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قبل يصح لانه يجوز أن يكون للعربى ولا العتاقة على المسلم فكذا ولوا الموالاة كما في الذمى وقبل لا يصح لان فيه تناصر الحربى وموالاته وقد نهينا عنه بخلاف الذمى درر عن المحيط ( قوله والذى الذمى وان اسلم الاسفل ) عبارة البدائع وكذا الذى اذا ولى ذميا ثم اسلم الاسفل واعترض بأنه لا وجه للتقييد باسلام الاسفل ولا حاجة اليه مع قوله فتجوز موالاة المسلم الذمى وعكسه أقول لعل فائدة التنبيه على انه لا فرق بين كون اختلاف الدين حالا وقت العقد أو بعده وعبارة الشارح في هذا التأويل أظهر من عبارة البدائع فتأمل ( قوله كالوصية ) أى في صحتها من المسلم والذى للمسلم والذى لكن بينهما فرق من جهة أن الموصى له يستحقها بعد موت الموصى مع اختلاف الدين بخلاف المولى كما علمت ( قوله ولاؤه ) مبتدأ ثان وله خبره والجملة خبر الاول وهو معتق ط ( قوله فالولاء ) لانه هو المعتق ط ( قوله والاجر له ان شاء الله ) أى بالمشيئة لانه ثابت بخبر الواحد وهو لا يفيد القطع قاله عبد البر ط ( قوله من غير أن ينقص من أجر الابن ) المناسب زيادة والفاعل قال العلامة عبد البر والمسألة مبنية على وصول ثواب أعمال الاحياء للاموات وقد ألفت فيها قاضى القضاة السروجى وغيره وآخر من

فان عقل عنه او عن ولده لا ينتقل ( لتأكده ) ( ولا يوالى معتق احدا ) للزوم ولا العتاقة ( امرأه والت ثم ولدت ) مجهول النسب ( يتبعها المولود فيما عقدت ) وكذا الواقرن بعقد الموالاة أو أنشأته والولد معها لانه نفع محض في حق صغير لم يدركه أب ( و ) عقد الموالاة ( شرطه أن يكون حزا مجهول النسب ) بأن لا ينسب الى غيره أما نسبة غيره اليه فغير مانع عنانية ( و ) الثاني ( ان لا يكون عربيا ) الثالث ( أن لا يكون له ولا عتاقة ) ولا ولا موالاة مع أحد وقد عقل عنه ) والرابع أن لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس أن يشترط العقل والارث وأما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذمى وعكسه والذى الذمى وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية ومعتق عبدا عن أبيه ولاؤه له وأبوه بالمشيئة يؤجر يعنى أعتق عبده عن أبيه الميت قالوا له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير أن ينقص من أجر الابن شئ وكذا الصدقات والدعوات لا يؤبه وكل مؤمن يكون الاجر لهم من غير أن ينقص من أجر الابن شئ مضمرات ٧ قوله والاجر له هكذا بنطه والذي في نسخ الشارح التى يسدى والاجر للاب وهو ٧ أوضح اه معصية مطلب يصل ثواب أعمال الاحياء للاموات



صنف فيها شيخنا قاضي القضاة سعد الدين الديري كتاباً باسماء الكواكب النيرات محط هذه التأليفات أن  
الصحيح من مذهب جمهور العلماء الوصول ط والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاكراه)

(كتاب الاكراه)

(هو) لغة حمل الانسان على شيء  
يكرهه وشرعاً (فعل) يوجد من  
المكروه فيحدث في المحل (معنى  
يصير به مدفوعاً الى الفعل  
الذي طلب منه) وهو نوعان تام  
وهو الملبى بتلف نفس أو عضو  
أو ضرب مبرح والافناقص وهو  
غير الملبى (وشرطه) أربعة  
امور (قدرة المكروه على ايقاع  
ما هتد به سلطاناً أو لصاً)  
أو نحو (و) الثاني (خوف  
المكروه) بالنتج (ايقاعه)  
أي ايقاع ما هتد به (في الحال)  
بغلبة ظنه ليصير ملجأ (و) الثالث  
(كون الشيء المكروه متلفاً نفساً  
أو عضواً أو موجداً نهما يعدم  
الرضى) وهذا أدنى مراتبه وهو  
يختلف باختلاف الأشخاص  
فإن الأشراف يغمون بكلام  
خشن والاراذل ربما لا يغمون  
الا بالضرب المبرح ابن كمال  
(و) الرابع (كون المكروه ممتنعاً  
عما اكره عليه قبله) أما (لحقه)  
كبيع ماله (أو لحق) شخص  
(آخر) كاتلاف مال الغير  
(أو لحق الشرع) كشرب الخمر  
والزنى (فإن اكره بقتل أو ضرب  
شديداً) متلف

قبلي في مناسبتة ان الولام من آثار العتق والعتق لا يترتب فيه الاكراه فلنفسب ذكره عقبه اولاً لأنه نادر كلما لوالاة  
(قوله وشرعاً فعل) أي لا يجوز لأن الاكراه بحق لا يعدم الاختيار شرعاً كالعين اذا اكرهه القاضي بالفرقة  
بعد مضي المدة ألا ترى أن المديون اذا اكرهه القاضي على بيع ماله تنذيعه والذي اذا أسلم عبده فأجبر على  
بيعه تنذيعه بخلاف ما اذا اكرهه على البيع بغير حق منع عن مجمع الفتاوى والفعل يتناول الحكمي كما  
اذا أمر بقتل رجل ولم يهتده بشيء إلا أن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتله لقتله او قطعه الا مرفاهه اكره  
فهو تاني وسيجيء ويشمل الوعيد بالقول ولذا قال في الدرر أعم من اللفظ وعمل ما راجح (قوله في المحل)  
أي المكروه بفتح الراء ح (قوله يصير) أي المحل وضيمه للمعنى الذي هو الخوف ح (قوله مدفوعاً الى  
الفعل) أي بحيث يفوت رضاه به وان لم يبلغ حد الجبر بحيث يفسد الاختيار فيشمل القسمين كما يظهر قريباً  
(قوله وهو نوعان) أي الاكراه وكل منهما معدم للرضى لكن الملبى وهو الكامل يوجب الاجابة وينفسد  
الاختيار فنفي الرضى أعم من افساد الاختيار والرضى بازاء الكراهة والاختيار بازاء الجبر فنفي الاكراه بحبس  
أو ضرب لا شك في وجود الكراهة وعدم الرضى وان تحقق الاختيار الصحيح اذ فساد اغما هو بالتخويف بالتلاف  
النفس أو العضو وحكمه اذا حصل بملجأ أن يتلف الفعل الى الحامل فيما يصلح أن يكون المكروه آلة للعامل كأنه  
فعله بنفسه كاتلاف النفس والمال وما لا يصلح أن يكون آلة له اقتصر على المكروه كأنه فعله باختياره مثل الاقوال  
والاكل لأن الانسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يأكل بضم غيره فلا يضاف الى غير المتكلم والاكل اذا كان  
فيه اتلاف فضاف اليه من حيث الاتلاف لصلاحية المكروه آلة للعامل فيه فإذا اكرهه على العتق يقع كانه  
اوقعه باختياره حتى يكون الولاء له ويضاف الى الحامل من حيث الاتلاف فيرجع عليه بيمينته وتمامه في التبيين  
(قوله أو عضو) كذا بعض العضو كائناً شرباً ليلية (قوله أو ضرب مبرح) أي موقع في برح قال في القاموس  
البرح الشدة والشر اه وعبر في الشر بلبالية عن البرهان بقوله أو ضرب يخالف منه على نفسه أو عضواً من  
أعضائه (قوله والافناقص) كالتخويف بالحبس والقيود والضرب اليسير اتقاني (قوله سلطاناً  
أو لصاً) هذا عندهما وعند أبي حنيفة لا يتحقق الا من السلطان لأن القدرة لا تكون بلا منعة والمنفعة  
للسلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان لأن في زمانه لم يكن لغير السلطان من  
القوة ما يتحقق به الاكراه فأجاب بناء على ما شاهد وفي زمانه ما ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب  
فيحقق الاكراه من الكل والقوى على قولهما كذا في الخلاصة درر والنص السارق وفسره القهستاني  
بالظالم المتغلب غير السلطان قال وانما ذكره بلفظ اللص تبركاً بعبارة محمد ولذا سعى به بعض حساده الى الخليفة  
وقال سألني كتابه لصاً وتمامه فيه (قوله أو نحو) لا يحتاج اليه بناء على ما ذكرناه عن القهستاني  
(قوله في الحال) كذا في الشر بلبالية عن البرهان والظاهر أنه اتفاقاً اذ لو توقعه بتلف بعد مدة وغلب  
على ظنه ايقاعه به صار ملجأ تأمل لكن سيد كرا الشارح آخر أنه انما يسهه مادام حاضراً عنده المكروه  
والا لم يجعل تأمل (قوله ليصير ملجأ) هذه الشروط لمطلق الاكراه لا للملبى فقط فالمناسب قول الدرر ليصير  
محمولاً على ما دعى اليه من الفعل وقد من أن المراد بالحمل ما يفوت به الرضى فيشمل النوعين (قوله متلفاً نفساً)  
أي حقيقة أو حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزاهدي قهستاني وتقييده بكل المال  
مخالف لما يشير اليه الشارح آخره عن القضية كما سنبيته ان شاء الله تعالى (قوله يعدم الرضى) أي مع بقاء  
الاختيار الصحيح والا فلا كراهة بتلف يعدم الرضى أيضاً ولكنه يفسد الاختيار كما قدمناه (قوله أما لحقه)  
أي اما أن يكون امتناعه عما اكره عليه لكونه خالص حقه كاكراهه على اتلاف ماله ولو بعوض كبيعته ويأتي  
الاكراه في ذلك بغير الملبى بخلاف القسمين بعده كما يأتي (قوله متلف) فيه أن التصرفات الآتية من البيع  
ونحوه يتحقق فيها الاكراه ولو بغير ملجأ كما مر ويحيى لتفويته الرضى والمتلف من الملبى ولا يتوقف فوات



الرضى عليه وإذا قال فيما يجيء بخلاف حبس يوم الخ لأنه لا يعدم الرضى (قوله الأعلى المذاكير والعين) لأنه  
يخشى منه التلف (قوله أو حبس) أي حبس نفسه قال الزيلعي والاكراه بحسب الوالدين أو الأولاد لا يعتد  
أكراهها لأنه ليس بمجبي ولا يعدم الرضى بخلاف حبس نفسه اه لكن في الشرع بلالية عن المبسوط أنه قياس  
وفي الاستحسان حبس الأب اكراه وذكر الطوري أن المعتد أنه لا فرق بين حبس الوالدين والوالد في وجه  
الاستحسان زاد القهستاني أو غيرهم من ذي رحم محرم وعزاه للمبسوط (قوله بخلاف حبس يوم أو قيده) فيه  
إشارة إلى أن الحبس المديد ما زاد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزيلعي ط وفي الخاتمة أما الضرب  
بسوط واحد أو حبس يوم أو قيد يوم لا يكون أكراهيا في الإقرار بألف اه وظاهره أنه يكون أكراهيا في المال  
القليل (قوله الذي جاء) لأن ضرره أشد من ضرر الضرب الشديد فيقوت به الرضى زيلعي وفي مختارات  
النوازل والذي ضعف (قوله فسخ ما عقد) لا يشمل الإقرار فهو مجاز أو اكتفاء كما به عليه القهستاني  
(قوله ولا يطل إلى قوله أو أمضى) مأخوذ من حاشية شيخه على المنع وقال بعده قوله ويضمن بالتعدي تأمل  
فيشر إلى أنه ذكره تفهها وهو تفقه حسن لأنهم صرحوا بأن بيع المكره فاسد إلا في أربع صور تأتي متنا  
وقال في جامع الفصولين زوائد المبيع فاسدا لو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك المبيع فالبائع  
أخذ الزوائد وقبض المبيع ولو منفصلة غير متولدة له أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد  
المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عنده ولو هلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة  
ويضمن قيمة المبيع فقط اه (قوله بموت أحدهما) أي المكره والمكره فيقوم ورثة كل مقامه كورثة  
المشتري (قوله ولا بالزيادة المنفصلة) سواء كانت متولدة كالثمرة أولا كالأرض وكذا المتصلة المتولدة  
كالحملين وأما غير المتولدة كصنع وخطاطة ولتسويق فتنتج الاسترداد الأبرضى المشتري كذا ذكره في البيع  
الفاقد وفي العهرق فعل المشتري في المبيع يعني فاسدا فعلا يقطع به حق المالك في الغصب يقطع به حق  
المالك في الاسترداد كما إذا كان حنطة فطمها (قوله وسيجي) أي قريبا (قوله بعدم الرضى) قال ابن  
الكمال في هامش شرحه أخطأ صدر الشريعة في تخصيصه إعدام الرضى بغير المجبي اه (قوله فلذا صار له  
حق الفسخ والامضاء) أي لفقد شرط الصحة وهو الرضى فيتخير فإن اعتبار هذا الشرط ليس لحق الغير بل لحقه  
ولهذا خالف سائر البيوع الفاسدة فإن الفسخ فيها واجب عند فقد شرط الصحة لأن الفساد فيها لحق الشرع  
وقد صرحوا بأن بيع المكره يشبه الموقوف ويشبه الفاسد فافهم (قوله ثم إن تلك العقود نافذة عندنا)  
أي عند أئمتنا الثلاثة وليست بموقوفة (قوله وحينئذ) أي حينئذ قلنا إنها نافذة غير موقوفة تصيد الملك  
بالقبض أي ثبت بالبيع أو بالشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة وقال زفر  
لا يثبت به الملك لأنه بيع موقوف وليس بفاسد كما لو باع بشرط الخيار وسلمه زيلعي قال ابن الكمال فن قال  
إن الأكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سبيل السداد وكتب في هامشه هذا من المواضع التي أخطأ فيها صدر  
الشريعة وكأنه غافل عن أن النافذ يقابل الموقوف فما لا يكون نافذا يكون موقوفا فينطبق ما ذكره على قول  
زفر اه وسند كرجوابه قريبا (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتهيب والاستيلاء والطلاق  
فلا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها مما يمكن نقضه قهستاني (قوله فان قبض الخ) تفريع على ما فهم  
من التخير السابق وهو أن تمام البيع بانقلابه صحيحا موقوف على إجازته بناء على أن الفساد كان لحقه لا لحق  
الشرع فكأنه يقول لما وقف انقلابه صحيحا على رضى البائع وإجازته فقبضه الثمن أو تسليمه المبيع طوعا  
ينقلب صحيحا لا لئلا على الرضى والإجازة ابن كمال (قوله أو سلم المبيع) قيد بالمبيع للاحتراز عن الهبة  
فاذا أكره عليها ولم يذكر الدفع فوجب دفع يكون باطلا لأن مقصود المكره الاستحقاق لا مجرد اللفظ وذلك  
في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد فدخل الدفع في الأكراه على الهبة دون البيع هداية وقيد في البرازية  
بمضور المكره فقال الأكراه على الهبة أكره على التسليم إذا كان المكره وقت التسليم حاضرا والالاقيا سا  
واستحسانا اه وأراد بقوله باطلا الفساد لأنه يملك فاسدا بالقبض اتقاني (قوله نفذ) لوجود الرضى  
(قوله لما مر) تعليل لتفسير النفاذ بالزوم ومقتضاها أن النفاذ والزوم متغايران فإراد بالنفاذ لا انعقاد  
وبالزوم الصحة فيبيع المكره نافذا أي منعقد لصدره من أهله في محله والمنعقد منه صحيح ومنه فاسد وهذا العقد

مطلب  
بيع المكره فاسد وزوائد  
مضمونة بالتعدي

لا بسوط أو سوطين الأعلى  
المذاكير والعين برازية  
(أو حبس) أو قيد مديد  
بخلاف حبس يوم أو قيده أو  
ضرب غير شديد الذي جاء  
دور (حتى باع أو اشترى أو أقر  
أو أجز فسخ) ما عقد ولا يطل حق  
الفسخ بموت أحدهما ولا بموت  
المشتري ولا بالزيادة المنفصلة  
وتضمن بالتعدي وسيجي أنه  
يسترد وإن تداولته الأيدي  
(أو أمضى) لأن الأكراه المجبي  
وغير المجبي يعدمان الرضى  
والرضى شرط لصحة هذه العقود  
وكذا لصحة الإقرار فلذا صار له  
حق الفسخ والامضاء ثم إن تلك  
العقود نافذة عندنا (و) حينئذ

(يملكه المشتري إن قبض فيصح  
اعتاقه) وكذا كل تصرف  
لا يمكن نقضه (ولزمه قيمته)  
وقت الاعتاق ولو عسرا  
زاهدي لا تلافه بعد فاسد

(فان قبض ثمنه أو سلم) المبيع  
(طوعا) قيد للمذكورين (نفذ)  
يعني لزم لما مر أن عقود المكره  
نافذة عندنا والمعلق على الرضى  
والإجازة لزومه لا نفاذه إذا لزوم  
أمر وراه النفاذ كما حققه ابن  
الكمال



قلت والضابط أن ما لا يصح مع الهزل يعتقد فاسداً فله إبطاله وما يصح يصح فيضمن الحامل كما سيبي (وان قبض) الثمن (مكرهاً لا) يلزم (ورده) ولم يضمن ان هلك الثمن لانه أمانة دور (ان بقي) في يده فاساد العقد (لكنه يخالف البيع الفاسد في أربع صور يجوز بالاجازة) القولية والفعلية (و) الثاني انه (يتقضى تصرف المشتري منه) وان تداولته الايدي (و) الثالث (تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون وقت القبض) (و) الرابع (الثمن والثمن أمانة في يد المكره) لاخذها باذن المشتري فلا ضمان ولا تعد بخلافه في الفاسد بزازية (أمر السلطان اكرهه وان لم يتوعده وأمر غيره لا الآن يعلم المأمور به لالة الحلال انه لو لم يمثل أمره يقتله أو ينقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضوه) منية المفتي وبه يفتي وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه (اكره المحرم على قتل حيد فأبى حتى قتل كان مأجوراً) عند الله تعالى اشبه

فاسد لان من شروط العدة الرضى وهو هنا مفقود فاذا وجد صح ولزم وهذا موافق لما مر أن النافذ مقابل للموقوف فان الموقوف كما في بيع الجرم لا يحكم له ظاهراً يعني لا يفيد حكمه قبل وجود ما توقف عليه وهذا يفيد حكمه وهو الملك قبل الرضى لكن بشرط القبض كما في سائر البيوع الفاسدة وهذا منها عندنا كما صرح حوايه فاطبة خلافاً لفرقة ظهر بهذا التقرير أن اللزوم أمر وراء النفاذ كما حققه ابن الكمال حيث نقل عن شرح الطحاوي أنه اذا تداولته الايدي فله فسخ العقود كلها وأياً أجازته جازت كلها لانها كانت نافذة الا أنه كان له الفسخ لعدم الرضى اه فهذا صريح في أن النفاذ كان موجوداً قبل الرضى وأن الموقوف على الرضى أمر آخر ولزمها وصحتها فتعين أن يفسر قوله نفذ يلزم وبالجمله فالرضى شرط اللزوم لا النفاذ ولكن هذا مخالف لما في كتب الاصول كالتوضيح والتلويح والتقرير وشرح التحرير وشروح المناحي حيث قالوا ان بيع المكره يعتقد فاسداً لعدم الرضى الذي هو شرط النفاذ فلو أجاز بهد زوال الاكراه صريحاً أو دلالة بقبض الثمن أو تسليم المبيع طوعاً صح لتمام الرضى والفساد كان لمعنى وقد زال اه وهذا موافق لما قاله المصنف واقول صدر الشريعة ان الاكراه يمنع النفاذ فالمراد في كلامهم بالنفاذ اللزوم فهم ما معنى واحد وهو العدة وبه يحصل التوفيق بينه وبين ما في شرح الطحاوي وظهر به أن تعبير المصنف بقوله نفذ كالوقاية والدرر لا اعتراض عليه ولا لوم لما وافقه لكلام القوم واندفع تشنيع ابن الكمال المار على صدر الشريعة بالكلمات القطعية والله تعالى الموفق لأرب سواه (قوله أن ما لا يصح مع الهزل) كالبيع والشراء (قوله وما يصح) أى مع الهزل وهو ما يستوى فيه الجدة والهزل كالطلاق والعتاق (قوله يجوز بالاجازة) أى بقلب صحهاها بخلاف غيره من البيوع الفاسدة كبيع درهم بدرهمين مثلاً لا يجوز وان أجازاه لان الفساد فيه لحق الشرع (قوله والفعلية) كقبض الثمن وتسليم المبيع طوعاً (قوله المشتري منه) أى من البائع المكره (قوله وان تداولته الايدي) لان الاسترداد فيه لحقه لا لحق الشرع (قوله وقت الاعتاق دون وقت القبض) مخالف لما في البرازية حيث قال ان احتمال النقص نقضه والاحتمال يضمن المكره قيمته يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري يوم قبضه أو يوم أحدث فيه نصراً فالاحتمال النقض لانه ألتف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسداً حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه اه ومثله في غاية البيان فكان عليه أن يقول له تضمين القيمة يوم الاعتاق او القبض (قوله الثمن) أى فيما اذا كان المكره هو البائع وقوله والثمن أى فيما اذا كان هو المشتري (قوله أمانة في يد المكره) وهو البائع في الاول والمشتري في الثاني (قوله لاخذها باذن المشتري) أى والبائع ح (قوله بخلافها) أى الصور الاربع ح (تبيه) اكرهه على بيع العبد وشراؤه وعلى التقابض فهلك الثمن والعبد ضمنهما المكره لهما فان أراد أحدهما تضمين صاحبه مثل كل عما قبض فان قال كل قبضت على البيع الذى اكرهنا عليه ليكون لى فالبيع جائز ولا ضمان على المكره وان قال قبضته مكرهاً لا رده على صاحبه وأخذ منه ما أعطيت وحلف كل لصاحبه على ذلك لم يضمن أحدهما الا آخر وان نكل أحدهما فان كان المشتري ضمن البائع اتيا شاء فان ضمن المكره قيمته رجع به على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع على المكره بها ولا على البائع بالثمن وان كان النا كل البائع فان شاء المشتري ضمن المكره الثمن ورجع به على البائع وان شاء ضمنه البائع ولم يرجع به على المكره اه ملخصاً من الهندية عن المبسوط (قوله يقتله الخ) هذا فى الاكراه الملبى كما مر (قوله أو تلف عضوه) التلف مخاف منه لا مخاف عليه فالاصوب حذف تلف أو الاتيان به على صيغة المضارع (قوله وبه يفتي) أى بأنه يتحقق الاكراه بما ذكر من غير السلطان (قوله الزوج سلطان زوجته) يعنى ان قدر على الايقاع كما سيأتى ح قال فى البرازية وسوق اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني لو بنحو السيف فاكراه وعند محمد ان خلاها فى موضع لا تمنع منه فكالسلطان اه قلت وظاهر قولهم سلطان زوجته أنه يتحقق بمجرد الاخر حيث خافت منه الضرر ويدل عليه ما سيذكره الشارح عن شرح المنظومة تأمل (قوله اكره المحرم) الاول ذكرها بعدم مسائل الاكراه على المعصية (قوله كان مأجوراً) لانه من حقوقه تعالى ثابت بنهن القرآن كما يأتى فى كلام الشارح فان قتل الصديق فلا شيء عليه قياساً ولا على الآخر وفى الاستحسان على القاتل الكفارة وان كانا محرمين فعلى كل كفارة ولو توعد به بالحبس وهما محرمان فى القياس تلزم الكفارة القاتل فقط



(ولو أكره البائع) على البيع  
 (لا المشتري وهلاك المبيع في يده  
 ضمن قيمته للبائع) بقبضه بعقد  
 فاسد (والبائع المكره) له أن يضمن  
 أيا شاء من المكره بالكسر  
 والمشتري (فإن ضمن المكره رجع  
 على المشتري بقيمته وإن ضمن  
 المشتري نفذ) يعني جاز لما تر  
 (كل شراء بعده ولا يتقدم قبله)  
 لو ضمن المشتري الثاني مثلاً  
 لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده  
 لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن  
 بالثمن على بائعه بخلاف ما إذا جاز  
 المالك أحد البيعات حيث يجوز  
 الجميع ويأخذ الثمن من المشتري  
 الأول لزوال المانع بالاجازة (فإن  
 أكره على أكل ميتة أو دم أو لحم  
 خنزير أو شرب خمر باكره)  
 غير ملجئ (بجس أو ضرب أو  
 قيد لم يجل) إذا لا ضرورة في أكره  
 غير ملجئ نعم لا يجلد للشرب للشبهة  
 (وإن أكره ملجئ) (بقتل أو قطع)  
 عضو أو ضرب مبرح ابن كمال  
 (حل) الفعل بل فرض (فإن  
 صبر فقتل أثم) (إذا أراد  
 مغايظة الكفار فلا بأس به وكذا  
 لو لم يعلم الإباحة بالأكره لا يأثم  
 تخلفاته فيعذر بالجهل كالجهل  
 بالخطاب في أول الإسلام أو في  
 دار الحرب (كافي المنصة) كما  
 قدمناه في الحج (وإن أكره  
 على الكفر) بالله تعالى أو سب  
 النبي صلى الله عليه وسلم بجمع  
 وقد وري (بقطع أو قتل رخص له  
 أن يظهر ما أمر به) على لسانه  
 ويؤثر (وقلبه مطمئن بالإيمان)

وفي الاستحسان على كل الجزاء ولو حلالين في الحرم فإن توعد بالقتل فالكفارة على الأمر وإن بالحبس فعلى  
 القتال خاصة هندية عن المبسوط (قوله لا المشتري) فلو كان مكرهاً أيضاً فقدمت في قوله الثمن والثمن  
 أمانة وفي الحاشية ولو كان المشتري مكرهاً دون البائع فهلك عنده بلا تعديم لك أمانة ٨١ وفي القهستاني عن  
 الظهيرية أكره البائع فقط لم يصح اعتاقه قبل القبض وفي عكسه فذا اعتاق كل قبله وإن اعتقهما معا قبله فاعتاق  
 البائع أولى (قوله ضمن قيمته) لو قال ضمن بدله كان أولى لأنه يشمل المثل والقيمي طوري (قوله بقبضه  
 بعقد فاسد) أي بسبب قبضه مختاراً على سبيل التملك بعقد فاسد (قوله له أن يضمن أيا شاء) لأن المكره  
 كالفاسد والمشتري كغاصب الغاصب وإن ضمن المشتري لا يرجع على المكره زيلعي (قوله رجع على المشتري  
 بقيمته) لأنه باداء الضمان ملكه فقسام مقام المالك المكره فيكون مالكامن وقت وجوب السبب بالاستناد زيلعي  
 (قوله يعني جاز) المراد هنا بالجواز الصحة لا الحل كما لا يخفى فافهم (قوله لما تر) من أنه نافذ قبل الاجازة  
 والموقوف عليها للزوم بمعنى الصحة بناء على ما في شرح الطحاوي وقد مر الكلام فيه (قوله كل شراء بعده)  
 أي لو تعدد الشراء وكذا نفذ شراء المشتري من المكره وهذه مسألة ذكرها الزيلعي مستقلة موضوعها  
 لو تعدد أولته الأيدي وما قبلها موضوعها في مشتر واحد جمعها المصنف في كلام واحد اختصاراً (قوله  
 لو ضمن المشتري الثاني مثلاً) أفاد بقوله مثلاً أن له أن يضمن أيا شاء من المشتريين فأبهم ضمنه ملكه كما في التبيين  
 (قوله أحد البيعات) ولو انعقد الأخير أبو السعود (قوله لزوال المانع بالاجازة) قال الزيلعي  
 لأن البيع كان موجوداً والمانع من النفوذ حقه وقد زال المانع بالاجازة فجاز الكل وأما إذا ضمنه فانه  
 لم يسقط حقه لأن أخذ القيمة كاسترداد العين فتبطل البياعات التي قبله ولا يكون أخذ الثمن استرداداً للبيع  
 بل اجازة فافترقا (قوله فإن أكره على أكل ميتة الخ) الأكره على المعاصي أنواع نوع يرخص له فعله ويثاب على  
 تركه كإجراء كلمة الكفر وشتم النبي صلى الله عليه وسلم وترك الصلاة وكل ما ثبت بالكتاب وقسم يحرم فعله ويأثم  
 بآثامه كقتل مسلم أو قطع عضو أو ضربه ضرباً متلفاً أو شتمه أو أذيته والزنى وقسم يباح فعله ويأثم بتركه  
 كالخنزير وما ذكره طوري عن المبسوط وزاد في الحاشية رابعاً وهو ما يكون الفعل وعدمه سواء كالأكره على  
 إتلاف مال الغير لكنه مخالف لما سياتي كما سننبه عليه (قوله أو شرب خمر) عبارة ابن الكمال أو شرب دم  
 أو خمر وكتب في هامشه الدم من المشروب قال في المبسوط ذكر عن مسروق قال من اضطر إلى ميتة أو لحم  
 خنزير أو دم ولم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار (قوله بجس) قال بعض المشايخ إن محمداً أجاب هكذا  
 بناء على ما كان من الحبس في زمانه فأما الحبس الذي أحدثوه اليوم في زماننا فانه بيع التناول كافي غاية البيان  
 شرباً ليلية (قوله أو ضرب) الأعلى المذاكير والعين كما مر فانه يخاف منه التلف (قوله أو ضرب مبرح)  
 قدره بعضهم بأدنى الحد وهو أربعون سوطاً ورد بأنه لا وجه للتقدير بالرأي والناس مختلفون فمنهم من يموت  
 بأدنى منه فلا طريق سوى الرجوع إلى رأي المبطل كما في التبيين قال في البرازية ويحكى عن جلال مصر أنه يقتل  
 الإنسان بضربة واحدة بسوطه الذي علق عليه الكعب (قوله حل الفعل) لأن هذه الأشياء مستتناة  
 عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل ابن كمال (قوله أثم) لأن أهلاك النفس  
 أو العضو بالامتناع عن المباح حرام زيلعي (قوله إذا أراد مغايظة الكفار) لم يعز الشارح هذا لاحد وقد  
 راجعت كتباً كثيرة من كتب الفروع والاصول فلم أجده والله تعالى أعلم ثم رأيت بعد حين والله تعالى الحمد  
 في كتاب مختارات النوازل لصاحب الهداية (قوله في أول الإسلام) أي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم اتقاني يعني قبل انتشار الأحكام وليس المراد أول اسلام المخاطب لما قالوا يجب الأحكام بالعلم بالوجوب  
 أو الكون في دارنا وعليه فن أسلم في دارنا يجب عليه قضاء ما ترك من فحوصوم وصلاة قبل فعله وإن كان جهله  
 عذر في رفع الأثم فافهم (قوله أو في دار الحرب) أي في حق من أسلم من أهلها فيها (قوله كافي المنصة)  
 أي الجماعة الشديدة فانه إن صبر أثم وهذا يشترط أن قوله تعالى إلا ما اضطررتم إليه يشمل الأكره الملجئ لأنه  
 من الضرورة وإن خص بالمنصة قالا كراهة ثابت بدلالة النص كما بيناه في حاشيتنا على شرح المنار للناجح (قوله  
 بجمع وقد وري) أي ذكر مسألة السب في الجمع ومختصر القدوري فافهم (قوله بقطع أو قتل) أي  
 بما يخشى منه التلف (قوله ويؤثر) التورية أن يظهر خلاف ما ضم في قلبه امتشاني قال في العناية بجاز



أن يراد بها هنا اطمئنان القلب وأن يراد الايمان بلفظ يحتمل معنيين اه وفيه انه قد يكره على السجود للصنم أو الصليب ولا لفظ فالظاهر أنها اضمأر خلاف ما أظهر من قول أو فعل لأنها بمعنى الاخفاء فهي من عمل القلب تأمل (قوله ثم ان وترى لا يكفر) كما اذا اكره على السجود للصليب أو سب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل وقال نويت به الصلاة لله تعالى ومحمد آخر غير النبي (قوله وبانت امر أنه قضاء لادبانه) لأنه أقر أنه طائع باتيان ما لم يكره عليه وحكم هذا الطائع ما ذكرنا هداية (قوله وان خطري به التوربة الخ) أي ان خطري به الصلاة لله تعالى وسب غير النبي ولم يوتر كفر لأنه أمكنه دفع ما اكره عليه عن نفسه ووجد مخرجا عما ابتلى به ثم لما ترك ما خطر على باله وشتم محمد النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا وان وافق المكره فيما اكرهه لأنه وافقه بعد ما وجد مخرجا عما ابتلى فكان غير مضطر قال في المبسوط وهذه المسألة تدل على أن السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر كفاية وبقي قسم ثالث قال في الكفاية وان لم يخطري به شيء وصلى للصليب أو سب محمد صلى الله عليه وسلم وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لأنه فعل مكرها لأنه تعين ما اكره عليه ولم يمسكه دفعه عن نفسه اذ لم يخطري به غيره اه وظهر من هذا أن التوربة انما تلزم عند خطورها فاذا خطرت لزمته وبقي مؤننا دليته وظهر أن التوربة ليست الاطمئنان لفقداء في الثالث مع وجوده فيه خلافا لما قدمناه عن العناية واعلم أن هذا الثالث هو المراد بقول المصنف الآتي ولا رذته فلا تبين زوجته كما صرح به الزيلعي فلا ينافي ما هنا كما خفي على السارح كما يأتي (قوله نوازل وجلالية) الاقرب عزوه الى الهداية فانها من المشاهير المتداولة (قوله ويؤجر لو صبر) أي يؤجر أجر الشهداء لما روى أن خبيبا وعمارا ابتليا بذلك فصر خبيب حتى قتل فسماه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سيد الشهداء وأظهر عمار وكان قلبه مطمئنا بالايمان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان عادوا فعد أي ان عاد الكفار الى الاكراه فعد أنت الى مثل ما أنبت به أولا من اجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبك مطمئن بالايمان ابن كمال وقصته مشهورة (قوله لترك الاجراء المحرم) أي بلفظ المحرم ليفيد الفرق بينه وبين ما قبله فان ذلك ذات حرمة فلذا يأتي ثم لو صبر فان قيل كما استثنى حالة الضرورة في الميتة استثنى حالة الاكراه هنا قلنا شأمة استثنى من الحرمة فكان اباحة فلم يكن رخصة وهنا من الغضب فينتفي الغضب في المستثنى ولا يلزم من انتفائه انتفاء الحرمة فكان رخصة وذكر في الكشف من كفر بالله شرط مبتدأ وجوابه محذوف لأن جواب من شرح دال عليه كأنه قيل من كفر بالله فعليه غضب الامن اكره فليس عليه غضب ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله كفاية (قوله كفساد صوم) أي من مقيم حجج بالغ فلو مسافرا أو مريضاً يخاف على نفسه فلم يأكل ولم يشرب وعلم أن ذلك يسعه يكون آنما كما في غاية البيان (قوله وصلاة) عبارة غاية البيان وكذلك المكره على ترك الصلاة المكتوبة في الوقت اذا صبر حتى قتل وهو يعلم أن ذلك يسعه كان مأجورا اه وهذا ظاهر أما افسادها فقد ذكرنا جواز قطعها لدرهم ولولغيره تأمل وقد يجاب بأن الكلام في الاجر على الصبر لا اخذه بالعزيمة وان جاز الاخذ بالرخصة (قوله وقتل صيد حرم) باضافة صيد الى حرم وقوله أو في احرام عطف على حرم وقد مناعن الهندية الكلام عليه (قوله وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب) زاد الاتقاني ولم يرد نص باباحته حالة الضرورة وفيه أنه ورد النص باباحة ترك الصوم لاقول من الضرورة وهو السفر فينبغي أن يأتي ثم لو صبر الا أن يقال الكلام في الافساد بعد الشروع والوارد باباحته الافطار قبله تأمل وفي غاية البيان اضطر الى الميتة وهو محرم وقد رعى صيد لا يقتله ويأكل الميتة (قوله يعني بغير المجيء) أشار بهذه العناية الى أن القتل والقطع ليسا قيدا بل ما كان ملجئا فهو في حكمهما كالضرب على العين والذكرو حبس هذا الزمان كما قاله بعض أهل بلخ والتهديد بأخذ كل المال كلبجته القهستاني ط وقد مناعن أنه نقله عن الرازي لأنه بحث منه (قوله اذا تكلم بكلمة الكفر لا يحل أبدا) هذا انما يصلح عليه لقوله ما يبقا لترك الاجراء المحرم فالاولى ذلك بلصقه ط (قوله ويؤجر لو صبر) لا اخذه بالعزيمة لأن أخذ مال الغير من المظالم وحرمة الظلم لا تنكشف ولا تباح بحال كالكفر اتقاني وفيه إشارة الى أن ترك الاتلاف أفضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير أشد حرمة من شرب الخمر كما في القهستاني عن الكرمانى وقد مناعن الخائفة أن الفعل والترك سواء وفي الخائفة اضطر حال المحنة وأراد أخذ مال الغير فغضبه صاحبه ولم يأخذ حتى مات يأتي ثم اه ونقل الاتقاني أنهم فرقوا

ثم ان وترى لا يكفر وبانت امر أنه قضاء لادبانه وان خطري به التوربة ولم يوتر كفر وبانت ديانة وقضاء نوازل وجلالية (ويؤجر لو صبر) لترك الاجراء المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم وصلاة وقتل صيد حرم أو في احرام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب اختيار (ولم يرخص) الاجراء (بغيرهما) بغير القطع والقتل يعني بغير المجيء ابن كمال اذا تكلم بكلمة الكفر لا يحل أبدا (ورخص له اتلاف مال مسلم) أو ذمي اختيار (بقتل أو قطع) ويؤجر لو صبر ابن ملك



٤ قوله لان فعل المكره الخ  
الذي في خطه لان فعل المكره فيما  
٥ يصلح آلة الخ وهو الملائم لقوله  
بعد بخلاف ما لا يصلح آلة الخ  
الا أن لفظ فيما يصلح اشبه بمضروب  
عليه فليراجع اه معصمه

(وضمن رب المال المكره) بالكسر  
لان المكره بالفتح كلاله (لا)  
يرخص (قوله) أوسبه أو قطع  
عضوه وما لا يستباح بحال اختيار

(ويقتادى) القتل (العمد المكره)  
بالكسر لومكفصا على ما في المبسوط  
خلافا لما في النهاية (فقط)

لان القاتل كلاله وأوجه  
الشافعي عليهما ونفاه أبو يوسف

عنهما الشبهة (ولو أكره على الزنى  
لا يرخص له) لان فيه قتل النفس

بضاعتها لكنه لا يحسد استصا نابل  
٥ يغرم المهر ولو طاعة لانهما

لا يستطآن جميعا شرح وهابية  
(وفي جانب المرأة يرخص) لها

الزنى (بالاكره الملبى) لان نسبه  
الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى

القتل من جانبها بخلاف الرجل  
(لا يغيره لكنه يسقط الحد في زناها

لا زناه) لانه لما لم يكن الملبى  
ورخصة لم يكن غير الملبى شبهة له

(فزع) ظاهر تعليلهم أن حكم  
اللوأطة كحكم المرأة لعدم الولد

فترخص بالملبى  
٥ قوله ويقصص الحامل هكذا

بخطه ولعله سقط من قلبه كلمة من  
والاصل من الحامل تأتلي اه

معصمه  
٥ قوله ويقصص الكبر من

الحامل صورته أكرم رجل أخطأ  
على قتل ابن الأخ فقتل المكره ابنه

يقصص من الحامل ويرث للمكره  
ابنه والحامل وان كان قتله

من جهته تأتلي اه منه

بينها وبين الاكره وأن الفقيه أنا احصا الحاقض كان يقول لافرق بين المسألتين بتأويل ما في النخبة  
على ما إذا كان صاحبه يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى مات يأثم وكذا في الاكره لو كان رب المال يعطيه بالقيمة يأثم  
(قوله كلاله) وذلك لان فعل المكره آلة للمكره يتقل الى المكره والاتلاف من هذا القبيل بأن يأخذه ويلقيه  
على مال الغير فينتلفه فصار كأن المكره باشره بنفسه فلهذا الضمان بخلاف ما لا يصلح آلة كلاله والوطء والتكلم  
ولذا لو أكره على الاعتاق ضمن المكره لان المكره في حق الاتلاف يصلح آلة لكن الولاء للمكره لانه لا يصلح آلة  
في حق التكلم اتصاف وفي الشرب لئلا يعلو السراج حتى لو حله عجوسى على ذبح شاة الغير لا يصلح أكلها اه  
وسيا في خلافه (قوله أوسبه) مخالف لما في القهستاني عن المضمرات من أنه بالمجبى يرخص شتم المسلم  
وانه لو أكره على الاقتراء على مسلم يرجح أن يسعه كما في الظهيرية اه وقال في التاترخانية ألا ترى أنه لو أكره  
بعتق أن يفترى على الله تعالى كان في سعة فهنا أولى الأنا علق الاباحة بالرجاء وفي الاقتراء على الله لم يعلق  
لأنها هائلة ثابتة بالنص وهما ثابتة دلالة قال محمد عقيب هذه المسألة ألا ترى أنه لو أكره بوعيد تلقى على شتم محمد  
صلى الله عليه وسلم كان في سعة ان شاء الله تعالى وطريقه ما قلنا ولو صبر حتى قتل كان مأجورا وكان أفضل اه  
(قوله أو قطع عضوه) أى ولو أذن له المقطوع غير مكره فان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على المكره  
ولو أكره على القتل فأذن له فقتله آثم والدية في مال الا من تاترخانية لكن في الخانية قال له السلطان اقطع يد  
فلان والا لا تقتلك وسعه أن يقطع وعلى الأمر القصاص عندهما ولا رواية عن أبي يوسف اه ثم رأيت  
الطوري وفق بأنه ان أكره على القطع بأعظم منه وسعه وان يقطع أو بدونه فلا تأمل وأتى بضمير الفية العائد  
على غيره لما في الهندية أكره بالقتل على قطع يده وسعه ذلك وعلى المكره القود ولو على قتل نفسه فقتل فلا شئ  
على المكره اه وفي الجمع أكره على قطع يده أى يد الغير فعلى ثم قطع رجله طوعا عفان بوجوب أبو يوسف الدية  
في ما لهما أو وجبا القصاص عليهما (قوله ويقتادى العمدة المكره فقط) يعنى انه لا يساح الاقدام على القتل  
بالمجبى ولو قتل آثم ويقصص الحامل ويحرم الميراث لو بالغوا ويقصص المكره من الحامل ويرثها شرب لئلا يعلو  
(قوله خلافا لما في النهاية) من قوله سواء كان الأمر بالغاً ولا عقلاً أو معتوها فالقود على الأمر وعزاه  
للمبسوط ورده في العناية بعل الشيفه الكاكي صاحب المعراج نقلا عن شيخه علاء الدين عبد العزيز بأن  
عبادة المبسوط سواء كان المكره الخ وهو يفتح الرأى قههم انه بالكسر فغير بالآمر وهو سهو يؤيده ما قال  
أبو اليسرى مبسوطه ولو كان المكره الأمر صبياً أو مجنوناً لم يجب القصاص على أحد لان القاتل في الحقيقة  
هذا الصبي أو المجنون وهو ليس بأهل لوجوب العقوبة عليه أقول ولم يذكروا المشرع حكم الدية في هذه الصورة  
وفي الخانية تجب على عاقلة المكره أى بالكسر في ثلاث سنين (قوله لان القاتل كلاله) أى فيما يصلح  
آلة وهو الاتلاف بخلاف الآثم لانه بالجناية على دينه ولا يقدر أحد أن يجنى على دين غيره وكذا لو أكره مسلم  
مجوسياً على ذبح شاة فإنه يتقل الفعل الى المسلم الأمر في حق الاتلاف فيجب عليه الضمان ولا يتقل في حق الحل  
في الذبح في الدين وبالعكس يحل ذبلي ومثله في المعراج فما في الشرب لئلا يعلو من عكسه الحكم سهو في النقل  
(قوله ونفذ أبو يوسف عنهما) لكن أوجب الدية على الأمر في ثلاث سنين خانية (قوله للشبهة) أى شبهة  
العدم فان أحدهما قاتل حقيقة لا خكاً والآخر بالعكس وقال زفر يقاد الفاعل لانه المباشر (قوله ولو أكره)  
أى بالمجبى ويدل عليه ما يجىء (قوله بضاعتها) لان ولد الزنى هالك حكماً لعدم من يريه فلا يستباح بضر ودهن  
كالاقتل دور (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع على المكره بشئ لان منفعة الوطء حصلت للزاني كالأكره  
على أكل طعام نفسه جاتعا تاترخانية (قوله لانهما) أى المهر والحد لا يسقطان جميعاً في دار الاسلام  
(قوله لا ينقطع) أى عن الآثم (قوله لكنه يسقط الحد في زناها) أى بغير الملبى لانه لما كان الملبى  
رخصة لها كان غيره شبهة اه (قوله لانه لما لم يكن الملبى رخصة له الخ) تعليل لقوله لا زناه واذا لم يرخص  
له يأثم في الاقدام عليه وأما المرأة هل تأثم ذكر شيخ الاسلام أن أكرهت على أن تمكن من نفسها فكنكت تأثم  
وان لم تمكن وزنى بها فلا وهذا الوجه والافعلية الحد بخلاف لا عليهما ولكنها تأثم هندية (قوله ظاهر  
تعليلهم) أى بأنه لا يرخص للرجل لان فيه قتل النفس ويرخص للمرأة لعدم قطع النسب منها (قوله أن حكم  
اللوأطة) أى بين الفاعل والمفعول ولو برجل ط (قوله فترخص بالمجبى) في باب الاكره من الشف لو أكره



على الزنى او الواطء لا يسعه وان قتل اه تخع الواطء مع انها لا تؤدى الى هلاك الولد ولا تفسد الفراش  
 اه سرى الدين وظاهر اطلاق التقبيح القاعل والمفعول ط وقد ذكر في المنح أيضا عبارة التقب (قوله  
 لانها لم تبج بطريق ما) بخلاف الوطء في القبل فانه يستباح بعقد وبك فافهم (قوله ولكن قبها عقليا) لان  
 فيها اذلالا للمفعول وبأبي العقل ذلك وقد انضم قبها العقلي الى قبها طبعاً فانه محل نجاسة وفرت واخراج  
 لا محل حرث وادخال وطهارة والى قبها شرعاً ط (قوله وصح نكاحه) فلو اكره عليه بالزيادة بطلت الزيادة  
 وأوجبها الطحاوى وقال يرجع بها على المكره بزانية (قوله لو بالقول لا بالفعل الخ) تبع ابن الكمال  
 في ذكره ذلك هنا وصوابه ذكره بعد قوله ويرجع بقيمة العبد لان الفرق بينهما في الرجوع وعدمه لافي صحة العتق  
 وعبارة الاشياء سالمة من هذا الاشتباه حيث قال اكره على الاعتاق فله تضمن المكره الا اذا اكره على شراء من  
 يعتق عليه بالعين او بالقرابة اه وفي البرازية اكره على شراء ذى رحمه او من حلف بعتقه وقيمه ألف على أن  
 يشتري بعشرة آلاف فاشترى عتق ولزمه ألف لا عشرة لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشئ على المكره  
 لانه دخل في ملكه قبل ما خرج اه (قوله ويرجع بقيمة العبد) يعنى في صورة الاكراه على الاعتاق لانه صلح له آلة  
 فيه من حيث الاتلاف فانضاف اليه ابن كمال والولاء للمأمور لما مر من الاتقانى ويرجع بالقيمة عليه ولو معسرا  
 لانه ضمان اتلاف ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن لوجوبه عليه بفعله ولا سعاية على العبد وتمايه في الزبلى  
 (قوله ونصف المسمى ان لم يبطأ) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقه من جهتها بحصية كالارتداد  
 وتقبيل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المكره  
 والتقريب كالايجاب فكان متلفاً له فيرجع عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة  
 ابن كمال وقيد بقوله ان لم يبطأ لانه ان وطئ لا يرجع لان المهر تقررهنا بالدخول لا بالطلاق زبلى والمراد بالوطء  
 ما يعم الخلو وفيه اشارة الى أن الحامل أجنبي فلو كان زوجة لم يكن لها شئ عليه وهذا اذا أكرهت بالمجبى  
 وأما غيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية فهستافى (قوله ونذر) أى بكل طاعة كالصوم والصدقة  
 والعتق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا يتأتى فيه أثر الاكراه فهستافى لانه من اللاتى هزلهن جث  
 ولا يرجع على المكره بما لزمه لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يبطأ به هوبه فيها زبلى (قوله ويمينه وظهاره)  
 أى اليمين على الطاعة أو المصية وذلك لان اليمين والظهار لا يعمل فيهما الاكراه لانها لا يحتملان الفسخ فيستوى  
 فيهما الجذو والهزل زبلى (قوله ورجعته) لانها استدامة النكاح فكانت ملحقه به زبلى (قوله  
 وايلأوه وفيه فيه) لان الايلأوه يمين في الحال وطلاق في المال والنق فيه كالرجعة في الاستدامة ولو بانى بمضى  
 أربعة أشهر ولم يكن دخل به لزمه نصف المهر ولا يرجع على المكره لتمكنه من النق في المدة وكذا الخلع لانه  
 طلاق او يمين من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الاكراه ثم ان كانت المرأة غير مكرهة لزمها البذل زبلى  
 وفي البرازية أكرهت على أن قبلت من الزوج تطلقه بألف وقعت رجعية ولا شئ عليها (قوله بقول او فعل)  
 كذا قال ايضا في شرحه على المتق والذى في عامة الكتب كشروح الهداية وشروح الكنز والدرر والمنح  
 تخصيصه بالقول ولعل وجهه كون الكلام فيها لا يؤثر فيه الاكراه من الاقوال فليس التقيد احترازاً بالان  
 الفعل أقوى من القول فاذا لم يحتمل القول الفسخ فالفعل أولى وهكذا يقال في الرجعة تشمل القول والفعل  
 لكن الكلام في الاقوال تأمل (قوله وما في الخباية من التفصيل) من انه لو حرياً يصح ولو ذمياً فلا  
 ومنه في جمع الفتاوى عن المبسوط وجعل المستأمن كالذمى وبين في المنح وجه الفرق بأن الزام الحربى  
 بالاسلام ليس باكراه لانه بحق بخلاف الذمى فانه لا يجبر عليه (قوله والاستحسان صحت مطلقاً) قال الرملى  
 وقد علم أن العمل على جواب الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فيكون المعقول عليه اه والفرق  
 بينه وبين الكفر أن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وهذا في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى لا يصير مسلماً سائناً  
 (قوله وتو كيله بطلاق وعتاق الخ) مقتضاه انه لو اكره على التوكيل بالنكاح يصح وينعقد ولكن لم أره منقولاً  
 كذا في حاشية أبى السعود على الاشياء عن حاشية الشيخ صالح ويخالفه ما في حاشية المنح للرملى حيث  
 قال أقول لم تعرض كفره للنكاح ولم أر من صرح به والظاهر أن سكونهم عنه لظهور أنه لا استحسان فيه  
 بل هو على القياس اه أقول على الاستحسان تشمل جميع أنواع التوكيل فانهم قالوا القياس أن لا يصح التوكيل

الا أن يفرق بكونها أشد حرمة  
 من الزنى لانها لم تبج بطريق ما  
 ولكن قبها عقلاً ولذا لا تكون  
 في الجنة على الصحيح قاله المصنف  
 (وصح نكاحه وطلاقه وعتقه)  
 لو بالقول لا بالفعل كشرائه قربه  
 ابن كمال (ويرجع بقيمة العبد  
 ونصف المسمى ان لم يبطأ ونذره  
 ويمينه وظهاره ورجعته وايلأوه  
 وفيه فيه) أى في الايلأوه بقول  
 او فعل (واسلامه) ولو ذمياً كما هو  
 اطلاق كثير من المشايخ  
 وما في الخباية من التفصيل  
 قياس والاستحسان صحت مطلقاً  
 فليحفظ (بلا قتل لورجع) للشبهة  
 كما مر في باب المرتد (وتو كيله  
 بطلاق وعتاق)



لأنها تبطل بالهزل فكذا مع الإكراه كالبصير وأما الوجه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن  
 يوجب فسادَه فكذا التوكيل ينقذ مع الإكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات  
 فإذا لم يبطل نفذ تصرف الوكيل اه ثم رأيت الرمي نفسه ذكر في حاشيته على الجرح في باب الطلاق الصريح  
 أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصریحهم بأن الثلاث نصح مع الإكراه ثم ذكر ما قدمناه ثم قال فانظر إلى علة  
 الاستحسان في الطلاق تجدناها في النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اه ثم اعلم أن المكره يرجع على المكره  
 استحصانا ولا ضمان على الوكيل ولو أكره بملجئ على توكيل هذا يبيع عبده بألف وعلى الدفع إليه فباع  
 الوكيل وأخذ الثمن فهلك العبد عند المشتري وهو الوكيل طائعان ضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن  
 المشتري لا يرجع بالقيمة على أحد بل بالثمن على الوكيل وان ضمن الوكيل يرجع على المشتري بالقيمة وهو عليه  
 بالثمن فينقاصا ويتأدان الفضل وان ضمن المكره يرجع على المشتري أو على الوكيل ولو أكره بغير  
 ملجئ لم يضمن المكره شيئا وإنما للمولى تضمين الوكيل القيمة ويتقاص مع المشتري بالثمن أو تضمين المشتري  
 ثم لا يرجع للمشتري على أحد اه ملخصا من الهندية عن المحيط ( قوله وما في الاشياء من خلافه )  
 وهو عدم الوقوع بطلاق الوكيل واعتاقه ( قوله يصح مع الإكراه ) أي فيما عدا مسألة الوكالة  
 لما علمت من خروجها عن القياس ( قوله لا يؤثر فيه الإكراه ) أي من حيث منع العمة لأن الإكراه يفوت  
 الرضى وقواته يؤثر في عدم لزوم وعدمه يمكن المكره من الفسخ فلا إكراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق  
 فما لا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الإكراه مخ ( قوله وعدناها ) صوابه عددناها لأنه من العدة لا من التعدي  
 ( قوله تظما ) هو صاحب التهر وعبارته هناك نظم في التهر ما يصح مع الإكراه فقال

طلاق وإيلاء وظهار ورجعة \* نكاح مع استيلاء عفوة عن العمد  
 رضاع وأيمان وفي وندره \* قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد  
 طلاق على جعل يمينه أنت \* كذا العتق والاسلام تدبير العبد  
 وإيجاب احسان وعتق فهذه \* تصح مع الإكراه عشرين في العدة اه

أقول والتصحيح انما خمسة عشر للتداخل ولا تقبل الإيداع ليس منها كافي التهر والمذكور منها في عامة  
 الكتب عشرة تظما ابن الهمام بقوله

يصح مع الإكراه عتق ورجعة \* نكاح وإيلاء طلاق مفارق  
 وفي ظهار وإيمان وندره \* وعفو لقتل شاب منه مفارق  
 وزدت عليه خمسة الباقية بقولي

رضاع وتدبير قبول لصلته \* كذلك إيلاء والاسلام مفارق

( قوله أو ابرأوه كضله ) وكذا قبول الكفالة على ما أفق به الحامدي وغيره وكذا قبول الخوالة على  
 ما في حوالة البصر سائحي ( قوله لأن البرائة لا تصح مع الهزل ) لأنها إقرار بفراغ الذمة فيؤثر فيها الإكراه  
 ( قوله لا تبطل شفعتها ) فإذا زال الإكراه فإن طلب عند ذلك والإبطلت وكذا لو أكره على تسليمها بعد طلبها  
 لا تبطل هندية وغيرها ( قوله ولا ردته الخ ) ذكره ليفرق عليه قوله فلا تبين زوجته والافتقار ما يفنى  
 عنه ( قوله لأنه لا يكفر به ) ذكر الضمير لأن المراد التلظظ اللساني قال في الهداية لأن الردة تتعلق  
 بالاعتقاد لا ترى لو كان قلبه مطمئنا بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شرك فلا تثبت البيزونة بالشك ( قوله  
 والقول له ) أي لو ادعت تبدل اعتقاده وأنكره هو فالقول له ( قوله استحصانا ) والقياس أن يكون القول  
 قولها حتى يفرق بينهما لأن كلمة الكفر سبب لحصول الفرقة فيستوى فيه الطائع والمكره كالنظرة الطلاق  
 ووجه الاستحسان أن هذه اللفظة غير موضوعة للفرقة وإنما تقع الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والإكراه  
 دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر زيلجى ( قوله وقد مناعن النوازل الخ )  
 الذي قدمه عن النوازل أنه ان وري بآنت قضا فقط والامع خطوره يابا بآنت ديانة أيضا وقد مناعنه بقى قسم  
 ثالث وهو ما إذا لم يخطر بباله شيء أصلا وأقرب ما أكره به مطمئنا لا يبيزونة ولا كفر أصلا وصرح الزيلجى بأن  
 هذا هو المراد بالمذكور في المتن كما قدمناه فلا منافاة أصلا ( قوله أكره القاضي ) قيد به لأنه الذي يقيم الحدود

٦ أقول لكن تأمل هذا مع ما يأتي عن الهندية فإن الظاهر أن  
 توكيله يبيع العبد لم يصح  
 ٦ مع الإكراه ولذا كان له تضمين  
 أي الثلاثة شاء ويعد أن يقال  
 لا يصح بيع المكره ويصح توكيله  
 بالبيع فعلم أن الاستحسان  
 لا يجري في جميع أنواع الوكالة  
 فهذا يؤيد ما بينه الرمي أولا  
 لكن قد يقال أن الاستحسان إنما  
 هو في الوكالة على نحو الطلاق  
 والعناق محال ليس من الماء وضات  
 المالية والحاصل أن المحل  
 محتاج إلى زيادة تحرير وهذا غاية  
 ما وصل إليه فهمنا القاصر والله  
 تعالى أعلم اه منه

وما في الاشياء من خلافه فقياس  
 والاستحسان وقوعه والأصل  
 عندنا أن كل ما يصح مع الهزل  
 يصح مع الإكراه لأن ما يصح مع  
 الهزل لا يحتمل الفسخ وكل  
 ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه  
 الإكراه وعدنا أبو الليث في خزنة  
 الفقه ثمانية عشر وعدنا بها  
 في باب الطلاق تظما عشرين  
 ( لا ) يصح مع الإكراه ( ابرأوه  
 مديونه أو ابرأوه ) ( كضله )  
 بنفس أو مال لأن البرائة لا تصح  
 مع الهزل وكذا لو أكره  
 الشفيع أن يسكت عن طلب  
 الشفعة فسكت لا تبطل شفعتها  
 ( و ) ( لا ) ( ردته ) بلسانه وقلبه مطمئن  
 بالإيمان ( فلا تبين زوجته ) لأنه  
 لا يكفر به والقول له استحصانا قلت  
 وقد مناعن النوازل خلافه فلعله  
 قياس فتأمل ( أكره القاضي رجلا  
 ليقر بسرقة أو يقتل رجل بعمد



(أو) ليقتر (بقطع يد رجل بعبد فأقرب ذلك فقطعت يده أو قتل) على ما ذكر (أن كان المقر موصوفاً بالصالح اقتصر من القاضي وإن منتهى حبال السرقه معروفةا وبالقتل لا) يقتصر ٨٨ من القاضي استصفاً للشبهة خاتمة (قبل له أن تأمن تشرب هذا الشراب أو تباع كرمك فهو أكراماً إن كان

شراً بالاجتناب) كأنه (والأفلا) قنينة قال وكذا الزنى وسائر المحرمات (صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح) لعدم نجسته والحيلة أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فإذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرهاً فيه برأيه

(خوفها الزوج بالضرب حتى وجهته مهرها لم تصح) الهبة (أن قدر الزوج على الضرب) وإن هتدها بطلاق أو تزوج عليها أو تسرق فليس بأكرام خاتمة وفي مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير إلى أبيها إلا أن تهبه مهرها فهو هبة بعض المهر فالهبة باطلة لأنها كالمكره قلت ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي تزوج بنته البكر من رجل فلما أرادت الزفاف منعها الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ميراثاً أمها فأقرت ثم أذن لها بالزفاف فلا يصح إقرارها لكونها في معنى المكره وبه أفتى أبو السعود مفتي الروم قال المصنف في شرح منظومته تحفة الأقران في بحث الهبة (المكره يأخذ المال لا يضمن) نعم أخذ (إذا نوى) ألا أخذ وقت الأخذ (أنه يرد على صاحبه ولا يضمن وإذا اختلفا) أي المالك والمكره

(في النية فالقول للمكره مع يمينه) ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الأخذ والدفع إنما يبيعه مادام حاضر أعنده المكره واللام يحل لزوال القدرة والالغاء بالبعد منه وجهان تبين أنه لا عذر لأعوان الظلة في الأخذ عند غيبة الأمر أو رسوله فليحفظ (فروع) \* أكره على أكل طعام نفسه إن جاءها لارجوع

في العادة والافكل متغلب كذلك ولا فرق بين كونه بعلبى أو غيره لما في التارخانية عن التبريداً كره بضرب أو حبس حتى يقر بجملة أو قصاص فهو باطل فإن خلاه ثم أخذه فأقر به أقراراً مستقبلاً أخذه (قوله على ما ذكر) أي بناء على إقراره مكرهاً (قوله وإن منتهى الخ) أي ولاية عليه هندية (قوله لا يقتصر من القاضي استصفاً) ولكنه يضمن جميع ذلك في ماله كما في الهندية عن المحيط (قوله للشبهة) أي شبهة أنه فعل ما أقربه مع دلالة الحال عليه (قوله قبل له الخ) أي أكره بعلبى على فعل أحد هذين الفعلين (قوله فهو أكراماً) أي فيضرب بين الفصح والامضاء بعد زوال الأكرام لأن حرمة الشرب قطعية فلم يكن راضياً بالبيع تأمل وهل يسهه الشرب وترك البيع الظاهر نعم لأن الشرب يساح عند الضرورة تأمل وفي الخاتمة أكره بالقتل على الطلاق والعناق فلم يفعل حتى قتل لا يأتى لأنه لو صبر على القتل ولم يلف ماله نفسه يكون شهيداً فلا يأتى إذا امتنع عن إبطال ملك النكاح على المرأة كان أولى اهـ (قوله وكذا الزنى وسائر المحرمات) أي لو أكرهه على البيع أو الزنى ونحوه قباع يكون مكرهاً وهذا في الترديد بين محترم وغيره ولم يذ كر لورده بين محترم من أو غير محترم وفي الخاتمة أكره بعلبى على كفر أو قتل مسلم لم يقدر استصفاً وتجب الدية في ماله في ثلاث سنين إن لم يعلم أنه برخص له إجراء الكفر مطمئناً وإن علم قبل بقتل وقيل لا ولو على قتل أو زنى لا يفعل واحداً منهما لأن كلا لا يساح بالضرورة فإن زنى لا يحد استصفاً وعليه المهر وإن قتل يقتل إلا أمر لأنه لا يخرج عن كونه مكرهاً ولو على قتل أو تلف مال غيره أن لا يتلف ولو المال أقل من الدية لأنه مرخص لا يساح فإن قتل يقتل به إذا برخص وإن أتلف ضمن الأمر ولو على طلاق قبل الدخول أو عتق عرقم الأمر الأقل من قيمة العبد ومن نصف المهر وإن كان دخل لا يلزم الأمر شيء اهـ ملخصاً (قوله صادرة السلطان) أي طالبه يأخذ ماله قال في القاموس صادرة على كذا مطلبه به (قوله لعدم يمينه) أي البيع إذا يمكنه أداء مطلبه منه بالاستقراض ونحوه (قوله والحيلة) أي ليكون يبيعه فاسداً ولا يتفقه أيضاً من أن يكرهه على التسليم وقبض الثمن والاتخذ البيع كما مر منها (قوله فقد صار مكرهاً فيه) أي في البيع للملزم أن أمر السلطان أكراماً وإن لم يتوعدة فافهم (قوله بالضرب) قبله في الخاتمة بالتلف والظاهر أنه اتفاق (قوله فليس بأكراماً) لأن كل فعل من هذه الأفعال جائز شرعاً والأفعال الشرعية لا توصف بالأكرام ط قلت نعم ولكن يدخل عليها غمياً يفسد صبرها ويظهر عذرها وقدمز أن البيع ونحوه يفسد بما يوجب غمياً بعدم الرضى ويذل عليه ما يذكر بعده فأتى منع المريضة عن أيوبها ومنع البكر عن الزفاف لا يغنيهما أكثر من هذه الأفعال ولكن لا مدخل للعقل مع النقل هذا وقد مر أن ظاهر قولهم الزوج سلطان زوجته أنه يكفي فيه مجزؤ الأمر حيث كانت تخشى منه الأذى والله تعالى أعلم (قوله وبه أفتى أبو السعود) وكذلك الرولى وغيره ونظمه في فتاواه بقوله

ومانع زوجته عن أهلها \* لثب المهر ويكون مكرهاً  
كذلك منع والد لبقته \* خروجها بالعلم من بيته

ثم قال وأنت تعلم أن البيع والشراء والاجابة كالأقرار والهبة وأن كل من يقدر على المتع من الأولياء كالأب للعلة الشاملة فليس قيداً وكذلك البكارة ليست قيداً كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهوره من كرهاً عليهم حتى من ابن ابن الم وإن بعدوا ومنعت أشرتها وقتلها اهـ (قوله المكره بأخذ المال) الأولى التعبير بعل ط (قوله لا يضمن) بل الضمان على الأمر (قوله فالقول للمكره مع يمينه) لا ضكارة الضمان ومثله لو أكرهه على قبول الوديعة أو الهبة وقال قبضتها لارتدّها إلى مالكها كما في الخاتمة (قوله مادام حاضر أعنده المكره) قال في الهندية عن المبسوط فإن كان أرسله ليفعل تخاف أن يقتله إن فاعله أن لم يفعل لم يحل إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يردّه عليه إن لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتل كان في سعة إن شاء الله تعالى ولو هتده بالحبس أو القيد لم يسهه إلا قدام اهـ (قوله لزوال القدرة والالغاء بالبعد) ولكن يخاف عوده وبه لا يتحقق الأكرام برأيه (قوله إن جاءه لارجوع) فإن قلت يشكلى بما لو كان الطعام للغير حيث يضمن الأمر مع أن النفع للمأمور قلت هناك كل طعام الأمر لأن الأكرام على الأكل أكراماً على القبض لعدم مكانه بدونه فكانه قبضه وقال له كل وهذا لا يمكن جعل الأمر غاصباً قبل الأكل لأنه لا يمكن وهو



في يده أو فيه فصار آكل طعام نفسه إلا أنه ان كان شعباً فقد أكره على اتلاف ماله فيضمن الأمر براية ملخصاً  
(قوله وان شعباً) صرحه لأن موثته قابل للتأكل كما في القاموس فافهم (قوله لا تمتنع الكذب  
على الأنبياء) تعليل لقوله لا يسعه أي لأن قول النبي حجة على الخلق فلا يباح الكذب بخلاف غيره فلذلك يسعه  
خاتمة (قوله لم يحل) أي دفع الجارية لأن هذا ليس أكرها حتى يرخص لها الزنى ولم يكره على الدفع وإنما  
الأسارى فأنه تعالى قادر على تخلصهم وتصويرهم على بليتهم ط (قوله لم يعتق) لأن الإقرار يفسده  
الأكراه كما مر وكذا لو أكره ليقترب بطلاق أو نذراً أو قطعاً أو نسب لا يلزمه شيء خاتمة (قوله ظاهر  
القضية ثم) وعبارتها فاع متطلب قال لرجل أتم أن تبني هذه الدار أو أدفعها إلى خصمك فبأيهما منه  
فهو يسع مكره ان غلب على ظنه تحقيق ما أو عده قال رضى الله تعالى عنه فهذه إشارة إلى أن الأكراه يأخذ  
المال أكرها شرعاً وفي بط ألفاظ متعارضة الدلالة ولم أجده في رواية الأهدا القدر اه وظاهره عدم اشتراط  
كونه كل المال وقد مرنا عن القهستاني ما يخالفه وفي الهندي عن المبسوط قال القضية أبو الميثان هـ  
السلطان وصى بيمين يمدح ما له إليه ففعل لم يضمن ولو بأخذ مال نفسه ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك  
ما يكفيه لا يسعه فان فعل ضمن مثله وان خشي أخذ جميع ماله فهو معذور وان أخذ السلطان بنفسه لانيثان  
على الوصي في الوجوه كلها (قوله انى مرافع) أي مرافعك للمالككم أي وكان ظالمًا يؤذى بمجرد  
الشكاية كما في القضية (قوله لتبرئ) ظاهره انه علة للمرافعة ولا يصح لأن المعنى ان لم تبرئني أرافعك فالعلة  
عدم الإبراء ويمكن جعله علة لقوله وان يقل لكن كان الظاهر أن يقال ليبرئ بضمير الغائب تأمل (قوله  
وصح إلى آخر البيت) رزم مع قوله الماتروا إسلامه سوى قوله ويجبر أي على الإسلام بالحبس والله سبحانه  
وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الجبر) \*

أورده بعد الأكراه لأن في كل سلب ولاية المختار عن الجبر على موجب الاختيار والأكراه أقوى لأن فيه  
السلب ممن له اختيار صحيح وولاية كاملة فكان بالتقديم أخرى (قوله هو لغة المنع) يقال جبر عليه جبرا  
من باب قتل منعه من التصرف فهو محجور عليه والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفاً ومنه سمي الحطيم جبراً بالكسر  
لأنه منع من الكعبة وكذا العقل لمنعه من القبائح (قوله مطلقاً) ولو عن الفعل أو عما هو مطلوب ط  
(قوله وشرعاً منع من نفاذ تصرف قولى) أي من لزومه فان عقداً محجوراً به عقد موقوف أو نافذ أعظم من  
اللزوم قهستاني وقد مرنا ما فيه في الأكراه والحاصل أن المنع من ثبوت حكم التصرف فلا يفيد الملك  
بالقبض وفيه انه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضرر مع أن القول قد يلغوا أصلاً كطلاق الصبي  
وقد يصح كطلاق العبد فالمناسب في تعريفه ما في الإيضاح بقوله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع مخصوص  
بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص أو عن نفاذه وتفصيله انه منع للرفيق عن نفاذ تصرفه النفعي الضار  
وأقراره بالمال في الحال ولا صغير والمجنون عن أصل التصرف القولى ان كان ضرراً محضاً وعن وصف نفاذه  
ان كان دائراً بين الضرر والنفع اه وكتب في هامشه الجبر على مراتب أقوى وهو المنع عن أصل التصرف  
ومتوسط وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعيف وهو المنع عن وصف وصفه وهو كون النفاذ حالاً اه  
وقد أدخل في التعريف المنع عن الفعل كما ترى ودخل فيه نحو الزنى والقتل في حق الصبي والمجنون فانه محجور  
عليهما بالنسبة لحكمه وهو الحد والقصاص كما في الجوهرية ويظهر لي أن هذا هو التحقيق فانه ان جعل الجبر  
هو المنع من ثبوت حكم التصرف فواجه تقييده بالقولى ونفى الفعل مع أن لكل حكماً وبهذا يدفع  
ما استشكله الشارح من أصله وأما ما علق به من قوله لأن الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فنقول الكلام في منع  
حكمه لا منع ذاته ومثله القول لا يمكن رده بذاته بعد وقوعه بل رده حكمه فان قلت قيد بالقولى لأن الأفعال  
لا يجبر عنها كلها فان ما يوجب الضمان منها يؤخذ بها قلت وكذلك القول بعضه غير محجور عنه كالذي تمحض نفعاً  
كقبول الهبة والهدية والصدقة إلا أن يفرق بالقله والكثرة فلي تأمل (قوله منع نفاذه في الحال)  
كاستهلاك الأموال فانه صدق عليه منع النفاذ في الحال مع أنه فعل لا قول ونفاذه في المال لا ينافي

ه قوله انى مرافع الخ قد غيرت  
بيت الوهبانية الى قولى  
وان يقل المديون ان لم تهبه لي  
ارافعك فالأكراه معنى مصور  
اه منه

وان شعباً نارجع بقيته على المكره  
لحصول منفعة الاكل له في الاول  
لا الثاني ه قال أهل الحرب لنبي  
أخذوه ان قلت لست بنبي  
ه تركا له والا قتلتك لا يسعه  
قول ذلك وان قيل لغربي ان  
قلت هذا ليس بنبي تركا نبيك  
وان قلت نبي قتلناه وسعه لا تمتنع  
الكذب على الأنبياء \* قال  
حربي لرجل ان دفعت جارتك  
لازني بها دفعت لك ألف أسير  
لم يحل \* أقز بعق عبده مكرها  
لم يعتق في الأصح وهل الأكراه  
بأخذ المال معتبر شرعاً ظاهر  
القضية ثم وفي الوهبانية  
وان يقل المديون انى مرافع  
لتبرئ فالأكراه معنى مصور  
وصح في الاستحسان اسلام مكره  
ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر

(كتاب الجبر) \*

(هو) لغة المنع مطلقاً وشرعاً (منع  
من نفاذ تصرف قولى) لا فعل  
لأن الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده  
فلا يصور الجبر عنه قلت يشكل  
عليه الرقيق لمنع نفاذه في الحال



وجود المانع في الحال والالزام أن لا يصح قولنا محجور عن الاقرار مثلا في حق المولى فانهم وهذا من المنع عن وصف الوصف كما قدمناه (قوله بل بعد العتق الخ) أي بل يتقد بعده لأن توقعه كان لحق المولى وقد زال ثم اعلم أن الذي يتوقف هو اقراره بالمال كما يأتي وكذا مطالبة بالمهر لوتزوج بلا إذن مولاه ودخل بها كما ذكره الزيلعي في باب نكاح الرقيق وكأنه لما كان برضاها صارت راضية بتأخير المهر وأما ما ذكره عن البدائع تبعا لابن الكمال من انه لو ألتف مال الغير لا يؤاخذ به في الحال فهو المتبادر من التبيين والدرر ويخالفه ما نقله المصنف عن ابن ملك من انه مؤاخذ في الحال بما استهلكه وسيأتي مثله في المأذون عن العمادية قال الرملي ومثله في النهاية والجوهرة والبرازية والخلاصة والولوالجية ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسألة بالضمين في الحال فيباع أو يفديه المولى اه ملخصا ومثله في الحامدية عن السراج ثم قال وفي التارخانية من الكفالة فإن كان له كسب يوفي ذلك من كسبه والاتباع رقبته بدين الاستهلاك إلا أن يقضيه المولى اه وفي القضية من باب أمر الغير بالجنابة وأمر البكر خواهر زاده عبيد محجور حتى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رقبة العبد يباع فيه على من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس وفي التارخانية من التاسع من الجنابات فرق بين الجنابة على الأدمى وبين الجنابة على المال ففي الأول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين الدفع والبيع اه (قوله اللهم الآن يقال) أي في الجواب عن الاشكال وهذه الصيغة تؤتى في صدر جواب فيه ضعف كأنه يطلب من الله تعالى محنته (قوله الاصل فيه ذلك) أي الاصل في فعله النفاذ في الحال لما يأتي أن الرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة (قوله ولكنه) أي النفاذ أخر لعنته أي لوقت عتقه وإليه لقيام المانع وهو حق المولى (قوله وسببه صغرو جنون) اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل بعض الشرذوى التمسى وجعل منهم أعلام الدين وأئمة الهدى ومصابيح الدجاء أتلى بعضهم بمأثرا من أسباب الردى كالجنون الموجب لعدم العقل والمغر والعتة الموجبان لنقصانه فجعل تصرفهما غير نافذ بالحجر عليهما ولولا ذلك لكان معاملتهما ذرا عليهما بأن يستجيز من يعاملهما ما لهما باحتياله الكامل وجعل من يتطرق في مالهما خاصا كالاب وعامما كالقاضي وأوجب عليه النظراهما وجعل الصبا والجنون سببا للحجر عليهما كل ذلك رخصة منه ولطفا والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لانه مكلف محتاج كامل الرأي كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف في ملك الغير لا يكون محجورا عليه كالحرة لا يقال انه محجور عليه مع انه ممنوع عن التصرف في ملك الغير ولهذا يؤخذ العبد باقراره بعد العتق لزوال المانع وهو حق المولى ولعدم نفوذه في الحال وتأخره الى ما بعد الحرية جعله من المحجور عليهم زيلعي (قوله يم القوي والضعيف) أشار الى أن سبب الحجر هو مطلق الجنون كما في الابضاح وأراد بالقوي المطبق وبالضعيف غيره وأراد بالقوي القسمين وبالضعيف العتة فقوله كما في المعتوه الكاف فيه للتطير على الأول وللتشيل على الثاني تأمل واختلفوا في تفسير المعتوه وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون درر (قوله وحكمه كمير) أي حكم المعتوه كالعبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه زيلعي (قوله فلا يصح طلاق صبي) أي ولو بميزا (قوله ومجنون مغلوب الخ) قديك هذا القيد ويراد به الغلبة على العقل فيحترز به عن المعتوه كما وقع في الهداية حيث قال ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال وقدر اذ به من صار مغلوبا للجنون بحيث لا يفيق أي لا يزول عنه ما به من الجنون قويا كان او ضعيفا فدخل فيه المعتوه ويحترز به عن يمين ويضيق فانه يجوز تصرفه على ما يأتي من احترازه عن المعتوه فقد وهم لظنه أن المراد في الكلامين واحدا مع أن طلاق المعتوه أيضا لا يصح كذا أفاده ابن الكمال وتبعه الشارح (قوله وأما الذي يمين ويضيق فحكمه كمير) ومثله في المنع والدرر وغاية البيان وكذا في المعراج حيث فسر المغلوب بالتى لا يقتل أصلا ثم قال واحترازه عن المجنون الذي يعقل البيع ويقتضيه فان تصرفه كتصرف الصبي العاقل على ما يجي فيتوقف الى اجازة المولى اه وهذا هو المعتوه كما قدمناه فيه صرح في الكفاية وجعله الزيلعي في حال افاقته كالعاقل والمتبادر منه انه كالعاقل البالغ وبه اعترض الشرنبلالي على الدرر فلا يتوقف تصرفه ووفق بينهما الرحمن والسامعاني بحمل ما هنا على ما اذا لم يكن تام العقل في حال افاقته وما ذكره الزيلعي على ما اذا كان تام

بل بعد العتق كما صرح به في البدائع اللهم الآن يقال الاصل فيه ذلك لكنه أخر لعنته لقيام المانع فتأمل (وسببه صغرو جنون) يم القوي والضعيف كما في المعتوه وحكمه كمير كما سيجي في المأذون (ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب) أي لا يفيق بحال وأما الذي يمين ويضيق فحكمه كمير نهاية

قوله الموجبان هكذا بخطه ولعل صوابه الموجبين كما لا يخفى اه معجمه



العقل ووفق الشلبي في حاشية الزيلعي - يحمل ما هنا على ما إذا لم يكن لافاقته وقت معلوم وما في شرح الزيلعي - على ما إذا كان لها وقت معلوم أي لانه في الأول لا يتحقق صحوه أقول والذي يحمل عقدة الاشكال ما قد مناه عن ابن الكمال فانه ان أريد بالمغلوب من غلب على عقله أي الذي لا يعقل أصلاً فإراد بالذي يحسن ويفيق ناقص العقل وهو المعتوه كما صرح به صاحب الكفاية وغيره حيث قاله والمجنون الذي يحسن ويفيق وهو المعتوه الذي يصلح وكيلا عن غيره وهو قد يعقل البيع ويقصده وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة اه ومعنى افاقته على هذا انه يعقل بعض الاشياء دون بعض والمعتوه في نصرة فانه كمير كما مر فلهذا جعله شرار الهداية مثله وان أريد به من لا يفوق من جنونه الكامل او الناقص فيحترز به عن يفوق احداً أي يزول عنه ما به بالكلية وهذا كالعقل البالغ في تلك الحالة وهو يحمل كلام الزيلعي - ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الكلامين فاعتنم هذا التحقيق وبالله التوفيق وبه ظهر أنه كان ينبغي للشارح أن يقول حكمه كعقل أي في حال افاقته كما قاله الزيلعي - ليظهر للتقييد بالمغلوب فائدة فانه حيث كان غير المغلوب كمير لا يصح طلاقه ولا اعتاقه كالمغلوب وأما ما نقله عن النهاية فهو موافق لعبارة الهداية حيث لم يخص فيها بعض التصرفات بالذكر والحاصل انه يتعين أن يحترز بالمغلوب في عبارة الهداية عن المعتوه وفي عبارة المصنف عن الذي زال ما به بالكلية فتدبر ( قوله واقرارهما ) أي المغلوب والصبي والمراد الصبي المحجور فلو ما ذونا يصح اقراره كالمعتوه والعبد المأذون كما يأتي آخر كتاب المأذون ( قوله نظر الهمما ) عليه تقوله لا يصح ( قوله وصح طلاق عبد ) لانه أهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تفويت منافعه درر ( قوله في حق نفسه فقط ) قيل الواجب استناطه ليكون التفصيل الا في بيان الاجال صحة الاقرار اه تأمل ( قوله لاسيده ) أي لا في حق سنده رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما اتلاف ماله درر ( قوله فلو أقر ) أي العبد المحجور لان الكلام فيه وقد علم من عدم صحة اقرار الحر الصغير عدم صحة اقرار العبد الصغير بالاولى ( قوله أخر الى عتقه ) لوجود الاهلية حينئذ وارتفاع المانع ( قوله هدر ) أي لا يلزمه شيء بعد عتقه لما تقر أن المولى لا يستوجب على عبده مالا درر ( قوله وبجدة وقود ) أي بما يوجبهما والواو بمعنى أو ولهذا افرد الضمير في قوله أقيم ( قوله أقيم في الحال ) وحضرة المولى ليست بشرط وهذا اذا أقر وأما اذا أقيم عليه البينة فحضرة المولى شرط عندنا وقال أبو يوسف ليست بشرط جوهره وفيها قتل رجلا عهدا ووجب القصاص فأعتقه المولى لا يلزمه شيء ولو كان للقتيل وليان فعنأ أحدهما بطل حقه وانقلب نصيب الاخر مالا وله أن يستعصى العبد في ذمة قيمته ولا يجب على المولى شيء لانه انقلب مالا بعد الحرية ويجب نصف القيمة لان أصل الجناية كان في حال الرق ولو أقر بقتل خطأ لم يلزم المولى شيء وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في النجدي وفي الكرخي اقراره بجناية الخطأ وهو مأذون او محجور باطل فان أعتق لم يتبع بشيء من الجناية اه وسيأتي تمامه في كتاب الجنايات ان شاء الله تعالى ( قوله في حقهما ) أي الحد والقود لانهم من خواص الأدمية وهوليس بمملوك من حيث انه آدمي وان كان مملوكا من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بهما واذا بقي على أصل الحرية فهما بقدا اقراره لانه أقر بما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى كفاية ( قوله يدور بين نفع وضر ) أما النفع المحض فيصح كقبوله الهبة والصدقة وكذا اذا آجر نفسه ومننى على ذلك العمل وجبت الاجرة استحيانا ويصح قبول بدل الخلع من العبد المحجور بغير اذن المولى لانه نفع محض وتصح عبارة الصبي في مال غيره وطلاقه وعتاقه اذا كان وكلا جوهره ( قوله من هؤلاء المحجورين ) المراد الصبي والرقيق فأطلق لنظ الجمع على الاثنين كقوله تعالى فان كان له اخوة والمراد اخوان وقيل المراد العبد والصبي والمجنون الذي يفوق جوهره ( قوله يعرف أن البيع صائب الخ ) سيأتي في المأذون قيد آخر وزاد في الجوهره ويعلم انه لا يجتمع الثمن والثمن في ملك واحد قال في شاهان ومن علامة كونه غير عاقل اذا أعطى الخلواني - فلوسا فأخذ الخلوى وبقي يقول أعطنى فلوسى وان ذهب ولم يستره الفلوس فهو عاقل اه ( قوله أجازوليه ) أي ان لم يكن فيه غبن فاحش فان كان لا يصح وان أجازوه المولى بخلاف السير جوهره وسيأتي بيان المولى آخر المأذون وأنه يصح اذن القاضى وان أبى الاب ( قوله أي هؤلاء المحجورين ) صوابه المحجورون ( قوله نمنوا ) فلان ابن يوم انقلب على

(و) لا (اعتاقهما واقرارهما)

نظر الهمما (وصح طلاق عبد

واقراره في حق نفسه فقط)

لا سنده (فلو أقر بمال اخر الى

عتقه) (ولو غير مولاه ولوله هدر

(وبجدة وقود أقيم في الحال)

لبقائه على أصل الحرية في حقهما

(ومن عقد) عقدا يدور بين نفع

وضر كما سيبي في المأذون

(منهم) من هؤلاء المحجورين

(وهو يعقله) يعرف أن البيع

صائب للملك والشراء جالب

(أجازوليه أورد) وان لم يعقله

فباطل نهاية (وان أتلوا) أي

هؤلاء المحجورين سواء عقلا أو لا

درر (شياً) مقوماً من مال أو

نفس (نمنوا) اذلا يحجز

في الفعل



فأرورة انسان مثلاً فـ كسرهما يجب الضمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون اذا اتلفا شيئاً لزمهما ضمانه في الحال كذا في النهاية ويوافقه ما في الكافي عزيمة . ( قوله لكن ضمان للعبد بعد العتق )  
 يعني في اتلافه المال أما في النفس فيقتص منه في الحال ان جنى على النفس بما يوجب القصاص ويدفع  
 أو ينفذ ان جنى عليها بما لا يوجب القصاص او جنى على الطرف عدا او خطأ ح ( قوله على مملوك ) أي  
 عن البدائع وعلمت انه مخالف لما في النهاية وغيرها ووفق بينهما ط والسائحاني بحمل ما في البدائع على  
 ما اذا ظهر باقراره لما في الغاية اذا كان الغصب ظاهراً يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب  
 الا بالعتق كذا قال الفقيه ( قوله مؤاخذاً بفعاله ) هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يتوقف على التكليف  
 لأن الخطاب نوعان خطاب وضع وخطاب تكليف كما في جمع الجوامع ( قوله واذا قتل ) أي الصبي  
 المحجور وليس التقيد بالجر في هذه احترازاً حتى لو كان مأذوناً له في التجارة فالحكم كذلك أبو السعود على  
 الاشباه ( قوله الا في مسائل ) استثناء من قوله فيضمن أي فلا يضمن في هذه لانه مسلط من المالك كما أفاده  
 في الاشباه لكن في أبي السعود عن القنية انه ضمان عقد عندهما والصبي ليس من أهل الزام الضمان  
 وعند أبي يوسف ضمان فعل وهو من أهل الزام الفعل اه وفي التارخانية أودع صبياً او عبداً ما لا فاسد له  
 لم يضمن عند محمد وقال أبو يوسف يضمن العبد بعد العتق والصبي بعد زوال الحجر اه فتأمل وسند كره تمة  
 آخر كتاب المأذون ( قوله لو اتلف ما اقترضه ) أطلق الجواب في نسخ أبي حفص وفي نسخ أبي سليمان انه  
 قولهما وفي قول أبي يوسف هو ضامن وهو الصحيح يرى عن الذخيرة والظاهر انه تصحيح لنقل الخلاف لا لقول  
 أبي يوسف تأمل قال أبو السعود عن شرح تنوير الأذهان ولو اتلف مال غيره بلا سبق ايداع او اقراض ضمن  
 بالاجماع ( قوله وما أودع عنده ) احتراز به عما اذا اتلف ما أودع عنده أي به فانه يضمنه وأطلق عدم  
 الضمان في الوديعة وهو مقيد بما سوى العبد والامة أما اذا كانت عبداً أو أمة واستهلكه يضمن اجماعاً  
 يرى عن البدائع قال الجوى وفي أحكام الصغار للاستروشنى ما يخالفه حيث قال صبي محجور أودع عبداً  
 فقتله فعلى عاقبته القيمة ولو طعماً ما فأكله لا يضمن اه قلت وقد يوفق بأن الضمان اجماعاً على العاقلة تأمل  
 ( قوله بلاذن وليه ) يعني عنه ما بعده فلا إذن وليه في أخذ الوديعة يضمن اتفاقاً كما في المصنف أبو السعود  
 ( قوله ويستثنى من ايداعه الخ ) يستثنى أيضاً ما اذا كانت عبداً بناءً على ما في البدائع ( قوله مثله ) أي  
 صبياً محجوراً وهو بالنصب مفعول أول لا أودع والثاني محذوف أي وديعة ( قوله فلما لك تضمن الدافع  
 او لا تأخذ ) قال في جامع النصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي وأجاب في الاشباه بأنه لم يوجد فيها  
 التسليم من مالها بخلاف مملوك وأورد عليه بأنه وجد التسليم بنفس الدفع الى الأول كما في الجوى قلت  
 مدفوع اذ لو دفعه المالك الى الأول لم يكن له تضمينه كما مر في المستثنيات ( قوله ولا يجبر حر الخ ) في بعض  
 النسخ على حر : واعلم أن الحجر عند أبي حنيفة على الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والفسق  
 والغفلة وعندهما يجوز بغير الفسق وعند الشافعي يجوز بالكل كفاية وأما الحجر على المفتي المجنون وأخويه  
 فليس بجبراصطلاح كما يأتي وظاهر الدرر أن عندهما أيضاً يجبر عليه بالفسق وهو مخالف لعامة الكتب  
 كآب عليه في العزيمة وكلام المصنف والشارح هنا يحمل فتأمل ( قوله هو تذيير المال الخ ) فارتكاب غيره  
 من المعاصي كشرب الخمر والزنى لم يكن من السفه المصطلح في شيء قهستاني والمراد أنه كان رشيداً ثم سفه  
 لما يأتي متناه لوبلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله الخ ( قوله على خلاف مقتضى الشرع أو العقل ) كالتبذير  
 والاسراف في النفقة وأن تصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا بعدة العقلاء من أهل الديانة غرضاً  
 كدفع المال الى المغنين واللعاين وشراء الحمامة الطيارة ثم نعال والغبن في التجارات من غير محجة وأصل  
 المسامحات في التصرفات والبر والاحسان مشروع الا أن الاسراف حرام كالاسراف في الطعام  
 والشراب قال تعالى اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا كفاية ( قوله فيجبر عليه عندهما ) مستدركة  
 مع ما يأتي مع عدم صحة التفريع ايضاً ح ( قوله وتماه الخ ) هو ما ذكرناه آنفاً عن الكفاية ( قوله  
 وفسق ) أي من غير تبذير مال فان الفاسق أهل للولاية على نفسه وأولاده عند جميع أصحابنا وان لم يكن  
 حافظاً لماله قهستاني ( قوله ودين ) وان زاد على ماله وطلب الغرماء من القاضي الحجر عليه قهستاني

لكن ضمان العبد بعد العتق  
 على ما مر في الاشباه الصبي  
 المحجور مؤاخذاً بفعاله فيضمن  
 ما أتلفه من المال للحال واذا قتل  
 فالدية على عاقبته الا في مسائل لو  
 أتلف ما اقترضه وما أودع عنده  
 بلاذن وليه وما أعير له وما بيع  
 منه بلاذن ويستثنى من ايداعه  
 ما اذا أودع صبي محجور مثله  
 وهي ملك غيرهما فلما لك تضمن  
 الدافع أو لا تأخذ ( ولا يجبر حر  
 مكف بسفه ) هو تذيير المال  
 وتضييعه على خلاف مقتضى  
 الشرع أو العقل درر ولو في  
 التبذير كان يصرفه في بناء المساجد  
 ونحو ذلك فيجبر عليه عندهما  
 وتماه في فوائد شتى في الاشباه  
 ( وفسق ودين )



(قوله وغفلة) أي لا يجبر على العاقل بسبب غفلة وهو ليس بخفس ولا يقصده لكنه لا يهتدي إلى التصرفات  
 الرائجة فيغيب في البياعات لسلامة قلبه زيلعي (قوله بل يمنع) أشار به إلى أنه ليس المراد به حقيقة الحجر  
 وهو المنع الشرعي الذي يمنع فخذ التصرف لأن المفتي لو أفق بعد الحجر وأصاب جازوكذا الطيب لو باع  
 الأدوية ففقد دل أن المراد المنع الحسي كما في الدرر عن البدائع (قوله ما جن) قال في الجهرة مجن الشيء  
 يمجن مجونا إذا صلب وغلظ وقولهم رجل ما جن كأنه مأخوذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس بعربي محض  
 ابن كمال (قوله كتعليم الردة الخ) وكذلك يفتي عن جهل شرب ليلية عن الحامية (قوله وطيب جاهل)  
 بأن بسقيهم دواء مهلكا وإذا قوى عليهم لا يقدر على إزالة ضرره زيلعي (قوله ومكار مفلس) بأن يكرى  
 ابلا وليس له ابل ولا مال يشترطها به وإذا جاء أو ان الخروج يفتي نفسه جوهره فنع هؤلاء المفسدين للآديان  
 والابدان والاموال دفع اضرار بالخاص والعامة فهو من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما في القهستاني  
 وغيره قبل وألحق بهذه الثلاثة ثلاثة أخرى المتهكر وأرباب الطعام إذا تعدوا في البيع بالقيمة وما لو أسلم عبد  
 الذي وامتنع من بيعه باعه القاضي اه قلت وباب الامر بالمعروف أوسع من هذا تأمل نعم ينبغي ذكر المريض  
 فإنه ممنوع عن التصرف فيما فوق الثلث (تنبيه) يعلم من هذا عدم جواز ما عليه أهل بعض الصنائع والحرف  
 من منعهم من أراد الاشتغال في حرفتهم وهو متقن لها أو أراد تعلمها فلا يحل التحجير كما أفق به في الحامدية  
 (قوله وعندهما يجبر على الحر) أي العاقل البالغ قال في الجوهره ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف  
 لا يجبر عليه الا يجبر الحاكم ولا ينكح حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يجبره واصلاحه فيه يطلقه والثره  
 فيما باعه قبل حجر القاضي يجوز عند الأول لا الثاني (قوله بالسفه والغفلة) أي والدين كما يأتي وعبر بعضهم  
 عن الغفلة بالفساد وليس المراد به الفسق فافهم قال في الدرر المتقني ويشترط لصحة الحجر عندهما القضاء  
 بالافلام ثم الحجر بناء عليه ولا يشترط ذلك في الحجر بالسفه مع كونه يعم جميع الاموال وأما الحجر بالدين فيخص  
 المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب كما يعلم من القهستاني والبرجندى فليحفظ اه  
 وفي التارخانية الحجر بالدين يفارق الحجر بالسفه من وجوه ثلاثة أحدها أن حجر السفه لمعنى فيه وهو سوء  
 اختياره لا لخلق الغرماء بخلافه بسبب الدين فيفتقر للقضاء الثاني أن المحجور بالسفه إذا اعتق عبدا ووجبت عليه  
 السعاية وأدى لا يرجع بماسعى على المولى بعد زوال الحجر بخلاف المحجور بالافلاس الثالث أن المحجور بالدين  
 لو أقر حالة الحجر ينفذ اقراره بعد زوال الحجر وكذا حالة الحجر فيما سيحدث له من المال حالة الحجر والمحجور بالسفه  
 لا يجوز اقراره لاحال الحجر ولا بعده ولا في المال القائم ولا الحادث اه ملخصا قلت ويزاد ما تر من توقف  
 الحجر بالدين على القضاء أي على قول أبي يوسف لكونه ملحق الغرماء بخلاف الحجر بالسفه لانه لحقه فلا يتوقف كما  
 أشير اليه فيما مر وظاهر كلامهم ترجحه على قول محمد (قوله به) أي بقوله ما يفتي به صرح قاضي خان في كتاب  
 الحيطان وهو صريح فيكون أقوى من الالتزام كذا قال الشيخ قاسم في تصحيحه ومراعاة أن ما وقع في المتن من  
 القول بعدم الحجر على الحر صحيح بالالتزام وما وقع في قاضي خان من التصريح بأن الفتوى على قولهما ما نصريح  
 بالتصحيح فيكون هو المعتمد وجعل عليه الفتوى مولانا في فوائده منح وفي حاشية الشيخ صالح وقد صرح  
 في كثير من المعبرات بأن الفتوى على قولهما وفي القهستاني عن التوضيح انه المختار اه وأفق به البلخي  
 وأبو القاسم كما ذكره في المنع عن الحامية قبيل قوله الآتي والقاضي يحبس الحر المديون (قوله كصغير) أي  
 يعقل ومثله البالغ المعتوه كما في حواشي الاشباه (قوله الا في نكاح وطلاق) فان سمي جازمه مقدار مهر المثل  
 وبطل الفضل وان طلقها قبل الدخول وجب نصف المسمى لان التسمية صحيحة في مقدار مهر المثل وكذا الزوج  
 أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها لان الزوج من حوائجها الأصلية زيلعي (قوله وعناق) وعني  
 العبد أن يسمى في قيمته عند محمد وهو الصحيح طوري (قوله واستيلاد) بأن ولدت جاريته فادعاء بنت نسبه  
 وصارت أم ولده وتعتق من جميع ماله بموته ولا تسمى هي ولا ولدها في شيء لان ثبوت نسب الولد شاهد لها  
 ولو لم يكن معها ولد فقال هذه أم ولدي لم تسع وسعت بموته في كل قيمتها بمنزلة المريض زيلعي وهي ثلث قيمتها  
 جوهره (قوله وتدير) ويسمى بموت المولى غير رشيد في قيمته مدبرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا وقيل نصفها  
 وعليه الفتوى جوهره لكن سيأتي صحة وصاياه بالقرب من الثالث والتدير منها وفي الطوري عن المحيط

وغفلة (بل) يمنع (مذت ما جن)  
 يعلم الحيل الباطلة كتعليم الردة  
 اتين من زوجها أو تسقط عنها  
 الزكاة (وطيب جاهل ومكار  
 مفلس وعندهما يجبر على الحر  
 بالسفه) الغفلة و (به) أي  
 بقولهما (يفتي) صيانة لماله وعلى  
 قولهما المفتي به (فيكون  
 في أحكامه كصغير) ثم هذا  
 الخلاف في تصرفات تحتل  
 القسح ويسطها الهزل وأما  
 ما لا يحتمله ولا يطله الهزل  
 فلا يجبر عليه بالا جاع فلا قال  
 (الا في نكاح وطلاق وعناق  
 واستيلاد وتدير



قال مشايخنا هذا أي سعيه إذا كان أهل الصلاح يعتدون هذه الوصية اسرافا فان كانوا لا يعتدونها اسرافا بل معهودا حسنا لا يسعى في قيمته إذا كان يخرج من الثلث (قوله ووجوب زكاة) ويدفعها للقاضي إليه ليفرقها لائنها عبادة لا بدفها من نيته ولكن يبعث معه أميناً كيلا يصرفها في غير وجهه هداية (قوله وفطرة) فيه أنها تجب على الصغير حتى لو لم يخرجها وليه وجب الاداء بعد البلوغ كما مر في بابها فليست مما خالف فيها الصغير إلا أن يقال المخاطب بها وليه تأمل (قوله ووج) لانه واجب بإيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يمنع من عمرة واحدة فيها استحسانا ولا من القران لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحدة منهما فلا يمنع من الجمع بينهما للخلاف في وجوبها ويسلم النفقة الى ثقة لثلاثتها فان جامع قبل الوقوف يدفع القاضي نفقة الرجوع ولا تلزمه الكفارة الا بعد زوال الحجر وان أفسد العمرة يقضها بعد زواله أيضا وتمامه في الجوهر ولو أحرمت بحجة تطوع دفع اليه من النفقة مقدار ما لو كان في منزله ويقال له ان شئت فخرج ما شيا إلا أن يكون القاضي وسع في النفقة فقال أنا أكرى بذلك الفضل وأنفق على نفسي فلا يمنع من ذلك طوري (قوله وعبادات) أي بدنية لامية ولا امر ~~كسبة~~ منها أيضا في شرح المفتاح لابن السبكي كل موضع يدعى فيه أنه من عطف العام على الخاص يراد بالعام ما عدا ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهذا هو التحقيق حموي وبه صرح في السعدية أبو السعود قلت فيكون من العام المخصوص أو المراد به المخصوص وهل الأول حقيقة في الباقي أو مجاز كالثاني خلاف ينشأ في حاشية شرح المنار أول بحث العام هذا وفي استثناء الحج والعبادات نظر فانها تصح من الصغير أيضا إلا أن يقال المراد صحتها على سبيل الوجوب تأمل (قوله وزوال ولاية أبيه أو جدّه) يعني عدم ولايتهما عليه بخلاف الصغير حموي أي فان ولايتهما عليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعقوبات) كما لو أقر على نفسه بوجوب القصاص في نفس أو فيما دونها حموي (قوله وفي الانفاق) أي على نفسه وولده وزوجته ومن تجب عليه نفقته من ذوى ارحامه من ماله شرح تنوير الاذهان وفي بعض النسخ وفي الايضاف من أوقف ~~لكن~~ في الاشياء ان وقفه باطل واختلفوا فيما لو كان باذن القاضي فصحه البلخي وأبطله أبو القاسم اه (قوله وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث) يعني إذا كان له وارث والقياس أن لا تجوز وصيته كبره عاته وجه الاستحسان أن الحجر عليه لمعنى النظر له كيلا يلق ماله ويبقى كلاء على غيره وذلك في حياته لا فيما يتقدم من الثلث بعد وفاته حال استغنائه وذلك اذا وافق وصاياه أهل الخير والصالح كالوصية بالحج أو المساكين أو بناء المساجد والاقواف والقناطر والجسور وأما اذا وصى بغير القرب لا تنفذ عندنا طوري (قوله كالأخ) أي غير محجور ولا فهو بالغ ح (قوله وفي كفارة كعبد) فلو حلف وحنت أو نذر ندرا من هدى أو صدقة أو ظاهر من امرأته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وغيره بالصوم زيلعي (قوله والحاصل الخ) مستغنى عنه بقوله ثم هذا الخلاف الخ لكن أعاده لقوله الا باذن القاضي وانما حصره لما مر من زوال ولاية أبيه وجدّه (قوله لم يسلم اليه ماله الخ) هذا بالاجماع كما في الكفاية وانما الخلاف في تسليمه له بعد خمس وعشرين سنة كما يأتي فلو بلغ مفسدا ومجرما عليه أو لا فسلمه اليه فضاء ضمنه الوصي ولو دفعه اليه وهو وصي مصلح وأذن له في التجارة فضاء في يده لم يضمن كما في المنع عن الخيانة وفي حاشية أبي السعود معزوا للولائية وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور ررده بعد الادراك اه وسئل العلامة الشامي عن بلغت وعليها وصي هل يثبت ردها بمجرد البلوغ أم لا بد من البينة فأجاب بأنه لا يثبت الا بحجة شرعية ومثله في الخيرية وفي شرح البيري عن البدائع لا بأس للولي أن يدفع اليه شيئا من ماله ويأذن له بالتجارة للاختبار فان آنس منه رشدا دفع اليه الباقي (قوله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة) أي ما لم يؤنس رشده قبلها (قوله فصحه تصرفه قبله) الأولى التعبير بالواو كما في الكنز لكن لما كان قوله لم يسلم اليه بمعنى المنع لأن العاقل البالغ لا يجبر عليه عند الامام وانما هذا منع للتأديب لا جبر صرح التفريع فانهم (قوله ضمن) أي اذا هلك في يده لتعديبه في المنع وأما اذا بلغ فغضه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته بالاختبار فهلك لا يضمن قال شهاب الدين الحلبي في فتاواه والواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار فاذا امنعه لذلك كان منع الواجب فلا يكون متعديا وفي الخيانة ما يشهد له رملي (قوله قاله شيخنا) يعني الرملي في حاشية المنع (قوله وان لم يكن رشيدا) لانه

ووجوب زكاة) وفطرة (وج  
وعبادات وزوال ولاية أبيه  
أوجده وفي صحة اقراره بالعقوبات  
وفي الانفاق وفي صحة وصاياه  
بالقرب من الثلث فهو) أي  
في هذه (كأخ) وفي كفارة كعبد  
اشياء والحاصل أن ~~ص~~كل  
ما يستوى فيه الهزل والجدي تنفذ  
من المحجور وما لا فلا الا باذن  
القاضي خاتمة (فان بلغ) الصبي  
(غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى  
يبلغ خسا وعشرين سنة فصحه  
تصرفه قبله) أي قبل المقدار  
المذكور من المدة (وبعد يسلم  
اليه) وجوباً يعني لو منعه منه بعد  
طلبه ضمن وقبل طلبه لا ضمان  
كما يفيد كلام المجتبى وغيره قاله  
شيخنا (وان لم يكن رشيدا)



لأنه قد بلغ سننا يتصور أن يصير جذا ولا تمنع المال عنه للتأديب فإذا بلغ هذا السن فقد انقطع رجاء التأديب  
 زيلعي ملخصا (قوله وقال لا يدفع) أي وإن صار شيخا وبه قالت الاثثة الثلاثة معراج (قوله ولا يجوز  
 تصرفه فيه) أي ما لم يجزه القاضي على ما ستر وهذه ثمرة الخلاف وتظهر أيضا في الضمان عندهما لو دفع إليه  
 بعد ما بلغ هذه المدة مفسدا لا عنده (قوله فإن آنس) أي عرفت أو أبصر ثم ذكره البكري في تفسيره ط  
 (قوله هو كونه مصلحا في ماله) هو معنى ما في البيري عن التفتايش عندنا أن يتفق فيما يحل ويمسك عما يحرم  
 ولا ينفقه في البطالة والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف (قوله فقط) أي لا في دينه أيضا خلافا  
 للشافعي رحمه الله (قوله ولو فاسقا) تأكيد لقوله فقط وأطلقه فشمّل الفسق الأصلي والطارئ  
 كافي الهداية وهذا ما لم يكن مفسدا ماله (قوله ليبيع ماله) أطلق المال فشمّل المرهون والمؤجر والمعار  
 وكل ما هو ملك له رمي ولا يكون ذلك أكرها لأنه بحق كما مر في محله اذ هو ظالم بالمنع (قوله يعني بلا أمره)  
 لأن للدائن أن يأخذ بيده اذ اظفر بجنس حقه بغير رضى المدين فكان للقاضي أن يعينه زيلعي (قوله  
 وكذا لو كان) أي كل من ماله دينه وفي نسخ كانا بضمير التثنية (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز  
 لأن هذا الطريق غير متعين لقضاء الدين فصار كالعروض (قوله لا تتحادهما في التنية) بيان لوجه  
 الاستحسان ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة مع أنهما مختلفان في الصورة حقيقة وهو ظاهر وحكما لأنه  
 لا يجري بينهما بالفضل قبل النظر للاتحاد يثبت لتقاضى ولاية التصرف وبالنظر للاختلاف يسلب عن الدائن  
 ولاية الأخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لأن الأغراض تتعلق بصورها وأعيانها أقول ورأيت في الحظر  
 والاباحة من المجتبى راضا مانصه وجددنا بمرادونه وله عليه دراهم له أن يأخذ لا تتحادهما جنسا في التنية  
 اه ومثله في شرح تلخيص الجامع الكبير للفارسي في باب اليمين في المساومة (تنبيه) قال الجوى في شرح  
 الكنتز لأمن السلامة المقدسي عن جده الأشقر عن شرح القدوري للأخصب أن عدم جواز الأخذ من  
 خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاعتهم في الحقوق والقنوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال  
 كان لاسيما في ديارنا المدادوسهم العقوق قال الشاعر

عفاء على هذا الزمان فانه \* زمان عقوق لا زمان حقوق

وكل رفيق فيه غير مرافق \* وكل صديق فيه غير صدوق ط

(قوله خلافا لهما وبه يفتي) الأولى أن يقول وقال لا يبيع وبه يفتي كما لا يخفى ح (قوله أي بقولهما ببيعهما)  
 أي العرض والعقار وأشار بهذا التفسير إلى أن ما عدها لا خلاف فيه (قوله اختيار) ومثله في الملتقى  
 (قوله ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال) قال في التبيين ثم عندهما يبدأ القاضي ببيع النقود ثم العروض  
 ثم العقار وقال بعضهم يبدأ ببيع ما يخشى عليه التوى من عروضه ثم بما لا يخشى عليه ثم بالعقار فالخاسل أنه  
 يبيع ما كان أنظر له ويترك عليه دست من ثيابه يعني بدلة وقيل دستان لأنه اذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس  
 وقالوا اذا كان يكتفي بدونهما باع ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وكذا يفعل في المسكن  
 وعن هذا قالوا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال كاللبد في الصيف والنطع في الشتاء ويتفق عليه وعلى زوجته  
 وأطفاله وأرحامه من ماله اه ملخصا قال الرحمتي ومفاده أنه لا يكلف إلى أن يسكن بالاجرة كما قالوا  
 في وجوب الحج تأمل اه وفي حاشية المديني أقول وكذا لو كان عنده عقارات وقف سلطاني زائدة على  
 سكناه أو صدقات في الدفاتر السلطانية لا يؤمر ببيعها كما أفتى به غير واحد من العلماء اه أي لا يؤمر بالفراغ  
 عنها اذ لا يجوز بيعها تأمل (قوله يلزمه بعد الديون) أي يقضيه بعد قضاء الديون التي تجر لاجلها ونحوها  
 مما ذكره بعد وهذا ما لم يكن استفاد ما لا بعد الحجز والافقضى ما أقرب منه كافي المواهب والهداية وقد مناه  
 عن التارخانية وشرح الملتقى وفي التارخانية ثم اذا صح الحجز بالدين صار المحجور كمرضى عليه ديون الصحة فكل  
 تصرف أدى إلى إبطال حق الغرماء فالجرب يؤثر فيه كالهبة والصدقة وأما البيع فإن بمثل القيمة جاز وإن بغبن  
 فلا ويتخير المشتري بين إزالة الغبن وبين الفسخ كبيع المريض فان باع من الغريم وقاصصه بالثمن جاز ولو الغريم  
 واحدا أو الأصح البيع من أحدهم لو بمثل القيمة دون المقاصصة وكذا لو قضى دين البعض دون البعض  
 كالمرضى اه ملخصا (قوله بينة) بأن شهدوا على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة تارخانية (قوله او علم

وقالا لا يدفع حتى يؤنس رشده

ولا يجوز تصرفه فيه (والرشد)

المذكور في قوله تعالى فان آنس

منهم رشدا (هو كونه مصلحا في ماله

فقط) ولو فاسقا قاله ابن عباس

(والقاضي يحبس الحر المدينون

ليبيع ماله لدينه وقضى دراهم

دينه من دراهمه) يعني بلا أمره

وكذا لو كان دنائره (وباع دنائره

بدراهم دينه وبالعكس استحسانا)

لا تتحادهما في التنية (لا) يبيع

القاضي (عرضه ولا عقاره) للدين

(خلافا لهما وبه) أي بقولهما

بيعهما للدين (يفتي) اختيار

وصححه في تصحيح القدوري ويبيع

كل ما لا يحتاجه في الحال ولو أقر

بمال يلزمه بعد الديون ما لم يكن

ثابتا بينة أو علم قاض فيزاحم

الغرماء

مطلب

تصرفات المحجور بالدين كالمريض



نكاح مال استهلكه اذ لا حجر  
في الفعل كما مر (أفلس ومعه  
عرض شراء فقبضه بالاذن) من  
بائع لم يؤد ثمنه (فبائعه اسوة  
الغرماء) في ثمنه (فان افلس قبل  
قبضه او بعده) لكن (بغير اذن بائعه  
كان له استرداده) وحجبه (بالتن)  
وقال الشافعي للبائع الفسخ ربح  
القاضي عليه ثم رفع الى قاض  
(آخر فاطلقه) وأجاز ما صنع  
المجور كذا في الحامية وهو ساقط  
من الدرر والمنح (جاز اطلاقه)  
وما منع المجور في ماله من بيع  
او شراء قبل اطلاق الثاني او بعده  
كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه  
فتوقف على امضاء قاض آخر  
(فروع) يصح الحجر على الغائب  
لكن لا ينجر مالم يعلم خانية  
ولا يرتفع الحجر بالرد بل باطلاق  
القاضي ولو ادعى الرشد وادعى  
خصمه بقاءه على السفه وبرهنا  
ينبغي تقديم بينة بقاء السفه اشباه  
وفي الوهبانية  
ومن يدعي اقراره قبل الحجر  
فن يدعيه وقته فهو اجدر  
ولو باع والقاضي اجاز وقال لا  
تؤدى فما اذاه من بعد ينجر  
(فصل بلوغ الغلام)

قاض) المعقد عدم جواز القضاء بعلمه ط (قوله كمال استهلكه) فان مالكة يزاحم الغرماء وكذا  
لو تزوج امرأة بمهر مثلها ابن ملك والمراد باستهلاك المال انه ثبت بغير اقراره مما مر فلو به في التارخانية  
انه يسأل عن اقراره بعد ما صار مصلحا ان ما اقتر به كان حقا ولا فان قال نعم يؤاخذ به والا فلا ويجب أن يكون  
الجواب في المصبي المجبور كذلك اه (قوله افلس الخ) أي صار الى حال ليس له فلوس وبعضهم قال صار  
ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم مصباح والمراد حكم الحاكم بتقليسه واعلم انه انما يستوى مع الغرماء  
اذا كان الثمن حالا فلومو جلال يشاركهم ولكن يشاركهم بعد الحلول فيما قبضوه بالحصول كذا في المقدسي  
سائحاني (قوله كان له استرداده) أي فيما لو افلس بعد قبضه بغير اذن وقوله وحجبه بالثمن فيما لو افلس قبله  
ففيه لف وشرع على عكس الترتيب تأمل (قوله كذا في الحامية الخ) استدراك على المتن بتعال الشريعة ليلية  
حيث نقل ما في الحامية ثم قال فقد شرط مع الاطلاق اجازة صنعه اه أقول الذي يظهر أن الاجازة شرط  
لجواز صنعه لا لجواز الاطلاق والمذكور في المتن جواز الاطلاق فلا استدراك بل هو افادة حكم آخر تأمل  
(قوله لان حجر الاول مجتهد فيه) علله في الهداية أو لا بأن الحجر منه فتوى وليس بقضاء لانه لم يوجد المقضى له  
والمقضى عليه ثم قال ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء قال الزيلعي يعني حتى يلزم  
لان الاختلاف اذا وقع في نفس القضاء لا يلزم ولا يصير مجعما عليه وانما يصير مجعما عليه أن لو كان الاختلاف  
موجودا قبل القضاء فينبأ كذا أحد القواين بالقضاء فلا ينقض بعد ذلك وأما اذا كان الاختلاف في نفس القضاء  
فبالقضاء يحصل الاختلاف فلا بد من قضاء آخر يصير مجعما عليه لقضائه بعد وجود الاختلاف هذا معناه ولكن  
فيه اشكال هنا لان الاختلاف فيه موجود قبل القضاء فان مجتهدا يرى حجره بنفس السفه ولا تنفذ نصرة فاته  
أصلا فصير القضاء به على هذا التقدير قضاء بقول محمد فينبأ كذا قوله بالقضاء بخلاف القضاء على الغائب فان  
الاختلاف فيه في نفس القضاء هل يجوز أم لا فعندنا لا ينقد وعند الشافعي يجوز فيحصل الاختلاف بالقضاء  
فلا يرتفع حتى يحكم بجواز هذا القضاء اه (قوله مالم يعلم) أي بالحجر قال في البرازية فلو أخبره عدل  
وصدقه انجر وان لم يصدقه فكذلك ثم قال ولا فرق بين الاذن والحجر في أنه يصير مأذونا اذ ترجح الصدق في خبره  
عند العبد أو صدقه ذكره الفقيه أبو بكر البجلي وعليه الفتوى والاعتماد خلافا لمن يفرق بينهما اه ثم ان هذا  
سبني على قول أبي يوسف لما مر أن السفه ينجر عند محمد بلا قضاء (قوله ولا يرتفع الحجر بالرشد الخ)  
هذا أيضا قول أبي يوسف خلافا لمحمد كما قدمناه عن الجوهرية مع بيان ثمة الخلاف (قوله ولو ادعى الرشد)  
يعني بعد ما حجر عليه القاضي ادعى انه صار رشيدا يبطل حجره (قوله اشباه) استدلال فيها على ذلك  
بما في المحيط عند ذكره دليل أبي يوسف على أن السفه لا ينجر الا بحجر القاضي من أن الظاهر زوال السفه  
لان عقله يمنع قال في الاشياء وكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل اه أقول الظاهر أن ظهور زوال السفه  
فيما اذا كان قبل الحكم يدل عليه سياق كلام المحيط أما بعد الحكم كما هو موضوع المسألة في الاشياء  
فقد تأكد وثبت فالاصل بقاءه ويدل عليه أن الحجر بعد ثبوته لا يرتفع عند أبي يوسف الا بالقضاء فلو كان الاصل  
زواله لما احتاج اليه ولذا قال المقدسي في حاشية الاشياء لم يوجد بعد الحجر من القاضي ما يقتضي خلافه  
فالظاهر بقاءه اه وهكذا نقل المحوى عن الشيخ صالح فينبغي تقديم بينة الزوال وذكر نحوه العلامة  
البيري ثم قال ورأيت في ذخيرة الناظر الحزم به ونقله أبو السعود وأقره وبالجملة لم نر أحدا تابع صاحب الاشياء  
سوى الشارح والله أعلم (قوله وفي الوهبانية الخ) الشطر الثاني من البيت الاول مغير وأصله  
فن يدعي التأخير ليس يؤخر ويجبر في محل جر مضاف الى قبل ومعنى البيت الاول انه لو قال بعد صلاحه  
أقررت وأنا مجبور باني استهلك لك كذا وقال رب المال بل حال صلاحك فالقول للمقر لانه أضافه الى حالة  
معهودة تنافي صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكرا لامقرا وكذا لو قال أقررت لي به حال فسادك لكنه حق  
وقال المقر لم يكن ذلك حقا فالقول له ومعنى الثاني لو باع المجبور وأجاز القاضي بيعه لكن نهى المشتري عن دفع  
الثمن اليه فدفعه وهلك يضمن الثمن للقاضي لانه لما نهاه صار حق القبض للقاضي والمجور كالا جنبي فلو لم ينهه  
جاز لان في اجازته البيع اجازة لدفع الثمن كالوكيل بالبيع وكيل بالقبض والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(فصل بلوغ الغلام بالا حلال الخ)\*



بتنوين فعل وبلوغ مبتدأ وما بعده خبر ومعطوف عليه والجارية مجرور وعطف على الغلام أو مرفوع على تقدير مضاف محذوف وانابته منابه والبلوغ لغة الوصول واصطلاحاً انتهاء حد الصغر ولما كان الصغر أحد أسباب الحجر وكان له نهاية ذكره هذا الفصل لبيانها والغلام كما قال عياض يطلق على الصبي من حين يولد إلى أن يبلغ وعلى الرجل باعتبار ما كان (قوله بالاحتلام) قال في المعدين الاحتلام جعل اسماً لما يراه النائم من الجماع فيحدث معه انزال للمني غالباً فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع المنام لكثرة الاستعمال اه ط (قوله والانزال) بأي سبب كان (قوله والاصل هو الانزال) فإن الاحتلام لا يعتبر الامعة والاحبال لا يتأتى الا به (قوله والجارية) هي أنى الغلام (قوله صريحاً) قيد به لأنه مذكور ضمناً في الاحتلام والجل (قوله فان لم يوجد فيهما) أي في الغلام والجارية تنبي بما ذكر الخ من فاداه أنه لا اعتبار لنبات العانة خلافاً للشافعي ورواية عن أبي يوسف ولا اللحية وأما هود الندي فذكر الحموى أنه لا يحكم به في ظاهر الرواية وكذا نقل الصوت كما في شرح النظم الهاملي أبو السعود وكذا شعر الساق والابط والشارب (قوله به يفتي) هذا عندهما وهو رواية عن الامام وبه قالت الاثمة الثلاثة وعند الامام حتى يتم له ثمان عشرة سنة ولهاسبع عشرة سنة (قوله لقصر أعمار أهل زماننا) ولأن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وسنه أربعة عشر فرده ثم يوم الخندق وسنه خمسة عشر فقبله ولأنها العادة الغالبة على أهل زماننا وغيرها احتياط فلا خلاف في الحقيقة والعادة إحدى الحجج الشرعية فيما لا نص فيه نص عليه الشافعي وغيره دترميتي (قوله وأدنى مدته) أي مدة البلوغ والضمير في له للغلام وفي لها للجارية (قوله كما في أحكام الصغار) هو اسم كتاب للاستروشي (قوله فان راهقا) يقال رهقه أي دنا منه رهقا ومنه اذا صلي أحدكم الى ستره فليرهقه واصبي مرأهق مدان للعلم مغرب (قوله ان لم يكذبهما الظاهر) هو معنى قوله الآتي وهو أن يكون بحال يحتمل مثله وفي المنع عن الظانية صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصي الميت قال ابن الفضل ان كان مرأهقا ويحتمل يقبل قوله وتبوز قسمته وان كان مرأهقا ويعلم أن مثله لا يحتمل لا تبوز قسمته ولا يقبل قوله لأنه يكذب ظاهراً وتبين بهذا أن بعد اثني عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقر بالبلوغ لا يقبل اه (قوله فبعد ثني عشرة سنة) ادعى صاحب جامع الفصولين أن الصواب ابدال بعد يقبل زعمانه أنه شرط لغير المراهق ورد في نور العين ونسبه الى الوهم وقلة الفهم وفي الشربلاية وعبارتها يعني وقد فسر ما به علما بلوغها وليس عليهما بين اه قال أبو السعود والظاهر أن هذا هو المراد مما نقله الحموى عن شرح درر البحار من أنه يشترط لقبول قولهما أن يبين كيفية المراهقة حين السؤال عنه اه قلت وفي جامع الفصولين عن فتاوى النسقي عن القاضي محمود السمرقندي أن مرأهقا أقر في مجلسه يلوغه فقال بماذا بلغت قال بالاحتلام حال فماذا رأيت بعدما انتهت قال الماء قال أي ماء فان الماء مختلف قال المنى قال ما المنى قال ماء الرجل الذي يكون منه الولد قال علي ماذا احتلت علي ابن أوبنت وأنان قال علي ابن فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلقن الاقرار بالبلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا جارية أقرت بحيض اه والظاهر أن المراد بقوله وانما يقبل مع التفسير أي تفسير ما بلغ به من احتلام أو احبال فقط بلا هذا الاستقصاء (قوله لانصح اليينة) صوابه اليينة من البت وهو القطع كما في جامع الفصولين وقد وجد كذلك في بعض النسخ أو يقول لا يصح الاقرار

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المأذون)\*

أي الاذن فهو مصدر كعسور وان كان الظاهر أنه صفة لكنه يحتاج لحذف المضاف والصلة في الكرمانى يقال مأذون له أولها وترك الصلة ليس من كلام العرب وأقره القهستاني دترميتي وتقدير المضاف اذن بالمأذون لأن البحث عن الافعال لا عن الذوات وفي المصباح أن الفقهاء يحذفون الصلة لفهم المعنى وأورده بعد الحجر لأن الاذن يقتضى سبق الحجر (قوله الاذن لغة الاعلام) تبع الزيلعي والنهاية قال الطوري قال شيخ الاسلام في مبسوطه الاذن هو الاطلاق لغة لأنه ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقاً عن شئ الى شئ اه وفي النهاية الاذن في الشئ رفع المانع لمن هو محجور عنه واعلام باطلاقة فيما جرح عليه من أذن له في الشئ اذنا وأبعد الامام الزيلعي

بالاحتلام والاحبال والانزال)

والاصل هو الانزال (والجارية

بالاحتلام والحيض والحبيل)

ولم يذكر الانزال صريحاً لأنه

قلما يعلم منها فان لم يوجد فيهما

شئ (لغتي يتم لكل منهما خمس

عشرة سنة به يفتي) لقصر

أعمار أهل زماننا (وأدنى

مدته له اثنا عشرة سنة ولهاسبع

سنتين) هو المختار كما في أحكام

الصغار (فان راهقا) بأن بلغا

هذا السن (فقالا بلغنا صدقا

ان لم يكذبهما الظاهر) كذا قيده

في العمادية وغيرها فبعد ثني

عشرة سنة يشترط شرط آخر

لعمدة اقراره بالبلوغ وهو أن يكون

بحال يحتمل مثله والا لا يقبل قوله

شرح وهبانية (وهما) حينئذ

(كبالغ حكماً) فلا يقبل بجوده

البلوغ بعد اقراره مع احتمال

حاله فلا تنقض قسمته ولا يبعه

وفي الشربلاية يقبل قول

المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل

بماذا بلغ بلايين وفي الخزائن أقر

بالبلوغ فقبل اثني عشرة سنة

لا تنصح اليينة وبعده تصح اه

\*(كتاب المأذون)\*

(الاذن لغة الاعلام

قوله والظاهر الخ رأيت

في الحامدية عن جواهر الفتاوى

وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير

الخ اه منه



حيث قال انه الاعلام ومنه الاذن وهو الاعلام لان الاذن من اذن في كذا اذا اباحه والاذن من اذن بكذا اذا اعمل اه وفي أبي السعود قال قاضي زاده في التكملة لم أر قط في كتب اللغة معنى الاذن بمعنى الاعلام (قوله عن العبد المأذون) الاولى اسقاط لفظة العبد فان الحكم في الصبي والمعتوه كذلك ح (قوله في غير باب التجارة) كالتزويج والتسري والافراض والهبة ونحوها مما سيأتي (قوله واسقاط الحق) كالتفسير لقوله فك الجير ولا يخفى عليك أن الصبي والمعتوه ليس فيه اسقاط حق معنية لكن قال ابن الكمال يعني حق المنع لاحق المولى لانه مع اختصاصه باذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ من كسبه جبرا على ما سيأتي اه (قوله هو توكيل وانابة) ستأتي ثمرة الخلاف (قوله ثم يتصرف) عطف على المعنى فكأنه قال اذا اذن المولى ينفك العبد من الجير ثم يتصرف الخ ابن كمال (قوله العبد) انما خص البيان به لخفاء الحال فيه والا فالحكم مشترك ابن كمال (قوله لنفسه) أي لا لسيده بطريق الوكالة فهستأني ولا يلزم أن يكون مالكه لانه يجملته بمولك للمولى فاذا نعتز ملكه لما تصرف فيه يخلفه المولى في الملك شربلاية (قوله بأهليته) لان العبد أهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا لصدوره عن تمييز ومحل التصرف ذمة سالحة لالتزام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهما من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج عن كونه بشرا الا أنه جبر عليه عن التصرف لحق المولى كيلا يسطرل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا اذن المولى فقد أسقط حقه فكان العبد متصرفا بأهليته الأصلية زيلعي (قوله ولا يتخصص بنوع) أي ولا يمكن قهستاني وفي التارخانية هذا اذا صادف الاذن عبدا محجورا أما اذا صادف عبدا مأذونا يتخصص فلو اذن له في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد الرقيق يصير مشتريا لنفسه نص عليه محمد رحمه الله (قوله تفريع على كونه اسقاطا) فان الاسقاطات لا تقبل التقيد كما يأتي كالطلاق والعناق ولا يقال لو كان اسقاطا لمالك نفيه لانا نقول ليس باسقاط في حق مالم يوجد فيكون النهي امتناعا عن الاسقاط فيما لم يوجد زيلعي (قوله ولا يرجع بالعهد) أي بحق التصرف كطلب الثمن وغيره والعهد فعله بمعنى مفعول من عهده لقيه قهستاني (قوله لفك الجير) ظاهره أن قوله ولا يرجع تفريع على قوله فك الجير وجعله القهستاني تفريعا على كون تصرفه لنفسه (قوله تفريع على فك الجير) فيه نظر والظاهر أنه تفريع على التفريع وهو قوله فلا يتوقت كما يدل عليه التعديل تأمل (قوله لان الاسقاطات لا تتوقت) لانها تسلاشي عند وقوعها (قوله لانه فك الجير لا توكيل) أعاده وان مر للتنبية على ثمرة الخلاف بيننا وبين زفر والشافعي فافهم (قوله فاذا اذن في نوع الخ) سواء سكت عن غيره أو نهي بطريق الصريح نحو أن يأذن في شراء البز وقال لا تشتر غيره اه تارخانية عن المخبرات (قوله ثم اعلم الخ) قال في المنع التخصيص قد لا يكون مفيدا اذا كان المراد به الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذنا لاستدباب الاستخدام لافضائه الى أن من أمر عبده بشراء يظل بظلمين كان مأذونا يصح اقراره بديون تستغرق رقبته ويؤخذ بها في الحال فلا يتجرا أحد على استخدام عبده فيما اشتد له حاجته لان غالب استعمال العبيد في شراء الأشياء الخفية فلا بد من حد فاصل بين الاستخدام والاذن بالتجارة وهو أنه ان اذن بتصرف مكرر صريح بمثل أن يقول اشترى ثوبا وبعه أو قال بع هذا الثوب واشتر بئنه أو دلالة كاذبة الى الغلة كل شهر أو أدلى ألفا وأنت حر فانه طلب منه المال وهو لا يحصل الا بالتكسب وهو دلالة التكرار ولو قال اقم صباغا وقصا لانه اذن بشراء مالا بد منه دلالة وهو نوع من الانواع يتكرر بتكرار العمل المذكور كان ذلك اذنا وان اذن بتصرف غير مكرر كطعام أهله وكسوتهم لا يكون اذنا كما قررناه وهذا التفصيل صرح في البرازية فان قلت ينتقض هذا الاصل بما اذا غصب العبد متاعا وأمره مولاه ببيعه فانه اذن في التجارة وليس الأمر بعقد مكرر قلت أجيب عنه بأنه أمر بالعقد المكرر دلالة وذلك لان تخصيصه ببيع المفصوب باطل لعدم ولايته عليه والاذن قد صدر منه صريحا فاذا بطل التقيد ظهر الاطلاق اه وكلام الهداية يشير الى أن الفاصل هو التصرف النوعي والشخصي والاذن بالاول اذن دون الثاني فتأمل كذا في العناية وكلام الوقاية يفيد اه (قوله ويثبت الاذن دلالة الخ) في الحقائق انما يجعل سكوت المولى اذنا اذا لم يسبق منه ما يوجب نفي الاذن حالة السكوت كقوله اذا رأيتم عبدي يجر

وشرعا (فك الجير) أي في التجارة لان الجير لا ينفك عن العبد المأذون في غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون وقيما والمولى لو صديقا وعند زفر والشافعي هو توكيل وانابة (ثم يتصرف) العبد لنفسه بأهليته فلا يتوقت بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه اسقاطا (ولا يرجع بالعهد) على سيده (لفك الجير) فلو اذن لعبده تفريع على فك الجير (يوما) أو شهرا (صار مأذونا مطلقا حتى يجبر عليه) لان الاسقاطات لا تتوقت (ولم يتخصص بنوع فاذا اذن في نوع عم اذنه في الانواع كلها) لانه فك الجير لا توكيل ثم اعلم أن الاذن بالتصرف النوعي اذن بالتجارة وبالشخصي استخدام (ويثبت الاذن دلالة



فسكت فلا إذن له بالتجارة ثم آه يتجر فسكت لا يصير مأذونا اتفاقا (قوله فعبد رآه سيده الخ) عبده مبتدأ خبره مأذون وساغ الابتداء به لوقوعه موصوفاً وأفاد الزيلعي أنه إذا رأى أجنبيا يبيع ماله وسكت فإن سكوته لا يكون إذنا له وكذلك لو أتلف مال غيره وصاحبه يتظر وهو ساكت حتى كان له أن يطالبه بالضمان اه قال بعض الفضلاء ولينظر هذا مع قول الفصول العمادية في الثالث والثلاثين ولو شق زق غيره فسال ما فيه وهو ساكت فإنه يكون رضى اللهم إلا أن يحمل ما هنا على الاتلاف الغير الممكن تداركه فليست تل اه (قوله بزازية) عبارتها وإن رآه يشتري ويبيع فسكت فإذن الآن ينهاء ولكنه فيما باع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذن له بالنطق اه (قوله ودرر عن الحاشية) في عبارة الحاشية اضطراب فإنه قال أول الباب رأى المولى عبده يبيع عينا من أعيان المالك فسكت لم يكن إذنا وقال بعد أسطر ولورآه في حانوته فسكت حتى باع متاعا كثيرا كان إذنا ولا يتخذ على المولى بيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولو أن رجلا دفع إلى عبد رجل متاعا لبيعه فباع قرآه المولى ولم ينهه كان إذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع اه حوى أقول لا اضطراب في كلامه فإن معنى كلامه الأول لم يكن إذنا في ذلك البيع المسكوت عنه فلا يتذيعه عليه وإن صار مأذونا في التجارة بعده كما فسر كلامه الثاني والثالث وانما يتخذ البيع في متاع الأجنبي لا ذنه أى الأجنبي فيه وهذا معنى ما في البرازية ويدل على ما قلنا ما في شرح البيري عن البدائع رأى عبده يبيع ويشتري فسكت صار مأذونا عندنا إلا في البيع الذي صادفه السكوت بخلاف الشراء اه ثم رأيت العلامة الطوري وفق كذلك مستدلا بعبارة البدائع وغيرها واعترض على الزيلعي حيث قال ولا فرق في ذلك بين أن يبيع عينا مملوكا للمولى أو لغيره بأذنه أو بغيره يبيعها أو فاسدا هكذا ذكر صاحب الهداية وذكر قاضي خان إذا رأى عبدا يبيع عينا من أعيان المالك فسكت لم يكن إذنا اه فاعترضه بأن ظاهر كلامه أنه فهم المخالفة بين كلام الهداية والحاشية ثم قال وكيف يجوز حل كلام الحاشية على خلاف ما ذكره محمد في الأصل اه فقول الشارح فيما نقله عن البرازية لم يجوز حتى يأذن بالنطق معناه لم يجوز ذلك البيع بخصوصه على المولى وإن صار العبد به مأذونا وليس معناه لم يكن إذنا له كما فهمه المحشي والشارح وغيرهما والحاصل أنه لا فرق في كونه مأذونا بين كون المبيع مملوكا للمولى أو لغيره وانما الفرق في جواز ذلك البيع الذي صادفه السكوت فإن كان لأجنبي جاز وإن للمولى فلا إلا بالنطق فاعتزم هذا التحرير في هذا المقام فإنه من مزال أقدام الافهام (قوله لكن سوى بينهما الزيلعي وغيره) أى كصاحب الهداية كما سمعت عبارته والاستدراك المبني على ما فهمه كغيره من مخالفة ما في البرازية والحاشية لما في الهداية وقد علمت أنه لا مخالفة في أنه يصير مأذونا بعد السكوت مطلقا وانما أفاد في الحاشية شيئا لم يذكره في الهداية وهو أنه لا يجوز ذلك البيع بخصوصه لو مملوكا للمولى والاباز (قوله ورجحه في الشرع بلالية) أى رجع ما ذكره الزيلعي وابن الكمال وغيرهما من التسوية بين مال المولى وغيره ونقل بعده عن جامع الفصولين ما قدمناه من أن أثر الإذن يظهر في المستقبل لا في ذلك الشيء وغاب عنه أنه مراد قاضي خان وغيره وعلى ما مر فلا مخالفة بين ما في المتون والشروح وبين ما في الفتاوى والله تعالى الموفق (قوله ويشتري ما أراد) الواو بمعنى أو بقرينة قول الشارح بعد أو شرائه ولعل المراد بالتعميم أن المراد بالشراء ما يبيع أنواع المشتري ولو محزما ولذلك قال القهستاني ويشتري ولو كان خراط (قوله إذا كان المولى قاضيا) قال الحموي في شرح الكزوز قال المقدسي في الرمز ظهر لي في توجيهه أن القاضي ممن لا يباشر الأعمال بنفسه فلا يدل مع تكرار الأعمال من عبده على أنه لقوة احتمال التوكيل اه فأفاد هذا التعليل أن القاضي ذكر للتفصيل فالمراد به كل من لا يباشر الأعمال بنفسه وقال في حاشية الاشياء أقول لم يذكر صاحب الظهيرية هذه المسألة على سبيل الاستثناء وذكرها قاضي خان لا على طريق الاستثناء فقال القاضي إذا رأى عبده يبيع ويشتري فسكت لم يكن إذنا اه وقد قدمنا أن إطلاق صاحب الهداية يفهم منه أنه لا فرق بين أن يكون المولى قاضيا أو لا وأن ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى اه وأقره أبو السعود في حاشية الاشياء وأقول لا يبعد أن يكون مراد قاضي خان أنه لا يصير مأذونا في ذلك التصرف الذي صادفه السكوت كما أن ذلك هو المراد من كلامه المار كما علمت فيكون مأذونا بعده وعليه فلا استثناء وما ذكره المقدسي يصلح وجهها لتخصيصه على القاضي مع أنه داخل في عموم كلامه السابق يعني

فعبد رآه سيده يبيع مملوك  
أجنبي (فلو مملوك مولاه لم يجوز  
حتى يأذن بالنطق بزازية ودرر  
عن الحاشية لكن سوى  
بينهما الزيلعي وغيره وجرم  
بالتسوية ابن الكمال وصاحب  
الملتقى ورجحه في الشرع بلالية  
بأن ما في المتون والشروح أولى  
مما في كتب الفتاوى فليحفظ  
(ويشتري) ما أراد (وسكت)  
السيد (مأذون) خبر المبتدأ  
الإذا كان المولى قاضيا أشباه



أن حكم عبد القاضى كغيره وان قوى احتمال كونه وكيل عنه فلا ينافى إطلاق المتون والشروح ولذا لم يذكره  
 فى الخاتمة والظهيرية على طريق الاستثناء كما فعل فى الاشياء ثم رأيت الطورى قال بعد ذكر المسألة وفهم  
 بعض أهل العصر أن سكوت القاضى لا يكون اذنا بخلاف سكوت المولى كما فهم الامام الزيلعى اه وظاهره  
 أن هذا الفهم مخالف لكلامهم كفههم الزيلعى الماترو هذا مؤيد لما قلناه فتدبر ( قوله لافى ذلك الشئ )  
 فيه أن الكلام مفروض فيما اذا باع ملك الأجنبى - وحينئذ لا يتصور أن يكون سكوت السيد اذنا فى بيع  
 ذلك الشئ حتى يصح نفسه والى هذا أشار الشارح بقوله فلا يتقد على المولى بيع ذلك المتاع لكنه شرح لا يطابق  
 المشروح فكان عليه أن يبرزه فى قالب الاعتراض ح وحاصله أن عدم كونه مأذونا فى بيع ذلك الشئ  
 اغناه وعيما لوباع ملك المولى أما لو باع ملك الأجنبى بأذنه نفذ عليه كما قدمناه ونفاذه لا بسكوت المولى بل  
 بأمر صاحب المتاع وهل المهددة على العبد أو على صاحب المتاع اختلف المشايخ فيه ذخيرة وتارة خاتمة  
 لكن ظاهر كلام السراج يفيد عدم الفرق فانه قال ولورأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه صار مأذونا  
 ولا يجوز هذا التصرف الذى شاهدته المولى الآن يحجزه بالقول سواء كان ما باعه للمولى أو لغيره ويصير مأذونا  
 فيما تصرف بعده هذا اه الآن يرجع التعميم الى قوله صار مأذونا ويحمل على ما اذالم يكن بأذن الأجنبى  
 وهو الاقرب فلا ينافى ما قدمناه عن البرازية والخاتمة وغيرهما فتأمل ( قوله قبل أن يصير مأذونا ) لانه  
 لا يثبت الاذن الا اذا باع أو اشترى بحضرة لاقبله بالضرورة يكون ذلك البيع غير مأذون فيه فلا ينفذ ( قوله  
 وهو باطل ) لانه يلزم عليه تقدم الشئ على نفسه ( قوله معزى بالذخيرة ) نص عبارة الذخيرة هكذا واذا رأى عبده  
 يشتري بماله يعنى بمال المولى فلم ينهه فهذا من المولى اذنه فى التجارة وما اشترى فهو لازم للمولى أن يسترد  
 ماله ثم اذا استرد المولى ماله دراهم أو دنانير لا ينتقض البيع وان كان ماله عرضا أو مكيلا أو موزونا ينتقض البيع  
 اه ( قوله من مال مولاه ) الاولى أن يقول بمال بالباء بدل من كمالا يحنى ( قوله فيفتقر الى الفرق )  
 الاولى حذف الفاء ط ولعل الفرق ما ذكره فى باب الفضولى من أن الشراء أسرع نفاذا فتأمل ح قلت  
 وفى شرح درر البحار فى صورة الشراء يتقد على المولى لدخول المبيع فى ملكه وفى صورة البيع لا يتقد عليه  
 لزوال المبيع من ملكه اه وتقل مثله الخوى عن البدائع وشرح الجمع وأورد عليه أن فى كل ادخالا واخراجا  
 أقول ان كان الثمن دراهم أو دنانير لا يشك لانه لا يتعين بالتعيين بل تجب فى الذمة ولذا لو استرد المولى لا ينتقض  
 البيع كما قدمناه وان كان غيرهما فيشكل لانه يبيع مقايضة والثمن فيها مبيع من وجه فيصدق عليه أنه باع ملك  
 المولى وقدم تر غير متر انه لا يتقد عليه وأنه اغما يصير مأذونا بعده وجوابه أن اللازم ما اشتراه العبد وأما مادفعه  
 من ملك المولى فلم يتقد على المولى ولذا كان له أن يسترده فاذا أجاز ما صنع العبد ولم يسترده نفذ عليه ذلك وصار  
 مأذونا فيه وفيما بعده لان الاجازة اللاحقة كالسابقة هذا ما ظهر لى ( قوله بلا قيد ) بيان للإطلاق  
 بأن قال له أذنت لك فى التجارة ولم يقيد بشراى بعينه ولا بنوع من التجارة زيلعى ( قوله صح كل تجارة  
 منه ) لان اللفظ يتناول جميع أنواع التجارات زيلعى ( قوله أما لو قيد ) أى بنوع من التجارة أو بوقت  
 أو بعمالة شخص زيلعى أو بمكان كالمتر وأما لو أمره بشراى بعينه كالتعام والكسوة لا يكون مأذونا له  
 لانه استخدام كالمتر يسهل ( قوله خلافا للشافعى ) أى ولزعماء على أنه توكل عندهما وعندنا إسقاط  
 كالمتر ( قوله ولو بغبن فاحش ) أطلقه فشملى ما اذا نهى عن البيع بالغبن الفاحش أو أطلق له كفى البرازية من  
 ( قوله خلافا لهما ) وعلى هذا الخلاف يبيع الصبي والمعتوه المأذون لهما زيلعى ( قوله ويوكل بهما )  
 أى بالبيع والشراء زاد فى شرح الملتقى ويسلم ويقبل السلم وفى التبيين وله المضاربة أخذنا ودفعنا ( قوله لانه  
 من عادة التجار ) يصلح عليه الجميع حتى للغبن الفاحش فانه من صنيعهم استجلا بالثوب وبيع بغبن فاحش  
 فى صفقة ويربح فى أخرى كفى التبيين وفيه لو مرض العبد المأذون له وحاطب فيه يعتبر من جميع المال اذالم يكن  
 عليه دين وان كان فى جميع ما بقى بعد الدين لان الاقتصار فى الحر على الثلث لحق الورثة ولا وارث للعبد والمولى  
 رضى بسقوط حقه بالاذن بخلاف الغرماء وان كان الدين محبطا يقال له شترى أذ جميع المحاباة والا فرد المبيع  
 كفى الحر وهذا المولى صحها والا فلا تصح محاباة العبد الا من ثلث مال المولى لان المولى باستدانة الاذن  
 بعد ما مرض أقامه مقام نفسه فصارت تصرفه كصرفه والفاحش من المحاباة وغير الفاحش فيه سواء فلا ينفذ

ولكن ( لا ) يكون مأذونا  
 ( نفي ) يبيع ( ذلك الشئ ) أو بترانه  
 فلا يتقد على المولى بيع ذلك المتاع  
 لانه يلزم أن يصير مأذونا قبل أن  
 يصير مأذونا وهو باطل قلت لكن  
 قدمه التمسكتانى معزى بالذخيرة  
 بالبيع دون الشراء من مال  
 مولاه أى فيصح فيه أيضا وعليه  
 فيفتقر الى الفرق والله تعالى  
 الموفق ( و ) يثبت ( صريحا فلو  
 أذن مطلقا ) بلا قيد ( صح كل  
 تجارة منه اجماعا ) أما لو قيد  
 فعندنا بيم خلافا للشافعى  
 ( فيبيع ويشترى ولو بغبن فاحش )  
 خلافا لهما ( ويوكل بهما ويرهن  
 ويرهن ويعير الثوب والداية )  
 لانه من عادة التجار



الكل الامن الثلث اه ملخصا (قوله وبصالح الخ) لانه كانه اشتراه بيد الصلح وله الشراء ط (قوله فلا) لان فيه تهمة فلا يجوز وهذا لان حق الغرماء تعلق بالمالية فليس له أن يطل حقه بمخلاف ما اذا جازي الاجنبي عند أبي حنيفة لانه لا تهمة فيه وقال يجوز ولو بغبن قاحش ولكن بخير المولى بين أن يزيل الغبن أو ينقض البيع بمخلاف ما اذا باع من الاجنبي به حيث لا يجوز أصلا عندهما لان المحاباة على أصلهما ما لا يجوز الا باذن المولى وهو آذن فيما يشتره بنفسه غير أن ازالة المحاباة لحق الغرماء واختصوا في قوله قيل يفسد البيع والاصح أن قوله كقولهم ما فساد تصرفه مع مولاه كتصرف المريض المدين مع الاجنبي والغبن القاحش واليسير سواء عنده كقولهما زيلعي ملخصا (قوله ويطل الثمن) واذا بطل الثمن صار كانه باع بغبر عن فلا يجوز البيع ومراده بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة به والمولى استرجاع المبيع جوهره لكن في التيسير بعد ما ذكر أنه لا يطلب العبد بشئ لانه بتسليم المبيع سقط حقه في الحبس وان عندهما تعلق حقه بعينه فكان أحق به من الغرماء الى أن قال هذا جواب ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أن للمولى أن يسترد المبيع ان كان قائما ويحبسه حتى يستوفي الثمن اه وكذا قال في النهاية بطلان الثمن جواب ظاهر الرواية وعن أبي يوسف هذا اذا استهلك العبد المبيع فلو قائما فله مولى أن يسترده الخ (قوله خلافا لما صححه شارح الجمع الخ) حيث قال وقيل لا يطل الثمن وان سلم المبيع أو لا لانه يجوز أن يعقد البيع ويتأخر وجوب الثمن دينا كما تأخر في المبيع بالخيار الى وقت سقوطه قال صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح اه كلام شارح الجمع ورأيت بهامشه مانعه فيه نظرا لان صاحب المحيط انما حكى بطلان القول بجواز البيع من العبد لاجتماع سقوط الثمن عنه على تقدير بيع مولا منه كما فهمه الشارح ح (قوله حتى لو كان) تفريع على قوله دين وبيان لمفهومه لان العرض لما تعين بالعقد ملكه بعينه ويجوز أن يكون عين ملكه في يد عبده وهو أحق به من الغرماء نهاية (قوله وهذا كله) أي بيع العبد من مولاه وعكسه بالقيمة أولى (قوله والالم يجزئ بينهما بيع) لعدم الفسادة لان الكل مال المولى ولا حق فيه لغيره زيلعي (قوله فيما كان من التجارة) لم أر من ذكره غير المصنف وقال ط لم أر مفهوم التقيد به ولعله يحتز به عن المبيع اذا كان لا لكل أو للبس فانه لا يفسخ فيه وحرره اه (قوله بحق ما) كبيع واجارة وشراء أو شهد واعليه بغصب أو استهلاك وديعة أو على اقراره بذلك عمادية أي ويؤاخذ بما أتقربه من ذلك في الحال كما في البرازية (قوله يعني لا تقبل على مولاه) حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد عمادية (قوله ولو حضرا) أي المولى والمجور (قوله قضى على المولى) فيخاطب ببيعه لان العبد مؤاخذ بأفعاله (قوله على المجور) مستدر لانه كلامه فيه (قوله تسمع على العبد) أي فيؤاخذ بعد عتقه (قوله وقيل على المولى) قائله أبو يوسف والاقل قولهما كما في العمادية وفي البرازية فان لم يقر لكن اقيمت عليه اليقينة فحضرة المولى شرط الا عند الثاني (قوله ولو شهدوا على اقرار العبد) أي المجور فالأولى أن يأتي بالمضمر مكان المظهر أما اقرار المأذون فقد علمت انها تقبل على المولى وسبأى له تهمة (قوله لم يقض على المولى) أي بل يؤخر الى عتقه وقد ذكرنا في كتاب الجبر لو أقر العبد بمال آخر الى عتقه ولو لم يقر مولاه ولو له هدر ومجدة وقد اقيم في الحال وفي البرازية والمجور يؤاخذ بأفعاله لا بأقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى لا تشترط ولو أنلف ما لا يؤاخذ به في الحال أما الاقرار بجناية فوجب الدفع أو الفداء لا يصح مجورا أو مأذونا واقرار المجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤاخذ به في الحال ولو أقر المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤاخذ به بعد الحرية اه (قوله مطلقا) سواء كان المولى حاضرا أو غائبا عمادية (قوله ومزارعة) في البرازية ويأخذها مزارعة ويدفعها مطلقا كل البذر منه أولا اه وهي في المعنى ايجار واستجار كما يأتي في بابها فكانت من التجارة (قوله ويؤاجر ويزارع) يعني له أن يدفع الارض اجارة ومزارعة (قوله ويشارك عتانا) قال في النهاية شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك مطلقا عن ذكر الشراء بالنقد والنسيئة أما لو اشترك العبدان المأذونان شركة عنان على أن يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد لان في النسيئة معنى الكفالة عن صاحبه ولو آذن لهما المولى ان في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولادين عليهما فهو جائز كما لو آذن لكل واحد منهما مولا بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في المبسوط والذخيرة غير أنه ذكر في الذخيرة

(ويصالح عن قصاص وجب على عبده ويبيع من مولاه بمنل القيمة و) أما (بأقل) منها فد (لا و) يبيع (مولا منه بمنل القيمة أو أقل وللمولى حبس المبيع لقبض غنمه) من العبد (ويطل الثمن) خلافا لما صححه شارح الجمع معزى بالمحيط (لوسلم) المبيع (قبل قبضه) لانه لا يجب له على عبده دين فخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضا لم يطل لتعينه بالعقد وهذا كله لو المأذون مدبونا والالم يجزئ بينهما بيع نهاية (ولو باع المولى منه بأكثر حط الزائد أو فسخ العقد) أي يؤمر السيد بأن يفعل واحدا منهم ما لحق الغرماء (فيما كان من التجارة) وتقبل الشهادة عليه) أي على العبد المأذون بحق ما (وان لم يحضر مولاه) ولو مجورا لا تقبل يعني لا تقبل على مولا بل عليه فيؤاخذ به بعد العتق ولو حضر امعافان المدعى باستهلاك مال أو غصبه قضى على المولى وان باستهلاك وديعة أو بضاعة على المجور تسمع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا وتماه في العمادية (ويأخذ الارض اجارة ومساواة ومزارعة ويشتري بذرا يزرعه) ويؤاجر ويزارع (ويشارك عتانا)



واذا أذن له المولى بشركة المفاوضة فلا تجوز المفاوضة لأن اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات كذا في الشرع بلالية أقول يمكن حل كلام الذخيرة آخر على ما إذا كان المأذون مديونا ح (قوله لا مفاوضة) لعدم ملكه الكفالة فمفاوضته تنقلب عتقا برأيه (قوله ويستأجر ويؤجر) أي يستأجر أجرا ويؤجر غلما ويستأجر البيوت والحوانيت ويؤجرها لما فيها من تحصيل المال ذكره الزيلعي (قوله ولو نفسه) أي به لأن فيه خلاف الشافعي رحمه الله (قوله ويقتر بوديعة الخ) لأن الاقرار من توابع التجارة لأنه لو لم يصح اقراره لم يعامله أحد زيلعي وفيه اشعار بأن المأذون بالتجارة مأذون بأخذ الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في وديعة الحقائق خلافة تهستاني وأطلقه فشمع ما إذا أقر للمولى أو لغيره وما إذا كان عليه دين أولا وما إذا كان في صحته أو مرضه أو صحة مولاه أو مرضه ويأتي بيان ذلك وفي التاترخانية وإذا أقر بعد الحجر بدين أو بعين (حل جاز بقدر ما في يده فقط اه وفي البرازية يجوز الاقضاء أخذه المولى منه (قوله ولو عليه دين) أي إذا كان الاقرار في صحته فلو في المرض قدم غرماء الصحة كما في حق الحر فخاصة أنه ما يكون من باب التجارة من ديونه يصح اقراره به صدقه المولى أولا وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الابتصديقه لأنه فيه كالحجور زيلعي والاول يؤخذ به في الحال والثاني بعد العتق كما في الهندية ومثال الثاني اقراره بعمر امرأته أو بجنابة كما مر عن البرازية وفي الطوري عن المبسوط لو أقر بدين في مرض مولاه فعلى أقسام \* الاول لادين عليه وعلى المولى دين الصحة جعل كائن المولى أقر في مرضه ويبدأ بدين الصحة \* الثاني على العبد دين ولادين على المولى في صحته فأقرار العبد به صحيح لأنه انما يحجر في مرض سيده لو على السيد دين صحة محيط بماله ورقبة العبد وما في يده \* الثالث على كل دين صحة فلا يخلو ما أن تكون رقبة العبد وما في يده لا يفضل عن دينه أو يفضل عنه لا عن دين المولى أو يفضل عنهما ففي الاول لا يصح اقراره لأنه شاغل لرقبته وما في يده وفي الثاني يكون الفاضل لغرماء صحة المولى وفي الثالث يصح اقراره في ذلك الفاضل ولولادين على أحدهما فأقر المولى في مرضه بألف ثم العبد بألف تصاصافي عن العبد ولو أقر العبد أولا ثم المولى بدين العبد اه ملخصا (قوله لغير زوج الخ) أي لمن لا تقبل شهادة العبد له لو كان حرا كما في الخانية (قوله وولد ووالد) قال في المبسوط إذا أقر المأذون لابنه وهو حر أولا به أو لزوجته وهي حرة أو مكاتب ابنه أو لعبد ابنه وعليه دين أولا فأقراره لهؤلاء باطل في قول الامام وفي قولهما جائز وبشاركون الغرماء في كسبه ط (قوله وسيد الخ) قال في الهندية وان كان على المأذون دين فأقر بشي في يده انه وديعة لمولاه أو لابن مولاه أو لاهيه أو لعبد تاجر عليه دين أولا أو لمكاتب مولاه أو لاهيه أو لاهيه أو لعبد مولاه ومكاتبه وعبداه وأمه ولده باطل فأما اقراره لابن مولاه أو لاهيه فجائز ولو لم يكن عليه دين كان اقراره جائزا في ذلك كله اه ط (قوله ولو بعين صح الخ) في المبسوط إذا أقر المأذون بعين في يده لمولاه أو لعبد مولاه ان لم يكن عليه دين جازوا فلا ولو أقر بدين لمولاه لا يجوز مطلقا لأنه لا يستحق على عبده ديننا طوري وظاهر التعليل اختصاص التفرقة بين الدين والعين بالمولى دون زوج المقر وولده ووالده وهو خلاف ما يفهم من كلام الشارح ولم أر من صرح به فلراجع وعبرة الوهبانية

واقراره بالعين لا الدين جائز \* لمولاه الاحتمال الذي يظهر

ولو أقر لمولاه أو عبده بدين ولادين عليه ثم لحقه دين بطل اقراره ولو بعين فلا حتى يكون المولى أحق به من الغرماء ولو الجلية وفيها أقر لابن نفسه أو لاهيه أو مكاتب لابنه لم يجز شي مما أقر به عليه دين أولا عند الامام اه فقوله لم يجز شي يشمل الدين والعين فيؤيد ما قلناه تأمل ثم رأيت في حاشية أبي السعود التعليل لقول الامام بأن اقراره لهم اقرار صورة وشهادة معنى وشهادته لهم غير جائز لو كان حرا فكذا اقراره ثم نقل عن شيخه انه اعترض على صاحب الدرر في تقييده بطلان الاقرار لهم بالدين بأن الزيلعي أطلقه اه ويؤيده التعليل بأنه شهادة معنى فلا فرق بين الدين والعين الا في المولى ولله الحمد (قوله بما لا يعتسرها) حذف الشارح جلة فيها متعلق الباء وأصل العبارة كما في المنع عن البرازية ولهذا ايمك اهداء ما كول وان زاد على درهم بما لا يعتسرها فان الباء متعلقة بزيادة ح (قوله وجزم به ابن الشحنة) حيث قال بعد كلام وقد علت تقييدهم ما يملكه من الهدية بالما كولات فيحتاج الى التنيه عليه في النظم لأنه أطلق اه قلت ومثله في التبيين وصرح به في التاترخانية عن المحيط فقال ولا يملك الاهداء بما سوى المأ كولات من الدراهم والدنانير اه وفيها عن الاصل ولو وهب هبة

لا مفاوضة ويستأجر ويؤجر  
ولو نفسه ويقتر بوديعة وغصب  
ودين) ولو عليه دين (لغير زوج  
وولد ووالد) وسيد فان اقراره لهم  
بالدين باطل عنده خلافا لهما درر  
ولو بعين صح ان لم يكن مديونا  
وهبانية (ويهدى طعاما يسيرا)  
بما لا يعتسرها ومفاده انه لا يهدى  
من غير المأ كول أصلا ابن كمال  
وجزم به ابن الشحنة والحجور  
لا يهدى شيئا



وكانت شيا سوي الطعام وقد بلغت قيمته درهما فصاعدا لا يجوز أن أجاز المولى هبته إن لم يكن عليه دين فعمل  
 إجازته والأفلاوكذا لا يتصدق إلا بدينهم فادونه (قوله بخلاف ما لو دفع إليه قوت شهر) لأنهم لو أكلوه قبل  
 الشهر يتضرر به المولى هداية (قوله كرهيف ونحوه) لأن ذلك غير ممنوع عنه في العادة هداية بقي لو كان في بيته  
 من في مقام المرأة كحاجبه وغلامه نقل ابن النخبة عن ابن وهبان أنه لم يره في كلامهم وأنه ينبغي أن يجوز قياسا  
 عليها ثم نقل عنه أنه لو كانت الزوجة ممنوعة من التصرف في بيته تأكل معه بالقرض ولا يمكنها من طعامه  
 والتصرف في شيء من ماله ينبغي أن لا يجوز لها الصدقة واعترضه بأنه جرى العرف بالتصدق بذلك مطلقا تأمل  
 (قوله بقدر ماله) أي ما في يده من مال التجارة قال ابن النخبة عن التتمة حتى روى عن ابن سلة إذا كان عشرة  
 آلاف درهم فأتخذ ضيفا عشرة دراهم تكون يسيرة وإن كان عشرة دراهم فبدائق كثيرة فيستظر في العرف في  
 قدر مال التجارة ثم قال وأطلق في المتن عن أبي يوسف أنه لا بأس بالرجل أن يجيب دعوة العبد المحجور عليه اه  
 قلت والمأذون بالاولى تأمل (قوله بعيب) فلا يحيط بدونه اذ هو تبرع محض منح (قوله ويحاي) أي ابتداء  
 لأنه قد يحتاج إليه التاجر قد مناعن الزيلعي شيئا من الكلام على المحابة (قوله مجتبي) ومثله في التبيين (قوله  
 ولا يتزوج) لأنه ليس من باب التجارة ولأن فيه ضررا على المولى بوجوب المهر والنفقة في رقبته زيلعي (قوله  
 ولا يتسرى) لأنه مبني على ملك الرقبة والعبد لا يملك وإن ملك (قوله وقال أبو يوسف يزوج الامة) لما فيه من  
 تحصيل المهر وسقوط النفقة فأشبهه إجازتها ولهذا إجازة للمكاتب ووصى الأب والأب ولهم أن الأذن تناول  
 التجارة والتزويج ليس منها بخلاف المكاتب لأنه يملك الاكتساب وذلك لا يختص بالتجارة وكذا الأب والجد  
 والوصى ولأن تصرفهم مقيد بالانظار للصغير وتزويج الامة من الانظار وعلى هذا الخلاف الصبي والمعتوه  
 المأذون لهما والمضارب والشريك عنانا ومفاوضة وجعل صاحب الهداية الأب والوصى على هذا الخلاف  
 وهو هو زيلعي (قوله ولا يكاتبه) لأنها توجب حرية البدن حال الرقبة ما لا والأذن لا يوجب شيئا من ذلك  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوقه زيلعي (قوله إلا أن يجيزه المولى) لأن الامتناع لحقه فإذا أجازته زال المانع  
 فينفذ (قوله ولادين عليه) جملة حاله أي دينما مستغرقا قال الزيلعي وذكر في النهاية لو عليه دين قليل أو كثير  
 فكاتبه باطلا وإن أجازها المولى وهذا مشكل فإن ما لم يستغرق رقبته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى  
 إجماعا حتى جاز للمولى عتق ما في يده وانما الخلاف في المستغرق فيمنع عنده لا عندهما اه قلت واجيب بإمكان  
 جملة على قول الامام أو لا بأن غير المستغرق يمنع الدخول أيضا وما ذكره قوله آخر (قوله وولاية القبض للمولى)  
 لأن العبد نائب عن المولى كالوكيل فكان قبض البديل من نفذ العقد من جهته لأن الوكيل فيه سفير ومعه فلا  
 تتعلق به حقوق العقد كالشكاح بخلاف المبادلة المالية ولو أدى المكاتب البديل إلى المولى قبل الإجازة ثم أجاز  
 المولى لا يعتق وسلم المقبوض إلى المولى لأنه كسب عبده زيلعي (قوله ولا يعتق) لأنه فرق الكتابة فكان أولى  
 بالامتناع زيلعي (قوله إلى آخر ما مر) أي من قوله ولادين عليه وولاية القبض للمولى ولو اقتصر على هذا  
 الاستثناء هنا وقال إلا أن يجيزهما المولى الخ كما فعل في شرحه على المتن لكان أخصرا قال الزيلعي وإن كان  
 عليه دين مستغرق لا ينفذ عند أبي حنيفة خلافا لهما بناء على أنه يملك ما في يده أم لا اه (قوله ولا يغيره)  
 أي بغير مال وهو أولى بالمنع من الأول كما لا يخفى منح (قوله ولا يقرض) لأنه تبرع ابتداء وهو لا يملكه منح  
 (قوله ولا يهب) قد مناعن التارخانية عن الأصل أنه يهب ويتصدق بما دون الدرهم وجرى عليه في الشربلية  
 (قوله ولو يعوض) لأنه تبرع ابتداء أو ابتداء واتهاء زيلعي يعني لو بلا عوض ولا يبرئ لأنه كالهبة درر  
 (قوله ولا يكفل) لأنها ضرر محض درر (قوله ولا يصالح الخ) لأنه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الأذن  
 وعفوه تبرع ط (قوله ويصالح عن قصاص الخ) مستدرك مع ما تقدم ح أي تقدم منا (قوله وأمثلة  
 الثاني) المناسب ذكره قبل قوله وإجازة واستتجار لانهما يعني التجارة ككفرم الوديعه وما بعده نص عليه  
 في الكفاية (قوله وأمانة) كضاربة وبضاعة وعارية (قوله فتنبه) لعله يشير إلى أن عبارة المصنف أحسن  
 لأن غرم الغصب يكون بلا جود لأنه متعديه بخلاف الوديعه والأمانة فإنه إذا جدهما ضمهما كما إذا استهلكهما  
 لكن كان الأحسن تقديم الغصب على الوديعه فإن قلت قدمت عن البرازية أن إقرار المأذون بالدين والغصب  
 وعين مال يصح ويؤاخذ به في الحال بخلاف المحجور عليه فلم يقيد بالحدود قلت ليصير دينا فيدخل تحت قوله وكل

وعن الثاني إذا دفع للمحجور قوت  
 يومه قد عاب بعض رفقائه لئلا كل  
 معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع  
 إليه قوت شهر ولا بأس للمرأة أن  
 تتصدق من بيت سيدها  
 أو زوجها باليسير كرهيف ونحوه  
 ملحق ولو علم منه عدم الرضى  
 لم يجز (ويضيف من يطعمه) ويتخذ  
 الضيافة اليسيرة بقدر ماله (ويحيط  
 من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجار)  
 ويحاي ويؤجل مجتبي (ولا يتزوج)  
 الأباذن (ولا يتسرى وإن  
 أذن له) المولى (ولا يزوج رقيقه)  
 وقال أبو يوسف يزوج الامة  
 (ولا يكاتبه) إلا أن يجيزه  
 المولى ولادين عليه وولاية القبض  
 للمولى (ولا يعتق بمال) إلا أن  
 يجيزه المولى إلى آخر ما مر (ولا يغيره  
 ولا يقرض ولا يهب ولو يعوض  
 ولا يكفل مطلقا) بنفس أو مال  
 (ولا يصالح عن قصاص وجب  
 عليه ولا يعفون عن القصاص)  
 ويصالح عن قصاص وجب على  
 عبده خزانه الفقه (وكل دين  
 وجب عليه بتجارة أو بغيرها  
 في معناها) أمثلة الأول (كبيع  
 وشراء وإجازة واستتجار) أمثلة  
 الثاني (غرم وديعة وغصب وأمانة  
 جدهما) عبارة الدرر وغيرها  
 جدها بلا ميم فتنبه



دين لان الكلام فيما يتعلق برقبته ولا يكون كذلك الا بالحدود وان كان مؤاخذا باقراره بالعين كما قدمه فان قلت  
 الغصب عين قات نعم قبل التعدي عليه وكلامه في غرضه ولا يكون الا بعدد فيكون ديناً (قوله وعقر الخ)  
 لاستناده الى الشراء فانه لولا الشراء لوجب عليه الحد لا العقر سواء وجب باقراره أو بالبينة كفاية أي فيكون  
 في حكم الشراء واحترزه عما وجب عليه بالتزويج فليس بمعنى التجارة فهو مستأنى (قوله بعد الاستحقاق)  
 متعلق بوجوب لابطوط ط (قوله يتعلق برقبته) لانه ذين ظهر وجوبه في حق المولى درر واستثنى في الاشياء  
 عن اجارة منية المفتى ما اذا كان أجيراً في البيع والشراء أي فان الضمان يتعلق بالاذن وهو المستأجر وما قاله  
 انقدسي من انه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بما ذون بل كوكيل المستأجر بحث في معرض النقل يرى  
 (قوله كدين الاستهلاك) أي كدين ترتب بذنته بسبب استهلاكه لشيء آخر ط (قوله يباع فيه) ولا يجوز  
 بيعه الا برضى الغرماء أو بأمر القاضي لان للغرماء حق الاستسعاء لصل اليهم كمال حقهم ويطلق ذلك ببيع المولى  
 فاحتج الى رضاهم ولو الجدية وفيها ولو باعه القاضي لمن حضر وابتاع حصه من غاب من ثمنه قال الزيلعي  
 ولا يجعل القاضي يبيعه بل يتلوم لاحتمال أن يكون له مال يقدم عليه أو دين يقتضيه فاذا مضت مدة التلوم  
 ولم يظهر له وجه باعه اه وفيه من موضع آخر ثم المولى يبيع عبده المأذون له المديون بعد العلم بالدين لم يجعل  
 مختاراً للفداء بالقيمة وبيع العبد الجاني بعد العلم بالجناية جعل مختاراً للفداء بالارش لان الدين هنا على العبد  
 بحيث لا يبرأ بالعتق ولا يجب على المولى شيء ولو اختار المولى الفداء سريماً بأن قال أنا قاضي دينه كان عدة منه  
 تبرعاً فلا يلزمه بخلاف الجناية فان موجبها على المولى خاصة (قوله لاحتمال الخ) علة لاشتراط الحضرة  
 وأفاد أن يبيعه غير حرم بل يخبر مولا بين البيع أو الفداء أي أدام جميع الديون ولم يرد به أداء قيمته به عليه  
 في الكفاية (قوله لان العبد خصم فيه) أي في كسبه دون رقبته فاذا ادعى رقبته انسان كان المولى هو  
 الخصم دون العبد واذا ادعى كسبه فالعبد خصم فيه دون المولى كما في التبيين (قوله ويقسم ثمنه بالخصم)  
 سواء ثبت الدين باقرار العبد أو بالبينة جوهره قال الرضوي وهذا كله اذا كان الدين حالاً ولو بعضه مؤجلاً  
 يعطى أرباب الحال حصتهم ويمسك حصته صاحب الاجل الى حلوله قال في الرمز قلت مرفى المفلس عن التنايع  
 انه يعطى الكل لصاحب الحال فاذا حل المؤجل قيل له شاركه وهذا اذا كان كل الدين ظاهراً ولو بعضه لم يظهر  
 بعد ولكن ظهر سببه كما لو حفر بئر في طريق وعليه دين يباع ويدفع للغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين  
 مثل الثمن دفعه كله فاذا وقع في البرد اية رجوع صاحبها على الغريم بحضرة يضرب كل بماله اه حوى على  
 الكنز (قوله قبل الدين) أي وبعد الاذن بخلاف ما قبله كما سيذكره (قوله هذا) أي قوله وان لم يحضر  
 وقوله قيد الاولى أن يقول نعم في الكسب والاثهاب ط لكن على جعله شرطاً محذوف الجواب يصح  
 لان الشروط قيود تأمل (قوله لانه الخصم في كسبه) مستغنى عنه بما تقدم قبله قريباً ط (قوله ثم انما  
 سيداً بالكسب) لانه أهون على المولى مع ابقاء حق الغرماء زيلعي (قوله وعند عدمه) أي أصلاً وعدم  
 ايضائه ط (قوله مطلقاً) يعني سواء وجد في يد العبد أو في يد الغريم ولو استهلكه الغريم للمولى أن يضمه  
 رملي (قوله ومفاده) أي مضاد كون المولى أحق بكسب عبده الحاصل قبل الاذن (قوله وأودعه) الضمير  
 المستتر عائد على المحجور فيضد أن ايداعه قبل الاذن بالتجارة والظاهر أن ايداعه بعد الاذن كذلك لانه ايداع  
 مال الغير بدون اذنه (قوله للمولى تضمينه الخ) اقول ما بحثه صرح به في الاشياء من كتاب الامانات حيث  
 قال وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئاً من كسبه وأودعه وهلك عند المودع فانه يضمه لكونه  
 مال المولى مع أن للعبيد امة معتبرة حتى لو أودع شيئاً وغاب فليس للمولى أخذه اه وقوله فليس للمولى أخذه  
 أي سواء كان العبد مأذوناً أو محجوراً مديوناً أولاً يرى لكن هذا اذا لم يعلم انه ماله أو كسب عبده فان علم فله  
 حق الاخذ بلا حضور العبد حوى عن البرازية (قوله لانه كودع الغاصب) عبارة الرملي لانه ماله أي مال  
 السيد أودعه عنده بلا اذنه فصار كودع الغاصب قال ط يفاد من هذا التعليل أن للمودع أن يرجع على  
 العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) قيد به لما في الطوري عن المحيط لو كان عليه دين يوم  
 أخذ قليلاً كان أو كثيراً لم يسل للمولى ما أخذه ويظهر ذلك فيما اذا لحقه دين آخر رد المولى جميع ما كان أخذه  
 لانا لوجعنا بعضه مشغولاً بقدر الدين وجب على المولى رد قدر المشغول على الغريم فاذا أخذه كان للغريم

(وعقر وجب بوط مشرية  
 بعد الاستحقاق) كل ذلك  
 (يتعلق برقبته) كدين  
 الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة  
 (يباع فيه) ولهم استسعاؤه أيضاً  
 زيلعي ومفاده أن زوجته  
 لو اختارت استسعاءه لنفقة كل  
 يوم أن يكون لها ذلك أيضاً بحر من  
 النفقة (بحضرة مولا) أو نائبه  
 لاحتمال أن يفديه بخلاف بيع  
 الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى  
 لان العبد خصم فيه (ويقسم عنه  
 بالخصم) (ويتعلق) بكسب حصل  
 قبل الدين أو بعده (ويتعلق) بما  
 وهب له وان لم يحضر) مولا هذا  
 قيد للكسب والاثهاب لكن يشترط  
 حضور العبد لانه الخصم في كسبه  
 ثم انما سيداً بالكسب وعند عدمه  
 يستوفى من الرقبة قلت وأما  
 الكسب الحاصل قبل الاذن فحق  
 للمولى فله أخذه مطلقاً قال شيخنا  
 ومفاده أنه لو اكتسب المحجور شيئاً  
 وأودعه عند آخره ذلك في يد  
 المودع للمولى تضمينه لانه كودع  
 الغاصب فتأمل (لا) يتعلق الدين  
 (بما أخذه مولا منه قبل الدين  
 ٢١) قوله بحضرة لعله بمحضته اه  
 منه



الثاني أن يشاركه فيه أن كان دينهما سواء وكان للغريم الأول أن يرجع بما أخذه منه على السيد وإذا أخذه منه ثانيا كان للغريم الآخر أن يشاركه ثم وثم إلى أن يأخذ منه جميع ما أخذ من كسبه اه وفي القهستاني يتعلق ذلك الدين بما أخذه بعد الدين فيسترد منه كما إذا كان على المأذون خمسمائة وكسبه ألف فأخذه السيد ثم لحقه دين خمسمائة أخرى فإنه يسترد الألف من السيد اه وعزاء الكرماني وفي الذخيرة فإن لم يلحقه دين آخر فالمولى لا يغرم الا خمسمائة وفي النهاية رد ما أخذ لو قائما بعينه وضمائه لو مستهلكا اه وهذا بخلاف الضريبة فإنه يرد ما زاد على غلة مثله كما يأتي قريبا فانهم (قوله وطولب المأذون بما بقي) لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء الرقبة درر وصرح بالمأذون لثلاثتهم عود الضمير على المولى (قوله ولا يباع ثانيا) لأن المشتري يمنع حينئذ عن شرائه فيؤدى إلى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء درر وكذا لو اشتراه سيده بعد ذلك لأنه ملك جديد وتبدل الملك كبديل العين حكما فصار كأنه عبد آخر زيلعي وانما يساع في نفقة الزوجة مرارا لأنها وجبت شيئا نفسيا كما مر في النكاح قهستاني (قوله ولولا أخذه غلة مثله) فلو أخذ أكثر من الفضل على الغرماء لتقدم حقهم ولا ضرورة فيه درر قال في العناية ومعناه أنه أن يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ملزمة الديون كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من ربحه يكون للغرماء اه وفي البحر عن الفتح قبيل كتاب العتق يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل إن اتفق على ذلك اه وفي القهستاني للسيد أن يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين وأن يأخذ أكثر من غلة قبل الدين ولا يأخذ إلا أكثر بعده وأن يضع الضريبة بعد الدين كما في الكرماني اه وفي قوله وأن يضع الضريبة بعد الدين مخالفة لما قد بناء عنه وعن غيره من أنه يسترد منه ما أخذه بعد الدين ولتقييد الشارح كغيره بقوله قبل لحوق الدين إلا أن يوفق بأن له وضعها بعد الدين غير المستغرق لما في يده أي بقدر ما يفضل بعد الدين أو أقل دون الأكثر ويحتمل أن يعطف قوله وأن يضع على مدخول النقي في قوله ولا يأخذ فتأمل (قوله بوجود دينه) الظاهر أن الباء بمعنى مع حتى قلت وبها عبر ابن الكمال (قوله استحسانا) والقياس أن يرد جميع ما أخذ لأن حق الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى نهاية (قوله فينبذ باب الاكساب) فصار ما يأخذه كالتحصيل للكسب وأما أخذ الاكثر فلا يعد من التحصيل فلا يحصل مقصود الغرماء نهاية (قوله لدفع الضرر عنه) قال في الهداية لأنه يتضرر به حيث يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق ومارضى به ج (قوله وأكثرا هل سوقه) هذا استحسان لأن اعلام الكل متعذر أو متعسر فلو جرح عليه بخضرة الأقل لم يصح محجورا عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جازا البيع لأنه لما صار مأذونا له في حق من لم يعلم صار مأذونا في حق من علم أيضا لأن الحجر لا يقبل التخصيص ولا ينجز كالأذن قال في النهاية ثبت بهذا عدم صحة الحجر الخاص وأن من شرط صحة الحجر التعميم (قوله ان كان الأذن شائعا) وكذا بشرط كون الحجر قصدا قال في النهاية ثم اعلم أن اشتراط اظهار الحجر فيما بين أهل سوقه فيما إذا ثبت الحجر قصدا كعزل الوكيل فلو ضمنه لغيره فلا كما إذا باع عبده المأذون غير المديون اه وسيسير إليه قريبا (قوله أما إذا لم يعلم الخ) محترز قوله شائعا (قوله كفي في حجره علمه به فقط) فلو لم يعلم فاشترى وباع كان مأذونا والحجر باطل لأن حكم الحجر لا يلزمه الا بقله اتفاقا (قوله باع عبده المأذون الخ) وكذا لو وهبه من رجل وقبضه فلورجع في الهبة لا يعود الأذن وكذا إذا رده المشتري بالعيب بالقضاء وان عاد إليه قديم ملكه نهاية (قوله لصحة البيع) وهو حجر ثبت حكما للبيع لا مقصود الان البيع لم يوضع للحجر ويجوز أن يثبت الشيء حكما لغيره وإن لم يثبت قصدا كعزل الوكيل الغائب نهاية (قوله وان عليه دين) أي وباعه بلا إذن الغرماء وقوله لا أي لا يصح محجورا (قوله لفساد البيع) غلة لقوله لا وقد وقع في كلام الامام محمد أن البيع باطل فقبل أراد أنه سيبطل لأنه موقوف على اجازة الغرماء وقبل أراد به انه فاسد إلا أن الفساد فيه دون سائر العقود الفاسدة لأنه خال عن الشروط الفاسدة والمالك غير مكره عليه انما عدم الرضى من صاحب الحق لا غير فأظهرنا زيادة على سائر العقود الفاسدة في افادته قبل القبض ملكا موقوفا تاترخانية ملخصا وعليه لستظرفا فائدة قول الشارح ما لم يقبضه المشتري فان الملك حاصل قبله تأمل (قوله ان ديونهم حالة تم) أي لهم فسخه ولو موجلة فلا فان حل الاجل ضمن المولى لهم قيمته وكذا لو وهب العبد قبل حلول الدين لرجل وقبضه

وطولب المأذون (بما بقي) من الدين زائدا عن كسبه وغنمه (بعد عتقه) ولا يساع ثانيا (ولولا أخذه غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرماء) يعني لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له أن يأخذها بعد لحوقه استحسانا لأنه لو منع منها يجبر عليه فينبذ باب الاكساب (ويجبر بجرحه ان علم هو) نفسه لدفع الضرر عنه (وأكثر أهل سوقه ان كان) الأذن (شائعا أما إذا لم يعلم به) أي بالأذن (الا العبد) وحده (كفي في حجره علمه به فقط) ولا يشترط مع ذلك علم أكثر أهل سوقه لاتقاء الضرر وفي البرازية باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم أهل سوقه ببيعه أم لا لصحة البيع وان عليه دين لا مالم يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للغرماء فسخه ان ديونهم حالة نعم



أو آجره جاز فان حل الاجل ضمن لهم القيمة وليس لهم رد الهبة وكان لهم نقض الابارة وأما الرهن فكانا يبيع  
تأخرانية وأما العتق فسيأتي سننا (قوله وفاة) أي بديون المأذون (قوله وموت سيده) وصك هذا الصبي  
يحجر بموت الاب والوصي وأما المأذون من قبل القاضي فلا ينزل بموته لانه حكمه كما في شرح الجمع در منتي  
(قوله وجنونه مطبقا) سنة فصاعدا أو ينقض للقاضي وبه يفتي فان مست الحاجة الى التوقيت يفتي بسنة  
كما في تمة الواقعات در منتي (قوله ولحقه) قال في شرح الجمع أقول قد تسامح فيه لان العتاق بدون  
القضاء لا يكون كالموت عندنا (قوله وصك هذا المجنون المأذون ولحقه أيضا) فلو قال وموت أحدهما  
ولو حكما أو جنونه مطبقا لكان أم وأخصر عزيمة (قوله وان لم يعلم أحده) أي بهذا الخبر أو بالموت وما ذكر  
بعده قال الزيلعي فصار محجورا عليه في ضمن بطلان الاهلية فلا يشترط فيه علمه ولا علم أهل سوقه لان الخبر  
حكمي فلا يشترط فيه العلم كاعتزال الموكل بهذه الاشياء انه (قوله لانه موت حكمي) حتى يعتق مدبروه  
وأتهات أولاده ويقسم ماله بين ورثته وهذا اعلم لقوله ولحقه فكان ينبغي تقديمه على قوله وان لم يعلم أحده  
(قوله وينجر حكمي) كان ينبغي ذكره عند قوله وموت سيده لان كل ذلك جرح حكمي كما علمت (قوله بياقة)  
لان المولى لم يرض بتصرف عبده المتمرد الخارج عن طاعته عادة فكان جرحا عليه دلالة زيلعي وسيد كراخرا  
عن الاشياء تصحيح خلافة وبأني مافيه (قوله وان لم يعلم أحد) أي من أهل سوقه (قوله كان جرحا دلالة)  
هذا استفسان لان العادة جرت بتخصيص أهبات الاولاد وأنه لا يرضى بخروجها واختلاطها بالرجال في المعاملة  
ودليل الجرح كصريحه زيلعي (قوله ما لم يصرح بخلافه) لان الصريح يفوق الدلالة زيلعي (قوله لا بالتدبير)  
لان العادة لم تجر بتخصيص المدبرة فلم يوجد دليل الجرح منج وكذا المدبر بالاولى (قوله وتضمن بهما قيمتهما) أي  
ضمن المولى بالاستيلاء والتدبير قيمتهما لانه اتلف بهما محلا تعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع بهما زيلعي  
وظاهر كلام المصنف أن ضمن القيمة مطلقا مع انه يتوقف على اختيار الغرماء فلوزاد ان شأوا لكان أولى  
لمافي المحيط وان شأوا استسعوا العبد في دينهم وان ضمنوا المولى لاسبيل لهم على العبد حتى يعتق وقبض عليه  
دين لانه لكل ألف اختار اثنان ضمان المولى فضمنه ثلثي قيمته واختار الثالث استسعاء العبد في جميع دينه  
جاز ولا يشارك أحدهما الا خرفما قبض بخلاف ما اذا كان الغريم واحدا فاذا اختارا أحدهما بطل حقه  
في الآخر طوري (قوله فقط) أي لا ما زاد على القيمة من الدين بل يطالبان به بعد العتق (قوله أن مامعه)  
فيد بالمعية اذ اقراره في حق رقبته بعد الجرح لا يصح حتى لا تباع رقبته بالدين اجماعا كما في التبيين (قوله صحيح)  
أي بشروط تؤخذ من الزيلعي وغيره وهي أن لا يكون اقراره بعد أخذ المولى مافي يده أو بعد ما باعه من غيره وان  
لا يكون عليه دين مستغرق لما في يده وقت الجرح وأن لا يكون مافي يده اكتسبه بعد الجرح (قوله وقال لا يصح)  
يعني حالا وهو القياس شرعا لانه (قوله لم يعتق عبدا الخ) أي في حق الغرماء فلهما أن يبيعه ويشتري ويؤدونيهم  
وأما في حق المولى فهو حر بالاجماع حتى ان الغرماء لو أبرأوا العبد من الدين أو باعوه من المولى أو قضى المولى  
دينه فانه حر تأخرانية عن النبايع (قوله وقال لا يملكك) لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته  
ولهذا يملك اعتاقه ووطء المأذونة وله أن ملك المولى انما يثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به  
الدين مشغول بها فلا يخلفه فيه هداية (قوله ولو اشترى الخ) معطوف على لم يعتق فهو مفرع على قول  
الامام (قوله ولو ملكك لم يضمن) ظاهره أن عند القائل بالملك لا يضمن وليس كذلك بل الضمان متعلق عليه  
لكن يضمن قيمته للمال عندهما لانه ملكه وانما ضمنه لتعلق حق الغريم وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جناية  
اعدم ملكه كما في التبيين (قوله خلافا لهما) راسع الى مسألة ذي الرحم أيضا انه ح (قوله صح تحريره)  
أي تحرير المولى العبد الذي اكتسبه المأذون (قوله اجماعا) أي عندهما وعنده في قوله الاخير وفي قوله  
الاول لا يملك فلا يصح اعتاقه زيلعي (قوله حال كون المأذون) الانسب أن يقول أي المأذون حال كونه ح  
(قوله ولو عبط) هذا بالاجماع لقيام ملكه فيه وانما الخلاف في أكسابه بعد الاستغراق بالدين وقد بيناه  
زيلعي (قوله وضمن المولى الخ) سواء علم المولى بالدين أو لا بمنزلة اتلاف مال الغير لما تعلق به حقهم زيلعي  
(قوله الاقل من دينه وقيمه) لان حقهم تعلق بماله فيضمنها كما اذا أعتق الرهن المرهون زيلعي (قوله)  
وان شأوا اتبعوا العبد) لان الدين مستغرق في ذمته زيلعي قال في المحيط وما قبضه أحدهم من العبد لا يشاركه

الا اذا كان كان بالثمن وقاه  
أو أبرأ العبد أو أتى المولى  
وتسامه في السراجية (وموت)  
سنة بده وجنونه مطبقا  
ولحقه) وكذا المجنون المأذون  
ولحقه أيضا (بدا من الحرب حرقا  
وان لم يعلم أحده) لانه موت حكمي  
(و) ينجر حكمي (بأني مافيه) وان لم يعلم  
أحد يكتونه (ولو عاد منه) أو أفاق  
من جنونه (لم يعد الاذن)  
في الصحيح زيلعي وقهستانى  
(وباستيلادهما) بأن ولدت منه  
فادعاه كان جرحا دلالة ما لم يصرح  
بخلافه (لا) تنجر (بالتدبير) ضمن  
بهما قيمتهما فقط (لغرماء لو عليهما  
دين) محيط (اقراره) مبتدأ (بعد  
جرحه أن مامعه امانة أو نصب  
أو دين عليه) لا تنجر (صحيح) خبر  
(فيقبضه منه) وقال لا يصح (أحاط  
دينه بماله ورقبته لم يملك سيده  
مامعه فلم يعتق عبدا من كسبه  
تحرير مولاه) وقال لا يملكه فيعتق  
وعليه قيمته موسرا ولو معسرا  
فلهما أن يضمنوا العبد المعتق ثم  
يرجع على المولى ابن كمال  
(ولو اشترى ذارحم محرم من  
المولى لم يعتق) ولو ملكه لعتق  
(ولو اتلف المولى مافي يده من الرقيق  
ضمن) ولو ملكه لم يضمن خلافا لهما  
بناء على ثبوت الملك وعدمه (وان  
لم يحيط) دينه بماله ورقبته (صحيح)  
تحريره اجماعا (و) صح (اعتاقه)  
حال كون المأذون (مديونا) ولو  
محيط (ضمن المولى للغرماء  
الاقل من دينه وقيمه) وان شأوا  
اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع  
أحدهما



فيه الباقون بخلاف ما قبضه أحدهم من القيمة التي على المولى لأنها وجبت لهم على المولى بسبب واحد وهو العتق والدين متى وجب لهما سبب واحد كان مشتركينهم اه طورى (قوله لا يبرأ الاخر) لانه وجب على كل واحد منهما دين على حدة بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب لان الضمان واجب على أحدهما زيلعى (قوله بعد عتقه) مستدرلا لان الفرض انما قد اعتق (قوله وصح تديره الخ) انما أعاد صدر المسألة مع نصريح المصنف به انما ليرتب عليه عجزها ط (قوله ويخير الغرماء) ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق وتبقى العبد ما ذونا على حاله ولن استسعوا العبد أخذوا من السهوية ديونهم بكلها وبقي العبد ما ذونا على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء ط أى في قوله الآن الخ بخلاف العتق كما مر فانه بائع أحدهما لا يبرأ الاخر (قوله أحد الشئين) وهما تضمين المولى واستسعاء العبد (قوله ولو أعتقه المولى الخ) هذا امر شرط بقوله وصح اعتاقه لا بمسألة المدبر قال الزيلعى ولو أعتقه المولى باذن الغرماء فلهم أن يضموا مولا القيمة وليس هذا كاعتاق الزاهر عبد الرهن باذن المرتهن وهو معسر لا يندفع خرج عن الرهن باذنه والعبد المأذون به لا يبرأ من الدين باذن الغريم اه أى في عتقه أما المدبر فلا ضمان باعتاقه مطلقا لما ذكره المؤلف من التعليل فتدبر ط وعبرة الطورى وقوله وضمن شمل ما اذا أعتق باذن الغرماء الخ (قوله باقل من الديون) أى وكان بلاذن الغرماء والمدين حال وأما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان على المولى نهاية وزاد المقدسى عن شرح الجامع لابي الليث وكان البيع باقل من القيمة أما لو باعه بتمته أو أكثر وقبض وهو في يده فلا فائدة في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم اه نقله السامحانى (قوله وغيبه) بالغيب المجهة در منق (قوله كن لهم فسخ البيع) أى قبل قضاء القاضى لهم بالقيمة فلو بعده فسخه تفصيل يأتي عن الزيلعى (قوله كما مر) أى قبل نحو صفقة عن السراجية (قوله ضمن الغرماء البائع قيمته) أى سواء كانت قدر الثمن أو دونه أو أزيد هذا اذا كانت قدر الدين أو دونه فلو كانت أزيد يضمن بقدر الدين فقط رحتى (قوله لتعديه) أى يبيعه وتسليمه الى المشتري مخ (قوله فان رد العبد) يعنى اذا اختاروا أخذ القيمة من المولى ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب ورده به الخ (قوله قبل القبض الخ) نظريه الشرى بلالى بأن الصورة فيما اذا غيبه المشتري وليس الا بعد القبض قال ولعله انما ذكر ذلك لقوله مطلقا ليقابل بقوله أو بعده بقضاء (قوله مطلقا) أى بقضاء أو رضى ح (قوله أو بخيار رؤية أو شرط) أى مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء أو رضى فكان عليه تأخير قيد الاطلاق الى هنا ح وانما لم يحج للقضاء لان العيب يمنع تمام الصفقة فيكون الرد فسخا وخيار الشرط يمنع ابتداء الحكم فكان البيع لم يكن لعدم شرطه وهو الرضى وخيار الرؤية يمنع تمام الحكم فالرد بهما لا يكون الا فسخا رحتى (قوله أو بعده بقضاء) راجع لما فى المتن أى أو رد بعيب بعد القبض بقضاء لانه بالقضاء يصير فسخا رحتى (قوله لزوال المانع) أى من تعلق حقوقهم بالعبد وهو البيع والتسليم الذى هو سبب الضمان قال الزيلعى فصار كالغاصب اذا باع وسلم وضمن القيمة ثم رده عليه بالعيب كان له أن يرد المغصوب على المالك ويرجع عليه بالقيمة التى دفعها اليه (قوله فلا سبيل لهم على العبد) أى فى استسعائه (قوله ولا للمولى على القيمة) أى فى استردادها من الغرماء (قوله وهى بيع فى حق غيرهما) أى غير المتبايعين كما تقدم فى الاقالة انما فسخ فى حق المتبايعين بيع جديد فى حق ثالث والغرماء ثالث فى حقهم كانه اشترا من مشتريه وبيعه الا قول على حاله رحتى فلذا قال فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة فليس المراد بالغير العبد فانهم (قوله أو ضمنوا مشتريه) أى ضمنوا القيمة لانه متعبد بالشراء والقبض والتغيب زيلعى قال ح وأنت خير أن الثمن وان كان أقل من الدين فى مسألتنا كما ذكره الشارح لكن القيمة قد تكون أكثر من الدين فينبغى تصديق ضمان القيمة بما اذا كانت مثل الدين أو أقل أما لو كانت أكثر فينبغى أن لا يضمن الامتداد الدين كما لا يحنى وحينئذ ينظر فى كيفية الرجوع على البائع اه قال ط ان كان الثمن قدر ما نحن من القيمة يرجع به ولن كان المضمون أكثر فلا وجه لرجوع المشتري على البائع بالزيادة فليستأمل اه (قوله عطف على البائع) انما يصح لو كان قوله ضمنوا ليس من عبارة المتن وهو خلاف ما رأينا فى النسخ وعليه فهو عطف على قوله ضمن من عطف الجمل (قوله ويرجع المشتري بالثمن على البائع) لان أخذ القيمة منه كأخذ العين

لا يبرأ الاخر فهما ككفيل مع مكفول عنهما (وطول بما يلقى) من دينهم اذا لم تقبضه قيمته (بعد عتقه) لتقريبه فى ذمته وصح تديره ولا ينجبر ويخير الغرماء كعتقه الا أن من اختار أحد الشئين ليس له الرجوع شرح تكملة وفى الهداية ولو كان للمأذون مدبرا أو أم ولم يضمن قيمتهما لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما لانهما لا يباعان بالدين ولو أعتقه المولى باذن الغرماء فلهم تضمين مولا زيلعى (و) المأذون (ان باعه سيده بأقل من الديون) (وغيبه المشتري) قيده لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع كما مر (ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديه (فان رد) العبد (عليه بعيب قبل القبض) مطلقا أو بخيار رؤية أو شرط (أو بعده بقضاء رجع) السيد (بقيته على الغرماء وعاد حقوقهم فى العبد) لزوال المانع (وان رد بعد القبض لا بقضاء فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة) لان الرد بالتراضى احوالة وهى بيع فى حق غيرهما (وان فضل من دينهم شئ رجعوا به على العبد بعد الحرية) كما مر (أو ضمنوا مشتريه) عطف على البائع أى ان شاءوا ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البائع



زيلي وقوله بالثمن أشار به الى أنه لا يرجع بما ضمن بل بما آدام للبائع من الثمن وما بقي من القيمة لا مطالبة له على البائع به وظاهر أن هذا فيما إذا كانت القيمة أكثر من الثمن اه شربلاية (قوله أو أجازوا البيع الخ) قال الزيلي حاصله أن الغرماء يخبرون بين ثلاثة أشياء اجازة البيع وتضمن أيهما شاؤا ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع وان ضمنوا البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأيها اختاروا تضمنه برئ الآخر حتى لا يرجعون عليه وان تويت القيمة عند الذي اختاروه ولو ظهر العبد بعدما اختاروا تضمن أحدهما ليس لهم عليه سبيل ان كان المقاضي قضي لهم بالقيمة بينة أو بآباء يمين لان حقهم تحول الى القيمة بالقضاء وان قضى بالقيمة بقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء أكثر منه فهم بالخيار ان شاؤوا رضوا بالقيمة وان شاؤوا ردوها وأخذوا العبد فبيع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم برغمهم وهو تطير المصوب في ذلك كذا ذكره في النهاية وعزاه الى المبسوط قال الرابحى غرضه بالحكم المذكور في المصوب مشروط بأن تظهر العين وقيمتها أكثر مما ضمن ولم يشترط هناك وانما شرط أن يدعى الغرماء أكثر مما ضمن وأن كمال حقهم لم يصل اليهم برغمهم وبينهما تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون بغير مطابقة فيجوز أن تكون قيمته مثل ما ضمن أو أقل فلا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمتها أكثر مما ضمن فلا يكون المذكور هنا مخلصا اه ويجب بما ذكره الشلبي عن خط قارئ الهداية بأن لهم أن يردوا ما أخذوا وان كانت قيمته مثل ما ضمن أو أقل لان لهم فيه فائدة وهو حق استمعائه بجميع دينه أبو السعود وبمثله أجاب الطوري (قوله معلل بدنه) اسم فاعل من الاعلام حال من ضمير السيد وعبارة الهداية والكز وأعلمه بالدين قال في الكفاية أى أعلم البائع المشتري بأن هذا العبد مدين وفائدة سقوط خيار المشتري في الرد تعيب الدين حتى يقع البيع لازما فيما بين البائع والمشتري وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذا لم يكن في غنمه وفاء بدونهم اه ومثله في التبيين وغيره وسيشير اليه الشارح (قوله يعنى مقرابه لا منكر كما سيجي) قد علمت أن قوله معلل حال من السيد البائع فهو وصف له والذي سيجي اعتبار اقرار المشتري لا البائع وأصل هذا الكلام لابن الكمال حيث ذكر أن فائدة قوله معلل تظهر في المسألة الثانية وهي قوله وان غاب البائع فالمشتري ليس بخصم لهم لو منكر ادينه قال فانه دل بفهمه على انه يخاف من مقررا فلا بد من فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار مرة والاقرار أخرى اه لكنه لم يفسر الاعلام بالاقرار كما فعل الشارح بل جعله مبنى تصور الانكار لا حتى صريحا والاقرار المفهوم ضمنا ولذا قال ح ان قوله مقرابه لا يصلح تفسيره بالمتن ولا تقيد له وقد غلط في عبارة ابن الكمال ولم يفهمها اه ويمكن أن يكون قوله يعنى مقررا تفسيره بالمفعول باع الاول أى باع مشتريا مقررا أو حالا من المشتري المفهوم من المقام ولو قال لمقرر لكان أظهر وفيما ذكره ابن الكمال من الفائدة تقرر لان المسألة رابعة غاب العبد وقدم غاب البائع أو غاب المشتري وسبأ في حضر الكل وهي التي الكلام فيها ولذا قال ط هذا مفروض فيما اذا كان العبد حاضر اليابن قوله سابقا وان باعه سيده وغيبه المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد حاضر افلهم الفسخ بحضرتهما لكان اخصر وأوضح اه وفي هذه ان كان المشتري مقررا بالدين فالامر ظاهر وان كان منكر افعلى الغرماء اثباته لعدم المانع لوجود الخصم فيها وانما الكلام في غيبة البائع فان كان المشتري مقررا لهم رد البيع لانه خصم والا فلا نقوله معلل في مسألة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسألة أصلا وانما فائدة ما مر عن الكفاية وغيرها قد بر هذا ما ظهر لى (قوله لتحقيق الخاصة) تحقيق فعل مضارع حذف منه احدى التاءين والخاصة فاعل يعنى أن فائدة اقرار المشتري بالدين فيما اذا غاب البائع صحة كونه خصما للغرماء في رد البيع (قوله فللغرماء رد البيع) لان حقهم تعلق به وهو حق الاستعانة أو الاستيفاء من رقبته وفي كل منهما فائدة فالاول تام مؤخر والثاني ناقص معجل وبالبيع تفوت هذه الخيرة فكان لهم رده زيلي (قوله ان لم يصل غنمه اليهم) قال في الهداية قالوا تأويل المسألة اذا لم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا محابة في البيع ليس لهم أن يردوه لو وصل حقهم قال الزيلي وفيه نظر لانه يشير الى انهم لا يكون لهم خيار الفسخ عند وصول الثمن اليهم اذا لم يكن في البيع محاباة وان لم يف الثمن بحقهم وان كان في البيع محاباة ثبت لهم خيار الفسخ وان وفى الثمن بحقهم وليس كذلك بل لهم خيار الفسخ اذا لم يف الثمن بحقهم وان لم يكن فيه محاباة لاجل الاستعانة وقد ذكره بنفسه قبيله ولا خيار لهم ان وفى الثمن بحقهم وان كان فيه محاباة

(أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن)  
لا قيمة العبد (وان باعه) السيد (معلل بدنه) يعنى مقرابه لا منكر كما سيجي لتحقيق الخاصة ويسقط خيار المشتري لا الغرماء (فللغرماء رد البيع) ان لم يصل غنمه اليهم



قوله لوصول حقهم اليه هكذا  
بخطه واعمل الصواب لوصول  
حقهم اليهم تأمل اه صححه

لان قبضهم الثمن دليل الرضى  
للبيع الا اذا كان فيه محاباة فاما  
أن ترفع أو ينقض البيع ابن كمال  
وقال المصنف هذا اذا كان الدين  
حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء  
والثمن لا ينفى بدنيهم والا فالبيع  
نافذ لزوال المانع (وان غاب  
البائع) وقد قبضه المشتري  
(فالمشتري ليس بنخصم لهم)  
لومنكرادينه خلافا للثاني  
ولومقرانخصم كإمر (ولو بقلبه)  
بأن غاب المشتري والبائع حاضر  
(فالحكم كذلك) أى لا خصومة  
(اجمعا) يعنى حتى يحضر  
المشتري لكن لهم تضمين البائع  
قيمه أو اجازة البيع وأخذ الثمن  
(عبد قدم مصر او قال انا عبد  
فلان مأذون في التجارة فباع  
واشتري) فهو مأذون وحينئذ  
(لزمه كل شئ من التجارة وكذا)  
الحكم (لو اشتري) العبد (وباع  
ساكنا عن اذنه وحججه) كان مأذونا  
استصفا بالضرورة التعامل وأمر  
المسلم محمول على الصلاح فيصل  
عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده  
تقييد المسألة بالمسلم ابن كمال  
(و) لكن (لا يباع له) (ب)  
اذا لم يف كسبه (الا اذا أقر  
مولاه به) أى بالأذن أو اثبت  
الغرم بالينة

لوصول حقهم اليه ولو قال وتأويل المسألة فيما اذا باعه بثن لا ينفى بدنيهم استقام وزال الاشكال لان الثمن  
اذا لم يف بدنيهم لهم نقض البيع كيفما كان واذا وفى ليس لهم نقضه كيفما كان واذا لم يوجد شئ مما ذكرنا  
من تأجيل الدين وطلبهم البيع ووفاء الثمن بالدين فالبيع موقوف حتى يجوز باجازه الغرماء وهى مسألة الكتاب  
اه ونحوه في شروح الهداية (قوله لان قبضهم الخ) تعليقه لفهوم قوله ان لم يصل عنه اليهم والتقدير فان وصل  
ليس لهم الرد لان الخ والاولى أن يقول بالبيع ط ثم ان هذا جواب عن صاحب الهداية وأصله لصاحب النهاية  
حيث قال اللهم الا أن يريد بقوله فان وصل ولا محاباة في البيع رضاهم بأخذ الثمن وهو رضى بالبيع ثم قال  
ولكن احتمال احضار الثمن والتخلى بينهم وبين الثمن بلفظ الوصول باق فكان المعقول عليه قول الامام  
قاضي خان تأويله اذا باع بثن لا ينفى بدنيهم اه وحاصله أن الوصول يحتمل معنى الاحضار والتخلى كما يحتمل  
معنى القبض فلا يدل على الرضى أقول لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقهم قرينة  
ظاهرة على أنه أراد بالوصول القبض كيلا يتناقض كلامه وأعمال الكلام أولى من أهمله سيما من مثل هذا  
الامام ولذا جزم به ابن الكمال وجعل ماسواه من حشاوى الاوهام (قوله الا اذا كان فيه محاباة) اذ لهم  
حينئذ أن يقولوا انما قبضنا الثمن لا اعتقادنا انه تمام القيمة ابن كمال أى فلا يدل على الرضى ما لم يف الثمن بحقهم  
(قوله وقال المصنف) أى تعالى زيلعى وغيره (قوله هذا) أى ثبوت رد البيع للغرماء (قوله والا فالبيع  
ناقد) أى بأن كان الدين مؤجلا لانه باع ملكه فادرا على تسليمه قبل تعلق حق الغير او كان البيع باذنه لانه بمنزلة  
يعدهم لانفسهم ومحل اذاباعه من غير محاباة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم ط قلت الظاهر كون المولى  
وكيلا عنهم فيجوز فيه ما مر في كتاب الوكالة تأمل قال أبو السعود وكذا يتقذا اذا كان باذن القاضي كما قدمناه  
اه او كان الثمن ينفى بدنيهم لان حقهم قد وصل اليهم (قوله لزوال المانع) وهو حق الغرماء (قوله ليس  
بنخصم لهم) لان الدعوى تضمن فسخ العقد فيكون الفسخ قضاء على الغائب زيلعى (قوله لومنكرادينه)  
أى لو كان المشتري منكرادين العبد (قوله خلافا للثاني) حيث قال هو خصم ويقضى للغرماء بدنيهم  
لانه يدعى الملك لنفسه في العين فيكون خصما لمن سارعه فيها زيلعى (قوله ولومقرانخصم) لان اقراره  
حجة عليه فيفسخ بيعه اذا لم يف الثمن بدنيهم زيلعى (قوله لا خصومة اجمعا) لان الملك والبلد للمشتري  
ولا يمكن ابطالهما وهو غائب فالم يطل ملكه لا تكون الرقبة محلا لحقهم زيلعى (قوله لكن لهم  
تضمين البائع قيمته) لانه صار مقبولا حقهم بالبيع والتسليم فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع  
زيلعى (قوله أو اجازة البيع) وتكون بمنزلة الاذن السابق ولم يذ كر تضمين المشتري اذا كان مقرا بدنيهم  
والظاهر أن لهم ذلك ويحترروا في الخيارات التي جرت في المسألة السابقة ط (قوله فهو مأذون) أى  
يصدق في حق كسبه حتى تقضى به ديونه استحصانا ولو غير عدل لان في ذلك ضرورة وبلوى لان اقامة الحجة  
عند كل عقد غير ممكن زيلعى (قوله ساكنا) حال من العبد أى لم يجبر بشئ (قوله ومفاده) أى  
مفاد قوله وأمر المسلم وكذا قول الزيلعى لان الظاهر انه مأذون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم  
لكن قال ح في النفس منه شئ اه قلت لانه خبر في المعاملة وقد قالوا الخبر ثلاثة خبر في الديانة تشتط له  
العدالة دون العدد وخبر في الشهادة فالعدالة والعدد وخبر في المعاملة فلا يشترط واحد لتلايضق الامر  
ولانه في الهداية عليه بأنه ان أخبر بالاذن فالأخبار دليل عليه والاقصر فله جاز لان الظاهر أن المحجور يجزى  
على موجب حجره والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كيلا يضيق الامر على الناس اه فقد اقتصر  
على العمل بالظاهر والضرورة فيشمل الكل ولا يتأقده ذكر العقل والدين لانه بالنظر لبعض الأشخاص تأمل  
(قوله بالمسلم) أى بالعبد المسلم (قوله ولكن لا يباع الخ) لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانها خالص حق  
المولى يختلف الكسب لانه حق العبد هداية (قوله أو آتبه الغريم بالينة) أى بحضرة المولى والا فلا تقبل  
لان العبد ليس بنخصم في رقبته وان أقر العبد بالدين فباع القاضي كسبه وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى  
وأكثر الاذن فان برهن الغرماء على الاذن والادب للمولى ما أخذوا من كسبه ولا يتقض بيع القاضي  
لان لا يبيع ظل الغائب ويؤخر حقهم الى المولى لان المحجور لا يؤخذ بقوله لانه سال اتقاني عن كسبه



ممنه  
في تصرف الصبي ومن له الولاية  
عليه وترتيبها

(وتصرف الصبي والمعتوه) الذي  
يعقل البيع والشراء (ان كان  
نافعا) محضا (كالا سلام والانتهاج  
صح بلا اذن وان ضارا كالطلاق  
والعتاق) والصدقة والقرض  
(لا وان اذن به وليهما وما تردد)  
من العقود (بين نفع وضرر كالبيع  
والشراء توقف على الاذن) حتى  
لو بلغ فأجازه نفذ (فان اذن  
لهما الولي فهما في شراء وبيع  
كعدم اذن) في كل أحكامه  
(والشرط) لصحة الاذن (ان  
يعتلا البيع سلبا للملك) عن  
البائع (والشراء جابلا) زاد  
الزيلعي (وان يقصد الربح ويعرف  
الغبن اليسير من الناحش وهو  
ظاهر (وولي أبوه ثم وصيه) بعد  
موته ثم وصي وصيه كما  
في القهستاني عن العمادية  
(ثم بعدهم) (جده) الصحيح وان  
علا (ثم وصيه) ثم وصي وصيه  
قهستاني زاد القهستاني  
والزيلعي

شيخ الاسلام (قوله وتصرف الصبي والمعتوه الخ) ذكر هذه المسألة في هذا الكتاب نظرا الى اذن  
ولي الصبي وكونه مأذونا باذنه وبين حكمه وذكرها في كتاب الجرح حيث قال ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز  
وليّه اوردته نظرا الى كونه مجبورا وبين حكمه يعقوبية (قوله الذي يعقل البيع والشراء) صفة لكل من  
الصبي والمعتوه ط عن الجوى (قوله محضا) أي من كل الوجوه (قوله والانتهاج) أي قبول الهبة وقبضها  
وكذا الصدقة قهستاني (قوله وان ضارا) أي من كل وجه أي ضررا دينيا وان كان فيه نفع آخرى  
كالصدقة والقرض (قوله كالطلاق والعتاق) ولو على مال فانهما وضعان لازالة الملك وهي ضرر محض  
ولا ينترسقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع له الا اعتبارا للوضع وكذا الهبة  
والصدقة وغيرهما قهستاني (قوله لا وان اذن به وليهما) لاشتراط الاهلية الكاملة وكذا الواجزة بعد بلوغه  
الا اذا كانت بلفظ يصلح لابتداء العقد كوقعت الطلاق أو العتاق وكذا لا تصح من غيره كآبيه ووصيه  
والقاضي للضرر قلت ومواضع الضرورة مستثناة من قواعد الشرع كما لو كان مجبورا بأورثته أو سلمت امرأته  
وأبي الاسلام أو كاتب وليه حظه من عبد مشترك واستوفى بدلها فقد صار الصبي مطلقا في قول كإصار معتقا  
وتماه في القهستاني والبرجندی درمنتي (قوله كالبيع) أي ولو بضعف القيمة لان العبرة بأصل وضعه  
دون ما عرض له باتفاق الحال وهو بأصله متردد بخلاف الهبة له وتحقيقه في المتح (قوله في كل أحكامه)  
فيصير مأذونا بالسكوت ويصح اقراره بما في يده من كسبه ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته كما في العبد جوهرية  
ولا يتقيد بنوع من التجارة ويجوز بيعه بالغبن الفاحش عنده خلافا لهما الى غير ذلك من الاحكام التي في العبد  
زيلعي ثم استثنى آخر الباب فقال الا أن الولي لا يمنع من التصرف في مالهما وان كان عليهما دين ولا يقبل  
اقراره عليهما وان لم يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرق أن اقرار الولي عليهما شهادة لانه اقرار على غيره  
فلا يقبل ودينهما غير متعلق بمالهما وانما هو في الذمة لانهم ما حتران فكان للولي أن يتصرف بعد الدين  
كما كان له قبله اه أقول وهذا في الحقيقة فرق بين المولى والولي لا بين العبد والصبي فلا حاجة لاستثنائه  
لان الكلام في تصرفات الصبي أشار اليه في المعراج (قوله أن يعقل البيع الخ) أي أن يعرف مضمون البيع  
لا مجرد العبارة يعقوبية وغيرها قال في الوالولية فانه ما من صبي لقن البيع والشراء الا ويتلقتهما (قوله  
سلبا للملك) أي ملك المبيع وجابلا للثمن وبالعكس في الشراء (قوله زاد الزيلعي) أي تعالى غيره  
من شراح الهداية وغيرهم (قوله وأن يقصد الربح) كان ينبغي له أن يأتي بألف التثنية في يقصد ويعرف  
ليناسب المتن ح لكن حكى الشارح عبارة الزيلعي وافراد الضمير هنا باعتبار المذكور والخطب سهل  
(قوله ويعرف الغبن الخ) بحث شيخنا في هذا الشرط بأن الفرق بين اليسير والفاحش مختص بمخذاق التجار  
فينبغي أن لا يعتبر ح قلت وأصله للعلامة يعقوب باشا محشي صدر الشريعة ذكره أوائل كتاب الوكالة لكنه  
بحث مصادم للمنقول في المذهب فالشان في تأويله ولعل مرادهم فيما تكون قيمته معروفة مشهورة والا فغيره  
قد يغيب فيه اعقل الناس او المراد أن يعرف أن الخمسة فيما قيمته عشرة مثلا غبن فاحش وأن الواحد فيها يسير  
فان من لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبي دفع له رجل كعبا وأخذ به ثوبه فانه اذا فرح به ولم يعرف انه مغبون  
لا يصح تصرفه أصلا والتظاهر أن هذا هو المراد وأجاب في وكالة السعدية بأنه قد يقام التمكّن من الشيء مقام ذلك  
الشيء فالتمكّن من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصبي الذي كلامنا فيه فليتأمل اه وحاصله أن ما ذكر  
كتابة عن أن يكون عاقلا وليس المراد حقيقة هذه المعرفة فهو من اطلاق اللازم واردة المألوم والله تعالى أعلم  
(قوله وهو ظاهر) كأنه ظاهر بالنسبة اليه او الجملة حالية والمعنى أن يعرف الغبن المذكور حال كونه  
ظاهرا الكل ذي عقل فيكون بمعنى ما أجاب به (قوله وولي أبوه) أي الصبي وفي الهندية والمعتوه الذي  
يعقل البيع يأذن له الأب والوصي والجد دون الأخ والمم وحكمه حكم الصبي ثم ذكر بطلان اذن ابنه له  
ويمكن رجوع الضمير في المتن الى الصبي والمعتوه باعتبار المذكور ثم هذا اذا بلغ معتوها أما اذا بلغ طفلا ثم  
عنه لا تعود الولاية الى الأب قياسا بل الى القاضي أو السلطان وفي الاستحسان تعود اليه قبل الاول قول  
أبي يوسف والثاني قول محمد وقيل الاول قول زفر والثاني قول علمائنا الثلاثة كما في التاترخانية  
(قوله ثم وصي وصيه) قال الرمي في حاشية البصر أي وان بعد كما في جامع الفصولين (قوله الصحيح)



احتراز عن الجدة الفاسد كآبي الامة (قوله ثم الوالى) المراد بالوالى من اليه تقليد القضاة بدليل قول الهداية بخلاف صاحب الشرط لانه ليس اليه تقليد القضاة ح وأخرى العناية الوالى عن وصى القاضى قال فى العقوبة وفيه كلام (قوله بالطريق الاولى) أى ثبوت الولاية للوالى أولى لان القاضى يستمد هامنه (قوله ثم القاضى او وصيه) انما سمى وصيا مع أن الايصاء هو الاستحلاف بعد الموت لانه هنا يصير خليفة للاب كأن الاب جعله وصيا فان فعل القاضى يصير كفعل الاب أبو السعود عن الشئنى واستشكل فى العقوبة تأخير القاضى بما سأتى من أن القاضى لو أذن للصغير وأبى أبوه يصير مأذونا قال فانه يستلزم تقدمه على الاب فى الاذن كما لا يخفى اه أقول وسند كرجوا به (قوله أيهما تصرف صح الخ) أى أن كلاهما فى مرتبة واحدة كما قاله فى الدر المنقى قال القهستاني وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بجهة ولاية كل من الوالى والقاضى ووصيه بعدم موت وصى وصى الجدة اه وحاصله انه لا ولاية للجد مع وصى الاب ولا للوالى والقاضى مع الجدة او وصيه وبعد الجدة او وصيه لارتتيب (قوله دون الامة او وصيه) قال الزيلعي وأما ما عدا الاصول من العصبية كالم والاخ وغيرهم كالامة ووصيه وصاحب الشرطة لا يصح اذنهم لانهم ليس لهم أن تصرفوا فى ماله تجارة فكذا لا يملكون الاذن له فيها والاولون يملكون التصرف فى ماله فكذا يملكون الاذن له فى التجارة اه (قوله هذا فى المال) ليس على اطلاقه فنى وكالة الجهر عن خزنة المقتنين وليس لوصى الامة ولاية التصرف فى تركه الامة مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه او الجدة وان لم يكن واحدا من ذكرنا فله الحفظ ويبيع المنقول لا العقار والشراء للتجارة وما استفاده الصغير من غير مال الامة مطلقا وتعامه فيها اه لكن يبيع المنقول من الحفظ قال فى الساج والعشرين من جامع الفصولين ولو لم يكن أحد منهم فلوصى الامة الحفظ ويبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا شراء ما لا بد منه من نفقة وكسوة وما ملكه اليتيم من مال غير تركه أمته فليس لوصى أمته التصرف فيه منقولا او غيره وتعامه فيه فراجع (قوله بخلاف النكاح) فانه لا مدخل للأوصياء فيه بل هو للاولياء وللامة ولايته أيضا عند عدم العصبية (تمة للصبي) او المعتوه المأذون أن يأذن لعبداه أيضا لان الاذن فى التجارة تجارة وليس لابن المعتوه أن يأذن لايه المعتوه ولا أن يتصرف فى ماله وكذا اذا كان الاب مجنونا وتعامه فى التبيين (قوله او عبد نفسه) أى عبد القاضى نفسه بناء على ما فهمه صاحب الاشياء وقد مناه فيه (قوله كما مر) أى أوائل كتاب المأذون (قوله لا يكون اذنا) لانه لا حق له فى مال الغير حتى يكون الاذن اسقاطا لحقه ذكره الزيلعي أول الكتاب وهو يفيد كونه اذنا لعبداه فيأيد ما قدمناه (قوله اذا كان لكل واحد منهما) صوابه او كان بأوبدل اذا عطف على لم يكن كما عبر به الزيلعي عند قول الكثر وبثب بالسكوت وقوله ولعبداهما عطف على اليتيم والمعتوه وانظر ما نكتة تأخيره وقوله عند طلب متعلق بقوله يأذن والحاصل أن القاضى يصح اذنه لهما عند عدم الولى فان كان فلا الا اذا امتنع الولى وهذا ما يأتى عن البرجندى والنظم وعمله فى معراج الدراية بأن الاب صار عاضلا له فتنقل الولاية الى القاضى بسبب عضله كالولى فى باب النكاح اه وبه ظهر أنه لا يلزم منه تأخر ولاية الاب عن القاضى ولذا قال فى التارخانية فانه جائز وان كانت ولاية القاضى مؤخرة عن ولاية الاب والوصى وبه اندفع ما قدمناه عن العقوبة فتدبر (قوله قلت وفى البرجندى الخ) ومثله فى الخلاصة ولعله أعاده مع أنه ما فى المتن لانه ليس فيه تقييد الاذن بوقت الطلب فيفيد أنه قيد اتفاقى ومثله ما يأتى عن النظم وكذا قول الهندية عن المحيط فرأى القاضى أن يأذن له وأبى أبوه تأمل (قوله لا ينجر بعد ذلك أصلا) أى وان مات القاضى أو عزل بخلاف موت الاب أو الوصى للعلة التى ذكرها وبه صرح فى التارخانية (قوله لا ينجر قاض آخر) فلا ينجر بجبر الاب تارخانية (قوله لو أقر الانسان) أى أقر الصبي والمعتوه المأذونان كما فى النهاية والهندية والمراد بالانسان غير الاب الاذن لما فى التارخانية للصبي المأذون من جهة الاب اذا أقر لايه بما لى فيه أو بدين لم يصح اقراره اه ومفهومه انه لو كان مأذونا من جهة القاضى يصح اقراره لايه يدل عليه ما فى الولوجية لوباع صبي مأذون له من أبيه وعليه دين بما يتقارب فيه جائز فان أقر بقبض الثمن لم يصدق الا بيينة لانه اقرار للاب وقد استفاد الاذن منه كما لو ادعى الاب الايفاء اه (قوله بما سمعها) يتناول العين والدين نهاية (قوله صح على الظاهر) يعنى ان اقرأ أن ما ورثاه من أبيهما

ثم الوالى بالطريق الاولى (ثم القاضى أو وصيه) أيهما تصرف يصح فلذا لم يقل ثم (دون الامة أو وصيه) هذا فى المال بخلاف النكاح كما مر فى باب (رأى القاضى الصبي أو المعتوه أو عبدهما) أو عبد نفسه كما مر (بيع وبشترى فسكت لا يكون) سكوته (اذنا فى التجارة و) القاضى (له ان يأذن لليتيم والمعتوه اذا لم يكن له ولى ولعبداهما اذا كان لكل واحد منهما) من الصبي والمعتوه (ولى وامتنع) الولى (من الاذن عند طلب ذلك منه) أى من القاضى زيلعي قلته وفى البرجندى عن الخزنة لو أبى أبوه أو وصيه صح اذن القاضى له زاد شارح الوهبانية ولا ينجر بعد ذلك أصلا لانه حكم الابحجر قاض آخر فتدبر (فروع) لو أقرأ لانسان بما سمعها من كسبه اوارث صح على الظاهر

قوله لا ينجر وكذلك قوله فلا ينجر بجبر الاب هكذا بخطه والذى فى نسخ الشارح ولا ينجر ولعله الصواب فليست تأمل اه معجمه



لفلان صح في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انه لا يصح فيما ورثه لان حصة اقراره في حصة حقه حاجته الى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر انه بانضمام رأي الولي التحق بالبالغ وكل من المالكين ملكه فصح اقراره فيما درر وكون الميراث من الاب غير قيد كما في النهاية (قوله ككماذون) هذا ليس في الدرر على أن المأذون لا يرث له سائحي (قوله الا في مسألة الخ) حاصله أن اشتراط العلم اذا كان الاذن قصدا فلا يفتقر فيها كونه جازيا وانه ونقل البيهقي عن الولوالجية انه لا يصح ماذونا قال فصار فيه روايتان (قوله فبايعوه وهو لا يعلم صار ماذونا) فكان له أن يبيع غيرهم ولو لم يبايعوه بل يبايعه قوم آخرون لا تصح مبايعتهم ولا يصح ماذونا لان الاذن ثبت في ضمن مبايعة الذين أمرهم فلا يثبت الاذن قبلها تارة ثانية وبه يظهر كون الاذن فيها ضمنا وان قال قائل فاني أدنت له قدبر (قوله بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير) لم يظهر لي وجه الفرق فليست جوى قلت وعلى الرواية الثانية لا فرق وفي شرح تنوير الاذهان عن الزيادات لو قال بيع عبدك من ابني الصغير بألف فباعه به ان علم الابن أمر الاب جازوا فلا وفي بعض الروايات جاز مطلقا وحمل بعض المشايخ الاول على القياس والثاني على الاستحسان وبمعنى قال على الروايتين والحاصل أن الاذن بالتصرف لو ثبت مقصودا بشرطه علم المأذون ولو ثبت ضمنا لغيره فقبل فيه قياس واستحسان وقيل روايتان ومن المشايخ من قال لا فرق بينهما وهو الظاهر اه ملخصا قال أبو السعود وهو صريح في رد المخالفة التي ذكرها المصنف بقوله بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني الصغير اه وأقره شيخنا هبة الله البعلبي في شرحه على الاشياء (قوله لا يصح الاذن للآتي) عللوا عدم انجبار العبد بالآتي على قول زفر بأنه لا ينافي ابتداء الاذن وعليه منى في فن القواعد من الاشياء فقال الاذن له صحيح لكن قال الزيلعي لنا أن نمنعه لان الآتي يمنع الابتداء على ما ذكره شيخ الاسلام وذكر في شرح المجمع انه محمول على اختلاف الرواية وذكر في العناية ان علم به كان ماذونا (قوله المجموع ولا يئنه) أي تشهد بالنصب وفي العناية أذن للآتي لا يصح وان علم الآتي وان أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح وان أذن للمغصوب ان الغاصب مقترضا أو عليه يئنه صح والافلا لانه لو باعه في هذا الوجه جازي يئنه (قوله على الصحيح) في العناية العبد المأذون ينحصر بالآتي لا المدبر المأذون والصحيح أن العبد المأذون لا ينحصر بالنصب وكذا بالآتي لا سرق قبل الا حرا بل بعده فان وصل الى مولاه بعد ذلك لا يعود ماذونا وكذا ان عاد من الآتي في الاصح اه ملخصا قال في شرح تنوير الاذهان فكل كلام المصنف ليس على إطلاقه اه أي بالنسبة الى الآتي فكل كلامه محمول على المدبر المأذون لا العبد المأذون أي القن وبه تندفع المناقاة بين ما هنا وبين ما مر في المتن فافهم (قوله ولو أذن القاضي) مستغنى عنه بما مر متنا وشرحا (قوله يعقوب) هو اسم أبي يوسف العلم (قوله الصغير) أي المحجور وفي القنية استودع صبيها القفا فاستهلكها لم يضمن عندهما وقال أبو يوسف يضمن في ماله ولو ركب الدابة الودبعة فعطبت على الخلف وان استودعها عبد المحجور فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقال أبو يوسف يباع فيها ولو كانت عبدا فقتله الصبي أو العبد فهو كقتله ما ماله ليس بوديعة عندهما والفرق أن المولى لا يملك روح العبد ولا التسليط عليه بخلاف المتاع والدابة ولو أقرض صبيها عبد المحجورين لاضمان في الحال ولا المال بلا خلاف وقيل القرض على الخلف شربلائي (قوله وتحليفه الخ) أي المأذون أي لو أذن على المأذون شيئا فأنكره اختلفوا في تحليفه ذكر في كتاب الاقرار يحلف وعليه الفتوى خائفة فلو قال وحلف ماذونا اذا هو ينكر لكان اشبه شربلائي (قوله ولورهن المحجور) المراد به هنا العبد وان كان الصبي الغافل مثله فافهم (قوله فبايعه) أي بليق ما صنع على ماله لصحته باجازه مولاه (قوله قال) يعني ابن وهبان المفهوم من قوله وفي الوهبانية (قوله وكذا) أي كالعبد المحجور فيما ذكر (قوله قلت الخ) البحث للشربلائي على أن هذا وارد على القرض ولم يذكر في النظم وانما ذكره الشربلائي فهو اعتراض على غير مذكور ح اقول هو داخل في عموم التصرف المذكور في التعليل فانهم والله تعالى اعلم

كما ذون درر المأذون لا يكون ماذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال بايعوا عبدي فاني أدنت له فبايعوه وهو لا يعلم صار ماذونا بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير لا يصح الاذن للآتي والمغصوب المحجور ولا يئنه ولا يصح محجورا به ما على الصحيح اشياء وفي الوهبانية ولو أذن القاضي لطفل وقد أبي أبوه يصح الاذن منه فينحصر وضمن يعقوب الصغير وديعة وتحليفه يفتى به حيث ينكر ولورهن المحجور أو باع أو شري وجوز المولى فيما يتغير لتوقف تصرف المحجور على الاجازة فلا ولم يجز بل اذن له في التجارة فأجازها العبد جاز استحسانا ولو لم يأذن له فأعتقه فأجازها لم تصح اجازته قال وكذا الصبي المميز قلت ولا يفتى أن ما هو تبرع ابتداء ضار فلا يصح باذن ولي الصغير كالقرض انتهى والله اعلم

(كتاب الغصب)

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغصب) •

وجه المناسبة كما قال الاتقاني أن المأذون يتصرف في الشيء بالاذن الشرعي والغاصب بلا اذن شرعي



ولما كان الاول مشروعا قدمه وسيأتي أن الغصب نوعان ما فيه اثم وما لا اثم فيه وأن الضمان يتعلق بهما  
 ( قوله هو لغة أخذ الشيء ) وقد يسمى المصوب غصبا تسمية بالمصدر ( قوله ازالة يد محقة ) أي بفعل  
 في العين كما ذكره ابن الكمال ليخرج الجلوس على البساط فإن ازالة موجوده فيه لكن لا بفعل في العين ح  
 وفي كون ازالة موجودة هنا نظر كما ستعرفه فتدبر ولا يضمن ما صار مع المصوب بغير صنعته كما اذا غصب  
 دابة قبيعتها أخرى أو ولدها لا يضمن التابع لعدم الصنع وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن  
 لما ذكرنا لعدم اثبات اليد المبطله زيلعي فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم تحقق العلة المذكورة  
 كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يرزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمقتط اذا لم يشهد مع القدرة على  
 الاشهاد مع انه لم يرزل يد او تضمن الاموال بالاتلاف تسببا كحفر البئر في غير الملك وليس ثمة ازالة يد أحد  
 ولا اثباتها فالجواب أن الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي  
 كما في العناية وقال الديري في التكملة وقد يدخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان ساواه في حكمه كبحرود  
 الوديعة لانه لم يوجد الاخذ ولا النقل اه اذا علمت هذا ظهر سقوط ما أورده الشلبي معزيا للعناية وجرى  
 عليه بعضهم من انه اذا قتل انسانا في منازعة وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصبا مع عدم أخذ شيء وما اذا غصب  
 عبلا فاستهلكه حتى ييس لبن أمه يضمن قيمة العجل ونقصان الاتم وان لم يفعل في الاتم شيئا لماعلمت من أن وجوب  
 الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي وان لم يتحقق الغصب أبو السعود أقول التزام  
 هذا يوجب ضمان العقار والزوائد لوجود التعدي فليأتمل وزاد بعضهم بعد قوله ازالة يد محقة او قصرها  
 عن ملكه كما اذا استخدم عبد ليس في يد مالكة قتل يرد عليه انه يشمل العتار مع أن المراد اخراجه قاتل  
 ( قوله ولو حكما ) مباغة على قوله ازالة يد فان يد المودع يد صاحب الوديعة قبل الجحود وبعده أزيلت  
 يد صاحبها حكما ولو أخرجه بعد قوله باثبات يد مبطله لكان أولى فان ذلك اثبات يد مبطله حكما فيكون راجعا  
 اليهما ط وعلى ما مر لا حاجة الى هذا التعميم فانه تعد لا غصب لكن في جامع الفصولين في ضمان المودع  
 عن قتاوى رشيد الدين لو وجدها انما يضمن اذا انقلها من مكان كانت فيه حال الجحود والا فلا فلو قلنا بوجوب  
 الضمان في الوجهين فله وجه اه وعلى الاول ازالة حقيقة تأمل ثم قل في الخلاصة عن المتق الضمان  
 مطلقا ( قوله باثبات يد مبطله ) الباء بمعنى مع كما أشار اليه مسكين والنسبة بين ازالة اليد واثباتها  
 بالعموم والخصوص الوجهي فيجتمعا في أخذ شيء من يد مالكة بلا رضاه وينفرد الاول في تبعية المالك  
 والثاني في زوائد المصوب أفاده أبو السعود وفي القهستاني الاصل ازالة اليد المحقة لا اثبات المبطله ولهذا  
 لو كان في يد انسان ديرة فضرب على يده فوقعت في البحر يضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف غرستان مصوب  
 لم يضمن وان وجد اثبات لعدم ازالة اليد اه وهذا منطبق على قول محمد كما يأتي فانه صريح في أن الغصب  
 هو ازالة فقط وهو خلاف كلام غيره من انه لا بد من ازالة والاثبات معالكن قال بعده وذكر الزاهد  
 اه على ضربين ما هو موجب للضمان فيشترط له ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط له اثبات اليد اه أي  
 كغصب العقار فانه موجب للرد دون الضمان عنده ما قال أبو السعود وبه يحصل التوفيق في كلامهم اه  
 تأمل ( قوله واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط ) واعتبر محمد ازالة اليد المحقة في غصب المنقول وفي غيره يقيم  
 الا تبلاء مقام ازالة كما حققه في النهاية ولذا ضمن العقار وان لم يتحقق فيه ازالة ( قوله والثمره الخ )  
 أي ثمره الخلاف تظهر في زوائد المصوب ( قوله لا يضمن عندنا ) أي بالهلاك متصلة او منفصلة لعدم ازالة  
 اليد ما لم يمنعها بعد الطلب فتضمن بالاجماع غاية البيان قلت وسيأتي في الفصل من انما يضمن بالتعدي أيضا  
 وشرحا لطلب المتصلة لا يضمن ( قوله فلا يتحقق في ميتة وحر ) وكذا في كف من تراب وقطرة ماء  
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية من نفعها فهلك لم يضمن قهستاني عن النهاية قال الرحبي والمراد بالميتة  
 أي حتف أنفها من غير السمك والجراد أما المتخفة وما في حكمها فهي من الشاة وهو غير المتقوم وأما السمك  
 والجراد فهو مال يتحقق فيه الغصب اه ( قوله متقوم ) هو بكسر الواو حيث ورد لانه اسم فاعل ولا يصح  
 الفتح على أن يكون اسم مفعول فانه مأخوذ من تقوم وهو قاصر واسم المفعول لا يبنى الا من متعذر رجعي  
 عن شرح المنهاج للدميري وفسره القهستاني بجباح الاتضاع شرعا قال وهو احتراز عن الحجر والخنزير

(هو) لغة أخذ الشيء مالا أو غيره  
 كالخز على وجه التغلب وشرعا  
 (ازالة يد محقة) ولو حكما كبحرود  
 لما أخذه قبل أن يحوله (بإثبات  
 يد مبطله) واعتبر الشافعي إثبات  
 اليد فقط والثمره في الزوائد فثمره  
 بستان مصوب لا يضمن عندنا  
 خلافا له درر (في مال) فلا يتحقق  
 في ميتة وحر (متقوم)



فلا يتحقق في خمر مسلم (محترم)  
 فلا يتحقق في مال حربي (قابل  
 للنقل) فلا يتحقق في العقار  
 بخلاف المجد (بغير اذن مالكه)  
 احتريزه عن الوديعة واعلم  
 أن الموقوف مضمون بالاتلاف  
 مع أنه ليس بمالك أصلاً صرح به  
 في البدائع فلو قال بلا اذن من له  
 الاذن كما فعل ابن الكمال لكان  
 أولى (لأنه ينفذ) احتريزه عن  
 السرقة وفيه لابن الكمال كلام  
 (فاستخدام العبد وتحميل  
 الدابة غصب) لازالة يد المالك  
 (لا جلوسه على بساط) لعدم  
 ازالته فلا يضمن مالم يهلك بفعله  
 وكذا لو دخل دار انسان وأخذ  
 متاعاً وجده فهو ضامن وان لم  
 يحوله ولم يجده لم يضمن مالم يهلك  
 بفعله او يخرج منه من الدار خائفة  
 (وحكمه الاثم لمن علم انه مال  
 الغير ورده العين قائمة والغرم  
 هالكة ولغير من علم الاخير ان)  
 فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع  
 بالحديث (المغصوب منه مخير بين  
 فسخ الغاصب وغاصب الغاصب

والمعازف عندهما اه وكأنه لم يفسره بماله قيمة لئلا يتكرر مع قوله مال لكن يخرج عنه خبر الذي مع  
 أن الغصب يجري في مال الكافر لا محالة كما في العزمية واليه اشار الشارح تبعاً لابن الكمال وصدر الشريعة  
 بقوله خمر مسلم فالأولى تفسيره بماله قيمة شرعاً وهو اخص من قوله مال فيكون فضلاً فلا يتكرر (قوله فلا يتحقق  
 في خمر مسلم) قال في المجتبى غصب من مسلم خمر فعليه ضمان الرد وان لم يكن عليه ضمان القيمة اه فقوله  
 لا يتحقق اي غصب الضمان لا غصب الرد قتأمل ط (قوله في مال حربي) كذا في النهاية والتبيين لكن  
 مع زيادة كونه في دار الحرب شرباً ليلية (قوله قابل للنقل) مستدرج مع ازالة اليد بفعل في العين لكن  
 المصنف لما يذكّر القيد في الأول احتاج الى هذا القيد ح قال ط قلت قد يوجد الفعل في غير القابل  
 كما اذا هدم الدار وركب الارض اه يعني أن العين يشمل غير القابل فتعبر المصنف احسن تأمل (قوله  
 فلا يتحقق في العقار) بخلاف المجد لعدم ازالة اليد كما يأتي بيانه قال القهستاني والصحيح الأول في غير الوقف  
 والثاني في الوقف كما في العمادى اه وسيد كره الشارح (قوله بغير اذن مالكه) لاجابة اليه مع قوله  
 باثبات اليد المبطله ح (قوله عن الوديعة) اي ونحوها كالعارية لصدق التعريف عليها سوى قوله باثبات  
 يد مبطله وقوله بغير اذن مالكه (قوله لكان أولى) اي وان أمكن أن يراد بالمالك ولولو للمنفعة كما قال  
 بعضهم اول التصرف وكالوقف الموصى بمنفعته وما في يد وكيل أو أمين (قوله وفيه لابن الكمال كلام)  
 حاصله ان السرقة داخله باعتبار اصلها في الغصب الا ان فيها خصوصية ادخلتها في الحدود فلا ينافي دخولها  
 باعتبار اصلها في الغصب كالشراء من النضوى فانه غصب مع انه مذكور في باب من البيوع باعتبار ما فيه من  
 خصوصية بها صار من مسائل البيوع اه واجاب السائحاني بأنه اراد بقوله لا يضمن ما يقطع به فانه لو هلك  
 لا يضمن مع ان المغصوب شأنه ان يضمن بعد الهلاك اه وهو حسن (قوله فاستخدام العبد) اي  
 ولو مشتركاً كما في القهستاني وهذا لو استعمله لنفسه فلو غلبه اي في عمل غيره لا ضمان كما يأتي آخر الغصب  
 وسند كره عن البرازية هناك ان هذا أيضاً اذا خدمه عقب الاستخدام والا لضمان (قوله وتحميل  
 الدابة) اي ولو مشتركاً وكذا ركوبها فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب قتل وتركها في مكانه لم يضمن لان  
 الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك قهستاني لكن اذا تلفت بنفس  
 الحمل والركوب يضمن وان لم يحولها لوجود الاتلاف بفعله كما يأتي وكذا يضمن بيع حصته من الدابة المشتركة  
 وتسليمها للمشتري بغير اذن شريكه كما في فتاوى قارئ الهداية أبو السعود وقدمه الشارح آخر الشركة  
 عن المحببة (قوله لازالة يد المالك) أي واثبات اليد المبطله فيها من (قوله لعدم ازالته) أي يد المالك  
 لأن البسط فعل المالك فتبقى يد المالك ما بقي أثر فعله لعدم ما يزيلها بالنقل والتحويل تبين وغيره ومثله لو ركب  
 الدابة ولم يزل عن مكانه معراج فقوله ح صوابه لازالة اليد لا بفعل في العين اه فبسه كلام وهو مبني على  
 ما قدمه عن ابن الكمال (قوله وكذا لو دخل الخ) التشبيه في الضمان المقدر بعد قوله مالم يهلك بفعله  
 فان تقديره فيضمن (قوله وان لم يحوله) أي يحول ما استعمله من العبد والدابة وهو اشارة الى ما قدمناه  
 وقوله ولم يجده أي في مسألة أخذ المتاع وهو محترز وقوله ويجده ومثله الدابة لما في البرازية فعد في ظهرها  
 ولم يحولها لا يضمن مالم يجدها وقوله مالم يهلك بفعله او يخرج منه من الدار أي في مسألة المتاع أيضاً فانظر  
 ما أحسن هذه العبارة القليلة وما تضمنته من القوائد الجلية (قوله ولغير من علم الاخير ان) أي وحكمه  
 لغير من علم انه مال الغير الرد والغرم فقط دون الاثم (قوله بالحديث) وهو قوله عليه الصلاة والسلام رفع  
 عن أمتي الخطأ والنسيان معناه رفع مآثم الخطأ اتقاني (قوله المغصوب منه مخير الخ) وكذا لا يضمن  
 كل بعضاً كما سيأتي متناوباً يستثنى أيضاً ما في جامع الفصولين هشم ابريق فضة لا حديد ثم هشمه الاخر يرى  
 الأول من الضمان ضمن الثاني مثلها وكذا الوصب ما على برثم صيب عليه الاخر ما وزاد في نقصانه يرى  
 الأول ضمن الثاني قيمته يوم صب الثاني اذا لم يمكن للمالك رد البئر والابريق الى الحالة التي قبل الأول ليضمنه  
 المثل او القيمة اه تأمل هذا وكالغصب منه ما اذا رهنه الغاصب أو أجره أو اعطاه فهلك كما في شرح  
 الطحاوي وقال في حاوي القدسي الغاصب اذا اودع المغصوب عند انسان فهلك فلصاحبه ان يضمن أي ما شاء



فان ضمن المودع رجوعه على الغاصب وان ضمن الغاصب لم يرجع بشئ وان غصب من الغاصب فهلك في يد  
 الثاني ان ضمن الثاني لم يرجع على الاول وان ضمن الاول رجوع على الثاني يرى وسيأتي قبل الفصل مسائل  
 آخر (قوله المصوب) نفع للوقف (قوله بان غصبه) أي الغاصب الثاني (قوله وقيته أكثر) جله حالية  
 قيد لقوله غصبه (قوله كذا في وقف الحايية) أي في آخر اجارة الاوقاف منها ونصها رجل غصب أرضا  
 موقوفة قيمتها ألف ثم غصب من الغاصب رجل آخر بعدما ازدادت قيمة الأرض وصارت تساوي التي درهم  
 فان المتولى يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل العقار مضمونة بالغصب لان تضمين الثاني  
 انفع للفقير وان كان الاول امل من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون انفع للوقف واذا تبع القيم  
 احدهما يرى الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول او الثاني يرى الآخر اهـ وهكذا  
 نقلها البيهقي ونقلها أيضا في شرح تنوير الاذهان لكن قال وان كان الاول امل من الثاني يتبع القيم أحدهما  
 وباتباع أحدهما يرى الآخر عن الضمان الخ قال أبو السعود في حاشية الاشياء بالنقل عن الحايية قد اختلف  
 وعبارة المصنف يستفاد من مفهومها موافقة ما ذكره البيهقي اهـ أقول الذي وجدته في الحايية هو  
 ما قدمته بجر وفه والمستفاد من كلام المصنف هو الثاني وقد يقال لا مخالفة ولا اختلاف في النقل فان قول  
 الحايية وان كان الاول امل يتبع الاول ليس على سبيل الزوم بل له أن يتبع الثاني بدليل ما بعده فن قال يتبع  
 أحدهما أي بجاصل كلام الحايية ويقرب به انه عبر بقوله امل فيفيد أن الثاني امل أيضا لان امل أفعل تفضيل  
 فلذا كان القيم بالخيار وهذا هو المفهوم من قول المصنف بخير الا اذا كان الخ فان مفهومه انه اذا لم يكن الثاني  
 امل أي بان كان الاول امل يبقى على خياره فقوله ح في كلام المصنف اختصار محل مدفوع فافهم  
 (قوله وفي غصبها) أي غصب الحايية ونقله في النهاية عنها وعن الذخيرة قائلا ان هذا الفرع مخالف للاصل  
 الذي ذكره حيث أوجب نقصان الآم وان لم يفعل الغاصب في الآم فعلايز بل يد المالك اهـ وقد مناه الكلام  
 عليه أول الكتاب (قوله من هدم حائط غيره ضمن نقصانه) في شرح النقاية للعلامة قاسم ان شاء ضمنه  
 قيمة الحائط والنقص للنضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان وليس له ان يجبره على البناء كما كان لان  
 الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمين النقصان ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط  
 فيضمن فضل ما بينهما اهـ ومنه يظهر مل في كلام المصنف جوى وقيل ان كان الحائط جديدا أمرا باعاده  
 والا لا وفي البرازية هدم جدار غيره من التراب واعاده مثل ما كان يرى وان كان من الخشب فاعاده كما كان  
 فكذلك وان بناء من خشب آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني أجود يبرأ اهـ وفيها لو فيه تصاوير  
 مصبوغة يضمن قيمة الجدار والصبيغ لا التصاوير لانها حرام اهـ يعني اذا كانت لذي روح والا فيضمن قيمتها  
 أيضا أبو السعود وهذا في غير الوقف يرى وأما الوقف فيأتي قريبا (قوله الا في حائط المسجد) لم يذكره قاضي  
 خان على سبيل الاستثناء كما ذكره المصنف ولم يظهر لي الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره والعلّة بأنه من ذوات  
 الامثال جارية في حائط المسجد جوى وفي شرح البيهقي اما الوقف فقد قال في الذخيرة واذا غصب الدار  
 الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الاشجار للقيم أن يضمنه قيمة الاشجار والنجيل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على  
 ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة النخل باساق الأرض لان الغصب ورد هكذا اهـ أقول ومقتضاه انه اذا  
 أمكنه رد البناء كما كان وجب ولم يفضل فيه بين المسجد وغيره من الوقف ولهذا قال البيهقي فيما سبق وهذا  
 في غير الوقف وفي اجارات فتاوى قارئ الهداية فيمن استأجر دارا وقفها فهدمها وجعلها طاحونا أو فرنا اجاب  
 بأنه ينظر القاضي ان كان ما غيرها اليه انفع وأكثر ربحا أخذ منه الاجرة وأبقى ما عمره للوقف وهو متبرع والا  
 الزم بهدمه واعادته الى الصفة الاولى بعد تعزيره بما يليق بحاله اهـ فظهر ان لافرق بين المسجد وغيره من  
 الوقف بخلاف المالك ويحتاج الى وجه الفرق كما مر ولعله قولهم يفتى بما هو انفع للوقف ولا شك ان تعميره  
 كما كان أنفع من الضمان تأمل ثم رأيت في حاشية الرمل على الفصولين عن الحاوي ولواقي نجاسة في بئر خاصة  
 يضمن النقصان دون النزع وفي بئر العامة يؤمر بترتها كما روي في هدم حائط المسجد لان الهادم نصيبا في العامة  
 ويتعذر تمييز نصيب غيره عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة اهـ (قوله وفي القنية الخ) ونصه  
 رجل كان تصرف في غلات امرأته ويدفع ذهابها المراجعة ثم ماتت فادعى ورثتها ان كنت تصرف في مالها

الا اذا كان في الوقف المصوب

بان غصبه وقيته أكثر وكان

الثاني أملا من الاول فان

الضمان على الثاني) كذا في وقف

الحايية وفي غصبها غصب عملا

فاستهلكه ويسر لبن أمته ضمن قيمة

العجل ونقصان الام وفي كراهيتها

من هدم حائط غيره ضمن نقصانه

ولم يؤمر بعمارة الا في حائط

المسجد وفي القنية تصرف

في ملك غيره ثم ادعى انه كان

بأذنه فالقول للمالك

مطلب

فيما لو هدم حائط



بغير اذنها فليكن الضمان فقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج لان الظاهر شاهد له أي والظاهر يكفي  
لادفع حموى قلت وسيأتي في شتى الوصايا فيما لو عمد دار زوجته انه لو اختلفا في الاذن وعدمه فالقول لمنكره  
تأمل (قوله) ويجب رد عين المصوب لقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترده لقوله عليه السلام  
لا يحل لاحدكم ان يأخذ مال أخيه لاعبا ولا جادا وان أخذته فليرده عليه زيلعي وظاهره ان رد العين هو  
الواجب الاصل وهو الصحيح كما سيذكره الشارح وسنوضحه (قوله) ما لم يتغير تغيرا فاحشا) سيأتي تفسيره  
بأنه ما فوت بعض العين وبعض ثمنه وانه حينئذ يسلم الغاصب العين ويدفع قيمتها او يدفعها ويضمن ثمنها  
والخيار في ذلك للمالك رجعي (قوله) لتفاوت القيم الخ) فلو غصب دراهم او دينار فطالبه المالك في بلدة  
أخرى عليه تسليمها وليس للمالك طلب القيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا فلو اختلفت القيمة في هذا المكان  
مثلها في مكان الغصب او أكثر فالمالك أخذ المصوب لا القيمة ولو القيمة أقل أخذ القيمة على سعر مكان الغصب  
او انتظر حتى يأخذه في بلدة ولو وجدته في بلد الغصب وانقص السعر يأخذ العين لا القيمة يوم الغصب وان كان  
هلك وهو مثلي وسعر المكائين واحد يرد المثل ولو سعر هذا المكان الذي التقي فيه أقل أخذ المالك القيمة  
في مكان الغصب وقت الغصب او انتظر ولو اختلفت القيمة في هذا المكان أكثر أعطاه الغاصب مثله في مكان الخصومة أو  
قيمه حيث غصب ما لم يرض المالك بالتأخير ولو اختلفت القيمة في المكائين سواء للمالك ان يطالبه بالمثل منح عن الخيانة  
مختصا (قوله) ويرد لها اي رد العين المصوبة الى المصوب منه أي العاقل لما في البرازية غصب من صبي  
ورده اليه ان كان من أهل الحفظ يصح الرد والا لا اه وشمل الرد حكم لما في جامع الفصولين وضع المصوب  
بين يدي مالكة برئ وان لم يوجد حقيقة القبض وكذا المردع بخلاف ما لو ألتف غصبا او ودعة فجاء بالقيمة  
لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وفيه أي بقيمة المتلف فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضي حتى  
يأمره بالقبول فيبرأ وفيه جاء بما غصبه فلم يقبله مالكة فحمله الغاصب الى بيته برئ ولم يضمن ولو وضعه بين يديه  
فلم يقبله فحمله الى بيته ضمن وهو الاصح لانه يتم الرد في الثانية بوضعه وان لم يقبله فاذا حمله بعد الى بيته غصب  
ثانيا اما اذا لم يضعه بين يديه لم يتم الرد اه والمراد بوضعه بيمينه يديه كما في البرازية وفيها اما اذا كان  
في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذته فلم يقبله صار امانة في يده (قوله) غصب دراهم انسان من  
كيسه أي أخذ جميع ما فيه لما في الثالث من البرازية أيضا ولو في كيسه الف أخذ رجل نصفها ثم رده  
النصف الى الكيس بعد أيام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير وقبل يبرأ ردها الى الكيس اه تأمل وفيها  
ركب دابة غيره وتركها مكانها يضمن على قول الثاني والصحيح انه لا يضمن عند الامام حتى يحولها من  
موضعها واذا لبس ثوب غيره ثم نزعها ووضعها في مكانه فهو على الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قصا  
فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استعمال اه (قوله) خلافا للشافعي أي  
في مسألة الاكل قال في جامع الفصولين واجعوا انه لو كان برافطخه وخبره وأطعمه مالكة او تمرا فقبذه  
وسقاه اياه او كرسا فقطعه وخطاه واكساه اياه لم يبرأ اذ ملكه زال بما فعل (قوله) وهو مثلي سند كريان المثلي  
في آخر سواد الشارح الآتية (قوله) ابن كمال ومثله في التبيين عن النهاية معزى الى البلخي (قوله) يوم  
الخصومة أي المعبرة وهي ما تكون عند القاضي ولذا قال أي وقت القضاء (قوله) ورجعا أي قول  
أبي يوسف وقول محمد وكان الاولى أن يقول أيضا أي كارجح قول الامام ثمنا بشئ المتون عليه وصريحا  
قال القهستاني وهو الاصح كما في الخزائنة وهو الصحيح كما في الحفة وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو اعدل  
الاقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى  
كما في ذخيرة القناوي وبه أفتي كثير من المشايخ اه (قوله) يوم غصبه اجاعا هذا في الهلاك كما هو فرض  
المسألة قال القهستاني اما اذا استهلكه فذلك عنده وعندهما يوم الاستهلاك اه وفي جامع الفصولين  
غصب شاة فسميت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عنده وعندهما يوم ذبحه ولو تلفت بلا اهلاكه  
ضمن قيمتها يوم غصب اه (قوله) وشيخ الخ) أفاد أنه لا فرق بين ما نعتير تميزه أو نعتذر (قوله) كدهن  
نجس فانه قبي ولعله أراد المتنجس كما عبره فيما يأتي قريبا لانه المتقوم قال الشارح في باب البيع القاسد ونجس  
بيع الدهن المتنجس والاتقاع به في غير الاكل بخلاف الودك اه أي لانه جزء الميتة ثم قدم في باب الانجاس

الا اذا تصرف في مال امرأته  
فماتت وادعى انه كان باذنها  
وانكر الوارث فالقول للزوج  
(ويجب رد عين المصوب) ما لم  
يتغير تغيرا فاحشا مجتبي (في مكان  
غصبه) لتفاوت القيم باختلاف  
الاماكن (ويبرأ ردها ولو بغير  
علم المالك) في البرازية غصب  
دراهم انسان من كيسه ثم ردها  
فيه بلا علم برئ وكذا لو سلمه  
اليه بجهة أخرى كهبة او ايداع  
أو شراء وكذا لو أطعمه فأكله  
خلافا للشافعي زيلعي (أو) يجب  
رد (مثله ان هلك وهو مثلي وان  
انقطع المثل) بأن لا يوجد  
في السوق الذي يباع فيه وان كان  
يوجد في البيوت ابن كمال  
(فقيمه يوم الخصومة) أي وقت  
القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب  
وعند محمد يوم الانقطاع ورجعا  
فهستاني (وتجب القيمة في القبي  
يوم غصبه) اجاعا (والمثلي  
المخلوط بخلاف جنسه) كبر مخلوط  
بشعر وشيخ مخلوط بزيت ونحو  
ذلك كدهن نجس (قبي) فوجب  
قيمه يوم غصبه

مطل  
في رد المصوب وفيه الوافي للمالك  
قوله



جواز الاستصباح بالود في غير مسجد لكن لا يلزم منه تقومه نعم قد مناقبيل الشهادات عند قوله صب دهننا  
 لانسان وقال كانت نجسة عن الشيخ شرف الدين انه يضمن القيمة لا المثل بقي ما لو كان طاهرا فنجسه في حاشية  
 الاشياء عن البرازية تنظر الى دهن غيره وهو مانع حين اراد الشراء فوقع من انفسه دم وتنجس ان ياذنه لا يضمن  
 والا فان الدهن ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن وان غير ما كولا يضمن النقصان تأمل (قوله كقمقم  
 وقدر) وكذا القلب بالضم وهو السوار المقتول من طاقين لكن قال في الخلاصة اذا غصب قلب فضة ان شاء  
 المالك اخذه مكسورا وان شاء تركه وأخذ قيمته من الذهب وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدراهم قال  
 في العناية اذ لو أوجبنا مثل القيمة من جنسه أدى الى الربا ومثل وزنه أبطنا حق المالك في الجودة والصناعة اه  
 ملخصا (قوله ورب وقطر) في القاموس الرب بالضم سلافة كل غرة بعد اعتصارها والقطر ماء قطر الواحدة  
 قطرة وبالكسر التماس الذائب والنفم الناحية اه وهو في عرف مصر والشام السكر المذاب على النار  
 (قوله يتفاوت بالصنعة) قال في حاوي الزاهد في ألف ديسه فعليه قيمته لان كل ما كان من منيع العباد  
 لا يمكنهم مراعاة المسائلة لتفاوتهم في الحذاقة ولو جعل الدبس أجرة في الاجارات لا يجوز ثم عزانه يجوز  
 استقراره وقال فعليه هو مثلي (قوله والجبن قيمي) لانه يتفاوت تفاوتا فاحشا جامع الفصولين وهو بالضم  
 وبضمين وكعتل قاموس (قوله ولونيأ) هذا هو الصحيح والمبطوخ بالاجماع فصولين (قوله والا جبر) بالذ  
 وفيه روايتان عن الامام هندية (قوله وفيما يجلب التيسير) عطف على حناح (قوله وكذا الصابون)  
 نقل في الاسماعيلية من السلم عن الصيرفية قولين قال ولم تر ترجيها لاحدهما الا ان في كلام الصيرفية ما يؤذن  
 بترجيح صحة السلم فيه ثم قال قطعه من كلامهم انه يتسامح في السلم ما لا يتسامح في ضمان العدوان اه وأقوى  
 في الاسماعيلية من الغصب في موضع بأنه قيمي وفي آخر بأنه مثلي وأقول المشاهد الان تفاوته في الصنعة  
 والرطوبة والجفاف وجودة الزيت المطبوخ منه وغير ذلك ولذا قال في الفصولين حتى لو كانا سواء بأن اتخذ  
 أعني الصابونين من دهن واحد يضمن مثله اه فعلى هذا ينبغي أن يقال ان أمكنت المسائلة كان تلف  
 مقدارا معلوما وعنده من طبعه المسماة في عرفنا فسحة يضمن مثله منها والافقيته (قوله والورق) أي  
 ورق الاشجار اما الكاغذ فمثلي كما في الهندية ط قلت وكذا في الفصولين ومقتضى ما قدمناه عن  
 الحاوي انه قيمي والمشاهد تفاوته تأمل (قوله والعصفر) كذا قال في الفصولين وذ كره له عن كتاب آخر  
 انه مثلي لانه يباع وزنا وما يباع وزنا يكون مثليا (قوله والصرم) بالفتح الجلد معرب وبالكسر الضرب  
 والجماعة أقاده صاحب القاموس ولعله أراد الالهاب قبل دبغه وبالجلد ما دبغ ط (قوله والدهن  
 المتنجس) مكرر بمكرر على ما قدمناه (قوله وكذا الحفنة) يعني مادون نصف صاع كما عبر به  
 القهستاني وفي جامع الفصولين الخبر قيمي في ظاهر الروايات والماء قيمي عندهما وعند محمد انه مكيل والصحيح  
 أن النحاس والصفر مثليان وغارا تخل كلها جنس واحد لا يجوز فيها التفاضل للعديد وأما بقية الثمار  
 فكل نوع من الشجر جنس يخالف غرة النوع الآخر واخل والعصير والدقيق والتخالة والخص والنورة  
 والقطن والصوف وغزله والتبن بجميع أنواعه مثلي اه وفي الحاوي في كون الغزل مثليا روايتان ومن  
 أراد الزيادة فعليه بالفتاوى الحامدية (قوله وكل مكيل) مبتدأ خبره مضمون (قوله كسفينه موقورة)  
 المقصود من التمثيل المكيل والموزون المطروحان ط والوقر بالكسر الحبل الثقيل أو أعجم ويقال دابة موقورة  
 كما في القاموس تأمل (قوله يضمن قيمته ساعتها) أي ساعة الالتقاء أي قيمته مشرفا على الهلاك فان له قيمة  
 وان قلت لاحتمال النجاة وأقاده أن المثلي يخرج عن المثلية لمعنى خارج ثم هذا اذا التى بلاذن واتفاق  
 والافقيه تفصيل سند كره ان شاء الله تعالى آخر كتاب القسمة (قوله وفي الصيرفية الخ) مثلي في التاترخانية  
 عن القدوري قال وكذا الوصب ماء في دهن أو زيت (قوله هذا اذا لم يتلقها) أي قبل الصب والاشارة  
 الى ضمان القيمة قال في التاترخانية لانه لم يكن فيه غصب متقدما (قوله فلو نقلها لمكان الخ) الظاهر  
 أن المراد مجرد تحويلها عن مكانها (قوله بخلاف ما لو صب الخ) لان الغصب حصل بالاتلاف وليس  
 سابقا عليه كما مر وهو حين الاتلاف لم يبق مثليا فيضمن قيمته سابقا عليه تأمل (قوله وسبي الخ) أي  
 في وسط الفصل الآتي (قوله والحاصل الخ) قال في المنع عن الوقاية ويجب المثل في المثلي كالمكيل

٣ مطلب  
 الصابون مثلي أو قيمي

وكذا كل موزون يختلف  
 بالصنعة كقمقم وقدر درر  
 ودبس ذكره في الجواهر زاد  
 المصنف ورب وقطر لان كلامها  
 يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم  
 فيها ولا ثبت ديننا في الذمة قلت  
 وفي الذخيرة والجبن قيمي  
 في الضمان مثلي في غيره كالسلم  
 وفي المجتبى السويق قيمي لتفاوته  
 بالقلبي وقيل مثلي وفي الاشياء  
 ٣ الفحم واللحم ولونيأ والا جبر  
 قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هنا  
 وفيما يجلب التيسير معزيا للفصولين  
 وغيره وكذا الصابون والسرقين  
 والورق والابرة والعصفر  
 والصرم والجلد والدهن المتنجس  
 وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون  
 مشرف على الهلاك مضمون بقيته  
 في ذلك الوقت كسفينه موقورة  
 أخذت في الفرق والقي الملاح  
 ما فيها من مكيل وموزون يضمن  
 قيمتها ساعة كما في المجتبى  
 وفي الصيرفية صب ماء في حنطة  
 فأفسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها  
 قبل صبه للماء لامثلها هذا اذا  
 لم ينقلها فلو نقلها لمكان ضمن  
 المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلافه  
 ما لو صب الماء في الموضع الذي  
 فيه الحنطة بغير نقل اتوى  
 والحاصل كما في الدرر وغيرها  
 ان كل ما يوجد له مثل  
 في الاسواق



بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما  
ليس كذلك قضي فليحفظ (فان  
ادعى هلاكه) مرتبطة بوجوب  
رد العين لانه الموجب الاصل  
ورد المثل والقيمة مخلص على  
الراجح (حبس حتى يعلم) الحاكم  
(انه لو بقي لظهر) أي لا يظهره  
(ثم قضى) الحاكم (عليه  
بالبدل) من مثل وقيمة (ولو ادعى  
الغاصب الهلاك عند صاحبه  
بعد الرد وعكسه المالك) أي ادعى  
الهلاك عند الغاصب (وأقام  
البرهان فبرهان الغاصب) أنه رده  
وهلك عند المالك (أولى) خلافا  
للساني ملتي ولو اختلفا في القيمة  
وبرهنا فالبينة للمالك وسيجي  
ولو في نفس المغصوب فالتقول  
للغاصب (والغصب) انما يتحقق  
(فما يتقل فلو أخذ عقارا وهلك  
في يده) بأقصة سماوية كغلبة سبل  
(لم يضمن) خلافا لمحمد وبقوله  
قالت الثلاثة وبه يفتي في الوقف  
ذكره العيني وذكر ظهير الدين  
في فتاويه الفتوى في غصب العقار  
والدور الموقوفة بالضمان وان  
الفتوى في غصب منافع الوقف  
بالضمان وفي فوائد صاحب المحيط  
اشترى دارا وسكنها ثم ظهر  
انها وقف أو كانت للصغير لزمه  
أجر المثل صيانة لمال الوقف  
والصغير وفي آجالة الفيض انما  
لا يتحقق الغصب عندهما  
في العقار في حكم الضمان اما  
فما وراء ذلك فيتحقق ألا ترى  
انه يتحقق في الرد

مطلب  
شري دارا وسكنها فظهرت لوقف  
أو يقيم وجب الاجر وهو المعتمد

والموزون والعددي المتقارب قال صدر الشريعة اعلم أنه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثلياً مع ان كثيراً  
من الموزونات ليس مثلي بل من ذوات القيم كالقيمة والقدر ونحوهما فاقول ليس المراد بالوزن مثلاً ما يوزن  
عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنياً على الكيل او الوزن او العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا  
الشيء فزيد درهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثلياً وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف  
كالقيمة والقدر لا يكون مثلياً ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كادراهم والدنانير  
والقلاوس وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكلما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا  
فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فيما يوجد له  
المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من الكيل واخوانه فبقي  
على هذا اه (قوله بلا تفاوت يعتد به) الظاهر أنه ما لا يختلف بسببه الثمن تأمل (قوله مرتبطة الخ) أي  
هذه العبارة وارتباطها من جهة التفريع على ما مر من وجوب رد العين في المثلي والقيمي (قوله لانه الموجب  
الاصل) لانه أعدل وأكمل في رد الصورة والمعنى ولذا يطالب به قبل الهلاك ولو أتى بالقيمة او المثل لا يعتد به ولذا  
يبرأ رد العين بلا علم المالك بأن سلمه بجهة أخرى بهبة او اطعام او شراء او ايداع وقيل هو المثل او القيمة وردد العين  
مخلص ولذا صح ابرأؤه عن الضمان مع قيام العين فلا يضمن بالهلاك وتصح الكفالة بالمغصوب ولا يصح الا برأؤه عن  
العين ولا الكفالة بهما وتعام تحقيقه في التبيين وأفاد القهستاني ضعف الاول وان الجهم ورددوا الى الثاني  
وعزاه الى رهن الهداية والكافي (قوله وردد المثل) الا صوب المثل بلايا (قوله حبس حتى يعلم) يعني  
القاضي لا يجعل بالقضاء وليس لمدة التلوم مقدار بل ذلك موكول الى رأى القاضي وهذا التلوم اذا لم يرش  
المغصوب منه بالقضاء بالقيمة له وأما اذا رضى بذلك او تلوم القاضي فان اتفاقاً على قيمته على شيء أو أقام المغصوب  
منه البينة على ما يدعى من قيمته فبذلك شر بلاية (قوله وقيمة) الواو بمعنى او (قوله وعكسه) فعل  
ماض او مصدر بالنصب عطف على الهلاك والمراد عكس قوله عند صاحبه وأما عكس قوله بعد الرد فهو  
صحيح ولكن لا يكون له مفهوم الا ان كان الهلاك بهلاك البهض او بالنقصان أي هلاك الوصف قد بر (قوله  
أولى) أي عند محمد لانه ثبت الرد وهو عارض والبينة لمن يدعى العوارض زيلعي (قوله خلافا للساني)  
فعنده بينة المالك أولى لانها تثبت وجوب الضمان والاخرى كروا البينة للأنباء زيلعي وظاهره اعتماد  
قول محمد وهو خلاف ما قدمه في القضاء ط (قوله وسيجي) أي اول الفصل وسيجي أيضاً ان القول  
للغاصب ببيته ان لم يبرهن المالك وما لو قال لا أعرف قيمته لكن عات انها أقل مما يقوله المالك ويأتي بيان ذلك  
(قوله ولو في نفس المغصوب) بأن قال الغاصب لثوب هذا هو الذي غصبته وقال المالك بل هو هذا  
(قوله فالقول للغاصب) لان القول للقباض في تعيين ما قبض أميناً كان أو ضمناً (قوله لم يضمن) أي  
عندهما لما قدمناه من عدم امكان ازالة اليد المحقة عنه (قوله خلافا لمحمد) فانه كما قدمناه عن النهاية  
وان كان الغصب عنده بازالة اليد المحقة لكنه في غير المنقول يقيم الاستيلاء مقام الازالة (قوله وبه يفتي  
في الوقف) أي بأن هلك لا بفعل الغاصب كسكاه مثلاً بل بأقصة سماوية فالمراد ضمان ذاته لا منافع بقرينة  
ما يأتي عن ظهير الدين ولان الكلام فيه لافي المنافع وسيأتي في الفصل متناً أن منافع الغصب غير مضبوطة  
الا ان يكون وقفاً أو مال يتيم أو معدة للاستغلال فصرح بضمن منافع الثلاثة وهناك صرح بضمن ذات الوقف  
وهل مثله مال يتيم والمستغل لم أره صريحاً فراجع ثم رأيت في حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على ضمان  
العقار في ثلاثة أشياء الخ (قوله الموقوفة) نعت للعقار والدور جميعاً ح (قوله لزمه أجر المثل) خلافا  
لما صححه في العمدة ومشى عليه في القنية وان أفتى به في الاسماعيلية فانه ضعيف كما في وقف البصرو في القنية  
من موضع آخر ادعى القيم منزلاً وقفاً في يد رجل فمحمد فأقام البينة عليه وحكم بالوقفية لا يجب عليه أجر ما منى  
واما اذا أقر أو كان متعنتاً في الانكار وجبت الاجرة اه وفي الاختيار باع المتولى منزل الوقف ففسد كنه  
المشتري فعلى المشتري أجر المثل اه قال الجوى وهو مبني على تصحيح المحيط وهو الذي ينبغي اعتماده وقال  
الشيخ شرف الدين وهو المختار كما في التبيين والمزيد قلت وهو ما اعتمدته في وقف البصرو مشى عليه الشارح هنالك  
في موضعين وهما أفتى به في الخيرية وغيرها فليحفظ (قوله في الرد) أي في وجوب رده على مالكه



فلو لم يتحقق الغصب عندهما أيضا فباعتد الضمان لما تحقق وجوب الرد (قوله فكذا في استحقاق الاجرة) استشكله محشو هذا الكتاب بأن منافع الغصب اذا استوفاهما الغاصب لا تضمن الا في الثلاثة المستثناة كما سيذكره في الفصل وأقول ككأنهم ظنوا وجوب الاجر عليه بسكاه وليس كذلك بل المراد انه لو أجره الغاصب فالاجر المسمى يستحقه العاقد وان كان لا يطيب له بل يتصدق به أو يردّه على المالك كما سنبين كرهه قريبا وكيف يصح حمله على ما ظنوا مع مناقضته لصدر العبارة فان وجوب الاجر عليه ضمان ووجه تحقق الغصب فيه انه لو لم يتحقق لكان المستحق للاجر المالك لا الغاصب فافهم (قوله قيل الخ) هذه عبارة من الدرر وتعبيره بقيل ر بما يشعر بالضعف وليس في كلام الفصول ثم قوله الاصح الخ يفيد الاختلاف فيه وقول جامع الفصولين يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالانكار عند أبي حنيفة رحمه الله حتى لو أودع رجلا وجده المودعة هل يضمن فيه روايتان أيضا عنه والاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالخود أيضا انتهى يفيد أوله انه لا خلاف فيه وآخره أن فيه خلافا شربلاية أقول تعبيره بقيل مناسب لأن المتون والقنوي على قول الامام من أن الغصب لا يتحقق في العقار وذكروا هذه المسائل كالاستثناء من قوله لم يضمن وقول جامع الفصولين والاصح الخ أي على قول الامام وأبي يوسف فيكون موافقا لقول محمد فلا ينافي قوله قبله بالاتفاق أي بين أئمتنا الثلاث فتدبر نعم صحيح في الهداية أن مسألة البيع والتسليم على الخلاف في الغصب قال الاتقاني احترازاً عن قول بعضهم انها بالاتفاق وفي التبيين ومسألة المودعة على الخلاف في الاصح ولئن سلم اي انها على الاتفاق فالضمان فيها بترك الحفظ المتزم بالخود والشهود انما يضمنون العقار بالرجوع لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب اه وظاهره تسليم أن مسألة الشهود على الوفاق تأمل (قوله بالبيع والتسليم) يعني اذا باعه الغاصب وسله لانه استهلاك خاتمة (قوله في العقار المودعة) الذي في اغلب النسخ والمودعة بالعطف ولا محل له لان المراد بجود العقار اذا كان مودعة (قوله وبالرجوع عن الشهادة) بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا درر (قوله وعدة هذه الثلاثة) الضمان فيها من حيث كونه اتلافاً لا من حيث كونه غصبا كما أفاده تعليلهم ط وزاد في الدراستي الوقت ومال التيم والمعد للاستغلال قال فهى ستة اه تأمل (قوله ضمن النقصان بالاجاع) لانه اتلاف وضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب أصلاً الخ اتقاني واختلفوا في تفسير النقصان قال نصير بن يحيى انه يتطربكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوت بينهما من النقصان وقال محمد بن سلة يعتبر ذلك بالشراى يعني انه يتطربكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فنقصاها ما تفاوت من ذلك فيضمنه وهو الاقيس قال الحلواني وهو الاقرب الى الصواب وبه يفتى كما في الكبرى لان العبرة بقيمة العين لا بالمنفعة ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند الامام ومحمد فلو غصب أرضاً فزرعها كثرين فأخرجت ثمانية وطلقه من المونة قدر كرو ونقصها قدر كرفانه يأخذ أربعة اكرار ويتصدق بالباقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بشئ وبساته في التبيين قال في الدراستي وأفاد أنه لا يصرفه لحاجته الا اذا كان فقيراً كالغني لو تصرف بثلثه ولو أدى له المالك حل له التناول لزوال الخيب ولا يصير حلالاً بترك ارا العقود وتداول السنة ذكره القهستاني (قوله فيعطى ما زاد البذر) التفريع غير ظاهر قال في المنع عن المجتبى زرع أرض غيره ونبت فللمالك أن يأمره بقلعه فان أبي يقلعه بنفسه وقبل التبات ترك الارض حتى تبت فبأمره بقلعه واعطاه ما زاد البذر فتقوم مبذورة يذرع غيره له حق القلع وتقوم غير مبذورة فيعطى فضل ما بينهما وعن أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره والا قول أصح اه (قوله وتماه في المجتبى) حيث قال بعد ما مر ولوزرعها أحد الشرى يكتن بغير اذن صاحبه فدفع اليه صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل التبات لم يجز وبعده يجوز وان أراد قلع الزرع من نصيبه بقاسمه الارض فيقلعه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع قال استاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره القدوري في شرحه اه قال الشيخ خير الدين الظاهر أن الصواب الاول كما هو المروى لنقصها بقلع الزرع منها قبل ادراكه لضعفها عن الغلة الكاملة في عامها ذلك كما هو مشاهد واما الثاني فليس له وجه (قوله بفعله) عبارة الهداية بفعله او بفعل غيره قال الاتقاني لانه مضمون عليه بمجرد الغصب فلم يتفاوت هلا كما بفعله او بغير فعله ولذا وجب عليه قيمته يوم الغصب اه وقوله وبغير فعله أعم

فكذا في استحقاق الاجرة انتهى  
 فليحفظ (قيل) قائله الاستروشي  
 وعماد الدين في فصوليهما  
 (والاصح انه) أي العقار يضمن  
 بالبيع والتسليم و) كذا (بالخود  
 في) العقار (المودعة وبالرجوع عن  
 الشهادة) بعد القضاء وفي الاشياء  
 العقار لا يضمن الا في مسائل وعدة  
 هذه الثلاثة (واذا نقص) العقار  
 (بسكاه وزراعته ضمن النقصان)  
 بالاجاع فيعطى ما زاد البذر  
 وصححه في المجتبى وعن الثاني مثل  
 بذره وفي الصيرفة هو المختار  
 ولو نبت له قلعه وتماه في المجتبى  
 (كما) يضمن اتفاقاً (في النقل)  
 ما نقص بفعله كما في قطع الاشجار



من قول الهداية أو بفعل غيره لشموله نحو العور والشل والصمم فإنه يضمن به أيضا كما صرح به في مسكين  
(قوله ضمن هولا الغاصب) كذا في جامع الفصولين وهو مناسب لتقييده أولا بفعله لكن علمت ما فيه وقال  
الداودي الحاشي الذي في المقدسي أن كان النقص بفعل الغير خيرا للمالك بين تضمين الغاصب ويرجع على الجاني  
أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد اه ونقله ط عن الهندية وفي الجوهرة فإن كان بفعل غيره رجع  
عليه بما ضمن لأنه قرر عليه ضمنا كان يمكنه أن يتخلص منه برذ العين اه أقول ويمكن الجواب بأنه لما كان  
مدار الضمان على الجاني قال ضمن هولا الغاصب فلا يثنى ما مر قد بر (تنبيه) النقصان أنواع أربعة  
بترجع السعر وبفوات أجزاء العين وبفوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد  
والصباغة في الذهب واللبس في الخنطة وبفوات معنى مرغوب فيه فالأول لا يوجب الضمان في جميع  
الاحوال إذا رذ العين في مكان الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال والثالث يوجب الضمان  
في غير مال الرابحون يغصب خنطة ففقت عنده أو أناة فضة فهشم في يده فصاحبه بالخيار أن شاء أخذ  
ذلك نفسه ولا شيء له غيره وإن شاء تركه وضمنه مثله نقاديا عن الرابا والرابع وهو فوات المعنى المرغوب فيه في العين  
كالعبد المحترف إذا نسي الحرفة في يد الغاصب أو كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان أيضا هذا إذا كان  
النقصان قليلا أما إذا كان كثيرا فيخير المالك بين أخذه وتركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل  
بينهما من مسألة الخرق اليسير والفاخس مسكين (قوله في هذه الاجارة) الذي في المنع في مدة الاجارة وهي  
أحسن (قوله من نسخ الشرح) أي من المتن المزوج فيه (قوله لا دخوله الخ) انما يظهر دخوله على  
ما في نسخ المنع من قوله وان استغله ضمن ما نقص وتصديق بالغلة والشارح ذكر ضمان النقصان شرعا لا متناعا على  
ما وجدناه من النسخ (قوله ضمن النقصان) أي من حيث فوات الجزء لا من حيث السعر ومراوده غير  
الربوي اذ فيه لا يمكن ذلك مع استرداد الاصل لأنه يؤدي الى الربا جوهره (قوله وتصديق الخ) أصله ان  
الغلة للغاصب عندنا لان المنافع لا تتقوم الا بالعقد والعاقدة هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد مالا  
بعقده فكان هو أولى بدلهما ويؤمر ان يتصدق به بالاستفادة منها بيدل خبيث وهو التصرف في مال الغير  
درر (قوله بما يبق) أخرج به عبارة المتن كالكرز عن ظاهرها لما قال الزيلعي كان ينبغي ان يتصدق بما زاد  
على ما ضمن عندهما لا بالغلة كلها اه وهو وان كان ذكره بحال الكرز بجرم به في متن الملتقى فالظاهر أنه  
منقول والملتقى من المتن المعتبرة هذا وقال الزيلعي ولو هلك في يده بعد ما استغله له ان يستعين بالغلة في اداء  
الضمان لان الخبيث كان لاجل المالك فلا يظهر في حقه بخلاف ما لو باعه الغاصب فهلك وضمن المالك المشتري  
قيمه فرجع على الغاصب بالثمن لا يستعين به في اداء الثمن لان المشتري ليس بمالك الا اذا كان الغاصب فقيرا  
اه ملخصا قلخص أنه لا فرق بين النقصان والهلاك في انه يستعين ويتصدق بما يبق (قوله لكن نقل المصنف  
الخ) استدراك على اطلاق قوله وتصديق بما يبق أي فانه مقيّد بالفقر لما في البرازية الغاصب اذا أبر  
المغصوب فالاجر له فان تلف المغصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغاصب له الاستعانة بالاجر  
في اداء الضمان وتصديق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له ان يستعين بالغلة في اداء الضمان في الصحيح  
اه وهذه مساوية لعبارة الزيلعي وكلامنا في النقصان وهذه في الهلاك والظاهر عدم الفرق فيصح  
الاستدراك فافهم (قوله والوديعه) أي بغير اذن المالك (قوله اذا كان متعينا بالاشارة) وذلك  
كالعروض فلا يحل له الربح أي ولو بعد ضمان القيمة قال الزيلعي فان كان مما يتعين لا يحل له التناول منه  
قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح فانه لا يطيب له ويتصدق به وفي القهستاني  
وله ان يؤديه الى المالك ويحل له التناول لزوال الخبيث (قوله أو بالشراء) لا يحل للعطف هنا ولذا قال ط  
الاخصر الاوضح ان يقول أو غير متعين ونقده (قوله يعني يتصدق بربح) تفسير للتشبيه في قوله كما لو تصرف  
وبيان لما بعده بعبارة أوضح (قوله فعلى أربعة أوجه) زاد في التارخائية عن المحيط خامسا وهو ما اذا  
دفعها الى البائع ثم اشترى وحكمه كالقول (قوله فكذلك يتصدق) لان الاشارة اليه لا تقيد التعيين فيستوى  
وجودها وعدمها الا اذا تأكد بالتسليم منها زيلعي (قوله أو أطلق) بأن قال اشترت بألف درهم  
ونقدم دراهم الغصب أو الوديعه عزيمة وفي التارخائية عن الذخيرة انه اذا أطلق ولم يشرف ان نوى التقدم منها

ولو قطعها رجل آخر أو هدم البناء  
ضمن هولا الغاصب (كما لو غصب  
عبيدا وأجره فنقص في هذه  
الاجارة) بالاستعمال وهذا  
ساقط من نسخ الشرح لدخوله  
تحت قوله (وان استغله) فنقصه  
الاستغلال أو أجر المستعار  
ونقص ضمن النقصان (وتصدق  
(: ما يبق من (الغلة) والاجرة  
خلا فالأبى يوسف كذا في الملتقى  
لكن نقل المصنف عن البرازية ان  
الغنى يتصدق بكل الغلة في الصحيح  
(كما لو تصرف في المغصوب  
والوديعه) بأن باعه (وربح) فيه  
(اذا كان) ذلك (متعينا بالاشارة  
أو بالشراء بدراهم الوديعه  
أو الغصب ونقدها) يعني يتصدق  
بربح حصل فيهما اذا كانا مما يتعين  
بالاشارة وان كانا مما لا يتعين  
فعلى أربعة أوجه فان أشار اليها  
ونقدها فذلك يتصدق  
(وان أشار اليها ونقدها غيرها  
أو) أشار (الى غيرها) ونقدها  
(أو أطلق) ولم يشتر (ونقدها لا)  
يتصدق في الصور الثلاث عند  
الكرخي



فلا يحلوان حق نيته فنقد منها فالأصح أنه لا يطيب وإن لم يحقق نيته يطيب لأن مجرد العزم لا أثر له وإن لم ينو  
ثم نقد منها طاب قال الحلواني إنما يطيب إذا نوى أن لا ينقد منها ثم بدله فنقد أما إذا نوى النقد منها مع  
علمه أنه ينقد لا يطيب اه ملخصاً وفي البرازية وقول الكرخي عليه الفتوى ولا تعتبر النية في الفتوى ثم حل  
ما مر على حكم الديانة (قوله قيل وبه يفتي) قاله في الذخيرة وغيرها كما في القهستاني ومشي عليه  
في الغرر ومختصر الوقاية والأصلاح ونقله في اليعقوبية عن المحيط ومع هذا لم يرتضه الشارح فأقْبِلْ بقيل لما  
في الهداية قال مشايخنا لا يطيب قبل أن يضمن وكذا بعد الضمان بكل حال وهو المختار لا إطلاق الجواب  
في الجامعين والمضاربة أي كتاب المضاربة من المبسوط واني على الدرر قال الزيلعي ووجهه أن بالنقد منه  
استفاد سلامة المشرى وبالإشارة استفاد جواز العقد لتعلق العقد به في حق القدر والوصف فثبت فيه  
شبهة الحرمة المكسبة بسبب خيث (قوله مطابقاً) أي في الأوجه الأربعة (قوله واختار بعضهم الخ)  
هذا من كلام الزيلعي المعزوق آخر العبارة وأقْبِلْ به وإن علم بمماز لا شعار هذا التعبير بعدم اعتماد قضيته تأييد  
لتعبيره بقيل مخالفاً لما جزم به المصنف ولكن لا يفتي أنهما قولان صحيحان (قوله كما لو اختلف الجنس)  
قال الزيلعي وهذا الاختلاف بينهم فيما إذا صار بالتقاب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلاً وصار في يده  
من بدل المضمون دراهم ولو طعام أو عرض لا يجب عليه التصديق بالأجاء لأن الربح انما يتبين عند اتحاد  
الجنس ومالم يصير بالتقاب من جنس ما ضمن لا يظهر الربح اه ثم هل الدراهم والدنانير هنا جنس واحد نظراً  
للثمنية أو جنسان راجع رحى أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدراهم المغصوبة طعاماً  
حل تناول ولو اشترى بهادنان لم يجز له أن يتصرف فيها فوجب عليه ردّها لأن البيع في الطعام لا يقتض  
باستحقاق الدراهم لانه يجب عليه ردّها مثلها لا عينها اه فأفاد أنهم ما جنس واحد حيث أوجب ردّها مع  
أن المغصوب دراهم وهذه مما يزداد على قول العمادية الدنانير تجري مجرى الدراهم في سبعة كما مر في باب  
البيع الفاسد وفي الطوري أيضاً ولو اشترى بالتوب المغصوب جارية يحرم عليه وطؤها حتى يدفع قيمة الثوب  
إلى صاحبه ولو اشترى بالدراهم محل وطؤها فساد باستحقاق الثوب لتعلق البيع بعينه دون الدراهم  
ولو تزوج بالتوب امرأة ولو طؤها لأن النكاح لا ينتقض باستحقاق المهر اه وفي الملتقى وشرحه ولو اشترى  
بألف الغصب أو لوديعة جارية تعدل الفين فوجهها أو طعاماً فكله أو تزوج بأحدهما امرأة أو سرية أو نوبة  
حل الانتفاع ولا يتصدق بشيء اتفاقاً لأن الحرمة عند اتحاد الجنس اه ونحوه في القهستاني ونقل ط  
عن الحلوي عن صدر الإسلام أن الصحيح لا يحل له الأكل ولا الوطء لأن في السبب نوع خيث اه فليتامر  
(قوله وغير المغصوب) أي بالتصرف فيه احترازاً عن صبي غصبه فصار ملحقاً عنده فانه يأخذه بلا ضمان  
قهستاني ومثله في التارخانية وفيها ولو غصب جارية تاهدة التدين فأنكسر ثديها عنده أو عبداً محترقاً قسسى  
ذلك عنده ضمن النقصان اه ومثله ما سيذكره آخر عن الوهبانية تأمل وفي الدرر صار الغصب زيباً  
بنفسه أو الرطب ثمراً أخذه المالك أو تركه وضمنه (قوله فزال اسمه) احترازاً عن كاعند فكتب عليه  
أو قطن فغزله أولن فصيره مخيضاً أو عصير نخاله فانه لا يقطع به حق المالك وقيل يقطع قهستاني عن المحيط  
وعما إذا غصب شاة فذبحها فان ملك مالكها لم يرز بالذبح المجزئ حيث يقال شاة مذبوحة درر (قوله  
فسبكها) عطف على محذوف أي غصبها فسبكها (قوله بلانرب) كذا في سببها في السراج فلو صاغ  
الدراهم بعد سبكها دراهم لا يقطع بالاولى وسوا كانت مثل الدراهم الاولى أم لا وحزره اه ط (قوله لكن  
يبقى اعظم منافعها) من جعلها غنماً أو التزينا بها ط (قوله مغنياً عن أعظم منافعها) أي عن هذا اللفظ  
(قوله وغيره) هو صاحب العناية فان هذا القيد جعل في الكفاية احترازاً عن حنطة غصبها وطحنها قال  
فإن المقاصد المتعلقة بعين الحنطة يجعلها هريسة ونحوها يزول بالطين قال في العناية وتبعه في الدرر والظاهر  
أنه تأكيدي لأن قوله زال اسمه يتناولها فانها إذا طحنت صارت دقيقاً لا حنطة اه وما ذكره الشارح  
من بيان المحترز واليراد مأخوذ من القهستاني (قوله بملك الغاصب) وكذا يغصب آخر لما في التارخانية  
عن الينابيع غصب من كل واحد منهما أنفاً فخلطهما لم يسعه أن يشتري بهما شيئاً مأكولاً فكله ولا يحل له  
أكل ما اشتري حتى يؤدى عوضه اه وفيها عن المتنى معه سويق ومع آخر من فاصطد ما فأنصب السمن

قيل (وبه يفتي) والمختار أنه  
لا يحل مطلقاً كذا في الملتقى  
ولو بعد الضمان هو الصحيح  
كما في فتاوى النوازل واختار  
بعضهم الفتوى على قول الكرخي  
في زمان أكثر الحرام وهذا كله  
على قولهما وعند أبي يوسف  
لا يتصدق بشيء منه كما لو اختلف  
الجنس ذكره الزيلعي فليحفظ (فإن  
غصب وغير المغصوب) فزال اسمه  
وأعظم منافعها) أي أكثر مناصده  
احترازاً عن دراهم فسبكها  
بلانرب فانه وإن زال اسمه لكن  
يبقى أعظم منافعها ولذا لا يقطع  
حق المالك عنه كما في المحيط وغيره  
فلم يكن زوال الاسم مغنياً عن  
أعظم منافعها كما ظنه من لا خسرو  
وغيره (أو اختلط) المغصوب (بملك  
الغاصب بحيث يمنع امتيازها)  
كاختلاط بره ببره



(او يمكن بخرج) كبره بشعيره

(ضمه وملكه بلا حل انتفاع

قبل اداء ضمانه) أى رضى

مالكه باداء او ابراء او تضمين

فاض والقياس حله وهو رواية

فلو غصب طعاما فغضه حتى

صار مستهلكا يتلعه حلالا

في رواية وحراما على المعتمد حتما

لمادة الفساد (كذبح شاة)

التنوين بدل الاضافة أى شاة

غيره ذكره ابن سلطان (وطبخها

اوشها واطحن بر او زرعه وجعل

حديد سيفا وصفر آنية والبناء

على ساحة) بالجيم خشبة عظيمة

تبنى بالهند (وقيمه) أى البناء

(أكثر منها) أى من قيمة الساحة

ملكها الباني بالقيمة وكذا الوغصب

أرضا فبنى عليها او غرس

او ابلعت دجاجة لؤلؤة او ادخل

البقر رأسه في قدر او اودع فضيلا

فكبر في بيت المودع ولم يكن

اخر اجه الا بهدم الجدار او سقط

ديناره في محبرة غيره ولم يمكن

بخر اجه الا بكسرها

لا قوله ان العلامة قاسم هكذا بخطه

وله على لغة ربيعة والا فالظاهر

وسمه قاسما بالالف كما لا يخفى

اه مصححه

في سويقه يضمن مثل السمن لانه استهلكه دون الاخر لان هذا زيادة في السويق وفيها عن الخيانة اختلطت  
نورته بدقيق آخر بلا صنع أحد يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته اذ ليس أحدهما أولى بإيجاب  
التقصان عليه (قوله كبره بشعيره) أى بر الغاصب بشعير الغصب أو بالعكس (قوله ضمته وملكه) أما  
الضمان فالتعدي وأما الملك في التغير وزوال الاسم فلانه أحدث صنعة متقومة وفي الاختلاط لئلا يجمع  
البدلان في ملك المغصوب منه (تمة) كل موضع ينقطع حق المالك فيه فالمغصوب منه أحق بذلك الشيء من سائر  
الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب اه أبو السعود عن الجوى عن التارخانية  
زاد في البرازية وليس بمنزلة الرهن (قوله بلا حل انتفاع الخ) وفي المتن كل ما غاب صاحبه ويخاف عليه  
الفساد فلا بأس بأن يتفع به بعد ما يشهد على نفسه بضمائه ولا يخرج ذلك من اثم الغصب وفي جامع الجوامع  
اشترى الزوج طعاما او كسوة من مال خبيث جاز للمرأة أكله ولبسها والاثم على الزوج تارخانية (قوله  
أى رضى مالكه الخ) أشار الى أن المراد بالاداء رضى المالك وهو أعم (قوله او تضمين فاض) فان  
الرضى من المالك موجود فيه أيضا لانه لا يقضى الا بطلبه كما اشير اليه في الهداية عزيمة هذا وما أفاده كلامه  
من أن الملك في المغصوب ثابت قبل اداء الضمان وانما المتوقف على اداء الضمان الحل هو ما في عامة المتون  
فما في النوازل من انه بعد الملك لا يحل له الانتفاع لاستفادته بوجه خبيث كالمملوك بالبيع الفاسد عند  
القبض الا اذا جعله صاحبه في حل اه مخالفا لعامة المتون به عليه في المنع وفي القهستاني وقال بعض  
المتأخرين ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو أبى المالك أخذ القيمة وأراد أخذ الثمن  
لم يكن له ذلك كما في النهاية (قوله وهو رواية) جعلها في الخلاصة وغيرها قول الامام والاستحسان  
قولهما وفي البرازية وكان الامام نجم الدين النسفي ينكر أن يكون هذا قول الامام ويقول اجمع المحققون من  
اصحابنا انه لا يملكه الا باحدى الامور الثلاثة وقالوا اجمعوا الفتوى على قولهما اه قلت ما قاله المحققون  
مخالفا لعامة المتون كما مر فتدبر ثم رأيت بعضهم نقل أن العلامة قاسم تعقبه (قوله كذبح شاة) تمثيل  
لقوله فان غصب وغيره وتظير لقوله ضمته وملكه أى كما يضمه في ذبح شاة الخ (قوله التنوين بدل  
الاضافة) فيه انهم قسموا تنوين العوض الى ما يكون عوضا عن جلة او عن حرف او عن كلمة كقوله تعالى  
فضلنا بعضهم على بعض وكل في فلك وأيات تدعو او الاضافة أمر معنوي فالانصب ابدالها بالمضاف اليه على  
أن بعض المحققين أنكر القسم الثالث وقال انه من تنوين التمكن يزول مع الاضافة ويثبت مع عدمها (قوله  
وطبخها اوشها) انما ذكره لان عجز الدجج لا يتغير الاسم بل ولومع التاريب أى التقطيع لانه لا يفوت ما هو  
المقصود بالذبح بل يحققه سائحنا (قوله والبناء على ساحة) في الهداية قال الكرخي والفقهاء أبو جعفر  
انما لا ينتقض اذ انى في حوالى الساحة لانه غير متعدي في البناء أما اذ انى على نفس الساحة ينتقض لانه متعدي  
وجواب الكتاب بر ذلك وهو الاسح (قوله بالجيم) أما الساحة بالحاء فتانى (قوله خشبة عظيمة الخ)  
أى صلبة قوية تستعمل في أبواب الدور وبنائها واساسها اتقانى (قوله وقيمه أى البناء أكثر منها) جلة  
حالية قال في المنع وأما اذا كان قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء فلم ينقطع حق المالك عنها كما في النهاية عن  
الذخيرة وبه قيد الزيلعي كلام الكثر اه وفيها عن المجتبى فله أخذها وكذا في الساحة أى بالحاء (قوله  
وكذا الوغصب أرضا الخ) هذه مسألة الساحة بالحاء وسأنى مشأنى فلو قيمة البناء أكثر يضمن الغاصب قيمة  
الأرض ولا يؤمر بالقطع وهذا قول الكرخي قال في النهاية وهو أوفق لمسائل الباب أى لمسألة الدجاجة الآتية  
ونحوها لكن في العمادية ونحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لمشايخنا فانهم كانوا لا يتركونه أى من انه يؤمر  
بالقطع والرد الى المالك مطلقا وفي المامدية عن الاقروى انه لا يفتى بقول الكرخي صرح به المولى أبو السعود  
المفتى قال وبالأمر بالقطع أفتى شيخ الاسلام على أفندي مفتى الروم أخذ من فتاوى أبي السعود والقهستاني  
ونعم هذا الجواب فان فيه سداب الظلم ويمكن أن يفرق بين هذه وبين مسألة اللؤلؤة ونحوها بأنه في تلك أمر  
اضطرارى صدر بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل اختياري مقصود اه ملخصا وقد ظهر لك أن  
الشارح جرى هنا على قول الكرخي وكذا فيما سياتى حيث قيد قول المتن يؤمر بالقطع بما اذا كانت قيمة  
الأرض أكثر مما اقتضاه التشبيه في قوله وكذا الوغصب أرضا من انه لا يؤمر بالقطع صحيح لان الكلام فيما اذا



ونحو ذلك بضمن صاحب الاكثريمة الاقل والاصل أن الضرر الاشد يزال بالاخف كما في هذه ٤٣ القاعدة من الاشباه ثم قال ولو ابتاع اولوة

فان لا يشق بطنه لان حرمة  
الادى اعظم من حرمة المال  
وقيمتها في تركته وجوز الشافعي  
قياسا على الشق لاخراج الولد  
قلت وقد منا في الجنا زعن الفخ  
انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير  
البصائر انه الاصح فليحفظ بقى  
لو كانت قيمة الساجدة والبناء سواء  
فان اصطفا على شئ جازوان  
تناسا عاياع البناء عليهم ما ويقسم  
التمن بينهما على قدر مالهما  
شربلاية عن البرازية بقى لو اراد  
الغاصب نقض البناء ورد الساجدة  
هل لذلك ان قضى عليه بالقيمة  
لا يحل وقوله لان لتضييع المال  
بلا فائدة وتعامه في المجتبى (وان  
شرب الخرين درهم او دينار  
او انا لم يملكه وهو لما لك  
مجانا) خلا فالحما (فان ذبح  
شاة غيره) ونحوها مما يؤكل  
(طرحها المالك عليه وأخذ  
قيمتها أو أخذها ونمته نقصانها  
وكذا) الحكم (لوقطع يدها)  
او قطع طرف دابة غير  
ما كولة كذا في الملتقى قبل  
ولفظ غير غير سديدها قلت قوله  
غير سديدها غير سديدها لبوت الخيار  
في غير الما كولة أيضا لكن اذا  
اختار ربها أخذها لا يضمنه  
شيأ وعليه الفتوى كما نقله المصنف  
عن العمادية فليحفظ بخلاف  
طرف العبد فان فيه الارش  
(او خرق ثوبا) خرقا فاحشا (و) هو  
ما (فوت بعض العين وبعض  
نفعه لا كله) فلو كله ضمن كلها  
(وفي خرق يسير) نقصه (لم يفوت  
شيأ) من النفع (ضمنه النقصان  
مع أخذ عنه ليس غير) لقيام  
العين من كل وجه ما لم يجده فيه  
صنعة او يكون ربو يا كما بسطه  
الزيلي قلت ومنه يعلم جواب

كانت قيمة البناء أكثر ولم يتعرض لكلام غير الكرخي وان كان المقتى به كما علمت فافهم (قوله بضمن صاحب  
الاكثريمة الاقل) فان كانت قيمتهما على السواء يساع عليهما ويقسمان الثمن تارخانية (قوله فانت)  
فلو بقى حيا بضمن قيمتها ولا ينتظر الى أن يخرج منه تارخانية (قوله وفي تنوير البصائر انه الاصح) وفي البرازية  
وعن محمد لا يشق بطنه لودرة وعليه الفتوى لان الدرة تصد فيه فلا يفيد الشق والدنانير لا تصد وفي البيري  
عن تقيص الكبرى لو بلغ عشرة دراهم ومات يشق وأفاد البيري عدم الخلاف في الدراهم والدنانير لعدم  
فسادها وقد علم اختلاف التصحيح في الدرة ولفظ الفتوى أقوى تأمل (قوله يساع البناء عليهما) هكذا  
العبارة في البرازية والشربلاية وظاهر أن المراد يساع مع الساجدة بقرينة ما بعده (قوله ان قضى عليه  
بالقيمة لا يحل) واذا نقض لم يستطع رد الساجدة شربلاية عن الذخيرة (قوله لتضييع المال) عبارة  
القهيستانى قبل يحل وقيل لا يحل لتضييع المال (قوله وهو لما لك مجانا) فلا يضمن للغاصب شيأ  
لاجل الصياغة لانه لم يوجد الا مجرد العمل الا اذا جعله من أوصاف ملكه بحيث يكون في نزعه ضرر كما لو جعله  
عروة مزادة أو صفائح في سقفه ونحو ذلك فقد انقطع لصاحبه اليد عنه وقت غصبه تارخانية (قوله  
أو أخذها ونمته نقصانها) لانه اتلاف من وجه لفوات بعض المنافع كالحمل والدرة والنسل وبقا بعينها وهو  
اللحم درر (قوله وكذا الحكم لوقطع يدها) لانه اتلاف من وجه ايضا وهذا في مثل البئر ونحوه ظاهر  
وكذا في الشاة لانهما تضعف عن الذهاب الى المرحى فيقل دترها ويضعف نسلها تأمل (قوله أو قطع طرف  
دابة غير ما كولة) لوجود الاستهلاك من كل وجه هداية وقيد باليد والطرف لان في عين الجمار والبغل  
او الفرس ربع القيمة وكذا في عين البقرة والجوز وروفي عين الشاة ما نقصها وسبي ذلك في كتاب الديان ان شاء  
الله تعالى اتقاني (قوله غير سديدها) لان قوله أو أخذها ونمته نقصانها خاص بالما كولة وعلى اسقاط  
لنظرة غير يكون من التعميم بعد التخصيص (قوله قلت الخ) جواب عن الملتقى وحاصله أن مراده بالخاق  
غير الما كولة بالما كولة في الحكم من حيث وجود التخير فيهما بين طرحها على الغاصب وبين امساكها  
وان كان بينهما فرق من حيث انه اذا أمسك الما كولة له أن يضمن الغاصب النقصان بخلاف غير الما كولة لما  
علمت من وجود الاستهلاك من كل وجه وقد نبه الشارح على هذا الفرق بقوله لكن اذا اختار الخ فافهم أقول  
وقد يجاب بأن المراد الرجوع بالنقصان أيضا كالمأ كولة كما هو قضية التشبيه ولكن يقيد بما اذا كان لما بقى قيمة  
لعدم وجود الاستهلاك من كل وجه والقرينة على هذا التقيد لفظ النقصان فانه اذا لم يكن لما بقى قيمة لم يقل له  
نقصان بل هلاك ودليل ذلك ما في النهاية وغيرها عن الملتقى بالنون قطع يد جمار او رجله وكان لما بقى قيمة  
فللمالك أن يمسكه يأخذ النقصان وكذا لو ذبحه وكان لجلده ثمن لان قتله لان الذبح بمنزلة الدباغ اه  
ملخصا هذا وفي النهاية عن المبسوط ما يفيد أن المراد هنا بغير الما كولة ما يشمل الفرس (قوله بخلاف  
طرف العبد) مرتبط بقوله لكن اذا اختار ربها أخذها لا يضمنه شيأ (قوله فان فيه الارش) أى له أخذه  
مع الارش لانه ينتفع به أقطع ولا كذلك الدابة الغير الما كولة مخ (قوله او خرق ثوبا الخ) معطوف على ما قبله  
أى للمالك أيضا أن يطرحه عليه ويضمنه القيمة او يمسكه ويضمنه النقصان (قوله وهو ما فوت الخ) اقتصر  
عليه لانه هو الصحيح في الفرق بين الفاحش واليسير من أقوال أربعة مذكورة في الشربلاية وغيرها (قوله  
لا كله) أى كل النفع (قوله ضمن كلها) أى كل العين (قوله نقصه) أى نقص العين وذكر التخصيص  
باعتبار الثوب ويصح ارجاعه للنفع وقوله بعده ولم يفوت شيأ من النفع أى لم يفوته بتمامه قال في الهداية  
واليسير ما لا يفوت به شئ من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمدا جعل في الاصل قطع الثوب نقصانا  
فاحشا والفاتت به بعض المنافع اه والحاصل كما في النهاية وغيرها انه ما فوت به الجودة بسبب نقصان  
في المالمية (قوله ما لم يجده فيه صنعة) بأن خاطه قيصافانه ينقطع به حق المالك عنه عندنا زيلي  
(قوله أو يكون ربو يا) فيضير المالك بين أن يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلمها ويضمنه  
مثلا أو قيمتها لان تضمن النقصان مستعذر لانه يؤدى الى الربا زيلي وقوله أو قيمتها أى في نحو مصوغ تأمل  
(قوله ومنه يعلم) أى من قوله أو يكون ربو يا (قوله حياصة) الاصل حواصة وهى سريشته حزام  
السرج قاموس (قوله بين تضمنها بموثة) أى تضمن القيمة من غير الجنس على الظاهر ط (قوله لانه تابع)

حادثة وهى غصبت حياصة فضة بموثة بالذهب فزال تمويهها بخير مالها بين تضمنها بموثة أو أخذها بلا شئ لانه تابع مستهلك



عبارة شيخه الرمي "لأن الذهب بالتقوية صار مستهلكا تبعا للفضة فتعبر جميعها فضة غير أنها انتقصت بذهابه  
(قوله شراء) بالمد والتسوية أي بأن اشتريتها بفضة مساوية لها وزنا وزال التقوية عندها يعني ووجدت  
بها عيبا قديما (قوله فلا رد) أي بالعيب القديم لتعيبها بزوال التقوية عندها وهو مانع من الرد  
(قوله ولا رجوع بالنقصان) أي نقصان العيب القديم (قوله للزوم الربا) لأنه يبقى أحد البديلين زائدا  
على الآخر بلا عوض يتساوى وهذه مما يزداد على المسائل التي تمنع الرجوع بالنقصان المذكورة في باب  
خيار العيب ولهذا قال فاعتنه الخ (قوله قاله شيخنا) يعني الخبير الرمي في حواشي المنع (قوله  
ومن بني) أي بغير تراب تلك الأرض والافالبناء لرب الأرض لأنه لو أمر بنقصه بصير ترابا كما كان درم متقى  
(قوله بغير اذنه) فلو باذنه فالبناء لرب الدار ويرجع عليه بما اتفق جامع الفصولين من أحكام العمارة في ملك  
الغير وسيد كر الشارح في شتى الوصايا مسألة من بني في دار وزوجته مفصلة (قوله لو قيمة الساحة أكثر)  
بالخلة المهمة ولو قيمتها أقل فللغاصب أن يضمن له قيمتها يأخذها درر عن النهاية وهذا على قول الكرخي  
وقد منا الكلام عليه آنفا (قوله أي مستحق القلع الخ) وهي أقل من قيمته مقلوعا مقدارا بجرة القلع  
فإن كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة وأجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم فالأرض مع هذا  
الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة منخ (قوله أن نقصت الأرض به) أي نقصنا فاحشا  
بحيث يفسدها أما لو نقصها قليلا فليأخذ أرضه ويقطع الأشجار ويضمن النقصان صاحبها عن المقدسي  
(قوله ولو زرعها يعتبر العرف الخ) قال في الذخيرة قالوا إن كانت الأرض معدة للزراعة بأن كانت الأرض  
في قرية اعتاد أهلها زراعة أرض الغير وكان صاحبها من لا يزرع بنفسه ويدفع أرضه من زراعة فذلك على  
المزراعة ولصاحب الأرض أن يطالب المزارع بحصة الدهقان على ما هو متعارف أهل القرية النصف أو الربع  
أوما أشبه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي وهو نظير الدار المعدة للإجارة إذا سكنها إنسان فإنه يحمل على  
الإجارة وكذا ههنا وعلى هذا أدركت مشايخ زمانى والذي تقر عندى وعرضت على من أثق به أن الأرض  
وإن كانت معدة للزراعة تكون هذه من زراعة فاسدة إذ ليس فيها بيان المدة فيجب أن يكون الخارج كله للمزراعة  
وعلى المزارع أجر مثل الأرض اه أقول ~~لكن~~ سيد كر الشارح في كتاب المزارعة أن المفتي به صحتهما  
بلا بيان المدة وتقع على أول زرع واحد فالظاهر أن ما عليه المشايخ مبنى على هذا وفي مزراعة البرازية بعد  
نقله ما مر عن الذخيرة قال القاضي وعندى أنها إن معدة لها وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية  
بما استحسنوا وإن فقد أحدهما لا يجوز ويتطرق إلى العادة إذا لم يقر بأنه زرعها بنفسه قبل الزراعة أو بعدها  
أو كان ممن لا يأخذها من زراعة ويألف من ذلك فينبذ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا  
لو زرعها بتأويل بأن استأجر أرضا لغير المؤجر بلا إذن ربها ولم يحجزها ربها وزرعها المستأجر لا تكون  
مزارعة لأنه زرعها بتأويل الإجارة اه (قوله والافالخارج للمزارع الخ) أي إن لم يكن عرف في دفعها  
مزارعة ولا في قسم حصة معلومة يكون المزارع غاصبا فيكون الخارج له وقوله وعليه أجر مثل الأرض مشكل  
ولا تفيد هذه النقول المارة لأنها حجتى ليست مما اعتد للاستغلال حتى يجب عليه الاجر بل الواجب عليه  
نقصانها اللهم إلا أن يحمل على أنها مال يقيم وهو بعيد جدا أو أعدها صاحبها للإجارة فتكون مما اعتد  
للاستغلال وأما الوقف فيأبى قريسا وليس في جامع الفصولين ما يفيد ما ذكره أصلا فإن الذى فيه من الفصل  
الحادى والثلاثين نحو ما قد مناه عن الذخيرة والبرازية (قوله وأما في الوقف الخ) عبارة الفصولين  
الافى الوقف فيجب فيه الحصة أو الاجر بأى جهة زرعها أو سكنها أعدت للزراعة أولا وعلى هذا استقر  
فتوى عامة المتأخرين اه ورأيت في هامشه عن مفتى دمشق العلامة عبد الرحمن أفتدى العمادى أن  
قوله تجب الحصة أى في زرع الأرض وقوله أو الاجر أى في سكنى الدار وقوله زرعها أى الأرض أو سكنها أى  
الدار فقه لف وشر مرتب اه ودخل في قوله بأى جهة زرعها ما لو زرعها على وجه الغصب صريحا  
أو دلالة أو على وجه المزارعة أو تأويل عقدان ذلك مذكور في عبارة الفصولين قبل قوله الا فى الوقف وذكر  
في الاسعاف أنه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه أقول والظاهر حمله على ما إذا لم يكن  
عرف أو كان الاجر انفع للوقف تأمل ويمكن تفسير قول الفصولين تجب الحصة أى إن كان عرف وقوله

مطلب  
زرع في أرض الغير يعتبر عرف  
القرية

ولو كان مكان مكان الغصب  
شراء بوزنها فضة فلا رد لتعيبها  
ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا  
فاعتنه فقل من صرح به قاله شيخنا

(ومن بني أو غرس في أرض غيره  
بغير اذنه أمر بالقلع والرد) لو قيمة  
الساحة أكثر كما مر (ولله الكان

يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه)  
أى مستحق القلع فتقوم به ونه ما  
ومع أحدهما مستحق القلع فيضمن  
الفضل (أن نقصت الأرض به)

أى بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف  
فإن اقسما الغلة أنصافا أو أرباعا  
اعتبروا الا فالخارج للمزارع وعليه  
أجر مثل الأرض وأما في الوقف  
ففيجب الحصة أو الاجر



بكل حال فصولين (غصب ثوباً بصغره) لآخرة لالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان (أوسوية ما قلته بسمي فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض ومثل السويق) عبر في المبسوط بالقيمة لتغيره بالقليل فلم يبق مثلياً وسماه هنا مثلاً لقيام القيمة ١٢٥ مقامه كذا في الاختيار وقد منا

قولين عن المجتبي (وان شاء

أخذ المصوغ أو المتون وغرم

ما زاد الصبغ) غرم (السمن)

لانه مثلي وقت اتصاله بملكه

والصبغ لم يبق مثلياً قبل اتصاله

بملكه لا متزاجه بالماء مجتبي

(رد غاصب الغاصب المغموب

على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه

كما لو هلك المغموب في يد غاصب

الغاصب فأدى القيمة الى

الغاصب) فانه يبرأ أيضاً لقيام

القيمة مقام العين (اذا كان

قبضه القيمة معروفاً) بقضاء او

بينة او تصديق المالك لا باقرار

الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه

عمادية (غصب شيئاً ثم غصبه آخر

منه فأراد المالك أن يأخذ بعض

الضمان من الاول وبعضه من

الثاني له ذلك) سراجية

٥ مطلب ————— مهم

٦ مطلب —————

في ابحاث غاصب الغاصب

قوله واستشكله الزيلعي الخ حيث

قال وهو مشكل من حيث أن

المغموب منه لم يصل اليه المغموب

كله بل بعضه وكان من حقه أن

يطالب هو الى تمام حقه فكيف

يتوجه عليه الطلب وهو لم ينتفع

بالصبغ شيئاً ولم يحصل له به الاتلف

ماله وكيف يسقط عن الغاصب

بعض قيمة المغموب بالاتلاف

والاتلاف مقرر لوجوب جميع

القيمة وكيف صار مستقطاً هنا

انتهى قال الطوري لك أن تقول

لا اشكال لان الشارع ناظر الى

حق كل منهما فلو أزمناه بالعشرة

أو لا جرى أي أن لم يكن عرف أو كان الاجرائية تأمل والحاصل انها ان كانت الارض ملكاً فان أعدها ربحاً  
للزراعة اعتبر العرف في الحصة والافان أعدها للايجار فالخارج للزارع وعليه أجر المثل والافعليه النقصان  
ان انتقصت وان كانت وقفاً فان ثمة عرف وصكان انفع اعتبروا الا فاجر المثل لقولهم يفتي بما هو انفع للوقف  
فاعتد هذا التحرير المفرد المأخوذ من كلامهم المبدد بقى هنا شئ ينبغي على كثيرين وهو ما لو كانت الارض  
سلطانية او وقفاً بيد زراعها الذين لهم مشد مسكتها كغالب الاراضي الدمشقية اذا زرعها غير من له  
المشد بتغير اذنه ودفع ما عليها من الحصة للمتكلم عليها هل لصاحب المشد أن يطالبه بحصة من الخارج  
أو بأجرة زرعها دراهم أم لا أجاب في الخيرية بقوله لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام من ازارع اعطى ما هو المعتاد  
فيها على وجه المطلوب اه فعلم بهذا أن الحصة لا يستحقها صاحب المشد بل صاحب الاقطاع أو المتولي  
قتبه وفي الحامدية سئل في أرض وقف سليخة جارية في مشد مسكة رجل زرعها زيد بلاذن من المتولي  
ولامن ذي المشد ولم تكن في اجارته أجاب الناظر مطالبة زيد بأجرة مثلها والله أعلم فليحفظ ذلك فانه مهم  
(قوله بكل حال) علمت معناه مما قد مناه (قوله فصغره) فلو انصبغ بلا فعل أحد كالقاء الرمح فلا خيار لرب  
الثوب بل يدفع قيمة الصبغ لصاحبه لانه لا جناية من صاحب الصبغ حتى يضمن الثوب زيلعي (قوله لآخرة  
للالوان الخ) بيان لتسكينة عدم تعرض المصنف للون الصبغ وأن ما روى عن الامام أن السواد نقصان  
وعندهما زيادة كالحجرة والصخرة راجع الى اختلاف عصر وزمان فمن الثياب ما يزداد بالسواد ومنها  
ما ينتقص كما في التبيين وغيره (قوله بل الحقيقة الزيادة والنقصان) فلو كان ثوباً ينتقص الصبغ بأن كانت  
قيمته ثلاثين درهماً مثلاً فراجعت بالصبغ الى عشرين فعن محمد ينظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت  
الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه وخسة دراهم لان صاحب الثوب وجب له على الغاصب ضمان نقصان قيمة  
ثوبه عشرة دراهم ووجب عليه للغاصب قيمة صبغه خمسة فالتخسة بالخسة قصاص ويرجع عليه بما بقي من  
النقصان وهو خمسة رواء هشام عن محمد واستشكله الزيلعي بما حاصله أن المالك لم يصل اليه ككل حقه  
ولم ينتفع بالصبغ بل ضرره فكيف يغرم والاتلاف موجب لكل القيمة فكيف صار مستقطاً وأجاب الطوري  
بما لا ينبغي فراجع (قوله فالمالك مخير) لانه صاحب أصل والآ خر صاحب وصف يقال ثوب مصبوغ  
وسويق متون فخير لتعذر التميز (قوله وسماه) أي القيمة بمعنى البدل ح وهو جواب عن المتن حيث  
يفهم منه خلاف ما في المبسوط وقوله وقد منا قولين أي أوائل الغصب جواب آخر في المتن مبني على القول  
الاخر وهو ظاهر المتون وفي الدر المنثور انه مثلي وقيل قيمتي لتغيره بالقليل لكن تفاوته قليل فلم يخرج عن كونه  
مثلياً كما في شرح الجمع اه وصحح الاتقاني انه قيمتي (قوله وغرم ما زاد الصبغ) برفع الصبغ فاعل زاد أي  
غرم من النقود بقدر الزيادة الحاصلة في الثوب بسبب الصبغ (قوله وغرم السمن) أشار الى أن السمن  
منصوب عطفاً على ما والمراد غرم مثل السمن وبين فائدة ادراجه لنظة غرم المانعة من عطفه على الصبغ المرفوع  
بقوله لانه مثلي أي فالواجب فيه ضمانه أي ضمان مثله لا قيمته وفي الدر المنثور وقيل بالرفع والصواب النصب  
ذكره الزاهد اه (قوله قبل اتصاله) لم يقل وقت اتصاله كما قال في سابقه لان خروج الصبغ عن المثلية  
بامتزاجه بالماء كان قبل اتصاله بالثوب بخلاف السمن فانه لم يخرج عنها الا وقت اتصاله بالسويق فافهم وهذا وجه  
الفرق بين ضمان مثل السمن وبدل الصبغ (قوله اذا كان قبضه القيمة معروفاً) الظاهر أن الحكم في رد عين  
المغموب كذلك فلو أقر الغاصب بقبضه منه وانكره المالك لا يصدق في حق المالك لانه بقبضه دخل في ضمانه  
وبدعوى الرتيقض الضمان عنه فلا يصدق في حق نفسه فتأمل وراجع المنقول رملي على الفصولين ونقله  
ط عن الجوى عن العمادى والله أعلم (قوله أو بينة) أي أقامها غاصب الغاصب (قوله لا باقرار  
الغاصب) أي الاول فلا يصدق في حق المالك فهو بالخيار في تضمين أيهما شاء يبرى (قوله الا في حق نفسه  
وغاصبه) أي فيما اذا اختار المالك تضمين الثاني يرجع على الاول بما أقر بقبضه وكذا فيما اذا اختار تضمين  
الاول وأراد الاول الرجوع على الثاني ليس له ذلك مؤاخذه له باقراره فانه لو لا اقراره لرجع كما يأتي (قوله  
بعض الضمان) أطلقه فشمّل النصف أو الثلث أو الربع كما في الهندية (قوله له ذلك سراجية) اختلف النقل  
عن السراجية فبعضهم نقل ليس له وبعضهم نقل كما هنا وهو المذكور في الفصولين عن فوائد صدر الاسلام

ضاع مال الغاصب وهو الصبغ مجازاً وذلك ظلم ٣٢ ين خا والمطلوب لا يظلم فواجبنا ما على رب الثوب فوصل الى المغموب منه كل حقه ما عليه وما بقي له وكون الاتلاف مقرر لا ينافي كونه مسقطاً لان الاتلاف بالنظر الى النقصان والاسقاط بالنظر الى عين الصبغ فتأمل انتهى اه منه



في حقوق الاجازة للاتلاف والافعال

والمالك بالخيار في تضمين ايهما شاء واذا اختار تضمين أحدهما لم يملك تركه وتضمين الآخر وقبل يملك عمادية (الاجازة لا تلحق

الاتلاف فلو اتلف مال غيره تعديا

فقال المالك أجزت اورضيت

لم يبرأ من الضمان) اشياء معزيا

للبرازية لكن نقل المصنف عن

العمادية أن الاجازة تلحق

الافعال هو الصحيح قال وعليه

فتلحق الاتلاف لأنه من جملة

الافعال فيحفظ (كسر)

الغاصب (الخشب) كسرا

(فاحشا لا يملكه ولو كسره

الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع)

اشياء وفيها آجرها الغاصب

ورد أجزتها الى المالك تطيب له

لان أخذ الاجرة اجازة (فروع)

استعار منشارا فانقطع في النشر

فوصلا بلاذن مالكة انقطع حقه

وعلى المستعير قيمته منكسرا شرح

وهبانية \* ركب دار غيره لطفاه

مريق وقع في البلد فاندم شيء

بركوبه لم يضمن لان ضرر

الحريق عام فكان لكل دفعه

جوهره \* لا يجوز دخول بيت

انسان الا باذنه الا في الغزو وفيما

اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف

لواعله أخذه

فيما يجوز فيه دخول دار غيره

بلاذن من

وفي الهندية عن الذخيرة (قوله والمالك بالخيار) الا في مسألة تقدمت متنا أول الغصب وفي الهندية ان ضمن الاول يرجع الاول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول اه وفي البرازية وهب الغاصب المغصوب أو تصدق أو عاروهلك في أيديهم وضمينوا للمالك لا يرجعون بما ضمنوا للمالك على الغاصب لانهم كانوا عاملين في القبض لانفسهم بخلاف المرتن والمستأجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم عملوا له والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالثمن على الغاصب البائع لان رد القيمة كذا العين اه (قوله واذا اختار تضمين أحدهما) أي ولم يقبض منه القيمة ولم يقبض عليه بها كإياي (قوله لم يملك تركه) أي وان نوى المال عليه كما في الفصولين أي بأن وجدته معدما أو مات فملا وشمل تضمين أحدهما البعض فليس له بعد أن ضمن أحدهما البعض أن يضمن ذلك البعض للاخر بخلاف الباقي قال في البرازية تضمين الكل تملك من الضامن فلا يملك التملك من الاخر وتضمين البعض تملك ذلك البعض فملك تملك الباقي بعد ذلك من الاخر (قوله وقبل يملك) حرم في الفصولين بالاول ثم روى وقال فيه روايتان وفي الهندية عن المحيط لو اختار تضمين أحدهما ليس له تضمين الاخر عندهما وقال أبو يوسف له ذلك ما لم يقبض الضمان منه اه وظاهره أن بعد القبض لا يملك تضمين الثاني بلا خلاف ولذا عبر بالاختيار وكالقبض بالتراني القضاء بالقيمة كما في الهندية أيضا (فرع) أخذه من الغاصب ليرده الى المالك فلم يجده فهو غاصب الغاصب يخرج عن العهدة برده الى الغاصب الاول هندية (قوله الاجازة لا تلحق الاتلاف) يستثنى منه ما ذكره الجوى لوجاء رب اللقطة وأجاز تصدق الملتقط بها لانه كالاذن ابتداء والاذن حصل من الشارع لا من المالك ولذا لا يتوقف على قيامها في يد النقيب بخلاف اجازة بيع الفضولي (قوله معز بالبرازية) أي من كتاب الدعوى وفي البيرى عنها اتخذ أحد الورثة ضيافة من التركة حال غيبة الاخرين ثم قدموا وأجازوا ثم أرادوا تضمينه لهم ذلك لان الاتلاف لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة (قوله عن العمادية) ذكره في الفصولين في آخر الفصل ٢٤ في بحث ما يتخذ من التصرفات السابقة باجازة لاحقة فراجع (قوله تلحق الافعال) قال في جامع الفصولين بعث دينه بيد رجل الى الدائن فجاء اليه الرجل وأخبره به فرضي وقال اشترى به شيئا ثم هلك قبل يهلك من مال المديون وقبل من مال الدائن وهو الصحيح اذ الرضى بقبضه في الانتهاء كالاذن ابتداء وهذا التعليل اشارة الى أن الصحيح أن الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح اه (قوله قال) أي المصنف وقال ابنه الشيخ صالح الا أن يقال المراد بالافعال غير الاتلاف عملا بنقول المشايخ كاهم مع اسكان الجمل اه قال الجوى يعني أن الافعال منها ما يكون اعداما ومنها ما يكون ايجادا فيحمل قول المشايخ على الفعل الذي لا يكون اعداما اه ابو السعود على الاشياء أقول ذكر في البرازية أفسد الخياط الثوب فاخذه صاحبه ولبسه عالما بالفساد ليس له التضمين اه قال في التارخانية ويعلم من هذه المسألة كثير من المسائل اه قاتل (قوله لا يملكه) قال في التارخانية ولم يتعرض لما اذا زادت قيمته بالكسر وينبغي أن لا يملكه أيضا اه (قوله تطيب له) ولا فرق بين أن تكون الاجرة قدرا أو اجرة المثل أم لا ابو السعود على الاشياء (قوله فوصلا) أي عند الخداد (قوله انقطع حقه) لانه أحدث به صنعة (قوله وعلى المستعير قيمته منكسرا) لانه انكسر حال استعماله فلم يكن مضمونا عليه (قوله شرح وهبانية) ذكره عند قول النظم ولورفا المخروق في الثوب خارق \* يغترم ارش النقص فيه فيقدر

يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يهزمه رفأت اذا أصلمته أي يقوم صحيحا ويقوم مرفقا ويضمن فضل ما بينهما شر بلائي (قوله فاندم شيء بركوبه) قيد بالانهدام اذ لو هدم دار غيره بغير أمره وبغير أمر السلطان حتى ينقطع عن داره ضمن ولم ياتم بمنزلة جائع في مضارة ومع صاحبه طعام له أخذه كرهانم يضمنه ولا اثم عليه تارخانية وظاهره أنه بامر السلطان لا يضمن قال الشيخ خير الدين ووجهه أن له ولاية عامة يصح أمره لرفع الضرر العام اه أقول والظاهر أنه يضمن ما هدمه مشرعا على الهلاك تطير ما قدمه الشارح من مسألة السفينة الموقرة تأمل (قوله لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه) قيد بالبيت لما في التارخانية أراد أن يميز بارض انسان أو ينزل بها ان كان لها حائط أو حائل ليس له ذلك لانه دليل عدم الرضى والا فلا بأس به وفي الكبرى المعتبر في ذلك عادات الناس اه (قوله الا في الغزو) أي اذا كان ذلك البيت مشرعا على العدو والغزاة دخوله ليقا تلوا العدو منه او نحو ذلك تأمل (قوله وخاف لواءه أخذه) وينبغي أن يعلم الصلحاء أنه انما يدخل لذلك ولولم يحق



أخذه لا يجوز من غير ضرورة ذخيرة وفيها مسائل آخر منها نهب منه ثوبا ودخل الناهب داره لا بأس بدخولها  
 ليأخذ حقه لأن مواضع الضرورة مستثناة ومنها له مجرى في دار رجل أراد إصلاحه ولا يمكن أن يمر في بطنه  
 يقال لرب الدار أماناً أن تدعه يصلحه وأماناً أن تصلحه ومنها أجر دارا ومثلها دخولها لينظر حالها فيرمها وان لم  
 يرض المستأجر عندهما وعنده ان رضى (قوله فله نبش) أى نبشه لاخراج الميت (قوله وله تسويته) أى  
 بالارض والزراعة فوقه اشياء (قوله وان وقفنا كذلك) أى فله قيمة حفره وهذا ذكره في الاشياء بخنا  
 فقال وينبغي أن يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكونه عن الضمان في صورة الوقف عليه  
 اه أى على الضمان في المباح وفي حاشية أبي السعود عن حاشية المقدسي وهذا الوقف للدفن فلو على مسجد  
 للزرع والغلة فكالمملوك تأمل اه (قوله ولا يكره لوالارض متسعة) أى لا يكره الدفن نظيره من بسط المصلي  
 في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فلو في المكان سعة لا يراحم الاقل والاقله ولو الجنية وأفاد كراهة الدفن  
 لو لم تكن الارض متسعة فلا يصح التعبير بقولنا ولو متسعة كما لا يخفى فانهم (قوله الا في مسائل مذكورة  
 في الاشياء) الاولى يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه المريض بلا اذنه ولا يجوز  
 في المتاع وكذا أحد الرفقة في السفر لانه بمنزلة أهله في السفر الثانية أنفق المودع على أبوي المودع بلا اذنه وكان  
 في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استحسانا واطلاق الكثر الضمان محمول على الامكان الثالثة  
 اذا مات بعض الرفقة في السفر فباعوا فراشه وعدته وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة او انعمى عليه فأنفقوا  
 عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وحكى عن محمد أنه مات بعض تلامذته فباع محمد كتبه لتجهيزه فقيل انه لم يوص  
 قتلا قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فما كان على قياس هذا لا يضمن ديانة أمانا في الحكم فيضمن وكذا المأذون  
 في التجارة لو مات مولاه فأنفق في الطريق لم يضمن وكذا لو أنفق بعض أهل المحلة على مسجد لا متولى له من غلته  
 لحصير ونحوه أو أنفق الورثة الكبار على الصغار ولا وصى لهم أو قضى الوصى ديناً علمه على الميت بلامعرفة  
 القاضى والورثة فلا ضمان في الكل ديانة اه من الاشياء وحواشيها وفي التارخانية وضع انقدر على الكانون  
 ونحتها ليطبخ فجاء آخر وأوقد النار فطبخ لا يضمن استحسانا ومن هذا الجنس خمس مسائل أحدها هذه  
 الثانية طعن حنطة غيره ضمن ولو أن المالك جعل الحنطة في الذورق وربط الحار وجاء آخر فساقه لا يضمن  
 الثالثة رفع حرة غيره فأنكسرت ضمن ولو رفعها صاحبها وأمالها الى نفسه فجاء آخر وعانها فأنكسرت لا الرابعة  
 حل على دابة غيره فهلكت ضمن ولو حلها المالك شيأ سقط فحلها آخر فهلكت لا الخامسة ذبح اضحية غيره  
 في غير أيامها لا يجوز ويضمن ولو في أيامها يجوز ولا يضمن ومن جنسها أحضر فله لهدم دار فجاء آخر وهدمها  
 لا يضمن استحسانا ذبح شاة القصاب ان بعد ماشة القصاب رجلها لا يضمن والآنمن والاصل في جنس هذه  
 المسائل كل عمل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة من كل أحد دلالة والا فلا فلو علقها بعد الذبح للسلح فسلحها  
 آخر بلا اذنه ضمن اه ملخصا وفي القضية أخذ أحد الشريكين جار صاحبه الخاص وطعن به فمات لم يضمن  
 للآذن دلالة قال عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الآذن دلالة وان لم يوجد صريحاً كما لو فعل بجمار  
 ولده أو بالعكس أو أحد الزوجين أو أرسل جارية زوجته في حاجته فأبقت اه (قوله ضمنه) مخالف لما  
 في العراج والبرازية وغيرهما من أنه ان لم يسبقه معها لا يضمنه وقد مناه أول الغصب عن الزيلعي لكن نقل  
 الشربلالي عن قاضى خان أنه ينبغي أن يضمنه أيضاً لانه لا يساق الا بسوقها كما قالوا اذا غصب عجولا فييس لبن  
 أمه ضمنه مع نقصان الالم اه أقول ان كانت المسألة من تخريجات المشايخ فاختاره قاضى خان وجيه  
 ولذا منى عليه ابن وهبان وان كانت منقولة عن المجتهد فاتباعه اوجه فليراجع (قوله بما يتغير)  
 الظاهر أن المراد به المضمون وهو الخش هنا فانه لما هلك تغير عن حاله وقد ضمنه مع أنه لم يباشرفيه فعلا تأمل  
 (قوله هل له منه شربه) الجواب نعم ان حوّل النهر عن موضعه كره الشرب والتوضؤ منه لظهور أثر الغصب  
 بالتحويل والالتبوت حق كل أحد فلهما ابن الشحنة (قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر) الجواب انه  
 الفرس السريع فانه يسمى نهر او بحر القول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي أى الخيل ولقوله  
 صلى الله عليه وسلم في فرس أبى طلحة انا وجدناه لبحر ابن الشحنة والله تعالى اعلم (فصل)  
 لما ذكر مقتضات الغصب وكيفية ما يوجب الملك للغاصب بالضمان ذكر في هذا الفصل مسائل متفرقة

مطلب

فما يجوز من التصرف بمال  
 الغير بدون اذن سريح

حفر قبراً فدفن فيه آخر ميتاً فهو  
 على ثلاثة أوجه ان الارض  
 للمساكين فله نبشه وله تسويته  
 وان مباحة فله قيمة حفره وان وقفاً  
 فكذلك ولا يصكره لوالارض  
 متسعة لأن الحافر لا يدري  
 باى أرض يموت \* لا يجوز  
 التصرف في مال غيره بلا اذنه  
 ولا ولايته الا في مسائل مذكورة  
 في الاشياء \* غصب حماره فباعها  
 بجنسها فأكله الذئب ضمنه كما  
 في معاينة الوهبانية

وغاصب شئ كيف يضمن غيره

وليس له فعل بما يتغير

وغاصب نهر هل له منه شربه

وهل ثم نهر طاهر لا مطهر

(فصل)



تصل بمسائل الغصب كما هو دأب المصنفين نهاية (قوله غيب) الاولى أن يقول غاب ليشمل ما إذا كان عبدا فأبق فانه اذا ضمن قيمته ملكه أفاده الطوري وقال يعلم حكم التغيب بالاولى (قوله وضمن قيمته للمالك) أي ان شاء المالك التضمن والافله أن يصبر الى أن يوجد كما في العناية ح (قوله ملكه عندنا الخ) أي خلافا للشافعي لما مر أن الغصب محظور فلا يكون سببا للملك كما في المدبر ولنا انه ملك البدل بكاله والمبدل قابل للنقل من ملك الى ملك فملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل ابن كمال (قوله قسم له الا كساب لا الاولاد) تفرغ على قوله مستندا لان الملك الثابت بالاستنادنا قص يثبت من وجه دون وجه فلم يظهر أثره في الزيادة المنفصلة كذا في العناية وغاية البيان والفرق أن الولد بعد الاتصال غير تبع بخلاف الكسب فانه بدل المنفعة فيكون تبعا محضا أقول وظاهره أن المراد بالاكساب مطلق الزيادة المتصلة كالحسن والسمن وبالولد مطلق الزيادة المنفصلة كالدور والحر فلا تنسلم له اذا ملك المقتضوب بالضمن بدل عليه ما مر وقول الزيلعي بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تبع ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف أو الذي فيه الخيار حيث يملك به الزيادة المنفصلة أيضا لانه سبب موضوع للملك فيستند من كل وجه اه تأمل (قوله والقول له يمينه) أي للغاصب لانكاره الزيادة التي يدعيها المالك بأن يقول ما قيمته الا عشرة مثلا منية المفق (قوله فللمالك) لانها منبئة للزيادة قال في النهاية ولا يشترط في دعوى المالك ذكر أوصاف المقتضوب بخلاف سائر الدعاوى ويغني أن تحفظ هذه المسألة اه شربلاية (قوله ولا تقبل بينة الغاصب الخ) قال في المنع فان عجز المالك عن إقامة البينة وطلب بين الغاصب وللغاصب بينة تشهد بقيمة المقتضوب لم تقبل بل يحلف على دعواه لان بينته تنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي أن تقبل لاسقاط اليمين كالمودع اذا ادعى رد الوديعة فان القول قوله ولو أقام بينة على ذلك قبلت وكان أبو علي النسفي يقول هذه المسألة عذت مشكلة ومن المشايخ من فرق بينها وبين مسألة الوديعة وهو الصحيح كذا في العناية والنهاية والتبيين اه (قوله ونقل المصنف الخ) نقل المصنف ذلك في منحه عن البحر وجواهر الفتاوى عند قوله أول الغصب ولو ادعى الغاصب الهلاك الخ ثم أعاد النقل عن جواهر الفتاوى هنا وقد نقل الشارح المسألة قبيل كتاب الاقرار وعزاها لدعوى البحر ونقلها في البحر قبيل قول الكنز ولا ترد بين على مدع وعزاها الى المحيط عن الامام محمد ونقل عن المحيط انه قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب مسائله فيجب حفظها وقد لفق الشارح هذه العبارة من عبارة البحر المنقولة عن المحيط ومن عبارة الجواهر على أحسن وجه فانه في عبارة البحر بين حكم ما اذا حلف الغاصب ومكت عما اذا نكل وفي عبارة الجواهر بعكس ذلك وجميع ما ذكره الشارح منقول لم يقر بدئي منه سوى حسن التعبير فجزاه الله خيرا (قوله لو قال الغاصب الخ) أي بعد ما بين المالك مقدارا بأن قال قيمته مائة مثلا (قوله فاقول للغاصب) اقتصر عليه لان المودع يعتد به صار غاصبا ح (قوله ويجبر على البيان) لانه أقرب بقيمة مجهولة بحر عن المحيط أي بأمره القاضي بذلك لاحتمال كذبه بقوله لا اعرف قيمته (قوله فان لم يبين الخ) عبارة البحر فاذا لم يبين يحلف على ما يدعي المقتضوب منه في الزيادة فان حلف يحلف المقتضوب منه أيضا ان قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة اه فالمراد بالزيادة ما تضمنتها دعوى المالك التي نقاها الغاصب بقوله علمت أن قيمته أقل مما يقوله والمراد انه يحلف على نفيها بأن يقول ليست قيمته مائة كما ادعاه المالك وقيد بقوله لم يبين عما اذا بين وقال قيمته خمسون مثلا فان القول له وهي مسألة المتن السابقة فلا يصح أن يكون أصل النسخة فان بين لاختلاف حكم المسألتين فافهم (قوله ولو حلف المالك أيضا) أفاد بلفظ أيضا أن المراد حلف بعد ما حلف الغاصب قال ح لم يظهر وجهه فراجع اه أي وجه تحليف المالك أيضا وأقول وبالله التوفيق لعل وجهه أن الغاصب لما يبين لم يمكن أن يكون القول له بيمينه بخلاف مسألة المتن فلم ترتفع دعوى المالك لانها ترتفع لو بين شيئا يصدق فيه باليمين وفائدة تحليفه وان كان لا يرفع دعوى المالك التوصل الى ثبوتها بنكوله فاذا حلف لم تثبت دعوى المالك لعدم النكول ولم ترتفع لعدم البيان فبقيت بحالها فاحتاجت الى التنويه باليمين وان كانت من المدعي لعدم افادة يمين المدعي عليه ونظير ذلك مسائل منها لو اختلف المتبايعان في قدر الثمن او المبيع فصالحا مع أن أحدهما مدع والاخر منكر وهي من مسائل المتن هذا ما ظهر لي وجهه المثل

غيب) بمجة (ما غصبه وضمن قيمته) للمالك (ملكه) عندنا ملكا (مستندا الى وقت الغصب) قسم له الا كساب لا الاولاد ملتي (والقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن أو برهننا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن البحر والجواهر لو قال الغاصب أو المودع المتدعي لا أعرف قيمته لكن علمت انها أقل مما يقوله فاقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك أيضا على الزيادة أخذها



دموعه هذا وذكر البيرى في دعوى الاشياء عن الترخاينة أن الحاكم ابا محمد طعن على محمد رحمه الله تعالى  
بأن العين لم تشرع عند المذمى وقال الجواب الصحيح عندي أن يقول القاضي للغاصب بعد ما امتنع عن  
البيان كانت قيمته مائة كانت خسينا كانت ثلاثين الى أن يتهى الى أقل ما لا ينقص منه قيمته في العرف  
والعادة فاذا انتهى الى ذلك لزمه وجعل القول له في الزيادة مع عيئه كالجواب فيما اذا أقر بحق مجهول  
في عين في يده لغيره يسمى له القاضي السهام حتى يتهى الى أقل ما لا يقصدونه بالتعليك عرفا وعادة ويلزمه به  
اه ملخصا (قوله ثم ان ظهر الخ) لاجابة اليه مع ما يذكره المصنف بعد لان الغاصب ضمن يقول المالك على  
ما ذكره فلا خيار للمالك ط قلت قصد الشارح ذكر عبارة البحر بتمامها مع أن المصنف لم يصرح بخيار  
الغاصب بل نفي خيار المالك ولا تلازم بينهما على أن في ثبوت الخيار للغاصب في مسألة المتن كلا ما سئل عنه  
فانهم (قوله ودفع قيمته) أي ان لم يكن دفعها (قوله وأخذ القيمة) أي ان كان دفعها (قوله  
وهي من خواص كتابنا) قد ذكرنا سابقا أن ذلك من كلام صاحب المحيط فهو من جملة المنقول قبله ووجه  
الخصوصية تضمنها ورود العين على المذمى فانه لم يشتر في الكتب فانهم (قوله على الاصح) راجع لقوله  
أو مثله أو دونه وهو ظاهر الرواية لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يذم به والخيار لقوات الرضى خلافا لقول  
الكرخي انه لا خيار له هداية (قوله فالاولى ترك قوله وهي أكثر) أو يفعل كما فعل القدوري وصاحب الكنز  
والملتقى حيث قد مر أذا كالمسألة الثانية على الاولى وجعل بعض الشراح ذلك قيد السابقة فقط واكن الاولى  
كما قال الشارح تبعاً للقهستاني فانه ليس قيداً بينهما (قوله وقد ضمن بقوله) أي الغاصب مع عيئه (قوله  
أخذ المالك) وللغاصب حبه حتى يأخذ ما دفعه ويبيع (قوله ولا خيار للغاصب الخ) فيه رد على  
ما بحثه في البعقوية بأنه على التعليل بعدم رضى المالك ينبغي ثبوت الخيار للغاصب لو قيمته أقل لعدم رضاه  
أيضاً ولذا قال ولو قيمته أقل فانهم (قوله للزومه باقراره) أقول ولانه ظالم بغصبه وتقيبه ولان تمام  
ملكه كان متوقفاً على رضى المتغصب منه وقد وجد تأمل (قوله أو نكول الغاصب) أي عن الحلف بأن  
القيمة ليست كما يدعى المالك شريلاً لية (قوله فهو له ولا خيار للمالك) وكذا لا خيار للغاصب لرضاه حيث  
أقدم على الغصب رضى و ذكر ط أن له الخيار أخذاً من قوله في الاولى ولا خيار للغاصب بطريق الإشارة  
اه وأقول قد راجعت كثيراً فلم أظفر بصريح النقل في ذلك والذي يقتضيه النظر ما قاله الرضى فان الغاصب  
ظالم بالغصب وبالتقيب عن المالك فأصراره على ذلك دليل الرضى وحيث كان ظالم لا يراعى جانبه يدل عليه  
اقتصارهم على بيان الخيار في المسألتين من جانب المالك فقط لكونه مظلوماً ولذا قال الاتحاف في تعليل خيار  
المالك في الاولى لانه كالمكره على نقل حصه من العين الى بدل لم يرض به والمكره يثبت له الخيار في التصح اه  
وقول المصنف كغيره فهو ظاهر في عدم الخيار لانه ملكه كان موقوفاً على رضى المالك وقد وجد ولا سيما  
فيما إذا نكل فان النكول اقراراً وأما ثبوت الخيار له في المسألة السابقة عن البحر والجواهر فلا يدل على ثبوته هنا  
لاختلاف موضوعهما ولانه ظهر صدقه في عيئه الذي حلقه ولم يرض بقول المالك ولم يتم عليه برهان ولم يشك  
عن العين بخلاف هذه المسألة في جميع ما ذكره وبالجملة فاثبات الخيار له حكم شرعى يحتاج للنقل فراجع  
(قوله فغضه المالك) قيد بتضمن المالك احتراماً لبيع الغاصب بفاعه المالك من الغاصب أو وجهه  
أو مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل لانه طرأ ملك يات على موقوف على أداء الضمان  
فأبطله أبو السعود عن شيء (قوله فغضه) هذا ان ضمنه قيمته يوم الغصب قال في جامع القصولين قيل  
تخلف العشرين غصب شيئاً وباعه فان ضمنه المالك القيمة يوم الغصب يار بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع  
اه (قوله لانه ضرر) تعليل للتفسير المجهوم من أى ح (قوله نافذ في الاصح) أي لو أعتق المشتري من  
الغاصب ثم ضمن المالك الغاصب فخذ اعاقه في الاصح عند الشيخين وكذا إن نفذ بإجارة المالك البيع لانه عتق  
فبيع على سبيل ملك لنفسه دليل أن البيع ملك عند الاجابة برأيه المتعلق بالتمسك ولو لم يكن تاماً بنفسه  
لما كان كذا في مقامه في التبيين (قوله لان المالك التام الخ) تمامه بثبوته مستنداً بحكمه ولم يرض  
عن الكلام على التعليل قال لا يرضى باعتاق المشتري من الغاصب وعلى أن الغصب غير موقوف على التام  
لكان له فائدة (قوله وقد اختلفوا في الخ) ليس بهذا الكتاب الجوابه بل استقلال الغاصب بها

ثم ان ظهر المصوب فلغاصب  
أخذه ودفع قيمته أو رده وأخذ  
القيمة وهي من خواص كتابنا  
فلتحفظ ( فان ظهر ) المصوب  
( وهي ) أى قيمته ( أ كثر مما ضمن )  
أو مثله أو رده على الأصح عناية  
فالأولى ترك قوله وهي أ كثر  
( وقد ضمن بقوله أخذه المالك وردة )

عوضه أو أمضى) الضمان  
ولا خيار للقاصب ولو قيمته أقل  
للزومه بأقراره ذكره الوائى نعم متى  
ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية  
مجتنى ( ولو ضمن بقول المالك  
أو برهانه أو نكول القاصب فهو له  
ولا خيار للمالك ) ( ضاء حيث  
أدى هذا المقدار فقط ) ( وإن باع )  
القاصب ( المقصوب فضنه  
المالك تنفيذيه وإن حرر ) أى  
القاصب لأن تحرير المشتري من  
القاصب نافذ فى الاصح عناية  
( ثم ضنه لا ) لأن الملك الناقص  
به كفى لتفاد البيع لا العتق  
وزوائد المقصوب ( مطلقا متصلة  
كسمن وحسن أو منفصلة  
كدر وغير



غير مضمونة وان استملكتها الا انها عوض عن منافع المقصوب ومنافعه غير مضمونة عندنا كما يأتي فكذلك اجابها  
 كفاية (قوله امانة لا تضمن الا بالتعدي) اي خلافا للشافعي وهذه ثمرة الخلاف بيننا وبينه في حقيقة الغصب  
 كما به عليه الشارح اول الغصب فلو قتل الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن ملك ولو هلكت الجارية بعد الزيادة  
 ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضمن الزيادة وكذا لو زادت قيمتها انتهاء (قوله لانها امانة) مكرر مع ما في المتن  
 (قوله ولو طلب المتصلة لا يضمن) لان دفعها غير ممكن فلا يكون مانعا اه ح بقي ما لو طلبها مع الاصل بان  
 قال سلمى الجارية او الدابة بعد الحسن او الحسن فنعى ينبغي ان يضمنه كالاصل وليمرر رضى اقول ذكر في الجمع  
 ان الزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم قال شارحه اي عند أبي حنيفة اما المتصلة فمضمونة اتفاقا قال انه  
 بالتسليم الى المشتري ما رتبته اه وفي الاختيار وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع للغير لان الطلب غير صحيح  
 لعدم اسكان رد الزائد بدون الاصل اه حيث لم تضمن بالتسليم الى المشتري لا تضمن بالمنع ايضا وقد سأل اول  
 الغصب عن جامع القصولين غصب شاة فموتت فذبحها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عند أبي حنيفة  
 كما لو تلفت بلا اهلاكه تامل (قوله وما نقصته الجارية) اي انتقصت لان نقص يحيى لازما ومتعدا وهما لازم  
 ابن ملك واما الضمير المتصل به فلا يدل على التعدي لانه ضمير المصدر فانه عائد الى ما الواقعة على النقصان (قوله  
 مضمون) اي اذا حبلت عند الغاصب او زنت بعد الغاصب اما اذا كان الحبل من الزوج او المولى لا ضمان  
 بجوهره وفي الطوري عن المحيط غصبها حاملا او مريضة فماتت في يده من ذلك ضمنها وبها ذلك العيب (قوله  
 بقيته) اي ان نزل حيا وهو يدل من قوله بولدها والمراد اذا ردها وولدها يجر نقصان الولادة به نظر الى قيمته  
 (قوله او بقترته) اي لو شرب الغاصب او غيره بطنها فآلقته ميتا وهي نصف عشر قيمته حيا لو ذكرا وعشر قيمته  
 لو أنثى قال في الاختيار لانها قائمة مقامه لوجوبها بدلا عنه (قوله ان وفيه) اي بالنقصان وكذا ان زاد  
 كما في غاية البيان (قوله والاخ) اي ان لم يف به يجبر بقدره وضمن الباقي (قوله ولو مات الخ) في هذه  
 المسألة ثلاث روايات عن الامام يبرأ بردها لا يجبر بالولد قدر نقصان الولادة وضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام  
 وفي ظاهر الرواية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة كما في النهاية عن المبسوط شربلاية (قوله زني بامة) اي  
 الغاصب او غيره ط عن الجوى وقيد به اذ لو حبلت من الزوج او المولى فلا ضمان وان مات انتقائي  
 (قوله اي غصبها) فائدة هذا التفسير دفع ما رتبته من شمول قوله مضمونة ما اذا زني بامة غصبها غيره فان  
 الضمان على الغاصب لا الزاني فافهم (قوله فماتت بالولادة) اي بسببها لا على فورها قال قاضي خان وماتت  
 في الولادة او في النفاس فان على قول أبي حنيفة ان كان ظهر الحبل عند المولى لا قبل من ستة اشهر من وقت رده  
 الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه وقال في المواهب عليه قيمتها يوم العلوق عند أبي حنيفة وقال عليه نقص  
 الحبل على الاصح اه شربلاية (قوله ضمن قيمتها) اي وان بقي ولدها ولا يجبر بالولد كما في الهندية لانه غصبها  
 وما انعقد فيها سبب التلف وردت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذتم يصح الرد فلا يبرأ عن الضمان  
 كما اذا جنت عنده فردتها فقتلت تلك الجنابة او دفعت به بافترج عليه المالك بكل القيمة كانه لم يردها (قوله  
 يوم علقته) كذا في الهداية والجمع وغيرهما ويبحث فيه في البعورية انه ينبغي ان يكون يوم الغصب فراجعا  
 ويوافق ما تقدمناه آتباع قاضي خان (قوله بخلاف الحرة) اي اذا زني بها رجل مكرهه أولا اتفاقا فما  
 في الدرر فيه نظر عزيمة وفيه ظر قدير (قوله بعد فساد الرد) اي بسبب الحبل زاد الزيلعي والمصنف ولا  
 يجب ردّها أصلا قال الرمي سيأتي في الجنابة ان من خدع امرأة رجل يجلس حتى يردها ويموت طفل ما هنا  
 قياس وما هنا استحسن قطع الفساد تامل (قوله ولو ردها معجومة الخ) اي الامنة والفرق بين هاتين  
 المسألتين ومسألة التزأن الهلاك لضعف الطبيعة عن دفع آثار الحى المتوالية وذلك لا يحصل بالحى الاول عند  
 الغاصب فانه ليس بموجب لما بعده والزنى بموجب جلد ان مؤلما لا متلقا فلا ينافى الى الزنى بخلاف الهلاك بحبل  
 الزنى فانه بالسبب الاول (قوله لا يضمن) اي لا يضمن كل القيمة بل نقصان الحى كافي للرد المتبقى (قوله وكذا)  
 اي لا يضمن القيمة بل نقصان عيب الزنى زيلعي (قوله ولو زني بها) اي بامة غصبها واستولدها اي حبلت  
 منه ديد (قوله ثبت النسب) اي ان ضمنها وادعاه كافي للرد ح (قوله ولو ولد رقيق) لان التزنى  
 ممن له حق التضمن او رث شيعة والتسبب يثبت بالنسبة بخلاف الحرة ديد عن الكافي وقتل في الحرة ان

(امانة لا تضمن الا بالتعدي او  
 المتع بعد طلب المالك) لانها امانة  
 ولو طلب المتصلة لا يضمن (وما  
 نقصته الجارية بالولادة مضمون  
 ويجبر بولدها) بقيته او بقترته  
 ان وفيه والا فيسقط بحسابه ولو  
 مات وبالولد وفاء كفى هو الغصب  
 اختيار (زني بامة مضمونة)  
 اي غصبها (فردّها حاملا فماتت  
 بالولادة ضمن قيمتها) يوم علقته  
 (بخلاف الحرة) لانها لا تضمن  
 بالغصب ليقى ضمان الغصب  
 بعد فساد الرد ولو ردها معجومة  
 فماتت لا يضمن وكذا لو زنت عنده  
 فردّها فجلدت فماتت به ملحق  
 ولو زني بها واستولدها ثبت  
 التسبب بالولد رقيق



صاحب الدرر أساء التحرير في هذه المسألة ولا تنفع الاجماعة الكافي قلت وذكروا في التازخانية المسألة حيث  
قال وليس للغاصب أن يستخدم أو يملك من غيره حتى يختار المولى فإن اختار أخذ القنية استأنف الاستبراء  
وان اختار أخذها بطل ما فعل من التصرف الا اذا استولدها ثبت التسبب استصفاها والولد رقيق اه  
فقد فرض ما مر فيها اذا اختار المالك أخذها لا أخذ القنية فتأمل في وجهه (قوله منافع الغصب) أي  
المغصوب (قوله استوفها أو عطلها) صورة الاول أن يستعمل العبد شهرا مثلا ثم يردّه على سيده والثاني  
أن يملكه ولا يستعمله ثم يردّه كما في الدرر (قوله عندنا) أي خلافا للشافعي رحمه الله (قوله لكن لا يلائمه  
الخ) أقول بل يلائمه بعطفه عليه بالرفع فيفيد أنه غير مضمون ط أي بتقدير حذف الخبر والاصل وخبر المسلم  
غير مضمون بدليل ما قبله كقولك هند غير قائمة وعرو على أن عدم الملامة فيما ذكره أشد لأنه معطوف على قوله  
بخلاف الحرّة ومخالفة الحرّة للامّة في الحكم ظاهر وبينهما مناسبة بخلاف منافع الغصب اذا مناسبة بينهما  
لا بتكلف تأمل (قوله مع أنه) أي ما شرح عليه (قوله أن يكون وقفا) وكما تضمن منافع تضمن ذاته كما قدمه  
من العيني وغيره عند الكلام على غصب العقار وفي الولوالجية ومتى قضى عليه بالقنية تؤخذ منه فيستري  
بها ضبعة أخرى تكون على سبيل الوقف الاول اه (قوله للسكنى أو للاستغلال) أقول أولغيرهما كالمسجد  
فقد أفق العلامة المقدسي في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة بلزوم أجرة مثله مدة شغله كما في الخيرية  
والحامدية (قوله أو مال يتيم) أقول وكذا التيم نفسه لما في البرازية يتيم لأب له ولا أم استعمله اقرباؤه  
مدة في أعمال شتى بلا إذن الحاكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة  
والكفاية لا يساوى أجر المثل اه وبه أفق في الخيرية والحامدية وفي اجارات القنية غصب صياحرا  
وأجره وعمل فالاجر للعائد ثم رمز الاجر للعبي ثم رمز وهو المواب لانه ذكر في المتنى أجر عبده سنة  
ثم أقام العبدينة أن مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجراخ (قوله سكنت أمه) أي أم التيم (قوله  
في داره) أي التيم (قوله بلا أجر) أي بلا التزام أجر بعقد اجارة من وليه تأمل (قوله ليس لهما ذلك)  
أي يحرم عليهما (قوله قلت ويستثنى أيضا) قاله الشيخ شرف الدين (قوله سكنى شريك التيم) أي  
بأن كانت بينه وبين بالغ فسكنها البالغ مدة (قوله وكذا الاجنبي بلا عقد) أي وكذا اذا سكنها اجنبي عنه  
غير أمه وغير شريكه (قوله وقبل دار التيم كالوقف) أي في ضمان منافعها وهو قول المتأخرين وهو  
المعتمد كما يأتي في كلام الشارح (قوله قلت ويمكن جل كلا الفرعين) أي فرع أم التيم وفرع سكنى شريكه  
وصرح بذلك الجوى وبجمل الاول صرح صاحب المنع (قوله بعدم أجرته) أي بعدم لزومها (قوله وأما  
على القول المعقد الخ) أي وحينئذ فلا استثناء ولذا قال العلامة البيري والعجب من المؤلف كيف عدل عما  
عليه الفتوى بلا موجب فاحذره (قوله قلزمه الاجرة) لان الاجرة تجب على الغاصب دون من يتبعه  
ونقل البيري عن المحيط ان لم يكن لها زوج لها السكنى بحكم الحاجة وان كان فلا كما اذا كان لها مال (قوله  
وما في الصيرفة الخ) عبارة اسكنت مع زوجها بيت ابنا الصغير قال ان كان بحال لا يقدر على المنع بأن كان  
ابن سبع سنين أو ست فعليها أجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان بحال يقدر على المنع  
فلا أجر عليها اه وفيها مخالفة لما في البيري عن المحيط حيث فرض المسألة فيما اذا سكنت بغير أمر الزوج  
وقد مر مدة قدرة الابن على المنع بأن كان ابن عشر فأكثر فان ظاهره انها سكنت وحدها وأنه لو كان ابن ثمان  
أو تسع يلزمها الاجر تأمل (قوله والا عليها) في بعض النسخ بضمير التثنية وهو غير موافق لعبارة الصيرفة  
المأثورة (قوله غير ظاهر) خبر المبتدأ ووجهه أنه وان قدر على المنع فلا عبرة بتبرعه وهو صبي (قوله وعليه) أي  
على القول المعقد من انها كالوقف كذا في تنوير البصائر لا على ما في الصيرفة كما قبل فافهم (قوله فهو عليه)  
أي فالاجر واجب على الزوج لا عليها أقول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط فهو عليها لا عليه (قوله  
ثم قل من يملكها الخ) قل أولا عن العمادية عن محمد بن علي الحاضر أن الزرع يتبعها لزرع كل ما اذا حضر  
الغائب اه ان يقع بكل الارض مثل تلك المدة لتثبت رضى الغائب بمثل ذلك دلالة وان علم أنه يتبعها ليس  
الحاضر ذلك لان الرضى غير ثابت ثم قل عن القنية أن الحاضر لا يلزمه في الملك المشترك أجر وليس للغائب  
استعماله بغير رضى الغائب لان المالك لا يملكه الحاضر قال ويجهل ما دفعه الا أن يفرق بين الارض والدار وهو

مطلب  
في ضمان منافع الغصب

(و) بخلاف (منافع الغصب)  
استوفها أو عطلها) فانها لا تضمن  
عندنا ويوجد في بعض المتون  
ومنافع الغصب غير مضمونة  
الى آخره لكن لا يلائمه ما يأتي من  
عطف خبر المسلم الى آخره مع أنه  
أخصر قدبر (الا) في ثلاث  
فيجب أجر المثل على اختيار  
التأخرين (ان يكون) المغصوب  
(وقفا) للسكنى أو للاستغلال  
(أو مال يتيم) الا في مسألة سكنت  
أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس  
لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا  
في الاشياء معزى الوصايا القنية  
قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك  
التيم فقد نقل المصنف وغيره  
عن القنية انه لا شيء عليه وكذا  
الاجنبي بلا عقد وقبل دار التيم  
كالوقف انتهى قلت ويمكن حل  
كلا الفرعين على قول المتقدمين  
بعدم أجرته وأما على القول المعقد  
أنها كالوقف فتجب الاجرة على  
الشريك والزوج لكون سكنى  
المرأة واجبة عليه وهو غاصب  
لدار التيم قلزمه الاجرة وبه أفق  
ابن نجيم وما في الصيرفة من  
التفصيل لو التيم يقدر على المنع  
فلا أجر والا فعليها غير ظاهر وعليه  
فهو عليه لا عليها كما أفاده في تنوير  
البصائر ثم نقل عن الخاتبة أن  
مسألة الدار كسألة الارض وأن  
الحاضر اذا سكن فيها اذا كان  
لا يضرها



بعدوا أنهم ما روايتان ثم نقل عن الخليفة أن مسألة الدار كسالة الأرض وأن للغائب أن يسكن مثل ما سكن  
 شريكه وأن المشايخ ~~وهم~~ ذكروا عن محمد وعليه القوي اه ملخصه ونقل البيهقي  
 عبارة الخليفة أيضا مفصلة وأنها كذلك المسمى أبو السعود (قوله قالوا وعليه القوي) لفظة قالوا  
 يوثق بها غالبا للضعيف ولم أرها في هذه المسألة في كلام غيره ولعل زادها اشعارا باختلافه وهو ما ذكره آخر  
 كتاب الشركة عن المنظومة المحيية وبه اتفق ابن نجيم وهو الذي عليه العمل اليوم هذا وكان ينبغي للشارح  
 أن يذكر هذه المسألة بعد قوله الا اذا سكن بناويل ملك كما فعل البيهقي وغيره (قوله قيل او آجره الخ) نقل  
 المصنف في المنع أنه يصير معذبا بذلك ثم نقل انه باسنة أو سنتين أو أكثر لا يصير معذبا أقول وفي اوائل اجارات  
 القنية عن الاصل استأجر أرضا فزرعها سنتين فعليه أجر السنة الاولى ونقصان الأرض فيما بعد ها ويتصدق  
 بالفضل عند أبي حنيفة ومحمد قال القاضي الصدوق هذا اذا لم تكن الأرض معروفة بالاجارة بأن كانت لا تؤجر  
 كل سنة فلو عرفت بها يجب أجر السنتين المستقبلة بلا خلاف فعرف بهذا أن عند أبي حنيفة ومحمد  
 لا يصير الأرض معذبة للاجارة بالاجارة سنة أو سنتين ونحوه في المحيط اه أقول وظاهره اعتماده انها تصير  
 معذبة بأكثر من الثلاث في اطلاق الاشياء الا في نظر فتدبر (قوله لا يصير الدار الخ) قيد بها لان الأرض  
 تصير معذبة للزراعة بأن كانت في قرية اعتاد أهلها زراعة أرض الغير و ~~سكان~~ صاحبها ممن لا يزرع بنفسه  
 فلصاحبها مطالبة الزارع بالتعارف كما في البيهقي عن الذخيرة وقدمنا الكلام عليه مستوفى (قوله  
 بالنسبة للمشتري) أي ما لم يشترها المشتري لذلك (قوله وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالنسبة)  
~~كذا~~ أقيد في الذخيرة حيث قال قالوا في المعذبة للاستقلال يجب الا بر اذا سكن على وجه الاجارة عرف  
 ذلك منه بطريق الدلالة وذكر في مزارعتها أن السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بناويل ملك اه  
 تأمل أقول وذكر الشارح قبيل فسخ الاجارة ما نصه وفي الاشياء ادعى نازل الخمان وداخل الحمام وساكن  
 المعذبة للاستقلال الغصب لم يصدق والابر واجب قلت فكذا مال اليتيم على المفق به قتب اه قاتل أقول  
 وهذا كله اذا لم يطالبه بالاجر والا فيجب ولو لم يكن معذبا للاستقلال لما في اجارات القنية قالوا جميعا المقصود  
 منه اذا أشهد على الغاصب أنه ان رددت الى داري والا أخذت منك كل شهر ألف درهم قالوا لا يشهد صحيح  
 فلما أقام فيها الغاصب بعده يلزمه الا بر المسمى اه (قوله قاله شيخنا) أي في حاشية المنع ولم يعزه لاحد  
 أقول وينبغي تقييده بما اذا لم يكن اعداده ظاهرا مشهورا كالخمان والحمام وبه يحصل التوفيق بين هذا وبين  
 ما قدمناه آنفا انه لو ادعى الغصب لم يصدق تأمل (قوله صار) في بعض النسخ جاز (تنبيه) قدمنا في كتاب  
 الاجارات أن المعذبة للاستقلال غير خاص بالعقار فقد اتفق في الحامدية يلزم الا بر على مستعمل دابة المكاري  
 بلا اذن ولا اجارة ونقل عن مناهي الانقروى عن حاشية القنية عن ركن الاثمة استعمال نورانسان أو جعلته  
 يجب عليه ابر المثل اذا كان أعدده للاجارة بأن قال بلسانه اعدده لها اه فليحفظ فهو محل اشتباه (قوله  
 الا في المعذبة للاستقلال الخ) أقاد أن الاستثناء من قوله أو معذبا فقط وأن الوقف ومال اليتيم يجب فيه الا بر  
 على كل حال والاداعي الى هذا التقييد مع أنه خلاف المتبادر من عبارة المتن ما قدمه من القول المعقد ولذا قدم  
 الشارح عند الكلام في غصب العقار أنه لو شري دارا وسكنها فظهرت وقفنا أو لصغر لزمه الا بر صيانة لها  
 وقد مناه أن المختار مع أنه سكنها بناويل ملك أو عقد فاحفظه فقد يخفى على كثير (قوله كيت) وكذا الخانات  
 كما في العمادية (قوله قتب) أي ولا تغفل عن كونه مبنيا على قول المتقدمين ح (قوله اذا سكنه  
 أحدهما) أي أحد الموقوف عليهما أو أحد الشريكين بأن كان البعض ملكا والبعض وقفا على الآخر (قوله  
 بالقلبة) قيد به لما قدمه أول كتاب الوقف أنه لو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضع ما يكفيه فليس له آجرة ولا له  
 أن يقول أنا أستعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة الخ (قوله ثم بان للغير) أي ظهر  
 أن البيت لغير الراهن حال كونه معذبا للاجارة ح (قوله فلا شيء عليه) لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها  
 المالك فسكنها المرتهن قنية أقول بل الا بر على الراهن لانه غاصب قاتله يرى (قوله بقى لواجب الغاصب  
 أحدهما) أي أحدهما منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معذبة للاستقلال اشياء (قوله نقل  
 المستأجر المسمى) أي الغاصب لانه العاقد (قوله ولا يلزم الغاصب الاجر) أي ابر المثل كما هو في حاشية

فلا غائب أن يسكن قدر شريكه  
 قالوا وعليه القوي (أو معذبا)  
 أي أعدده صاحبه (للاستقلال)  
 بان بناء ذلك أو اشتراه لذلك قبل  
 أو آجره ثلاث سنين على الولا  
 وفي الاشياء لا يصير الدار معذبة  
 لما جارتها بل ببنائها أو شرائها  
 له ولا باعداد البائع بالنسبة  
 للمشتري وبشرط علم المستعمل  
 بكونه معذبا حتى يجب الا بر  
 وأن لا يكون المستعمل مشهورا  
 بالغصب قلت ولو اختلفا في العلم  
 وعدمه فالقول له بيمينه لانه  
 منكر والآخر مدع قاله شيخنا  
 ويموت رب الدار ويحبه يطل  
 الاعداد ولو ربي لنفسه ثم أراد أن  
 يعده فان قال بلسانه ويضرب الناس  
 صار ذكره المصنف (الا) في المعذبة  
 للاستقلال فلا ضمان فيه (اذا  
 سكن بناويل ملك) كيت  
 سكنه أحد الشركاء في الملك  
 ولو يقيم على ما مر عن القنية  
 قتب اه أما في الوقف اذا سكنه  
 أحدهما بالقلبة بلا اذن لزم الا بر  
 (أو عقد) كيت الرهن اذا سكنه  
 المرتهن ثم بان للغير معذبا للاجارة  
 فلا شيء عليه بقى لواجب الغاصب  
 أحدهما فلي المستأجر المسمى  
 لا ابر المثل ولا يلزم الغاصب  
 الا بر



الاشياء (قوله بل يرد ما قبضه للمالك) حاصله أنه لا يلزمه الا الذي آجره وان كان دون أجر المثل حوى (قوله وقتية) عبارتها ولو غصب دارا معدة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وآجرها وسكنها المستأجر يلزمه المسعى لأجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل أيلزم المسعى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف يصدق به اه قال العلامة البيري الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر الزائد أيضا لعدم طيبه له كما حرره الجوى وأقره أبو السعود (قوله وفي الشرب ليلية الخ) عبارتها الا اذا سكن وتأويل ملك أو عقد ويظهر ما لو عطل الخ أقول ان كان الضمير في عطل للساكن فلا معنى له لانه مستوف لا معطل وان كان لمن له تأويل ملك فلا وجه للتوقف لانه اذا سكن واستوفى المنفعة لا يلزمه أجر فكيف يلزمه اذا عطلها وان كان للغاصب أي لو عطل غاصب منفعة أحد هذه الثلاثة ولم يستوفها فهو معلوم من عبارة المصنف وصاحب الدرر لان استثناء هذه الثلاثة من قوله سابقا استوفها أو عطلها يفيد أنها مضمونة بالاستيفاء أو التعطيل تأمل وسئل في الحامدية عن حانوت وقف عطله زيد مدة فأفتى يلزم أجر المثل مستدلا بعبارة المصنف وأما عود الضمير للمستأجر من الغاصب فلا مسأغ له فانه لم يتعرض في الشرب ليلية للمستأجر فاقهم (قوله بأن أسلم وهما في يده) وكذا لو حصلها وهو مسلم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحسنا لظن المسلم ط وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم خرا هل يجب على الغاصب اداء الخراج اليه حتى لو لم يردّه يؤاخذ به يوم القيامة اذا علم قطعاً أنه يستردّها ليلها يقضى بردها اليه وان علم أنه يستردّها ليلها بشرطها يؤمر الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف رجل نجاء ماله كذا يأخذه منه ان علم أنه يأخذه ليقبض به مسلماً يمسه الى أن يعلم أنه تركه هذا الرأي اه منع (قوله فلا ضمان) نتيجة قوله وبخلاف الخ ووجه عدم تقومها في حق المسلم لانه باعتبار دين المقصوب منه قال في الشرب ليلية وكذا لا يضمن الزق بشقه لاراقة الخرج على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما في البرهان اه وهذا حكم الدنيا بقى حكم الآخرة فان كان المقصوب منه خلا لا اتخذ العصب للخل فعلى الغاصب انم الغصب وان اتخذها للشرب فلا حق له عليه في الآخرة كما في المنع عن جواهر الفتاوى (قوله المسلم) أما الذي فيضمن مثل الخرج وقيمة الخنزير ابن ملك (قوله قيمتها) أي الخمر والخنزير وفي بعض النسخ قيمتها بالضمير تنبيه أي قيمة الخمر والاولى هي الموافقة لقول المصنف كالكرو والقردوري لو كان الذي بالتثنية والثانية موافقة لتعليل الشارح ولما في غاية البيان عن شرح الكافي اذا تلف المسلم الخنزير على ذي فلا ضمان عليه عنده خلا فالهما وتماه فيه (قوله قبي حكما) أي وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن تملكها وتعلكها المافيه من اعزازها زيلبي (قوله لو كان الذي) أطلقه فشمّل ما اذا أظهر بيعه ما قال في المنع عن المجتبى ذي أظهر بيع الخمر والخنزير في دار الاسلام يمنع منه فان اراقه رجل أو قتل خنزيره ضمن الآن يكون اما ما يرى ذلك فلا يضمن الزق ولا الخنزير ولا الخمر لانه مختلف فيه اه ونقل ط عن البرهان تقييد الاطلاق بما اذا لم يظهرها تأمل وسأقي تمام الكلام عليه (قوله يرى ذلك عقوبة) حال من الامام أي يرى جواز العقوبة به بأن كان مجتهدا أو مقلداً مجتهداً كما يفيد التعديل السابق تأمل (قوله ولا ضمان في ميتة ودم أصلاً) أي مطلقاً ولو الذي كما سبب شرح به اذا لا يدين بمولاهما أحدهما أهل الاديان هداية وهذا في الميتة حتف ألقها لان ذبيحة الجهمي ومخنوقته وموقودته يجوز بيعها عند أبي يوسف خلافاً لمحمد فيمنع أن يجب الضمان اتفاقاً وجرم به في الكفاية (قوله وشربها) المراد مطلق الاتلاف كما في المنع عن القنية (قوله لانه فعله الخ) بيان لوجه المخالفة بين الغصب والشراء قال في المنع لكن فيه أنه مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان المتضمن يطل بطلان المتضمن وهذا ما بطل البيع في الخمر وجب أن يطل ما في ضمنه من التسليط الا أن يدعى خروجه عن القاعدة ببيان وجه او انها اكثية اه قال الرمي لقائل أن يمنع كونه منها اذا التسليط حصل بالفعل قصد الاضمان فتأمل اه (قوله ثم أسلم أو أحدهما) أي قبل القضاء بمثل الخمر أو بعده منع (قوله الا في رواية) أي عن الامام وهي قول محمد (قوله عليه قيمة الخمر) أي على المتلف اذا أسلم وحده وكذا اذا أسلم وسبق اسلامه قال الزيلبي ولو أسلم الطالب بعد ما قضى له بمثلها فلا شيء له على المطالب لان الخمر في حقه ليست

بل يرد ما قبضه للمالك اشياء وقتية وفي الشرب ليلية ويظهر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كالمو سكن (و) بخلاف (خمر المسلم وخنزيره) بأن أسلم وهما في يده (اذا تلفهما) مسلم أو ذي فلامضمان (وضمن) المتلف المسلم قيمتهما لان الخمر في حقتنا قبي حكما (لو كان الذي) والمتلف غير الامام أو مأموه يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلافاً لمحمد مجتبى ولا ضمان في ميتة ودم أصلاً (بخلاف ما لو اشتراها) أي الخمر (منه) أي الذي (وشربها فلا ضمان ولا تمن) لانه فعلة بتسليط بانه بخلاف غصبها مجتبى وفيه اتلف ذي خرد ذي ثم أسلم أو أحدهما لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر (غصب خمر مسلم فخلها بما لا قيمة له) ككنطة وملح يسير لا قيمة له أو شميس



(أو) غصب (جلده مئة قد بعه به)  
 بما لا قيمة له كتراب وشمس (أخذهما  
 المالك مجتانا و) لكن (لو أنلفهما  
 ضمن) لا لو تلفا وفي شرح الوهبانية  
 يضمن قيمته مدبوغا واعتمده  
 في الملتقى (ولو خلاها بذى قيمة  
 كالمخ) الكثير (والخل ملكه  
 ولا شيء عليه) لما لك خلافا لهما  
 (ولو دبح به) بذى قيمة ككقرط  
 وعصص (الجلد أخذ المالك ورد  
 ما زاد الدبح) وللغاصب حبه  
 حتى يأخذ حقه (ولو أنلفه  
 لا يضمن) كمالو تلف ولا ضمان  
 بالتلف المبني ولو ذى ولا  
 بالتلف متروك التسمية عمد ولو  
 لمن يبيعه ملتقى لأن ولاية الحاجة  
 ثابتة (وضمن بكسر معزف)  
 يكسر الميم آله الله ولو لكافر  
 ابن كمال (قيمه) خشبا  
 مضوتا (صالحا لغير الله  
 و) ضمن القيمة لا المثل (باراقة  
 سكر ومنصف) سيجي بيانه  
 في الاشارة (وصح بيها) كلها

بمقتومة فكان باسلامه ميرثا له عما كان في ذمته من الخمر وكذا لو أسلم لان في اسلامهما اسلام الطالب ولو أسلم  
 المطلوب وحده أو أسلم المطلوب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن أبي حنيفة  
 وقال محمد يجب قيمة الخمر وهو رواية عن أبي حنيفة اه قافهم وقيد بالخمر لما في التارخانية أنه في الخنزير  
 يبقى الضمان باسلامهما أو اسلام أحدهما لان موجب الأصل القيمة والاسلام لا ينافيها اه (قوله أخذهما  
 المالك مجتانا) لان ذلك تطهير له بمنزلة الغسل فيسبق على ملكه اذ لا تثبت المالية به (قوله ولكن لو أنلفهما ضمن)  
 لما كان هنا المقصود خمر المسلم وقدمت أن خمر المسلم لا يضمن بالتلف كان مظنة لتوهم عدم الضمان هنا أيضا  
 قال استدراك في محله قافهم (قوله ضمن) أي مثل الخل وقيمة الجلد ح (قوله يضمن قيمته مدبوغا) أي في صورة  
 الاتلاف ط (قوله واعتمده في الملتقى) حيث قال فلو أنلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقبل طاهر غير مدبوغ  
 (قوله ملكه) لأن المخل والخل مال متقوم والخمر غير متقوم فيرجع جانب الغاصب فيكون له بلا شيء (قوله للمالك)  
 أي المالك الأول (قوله خلافا لهما) فعندهما يأخذ المالك ان شاء ويرد قدر وزن المخل من المخل فلو أنلفها  
 الغاصب لا يضمن خلافا لهما ملتقى (قوله كقرط) يقتضين وبالظواهر المشالة ورق السلم شربا ليلية وما في المخ  
 بخط المصنف كقرض بالضاد تعصيف كجانبه عليه الرمي (قوله الجلد) مفعول دبح (قوله أخذ المالك) وقول  
 صدر الشريعة واذا دبح بذى قيمة يصير ملكا للغاصب سهو من قلم الناسخ الأول كما بسطه الباقي دترمى  
 قبل والفرق بين الخل والجلد في أن المالك يأخذ الجلد لا الخل أن الجلد باق لكن أزال عنه التماسات والخمر غير  
 باقية بل صارت حقيقة أخرى ولا بن الكمال فيه كلام (قوله ورد ما زاد الدبح) بأن يقوم مدبوغا وذا كغير  
 مدبوغ ويرد فضل ما بينهما ملتقى قال في شرحه وليس له أن يدفع الجلد للغاصب ويضمنه قيمته غير مدبوغ لعدم  
 تقومه قبل الدبح (قوله وللغاصب حبه الخ) فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة الزيادة ابن كمال (قوله  
 ولو أنلفه لا يضمن) أي لو أنلفه الغاصب عند أبي حنيفة وقال يضمن قيمته طاهر لان تقوم الجلد حصل بفعله  
 وحته قائم فيه والجلد تبع لفعله في حق التقويم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغة والاصل وهو الصنعة غير مضمون  
 عليه بالتلف فكذا تبعه بخلاف المدبوغ بما لا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم وبخلاف ما لو استهلكه غير  
 الغاصب لان الأصل مضمون عليه فكذا التبعية ابن ملك وفي النهاية لرجعه الغاصب بعد دباغته فروا فان جلد  
 ذكى فعليه قيمته يوم الغصب اتفاقا وان جلده مئة فلا شيء عليه لانه تبدل اسمه ومعناه بفعله ونماه في التبيين  
 (قوله ولا ضمان الخ) مكرر مع ما مر لكن أعاده ليربطه بما بعده اظهر الفرق بينهما كما أشار اليه في الهداية  
 من أن المأمر بترك أهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل وجب علينا ترك أهل الاجتهاد على ما اعتقدوه مع  
 احتمال العمة فيه بالاولى والفرق أن ولاية الحاجة ثابتة لقيام الدليل على الحرمة فلم يعتبر اعتقاد الضمان قافهم  
 (قوله ولو لم يبيعه) أي ولو كان مملوكا لم يبيعه كشافى (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي بنص ولا تاكلا  
 قال في العناية لقائل أن يقول لان لم ذلك لان الدليل الدال على ترك الحاجة مع أهل الذمة دال على تركها مع  
 المجتهدين بالطريق الاولى على ما قررتم والجواب أن الدليل هو قوله عليه الصلاة والسلام اتركوهم وما يدعون  
 وكان ذلك بعد الذمة وهو مستغنى في حق المجتهدين اه وفي الحواشي السعدية والاولى أن استحلال متروك  
 التسمية مخالف لنص الكتاب والخم مؤمن به فثبت ولاية الحاجة (قوله آله الله) كبريط ومن مارودف  
 وطبل وطنبور مخ والذي قاله ابن الكمال أن العزف بلام هو آله الله وأما المعزف بالميم فهو نوع من  
 الطناير يتخذ أهل اليمن وكتب على الهامش أن صدر الشريعة أخطأ حيث لم يفرق بين المعزف والعزف وهو  
 كفلس جمعه معازف على غير قياس وعزف كضرب سائحاتي ومثله في القهستاني (قوله ولو لكافر) الاول  
 ولو لمسلم ليفيد الكافر بالاولى لما قيل انه بالاتفاق كما يأتي ولان خمر المسلم غير مضمون بخلاف خمر الكافر كما مر  
 فاذا ضمن معزف المسلم مع عدم ضمان خمره علم ضمان معزف الكافر بالاولى قد برر عبارة ابن الكمال وانما  
 لم يقل لمسلم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين كونه له وكونه لكافر (قوله صالحا لغير الله) في الدف  
 قيمته دفا يوضع فيه القطن وفي البربط قصعة تزيد اتقاني (قوله سيجي بيانه) بينه في الهداية هنا فقال السكي  
 أي يقتضين اسم للي من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف مذهب نصفه بالطبع (قوله وصح بيها كلها) لانها  
 اموال متقومة لصلاحيتها للاتفاق بها لغير الله فلم تناف الضمان كالأمة المغنية بخلاف الخمر فانه محرام



وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وعابه القوي ملق ودرر وزبلي وغيرها وأقره المصنف وأما طبل ١٣٥

أعنيها وأما السكر ونحوه فخرمته عرفت بالاجتهاد وبأخبار الآحاد فقصر عن حرمة الخمر فجوزنا البيع وقلنا يضمن بالقيمة لا بالمثل لأن المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط التقويم اتقاني ملخصا وبه يدفع توقف المحشي (قوله وقال الخ) هذا الاختلاف في الضمان دون إباحة اتلاف المعازف وفيما يصلح لعمل آخر والام يضمن شيئا اتفاقا وفيما إذا فعل بلا إذن الامام والام يضمن اتفاقا وفي غير عود المقتى وخاية الخمار والام يضمن اتفاقا لأنه لو لم يكسرها عاد فعلة القبيح وفيما إذا كان لمسلم فلو أدى ضمن اتفاقا قيمته بالغاما يبلغ وكذا لو كسر صليبه لأنه مال متقوم في حقه قلت لكن جزم القهستاني وابن الكمال أن الذي كالمسلم فليجزر دمر متقى أقول وجزم به في الاختيار أيضا ولعله اقتصر في الهداية على ذكر المسلم لكونه محل الخلاف وبه يحرر المقام قدبر (قوله والدف الذي يباح الخ) احتراز عن المصح في النهاية عن أبي الليث ينبغي أن يكون مكروها (قوله غير صالحة لهذا الأمر) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي ط (قوله فهلك) عبره ليفيد أنه لو حصل ذلك بفعله ثبت موجه من غير خلاف وحرره ط أقول في التارخائية عن شرح الطحاوي ولو جنى على كل منهما يجب أرش الجنابة على الجاني بالإجماع (قوله لتقوم المدبر) أي يثني قيمة القن وقيل بنصفها أفاده العيني ولا يملك بأداء الضمان لأنه لا يقبل النقل من ملك إلى ملك أبو السعود (قوله لتقومها) أي أم الولد وقيمتها ثلث قيمة القن سوى وفي بعض النسخ بضمير الثانية (قوله حل قيد عبد غيره) الخلاف في العبد المجنون فلو عاقل لا يضمن اتفاقا شربلاية عن البرازية (قوله فذهبت هذه المذكورات) عدم الضمان قولهما خلافا لمحمد في الدابة والطير وظاهر القهستاني والبرجندی أن الخلاف في الكل وأن المودع لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ دمر متقى وفي الشربلاية قال في التظم لوزاد على ما فعل بأن فتح القنص وقال للطير كش كش أبواب اصطبل فقال للبقر هس هس وألحمار هرهه يضمن اتفاقا واجمعوا أنه لو شق الزق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن اه ط (قوله أو سعى إلى سلطان) الظاهر أن هذه المسألة والتي بعدها لا ضمان فيهما اتفاقا لزالة الضرر اه ط (قوله قد يغرم وقد لا يغرم) بتشديد الراء على البناء للفاعل من مزيد الثلاثي قال في المنع والقوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا (قوله فقال) الأولى إسقاطه (قوله انه وجد كذا) زاد في جامع التصولين فظهر كذبه ضمن إلا أن كان عدلا أو قد يغرم وقد لا يغرم ورحم أيضا السعاية الموجبة للضمان أن يكلم بكذب يكون سببا لاخذ المال منه أو لا يكون قصده إقامة الحسبة كما لو قال انه وجد مالا وقد وجد المال فهذا يوجب الضمان إذا الظاهر أن السلطان يأخذ منه المال بهذا السبب اه (قوله وبه يفتى) أي دفعا للفساد وزيحاله وان كان غير مباشر فإن السعي سبب محض لاهلاك المال والسلطان يغرمه اختيارا لا طبعها هذا وفي الاسماعيلية ما يفيد أنه ورد من سلعاني عن سماع القضاة هذه الدعوى فانه أفتى بأنه لا يقتضي عليه بالضمان إلا بأمر سلطاني (قوله وعزر) قال في الخيرية وقد جوز السيد أبو نجيب قتله فانه عن سعي في الأرض بالفساد وشاب قاتلهم وكان يفتى بكفرهم ومختار المشايخ انه لا يفتى بكفرهم وجوز القتل لا يدل على الكفر كما في القطاع والاعونة من المحاربين الله ورسوله فانه في البرازية اه (قوله ونقل المصنف) أي عن العمادية فيما لو ادعى عليه سرقة فحبس فسقط من السطح لما أراد أن يخلت خوفا من التعذيب فمات ثم ظهرت السرقة على يد غيره ثم نقل المصنف عن القنية شكاعند الوالي بغير حق وأنى بقائه فغضب المشكوك فكتبه رسنه أو يده يضمن الشاكي أرشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهرب وتسور بعد ار السجن فاصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقيل أفتى بالضمان في مسألة الهرب قال لا الخ تأمل (قوله غرم الشاكي) أي لو بغير حق كما يفهم مما مر من عدم غرامة الاموال فليكن مثلها غرامة النفس ما تحاشى قلت ويؤخذ أيضا من قول العمادية ثم ظهرت السرقة على يد غيره كما مر تأمل (قوله والفرق الخ) استشكله في جامع التصولين بما في فوائد صاحب المحيط أمر قن غيره باتلاف مال رجل يغرم مولاه ثم يرجع على أمره إذا لم يرد مستعملا للقن فصار غاصبا قال ويمكن الجواب بأنه لا ضمان على القن ولا على مولاه في اتلاف مال مولاه فلا رجوع على الأمر بخلاف اتلاف مال غيره أو في المسألة روايتان لكنه يفيد أن الأمر يضمن وان لم يكن سلطانا ولا مولى ويأتى خلافه قال ويمكن الجواب بأن المراد غنة هو الضمان الابتدائي الذي طريق الاكسراء ألا ترى أن المباشر لا يضمن غنة بخلاف

في ذلك الفعل وبأمره بالاتلاف لا به برغاصبا المال بل للعبد وهو قائم لم يتلف وانما التلف بفعل العبد

الغزاة زاد في حظر الخلاصة

والصيادين والدف الذي يباح ضربه في العرس مضمون اتفاقا (كلامه

المغنية ونحوها) ككبش تطوح

وحجامة طيارة وديك مقاتل

وعبد خصي حيث تجب قيمتها

غير صالحة لهذا الأمر (ولو غصب

أم ولد فهلك لا يضمن بخلاف)

موت (المدبر) لتقوم المدبر دون

أم الولد وقال لا يضمن لتقومها

(حل قيد عبد غيره أو رباط دابته

أوفتح باب اصطبلها أو قنص

طائر فذهبت) هذه المذكورات

(أوسعى إلى سلطان بمن يؤذيه

و) الحال انه (لا يدفع بلارفع)

إلى السلطان (أو) سعى (بمن

يأشر القسق ولا يتسرع بهبه أو قال

سلطان قد يغرم وقد لا يغرم)

فقال (انه وجد كذا فغرمه)

السلطان (شيئا يضمن) في هذه

المذكورات (ولو غرم) السلطان

(البتة) بمنل هذه السعاية (ضمن

وكذا) يضمن (لوسعى بغير حق

عند محمد زجراله) أي للساعي

(وبه يفتى) وعزر ولو الساعي

عبد أطول بعد عتقه (ولومات

الساعي فله سعي به أن يأخذ

قدر الخسران من تركته) هو

العصج جواهر القناوى ونقل

المصنف انه لومات المشكوك عليه

بسقوطه من سطح لخوفه غرم

الشاكي دية لومات بالضرب

لندوره وقدمت في باب السرقة

(أمر) شخص (عبد غيره بالابق

أو قال) له (اقتل نفسك ففعل)

ذلك (وجب عليه قيمته) ولو قال له

أنت مال مولانا فأنلف لا يضمن

الأمر والفرق أن بأمره بالابق

والقتل صار غاصبا لأنه استعمله

مطلب في ضمان الساعي



مطلوب  
الامر لاضمان عليه الا في ستة

واعلم أن الامر لاضمان عليه  
بالامر الا في ستة اذا كان الامر  
سلطاناً أو أباً أو سيداً أو المأمور  
صياً أو عبداً أو امرءاً بالتلاف مال  
غير سيده وإذا أمره بحضرة باب  
في حائط الغير غرم الحافر ورجع  
على الامر اشياء (استعمل عبد  
الغير لنفسه) بأن أرسله في حاجته

(وان لم يعلم انه عبد أو قال له ذلك  
العبد) الذي استعمله (اني حر  
ضمن قيمته ان هلك) العبد عمادية  
وفيها جاء رجل الى آخره قال اني  
حر فاستعملني في عمل فاستعمله  
فهلك ثم ظهر أنه عبد ضمنه علم  
أولم يعلم هذا اذا استعمله في عمل

نفسه (ولو استعمله لغيره) أي  
في عمل غيره (لا) ضمان عليه لانه  
لا يصير به غاصباً كقوله لعبد ارق  
هذه الشجرة وانتم المنجم لتأكله  
أنت فسقط لم يضمن الامر ولو قال  
لتأكله أنت وأنا ضمن قيمته كله  
لانه استعمله كله في نفعه (غلام

جاء الى فساد فقال افصدي  
قصده قصدا معتاداً) فغيره  
بالاولى (فما من ذلك

ما نحن فيه فافتقرا (قوله واعلم أن الامر لاضمان عليه) فلو غرق ثوباً بأمر غيره ضمن المغرق لا الا امر جامع  
الفصولين قال الرمي في حاشيته عليه أقول وجه عدم صحة الامر أنه لا ولاية له أصلاً عليه فلو كان له عليه ولاية  
كدابة مشتركة بين اثنين استعارها اجنبي من أحدهما فأمر رجلاً بتسليمها للمستعير قد فعله فلا شبهة  
في ضمان الامر الشريف لا بتسليم مأموره كتسليمه هو وان شاء ضمن المأمور له بدفع مال الغير بغير اذنه  
تأمل اه (قوله الا في ستة) هذا على ما في بعض نسخ الاشياء وفي بعض ما خمسة باسقاط أو أباً (قوله اذا كان  
الامر سلطاناً) لان امره اكرام كما مر في بابه (قوله أو أباً) صورته أمر الاب ابنه البالغ ليو قد نلر في أرضه  
ففعل وتعدت النار الى أرض جاره فأتلفت شيئاً يضمن الاب لان الامر صريح فانتقل الفعل اليه كما لو باشره الاب  
بجلاف ما لو استأجر نجاراً ليسقط جداره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على النجار  
لعدم صحة الامر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر هذا التصدير أنه ليس المراد كل أمر من الاب للبالغ حتى  
لو أمره بالتلاف مال أو قتل نفس يكون ضمانه على الابن افساد الامر ط أقول ووجهه أنه في الاول  
استخدام فصاح الامر لوجوب خدمة الاب بخلاف غيره فإنه عدوان محض تأمل وينبغي تقييده بما لو أو قد  
النار في يوم ريح أو ناراً لا يوجد مثلها أو كانت أرض الجار قريبة بحيث يصل اليها شرار النار غالباً والا فلا ضمان  
على المالك لو فعل ذلك كما في جامع الفصولين فكذا يفعل ابنه بأمره (قوله أو سيداً) أي والمأمور وقته  
(قوله أو المأمور صياً) كما اذا أمر صياً بالتلاف مال الغير فأنلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر اشياء  
وفي الخاتمة حر بالغ أمر صياً بقتل رجل فالدية على عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر فلو لا أمر صياً  
أيضاً فلا رجوع ولو عبداً لمذوناً لا يضمن الامر اه ملخصاً وفي جامع الفصولين قال لصبي اصعد هذه الشجرة  
فانقض لي ثم رما فسد فسقط تجب دية على عاقلة أمره وكذا لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب بلا اذن وليه  
ولو لم يقل اصعد لي بل قال اصعد هذا وانقض انفسك أو غصوه فسقط ومات فانتار هو الضمان وقيل لا ضمان اه  
(قوله أو عبداً أمره بالتلاف مال غير سيده) أو بالابن أو بقتل نفسه كما مر فلو أمره بالتلاف مال سيده  
لا يضمن كما مر أيضاً قال الحوى اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد بما ضمنه لسيده ولا فائدة فيه اه (قوله  
واذا أمره) الضمير المنصوب يعود الى المأمور لا بقيد كونه صياً أو عبداً (قوله ويرجع على الامر) أفاد  
في التاتر خاتمة أن الرجوع فيما اذا قل له احضري زيادة لفظه لي أو قال في حائطى او كن ساكناً في تلك الدار  
أو استأجره على ذلك لان ذلك كله من علامات الملك والا فلا يرجع لان الامر لم يصح بزعم المأمور اه وعليه  
فلو قال احضري في حائط الغير أو علم انه للغير لا يرجع فاطلاق الشارح في محل التقييد فتنبيه (تمة) في الهندية عن  
الذخيرة أمر غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت بحماره ضمن الذابح علم اولاً لكن أن علم لا يكون له حق الرجوع  
والارجع اه وفي البرازية أمر أجيره برش الماء في فناء دكانه فرش فأتولدت منه فضمانه على الامر وان  
يغير أمره فالضمان على الراش اه قلت فسمارت المستثنيات ثمانية ويزاد تاسعة وهي ما قدمناه قرياً عن  
الرمي والتبع بنى الحصر (قوله استعمل عبد الغير) ومثله الصبي كما مر فلو غصب حر أصغيراً ضمن  
الان مات حتف أنفه فلو غرق أو قتله قاتل ضمن اه جامع الفصولين (قوله لنفسه) زاد في البرازية  
قيدا آخر ونصه استخدام عبد الغير اذا اتصل به الخدمة غصب لقبضه بلا اذنه حتى اذا هلك من ذلك العمل  
يضمن وان لم اتصل به الخدمة لا يضمن علم أنه عبد الغير أو لا اه (قوله وفيها الخ) مكرر مع المتن ح الآن  
يقال قصد بقلها توضيح المتن (قوله أي في عمل غيره) أي ولو كان ذلك الغير نفس العبد وحده كما يدل عليه  
ما بعده (قوله لم يضمن الامر) لعلمه مبنى على خلاف المختار الذي قدمناه عن جامع الفصولين الآن يدعى  
الفرق بين الصبي والعبد فليتأمل (قوله لانه استعمله كله في نفعه) هذا ما علل به قاضي خان حين افتى  
بالضمان ووجهه أن نفع الامر لا يحصل الا باستعمال العبد ككله لعدم تجزيه وان قصد العبد نفع نفسه  
أيضاً ولانه لم يصعد الا بأمره ويضعه ما في العمادية أيضاً غلام حمل كوز ماء ليت مولاه باذنه فدفع اليه رجل  
كوزه ليحمل ماءه من الخوض فهلك في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف القيمة ثم قال في المرة  
الثانية كلها لانه نسخ فعله فعل المولى اه فثبت ضمن الكل مع أن العبد في خدمة المولى يضمن في مسائلنا  
بالاولى (قوله فغيره بالاولى) كذا قاله في المنع وظاهره أن العاقلة تضمنه أيضاً وقد علل ضمان المعلقة



في المعتاد في جامع الفصولين بالاسطوانة غير المعتاد خطأ أيضا محل نظر فليحذر روقدم الشارح المسألة في باب  
 ضمان الاجير وكذا انه لو قصدنا عملا وتركه حتى مات من السبلان يجب القصاص (قوله ضمن قيمة العبد  
 عاقلة الفصاد) لان ائمة لا يعتبرون ظاهره ولو سادونا لان ذلك ليس مع التجارة ومثله الصبي ط (قوله صار  
 غاصبا للمال ايضا) فلو ابقى ضمن غاصبه المال وقيمه فصولين (قوله بل قالوا الخ) وجه الترقى ان التياب  
 تابعة لمختلف المال (قوله بخلاف المثل) لان عيابه تحت يده فصولين وفي البرازية ضرب رجلا وسقط  
 حتى مات قال محمد بن ميمون ماله ونيابه التي عليه اه أي لفساد اليد تأمل (قوله ولونسي الحرفات) جمع حرفة  
 أي في يد القاصب (قوله أو شاخ) أي صار شجنا ووجوز الفوات وصف مقصود يزيد في المالية (قوله  
 يذكركم) أي ضمان النقصان (قوله ولو علم الدلال الخ) قال الشربلالي من القضية الدلال اذا علم القيمة  
 ونقص منها المباع للفران السطانية أو لا مبر بما لا يتمايز فيه ضمن النقص وخروج على هذا تقويم فهو القيمة  
 والقسمه وشيخ العاصفين ونحوهم لا موال الايتام والافاق الخراب الامراء والنواب والحامكم كما هو  
 المعتاد ويظهر فيه الغبن الفاحش وقد يعلم القاضي حالهم سيما في الاستبدالات من جهتي المسوخ والقيمة  
 وحينئذ ينبغي القول بضمن القاضي أيضا اه (قوله ومتلف احدى فردتين) المراد احدى شيئين لا يتفقد  
 صاحبهما الانتفاع المقصود الا بهما معا كصر اعي باب وزوجي حقا ومكعب (قوله يسلم البقية) أل  
 من البقية تمة الشطر الاول أي يدفع للقاصب الفردة البقية أي الباقية ان شاء ويضمنه قيمة المجموع وقال  
 بعضهم يسلك الباقية ويضمنه التتبع (قوله وأقره الشربلالي) أي في شرحه على النظم (قوله  
 وذكرا ما يفيد أن السلطان الخ) أي الواقع في النظم وقد مناعبارته أيضا (خاتمة) غصب السلطان نصيب أحدهم  
 من شرب أو دار وقال لا غصب الا نصيبه فهو بينهما فصولين لكن في التارخانية المختار أن غصب المشاع  
 يتحقق تثبت رجل بالشوب بخذه صاحبه فاحترق ضمن الرجل نصف الشوب قام فانشق ثوبه من جلوس رجل  
 عليه ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب دخلت دابة زرعه فأخرجها ولم يسقها بعد ذلك لم يضمن  
 هو المختار وان ساقها بعدما أخرجها يضمن سواء ساقها الى مكان يأمن فيه منها على زرعه أو أكرمه  
 وعليه الفتوى ماتت دابة رجل في دار آخران بلده ما قيمته يخرجها المالك والا قرب الدار قال مشايخنا رجعهم  
 الله تعالى القاصب اذا ندم ولم يظفر بالمالك بمسك المصوب الى أن يقطع رجاؤه فيصدق به ان شاء بشرط أن  
 يضمن ان لم يجز صدقته والا حسن أن يرجع ذلك الى الامام لان له تدبيرا ورأيا في مال الغيب الكل من  
 التارخانية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة)\*

(قوله مناسبه الخ) أي مناسبه للغصب ولم يذكر وجه تقديمه عليها مع انها مشروعة بخلافه وهو ككرة  
 وقوعه وانه قد يدخل في المعتاد والمنقول بخلافها لما قال في السعدية ان بيان وجه تأخيرها عن المأذون يضمن  
 عنه (قوله هي لغة الضم) قال الزيلعي مأخوذة من الشفع وهو الضم ضد الوتر ومنه شفاعته النبي  
 صلى الله عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم بها الى الفائزين يقال شفع الرجل شفعا اذا كان فردا فصار ثانيا  
 والشفيع يضم المأخوذة الى ملكه فلذلك سمي شفعة اه وفي القهستاني هي لغة فعله بالضم بمعنى المفعول  
 اسم الملك المشفوع بملك اه وأما في المغرب استعمالها في المعنيين وانه لم يسمع من الشفعة فعل وأما قولهم  
 الدار التي يشفع بها فن استعمال الفقهاء (قوله وشرعا تملك البقعة) الاولى ما وقع في الكثر وغيره بملك  
 لانه من اوصاف الشفيع وهو مالك لا يملك بل الاولى ما في غاية البيان انها عبارة عن حق التملك اذ لو لا هذا  
 المضاف كما قال قاضي زاده في تنكلمه الفتح لم أن لا يكون لقوله وتستقر بالاشهاد صحة لان التملك لا يوجد  
 بدون القضاء والرضى وأيضا قلن حكمها يجوز الطلب وحكم الشيء يعقبه او يقارنه فلو حصل التملك قبل الطلب  
 لزم تحصيل الحاصل والمراد البقعة او بعضها ليشمل ما اذا اشتراها أحد شفعا لها كما سيأتي (قوله  
 جبرا على المشتري) ليس للاحتراز على الورضي بذلك بل لان الغالب عدم رضاه كما أشار اليه القهستاني  
 أبو السعود وأما ابن الصكامل أن المراد به عدم اعتبار الاختيار لانه يعتبر عدم الاختيار واحترز بقوله

ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد  
 وكذلك الحكم في (الصبي) يجب  
 دينه على عاقلة الفصاد) عمادية  
 (فرع) غصب عبدا ومعه مال  
 المولى صار غاصبا للمال أيضا  
 بل قالوا يضمن نيابه تبع الضمان  
 عنه بخلاف الحر عمادية  
 وفي الوهبانية

ولونسي الحرفات يضمن قصصها  
 ولونسي القرآن أو شاخ يذكركم  
 ولو علم الدلال قيمة سلعة  
 فتقوم للسلطان أنقتن يحضر  
 ومتلف احدى فردتين يسلم البقية  
 بقية والمجموع منه يحضر  
 قلت وعن أبي يوسف لا يضمن  
 الا النصف التي أتلفها وفي البرازية  
 هو المختار وأقره الشربلالي  
 وذكرا ما يفيد أن السلطان ليس  
 بقيد وأنه ينبغي القول بضمن  
 القاضي أيضا سيما في استبدال  
 وقف ومال يتيم فليحفظ والله أعلم

(كتاب الشفعة)

مناسبه تملك مال الغير بغير رضاه  
 (هي) لغة الضم وشرعا (تمليك)  
 البقعة جبرا على المشتري



على مشتمليه عما ملكه بلا عوض كما بالهبة والارث والصدقة او بعوض غير عين كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عمد ودخل فيه ما وهب بعوض فانه اشتراء انتهى فاستأنى وبه ظهر انه ليس الاولى تركه بل زيادة البائع لانه قد يكون جبراً عليه اذا اقرب بالبيع وانكر المشتري وفي الفتاوى الصغرى الشفعة تعتمد زوال الملك عن البائع لا على ثبوته للمشتري ولذا ثبت اذا باع بشرط الخيار للمشتري اهـ فانهم (قوله بما قام عليه) يعني حقيقة أو حكماً كما سيأتي في الخمر وغيره طوري والمراد ما لزم المشتري من الموثق بالشراء وبه يعلم ما في كلام العيني كما صاحب الدرر من التصور حيث قال بما أي بالثمن الذي قام عليه فلو أبقى الثمن على عومه لكان أولى أبو السعود (قوله وسيها الخ) قال الطوري وسيها دفع الضرر الذي ينشأ من سوء المجاورة على الدوام من حيث إيقاد النار وارتفاع الجدار وإثارة الغبار اهـ والظاهر أنه سبب المشروعية وما ذكره المصنف سبب الأخذ تأمل لا يقال ما ذكره ضرر موهوم والأخذ من المشتري ضرر محقق به لا ناقول هو غالب فيرفع قبل وقوعه والافر بما لا يمكن رفعه وما أحسن ما قيل

كم معسر سلوا الم يؤذهم سبع \* وما زى أحد الم يؤذه بشر

(قوله بالمشتري) بفتح الراء (قوله شركة أو جوار) متعلق باتصال وشمل الشركة في البقعة والشركة في الحقوق كما يأتي وشمل قليل الشركة وكثيرها كالجوار نبه عليه الاتصافي ط (قوله بشرطها الخ) المراد بالعقار هنا غير المنقول فدخل الكرم والراح والبئر والعلو وان لم يكن طريقه في السفلى وخرج البناء والأشجار فلا شفعة فيهما إلا بتبعية العقار وان يبيع بحق القرار د ر متفق ويشترط كونه مملوكاً كما علم بمقدمه ويأتي بفتح الوقف وكذا الأراضي السلطانية لا العنصرية والخراجية إذ لا ينافي ذلك الملك كما سنده قبيل الباب الآتي وكون العقد معاوضة وزوال ملك البائع عن المبيع فلا شفعة في بيع بخيار وزوال حق البائع فلا شفعة في شراء فاسد وملك الشفع لم يشفع به وقت الشراء وعدم الرضى من الشفع بالبيع ولو دلالة كما يعلم ذلك كله مما يأتي (قوله وان لم يكن طريقه في السفلى) أي طريق العلو المبيع قال في الذخيرة فان كان طريقه في السفلى فالشفعة بسبب الشركة في الطريق وان في السكة العظمى فبسبب الجوار وان لم يأخذ صاحب العلو السفلى بها حتى انهدم العلو فعلى قول أبي يوسف بطلت لأن الجوار بالاتصال وقد زال كالوإباع التي يشفع به قبل الأخذ وعلى قول محمد تجب لأنها ليست بسبب البناء بل بالقرار وحق القرار باق وان كانت ثلاثة أيات بعضها فوق بعض وباب كل إلى السكة فبيع الاوسط تثبت للأعلى والأسفل وان يبيع الأسفل أو الأعلى فالأوسط أولى اهـ ملخصاً (قوله بما له من حق القرار) لأن حق التعلي يبق على الدوام وهو غير منقول فستحق به الشفعة كالعقار زيلعي وظاهره ترجيح قول محمد الماتر (قوله اذا بيع مع حق القرار) ككالتناء في الارض السلطانية أو أرض الوقف المحتكرة (قوله فردة شجنا الخ) اقتصر في الرد على الاستناد إلى النقل وكان ينبغي ابداء الفرق بينه وبين مسألة العلو للإيضاح ولعله أن البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء على الدوام بل هو على شرف الزوال لما قالوا أن الأرض المحتكرة اذا امتنع المحتكر من دفع أجرة المثل يؤمر برفع بناءه وتوجير لغيره وكذا يقال في السلطانية اذا امتنع من دفع ما عينه السلطان بخلاف حق التعلي فإنه يبقى على الدوام كما مر وبه اندفع ما ذكره ح من أن تعليلهم الحاق العلو بالعقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الكمال اهـ فتأمل (قوله تبعاً للبرازية وغيرها) في البرازية ولا شفعة في الكر دار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه نقل كالأراضي السلطانية التي حازها السلطان ليت المال ويدفعها من أجرة إلى الناس بالنصف فصار لهم فيها كدار كالبناء والأشجار والكس بالتراب فيبيعها بطلل وبيع الكر دار اذا كان معلوماً يجوز لكن لا شفعة فيه اهـ ملخصاً ونحوه في النهاية والذخيرة وفي التارخانية عن السراجية رجل له دار في أرض الوقف فلا شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة لجاره اهـ هذا وقد اتصراً أبو السعود في حاشية مسكين لابن الكمال وجرم بخطا من أفتى بأنه لا شفعة في البناء في الأرض المحتكرة ككالطوري إذ لا سند له في فتواه ثم استدل بما في شرح المجمع الملكي "لوبيع النخل وحده أو البناء وحده فلا شفعة لانهم لا يقراد لهم ببدون العرصة قال فتعليله كالصرح في ثبوت الشفعة في البناء في الأرض المحتكرة لما له من حق القرار اهـ واستدل قبل هذا أيضاً بما هو دليل عليه لاه كما تعرفه وأما ما في شرح المجمع فلا دليل فيه أيضاً لأن التعليل المذكور لبيان

بما قام عليه) بمثله لو مثلاً والافقيته (وسببها اتصال ملك الشفع بالمشتري) شركة أو جوار (وشروطها أن يكون المحل عقاراً) سفلاً كان أو علواً وان لم يكن طريقه في السفلى لانه الحق بالعقار بما له من حق القرار دور قلت وأما ما جزم به ابن الكمال في أول باب ما هي فيه من أن البناء اذا بيع مع حق القرار يلتصق بالعقار فردة شجنا الرملى وأفتى بعدمها تبعاً للبرازية وغيرها فليحفظ

مطلب  
في الكلام على الشفعة في البناء  
في أرض المحتكرة



الفرق بين بيع البناء أو النخل وحده وبين بيعه مع محله القائم فيه فإنه ثبت فيه الشفعة لوجود حق القرار على الدوام بخلاف بيع البناء أو الشجر وحده ولو في الأرض المكتسبة كما علمت مما قررناه سابقا ويمكن أن يكون مراد ابن الكمال بحق القرار المحل القائم فيه فلا يكون فيه مخالفة لقوله وقوله إذا استبدل في قنواه عجيب بعد ما قد منعه من النقول وما يدل عليه قطعاً ما في الجامع الصغير أن بيع أرض مكة لا يجوز وإنما يجوز بيع البناء فلا يجب الشفعة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها يجب وهو قولهما وعليه القوي لأنه باع المملوك اه قال في شرح الوهبانية ولا يخفى أن مفاد هذا الكلام أن الشفعة فيها انما ثبت بناء على القول بأن أرضها مملوكة لأن مجرد البناء فيها يوجب الشفعة فيكون حكمه مخالفاً لكم غيره من الابنية كما توهمه عبارة ابن وهبان اه أي فإن عبارته توهم أن ثبوت الشفعة فيها مجرد البناء فوجب ولو قيل أن أرضها غير مملوكة فيضالف حكم غيره من الابنية وليس كذلك بل ثبوتها خاص بالقول بملكية أرضها ليكون البناء تابعاً للأرض فلا يكون من بيع المنقول والعجب من أبي السعود حيث استدل بهذا الكلام وجعله صريحاً فيما ادعاه مع أنه صريح بخلافه كما لا يخفى فإنه على القول بأن أرضها غير مملوكة فالبناء فيها له حق القرار على الدوام ومع هذا الشفعة فيه فكيف البناء في الأرض المكتسبة لا يقال يلزم من هذا عدم ثبوتها في المملوك لأن قول البناء من المنقول بخلاف العلو كما مر وأشار إليه الزيلعي فيما يأتي فاعتمد هذه القوائد الفرائد (قوله ولو بعد سنين) مر تبين قوله جواز الطلب أي إذا لم يعلم بها ط (قوله لا عليه) أي لا يجب عليه الطلب بها فالمراد بالوجوب الثبوت كما قال الاتقاني (قوله بعد البيع) لم يقل بالبيع لأنه شرط ابن كمال (قوله ولو فاسداً قطع فيه حق المالك) بالهبة أو البناء أو الغرس (قوله كما يأتي) أول الباب الثاني (قوله أو بخيار المشتري) متعلق بمعدوف منصوب على الحالية عطفاً على قوله ولو فاسداً المقرون بالواو الحالية لا على مدخول لولفساد المعنى لأنه لو كان الخيار للبائع أو لهما فلا شفعة اتفاقاً لأن المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بخلاف ما إذا كان للمشتري وسيأتي تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني وفي التهستائي عن قاضي خان لا شفعة في بيع الوفاء لأن حق المالك لا يقطع رأساً (قوله وتستقر بالشهاد) أي بالطلب الثاني وهو طلب التقرير والمعنى أنه إذا شهد عليها لا تبطل بعد ذلك بالسكوت إلا أن يسقطها بلسانه أو يجز عن إضائه الثمن فيبطل القاضي شفعته ولا بد من طلب الموائبة لأنها حق ضعيف يبطل بالأعراض فلا بد من الطلب والشهاد جوهرية (قوله في مجلسه أي طلب الموائبة) هو أن يطلب كما سمع وهذا هو الطلب الأول من الثلاثة الآتية وفيه مخالفة لما قد مناه عن الجوهرية وقوله فلا تبطل بعده لأن تأخير طلب التقرير مبطل لها أيضاً كما يأتي وهو متابع لابن الكمال حيث قال أراد بالشهاد طلب الموائبة لأن حق الشفعة قبله متردد بحيث لو أخر تبطل وإذا لم يؤخر استقر أي لا تبطل بعد ذلك اه ويمكن أن يجاب عن عبارة الشارح بأن يقال المراد بالشهاد هو الطلب الثاني إذا كان في مجلس طلب الموائبة لما سبق أنه خفيته يقوم مقام الطلبين لكن بعده الضمير في مجلسه فإنه لو رجع إلى طلب الموائبة لزم عوده على غير مذكور والظاهر أنه راجع إلى الشهاد وقد فسره بقوله أي طلب الموائبة فينأتي على الطلب الثاني والعبارة الصحيحة أن يقال ولو في مجلس طلب الموائبة بزيادة لو واسقاط الضمير وأداة التفسير ويكون المراد بالشهاد الطلب الثاني كما قلنا قدبر (قوله فلا تبطل بعده) أي بتأخير الطلب الثالث وهو طلب التملك انما مطلقاً وإلى شهر كما يأتي (قوله ويملك) بالياء المثناة التحتية قال في الدرر أي العقار وملكي حكمه اه ونحوه في النخ والذي رأيناه في النسخ تملك بالتألف القوية وعليه فالضمير يعود إلى البقعة المذكورة أولاً (قوله بالاختلاف) لأن ملك المشتري ثم فلا يقتل عنه إلا بأحدهما كالرجوع في الهبة فلو مات أو باع المستحق بها أو بيعت دار يجنبها قبل الاختلاف والحكم بطلت ولو أكل المشتري ثم أحدث بعد قبضه لم يضمنه وتمايه في الجوهرية (قوله عطف على الاختلاف) فلو قدمه عليه كما في الفرر لم من الأيام ط (قوله كما حزره من لا خسرو) أي تبعاً لغيره من الشرايح (قوله بقدر رؤس الشفعاء) لاستوائهم في استحقاق الكل لوجوده فوجب الاستواء في الحكم وشمل ما لو كان المشتري أحدهم وطلب معهم فيجب واحد منهم ويقسم المبيع بينهم كما في الوهبانية وشروحها وسيأتي في الباب الثاني (قوله أن لم يكن) أي لم يوجد خليف في نفس المبيع مستحق بأن لم يوجد أصلاً أو كان غائباً أو كان حاضراً وسقطت

(وركتها أخذ الشفع من  
أخذ المتعاقدين) عند وجود  
سببها وشرطها (وحكمها جواز  
الطلب عند تحقق السبب)  
ولو بعد سنين (وصفتها أن لا أخذ  
بها بغير شراء مبتدا) فيثبت بها  
ما يثبت بالشراء كالردة بخيار رؤية  
وعيب (يجب) له لا عليه (بعد  
البيع) ولو فاسداً انقطع فيه حق  
المالك كما يأتي أو بخيار المشتري  
(وتستقر بالشهاد) في مجلسه  
أي طلب الموائبة فلا تبطل بعده  
(ويملك) بالأخذ بالتراضي أو بقضاء  
القاضي (عطف على الاختلاف)  
ملك الشفع بمجرّد الحكم قبل  
الاخذ كما حزره من لا خسرو  
(بقدر رؤس الشفعاء لا الملك)  
خلافاً للشافعي (الخليط) متعلق  
بطلب (في نفس المبيع ثم) أن  
لم يكن



أو سلم (له في حق المبيع) وهو الذي قاسم وبقيت له شركة في حق العقار (كالشرب والطريق خاصين) ثم فسر ذلك بقوله (كشرب نهر) صغير (لا تجري فيه السفن وطريق لا يتخذ) فلو عاتين لاشفعة به ما بيانه شرب نهر مشترك بين قوم نسق أراضيهم منه بيعت أرض منها فلكل أهل الشرب بالشفعة فلو أنهر عاماً والمسألة بحالها فالشفعة للجار الملاصق فقط (ثم لجار ملاصق) ولو ذمتا أو ما دونها أو مكاتباً (بأيه في سكة أخرى) وظهر داره تظهرها فلو بأيه في تلك السكة فهو خليط كما مر

هذا آخر تصحيح الفقير بمدة قطة العدوى من هذا الجزء

شفعة بمسقط غير التسليم (قوله له) متعلق بتجب ولم يعبده الشارح للهور وبعد ما نبيه عليه فيما قبله وقوله في حق المبيع متعلق بالضمير المحرور وعوده على الخليط وهو جاز عند بعضهم كقول الشاعر وما هو عنها بالحديث المترجم أي وما الحديث عنها والاولى اظهاره واضمار ما بعده بأن يقول ثم للخليط في حقه ولذا قال ابن الكمال من قال ثم له في حق المبيع أضمر فيما حقه الاظهار وأظهر فيما يكتفي فيه الاضمار (قوله وهو الذي قاسم الخ) كذا في العيني قال المرحوم الشيخ شاهين فيه نظر لان الخليط في حق المبيع أعم من قاسم أو لا فإن كان خليطاً في حق المبيع من غير شفعة ويجوز أن يجاب بأنه غير احترازي قائم على اطلاقه اهـ وأقول بل هو احترازي فلا يقبل القسمة يستحقها من حيث كونه شريكاً في نفس المبيع لا في حقه اذ الشريك في المبيع مقدم على الخليط في حقه أبو السعود (قوله كالشرب والطريق الخ) الشرب بكسر الشين المنصوب من الماء وعطف القهستاني الطريق بتم وقال فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه أحد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى قال في الدرة المتقى ونقل البرجستدي أن الطريق أقوى من المسيل فراجع اهـ (قوله لا تجري فيه السفن) قيل أراد به أصغر السفن وعامة المراكب على أن الشركة على النهران كانوا يحصون نصفين والآخر كبير ثم اختلفوا فقيل ما لا يخصى شمساً وقيل أربعون وقيل الاصح تفويضه إلى رأى كل مجتهد في زمانه اهـ كفاية ملخصاً قال العيني وهو الاشبه وفي الدرة المتقى عن المحيط وهو الاصح وفيه عن التسف فلو باع حصته بشربها فالشفعة للخليط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم اهـ أقول أصل مياه دمشق من بردا ويتشعب منه أنهار كقنوات وبانياس وتورا ويتشعب منها الشرب البيوت طوالج وكل طالع قد يتشعب منه طوالج وهو كذا ومتشعب ما في التسف أن يعتبر أخصر طالع ثم ما فوقه وهكذا إلى أن يفتى إلى النهر العظيم وهو بردا الذي يسقى دمشق وقراها ومسافة ذلك أكثر من ثمان ساعات فلكية وعليه فلو بيعت أرض شربها من أصل بردا ولا شركة فيها نفسها فليبيع أهل تلك المسافة حق أخذها بالشفعة وفيه توسيع للدائرة جنة أفلا جرم كان الاصح الاشبه تفويضه إلى رأى المجتهد في كل زمان وظاهر أن المراد بالمجتهد الحاكم ذوالرأى المصيب للعلم باقطاع المجتهد المصطلح عليه نعم على ما ذكره قرياعن الهداية لا يلزم المحذور والله تعالى اعلم (قوله وطريق لا يتخذ) فكل أهلها شفعا ما ولو لمقابلوا والمراد بعدم النفاذ أن يكون بحيث يمنع أهله من أن يستطرقه غيرهم كما في الدرة المتقى فلو أنه مسجد فنافذ حكماً إذا كان مسجد خطه لا معدناً وعمامة في البرازية فإن كانت سكة غير نافذة يتشعب منها أخرى غير نافذة مستطيلة لا شفعة لأهل الاولى في دار من هذه بخلاف عكسه ولو كان نهر صغير يأخذ منه نهر أصغر منه فهو على قياس الطريق فلا شفعة لأهل النهر الصغير في أرض متصلة بالأصغر كما في الهداية وشروحها وخرج بالمستطيلة المستديرة ومترى بيان ذلك وتوجيهه في مقترقات القضاء (قوله شرب نهر) أي صغير (قوله فلكل أهل الشرب) أي من ذلك النهر الخاص ومثله الطريق الخاص فكل أهل شفعا ولو مقابلاً كما قدمناه فالذي في آوله كالذي في آخره اتفاقاً (قوله ثم لجار ملاصق) ولو متعدد أو الملاصق من جانب واحد ولو بشرب كاللماصق من ثلاثة جوانب فهم سواء اتفاقاً وفي القهستاني الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكماً كما إذا بيع بيت من دار فإن الملاصق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء اهـ (قوله بأيه في سكة أخرى) نافذة أولاً وترسقى (قوله وظهر داره تظهرها) أي تظهر الدار المشفوعة وبعبارة الهداية وغيرها على ظهورها وهذا القيد غير لازم وما ذكره الاتفاق وغيره أنه للاحتراز من المحاذي معناه لو يشبهنا طريق نافذ لما في الجوهره ثم الجار هو الملاصق الذي إلى ظهر المشفوعة وبأيه من سكة أخرى دون المحاذي وينهما طريق نافذ فلا شفعة له وإن قربت الابواب لأن الطريق القارعة تزيل الضرر اهـ أبو السعود ملخصاً أقول إذا لو كان محاذياً للطريق غير نافذ فهو خليط لا جار كما مر ويأتي (قوله فلو بأيه في تلك السكة) أي وهي غير نافذة كما سبق ط (قوله كما مر) من قوله وطريق لا يتخذ (تنبيه) بينهما منزل في دار لقوم باع أحدهما نصيبه منه فشريكه فيه أحق ثم الشركة في الدار لأنهم أقرب ثم السكة ثم الجار الملاصق نهاية وغيرها قال أبو السعود لأنها لا تدفع الضرر الدائم فكلما كان أخص اتصالاً كان أخص بالضرر فكلما كان أخص بالاتصال اهـ واعلم أن كل موضع من الشريك الشفعة فانما تبين للجار أن طلبها حين سمع البيع وإن لم يكن له



الحدار شريك ملحق قلت لكن  
قال المصنف ولو كان بعض الجيران  
شريكاً في الحدار لا يتقدم على غيره  
من الجيران لأن الشركة في البناء  
المجرد دون الأرض لا يستحق  
بها الشفعة وفي شرح المجمع  
وكذا الجار المقابل في السكة الغير  
النافذة الشفعة بخلاف النافذة  
(اسقط بعضهم حقه) من الشفعة  
(بعد القضاء) فلو قبله فإن بقي أخذ  
الكل لزوال المزاج (ليس لمن  
بقي أخذ نصيب التارك) لأنه  
بالقضاء قطع حق كل واحد منهم  
في نصيب الآخر فيبقى (ولو كان  
بعضهم غائباً يقضي بالشفعة بين  
الحاضرين في الجميع) لاحتمال  
عدم طلبه فلا يؤخر بالشك (وكذا  
لو كان الشريك غائباً فطلب  
الحاضرين يقضي له بالشفعة) كلها  
(ثم إذا حضر وطلب قضي له بها)  
فلو مثل الأول قضي له بنصفه  
ولو فوقه فبكله ولو دونه منعه  
خلاصة (اسقط) الشفع (الشفعة)  
قبل الشراء لم يصح (لقد شرطه  
وهو البيع) (أراد الشفع أخذ  
البعض وترك الباقي لم يملك ذلك  
جبراً على المشتري) لضرر تفرق  
الصفقة (ولو جعل بعض الشفعاء  
نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه  
به) لا عراضه ويقسم بين البقية  
بل لو طلب أحد الشريكين النصف  
بناءً أنه يستحقه فقط بطلت  
شفعته إذ شرط فتحته أن يطلب  
الكل كما بسطه الزبلي فليحفظ  
(وصح بيع دور مكة فحبب الشفعة  
فيها) وعليه الفتوى أشباه قلت  
ومفاده صحة اجازتها بالاول وقد  
قد مناه فليحفظ لكنه يكره وسحقه  
في الحظر وفيها (ويصح الطلب من  
وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله  
وان سلم لا) وبطلت هو المختار

حق الاخذ في الحال أما إذا لم يطلب حتى سلم الشريك فلا شفعة له شرح المجمع ومثله في النهاية وغيرها (قوله  
وراضع جذع على حائط) أي حائط لملك له فيه والاف هو المسألة الآتية (قوله ولو في نفس الحدار شريك)  
أي ولو كان شريكاً في نفس الحدار فهو شريك في المبيع أي في بعضه (قوله قلت لكن الخ) وفق الشارح  
في الدر المنثور يحمل ما في المتن على ما إذا كان البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركاً اهـ ح أقول  
وهو المصرح به في الكفاية عن المعنى حيث قال الجار المؤخر عن الشريك في الطريق ان لا يكون شريكاً  
في أرض الحائط المشترك أما إذا كان شريكاً فيقدم الخ (قوله لا يستحق بها الشفعة) أي شفعة الشريك  
لا مطلقاً لأنه جار ملاصق أو المعنى لا يستحق الشفعة وحده دون بقية الجيران تأمل (قوله وكذا الجار المقابل  
الخ) دفع به ما يؤولهم من قوله وظهوره لظهورها أنه قيد ط وفيه أنه لا ملاصقة هنا وأيضاً فان ما مر  
فيما إذا كان باباً في سكة أخرى وفيما نحن فيه السكة واحدة فيما يظهر ولذا وجهه أبو السعود بأن استحقاقها  
فيه للشركة في حق المبيع فلا تعتبر الملاصقة فالظاهر أنه تعميم لقوله وطريق لا يتقدم أفاده أنه يشتمل المقابل وبهذه  
الافادة لا يقال أنه مكتررفاتهم نعم كان ينبغي ذكره هناك (قوله بخلاف النافذة) قد مناه وجهه عن الجوهره  
(قوله اسقط بعضهم حقه الخ) قد مر أن الشفع يثبت له الملك بمجرد الحكم قبل الاخذ وسيدكر المصنف آخر  
الباب الآتي انه ليس له تركها بعد القضاء فان حمل الاسقاط هنا على انه تملك للبائع أو المشتري فلم لا يكون لمن بقي  
أخذها به فليست تأمل ثم رأيت ط نقل عن العلامة المكي ان عدم أخذ الباقي نصيب التارك لعدم صحة التركة  
لتقرر ملكه بالقضاء لا لانقطاع حقه به مع صحة التركة منه اهـ وبه يزول الاشكال (قوله لزوال المزاج) أي  
مزاجه المشار له في الاستحقاق وزوالها بتركه قبل تقرر ملكه وفي النهاية إذا سلم أحدهما لم يكن للآخر إلا أن  
يأخذها كلها أو يدعيها لأن مزاجه من سلم قد زالت فكانه لم يكن (قوله في الجميع) أي جميع المبيع  
(قوله وكذا لو كان الشريك غائباً الخ) يغني عنه ما قبله تأمل (قوله ثم إذا حضر وطلب) أي الغائب  
في الصورتين (قوله قضي له بها) قال في الهداية وان قضي لحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضي له بالنصف  
ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد تحقيقاً للتسوية (قوله فلو مثل الأول) أي لو كان الذي حضر  
مثل الأول كشريكن أو جارين (قوله ولو فوقه) كأن يكون الأول جارا والثاني شريكاً فيقضي  
له بالكل ويطلب شفعة الأول (قوله ولو دونه) كعكس ما قلنا (قوله لقد شرطه وهو البيع) أي وان  
وجد السبب وهو اتصال ملك الشفع بالمشتري لأنه لا يكون سبباً الا عند وجود الشرط كما في الطلاق المعلق  
من ملغها (قوله لم يملك ذلك) فيه إشارة إلى أن شفيعته لم تبطل بذلك وفي المجمع ولا يجعل بهنى أبو يوسف  
قوله اخذ نصفها تسليماً وخالفه محمد قال شارحه وفي المحيط الأصح قول محمد اهـ ومثله في غرر الافكار وشرحه  
وفي الخاتمة قال للمشتري سلم في نصفها فأبى المشتري لا تبطل شفيعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون  
تسليماً اهـ يعني استئطاً للباقي (قوله ولو جعل الخ) أي قبل القضاء أما بعده فلا يسقط حقه كما يعلم مما مر  
(قوله بناءً أنه) أي على أنه (قوله إذ شرط فتحته أن يطلب الكل) لأنه يستحق الكل والتسعة للمزاجه  
وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل منهما النصف بطلت ولو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من  
طلب النصف ولذا آخر أن يأخذ الكل أو يتركه وليس له أن يأخذ النصف زبلي أقول والظاهر أن المراد بالطلب  
هنا طلب المواثبة والشهاد وما قدمناه آنفاً عن المجمع محمول على ما إذا طلب أخذ النصف بعد هما فلا منافاة  
فتأمل وسيأتي بعيد الحيل ما يؤيده فتأمل (قوله فحبب الشفعة فيها) أفاد أن وجوبها فرع عن جواز بيع  
أرضها على قولهما المقتضى به والاف مجرد البناء لا يوجب الشفعة وقد مناه (قوله وسحقه في الحظر) نقل  
فيه عن اجارة الوهبانية والتاريخانية قال أبو حنيفة كره اجارة يوثمكة أيام الموسم وكان ينبغي لهم ان  
ينزلوا عليهم في بيوتهم لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق  
والتوفيق أي الفرق بين أيام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكراهة الاجارة وبين من تفاها ط (قوله  
ويصح الطلب الخ) قال في الولوالجيسة الوكيل بشراء الدار إذا اشترى وقبض فطلب الشفع الشفعة منه  
ان لم يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان سلم لا يصح الطلب وتبطل شفيعته هو المختار اهـ ومثله في التاريخانية  
والقنية ولعل وجهه البطلان ان الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً وانما الخصم هو الموكل فصار مؤخر الطلب



(ولا شفعة في الوقف) ولاله نوازل  
(ولا بجواره) شرح مجمع وخاتمة  
خلافا للخلاصة والبرازية ولعل لا  
ساقطة قاله المصنف قلت وجل  
شيخنا الرملي الاول على الاخذ به  
والثاني على اخذه بنفسه اذا بيع  
قفي القيص حق الشفعة ينفي على  
صحته المبيع انتهى فصاده ان  
مالا يملك من الوقف بحال لا شفعة  
فيه وما يملك بحال فله الشفعة ٢  
وأما اذا بيع بجواره أو كان بعض  
المبيع ملكا وبعضه وقفا وبيع  
المالك فلا شفعة للوقف والله أعلم

#### \*(باب طلب الشفعة)\*

(وطلبها الشفيع في مجلس علمه)  
من مشتر أو رسوله أو عدل أو عدد  
(بالبيع) وان امتد المجلس كالمخيرة  
هو الاصح درر وعليه المتون  
خلافا لما في جواهر الفتاوى انه  
على النور وعليه الفتوى

٢ قوله فالتشبيه أي الواقع في عبارة  
الخلاصة والبرازية المذكورة آنفا  
القول التي قبل هذه اه منه

#### مطلب

مهم كون الارض عشرية  
او خراجية لا ينافي الملكية فيجب  
فيها الشفعة ما لم تكن سلطانية

#### مطلب

فاع دار بعضها محسنة هل تثبت  
للباع الشفعة

بطلبه من غير خصم مع التدرية على الطلب من الخصم تأمل (قوله ولا شفعة في الوقف) أي اذا بيع قال  
في التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف ثم قال  
لا شفعة في الوقف ولا بجواره اه نقله الرملي (قوله ولاله) يغني عنه قول المصنف بعده ولا بجواره ولعله  
ذكره لانه أعم من الجوار لشموله ما اذا كان خليطا مع الملك المبيع كما صور به الشارح فيما يأتي فليس  
تكرارا محضافا فهم (قوله شرح مجمع) عبارته ما في المتن (قوله وخاتمة) عبارتها كما في المنع ولا شفعة  
في الوقف لا للقيم ولا للموقوف عليه (قوله خلافا للخلاصة والبرازية) حيث قالوا وكذا ثبت الشفعة بجوار  
دار الوقف اه أقول وفي نسختي البرازية لا تثبت نعم رأيت في نسختي الخلاصة كما قال (قوله ولعل لا ساقطة)  
يؤيده انه ذكر في كل من الخلاصة والبرازية قبله بأقل من سطر ما لا يجوز بيعه من العقار لا شفعة فيه الخ  
فالتشبيه يقتضيه فافهم (قوله وجل شيخنا الرملي) أي في حاشية المنع وحاصله أن الوقف منه لا يملك  
بحال فلا شفعة فيه لعدم صحته ولاله أي لا لقيه ولا للموقوف عليه لعدم المالك ومنه ما قد يملك كما اذا كان  
غير محكوم به فلا شفعة له لعدم المالك بل فيه الشفعة اذا بيع لجوار المبيع فيحمل الاول وهو ما في النوازل  
وشرح المجمع من عدم الشفعة فيه اوله على ما اذا كان لا يملك بحال وما في الخلاصة والبرازية من ثبوتها بجواره  
على ما اذا كان قد يملك والمراد من ثبوتها بجواره ثبوتها فيه اذا بيع نفسه بسبب جواره وأما التوفيق بين  
ما في الخاتمة من انه لا شفعة فيه وبين ما في البرازية والخلاصة من ثبوتها بجواره فهو يحمل الاول على الاخذ به  
أي أخذ ذاريه في جواره والثاني على أخذه نفسه اذا كان محققا يملك هكذا يفهم من كلام شيخه  
في الحاشية وبه ظهر أنه اقتصر على التوفيق الثاني فقط اذا ما في النوازل وشرح المجمع لا يمكن حمله على الاخذ  
به فقط كما لا يخفى فاعتمد هذا التحرير (قوله الاول) هو ما في الخاتمة فقط لماعلمته فكان ينبغي له ذكر  
عبارتها (قوله والثاني) هو ما في الخلاصة والبرازية (قوله وأما اذا بيع بجواره) الباء زائدة والجوار  
يعني الجوار نائب فاعل أو الباء بمعنى في الظرفية متعلقة بمحذوف موصوف محذوف أي بيع عقار كان  
في جواره تأمل وقد تبع شيخه في هذا التعبير (قوله أو كان بعض المبيع ملكا الخ) حاصله أنه لا شفعة  
له لا بجوار ولا بشركة فهو نصريح بالتقسيم كما أشار إليه الشارح بقوله عبارة النوازل ونهنا عليه (قوله  
فلا شفعة للوقف) اذا لا مال له (تمة) قد منا انه لا شفعة في الاراضي السلطانية وذكر في الخبرية ان كون الارض  
عشرية أو خراجية لا ينافي الملك في كثير من الكتب أرض الخراج أو العشر مملوكة يجوز بيعها وايقافها  
وتورث فتثبت فيها الشفعة بخلاف السلطانية التي تدفع حراثة لا تباع فلا شفعة فيها فلا وادعى واضع اليد أن  
الارض ملكه وانه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من نازعه في الملكية البرهان ان صحت دعواه عليه وانما  
ذكره لكثرة وقوعه في بلادنا اه ملخصا وقد منا أيضا انه لا شفعة في البناء في الارض المحتكرة ولا لها كالوقف  
وسئلت من نائب قاضي دمشق عما اذا بيعت دار فيها قطعة محسنة فهل للدار الشفعة فأجبت بآني لم أرها  
صريحاً ولكن الظاهر أن له أخذ الدار سوى تلك القطعة وما عليها من البناء بشرط أن لا يكون جواره للدار  
المبيعة بلاصقة لتلك القطعة أخذ من قولهم باع أرضين صفقة ورجل شفيع لواحدة له أخذها فقط ومما سياتي  
في الخيل لوباع عقارا الا ذراعا في جانب الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال تأمل والله تعالى أعلم

#### \*(باب طلب الشفعة)\*

\*(قوله من مشتر) متعلق بعلمه ح (قوله أو عدل أو عدد) أي لو كان المخير فضوليا والمراد بالعدد عدد  
الشهادة رجلان أو رجل وامرأتان وأما عدم اشتراط العدالة في العدد وكذا في المشتري لانه خصم ولا تشترط  
العدالة في الخعوم ومثله رسوله كما في التارخانية وفيها ان كان الفضولي واحدا غير عدل فان صدقه ثبت  
الشراء وان كذبه لا وان ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة اه قال في الدرر وقال يكتفي واحدا حرا كان أو عبدا  
صبياً وامراً اذا كان الخبر صدقا (قوله بالبيع) متعلق بعلمه (قوله وان امتد المجلس) ما لم يشتغل  
بما يدل على الاعراض درر البحار (قوله كالمخيرة) أي كخيار المخيرة وهي التي قال لها زوجها أمرت  
بيدك (قوله هو الاصح) واختاره الكرخي (قوله وعليه المتون) أي ظاهرها ذلك لانهم عبروا  
بالمجلس (قوله خلافا لما في جواهر الفتاوى الخ) أشار الى عدم اختياره لخالفته لظاهر المتون لكن هذا



القول مناسب لتسميته طلب المواثبة ولظاهر الحديث الآتي وظاهر الهداية اختياره ونسبه الى عامة المشايخ  
قال في الشربلالية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطلب أو تكلم بكلام لغو بطلت شفيعته كما  
في الخاتمة والزبلي وشرح المجمع اه و قوله وعليه الفتوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر  
الرواية فيقدم على ترجيح المتون بمشيهم على خلافه لانه ضمنى (فروع) أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه  
وقرأ الى آخره بطلت هداية \* سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة ان بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والا فقيه  
اختلاف المشايخ \* ولو أخبر في التطوع فجعله اربعا وستا فاختار أنها تبطل لان أتم ما بعد الظهر اربعا في الصحيح  
ولو ستا تبطل ولا تبطل ان أتم القبلة اربعا وسلامه على غير المشتري يطأها ولو عليه لا كما لو سجد أو جلد أو حو قل  
أو شمت عاطسا تارخانية أى على رواية اعتبار المجلس كفاية وشربلالية وفي الخاتمة أخبرهم فسكت قالوا لا تبطل  
مالم يعلم المشتري والثن كالبكر اذا استؤمرت ثم علمت ان الاب تزوجها من فلان صح ردّها اه أقول وبه  
افق المصنف القمري تاشي في فتاواه فليحفظ (قوله بلفظ يفهم طلبها) متعلق بقوله يطلبها والمراد أى لفظ كان  
حتى حكى ابن الفضل لو قال القروي شفعة شفعة كنى تارخانية (قوله طلب المواثبة) سمي به تبرك بلفظه  
صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن واثبها أى طلبها على وجه السرعة اتقاني (قوله أى المبادرة) مفاعلة من  
الوثوب على الاستعارة لان من يثب هو من يسرع في طي الارض بمشيه اتقاني (قوله والاشهاد فيه ليس  
بلازم) كذا في الهداية وغيرها لان طلب المواثبة ليس لاثبات الحق بل ليعلم انه غير معرض عن الشفعة نهاية  
ومعراج (قوله بل لخافة الجحود) أى جحود المشتري الطلب كما قالوا اذا وهب الاب لطفله وأشهد على ذلك  
وما ذكروا الاشهاد لكونه شرطا لصحة الهبة بل لاثباتها عند انكار الاب معراج قال السامحاني وظاهره  
انه لا يصدق بيمينه مع انه يصدق اذا قال طلبت حين علمت نعم لو قال علمت أمس وطلبت كلف اقامة البينة كما  
في الدرر اه هذا وظاهر كلام الدرر ان الاشهاد فيه لا يلزم فيما اذا كان في مكان خال من الشهود لانه صرح  
بأن مما يطأها تزل الاشهاد عليه مع القدرة لانه دليل الاعراض لكن قال الشربلالي انه سهولان الشرط  
الطلب فقط دون الاشهاد عليه اه ويأتى تمام الكلام فيه في الباب الآتي وفي القهستاني يجب الطلب  
وان لم يكن عنده أحد ثلاثا تسقط الشفعة ديانة وليتمكن من الحلف عند الحاجة كذا في النهاية ولا يشترط الاشهاد  
فيصح بدونه لو صدقه المشتري كذا في الاختيار وغيره اه فهذا دليل على انه غير شرط مطلقا وكذا يدل عليه  
تصديقه بيمينه فيما رقتدبر (قوله ثم يشهد الخ) أتى بتم إشارة الى أن مدة هذا الطلب ليست على فور  
المجلس في الاكثر بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كذا في النهاية وغيرها قهستاني (قوله لو العقار في يده)  
والا فلا يصح الاشهاد على ما ذكره القدوري وعصام والناسطي واختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام  
وغیره انه يصح استحسانا كما في المحيط قهستاني (قوله وان لم يكن ذا يد الخ) رد على المصنف في المنع  
لخالفته لما في الجوهر والدرر والنهاية والخاتمة وغيرها (قوله أو عند العقار) لتعلق الحق به اختيار  
(قوله وهو طلب اشهاد) أقول ظاهر عباراتهم لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت في الخاتمة انما سمي الثاني  
طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل لا يمكن اثبات الطلب عند جحود الخصم اه تأمل (قوله حتى  
لو تمكن الخ) أشار الى ان مدته مقدرة بالتمكن منه كما مر فلا يقتض التطوع بعد طلب المواثبة قبل طلب الاشهاد  
بطلت خاتمة وأفنى في الخبرية بسقوطها اذا طالب عند القاضي قبل طلب الاشهاد فليحفظ وفي الخاتمة ان كان  
المتبايعان والشفيع والدار في مصر والدار في يد البائع فالى ايهم ذهب الشفيع وطلب صح ولا يعتبر فيه  
الا قرب والابعد لان المصر مع تباعد الاطراف ككان واحد الا أن يجتاز على الاقرب ولم يطلب قبيل وان  
كان الشفيع وحده في مصر آخر فالى ايهم ذهب صح وان أحد المتبايعين في مصر الشفيع فطلب من الابعد  
بطلت اه ملخصا (قوله لى) أى مملوك كذا حال من دار (قوله لتشمل الشريك في نفس المبيع) لان قوله  
بدار كذا يفيد أنها غير الدار المشفوعة فيكون جارا أو شريكا في الحقوق فقط بخلاف قوله بسبب كذا فانه يشمل  
الثلاثة قافهم (قوله هذا أى قول الشفيع للقاضي مره) أى مر المشتري مفروض فيما لو قبضها المشتري  
يعنى أو وكيله (قوله وطلب الخصومة لا يتوقف عليه) أى على قبض المشتري اذ لو كانت في يد البائع يصح  
الطلب أيضا ويامر به تسليمها للشفيع وانما يتوقف على حضرة المشتري وحده مطلقا أو مع البائع لو قبض

مطلب

لو سكت لا تبطل مالم يعلم المشتري  
والثن

(بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة

ونحوه) كانا طالبها أو أطلبها (وهو)

يسمى (طلب المواثبة) أى المبادرة

والاشهاد فيه ليس بلازم بل لخافة

الجحود (ثم) يشهد (على البائع لو)

العقار (في يده أو على المشتري)

وان لم يكن ذا يد لانه مالك أو عند

العقار فيقول اشترى فلان هذه

الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت

الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا

عليه وهو طلب اشهاد) ويسمى

طلب التبرير (وهذا) الطلب

لا بد منه حتى لو تمكن ولو بكتاب

أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته

وان لم يتمكن) منه (لا تبطل

ولو أشهد في طلب المواثبة عند

احد هؤلاء كفاء وقام مقام

الطلبين ثم بعد هذين الطلبين

يطلب عند قاض فيقول اشترى

(فلان دار كذا) وأنا شفيعها بدار

كذا لى) لو قال بسبب كذا كما

في الماتى لتشمل الشريك في نفس

المبيع (مره يسلم) الدار (الى)

هذا لو قبضها المشتري وطلب

الخصومة لا يتوقف عليه (وهو)

يسمى (طلب تمليك وخصومة

مطلب

طلب عند القاضي قبيل طلب

الاشهاد بطلت



وبناخبره مطلقاً) بعذرو بغيره  
 شهراً أو أكثر (لا تبطل  
 الشفعة) حتى يسقطها بإسائه  
 (به يفتي) وهو ظاهر المذهب وقيل  
 يفتي بقول محمد أن آخره شهر إلا  
 عذرت بطلت كذا في الملتقى يعني دفعا  
 للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي  
 لأمره بالأخذ أو الترتك (وإذا  
 طلب) الشفع (سأل القاضي  
 الخصم عن مال كية الشفع  
 لما يشفع به فان اقترها) أي بملكه  
 ما يشفع به (أو نكل عن الحلف على  
 العلم أو برهن الشفع) أنها  
 ملكه (سأله عن الشراء) هل  
 اشترت أم لا (فإن اقتره أو نكل  
 عن اليمين على الحاصل) في شفعة  
 الخليلط (أو على السبب) في شفعة  
 الجوار خلاف الشافعي كما مر  
 في كتاب الدعوى (أو برهن الشفع  
 قضى له بها) هذا إذا لم ينكر  
 المشتري طلب الشفع الشفعة  
 فان أنكر فالقول له بيمينه ابن كمال  
 (وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى  
 وإذا قضى لزمه احضاره  
 والمشتري حبس الدار يقبض عنه

التسليم كما يذكره قريبا وحاصل كلامه أن كون الأمر متوجها للمشتري ليس بقيد لأن قبضه غير شرط لصحة الطلب  
 فافهم (قوله به يفتي) كذا في الهداية والكافي درر قال في العزيمة وقد رأيت فتوى المولى أبي السعود  
 على هذا القول (قوله وقيل يفتي بقول محمد) قائله شيخ الاسلام وقاضى خان في فتاواه وشرحه على الجامع  
 ومشى عليه في الوقاية والنقاية والذخيرة والمغنى وفي الشربلالية عن البرهان أنه أصح ما يفتي به قال يعني  
 أنه أصح من تصحيح الهداية والكافي ونماه فيها وعزاء القهستاني إلى المشاهر كالمحيط والخلاصة والمضمرات  
 وغيرها ثم قال فقد أشكل ما في الهداية والكافي (قوله بلا عذر) فلو بعذر كرض وسفراً وعدم قاض  
 يرى الشفعة بالجوار في بلد لا تسقط اتفاقاً شرح مجمع (قوله يعني دفعا للضرر) بيان لوجه الفتوى  
 بقول محمد قال في شرح المجمع وفي الجامع الخاني الفتوى اليوم على قول محمد لغيره أحوال الناس في قصد  
 الاضرار اه وبه ظهران اقتاهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان فلا يرجح ظاهر الرواية عليه وان كان  
 معهما أيضا كما مر في الغصب في مسألة صبغ الثوب بالسواد وله نظائر كثيرة بل قد أقوا بما خالف رواية ائمتنا  
 الثلاثة كالمسائل المفتى فيها بقول زفر وكسالة الاستبصار على التعليم ونحوه فافهم (قوله قلنا الخ) أي  
 في الجواب عن ذلك وظاهر كلام الشارح أنه يميل إلى ظاهر الرواية كالمصنف وهو خلاف ظاهر كلامه في شرحه  
 على الملتقى والجواب عنه أنه ليس كل أحد يقدر على المرافعة وقد لا يخطر بباله أن دفع الضرر بذلك خصوصا  
 بعد ما إذا بني أو غرس فان الضرر أشد وقد شاهدت غير مرة من جاء يطالبها بعد عدة سنين قصد الاضرار  
 وطمع في غلاء السعر فلا جرم كان سده هذا الباب أسلم والله أعلم (قوله وإذا طلب الشفع الخ) ذكر سؤال  
 القاضي الخصم عقب طلب الشفع وليس كذلك بل القاضي يسأل أولا الشفع عن موضع الدار وحدودها  
 لدعواه فيها حقا فلا بد من العلم به ثم هل قبض المشتري الدار إذ لو لم يقبض لم تصح دعواه عليه مالم يحضر البائع  
 ثم عن سبب شفيعه وحدود ما يشفع به فلهل دعواه بسبب غير صالح أو هو محبوب بغيره ثم متى علم وكيف صنع  
 فلهل طال الزمان أو أعرض ثم عن طلب التقرير كيف كان وعند من أشهد وهل كان أقرب أم لا فإذا بين ولم يخل  
 بشرط تم دعواه وأقبل على الخصم فسأله زيلعي ملخصا (قوله الخصم) وهو المشتري زيلعي أي لأن المصنف  
 فرضه كذلك (قوله عن ملكية الشفع) لأنه بمجرد كونه في يده لا يستحق الشفعة ابن ملك (قوله  
 أو نكل) قدمه هنا وفيما يأتي على قوله أو برهن مع أن المناسب تأخيره عنه لأن التناول بعد الهز عن البرهان  
 رعاية للاختصار إذ لو أخره احتاج إلى إيراد القائل فافهم (قوله على العلم) بأن يقول بالله ما أعلم أنه ملك  
 لما يشفع به لانه يمين على فعل الغير وهذا قول الثاني وعند الثالث على البتات والفتوى على الأول كما  
 في القهستاني قال ابن ملك وهذا إذا قال المشتري ما أعلم ولو قال أعلم أنه غير مملوك يحلف على البتات  
 (قوله أو برهن الخ) بأن يقولوا أنها ملك هذا الشفع قبل أن يشتري هذا المشتري هذا العنار وهي له  
 إلى الساعة ولم نعلم أنها خرجت عن ملكه فلو قال أنها لهذا الجار لا يكتفي كافي المحيط وعن أبي يوسف لا حاجة  
 إلى البرهان قهستاني (قوله سأله عن الشراء) ليثبت كونه خصما عنده ابن ملك (قوله على الحاصل  
 في شفعة الخليلط) لأن ثبوت الشفعة فيه متفق عليه فيقول بالله ما استحق الشفع في هذا العقار الشفعة من  
 الوجه الذي ذكره قهستاني لأن في الاستحلاف على السبب اضرارا للمدعى عليه لجوار أن يكون قد فسح  
 العقد ابن ملك (قوله أو على السبب الخ) بأن يقول بالله ما اشترت هذه الدار لانه لو حلف فيه على الحاصل  
 يصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق المدعى (قوله هذا إذا لم ينكر المشتري الخ) ظاهره أنه إذا أنكر  
 طلبه الشفعة وقد كان أنكر الشراء فأقام عليه البرهان به أو عجز عنه فطلب بيمينه فنكل أن يكون القول قوله  
 ولا يعتد منقضا ويحترط (قوله فالقول له بيمينه) أي المشتري فان أنكر طلب المواثبة حلف على العلم  
 أو طلب التقرير فعلى البتات لاحاطة العلم به كافي الكبرى قهستاني لكن قد مناعه عن النهاية أن طلب  
 المواثبة واجب لئلا تسقط شفيعته وليتمكن من الحلف عند الحاجة ومفاده أن القول للشفع بيمينه في طلب  
 المواثبة إلا أن يحمل ما هنا على ما إذا قال علمت أمس وطلبت أما إذا قال طلبت حين علمت فالقول له بيمينه  
 كما قد مناه عن الدرر قدبر (قوله وان لم يحضر الثمن) ان وصليته أي لم يحضره إلى مجلس القاضي لأن  
 الثمن لا يجب قبل القضاء قال في الهداية وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد لا يقضى حتى يحضره وهو رواية



الحسن عن أبي حنيفة لأن الشفيع عساه يكون مفلسا (قوله فلو قبل للشفيع الخ) أي قبل له ذلك بعد  
القضاء بها فأخرى قال ليس عندى الثمن أو أحضره غدا أو ما شبه ذلك لا تبطل شفيعته بالاجماع وإن قال  
ذلك قبل القضاء تبطل عند محمد بن علي الزبلي رمي (قوله والخصم للشفيع المشتري مطلقا الخ)  
المراد بالاطلاق قبل التسليم أو بعده وبالتسليم تسليم المبيع للمشتري وبالأول المشتري وبالثاني البائع والباء  
في بملكه ويده للسيبى أي أن الأول خصم بسبب ملكه والثاني بسبب كون العقار بالمبيع بيده وفي ذكر  
الاطلاق هنا نظر يظهر من سوق كلام ابن الكمال فإنه قال والخصم للشفيع البائع والمشتري أن لم يسلم  
أحدهما بيده والاخر بملكه فلا تسمع البيعة على البائع حتى يحضر المشتري وإن سلم إلى المشتري لا يشترط حضور  
البائع لزوال الملك واليد عنه اهـ ملخصا وحاصله أن الخصم قبل التسليم هو البائع والمشتري وبعده المشتري  
وحده فقول الشارح الخصم المشتري أن أراد وحده لا يصح قوله مطلقا وإن أراد مع البائع لا يناسب قوله قبل  
التسليم فكان عليه أن لا يذكر الاطلاق وأما كون الخصم بعد التسليم هو المشتري وحده فينبه عليه بعده  
فتدبر (قوله ولكن لا تسمع) الاستدلال في محله بالنظر إلى مجرد المتن وأما بالنظر إلى عبارة الشارح  
حيث زاد أولا المشتري فهو مستدرك والمقام مقام التفريع كما قدمناه في عبارة ابن الكمال تأمل (قوله  
لأنه المالك) قال الزبلي لأن الشفيع مقصوده أن يستحق الملك واليد فيقضى القاضى بهما لأن أحدهما  
يدا ولا آخر ملكا اهـ أي فلذا كان لا بد من حضورهما كما في الهداية وفي قوله ويفسخ بحضوره إشارة  
إلى علة أخرى لحضور المشتري وهي أن يصير مقضا عليه بالفسخ كما نبه عليه في الهداية لأن القضاء  
على الغائب لا يجوز ملكا أو فسحا كفاية (قوله ويفسخ بحضوره) أي حضور المشتري وصورة الفسخ  
أن يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لتلايطل حق الشفعة لأنها بناء على البيع فتتحول  
الشفعة إلى الشفيع ويصير كأنه المشتري أفاده صاحب الجوهرة فلم يفسخ أصله وإنما انقضت اضافته إلى  
المشتري ط وهذا في الحكم على البائع قبل التسليم أما بعده فالحكم على المشتري لأن البائع صار أجنيا كما تر  
ويكون الأخذ منه شراء من المشتري كما يأتي قريبا تأمل (قوله لزوال الملك واليد عنه) فصار أجنيا هداية  
(فرع) اشترى دارا بألف وباعها لأخر بألفين ثم حضر الشفيع وأراد أخذها بالبيع الأول قال أبو يوسف  
يأخذها من ذي اليد بألف ويقال اطلب بألف أخرى وعندهما يشترط حضرة المشتري الأول وإن طلب  
بالبيع الثاني لا يشترط حضرة الأول اتفاقا تاريخانية (قوله والعهد) بالجرع جواز الرفع قهستاني  
فقوله على البائع متعلق بقضى وعلى الرفع خبر (قوله لضمان الثمن الخ) أي ضمان الثمن الذي نقده الشفيع إذا  
استحق المبيع (قوله وعلى المشتري) لو بعده في التاريخانية عن الثاني إذا كان المشتري نقدا الثمن ولم يقبض الدار  
حق قضى الشفيع بالشفعة فنقد الشفيع الثمن للمشتري فالعهد عليه وإن للبائع فالعهد عليه اهـ طوري  
(قوله لما تر) من قوله لزوال الملك واليد عنه (قوله وللشفيع خيار الرؤية والعيب) لأن الأخذ بالشفعة  
شراء من المشتري أن كان الأخذ بعد القبض وإن كان قبله فشراء من البائع لتحول الصفقة إليه فيثبت  
له الخياران فيه كما إذا اشتراه منهما باختيارهما ولا يسقط خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لأن المشتري  
ليس يثبت عن الشفيع فلا يعمل شرطه ورؤيته في حقه زبلي (قوله دون خيار الشرط والاجل) أي لعدم  
الشرط كما في القهستاني والاجل عطف على خيار الشرط لا على الشرط اهـ ح والمراد الاجل في الثمن  
(قوله إلا في ضمان الغرور) فلو استحق المبيع بعد ما بنى الشفيع لا يرجع بنقصان قيمة البناء على البائع  
أو المشتري لأنه لم يصير مغرورا التملك جبرا والمسألة ستأتي في هذا الباب متناو قول المنخ كالاشباه فلا رجوع  
للمشتري على الشفيع قاصر ومقلوب قنبه (قوله في الثمن) أي في جنسه كقول أحدهما هو دنانير والاخر  
دراهم أو قدره كقول المشتري بما تيز والشفيع بما تاة أو صفته كاشتريته بثلثين ومجمل وقال الشفيع بل مؤجل  
درر البحار (قوله والدار مقبوضة والثمن منقود) أي مقبوضة للمشتري والثمن منقود منه للبائع وقد  
راجعت كثيرا فلم أجده من ذكر هذين القيدين سوى بعض شراح الكنز لا أدري اسمه ثم رأيت أنه أيضا في هامش  
سجدة عتيقة من نسخ الكنز معزى للكافي وفي تكملة الطوري مانصه وأطلق المؤلف فشميل ما إذا وقع  
الاختلاف قبل قبض الدار ونقد الثمن أو بعدهما قبل التسليم إلى الشفيع أو بعده لصكن في التباخرانية

فلو قبل للشفيع) أي بعد القضاء  
وأما قبله فتبطل عند محمد لعدم  
التأكد ذكره الزبلي (أذا الثمن  
فأخر لم تبطل) شفيعته (والخصم  
للشفيع) (المشتري) مطلقا  
(والبائع قبل التسليم) الأول  
بملكه والثاني بيده ابن كمال  
(و) لكن لا تسمع البيعة عليه  
حتى يحضر المشتري) لأنه المالك  
(ويفسخ بحضوره) ولو سلم للمشتري  
لا يلزم حضور البائع لزوال  
الملك واليد عنه ابن كمال (ويقضى)  
القاضى (بالشفعة والعهد)  
لضمان الثمن عند الاستحقاق  
(على البائع قبل تسليم المبيع إلى  
المشتري) والعهد (على المشتري  
لو بعده) لما تر (الشفيع خيار  
الرؤية والعيب وإن شرط المشتري  
البراءة منه) دون خيار الشرط  
والاجل اختيار وفي الاشباه  
الشفعة يبيع في كل الاحكام  
الانحمان الغرور للجبر (وإن اختلف  
الشفيع والمشتري في الثمن)  
والدار مقبوضة والثمن منقود



(صدق المشتري) بعينه  
لانه منكر ولا يتحالفان (وان  
برهنا فالشفيع الحق) لان بينه  
ملزمة (ادعى المشتري غشاً أو)  
ادعى (بأنه أقل منه بلا قبضه  
فالقول له) أي للبائع (ومع قبضه  
للمشتري) ولو عكساً بعد قبضه  
القول للمشتري وقوله يتحالفان  
وأي تنكح اعتبر قول صاحبه وان  
حلفا فصح البيع ويأخذ الشفيع  
بما قال البائع ملتقى (وسط  
البعض يظهر في حق الشفيع)  
فيأخذ بالباقي وصك كذاهبة  
البعض الا اذا كانت بعد القبض  
اشباه (وسط الكل والزيادة لا)  
فيأخذ به بكل المسمى

اشترى داراً وقبضها ونقد الثمن ثم اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري انتهى  
ما في التكملة وزاد في المذخبة على ما في السارخانية فالقول للمشتري مع يمينه ولا يتحالفان لان الشفيع مع  
المشتري بمنزلة البائع مع المشتري الا ان البائع والمشتري يتحالفان الخ فتأمل وقال ط وقد يقال ان الثمن  
ان كان غير منقود يرجع الى البائع فيؤخذ بقوله ان كان أقل مما يدعيه المشتري ويكون حلاً كما في المسألة  
الاشمية وعلى هذا فالمدار على كون الثمن منقوداً فقط اه (قوله لانه منكر) فان الشفيع يدعي استحقاق  
المدار عند نقد الأقل وهو ينكره هداية (قوله ولا يتحالفان) لان المشتري لا يدعي على الشفيع شيئاً لان  
الشفيع مخير بين الاخذ والترك فلم يتحقق كونه مدعي عليه لانه الذي اذترك الدعوى لا يترك فلم يكن في معنى  
النصر وهو اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بتحالفها وراذالانه فيما اذا وجد الانكار والدعوى من  
الجانبين اتفاني (قوله لان بينه ملزمة) أي للمشتري بخلاف بينه المشتري لان الشفيع مخير واليمينات  
للأزام فالأخذ بينه أولى اتفاني قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو اختلف البائع والمشتري أو هما  
والشفيع فبينه البائع أحق لانها ثبت الزيادة (قوله بلا قبضه) أي قبض البائع كل الثمن سواء قبض  
المشتري العقار ولا قهستاني (قوله فالقول له) أي بلا يمين قهستاني فيأخذها الشفيع بما قال  
البائع لانه ان كان كما قال فظاهر والا فهو حط والحط يظهر في حق الشفيع (قوله ومع قبضه للمشتري) فيأخذ  
الشفيع بما قال المشتري ان شاء ولا يلتفت الى قول البائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو  
من البين وصار كالاجنبى فبقى الاختلاف بين المشتري والشفيع وقديناه هداية أي بأن القول فيه للمشتري  
واعلم ان هذا اذا كان القبض ظاهراً بأن انبته المشتري بالينة أو اليمين كما في الدور ببق ما اذا كان  
القبض غير ظاهراً أي غير معلوم للشفيع فاما ان يقر البائع بالقبض أولاً فان كان الثاني ولم يذكره في الكتاب  
فالظاهر ان حكمه حكم ما اذا كان غير مقبوض وان كان الاول والمشتري يدعي الاكثر والدار في يده فاما ان  
يقر أولاً بمقدار الثمن ثم بالقبض أو بالعكس فان كان الاول كما لو قال بعث الدار منه بألف وقبضته أخذها  
الشفيع بالالف لانه اذا بدا بالقرار بالبيع بمقدار تعلقت الشفعة به ثم بقوله قبضت يريد اسقاط حق الشفيع  
المتعلق باقراره من الثمن لانه اذا تحقق ذلك يبقى اجنبياً من العقد اذ لا ملك له فيجب الاخذ بما يدعيه المشتري  
لما مر ان الثمن اذا كان مقبوضاً أخذ بما قال المشتري وليس له اسقاط حق الشفيع فبرد عليه قوله قبضت  
وان كان الثاني كما لو قال قبضت الثمن وهو ألف لم يلتفت الى قوله ويأخذها بما قال المشتري لانه باقراره بالقبض  
صار اجنبياً وسقط اختيار قوله في مقدار الثمن عناية (قوله بما قال البائع) لان فسخ البيع لا يوجب بطلان  
حق الشفيع وهل يحلف البائع ينبغي ان لا يحلف لانه حلف مرة اتفاني عن الاستيعاب (قوله وحط  
البعض) أي حط البائع بعض الثمن عن المشتري فلو حط وكيل البائع أي بالبيع لا يلتحق بأصل العقد  
فلا يظهر في حق الشفيع اشباه أي وان صح حطه وبرئ المشتري لان الوكيل يضمن ما حطه فكأنه هبة  
مبتدأة كما أوضحه الجوى (قوله فيأخذ بالباقي) أو يرجع على المشتري بالزيادة ان كان أوفاه الثمن كما  
في العزيمة (قوله الا اذا كانت بعد القبض) أي قبض الثمن لانه صار عينا بالتسليم فلا يسترد الشفيع  
شيئاً أما قبله فيسترد لانها هبة دين في الذمة شرح تنوير الاذهان قال الجوى بقر أن يقال يفهم من  
التقييد بهبة البعض ان هبة الكل لا تظهر في حق الشفيع مطلقاً فهل يأخذ بالمسمى أو بالقيمة لم أر نقلاً صريحاً  
وفي الظهيرة شري داراً بألف ثم تصدق به على المشتري يأخذها الشفيع بالقيمة الا أن يكون بعد قبض  
الالف اه فعلى قياسه يقال ان وهب كل الثمن قبل القبض يأخذ الشفيع بالقيمة والاف بالثمن اه ملخصاً  
أقول وروايت في السارخانية عن المحيط ما ملخصه المحط والهبة والابراء اذا كانت قبل القبض فلو كانت  
في بعض الثمن تظهر في حق الشفيع ولو في كله فلا واذا كانت بعد القبض فالمحط والهبة على هذا التفصيل  
وأما الابراء عن الكل أو البعض فلا يصح اه وعليه جرى القهستاني فتأمل (قوله وحط الكل والزيادة لا)  
أي لا يظهر ان في حق الشفيع أما حط الكل فلا لانه لا يلتحق بأصل العقد والابقى العقد بلا عن وهو فاسد لا باطل  
خلافاً لما في الدرر ولا شفعة في الفاسد كما يأتي لـ كنهه أي حط الكل يظهر في حق المشتري قهستاني وأما  
الزيادة فلا انها وان التحقت فبها ابطال حق الشفيع لاستحقاقه الاخذ بالمسمى قبلها والمراد الزيادة في الثمن



أما في البيع فتظهر كأي ذكره الشارح قريبا عن القنية لأنها من قبيل الخط (قوله ولو خط النصف الخ)  
 النصف ليس بقيد قال في الجوهرية هذا أي عدم الاتصاف إذا خط الكل بكلمة واحدة أما إذا كان بكلمات  
 يأخذ بالآخرة اه ط قلت ووجهه أنه كلما خط شيئا يلحق بالعقد ويصير الثمن مابق فإذا خط جميع مابق  
 يكون خط الكل الثمن وهو مابق فيأخذ به (قوله ولو علم الخ) أشار إلى أنه لا فرق بين ما إذا كان الخط قبل  
 الأخذ بالشفعة أو بعده كما في التبيين (قوله كالوابعه بألف الخ) أي له الشفعة أيضا لما قد مناه آتفا وهل  
 يأخذ الزيادة أيضا لو وقف فيه بعضهم ثم رأيت في النهاية قال يأخذ الدار بحصة الثمن اه ولا يخالفه  
 ما في شرح المجموع الملكي باع عقار مع العبد والدواب ثبت في الكل تبع للعقار اه لأن المراد به الأرض  
 والخزائن وآلة الحرانة فتتحقق التبعية لوجودها هو المقصود من الأرض وإذا صح فيها الوقف تبعها كما مر  
 في موضعه بخلاف الجارية أو المتاع مع الدار هذا ما ظهر لي قاتل (قوله ولو حكما كالخمر الخ) لو ذكره بعد قوله  
 وفي القمي سلم مما عترضه ح بأنه يقتضي أن الخمر مثلي حكما في حق المسلم وأنه يأخذ بمثل الخمر وليس كذلك  
 بل بقيتها لأنها مثلي حقيقة قمي حكما في حقه وعبارة ابن الكمال لا غبار عليها حيث قال وبالمثل في الشراء  
 بثلث مثلي حقيقة وحكما لأن من المثل ما التحق بغير المثل كالخمر في حق المسلم اه ملخصا فقوله حقيقة وحكما  
 لاخراج لا للدخال (قوله بالقيمة) أي وقت الشراء لا وقت الأخذ بالشفعة كما في الذخيرة فهستاني  
 (قوله يأخذ الشفع) أي شفع كل من العقارين (قوله مؤجل) أي بأجل معلوم ولا يفسد البيع  
 ولا شفعة في البيع الفسد معراج وسيأتي من الشارح التنبيه على ذلك آخر هذا الباب (قوله يأخذ بحال)  
 أي يأخذ في الحال بتخفيف اللام بثلث حال بتشديدها لأن الأجل ثبت بالشرط ولا شرط بين الشفع والبائع  
 ثم إن أخذ بثلث حال من البائع سقط الثمن عن المشتري لما مر أن البيع انقضى في حق المشتري وإن أخذ من  
 المشتري رجع البائع على المشتري بثلث مؤجل كما كان لأن الشرط الذي جرى بينهما لم يطل بأخذ الشفع  
 هداية (قوله أو طلب) عطف على يأخذ أي أنه مخير بين الأخذ في الحال بحال وبين الطلب في الحال والأخذ  
 بعد الأجل (قوله ولا يتجمل الخ) كذا في المتن والمراد لو أخذ الشفع بثلث حال من المشتري لا من البائع  
 كما قد مناه آتفا (قوله ولو سكت عنه الخ) فائدة قوله أو طلب في الحال (قوله بطلت شفعة) لأن حقه  
 قد ثبت ولذا كان له أن يأخذ بثلث حال ولو لا أن حقه ثابت لما كان له الأخذ في الحال والسكوت عن الطلب بعد  
 ثبوت حقه يطلها زيلعي ودرر وفيه نظر لأن هذا طلب تملك ولا تبطل الشفعة بتأخيرها إلى حلول الأجل  
 لا عند الإمام لأنه لم يقدر له مدة ولا عند محمد لتقديره بشهر شر بلاية وما قيل في الجواب المراد طلب المواثبة  
 بإياه قوله لأن حقه قد ثبت فإنه يقتضي أن المراد طلب التملك أبو السعود أقول النظر معلول والجواب مقبول  
 لأن ثبوت الشفعة للشفيع بعد البيع واستقرارها بعد الطلين كما مر من آتفا أصدر البيع وثبت حقه فيها  
 ثم علم به ولم يطلب طلب مواثبة بطلت لأنه سكت بعد ثبوت حقه ومنشأ ما مر اشتباه الثبوت بالاستقرار فتدبر  
 (قوله بمثل الخمر وقيمة الخنزير) فلو بيعت بيمين فلا شفعة إلا أن كانوا يتمولونها اتقاني (قوله والشفيع  
 ذميا) ومثله المستأن من المرتد قتل أو مات أو لحق خلافا لهما ولا تثبت لورثته أما لو شري فقتل لم تبطل شفعة  
 الشفع لتعلقها بالخروج عن الملك ولو شري مسلم في دار الحرب دارا فشفيعها مسلم لاشفعة له وإن سلم أهلها  
 لأن أحكامنا لا تجري فيها اتقاني (قوله لا بد أن يكون الخ) بيان لفائدة زيادة البائع والمشتري (قوله  
 لما مر) أي في كتاب الغصب حيث قال إن الخمر في حقنا قمي حكما أو في قوله آتفا ولو حكما كالخمر في حق المسلم  
 بناء على ما قد مناه من أن حقه أن يذكره بعد قوله وفي القمي (قوله لو كان الشفع مسلما) فلو مسلما  
 وكافرا فالنصف للمسلم بنصف قيمة الخمر والكافر بمثل نصفه اتقاني وفيه أسلم قبل الأخذ لم تطل وصار كالمسلم  
 الأصلي وإن أسلم أحد المتبايعين والخمر غير مقبوضة انتقض البيع قبضت الدار أولا ولم تبطل الشفعة لأن  
 انقضاء البيع لا يطلها (قوله ثم قيمة الخنزير الخ) جواب سؤال مقدر هو أنه مرفى في باب العاشر أنه يعثر  
 الخمر أي يؤخذ من قيمته لا الخنزير لأنه قمي وقيمة القمي كعينه ونقير الجواب ظاهر وقدّم الشارح جوابا غيره  
 في باب العاشر عن سعدى وهو أنه لو لم يأخذ الشفع بقيمة الخنزير يطل حقه أصلا فتضرر وموضع الضرورة  
 مستثناء (قوله بخلاف المرور على العاشر) فإنه يعثر الخمر لا الخنزير فافهم فقير سبق قل (قوله بالرجوع)

ولو خط النصف ثم النصف  
 يأخذ بالنصف الأخير ولو علم  
 أنه اشتراه بألف فلم ثم خط البائع  
 ما به فله الشفعة كما لو باعه  
 بألف فلم ثم زاد البائع له  
 جارية أو متاعا فنيه (وفي الشراء  
 بمثل) ولو حكما كالخمر في حق المسلم  
 ابن كمال (يأخذ بمثله وفي) الشراء  
 (القيمي بالقيمة) أي وقت الشراء  
 (فويبيع عقار بعقار يأخذ) الشفع  
 (كلا) من العقارين (بقيمة الآخر  
 وفي) الشراء (بثلث مؤجل يأخذ  
 بحال أو طلب) الشفعة (في الحال  
 وأخذ بعد الأجل) ولا يتجمل  
 ما على المشتري لو أخذ بحال  
 (ولو سكت عنه) فلم يطلب في الحال  
 (وصبر حتى يطلب عند) حلول  
 (الأجل بطلت شفعة) خلافا  
 لابي يوسف (و) يأخذ (بمثل الخمر  
 وقيمة الخنزير إن كان) البائع  
 والمشتري (والشفيع ذميا) لا بد  
 أن يكون البائع أيضا ذميا  
 ولا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة  
 ابن كمال معزيا للمبسوط (و) يأخذ  
 (بقيمتها) لما مر (لو) كان الشفع  
 (مسلمًا) لمنعه عن تملكهما  
 وتملكهما ثم قيمة الخنزير هنا فائدة  
 مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا  
 لا يحرم تملكها بخلاف المرور على  
 العاشر (وطريق معرفة قيمة الخمر  
 والخنزير بالرجوع)



الى ذي اسم او فاسق تاب) ولو اختلفا فيه فالقول للمشتري عناية (و) ياخذ الشفيع (بالتن وقيمة البناء والغرس) مستحق القلع كما في الغصب قلت  
وأما لودنها بألوان كثيرة أو طلالها بحص كثير ١٤٨ خير الشفيع بين تركها أو أخذها واعطاء ما زاد الصغ فيها تعذر نقضه

الباء للتصوير (قوله الى ذي اسم الخ) وفي البحر من باب العاشر عن الصكا في يعرف بالرجوع الى  
أهل الذمة (قوله ولو اختلف فيه) أي اختلف الشفيع والمشتري فيما ذكر من القيمة ط (قوله  
فالقول للمشتري) قال في العناية كما لو اختلفا في مقدار الثمن (قوله كما في الغصب) من أن قيمتهما مستحق القلع  
أقل من قيمتهما مقلوعين بقدر اجرة القلع ط (قوله قلت وأما لودنها الخ) بيان للفرق بين البناء والدهن وكان  
ينبغي تأخير عن قوله أو كلف المشتري قلعهما فان المخالفة بينهما من هذه الجهة تأمل (قوله أو طلالها بحص  
كثير) ليس من عبارة الزاهدي بل ذكره الرملي بعد ما بقوله أو قل وعلى هذا وطلالها الخ (قوله  
تعذر نقضه) على المحذوف تقديره ولا يكلف المشتري النقض لتعذر نقضه أي على وجه يكون له قيمة (قوله  
وسيجي) أي ما ذكره بقوله وأما لودنها آخر كتاب الشفعة في الفروع (قوله أو كلف) عطف على يأخذ  
(قوله الا اذا كان الى قوله وعن الثاني) موجود في بعض النسخ قال ط هو استثناء من محذوف تقديره ولا يجبر  
المشتري على البيع اه قلت يؤيده قول الاتقاني وبأمره القاضي بالقلع الا اذا كان الخ (قوله  
له أن يأخذها) أي الارض جبراً على المشتري (قوله مع قيمة البناء والغرس) الاوضح قول النهاية مع  
البناء والاغراس بقيمتها (قوله مقلوعة) أي مستحقة القلع ويدل عليه قوله غير ثابتة ط (قوله وعن  
الثاني الخ) أي في مسألة المتن فلا يكلف المشتري القلع لانه ليس بمتعة في البناء والغرس لثبوت ملكه فيه  
بالشراء فلا يعامل بأحكام العدوان الذي هو القلع ط (قوله وقيمة البناء والغرس) أي قائمين على الارض  
غير مقلوعين نهاية عن شرح الطحاوي (قوله ولذا) أي لكون حق الغير وهو الشفيع أقوى (قوله  
ويبقى بالاجر) أي رعاية لجانب المشتري والشفيع كما أوضحه الزيلعي هذا وعبارة الاتقاني عن شرح  
الطحاوي لا يجبر المشتري على قلعه بالاجماع بل ينظر الى وقت الادراك ثم يقضى للشفيع اه ومقتضاه عدم  
الاجر اذ لم يخرج الارض عن ملك المشتري لعدم القضاء تأمل وقال الساجاني الذي في المقدسي ثم الارض  
ترك بغير اجر وعن أبي يوسف بأجر اه قلت ومثله في التارخانية قوله ولا يرجع بقيمة البناء والغرس يعني  
بنقصان قيمتهما وعن أبي يوسف انه يرجع (قوله على أحد) أي سواء تسلمها من البائع أو من المشتري ط  
(قوله لانه ليس بمغرور) لانه أخذها بالشفعة جبراً كما مر (قوله بخلاف المشتري) اذا استحق ما اشتراه بعد البناء  
لان البائع غرره بالعقد فيرجع عليه بما خسر (قوله ويأخذ بكل الثمن الخ) أي اذا اشترى رجل دارا فخرت  
أو بستانا فجف الشجر فللشفيع الاخذ بكل الثمن لانها تابعان للارض من (قوله بلا فعل أحد) يأتي محترزه متنا  
(قوله لا الوصف) أي ما لم يقصد اتلافه فيقابل بحصته من الثمن كما يأتي رجتي والاولى أن يقول لا التبع لان  
البناء والشجر ليسا وصفاً للدار والبستان نعم الجفاف وصف قال في التبيين لانهما تابعان للارض حتى يدخلان  
في البيع من غير ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن ولهذا يبيعهما مراً بجهة في هذه الصورة من غير بيان اه ط (قوله  
من نقض أو خشب) لف ونشر مرتب ط (قوله حيث لم يكن تبعا للارض) على لقوله تسقط حصته من الثمن  
ط فهو عين مال قائم بقيمته عند المشتري زيلعي (قوله فقد هلك ما دخل تبعا) أي لما كان من التوابع  
وتحولت الصفة الى الشفيع فله التبع بعد دخول الاصل في ملك الشفيع قبل القبض فافهم فان قلت  
تقدم عن الزيلعي أن الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض والاثن البائع لتحول  
الصفة اليه ومقتضاه عدم السقوط فيما أخذ المشتري أيضا لانه قبل شراء الشفيع وقبضه فلم يدخل تبعا  
قلت تقدم أيضا أن الشفعة تملك البقعة بما قام على المشتري فلولا تسقط حصته من الثمن لم يكن كذلك تأمل  
وكذا يقال فيما يأتي (قوله لان الفاتت بعض الاصل) في بعض النسخ لان الغائب والكل صحيح لان المراد  
بالفاتت الهالك والغائب أي في الماء الهالك أيضا ولكن الاول الذي في الزيلعي ثم هذا بيان وجه المخالفة بينه  
وبين المسألة السابقة (قوله ان نقض المشتري البناء) فلولا نقضه ولو كان باعه من غيره بلا أرض  
فلا شفيع فنقض البيع وكذا التبات والتخل طوري عن التارخانية (قوله لانه قصد الاتلاف) أي  
والتبع اذا صار مقصودا به يسقط ما يقابل من الثمن ط (قوله ويقسم الثمن الخ) فتقوم الارض وعليها  
البناء وتقوم بغيره بقدر التفاوت يسقط من الثمن ط قلت فلو اختلفا في قيمة البناء فالقول للمشتري والبنية  
للشفيع عنده وعندهما للمشتري أيضا ولو في قيمة الارض يوم وقع الشراء نظرا الى قيمته اليوم لان الظاهر أنه

ولا قيمة لنقضه بخلاف البناء حاوي  
الزاهدي وسيجي (لوبي المشتري  
أو غرس أو كلف) الشفيع (المشتري  
قلعهما) الا اذا كان في القلع نقصان  
الارض فان الشفيع له أن يأخذها مع  
قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة  
قمتان وعن الثاني ان شاء أخذ  
بالتن وقيمة البناء والغرس أو تركه  
قال الشافعي ومالك قسما في فيما  
لغيره فيه حق أقوى ولذا تقدم عليه  
فينقضه (كما يقض) الشفيع  
(جميع نصرفاته) أي المشتري (حتى  
الوقف والمسجد والمقبرة) والهبة  
زيلي وزاهدي وأما الزرع فلا يقاع  
استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى  
بالاجر (ورجع الشفيع بالتين فقط  
ان) أخذ بالشفعة ثم (بني أو غرس  
ثم استصقت) ولا يرجع بقيمة البناء  
والغرس على أحد لانه ليس بمغرور  
بخلاف المشتري (و) يأخذ (بكل  
الثمن ان خربت أو جف الشجر) بلا  
فعل أحد والاصل ان الثمن يقابل  
الاصل لا الوصف (و) هذا اذا لم يبق  
شي من نقض أو خشب) فالو في  
وأخذ المشتري لانفصاله من الارض  
حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته  
من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار  
يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ  
زيلعي قلت فلولا يأخذ المشتري كان  
هلك بعد انفصاله لم يسقط شيء من الثمن  
لعدم حبه اذ هو من التوابع  
والتوابع لا يقابلها شيء من الثمن  
وبالاخذ بالشفعة تحولت الصفة الى  
الشفيع فقد هلك ما دخل تبعا قبل  
القبض ولا يسقط بمثل شيء من الثمن  
قاله شيخنا (بخلاف ما اذا تلف بعض  
الارض بغير حيث يسقط من الثمن  
بحصته) لان الفاتت بعض الاصل  
زيلعي (و) يأخذ (بحصة العرصة)  
من الثمن (ان نقض المشتري البناء)



بجلاف انهدامه كما مر لتقومه بالجس  
 (ونقض الاجنبي كنفه) أى  
 المشتري (والنقض) بالكسر  
 المنقوض (له) أى للمشتري وليس  
 للشفيع أخذه لزوال التبعية  
 بانفصاله (و) يأخذ (بشرها) استحسانا  
 لاتصاله (ان اشاع أرضا ونحلا  
 وغرا أو ثمر) بعد الشراء (في يده  
 وان جده المشتري) فليس  
 للشفيع أخذه لما مر (أو هلك  
 بأفة سماوية وقد اشتراها بثمرها  
 سقط حصته من الثمن في الأول)  
 أى شرائها بثمرها (وبكل الثمن  
 في الثاني) لحذوثة بعد القبض  
 (قضى بالشفعة للشفيع ليس له  
 تركها) شرح وهبانية لتحويل  
 الصفة إليه بخلاف ما قبل القضاء  
 الطالب في بيع فاسد وقت انقطاع  
 حق البائع اتفاقا وفي هبة  
 (بعوض) مشروط ولا شيوخ فيهما  
 (وقت التقاض) وفي بيع فضولي  
 أو بخيار بائع وقت البيع عند  
 الثاني ووقت الاجازة عند الثالث  
 وبخيار مشتر وقت البيع اتفاقا  
 مجتبى (من لم ير الشفعة بالجوار)  
 كالشافعي مثلا (طلبها عند حاكم  
 يراه يقول له هل تعتقد وجوبها  
 ان قال نعم) أعتقد ذلك (حكم لها بها  
 والا) بقله (لا) يحكم بنية وبزاية  
 فروع آخر الشفيع ايجاب  
 الطالب لكون القاضى لا يراها  
 فهو معذور وكذا لو طلب من  
 القاضى احضاره فامتنع

المقصود من نقل عبارة البرازية  
 انه لا ينهم بها مالوسكت الشفيع  
 ولم يقل نعم اولا بخلاف تعبير  
 المصنف منه

كان كذلك فمن شهد له القول له اتقاني (قوله بخلاف انهدامه الخ) أى بخلاف ما اذا انهدم بنفسه  
 وأخذ النقص حيث يعتبر قيمته يوم الاخذ كما مر لانه صار مانعا بحجبه فيقوم عليه بالجس في يومه تأمل وافهم  
 (قوله والنقض) بالكسر قال المكي قلت وقد حصل في نقض البناء وهو منقوض لغتان ضم النون وكسرها  
 قال الزهري وصاحب المحكم اقتصر على الضم والجوهري وابن فارس على الكسر وهو القياس كالذبح والرعى  
 والنكت بمعنى المذبح والمرعى والمنكوث ط (قوله بثمرها) الباء بمعنى مع ط (قوله لاتصاله) هذا  
 وجه الاستحسان وفي القياس لا يكون له أخذ الثمرة لعدم التبعية كالمساع الموضوع فيها منح وبيان وجه  
 الاستحسان انه باعتبار الاتصال صارت للعقار كالبناء في الدار هداية (قوله وغرا) بأن شرطه في البيع  
 لان الثمر لا يدخل في البيع الا بالشرط لانه ليس يتبع زيلعى (قوله بعد الشراء في يده) متعلقان بأمر وقيد  
 بقوله في يده لانه اذا اتمر في يد البائع قبل القبض ثم قبضه المشتري له حصه من الثمن كما اذا كان موجودا وقت  
 الشراء كضاية (قوله وان جده) بالذال الهمزة المشددة قال الزيلعى في باب البيع الفاسد الجذاذ بالذال عام  
 في قطع الثمار وبالهمزة خاص بالنخل اه ط عن الجوى وضبطه مسكين هنا بالهمزة قال أبو السعود  
 لانه أنسب بالمقام وقوله المشتري ليس بقيد بل مثله البائع والاجنبي كما في غاية البيان (قوله فليس للشفيع  
 أخذه) أى في الفصلين هداية أى اذا اشتراه بالثمر أو اتمر في يده وكان عليه أن يقول وليس بالواو ويذكره بعد  
 جواب الشرط الآتى (قوله لما مر) أى انفسا من قوله لزوال التبعية بانفصاله ولا يخفى أن الثمر في الاولى  
 وان دخل بالشرط كما مر ووقع الشراء عليه قصد المكن دخوله في الشفعة بالتبعية للعقار باعتبار الاتصال  
 كما قدمنا وبالاتصال تزول التبعية للعقار فتسقط الشفعة فافهم (قوله وقد اشتراها بثمرها) مزيدة  
 على الدرر ولا معنى لها ح اى لمنافاة للتفصيل الآتى (قوله سقط حصته من الثمن في الأول) لانه دخل  
 في البيع قصد انقباضه شئ من الثمن هداية (قوله لحذوثة بعد القبض) فلا يكون مبيعا الاتباعا  
 فلا يقابل شئ من الثمن هداية (قوله لتحويل الصفة اليه) أى ولا يجوز له ابطالها من فردا من غير مقتض  
 شرعا ط (قوله بخلاف ما قبل القضاء) قدم المصنف أنها تلك بالاخذ بالترانى وبقضاء القاضى بالقضاء  
 هنا غير قيد تأمل (قوله وقت انقطاع حق البائع) كان تصرف فيها المشتري ببناء ونحوه كما يأتى (قوله  
 وفي هبة بعوض مشروط) أى في العقد وصورته أن يقول وهبت هذا لك على أن تعوضنى كذا وأجمعوا  
 انه لو قال وهبت هذا لك بكذا أنه يبيع اتقاني وفي الخاتمة فلو كانت بغير شرط العوض ثم عوضه بعدها  
 فلا شفعة (قوله ولا شيوخ فيهما) أى في الهبة والعوض بأن كان العوض عقارا أيضا قال ط أما  
 اذا كانت في شائع فان كانت مما يقسم فهي فاسدة والافهى صحيحة وتجوز فيها الشفعة وهذا قياس ما تقدم  
 في الهبة اه وفي غاية البيان قال أصحابنا اذا وهب نصف دار بعوض فلا شفعة فيه لان هبة المشاع فيما  
 يقسم لا تجوز اه (قوله وقت التقاض) أى من الجانبين فلو قبض أحد العوضين فلا شفعة اتقاني  
 ولو سلمها قبل قبض الآخر فهو باطل كما سيذكره الشارح عن المبوط ومثله في الجوهرة عن المستعنى قال  
 في النهاية ولا بد من القبض عندنا خلافا لرواية فلا شفعة مالم يقبضا وعلى قوله يجب قبل التقاض بناء على  
 ان الهبة بشرط العوض عنده يبيع ابتداء وانتهاء وعند نابر ابتداء وبغزلة البيع اذا اتصل به القبض من  
 الجانبين كذا في المبسوط اه وفي القهستاني عن المحيط يعتبر الطلب عند التقاض في ظاهر الرواية فقول  
 السامحاني عن المقدسي وفي رواية وقت العقد وهو الصحيح مشكل فانه مبنى على قول زفر ولم أر من صححه  
 من شراح الهداية وغيرها تأمل (قوله ووقت الاجازة عند الثالث) هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح  
 اول الباب الآتى وفيه كلام ستعرفه (قوله يقول له الخ) قال في البرازية ولم يذكر في الكتب أن من لا يرى  
 الشفعة بالجوار اذا طلبها عند حاكم يراها قبل لا يقضى له لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى لان الحاكم  
 يراها وقيل يقول له الخ قال الحلواني وهذا أحسن الاقوال اه (قوله والا يقبله) عبارة البرازية وان  
 قال لا فلا تأمل (قوله ايجاب الطلب) أى اثباته عند القاضى فان الطلب عنده وهو الثالث متضمن اثبات  
 طلب الموازنة وطلب التقرير فلفظ ايجاب في محله فافهم وهذا مبنى على قول محمد الملقى به من أنه لو اخرها  
 شهرا بلا عذر بطلت كما مر (قوله فامتنع) أى القاضى أو من وجبت عليه الشفعة أفاده أبو السعود ط



بجلافت سبت اليهودى كما ياتى \* شرى أرضا بمائة فرسخ زراعتها وباعه بمائة ثم أخذها الشفيع بالشفعة أخذها بخمسين لأن ثمنها يقسم على قيمة الأرض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب ١٥٠ الذى باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للشري أرضا

ما كسبت فيه مائة ومالك حوى الزاهدى وفيه شري دارا الى الحصاد فليس للشفيع أن يجعل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع فاسد اه قلت وسيجيء انه لا شفعة فيما يبيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما ثبت للملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض ألف درهم فقبض أحد العوضين دون الآخر سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له أن يأخذ الدار بالشفعة

(باب ما ثبت فيه أولا)

ثبت (لا ثبت قصد الا في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن ينقسم) خلافا للشافعي (كرحي) أى بيت الرحي مع الرحي نهاية (وحام وبئر) ونهر (وبئر صغير) لا يمكن قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وملك) خلافا للمالك (وبناء وفنخل) اذا ربيعا فصدا (ولومع حق القرار خلافا لما فهمه ابن الكمال لمخالفة المنقول كما أفاده شيخنا الرملي (ولا) في (أرث وصدقة وهبة لا بعوض) مشروط (ودار صمت أو جعلت اجرة أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم عم أو مهر وان قوبل ببعضها) أى الدار (مال) لان معنى البيع تابع فيه وأوجبها في حصة المال

(قوله بجلافت سبت اليهودى) فان القاضي يحضره وان كان يوم السبت هذا ان كانت الشفعة واجبة عليه وان كانت واجبة له فالمعنى يطلب من القاضي وان كان يوم السبت وهذا يظهر اذا كان يوم السبت آخر الشهر اذا تأخير الطلب قبل الشهر لا يطلها اتساقا الا أن يكون المراد طلب المواثبة أو التقرير تأمل ومثل السبت الاحد للنصراني كما أفاده الجوى (قوله كما ياتى) أى في الفروع آخر كتاب الشفعة (قوله أخذها بخمسين) عزاء في الخاتبة الى ابن الفضل ثم قال بعده وقال القاضي السغداني لا يطرح عن الشفيع نصف الثمن وانما يطرح عنه حصة النقصان وظاهر تقديم الخاتبة الاول اعتماده كما هو عادته (قوله لان ثمنها الخ) ظاهر التعليق أن قيمتها سواء وقت العقد فلو اختلف لا يتعين أخذها بخمسين بل يقسم الثمن بحسبها تأمل (قوله اذا قبض الكل) مبنى للجهول أى كل من البديل أو المعلوم أى كل من المتبادلين (قوله فهو) أى التسليم (قوله كان له أن يأخذ الدار بالشفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة ولذا اعتبر المصنف بالتقايض الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقايض ط والله تعالى أعلم

(باب ما ثبت فيه أولا)

(قوله لا ثبت قصد الخ) قيد به لانها ثبتت في غير العقارات كالبنا والقرى والثمار على ما مر وكذا في آلة الحراثة تبعالا للأرض كما قد مرنا عن شرح الجمع (قوله ملك) بالتشديد أو التخصيف صفة عقار وسبأى مختززه وهو ما يبيع بخيار البائع ونحوه (قوله خرج الهبة) أى التي لم يشترط فيها العوض وهذه المختزرات أى بها المصنف بعد فالاولى حذفها ط (قوله وان لم يكن يقسم) ادرج لفظا ليكن ليفيد ان المراد ليس مما انصف بكونه يقسم أى يقبل القسمة وليس المراد نفي القسمة أعم من كونه قابلا لها ولا تأمل (قوله خلافا للشافعي) لان من أصله أن الأخذ بالشفعة يدفع ضرر مسؤولية القسمة وذا لا يتحقق فيما لا يمتثلها وعندنا دفع ضرر التأذى بسوء المجاورة على الدوام كفاية (قوله وحام) فبأخذ الشفيع بقدره لانه من البناء دون القصاص لانه غير متصل بالبناء نهاية وفي الطوري عن المحيط ويدخل في الرحي الحجر الاسفل دون الاعلى لانه مبنى بالأرض (قوله بالسكون) أى سكون الرأى وفي المغرب العرض بفتحين ويجمع على عروض طعام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفسير مراد هنا قال في الصحاح والعرض بسكون الرأى المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم والدنانير وقال أبو عبيدة العروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا اذا بيعا فصدا أى يباعا قصد ما ثبتت الشفعة فيها ما تتبعه العقار فلو اشترى نخلة بأرضها فنفيها الشفعة تبعالا للأرض بخلاف ما اذا اشترى ليقطعها حيث لا شفعة فيها لانها انقلية كما في البناء والزرع كما في المحيط قهستاني (قوله ولومع حق القرار) قد مرنا الكلام فيه بما لا مزيد عليه (قوله ولا في ارث) أى موروث درر لان الوارث يملك على حكم ملك الميت ولهذا يراد على بائعه بالعيب فكان ملك الميت لم يزل اتقاني فهو أيضا مختززه قوله ملك تأمل (قوله وصدقة وهبة الخ) لانها ليست بمعاوضة مال بمال فصارت كالارث من (قوله لا بعوض مشروط) قد مرنا فائدته (قوله ودار صمت) أى بين الشر كالان القسمة فيها معنى الافراز وهذا يجري فيها الجبر والشفعة لم تجر الا في المبادلة المطلقة من (قوله أو جعلت اجرة الخ) لانها ثبتت بخلاف القياس بالاثار في معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها من (قوله أو صلح عن دم عمد) قيد به لما في المبسوط لو كان عن جنسية خطأ تجب الشفعة فلو عن جناسيتين عمد وخطأ لا شفعة عنده وعندهما تجب فيما يخص الخطأ طوري وان ادعى حق على انسان فصالحه على دار فالشفيع أخذها سواء كان عن اقرار أو انكار أو سكوت لزعم المدعى انها عوض حقه فيؤاخذ بزعمه ولو ادعى عليه دارا فصالحه على دراهم فان عن اقرار تجب لزعمه ملكها بعوض لان كان عن انكار لزعمه انها لم تزل عن ملكه أو سكوت لزعمه ان المعطى لا قضاء يمينه كما في درر البحار (قوله أو مهر) صوابه أو مهر بالنصب كما في القرر عطف على اجرة اذ لو جعلت بدل مهر المثل أو المسمى عند العقد أو بعده ثبت فيه الشفعة لانه مبادلة مال بمال لانه بدل عما في ذمته من المهر كما في التبيين وغيره (قوله وان قوبل ببعضها) مال بأن تزوج امرأة على دار على أن ترد عليه ألف درهم فلا شفعة في شئ منها من (قوله لان معنى البيع تابع فيه) أى في هذا العقد لانه وان اشتمل على نكاح وبيع لكن المقصود منه النكاح بدليل أنه انعقد بلفظ



النكاح ولا شفعة في الاصل فكذا التبعية (قوله يبيع بخيار البائع) وكذا بخيارهما لان المبيع لم يخرج عن ملكه بخلاف خيار المشتري وهذا في التي فيها الخيار فلو بيعت دار بخيارها والخيار لاحد هما فله الشفعة فلو للبائع سقط لارادته الاستبقاء وكذا المشتري وتصيرا جازة بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها فلا يطل خياره بأخذ ما يبيع بخيارها لان خيار الرؤية لا يطل بصريح الابطال فكيف بدلالته ثم اذا حضر شفيع الاولى له أخذها دون الثانية لانعدام ملكه في الاولى حين يبيع الثانية عناية ملخصا (قوله في الصحيح) كذا في الهداية معللا بأن البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك ومثله في الجوهرية والدرر والمخ وأقره شرح الهداية وقال في العناية ومعراج الدراية وقوله في الصحيح احتراز عن قول بعض المشايخ انه يشترط الطلب عند وجود البيع لانه هو السبب اه أقول لكن في الظهيرية قال يشترط الطلب والاشهاد عند البيع حتى لو لم يطلب ولم يشهد عند البيع ثم جاز البيع بالاجازة أو عند مضى مدة الخيار فلا شفعة له في ظاهر الرواية وقال بعض العلماء انما يشترط عند جواز البيع وهو رواية عن أبي يوسف وتظهيره الدار اذا بيعت ولها جاز وشريك فالشفعة للشريك لا للبائع ولكن مع هذا يشترط الطلب من الجار عند البيع بخلاف بيع الفضولي فان الطلب عند اجازة المالك والفرق أن البيع بالخيار عقد تام ألا ترى انه يعمل من غير اجازة أحد ولا كذلك عقد الفضولي اه فليتأمل وفي القهستاني يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والا قول أصح كما في الكافي والثاني الصحيح كما في الهداية اه والظاهر أن العبارة مقلوبة لان الصحيح في الهداية هو الاول فتدظهر تصحيح كل من القولين ولكن ان ثبت ان الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه (قوله أو يبيع الدار بغير فاسدا) أي لا شفعة فيها أيضا أما قبل القبض فلعدم زوال ملك البائع وأما بعده فلا احتمال الفسخ وفي اثبات الشفعة تقرير الفساد فلا يجوز جوهرية وفي الكلام تلويح الى أنه وقع فاسدا ابتداء لان الفساد اذا كان بعد انعقاده صحيحا فحق الشفعة على حاله فان النصراتي لو اشترى من نصراتي دارا بضمير فلم يتقابضا حتى اسلم أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الخرفانه يفسد البيع وحق الشفعة باق لفساده بعد وقوعه صحيحا عناية (قوله كان بنى المشتري فيها) أو أخرجهما عن ملكه بالبيع أو غيره فان باعها فلا شفيع أخذها بالبيع الثاني بالثمن أو بالبيع الاول بقيمتها لانها الواجبة فيه وتعامه في التبيين (قوله كما مر) أي قبيل الباب (قوله خلافا لما زعمه المصنف الخ) حيث علقه برده قال في الشربلالية وهو خطأ في الرد بخيار رؤية أو شرط على أن القضاء في الرد بعيب ليس شرطا لابطال الاخذ بالشفعة مطلقا بل فيما بعد القبض لانه قبل القبض فسخ من الاصل كما في الكافي وغيره وفيما بعد القبض يكون أقاله لعدم القضاء به وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الشفيع فله الشفعة قال في الذخيرة اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري رده الدار على البائع ان كان الرد بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية أو الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة فان كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق ثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء والرد بحكم الاقالة تتجدد للشفيع الشفعة اه (قوله بعد ما سلمت) فلو قبله تبقى شفيعته مع كل فسخ وبدون فسخ شربلالية (قوله لانه فسخ) عليه الثلاث (قوله بعد القبض) هذا التقييد لصاحب الهداية موافق لما قدمناه انفعان الذخيرة قال الزيلعي انما يستقيم على قول محمد لان بيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كما في المنقول فلا يمكن حمله على البيع وأما عندهما فيجوز بيعه قبل القبض فيما المانع من حمله على البيع أي بالنظر الى الشفيع وتعامه فيه قال أبو السعود وتعبه الشلبي نقلا عن خط قاري الهداية بأن الرد بالعيب قبل القبض فسخ في حق الكل حتى كان له أن يردّه على بائعه وان كان بغير قضاء وصار بمنزلة خيار الشرط والرؤية فبطل بجنسه اه (قوله والاقالة) بالنصب عطف على الرد والظرف بعده خبران وكون الاقالة بمنزلة بيع مبتدا اذا كانت بلفظ الاقالة فلو بلفظ مفاخرة أو متاركة أو تراد لم يجعل بيعا اتصافا كما مر في بابها سائحاتي (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل أي الذي استغرق نفسه وماله بالدين وبصيغة اسم المفعول أي الذي استغرقه الدين ط (قوله ليس بشرط) بل الشرط كونه مديونا اذا كان البائع مولى العبد المأذون والعبد شفيعه أو بالعكس أما اذا كان غير المولى فلا يشترط وجود الدين أصلا كما أفاده في النهاية (قوله وشراء أحدهما من الآخر يجوز) أي ان كان العبد مديونا

(أو) دار (يبيع بخيار البائع) ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح وقيل عند البيع وصحح (أو يبيع) الدار بغير (فاسدا) ولم يسقط فسخه فان سقط (حق) فسخه كان بنى المشتري فيها (ثبت) الشفعة كما مر (أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء) متعلق بالاخير فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعا للدرر (بعد ما سلمت) أي اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية أو شرط كيف ما كان أو بعيب بقضاء فلا شفعة لانه فسخ لا يبيع (بخلاف الرد) بعيب بعد القبض (بلا قضاء أو بأقالة) فان له الشفعة لان الرد بعيب بلا قضاء والاقالة بمنزلة بيع مبتدا (أو ثبت) الشفعة (للعبد المأذون المستغرق بالدين) احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال (في مبيع سيده و) ثبت (لسيده في مبيع) بناء على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء أحدهما من الآخر يجوز



(و) ثبت (لمن شري) أصالة  
أو وكالة (أو اشترى له) بالوكالة  
وقائده أنه لو كان المشتري  
أو الموكل بالشراء شريكاً وللدائر  
شريكاً آخر فلهما الشفعة ولو هو  
شريكاً وللدائر جار فلهما شفعة للجار  
مع وجوده (لا) شفعة (لمن باع)  
أصالة أو وكالة (أو يبيع له) أي  
وكل بالبيع (أو ضمن الدرك)  
والأصل أن الشفعة تبطل  
بإظهار الرغبة عنها لافها

\*(باب ما يطلها)\*

(يطلها ترك طلب الموائبة) تركه  
بأن لا يطلب في مجلس أخبر فيه  
بالبيع ابن كمال وتقدم ترجمته  
(أو) ترك طلب (الاشهاد) عند  
عقار أو ذي يد لا الاشهاد عند  
طلب الموائبة لأنه غير لازم (مع  
القدرة) كما مر (و) يطلها  
(تسليمها بعد البيع)

كما قد مناه والاف هو باطل فلا شفعة للمولى لأن البيع وقع له لا لغرماء (قوله أصالة أو وكالة) لكن الوكيل  
يطلب الشفعة من الموكل بخلاف الأصل فإنه لا يحتاج إلى الطلب كما في الخاتمة وكذا ثبت للأب لو شري  
لطفه على ما يأتي بيانه في الفروع (قوله وقائده أنه لو كان المشتري) أي أصالة أو وكالة ويبان ذلك باع أحد  
شريكين في دار حصته منها للآخر فاشترى لنفسه أو لغيره بالوكالة أو باع أحدهما حصته لوكيل الشريك  
الآخر فبأن ثالث وطلب الشفعة فإن كان شريكاً قسمت بينه وبين المشتري في الأول أو بينه وبين الموكل  
في الثاني وإن كان جاراً فلا شفعة له مع وجود المشتري أو موكله لأنه شريك مالم يسلم وفي القنية اشترى الجار داراً  
ولها جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفين لأنهما شفعان قال ابن الشحنة فقوله وكذلك  
المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت اثلاثاً أو رابع فأربعاً ثم نقل عن  
الظاهرية لو سلم الجار المشتري كلها للجار الآخر كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء اه قال الشرنبلالي  
وفيه تأمل أقول الظاهر أنه شراء بالتعاطي لأنه تملك النصف بالشفعة جبراً على المشتري فإذا سلم له النصف  
الثاني برضاه فقبله الآخر كان شراء تأمل هذا وفي كلام ابن الشحنة إشارة إلى أن قول القنية فطلب الشفعة  
المراد به أنه لم يسلم الكل للآخر لا حقيقة الطلب فلا ينافي ما قد مناه عن الخاتمة أن الأصل لا يحتاج إلى الطلب  
تأمل (قوله لا شفعة لمن باع أصالة) كان باع عقار له مجاوراً لعقار له آخر وللعقار المبيع جار طلب الشفعة  
لا يشاركه البائع فيها (قوله أو وكالة) كأن باع عقاراً بالوكالة مجاوراً لعقاره (قوله أي وكل بالبيع) تفسير  
لقوله أو يبيع له كان وكل غيره يبيع عقاراً يوجب عقاراً الموكل (قوله أو ضمن الدرك) بفحش أو السكون أي  
التمن عند الاستحقاق فلا شفعة لضمانه في عقار البائع لأنه كالبايع فهمتاني لأن ضمانه الدرك تقرير  
للبيع كما في الدرر (قوله والأصل الخ) ولأن أخذ الشفعة يكون سبباً في نقض مائتم من جهته وهو الملك  
واليد للمشتري وسعى الإنسان في نقض مائتم من جهته مردود درر أي بخلاف الوكيل بالشراء أو المشتري  
نفسه لأنه محقق لمائتم من جهته والله تعالى أعلم

\*(باب ما يطلها)\*

\*(قوله يطلها ترك طلب الموائبة) أي ولو جازاً لا بثبوت الطلب له لما في الخاتمة رجلان ورثا جرة واحدة  
لم يعلم بالمراث فبيعت جرة بغيرها فلم يطلب الشفعة فلما علم أن له فيها نصيباً طلب الشفعة في المبيعة قالوا تبطل  
شفعته وأبطل لم يمس بعذر اه (قوله وتقدم ترجمته) أي على القول بأنه على فور العلم وعلمت ما فيه  
في باب الطلب (قوله أو ذي يد) الأولى أن يقول أو أحد العاقدين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري  
وإن لم يكن العقار في يده وكذلك على البائع وإن لم تكن الدار في يده استحساناً كما ذكره شيخ الإسلام  
ط (قوله لا الاشهاد) عطف على طلب لا على الاشهاد كما لا يخفى ح (قوله لأنه غير لازم) كذا قال  
في الهداية بل قائده مخافة الجحود فيصح الطلب بدونه لو صدقه المشتري كما قد مناه وهذا رد على صاحب الدرر  
حيث قال يطلها ترك الاشهاد على طلب الموائبة قادراً واعتاراً بظاهر قول الهداية هنا إذا ترك الشفيع  
الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفيعته اه فعمله على ما إذا علم وكان عنده من يشهده فسكت  
ولم يشهد بدليل قوله وهو يقدر وحل قول الهداية أولاً أنه غير لازم على ما إذا علم في مكان خال وردته الشرنبلالي  
بأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه وبما قاله الأكل وغيره أن المراد بالاشهاد في قول الهداية إذا ترك  
الاشهاد بنفس طلب الموائبة بدليل قوله لا عراضه عن الطلب وبأنه صرح قبل هذا بأن المراد بقول القدوري  
أشهد في مجلسه هو طلب الموائبة فلا تنافي بين كلامي الهداية اه ملخصاً وقد يقال المراد إذا ترك الاشهاد  
على أحد العاقدين أو عند الدار حين علم فتركه وهو يقدر بطلت لكن فيه أنها لا تبطل بدليل أنه لو صدقه  
المشتري صح كإعلته فانهم (قوله مع القدرة كما مر) حيث قال وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن  
ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن منه لا تبطل اه أي بأن سداً أحدهما أو كان  
في الصلاة مخ ولا تنس ما قد مناه عن الخاتمة من أن الاشهاد غير شرط فيه أيضاً (قوله ويطلها تسليماً)  
قال في التاترخانية إذا قال سلت شفعة هذه الدار صح وإن لم يعين أحداً وكذا لو قال للبائع سلت لك شفعتها  
ولو بعد قبض المشتري استجسناً لأن معناه لا جلت وكذا لو قال للوكيل ولو بعد الدفع إلى الموكل استجسناً



ولو قال لاجنبي فان مسبقا بكلام كقوله سلم لهذا المشتري فقال الشفيع سلمها لك صح ولو ابتداء كلام فلا واذ سلم الجار مع قيام الشريك صح فان سلم الشريك بعده ليس للجار الاخذ اه ملخصا وفي الجمع ولا يجعل أي أبو يوسف قول الشفيع آخذة منها تسليمها وخالفه محمد والاول اصح ابن ملك عن المحبط (قوله علم بالسقوط أولا) قال في المنع لانه لا يعذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه والاراضح ان يذكره فيما اذا سكنت لانه هو الذي يتوهم كون الجهل فيه عذرا اما عند التسليم منه فلا وجه له ط قلت فالمناسب ما في التاترخانية علم بوجوب الشفعة أولا وعلم من سقط اليه هذا الحق أولا (قوله لا قبله) كما ترم أره فيما ترمصر يحا (قوله خلافا لمحمد) حيث أبطل التسليم وجعل للصغير أخذها بعد البلوغ وعلى هذا الخلاف اذا بلغها شراء دار بجوار دار المحبي فلم يطلب ابن ملك (قوله فيما يبيع بغيره أو اقل) فلو باكثر مما لا يتغابن الناس في مثله جاز التسليم اتفاقا والاصح انه لا يجوز اتفاقا لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم ابن ملك ومقتضاه انه لو سلم فيما يبيع باكثر ثم بلغ الصبي له الطلب (قوله والام يبيع) هذا قوله ما وتول أبو يوسف الاول وقال آخر ابيع مطلقا كما في التاترخانية وفيها عن الولو الجنية تسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندهما وعليه الفتوى خلافا لمحمد (قوله وسكوت من يملك التسليم تسليم) ومنه الاب والوصي كما قدمنا آنفا ولا تنس ما قدمناه عن الخانية وقناوى المصنف ان الشفيع اذا سمع بالبيع فسكت لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالبر اذا استؤمرت (قوله ويطلبها صلحها منها على عوض الخ) لانها ليست بحق متقرر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق إسقاطه بالجائز من الشروط فبالفائدة الاولى فيبطل الشرط ويصح الاسقاط هداية وفي عدم جواز التعليق كلام سنذكره في الفروع ان شاء الله تعالى (قوله لما يأتي) أي بعد سطر ونصف وكان ينبغي ذكره هنا قبل مسألة البيع (قوله ويطلبها يبيع شفعته بمال) قال في الهداية لما بينا وقال في النهاية بعد عزوه بطلانها الى المبسوط أيضا وفي الذخيرة واذا وهبها أو باعها لانا لا يكون تسليمها لان البيع لم يصادف محله والاول اصح اه ملخصا قول وفي الخانية الشفيع اذا باع الشفعة أو وهبها لانا بعد ما وجبت له لا تبطل لانها لا تحقل التملك فلم يصادف محله اه وظاهره جعل البطلان على ما اذا كان البيع قبل الوجوب لما فيه من ترك الطلب الا ان يكون مبنيا على مقابل الاصح وتأمل هذا مع ما ذكره في المنع عن الخانية والمجتهبي (قوله وكذا الكفالة) يعني اذا صالح الكفيل بالنفس المكفول له على مال تستط الكفالة ولا يجب المال في رواية وهي الاصح وفي أخرى لا تبطل ولا يجب المال ونماه في الكفاية وغاية البيان (قوله بخلاف القود) لانه حق متقرر في المحل فان نفس القاتل كانت مباحة في حق من له القصاص وبالصالح يحدث له العصمة في دمه فيجوز العوض بمقابلته معراج (قوله ولا تسقط شفعته) لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة بخلاف مسألة المستز السابعة فالخامس كما في النهاية ان صلح الشفيع مع المشتري على ثلاثة اوجه في وجه يصح وفي وجه لا يصح ولا تبطل الشفعة وفي وجه تبطل ولا يجب المال (قوله ويطلبها موت الشفيع الخ لانها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف يورث درر (قوله ولومات بعد القضاء لا تبطل) لما تقدم منها انها تملك بالاخذ بالتراضي وبقضاء القاضي (قوله لا موت المشتري) وكذا البائع خانية ولا تباع في دين المشتري ووصيته ولو باعها القاضي أو الوصي أو وصي المشتري فيها بوصية فلا شفيع ان يبطله ويأخذ الدار لتقدم حقه وله هذا ينتض تصرفه في حياته هداية (قوله ويطلبها يبيع ما يشفع به) أي كله لما في الخانية الشفيع بالجوار اذا باع الدار التي يستحقها الشفعة الاشتصاصها لا تبطل شفعته لان ما بقي يكتفي للشفعة ابتداء فيكتفي لبقائها اه (قوله علم ببيعها) أي يبيع المشفوعة وقت يبيع ما يشفع به (قوله وكذا) عطف على يطلبها أي وتبطل بهذه الاشياء قبل القضاء بالشفعة لانها بمنزلة الزائل عن ملكه كما في الدرر (قوله أو وقفها سجلا) ينبغي على القول يلزم الوقف بمجرد القول ان تسقط به وان لم يسجل شر بلا لية (قوله ولو باع الخ) أي الشفيع ما يشفع به واقاد ان المراد بقوله يبيع ما يشفع به البيع البات (قوله لبقاء السبب) هو اتصال ملكه بالمشفوعة لان خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه وعبرة الهداية لانه يمنع الزوال فبقى الاتصال اه فاقولهم (قوله ويطلبها شراء الشفيع من المشتري) لانه بالاقدام على الشراء من المشتري اعرض عن الطلب وبه تبطل الشفعة مخ (قوله فان دونه) كما اذا كان شريكا والمبيع جار (قوله

علم بالسقوط أولا (فقط) لا قبله كما ترم (ولو) تسليمها (من اب ووصي) خلافا لمحمد فيما يبيع بغيره أو اقل ملتي (الوكيل بطلبها اذا سلم) الشفعة (أو أقر على الموكل بتسليمه) الشفعة (صح) لو كان التسليم أو الاقرار (عند القاضي) والام يبيع لكنه يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التسليم تسليم (و) يطلبها (صلحها منها على عوض) أي غير المشفوع لما يأتي (وعليه رده) لانه رشوة (و) يطلبها (يبيع شفعته بمال) ولا يلزم المال وكذا الكفالة بالنفس بخلاف القود ولو صالح على أخذ نصف الدار يبيع بعض الثمن صح ولو صالح على أخذ بيت بخصته من الثمن لاجلها لة الثمن عند الاخذ ولا تسقط شفعته (و) يطلبها (موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطاب او قبله) ولا تورث خلافا للشافعي ولومات بعد القضاء لم تبطل (لا) يطلبها (موت المشتري) لبقاء المستحق (و) يطلبها (يبيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا) علم ببيعها ام لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا أو مقبرة أو وقفًا مسجلا درر (ولو باع بشرط الخيار) لنفسه (لا) تبطل لبقاء السبب (و) يطلبها (شراء الشفيع من المشتري) فلن دونه أو مثله أخذها منه بالشفعة



بالعقد الاول والثاني بخلاف  
مالواشترها ابتداء حيث  
لاشفعة لمن دونه (وكذا)

يطلبها (ان استأجرها او ساومها)  
بيعا او اجارة ملحق (او طلب منه  
ان يولي) عقد الشراء (او ضمن  
الدرك) مستدرك بما مر آنفا  
قبطل في الكل لدليل الاعراض  
تربلي (قيل للشفيع انها بيعت  
بالف فسلم ثم علم انها بيعت بأقل  
او بر أو شعر) او عددي متقارب  
(قيمة ألف أو أكثر فلا شفعة

ولو بان أنها بيعت بدنانير)  
او بعروض (قيمتها ألف فلا  
شفعة) والفرق بينهما ان هذا قيمتي  
وذلك مثلي فربما يسهل عليه  
وان كثر (ولو علم أن المشتري زيد  
فسلم ثم بان انه بكر فلا شفعة  
ولو علم أن المشتري هو مع غيره كان  
له اخذ نصيب غيره) لعدم التسليم  
في حقه (ولو بلغه شراء النصف  
فسلم ثم بلغه شراء الكل فلا شفعة  
في الكل وفي عكسه) بأن أخبر  
بشراء الكل فسلم ثم ظهر شراء  
النصف (لا شفعة له على الظاهر  
لان التسليم في الكل تسليم في كل  
ابعضه بخلاف عكسه ثم شرع  
في الحيل فقال (وان باع) رجل  
(عقارا الاذراعا) مثلا (في جانب)  
حد (الشفيع فلا شفعة) لعدم  
الاتصال واقول بأن نصيب  
ذراعه هو هو (وكذا) لاشفعة  
(لو وهب هذا القدر للمشتري)  
وقبضه (وان ابتاع بهما منه بمن  
ثم ابتاع بقيتها)

بالعقد الاول والثاني) انظر ما كتبنا من التارخانية عند قول المصنف ويفسخ بحضوره (قوله بخلاف  
مالواشترها ابتداء) أي قبل ان يثبت له فيها حق الاخذ لانه لم يتضمن اعراضا لا قبالة على التملك وهو  
معنى الاخذ بالشفعة وانما اشترها لعدم التمكن من اخذها بطريق آخر يلبى (قوله حيث لا شفعة ان  
دونه) بل تكون له ولن هو مثله كما أوضحناه قبيل هذا الباب (قوله ان استأجرها او ساومها الخ) أي  
بعد علمه بالبيع معراج وتبدل بضمير المشفوعة لما في التارخانية اشترى دارا فساوم الشفيع داره وقد أشهد على  
طلبه فهو على شفيعته (قوله أو طلب منه) أي طلب الشفيع من المشتري (قوله ان يولي) أي يبيعه تولية  
وهي البيع بمثل الثمن الاول ح ومثل التولية المراجعة ط وكذا لو طلبها من اربعة أو مسافة بعد علمه  
بالبيع اتقاني (قوله مستدرك بما مر آنفا) لم يتر في هذا الباب المعقود للبطالان وقد مر قبيل ط (قوله  
قيمتها ألف أو أكثر) وكذا لو اقل بالاولى كما في العناية (قوله فلا شفعة) لان التسليم كان لاستكثار  
الثمن في الاول أو لعدم قدرته على الدراهم في الثاني فلا يلزم منه التسليم منه (قوله قيمتها ألف) أي  
أو أكثر بالاولى بخلاف الاقل (قوله والفرق بينهما) أي بين العرض وبين البر والشعير والعددي  
المتقارب أن العرض قيمتي والواجب فيه القيمة وهي دراهم او دنانير فلا يظهر فيه التيسير والتمثل يؤخذ بمثله  
فربما يسهل عليه لعدم قدرته على الدراهم وأما الفرق في مسألة الدنانير فلانها كما في العناية جنس واحد  
في المقصود وهو الثمنية عندنا ومبادلة احدهما بالآخر متيسرة عادة وقال زفره الشفعة لاختلاف الجنس  
(تنبيه) اخبر ان الثمن عروض كالتياب والعبيد فبان انه مكيل او موزون او اخبر انه مكيل او موزون فبان انه  
جنس آخر منه فهو على شفيعته وان بان انه جنس آخر من عروض او فضة او ذهب كقيمة ما بلغه فلا شفعة  
لعدم الفائدة تربلي (قوله ولو علم أن المشتري هو مع غيره) الانسب ولو بان كما لا يخفى ح (قوله  
لا شفعة له) قال في الذخيرة هذا محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بان اخبر بشراء الكل بالف  
فسلم فظهر انه اشترى النصف بالالف فلو ظهر بخمسة اثة فهو على شفيعته جوهره وعبر عنه الز يلبى بتقيل  
(قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية قال في العناية احتراز عماروى عن أبي يوسف على عكس هذا لانه  
قد يتمكن من تحصيل ثمن النصف دون الجميع وقد تكون حاجته الى النصف تتم به مرافق ملكه (قوله  
الاذراعا مثلا) أي مقدار عرض ذراع او شبر او اصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع درر (قوله  
لعدم الاتصال) استشكل الساجحاني هذه الحيلة بما نقله الشربلالي عن عيون المسائل دار كبيرة  
ذات مقاصير باع منها مقصورة فلجار الدار الشفعة لان المبيع من جلة الدار وجار الدار جار المبيع وان لم يكن  
متصلا به اه أقول المشكل ما في العيون لا ما هنا تأمل (قوله والقول) مبتدأ وهو والثاني خبره  
وهذا رد على صاحب الدر حيث قال وكذا لا ثبت فيما بيع الاذراع وما في الوقاية من قوله الاذراعا  
بالنصب كأنه هو اه وأجاب عنه في العزيمة بأنه مستثنى من ما لا من ضمير بيع فالنصب على التبعية  
باعتبار محل الجرور والتبعية لضمير بيع تقتضي الرفع لانه كلام تام غير موجب اه ملخصا أقول اما النصيب  
في عبارة المصنف فواجب بلا شبهة لانه استثناء من كلام تام موجب واتم في عبارة الوقاية والدرر فكذلك  
والاستثناء من ضمير بيع لا من الموصول وهو من كلام تام موجب أيضا لان النفي غير متوجه اليه ويوضحه  
لواهانك جماعة الازيد انهم فلت لا اكرم من اهانوني الازيد اعلى ان زيدا مستثنى من الواو لا من الموصول  
وجب فيه النصيب لانه مستثنى من الواو قبل دخول النفي لان المعنى من اهانوني الازيد الا اكرههم وصار  
زيد كالسكوت عنه في حصول الاكرام له وعدمه ولو جعلته مستثنى من الموصول بأن كان من المهينين  
أيضا جاز فيه النصيب والرفع لانه من كلام تام غير موجب وصار محكوما عليه بالاكرام قطعاً وعبارة الدرر  
من قبيل الاول لان المعنى ما بيع الاذراعا لاشفعة فيه ولو كان الاذراع مستثنى من الموصول لكان المعنى  
أن الشفعة ثبت فيه ولا يخفى فساد فاعتنم هذا التحرير في هذا المقام فقد دل فيه كثير من الافهام (قوله  
لو وهب هذا القدر) أي الذراع مثلا والظاهر ان المراد وهبه بعد بيع ما عدا هذا القدر بشرطه قوله للمشتري  
ومثله مالو باعه له لانه صار شريكا في الحقوق فلا شفعة للجار وعلى هذا فليست هذه حيلة ثانية بل من جهة  
الاولى ويحتمل أن الهبة قبل البيع فحقوله للمشتري من مجاز الاول فيشترط في الهبة أن لا تكون بعوض



شروط وعليه فهي حيلة ثانية تأمل (قوله فالشفعة للجاري في السهم الاول فقط) قال في المستصفي  
 تأويل هذه المسألة اذا بلغه بيع سهم منها فرده اما اذا بلغه البيعان فله الشفعة والتعليل بقوله لان الشفيع  
 جاريها الا ان المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه يقتضي الاطلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب كفاية  
 (قوله لانه شريك) اي نظر الى ما قبل الاخذ منه قال في العناية لانه حين اشترى الباقي كان شريكا  
 بشراء الجزء الاول واستحقاق الشفيع الجزء الاول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة لكونه  
 في ملكه بعد فينتقد على الجار اه قلت وتطيره ما ذكره الاتقاني اذا اشترى دارا لصيق  
 داره ثم باع داره الاولى ثم حضر الجار آخر ثمانية يقضى له بالنصف (قوله وحيلة كله) أي حيلة منع الشفعة  
 في كل العتار اي لانه وان ثبت له الشفعة في السهم الاول لكنه اذا رآه يبيع بمعظم الثمن تقل رغبته فيمنع  
 عن اخذه ولا ينبغي ان الاولى حيلة كله أيضا لان مشتري الذراع صار شريكا في الحقوق فينتد على  
 الجار كما قد سناه فكلامه بالنظر الى الثانية فقط (قوله ان يشتري الذراع او السهم) اي يشتري جزءا معيناً  
 كذراع مثلاً من أي جهة كانت او جزءاً شاملاً كسبع او عشر أقول وأما ما وقع في كلامهم من جعل  
 الذراع على المذكور في الحيلة الاولى ففيه نظر لاستقلاله فيما يمنع الشفيع عن الكل بلا توقف على كثرة  
 الثمن فافهم واعلم أن هذه الحيلة لتقليل رغبة الشفيع كما قد سناه والاولى لا بطلان شفيعته وان هذه الحيلة مضرة  
 للمشتري لو كانت الدار لصغير لم يدم جواز بيع الباقي بالباقي لما فيه من الغبن الفاحش فيلزم المشتري السهم  
 بالثمن الكثير ولا يجوز شراءه للباقي كافي غاية البيان (فائدة) اذا خاف أحدهما ان لا يوفي صاحبه بشرط الخيار  
 لنفسه ثلاثة ايام فاذا لم يوف له في المدة فسخ فيها وان خاف شرط كل منهما الخيار لنفسه ثم يجيزان معا وان خاف  
 كل منهما اذا أجاز أن لا يجيز صاحبه يוכל كل منهما وكلا ويشترط عليه أن يجيز بشرط أن يجيز صاحبه  
 زيالي (قوله وادس له تخلفه الخ) سيأتي آخر الباب تحقيق ذلك بما لا مزيد عليه ان شاء الله تعالى  
 (قوله ما كان تلجئة) يبيع التلجئة هو ان يظهر اعتداه وما لا يريد ان يلبى اليه خوف عدوه وهو ليس يبيع  
 في الحقيقة بل كالهزل كما تقدم قبيل كتاب الكفالة ح (قوله وان اشاعه) اي اشاع العقار كما يظهر  
 من كلام الشرح ولا مانع من ارجاع الضمير الى السهم تأمل (قوله بمن كثير) كاضاعف قيمته (قوله ثم دفع  
 ثوباعنه) اي دفع عن ذلك الثمن الكثير اي بدله ثوباً قيمته كقيمة المبيع (قوله لا بالتوب) لان التوب عوض  
 عما في ذمة المشتري فيكون البائع مشترياً بالتوب بعد آخر غير العقد الاول زيالي (قوله فلا يرغب) أي  
 الشفيع في ذلك المبيع لكثرة الثمن وأشار الى أن هذه الحيلة لا تبطل شفيعته اذ لو رضى بدفع ذلك الثمن له الاخذ  
 بخلاف الحيلة الاولى كما قد سناه (قوله وهذه حيلة تم الشريك والجار) أي بخلاف ما قبلها فانهما  
 لا يمتثل بهما في حق الشريك اما الاولى فظاهر وأما الثانية فلان الشريك اخذ نصف الباقي بنصف الباقي  
 من الثمن القليل (قوله لكنها تضر بالبائع) الاولى قد تضر (قوله اذ يلزمه كل الثمن الخ) لوجوبه عليه  
 بالبيع الثاني ثم برأته كانت حصلت بطريق المقاصة بثلث العقار فاذا استحق بطلت المقاصة زيالي (قوله  
 بدنيار) الاولى بدنانير بقدرة قيمة العقار كما عبر الزيالي (قوله يبطل الصرف اذا استحق) لانه يكون صرفاً  
 بما في ذمته من الدراهم فاذا استحق العقار تميز ان لا دين على المشتري فيبطل الصرف للافتراق قبل القبض  
 فيجب رد الدنانير لا غير زيالي (قوله مع قبضة فلوس الخ) القبضة بالفتح ونحوها أكثر ما قبضت عليه من ثمن  
 قاموس وثلاثها الخاتم المعلوم العين المجهول المقدار كما في المنح (قوله اشير اليها) قيد به ليصح الحاقها  
 بالثمن وبقوله وجهل قدرها لتستط الشفعة وبقوله وضع الخ لتلا يمكن للشفيع معرفتها ولذا زاد في المجلس  
 أخذاً من قول المنح عن المضمرات ثم يستهلكه من ساعته فافهم (قوله عن مقطعات الظهيرية) اي من كتاب  
 الشفعة وعادته التعبير عن المتفرقات بالمقطعات ولم يذكر في المنح لنظم مقطعات بل ذكره الرمي ونص ما فيها  
 اشترى عقاراً بدراهم جزافاً وافق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد  
 التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن أبي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه  
 الا اذا ثبت للمشتري زيادة عليه اه أقول وهذا مشكل اذ كيف يحمل له الاخذ جبراً على المشتري بمجرد  
 زعمه مع ان للشفيع انما له الاخذ بما قام على المشتري من الثمن اللهم الا أن يكون عالماً بقدره في ستة قوله

(فالشفعة للجاري في السهم الاول فقط) والباقي للمشتري لانه شريك  
 وحيلة كله ان يشتري الذراع  
 أو السهم بكل الثمن الا درهماً  
 الباقي بالباقي وليس له تخلفه بالله  
 ما أردت به ابطال شفيعته وله تخلفه  
 بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة  
 مؤيد زاده معزياً للوجيز (وان  
 ابتاعه بثلث) كثير (ثم دفع ثوباعنه  
 فالشفعة بالثمن لا بالتوب) فلا  
 يرغب فيه وهذه حيلة تم الشريك  
 والجار لكنها تضر بالبائع اذ يلزمه  
 كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى  
 يبيع دراهم الثمن بدنيار يبطل  
 الصرف اذا استحق وحيلة اخرى  
 احسن وأسهل وهي المتعارفة  
 في الامصار ذكرها بقوله (وكذا  
 لو اشترى بدراهم معلومة) بوزن  
 أو اشارة (مع قبضة فلوس اشير  
 اليها وجهل قدرها وضع الفلوس  
 بعد القبض) في المجلس لان  
 جهالة الثمن تمنع الشفعة دور  
 قلت ونحوه في المضمرات وينبغي  
 ان الشفيع لو قال انا اعلم قيمة  
 الفلوس وهي كذا ان يأخذ  
 بالدراهم وقيمتها كما لو اشترى داراً  
 بعرض او عقاراً للشفيع أخذها  
 بثمنه كما سرقاه المصنف ثم نقل عن  
 مقطعات الظهيرية ما يوافق



شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواهر الجواهر بأنه مخالف للأول وما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى كما مر مرارا هـ وقد مناهه لاشعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبناء ونحوه وجبت والله اعلم (تكره الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها أرفاقا) كقوله للشفيع اشتريه مني ذكره البرزلي (واما الحيلة لدفع ثبوتها

ابتداء فعند أبي يوسف لا تكره وعند محمد ~~تكره~~ ويفتي بقول أبي يوسف في الشفعة) قيده في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه محشي الاشياء (وبضده) وهو الكراهة (في الزكاة) والحج وآية السجدة جوهرية (ولا حيلة) موجودة في كلامهم (لاسقاط الحيلة) برازية قال وطلبناها كثيرا فلم نجدها (اذا اشترى جماعة عقارا والبائع واحد يتعددا لاخذ بالشفعة

بتعددهم فلا شفيع ان يأخذ نصيب بعضهم وينزل الباقي وبعبارة) وهو ما اذا تعدد البائع واتحد المشتري (لا) يتعددا لاخذها بل يأخذ الكل أو يترك لأن فيه تفریق الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفع مقام احدهم

مطلب لا شفعة للمقر له بدار وفي المتن عن أبي يوسف رجل في يده دار فقال الشفع بعد بيع الدار اتى فيها الشفعة داري هذه فلان وقد بعتهما منه منذ سنة وقال هذا في وقت يقدر على أخذ الشفعة لو طلب النفسه قال لا شفعة له ولا للمقر له تارخاينة هـ منه

الاذا اثبت المشتري زيادة عليه فانه يدل على أن الثمن علم قبل هلاكه قناتل (قوله وأقره شيخنا) أي الخبر الرمي في حاشية المنع وفي فتاواه الخيرية (قوله لكن تعقبه ابنه) أي ابن المصنف (قوله بأنه مخالف للأول) أي ما في المتن أقول لا مخالفة بل غاية انه تخصيص لاطلاق الاول لانه ليس فيه أن هذه الحيلة باطلة بل ان صحتها بنية على ما اذا وافقهما الشفع على عدم معرفة الفلوس فان كان يعلمها وادعى ذلك فقد بطلت الحيلة لعدم الجهالة المانعة من حكم الحاكم ويدل على هذا التخصيص نفس كلام المضمرات حيث علل القوط بهم بأن الشفع يأخذ المبيع بمثل الثمن او قيمته وهذا يعجز القاض عن القضاء بهم ما جعلا بسبب الجهالة وقال الرمي تظاهر ما في الظهيرية ان الشفع لا يحلف على ما زعم لان المتبايعين لم يدعيا قدر ما بعنا ~~تكره~~ الشفع بل اتفقا على انهما لا يعلنان قدر الثمن فلا يقال انه منكر فلا يحلف وبهذا علم أن هذه الحيلة انما تم لو وافقهما الشفع على عدم المعرفة وبشر إليه قولهم لتعذر الحكم قناتل هـ وهو عين ما قلناه (قوله وما في المتون) كالفرر والشروح كالمضمرات فانه شرح على القدوري وقوله مقدم خبر ما وذلك لأن مسائل المتون هي المنقولة عن أئمتنا الثلاثة أو بعضهم وكذلك الشروح بخلاف ما في الفتاوى فانه مبني على وقائع تحدث لهم ويستدلون عنها وهم من أهل التخريج فيجب كل منهم بحسب ما يظهر له تخريجا على قواعد المذهب ان لم يجد نصا ولذا ترى في كثير منها اختلافا ومعلوم أن المنقول عن الأئمة الثلاثة ليس كالمنقول عن بعدهم من المشايخ ولا ينبغي عليك ان مسئلتنا هذه ليست كذلك فانهم لم تذكر في المتون التي شأنها كذلك كتحصر القدوري والهداية والكنز والوقاية والنقاية والجمع والمتقى والمواهب والاصلاح وقد قال في المنع ولم اقف على هذه الحيلة في غير الكتاب المذكور يعني الدرر والفرر ثم رأيت في المضمرات هـ وذكرها في المضمرات لا يدل على انها منقولة عن أئمة المذهب حتى تترج على ما في الفتاوى كيف وكثير من الشروح كالنهاية وغيرها يتلون عن اصحاب الفتاوى فيحتمل انه نقلها عنهم أيضا قناتل منصفنا (قوله وقد مناه الخ) هذه ذكرها الرمي عن حاوي الزاهدي من جملة الحيل أقول ولا شبهة في انه لا يحل فعلها وانها مضره لفاعلهما في دينه بمباشرة العقد الفاسد وفي دنياه اذا طلب الشفع بعد ماسقط الفسخ ببناء ونحوه (قوله ذكره البرزلي) أقول ما اقتصر عليه البرزلي لا يصلح مستظا اذ لو سكت الشفع أرفق لا اشترى لا تسقط شفعته وعبارة النهاية وذلك ان يقول المشتري للشفع انا أبيعها منك بما اخذت فلا فائدة لك في الاخذ فيقول الشفع نعم او يقول اشتريت فتبطل شفيعته هـ أقول ومنها ان يشتري منه الشفعة أو يصالحه عليها بمال فانها تبطل ويسترد المال كما تقدم (قوله ويفتي بقول أبي يوسف) في الشفعة بل نقل في النهاية ان منهم من قال انه لا خلاف فيها وفي البرازية وان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان يعني الشفع أو فاسقا في المختار لانه ليس بابطال (قوله واستحسنه محشي الاشياء) هو العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتماد هذا القول لحسنه هـ ط (قوله في الزكاة والحج وآية السجدة) كأن يبيع الساعة بغيرها قبل الحول أو يهب لابنه المال قبله أو قبل شهر الحج أو يقرأ سورة السجدة ويدع آيتها قال ط قلت أو يقرأها سرا بحيث لا يسمع نفسه على المشهور هـ أي من ان المتعبر اسماع نفسه لا مجرد تصحيح الحروف (قوله لاسقاط الحيلة) أي في الشفعة أما في غيرها فقد وجد كما بينه البيري (قوله وقال) أي في البرازية أقول اصل هذا الكلام لصاحب الظهيرية عن والده وذكر الرشي ان ما تقدم من ان له أن يحلفه ان البيع الاول ما كان تلبيته وكذا قوله انا اعلم قيمة الفلوس يصلح حيلة لاسقاط الحيلة (تمة) رأيت بخط شيخ مشايخنا من لاعلى عن جواهر الفتاوى ما حاصله اقربهم من الدار ثم باع منه البقية لاشفعة الجار ذكره الحطاف وانكره الخوارزمي والمذهب ما قاله فالرواية منصوصة فمن اقرب دار لاخر وسلمها ثم بيعت دار بجنبها لاشفعة للمقر له في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف هـ أي لان الاقرار حجة قاصرة ومقتضاه أن لاشفعة للمقر أيضا ما واخلته باقراره تأمل (قوله والبائع واحد) أقول فلون تعدد كل من البائع والمشتري لم أره والتا هـ انه كذلك لا كالعكس كما يفيد التعليق الآتي ولراجع (قوله لان فيه تفریق الصفقة على المشتري أي فيضرر بعيب الشركة وفي الكفاية عن الذخيرة لو اشترى نصيب كل بصفة فلا شفيع اخذ نصيب أحدهم لان المشتري رضي بهذا العيب حيث اشترى نصيب كل بصفة هـ ثم بين ما تفرق به الصفقة وما اتحدت وراجع (قوله لقيام الشفع الخ) ولان الجار متعذر فله ان يرضى باحدهم دون غيره اما اذا رضى بجوار



فلم تتفرق الصفقة بلافراق بين كونه قبض القبض أو بعده سمي لكل بهض غنا وسمي لكل بجملة لأن العبرة بالاتحاد الصفقة للاتحاد الثمن واعلم أنه لو طلب الحصة فهو على شفقة ولو اشترى دارين أو قريتين بمصرين صفقة أخذهما شفيعهما معا ١٥٧ أو تركهما لا أحدهما ولو أحدهما

بالمسرق والآخرى بالمغرب شرح  
مجمع ويأتي (والمعبري هذا) أي  
العدد والاتحاد (العائد) تعلق  
حقوق العقده (دون المالك)  
فلو وكل واحد جماعة فالشفيع  
أخذ نصيب بعضهم (اشترى نصف  
دار غير مقسوم فقام) المشتري  
(البائع أخذ الشفيع نصيب  
المشتري الذي حصل له بالقسمة)  
وان وقع في غير جانبه على الأصح  
(وليس له) أي الشفيع (نقضها  
مطلقا) سواء قسم بحكم أو رضاء  
على الأصح لأنها من تمام القبض  
حتى لو قام الشريك كان للشفيع  
النقض كما ذكره بقوله (بخلاف  
ما إذا باع أحد الشريكين نصيبه  
من دار مشتركة وقاسم المشتري  
الشريك الذي لم يبيع حيث يكون  
للشفيع نقضه) كنقضه يبعه  
وهبه (كما لو اشترى اثنان دارا  
وهما شفيعان ثم جاء شفيع ثالث  
بعد ما اقتسما بقضاء أو غيره فله)  
أي للشفيع (أن ينقض القسمة)  
ضرورة ضرورة النصف ثلثا  
شرح وهبانية (اختلف الجار  
والمشتري في ملكية الدار التي  
يسكن فيها) الشفيع الذي هو  
الجار (فالقول للمشتري) لأنه  
ينكر استحقاق الشفعة (والجار  
تحليفه) أي تحليف المشتري (على  
العلم عند أبي يوسف وبه يفتي كالأول  
أنكر المشتري طلب الموائمة) فانه  
يحلف على العلم (وان أنكر)  
المشتري (طلب الشاهد عند لقائه  
حلف) المشتري (على البتات)  
لأنه يحيط به علما دون الأول  
حارى الزاهدي ولو برهنا فينة  
الشفيع أحق وقال أبو يوسف بينة  
المشتري (فروع) باع ماني اجارة

المشتري في نصيب واحد فقد رضى أيضا في نصيب آخر لعدم تجزئ جوار الواحد درر البحار (قوله بلافراق  
الح) هو الصحيح إلا أن قبض القبض لا يمكنه أخذ نصيب أحدهم إذا تقدم ما عليه ما لم يتقد إلا خر حصة كيدا  
يؤدى إلى تفرق اليد على البائع بمنزلة أحد المشتريين هداية أي إذا تقدم ما عليه من الثمن لا يقبض نصيبه من  
الدار حتى يؤدى المشترون ما عليهم من الثمن وكذا الشفيع (قوله قبل القبض أو بعده) أي قبض المشتري  
الدار معراج (قوله فهو على شفقة) أي في الباقي وقيل بطلت هستانى وفي التارخانية وإذا كان  
المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع أنه ليس له أن يأخذ هل يكون على  
شفقة ذكر في الأصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما إذا كان بعد طلب الموائمة وطلب الشاهد في الكل  
فالطلب في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على إطلاقه اه قلت يؤيد الأول ما قدمه الشارح قيل باب  
الطلب عن الزيلعي من أن شرط صحتها أن يطلب الكل وبه يتأيد ما ذكرناه هنالك من التوفيق بينه وبين قول  
المجمع ولا يجعل قوله أخذ نصفها تسليمًا قدبر (قوله لا أحدهما) وقال زفره شفقة أحدهما قيل والفتوى  
على قوله وقيد بمصرين لما في الحقائق لو كانا في مصر واحد فقوله كقولنا وفي المصنف والابيضاح أنه قيد  
اتفاق وبصفقة إذ لو بيعت بصفقتين له أخذ أيهما شاء اتفاقا وبكونه شفيعا لهما إذ لو كان شفيعا لأحدهما  
يأخذ التي هو شفيعها اتفاقا لأن الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم  
بها خمسًا ثبت فيه أداء حلق العبد كذا في درر البحار وشرح المجمع (قوله ويأتي) أي عن النظم الوهباني  
(قوله فلو وكل واحد جماعة) أي بالشراء فاشترى له عقارا واحدا بصفقة واحدة أو متعددة زيلعي وتمام  
التفريع ولو وكل جماعة واحدا به ليس للشفيع أخذ نصيب بعضهم (قوله فالشفيع الح) هذا إذا وكل  
كلًا في نصيب وأما إذا وكل كلًا في شراء الجميع فلا شفعة إلا في الجميع فليست ط أقول هذا مقبول للنفس  
لأنه يخالفه ما نقلناه آنفا عن الزيلعي فتأمل (قوله وان وقع في غير جانبه) وعن أبي حنيفة أنه يأخذ  
إذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لأنه لا يبقى جار فيما يقع في الجانب الآخر هداية (قوله أو رضاء على  
الأصح) وعن أبي حنيفة لو بغير رضاه له النقض اتفاقا (قوله لأنها من تمام القبض) لما عرف أن قبض  
المشاع فيما يحتمل القسمة قبض ناقص كفاية (قوله حتى لو قام) أي المشتري وهو تفرع على التعليل  
بكون القسمة من تمام القبض أفاده ط (قوله حيث يكون للشفيع نقضه) لأن هذه القسمة لم تجز بين  
العاقدين فلا يمكن جعلها قبضا بحكم العقد فجعلت مبادلة والشفيع أن ينقض المبادلة كفاية (قوله  
كما لو اشترى الح) تشبه في النقض ط (قوله وللجار تحليفه على العلم) لأنه تحليف على فعل غيره منع  
فيقول لا أعلم أنه مالك لما يشفع به (قوله فانه يحلف على العلم) موافق لما في التارخانية عن فتاوى أبي الليث  
وهو محمول على ما إذا قال الشفيع علمت أمسر وطلبت فانه يكلف إقامة البينة فان لم يقمها حلف المشتري  
أما لو قال طلبت حين علمت أي ولم يسنده لما مضى فالقول له بيمينه كما في الدرر والحنانية والبرازية  
فحصل التوفيق أفاده الرملي وقد مناه (قوله عند لقائه) قديده لانه لو أنكر طلب الشاهد عند لقاء البائع  
أو عند الدار حلف على العلم لعدم احاطة العلم اه ح (قوله فيينة الشفع أحق) لأنها ثابتة بالأخذ والبيئات  
للأبائ ط (قوله وهو) أي الغير الذي هو المستأجر (قوله أخذها بالشفعة) لوجود سببها  
وبطلان الاجارة (قوله والابطال الاجارة وان ردها) عبارة الاشياء بأن ردها وعزا المسألة إلى  
الولو الجبة قال الحموي وفيه نظر لأن عدم أجازة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي في الولو الجبة  
ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه فالصواب  
أن طلبها يعني الشفعة اه لمنصا وما في الولو الجبة مذكور في الحنانية والحنفية والهندية عن المحيط قال ط  
وأفاده أن له الأخذ بالشفعة لنفاذ البيع بين المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين أن يجز ويطلب أو يطلب الشفعة  
فقط والعبارة لا تخلو عن ركاسة اه أي لا يهاهما أن لا شفعة له ان طلب فقط مع أن له الشفعة كما صرح به  
في الحنانية أقول المسألة مسوقة في الولو الجبة وغيرها لبيان الفرق بينها وبين ما إذا باع دارا على أن يكفل  
الشفيع الثمن فكفل لاشفعة له والفرق أنه لما كانت الكفالة شرطًا في البيع صار جوارزه مضافا إليها وصار  
الشفيع بمنزلة البائع أما هنا البيع جائز من غير أجازة المستأجر إلى آخر ما ذكره وحاصله أن للمستأجر  
الشفعة سواء أجاز البيع صريحًا أو ضمنًا بخلاف الكفيل فلا ركاكة في كلامهم بعد الوقوف على مرامهم فافهم

الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاجارة وان ردها



تشرى لطفله والاب شفيع له الشفعة والوصى ككالا ب قلت لكن في شرح الجمع ما يخالفه فتنبه لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لاصقه فقط ولو فيه شريق الصفة الابرأ العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا لادبانه ان لم يعلم بها اذا صبغ المشتري البناء فجاء الشفيع خيرا ن شاء أعطاه ثم ازيد الصبغ أو تركه أخر الجار طلبة لكون القاضي لا يراها فهو معذور يهودى سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت يؤخذ منه أن اليهودى اذا طلب خصمه من القاضي احضاره يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته عذرا وهي واقعة الفتوى قاله المصنف قلت وهي في واقعات الحسامى ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لابطالها يحلف وفي الوهبانية خلافه قلت وسنذكره لان ابن المصنف في حاشيته للاشياء أيده بما لا ينزى عليه فليحفظ

قول الحاشية لعدم ثبوتها أى الشفعة وهو متعلق بالحيلة اه منه

(قوله له الشفعة) فيقول اشترت وأخذت بالشفعة فتصير ادار له ولا يحتاج الى القضاء خاتمة وقده في النهاية والمعراج بما اذا لم يكن فيه للوصى ضرر ظاهر كما في شرائه مال ابنه لنفسه (قوله والوصى كالا ب) أى على قول من يقول للوصى شراء مال اليتيم لنفسه وعلى قول من يقول لا يملك ذلك فله الشفعة أيضا لكن يقول اشترت وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي لينصب قايما عن الصغير فيأخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصى ولو بالحبية وخاتمة وقته (قوله لكن في شرح الجمع ما يخالفه) حيث قال وقيد بالاب لان الوصى لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصى أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة اه ومثله في دور البجار والخاتمة أيضا في موضع آخر لكن بلاذ كالاتفاق ويمكن التوفيق بأنه ليس له ذلك بل ارفع الى القاضي ونصب قيم لكن في خزانه الاكل أن الوصى يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة لبلاغ الصغير وهو ما يأتى عن المنظومة الوهبانية وبه وفق الطرسوسى فحمل ما مر آتفا على نقي طلب التملك للعمال كما نقله الشرنبلالى أقول وينبغي أن يكون لزوم التأخير المذكور اذا لم يرفع الامر الى القاضي وبه يوفق بين ما في الخزانه وما قد مناه عن الولوبجية وغيرها هذا وقد ذكر في النهاية والمعراج وتبعهما الزيلعى تفصيلا آخر وهو ان الوصى له الاخذ اذا كان فيه للصغير نفع ظاهر بان كان في الشراء غبن يسير والابان وقع الشراء للصغير بمثل القيمة فلا بالاتفاق كما في شرائه مال الصغير لنفسه اه ملخصا ومثله في الذخيرة والتأخر خاتمة وعليه يحمل ما قد مناه من النقول السابقة أيضا والذي تحرر من هذا كله أن الوصى الشفعة ان كان ثمة نفع ظاهر للصغير بشرط أن يرفع الامر الى القاضي والايؤخر الخصومة الى البلاغ وان لم يكن فيه نفع ظاهر فلا فاعتم هذا التوفيق المفرد بين كلامهم المبدد (قوله لبعض المبيع) كذا في الاشياء ومعناه اذا كان المبيع متعديا كدارين له جواربا حدهما كما ذكره الجوى وغيره وقد مناه عن الاتقانى لو كان احدا الجارين ملاصقا للمبيع من جانب والاخر من ثلاث فملا مساواة فتنبه وفي البرازية قرية خاصة باعها بدورها وناحية منها تلى ارض انسان فللشفيع اخذ الناحية التى تليه اه أى لانها في حكم المتعددة تأمل (قوله الابرأ العام من الشفيع) كما اذا قال له البائع او المشتري أبرئنا من كل خصومة لك قبلنا ولو بالحبية (قوله مطلقا) أى سواء علم أنه وجبت له قبلها شفعة او لا (قوله لادبانه ان لم يعلم بها) قال في زواهر الجواهر هذا على قول محمد أما على قول أبي يوسف فيبرأ قضاء وديانة في البراءة من الجهول وعليه الفتوى كما في شرح المنظومة والخلاصة اه ح أقول علل في الولوبجية عدم البراءة ديانة بقوله لانه لو علم بذلك الحق لم يبرئهما قال ونظيره لو قال لا أخر اجعلنى في حل لا يبرأ ديانة اذا كان بحال لو علم ذلك الحق لم يبرئه اه فتأمل هذا واستشكل المسألة الجوى بما في الظهيرية لو قال ان لم أجب بالثمن الى ثلاثة أيام فأنابى من الشفعة فلم يحجى قال عامة المشايخ لا تبطل شفيعته وهو الصحيح لانها متى ثبتت بطلت الموائبة وتقررت بالشهاد لا تبطل ما لم يسلم بلسانه اه وهو صريح في انها لا تبطل بالابرأ الخاص فبالعام أولى اه واعتراض بأنه لا معنى لهذا الاستشكال لان غاية ما استفيد من الظهيرية أن الشفعة لا يبطلها الابرأ العام في الصحيح اه أقول وفيه غفلة عن كون هذا المستفاد هو منشأ الاراد وقد يجاب عن الاشكال بأن ما في الظهيرية بعد استقرار الشفعة بالطلبين والظاهر أن مسئلتنا فيما قبل ذلك فتأمل (قوله اذا صبغ المشتري الخ) مستندرك هو وما بعده بما تقدم في باب الطلب أفاده ط (قوله أخر الجار طلبة الخ) قد مناه أنه مبنى على قول محمد المفقى به (قوله يهودى سمع الخ) الظاهر أنه قيد اتفاقا فليس الاحد عذرا للنصرانى ونكتة تخصيص اليهودى بالذكر أنهم نهوا عن الاعمال يوم السبت ولم تنه النصارى عنها يوم الاحد لكانه نسخ في شرعنا جوى (قوله لم يكن عذرا) وكذا لو كان الشفيع في عسكر الخوارج أو أهل البقي يخاف على نفسه أن يدخل في عسكر العدل فلم يطلبها بطلت لانه غير معذور خاتمة (قوله قاله المصنف) اى قبيل باب ما ثبت هي فيه اولاه (قوله وسنذكره) اى كلام الوهبانية قريبا ح (قوله لان ابن المصنف) الظاهر أنه علة للعادة المفهومة من قوله وسنذكره فانها تقتضى العناية والتأكيد ط (قوله أيده) حيث قال أقول ما ذهب اليه ابن وهبان أولى من جهة الفقه لانه قال كل موضع لو اقتر به لا يلزمه شئ لو انكره لا يحلف وهما لو اقتر بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شئ فلا يحلف والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا تنكره عند أبي يوسف



وعلى قوله الفتوى كما في الدرر والغرر وقال قاضي خان بعد ذكر جملة من الحيل المبطله للشفعة في هذه الصور  
لو أراد الشفيع أن يحلف المشتري أو البائع بالله تعالى ما فعل هذا فراراً عن الشفعة لم يكن له ذلك لأنه يدعي  
شيئاً لو أقتر به لا يلزمه اهـ أقول والعبد الضعيف إلى ما ذهب إليه ابن وهبان وأفاده العلامة فقيه النفس  
نجر الدين قاضي خان أميل أقول وفي الولوجية ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الحيل وقال يستحلف  
المشتري بالله تعالى ما فعلت هذا فراراً من الشفعة ولا معنى لهذا لأنه يدعي عليه معنى لو أقتر به لا يلزمه شيء  
فكيف يستحلف اهـ كلام ابن المصنف في الزواهر ح أقول وبالله التوفيق ذكر في الولوجية أيضاً قول  
الفصل الثالث تصديق الحائط الذي يلي جاره على رجل بما تحته وقبضه ثم باع منه ما بقي فليس للجار شفعة  
فإن طلب عين المشتري بالله تعالى ما فعلت الأول ضرراً ولا فراراً من الشفعة على وجه التلمية له ذلك لأنه  
يدعي عليه معنى لو أقتر به لزمه وهو خصم فإن حلف فلا شفعة والائتت لأنه ثبت كونه جاراً ملازماً اهـ وقال  
الامام قاضي خان بعد عبارته السابقة لكن إن أراد تحليف المشتري أن البيع الأول ما كان تجلئة  
له ذلك لأنه ادعى عليه معنى لو أقتر به لزمه قال وما ذكر في الأصل أن الشفيع إذا أراد تحليفه أنه لم يرد به  
إبطال الشفعة كان له ذلك معناه إذا ادعى أن البيع كان تجلئة اهـ ومثله في التجنيس والمزيد لصاحب  
الهداية وقدمه الشارح عن مؤيد زاده معزواً للوجيز وبه ظهر عدم المناقاة بين ما ذكره الشارح هنا تبعاً  
للأشياء وبين ما يأتي عن الوهبانية وقد من أن بيع التجلئة هو أن يظهر عقد لا يرد به أنه الخ فيكون  
البيع باطلاً وهذا لا يخفى أن المفهوم مما نقلناه أن المتعاقدين انقصا حقيقة البيع فراراً من الشفعة كان  
بيعاً جائزاً والابن أظهره للشفيع لم يكن جائزاً لأنه تجلئة ولذا يجب الشفيع إلى التحليف لو ادعى الثاني  
دون الأول وليس في كلامهم لن كل ما يجتال به لإبطال الشفعة يكون تجلئة وإبطال قولهم أنه ليس له أن يحلفه  
أنه ما فعل هذا فراراً من الشفعة الخ فن استشكل ذلك وقال لم أر من تعرض لذكره ثم أجاب بما لا يجدي  
فقد خفي عليه المرام فاعتمد هذا التحقيق في هذا المقام (قوله تعليق إبطالها بالشرط جائز) قال  
في الجامع الصغير لو قال الشفيع سلت لك الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشتراها لغيره فليس  
بتسليم لأن تسليم الشفعة إسقاط محض كالطلاق والعتاق فصح تعليقه بالشرط ولا ينزل إلا بعد وجوده اهـ  
قال في العناية وهذا يناقض قول المصنف يعني صاحب الهداية فيما تقدم ولا يتعلق إسقاطه بالجائز  
من الشروط فبالنسبة الأولى اهـ قال المطوري وقد يجب بالفرق بين شرط وشرط مخاسم في الذي يدل  
على الأعراض عن الشفعة والرضا بالجواررة وما هنا فيما لا يدل على ذلك اهـ أقول وأورد في الظهيرية  
على ما في الجامع ما ذكره السرخسي في مبسوطه أن القصاص لا يصح تعليق إسقاطه بالشرط ولا يجتملى  
الإضافة إلى الوقت وإن كان إسقاطاً محضاً وهذا لا يرتد برتبة من عليه القصاص ولو أكره على إسقاط الشفعة  
لا تبطل قال وبهذا يتبين أن تسليمها ليس بإسقاط محض والأصح مع الأكرام كعمامة الإسقاطات اهـ وبني على  
ذلك الخبير الرملي أن الشفيع لو قال قبل البيع ان اشتريت فقد سلمتها أنه لا يصح وقد من ذلك قبيل باب الصرف  
فراجع (قوله يقول هذه الدار داري الخ) لأنه إذا ادعى رقبته تبطل شفيعته وإذا ادعى الشفعة تبطل دعواه  
في الرقبة لأنه يصير متناقضاً فإذا قال ذلك لا يتحقق السكوت عن طلب الشفعة لأن الجملة كلام واحد وأفاد  
أبو السعود أن هذا مبني على اشتراط الطالب فوراً وأما على الصحيح من أن له الطلب في مجلس علمه فيمكن  
أن يدعي رقبته وهو في المجلس ثم يطلب الشفعة فيه ان منع (قوله أن اعتمد على قول عالم) بحث فيه  
في الزواهر بأن قولهم لا يثبت الملك للشفيع إلا بعد الأخذ بالتراضي أو بعد قضاء القاضي يقتضي أن استيلاء  
حرام ولا يتنعه قول العالم اهـ ح أقول عبارة الولوجية ان كان من أهل الاستنباط وقد علم  
أن بعض الناس قال ذلك لا يصح فاسقاً لأنه لا يصير ظالماً الخ فالبحث غير متوجه فتدبر (قوله ولا تكن  
ظالماً) يؤخذ منه أنه يعزى اهـ أبو السعود عن الزواهر (قوله أشياء على عدد الرؤس) أي تقسيم  
على عدد الرؤس لا على قدر الانصب (قوله العقل) أي الدية أو القيمة فإذا وجد حراً وعبد قبلاً في مكان  
مما لو قسمت القيمة أو الدية على عدد المملوك دون قدر المالك وتمايزت في حاشية الأشياء للعموى قال وعلى  
كون العقل بمعنى الدية استحسن الدماميني قول ابن نباتة

تعليق إبطالها بالشرط  
جائز له دعوى في رقبة الدار  
وشفعة فيها يقول هذه الدار  
داري وأنا أدعيها فان وصلت  
إلى والا فانا على شفعتي فيها  
استولى الشفيع عليها بلا قضاء  
ان اعتمد على قول عالم لا يكون  
ظالماً والا كان ظالماً أشياء على  
عدد الرؤس العقل والشفعة



اعيد سنه والعذار وريقه \* بما قد أتى في النور والعل والتعل  
واصبوا الى السحر الذي في جفونه \* وان كنت أدري أنه جالب قتل  
وأرضى بأن أمضى قبلا كما مضى \* بلا قود مجنون ليلي ولا عقل

(قوله واجرة القسام) قيد بالقسام لما يذكّر الشارح قريبا في القسمة ان اجرة السكال والوزان بقدر  
الانصبا اجماعا وكذا سائر المون الخ (قوله والطريق اذا اختلفوا فيه) لم يرد به هنا طريقا عاما لانه  
غير مملوك لاحد بل ما يكون في سكة غير نافذة جوى (تمة) تقدم في متفرقات القضاء ان ساحة الدار اذا اختلفوا  
فيها تقسم على عدد الرؤس فذويت من دار كذى بيت منها وسيد كرا الشارح آخر القسمة أن الغرامات  
لو لحفظ الانفس فكذلك وكذا ما اتفقوا على القسمة من السفن لو خافوا الفرق وبأى بيان ذلك ان شاء الله  
تعالى فالجموع سبعة نظمها الفاضل الجوى بقوله

ان التقاسم بالرؤس يكون في \* سبع لمن حلى عقد نظامي  
في ساحة مع شفعة ونواب \* ان من هوا واجرة القسام  
وكذا ما يرمى من السفن التي \* يخشى بها غرق وطرق كرام  
وكذلك عاقلة وقد تم الذي \* حرره لافاضل الاعلام

قال وبقي ما في فتاوى الحنفية وهو أن الضيافة التي جرت بها العادة في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس  
لا قدر الوظائف ومنها ما أفتى به شيخنا يعني الشربلالي تبعا لما يشيخه وهو الحد لوان الذي جرت به العادة  
في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف ولا يختص به الناظر ومنها ما ذكره القهستاني  
بجنا لوقتل صيد الحرم حللا لان فعلى كل نصف قيمته وينبغي أن يقسم على عدد الرؤس اذا اقتله جماعة اه  
(قوله لاولى له) أى من أب أو جد أو وصى أحدهما وأشار الى أن الخصم عن الصبي في الشفعة له أو عليه  
من ذكر وعنده عدمهم القاسمى أوقيه كما في الشربلالية وتقدم أول هذا الباب الكلام في تسليمهم  
شفعته والسكوت عنها (قوله لا تبطل شفعته) فله أن يطلبها اذا بلغ ط (قوله ان الاشجار مثمرة  
وقت القبض) سواء كانت مثمرة عند العقد أو انثرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده المصنف سابقا ط (قوله  
ويأخذ الخ) في البيت مسئلتان قد مناقرا بين الكلام عليهما مستوفى وقوله أب تنازع فيه يأخذ ويشترى  
وقوله ووصى مبتدا والواو فيه للاستئناف وجمله يؤخر خبره والبلوغ متعلق به (قوله وليس له) أى  
للشفيع وقوله بيعتا أى صفقة واحدة وهو شفيعهما فبأخذها جميعا أو يتركهما لتفريق الصفقة كما تقدم  
وقوله ولو غير جار أى اهما جميعا بل لاحدهما ولو فيه وصلية وقوله والتفريق اجدر مبتدا وخبر ترجيح للقول  
بأن له أخذ ما يجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخره عليه الفتوى وفي نسخ الوهبانية فالتفريق بالقضاء  
بدل الواو ولو شرطية (قوله وما تراج الخ) أى لا بأس باسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى فاعله  
والمفعول محذوف أى الشفعة وفاعل ضم المصدر ومفعوله قوله مسقطا لا محذوف فانهم (قوله وتخليفه الخ)  
أى تخليف الشفيع أحد العاقلين في وقت انكاره التحيل انكر أى منكر شرعا لانه يدعى عليه معنى لو أقر به  
لا يلزمه وهو محمول على ما اذا لم يدع أن البيع كان تلجئة والافله التحليف فلا منافاة بينه وبين ما مر كما  
نهنا عليه سابقا والله تعالى اعلم ونسأل الله تعالى ولى كل نعمه \* أن يقسم لنا من شفاعته رسوله نبى الرحمة \*  
صلى الله عليه وسلم او فر القسمة \* انه جواد كريم \* رؤف رحيم \*

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القسمة) \*

هى مشروعة بالسكاب قال تعالى ويثمنهم أن الماء قسمة بينهم أى لكل شرب محتضرو وقال لها شرب ولكم شرب  
يوم معلوم وقال واذا حضر القسمة أولو القربى وبالسنة فانه عليه الصلاة والسلام باشرها في القسام  
والمواريث وقال أعط كل ذى حق حقه وكان يقسم بين نسائه وهذا مشهور واجتبت الامة على مشروعيتها  
معراج (قوله مناسبته الخ) الاولى أن تكون المناسبة ان الشفيع يملك مال المشتري جبراعليه وفي القسمة  
يملك نصيب الشريك جبراعليه اذ هى مشتملة على معنى المبادلة لمطلقا في القيمي والمثلي وانما تقدم الشفعة لانها  
تملك كلى وهذا تملك البعض فكانت اقوى رضى (قوله اسم للاقسام) كما في المغرب وغيره أو التقسيم

واجرة القسام والطريق اذا  
اختلفوا فيه الكل في الاشياء  
لاشفعة لم ترد عناية صبي شفيع  
لاولى له لا تبطل شفعته وان  
نصب القاضي فيما يطلبها جاز  
جواهر شري كماله شفيع  
غائب فأنثرت الاشجار فاكلها  
المشتري ثم أتى الشفيع وأخذ  
ان الاشجار وقت القبض مثمرة  
سقط بقدره والا لا لانه لاشعة  
له من الثمن حينئذ مؤيد زاده  
معزيا لواقعات الحسامى  
وفي الوهبانية

وياخذ فيما يشترى لصغيره  
اب ووصى للبلوغ يؤخر  
وليس له تفريق دارين بيعتا  
ولو غير جار والتفريق اجدر  
وما مضى اسقاط التحيل مسقطا  
وتخليفه في النكر لا شك انكر  
(كتاب القسمة)

مناسيته ان أحد الشر يكن  
اذا أراد الافتراق باع فوجب  
الشفعة أو قسم (هى) لغة اسم  
للاقسام







(وان اجبر عليها) أى على قسمة غير  
المثل (فى متحد الجنس) منه (فقط)  
سوى رقيق غير المغنم (عند طلب  
الخصم) فيجبر لما فيها من معنى  
الافراز على ان المبادلة قد يجرى  
فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما فى  
الشفعة ويبيع ملك المديون لو فاء  
دينه (وينصب قاسم يرزق من بيت  
المال ليقسم بلا) اخذ (أجر) منهم  
(وهو واجب) وما فى بعض النسخ  
واجب غلط (وان نصب بأجر)  
المثل (صح) لانها ليست بقضاء  
حقيقة فجازله اخذ الاجرة عليها  
وان لم يجز على القضاء ذكره اخى  
زاده (وهو على عدد الرؤس)  
مطلقا لا الانصاء خلافا لهما قيد  
بالقاسم لان اجرة الكيل والوزان  
بقدر الانصاء اجماعا وكذا سائر  
المون كأجرة الراعى والحمل والحفظ  
وغبرها شرح مجمع زاد فى الملتقى  
ان لم يكن للقسمة وان كان لها  
فعلى الخلاف ~~لكن~~ ذكره  
فى الهداية بلفظ قيل وتعامه فيما  
علقه عليه

المشايع أراد به الحاصص المذكور وأشار بلفظ كذا الى عدم اختياره والله تعالى أعلم (قوله وان اجبر  
عليها الخ) ان وصليته والمراد بذلك بيان عدم المناقاة بين كون المبادلة غالبية فى القيمي وبين كونه يجبر على القسمة  
فى متحد الجنس منه وذ كروجه الشارح بقوله لما فيها الخ (فائدة) القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجبر الا بى  
عليها قسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر فى المثليات وقسمة يجبر فى غير المثليات كالتياب من نوع واحد والبقر  
والغنم والخيلارات ثلاثة شرط وعيب وروية فنى قسمة الاجناس المختلفة تثبت الثلاثة وفى المثليات تثبت خيار  
العيب فقط وفى غيرها كالتياب من نوع واحد تثبت خيار العيب وكذا خيار الروية والشرط على الصحيح  
المتقى به وتعامه فى الشرب لا لينة (قوله فى متحد الجنس منه) أى من غير المثل وقوله فقط قيد لمحد الجنس  
ويدخل متحد الجنس المثل بالاولى كما افاده ط وظن الشرب لا لى انه قيد لغير المثل فقال فيه تأمل لانه يؤهم انه  
فى متحد الجنس المثل لا يجبر الا بى عليها وهو خلاف النص اه (قوله سوى رقيق غير المغنم) لان رقيق المغنم  
يقسم بالاتفاق ورقيق غير المغنم لا يقسم بطلب احدهم ولو كان اما خلاصا أو عبيدا خلاصا عند ابي حنيفة  
والفرق له بين الرقيق وغيره من متحد الجنس ففى تفاوت المعاني الباطنة كالذهن والكياسة وبين الغنائم  
وغيرهم تعلق حق الغنائم بالمالية دون العين حتى كان للامام بيع الغنائم وقسم ثمنها زيلعى (قوله على ان  
المبادلة الخ) ترقى فى الجواب أى وان نظرنا الى ما فيها من معنى المبادلة فلا مناقاة أيضا لان المبادلة الخ وهذه  
مبادلة تعلق فيها حق الغير لان الطالب للقسمة يريد الاختصاص بملكه ومنع غيره عن الانتفاع به فيجبر الجبر فيها  
أيضا (قوله وينصب قاسم) أى نذب للقاضى أو للامام نصبه ملقى وشرحه (قوله يرزق من بيت  
المال) أى المعدل مال الخراج وغيره مما أخذ من الكفار كالجزية وصدقة بنى تغلب فلا يرزق من بيت  
الاموال الثلاثة الباقية كبيت مال الزكاة وغيره الا بطريق القرض فهستانى (قوله غلط) لمناقضته لما  
بعده ان عاد ضمير هو الى قوله بلا اجر وان عاد الى النصب فلمخالفته لقول الملقى وغيره نذب تأمل (قوله لانها  
ليست بقضاء حقيقة الخ) قال فى العناية ويجوز للقاضى ان يقسم بنفسه باجر لكن الاولى ان لا يأخذ لان  
القسمة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفترض على القاضى مباشرة ما وانما الذى يفترض عليه جبر الا بى على  
القسمة الا ان لها شباها بالقضاء من حيث انها تستفاد بولاية القضاء فان الاجنبى لا يقدر على الجبر ففى حيث  
انها ليست بقضاء جازا اخذ الاجر عليها ومن حيث انها تشبه بالقضاء يستحب عدم الاخذ اه ومثله فى النهاية  
والكفاية والمعراج والتبيين وفى الدرر ما يخالفه فانه ذكر ان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاء ثم قال فان  
باشرها القاضى بنفسه فعلى رواية ~~ككونها~~ من جنس عمل القضاء لا يجوز له الاخذ وعلى رواية عدم كونها  
منه جاز اه ومقتضاء ترجيح عدم الجواز ونقله فى الدرر الملتقى عن الخلاصة والوهابية قال واقره القهستانى  
وغيره اه قلت لكن المتون على الاول تأمل هذا وظاهر كلامهم انه لا فرق بين كون القاسم القاضى  
أو منصوبه فلذا قال ان شارح فجازله أى للقاضى كما فى المنع مع ان الكلام فى منصوبه تأمل (قوله مطلقا)  
أى سواء تساوا فى الانصاء ام لا وسواء طلبوا جميعا أو احدهم قال فى الهداية وعنه انه على الطالب دون  
المتنع لنفسه ومضرة المتنع (قوله خلافا لهما) حيث قال الا اجر على قدر الانصاء لانه مؤنة الملك وله ان  
الاجر مقابل بالتميز وهو قد يصعب فى القليل وقد يعكس فتعذر اعتباره فاعتبر اصل التميز ان كمال (قوله  
قيد بالقاسم) أى فى قوله وينصب قاسم أو هو على تقدير مضاف أى باجر القاسم الذى عاد عليه الضمير فى قوله  
وهو على عدد الرؤس وهذا انبى بما بعده تأمل (قوله وغيرها) كأجرة بناء الحائط المشترك أو تطيين  
السطح أو كرى انهر أو اصلاح القناة لانها مقابلة بنقل التراب أو الماء والطين وذلك يتفاوت بالقلة والكثرة  
اما التمييز فيقع له ما يعمل واحد معراج (قوله زاد فى الملقى) أى بعد قوله اجماعا (قوله ان لم يكن)  
أى الكيل أو الوزن للقسمة بل كان للتقدير قال الشارح بان اشتريا مكبلا أو موزونا وأمرنا اننا نأبكيه ليعطا قدره  
فالاجر بقدر السهام اه (قوله لكن ذكره فى الهداية) أى ذكر هذا التفصيل بلفظ قيل فاشعر بضعفه  
بل صرح بعده بنفيه حيث قال ولا يفضل قال الاتقانى يعنى لا تفصيل فى اجرة الكيل والوزن بل هو بقدر  
الانصاء اه وفى المعراج عن المبسوط والاصح الاطلاق (قوله وتعامه الخ) أى تمام هذا الكلام وهو  
بيان الفرق لابي حنيفة بينه وبين القاسم بان الاجر هنا على الانصاء وان كان الكيل للقسمة للتفاوت فى العمل



لأن عمله لصاحب الكثير أكثر فكان أصعب والاجر بقدر العمل بخلاف القسام (قوله يجب كونه عدلاً الخ)  
 لأن القسمة من جنس عمل القضاة هداية وأفاد القهستاني أن هذا التعليل مشعر بأن ما ذكره غير واجب لعدم  
 وجوبه في القضاء فالمراد بالوجوب العرفي الذي يرجعه إلى الأولوية كما أشار إليه في الاختيار وخراته المقتنين  
 اه أقول تقدم في القضاء أن القاسم أهله لكنه لا يقلد وجوباً وبأنه مقلده فعلم أنه لا يجب في صحة القضاء  
 العدالة بل يجب على الإمام أن يولي عدلاً ولا وكدًا يقال هنا يجب أن ينصب قاسماً عدلاً ولا يجب في صحة نصبه  
 العدالة والوجوب الأول على حقيقته والثاني بمعنى الاشتراط تدبر (قوله أمينا) ذكر الأمانة بعد العدالة  
 وإن كانت من لوازمها لجواز أن يكون غير ظاهر الأمانة كفاية واعترضه في العقوبة بأن ظهور العدالة  
 يستلزم ظهورها كما لا يخفى اه واجب بأن المذكور العدالة لا ظهورها (قوله ولا يتعين الخ) الأولى  
 قول الملتقى كالهداية ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام ليشتروا (قوله بالزيادة) أي على اجر  
 المثل (قوله القسام) بالضم والتشديد جمع قاسم (قوله خوف قواطعهم) أي على مغالاة الاجر وعند عدم  
 الشركة يتبادر كل منهم إليه خيفة القوت فيرخص الاجر هداية (قوله وصحت الخ) بامر في القسمة بالجبر وهذا  
 في القسمة بالتراضي (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع كما يفيد قوله بعد لعدم لزومها واستثناء من  
 محذوف أي ولزمت اه ط أو أراد بالصحة اللزوم (قوله الا باجازه القاضي) الظاهر رجوعه للمستثنيات  
 الثلاث (قوله أو الغائب أو الصبي اذا بلغ) ولو مات الغائب أو الصبي فاجازت ورثته نفذت عندهما خلافاً  
 لمحمد منية المفتي والأول استحسان والثاني قياس وكما ثبت الاجازة صريحاً بالقول ثبت دلالة بالفعل كالبيع  
 كما في التارخانية وفي المنع عن الجواهر مطلق وبالغ اقتساماً شيئاً ثم بلغ الطفل ونصرف في نصيبه وباع البعض  
 يكون اجازة (قوله هذا) أي لزومها باجازه القاضي ونحوه لو كانوا شركاء في الميراث فلو شركاء في غيره تبطل  
 ومقتضاه أنها لا تنفذ بالاجازة فليست بامر وعبرة المنية هكذا اقتسم الورثة لا بامر القاضي وفيهم صغير أو غائب  
 لا تنفذ الا باجازه الغائب أو ولي الصغير أو يجز اذا بلغ اقتسم الشركاء فيما بينهم وفيهم صغير أو غائب لا يصح  
 القسمة فان أمرهم القاضي بذلك صح اه أقول سيذكر المصنف تعال السائر المتون أن القاضي لا يقسم  
 لو كانوا مشترين وغائب أحدهم فكيف تصح قسمة الشركاء بامر القاضي اللهم الا أن يراد به الشركاء في الميراث  
 لكن يبقى قول الشارح ولو شركاء بطلت محتاجاً إلى نقل ونقل الزاهدي في فنيته قسمت بين الشركاء وفيهم شريك  
 غائب فلما وقف عليها قال لا أرضى لغبن فيها ثم اذن لحرائه في زراعة نصيبه لا يكون رضا بعد مارد اه فليجوز  
 ولا تنس ما قدمه من أن للشريك أخذ حصته من المثل بغية صاحبه وما نقله عن الخبانية فانه مخصص لما هنا  
 (قوله أو ملكه مطلقاً) أي من غير بيان سبب ط (قوله أو شراء) الأولى أن يقول أو بسبب ليعم نحو  
 الهبة ط (قوله فلا فرق الخ) أي من حيث أنه يقسم بمجرد الاقرار اتفاقاً وانما اقتصر المصنف على الارث  
 لأن العقار الموروث يقتصر إلى البرهان ولانه هو الذي فيه الخلاف فاسكت عنه يفهم حكمه مما ذكره بالطريق  
 الأولى كما نبه عليه في المنع (قوله ومن النقلي البناء والاشجار) يعني فتقسم وقوله حيث لم تبدل الخ متعلق  
 بهذا المقدور وعبرة شيخه في حاشية المنع في هذا المحل أقول دخل في النقلي البناء والاشجار لانها من قسم  
 المنقولات كما صرح به في الجبر في كتاب الدعوى فيجوز فيه قسمة الجبر حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وإن تبدلت  
 بها لا تجوز كالبئر والحائط والحمام ونحوها تأمل اه أقول وبعد التقييد بالحشية المذكورة لا يتأفقه ما في  
 المبسوط حيث قال بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنى باذنه ثم أراد قسمته وصاحب الأرض غائب فلهما  
 ذلك بالتراضي وإن امتنع أحدهما لم يجبر عليه اه وتطعمه ابن وهبان تأمل (قوله وقال لا يقسم) أي العقار  
 المتدعي ارثه باعترافهم كما يقسم في الصور الأخر وهي النقلي مطلقاً والعقار المتدعي شراؤه أو ملكيته المطلقة لهما  
 أنه في أيديهم وهو دليل الملك ولا منازع لهم وله أن التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت بدليل ثبوت حقه  
 في الزوائد كأولاد ملكه وأرباحه حتى تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسمة يتقطع حقه عنها فكانت قضاؤه عليه  
 بأقرارهم وهو حجة قاصرة فلا بد من اليقينة بخلاف المنقول لانه يخشى عليه التلف والعقار محصن وبخلاف  
 العقار المشتري لانه زال عن ملكه المباع قبل القسمة فلم تكن القسمة على الغير وبخلاف المتدعي ملكيته المطلقة  
 لانهم لم يقرروا بالملكية لغيرهم هذا حاصل ما في الدرر وشرح الجمع (قوله ولا أن برهنا) عطف على قوله

(و) القاسم (يجب كونه عدلاً أمينا)

عالمها ولا يتعين واحد لهما

لأنه لا يتحكم بالزيادة (ولا يشترط)

القسام (خوف قواطعهم) وصحت

برضاء الشركاء الا اذا كان فيهم

صغير أو مجنون (لا نائب عنه)

أو غائب لا وكيل عنه لعدم لزومها

حينئذ الا باجازه القاضي أو الغائب

أو الصبي اذا بلغ أو واه هذا الورثة

ولو شركاء بطلت منية المفتي وغيره

(وقسم نقلي يدعون ارثه بينهم)

أو ملكه مطلقاً أو شراء مصدر

الشريعة فلا فرق في النقلي بين

شراء وارث وملك مطلق قلت ومن

النقلي البناء والاشجار حيث

لم تبدل المنفعة بالقسمة وإن

تبدلت فلا جبر قاله شيخنا (وعقار

يدعون شراءه أو ملكه مطلقاً فان

ادعوا انه ميراث عن زيد لا)

يقسم (حتى يبرهنوا على موته

وعدد ورثته) وقال لا يقسم

باعترافهم كما في الصور الأخر

(ولا أن برهنا ان العقار معهم)



لا يقسم قال العيني تبعاً للزبلي وهذه المسألة بعينها هي المسألة السابقة وهي قوله أو ملكه مطلقاً لأن المراد فيها أن يدعو الملك ولم يذكر كيف انتقل اليهم ولم يشترط فيها إقامة البينة على أنه ملكهم وهو رواية القدوري وشروط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فإن كان قصد الشيخ تعيين الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار المسألة مكررة اهـ وأجاب المقدسي بحمل ما في الجامع على ما إذا ذكر أنه بأيديهم ما فقط وبرهننا عليه فلا يكون من اختلاف الروايتين لاختلاف الموضوع فلا تكرار اهـ أقول وهو الظاهر من قول الهداية وفي الجامع الصغير أرض ادعاهما رجلان وأقاما البينة أنهما في أيديهما لم تقسم حتى يبرهننا أنهما لا احتمال أن تكون لغيرهما أي بوديعة أو باجارة أو اعادة كما قال الشارح وهكذا قرره في العزيمة فافهم (قوله اتفاقاً في الأصح) قال في الهداية بعد ما نقلناه آنفاً ثم قيل هو قول أبي حنيفة خاصة وقيل قول الكل وهو الأصح لأن قسمة الحفظ في العقار غير محتاج إليها وقسمة الملك تستقر إلى قيامه ولا ملك فاستنع الجواز (قوله فتكون قسمة الحفظ الخ) وهي ما تكون بحق البدل لأجل الحفظ والصيانة كقسمة المودعين الوديعة بينهما للحفظ وقسمة الملك ما تكون بحق الملك لتكميل المنفعة كما في غاية البيان (قوله ولو برهننا) أي برهن بالغان حاضران فيكون الصغير أو الغائب ثالثهما فصار الورثة متعددين فلذا أتى بصيغ الجمع في قوله فيهم وبينهم وأتى به مثني في قوله معهما أي مع اللذين برهننا مخالفاً لما في الهداية لما سبذكره أنه لو كان مع الصغير أو الغائب شيء منه لا يقسم وإن اجب عن الهداية بأنه مبني على أن أقل الجمع اثنان (قوله بالأولى) أي لا يشترط فيه البرهان على الموت وعدد الورثة عنده كما مر (قوله وفيهم صغير) أي حاضر كما يأتي (قوله قسم بينهم) أفاد أن القسمة فعل ذلك قال في المحيط فلو قسم بغير قضاء لم تجز إلا أن يحضر أو يبلغ فيجوز طوري وهذا ما قدمه الشارح (قوله ونصب قابض لهما) وهو وصي عن الطفل ووكيل عن الغائب درر (قوله ولا بد من البينة على أصل الميراث) كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الارث كالأبوة ونحوها والذي في الهداية والتبيين ولا بد من إقامة البينة هنا أيضاً عنده وليس فيها ذكر أصل الميراث ولم يذكر في المسألة الأولى فالمراد أن قوله ولو برهننا على الموت وعدد الورثة لا بد منه عنده أيضاً كما في المسألة السابقة بل أولى لأن الورثة هنالك كلهم كبار حضور واشترط البرهان وهنالك قضاء على الغائب أو الصغير كما أفاده في النهاية (قوله خلافاً لهما) فعندهما يقسم بينهما باقرارهما (قوله لا يقسم الخ) أي وإن أقام البينة لأن الواحد لا يصلح مخاصماً ومخاضماً وكذا مقاسماً ومقاسماً هداية والاول عند الامام لقوله بالبينة والثاني عندهما لقوله لهما بعدهما وعن أبي يوسف إن القاضي ينصب عن الغائب خصماً ويسمع البينة عليه ويقسم أفاده في الكفاية (قوله ولو واحد صغيراً) فينصب القاضي عنه وصياً كما مر واعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها هي أنه انما ينصب القاضي وصياً عن الصغير إذا كان حاضر أو غائب فلا لأن الخصم لا ينصب عن الغائب الا لضرورة وقد كان المدعي عليه صيماً ووقع العجز عن جوابه لم يقع عن احضاره فلا ينصب خصماً عنه في حق غير الحضرة فلم تصح الدعوى لأنها من غير مدعي عليه حاضر ولا كذلك إذا حضر لأنه انما عجز عن الجواب فينصب من يجيب عنه بخلاف الدعوى على الميت لأن احضاره وجوابه لا يتصور فينصب عنه واحداً في الامرين جميعاً كضامته ونحوه في النهاية والمعراج وغيرهما قال في البرازية وهذا يدل على أن من ادعى على صغير بمحضرة وصيه عند غيبة الصغير أنه لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى اهـ ومثله في المنية قلت وفي أوائل دعوى البحر والصحاح أنه لا تشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى اهـ فتأمل ويرد على ما في الكفاية وغيرها أنه منقوض بالغائب البالغ كما في الترتيب ليلية عن المقدسي لكن ذكر أبو السعود أنه اجيب عنه بأن اشتراط حضوره للنصب خاص بما إذا كان الوارث الحاضر واحداً لأنه لتصح الدعوى أما إذا كانا اثنين فالنصب للقبض إذ صحة الدعوى والقسمة موجودة قبله يجعل أحدهما خصماً (قوله أو موصي له) لأنه يصير شريكاً بعزلة الوارث فكأنه حضر وارثان معراج (قوله مشتريين) ياء واحدة لا ياءين كما في بعض النسخ لأنه مثل مقتين وقاضين كما هو ظاهر (قوله أي شركاء الخ) أفاده أن المراد مطابق الشركة في الملك بغير الارث وهو مأخوذ من حاشية شيخه الرملي (قوله بخلاف الارث) قال في الدرر فإن ملك الوارث ملك خلافة حتى يرتد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه ويصير مغروراً بشراء المورث

حتى يبرهننا أنه لهما) اتفاقاً في الأصح لأنه يحتمل أنه معهما باجارة أو اعادة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه (ولو برهننا على الموت وعدد الورثة وهو) أي العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالأولى (معهما وفيهم صغيراً أو غائب قسم بينهم ونصب قابض لهما) نظراً للغائب والصغير ولا بد من البينة على أصل الميراث عنده أيضاً خلافاً لهما كما مر (فإن برهن) وارث (واحد) لا يقسم إذ لا بد من حضور اثنين ولو أحدهما صغيراً أو موصي له (أو كانوا) أي الشركاء (مشتريين) أي شركاء بغير الارث (وغائب أحدهم) لأن في الشراء لا يصلح الحاضر خصماً عن الغائب بخلاف الارث

لأنه يمكن للقاضي أن يأمر باحضاره إذ ليس المراد من الغيبة السفر اهـ منه قوله في الامرين أي في حق غيبته وحق عجزه عن الجواب اهـ منه



حتى لو وطئ أمة اشتراها مورثه فولدت فاستحققت رجع الوارث على البائع بثمنها وقيمة الولد للغرور ومن جهته  
فاتصّب أحدهم خصما عن الميت فيما في يده والا تخرج نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتقاسمين وأما الملك  
الثابت بالشراء فلك جديد بسبب بآشده في نصيبه ولهذا لا يراد بالبيع على بائع ياتعه فلا يتصّب الحاضر خصما  
عن الغائب فتكون البينة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل اهـ (تنبيه) الشركة إذا كان أصلها الميراث  
فجرى فيها الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه أو كانت أصلها الشراء فجرى فيها الميراث بأن مات واحد منهم ففي  
الوجه الأول يقسم القاضي إذا حضر البعض لا في الثاني لأنه في الأول قام المشتري مقام البائع في الشركة  
الأولى وكانت أصلها وراثته وفي الثاني قام الوارث مقام المورث في الشركة الأولى وكان أصلها الشراء فينظر  
في هذا الباب إلى الأول ولو الجنية وغيرها (قوله في صورة الارث) وهي قوله ولو برهنا الخ وهذه محترز قوله  
هنا وهو أي العقار معهما (قوله أو بعضه) مكرّم مع قول المتن أو شيء منه ح (قوله مع الوارث الطفل  
أو الغائب) أو يد مودع الغائب أو يد أم الصغير والصغير غائب فلا يقسم وإن كان الحاضر أمينا برازية وغيرها  
(قوله للزوم القضاء الخ) أي لتلازم القضاء عليهما بأخراج شيء مما في أيديهما بلا خصم حاضر منهما أي من  
جهتهما والذي في الهداية وغيرها عن هذا وذكر القهستاني أنه لا يقسم إلا أن ينصب عنه خصما ويقسم  
البينة فإنه يقسم على ما روى عن الثاني انتهى وأقرّم في العزيمة قلت لكن في الهداية والبيان ولا فرق في هذين  
أقامة البينة أي على الارث وعدمها هو الصحيح كما أطلق في الكتاب أي في قوله لا يقسم وهو احتراز عن رواية  
المبسوط أنه يقسم إذا قامت البينة كقاية فتأمل (قوله وقسم المال المشترك) أي الذي تجرى فيه القسمة  
جبرا بأن كان من جنس واحد كما زويأتي (قوله وبطلب ذي الكبر) أي أن انتفع بحصته وأطلقه  
لعله من المقام ومفهومة أنه لا يقسم بطلب ذي القليل الذي لا ينتفع إذا أبي المنتفع ووجهه كما في الهداية  
أن الأول منتفع فاعتبر بطلبه والثاني متعنت فلم يعتبر اهـ ولذا لا يقسم القاضي بينهم إن تضرر الكل  
وإن طلبوا كما في النهاية وحينئذ فإمر القاضي بالمهاياة كما سيذكره الشارح (قوله وفي الخانية) وقيل  
بعكس ما تقدم (قوله فعليها المعول) وصرح في الهداية وشروحهما بأنه الأصح زاد في الدرر وعليه  
الفتوى (قوله لم يقسم الأبرضا هم) ظاهره كعبارة سائر المتون أن للقاضي مباشرة وقال الزيلعي لكن  
القاضي لا يباشر ذلك وإن طلبوا منه لأنه لا يشتغل بما لا فائدة فيه ولا يمنعهم منه لأن القاضي لا يمنع  
من أقدم على إتلاف ماله في الحكم اهـ وعزاء ابن الكمال للمبسوط وذكر الطوري أن فيه روايتين (قوله  
لتلاي عود على موضوعه بالنقض) يعني أن موضوع القسمة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو مفقود هنا  
حلي (قوله في المجتبى الخ) أراد به بيان المراد بالانتفاع المذكور في المتن والافتقار الحام قد ينتفع به بعد القسمة  
لربط الدواب ونحوه كما قد مناه (قوله وقسم عروض اتحاد جنسها) لأن القسمة تميز الحقوق وذلك ممكن  
في الصنف الواحد كالابل أو البقر أو الغنم أو الثياب أو الدواب أو الحنطة أو الشعير يقسم كل صنف من ذلك  
على حدة جوهرية (قوله بعضهما في بعض) أي بادخال بعض في بعض بأن أعطى أحدهما بغير أو الآخر  
شائين مثلا جاعلا بعض هذا في مقابلة ذلك بدرر (قوله فتعقد التراضي الخ) لأن ولاية الإيجاب للقاضي  
ثبتت بمعنى التمييز لا المعاوضة بدرر (قوله ولا الرقيق) لأن التفاوت في الآدمي فاحش فلا يمكن ضبط  
المساواة لأن المعاني المقصودة منه العقل والقطنة والصبر على الخدمة والاحتمال والوقار والصدق والشجاعة  
والوفاق وذلك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالأجناس المختلفة وقد يكون الواحد منهم خيرا من ألف من  
جنسه قال الشاعر

ولم أر أمثال الرجال تفاوتنا \* إلى الفضل حتى عد ألف بواحد

بخلاف سائر الحيوانات لأن تفاوتها يقل عند اتحاد الجنس ألا ترى أن الذكور والاتي من بني آدم جنسان  
ومن الحيوانات جنس واحد جوهرية (قوله وحده) أعلم أنه إذا كان مع الرقيق دواب أو عروض أو شيء  
آخر قسم القاضي الكل في قولهم والافان ذكورا أو إناثا كذلك عند ذكورا وإناثا فلا الأبرضا هم  
والحاصل أن عند أبي حنيفة لا يجوز الجبر على قسمة الرقيق إلا أن يكون معه شيء آخر هو محل لقسمة الجميع  
كالغنم والثياب فيقسم الكل قسمة جمع وكان أبو بكر الرازي يقول تأويل هذه المسئلة أنه يقسم برضاء

(أو مكان) في صورة الارث  
العقار أو بعضه (مع الوارث  
الطفل أو الغائب أو) كان (شيئ  
منه لا) يقسم للزوم القضاء على  
الطفل أو الغائب بلا خصم  
حاضر عنهما (وقسم) المال  
المشترك (بطلب أحدهم أن  
انتفع كل) بحصته (بعد القسمة  
وبطلب ذي الكثيران لم ينتفع  
الأخر لقلّة حصته) وفي الخانية  
يقسم بطلب كل وعليه الفتوى  
لكن المتون على الأول فعليها  
المعول (وإن تضرر الكل لم  
يقسم الأبرضا هم) لتلاي عود  
على موضوعه بالنقض في المجتبى  
حائون لهما يعملان فيه طلب  
أحدهما القسمة أن أمكن لكل  
أن يعمل فيه بعد القسمة ما كان  
يعمل فيه قبلها قسم والا لا  
(وقسم عروض اتحاد جنسها لا  
الجنسان) بعضهما في بعض  
لوقوعهما معاوضة لا تميزا فتعقد  
التراضي دون جبر القاضي  
(و) لا (الرقيق) وحده لقسمة  
التفاوت في الآدمي



مطلب — لكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته

وقال يقسم لوزن كور فقط وانا فاقط كما تقسم الابل والغنم ورقيق المغنم (و) لا (الجواهر) لفحص تفاوتها (والحمام) والبنر والرحى والكتب وكل ما في قسمه ضرر (الابرضاهم) لما مر ولو اراد أحدهما البيع وأبي الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن يتفق كل بالمهاياة ولا تقسم فالوراق ولورضاهم وكذا لو كان كما اذا اجملا ان كثيرة ولوراضيا ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعينها بالقيمة لو كان بالتراضي جاز والا لاختصاص دار أو حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شأرا فيه فقال أحدهما لأكرى ولا أنتفع وقال الآخر أريد ذلك أمر القاضي بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب (دور مشتركة) اودار وضيعة اودار وحانوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازقة أو في محلتين أو مصرين مسكين (اذا كانت كلها في مصر واحد أولا) وقال ان الكل في مصر واحد فالرأى فيه للقاضي وان في مصرين فقولهما كقوله (وبصور القاسم ما يقسمه على قرطاس) ليرفعه للقاضي (وبعدله على سهام القسمة ويذره ويصور البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصاء بالاول والثاني والثالث) وهم جرا (ويكتب أساميهم ويقرع) لطيب القلوب

مطلب — في الرجوع عن القرعة

الشركاء فاما مع كراهة بعضهم فالقاضي لا يقسم والا يظهر أن قسمة الجبر تجري عند أبي حنيفة باعتبار أن الجنس الآخر الذي مع الرقيق يجعل أصلا في القسمة والقسمة جبراً ثبت فيه قسمة في الرقيق أيضاً بما لو قد ثبت حكم العقد في الشيء تبعاً وان كان لا يجوز إثباته مقصوداً كالشرب والطريق في البيع والمنقولات في الوقف كذا في شروح الهداية والكثير والدرر فامشي عليه في المنح خلاف الاظهر (قوله كما تقسم الابل) أي ونحوها كالبقرة والغنم (قوله ورقيق المغنم) قد مناعن الزيلعي وجه الفرق بينه وبين رقيق غيره (قوله والحمام والبنر والرحى) ينبغي تقييده بما اذا كان صغيراً لا يمكن لكل من الشريكين الانتفاع به كما كان فلو كبيراً بأن كان الحمام ذا خراطين والرحى ذات حجرين يقسم وقد أفق في الحامدية بقسمة معصرة زيت لاثنتين مناصفة وهي مستقلة على عودين ومطحنين وبترين للزيت قابله للقسمة بلا ضرر مستدلاً بما في خزانة الفتاوى لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير اذا كان بحال لو قسم لا يبق لكل موضع يعمل فيه (قوله وكل ما في قسمه ضرر) فلا يقسم ثوب واحد لا شقال القسمة على الضرر اذا تحقق الا بالقطع هداية لان فيه اتلاف جزء عناية ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر برأية (قوله لما مر) من قوله لا يعود على موضوعه بالنقض وهو عليه لعدم القسمة (قوله ولا تقسم بالاوراق ولورضاهم) الظاهر أن المراد لا يشارك القاضي قسمتها لما مر أن القسمة لا يشارك ذلك ولا يمنعهم منه وتأمل عبارة المنح (قوله أمر القاضي بالمهاياة) أقول ذكر في العمادية في الفصل ٣٤ لكل واحد من الشركاء أن يسكن في بعض الدار بقدر حصته اه وبمثله أفق في الحامدية وانظر اذا طلب أحدهما ذلك والاخر المهاياة ايها يقدم وهي تقع كثيراً يقول لي خشية أسكن تحتها فلجئ روضاً في بيان المهاياة واحكامها آخر الباب وان الاصح أن القاضي يجبر عليها بطلب أحدهما ومنه يظهر الجواب تأمل (قوله دور مشتركة) مثلها الا فرحة كما في الهداية وهي جمع قراح قطعة من الارض على حبالها لا شجر فيها ولا بناء واحترز بالدور عن البيوت والمنازل جمع منزل أصغر من الدار واكبر من البيت لانه دورية صغيرة فيها بيتان أو ثلاثة والبيت مسقف واحد له دهليز (قوله منفردة) أي يقسم كل من الدور والدار والضيعة وهي عرصة غير مبنية أو الدار والحانوت وهو الدكان قسمة فرد تقسم العرصة بالذراع والبناء بالقيمة فهستاني لا قسمة جمع بأن يجمع حصص بعضهم في الدار مثلاً وحصصه الآخر في غيرها لانها اجناس مختلفة أو في حكمها كما يعلم من الهداية ولذا قال القهستاني لو اكني بما سبق من قوله ولا الجنس ان كان اخصر (قوله مطلقاً) يضره ما بعده ولم يذكر المنازل والبيوت المحترزة عنها قال مسكين والبيوت تقسم قسمة واحدة متباينة أو متلازقة والمنازل كالبيوت لومتلازقة وكالدور لومتباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضي الى أهول الوجوه فيمضي القسمة على ذلك اه قال الرمي ويستثنى منه ما اذا كانا في مصرين فقولهما كقوله اه أقول ولعل هذا في زمانهم والا فالمنازل والبيوت ولومن دار واحدة تتفاوت تفاوتاً فاحشاً في زمانها يبدل عليه قولهم هنالان البيوت لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا توجب اجرة واحدة في كل محلة وكذا ما ذكره في خيار الرؤية واتفقوا هم هنالك يقولون زفر من أنه لا بد من رؤية داخل البيوت لتفاوتها تأمل (قوله أو مصرين) مكرر مع قول المتزاولا اه ح (قوله اذا كانت كلها في مصر واحد اولاً) ولو في مصر كان اخصر واظهر اه ح (قوله فقولهما كقوله) الاولى أن يقول فكقوله (قوله ويصور القاسم الخ) أي ينبغي اذا شرع في القسمة أن يصور ما يقسمه بأن يكتب في كاعدة ان فلانا نصيبه كذا وفلانا كذا ليكنه حفظه ان اراد رفعه للقاضي ليتولى الاقراع بينهم بنفسه ويعدله أي يتوبه ويروي بعزله أي يقطعه بالقسمة عن غيره ليعرف قدره عناية (قوله ويذره) شامل للبناء لما قال الزيلعي ويذره ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتها ليتمكن التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البناء اه شربلاية (قوله ويفرز الخ) بيان للافضل فان لم يفعل أو لم يمكن جاز هداية وغيرها والظاهر أن مضاه اذا شرط القاسم ذلك فلا ينافي ما يأتي من أنه اذا لم يشترط فيها صرف ان أمكن والا فسدت القسمة فافهم (قوله لطيب القلوب) أشار الى ان القرعة غير واجبة حتى ان القاضي لو عين لكل واحد نصيباً من غير اقراع جاز لانه في معنى القضاء فلك الالتزام هداية (تنبيه) اذا قسم القاضي أو نائبه بالقرعة فليس لبعضهم الالباء بعد خروج بعض السهام



كما لا يلتفت الى ابائه قبل خروج القرعة ولو القسمة بالتراضي له الرجوع الا اذا خرج جميع السهام الا واحد التعين نصيب ذلك الواحد وان لم يخرج ولا رجوع بعد تمام القسمة نهاية (قوله فن خرج اسمه أولا الخ) بيانه ارض بين جماعة لاحدهم سدسها ولا خرفها ولا خثلها يجعلها اسداسا اعتبارا بالاكل ثم يلقب السهام بالاول والثاني الى السادس ويكتب اسامي الشركاء ويضعها في كفة فن خرج اسمه أولا اعطى السهم الاول فان كان صاحب السدس فله الاول وان صاحب الثلث فله الاول والذي يليه وان صاحب النصف فله الاول والذين يليانه كما في العناية (قوله واعلم ان الدراهم) قيد الدراهم في الدرر بالتالي ليست من التركة وذكر في الشربلالية انه غير احترازي فلا تدخل في القسمة ولومن التركة أقول وما في الدرر ذكره ابن الكمال والقهستاني وشراح الهداية كالمعراج والنهاية والكفاية وعلى المسألة الزيلعي بأنه لا شركة فيها ويضوت به التعديل أيضا في القسمة لان بعضهم يصل الى عين المال المشترك في الحال ودراهم الآخر في الذمة فيخشي عليها التوى ولان الجنسين المشتركين لا يقسمان فما ظنك عند عدم الاشتراك اه فقد يقال التعديل الاخير يفيد ما ذكره الشربلالي تأمل (قوله أو منقول) صرح به القهستاني (قوله البرضا هم) فلو كان بعض العقار ملكا وبعضه وقف فان كان المعطي هو الواقف جاز وبصيركا نه أخذ الوقف واشترى به مال ليس بوقف من شريكه وان بالعكس فلا لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا كذا في الاسعاف من فصل المشاع (قوله ولا يمكن التسوية) بأن لم تق العرصة بقيمة البناء زيلعي (قوله واستحسنه في الاختيار) وقال في الهداية انه يوافق رواية الاصول (قوله لم يشترط) أمالوا واشترط تركهما على حالهما فلا تنسخ ويكون له ذلك على ما كان قبل القسمة جوهره (قوله واستوثقت) أي على وجه يتمكن كل منهما من أن يجعل لنفسه طريقا ومسيلًا لقطع الشركة بقي ما اذا لم يمكن ذلك أصلا وان استوثقت فكيف الحكم والظاهر أنها تستأنف أيضا الشرط فيها فليراجع (قوله اجنياء) المناسب لما في الزيلعي نقيه ونصه ولو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بان قال بعضهم لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا كما كان قبل القسمة تطرفه الحاكم فان كان يستقيم أن يفتح كل في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق لجماعتهم تكميلة للمنفعة وتحقيقا للاقرار من كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم لتحقيق تكميل المنفعة فيما وراء الطريق اه (قوله ان أمكن اقرار كل) من اضافة المصدر الى فاعله والمنعول محذوف أي اقرار كل منهم طريقا على حدة (قوله اختلفوا في مقدار عرض الطريق) أي في سعته وضيقه وطوله فقال بعضهم يجعل سعته أكبر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السماء وقال بعضهم غير ذلك عناية به ظهر أن الاختلاف في تقدير الطريق المشترك لا في طريق كل نصيب فافهم (قوله أي ارتفاعه) أفاد أن المراد هو الطول من حيث الاعلى لا من حيث المشي وهو ضد العرض لانه انما يكون الى حيث ينتهون بها الى الطريق الاعظم أفاده في الكفاية وغيرها من شروح الهداية وأفادوا أنه يقسم بينهم ما فوق طول الباب من الاعلى ويبقى قدر طول الباب من الهواء مشترك بينهم (قوله ان فوق الباب) أي له ذلك ان كان فيما فوق طول الباب لانه مقسوم بينهم كما عرفت فصار بانها على خالص حقه لا يعمادونه لبقائه مشتركوا وبما تقررناه اندفع ما بحثه الجوى (قوله مشترك) لان اختلاف الشركاء في تقدير طريق واحد مشترك بينهم كما أفاده ما قدمناه عن العناية لا في طريق لكل نصيب باقراده حتى يرد آتاه حق المقاسم فافهم (قوله جاز) لان رغبة الطريق ملك لهم وهي محل للمعاوضة ولو الجدية (قوله بالاكرار) جمع كركيل معروف وفي اللؤلؤ الجدية تجوز بالاحمال لان التفاوت فيها قليل (قوله بالشريعة) قال في القاموس في فصل الشين المجع من باب الجيم الشريعة شئ من سعة يحمل فيه البطيخ ونحوه (قوله مغل) بضم السين وكسرهما (قوله وعلو مجرد مشترك) أي بين الشريكين في السفلى الاول كما في شرح الجمع وتظهر غرضه على قوله ما تدبر (قوله وقسم بالقيمة) لان السفلى يصلح لما لا يصلح له العلون انجذاه بزماء أو سردابا أو مطبلا أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل بالقيمة هداية (قوله عند محمد) وعندهما يقسم بالذراع ثم اختلفا فقال الامام ذراع من سفلى بذراعين من علو وقال الثاني ذراع بذراع وينتانه في الهداية وشروخها ثم اختلفا في الساحة وأما البناء فيقسم بالقيمة انما كما في الجوهرية

الى ان ينتهى الى الاخير و اعلم ان (الدراهم لا تدخل في القسمة) لعقار أو منقول (البرضا هم) فلو كان ارض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصة بمقابلة البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار (قسم ولا حدهم مسيل ماء او طريق في ملك الاخر) الحال أنه (لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والا فحقت القسمة) اجاعا واستوثقت ولو اختلفوا فقال بعضهم اجنياء مشتركا كما كان ان أمكن اقرار كل فعل كما بسطه الزيلعي (اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل) عرضها (قدر عرض باب الدار) وأما في الارض فبقدر عمر التوريزيلعي (بطوله) أي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب لا يعمادونه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الا برضى الشركاء جلالية (ولو شرطوا أن يكون الطريق في قسمة الدار على التفاوت جازوا) وصلية (كان سهامهم في الدار متساوية) وذلك لان (القسمة على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جائزة) بخلاف قسمة التين بالاكرار لانه ليس بوزني لا العنب بالشريعة على الصحيح بل بالقبان أو الميزان لانه وزني (سفل له) أي قوقه (علو) مشتركان (وسفل مجرد مشترك والعلو لاخر) (علو مجرد مشترك والسفل لاخر) (قوم كل واحد) من ذلك (على حدة وقسم بالقيمة) عند محمد وبه يفتي



وفي الخاتمة اقسمو ادارا أو ارضا  
ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء  
أو فخللا زعم انه بناء أو غرسه لم تقبل  
بينه (وقعت شجرة في نصيب أحدهما  
أخصانها متدلية في نصيب الآخر  
ليس له أن يجبره على قطعها به يفتي)  
لأنه استحق الشجرة بأخصانها  
اختيار (بني أحدهما) أي أحد  
الشركين (بغير إذن الآخر)  
في عقار مشترك بينهما (فطلب  
شريكه رفع بناءه قسم) العقار  
(فان وقع) البناء (في نصيب الباقي  
فيها) ونعمت (والأهدم) البناء  
وحكم الغرس كذلك برزاية (القسم)  
تقبل التقص فلو اقسما أو أخذوا  
حصتهم ثم تراضوا على الاشتراك  
بينهم صح) وعادت الشركة في عقار  
أو غيره لأن قسمه التراضي مبادلة  
ويصح فسحها ومبادلتها بالتراضي  
برزاية (المقبوض بالقسم الفاسد)  
كقسمه على شرط هبة أو صدقة  
أو بيع من المقسوم أو غيره (يثبت  
الملك فيه ويضد) جواز (التصرف  
فيه) لقاوضه ويعتبره بالقيمة  
(كالمقبوض بالشراء الفاسد) فانه  
يفيد الملك كما ترفي بابه (وقيل لا)  
يفتبه جزم بالقبيل في الاشياء  
وبالأول في البرزاية والقنية  
(ولو تهايا) في سكني دار واحدة  
يسكن هذا بعضا وهذا بعضا  
أو هذا شهر أو ذا شهر (أو دارين)  
يسكن كل دارا (أو في خدمة عبد)  
يخدم هذا يوما وذا يوما (أو عبيدين  
يخدم هذا ذوا ولا آخر الآخر  
(أو في غلة دار أو دارين) كذلك  
(صح) التهايو في الوجوه الستة  
استحسانا اتفاقا أو الاصح أن القاضي  
يهابي بينهما جبرا بطلب أحدهما

ولا يكون تناقضا رملي (قوله لم تقبل بينه) لدخول البناء والتصل تبعافلو اقسما أو جبرا أو بناء فادعى  
أحدهم الأرض كلها أو بعضها جاز لهدم التبعية لجواز كونه مشتركا دون الأرض في الخلاصة وغيرها الوادعي  
شجر ا فقال المدعى عليه ساومني غره أو اشتري مني لا يكون دفعا لجواز كون الشجرة له والثمرة لغيره وهي واقعة  
الفتوى واقتيت بسماعها الماذكر رملي ملخصا (قوله ليس له أن يجبره على قطعها) أي الأغصان قال  
في الخاتمة كما لو وقع في قسم أحدهما حائط عليه جذوع لا خرقاته لا يؤمر برفعه (قوله لأنه استحق  
الشجرة بأخصانها) أي على هذه الحالة ط (قوله بغير إذن الآخر) وكذا لو باذنه لنفسه لأنه مستعير لحصة  
الآخر وللغير الرجوع متى شاء أما لو باذنه للشركة يرجع بحصته عليه بلا شبهة رملي على الاشياء (قوله  
والأهدم البناء) أو ارضاء بدفع قيمته ط عن الهندية أقول وفي فتاوى قارئ الهداية وان وقع البناء في نصيب  
الشريك قلع وضمن ما نقصت الأرض بذلك اه وقد تقدم في كتاب الغصب مستان من بني أو غرس في أرض  
غيره أمر بالقلع ولأمالك أن ينمن له قيمة بناء أو غرس أمر بقلعه ان نقصت الأرض به والظاهر جريان التفصيل  
هنا كذلك تأمل (قوله في عقار أو غيره) لم أر هذا التعميم لغيره وان كان ظاهر المتن لأن المصنف عزاه  
للبرازية وعبارتها قسموا الأراضي وأخذوا حصتهم الخ فهو خاص بالعقار كما يظهر فر يبا (قوله لأن قسمه  
التراضي) كذا في غالب النسخ وفي بعضها الأراضي وهو الذي في المنع وهكذا رأيت في البرازية وغيرها وعلل  
في الذخيرة بأن القسمة في غير المكمل والموزون في معنى البيع فكان نقضها بمنزلة الإقالة اه أقول والظاهر  
منه ان القسمة في المثلي لا تنقض بمجرد التراضي لأنها ليست بعقد مبادلة لأن الرابع فيها جانب الإفراز كما مر  
نم اذا خلطوا ما قسموه من المثلي برضاهم تجددت شركة أخرى وبه يظهر ما ذكرناه آنفا تأمل (قوله ومبادلتها)  
عبارة البرازية وأقالتها (قوله جزم بالقبيل في الاشياء) لكن اعترضه البيرى بأنه مبني على ما ظنه من ان الباطل  
والفاسد في القسمة سواء والمنقول خلافه ونقل الجوى عن المصنف انه لم يطلع على ما ذكره في الاشياء وذكره هو  
أيضا انه لم يقف عليه وانه يحتمل ان لا وقعت سهوا ثم قال وعلى كل فالفتوى والعمل على انها ملك بالقبض لأنه  
هو المنقول في كتب المذهب وغيره لم يطلع عليه الا في عبارة الاشياء مع ما فيها من الاحتمال فلا يصح أن يقول  
عليها اه أقول والحب من المصنف حيث ذكره في مثله بعد قوله لم يطلع عليه وكان في سعة من عدم  
ذكره ولا سيما المتون مبنية على الاختصار وموضوعه لما عليه الفتوى (تمت) اقسما أو ارضا موقوفة  
بتراضيهم ثم أراد أحدهم بعد سنين ابطال القسمة له ذلك لأن قسمتها بين الموقوف عليهم لا تجوز عند الجميع  
حاوي الزاهدي وفيه أرض قسمت فلم يرش أحدهم بنصيبه ثم زرعه لم يعتبر لأن القسمة ترتد بالرق (قوله  
ولو تهايا) الهيئة الحالة الظاهرة للمتي للشيء والنهايو تفاعلا منها وهو ان تراضوا على امر فتراضوا به  
والمهايا ببدال الهمة الفالفة وهي في لسان الشرع قسمه المنافع وانها جائزة في الاعيان المشتركة التي يملك  
الاتقاع بها على بقاء عينها ونعامة في شروح الهداية (قوله يسكن هذا بعضا الخ) أشار الى أن التهايو  
قد يكون في الزمان وقد يكون من حيث المكان والأول متعين في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير  
ولو اختلفا في التهايو من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها بامر القاضي بأن يتفقا لانه في المكان اعدل  
لاتقاع كل في زمان واحد وفي الزمان اكل لاتقاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق فان اختاراه  
من حيث الزمان يقرع في البداية نصيبا للهمة هداية وقيد بالزمان لأن التسوية في المكان تمكن في الحال بان يسكن  
هذا بعضا والاخر بعضا أما في الزمان فلا تمكن الا بمعنى مدة أحدهما كفاية أقول لكن قد يقع الاختلاف  
في تعيين المكان فينبغي ان يقرع تأمل قال الرملي ولو تشاحا في تعيين المدة مثلا بأن قال أحدهما سنة بسنة  
والآخر شهر أو شهرين أو ارضه والظاهر تفويضه للقاضي ولا يقال يأمرهما بالاتفاق كالاختلاف من حيث الزمان  
والمكان لأن مع كل وجههما بخلافه هنا وان قيل يقدم الأقل حيث لا ضرر بالاخر لانه أسرع وصولا الى الحق  
فله وجه تأمل اه (تنبيه) في الهداية لكل واحد ان يستغل ما اصابه بالمهايا وان لم بشرط ذلك لحدوث المنافع  
على ملكه اه قال الساجاني أفاد في التارخانية ان تهايو المستأجرين صحيح غير لازم وان شرط على المؤجر أن  
لا أحدهما مقدم الدار ولا الآخر مؤخرها فسد العقد ولو لم تسع سكاها واحدهما ساكن وطلب الآخر التهايو  
زما نايجاب كما في حيطان الخاتمة اه (قوله كذلك) أي يأخذ هذا شهرا والاخر شهرا أو يأخذ هذا غلة



هذه والاخر غلة الاخرى (قوله ولا تبطل بموت أحدهما الخ) لانها لو بطلت لاستأنفها الحاكم ولا فائدة في الاستئناف زيلعي واذا انتهى الى ملكين استخدمت امانات أحدهما وأبقى انتقضت ولو استخدمه الشهر كله الاثلاثة أيام تنقص من شهر الاخر ثلاثة أيام ولو زاد ثلاثة لا يزيد الاخر ولو أبقى الشهر كله واستخدم الاخر فيه فلا اجر ولا ضمان ولو عطب أحد الخادمين او انهدم المنزل من السكنى او احترق من نار أو قذف فلا ضمان تاترخانية (قوله بطلت) عبارة الهداية يقسم وتبطل المهايأة وقد أفادته لو طلب أحدهما المهايأة والاخر القسمة يجاب الثاني كفاي الهداية وفي التاترخانية أجبر كل منهما الدار التي في يده فاراد أحدهما تنقض المهايأة وقسمة رقبة الدار له ذلك اذا مضت مدة الاجارة وذلك قبله لكل نقض المهايأة ولو بلا عذر في ظاهر المذهب قال الحلواني هذا اذا قال اريد بيع نصبي أو قسمته أما لو أراد عود المنافع مشتركة فلا وقال شيخ الاسلام مافي ظاهر الرواية من ان له نقضها ولو بلا عذر اذا حصلت بتراضيهما فلو بالقضاء فلا مال بصطلحا لانه في الاول يحتاج الى ما هو اعدل وهو القسمة بالقضاء (قوله ولو اتفقا الخ) وكذا لو سكتا فطعام كل على مخدومه استحسانا وفي القياس عليهما وقوله بخلاف الكسوة فيه تفصيل ان لم يبين مقدار ما لا يجوز وان يبين يجوز استحسانا اما الطعام فجازا ثم اشرطه على من يخدم وان لم يبين مقداره استحسانا أفاده ط عن الهندية (قوله وما زاد الخ) أي من الغلة وهو مرتبط بقول المصنف او في غلة دار او دارين (قوله مشترك) لتحقيق التعديل بخلاف ما اذا كان التباين في المنافع فاستغل أحدهما في نوبته زيادة لان التعديل فيما وقع عليه التباين حاصل وهو المنافع فلا يضره زيادة الاستغلال هداية أقول ظهر من هذا أن زيادة الغلة في نوبة أحدهما لا تنافي مع المهايأة والجبر عليهما ويتأمل هذا مع مافي فتاوى قارى الهداية ان السفينة لا يجبر على التباين فيها جلا ولا استغلا لا من حيث الزمان بأن يستغلها هذا نهرا والاخر شهر ابل يؤثر انهما والاجر لهما اه وعمله بعضهم بأنه قد تكون غلة شهر ازيد من غلة آخر فلا يوجد التساوى اه ولعل المراد لا يجبر على وجه يخص كل منهما بالزائد من الغلة والا فهو مشكل فليتأمل (قوله لاني الدارين) لان فيهما معنى التميز والافراز راجح لا تحاد زمان الاستيفاء وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول فاعتبر قرضا وجعل كل منهما في نوبته كالوكيل عن صاحبه هداية (قوله على السكنى والخدمة) بأن يسكن أحدهما الدار سنة ويستخدم الاخر العبد سنة وعلى الغلة باطلا عنده خلافا لهما ذخيرة قال في الدر المنثور الجواز في المتحد في المختلف اولى (قوله وكذا في كل محتاني النفع) قال في الدر المنثور كسكنى الدور وزرع الارضين وحمام ودار ركابي الاختيار (قوله وغمامه الخ) هو ما ذكرناه (قوله لا يصح في المسائل الثمان) لكن الثانية والرابعة والخامسة والسادسة عند الامام والباقي بالاتفاق كما أوضحه في المنع قال في الدرر أمانى عبد أو بغل واحد فلان النصيب يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فتشترى المعادلة بخلاف الدار الواحدة لان الظاهر عدم التغير في العقار واما في عسدين أو بغلين فلان التباين في الخدمة جواز للضرورة لا امتناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم واما في ركوب بغل أو بغلين فانهما بالراكبين فلا تحقق التسوية فلا يجبر القاسمي عليه واما في ثمرة شجرة أو لبن شاة ونحوه فلان التباين يختص بالمنافع لا امتناع قسمتها بعد وجودها بخلاف الاعيان اه ملخصا ولولهما جاريان فنهايا على أن ترضع احدهما ولأحد هما والاخرى ولألاخر جاز لان لبن الادى لا قيمة له جري مجرى المنافع مخ (قوله ونحوها) أي من الاعيان التي لا تجرى فيها المهايأة أقول ومنها عدة الحمام كالزبله والحبر والمناشف ونحوها فتنبه له فانه مما يغفل عنه (قوله ان يشتري حظ شريكه) أي من الشجرة والشاة كفاي الكفاية لان الثمرة قافهم (قوله ثم يبيع كاهما) أي حصته وما اشتراه من شريكه قافهم (قوله او ينفع باللبن) هذا مقابل لقوله ان يشتري لكنه ناظر الى الشاة أي اما ان يشتري حظها من الشاة واما ان يشتري لبنها فلا يصح عطفه بالواو قافهم (قوله بمقدار معلوم) بأن يزن ما يحلبه كل يوم حتى تفرغ المدة ثم يستوفي صاحبه مقداره في نوبته وفي الخاتمة نواضع في بقرة على أن تكون عند كل منهما خمسة عشر يوما يحلب لبنها كان باطلا ولا يحلب فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا أن يكون استهلكه فيكون ابراء عن الضمان فيجوز (قوله اذ قرض المشاع جائز) ومنه مافي هبة النهاية اذ ادفع اليه القضا وقال خمسة عشر قرضا وخمسائة شركة جاز واعترض في السعدية بأن قرض المشاع وان جاز لكن تأجيله لا يجوز قلت فيه

ولا تبطل بموت أحدهما ولا بموتهما ولو طلب أحدهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على أن تنفع كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة وما زاد في نوبة أحدهما في الدار الواحدة مشترك لاني الدارين وتجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل محتلي النفع ملحق وقامه فيما علقته عليه (ولو) نهايا (في غلة عبد او في غلة عسدين او) نهايا (في غلة بغل أو بغلين او) في (ركوب بغل أو بغلين او) في (ثمرة شجرة او) في (لبن شاة) لا يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها ان يشتري حظ شريكه ثم يبيع كلها بعد مضى نوبته او ينفع باللبن بمقدار معلوم استقرار النصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز



تظلمه غير لازم لا غير جائز كما مر في باب تقدير (تمة) لم يذكر في الكتاب المهايأة على لبس التوبين قال بعض  
 مشايخنا لا يجوز عند الامام خلافا لهما لتفاوت الناس في اللبس تفاوتنا فاحشا طورى عن المحيط  
 (قوله ان كانت) هذا أحد اقوال ثلاثة حكاه في الوالوجية وغيره ما فيها على الاملاك مطلقا بالانها عكسه  
 بقى الكلام في معرفة ما هي لحفظ الاملاك وما هي لحفظ الرؤس في زماننا وهو عسير فان الظلمة يأخذون المال  
 من اهل قرية او محلة او حرفة مرتبى اوقات معلومة وغير مرتب بسبب وبلا سبب ورأيت في آخر قصة  
 الحمامية ما ملخصه موضحا ولم أر أحد تعرض للتفصيل غير المرحوم والذى على افندى العمادى وهوان  
 القاعدة انه اذا قطع النظر عن اضافة الاملاك الى اهل القرية صار اهلها كالتريكان والعربان فلا يوزع عليهم  
 الا ما يطلبه السلطان من نحو التريكان كالعوارض وجرية ما يهتمون به من سرقة او قتل او عدم مدافعة  
 ذلك وكالقيام بالضيف الانحوا العلف لانهم لا يزرعون وما يأخذوا الى من المشاهدة وما عداه مما يطلب بسبب  
 الاملاك كالتين والشعر والحطب والذخيرة فعلى الملاك بحسب املاكهم اه فتأمل (قوله ولا يدخل  
 صبيان ونساء) الظاهر انه خاص فيما لحفظ الانفس يرشد اليه التعليل قال في الوالوجية فان تحصين الاملاك  
 فعلى قدرها لانها تحصين الملك فصارت كقوة حفر النهران تحصين الابدان فعلى قدر الرؤس التى يتعرض لهم  
 لانها مؤنة الرأس ولا شئ على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اه فتدبر (قوله ولو خيف الفرق الخ)  
 نقله في الاشياء عن فتاوى قارى الهداية (قوله فانفقوا الخ) يفهم منه انهم اذا لم يتفقوا على الالتقاء  
 لا يكون كذلك بل على الملقى وحده وبه صرح الزاهدى في ساويه قال رامزا اشرفت السفينة على الفرق  
 فالتقى بعضهم خنطة غيره في البحر حتى خفت بضمن قيمتها في تلك الحال اه رملى على الاشياء وقوله في تلك  
 الحال متعلق بقيمتها اى بضمن قيمتها مشرفة على الفرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرملى ويفهم  
 منه ان لا شئ على الغائب الذى له مال فيها ولم يأذن بالالتقاء فلو أذن بأن قال اذا تحققت هذه الحالة فالتقوا  
 اعتبر اذنه اه (قوله بعدد الرؤس) يجب تقييده بما اذا قصد حفظ الانفس خاصة كما ينهم من تعليله اما اذا  
 قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش على الانفس وخشى على الامتعة بأن كان الموضع لا تفرق فيه الانفس  
 وتلق فيه الامتعة فهى على قدر الاموال واذا خشى على الانفس والاموال فالتقوا بعد الاتفاق لحفظهما  
 فعلى قدرهما فمن كان غابا واذن بالالتقاء اذا وقع ذلك اعتبر ماله لانفسه ومن كان حاضرا اعتبر ماله ونفسه  
 ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا البحر لغيرى ولكن امكن اخذنه من التعليل فتأمل رملى  
 على الاشياء وأقره المحوى وغيره (قوله المشترك اذا انهدم الخ) استثنى الشيخ شرف الدين منه مسألة وهى  
 جدار بين يمين خيف سقوطه وفي تركه ضرر عليهم اولهما وصيان فابى أحدهما العمارة يجبر على البناء مع  
 صاحبه وليس كبايا أحد المالكين لرضاه بدخول الضرر عليه فلا يجبر وهما الضرر على الصغير كما في الخاتمة  
 ويجب ان يكون الوقف كذلك اه أبو السعود ملخصا (قوله والابنى الخ) في حاشية الشيخ صالح على الاشياء  
 اطلق المصنف في عدم الجبر فيما لا يحتمل القسمة فشمع ما اذا انهدم كله وصار صخره او بقى منه شئ وفي الخلاصة  
 طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأبى الشريك العمارة يجبر هذا اذا بقى منه شئ اما اذا انهدم الكل وصار صخره  
 لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال له انفق ويحكمون دينه على الشريك الخ وفي الخلاصة أيضا ولو أبى  
 أحدهما ان يسقى الحرن يجبر وفي أدب القضاء من الفتاوى لا يجبر ولو كان يقال اسقه وانفق ثم ارجع بنصف  
 ما انفق اه أبو السعود أقول استفيد مما في الخلاصة ان عدم الجبر لو معسرا تأمل ولا يحتج ان نحو الحمام  
 مما لا يقسم اذا انهدم كله وصار صخره صار مما يقسم كما صرح حوايه فلا يرد على اطلاق المصنف لان الكلام  
 فيما لا يحتمل القسمة فافهم هذا وظاهر كلام الخلاصة الثاني ان الجبر نحو الضرب والحبس وقد فسره في موضع  
 آخر بأمر القاضى بأن يتفق ويرجع بنصفه وشد في البرازية تأمل وما ذكره الشارح سياقى قريبا عن الوهانية  
 (تمة) زرع بينهما في ارضهما طلبا قسمته دون الارض فلو تلاقا واتفقا على القطع جازت وان شرط البقاء  
 او أحدهما فلا ولو مدر كافا شرط الحصاد جازت اتفاقا والترا فلا عندهما وجازت عند محمد وكذلك الطلع  
 على الخيل على التفصيل ولو طلبا من القاضى لا يقسمه بشرط الترك وأما بشرط القطع فعلى الروايتين ولو طلب  
 أحدهما منه لا يقسم مطلقا نازحانية (قوله له التصرف في ملكه الخ) ان اريد بالملك ما يعم ملك المنفعة شمل

(فروع) القرامات ان كانت لحفظ  
 الاملاك فالقسمة على قدر الملك  
 وان لحفظ الانفس فعلى عدد  
 الرؤس ولا يدخل صبيان ونساء  
 فالو غرم السلطان قرية تقسم على  
 هذا ولو خيف الفرق فانفقوا على  
 الالتقاء امتعة فالغرم بعدد الرؤس  
 لانها لحفظ الانفس المشترك اذا  
 انهدم فأبى أحدهما العمارة  
 ان احتل القسمة لا جبر وقسم والابنى  
 ثم أجبر ليرجع بما انفق لو بأمر القاضى  
 والافقية البناء وقت البناء له  
 التصرف في ملكه وان تضر جاره  
 في ظاهر الرواية الكل في الاشياء  
 وفي الجنبى وبه يفتى في السراجية  
 التوى على المنع



الموقوف للسكنى أو الاستغلال أفاده الجوى (قوله قال المصنف الخ) ونقله ابن الشحنة عن أئمتنا الثلاثة ومن زفروا بن زياد وقال وهو الذي أميل إليه وأعمده واقى به تعالى والذى أه وجعله في العمادية القياس وقال لكن ترك القياس في المواضع التي يتعدى ضرره وتصرفه إلى غيره ضررا يئنا به أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى أه وهذا قول ثالث قال العلامة البيرى والذي استقر عليه رأي المتأخرين أن الإنسان يتصرف في ملكه وإن أضر بغيره ما لم يكن ضررا يئنا وهو ما يكون سببا للهدم أو ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع من الخواج الأصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه أه وفي حاشية الشيخ صالح والمنع هو الاستحسان وهو الذي أميل إليه إذا كان الضرر يئنا أه وبه أفتى أبو السعود مفتى الروم وهو الذي عليه العمل في زماننا ومثني عليه الشربلالي وكذا المصنف في متفرقات القضاء وارتضاء الشارح هنالك ثم قال وبقي ما لو أشكل هل يضر أم لا وقد حرر محشي الاشياء المنع قياسا على مسألة السفلى والعلو أنه لا يضر إذا ضر وكذا أن أشكل على المختار الخ (قوله وفي الوهبانية وشرحها) الثلاثة الأولى من الوهبانية والأربعة الباقية من نظم شارحها ابن الشحنة لكنه ذكر الأخير بعد أبيات فافهم (قوله ولوزرع الإنسان أرضا الخ) الأرض كقفل وقد تضمن رأؤه وتشدد الزاى وبعضهم يفتح الهمزة وبعضهم يحذفها وهذا مبنى على ظاهر الرواية والفتوى على التفصيل شربلالي (قوله وحيط) جعله ابن الشحنة بحرور أبو ورب والأولى رفعه مبتدأ أو جملة له أهل أى أصحاب صفة له وقوله فحمل واحد أى وضع عليه جذوعه معطوف على متعلق الجار وقوله ولا حمل فيه قبل جملة حالبة وفي معنى على أى لم يكن عليه جذوع قبل ذلك وجملة ليس بغير خبر المبتدأ أى ليس للشريك إلا أن يرفع ما حمله أحدهم قال ابن الشحنة وهذا الواحاط يحتمل ذلك كما في البرازية ويقال للأخرى أنت مثل ذلك إن شئت وهذا بخلاف ما إذا كان لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يزيد على خشب صاحبه أو يتخذ عليه سيرا أو يفتح كوة أو بابا فلا يضر منه لأن القياس المنع من التصرف في المشترك إلا أن ترك القياس في الأولى للضرورة إذ ربما لا يأتى له شريك فيتعطل عليه منفعة الحائط أه بعناء (قوله ومالشريك الخ) صورة ذلك حائط بين رجلين قدر قامة أراد أحدهما أن يزيد في طوله وأبى الآخر فلا يضره ذخيرة وغيرها وإلى ترجحه لكونه رواية عن محمد أشار بتقديمه وتعبيره عن الثاني بقيل أفاده ابن الشحنة ثم نقل تقييد المنع بما إذا كان شيئا خارجا عن العادة ووفق به بين القولين واعتمده ونظمه في بيت غيره نظم الوهبانية وكان الشارح لم يقول عليه لظهور الوجه للأول لأنه تصرف في المشترك بلا ضرورة فيبقى على الأصل من المنع ولذا اقتصر عليه في الخاتمة في باب الحيطان وقال ليس له الزيادة بلا إذن أضر الشريك أولا وفي الخيرية ومثله في كثير من الكتب والفقه فيه أنه يصير مستعملا للملك الغير بلا إذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه أه فتنبه (قوله ومنع قسم) أى ما لا يمكن قسمته كالحمام وقوله من الرم متعلق بمنع أى عند امتناع الشريك من الترميم وقوله قاض مؤخر مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ وهو ممنوع يعنى أن القاضى يؤجره ويعمره بالاجرة وهذا أحد قولين حكاهما في الخاتمة (قوله ويتفق في المختار الخ) هذا القول الثاني قال في الخاتمة والفتوى عليه قال ابن الشحنة والمراد بالراضى الراضى بالرم والعمارة يظهر ذلك من مقابلة بالآبى وضيمر أنه لقاضى وقبل يخسر أى قبل أن يخسر البانى ما يخصه مما صرفه أه وحاصله أنه يتفق الراضى بالترميم بأذن القاضى ومنع الآبى من الانتفاع قبل أداء ما يخصه وقال ابن الشحنة ومفهوم التقييد بالرم أنه لو أنهدم جميعه حتى صار هرا لا يجزى ما ذكر من الاختلاف كما صرح به في البرازية أه أى لأنه يصير حينئذ مما يقسم كما قد مناه (قوله وخذ منقفا) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زاد ابن الشحنة تفصيلا لبيت من الوهبانية وهو هذا وذو العلو لم يلزم لصاحب سفله بناء خلا من هذه منه يصدر أه قال الشربلالي عدى اللزوم إلى مفعولين بالهمزة في بناء وهو المفعول الأول وباللام في الثاني وهو صاحب ويقال هذا البناء إذا هدمه والمسألة من الذخيرة إذا أنهدم السفلى بغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لذى العلو إن شئت فابن السفلى من ماله لتصل لتفعل فإذا بناء بأذن القاضى أو أمر شريكه يرجع بما اتفق والافقيمة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفلى من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبرا أو ما إذا هدمه بصنعه فانه يؤخذ بالبناء لتقويته حقا استحق وليصل صاحب الأول

قال المصنف فقد اختلف الاقضاء  
ويبقى أن يقول على ظاهر الرواية  
انتهى قلت ومتر في متفرقات  
القضاء وفي الوهبانية وشرحها  
ولوزرع الإنسان أرضا بداره  
فليس لجار منعه لو يضر  
وحيط له أهل فحمل واحد  
ولا حمل فيه قبل ليس بغير  
ومالشريك أن يعلى حيطه  
وقيل التعلل جاز فغير  
وممنوع قسم عند منع مشارك  
من الرم قاض مؤخر فيعمر  
ويتفق في المختار راضى بأذنه  
ومنع نفعاً من أبى قبل يخسر  
وخذ منقفاً بالاذن منه لما كم  
وخذ قيمة إن لا وهذا المهر



لنفعه وتظم الشارح التفصيل والتعصيف في بيت فقال وخذ متفقا الخ اه ونقل الشارح ابن النخبة هذا التفصيل في الجدار ايضا فالضمير في منه لصاحب العلو أو الشريك في الجدار وقوله كما كم على تقدير مساق أي كاذن سا كم وقوله ان لا يكسر هزة ان الشرطية أي ان لا اذن ممن ذكر فافهم وهذه المسألة هي التي قدمها الشارح عن الاشياء وظاهر كلامه هناك عدم اختصاص الحكم بالسفل والجدار والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المزارعة)

وتسمى المخابرة والمخافة ويسميا أهل العراق القراح ويسانه في المنع (قوله مناسبتها ظاهرة) وهي قسمة الخارج (قوله هي لغة مفاعلة من الزرع) ذكر في البداة أن المفاعلة على بابها لان الزرع هو الانبات لغة وشرعا والمتصور من العبد التسبب في حصول النبات وقد وجد من أحدهما بالعمل ومن الآخر بالمال كمين منه باعطائه الآلات الا انه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كاسم الدابة لذوات الاربع اه أو يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الامن واحد كالمداواة والمعالجة قال الجوى ولا حاجة الى هذا كله فان الفقهاء نقلوا هذا اللفظ وجعلوه علما على هذا العقد اه أبو السعود ملخصا قول وفيه نظر فان الكلام في المعنى اللغوي لا الاصطلاحي تأمل (قوله من الزرع) هو طرح الزرعة بالضم وهو البذر وموضع المزارعة مثلثة الراء كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة الانبات وإذا قال صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم زرع بل حرث أي طرست البذر كما في الكشاف وغيره فهستاني (قوله عقد على الزرع) يصح أن يراد بالزرع المصدر واسم المفعول لما في البرازية زرع أرض غيره بغير اذنه ثم قال رب الأرض ادفع الى بذري فأكون اكارا ان البذر صار مستهلكا في الأرض لا يجوز وان قاطبا يجوز معناه ان الخطة المبذورة قائمة في الأرض وبصر الزارع مملكا الخطة المزروعة بمنزلها واذبا تركن تفسد المزارعة لعدم الشرائط واذ لم يتناه الزرع قد دفعه الى غيره مزارعة ليتعاهده صح لان تناهى اه حاشاني (قوله بعض الخارج) لا يتقضى بما اذا كان الخارج كله رب الأرض والعامل فانه ليس مزارعة اذا اقل استعانة من العامل والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة فهستاني (قوله وأركانها الخ) وحكمها في الحال ملك المنفعة وفي المال الشركة في الخارج وصفها أنها لازمة من قبل من لا بذره فلا يفسخ بلا عذر وغير لازمة من عليه البذر قبل القضاء البذر في الأرض فلك الفسخ بلا عذر حذرا عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها برازية موضحا (قوله ولا تصح عند الامام) الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الأرض والعامل فيكون صاحب مستأجرا للعامل والعامل للأرض باجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الخبط عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من العمالة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى أبو حنيفة بفسادها بلا حجة ولم ينفه عنها أشد النهي كما في الحقائق ويدل عليه أنه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أ نأقارم فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقت لانه لم يفرع عليه كما في النظم فهستاني وفي الهداية واذا فسدت عنده فان سقى الأرض وكر بها ولم يخرج شيء فله اجر مثله ولو البذر من رب الأرض ولو منه فعليه اجر مثل الأرض والخارج في الوجهين رب البذر (قوله لانها كقفير الطمان) لانها استتجار ببعض ما يخرج من عمله فتكون بمعناه وقد نهي عنه صلى الله عليه وسلم وهو أن يستأجر رجلا ليطحن له كذا من ماء من الخطة بقفير من دقيقها وتتمام الأدلة من الجانبين مبسوط في الهداية وشروحها وفي الشربلية عن الخلاصة ان الامام فرع هذه المسائل في المزارعة على قول من يجوزها لعله ان الناس لا يأخذون بقوله (قوله صلاحية الأرض للزرع) فلو سجدت أو نزع لا تجوز ولو لم تصح وقت العقد بعرض على شرف الزوال كقطع الماء وزمن الشتاء ونحوه تجوز اه ط ملخصا (قوله وأهلوية العاقلين) يكونهما حزين بالغين أو عبدا وصيما أو ذنينا أو ذمينا لانه لا يصح عقد بدون الأهلية كما في الهداية فلا تختص به فتكره اولي فهستاني (قوله مجتبي وبرازية) عبارة البرازية وعن محمد بن اوزاهبلا بيان المدة وتقع على اول زرع يخرج واحد به أخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها

\*(كتاب المزارعة)\*

مناسبتها ظاهرة (هو) لغة مفاعلة من الزرع وشرعا (عقد على الزرع ببعض الخارج) وأركانها أربعة أرض وبذر وعمل وبقر (ولا تصح عند الامام) لانها كقفير الطمان (وعندهما تصح وبه يفتي) للماجة رقيا سا على المضاربة (بشروط) ثمانية (صلاحية الأرض للزرع وأهلوية العاقلين وذكر المدة) أي مدة متعارفة فتفسد بما لا يتمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما قاطبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى مجتبي وبرازية وأقره المصنف



متفاوت عندهم وابتدأوها وانتهى بها مجهول عندهم اه لكن قال في الخاتمة بعد ذلك والقوى على جواب الكتاب أي من أنه شرط قال في الشريعة لا بد من تعارض ما عليه القوى اه (قوله وذكر رب البذر) ولولا لالة بأن قال دفعتهما اليك لتزعهما لي أو أجرتك إياها أو استأجرتك لتعمل فيها فان فيه بيان أن البذر من قبل رب الأرض ولو قال لتزعهما لنفسك ففيه بيان أن البذر من العامل وأن لم يكن شيء من ذلك قال أبو بكر البلخي يحكم العرف في ذلك أن اتحاد الأقسد لأن البذر إذا كان من رب الأرض فهو مستأجر للعامل أو من العامل فهو مستأجر للأرض وعند اختلاف الحكم لا بد من البيان كما في الوقعات فهستاني (قوله وذكر جنسه) لأن الأجر بعض الخارج وأعلام جنس الأجر شرط ولأن بعضها أضرباً للأرض فإذا لم يبين فإن البذر من رب الأرض جاز لأنها لا تتأكد عليه قبل القائه وعند الالتقاء يصير الأجر معلوماً وأن من العامل لا يجوز إلا إذا علم بأن قال تزرع ما بذاك والافسدت فإن زرعهما تنقلب جائزة خائفة وظهيرة وفي حنية المفتي قال ان زرعهما حنطة فكذا أو شعير فكذا جاز ولو قال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها شعير الا (قوله لا قدره الخ) كذا قاله في الخاتمة ومفاد التعليل ان معرفة الأرض شرط لكن في الخاتمة أيضاً ينبغي أن يكون العامل يعرف الأرض لأنه إذا لم يعلم والأراضي متفاوتة لا يصير العمل معلوماً اه تأمل وقد يقال ان القدر ليس بشرط ان علمت الأرض والافه شرط وبه يحصل التوفيق بين ما في الخاتمة وما في الاختيار تأمل (قوله وذكر قسط العامل الآخر) المراد منه من لا بذر منه وكان الاوضح ذكر العامل بعد لفظ الآخر لثلاثا يوهم تعبد العامل وفي الخاتمة الشرط الرابع بيان نصيب من لا بذر منه لأن ما يأخذه اما أجر لعمله أو لأرضه فيشترط أعلام الأجر وان يبين نصيب العامل وسكاعن نصيب رب البذر جاز العقد لأن رب البذر يستحق الخارج بمحكمكم أنه غنا مملوكة لا يطرق الأجر وبالعكس لا يجوز قياساً لأن ما يأخذه أجر فيشترط أعلامه وفي الاستحسان يجوز العقد لأنه لما بين نصيب رب البذر كان ذلك بيان ان الباقي للأجير اه وحاصله أنه يشترط بيان نصيب من لا بذر منه صريحاً أو ضمناً تأمل (قوله وبشرط التولية الخ) وهي أن يقول صاحب الأرض للعامل سلط اليك الأرض فكل ما يمنع التولية كاشتراط عمل صاحب الأرض مع العامل يمنع الجواز ومن التولية ان تكون الأرض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد ثبت يجوز العقد ويكون معامله لا من اربعة وان استحسان قد ادرك لا يجوز العقد لأن الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيتعذر تجويزها معاملة أيضاً خاتمة (قوله ولومع البذر) يعني ولو كان البذر من رب الأرض وانما قال كذلك لأنه لو كان من العامل تشترط التولية بالاولى لأنه يكون مستأجر للأرض لأن الأصل ان من كان البذر منه فهو المستأجر كما سنذكره فقد صرح بالتوهم وذلك انه اذا كان البذر من رب الأرض يكون مستأجر للعامل فربما يتوهم انه لا تشترط التولية بينه وبين الأرض لكونها غير مستأجرة فافهم (قوله وبشرط الشركة في الخارج) أي بعد حصوله لأنه ينعقد شركة في الانتهاء فما يقطع هذه الشركة ممكن منفسد للعقد هداية وفي الشريعة لا بد ان هذا الشرط مستند ذلك للاستغناء عنه باشتراط ذكر قسط العامل (قوله فيطل) أي تفسد كما يفيد ما نقلناه آنفاً عن الهداية (قوله أو رفع) بالرفع في الموضعين عطف على قفزان المرفوع على النيابة عن الفاعل لشرط المذكور فافهم (قوله وتنصيف الباقي) بالرفع معمول لشرط أيضاً قال ح وهو راجع للمسائل الأربع اه وانما فسدت فيها لانها قد توتى الى قطع الشركة في الخارج فانه يحتمل أن لا يخرج الأرض الا ذلك المشروط (قوله بعد رفعه) أي رفع ذلك المشروط والطرف متعلق بالباقي فافهم (قوله للأرض أو لأحدهما) اللام فيها للتعليل اه ح أي العشر للأرض بأن ممكن كانت عشرة أو لأحدهما بأن شرط ارفع العشر من الخارج لأحدهما والباقي بينهما فانه يجوز قال القهستاني وهذا حيلة لرب الأرض اذا أراد أن يرفع بذره وقال السائحاني فلولا بشرط رفع عشر الأرض قال الشارح في الزكاة ان كان البذر من رب الأرض فعليه ولو من العامل فعليهما اقول هو تفصيل حسن اه (قوله أو شرط التين الخ) هذه المسألة تشتمل على ثمانية صور ستة منها فاسدة ومقتان محتمتان كما في الخاتمة وانقطع هنا واحدة وهي ما اذا شرط تنصيف التين وسكاعن الحب وهي غير جائزة وذكر سبعة لأن قوله هنا لأحدهما وقوله بعده والحب لأحدهما تحتها أربع صور لأن المراد بالاحد فيهما أما رب البذر أو العامل (قوله والتين لغير رب البذر)

(و) ذكر (رب البذر)  
وقيل يحكم العرف (و) ذكر  
(جنسه) لا قدره لعله بأعلام  
الأرض وشرطه في الاختيار  
(و) ذكر (قسط) العامل (الآخر)  
ولويناه حظ رب البذر وسكاعن  
حظ العامل جازاً استحساناً (و) بشرط  
(التولية بين الأرض) ولومع  
البذر (والعامل و) بشرط (الشركة  
في الخارج) ثم فزع على الأخير  
بقوله (فيطل ان شرط لأحدهما  
قفزان مسماة أو ما يخرج من  
موضع معين أو رفع) رب البذر  
(بذره أو رفع الخارج الموقوف  
وتنصيف الباقي) بعد رفعه  
(بجلاف) شرط رفع (خارج  
المقاسمة) كثلث أو ربع (أو) شرط  
رفع (العشر) للأرض  
أو لأحدهما لأنه مشاع فلا يوتى  
الى قطع الشركة (أو) شرط (التين  
لأحدهما والحب للآخر) أي  
يطل لقطع الشركة فيما هو المقصود  
(أو) شرط (تنصيف الحب والتين  
لغير رب البذر)



برفع التبن عطفاً على تنصيف وكذا قوله والحب لاحدهما (قوله لانه خلاف مقتضى العقد) ولانه يؤدى الى قطع الشركة اذ ربما يصيب الزرع آفة فلا يخرج الا التبن معراج (قوله كما هو مقتضى العقد) لانه لو سكت عنه كان له دفع الشرط أولى لانه شرط موجب العقد وبه لا تتغير صفة العقد معراج (قوله تبعاً للصدر) أى صدر الشريعة وغيره كصاحب الهداية فانه قال ثم التبن يكون لصاحب البذر لانه غماء بذره وفي حقه لا يحتاج الى الشرط وقال مشايخ بلخ التبن بينهما أيضاً اعتباراً للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط الاصل اه وفي شرح الوهبانية للشربللى ويصكون التبن لرب البذر وهو ظاهر الرواية اه قال في الكفاية والجواب عما قاله مشايخ بلخ أن الاصل فيها عدم الجواز لانها تثبت مع المناسق فيقدر ما وجد الجوز يعمل به وما لم يوجد فلا اه (قوله المزارع بالربع الخ) هذا محمول على ما اذا كان شرط أو عرف في الصورتين بدليل ما مر عن مشايخ بلخ والا فالذى يقتضيه الفقه المشاركة على حسب نصيب كل منهما كذا حققه السيد المرشدى اه ح ملخصاً أقول وقد صرح في القضية بالتعليل بقوله لكان التعارف ثم قال أيضاً قال استأذنا والمختار في زماننا لاشئ للمزارع بالربع من التبن لكان العرف وظاهر الرواية اه وذكر ابن النخعة ان كلام القضية فيما اذا كان العمل خاصة من المزارع اه أقول والحاصل أن مبنى كل من المستثنين على اعتبار العرف كما هو مذهب البخين لكن انضم الى الاولى مع العرف موافقتها لظاهر الرواية من كون التبن لرب البذر فصارت وفاقية وبقيت الثانية مبنية على مذهبهم فقط هذا هو التحرير لهذا المحل بعون الله تعالى وأما كون مقتضى الفقه المشاركة حيث لا عرف ولا شرط ففيه نظير بل مقتضى الفقه ظاهر الرواية بل هي الفقه فافهم (قوله وكذا صحت الخ) هذه الجملة من جملة شروطها زيلعى (قوله فهذه الثلاثة جائزة) لان من جوزها انما جوزها على أنها اجارة ففى الاولى يكون لرب البذر والارض مستأجراً للفاعل وبقره تبعاً له لا تحاد المنفعة لان البقرة له كن استأجر خياطاً ليخط له بابه وفي الثانية يكون رب البذر مستأجراً للارض باجر معلوم من الخارج فيجوز كاستئجارها بدراهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجراً للعامل وحده والاصل في بيان صاحب البذر هو المستأجر ويخرج المسائل على هذا كما رأيت زيلعى ملخصاً وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت واحد فقلت \* أرض وبذر كذا أرض كذا على \* من واحد ذى ثلاث كما قبلت (قوله وبطلت في أربعة أوجه الخ) أما الاول فلان رب البذر استأجر الارض واشترط البقر على صاحبها منفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقرة مع الارض لاختلاف المنفعة لان الارض للانبات والبقر للشق وأما الثانى فلان الارض لا يمكن جعلها تبعاً لعمله كذلك وأما الثالث فقالوا هو فاسد وينبغى أن يجوز قياساً على العامل وحده أو الارض وحدها والجواب أن القياس أن لا تجوز المزارعة لما فيها من الاستئجار ببعض الخارج وانما ترك بالآخر وهو ورد في استئجار العامل أو الارض فيقتصر عليه وأما الرابع فلما ذكرنا في الثانى زيلعى ملخصاً وفي البعقوبية ما صدر فعلة عن القوة الحيوانية جنس وما صدر عن غيرها جنس آخر اه وفي الكفاية واعلم ان مسائل المزارعة في الجواز والفساد مبنية على أصل وهو أنها تنعقد اجارة وتم شركة وانما تنعقد اجارة على منفعة الارض أو العامل ولا تجوز على منفعة غيرهما من بقر وبذر اه وقد جعت هذه الاربعة في بيت أيضاً فقلت \* والبذر مع بقر او لا كذا بقر \* لا غيراً ومع أرض اربع بطلت (قوله فهي بالتقسيم العقلى سبعة أوجه) الحصر صحيح بناء على أن بعض الاربعة من واحد والباقي من آخر أو لو كان بعضهما من واحد والباقي منهما قهى اكثر من سبعة كما لا يخفى ببق الكلام في حكم ما عدا هذه السبعة وقد ذكره البرازى ضابطاً فقال كل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين وقرع عليه ما لو أخذ رجلان أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من آخر لا يصح اه أى لان الارض هنا منهما ولو كانت من أحدهما لا يصح ونقل هذا الضابط الرملى وقال وبه تستخرج الاحكام مثلاً اذا كان البذر مشتركاً والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان من واحد لا يجوز فكذا اذا كان منهما ومثله اذا كان الكل مشتركاً لكن في هاتين الصورتين يصح كون الخارج بينهما على قدر بذرهما ولا اجرة للعامل لعمله في المشترك فافهم واستخرج بقية الاحكام بفهمك اه ويأتى في عبارة المتن ما هو من هذا النوع أقول وقد ذكر القهستاني ما يخالف هذا الضابط فراجع مثلاً

لانه خلاف مقتضى العقد (أو شرط تنصيف التبن والحب لاحدهما) لقطع الشركة في المقصود (وان شرط تنصيف الحب والتبن لصاحب البذر) كما هو مقتضى العقد (أو لم يتعزس للتبن صحت) وحينئذ التبن لرب البذر وقيل بينهما تبعاً للحب كذا قاله المصنف تبعاً للصدر وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثانى حيث قدمه فقال والتبن بينهما وقيل لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية عن القضية المزارع بالربع لا يستحق من التبن شيئاً وبالتالى يستحق النصف (وكذا) صحت (لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للآخر أو الارض له والباقي للآخر أو العمل له والباقي للآخر) فهذه الثلاثة جائزة (وبطلت) في أربعة أوجه (لو كان الارض والبقر لزيد أو البقر والبذر له والآخران للآخر) أو البقر (أو البذر له والباقي للآخر) فهي بالتقسيم العقلى سبعة أوجه لانه اذا كان من أحدهما أحدها والثلاثة من الآخر فهي أربعة



(قوله في ثلاثة) لأن الأرض إما أن يكون معها البذر أو البقر أو العمل والباقيان من الآخر اهـ ط  
 (قوله ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت) قال في الحاشية لو اشترى ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر  
 وحده أو البذر وحده فسدت وكذلك لو من أحدهم البذر فقط أو البقر فقط لأن رب البذر مستأجر  
 للأرض فلا بد من الخلقة بينه وبينها وهي في يد العامل لا في يده اهـ وعدي جامع الفصولين من الفاسدة  
 ما لو كان البذر لو أحد والأرض لثان والبقر لثالث والعمل رابع أو البذر والأرض لو أحد والبقر لثان  
 والعمل لثالث لأن استئجار البقر ببعض الخارج لم يرد به أثر فإذا فسدت في حصة البقر فقد في الباقي  
 وعندهما فساد البعض لا يشيع في الكل وتماه في الفصل الثلاثين وفي البرازية دفع إليه أرض الزرعها  
 بذرهم وبقرهم ويعمل هذا الاجنبي على أن الخارج بينهم اثلاثا لم يجز بينهم وبين الاجنبي ويجوز بينهم  
 وثالث الخارج لرب الأرض والثالثان للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل الاجنبي ولو كان البذر من رب  
 الأرض جاز بين الكل اهـ وبه يظهر ما في كلام الشارح من الاجمال (قوله في الصحيحة) يأتي مختزله قريبا  
 ولكن يغني عنه قوله وإذا صححت وانما لم يكن له شيء لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج بخلاف  
 ما إذا فسدت لأن أجر المثل في الذمة ولا تنفوت الذمة بعدم الخارج هداية (قوله الأرب البذر الخ) لانه  
 لا يمكنه المضى إلا بالتلاف ماله وهو القاء البذر في الأرض ولا يدرى هل يخرج أم لا فصار نظيره ما إذا استأجره  
 لهدم داره ثم امتنع مخ قال الرمي أما إذا لم يأب لـ كن وجد عاملا رخص منه أو أراد العمل بنفسه يجبر  
 لعدم العلة يدل عليه التشبيه اذ لو لم يمتنع عن الهدم لكن وجد رخص منه أو أراد هدمها بنفسه ليس له ذلك  
 وعلى هذا العامل تخليفه عند الحاكم على الامتناع لانه يجوز أن يرده غير ما ظهره وقد ذكر في الجوهرية  
 في الاجارة في مسألة بد المستأجر عن السفر ما يفيد هذه الاحكام وهي كثيرة الوقوع تأمل اهـ (قوله  
 ومتى فسدت الخ) فان أراد أن يطيب الخارج لهما يميز انصيهما ثم يصالح كل صاحبه بهذا القدر عما وجب عليه  
 فان لم يفعل فان كان رب البذر صاحب الأرض لا يتصدق بشيء ولا انصدق بالزائد عما غرمه من نفقة واجر  
 ولا يعتبر جرة نفسه لعدم العقد على منافعه لانه صاحب الأصل الذي هو البذر كما في المقدسي سائحاني (قوله  
 ويـ كون للآخر) أي للعامل لو كان البذر من رب الأرض أو رب الأرض لو كان البذر من العامل  
 كما في الهداية فقوله اجر مثل عمله أو أرضه لف ونشر على ذلك ولو جمع بين الأرض والبقر حتى فسدت فعلى العامل  
 اجر مثل الأرض والبقر هو الصحيح هداية وقبل اجر مثل الأرض مكروية نهاية (قوله وبالغاما بلغ عند  
 محمد) عطف على قوله ولا يراد الخ واتصاف بالفاعل الحال من اجر وما اسم موصول او نكرة موصوفة في محل  
 نصب مفعول بالغاما جلة بلغ صلة اوصفة (قوله ولو امتنع رب الأرض) أي والبذر من قبله كما في الهداية  
 والافيجير على المبنى كما تقدم (قوله اذ لا قيمة للمنافع) فيه ايجاز وعبارة شراح الهداية لان المأني به  
 مجزء المنفعة وهي لا تقوم الا بالعقد والعقد مقوم بجزء من الخارج وقد فات (قوله ويسترضى ديانة) أي  
 يلزمه استرضاءه فيما بينه وبين الله تعالى وهذا حكم في الهداية بقبول لكن جزم به في الملتقى والتبيين وغيرها  
 (قوله فيفتي) أي يفتيه المفتي بذلك وان كان القاضي لا يحكم عليه به (قوله لغيره) أي لانه صار معزورا في عمله  
 من جهة رب الأرض بالعقد ط ثم نعينه الاسترضاء باجر المثل موافق لما في التبيين لكن في القهستاني انه  
 لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اهـ تأمل (قوله وتفسخ) أي ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء  
 ورضا كما في رواية الأصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه أحدهما في رواية وبه أخذ بعضهم كما في الذخيرة  
 قهستاني بقي ما لو كان البذر منه وفي المقدسي ويضمن له بذره عند أبي يوسف وقال محمد تقوم الأرض مبذورة  
 وغير مبذورة فيضمن ما زاد البذر وقبل لا تباع لان الالتقاء ليس باستهلاك حتى ملكه الوصي ونحوه سائحاني  
 (قوله بدين محجج اليها) فيه إشارة الى أنه لا مال له سواها وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع  
 كمرضه وخباته اكتفاء بما سياتي في المساقاة ومنه غريمة سفره والدخول في حرفة أخرى كما في النظم والى انه  
 لو باع بعد الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه لم تفسخ حتى يستحصدا وتعضي المدة على  
 ما قال الفضلي كما في قاضي خان قهستاني (قوله لكن يجب ان يسترضى الخ) كذا قال ابن الكمال  
 ولم اره لغيره وعبارة الملتقى ولا شيء للعامل ان كرب الأرض او حفر الثور وكذا في الهداية والتبيين والدرر وغيرها

واذا كان من أحدهما اثنان  
 واثنان من الآخر فهي ثلاثة ومتى  
 دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت  
 (وإذا صححت فأنخرج على الشرط  
 ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء)  
 في الصحيحة (ويجبر من أبى على  
 المضى الأرب البذر فلا يجبر قبل  
 القائه) وبعده يجبر درر (ومتى  
 فسدت فأنخرج رب البذر) لانه  
 نعام ملكه (و) يكون (للاخراج  
 مثل عمله أو أرضه ولا يراد على  
 الشرط) وبالغاما بلغ عند محمد  
 (وان لم يخرج شيء) في الفاسدة  
 (فان كان البذر من قبل العامل  
 فعليه اجر مثل الأرض والبقر  
 وان كان من قبل رب الأرض  
 فعليه اجر مثل العامل) حاوي  
 (ولو امتنع رب الأرض من المضى  
 فيها وقد كرب العامل) في الأرض  
 (فلا شيء له) لـ كراهه (حكما)  
 أي في القضاء اذ لا قيمة للمنافع  
 (ويسترضى ديانة) فيفتي بأن  
 يوفيه اجر مثله لغيره (وتفسخ  
 المزارعة بدين محجج اليها)  
 اذ لم يثبت الزرع لكن يجب أن  
 يسترضى المزارع ديانة اذا عمل  
 كما مر (اما اذا ثبت ولم يستحصدا  
 لم تفسخ الأرض لتعلق حق المزارع  
 حتى لو اجاز جاز



مع انهم ذكروا في المسألة السابقة انه يسترضى الا ان يحمل عليهم هنا على القضاء كما جعل عليه الشارع عبارة  
الملتقى في شرحه تأمل ثم رأيت في النهاية قال ان قوله ولا شيء للعامل انما يصح لو البذر منه فلو من رب الارض  
فالعامل اجر مثل عمله لانه في الاول يكون العامل مستأجر الارض فيكون العقد واردا على منفعة الارض  
فيبقى عمل العامل من غير عقد ولا شبهة عقد فلا يتقوم على رب الارض وفي الثاني يكون رب الارض مستأجرا  
للعامل فكان العقد واردا على منافع الاجير فتقوم على رب الارض ويرجع عليه باجر مثل عمله كذا في الذخيرة  
عن مزارة شيخ الاسلام اه تمام له محنا (قوله فان مضت الخ) الاولى الاتيان بالواو بدل القاء كما  
في الملتقى وغيره ثلثا يوههم التفرع على مسألة القسح واعلم ان من تمة احكام هذه المسألة كون نفقة الزرع  
عليهما بقدر الحصة الى ان يدرك وسيذكره المصنف بعد ففكان عليه ان يؤخر قوله فان مضت الخ عن  
المسائل التي فصل بها بينه وبين تمام احكامه ليتيم نظام كلامه وليتضح فهم مراده وعبارة الدرر والقرر  
مضت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض  
الارض لتربية حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة الزرع كاجر السقي والمحافظة والحصاد والرفاع والمردوس  
والتذرية عليهم ما بقدر حقوقهما حتى يدرك وفي موت احدهما قبل ادراك الزرع يترك في مكانه الى ادراكه  
ولا شيء على المزارع لانا بقينا عقد الاجارة ههنا استحسانا بالبقاء مدة الاجارة فامكن استقرار العامل او وارثه على  
ما كان عليه من العمل أما في الاول فلا يمكن الابقاء لانقضاء المدة اه (قوله اجر مثل نصيبه) أي اجر مثل  
ما فيه نصيبه من الارض ابن كمال (قوله كافي الاجارة) أي اذا استأجر ارضا مضت المدة قبل الادراك يبق  
الزرع فيها الى ادراكه باجر المثل كما ترى بابه (قوله حيث يكون الكل) أي من اجر السقي والمحافظة  
الخ ما قدمناه وعبارة الهداية حيث يكون العمل (قوله على ان يزرعها) أي الاخر وكذا الضمير ان بعده  
(قوله فالزراعة فاسدة) لما سبذكره من اشتراط الاعارة (قوله ويكون الخارج بينهما نصفين) تبعاً  
للذر (قوله اجر نصف الارض لصاحبها) فلو كانت الارض لبيت المال يدفع لبيت المال ما هو له ثم يقسم  
الباقى بينهما نصفين وهذه واقعة الحال رمي على جامع الفصولين (قوله لفساد العقد) أي وقد استوفى  
بهذا العقد الفساد منافع نصف الارض فيجب اجره (قوله والرابع) بالقبح وسكون الياء المثناة التثنية  
الفضل والمراد به الخارج (قوله لا شرطه الاعارة في المزارعة) أي اعارة بعض الارض للعامل فافهم قال  
في الحاشية لان صاحب الارض يصير قائلاً للعامل ازرع ارضي بذري على ان يكون الخارج كله لي وازرعها  
بذرك على ان يكون الخارج كله لك فتفسد لانها مزارعة بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل  
وكذا لو شرطاه اثلاثاً اه والمراد بالخارج الاول الخارج من بذور رب الارض وبالثاني الخارج من بذور العامل  
ثم قال في الحاشية واذا فسدت فالخارج بينهما على قدر بذورهما وسلم لرب الارض ما اخذ لانه غناء ملكه في ارضه  
ويطيب للعامل قدر بذره ويرفع قدر اجر نصف الارض وما انفق أيضاً ويتصدق بالفضل لحصوله من ارض الغير  
بعقد فاسد ولو كانت الارض لاحدهما والبذر منهما وشرط العمل عليهما على ان الخارج نصفان بازان كلا  
عامل في نصف الارض يبذره فكانت اعارة لا بشرط العمل بخلاف الاول اه أي فلم تكن مزارعة حتى يقال  
شرط فيها اعارة كما افاده في الفصولين وتتمام هذه المسائل في الحاشية فراجعها (قوله مطلقاً) أي سواء احتج  
اليها قبل انتهاء الزرع او بعده ح (قوله بعدمضي مدة المزارعة) الذي احوجه الى هذا التقيد فصل  
المصنف بينه وبين قوله فان مضت المدة ولو وصل به كغيره لم يحتج الى ذلك (قوله عليهما) لانها كانت على  
العامل لبقاء العقد لانه مستأجر في المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فيجب عليهما مؤنته على قدر ملكهما  
لانه مشترك بينهما من (قوله كنفقة بذر) أي بذره في الارض وحله الى موضع القائه ط (قوله كحصاد)  
يفتح الحاء وكسرهما وكذا الرفاع وهو رجوع الزرع الى موضع الدياس أي الدراس وهذا الموضع يسمى الجرن  
والبيدر سائحات (قوله وحمل عليه اصل صدر الشريعة) حيث قال وبهذا ينكشف لك ان قول صدر  
الشريعة فالحاصل ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل محمول على ما اذا كان قبل مضى مدة المزارعة  
ليتصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضى فلا عقد ولا استحقاق (قوله فان شرطاه)

(فان مضت المدة قبل ادراكه)

الزرع فعلى العامل اجر مثل

نصيبه من الارض الى ادراكه

أي الزرع كافي الاجارة بخلاف

مالومات احدهما قبل ادراكه

الزرع حيث يكون الكل على

العامل او وارثه لبقاء العقد

استحسانا كما سيبي (دفع) رجل

(ارضه الى اخره على ان يزرعها

بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان

والخارج بينهما كذلك فعلا على

هذا فالزراعة فاسدة ويكون

الخارج بينهما نصفين وليس للعامل

على رب الارض اجر) لشركته

فيه (و) العامل (يجب عليه اجر

نصف الارض لصاحبها) لفساد

العقد (وكذا لو كان البذر ثلثاه

من احدهما وثلثه من الاخر

والربع بينهما) نصفين او (على

قدر بذورهما) فهو فاسد ايضا

لا شرطه الاعارة في المزارعة

عمادية (و) اعلم ان (نفقة الزرع)

مطلقا بعد مضى مدة المزارعة

(عليهما بقدر الحصة) وأما قبل

مضيها فكل عمل قبل انتهاء الزرع

كنفقة بذرو مؤنة حفظ وكرى نهر

على العامل ولو بلا شرط فاذا انتهى

بقى ما لا مشترك بينهما فيجب عليهما

مؤنته كحصاد ودياس كذا حزره

المصنف وحمل عليه اصل صدر

الشريعة فليحفظ فان شرطاه على

العامل



الضمير راجع الى نفقة الزرع لا مقابل النفقة المحتاج اليها بعد الانتهاء في الكلام شبه الاستخدام اه ح  
 (قوله فسد) هذا ظاهر الرواية كما في الخاتمة ويأتي تصحيح خلافه (قوله بخلاف) متعلق بقوله ونفقة  
 الزرع عليه ما بالخصص ح (قوله أو وارثه) فيما لو كان الميت العامل وسبأ في الفروع عن الملتقى أو كان  
 الميت كل منهما تامل (قوله لبقاء مدة العقد) أي فيكون العقد باقيا استصحابا فلا أجر عليه للأرض لكن  
 ينتقض العقد فيما بقي من السنين كما في الخاتمة وغيرها لعدم الضرورة قال في التاترخانية وهذا إذا قال المزارع  
 لا أقطع الزرع فان قال اقطع لا يبقى عقد الاجارة وحيث اختار القلع فلورثة رب الأرض خيارات ثلاثة ان شاء  
 قلعوا الزرع يثم أو انفقوا عليه بأمر القاضي ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصص أو غرموا  
 حصص المزارع والزرع لهم هذا إذا مات رب الأرض بعد الزراعة فلو قبلها بعد عمل المزارع في الأرض انتقضت  
 ولا شيء له ولو بعد ما قبل النبات في الانتقاض اختلاف المشايخ وان مات المزارع والزرع بقل فان أراد ورثته  
 القلع لا يجبرون على العمل ولرب الأرض الخيارات الثلاثة اه ملخصا وفي الذخيرة وفرق بين موت الدافع  
 والزرع بقل وبين انتهاء المدة كذلك ان ورثة الدافع في الثاني يرجعون بنصف القيمة مقدرا بالحصص لان بعد انتهاء  
 المدة النفقة عليهم انصفان وفي الموت على العامل فقط لبقاء العقد وفرق من وجه آخر هو ان ورثة الدافع  
 لو غرموا حصص العامل من الزرع يغرمونه بآثار غير مقلوع لان له حق القرار والترك لقيام المزارعة وفي انتقاض  
 المدة يغرمونه مقلوعا اه بالمعنى وسبأ في ان شاء الله تعالى في المسافة مزبديان (قوله كما مر) من قوله  
 وأما قبل مضيا الخ (قوله ولا شيء لكرابه) بخلاف ما مر من انه لو امتنع رب الأرض من المنى فيها وقد كرب  
 العامل يسترضى ديانة قال الزبلي لانه مكان مقرور من جهته بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا  
 لان الموت يأتي بدون اختيار اه (قوله كما مر) لم ارمأ فيده في كلامه السابق (قوله وكذا  
 لو فسخت بدين محوج) أي ليس للعامل ان يطالبه بشيء يلقى وظاهره انه لا يؤمر باسترضائه ديانة  
 وهو خلاف ما قدمه المصنف وقد منا الكلام فيه (قوله وصح اشتراط العمل) أي المحتاج اليه  
 بعد الانتهاء وهذا مقابل ظاهر الرواية الذي قدمه (قوله ونسف) هو تخليص الحب من تبسه  
 ويسمى بالتذرية سائحي (قوله للتعامل) فصار كالاستصناع درمتمنى قال في الخاتمة لكن ان لم يشترط  
 يكون عليهما كما لو اشترى حطباً في المصر لا يجب على البائع ان يحمله الى منزل المشتري واذا شرط عليه لزمه  
 للعرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة فسد عند الكل لعدم العرف وعن نصر بن يحيى ومحمد  
 ابن سلة ان هذا كله على العامل شرط عليه ام لا للعرف قال البرخسي وهو الصحيح في ديارنا أيضا وان شرط  
 شيئا من ذلك على رب الأرض فسد العقد عند الكل لعدم العرف اه (قوله ولو فاسدة) بيان للاطلاق  
 (قوله فلا تصح الكفالة بها) أي بحصة رب الأرض منها فلا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بلا صنعه سواء  
 كان البذر من رب الأرض أو من العامل لان حصته امانة عند المزارع وتفسد المزارعة ان كانت الكفالة  
 شرطا فيها كالمعاملة خاتمة (قوله نعم لو كفله) أي كفله لرجل عن صاحبه بحصته ط (قوله ان استهلكها)  
 شرط لكفل لا يثبت (قوله صحت المزارعة) والكفالة لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو  
 الاستهلاك خاتمة (قوله والا) بان كانت على وجه الشرط فسدت المزارعة لان دين الاستهلاك لا يجب بعقد  
 المزارعة فتفسد المزارعة كن كفل للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع خاتمة وتخصيص  
 الفساد بالمزارعة يفهم صحة الكفالة لعدم المناقاة فيما يظهر لي فليراجع ثم رأيت صريحاً في التاترخانية عن الخط  
 (قوله بهذا السبب) هو التقصير (قوله كما مر) في قوله وأما قبل مضيا الخ (قوله وهي)  
 أي حصص الآثر بقرينة المقام اذ ليس كل الزرع في يده امانة لان بعضه له فانهم (قوله في السراجية الخ)  
 المقصود من نظرية المضمون (قوله فيضمن فضل ما بينهما) أي نصف الفضل كما في الخاتمة (قوله لا يضمن)  
 لانه ليس بتقصير (قوله والا يضمن) أي لو المزارعة صحيحة كما مر (قوله شرط عليه الحصاد الخ)  
 هذا بناء على الاصح من صحة اشتراطه عليه (قوله ترك حفظ الزرع الخ) هذا اذا لم يدرك الزرع فاما  
 اذا أدرك فلا ضمان على المزارع ترك الحفظ هندية عن الذخيرة وسبأ في انه على العامل للعرف ط

فسدت) كما لو شرطاه على رب  
 الأرض (بخلاف ما لو مات رب  
 الأرض والزرع بقل فان العمل  
 فيه جميعا على العامل أو وارثه)  
 لبقاء مدة العقد والعقد يوجب  
 على العامل عملا يحتاج اليه الى  
 انتهاء الزرع كما مر ولو مات قبل  
 البذر بطلت ولا شيء لكرابه كما مر  
 وكذا لو فسخت بدين محوج مجتبي  
 (وصح اشتراط العمل) كحصاد  
 وديان ونسف على العامل (عند  
 الثاني للتعامل وهو الاصح) وعليه  
 الضوى ملقى (الغلة في المزارعة  
 مطلقا) ولو فاسدة (امانة في يد  
 المزارع) ثم فرع عليه بقوله (فلا  
 ضمان عليه لو هلك) الغلة في يده  
 بلا صنعه فلا تصح الكفالة بها ثم  
 لو كفله بحصته ان استهلكها  
 صحت المزارعة والكفالة ان  
 لم تكن على وجه الشرط  
 والافسدت المزارعة خاتمة  
 (ومثله في الحكم) المعاملة (أي  
 المسافة فان حصص الدهقان في يد  
 العامل امانة) واذا قصر المزارع  
 في سقي الأرض حتى هلك الزرع  
 بهذا السبب (لم يضمن) المزارع  
 (في) المزارعة (الفاسدة ويضمن  
 في العجيبة) لوجوب العمل عليه  
 فيها كما مر وهي في يده امانة فيضمن  
 بالتقصير في السراجية اكارزلة  
 السقي عدا حتى يسر ضمن وقت  
 ما ترك السقي فبقيته ناسا في الأرض  
 وان لم يكن للزرع قيمة قومت  
 الأرض من روعة وغير من روعة  
 فيضمن فضل ما بينهما (فروع)  
 آخر الا كما رآنا في ان تأخير  
 معتادا لا يضمن والا ضمن شرط  
 عليه الحصاد قفلا حتى هلك  
 ضمن الا ان يؤخر تأخيرا معتادا  
 ترك حفظ الزرع



حتى اكله الذواب ضمن وان لم يرد  
الجراد حتى اكله كله ان امكن  
طرده ضمن والا بزيادة زرع  
ارض رجل بلا امره طال به بحصة  
الارض فان كان العرف جرى  
في تلك القرية بالنصف أو بالثلث  
وفوه وجب ذلك حث بين رجلين  
ابي احدهما ان يسقيه أجبر  
فلو سد قبل رفعه للماحصين  
لا ضمان عليه وان رفع الى القاضي  
وأمره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر  
الفتاوى شرط البذر على المزارع  
ثم زرعها رب الارض ان على  
وجه الاعانة فزراعة والافنقض  
لهادفع الارض المستأجرة من  
الآب من زراعة جازان البذر من  
المستأجر ومعاملة لم يجز استأجر  
أرض ثم استأجرها صاحبها لعمل  
فيها جاز الكل من منح المصنف  
قلت وفيه في آخر باب جنابة  
البهيمة مع زيادة لامة بستان  
ضيع أمر البستان وغفل حتى  
دخل الماء وتلفت الكروم  
والخيطان قال ضمن الكروم  
لا الخيطان ولو فيه حصرم ضمن  
الحصرم لا العنب لنهاية فصار  
حفظه عليهما قلت قال ق ويضمن  
العنب في عرفنا انتهى انفق  
بلا اذن الاخر ولا أمر قاض  
فهو متبرع كرمه دار مشتركة مات  
العامل فقال وارثه انا اعمل  
الى ان يستحصد فله ذلك وان ابي  
رب الارض ملتي وفي الوهبانية  
ويأخذ أرضا لليتيم وصيه  
مزارعة ان كان ما هو يذر  
ولو قال بذر الارض مني مزارع  
له القول بعد الحصد والحصم ينكر

(قوله حتى اكله كله) التقيد بالكل اتفاق فيما يظهر ط (قوله زرع ارض رجل الخ) قدمنا الكلام عليه  
في كتاب العصب مستوفى فراجع (قوله حث) أي زرع قاموس وقوله بين رجلين أي مشترك بينهما  
لا بالمزراعة لأن المزارع بضمن اذا قصر بلا مرافعة كما قدمه وما ذكره هنا ذكره في جامع الفصولين وكذا  
في التاترخانية عن أبي يوسف (قوله أبا احدهما) أي امتنع عن السقي لما طلب الاخر منه أن يسقيه معه  
(قوله أجبر) أي أجبره الحاكم وهذا أحد قولين قدمناهما في آخر القصة عن الخلاصة ثانيهما انه لا يجبر ويقال  
للطالب اسقه وانفق ثم ارجع بنصف ما انفق ونقل الثاني في التاترخانية عن جامع الفتاوى مقتصر عليه  
(قوله وان رفع الى القاضي الخ) وجه الضمان انه بأمر القاضي تحقق الوجوب عليه كالا شاهد على صاحب  
الحائط المائل فاذا امتنع بعده وفسد الزرع صار متعديا فيضمن حصة شريكه لأن الزرع مشاع بينهما لا يمكن  
شريكه ان يسقي حصته منه ولا يلزمه سقي الجميع وحده ولا يمكنه قسمة جبرا ولا بالتراضي ما لم يتفقا على القطع  
كما قدمنا في القصة هذا ما ظهر لي فافهم (قوله شرط البذر الخ) ذكر في جامع الفصولين مسائل من هذا النوع  
ثم قال فالخامس انه لو كان البذر لرب الارض أو المزارع وزرعه أحدهما بلا اذن الاخر وبث الزرع أو لم يثبت  
حتى قام عليه الاخر بلا اذنه حتى ادرك ففي كل الصوري يكون الظاهر بينهما الا في صورة واحدة وهي أن يكون  
البذر لرب الارض وزرعها بربها بلا اذن المزارع وبث ثم قام عليه المزارع فالخارج كله لرب الارض اه (قوله  
من الاجر) بالجيم أي المؤجر متعلق بدفع (قوله جازان البذر من المستأجر) اذ لو كان من المؤجر مع ان الارض  
له والعمل منه لم يبق من الاخر شيء فينتفي مفهوم المزارعة اه ح أقول وهذا التفصيل خلاف المعتمد فقد  
ذكره في البرازية عن أبي يوسف ثم قال وقال محمد لو للبذر من المستأجر أو المؤجر يجوز ثم رجع وقال لا وهو  
المأخوذه لانه أجبر بنصف ما يخرج من أرضه الا ان يكون استأجر الرجل بدراهم اه وذكر في المنح أيضا  
انه الاصح (قوله ومعاملة) أي مساقاة معطوف على مزارعة (قوله لم يجز) قال ح لما قدمنا  
(قوله له عمل فيها) أي عمل كان غير المعاملة فان حكمها عدم الجواز كما ذكره بقوله ومعاملة لم يجز ط  
(قوله بستان) أي معامل لا أجبر بقرينة ما يأتي ح (قوله وتلفت الكروم) أي الانهيار (قوله  
بضمن الكروم) اذ يجب عليه حفظها لا الخيطان جامع الفصولين (قوله لا العنب الخ) قال في جامع  
الفصولين ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظه يلزمه فيقوم الكرم مع العنب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما  
وهذا جواب الكتاب اما على قول المشايخ بضمن مثل العنب حصة رب الكرم (قوله انفق بلا اذن الاخر)  
فيه اشعار بأن الاخر حتى قال في منية المفتي مات العامل فانفق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متبرعا ورجع  
في الثمر بقدر ما انفق وكذا في المزارعة ولو غاب العامل والمسألة بمجالها لم يرجع اه (قوله كرمه دار مشتركة)  
تقدم الكلام عليه آخر القصة (قوله فله ذلك) لبقاء العقد حكما نظر اللوارث وقدمنا انه ان اختار القطع  
له ذلك ولرب الارض خيارات ثلاثة (قوله ان كان ما هو يذر) ما فيه ضمير هو لليتيم وحاصله انه ان كان  
البذر من جهة الوصي يجوز وان من جهة اليتيم لا وعليه الفتوى لانه في الاول يصير مستأجرا أرض اليتيم  
بعض الخارج وفي الثاني يصير مؤجرا نفسه من اليتيم والاول جائز لا الثاني ولو الجنية قال ابن وهبان وينبغي  
أن تكون القبضة فيما يشترط لليتيم على ما هو المعروف في سائر التصرفات التي لليتيم وعلى هذا ينبغي أن يجوز  
لوصي المعاملة في اشجار اليتيم ونماه في شرح ابن السكينة (قوله مزارع) فاعل قال والحصد مصدر  
حصد والمسألة من قاضي خان زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحبها كنت أجبري زرعها يذري وقال  
المزارع كنت أكارا وزرعت يذري فالقول للمزارع لانها انفق على ان البذر كان في يده اه وقامه في الشرح  
خاتمة بخرع مهم يقع كثيرا ذكره في التاترخانية وغيرها مات رجل وترك أولادا صغارا وكارا وامرأة والكبار  
منها أو من امرأته غير ما غرث الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم  
في عيال المرأة تتعاهد بهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة صارت هذه  
واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقي لو كبارا أو اذن الوصي  
لو صغار فالقوله مشترك صالحة وان من بذرا أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن فالقوله للمزارعين اه والله سبحانه  
وتعالى اعلم



## (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المساقاة)

(قوله لا تخفى مناسبتها) وهي الاشتراك في الخارج ثم مع كثرة القائلين بجوازها وورود الأحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر قدمت المزارعة عليها لشدة الحاجة إلى معرفة أحكامها وكثرة فروعها ومسائلها كما أفاده في النهاية (قوله هي المعاملة الخ) وآثر المساقاة لأنها أوفق بحسب الاشتقاق فهستاني أي لما فيها من السبق غالباً وقدمتها الكلام على المفاعلة (قوله فهي لغة وشرعاً معاقدة) أفاد اتحاد المعنى فيها تبعاً لما في النهاية والعناية أخذاً بما في الصحاح أنها استعمال رجل في تخيل أو كرم أو غيرها مما لا صلاحها على سهم معلوم من غلتها وفسرها الزيلعي وغيره لغة بأنها مفاعلة من السبق وشرعاً بالمعاقدة أقول والظاهر المغيرة لا اعتبار بشروط لها في الشرع لم تعبر في اللغة والشروط قيود ولا خص غير الأعم مفهوم ما قد بر (قوله معاقدة دفع الشجر) أي كل نبات بالفعل أو بالقوة يبقى في الأرض سنة أو أكثر بقرينة الآتي فيشمل أصول الرطبة والقوة وبصل الزعفران وذلك بأن يقول دفعت إليك هذه النخلة مثلاً مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلة فقيه أشعار بأن ركنها الإيجاب والقبول كما أشير إليه في الكرماني وغيره فهستاني قال الرملي وقيد بالشجر لأنه لو دفع الغنم والدجاج ودود القرم معاملة لا يجوز كما في المجتبى وغيره وكذا النخل وفي التاترخانية أعطاه بذراً فليقل لي قوم عليه ويعطيه بالاوراق على أن الحاصل بينهما فهو لرب البذر وللرجل عليه قيمة الاوراق وأجر مثله وكذا لو دفع بقرة بالعلف ليكون الحادث نصفين اه (قوله وهل المراد الخ) الجواب نعم كما يفيد كلام القهستاني المار ولا يتأفيه تصريح التعريف بالثمر لأن المراد به ما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها كما صرح به القهستاني أيضاً وهو مبني على الغالب تأمل (قوله لم أره) أقول في البرازية ما نصه يجوز دفع شجر الحور معاملة لا تحتاج إلى السبق والحفظ حتى لو لم يحتاج لا يجوز اه وفيها آخر الباب معاملة الغيرة لأجل السقف والحطب جائزة كمعاملة اشجار الخلاف اه والخلاف بالكسر والتخفيف على وزن ضد الوفاق نوع من الصفصاف وليس به كما في القاموس (قوله إلى من يصلحه) بتطيف السواقى والسبق والتلقيح والحراسة وغيرها فهستاني (قوله حكماً) وهو الصفة على المقتضى وخلافاً أي بين الامام وصاحبيه (قوله تمكن) صفة لقوله شروطاً وقوله ليخرج الخ تعليل للتقيده فانه لا يشترط بيان البذر هنا أي بيان جنسه وكذا بيان ربه وصلاحيته الأرض للزراعة فهذه الثلاثة لا تمكن هنا فلا تشترط وكذا بيان المدة وبقي من شروط المزارعة الثمانية الممكنة هنا اهلية العاقدين وذو كرمصة العامل والتخلية بينه وبين الاشجار والشركة في الخارج ويدخل في الأخير كون الجزء المشروط له مشاعاً فافهم وفي التاترخانية ومن شروط المعاملة أن يقع العقد على ما هو في حد التوبة بحيث يريد في نفسه بعمل العامل اه وأما صفاتها فقد مناهاً اللازمة من الجانبين بخلاف المزارعة (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث قال الا في أربعة أشياء استثناء من قوله وشروطاً اه والاولى أن يجعل مستثنى من قوله وهي كالمزارعة فان المستثنيات ليست كلها شروطاً في المزارعة فتدبر ط (قوله بخلاف المزارعة) فان ربه البذر اذا امتنع قبل الاقواء لا يجبر عليه للضرر (قوله ترك بلاجر) أي للعامل القيام عليها الى انتهاء الثمرة لكن بلاجر عليه لان الشجر لا يجوز استجاره (قوله وفي المزارعة باجر) أي في التملك والعمل لان الأرض يجوز استجارها والعمل عليها بحسب ملكهما في الزرع لان رب الأرض لما استوجب الاجر على العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتهاء المدة وهنا العمل على العامل في الكل لانه لا يستوجب رب النخل عليه اجرا كما قبل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل كما كان قبل الانقضاء كضايقة (قوله واذا استحق النخل يرجع الخ) مقيد بما اذا كان فيه ثمر والا فلا أجر له قال في الولو الجية واذا لم يخرج النخل شيئاً حتى استحققت لاشئ للعامل لان في المزارعة لو استحققت الأرض بعد العمل قبل الزراعة لاشئ للمزارع فكذا هنا ولو أخرجت رجوع العامل باجر مثله على الدافع لان الاجرة صارت عيناً انتهت وهو كالتعيين في الابتداء ومتى كانت عيناً واستحققت رجوع بقيمة المنافع وكذا لو دفع اليه زرعاً بقل من أجرة فقام عليه حتى عقد ثم استحققت بخيرين أخذ نصف المقلوع أو رده ورجع على الدافع باجر مثله وكذا لو دفع اليه الأرض مزارعة والبذر من الدافع فزرعهما ونبت ثم استحققت قبل أن يستحصل فاجتار المزارع رد المقلوع يرجع باجر مثله عمله

## (كتاب المساقاة)

لا تخفى مناسبتها (هي) المعاملة بلغة أهل المدينة فهي لغة وشرعاً معاقدة (دفع الشجر) والكروم وهل المراد بالشجر ما يعم غير الثمر كالخورد والصفصاف لم أره (أي من يصلحه بجزء) معلوم (من غيره) وهي كالمزارعة حكماً وخلافاً (كذا) (شروطاً) تمكن هنا ليخرج بيان البذر ونحوه (الأي أربعة أشياء) فلا تشترط هنا (اذا امتنع احد هما يجبر عليه) اذ لا ضرر (بخلاف المزارعة) كما مر (واذا انقضت المدة ترك بلاجر) ويعمل بلاجر وفي المزارعة باجر (واذا استحق النخل يرجع العامل باجر مثله)



وقال الهندواني بقيمة حصته نابتا (قوله وفي المزارعة بقيمة الزرع) كذا أطلقه الزيلعي وقد علمت التفصيل  
وفي السائر خاتمة دفع أرضه مزارعة والبذر من العامل ثم استحققت أخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمره  
بالقطع ولو الزرع بقلا ومونة القطع على الدافع والمزارع نصفين والمزارع بالخيار أن شاء رضى بنصف المقلوع  
ولا يرجع على الدافع بشيء أورد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته نابتا له حق القرار ولو البذر من الدافع خير  
المزارع أن شاء رضى بنصف المقلوع أورد عليه ورجع باجر مثل عمله عند البلعي ويضمنه عند أبي جعفر اهـ ومثله  
في الذخيرة وتأمله مع ما قدمناه عن الولوبجية (قوله ليس بشرط هنا) أي في المسافة أن علمت المدة كما يضيده  
التعليل لا مطلقا بدليل ما يأتي (قوله للعلم بوقته عادة) لأن الثمرة لا دراهم كها وقت معلوم فليأية تفاوت  
بمخلاف الزرع لانه ان قدم في الشتاء البذر يتقدم حصاده وان أخر يتأخر لانه قد يزرع خريفا وصيفا ويريهما اتفاقا  
فاذا كان لا بد من الزرع وقت معلوم عرفا جازا أيضا وتقدم ان عليه الفتوى فلا فرق (قوله وحينئذ) أي  
حين اذ لم يشترط بيان المدة ولم يبينها قال القهستاني وأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها  
وقت ادراكه المعلوم اهـ (فرع) تجوز إضافة المزارعة والمعاملة الى وقت في المستقبل برأية (قوله  
في أول السنة) عبارة ابن ملك في تلك السنة لانه متيقن وما بعده مشكوك اهـ وهي أولى ط (قوله  
وفي الرطبة) بالفتح بوزن كلبة القضب مادام رطبيا والجمع رطاب بوزن كلاب وقيل جميع البقول ط عن  
الجوى ويأتي ما فيه (قوله على ادراكها) يعني اذا دفعها مسافة لا يشترط بيان المدة فيتمتد الى ادراك  
بذرها لانه كادراك الثمر في الشجر ابن كمال وهذا اذا انتهى بخداها كما يقيد به في العناية وسيد كره  
المصنف والا كان المقصود الرطبة ويقع على أول جرة كما يأتي (قوله ان الرغبة فيه وحده) كذا قيد به في العناية  
أيضا قال لانه يصير في معنى الثمر للشجر وادراكه له وقت معلوم وهو يحصل بعمل العامل فصح اشتراط المناصفة  
فيه والرطبة لصاحبها ولو ذكر هذا القيد عند كلام المصنف الا ان كان اخصروا ظهر (قوله فان لم يخرج الخ)  
صراط بالتمين وقد نقله المصنف عن الخانية وهذا اذا لم يسم مدة واذا سمي مدة فسيأتي بيانه ط (قوله  
ولو تبلغ الخ) أي ولو ذكر مدة تبلغ فيها أو لا تبلغ أي يحتمل بلوغها فيها وعدمه (قوله لادم التيقن الخ)  
بل هو متوهم في كل مزارعة ومسافة بأن يصطلم الزرع أو الثمرة آفة سماوية درر (قوله فعلى الشرط) هذا  
اذا كان الخارج يرغب فيه وان لم يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز شرب ليلية عن البرازية لان ما لا يرغب  
فيه وجوده وعدمه سواء خلاصة قلت وافتي في الحامدية بأنه لو برز البعض دون البعض في المدة فله أخذ ما برز  
بعمله فيها دون البارز بعدها (قوله والا فسدت) أي والا يخرج في الوقت المسمى بل تأخر فللعامل أجر  
المثل لفساد العقد لانه تبين الخطأ في المدة المسماة فصار كما اذا علم ذلك في الابداء بخلاف ما اذا لم يخرج أصلا  
لان المذهب باآفة فلا يتبين فساد المدة فبقي العقد صحيحا ولا شيء لكل واحد منهما على صاحبه هداية (قوله  
ليدوم عمله الخ) عبارة صدر الشريعة ليعمل الى ادراك الثمر واعترضها المصنف بعبارة قوية وغيرها  
بان مفادها ان الاجرة بمقابلة العمل اللاحق الى النضج وليس كذلك لانه لما تبين فساد العقد بعدم  
الخروج لزم اجر العمل السابق وأجابوا بأنه يمكن أن يقال معنى قوله ليعمل ليدوم عمله والادراك بمعنى الخروج  
لانه ما لم يخرج لا يستحق الاجر أصلا بل هو ازان لا يخرج أصلا آفة سماوية اهـ وأجاب ابن الكمال بأن المعنى  
اجر مثل العامل المستأجر ليعمل الى ادراك الثمر لا اجر مثل العامل المستأجر الى زمان ظهور فساد العقد  
فان أجر المثل يتفاوت قبله المدة وكثيرا فافهم فانه دقيق اهـ تأمل (قوله لم تبلغ الثمرة) أي لم تبلغ الغراس  
الثمرة كذا في شروح الهداية قال الثمرة بالنصب مفعول تبلغ وقاعله ضمير الغراس والمعنى انها لم تبلغ زمنا تصلح  
فيه للثمار لانها لم تثمر بالفعل لانها لو كانت سالحة للثمار لكنها وقت الدفع لم تكن مثمرة يصح بلا بيان المدة  
ويقع على أول ثمرة تخرج كما مر ولهذا عبر هناك بالشجر وهنا عبر بالغراس فتعطف لهذه الدققة (قوله تفسد)  
لان الغراس يتفاوت بقوة الارض وضعفها تفاوتا فاحشا فلا يمكن صرفه الى أول ثمرة تخرج منه زيلعي  
(قوله وكذا لو دفع اصول رطبة الخ) أي تفسد وقوله بخلاف الرطبة الخ يوهم أن الفرق بينهما من حيث  
ان المدفوع في الأول اصول الرطبة وفي الثاني الرطبة نفسها وليس كذلك بل الفرق أنه اذا لم يعلم أول  
جرة منها متى تكون تفسد وان علم تجوز قال في غاية البيان ولو دفع اصول رطبة يقوم عليها حتى تذهب

وفي المزارعة بقيمة الزرع (و) الرابع  
(بيان المدة ليس بشرط) هنا  
استحسانا للعلم بوقته عادة (و)  
حينئذ (يقع على أول ثم يخرج)  
في أول السنة وفي الرطبة على  
ادراك بذرها ان الرغبة فيه  
وحده فان لم يخرج في تلك  
السنة ففسدت (ولو ذكر مدة  
لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو  
تبلغ الثمرة فيها (أولا) تبلغ  
(صح) لعدم التيقن بفوات  
المقصود (فلا يخرج في الوقت  
المسمى فعلى الشرط) لصحة العقد  
(والا) فسدت (فالعامل اجر  
المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر  
(ولو دفع غراسا في أرض لم تبلغ  
الثمرة على ان يصلحها فخرج كان  
بينهما تفسد) هذه المسافة (ان لم  
يذكر اعواما معلومة) فان ذكر  
ذلك صح (وكذا لو دفع اصول  
رطبة في أرض مسافة ولم يسم  
المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز)  
وان لم يسم المدة



اصولها ويقطع نبتها وما خرج نصفان فهو فاسد وكذلك النخل والشجر لانه ليس لذلك وقت معلوم فكانت  
 المدة مجهولة أما اذا دفع النخيل أو اصول الرطبة معاملة ولم يقل حتى تذهب اصولها الخ يجوز ان لم يبين  
 المدة اذا كان للرطبة جرة معلومة فيقع على اول جرة وفي النخيل على اول ثمرة تخرج واذا لم يكن للرطبة  
 جرة معلومة فلا يجوز بلا بيان المدة (قوله على اول جرة) يفتح الجيم وتشديد الزاي أي يجوز بمعنى مقطوع  
 (قوله ياز) أي ان كان البذر عارياً غيب فيه كما مر (تنبيه) قد مناصحة المعاملة في نحو الحور والصفاف  
 بما لا ثمرة له والظاهر ان حكمه كالرطبة فيصح وان لم يسم المدة ويقع على اول جرة وكذا اذا دفع له اصوله وسمى  
 مدة تأمل (قوله المراد منها جميع البقول) كذا قاله ابن الكمال والضمير للرطاب وفي الجوهر الرطاب  
 جمع رطبة كالقصة والقصاع والبقول غير الرطاب فالبقول مثل الكزاث والسلق ونحو ذلك والرطاب كالتناء  
 والبطيخ والرمات والغنب والسفرجل والباذنجان وأنشأه ذلك اه تأمل (قوله لو فيه الخ) ليس المراد  
 بالتقيد الاستعارة عن شجرة لا ثمرة له لما علمت بل عما فيه ثمرة مدركة بقريضة ما بعده (قوله يعني تزيد بالعمل)  
 أقول أراد بالعمل ما يشمل الحفظ لما في الولو الجدية وغيره اذ دفع كرامة معاملة لا يحتاج لما سوى الحفظ ان بحال  
 لو لم يحفظ يذهب ثمرة قبل الادراك ياز ويصكون الحفظ زيادة في الثمار وان بحال لا يحتاج للحفظ لا يجوز  
 ولا نصيب للعامل من ذلك اه (قوله وان مدركة الخ) قال الكرخي في مختصره دفع اليه بخلافه طلع  
 معاملة بالنصف جاز وكذا لو دفعه وقد صار يسيراً أخضر أو أثمر إلا انه لم يثناه عظمه فان دفعه وقد انتهى عظمه  
 ولا يزيد قليلاً ولا كثيراً إلا انه لم يربط فسد فان أقام عليه وحفظه حتى صار غرقاً فهو لصاحب النخل وللعامل  
 اجر مثله وكذلك الغنب وجميع الفاكهة في الاشجار وكذلك الزرع ما لم يبلغ الاستحصاء واذا استحصد لم يجز  
 دفعه لمن يقوم عليه ببعضه والجواب فيه كالاول اتقاني (قوله يضاء) أي لا نبات فيها (قوله مدة معلومة)  
 وبدونها بالاولى (قوله وتكون الارض والشجر بينهما) قيد به اذ لو شرط أن يكون هذا الشجر بينهما فقط صح  
 قال في الحاشية دفع اليه أرضاً مدة معلومة على أن يقرس فيها غراساً على أن ما تحصل من الاغراس والثمار  
 يصكون بينهما جاز اه ومثله في كثير من الكتب وتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعده ووجهه  
 انه ليس لادراكها مدة معلومة كما قالوا فيها لو دفع غراساً لم تبلغ الثمرة على أن يصطفاها خيرية من الوقف  
 والمساقاة ومثله في الحامدية والمرادية وهكذا احققه الرمي في الحاشية وهذه تسمى مناصبة ويفعلونها في زماننا  
 بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرمي واذا فسدت لعدم المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لرب الارض  
 وللآخر قيمة الغرس واجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض أهل الارض لتساويهما في العلة وهي واقعة  
 الفتوى اه أقول وفي الذخيرة واذا انقضت المدة بخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها  
 وان شاء قلعتها اه وبيان ذلك فيها في الفصل الخامس فراجعها هذا وفي التاترخانية والذخيرة دفع الى ابنه  
 أرضاً للغرس فيها غراساً على أن الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتاً لغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن  
 ورثة سواء فأراد الورثة أن يكلفوه قلع الاشجار كلها ليقسموا الارض فان كانت الارض تحتل القسمة قسمت  
 وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتل يؤمر الغراس بقطع الكل ما لم  
 يصطلحوا اه فهذا كالصريح في ان المناصبة تفسد بلا بيان المدة كما فهمه الرمي من قيدهم بالمدة  
 اذ لو سمحت لكان الغراس مناصفة كما شرطاً لكنه يفيد انه حيث فسدت فالغراس للغراس لا للدافع وهو  
 خلاف ما يحتمل الرمي فلي تأمل ويمكن ادعاء الفرق بين هذا وبين ما اذا فسدت باشتراط نصف الارض ويظهر ذلك  
 مما علوا به الفساد فانهم علوا به ثلاثة أوجه منها كما في النهاية انه جعل نصف الارض عوضاً عن جميع الغراس  
 ونصف الخارج عوضاً لعمله فصار العامل مسترياً نصف الارض بالغراس المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه  
 في الارض بأمر صاحبها فكان صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً ومستهلكاً بالعاقب فيجب عليه قيمته  
 واجرامه اه ولا يتأتى ذلك في مستثنى بل هو في معنى استخبار الارض بنصف الخارج واذا فسدت العقد  
 لعدم المدة بقي الغراس للغراس ونظيره ما مر في المزارعة انها اذا فسدت فالخارج لرب البذر ولا يخفى  
 أن الغرس كالبذر وينبغي لزوم أجر مثل الارض كما في المزارعة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله لا شرط  
 الشركة الخ) هذا ثاني الاوجه التي علوا بها الفساد وعليه اقتصر في الهداية وقال انه اصحها قال

مطلب  
 في المساقاة على الحور والصفاف

(ويقع على اول جرة يكون ولو دفع  
 رطبة انتهى جذا ذها على ان  
 يقوم عليها حتى يخرج بذرها  
 ويكون بينهما نصفين جازي بلا بيان  
 مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط  
 الشركة فيها) أي في الرطبة  
 (فسدت) لشروطها الشركة فيما  
 لا يجوز عمله (وتصح في الكرم  
 والشجر والرطاب) المراد منها  
 جميع البقول (واصول الباذنجان  
 والنخل) ونحوها الشافعي  
 بالكرم والنخل (لوقبه) أي الشجر  
 المذكور (ثمرة غير مدركة) يعني  
 تزيد بالعمل (وان مدركة) قد  
 انتهت (لا) تصح (كالزراعة)  
 لعدم الحاجة (دفع أرضاً يضاء  
 مدة معلومة للغرس وتكون  
 الارض والشجر بينهما لا تصح)  
 لا شرط الشركة

مطلب  
 يشترط في المناصبة بيان المدة



في العناية لانه نظير من استأجر صباغاً يصبغ ثوبه بصبغ نفسه على أن يكون نصف المصبوغ للصباغ فان الغراس  
 آلة تجعل الارض يهابستانا كالصبغ للثوب فاذا فسدت الاجارة بقيت الالة متصلة بملك صاحب الارض  
 وهي متقومة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصبغ في ثوبه واجرمه اه (قوله فيما  
 هو موجود قبل الشركة) وهو الارض (قوله فكان كقفير الطمان) اذ هو استأجر ببعض ما يخرج  
 من عمله وهو نصف البستان هداية هذا واما وجه صحة المناصفة فقال في الذخيرة لا يهاشرا بشرط الشركة  
 في جميع ما يخرج بعمل العامل وهذا جائز في المزارعة فكذا في المعاملة اه ومقتضى هذا ان كونها  
 في معنى قفير الطمان لا يضر اذ هو جار في معظم مسائل المزارعة والمعاملة ولهذا قال الامام بفسادها وترك  
 صاحبها القياس استدلالاً بانه عليه الصلاة والسلام عامل أهل خير على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع وهذا  
 يفيد ترجيح الوجه الذي قدمناه عن النهاية فليأتمل (قوله يوم الغرس) كذا أقاده الرملي وقال لان الضمان  
 في مثله من وقت الاستئجار فتعبر قيمته من وقت صيرورته شجرة مثمر او لا من وقت الخصاصة فاعلم  
 ذلك فان الحمل قد يشبه اه (قوله وحيلة الجواز الخ) هذه الحيلة وان أقادت صحة الاشتراك في الارض  
 والغراس لكنها تضر صاحب الارض لان استئجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح ولا يستحق اجرا  
 ان عمل فقد يمنع عن العمل وبأخذ نصف الارض بالثمن اليسير اللهم الا ان يحمل على أنهما اقررا للغراس  
 وغرس كل نصفه في جانب قصص الاجارة أيضا قاتل (قوله لا يبعد ذهاب الجها) أي وبعد ذهاب  
 لاقية للنواة فكانت كالمسألة الاولى ط قال في المتع عن الحناية بخلاف الصيد اذ افرخت في أرض انسان  
 أو باضت لان الصيد ليس من جنس الارض ولا متصل بها (قوله فان مات العامل الخ) أشار الى  
 أن العقد وان بطل لكنه يبقى حكماً أي استحساناً كما في شرحه على المتق وغيره دفعا للضرر فاندفع  
 ما في الشر بلائيه من دعوى التنافي تأمل (قوله وان أرادوا القلع) التعبير يناسب المزارعة لا المساقاة  
 اه ح قلت والاحسن القطع لانه أشمل تأمل (قوله لم يجبروا على العمل) أي بل يجزى الآخر بين أن يقسم  
 البسر على الشرط وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن يتفق على البسر حتى يبلغ فيرجع بذلك في حصصهم  
 من الثمر كما في الهداية ح (قوله يقوم العامل الخ) ولو استمر الضرر تخير ورثة الآخر كما مر وتطهيره  
 في المزارعة كما في الهداية أيضا واستشكل الزيلعي الرجوع على العامل أو ورثته في حصته من الثمر فقط وكان  
 ينبغي الرجوع بجميع النفقة لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله عليه ولهذا اذا اختار  
 المضي أو لم يمت صاحبه كان العمل كله عليه فلو كان الرجوع بحصته فقط يؤدي الى أن العمل يجب عليهما حتى  
 تستحق المونة بحصته فقط وهذا خلف لانه يؤدي الى استحقاق العامل بلا عمل في بعض المدة وكذلك هذا  
 الاشكال وأرد في المزارعة أيضا اه وأجاب في السعدية بأن المعنى ان الرجوع في حصة العامل بجميع  
 النفقة لا بحصته كما فهمه هذا الفاضل اه وهذا الجواب موافق لما قدمناه في المزارعة عن التنازع  
 من أنه يرجع بجميع النفقة مقدراً بالحصة ولقول الهداية هنالك يرجع بما ينقصه في حصته ولم يقل بنصفه  
 ولا بحصته ومعنى كونه مقدراً بالحصة أنه يرجع بما أنقص في حصة العامل ان كان قدرها أو دونها لا بالرائد عليها  
 كما نقل عن المقدسي قال الجوى ثم يرد هذا أي اشكال الزيلعي على ما في الحكايف والغاية والمبسوط من أنه يرجع  
 بنصف ما انقصه هذا واعلم أن الرجوع بجميع النفقة هو الموافق لما قرره في المزارعة وتقدم متسامن أنه لو مات  
 رب الارض والزرع بقل قال عمل على العامل ببقاء العقد ولو انقضت المدة فعليهما بالحصص وعن هذا صرح  
 في الذخيرة بأن ورثة رب الارض اذا أنفقوا بأمر القاضى رجعوا بجميع النفقة مقدراً بالحصة وفي انتهاء  
 المدة يرجع رب الارض على المزارع بالنصف مقدراً بالحصة والفرق ببقاء العقد في الأول وكون العمل على  
 العامل فقط بخلاف الثاني وتماه مرق في المزارعة وهذا كله وان كان في المزارعة لكان المساقاة مثلها  
 كما قدمناه آنفاً عن الهداية ويأتى ولم يفرقوا هنا بينهما الا من وجه واحد يأتي قريباً ثم اعلم ان ظاهر التقييد  
 بأمر القاضي أنه لا رجوع بدونه فتنبه (قوله فان ماتا الخ) قال في الهداية فان ابى ورثة العامل أن  
 يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما وصفنا (قوله بل انقضت مدتها) أي والثرني  
 فهذا الاول سواء هداية (قوله ان شاء عمل) أي كالزراعة لكن هنا لا يجب على العامل أجر حصته

فيما هو موجود قبل الشركة  
 فكان كقفير الطمان فتفسد  
 (والثمر والغرس لرب الارض)  
 تبع الارضه (وللا خرقة غرسه)  
 يوم الغرس (واجر) مثل (عمله)  
 وحيلة الجواز أن يبيع نصف  
 الغراس بنصف الارض ويستأجر  
 رب الارض العامل ثلاث سنين  
 مثلاً بشئ قليل لعمل في نصيبه  
 صدر الشريعة (ذهب الريح  
 بنواة رجل والقته في كرم آخر  
 فنبت منها شجرة فهي لصاحب  
 الكرم) اذ لاقية للنواة (وكذا  
 لو وقعت خوخة في أرض غيره  
 فنبتت) لان الخوخة لا تنبت  
 الا بعد ذهاب الجها (وتطلل) أي  
 المساقاة (كالزراعة بموت  
 احدهما ومضى مدتها والثرني)  
 هذا قصد لصورتي الموت ومضى  
 المدة (فان مات العامل تقوم  
 ورثته عليه) ان شاءوا حتى يدرك  
 الثمر (وان كره الدافع) أي رب  
 الارض وان أرادوا القلع لم يجبروا  
 على العمل (وان مات الدافع  
 يقوم العامل كما كان وان كره ورثة  
 الدافع) دفعا للضرر (وان ماتا  
 فالتسار في ذلك لورثة العامل)  
 كما مر (وان لم يمت احدهما بل  
 انقضت مدتها) أي المساقاة  
 (فالتسار للعامل) ان شاء عمل على  
 ما كان



الى ان يدرك لان الشجر لا يجوز استجاره بخلاف المزارعة حيث يجب عليه أجر مثل الارض وكذا العمل كله  
على العامل وفي المزارعة عليهما زيلعي وان أبي عن العمل خير الاخرين خيارات ثلاثة كما بينا اتفاقاً (فرع) قام  
العامل على الكرم اياماً ثم ترك فلما ادرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صار للثمر قيمة له الطلب وان قبله فلا  
برازية (قوله وتفسخ بالعدر) وهل يحتاج الى قضاء القاضي فيه روايتان ذكرناهما في المزارعة اتفاقاً وهل  
سفر العامل عذره روايتان قال في البرازية والصحيح انه يوفى بينهما فهو عذر اذا شرط عليه عمل نفسه وغير  
عذر اذا اطلق وكذا التفصيل في مرض العامل اهـ (قوله وسعفه بالحرير) جمع سعة غصن  
الصل صحاح ونقله ابن الكمال عن المغرب وكتب في الهامش ان من في زكاة العناية من انه ورق الجريد الذي  
يقتضيه المراح ليس بذلك اهـ لكن ذكر القهستاني انه يطلق عليهما (قوله منه) أي من العامل  
متعلق بقوله يخاف (قوله ولو شرط على العامل فسدت) اتفاقاً عبارة الهداية ولو شرط الجذاذ على العامل  
فسدت اتفاقاً لانه لا عرف فيه اهـ وقدم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة انه يضمن الغيب بترك الحفظ  
للعرف قننه (قوله والاصل الخ) لم يقدشوا زائداً على ما قبله فان ما قبله أصل لذكره على وجه العموم تأدل  
وذكر في التاترخانية عن الينابيع ان اشتراط ما لا يفي منفعة بعد المدة على المساق كالتلقيج والتأبير والسقي  
بائز وما يتبعه منفعته بعد ما كالتقاء السريقين ونصب العرائش وغرس الاشجار ونحو ذلك مفسد (قوله كما  
بعد القسمة) أي كالعمل الذي بعد قسمة الخارج قال في العناية كالحل الى البيت والطن واشباههما وهما  
ليست من اعمالهما فيكونان عليهما لكن فيما هو قبل القسمة على الاشتراك وفيما هو بعدا على كل واحد منهما  
في نصيبه خاصة لتميز ملك كل واحد منهما عن ملك الآخر (قوله ثم زاد احدهما الخ) ذكر في الهندية اصلاً  
حسناً فقال الاصل عام ثم حرر ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا واسط جائز في الموضعين  
فاذا دفع فخلا بالنصف معاملة فخرج الثمران لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما ايهما كان ولو تناهى عظم البسر  
سازت الزيادة من العامل لب الارض ولا تجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئاً اهـ فان حل ما ذكرهنا  
على ما اذا تناهى العظم حصل التوفيق اما قبل التناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وانشاؤه حيثئذ من الطرفين جائز  
كما يشير اليه أصل الهندية فتدبر اهـ ط قلت وذكر في هذا الاصل في التاترخانية وذكر ان المزارعة  
والعاملة سواء (قوله دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز) أي اذا شرط له اكثر من قدر نصيبه قال في التاترخانية  
واذا فسدت فان الخارج بينهما نصفان على قدر نصيبهما في التخييل ولو اشتراط ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز  
اهـ وفساد مساقاة الشريك مذكور في المنع وغيرها وبه ائقي في الظهيرة والحامدية فيما يفعل في زمانها فاسد قننه  
وقيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر منهما تصح في اصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة  
ان معنى الاسارة في المعاملة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس (فرع) لو ساق أحد الشريكين على  
نصيبه أجنبياً بلا اذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم قال الرمي والقاهران مذهبنا كذلك لان المساقاة  
اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمقول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبهما فتجوز المساقاة في المشاع  
ولم ار من صرح به ثم رأيت المؤلف اجاب بانها تصح عندهما كما تنقعت والله تعالى الحمد والمنة اهـ أقول فيه  
بحث لان معنى الاجارة وان كان راجحاً في المساقاة كما قدمناه آنفاً لكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر  
لان استيفاء الشجر لا يجوز كما مر فالعامل في الحقيقة أجير لب الشجر يجز من الخارج ولا شيوخ في العامل  
بل الشيوخ في الاجرة فلم يوجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف قد بر على انه ذكر في التاترخانية في الفصل  
الحامس ما تصه اذا دفع التخييل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولودفع  
نصف التخييل معاملة لا يجوز اهـ فان كان المراد أن التخييل كله للدافع كما هو للتبادر فعدم الجواز فيه يدل  
على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يصيد عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وان كان المراد ان  
التخييل مشترك ودفع أحدهما لأجنبي فالأخر أظهر فتمين ما قلناه وثبت ان مساقاة الشريك لأجنبي ولو باذن  
الشريك الآخر لا تصح كساقاة أحد الشريكين للآخر هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله اعلم (قوله لانه  
شريك الخ) هذا يوضح لك ما أوردناه على الحيلة التي نقلها عن صدر الشريعة (قوله فيقع العمل لنفسه)  
أي اصالة وتغيره تبعاً ط (قوله ومال المساق في الخ) فلو ساق بلا اذن فالخارج للمالك كما أئقي به في الحامدية

(وتفسخ بالعذر كالمزارعة) كما

في الاجارات (ومنه كون العامل

عاجزاً عن العمل وكونه سارقاً

يخاف على ثمره وسعفه منه) دفعا

للضرر (فروع) ما قبل الادراك

كسقي وتلقيج وحفظ فعلى العامل

وما بعده كجذاذ وحفظ فعليه ما ولو

شرط على العامل فسدت اتفاقاً

ملتقى والاصل ان ما كان من عمل

قبل الادراك كسقي فعلى العامل

وبعد كحصاد عليهما كما بعد القسمة

فليحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف

ثم زاد احدهما على النصف ان

زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع

يقسم وان زاد العامل جاز لانه

اسقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة

لم يجز فلا أجر له لانه شريك فيقع

العمل لنفسه وفي الوهبانية

ومال المساق أن يساق غيره

وان اذن المولى له ليس ينكر



قال في الذخيرة دفع اليه معامله ولم يقل له اعمل برأيك فدفع الى اخره فانخرج لما لك الخيل وللعامل اجر مثله على العامل الاول بالغاما بلغ ولا اجر للاول لانه لا يملك الدفع اذ هو ايجاب الشركة في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناوله ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رؤس الخيل لا يضمن وان من عمل الاجير في امر يخالف فيه امر الاول يضمن لصاحب الخيل العامل الثاني لا الاول وان هلك من عمله في امر لم يخالف امر الاول فرب الخيل ان يضمن اتيا شامولا لاخير ان ضمنه الرجوع على الاول اهـ ومثله في التارخانية والبرازية وبه افق العلامة قاسم ونقله عن عدة كتبه فتنبه لذلك فانه خفي على كثيرين بقي انه لم يبين حكم المزارع وذكر في الذخيرة وغيره انه على وجهين الاول ان يكون البذر من رب الارض فليس للمزارع دفعهما من اربعة الا بالاذن ولودلالة لان فيه اشتراك غيره في مال رب الارض بل ارضاهما الثاني ان يكون من المزارع فله الدفع ولو بلا اذن لانه يشركه غيره في ماله وتفاصيل المسألة طويلة فلتراجع (قوله وأي شيء الخ) هي الشاة التي نذت خارج المصر ولا يقدر على اخذها يكتفي فيها الجرح في أي مكان مع السمسة كالصيد والمراد بالكفر السرمي المزارع كافر لانه يسترحب فكل مزارع ومساق اذا بذر يكفر أي يستر شره بلاني وفي كون المساق يستر نظر فتدبر والله تعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الذبايح)

(قوله مناسبتها للمزارعة الخ) كذا في شروح الهداية قال في الحواشي السعدية كان ينبغي ان تبين المناسبة بين الذبايح والمساقاة لذكر ما بعد المساقاة ويقول في كل منهما اصلاح ما لا يتفجع به بالاكل في الحال للانتفاع في المال اهـ اقول قد يوجب بانه لما كانت المساقاة متحدة مع المزارعة شروطا وحكما وخلافا كما ذكرنا في كثير من الكتب في ترجمة واحدة ونقل القهستاني عن التفتان المساقاة من المزارعة تسامحا وفي ذلك (قوله اتلافا في الحال) لان فيهما القاء البذر في الارض واستهلاكه فيها وازهاق روح الحيوان وتخريب بيته لكن هذا الاتلاف في الحقيقة اصلاح فلا ينافي ما مر فتدبر (قوله الذبيحة اسم ما يذبح) فالاطلاق باعتبار ما يذول (قوله كالذبيحة بالكسر) فهما بمعنى واحد ومنه قوله تعالى وفديناه بذبح عظيم (قوله واما بالفتح) في بعض النسخ واما الفخ والمراد المفتوح (قوله فقطع الاوداج) فيه تغليب كياياتي (قوله من شأنه الذبح) أي شرعا لان السمك والجراد يمكن ذبحهما ط أي ان كان لهما أوداج والا فلا يمكن فيهما أصلا تأمل (قوله ودخل) أي فيما يحرم المتردية والنطيحة وكذا المريضة والتي فقر الذئب بطنها على ما يأتي بيانه (قوله وكل ما لم يذك) هذا الدخول اقتضى خروج اثنين عن كونه قيدا في التعريف اهـ ح (قوله ذكاه شرعا) المعروف الذكاة بالهاء فليراجع اهـ ح اقول في القاموس التذكية الذبح كالذكاة والذكاة (قوله وذكاة الضرورة) أي في صيد غير مستأنس ونحوه مما يأتي منا وشرا (قوله وطعن وانهاردم) كذا في المنع فالاول عطف خاص على عام والثاني مسبب عنهما قال ط ولواقتصر على الجرح كما اقتصر غيره لكان أولى (قوله بين الخلق واللبة) الخلق في الاصل الخلقوم كما في القاموس أي من العقدة الى مبدا الصدر وكلام التحفة والكافي وغيرهما يدل على ان الخلق يستعمل في العنق بعلاقة الجزئية فالمعنى بين مبدا الخلق أي اصل العنق كما في القهستاني فكلام المصنف محتمل للروايتين الاتيتين (قوله بالفتح) أي والتشديد (قوله وعروقه) أي الخلق لا الذبح فهستاني (قوله الخلقوم) هو الخلق زيد فيه الواو والميم كما في المقاييس فهستاني (قوله وسطه أو اعلاه أو اسفله) العبارة للامام محمد في الجامع الصغير لكنها بالواو والواو الشارح بأواشارة الى ان الواو فيها بمعنى أو اذ ليس الشرط ونوع الذبح في الاعلا والوسط والاسفل بل في واحد منها فافهم قال في الهداية وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الخلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الذكاة ما بين اللبة والعميق ولانه مجمع العروق فيحصل بالفعل فيه انهار الدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء اهـ وبعبارة المبسوط الذبح ما بين اللبة والعميق كالحديث قال في النهاية وبينهما اختلاف من حيث الظاهر لان رواية المبسوط تقتضي الحل فيما اذا وقع الذبح قبل العقدة لانه بين اللبة والعميق ورواية الجامع تقتضي عدمه لانه اذا وقع قبله لم يكن الخلق محل الذبح فكانت رواية الجامع

وفي معانيها  
وأى شيء دون ذبح يحلها  
وأى المساق والمزارع يكفر

(كتاب الذبايح)

مناسبتها للمزارعة كونها متلافا  
في الحال للانتفاع بالنبات والجمع  
في المال الذبيحة اسم ما يذبح  
كالذبح بالكسر واما بالفتح فقطع  
الاوداج (حرم حيوان من شأنه  
الذبح) خرج السمك والجراد  
فيحلان بلا ذكاة ودخل المتردية  
والنطيحة وكل (ما لم يذك) ذكاه  
شرعا اختياريا كان أو اضطراريا  
(وذكاة الضرورة جرح) وطعن  
وانهاردم (في أي موضع وقع من  
البدن و) ذكاه (الاختيار ذبح بين  
الخلق واللبة) بالفتح المنع من الصدر  
(وعروقه الخلقوم) كله وسطه  
أو اعلاه أو اسفله وهو مجرى النفس



مقدمة لاطلاق رواية المبسوط وقد صرح في الذخيرة بأن الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل لان المذبح هو الحلقوم لكن رواية الامام الرستغني تخالف هذه حيث قال هذا قول العوام وليس بمعتبر فحل سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس او الصدر لان المعبر عندنا قطع اكثر الاوداج وقد وجد وكان ينبغي يفتى بهذه الرواية ويقول الرستغني امام معتقد في القول والعمل ولو اخذنا يوم القيامة للعمل بروايته تأخذه كما اخذنا اه ما في النهاية مخلصا وذكر في العناية ان الحديث دليل ظاهر لهذه الرواية ورواية المبسوط تساعدنا وما في الذخيرة يخالف اظهار الحديث اه اقول بل رواية الجامع تساعد رواية الرستغني ايضا ولا تخالف رواية المبسوط بناء على ما مر عن القهستاني من اطلاق الحلق على العنق وقد شنع الاتقاني في غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية التشنيع وقال ألا ترى قول محمد في الجامع او اعلاه فاذا ذبح في الاعلى لا بد ان تبقى العقدة تحت ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة والعيين بالحديث وقد حصلت لاسيما على قول الامام من الاكثاف ثلاث من الاربع انما كانت ويجوز ترك الحلقوم اصلا فبالاولى اذا قطع من اعلاه وبقيت العقدة اسفل اه ومثله في المنع عن البرازية وبه جزم صاحب الدرر والملتقى والعيني وغيرهم لكن جزم في النقاية والمواهب والاصلاح بأنه لا بد ان تكون العقدة مما يلي الرأس واليه مال الزيلعي وقال ما قاله الرستغني من ~~منه~~ فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرى واحصا بنا وان اشترطوا قطع الاكثر فلا بد من قطع احدهما عند الكل واذا لم يبق شيء من العقدة مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يترك بالاجماع الخ ورده بحسبه الشلبي والحموي وقال المقدسي قوله لم يحصل قطع واحد منهما ممنوع بل خلاف الواقع لان المراد بقطعهما فصولهما عن الرأس او عن الاتصال باللبة اه وقال الرمي لا يلزم منه عدم قطع المرى اذ يمكن ان يقطع الحرق كزبرج وهو اصل اللسان وينزل على المرى فيقطعه فيحصل قطع الثلاثة اه اقول والتحرير للمقام ان يقال ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية بغير الرستغني والا فالحق خلافه اذ لم يوجد شرط الحل باتفاق اهل المذهب ويظهر ذلك بالمشاهدة او سؤال اهل الخبرة واعتنم هذا المنال ودع عنك اجدال (قوله على الصحيح) لانه المذكور في اكثر كتب اللغة والطب وفي الهداية انه يجري العلف والماء والمرى مجرى النفس قال صدر الشريعة وهو سهول لكن قل مثله ابن الكمال عن المكشاف في تفسير سورة الاحزاب والقهستاني عن المبسوطين وقال في الطلبة الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى الشراب وفي العين انه مجراهما (قوله والمرى) بالهمز قال في انقساموس كأمير (قوله والودجان) تشبيه ودج بفتحتين عرقان عظيمان في جاني قدام العنق بينهما الحلقوم والمرى قهستاني (قوله اذلا اكثر حكم الكل) لقوله عليه الصلاة والسلام افرا الاوداج بما شئت وهو اسم جمع واقله الثلاث قال في العناية والنرى القطع للاصلاح والافراء للفساد ~~كسر~~ الهمزة انصب (قوله وهل يكنى قطع اكثر كل منها) أي من الاربعة وهذا قول محمد والاول قول الامام وعند أبي يوسف يشترط قطع الاولين واحدا والودجين ~~كأن~~ قوله قول الامام وعن أبي يوسف رواية ثالثة وهي اشترط قطع الحلقوم مع آخرين ذكره الاتقاني وغيره (قوله وصحح البرازي الخ) عبارة اصح الاجوبة في الاكثر عنه اذا قطع الحلقوم والمرى والاكثر من كل ودجين يؤكل وما لا فلا اه ويظهر من كلام غيره ان النخير في عنقه راجع للامام محمد فتأمل (قوله وسيجي) أي قبيل قوله ذبح شاه وفي المنع عن الجوهرة والنياسع اذا مرضت الشاة ولم يبق فيها من الحياة الا مقدار ما يعش المذبح فعندها لا تحل بالذكاة والخيار ان كل شيء ذبح وهو حي اكل وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيت من غير تفصيل (قوله بكل) متعلق بقطع (قوله اراد بالاوداج الخ) يشير الى انه ليس المراد خصوص الودجين والجمع لما فوق الواحد بل المراد الاربعة تغليباً أي بكل آلة تقطعها ولا ينبغي أن وصف الآلة بذلك لا يفيد اشترط قطع الاربعة للحل حتى ينافي ما مر فافهم (قوله ولو بنار) قال في الدر المنثور وهل تحل بالنار على المذبح قولان الاشبه لاسيما في القهستاني عن الزاهدي قلت لكن صرح حوا في الجنايات بأن النار عمد وبها تحل الذبيحة لكن في المنع عن الكفاية ان سال بها الدم تحل وان تجعد لا اه فليحفظ وليكن التوفيق اه (قوله او بليطة) بكسر اللام وسكون الباء آخر الحروف هي قشر القصب الا لاق والجمع لبط اه ط عن الحموي (قوله او مروءة) صحيحها بعض شراح الوقاية

الرستغني هو علي بن سعد ابو الحسن من رستغين بضم الراء وسكون السين المهملة وضم التاء ثالث الحروف وسكون الغين الموحدة وبالنون وبعد القا احدى قرى سمرقند كذا في طبقات عبد القادر اه مؤلفه

على الصحيح (والمرى) هو مجرى الطعام والشراب (والودجان) مجرى الدم (وحل) المذبح (بقطع أي ثلاث منها) اذلا اكثر حكم الكل وهل يكنى قطع اكثر كل منها خلاف وصحح البرازي قطع كل حلقوم ومرى واكثر ودج وسيجي انه يكنى من الحياة قدر ما يبقى في المذبح (و) حل المذبح (بكل ما فرى الاوداج) اراد بالاوداج كل الاربعة تغليباً (وأمر الدم) أي اساله (ولو) بنار او بليطة أي قشر قصب (أو مروءة) هي جرياض كالسكين يذبح بها (الاستنواظ فراقاثنين



بكسر الميم ولم تجده في المعبرات من اللغات وقد اورد هاهنا صاحب الدستور في الميم المفتوحة كذا قاله اخي زاده  
 منغ (قوله مع الكراهة) أي كراهة الذبح بها وأما كل الذبح بها لا بأس به كما في العناية والاختيار  
 شربلاية (قوله بشفرة) بفتح الشين ح عن جامع اللغة وفي التماسوس انها السكين العظم وما عرض  
 من الحديد وحدثه شفار (قوله ونذب الخ) لا امر به في الحديث ولا نهى تعرف ما يراد بها كما جاء في الخبر  
 ايهت اليها ثم الا عن اربعة خالاتها واورازقها وحفها وسفادها شربلاية عن المبسوط (قوله ان بقيت حية  
 الخ) قال الفقيه أبو بكر الاعمش وهذا انما يستقيم ان لو كانت تعيش قبل قطع العروق بأكثر مما يعيش  
 المذبوح حتى يحل بقطع العروق ليكون الموت مضافا اليه والا فلا تحل لانه يحصل الموت مضافا الى الفعل  
 السابق اتقاني لكن رأيت بهامشه قال الحاكم الشهيد هذا التفصيل يصح فيما اذا قطعه بدفتين فلو بدفعة  
 فلا حاجة اليه كما قلنا في الديات لو شجعه موختين بنضرة فقيه اersh وبنضرتين ارشان اه اقول وهو الذي  
 يظهر لمن تدبروا الميز كرجه وور الشراح هذا التفصيل (قوله والنخ) بالنون والخاء المعجمة والعين  
 المهملة (قوله بلوغ السكين النخاع) المناسب ابلاغ السكين اه ح وقيل النخاع ان يمتد رأسه حتى يظهر  
 مذبجه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن من الاضطراب فان الكل مكروه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة  
 هداية وذكر الرخشي أن الأخير هو الجعج بالباء دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان النكواشي رده بأن  
 النخاع بالباء لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثير لما بحث عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم يجد  
 فجز من القاضل التفاضل لذلك ليس بشيء فهستاني والنخاع بالنون قال في العناية بالفتح والكسر  
 والنخاع (قوله وكراه الخ) هذا هو الاصل الجامع في افادة معنى الكراهة عناية (قوله أي تسكن عن  
 الاضطراب) كذا قسره في الهداية (قوله وهو تفسير باللازم) لانه يلزم من برودتها تسكنها بلا عكس  
 (قوله لمخالفة السنة) أي المؤكدة لانه توارثه الناس فيكره تركه بلا عذر اتقاني (قوله ان كان صيدا)  
 قيد قوله حلالا وقوله خارج الحرم واحترزه عن ذبح الشاة ونحوها فتحل من محرم وغيره ولو في الحرم (قوله  
 فصيد الحرم لا تحل الذكاة في الحرم مطلقا) أي سواء كان المذكي حلالا او محرما كما ان الحرم لا يحل الصيد  
 بذكاته في الحل او الحرم وتقييده بقوله في الحرم يفيد ان الحلال لو اخرج الى الحل وذبح فيه يحل قال ط  
 والظاهر خلافه اه اقول يؤيده ايضا قول الهداية لان الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع محرم فلم يكن ذكاة (قوله ذميا  
 او حرييا) وكذا حرييا وتغلبيا لان الشرط قيام الملة هداية وكذا الصابئة لانهم يقررون بعيسى عليه السلام  
 فهستاني وفي البدائع كتابهم الزبور واعلمهم فرق وقدم الشارح في الجزية ان السامرة تدخل في اليهود لانهم  
 يدينون بشريعة موسى عليه السلام ويدخل في النصاري الافرنج والارمن سائحا وفي الحامدية وهل  
 يشترط في اليهودي أن يكون اسرا يلبس وفي النصاري ان لا يعتقد ان المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها  
 عدمه وبه افتى الجد في الاسرائيلي وشرط في المستصفي حل منا حكمهم عدم اعتقاد النصاري ذلك وفي المبسوط  
 ويجب ان لا يأتوا ذبايح أهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح اله وان عزير اله ولا يتزوجوا بنسائهم لكن  
 في مبسوط شمس الاثمة وتحل ذبيحة النصاري مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة اولا ومقتضى الدلائل الجواز كما ذكره  
 القرطبي في فتاواه والاولى أن لا يأتوا كل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا للضرورة كما حققه الكمال بن الهمام اه  
 وفي المعراج ان اشتراط ما ذكر في النصاري مخالف لعامة الروايات (قوله الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر  
 المسيح) فلو سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني به المسيح قالوا يؤكل الا اذا نص فقال باسم الله الذي هو ثالث  
 ثلاثة هندية وافادته يؤكل اذا جاء به مذبوحا عناية كما اذا ذبح بالحضور وذكر اسم الله تعالى وحده (قوله  
 ولو الذابح مجنون) كذا في الهداية والمراد به المعتوه كما في العناية عن النهاية لان المجنون لا قصد له ولا نية  
 لان التسمية شرط بالنص وهي بالقصد وصحة القصد بما ذكرنا يعني قوله اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط  
 اه ولذا قال في الجوهر لا تؤكل ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران الذي لا يعقل اه شربلاية  
 لكن في التبيين ولو سمي ولم تحضره التسمية صح اه فيفيد انه لا حاجة الى التأويل كذا قيل وفيه نظر اقول  
 الزباني بعده لان ظاهر حاله يدل على انه قصد التسمية على الذبيحة اه فان المجنون المستغرق لا قصد له عند

ولو كانا من زوجين حل عندنا (مع  
 الكراهة) لما فيه من الضرر  
 بالحيوان كذبجه بشفرة كلية  
 (ونذب احساد شفرته قبل  
 الاضجاع وكراهه كالجتر برجلها  
 الى المذبح وذبحها من قفاها)  
 ان بقيت حية حتى تقطع العروق  
 والالم تحل لموتها بلا ذكاة (والنخ)  
 بفتح فسكون بلوغ السكين  
 النخاع وهو عرق ابيض في جوف  
 عظم الرقبة (و) كراه كل تعذيب  
 بلا فائدة مثل (قطع الرأس والسلخ  
 قبل ان تبرد) أي تسكن عن  
 الاضطراب وهو تفسير باللازم  
 كما لا يخفى (و) كراه (ترك التوجه  
 الى القبلة) لمخالفة السنة (وشرط  
 كون الذابح مسلما حلالا خارج  
 الحرم ان كان صيدا) فصيد الحرم  
 لا تحل الذكاة في الحرم مطلقا  
 (أو كذا ذميا أو حرييا) الا اذا  
 سمع منه عند الذبح ذكر المسيح  
 (فتحل ذبيحتهما ولو) الذابح  
 مجنونا



(قوله يعقل التسمية الخ) زاد في الهداية ويضبط وهما قيد لكل المعطوفات السابقة واللاحقة اذا اشتركا  
 أصل في القيود كما تقرر فاستثنى فالضمير فيه للذابح المذكور في قوله وشرط كون الذابح لا للصبي كما وهم  
 واختلف في معناه في العناية قيل يعني يعقل لفظ التسمية وقيل يعقل بأن حل الذبيحة بالتسمية ويقدر على الذبح  
 ويضبط أي يعلم شرائط الذبح من فري الاوداج واللقوم اه ونقل أبو السعود عن مناهي الشريعة لآلية أن  
 الاول الذي ينبغي العمل به لان التسمية شرط فيشترط حصوله لا تحصيله فلا يتوقف الحل على علم الصبي أن  
 الذبيحة انما تحل بالتسمية اه وهكذا ظهر لي قبل أن أراء مسطورا وبؤيده ما في الحقائق والبرازية لوزن  
 التسمية ذاكر الها غير عالم بشرطيتها فهو في معنى الناسي اه (قوله أو اقلف) هو الذي لم يحسن وكذا  
 الاغلف وذكره احتراز اعماروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكره ذبيحته اتقاني (قوله  
 أو آخرس) مسلما وكأيا لان عجزه عن التسمية لا يمنع صحة ذكائه كصلاته اتقاني (قوله لا تحل ذبيحة غير  
 كتابي) وكذا الدور كما صرح به الحصني من الشافعية حتى قال لا تحل القرينة المعمولة من ذبايحهم  
 وقواعدنا واقفه اذ ليس لهم كتاب منزل ولا يؤمنون بنبي مرسل والكتابي من يؤمن بنبي ويقرب بكتاب  
 رملي أقول وفي بلاد الدور كثير من النصارى فاذا ذبحوا بالقرينة أو الجبن من بلادهم لا يحكم بعدم الحل ما لم  
 يعلم أنهم معمولة بأقعة ذبيحة درزي والافقد تعمل بغير اقعة وقد يذبح الذبيحة نصراني تامل وسيأتي عن  
 المصنف ان كتاب الصيد أن العلم بكون الذابح أهلا للذبح كذالك ليس بشرط ويأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى  
 (قوله وجني) لما في المتنقظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبايح الجبن اه اشياء والظاهر أن ذلك  
 محله ما لم يتصور بصورة الآدمي ويذبح والافتحل نظرا الى ظاهر الصورة ويجزى اه ط (قوله وجبري الخ)  
 الظاهر أن صاحب الاشياء أخذه من القنية ونص عبارته بآب بعد ان رقم لبعض المشايخ وعن أبي علي أنه تحل  
 ذبيحة المجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كآهل الذمة وان كان آباؤهم من أهل العدل لم تحل لانهم بمنزلة  
 المرتدين اه ومراده بأبي على الجبائي رئيس أهل الاعتزال وبالمجبرة أهل السنة والجماعة فانهم يسمون  
 أهل السنة بذلك كما يفصح عنه كلام البيهقي الجشعي منهم في تفسيره والمراد بأهل العدل انفسهم كما علم ذلك في علم  
 الكلام فقد غير صاحب الاشياء المجبرة بالجبرية اه منح أقول وأيضاً غير أهل العدل بالنسبة فان المعتزلة  
 لم يسموا بأهل السنة بل بأهل العدل لقولهم بوجوب الصلاح والاصح على الله تعالى وانه تعالى لا يخلق الشر  
 لزعمهم القاسدان خلاف ذلك ظلم تعالى الله عما يلق به علوا كبيرا لكن تغييره المجبرة بالجبرية لا ضرورة فيه  
 لما في تعريفات السيد الشريف الجبراسند فعل العبد الى الله تعالى والجبرية اثبات متوسطة ثبت للعبد  
 كسب في الفعل كالأشعرية وخالصة لا تثبت كالجهمية اه فالجبرية يطلق عليهما لكون الجبرية  
 الخالصة يقولون ان العبد بمنزلة الجادات وان الله تعالى لا يعلم الشيء قبل وقوعه وان علمه حادث  
 لا في محل وانه سبحانه لا يتصف بما يوصف به غيره كالعلم والقدرة وان الجنة والنار يقينان ووافقوا المعتزلة  
 في نفي الرؤية وخلق الكلام كما في المواقف والخاصل أنه ان أريد بالجبري من هو من أهل السنة والجماعة  
 وان ذبيحته لا تحل لو أبوه من أهل العدل كما في القنية فهذا الفرع مخرج على عقائد المعتزلة الفاسدة وعلى  
 تكفيرهم أهل السنة والجماعة لقولهم بآثبات صفات قد ثمة له تعالى فان المعتزلة قالوا ان النصارى كفرت بآثبات  
 قديمين فكيف بآثبات قدماء كثيرة ورد ذلك موضع في علم الكلام وان كان المراد به الجهمية وان ذبيحة الجهمي  
 لا تحل لو أبوه سنيا لانه مرتد فهو مبني على القول بتكفير أهل الأهواء والراجح عند أكثر الفقهاء والمتكلمين  
 خلافه وانهم فساق عصاة ضاللون ويصلى خلفهم وعليهم ويحكم بتوارثهم مع المسلمين منا قال المحقق ابن الهمام  
 في شرح الهداية فم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون  
 بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه فاذا علمت ذلك ظهر لك  
 أن هذا الفرع ان كان مبني على عقائد المعتزلة فهو باطل بلا شبهة وان كان مبني على عقائدنا وصاحب الاشياء  
 قاسه على فريق المعتزلة فانهم فرضوه فينبأ وهو فرضه في أمثالهم بقرينة قوله لو سنيا فهو مبني على خلاف  
 الراجح وما كان ينبغي ذكره ولا التعويل عليه وكيف ينبغي القول بعدم حل ذبيحته مع قولنا يحل ذبيحة اليهود  
 والنصارى القائلين بالتثليث واتقاه عن مذهب أبيه السني الى مذهب الجبرية لم يخرج به عن دين الاسلام

أو امرأة أو صبي يعقل التسمية  
 والذبح) ويقدر (أو اقلف  
 أو آخرس لا) تحل (ذبيحة) غير  
 كتابي من (وثني ومجوسى ومرند)  
 وجني وجبري لو أبوه سنيا ولو أبوه  
 جبري انحلت اشياء



لأنه مصدق نبي مرسل وبكتاب منزل ولم يتقبل الإبدليل من الكتاب العزيز وإن كان مختطفا فيه فكيف يكون أدنى حال من النصراني المثلث بلا شبهة دليل أصلا بل هو مخالف في ذلك لرسوله وكأبه لقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا وما أمرنا إلا بالعبادة والله مخلصنا من الدين وغير ذلك والحمد لله على التوفيق (قوله لأنه صار كتردد) على عدم الحمل (قوله بخلاف يهودي الخ) مرتبط بقوله ومحمد وقوله لأنه يقر الخ هو الفرق بينهما فإن المسلم إذا انتقل إلى أي دين كان لا يقر عليه (قوله فيعتبر ذلك) أي ما انتقل إليه دون ما كان عليه وهذه قاعدة كلية (قوله لأنه أنسخ) لما روي في النكاح أن الولد يتبع أخف الأبوين ضررا ولا شبهة أن من يؤمن بكتاب وإن نسخ أنسخ من شرك يعبد الأوثان إذا لا شبهة له يلتقي اليها في الحاجة بخلاف الأول فإنه كان له دين حق قبل نسخه (قوله وتارك تسمية عمدا) بالجزء عطف على ونفي أي ولا تحمل ذبيحة من تعد ترك التسمية مسلما وكما ينص القرآن ولا نعقاد الإجماع عن قبل الشافعي على ذلك وإنما الخلاف كان في الناسي ولذا قالوا لا يسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي بجواز يبعه لا ينفذ وقوله صلى الله عليه وسلم المسلم يذبح على اسم الله سمي أولم يسم محمول على حالة النسيان دفعا للتعارض بينه وبين قوله عليه السلام حين سأله عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنه عما إذا وجد مع كلبه كلبا آخر لا تأكل أنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك علل الحرمة بترك التسمية وتعام المباحث في الهداية وشروحيها وعلى هذا الخلاف إذا ترك التسمية عند إرسال البازي والكلب وعند الرمي هداية (قوله خلافا للشافعي) يوجد بعده في بعض النسخ وهو مخالف للإجماع قبله كما بسطه الزيلعي (قوله فإن تركها ناسيا حل) قد مناعن الحقائق والبرازية أن في معنى الناسي من تركها جهلا بشرطيتها واستشكل بما في البرازية وغيرها لوسعي وذبح بها واحدة ثم ذبح أخرى وظن أن الواحدة تكفي لها لا تحمل أقول يمكن أن يفرق بين غير العالم بالشرطية أصلا وبين العالم بها بالجله فيعذر الأول دون الثاني لوجود علمه بأصل الشرطية على أن انشراط في التسمية القور كما يأتي وبذبح الأولى انقطع النور في الثانية مع علمه بالشرطية تأمل مكن ذكر في البدائع أنه لم يجعل ظنه الاجزاء عن الثانية عذرا كالنسيان لأنه من باب الجهل بحكم الشرع وذلك ليس بعذر بخلاف النسيان كن ظن أن الأكل لا يفسد الصائم فلي تأمل (قوله خلافا للمالك) كذا في أكثر كتبنا إلا أن المذكور في مشاهير كتب مذهبه أنه يسمى عند الإرسال وعند الذبح فإن تركها عمدا لا يؤكل على المشهور وناسيا يؤكل غررا لا يفكر (قوله بلا عطف) أفاد أن المراد بالوصل هنا ترك العاطف بقرينة قوله وإن عطف على خلاف اصطلاح البيانين في الوصل والفصل (قوله كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) أقول فلو عطف هنا ينبغي أن لا يضرك لما في غاية البيان لو قال بسم الله صلى الله على محمد يحل والأولى أن لا يفعل ولو قال مع الواو يحل أكله (قوله ومنه) أي من الوصل بلا عطف (قوله ولو بالجزء والنصب حرم) نقله في غاية البيان عن الفتاوى والروضة لأنه يكون بدلا مما قبله على اللفظ أو المحل (قوله قيل هذا) أي التحريم وبما لو وصل مع الجزاء والنصب قال في النهاية فيما لو وصل بلا عطف أن بالرفع يحل وبالنخض لا كذا في التوازل وقال بعضهم هذا إذا كان يعرف التحريم وقال بعضهم على قياس ما روي عن محمد أنه لا يرى الخطأ في التحريم معتبرا في الصلاة ونحوها لا تحرم الذبيحة كذا في الذخيرة وذكر الإمام الترمذي أن وصله بلا واو يحل في الأوجه كلها لأنه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدئا لكن يكره لوجود الوصل صورة وإن مع الواو فإن خفضه لا يحل لأنه يصير ذابجا بهما وإن رفعه يحل لأنه كلام مبتدأ وإن نصبه اختلفوا فيه اهـ ومثله في الكفاية والمعراج ويحرم في البدائع بما قاله الترمذي (قوله والأوجه الخ) عبارة الزيلعي مكن كذا والأوجه أن لا يعتبر الأعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لأن كلام الناس لا يجري عليه اهـ قال الشيخ الشلبي في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقف عليه من النسخ وهو غير ظاهر لأن الكلام فيما إذا لم يكن هناك عطف والظاهر أن يقال بل لا يحرم مطلقا بدون العطف اهـ أبو السعود وأيده ط بما مر آنفا عن النهاية وقد مناه أنه حرم به في البدائع (قوله مكن كما أفاده بقوله وإن عطف الخ) فإن ظاهره الحرمة مع العطف في حالة الجزاء وغيرها حيث أطلق ولم يقل كقول الهداية ومحمد رسول الله بكسر الهمزة وكون هذا مفاد كلام الزيلعي يقتضي أنه حل كلامه على ظاهره ويؤيده أن ابن مالك قال في صورة العطف قبل ولو رفع يحل لكن الأوجه إلى آخر ما قد مناه

لأنه صار كتردد قسمة بخلاف يهودي أو مجوسي تنصر لأنه يقر على ما انتقل إليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حق لو تمس يهودي لا تحمل ذكاته والمتولد بين شرك وكافي ككافي لأنه أنسخ (وتارك تسمية عمدا) خلافا للشافعي (فإن تركها ناسيا حل) خلافا للمالك (وإن ذكر مع اسمه) تعالى (غيره فإن وصل) بلا عطف (كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) أو مني ومنه باسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدئا لكن يكره للوصل صورة ولو بالجزء والنصب حرم درر قبل هذا إذا عرف النحو والأوجه أن لا يعتبر الأعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي كما أفاده بقوله



عن الزبلي ولم يعزه لاحد ثم عبارة الزبلي مفروضة في صورة عدم العطف على ما هو ظاهر في شرح ادعاء مامتر  
عن الشبلي والله تعالى أعلم (قوله وان عطف حرمت) هو الصحيح وقال ابن سلة لا تصير ميتة لانها لو صارت  
ميتة بصير الرجل كافرا خانية قلت تمتع الملازمة بأن ~~الصح~~ كافر أمر بإطني والحكم به صعب فيفرق كذا في شرح  
المقدسي شربلاية (قوله أو فلان) في بعض النسخ أو و فلان بالواو بعد أو وهي أظهر والمراد أنه لا فرق  
في العطف بين تكرار اسم مضاف الى فلان وعدمه (قوله لانه أهل به لغير الله) كذا في الهداية لان الاهلال لله  
تعالى لا يكون الا بذكر اسمه مجردا لا شريك له (قوله لا اذ كرفيها) يؤخذ من المقام أن هذا النهي للتحريم فانه  
بذكره على الذبيحة تحريم وتصير ميتة على ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس أو يكون ذكره صلى  
الله عليه وسلم عنده خلاف الأولى يحترز اه ط (قوله فان فصل) أي بين التسمية وغيرها وقوله صورة ومعنى  
الذي يظهر لي أن الواو فيه بمعنى أو مانعة انخلو ف قوله قبل الاضجاع مثال للفصل صورة ومعنى وكذا قوله أو بعد  
الذبح وقوله وقبل التسمية مثال للفصل معنى فقط فانه اذا اضمجها ثم دعا واعقب الدعاء بالتسمية والذبح لم يحصل  
الفصل صورة أي حساب معنى أي تقدير الا أن الواجب تجريد التسمية وقد حصل بخلاف ما اذا دعا بعد التسمية  
قبل الذبح نحو بسم الله اللهم تقبل مني أو اغفر لي فانه يكره لانه لم يجرد التسمية كما نقله في الشربلاية عن الذخيرة  
وغیرها تأمل (قوله لا بأس به) أي لا يكره لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد الذبح  
اللهم تقبل هذا عن أمة محمد من شهدك بالوحدانية ولى بالبلاغ وكان عليه الصلاة والسلام اذا أراد أن يذبح  
قال اللهم هذا منك ولك ان صلاتي ونسكي ومحبي وبعثي الله رب العالمين لا شريك له وبذلك أحرمت وأمان  
المسلمين بسم الله والله أكبر ثم ذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه زبلي وغيره (قوله والشرط في التسمية  
هو الذكر الخالص) بأي اسم كان مقرونا بصفة كالله أكبر أو أجل أو أعظم أو كالله أو الرحمن وباتهلل والتسبيح  
بجمل التسمية أو بالعربية أو بالوفاة راعيا لشرط كونها من الذابح لا من غيره هندية وباقي شروطها  
يعلم مما يأتي وينبغي أن يراد في الشروط أن لا يقصد معها تعظيم مخلوق لما سبأ في انه لو ذبح لقدوم أمير ونحوه  
يحرم ولو سمي تأمل (قوله عن شوب) أي خلط (قوله مريد به التسمية) قصد به لما في غاية البيان  
لأنه يرد به التسمية لا يؤكل قال شيخ الاسلام في شرحه لان هذه اللفاظ ليست بصريح في باب التسمية انما  
الصريح بسم الله فتكون كناية والكناية انما تقوم مقام الصريح بالنسبة كافي كذا في الطلاق (قوله لعدم  
قصد التسمية يريد به أنه قصد به التمجيد للعطاس اذ لو أراد الذبيحة حلت وكذا لو لم تكن له نية شربلاية أقول  
وفي الاخير نظر لما علمت أن كناية بخلاف قوله بسم الله فانه يصح ولو لم تحضره نية كما يأتي لانه صريح فتنبه  
(قوله قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى) أي نوى به التمجيد للخطبة وفيه أنه حيثما لا فرق بينهما لما علمت انه  
في الذبح لا بد من النية له أيضا في الخائصة مانعه ولو عطس فقال الحمد لله يريد التمجيد على العطاس فذبح  
لا يحل بخلاف الخطيب اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه تجوز به الجمعة في احدي الروايتين عن أبي حنيفة  
لان المأمور به في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وههنا الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح اه ومنه  
في النهاية والمعراج فقوله في احدي الروايتين يظهر منه التوفيق بحمل مامتر في الجمعة على الرواية الاخرى  
وهي الاصح وعبارة المصنف هنالك فلو وجد الله تعالى لعطاسه لم ينب عنها على المذهب اه فافهم (قوله  
والمستحب أن يقول بسم الله) باظهار الهاء فان لم يظهرها ان قصد ذكر الله يحل وان لم يقصد وقصد ترك  
الهاء لا يحل اتقاني عن الخلاصة (قوله لانه يقطع فور التسمية) قال الاتقاني وفيه نظر اه ووجهه  
يظهر مما يأتي قريبا فيما يقطع الفور والظاهر أن المراد كمال القورية والالزم أن تكون الذبيحة ميتة  
وأن يكون الفصل حراما لا مكروها لكن فيه أنه لو اقتصر على قوله الله أكبر فاصداه التسمية يكفي تأمل  
(قوله وقال قبله الخ) ونصه وما تداولته اللسان عند الذبح وهو بسم الله والله أكبر منقول عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس مثله قاله ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذا كروا اسم الله عليها  
صواف اه ونقل في الذخيرة عن البقال انه المستحب وفي الجوهرة وان قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن  
(قوله ولو سمي) أي قال بسم الله كما عبر في الخائصة لما مر أن الكناية لا بد فيها من النية (قوله صح) عند  
العامة وهو الصحيح خائصة (قوله كما لو قال الخ) مرتبط بقوله بخلاف الخ (قوله من الذابح) أراد

(وان عطف حرمت نحو بسم الله  
واسم فلان أو فلان) لانه أهل  
به لغير الله قال عليه الصلاة  
والسلام موطئان لا اذ كرفيها  
عند العطاس وعند الذبح (فان  
فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل  
الاضجاع) (الدعاء) قبل التسمية  
أو بعد الذبح لا بأس به لعدم  
القرآن أصلا (والشرط في التسمية  
هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء)  
وغیره (فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي)  
لانه دعاء وسؤال (بخلاف الحمد  
لله أو سبحان الله مريد به التسمية)  
فانه يحل (ولو عطس عند الذبح  
فقال الحمد لله لا يحل في الاصح)  
لعدم قصد التسمية (بخلاف الخطبة)  
حيث يجزيه قلت ينبغي حمله على  
ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين  
مامتر في الجمعة فتأمل (والمستحب  
أن يقول بسم الله الله أكبر بلا واو  
وكره بها) لانه يقطع فور التسمية كما  
عزاه الزبلي للعلاوي وفيه لعله  
والمتداول المنقول عن النبي صلى  
الله عليه وسلم بالواو (ولو سمي  
ولم تحضره النية صح بخلاف ما لو  
قصد بها التبرك في ابتداء الفعل)  
أو نوى بها أمرا آخر فانه لا يصح  
فلا تحل (كما لو قال الله أكبر وأراد  
به متابعة المؤذن فانه لا يصح شارعا  
في الصلاة) بزازية وفيها (وتشترط)  
التسمية من الذابح



بالذاب محل الحيوان ليشمل الرامي والمرسل ووضع الحديد اه ح واحترز به عما لو سمي له غيره فلا يحل  
 كما قدمناه وشمل ما اذا كان الذاب اثني فلو سمي احدهما وترك الثاني عند احرما كالمكان في التارخانية  
 وسيدكره لغزا مع جوابه فطما في آخر التسمية (قوله حال الذبح الخ) قال في الهداية ثم التسمية  
 في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح وهي على المذبح وفي الصيد تشترط عند الارسال والري وهي على الآلة  
 حتى اذا اجمع شاة وسمي وذبح غيرها بتلك التسمية لا يجوز ولوري الى صيد وسمي واصاب غيره حل وكذا  
 في الارسال ولو اجمع شاة وسمي ثم رمى بالشفرة وذبح باخرى اكل وان سمي على سهم ثم رمى بغيره صيد لا يؤكل  
 اه (قوله اذا لم يقعد عن طلبه) قيد في المسائل الثلاثة اه ح فان قلت ذكرنا أنه اذا وضع متجلا  
 لصيده جاز الوحش ثم وجد الجار ميتا لا يحل قلت قال البرازي والتوفيق أنه محمول على ما اذا قعد عن  
 طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اه منح أقول يخالفه ما ذكره الزيلعي في مسائل شتى قبيل  
 الفرائض من أنه لا يؤكل ولو وجد ميتا من ساعته لان الشرط ان يجرحه انسان أو يذبحه وبدون ذلك هو  
 كالنطيحة أو المتردية وبه جزم الشارح هنالك إلا أن يقال ان كلام الزيلعي يخالف لكلام الكزوي وغيره حيث  
 قال جاء في اليوم الثاني فوجده مجروحاً ميتاً لم يؤكل فهذا يؤيد توفيق البرازي وان قال الزيلعي ان  
 تقيد به باليوم الثاني وقع اتفاقا ولعل مراد الزيلعي لا يحل اذا قدر على الذكاة الاختيارية والافرح  
 الانسان مباشرة ليس شرطاً في الذكاة الاضطرارية قليلاً (قوله كما سيجي) أي في مسائل شتى آخر  
 الكتاب وعلت مخالفتها هنا (قوله قبل تبدل المجلس) أي حقيقة أو حكماً كالفصل الطويل  
 كما يأتي فافهم قال الزيلعي حتى اذا سمي واشتغل بعمل آخر من كلام قليل أو شرب ماء أو أكل لقمة أو تحديق  
 شفرة ثم ذبح يحل وان كان كذا لا يحل لان ايقاع الذبح متصلاً بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شيء لا يمكن  
 الا بخرج عظيم فاقم المجلس مقام الاتصال والعمل القليل لا يقطع والكثير يقطع اه (قوله لان الفعل  
 يتعدد) في تبدل به المجلس حكما (قوله واذا حذ الشفرة بقطع الفور) يخالف لما قدمناه آنفاً عن  
 الزيلعي ويمكن أن يقيد بما اذا كثرت يد عليه سياق كلام الزيلعي وقوله في الجوهرة أو شخذ السكين قليلاً  
 اجزاء لكن قال في التارخانية وفي اضافي الزعفراني اذا حذت الشفرة بقطع التسمية من غير فصل بين ما اذا قل  
 أو كثر اه فليأتل وفي القاموس شخذ السكين كنع احدها حكما شخذها وفيه أيضاً حد السكين واحداً  
 وحددها مسجها بجبر أو مبرد (قوله وحسب) مبنى للجهول بناء على ان حب متعدد وهي لغة اه ح  
 وعبر به تعالى لقول الهداية والمستحب وقد قال في الكزوي سن وله مراد صاحب الهداية لا المستحب  
 الاصطلاح يؤيد قوله أما الاستحباب فلو افقت السنة المتوارثة اه فلا يخالفه شرب لالية قلت ويؤيد  
 أيضاً نصريحه بسكره تركه (قوله نحر الابل) النحر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والذبح  
 قطعها في اعلاه تحت العين زيلعي واعلم ان النعام والاور كالابل ونحر الضابط كل ماله عنق طويل أبو السعود  
 عن شرح الكنتز لا يساري وفي المضمرة السنة أن ينحر البعير قائماً وتذبح الشاة أو البقرة مضجعة فهستاني  
 (قوله وكره الخ) ينبغي أن تكون كراهة تنزيه أبو السعود عن الديري (قوله ومنعه مالك) المشهور من  
 مذهبه أنه ان كان للضرورة فلا بأس باكله والا كره اكله أبو السعود عن الديري (قوله وكفى جرح نعم  
 الخ) النعم يقتضيه وقد مكن فهستاني قال في الهداية اطلق فيما وحش من النعم وعن محمدان الشاة  
 اذا نذت في الصحراء فذكاتها العقر وان نذت في المصر لا تحل بالعقر لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن أخذها  
 في المصر فلا يجوز والمصر وغيره سواء في البقر والبعير لانها لا تدفع عن نفسها فلا يقدر على أخذها  
 وان نذت في المصر اه وبهذا التفصيل جزم في الجوهرة والدرر وهو مقتضى التعليل في ذكاة الاضطرار  
 (قوله فوحش) أي صار وحشياً ومتنفراً ولم يمكن ذبحه فهستاني (قوله فيجرح كصيد) فان أصاب  
 قرنه أو ظلفه ان ادعى حل والا فلا أتقاني (قوله أو تعذر) ذبحه أعم مما قبله وفي الشرب لالية عن منية  
 المفتي بعير أو ثور نذت في المصر ان علم صاحبه أنه لا يقدر على أخذه إلا أن يجتمع جماعة كثيرة فله أن يرميه اه  
 فلم يشترط التهذيب العسر اه (قوله كأن يزدى في بئر) أي سقط وعلم موته بالجرح أو اشكل لان الظاهر  
 ان الموت منه وان علم أنه لم يميت من الجرح لم يؤكل وكذا الدجاجة اذا تعلقت على شجرة وخيف فوثقا فذكاتها

(حال الذبح) أو الرمي لصيد  
 أو الارسال أو حال وضع الحديد  
 لجار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه  
 كما سيجي (والمعتبر الذبح عقب  
 التسمية قبل تبدل المجلس) حتى  
 لو اجمع شاة من احدهما فوق  
 الاخرى فذبحهما ذبحة واحدة  
 بسمية واحدة حلاً بخلاف  
 ما لو ذبحهما على التعاقب لان  
 الفعل يتعدد فتنقض التسمية  
 ذكره الزيلعي في الصيد ولو سمي  
 الذاب ثم اشتغل بأكل أو شرب  
 ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم  
 والا لا وحذ الطول ما يستكره  
 الناظر واذا حذت الشفرة بقطع  
 الفور بزانية (وحسب) بالحاء  
 (نحر الابل) في أسفل العنق (وكره  
 ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه)  
 فندب ذبحها وكره نحرها وترك  
 السنة ومنعه مالك (ولا بد من  
 ذبح صيد مستأنس) لان ذكاة  
 الاضطرار انما يصار اليها عند العجز  
 عن ذكاة الاختيار (وكفى جرح  
 نعم) كبقرو غنم (فوحش) فيجرح  
 كصيد (أو تعذر ذبحه) كان  
 يزدى في بئر



الجرح زيلعي (قوله أوند) أي نقر (قوله مریدا ذكاته) أي بان سعى عند جرحه أما إذا لم يردّها ولم يسم بل أراد ضرب به لدفعه عن نفسه فلا شبهة في عدم حله فانهم (قوله حل) أي إذا كان لا يقدر على أخذه وضمن قيمته اتقاني (قوله وفي النهاية الخ) هذا يفيد أن قولهم انما تعتبر حياة الولد بعد خروج أكثره مخصوص بالآدمي لانه لو لم يعتبر الولد في بطن أمه حيالاً تعتبر ذكاته وليجوز اه رحتي (قوله وذبح الولد) أي بعد العلم بحياته تأمل (قوله حل في رواية) الأولى أن يقول في قول لانه نقله المصنف عن القتيبة معزوا الى بعض المشايخ وقال البعض الآخر لا يحمل أكله الا اذا قطع العروق أفاده ط (قوله وفي منظومة النسفي) خبر مقدم وانظرة قوله مبتدأ مؤخر أي قول النسفي وما بعده مقول القول وقوله حذف المصنف ان أي وأني بدلها بالواو قال في المنخ فيه بعض تغيير وهذا يفيد أن قوله والجنين الخ من المتن كما هو الموجود في المنخ وهو خلاف ما رأيت في عدة نسخ من هذا الشرح فانه كتبوب بالاسود ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد في البطن ان ذكرى على حدة حل والا لا ولا يتبع أمه في تذكيته بالخروج ميتا فالنظر الثاني منسرا للقول (قوله بدليل أنه روى بالنصب) وعليه فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا فكذلك لانه أقوى في التشبيه من الاول كما عرف في علم البيان قيل ومما يدل على ذلك تقديم ذكاة الجنين كفي قوله وعيناه عيناها وجيد لجيدها سوى ان عظم الساق من ذلك دقيق عناية (قوله وليس في ذبح الام الخ) جواب عما يقال انه لو لم يحمل بذبح أمه لما حل ذبحها حاملا لا تلاف الحيوان وتقرير الجواب ظاهر امكن في الكفاية ان تقاربت الولادة بكره ذبحها وهذا الفرع لقول الامام واذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات يؤكل وهو تفريع على قواها اه (قوله ولا يحمل ذوناب الخ) كان الانسب ذكر هذه المسائل في كتاب الصيد لانها منه الا للفرس والبغل والحمارة اتقاني والدليل عليه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير ورواه مسلم وأبو داود وجماعة والسريفة ان طبيعة هذه الاشياء مذمومة شرعا فيخشى أن يتولد من لحمها شيء من طباعها فيحرم اكرام النبي آدم كما انه يحمل ما أحل اكرامه ط عن الجوى وفي الكفاية والمؤثر الحرمة الايذاء وهو طور ايكون بالناب وتارة يكون بالخلب أو الخلب وهو قد يكون خلقة كفي الحشرات والهوام وقد يكون بعرض كما في الحملالة (قوله أو مخالب) مفعول من الخلب وهو منق الجلد زيلعي وهو ظرف ل سبع من الماشي والطيائر كما في القاموس قهستاني (قوله من سبع) يقتضيه وسكون الباء ونحوها وجوب منتب من الارض محتاط من الهوام جارح قاتل عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور فلا حاجة الى قوله أو طير ولعله ذكره لموافقة الحديث قهستاني (قوله واحد ما حشرة) بالتحريك فيهما الفأرة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والحية والضفدع والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد وما قبل ان الحشرات هوام الارض كالبربوع وغيره فقيه أن الهامة ما تنقل من ذوات السم كالغبار قهستاني (قوله والحمار الاحلية) ولو توحشت تارتمانية (قوله بخلاف الوحشية) وان صارت أهلية ووضع عايبها الاكاف قهستاني (قوله الذي أمه حمارة) الحمارة بالهاء الاثنان قاموس وقال في باب النون الاثنان الحمارة فانهم (قوله فكأنه) فيكون على الخلاف الا في الخيل لان المعتبر في الحمل والحرمة الام فيما تولد من ما كول وغير ما كول ط ويأتي تمام الكلام فيه آخر الباب (قوله والخيل) كذا قال ابن كمال باشا عطف على قوله لا يحمل ذوناب ومنه في الاختصار وعبارة القدوري والهداية ويكره أكل لحم الفرس عند أبي حنيفة اه والمكره مخرب بما يطلق عليه عدم الحل شرئلاية فافاد أن التحريم ليس لتجاسة لحمه ولهذا أجاب في غاية البيان عما هو ظاهر الرواية من طهارة سور الفرس بأن حرمة الاكل للاحترام من حيث انه يقع به ارباب العدو لا لتجاسة فلا يوجب نجاسة السور كما في الآدمي اه (قوله وعليه الفتوى) فهو مكروه كراهة تنزيه وهو ظاهر الرواية كفي كفاية البيهقي وهو الصحيح على ما ذكره غير الاسلام وغيره قهستاني ثم نقل تصحيح كراهة التحريم عن الخلاصة والهداية والخطب والمنفى وقاضي خان والعماد وغيرهم وعليه المتون وأفاد أبو السعود انه على القول لا خلاف بين الامام صاحبيه لانهما وان قال بالحل لكن مع كراهة التنزيه كما صرح به في الشربلاية عن البرهان قال ط والخلاف في خيل البرا ما خيل البحر فلا توكل اتفاقا (قوله ولا بأس بلبنها على

أوند اتصال حتى لو قتله المصولة عليه مریدا ذكاته حل وفي النهاية بقرة تعسرت ولادتها فادخل ربها يده وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان قدر لا قلت ونقل المصنف ان من التعذر ما لو أدرله صيده حيا أو أشرف نوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح أو لم يجد آلة الذبح فجرحه حل في رواية وفي منظومة النسفي قوله ان الجنين مفرد بحكمه لم يتبدل بذكاة أمه حذف المصنف ان وقال ان تم خلقه اكل لتولاه عليه الصلاة والسلام ذكاة الجنين ذكاة أمه وحمله الامام على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل أنه روى بالنصب وليس في ذبح الام اضاعة الولد لعدم التيقن بموته (ولا يحمل ذوناب بصيد بنابه) فخرج نحو البعير (أو مخالب) بصيد بنابه أي ظفره فخرج نحو الحمامة (من سبع) بيان لذي ناب والسبع كل محتطف منتب جارح قاتل عادة (أو طير) بيان لذي مخالب (ولا الحشرات) هي صفار دواب الارض واحدها حشرة (والحمار الاحلية) بخلاف الوحشية فانها ولبنها حل (والبغل) الذي أمه حمارة فلو أمه بقرة اكل اتفاقا ولو فرسا فكأنه (والخيل) وعندهما والشافعي محل وقيل ان أبا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عمادية ولا بأس بلبنها على الأوجه



(الوجه) نقل في غاية البيان عن قاضي خان أن عامة المشايخ قالوا أنه مكروه كراهة تحريم عنده إلا أنه لا يجد به وإن زال عقله كالبيع وفي الهداية وأما ابنه فقد قيل لأبأس به لأنه ليس في شربه تقليل آلة الجهاد وسماه في كتاب الحدود مسباحا فقال ~~المكروه~~ من المباح لا يوجب الحد كالبيع ولبن الرمال قال المصنف في منجته قلت هذا هو الذي يظهر وجهه كما لا يخفى وفي البرازية أنه اختاره الواجباني فقول الشارح على الوجه مأخوذ من كلام المصنف وهذا كله بناء على القول بكراهة الأكل تحريما تأمل (قوله والضبع) بضم الباء وسكونها قهستاني اسم للآتي ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ومن عيب أمره أنه يحض ويكون ذكرا سنة واثني أخرى أبو السعود عن الأياري (قوله لأنهما نابا) أي يصيدان به فيدخلان تحت الحديث المأز كما في الهداية وما روى مما يدل على إباحتهما محمول على ما قبل التحريم فإن الأصل متى تعارض نصان غلب المحرم على المباح كما يذكره الشارح في الضب (قوله والسطفاة) بضم السين وفتح اللام وبمعمله ساكنة رمى عن شرح الروض وضبطها غيره بكسر السين وهو كذلك في القاموس (قوله والغراب الأبقع) أي الذي فيه بياض وسواد قهستاني قال في العناية وأما الغراب الأبقع والأسود فهو أنواع ثلاثة نوع يلتقط الحب ولا يأكل الجيف وليس بمكروه ونوع لا يأكل إلا الجيف وهو الذي سماه المصنف الأبقع وأنه مكروه ونوع يخلط يأكل الحب مرة والجيف أخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه عنده مكروه عند أبي يوسف اهـ والآخر هو العقق كما في المنح وسيأتي (قوله والخبيث الخ) قال في معراج الدراية اجتمع العلماء على أن المستخبثات حرام بالنص وهو قوله تعالى ويحرم عليهم الخبيثات وما استطاب العرب حلال لقوله تعالى ويحل لهم الطيبات وما استخبثه العرب فهو حرام بالنص والذين يعتبر استخبثاتهم أهل الجاهل من أهل الأمصار لأن الكتاب نزل عليهم وخوطبوا به ولم يعتبر أهل البوادي لأنهم للضرورة والجماعة يأكلون ما يجدون وما وجد في أمصار المسلمين مما لا يعرفه أهل الجاهل زرد إلى أقرب ما يشبهه في الجاهل فإن كان مما يشبه شيئا منها فهو مباح لدخوله تحت قوله تعالى قل لا أجد الآية ولقوله عليه الصلاة والسلام ما سكت الله عنه فهو مما عفا الله عنه اهـ (قوله قاموس) نص عبارة القذف كغراب غراب القيق والنسر الكثير الريش جمعه غدفان اهـ وقال مسكين أنه العتقى وإنما كان الاسم في العتقى أنه لأبأس بأكله اقتصر الشارح على المعنى الثاني فافهم ثم اقتصر الاتفاق على الأول فقال وكذا القذف لا يؤكل وهو غراب القيق الكبير من الغربان وافي الجناحين اهـ وهذا يفيد أن العتقى غيره كما يعلم مما سنده كره تأمل والقيق الحترى سمي به لأنه يجي في زمن الحتر (قوله على الابتداء) أي ابتداء الاملا من قبل نزول قوله تعالى ويحرم عليهم الخبيثات للأصل المأز (قوله واليربوع) بوزن يفعلول دوية نحو القارة ~~لكن~~ ذنبه وإذا فاه أطول منها ورجلاه أطول من يده عكس الزرافة والجمع يربيع والعامة تقول بربوع بالجيم أبو السعود (قوله وابن عرس) دويصة اشتراصل أصل جمعه بنات عرس هكذا يجمع الذكور والاثني قاموس (قوله والرخنة) بتخمين طائر أبقع يشبه النسر خلقته ويسمى أكل العظم غرر الأفكار (قوله والبغات) بألفين المجهمة وتثنية الباء رمى (قوله وكلها من سباع البهائم) ثم أراد بها ما يشمل الطير وفي القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولوفى الماء وكل حي لا يميز (قوله وقيل الخفاش) أي كذلك لا يحل فهو مبتدأ حذف خبره والقائل قاضي خان قال الاتفاق وفيه نظر لأن كل ذي ناب ليس يمتنع عنه إذا كان لا يصطاد بنابه اهـ وفي القاموس الخفاش كمان الوطواط سمي لصغر عينيه وضعف بصره (تمة) قال في غرر الأفكار عندنا يؤكل الخفاف والبوم ويحكره الصرد والهدد وفي الخفاش اختلاف وأما الدبسي والصلصل والعقق والقلق والهام فلا يستحب أكلها وإن كانت في الأصل حلالا لتعارف الناس بأصابع آفة لا كلها فينبغي أن يحرز عنه وحرم الشافعي الخفاف والبيغا والطاوس والهدد اهـ ولا يؤكل السخور الأهل والوحشي والسمور والسحاب والفنك والدلق كما في القهستاني وكل ما لا دم له فهو مكروه أكله إلا الجراد كالزبور والذباب اتقاني ولا بأس بدود الزبور قبل أن ينفخ فيه الروح لأن ما لا روح له لا يسمى ميتة غايية وغيرها قال ط ويؤخذ منه أن كل الجبن أو الخيل أو الثمار كالنبيذ بدوده لا يجوز أن تنفخ فيه الروح اهـ (قوله ولو متولد في ماء نجس) فلا بأس بأكلها للحال لحمله بالنص وكونه يتغذى بالنجاسة لا يمنع حله وأشار بهذا إلى الأبل والبقر الجلالة والدجاجة وهي من المسائل التي توقف فيها

(والضبع والتعلب) لأن لهما نابا وعند الثلاثة يحل (والسطفاة) بزية وبجرية (والغراب الأبقع) الذي يأكل الجيف لأنه ملحق بالخبيثات قاله المصنف ثم قال والخبيثات ما استخبثه الطباع السلية (والقذاف) بوزن غراب النسر جمعه غدفان قاموس (والفيل) والضب وما روى من أكله محمول على الابتداء (واليربوع وابن عرس والرخنة والبغات) هو طائر ذى الهمة يشبه الرخنة وكلها من سباع البهائم وقيل الخفاش لأنه ذو ناب (ولا) يحل (خيوان ماءى إلا السمك) الذي مات بأفة ولو متولد في ماء نجس



الامام فقال لا ادري متى يطيب أكلها وفي التجنيس اذا كان علفها نجاسة تحبس الدجاجة ثلاثة أيام والشاة أربعة والابل والبقر عشرة وهو المختار على الظاهر وقال السرخسي الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة المنتنة وفي الملتقى المكروه الجلالة التي اذا قربت وجد منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها ويصكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقال ان عرقها نجس وفي مختصر المحيط ولا تكرر الدجاجة الخللة وان أكلت النجاسة اه يعني اذا لم تنتن بهما لم تقدم لانها تخلط ولا يتغير لونها وجبها أياما تنزيه شرب لاني على الوهبانية وبه يحصل الجواب عن قوله في حاشية الدرر وينظر الفرق بين السمكة وبين الجلالة اه بان تحمل السمكة على ما اذا لم تنتن ويراد بالجلالة المنتنة تأمل (قوله ولو طافية مجروحة وهبانية) لم يوجد ذلك في الوهبانية ولا في شرحها وانما قال العلامة عبد البر الاصل في اباحة السمك ان مامات باقة يؤكل ومامات بغير باقة لا يؤكل ط نعم صرح بالمسألة في الاشياء فكان المناسب العزوا إليها (قوله غير الطافي) اسم فاعل كالساعي في القاموس طافا فوق الماء طفوا وطفوا عالا (قوله حنف أنفه) الحنف الموت ومات حنف أنفه وحنف فيه قليل وحنف أنفیه من غير قتل ولا ضرب وخص الأنف لانه أراد أن روحه تخرج من أنفه بتتابع نفسه أولانهم كانوا يتخلون ان المريض تخرج روحه من أنفه والجريح من جراحته قاموس (قوله كما يؤكل ما في بطن الطافي) لموته بضيق المكان وهذا اذا كانت الظروف صحيحة كما يأتي متنا وفي الكفاية وعن محمد في سمكة توجد في بطن الكلب انه لا بأس به يريد اذا لم تتغير اه قال ط ولو وجدت جرادة في بطن سمكة أو في بطن جرادة حلت مكي عن البحر الزاخر اه (قوله ومامات بجر الماء أو برده) وهو قول عامة المشايخ وهو الظاهر وارق تجنيس وبه يفتي شرب لالبية عن منية المفتي (قوله وبربطه فيه) أي في الماء لانه مات باقة اتقاني وكذا اذا مات في شبكة لا يتقدر على التخلص منها كفاية (قوله أو القاء شيء) وكان يعلم أنها تموت منه قال في المنع أو أكلت شيئا القاء في الماء لتأكده فمات منه وذلك معلوم ط (قوله فوته باقة) أي جميع ما ذكر وهو الاصل في الحل كما مر ومنه كما في الكفاية ما لوجه في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على أخذه بغير صيد فمات فيها لان ضيق المكان سبب لموته فلو لا يؤخذ بغير صيد فلا وما لو انجمد الماء بقي بين الجسد وفي غرر الافكار لو وجد ميتا ورأسه خارج الماء يؤكل ولورأسه في الماء وفي الخارج قدر النصف أو الاقل لا يؤكل ولا يؤكل (قوله والا الجريث) بكسر الميم وتشديد الميملة قال في القاموس كسكت (قوله سمك اسود) كذا قاله العيني وقال الواني نوع من السمك مدور كالترس أبو السعود (قوله للنقاء) أي لنقاء كونها من جنس السمك ابن كمال (قوله وخلاف محمد) نقله عنه في المغرب قال في الدرر وهو ضعيف (قوله لحديث أحلت لنا ميتتان الخ) وهو مشهور مؤيد بالاجماع فيجوز تخصيص الكتاب به وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم على ان حل السمك ثبت بمطلق قوله تعالى وتأكلون منه لحطاطريا كفاية وما عدا انواع السمك من نحو انسان الماء وخنزيره خبيث بقي داخل تحت التحريم وحديث هو الظهور ماؤه والحل ميتته المراد منه السمك كآية أحل لكم صيد البحر لان السمك مراد بالاجماع وبه تنفي المعارضة بين الأدلة فائبات الحل فيما سواه يحتاج الى دليل وتحريم الطافي بحديث أبي داود ومامات فيه وطفافلاتا كلوه اتقاني ملخصا (قوله وحل غراب الزرع) وهو غراب اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محمر المنقار والرجلين رملي قال القهستاني واريده غراب لم يأكل الا الحب سواء كان أبيض أو أسود أو زائغا ونماه في الذخيرة اه (قوله والعقوق) وزان جعفر طائر نحو الحمام طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغراب يشابه بصوت يشبه العين والقاف ط عن المكي (قوله والاصح حله) الاولى أن يقول على الاصح وهو قول الامام وقال أبو يوسف بكره ط (قوله معها) متعلق بقوله وحل الذي قدره الشارح قال ط والاولى بها (قوله وذبح ما لا يؤكل) يعني ذكاته لما في الدرر وبالصيد يطهر لحم غير نجس العين لانه ذكاة حكا (قوله يطهر لحمه وشحمه وجلده) حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وهل يجوز الاتفاغ به في غير الاكل قبل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقبل يجوز كالزيت اذا خالطه رد الميتة والزيت غالب لا يؤكل ويتفع به في غير الاكل هداية (قوله تقدم في الطهارة ترجيح خلافه) وهو ان اللحم لا يطهر بالذكاة والجسد يطهر بها اه ح أقول وهم اقولان معصمان وبعدم

ولو طافية مجروحة وهبانية (غير الطافي) على وجه الماء الذي مات حنف أنفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافي ومامات بجر الماء أو برده وبربطه فيه أو القاء شيء فوته باقة وهبانية (و) الا (الجريث) سمك اسود (و) المارماهي سمك في صورة الحية واقردهما بالذكاة للنقاء وخلاف محمد (وحل الجراد) وان مات حنف أنفه بخلاف السمك (وانواع السمك بلا ذكاة) لحديث أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبدة والطحال بكسر الطاء (و) حل (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (والارنب والعقوق) هو غراب يجمع بين اكل حنظل وحب والاصح حله (معها) أي مع الذكاة (وذبح ما لا يؤكل) يطهر لحمه وشحمه وجلده (تقدم في الطهارة ترجيح خلافه)



(وان لم تحرك ولم يخرج الدم) وهذا يأتى فى مختصة ومتدبة ونظيمة والى بقدر الذبح بطنها فداة هذه الاشياء تحلل وان كانت حياتها خفية وعلمه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكبت من غير فصل وسبي في الصيد (ذبح شاة لم تدر حياتها وقت الذبح) ولم تحرك ولم يخرج الدم (ان فحكت ماها لا تؤكل وان ضمنه الكاب وان فحكت عنها لا تؤكل وان ضمنها الكاب وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها تؤكل وان قام اكلت) لان الحيوان يسترخى بالموت فتخفم وعين ومدرجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء ومقابلها حركات تخص بالحي فدل على حياته وهذا كله اذا لم تعلم الحياة (وان علمت حياتها) وان قلت (وقت الذبح اكلت مطلقا) بكل حال زياي (سمكة فى سمكة) فان كانت المظروفة صحيحة حلتا) يعنى المظروفة والطرف لموت المبالوعة بسبب حادث (والا) تكن صحيحة (حل الطرف لا المظروف) كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عذرة جوهرة ونذير المصنف عبارة منه الى ما سمعته ولو وجد فيها درة ملكها حلالا ولو خاتما أو دينار مضر وبالا وهو لقطعة (ذبح لقودم الامبرونجوه) كواحد من العفامه (يحرم) لانه اهل به لغير الله (ولو) وصلة (ذكر اسم الله تعالى ولو) ذبح (للضيف لا) يحرم لانه سنة الخليل واكرام الضيف اكرام الله تعالى والقارق لانه ان قدمها ليا كل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف واللولية أو للربح وان لم يقدمها ليا كل منها بل يدفعها لغيره كان تعظيم غير الله فتحرم وهل يكفر قولان بزازية وشرح هياينة

التفصيل جزم فى الهداية والكنز هنا تم التفصيل أصح ما يفتى به هذا وفى الجوهرة واختلفوا فى الموجب لطهارة ما لا يؤكل لحمه هل هو مجرد الذبح أو الذبح مع التسمية والظاهر الثانى والا يلزم تطهير ما ذبحه الجوسى اه لكن ذكر صاحب البحر فى كتاب الطهارة ان ذبح الجوسى وتارك التسمية عمد اوجب الطهارة على الاصح وأيده بأنه فى النهاية سمي خلافة بقبيل (قوله الالادى) هذا استثناء من لازم المتن فانه يؤخذ منه جواز الاستعمال فالادى وان طهر لا يجوز استعماله كرامة له والخنزير لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل أجزائه نجسة ط (قوله كامة) أى فى الطهارة (قوله قحركت) أى بغير نحو مدرجل وفتح عين مما لا يدل على الحياة كما يأتى (قوله أخرج الدم) أى كما يخرج من الحى قال فى البرازية وفى شرح الطحاوى خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحى عند الامام وهو ظاهر الرواية (قوله حلت) لوجود علامة الحياة (قوله حياته) الاولى حياتها كما عبر فى المنع لكن ذكر التفسير باعتبار المذبح (قوله حل مطلقا) يفسره ما بعده قال فى المنع لان الاصل بقاء ما كان على ما كان فلا يحكم بزوال الحياة بالثبوت (قوله وهذا يأتى فى مختصة الخ) أى ومريضه كما يأتى فى كتاب الصيد (قوله والتى فقر الذبح بطنها) النقر الحفر وثقب النقر لانه نظم وفى بعض النسخ بشر بالبا - الموحدة أى شق (قوله وان كانت حياتها خفية) فى بعض النسخ خفية والاولى اولى وذلك بان يلقى فيها من الحياة بقدر ما يلقى فى المذبح بعد الذبح كما فى البرازية وفيها شاة قطع الذبح أوداجها وهى حية لاتذكي لقوات محل الذبح ولو اتزع رأسها وهى حية تحل بالذبح بين اللبة واليمين (قوله وعلمه الفتوى) خلافا لهما (قوله من غير فصل) أى تفصيل بين حياة خفية و= املة (قوله ذبح شاة الخ) بيان لعلامات اخر (قوله ولم تدر الخ) أى بعد الذبح بحركة اضطرابية كحركة المذبح والافضم العين وقبض الرجل حركة (قوله وهذا كله الخ) اعاده للدخول على المتن (قوله بكل حال) سوا وجدت تلك العلامات اولا (قوله لاستحالتها عذرة) فلو فرض خروجها غير مستحيلة حلت أيضا لان مناط الحرمة استحالتها لا خروجها من الدبر ولذا يحل شعير وجد فى سرقير دابة اذا كان صلبا تأمل رحتى قلت وفى معراج الدراية ولو وجدت سمكة فى درصلة طائر تؤكل وعند الشافعى لا تؤكل لانه كالرجيع ورجيع الطائر عند نجس وقتلنا غنما يعتبر رجيعا اذا تقرب فى السمك الصغار التى تقلى من غير أن يشق جوفه فقال أصحابه لا يحل أكله لان رجيعه نجس وعند سائر الأئمة يحل اه (قوله وقد غبر المصنف عبارة منه) الذى ذكره المصنف فى منحه أنه غير عبارة الفوائد وهى فان كانت صحيحة حلالا والا فلا قال المصنف ولا يحق قصوره ما عدا افادة المطلوب ومن ثم غيرتها فى اختصار الى ما سمعته اه لكن ذكر المحشى أنه رأى فى نسخة من فان كانت المظروفة صحيحة حلت والا (قوله ملكها حلالا) أى ان كانت فى الصدف وان باع الصياد السمكة ملك المشتري للوافة وان لم تكن فى الصدف فهى للصياد وتكون لقطعة لان الظاهر وصولها اليها من يد الناس ولو ابلية ملخصا (قوله وهو لقطعة) فان لم يمسسه الى نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف لان كان غنيا منع وقول الاشياء وكذا ان كان غنيا سبق قلم كما لا يخفى (قوله لا يحرم الخ) قال البرازى ومن ظن انه لا يحل لانه ذبح لا كرام ابن آدم فيكون اهل به لغير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب ان القصاب يذبح للربح ولو علم أنه نجس لا يذبح فيلزم هذا الجاهل أن لا يأكل كل ما ذبحه القصاب وما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة (قوله والقارق) أى بين ما اهل به لغير الله بسبب تعظيم الخلق وبين غيره وعلى هذا فالذبح عند وضع الجدار أو عروض مرض أو شفاء منه لا شك فى حله لان القصد منه التصديق حوى ومثل النذر بقران معلقا بسلامته من بحر مثلا فيلزمه التصديق به على الفسراء فقط كما فى فتاوى الشلبى (قوله وان لم يقدمها ليا كل منها) هذا مناط الفرق لا مجرد دفعها لغيره أى غير من ذبحت لاجله او غير الذابح فان الذابح قد يتركها أو يأخذها كلها أو بعضها فافهم واعلم أن المدار على القصد عند ابتداء الذبح فلا يلزم أنه لو قدم للضيف غيرها أن لا تحل لانه حين الذبح لم يقصد تعظيمه بل اكرامه بالا= كل منها وان قدم اليه غيرها ويظهر ذلك أيضا فيما لو ضاقه أمير قد ذبح عند قدومه فان قصد التعظيم لا تحل وان أضاقه بها وان قصد الاكرام تحل وان أطعمه غيرها تأمل (قوله وهل يكفر) أى فيما بينه وبين الله تعالى اذ لا يفتى بكفر مسلم امكن حل كلامه أو فعله على محمل



قلت وفي صيد المنية انه يكره ولا يكفر  
لانا لانسي الطن بالمسلم انه يتقرب  
الى الآدمي بهذا الضر ونحوه  
في شرح الوهبانية عن الذخيرة  
ولظمه فقال

وقال جمهورهم حال كافر

وفضلي واسماعيل ليس بكافر

(العضو) يعني الجزء (المنفصل

من الحي) حقيقة وحكا لانه مطلق

فينصرف للكامل كما حققه

في تنوير البصائر قلت لكن ظاهر

المتن التعميم بدليل الاستثناء

فتأمل (كيتته) كالاذن المخطوطة

والسن الساقطة الا في حق صاحبه

قطا هروان كثر اشياء من الطهارة

وهو المختار كما في تنوير البصائر

(الامن مذبح قبل موته فيصلي

اكله لو من) الحيوان (المأكول)

لان ما بقي من الحياة غير معتبر

اصلا بزازية قلت لكن يكره كما مر

وحررنا في الطهارة قول الوهبانية

وقد حلا لحم البغال وامتها

من الخيل قطعوا الكراهة تذكر

وان ينزك كلب فوق عترة فجاءها

تنج له رأس ككلب فينظر

فان اكلت لحما فكلب جمعها

وان اكلت تنج اذا الرأس يتن

ويؤكل باقيا وان اكلت اذا

وذا فاصبر منها والصباح يجبر

وان اشككت فاذبح فان كرشا بدا

فغزوا لا فهو ككلب فيعلمز

وفي معانيها

وأى شياء دون ذبح يحلها

ومن ذا الذي ضحى ولادم ينهر

\*(كتاب الاضحية)\*

حسن أو كان في كفره خلاف (قوله أنه يتقرب الى الآدمي) أي على وجه العبادة لانه  
المكفر وهذا بعيد من حال المسلم فالظاهر أنه قصد الدنيا أو القبول عنده بظاهر المحبة بدمج  
خدا عنه لكان في ذلك تعظيم له لم تكن التسمية مجردة لله تعالى حكما كما لو قال بسم الله واسم فلان  
موت ولا ملازمة بين الحرمة والكفر كما قدمناه عن المقدسي فانهم (قوله وفضلي واسماعيل) أي قالا  
ليس يكفر والمراد بهما الامام الفضلي وغير اسمه للضرورة والامام اسماعيل الزاهد (قوله المنفصل من  
الحي) أي غير السمك والجراد والمراد بالمنفصل من اللحم فلو كان متعلقا بجدة لا يختلف الحكم بخلاف  
المتعلق باللحم حيث يؤكل كما في شرح البصري عن شرح الطحاوي واطلق الحي فشمّل الصيد وذكر  
الشارح في كتاب الصيد عن الملقى انه لوروى الى صيد فقطع عضوانه ولم يبينه فان احتمل التثامه اكل العضو  
أيضا والا (قوله حقيقة وحكا) متعلق بالحي وهو استرازة عن الحي بعد الذبح فان المنفصل منه ليس  
بميتة وان كان فيه حياة لكونها حياة حكمة اه ح واحترزه في صيد الهداية عن المبان من الحي  
صورة لاحكام بان يبقى في المبان منه حياة كحياة المذبوح فيؤكل الكل وفي العناية ولا يؤكل العضوان امكن  
حيا لانه بعد الابانة ولا يؤكل وبه يعلم انه لو ابان الرأس اكلا لانه ليس منفصلا من حي حقيقة وحكا بل حقيقة  
فقط لانه عند الانفصال ميت حكما وسيأتي تمامه في الصيد ان شاء الله تعالى (قوله لكن ظاهر المتن التعميم)  
يعني تعميم الحي في الحي حقيقة وحكا وفي الحي حقيقة فقط فيفيد ان المنفصل من المذبوح ميتة لكنه يخرج  
بالاستثناء الا في خلافه في الحكم بين الوجهين غاية ان الاستثناء منقطع على الاول متصل  
على الثاني اه ح (قوله والسن الساقطة) تقدم في الطهارة ان المذهب طهارة السن اه ح (قوله  
وان كثر) أي زاد على وزن الدرهم فلو صلب به وهو معه تصح صلاته بخلاف المنفصل من غيره والمراد بالمنفصل  
في جميع ما مر ما تحله الحياة كما لا يخفى (قوله كما مر) أي في قوله وقطع الرأس والسخ قبل ان يبرد اه ح  
(قوله وحررنا في الطهارة) أي قبيل التيمم والذي حرره هناك انه لا عبرة لغلبة الشبه لتفسيرهم بحل ذئب  
ولده شاة اعتبارا بالام اه ح (قوله وامتها من الخيل) جملة حالية فلو امتها اثنان لا تؤكل اتفاقا (قوله  
والكراهة تذكر) أي عندهما وهو احد قولين حكاهما في الذخيرة وفهم الطرسوسي ان الكراهة  
تنزيهية ونازعة الناظم بأن محمد انص على ان كل مكروه حرام وعندهما الى الحل اقرب وريح ابن النخعة الاول  
بمسألة الشاة اذا نزع عليها ذئب فانه يحل بلا كراهة قال لكن في البرازية حال والبغل لا يؤكل ولم يفصل وما سيأتي  
من التعويل على الشبه يقتضي الحرمة لان البغل اشبه بالحمار من الفرس اه اقول الطاهر الاول لما مر  
ان كراهة الفرس عندهما تنزيهية فكذا اولدها وانه لا عبرة بالشبه تأمل (قوله وان ينزاح) يقال نزع الفحل  
اذا وثب على الاتى فواقعهما والتناج بالكسر اسم يشل وضع البهائم من الغنم وغيرها شارح (قوله فان اكلت  
الح) تفصيل لقوله فينظر وتينا بتقديم التاء الفوقية ويجوز ان يكون نبتا بتأخيرها وتقديم التون والبر  
القطع أي يقطع الرأس ويرمى ويؤكل الباقي (قوله والصباح يجبر) أي فان نجح لا يؤكل وان تغاير رأسه  
ويؤكل الباقي (قوله وان اشككت) بأن نجح كالكب وثقا كالغز (قوله فغز) أي فيؤكل ما سوى رأسه  
(قوله والا) بأن خرج له امعاء بلا كرش والطمر الدفن في الارض هذا وظاهر كلامه ان اعتبار هذه الامور  
على هذا الترتيب فبعد وضوح علامة الاكل لا يعتبر الصباح مطلقا وبعد وضوح علامة الصباح لا يعتبر  
حافى الجوف مطلقا وعليه فاذا اكل لحما وثقا او ظهر له كرش لا يؤكل واذا اكل تينا ونج او ظهر له امعاء  
يؤكل تأمل (قوله وأي شياء الح) هي التي نذت خارج المصر فحل بالجرح وتدمر قبيل الذبائح (قوله ومن ذا  
الذي ضحى الح) جوابه رتب اقام في بيته الى وقت الضحى فقد ضحى بلادم (تمة) ما يحرم اكله من اجزاء  
الحيوان اما كول سبعة الدم المسفوح والمذكور والانيان والقبيل والغدة والمثانة والمرارة يدافع وسيأتي تمامه  
ان شاء الله تعالى آخر الكتاب والله تعالى اعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاضحية)\*

أجولة اصل اضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وادجت الياء في الياء



وكسرت الحاء لثبات الياء وتجمع على اضاحى بتشديد الياء عناية ونقل في الشر بلا لية ان فيها غام في لغات اخصية  
 يضم الهمزة وكسرها مع تشديد الياء وتحققها وضحية بلا همزة بفتح الصاد وكسرها واخصية بفتح الهمزة  
 وكسرها (قوله من ذكر الخاص بعد العام) فيه بيان المناسبة مع وجه التعقيب كما قال في الضاية او ردها  
 عقب الذباح لان التضحية ذبح خاص والخاص بعد العام اه يانه ان العام جزء من الخاص فالحيوان مثلا جزء  
 من ماهية الانسان لانه حيوان ناطق والجزء مقدم طبعاً فقدم وضعاً (قوله من تسمية الشيء باسم وقته) يعني  
 باسم مأخوذ من اسم وقت ذبحه فافهم في المغرب يقال ضحى اذا ذبح الاضحية وقت الضحى هذا اصله ثم كثر  
 حتى قيل ضحى في اي وقت كان من ايام التشريق ولو آخر النهار اه وقيل منسوبة الى الضحى (قوله وشرعاً ذبح  
 حيوان) كذا في العناية والذي في الدرر انها اسم لحيوان مخصوص وكذا قال ابن الكمال هي ما يذبح وكتب  
 في هامشه ان من قال ذبح حيوان فكأنه لم يفرق بين الاضحية والتضحية اه وقد خطرت لي قبل رؤيته (قوله  
 مخصوص) أي نوعاً وسناً ط (قوله بنية القرية) أي المهودة وهي التضحية قال في البدائع فلا تجزى  
 التضحية بدونها لان الذبح قد يكون للحرم وقد يكون للقرية والفعل لا يقع قرية بدون النية والقرية جهات  
 من المتعة والقران والاحصار وغيره فلا تغني الاضحية الا بذاتها ولا يشترط ان يقول بلسانه ما نوى بقلبه كما  
 في الصلاة اه وفي البرازية لو ذبح المشتراة لها بلا نية الاضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء اه اقول فيه  
 مخالفة لما ذكره في البدائع أيضاً ان من الشروط مقارنة النية للتضحية كفي الصلاة لانها هي المعتبرة فلا يستلزم  
 اعتبار القران الا للضرورة كما في الصوم لتعذر قرانها بوقت الشروع اه وبالأول جزم في القاعدة الاولى  
 من الاشياء تأمل (قوله وشرائطها) أي شرائط وجوبها ولم يذكر الحرية صريحاً لعلها من قوله واليسار  
 ولا العقل والبلوغ لما فيهما من الخلاف كما يات والمعتبر وجود هذه الشرائط آخر الوقت وان لم تكن في اوله  
 كما سبأني (قوله والاقامة) فالمسافر لا تجب عليه وان تطوع بها جزأته عنها وهذا اذا سافر قبل  
 الشراء فان اشترى شاة لها ثم سافر في المنتقى انه يبيعها ولا يضحى بها أي لا يجب عليه ذلك وكذا روى عن محمد  
 ومن المشايخ من فصل فقال ان كان موسراً لا يجب عليه والا يفتى ان يجب عليه ولا تسقط بسفره وان سافر  
 بعد دخول الوقت فالواضح ان يكون الجواب كذلك اه ط عن الهندية ومثله في البدائع (قوله واليسار  
 الخ) بان ملك ما تقي درهم او عرضاً يساوياً غير مسكنه وثياب اللبس ومتاع يحتاجه الى ان يذبح الاضحية  
 ولوله عقار يستغل فصيل تلزم لوقته نصاباً وقيل لو دخل منه قوت سنة تلزم وقيل قوت شهر فقي فصل نصاب  
 تلزمه ولو العقار وقف فان وجب له في ايامها نصاب تلزم وصاحب الثياب الاربعة لو ساوى الرابع نصاباً غني  
 وثلاثة فلا لان احدها للمذلة والاخر للمهنة والثالث للجمع والوفد والاعباد والمرأة موسرة بالمجمل والزوج  
 ملياً والمؤجل لاو بدار تسكنهما مع الزوج ان قدر على الاسكان له مال كثير غائب في يد مضارب او شريك ومعه  
 من الخبز او متاع البيت ما يضحى به تلزم وتعام القروع في البرازية وغيرها (قوله وسبب الوقت) سبب  
 الحكم ما ترتب عليه الحكم مما لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون بمنع المكاف كل وقت للصلاة والفرق بينه  
 وبين العلة والشرط مذكور في حاشيتنا نسيمات الاسما ر على شرح المنار للشارح وذكر في النهاية ان سبب  
 وجوب الاضحية ووصف القدرة فيها بأنها ممكنة او ميسرة لم يذكر في اصول الفقه ولا في فروعهم ثم حقق ان  
 السبب هو الوقت لان السبب انما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلقه به اذا اصل في اضافة الشيء الى الشيء  
 ان يكون سبباً وكذا اذا لازمه فتكرر تكرره وقد تكرر وجوب الاضحية بتكرار الوقت وهو ظاهر ووجدت  
 الاضافة فانه يقال يوم الاضحية كما يقال يوم الجمعة والعبد وان كان الاصل اضافة الحكم الى سببه كصلاة  
 الظهر لكن قد يعكس كيوم الجمعة والدليل على سببية الوقت امتناع التقديم عليه كامتناع تقديم الصلاة وانما  
 لم تجب على الفقير لفقد الشرط وهو الغنى وان وجد السبب اه وتبعه في الضاية والمجراج (قوله وقيل  
 الرأس) فيه نظري علم عامر على انه انما يعرف السبب بنسبة الحكم اليه في كلام الشارع كما اوضحناه في حاشية المنار  
 قيل بحث السنة قدبر (قوله وركبتها ذبح الخ) لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم  
 بهذا الفعل فكان ركنها نية (قوله فيه) = رمذبح دجاجة وديك الخ) أي بنية الاضحية والكراهة تخريجة  
 كما يدل عليه التعليل ط وهذا عين لا اضحية عليه والا فالامر اظهر (قوله بفضل الله تعالى) هذا مذهب أهل

من ذكر الخاص بعد العام  
 (هي) لغة اسم لما يذبح ايام الاضحية  
 من تسمية الشيء باسم وقته وشرعاً  
 (ذبح حيوان مخصوص بنية  
 القرية في وقت مخصوص  
 وشرائطها الاسلام والاقامة  
 واليسار الذي يتعلق به) وجوب  
 (صدقة الفطر) كما مر  
 (الاذ كورة فجب على الاتي)  
 خاتمة (وسبب الوقت) وهو ايام  
 النحر وقيل الرأس وقدمه  
 في التنازخاتية (وركنها) ذبح  
 (ما يجوز ذبحه) من النعم لا غير  
 فيكره ذبح دجاجة وديك لانه  
 تشبه بالمجوس بزازية (وسكناها  
 الخروج عن عهدة الواجب)  
 في الدنيا (والوصول الى الثواب)  
 بفضل الله (في العقب)



الحق اذ لا يجب عليه تعالى شيء (قوله مع صحة النية) أي بخلوصها بقصد القربة (قوله اذ لا ثواب بدونها) أي بدون النية لان ثواب الاعمال بالنيات او بدون صحته اذ لو خالطها رياء مثلاً فلا ثواب أيضاً وان سقط الواجب لان الثواب مفرع على القبول وبعد جواز الفعل لا يلزم حصول القبول في المختار كما في شرح المنار قال في الوالوجية رجل نوضا وصلى الظهر جازت صلواته والقبول لا يدري هو المختار لان الله تعالى قال انما يتقبل الله من المتقين وشرائط التقوى عظيمة اهـ وتماه في سمات الاسحار (قوله فحبب التضيعة) اسناد الوجوب الى الفعل اولى من اسناده الى العين كالأضحية كما فعله القدوري ط والوجوب هو قول أبي ح ومحمد وزفر والحسن واحمدى الروائين عن أبي يوسف وعنه ابنه اسنة وهو قول الشافعي هداية والادلة في المطولات (قوله أي اراقة الدم) قال في الجوهرية والدليل على انها الاراقة لو تصدق بعين الحيوان لم يجز والتصدق بلمها بعد الذبح مستحب وليس بواجب اهـ (قوله عملا لا اعتقادا) اعلم ان الفرض ماثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالايمان والاركان الاربعة وحكمه اللزوم على أي حصول العلم القطعي بثبوته وتصديقه بالقلب أي لزوم اعتقاد حقيقته وعملا بالبدن حتى يكفر باحده ويفسق تاركة بلا عذر والواجب ماثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والأضحية وحكمه اللزوم عملا كالفرض لا عملا على اليقين للشبهة حتى لا يكفر باحده ويفسق تاركة بل تأويل كما هو مبسوط في كتب الاصول ثم ان الواجب على مراتب كما قال القدوري بعضها اكده من بعض فوجوب سجدة التلاوة آكد من وجوب صدقة الفطر وجوبها آكد من وجوب الأضحية اهـ وذلك باعتبار تفاوت الادلة في القوة وقد ذكر في التلويح ان استعمال الفرض فيما ثبت بظني والواجب فيما ثبت بقطعي شايع مستفيض كقولهم الوتر فرض وفحوا ذلك ويسمى فرضا عمليا وكقولهم الزكاة واجبة ونحوه فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض عملا وعلا كصلاة الفجر وعلى ظني هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كذكر العشاء وعلى ظني هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كتعيين الفاتحة حتى لا تفسد الصلاة بتركها بل يجب سجدة السهو اهـ وتماه تحقيق ذلك بما لم يوجد بمجموعه في كتاب مذكور في حاشيتنا على المنار بتوفيق الملك الوهاب اذا علمت ذلك ظهر لك ان كلامنا من الفرض والواجب اشتركا في لزوم العمل وان تفاوت مراتب اللزوم كما تفاوتت مراتب الوجوب واختلفا في لزوم الاعتقاد على سبيل الفرضية ولهذا يسمى الواجب فرضا عملا فقط وقد علمت ان كلامنا ما يطلق على الآخر فتقول الشارح عملا لا اعتقادا احتراز عن الفرض القطعي ولهذا قال في المنع أي فلا يكفر باحده فافاد ان المراد به الواجب الظني كالوتر ونحوه لا القطعي الذي هو فرض عملا وعلا فان منكره كافر كما مر بخلاف منكر الواجب الظني أي منكر وجوبه فانه لا يكفر للشبهة فيه أما اذا انكر اصل مشروعيته الجمع عليها بين الأمة فانه يكفر فقد صرح المصنف في باب الوتر والنوافل ان من انكر سنة الفجر يمشي عليه الكفر ثم رأيت في القنية في باب ما يكفر به نقل عن الجلواني لو انكر اصل الوتر واصل الأضحية كفر ثم نقل عن الزندوسقي انه لو انكر الفرضية لا يكفر ثم قال ولا تنافي بينهما لان الاصل مجمع عليه والفرضية والوجوب مختلف فيهما اهـ فانهم (قوله بقدره) متعلق بيجب (قوله ممكنه) بصفة اسم الفاعل من التمكن ط (قوله هي ما يجب) الاوضح ان يقول الواجب بهذه القدرة ما يجب الخ ط بيان ذلك ان القدرة التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه نوعان مطلق وهو ادنى ما يتمكن به العبد من اداء ما لزمه وهو شرط في وجوب اداء كل ما ورثه وكامل وهو القدرة الميسرة للاداء بعد التمكن ودوامها شرط لدوام الواجب الشاق على النفس كالكثير الواجبات المالية حتى يطلب الزكاة والعشر والخراج بهلاك المال بعد التمكن من الاداء لان القدرة الميسرة وهي وصف النماء قد قامت بالهلاك فيفوت دوام الوجوب لقوات شرطه بخلاف الاولى فليس يثاؤها شرط البقاء الواجب حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بهلاك المال لوجوبها بقدرة ممكنه وهي القدرة على الزاد والراحلة وملك النصاب ولا يقع اليسر فيها الا بخدم ومراصب واعوان في الاول وملك اموال كثيرة في الثاني وليس بشرط بالايجاج (قوله بمجرد التمكن من الفعل) أي بالتمكن من الفعل المجرد عن اشتراط دوام القدرة ط (قوله لانها شرط محض) أي ليس فيه معنى العلة والشرط يكفي مطلق وجوده لتحقيق المشروط اهـ ط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح ان يقول الواجب بها ما يجب الخ ط (قوله بصفة اليسر) الباء للمصاحبة ط (قوله

مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها  
(فحبب التضيعة) أي اراقة الدم  
من النعم عملا لا اعتقادا بقدره  
ممكنه هي ما يجب بمجرد التمكن  
من الفعل فلا يشترط بقاؤها  
لبقاء الوجوب لانها شرط محض  
لاميسرة هي ما يجب بعد التمكن  
بصفة اليسر



فغيرته من العسر وهو الوجوب بمجرد التحكى الى اليسر وهو الوجوب بصفة اليسر بعد التمكن وهذا منه  
 بيان لوجه التسجية بميسرة والتغير تقديرى اذ ليس المراد انه كان واجبا بالعسرة بقدرته بمكنة ثم تغير  
 الى اليسر بل المراد انه لو وجب بالملك ~~ممكنة~~ كباقي الواجبات بها كان جائزا فلما وقف عليها صار كانه تغير  
 (قوله لانها شرط في معنى العلة) لان العلة هي المؤثرة ولما اثر هذا الشرط بتغيير الواجب الى صفة  
 اليسر كان في معنى العلة ~~مما لا يمكن~~ بقاء الحكم بدونها اذ لا يسري دون قدرة بميسرة والواجب  
 الذي لم يشرع الا بصفة اليسر لا يبقى بدونها (قوله بدليل) علة لكونها بقدرته بمكنة لا بميسرة ~~ح~~  
 قال في العناية وهي واجبة بالقدرة ~~ممكنة~~ بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول يوم النحر  
 ولم يضح حتى مضت ايام النحر ثم اقتقر كان عليه ان يتصدق بعينها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة  
 الميسرة كان دوامها شرطا كفي الزكاة والعشر والخراج حيث تسقط بهلاك المال ~~ح~~ واعترض بأنه اذا اقتقر  
 بعدم مضى ايام النحر كانت القدرة الميسرة ماصلة فيها فلذا لم تسقط بعد واعترضه في الحواشي السعدية أيضا  
 بأن قول الهداية وتفوت بعض الوقت يدل على أن الوجوب ليس بالقدرة الممكنة والام تسقط ~~ح~~ كان عليه  
 ان يضحى وان لم يشتر شاة في يوم النحر وبأنها تسقط بهلاك المال قبل مضى ايام النحر كالزكاة تسقط بهلاك النصاب  
 بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط بهلاك المال بعدما طلع الفجر من يوم الفطر وهذا كالصريح في ان الاعتبار  
 فيها هو القدرة الميسرة ~~ح~~ اقول قد يجاب بأن الاضحية لها وقت مقدّر كالصلاة والصوم والعبادة للوجوب  
 في آخره كما يأتي فمن كان غنيا آخره تلزمه ومن كان فقيرا آخره لا تلزمه ولو كان في اوله بخلاف ذلك فمن اشترى شاة غنيا  
 ثم اقتقر بعد ايامها كان في آخر الوقت ممكنا بالقدرة الممكنة حتى لزمه القضاء بالقدرة الميسرة والا لا شرط  
 دوامها بأن تسقط عنه اذا اقتقر والواقع خلافه ومعنى قول الهداية وتفوت بعض الوقت فوات اداها بدليل  
 ان عليه التصديق بقيمتها الوهبية كما يأتي بيانه وسقوطها بهلاك المال قبل مضى ايامها لا يفيد ان القدرة  
 ميسرة لان العبرة لا آخر الوقت ولم توجد القدرة فيه اصلا بخلاف الزكاة وصدقة الفطر اذ ليس لها وقت  
 يفوت الاداء بفوته فان الزكاة في كل وقت وزكاة وكذا صدقة الفطر بخلاف الاضحية فان الواقع بعد وقتها خالف  
 عنها فثبت سقطت الزكاة بالهلاك في وقت وجوب الاداء ولم تسقط صدقة الفطر ~~ح~~ ان الاولى وبجبت بقدرة  
 ميسرة والثانية بقدرة ممكنة وهلاك المال في الاضحية لا يمكن حله على واحد من هذين الا اذا كان بعد وجوب  
 الاداء وذلك في آخر ايام النحر لان وقتها مقدّر كما علمت فثبت هلاك المال بعد ايامها والزمناه بالتصدق بقيمتها  
 او بقيمتها علمنا انها لم تسقط به كصدقة الفطر وكان وجوبها بقدرة ممكنة وأما اذا هلك قبل منتهى ايامها كان  
 الهلاك قبل وجوب الاداء فلا يمكن حله على واحد منهما فتدبر هذا التحقيق فهو بالقبول حقيق والله ولي  
 التوفيق (قوله بعينها) أي لو نذرها او كان فقيرا شراها لها وقوله او بقيمتها أي لو كان غنيا ولم يذرها  
~~ح~~ كما يأتي فتأمل (قوله فتلزمهم وان حجوا) أقصر عليه في البدائع وذلك لانهم مقيمون (قوله وقيل  
 لا تلزم المحرم) وان كان من أهل مكة جوهره عن الخندي وسجله في الشربلية على المسافر وفيه فطر ظاهر  
 (قوله لا عن طفله) أي من مال الاب ط (قوله على الظاهر) خالف في الحاشية في ظاهر الرواية انه يستحب  
 ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن أبي ح ~~ح~~ يجب ان يضحى عن ولده وولد ولده والذي لا بابه  
 والنسوى على ظاهر الرواية ~~ح~~ ولو ضحى عن اولاده البكار وزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني انه يجوز  
 استئصالا بلا اذنهم برازية قال في الذخيرة ولعله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار  
 كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنه ابو يوسف مستحسن (قوله شاة) أي ذبيحتها  
 لما مر ان الواجب هو الاراقة (قوله بدل من ضمير يجب او فاعله) ~~ح~~ كذا في المنع وهذا بالنظر الى  
 مجرد المتن والا فالشارح ذكر فاعله يجب فقيامه وهو التضحية تبعا للمنع أيضا بالنظر الى الشرح  
 تكون شاة بدلا من التضحية او خبرا لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف أي الواجب ذبح شاة فافهم  
 (قوله لاختصاصها) أي عظم بدنها (قوله ولولا حدهم) أي احد السبعة المعلومين من قوله او سبع  
 بدنه لان المراد انها تجزى عن سبعة بنية القرية من كل منهم ولما اختلفت جهات القرية ~~ح~~ كما يأتي

سبع

فغيرته من العسر وهو الوجوب بمجرد التحكى الى اليسر وهو الوجوب بصفة اليسر بعد التمكن وهذا منه  
 بيان لوجه التسجية بميسرة والتغير تقديرى اذ ليس المراد انه كان واجبا بالعسرة بقدرته بمكنة ثم تغير  
 الى اليسر بل المراد انه لو وجب بالملك ~~ممكنة~~ كباقي الواجبات بها كان جائزا فلما وقف عليها صار كانه تغير  
 (قوله لانها شرط في معنى العلة) لان العلة هي المؤثرة ولما اثر هذا الشرط بتغيير الواجب الى صفة  
 اليسر كان في معنى العلة ~~مما لا يمكن~~ بقاء الحكم بدونها اذ لا يسري دون قدرة بميسرة والواجب  
 الذي لم يشرع الا بصفة اليسر لا يبقى بدونها (قوله بدليل) علة لكونها بقدرته بمكنة لا بميسرة ~~ح~~  
 قال في العناية وهي واجبة بالقدرة ~~ممكنة~~ بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول يوم النحر  
 ولم يضح حتى مضت ايام النحر ثم اقتقر كان عليه ان يتصدق بعينها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة  
 الميسرة كان دوامها شرطا كفي الزكاة والعشر والخراج حيث تسقط بهلاك المال ~~ح~~ واعترض بأنه اذا اقتقر  
 بعدم مضى ايام النحر كانت القدرة الميسرة ماصلة فيها فلذا لم تسقط بعد واعترضه في الحواشي السعدية أيضا  
 بأن قول الهداية وتفوت بعض الوقت يدل على أن الوجوب ليس بالقدرة الممكنة والام تسقط ~~ح~~ كان عليه  
 ان يضحى وان لم يشتر شاة في يوم النحر وبأنها تسقط بهلاك المال قبل مضى ايام النحر كالزكاة تسقط بهلاك النصاب  
 بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط بهلاك المال بعدما طلع الفجر من يوم الفطر وهذا كالصريح في ان الاعتبار  
 فيها هو القدرة الميسرة ~~ح~~ اقول قد يجاب بأن الاضحية لها وقت مقدّر كالصلاة والصوم والعبادة للوجوب  
 في آخره كما يأتي فمن كان غنيا آخره تلزمه ومن كان فقيرا آخره لا تلزمه ولو كان في اوله بخلاف ذلك فمن اشترى شاة غنيا  
 ثم اقتقر بعد ايامها كان في آخر الوقت ممكنا بالقدرة الممكنة حتى لزمه القضاء بالقدرة الميسرة والا لا شرط  
 دوامها بأن تسقط عنه اذا اقتقر والواقع خلافه ومعنى قول الهداية وتفوت بعض الوقت فوات اداها بدليل  
 ان عليه التصديق بقيمتها الوهبية كما يأتي بيانه وسقوطها بهلاك المال قبل مضى ايامها لا يفيد ان القدرة  
 ميسرة لان العبرة لا آخر الوقت ولم توجد القدرة فيه اصلا بخلاف الزكاة وصدقة الفطر اذ ليس لها وقت  
 يفوت الاداء بفوته فان الزكاة في كل وقت وزكاة وكذا صدقة الفطر بخلاف الاضحية فان الواقع بعد وقتها خالف  
 عنها فثبت سقطت الزكاة بالهلاك في وقت وجوب الاداء ولم تسقط صدقة الفطر ~~ح~~ ان الاولى وبجبت بقدرة  
 ميسرة والثانية بقدرة ممكنة وهلاك المال في الاضحية لا يمكن حله على واحد من هذين الا اذا كان بعد وجوب  
 الاداء وذلك في آخر ايام النحر لان وقتها مقدّر كما علمت فثبت هلاك المال بعد ايامها والزمناه بالتصدق بقيمتها  
 او بقيمتها علمنا انها لم تسقط به كصدقة الفطر وكان وجوبها بقدرة ممكنة وأما اذا هلك قبل منتهى ايامها كان  
 الهلاك قبل وجوب الاداء فلا يمكن حله على واحد منهما فتدبر هذا التحقيق فهو بالقبول حقيق والله ولي  
 التوفيق (قوله بعينها) أي لو نذرها او كان فقيرا شراها لها وقوله او بقيمتها أي لو كان غنيا ولم يذرها  
~~ح~~ كما يأتي فتأمل (قوله فتلزمهم وان حجوا) أقصر عليه في البدائع وذلك لانهم مقيمون (قوله وقيل  
 لا تلزم المحرم) وان كان من أهل مكة جوهره عن الخندي وسجله في الشربلية على المسافر وفيه فطر ظاهر  
 (قوله لا عن طفله) أي من مال الاب ط (قوله على الظاهر) خالف في الحاشية في ظاهر الرواية انه يستحب  
 ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن أبي ح ~~ح~~ يجب ان يضحى عن ولده وولد ولده والذي لا بابه  
 والنسوى على ظاهر الرواية ~~ح~~ ولو ضحى عن اولاده البكار وزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني انه يجوز  
 استئصالا بلا اذنهم برازية قال في الذخيرة ولعله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار  
 كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنه ابو يوسف مستحسن (قوله شاة) أي ذبيحتها  
 لما مر ان الواجب هو الاراقة (قوله بدل من ضمير يجب او فاعله) ~~ح~~ كذا في المنع وهذا بالنظر الى  
 مجرد المتن والا فالشارح ذكر فاعله يجب فقيامه وهو التضحية تبعا للمنع أيضا بالنظر الى الشرح  
 تكون شاة بدلا من التضحية او خبرا لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف أي الواجب ذبح شاة فافهم  
 (قوله لاختصاصها) أي عظم بدنها (قوله ولولا حدهم) أي احد السبعة المعلومين من قوله او سبع  
 بدنه لان المراد انها تجزى عن سبعة بنية القرية من كل منهم ولما اختلفت جهات القرية ~~ح~~ كما يأتي



(قوله لم يجز عن أحد) من الجواز ومن الاجراء والثاني انبى بما بعده (قوله وتجزي عمادون سبعة)  
 الاولى عن لان مالم لا يعقل واطلقه فمثل ما اذا اتفقت الانصبا قدرا او لا لكن بعد ان لا ينقص  
 عن السبع ولو اشترك سبعة في خمس بقرات او اكثر صح لان لكل منهم في بقرة سبعة لاثمانية في سبع بقرات  
 او اكثر لان كل بقرة على ثمانية اسهم فلكل منهم اقل من السبع ولا رواية في هذه الفصول ولو اشترك سبعة  
 في سبع شياه لا يجزيهم قياسا لان كل شاة بينهم على سبعة اسهم وفي الاستحسان يجزيهم وكذا اثنان في شاتين  
 وعليه فينبغي ان يكون في الاول قياس واستحسان والمذكور فيه جواب القياس بدائع (قوله نصب على  
 الطرفية) أي لقوله تجب وهذا بيان لاؤل وقتها مطلقا للمصري والقروى كما يأتي بيانه فافهم (قوله الى اخر  
 ايامه) دخل فيها الليل وان كره كما يأتي واقادان الوجوب موسع في جملة الوقت غير عين والاصل ان ما وجب  
 كذلك يتعين الجزء الذي أدى فيه للوجوب او اخر الوقت كما في الصلاة وهو الصحيح وعليه يتخرج ما اذا صار  
 أحلا للوجوب في آخره بأن اسلم أو اعتق أو أيسر أو أقام تلزمه لان ارتد أو أسير أو سافر في آخره ولو أسير  
 بعد خروج الوقت صار قيمة شاة صالحة للاضحية رينا في ذمته ولومات الموسر في ايامها سقطت وفي الحقيقة  
 لم تجب ولو ضحى الفقير ثم أسير في آخره عليه الاعادة في الصحيح لانه حين ان الاولى تطوع بدائع لمخالفة لكن  
 في البرازية وغيرها ان المتأخرين قالوا لا تلزمه الاعادة وبه تأخذ (قوله وهي ثلاثة) وكذا ايام التشريق  
 ثلاثة والكل يمضي باربعة اولها فخر لا غير واخرها تشريق لا غير والمتوسطان فخر وتشريق هداية وفيه  
 اشعار بأن التضحية تجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذ الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل  
 الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما في المضمرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم تكن وقتها  
 بلا خلاف الا ان يقال المراد في ايام الاضحية قهستاني (قوله افضلها اولها) ثم الثاني ثم الثالث  
 كما في القهستاني عن السراجية (قوله ويضحي عن ولده الصغير من ماله) أي مال الصغير ومثله الجنون  
 قال في البدائع رأما البلوغ والعقل فليس من شرائط الوجوب في قولهما وعند محمد من شرائط حتى لا تجب  
 التضحية في مالهما لو موسرين ولا يضمن الاب والوصى عندهما وعند محمد يضمن والذي يجز ويضيق يعتبر  
 حاله فان كان مجنونا في ايام التحرف على الاختلاف وان مضيقا تجب بلا خلاف اه قلت لكن في الخمانية  
 واما الذي يجز ويضيق فهو كالصحيح اه الا أن يحمل على انه يجز ويضيق في ايام التحرق تأمل (قوله صححه  
 في الهداية) حيث قال والاصح أن يضحي من ماله بقول ابن الشحنة انه في الهداية لم يصح شيأ بل مقتضى  
 صنيعة ترجيح عدم الوجوب فيه نظرا لعله ساقط من نسخته (قوله قلت وهو المعتقد) واختاره في الملتقى حيث  
 قدمه وعبر عن الاول بقيل ورجحه الطرسوسي بأن القواعد تشهد له ولانها عبادة وليس القول بوجوبها اولي  
 من القول بوجوب الزكاة في ماله (قوله بما ينتفع بعينه) ظاهره انه لا يجوز بيعه بدراهم ثم يشتري بها ما ذكر  
 ط ويضيد ما ذكره عن البدائع (قوله وكذا الجذ والوصى) أي كالأب في جميع ما ذكر (قوله وصح اشترائه  
 ستة) كذا في اياما يساه من النسخ من الافعال بالتاء وهو كذلك في عدة كتب ومقتضاه انه متعده مضاف الى  
 مفعوله والفاعل محذوف وهو الشاري ولذا قال في الدررأى جعلهم شركاه (قوله في بدنة شريت لاضحية)  
 أي ليضحي بها عن نفسه هداية وغيرها وهذا محمول على الفتي لانها لم تتعين لوجوب التضحية بها ومع ذلك  
 يكره لمنافيه من خلف الوعد وقد قالوا انه ينبغي له أن يتصدق بالثمن وان لم يذكره محمد نصافا ما الفقير فلا يجوز له  
 أن يشتركه فيها لانه اوجبها على نفسه بالشراء للاضحية فتعينت للوجوب بدائع وغاية البيان لكن في الخمانية سوى  
 بين الفتي والفقير ثم حكى التفصيل عن بعضهم تأمل (قوله أي ان نوى وقت الشراء الا شترائه صح استحسانا  
 والا لا) كذا في بعض النسخ والواجب اسقاطه كما في بعض النسخ لان موضوع المسألة الاستحسانية أن يشتريها  
 ليضحي بها عن نفسه كما في الهداية والخمانية وغيرهما ولذا قال المصنف بعد قوله استحسانا وذا قبل الشراء  
 احب وفي الهداية والاحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء ليكون أبعد عن الخلاف وعن صورة الرجوع في القرية  
 اه وفي الخمانية ولو لم ينو عند الشراء ثم اشركهم فقد كرهه ابو حنيفة أقول وقد منافي باب المهدى عن فتح القدير  
 معزوا الى الاصل والمبسوط اذا اشترى بدنة لتعته من لاثم اشتركه فيها ستة بعدما اوجبها لنفسه خاصة لا يسعه  
 لانه لما اوجبها صار الكل واجبا بعضها بايجاب الشرع وبعضها بايجابه فان فعل فعليه أن يتصدق بالثمن وان

لم يجز عن أحد ويجزي عمادون  
 سبعة بالاولى (فخر) نصب على  
 الطرفية (يوم البحر الى آخر ايامه)  
 وهي ثلاثة افضلها اولها (ويضحي  
 عن ولده الصغير من ماله) صححه في  
 الهداية (وقيل لا) صححه في الكافي  
 قال وليس للاب أن يضعه من مال  
 طفله ورجحه ابن الشحنة قلت  
 وهو المعتقد لما في متن مواهب  
 الرحمن من انه اصح ما يفتى به وعمله  
 في البرهان بأنه ان كان المتصور  
 الا خلاف فالاب لا يملكه في مال ولده  
 كالعتق أو التصديق بالعم قال  
 الصبي لا يحتمل صدقة التطوع  
 وعزاه للمبسوط فليحفظ ثم فرع  
 على القول الاول بقوله (وأكل  
 منه الطفل) وادخله قدر حاجته  
 (وما بقي يدل بما ينتفع) الصغير  
 (بعينه) كنوب وخف لا ياستهلكه  
 كخبر ونحوه ابن كمال وكذا الجذ  
 والوصى (وصح اشترائه ستة في  
 بدنة شريت لاضحية) أي ان نوى  
 وقت الشراء الا شترائه صح استحسانا  
 والا لا (استحسانا وذا) أي الا شترائه  
 (قبل الشراء أحبة)



نوى أن يشرك فيها ستة أجزاء لانه ما اوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى شرك الستة جازوا لافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقي حتى تثبت الشركة في الابتداء اهـ ولعله محمول على الفقير أو على لانه اوجبها بالنداء ويفرق بين الهدى والاضحية تأمل (قوله ويقسم اللحم) انظر هل هذه القسمة متعينة أو لاحق لو اشترى لنفسه ولزوجته وأولاده الصغار بدنة ولم يقسموها تجزئهم أو لا والظاهر انها لا تشترط لان المقصود منها الأمانة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة والقبض تعليق القسمة على إرادتهم وهو يؤيد ما سبق غير انه اذا كان فيهم فقير والباقي أغنياء يتعين عليه أخذ نصيبه لينتدق به اهـ ط وحاصله ان المراد بيان شرط القسمة ان فعلت لأنهم شرط لكن في استثنائه الفقير نظر اذا لا يتعين عليه التصديق كما يأتي نعم الناذر يتعين عليه فافهم (قوله لاجزافا) لان القسمة فيها معنى المبادلة ولو حلل بعضهم بعضا قال في البدائع أما عدم جواز القسمة مجازفة فلا تنفيها معنى التملك واللحم من أموال الربا لا يجوز عليك مجازفة وأما عدم جواز التحليل فلان الربا لا يحتمل الحل بالتحليل ولانه في معنى الهبة وهبة المتاع فيما يحتمل القسمة لا تصح اهـ وبه يظهر ان عدم الجواز بمعنى انه لا يصح ولا يحل لفساد المبادلة خلافا لما يحتمل في الشر ببلالية من انه فيه بمعنى لا يصح ولا حرمة فيه (قوله الا اذا ضم معه الخ) بأن يكون مع أحدهما بعض اللحم مع الآخر ومع الآخر البعض مع الجلد عناية (قوله وأول وقتها بعد الصلاة الخ) فيه ناسخ اذا التخصية لا يحتلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فأول وقتها في حق المصري والقروى طلوع الفجر الا انه شرط للمصري تقديم الصلاة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واشهر اليه في الهداية وغيرهما قهستاني وكذا ذكر ابن الكمال في منهوات شرحه ان هذا من المواضع التي اخطأ فيها تاج الشريعة ولم يتنبه له صدر الشريعة (قوله بعد اسبق صلاة عید) ولو ضحى بعد ما صلى أهل المسجد ولم يصل أهل الجبانة اجزاء استحصانا لانها صلاة معتبرة حتى لو اكتفوا بها اجزائهم وكذا عكسه هداية ولو ضحى بعد ما قد قدر التشهد في ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون مسينا وهو رواية عن أبي يوسف خاتمة (قوله ولو قبل الخطبة) قال في المنع وعن الحسن لو ضحى قبل الفراغ من الخطبة فقد اساء (قوله وبعد مضى وقتها) أي وقت الصلاة وهو معطوف على قوله بعد الصلاة ووقت الصلاة من الارتفاع الى الزوال (قوله لعذر) أي غير اقنة المذكورة بعد اهـ ط اقول ولم يذكر الزياحي لفظ العذر مع انه مخالف لما سبقت ذكره انما شارح عن البناء وفي البدائع وان أخر الامام صلاة العيد فلا ذبح حتى يتصف النهار فان اشتغل الامام فلا يصل أو تركه عمد حتى زالت فقد حل الذبح بغير صلاة في الايام كلها لانه بالزوال فان وقت الصلاة وانما يخرج الامام في اليوم الثاني والثالث على وجه القضاء والترتيب شرط في الاداء لا في القضاء كذا ذكر القدوري اهـ وذكر نحوه الزياحي عن الهبط ونقل قبله عنه أيضا انه لا تجزئهم في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون أن يصلوا الامام بهم (تنبيه) قال في مبسوط السرخسي ليس على أهل منى يوم النحر صلاة العيد لانهم في وقتها مشغولون بأداء المناسك وتجوز لهم التخصية بعد انشقاق الفجر كما يجوز لأهل القرى اهـ ومن اظهروا أهل منى هم من يهملون الحاج وأهل مكة شريفة لبلالية أي أهل مكة المحرمين ثم ان هذا صريح في خلاف ما ذكره البيري حيث قال ان منى لا تجوز فيها الاضحية الا بعد الزوال لانها موضع تجوز فيه صلاة العيد لانها سقطت عن الحاج ولم ترف في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم النحر لانا ومن ادركناه من المشايخ لم يصلها بمكة والله اعلم ما السبب في ذلك اهـ (قوله ان ذبح في غيره) أي غير المدر شامل لادل البوادي وقد قال قاضي خان قاما أهل السواد والقرى والرباطات عند ما يجوز لهم التخصية بعد طلوع الفجر وأما أهل البوادي لا يغضون الا بعد صلاة اقرب الائمة اليهم اهـ وعزاء القهستاني الى التظلم وغيره وذكر في الشريعة لبلالية انه مخالف لما في التبيين ولا مطلق شيخ الاسلام (قوله والمعتبر مكان الاضحية الخ) فلو كانت في السواد والمضي في المصر جازت قبل الصلاة وفي العكس لم تجز قهستاني (قوله أن يخرجها) أي يأمر بانخراجها (قوله لخارج المصر) أي الى ما يليح فيه القصر قهستاني وزياحي (قوله بجنتي) لاجابة الى العز واليه بعد وجود المسألة في الهداية والتبيين وغيرهما من المعبرات (قوله والولادة) أي على القول بوجوبها في مال الصغير أو الاب وهو خلاف المعتمد كما مر (قوله فعناد

ويقسم اللحم وزنا لاجزافا الا اذا ضم معه من الاكارع أو الجلد) صر فالجنس لخلاف جنسه (وأول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في مصر) أي بعد اسبق صلاة عيد ولو قبل الخطبة لكن بعدها أحب وبعد مضى وقتها لم يصلوا العذر ويجوز في الغد وبعد قبل الصلاة لان الصلاة في الغد تقع قضاء لاداء زياحي وغيره (وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) واخره قيل غروب يوم الثالث وجوز النافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه خيلة مصري اراد التجميل أن يخرجها لخارج المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر بجنتي (والمعتبر آخر وقتها للفقير وضده والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم الاخر فجب عليه وان مات فيه لا يجب عليه



الصلاة دون التخصة الخ قال في البدائع فان علم ذلك قبل تفرق الناس يعيدهم الصلاة باتفاق الروايات وهل يجوز ما ضي قبل الاعادة ذكر في بعض الروايات انه يجوز لانه ذبح بعد صلاة يجزيها بعض الفقهاء وهو الشافعي لان فساد صلاة الامام لا يوجب فساد صلاة المقتدى عنده فكانت تلك الصلاة معتبرة عنده فعلى هذا يعيد الامام وحده ولا يعيد القوم وذلك استحسان اه ونحوه في البرازية (قوله فكان للاجتهاد فيه مسانغا) كذا في المنع وبعض نسخ التبيين أيضا وصوابه مساغ بالرفع (قوله وفي المجتبى الخ) هذا تنقيح لاطلاق المتن وهو وجوبه لما في الاعادة بعد التفرق من المشقة اه ح (قوله لا بعده) أقول في البرازية ولونادى بالناس ليعيدوها فن ذبح قبل أن يعلم بذلك جازب ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز اه لكن مقتضى ما قدمناه عن البدائع عدم الاعادة مطلقا ويدل عليه انه في البدائع ذكر ما في البرازية رواية اخرى تأمل (قوله فلم يصلوا) لعدم وال يصلونها بهم اتقاني وزيلعي (قوله جاز في المختار) لان البلدة صارت في هذا الحكم كالسواد اتقاني وفي التارخانية وعليه الفتوى وقد ذكر المسألة الزيلعي أيضا ولا يعارض ما تقدم نقله عنه كما ظنه ح لان الامام هناك موجود فلم تصرف في حكم السواد فافهم (قوله لكن في البناء الخ) ساقط من بعض النسخ وهو الاولى اذ لا يخالف ما قبله لانه ترك العذر وهذا الغيرة (قوله ولونعمد الترك) مبنى للمجهول أو للمعلوم وفاعله الامام (قوله فسن) يقال سن فلانا طعنه بالسنان والمراد به هنا الذبح (قوله وقيل الخ) الظاهر انه فهم انه معارض لما نقله عن البرازية كما فهمه المحشي والمعارضة مندفة بما قدمناه (قوله قلت الخ) ليس في عبارة الزيلعي ما يفيد لانه حكى القولين عن المحيط كما قدمناه ولم يرجح (قوله اجزأتهم الصلاة والتخصة) كذا في البدائع أيضا وفيها ولو شهدوا بعد نصف النهار انه العاشر جازاهم أن يضجوا ويخرج الامام من الغد فيصلي بهم العيود وان علم في صدر النهار انه يوم الحر فشغل الامام عن الخروج أو غفل فلم يخرج ولم يأمر أحدا يصلي بهم فلا ينبغي لاحد أن يضحي حتى يصلي بهم الامام الى أن تزول الشمس فاذا زالت قبل أن يخرج الامام ضحي الناس وان ضحي أحد قبل ذلك لم يجز ولو ضحي بعد الزوال من يوم عرفة ثم ظهر انه يوم الحر جازت عندنا لانه في وقته اه (قوله صيانة لجميع المسلمين) الذي رأيته في الزيلعي لجمع بدون ياء أي صلاتهم بالجماعة تأمل (قوله تنزيها) بحث من المصنف حيث قال قلت الظاهر ان هذه الكراهة للتنزيه ومرجعها الى خلاف الاولى اذا احتمال الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اه أقول وهو مصرح به في ذبايح البدائع (قوله ليلا) أي في الليلتين المتوسطتين لا الاولى ولا الرابعة اذ لا تصح فيهما الاضحية أصلا كما هو الظاهر وبه عليه في النهاية ومع هذا خفي على البعض (قوله ولو تركت التخصة الخ) شروع في بيان قضاء الاضحية اذا فاتت عن وقتها فانها مضمونة بالقضاء في الجملة كما في البدائع (قوله ومضت ايامها الخ) قيد به لما في النهاية اذا وجبت بايجابه صريحا أو باسرها اه فان تصدق بعينها في ايامها فعليه مثلها مكانها لان الواجب عليه الاراقة وانما ينتقل الى الصدقة اذا وقع اليأس عن التخصة بمعنى ايامها وان لم يشتر مثلها حتى مضت ايامها تصدق بقيمتها لان الاراقة انما عرفت قربة في زمان مخصوص ولا تجز به الصدقة الاولى عما يلزمه بعد لانها قبل سبب الوجوب اه (قوله تصدق بها حبة) لوقوع اليأس عن التقرب بالاراقة وان تصدق بقيمتها اجزاء أيضا لان الواجب هنا التصدق بعينها وهذا مثله فيما هو المقصود اه ذخيرة (قوله فاذر لعينة) قال في البدائع أما الذي يجب على الغني والفقر فالنذر وبه أن قال الله على أن اضحي شاة أو بدنة أو هذه الشاة أو البدنة أو قال جعلت هذه الشاة اضحية لانها قريبة من جنسها ايجاب وهو هدي المتسعة والقران والاحصاء قلزم بالنذر كسائر القرب والوجوب بالنذر يستوي فيه الغني والفقر اه وقد استفيد منه ان جعل المذكور نذرا وان النذر باو واجب صحيح واستشكل بأن من شروط صحة النذر أن لا يكون واجبا قبله واجبا أبو السعود بأن الواجب التخصة مطلقا وصحة النذر بالنسبة للمعينة اه وفيه نظر لما علمت من صحة النذر بغير معينة أيضا واعلم انه قال في البدائع ولو نذر أن يضحي شاة وذلك في ايام الحر وهو موسر فعليه أن يضحي بشاتين عند ما شاة بالنذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الاذا عني به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل ايام الحر لزمه شاتان بخلاف لان الصيغة لا تجتمعا الاخبار عن الواجب اذا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسر انما يسرف في ايام الحر

(تبيين ان الامام صلى بغير طهارة)

تعاد الصلاة دون الاضحية)

لان من العلماء من قال لا يعيد

الصلاة الا الامام وحده

فكان للاجتهاد فيه مسانغا زيلعي

وفي المجتبى انما تعاد قبل التفرق

لا بعده وفي البرازية بلدة فيها قسنة

فلم يصلوا وضجوا بعد طلوع الفجر

جاز في المختار لكن في البناء

ولونعمد الترك فسن اول وقتها

لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس

اتهي وقيل لا تجوز قبل الزوال

في اليوم الاول وتجوز في بقية

الايام قلت وقد مناه مختار الزيلعي

وغیره وبه جزم في المواهب فتبه

(كما لو شهدوا انه يوم العيد عند

الامام فصلوا) ثم ضجوا ثم بان انه

يوم عرفة اجزأتهم الصلاة

والتخصة لانه لا يمكن التحرز عن

مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز

صيانة لجميع المسلمين زيلعي

(وكره) تنزيها (الذبح ليلا)

لا احتمال الغلط (ولو تركت التخصة

ومضت ايامها تصدق بها حبة

نادر) فاعل تصدق (لمعينة)



لزمه شتان اه ومقتضى هذا أن الموسر اذا نذر في ايام النحر وقصد الاخبار لم يكن ذلك منه نذرا حقيقة وان لزوم الشاة عليه بايجاب الشرع أما اذا اطلق ولم يقصد الاخبار أو كان نذرا أو كان معسرا فأيسر فيها فانه وان لزمه شاة اخرى بالنذر لكنها لم تكن واجبة قبل بل الواجبة غيرها فهو نذر حقيقة وعلى كل فلم يوجد نذر حقيقى بواجب قبله فالتنعج الحال وطاح الاشكال وسيأتى فى اخر الاضحية زيادة تحقيق لهذا البحث ومقتضى ذلك أيضا انه حيث قصد الاخبار له الاكل منها لانهم لم يلزم بالنذر (فرع) قال الله على أن اضحى شاة فضحى يذنه أو بقرة جارتا رخانية (قوله ولو فقيرا) الانسب أن يقال ولو غنيا لان الفقير لا يتوهم عدم صحة نذره بالمعينة لعدم وجوبها عليه قبله بخلاف الغنى ولان الفقير اذا شراها له يلزمه التصديق بعينها بالنذر بخلاف الغنى وقاعدة لو الوصلية أن تفيض ما بعدها اولى بالحكم تأمل (قوله ولو نقصها) أى المذبح بأن كانت قيمتها بعد الذبح أقل منها قبله تاريخية (قوله بقيمة النقصان) المناسب اسقاط قيمة أو يقول بقدر النقصان لان النقصان من النقصان من القيمة لا من ذات الشاة تأمل (قوله ولا يأكل الناذر منها) أى نذرا على حقيقة كما علمت وأقول الناذر ليس بقيد لان الكلام فيما اذا مضى وقتها ووجب عليه التصديق بها حمة أو بقيمتها ولذا لو ذبحها ونقصها ضمن النقصان وهذا يشمل الفقير اذا شراها لها يدل عليه ما فى غاية البيان اذا أوجب شاة بعينها أو اشتراها ليضحي بها فاضت ايام النحر قبل أن يذبحها تصديق بها حية ولا يأكل من لحمها لانه اتقل الواجب من اراقة الدم الى التصديق وان لم يوجب ولم يشتره وهو موسر وقد مضت ايامها تصديق بقيمة شاة تجزى للاضحية اه ففيه دلالة واضحة على ما قلنا ثم رأيت في الكفاية قال بعد قوله أو فقير شراها لها وان ذبح لا يأكل منها وسيأتى له مزيد بيان ان شاء الله تعالى (قوله عطف عليه) أى على فاعل تصديق (قوله شراها لها) فلو كانت فى ملكه فنوى أن يضحي بها أو اشتراها ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك لا يجب لان النية لم تقارن الشراء فلا تعتبر بدائع (قوله لوجودها عليه بذلك) أى بالشراء وهذا ظاهر الرواية لان شراءه لها يجزى الايجاب وهو النذر بالاضحية عرفا كما فى البدائع ووقع فى التارخانية التعبير بقوله شراها لها ايام النحر وظاهره انه لو شراها لها قبلها لا تجب ولم أره صريحا فليراجع (قوله وتصديق بقيمتها غنى شراها لها) كذا فى الهداية وغيرها كالدرر ونعقبه الشيخ شاهين بان وجوب التصديق بالقيمة مقيد بما اذا لم يشترا ما اذا اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة أو التصديق بها حية كما فى الزيلعي أبو السعود وأقول ذكرى البدائع ان الصحيح ان الشاة المشتراة للاضحية اذا لم يضح بها حتى مضى الوقت يتصدق الموسر بعينها حية كالفقير بخلاف بين اصحابنا فان محمد اقال وهذا قول أبي حنيفة وابى يوسف وقولنا اه وعامة فيه وهو الموافق لما قدمناه آنفا من غاية البيان وعلى كل فالظاهر انه لا يحل له الاكل منها اذا ذبحها كما لا يجوز له حبس شىء من قيمتها تأمل (قوله فالمراد بالقيمة الخ) بيان لما اجله المصنف لان قوله تصديق بقيمتها ظاهر فيما اذا اشتراها لان قيمتها تعلم أما اذا لم يشتريها فامعنى انه يتصدق بقيمتها فانها غير معينة فحين ان المراد اذا لم يشتريها قيمة شاة تجزى فى الاضحية كما فى الخلاصة وغيرها قال القهستاني أو قيمة شاة وسطا كما فى الزايدى والنظم وغيرها (قوله ومع الجذع) فتحتين قهستاني (قوله ذو ستة اشهر) كذا فى الهداية وفسره فى شرح الملتقى شرعا بما أتى عليه اكثر الحول عند الاكثر قال القهستاني وفسر الاكثر فى المحيط بما دخل فى الشهر الثامن وفى الخزانة بما أتى عليه ستة اشهر وثنى وذكر الزعفرانى انه ابن سبعة وعنه ثمانية أو تسعة ومادونه حل اه قلت واقتصر فى الخاتمة على ما فى الخزانة وقيد بقوله شرعا لانه فى اللغة ما تمت له سنة نهاية (قوله من الضأن) هو ماله البية مخ قيد به لانه لا يجوز الجذع من المعز وغيره بخلاف كما فى المبسوط قهستاني والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع بدائع (قوله ان كان الخ) فلو صغير الجنة لا يجوز الا أن يتم له سنة ويطعن فى الثانية اتقانى (قوله من الثلاثة) أى الا يتقوى الابل والبقر بنوعيه والشاة بنوعيه (قوله والثنى هو ابن خمس الخ) ذكر من الثنى والجذع فى المخ منظوما فى اربع ايات لبعضهم وقد قطعها فى بيتين فقلت

ولو فقيرا ولو ذبحها تصديق بلحمها  
ولو نقصها تصديق بقيمة النقصان  
أيضا ولا يأكل الناذر منها فان  
أكل تصديق بقيمة ما أكل (وقهير)  
عطف عليه (شراها لها) لوجوبها  
عليه بذلك حتى يتنعج عليه بيعها  
(و) تصديق بقيمتها غنى شراها  
أولا لتعلقها بذمته شراها ولا  
فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها  
(وصح الجذع) ذو ستة اشهر  
(من الضأن) ان كان بحيث لو خلط  
بالثنايا لا يمكن التمييز من بعد  
(و) ص (الثنى فصاعدا من الثلاثة  
(و) الثنى) هو ابن خمس من الابل  
وحول من البقر

ذو الحول من غنم وانحس من ابل • واثنين من بقرة والثنى دعي  
والحول من بقرة والنصف من غنم • ولربيع من بعير سم بالجذع



وفي البدائع تقدير هذه الاسنان بما ذكره النقصان لا الزيادة فلو ضحى بسن أقل لا يجوز وبأكبر يجوز وهو أفضل ولا يجوز بمثل وجدى وعجول وفصيل لأن الشرع انما ورد بالاسنان المذكورة (قوله والجاموس) نوع من البقر وكذا المعز نوع من الغنم بدليل ضمها في الزكاة بدائع (قوله قاله المصنف) تعالى الهداية وغيرها قال في البدائع فلوزانور وحشي على بقرة اهلية فولدت ولدا يضحى به دون العكس لانه يتفصل عن الام وهو حيوان مستقوم تتعلق به الاحكام ومن الاب ما مهين ولا يتبع الام في الرق والحزبة (قوله قروح الى قوله ينابيع) يوجد في بعض النسخ (قوله أفضل من سبع البقرة الخ) وكذا من تمام البقرة قال في التارخانية وفي العناية وكان الاستاذ يقول بأن الشاة العظيمة السمينة التي تساوى البقرة قيمة ولها أفضل من البقرة لأن جميع الشاة تقع فرضا بخلاف واختلفوا في البقرة قال بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقي تطوع اه (قوله اذا استويا الخ) فان كان سبع البقرة أكثر لحما فهو أفضل والاصل في هذا اذا استويا في اللحم والقيمة فاما بهما لحما أفضل واذا اختلفا فيهما فالفاضل اولى بتارخانية (قوله أفضل من النجعة) هي الاثني من الضأن فاموس (قوله اذا استويا فيهما) فان كانت النجعة أكثر قيمة أو لحما فهي أفضل ذخيرة ط (قوله والاثني من المعز أفضل) مخالف لما في الخانية وغيرها وقال ط مشي ابن وهبان على ان الذكر في الضأن والمعز أفضل لكنه مقيّد بما اذا كان موجودا أي مرضوض الاثنى أي مدقوقهما قال العلامة عبد البر ومفهومه انه اذا لم يكن موجودا الا يكون أفضل (قوله وفي الوهبانية الخ) تقييد للاطلاق بالاستواء أي ان الاثني من الابل والبقر أفضل اذا استويا قال في التارخانية لأن لحما أطيب اه وهو الموافق للاصل المار (قوله قبل الذبح) فان خرج من بطنها حيا فالعامة أنه يفعل به ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام التحريم تصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمة فان بقي عنده وذبحه للعام القابل اضحية لا يجوز وعليه أخرى اعامة الذي ضحى ويتصدق به مذبوحا مع قيمة ما نقص بالذبح والفتوى على هذا خانية (قوله يذبح الولد معها) الا انه لا يأكل منه بل يتصدق به فان أكل منه تصدق بقيمة ما أكل والمستحب أن يتصدق به حيا خانية قبل ولعل وجهه عدم بلوغ الولد سن الاجزاء فكانت القرية في اللحم بذاته لا في اراقه دمه اه تأمل قال في البدائع وقال في الاصل وان باعه تصدق بثمنه لأن الام تعينت للاضحية والولد يحدث على صفات الام الشرعية ومن المشايخ من قال هذا في الاضحية الموجبة بالنذر أو ما في معناه كسراء الفقير والافلا لانه يجوز التضحية بغيرها فكذا ولها (قوله وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح) قد مناعن الخانية انه المستحب وظاهره ولو في ايام التحريم وانظر ما في الشريعة لالية عن البدائع (قوله ثم وجدها) أي الضالة او المسرقة بمعنى وصلت الى يده وهذا اذا وجد في ايام التحريم (قوله وقال بعضهم الخ) اقتصر عليه في البدائع وقال السائحاني وبه جزم الشنقي كما سيذكره الشارح وهو الموافق للقواعد اه وفي البدائع ولو لم يذبح الثانية حتى مضت ايام التحريم وجد الاولى عليه أن يتصدق بافضلهما ولا يذبح (قوله ويضحى بالجماء) هي التي لا قرن لها خلقه وكذا العظماء التي ذهب بعض قرنهما بالكسر أو غيره فان بلغ الكسر الى الخ لم يجرز قهستاني وفي البدائع ان بلغ الكسر المشاش لا يجرز والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرقطين اه (قوله والثولاء) بالمثلثة في القاموس التول بالتحريك استرخاء في اعضاء الشاة خاصة أو كالجنون يصيبها فلا تتبع الغنم وتستدير في مرئها (قوله والرعي) عطف تفسير ط (قوله فلمهزولة الخ) قال في الخانية ويجوز بالثولاء والجرباء السميتين فلمهزولتين لا تنق لا يجوز اذا ذهب مخ عظمها فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جازيروي ذلك عن محمد اه وقوله لا تنق ما أخذ من النقي بكسر الذون واسكان القاف هو المخ أي لا تخ لها وهذا يكون من شدة الهزال فتنبه قال القهستاني واعلم ان الكل لا يخلو من عيب والمستحب أن يكون سليما عن العيوب الظاهرة فاجوز ههنا جوز مع الكراهة كما في المنفترات (قوله المهزولة الخ) تفسير مراد لان العجف محر كاذهاب السمن كما في القاموس فلا يضر أصل الهزال كما علم مما قدمناه ولذا قيدت في حديث الموطأ والعجفاء التي لا تنق أي التي لا يمكنها المشي برجلها العرجاء انما تمشي بثلاث قوائم حتى لو كانت تضع الرابعة على الارض وتستعين بها جاز عناية (قوله الى المنك) بكسر السين والقياس الفتح (قوله ومقطوع اكثر الان الخ) في البدائع لو ذهب بعض

والجاموس وحول من الشاة) والمعز والمتولد بين الاهلي والوحشي يتبع الام قاله المصنف (فروع) الشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم والكبش أفضل من النجعة اذا استويا فيهما والاثني من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة والاثني من الابل والبقر أفضل حاوي وفي الوهبانية أن الاثني أفضل من الذكر اذا استويا قيمة والله أعلم \* ولدت الاضحية ولدا قبل الذبح يذبح الولد معها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح \* ضلت أو سرق فاشترى أخرى ثم وجدها فالأفضل ذبحها وان ذبح الأولى جاز وكذا الثانية لو قيمتها كالأولى أو أكثر وان أقل ضمن الزائد ويتصدق به بلافريق بين غنى وفقر وقال بعضهم ان وجبت عن يسار فكذا الجواب وان عن اعسار ذبحهما يتابع (ويضحى بالجماء والخصى والثولاء) أي المجنونة (اذا لم يمنعها من السوم والرعي وان منعها لا) تجوز التضحية بها (والجرباء السمينة) فلمهزولة لم يجرز لان الجرب في اللحم نقص (لا بالعجاء والعوراء والعجفاء) المهزولة التي لا تخ في عظامها (والعرجاء التي لا تمشي الى المنك) أي المذبح والمرضة البين مرضها (ومقطوع اكثر الاذن أو الذنب أو العين) أي التي ذهب أكثر نور عينها فاطلق



الاذن أو الالية أو الذنب أو العين ذكر في الجامع الصغير ان كان كثيرا يمنع وان يسيرا لا يمنع واختلف اصحابنا في الفاصل بين القليل والكثير فعن أبي ح ربيع روايات روى محمد عنه في الاصل والجامع الصغير ان المانع ذهاب اكثر من الثلث وعنه انه الثلث وعنه انه الربع وعنه أن يكون المذهب أقل من الباقي أو مثله اه بالمعنى والاولى هي ظاهر الرواية وصحها في الخاتمة حيث قال والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى اه ومضى عليها في مختصر الوقاية والاصلاح والرابعة هي قولهما قال في الهداية وقالوا اذ انبى الاكثر من النصف اجزاء وهو اختيار الفقيه أبي الليث وقال أبو يوسف اخبرت بقولي أبا حنيفة فقال قولي هو قولك قيل هو رجوع منه الى قول أبي يوسف وقيل معناه قولي قريب من قولك وفي كون النصف مانعا روايتان عنهما اه وفي البرازية وظاهر مذهبهما ان النصف كثير اه وفي غاية البيان ووجه الرواية الرابعة وهي قولهما واليه ارجع الامام ان الكثير من كل شئ اكثره وفي النصف تعارض الجانيان اه أى فقال بعدم الجواز احتياطاً بدائع وبه ظهر ان ما في المتن كالهداية والكز والمقتضى هو الرابعة وعليها الفتوى كما يذكره الشارح عن المجتبى وكما أنهم اختاروها لان المتبادر من قول الامام السابق هو الرجوع عما هو ظاهر الرواية عنه الى قولهما والله تعالى أعلم وفي البرازية وهل تجمع الخروق في اذني الاضحية اختلفوا فيه قلت وقدم الشارح في باب المسح على الخفين انه ينبغي الجمع احتياطاً (قوله مجازاً) من اطلاق السبب او الملزوم واردة المسبب أو الملائم (قوله وانما يعرف الخ) قال في الهداية وعرفه المقدر في غير العين متيسرة وفي العين قالوا تشد المصيبة بعد ان لا تعتلف الشاة يوماً أو يومين ثم يقرب العلف اليها قليلاً قليلاً فاذا رأت من موضع أعلم عليه ثم تشد الصبيحة وتقرب اليها العلف كذلك فاذا رأت من مكان أعلم عليه ثم ينظر الى تناوت ما بينهما فان كان ثلثا فالذاهب هو الثلث وان نصفاً فالنصف اه (قوله الالية) بفتح الهمزة كسجدة وجعه كما في القاموس البات والايا (قوله وقيل ما تعتلف به) هو وما قبله روايتان حكاهما في الهداية عن الثاني وجرم في الخاتمة بالثانية وقال قبله والتي لا اسنان لها وهي تعتلف ولا تعتلف لا تجوز (قوله التي لا اذن لها خلقة) قال في البدائع ولا تجوز مقطوعة احدى الاذنين بكالها والتي لها اذن واحدة خلقة اه (قوله فلولها اذن صغيرة خلقة اجزأت) وهذه تسمى صمعاً بمهمتين كما في القاموس (قوله والجذاء الخ) هي بالجيم التي يمس ضرعها وبالحاء المقطوعة الضرع عيني وهي في عدة نسخ بالذال المجبة ولم يذكر في القاموس شيئا من المعنيين نعم ذكر الجذاء بالجيم القطع المستأصل وبالحاء خفة الذنب وذكر الجذاء بالجيم والذال المهمة الصغيرة الثدي والمقطوعة الاذن والذاهبة اللبن ومثله في نهاية ابن الاثير والذاهبة اللبن ياتي حكمها وفي الظهيرية ولا بأس بالجذاء وهي الصغيرة الاطبا جمع طبي وهو الضرع (قوله ولا الجذاء) بالجيم والذال والعين المهمتين وفي بعض النسخ بالذال المجبة وهي تحريف وفي بعضها بالمجبة والميم بعيدا ولا يناسب تفسير الشارح وان كان المعنى صحيحا لان الاجذم مقطوم البدأ والذاهب الانامل قاموس وصرح في الدرر بأن مقطوعة البدأ أو الرجل لا تجوز (قوله ولا المصرفة اطباؤها) مصرمة كعظمه من الصرم وهو القطع والاطبا بالطاء المهمة جمع طبي بالكسر والنم حلمات الضرع التي من خف وظلف وحافر وسع قاموس ومارأيتاه في عدة نسخ بالطاء المهمة تحريف (قوله وهي الخ) فسرهما الزيلعي بالتي لا تستطيع أن ترضع فصلاها وهو تفسير بلازم المعنى لما في القاموس هي ناقة يقطع اطباؤها ليس الاحليل فلا يخرج اللبن ليكون اقوى لها وقد يكون من انقطاع اللبن بأن يصيب ضرعها شئ فيكوى فينقطع لبنها اه وفي الخلاصة مقطوعة رؤس ضرعها لا تجوز فان ذهب من واحدة أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمزاد لم يكن لهما احدى حلتها خلقة او ذهبت باقة وبقيت واحدة لم يجز وفي الابل والبقر ان ذهبت واحدة يجوز اذ ان كان لا اه وذكر فيها جواز التي لا ينزل لها لبن من غير علة وفي التارخانية والسطور لا تجزى وهي من الشاة ما قطع اللبن عن احدى ضرعها ومن الابل والبقر ما قطع من ضرعها لان لكل واحد منهما اربع اضرع (قوله ولا التي لا الية لها خلقة) الشاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة قال محمد لا يكون هذا ولو كان لا يجوز وذكر في الاصل عن أبي حنيفة انه يجوز خاتمة ثم قال وان كان لها الية صغيرة مثل الذنب خلقة جازاً ما على قول أبي حنيفة فظاهر لان عنده

القطع على الذهاب مجازاً وانما يعرف بتقريب العلف (أو) اكثر الالية لان لا اكثر حكم الكل بقاء وذهابا فيكفي بقاء الاكثر وعليه الفتوى مجتبى (ولا بالهتاء) التي لا اسنان لها ويكفي بقاء الاكثر وقيل ما تعتلف به (والسكاء) التي لا اذن لها خلقة فلولها اذن صغيرة خلقة اجزأت زيلعي (والجذاء) مقطوعة رؤس ضرعها أو يابستها ولا الجذاء مقطوعة الاتف ولا المصرفة اطباؤها وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها ولا التي لا الية لها خلقة مجتبى ولا بالنشئ



لو لم يكن لها اذن أصلا ولا الية جازوا ما على قول محمد صغيرة الاذنين جائزة وان لم يكن لها الية ولا اذن خلقة لا يجوز (قوله لان لها لا ينضج) من باب منع وبهذا التعليل اندفع ما اوردته ابن وهبان من انها لا تخلو اما ان تكون ذكرا او اناثي وعلى كل تجوز قوله ولا الجلالة الخ) أي قبل الحبس قال في الخيانة فان كانت ابلا تمسك اربعين يوما حتى يطيب لها والبقر عشرين والغنم عشرة (قوله ولا تأكل غيرها) افادتها اذا كانت تخطئ تجزى ط (تنبيه) تجوز التضحية بالمجبوب العاجز عن الجماع والتي به اسعال والعاجزة عن الولاد فلكبر سنهما والتي لها كى والتي لسان لها في الغنم خلاصة أي لا البقر لانه يأخذ العلف باللسان والشاة بالسنة في القهستاني من المنية وقيل ان انقطع من اللسان اكثر من الثلث لا يجوز اقوله وهو الذي يظهر قياسا على الاذن والذنب بل اولى لانه يقصد بالاكل وقديح كل قطعه بالعلق تأمل وفي البدائع وتجزى الشرفاء مشقوقة الاذن طولا والخرقاء مشقوبة الاذن والمقابلة ما قطع من مقدم اذنها شي وترك معلقا والمدبرة ما فعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة والنهي الوارد محمول على النذب وفي الخرقاء على الكثير على الاختلاف في حد الكثير على ما بينا اه بدائع وتجوز الحولا ما في عينها حول والمجزورة التي جرم وفها خاية وقد منا ان ما جوز هنا جوز مع الكراهة لانه خلاف المسحب (قوله كما مر) أي كالموانع التي مرت ط (قوله وان فقير اجزاء ذلك) لانها انما تبنت بالشراء في حقه حتى لو اوجب الضحية على نفسه بغير عينا فاشترى صحيحة ثم تعيبت عنده ففسخي بها لا يسقط عنه الواجب لوجوب الكماله عليه كالموسر زيلعي (قوله وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء) أي وبني العيب فان زال اجزأت الغنى أيضا قال في الخيانة ولو كانت مهزولة عند الشراء فتمنت بعده جاز (قوله ولا يضرت تعييبها من اضطرارها الخ) وكذا لو تعيبت في هذه الحالة او انتقلت ثم اخذت من فورها وكذا بعد فورها عند محمد خلافا لابي يوسف لانه حصل بمقتدات الذبح زيلعي (قوله فعلى الغنى غيرها لا الفقير) أي ولو كانت الميتة مندورة بعينها لما في البدائع ان المندورة لو هلكت اوضاعا تسقط التضحية بسبب النذر غير انه ان كان موسرا تلزمه اخرى بايجاب الشرع ابتداء لا بالنذر ولو معسر الاشئ عليه اصلا اه (قوله ولو ضلت او سرق الخ) مستدرك بما قدمه في الفروع على ما في اغلب النسخ (قوله فظهرت) أي في ايام النحر زيلعي وقد بنا منه موهمة عن البدائع (قوله فعلى الغنى احدهما) أي على التفصيل المأثر من انه لو ضحي بالاولى اجزاء ولا يلزمه شي ولو قيمتها اقل وان ضحي بالثانية وقيمتها اقل تصدق بالرائد قال في البدائع الا اذا ضحي بالاولى أيضا فسقط الصدقة لانه ادى الاصل في وقته فيسقط الخلف (قوله شئني) ومثله في التبيد وتعامه فيه (قوله وقال الورثة) أي الكبار منهم نهاية (قوله لقصد القرية من الكل) هذا وجه الاستحسان قال في البدائع لان الموت لا يمنع التقرب عن الميت بدليل انه يجوز ان تصدق عنه ويصح عنه وقد صح ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ضحي بكبشين احدهما عن نفسه والا تخرج من امته وان كان منهم من قدم مات قبل ان يذبح اه لان له صلى الله عليه وسلم ولاية عليهم اتقاني قال في النهاية وعلى هذا اذا كان احدهم ام ولد ضحي عنها مولاهما وصغيرا ضحي عنه ابوه (قوله لان بعضها لم يقع قرية) فكذا الكل لعدم التجزى كما ياتي (فرع) من ضحي عن الميت يصنع كما يصنع في الضحية نفسه من التصديق والا كل والاجر للميت والمثل للذابح قال الصدروا المختار انه ان بأمر الميت لا يأكل منها والا يأكل برأية وسيد كرم في النظم (قوله وان كان شريك السنة نصرانيا الخ) وكذا اذا كان عبدا او مدبرا يريد الاضحية لان فقه باطلة لانه ليس من أهل هذه القرية فكان نصيبه لما قنع الجواز اصلا بدائع (تنبيه) قد علم ان الشرط قصد القرية من الكل وشمل ما لو كان احدهم مريد للاضحية عن عامه واصحابه عن المافى تجوز الاضحية عنه ونية اصحابه باطلة وصاروا متطوعين وعليهم التصديق بلعنها وعلى الواحد أيضا لان نصيبه شائع كافي الخيانة وظاهره عدم جواز الاكل منها تأمل وشمل ما لو كانت القرية واجبة على الكل او البعض اتفقت جهاتها اولا كاضحية واحصار وجرأ صيد وحلق ومتمعة وقران خلافا لفران المقصود من الكل القرية وكذا لو اراد بعضهم العقيقة عن ولد قد ولده من قبل لان ذلك جهة التقرب بالشكر على نعمة الولد ذكره محمد ولم يذكر الوليمة وينبغي ان تجوز لانها تقام شكر الله تعالى على نعمة النكاح ووردت بها السنة فاذا قصد بها الشكر او اقامة السنة فقد اراد القرية وروى عن أبي حنيفة انه كره الاشرار عند اختلاف الجهة وانه قال لو كان من نوع واحد كان احب الى

لان لها لا ينضج شرح وهبانية  
وتعامه فيه (و) لا (الجلالة) التي  
تأكل العذرة ولا تأكل غيرها  
(ولو اشترى اسلمة ثم تعيبت يعيب  
مانع) كما مر (فعليه اقامة غيرها  
مقامها ان) كان (غنيا وان) كان  
(فقيرا اجزاء ذلك) وكذا لو كانت  
معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها  
عليه بخلاف الغنى ولا يضرت تعييبها  
من اضطرارها عند الذبح وكذا  
لو ماتت فعلى الغنى غيرها لا  
الفقير ولو ضلت او سرقت فشرى  
اخرى فظهرت فعلى الغنى  
احدهما وعلى الفقير كلاهما  
شئني (وان مات احدا السبعة)  
المشتركون في البدنة (وقال  
الورثة اذ بجوا عنه وعنكم صح)  
عن الكل استحسانا لقصد القرية  
من الكل ولو ذبحوها بلا اذن  
الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع  
قرية



(وان كان شريك الستة نصرا نيا  
او صريدا اللحم لم يجز عن واحد)  
منهم لان الارقاة لا تجزأ هداية  
لما تر (فروع) ولو ان ثلاثة نفر  
اشترى كل واحد منهم شاة  
للاضحية احدثهم بعشرة والاخر  
بعشرين والاخر ثلاثين وقيمة  
كل واحدة مثل غيرها فاختلطت  
حتى لا يعرف كل واحد شاته بعينها  
واصطلحوا على ان يأخذ كل  
واحد منهم شاة يفتي بها اجرائهم  
ويتصدق صاحب الثلاثين  
بعشرين وصاحب العشرين  
بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة  
بشيء وان اذن كل واحد منهم ان  
يذبحها عنه اجرائه ولا شيء عليه  
كما لو ضحى اضحية غيره بغير امره  
يتابع (وياكل من لحم الاضحية  
ويؤكل غنيا ويدخر وندب ان  
لا ينقص التصديق عن الثلث)  
ونذبت تركه لذي عيال توسعة عليهم  
(وان يذبح بيده ان علم ذلك والا)  
بعله (شدها) بنفسه وياصر  
غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة  
(وكره ذبح الكبلى)

وهكذا قال ابو يوسف بدائع واستشكل في الشر ببلالية الجواز مع العقيقة بما قالوا من ان وجوب الاضحية نسخ  
كل دم كان قبلها من العقيقة والرجية والعنبرة وبيان محمد اقال في العقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل وقال  
في الجامع ولا يترك والاقل يشير الى الاباحة والثاني الى الكراهة الخ اقول فيه نظران المراد لا يعق على  
سبيل السنة بدليل كلامه الاول وقد ذكر في غرر الافكار ان العقيقة مباحة على ما في جامع المحمدي او تطوع  
على ما في شرح الطحاوي اه وما تر يؤيد انها تطوع على انه وان قلنا انها مباحة لكن بقصد الشكر نصير  
قربة فان النية تصير العادات عبادات والمباحات طاعات (قوله لان الارقاة لا تجزأ الى قوله يتابع) وجد  
على هامش نسخة الشارح بخطه وسقط من بعض النسخ (قوله لما تر) أى من ان بعضهم لم يقع قربة (قوله  
(فروع) جمعها نظر الى صورتي المسألة وما قاسها عليه تأمل (قوله اشترى كل واحد منهم شاة) ووجب كل منهم  
شاته تارخانية وبه يظهر وجه لزوم التصديق الانى (قوله وقيمة كل واحدة مثل غيرها) فلو ازيد او انقص  
تصدق باعتبارها فيما يظهر ط (قوله حتى لا يعرف كل شاته) بان كانوا في ظلمة مثلا والافعدم التميز والحالة  
ما ذكر بعيد كما قاله ط (قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين الخ) لاحتمال انه ذبح ما اشترت بعشرة  
وكذا صاحب العشرين فيصدق بعشرة ليبرأ كل منهما بيقينا عما اوجبه وأما صاحب العشرة فاذا ذبح برئ يقينا  
(قوله اجرائه) لانه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكبلا عن صاحبها (قوله كما لو ضحى اضحية غيره بغير  
امره) ذكر المسألة في التارخانية عن النيسابغ بدون هذه الزيادة ولا يظهر التشبيه الا باسقاط لفظة غير تأمل  
(قوله وياكل من لحم الاضحية الخ) هذا في الاضحية الواجبة والسنة سواء اذالم تيسر وواجبة بالنذر  
وان وجبت به فلا يأكل منها شيئا ولا يطعم غنيا سواء كان الناذر غنيا او فقيرا لان سبيلها التصديق وليس للمتصدق  
ذلك ولو اكل فعليه قيمة ما اكل زيلعي واراد بالاضحية السنة اضحية الفقير فانه صرح بأنها تقع منه سنة قبل  
قول الكثر ويضحي بالجماء لكنه خلاف ما في النهاية من انها لا تقع منه واجبة ولا سنة بل تطوعا محضا وكذا صرح  
في البدائع انها تكون تطوعا وهي اضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بها ولا الشراء للاضحية  
لانعدام سبب الوجوب وشرطه فالظاهر انه اراد بالسنة التطوع تأمل ثم ظاهر كلامه ان الواجبة على الفقير  
بالشراء الاكل منها وذكر ابو السعود ان شراء لها بمنزلة النذر فعليه التصديق بها اه اقول التعليل بأنها بمنزلة  
النذر صرح به في كلامهم ومفاده ما ذكره في التارخانية سئل القاضي بديع الدين عن الفقير اذا اشترى شاة  
لها هل يحل له الاكل قال نعم وقال القاضي برهان الدين لا يحل اه فتأمل ثم اعلم ان هذا كله فيما اذا ذبحها  
في ايام النحر بدليل ما قدمناه عن الخانية انه اذا اوجب شاة بعينها واشترىها ليضحي بها فاضت ايام النحر تصدق  
بها حية ولا يأكل منها لا تنقل الواجب من الارقاة الى التصديق وان لم يوجب ولم يشتر وهو موسر تصدق  
بالقيمة اه وقد منان مفاد كلامهم ان الغنى له الاكل من المندورة اذا قصد بذره الاخبار عن الواجب عليه  
فالمراد بالنذر في كلام الزيلعي هنا النذر ابتداء والحاصل ان التي لا يؤكل منها هي المندورة ابتداء والتي وجب  
التصدق بعينها بعد ايام النحر والتي ضحى بها عن الميت بأمره على المختار كما قدمناه عن البرازية والواجبة  
على الفقير بالشراء على احد القولين الماترين والذي ولدته الاضحية كما قدمناه عن الخانية والمشاركة بين سبعة  
نوى بعضهم بحصته القضاء عن الماتى كما قدمناه آنفا عن الخانية أيضا فهذه كلها سبيلها التصديق على الفقير  
فاغتنم هذا التحرير ويأتى في كلام الشارح أيضا بعض مسائل من هذا القبيل (قوله ويؤكل غنيا ويدخر)  
لقوله عليه الصلاة والسلام بعد النبي عن الادخار كوا وأطعموا وادخروا الحديث رواه الشيخان واجد  
(قوله وندب الخ) قال في البدائع والافضل ان يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لاقربائه واصدقائه ويدخر  
الثلث ويستحب ان يأكل منها ولو حبس الكل لنفسه جاز لان القربة في الارقاة والتصديق باللحم تطوع (قوله  
ونذبت تركه) أى ترك التصديق المفهوم من السياق (قوله لذي عيال) غير موسر الحال بدائع (قوله  
شدها بنفسه) لما روى الكرخي باسناده الى عمران بن الحصين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قومي يا فاطمة  
فاشهدي اضحيتك فانه يغفر لك بأول قطرة من دمها كل ذنب عملته وقولي ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب  
العالمين لا شريك له اتقاني (قوله كيلا يجعلها ميتة) علة لعدم ذبحها بيده المفهوم من قوله شهد هاويا امر  
غيره (قوله وكره ذبح الكبلى) أى بالامر لانها قربة ولا ينبغي أن يستعان بالكافر في أمور الدين ولو ذبح



جاز لانه من أهل الذبح بخلاف الجوهري اتقاني وقهستاني وغيرهما وظاهر كلام الزبلي وغيره عدم الكراهة لو كان يأمره وبه صرح مسكين مستدلا عليه بقول الكافي ولو أمر المسلم كايا بأن يذبح اضحية جاز وكره بدون أمره لكن نقل أبو السعدي عن الجوهري ان بعضهم ذكر ان عبارة الكافي على خلاف ما نقل عنه وفي الجوهرة فاذا ذبحها المسلم بأمره اجزأه ويكره (قوله وأما الجوهري فيحرم) لانه ليس من أهله درر كذا في بعض النسخ (قوله وتصديق بجلدها) وكذا بجلدها وقلادتها فانه يستحب اذا أوجب بقرة أن يجلدها ويقلدها واذا ذبحها تصدق بذلك كافي الترخاينة (قوله بما ينتفع به باقيا) لقيامه مقام المبدل فكان الجلد قائم معنى بخلاف المستهلك (قوله كما ذكر) أي في اضحية الصغير وفي بعض النسخ مما مر أي من قوله نحو غريال الخ (قوله فان بيع اللحم أو الجلد به الخ) أفاد انه ليس له بيعهما بمستهلك وان له بيع الجلد بما تبقى عينه وسكت عن بيع اللحم به لخلاف فيه في الخلاصة وغيره ما لو أراد بيع اللحم ليتصدق بثمنه ليس له ذلك وليس له فيه الا أن يعلم أو يأكل اه والصحيح كافي الهداية وشروحهما انهما سواء في جواز بيعهما بما ينتفع بعينه دون ما يستهلك وأيده في الكفاية بما روى ابن سماعة عن محمد لو اشترى باللحم ثوبا فلا بأس بلبسه اه (فرع) في القضية اشترى بلبسها ما كولا فأكله لم يجب عليه التصديق بقيته استخسانا واذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكاة لا يجب عنها في ظاهر الرواية لكن اذا دفع لغني ثم دفع اليه بنيتها يجب قهستاني (قوله تصديق بثمنه) أي وبالدرهم فيما لو ابدى بها (قوله ومفاده صحة البيع) هو قول أبي حنيفة ومحمد بدائع لقيام الملك والتدرة على التسليم هداية (قوله مع الكراهة) للحديث الآتي (قوله لانه كبيع) لان كلامهما معاوضة لانه انما يعطى الجزاء بمقابلته بجزره والبيع مكره فكذا ما في معناه كفاية (قوله واستفدت الخ) كذا في بعض النسخ والضمير للكراهة لكن صاحب الهداية ذكر ذلك الحديث في البيع ثم قال بعد قوله ولا يعطى اجر الجزاء منها لقوله عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله عنه تصدق بجلدها وخطامها ولا تعط اجر الجزاء منها شيئا والنهي عنه نهي عن البيع أيضا لانه في معنى البيع اه ولا يخفى ان في كل من الحديثين دلالة على المطلوب من الموضعين (قوله فان جزءه تصدق به الى قوله حاوي القساوي) يوجد في بعض النسخ وقوله فان فعل تصدق بالاجرة أي فيما لو آجرها وأما اذا ركبها أو حمل عليها تصدق بما نقصته كافي الخلاصة وفي الدر المنثور عن الظهري لو عمل الجلد بجرأه أو أجره لم يجوز عليه التصديق بالاجرة (قوله لانه التزم اقامة القرية بجميع أجزائها) فيه ان القرية تسادى بالاراقة فهي تقوم بها لا غيرها فكيف يكره منح ويأتي دفعه قريبا (قوله ويكره الانتفاع بلبنها) فان كانت التضحية قرية فنسخ شرطها بالماء البارد والاحلبه وتصديق به كافي الكفاية (قوله لوجوبها في الذمة فلا تعين) والجواب ان المشتراة للاضحية متعينة للقرية الى ان يقام غيرها مقامها فلا يحل له الانتفاع بها مادامت متعينة ولهذا لا يحل له لجها اذا ذبحها قبل وقتها بدائع ويأتي قريبا انه يكره ان يتدل بها غيرهما فيفسد التعبير أيضا وبه اندفع ما مر عن المنع فتدبر (قوله ولو غلط اثنان الخ) قال الاتقاني قوله غلط شرط لما في نوادر ابن سماعة عن محمد لو تعدد فذبح اضحية رجل عن نفسه لم يجوز عن صاحبها وفي الغلط جاز عن صاحبها ولا يشبه العمد الغلط ولو ضمنه قيمتها في العمد جازت عن الذابح وفي الاملاء قال محمد لو ذبحها متعمدا عن صاحبها يوم الحر ولم يأمره جاز أيضا استخسانا لانها هيئت للذبح اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) يعني شاة الاضحية وكان الاولى التعبير به كافي الله نزول الهداية ليفيد انها لو لم تكن للاضحية تكون منقولة عليه شربلايه (قوله يعني عن نفسه) صرح به في البدائع وغيرها فلو نواها عن صاحبها مع ظنه أنها اضحية نفسه هل تقع عن المالك أيضا الظاهر نعم ولم أره فلراجع (قوله على ما دل عليه قوله غلط) لانه يفيد أنه ظن كونها شاة فلا يذبحها الا عن نفسه عادة (قوله أولم يغلط من هنا الى قوله عن صاحبه) يوجد في بعض النسخ ولقطة أولم يغلط سبق قلم اذا وجود لها في كلام غيره وقوله فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية كان ينبغي ذكره عتب قوله صرح استخسانا وعبارة الهداية وجه الاستخسان انها تعينت للذبح لتعينها للاضحية حتى وجب عليه أن ينسحب بها في أيام النحر أي لو كان المنحى فقيرا نهاية ويكره أن يدل بها غيرها أي اذا كان غنيا نهاية فصار المالك مستعينا بكل من يكون أهلا للذبح اذا ناله دلالة اه فقوله هداية نقل لحاصل المعنى وقوله قاله ابن الكمال

وأما الجوهري فيحرم لانه ليس من أهله درر (وينصدق بجلدها او يعمل منه نحو غريال وجراب وقربة وسفرة ودلو) او يبدله بما ينتفع به باقيا (كما ذكر) لا بمستهلك كخيل ولحم ونحوه كدراهم (فان بيع اللحم أو الجلد به) أي بمستهلك (او بدرهم تصدق بثمنه) ومفاده صحة البيع مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالوقوف محتجب (ولا يعطى اجر الجزاء منها) لانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة والسلام من باع جلد اضحية فلا اضحية له هداية (وكره جزءه صوفها قبل الذبح) لينتفع به فان جزءه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجرة حاوي القساوي لانه التزم اقامة القرية بجميع أجزائها (بخلاف ما بعده) لحصول المقصود محتجب (ويكره الانتفاع بلبنها قبله) كافي المصوف ومنهم من أجازهما للغير لوجوبها في الذمة فلا تعين زبلي (ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه) يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلط أولم يغلط فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية قاله ابن الكمال



ونظائر كلام صدر الشريعة  
 وغيره وقوعه عن صاحبه (صح)  
 استحضانا (بلاغرم) ويتحالفان  
 ولو أكلوا ولم يعرفوا عرفا هداية  
 وان تشاح ضمن كل لصاحبه قيمة  
 له وتصدق بها قلت وفي أوائل  
 القاعدة الأولى من الاشياء  
 لو شراها بنية الاضحية فذبحها  
 غيره بلاذنه فان أخذها مذبوحة  
 ولم يضمنه اجزأته وان ضمنه  
 لا تجزئته وهذا اذا ذبحها عن  
 نفسه أما اذا ذبحها عن مالكها  
 فلا ضمان عليه اه فراجع  
 (كما) يصح (لو ضحى بشاة الغصب)  
 ان ضمنه قيمتها كما اذا باعها  
 وكذا لو اتلفها ضمن لصاحبها قيمتها  
 هداية لظهور انه ملكها بالضمان  
 من وقت الغصب (لا الوديعه  
 وان ضمنها) لأن سبب ضمانه هنا  
 بالذبح والملك يثبت بعد تمام  
 السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه  
 قلت ويظهر أن العارية كالوديعة

فيه أنه لم ينقله ابن السكال عن الهداية ولعل ضمير قاله زائد ومقول القول ما بعده وهو قوله ونظائر كلام صدر  
 الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه لكنه يوهم أن ابن السكال ذكره في شرحه مع أنه ذكره في نهواته على المباش  
 ثم ان ما ذكر أنه ظاهر كلام صدر الشريعة هو المصريح به في كتب المذهب وقال ط اهل المذهب الا زفرا جمعوا  
 على أنها تقع عن المالك للاذن دلالة (قوله صح استحضانا بلاغرم) أي صح عن صاحبه فتقع كل اضحية  
 عن مالكها كما علمت فبأخذ كل منهما مسلوخته وقد مناوجه الاستحسان وأما القياس وهو قول زفر فهو  
 أنه يضمن له قيمتها لانه ذبح شاة غيره بغير اذنه (قوله ويتحالفان) أي ان كانا قد اكلا ثم علم فليحمل كل منهما  
 صاحبه هداية (قوله وان تشاحا) أي عن التحليل (قوله وتصدق بها) لانها بدل عن اللحم فصار  
 كالوابعه لان التضحية لما وقعت عن صاحبه كان اللحم له ومن اتلف لحم أضحية غيره فالحكم فيه ما ذكرنا  
 هداية أقول ومقتضى قوله لانها بدل عن اللحم الخ ان التضمين لقيمة اللحم لا قيمتها حية ولذا وقعت عن المالك  
 بغير شيء وهو أن قول المصنف السابق بلاغرم وكذا قول الهداية ولا ضمان عليهم ما وقولهم لانه صار ذابحا  
 بالاذن دلالة يفيد أنه لو أراد كل تضمين صاحبه قيمتها لم يكن له ذلك وفي البدائع ما يخالفه حيث قال لو تشاحا  
 وأدى كل منهما الضمان عن نفسه تقع الاضحية له وبجارت عنه لانه ملكها بالضمان اه فعلى هذا الكل منهما  
 الخيار بين تضمين صاحبه وتكون ذبيحة كل أضحية عن نفسه وبين عدم التضمين فتكون ذبيحة كل أضحية عن  
 صاحبه ويحمل قولهم بلاغرم على ما اذا رضى كل بفعل الآخر تأمل (قوله قلت الخ) لما كانت المسألة  
 السابقة فيما اذا غلط الذابح وذبح عن نفسه أراد أن يبين ما اذا تعدى ذبح أضحية غيره بلا أمره صريحا فذبح  
 عن نفسه أو عن المالك وقد مناه ملخصا عن الاتفاق (قوله اجزأته) أي اجزأت الشاري عن التضحية  
 لانه قد نواها فلا يضره ذبحها غيره على ما ينزيلي (قوله وان ضمنه الخ) أي ضمنه الشاري قيمتها لا تجزئ  
 الشاري وتجوز عن الذابح لانه ظهر ان الاراقة حصلت على ملكه زبلي (قوله وهذا) أي وقوعها عن  
 المالك ان لم يضمن الذابح وعدم وقوعها عنه بل عن الذابح ان ضمنه (قوله اما اذا ذبحها الخ) قال في الترتيلالية  
 عن منية المقتى واذا ذبح أضحية الغير نوايا مالها بغير أمره جاز ولا ضمان عليه اه وهذا استحسان  
 لوجود الاذن دلالة كما في البدائع قال في السائر خانية اطلق المسألة في الاصل وقيدتها في الاجناس  
 بما اذا أضجها صاحبها للاضحية وفي الغياثية والاول هو المختار اه أي لا اكتفاء بالنية عند الشراء فتعينت  
 لها كما قد مناه قبل صفحة واستفيد منه انه لو كانت غير معينة لا تجزئ وضمن قال في الخانية اشترى خمس  
 شياه في أيام الاضحية وأراد أن يضحي واحدة منها الا أنه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بنية  
 صاحبها بلا أمره ضمن اه والذي تحرر في هذا المحل أنه لو غلط فذبح أضحية غيره عن نفسه فالمالك بالخيار  
 ان ضمنه وقعت عن الذابح والافعن المالك على ما قد مناه عن البدائع وكذا لو تعدى ذبحها عن نفسه وعليه فلا  
 فرق بينهما وتأمله مع ما قد مناه عن الاتفاق ان العمد لا يشبه الغلط وأما لو ذبحها عن المالك وقعت عن المالك  
 وهل له الخيار ايضا لم أره والظاهر نعم والله تعالى اعلم (قوله كما يصح) أي عن الذابح (قوله ان ضمنه قيمتها  
 حية لظهور الخ) كذا في النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ زيادة يجب اسقاطها اذا لمعنى لها هنا سوى قوله كما اذا  
 باعها أي فانه يصح البيع اذا ضمنه المالك لوقوع الملك مستندا او افاد أن المالك له اخذها مذبوحة قال في البدائع  
 غصب شاة فضحي بها عن نفسه لا تجزئ له عدم الملك ولا عن صاحبها لعدم الاذن ثم ان أخذها صاحبها مذبوحة  
 وضمنه نقصان فكذلك لا تجوز عنها وعلى كل أن يضحي بأخرى وان ضمنه قيمتها حية تجزئ عن الذابح لانه  
 ملكها بالضمان من وقت الغصب بطريق الاستناد فصار ذابحا شاة هي ملكه فتجزئ له ولكنه يأثم لان ابتداء فعله وقع  
 محظورا فيلزمه التوبة والاستغفار اه أقول ولا يخالف هذا ما مر عن الاشياء والزيلعي من انه ان ضمنه وقعت  
 عن الذابح والافعن المالك لان ذلك فيما اذا أعدها صاحبها للاضحية فيكون الذابح مأذونا دلالة كما مر تقريره  
 وهنا في غيره ولذا عبروا هنا بشاة الغصب ولم يعبروا بأضحية الغير فانهم (قوله لظهور الخ) على لتقييد العصة  
 بالضمان وفي القهستاني وقيل انما يجوز اذا أدى الضمان في أيام الضرر عن أبي يوسف وزفر انه لا يصح (قوله  
 فيقع في غير ملكه) بخلاف الغصب لظهور الملك فيه مستندا كما مر ولصدر الشريعة هنا بحث مذكور مع  
 جوابه في المنع (قوله قلت ويظهر الخ) قال في الترتيلالية المراد بالوديعة كل شاة كانت أمانة كما في الفيض



عن الزندويستي اه ح وفي البدائع وكل جواب عرقته في الوديعة فهو الجواب في العارية والاجارة بان  
استعار ناقة أو ثورا أو بعيرا أو استأجره فضحي به انه لا يجزيه عن الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة  
لانها أمانة في يده وانما يضمنها بالذبح فصار كالوديعة اه وزاد في الخلاصة والبرازية والقهستاني عن النظم  
المستبضع والمرتهن والوكيل بشراء الشاة والوكيل بحفظ ماله اذا ضحي بشاة موكله والزوج أو الزوجة اذا ضحي  
بشاة صاحبه بلا اذنه (قوله والمرهونة كالمغصوبة) يخالف لما في الطهيرية من أنها كالوديعة وكذا لما قدمناه  
عن الخلاصة وغيرها لكن في التارخانية عن الصيرفية اذا ضحي المرتهن بالشاة المرهونة لا يجوز وقال القاضي  
جمال الدين يجوز ولو ضحي بها الراهن يجوز اه خاتمة وفي البدائع ولو كان مرهونا ينبغي أن يجوز لانه يصير  
ملكه من وقت القبض كما في الغصب بل اولى ومن المشايخ من فصل فقال ان كان قدر الدين يجوز وان اكثر  
ينبغي أن لا يجوز لان بعضه مضمون وبعضه أمانة ففي قدر الامانة انما يضمنه بالذبح فيكون بمنزلة الوديعة اه  
(قوله وكذا المشتركة) يعني أنها أمانة لظهور أن نصيب شريكه أمانة في يده اه ح أي فلا تجزى كالوديعة  
ولا ينبغي أن المراد شاة واحدة مشتركة بخلاف شاتين بين رجلين فحسبهما فانه يجوز كما يذكره قريبا (قوله  
لون اضحيته عليه الصلاة والسلام سوداء) فيه حل العين على العرض اه ح وأجاب ط بأنه أشبه نظرا  
للمضاف اليه أقول وما ذكره من أنها سوداء مبني على ما فهمه ابن الشحنة من كلام ابن وهبان في شرحه  
أوقعه فيه التحريف والصواب أنها بيضاء كما به عليه الشربلالي وسند ككلامه عند النظم ويؤيده ما في  
الهداية قد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين أملحين موقوئين اه والوجه على وزن فعال نوع من  
الخصاء كما قدمناه واختلاف في الاملح ففي ابي السعود عن فتح الباري لابن حجر هو الذي يياضه اكثر من سواده  
ويقال هو الاغبر وهو قول الاصمعي وزاد الخطابي هو الذي في خلل صوفه طبقات سود ويقال الابيض الخالص  
قاله الابن الاعرابي وبه تمسك الشافعية في تفصيل الايض في الاضحية وقيل الذي يعلوه حمرة وقيل الذي  
يطرف في سواد ويأكل في سواد ويمشي في سواد ويترك في سواد أي ان مواضع هذه منه سواد وما عداها ابيض  
اه أقول وفي البدائع أفضل الشاة أن يكون كبشا املح أقرن موجه أو الاقرن العظيم القرن والاملح الايض  
اه وظاهره أن المراد الايض الخالص فيوافق قول الشافعية وفسره في العناية والكناية بالايض الذي فيه  
شعرات سود وهو كذلك في القاموس ويمكن حمل ما في البدائع عليه (قوله لزمه ثنتان) عبارة الخاتمة قالوا لزمه  
ثنتان (قوله لحيي الامر بهما) الذي في الخاتمة وغيرها الاثر بالشاة المثلثة وهو كذلك في بعض النسخ والمراد  
به ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين أملحين قال الشربلالي في شرحه قد يقال لما بين عليه  
السلام ان أحدهما عنه وعن آله والاخر عن أمته لم يقض بثنيتين على شخص بالسنية (قوله والاصح وجوب  
الكل) كذا صححه في الطهيرية ونقل في التارخانية عن الصدر الشهيد أنه الظاهر وسيأتي في النظم فيلزمه أن  
يفضي بالعيش في أيام النحر وبعد ما يتصدق بها حية لو كانت معينة كما يؤخذ مما مر متنا قال الشربلالي في شرحه  
وأقول في صحة الزامه بثنيتين أو بعشر تأمل والذي يظهر لي أنه مثل الزامه على نفسه الظهر عشر فلا يلزمه غير  
ما أوجبه تعالى لان نذر ذات الواجب وتعدده ليس صحيحا نعم نذر مثله كقوله نذرت ذبح عشر شياه وقت كذا  
يصح ويلغو ذكر الوقت وتقدم في الحج لو قال الله تعالى على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء غير المشروع مع أن  
الحج نفل مشروع ولكن لا يسمى حجة الاسلام وكذلك الاضحية لم تشرع لازمة الا واحدة فنذر تعددها الزام  
غير المشروع وجوبا فلا يلزم فليتأمل اه أقول وبالله تعالى التوفيق ان كتب المذهب طائفة بهجة النذر  
بالاضحية من الغني والفقير وقد منان الغني اذا قصد بالنذر الاخبار عن الواجب عليه وصكان في أيام النحر  
لزمه واحدة والاقتتان ثم لا ينبغي ان الاضحية اسم لشاة مثلان ذبح في أيام النحر واجبة كانت أو نطوعا فإذا  
نذراضحية لم تنصرف الى الواجبة عليه ما لم ينوب بالنذر الاخبار كما اذا قال الله على حجة وعليه حجة الاسلام قال  
الزبلي يلزمه أخرى الا اذا عني به الواجب عليه اه فاذا نذر عشر اضحيات لم يحتمل الاخبار عن الواجب  
أصلا كما قدمناه عن البدائع من أن الغني لو نذر قبل أيام النحر أن يضحي شاة لزمه شاتان احدهما بالنذر  
والاخرى بالغني لعدم احتمال الصيغة الاخبار عن الواجب اذا وجوب قبل الوقت وكذا لو نذر  
وهو فقير ثم استغنى وهنا كذلك لعدم وجوب العشر فلزمه العشر لانها عبادة من جنسها واجب بخلاف

والمرهونة كالمغصوبة لكونها  
مضمونة بالدين وكذا المشتركة  
فليراجع (فروع) لون اضحيته  
عليه الصلاة والسلام سوداء  
نذر عشر اضحيات لزمه ثنتان  
لحيي الاثر بهما خاتمة والاصح  
وجوب الكل لا يجابه ماله  
من جنسه ايجاب شرح وهبانية



قلت ومفاده لزوم النذر بما من  
جنسه واجب اعتقادي  
أو اصطلاحى \* قاله المصنف فليحفظ  
غنم بين رجلين ضحيا بها جاز بخلاف  
العتق لعمدة قسمة الغنم لا الرقيق \*  
ضحى بنتين فالأضحية كلاهما  
وقيل الزائد لحم والأفضل الأكثر  
قيمة فان استويا فالأكثر لحما فان  
استويا فاطبيهما ولو ضحى بالكل  
فالكل فرض كاركان الصلاة فان  
الفرض منها ما ينطلق الاسم عليه  
فإذا طولها يقع الكل فرضا  
مجتبى \* شرى أضحية وأمر رجلا  
بذبحها فقال تركت التسمية عمدا  
لزمه قيمتها يشترى الأمر بها أخرى  
ويضحى ويتصدق ولا يأكل لو أيام  
التحر باقية ولا تصدق بقيمتها على  
الفقراء خانية وفيها أراد التضحية  
فوضع يده مع يد القصاب في الذبح  
واعانته على الذبح سمي كل وجوبا  
فلو تركها أحدهما أو ظن أن  
تسمية أحدهما تكفى حرمت وهي  
تصلح لغزا فيقال أى شاة لا تحل  
بالسمية \* رد بل لا بد أن يسمى عليها  
مرتين وقد نظمه شيخنا الخير  
الرملي فقال  
أى ذبح لا بد للعل فيه  
أن يثنى بذكوى التزبه  
فأجب عنه بالترريض فاما  
لأنراة نثرا ولا ترضيه  
فقلت في الجواب  
خذجوابا نظما كما يتبعه  
من فقيه مرويه عن فقيه  
هى شاة في ذبحها اشتركنا  
نفتكرار الذكرك شرط كازويه  
ذالذبح قصابه وضع اليد  
مع الصاحب الذى يرتجيه  
فعلى كل واحد منهما أن  
يذكر الله جل عن تشبيه

ما لو قال لله على حجة الاسلام مرتين لان حجة الاسلام اسم للفعل المخصوص على سبيل الفرضية فإذا قال  
مرة أو مرتين لا يلزمه لان المرة لازمة قبل النذر والثانية لا يمكن جعلها حجة الاسلام التى هى فرض العمر ومثله  
نذر رمضان مرة أو مرتين فالفرق بين الأضحية التى تطلق على الواجب والتطوع ككالصوم والصلاة والحج  
وبين حجة الاسلام كصوم رمضان وصلاة الظهر وأظهر من الشمس وحيث علمت أن الأضحية اسم لما يذبح  
في وقت مخصوص لم يكن فيها الغاء الوقت فإذا نذرها يلزم فعلها فيه والالم يكن آتيا بالنذر ولا نأبى بعدها  
لا تسمى أضحية ولا تصدق بها حجة إذا خرج وقتها كما قد مناه بخلاف ما إذا نذر ذبح شاة في وقت كذا يلغو ذكر  
الوقت لانه وصف زائد على معنى الشاة ولذا النى علما وناعين الزمان والمكان بخلاف الأضحية فان الوقت  
قد جعل جزءا من مفهومها فلم اعتبره وتظهر ذلك ما لو نذر هدى شاة فانهم قالوا انما يخرج عن العهدة  
ذبحها في الحرم والتصدق بها هنا لمع انهم قالوا لو نذر التصديق درهم على فقرا مكة له التصديق على  
غيرهم وما ذال لا لكون الهدى اسم لما يهدى الى مكة ويتصدق به فيها فقد جعل المكان جزءا من مفهومه  
كأن زمان في الأضحية فإذا تصدق به في غير مكة لم يأت بما نذر به بخلاف ما لو نذر التصديق بالدرهم فيها فان المكان  
لم يجعل جزءا من مفهوم الدرهم فان الدرهم درهم سواء تصدق به في مكة أو غيرها بخلاف الهدى فقد ظهر وجه  
تصحيح العشر ووجه لزوم ذبحها في أيام النحر فاعتنم هذه الفائدة الجلية \* التى هى من نتائج فكرى العلية \* فانى  
لم أرها في كتاب \* والحمد لله الملك الوهاب \* (قوله غنم) الذى في المنع وغيره شاتان (قوله بخلاف العتق الخ)  
أى لو كان عبدان بين رجلين عليهما كفارتان فاعتقاهما عن كفارتيهما لا يجوز لأن الانصاء تجتمع في الشاتين  
لا الرقيق بدليل جريان الخبر في قسمة الغنم دون الرقيق بدائع (قوله فالأضحية كلاهما) قال في الخلاصة ولو  
ضحى بأكثر من واحدة فالواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لحم واختار أنه يجوز  
كلاهما اه وفي التاتر خانية عن المحيط أنه الأصح (قوله وقيل الزائد لحم) أى ولا يصير أضحية تطوعا خانية  
(قوله والأفضل الخ) أى الأكثر نوابا وقد مناه الكلام عليه (قوله ولو ضحى الكل الخ) الظاهر أن المراد  
لو ضحى بيده يكون الواجب كلها لا سبعها بدليل قوله في الخانية ولو أن رجلا موسرا ضحى بيده عن نفسه خاصة  
كان الكل أضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى اه مع أنه ذكر قبله بأسطر لو ضحى الفنى بشاتين  
فالزيادة تطوع عند عامة العلماء فلا ينافى قوله كان الكل أضحية واجبة ولا يحصل تكرار بين المستثنين فانهم  
ولعل وجه الفرق أن التضحية بشاتين تحصل بفعلين منفصلين وارقة دمين فيقع الواجب أحدهما فقط والزائدة  
تطوع بخلاف البدن فانها بضعل واحد وارقة واحدة فيقع كلها واجبا هذا ما ظهر لى (قوله فالكل فرض)  
أى على ح (قوله ولا يأكل) ظاهره ولو كان غنيما مع تصريحهم بانها واجبة في ذمته غير متعينة عليه  
حتى جازله أن يدلها بغيرها مع الكراهة ط (قوله لو أيام النحر باقية) مرتبط بقوله لا يشترى وما بعده  
(قوله والا) بأن مضت أيام النحر لا يشترى بالقيمة غيرها لان الارقة عهدت قربة في أيام النحر كما قد مناه (قوله  
خانية) وكذا في الذخيرة والخلاصة وغيرهما وظمها ابن وهبان وابن النخس و لم أر من ذكر وجه عدم الأكل  
منها ولا يقال أن أخذ قيمتها كبيعها لانه ليس بدل أضحية أذهى ميتة على أنه كان يلزمه التصديق بالدرهم كالبوايع  
لحم أضحيته كما مر فالظاهر انها مندورة فليست آمل (قوله فلوتركها) أى التسمية المفهومة من سمي (قوله  
وقد نظمه شيخنا الخ) قد نظمه ايضا المصنف في منحه سؤالا وجوابا لكنه ارتكب فيه ضرورات لا ترتكب مع  
ما فيه من اختلال النظم في بعض الايات (قوله ان تثنى) مبنى للعجول والجارو والمجرو ونائب الفاعل  
(قوله بالقريض) أى الشعر (قوله فقلت في الجواب الخ) الشطر الاول والبيت الثانى بتمامه من نظم  
صاحب المنع والباقي من نظم الخير الرملي فانه قال بعد نظمه السؤال السابق وقلت في الجواب \* خذ جوابا  
لا نقدي وجد فيه \* من فقيه مرويه عن فقيه \* ذالذبح قصابه وضع اليد \* مع الصاحب الذى يرتجيه \* (قوله  
فعلى كل واحد الخ) وبه ظهر أن الشارح ليس له من الجواب سوى التلخيص من كلام المصنف وكلام شيخه ان لم  
يكن من الموارد (قوله هى شاة الخ) يوجد في بعض النسخ بعد هذا البيت بيت آخر وهو ذالذبح الخ الى آخر البيت  
المأثر عن الرملي ولو اقتصر عليه لكان انساب لان قوله هى شاة الخ غير موزون ولثلايستدر له قوله فعلى كل  
واحد الخ لانه لم يفد شيئا زائدا على ما افاده قوله هى شاة الخ بل لو اقتصر الشارح في الجواب على البيت الاول



والثاني وابدل قوله شرط كما ترويه الذي اختل به النظم بقوله شرط نعيه أو شرط فيه لاستقام الوزن وأغناه عما بعده ~~وهو~~ أنه قصد ذكر الجواب مرتين لأن البيت الأول مع الثاني جواب والبيت الثالث الذي في بعض النسخ مع الرابع جواب أيضا (قوله وفي الوهبانية وشرحها) ليس في هذه الآيات من نظم ابن وهبان بلا تغيير سوى البيت الثاني والآخر وما عداهما ما تصرف فيه ابن الشحنة وأصلحه (قوله وان يشتري) بآيات حرف العلة للضرورة (قوله منها) أي من الشاة أو الأضاحي (قوله واشكل) بأن اختلطت ولم يتميز ما لكل (قوله فالتوكيل الخ) قال ابن الفضل ينبغي أن يوكل كل واحد أصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره بامرهم جاز أيضا اه شارح (قوله يذكر) الذي في الوهبانية يحسر بالحاء المهملة ويجوز فيه الفتح والضم من حسر عن ذراعيه إذا كشف اه شارح (قوله للعنز) اللام للتقوية وهي الداخلة على معمول تقدم على عامله وهو هنا شري مثل ان كنتم للرؤيا تعبرون (قوله يصح) لأن الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز شارح عن الظهيرية (قوله خلاف العكس) أي لو وكله بشراء عنز فاشترى شاة من الضأن لا يلزم الأمر شارح عن الخانية (قوله والقود يخسر) أي لو ابتاع الوكيل بشراء الأضحية من يقودها بدهم لم يلزم الأمر ظهيرية اه ط (قوله ولو قال سوداء) بالمد والتنوين للضرورة والضمير في كان للقول وقرناه بالمد وعينا بالقصر والآخر العظيم القرن والاعين ما عظم سواد عينيه في سعة قال الترمذ بلالي والبيت من الظهيرية وكله بشراء بقرة سوداء للأضحية فاشترى بيضاء أو جراء أو بقاء وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزم الأمر وان وكله بشراء كبش أقرن أعين للأضحية فاشترى أجثم ليس أعين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغب فيه للأضحية فخاف أمره قال الناظم ينبغي أنه إذا أمره بشراء بيضاء فاشترى سوداء ان لا يقع للأمر قات وهذا هو الصواب وقد أسقط الكاتب لا النافية من نسخة المصنف وتبعه الشارح ابن الشحنة يرشد إليه قول الناظم لأن لون الأضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبيض ولأنه أحسن الألوان فينبغي أن يكون أفضل ولما روى عن مولاة ورقة بنت سعد أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عفراء أركى عند الله من دم سوداء وقال أبو هريرة رضي عنه دم بيضاء أركى عند الله من دم سوداء اه فالدليل يحالف مدعاء باسقاط لا النافية لأن البياض أركى من غيره والعفراء أركى من السوداء فكيف يلزم الأمر مع المخالفة اه ملخصا (قوله بشتين) متعلق بالزمو وأقدمنا الكلام عليه في الفروع (قوله وعن ميت) أي لو نحي عن ميت وارثه بامرهم ألزمه بالتصدق بها وعدم الأكل منها وان تبرع بها عنه له الأكل لأنه يقع على ملك الذابح والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح واحدة سقطت عنه أضحيته كما في الأجناس قال الشنبلاي لكن في سقوط الأضحية عنه تأمل اه أقول صرح في فتح القدير في الحج عن الغير بلا أمر أنه يقع عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وللاخر الثواب فراجع (قوله وهذا الخير) أي المختار كما قدمنا عن البرازية سابقا (قوله ومن مال طفل الخ) حاصله أن الصحيح عدم وجوبها في مال الطفل ولا يجب على الأب في حق طفله أن يضحى عنه من مال نفسه في ظاهر الرواية كما ترمب سوطا وقوله وعن أبيه بلاياء على لغة النقص (قوله وواهب شاة الخ) أي لو وهبه شاة فضحى بها ثم رجع الواهب صح الرجوع في ظاهر الرواية وأجزاء الذابح شارح (خاتمة) يستحب لمن ولده ولد ان يسميه يوم اسبوعه ويخلق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً ثم يعق عند الخلق عقبة اباحة على ما في الجامع المحبوبي أو تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلح للأضحية تذبح للذكر والآن سوا فرق لجهاناً أو طبخه بجموضة أو بدونها مع كسر عظمها أولا واتخاذ دعوة أولا وبه قال مالك وسنها الشافعي وأحمد سنة مؤكدة شاتان عن الغلام وشاة عن الجارية غرر الأفكار ملخصا والله تعالى أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحظر والاباحة)\*

كذا ترجمه في الخانية والتحفه وترجم في الجامع الصغير والهداية بالكراهية وفي المبسوط والذخيرة بالاستحسان فان مسائل هذا الكتاب من أجناس مختلفة فلقب بذلك لما يوجد في عامة مسائله من الكراهية والحظر والاباحة والاستحسان كما في النهاية وترجم بعضهم بكتاب الزهد والورع لأن فيه كثيرا من المسائل أطلقوا الشرع والزهد والورع تركها وفي أبي السعود عن طلبة الطلبة الاستحسان استخراج المسائل الحسان وهو أشبه ما قيل فيه أما القياس والاستحسان المذكوران في جواب مسائل الفقه في بيانها في الأصول (قوله مناسبتة ظاهرة)

(وفي الوهبانية وشرحها قال)

ولو ذبح شاة معانم واحد

أخلى بسم الله فاشاة تهجر

وان يشتري منها ثلاثا ثلاثة

واشكل فالتوكيل بالذبح يذكر

وكيل شراء الشاة للعزان شري

يصح خلاف العكس والقود يخسر

ولو قال سوداء فغير صحيح لا

ان كان في قرناه عينا يغني

بشتين عن يندر العشر الزمو

وتصحح ايجاب الجميع محرر

وعن ميت بالأمر الزم تصدقا

والافكل منها وهذا الخير

ومن مال طفل فالصحيح سقوطها

وعن أبيه في حقه وهو اظهر

وواهب شاة راجع بعد ذبحها

فيجزى من نحي عليها ويؤجر

\*(كتاب الحظر والاباحة)\*

مناسبتة ظاهرة



والخطرفة المنع والحبس وشرعا  
 مامنع من استعماله شرعا والمخطور  
 ضد المباح والمباح ما أجزأ للمكلفين  
 فعله وتركه بلا استحقاق ثواب  
 وعقاب نعم يحاسب عليه حسابا  
 يسيرا اختيار (كل مكروه) أي  
 كراهة تحريم (حرام) أي كالحرام  
 في العقوبة بالنار (عند محمد) وأما  
 المكروه كراهة تنزيه فإلى الحل  
 أقرب اتفاقا (وعندهما) وهو  
 الصحيح المختار ومثله البدعة  
 والشبهة (إلى الحرام أقرب)  
 فالمكروه تحريما (نسبه إلى  
 الحرام كنسبة الواجب إلى  
 الفرض) فيثبت بما يثبت به  
 الواجب يعني بظني الثبوت ويأثم  
 بارتكابه كما يأثم بترك الواجب  
 ومثله السنة المؤكدة وفي الزيلعي  
 في بحث حرمة الخيل القريب من  
 الحرام ما يتعلق به محذور دون  
 استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب  
 كترك السنة المؤكدة فإنه لا يتعلق  
 به عقوبة النار \* ولكن يتعلق به  
 الحرمان عن شفاعته النبي المختار \*  
 صلى الله عليه وسلم لحديث من  
 ترك سنتي لم ينل شفاعتي فترك  
 السنة المؤكدة قريب من الحرام  
 وليس بجرام انتهى

في بعض النسخ مناسبتها والاولى وهي كما في شروح الهداية كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم تخل  
 من أصل وفرع ترد فيه الكراهة وعلى ترجمة المصنف يقال يرد فيه الخطر والاباحة ولما ذكرنا المناسبة بين  
 الاضحية وما قبلها كانت الاضحية واقعة في محلها فلا يرد أن هذه المناسبة لا تفيد وجه ذكر هذا الكتاب  
 عقب الاضحية ولا يرد أن هذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب قافهم (قوله والخطرفة المنع والحبس) قال  
 الله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا أي ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والفاجر جوهرية والاباحة الاطلاق  
 زيلعي (قوله وشرعا الخ) أشار إلى أن المراد هنا بالمصدر اسم المفعول فلا يرد أن ما ذكره تعريف المخطور  
 والمباح لا للخطر والاباحة تأمل (قوله والمخطور ضد المباح) ال في المخطور للعهد أي المخطور الشرعي  
 الذي ذكرنا أنه مامنع من استعماله شرعا ضد المباح ولا ينافي ذلك أن للمباح ضدا آخر وهو الواجب إذ ليس  
 مراده بذلك تعريفه بما ذكرناه لأنه قد تم تعريفه كما علمت وبه اندفع ما يقال أنه تعريف بالاعم لأنه كما يصدق على  
 المكروه والحرام يصدق على الواجب وليس تعريفه الخاص ما ثبت حظره بدليل قطعي بل ما ذكره الشارح  
 من أنه مامنع من استعماله شرعا يشمل ما ثبت بظني قافهم (قوله والمباح ما أجزأ للمكلفين فعله وتركه) كذا  
 في المنع والذي في الجوهرية ما خبر المكلف بين فعله وتركه (قوله بلا استحقاق) استحقاقه استوجبه فاموس  
 ويطلق على جزاء العبد من ثواب وعقابه أنه يستحقه بفضل الله وعده (قوله نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا)  
 لا يقال إن ذلك عذاب بدليل ما ورد من نوقش الحساب عذاب لان المناقشة الاستقصاء في الحساب كما في  
 القاموس (قوله كل مكروه) يقال كرهت الشيء اكرهه كراهة وكرهية فهو كرهية ومكروه مصباح والكراهة  
 عدم الرضا وعند المعتزلة عدم الارادة فتفسير المطرزي لها في المغرب بعدم الارادة ميل إلى مذهبه كما أنقاده  
 أبو السعود (قوله أي كراهة تحريم) وهي المرادة عند الاطلاق كما في الشرع وقيد بما إذا كان في باب  
 الخطر والاباحة اه يرى (قوله حرام) أي يريده أنه حرام قال في الهداية الا أنه لما لم يجد فيه نصا فاطعما  
 لم يطلق عليه لفظ الحرام اه فاذا وجد نصا يقطع القول بالتحريم أو التحليل والاتكال في الحل لا يأس وفي  
 الحرمة اكره اتفاقا (قوله أي كالحرام الخ) كذا قال القهستاني ومقتضاه أنه ليس حراما حقيقة عنده  
 بل هو شبهه به من جهة أصل العقوبة في النار وإن كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي وهو خلاف  
 ما اقتضاه ذكر الاختلاف بينه وبين الشيخين وتعميم قوله ما نهم هو موافق لما حققه المحقق ابن المهام في تحرير  
 الاصول من أن قول محمد أنه حرام فيه نوع من التجوز للاشتراك في استحقاق العقاب وقوله ما على سبيل  
 الحقيقة للقطع بان محمد لا يكفر باحد الواجب والمكروه كما يكفر باحد الفرض والحرام فلا اختلاف بينه وبينهما  
 في المعنى كما يظن اه وأيده شارحه ابن أمير حاج بما ذكره محمد في المبسوط أن ابا يوسف قال لا ي حنيفة اذا  
 قلت في شيء اكرهه فإرايك فيه قال التحريم ويأتي فيه أيضا ما في لفظ محمد للقطع أيضا بأن ابا حنيفة لا يكفر  
 باحد المكروه اه وعلى هذا فالاختلاف في مجزء صحة الاطلاق ويأتي تمام الكلام عليه قريبا (قوله  
 فإلى الحل أقرب) يعني أنه لا يعاقب فاعله أصلا لكن يشلب تاوكة أدنى ثواب تلويح وظاهره أنه ليس من  
 الحل ولا يلزم من عدم الحل الحرمة ولا كراهة التحريم لان المكروه تنزيها كما في المنع من رجعه إلى تركه الاول  
 والفصل بين الكراهتين كما في القهستاني والمنع عن الجواهر ان كل الأصل فيه الحرمة فان سقطت لعموم  
 البلوى فتزیه كسور الهرة والاقترع كهم الحمار وان كان حكم الأصل الاباحة وعرض ما أخرجه عنهما فان  
 غلب على الظن وجود المحرم قصر كسور البقرة الجلالة والاقترع كسور سباع الطير (قوله ومثله البدعة  
 والشبهة) الذي يفيد كلام القهستاني أن البدعة مرادفة للمكروه عند محمد والشبهة مرادفة للمكروه عندهما  
 (قوله نسبه) أي من حيث الثبوت وقوله فيثبت الخ بيان لها لكن في اقتضائه على ظني الثبوت قصور  
 في العبارة بيان ذلك ان الأدلة السبعة أربعة الاول قطعي الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفسرة  
 او المحكمة والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت ظني الدلالة كآيات المؤولة الثالث عكسه  
 كآخبار الاحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظنيها كآخبار الاحاد التي مفهومها ظني فبالاول يثبت الافتراض  
 والتحريم والثاني والثالث الايجاب وكرهية التحريم وبالرابع تثبت السنية والاستصحاب (قوله وفي الزيلعي  
 الخ) بيان المراد من الاثم في قوله ويأثم بارتكابه الخ وما في الزيلعي موافق لما في التلويح حيث قال معنى



القرب الى الحرمه انه يتعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار وترك السنة المؤكدة قريب من الحرام  
يستحق حرمان الشفاعة اهـ ومقتضاه ان ترك السنة المؤكدة مكروه وتجري عليه قري من الحرام والمراد به استحقاق  
الهدى كالجاعة والاذن والاقامة فان تاركها مضل ملوم كما في التحريم والمراد الترتل على وجه الاصرار بلا عذر  
ولذا يتأمل المجمعون على تركها لانهم من اعلام الدين فالاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقتاتون على ذلك  
ذكره في المبسوط ومن هنا قيل لا يكون قتالهم عليها دليلا على وجوبها ونجاسه في شرح التحريم تأمل ثم ان ما ذكر  
هنا من استحقاقه محذورون العقوبة بالنار مخالف لما قدمه الشارح آخا وحرم به ابن الهمام في التحريم من أنه  
يستحق العقوبة بالنار الا أن يقال ما مر خاص بقول محمد بن علي أن المكروه عنده من الحرام وما هنا على قولهما  
بأنه الى الحرام اقرب وهذا يفيد أن الخلاف ليس لفظيا وهو خلاف ما قدمناه عن التحريم ولذا نقل أبو السعود  
عن المقدسي أن حاصل الخلاف أن محمد اجمعه حراما لعدم قاطع بالحل وجعله حلالا لانه الاصل في الاشياء  
ولعدم القاطع بالحرمه اهـ ولاتنا في الكراهة الحل لما في التمهيد من خلع النهاية كل مباح حلال بلا عكس  
كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه اهـ وفي التلويح ما كان تركه اولى فمع المنع عن الفعل دليل  
نظمي حرام وبطلني مكروه وتجري ما يردون منع مكروه تنزيها وهذا على رأي محمد وعلى رأيهما ما تركه اولى فمع المنع  
حرام وبدونه مكروه تنزيها لو الى الحل اقرب وتجري ما لو الى الحرام اقرب اهـ فافاد أنه ممنوع عن فعله عنده  
لا عنده ملو به يظهر مساواة السنة المؤكدة على رأيها في اتحاد الجزاء بحرمان الشفاعة والمراد والله تعالى  
أعلم الشفاعة برفع الدرجات أو بعدم دخول النار لا الخروج منها أو حرمان مؤقت أو أنه يستحق ذلك فلا  
يشافي وقوعها به اندفع ما أورد أنه ليس فوق مرتبة كعب الكبيرة في الحرم وقد قال عليه الصلاة والسلام  
شفاعتي لاهل البكا من أمي كما ذكره حسن جلبي في حواشي التلويح وتماه في حواشينا على المنار (قوله  
الاكل للغذاء الخ) وكذا استر العورة وما يدفع الحرج والبرد شر بلا لية (قوله ولومن حرام) فلو خاف الهلاك  
عطشا وعنده شربة شر به قدر ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه برزاقه ويقدم الحرج على البول تاريخية وسيأتي  
تمام الكلام فيه (قوله أو ميتة) عطف خاص على عام (قوله وان ضمنه) لان الاباحية للاضطرار  
لاتنا في الغمان وفي البرازية خاف الموت جوعا ومع رفيقه طعام أخذ بالقيمة منه قدر ما يستجوع عنه وكذا يأخذ  
قدر ما يدفع العطش فان امتنع قاتله بلا سلاح فان خاف الرفيق الموت جوعا أو عطشا ترك له البعض وان قال له  
آخر اقطع يدي وكلها لا يحل لان لحم الانسان لا يساح في الاضطرار لكرامته (قوله يشاب عليه الخ) قال  
في الشر بلا لية عن الاختيار قال صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤخر في كل شيء حتى المقة برضها العبد الى فيه  
فان تركه الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي لان فيه القيام بالنفس الى الهلكة وانه منهي عنه في محكم التنزيل  
اهـ بخلاف من امتنع عن التداوي حتى مات اذ لا يتيقن بأنه يشفيه كما في الملقى وشرحه (قوله ومفاده الخ) أي  
مضاد قوله وما أجور عليه فان ظاهره أنه مندوب وبه صرح في متن الملقى فيفيد جواز الترتل (قوله كما في الملقى)  
هو ما يذكره قري سياجيت قال ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء العبادة (قوله قلت الخ)  
تأييد لقوله لم يجوز (قوله فتنه) اشارة الى المواخلة على المصنف وعلى ما ذكره في الملقى أولا (قوله  
ومباح) أي لا أجرو ولا وزرقه فيحاسب عليه حسب ما يسير الومن حل لما جاء أنه يحاسب على كل شيء الا ثلاث  
خرقة تستر عورتك وكسيرة تبيد جوعتك وحجر يقيك من الحر والقربوا بحب ابن آدم لقيمات يشمن صلبه  
ولا يلام على كفاف درمتني (قوله الى الشبع) بكسر الشين وفتح الباء وسكونها ما يغذيه ويقوى بدنه  
فهستاني (قوله وحرام) لانه اضاعة للمال واهراض للنفس وجاء ما ملا ابن آدم وعاء شرا من البطن فان  
كان ولا بد فثلث الطعام وثلث للماء وثلث للنفس وأطول الناس عذابا أكثرهم شبعادرمتني (قمة) قال في تبين  
المحارم وزاد بعضهم مرتبتين أخريين مندوب وهو ما يعينه على تحصيل النوافل وتعليم العلم وتعلمه ومكروه وهو  
ما زاد على الشبع قليلا ولم يضر ربه ورتبة العابد التصيرين الا كل المندوب والمباح وينوي به أن يتقوى به على  
العبادة فيكون مطيعا ولا يقصده التلذذ والتنعيم فان الله تعالى ذم الكافرين باكلهم للتمتع والتنعيم وقال الذين  
كفروا يجمعون وبما كلون كما ناكل الانعام والنار مشوى لهم وقال عليه الصلاة والسلام المسلم باكل في معي  
واحد والكافر في سبعة امعاء رواه الشيخان وغيرهما وتخصيص السبعة بالمبالغة والتكثير قيل هو مثل ضربه

(الاكل) للغذاء والشرب للعطش  
ولومن حرام أو ميتة أو مال غيره  
وان ضمنه (قرض) يثاب عليه  
بمحكم الحديث ولكن (مقدار ما  
يدفع) الانسان (الهلاك عن نفسه  
وما جوع عليه (و) هو مقدار  
ما (يتمكن به من الصلاة قائما) من  
(صومه) مقلده جواز تقليل الاكل  
بحيث يضعف عن القرض لكنه  
لم يجوز كما في الملقى وغيره قلت  
وفي المبني بالعين القرض بقدر  
ما يدفع به الهلاك ويمكن معه  
الصلاة قائما انتهى فتنه (ومباح  
الى الشبع لتزيد قوته وحرام)



عليه الصلاة والسلام للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرصه عليها فالؤمن يأكل بقلعة وقوتها والكافر يأكل شهوة وحرصا طلبا لذة فهذا يشبعه القليل وذالك لا يشبعه الكثير اه (قوله عبر في الخائبة بذكره) لعل الاوجه الاول لانه اسراف وقد قال تعالى ولا تسرفوا وهو قطعي الثبوت والدلالة تأمل (قوله وهو أكل طعام الخ) عزاء القهستاني الى اشربة الكرماني وغيره قال ط واقاد بذلك أنه ليس المراد بالشبع الذي يحرم عليه الزيادة ما يعتد شعبا شرعا كما اذا أكل ثلث بطنه (قوله الا أن يقصد الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع بناء على ما ذكره من التأويل فانه اذا غلب على ظنه افساد معدته كيف يسوغ له ذلك مع أنه لو خاف المرض يحل له الانظار الا أن يقال المراد افساد لا يحصل به زيادة انحرار تأمل وما ذكر استثناء من بعض المتأخرين كما افاده في التارخانية (قوله أولئلا يستحي ضيفه) أي الحاضر معه الا في بعد ما أكل قدر حاجته قهستاني (قوله أو نحو ذلك) كما اذا أكل أكثر من حاجته ليتقايه قال الحسن لا بأس به قال رأيت أنس بن مالك رضي الله عنه يأكل الوان من الطعام ويكثر ثم يتقايه وينقعه ذلك خائبة (قوله عن أداء العباد) أي المقروضة قائما فلو على وجه لا يضعفه فباح درم متقى (قوله وتركه أفضل) كى لا تنص درجته ويدخل تحت قوله تعالى أذهبتم طبائكم في حياتكم الدنيا والتصدق بالفضل أفضل بكثير الحسنات درم متقى (قوله واتخاذ الاطعمة سرف) الا اذا قصد قوة الطاعة ودعوة الاضياف قوما بعد قوم قهستاني (قوله وسنة الاكل الخ) فان نسي البسملة فليقل باسم الله على أوله وآخره اختيار واذا قلت باسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من معك ولا يرفع بالحمد الا أن يكونوا فرغوا من الاكل كل تارخانية وانما يسمى اذا كان الطعام حللا ويحمد في آخره كبقيا كان قنية ط (قوله وغسل اليدين قبله) لنفي الفقر ولا يسمح يده بالمنديل ليقى أثر الغسل وبعده لنفي اللهم ويمسحها بالزول أثر الطعام وجاء أنه بركة الطعام ولا بأس به بدقيق وهل غسل فيه للأكل سنة كفعل يده الجواب لا لكن يكره للجنب قبله بخلاف الحائض درم متقى ومثله في التارخانية (قوله ويبدأ) أي في الغسل كما في التارخانية (قوله بالشباب قبله) لانهم أكثر كلالا والشيخ أكل درم متقى (قوله وبالشيوخ بعده) ملحد يث ليس من سامن لم يوتر كبيرنا وهذا من التوقير ط (تقمة) بذكره وضع المعلقة والقصة على الخبز ومسح اليد والسكين به ولا يعلقه بالخوان ولا بأس بالاكل منه ~~متى~~ أو مكشوف الرأس في المختار ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه الا أن يكون غيره يأكل ما تركه فلا بأس به كالأختار وغضادون رغيف ومن أكرام الخبز أن لا ينتظر الا دام اذا حضر وأن لا يترك لقمة سقطت من يده فانه اسراف بل ينبغي أن يتدبى بها ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصة عمة فان البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه ألوان الثمار فانه يأكل من حيث شاء لانه ألوان بكل ذلك ورد الا ~~فاروي~~ يسطر رجلاه اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام حارا ولا يشمه وعن الثاني أنه لا يكره النفخ في الطعام الا بماله صوت نحو أف وهو محمل النهي ويكره السكوت حاله الاكل لانه تشبه بالجحوس ويتكلم بالمعروف وقال عليه الصلاة والسلام من أكل من قصعة ثم لمسها تقول له القصعة اعتقلت الله من النار كما اعتقتني من الشيطان وفي رواية أحمد استغفرت له القصعة ومن السنة البدء بالمالح والخمير به بل فيه شفاء من سبعين داء واعق القصعة ~~وكذا~~ الاصابع قبل مسحها بالمنديل ونماه في الدر المنثور والبرازية وغيرهما (قوله الاهلية) بخلاف الوحشية فانها ولبنها احلالان (قوله خلافا للمالك) وللخلاف لم يقل حرم منع أي فانه دليل تعارض الادلة (قوله ولبنها) لتولده من اللحم فصار مثله منع (قوله التي تأكل العذرة) أي فقط حتى انتزجها قال في شرح الوهبانية وفي المنتقى الجلالة المكروهة التي اذا قربت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقال أن عرقها نجس اه وقد مناه في الذبائح (قوله ولبن الرمكة) قدم في الذبائح عن المصنف أنه لا بأس به على الاوجه لانه ليس في شربه تشبيل آله الجهاد وقد مناهنا ان المعقدان الامام رجوع الى قول صاحبيه بأن اكل لحمها مكروه تنزيها (قوله واجازه ابو يوسف) للتداوى في الهندية وقال لا بأس بابوال الابل ولحم القرس للتداوى كذا في الجامع الصغير اه ط قلت وفي الخائبة ادخل مرارة في اصبعه للتداوى روى عن أبي حنيفة كراهته وعن أبي يوسف عدمها وهو على الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لحمه ويقول أبي يوسف أخذ

صبر في الخائبة بذكره (وهو ما فوقه)  
أي الشبع وهو أكل طعام غلب  
على ظنه انه افسد معدته وكذا  
في الشرب قهستاني (الا ان  
يقصد قوة صوم الغدا أولئلا  
يستحي ضيفه) أو نحو ذلك  
ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل  
حتى يضعف عن أداء العباد  
ولا بأس بأنواع القواكه وتركه  
أفضل واتخاذ الاطعمة سرف  
وكذا وضع الخبز فوق الحاجة  
وسنة الاكل البسملة أوله والحمد لله  
آخره وغسل اليدين قبله وبعده  
ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ  
بعده ملتقى (وكره لحم الاثنان) أي  
الحماره الاهلية خلافا للمالك  
(ولبنها) (ابن الجلالة) التي تأكل  
العذرة (و) (ابن الرمكة) أي  
الفرس وبول الابل واجازه ابو  
يوسف للتداوى (و) كره (لحمهما)  
أي لحم الجلالة والرمكة ونجس  
الجلالة حتى يذهب تن لحمها



ابو الليث اه (قوله على الاظهر) قال في شرح الوهبانية عن التجنيس وهو المختار على الظاهر لان الظاهر ان طهارتهم تحصل بهذه المدة وفي البرازية ان ذلك شرط في التي لا تأكل الا الجيف ولكنه جعل التقدير في الابل بشهرو في البقر عشرين وفي الشاة بعشرة وقال قال السرخسي الاصح عدم التقدير وتجس حتى تزول الرائحة المتنتنة اه (قوله حلت) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه يحلط ولا يتغير لجه وروى انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل الدجاج وماروى ان الدجاجة تجس ثلاثة ايام ثم تذبح فذلك على سبيل التزه زيلعي (قوله لان لجه لا يتغير الخ) كذا في الذخيرة وهو موافق لما مر من أن المعتبر التنتن لكن ذكر في الوهبانية ان الحسن قال لا بأس بأكله وان ابن المبارك قال معناه اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالجلالة وفي شرح الوهبانية عن القنبه راقا انه يحصل اذا ذبح بعد ايام والا لا (فرع) في أبي السعود الزروع المسقية بالنجاسات لا تحرم ولا تكره عند اكثر الفقهاء (قوله حل اكله ويكره) ظاهره ان الكراهة تحريمية وعليه ينظر ما الفرق بينه وبين الجلالة التي تأكل النجاسة وغيرها والجدى (قوله للرجل والمرأة) قال في الخاتمة والنساء فيما سوى الحلي من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ اه (قوله لا طلاق الحديث) هو ما روى عن حذيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم وأحمد واحاديث أخر ساقها الزيلعي ثم قال فاذا ثبت ذلك في الشرب والاكل فكذا في التطيب وغيره لانه مثله في الاستعمال (قوله وما أشبه ذلك الخ) ومنه الخوان من الذهب والفضة والوضوء من طست أو بريق منهما والاستجمار بحجارة منهما والجلوس على كرسى منهما والرجل والمرأة في ذلك سواء تارتخاينة (قوله ومرأة) قال ابو حنيفة لا بأس بحلقة المرأة من الفضة اذا كانت المرأة حديدا وقال ابو يوسف لا خير فيه تارتخاينة (قوله يعني الخ) هذه العناية من صاحب الدرر وبأني الكلام فيها أو ما عبارة المجتبي وغيره فمن قوله لو نقل الطعام الخ (قوله مجتبي وغيره) كالتبائية والكفاية فقد نقلنا عن شرح الجامع الصغير لصاحب الذخيرة ما نصه قبل صورة الادهان أن يأخذ آنية الذهب والفضة ويصب الدهن على الرأس أما اذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن ثم صبه على الرأس من اليد فلا يكره اه زاد في التارتخاينة وكذا أخذ الطعام من القصعة ووضعها على خبز وما أشبه ذلك ثم أكل لا بأس به اه قال في الدرر واعترض عليه بأنه يقتضي أن لا يكره اذا أخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بملعة ثم أكله منها وكذا لو أخذ يده وأكله منها ينبغي أن لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي أن لا يفتى بهذه الرواية لئلا يفتح باب استعمالها اه (قوله وهو ما حتره في الدرر) حيث اجاب عن الاعتراض على ما في النهاية والكفاية بما اشار اليه الشارح من أن الحرمة هو الاستعمال فيما صنعت له في متعارف الناس وأقره عليه في العزيمة وظاهر كلام الواني ونوح افندي وغيرهما عدم تسليمه وكذا قال الرمي ان نقل الطعام منها الى موضع آخر استعمال لها ابتداء وأخذ الدهن باليد ثم صبه على الرأس استعمال متعارف اه وأقول وبالله التوفيق ان ما ذكره في الدرر من انماطة الحرمة بالاستعمال فيما صنعت له عرفا فيه نظر فانه يقتضي انه لو شرب أو اغتسل بآنية الدهن أو الطعام انه لا يحرم مع أن ذلك استعمال بلا شبهة داخل تحت اطلاق المتون والادلة الواردة في ذلك والذي يظهر لي في تقرير ما قدمناه عن النهاية وغيرها على وجه لا يرد عليه شيء مما مر أن يقال ان وضع الدهن أو الطعام مثلا في ذلك الاناء المحرم لا يجوز لانه استعمال له قطعاً ثم بعد وضعه اذا ترك فيه بلا اتقاء لم اضاعة المال فلا بد من تناوله منه ضرورة فاذا قصد المتناول نقله من ذلك الاناء الى محل آخر لا على وجه الاستعمال بل ليستعمله من ذلك المحل الاخر كما اذا نقل الدهن الى كفه ثم دهن به رأسه أو نقل الطعام الى الخبز أو الى اناء آخر واستعمله منه لا يسمى مستعملاً لآنية الفضة أو الذهب لا شرعاً ولا عرفاً بخلاف ما اذا تناول منه ابتداء على قصد الادهان أو الاكل فانه استعمال سواء تناوله يده أو بملعة ونحوها فانه كالأخذ الكمل بالملل وسواء استعمله فيما صنع له عرفاً ولا وليس المراد بأخذ الدهن صبه في الكف لانه استعمال متعارف بل المراد تناوله باليد من فم المدهن ليكون تناوله على قصد النقل دون الاستعمال كما يفيد ما مر عن النهاية فلا ينافي ما في التارتخاينة عن

وقدر بثلاثة أيام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولواكلت النجاسة وغيرها بحيث لم يتن لجهها حلت كما حل أكل جدى غذى بلبن خنزير لان لجه لا يتغير وما غذى به يصير مستهلكا لا يبق له اثر (ولو سقى ما يؤكل لجه خراف ذبح من ساعته حل اكله ويكره) زيلعي وصيد شرح وهبانية (و) كره (الأكل والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهب وفضة للرجل والمرأة) لا طلاق الحديث (وكذا) يكره (الاكل بملعة الفضة والذهب والا كصال بميلهما) وما أشبه ذلك من الاستعمال ككحلته ومرء آة وقلم ودواة ونحوها يعني اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من اناء الذهب الى موضع آخر أو صب الماء أو الدهن في كفه لا على رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به مجتبي وغيره وهو ما حتره في الدرر فليحفظ



واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعدان منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن وأما لغيره فجملأباً وان متخذة من ذهب أو فضة وسرير كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة حتى إباح أبو حنيفة توسد الديباج والنوم عليه كما يأتي ويكره الأكل في نحاس أو صفر والأفضل الخنزف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ أو أتى بيته خرفاً زارته الملائكة اختصاراً (لا يكره ما ذكر (من) إناه) (رصاص وزجاج وبأور وعقيق) خلافاً للشافعي (وحل الشرب من إناه مفضض) أي مزقوق بالفضة (والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي مفضض) (لكن بشرط أن يتقى) أي يجتنب (موضع الفضة) بضم قيل ويد وجلوس سرج ونحوه

العتابية حيث قال ويكره أن يد من رأسه بعد من فضة وكذا أن يصبه على راحته ثم مسح رأسه أو لحيته اه ومنه يظهر حكم الأدهان من يقيم ماء الورد فانه تارة يرش منه على الوجه ابتداء وتارة بواسطة الصب في الكف فكلاهما استعمال عرفا وشرا خلافاً لما يزعجه بعض الناس في زماننا من انه لو صب في الكف لا يكون استعمالاً لا اعتذاراً بظاهر كلام الشارح فقد استعملنا التصريح عن التارخانية بخلافه هذا ما ظهر لقمي القاصر والله تعالى أعلم وافاد ط حرمة استعمال ظروف فناجين القهوة والساعات من الذهب والفضة وهو ظاهر وسند كرهه عنه بعد (قوله واستثنى القهستاني الخ) قال في الذخيرة قالوا هذا قولهما لان استعمال الحرير في الحرب مكروه عنده فكذا الذهب ثم انهما فرق بين الجوشن والبيضة من الذهب وبين حلية السيف منه بأن السهم يزلق على الذهب وأما الحلية لا تنفع شيئاً وانما هي للزينة فتكره اه (قوله البيضة) هي طاسة الدرع التي تلبس على الرأس قال في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر استعيرت لبيضة الحديد لما بينهما من الشبه الشكلي اه وتسمى المغفر قال في المغرب المغفر ما يلبس تحت البيضة والبيضة أيضاً اه (قوله والجوشن) هو الدرع قاموس (قوله والساعدان منهما) أي من الذهب والفضة والاحسن والساعدين بالجوز ذكره في التارخانية ولم يذكره القهستاني ولعله لانه داخل في الجوشن لان الظاهر ان المراد به ما يضعه المقاتل على ساعديه منه (قوله وهذا فيما يرجع للبدن) يعني ان تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله الى البدن أي فيما يستعمل به لبساً او كلاً او كتابة ويحتمل أن المراد فيما يرجع نفعه الى البدن لكن لا يشمل استعمال القلم والدواة والاحسن ما في القهستاني حيث قال وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الاواني منها للتجمل (قوله تجمل) أي من غير استعمال اصلاً (قوله بل فعله السلف) هذا لم يذكره في الخلاصة بل في التارخانية عن المحيط (قوله حتى إباح الخ) لما كان كلامه الآن في اتخاذ بدون استعمال وذكرا اتخاذ الديباج اراد ان يدفع ما قد يتوهم انه لا يحل توسده والنوم عليه (قوله كما يأتي) أي في فصل اللبس (قوله ويكره الأكل في نحاس أو صفر) عزاء في الدر المنثور الى المقيد والشرعة والاصفر مثل قفل وكسر الصاد لغة النحاس وقيل اجوده مصباح وفي شرح الشرعة هوشى مركب من المعدنيات كالنحاس والاسرب وغير ذلك اه ثم قيد النحاس بالغير المطلي بالرصاص وهكذا قال بعض من كتب على هذا الكتاب أي قبل طلبه بالقردير والشب لانه يدخل الصدأ في الطعام فيورث ضرراً عظيماً وأما بعده فلا اه اقول والذي رأيته في الاختصار واتخاذها من الخنزف افضل اذ لا سرف فيه ولا مخيلة وفي الحديث من اتخذ او أتى بيته خرفاً زارته الملائكة ويجوز اتخاذها من نحاس أو رصاص اه وفي الجوهرية وأما الانية من غير الفضة والذهب فلا بأس بالأكل والشرب فيها والاتقاع بها كالحديد والصفر والنحاس والرصاص والخشب والطين اه قتبته والخنزف بالزاي محركة الجوز وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون نخباً قاموس (قوله ما ذكر) أي من الأكل والشرب والأدهان والتطيب (قوله رصاص) بالقح كصاحب ولا يكسر وزجاج مثل الزاي وبأور كنور وسنور وسبطر جوهر معروف والعقيق ككاسمير خرز احمر قاموس (قوله مفضض) وفي حكمه المذهب القهستاني (قوله أي مزقوق بفضة) كذا في المنع وفسره الشمني بالمرصع بها ط ويقال لكل منقش ومزين مزقوق قاموس (قوله بضم) فيضعه على الخشب وان كان يضع يده على للفضة حال التناول ط (قوله قيل ويد) كذا عبر في الهداية والجوهرية والاختيار والتبيين وغيرها فافاد ضعف ما في الدرر كانه عليه في الشر بلائية (قوله وجلوس سرج) عطف على الجوز وفي قوله بضم لا على يد كما قد يتوهم قال في غرر الافكار بان يجتنب في المصنف ونحوه موضع الاخذ وفي السرج ونحوه موضع الجلوس وفي الركاب موضع الرجل وفي الاناء موضع القم وقيل وموضع الاخذ أيضاً اه ونحوه في ابصاح للإصلاح ويأتي قريباً انه يجتنب في النصل والقبضة واللبام موضع اليد فالخام ان المراد الاتقاء بالعضو الذي يقصد الاستعمال به ففي الشرب لما كان المقصود الاستعمال بالقم اعتبر الاتقاء به دون اليد ولذا وجل الركاب بيده من موضع القضة لا يحرم فليس المدار على القم اذ لا معنى لقولنا متقياً في السرج والكرسي موضع القم فانهم ولا يخفى ان الكلام في المفضض والا فاذى كله فضة يحرم استعماله بأي وجه كان كما قد مثله ولو بلا من بالجسد ولذا حرم اتخاذ العود في حجرة القضة كما صرح به في الخلاصة ومثله بالاولى طرف فنبان القهوة والساعة وقدرة التقلب



التي يوضع فيها الماء وان كان لا يمسها يده ولا يمسها لانه استعمالهما صنعت له بخلاف القصب الذي يلف على طرف قصبة التبن فانه تزويق فهو من المفضض فيعتبر اتقاؤه باليد والقلم ولا يشبه ذلك ما يكون كله فضة كما هو صريح كلامهم وهو ظاهر وقال ط وقد تجرأ جماعة على الشرع فقالوا باباحة استعمال نحو الطرف زاعمين انه اتقاؤه بضمه ومس اليد لا بأس به وهذا جهل عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان الخوان واتاء الطعام لا يمسها يده وقد جرما ومن ابترأة قول أبي السموذ عن شيخه واعلم انه ينبغي على ما هو الراجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الاخذ حل شرب القهوة من القنجان في تيس الفضة اه فان المقام مختلف فليست برحق التدبر اه اقول وكذا رده السامحاني بقوله فرق كبير بين الاناء الفضة المستعمل لدفع حرارة القنجان وبين الفضة المرصعة للتزويق اه والمراد بالتبس ظرف القنجان ولم اره فيما عندي من كتب اللغة ثم قال ط وانظر ما لو كان الاناء لا يوضع على القم بأن لا يستعمل الا باليد كالحبرة الخيبة هل يتقى وضع اليد عليه وحرره ومقتضى ما ذكره في السيف من اشتراط اتقاء محل البدن من الذهب والفضة ان لا يضع يده على ضبة القصبة في الحبرة ونحوها اه اقول هو نظير ما قدمناه في قصبة التبن (قوله وكذا الاناء المضرب) أي الحكم فيه كالحكم في المفضض يقال باب مضرب أي مشدود بالضباب وهي الحديد العريضة التي يضرب بها وضرب اسنانه بالفضة اذا شذها بهما مغرب (قوله وحلية امرأة) الذي في المنع والهداية وغيرهما حلقة بالقفاف قال في الكفاية والمراد بهما التي تكون حوالى المرأة لا مائتا أخذ المرأة يدها فانه مكروه اتفاقا اه (قوله ولم يضع يده) لا يشمل الركاب فالاولى ان يزيد ورجله (قوله وكذا كتابة الثوب الخ) سيأتي ان المنسوج بذهب محل ان كان مقدار اربع اصابع تأمل (قوله وعن الثاني) ظاهره ان عنه رواية أخرى وبه صرح في البرازية وذكر ان الكرامة قول محمد وهو عكس ما رأيت في عدة مواضع وعبارة المنع كالهدياية وغيرها وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع أبي حنيفة ويروى مع أبي يوسف (قوله يكره الكل) أي كل ما تر من المفضض والمضرب في جميع المسائل المارة لان الاخبار مطلقة ولان من استعمل اناء كان مستعملا لكل جزء منه ولا يبي حنيفة ما روى عن انس رضي الله تعالى عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فأتخذه مكان الشعب سلسله من فضة رواء البضاري ولا جد عن عاصم الاحول قال رأيت عند انس رضي الله عنه قدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ضبة فضة وتماه في التبيين والشعب كل منع الصدع قاموس (قوله والخلاف في المفضض) اراد به ما فيه قطعة فضة فيشمل المضرب والظاهر عبارة العيني وغيره وهي وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لانه مستهلك فلا عبرة ببقائه لو ناه (قوله او قال اشتريته من مجوسى فيحرم) ظاهره ان الحرمة تثبت بمجرد ذلك وان لم يقل ذبيحة مجوسى وعبارة الجامع الصغير وان كان غير ذلك لم يسعه ان يأكل منه قال في الهداية معناه اذا قال كان ذبيحة غير الكافي والمسلم اه تأمل وفي التاترخانية قبيل الاضحية عن جامع الجوامع لابي يوسف من اشترى لحما فلم انه مجوسى واراد الرد فقبال ذبيحة مسلم يكره اكله اه ومفاده ان مجرد كون البائع مجوسيا ينبت الحرمة فانه بعد اخباره بالحل بقوله ذبيحة مسلم كره اكله فكيف بدونه تأمل (قوله ولا يرد بقول الواحد) قال في الحاشية مسلم شري لحما وقبضه فأخبره مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسى لا ينبغي له ان يأكل ولا يطعم غيره لانه اخبره بحرمة العين وهي حق الله تعالى فتثبت بخبر الواحد وليس من ضروريه بطلان الملك فتثبت مع بقاءه وحينئذ لا يمكنه الرد على بائعه ولان يحبس الثمن عنه اذ لم يطل البيع اه ملخصا (قوله واصله الخ) أي اصل ما ذكر من ثبوت الحل والحرمة وهو يشربه الى سؤال وجوابه مذكورين في النهاية وغيرها حاصل السؤال ان هذه المسألة مناقضة لقوله الا في وشرط العدالة في البيانات فان من البيانات الحل والحرمة كما اذا اخبر بأن هذا حلال او حرام وقد شرط فيها العدل والمراد به المسلم المرضي وهنا قوله شرية من كافي الخ معناه انه حلال او حرام وقد قبل فيه خبر الكافر ولو مجوسيا والجواب ان قوله شرية من المعاملات وثبوت الحل والحرمة فيه ضمنى فلما قبل قوله في الشراء ثبت ما في ضمنه بخلاف ما يأتي وكمن شئ ثبت ضمنا لا قصدا كوقف المنقول وبيع الشرب وبه يتضح الجواب عن الكثر (قوله وعليه) أي على هذا الاصل وقد سبقه الى هذا الجواب العيني وصاحب الدرر وجهها المصنف وبطل عليه تقرير صاحب الكثر في كافي الكافي (قوله لا مطلق الحل والحرمة)

وكذا الاناء المضرب بذهب  
اوفضة والكبرى المضرب بهما  
وحلية امرأة ومصنف بهما (كما  
لوجهه) أي التفضيض (في فصل  
سيف وسكين او في قبضتهما او لحام

او ركاب ولم يضع يده موضع  
الذهب والفضة) وكذا كتابة  
الثوب بذهب اوفضة وفي المجتبى  
لا بأس بالسكين المفضض والمخار  
والركاب وعن الثاني يكره الكل  
والخلاف في المنفضض أما المطلق  
فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين  
لحام وركاب وغيرهما لان الطلاء  
مستهلك لا يخلص فلا عبرة للونه  
عيني وغيره (ويقبل قول كافز)  
ولو مجوسيا (قال اشتريت اللحم  
من كافي فيحل او قال) اشتريته  
(من مجوسى فيحرم) ولا يرد  
بقول الواحد وأصله ان خبر  
الكافر مقبول بالاجماع في  
المعاملات لافي البيانات وعليه  
يحمل قول الكثر ويقبل قول  
الكافر في الحل والحرمة يعني  
الحاصلين في ضمن المعاملات  
لامطلق الحل والحرمة كما توهمه  
الزيلعي



(و) يقبل قول (المولى) ولو اتى  
(والصبي في الهدية) سواء  
اخبار باهداء المولى غيره او نفسه  
(والاذن) سواء كان بالتجارة  
او بدخول الدار مثلاً وقيدته  
في السراج بما اذا غلب على رأيه  
صدقه فلو شري صغير نحو  
صابون واشنان لا بأس ببيعه  
ولو نحو زبيب وحلوى لا ينبغي  
بيعه لان الظاهر كذبه وقامه  
فيه (و) يقبل قول (الناسق  
والكافر والعبد في المعاملات)  
لكثرة وقوعها (كما اذا اخبراه  
وكيل فلان في بيع كذا فيجوز  
الشراء منه) ان غلب على الرأي  
صدقه كما مر وسيجيء آخر الحظر  
(و شرط العدالة في الديانات)  
هي التي بين العبد والرب (كالخبر  
عن نجاسة الماء فيقيم) ولا يتوضأ  
(ان اخبريه مسلم عدل) منزراً  
عما يعتد بمرتبته (ولو عبداً)  
او امة (وتحترى في) خبر (الفاسق)  
بنجاسة الماء (و) خبر (المستور)  
ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق الماء  
فقيم فيما اذا غلب على رأيه صدقه  
ولو وضأ وتيمم فيما اذا غلب) على  
وايه (ككذبه كان احوط) وفي  
الجوهرة وتيمم بعد الوضوء احوط  
قلت وأما الكافر اذا غلب صدقه  
على كذبه فاراقته احب فهاستافى  
و خلاصة وخاتمة قلت لكن لو تيمم  
قبل اراقته لم يجز تيممه

أى الشامل للقصد كهذا احلال او حرام (قوله سواء اخبى باهداء المولى غيره او نفسه) الاولى التعبير بالمولى  
مشدد بدون ميم والضمير في غيره او نفسه للخبر المفهوم من الخبر قال في المنع بان قال عبد او جارية او صبي  
هذه هدية اهداها اليك سيدي اوابى وفي الجامع الصغير اذا قالت جارية لرجل بعثني مولاي اليك هدية وسعه  
ان ياخذها اذا فرق بين ما اذا اخبى باهداء المولى غيرها او نفسه وانما يقبل قول هؤلاء فيها لان الهدايا  
تبعث عادة على ايدي هؤلاء اه (قوله او بدخول الدار مثلاً) قال في المنع وأما الاذن بدخول الدار اذا اذن  
ذلك لعبد او ابنه الصغير فالقياس كذلك الا انه جرت العادة بين الناس انهم لا يمنعون عن ذلك فجوز لاجل  
ذلك اه فتأمل (قوله وقيدته في السراج الخ) ثم قال كافي المنع وان لم يغلب على رأيه ذلك لم يسعه قبوله منهم  
لان الامر مشتبه عليه اه قال الاتفاقى لان الاصل انه محجور عليه والاذن طارئ فلا يجوز اثباته بالشك  
وانما قبلنا قول العبد اذا كان ثقة لانه من اخبار المعاملات وهو اضعف من اخبار الديانات فاذا قبل في اخبار  
الدين ففي المعاملات اولى اه (قوله ولو نحو زبيب وحلوى) أى مما يأكله الصبيان عادة خاتمة (قوله  
لان الظاهر كذبه) وقد عثر على فلوس اتمه فأخذها ليشتري بها حاجة نفسه منح عن المبسوط وهذا لا يظهر  
في كل الصبيان لجريان عادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطائهم ما يشترون به شهوة انفسهم وكذلك  
غالب الفقهاء اه ط أقول قد علمت ان المدار على غلبة الظن فيسقط المبتلى في القرائن (قوله لكثرة وقوعها)  
فالشروط العدالة في ما يؤدى الى الحرج وقبلما يجد الانسان المستجمع لشروط العدالة ليعامله او يستخدمه  
او يبعثه الى وكلائه ثم اعلم ان المعاملات على ما في كتب الاصول ثلاثة انواع الاول ما لا الزام فيه كالوكالات  
والمضاربات والاذن بالتجارة والثاني ما فيه الزام محض كالحقوق التي تجرى فيها التصومات والثالث ما فيه  
الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل ونحو المأذون فان فيه الزام العهدة على الوكيل وفساد العقد بعد انجر  
وفيه عدم الزام لان الموكل أو المولى يتصرف في خالص حقه فصار كالاذن في الاول يعتبر التمييز فقط وفي الثاني  
شروط الشهادة وفي الثالث اما العدد واما العدالة عنده خلافاً لهما فيتعين أن يراد هنا النوع الاول كما به عليه  
في العزيمة (قوله في الديانات) أى المحضة دوراً احترازاً عما اذا تضمنت زوال ملك كما اذا اخبى عدل ان  
الزوجين ارتضعا من امرأة واحدة لا تتبع الحرمة لانه يتضمن زوال ملك المتعة فيشترط العدد والعدالة جميعاً  
اتقاني وهذا بخلاف الاخبار بان ما استراء ذبيحة مجوسى لان ثبوت الحرمة لا يتضمن زوال الملك كما قدمناه  
فتثبت لجواز اجتماعهما مع الملك (قوله هي) أى الديانات (قوله ان اخبى به مسلم عدل) لان الفاسق  
منهم والكافر لا يلزم الحكم فليس له ان يلزم المسلم هداية (قوله منزح الخ) بيان للعدل (قوله عبداً  
او امة) تعميم له وفي الخلاصة محدودي قذف اولاً (قوله ويحترى في خبر الفاسق) أمام العدالة فانه  
يسقط احتمال الكذب فلامعنى للاحتياط بالاراقة كافي الهداية (قوله وخبر المستور) هذا ظاهر  
الرواية وهو الاصح وعنه انه كالعدل نهاية (قوله ثم يعمل بغالب ظنه) فان غلب على ظنه صدقه تيمم  
ولم يتوضأ به او كذبه وتوضأ به ولم يلتفت الى قوله هذا هو جواب الحكم أما في السعة والاحتياط فالأفضل أن  
يتيمم بعد الوضوء تارة خاتمة (قوله وتوضأ) عطف على اراق (قوله احوط) لان التحرى مجرد ظن يحتمل  
الخطأ كافي الهداية (قوله وفي الجوهرة الخ) كلام الجوهرة فيما اذا غلب على رأيه كذبه فلم يزد على ما في المتن  
شيئاً فانهم (قوله وأما الكافر) ومثله الصبي والمعتوه كافي التارة خاتمة (قوله فاراقته احب) فهو  
كالفاسق والمستور من هذا الوجه قال في الخاتمة ولو توضأ به وصلى جازت صلاته (قوله قلت لكن الخ)  
هذا توافق منه بين العبارات فان مقتضى ما قدمه عدم الفرق بينه وبين الفاسق كما قلنا لكن وقع في التارة خاتمة  
فان اخبى به ذمى او صبي وغلب على ظنه صدقه لا يجب عليه التيمم بل يستحب فان تيمم لا يجزى به ما لم يرق الماء  
او لا بخلاف ما لو اخبى به مستور فقيم قبل الاراقة فانه يجزى به ورأيت بخط الشارح في هامش التارة خاتمة  
عند قوله بل يستحب الظاهر انه انما يتيمم بعد الوضوء حتى يفقد الماء بديل ما بعده فتأمل وحينئذ فقد ساوى  
الناسق من هذه الجهة وان خالفه من الجهة التي ذكرها تأمل وراجع فان عبارة الخاتمة والخلاصة  
ندب الاراقة من غير تفصيل الا ان يحمل على هذا فيجوز اه ما رأيت بخطه وأنت تراه قد جزم في شرحه  
بما كان متردداً فيه ثم رأيت في الذخيرة التصريح في الفرق بين الذمى والفاسق من وجهين احدهما هذا



والثاني انه في الفاسق يجب التحري وفي الذي يستحب (قوله بخلاف خبر الفاسق) أي اذا غلب على رأيه صدقه في النجاسة فانه يتيم ولا يتوضا به (قوله لصلاحيته الخ) قال في الخاتمة لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم واما الكافر فلا اه اي فان الفاسق اذا قبل القاضي شهادته على المسلم نفذ قضاؤه وان اثم (قوله ولو اخبر عدل بطهارته الخ) اقول ذكر شراح الهداية عن كفاية المتبهي لصاحب الهداية رجل دخل على قوم يأكلون ويشربون فدعوه اليهم فقال له مسلم عدل اللحم ذبيحة محوسى والشراب خالطه خرفقاوا لابل هو حلال يتطرق في حالهم فان عدولا اخذ بقولهم وان متهمين لا يتناول شيئا ولو فهم ثقتان اخذ بقولهما او واحد عمل بأكثر رأيه فان لا رأى واستوى الحالان عنده فلا بأس أن يأكل ويشرب ويتوضأ فان اخبره باحد الامرين مملوك كان ثقتان اخذ به ولهما الاستواء الحر والعبد في الخبر الديني وترجح المثنى ولو اخبره بأحدهما عبد ثقة وبالاخر تحري للمعارضة وان اخبره بأحدهما حران ثقتان وبالاخر مملوك كان ثقتان اخذ بقول الحرين لان قولهما حجة في الديانة والحكم جميعا فترجحا وان اخبره بأحدهما ثلاثة عبيد ثقات وبالاخر مملوك كان ثقتان اخذ بقول العبيد وكذا اذا اخبر باحدهما رجل وامرأتان وبالاخر رجلان اخذ بالاول فالخاصل في جنس هذه المسائل ان خبر العبد والحر في الامر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيرجح اولا بالعدد ثم بكونه حجة في الاحكام بالجملة ثم بالتحري اه ومثله في الذخيرة وغيره فقد اعتبروا التحري بعد تحقق المعارضة بالتساوي بين الخبرين بلافرق بين الذبيحة والماء فتأمل (قوله وتعتبر الغلبة الخ) اقول حاصل ما ذكره في الذخيرة البرهانية انه في الاواني ان غلب الطاهر تحري في حالتي الاضطرار والاختيار للشرب والوضوء والا بان غلب النجس او تساوى ففي الاختيار لا تحري اصلا وفي الاضطرار تحري للشرب لا للوضوء وفي الذكية والميتة تحري في الاضطرار مطلقا وفي الاختيار ان غلب الميتة او تساوى لا يتحري وكذا في الثياب تحري في الاضطرار مطلقا وفي الاختيار ان غلب الطاهر تحري والا لا اه وحاصله انه ان غلب الطاهر تحري في الحالتين في الكل اعتبار الغالب والافق حالة الاختيار لا تحري في الكل وفي الاضطرار تحري في الكل الا في الاواني للوضوء اذ له خلف وهو التيم بخلاف ستر العورة والاكل والشرب اذ لا خلف له وسيأتي مثله في مسائل شتى آخر الكتاب وبه يظهر ما في كلامه من الايجاز البالغ حد الانجاز فلو قال فان الاغلب طاهر التحري مطلقا والا فلا الاحالة الضرورة لغرضه لكان اخصر واظهر فتدبر نعم كلامه هنا موافق لما قدمه قبيل كتاب الصلاة تبعان نور الايضاح (قوله دعي الى وليمة) هي طعام العرس وقيل الوليمة اسم لكل طعام وفي الهندية عن الترمذي اختلف في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة والافضل أن يجيب اذا كانت وليمة والافهم مخير والاجابة افضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن واذا اجاب فعل ما عليه أكل او لا والافضل أن يأكل لو غير صائم وفي البناية اجابة الدعوة سنة وليمة او غيرها وامادعوة يقصد بها التطاول او انشاء الحداد وما اشبه فلا ينبغي اجابتهما لاسيما أهل العلم فقد قيل ما وضع احديده في قصعة غيره الاذل له اه ط ملخصا وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة ان لم يجبهان ثم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل ولم يجيب اثم وجفالاته استهزاء بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لو دعيت الى كراع لاجبت اه ومقتضاه انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بانها قريية من الواجب وفي التاترخانية عن النبايع لودعي الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا أن لا بدعة ولا معصية اه والظاهر حمله على غير الوليمة لما مر وبأق تأمل (قوله ونعمة لعب) بكسر العين وسكونها والغناء بالكسر ومدود السماع ومقصورا اليسار (قوله لا ينبغي ان يقعد) أي يجب عليه قال في الاختيار لان استماع اللهو حرام والاجابة سنة والامتناع عن الحرام اولى اه وكذا اذا كان على المائدة قوم يفتابون لا يقعد فالغيبة اشد من اللهو واللعب تاترخانية (قوله ولوعلى المائدة الخ) كان الواجب عليه أن يذكره قبيل قول المصنف الا في وان علم كفا فعل صاحب الهداية فان قول المصنف فان قدر الخ فيما لو كان المنكر في المنزل لا على المائدة ففي كلامه ايهام لا ينبغي (قوله بعد الذكرى) اي تذكراته (قوله فعل) أي فعل المنع وجوبا ازالة المنكر (قوله صبر) أي مع الانكار بقلبه قال

بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته  
ملزما في الجملة بخلاف الكافر  
ولو اخبر عدل بطهارته وعدل  
بنجاسته حكم بطهارته بخلاف  
الذبيحة وتعتبر الغلبة في اوان  
طاهرة ونجسة وذكية وميتة فان  
الاغلب طاهرا تحري وبالعكس  
والسواء لا الا لعطش وفي الثياب  
يتحري مطلقا (دعي الى وليمة  
ونعمة لعب او غناء قعد واكل)  
لوان المنكر في المنزل فلو على المائدة  
لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا  
لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى  
مع القوم الظالمين (فان قدر على  
المنع فعل والا) يقدر (صبر ان  
لم يكن ممن يقتدى به فان كان)  
مقتدى (ولم يقدر على المنع خرج  
ولم يقعد) لان فيه شين الدين



والهكي عن الامام كان قبل ان  
يصير مقتدى به (وان علم أولا)  
باللعب (لا يحضر اصلا) سواء كان  
من يقتدى به او لا لان حق  
الدعوة انما يلزمه بعد الحضور  
لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت  
المسألة ان الملاهي كلها حرام  
ويدخل عليهم بلاذهم لانكار  
المتكر قال ابن مسعود صوت اللهو  
والغناء

عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك  
اضعف الايمان اه أي اضعف احواله في ذاته أي انما يكون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يجد  
الناهي اعوانا على ازالة المنكر اه ط وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البدعة من غيره  
كصلاة الجنازة واجبة الاقامة وان حضرته نياحة هداية وقاسها على الواجب لانها قريبة منه لورود الوعيد  
بتركها كفاية (قوله والهكي عن الامام) أي من قوله ابتليت بهم ذميمة فصبرت هداية (قوله وان علم  
اولا) افاد ان ما رقيما اذا لم يعلم قبل حضوره (قوله لا يحضر اصلا) الا اذا علم انهم يتركون ذلك احترامه  
فعليه ان يذهب اتقاني (قوله ابن كمال) لم اره فيه نعم ذكره في الهداية قال ط وفيه نظروا لا وضع  
ما في التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كن هنالك منكرا اه قلت لكنه لا يفيد وجه الفرق بين  
ما قبل الحضور وما بعده وساق بعد هذا في التبيين ما رواه ابن ماجه ان عليا رضي الله عنه قال صنعت طعاما  
فدعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه فقرأ في البيت تصاوير فرجع اه قلت مفاد الحديث انه يرجع  
ولو بعد الحضور وانه لا يلزم الاجابة مع المنكر اصلا تأمل (قوله دلت المسألة الخ) لان محمدا اطلق اسم اللعب  
والغناء فاللعب وهو اللهو حرام بالنص قال عليه الصلاة والسلام لهو المؤمن باطل الا في ثلاث تأديبه فرسه  
وفي رواية ملاعبته بفرسه ورميه عن قوسه وملاعبته مع أهله كفاية وكذا قول الامام ابتليت دليل على انه  
حرام اتقاني وفيه كلام لابن الكمال فيه كلام فراجع متأملا (قوله ويدخل عليهم الخ) لانهم اسقطوا  
حرمتهم فعلمهم المنكر بفجارتها كما للشهود ان ينظروا الى عورة الزاني حيث هنك حرمة نفسه وتماه  
في المنع (قوله قال ابن مسعود الخ) رواه في السنن مرفوعا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلنظ ان الغناء  
ينبت التناق في القلب كما في غاية البيان وقيل ان تغني ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقيل  
ان تغني وحده لنفسه لا دفع الوحشة لا بأس به وبه اخذ السرخسي وذكر شيخ الاسلام ان كل ذلك مكروه عند  
علمائنا واحتج بقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث الآية جاء في التفسير ان المراد الغناء وحمل  
ما رقع من بعض الصحابة على انشاد الشعر المباح الذي فيه الحكم والمواعظ فان لفظ الغناء كما يطلق على  
المعروف يطلق على غيره كما في الحديث من لم تغن بالقرآن فليس منا وتماه في النهاية وغيرها (تنبيه) عرف  
القهستاني الغناء بأنه ترديد الصوت باللسان في الشعر مع انضمام التمهيق المناسب لها قال فان فقد قيد من  
هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء اه قال في الدر المنقي وقد تعقب بأن تعريفه هكذا لم يعرف في كتبنا فتدبر اه  
اقول وفي شهادات فتح القدير بعد كلام عرفنا من هذا ان التغني المحرم ما كان في النظم ما لا يحل كصفة الذكور  
والمرأة المعينة الحية ووصف النحر المهيج اليها والحانات والهيباء لمسلم او ذمي اذا اراد المتكلم هجاءه لا اذا اراد  
انشاده للاستشهاد به او ليعلم فصاحته وبلاغته وكان فيه وصف امرأة ليست كذلك او الزهريات المتضمنة  
وصف الراسخين والازهار والمياه فلا وجه لمنعه على هذا نعم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواعظ  
وحكم لا لات نفسها لاندك التغني اه ملخصا وتماه فيه فراجع وفي الملتقى وعن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنازة والرحف والتذكير فاطنك به عند الغناء الذي  
يسمونه وجدا ومحبة فانه مكروه لا أصل له في الدين قال الشارح زاد في الجوهرة وما يفعله متصوفة زمانا حرام  
لا يجوز القصد والجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام سمع الشعر لم يدل على اباحة  
الغناء ويجوز جله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث فواجده عليه الصلاة والسلام  
لم يصح وكان النصر اباذي يسمع فعوتب فقال انه خير من الغيبة فقبل له هيات بلزلة السماع شر من  
كذا وكذا سنة يغتاب الناس وقال السري شرط الواجد في غيبته أن يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف  
لا يشعر فيه بوجع اه قلت وفي التارخانية عن العيون ان كان السماع سماع القراء والموعظة يجوز وان  
كان سماع غناء فهو حرام باجماع العلماء ومن اباحه من الصوفية فلن تخلي عن اللهو وتخلي بالتقوى واحتاج  
الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط ستة أن لا يكون فيهم امرد وأن تكون جماعتهم من جنسهم  
وأن تكون نية القوال الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام وأن لا يجتمعوا لاجل طعام أو قروح وأن لا يقوموا  
الامغلوين وأن لا يظهر واوجدا الاصادقين والحاصل انه لا رخصة في السماع في زماننا لان الجنيد رحمه الله



تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وانظر ما في الفتاوى الخيرية (قوله يثبت النفاق) أي العمل  
 (قوله كضرب قصب) الذي رأيت في البرازية قصب بالضاد المجبة والمنشاء بعدها (قوله فسق) أي  
 خروج عن الطاعة ولا يمتنع في الجلاوس عليها استماعا لها والاستماع معصية فهما معصيتان (قوله  
 فصرف الجوارح الخ) ساقه تعليل لبيان صحة إطلاق الكفر على كسر ان النعمة ط (قوله فالواجب)  
 تفريع على قوله استماع الملاحى معصية ط (قوله ادخل اصبعه في اذنه) الذي رأيت في البرازية  
 والمنع بالتبعية (قوله تكرر) أي تكرر قراءتها فكيف تغنيها قال في التارخانية قراءة الاشعار ان لم يكن  
 فيها ذكر الفسق والغلام ونحوه لا تكرر وفي الظهيرية قيل معنى الكراهة في الشعر أن يشغل الانسان عن الذكر  
 والقراءة والافلا بأس به اه وقال في تبيين المحارم واعلم ان ما كان حراما من الشعر ما فيمفحش او هجوم مسلم  
 او كذب على الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او على الصحابة او تركيبة النفس او الكذب او التفاخر  
 المذموم او القدح في الانساب وكذا ما فيه وصف امرء او امرأة بعينها اذا كانا حين فانه لا يجوز وصف  
 امرأة معينة حية ولا وصف امرء معين حي حسن الوجه بين يدي الرجال ولا في نفسه وأما وصف الميتة او غير  
 المعينة فلا بأس به وكذا الحكم في الامرد ولا وصف الخمر المهيح اليها والديريات والحانات والهجا ولولذي  
 كذا في ابن الهمام والزبلي وأما وصف الحدود والاصداغ وحسن القد والقامة وسائر اوصاف النساء  
 والمرد قال بعضهم فيه نظر وقال في المعارف لا يليق بأهل الديانات وينبغي أن لا يجوز انشاده عند من غلب عليه  
 الهوى والشهوة لانه يمجبه على اجالة فكره فين لا يحل وما كان سببا لمخطور فهو محظور اه أقول وقد منا  
 ان انشاده للاستشهاد لا يضرب ومثله فيما يظهر انشاده او عمله لتشبهات بليغة واستعارات بدعية (قوله  
 اول تغليظ الذنب) عطف على قوله أي بالنعمة يعني انما اطلق عليه لفظ الكفر تغليظا اه ح (قوله ومن  
 ذلك) أي من الملاحى ط (قوله ثلاث تفنجات الصور) هي طريقة لبعضهم والمشهور انهما تفنجان تفنجة  
 الصعق وتفنجة البعث ط (قوله لمناسبة بينهما) أي بين التفنجات والضرب في الثلاثة الاوقات (قوله  
 فبعد العصر الخ) بيان للمناسبة فان الناس بعد العصر يفرعون من اسواقهم الى منازلهم وبعد العشاء وقت  
 نومهم وهو الموت الاصغر وبعد نصف الليل يخرجون من بيوتهم التي هي كسبورهم الى اعمالهم أقول وهذا  
 يفيد أن آله الله وليست محرمة لعينها بل لقصد الله منها امام من سامعها أو من المشتغل بها وبه تشعر الاضافة  
 الا ترى ان ضرب تلك الآلة بعينها حل تارة وحرم اخرى باختلاف التية والامور بمقاصدها وفيه دليل  
 لسادات الصوفية الذين يقصدون بسماعها امورا هم اعلم بها فلا يادرا المعترض بالانكار \* كيلا يحرم  
 بركتهم فانهم السادة الاخيار \* امتنا الله تعالى بامداداتهم \* واعاد علينا من صالح دعواتهم وبركاتهم  
 (قوله وتماه فيما علقته على الملتقى) حيث قال بعد عزوه ما مر الى الملاعب للامام البردوي وينبغي أن يكون  
 يوق الحمام يجوز كضرب النوبة وعن الحسن لا بأس بالدف في العرس ليشتروا في السراجية هذا اذا لم يكن  
 له سلاجل ولم يضرب على هيئة التطرب اه أقول وينبغي أن يكون طبل المسحر في رمضان لا يقاط النائم  
 للصور كبوق الحمام تأمل

يثبت النفاق في القلب كما يثبت  
 الماء النبات قلت وفي البرازية  
 استماع صوت الملاحى كضرب  
 قصب ونحوه حرام لشو له عليه  
 الصلاة والسلام استماع الملاحى  
 معصية والجلوس عليها فسق  
 والتلذذ بها ككفر أي بالنعمة  
 فصرف الجوارح الى غير ما خلق  
 لاجله كفر بالنعمة لا شك  
 فالواجب كل الواجب ان يجتنب  
 كيلا يسمع لما روى انه عليه  
 الصلاة والسلام ادخل اصبعه  
 في اذنه عند سماعه واشعار العرب  
 لو فيها ذكر الفسق تكرر اتهمى  
 اول تغليظ الذنب كما في الاختيار  
 اول الاختلال كما في النهاية (فائدة)  
 ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر  
 فلو للتبعية فلا بأس به كما اذا ضرب  
 في ثلاثة اوقات لتذكير ثلاث  
 تفنجات الصور لمناسبة بينهما فبعد  
 العصر للاشارة الى تفنجة الفرع  
 وبعد العشاء الى تفنجة الموت وبعد  
 نصف الليل الى تفنجة البعث وتماه  
 فيه اعلقته على الملتقى والله اعلم  
 \* (فصل في اللبس)

### \* (فصل في اللبس) \*

اعلم ان الكسوة من افرض وهو ما يستر العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن او الكتان  
 او الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله نصف ساقه وكه (رؤس) اصابعه وقفه قدر شبر كما في التق بين النفيس  
 والخسيس اذ خير الامور واساطها وللنهي عن الشهرتين وهو ما كان في نهاية النفاضة او الخساسة ومستحب  
 وهو الزائد لاخذ الزينة وانما رنعة الله تعالى قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على  
 عبده ومباح وهو الثوب الجليل للترزين في الاعياد والجمع ومجامع الناس لاني جميع الاوقات لانه صلب وخيلاء  
 وربما يغليظ المحتاجين فالتبرعته اولى ومكره وهو اللبس التكبر ويستحب الايض وكذا الاسود لانه شعار  
 بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء ولبس الاخضر سنة كما في الشرعة  
 اه من الملتقى وشرحه وفي الهنديه عن السراجية لبس الثياب الجيلة مباح اذا لم يتكبر وتفسيره أن يكون معها



كما كان قبها **اه** ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغة والمذكاة ودباغها ذكاتها محيط ولا بأس بجلود الثور والسباع كلها اذا دبغت أن يجعل منها صلى او منبرا لسرج ملقط ويكره للرجال السراويل التي تقع على ظهر القدمين عتائية ولا بأس بنعل مخصوف بمسامير الحديد وفي الذخيرة ما فيه نجاسة تمنع جواز الصلاة هل يجوز لبسه ذكر في كراهية أبي يوسف في حديث سعيد بن جبيرة انه كان يلبس قلتسوة الثعالب ولا يصلي بها ان هذا ازالة منه قات هذا اشارة الى انه لا يجوز لبسه بلا ضرورة تاتر خاتبة لكن قدم الشارح في شروط الصلاة انه لیس ثوب نجس في غير صلاة وعزاه في البحر الى المبسوط (قوله يحرم لبس الحرير الخ) أي الاضرورة كما يأتي قال في المغرب الحرير الابريسم المطبوع وسمى الثوب المتخذ منه حريرا (قوله قال في القنية الخ) نقله عن استاذه بديع وانه قال لكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجد سوى ما عن برهان صاحب المحيط قال في الخيرية قال حاصل انه يخالف لما في المتون الموضوعات لنقل المذهب فلا يجوز العمل والفتوى به (قوله وقال لا يحل في الحرب) أي لو صنيقا يحصل به اتقاء العدو كما يأتي والخلاف فيما لحنه حرير وسدا اما ما لحنه فقط حرير وسدا حرير وسدا فقط يباح لبسه حالة الحرب بالاجماع كما في التارخاتية ويأتي (قوله الا قدر اربع اصابع الخ) لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فاما العلم وسدى الثوب فلا والمصمت الخالص ونحوه سلم نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبع أو اصبعين أو ثلاث أو اربع وهل المراد قدر اربع اصابع طولاً وعرضاً بان لا يزيد طول العلم وعرضه على ذلك أو المراد عرضها فقط وان زاد طوله على طولها المتبادر من كلامهم الثاني ويفيده أيضاً ما سيأتي في كلام الشارح عن الحارثي الزاهدي وعلم الثوب رقه وهو الطراز كما في القاموس والمراد به ما كان من خالص الحرير نسيجاً او خياطاً وظاهر كلامهم انه لا فرق بينه وبين المطرف وهو ما جعل طرفه مسجفاً بالحرير في أنه يتقيد بأربع اصابع خلافاً للشافعية حيث قيدوا المطرف بالاربعة اصابع وبنوا المطرف على العادة الغالبة في كل ناحية وان جاوز اربع اصابع فالمراد بالعلم عندنا ما يشملهما فيدخل فيه السجاف وما يخيطن على اطراف الاكام وما يجعل في طوق الجبة وهو المسمى قبة وكذا العروة والزر كما سيأتي ومثله فيما يظهر طرزة الطربوش أي القلتسوة ما لم ترد على عرض اربع اصابع وكذا ايت تكة السراويل وما على اكاف العبادة وعلى ظهرها وازار الحجام المسمى بالسطرنجي وما في اطراف الشاش سواء كان نظيرها بالابرة او نسجاً وما يركب في اطراف العمامة المسمى صجقا لجميع ذلك لا بأس به اذا كان عرض اربع اصابع وان زاد على طولها بناء على ما مر ومثله لورقع الثوب بقطعة ديباج بخلاف ما لو جعلها خشوا قال في الهندية ولو جعل القز خشوا للقباء فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت ظهارته أو بطاته فهو مكروه لان كليهما مقصود كذا في محيط السرخسي وفي شرح القدوري عن أبي يوسف اكره بطائن القلائس من ابريسم **اه** وعليه فلو كانت قبة الجبة اكثر من عرض اربع اصابع كما هو العادة في زماننا خيطن فوقها قطعة كراس يجوز لبسها لان الحرير صاخر خشوا تأمل (قوله وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق) أي الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كله قزاً فلا يجوز كما سيذكره عن الحارثي ومقتضاه حل الثوب المنقوش بالحرير نظير ما ونسجاً اذا لم تبلغ كل واحدة من نقوشه اربع اصابع وان زادت بالجمع ما لم يركله حريراً تأمل قال ط وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك يحزر (قوله وفيها) أي القنية وقد مر فيها بعد هذا التجم الاثمة المعبر اربع اصابع كما هي على هيئتها الا اصابع السلف ثم رمز للكرمانى منقوشة ثم رمز للكرابيسي الصرزعن مقدار المنقوشة اولى (قوله والا لا يحل للرجل زيلعي) عبارة الزيلعي مطلقاً عن التقييد بالرجل واعتراض بأن هذا ليس من الحلّي قالوا اهران حكم النساء فيه كالرجال أقول فيه نظراً لان الحلّي كما في القاموس ما يقرين به ولا شك أن الثوب المنسوج بالذهب حلّي وقد منعنا عن الخمانية ان النساء فيما سوى الحلّي من الاكل والترب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الديباج والحرير والذهب والفضة والمؤلّو **اه** وفي الهداية ويكره أن يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحرير **اه** وسيأتي وفي القنية لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فقد رابع اصابع وما فوقه بـ **كه** (قوله وفي المجتبى الخ) قد علمت ان القول الثاني ظاهر المذهب وهذا مكثر مع ما مر من قوله ولوفي عمامة (قوله

(يحرم لبس الحرير ولو بمجائل)  
بينه وبين بدنه (على المذهب)  
الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا  
مس الجلد قال في القنية وهي  
وخصة عظيمة في موضع عمت به  
البلى (أو في الحرب) فانه يحرم  
أيضا عنده وقال لا يحل في الحرب  
(على الرجل لا المرأة الا قدر اربع  
اصابع) كاعلام الثوب (مضمومة)  
وقيل منشورة وقيل بين بين وظاهر  
المذهب عدم جمع المتفرق ولو في  
عمامة كما بسط في القنية وفيها  
عمامة طرزها قدر اربع اصابع  
من ابريسم من اصابع عمر رضي  
الله عنه وذلك قياس شربايرخص  
فيه (وكذا المنسوج بذهب يحل  
اذا كان هذا المقدار) اربع  
اصابع (والالا) يحل للرجل زيلعي  
وفي المجتبى العلم في العمامة  
في موضعين أو أكثر يجمع وقيل لا



وفيه) أي في المجتبى وكذا النصارى بعده (قوله ومن ذهب بكره) قال في القنية مكانه اعتبره بالخاتم  
 اه وفيها وكذا في القنسية في ظاهر المذهب يجوز قدر أربع أصابع وفي رواية عن محمد لا يجوز كالأو كانت من  
 حرير اه قلت ويأتي الكلام في علم الثوب من الذهب (قوله تكروه الجبة المكفوفة بالحرير) هذا غير ما عليه  
 العامة فانه نقل في الهندية عن الذخيرة ان لبس المكفوف بالحرير مطلق عند عامة الفقهاء وفي التبيين عن اسماء  
 انها اخرجت جبة طيالة عليها لينة شبر من ديباج كسر واني وفرجها مكفوفة فان به فقالت هذه جبة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى عنها فلما قبضت عائشة قبضتها الى فخذن نفسها  
 للمريض فيشتقي بهارواه احد ومسلم ولم يذكر لفظة الشبرا ط وفي الهداية وعنه عليه الصلاة والسلام انه  
 كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير اه وفي القاموس كف الثوب كفا خاط حاشيته وهو الخطاطبة الثانية بعد الشل  
 وفيه لينة القميص نيقة (قوله قلت) القائل صاحب المجتبى وقد علمت حكم المبنى عليه هذا القول  
 (قوله البصرية) الذي رأيت في المجتبى المضربة من الضريب (قوله قلت ومفاده) قائله صاحب المجتبى  
 أيضا (قوله وبه جزم) أي بالتقييد بالعرض وكذا جزم به ابن الكمال والقهستاني ونقله في التارخانية  
 عن جامع الجوامع (قوله لكن اطلاق الهداية وغيرها يخالفه) أي يخالف التقييد بالعرض وقد يقال يحمل  
 المطلق على المقيد كما صرح حوايه في كتب الاصول من أنه يحمل عليه عند اتحاد الحكم والحادثة على ان المتون  
 كثيرا ما تطلق المسائل عن بعض قبودها تأمل ولكن اطلاق المتون موافق لاطلاق الادلة وهو ارفق بأهل  
 هذا الزمان لتلايقه في الفسق والعصيان (قوله وهو يخالف الخ) نعم هذا يخالف للمتون صريحا  
 فتقدم عليه (قوله قلت الخ) هذا بعيد جدا في التارخانية وأما لبس ما عله حرير أو مكفوف فمطلق عند عامة  
 الفقهاء خلافا لبعض الناس وعن هشام عن أبي ح لا يرى بأسا بالعلم في الثوب قدر أربع أصابع وذكر شمس  
 الأئمة السرخسي أنه لا بأس بالعلم في الثوب لانه تبع ولم يقدّر اه فكل ما هم في العلم في الثوب الملبوس  
 لا العلم الذي هو الارية والالم يتيق معنى لقولهم في الثوب ولا للتعليل بالتبعية هذا وفي التارخانية ما نصه يتيق  
 الكلام في حق النساء قال عامة العلماء يحمل لهن لبس الحرير الخالص وبعضهم قالوا لا يحمل وأما لبس ما عله  
 حرير الخ ما قدمناه والمتبادر من هذه العبارة ان ما ذكر من اطلاق العلم انما هو في حق النساء فان ثبت  
 هذا فلا إشكال والتوفيق به أحسن والافهماروايتان (قوله هو ما سداه الخ) السدى بالفتح ما سدا من  
 الثوب واللحمة بالضم ما تدخل بين السدى والابرسم فتح السين وضمها الحرير (قوله الكلمة البشخانة  
 والناموسية) كذا قاله ابن الشحنة وفي القاموس الكلمة بالكسر الست الرقيق وغشاء رقيق يتوقى به من  
 البعوض (قوله وتكره التكة) بالكسر رباط السراويل جمعها نكك قاموس (قوله هو الصحيح)  
 ذكره في القنية عن شرح الارشاد وفي التارخانية ولا تكرر تكة الحرير لانها لا تلبس وحدها وفي شرح  
 الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بتكة الحرير للرجال عند أبي ح وذكر الصدر الشهيد انه يكره عندهما  
 اه تأمل (قوله وكذا تكرر القنسية) ذكر من لا مسكين عند قول المصنف في مسائل شتى اخر الكتاب  
 ولا بأس بلبس القلائس لفظ الجمع يشمل قنسية الحرير والذهب والفضة والكرباس والسواد والحجرة اه  
 والظاهر ان المعتمد ما هنالك ذكره في محله صريحا لا أخذنا من العموم ط وفي القنساوى الهندية يكره ان يلبس  
 الذكور قنسية من الحرير أو الذهب أو الفضة أو الكرباس الذي خيط عليه ابرسم كثيرا وشئ من الذهب  
 أو الفضة اكثر من قدر أربع أصابع اه وبه يعلم حكم العرقية المسماة بالطاقي فاذا كانت منقشة  
 بالحرير وكان أحد نقوشها اكثر من أربع أصابع لا تحل وان كان أقل تحل وان زاد مجموع نقوشها على أربع  
 أصابع بناء على ما مر من أن ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق (قوله والكيس الذي يعلق) أي يعلقه الرجل  
 معه لا الذي يوضع ولا الذي يعلقه في البيت واحترزه عن الذي لا يعلق والظاهر في وجهه ان التعليق يشبه  
 اللبس فحرم لذلك لما علم ان الشبهة في باب الحرمات ملحقة باليقين رملي والظاهر ان المراد بالكيس المعلق  
 نحو كيس التمام المسماة بالحائلي فانه يعلق بالعنق بخلاف كيس الدراهم اذا كان يصعد في جيبه مثلا  
 بدون تعليق وفي الدر المنثور ولا تكرر الصلاة على سجادة من الابرسم لان الحرام هو اللبس أما الالتصاق بسائر  
 الوجوه فليس بمحرم كما في صلاة الجواهر واقره القهستاني وغيره قلت ومنه يعلم حكم ما كثر السؤال عنه

وفيه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من  
 قصب فضة قدر ثلاث أصابع  
 لا بأس ومن ذهب بكره  
 وقيل لا يكره وفيه تكرر الجبة  
 المكفوفة بالحرير قلت وبهذا ثبت  
 كراهة ما اعتاده أهل زماننا من  
 القمص البصرية وفيه المرخص العلم  
 في عرض الثوب قلت ومفاده ان  
 القليل في طوله يكره انتهى قال  
 المصنف وبه جزم من لا خسرو  
 ومصدر الشريعة لكن اطلاق  
 الهداية وغيرها يخالفه وفي  
 السراج عن السير الكبير العلم  
 حلال مطلقا صغيرا كان أو كبيرا  
 قال المصنف وهو يخالف لما مر  
 من التقييد بأربع أصابع وفيه  
 رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا  
 انتهى قلت قال شيخنا وأظن انه  
 الارية وما يعقد على الرمح فانه  
 حلال ولو كبير لانه ليس بلبس  
 وبه يحصل التوفيق (ولا بأس  
 بكلة الدياج) هو ما سداه ولحمته  
 ابرسم شرح وهبانية (للرجال)  
 الكلمة بالكسر البشخانة  
 والناموسية لانه ليس بلبس  
 ونظمه شارح الوهبانية فقال  
 وفي كلة الدياج فالنوم جائز  
 وفي قنية والمنثني ذامسطر (وتكره  
 التكة منه) أي من الدياج هو  
 الصحيح وقبل لا بأس بها (وكذا)  
 تكرر (القنسية وان كانت تحت  
 العمامة والكيس الذي يعلق)

قنية



من بند السجدة فليحفظ اه فقوله هو اللبس أى ولو حكما لما فى القنية استعمال اللعاف من الابرسم لا يجوز  
 لانه نوع لیس بقى الكلام فى بند الساعة الذى تربط به ويعلقه الرجل بزئوبه والظاهر انه كبند السجدة الذى  
 تربط به تأمل ومثله بند المفاتيح وبنود الميزان ولبقة الدواة وكذا الكتابة فى ورق الحرير وكيس المصنف  
 والدراهم وما يغطى به الاوانى وما تلف فيه الثياب وهو المسمى بقبة ونحو ذلك مما فيه اتقاع بدون لبس  
 او ما يشبه اللبس وفى القنية دلالة لى ثوب الدياج على منكبيه للبيع يجوز اذا لم يدخل يديه فى السكين وقال  
 عين الأئمة الكرايسى فيه كلام بين المشايخ اه ووجه الأول ان القاء الثوب على الكتفين انما يقصده  
 الحمل دون الاستعمال فلم يشبه اللبس المقصود للاتقاع تأمل ونقل فى القنية انه تكبره المفاضة الابرسميه  
 والظاهر ان المراد به شئ يلف على الجسد أو بعضه لا ما يلف بها الثياب تأمل (قوله واختلف الخ)  
 فى الهندية وعلى الخلاف ليس التمسكة من الحرير قبل يكره بالاتفاق وكذا عصابة المقصود وان كانت أفل  
 من اربع اصابع لانه أصل بنفسه كذا فى التمرناشى اه ط (قوله له أن يزین بيته الخ) ذكر الفقيه أبو جعفر  
 فى شرح السير لا بأس بأن يستريح طان البيوت باللبود المنقشة واذا كان قصدا فاعله الزينة فهو مكروه  
 وفى الغبائية ارخاء السترة على الباب مكروه نص عليه محمد فى السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل ان كل ما كان  
 على وجه التكبر يكره وان فعل لحاجة وضرورة لا وهو المختار اه هندية وظاهره انه لو كان مجرد الزينة  
 بالانكسار ولا تفاخر يكره لكن نقل بعده عن الظهيرية ما يخالفه تأمل (تنبيه) يؤخذ من ذلك ان ما يفعل  
 ايام الزينة من فرش الحرير ووضع اوانى الذهب والفضة بالاستعمال جائز اذا لم يقصده التفاخر بل مجرد  
 امتثال أمر السلطان بخلاف ايقاد الشموع والقناديل فى التماثيل لانه لا يجوز لانه اضاءة مال الا اذا خاف من  
 عقوبة الحاكم وحيث كانت مشتملة على منكرات لا يجوز التفريج عليها وقد مر فى كتاب الشهادات  
 مما تروى به الشهادة الخروج لفرجة قدوم أمير أى لما شتمل عليه من المنكرات ومن اختلاط النساء بالرجال  
 لهذا اولى قنبه (قوله لف عمامة طويلة) لعلمهم تعارفوها كذلك فان كان عرف بلاد اخراتها تعظم  
 بغير الطول يفعل لظهور مقام العلم ولا جل أن يعرفوا فسادا لواعن امور الدين ط (قوله وفيها) أى  
 فى القنية ونصها بضر النظر الدائم الى التلج وهو عيشى فيه لا بأس بأن يشد على عينيه خمارا اسود من الابرسم  
 قلت فى العين المدة اولى اه وفى التارخانية أما للمساجدة فلا بأس بلبسه لما روى عن عبد الرحمن بن عوف  
 والزبير رضى الله تعالى عنهما انه كان بهما جرب كثير فاستأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى لبس الحرير  
 فأذن لهما اه أقول لكن صرح الزبلى قبيل الفصل الا ترى انه عليه السلام رخص ذلك خصوصية  
 لهما تأمل (قوله فقد رخص الشرع فى الكفاف الخ) الكفاف موضع الكف من القميص وذلك  
 فى مواصل البدن والداخل رخص أو حاشية الذيل مغرب قال ط وفيه ان الوارد عن الشارع صلى الله عليه  
 وسلم انه لبس الحبة المكفوفة بحرير فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فليست تأمل وليجوز اه أقول الظاهر ان وجه  
 الاستشكال ان كلاما من العلم والكفاف فى الثوب انما يحل لكونه قليلا وتابعا غير مقصود كما صرح حوايه وقد  
 استوى كل من الذهب والفضة والحرير فى الحرمة فترخص العلم والكفاف من الحرير ترخيص لهما من غيره  
 أيضا بدلالة المساواة ويؤيد عدم الفرق ما مر من اباحة الثوب المنسوج من ذهب اربعة اصابع وكذا كتابة  
 الثوب بذهب أو فضة والانا ونحوه المصيب بهما فتأمل والاشكال الوارد هنا واذا أيضا على ما قدمه عن  
 المجتبى فى علم العمامة (قوله ويحل توسده) الوسادة المخذة منخ وتسمى مرفقة وانما حل لما روى أن النبى  
 صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس رضى الله تعالى عنهما مرفقة حرير وروى  
 ان انس رضى الله تعالى عنه حضر وليلة فجلس على وسادة حرير ولان الجلوس على الحرير استخفاف وليس بتعظيم  
 فحرى مجرى الجلوس على بساط فيه تصاوير منخ عن السراج (قوله وقال الخ) قبل أبو يوسف مع أبى ح  
 وقيل مع محمد (قوله كفى المواهب) ومنه فى متذرر البصار قال القهستاني وبه أخذ كثير المشايخ  
 كفى الكرمانى اه ونقل مثله ابن الكمال (قوله لكنه خلاف المشهور) قال فى الشربلالية قلت هذا  
 التصحيح خلاف ما عليه المتون المعتبرة المشهورة والشروح (قوله وأما جعله دنارا) الدنار بالكسر ما فوق  
 الشعار من الثياب والشعار ككتاب مات تحت الدنار من اللباس وهو ما يلى شعر الجسد ويفتح جمعه اشعة قاموس

(واختلف فى عصب الجراحة به)  
 أى بالحرير كذا فى المجتبى وفيه ان  
 له أن يزین بيته بالدياج ويتجمل  
 بأوانى ذهب وفضة بلا تفاخر  
 وفى القنية يحسن لفقهاء لف  
 عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة  
 وفيها لا بأس بشدة خمار اسود  
 على عينيه من ابرسم لعذر  
 قلت ومنه الرمذ وفى شرح  
 الوهبانية عن المنتقى لا بأس بعروة  
 القميص وزرره من الحرير لانه تبع  
 وفى التارخانية عن السير الكبير  
 لا بأس بازرار الدياج والذهب  
 وفيها عن مختصر الطحاوى  
 لا يكره علم الثوب من الفضة ويكره  
 من الذهب قالوا وهذا مشكل  
 فقد رخص الشرع فى الكفاف  
 والكفاف قد يكون من الذهب  
 اه (ويحل توسده واقتراشه)  
 والنوم عليه وقالوا والشافعى  
 ومالك حرام وهو الصحيح كفى  
 المواهب قلت فليحفظ هذا لكنه  
 خلاف المشهور



قاله نارما لا يلاقي الجسد والشعار بخلافه وشمل النار ما لو كان بين توين وان لم يكن ظاهرا الا اذا كان حشا  
 كما قدمناه عن الهندية (قوله فانه يكره بالاجماع) وأما ما نقله صاحب المحيط من انه انما يحرم ما من الجلد  
 كما تقدم فعله لم يعتبره لضعفه افاده ط (قوله فحرام بالاجماع) ولانه استعمال تام اذا ذهب والفضة  
 لا يلبس ان زيلبي أقول ولعله عبر هنا بالحرمه وفيما قبله بالكراهة لشبهة الخلاف فان ما نقله صاحب المحيط  
 عن الامام قد نقل عن ابن عباس ايضا رضي الله تعالى عنهما تأمل (تمة) يجري الاختلاف المتارين الامام  
 وصاحبيه في ستر الحرير وتعليقه على الابواب كما في الهداية وكذا لا يكره وضع ملاءة الحرير على مهد الصبي  
 وقد مناه كراهة استعمال اللصاف من الابريس لانه نوع لبس بخلاف الصلاة على السجادة منه لان  
 الحرام هو اللبس دون الانتفاع أقول ومفاده جواز اخذ خرقة الوضوء منه بلا تكبر اذ ليس بلبس لاحقيقة  
 ولا حكا بخلاف اللصاف والتصكة وعصاية المتصدق تأمل لكن نقل الحموي عن شرح الهامليه للحدادي  
 انه تكرر الصلاة على الثوب الحرير للرجال اه قلت والاول اوجه اذ لا فرق يظهر بين الاقتراض للجلوس  
 او النوم او للصلاة تدبر ويؤخذ من مسألة اللصاف والكيس المعلق ونحو ذلك ان ما يمد على الركب عند الاكل  
 فيقي الثوب ما يسقط من الطعام والدم ويسمى بشكرا يكره اذا كان من حرير لانه نوع لبس وما اشترى على  
 السنة العائمة انه يقصده الا هاته فذلك فيما ليس فيه نوع لبس كالتوسد والجلوس فان الاهانة في التكة  
 وعصاية الفصادة ابلغ ومع هذا تكرر فكذا ما ذكره تأمل (قوله ولجته غيره) سواء كان مغلوبا او غالبا  
 أو مساويا للحرير وقيل لا يلبس الا اذا غلبت اللجمة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وأقره القهستاني  
 وغيره درمستي (قوله وخز) بفتح الخاء المجمة وتشديد الزاي وباني معناه (قوله فكانت هي المعتبرة  
 دون السدي) لما عرف ان العبرة في الحكم لا تخروصني العلة كفاية (قوله كالعتابي) هو مثل القطني  
 والاطلس في زماننا (قوله ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سدا ظاهرا كالعتابي قيل يكره لان  
 لابس في منظر العين لابس حرير وفيه خيلاء وقيل لا يكره اعتبارا باللجمة اه ط (قوله قلت ولا يجني الخ)  
 اعلم ان المتون مطلقة في حل لبس ما سداه ابريسم ولجته غيره كعبارة المصنف وهي كذلك في الجامع  
 الصغير للامام محمد رجه الله وقد علل المشايخ المسألة بتعليق الاول ما قدمه الشارح وهو المذكور في الهداية  
 والثاني ما نقل عن الامام أبي منصور المازدي رجه الله تعالى وهو ان اللجمة تكون على ظاهر الثوب ترى  
 وتشاهد فالتعليل الاول ناظر الى اعتبار اللجمة مطلقا لانها كاخروصني العلة كما مر والثاني ناظر الى ظهورها  
 ففي التعليل الاول يجوز لبس العتابي ونحوه وعلى الثاني يكره كما ذكره شراح الهداية وفي تقرير الزيلبي هنا  
 خفاء وظاهر اطلاق المتون اعتبار التعليل الاول ولذا قال في الهداية بعده والاعتبار باللجمة على ما بينا قوله  
 بل في المجتبى الخ) ونصه انما يجوز ما كان سداه ابريسم ولجته قطن اذا كان مغلوبا لا يميز فيه الابريسم اما اذا  
 صار على وجهه كالعتابي في زماننا والشعري والفتي فانه يكره للتشبه بزي الجبارة قلت ولكن اكثر المشايخ  
 افتوا على خلافه اه (قوله قلت وهذا) أي كون الخبز صوف غنم البحر قال في التارخانية والخزاسم لاداة  
 يكون على جلدها خزوانه ليس من جملة الحرير ثم قال بعده قال الامام ناصر الدين الخزفي زمانهم من اوبار  
 الحيوان المائي (قوله وحل عكسه في الحرب فقط) حاصل المسألة على ثلاثة اوجه قال في التارخانية  
 ما لجته غير حرير وسداه حرير يساح لبسه في حالة الحرب أي وغيرها وما لجته حرير وسداه غير حرير يساح  
 لبسه في حالة الحرب بالاجماع وأما ما لجته وسداه حرير ففي لبسه حالة الحرب خلاف بين اصحابنا وعلما اه  
 وظاهر التقييد بحالة الحرب ان المراد وقت الاشتغال بها الكن في القهستاني وعن محمد لا بأس للجندي  
 اذا تاهب للعرب بلبس الحرير وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلح فيه الا ان يخاف العدو اه (قوله لو صفيقا)  
 ضد الرقيق (قوله فلور قيقا الخ) اعلم ان لبس الحرير لا يجوز بلا ضرورة مطلقا كما كان سداه غير حرير  
 ولجته حرير يساح لبسه في الحرب للضرورة وهي شينان التيب بصورة وهو بريقه ولعمانه والثاني دفع معرفة  
 السلاح أي مضرته اتقاني فاذا كان رقيقا لم تنم الضرورة فحرم اجماعا بين الامام وصاحبيه (قوله فيكره  
 فيها) أي في الحرب عنده لان الضرورة تندفع بالادنى وهو الخلوط وهو ما لجته حرير فقط لان البريق واللمعان  
 يظهرونه واللجمة على الظاهر ويدفع معرفة السلاح أيضا والخلوط وان كان حريرا في الحكم ففيه شبهة الغزل

وأما جعله دنارا او ازارا فانه  
 يكره بالاجماع سراج وأما  
 الجلوس على الفضة فحرام  
 بالاجماع شرح مجمع (و) يحل  
 لبس ما سداه ابريسم ولجته  
 غيره) ككان وقطن وخز لان  
 الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج  
 والنسيج باللجمة فكانت هي المعتبرة  
 دون السدي قلت وفي التمهيد لاداة  
 عن المواهب يكره ما سداه ظاهر  
 كالعتابي وقيل لا يكره ونحوه في  
 الاختيار قلت ولا يجني ان المرجح  
 اعتبار اللجمة كما يعلم من العزيمة  
 بل في المجتبى ان اكثر المشايخ اقتصروا  
 بخلافه وفي شرح المجمع الخبز  
 صوف غنم البحر اه قلت وهذا  
 كان في زمانهم وأما الآن فن  
 الحرير وحيتنذ فيحرم برجندي  
 وتارخانية فليحفظ (و) حل  
 (عكسه في الحرب فقط) لو صفيقا  
 يحصل به اتقاء العدو فلور قيقا  
 حرم بالاجماع لعدم الفائدة  
 سراج وأما خالصه فيكره فيها  
 عندهم



فكان دون الحرير الخالص والضرورة اندفعت بالادنى فلا يصار الى الاعلى وما رواه الشعبي ان صح يحمل على الخلو اتقاني (قوله خلافا لهما) قال في التاترخانية انما لا يكره عند همالبس الحرير في الحرب اذا كان صفيقا يدفع معرة السلاح فلورقيقا لا يصلح لذلك كره بالاجماع اه اقول والحاصل انه عند الامام لا يباح الحرير الخالص في الحرب مطلقا بل يباح ما لم يمتدح حرير لوصفيقا واما عند همالبس كل منهما في الحرب لوصفيقا ولورقيقا فلا خلاف في الكراهة فافهم وتأمل فيما في الشرع بلالية (قوله قلت ولم اراخ) مأخوذ من حاشية شيخه الرملي وتتمام عبارته ثم رأيت في الحاوي الزاهدي بلامه جمع التقاريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس به فقد وافق بحسنا المنقول ولله الحمد اه ثم نقل عبارة الحاوي التي ذكرها الشارح ولم يزد بعدها شيئا فلذا قال الشارح واقره شيخنا واجاب الشارح ايضا في شرحه على الملتقى بقوله ثم رأيت في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام الحق بمسألة الاواني وحينئذ فيحل لو حرير اللعنة مساويا وزنا او اقل لا يزيد اه وبين الجوابين فرق فان ما في الاشياء مصرح بحل المساواة وما ذكره الرملي وتبعه الشارح ساكت عنه وقد اجاب البيهقي بعبارة الزاهدي المأثرة ايضا واقول تحتل عبارة الزاهدي ان تكون مبنية على القول الضعيف من اعتبار غلبة اللعنة على الحرير كما قد مناه فلا تصلح للجواب تأمل (قوله ما كان ظاهره قز) اسم كان ضمير الشأن والجملة من المبتدأ والخبر خبرها والقز الابرسم كما في القاموس انواع منه كما في الصحاح (قوله او خط منه خراخ) اقول ليس المراد بالخط ما يكون في السدى طولاً لان السدى لا يعتبر ولو كان كله قز ابل المراد بالخط ما يكون في اللعنة عرضا فاذا كان المراد ذلك ظهر منه جواب اخر عن المسألة السابقة بأن يقال اذا خلطت اللعنة بالبرسم وغيره بحيث يرى كله ابرسم اكره وان كان كل واحد مستينا كالطر از لم يكره لان ظاهر المذهب عدم الجمع فيما يبلغ اربع اصابع ويظهر لي ان هذا الجواب احسن من الجواب السابق فتأمل فيه (قوله قلت وقد علمت الخ) استدراك على ما في الحاوي وعلى شيخه حيث اقره فان قوله يكره ما كان ظاهره قز مفرع على اعتبار الظاهر وكراهة نحو العنابي والمرج خلافاً كما مر ولا يرد هذا على ما استظهرناه اتفاقاً في الجواب لان عدم اعتبار الظاهر انما هو في السدى وكلامنا السابق في اللعنة (قوله على الظاهر) أي الرابح وليس المراد ظاهر الرواية كما هو اصطلاحه في اطلاق هذا اللفظ تأمل (قوله لا بأس بلبس الثوب الاحمر) وقد روي ذلك عن الامام كما في المتنط اه ط (قوله ومفاده ان الكراهة تنزيهية) لان كلمة لا بأس تستعمل غالباً فيما ذكره اولى من (قوله في التصفية) أي تحفة الملوك منح (قوله فافاد انها تحريمية الخ) هذا مسلم لولم يعارضه تصريح غيره بخلافه في جامع الفتاوى قال ابو حنيفة والشافعي ومالك يجوز لبس المعصفر وقال جماعة من العلماء مكروه بكراهة التنزيه وفي منتخب الفتاوى قال صاحب الروضة يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الاحمر والاخضر بلا كراهة وفي الحاوي الزاهدي يكره للرجال لبس المعصفر والمزعفر والمورس والحممر أي الاحمر حريرا كان او غيره اذا كان في صبغه دم والا فلا ونقله عن عدة كتب وفي مجمع الفتاوى لبس الاحمر مكروه وعند البعض لا يكره وقيل يكره اذا صبغ بالاحمر القاني لانه خلط بالنجس وفي الوقعات مثله ولو صبغ بالشجر البقم لا يكره ولو صبغ بقشر الجوز عسليا لا يكره لبسه اجماعا اه فهذه النقول مع ما ذكره عن المجتبى والقهستاني وشرح أبي المكارم تعارض القول بـ كراهة التحريم ان لم يدع التوفيق بحمل التحريم على المصبوغ بالنجس او نحو ذلك (قوله وللشرع بلالية فيه رسالة) سماها تحفة الاكمل والهامام المصدر لبيان جواز لبس الاحمر وقد ذكر فيها كثيرا من النقول منها ما قد مناه وقال لم نجد نصا قطعيا لاثبات الحرمة ووجدنا النهي عن لبسه لعله قامت بالقضاء من تشبه بالنساء او بالا عجم او التكبر وابتغاء العلة تزول الكراهة باخلاص النية لاظهار نعمة الله تعالى وعروض الكراهة للصبغ بالنجس تزول بنفسه ووجدنا نص الامام الاعظم على الجواز ودليله لاقطعاً على الاباحة وهو اطلاق الامر باخذ الزينة ووجدنا في الصحيحين موجه به تنقي الحرمة والكراهة بل ثبت الاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم اه ومن اراد الزيادة على ذلك فعليه بما اقول ولكن جل الكتب على الكراهة كالسراج والمحيط والاختيار والملتقى والذخيرة وغيرها وبه افتى العلامة قاسم وفي الحاوي الزاهدي ولا يكره في الرأس اجماعا (قوله ثمانية اقوال) نقلها عن القسطلاني (قوله منها انه مستحب)

خلافا لهما ملتي قلت ولم أر ما لو خلطت اللعنة بالبرسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب وفي حاوي الزاهدي يكره ما كان ظاهره قز او خط منه خز وخط منه قز وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كـ كـ قزاً فأما اذا كان كل واحد مستينا كالطر از في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع اه وأقره شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة باللعنة لا للظاهر على الظاهر فافهم (وكره)

لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال) مفاده انه لا يكره للنساء (ولا بأس بسائر الألوان) وفي المجتبى والقهستاني وشرح النضاية لابي المكارم لا بأس بلبس الثوب الاحمر اه ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فافاد انها تحريمية وهي المحمل عند الاطلاق قاله المصنف قلت وللشرع بلالية فيه رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب



هذا ذكره الشرنبلالي بما كلفته مناه وليس من الثمانية (قوله ولا يتحلى) أى لا يتزين درر (قوله مطلقا) سواء كان في حرب أو غيره ط واما جواز الجوشن والبيضة في الحرب فقد مناه قوالهما (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء فهستانى وهى اسم لما يسميه الناس بالحياصة ومصباح والحياصة سير يشده حزام السرج قاموس وفيه منطقة ككنسة ما ينطق به وتنطق الرجل شد وسطه بمنطقة كتنطق اه وهذا أنسب هنا لأن الحياصة للدابة والكلام في تحلية الرجل نفسه تأمل ثم رأيت في بعض الشروخ ان المنطقة بالفارسية الكمر وعلى عرف الناس الحياصة اه (قوله وحلية سيف) وجائله من جملة حليته شرنبلالية والشرطان لا يضع يده على موضع الفضة كما قدمه (قوله منها) أى الفضة لا من الذهب درر وقال في غرر الافكار حال كون كل من الخاتم والمنطقة والحلية منها أى الفضة لورود آثار اقتضت الرخصة منها في هذه الاشياء خاصة اه (قوله اذالم يرد به التزين) الظاهر أن الضمير في به راجع الى الخاتم فقط لان تحلية السيف والمنطقة لاجل الزينة لا لشيء آخر بخلاف الخاتم ويدل عليه ما في الكفاية حيث قال قوله الا بالخاتم هذا اذالم يرد به التزين وذكر الامام المحبوبي وان تختم بالفضة قالوا ان قصده التبريد يكره وان قصده التخم ونحوه لا يكره اه لكن سيأتى ان ترك التخم لمن لا يحتاج الى الختم أفضل وظاهره انه لا يكره للزينة بلا تجريد يأتى تمامه تأمل (قوله وقيل يحل الخ) لم يعبر في المجتبى بلفظة قيل بل رجع للاول الى كتاب ثم رجع لهذا الى كتاب آخر ومقتضى الاول عدم التقدير بشئ وهو ظاهر المتن وفي الفضة وفي الحياوى القدسي الا الخاتم قدر درهم والمنطقة وحلية السيف من الفضة اه وههنا عامة عباراتهم مطلقة لكن في القنية لا بأس باستعمال منطقة حلقتها فضة لا بأس اذا كان قليلا والافلا اه وفي الظهيرية وعن أبي يوسف لا بأس بأن يجعل في أطراف سيور اللجام والمنطقة النضة ويكره ان يجعل جميعه أو عامته الفضة اه فتأمل ولم ارم من قدر حلية السيف بشئ (قوله وسيجي) أى آخر قبيل الفروع (قوله ولا يتختم الا بالفضة) هذه عبارة الامام محمد في الجامع الصغير أى بخلاف المنطقة فلا يكره فيها حلقة حديد ونحاس كما قدمه ودل حلية السيف كذلك راجع قال الزيلعي وقد وردت آثار في جواز التخم بالفضة وكان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده الكريمة حتى توفي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم في يد أبي بكر رضى الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عمر رضى الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عثمان رضى الله تعالى عنه الى أن وقع من يده في البر فأفق ما لا عظميا في طلبه فلم يجده ووقع الخلاف فيما بينهم والتشويش من ذلك الوقت الى أن استشهد رضى الله تعالى عنه (قوله فيحرم بغيرها الخ) لما روى الطحاوى باسناده الى عمران بن حصين وأبي هريرة قالانى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن خاتم الذهب وروى صاحب السنن باسناده الى عبد الله بن بريرة عن أبيه أن رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال له ما الى أجد منك ربح الا صنم فطره ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال ما الى أجد عليك حلية أهل النار فطره فقال يا رسول الله أى شئ أتخذ قال اتخذه من ورق ولاتمه مثقالا فعلم ان التخم بالذهب والحديد والفضة حرام فألحق اليشب بذلك لانه قد يتخذ منه الاصنام فاشبه الشبه الذى هو منصوص معلوم بالنص اتقانى والشبه محركا للناس الا صفر قاموس وفي الجوهرية والتخم بالحديد والفضة والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء (قوله جواز اليشب) بالباء أو الفاء أو الميم وفتح أو له وسكون ثانياه ونحوه يكره خطأ كما في المغرب قال التهستانى وقيل انه ليس بجبر فلا بأس به وهو الاصح كما في الخلاصة اه (قوله والعقيق) قال في غرر الافكار والاصح انه لا بأس به لانه عليه الصلاة والسلام تختم بعقيق وقال تهنتموا بالعقيق فانه مبارك ولانه ليس بجبر اذ ليس له ثقل الحجر وبعضهم أطلق التخم يشب وبلور وزجاج (قوله وعمم من لا خسرو) أى عمم جواز التخم بسائر الاجار حيث قال بعد كلام فالخام ان التخم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والفضة حرام عليهم بالحديث وبالحجر حلال على اختيار شمس الأئمة وقاضى خان أخذ من قول الرسول وفعله صلى الله تعالى عليه وسلم لان حل العقيق لما ثبت به ما ثبت حل سائر الاجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافى أخذ من عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصص فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه أقول لا يخفى أن النص معلول كما قدمناه فالالحاق بما ورد به النص في العلة التى فيه أخذ من النص أيضا

(ولا يتحلى الرجل بذهب وفضة)  
مطلقا (الا بخاتم ومنطقة  
وحلية سيف منها) أى الفضة  
اذالم يرد به التزين وفى المجتبى  
لا يحل استعمال منطقة وسطها  
من ديباج وقيل يحل اذالم يبلغ  
عرضها أربع اصابع وفيها بعد سبع  
ورق ولا يكره فى المنطقة حلقة  
حديد او نحاس وعظم وسبيى  
حكم ليس اللؤلؤ (ولا يتختم)  
الا بالفضة لحصول الاستغناء  
بها فيحرم (بغيرها كحجر)  
وصح السرخسى جواز اليشب  
والعقيق وعمم من لا خسرو



والنص على الجواز بالعقيق يحتمل عدم الثبوت عند المجتهد أو ترجيح غيره عليه على أن العقيق أو اليسب  
 ليس من الحجر كما مر فقياس غيرهما عليها يحتاج إلى دليل واتباع المجتهد اتباع للنص لأنه تابع للنص غير مشرع  
 قطعاً وتأويل عبارة المجتهد العارف بمحاورات الكلام عدول عن الانتظام كيف ولو كان القصر فيها  
 بالاضافة إلى الذهب لزم منها الباحة نحو الصفر والحديد مع أن مراد المجتهد عدمها (قوله لما مر) أي من  
 قوله ولا يتختم إلا بالفضة الذي هو لفظ محترق المذهب الإمام محمد رحمه الله تعالى قافهم (قوله فإذا ثبت الخ)  
 نقله ابن الشحنة عن ابن وهبان ثم قال والظاهر أنه لم يقف على تصريح بكراهة بيعها وقد وقفت عليه في  
 القنية قال ويكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه بيع طين الاكل وأما بيع الصورة فلم أقف عليها والوجه فيها  
 ظاهر (قوله وصيغتها) صوابه وصوغها اهـ ح ورأيت في بعض النسخ وصنعها بالنون بين الصاد  
 والعين المهمتين والذي في شرح الوهبانية صيغتها وفي القاموس صاغ الله فلان صيغة حسنة خلقه والشيء  
 هباء على مثال مستقيم فانه اغ وهو صواع وصانع وصياغ والصياغة بالكسر حرقة اهـ وظاهر قوله وصياغ  
 أنه جاء به في العين تأمل (قوله لما فيه من الاعانة الخ) قال ابن الشحنة الا ان المنع في البيع أخف منه  
 في اللبس اذ يمكن الاتضاع بها في غير ذلك ويمكن سبكها وتغيير هيتها (قوله وكل ما أدى الخ) يتأمل  
 فيه مع قول أئمتنا يجوز بيع العصير من خمار شراب لا يمكن الفرق بما يأتي من أن المعصية لم تقم بعين العصير  
 بل بعد تغييره (فرع) لا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة واللبس بفضة حتى لا يرى تاتر خانية (قوله  
 وحل سمار الذهب الخ) يريد به السمار ليحفظ به النص تاتر خانية لانه تابع كالمعلم في الثوب فلا يعدل بساله  
 هداية وفي شرحها للعين فصار كالمستهلك أو كالاسنان المتخذة من الذهب على حوالى خاتم الفضة فان الناس  
 يجوزونه من غير تكبر ويلبسون تلك الخواتم قال ط ولم أر من ذكر جواز الدائرة العليا من الذهب بل ذكرهم  
 حل السمار فيه يقتضي حرمة غيره اهـ أقول مقتضى التعليل المار جوازها ويمكن دخولها في الضببة  
 أيضاً تأمل (قوله في حجر النص) أي ثقبه هداية وقد تضاء أنه بتقديم الحميم على الخاء وهي رواية وفي أخرى  
 بالعكس قال في المغرب وهي الصواب لان الحجر حجر الضب أو الحبة أو البرقع وهو غير لائق هنا (قوله  
 ويجعله) أي القص لبطن كفه بخلاف النسوان لانه تزين في حقهن هداية (قوله في يده اليسرى) وينبغي  
 أن يكون في خنصرها دون سائر أصابعه ودون اليمنى ذخيرة (قوله فيجب التحرز عنه) عبارة القهستاني  
 عن المحيط جاز أن يجعله في اليمنى الا انه شعار الروافض اهـ ونحوه في الذخيرة تأمل (قوله ولعله كان وبان)  
 أي كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق ثم انفصل وانقطع في هذه الايام فلا ينهي عنه كيفما كان  
 وفي غاية البيان قد سوى الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير بين اليمن واليسار وهو الحق لانه قد اختلفت  
 الروايات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك وقول بعضهم انه في اليمن من علامات أهل البغي ليس  
 بشيء لان النقل الصحيح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينفي ذلك اهـ وتماه فيه (قوله أو اسم  
 الله تعالى) فلو نقش اسمه تعالى أو اسم نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم استحسب أن يجعل القص في كفه اذا دخل الخلاء  
 وان يجعله في يمينه اذا استنجن قهستاني (قوله لا تمثل انسان) التمثال بالفتح التمثيل وبالكسر الصورة قاموس  
 (قوله أو طير) لحرمة تصوير ذي الروح لكنه سبق في مكروهات الصلاة ان نقش غير المستبين الذي لا يصير  
 من بعد لا يضر وقد نقش في خاتم دانيال لبوة بين يديها صغير ترضعه وكان في خاتم بعض السلف ذبابتان فليراجع  
 ط أقول الذي سبق انما هو في عدم كراهة الصلاة بها لا في نقشها والكلام هنا في فعل النقش وفي التاتر خانية  
 قال الفقيه لو كان على خاتم فضة تمثال لا يكره وليس كتمثال في الثياب في البيوت لانه صغير وروى عن أبي  
 هريرة أنه كان على خاتمه ذبابتان اهـ تأمل (قوله ولا محمد رسول الله) في محل نصب عطف على تمثال  
 وذلك لانه نقش خاتمه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان ثلاثة أسطر كل كلمة سطر وقد نهى عليه الصلاة والسلام أن ينقش  
 احد عليه كما رواه في السمايل أي على هيئته أو مثل نقشه ونقش خاتم أبي بكر نعم القادر الله وعمر كفي بالموت  
 واعطاء عثمان لتصبرن أو لتندمن وعلى الملك الله وأبي حنيفة قل الخير والافاسكت وأبي يوسف من عمل برأيه  
 فقد ندب ومحمد من صبر ظفر اهـ قهستاني عن البستان (قوله ولا يزيد على منقال) وقيل لا يبلغ  
 به المنقال ذخيرة أقول ويؤيده نص الحديث السابق من قوله عليه الصلاة والسلام ولا تتمه مثقالاً (قوله

(وذهب وحديد وصفر) ورماس  
 وزجاج وغيرها لما مر فإذا ثبت  
 كراهة لبسها للتختم ثبت  
 كراهة بيعها وصيغتها لما فيه من  
 الاعانة على ما لا يجوز وكل ما أدى  
 إلى ما لا يجوز لا يجوز وتماه في  
 شرح الوهبانية (والعبارة  
 بالحلقة) من الفضة (لا بالنص)  
 فيجوز من حجر وعقيق وياقوت  
 وغيرها وحل سمار الذهب  
 في حجر النص ويجعله لبطن كفه  
 في يده اليسرى وقيل اليمنى الا أنه  
 من شعار الروافض فيجب التحرز  
 عنه قهستاني وغيره قلت ولعله  
 كان وبان فتبصر وينقش اسمه  
 أو اسم الله تعالى لا تمثل انسان  
 أو طير ولا محمد رسول الله  
 ولا يزيد على منقال



وترك التخنم الخ) أشار الى أن التخنم سنة لمن يحتاج اليه كما في الاختيار قال القهستاني وفي الكرماني نهى  
الحلواني بعض تلامذته عنه وقال اذا صرت قاضيا فتخنم وفي البستان عن بعض التابعين لا يتخنم الا ثلاثة أمير  
أو كاتب أو أحمق وظاهره أنه يكره لغير ذي الحاجة لكن قول المصنف أفضل كالهداية وغيرها يفيد الجواز  
وعبر في الدرر بأولى وفي الاصلاح بأحب فالنهى للتزيه وفي التارخانية عن البستان كره بعض الناس اتخاذ  
الخاتم الا الذي سلطان واجازه عامة أهل العلم وعن يونس بن أبي اسحاق قال رأيت قيس بن أبي حازم وعبد الرحمن  
ابن الاسود والشعبي وغيرهم يتخنمون في يسارهم وليس لهم سلطان ولان السلطان يلبس للزينة والحاجة الى  
التخنم وغيره في حاجة الزينة والتخنم سواء فجاز لغيره وبه تأخذ اه فهو اختيار الجواز كما هو قول العامة  
ولا ينافي أن تركه أولى لغير ذي حاجة فانهم ومقتضاه أنه لا يكره لقصد الزينة والتخنم وأما لقصد الزينة فقط فقد مر  
قد بر (قوله وذى حاجة اليه كتول) قال في المنع وظاهر كلامهم أنه لا خصوصية لهما أي للسلطان  
والقاضي بل للجميع في كل ذي حاجة كذلك فلو قيل وتركه لغير ذي حاجة اليه أفضل ليدخل فيه المباشر  
ومتولى الاوقاف وغيرهما ممن يحتاج الى التخنم لضبط المال كان أعم فائدة كما لا يخفى اه أقول قول  
الاختيار التخنم سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضي ومن في معناهما صريح في ذلك ومثله في الخاتمة  
وانظر هل يدخل في الحاجة ختمه لتجواز اجازة وشهادة أو ارسال كتاب ولونادرا فلا يكون ترك التخنم  
في حقه أولى بجزر (تتمه) انما يجوز التخنم بالفضة ولو على هيئة خاتم الرجال أما لوله فسان أو أكثر حرم قهستاني  
وذكر العلامة عبد البر بن التهمة أن والده أنشده قوله

تخنم كيف شئت ولا تبال \* بخنصر كالمين أو الشمال  
سوى حجر وصفر أو حديد \* أو الذهب الحرام على الرجال  
وان احببت باسمك فانقشنه \* وباسم الله ربك ذي الجلال

(قوله المتحرل) قيد به لما قال الكرخي اذا سقطت ثنية رجل فان ابا حنيفة يكره ان يعيدها وبشدها  
بفضة أو ذهب ويقول هي كسنة ميتة ولكن يأخذ من شاة ذكية يشدها مكانها وخالقه أبو يوسف فقال لا بأس  
به ولا يشبهه سنة من ميتة استحسن ذلك وبينهما فرق عندي وان لم يحضر في اه اتقاني زاد في التارخانية  
قال بشر قال أبو يوسف سألت ابا حنيفة عن ذلك في مجلس آخر فلم يرباعدها بأسا (قوله وجوزهما محمد)  
أي جوز الذهب والفضة أي جوز الشد بهما أو ما أبو يوسف فقيل معه وقيل مع الامام (قوله لان الفضة  
تتنه) الاولى تنتن بلا ضمير وأشار الى الفرق للامام بين شد السن واتخاذ الاتف فجوز الاتف من الذهب  
لضرورة تن الفضة لان المحرم لا يباح الا للضرورة وقد اندفعت في السن بالفضة فلا حاجة الى الاعلى وهو الذهب  
قال الاتقاني ولقائل ان يقول مساعده ل محمد لانهم في السن ترتفع بالفضة لانها تنتن أيضا وأصل  
ذلك ما روى الطحاوي بأسناده الى عرفة بن سعدة أنه اصيب انفه يوم الكلاب في الجاهلية فاتخذ انقاس من  
ورق فانتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انقاس من ذهب ففعل والكلاب بالنم والتخفيف اسم  
واد كانت فيه وقعة عظيمة للعرب هذا وظاهر كلامه جواز الاتف منهما اتفاقا وبه صرح الامام البرزوي  
رذكر الامام الاسيحي اني انه على الاختلاف أيضا وفي التارخانية وعلى هذا الاختلاف اذا جدد انفه او اذنه  
أو سقط سنة فاراد أن يتخذ سنا آخر فعند الامام يتخذ ذلك من الفضة فقط وعند محمد من الذهب أيضا اه  
وانكر الاتقاني ثبوت الاختلاف في الاتف بأنه لم يذكر في كتب محمد والكرخي والطحاوي وبأنه يلزم  
عليه مخالفة الامام للنص ونازع المقدسي بان الاسيحي حجة في النقل وبأن الحديث قابل للتأويل واحتمال  
ان ذلك خصوصية لعرفة كما خص عليه السلام الزبير وعبد الرحمن بلبس الحرير لحكة في جسدهما  
كما في التبيين أقول يمكن التوفيق بان ما ذكره الاسيحي رواية شاذة عن الامام فليدالم تذكر في كتب محمد  
والكرخي والطحاوي والله تعالى أعلم (قوله وكره الخ) لان النص حرم الذهب والحرير على ذكور الامة  
بلا قيد بالوغ والحرية ولا ثم على من البسهم لانا أمرنا بحفظهم ذكره الترمذاني وفي البحر الزاخر ويكره للانسان  
أن يحنط بديه ورجليه وكذا الصبي الحاجة بنهاية ولا بأس به للنساء اه مزيدا اه ط أقول ظاهره  
انه كما يكره للرجل فعل ذلك بالصبي يكره للمرأة أيضا وان حمل لها فعلة لنفسها (قوله لا يكره خرقة الخ)

(وترك التخنم لغير السلطان  
والقاضي) وذى حاجة اليه كتول  
(افضل ولا يشده سنة) المتحرل  
(بذهب بل بفضة) وجوزهما محمد  
(ويتخذ انقاسه) لان الفضة  
تننه (وكره لباس الصبي ذهباً  
أو حريراً) فان ما حرم لبسه وشربه  
حرم الباسه واشراه (لا) يكره  
خرقة لوضوء



هذا هو ما صححه المتأخرون لتعامل المسلمين وذكر في غاية البيان عن أبي عيسى الترمذي أنه لم يصح في هذا الباب شيء من كراهة أو غيرها وقد رخص قوم من الصحابة ومن بعدهم التمدل بعد الوضوء وتمايمه فيه ثم هذا في خارج الصلاة لما في البرازية وتكره الصلاة مع الخرق التي يمسح بها العرق ويؤخذ بها الخطاط لا لأنها نجسة بل لأن المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظيم فيها (قوله بتيمم بالله) الوضوء بالنمى الفعل وبالفتح مأوّه قاموس فإذ كره تفسير مرادوه على تقدير مضافين بل ثلاثة أي لمسح بقية بلل وضوئه والظاهر أنه لا حاجة إلى لفظ بقية ومثله قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول (قوله لو الحاجة) الأولى لأنه لا حاجة تأمل (قوله ولو للتكبر تكره) والخرقة المقومة دليل الكبر بزازية وبه علم أنه لا يصح أن يراد بالخرقة ما يشمل الحرير وبه صرح بعضهم (تمة) كره بعض الفقهاء وضع الستور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والأولياء قال في قساوى الحجة وتكره الستور على القبور اه ولكن نحن نقول الآن إذا قصد به التعظيم في عيون العامة حتى لا يحتقر وأصحاب القبر ولجلب الخشوع والادب للغافلين الزائرين فهو جائز لأن الأعمال بالنيات وإن كان بدعة فهو كقولهم بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد اجلالا للبيت حتى قال في نهج السالكين انه ليس فيه سنة مبرورة ولا أثر محكي وقد فعله اصحابنا اه كذا في كشف النور عن اصحاب القبور للاستاذ عبد الغنى النابلسي قدس سره (قوله ولا الرتبة) جمعها رتائم وتسمى رتبة بالفتحات الثلاث وجمعها رتم بالفتحات ايضا يقال ارتمت الرجل ارتاما اذا عقدت في اصبعه خيطا يستد كره حاجته اتقاني عن أبي عبيدة قال الشاعر

اذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم \* فليس بمن عنك عقد الرتام

قال في الهداية وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه بذلك اه وفي الملح انما ذكر هذا لأن من عادة بعض الناس شد الخيوط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكروه لانه محض عبث فقال ان الرتم ليس من هذا القبيل كذا في شرح الوقاية اه قال ط علم منه كراهة الدمج الذي يفعله بعض الرجال في العضد (قوله التيممة المكروهة) أقول الذي رأيته في المجتبى التيممة المكروهة ما كان بغير القرآن وقيل هي الخرزة التي تعلقها الجاهلية اه فلتراجع نسخة أخرى وفي المغرب وبعضهم يتوهم ان المعاذات هي التمام وليس كذلك انما التيممة الخرزة ولا بأس بالمعاذات اذا كتب فيها القرآن أو أسماء الله تعالى ويقال رقاء الراقي رقيبا ورقية اذا عوذته ونفث في عوذته قالوا وانما تكره العوذة اذا كانت بغير لسان العرب ولا يدري ما هو ولعله يدخله سحرا وكفرا وغير ذلك وأما ما كان من القرآن أو شيء من الدعوات فلا بأس به اه قال الزيلعي ثم الرتبة قد تشبه بالتيممة على بعض الناس وهي خيط كان يربط في العنق أو في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الإيمان انه كفر اه وفي الشلبي عن ابن الأثير التمام جمع تيممة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم فابطلها الاسلام والحديث الاخر من علق تيممة فلا تيمم الله له لانهم يعتقدون انها تمام للدواء والشفاء بل جعلوها شركا لانهم أرادوا بهادفع المتبادر المكتوبة عليهم وطلبوا دفع الاذى من غير الله تعالى الذي هو دافعه اه ط وفي المجتبى اختلاف في الاستشفاء بالقرآن بأن يقرأ على المريض أو الملدوغ الفاتحة أو يكتب في ورق ويعلق عليه أو في طست ويغسل ويسقي وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعوذ نفسه قال لرضا الله عنه وعلى الجواز عمل الناس اليوم وبه وردت الآثار ولا بأس بأن يشد الجنب والحائض التعاويذ على العضد اذا كانت ملفوفة اه قال ط وانظر هل كتابة القرآن في نحو التمام حروفا مقطعة تجوز ام لا لانه غير ما وردت به كتابة القرآن وحرفته اه وفي الحاشية بساط أو مصلى كتب عليه في التسج الملك لله يكره استعماله وبسطه والقعود عليه ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف حتى لم يتبق الكلمة متصلة لا تزول الكراهة لأن للعروف المفردة حرمة وكذا لو كان عليها الملك أو الالف وحدها أو اللام اه وفيها امرأة أرادت أن تضع تعويذ الجبها وزجهاد كفي الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحمل ويأتي بيان ذلك قبيل أحياء الموات وفيها يكره كتابة الرقاق في أيام النبروز والراقها بالابواب لان فيه أهانة اسم الله تعالى واسم نبيه عليه السلام وفيها لا بأس بوضع الجاهج في الزرع والمبطقة لدفع ضرر الامين لان العيز حق نصيب

بالفتح بقية بالله (أو مخاط) أو عرق  
لو الحاجة ولو للتكبر تكره (و) لا  
(الرتبة) هي خيط يربط باصبع  
أو خاتم لتذكر الشيء والحاصل  
أن كل ما فعل تجبرا كره وما فعل  
لحاجة لا عناية (فرع) في المجتبى  
التيممة المكروهة ما كان بغير  
العربية



المال والادنى والحيوان ويظهر أثره في ذلك عرف بالانار فاذا نظر الناظر الى الزرع يقع نظره أولا على  
الجماجم لا ارتفاعها فنظره بعد ذلك الى الحرث لا يضربه روى أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وقالت نحن من أهل الحرث وانا نخاف عليه العين فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل فيه الجماجم  
اه (تممة) في شرح البخاري للإمام العيني من باب العين حق روى أبو داود من حديث عائشة أنها قالت كان  
يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغتسل منه العين قال عياض قال بعض العلماء ينبغي إذا عرف واحد بالاصابة  
بالعين أن يجتنب ويحترز منه وينبغي للإمام منعه من مداخله الناس ويلزمه بيته وان كان فقيرا رزقه ما يكفيه  
فضرره أكثر من ضرر أكل التؤم والبصل ومن ضرر المجذوم الذي منعه عمر رضي الله عنه وفي النساء  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو أخيه شيئا يحببه فليدع بالبركة فان العين  
حق والدعاء بالبركة أن يقول تبارك الله أحسن الخالقين اللهم بارك فيه ويؤمر العائن بالاعتسال ويجبر  
ان أبي اه ملخصا ونماه فيه والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(فصل في النظر والمس)\*

(قوله والمس) زاده لتكلم المصنف عليه وعدم الذك في الترجمة لا بعد عيبا وان كان المذكور اولى ليعلم محله  
فليراجع عند الحاجة ط (قوله وينظر الرجل من الرجل الخ) ذكر في العناية وغيرها مسائل النظر  
اربع نظر الرجل الى المرأة ونظرها اليه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والاولى على أربعة أقسام  
نظره الى الأجنبية الحرة ونظره الى من تحلل له من الزوجية والامة ونظره الى ذوات محارمه ونظره الى أمة  
الغير فافهم اه (قوله بلغ حد الشهوة) أي بأن صار مرأها قالمرا د حد الشهوة الكائنة منه ط اقول  
وقدم السارح في شروط الصلاة مانصه وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشتهه فقبل ودبر ثم تغلظ  
الى عشرين ثم كباغ وفي الاشياء يدخل على النساء الى خمس عشرة سنة اه فتأمل (قوله ولو أمر د  
صبيح الوجه) قال في الهندية والغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا  
فحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما الخلوة والنظر اليه  
لا عن شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالنقاب كذا في الملتقط ولم يذكر الشهوة الموجبة للتعريم هل هي ميل  
القلب أو الانتشار ويحترز ط اقول ذكر السارح في فصل المحرمات من السكاح أن حد الشهوة في المس  
والنظر الموجبة لحرمه المصاهرة تحرك آله أو زيادته به يفتي وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه أو زيادته اه ونقله  
القهستاني عن أصحابنا ثم قال وقال عامة العلماء أن ميل القلب ويشتهى أن يعانقها وقيل أن يقصد موائعها  
ولا يسأل من الحرام كما في النظم وفي حق النساء الاشتباه بالقلب لا غير اه وقال القهستاني في هذا الفصل  
وشروط لحل النظر اليها واليه الا من يطريق اليقين من شهوة أي ميل النفس الى القرب منها أو منه أو المس لها  
اوله مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجليل والمتاع الجزيل فالميل الى التقبيل فوق الشهوة المحرمة  
ولذا قال السلف اللوطيون اصناف صنف ينظرون وصنف يصاغون وصنف يعملون وفيه اشارة الى أنه لو علم  
منه الشهوة أو ظن أو شك حرم النظر كما في المحيط وغيره اه اقول حاصله أن مجرد النظر واستحسانه لذلك الوجه  
الجميل وتفضيله على الوجه القبيح كاستحسان المتاع الجزيل لا بأس به فانه لا يتخلو عن الطبع الانساني بل  
يوجد في الصغار فالصغير المميز يأتى صاحب الصورة الحسنة أكثر من صاحب الصورة القبيحة ويرغب فيه  
ويحبه أكثر بل قد يوجد ذلك في البهائم فقد أخبرني من رأى جلاييل الى امرأة حسناء ويضع رأسه عليها كلما  
رآها دون غيرها من الناس فليس هذا نظر شهوة وانما الشهوة ميله بعد هذا ميل لذة الى القرب منه أو المس  
له زائد على ميله الى المتاع الجزيل أو الممتنى لان ميله اليه مجرد استحسان ليس معه لذة وتحرك قلب اليه كما في ميله  
الى ابنه أو أخيه الصبيح وفوق ذلك الميل الى التقبيل أو المعانقة أو المباشرة أو المضاجعة ولو بلا تحرك آله  
وأما اشتراطه في حرمة المصاهرة فله للاحتياط والله تعالى أعلم ولا يخفى أن الاحوط عدم النظر مطلقا قال  
في التاترخانية وكان محمد بن الحسن صبيحا وكان أبو حنيفة يجلسه في درسه خلف ظهره أو خلف سارية مخافة  
خيانة العين مع كمال تقواه اه وراجع ما كتبناه في شروط الصلاة (قوله لتلايتوهم أن الاول عين  
الثاني) لان الثاني معرفة كالأول وهذه القاعدة ليست كلية قال تعالى وأزنا البياذ الكتاب بالحق مصدقا

(فصل في النظر والمس)\*

(وينظر الرجل من الرجل)  
ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبي  
ولو أمر د صبيح الوجه وقدم تر  
في الصلاة والاولى تنكير الرجل  
لتلايتوهم أن الاول عين الثاني



لمابين يديه من الكتاب ويمكن أن يقال ان ال في الاول والثاني جنسهما والمعرف بهما في حكم النكرة ط  
 (قوله وكذا الكلام فيما بعد) وهو قوله ونظر المرأة من المرأة (قوله قلت الخ) يشير الى أن ما ذكره من  
 ان المعرفة أو النكرة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول أو نكرة فغيره انما هو عند الاطلاق وخلو المقام عن  
 القرائن كما صرح به في التلويح (قوله وهي غير بادية) أي ظاهرة وفي الذخيرة وغيرها وان كان على المرأة  
 ثياب فلا بأس بأن تأمل جسدها وهذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ما تحتها ولم يكن رقيقة  
 بحيث يصف ما تحتها فان كانت بخلاف ذلك فينبغي له أن يعض بصره اه وفي التبيين قالوا ولا بأس بالتأمل  
 في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب بين حجمها فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل  
 خلف امرأة ورأى ثيابها حتى تبين له حجم عظامها لم يرح رائحة الجنة ولانه متى لم يصف ثيابها ما تحتها من  
 جسدها يكون ناظرا الى ثيابها وقامت دون أعضائها فصار كما اذا نظر الى خيمة هي فيها ومتى كان  
 يصف يكون ناظرا الى أعضائها اه أقول مفاده ان رؤية الثوب بحيث يصف حجم العضو ممنوعة ولو كثيفا  
 لا ترى البشرة منه قال في المغرب يقال مسست الحبل فوجدت حجم الصبي في بطنها وأحجم الثدي على تحر  
 الجارية اذا نهز وحقيقته صار له حجم أي تتوارتفاع ومنه قوله حتى تبين حجم عظامها اه وعلى هذا  
 لا يحل النظر الى عورة غيره فوق ثوب ملتزم بها يصف حجمها فيحمل ما مر على ما اذا لم يصف حجمها فليست تأمل  
 (قوله فالركبة عورة) لرواية الدارقطني ماتحت السرة الى الركبة عورة والركبة كما في الهداية هي ملتقى  
 عظمى الساق والفخذ وفي البرجندى ماتحت السرة هو ماتحت الخط الذي يمر بالسرة ويدور على محيط بدنه  
 بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على السواء اه وفي الهداية السرة ليست بعورة خلافا لابي  
 عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا للشافعي والفخذ عورة خلافا لأصحاب الطواهر ومادون السرة الى  
 منبت الشعر عورة خلافا لابن الفضل معتمدا فيه العادة لانه لا معتبر بالعادة مع النص بخلافها وحكم العورة  
 في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السرة حتى ان كشف الركبة ينكر عليه برفق وكشف  
 الفخذ يعنف عليه وكشف السرة يؤدب عليه ان لج اه ملخصا (قوله ومن عرسه وأمنه) فينظر الرجل منهما  
 وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القدم ولوعن شهوة لان النظر دون الوطئ الحلال قهستاني (قوله  
 الحلال) جعله في الخ قيد للامة كما في الهداية والاولى جعله قيد للعرس أيضا لما في القهستاني لا ينظر الى  
 فرج المظاهر منها على ما قاله ابو حنيفة وأبو يوسف ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كما في قاضي خان اه  
 وأما الحائض فانه يحرم عليه قربان ماتحت الازار قال الشارح في باب الحيض وأما حل النظر ومباشرة له  
 فقبه تردد (قوله له وطؤها) الجار والمجرور متعلق بالحلال ووطؤها فاعل أي التي يحل له وطؤها (قوله  
 أو مصاهرة) بأن كانت أم موطونه أو بنتها ط (قوله فحكما كالأجنبية) أي كالامة الأجنبية  
 بدليل ما في العناية حيث قال قيد بقوله من أمته التي تحل له لان حكم أمته المجوسية والتي هي أخته من الرضاع  
 حكم أمته الغير في النظر اليها لان اباحة النظر الى جميع البدن مبنية على حل الوطئ فينتقي باتفاقه اه  
 (قوله وبشكل) أي تشييد الامة بالتالي يحل له وطؤها بما لو كانت مفضاة وهي التي اختلط مسلكها  
 (قوله فانه لا يحل له وطؤها) الا أن يعلم انه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر فان شك فليس له أن  
 يطأها كما في الهندية (قوله والاولى تركه) قال في الهداية الاولى أن لا ينظر كل واحد منهما الى عورة  
 صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اتى أحدكم أهله فليستمر ما استطاع ولا يتجردان تجرد العبر ولان ذلك  
 يورث النسيان لو رود الاثر وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الاولى أن ينظر ليكون ابلغ في تحصيل  
 معنى النذة اه لكن في شرحها للعبني ان هذا لم يثبت عن ابن عمر لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف وعن أبي  
 يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته وهي غرس فرجه لينتحرل عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا  
 وأرجو أن يعظم الاجر ذخيرة (قوله لانه يورث النسيان) ويضعف البصر اه ط (تنبه) قد من أن  
 الرجل ينظر من أمته الحلال وهي منه الى جميع البدن قال من لا بأس به وأما حكم نظر السيدة الى جميع  
 بدن أمتها والامة الى سيدتها فقير معلوم اه وذكر محشي أبو السعود أنه مستفاد من قول المصنف والمرأة  
 للمرأة أقول الظاهر أنه كذلك اذ لو كانت المرأة كالرجل في ذلك لتصواعليه ولا نهم انما طواحل النظر الى

وكذا الكلام فيما بعد قهستاني  
 قلت وقرينة المقام تكفي فتدبر  
 ثم نقل عن الزاهدي انه لو نظر  
 لعورة غيره باذنه لم ياتم قلت وفيه  
 نظر ظاهر بل لفظ الزاهدي نظر  
 لعورة غيره وهي غير بادية لم ياتم  
 انتهى فليحفظ (سوى ما بين سرته  
 الى ماتحت ركبته) فالركبة عورة  
 لا السرة (ومن عرسه وأمنه  
 الحلال) له وطؤها فخرج  
 المجوسية والمكاتب والمشرقة  
 ومنكوحة الغبر والمحرمة برضاع  
 أو مصاهرة فحكمهما كالأجنبية  
 مجتبي وبشكل بالمفضاة فانه لا يحل  
 له وطؤها وينظر اليها قهستاني  
 قلت وقد يجاب بأنه اغلبي (الى  
 فرجها) بشهوة وغيرها والاولى  
 تركه لانه يورث النسيان

العبر بالعين المهملة هو الجار



(ومن محرمه) هي من لا يحل لها  
 نكاحها أبدا ينسب أو سبب  
 ولوزنا (الى الرأس والوجه  
 والصدر والساق والعضدان امن  
 شهوته) وشهوتها أيضا ذكره  
 في الهداية فنقصه على الاول  
 فقد قصر ابركالم (والالا لا الى  
 الظهر والبطن) خلافا للشافعي  
 (والنخذ) وأصله قوله تعالى  
 ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن  
 الآية وتلك المذكورات  
 مواضع الزينة بخلاف الظهر  
 ونحوه (وحكم امه غره) ولو  
 مدبرة أو ام ولد (كذلك) فينظر  
 اليها كحرمه (وما حل نظره) مما  
 مر من ذكر أو اثني (حل لمسه)  
 اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها  
 لانه عليه الصلاة والسلام كان  
 يقبل رأس فاطمة وقال عليه  
 الصلاة والسلام من قبل رجل  
 اتته فكأنما قبل عتبة الجنة وان  
 لم يأمن ذلك أو شك فلا يحل له  
 النظر والمس كشف الحقائق  
 لابن سلطان والمجتبي (الامن  
 اجنبية) فلا يحل مس وجهها  
 وكفها وان أمن الشهوة لانه  
 اغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة  
 وهذا في الشابة أما العجوز التي  
 لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها  
 ومس يدها اذا أمن ومتى جاز  
 المس جاز سفره بها ويخلو اذا  
 أمن عليه وعليها والا لا وفي الاشياء  
 الخلوة بالاجنبية حرام الا للضرورة  
 مديونة هربت ودخلت خربة  
 أو كانت عجوزا شوها أو بجائل

غير مواضع الزينة بحمل الوطئ كما مر وفي العناية والنهاية قبيل الاستبراء مانصه والنساء كلهن في حل نظر  
 بعضهن الى بعضهن سواء (قوله أو سبب) كالرضاع والمصاهرة (قوله ولوزنا) أي ولو كان عدم حل  
 نكاحها بسبب زناها بأصولها أو فروعهما قال الزيلعي وقيل انها كالأجنبية والاول أصح اعتبارا للتحقيقة  
 لانها محترمة عليه على التأييد (قوله فنقصه على الاول) أي قصر التقييد على الأمن من جانب الرجل وهو  
 تعريض بتاج الشريعة والمصنف أيضا (قوله لا الى الظهر والبطن الخ) أي مع ما يتبعهما من نحو الجنبين  
 والفرجين والاليتين والركبتين قهستاني (قوله وتلك المذكورات مواضع الزينة) أشار الى أنه ليس  
 المراد في الآية نفس الزينة لان النظر اليها مباح مطلقا بل المراد مواضعها قال رأس موضع التاج والوجه  
 موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والعضد موضع الدمع والوج والساعد  
 موضع السوار والكف موضع الخاتم والخضاب والساق موضع الخنخال والقدم موضع الخضاب زيلعي  
 والشعر موضع العقص اتقاني والدمع نور والدمع مقصور منه مصباح وهو من حل العضد والعقص  
 سريجمع به الشعر وقيل خيوط سود تصل بها المرأة شعرها مغرب (قوله ولو مدبرة أو أم ولد) وكذا  
 المكاتب ومعتقة البعض عنده قهستاني (قوله فينظر اليها كحرمه) لانها تخرج لطوائج مولاها وتخدم  
 أضيافه وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الجانب كحال المرأة داخله في حق محارم  
 الاقارب وكان عمر رضي الله عنه اذا رأى جارية متنتعة علاها بالادرة وقال أتق عنيك الخمار يا داراً تشبهين  
 بالحرث هداية ودفاعا بالادل المهمة كنعان مبنى على التكسر من الدفر وهو اللتن (قوله أو شك) معناه  
 استواء الامرين تاريخية (قوله الامن اجنبية) أي غير الامة وفي التاريخية عن جامع الجوامع لا بأس  
 أن تمس الامة الرجل وأن تدهنه وتغمره ما لم تشتهه الامة بالسرة والركبة اه (قوله فلا يحل مس وجهها)  
 أي وان جاز النظر اليه على ما يأتي (قوله ولذا ثبت به حرمة المصاهرة) تعليل لكونه اغلظ من النظر والمراد  
 اذا كان عن شهوة ويشمل المحارم والاماء حتى لو مس عنته أو أمته بشهوة حرمت عليه بنتها (قوله أما العجوز  
 الخ) وفي رواية يشترط أن يكون الرجل أيضا غيرة مشتهى اه قهستاني عن الكرمانى قال في الدخيرة وان  
 كانت عجوزا لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها وكذلك اذا كان شيخا يأمن على نفسه وعليها فلا بأس  
 ان يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجنب ثم ان محمدا أباح المس للرجل اذا كانت المرأة عجوزا ولم  
 يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيما اذا كان الماس هي المرأة فان كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع  
 مثله فلا بأس بالمصافحة فاستأمل عند الفتوى اه (قوله جاز سفره بها) ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير  
 ولم يذكر محمد الخلوة والمسافرة باماء الغير وقد اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهذا قولان صحيحان ط أقول  
 لكن هذا في زمانهم لما سجد كره الشارع عن ابن كمال انه لا تنافر الامة بلا محرم في زماننا لقلبة أهل الفساد وبه  
 ينق قسائل (قوله الخلوة بالاجنبية) أي الحرة لما علمت من الخلاف في الامة وقوله حرام قال في القنية  
 مكروهة كراهية تحريم وعن أبي يوسف ليس بتحريم اه (قوله أو كانت عجوزا شوها) قال في القنية  
 واجمعوا ان العجوز لا تنافر بغير محرم فلا تخلو برجل شاب أو شيخا ولها أن تصافح الشيوخ في الشفاء عن  
 الكرم في العجوز الشوها والشيخ الذي لا يجامع مثله بمنزلة المحارم اه والمتبادر انهما بمنزلة المحارم بالنسبة  
 الى غيرهما من الاجتب ويحتمل أن يكون المراد أنه معها كالمحارم ويؤيد احتمال الوجهين ما قد مناه أنفعا عن  
 الدخيرة وعلى الثاني في اطلاق الشارع نظر قدبر (قوله أو بجائل) قال في القنية سكن رجل في بيت من  
 دار أو امرأة في بيت آخر منها ولكل واحد غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجتمعهما بيت اه  
 ورمز له ثلاثة رموز ثم رمز الى كتاب آخر هي خلوة فلا تحل ثم رمز ولو طلقها بائنا وليس الايت واحد يجعل  
 بينهما ستره لانه لولا السترة تقع الخلوة بينه وبين الاجنبية وليس معها محرم فهذا يدل على صحة ما قالوه اه  
 لان البيت من دار السترة بل أولى وما ذكره من الاكتفاء بالستره مشروط بما اذا لم يكن الزوج فاسقا ولو كان  
 فاسقا يحال بينهما امرأة ثقة تقدر على الخلوة بينهما كما ذكره في فصل الاحداد وقد بحث صاحب البحر هناك  
 بمثل ما قاله في القنية فقال يمكن أن يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدة الا أن يوجد نقل بخلافه  
 وذكر في الفتح أن كذلك حكم السترة اذا مات زوجها أو كان من ورثته من ليس بمحرم لهما أقول وقول القنية



وليس معهما محرم يفيد أنه لو كان فلا خلوة والذي يحصل من هذا أن الخلوة المحرمة تنقضي بالحائل وبوجود محرم أو امرأة ثقة قادرة وهل تنقضي أيضا بوجود رجل آخر اجنبي لم أره لكن في امامة البحر عن الاستسجاء بيكره ان يؤم النساء في بيت وليس معهن رجل ولا محرم مثل زوجته وأخته فإن كانت واحدة منهن فلا يكره وكذا إذا أمهن في المسجد لا يكره اه واطلاق المحرم على من ذكر تغليب بغير الظاهر أن على الكراهة الخلوة ومضاده أنها لا تنقضي بوجود رجل آخر لكنه يفيد أيضا أنها لا تنقضي بوجود امرأة أخرى فيخالف ما مر من الاكتفاء بامرأة ثقة ثم رأيت في منية المفتي مانعه الخلوة بالاجنبية مكروهة وان كانت معها أخرى كراهة تحريم اه وبظهر لي أن مرادهم بالمرأة الثقة أن تكون عجوزا لا يجامع مثلها مع كونها قادرة على الدفع عنها ومن المطلقة فليأتل (قوله الاالاخت رضاعا) قال في القنية وفي استحسان القاضي الصدر الشهيد وينبغي للاخ من الرضاع أن لا يخلو باخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع اه وأفاد العلامة البيري أن ينبغي معناه الوجوب هنا (قوله والصهرة الشابة) قال في القنية ماتت عن زوج وأم فلهما أن يسكن في دار واحدة إذا لم يخافا الفتنة وان كانت الصهرة شابة فلغيره أن يمنعوهما منه إذا خافوا عليها الفتنة اه وأنسهار الرجل كل ذي رحم محرم من زوجته على اختيار محمد والمصلحة مفروضة هنا في أمها والعلة تفيد أن الحكم كذلك في بنتها ونحوها كما لا يخفى (قوله والاالا) أي والاتكن عجوزا بل شابة لا يشتمها ولا يرد السلام بلسانه قال في الحاشية وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا بسلم الرجل أولا وإذا سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان كانت عجوزا رداً الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة ردها عليها في نفسه وكذا الرجل إذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه على العكس اه وفي الذخيرة وإذا عطس فشتمته المرأة فان عجوزا ردها عليها والارد في نفسه اه وكذا لو عطست هي كما في الخلاصة (قوله في نقل القهستاني) أي عن بيع المبسوط (قوله زائدة) يعبده قوله في القنية رامزا ويجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية اه وفي المجتبى رامزا وفي الحديث دليل على أنه لا بأس بأن يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض في ما لا يعنيه انما ذلك في كلام فيه اثم اه فالظاهر أنه قول آخر أو محمول على المجوز تأمل وتقدم في شروط الصلاة أن صوت المرأة عورة على الرابع ومر الكلام فيه فراجع (قوله للضرورة) وهي معرفة ابن بشرتها وذلك غرض صحيح في المس اتقاني (قوله في زمانا) لعل وجه التيسير به أنه لعلبة الشر في زمانا بما يؤدي المس الى ما فوقه بخلافه في زمن السلف قال في الاختيار وانما حرم المس لافضائه الى الاستمتاع وهو الوطئ (قوله وبه جرم في الاختيار) وكذا في الحاشية والمبتنى وعزاه في الهداية وغيرها المشايخه درمنقي ونقل الاتقاني عن شرح الجامع الصغير لنظر الاسلام عن محمد انه كره للشاب المس لان بالنظر كفاية ولم ير أبو حنيفة بذلك بأسا للضرورة العلم بشريتها (قوله وأمة بلغت حد الشهوة) بان تصلح للجماع ولا اعتبار للسن من سبع أو تسع كما صححه الزيلعي وغيره في باب الامامة ثم ان مامشي عليه المصنف تعالى الدرر هو رواية عن محمد وهو خلاف مامشي عليه في الكنز والمتن ومختصر التدوير وغيرهما قال في الهداية وإذا حاضت الامة لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وعن محمد اذا كانت تشتهي ويجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشتباه اه تأمل (قوله وكفها) تقدم في شروط الصلاة أن ظهر الكف عورة على المذهب اه ولم أر من تعرض له هنا (قوله قبل والتقدم) تقدم أيضا في شروط الصلاة ان القدمين ليسا عورة على المذهب اه وفيه اختلاف الرواية والتصحيح وصح في الاختيار أنه عورة خارج الصلاة لا فيها ويرجى في شرح المنية كونه عورة مطلقا بأحاديث كذا في البحر (قوله اذا آجرت نفسها للخبز) أي ونحوه من الطبخ وغسل الثياب قال الاتقاني وعن أبي يوسف انه يباح النظر الى ساعدها ومرفقها للحاجة الى ابدائها اذا آجرت نفسها للطبخ والخبز اه والمتبادر من هذه العبارة ان جواز النظر ليس خاصا بوقت الاشتغال بهذه الاشياء بالاجارة بخلاف العبارة الاولى وعبارة الزيلعي اوفى بالمراد وهي وعن أبي يوسف انه يباح النظر الى ذراعها أيضا لانه يبدو منها عادة اه قافهم (قوله وعندها كالاجنبي معها) لان خوف الفتنة منه كالاجنبي بل اكثر لكثرة الاحتماع والنصوص المحرمة مطلقة والمراد من قوله تعالى او ما ملكت ايمانن

والخلوة بالمحرم مباحة الاالاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشريعة لالية معز بالجوهرية ولا يكلم الاجنبية الا عجوزا عطست أو سلمت فيشتمها ويرد السلام عليها والا لا انتهى وبه بان ان الفتنة لا في نقل القهستاني ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه (وله مس ذلك) أي ما حل نظره (إذا اراد انشاء وان خاف شهوته) للضرورة وقيل لا في زمانا وبه جرم في الاختيار (وأمة بلغت حد الشهوة لا تعرض) على البيع (في ازار واحد) يستمر ما بين الشرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة (و) ينظر (من الاجنبية) ولو كافرة مجتبي (الى وجهها وكفها) فقط (للضرورة قيسل والقدم والذراع اذا آجرت نفسها للخبز تاتر حاشية) (وعندها كالاجنبي معها) فينظر لوجهها وكفها فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها اجماعا ولا يسافر بها اجماعا



الاماء دون العبد قاله الحسن وابن جبير اه اختار وتماه في المطولات (قوله خلاصة) عزو للمسألين  
 وذكرهما في الخاتمة أيضا (قوله فان خاف الشهوة) قدمنا حذوها اول الفصل (قوله مقيد بعدم الشهوة) قال  
 في التاترخانية وفي شرح الكرخي النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بجرام ولكنه يكره لغير حاجة اه وظاهره  
 الكراهة ولو بلا شهوة (قوله والاخراج) أي ان كان عن شهوة حرم (قوله أما في زماننا فنحن من الشابة)  
 لانه عورة بل لخوف الفتنة كما قدمه في شروط الصلاة (قوله لا المس) تصريح بالمفهوم (قوله  
 في الاصح) لانه يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء هداية والمفهوم منه ان الخلاف عند  
 خوف الشهوة لا مطلقا قننه (قوله ولو عن شهوة) راجع للجميع وصرح به للتوضيح والافكلام المصنف  
 في النظر بشهوة بمقتضى الاستثناء (قوله بنية السنة) الاولى جعله قيد للجميع أيضا على التجوز لئلا يلزم  
 عليه افعال القيد في الاولين لما قال الزيلعي وغيره ويجب على الشاهد والقاضي ان يقصد الشهادة والحكم  
 لا قضاء الشهوة فتحرز عن القبح ولو اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وان خاف ان يشتهيها لقوله  
 عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبه حين خطب امرأة انظر اليها فانه احرى ان يؤدم ينسكارواه الترمذي  
 والنسائي وغيرهما ولان المقصود اقامة السنة لا قضاء الشهوة اه والادم والايهام الاصلاح والتوفيق  
 اتقاني (تنبه) تقدم الخلاف في جواز المس بشهوة للشراء وظاهر قول الشارح لا المس انه لا يجوز النكاح  
 وبه صرح الزيلعي حيث قال ولا يجوز له ان يمس وجهها ولا كفها وان امن الشهوة لوجود الحرمة وانعدام  
 الضرورة والبلوى اه ومثله في غاية البيان عن شرح الاقطع مع اللابان المس اغلظ فنحن بلا حاجة وفي درر البحار  
 وشرحه لا يحمل المس للقاضي والشاهد والخطاب وان امنوا الشهوة لعدم الحاجة وعبارة الملتقى موهمة  
 ولذا قال الشارح وأما المس مع الشهوة للنكاح فلم ار من اجاز به بل جعلوه كالحكم لا يمس وان امن فليحفظ وليحترز  
 كلام المصنف اه بقي لو كان للمرأة ابن امرء وبلغ للخطاب استواءهما في الحسن فظاهر تخصيص النظر اليها  
 انه لا يحمل للخطاب النظر الى ابنها اذا خاف الشهوة ومثله بنتها وتقيد الاستثناء بما كان له حاجة انه لو اكتفى  
 بالنظر اليها بجمرة حرم الزائد لانه ايجب لضرورة فيتقيد بها وظاهر ما في غرر الافكار جواز النظر الى الكفين أيضا  
 ويظهر من كلامهم انه اذا لم يمكنه النظر بجوارسها امرأة تصف له حلاها بالطريق الاولى ولو غير الوجه  
 والكفين وهل يحمل لهما ان تنظر للخطاب مع خوف الشهوة لم اره والظاهر نعم للاشتراك في العلة المذكورة  
 في الحديث السابق بل هي اولى منه في ذلك لانه يمكنه مفارقة من لا يرضاها بخلافها (قوله وختان) كذا  
 جزم به في الهداية والخاتمة وغيرهما وقيل ان الاختتان ليس بضرورة لانه يمكن ان يتزوج امرأة او يشتري امه  
 فتحسنه ان لم يمكنه ان يحتن نفسه كما ساقى وذكر في الهداية الخافضة أيضا لان الختان سنة للرجال من جملة  
 الفطرة لا يمكن تركها وهي مكرمة في حق النساء أيضا كما في الكفاية وكذا يجوز ان ينظر الى موضع الاحتقان  
 لانه مداواة ويجوز الاحتقان للمرض وكذا اللهزال الفاحش على ما روى عن أبي يوسف لانه اماراة المرض  
 هداية لان آخره يكون الدق واليسل فلواحتقن لا ضرورة بل لمنفعة ظاهرة بأن يتقوى على الجماع لا يحمل عندنا  
 كما في الذخيرة (قوله وينبغي الخ) كذا أطلقه في الهداية والخاتمة وقال في الجوهرة اذا كان المرض في سائر  
 بدنها غير الفرج يجوز النظر اليه عند الدواء لانه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبغي ان يعلم  
 امرأة تداء بها فان لم توجد وخافوا عليها ان تهلك او يصبها وجع لا تحتمل بسترها منها كل شيء الاموضع العلة  
 ثم يداء بها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا عن موضع الجرح اه فتأمل والظاهر أن ينبغي هنا للوجوب  
 (قوله سراج) ومثله في الهداية (قوله وكذا تنظر المرأة الخ) وفي كتاب الخنثى من الاصل أن تنظر المرأة  
 من الرجل الاجنبي بمنزلة تنظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ هداية والمتون على الاول  
 فعليه المعول (قوله حرم استحسانا الخ) أقول الذي في التاترخانية عن المضمرات فاما اذا علمت انه يقع  
 في قلبها شهوة او شكك ومعنى الشك استواء الظنين فاحب الى ان تغض بصرها هكذا ذكر محمد في الاصل  
 فقد ذكر الاستحباب في نظر المرأة الى الرجل الاجنبي وفي عكسه قال فليجتنب وهو دليل الحرمة وهو الصحيح  
 في الفصلين جميعا اه ملخصا ومثله في الذخيرة ونقله طعن الهندية وفي نسخة التاترخانية التي عليها خط الشارح  
 الاستحسان بالسنة والتون بعد الحاء بدل الاستحباب بالباء من والظاهر انها تحريف كما يدل عليه سياق الكلام

خلاصة وعند الشافعي ومالك  
 كحرمه (فان خاف الشهوة)  
 او شك (امتنع نظره الى وجهها)  
 فخل النظر مقيد بعدم الشهوة  
 والاخراج وهذا في زمانهم وأما في  
 زماننا فنحن من الشابة قهستاني  
 وغيره (الا) النظر لا المس (لحاجة  
 كقاض وشاهد يحكم ويشهد  
 عليها) لف ونشر مرتب لا لتحمل  
 الشهادة في الاصح (وكذا امرئ  
 نكاحها) ولو عن شهوة بنية السنة  
 لا قضاء الشهوة (وشراؤها ومداواتها  
 ينظر) الطبيب (الى موضع مرضها  
 بقدر الضرورة) اذا ضرورات  
 تقدر بقدرها وكذا تنظر قابلة  
 وختان وينبغي أن يعلم امرأة  
 تداء بها لان تنظر الجنس الى الجنس  
 أخف (وتنظر المرأة المسلمة من  
 المرأة كالرجل من الرجل) وقيل  
 كالرجل لحرمة والاقل اصح سراج  
 وكذا تنظر المرأة (من الرجل)  
 كنظر الرجل للرجل (ان امن  
 شهوتها) فلزم تأمن او خافت  
 او شكك حرم استحسانا كالرجل  
 هو الصحيح في الفصلين تاترخانية  
 معزيا للمضمرات



فيوافق ما في الذخيرة والهندية فقول الشارح حرم استحسانا اوقعه فيه التعريف تأمل ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كما في الهداية ان الشهوة عليهن غالبية وهو كالحقق اعتبارا فاذا انتهى الرجل ~~عن~~ كانت الشهوة موجودة في الجانبين ولا كذلك اذا اشتهت المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكأن من جانب واحد والتحقيق من الجانبين في الافضل الى المحرم اقوى من التحقيق في جانب واحد اه (قوله والذميمة) محترز قوله المسئلة (قوله فلا تنظر الخ) قال في غاية البيان وقوله تعالى او نساء من أي الحرائر المسلمات لانه ليس للمؤمنة ان تجرد يدي مشركة او كناية اه ونقله في العناية وغيرها عن ابن عباس فهو تفسير مأثور وفي شرح الاستاذ عبد الغني النابلسي على هدية ابن العماد عن شرح والده الشيخ اسماعيل على الدرر والغرر لا يحل للمسئلة ان تنكشف يدي يهودية او نصرانية او مشركة الا ان تكون امة لها كما في السراج ونصاب الاحتساب ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانهما تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها كما في السراج اه (قوله وشعر رأسها) الاولى تاخيرها عما بعده ليكون نصا في عود الضمير الى الحرة (قوله وعظم ذراع حرة مينة) احتراز بالذراع عن عظم الكف والوجه مما يحل النظر اليه في الحياة وقيد بالحرة لان ذراع الامة يحل النظر اليه في حياتها بخلاف نحو عظم ظهرها (تنبيهات) الاول ذكر بعض الشافعية انه لو ابرز شعر الامة ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل اه ولم اره لا نسا وكذا لم ار ما لو كان المنفصل من حرة اجنبية ثم تزوجها ومقتضى ما ذكر من التعليل حرمة النظر اليه وقد يقال اذا حل له جميع ما اتصل بها حل المنفصل بالاولى وان كان منفصلا قبل زمن الحل والله تعالى اعلم الثاني لم ار ما لو نظر الى الاجنبية من المرأة او الماء وقد صرح حوا في حرمة المصاهرة بانها لا تثبت برؤية فرج من امرأة او ماء لان المرفق مثله لا عينه بخلاف ما لو نظر من زجاج او ماء هي فيه لان البصر يتقد في الزجاج والماء فبرى ما فيه ومفاد هذا انه لا يحرم نظر الاجنبية من المرأة او الماء الا ان يفرق بان حرمة المصاهرة بالنظر ونحوه شدد في شروطها لان الاصل فيها الحل بخلاف النظر لانه انما منع منه خشية الفتنة والشهوة وذلك موجود هنا ورايت في فتاوى ابن حجر من الشافعية ذكر فيه خلافا بينهم ورجح الحرمة بنحو ما قلناه والله اعلم الثالث ذكر بعض الشافعية انه كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيه لقوله تعالى ولا تتموا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التمني كما منع من النظر وذكر العلامة ابن حجر في التحفة انه ليس منه ما لو وطئ حليته متفكرا في محاسن اجنبية حتى خيل اليه انه يطؤها ونقل عن جماعة منهم الجلال السيوطي والتقي السبكي انه يحل الحديث ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ولا يلزم من تحيله ذلك عزمه على الزنا بها حتى يأنم اذا صمم على ذلك لو نظر بها وانما اللازم فرض موطوءة تلك الحسناء وقيل ينبغي كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا يدلها من دليل وقال ابن الحاج المالكي انه يحرم لانه نوع من الزنا كما قال علماءنا فمن اخذ كوزا يشرب منه فتصور بين عينيه انه خمر فشر به ان ذلك الماء يصير حراما عليه اه ورد بانه في غاية البعد ولا دليل عليه اه ملخصا لم ار من تعرض للمسئلة عندنا وانما قال في الدرر اذا شرب الماء وغيره من المباحات يلهو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه والاقرب لقواعد مذهبنا عدم الحل لان تصور تلك الاجنبية بين يديه بطؤها فيه تصوير مباشرة المعصية على هيئتها فهو نظير مسألة الشرب ثم رايت صاحب تبين الحرام من علماءنا نقل عبارة ابن الحاج المالكي واقرها وفي اخرها حديث عنه صلى الله عليه وسلم اذا شرب العبد الماء على شبه المسكر كان ذلك عليه حراما اه فان قلت لو تفكر الصائم في اجنبية حتى انزل لم يفطر فانه يفيد اباحته قلت لان لم ذلك فانه لو نظر الى فرج اجنبية حتى انزل لا يفطر ايضا مع انه حرام اتفاقا (قوله وقلامه ظفر رجلها) أي الحرة لا يقيد كونها مينة وهذا بناء على كون القدمين عورة كما مر (قوله النظر الى ملاءة الاجنبية بشهوة حرام) قدمنا عن الذخيرة وغيرها لو كان على المرأة ثياب لا بأس بان يتأمل جسدها ما لم تكن ملتزقة بها تصف ما تحتها لانه يكون ناظرا الى ثيابها وقامت فافهم كنظره الى خيمه هي فيها ولو كانت تصف يكون ناظرا الى اعضائها ويؤخذ مما هنا تقيده بما اذا كان يغير شهوة فلو بها منع مطلقا والعلة والله اعلم خوف الفتنة فان نظره بشهوة الى ملاءة ثيابها وتأمله في طول قوامها ونحوه قد يدعوه الى الكلام معها ثم الى غيره ويحتمل ان تكون العلة كون ذلك استمعا بما لا يحل بلا ضرورة ولا ينظر هل يحرم النظر بشهوة الى الصورة المنقوشة محل تردد

(والذميمة كالرجل الاجنبية في الاصح فلا تنظر الى بدن المسئلة) مجتبي (وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الاتصال لا يجوز بعده) ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر رأسها وعظم ذراع حرة مينة وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يدها مجتبي وفيه النظر الى ملاءة الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الاذى حرام



ولم اره فليراجع (قوله سواء كان شعرها او شعر غيرها) لمافيه من التزوير كما يظهر مما يأتي وفي شعر غيرها انتفاع بجزء الادنى أيضا لكن في التارخانية واذا وصلت المرأة شعر غيرها بشعرها فهو مكروه وانما الرخصة في غير شعر بني آدم تتخذ المرأة لتزيد في قرونها وهو مروي عن أبي يوسف وفي الخانية ولا بأس للمرأة ان تجعل في قرونها وذوائبها شيئا من الوبر (قوله لعن الله الواصلة الخ) الواصلة التي تصل الشعر بشعر الغير والتي يوصل شعرها بشعر اخر زورا والمستوصلة التي يوصل لها ذلك بطلبها والواشمة التي تشم في الوجه والذراع وهوان تغرز الجلد بآلة ثم يحشى بكحل او نيل فيزرق والمستوشمة التي يفعل بها ذلك بطلبها والواشرة التي تفلج اسنانها أي تحدد لها وترقى اطرافها فتفعل العجوز تشبه بالشواب والمستوشرة التي يفعل بها بأمرها اه اختيار ومثله في نهاية ابن الاثير وزاد انه روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت ليست الواصلة بالتي تعنون ولا بأس ان تعري المرأة عن الشعر قصل قرنا من قرونها بصوف اسود وانما الواصلة التي تكون بغيا في شبيبتهما فاذا اسنت وصلتها بالقيادة والواشرة كأنه من وشرت الخشبة بالميسار غير مهموز اه (قوله والنامصة الخ) ذكره في الاختيار أيضا وفي المغرب النقص تنف الشعر ومنه المنخاص المنقاش اه ولعله محمول على ما اذا فعلته لتزين للاجانب والافلو كان في وجهها شعر تغرز وجهها عنها بسببه في تحريم ازالته بعد لان الزينة للنساء مطلوبة للتخصين الا ان يحمل على ما لا ضرورة اليه لما في تنف الشعر بالمنخاص من الايداء وفي تبين المحارم ازالة الشعر من الوجه حرام الا اذا ثبت للمرأة لحية او شوارب فلا تحرم ازالته بل تستحب اه وفي التارخانية عن المضمرات ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنث اه ومثله في المجتبى تأمل (قوله والخصى) فعيل من خصاه نزع خصيتيه والمحبوب من قطع ذكره وخصيتاه والخنث المتزوي بزي النساء والمتشبه بهن في محبة الوطني وتلين الكلام عن اختيار قهستاني أي الذي يمكن غيره من نفسه احترازا عن الخنث الذي في اعضائه لين وتكسيرا أصل الخلقلة ولا يشتمى النساء فانه رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء استدلالا بقوله تعالى اوالتابعين غير اولى الاربعة من الرجال قيل هو الخنث الذي لا يشتمى النساء وقيل هو المحبوب الذي جف مأوه وقيل المراد به الابل الذي لا يدري ما يصنع بالنساء وانما هم بطنه اذا كان شيئا كبيرا ماتت شهوته والاصح ان تقول ان قوله تعالى اوالتابعين من المتشابهات وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم محكم فخذ به عناية (قوله كالنمل) لان الخصى قديج عام وقيل هو اشد جماعا لانه لا ينزل دفقا بل قطرة قطرة ويثبت نسب ولده منه والمحبوب يسحق وينزل والخنث خل فاسق قهستاني مزيدا (قوله وجازعزله) هو ان يجامع فاذا جاء وقت الانزال نزع فانزل خارج الفرج (قوله اي باذن حرة او مولى امة) ظاهر المتن ان الاذن للامة المنكوحة لان العرس يشملها لكن حاول الشارح لما في غاية البيان ان الاذن لمولاها في قولهم جميعا بلا خلاف في ظاهر الرواية كذا في الجامع الصغير وعنهما انه لهما اه ثم هذا في البالغة أما الصغيرة فله العزل عنها بلاذن كما مر في نكاح الرقيق (قوله وقيل يجوز الخ) قال في الهندية ظاهر جواب الكتاب انه لا يسعه وذكرهنا يسعه كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردي اه ط وفي الذخيرة اقتصر على ما ذكره الشارح وهو الذي منى عليه في نكاح الرقيق تبع الخانية وغيرها وقد مناهنا عن التهرج بها ان لها سدفم وجهها كما تفعله النساء مخالفا لما يحسد في البحر من انه يحرم بغير اذن الزوج لكن يخالف ما في الكبرى الا ان يحمل على عدم خوف الفساد تأمل وفي الذخيرة لو ارادت القاء الماء بعد وصوله الى الرحم قالوا ان مضت مدة ينفع فيه الروح لا يساح لها وقبله اختلف المشايخ فيه والنسخ مقدربمائة وعشرين يوما بالحديث اه قال في الخانية ولا أقول به لضمان المحرم بيض الصيد لانه اصل الصيد فلا اقل من ان يلحقها ثم وهذا بلا عذر اه ويأتي تمامه قبيل احياء الموات والله تعالى اعلم

\* (باب الاستبراء وغيره) \*

يقال استبرا الجارية أي طلب براءة رجها من الحمل وهو واجب لو انكره كفر عند بعضهم للاجتماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من العمامة العلماء انه لا يكفر لثبوت خبر الواحد كما في النظم وسببه حدوث الملك وعلة ارادة الوطني وشرطه حقيقة الشغل كما في الحامل او نوهه كما في الحائل وحكمه تعزف براءة الرحم

سواء كان شعرها او شعر غيرها  
لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله  
الواصلة والمستوصلة والواشمة  
والمستوشمة والواشرة والمستوشرة  
والنامصة والمتنصة النامصة التي  
تنف الشعر من الوجه والمتنصة  
التي يفعل بها ذلك (والخصى  
والمحبوب والخنث في النظر الى  
الاجنية كالنمل) وقيل لا بأس  
بمحبوب جف مأوه لكن في الكبرى  
ان من جوزة فمن قلة التجربة  
والديانة (وجازعزله عن أمته بغير  
اذنها وعن عرسه به) أي باذن  
حرة او مولى امة وقيل يجوز بدونه  
لفساد الزمان ذكره ابن سلطان  
\* (باب الاستبراء وغيره) \*



وحكمته صيانة المياه المحترمة لكنها لا تصلح لموجبة الحكم لتأخرها عنه بخلاف السبب لسبقه فأدير الحكم عليه.  
وان علم عدم الوطئ في بعض الصور الالائية اهـ درمتمنى والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام في سبأيا  
اوطاس الا لا توطأ الحبالى حتى يضعن حملهن ولا الحبالى حتى يستبرأن بحبضة أخرجه ابوداود والحاكم وقال  
حسن صحيح وهو عام اذا تخلوا سبأيا من البكر ونحوها فلم يختص بالحكمة لعدم اطرادها والحبالى جمع حبل  
والحبالى جمع حائل من لاجل لها وقوله حتى يستبرأن بالهمز لا غير وتر كها خطأ كما في المغرب ثم ان الاستبراء  
منه ما هو مستحب كما سنده (قوله وغيره) من التقبيل والمعانقة والمخالعة (قوله من ملك استمتاع امة)  
أى الاتمتاع بها ووطئها وغيره أى ملكا حادثا احترازاً عن عود الابقية ونحوه مما يأتى والمراد ملك اليمين فلو تزوج  
امة وكان المولى يطؤها ففي الذخيرة ليس على الزوج ان يستبرئها عند الامام وقال ابو يوسف يستبرئها استحساناً  
كلا يؤدى الى اجتماع رجلين على امرأة في طهر واحد ولا يحنيفة ان عقد النكاح متى صح تضمن العلم  
برأية الرحم شرعاً وهو المقصود من الاستبراء اهـ بقى الكلام في مولاها قال في الذخيرة اذا اراد بيعها وكان  
يطؤها يستحب ان يستبرئها ثم يبيعها واذا اراد ان يزوجهما وكان يطؤها وبعضهم قالوا يستحب ان يستبرئها  
والصحيح انه هنا يجب واليه مال السرخسى والفرق انه في البيع يجب على المشتري فيحصل المقصود فلا معنى  
لا يجابه على البائع وفي المتنى عن أبى حنيفة اكره أن يبيع من كان يطؤها حتى يستبرئها اهـ (قوله ونحوها)  
كهبة ورجوع عنها وصدة ووصية وبذل خلع أو صلح أو كتابة أو عتق أو اجارة (قوله ولو بـ كرا الخ)  
لما مر من ادارة الحكم على السبب وهو حدوث الملك لسبقه قال القهستاني وعن أبى يوسف اذا تبين بفراغ  
رحها من ماء البائع لم يستبرئ (قوله لو مستغرقا بالدين) أى استغرق الدين رقبته وما يده وهذا  
عند أبى حنيفة لان المولى ح لا يملك مكاسبه وعندهما يملك اتقانى والاول استحسان والثاني قياس  
خائفة (قوله والا) أى وان لم يكن مستغرقا ولا دين عليه اصلاً لا استبراء وهذا اذا حاضت عند العبد  
أما لو باعها المولاه قبل حبضها كان على المولى استبرائها وان لم يكن المأذون مديوناً كما في الشربلالية  
عن الخاتبة وشاربها في متن الدرر (قوله أو من محرماً غير رحها) أى محرم الامة كما لو كانت أم البائع  
او اخته او بنته رضاعاً او زوجة اصله او فرعاً او وطئاً أمها او بنتها (قوله كلاً لا تعتق عليه) أى على البائع  
المحرم لو كان رجلاً فهو ناعيل لتقيده بقوله غير رحها (قوله وكذا دواعيه) كالتبلة والمعانقة والنظر الى فرجها  
بشهوة او غيرها وعن محمد لا تحرم الدواعى في المسية قهستاني (قوله في الاصح) قبل الدواعى ولذا فصله  
بكذا احترازاً عن قول بعضهم لا تحرم الدواعى لان حرمة الوطئ لثلاثيحتلط الماء ويشبهه النسب (قوله  
لا احتمال وقوعها الخ) أى الدواعى ناعيل للاصح ويانه انه يحفل ان تظهر حبلى فيدعى البائع الولد فيظهر  
وقوعها في غير ملكه لكن هذا لا يظهر في المسية كما قال ط (قوله حتى يستبرئها) فلو وطئها قبله اثم ولا استبراء  
بعد ذلك عليه كما في السراجية والمبتنى شربلالية (قوله ومنقطعة حبض) كذا في المنع والدرر واعترضه  
في الشربلالية بأنه ان اراد به الايسة فهو عين ما قبله وان اراد ممتدة الطهر ناقضه ما بعده من قوله ولو ارتفع  
حبضها الخ وفي الدرر المتنى اعلم ان منقطعة الحبض هي التي بلغت بالسن ولم تحض قط وهذا حكمها كصغيرة  
اتفاقاً وأما مرتفعة الحبض فهي من حاضت ولو مرة ثم ارتفع حبضها وامتد طهرها ولذا تسمى ممتدة الطهر  
وفيها الخلاف وقد خفي هذا على الشربلالية محشى الدرر قنبر (قوله عند محمد) هذا ما رجع اليه وكان  
أولاً يقول باربعة اشهر وعشر وظاهر الرواية انها تترك الى ان يتبين انها ليست بحامل واختلف المشايخ في مدة  
التبين على اقوال احوطها ستان وارفها هذا لانها مدة صلت لتعرف برأية الرحم للامة في النكاح ففي ملك  
اليمين وهو دونه اولى (قوله وبه يفتى) نقله في الشربلالية عن الكافي (قوله والمستحاضة يدعيها الخ) هذا  
انما يظهر فمن علمت عادت اول الشهر وحينئذ لا يتعين كون مدة الحبض عشر او يظهر أيضاً فمن زنى عليها  
الدم اول البلوغ ثم استمر بها الدم فان حبضها عشرة وطهرها عشرون ويظهر حمل كلامه عليها ولا يظهر في المحبرة  
فليحذر وعبارة القهستاني عن المحيط فلو اشترى مستحاضة لا يملك حبضها يدعيها من اول الشهر عشرة ايام فقيده  
بعدم العلم ط وفي الذخيرة مثل ما في القهستاني (قوله في الحامل) ولو من زنا قهستاني (قوله قبل  
قبضها) أى من البائع أو وكيله ولو وضعت المشترأة في يد عدل حتى يتقدا الثمن لحاضت عنده لم تحتسب

(من ملك) استمتاع (أمة) بنوع  
من انواع الملك كسراء وارث  
وسبي ودفع جنابة وفسخ بيع بعد  
القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع  
ليخرج شراء الزوجة كما سيجي  
(ولو بـ كرا او مشرية من عبد أو  
امرأة) ولو عبده مكاتبه وما ذونه  
لو مستغرقا بالدين والا لا استبراء  
(أو) من (محرمها) غير رحها  
كلا تعتق عليه (أو من مال صبي)  
ولو طفله (حرم عليه ووطئها  
وكذا دواعيه) في الاصح لا احتمال  
وقوعها في غير ملكه بظهورها  
حبلى (حتى يستبرئها بحبضة  
فمن تحيض وبشر في ذات  
اشهر) وهي صغيرة وآيسة  
ومنقطعة حبض ولو حاضت فيه  
بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع  
حبضها بان صارت ممتدة الطهر  
وهي ممن تحيض استبرأها  
بشهرين وخمسة ايام عند محمد  
وبه يفتى والمستحاضة يدعيها  
من اول الشهر عشرة ايام برجندی  
وغیره فليحفظ (وبوضع الحمل  
في الحامل ولا يعتد بحبضة ملكها  
فيها ولا التي) بعد الملك (قبل  
قبضها ولا بولادة حصلت كذلك)  
أى بعد ملكها قبل قبضها



منه كما في الخزانة قهستاني (قوله ولا بولادة الخ) قسبراً بعد النفاس خلافاً لابي يوسف قهستاني  
 (قوله ونحوها كفى شهر وولادة ط) (قوله قبل اجازة بيع فضولي) مثل ما لو كانت مشتركة فباعها احدهما  
 بلا اذن الاخر كما في الولوالجية (قوله لاتقاء الملك) أي الكامل المستند الى عقد صحيح والا فالشراء القاسد  
 يفيد الملك بالقبض كما علم في محله اهـ ح ومثله في السعدية ولذا يجب الاستبراء على البائع في الرد بعد القبض  
 بفساد او عيب كما في البرازية وقد رد في الولوالجية بالقضاء (قوله ويجتزى ببيعة) أي ونحوها (قوله  
 حاضتها) أي بعد القبض هـ اية (قوله او مكتوبة) سيأتي قرياً في الحيل انه اذا كاتبها المشتري يسقط الاستبراء  
 فإما معنى الاجتزاء هنا ثم رأيت ط استشكله كذلك وسند كذا التوفيق بعون الله تعالى (قوله لوجودها)  
 أي الحصة بعد الملك وهو علة للاجتزاء أي لوجودها بعد وجود سبب الاستبراء وحرمة الوطئ لا تمنع من  
 الاجتزاء بها عن الاستبراء كن اشترى جارية محرمة فحاضت في حال احرامها اتقاني (قوله أي في دار الاسلام)  
 أي ولم يحرزها أهل الحرب الى دارهم فان احرزوها ملكوها فاذا عادت الى صاحبها بوجه من الوجوه فعليه  
 الاستبراء في قولهم جميعاً ولو أبقت في دار الحرب ثم عادت لا يجب في قول الامام لانهم لم يملكوها وعندهما يجب  
 لانهم ملكوها أفاده الاتقاني وغيره (قوله أي اذا لم يصحبها الغاصب) في بعض النسخ اذا لم يبيعها وهي الصواب  
 موافقاً لما في الشرع لآلية وفيها فان باعها وسلم للمشتري ثم استردها المصوب منه يقضاه اورضاء فان كان المشتري  
 علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب او لم يطأ وان لم يعلم المشتري وقت الشراء انها  
 غصب ان لم يطأ لا يجب الاستبراء وان وطئها فالقياس لا يجب وفي الاستحسان يجب كذا في قاضي خان اهـ  
 وبه علم انه اذا وطئها الغاصب لا استبراء كما اذا وطئها المشتري منه العالم به لانه زنا (قوله قبل القبض) أي قبض  
 المشتري ولو بعده يلزم الاستبراء ولو تفادى في المجلس وعن أبي يوسف اذا اختار قبل الاقتراق لا يجب ظهرياً  
 (قوله كالأوباعها بخيار) أي خيار شرط للبائع كما اشار اليه بقوله ثم ابطله بخياره فان كان للمشتري وقسح  
 قبل القبض فكذلك اجماعاً وان فسح بعده فكذلك عنده وقال على البائع الاستبراء لان خيار المشتري لا يمنع  
 وقوع الملك له عندهما وعنده يمنع وأما ان رد المشتري بخيار عيب او روية وجب على البائع الاستبراء لعدم  
 منع ذلك وقوع الملك للمشتري أفاده الاتقاني (قوله وقبضت) وكذا بدون القبض بالاولى (قوله  
 وكذا الخ) أي لا استبراء على البائع بعد الاسترداد لعدم صحة البيع ولو بعد القبض (قوله ان لم يطأها  
 المشتري) فان وطئها يستبرأ بها زيلعي ونهاية قال ط وفيه ان يبيع المدبرة وام الولد باطل لا يملك المبيع  
 فيه بالقبض فوطئ المشتري ح زنا لا استبراء له فليحذر اهـ أي فينبغي أن يكون كوطئ المشتري من  
 الغاصب كما مر ولعل الفرق شبهة الخلاف فان يبيع المدبرة يجوز عند الشافعي وفي بيع ام الولد رواية عن أحمد  
 فلما جاز البيع عند بعض الأئمة لم يكن وطئ المشتري زناً فلذا وجب الاستبراء على البائع اذا استردها بخلاف  
 مسألة الغصب هذا ما ظهر لي (قوله ان كان زوجها بعد الاستبراء) أي بأن كان ملكها فاستبرأها  
 ثم زوجها (قوله وان قبله) أي وان كان زوجها قبل الاستبراء بعد القبض فطلقها الزوج قبل  
 الدخول فالتحار وجوب الاستبراء على المالك بقي ما لو حاضت بعد التزوج هل يجتزأ بها الظاهر نعم كما لو شراها  
 فكاتبها فحاضت فمجزئ كما مر قد بر (قوله للبائع) صوابه للمشتري لوجوب الاستبراء في المشتراة من  
 محرماً أفاده أبو السعود وفي الذخيرة اشترى أمة وقبضها وعليها عدة طلاق او وفاة يوماً او أكثر وأقل  
 فليس عليه استبراء بعد العدة لانه لم يجب حالة القبض كالو كانت مشغولة بالنكاح لانه لا يستفيد ملك  
 الوطئ اهـ فقوله لا يستفيد أي المشتري وظاهره انه لا يجب استبرأؤها ولو مضت عدتها بعد الشراء  
 بطله ويشكل بالمجوسية فانه لا يحل له وطئها عند البيع او القبض مع انه يجب استبرأؤها اذا اسلمت قبل  
 أن تحيض عند المشتري وقد يفرق بأنه بشرى المجوسية استفاد ملك الوطئ لكنه حرم لمائع كالحائض  
 والمحرمة بخلاف معتدة الغير فانه لم يستفده أصلاً كما هو المتبادر مما مر وكذا الولد ثبت نسبه من زوجها  
 لامن المشتري تأمل (قوله ولا بأس الخ) اعلم ان أبا يوسف قال لا بأس بها مطلقاً لانه يمنع من التزام  
 حكمها خوفاً من أن لا يتمكن من الوفاء به لولمه وكرهه محمد مطلقاً لانه فرار من الاحكام الشرعية وليس هذا  
 من اخلاق المؤمنين والمأخوذ به قول أبي يوسف ان علم ان البائع لم يقربها وقول محمد اذا قربها لقوله عليه

(كما لا يعتد بالحاصل من ذلك)  
 أي من حصة ونحوها بعد البيع  
 (قبل اجازة بيع فضولي وان كانت  
 في يد المشتري ولا) يعتد أيضاً  
 بالحاصل بعد القبض في الشراء  
 القاسد قبل ان يشتريها) شراء  
 (صحيحاً) لاتقاء الملك (ويجب  
 بشراء نصيب شريكه من أمة  
 مشتركة بينهما) لتقام ملكة الآن  
 (ويجتزى ببيعة حاضتها وهي  
 مجوسية أو مكتوبة بأن) اشترى  
 أمة مجوسية أو مسلمة (كاتبها  
 بعد الشراء) قبل الاستبراء فحاضت  
 (ثم اسلمت المجوسية او مجزئ المكتوبة)  
 لوجودها بعد الملك (ولا يجب  
 عند عود الأبقه) أي في دار  
 الاسلام خاتمه (ورد المصوبه)  
 أي اذا لم يصحبها الغاصب خاتمه  
 (والمستأجرة وفك المرهونة)  
 لعدم استحداث الملك ولو أقال  
 البيع قبل القبض لا استبراء على  
 البائع كالأوباعها بخيار وقبضت ثم  
 ابطله بخياره لعدم خروجها عن  
 ملكه وكذا الوباع مدبرته او أم  
 ولده وقبضت ان لم يطأها المشتري  
 وكذا الوطئ الزوج قبل الدخول  
 لن كل زوجها بعد الاستبراء  
 وان قبله فالتحار وجوبه زيلعي  
 قلت وفي الحلالية شري معتدة الغير  
 وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأ  
 لعدم حل وطئها للبائع وقت  
 وجود السبب (ولا بأس بجيلة اسقاط  
 الاستبراء)



الصلاة والسلام لا يصلح لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد فاذا لم يقربها البائع في هذا الطهر لم يتحقق هذا النهي قال أبو السعود فاذا لم يعلم شيئا فالطهر الافتاء بقول محمد لتوهم الشغل ورأيت في حاشية العلامة نوح افندي ما يفيد اه (قوله في طهرها ذلك) فلو وطئ في الخبز لم تكرر الحيلة فهستاني (قوله أو اربع اماء) أي بعقد النكاح فلو قال المصنف كابن الكمال ان لم يكن تحت من يمنع نكاحها كان أولى (قوله أن ينكحها) بفتح الياء وكسر الكاف أو قبحها مضارع نكح المجزأ أي تزوجها بخلاف ينكحها الا فانه يضم الياء وكسر الكاف من المزيد (قوله ويقبضها) اشتراط القبض قبل الشراء قول الحلواني وبه استدرك الزيلعي على صاحب الهداية وقال ابن الكمال ذكر هذا القيد في الحاشية ولا بد منه كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح اه وما في الهداية قول السرخسي وهو ظاهر الملتقى والمواهب والوقاية قال القهستاني وبما ذكرنا أي من قوله لانه بالنكاح ثبت له القرائن الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة فظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه بترك قول الحلواني ملام اه (قوله ثم اذا اشترى زوجته لا يجب أيضا) أي لا يجب الاستبراء للمامر ويطل النكاح ويسقط عنه جميع المهراتقاني (قوله ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يصل للمشتري وطؤها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها ثم اشترى لانه حينئذ يملكها وهي في عتقه أما اذا اشترى قبل أن يطأها فكما اشترى بها بطل النكاح ولان نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطئ بملك الميكن وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اه كلام الدرر وفيه ان المناسط استحداث الملك والبدول يوجد الثاني هنا تأمل اه ح أي لانه لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة وحل الوطئ الثابت قبله دل على فراغ الرحم شرعا كما قدمناه عن القهستاني ولذا والله أعلم قال في الذخيرة بعد نقله كلام ظهير الدين لكن عندي فيه شبهة اه قال ط نقلا عن الجوى قال العلامة المقدسى تلخص ان الاقوال ثلاثة قول باشتراط تقدم القبض والدخول وقول باشتراط القبض فقط وقول بالاطلاق والاكتفاء بالعقد وهذا اوسع والثاني اعدل بخلاف الاول فلي تأمل اه (قوله عن يتوبه) أي يتوبه ان يطلقها متى اراد (قوله كما سيبي) أي بعد سطر وهو مستغنى به عما ذكره هنا (قوله فلو بعده لم يسقط) أي على المختار كما قدمه عن الزيلعي لانها عند القبض بحكم الشراء كانت حلالة فوجب الاستبراء لوجود سببه (قوله أو يزوجه) أي البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه اه ح (قوله ثم يشتري ويقبض) راجع لما اذا تزوجه البائع وقوله أو يقبض راجع لما اذا تزوجه المشتري فهو معطوف على يشتري اه ح (قوله فيطلق الزوج الخ) ويلزمه لمولى الجارية نصف المهر وله أن يبرئه من ذلك اتقاني (قوله بعد قبض المشتري) أما لو طلقها قبله فعليه الاستبراء كما في الاصل وفي كتاب الحيل لا استبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء فانها مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض وهو الصحيح ذخيرة (قوله فيسقط الاستبراء) لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالة لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعبر اوان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير هداية واستشكله المقدسى بالجوسية أقول المراد بالحل استفادة ملك الوطئ بالشراء وبه يدفع الاشكال كما قررناه سابقا تأمل (قوله وقيل الخ) هذا من رموز الشارح الخفية رحمه الله تعالى فانه لا مدخل لهذه القصة في حيل الاستبراء لكن اشار به الى ماله مدخل وهو مقابل هذا القول وما حكاه ابن الشحنة بمحاصله ان الرشيد احضر أبا يوسف ليلا وعنده عيسى بن جعفر فقال طلبت من هذا جارية فآخذها فقلت له لا يبيعها ولا يشترها فقال أبو يوسف بعه النصف وجه النصف ففعل فأراد الرشيد سقوط الاستبراء فقال اعتقها وازوجكها ففعل وأمره بمائة ألف درهم وعشرين دينار (قوله يشتري نصفها الخ) فصدق انه لم يشتر جارية أي كاملة ولم يوجب له كذلك وهذا يفيد ان السين والتاء في يستوهم زائدتان والاولى كالتاليل ووجه له امة كاملة من غير طلب لم يحدث فلي تأمل ويجب الاستبراء لاستحداث الملك والبد اه ط (قوله كما يفيد اطلاقهم) أقول انما يستفاد ذلك من الاطلاق لولم يعارضه ما هو اقوى منه وهو ما صرح به في الهداية

اداعلم ان البائع لم يقربها في طهرها  
ذلك والا لا يفعلها به يقضى (وهي  
اذا لم تكن تحت حرة) أو اربع اماء  
(ان ينكحها) ويقبضها (ثم يشتريها)  
فصل له المال لانه بالنكاح لا يجب  
ثم اذا اشترى زوجته لا يجب أيضا  
ونقل في الدرر عن ظهير الدين  
اشتراط وطئه قبل الشراء وذكر  
وجهه (وان كان تحت حرة)  
فالحيلة (ان ينكحها البائع) أي  
يزوجه ممن يثق به كما سيبي (قبل  
الشراء او) ان ينكحها  
(المشتري قبل قبضه) اها فلو بعده  
لم يسقط (من موثوق به) ليس تحت  
حرة (أو يزوجه بشرط ان يكون  
أمرها بيدها) أو بيده يطلقها  
متى شاء ان خاف ان لا يطلقها  
(ثم يشتري) الامة (ويقبض  
أو يقبض فيطلق الزوج) قبل  
الدخول بعد قبض المشتري  
فيسقط الاستبراء وقيل المسألة  
التي أخذ أبو يوسف عليها مائة ألف  
درهم ان زبيدة حلفت الرشيد  
أن لا يشتري عليها جارية ولا  
يستوهمها فقال يشتري نصفها  
ويوهب له نصفها ملتقط (أو يكاتبها)  
المشتري (بعد الشراء) والقبض كما  
يفيد اطلاقهم وعليه فيطلب  
الفرق بين الكلاية



من انه يجتزأ بحیضة طائفة بعد القبض وهي محوسبة أو مكتوبة بأن كاتبها بعد الشراء ثم اسلمت المحوسبة  
وعجزت المكتوبة لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك واليد اه فهو صريح في وجوب الاستبراء  
اذا كاتبها بعد القبض ووجهه ظاهر فيحمل ما هنا على ما قبل القبض موافقة لمقتضى القواعد وتوفيتنا بين  
الكلامين (قوله والنكاح) الاولى الاتكاح اه ح (قوله كما سنده كره) في قوله لزوال ملكه بالكتابة  
الخ وعبارة المصنف عن شيخه ولعل وجهه انه بالكتابة خرجت عن يد السيد حيث صارت حرّة يد  
وصارت اسحق بأقسامها فصار كأن الملك قد زال بالكتابة ثم تجدد بالتجيز ولكن لم يحدث فيه ملك الرقبة  
حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء ويرثه قول النهاية ان الامة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها  
خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اه ملخصاً أقول لو صح هذا الفرق بطل كلام الهداية  
السابق الذي أقره الشراح وكيف وقد وجد السبب الموجب للاستبراء وهو استحداث الملك وباليده بعد  
القبض وبالكتابة زالت اليد فقط الموجبة لحل الوطى وبقي ملك الرقبة فهو مثل ما اذا زوجها بعد القبض  
وليس في كلام النهاية ما يفيد ذلك بل قد يدعى انه دليل على خلاف مدعاه لانه يدل على ان زوال اليد غير معتبر  
أصلاً ولذا قال في النهاية بعد كلامه السابق ومن تطار ذلك ما اذا كانت أمته ثم عجزت أو باعها على انه  
بالتجيز ثم ابطال البيع لا يلزمه الاستبراء فقد فرض كلامه في أمة ثابتة في ملكه ويده اذا كاتبها أو باعها ثم ردت  
الى يده لا يلزمه الاستبراء فانظر بعين الانصاف هل يفيد محل النزاع وهو انه اذا اشتراها وقبضها فكاتبها  
سقط عنه الاستبراء كيف ولو افاد ذلك لا فادان البيع بالتجيز كالكاتب ولم يقل به أحد فيما أعلم (قوله لكن  
في الشربلالية الخ) حيث قال وهي أن يكاتبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها  
وهي اسهل الحيل خصوصاً اذا كانت على مال كثير ومخيم بقرب فتجيز نفسها اه (قوله قلت الخ) قد  
يقال ان الشربلالي قال كذا في المواهب وغيرها فعبارة مجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب  
لم يصرح بالقبض يمكن ان غيره صرح به اه ط أقول بل لو لم يصرح به أحد فالمعنى عليه كما علمت (قوله  
لزوال ملكه) أي تقدير الان الزائل حقيقة هو اليد (قوله لا يجتمعان نكاحاً) اشار به الى أن المراد ذلك  
فذكر الاختين تمثيل لا تقيد لكن صار في ارتفاع اختان بالانفكاك تأمل قال ط وظاهره يشمل الامة  
وبنتها وعليه نص القهستاني مع انه اذا قبلها بشهوة وجبت حرمة المصاهرة فيحرمان عليه جميعاً (فرع)  
لو تزوج أمة ولم يطأها فشرى اختها ليس له أن يستمتع بالمشترأة لان الفراش ثبت بالنكاح فلو وطئها صار  
جامعاً في الفراش اتقاني (قوله قبلهما) لم يذكر المصنف الوطى لان كتاب النكاح اغنا ناعنه قهستاني  
(قوله يحل له وطؤها الخ) لانه يصير جامعاً بوطى الاخرى لا بوطى الموطوءة هداية (قوله الشهوة في القلة  
لا تعتبر) مخالفاً لما في الكنز والهداية وقال في النهاية فبد بئوله بشهوة لان تقبيلها ما اذا لم يكن عن شهوة صار  
كأنه لم يقبلها أصلاً اه ومنه في العناية لكن في فصل المحرمات من فتح التقدير اذا اقر بالتقبيل وانكر  
الشهوة اختلف فيه قيل لا يصدق ولا يقبل الا أن يظهر خلافه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس  
والجبهة فيصدق أو على القدمين والاربع هذا اه واستظهر الحباقي الخدين بالنفس قلب فقد حصل التوفيق  
والله الموفق (قوله حتى يحرم) بفتح حرف المضارعة من المجزء لامن التحريم وفرج بلرفع فاعل يشمل ما يغبر  
فعله (قوله بملك) اراد به ملك المين وقوله بأي سبب كان تعميم له قال الاتقاني كالشراء والوصية  
والمراث والخلع والكتابة والهبة والصدقة تأمل (قوله الا بالدخول) لانه يجب العدة عليها والعدة  
كالنكاح الصحيح في التحريم هداية (نبيه) لو ارتفع المحرم فالظاهر عود الحرمة ثم رأيت في النهاية عن المبسوط  
لو تزوج احداً من الوطى الباقية فان طلقها الزوج وانقضت عدتها لم يطأ واحدة منهما حتى يزوج أحدهما  
او يبيع لان حق الزوج سقط عنها بالطلاق ولم يبق اثره بعد انقضاء العدة فعاد الحكم الذي كان قبل التزويج  
اه (قوله كما بسطته في شرح المتقى) نصه لكن المستحب أن لا يجسها حتى تمضي حيضة على الحرمة  
بالاخراج عن الملك قلت وهذا أحد أنواع الاستبراء المستحب ومنها اذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم يجبل  
فلو جبلت لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها اذا زنى باخت امرأته أو بعمتها أو بخالتها أو بنت أخيها أو اختها  
بلا شبهة فان الافضل أن لا يطأ امرأته حتى تستبرئ المزينة فلوزني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ

والنكاح بعد القبض وقد نقله  
المصنف عن شيخه بحثاً كما سنده كره  
لكن في الشربلالية عن المواهب  
التصريح بتقيد الكتابة بكونها  
قبل القبض فليجوز قلت ثم وقفت  
على البرهان شرح مواهب الرحمن  
فلم ار القيد المذكور قد بر (ثم  
يفسخ برضاها فيجوز له الوطى بلا  
استبراء) لزوال ملكه بالكتابة ثم  
يجدده بالتجيز لكن لم يحدث ملك  
حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء  
وهذه اسهل الحيل تاتر حانية  
(له امتان) لا يجتمعان نكاحاً  
(اختان) ام لا (قبلهما) فلو قبل  
او ووطى احداً منهما لم يحل له وطؤها  
وتقبيلها دون الاخرى (بشهوة)  
الشهوة في القلة لا تعتبر بل في المس  
والنظر ابن كمال (حرمنا عليه  
وكذلك) يحرم عليه (الدواعي  
كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج  
احداً منهما) عليه ولو بغبر فعله  
كاستيلاء كفار عليها ابن كمال  
(ملك) ولو لبعضها بأي سبب كان  
(أو نكاح) صحيح لا فاسد  
الا بالدخول (أو عتق) ولو لبعضها  
أو كتابة لانها تحرم فرجها بخلاف  
تدبير ورهن واجارة قلت والمستحب  
ان لا يجسها حتى تمضي حيضة على  
الحرمة كما بسطته في شرح المتقى



(وكره) تحريم القهستاني (تقبيل الرجل) ثم الرجل أويده أو شيئاً منه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند لقاء أو وداع فنية وهذا النوع من شهوة وأما على وجه البرجاء ترغيب الكل خائفة وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به إذا قصد البر أو أمن الشهوة كتقبيل وجهه فنية ونحوه (و) كذا (معانقته في أزار واحد) وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة في أزار واحد (ولو كان عليه قميص أو جبة سباج) بلا كراهة بالإجماع وصححه في الهداية وعليه المتون وفي الحقائق لو القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز بالإجماع (كالمصافحة) أي كما تجوز المصافحة لأنها سنة قديمة متواترة لقوله عليه الصلاة والسلام من صافح أخاه المسلم وحرل يده تنازلت ذنوبه واطلاق المصنف تبعا للدرر والكنز والوقاية والنقاية والجمع والمقتضى وغيرها يفيد جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقولهم أنه بدعة أي مباحة حسنة كما أفاده النووي في أذكاره وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح الجمع من أنها بعد العصر والعصر ليس بنقض توفيقاً له وفي القنية السنة في المصافحة بكتايبه وتمامه فيما علمته على الملتقي (ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وإن كان كل واحد منهما في جانب من الفراش) قال عليه الصلاة والسلام لا يفضى الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تفضى المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد

أمر أنه حتى تنقضي عدة المزية ومنها إذا رأى امرأة تزنى ثم تزوجها فإن الأفضل أن يستبرئ وهذا عندهما وأما عند محمد فلا يبطأ إلا بعد الاستبراء وهكذا الجواب فيمن تزوج امرأة الغير أو مدبرته أو أم ولد قبل العتق وكذا المولاهما كما في القهستاني عن النظم قليظ اه (قوله وأما على وجه البرجاء ترغيب الكل) قال الإمام العيني بعد كلام فعلم بإباحة تقبيل اليد والرجل والرأس والكشح كما علم من الأحاديث المتقدمة بإباحتها على الجهة وبين العينين وعلى الشفتين على وجه المبرة والأكرام اه ويأتي قريبا تمام الكلام على التقبيل والقيام (قوله وكذا معانقته) قال في الهداية ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أويده أو شيئاً منه أو يعانقه وذكر الطحاوي أن هذا قول أبي ح ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة لما روى أنه عليه السلام عاتق جعفر حين قدم من الحبشة وقبله بين عينيه ولهما ما روى أنه عليه السلام نهى عن المكامعة وهي المعانقة وعن المكامعة وهي التقبيل وما رواه محمد بن علي ما قبل التبريم قالوا الخلاف في المعانقة في أزار واحد أما إذا كان عليه قميص أو جبة لا بأس به بالإجماع وهو الصحيح اه وفي العناية ووفق الشيخ أبو منصور بين الأحاديث فقال المكروه من المعانقة ما كان على وجه الشهوة وعبر عنه المصنف بقوله في أزار واحد فإنه سبب يفضي إليها فأما على وجه البر والكرامة إذا كان عليه قميص واحد فلا بأس به اه وبه يظهر أن قوله لو عن شهوة في قول المصنف في أزار واحد أي ساتر لما بين السرة والركبة مع كشف الباقي وإن ما قبله عن أبي يوسف موافق لما في الهداية فافهم (قوله ولو كان عليه) أي على كل واحد منهما كما في شرح الجمع (قوله وفي الحقائق الخ) يعني عنه ما قد مناه قريبا عن الخائفة ط (قوله لقوله عليه السلام الخ) كذا في الهداية وفي شرحها للعيني قال النبي صلى الله عليه وسلم إن المؤمن إذا التقى المؤمن فسلم عليه وأخذ يده فصافحه تنازلت خطاياهما كما تنازل ورق الشجر رواه الطبراني والبيهقي (قوله كما أفاده النووي في أذكاره) حيث قال أعلم أن المصافحة مستحبة عند كل لقاء وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاة الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به فإن أصل المصافحة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال وفترطوا في كثير من الأحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي ورد الشرع بأصلها اه قال الشيخ أبو الحسن البكري وتقييده بما بعد الصبح والعصر على عادة كانت في زمنه والافعقب الصلوات كلها كذلك كذا في رسالة الشربلالي في المصافحة وتقل مثله عن الشمس الحانوتي وأنه أفتى به مستدلاً بعموم النصوص الواردة في مشروعيتها وهو الموافق لما ذكره الشارح من إطلاق المتون لكن قد يقال إن المواظبة عليها بعد الصلوات خاصة قد يؤدي إلى الجهلة إلى اعتقاد نسبتها في خصوص هذه المواضع وإن لها خصوصية زائدة على غيرها مع أن ظاهر كلامهم أنه لم يفعلها أحد من السلف في هذه المواضع وكذا قالوا بسنية قراءة السور الثلاث في الوتر مع الترتل أحيانا لا يعتد وجوبها وتقل في تبين المحارم عن الملتقط أنه تكره المصافحة بعد أداء الصلاة بكل حال لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ما صافحو بعد أداء الصلاة ولا نهان سنن الروافض اه ثم نقل عن ابن حجر من الشافعية أنها بدعة مكروهة لا أصل لها في الشرع وأنه ينهاها فاعلمها أولا ويعززانها ثم قال وقال ابن الحاج من المالكية في المدخل أنها من البدع وموضع المصافحة في الشرع إنما هو عند لقاء المسلم لا أخيه لا في أديار الصلوات فثبت وضعها الشرع يضعها فينهى عن ذلك ويرزق فاعله لما أتى به من خلاف السنة اه ثم اطال في ذلك فراجع (قوله وغيره في غيره) التمهيد الأول للنووي والثاني لكتاب الأذكار (قوله وعليه يحمل ما نقله عنه) أي عن النووي في شرحه على صحيح مسلم كما صرح به ابن ملك في شرح الجمع فافهم أقول وهذا الحمل بعيد جدا والظاهر أنه مبني على اختلاف رأي الأمام النووي في كتابيه وأنه في شرح مسلم قطر إلى ما يلزم عليه من المحذور وإلى أن ذلك بخصوصه غير ما ثور ولا سيما بعد ما قد مناه عن الملتقط من أنها من سنن الروافض والله أعلم (قوله وتمامه الخ) ونصه وهي الصاق صفحة الكف بالكف وأقبال الوجه بالوجه فأخذ الأصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض والسنة أن تكون بكتايبه وبغير حائل من ثوب أو غيره وعند اللقاء بعد السلام وأن يأخذ الأبهام فإن فيه عرفا ثبت المحبة كذا جاء في الحديث ذكره القهستاني وغيره اه (قوله مضاجعة الرجل) أي في ثوب واحد لا حاجز بينهما وهو المفهوم من الحديث الآتي وبه فسر الاتقاني المكامعة على خلاف ما مر عن الهداية



وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشرة سنين يجب التفريق بينهما بين أخيه وأخته وأمه وأبيه في بعض لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر وفي التنف إذا بلغوا سنا كذا في المجتبى وفيه الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالفعل والكافرة كالمسئلة عن أبي حنيفة لصاحب الحمام أن ينظر إلى العورة ووجته الختان وقيل في ختان الكبير إذا أمكنه أن يحتن نفسه فعل والام يفعل الآن لا يمكنه النكاح أو شراء الجارية والظاهر في الكبير أنه يحتن ويكفي قطع الاكثر (ولا بأس بتقبيل يد) الرجل (العالم) والمتورع على سبيل التبرك درر ونقل المصنف عن الجامع أنه لا بأس بتقبيل يد الحاكم المتدين (والسلطان العادل) وقيل سنة مجتبى (وتقبيل رأسه) أي العالم (اجود) كما في البرازية (ولا رخصة فيه) أي في تقبيل اليد (غيرهما) أي غير عالم وعادل هو المختار مجتبى وفي المحيط أن تعظيم اسلامه وأكرامه جائز وإن لنيل الدنيا كره (طلب من عالم أو زاهدان) يدفع اليه قدمه و (يمكنه من قدمه) ليقبله أجابه وقيل لا) يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى أو خدها عند اللقاء أو الوداع كما في القنية مقدما للتقبل قال (و) كذا ما يفعله الجهال من (تقبيل يده نفسه إذا لقي غيره) فهو (مكروه) فلا رخصة فيه وأما تقبيل يده صاحبه عند اللقاء فمكروه بالاجماع

وهل المراد أن يلتصق في ثوب واحد أو يكون أحدهما في ثوب دون الآخر والظاهر الأول يؤيده ما نقله عن مجمع النصارى متجردين وإن كان بينهما حائل فيكره تنزيها اه تأمل (قوله بين أخيه وأخته وأمه وأبيه) في بعض النسخ وبين بالواو وهكذا رأيت في المجتبى قال في الشرع ويفترق بين الصبيان في المضاجع إذا بلغوا عشر سنين ويحول بين ذكور الصبيان والنسوان وبين الصبيان والرجال فإن ذلك داعية إلى القنية ولو بعد حين اه وفي البرازية إذا بلغ الصبي عشر الأيام مع أمه وأخته وامرأة الأب امرأته أو جاريته اه فالمراد التفريق بينهما عند النوم خوفا من الوقوع في المحذور فإن الولد إذا بلغ عشر أعقل الجماع ولا ديانة له ترقه فرعا وقع على أخته أو أمه فإن النوم وقت راحة مهيج للشهوة وترفع فيه الثياب عن العورة من الفريقين فيؤدي إلى المحذور وإلى المضاجعة المحترمة خصوصا في أبناء هذا الزمان فانهم يعرفون الفسق أكثر من الكبار وأما قوله وأبيه اه فالظاهر أن المراد تفريقه عن أمه وأبيه بأن لا يتركاه ينام معهما في فراشهما لأنه ربما يطلع على ما يقع بينهما بخلاف ما إذا كان نائما وحده أو مع أبيه وحده أو البنت مع أمها وحدها وكذا لا يترك الصبي ينام مع رجل أو امرأة أجنبيين خوفا من القنية ولا سيما إذا كان صبيا فإنه وإن لم يحصل في تلك النومة شيء فينتقل به قلب الرجل أو المرأة فتحصل القنية بعد حين فلهذا در هذا الشرع الطاهر فقد حسم مادة الفساد ومن لم يحتط في الأمور يقع في المحذور وفي المثل لا تسلم الجزة في كل مرة (قوله كذا في المجتبى) الإشارة إلى ما في المتن وما بعده إلى هنا (قوله كالفعل) أي كالبالغ كما في التاترخانية أي في النظر إلى العورة والمضاجعة قوله والكافرة كالمسئلة) يحتمل أن يكون المراد أن نظر الكافرة إلى المسئلة كنظر المسئلة إلى المسئلة وهو خلاف الأصح الذي قدمه المصنف بقوله والذمية كالرجل الأجنبي في الأصح الخ ويحتمل أن يكون المراد أن الرجل ينظر من الكافرة كما ينظر من المسئلة ومقابلته ما في التاترخانية روى أنه لا بأس بالنظر إلى شعر الكافرة (قوله عن أبي حنيفة الخ) هذا غير المعتمد لما في شرح الوهبانية وينبغي أن يتولى طلي عورته بيده دون الخادم هو الصحيح لأن ما لا يجوز النظر إليه لا يجوز منه الا فوق الثياب وعن ابن مقاتل لا بأس أن يطل عورة غيره بالنورة كالختان ويغض بصره اه قلت وفي التاترخانية قال الفقيه أبو الليث هذا في حالة الضرورة لا غير (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله ووجته الختان فإنه مطلق يشمل ختان الكبير والصغير وهكذا أطلقه في النهاية كما قدمناه وأقره الشراح والظاهر ترجيحه ولذا عبر هنا عن التفصيل بتقبيل (قوله الآن لا يمكنه النكاح) كذا رأيت في المجتبى والصواب إسقاط لا بعد أن كما وجدته في بعض النسخ موافقا لما في التاترخانية وغيرها والمراد أن لا يمكنه أن يتزوج امرأة تحتنه أو يتركها أمة كذلك (قوله والظاهر في الكبير أن يحتن) الظاهر أن يحتن مبني للجهول أي يحتنه غيره فيوافق إطلاق الهداية تأمل (قوله ويكفي قطع الاكثر) قال في التاترخانية غلام ختن فلم تقطع الجلدة كلها فإن قطع أكثر من النصف يكون ختانا ولا فلا (قوله ونقل المصنف الخ) لا حاجة إليه لأنه داخل في قول المصنف بعد والسلطان أذهو من له سلطنة وولاية ط (قوله وقيل سنة) أي تقبيل يد العالم والسلطان العادل قال الشرنبلالي وعلمت أن من فساد الأحاديث سنيتها أو نذبه كما أشار إليه العيني (قوله أي العالم) ظاهره أن الاجود في السلطان اليد حفظا لا تبهية الامارة وليجوز ط (قوله اجود) لعل معناه أكثر ثوبا ط (قوله هو المختار) قدم عن الخانية والحقائق أن التقبيل على سبيل البر بلا شهوة جائز بالاجماع (قوله يدفع اليه قدمه) يغني عنه ما في المتن (قوله أجابه) لما أخرجه الحاكم أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرني شيئا ازداد به يقينا فقال اذهب إلى تلك الشجرة فادعها فذهب إليها فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك فجاءت حتى سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فرجعت قال ثم أذن له فقبل رأسه ورجليه وقال لو كنت امرأة أحدنا أن يسجد لأحدنا صرت المرأة أن تسجد لوجهها وقال صحيح الاسناد اه من رسالة الشرنبلالي (قوله كما يكره الخ) الأولى حذفه فإنه نقله سابقا عن القنية ط وهذا النوع شهوة كما مر (قوله مقدما للتقبل) أي الواقع في عبارة المصنف فإنه رمز له إلى كتاب ثم رمز بعده للأول (قوله قال) الظاهر أن الصغير لصاحب القنية ولم ارد فيها ثم ذكر الثانية والثالثة في المجتبى (قوله فهو مكروه) أي تحريما ويدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه ط (قوله فمكروه بالاجماع) أي إذا لم يكن صاحبه عالما ولا عادلا



(وكذا) ما يغفلونه من (تقبيل الأرض بين يدي العلماء) والعظماء فحرام والفاعل والراشي به اثنان لانه يشبه عبادة الوثن وهل يكفر ان على وجه العبادة والتعظيم كنسروان على وجه التحية لا وصار اثم امر تكبير الكبيرة وفي الملتقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهابية يجوز بل يندب القيام تعظيماً للقادم كما يجوز القيام ولو للقاري بين يدي العالم وسيجب نظاماً (قائداً) قبل التقبيل على نجسة اوجه قبله المودة للولد على الخد وقبله الرحمة لو اديه على الرأس وقبله الشفقة لاختبه على الجبهة وقبله الشهوة لمرأته أو امته على الفم وقبله التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبله الديانة للمعراج الأسود جوهره قلت وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قبل بدعة لكن روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ المصحف كل غداة ويسبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه وأما تقبيل الخبز فجوز الشافعية أنه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكرهه دوسه لا بوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الولية وقواعدنا لا تأباه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكينة واكرموه فان الله اكرمه

\*(فصل في البيع)\*

كره بيع العذرة (رجيع الآدمي خالصة لا يكره بل يصح بيع السرقة) أي الزبل خلافاً للشافعية (وصح بيعها) مخلوطة بتراب أو رماد غلب عليها في الصحيح

(كره بيع العذرة بل بها خالصة على ما صححه الزبلي وغيره خلافاً للصحيح الهداية فقد اختلف الصحيح

ولا قصد تعظيم اسلامه ولا اكرامه وسياق أن قبله يد المؤمن تحية توقيفاً بين كلامهم ولا يقال حالة اللقائ مستثناة لانا نقول حيث ندب فيها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم إلى المصافحة علم أنها تزيد عن غيرها في التعظيم فكيف لا تساويها سائحاتها (قوله ان على وجه العبادة أو التعظيم كفر الخ) تلحق لقولين قال الزبلي وذكر الصدر الشهيد أنه لا يكفر بهذا السجود لانه يريد به التحية وقال شمس الأئمة السرخسي ان كان لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر اه قال القهستاني وفي الظهيرية يكفر بالسجدة مطلقاً وفي الزاهدي الايماء في السلام إلى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الاثناسا للسلطان وغيره اه وظاهر كلامهم اطلاق السجود على هذا التقبيل (تمة) اختلفوا في سجود الملائكة قبل كان الله تعالى والتوجه إلى ادم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لا دم على وجه التحية والاكرام ثم نسخ بقوله عليه السلام لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لا أمرت المرأة أن تسجد لزوجها تارة خائفة قال في تبين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن عبادة له بل تحية واكراماً ولذا امتنع عنه ابليس وكان جائزاً فيما مضى كما في قصة يوسف قال أبو منصور الماتريدي وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة (قوله التواضع لغير الله حرام) أي اذلال النفس لنيل الدنيا والافتخار الجناح لمن دونه مأمور به سيد الانام عليه الصلاة والسلام يدل عليه ما رواه البيهقي عن ابن مسعود رضي الله عنه من خضع لغني ووضع له نفسه اعطاه ماله وطعمه ما قبله ذهب ثلثا مروءته وشطريته (قوله يجوز بل يندب القيام تعظيماً للقادم الخ) أي ان كان ممن يستحق التظيم قال في القنية قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيماً وقيام قارئ القرآن لمن يجيء تعظيماً يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وفي مشكل الآثار القيام لغيره ليس بكمروه لعينه انما المكروه محبة القيام لمن يقام له فان قام لمن لا يقام له لا يكره قال ابن وهبان أقول وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك أي القيام لما يورث تركه من الحقد والبغضاء والعداوة سيما اذا كان في مكان اعتد فيه القيام وما ورد من التوعد عليه في حق من يحب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم اه قلت يؤيده ما في العناية وغيره من الشيخ الحكيم أبي القاسم كان اذا دخل عليه غني يقوم له ويعظمه ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم فقيل له في ذلك فقال الغني يتوقع مني التظيم فلو تركته لتضرروا الفقراء والطلبة انما يطعمون جواب السلام والكلام مهم في العلم وتمام ذلك في رسالة الشربلالي (قوله تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبله الديانة ط وفي الدر المنقي واختلف في تقبيل الركن اليماني فقيل سنة وقيل بدعة (قوله ومنشور ربي) قال في القاء وس المنشور الرجل المنتشر الامر وما كان غير محتوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربي ففيه تجريد عن بعض المعنى ط (قوله وقواعدنا لا تأباه) قال في الدر المنقي وحينئذ فيراد على السنة ستة أيضاً بدعة مباحة أو حسنة وسنة لعالم وعادل مكروه لغيرهما على المختار وحرام للأرض تحية وكفر لها تعظيماً كما مر اه تأمل (قوله وجاء الخ) قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراسي في الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الخبز والقمح بالسكين كما تقطع الاعاجم والمن انهم شوه نهشاً قال الصغاني موضوع اه وفي المنجبي لا يكره قطع الخبز والقمح بالسكين اه والله تعالى أعلم

\*(فصل في البيع)\*

\*(قوله كره بيع العذرة) بفتح العين وكسر الذا القهستاني والكرهية لا تقتضي البطلان لكن يؤخذ من مقابلته بقوله وصح مخلوطة ان بيع الخالصة باطل وبه صرح القهستاني وفي الهداية اشارة اليه ونقله في الدر المنقي عن البرجندی عن الخزانه وقال وكذا بيع كل ما انفصل عن الآدمي ككسرة وظهر لانه جزء الآدمي ولذا وجب دفنه كما في الترتاشي وغيره (قوله هل يصح بيع السرقة) بالكسر معرب سرقة بالفتح ويقال سرقة بالميم (قوله أي الزبل) وفي الشربلالية هو رجيع ماسوى الانسان (قوله غلب عليها) كذا فيده في موضع من المحيط والكافي والظهيرية وأطلقه في الهداية والاختيار والمحيط فاما أن يحمل المطلق على المقيّد أو يحمله على الرواية أو على الرخصة والاستحسان لكن في زيادات العتاني ان المطلق يجري على إطلاقه الا اذا قام دليل التقييد نصاً أو دلالة فاحفظه فانه للقبضه ضروري قهستاني (قوله في الصحيح) قيد لقوله وصح بيعها مخلوطة وعبارة من الاصلاح وصح في الصحيح مخلوطة وعبارة



شرحه قال في الهداية وهو المروي عن محمد وهو الصحيح اه فافهم (قوله وفي الملتقى الخ) الظاهر انه أشار  
 بتقله الى أن تصحيح الانتفاع بالخلاصة تصحيح لجواز بيعها أيضا وقوله فافهم تنبيه على ذلك (قوله  
 من غن خمر) بأن باع الكافر خمرًا واخذ ثمنها وقضى به الدين (قوله لصحة بيعه) أي بيع الكافر الخمر  
 لانها مال مستقوم في حقه فذلك الثمن فيحل الاخذ منه بخلاف المسلم لعدم تقويمها في حقه فبقى الثمن على ملك  
 المشتري (قوله باعه مسلم) عدل عن قول الزيلعي باعه هو ليشمل ما اذا كان البائع هو المسلم الميت أو مسلم  
 غيره بالوكالة عنه (قوله كما بسطه الزيلعي) حيث قال لانه كالمغصوب وقال في النهاية قال بعض مشايخنا  
 كسب المغنية كالمغصوب لم يحل أخذه وعلى هذا قالوا الوثامات الرجل وكسبه من بيع الباذق أو الظلم  
 أو أخذ الرشوة يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو أولى بهم ويردونها على أربابهم ان عرفوهم والا  
 تصدقوا بها لان سبيل الكسب الخبيث التصديق اذا تعذر الرد على صاحبه اه لكن في الهندية عن المنتقى  
 عن محمد في كسب النائحة وصاحب طبل أو من مارلو أخذ بلا شرط ودفعه المالك برضاه فهو حلال ومثله  
 في المواهب وفي التاترخانية وما جمع السائل من المال فهو خبيث (قوله وفي الاشياء الخ) قال الشيخ عبد  
 الوهاب الشعراني في كتاب المنز وما نقل عن بعض الحنفية من ان الحرام لا يتعدى الى ذمتين سالت عنه الشهاب  
 ابن الشلبى فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك أما من رأى المكاس يأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه  
 آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر فهو حرام اه وفي الذخيرة سئل أبو جعفر عن اكل كسب ماله من أمر السلطان  
 والغرامات المحترمة وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال أحب الى في دينه أن لا يأكل  
 وبيعه حكما ان لم يكن غصبا أو رشوة اه وفي الخاتمة امرأة زوجها في أرض الجور اذا أكلت من طعامه  
 ولم يكن عينه غصبا أو اشتري طعاما أو كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من ذلك والاثم على  
 الزوج اه سموى (قوله مع العلم) أما بدونه ففي التاترخانية اشترى جارية أو ثوبا وهو لغير البائع فوطئ  
 أو لبس ثم علم روى عن محمد ان الجماع واللبس حرام الا انه وضع عنه الاثم وقال أبو يوسف الوطئ حلال  
 ما جور عليه وعلى الخلاف لو تزوج ووطئها فبان انها منكوحه الغير (قوله الا اذا علم ربه) أي رب المال  
 فيجب على الوارث رده على صاحبه (قوله وهو حرام مطلقا على الورثة) أي سواء علموا أربابهم اولافان  
 علموا أربابهم ردوه عليهم والاتصدقوا به كما قدمناه انتفاع الزيلعي أقول ولا يشك ذلك بما قدمناه انتفاع  
 الذخيرة والخاتمة لان الطعام أو الكسوة ليس عين المال الحرام فانه اذا اشترى به شيئا يحل أكله على  
 تفصيل تقدم في كتاب الغصب بخلاف ما تركه ميراثا فانه عين المال الحرام وان ملكه بالتبض والخلط عند  
 الامام فانه لا يحل له التصرف فيه قبل ادائه نعمانه وكذلك الوارثه ثم الظاهر ان حرمة على الورثة في الديانة  
 لا الحكم فلا يجوز لوصي القاصر التصديق به ويضمنه القاصر اذا بلغ تأمل (قوله فتدبه) أشار به الى ضعف  
 ما في الاشياء ط (قوله وجاز تحلية المصحف) أي بالذهب والنقش خلافا لابي يوسف كما قدمناه (قوله كما  
 في نقش المسجد) أي ما خلا محرابه أي بالحص وماء الذهب لان مال الوقف وضمن متوليه لو فعل الا اذا فعل  
 الواقف مثله كما مر قبل الوتر والنوافل وكره بعضهم نقش حائط القبلة ويجوز حفره في مسجد لولا ان ربه  
 أصلا وفيه نفع من كل وجه ولا يضمن الحافر لما حفر وعليه الفتوى كما أفاده ط عن الهندية (قوله وتعييره)  
 هو جعل العواشر في المصحف وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات عنابة (قوله أي اظهار اعرابه)  
 تفسير للنقط قال في القاموس نقط الحرف اعجمه ومعلوم ان الابعام لا يظهر به الاعراب انما يظهر بالشكل  
 فكانهم ارادوا ما يعمله أفاده ط (قوله وبه يحصل الرفق الخ) أشار الى أن ما روى عن ابن مسعود جردوا  
 القرآن كان في زمنهم وكم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان كما بسطه الزيلعي وغيره (قوله وعلى هذا)  
 أي على اعتبار حصول الرفق (قوله ونحوها) كالسجدة ورموز التجويد (قوله لا بأس بكواغداخبار)  
 أي يجعلها غلافا للمصحف ونحوه والظاهر أن المراد بالاعراب التواريخ دون الاحاديث (قوله ويكره  
 تصغير مصحف) أي تصغير حجمه وينبغي أن يكتبه باحسن خط وأبينه على أحسن ورق وأيضه باخف قلم وأبرق  
 مداد ويفرج السطور ويغتم الحروف ويغتم المصحف اه قنية (قوله ونحوه) الذي في المنع ونحوه  
 في الهندية ولا يجوز ان شيء في كغذفيه مكتوب من الذقه وفي الكلام الاولى أن لا يشعل وفي كتب الطب

وفي الملتقى ان الانتفاع كالبيع أي  
 في الحكم فافهم (وجاز اخذ دين  
 على كافر من غن خمر) لصحة بيعه  
 (بخلاف دين على المسلم) لبطلانه  
 الا اذا وكل ذميا يبيعه فيجوز عنده  
 خلافا له ما وعلى هذا الوثامات مسلم  
 وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل  
 لورثته كما بسطه الزيلعي وفي  
 الاشياء المحترمة تنقل مع العلم  
 الا للوارث الا اذا علم ربه قلت  
 ومر في البيع الفاسد لكن في  
 المجتبى مات وكسبه حرام فالمراث  
 حلال ثم روى وقال لا تأخذ بهذه  
 الرواية وهو حرام مطلقا على  
 الورثة فتنبه (و) جاز تحلية  
 المصحف (لما فيه من تعظيمه كما في نقش  
 المسجد) وتعييره ونقطه (أي اظهار  
 اعرابه وبه يحصل الرفق جذا  
 خصوصا للجمع فيستحسن وعلى هذا  
 لا بأس بكتابة أسامي السور وعدة  
 الآي وعلامات الوقف ونحوها  
 فهي بدعة حسنة درر وقينة وفيها  
 لا بأس بكواغداخبار ونحوها  
 في مصحف وتفسير وفقه وتكره في  
 كتب نجوم وأدب ويكره تصغير  
 مصحف وكتابه بقلم دقيق يعني  
 تزيتها ولا يجوز ان شيء في كغذ  
 فقه ونحوه وفي كتب الطب يجوز



يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي عليه السلام يجوز محو ما يلف فيه شيء ومحو بعض الكتابة بالريق  
وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو كاسم الله تعالى أو كغيره ط  
(قوله ويجاز دخول الذي مسجدا) ولو جنبنا كما في الاشباه وفي الهندية عن التمه بـ كره للمسلم الدخول  
في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول اه وانظر  
هل المستأمن ورسول اهل الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد  
ثقف في المسجد جوازه ويجوز ط (قوله مطلقا) أي المسجد الحرام وغيره (قوله قلنا) أي في  
الجواب عما استدلل به المانعون وهو قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكره مأخوذ من الحواشي  
السعدية (قوله تكويني) نسبة الى التكوين الذي هو صفة قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند  
الماز يذية فعني لا يقربوا الا يخلق الله فيهم القربان ومثال الامر التكوين ان يتباطوا عا وكرها ومثال الامر  
التكيني ويقال له التدوين ايضا فموا الصلاة والفرق أن الامتثال لا يتخلف عن الاول عقلا بخلاف  
الثاني اه ح وحاصله انه خبر مني في صورة النهي تأدل (قوله لا تكيني) بناء على أن الكفار ليسوا  
مخاطبين بالفروع (قوله وقد جوز الخ) هذا انما يحسن لو ذكر دليل الشافعي الذي من جلته ولأن  
الكافر لا يتخلو عن الجناية فوجب تنزيه المسجد عنه وحاصل كلامه أن هذا الدليل لا يتم لانه قد جوز الخ ط  
(قوله فعني لا يقربوا الخ) تفريع على قوله تكويني وهو ظاهر فانه لم ينقل أنهم بعد ذلك اليوم حجوا واعتمروا  
عراة كما كانوا يفعلون في الجاهلية فانهم قال في الهداية ولنا ما روى انه عليه السلام انزل وقد ثقف في مسجده  
وهم كفار ولان الخبث في اعتقادهم فلا يؤدى الى تلاوث المسجد والاية محمولة على الحضور واستيلاء  
واستعلاء أو طائفتين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية اه أي فليس الممنوع نفس الدخول يدل عليه  
ما في صحيح البخاري باسناده الى جدي بن عبد الرحمن بن عوف أن ابا هريرة اخبره أن ابا بكر الصديق رضي الله  
تعالى عنه ما بعته في الحجة التي أمره فيها النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس  
الا لا يجزئ بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان اتقاني (قوله عام تسع) بالجرب دل من عامهم ط  
(قوله ونادى على هذه السورة) كذا في كثير من النسخ التي رأيتها وفي نسخة ونادى على بعيره بسورة  
براءة وهي التي كتب عليها ط وقال ان المنادى على البعير بآيتين من أول سورة براءة هو على كرم الله  
وجهه وقد أرسله عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلحقه والحكمة في ذلك ليكون الأمر من أهل بيته عليه  
السلام اه (قوله ولا تنس ما ترفي فصل الجزية) حيث قال وأما دخوله المسجد الحرام فذكر في السير  
الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف الامام محمد رحمه الله تعالى والظاهر أنه أورد  
فيه ما استقر عليه الحال اه أقول غايته أن يكون ما في السير الكبير هو قول محمد الذي استقر عليه رأيه ولذا  
ذكره الشارح أنشاع الشافعي واحمد وما ذكره أصحاب المتن هنا مبني على قول الامام لان شأن المتن  
ذلك غالباً تأمل هذا وذكر الشارح في الجزية ايضا أنهم يمنعون من استيطان مكة والمدينة لانهم من ارض  
العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض العرب ديشان ولو دخل تجارة جاز ولا يطيل اه (قوله  
وجاز عبادته) أي عبادة مسلم ذميا نصرانيا او يهوديا لانه نوع بر في حقهم وما نهى عن ذلك وصح أن  
النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهود يامرض بجواره هداية (قوله وفي عبادة الجوسى قولان) قال في العناية  
فيه اختلاف المشايخ فمنهم من قال به لانهم من أهل الذمة وهو المروى عن محمد ومنهم من قال هم ابعد عن  
الاسلام من اليهود والنصارى الا ترى انه لا تباح ذبيحة الجوس ونكاحهم اه قلت وظاهر المتن كالماتقي  
 وغيره اختيار الاول لارجاعه الضمير في عبادته الى الذي لم يقل عبادة اليهودي والنصراني كما قال  
القنذوري وفي النوادر جاريه يودي او مجوسى مات ابن له أو قريب ينبغي أن يعزى به ويقول أخلف الله عليك  
خبرامنه وأصلك وكان معناه أصلك الله بالاسلام يعني رزقك الاسلام ورزقك ولدا مسلما كفاية  
(قوله ويجاز عبادة فاسق) وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب الملتقط يكره المشهور المقتدى به الاختلاط  
برجل من أهل الباطل والشر لا بقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين الناس ولو كان رجلا لا يعرف يداريه  
ليدفع الظلم عن نفسه من غير انهم فلا بأس به اه (تنبيه) من العبادة المكروهة اذا علم أنك تنقل على المريض

(و) جاز (دخول الذي مسجدا)  
مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه  
شعبه والشافعي واجد في المسجد  
الحرام قلنا النهي تكويني لا تكيني  
وقد جوزوا عبور عابر السيل  
جنبوا حينئذ فعني لا يقربوا  
لا يحجوا ولا يعتمروا عراة بعد حج  
عامهم هذا عام تسع حين أمر  
الصديق ونادى على هذه السورة  
وقال الا لا يحج بعد عامنا هذا  
مشرك ولا يطوف عريان رواه  
الشيخان وغيرهم فليحفظ قلت  
ولا تنس ما ترفي فصل الجزية (و)  
جاز (عبادته) بالاجماع وفي عبادة  
الجوسى قولان (و) جاز (عبادة  
فاسق) على الاصح لانه مسلم  
والعبادة من حقوق المسلمين



فلا تعدد فقد قيل بحالة الثقل حتى الروح ولا تنقل على المريض ولا تنقل رأسك ولا تنقل ما علمت أنك على هذه الحالة الشديدة بل هو على المرض وطبيب قلبه وقل له أرا في خبرنا أو يل واذكر له ما يزيد رجاءه في رجعة الله تعالى مشوبا بشئ من التخويف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه الا اذا طلبه وقل له اذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا جاء عن السلف ولا تنقل له أوص فانه من أعمال الجهال اه مجتبى ط (قائدة) يتشائم الناس في زماننا من العبادة في يوم الاربعاء فينبغي تركها اذا كان يحصل للمريض بذلك ضرر ورأيت في تاريخ الهجر في ترجمة الشيخ فتح الله البيلوني أنه قال \* السبت والاثني والاربعاء تجنب المرضي بها أن تزار في طيبة يعرف هذا فلا \* تغفل فان العرف على المنار قال المحبي قلت هذا عرف مشهور لكن ورد في السنة ما يرد السبت منه فقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يفقد اهل قبا يوم الجمعة فيسأل عن المفقود فيقال له انه مريض فيذهب يوم السبت لزيارته تأمل (قوله وجاز خصاء البهائم) عبر في الهداية بالاختصاص والصواب ما هنا كما في النهاية وهو نزاع الخصية ويقال خصى ومخصى (قوله قيل والفرس) ذكر خمس الاغنة الحلواني أنه لا بأس به عند أصحابنا واذكر شيخ الاسلام أنه حرام ط (قوله وقيدوه) أي جواز خصاء البهائم بالمنفعة وهي ارادة سمنها أو منعها عن الهض بخلاف بني آدم فانه يراد به المعاصي فيحرم أفاده الاتقاني عن الطحاوي (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للعلامة وثقب اذن الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير انكار ولا بأس بكى الصبيان لدا اتقاني والهرة المؤذية لا تضرب ولا تعرك اذنها بل تدبج به ~~بين~~ حاد ولو مات حامل واكبر رأيتهم ان الولد حتى شق بطنها من الجانب الايسر وبالعكس قطع الولد اربا ربا تاريخية (قوله للتداوى) أي من مرض او هزال مؤذاه لا تنفع ظاهر كالتقوى على الجماع كما قدمناه ولا للسن كما في العناية (قوله ولولو للرجل) الاولى ولو المرأة (قوله وجوزته في النهاية الخ) ونصه وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوى اذا أخبره طبيب من علم ان شفاء فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوى فيه وجهان كذا ذكره الامام الترمذي اه قال في الدر المنثور بعد نقله ما في النهاية وأقره في المنع وغيرها وقدمنا في الطهارة والرضاع أن المذهب خلافه اه (قوله وفي البرازية الخ) ذكره في النهاية عن الذخيرة أيضا (قوله نفي الحرمة عند العلم بالشفاء) أي حيث لم يقم غيره مقامه كما مر وحاصل المعنى حينئذ ان الله تعالى أذن لكم بالتداوى وجعل لكل داء دواء فاذا كان في ذلك الدواء شئ محرم ما وعلمتم به الشفاء فتدروا ان حرمة استعماله لانه تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم (قوله دل عليه الخ) أقول فيه نظر لان اساعة اللقمة بالخمر وشربه لازالة العطش احيا لنفسه متحقق النفع ولذا يأنى بتركه كما يأنى بترك الاكل مع القدرة عليه حتى يموت بخلاف التداوى ولو غير محرم فانه لو تركه حتى مات لا يأنى كما نصوا عليه لانه مظنون كما قدمناه تأمل (قوله وقدمناه) أي اول المحظور والاباحة حيث قال الاكل للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام او ميتة او مال غريب وان نكته فرض اه (تنبيه) لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل فيقطع الاكلة ونحوه كذا في التاترخانية وسيأتي تمامه في آخر كتاب الاشربة (قوله وجاز رزق القاضي) الرزق بالكسر ما ينتفع به وبالفتح المصدر قاموس (قوله والالم يحل) قال في النهاية واما اذا كان حراما جاع يبطل لم يحل اخذه لان سبيل الحرام والغصب رده على اهله وليس ذلك بمال عامة المسلمين اه أقول ظاهر العلة أن اهله معلومون فحرمة الاخذ منه ظاهرة فان لم يعلموا فهو كاللقطة يوضع في بيت المال ويصرف في مصارف اللقطة فقد صرح حوافي الهداية والرشوة للقضاء ونحوهم أنها ترد على أربابها ان علموا والا وكانوا بعيدا حتى تعذر الرد في بيت المال فيكون حكمه حكم اللقطة كما تقدم في كتاب القضاء تأمل (قوله في كل زمان) متعلق بتقدير أوبى كفيه أي يقدر بقدر كفايته في كل زمان لان الموتة تختلف باختلاف الزمان (قوله ولو غنيا في الاصح) عبارة الهداية ثم القاضي اذا كان فقيرا فالأفضل بل الواجب الاخذ لانه لا يمكنه اقامة فرض القضاء الا به اذا اشتغال بالكدس يقعه عن اقامته وان كان غنيا فالأفضل الامتناع على ما قيل رفقائيت المال وقيل الاخذ وهو الاصح صيانة للقضاء عن الهوان ونظر المولى بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا تعذر اعادته اه (قوله وهذا لو بلا شرط الخ) بأن تقلد القضاء ابتداء من غير شرط ثم رزقه الوالي كفايته اما ان قال ابتداء

قوله كان يفقد يحتمل أنه من الفقد  
ويحتمل أنه بمعنى يتفقد أي يسأل  
عنهم

(و) جاز (خصاء البهائم) حتى  
الهرة وأما خصاء الأدمى فحرام  
قيل والفرس وقيدوه بالمنفعة  
والاخفام (وانزاء الجيرة على  
الخليل) كعكسه قهستاني  
(والحقنة) للتداوى ولولو للرجل  
بطاهر لا بنجس وكذا كل تداوى  
لا يجوز الا بطاهر وجوزته في  
النهاية بمحرم اذا أخبره طبيب  
مسلم ان فيه شفاء ولم يجد مباحا  
يقوم مقامه قلت وفي البرازية  
ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام  
ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم  
عليكم نفي الحرمة عند العلم بالشفاء  
دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخمر  
وجواز شربه لازالة العطش اه وقد  
قدمناه (و) جاز (رزق القاضي)  
من بيت المال لوبيت المال حلالا  
جمع بحق والالم يحل وعبر بالرزق  
لفيد تقديره بقدر ما يكفيه وأهله  
في كل زمان ولو غنيا في الاصح  
وهذا لو بلا شرط ولو به كالأجرة  
فحرام لان القضاء طاعة



فلم تجز كسائر الطاعات قلت وهل  
يجري فيه كلام المتأخرين يحرر  
(و) جاز (سفر الامة وام الولد)  
والمكاتب والمبعض (بلا محرم)  
هذا في زمانهم أما في زماننا فلا  
لغلبة اهل الفساد وبه يفتي ابن  
كمال (و) جاز (شراء مالا بدينار للصغير  
منه ويبيع) اي بيع مالا بدينار للصغير  
منه (لا خ وعم وام ومملوك هو  
في حجرهم) اي في كفهم والا لا (و)  
جاز (اجارته لامة فقط) لو في حجرها  
وكذا الملتقط على الاصح كذا  
عزاه المصنف لشرح المجمع ولم  
اره فيه وبأني متنا مينا فيه فتنبه  
وكذا العمه عند الثاني خلافا  
للتالث ولو أجر الصغير نفسه لم يجز  
الا اذا فرغ العمل لتحصنه نفعا  
فوجب المسمى وصح اجارة أب وجد  
وقاض ولو بدون اجر المثل في  
الصحيح كما يعلم من الدرر فبسر (و)  
جاز (بيع عصير) غيب (من) يعلم  
انه (يتخذ خرا) لان المعصية  
لا تقوم بعينه بل بعد تغيره وقيل  
يكروه لاعائه على المعصية ونقل  
المصنف عن السراج والمشكلات  
أن قوله من أي من كافر ما يبعه  
من المسلم فيكره ومثله في الجوهره  
والباقى وغيرهما زاد التهستاني  
معزى الثانية أنه يكره بالاتفاق  
(بجلاف بيع امرء عن يلو ط به  
وبيع سلاح من اهل الفتنه) لان  
المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة  
في مسألة الامرء معترج بهافي  
بيوع الخانية وغيرها واعتمده  
المصنف على خلاف مافي الزيلعي  
والعيني وان أقره المصنف في باب  
البغاة قلت وقد مناعته معزيا  
لشهران ما قامت المعصية بعينه  
بكره ببعه تحريما والا فتنزيها

انما قبل القضاء ان رزقي الوالى كذا بمضاهية قضاء والا فلا قبل فهو باطل لانه استبحار على الطاعة اه  
كفاية (قوله فلم تجز) اي الاجرة عليه اي لم يجز اخذها (قوله يحرر) أقول قد مناعته في كتاب  
الاجارات بما لا مزيد عليه وينبأ أن كلام المتأخرين ليس عاما في كل طاعة بل فيما فيه ضرورة كتعليم القرآن  
والفقه والامامة والاذان (قوله وجاز سفر الامة) لان الاجانب في حق الاماء فيما يرجع الى النظر والمس  
بمنزلة المحارم هداية (قوله وام الولد الخ) عطف خاص على عام قال الزيلعي وأم الولد أمة لقيام الرق فيها  
وكذا المكاتب لانها مملوكة الرقبة وكذا معتقة البعض عند أبي حنيفة لانها كالمكاتب عنده اه وفيه اشارة  
الى أن الحر لا تسافر ثلاثة ايام بلا محرم واختلف فيما دون الثلاث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي  
والمعتوه غير محرمين كما في المحيط قهستاني (قوله وجاز شراء مالا بدينار للصغير منه) كالنفقة والكسوة  
واستبحار النظر من (قوله في حجرهم) بفتح الحاء وكسر هاء مخ (قوله لشرح المجمع) أي لابن ملك  
(قوله ولم أره فيه) بل الذي فيه بعد قول المجمع ويسل في صناعة ولا يؤجره في الاصح مانعه قيد به احترازا  
عن رواية القدوري من أن اجارته جائزة كاجارة الام الصغير لان فيها صونا عن الفساد ~~بكونه~~ مسغولا بعمل  
وجه الرواية الاولى ان الملتقط لا يملك اتلاف منافع فلا يؤجره كالم بخلاف الام لانها تملك اتلاف منافع  
مجانا فتملكه بعوض اه ومثله في شرحه على الوقاية نعم ذكر الزيلعي ان رواية القدوري أقرب أقول  
قد علمت أن الاصح خلافها كما صرح به في المجمع والوقاية والهداية وغيرهما من كتاب النقيض ووقع في الهداية  
هنا اضطراب (قوله وكذا العمه) أي لم الصغير وهذا بناء على مافي بعض نسخ المنح ونصه وان كان الصغير  
في يد الم فآجره صح لانه من الحفظ وهذا عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح اه وفي نسخة معصية كسط الضمير  
من قوله فآجره وأبدله بقوله فآجرته امه وهذا هو الموافق لما في التبيين والشرى بلالية لكن رأيت في النهاية  
عن جامع الترمذي مانه والام لو آجرته يجوز اذا كان في حجرها وكذا ذوالرحم المحرم منه اه فراجع  
وفي ٢٧ من جامع الفصولين لو لم يكن له أب ولا جد ولا وصي فآجره ذوالرحم محرم هو في حجره صح ولو في حجر  
ذو رحم محرم فآجره اخر اقرب كآلولة أم وعمه وهو في حجر عمته فآجرته امه صح عند أبي يوسف لا عند محمد ولين  
آجره قبض أجرته اه (قوله لم يجز) أي لم يلزم كفاية لانه مشوب بالضرر زيلعي (قوله وصح اجارة أب  
وجد) وكذا تصح اجارة وصيهما بخلاف وصي القاضي حوى وهو خلاف ظاهر عبارة الدرر فراجعها  
عندها الشارح في كتاب الوصايا من المسائل الثمانية التي خالف فيها وصي الاب وصي القاضي (قوله  
كما يعلم من الدرر) أي صريحها وعبارتها وفي فوائد صاحب المحيط اذا آجر الاب أو الجد أو القاضي الصغير  
في عمل من الاعمال قبل انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا آجره أحد هم بأقل منه لم يجز  
والصحيح أنه تجوز الاجارة ولو بأقل اه ومثله في المنح قال في الشرى بلالية ولو حل الاقل على الغن اليسير  
دون الفاحش انتفت الخفاقة (قوله وجاز) أي عنده لا عندهما بيع عصير غيب أي معصوره المستخرج  
منه فلا يكره بيع الغن والكرم منه بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع الغن على الخلاف  
قهستاني (قوله من يعلم) فيه اشارة الى انه لو لم يعلم لم يكره بلا خلاف قهستاني (قوله لا تقوم بعينه  
الخ) يؤخذ منه ان المراد بما لا تقوم المعصية بعينه ما يحدث له بعد البيع وصف آخر يكون فيه قيام  
المعصية وان ما تقوم المعصية بعينه ما توجد فيه على وصفه الموجود حالة البيع كالا مرد والسلاح ويأتي  
تمام الكلام عليه (قوله اما يبعه من المسلم فيكره) لانه اعانة على المعصية قهستاني عن الجواهر  
أقول وهو خلاف اطلاق المتون وتعليل الشروح بما مر وقال ط وفيه أنه لا يظهر الا على قول من قال  
ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والاصح خطا بهم وعليه فيكون اعانة على المعصية فلا فرق بين المسلم  
والكافر في بيع العصير منهما قدبر اه ولا يرد هذا على الاطلاق والتعليل المار (قوله على خلاف  
مافي الزيلعي والعيني) ومثله في النهاية والى كفاية عن اجارات الامام السرخسي (قوله معزى بالتهر)  
قال فيه من باب البغاة وعلم من هذا أنه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنيسة والكباش  
النطوح والحمامة الطيارة والعصير والخشب عن يتخذ منه المعازف ومافي بيوع الخانية من أنه يكره بيع  
الامرء من قاسق يعلم انه يعصى به مشكل والذي جزم به الزيلعي في الحظر والاباحة أنه لا يكره بيع جارية ممن



بأنها في دبرها أو بيع غلام من لوطي وهو الموافق لما مر وعندي أن ما في الخائنة محمول على كراهة التزويج وهو الذي تطمئن إليه النفوس إذ لا يشكل أنه وإن لم يكن معينا أنه متسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا أه وفي حاشية الشلبي على المحيط اشترى المسلم الفاسق عبد امردوس كان من يعتاد اتيان الامردوس يجبر على بيعه (قوله فليحفظ توفيقا) بأن يحمل ما في الخائنة من اثبات الكراهة على التزويج وما في الزيلعي وغيره من نفيها على التحريم فلا مخالفة وأقول هذا التوفيق غير ظاهر لانه قدّم أن الامردوس مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا عين أن تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التزويج وإنما مبنى كلام الزيلعي وغيره على أن الامردوس مما تقوم المعصية بعينه كما يظهر من عبارته قريبا عند قوله وجاز اجارة بيت (قوله وجاز تعمير كنيسة) قال في الخائنة ولو أجرة نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل (قوله وحل خردى) قال الزيلعي وهذا عنده وقالا هو كروه لانه عليه الصلاة والسلام لعن في الخمر عشرة وعدهم جاهلها وله أن الاجارة على الحل وهو ليس بمعصية ولا سبب لها وإنما تحصل المعصية بفعل فاعل مختار وليس الشرب من ضرورات الحل لان حملها قد يكون للاراقة أو لتخفيف فصار كما إذا استأجره لعصر العنب أو قطعه والحديث محمول على الحل المقرون بقصد المعصية اه زاد في النهاية وهذا قياس وقولهما استحسان ثم قال الزيلعي وعلى هذا الخلاف لو أجرة دابة لينقل عليها الخمر أو أجرة نفسه ليرعى له الخنازير يطيب له الاجر عنده وعندهما يكره وفي المحيط لا يكره بيع الزنا من النصراني والقلنسوة من المجوسي لان ذلك اذلال لهما وبيع المكعب المنفض للرجل ان يلبسه يكره لانه اعانة على لبس الحرام وان كان اسكافا أمره انسان أن يتخذ له خفا على زى المجوس او الفسقة أو خياطاً أمره أن يتخذ له ثوبا على زى الفساق يكره له أن يفعل لانه سبب التشبه بالمجوس والفسقة اه (قوله لا عصرها) لقيام المعصية بعينه فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لأن المعصية لا تقوم بعينه ط وهو مناف أيضا لما قد مناه عن الزيلعي من جواز استجاره لعصر العنب أو قطعه ولعل المراد هنا عصر العنب على قصد الخمرية فان عين هذا الفعل معصية بهذا القصد ولذا أعاد الضمير على الخمر مع أن العصر للعنب حقيقة فلا ينافي ما مر من جواز بيع العصر واستجاره على عصر العنب هذا ما ظهر لي قتأمل (قوله وجاز اجارة بيت الخ) هذا عنده أيضا لان الاجارة على منفعة البيت وهذا يجب الاجر مجرد التسليم ولا معصية فيه وإنما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار فينقطع نسبه عنه فصار كبيع الجارية ممن لا يستبرئها أو بآتيها من دبر وبيع الغلام من لوطي والدليل عليه أنه لو أجرة للسكنى جاز وهو لا يبتله من عبادته فيه اه زيلعي وعيني ومثله في النهاية والكفاية قال في المنح وهو صريح في جواز بيع الغلام من اللوطي والمنقول في كثير من الفتاوى أنه يكره وهو الذي عولنا عليه في المختصر اه أقول هو صريح أيضا في أنه ليس مما تقوم المعصية بعينه ولذا كان ما في الفتاوى مشكلا كما مر عن النهر إذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصر فكأن ينبغي المصنف التعويل على ما ذكره الشراح فانه مقدم على ما في الفتاوى نعم على هذا التعليل الذي ذكره الزيلعي يشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه وبين ما لا تقوم بعينه فان المعصية في السلاح والمكعب المنفض ونحوه إنما هي بفعل الشاري فليأتا في وجه الفرق فانه لم يظهر لي ولم أر من يبه عليه نعم يظهر الفرق على ما قدمه الشارح تبعا لغيره من التعليل لجواز بيع العصر بأنه لا تقوم المعصية بعينه بل بعد تغيره فهو كبيع الحديد من أهل القنسة لانه وإن كان يعمل منه السلاح لكن بعد تغيره أيضا إلى صفة أخرى وعليه يظهر كون الامردوس مما تقوم المعصية بعينه كما قد مناه فليأتا في (قوله وأما الأمصار) الانسب في التعبير كالأمصار الخ ط (قوله فلا يمكنون) أي من اتخاذ البيع والكائس واظهار بيع الخمر ونحو ذلك (قوله أو كنيسة أو بيعة) الأول معبد اليهود والثاني معبد النصارى ذكره في الصحاح ومن ظن عكس هذا فقد سها اه ابن كمال لکن تطلق الكنيسة على الثاني أيضا كما يعلم من التاموس والمغرب والبيعة بالكسري جمع بيع كعنب (قوله وجاز بيع بناء بيوت مكة) أي اتفاقا لانه ملك لمن بناه كن بني في ارض الوقف له بيعه اتفاقا (قوله وارضاها) جزم به في الكسز وهو قولهما واحدى الروايتين عن الامام لانهما ملوكة لاهلها لظهور آثار الملك فيها وهو الاختصاص بها شرعا وتامه في المنح وغيرها (قوله وقدم في الشفعة) ومر أيضا أن الفتوى على وجوب الشفعة في دور مكة وهو دليل

فليحفظ توفيقا (و) جاز تعمير كنيسة (وحل خردى) بنفسه أو دابته (باجر) لا عصرها لقيام المعصية بعينه (و) جاز (اجارة) بيت بسواد الكوفة (أي قراها) (لا يغيرها على الأصح) وأما الأمصار وقرى غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعار الاسلام فيها وخص سواد الكوفة لان غالب أهلها اهل الذمة (ليتحذيت نار أو كنيسة أو بيعة أو يباع فيه الخمر) وقالا لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي (و) جاز (بيع بناء بيوت مكة وارضاها) بلا كراهة وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني وقدمت في الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع أرضها كبنائها وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنائها واجارتها



لكن في الزياحي وغيره يكره اجارتها  
وفي آخر الفصل الخامس من  
التنوينية واجارة الوهبانية قال  
قال أبو حنيفة اكره اجارة بيوت  
مكة في أيام الموسم وكان يفتي لهم  
أن ينزلوا عليهم في دورهم لقوله  
تمالى سواء العا كف فيه والباد  
ورخص فيها في غير أيام الموسم اه  
فاحفظ قلت وبهذا يظهر الفرق  
والتوفيق وهكذا كان ينادي عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه أيام  
الموسم ويقول يا أهل مكة لا تتخذوا  
ليوتكم أبوابا لينزل البادي  
حيث شاء ثم يتلوا الآية فليحفظ  
(و) جاز (قيد العبد) ثم راعى  
التردد والابق وهو سنة المسلمين  
في الفساق (وقول هديته تاجرا  
واجابة دعوته واستعارة دابته)  
استعملنا (وكره كسوته) اى قبول  
هدية العبد (توبا واهداؤه النقدين)  
لعدم الضرورة (واستخدام  
أخصى) ظاهره الاطلاق وقيل  
بل دخوله على الحر لموسمه خمسة  
عشر (و) كره (اقراض) اى اعطاء  
(بقال) كنه باز وغيره (دراهم)  
او برا نظوف هلكه لو بقي بيده  
يشترط (لأخذ) متفرقا (منه)  
بذلك (ما شاء) ولو لم يشترط حالة  
اله قد لكن يعلم أنه يدفع لذلك  
شربلاية لانه قد فرض جرتفعها  
وهو بقاء ماله فلما ودعه لم يكره  
لانه لو هلك لا يضمن وكذا لو شرط  
ذلك قبل الاقراض ثم أقرضه  
بكره اتفاقا تهستاني وشربلاية  
(و) كره تحريم (اللعب بالترد)

على ملكية أرضها كما مر بيانه (قوله لكن الخ) استدرال على قوله واجارتها (قوله قال) اى صاحبها  
التأين (قوله قال أبو حنيفة الخ) أقول في غاية البيان ما يدل على أنه قولهما اى صاحب حيث نقل عن  
تقرير الامام الكرخى مانعه وروى هشام عن ابي يوسف عن ابي حنيفة أنه كره اجارة بيوت مكة في الموسم  
ورخص في غيره وكذا قال ابو يوسف وقال هشام أخبرني محمد عن ابي حنيفة انه كان يكره كراه بيوت مكة في  
الموسم ويقول لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم اذا كان فيها فضل وان لم يكن فلا وهو قول محمد اه فافاد أن  
الكراهية في الاجارة وفاقية وكذا قال في الدر المنثور صرحوا بكرهها من غير ذكر خلاف اه (قوله وبه يظهر  
الفرق) اى يحمل الكراهية على أيام الموسم يظهر الفرق بين جواز البيع دون الاجارة وهو جواب عما  
في الشربلاية حيث نقل كراهية اجارة أرضها عن الزيلعي والكافي والهداية ثم قال فليست الفرق بين جواز  
البيع وبين عدم جواز الاجارة اه وحاصله أن كراهية الاجارة لحاجة أهل الموسم (قوله والتوفيق) بين  
ما في النوازل وما في الزيلعي وغيره يحمل الكراهية على أيام الموسم وعدمها على غيرها (قوله وهكذا) اى  
كأن الامام يفتي ط (قوله واستعارة دابته) فلا يضمن المستعير لو عطبت تحته (قوله استحسانا)  
لان النبي عليه الصلاة والسلام قبل هدية سلمان حين كان عبدا وقبل هدية بريرة وكانت مكتوبة وأجاب رخط  
من العصابة دعوة مولى ابي أسيد وكان عبدا ولا في هذه الاشياء ضرورة ولا يجد التاجر بدامنها هداية  
(قوله اى قبول هدية العبد) اشار الى أن كسوته من اضافة المصدر الى فاعله (قوله واستخدام الخصى)  
لان فيه تحريم للناس على الخلاء وفي غاية البيان عن الطحاوى ويكره كسب الخصى وماله لهم  
واستخدامهم اه قال الحموى لم يظهر لي وجه كراهية كسبه أقول لعل المراد كراهية كسبه على مولاه بأن يجعل  
عليه ضريبة او مطلقا لان كسبه عادة في استخدامهم ودخوله على الحرم تامل ثم رأيت الثاني في التجنيس والمزيد  
ونفسه لان كسبه يحصل بالخسالة مع النسوان اه والله الحمد (قوله وقيل بل دخوله) الاولى بل في دخوله  
وعلى التميل اقتصر القهستاني ونقله عن الكرماني والحديث والعلية ينسب ان الاطلاق فكان هو المعتمد وهو  
ظاهر المتون (قوله على الحرم) جمع حرمة بمعنى المرأة مثل غرفة وغرف كما في المعصباح حموى فيكون  
بضم الحاء وفتح الراء وفي بعض النسخ على الحرم وفي القاموس والحريم كما مر ما حرم فلم يمس وثوب المحرم  
وما كن المحرمون يلتقونه من الثياب فلا يلبسونه ومن الدار ما اضيف اليها من حقوقها ومراافقتها ومنك  
ما تحميمه وتقاتل عنه كالحرم جمع احرام وحرم بضمين وحرم الحاء نسأله وما تحميمى وهي المحارم  
الراحدة ككراهية وتنفع رآؤه اه فالحرم بالفتح والحريم بمعنى ما يحصى مناسب هنا ايضا (قوله لو سئنه  
خمس عشرة) قيد بالسن لما قيل ان الخصى لا يحتمل (قوله بقال) قال في القاموس البقال يبيع  
الاطعمة كلمة عامية والصحيح البدال اه (قوله بشرط) جملة سالية اى يشترط الاخذ وقيد به لما في غاية  
البيان انما يكره اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد والافلاان المستقرض يكون متبرعا بما فاضار  
كالحرجان الذي دفعه صلى الله عليه وسلم اه (قوله ولو لم يشترط حالة العقد الخ) كذا في بعض النسخ  
وسقط من بعضها قال ط والاولى أن يقول أول يشترط ليفيد اتحاد الحكم في الصورتين ويكون عطف على  
قوله بشرط قال في الشربلاية وجعل المسألة في التجنيس والمزيد على ثلاثة أوجه اما أن يشترط عليه  
في القرض أن يأخذها تبرعا أو شراء أو لم يشترط ولكن يعلم انه يدفع لهذا وقال قبل ذلك في الوجه الاول  
والثاني لا يجوز لانه قرض بجر منفعته وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا أخذ يقول في كل  
وقت يأخذ هو على ما فاطمته عليه اه أقول الوجه الثالث يلزم منه الثاني فكان ينبغي أن يكره أيضا الآن  
يحمل الثالث على ما اذا عرض وقت القرض عن الشرط المذكور بينهم ما قبله (قوله وهو بقاء ماله) وكفايته  
للحاجات ولو كان في يده مخرج من ساعته ولم يبق منخ (قوله قهستاني وشربلاية) عبارة القهستاني فلو تقرر  
بينهما قبل الاقراض أن يعطيه كذا درهم لما أخذ منه متفرقا ثم أقرضه لم يكره بخلاف كما في المحيط اه وهذا  
هو الوجه الثالث مما في الشربلاية وقد علمت ما فيه ان لم يحصل على ما قلناه وبه علم ان قول الشرح يكره اتفاقا  
صوابه لم يكره كما يوجد في بعض النسخ (قوله بالترد) هو اسم معرب ويقال له التردد شربل بفتح الدال وكسر  
الشين والشير اسم ملك وضع له التردد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير معناه الحلو وفيه نظر قالوا هو



من موضوعات سابور بن ازدشير ثاني. لولك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع قهستاني (قوله والشطرنج) معرب شدرنج وانما كره لان من اشتغل به ذهب عنه الدينوى وجاءه العناء الاخرى فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحتها اعانة الشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي قهستاني (قوله في رواية الخ) قال الشربلالي في شرحه وانت خير بان المذهب منع اللعب به كغيره (قوله قاضي الشرق والغرب) هو الامام اشائي ابو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغرب لانه كان قاضي الخليفة هارون الرشيد شربلالي (قوله وهذا الخ) وكذا اذا لم يكثر الخاف عليه وبدون هذه المعاني لا تسقط عدالته للاختلاف في حرمة عبد البر عن ادب القاضى (فرع) اللعب بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب يحفر فيها ثلاثة اسطر ويجعل في تلك الحفر حصى صغيرا يعب بها اه منع قلت الظاهر انها المسماة الان بالمنقلة ~~لكنها~~ تحفر سطرين كل سطر سبع حفر (قوله ذكره كل لهو) اى كل لعب وعبث فالثلاثة بمعنى واحد كما في شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه كالرقص والخزيرة والتصفيق وضرب الاوتار من الطنبور والبربط والباب والقانون والمزمار والصنج والموق فانها كلها ~~مكروهة~~ لانها زى الكفار واستماع ضرب الدف والمزمار وغير ذلك حرام وان سمع بغتة يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع قهستاني (قوله ومناضلة بقوسه) قال في مختصر النقاية يقال اتفضل القوم وتناضلوا اى رموا اللبى وناضله اذا رماه اه وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المسارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه اه والظاهر انه يقال مثل ذلك في تأديب القرمس والمناضلة بالقوس ط (قوله ذكره جعل الغل) بضم الغين المجهمة (قوله طوق له راية) الراية بالراء الموحدة والدال غلط من الكاتب غل يجعل في عنق العبد من الحديد علامة على انه ابق اتقانى وفي القهستاني هو طوق مسمر بمسار عظيم ~~منه~~ من تحريك رأسه اه فتنبه له (قوله يعلم) بضم اوله وكسر ثالثة من الاعلام ونحيرة للغل وهو وجه تسميته بالراية (قوله بمعقد العز) بكسر القاف شلي قال في المغرب معقد العزم وضع عقده اه وانما كره لانه يوهم تعلق عزمه بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعالى عن تعلق عزمه بالحادث سبحانه بل عزمه قديم لانه صفة وجميع صفاته قديمة قائمة بذاته لم يزل موصوفا به فى الازل ولا يزال فى الابد ولم يزد شيئا من الكمال لم يكن فى الازل بمحدث العرش وغيره زيلى وحاصله انه يوهم تعلق عزمه تعالى بالعرش تعلقا خاصا وهو ان يكون العرش مبدءا ومنشأ العزم تعالى كما توهمه كلمة من فان جميع معانيها ترجع الى معنى ابتداء الغاية وذلك المعنى غير متصور فى صفة من صفاته تعالى فان وذاه ان صفة العز ناشئة من العرش الحادث فتكون حادثة فانهم وبه اندفع ما اوردان حدوث تعلق الصفة بالحادث لا يوجب حدوثها لعدم توقفها عليه كتمت القدرة ونحوها بالحدوثات كما بسطه الطورى ووجه الاندفاع ان مجرد ايهام المعنى المحال ~~ككاف~~ فى المنع عن التلفظ بهذا الكلام وان احتمل معنى محميا ولذا علل المشايخ بقولهم لانه يوهم الخ وتطيره ما قالوا فى انما مؤمن ان شاء الله فانهم كرهوا ذلك وان قصد التبرك دون التعليق لما فيه من الايهام كما قرره العلامة التفتازانى فى شرح العقائد وابن الهمام فى المسيرة وعلى هذا يمنع عن هذا اللفظ وان اريد بالهز عن العرش الذى هو صفة له لان المتبادر ان المراد عز الله تعالى فيشكل قول الزيلعى ولو جعل العز صفة للعرش كان جائزا لان العرش موصوف فى القرآن بالمجد والكرم فكذا بالعز ولا يشك احد انه موضع الهيبة واظهار كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه اه لكن اقره فى الدرر والنخ وكذا المقدسى وقال وعليه تكون من بيانية اى بمعقد العز الذى هو عرشك وهذا وجه وجبه لما اختاره الفقيه اه فليأتى (قوله ولو بتقديم العين) ظاهره ان الذى فى المتن بتقديم القاف وهو الذى فى أغلب نسخ الشرح وفى بعضها بتقديم العين وهو الذى شرح عليه فى النخ وهو الاولى لموافقته للمتون ولانه موضع الخلاف ولذا قال فى الهداية ولا ريب فى امتناع الثانى لانه من القعود (قوله لاثر) وهو ما روى انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم انى اسألك بمعقد العزم من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وبتلك الاعلى وكلماتك التامة زيلعى (قوله والاحوط الامتناع) وعزاه فى النهاية الى شرح الجامع الصغير لقاضى خان والقرتاشى والمحبوبى وفى الفصل الثالث عشر من آخر الحلية شرح المنية لتحقيق ابن ابراهيم قال بعد ما تكلم على هذا الاثر وسنده وانه عده ابن الجوزى

(و) كذا (الشطرنج) بكسر اوله ويحمل ولا يفتح الا نادرا واباحه الشافعى وأبو يوسف فى رواية ونظمها شارح الوهبانية فقال ولا بأس بالشطرنج وهى رواية عن الخبر قاضى الشرق والغرب فوتره وهذا لم يقامر ولم يدوام ولم يخل بواجب والاغرام بالاجماع (و) كره (كل لهو) لقوله عليه الصلاة والسلام كل لهو المسلم حرام الا ثلاثة ملاعبته أهله وتأديبه لغرسه ومناضلته بقوسه (و) كره (جعل الغل) طوق له راية (فى عنق العبد) يعلم باباقه وفى زماننا لا بأس به لغلبة الابقا خصوصا فى السودان وهو المختار كما فى شرح المجمع للعيني (بخلاف القيد) فانه حلال كما مر (و) كره (قوله فى دعائه بمعقد العز من عرشك) ولو بتقديم العين وعن ابى يوسف لا بأس به وبه اخذ ابو الليث للآثر والاحوط الامتناع لكونه خبرا واحدا



في الموضوعات قد عرفت ان هذا الاثر ليس بثابت فالحق ان مثله لا ينبغي أن يطلق الا بصرف قطعي أو باجماع قوي وكلاهما مستنف فالوجه المنع وتحمل الكراهة المذكورة على كراهة التحريم وتماه فيه (قوله فيما يخالف القطعي) وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله ط (قوله اذا المتشابه) الاولى أن يقول والمتشابه أي الذي هو كهذا الدعاء ط أي مما كان ظاهره محالاً على الله تعالى (قوله هداية) أقول العبارة المذكورة لصاحب المنع وأما عبارة الهداية فنصها ولكن نقول هذا خبر واحد فكان الاحتياط في الامتناع اه (تنبيه) لينظر في انه يقال مثل ذلك في نحو ما يؤثر من الصلوات مثل اللهم صل على محمد وعدد علمك وحلمك ومنتهى رحمتك وعدد كلماتك وعدد كمال الله ونحو ذلك فانه يؤم تعدد الصفة الواحدة أو انتهاء متعلقات نحو العلم ولا سيما مثل عدد ما أحاط به علمك ووسعه سمعك وعدد كلماتك اذا لمنتهى لعله ولا رحمة ولا كلماته تعالى ولنظرة عدد ونحوها تؤم خلاف ذلك ورأيت في شرح العلامة القاسمي على دلائل الخبرات البحث في ذلك فقال وقد اختلف العلماء في جواز اطلاق الموهم عند من لا يتوهم به او كان سهل التأويل واضح المثل أو تخصص بطرق الاستعمال في معنى صحيح وقد اختلفت جماعة من العلماء في كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا انها أفضل الكيفيات منهم الشيخ عفيف الدين الباقعي والشرف البارزي والبهاء ابن القطان ونقله عنه تليذه المقدسي اه أقول ومقتضى كلام أئمتنا المنع من ذلك الا فيما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما اختاره الفقيه فتأمل والله أعلم (قوله الاب) أي بذاته وصفاته واسمائه (قوله والله الاسماء الحسنى قادهوه بها) قال الحافظ أبو بكر بن العربي عن بعضهم ان الله تعالى اقام اسم قال ابن العربي وهذا قليل فيها وفي الحديث الصحيح ان لله تسعة وتسعين اسماً مائة الا واحداً من احصاها دخل الجنة قال النووي في شرح مسلم واتفق العلماء على انه ليس فيه حصر فيها وانما المراد الاخبار عن دخول الجنة باحصائها واختلفوا في المراد باحصائها فقال البخاري وغيره من المحققين معناه حفظها وهذا هو الاظهر لانه جاء مفسراً في الرواية الاخرى من حفظها وقبل عدّها في الدعاء وقبل أحسن المراعاة لها والحفاظة على ما تقتضيه بمعانيها وقبل غير ذلك والصحيح الاول اه ملخصاً (قوله وكذا لا يصلي أحد على أحد) أي استقلالاً أم تبعاً كقوله اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه جازية والمراد غير الملائكة اما هم فيجوز عليهم استقلالاً قال في الغرائب والسلام يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ط وفي خطبة شرح البرقي فن صلى على غيرهم انهم ويكره وهو الصحيح وفي المستصفي وحديث صلى الله على آل أبي اوفى الصلاة حقه فله أن يصلي على غيره ابتداءً أما الغير فلا اه وسياق تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب (قوله الا على النبي) آل البنس والمناسب زيادة الملائكة ط (قوله وكراهة ببحر رسلك الخ) هذا لم يخالف فيه أبو يوسف بخلاف مسألة المتن السابقة كما افاده الاتقاني وفي التارخانية وجاء في الآثار ما دل على الجواز (قوله لانه لاحق للخلق على الخالق) قد يقال انه لاحق لهم وجوباً على الله تعالى لكن الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقاً من فضله ويراد بالحق الحرمة والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال تعالى وابتغوا اليه الوسيلة وقد عتد من اداب الدعاء التوسل على ما في الحصن وجاء في رواية اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي اليك فاني لم اخرج اشرأولاً بطرا الحديث اه ط عن شرح النقاية لمن لا على القاري ويحتمل أن يراد بحقهم علينا من وجوب الايمان بهم وتعظيمهم وفي اليه قومية يحتمل أن يكون الحق مصدر الاصفة مشبهة فالمعنى بحقيقة رسلك فلا يمنع فلي تأمل اه أي المعنى بكونهم حقاً لا بكونهم مستحقين أقول لكن هذه كلها حالات مخالفة لطاهر المتبادر من هذا اللفظ ومجرد ايهام اللفظ بما لا يجوز كاف في المنع كما قدمناه فلا يعارض خبر الاحاد فلذا والله أعلم اطلق أئمتنا المنع على ان ارادة هذه المعاني مع هذا الايهام فيها الاقسام بغير الله تعالى وهو مانع آخر تأمل نعم ذكر العلامة المناوي في حديث اللهم اني اسألك واتوجه اليك بنبيك نبي الرحمة عن العز بن عبد السلام انه ينبغي كونه موصوفاً على النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يقسم على الله بغيره وأن يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم ينكره أحد من السلف ولا الخلف الا ابن تيمية فابتدع ما لم يقبله عالم قبله اه ونازع العلامة ابن أمير حاج في دعوى الخصوصية وأطال الكلام على ذلك في الفصل الثالث عشر آخر شرحه على المنية فراجع (قوله سأل) أي طلب من شخص شيئاً من

فما يخالف القطعي اذا المتشابه انما ثبت بالقطعي هداية وفي التارخانية معزياً للمتنقي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة لا ينبغي لأحد أن يدعو الله الاب والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى قادهوه بها قال وكذا لا يصلي أحد على أحد الا على النبي صلى الله عليه وسلم (و) كراهة قوله (بحق رسلك وانبيائك واوليائك) او بحق البيت لانه لاحق للخلق على الخالق تعالى ولو قال لا تحريق الله او بالله ان تفعل كذا لا يلزمه ذلك وان كان الاولى فعله درر وفي المختارات قال ابن المبارك سأل لوجه الله اخلق الله



الدنيا الحقيرة قوله يعجبني أن لا يعطيه شيئا محمول على ما إذا لم يعلم ضرورته ط أقول وليست اقل المنع مع  
 ما ذكره شيخ مشايخنا الجراحى مما عند الطبرانى بسند رجاله رجال الصحيح عن أبي موسى رضى الله عنه أنه  
 سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله  
 ما لم يسأل هجر اربعى قبيحا ولا بى داود والنسائى وصححه ابن حبان وقال الحاكم على شرط الشيخين عن ابن عمر  
 رضى الله عنهما رفعه من يسأل الله بوجه فأعطوه وللطبرانى ملعون من سأل بوجه الله وملعون من يسئل بوجه  
 الله فيمنع سائله اه الا أن يحمل على السؤال من غير الدنيا أو على ما إذا علم عدم حاجته وان سؤاله للتكثير  
 تأمل (قوله يثاب بقرائه) وان كان يأثم بترك العمل فالثواب من جهة والاثم من اخرى ط (قوله  
 قبل نم) يشعر بضعفه مع انه مشى عليه في المختار والملقى فقال وعن النبى صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت  
 عند قراءة القرءان والجنائز والرحف والتذكير فاطنك عند الغناء الذى يسمونه وجد او محبة فانه مكروه  
 لأصله فى الدين اه (قوله وتماحه قبيل جنائز البرازية) أقول اضطرب كلام البرازية فنقل اوله عن  
 فتاوى القباضى انه حرام لمصاح عن ابن مسعود انه اخرج جماعة من المسجد يملون ويصلون على النبى صلى  
 الله عليه وسلم جهرا وقال لهم ما اراكم الامبتدعين ثم قال البرازى وما روى فى الصحيح انه عليه السلام  
 قال لرافى اصواتهم بالتكبير اربعوا على أنفسكم انكم لن تدعوا اصم ولا غابا انكم تدعون جميعا بصيرا قريبا  
 انه معكم الحديث يحتمل انه لم يكن للرفع مصلحة فقد روى انه كان فى غزاة ولعل رفع الصوت يجزى بلاء والحرب  
 خدعة ولهذا نهى عن الجرس فى المغازى وأما رفع الصوت بالذكر فجائز كما فى الاذان والخطبة والجمعة والحج  
 اه وقد حذر المسألة فى الخيرية وحمل ما فى فتاوى القاضى على الجهر المضى وقال ان هنالك احاديث اقتضت  
 طلب الجهر واحاديث طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاسرار  
 أفضل حيث خيف الرياء وتأذى المصلين او النيام والجهر أفضل حيث خلا عما ذكرناه ا كثر عملا وتعدى  
 فأنته الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرده النوم ويزيد النشاط  
 اه ملخصا زاد فى التآثر خاتمة وأما رفع الصوت عند الجنائز فيجوز ان المراد منه النوح أو الدعاء للميت بعد  
 ما افتتح الناس الصلاة والافراط فى مدحه كعبادة الجاهلية بما هو شبه المحال وأما أصل الثناء عليه فغير  
 مكروه اه وقد شبه الامام الغزالى ذكر الانسان وحده وذكر الجماعة باذان المنفرد واذان الجماعة قال  
 فكما ان اصوات المؤذنين جماعة تقطع جرم الهوى اكثر من صوت المؤذن الواحد كذلك ذكر الجماعة على قلب  
 واحد اكثر تأثيرا فى رفع الحجب الكنيهة من ذكر شخص واحد (قوله وكره احتكار قوت البشر) الاحتكار  
 لغة احتباس الشئ انتظار الغلاية والاسم الحكرة بالضم والسكون كما فى القاموس وشرعا اشتراء طعام ونحوه  
 وحسبه الى الغلاء اربعين يوما لقوله عليه الصلاة والسلام من احتكر على المسلمين اربعين يوما ضربه الله بالحدام  
 والافلاس وفى رواية فقد برئ من الله وبرئ الله منه قال فى الكفاية أى خذله واخذلان ترك النصرة عند  
 الحاجة اه وفى اخرى فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا لا صرف  
 النفل والعدل الفرض شرب ليلية عن الكافى وغيره وقبل شهر وقبل اكثر وهذا التقدير للمعاقبة فى الدنيا بنحو  
 البيع والتعزير لا للام لحصوله وان قلت المدة وتفاوته بين تربصه لعزته أو للقيط والعباد بالله تعالى درمى  
 مزيد او التقييد بقوت البشر قول أبى ح ومحمد وعليه الفتوى كذا فى الكافى وعن أبى يوسف كل ما ضرت  
 بالعامية حبسه فهو احتكار وعن محمد الاحتكار فى الثياب ابن كمال (قوله كتين وعنب ولوز) أى مما يقوم به  
 بدنهم من الرزق ولود خنالا عسلا ريمنا درمى (قوله وقت) باتساف والتاء المثناة من فوق الفصصة  
 بكسر القافين وهى الرطبة من علف الدواب اه ح وفى المغرب الفت البابس من الاسفست اه ومثله  
 فى القاموس وقال فى الفصصة بالكسر هونيات فارسىة اسفست تأمل (قوله فى بلد) او ما فى حكمه  
 كالرستاق والقرية قهستانى (قوله يضرب باهله) بان كان البلد صغيرا هداية (قوله والمحتكر  
 ملعون) أى مبعود عن درجة الاوار ولا يراد المعنى الثانى للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون  
 الا فى حق الكفار اذا العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما فى الكرمانى واقراء القهستانى درمى  
 (قوله ومثله تلقى الجلب) أى فى التفصيل بين كونه يضرب أهل البلد او لا يضرب وصورة كما فى من لا مسكين

يعجبني ان لا يعطيه شيئا لانه  
 عظيم ما حقر الله وفيها قرأ  
 القرءان ولم يعمل بموجبه يثاب  
 على قراءته كمن يصلى ويعصى  
 (فرع) هل يكره رفع الصوت  
 بالذكر والدعاء قبل نم وتماحه  
 قبيل جنائز البرازية (و) كره  
 (احتكار قوت البشر) كتين  
 وعنب ولوز (والبهائم) كتين  
 وقت (فى بلد يضرب باهله) الحديث  
 الجلب مرزوق والمحتكر ملعون  
 فان لم يضرب لم يكره ومثله تلقى الجلب



ان يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلد وهو يريد حبسه ويمنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا اذا لم يابس الملتقى سعر البلد على التجار فان لم يابس فهو مكروه في الوجهين هداية (قوله بأمرة القاضي يبيع ما فضل الخ) أي الى زمن يعتبر فيه السعة كما في الهداية والتبيين شربلاية وينها عن الاحتكار ويغظه ويرجمه عنه زياي (قوله فان لم يبيع الخ) قال الزيلعي فان رفع اليه ثانيا فقل به كذلك وهذه فان رفع اليه ثالثا حبسه وعززه ومثله في القهستاني وكذا في الكفاية عن الجامع الصغير فتبه (قوله وباع القاضي عليه طعامه) أي اذا امتنع باعه جبر عليه قال في الهداية وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضا قبل هو على اختلاف عرف في بيع مال المديون وقيل يبيع بالاتفاق لان أبا حنيفة يرى الجبر لدفع ضرر عام وهذا كذلك اهـ (قوله على الصحيح) كذا نقله القهستاني ومثله في المنع (قوله وفي السراج الخ) مثله في غاية البيان وغيرها وهذا بيان للعلل الاخرى للقول الصحيح غير التي قد منادى عن الهداية بناء على قول الامام بعدم الجبر تأمل (قوله أخذ الطعام من المحتكرين) أي ويقي لهم قوتهم وقوت عيالهم كما لا يخفى ط أي كما ترقى أمره بالبيع (قوله ولا يكون محتكرا الخ) لانه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له أن لا يزرع فكذلكه أن لا يبيع هداية قال ط واطاهر ان المراد انه لا يأنم ان المحتكر وان انم بانتظار الغلاء او التخطئة لنية السوء للمسلمين اهـ وهل يجبر على بيعه الطاهر ثم ان اضطر الناس اليه تأمل (قوله ومجلبوه من بلد آخر) لان حق العامة انما يمتد بقا بمجامع في المصر وجلب الى فئتها هداية قال القهستاني ويستحب أن يبيعه فانه لا يخلو عن كراهة كما في الترمذي (قوله خلافا للثاني) فعنده يكره كما في الهداية واعتزضه الاتقاني بأن الفقيه جعله متفقا عليه وبان القدوري قال في التريب وقال أبو يوسف ان جلبه من نصف ميل فانه ليس بمحكمة وان اشتراه من رستاق واحتكره حيث اشتراه فهو محكمة قال فعلم ان ما جلبه من مصر اخر ليس بمحكمة عند أبي يوسف أيضا لانه لا يثبت المحكمة فيما جلبه من نصف ميل فكيف فيما جلبه من مصر اخر نص على هذا الكرخي في مختصره اهـ (قوله ان كان يجلب منه عادة) احتراز عما اذا كان البلد بعيدا عن تاجر العادة بالحل منه الى المصر لانه لم يتعلق به حق العامة كما في الهداية (قوله ملتقى) قال في شرحه تعالى للشر بن لالية وقد اخرج في الهداية قول محمد بن ليله اهـ أي فان عادته تأخير دليل ما يختاره (قوله ولا يسع حاكم) أي يكره ذلك كما في الملتقى وغيره (قوله لاتسعروا) قال شيخنا العلامة اسماعيل الجراحي في الاحاديث المشتهرة قال النجم هذا اللفظ لم يرد لكن رواه أحمد والبخاري وأبو يعلى في مسانيدهم وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه في سننهم عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال الناس يا رسول الله غلا السعر فسر لنا فقال ان الله هو السعر القابض الباسط الرزاق واني لا رجوان التي الله وليس أحد منكم بطالبني بظلمة في دم ولا مال واسناده على شرط مسلم وصححه ابن حبان والترمذي اهـ (قوله الرزاق) كذا في اغلب النسخ وفي نسخة الرزاق على صيغة فعال وهو الموافق لما قدمناه (قوله تعديا فاحشا) بينه الزيلعي وغيره بالبيع بضعف القيمة ط (قوله فيسعر الخ) أي لا بأس بالتسعر ح كما في الهداية (قوله على الوالي التسعر) أي يجب عليه ذلك كما في غاية البيان وأيضالم يشترط التعدي الفاحش كما ذكره ابن الكمال وبه يظهر الفرق بين المذهبين (قوله لو نقص) أي لو نقص الوزن عما سعره الامام بأن سعر الرطل بدوهم مثلا فجاء المشتري واعطاه درهمين وقال يعني به تأمل (قوله لا يحل للمشتري) أي لا يحل له الشراء بما سعره الامام لان البائع في معنى المكروه كما ذكره الزيلعي اقول وفيه تأمل لانه مثل ما قالوا فيمن صادرة السلطان بمال ولم يعين يبيع ماله فصار يبيع املاكه بنفسه بتفديعه لانه غير مكروه على البيع وهنا كذلك لان له أن لا يبيع أصلا ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكروه على البيع اهـ لان الامام لم يأمره بالبيع وانما أمره أن لا يزيد الثمن على كذا وفرق ما بينهما فلي تأمل (قوله بما تحب) فحينئذ بأي شيء باعه يحل زيلعي وظاهره انه لو باعه بأكثر يحل ويتفد البيع ولا يتأني ذلك ما ذكره الزيلعي وغيره من انه لو تعدي رجل وباع بأكثر ايجازه القاضي لان المراد ان الثاني يرضيه ولا يفسخه ولذا قل القهستاني جازوا مضاء القاضي خلافا لما فهمه أبو السعود من انه لا يتفد ما لم يجزه القاضي (قوله رجع المشتري بالنقصان في الخبر لا اللهم) جعل الزيلعي وغيره ذلك فيما اذا كان

(و) يجب ان (بأمره القاضي يبيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع) بل خالف امر القاضي (عززه) بما يراه رادعاه (وباع) القاضي (عليه) ما عامه (وفاقا) على الصحيح وفي السراج لو خاف الامام على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بجبر بل لضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الزيلعي عن الاختيار وأقره (ولا يكون محتكرا بحبس غله ارضه) بلا خلاف (ومجلبوه من بلد آخر) خلافا للثاني وعند محمدان كان يجاب منه عادة كره وهو المختار (ولا يسع حاكم) لقوله عليه الصلاة والسلام لاتسعروا فان الله هو السعر القابض الباسط الرزاق (الا اذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمشورة اهل الرأي) وقال مالك على الوالي التسعر عام الغلاء وفي الاختيار ثم اذا سعر وخاف البائع ضرب الامام لو نقص لا يحل للمشتري وحيلته أن يقول له يعني بما تحب ولو اصطلموا على سعر الخبز واللحم ووزن ناقصا رجع المشتري بالنقصان في الخبر لا اللهم لشهرة سعره عادة



المشتري من غير أهل البلد وعاله بان سعر الخبز يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا اه اى فلا يظهر في حق الغريب كما في الخمانية فالبلدي يرجع فيه ما والمراد الرجوع في حصة النقصان من الثمن وفي يوسع الخمانية رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم والقصاب يقطع ويرن والمشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد من ابد درهم فوزنه المشتري يوما فوجده انقص وصدقه القصاب قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع بحصة النقصان من الثمن لامن اللحم لان البائع أخذ حصة النقصان من الثمن بغير عوض وان لم يكن من أهل البلد وانكر القصاب انه دفع على انه من لا يرجع بشئ لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب اه (قوله) وافاد ان التسعير في القوتين اى قوت البشر وقوت البهائم لانه ذكر التسعير في بحث الاحتكار تأمل (قوله وظلموا على العامة) ضمنه معنى تعدي فعدها بعلى اه ح (قوله فيسعر عليهم الحاكم) الاولى فسعر بلطف الماشي عطفنا على قوله تعدي لان جواب اذا قوله ينبغي ان يجوز (قوله بناء على ما قال أبو يوسف) اى من أن كل ما اضر بالعامة حبه فهو احتكار ولو ذهب اوفضة او ثوبا قال ط وفيه ان هذا في الاحتكار لا في التسعير اه قلت نعم ولكنه يؤخذ منه قياسا واستنباطا بطريق المفهوم ولذا قال بناء على ما قال أبو يوسف ولم يجعله قوله تأمله على انه تقدم ان الامام يرى الجرازا اعم الضرر كما في المفتي الماجن والمكاري المفسس والطبيب الجاهل وهذه قضية عامة قد دخل مسائلنا فيها لان التسعير حرمه معنى لانه منع عن البيع بزيادة فاحشة وعليه فلا يكون مبنيا على قول أبي يوسف فقط كذا ظهر لي فتأمله (قوله والاحتياط) يعنى فيما اذا جلب حاما ولم يدر صاحبها اه ح (قوله ذبحها) اى ثم يلقىها للمالكها افاده الشربلالي في شرحه (قوله وصرح في الوهبانية) اى في كتاب الحدود (قوله ولم يقيد بهما) اى من الاطلاع على العورات وكسر الزجاجات قال شارحه العلامة عبد البر ولم أر اطلاق التعزير لغيره من المتقدمين (قوله ولعله) اى صاحب الوهبانية اعتمد عاداتهم اى اطلق اعتمادا على عادة الذين يطهرون الحمام (قوله وأما للاستئناس فباح) قال في المجتبى راحمنا الالباس بحبس الطيور والدجاج في بيته ولكن يعلفها وهو خير من ارسالها في السكك اه وفي القضية راحمنا احبس بلبل في القفص وعلقها لا يجوز اه أقول لكن في فتاوى العلامة قارى الهداية سئل هل يجوز حبس الطيور المغردة وهل يجوز عتقها وهل في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطواط لتلوينها حصر المسجد بغير ثمنها الفاحش فأجاب بجوز حبسها للاستئناس بها وأما اعتاقها فليس فيه ثواب وقتل المؤذى منها ومن الدواب جائز اه قلت ولعل الكراهة في الحبس في القفص لانه سجن وتعذيب دون غيره كما يؤخذ من مجموع ما ذكرناه وبه يحصل التوفيق فتأمل (تنبيه) قال الجراحى ومن الواهى مارواه الدارقطنى في الافراد والديلى عن ابن عباس مرفوعا اتخذوا المقاصيص فانهاتلهم الجن عن صبيانكم واخرج ابن أبى الدنيا عن الثورى ان اللعب بالحمام من عمل قوم لوط (قوله ولا تخرج عن ملكه باعتاقه) فاذا وجدها بعده في يد غيره له اخذها الا اذا كان قال من أخذها فهي له كما يفهم مما بعده (قوله لم يأخذها) ذكر في الخلاصة انه اعاد المسألة في الفتاوى في باب السيد وشرط انه قال لقوم معلومين من شاء منكم فليأخذ اه وفي التارخانية ولو قال كل ما تناول فلان من مالى فهو حلال له فتناول حل وفي كل من تناول من مالى فهو حلال له فتناول رجل شيئا لا يحل وقال أبو نصر يحل ولا يضمن قال أنت في حل من مالى خذ منه ما شئت قال محمد هو حل من الدراهم والدنانير خاصة (قوله وجاز ركوب الثور وتحميله على الجير بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة اشد من الذى وظلم الذى اشد من المسلم) ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس والبغل والحمار

قلت وافاد ان التسعير في القوتين لا غير وبه صرح العتبات وغيره لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال أبو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره القهستاني فان ابا يوسف يعتبر حقيقة الضرر كما تقر فتدبر (يكره امسالك الحمامات) ولو في برجهما (ان كان يضر بالناس) بنظر اوجلب والاحتياط ان يتصدق بهائم بشرها ولو هب له مجتبى (فان كان يطيرها فوق السطح مطلقا على عوارات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميته تلك الحمامات عزروا ومنع اشد المنع فان لم يتسع بذلك ذبحها) اى الحمامات (المحتسب) وصرح في الوهبانية بوجوب التعزير وذبح الحمامات ولم يقيد بهما ولمعله اعتمد عاداتهم وأما للاستئناس فباح كشره عاصف لم يعتقها ان قال من اخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل بكره لانه تضيق المال جامع الفتاوى وفي المختارات سبب دابته وقال هي لمن اخذها لم يأخذها من اخذها ومرفى الحج وجاز ركوب الثور وتحميله والكراب على الجير بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة اشد من الذى وظلم الذى اشد من المسلم) ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس والبغل والحمار



اي لا يجوز المسابقة بعوض الا في هذه الاجناس الثلاثة قال الخطابي والرواية الصحيحة بالفتح بالسعود عن  
 المناوي قال الجراحى وزيادة اوجناح موضوع باتفاق المحدثين اه واناف الابل والحافر الخيل والنصل  
 حديد السهم والمراد به المراماة والضاد المجمة تصحيف. غرب (قوله كذا في الملتقى والجمع) ومثله في المختار  
 والمواهب ودردر البصار (قوله خلافا لما ذكره في مسائل شتى) اي قبيل كتاب الفرائض حيث اقتصصر على  
 الفرس والابل والارجل والرمي ومثله في الكنز والزيلعي واقره الشارح هناك حيث قال ولا يجوز الاستباق  
 في غير هذه الاربعة كالبلغل بالجعل واما بلا جعل فيجوز في كل شئ وتماه في الزيلعي اه ومثله في الذخيرة  
 والخانية والتاريخانية ونقل ابو السعود عن العلامة قاسم انه رد ما في الجمع بأنه لم يقل احدا بالمسابقة على الخير  
 لان ذلك معلل بالتحريض على الجهاد ولم يعهد في الاسلام الجهاد على الخير اه ولم يذكر البلغل مع ان الشرع  
 لم يعتبره حيث لم يجعل له سهما من الغنمة فليس فيه تحريض على الجهاد ايضا الا ان يقال عدم السهم لا يقتضى  
 عدم جواز المسابقة عليه لان الخلف لا سهم له ويجوز المسابقة عليه بالنص اقول والحاصل ان الحافر المذكور  
 في الحديث عام فنظر الى عمومه ادخل البلغل والحمار ومن نظر الى العلة اخرجهما لانهما ليسا بالجهاد تأمل  
 (قوله فكان مندوبا) انما يكون كذلك بالقصد اما اذا قصد التلهي او الفخر او ترى شجاعته فالظاهر الكراهة  
 لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة معصية بالنية ط (قوله اما بدونه) ظاهره انه  
 مرتبط بكلام الائمة الثلاثة وما يأتى يفيد ان هذا لاهل المذهب ط ومثله ما قدمناه آنفا عن مسائل شتى  
 (قوله فيباح في كل الملاعب) اي التي تعلم الفروسية وتعين على الجهاد لان جواز الجعل فيما مر انما ثبت  
 بالحديث على خلاف القياس فيجوز ما عدا ما بدون الجعل وفي القهستاني عن الملتقط من لعب بالصولجان  
 يريد الفروسية يجوز وعن الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي  
 فانه مكروه (قوله لا أنه يصير مستحقا) حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه  
 به زيلعي في مسائل شتى (قوله ومفاده لزومه بالعقد) انظر ما صورته وقد يقال معنى قوله لعدم العقد اي  
 لعدم امكانه على ان جواز الجعل فيما ذكر استحسان قال الزيلعي والقياس ان لا يجوز للمنافيه من تعليق  
 التملك على الخطر ولهذا لا يجوز فيما عدا الاربعة كالبلغل وان كان الجعل مشروطا من أحد الجانبين اه فتأمل  
 وبالجملة فيحتاج في المسألة الى نقل صريح لان ما ذكره محتمل ورأيت في المجتبى مانعه وفي بعض النسخ فان سبقه  
 حل المال وان أبي يجبر عليه اه أقول لكن هذا مخالف لما في المشاهير كالزيلعي والذخيرة والخلاصة  
 والتاريخانية وغيرهما من انه لا يصير مستحقا كما رقتدبر (قوله من جانب واحد) او من ثالث بأن يقول  
 احدهما لصاحبه ان سبقتني اعطيتك كذا وان سبقتك لا اخذ منك شيئا او يقول الاميرافاوسين اورامين  
 من سبق منك فله كذا وان سبق فلا شئ له اختيار وغرر الافكار (قوله من الجانبين) بأن يقول ان سبق  
 فرسك فلك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا زيلعي وكذا ان قال ان سبق اهلك او سهمك الخ تاريخانية  
 (قوله لانه يصير قمارا) لان القمار من القمار الذي يزداد تارة وينقص اخرى وسمى القمار قمارا لان كل  
 واحد من المقامرين ممن يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه ويجوز ان يستفيد مالا حبه وهو حرام بالنص  
 ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد لان الزيادة والنقصان لا تمكن فيهما بل في احدهما تمكن الزيادة  
 وفي الاخر الانتقاص فقط فلا تكون مقاصرة لانها مفاعلة منه زيلعي (قوله يتوهم ان يسبقهما) بيان  
 لقوله كفولفرسهما اي يجوز ان يسبق او يسبق (قوله والالم يجز) اي ان كان يسبق او يسبق  
 لا محالة لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من ادخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن ان يسبق فلا بأس به ومن  
 ادخل فرسا بين فرسين وهو آمن ان يسبق فهو قمار رواه احمد وابوداود وغيرهما زيلعي (قوله ثم اذا  
 سبقهما الخ) صورته ان يقال ان سبقهما اخذ منهما الفأ نصفان وان لم يسبق لم يعطه ماشيا وان سبق  
 كل منهما الا آخره مائة من مال الا آخره لا يعطيهما شيئا ان لم يسبقهما ويأخذ منهما الجعل ان سبقهما  
 ويجوز ان يعكس التصوير اخذوا وعطاء وفيما بينهما ما سبق اخذ من صاحبه ما شرط له وان سبقاه  
 وجاءا معا فلا شئ لواحد منهما وان سبق المحلل مع احدهما ثم جاء الا آخره فلا شئ على من مع المحلل بل له ما شرطه  
 الا آخره كما لو سبق ثم جاء المحلل ثم جاء الا آخره فلا شئ للمحلل اه غرر الافكار قال الزيلعي وانما جاز هذا

كذا في الملتقى والجمع واقره المصنف  
 هنا خلافا لما ذكره في مسائل شتى  
 قنقه (والابل و) على (الاقدام)  
 لانه من اسباب الجهاد فكان  
 مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في  
 الاقدام أي بالجعل اما بدونه  
 فيباح في كل الملاعب كما يأتى (حل  
 الجعل) وطاب لا أنه يصير مستحقا  
 ذكره البرجندي وغيره وعلاه  
 البرازي بأنه لا يستحق بالشرط  
 شئ لعدم العقد والتبض اه  
 ومفاده لزومه بالعقد كما يقول  
 الشافعية فتبصر (ان شرط المال)  
 في المسابقة (من جانب واحد  
 وحرم لو شرط) فيما (من الجانبين)  
 لانه يصير قمارا (الا اذا دخل  
 ثالثا) محلا (بينهما) بفرس كفؤ  
 لفرسهما يتوهم ان يسبقهما  
 والالم يجز ثم اذا سبقهما اخذ  
 منهما وان سبقاه لم يعطهما وفيما  
 بينهما ما سبق اخذ من صاحبه



لان الثالث لا يغرم على التقادير كلها قطعاً وبقينا وانما يحتمل أن يأخذوا ولا يأخذون فخرج بذلك من أن يكون قاراً  
فصار كما إذا شرط من جانب واحد لان القمار هو الذي يستوى فيه الجانبان في احتمال الغرامة على ما بينا ٥١  
(تمة) يشترط في الغاية أن تكون مما احتملها القوس وان يكون في ككل من القوسين احتمال السبق  
زيلي ويغني أن يقال في السهم والاقدام كذلك تأمل ونقل في غرر الافكار عن المحرران كانت المسابقة على  
الابل فالاعتبار في السبق بالكثف وان كان على الخيل فبالعنف وقيل الاعتماد على الاقدام ٥١ (فرع)  
في متفرقات التارخاية عن السراجية بكرة الرمي الى هدف فهو القبلة (قوله وكذا الحكم في المتفقهة)  
أي على هذا التفصيل وكذا المصارعة على هذا التفصيل وانما جازلان فيه حنا على الجهاد وتعلم العلم فان  
قيام الدين بالجهاد والعلم بخارز فيما يرجع اليهما لا غير كذا في فصول العلماي (قوله فاذا شرط لمن معه  
الصواب) أي لو اخدم معين معه الصواب لا ما يفيد عموم من والا كان عين ما بعده ٥١ ح أي بأن يقول  
ان ظهر الصواب معك فلك كذا او ظهر معي فلا شيء او بالعكس أما لو قال من ظهر معه الصواب منافله على  
صاحبه كذا فلا يصح لانه شرط من الجانبين وهو قمار الا اذا ادخلا محلا بينهما كما يفهم من كلامهم وصورة  
ط بأن تكون المسألة ذات اوجه ثلاثة وجعلنا للثالث جعلنا ان ظهر معه الصواب وان كان مع احدهما فلا  
شيء عليه ٥١ تأمل (قوله والمصارعة ليست بيدعة) فقد صرح عليه السلام بجمعها من ابن الاسود الجعفي  
ومنها مكانة فانه صرعه ثلاث مرات متواليات لشرطه انه ان صرع اسلم كما في شرح الشهابي للقاري  
قال الجراحى ومصارعته عليه السلام لابي جهل لا أصل لها (قوله فيجوز في كل شيء) أي مما يعلم القروسية  
وبعين على الجهاد بلا قصد التلهي كما يظهر من كلام فقهاءنا مستدين بقوله عليه السلام لا تحضر الملائكة شيئاً  
من الملاحى سوى النضال أي الرمي والمسابقة والظاهر ان تسميته لهواً للمساابقة الصورية تأمل (قوله  
كما يأتي) أي في مسائل شتى وقد مناعبارته (قوله بالاقدام) متعلق بعبارة أي جعلوها بالاقدام وما عطف  
عليه قال ط ولا ادري وجه ذلك هذه العبارة غير انها اوهمت ان القواعد تقتضيها وليس كذلك بل  
قواعد المذهب تقتضي ان غالب هذه من اللهو المحرم بالصولجان وما بعده ٥١ ملخصاً قول قدمنا عن  
القهستاني جواز اللعب بالصولجان وهو الكرة للفروسية وفي جواز المسابقة بالطير عندنا نظر وكذا  
في جواز معرفة ما في اليد واللعب بالخاتم فانه لهو مجرد وأما المسابقة بالبقر والسفن والسباحة فظاهر كلامهم  
الجواز ورعى البندق والجرح كالمى بالسهم وأما اشالة الجرح باليد وما بعده فالظاهر انه ان قصد به القرن والتقوى  
على الشجاعة لا بأس به (قوله والبندق) أي المتخذ من الطين ط ومنه المتخذ من الرصاص (قوله  
واشالته باليد) ليعلم الاقوى منهما ط (قوله والشباك) أي المشابكة بالاصابع مع قتل كل يد صاحبه  
ليعلم الاقوى كذا ظهر لي (قوله ومعرفة ما يده من زوج او فرد واللعب بالخاتم) سمعت من بعض فقهاء  
الشافعية ان جواز ذلك عندهم اذا كان مبنياً على قواعد حسابية مما ذكره علماء الحساب في طريق استخراج  
ذلك بخصوصه لا بمجرد الخرز والخصمين أقول والظاهر جواز ذلك حيث عندنا أيضاً ان قصد به القرن على معرفة  
الحساب وأما الشطرنج فانه وان افاد علم الفروسية لكن حرمة عندنا بالحديث لكثرة غوائله باسباب  
صاحبه عليه فلا ينبغي تفعله بضرره كما نصواعليه بخلاف ما ذكرنا تأمل (قوله وحديث حدثنا عن بنى  
اسرائيل) تمامه ولا حرج اخرجه ابوداود وفي لفظ لاحد بن منيع عن جابر حدثنا عن بنى اسرائيل فانه كان  
فيهم اعاجيب واخرج النسائي باسناد صحيح عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
حدثنا عن بنى اسرائيل ولا حرج وحدثنا عنى ولا تكذبوا على فقد فرق عليه السلام بين الحديث عنه  
والحديث عنهم كما نقله البيهقي عن الشافعي (قوله بقصد الفرجة لا الحجة) الفرجة مثانة التفصى عن  
الهم والحجة بالضم البرهان قاموس (قوله لكن بقصد ضرب الامثال الخ) وذلك كقوامات الحريري فان  
الظاهر أن الحكايات التي فيها عن الحارث بن همام والسروحي لا اصل لها وانما اتى بها على هذا السياق  
العجيب لما لا ينبغي على من يطالعها وهل يدخل في ذلك مثل قصة عنترة والمالك الظاهر وغيرهما لكن هذا الذي  
ذكره انما هو عن اصول الشافعية واما عندنا فسيأتي في الفروع عن انجبتى ان القصص المكرره ان يحدث  
الناس بما ليس له اصل معروف من احاديث الاولين او يزيد أو ينقص ليزين به قصص الخ فلهل يقال عندنا

(و) كذا الحكم (في المتفقهة) فاذا  
شرط لمن معه الصواب صح وان  
شرطه لكل على صاحبه لا درر  
ومجبتى والمصارعة ليست بيدعة  
الا للتلهي فتركه برجندى وأما  
السباق بلا جعل فيجوز في كل شيء  
كما يأتي وعند الشافعية المسابقة  
بالاقدام والطير والبقر والسفن  
والسباحة والصولجان والبندق  
ورعى الجرح واشالته باليد والشباك  
والوقوف على رجل ومعرفة ما  
يده من زوج او فرد واللعب بالخاتم  
وكذا يجز كل لعب خطر لحاذق  
تغلب سلامته كرمي (ام وصيد  
الحية ويحمل التفرج عليهم حيث  
وحديث حدثنا عن بنى اسرائيل  
يفيد حل سماع الاعاجيب  
والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه  
بقصد الفرجة لا الحجة بل وما يتيقن  
كذبه لكن بقصد ضرب الامثال  
والمواعظ



وتعليم نحو الشجاعة على السنة  
الادميين او حيوانات ذكره ابن  
جبر (ويستحب قلم اظافيره) الا  
لمجاهد في دار الحرب فيستحب  
توفير شاربه واطفاره (يوم الجمعة)  
وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا  
اخره اليه تأخيرا فاحشا فيكره لان  
من كان ظفره طويلا كان رزقه  
ضيقا وفي الحديث من قلم اظافيره  
يوم الجمعة اعاده الله من البلاء  
الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة  
ايام درر وعنه عليه الصلاة والسلام  
من قلم اظفاره مخالفا لم ترمد  
عينه ابد اعني كقول علي رضي  
الله عنه

قلوا اظفاركم بسنة وادب  
بينها خوايس يبارها وخشب  
وبيانه وتمامه في مفتاح السعادة  
وفي شرح الغزوية روى انه صلى الله  
عليه وسلم بدأ بمسحته اليمنى الى  
الخنصر ثم بخنصر اليسرى الى  
الابهام وختم بابهام اليمنى وذكره  
الغزالي في الاحياء ووجها ووجها  
ولم يثبت في اصابع الرجل نقل  
والاولى تسليمها كتحليلها قلت  
وفي المواهب اللدنية قال الحافظ  
ابن حجر انه يستحب كضمها احتاج  
اليه ولم يثبت في كفيته شيء  
ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وما يعزى من النظم  
في ذلك للامام علي ثم لابن حجر قال  
شيخنا باطل

يجوز اذ اقصد به ضرب الامثال ونحوها يحتر (قوله على السنة ادميين او حيوانات) أي أوجادات  
كقولهم قال الحافظ للوتد لم تحرقني قال سل من يدقني (قوله ذكره ابن جبر) أي المكي في شرحه على  
المنهاج (قوله ويستحب قلم اظافيره) وقلها بالاسنان مكروه يورث البرص فاذا قلم اظفاره أوجز شعره ينبغي  
ان يدقنه فان رمى به فلا بأس وان القاء في الكنيف أو في المغتسل كره لا يورث داء خانية ويدفن أربعة الظفر  
والشعر وخرقة الخيض والدم عتاييه ط (قوله فيستحب توفير شاربه واطفاره) الانسب في التعبير فيوفر  
اظفاره وكذا شاربه وفي المخ ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب اليينا وفروا الاظافير في أرض العدو  
فانها سلاح لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه بأظافيره وهو نظير قص الشارب  
فانه سنة وتوفره في دار الحرب للغازي مندوب ليكون اهيب في عين العدو اه ملخصا ط (قوله وكونه  
بعد الصلاة افضل) أي لتناله بركة الصلاة وهو مخاف لما ذكره قريبا في الحديث (قوله الا اذا اخره اليه)  
أي الى يوم الجمعة بأن طال جدا أو أراد تأخيرها اليه فيكره (قوله وفي الحديث الخ) قال الزرقاني اخرج البيهقي  
من مسند أبي جعفر الباقر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ من اظفاره وشاربه يوم الجمعة وله شاهد  
موصول عن أبي هريرة لكن سنده ضعيف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص شاربه ويقلم اظفاره  
يوم الجمعة قبل ان يروح الى الصلاة أخرجه البيهقي وقال عقبه قال احمد في هذا الاسناد من مجهل قال  
السيوطي وبالجملة فارجحها أي الاقوال دليل لا ونقل يوم الجمعة والاخبار الواردة فيه ليست بواحدة جدامع ان  
الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال اه مدني وقال الجراحى وروى الديلمي بسند واه عن أبي هريرة رفعه  
من قلم اظفاره يوم السبت خرج منه الداء ودخل فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاحد خرج منه الفاقة ودخل فيه  
الغنى ومن قلمها يوم الاثنين خرج منه الجنون ودخلت فيه الصحة ومن قلمها يوم الثلاثاء خرج منه المرض ودخل  
فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاربعاء خرج منه الوسواس والخوف ودخل فيه الامن والشفاء ومن قلمها يوم  
الخميس خرج منه الجذام ودخلت فيه العافية ومن قلمها يوم الجمعة دخلت فيه الرحمة وخرجت منه الذنوب  
(قوله وعنه عليه السلام الخ) لم يثبت حديثا بل وقع في كلام غير واحد كالشيخ عبد القادر قدس الله سره  
في غنيته وكان قدامة في مغنيته وقال السخاوى لم أجده لكن كان الحافظ المصطفى ينقل ذلك عن بعض مشايخه  
ونص احمد على استحبابه اه جراحى ونقل بعضهم ان من الجرب ان من قص كذلك لم يصبه رمد (قوله  
يعنى الخ) تفسير لقوله مخالفا (قوله قلوا اظفاركم بالسنة والادب) كذا في بعض النسخ وهو غير موزون  
وفي بعضها بسنة وادب منكرا فيكون من مجزوء بحر الرجز بكسر الباء الموحدة في اخر البيت ويكون قد دخل  
البيت الاول الخرم بنقص حرف من اوله قاله ح وهو مما لا يجوز فيه (قوله عينا خوايس الخ) رمز لكل  
اصبع بحرف قال السخاوى وكذب القائل

ابد ابينال وبالنصر \* في قص اظفارك واستبصر  
وثن بالوسطى وثلاث كما \* قد قيل بالابهام والنصر  
ولتختم الكف بسبابة \* في اليد والرجل ولا تخر  
وفي اليد اليسرى بابهاها \* والاصبع الوسطى وبالنصر  
وبعد سبابتها بنصر \* فانها خاتمة الايسر  
قد الامن خذبه يافتي \* من رمد العين فلا تزدر  
هذا حديث قد روى مسندا \* عن الامام المرتضى حيدر

اه (قوله والاولى تسليمها كتحليلها) يعنى يبدأ بخنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر اليسرى حال في الهداية عن  
الغرائب وينبغي الابتداء باليد اليمنى والانتهاؤها في اليد اليسرى ويختم بابهامها وفي الرجل بخنصر اليمنى  
ويختم بخنصر اليسرى اه ونقله القهستاني عن المسعودية (قوله قلت الخ) وكذا قال السيوطي قد انكر  
الامام ابن دقيق العيد جميع هذه الايات وقال لا تعتبر هيئة مخصوصة وهذا الاصل له في الشريعة ولا يجوز  
اعتقاد استحبابه لان الاستصحاب حكم شرعى لا بد له من دليل وليس استصحاب ذلك بصواب اه (قوله  
وما يعزى من النظم) وهو قوله



في قص ظفر ل يوم السبت اكله \* تبدو وفيما يليه تذهب البركة  
وعالم فاضل يبدأ بتلوها \* وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة  
ويورث السوء في الاخلاق رابعها \* وفي الخمس الغنى يأتي لمن سلكه  
والعلم والرزق زيدا في عروبته \* عن النبي رويانا فافتقوا نسكه اه

(و) يستحب (حلق عاتيه وتنظيف

بدنه بالاغتسال في كل اسبوع

مرة) والافضل يوم الجمعة وجاز

في كل خمسة عشر وكره تركه وراء

الاربعين مجتبي وفيه حلق

الشارب بدعة وقيل سنة

ولا بأس بتف الشيب واخذ

أطراف اللحية والسنة فيها

القبضة وفيه قطعت شعر رأسها

أثمت ولعنت زاد في البرازية

وان باذن الزوج لانه لا طاعة

لمخلوق في معصية الخالق ولذا

يحرم على الرجل قطع لحيته والمعنى

المؤثر التشبه بالرجال انتهى

قلت وأما حلق رأسه في الوهبانية

قال \* وقد قيل حلق الرأس في كل

جمعة \* يجب وبعض بالجواز يعبر

(رجل تعلم علم الصلاة او نحوه

ليعلم الناس واخر له عمل به قال اول

أفضل) لانه متعدد وروى

مذاكرة العلم ساعة خير من احياء

ليلة وله الخروج لطلب العلم

الشرعي بلا اذن والديه

(قوله ويستحب حلق عاتيه) قال في الهنديه ويبتدئ من تحت السرة ولو عاجل بالنورة يجوز كذا في الغرائب وفي  
الاشباه والسنة في عانة المرأة النتف (قوله وتنظيف بدنه) بخواراة الشعر من ابطيه ويجوز فيه الحلق والنتف  
اولى وفي المجتبي عن بعضهم وكلاهما حسن ولا يخلق شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به ط وفي المضمرات  
ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنث تارخانية (قوله وكره تركه) أي تحريم القول المجتبي  
ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد اه وفي أبي السعود عن شرح المشرق لابن ملك روى مسلم عن أنس  
ابن مالك وقت لنا في نقليم الاظفار وقص الشارب وتنق الابط أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة وهو من المقدرات  
التي ليس للرأى فيها مدخل فيكون كالمرفوع اه (قوله وقيل سنة) منى عليه في الملتقى وعبارة المجتبي بعد  
ما رمز للطحاوي حلقه سنة ونسبه الى أبي حنيفة وصاحبيه والقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشفة  
العليا سنة بالاجماع اه (قوله ولا بأس بتف الشيب) قيده في البرازية بأن لا يكون على وجه التزين (تنبيه)  
تنق الضيكن بدعة وهما جانبيا العنقة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب ولا يتف انقه لان ذلك يورث  
الأكلة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القنية اه ط (قوله والسنة فيها القبضة) وهو أن يقبض  
الرجل لحيته فمما زاد منها على قبضة قطعه كذا ذكر محمد في كتاب الآثار عن الامام قال وبه نأخذ محيط اه ط  
(فائدة) روى الطبراني عن ابن عباس رفعه من سعادة المرأة خفة لحيته واشتهر ان طول اللحية دليل على خفة  
العقل وانشد بعضهم

ما احسد طالت له لحية \* فزادت اللحية في هيئته

الا وما ينقص من عقله \* أكثر مما زاد في لحيته

(لطيفة) نقل عن هشام بن الكلبي قال حفظت ما لم يحفظه أحد ونسيت ما لم ينسه أحد حفظت القرآن  
في ثلاثة أيام وأردت أن أقطع من لحيتي ما زاد على القبضة فنسيت فقطعت من أعلاها (قوله لا طاعة  
لمخلوق الخ) رواه أحمد والحاكم عن عمران بن حصين اه جراحى (قوله والمعنى المؤثر) أي العلة المؤثرة  
في اثمها التشبه بالرجال فانه لا يجوز كالتشبه بالنساء حتى قال في المجتبي راحمنا يكره غزل الرجل على هيئة  
غزل النساء (قوله وأما حلق رأسه الخ) وفي الروضة للزندويستي ان السنة في شعر الرأس اما الفرق او الحلق  
وذكر الطحاوي ان الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة وفي الذخيرة ولا بأس أن يخلق وسط رأسه ويرسل  
شعره من غير أن يقتله وان قتله فذلك مكروه لانه يصير مشبها ببعض الكفرة والمجوس في ديارنا يرسلون الشعر  
من غير قتل ولكن لا يخلقون وسط الرأس بل يجوزون الناصية تارخانية قال ط ويكره القزع وهو ان يخلق  
البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة أصابع كذا في الغرائب وفيها كان بعض السلف يترك سباليه وهما  
أطراف الشوارب (قوله وروى الخ) وروى البيهقي عن ابن عمر ما عبد الله بشئ أفضل من فقسه في دين  
وفي البرازية طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع اعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا  
صحت النية لانه أعم نفعا لكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد بها وجه الله  
تعالى لا طلب المال والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق واحياء العلم فقبل تصح نيته أيضا تعلم  
بعض القرآن ووجد فرأنا لا فضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه  
فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن ما في ألف مسألة في الحلال  
والحرام لا بد للناس من حفظها وانظر ما تقدمناه في مقدمة الكتاب (قوله وله الخروج الخ) أي ان لم يحتج  
على والديه الضيعة بان كانا موسرين ولم تكن نفقتهما عليه وفي الخاتمة ولو أراد الخروج الى الحج وكرها  
ذلك قالوا ان استغنى الاب عن خدمته فلا بأس والا فلا يسعه الخروج فان احتاج الى النفقة ولا يقدر  
أن يحلف لهما نفقة كاملة أو امكنه إلا أن الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج ولو الغالب السلامة يخرج  
وفي بعض الروايات لا يخرج الى الجهاد الا باذنهما ولو أذن أحدهما فقط لا ينبغي له الخروج لان مراعاة



حقهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فان لم يكن له ابوان وله جدران وجدتان فاذن له ابوالاب وأم الام دون الآخرين لا بأس بالخروج لقضاءهما مقام الابوين ولو اذن الابوان لا يلتفت الى غيرهما هذا في سفر الجهاد فلو في سفر تجارة أو حج لا بأس به بلا اذن الابوين ان استغنيا عن خدمته اذ ليس فيه ابطال حقهما الا اذا كان الطريق مخوفا كالبحر فلا يخرج بلا اذنهما وان استغنيا عن خدمته ولو خرج المتعلم وضيع عباه يراعى حق العيال اه (قوله لوملتحيا) أفاد أن المراد بالامر في كلام الدرر الاتي خلاف الملتحي اذ لو كان معذرا يخشى عليه الفتنة فان بعض الفسقة يقدمه على الامر (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وان كان امرء فلا يسه أن يمنعه ومرادهم بالعلم الشرعي وما ينتفع به فيه دون علم الكلام وأمثاله لما روى عن الامام الشافعي رحمه الله انه قال لان يلقى الله عبدا كبيرا كباخر خير من أن يلقاه بعلم الكلام فاذا كان حال الكلام المتداول بينهم في زمانهم هكذا ظنك بالكلام المخلوط بهذين الفلاسفة المغمورين باطيلهم المزخرفة اه (قوله فذكره بما فيه ليس بغيبة) أي ليجذر الناس ولا يغتروا بصومه وصلاته فقد أخرج الطبراني والبيهقي والترمذي اترعوون في الغيبة عن ذكر الفاجر اذ كره بما فيه يحذر الناس (قوله ولو بكاتب) أي الى الاب ومثله السلطان وله أن يعتمد عليها حيث كان الكاتب معروفا بالعدالة كما في كفالة النهر بمخا وفيه للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه فما يكتب من المحاسن في حق انسان يعمل به في حقوق الله تعالى اه ومر في التعزير (قوله وتعامه في الدرر) أي عن الخيانة ونص عبارة الخيانة وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرعية والخشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم أنهم يمتنعون (قوله لا اثم عليه) الاولى حذفه أو زيادة واوالعطف قبل قوله لا يكون غيبة ليرتبط المتن مع الشرح (قوله لا يكون غيبة) لانه لو بلغه لا يكرهه لانه مهم له مخزن ومخسر عليه لكن بشرط أن يكون صادقا في اهتمامه والا كان مغتابا منافقا مرايا من كمال نفسه لانه شتم أخاه المسلم وأظهر خلاف ما اخفى وأشعر الناس أنه يكره هذا الامر لنفسه وغيره وانه من أهل الصلاح حيث لم يأت بسريح الغيبة وانما أتى بها في معرض الاهتمام فقد جمع أنواعا من القبايح نال الله تعالى العصمة (قوله فليس بغيبة) قال في المختار ولا غيبة للمعلومين (قوله لانه لا يريد به كلهم) مفهومه انه لو أراد ذلك كان غيبة تأمل (قوله فتباح غيبة مجهول الخ) اعلم ان الغيبة حرام بنص الكتاب العزيز وشبه المغتاب بكل لحم أخيه ميتا اذ هو أقبح من الاجنبى ومن الحى فكما يحرم له يحرم عرضه قال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه رواه مسلم وغيره فلا تخل الا عند الضرورة بقدرها كهذه المواضع وفي تنبيه الغافلين للفتنة أبي الليث الغيبة على أربعة أوجه في وجهه هي كفر بأن قبل له لا تغيب فيقول ليس هذا غيبة لاني صادق فيه فقد استحل ما حرم بالادلة القطعية وهو كفر في وجهه هي نفاق بأن يغتاب من لا يسميه عنده من يعرفه فهو مغتاب ويرى من نفسه أنه متورع فهذا هو النفاق وفي وجهه هي معصية وهو أن يغتاب مينا ويعلم أنها معصية فعليه التوبة وفي وجهه هي مباح وهو أن يغتاب معلنا بفسقه أو صاحب بدعة وان اغتاب الفاسق ليجذر الناس يناب عليه لانه من النهي عن المكر اه أقول والاباحة لاتنافى الوجوب في بعض المواضع الاتية (قوله ومتظاهر بفتح) وهو الذي لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قبل عنه انه يفعل كذا اه ابن الشحنة قال في تبيين المحارم فيجوز ذكره بما يجاهر به لا غيره قال صلى الله عليه وسلم من اتى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له وأما اذا كان مستترا فلا تجوز غيبته اه قلت وما اشترين العوام من أنه لا غيبة لتسار الصلوة ان أريد به ذكره بذلك وكان متجاهرا فهو صحيح والا فلا (قوله ولما هرة) الاولى التعسير بالمشورة أي في نكاح وسفر وشركة ومجاورة وايداع امانة ونحوها فله أن يذكر ما يعرفه على قصد النصيح (قوله ولو اعتقاد تحذير منه) أي بان كان صاحب بدعة يحقها ويلقيها لمن ظفربه اما لو تجاهر بها فهو داخل في التجاهر تأمل والاوى التعبير بالتحذير ليشمل التحذير من سوء الاعتقاد ولما مرمتنا عن صلى ويصوم ويضر الناس (قوله ولشكوى ظلامته للحاكم) فيقول ظلمي فلان بكذا ليصفه منه (تق) يراد على هذه الخمسة ستة أخرى مر منها في المتن ثنتان الاولى الاستعانة بمن له قدرة على زجره الثانية ذكره على وجه الاهتمام الثالثة الاستفتاء قال في تبيين المحارم بأن يقول للمفتي ظلمي فلان كذا وكذا وما طريق الخلاص والاسلم أن يقول ما قولك في رجل ظلمه أبوه أو ابنه أو أحد من الناس كذا وكذا

لوملتحيا وتعامه في الدرر  
(وإذا كان الرجل يصوم ويصلي  
ويضر الناس يده ولسانه فذكره  
بما فيه ليس بغيبة حتى لو أخبر  
السلطان بذلك لسبحه لا اثم  
عليه) وقالوا ان علم أن أباه يقدر  
على منعه اعلمه ولو بكاتبه والا لا  
كياتق العداوة وتعامه في الدرر  
(وكذا) لا اثم عليه (لو ذكر مساوى  
أخيه على وجه الاهتمام لا يكون  
غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه  
الغضب يريد السب) ولو اغتاب  
أهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد  
به كلهم بل بعضهم وهو مجهول  
خاتية فتباح غيبة مجهول ومتظاهر  
بفتح ولما هرة ولسوء اعتقاد  
تحذير منه ولشكوى ظلامته  
للمحكم شرح وهبانية (وكما تكون  
الغيبة بالاسان) صريحا (تكون  
أيضا بالفعل



ولكن التصريح مباح بهذا القدر اه لان المفتي قد يدرك مع تعيينه ما لا يدرك مع اجهامه كما قاله ابن حجر وقد جاء في الحديث المتفق عليه أن هند امرأة أبي سفيان رضى الله تعالى عنها قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان أباسفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما أخذت منه وهو لا يعلم قال خذي ما يكفيك وولدت بالمعروف الرابعة بيان العيب لمن أراد أن يشتري عبدا وهو سارق أو زان فيذكره للمشترى وكذا لو رأى المشتري يعطى البائع دراهم مغشوشة فيقول احتزمت منه بكذا الخامسة قصد التعريف كأن يكون معروفا بلقبه كالاعرج والاعمش والاحول السادسة جرح المجروحين من الرواة والشهود والمثقفين فهو جائز بل واجب صونا للشرعية فالجموع احد عشر رجعا بقولي

بما يكره الانسان يحرم ذكره \* سوى عشرة حلت أنت تلوا واحد

تظلم وشره واجرح وبين مجاهرا \* بنسب ومجهولا وغشا لقاصد

وعرف كذا استفت استعن عند زاجر \* كذا لا تقسم حذر فجور معاند

(قوله بالفعل) كالحركة والرمز والغمز ونحوه مما يأتي (قوله وبالتعريض) كقوله عند ذكر شخص الحديث الذي عاقلنا من كذا وهذا مقابل لقوله صريحا (قوله وبالكناية) لان القلم احد اللسانين وعبر في الشرعة بالكناية بالنون والمنشأة التسمية (قوله وبالحركة) كأن يذكر انسان عنده بخير فيحرك رأسه مثلا إشارة الى انكم لا تدررون ما انطوى عليه من سوء تأمل (قوله وبالرمز) قال في القاموس الرمز وبضم ويحرك الإشارة او الايماء بالنسبة أو العينين او الحاجبين أو الفم أو اللسان أو اليد (قوله أى قصيرة) تفسير لا ومات ط (قوله اغتبتها) بياء الاشباع ط (قوله الغيبة ان نصف أخاك) أى المسلم ولو ميتا وكذا الذى لا له مالنا وعليه ما علينا وقدم المصنف في فصل المستأمن انه بعد مكثه عند ناسه ووضع الجزية عليه يجب كف الاذى عنه وتحريم غيبته كالمسلم وظاهره أنه لا غيبة للعربي (قوله حال كونه غائبا) هذا القيد مأخوذ من مفهومها اللغوي ولم يذكر في الحديث الا فى والظاهر أنه لو ذكر في وجهه فهو سب وشتم وهو حرام أيضا بالاولى لانه أبلغ في الايذاء من حال الغيبة سيما قبل بلوغها المغتاب وهو أحد تفسيري لقوله تعالى ولا تلووا أنفسكم فقبل هو ذكر ما في الرجل من العيب في غيبته وقيل في وجهه (قوله عن أبي هريرة الخ) رواه مسلم في صحيحه وجماعة (قوله بما يكره) سواء كان نقصا في بدنه أو نسبه أو خلقه أو فعله أو قوله أو دينه حتى في ثوبه أو داره أو دابته كما في تبين المحارم قال ط وانظر ما لو ذكر من الصغير غير العاقل ما يكره لو كان عاقلا ولم يكن له من يتأذى بذلك من الاقارب اه وجرم ابن حجر بحرمة غيبة الصبي والمجنون (قوله فقد بهته) أى قلت فيه بهتاناً أى كذا باعظيما والبهتان هو الباطل الذي يتخير من بطلانه وشدة ذكره كذا في شرح الشرعة وفيه ان المستمع لا يخرج من اثم الغيبة الا بان ينكر بطلانه فان خاف فبقائه وان كان قادرا على القيام أو قطع الكلام بكلام آخر فلم يفعل له كذا في الاحياء اه وقد ورد ان المستمع أحد المغتابين وورد من ذب عن عرض أخيه بالغيبة كان حقا على الله تعالى أن يعتقه من النار رواه أحمد بإسناد حسن وجماعة (قوله واذا لم تبلغه الخ) ليس هذا من الحديث بل كلام مستأنف قال بعض العلماء اذا تاب المغتاب قبل وصولها تنفعه توبته بلا استحلال من صاحبه فان بلغت اليه بعد توبته قيل لا تبطل توبته بل يغفر الله تعالى لهما جميعا الاول بالتوبة والثاني لما لحقه من المشقة وقيل بل توبته معلقة فان مات الثاني قبل بلوغها اليه فتورته صحيحة وان بلغته فلا بل لا بد من الاستحلال والاستغفار ولو قال بهتاناً فلا بد أيضاً أن يرجع الى من تكلم عندهم ويكذب نفسه وتعممه في تبين المحارم (قوله والاشراط بيان كل ما اغتاب به) أى مع الاستغفار والتوبة والمراد ان يبين له ذلك ويعتذر اليه ليسمعه عنه بان يبالغ في الثناء عليه والتودد اليه ويلزم ذلك حتى يطيب قلبه وان لم يطب قلبه كان اعتذاره وتودده حسنة يقابل بها سيئة الغيبة في الآخرة وعليه أن يخلص في الاعتذار والافهوذ ذنب آخر ويحتمل أن يبقى لخصمه عليه مطالبة في الآخرة لانه لو علم أنه غير مختص لما رضى به قاله الامام الغزالي وغيره وقال ايضا فان غاب أو مات فقد فات أمره ولا يدركه الا بكثرة الحسنات لتؤخذ عوضا في القيامة ويجب أن يفصل له الا أن يكون التفصيل مضر له كذا كره عيويا يحقها فانه يستحل منها مبهما اه وقال من لا على القارى في شرح المشكاة وهل يكفيه أن يقول اغتبتك فاجعلنى في حل أم لا بد أن يبين ما اغتاب قال بعض علمائنا

وبالتعريض وبالكناية وبالحركة وبالرمز (بغمز العين والأشارة باليد) وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضى الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت أو مات بيدي أى قصيرة فقال عليه الصلاة والسلام اغتبتها ومن ذلك المحاكاة كان عيشي متعارجا وكما عيشي فهو غيبة بل أقبح لانه أعظم في التصوير والتفهيم ومن الغيبة أن يقول بعض من مر بنا اليوم أو بعض من رأيته اذا كان مخاطب يفهم شخصاً معيناً لان المحذور تفهيمه دون ما به التذهيم وأما اذا لم يفهم عينه جاز وتعممه في شرح الوهبانية وفيها الغيبة أن تصف أخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذا سمعه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال عليه الصلاة والسلام أتدررون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كرك أخاك بما يكره قيل أفرأيت ان كان في أخي ما أقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبه وان لم يكن فيه فقد بهته واذا لم تبلغه يكفيه الندم والاشراط بيان كل ما اغتاب به



في الغيبة لا يعلم به ما بل يستغفر الله ان علم ان اعلامه شيرقنة ويدل عليه ان البراء عن الحقوق المجهولة  
 جائز عندنا والمستحب لصاحب الغيبة ان يبرئه عنها وفي القنية تصانح الخصمين لاجل العذر استخلاص قال  
 النووي ورأيت في فتاوى الطحاوي انه يكفي الندم والاستغفار في الغيبة وان بلغت المغتاب ولا اعتبار  
 بتحليل الورثة (قوله وصلة الرحم واجبة) نقل القرطبي في تفسيره اتفاق الامة على وجوب صلة ما حرمة  
 قطعها الادلة القطعية من الكتاب والسنة على ذلك قال في تبيين المحارم واختلفوا في الرحم التي يجب  
 صلتها قال قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون كل قريب محرما كان او غيره اهـ واثناني ظاهر  
 اطلاق المتن قال النووي في شرح مسلم وهو الصواب واستدل عليه بالا حاديث نعم متفاوت درجاتها في الوالدين  
 اشدهم من المحارم وفيهم اشدهم من بقية الارحام وفي الاحاديث اشارة الى ذلك كما بينه في تبيين المحارم (قوله  
 ولو كانت بسلام الخ) قال في تبيين المحارم وان كان غائبا بصلهم بالمكتوب اليهم فان قدر على المسير  
 اليهم كان افضل وان كان له والدان لا يكتفى المكتوب ان اراد ايجته وكذا ان احتاج الى خدمته والاخ الكبير  
 كالاب بعده وكذا الجد وان علا والاخت الكبيرة والخالة كالأم في الصلة وقيل العم مثل الاب وما عدا هؤلاء  
 تكتفى صلتهم بالمكتوب او الهدية اهـ وتماه فيه ثم اعلم انه ليس المراد بصله الرحم ان تصلهم اذا وصلوا لان  
 هذا مكافأة بل ان تصلهم وان قطعوا فقد روى البخاري وغيره ليس الواصل بالمكافي ولكن الواصل الذي  
 اذا قطعت رحمه وصلها (قوله ويزورهم غبا) الغب بالكسر عاقبة الشيء وفي الزيارة ان تكون في كل اسبوع  
 ومن الخي ما تأخذ يوم ما وتدع يوم ما فاموس امكن في شرح الشريعة هو ان تزور يوم ما وتدع يوم ما كان فيه نوع  
 عسر عدل الى ما هو اسهل من الغب فقال بل يزور اقرباءه في كل جمعة او شهر على ما ورد في بعض الروايات  
 اهـ (قوله تزيد في العمر) وكذا في الرزق فقد اخرج الشيخان من احب ان يسطه في رزقه وينسأ بضم اوله  
 وتشديد ثائه المهمل وبالهزأى يؤخره في اثره أي اجله فليصل رحمه قال الفقيه ابو الليث في تفسيره الغافلين  
 اختلفوا في زيادة العمر فتبين على ظاهره وقيل لا لقوله تعالى فاذا جاء اجلهم الآية بل المعنى يكتب ثوابه بعد موته  
 وقيل ان الاشياء قد تكتب في اللوح المحفوظ معلقة كان وصل فلان رحمه فعمره كذا او لا فكذا اوله الدعاء  
 والصدقة وصلة الرحم من جلتها فلا يخالف الحديث الآية اهـ زاد في شرح الشريعة عن شرح المشارق  
 أويقال المراد البركة في رزقه وبقاء ذكره الجليل بعده وهو كالحياة أويقال صدر الحديث في معرض الحث  
 على صلة الرحم بطريق المبالغة يعني لو كان شيء يسط به الرزق والاجل لكان صلة الرحم اهـ والظاهر الثالث  
 لما في التنبيه عن الفضائل من ارحم في تفسير قوله تعالى يحجوا الله ما يشاء ويثبت قال ان الرجل ليصل رحمه  
 وقد بقي من عمره ثلاثة ايام فيزيد الله تعالى في عمره الى ثلاثين سنة وان الرجل يقطع الرحم وقد بقي من عمره  
 ثلاثون سنة فيرد اجله الى ثلاثة ايام (قوله وتماه في الدرر) قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة يد او واحدة  
 في التناصر والتظاهر على كل من سواهم في اظهار الحق اهـ وتماه أيضا في الشريعة وتبيين المحارم (قوله  
 ويسلم المسلم على اهل الذمة الخ) انظر هل يجوز أن يأتي بلفظ الجمع لو كان الذي واحدا والظاهر انه  
 يأتي بلفظ المفرد اخذ مما يأتي في الرد تأمل لكن في الشريعة اذا سلم على اهل الذمة فليقل السلام على من اتبع  
 الهدى وكذلك يكتب في الكتاب اليهم اهـ وفي التاترخانية قال محمد اذا كتبت الى يهودي أو نصراني  
 في حاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى اهـ (قوله لوله حاجة اليه) أي الى الذي المفهوم من المقام  
 قال في التاترخانية لان النهي عن السلام لتوقيره ولا توقير اذا كان السلام لحاجة (قوله هو الصحيح) مقابله  
 انه لا بأس به بلا تفصيل وهو ما ذكره في الخاتمة عن بعض المشايخ (قوله كما كره للمسلم مصالحة الذي)  
 أي بلا حاجة لما في القنية لا بأس بمصالحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصالحة  
 اهـ تأمل وهل يشتمه اذا عطر وجد قال الحموي الظاهر لا اهـ لكن سيأتي انه يقول له يديك الله (قوله  
 واكثر المتون) بالجر عطف على الشرح أي ونسخ اكثر المتون أي المتون المجردة عن الشرح وجمعها باعتبار  
 اشخاصها والا فالمراد من التنوير لا غير (قوله بلفظ ويسلم) وهو كذلك بخط المصنف متناوئ شرار ملي  
 (قوله فاوتها هكذا) أي بالتقييد بالحاجة ليكون المتن ما شيا على الصحيح (قوله وهو الاحسن) لان  
 الحكم الاصل المنع والجواز لحاجة عارض وقوله الاسلام لعل وجهه انه اذا لم يسلم مطلقا لا يقع في محذور بخلاف

(وصلة الرحم واجبة ولو) كانت  
 (بسلام ونجحة وهدية) ومعاونة  
 ومجالسة ومكالمة وتلطف  
 واحسان ويزورهم غبا ليزيد حبا  
 بل يزور اقرباءه كل جمعة او شهر  
 ولا يرتد حاجتهم لانه من القطعية  
 في الحديث ان الله يصل من وصل  
 رحمه ويقطع من قطعها وفي  
 الحديث صلة الرحم تزيد في العمر  
 وتماه في الدرر (ويسلم) المسلم  
 (على اهل الذمة) لوله حاجة اليه  
 والا كره هو الصحيح كما كره للمسلم  
 مصالحة الذي كذا في نسخ  
 الشارح واكثر المتون بلفظ ويسلم  
 فاوتها هكذا ولكن بعض نسخ  
 المتن ولا يسلم وهو الاحسن  
 الاسلام فانهم



من عرفت ومن لم تعرف قال

وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر لحديث لا تبدأ اليهود ولا النصارى بالإسلام فإذا القيم أحدهم في طريق فاضطروه إلى اضيقه رواء البخاري وكذا يخص منه الناسق بدليل آخر وأما من شك فيه فالأصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص ويمكن أن يقال إن الحديث المذكور كان في ابتداء الإسلام لمصلحة التأليف ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودي أو نصراني أو مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن لا يزيد على قوله وعليك كما في الخاتمة

(ولو سلم على الذي تبجلا بكفر) لأن تبجيل الكافر كفر ولو قال لمجوسي يا استاذ تبجلا كفر كما في الأشباه وفيها لو قال لذي أطال الله بقاءه أن نوى بقلبه أهله يسلم أو يهودي الجزية دليل فلا بأس به (ولا يجب رد سلام السائل) لأنه ليس للتحية ولا من يسلم وقت الخطبة خاتمة وفيها وإذا أتى دارا إنسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم إذا دخل يسلم أولا ثم يتكلم ولو في فضاء يسلم أولا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا رب لم يسقط برده غيره ولو قال يا فلان أو أشار بعين سقط وشرط في الرد وجواب العطاس اسماعه فلو أصم يريه تحريك شفثيه انتهى قلت وفي المستغنى ويسقط عن الباقي برد صبي بعقل لأنه من أهل إقامة الفرض في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبى ويسقط برد المجوز وفي رد الشابة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة

ما إذا سلم مطلقا تأمل (قوله أي الإسلام خير) أي خصال الإسلام ط (قوله تطعم) بتأويل أن تطعم ويأتي فيه الوجه الذي ذكرها التحويرون في تسمع بالمعدي خير من أن تراه (قوله وتقرأ) من القرآن لا من الأقراء ط (قوله لحديث لا تبدأ اليهود ولا النصارى بالإسلام) يوجد في كثير من النسخ زيادة فإذا القيم أحدهم في طريق فاضطروه إلى اضيقه رواء البخاري (قوله وكذا يخص منه الناسق) أي لو سلمنا والأفلايكه كما سيذكره (قوله وأما من شك فيه) أي هل هو مسلم أو غيره وأما النكاحين كونه فاستقاما أو صالحا فلا اعتبار له بل يظن بالمسلمين خيرا ط (قوله على العموم) أي المأخوذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم على من عرفت ومن لم تعرف ط (قوله إن الحديث) أي الأول المفيد عمومته شمول الذي (قوله لمصلحة التأليف) أي تأليف قلوب الناس واستقامت لهم بالسان والاحسان إلى الدخول في الإسلام (قوله ثم ورد النهي) أي في الحديث الثاني لما أعز الله الإسلام (قوله فلا بأس بالرد) المتبادر منه أن الأولى عدمه ط لكن في التارخانية وإذا سلم أهل الذمة ينبغي أن يرد عليهم الجواب وبه تأخذ (قوله ولكن لا يزيد على قوله وعليك) لأنه قد يقول السام عليكم أي الموت كما قال بعض اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له وعليك فرد دعاه عليه وفي التارخانية قال محمد يقول المسلم وعليك بنوي بذلك السلام لحديث مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم (قوله تبجيلا) قال في المنع قيده لأنه لو لم يكن كذلك بل كان لغرض من الأغراض العجيبة فلا بأس به ولا كفر (قوله أن نوى بقلبه) وأما أن لم ينو شيئا يكره كما في المحيط وذكر البيهقي أخذ من نظائرها أنه لا يكره وليس بعد النص إلا الرجوع إليه والظاهر أن الذي ليس بقبيح ط (قوله وإذا أتى دارا إنسان الخ) وفي فصول العلماي وأن دخل على أهله يسلم أولا ثم يتكلم وأن أتى دار غيره يستأذن للدخول ثلاثا يقول في كل مرة السلام عليكم يا أهل البيت أيدخل فلان ويمكث بعد كل مرة مقدار ما يشرع الأكل والمتونى والمصلى بأربع ركعات فإذا أذن له دخل والأرجح سألما عن الحق والعداوة ولا يجب الاستئذان على من أرسل إليه صاحب البيت فإذا نودي من البيت من على الباب لا يقول أنا فانه ليس بجواب بل يقول أيدخل فلان فان قيل لأرجح سألما وإذا دخل بالأذن يسلم أولا ثم يتكلم أن شاء وان دخل يتألف فيه أحد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فان الملائكة ترد عليه السلام فان لقيه خارج الدار يسلم أولا ثم يتكلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام قبل الكلام فان تكلم قبل السلام فلا يجيبه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم قبل السلام فلا تجيبوه ويسلم على القوم حين يدخل عليهم وحين يفارقهم فن فعل ذلك شاركهم في كل خير عملوه بعده وان لقيهم وفارقههم في اليوم مرارا وحالات بينهم وبينه شجرة أو جدار جدد السلام لأن ذلك يوجب الرحمة وينوي بالسلام تجديد عهد السلام أن لا يتألم المؤمن بأذى في عرضه وماله فإذا سلم على المؤمن حرم عليه تناول عرضه وماله وان دخل مسجد أو بعض القوم في الصلاة وبعضهم لم يكونوا فيها يسلم وان لم يسلم لم يكن تاركا للسنة اه (قوله ولو قال يا فلان) أي بهذا اللفظ ولكن نص عبارة الخاتمة رجل كان جالسا في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط السلام عن سلم عليه قيل إن سمى رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه السلام عن زيد وان لم يسلم وقال السلام عليك وأشار إلى رجل فرد عليه سقط السلام عن المشار إليه اه وجرم في الخلاصة وغيرها بهذا التفصيل (قوله سقط) لأن قصده التسليم على الكل ويجوز أن يشار للجماعة بخطاب الواحد هندية وفي تبيين المحارم ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد عنهم اه ط (قوله وشرط في الرد الخ) أي كما لا يجب الرد إلا باستماعه تارخانية (قوله فلو أصم يريه تحريك شفثيه) قال في شرح الشريعة وأعلم أنهم قالوا إن السلام سنة واستماعه مستحب وجوابه أي رده فرض كفاية واستماع رده واجب بحيث لو لم يسمعه لا يسقط هذا الفرض عن السامع حتى قيل لو كان المسلم أصم يجب على الراد أن يحرك شفثيه ويريه بحيث لو لم يسمعه اه (قوله بدليل حل ذبيحته) أي مع أن التسمية فيها فرض وقد اجزأت منه واختلف في التسليم على الصبيان فقيل لا يسلم وقيل التسليم أفضل قال الفقيه وبه تأخذ تارخانية وأما السلام على المرأة وتسميتها فقد مر الكلام عليه في فصل النظر والمس (قوله بلفظ الجماعة) لأن مع كل واحد حافطين كراما كاتين فكل واحد كانه ثلاثة تارخانية



(قوله ولا يزيد الراد على وبركاته) قال في التاترخانية والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والجيب كذلك يرد ولا ينبغي أن يزداد على البركات شيء اهـ ويأتي بواو العطف في وعليكم وان حذفها اجراء وان قال المبتدى سلام عليكم أو السلام عليكم فالحجيب أن يقول في الصورتين سلام عليكم أو السلام عليكم ولكن الالف واللام أولى هـ (قوله ورد السلام وتشميت العاطس على الفور) ظاهره انه اذا اخره لغير عذر ذكره تحريما ولا يرتفع الاثم بالرد بل بالتوبة ط وفي تبين المهارم تشميت العاطس فرض على الكفاية عند الاكثرين وعند الشافعي سنة وعند بعض الظاهرية فرض عين قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العاطس ويكره التأثب فاذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سماعه أن يشتمه رواه البخاري التشميت بالشين المعجمة أو بالسين المهملة هو الدعاء بالخير والبركة وانما يستحق العاطس التشميت اذا حمد الله تعالى وأما اذا لم يحمد لا يستحق الدعاء لان العاطس نعمة من الله تعالى فمن لم يحمد بعد عطاسه لم يشكر نعمة الله تعالى وكفران النعمة لا يستحق الدعاء والمأمور به بعد العطاس أن يقول الحمد لله أو يقول الحمد لله رب العالمين وقيل الحمد لله على كل حال واختلفوا فيما اذا يقول المسمت فقول يرحمك الله وقيل الحمد لله تعالى ويقول للمسمت يهديك الله وان كان العاطس كافرا فحمد الله تعالى يقول المسمت يهديك الله واذا تكرر العطاس قالوا يشتمه ثلاثا ثم يسكت قال قاضي خان فان عطس اكثر من ثلاث يحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان بحضرة يشتمه في كل مرة فحسن أيضا اهـ وينبغي أن يقول العاطس للمسمت غفر الله لي ولكم أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك وينبغي للعاطس أن يرفع صوته بالتحميد حتى يسمع من عنده فيشتمه ولو شتمه بعض الحاضرين اجزأ عنهم والافضل أن يقول كل واحد منهم لظاهر الحديث وقيل اذا عطس رجل ولم يسمع منه تحميد يقول من حضره يرحمك الله ان كنت حدثت الله تعالى واذا عطس من وراء الجدار فحمد الله تعالى يجب على كل من سمعه التشميت اهـ وفي فصول العلالي وندب السامع أن يسبق العاطس بالحمد لله لحديث من سبق العاطس بالحمد لله امن من الشوص واللوص والعلوص اهـ وهو فتح اول الاولين وكسر اول الثالث المهمل وفتح لامة المستددة وسكون الواو واخر الجميع صاد مهملة وفي الاوسط للطبراني عن علي رفعه من عطس عنده فسبق بالحمد لم يشتمك خاصته واخرج ابن عساكر من سبق العاطس بالحمد وفاء الله وجع الخاصرة ولم يرف في فيه مكرها حتى يخرج من الدنيا وتطم بعضهم الحديث الاول فقال

من يتبدى عا طسا بالحمد يأمن من \* شوص ولوص وعلوص كذا وردا

عنيت بالشوص دا الرأس ثم بما \* يليه ذا البطن والضرر اتبع رشدا

وفي المغرب الشوص وجع الضرر واللوص وجع الاذن والعلوص اللوى وهي الخمة اهـ قال في الشريعة وينكسر رأسه عند العطاس ويخمر وجهه ويحفض من صوته فان التصرخ بالعلناس حق وفي الحديث العطسة عند الحديث شاهد عدل ولا يقول العاطس اب أو اشهب فانه اسم للشيطان اهـ (قوله ويجب رد جواب كذب التهمة) لان كتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر مجتبي والناس عنه غافلون ط أقول المتبادر من هذا ان المراد رد سلام الكتاب لارذ الكتاب لكن في الجامع الصغير للسيوطي رد جواب الكتاب حق كرد السلام قال شارحه المناوي أي اذا كتب لك رجل بالسلام في كتاب ووصل اليك وجب عليك الرد بالنفط أو بالمراسلة وبه صرح جمع شافعية وهو مذهب ابن عباس وقال النووي ولواتاه شخص بسلام من شخص أي في ورقة وجب الرد فوراً ويستحب أن يرد على المبلغ كما اخرج الترمذي وبتأكد رد الكتاب فان تركه ربما اورث الضغائن ولهذا انشد الخليل الى الخليل \* فحق واجب رد الجواب \* اذا الاخوان قاتهم التلاقي \* فمصلحة باحسن من كتاب \* (قوله يجب عليه ذلك) لانه من ايصال الامانة لمستحقها والظاهر ان هذا اذا رضى بعملها تأمل ثم رأيت في شرح المناوي عن ابن حجر التحقيق ان الرسول ان التزمه اشبه الامانة والافدية اهـ أي فلا يجب عليه الذهاب لتبليغه كما في الودية قال الشرنبلالي وهـ كذا عليه تبليغ السلام الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن الذي أمر به وقال أيضا ويستحب أن يرد على المبلغ أيضا فيقول وعليك وعليه السلام اهـ ومنه في شرح تحفة الاقران للمصنف وزاد عن ابن عباس يجب اهـ لكن قال في التاترخانية ذكر محمد بن ابيدل على ان من بلغ اناسا سلاما عن غائب كان عليه أن يرد الجواب

وكذا الرد ولا يزيد الراد على وبركاته ورد السلام وتشميت العاطس على الفور ويجب رد جواب كتاب التهمة كرد السلام ولو قال لا تقرأ فلانا السلام يجب عليه ذلك



على المبلغ أولاً ثم على ذلك الغائب اه وظاهره الوجوب تأمل (قوله لو علمنا) تخصيص لما تقدمه عن  
العيني وفي فصول العلاني ولا يسلم على الشيخ المازح الكذاب واللاغي ولا على من يسب الناس أو يظن  
وجوه الاجنبيات ولا على الفاسق المعان ولا على من يغني أو يطير الجاهل ما لم تعرف نوبتهم ويسلم على قوم  
في معصية وعلى من يلعب بالشرط نجواً بأن يشغلهم عما هم فيه عند أبي ح وسكره عندهما تحقيراهم  
(قوله كآكل) ظاهره أن ذلك مخصوص بحال وضع اللقمة في الفم والمضغ وأما قبل وبعد فلا يكره لعدم  
العجز وبه صرح الشافعية وفي وجيز الكردي مزم على قوم يأكلون إن كان محتاجاً وعرف أنهم يدعونهم سلم  
والأفلا اه وهذا يقتضي بكرة السلام على الأكل مطلقاً لا فيما ذكره ط (قوله ولو سلم لا يستحق  
الجواب) أقول في البرازية وإن سلم في حال التلاوة فالحقارة يجب الرد بخلاف حال الخطبة والأذان وتكرار  
الفقه اه وإن سلم فهو آثم تارخانية وفيها والصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع اه فقد اختلف التصحيح  
في القاري وعند أبي يوسف يرد بعد الفراغ أو عند تمام الآية وفي الاختيار وإذا جلس القاضي ناحية من  
المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه لأنه جلس للحكم والسلام تحية الزائر فينبغي أن يستقل  
بما جلس لأجله وإن سلموا لا يجب عليه الرد على هذا من جلس يفقه تلامذته ويقرئهم القرآن فدخل عليه  
داخل فسلم وسعه أن لا يرد لأنه إنما جلس للتعليم لا رد السلام اه (قوله يجزم الميم) الأولى بسكون الميم  
قال ط وكأن عدم الوجوب لمخالفة السنة التي جاءت بالتركيب العربي ومثله فيما يظهر الجمع بين آل  
والتنوين اه وظاهره تبيده يجزم الميم أنه لو نون المجزومة من آل كما هو تحية الملائكة لاهل الجنة يجب الرد فيكون له  
صبيغتان وهو ظاهر ما قدمناه سابقاً من التارخانية ثم رأيت في الطهيرية وانظر السلام في المواضع كلها  
السلام عليكم أو سلام عليكم بالتنوين وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاماً قال الشرنبلالي في رسالته  
في المصاحفة ولا يتبدى بقوله عليك السلام ولا عليكم السلام لما في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما بالاسناد  
الصحيحة عن جابر بن سليم رضى الله تعالى عنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليك السلام  
يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى قال الترمذي حديث حسن صحيح ويؤخذ  
منه أنه لا يجب الرد على المبتدئ بهذه الصيغة فإنه ما ذكر فيه أنه عليه الصلاة والسلام رد السلام عليه بل نهى  
وهو أحد أحق لا ثلاث ذكرها النووي فترجح كونه ليس سلاماً والرد عليه ثم علمه كإرداء على النبي صلى الله  
ثم علمه ولو زادوا وأفاضوا بقوله وعليكم السلام لا يستحق جواباً لأن هذه الصيغة لا تصلح للابتداء فلم يكن  
سلاماً قاله المتولى من أئمة الشافعية اه قلت وفي التارخانية عن النخعي أبي جعفر أن بعض أصحاب أبي  
يوسف كان إذا مر بالسوق يقول سلام الله عليكم فقبل له في ذلك فقال التسليم تحية واجابتهما فرض فإذا لم  
يجيبوني وجب الأمر بالمعروف فأما سلام الله عليكم فدهاء فلا يلزمهم ولا يلزمي شئ فأخبرته لهذا اه قلت  
فهذا مع ما ترفيد اختصاص وجوب الرد بما إذا ابتدأ بلفظ السلام عليكم أو سلام عليكم وقد منان للجب  
أن يقول في صورتين سلام عليكم أو السلام عليكم ومضاده أن ما صلح للابتداء صلح للجواب ولكن علمت ما هو  
الأفضل فيهما (تمة) قال في التارخانية ويسلم الذي يأتيك من خلفك ويسلم الماشي على القاعد والراكب  
على الماشي والصغير على الكبير وإذا التقيا فافضلهما يسبقتهما فإن سلا معاً رد كل واحد وقال الحسن  
يتبدى الأقل بالأكثر اه وفيها السلام سنة ويفترض على الراكب المار بالراجل في طريق عام أو في المقبرة  
للأمان اه وفي البرازية ويسلم الآتي من المصر على من يستقبله من القرى وقيل يسلم القروي على المصري  
اه وفي تبين المحارم قال النووي هذا الأدب هو فيما إذا التقيا في طريقاً ما إذا ورد على قعود فان الوارد يبدأ  
بالسلام بكل حال سواء كان صغيراً أو كبيراً أو قليلاً أو كثيراً كذا في الطبراني اه قال ط والقواعد وافقه  
واختلفوا في أيهما أفضل الجرا قبل الراد وقيل المسلم محيط وإن سلم ثانياً في مجلس واحد لا يجب رد الثاني  
تارخانية وفيها عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت المجلس فسلموا  
على القوم وإذا رجعت فسلموا عليهم فإن التسليم عند الرجوع أفضل من التسليم الأول (قوله وعلى عباد الله  
الصالحين) فيكون مسلماً على الملائكة الذين معه وصالحو الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا إن الجن مكفون  
بما كفناه ومقتضاه أن يجب عليهم الرد ولا يخرجون عنه إلا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال أنهم امرؤا

ويكره السلام على الفاسق لو  
علمنا والا لا كما يكره على عاجز عن  
الرد حقيقة كآكل أو شرعاً  
كصل وقاري ولو سلم لا يستحق  
الجواب انتهى وقد منان في باب  
ما يفسد الصلاة كراهته في ينف  
وعشرين موضعاً وأنه لا يجب رد  
سلام عليكم يجزم الميم ولو دخل  
ولم ير أحداً يقول السلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين



بالاستتار عن اعين الانس لعدم الانس والمجانسة ورده ظاهرا من قبيل الاعلان قد بر ط أقول لان لم ان  
 هذه الصيغة مما يجب على سماعها الرد اذا لا خطاب فيها وليست من الصيغتين السابقتين والالوجب الرد ايضا  
 على من سمعها من الانس ويحتاج الى نقل صريح والظاهر عدمه فلا يجب على الجن بالاولى بل هي مجرد الدعاء  
 كما هي في التشهد وكما في الصيغة التي اختارها بعض اصحاب أبي يوسف كما مر تأمل (قوله الا اذا لم يتخط) أي  
 ولم يمر بين يدي المصلين قال في الاختيار فان كان يمر بين يدي المصلين ويتخطى رقاب الناس يكره لانه اعانة على  
 اذى الناس حتى قيل هذا نكس لا يكفره سبعون فلما اه قال ط فالكراهة للتخطي الذي يلزمه غالبا  
 الا اذا كانت هناك قرينة يبرئ منها لا تخطي فلا كراهة كما يؤخذ من مفهومه (قوله في الصلاة) أي  
 وهي كانت في المسجد فتم الدليل أو انه اذا كان ذلك جائزا في الصلاة وهي أفضل الاعمال فلا يجوز في المسجد  
 وهو دونها اولى ط (قوله احب الاسماء الخ) هذا لفظ حديث رواه مسلم وابوداود والترمذي وغيرهم  
 عن ابن عمر مرفوعا قال المناوي وعبد الله أفضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وافضلهما بعدهما محمد ثم أحمد  
 ثم ابراهيم اه وقال ايضا في موضع آخر ويلحق بهذين الاسمين أي عبد الله وعبد الرحمن ما كان منهما كعبد  
 الرحيم وعبد الملك وتفضيل التسمية بهما محمول على من اراد التسمي بالعبودية لانهم كانوا يسمون عبد شمس  
 وعبد الدار فلا ينافي ان اسم محمد وأحمد احب الى الله تعالى من جميع الاسماء فانه لم يحرر لثنيه الا ما هو احب  
 اليه هذا هو الصواب ولا يجوز له على الاطلاق اه وورد من ولده مولود فسماه محمدا كان هو ومولوده  
 في الجنة رواه ابن عساكر عن امامه رفعه قال السيوطي هذا مثل حديث ورد في هذا الباب واسناده  
 حسن اه وقال البخاري وأما قولهم خير الاسماء ما عبد وما عبد فاعلمته (قوله وجاز التسمية بعلي الخ)  
 الذي في التارخانية عن السراجية التسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كأعلى والكبير والرشد  
 والبديع جائزة الخ ومثله في المنع عنها وظاهره الجواز ولومعرفا بال (قوله لكن التسمية الخ) قال أبو الليث  
 لا احب للعجم أن يسموا عبد الرحمن وعبد الرحيم لانهم لا يعرفون تفسيره ويسمونه بالتصغير تارخانية وهذا مشتهر  
 في زماننا حيث ينادون من اسمه عبد الرحيم وعبد الكريم أو عبد العزيز مثلا فيقولون رحيم وكريم وعزيز  
 بتشديد ياء التصغير ومن اسمه عبد القادر فيقولون قدروا وهذا مع قصده كفر في المنية من الحق اداة التصغير في آخر اسم  
 عبد العزيز أو نحوه مما اضيف الى واحد من الاسماء الحسنى ان قال ذلك عمدا كفر وان لم يدربا يتول ولا قصده  
 لم يحكم بكفره ومن سمع منه ذلك يحق عليه أن يعلم اه وبعضهم يقول رحيم لمن اسمه عبد الرحمان وبعضهم  
 كالتريكان يقول هو وحسول من اسمه محمد وحسن وانظر هل يقال الاولى لهم ترك التسمية بالاخيرين لذلك (قوله  
 ولا تكنوا) بفتح النون المشددة ماضى تكنى وهو على حذف احدي التامين أي لان اليهود كانوا ينادون يا أبا  
 القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم قالوا لا تعنيك ط لكن قوله ماضى تكنى صوابه مضارع تكنى كما لا يخفى  
 (قوله قد نسخ) لعل وجهه زوال علة النهي السابقة بوفاته عليه الصلاة والسلام تأمل (تمة) التسمية  
 باسم لم يذكره الله تعالى في عبادته ولا ذكره رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يستعمله المسلمون تكلموا فيه  
 والاولى أن لا يفعل وروى اذا ولد لاكم ولد فمات فلا يد فنه حتى يسميه ان كان ذكرا باسم الذكر  
 وان كان اثنى فباسم اثنى وان لم يعرف فباسم يصلح لهما ولو كنى ابنه الصغير بأبي بكر وغيره كرهه بعضهم وعائتهم  
 لا يكره لان الناس يريدون به التفاؤل تارخانية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير الاسم القبيح الى الحسن  
 جاءه رجل يسمى اسرم فسماه زرة وجاءه آخر اسمه المضطجع فسماه المنبت وكان لعمر رضي الله عنه بنت  
 تسمى عاصية فسماهما جميلة ولا يسمى الغلام يسارا ولا رباحا ولا نجاحا ولا بأفح ولا بركة فليس من المرضي أن  
 يقول الانسان عند بركة فتقول لا وكذا اسائر الاسماء ولا يسميه حكما ولا أبا الحكم ولا أبا عيسى ولا عبد فلان  
 ولا يسميه بما فيه تزكية نحو الرشيد والامين فصول العلماي أي لان الحكم من اسمائه تعالى فلا يليق اضافة  
 الاب اليه أو الى عيسى أقول ويؤخذ من قوله ولا عبد فلان منع التسمية بعبد النبي وقيل المناوي عن الدميري  
 انه قيل بالجواز بقصد التشريف بالنسبة والاكثر على المنع خشية اعتقاد حقيقة العبودية كما لا يجوز عبد  
 الدار اه ومن قوله ولا بما فيه تزكية المنع عن نحو محبي الدين وشمس الدين مع ما فيه من الكذب وألف بعض  
 المالكية في المنع منه مؤلفا وصح به القرطبي في شرح الاسماء الحسنى وانشد بعضهم فقال

(فرع) يكره اعطاء سائل المسجد  
 الا اذا لم يتخط رقاب الناس في  
 المختار كما في الاختيار ومتن مواهب  
 الرحمن لان عليا تصدق بخاتمته في  
 الصلاة فمدحه الله بقوله ويؤتون  
 الزكاة وهم راكعون (احب الاسماء  
 الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن)  
 وجاز التسمية بعلي ورشد وغيرهما  
 من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير  
 ما يراد في حق الله تعالى لكن التسمية  
 بغير ذلك في زماننا اولى لان العوام  
 يصغرونها عند النداء كذا في  
 السراجية وفيها (ومن كان اسمه  
 محمد الاباس بأن يكنى أبا القاسم)  
 لان قوله عليه الصلاة والسلام  
 سمو باسمي ولا تكنوا بكنيتي قد نسخ  
 لان عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمد  
 ابن الحنفية أبا القاسم



أرى الدين يستحي من الله أن يرى \* وهذا نحر وذو النصير

فقد كثرت في الدين القاب عصبه \* هم في مراعي المنكرات خير

واني أجعل الدين عن عزه بهم \* واعلم إن الذنب فيه كبير

ونقل عن الامام النووي انه كان يكره من يلقبه بمحيي الدين ويقول لا أجعل من دعاني به في حل وقال الى ذلك العارف بالله تعالى الشيخ سنان في كتابه تبين المحارم واقام الطامة الكبرى على المتسمين بمثل ذلك وانه من التزكية المنهى عنها في القرءان ومن الكذب قال وتطيره ما يقال للمدّرسين بالتركي اقتدى وسلطانهم ونحوه ثم قال فان قيل هذه مجازات صارت كالاعلام فخرجت عن التزكية فالجواب ان هذا رده ما يشاهد من انه اذا نودي باسمه العلم وجد على من ناداه به فعلم ان التزكية باقية وقد كان الكبار من الصّابة وغيرهم يتادون بأعلامهم ولم ينقل كراهتهم لذلك ولو كان فيه ترك تعظيم العلم وأدله لنهوا عنه من ناداهم بها اه ملخصا وقد اطل بما ينبغي مراجمته (قوله ويكره أن يدعو الخ) بل لابد من انظر فيفسد التعظيم كياسدى ونحوه لمزيد حقهما على الولد والزوجة وایس هذا من التزكية لانها راجعة الى المدعو بأن يصف نفسه بما يفيد هالالا الى الداعي المطلوب منه التأذّب مع من هو فوقه (قوله وفيها) أى في السراجية (قوله يكره الكلام في المسجد) وردانه بأكل الحسنات كأتا كل النار الحطب وجملة في الظهيرة وغيرها على ما اذا جلس لاجله وقد سبق في باب الاعتكاف وهذا كله في المباح لا في غيره فانه اعظم وزرا (قوله وخلف الجنازة) أى مع رفع الصوت وقد منّا الكلام عليه قبيل المسابقة (قوله وفي الخلاه) لانه يورث المقت من الله تعالى ط (قوله وفي حالة الجماع) لان حاله مبني على الستر وكان يأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالادب طوذكر في الشريعة ان من السنة أن لا يكثر الكلام في حالة الوطئ فان منه خرس الولد (قوله وعند التذكير) أى مع رفع الصوت قال في التارخانية وليس المراد رفع الواعظ صوته عند الوعظ وانما المراد رفع بعض القوم صوته بالتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره (قوله فاطنك به) أى برفع الصوت عند الغناء والمراد رفع الصوت به وقد منّا الكلام على ذلك كله (قوله احبوا العرب) كذا في كثير من التسخمسند الى راو الجماعة وهو الموافق لما في الجامع الصغير وغيره وفي بعض النسخ احب بلا واو مسند للمتكلم او امر للمفرد من احب قال الجراحى وسنده فيه ضعف وقد ورد في حب العرب احاديث كثيرة يصير الحديث بمجموعها - سنا وقد افرد بها بالتأليف جماعة منهم الحافظ العراقي ومنهم صديقنا الكامل السيد مصطفى البكرى فانه ألف فيه رسالة نحو العشرين كراسة اه والمراد الحث على حب العرب من حيث كونهم عربا وقد يعرض لهم ما يقتضى زيادة الحب بما فيهم من الايمان والفضائل وقد يعرض ما يوجب البغض بما يعرض لهم من كفر ونفاق وتعامه في شرح المناوى الكبير (قوله ولسان أهل الجنة) الذى في الجامع الصغير وكلام أهل الجنة (قوله أى فيكره) بيان لحاصل كلام المصنف وعبارة الخلاصة رجل تمنى الموت لصيق عينه او غضب من عدوه يكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا تمنى احدكم الموت لضرتزل به وان كان لتغير زمانه وظهور المعاصى فيه مخافة الوقوع فيها لا بأس به لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذه الصورة قال فبطن الارض خير لكم من ظهرها اه اقول والحديث الاول في صحيح مسلم لا تمنى احدكم الموت لضرتزل به فان كان لا بد متمنيا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي ووفني اذا كانت الوفاة خيرا لي (قوله ولا بأس بلبس الصبي) الاولى التعبير باللباس مصدر المزيّد وان يقول وكذا لبس البالغ (قوله ونازعه ابن وهبان الخ) وقال ايضا فان الادلة تعارضت في جواز لبسه اه لكن رده ابن الشحنة بأنه سفساف من القول لانعلم له دليلا ورد في النهى عن لبس شئ منها اه اقول قد يقال ان قوله تعالى وتسترجنون منه حلية تلبسونها أى اللؤلؤ والمرجان يفيد الجواز وكذا قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا وأما النهى فن حيث ان فيه تشبها بالنساء فانه من حليهن وقد اخرج ابوداود والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل لكن يدخل في هذا اللؤلؤ ايضا بالاولى لان تحليهن به أكثر من بقية الاجمار فالتفرقة غير مناسبة تأمل (قوله وجزم في الجوهرة بجرمة اللؤلؤ) وكذا في السراج وعلمه بأنه من حلي النساء (قوله وحل المصنف الخ) ذكره في فصل اللبس اخذ من قول

(ويكره أن يدعو الرجل

أباه وان تدعو المرأة زوجها بأبيه)

اتمنى بلغاه (و) فيها يكره

(الكلام في المسجد وخلف الجنازة

وفي الخلاه وفي حالة الجماع)

وزاد ابو الليث في البستان وعند

قراءة القرءان وزاد في الملتقى تبعا

للختار وعند التذكير فاطنك

به عند الغناء الذى يسمونه وجدا

(للعربية فضل على سائر اللسان

وهو لسان أهل اجنه من نعمها

أو علمها غيره فهو مأجور) وفي

الحديث أحبوا العرب لثلاث لاني

عربي والقرءان عربي ولسان أهل

الجنة في الجنة عربي وفيها تطيب

القبور لا يكره في المختار) وقيل

يكره وقال البزدوى لو احتج

للمختار كى لا يذهب الاثر ولا

يتمن لا بأس به ذكره المصنف في

آثار باب الوصية للاقارب وقد مناه

في المختار (يكره على الموت) لغضب

أو ضيق عيش (الانحرف الوقوع

في معصية) أى فيكره لخوف الدنيا

لا الدين لحديث فبطن الارض خير

لكم من ظهرها خلاصة (ولا بأس

بلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ)

كذا في شرح الوهبانية معزيا للمنية

وقاس عليه الطرسوسى بقية

الاجار كاقوت وزمرد ونازعه

ابن وهبان بأنه يحتاج الى نقل

صريح وجزم في الجوهرة بجرمة

اللؤلؤ قلت وحل المصنف ما في المنية

على قوله



وتأني الجوهرية على قولهما قال  
وقد رجحوا قولهما في الكافي  
قولهما أقرب إلى عرف ديارنا في  
يه ثم قال المصنف وعليه فالمعتمد في  
المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه  
على الرجال لأنه من حلي النساء  
(ويكرهه) للولي لباس (الخنخال  
والسوار للصبي) ولا بأس بشب  
أذن البنات والطفل استحسانا لمقطع  
قلت وهل يجوز الخزام في الأنف  
لم أره (ويكرهه) لا ذكره في كتابي  
بالتم المتخذ من الذهب أو الفضة  
أو من دواة كذلك) سراجية  
ثم قال لا بأس بتجويه السلاح بذهب  
وفضة ولا بأس بسرج وبلحام ونقر  
من الذهب عند أبي حنيفة خلافا  
لأبي يوسف (جارية يزيد قال بكر  
وكنى زيد ببيعها حل لعمر وشراؤها  
ووطؤها) لقبول قول بكران  
أكبر رأيه صدقه كما مروا أكبر رأيه  
كذبه لا يقبل قوله ولا يشتري منه  
ولم يخبره أن ذلك الشيء لغیره فلا  
بأس بشرائه منه (كما حل وطي  
من زفت إليه وقال النساء هي  
أمر أنك) حل (نكاح من قالت  
طلقت زوجي وانقضت عدي  
أو كنت أمة أفلان واعتقني) أن  
وقع في قلبه صدقها وتماه في الخائبة  
قلت وحاصله أنه متى أخبرت بأمر  
محتمل فإن ثقة أو وقع في قلبه صدقها  
لا بأس بتزوجها وإن بأمر مستنكر  
لا ما لم يستفسرها (فروع) كتب  
ما قول الشافعي يكتب جواب أبي  
حنيفة وإذا كتب المفتي يدين  
يكتب ولا يصدق قضاءه يقضي  
القاضي بحثه الترجيع بالقرآن  
والإدان بالصوت الطيب طيب  
إن لم يزد فيه الحروف

الزيلي ثم قيل على قياس قوله لا بأس للرجال بلبس اللؤلؤ والخنخال (قوله على قولهما) أي من أن لبس  
عقد اللؤلؤ لبس حلي وهو ما مشى عليه أصحاب المتون في كتاب الإيمان فلو حلف لا يلبس حليا فلبس ذلك  
يحنت للعرف (قوله وعليه) أي كون المرجح قولهما وأقول في اعتماد الحرمة بناء على ذلك نظرا لأن ترجيح  
قولهما بكونه حليا لأن الإيمان مبنية على العرف وكون العرف يعتد حليا يفيد الحنت في حلقه لا يلبس حليا  
ولا يفيد أنه يحرم لبسه على الرجال إذ ليس كل حلي حراما على الرجال بدليل حل الخاتم والعلم والثوب المنسوج  
بالذهب أربعة أصابع وحلية السيف والمنطقة نعم التعليق إلا في بأنه من حلي النساء ظاهر في إفادة الحرمة  
لما فيه من التشبه بهن كما قدمناه قاتل (قوله الخنخال) كلبال ويسمى خنخالا ويضم قاموس (قوله  
للصبي) أي الذكر لأنه من زينة النساء ط (قوله والطفل) ظاهره أن المراد به الذكر مع أن ثقب الأذن  
لتعليق القرط وهو من زينة النساء فلا يحل للذكور والذي في عامة الكتب وقدمناه عن الترخائية لا بأس  
بثقب أذن الطفل من البنات وزاد في الحاروي القدسي ولا يجوز ثقب أذن البنين فالصواب إسقاط الواو  
(قوله لم أره) قلت إن كان مما يزين النساء كما هو في بعض البلاد فهو فيها كثقب القرط اه ط وقد  
نص الشافعية على جواز مدني (قوله ويكرهه) لا ذكره في كتابي (قوله) قد مناعن الخائبة ما هو أم من ذلك وهو  
أن النساء فيما سوى الحلي من الأكل والشرب والأدهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال (قوله  
ثم قال الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى قبل فصل اللبس (قوله وثق بالثاء المثلثة والفاء محركة وهو من  
السرج ما يجعل تحت ذنب الدابة اه مغرب وقد يسكن قاموس (قوله جارية يزيد) أي يعلم عروانها  
زيد أو أخبره بكر بذلك (قوله أن أكبر رأيه صدقه الخ) أكبرهم كان المحذوفة وصدقه بالنصب خبرها  
وهذا التفصيل إذا كان الخبر غير ثقة كما يعلم من الهداية وغيرها وانما قبل لأن عدالة الخبر في الماهيات غير  
لازمة للساجدة كما مروا كبر الرأي يقام مقام اليقين (قوله ولولم يخبره الخ) أي ولم يعرف الشاري ذلك قال  
في الهداية فإن كان عرفها الأول لم يشترها حتى يعلم انتقالها إلى ملك الثاني اه زاد الزيلي وأوانه وكله  
(قوله فلا بأس بشرائه منه) وإن كان فاسقا لأن البديل الملك ولا يعتبر بكبر الرأي عند وجود الدليل  
الظاهر إلا أن يكون مثله لا يملك مثل ذلك فيئذ يستحب له أن يتزعم ذلك لو اشتراها صحيح لاعتماده الدليل  
الشرعي ولو البائع عبد لم يشترها حتى يسئل لأن المملوك لا ملك له فإن أخبره بالأذن فإن كان ثقة قبل  
والا يعتبر بكبر الرأي وإن كان لا رأي له لا يشترها لقيام المانع فلا بد من دليل هداية وغيرها (قوله وتماه  
في الخائبة) وكذا في الهداية في فصل البيع من هذا الكتاب (قوله وإن بأمر مستنكر) كما إذا  
تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر كان نكاحي فاسدا أو كان الزوج علي غير الإسلام لا يسع الثاني أن يقبل قولها  
ولا أن يتزوجها لأنها أخبرت بأمر مستنكر وكما إذا قالت المطلقة ثلاثا تزوجها الأول حلت لك فإنه لا يحل له  
أن يتزوجها ما لم يستفسرها فإن العلماء اختلفوا في حلها له بمجرد نكاح الثاني فقال بعضهم يحل له فلعلمها  
اعتمدت هذا القول فلا بد من الاستفسار وتماه في الفتح (قوله كتب الخ) مثل كتابة السؤال  
بالقول ومثل الشافعي غيره من أصحاب المذاهب ط (قوله يكتب جواب أبي حنيفة) هذا بناء على ما قالوا  
أنه يجب اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على أنه لا يجوز تقليد  
المفضول مع وجود الأفضل والحق جوازه وهذا الاعتقاد إنما هو في حق المجتهد لا في حق التابع المقلد فإن  
المقلد ينبغي تقليد واحد منهم في الفروع ولا يجب عليه الترجيح اه ط ومثله في خلاصة التحقيق في بيان  
حكم التقليد والتلفيق للاستاذ عبد الغني النابلسي قدس الله سره (قوله وإذا كتب المفتي يدين) أي  
كتب هذا اللفظ بأن سئل مثلا عن حلف واستثنى ولم يسمع أحدا يجب بانه يدين أي لا يحنت فيما بينه وبين  
ربه ولكن يكتب بعده ولا يصدق قضاءه لأن القضاء تابع للفتوى في زماننا الجهل القضاء فربما ظن القاضي أنه  
يصدق قضاءه أيضا (قوله الترجيع بالقرآن والأذان الخ) الأولى التلحين أي التغني لأن الترجيع في اللغة  
الترديد قال في المغرب ومنه الترجيع في الأذان لأنه يأتي بالشهادتين خافضيهما صوته ثم يرجعهما رافعيهما  
صوته اه وفي الذخيرة وإن كانت الألفان لا تغير الكلمة عن وضعها ولا تؤدي إلى تطويل الحروف  
التي حصل التغني بها حتى يصير الحرف حرفين بل لتحسين الصوت وتزين القراءة لا لوجب فساد الصلاة وذلك



وان زاد كرهه ولمستمه وقوله احسنت ان لسكونه فحسن وان تلك القراءة يخشى عليه الكفر ٢٧١

مستحب عندنا في الصلاة وخارجها وان كان يغير الكلمة من موضعها يفسد الصلاة لانه مني وانما يجوز اذ خال  
المد في حروف المد واللين والهوائية والمعتل اه وورد في تحسين القراءة بالصوت احاديث منها ما رواه  
الحاكم وغيره عن جابر رضي الله عنه بلفظ حسنوا القرآن باصواتكم فان الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا  
(قوله وان زاد) بان اخرج الكلمة عن معناها كره أي حرم (قوله يخشى عليه الكفر) لانه جعل  
الحرام المجمع عليه حسنا ط والله لم يكفر جزما لان تحسينه ذلك ليس من حيث كونه اخرج القرآن عن  
وضعه بل من حيث تنعيمه وتطريبه تأمل ويقرب من هذا ما يقال في زماننا من يغني للناس الغناء المحرم بارك الله  
طيب الله الانتعاش فان قصد الثناء عليه والدعاء له لسكونه فحسن وان لغناه فهو معصية اخرى مع السماع  
يخشى منها ذلك فليتنبه لذلك (قوله وينيل دنيا او مال او قبول) عبارة الخاوي القدسي نحو المال  
او القبول وهي كذلك في المنع (قوله وشاذة) هي ما فوق العشر ط (قوله دفعة) واولى بالكراهة  
الاقتصار على الشاذة وتقدم انها لا تجزئ في الصلاة ولا تفسدها ط (قوله كما في الخاوي القدسي) أي  
من قوله الترجيع بالقرآن الى هنا (قوله خضاب شعره ولحيته) لا يديه ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء  
(قوله والاصح انه عليه السلام لم يفعله) لانه لم يحتج اليه لانه توفي ولم يبلغ شبابه فليس في رأسه ولحيته  
بل كان سبع عشرة كما في البخاري وغيره وورد ان ابا بكر رضي الله عنه خضب بالحناء والكمم مدني (قوله  
ويكره بالسواد) أي لغير الحرب قال في الذخيرة اما الخضاب بالسواد لا يغزو ويكون اهيبي في عين العدو فهو محمود  
بالاتفاق وان ليزين نفسه للنساء فمكروه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوزوه بلاكراهة روى عن ابي يوسف  
انه قال كما يحبني أن تزين لي يعبها أن تزين لها (قوله الكتب الخ) هذه المسائل من هنا الى النظم كلها  
ماخوذة من المجتبى كما يأتي في العزوا اليه (قوله كما في الانبياء) كذا في غالب النسخ وفي بعضها كما في الاشياء  
لكن عبارة المجتبى والدفن احسن كما في الانبياء والاولياء اذ اما توأمو كذا جميع الكتب اذ ابلت وخرجت  
عن الاتباع بها اه يعني ان الدفن ليس فيه اخلال بالتعظيم لان افضل الناس يدفنون وفي الذخيرة  
المصنف اذا صار خلفا وتعد القراءة منه لا يحرق بالنار اليه اشار محمد وبه نأخذ ولا يكره دفنه وينبغي أن يلق  
بغرفة طاهرة وبطهله لانه لو شق ودفن يحتاج الى ازالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف  
وان شاء غلبه بالماء او وضعه في موضع طاهر لا تصل اليه يد محدث ولا غبار ولا قدر تعظيما لكلام الله عز وجل  
اه (قوله القصص) بفتحين مصدر قص ط (قوله يعني في اصله) أي بأن يزيد على اصل الكلام أشياء  
من عنده غير ثابتة او نقص ما يخرج المنقول الثابت عن معناه (قوله فمن تمكن الخ) اطلقه فشملي  
ما لو تحمل غيره ثابته وفي القنية توجه على جماعة جباية بغير حق فلبعضهم دفعه عن نفسه اذ لم يحمل حصته  
على الباقيين والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه قال رضي الله عنه وفيه اشكال لان اعطاء اعانة للظالم على ظلمه  
ثم ذكر السرخسي مشاركة جريرو ولده مع سائر الناس في دفع الثابتة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك  
الزمان لانه اعانة على الطاعة واكثر النوائب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فهو خير له اه  
ما في القنية (قوله وجوزة الشافعي) قدمنا في كتاب الجبران عدم الجواز كان في زمانهم أما اليوم  
فالفتوى على الجواز (قوله وهو الاوسع) لتعينه طريقا لاستيفاء حقه فينتقل حقه من الصورة الى المالمية  
كما في الغصب والاتلاف مجتبى وفيه وجدنا نائير مدبونه وله عليه دراهم فله أن يأخذها لانتهاكها جنسا  
في الثنية اه (قوله لانه تملكه من الاباء) والدليل عليه انهم لا يتأملون منه أن يرد الزائد على ما يشترى به مع  
علمهم غالبا بأن ما يأخذهم يزيد والحاصل ان العادة محكمة فافهم (قوله لا بأس بوطئ المنكوحه الخ) نقله  
في المجتبى عن بعض المشايخ ونقل في الهندية انه يكره عند محمد (قوله تصدق به) أي بعد التعريف ان احتاج  
اليه (قوله لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى) قيده في القنية بكونه مستورا وان جل ما فيها على  
الاولوية زال التنافي ط (قوله للعديث) وهو ان الله القروج على السروج ذخيرة لكن نقل المدني عن  
ابي الطيب انه لا أصل له اه يعني بهذا اللفظ والاعتناء ثابت في البخاري وغيره لعن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال والطبراني ان امرأة مرت على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم متقلدة قوسا فقال لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء

المناسبة في العلم لصحة الحق  
عبادة ولاحد ثلاثة حرام لقهر  
مسلم واظهار علم ونبيل دنيا او مال  
أو قبول \* التذكير على المنابر  
للوخط والانتعاش سنة الانبياء  
والمرسلين ولرياسة ومال وقبول  
عامة من ضلالة اليهود والنصارى  
\* قراءة القرآن بقراءة معروفة  
وشاذة دفعة واحدة مكروه كما  
في الخاوي القدسي \* يستحب  
للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في  
غير حرب في الاصح والاصح انه  
عليه الصلاة والسلام لم يفعله  
ويكره بالسواد وقيل لا يجمع  
الفتاوى والكل من مخ المصنف  
\* الكتب التي لا يتفجع بها عبي  
عنها اسم الله وملائكته ورسوله  
ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى  
في ماء جار كما هي اوتدفن وهو  
أحسن كما في الانبياء \* القصص  
المكروه أن يتحدثهم بما ليس له  
أصل معروف او يعظمهم بما لا يعظم  
به او يزيد وينقص يعني في اصله  
اما القرين بالعبارات اللطيفة المرقنة  
والشرح لفوائده فذال حسن \*  
والافضل مشاركة اهل محله  
في اعطاء النسابة لكن في زماننا  
اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه  
عن نفسه فحسن وان اعطى فليعط  
من عجز \* ليس لذي الحق أن يأخذ  
غير جنس حقه وجوزة الشافعي  
وهو الاوسع \* معل طلب من  
الصبيان اثمان الحصر فجمعها  
فشرى ببعضها وأخذ بعضها له  
ذلك لانه تملكه من الاباء \* لا بأس  
بوطئ المنكوحه بعامة الامة  
دون عكسه \* وجد ما لا قيمة له لا بأس  
بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غني  
تصدق به \* لا بأس بالجماع في بيت  
فيه مصحف للبلوى \* لا تركب مسلمة  
على سرج الحديث هذا هو التلخيص



ولو الحاجة غزو الخ) أي بشرط أن تكون مسترة وان تكون مع زوج او محرم (قوله او مقصد ديني) او ديني لا بد لها منه فلا بأس به \* تغني بالقرآن ولم يخرج بالحاشية عن قدر هو صحيح في العربية مستحسن \* ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة القرآن وتسيب القراءة عند الطلوع والغروب لا بأس للامام عقب الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة والاخفاء أفضل \* قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهر اللهمات بدعة قال استاذنا لكنها مستحسنة للعادة والاثارة الرشوة لا تملك بالقبض \* لا بأس بالرشوة اذا خاف على دينه والنبي عليه الصلاة والسلام كان يعطى الشعراء وان يخاف لسانه وكفى بتهمته المؤاندة من الصدقات دليلا على امثاله \* جمع أهل الحلة للامام فحسن \* ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كالحل والماء ومعادن وما يأخذ غاز لغزو وشاعر لشعر ومسخرة وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب معازف وقواد وصكاهن ومقامر وواشحة وفروعه كثيرة \* قبل له يا خبيث ونحوه جازله الرد في كل شئمة لا توجب الحد وتركه أفضل \* كره قول الصائم المتطوع اذا سئل اصائم حتى انظر فانه تضاق او حق

(قوله ولو الحاجة غزو الخ) أي بشرط أن تكون مسترة وان تكون مع زوج او محرم (قوله او مقصد ديني) كسر لصله رحم ط (قوله تغني بالقرآن الخ) مكرز مع ما تقدم (قوله وتسيب الخ) كذا ذكر في المجتبى المسألة الاولى ثم ذكر هذه راعى البعض المشايخ فالتظاهر انهما قولان فان الاولى تفيد استحباب الذكر دون القراءة وهو الذي تقدم في كتاب الصلاة واقتصر عليه في القنية حيث قال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح أفضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهي عن الصلاة فيها (قوله لا بأس للامام) أي والمقتدين (قوله عقب الصلاة) أي صلاة الغداة قال في القنية امام يعتاد كل غداة مع جماعته قراءة آية الكرسي وآخ البقرة وشهد الله ونحوها جهر لا بأس به والاخفاء أفضل اه وتقدم في الصلاة ان قراءة آية الكرسي والمعوذات والتسبيحات مستحبة وانه يكره تأخير السنة الا بقدر اللهم أنت السلام الخ (قوله قال استاذنا) هو البديع شيخ صاحب المجتبى واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعد هاسنة يكره والا فلا اه ط عن الهندية (قوله لا تملك بالقبض) فله الرجوع بها وذكروا في المجتبى بعد هذا ولودفع الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له أن يرجع قضاءه ويجب على المرتضى ردها وكذا العالم اذا أهدى اليه ليشفع او يدفع ظلمافه ورشوة ثم قال بعد هذا سعي له عند السلطان واتم امره لا بأس بقبول هديته بهدوقبله بطلبه سمعت وبدونه يختلف فيه ومشايخنا على انه لا بأس به وفي قبول الهدية من التلامذة اختلاف المشايخ ط (قوله اذا خاف على دينه) عبارة المجتبى لمن يخاف وفيه أيضا دفع المال للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا استخراج حق له ليس برشوة يعني في حق الدافع اه (قوله كان يعطى الشعراء) فقد روى الخطابي في الغريب عن عكرمة مرسلا قال اتى شاعر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بلال اقطع لسانه عني فاعطاه اربعين درهما (قوله جمع أهل الحلة) أي شيأ من القوت والدرهم ط (قوله فحسن) أي ان فعلوا فهو حسن ولا يسمى اجرة كما في الخلاصة والظاهر ان هذا من تعريفات المتقدمين المأذون أخذ الاجرة على الامامة وغيرها من الطاعات اظهر ثمرته النصيب عليه والافعجازة الاحسان بالاحسان مطلوبه لكل أحد تأمل (قوله ومن السحت) بالضم وينتمي الحرام او ما خبت من المكاسب فلزم منه العار جهره اوصات واحسنت اكتسبه قاموس ومن السحت ما يأخذه الصهر من الخنز بسبب بنته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه يرجع الخنز به مجتبى (قوله وما يأخذه غاز لغزو) من أهل البلدة جبرافه وحرام عليه لا على الدافع ط (قوله وشاعر لشعر) لانه انما يدفع له عادة قطع لسانه كما مر فلو كان ممن يؤمن شره فالتظاهر ان ما يدفع له حلال به ليل دفعه عليه السلام برده لكعب لما امتدحه بقصيدته المشهورة تأمل (قوله ومسخرة وحكواتي) عبارة المجتبى او المفضل للناس او يسخر منهم او يحدث الناس بخياري رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه لاسيما باحاديث العجم مثل رسمه واسنيد باروخوما اه تأمل وانظر هل النسبة في حكواتي عربية (قوله لهو الحديث) أي ما يلهى عما يعنى كالحديث التي لا أصل لها والاساطير التي لا اعتبار لها والمضاحك وفضول الكلام والاضافة على معنى من نزلت في النضر بن الحارث بن كلدة كان يجبر فيأتي الخيرة ويشترى اخبار العجم ويحدث بها قريشا ويقول ان محمدا يحدثكم بحديث عاد وعود وانا احديثكم باحاديث رسم واحبار الا كاسرة فيستمطون حديثه ويتركون استماع القرآن فانزل الله تعالى هذه الآية اه ط (قوله المعازف) أي الملاحى (قوله وكاهن) المراد به هنا المجسم والافنى المغرب قالوا ان الكهانة كانت في العرب قبل البعثة يروى ان الشياطين كانت تسترق السمع فقلبه الى الكهنة فتزيد فيه ما تريد وتقبله الكفار منهم فلما بعث عليه الصلاة والسلام وحسرت السماء بطلت الكهانة اه (قوله وفروعه كثيرة) منها كما في المجتبى ما تأخذه المقنية على الغناء والنائحة والواشرة والمتوسطة لعقد النكاح والمصلح بين المتشاحنين وثن النحر والسكر وعيب التيس وثن جميع جلود الميتة والسباح قبل الدباغ ومهر البقي واجر الحجام بشرط اه لكن في المواهب ويحرم على المغنى والنائحة والقوال أخذ المال المشروط ودون غيره اه وكذا صاحب الطبل والمزمار كما قد مناه عن الهندية (قوله جازله الرد) قال تعالى ولمن اتصرف بعد ظله فاوانك ما عليهم من سبيل (قوله وتركه أفضل) قال تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله (قوله حتى انظر) مفعول القول ط (قوله فانه تضاق) أي من عمل المنافق أي ليظهر انه يفتنى عمله ط (قوله او حق) أي جهالة



والاولى أن يقول ان كان صائما ثم فان الصوم لا يدخله الرياء وهو أحد ما حمل عليه الحديث القدسي  
 الصوم لي وأنا اجزي به ط (قوله من له اطفال الخ) قال في نور العين عن مجمع الفتاوى لو الورثة صغار اترك  
 الوصية أفضل وكذا لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون بالثلثين وان كانوا اغنياء أو يستغنون بالثلثين فالوصية  
 اولى وقدر الاستغناء عن أبي ح اذا ترك لكل واحد أربعة الاف حرهم دون الوصية وعن الامام الفضلي  
 عشرة آلاف اه (قوله من صلى او تصدق الخ) اعلم ان اخلاص العبادة لله تعالى واجب والرياء فيها  
 وهو أن يريد بها غير وجه الله تعالى حرام بالاجماع للنصوص القطعية وقد سمي عليه الصلاة والسلام الرياء  
 الشرك الاصغر وقد صرح الزيلعي بأن المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها وفي المعراج امرنا بالعبادة  
 ولا وجود لها بدون الاخلاص المأمور به والاخلاص جعل افعاله لله تعالى وهذا لا يكون الا بنية اه وقال  
 العلامة العيني في شرح البخاري الاخلاص في الطاعة ترك الرياء ومعدنه القلب اه وهذه النية لتحصيل  
 الثواب للصحة العمل لان الصحة تتعلق بالشرائط والاركان والنية التي هي شرط لصحة الصلاة مثلاً أن  
 يعلم بقلبه أي صلاة يصلي قال في مختارات النوازل وأما الثواب فيتعلق بصحة عزيمته وهو الاخلاص فان من  
 نوى بما نجس ولم يعلم به حتى صلى لم تجز صلاته في الحكم لنقص شرطه ولكن يستحق الثواب لصحة عزيمته وعدم  
 نقصه اه فعلم انه لا تلازم بين الثواب والصحة فقد يوجد الثواب بدون الصحة كما ذكر وبالعكس كما في الوضوء  
 بلا نية فانه صحيح ولا ثواب فيه وكذلك الوصل مرأيا لكن الرياء تارة يكون في أصل العبادة وتارة يكون  
 في وصفها والاول هو الرياء الكامل المحبط للثواب من أصله كما اذا صلى لاجل الناس ولولا هم ما صلى وأما  
 لو عرض له ذلك في اثنا مناهة وافولانه لم يصل لاجلهم بل صلاته كانت خالصة لله تعالى والجزء الذي عرض له  
 فيه الرياء بعض تلك الصلاة الخاصة نعم ان زاد في تحيئتها بعد ذلك رجع الى القسم الثاني فيسقط ثواب التحسين  
 بدليل ما روى عن الامام فيمن اطال الركوع لادراك الجاهل لا للقرينة حيث قال اخاف عليه امر اعظم أي  
 الشرك الخفي كما قاله بعض المحققين قال في التارخانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على  
 ما افتتح والرياء انه لو خلا عن الناس لا يصل ولو كان مع الناس يصل فأما ان كان مع الناس يحسنها ولو صلى  
 وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم وفي النيايح قال ابراهيم بن  
 يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كأنه لم يصل اه ولعله لم يدخل  
 في الصوم لانه لا يرى اذ هو امساك خاص لا فعل فيه نعم قد يدخل في اخباره وتحدثه به تأمل واستدل له  
 في الواقعات بقوله عليه السلام يقول الله تعالى الصوم لي وأنا اجزي به نفي شركه الغير وهذا الميز في حق سائر  
 الطاعات اه ثم اعلم ان من الرياء التلاوة ونحوها بالاجرة لانه اريد بها غير وجه الله تعالى وهو المال  
 ولذا قالوا انه لا ثواب بها للقاري ولا للميت والاخذ والمعطى آثمان وقالوا أيضا ان من نوى الحج والتجارة  
 لا ثواب له ان كانت نية التجارة غالبية أو مساوية وفي الذخيرة اذا سعى لا قامة الجمعة وحوائج له في المصرفان  
 معظم مفعمه وده الاوّل فله ثواب السعي الى الجمعة وان الثاني فلا اه أي وان تساويا تساقطا كما يعلم بمماز  
 واختاره هذا التفصيل الامام الغزالي أيضا وغيره من الشافعية واختار منهم العزيز عبد السلام عدم الثواب  
 مطلقا (قوله لا يعاقب بتلك الصلاة ولا يثاب بها) هو معنى ما نقله في النيايح عن بعضهم وليس المراد انه  
 لا يعاقب على الرياء لانه حرام من الكبرياء فثاب به وعليه يحمل ما رعن ابراهيم بن يوسف من انه لا اجر له  
 وعليه الوزر وانما المراد انه لا يعاقب على تلك الصلاة عقاب تاركها لانها صحيحة مسقطه للفرص كما قدمناه  
 قال في البرازية ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب قال في الاشياء افاد ان الفرائض مع الرياء صحيحة  
 مسقطه للواجب اه وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية واذا صلى رياء وسعة تجوز صلاته في الحكم  
 لوجود الشرائط والاركان ولكن لا يستحق الثواب اه أي ثواب المضاعفة قال في الذخيرة قال القتيبي  
 ابو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم ان  
 الرياء لا يقوت أصل الثواب وانما يقوت تضاعف الثواب اه وفيه مخالفة لما قدمناه من ان الثواب يتعلق  
 بصحة العزيمة الا أن يحمل على هذا أو يحمل ما هنا على ان المراد من أصل الثواب سقوط الفرض بتلك الصلاة  
 وعدم العقاب عليها عقاب تاركها وبه يظهر فائدة التخصيص بالفرائض فليأتكم (قوله وعمه الزاهدي

من له اطفال ومال قليل لا يوصي  
 بتقل \* من صلى او تصدق يرائي به  
 الناس لا يعاقب بتلك الصلاة ولا  
 يثاب بها قبل هذا في الفرائض  
 وعمه الزاهدي للنوازل لقولهم  
 الرياء لا يدخل الفرائض



غزل الرجل على هيئة غزل المرأة  
يكره • يكره للمرأة سور الرجل  
وسورها له وله ضرب زوجته على  
ترك الصلاة على الاظهر • لا يجب  
على الزوج تطبيق الفاجرة • لا يجوز  
الوضوء من الحيض المعتدة للشرب  
في الصحيح وينع من الوضوء منه  
وفيه وجه لاهله ان ما دونها به جاز  
والالا • الكذب مباح لاحياء حقه  
ودفع الظلم عن نفسه والمراد  
التعريض لان عين الكذب حرام  
قال وهو الحق قال تعالى قتل  
المرءون الكل من المجنبي وفي  
الوهابية قال

٢ قوله تعليم قران المراد التعلم اه

للتوافل) أي جعله عام في انواع العبادات التوافل فقط دون الفرائض وليس المراد انه عممه في التوافل  
والفرائض كما هو المتبادر من العبارة والال لم يصح التعليل الذي بعده فكان الاظهر أن يقول وخصه الزاهدي  
بالتوافل وعبارة الزاهدي في المجتبى ولكن نص في الواقعات ان الرياء لا يدخل في الفرائض فتعين التوافل  
اه ثم اعلم ان ما ذكره الزاهدي لا ينافي ما قبله لان المراد مما قبله كما قررناه ان الصلاة صحيحة مسقطه للتوافل  
لا يؤثر الرياء في بطلانها بل في اعدام ثوابها وتخصيص الزاهدي التوافل معناه فيما يظهر ان الرياء يحبط ثوابها  
أصلاً كأنه لم يصلها فاذا صلى سنة الطهر مثلاً رياء لا جل الناس ولولا هم لم يصلها لا يقال انه أتى بها  
فيكون في حكم تاركها بخلاف الفرض فانه ليس في حكم تاركه حتى لا يعاقب عقاب تاركه والفرق ان المقصود  
من التوافل الثواب لتكميل الفرائض وسد خللها هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى أعلم (قوله  
يكره) لمافيه من التشبيه بالنساء وقد نص عليه الصلاة والسلام المتشبهين والمتشبهات كما قدمناه (قوله  
يكره للمرأة الخ) تقدمت المسألة في الطهارة في بحث الآسار والعله فيها كما ذكره في المنع هناك ان الرجل يصير  
مستعملاً لجزء من اجزاء الاجنبية وهوريقها المختلط بالماء وبالعكس فيما لو شربت سوره وهو لا يجوز اه  
وقدمنا الكلام عليه هناك فراجعه وقال الرملي يجب تقييده بغير الزوجة والمحارم (قوله وله ضرب زوجته على  
ترك الصلاة) وكذا على تركها الزينة وغسل الجنابة وعلى خروجها من المنزل وترك الاجابة الى فراشه ومترقاه  
في التزويج والضابط ان كل معصية لاحد فيها فلزوج والمولى التعزير وان للولي شرب ابن عشر على  
الصلاة ولحق به الزوج وان له اكرام طفله على تعليم قرآن وأدب وعلم وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده (قوله  
على الاظهر) ومنى عليه في الكثر والمثل في رواية ليس له ذلك وعليها مشي المصنف في التعزير تبعاً للدرر  
(قوله لا يجب على الزوج تطبيق الفاجرة) ولا عليها تسريح الفاجر الا اذا خاف ان لا يقيم احده ود الله  
ولا بأس أن يتفرقا اه مجتبى والقبور يرم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن زوجته لا ترد لا مس  
وقد قال في احبها استمتع بها اه ط (قوله لا يجوز الوضوء من الحيض المعتدة للشرب) ولا يمنع  
: وازاليم الا أن يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على انه وضع للشرب والوضوء جميعاً اه بحر عن المحيط  
وغیره (قوله في الصحيح) وعن ابن الفضل انه يجوز التوضي منه والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب  
بحر (قوله وينع من الوضوء منه وفيه) وانما أتى به لادفع توهم انه لو توضأ فيه يجوز لانه غير مضيع  
ولكن كان يكفيه أن يقول ولو فيه ط (قوله وجهه) مبتدأ خبره الجملة الشرطية ط (قوله الكذب  
مباح لاحياء حقه) كالشفيع يعلم بالبيع بالليل فاذا أصبح يشهد ويقول علت الا أن وكذا الصغيرة تبلغ  
في الليل وتختار نفسها من الزوج وتقول رأيت الدم الا أن واعلم ان الكذب قدياح وقد يجب والضابط فيه  
كما في تبين المحارم وغيره عن الاحياء ان كل مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب  
فيه حرام وان أمكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان ابيح تحصيل ذلك المقصود وواحب ان وجب  
تحصيله كما لو رأى معصوماً اختفى من ظالم يريد قتله أو اذاءه فالكذب هنا واجب وكذا الوسأله عن وديته  
يريد اخذها يجب انكارها ومهما كان لا يتم مقصود حرب أو اصلاح ذات البين أو استعمال قلب المجنى عليه  
الا بالكذب فيباح ولو سأله سلطان عن فاحشة وقعت منه سرا كزنا أو شرب قله أن يقول ما فعلته لان  
اظهارها فاحشة اخرى وله أيضا أن ينكر سر أخيه ويضفي أن يقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على  
الصدق فان كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب وان بالعكس أو شد حرم وان تعلق بنفسه استحب أن لا يكذب  
وان تعلق بغيره لم تجز المسامحة لحق غيره والحزم تركه حيث ابيح وليس من الكذب ما اعتيد من المبالغة بختك  
ألف مرة لان المراد تفهيم المبالغة لا المرات فان لم يكن جاء الامرة واحدة فهو كاذب اه ملخصا ويدل لجواز  
المبالغة الحديث الصحيح وأما بوجههم فلا يضع عصاه عن عاتقه قال ابن حجر المكي ومما يستثنى أيضا الكذب  
في الشعر اذا لم يمكن حمله على المبالغة كقوله أنا دعوك ليلا ونهارا ولا اخلي مجلسا عن شكر لان الكاذب  
يظهر ان الكذب صدق وبروجه وليس غرض الشاعر الصدق في شعره وانما هو صناعة وقال الشيخان يعني  
الرافعي والنووي بعد نقلهما ذلك عن القفال والصدلان وهذا حسن بالغ اه (قوله قال) أي صاحب  
المجتبى وعبارة قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب لا محالة الا ثلاثة الرجل مع امرأته أو ولده والرجل



يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب خدعه قال الطحاوي وغيره هو محمول على المعارض لان عين الكذب حرام  
قلت وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون وقال عليه السلام الكذب مع القصور وهما في النار ولم يتعين عين  
الكذب للنجاة وتحصيل المرام اه قلت ويؤيده ما ورد عن علي وعمران بن حصين وغيرهما ان في المعارض  
لندوحة عن الكذب وهو حديث حسن له حكم الرفع كما ذكره البخاري وذلك كقول من دعي لطلعام ا كانت  
يعني أمس وكما في قصة الخليل عليه السلام وحيث تدق الاستثناء في الحديث لما في الثلاثة من صورة الكذب  
وحيث ابيح التعريض لحاجة لا يباح لغيرها لانه يوهم الكذب وان لم يكن اللفظ كذبا قال في الاحياء نعم  
المعارض تباح بغرض حقيقي كتطبيب قلب الغير بالمزاج كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة مجوز وقوله  
في عين زوجك بياض وقوله فحملك على ولد البعير وما شبه ذلك (قوله جاز الكذب) بوزن علم مختار رأي  
بالكسر فالسكون قال الشارح ابن النخعي نقل في البرازية انه اراد به المعارض لا الكذب الخالص (قوله  
وأهل لترضى) ليحترز به عن الوحشة والخصومة شارح كقوله أنت عندي خير من ضرتك أي من بعض الجهات  
وسأعطيك كذا أي ان قدر الله تعالى (قوله ويكره في الحمام تغميز) أي تكيس خادم فوق الازاراذر بما  
يفعله للشهوة وهذا هو بلا ضرورة والا فلا بأس والاختيار تركه ولو الازار كشيء ما منته كما يفعله الجهلة  
حرام شارح (قوله قالوا ينور) أي يطل بالنور بنفسه دون الخادم في الصحيح ويكره لوجنبا شارح (قوله  
ويفسق معتاد المرور) فلا تقبل له شهادة اذا كان مشهورا به ط والحيلة لم ابتلي به أن ينوي الاعتكاف  
حال الدخول ويكتفي فيه السكات فيما بين الخطوات شربلائي (قوله ومن علم الاطفال الخ) الذي في القنية  
انه يأثم ولا يلزم منه الفسق ولم ينقل عن أحد القول به ويمكن ان يبناء على انه بالاصرار عليه يفسق افاده  
الشارح قلت بل في التارخانية عن العيون جلس معلم او وراق في المسجد فان كان يعلم أو يكتب بأجر يكره  
الالضرورة وفي الخلاصة تعليم الصبيان في المسجد لا بأس به اه لكن استدلل في القنية بقوله عليه السلام  
جنبوا ما يجدكم صبيانكم ومجانيتكم (قوله ويوزر) بسكون الواو بعد الياء مبني للجهول من الوزر  
وهو الاثم واثم المفعول موزور بلا همز قال في القاموس وقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن ما زورات غير  
ما جورات للازدواج ولو افر دلتيل موزورات اه ولو قال فيوزر بالقاء سلم من الاعتراض السابق (قوله  
ومن قام الخ) قد منا الكلام عليه قبيل فصل البيع (قوله وفي غير أهل العلم الخ) قال في القنية وقيل له  
ان يقوم بيزيدى العالم تغليما له أما في حق غيره لا يجوز اه فهذه مسألة القيام بين يديه وهو غير مسألة القيام  
لقدومه تعظيما فتنبه لذلك ش (قوله وجوز نقل الميت) بتشديد الباء هنا والبعض فاعل جوز والمراد  
قبل الدفن خلافا لما ذكره الناظم من أن فيه خلافا بعد الدفن أيضا زاد على الطرسوسي قال الشارح  
وما ذكره من الخلاف لم نقف عليه من كلام العلماء والظاهر ان الصواب مع الطرسوسي اه أي حيث لم يحك  
خلافا فيما بعد الدفن (قوله مطلقا) أي بعدت المسافة أو قصرت (قوله وعن بعضهم الخ) قال  
في البرازية نقل الميت من بلد الى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم قال السرخسي وقيل يكره أيضا الا قدر ميل  
ثموميلين ونقل الكليم والصديق عليهما وعلى نبينا السلام شريعة متقدمة منسوخة أو رعاية لوصيته عليه  
السلام وهي لازمة وقد كان الصديق عليه السلام اوصى به اه (قوله وللزوجة التسمين) قال في الخبائية  
امرأة تأكل كل الفيت واشباه ذلك لاجل التسمين قال أبو مطيع لا بأس به اذا لم تأكل فوق سبعها قال  
الطرسوسي في الزوجة ينبغي أن يندب لها ذلك وتكون مأجورة قال الشارح ولا يعجبني الطلاق اباحة ذلك  
فضلا عن نديه ولعل ذلك محمول على ما اذا كان الزوج يحب السمن والا ينبغي أن تكون موزورة اه (قوله  
لا فوق سبعها) بكسر الميم واسكان الموحدة (قوله ومن ذكرها) متعلق بتخطير معني تمنع والتعويذ مفعول  
الذكر واللجب متعلق به والذكر يكون باللسان والمراد ما هو اعم منه ومن الحمل قال في الخبائية امرأة تصنع  
آيات التعويذ ليجها زوجها بعد ما كان يغضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام ولا يحل اه وذكر ابن  
وهبلان في توجيهه انه ضرب من السحر والسحر حرام اه ط ومقتضاه انه ليس مجرد كتابة آيات بل فيه شيء  
زائد قال الزيلعي وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان  
الرق والتمايم والتولة شرك رواه أبو داود وابن ماجه والتولة أي بوزن غيبة ضرب من السحر قال الاصمعي

والصلح جاز الكذب او دفع ظالم  
وأهل لترضى والقتال ليظفروا  
ويكره في الحمام تغميز خادم  
ومن شاء تنويرا فقالوا ينور  
ويفسق معتاد المرور يجامع  
ومن علم الاطفال فيه ويوزر  
ومن قام اجلا لا لشخص فجأ  
وفي غير أهل العلم بعض يتتر  
وجوز نقل الميت البعض مطلقا  
وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر  
وللزوجة التسمين لا فوق سبعها  
ومن ذكرها التعويذ للجب تحظر



هو تحييب المرأة الى زوجها وعن عروة بن مالك رضى الله عنه انه قال كفى الجاهلية ترقى فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرق ما لم يكن فيه شرك رواه مسلم وأبو داود اه وتامه فيه وقد مناشيا من ذلك قبيل فصل النظر وبه اندفع تنظير ابن الشحنة في كون التعويذ ضربا من السحر (قوله ويكره الخ) أى مطلقا قبل التصور وبعد على ما اختاره في الحاشية كما قدمناه قبيل الاستبراء وقال الا انها لا تأثم اثم القتل (قوله وجاز لعذر) كالموضة اذا ظهر بها الحبل وانقطع لبنها وليس لابي الصبي ما يستأجر به الفئر ويخاف هلاك الولد قالوا يا اح لها ان تعالج في استئزال الدم مادام الحبل مضغعة أو علقمة ولم يخلق له عضو وقد رواتك المدة بمائة وعشرين يوما وجزا لانه ليس بأدمى وفيه صيانة الأدمى خانية (قوله حيث لا يتصور) قيد لقوله وجاز لعذر والتصور كفى القنية أن يظهر له شعرا وأصبع أو رجل أو نحو ذلك (قوله وان اسقطت ميتا) بتخفيف ميت أى بعلاج أو شرب دواء تتعمده الاسقاط أما اذا القته حيا ثم مات فعلى عاقلة الدية في ثلاث سنين ان كانت لها عاقلة والا ففى مالها وعليها الكفارة ولا ترث منه شيئا ش (قوله فى السقط غرة) بضم الغين المجمة وهى خمسة درهم تؤخذ فى سنة واحدة ونفاسها الطرسوسى وهو وهم كما ذكره الشارح (قوله لوأله) الاولى لوارثه ط (قوله من عاقل الام) وان لم يكن لها عاقلة ففى مالها فى سنة ش (قوله تحضر) الجملة صفة غرة ط (قوله وفى يوم عاشوراء الخ) هو العاشر من المحرم والكحل بالفتح مصدر كل واعلم ان الكحل مطلقا سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وأما كونه سنة فى يوم عاشوراء فقد قيل به الا انه لما صار علامة للشيعى وجب تركه وقيل انه يكره لان يزيد وابن زياد اكتملا بدم الحسين رضى الله عنه وقيل بالاعتدلتقر عينهما باقتله ش بالمعنى (قوله ولا بأس الخ) نقل فى القنية عن الورى انه لم يرد فيه اثر قوى ولا بأس به وربما يثاب قال الشارح والذي فى حفظى انه يثاب بالتوبة على عياله المندوب اليها فى الحديث بقوله من وسع على عياله فى يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته فاخذ الناس منه أن وسعوا باستعمال انواع من الحبوب وهو مما يصدق عليه التوسعة وقد رأيت لبعض العلماء كلاما حسننا محصلا انه لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعمها فى المأكول والملابس وغير ذلك وانه أحق من سائر المواسم بما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة فيها كالاعباد ونحوها اه (قوله وبعضهم الخ) قال فى التجنيس والمزيد لا بأس بالاكتفال يوم عاشوراء هو المختار لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كملته ام سلمة يوم عاشوراء وفى الحاشية انه سنة وذكر فيها من اكتمل يوم عاشوراء لم يرد سنته قال الشارح ولم يصح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت والحاصل انه وردت التوسعة فيه بأسانيد ضعيفة وصحح بعضها يرتقى بها الحديث الى الحسن وتعقب ابن الجوزى فى عده من الموضوعات وأما حديث من اكتمل بالاعتد يوم عاشوراء لم يرد عنه فقال الحافظ ابن حجر فى اللآلى انه منكر والاكتمال لا يصح فيه اثر وهو بدعة وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال الحاكم أيضا لم يرو فيه اثر وهو بدعة ابتدعها قتلة الحسين وقال ابن رجب كل ما روى فى فضل الاكتمال والاختصاص والاعتسال فوضع لا يصح وتامه فى كشف الخفاء والالباس للجراحى وبه يتأيد القول بالكراهة والله أعلم والتوسعة على من وسع مجزية تنقل ذلك المناوى عن جابر وابن عيينة (قوله جاز بأمره) أى بالقدر الذى يملكه السيد ما لم يبلغ به حد الجسب الجرائم ش فان لزمه حد لا يجزئه الا باذن القاضى (قوله والاب بأمر) جملة حالية أى لا يجوز ضرب ولد الحزب بأمر آبيه أما المعلم فله ضربه لان المأمور بضربه نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك تخليك آبيه لمصلحة التعليم وقيد الطرسوسى بأن يكون بغير آلة جارحة وبأن لا يزيد على ثلاث ضربات وردة الناظم بأنه لا وجه له ويحتاج الى نقل واقره الشارح قال الشرنبلالى والنقل فى كتاب الصلاة يضرب الصغير باليد لا بالخشب ولا يزيد على ثلاث ضربات ونقل الشارح عن الناظم انه قال ينبغى أن يستثنى من الاحرار القاضى فانه لو أمره بضرب ابنه جازله أن يضربه بل لا يجوز له أن لا يقبل اه وقيد الشرنبلالى بكون القاضى عادلا وبمشاهدة الجماعة المزمرة قال ولا يبعد على مجزء أمر القاضى الآن (قوله وانوب) أفعل تفضيل من الثواب وهو الجزاء والقران منقول حركة الهمزة لضرورة الوزن ش قال الشرنبلالى وليس كذلك بل هو قراءة عبد الله بن كثير كما ذكره الناظم فى شرحه اه أى فهو لغة لا ضرورة (قوله استماعه) لوجوبه ونذب القراءة (قوله ثواب الطفل

ويكره أن تسقى لاستقاط سائلها  
وجاز لعذر حيث لا يتصور  
وان اسقطت ميتا فى السقط غرة  
لوأله من عاقل الام تحضر  
وفى يوم عاشوراء يكره كلهم  
ولا بأس بالاعتاد خاطا ويؤجر  
وبعضهم المختار فى الكحل جائز  
افعل رسول الله فهو المقتر  
وضرب عبدا الغير جاز بأمره  
وما جاز فى الاحرار والاب بأمر  
وانوب من ذكر القران استماعه  
وقالوا ثواب الطفل للطفل يحصر



للطفل لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم يتفجع المرء بعلم ولده بعد موته لما روى عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه قال من جله ما يتفجع به العبد بعد موته أن يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لو اده أجر ذلك من غير أن يتفجع من أجر الولد شيئا اه جامع الصغار للاستروشي ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث حموى وتنام الحديث صدقة جارية او علم يتفجع به او ولد صالح يدعوه وفي الاشياء وتصح عبادته واختلقوا في ثوابها والمعتقد انهم له وللمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اه أقول ظاهرا انه قيل ان ثوابها لو اده فلا منافاة بين المعتقد وبين القول بأنه يتفجع بعلم ولده على ان ولد المرء من سعيه لانه من خير كسبه كما ورد لكنه يشمل البالغ والخلاف انما هو في الصغير وهذا يؤيد ما قلنا من ان مقابل المعتقد هو ان الثواب للاب فقط وانه لا منافاة بين القولين السابقين تأمل (قوله ودرسك باقي الذكر) أي تعلمك باقي القرآن عند الفراغ اولى من صلاة التطوع وعمله في منية المفتي بأن حفظ القرآن على الامة اه أي فرض كفاية وصلاة التطوع مندوبة ط (قوله من الصلاة) التاء من الشطر الثاني (قوله ودرس العلم) أي المفتي فرض عليك اولى وانظر من تعلم باقي القرآن قال في منية المفتي لان تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين والاشتغال بفرض العين اولى اه وهو يفيد ان تعلم باقي القرآن افضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه ط وفيه نظر لاستوائهما في ان كلام الزائد منهما فرض كفاية بل قد مناعن الخزانة قبيل بحث الغيبة ان جميع الفقه لا بد منه الخ فراجع ومفاده ان تعلم الفقه افضل تأمل ثم رأيت التصريح به في شرح الشربلالي وكونه كانه لانه نفعه متعد تأمل (قوله والله اعلم) مفعول كرهوا واسكن الميم للوزن او على حكاية الوقف (قوله ونحوه) بالنصب عطفا على محل الله اعلم كأن يقول صلى الله عليه وسلم محمد (قوله لاعلام ختم المدرس) اما اذا لم يكن اعلاما بانتهائه لا يكره لانه ذكر وتفويض بخلاف الاول فانه استعماله آلة للاعلام ونحوه اذا قال الداخل يا الله مثلا ليعلم الجلاس بمجيئه ليهيئوا له سجلا ويوقروه واذا قال الحارس لا اله الا الله ونحوه ليعلم باستيقاظه فلم يكن المقصود الذكرا اما اذا اجتمع القصدان يعتبر الغالب كما اعتبر في نظائره اه ط

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب احياء الموت)\*

الموت كسحاب وغراب ما لا روح فيه أو ارض لا مال لها قاموس وفي المغرب هو الارض الخراب وخلافه العاصم اه وجعله في المصباح من التسمية بالمصدر لانه في الاصل مصدر مثل الموت وهذا حذو اللغوي وزيد عليه في الشرح قيود مستذكر قال في العناية ومن محاسنه السبب للنصب في اقوات الانام ومشر وعينه بقوله عليه الصلاة والسلام من احيى ارضا ميتة فهي له وشروطه تذكر في اثناء الكلام وسببه تعلق البقاء المقدر وحكمه تلك الهبة ما احيى (قوله لعل مناسيته الخ) كذا في العناية وغيرها (قوله حاسة) نسبة الحس اليها مجاز فان الحاس الشخص الحي بها ط (قوله لبطلان الانتفاع به) تشبيها بالحيوان اذا مات لبطلان الانتفاع به انتفاني (قوله واحياؤه الخ) قال الانتفاني والمراد باحياء الموت السبب للحياة النامية (قوله غير منتفع بها) لانقطاع الماء عنها او غلبته عليها او غلبة المال أو كونها سحنة وخرج به ما لا يستغنى المسلمون عنه كارض الملح ونحوها كما يأتي (قوله وليست بملوكة الخ) عرف به بالطريق الاولى ان ارض الوقف الموت لا يجوز احياؤها رملي وكذا السلطانية كما يأتي قريبا (قوله فلو علموكة) أي لمعرف (قوله فلو لم يعرف مالكا فهي لقطعة) قال في الملتقى الموت ارض لا يتفجع بها عادية او ملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا اه ومثله في الدرر والاصلاح والقدرى والجوهرية وقوله عادية أي قدم خرابها كـ أنها خربت في عهد عادويه ظهر ان ماجرى عليه الشارح تبع للمخ وشرح الجمع وهو ظاهر عبارة المتن كالكثير والوقاية هو قول محمد وفي الخلاصة وأراضى بخارى ليست بموات لانها دخلت في القسمة فتصرف الى اقصى مالك في الاسلام أو ورثته فان لم يعلم فالتصرف الى القاضى وقال الزيلعي وجعل أي القدرى المملوك في الاسلام اذا لم يعرف مالكا من الموات لان حكمه كالموات حيث تصرف فيه الامام كما تصرف في الموات لانه موات حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل (قوله ويضمن) أي

قوله شيئا كذا وجد مكتوبا بالالف فان كانت الرواية هكذا فهو مفعول يتفجع لانه يستعمل متعديا كما يستعمل لازما قاله نصر اللوقاي

ودرسك باقي الذكر اولى من الصلاة تفلا ودرس العلم اولى وانظر وقد كرهوا والله أعلم ونحوه لاعلام ختم المدرس حين يقرر

\*(كتاب احياء الموات)\*

لعل مناسيته ان فيه ما يكره وما لا يكره \* الحياة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية وسمى مواتا لبطلان الانتفاع به واحياؤه بيناء او غرس او كرب اوسقى (اذا احيى مسلم او ذمي ارضا غير منتفع

بها وليست بملوكة لمسلم ولا ذمي)

فلو علموكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالكا فهي لقطعة يتصرف فيها الا لم ولم يظهر مالكا هاترذ اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع



إذا صاح من باقى العامر) وهو  
 جهوى الصوت برازية (لا يسمع  
 بهما صوته ملكها) عند أبي يوسف  
 وهو المختار كما فى المختار وغيره واعتبر  
 محمد عدم ارتفاق اهل القرية به  
 وبه قالت الثلاثة قلت وهذا ظاهر  
 الرواية وبه يفتى كفى زكاة الكبرى  
 ذكره التهستاني وكذلك فى  
 البرجندى عن المنصورية عن  
 طاضى خان ان الفتوى على قول  
 محمد فالعجب من الشربة الى كيف  
 لم يذكر ذلك فلنحفظ (ان اذن له  
 الامام فى ذلك) وقال لا يملكها بلا  
 اذنه وهذا الواسع فلو ذمها بشرط  
 الاذن اتفقا ولو مستأمننا لم  
 يملكها أصلا اتفقا فتهستاني  
 (ولو تركها بعد الاحياء وزرعها  
 غيره فالأول احولها) فى الاصح  
 (ولو احيا ارضا ميتة ثم احاط  
 الاحياء بجوانبها الاربعه من  
 اربعة نفر على التعاقب نعين طريق  
 الاول فى الارض الاربعة ومن حجر  
 ارضا) أى منع غيره منها بوضع  
 علامة من حجر او غيره (ثم اهلها  
 ثلاث سنين دفعت الى غيره  
 وقبلها هواحة بها وان لم يملكها)  
 لانه انما يملكها بالاحياء والتعمير  
 لا بمجرد التحجير (ولو كرها اضررب  
 عليها المسنة اوشق لها مرا  
 او بذرها فهو احيا) مبسوط (ولا  
 يجوز احيا ما قرب من العامر) بل  
 يترك مرمى لهم ومطر حاصدا هم  
 لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا  
 وكذا لو كان محتطبا (و) اعلم انه  
 (ليس للامام أن يقطع ما لا غنى  
 للمسلمين عنه) من المعادن الظاهرة  
 وهي ما كان جوهرها الذى اودعه  
 الله فى جواهر الارض بارزا  
 (ك) معادن (المسح) والكميل  
 والقار والنقط

زراعها فى الهداية (قوله باقى العامر) أى من طرف الدور لا الاراضى العامرة قهستانى عن التجنيس  
 (قوله جهوى الصوت) أى عالى قاموس (قوله ملكها) جواب قوله اذا احيا أى ملك رقبة موضع احيا  
 دون غيره وعند أبي يوسف ان احيا اكثر من النصف كان احيا للجميع درمى وقال محمد لو الموات فى وسط  
 ما احيا يكون احيا لكل ولو فى ناحية فلا تاتر خانيه ويجب فيها العشر لان ابتداء توظيف الخراج على المسلم  
 لا يجوز الا اذا سقاها بماء الخراج هداية (قوله وهو المختار) أى اشتراط البعد المذكور لان الظاهر ان  
 ما يكون قريبا من القرية لا يقطع ارتفاق اهلها عنه فدار الحكم عليه هداية (قوله واعتبر محمد الخ) حاصله  
 انه اذا دار الحكم على حقيقة الانتفاع قرب أو بعد (قوله كيف لم يذكر ذلك) أى انه ظاهر الرواية المفتى به بل عبر  
 عنه بقوله وعن محمد مع تصريحه بان المختار الاول وذلك عجيب لما قالوا ان ما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا  
 لاصحابنا ولا سيما ان لفظه يفتى أكد الفاظ التعصيع فافهم (قوله ان اذن له الامام فى ذلك) والقاضى  
 فى ولايته بمنزلة الامام تاتر خانيه عن الناطقى وفيها قبيل كتاب الاحياء مثل السمرقندى فى رجل وكل باحيا  
 الموات هل هو للوكيل كفى التوكيل بالاحتطاب والاحتشاش ام للموكل كفى سائر التصرفات قال ان اذن  
 الامام للموكل بالاحياء يقع له اه (قوله وقال لا يملكها بلا اذنه) مما يفتى على الخلاف ما لو امر الامام  
 رجلا أن يعمر ارضا ميتة على أن يتفق بها ولا يكون له الملك فاحياها لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند  
 الامام وعند سماعيها ولا اعتبار لهذا الشرط اه ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلا أما اذا تركه  
 تهاونا بالامام كان له أن يسترد هازجرا افاده المبكى أى اتصافا ط وقول الامام هو المختار ولذا قدمه  
 فى الخانيه والمتى كعادتها وبه أخذ الطحاوى وعليه المتون بقى هل يكفى الاذن اللاحق لم أره (قوله  
 فى الاصح) لانه ملك رقبته بالاحياء بدليل التعبير بلام الملك فى الحديث المار فلا يخرج عن ملكه بالتزك وقيل  
 الثانى احق بناء على ان الاول ملك استغلا لها دون رقبته (قوله من اربعة نفر) اما لو كان الاحياء جميعه  
 لواحد فله أن يتطرق الى ارضه من أى جانب ط اقول يشمل ما لو كان الاحياء من ذلك الواحد على التعاقب  
 أيضا وهل الحكم فيه كذلك يحتاج الى نقل والذى يظهر من التعليق الا فى انه كالأربعة تأمل (قوله على  
 التعاقب) فلو معاله التطرق من ايها شاء ظهيرية (قوله فى الارس الاربعة) لقصد الرابع ابطال حقه  
 لانه حين سكت عن الاول والثانى والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احيا الرابع فقد احيا طريقه من حيث  
 المعنى فيكون له طريق كفساية وعناية (قوله ومن حجر) بالتشديد ويجوز فيه التخفيف لان المراد فيه منع  
 الغير من الاحياء وفى البسوط اشتقاق الكلمة من الحجر وهو المنع لانه اذا علم فى موضع الموات علامة فكانت  
 منع من احيا ذلك فسمى فعله تحجيرا اه شاي عن المجتبى ط (قوله من حجر او غيره) قال فى غاية البيان  
 ثم الاحتجار يحصل بوضع الحجر على الجوانب الاربعة وكذا بوضع الشوك والحشيش مع وضع الثراب عليه من  
 غير تمام المسنة وكذا اذا غرس حول الارض اغصانا يابسة او نقي الارض من الحشيش او احرق ما فيها من  
 الشوك وغير ذلك اه او حفر من البئر ذراعا او ذراعين وفى الاخير ورد الخبر هداية (قوله دفعت الى غيره)  
 لانه يحجر وليس باحيا حتى لو احياها غيره قبل ثلاث سنين ملكها لكنه يكره كالسوم على سوم غيره والتقدير  
 بالثلاث مروي عن عمر رضى الله عنه فانه قال ليس لتحجر بعد ثلاث سنين حق درمى وفى شرح خواهر  
 زاده لتحجر أى بتقديم التاء على الحاء والاول اصح مغرب أى لانه من الاحتجار (قوله وان لم يملكها) هو  
 الصحيح كفى الهداية وقال شيخ الاحلام انه يفيد ملكا موقتا ثلاث سنين كفى التهستاني وعليه فلو احياها  
 غيره فيها لا يملكها كفى العناية بخلافه على القول الاول كما قدمناه (قوله ولو كرها الخ) كذا قاله الزيلعي  
 ثم قال وذكر فى الهداية ولو كرها فسقاها فعن محمد انه احياها ولو فعل احدهما يكون تحجيرا وان سقاها  
 مع حفر الانهار كان احيا لوجود الفعلين وان حوطها وسمنها بحيث يعصم الماء يكون احيا لانه من جملة البناء  
 وكذا اذا بذرها اه اقول وذ كر شراح الهداية ما ذكره الزيلعي اقولا وكذا جمعوا بين النقلين فى الفتاوى  
 ولم أر من رجح احدهما على الآخر والكراب قلب الارض للعرت من باب طلب والمسنة ما يبنى للسيل ليرد  
 الماء مغرب (قوله ولا يجوز الخ) التقييد بالقرب مبنى على قول أبي يوسف وقدمان ظاهر الرواية  
 اعتبار حقيقة الانتفاع قرب أو بعد كما افاده الاتقاني (قوله فى جواهر الارض) الاوضع بقاع الارض



(والأبار التي يستقي منها الناس) زياي يعني التي لم تملك بالاستنساخ والسمي فلواقطع هذه المعادن الظاهرة ٢٧٩

ط وفي القاموس الجوهر كل حجر يستخرج منه شيء يتففع به ومن الشيء ما وضعت عليه جبلته اه (قوله  
والأبار) يوجد بعده في بعض النسخ زيادة ضرب عليها في بعضها وسقطت من بعضها أصلاً وهو الأولى ونصها  
والأبار التي لم تملك بالاستنساخ والسمي وفي المستنبط بالسعي كالماء المحرز في الطرف ذلك للمحرز والمستنبط ونماه  
في شرح المصابيح في حديث المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار اه (قوله التي لم تملك الخ مكرر  
بما بعده وقوله وفي المستنبط أي المستخرج بالحفر الاوضح أن يقول اما المستنبط وقوله كالماء المحرز تنظير  
لاتمثيل ط وقوله ذلك للمحرز والمستنبط ان اراد ان الماء المحرز في طرف ملك للمحرز وذات البئر ملك للمستنبط  
قطاهروا ان اراد ان ماء البئر قبل احراره في طرف ملكه فهو مخالف للمنقول وان وافق ما بحثه صاحب البحر  
في باب البيع الفاسد في الولوالجية ولونزح ماء بئر رجل بغير اذنه حتى يست لاشئ عليه لان صاحب البئر غير  
مالك للماء ولو صب ماء رجل مكان في الحب يقال له املاً الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو من  
ذوات الامثال فيمن مثله انتهى وسيد كرا الشارح أيضاً بعد صحة ان الماء تحت الارض لا يملك (قوله  
فلواقطع) في بعض النسخ قطع بلا همز وهو تحريف (قوله وكف) بالبناء للعجهول كصرف والكاف الامام  
اوجاعة المسلمين ط (قوله المستقرة) أي الثابتة في ملكه سابقا ط (قوله وحريم بئر الناضح) الاضافة  
فيه وفي بئر العطن لادنى ملابسه قهستاني قال في المصباح حريم الشيء ما حوله من حقوقه ومرافقه  
سمي به لانه حرم على غير مالكه والناضح بغير ينضح العطن أي يبلد بالماء الذي يحمله ثم استعمل في كل بئر وان لم  
يحمل الماء اه (قوله كبر العطن) أي بالكاف لانه متفق عليه (قوله والعطن) بشخصين (قوله  
من كل جانب) وقيل من كل الجوانب أي من كل جانب عشرة اذرع لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من حفر  
بئرا فله اربعون ذراعاً عطينا لما شئته والصحيح الاول لان المقصود من الحريم دفع الضرر كيلا يحفر  
بحريمه أحد بئراً أخرى فيتحول اليها ماء بئره وهذا الضرر لا يدفع بعشرة اذرع من كل جانب فان الاراضي  
تختلف بالصلاية والرخاوة عناية (قوله وقالان للناضح فستون) أي وان للعطن فاربعون لقوله عليه  
السلام حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً ولانه يحتاج  
فيه الى أن يسير دابته للاستقاء وقد يطول الرشاء وبئر العطن للاستقاء منه باليد فقلت الحاجة فلا بد من  
التفاوت هداية قال في التارخانية وفي الكبرى وبه يفتي (قوله عن شرح الجمع) ومثله في غرر الافكار  
والجوهرية (قوله فوق الاربعين) أي في بئر العطن أو فوق الستين في بئر الناضح فيكون له الى ما انتهى اليه  
الحبل اتقاني عن الطحاوي وفي التارخانية عن الينايع ولا حاجة الى الزيادة ومن احتاج الى اكثر من ذلك  
يزيد عليه وكان الاعتبار للحاجة لا التقدير ولا يكون في المسألة خلاف في المعنى اه ونقل العلامة  
قاسم في تصحيحه عن مختارات النوازل ان الصحيح اعتبار قدر الحاجة في البئر من كل جانب (قوله ويفتي بقول  
امام) وقدم الافتاء بقوله ما أيضاً لكن ظاهراً المتون والشروح ترجيح قوله فانهم قرروا دليله وايدوه  
بما لا مزيد عليه وأخرى الهداية دليله فاقضى ترجيحه أيضاً كما هو عادته وذكر ترجيحه العلامة قاسم في تصحيحه  
(قوله وعزاء البرجندی للكافي) وكذا ذكره الولوالجي جازماً ط لكن تعبير الهداية والكافي عنه  
بقيل يفيد ضعفه (قوله باذن الامام) أي عنده وبدونه عندهما لان حفر البئر احياء هداية (قوله لم يكن  
الحكم كذلك) أي لم يثبت له الحريم المذكور لتوقف الملك في الاحياء على الاذن عنده وبدونه يجعل الحفر  
تجبراً كما يأتي (قوله وفيه رمز) أي في قوله في موات (قوله لو حفر في ملك الغير) أي باباحة للبقعة  
أو بشرائها أو نحو ذلك (قوله فلا حريم له) أي الا أن يشترطه والظاهر ان له الاستقاء باليد لانه لا يتففع به  
الا بالاستقاء ويمتد زمانه رأيت في الهندية بئر رجل في دار غيره لم يكن له صاحب البئر حتى القاء الطين في داره اذا  
حفر البئر خائفة فالمنع عن الالتقاء لا عن الاستقاء قدبر ط وانظر ما سياتي في النهر والحوض (قوله  
او انقضوا) يعني عنه قوله او ماتوا (قوله لم يجوز احيائها) بل هي لقطة وتقدم الكلام عليها (قوله  
فلوتركها الماء) لا حاجة الى قتله للاستغناء عنه بما يأتي في المتن ط (قوله من كل جانب) وقيل من  
الجوانب الاربعة تطير مامز (قوله والذراع هو المكسرة) كذا في النسخ تبعاً للهداية والاولى هي بضمير  
المؤنث لان الذراع مؤنثة كافي المغرب لكن ذكر بعضهم انها تذكروا وتثبت ولينظر هل يجوز اعتبارهما في كلام

لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطع  
وغیره سواء فلو منعهم المنقطع  
كان بمنعه منعاً باو كان لما أخذه  
ماله كلاله منعاً بالمنع لا بالاخت  
وكف عن المنع وصرف عن  
مداومة العمل لئلا يشبه اقطاعه  
بالعصاة او يصير معه في حكمهم  
الاملاك المستقرة ذكره العلامة  
قاسم في رسالته احكام اجارة  
اقطاع الجندی (وحريم بئر  
الناضح) وهي التي ينزع الماء منها  
بالعير (كبيراً عطن) وهي  
التي ينزع الماء منها باليد والعطن  
مناخ الابل حول البئر اربعون  
ذراعاً من كل جانب) وقالان  
للناضح فستون وفي الشربلية  
عن شرح الجمع لو عمق البئر فوق  
اربعين يزداد عليها انتهى لكن  
نسبه القهستاني لمحمد ثم قال  
ويفتي بقول الامام وعزاء للتمة  
ثم قال وقيل التقدير في بئروعين  
بما ذكر في اراضيهم لصلابتها وفي  
اراضي بنارخاوة فيزاد لانه لا يتقل  
الماء الى الثاني وعزاء للهداية  
وعزاء البرجندی للكافي فيحفظ  
(اذا حفر في موات باذن الامام)  
فلو في غير موات وفيه بلا اذن  
الامام لم يكن الحكم كذلك كذا  
ذكره المصنف وعبارة القهستاني  
وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك  
الغير لا يستحق الحريم فلو حفر في  
ملكه فله من الحريم ما شاء والى أن  
الماء لو غلب عن ارض تركها  
الملاك او ماتوا او انقضوا لم يجوز  
احيائها فلو تركها الماء بحيث  
لا يعود اليها ولم تكن حريماً عاماً  
جازا احيائها وعزاء للمصنفات  
(وحريم العين خمسمائة) ذراع  
(من كل جانب) كما في الحديث  
والذراع هو المكسرة



وهو ست قبضات وكان ذراع الملك  
 أي ملك الكاسرة سبع قبضات  
 فكسره منه قبضة (ويمنع غيره من  
 الحفر) وغيره (فيه) لانه ملكه  
 فلو حفر فلا قول ردمه او تضمينه  
 وتماحه في الدرر (ولو حفر الثاني  
 بئر في منتهى حريم البئر الاولى  
 باذن الامام فذهب ماء البئر  
 الاولى وتحول الى الثانية فلا شيء  
 عليه) لانه غير متعبد والماء  
 تحت الارض لا يملك فلا مخاصمة  
 (كن بنى حانوتا بجانب حانوت  
 غيره فكسدت) الحانوت  
 (الاولى بسببه) فانه لا شيء عليه  
 درر وزيلعي وفيه لو هدم جدار  
 غيره فله صاحبه ان يؤاخذه  
 ببقية لا يبنه الجدار هو  
 الصحيح (وللعافر الثاني الحريم  
 من الجوانب الثلاثة دون جانب  
 الاولى) لسبق ملك الاول فيه  
 (وللقناة) هي مجرى الماء تحت  
 الارض (حريم بقدر ما يصلحه)  
 لالتقاء الطين ونحوه وعن محمد  
 كالبئر ولو ظهر الماء فكما العين وفي  
 الاختيار فوضه لرأى الامام اي  
 لو باذنه والافلاشي له ذكره  
 البرجندي (وحريم شجر يفرس  
 في الارض الموات خمسة افرع  
 من كل جانب) فليس غيره ان  
 يفرس فيه ويلحق ما امتنع عود  
 دجلة والفرات اليه بالموات  
 اذ لم يكن ذلك (سريما) لعاص  
 (فان) كان سريما او (جاز عوده  
 لم يجرز احياؤه) لانه ليس بموات  
 (والنهر في ملك الغير لا جريم له  
 الابره مان)

واحد كما هنا (قوله وهو ست قبضات) كل قبضة اربع اصابع قهستاني وهذه تسهي ذراع العامة وذراع  
 الكرباس لانها اقصر من ذراع الملك وهي ذراع المساحة كما في غاية البيان وفسر الذراع في الحاوي القدسي  
 هنا بذراع العرب فقال والذراع من المرفق الى الانامل ذراع العرب اه (قوله سبع قبضات) كذا  
 اطلقه في المغرب وغيره وقال الاتقاني في غاية البيان سبع قبضات مع ارتفاع الابهام في كل مرة اه وفيه  
 خلاف تقدم في الطهارة (قوله فكسره منه قبضة) واذ اسمى مكسرة (قوله فلا قول ردمه) أي بلا تضمين  
 او تضمينه أي تضمينه النقصان ثم يردمه بنفسه فتقوم الارض بلا حفر ومع الحفر فيضمينه نقصان ما بينهما اتقاني  
 (قوله وتماحه في الدرر) ونصه فان حفر فلا قول أن يستد ولا يضمينه النقصان وان يأخذه بكبس ما احتفزه  
 لان ازالة جنابة حفره به كما في كفاية يلقيها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمينه النقصان ثم يكبسه  
 بنفسه كما اذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح اه ومثله في الهداية وفيها وما عطف في الاولى فلا ضمان فيه  
 لانه غير متعبد ولو بلاذن الامام اما عندهما تظاهروا ماعنده فلا يجهل الحفر تجبر او هو بسبيل منه بلاذن  
 وان كان لا يملك بدونه وما عطف في الثانية فيه الضمان لتعديده بالحفر في ملك غيره اه ملخصا (قوله في منتهى  
 حريم البئر الاولى) أي في قرب المنتهى لان نهاية الشيء اخره كما في القاموس واخره بعض منه او اراد بالمنتهى  
 ما قرب منه وعبارة الهداية ورا حريم الاولى وعبارة الدرر في غير حريم الاولى قرية منه اه (قوله وفيه)  
 أي في الزيلعي وذكر هذه المسألة هنا في غير محلها ومحلها ما قدمناه عن الدرر (قوله لا يبنه الجدار) قيل الا اذا  
 كان جديدا واستثنى في الاشياء جدار المسجد فيؤمر باعادته مطلقا وحققنا المسألة اول كتاب الغصب  
 بما لا مزيد عليه فراجع (قوله وللعافر الثاني الخ) قال ابو السعود يفهم منه انه لو حفر ثالث كان له  
 الحريم من الجانبين جوى عن القدسي اه (قوله وعن محمد كالبئر) قال الاتقاني قال المشايخ الذي  
 في الاصل أي من ان القناة كالبئر قولها ما وعنده لا حريم لها لانها بمنزلة النهر ما لم يظهر ماؤها على وجه الارض  
 ولا حريم للنهر عنده فان ظهر كالعين الفوارة حريمها خمسة اذراع (قوله فوضه لرأى الامام) أي فوض  
 تقدير حريمها لانه لانصر في الشرع اتقاني عن الشامل (قوله أي لو باذنه) أي لو كان الاحياء باذن الامام  
 لانه شرط عند الامام والافلاشي ملك ما احيا ولا يستحق له حريما (قوله يفرس) أي باذن الامام اتفقا وبغير  
 اذنه عندهما اتقاني (قوله خمسة اذرع) لانه يحتاج الى أن يحد ثمره ويضعه فيه والتقدير بالخمسة ورد  
 الحديث به كما في الهداية وذكر الرمي ان مقتضى ما ذكره في الينابيع في حريم البئر ان الاعتبار للمخافة  
 لا للتقدير ان يكون هناك لانه يختلف الحال بكبر الشجرة وصغرها (قوله دجلة والفرات) أي مثلا  
 فيدخل فيه النيل وظاهره ولو أخذ من ارض الغير في الناحية التي جرى فيها فليس له أن يأخذ من المنزول عنه  
 بمثل ما أخذ من ارضه ط (قوله بالموات) متعلق بيلحق فيجوز احياؤه لانه صار كسائر الاراضي التي  
 لا ينتفع بها وليس لها مال معين (قوله او جاز عوده الخ) ينبغي حمله على ما اذا لم يكن لعوده زمان مخصوص  
 لما في الخاتمة واد على شط جيمحون يجمع فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب نزرع فيه قوم قادر له قال ابو القاسم  
 الزرع لصاحب البذر وزقبة الوادي لمن علمت لهم والا فلي احياها اه ففاده انه لو كان لعوده زمان مخصوص  
 يجوز احياؤه ذلك الموضع تأمل (قوله والنهر في ملك الغير لا حريم له الخ) قيل ان هذه المسألة مبنية على ان من  
 احيا نهر في موات لا يستحق له حريما عنده وعندهما يستحقه وقال عاتقهم الصواب انه يستحقه بالاجماع  
 اتقاني عن شروح الجامع الصغير ثم نقل عن المحققين أيضا انها ليست مبنية على ذلك وان للنهر في الموات حريما  
 اتفقا واه مثله في الاختيار زاد الاتقاني وانما الخلاف فيما اذا لم يعرف ان المسنة في يد من هي بأن كانت  
 متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها اه فلو بينهما فاصل كحائط ونحوه فالمسنة لصاحب النهر  
 بالاجماع عناية ولومتغولة بفرس لاحدهما او طين ونحوه فهي لصاحب النخل بالاتفاق تصحيح قاسم  
 ومثله في الزيلعي حيث قل بعد كلام فينكشف بهذا موضع الخلاف وهو أن يكون الحريم مواز بالارض  
 لا فاصل بينهما وأن لا يكون الحريم مشغولا بحق احدهما معينا معلوما وان كان فيه اشجار ولا يدرى من  
 غرسها فهو على هذا الاختلاف اه ومثله في الهداية وغيرها ومنه ما يأتي عن الكرماني وهذا كله يؤيد  
 ما مر من تصحيح الاتفاق على انه لو في موات فله حريم وما في الهندية من اجرائه الخلاف في الموات أيضا فهو



مقابل الصحيح بل محل الخلاف فيما لو كان في ملك الغير كما فرضه المصنف ثم في الهداية ولا نزاع فيها به اسم تملك الماء انما النزاع فيما رواه بما يصلح للغرس (قوله وقال الخ) ثمرة الاختلاف أن ولاية الغرس لصاحب الارض عنده وعندهما لصاحب النهر وأما القاء الطين فليل على الخلاف وقيل لصاحب النهر ذلك ما لم يفسح وهو الصحيح وأما المرور فليل بمنع صاحب النهر عنه وقيل لا للضرورة وهو الاشبه قال النقيب أبو جعفر أخذ بقوله في الغرس وبقولهما في القاء الطين كفاية وهداية (قوله لمشيبه) أي ليجري الماء اذا احتبس (قوله ولقي طينه) كذا في النسخ والاولى والقاء طينه وفي القاموس لقاء الشيء القاء اليه واللقى كفتى ما طرح جمعه ألقاء اه تأمل (قوله بقدر عرض النهر) عبارة الهداية وغيرها بقدر بطنه والمعنى واحد لان النهر اسم للعرض (قوله وقدره) يعني بعد ما اتفقا على ان له مسنة اختلفا في تقديرها (قوله معزيا بالكفاية) قال في الكفاية قال أبو جعفر الهندواني في كشف الغوامض الاختلاف في نهر كبير لا يحتاج الى كرية في كل حين الخ وقال في العناية بعد نقله لمجموع عبارته وظاهر كلام المصنف أي صاحب الهداية يتأنيبه (قوله له مسنة فارغة) قدمنا بيان محترزه (قوله وفيه معزيا للثقة) قد علمت مما قدمناه ان تصحيح الاتفاق فيما لو احياها في ارض موات وكلامه فيما لو كان في ملك الغير وفيه اختلاف وقد مني ان موضع الخلاف عن عدة كتب لكن مفاد كلام المجمع ان الاتفاق فيما لو كان في ملك الغير فانه بعد ما نقل الخلاف فيه قال وقيل له بالاتفاق اه ومنه في درر البحار وعليه بالاتفاق جاري في الموضوعين تأمل (خاتمة) بن قصر في مقاراة لا يستحق حريما وان احتاجه لالقاء الماء فانه لا يتفق عليه ان يخرج جافة لحفر بئر على انه لا احدهما وسر يعملا لا يجوز ما بينهما وان على ان يكونا بينهما نصفين على ان يتفق احدهما اكثر لم يجوز لمن اتفق اكثر ان يرجع بنصف الزيادة وان على ان يحفر انهما واحدهما وارضالا لا يحرم بجز حتى يكون بينهما ولن اتفق اكثر ان يرجع تارة خاتمة ملخصا والله تعالى اعلم

### (فصل الشرب)

ذكره بعد الموات لا احتياج للموات اليه وفصل بالتدوين مبتدأ خبره ما بعده واخبر مبتدأ محذوف وفي القاموس الشرب بالكسر الماء والحظ منه ابو الموردد وقت الشرب وجعله القهستاني اسم مصدر تأمل (قوله لغة نصيب الماء) قال الزيلعي صوابه من الماء اه وقد يجاب بأن الاضافة على معنى من كسامة حديد قال في الدر المنثور وانما خالف دأبه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لثلاثتهم انه مراد في هذا المقام ذكره القهستاني وغيره اه (قوله وشرعا نوبة الانتفاع بالماء) أي وقته وزمانه وهو معنى لغوي أيضا كما مر وانظر ما وجه ارادة المعنى الاول هناك دون الثاني مع انه يصح ارادة كل منهما فيما يظهر (قوله والشفة) بفتحين والاصل شفه او شفوفا بدلت الواو تاء تخفيفا قهستاني (قوله شرب بن آدم والبهائم) فتكون اخص من الشرب لاختصاصها بالحيوان دون (قوله بالشفة) هذا أصله والمراد استعمال بن آدم لدفع العطش او للطبخ او للوضوء او الغسل او غسل الثياب ونحوها كما في المبسوط والمراد به في حق البهائم الاستعمال للعطش ونحوه مما يتناسبها افاده القهستاني (قوله ولكل) أي من بن آدم والبهائم قهستاني (قوله حقها) أي حق الشفة وعبر بالحق لانه ليس ملكا لهم لانه غير محرز افاده القهستاني (قوله في كل ما لم يحرز) اعلم ان المياه اربعة انواع الاول ماء البجار ولكل أحد فيها حق الشفة وسقى الاراضي فلا يمنع من الانتفاع على أي وجه شاء والثاني ماء الاودية العظام كسيحون وللناس فيه حق الشفة مطلقا وحق سقى الاراضي ان لم يضرب بالعامة والثالث ما دخل في المقاسم أي الجارية المملوكة لجماعة مخصوصة وفيه حق الشفة والرابع المحرز في الاواني يتقطع حق غيره عنه ونعناصه في الهداية وحاصله ان لكل أحد في الاولين حق الشفة والسقي لارضه وفي الثالث حق الشفة فقط ولا حق في الرابع لاحد (قوله لم يحرز باناء) الاولى في اناء فلو احرز في جرة او حب او حوض مسجد من نحاس او صفر او جص وانقطع جريان الماء فانه يملكه وانما عبر بالاحراز أي لا الاخذ اشارة الى انه لو لا الدلو من البئر ولم يعبده من رأسها لم يملكه عند الشيخين

وقال له مسنة النهر لمشيبه ولقي طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملتقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى قهستاني معزيا للكرمانى وفيه معزيا للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكرمانى ولو كان النهر صغيرا يحتاج الى كرية في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمانى ان الخلاف في نهر مملوكة له مسنة فارغة بلزقها ارض لغير صاحب النهر قال مسنة له عندهما واصحاب الارض عنده وفيه معزيا للثقة الصحيح ان له حريما بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه انتهى قلت ومن نقل الاتفاق الشرب لى عن الاختيار وشرح المجمع

### (فصل)

(الشرب) هو لغة (نصيب الماء) وشرعا نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب (والشفة شرب بن آدم والبهائم) بالشفة (ولكل حقها في كل ماء لم يحرز باناء)



اذا احرار جعل المثل في موضع معين والى انه لو اعترف الماء من حوض الحمام باناء الحمامى فانه يبقى على ملك الحمامى لكنه احق به من غيره كما في المنية وغيره فهستانى (قوله ارحب) بالحاء المهملة هو الخاية كما يأتى قال ط ولا حاجة اليه فان الاناء يعمه على ما يلزم عليه من عطف الخاص على العام باو اه وفي نسخة بالجيم وهو تحريف لان الحب البئر كما في القاموس والماء في البئر غير مملوك كما في الهداية وقد مناه وياتى لكن فسر بعضهم بالصهر يجمع فيصح ايضا كما يأتى بيانه (قوله كدجلة) بالكسر والفتح نهر بغداد قاموس (قوله والفرات) كغراب نهر في الكوفة قاموس (قوله ونحوهما) كسجون وهو نهر الترك وحيث نهر خوارزم غناية (قوله ولا احرار) أى في هذا الانهار (قوله ولكل) أى لكل أحد (قوله منها) أى من هذه المياه الغير المملوكة (قوله ان لم يضرب بالعامة) فان اضربان يفيض الماء ويفسد حقوق الناس او يقطع الماء عن النهر الا عظم او يمنع جريان السفن تارخاية فلكل واحد مسلا كان او ذميا او يكتب له برازية وظاهر ما قد مناه عن الهداية ان هذا في الانهار اما في البحرفانه يتفجع وان ضرره صرح القهستانى تامل (قوله لاسقى دوابه الخ) هذا المصدر يتعلق به قوله الا فى من نهر غيره وهذا شروع في النوع الثالث من الاربعة التى قد مناهها وحاصله ان له حق الشفة لنفسه فيما دخل في المقاسم المملوكة وكذا الدواب الا اذا خيف تخريب النهر بكثرتها لاسقى ارضه ونحوه قال الزيلعى والشفة اذا سكنت تأتى على الماء كله بان كان جدولا صغيرا وفيما يرد عليه من المواشى كثرة تقطع الماء قل بعضهم لا يمنع وقال اكثرهم يمنع للضرر اه وجرم بالثاني في الملتقى (قوله ولا سقى ارضه الخ) اضطر الى ذلك الاول ولا ضمان عليه ان سقى ارضه او زرعه من غير اذن وان اخذ مرة بعد مرة يؤذيه السلطان بالضرب والحبس ان رأى ذلك خائفة ط (قوله اذ باذنه) لان الماء متى دخل في المقاسم انتفع نهره اشرب عنه بالكلية هداية وفي الخاينة نهر خاص بقوم ليس غيرهم أن يسقى بستانه او ارضه الا باذنه فان اذناوا الا واحدا او سكنا فيهم مبنى او غائب لا يسع الرجل ان يسقى منه زرعه او ارضه اه (قوله او خضر) جمع خضرة وهى فى الاصل لون الاخضر سمي به ولذا جمع مغرب (قوله زرع) الظاهر انه فعل ماضى مبنى لتجهول صفة لما قبله وذكر الفمير للعطف باو لان ما قبله من اسم الجنس الجعى الذى يفرق بينه وبين واحد بالهاء غالبيا والا كثرة التذكير نحو اليه يصعد الكام الطيب يحرفون الكام عن مواضعه (قوله بجراره) بكسر الجيم جمع جرة وهو ما يعمل من الخرف ويجمع ايضا على جرة قاموس ط (قوله فى الاصح) كذا فى الهداية والتبيين والملتقى وغيرهما (قوله وقبل لا الا باذنه) قال فى الخاينة والوجيز وهو الاصح فهما قولان معصمان (فرع) العين او الحوض الذى دخل فيه الماء بغير احرار واحتياال فهو بمنزلة انهر الخاص ط (قوله والمحرزى كوزا ورحب) مثله المحرزى الصهاريج التى توضع لاهراز الماء فى الدور كما حتره الرملى فى فتاواه وحاشيته على البحر واتفق به مرارا وقال ان الاصل قصد الاهراز وعدمه وما صرح حوايه لو وضع رجل طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فرفعه آخران وضعه الاول لذلك فهو له والا فلرافع اه ويشهد له ما قد مناه عن القهستانى (قوله لا يتفجع به الخ) اذ لا حق فيه لاحد كما قد مناه (قوله للملك باحراره) فله يبعه مطلقى (تبينه) فى الذخيرة والهندية عبد اوصى اوامة ملائكة كوز من الحوض وارق بعضه فيه لا يحل لاحد أن يشرب من ذلك الحوض لان الماء الذى فى الكوز يصير ملكا للآخذ فاذا اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يحل شربه ولو أمر صبيأ يوما واته باتيان الماء من الوادى او الحوض فى كوز فجاء به لا يحل لا يوبه أن يشرب من ذلك الماء اذ لم يكونا فقيرين لان الماء صار ملكا ولا يحل لهما الا لكل من ماله بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غنينا للعرف والعادة سوى من الدراية وفى هذين الفرعين حرج عظيم ط أقول وفى كل منهما اشكال أيضا أما الاول فلا ان العبد لا يملك وان ملك فيكون للمالك لانه مالك اكسايه ولانه لم يبين متى يحل الشرب منه وهل ثم فرق بين الحوض الجارى او ما فى حكمه وبين غيره وينبغى أن يعتبر غلبة الظن بانه لم يبق مما اريق فيه شئ منه بسبب الجريان او النضح والاي لم يجر الحوض وعدم الانتفاع به اصلا ويمكن أن يعتبر بالتباسة فيحل الشرب من نحو البئر بالترج ومن غيرها بالجريان بحيث لو كان نجاسة لحكم بطهارتها فليست أملا وأما الثانى فلا ان لا بد أن يستخدم ماله

اوحب (و) لكل (سقى ارضه من  
بحر او نهر عظيم كدجلة والفرات  
ونحوهما) لان الملك بالاحراز  
ولا احرار لان قهر الماء يمنع قهر  
غيره (و) لكل (سقى نهر لسقى ارضه  
منها او نصب الرعى ان لم يضرب  
بالعامة) لان الانتفاع بالمباح  
انما يجوز اذا لم يضرب بأحد  
كالا انتفاع بشمس وقر وهواء  
(لا سقى دوابه ان خيف تخريب  
النهر لكثرة تناول سقى ارضه  
ونحوه وزرعه ونصب دولاب  
ونحوها) من نهر غيره وقناته  
وبئر الآبانه لان الحق له فيوقوف  
على اذنه (وله سقى شجر او خضير  
زرع فى داره - لا اليه بجراره)  
وأواني (فى الاصح) وقيل  
لا الا باذنه (والمحرزى كوز ورحب)  
بمهلكة مضمومة الخاينة (لا يتفجع به  
الا باذن صاحبه) للملك باحراره  
(ولو كانت البئر او الحوض او النهر  
فى ملك رجل



قال في جامع الفصولين وللاب أن يعبروله الصغير ليخدم استاذة لتعليم الحرفة ولللاب والجد والوصى استعماله  
بلاعوض بطريق التهذيب والرياضة اه الا أن يقال لا يلزم من ذلك عدم ملكه لذلك الماء المباح وان أمره به  
أبوه والله تعالى أعلم (قوله اذا كان يجده ماء بقرية) زاد في الهداية في غير ملك أحد قال العلامة المقدسي  
ولم أر تقدير القرب ويغني تقديره بالميل كما في التيم (قوله ضفته) بالفتح والكسر كذا في المغرب وفي الديوان  
بالكسر جانب النهر وبالفتح جماعة الناس اتقاني (قوله المسلمون شركاء في ثلاث) أي شركاء اباحة لشركة ملك  
فن سبق الى شيء من ذلك في وعاما وغيره واحرزه فهو أحق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له تملكه بجميع  
وجوه التملك وهو موروث عنه ويجوز فيه وصاياه وان اخذه أحد منه بغير اذنه ضمنه وما لم يسبق اليه أحد فهو  
لجماعة المسلمين مباح ليس لأحد منع من اراد اخذه للشفعة اتقاني عن الكرخي (قوله والكلال) هو ما ينسب  
ويتشرو ولا ساق له كالأذن ونحوه والشجر ما له ساق فعلى هذا الشوك من الشجر لان له ساقا وبعضهم قالوا  
الاخضر وهو الشوك اللين الذي يأكله الابل كالأبل والأجر شجر وكان أبو جعفر يقول الاخضر ليس بكلال  
وعن محمد بن رويان ثم الكلام في الكلالة على اوجه اعلمها ما ثبت في موضع غير مملوك لأحد فالناس شركاء  
في الرعي والاحتشاش منه كالشركة في ماء البحار واخص منه وهو ما ثبت في أرض مملوكة بلا انبات صاحبها  
وهو كذلك الا ان الرب الأرض المنع من الدخول في أرضه واخص من ذلك كله وهو ان يحتش الكلالة او ان يثبت  
في أرضه فهو ملك له وليس لأحد اخذه بوجه حصوله بكسبه ذخيرة وغيرها لمصالح ط والقيرو والزربنج  
والقيرو وزج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن خزانة المتقين والخطب في ملك رجل ليس لأحد أن  
يحتطبه بغير اذنه وان كان في غير ملك فلا بأس به ولا يضر نسبته الى قرية أو جماعة ما لم يعلم ان ذلك ملك  
لهم وكذلك الزربنج والكبريت والخار في المروج والادوية مضمرات وملك المحتطب الخطب بمجرد الاحتطاب  
وان لم يشده ولم يجمعه ولو أخذ الماء من أرض الغير التي جعلت لمصلحة فلا شيء عليه وان صار الماء لمصلحة فليس له  
اخذة والطين الذي جاء به النهر في ملك انسان لا يجوز لأحد اخذه وضمن ان أخذه بلا اذن اه ونحوه  
في التارخانية (قوله والنار) يعني اذا اوقد نار في مفازة فانها تكون مشتركة بينه وبين الناس اجمع فن اراد  
أن يستضيئ بضوءها او يخبيط ثوبا حولها او يصطلي بها او يتخذ منها سراجا ليس لأحد منعه فاما اذا اوقدها  
في موضع مملوك فان له منعه من الاتمتاع بملكه فاما اذا اراد أن يأخذ من قبيلة سراجه او شيئا من الجرفله  
منعه لانه ملكه اتقاني عن شيخ الاسلام وفي الذخيرة اذا اراد الاخذ من الجرفان شيئا له قيمة اذا جعله صاحبه  
لحماله أن يسترده منه وان يسير القيمة فلا وله اخذه بلا اذن صاحبه (قوله فيقال للمالك الخ) أي ان لم  
يجد كلالا في أرضه بما حاقريه من تلك الأرض ط عن الهندية وهذا اذا كان الكلالة ثابتا في ملكه بلا انباته  
ولم يحتشه وظاهر كلامهم ان النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه اخراجها للطلاب ووجه الفرق  
فيما يظهر لي ان الشرع ثابته في عين الماء والكلال لا في عين الجرف فلا يجب عليه أن يخرج له الجرف ليصطلي  
بانه لا شركة لغيره فيه ولذا استردا جرفه قيمة من اخذه بخلاف الكلال والماء الغير المحرزين فلو اخذهما  
أحد من أرضه لا يستردعهما منه لان الشركة في عينهما تأمل ثم رأيت في النهاية ان الشركة التي ائتمتها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار جواهر الحر دون الخطب والقيم الا ان كان لقيمة له لانه لا يمنع عادة  
والمنايع متعنت (قوله ولو منه الماء) أي منعه صاحب البئر والحوض أو النهر الذي في ملكه بأن لم يمكنه  
من الدخول ولم يخرج به اليه ولم يجده ماء بقرية (قوله وهو) أي النقص المنوع (قوله ودابته) عبر  
القهيستانى بأو وكذا في كتاب الخراج لابي يوسف وشرح الطحاوي كما نقله الاتقاني (قوله كان له  
أن يقاتله بالسلاح) لانه قصد اتيافه بمنع منه وهو الشفعة والماء في البئر مباح غير مملوك بخلاف المحرز  
في الاناء هداية (قوله لا ترعر) وهو ما ذكره الاتقاني عن كتاب الخراج لابي يوسف ان قوما وردوا ماء  
فسألوا أهله أن يذلوهم على البئر فلم يذلوهم عليهم فاقبالوا ان اعناقنا واعناق مطايا ما قد كادت تقطع من العطش  
فدلو على البئر واعطوا دلوانا سقي فلم يفعلوا فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب فقال فملا وضعهم فيهم السلاح  
(قوله قاتله بغير سلاح) أي ويضمن له ما أخذ لان حل الاخذ لا يضر اراد ان ياتي في الضمان كما قد مناه اول الخطر

فله أن يمنع مرير الشفعة من  
الدخول في ملكه اذا كان يجده ماء  
بقرية فان لم يجده يقال له (أي  
لصاحب البئر ونحوه) اما أن يخرج  
الماء اليه او تركه (ليأخذ الماء بشرط  
أن لا يكسر ضفته) أي جانب النهر  
ونحوه (لان له حينئذ حق الشفعة)  
لحديث احمد المسلمون شركاء في  
ثلاث في الماء والكلال والنار  
(وحكم الكلال لحكم الماء فيقال  
للمالك اما أن تقطع وتدفع اليه  
والا تتركه ليأخذ قدر ما يريد)  
زيلي (ولو منعه الماء وهو يخاف  
على نفسه ودابته العطش كان له  
أن يقاتله بالسلاح) لا ترعر  
رضي الله عنه (وان كان محزرا في  
الاولانى قاتله بغير السلاح)  
كطعام عند الحاجة درر



والإباحة وذكر الاتفاق أن لو منع المدلول أن كان لصاحب البئر قاتله بغير سلاح وإن للعامة قاتله بالسلاح (قوله  
 أن كان فيه فضل عن حاجته) بأن كان يكفي لردمة قههما فبأخذ منه البعض ويترك البعض والترك لمالكه نهاية  
 (قوله الأولى الخ) يشير إلى أنه يجوز أن يقاتله بالسلاح حيث جعل الأولى أن لا يقاتله به فيكون موافقا  
 لما ذكرنا زيلعي يعني أنه لا يخالف ما مر من أن له أن يقاتله لاتفاق العبارتين على الجواز (قوله وكري نهر)  
 وكذا اصلاح مسنانه أن خيف منها تارخانية (قوله أي حفرة) قال القهستاني كرى النهر اخراج  
 الطين ونحوه منه فالكرى مختص بالنهر بخلاف الحفرة على ما قاله البیهقي إلا أن كلام المطرزي يدل على الترادف  
 اه وعليه مشي الشارح (قوله غير مملوك) أي لم يدخل مأوّه في المقاسم كتيل والقرات قهستاني  
 (قوله من بيت المال) خبر المبتدأ أي مال الخراج والجزية دون العشر والصدقات لأن الثاني للفقراء والأول  
 للتواب هداية (قوله يجبر الناس) أي الذين يطبقون الكرى وموتهم من مال الأغنياء الذين لا يطبقونه  
 قهستاني (قوله وكري النهر المملوك) بأن دخل في المقاسم وهو عام وخاص والفصل بينهما أن ما استحق به  
 الشفعة خاص وما لا فعام واختلف في تحديد ذلك فقيل الخاص ما كان لعشرة أو عليه قرية واحدة وقيل  
 لما دون أربعين وقيل مائة وقيل ألف وغير ذلك عام والاصح تفويضه لرأي المجتهد فيختار أي قول شاء كفاية  
 عن الخانية ملخصا وقد مناه في الشفعة قال الاتفاق ولكن أحسن ما قيل فيه أن كملت لدون مائة فالشركة  
 خاصة والافعام لا شفعة فيها للكل وانما هي للجار (قوله وقيل في الخاص لا يجبر) قال القهستاني  
 في العام لو امتنع عنه كلهم أو بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين  
 ولو امتنع البعض اجبر على الصحيح كما في الخزانة اه وقوله لا يجبرون هو ظاهر الرواية كما في الكفاية (قوله  
 وهل يرجعون) أي على الآبي بما انفقوا هداية (قوله أن بأمر القاضي نعم) أي أمره الباقي بكرى  
 نصيب الآبي على أن يستوفوا مائة الكرى من نصيبه من الشرب مقدار ما يبلغ قيمة ما انفقوا عليه ذخيرة وفيها  
 وإن لم يرفعوا الأمر إلى القاضي هل يرجعون على الآبي بقسطه من النفقة ويمنع الآبي من شربه حتى يؤدي  
 ما عليه قيل نعم وقيل لا وذلك في عيون المسائل أن الأول قول أبي حنيفة وأبي يوسف فليأتا عند الفتوى  
 اه ملخصا ومثله في التارخانية والبرازية وظاهره أنه لا ترجيح لأحد القولين فلذا خبروا المتفق لكن مفهوم  
 كلام الشارح كالهداية والتمييز وغيرهما ترجيح عدم الرجوع بأمر القاضي ثم هذا كله مبني على القول  
 بأنه لا يجبر الآبي فانهم فرعوه عليه وقد مناه صحيح الجبر قدبر (قوله عليهم من اعلاء الخ) بيانه أنه لو كانت  
 الشركة في النهر عشرة فعلى كل عشر المائة فإذا جاوزوا أرض رجل منهم فهي على التسعة الباقين اتساعا لعدم  
 نفع الأول فيما بعد أرضه وهكذا في الآخر أكثرهم غرامة لأنه لا يتنفع الا إذا وصل الكرى إلى أرضه  
 ودونه في الغرامة من قبله إلى الأول (قوله وقال الخ) الفتوى على قول الامام كما في الكفاية وغيرها عن  
 الخانية والقهستاني عن التهمة (قوله بالحصص) أي حصص الشرب والأرضين هداية (تنبيهات)  
 \* الأول قال القهستاني لو كان فم نهر في وسط أرضه لم يبرأ الا بالمجاورة عن أرضه وهذا في النهر الخاص  
 أما العام فقد برئ إذا بلغوا فم نهر فريتهم اه \* الثاني قال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة  
 إذا احتج إلى اصلاحه فاصلاح اوله عليهم اجماعا فإذا قوادار رجل قبل أنه على الخلاف في النهر وقيل يرفع  
 اجماعا اه زاد في الخيرية لو امتنع البعض قيل لا يجبر وقيل يجبر وذلك لان الخاص ان القاضي يأمر الطالبين  
 فيمنعون الآبي عن الانتفاع حتى يؤدي \* الثالث نهر المساقط والاساخ الذي يسقط فيه فائض الماء  
 والكنيف الخارجة من الدور والازقة كما في دمشق إذا احتاج إلى الكرى فهو على عكس نهر الشرب  
 فكما وصلوا في الكرى من اعلاء إلى دار رجل شارك من قبله كما افق به في الحمامية وغيرها لان حاجة  
 كل واحد إلى تسيل اوساخه من داره إلى آخر النهر ولا حاجة له إلى ما قبل داره فمن في الاعلى أكثرهم  
 غرامة لاحتياجه إلى جميع النهر ودونه فيها من بعده إلى الآخر فهو أقلهم غرامة بعكس نهر الشرب  
 وحاصل الفرق أن صاحب الشرب محتاج إلى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب الاساخ  
 محتاج إلى ما بعد أرضه ليذهب ومضه (قوله ولا كرى على أهل الشفعة) لان المونة تطلق المال لا من له الحق  
 بطريق الإباحة يرازية ولا أنهم لا يمحسون لانهم أهل الدنيا جميعا اتفاقا وغيره (تنبيه) لنهر دمشق التي

(إذا كان فيه فضل عن حاجته)  
 للملك بالاحراز فصار تطير الطعام  
 وقيل في البئر ونحوها الأولى  
 أن يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب  
 معصية فكان كالتعزير كافي  
 (وكري نهر) أي حفرة (غير مملوك)  
 من بيت المال فان لم يكن ثمة  
 إلى في بيت المال (شيء يجبر الناس  
 على كربه) ان امتنعوا عنه دفعا  
 للضرر (وكري) النهر (المملوك)  
 على أهله ويجبر من آبي) منهم) على  
 ذلك) وقيل في الخاص لا يجبر  
 وهل يرجعون ان بأمر القاضي  
 نعم (وموتة كرى النهر المشتركة  
 عليهم من اعلاء فإذا جاوزوا  
 أرض رجل) منهم (برئ) من موتة  
 الكرى وقالوا عليهم كربه من اوله  
 إلى آخره بالحصص كما يستوون  
 في استحقاق الشفعة ولا كرى على  
 أهل الشفعة



نسقي أراضيها وأكثروا هاجرت العادة من قديم أن أهل الاراضي يكرهونها وحدهم دون أهل الدور مع  
 أن لكل دار حقا معلوما منها يساع ويشرى تباع فهو حق شرب مملوك لهم لا حق شفة بطريق الاباحة ومقتضى  
 ذلك أنه يلزمهم مشاركة أهل الاراضي في كرمها كما يعلم مما مر (قوله استحسانا) ووجهه أنه مرغوب فيه  
 منتفع به ويحتمل ملكه بلا أرض بارث ووصية كما يأتي وقد يبيع الارض وحدها فيبقى له الشرب وحده  
 والقياس أن لا تصح الدعوى به لانه مجهول جهالة لا تقبل الاعلام (قوله وان لم يكن) أي النهر في يد  
 الاخر قال في الكفاية علامة كون النهر في يده كربه وغرس الاشجار في جانيه وسائر تصرفاته (قوله  
 ولم يكن جاريا فيها) أي وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبلها اما ان كان جاريا وقتها أو علم جريانه قبلها يقتضى  
 به إلا أن يبرهن صاحب الارض أنه ملكه كما في التاترخانية (قوله فعليه البيان) أي الاظهار  
 ببرهان أو بمعنى البينة وعلى الاول فعمله فيما بعد ممن عمل المصدر المقرون بال وهو قليل كقوله \* ضعيف  
 النكابة أعده \* وعلى الثاني فحذف الجار وهو على قبل أن وهو مطرد (قوله ان هذا النهر له)  
 أي ان كان يدعى رقة النهر عناية (قوله وانه كان له مجراه) أي ان كان يدعى الاجرافه عناية فال موضوع  
 مختلف فكان المناسب الاتيان بأوبدل الواو كما فعل في الهداية والمقتضى والضمير في المصدر المجرى وهو مجراه للماء  
 أو النهر المذكوور قبله لكن قد علمت أن المراد بالنهر رقبته وهو الحفرة ففيه استخدام وعلى كل فقوله بعد في هذا  
 النهر صحيح خلافا لمن زعم ان الصواب أن يقول في هذه الارض وكن أنه أوقعه فيه تفسير بعض الشراح  
 المجري بموضع الاجراء تأمل (قوله وعلى هذا المصب) أي موضع اجتماع ما فضل من الماء كفاية (قوله  
 فحكم الاختلاف فيه الخ) أي ان لم يكن في يده ولم يكن جاريا أو ماشيا وقت الخصومة ولم يعهد ذلك قبلها  
 لا بد من البينة على ان المصب والميزاب والمشي ملكه أو انه كان له فيه التسييل أو المشي لكن في الذخيرة عن  
 أبي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس له منعه وهذا استحسان جرت  
 به العادة أما أصحابنا فقد أخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك إلا أن يقيم البينة ان له حق المسيل والنسوى على  
 ما ذكره أبو الليث اه وفي البرازية وفيه تأخذ اه وهو موافق للقاعدة الاتية ان القديم يترك على قدمه  
 تأمل (قوله اختصموا في الشرب) أي ولا تعرف الكيفية في الزمان المتقدم برأية (قوله لانه المقصود)  
 أي المقصود فيها الانتفاع بغيرها فيقدر بقدرها هداية (قوله لان المقصود الاستطراق) أي وهو في الدار  
 الواسعة والضيقة على نط واحد هداية والحاصل أنه يقسم على الرأس سائحا عن الملتقط ومثله الاختلاف  
 في ساحة الدار كما مر في متفرقات القضاء (قوله وليس لاحدا الخ) لان فيه كسر ضفة النهر وشغل موضع  
 مشترك هداية (قوله من الشركاء في النهر) أفاد أن الكلام في النهر المملوك بخلاف الانهار العظام فان له ذلك  
 كما قدمه اول الفصل (قوله الارضى وضع في ملكه) صورته أن يكون حافتا النهر ويطنه ملكا له ولغيره حق  
 اجراء الماء اتقاني (قوله ولا يضر بنهر ولا بجماء) أي والحال ان الرضى لا يضر وعسارة الكافي باو قال في الدر  
 المنتقى فعليه الواو هنا تبع للوقاية وفي الهداية بمعنى أو ليوافق الكافي قاله الباقى اه ومعنى الضرر بالنهر  
 ما ينشأ من كسر ضفته وبالماء أن يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه هداية أي بأن يعوج الماء حتى  
 يصل الى الرضى في أرضه ثم يجري الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقهم اليهم ويتقص اتقاني (قوله  
 أو دالية الخ) قال في المغرب الدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز في رأسه مغرفة كبيرة يستقي  
 بها والتاعورة ما يديره الماء والجسر ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان أولا والفتح لغة والقطرة ما يبنى على  
 الماء للعبور والجسر عام اه لكن في العناية بالجسر ما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والقطرة  
 ما يتخذ من الحجر والابجر موضوعا لا يرفع (قوله أو يوسع فم النهر) لانه يكسر ضفته ويزيد على مقدار حقه  
 في أخذ الماء هداية (قوله بكسر الكاف الخ) قال في المغرب وقد انضم في المنرد والجمع (قوله لان القديم  
 يترك على قدمه الخ) كذا في الهداية وغيرها قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو كان لرجل مياه في أوقات  
 متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الجواهر لكن في التمه انه جائز اه (قوله أو يسوق  
 نصيه الخ) لانه اذا تقدم العهد يستدل به على أنه حقه هداية أي فيلزم أن يقضى له بشرب الارضين جميعا  
 لانه اذا لم يعلم يقسم على مقدار الارضى اتقاني وكذا اذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الاولى حتى ينتهي

(وتصح دعوى الشرب بقدر  
 أرض) استحسانا (واذا كان  
 لرجل أرض ولا تر فيها نهر  
 وأراد رب الارض ان لا يجري  
 النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويتركه  
 على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن  
 جاريا فيها) أي في الارض (فعليه  
 البيان أن هذا النهر له وانه قد كان  
 له مجراه في هذا النهر مسوقا لسي  
 أراضي وعلى هذا المصب في نهر  
 او على سطح والميزاب او المشي  
 كل ذلك في دار غيره فحكم  
 الاختلاف فيه نظيره في الشرب)  
 زيلعي (نهرين قوم اختصموا  
 في الشرب فهو بينهم على قدر  
 أراضيهم) لانه المقصود (بختلاف  
 اختلافهم في الطريق فانهم  
 يستوون في ملك رقبته) بلا اعتبار  
 سعة الدار وضيقها لان المقصود  
 الاستطراق (وليس لاحدا من  
 الشركاء) في النهر (ان يشق منه  
 هرا او ينصب عليه رضى) الارضى  
 وضع في ملكه ولا يضر بنهر ولا بجماء  
 وقاية (أو دالية كناعورة  
 أو جسر) أو قطرة (أو يوسع  
 فم النهر أو يقسم بالايام) الحال  
 انه (قد كانت القسمة بالكوى)  
 بكسر الكاف جمع كوة بفتحها  
 الثقب لان القديم يترك على قدمه  
 لظهور الحق فيه (أو يسوق نصيه  
 الى أرضه اخرى



الى الاخرى لانه يستوفى زيادة على حقه اذ الارض الاولى تنشف بعض الماء قبل أن يسقى الاخرى هداية وذكر  
خواهر زاده انه اذا ملا الاولى وسد فوهة النهر لانه يستوفى زيادة على  
حقه وان لم يسد فلا كفاية (قوله ليس له) أي للارض وذكر الصغير باعتبار المكان ط (قوله ولهم نقضه الخ)  
لانه اعارة الشرب فان مبادلة الشرب بالشرب باطله هداية (قوله وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلارضاهم)  
لما فيه من ابطال حق الباقي فان تراضوا على أن يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بحصته أو اصططحووا على أن يسكر  
كل منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر بما ينكبس به النهر كالطين وغيره لكونه  
انحرار ابيهم يمنع ما فضل من السكر عنهم الا اذا رضوا فان لم يمكن لواحد منهم الشرب الا بالسكر ولم يصططحووا على  
شيء يسد بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعده لاهل الاعلى أن يسكروا وهذا معنى قول ابن مسعود رضي الله عنه  
أهل اسفل النهر احرأ على أهل أعلاه حتى يروا لان لهم أن يمنعوا أهل الاعلى من السكر وعليهم طاعتهم في  
ذلك ومن لم يملك طاعته فهو أميرك عناية وهداية وفي الدر المنثور قال شيخ الاسلام واستحسن مشايخ الانام قسم  
الامام بالايام اه أي اذا لم يصططحووا ولم يتفقوا بلا سكر يقسم الامام بينهم بالايام فيسكر كل في نوبته قلت لكنه  
خلاف ما في المتون كالمتقي والهداية فتنبه بقرينة العادة من قديم على ذلك كما يفعل في أنهار دمشق الآخذة  
من نهر بردى وقد يقل الماء في بعض السنين فيتضرر أهل الاسفل بسكر الاعلى فهل يقال يبقى القديم على قدمه  
أجاب في الاسماعيلية وتبعه في الحامدية بأن ذلك ممنوع شرعا لكونه تصرفا في المشترك بلارضى الشركاء  
ورضى من تقدم لا يلزم به من تأخر فيسد بأهل الاسفل ثم بالاعلى اه ملخصا وكذلك سئل في الخيرية عن  
خصوص نهر بردى فأجاب بالمنع ولا يخفى أنه مبنى على ما في المتون وأنت خير بان ما استحسنه مشايخ الانام  
من القسم بالايام فيه دفع الضرر العام وقطع النزاع والخصام اذ لا شك ان لكل في هذا الماء حقا فخصص  
أهل الاسفل به حين قل الماء فيه ضرر لأهل الاعلى وكذا تخصص أهل الاعلى به فيه ذلك مع العلم بأنه مشترك  
بين الكل فلماذا استحسنوا ما ذكره وارضوه ثم رأيت في كافي الحاشية في التمهيد ما يدل عليه حيث قال  
فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر يمكن أن يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته اه  
فقوله ولكن يشرب بحصته يوجب الى هذا حيث لم يمنعه من الشرب أصلا والله سبحانه أعلم (قوله كطريق  
مشترك الخ) وجه الشبهة هو انه يزيد في الشرب ما ليس له فيه حق الشرب ويزيد في الطريق من ليس له حق  
المرور كفاية (قوله ساكنها) مبتدأ أو غير خبر والظاهر ان صورة المسألة له داران باب احدهما في طريق  
خاص وهو ساكن فيها وباب الثانية في طريق آخر وظهرها في الطريق الاول وقد أسكن فيها غيره باجارة  
أو اعارة فليس له أن يفتح للشانية بابا في طريق الدار الاولى لانه يلزم منه أن يزيد في الطريق الخاص من ليس  
له حق المرور وهو ساكن الدار الثانية بلارضى أصحاب الطريق (قوله لان المارة لاتزداد) وله حق  
المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع زيلبي وفيه أنه قد يطول الزمان ويبيع التي لا تمر لها فيبقى  
المشتري ان له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق ط أقول وذكر في الفصل ٣٥ من نور العين  
خلافا في المسألة فقال له دار في سكة لا تنفذ فمري بجيب داره يتناظرون في هذه السكة قبل له أن يفتح من ظهره  
بابا في السكة وقبل لا ولو أراد أن يفتح بابا للبيت في داره ويطلق من داره الى السكة له ذلك مادام هو ساكنها أما  
اذا صار لرجل والبيت لا يخرج لرب البيت أن يمر في هذه السكة اه ويسكن الفرق في جامع الفصولين  
فراجع (تق) له كوة في أسفل النهر أراد أن يسد بها ويفتح أخرى في الاعلى ليس له ذلك بخلاف ما لو أراد أن  
يجعل باب داره في أعلى السكة الغير للنافذة وان أراد أن يسفلها عن موضعها لكثرة أخذ الماء قال الحلواني  
له ان علم أنها كانت كذلك ثم ارتفعت وقال السرخسي له مطلقا وكذا الخلاف ان أراد أن يرفعها ليقبل منه  
الماء اه تارة ثانية ملخصا (قوله ويورث الشرب الخ) لان الملك بالارث يقع حكما لا قصدا ويجوز  
أن يثبت الشيء حكما وان كان لا يثبت قصدا كالنهر ملك حكما باليراث وان لم تقل قصدا بأسباب الملك  
وما يجري فيه الارث تجري فيه الوصية لانها أخيه وفي الهبة ونحوها رد العقد عليه مقصودا اتفاقا  
ملخصا (قوله ويوصى بالاتقاع به) وتعتبر الوصية من الثلث قال بعضهم بأن يسأل من المقومين من أهل  
ذلك الموضع ان العلموا تفقوا على جواريعه منفردا بكم يسرى فان قالوا بما أنه اعتبر من الثلث كما

ليس له منه) أي من النهر (شرب  
بلارضاهم) يتعلق بالجميع ولهم  
نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من  
بعدهم وليس للاعلى سد النهر  
بلارضاهم وان لم تشرب أرضه  
بدونه ملحق (كطريق مشترك  
اراد احدهم ان يفتح بابه الى  
دار اخرى ساكنها غير ساكن  
هذه الدار التي مقصدها في هذا  
الطريق بخلاف ما اذا كان  
ساكن الدارين واحدا حيث  
لا يمنع) لان المارة لاتزداد  
(ويورث الشرب ويوصى  
بالاتقاع به)



في اتلاف المدبر أو أكثرهم على أنه يضم إلى هذا الشرب جريب من أقرب أرض إليه فينتظر بكم تشتري معه وبدونه تاترخاينه أي فيكون فضل ما بينهما قيمته (قوله أما الايصا ببيع فباطل) مستغنى عنه بقول المصنف بعد ولا يوصى بذلك ط وفيه عن الهندية أوصى بثلث شربه بغير أرضه في سبيل الله أو الحج أو الرقاب كانت وصية ببيعه أو لا يتحقق من ذلك الا بئنه اه ملخصا (قوله ولا يساع الشرب) في ظاهر الرواية شرب يوم أو أكثر ويفسد نص عليه محمد لأنه مجهول لانه غير معلول والباطل وجازع الأرض في الصحيح در منتي أي تعالها قال في البرازية قال بعثك هذه الأرض وبعثك شربها قبل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لما لم يذكر له غنم لم يخرج من التبعية حتى لو ذكر لم يجوز فاقالانه صار أصلا من كل وجه ولو باع أرضا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام يجوز ولو أجز لا يجوز لأن الشرب في البيع أصل من حيث أنه يقوم بنفسه وتبع من حيث أنه لعينه فمن حيث أنه تبع لا يساع من غير أرض ومن حيث أنه أصل يجوز مع أي أرض كانت وفي الاجارة تبع من كل وجه اه ملخصا وللشرب بل في رسالة في الشرب ذكر فيها الصور العسمة والفاسدة في جدول فراجعها وذكروا فيها أيضا أن الصحيح أنه لا يجوز البيع أيضا كالأجارة في المسألة المذكورة (قوله كما سيجي) الذي سيجي قريبا أن الفتوى على أنه لا يضمن بالاتلاف لمكن عدم ضمانه بالاتلاف مفرع على كونه ليس بمال متقوم كما صرح به في الهداية فيكون الفتوى على أنه غير متقوم أيضا (قوله واخويه) أي الهبة والتصدق (قوله ولا يصلح الماء) أي ماء الشرب الغير المحرز (قوله بدل خلع) فلا يكون له من الشرب شيء وعليها ان رد المهر الذي أخذته لانها غرته بالتسمية كما لو اختلفت على ما في يتها من متاع فاذا ليس في يتها شيء كفاية (قوله وصلح الخ) ويسقط القصاص لوجود القبول وعلى القاتل رد الدية لأن الولي لم يرض بقوط حقه بجانا اتفاقا واذا لم يكن عن قصاص فالمدعي على دعواه عنانية (قوله ومهر نكاح) ولها مهر المثل اتفاقا زاد في الدر المنثور ولا يقرض ولا يرهن ولا يباع (قوله لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة) يعني ان العقد يبطل هو غير مال متقوم في هذه العقود يعني الشروط الفاسدة وهذه العقود لا تبطل بالشروط الفاسدة (قوله لان الشرب الخ) على أخرى أو بيان لكونه بمعنى الشرط الفاسد (قوله وقيل الخ) محتمة في الهداية ثم قال وان لم يجد ذلك اشترى على تركه الميت أرضا بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وباعها فبصرف من الثمن إلى ثمن الأرض وبصرف الفضل إلى قضاء الدين (قوله لانه متسبب غير متعدد) فهو كحافر البئر وواضع الحجر في أرضه لا يضمن ما تلحق به (قوله والا يضمن) كما لو أوقد نار في دار لا يوقد مثلها عادة فاحترقت دار جاره وأما اذا كان في أرضه ثقب فغرقت أرض جاره فان علم به ضمن والا لا اتفاقا (قوله وهذا اذا سقي) الإشارة إلى عدم الضمان اذا سقاها معتادا كما أفصح عنه في الذخيرة (قوله وأما اذا سقي الخ) أي سواء كان معتادا أولا كما أفاده ما ذكرنا من مرجع الإشارة قال ط وقد علمت ما عليه الفتوى وهو ان الاعتبار للمعتاد وغيره (قوله على ما قاله ابي عبد الله الزاهد) هذا يقتضي انفراد بما ذكره من الجهور على الاول ط وفي بعض النسخ الزاهد بالياء موافقا لما في القهستاني لكن الذي رأيته في الذخيرة وغيره لا بد من بقاء (قوله لما مر الخ) قال في الذخيرة وانما لا يضمن لوجهين أحدهما أنه يملك استهلاكه للشقة ومن ملك استهلاكه حتى يجهة فاستهلكه يجهة أخرى لا يضمن كن دخل دار الحرب فاستهلك العلف لانه يملك استهلاكه بعلق دابته الثاني ان الماء قبل الاحراز بالاولى لا يملك فقد ألتف ما ليس بمملوك لغيره اه (قوله ينزله) بضمين أي ريعه وغنائه كما في القاموس (قوله فحسن) يشير إلى أنه غير واجب وانما هو للتزهد قال القهستاني وفي التهمة ان الماء وقع في كرم زاهد في غير نوبته أمر بقطعه وعن بعضهم أنه طرح منه التراب الملول وقال الفقيه لا امر به ولو تصدق بنزله لكان حسنا وهذا أفضل (قوله لبشاء الماء الحرام فيه) هذا يقتضي الوجوب على أنه لا يظهر الاعلى مقابل المفقود من لانه يملك فيضمنه لما لملكه أي ان علم تأمل (قوله اذا سقي) الاولى سمحت (قوله انعدم وصار شيئا آخر) أي دما أو فريشا أو لحما ونحوه فلا يطلب منه التصدق بها ط (قوله فان تكرر ذلك) بأن فعله مرة أخرى قال في شرح الوهبانية عن الحاشية وان فعله مرة بعد مرة الخ ط (قوله ونماه في شرح الوهبانية) أي للعلامة ابن الشحنة حيث ذكر ما حاصله أن الطرسوسى فهم من

أما الايصا ببيعه فباطل (ولا يساع الشرب) (ولا يوجب ولا يرهن ولا يبيع ولا يتصدق به) لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما سيجي (ولا يوصى بذلك) أي ببيعه واخويه (ولا يصلح الماء) (بدل خلع وصلح عن دم عد ومهر نكاح وان صحت هذه العقود) لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لأن الشرب لا يملك بسبب تماحق لومات وعليه دين لم يبيع الشرب بلا أرض فلو لم يكن له أرض قبل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء إلى أن يتقضى دينه وقيل ينظر الا لما لا أرض لا شرب لها فيضمنه اليها فيبيعها برضا ربه فينتظر لقيمة الأرض بلا شرب وقيمتهما معه فيصرف تفاوت ما بينهما لدين الميت ونماه في الزيلعي (ولا يضمن من ملا أرضه ماء فزنت أرض جاره او غرقت) لانه متسبب غير متعدد وهذا اذا سقاها سقنا معتادا تحمله أرضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقي في نوبته مقدار حقه وأما اذا سقي في غير نوبته أو زاد على حقه فيضمن على ما قال اسمعيل الزاهد قهستاني (ولا يضمن من سقى أرضه) أو زرعه (من شرب غيره بغير أذنه) في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال عن الخلاصة لما مر أنه غير متقوم ولو تصدق بنزله ففسد لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف للمخسوف فان المداية اذا سمحت به انعدم وطارشا آخر قهستاني (فان تكرر ذلك منه) لا ضمان (ولله الامام بالنزول والحبس

الذي رأى الامام (ذلك) حاشية ونماه في شرح الوهبانية



وقال وجوز بقض مشايخ بلخ بيع  
الشرب لمعامل أهل بلخ والقياس  
يترك للمعامل ونوقض بأنه تعامل  
أهل بلدة واحدة وأفتى الناصبي  
بعمامة ذكره في جواهر الفتاوى  
قال ويتخذ الحكم بعمامة بيعه  
فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحه  
من البيع الفاسد أنه ينضم  
بالاتلاف فالوسق أرض نفسه بناء  
غيره ضمنه وبه جزم في النقاية  
هنا فافهم قلت وقد مر ما عليه  
الفتوى قننه وفي الوهبانية  
وساق بشرب الغير ليس بضامن  
وضمنه بعض وما مر أظهر  
وما جوزوا أخذ التراب الذي على  
جوانب نهر دون إذن بقر  
ولو حفروا نهر أو القوارب  
فلو في حريم ليس بالنقل يؤمن

\*(كتاب الاشربة)\*

هي جمع شراب (والشراب لغة كل  
ما تع يشرب واصطلاحاً ما يسكر  
واخترم منها أربعة) أنواع الاول  
(الخمر وهي التي) بكسر النون  
فتشديد الباء (من ماء العنب  
إذا غلي واشتد وقذف) أي رمى  
(بالزبد) أي الرغوة ولم يشترط  
قذفه وبه قالت الثلاثة وبه أخذ  
ابو حفص الكبير وهو الاظهر  
كما في الشرب لبلية عن  
المواهب ويأتي ما يفيد وقد  
تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازاً  
ثم شرع في أحكامها العشرة  
فقال (وحرم قليلها وكثيرها)  
بالاجماع

التعليل المارة بأن الماء قبل احرازه لا يملك أنه يكون مباحاً ورده الناطم في شرحه بأنه لا يلزم ذلك بل يكون  
غير مملوك ويكون مستحقاً لما في الخطابة أنه ليس له ذلك بلا إذن وإن اضطر إليه وفي العيون لا يفعل وإن اضطر  
إليه لأن المرخص في أخذ مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد ولو فعل فلا ضمان على أن الطرسوسي  
قال إن كلام العيون يقتضي أنه لا يجوز ديانة فينبغي أن يفتى بأنه لا يباح بلا إذن ولو فعل فلا ضمان في القضاء  
١٥ فافهم (قوله قال) أي في شرح الوهبانية أول الفصل فافهم (قوله ويتخذ الحكم بعمامة بيعه)  
لمصادقته فصلاً مجتهداً فيه لكن الثاني إلا أن لا يتخذ حكمه بغير معتمد مذهبه (قوله فافهم) لعديشير إلى  
دفع ما أورد على الهداية من أن قوله هنا لا يضمن يناقض قوله في باب البيع الفاسد أنه يجوز بيعه في رواية وهو  
الاختيار مشايخ بلخ لأنه حظ من الماء ولهذا يضمن بالاتلاف وله حظ من الثمن يعني أن قوله ولهذا يضمن  
بالاتلاف مبني على مقابل المفتي به وإن أوهم الاتفاق على الضمان كما هو شأن التعليل (قوله قلت وقد مر  
ما عليه الفتوى) أي من أنه لا يضمن لأنه غير متقوم ومحمه في الظهيرية (قوله قننه) أي فان ما أفتى  
به الناصبي وما في النقاية ويوع الهداية خلاف المفتي به (قوله رساق الخ) لا حاجة إليه ط (قوله  
وما جوزوا الخ) التراب المستخرج بالحفر ويوضع على حافتي النهر قبل لمن وضع بجانبه أخذه أن لم يضر بالنهر  
وقيل مشترك بين أهل النهر وهو المذكور في النظم وقيل يباح لكل من أخذه أن لم يضر لأن الحافر لم يقصد  
تملكه فهو كمن احتس حشيش النهر ليجري الماء فلكل أحد أخذه وصوبه شيخ الاسلام وفي القضية أنه حسن  
جداً (قوله دون إذن) قد علمت أن الناطم جرى على القول بأنه مشترك فاشترط الاذن لا بد منه بناء  
عليه فافهم (قوله ولو حفروا نهر الخ) الشطر الثاني له غيره نظم الاصل لتضمنه مسئلتين الاولى نهر يقوم  
يجري في أرض رجل حفروه وألقوا ترابه فان ألقوه في غير حريم النهر فله أخذهم بنقله والا فلا الثانية لو كان  
يجري في سكة فكذلك والله تعالى أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاشربة)\*

ذكره بعد الشرب لانها شعبة عرق واحد لفظاً ومعنى وقدم الشرب لمناسبته لحيات الموت وتحماته في العناية  
والمنع قال القهستاني وأصول الاشربة الثمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن  
والحللوات كالسكر والفانيذ والعسل واللبان كلبن الابل والرمال والتخذ من العنب خمسة أنواع أو ستة  
ومن التمر ثلاثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في مطبوخ ١٥ (قوله  
كل ما تع يشرب) أي هو اسم من الشرب أي ما يشرب ماء كان أو غيره حللاً أو غيره قهستاني (قوله وهي)  
انث الضمير لأن الخمر مؤنثة جماعاً قال في القاموس وقد تذكراً أي نظر اللفظ (قوله بكسر فتشديد)  
خلاف الاصل فقد ذكره في القاموس في باب الهمزة وفي القهستاني التي بكسر النون وسكون الباء والهمزة  
وفي المغرب ويجوز التشديد على القلب والادغام أي غير النجيب ومثله في نهاية ابن الاثير وفي الغزمية الابدال  
والادغام غير مشهور وقال المقدسي انه عامي (قوله اذا غلي) أي ارتفع أسفل اذ أصله الارتفاع  
كما في المقاييس وقوله اشتد أي قوى بحيث يصير مسكراً قهستاني (قوله أي رمى بالزبد) بفختين أي  
بمحيط لا يبق فيه شيء من الزبد فيصفو ويرق قهستاني (قوله وهو الاظهر) واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما  
تصحيح قاسم وقال في غاية البيان وأنا أخذ بقوله ما دفعه التجاسر العوام لانهم اذا علموا ان ذلك يحمل قبل قذف  
الزبد يقعون في الفساد ١٥ وفي النهاية وغيرها وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي الحد  
بقذف الزبد احتياطاً (قوله ويأتي ما يفيد) أي في قوله والكل حرام اذا غلي واشتد ١٥ ح  
(قوله وقد تطلق الخ) قال في المنع هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع أهل اللغة ولا نقول ان كل مسكر خمر  
لاشتقاقه من مخامرة العقل فان اللغة لا يجري فيها القياس فلا يسمى الدين قارورة لقرار الماء فيه وأما قوله  
صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وقوله ان من الخنطة خمر وان من الشعير خمر ومن الزبيب خمر  
ومن العسل خمر الخ فوايه أن الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرنا وغيره كل واحد له اسم مثل المثلث والبادق والمنصف  
ونحوها واطلاق الخمر عليها مجاز وعليه يحمل الحديث ١٥ ملخصاً أو هو لبيان الحكم لانه عليه السلام  
بعثه لالبيان الحقائق (قوله وحرم قليلها) أي شرب قليلها ثلاثاً تكراراً لا في من حرمة الانتفاع والتدواي



اه ح واحترز به عما قاله بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فهستانى قال فى الهداية وهذا  
 كفر لانه بجود الكتاب فانه سماه رجسا والرجس ما هو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة ان النبي  
 عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انعقد اجماع الامة ولان قليله يدعوى الى كثيره وهذا من خواص الخمر  
 (قوله لعينها الخ) أى لالهة الاسكار فحرم القطرة منها وهذا علم مما قبله وانما اعيدلتا كيد الرد على ذلك  
 القول الباطل (قوله عشر دلائل) هي تقطعها فى سلك المسر وما عطف عليه وتسميتها رجسا وعدوها من  
 عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح باجتنابها واردة الشيطان ايقاع العداوة بها وايقاع  
 البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة والنهي البليغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد اه ح  
 (قوله وهي نجاسة نجاسة مغلظة) لان الله تعالى سماها رجسا فكانت كالبول والدم المسفوح انتفاني  
 (قوله ويكفر مستحلها) لانكاره الدليل القطعي هداية (قوله وستط تقومها فى حق المسلم) حتى لا يضرها  
 منلفها ونجاستها ولا يجوز بيعها لان الله تعالى لما نجسها فقد اهانها والتقوم بشعر بغيرها وقال عليه السلام  
 ان الذى حرّم شر بها حرّم بيعها واكل ثمنها هداية وعدم ضمانها لا يدل على اباحة اتلافها وقد اختلفوا  
 فيها فتقبل يساح وقيل لا يساح الا لغرض صحيح بان كانت عند شريب خيف عليه الشرب واما اذا كانت  
 عند صالح فلا يساح لانه يخللها عن اية وفى النهاية وغيرهما عن مجد الاثمة ان الصحيح الثانى قال ابو السعود  
 والظاهر ان هذا الخلاف مفرع على الخلاف فى سقوط مالميتها فى مالها مال وهو الاصح قال لا يساح اتلافها  
 الا لغرض صحيح اه وهو حسن (قوله فى حق المسلم) اما الذى فهمى متقومة فى حقه كالتزير حتى صح  
 بيعه لهما ولو اتلفه لهما لغير الامام او مأموره ضمن قيمته كما مر فى آخر الغصب (قوله لاما ليتها فى الاصح)  
 لان المال ما يعيل اليه الطبع ويجرى فيه البذل والمنع فمكون مالا لكنها غير متقومة لما قلنا انتفاني  
 (قوله ولولسقى دواب) قال بعض المشايخ لو قاد الدابة الى الخمر لا بأس به ولونقل الدابة بكرة وكذا قالوا فى  
 اراد تخليل الخمر ينبغي ان يحمل التحلل الى الخمر ولو عكس بكرة وهو الصحيح تارخانية (قوله اولطين) أى  
 لبل طين (قوله او غير ذلك) كاشتراط المرأة بها ليزيد بريق شعرها أو الا كحال بها أو جعلها فى سعوط  
 تارخانية ومنه ما يأتى من الاحتقان بها أو اقطارها فى احليل قال الانتفاني لان ذلك انتفاع بالخمر وانه حرام  
 الا أنه لا يحد فى هذه المواضع لعدم الشرب (قوله او خلوف عطش) الاضافة على معنى من أى خوفه  
 على نفسه من عطش بأن خاف هلاكه منه ولا يجده ما يزيله به الا الخمر (قوله فلوزاد فسكر حرد) وكذا لوروى  
 ثم شرب حرد مجتبى فأفاد ان السكر غير قيد فى الزيادة على الضرورة وفى الخانية فان شرب مقدار ما يرويه وزيادة  
 ولم يسكره قالوا ينبغي أن يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر (قوله ويجحد شاربها الخ)  
 فى غاية البيان عن شرح الطحاوى لو خلطها بالماء ان الماء أقل أو مساويا حد وان اغلب فلا الا اذا سكر اه  
 وفى الذخيرة عن القدورى اذا غلب الماء عليها حتى زال طعمها وربحها فلا حد ثم قال واذا ترد فيها خبرا أو كله  
 ان وجد الطم واللون حد وما لا لون لها يحدان وجد الطم (قوله ولا يؤثر فيها الطبخ) أى فى زوال الحرمة  
 بقرينة الاستثناء (قوله الا انه لا يحد) نقله فى العناية عن شيخ الاسلام لكن فى الكفاية والمعراج قال شمس  
 الأئمة السرخسى يحد من شرب منه قليلا كان أو كثيرا بالنص وفى القهستانى عن التهمة وعليه القنوى ومن  
 هنا يعلم حكم العرق المستقطر من فضلات الخمر فينبغى جريان الخلاف فى الحد من شرب قليله كما بحثه  
 القهستانى اما نجاسته فغليظة كاصله لكن ليس كرمه الخمر لعدم اكفاره مستحله للخلاف فيه وقول الشرب لالى  
 بحسب الاحد به بلا سكر مبنى على خلاف المفتى به كما أفاده كلام القهستانى تأمل (قوله واستظهره المصنف)  
 حيث قال والطبخ لا يؤثر فيه الا انه للمنع من ثبوت الحرمة لارتفاعها بعد ثبوتها الا انه لا يحد فيه مالم يسكر منه على  
 ما قالوا لان الحد فى النجاسة خاصة لما ذكرنا فلا يحدى الى المطبوخ ذكره فى تبين الكثر من غير ذكر خلاف وهذا  
 هو الظاهر الذى يجب أن يعول عليه وبه يظهر لك ضعف ما فى القنية من قوله خمر طبحت وزالت مرارتها  
 حلت وضعف ما فى المجتبى عن شرح السرخسى لوصب فيها سكر أو فانسدا حتى صار حلوا حل وتحل بزوال  
 المرارة وعندهما تحليل الجوزة اه ملخصا أقول لا يحدى عليك ان قول المصنف وهذا هو الظاهر اشارة الى  
 أن الطبخ لا يرفع الحرمة بعد ثبوتها لانه هو الذى ذكره الزيلعى فى التبيين من غير ذكر خلاف لا اشارة الى عدم

(لعينها) أى لاذنها وفى قوله تعالى  
 اغل الخمر والميسر الآية عشر دلائل  
 على حرمتها مبسوط فى المجتبى  
 وغيره (وهى نجاسة نجاسة مغلظة  
 كالبول ويكفر مستحلها وسقط  
 تقومها) فى حق المسلم (لاماليتها)  
 فى الاصح (وحرّم الانتفاع بها)  
 ولولسقى دواب أولطين أو تظر  
 للتلهى او فى دواء أو دهن أو طعام  
 أو غير ذلك الا لتخليل أو خلوف  
 عطش بقدر الضرورة فلوزاد  
 فسكر حرد مجتبى (ولا يجوز بيعها)  
 لحديث مسلم ان الذى حرّم شر بها  
 حرّم بيعها (ويحد شاربها وان  
 لم يسكر منها) يحد (شارب غيرها  
 ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ) الا انه  
 لا يحد فيه مالم يسكر منه  
 لاخصاس الحد بالثبوت ذكره  
 الزيلعى واستظهره المصنف  
 وضعف ما فى القنية والمجتبى  
 ثم نقل عن ابن وهبان أنه  
 لا يلتفت لما قاله صاحب القنية  
 مخالفا للقواعد مالم يعضده نقل  
 من غيره انتهى



وقبه كلام لابن الشحنة (ولا يجوز بها التداوى) على المعتقد قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو إقطار في أحد لئلا نهاية (ويجوز تحليلها ولو بطرح شيء فيها) خلافا للشافعي (و) الثاني (الطلاء) بالكسر (وهو العَصِير يطبخ حتى يذهب أقل من ثلثه) ويصير مسكرا وصب المصنف أن هذا يسمى الباذق وأما الطلاء فما ذكره بقوله (وقيل ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه) وصار مسكرا (وهو الصواب) كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لا في الحكم لأن حل هذا المثلث المسمى بالطلاء على ما في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كما في الشربة ليلية قال وسعى بالطلاء لقول عمر رضي الله عنه ما أشبه هذا بطلاء البعير وهو القطران الذي يطلى به البعير الجربان (وبجاسته) أي الطلاء على التفسير الأقل كذا قاله المصنف (كانجر)

الحد لأن لفظة قالوا تذكّر فيما فيه خلاف كما صرحوا به على أن قوله على ما قالوا يفيد بظاهره التبري والتضعيف لأن الملقى به خلافه كما قدمناه وأيضا فإن الذي يظهر به ضعف ما في القضية والمجتهى هو الأول المذكور بلا خلاف لا الثاني المشار إلى ضعفه قد بر (قوله وفيه كلام لابن الشحنة) أي في التضعيف المفهوم من ضعف وذلك حيث قال مراد صاحب القضية أنها تحل إذا زالت عنها أوصاف الخيرية وهي المرارة والأسكار لتحقق انقلاب العين كما لو انقلبت خلا ومرا دالمسوط أنها لا تحل بالطبخ حيث كانت على أوصاف الخيرية لأنه لم يوجد ما يقتضي الإباحة من الانقلاب والاستحالة وكون النار لا تأثير لها في إثبات الحل لا ينافي أن المؤثر هو الانقلاب ولا خصوصية للنارية اه أقول ولم يقول الشربلالي في شرحه على هذا الجواب وكأنه والله تعالى أعلم لأن الخمر حرمت لعينها ولا نسلم انقلاب العين بهذا الطبخ ولذا لو وقعت قطرة منها في الماء الغدير الجارى أو ما في حكمه نجسته وإن استهلك فيه وصار ماء وكذا لو وقعت في قدر الطعام نجسته وإن صارت طعاما كما لو وقعت فيه قطرة بول وأما طهارتها بانقلابها خلا فهي ثابتة بنص المجتهد أخذ من إطلاق حديث نعم الأدام الخلل فليأتمل ولعل هذا الفرع منفرع على ما قدمناه عن بعض المعتزلة من أن الحرام من الخمر هو المسكر يدل عليه أنه في القضية نقله عن القاضي عبد الجبار أحد مشايخ المعتزلة ثم رأيت ابن الشحنة نقله عن ابن وهبان كما خطر لي لكن بحث فيه بأنه لا مدخل للاعتزال في هذه المسألة وأقول كأنه لم يطلع على ما قدمناه من تخصيصهم الحرمة بالأسكار ولعل هذا وجه عدم الاعتماد على ما يقوله صاحب القضية حيث يذكر ما يخرج به مشايخ عقيدته كهذه المسألة والتي تقدمت في الذبائح وأما لهما والله أعلم (قوله على المعتقد) لما قدمناه في الحظر والإباحة أن المذهب أنه لا يجوز التداوى بالمحرم (قوله ويجوز تحليلها) وهو أولى هداية أقول وانما لم يجب وإن كان في إراقتها ضياعها لأنها غير متقومة ولذا لا نعتن كما مرّ ذكر الشربلالي بجنا أنه يجب لأنهم مال قاتل (قوله ولو بطرح شيء فيها) كاللحم والماء والسمك وكذا بإيقاد النار عندها ونقاها إلى الشمس والصحيح أنه لو وقع الشمس عليها لا تنقل كرفع سقف لا يحل نقلها ولو خلط الخلل بالخمر وصار حامضا يحل وإن غلب الخمر وإذا دخل فيه بعض الخوض لا يصير خلا عنه حتى يذهب تمام المرارة وعندهما يصير خلا كما في المنفردات ولو وقعت في العصير فآخرة فخرجت قبل التسخين وتزل حتى صار خرا ثم تخللت أو خللها يحل وبه أفق بعضهم كما في السراجية ولو وقعت قطرة خمر في حرة ماء ثم صب في حب خل لم يفسد وعليه الفتوى وتماه في القهستاني وإذا صار الخمر خلا يظهر ما يوازيه من الأناء وأما أعلاه فقبل يظهر تبعا وقبل لا يظهر لأنه خمر يابس إذا غسل بالخل فتخلل من ساعته فيطهر هداية والفتوى على الأول خاتمة (قوله بالكسر) أي والمذك ككساء قاموس (قوله يطبخ) أي بالنار أو الشمس قهستاني (قوله أقل من ثلثه) قيد به لأنه إذا ذهب ثلثاه فإدام حلوا يحل شربه عند الكل وإذا غلي واشتد يحل شربه عندهما ما لم يسكر خلا فالحمد اه شرح مسكين وسيأتي (قوله ويصير مسكرا) بأن غلي واشتد وقذف بالزبد فإنه يحرم قليلا وكثيره أما مادام حلوا فيحل شربه اتقاني وهذا القيد ذكره هنا غير ضروري لأنه سياتي في كلام المصنف في قوله والكل حرام إذا غلي واشتد (قوله يسمى الباذق) بكسر الذاو وفصحها كما في القاموس ويسمى المنصف أيضا والمنصف الذاهب النصف والباذق الذاهب مادونه والحكم فيهما واحد كما في الغاية وغيرها (قوله وصار مسكرا) أي بأن اشتد وزالت حللته ولذا أكثر منه أسكرا (قوله يعني في التسمية لا في الحكم الخ) لما كان كلام المصنف موهبا لاشتد الإيهام أي بالعناية لأن كلامه في الانشربة المحرمة وذكر منها الطلاء وفسره أولا بتفسير ثم بآخر وحكم بأنه الصواب فيقوهم أن المحرم هو المعنى الثاني دون الأول مع أن الأمر بالعكس فالباذق والمنصف حرام اتفاقا والطلاء وهو ما ذهب ثلثاه ويسمى المثلث حلال الا عند محمد كما سياتي فلا يحرم منه عندهما الا القدر الأخير الذي يحصل به الأسكار كما يأتي بيانه فنبه على أن مراد المصنف أن الذي يسمى الطلاء هو الذي ذهب ثلثاه وأن الأول حرام والثاني حلال وبحث الشربلالي في هذا التصوير بلن الطلاء يطلق بالاشتراك على أشياء كثيرة منها الباذق والمنصف والمثلث وكل ما طبخ من عصير العنب اه أقول وفي المغرب الطلاء كل ما يطلى به من قطر أو نحو مويقال لكل ما خرم من الانشربة طلاء على التشبيه حتى يسمى به المثلث (قوله على التفسير الأول) أما على الثاني فظاهر لحل شربه وعنده



محمد بن يحيى (قوله به يفتي) عزاء القهستاني الى السكراني وغيره (قوله وهو النى من ماء  
للرطب) هذا احدا لشرية الثلاثة التي تتخذ من القرو والثاني النبيذ منه وهو ما طبخ ادنى طبخة وهو  
حلل كما يأتى والثالث الفضيخ وهو النى من ماء البسر المذنب مشتق من القنخ بالضاد والماء المجتمين وهو  
السكر سمي به لانه يكسر ويجعل في حب ويصب عليه الماء الحار لتخرج حلاوته وحكمه كالسكر افاده  
في النهاية ولو قال المصنف والثالث النى من ماء التمر لشم البسر والفسخ فان التمر اسم جنس يشمل البسر  
وغیره كما في القهستاني تأمل (قوله اذا اشتد الخ) ذكره غير لازم نظير ما مر لانه سياتى في كلام المصنف  
(قوله نقيع الزبيب) النقيع اسم مفعول من المزيد أو الثلاثى قال في المغرب اتقع الزبيب في الخياصة  
ونقعه اذا القاه فيه البتل وتخرج منه الحلاوة وقال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب أو غيره من غير طبخ  
واليه أشار في الصحاح والاساس فالاولى أن يقال نقيع البسر والرطب والتمر والزبيب قهستاني ملصا لکن  
أفاد الاتقانى ان الرطب لا يحتاج الى النقع في الماء أى لان النقيع ما يكون يا بسا ليليل بالماء فلذا افرد المصنف  
الرطب بالذکر تأمل (قوله بشرط الخ) يفتي عنه ما بعده نظير ما مر (قوله اذا غلى واشتد) أى ذهبت  
حلاوته وصار مسكرا وان لم يقذف بالزبد خلافا للامام (قوله والا) بأن بقى حلوا (قوله وان قذف حرم  
اتصافا) أى قلله وكثيره لكن لا يجب الحدة الا اذا سكر كما في الملتقى (قوله وظاهر كلامه) حيث لم يقل  
وقذف بالزبد (قوله قولهما) أى بعدم اشتراط القذف (قوله وترك القيد) وهو القذف (قوله  
لانه اعتمد على السابق) أى لم يصرح به هنا اعتمادا على ما قدمه في تعريف الخمر تأمل (قوله وسفاد  
كلامه) حيث صرح بان نجاسة الباذق كالخمر وسكت عن هذين ويعد أن يقال تركه هنا اعتمادا على ما مر  
فتأمل (قوله واختار في الهداية انها غليظة) فيه تطرونص ما في الهداية ونجاستها خفيفة في رواية  
وغليظة في أخرى اه وعبارته في الدر المنثور أحسن مما هنا حيث قال ومختار السرخسي الخفة في الاخيرين  
وان قال في الهداية بالغليظة في رواية اه وعبارته في باب الانجاس هكذا وفي باقي الاشرية روايات التغليظ  
والخفيف والطهارة رجع في البحر الاول وفي النهر الاوسط اه (قوله وحرمها) أى الاشرية الثلاثة السابقة  
(قوله لان حرمها بالاجتهاد) حتى قلل الاوزاعى باباحة الاول والثالث منها وقال شريك باباحة الثاني  
لامتنان الله تعالى عليها بقوله تتخذون منه سكر او رزقا حسنا واجيب بأن ذلك لما كانت الاشرية  
كلها مباحة وتماه في الهداية وهذا بخلاف الخمر فان ادلتها قطعية فلذا كفر مستحلها (قوله النبيذ التمر  
والزبيب) أى ونبيذ الزبيب قال القهستاني والتمر اسم جنس كما مر فتناول اليابس والرطب والبسر ويتخذ  
حكم الكل كما في الزاهدى والنبيذ يتخذ من التمر والزبيب أو العسل أو البر أو غيره بأن يلقى في الماء ويترك حتى  
يستخرج منه مشق من النبيذ وهو اللقاه كما اشر اليه في الطلبة وغيره اه ثم قال فالفرق بينه وبين النبيذ  
بالطبخ وعدمه كما في النظم أقول الظاهر أن قوله وبين النبيذ سبق قلم والصواب وبين النقيع لان الضمير في بينه  
لنبيذ تأمل (قوله ان طبخ أدنى طبخة) وهو ان يطبخ الى أن ينبج شرابا لينة عن الزيلعى وقيد به لان غير  
المطبوخ من الانبيذ حرام باجتماع الصحابة اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وقد ورد في حرمة المتخذ من التمر  
أحاديث وفي حله أحاديث فاذا حمل المحرم على التمر والمحلل على المطبوخ فقد حصل التوفيق واندفع التعارض  
عني والاحايث الواردة كلها صحاح ساقها الزيلعى ووفق بما ذكره فراجعه قال الاتقانى وقد اطنب الكرخى  
في رواية الآثار عن الصحابة والتابعين بالاسانيد الصحاح في تحليل النبيذ الشديد والحاصل ان الاصحاب  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بدر كعمرو على وعبد الله بن مسعود وابي مسعود رضي  
الله تعالى عنهم كانوا يحلون به وكذا الشعبي وابراهيم التميمي وروى ان الامام قال لبعض تلامذته ان من احدى  
شرايط السنة والجماعة أن لا يحرم نبيذ الخمر اه وفي المعراج قال أبو حنيفة لو أعطيت الدنيا بمحذا فبرها  
لا أفتى بحرمها لان فيه تفسيق بعض العصابة ولو أعطيت الدنيا لشر بها لا أشر بها لانه لا ضرورة فيه وهذا غاية  
تقواه اه ومن أراد الزيادة على ذلك والتوفيق بين الأدلة فعليه بغاية البيان ومعراج الدراية (قوله وان  
اشتد) أى وقذف بالزبد قال في الرمز ولم يذكر القذف اكتفاء بما سبق اه ط (قوله بلا هو وطرب)  
قال في اختار الطرب خفة نصيب الانسان لشدة حزن أو سرور اه قال في الدرر وهذا التقييد غير محقق

به يفتي (و) الثالث (السكر)

بفتحتين (وهو النى من ماء

الرطب) اذا اشتد وقذف بالزبد

(و) الرابع (نقيع الزبيب وهو

النى من ماء الزبيب) بشرط أن

يقذف بالزبد بعد الغليان

(والكل) أى الثلاثة المذكورة

(حرام اذا غلى واشتد) والالم يحرم

اتصافا وان قذف حرم اتصافا

وظاهر كلامه كبقية المتون أنه

اختار ههنا قولهما قاله

البرجندى نعم قال القهستاني

وترك القيد ههنا لانه اعتمد على

السابق اه قننه ولم يبين حكم

نجاسة السكر والنقيع ومفاد

كلامه أنها خفيفة وهو مختار

السرخسي واختار في الهداية

انها غليظة (وحرمها من حرمة

الخمر فلا يكفر مستحلها) لان

حرمها بالاجتهاد (والحلل

منها) أربعة أنواع الاول (نبيذ

التمر والزبيب ان طبخ أدنى طبخة)

يحل شره (وان اشتد) وهذا اذا

شرب) منه (بلا هو وطرب)

قلو شرب الهو فقليله وكثيره حرام

(وما لم يسكر)



فلو شرب ما يغلب على ظنه انه مسكر فيحرم لان السكر حرام في كل شراب (و) الثاني (الخليطان) من الزبيب والتمر اذا طبخ أدنى طبخة وان اشتد يحل بلاهو (و) الثالث (نبيذ العسل والتمر والبر والشعير والذرة) يحل سواء (طبخ أو لا) بلاهو وطرب (و) الرابع (الثلث) العنبى وان اشتد وهو ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به استبراء الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى ولولله لا يحل اجماعا حقائق (وصح بيع غير الخمر) مما تر ومفاده صحة بيع الحشيشة والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز فكيب لا يجوز فيصل على أن مراده بعدم الجواز عدم الحل قال المصنف (وتضمن) هذه الاشربة (بالقيمة لا بالمثل) لمنعنا عن تلك عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقد أمرنا بتركهم وما يدنون زيلعى (وحرمة ما محمد) أى الاشربة المتخذة من العسل والتبن ونحوهما قاله المصنف (مطلنا) قليلها وكثيرها (وبه يفتى)

به هذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه ط قلت وكان ينبغي للمصنف أن يذكر التقييد بعدم اللهو والطرب وعدم السكر بعد الرابع ليكون قيد الكل (قوله) فلو شرب ما يغلب على ظنه الخ أى يحرم القدر المسكر منه وهو الذى يعلم يقيناً وبغالب الرأى انه يسكره كالتخم من الطعام وهو الذى يغلب على ظنه أنه يعقبه الخمة تاتر خائفة فالحرام هو القدح الاخير الذى يحصل السكر بشربه كما بد طه في النهاية وغيرها ويحدد اذا سكر به طائعا قال في منية المفتى شرب تسعة اقداح من نبيذ التمر فأوجر العاشر لم يحدد اه وقال في الخائفة وفيما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب لا يحدد ما لم يسكر ثم قال في تعريف السكران والتقوى على أنه من يحتلط كلامه ويصير غالبه الهذيان وتغامره في حدود شرح الوهبانية (قوله والثاني الخلطان) لما روى ان ابن عمر سقاها لابن زياد وما ورد من النهى محمول على الابتداء أو على غير المطبوخ جمع بين الأدلة حموى وبالاخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمر وبين ما روى عنه من حرمة نقيع الزبيب الخ كما أفاده في الهداية (قوله من الزبيب والتمر) أو البسرا أو الرطب المجتمعين قهستانى (قوله اذا طبخ أدنى طبخة) كذا قيده في المعراج والعناية وغيرهما والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليست مل ثم هذا اذا لم يكن مع احد المذكورات ماء العنب والا فلا بد من ذهاب الثلثين كما يأتى (قوله وهو ما طبخ من ماء العنب) أى طبخا موصولا فلم يفصلا فان قبل تغيره بمجدوث المرارة وغيرها حل والاحرم وهو المختار للفتوى وتغامره في خزانة المفتين در متقى وقيد بالعنب لان الزبيب والتمر يحلان بادنى طبخة كما مر لكن الماء غير قيد لانه لو طبخ العنب كما هو ثم عصر فلا بد من ذهاب ثلثيه بالطبخ في الاصح وفي رواية يكتفى بادنى طبخة كما في الهداية وفيها ولو جمع في الطبخ بين العنب والتمر أو بين التمر والعنب والزبيب لا يحل ما لم يذهب ثلثاه لان التمر وان استثنى فيه بادنى طبخة فعصر العنب لا بد أن يذهب ثلثاه فيصير جانب العنب احتياطاً وكذا اذا جمع بين عصر العنب ونقيع التمر وفيها ولو طبخ نقيع التمر والزبيب أدنى طبخة ثم أنقع فيه تمر أو زبيب ان كان ما أنقع فيه شيئا يسيرا لا يتخذ النبيذ من مثله يحل والا لا وفيها والذي يصب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ حتى يرق ثم يطبخ حكمه كالمثلث بخلاف ما اذا صب على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الكل لان الماء يذهب أولا للطاقتة أو يذهب الماء منها فلا يكون الذاهب ثلثى ماء العنب أى فلا يحل (قوله اذا قصد) متعلق بحل مقدار وفى القهستانى فان قصد به استبراء الطعام والتقوى في الليالى على الصيام أو فى الايام على الصيام أو القتال لأعداء الاسلام أو التداوى لدفع الالام فهو الحل للثلاث بين علماء الامام (قوله وصح بيع غير الخمر) أى عنده خلافا لهما فى البيع والنحن لكن الفتوى على قوله فى البيع وعلى قولهما فى النحن ان قصد المثلث الحسبة وذلك يعرف بالقرائن والافعال قوله كما فى التاترخانية وغيرها ثم ان البيع وان صح لكنه يكره كما فى الغاية وكان ينبغي للمصنف ذكر ذلك قبل الاشربة المباحة فيقول بعد قوله ولا يكفر مستحلها وصح بيعها وتضمن الخ كما فعله فى الهداية وغيرها لان الخلاف فيها لا فى المباحة أيضا الا عند محمد فيما يظهر مما يأتى من قوله بجمرة كل الاشربة ونجاستها تأمل (قوله مما تر) أى من الاشربة السبعة (قوله ومفاده الخ) أى مفساد التقييد بغير الخمر ولا شك فى ذلك لانها دون الخمر وليس فوق الاشربة المحترمة فصحة بيعها يفيد صحة بيعها فافهم (قوله عدم الحل) أى لقيام المعصية بعينها وذكرا بن الشخصية أنه يؤذّب بانعها وسيأتى (قوله وتضمن هذه الاشربة) يعنى المحترمة منها (قوله عن تلك عينه) أى المثل وفى بعض النسخ تملك (قوله وان جاز فعله) قال الاتقانى فى كتاب الغصب يعنى ان اقلنا بضمان السكر والمنصف بالقيمة لا بالمثل لان المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز له دم سقوط التقوم والمالية (قوله بخلاف الصليب الخ) ذكر الزيلعى هذه العبارة فى كتاب الغصب وهى مرتبطة بما قبلها من ضمان الات اللهو صالحة لغير الله وقال الاتقانى فى الغصب أى هذا الذى ذكرناه فى ضمان الطبل ونحوه من ان قيمتها تجب غير صالحة لهذه الاشياء بخلاف صليب النصرانى حيث تجب قيمته صليبا لانا قررناهم على هذا الصنيع فصار كالخمر (قوله ونحوهما) كالتمر والزبيب والعنب فالمراد الاشربة الاربعة التى هى حلال عند الشيعين اذا غلت واشتدت والا فلا تحرم كغيرها اتفاقا (قوله وبه يفتى) أى بقول محمد وهو قول الاثمة الثلاثة



لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام ما اسكر كثيره  
فقليله حرام رواه احمد وابن ماجه والدارقطني وصححه (قوله وغيره) كصاحب الملتقى والمواهب والكفاية  
والنهاية والمعراج وشرح المجمع وشرح درر البحار والقهستاني والعيني حيث قالوا الفتوى في زماننا بقول  
محمد لغلبة الفساد وعلى بعضهم بقوله لان الفساد يجمعون على هذه الاشربة ويقصدون الماهو والسكر شربها  
أقول الظاهر ان مرادهم التحريم مطلقا وست الباب بالكلية والا فالحرمة عند قصد اللهو ليست محل الخلاف  
بل متفق عليها كما مر وبأني يعني لما كان الغالب في هذه الازمنة قصد اللهو لا التقوى على الطاعة منعوا  
من ذلك أصلا تأمل (قوله وذكر) أي في كتاب الحدود ونصه وفي العمادية حكى عن صدر الاسلام  
أبي السير البزدوي انه وجد رواية عن اصحابنا جميعا انه يجب الحد فان الحد اغايب في سائر الابدان عندهما  
وان كان حلالا شره في الابتداء لان ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب الحد لتزجر واعدن  
شره فيرتفع الفساد وهذا المعنى موجود في هذه الاشربة اه أي الاشربة المتخذة من الخبواب المذكورة  
قبل هذه العبارة وحاصله انهما حيث حللا الابدان ووجب الحد بالحدح المسكر منها لزم منه وجوب الحد بالسكر  
من باقي الاشربة كما هو قول محمد (قوله انه مروي) يوهن ان الضمير راجع لتحريم الاشربة قليلها وكثيرها  
وليس كذلك بل هو راجع للحد بالسكر منها كما علمت ولا يلزم من وجوب الحد بما يقع به السكر ان يحرم القليل  
والكثير كما لا ينبغي (قوله ان من مسكر الحب يسكر) من موصولة والثانية بيانية والحب جنس أي يسكر من  
مسكر الحب وحكم ما كان من غير أصل الخمر وهو الزبيب والعنب والتمر كذلك ش (قوله وفي طلاق  
البرازية) الاولى حذف طلاق لان قوله ما اسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس لم يذكره في كتاب الطلاق  
بل في كتاب الاشربة (قوله وقال محمد الخ) أقول الظاهر ان هذا خاص بالاشربة المائعة دون الجامد  
كالخبز والافيون فلا يحرم قليلها بل كثيرها المسكر وبه صرح ابن حجر في التحفة وغيره وهو مفهوم من كلام أئمتنا  
لانهم عدوها من الادوية المباحة وان حرم السكر منها بالاتفاق كما ذكره ولم ترا حاد قال بنجاستها ولا بنجاسة  
نحو الزعفران مع ان كثيره مسكر ولم يحرموا كل قليله أيضا ويدل عليه انه لا يحد بالسكر منها كما يأتي بخلاف  
المائعة فانه يحد ويدل عليه أيضا قوله في غرر الافكار وهذه الاشربة عند محمد وموافقيه كخمر بلا تفاوت  
في الاحكام وبهذا يفتي في زماننا اه فخص الخلاف بالاشربة وظاهر قوله بلا تفاوت ان نجاستها غلبة  
قننه لكن يستثنى منه الحد فانه لا يجب الا بالسكر بخلاف الخمر والحاصل انه لا يلزم من حرمة الكثير المسكر  
حرمة قليله ولا نجاسته مطلقا الا في المائعات لمعنى خاص بها أما الجامدات فلا يحرم منها الا النكثير المسكر  
ولا يلزم من حرمة نجاسته كالمسم القاتل فانه حرام مع انه ظاهر هذا ما ظهر لفهمي القاصر وسند ذكر  
ما يؤيده ويقويه وبشيدته (قوله ولو سكر منها الخ) ظاهره انه لا يحد بالقليل منها الذي لا يحصل به الاسكار  
وهو ظاهر قول الهداية وغيرها وعن محمد انه حرام ويحد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كافي سائر الاشربة  
الحرمة اه وهو مقتضى قول المصنف أيضا فيلزم ويحد شارب غيرها أي غير الخمران سكر (قوله وبه  
يفتي) أي بتحريم كل الاشربة وكذا وقوع الطلاق قال في النهر وفي الفتح وبه يفتي لان السكر من كل شراب  
حرام وعندهما لا يقع بناء على انها حلال وصححه في النهاية (قوله والخلاف) أي في اباحة الشرب من  
الاشربة الاربعة قال في المعراج سئل أبو حفص الكبير عنه فقال لا يحل تقبيل له خالفت أبا حنيفة وأبا يوسف  
فقال انهما يحلانه للاستبراء والناس في زماننا يشربون للخبور والتلهي وعن أبي يوسف لو اراد السكر فقليله  
في كثيره حرام وقعوده لذلك حرام ومشيئه اليه حرام اه زاد في الدر المنقي عن القهستاني ويحد به وان لم  
يسكر كافي المضميرات وغيرها اه أقول هو مخالف لما ذكرناه انما من تقبيل الحد بالسكر ولعل صوابه  
ان سكر فليست تأمل (قوله وبما الخ) حيث قال وصحح غير واحد قولهما وعلمه في المضميرات بان الخمر موعودة  
في العقبي فينبغي أن يحل من جنسها في الدنيا عودا ترغيبا اه (قوله على الخلاف) أي يثبتان عند محمد  
لا عندهما (قوله اي الفرسة) صرح في جامع اللغة بأنه لا يقال فرسة فالاولى ان يقال اي الاناث من  
الخيول اه ح (قوله لم يحل) اي عند الامام قهستاني (قوله على قوله) اي قول الامام وفي الثانية  
وغيرها بل لما كحل حلال وكذا البن الرماله عندهما وعنده يكره قال بعضهم تنزيها وقال السرخسي انه

ذكره الزيلعي وغيره واختاره  
شارح الوهبانية وذكر انه مروي  
عن الكل ونظمه فقال  
وفي عصرنا فاختير حدوا وقعوا  
طلاقا لمن من مسكر الحب يسكر  
وعن كلهم يروى وأفتى محمد  
بتحريم ما قد قل وهو الخمر  
قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد  
ما اسكر كثيره فقليله حرام وهو  
نجس أيضا ولو سكر منها المختار  
في زماننا انه يحد زاد في الملتقى  
ووقوع طلاق من سكر منها تابع  
للحرمة والكل حرام عند محمد وبه  
يفتي والخلاف انما هو عند قصد  
التقوى أما عند قصد التلهي  
فحرام اجلا انتهى وبما فينا  
علقته عليه زاد القهستاني ان  
لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند  
محمد خلافا لهما والسكر منه حرام  
بلا خلاف والحد والطلاق على  
الخلاف وكذا لبن الرماله أي  
الفرسة اذا اشتد لم يحل وصحح  
في الهداية حله وفي الخزانة انه  
يكره تحريما عند علته المشايخ  
على قوله



مباح كالبنج وعاقبتهم قالوا يكره تحريمه لكن لا يحدون زوال عقله كالو زال بالبنج يحرم ولا حد فيه اه زاد  
 في البرازية واكثر العلماء على انه تنزيه اه وهو الموافق لما قدمناه في الذبايح فراجع ثم قال في الخاتمة وان زال  
 عقله بالبنج ولبن الرمال لا تنفذ تصرفاته وعن أبي ح ان علم حين تناوله انه بنج يقع طلاقه والافلا وعندهما  
 لا يقع مطلقا وهو الصحيح وكذا لو شرب شرابا حلو فلم يوافق عقله فزال عقله فطلق قال محمد لا يقع وعليه الفتوى اه  
 وهذا اذا لم يقصد به المعصية والافيق طلاقه كما يأتي عن البحر وفي شرح الوهبانية والصحيح من مذهب  
 الصحاحين جواز شربه أي لبن الرمال ولا يحد شربه اذا سكر منه على الصحيح اللهم الا ان يجمع عليه كما علل فيها  
 قدمناه اه اي الا أن يشربه لله وهو المعصية ثم هذا كله مخالف لما ذكره القهستاني الا أن يقال  
 ان هذا في غير المشتد وكلام القهستاني في المشتد وبه يشرح كلام الهداية حيث قال في تعليل حل لبن  
 الرمال لان كراهية لحمه لا تراهه أو لا يثبت في قطع مادة الجهاد فلا يمتد إلى لبنه اه او يقال هذا فيما  
 اذا لم يقصد به المعصية وكلام القهستاني اذا قصد بها كما قدمناه عن ابن النخعي وبأن مثله عن البحر فليأتنا  
 (قوله في الدباء) بالضم والمشتد الثاني أي مع التشديد (قوله جمع دباءة) بالذ اه ح (قوله  
 والحنتم) بفتح الحاء والتاء وسكون النون بينهما قهستاني (قوله جرزة خضراء) كذا في نسخة في القاموس  
 وفي المقرب الحنتم الخرف الاخضر او كل خرف وعن أبي عبيدة هي جرارجر يحمل فيها الخمر إلى المدينة  
 الواحدة حنمة (قوله وما ورد من النهي نسخ) أي بقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن الاتقاء  
 في الدباء والحنتم والمزفت والنقير فانتبهوا فيها واشربوا في كل ظرف فان الطرف لا يحمل شيئا ولا يحترمه  
 ولا تشربوا المسكر وهذا حجة على مالك واحد في رواية غير الافكار قال شيخ الاسلام في مبسوطه انما هي  
 عن هذه الامة على الخصوص لان الانبذة تشبه هذه الظروف اكثر ما تشد في غيرها يعني فصاحبها على  
 خطر من الوقوع في شرب المحرم عناية (قوله وكره) عبر في النقاية كذا راها في قوله وحرم قال القهستاني  
 وانما أثر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التنبيه على المراد الدال عليه كلام  
 الهداية (قوله اي عكره) بفتح عين ويسكن قاموس وردى الشيء ما يبقى اسفله قهستاني (قوله  
 والامتشاط) اتما خصه لانه تاتى في تحسين الشعر نهاية (قوله عندنا) وقال الشافعي يحد لانه شرب  
 جزء من الخمر ولنا ان قليله لا يدعوى الى كثرة لما في الطباع عن النبوة عنه فكان ناقصا فاشبهه غير الخمر من  
 الاشربة ولا حد فيها الا بالسكر ولان الغالب عليه التفل فصار كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج هداية (قوله  
 ويحرم كل البنج) هو بالفتح نبات يسمى في العربية شيكران يمتدع ويسبت ويحاط العقل كافي التذكرة للشيخ  
 داود زاد في القاموس واخيه الاحمر ثم الامور واسمه الايض وفيه السبت يوم من الاسبوع والرجل الكثير  
 النوم والمسبت الذي لا يتحرك وفي القهستاني هو أحد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى  
 بخلاف نوع اخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اختل العقل به لا يزول وعليه يحمل ما في الهداية وغيره من  
 اباحة البنج كما في شرح الباب اه أقول هذا غير ظاهر لان ما يحل العقل لا يجوز أيضا بلا شبهة فكيف يقال  
 انه مباح بل الصواب ان مراد صاحب الهداية وغيره اباحة قليله لتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته اراد به  
 القدر المسكر منه يدل عليه ما في غاية البيان عن شرح شيخ الاسلام أكل قليل السموني والبنج مباح للتداوى  
 وما زاد على ذلك اذا كان يقتل أو يذهب العقل حرام اه فهذا صريح فيما قلناه مؤيد لما سابقا بحثناه  
 من تخصيص ما مر من ان ما سكر كثيره حرم قليله بالمائعات وهكذا يقال في غيره من الاشياء الجامة المضرة  
 في العقل او غيره يحرم تناول القدر المضر منها دون القليل النافع لان حرمة ليست لعينها بل لضررها وفي قول  
 طلاق البحر من غاب عقله بالبنج والافيون يقع طلاقه اذا استعمل للهو وادخل الآفات قصد الكونه معصية  
 وان كان للتداوى فلا لعدمها كذا في فتح القدير وهو صريح في حرمة البنج والافيون للدواء وفي البرازية  
 والتعليل ينادي بحرمته للدواء اه كلام البحر وجعل في التهر هذا التفصيل هو الحق والحاصل ان  
 استعمال الكثير المسكر منه حرام مطلقا كما يدل عليه كلام الغاية رأ ما القليل فان كان للهو حرم وان سكر منه  
 يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظورا وان كان للتداوى وحصل منه اسكار فلا فاعتم هذا  
 التحريم المفرد بقى هنا شيء لم أره نبيه عليه عندنا وهو انه اذا اعتاد كل شيء من الجامدات التي لا يحرم قليلها

(وحمل الاتقاء) اتقاء النيبذ  
 (في الدباء) جمع دباءة وهو القرع  
 (والحنتم) جرزة خضراء (والمزفت)  
 المطلى بالمزفت أي القير (والنقير)  
 الخشبة المنقورة وما ورد من  
 النهي نسخ (وكره شرب دردى  
 الخمر) أي عكره (والامتشاط)  
 بالدردي لان فيه اجزاء الخمر وقيل  
 كثيره كما مر (و) لكن لا يحد  
 شربه (عندنا) بلا سكر وبه  
 يحد اجماعا (ويحرم أكل البنج  
 والحنينة)



وبسكر كثيره حتى صار يا كل منها القدر المسكر ولا يسكره سواء اسكره في ابتداء الامر او لا فهل يحرم عليه استعماله نظرا الى انه يسكر غيره او الى انه قد اسكره قبل اعتياده ام لا يحرم نظرا الى انه طاهر مباح والعلّة في تحريمه الاسكار ولم يوجد بعد الاعتقاد وان كان فعله الذي اسكره قبله حراما مكن اعتقاد كل شيء مسهوم حتى صار يا كل ما هو قاتل عادة ولا يضره كما يلقن عن بعضهم فليست مثل نعم صرح الشافعية بأن العبرة لما يغيب الله قتل بالنظر الى الناس بلاعادة (قوله وهي ورق القنب) قال ابن البطارق من القنب الهندي نوع يسمى بالحشيشة يسكر جثة اذا تناول منه يسير اقدر دوه حتى ان من اكثر منه اخرجته الى حد الرعونة وقد استعمله قوم فاختلت عقولهم وربما قتل بل نقل ابن حجر عن بعض العلماء ان في اكل الحشيشة مائة وعشرين مضرة دنيوية ودينية ونقل عن ابن تيمية ان من قال بجله **كفر** قال واقره أهل مذهبه اه وسأقي مثله عندنا (قوله والافيون) هو عصارة الشخصاش يكره ويسقط الشهوتين اذا تمردى عليه ويقتل الى درهمين ومتى زاد اكله على اربعة ايام ولا اعتاده بحيث يفضي تركه الى موته لانه يخرق الاغشية خروقا لا يسهل حله غيره كذا في تذكرة داود (قوله لانه فسد العقل) حتى يصير الرجل فيه خلاعة وفساد جوهره (قوله وان سكر) لان الشرع اوجب الحد بالسكر من المشروب لا الماء كقول اتقاني (قوله كذا في الجوهره) الاشارة الى قوله ويحرم كل البنج الخ (قوله وكذا تحرم جوهره الطيب) وكذا العنبر والزعفران كما في الزواجر لابن حجر المكي وقال فهذه كلها مسكرة ومرادهم بالاسكار هنا تعطية العقل لامع الشدة المطربة لانها من خصوصيات المسكر المانع فلا ياتي في انتهاسي مخدرة فاجاب في الوعيد على الخبر ياتي فيها لا شرا كهي في ازالة العقل المقصود لا الشارع بشاؤه اه أقول ومثله زهر القطن فانه قوي التفرغ يميلغ الاسكار كما في التذكرة فهذا كله وظاهره يحرم استعمال القدر المسكر منه دون القليل كما قد مناه فافهم ومثله بل اول البرش وهو شئ مركب من البنج والافيون وغيرهما ذكر في التذكرة ان ادمانه يفسد البدن والعقل ويسقط الشهوتين ويفسد اللون وينقص القوى وينهك وقد وقع به الا ن ضرر **كثير** اه (قوله قاله المصنف) وعبارته ومثل الحشيشة في الحرمة جوهره الطيب فقد اُفتي كثير من علماء الشافعية بحرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر نزيل مكة في قساواه والشيخ كمال الدين بن أبي شريف في رسالة وضعها في ذلك وأفتى بحرمتها الا قصر اوى من اصحابنا وفتت على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمتها دون حرمة الحشيش والله أعلم اه أقول بل سيد كرا الشارح حرمتها عن المذاهب الاربعة (قوله عن الجامع) أي جامع الفتاوى (قوله والحشيشة عبارة المص وهو الحشيشة) (قوله فهو زنديق مبتدع) قال في البحر وقد اتفق على وقوع طلاقه أي اكل الحشيش فتوى مشايخ المذهبين الشافعية والحنفية لقواهم بحرمة وتناديب باعته حتى قالوا من قال بجله فهو زنديق كذا في المبتقى بالمجتمعة وتبعه المحقق في فتح القدير اه (قوله بل قال نجم الدين الزاهد الخ) هذا ذكره المصنف نقلا عن خط بعض الافاضل ورد الرمي بأنه لا التفات اليه ولا تعويل عليه اذ الكذب بانكار القطعيات وهو ليس كذلك اه ملخصا أقول وبؤيده ما مر متنا من أن الاشربة الاربعة الحرمة حرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستعملها في هذا الشكل أيضا الحكم عليه بأنه زنديق مع انه اقره في الفتح والبحر وغيرهما والزنديق يقتل ولا تقبل فوته لكن رأيت في الزواجر لابن حجر مائه وحكي القراني وابن تيمية الاجماع على تحريم الحشيشة قال ومن استعملها فقد كفر قال وانما لم يتكلم فيها الاثمة الاربعة لانهم لم تكن في زمنهم وانما ظهرت في آخر المائة السادسة واول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار اه بحروقه فليست مثل (قوله والتتن الخ) أقول قد اضطررت آراء العلماء فيه فبعضهم قال بكراته وبعضهم قال بحرمة وبعضهم باباحه وافردوه بالتأليف وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ويمنع من بيع الدخان وشربه وشاربه في الصوم لاشك في طهره وفي شرح العلامة الشيخ اسماعيل النابلسي والسيدينا عبد القوي على شرح الدرر بعد نقله ان للزوج منع الزوجة من أكل الثوم والبصل وكل ما يتن القم قال ومقتضاه المنع من شربها التتن لانه يتن القم خصوصا اذا كان الزوج لا يشربه اعادنا الله تعالى منه وقد اُفتي بالمنع من شربه شيخ مشايخنا المسيري وغيره اه وللعلامة الشيخ علي الاجهوري المالكي رسالة في حله نقل فيها انه اُفتي بجله من يعتمد عليه من اثمة المذاهب الاربعة قلت والفت في حله أيضا سيدنا العارف عبد القوي النابلسي رسالة سماها الصلح بين الاخوان في اباحة شربه

هي ورق القنب (والافيون) لانه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة (لكن دون حرمة الخمر فان كل شيأ من ذلك لاحد عليه وان سكر) منه (بل يعزربا دون الحلة) كذا في الجوهره وكذا تحرم جوهره الطيب لكن دون حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال بجل البنج والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه البدرا المتعلقة بالعباد والمغائر عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جوهره الطيب باجماع الاثمة الاربعة وانما مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتتن الذي حدث وكان حدوته بدمشق في سنة خمسة عشر بعد الاقب يدعي شاربها انه لا يسكر وان سلم له



فانه مفتروه وهو محرام لحديث احمد  
 عن ام سلمة قالت نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر  
 يوم فتر قال وليس من الكبار  
 تناوله المرة والمرة مع نهى  
 ولى الامر عنه سحر قطعا على ان  
 استعماله ربما اضر بالبدن  
 نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر  
 الصغائر انتهى بحرقه وفي  
 الاشياء في قاعدة الاصل الاباحة  
 او التوقف ويظهر اثره فيما اشكل  
 له كالحلوان المشكل امره  
 والنبات المجهول سمته انتهى قلت  
 فيهم منه حكم النبات الذي شاع  
 في زماننا المسمى بالتين قنبه وقد  
 كرهه شيخنا العمادى في هديته  
 الحاقه بالثوم والبصل بالاولى  
 فتدبر

الدخان وتعرض له في كثير من تأليفه الحسان واقام الطائفة الكبرى على القائل بالحرمة او بالكره فانهما  
 حكمان شرعيان لا بد لهما من دليل ولا دليل على ذلك فانه لم يثبت اسكاره ولا تفتيره ولا اضراره بل ثبت له منافع  
 فهو داخل تحت قاعدة الاصل في الاشياء الاباحة وان فرض اضراره للبعض لا يلزم منه تحريمه على كل أحد  
 فان العسل يضر باصحاب الفراغ الغالبة وربما امرضهم مع انه شفاء بالنص القطعي وليس الاحتياط في الاعتراء  
 على الله تعالى باثبات الحرمة او الكراهة اللذين لا بد لهما من دليل بل في القول بالاباحة التي هي الاصل وقد  
 توقف النبي صلى الله عليه وسلم مع انه هو المشرع في تحريم الخمر الخبائث حتى نزل عليه النص القطعي فالذي  
 ينبغي للانسان اذا سئل عنه سواء كان ممن يتعاطاه او لا كهذا العبد الضعيف وجميع من في بيته أن يقول هو  
 مباح لكن رائحته تستكرهها الطباع فهو مكروه طبعاً لا شرعاً الى اخر ما اطل به رحمه الله تعالى وهذا الذي  
 يعطيه كلام الشارح هنا حيث اعقب كلام شيخه التجم بكلام الاشياء وبكلام شيخه العمادى وان كان  
 في الدر المتقى جزم بالحرمة لكن لاذاته بل لورود النهى السلطاني عن استعماله وبأقوال الكلام فيه (قوله  
 فانه مفتر) قال في القاموس قتر جسمه قورا لانت مفاصله وضعف والفتار كغراب ابتداء النشوة واقر الشراب  
 قتر شربه (قوله وهو محرام) يخالف لما نقل عن الشافعية فانهما اوجبوا على الزوج كفائتهما منه اه  
 ابو السعود خذ كروا ان ما ذهب اليه ابن حجر ضعيف والمذهب كراهة التنزيه الالعارض وذكرنا انه انما يجب  
 للزوجة على الزوج اذا كان لها اعتياد ولا يضر هاتركه فيكون من قبيل التفكه اما اذا كانت تنظر بتركه  
 فيكون من قبيل التدبوى وهو لا يلزم ط (قوله ومع نهى ولى الامر عنه الخ) قال سيدى العارف  
 عبد الغنى ليت شعري أى أمر من امره يقس عليه امره الناس بتركه ام امره باعطائه المكس عليه وهو  
 في الحقيقة امر باستعماله على ان المراد من اولى الامر في الآية العلماء في اصح الاقوال كما ذكره العيني في اخر  
 مسائل شق من شرح الكزوا بضاهل منع السلاطين الظلمة المصريين على المصادر وتضييع سيوت المال  
 واقرارهم القضاة وغيرهم على الرشوة والظلم ثبت حكماً شرعياً وقد قالوا من قال لسلطان زماناً عادلاً كفر  
 اه ملخصاً أقول مقتضاه ان امرأه زماناً لا يفيد امرهم الوجوب وقد صرحوا في متفرقات القضاء عند قول  
 المتون امرأه قاض برجم أو قطع أو ضرب قضى به وسعد فعله بقولهم لوجوب طاعة ولى الامر قال الشارح  
 هنالك ومنعه محمد حتى يعاين الخجة واستحسنوه في زماننا وبه يفتى الخ وذكر العلامة البيرى في اواخر  
 شرحه على الاشياء ان من شروط الامامة أن يكون عدلاً بالغاً اميناً ورعاً ذا كرامات وقابله في الدماء والقروج  
 والاموال زاهدا متواضعاً ميسراً في موضع السياسة ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد مع من صفته  
 ما ذكرنا لما يفترض اطاعته كفى خزانة الاكل وفي شرح الجواهر تجب اطاعته فيما اباحه الشرع وهو  
 ما يعود نفعه على العامة وقد فوضوا في الجهاد على امتثال امره في غير معصية وفي التاتر خانية اذا أمر الامير  
 العسكر بشئ فعصاه واحدا لا يؤتبه في قول وهله بل ينصحه فان عاد بلا عذر رآه اه ملخصاً واخذ البيرى من  
 هذا انه لو أمر بصوم ايام لطاعون ونحوه يجب امتثاله أقول وظاهر عبارة خزانة الفتاوى لزوم اطاعة من  
 استوفى شروط الامامة وهذا يؤيد كلام العارف قدس سره لكن في حاشية الجوى ما يدل على ان هذه  
 الشروط لرفع الانتم لاصحة التولية فراجع (قوله ربما اضر بالبدن) الواقع انه يختلف باختلاف المستعملين  
 ط (قوله الاصل الاباحة او التوقف) المختار الاول عند الجمهور من الخفية والشافعية كما صرح به المحقق  
 ابن الهمام في تحرير الاصول (قوله فيهم منه حكم النبات) وهو الاباحة على المختار والتوقف وفيه  
 إشارة الى عدم تسليم اسكاره وتفتيره واضرارهم والام يصح ادخاله تحت القاعدة المذكورة ولذا أمر بالتنبه  
 (قوله وقد كرهه شيخنا العمادى في هديته) أقول ظاهر كلام العمادى انه مكروه تحريماً وبفسق  
 متعاطيه فانه قال في فصل الجماعة ويكره الاقتداء بالمعروف بأكل الربا وشئ من المحرمات او يدوم الاصرار  
 على شئ من البدع المكروهات كالدخان المبتدع في هذا الزمان ولا سيما بعد صدور منع السلطان اه ورد  
 عليه سيدنا عبد الغنى في شرح الهدية بما حاصله ما قدمناه فقول الشارح الحاقه بالثوم والبصل فيه تطر  
 اذ لا يناسب كلام العمادى ثم الحاقه بما ذكره من الانصاف قال ابو السعود فتكون الكراهة تنزيهية والمكروه  
 تنزيهياً جامعاً لابياحة اه وقال ط ويؤخذ منه كراهة التصريم في المسجد للنهي الوارد في الثوم والبصل



وهو ملحق بهما والظاهر كراهة تعاطيه حال القراءة لما فيه من الاخلال بتعظيم كتاب الله تعالى اه (قوله ومن جزم الخ) قد علمت اجماع العلماء على ذلك (تتمة) لم يتكلم على حكم قهوة البن وقد حرمها بعضهم ولا وجه له كافي تبين انصارهم وقتاوى المصنف وحاشية الاشباه للرملي قال شيخ الشارح النجم الغزى في تاريخه في ترجمة أبي بكر بن عبد الله الشاذلى المعروف بالعيدروس انه اول من اتخذ القهوة لما مر في سياحته بشعر البن فاقتات من ثمرة فوجد فيه تجفيفا للدماغ واجتلابا للسهر وتنشيطا للعبادة فاتخذته قوتا وطعاما وارشد اتباعه اليه ثم انتشرت في البلاد واختلف العلماء في اول القرن العاشر فحرمها جماعة ترجع عندهم انها ضرة اخرهم بالشام والدشيشنا العيتاوى والقاب بن سلطان الحنقى وبمصر احمد بن احمد ابن عبد الحق السنباطى تبعه لايه والا كثرون الى انها مباحة وانعقد الاجماع بعدهم على ذلك واما ما ينضم اليها من المحرمات فلا شبهة في تحريمه اه ملخصا (خاتمة) سئل ابن حجر المكي عن ابتلى باكل نحو الافيون وصاران لم يأكل منه هلك فأجاب ان علم ذلك قطعا حل له بل وجب لا خطراره الى ابقاء روحه كالميتة للمصطر ويجب عليه التدريج في تنقيصه شيئا فشيئا حتى يزول فوقع المدة به من غير ان يشعر فان ترك ذلك فهو آثم فاسق اه ملخصا قال الرملي وقواعدنا لا تتخالفه (فرع) قد منى في الحظر والاباحة عن التاترخانية انه لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل لقطع نحو اكلة أقول ينبغي تقييده بغير الخمر وظاهره انه لا يتقيد بنحو ينح من غير المانع وقيد به الشافعية والله تعالى أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصيد)\*

مصدر صاده اذا اخذته فهو صائد وذلك صيد ويسمى المصيد صيدا فيجمع صيودا وهو كل تمتع متوحش طبعه لا يمكن اخذه الا بجيلة مغرب فخرج بالمتنع مثل الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم او جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه أن لا ياف الناس ليلا ونهارا وبطبعه ما يتوحش من الاهليات فانها لا تحل بالاصطياد وتحل بذكاة الضرورة ودخل به متوحش يأتى كالطبي لا يمكن اخذه الا بجيلة وتماه في التهمة تانى أى قال الطبي وان كان مما يأتى بعد الاخذ الا انه صيد قبله يحل بالاصطياد ودخل فيه ما لا يؤكل كما يأتى (قوله بما يورث السرور) وقيل الغنلة والله ولي حديث من اتبع الصيد فقد غفل وفي السعدية ولان الصيد من الاطعمة ومناسبتها للانربة غير خفية وكل منهما فيه ما هو حلال وحرام (قوله بخمسة عشر شرطا) خمسة في الصائد وهو أن يكون من أهل الذكاة وأن يوجد منه الارسال وأن لا يشاركه في الارسال من لا يحل صيده وأن لا يترك التسمية عامدا وأن لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلب أن يكون معلما وأن يذهب على سنن الارسال وأن لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وأن يقتله جرحا وأن لا يأكل منه وخمسة في الصيد أن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون من نبات الماء الا السمك وأن يمنع نفسه بجناحه أو قوائمه وأن لا يكون متقويا بنابه أو غنطه وان يموت بهذا قبل أن يصل الى ذبحه اه وفيه بحث مذكور مع جوابه في المنع وبمجموع هذه الشروط لا يحل أكله ولم يذكره حيا (قوله في غير الحرم) الاولى أن يقول او في الحرم ليشمل الصور الثلاث وهي صيد المحرم في الحل أو الحرم او الحلال في الحرم (قوله كما هو ظاهر) لان مطلق اللهومنى عنه الا في ثلاث كما مر في الحظر (قوله على حافى الاشياء) أى اخذا مما فى البرازية من انه مباح الا للهوى او حرفة وفي مجمع الفتاوى ويكره للتلهى وان يتخذ حرفة وأقره في الشر بلاية (قوله لانه نوع من الاكساب) وبذلك استدل في الهداية على اباحة الاصطياد بعد استدلاله عليه بالكتاب والسنة والاجماع وأقره الشراح (قوله وكل انواع الكسب الخ) أى انواعه للمباحة بخلاف الكسب بالربا والعقود الفاسدة ونحو ذلك (قوله على المذهب الصحيح) قال بعده في التاترخانية وبعض الفقهاء قالوا الزراعة مذمومة والصحيح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ثم اختلفوا في التجارة والزراعة أيهما أفضل واكثر مشايخنا على ان الزراعة أفضل اه وفي الملتقى والمواهب أفضل الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة اه أقول فالمراد من قولهم كل انواع الكسب في الاباحة سواء أنها بعد ان لم تكن بطريق مخطور لا يذم بعضها وان كان بعضها أفضل من بعض تأمل ثم ان كل نوع منها تارة يتخذ الانسان حرفة ومعايشا وتارة يفعل وقت

ومن جزم بحرمة الحشيشة شارح الوهبانية في الحظر ونظمه فقال

واقنوا بتحريم الحشيش وحرقه  
وتطليق محنش لزجر وقرروا  
لبائعه التأديب والفسق ابتوا  
وزندقة للمستحل وحرروا

\*(كتاب الصيد)\*

لعل مناسبتة ان كلا منهما مما  
يورث السرور (هو مباح) بخمسة  
عشر شرطا مبسوطة في العناية  
وسنقرها في اثناء المسائل (الا)  
لمحرم في غير الحرم او (للتلهى)  
كما هو ظاهر (او حرفة) على حافى  
الاشياء قال المصنف وانما  
زدته تبعاله والا فالتحقيق  
عندى اباحة اتخاذه حرفة لانه  
نوع من الاكساب وكل انواع  
الكسب في الاباحة سواء على  
المذهب الصحيح كما فى البرازية  
وغيرها



(نصب شبكة للصيد ملك ما تعقل  
بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف)  
فانه لا يملك ما تعقل بها (وان وجد)  
المقتل أو غيره (خاتما اودينارا  
مضروبا) بضرب أهل الاسلام (لا)  
يملكه ويجب تعريفه اعلم ان اسباب  
الملك ثلاثة ناقل كبيع وهبة  
وخلافة كارث واصالة وهو  
الاستيلاء حقيقة بوضع اليد  
او حكما بالتهيئة كنصب شبكة  
لصيد الجفاف على المباح الخالي  
عن مالك فلا يستولى في مفازة  
على حطب غيره لم يملكه ولم يحل  
للمقتل ما يجده بلا تعريف وتام  
التفريع في المطولات (ويحل  
الصيد بكل ذي ناب ومخالب) تنقذ ما  
في الذبح (من كلب وبارز ونحوهما  
بشرط قابلية التعليم) بشرط  
(كونه ليس بنجس العين) ثم فرع  
على ما مهد من الاصل بقوله (فلا  
يجوز) الصيد (بدب وأسد) لعدم  
قابليتهما التعليم فانهما لا يعملان  
لغير الاسد لعلو همته والذب  
لخاسته وألحق بعضهم بالذب  
الحدأة لخاستتها (ولا بالخنزير)  
لنجاسة عينه وعليه فلا يجوز  
بالكلب على القول بنجاسة عينه  
الا ان يقال ان النص ورد فيه فتنبه  
وبه يدفع قول القهستاني ان  
الكلب نجس العين عند بعضهم  
والخنزير ليس بنجس العين عند  
أبي حنيفة على ما في التبريد  
وغيره فتأمل

الحاجة في بعض الاحيان وحيث كان الاصطيان نوعا منها دل على اباحة اتخاذه حرفة ولا سيما مع اطلاق  
الادلة وعبارات المتون والكراهة لا بد لها من دليل خاص وما قيل ان فيه ازهاق الروح وهو يورث قوة  
القلب لا يدل على الكراهة بل غاية ان غيره كالتجارة والحراثة أفضل منه وفي التارخانية قال أبو يوسف اذا  
طلب الصيد له واوله بافلاخه فيه واكسره وان طلب منه ما يحتاج اليه من بيع او اداء او حاجة اخرى  
فلا بأس به اه (قوله تعقل) بتقديم العين المهملة على القاف أى علق ونشب قال في المغرب وهو مصنوع  
غير مسموع (قوله وان وجد المقتل) بالقاف وهو الذي يفتش المزابل بيده او بالفريل ليستخرج ما فيها  
من النقود وغيرها وانظروا انه لفظ عامي غير عربي فلتراجع كتب اللغة ولا مناسبة لهذه المسألة بباب الصيد  
ومحلها كتاب اللطيفة حوى ملخصا ووجد في بعض نسخ المنخ المقتل (قوله بضرب أهل الاسلام) أما  
المضروب بضرب الجاهلية فهو ركز يخسر وتقدم انه اذا اشتبه بالضرب يجعل جاهليا ط (قوله ويجب  
تعريفه) الى ان يعلم انه لا يطلبه ثم يتصدق به او يتقنه على نفسه ان كان مصرفا ط (قوله ناقل) أى من  
مالك الى مالك وقوله وخلافة أى ذو خلافة وكذا يقال فيما بعده ط (قوله وهو الاستيلاء حقيقة) شمل  
احياء الموات فلا حاجة الى عده قسما رابعا كما فعل الجوى (قوله كنصب شبكة لصيد الجفاف) تبع فيه  
صاحب الاشياء والاولى حذف قوله لصيد ليشمل ما اذا لم يقصد شيئا لما في التارخانية والظهيرية الاستيلاء  
الحكمي باستعمال ما هو موضوع للاصطياد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيدها كقصد بها الاصطياد  
اولا فلو نصبها للجفاف لا يملكه وان نصب فسطاطا ان قصد الصيد يملكه والا فلا لانه غيره موضوع للصيد اه  
ملخصا فتأمل (قوله على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله عن مالك) أى ملك مالك (قوله على حطب  
غيره) أى بان جمعه غيره (قوله ولم يحل الخ) لانه لم يحل عن مالك مالك (قوله وتام التفريع) أى  
على السبب الثالث في المطولات منها ما في التارخانية وغيرها عن المتقي بالتون دخل صيد داره فلما رآه اغلق  
عليه الباب وصار يحال يقدر على اخذه بلا اصطياد بشبكة او سهم ملكه وان اغلق ولم يعلم به لا يملكه ولو نصب  
حباله فوق وقع فيها صيد فقطعها وانفلت فأخذه اخر ملكه ولو جاء صاحب الحباله ليأخذه ودنا منه بحيث يقدر  
على اخذه فانفلت لا يملكه الاخذ وكذا الواقعات من الشبكة في الماء قبل الاخراج فأخذه غيره ملكه لا لورى به  
خارج الماء في موضع يقدر على اخذه فوق وقع في الماء اه ملخصا وفي بعض النسخ وتام التعريف وهو غير  
مناسب كما لا يخفى (قوله تنقذ ما في الذباح) يشير الى أن المراد به ما تقدم وهو سبع له ناب أو مخالب بصيده  
احترازا عن نحو البعير والحمامة قال القهستاني وفيه اشعار بأن ما لا ناب له ولا مخالب لم يحل صيده بلاذبح  
لانه لم يجرح كما في الكرمانى (قوله وبارز) في الصحاح البارز لغة في البازي الذي يصيد والجوع ابو ازوبيران  
وجمع البازي برزة فالاول اجوف والثاني ناقص قطهر منه لحن قول بعض الفقهاء البازي يتشدد بالياء  
وتخفيفها كذا في غرر الافكار أى حيث جوزوا فيه التشديد مع انه لم يسمع (قوله بدب وأسد) ذكر في النهاية  
الذب بدل الذب وكذا في المحيط شربلاية وذكر في الاختصار الثلاثة (قوله لعدم قابليتهما التعليم)  
حتى لو تصور العلم منهما وعرف ذلك جاز شربلاية عن النهاية (قوله وعليه الخ) هو بحث للمصنف أى على  
ان العلة هي نجاسة عينه كما في الهداية (قوله فلا يجوز) الفاء فصيحة أى واذا بينا عدم الجواز في الخنزير  
على نجاسة عينه فلا يجوز بالكلب بناء على القول بنجاسة عينه أيضا وذكر في المعراج عن التتعي والحسين  
البصري وغيرهما انه لا يجوز بالكلب الاسود البهيم لانه عليه السلام قال هو شيطان وأمر بقتله وما وجب  
قتله حرم اقتنائه وتعليمه فلم يحل صيده كغير المعلم ولنا عموم الآية والاخبار اه (قوله ان النص ورد فيه)  
وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك فاذكر اسم الله تعالى فان امسك عليك فادركته  
قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكاة رواء البخاري ومسلم وأحمد (قوله وبه يدفع قول  
القهستاني) حيث قال يحل صيد كل ذي ناب كالكلب والفهد والثمر والاسد وابن عرس والذب والخنزير وغيرها  
بشرط العلم وعن أبي يوسف انه يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين والاسد والذب لانهم لا يعملان للصيد وقد  
يلحق الحدأة بالذب مضمرة وفي ظاهر الرواية الشرط قبول التعليم وما قال السفناقي ان الاسد والذب لا يتصور  
فيهما التعليم فقد صرح بخلافه في البيع والخنزير عند الامام ليس بنجس العين على ما في التبريد وغيره على ان



الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق اه ملخصا وحاصله البحث في استثناء الخنزير والاسد والذب وفي التعليل لان الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم فيحل بكل معلم ولو خنزيرا او كونه نجس العين لا يمنع بدليل ان الكلب كذلك عند بعضهم مع انه لم يقل أحد بعدم حل صيده ووجه الدفع الذي افاده الشارح الفاضل ان النص ورد في الكلب وان قيل بنجاسة عينه فلا يلحق به الخنزير والحاصل ان هذا الجواب دفع به الشارح شيئين الاول ما بحثه المصنف من الحاق الكلب بالخنزير في عدم حل الصيد بناء على القول بنجاسة عين الكلب والثاني ما بحثه القهستاني من الحاق الخنزير بالكلب في حل الصيد ووجه الاول ان الكلب وان قيل بنجاسة عينه امكن لما ورد النص فيه بخصوصه وجب اتباعه ووجه الثاني ان الخنزير وان دخل ظاهرا في عموم قوله تعالى وما علمتم من الجوارح لكنه مستثنى لحرمة الانتفاع بنجس العين وما ورد به نص بخصوصه حتى يتبع بل امرنا باجتنابه فلا يصح قياسه على الكلب المنصوص عليه ولذا جزم باستثناءه المصنف كالهداية والتبيين والبدائع والاختيار هذا تقرير كلام الشارح الفاضل وقد خفي على غير واحد ونسبه بعضهم لغضلة وهو يرى من ما والله تعالى رده نعم فاته الجواب عن قول القهستاني والخنزير ليس بنجس العين لكن تركه لظهور ان المذهب خلافه والتعليل بنجاسة عينه مبنى على ما هو المذهب تأمل (قوله بشرط علمهما) بدليل الحديث المار وقوله تعالى مكين أى معلمين الاصطيد تعلمونهن تؤذونهن ونعامه في الزيلعي والمناسب الايمان بالواو عطفنا على قوله بشرط التعليم ثم ان هذا الشرط مغن عن ذلك (قوله وذا) اى العلم والباء في تركه للتصوير ط (قوله بترك الاكل ثلاثا) أى متواليات قهستاني وهذا عندهما وهو رواية عنه لان فسادونه مزيد الاحتمال فلعلة تركه مرة أو مرتين شبيها فاذا تركه ثلاثا دل على انه صار عادة له ونعامه في الهداية ونقل ط عن الجوى انه لا بد من ترك الاكل مع الجوع لا الشبع فتأمل وعم اكله من الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرها كما في قاضي خان وغيره قهستاني وعند أبي ح لا بد أن يغلب على ظن الصائده مع علم ولا يقترب بالثلاث وشئ في الكثر والنقاية والاصلاح ومختصر القدوري على اعتبار التقدير بالثلاث وظاهر الملتقى ترجيح عدمه ثم على رواية التقدير عن الامام يحل ما اصطاده ثالثا وعندهما في حل الثالث روايتان قال في الخلاصة والبرزازية والاصح الحل (قوله في الكلب ونحوه) أى من كل ذى ناب فشمع نحو الفهد والنمر وقوله وبالرجوع اذا دعوته في البازي ونحوه أى من كل ذى مخالب قال في الهداية لان بدن البازي لا يحتمل الضرب وبدن الكلب يحتمل فيضرب ليتركه ولان آية التعليم ترك ما هو مألوفه عادة والبازي متوحش مستغفر فكانت الاجابة اية تعليمه أما الكلب فهو ألوف بعناد الاتهاب فكان آية تعليمه ترك ما لوفه وهو الاكل والاستلاب اه والتعليل الثاني لا يتأتى في الفهد والنمر فانه متوحش كالبازي مع ان الحكم فيه وفي الكلب سواء فالمعتمد هو الاول كفاية عن المبسوط ونحوه في العناية والمعراج وفي التارخاية عن الكافي والحكم في الفهد والكلب سواء اه أى لا يشترط فيه الا ترك الاكل وفي الاختيار ما يخالفه حيث قال والفهد ونحوه يحتمل الضرب وعادته الاقتراض والنفاذ فيشترط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا ومثله في الدرر غاية البيان وغيرهما وهو مبنى على اعتبار التعليل الثاني أقول ومقتضى اعتماد التعليل الاول ترجيح ما ترقى تدبر (تنبيه) لم يذكر البازي بكم اجابة يصير معلما فينبغي أن يكون على الاختلاف الذي ذكر في الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة ~~كان~~ له وجه لان الخوف ينفره بخلاف الكلب زيلعي قلت وفي التارخاية والذخيرة وغيرهما اذا فر البازي من صاحبه فدعا فلم يجبه حتى يحكم بكونه جاهلا اذا أجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولا يحكم بتعلمه عندهما وقال قبله عن المحيط وأما البازي وما بعينه فترك الاكل في حقه ليس علامة تعلمه بل أن يجيب صاحبه اذا دعاه حتى اذا اكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشايخنا هذا اذا أجاب عند الدعوة لا لقه به من غير أن يطعم في اللحم أما اذا كان لا يجيب الاطعم في اللحم لا يكون معلما اه ومثله في الظهيرية (قوله اذا دعوته) أى دعوت الجارح المعلوم من المقام (قوله وبشرط جرحهما) أى ذى الناب والمخالب (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية في البدائع الاصطيد بذى ناب او مخالب كالبازي والشاهين لا يحل ما لم يجرح في ظاهر الرواية وعن أبي ح وأبي يوسف يحل زاد في العناية والمعراج وغيرهما والقنوى على ظاهر الرواية أقول وهو ظاهر اطلاق المتن فمافي القهستاني

(بشرط علمهما) علم ذى ناب  
ومخالب (وذا بترك الاكل) أما  
الشرب من دم الصيد فلا ينظر  
قهستاني ويأتى (ثلاثا في الكلب)  
ونحوه (وبالرجوع اذا دعوته في  
البازي) ونحوه (و) بشرط  
(جرحهما في أى موضع منه) على  
الظاهر وبه يفتى وعن الثاني يحل  
بلا جرح وبه قال الشافعي



عن النظم من أن البازي والصقر لو قتلاه خنقا حل بالاتفاق مشكل وما في الخيانة من قوله ولو ارسل الكلب فأصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه أو جثم عليه أي جلس على صدره وخنقه لا يؤكل وعن أبي يوسف لا يشترط الجرح والبازي إذا قتل الصيد حل وإن لم يجرح اه قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية أقول يؤيده أنه ذكره بعد قوله وعن أبي يوسف فما في القهستاني من حله كلام الخيانة على ما في النظم وردة قول ذلك البعض فيه نظر لما علمت من مخالفة ما في النظم لظاهر الرواية المفتي به تأمل وذكر القهستاني أن الإدماء ليس بشرط ومنهم من شرطه أن كانت الجراحة صغيرة وفيه كلام سيأتي (قوله وبشرط إرسال مسلم أو كافي) سيأتي محترزه وهو المجوسي والوثني والمرتب فلما نقلت من صاحبه فأخذ صيداً فقتله لم يؤكل كما لو لم يعلم بأنه أرسله أحد لأنه لم يقطع بوجود الشرط قهستاني وسيأتي (قوله وبشرط التسمية) أي من يعقل بخلاف غيره من صي أو مجنون أو سكران كما في البدائع (قوله عند الإرسال) فالشرط اقتران التسمية به فلو تركها عند الإرسال ثم زجره معها فزجر لم يؤكل صيده قهستاني فلا تعتبر التسمية وقت الإصابة في الذكاة الاضطرارية بخلاف الاختيارية لأن التسمية تقع فيها على المذبوح لا على الآلة فلو اضجع شاة وسعى ثم أرسلها وذبح أخرى بالتسمية الأولى لم تجزء ولورمى صيداً أو أرسل عليه كلباً فأصاب آخر فقتله أكل ولو اضجع شاة وسعى ثم ألقى السكين وأخذ سكيناً أخرى فذبح بهما تؤكل بخلاف ما لو سعى على سهم ثم رمى به غيره وتماهى في البدائع (قوله ولو حكم) راجع إلى التسمية وقصد به إدخال الناسي في حكم المسمى ط (قوله على حيوان) ولو غير معين فلو أرسل على صيد وأخذ صيداً أم كل الكل مادام في وجه الإرسال قهستاني عن الخيانة وكذا لو أرسله على صيد كثيرة كما يأتي وقد أشار المصنف إلى ما في البدائع من أن من الشروط أن يكون الإرسال أو الرمي على الصيد أو إليه قال حتى لو أرسل على غير صيد أو رمى إلى غير صيد فأصاب صيداً لا يحل لأنه لا يكون اصطيداً فلا يضاف إلى المرسل أو الرامي اه وسيأتي تمام انقريع عليه في قول المصنف سمع حسن إنسان الخ وعليه فالظرف تنازعه كل من التسمية والإرسال قد بر (قوله متوحش) أي طبعاً كما تقدمناه أول الكتاب وفي البازية رمى إلى برج الحمام فأصاب حماماً ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل ولله شايخ فيه كلام أنه هل يحل بذكاة الاضطرار أم لا قيل يباح لأنه صيد وقيل لا لأنه يأوى إلى البرج في الليل اه (قوله فالذي الخ) محترز القيود (قوله لا يتحقق فيه الحكم المذكور) أي الحل بالاصطياد فإن الأول والثالث ذكتهما الذبح وكذا الثاني إن أمكن ذبحه والافق البدائع ما وقع في بئر فلم يقدر على إخراجها ولا ذبحه فذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه اه وكذا تقدم في الذبايح أنه يكفي فيه الجرح كنم نوحش الآن يقال إن الكلام الآن في الصيد بذى ناب أو مخلب وذال لا يمكن هنا وإن أمكن ذكاته بسهم ومحوه تأمل (قوله ولذا قال الخ) يعني أن ما ذكر لا يحل بالاصطياد بل لا بد فيه من الذبح لأن المراد بالصيد ما يؤكل أو أعم لا تتفاد بجلده ولا يحل شئ مما ذكر بالاصطياد لا للكل ولا لا تتفاد بجلده لأن حل اللحم أو الجلد بالاصطياد انما هو إذا لم تكن الذكاة الاختيارية وما ذكر أمكنت فيه نظريته عن الامتناع أو التوحش فافهم (قوله وبشرط أن لا يشرك الخ) أي لا يشركه في الجرح وحاصل ما في الهداية والزيلعي وغيرهما أنه أما أن يشارك المعلم غير المعلم في الأخذ والجرح فلا يحل أو في الأخذ فقط بأن فز من الأول فردة عليه الثاني ولم يجرحه ومات بجرح الأول كرهه كرهه نوحش في الصحيح وقيل تنزيهاً بخلاف ما إذا رده عليه مجوسي بنفسه حيث لا يكره لأن فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلم يتحقق المشاركة بخلاف فعل الكلبين ولو لم يردّه الثاني على الأول لكن اشتد على الأول فاشتد الأول على الصيد بسببه فقتله الأول فلا بأس به ولو رده عليه سمع أو ذبح مخلب من الطير مما يمكن تعليمه والاصطياد به فهو كما لو رده الكلب عليه للجانسة بخلاف ما لو رده عليه ما لا يصطاده كالبجل والبقر ثم البازي كالكلب في جميع ما ذكرنا (قوله ولم يرسل الخ) عطف على غير معلم فكان ينبغي ذكره قبل قوله وكتب مجوسي تأمل (قوله وبشرط أن لا تطول وقفته) أي وقفة المعلم للاستراحة ولو أكل خبراً بعد الإرسال أو بال لم يؤكل كما في المحيط فالأولى أن يقول أن لا يشتغل بعمل آخر بعد الإرسال كما في النظم وغيره لأن عدم الطول امر غير ضبوط قهستاني ولو عدل عن الصيد عنة أو بسرة أو تشاغل في غير طلب الصيد وقتر عن سنته ثم أتبعه فآخذه لم يؤكل إلا بإرسال مستأنف أو أن يزجره صاحبه ويسعى فيما يحتمل

(و) بشرط (إرسال مسلم أو كافي) (و) بشرط (التسمية عند الإرسال) ولو حكم فالشرط عدم تركها عمداً (على حيوان ممنوع) أي قادر على الامتناع بقوائمه أو بجناحيه (متوحش) فالذي وقع في الشبكة أو سقط في البئر أو استأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قال (يؤكل) لأن الكلام في صيد الكل وإن حل صيد غيره كما سيجي أو أعم حل الاتفاد بالجلد مثلاً كما يأتي فتأمل

(و) بشرط (أن لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده ككلب) غير معلم وكتب (مجوسي) أول يرسل أول يسم عليه (و) بشرط أن لا تطول وقفته بعد إرساله (ليكون الاصطياد مضافاً للإرسال



الزعر فيزجربدائع واذا ارد السهم ربح الى ورائه او يمنة أو يسرة فأصاب صيدا لا يحل وكذا الوردة حائط او شجرة  
ونمامه في الخانية (قوله بجلاف ما اذا كن) على وزن نصر وسمع كافى القا موسى وقوله واستحق عطف تفسير  
وهذا كالا ستثناء عما قبله (قوله كبا سطره المصنف) ونصه قال شمس الأئمة السرخسى ناقل عن شيخه شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى للفهد خصال ينبغي لكل عاقل أن يأخذ ذلك منه منها انه يكمن للصيد حتى يتمكن منه  
وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل أن لا يجاهر عدوه بالخلاف ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من  
غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا  
ينبغي للعاقل أن يتعظ بغيره كما قيل السعيد من وعظ بغيره ومنها أنه لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم  
الطيب وهكذا ينبغي للعاقل أن لا يتناول الا الطيب ومنها انه يثب ثلاثا او خفا اذا لم يتمكن من أخذه تركه  
ويقول لا أقتل نفسي فيما عمل لغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل (قوله فان أكل الخ) تفرغ على قوله بشرط علمهما  
الخ (قوله مطلقا عندنا) أى سواء كان نادرا أو معتادا وللشافعى قولان فيما اذا كان نادرا فى قول يحرم وفى  
قول يحل وبه قال مالك ونمامه فى المنخ (قوله بعد تركه للاكل) اللام للتقوية وهى الداخلة على معمول عامل  
ضعف بالتأخير او فرعيته عن غيره فحولهم يربون فقال لما يريد (قوله ثلاث مرات) أى عندهما ويرأى المصائد  
عنده ط (قوله ما صا د بعده) أى بعد الاكل الذى هو بعد تركه له ثلاث مرات وكذا الضمير فى قوله  
(قوله لو بقى فى ملكه) قبل لقوله او قبله وشمل ما لم يحز بأن كان فى المفازة بعد والحرمة فيه بالاتفاق او احززه  
فى بيته عند أبى ح وعندهما لا يحرم ونمامه فى الزيلعى والحاصل ان الامام حكم بجهل الكلب مستندا وهما  
بالاقتصار على ما أكل والاؤل اقرب الى الاحتياط عنابة وهو الصحيح قهستانى عن الزاد (قوله فان ما اتلفه)  
أى بالاكل ونحوه وهذا مفهوم قوله لو بقى فى ملكه وفى التارخانية وأما ما باعه فلا شك ان على قواه ما لا ينتقض  
البيع فأما على قوله فينبغي أن ينتقض اذا صادق مع المشتري على جهل الكلب (قوله وفيه اشكال ذكره  
القهستانى) حيث قال وههنا اشكال فان الحكم بالشئ لا يقتضى الوجود الا ترى اننا نحكم بحرية الامة الميتة  
عند دعوى الولد حريتها اه وصورتها فيما ظهر لى ان امرأة ولدت بنكاح فادعى رجل بعد موتها انها  
امته تزوجها من ابى الولد فثبت الولد حريتها ثبت ويندفع عنه الرق تأمل وعليه فلا يظهر ما اجاب به بعض  
الفضلاء من ان الحكم عليها بالحرية انما سرى اليها بواسطة الولد لانه الاصل فى دعوى النسب فيه عتق فتتبعه  
أم الولد وكمن شئ ثبت ضمنا لا قصدا اه ملخصا نتم يظهر ذلك فيما لو ادعى المولى انه ابنه من امته الميتة تأمل  
وقد يجاب عن الاشكال بأنه لاثرة تترتب على ثبوت الحرمة وما قبل الثمرة بطلان البيع لوباعه والرجوع بالثمن  
لانه ميتة اولزوم التوبة بقبول الكلام فى القمات بنحو الاكل ومسألة البيع خلافية كما مر وهذه وفاقية  
ولم يكن الاكل معصية قبل العلم بذلك حتى تلزم التوبة تأمل (قوله كصقر فتر من صاحبه) بأن صار  
لا يجيب اذا دعاه كما يفيد التعليل (قوله فيكون كالكلب اذا أكل) فلا يحل صيده حتى يتعلم ثانيا بأن  
يجيب صاحبه ثلاث مرات على الولاء كما قد مناه عن التارخانية (قوله اكل ما بقى) لانه بعد الاحراز لم يبق  
صيدا بخلاف ما قبله لبقاء جهة الصيدية فيه افاده الزيلعى (قوله لانه من غايه علمه) حيث شرب ما لا يصلح  
لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له زيلعى (قوله ولونش) بالشين المجمة والسين المهملة بمعنى واحد وهو  
اخذ اللحم بمقدم الاسنان (قوله واذا ادرك المرسل) أى مرسل الكلب او البازى وقوله او الراى أى  
راى سهم ونحوه وكان ينبغي اسقاط هذا كله لانه سيد كره ميسوطا (قوله وشرط الخ) شروع فى احكام  
الالة الثانية من آتى الاصطباد لانها اما حيوانية او جادية (قوله التسجئة) أى عند الرى كما قد مناه  
(قوله ولو حكا) كالناسى (قوله وشرط الجرح) فلو دقه السهم لم يؤكل لفقد الذكاة وفى خروج  
الدم الخلاف السابق افاده القهستانى ط (قوله ليتحقق معنى الذكاة) أى التطهير باخراج الدم الذى  
اقيم الجرح مقامه ط (قوله وشرط ان لا يبعد) أى المرسل او الراى الصيد أو من يقوم مقامه بدائع  
أى كخادمه او رفيقه (قوله متعاملا) المتعامل فى الشئ ان يتكلفه على مشقة واعيا ومنه متعامل  
الصيد أى تكلف الطير ان مغرب وفائدة ذكره انه لو غاب ونوارى بدونه فوجده ميتا لا يحل ما لم يعلم بجرحه يقينا  
معراج (قوله يحل) أى الا اذا وجد به جراحة سوى جراحة سهمه فلا يحل هداية ونمامه فى الزيلعى

وجه الحيلة لا للاستراحة والفهد  
خصال حسنة ينبغي لكل عاقل  
العمل بها كبا سطره المصنف (فان  
اكل منه البازى أكل) لان  
تعليمه ليس بترك أكله (وان أكل  
الكلب) ونحوه (لا) يؤكل مطلقا  
عندنا (كأكله منه) أى كما لا يؤكل  
الصيد الذى أكل الكلب منه  
(بعد تركه) للاكل (ثلاث مرات)  
لانه علامة الجهل (وكذا)  
لا يؤكل (ما صا د بعده حتى يعلم)  
ثانيا بترك الاكل ثلاثا (أو) ما صا د  
(قبله لو بقى فى ملكه) فان ما اتلفه  
من الصيد لا تظهر فيه الحرمة  
اتفاقا لنسب الحل وفيه اشكال  
ذكره القهستانى (كصقر فتر من  
صاحبه) شكك حينما ثم رجع اليه  
فارسله فصاد لم يؤكل لتركه ما  
صار به معلما فيكون كالكلب اذا  
أكل (ولو أخذ) الصيد (الصيد  
من الكلب وقطع منه بضعة  
والقاها اليه فاكلها او خطف  
الكلب منه وأكله أكل ما بقى كما  
لو شرب الكلب من دمه) لانه  
من غايه علمه (ولو نمن الصيد  
فقطعه منه بضعة فاكلها ثم ادركه  
فقتله ولم ياكل منه لا يؤكل)  
لا كله حالة الاصطباد (ولو ألقى  
ما نمنه واتبع الصيد فقتله  
ولم ياكل منه حتى أخذه  
صاحبه ثم أكل ما ألقى حل) لانه  
حينئذ لو أكل من نفس الصيد  
لم يضرك كما مر (واذا ادرك المرسل  
او الراى) (الصيد حيا) بجراحة فوق  
ما فى المذبوح (ذكاة) وجوبا  
(وشرط لعله بالرى التسجئة) ولو  
حكما كما مر (و) شرط (الجرح)  
ليتحقق معنى الذكاة (و) شرط  
(أن لا يبعد عن طلبه لو غاب)  
الصيد (متعاملا بسهمه) فادام  
فى طلبه يحل



(قوله لاحتمال موته بسبب آخر) هذا الاحتمال موجود ايضا فيما اذا لم يقعد عن طلبه لكنه سقط للضرورة  
 كما في الهداية ومفاده كظاهر المتن انه لا يشترط ان لا يتواري عن بصره (قوله وفيه كلام مبسوط في الزيلعي)  
 حيث ذكرنا اول عبارة الخاتمة وذكرنا هنا نص على اشتراطه وان صاحب الهداية اشار الى ذلك ايضا مع  
 انه مناقض لا قول كلامه حيث في الامر على الطلب وعدمه لا على التواري وعدمه وعليه ما كتبت اصحابنا  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا يثلم على اذ لم يتواري عن بصره ثلاثه ايام وادركته فكله ما لم يتواري وادركته  
 واحد واوداد وروى انه عليه السلام كرفا كل الصيد اذا غاب عن الراعي وقال لعل هو اثم الارض قتلته  
 فيحمل هذا الحديث على ما اذا قعد عن طلبه والاقل على ما اذا لم يقعد اه ملخصا واقول نص عبارة الخاتمة  
 هكذا والسابع ان لا يتواري عن بصره اولية - عد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجده  
 لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحصل الخ فانت ترى كيف جعل الشرط احدى  
 الامرين اما عدم التواري او عدم القعود لتعبيره بأوفلعل نسخة الزيلعي بالواو فقال ما قال واما التعديل بقوله  
 لانه اذا غاب الخ اي مع القعود عن طلبه بدليل قوله في الخاتمة بعده واذا تواري الكلب والصيد عن المرسل  
 او رعى الى صيد فوجده بعد ذلك ميتا وفيه سهمه ليس فيه جرح اخر حل اكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع  
 الامتناع عن التواري عن البصر فيكون عفوا اه ونحوه في الهداية فيتعين حل ما اوهم خلافه عليه  
 وفي البدائع ومنها ان يلحقه قبل التواري عن بصره وقبل انقطاع الطلب فان تواري عنه وقعد عن طلبه  
 لم يؤكل اما اذا لم يتواري عنه او تواري ولم يقعد عن طلبه اكل استحسانا اه وهذا يعني ان نسخة الخاتمة  
 بالواو او فاعتنم هذا التحرير (تنبيه) فيما ذكرنا من ان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة  
 انها مقدرة بنصف يوم اوليله فان طلبه اكثر منه لم يؤكل وفي الزيادات ان طلبه اقل من يوم اكل في المنعرات  
 قهستاني (فروع) في شرح المقدسي رعى طيرا فوقع في الماء وكان لودخله بحنفة ادركه فاشتغل بنزعه فوجده ميتا  
 حرمه بديع الدين وقال غيره يحل لان دخوله مع الخفاف اضاعه مال وخلاف العادة فصارت كزراع الثياب قال  
 السائحاني هذا اذا كان فيه حياة غير المذبوح والا فلا تعتبر ولو نصب شبكة احبولة وسمى ووقع بها صيد  
 ومات بجرح لا يحل ولو كان بها آلة جراحة كمنجل وسمى عليه وجرحه حل عندنا كما لو رماه بها وفي البرازية  
 وضع منجلا في الصحراء لصيد حمار الوحش فجاءه فاذا هو متعلق به وهو ميت وكان سمي عند الوضع  
 لا يحل قال المقدسي وهذا محمول على ما اذا قعد عن طلبه اه وفيه كلام قد مناه في الذبائح (قوله والحياة  
 المعتبرة هنا) أي في الصيد احترازا عما يأتي من المتردية ونحوها (قوله فوق ذكاة المذبوح) صوابه  
 حياة المذبوح كما عبر في الملتقى (قوله بأن يعيش يوما الخ) أقول ذكر صاحب المجمع ذلك في المتنفة ونحوها  
 وعبارته مع شرحه ولو ذكر المتنفة او الموقوفة وبها حياة حلت في ظاهر الرواية وكونها بحيث تبقى يوما  
 شرط في رواية عن ابي حنيفة ويعتبر أبو يوسف اكثر اليوم وقال محمد لو فيها اكثر مما في المذبوح تؤكل والا فلا  
 اه قال في البدائع وذكر الطحاوي قول محمد مفسر فقال على قول محمدان لم يبق معها الا اضطراب الموت  
 فذبحها لا تحل وان كانت تعيش مدة كالיום او كنصفه حلت اه وبه يظهر تفسير حياة المذبوح وما فوقها  
 أما ما في المجمع فليس تفسيرها لها تأمل على ان ما نقله عن أبي يوسف هو رواية عنه كما في البدائع وذكر ان ظاهر  
 الرواية عن أبي يوسف انه يعتبر من الحياة ما يعلم انها تعيش به فان علم انها لا تعيش فذبحها لا تؤكل (قوله أما  
 مقدارها) أي مقدار حياة المذبوح (قوله فلا يعتبر ههنا) أي في الصيد قال في الهداية أما اذا شق  
 الكلب بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل لان ما بقي اضطراب المذبوح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة  
 في الماء بعد ما ذبحت اه وفي الخاتمة ارسل كلبه المعلم على صيد فخرجه وبقى فيه من الحياة ما يبق في المذبوح  
 بعد الذبح فأخذ المالك ولم يذكره حل اه زاد في الظهيرية يحل بالاتفاق لان الاقل وقع ذكاة  
 فيستغنى عن ذكاة اخرى اه وحاصله ان ما فيه حياة المذبوح لم يبق قابلا للذكاة استغناء بالذكاة الاضطرابية  
 حتى لو وقع في الماء فمات لم يحرم لان موته لم يضاف الى وقوعه لانه في حكم الميت قبله فلم تعتبر هذه الحياة بخلاف  
 المتردية ونحوها فانها تعتبر فيها الحياة وان قلت قتل كلبه قطران بين الصيد وغيره فراقا وظاهرا انه لا فرق  
 بين أن يكون متمكنا من ذكاة الصيد في هذه الصورة او لا ويخالفه ما في العناية من انه ان تمكن من ذبحه

وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا  
 لاحتمال موته بسبب آخر  
 وشرط في الخاتمة لمسه أن  
 لا يتواري عن بصره وفيه كلام  
 مبسوط في الزيلعي وغيره (فان  
 ادركه الراعي او المرسل حيا ذكاه)  
 وجوبا فلو تركها حرم وسيجي  
 (والحياة المعتبرة ههنا ما يكون  
 (فوق ذكاة المذبوح) بأن يعيش  
 يوما وروى اكثره مجمع اما مقدارها  
 وهو ما لا يتوهم بقاؤه كما في  
 الملتقى فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع  
 في ماء لم يحرم



فلم يذبحه حتى مات لم يؤكل سواء كانت الحياة فيه بينة او خفية وان لم يتمكن فان كانت فوق حياة المذبوح فكذلك في ظاهر الرواية وان قد ارها كل اه ملخصا ومقتضاه ان يحمل ما قدمنا عن الخائفة على ما اذا لم يتمكن ويخالف جميع ذلك ما في الزيلعي حيث قال ما حاصله اذا ادركه حيا ولم يذكه حرم ان يتمكن من ذبحه والا فلو فيه من الحياة قدر ما في المذبوح بأن يقرأى الكلب بطنه ونحو ذلك ولم يبق الا مضطربا اضطراب المذبوح فخلال قال الصدر الشهيد بالاجماع وقيل هذا قولهما وعنده لا يحمل الا اذا ذكاه لان الحياة الخفية معتبرة عنده لا عندهما كما في المترتبة ونحوها وان كان فيه من الحياة فوق ما في المذبوح لا يؤكل في ظاهر الرواية اه ثم قال فلا يحمل الا بالذكاة سواء كانت خفية او بينة بجرح العلم او غيره من السباع وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيتم فيتناول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه الصلاة والسلام فان ادركته حيا فاذبحه مطلق والحديث صحيح رواه البخاري ومسلم واحدا وهو ترجيح لمقابل قول الصدر الشهيد وهو قول الامام الرازي كما في غاية البيان ولم أر من رجه غيره وهو يخالف لظاهر الهداية وغيره عليه فلا فرق بين الحياة المعتبرة في الصيد وغيره والحاصل انه لو أخذ الصيد وفيه من الحياة كما في المذبوح ولم يذكه فعلى ما في الخائفة وانظروا به يحمل وعلى ما في العناية يحمل ان لم يتمكن من ذبحه وعلى ما في الزيلعي لا يحمل أصلا الا بالذكاة كما اذا لم يتمكن او كان فيه من الحياة فوق ما في المذبوح أخذ من اطلاق الادلة وحكى في البدائع الاول عن عامة المشايخ والثالث عن الجصاص وظاهر كلامه ترجيح الاول وهو ظاهر ما في الهداية فتأمل ثم اعلم ان هذا كله فيما اذا ادركه وأخذه فلو ادركه ولم يأخذه فان كان وقت لو أخذه امكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه اكل كذا في الهداية (قوله في المترتبة) أي الواقعة في بئر أو من جبل والنطيحة المقتولة بنطح اخرى والموقوذة المقتولة ضربا (قوله كما اشترنا اليه) أي من تقييده ما رتب قوله هنا (قوله وعليه الفتوى) أي فحمل بالذكاة وكذا الفتوى على اعتبار مطلق الحياة في الصيد على ما مر عن الزيلعي (قوله فان تركها) أي الذكاة أي ذكاة الصيد وقوله حرم جواب الشرط مع انه سيأتي في المتن لكنه لبعده قدره الشارح هنا (قوله لو عجز عن الذكاة) بأن لم يجد آلة أصلا او يجد لكن لا يبق من الوقت ما يمكن تحصيل الآلة والاستعداد للذبح وهذا اذا كان فيه من الحياة اكثر مما في المذبوح بعد الذبح وأما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحمل اجماعا كما في الهداية وغيرها قهستاني والتفصيل يخالف لما قدمناه عن الزيلعي (قوله وهو قول الشافعي) كذا في الهداية والذي في التبيين ان الشافعي فعل فقال ان لم يتمكن من الذبح لفقد الآلة لم يؤكل لان التصير من جهته وان كان لضيق الوقت أو لعدم التقدير اه وفي التارخائية وان كان عدم التمكن بضيق الوقت بأن بقي فيه من الحياة مقدار ما لا يتأق فيه الذبح ذكر شمس الاثمة السرخسي في شرحه انه لا يحمل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحمل وهو قول الشافعي وبه أخذ الصدر الشهيد وفي الغياثية وهو المختار وفي البناء روى عن اصحابنا الثلاثة انه يؤكل استحسانا وقيل بأن هذا اصح اه فان قيل وضع المسألة فيما حبانه فوق المذبوح فكيف يتصور ضيق الوقت عن الذبح اجيب بان المقدار الذي يكون في المذبوح كالعدم ليكون الصيد في حكم الميت والزائد على ذلك قد لا يسع للذبح فيه فكان عدم التمكن متصورا عنانية (قوله اشارة الى حله) حيث قيد بالعدم (قوله ان العجز الخ) عبارة المخ لان العجز في مثل هذا لا يحمل الحرام اه واحترز عن العجز عن تحصيل الماء والا كل فانه يبيع له تناول الحجر والميتة وهذا لا يفهم من عبارة الشارح بسبب قوله عن التذكية افاده ط (تنبيه) روى صيد افوق عند مجوسي او نائم لو كان مستيقظا يقدر على ذكاته فمات لا يحمل لان المجوسي قادر على ذبحه بتقديم الاسلام والنائم كالمستيقظ في جملة مسائل عند الامام منها هذه خائفة ملخصا (قوله او ارسل الخ) هذا وما بعده معطوف على قوله تركها والاصل ان الفعل يرفع بالا قوى والمساوى دون الادنى فاذا ارسل المسلم كلبه فزجره المجوسي حل لعدم اعتبار الزجر عند الارسال لكون الزجر دون لبنائه عليه وبالعكس حرم وكل من لا يتجاوز ذكاته كالمترد والمهرم وتاركة السمحة عامدا في هذا بمنزلة المجوسي وان اتفقت ولم يرسل أحد فزجره مسلم فانزجر حل لانه مثل الانفلات والمراد بالزجر الاغرام بالصباح عليه وبالاثر جار ظاهرا زيادة الطلب وتامه في الهداية قال القهستاني وهذا اذا زجره المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يؤكل كما في الذخيرة (قوله وهو سهم الخ) في القماموس

(و)المعتبر (في المترتبة واخوانها)  
كنطيحة وموقوذة وما كل السبع  
(والمريضة) مطلق (الحياة وان  
قلت) كما اشترنا اليه (وعليه الفتوى)  
وتقدم في الذبائح (فان تركها)  
أي الذكاة (عمدا) مع القدرة عليها  
(فمات) حرم وكذا يحرم لو عجز  
عن التذكية في ظاهر الرواية  
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يحمل  
وهو قول الشافعي قال المصنف  
وفي مستن والوقاية اشارة  
الى حله والظاهر ما سمعته انتهى  
قلت ووجه الظاهر ان العجز عن  
التذكية في مثل هذا لا يحمل  
الحرام (او ارسل مجوسى كلبا  
فزجره مسلم فانزجر او قتله معراض  
بعرضه) وهو سهم لا يرسل له سمى  
به لاصابته بعرضه



مراض كحرا بسمهم بلار يش دقبق الطرف غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حذره (قوله ولولرأسه حذره) محتز قول المصنف بعرضه (قوله فأصاب بحذره) أى وجرح (قوله ابندقه) بضم الباء والادال طينة مدورة يرمى بها (قوله ولو كانت خفيفة) يشير الى أن الثقل لا يحل وان جرحه قال قاضي خان لا يحل صيد البندقه والجرح والمراض والعصا وما أشبه ذلك وان جرح لانه لا يحزق الا أن يكون شئ من ذلك قد حذره وطوله كالسهم وأمكن أن يرمى به فان كان كذلك وخزقه بحذره حل اكله فأما الجرح الذى يدق فى الباطن ولا يحزق فى الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به انهار الدم ومنقل الحديد وغير الحديد سواء ان خرق حل والا فلا اه والخزق بالخاء والزاى المجتمعين النفاذ قال فى المغرب والسين لغة والراء خطأ وفى المعراج عن المبسوط بالزاى يستعمل فى الحيوان وبالراء فى الثوب وفى التبيين والاصل ان الموت اذا حصل بالجرح ييقن حل وان بالثقل أو شئت فيه فلا يحل حتما واحتياطاً اه ولا يخفى ان الجرح بالرصاص انما هو بالاحراق والنقل بواسطة اندفاعه العنيف اذ ليس له حذره فلا يحل وبه أفق ابن نجيم (قوله مطلقاً) أى ثقيله او خفيفة (قوله وشرط فى الجرح الادماء وقيل لا ملقى وتمامه فيما علقته عليه (اورى صيدا فوقه فى ماء) لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير ما نجا فوقه فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل ملقى (او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم) فى المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن (فان وقع على الارض ابتداء) اذا احتراز عنه غير ممكن فيحل (او ارسل مسلم كلبه فزجره) أى اغراه بصياحه (بحوسى فأنزجر) اذا انزح دون الارسل والفعل برفع بما هو فوقه او مثله اكسح الحديث (اولم يرسله أحد فزجره مسلم فأنزجر) اذا الزجر الارسل حكماً (او أخذ غير ما ارسل اليه) لان غرضه أخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل أكل الكل

ولولرأسه حذره فأصاب بحذره حل (ابندقه ثقيله ذات حذره) لقتلها بالثقل لا بالحد ولو كانت خفيفة بها حذره حل لقتلها بالجرح ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقاً وشرط فى الجرح الادماء وقيل لا ملقى وتمامه فيما علقته عليه (اورى صيدا فوقه فى ماء) لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير ما نجا فوقه فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل ملقى (او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم) فى المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن (فان وقع على الارض ابتداء) اذا احتراز عنه غير ممكن فيحل (او ارسل مسلم كلبه فزجره) أى اغراه بصياحه (بحوسى فأنزجر) اذا انزح دون الارسل والفعل برفع بما هو فوقه او مثله اكسح الحديث (اولم يرسله أحد فزجره مسلم فأنزجر) اذا الزجر الارسل حكماً (او أخذ غير ما ارسل اليه) لان غرضه أخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل أكل الكل



(أكل) في الوجوه المذكورة لما  
ذكرنا (كصيد رمي فقطع عضو  
منه) فانه يؤكل (لا العضو) خلافا  
للشافعي ولنا قوله عليه الصلاة  
والسلام ما بين من الحي فهو  
ميتة ولو قطعه ولم يذبحه فان احتمل  
التسامه أكل العضو ايضا والا  
ملتقى (وان تلعنه) الراي (اثلاثا  
واكثره مع عجزه او قطع نصف  
رأسه او أكثره او قد نصفه) أكل  
كله لان في هذه الصور لا يمكن  
حياة فوق حياة المذبوح فلم  
يتناول الحديث المذكور بخلاف  
مالو كان أكثر مع رأسه للامكان  
المذكور (وحرم صيد مجوسي  
ووثني ومرند) وحرم لانهم ليسوا  
من أهل الذكاة بخلاف كذا لان  
ذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار  
(وان رمي صيدا لم يخنه فرماه آخر  
فقتله فهو لثاني وحل وان اثنى  
الاول بأن أخرجه عن حيز الامتناع  
وفيه من الحياة ما يعيش (ف) الصيد  
(للاول وحرم) لقدرة على  
ذكاة الاختيار فرماه لانه فيحرم  
(وضمن الثاني للاول قيمته) كلها  
وقت اطلاقه (غير ما نقصه جراحته  
وحل اصطيا دما يؤكل لحمه ومالا  
يؤكل) لحمه لمنفعة جلده او شعره  
او ريشه او لدفع شره وكمه مشروع  
لاطلاق النص وفي التنية يجوز  
ذبح الهرة والكلب لنفع ما  
والاول ذبح الكلب اذا اخذته  
حرارة الموت (وبه يطهر لحم غير  
نجس العين) كخنزير قلا يطهر أصلا  
(وجلده) وقيل يطهر جلده لا لحمه  
وهذا اصح ما يفتي به كما في  
الشرعية لانية عن المواهب هنا

حالة ارسال (قوله لما ذكرنا) أي من العلل الاربعة في الوجوه الاربعة (قوله لا العضو) أي ان  
امكن حياته بعد الابانة والا كلا عناية وهذا يتصور في سائر الاعضاء غير الرأس نهاية (قوله خلافا للشافعي)  
حيث قال أكلان مات الصيد منه هداية (قوله ما بين من الحي) هذا وان تناول السمك الا أن ميتته  
حلل بالحديث هداية (قوله والا) بأن بقي متعلقا بجذبه هداية (قوله او قطع نصف رأسه) أي  
طولا أو عرضا بدائع (قوله او قد نصفه) القذا لقطع المستأصل او المستطيل قاموس والضمير للصيد  
كما في البدائع وذكر في الشرعية لانية انه لم يبين كيفية القذا في كثير من الكتب ثم نقل عن الخانية والمبسوط ان  
قطعه نصفين طولا أكل أقول الظاهر ان الطول غير قيد هنا يدل عليه تعليل البدائع بقوله يؤكل لانه  
وجد قطع الاوداج لكونها متصلة من القلب بالدماغ فاشبه الذبح وكذا لو قطع أقل من النصف مما يلي  
الرأس اه تأمل (قوله فلم يتناول الحديث المذكور) لانه ذكر فيه الحي مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة  
وحكم وهذا حي صورة لاحكام اذ لا يتوهم بقاء الحياة بعد هذا الجرح ولهذا الوقوع في الماء وبه هذا القدر من  
الحياة او ترتدى من جبل او سطح لا يحرم وتسامه في الهداية أقول وبهذا سقط اعتراض ابن المصنف على قوله  
في البرازية ان كان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بدونه كالرأس يؤكلان اه  
حيث قال ان الحديث عام فمن اين للبرازي ما قاله اه قلت هو مأخوذ من الهداية وصرح به شراحها وغيرهم  
(قوله بخلاف مالو كان أكثره مع رأسه) بأن قطع يدا او رجلا او خذا او الية او ثلثه مما يلي القوائم او اقل من  
نصف الرأس فيحرم المبان ويحل المبان منه هداية (قوله ومرند) ولو غلاما مرأها عندهما خلافا لمحمد بناء  
على صحة ردة عندهما بدائع (قوله لان ذكاة الاضطرار الخ) أي وهو من أهل ذكاة الاختيار فكذا ذكاة  
الاضطرار (قوله فلم يخنه) قال في المغرب اثنى الجراحات او هنته واضعفته وفي التزويل حتى يخن  
في الارض أي يكثر فيها القتل (قوله فهو لثاني) لانه هو الاخذ (قوله وحل) لانه لما لم يخرج بالاول  
عن حيز الامتناع كان ذكاة الاضطرار وهو الجرح أي موضع كان وقد وجد زيلبي (قوله وفيه من  
الحياة ما يعيش) أي ينجو منه أما اذا كان بحال لا يسلم منه بأن لا يبقى فيه من الحياة الا بقدر ما يبقى  
في المذبوح كما اذا ابان رأسه يحل لان وجوده كعدمه وان كان بحال لا يعيش منه الا أن فيه أكثر مما في المذبوح  
بأن كان يعيش يوما او دونه فعند أبي يوسف لا يحرم بالرمية الثانية اذ لا عبرة بهذه الحياة عنده وعند محمد يحرم  
لانها معتبرة عند زيلبي ملخصا (قوله لقدرة على ذكاة الاختيار) أي بسبب خروجه عن حيز الامتناع  
فصار كرمى الى الشاة افاده في البدائع (قوله وضمن الثاني للاول قيمته الخ) لانه اتلف صيدا مملوكا للغير  
لانه ملكه بالاثخان فيلزمه قيمة ما اتلف وقيمته وقت اطلاقه كان ناقصا بجراحة الاول فيلزمه ذلك يانه ان الراي  
الاول اذ رمي صيدا يساوي عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين ثم مات يخن الثاني ثمانية  
ويسقط عنه من قيمته درهمان لان ذلك تلف بجراحة الاول زيلبي وفرض المصنف المسألة فيما اذا علم ان  
القتل حصل بالثاني فان علم انه حصل من الجراحتين او لا يدري فظاهر الهداية ان الحكم في الضمان يختلف  
وحقق الزيلبي عدم الفرق فراجع (تمة) بقي لورمياه معا فاصابه احدهما قبل الاخر فاثخنه ثم اصابه  
الاخر او رماه احدهما اولاً ثم رماه الثاني قبل أن يصيبه الاول او بعد ما اصابه قبل ان يخنه فاصابه الاول  
واثنى او اثنى ثم اصابه الثاني فقتله فهو للاول ويؤكل خلافا لفر ولورمياه معا واصابه معا فمات منهما فهو  
بينهما والكلب في هذا كالسهم حتى يملكه بالاثخان ولا يعتبر اساهه بدون الاثخان حتى لو ارسل بازيه فامسك  
الصيد بمخلبه ولم يخنه فارسل آخر بازيه فقتله فهو للثاني ويحل لان يد البازي الاول ليست يد حافظة لتقام  
مقام يد المالك ولورمى سهمها فاثخنه ثم رماه ثانيا فقتله حرم وتسامه في الزيلبي ولو ارسل كلبين على صيد فضربه  
احدهما فوقه ثم ضربه الاخر فقتله يؤكل بدائع (قوله لنفع ما) أي ولو قليلا والهره لومة مؤذية لا تضرب  
ولا تفرل اذنها بل تذبح (قوله والاول الخ) لما فيه من تخفيف الالم عنه قال ط والتقييد بالكلب  
ليس له مفهوم (قوله وبه يطهر) أي بالاصطيا وكذا بالذبح وحل يشترط في الطهارة كون ذلك من أهله مع  
التسمية فيه خلاف قدمناه اخر الذبائح استظهر في الجوهرية الاشتراط وفي الصرع عدمه (قوله كخنزير) تمثيل  
لنجس العين (قوله فلا يطهر أصلا) أي لا جلده ولا لحمه ولا شيء منه (قوله وهذا اصح) وكذا اصح



ومر في الطهارة (أخذ الطير ليلًا  
 مباح والأولى عدم فعله) خائفة  
 (بكره تعليم البازي بالطير الحية)  
 لتعذيبه (سمع) الصائد (حسن)  
 انسان أو غيره من الأهليات)  
 كفرس وشاة (فرى إليه فاصاب  
 صيدا لم يحل بخلاف ما إذا سمع  
 حسي اسد) أو خنزير (فرى إليه)  
 أو أرسل كلبه (فأذا هو صيد حلال  
 الأكل حل) ولو لم يعلم ان الحس  
 حسي صيدا أو غيره لم يحل جوهره  
 لأنه إذا اجتمع المبيع والمحترم غلب  
 المحترم (رمى طييا فاصاب قرنه  
 أو ظلفه فمات ان أدماه أكل)  
 لوجود الجرح (والألا والعبرة  
 بحالة الرمي فحل الصيد برده) إذا  
 رمى مسلما (لأبأسلامه ووجب  
 الجزاء بحله) إذا رمى بحجر مألوس  
 بأحرامه) وسجي قيل كتاب  
 الديات (فرع) لو ان بازيا معلما أخذ  
 صيدا فقتله ولا يدري أرسله انسان  
 أولا لا يؤكل لوقوع الشك في  
 الأرسال ولا أباحة بدونه وان  
 كان مرسل فهو مال الغير فلا يجوز  
 تناوله إلا بأذن صاحبه زيلعي قلت  
 وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى  
 وهي ان رجلا وجد شاة مذبوحة  
 يستأنه هل يحل له أكلها ام لا  
 ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل  
 لوقوع الشك في أن الذابح ممن يحل  
 ذكاته ام لا وهل سمى الله تعالى  
 عليها ام لا لكن في الخلاصة من  
 الملقطة قوم اصابوا بغير مذبوحا  
 في طريق البادية ان لم يكن قريبا  
 من الماء ووقع في القلب أن  
 صاحبه فعل ذلك أباحة للناس  
 لأبأس بالأخذ والا كل

العلامة قاسم معز والكافي والغاية والنهاية وغيرها وقال ان الأول مختار صاحب الهداية (قوله سمع  
 حسن انسان) أي صوته وظاهره انه حين الرمي يعلم انه حسن انسان والحكم فيه كما ذكره هنا كافي البدائع  
 وفرض المسألة في الهداية فيما إذا سمع حياظته حسي صيد فرماه ثم تبين انه حسن انسان أو صيد فلا مخالفة  
 بينهما كما قد يتوهم (قوله كفرس وشاة) وطير مستأنس وخنزير اهلي فالمراد كل ما لا يحل بالاصطياد  
 (قوله فاصاب صيدا لم يحل) لان الفعل ليس باصطياد ولو اصاب المسموع حسه وقد ظنه آدميا فإذا هو صيد  
 يحل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه هداية وذكر في المتن بالنون انه لا يحل ايضا لانه رماه وهو لا يريد  
 الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد وان يكون الذي اراده وسمع حسه  
 ورمى إليه صيدا سواء كان مما يؤكل أولا قال الزيلعي وهذا يناقض ما في الهداية وهذا الوجه ثم ذكر  
 ان لابي يوسف فيه قولين في قول يحل وفي قول لا يحل وقال فيحمل ما في الهداية على رواية ابي يوسف اه  
 اقول ما في الهداية اقتره شرأحها ومضى عليه في المتن وكذا في البدائع وقال نظيره ما إذا قال لامرأته وأشار  
 إليها هذه الكلبة طالق انها تطلق ويطلق الاسم اه وفي التاترخانية وغيرها وان ارسل الى ما يظن انه شجرة  
 او انسان فإذا هو صيد يؤكل هو المختار اه فاختار ما في الهداية (قوله بخلاف ما إذا سمع حسي اسد  
 أو خنزير) أي متوحش والمراد كل ما يحل باصطياده واستثنى في النهاية ما لو كان المسموع حسه جرادا  
 أو سمكا فاصاب غيره ما لا يؤكل لان الذكاة لا تنفع عليهما فلا يكون الفعل ذكاة واعترضه الزيلعي بما في الخائفة  
 لورمى الى جراد أو سمكة وترك التسمية فاصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله يحل أكله وعن ابي يوسف روايتان  
 والصحيح انه يؤكل اه اقول لا يمكن قول الخائفة وترك التسمية ومثله في الجزائية مشكل وقد ذكر المسألة  
 في التاترخانية وقال والمختار انه يؤكل ولم يذكر قوله وترك التسمية ورأيت بعض العلماء قبه بقوله أي ناسيا  
 وهو قيد لازم فتأمل (قوله فرى إليه) أي واصاب صيدا آخر غير ما سمعه (قوله أو أرسل كلبه) أشار  
 الى ار الأرسال كالرمي وقول الزيلعي والبازي والفهد في جميع ما ذكرنا كالكلب صوابه كالرمي (قوله  
 حل) أي الصيد المصاب لوقوع الفعل باصطياد فصار كأنه رمى الى صيد فاصاب غيره هداية ملخصا (قوله  
 لم يحل) أي المصاب كالورمى الى بغير لا يدري اذ وناذ اولافا فاصاب صيدا لا يحل المصاب لان الأصل الاستئناس  
 بخلاف ما لورمى الى طائر لا يدري اهو وحشي أولا فاصاب صيدا غيره حل لان الظاهر فيه التوحش فيحكم على  
 كل بظاهر حاله كما في الهداية (قوله لوجود الجرح) فانه يستدل بوجود الدم على وجود الجرح وان كان  
 لا يشترط الأدماء في غيره على ما تقدم ط (قوله والعبرة بحالة الرمي) الا في مسألة ذكرها محمد وهي حلال  
 رمي صيدا وهما في الحل فدخل الصيد الحرم فاصابه السهم ومات فيه أو في الحل لا يؤكل وفيما عداها  
 فالعبرة بحالة الرمي تاترخانية أي في حق الأكل اما في حق المالك فالعبرة لوقت الاصابة كما في الذخيرة فلورمى الى  
 صيد ورمى بعده آخر فاصابه الثاني وانخذه قبل الأول فهو للثاني (قوله فحل الصيد برده) الظاهر ان الباء  
 للمصاحبة فحوا بسلام أي مع ردة بعد الرمي وقبل الاصابة أو بهدا وهذا تفرع على الأصل المذكور  
 فيحل لانه حين الرمي كان مسلما وكذا يحل لورمى صيدا فانكسر الصيد بسبب آخر ثم اصابه السهم لانه حين الرمي  
 كان صيدا خائفة (قوله لأبأسلامه) أي لورماه مرتدا (قوله ووجب الجزاء بحله) أي بحلله من احرامه  
 (قوله لا بأحرامه) أي اذا رماه حلالا وفي التاترخانية حلال رمي صيدا فاصابه في الحل ومات في الحرم  
 أو رماه من الحرم واصابه في الحل ومات فيه لا يحل وعليه الجزاء في الثاني دون الأول (قوله قلت الخ) هو  
 من كلام المصنف في المنع (قوله لوقوع الشك الخ) فيه ان الظاهر من حال البازي الذي طبعه الاصطياد انه  
 غير مرسل وغير مملوك لاحد بخلاف الذابح في بلاد الاسلام فان الظاهر انه يحل ذبيحته وانه سمى واحتمال عدم  
 ذلك موجود في اللحم الذي يباع في السوق وهو احتمال غير معتبر في التحريم قطعا (قوله لكن في الخلاصة)  
 استدرأ على قوله لا يحل الخ (قوله ان لم يكن قريبا من الماء) قيده لانه اذا كان كذلك احتمل انه وقع  
 في الماء فانخرجه صاحبه فذبحه على ظن حياته فلم يتحرل ولم يخرج منه دم فتركه صاحبه لعلمه بموته بالماء فلا  
 يتأق احتمال انه تركه أباحة للناس هذا ما ظهر لي تأمل (قوله ووقع في القلب) الظاهر ان المراد بالظن  
 الغالب لا بمجرد الخطور فانه لا يترقب عليه حكم ط (قوله أباحة للناس) قد شاهدنا في طريق الحج من



يفعله ذلك ط (قوله لان الثابت بالدلالة) أي دلالة حال صاحبه التي وقعت في القلب فهو كصريح قوله أئجه لم يأخذه وخصوصا الذبايح التي توجد في سني ايام المومنين (قوله وفي الثاني يحتمل) فيه ان احتمال الثاني كون الذبايح هو المالك لا ينفي احتمال انه مجوسى او تارك للتسمية عمدا فالاولى ان يقال ان كان الموضع مما يسكنه او يسكن فيه مجوسى لا يؤكل والا كل ولا يعترض بشأن ترك التسمية عمدا فان اظهر من حال المسلم والكتابى التسمية لانه يعتقد هاديا وخلاف هذا موهوم لا يعارض الراجح اه ح أقول ويؤيد اعتبار الموضع ما قالوا في اللقيط اذا ادعاه ذمى ثبت نسبه منه ولكن هو مسلم ان لم يوجد في مكان أهل الذمة كقريتهم او بيعة او كنيسة (قوله ورأيت الخ) تأييد للفرقة وفيه نظر لان المعتقد خلافه دليل قولهم بصحة التسمية بشاة الغصب واختلافهم في صحتها بشاة الوديعة ولهذا قال السامعاني أقول هذا بنا في ما تقدم في الغصب وفي الاضحية فلا يعول عليه (قوله لا تطعمه كلبا) الاطعام حله اليه واما حمل الكلب اليه فكحمل الهرة لميته جائز شرعا بل لا (قوله وتغلبك عصفور) بالنصب مفعول أجزم مقدم أي تغلبك بقوله جعلته لمن اخذه فان لم يقل ذلك له اخذه ممن اخذه هو المختار فان اختلفا في الاباحة فالقول لصاحبه مع عيونه انه لم يقل وهل يشترط أن تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف (قوله واعتاقه) بالنصب مفعول ينكر ومفهوم قوله بعض الاثمة ينكرانه يجوز ما اكثرهم ولم يقل ذلك بل الظاهر ان المذهب الحرمه اه ش أقول الظاهر ان ذلك اذا لم يقل من اخذه فهو له والا فهو عين المسألة المتقدمة (قوله جاز اخذه) أي ان لم يجه عند الارسال كما مر (قوله كقشر لمان) تشبيهه من حيث حل الاخذ وأما ملكه ومنع الاول منه ففيه خلاف والمختار انه يملكه وفي الصيد انه لا يملكه اذا لم يجه وكذا في الدابة اذا سبها كما بسطه النزيل في شرحه (قوله وأي حلال) يعني ان رجل ليس محرما ولا في ارض الحرم ورأى صيدا لم يصد غيره ولا نفرأى هرب عن هو مالكة ولا يحمل اصطياده والجواب رجل دخل دار رجل فلما رآه غلق بابا بحيث يقدر على اخذه من غير اصطياده ملكه حتى لو خرج لا يحمل للرجل الحلال اصطياده او المراد لا يحمل لصاحب الدار الحلال اصطياده بالآلة جارحة لتدبرته على الذكاة الاختيارية والله تعالى أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن)\*

هو مشروع لقوله تعالى فرهان مقبوضة وبما روى انه عليه السلام اشترى من يهودى طعاما ورهنه به درعه وانعقد عليه الاجماع ومن محاسنه النظر لطالب الدائن بامن حقه عن التوى ولباطب المديون بتقليل خصام الدائن له وبقدرته على الوفاء منه اذا عجز وركنه الايجاب فقط او هو والقبول كما يجي وشروطه تاتي وحكمه بثبوت الاستيفاء وسببه تعلق البقاء المقدر وانما خسر بالسفر في الآية لان الغالب انه لا يتمكن فيه من الكتابة والاستشهاد فيستوثق بالرهن (قوله هو لغة حبس الشيء) أي باى سبب كان قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اي محبوسة وبطلق على المرهون تسمية للمفعول بالمصدر يقال رهن الرجل شيئا ورهنه عنده وارهنه لغة فيه والجمع رهان ورهون ورهن والرهن والرهنه الرهن ايضا والتركيب دال على الثبات والدوام والراهن المالك والمرتهن آخذ الرهن (قوله أي جعله محبوسا) قال في ايضاح الاصلاح هو جعل الشيء محبوسا بحق لم يقل حبس الشيء بحق لان الحبس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجماعل اياه محبوسا اه ح وهذا تعريف للرهن التام واللازم والافنى انعقاد الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك بالقبض اه سعدى قال القهستاني والمتبادر ان يكون الحبس على وجه التبرع فلما كره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كما في الكبرى فلا عليه ذكر الاذن كما ظن اه وسياق آخر الباب الا ترى انه لو اخذ عمارة المديون تكون رهنا ان رضى بتركها (قوله بحق) أي بسبب حق مالى ولو مجهولا واحتزبه عن نحو القصاص والحد والمين قهستاني ودخل فيه بدل الكتاب فان الرهن به جائز وان لم تجز به الكفالة كما في المعراج عن الخاتبة (قوله يمكن استيفاؤه) أي استيفاء هذا الحق منه اي من الرهن بمعنى المرهون واحتزبه عما يفسد كالتلج وعن نحو الامانة والمدبر واثم الولد والمكاتب قال في الترتيب لبلالية واما الخمر فهو مال أيضا ويمكن الاستيفاء منه بتوكيل ذمى يبيعه او بنفسه ان كان المرتهن والراهن من أهل الذمة اه لكنه ليس بمال متقوم في حق المسلم

لان الثابت بالدلالة كالثابت بالصريح انتهى فقد اباح كلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم بكون الذبايح أهلا للذكاة ليس بشرط فانه المصنف قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بان الذبايح في الاول غير المالك قطعاً وفي الثاني يحتمل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل تؤكل الاصح لا للكفر بتسميته على الحرام القطعى بلا تلك ولا اذن شرعى اه فيترد وفي الوهبانية

ومامات لا تطعمه كلبا فانه

خبر حرام نفعه متعذر

وتغلبك عصفور لو اجدته أجز

واعتاقه بعض الاثمة ينكر

وان يلقه مع غيره جاز اخذه

كقشر لمان رماه المقشر

\*(وفي معانيها)\*

وأى حلال لا يحمل اصطياده

صيدا وما صيدت ولا هي تنظر

\*(كتاب الرهن)\*

مناسبتة ان كلام الرهن والصيد

سبب لتصيل المال (هو) لغة

حبس الشيء وشرعا (حبس شيء

مالى) أي جعله محبوسا لان

الحبس هو المرتهن (بحق يمكن

استيفاؤه) أي اخذه (منه)



فلا يجوز له رهنه ولا ائتمانه من مسلم او ذمي وان ضمنه للذمي كما يأتي في الباب الا تي (قوله كلا او بعضا)  
 تميزان من هاء استيفاء والراجعة الى الحق الذي هو الدين اه ح فهما محمولان عن المضاف اليه المفعول  
 في المعنى اذا اصل استيفاء كله او بعضه وفيما ذكره الشارح جواب عن قول القهستاني لا يتناول ما كان أقل  
 من الدين فافهم (قوله كالدين) تمثيل للحق (قوله كاف الاستقصاء) خبر مبتدأ محذوف يعني انها ليست للتمثيل  
 ببعض الافراد اذ ليس المراد هنا سوى الدين والداعي الى هذا جعل المصنف الدين شاملا للعين اما لو اطلقه  
 امكن جعل الكاف للتمثيل بان يراد بالدين الدين حقيقة (قوله كما سيجي) أي قريبا في قوله او حكما (قوله  
 وجد حرا او خيرا) لف ونشر مرتب وكمن ذبيحة وبدل صلح عن انكار وان وجدت مينة او تصادقا على ان  
 لادين لان الدين وجب ظاهرا وادوارا فانه اكد من دين موعود كما سيأتي درر أي قاله من مضمون  
 وذكر القدرى انه لا ينبغي به لانه كما لو رهن بالحر والحر ابتداء ونصر محمد في المبطوط والجامع ان المقبوض  
 بمحمد رهن فاسد مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين والختار قول محمد كما في الاختيار ابو السعود ملخصا  
 (قوله كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة) ويقال لها المضمونة بنفسها القيام المثل او القيمة مقامها كالمغصوب  
 ونحوه كما سيجي واحترزه عن المضمونة بغيرها كبيع في يد البائع فانه مضمون بغيره وهو الثمن وعن غير المضمونة  
 اصلا كالايمان قاله من يهذين باطل ومما هادينا حكما لان الموجب الاصل فيهما هو القيمة او المثل ورد العين  
 ملخص ان امكن ردها على ما عليه الجمهور وذلك دين واما على ما عليه البعض فانه وان كانت القيمة لا تجب  
 الا بعد الهلاك ولكنه تجب عند الهلاك بالقبض السابق وتماه في الهداية والزيلي (قوله كما سيجي)  
 اي في الباب الا تي (قوله وينعقد بايجاب) كرهنتك بما لك على من الدين او خذ هذا الشيء رهنا به قهستاني  
 واقط الرهن غير شرط كما سيذكره في الباب الا تي (قوله وقبول) كرهنته سواء صدر من مسلم او كافر  
 او عبدا وصي او اصيل او وكيل لقبول ركن كالايجاب واليه مال اكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لا يثبت  
 من حلف انه لا يرهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الايجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم  
 الا بالتسليم قهستاني واقصر في الهداية على الثاني ونقل القهستاني عن الكرماني انه يجوز بطريق  
 التعاطي (قوله غير لازم) لانه عقد تبرع لان الراهن لا يستوجب بمقابلته على المرتين شيئا (قوله  
 وحينئذ) أي حين اذ انعقد غير لازم وينبغي عنه فاء التفريع كما افاده ط (قوله وقبضه) أي باذن  
 الراهن صريحا او ما جرى مجراه في المجلس وبعده بنفسه او بناء به كاب ووصي وعدل هندية ملخصا ولو قبضه  
 المرتين والراهن ساكت ينبغي ان يصير رهنا فتنبه (قوله حال كونه) أي الرهن وهذه الاحوال مترادفة  
 او متداخلة عيني واقاديهما ان الرهن بهذه الصفات ليس بلازم عند العقد بل عند القبض فلو اتصل واشتغل  
 بغيره كان فاسدا لا باطلا وكذا لو كان شائعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخي فلوارتفع القصاد  
 عند القبض صار حيا لازما كما في الكرماني قهستاني (قوله محوزا) من المحوز وهو الجمع وضم الشيء  
 قاموس وانظر ما في الدرر (قوله لثمر على شجر) مثال للمتفرق وكرز على ارض أي بدون الشجر  
 والارض لان الثمر والزروع لم يحازا في يد المرتين يعني ان يده لم تحوهما وتجمعهما اذ لا يمكن حيازة ثمر بدون شجر  
 ولا زرع بدون ارض ط (قوله لا مشغولا) اما الشاغل فله حقه جاز كما في كثير من الكتب وقيد بقوله بحق  
 الراهن اتمرازا لو كان مشغولا بملك غيره فلا يمنع كما في العمادية جوى أقول وينبغي تقييد الشاغل الذي  
 يجوز رهنه بغير المتصل لمعلمته من عدم جواز رهن الثمر والزروع وكذا البناء وحده كما سيأتي فافهم (قوله  
 لا مشاعا) كنهف عبدا ودار ولومن الشر يك وبيحي تمام ذلك وانه يستثنى منه ما ثبت الشيوع فيه ضرورة  
 (قوله ولو حكما الخ) يستغنى عنه بقول المصنف محوزا (قوله خلقه) في التقييد به نظر سند كره (قوله  
 ويستغنى) أي في اوائل الباب الا تي (قوله لازم) جواب اذا (قوله شرط لزوم) مشى عليه في الهداية  
 والمتقي وغيرهما قال في العناية وهو اختيار شيخ الاسلام وهو مخالف لرواية العامة قال محمد لا يجوز  
 الرهن الا مقبوضا ومثله في كافي الحاكم ومختصر الطحاوي والكرخي اه ملخصا وفي السعدية اقول سبق  
 في كذب الهبة انه عليه الصلاة والسلام قال لا تجوز الهبة الا مقبوضة والقبض ليس بشرط الجواز في الهبة  
 فليكن هنا كذلك فليست اتمل اه وحاصله انه يمكن ان يفسر هنا أيضا الجواز بالزوم لا بالصفة كما فعلوا في الهبة

كلا او بعضا كان كان  
 قيمة المرهون اقل من الدين  
 (كالدين) كاف الاستقصاء  
 لان العين لا يمكن استيفاءها من  
 الرهن الا اذا صار دينها حكما كما  
 سيجي (حقيقة) وهو دين واجب  
 ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط كمن  
 عبدا وخيرا وجد حرا او خيرا  
 (او حكما) كالايمان المضمونة بالمثل  
 او القيمة كما سيجي (وينعقد بايجاب  
 وقبول) حال كونه (غير لازم)  
 وحينئذ (فللراهن تسليمه والرجوع  
 عنه) كما في الهبة (فاذا سلمه وقبضه  
 المرتين) حال كونه (محوزا)  
 لا متفرقا كثمر على شجر  
 (مفترقا) لا مشغولا بحق الراهن  
 كثمر بدون الثمر (ميرا) لا مشاعا  
 ولو حكما بان اتصل المرهون بغير  
 المرهون خلقه كالشجر ويستغنى  
 (لزم) افاد ان القبض شرط للزوم  
 كما في الهبة



فانه لا يمكن الجمع بين كلامهم وبين الحديث الا بذلك (قوله وصح في المجتبى) وكذا في القهستاني عن الذخيرة  
 (قوله والتخية) هي رفع الموانع والتمكين من القبض (قوله قبض حكما) لانها تسليم فن ضرورته  
 الحكم بالقبض فقد ذكر الفقيه التي ينفى عليها الحكم لانه هو المقصود به اندفع قول الزيلعي الصواب ان التخية  
 تسليم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل المسلم دون المسلم والقبض فعل المسلم اه افاده في المنع  
 والمراد انه يترتب عليه ما يترتب على القبض الحقيقي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو الاصح وعن  
 ابي يوسف انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل ههنا (قوله وهو مضمون الخ) يعني ان ماله مضمونة واما  
 عنه فامانة قال في الاختيار ويهلك على ملك الرهن حتى يكفنه لانه ملكه حقيقة وهو امانة في يد المرتهن حتى  
 لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه امانة فلا ينوب عن قبض الضمان واذا كان ملكه فبات  
 كمن كفنه عليه اه جوى على الاشياء واحترز عما اذا استهلكه فانه يضمن جميعه كما يأتي بيانه واطلقه فشم  
 ما اذا شرط عدم الضمان لوضاع فالرهن جائز والشرط باطل ويهلك بالدين كما في الخلاصة وغيرها وشمحل مالو  
 نقص بعيب ففي جامع الفصولين لو رهننا قنابق سقط الرهن فلو وجدناه عارضا وسقط من الدين بحسبه لو كان  
 اول اياقه والا فلا يسقط شيء اه وسجي آخر الرهن وشمحل الرهن الفاسد أيضا فانه يعامل معاملة الصحيح  
 على ما يأتي بيانه في آخر الرهن (قوله) ذكر في الفصل الثلاثين من العمادية لو رهن عبدين بألف وهلك احدهما  
 وقيمة الهالك اكثر من الدين لا يسقط كل الدين بهلاكه بل يقسم الدين على قيمة الحى وقيمة الهالك فما اصاب  
 الهالك يسقط وما اصاب الباقي يبقى وكذا اذا رهن دارا بألف وخربت يقسم الدين على قيمة البناء وقيمة العرصة  
 يوم القبض فما اصاب البناء يسقط وما اصاب العرصة يبقى كذا في المبسوط اه وبيانه ما في التارخانية رهن  
 فروا قيمته اربعون درهما بفشرة دراهم فأكله السوس فصارت قيمته عشرة فانه يشك بدراهمين ونصف اه  
 أي لان الهالك ثلاثة ارباع الرهن فيسقط من الدين بقدره كما في البرازيه فليحفظ ذلك فانه ينبغي على كغير  
 وسيدكر آخر الباب الا في لود هبت عين الدابة يسقط ربع الدين ويبقى بيانه ومبا في ان نقصان السعر  
 لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين وان غمى الرهن الذي صار رهننا تبعاً يهلك مجازاً الا اذا هلك بعد هلاك  
 الاصل ويبقى بيان الجميع ان شاء الله تعالى (قوله بالاقل من قيمته ومن الدين) قال في النهاية وفي بعض  
 نسخ القدوري باقل بدون الالف واللام وهو خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مررت باعلم من زيد وعمرو ويكون  
 الا علم غيرهما ولو كان بالا علم من زيد وعمرو يكون واحداً منهما فكلمة من للتمييز اه وقال في الموصل شرح  
 الفصل ان من هذه ليست من التفضيلية التي لا تجامع اللام وانما هي من التبيينية في قولك أنت الافضل من  
 قريش كما تقول أنت من قريش اه شربلية فالمراد انه لو كانت القيمة اقل من الدين او بالعكس فهو مضمون  
 بالاقل منهما الذي هو احدهما ولو قيل باقل من كذا اقتضى انه يضمن بشئ ثالث غيرهما هو اقل منهما  
 وليس بمراد الا أن يقال كما في القهستاني أي بدين او بقيمة اقل من قيمته او من الدين مرتباً فكلمة من  
 تفضيلية والمفضل الدين او لا والقيمة ثانياً والمفضل عليه بالعكس اه فالمرتب بدين اقل من قيمته او بقيمة  
 اقل من الدين ولا ينبغي ما فيه (قوله وعند الشافعي هو امانة) أي ككلمة امانة في يد المرتهن لا يسقط  
 شيء من الدين بهلاكه ونعم الكلام في المطولات (قوله والمعتبر قيمته يوم القبض) قال في الخلاصة وحكم  
 الرهن انه لو هلك في يد المرتهن او العبد ليطرأ على قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثل  
 الدين سقط الدين بهلاكه الخ وقال الزيلعي يعتبر قيمته يوم القبض بخلاف مالوا تلفه اجنبي  
 فان المرتهن يضمنه قيمته يوم هلك باستهلاكه وتكون رهننا عنده ونعمامه في المنع زادي في شرح الملتقى والقول فيها  
 للمرتهن والبينة للرهن (قوله لا يوم الهلاك كما لو همة في الاشياء) أي في بحث عن المثل من الفن الثالث أقول  
 يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا استهلكه المرتهن ولذا قال الرملي بعد كلام وانت اذا امعنت النظر ظهر لك  
 الفرق بين الهلاك والاستهلاك فقطعت في صورة الهلاك بأن المعتبر قيمته يوم القبض وفي صورة الاستهلاك  
 يوم الهلاك لو روده على العين المودعة اه (قوله اذا الميزان المقدار) أما وبين يكون مضموناً وصورة  
 أخذ الرهن بشرط أن يقرضه كذا فهل في يده قبل أن يقرضه هلك بأقل من قيمته وبما سمي له من القرض  
 لانه قبضه بسوم الرهن والمقبوض بسوم الرهن كالمقبوض بسوم الشراء اذا هلك في المساومة ضمن قيمته

وصح في المجتبى انه شرط الجواز  
 (والتخية) بين الرهن والمرتهن  
 (قبض) حكماً على الظاهر (كالباع)  
 فانها فيه أيضاً قبض (وهو مضمون  
 اذا هلك بالاقل من قيمته ومن  
 الدين) وعند الشافعي هو امانة  
 (والمعتبر قيمته يوم القبض)  
 لا يوم الهلاك كما لو همة في الاشياء  
 لمخالفة للمنقول كما حرره المصنف  
 (المقبوض على سوم الرهن  
 ان الميزان المقدار) أي مقدار  
 ما يريد أخذه من الدين (ليس  
 بمضمون في الاصح)



كذا في شرح الطحاوي حوى (قوله كذا في القنية) ونصها المقبوض على سوم الرهن اذا لم يكن  
المقدار الذي به رهنه وليس فيه دين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد  
يعطيه المرتهن ماشاء ومن محمد لا يستحسن اقل من درهم وعن أبي يوسف اذا ضاع فعليه قيمته اه أقول وهذه  
مسألة الرهن بدين موعود وسيدكرها المصنف في الباب الاق أيضا (قوله فان هلك الخ) الاولى تقديمه  
على قوله المقبوض على سوم الرهن لانه من تمام ما قبله ط ويان ذلك اذا رهن ثوبا قيمته عشرة عشرة فهلك  
عند المرتهن سقط دينه ولو قيمته خمسة رجع على الراهن بخمسة اخرى ولو خمسة عشر فالفضل امانة كافية  
واطلق الهلاك فشمّل مالوك كان بعد قضاء الدين فيسترده الراهن ما قضا من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار  
مستوفيا من وقت القبض السابق بزاوية وغيرها وبأى اخر الرهن (قوله يضمن بالتعدي) فلو رهن ثوبا  
بساوى عشرين درهما بعشرة فلبسه المرتهن باذن الراهن فانتقص ستة ثم لبسه بلاذن فانتقص اربعة ثم هلك  
وقيمة عشرة يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط تسعة لان الثوب يوم الرهن كان نصفه  
مضمونا بالدين ونصفه امانة وما انتقص بلبسه بالاذن وهو ستة لا يضمن وما انتقص بلاذن وهو اربعة يضمن  
ويصير قصاصا بقدره من الدين فاذا هلك وقيمتها عشرة نصفه منضمون ونصفه امانة فبقدر المنضمون يصير المرتهن  
مستوفيا دينه ويبقى له درهم يرجع به على الراهن ظهيرة وخاتمة ملخصا (قوله وضمن بدعوى الهلاك بلا  
برهان) كذا في الدرر وشرح المجمع الملكي وظاهره انه يضمن قيمته بالغة ما بلغت وانه لا يصدق بلا برهان  
وانه باقامته يتنق الضمان وهذا مذهب الامام مالك امامنا ههنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه  
او بالبرهان وهو في صورتين مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما اوضحه في الشرع بلا لية عن الحقائق وبه افق  
ابن الجلبى ومثله في فتاوى الكازرونى وفتاوى المصنف وقد زل قدم العلامة الرملى في ذلك تبعا للمصنف  
هنا فافقني بضممان القيمة بالغة ما بلغت كما هو مسطور في فتاواه وصرح بذلك أيضا في "المخ" ومن رد عليه  
صاحب الفتاوى الرحمة تبعا لشيخه الشربلالي فقال هذا اجتهاد لا يجب عليه لانه عقد تبرع يجمع الى الحق  
أحق (قوله ظاهرة) كالحبوان والعبيد والعقار وباطنة القهستاني عن الكرماني انه يجمع (قوله وخصه  
مالك بالباطنة) أى خص الضمان بالاموال الباطنة للتممة وتوجب بمقابلته على المرتهن شبهة (أى حبس  
الرهن بالدين) (قوله للعقد) أى عقد الرهن (قوله لا يطل بمقارده ط) (قوله وقبض من رده على الراهن  
(قوله بل يبقى رهنا) أى مضمونا فلو هلك في يده سقط الدين اذا كان به وقتا يحل منه قوله ما بقى القبض  
والدين معا) أى قبض الرهن في يد المرتهن والدين في ذمة الراهن وانى (قوله فاذا فاقات احدهما) بأن رده الرهن  
أو أبرأه من الدين لم يبق رهنا فيسقط الضمان لان العلة اذا كانت ذات وصفين يعدم الحكم بعدم احدهما ويرد  
عليه مالوهلك قبل التسليم وبعد قضاء الدين يضمن ويسترد الراهن ما قضا كما مر وبأى وجوابه مع ما فيه  
في العناية (قوله ولا اجارة) فلو اجاره المرتهن بلاذن فالاجرة له كما سيدكره اخر الرهن مع بقية فروعه  
(قوله او اعارة) سيدكر في باب التصرف في الرهن احكام اعارته من الراهن او من أجنبي باذن او بدونه  
(قوله سواء كان) أى الاتقاع (قوله من مرتهن او راهن) الاول مصرح به في عامة المتون والثاني  
صرح به في درر البحار وشرح مختصر الكرخي وشرح الزاهدى وفيه خلاف الشافعى فعنده يجوز له  
الاتقاع بغير الوطى والاول لا خلاف فيه كما في غرر الافكار بقى لو سكن في دار الرهن هل تلزمه اجرة اجاب  
في الخبرية انه لا تلزمه مطلقا اذن الراهن او لامعة للاستغلال او لا ومثله في البرازية واجاب في الخبرية بذلك  
أيضا لو كانت لينيم وقد مر ذلك اخر الغصب فراجع (قوله الا باذن) فاذا اتفق المرتهن باذن الراهن وهلك  
الرهن حالة استعماله هلك امانة بلا خلاف اما قبل الاستعمال أو بعده يهلك بالدين ولو كان امانة لا يحل وطوها  
لان الفرج اشدرمة لكن لا يحل بل يجب العقر عند نامة راج (قوله وقيل لا يحل للمرتهن) قال في المخ وعن  
عبد الله محمد بن اسلم السمرقندى وكان من كبار علماء سمرقند انه لا يحل له ان يتفع بشئ منه بوجه من  
الوجوه وان اذن له الراهن لانه اذن له في الر بالانه يستوفى دينه كما لا يقتضى له المنفعة فضلا فيكون ربا ولو هلك  
امر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المختبرات من انه يحل بالاذن الا ان يحل على الديانة وما في المختبرات على  
الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا على كذا من غير مشروط بالاذن

كذا في القنية والاشباه

(فان هلك) هلك (ساوت قيمته الدين  
صار مستوفيا) دينه (حكم أو زادت  
كان الفضل امانة) فيضمن بالتعدي  
(او نقصت سقط بقدره ورجع)  
المرتهن (بالفضل) لان الاستيفاء  
بقدر المالية (وضمن) المرتهن  
(بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا)  
سواء كان من أموال ظاهرة  
او باطنة وخصه مالك بالباطنة  
(وله طلب دينه من رهنه وله  
حبسه به وان كان الرهن في يده)  
لان الحبس جزاء مطلق (وله حبس  
رهنه بعد النسخ) للعقد (حق  
يقبض دينه او يبرئه) لان الرهن  
لا يطل بمجرد النسخ بل يبقى رهنا  
ما بقى القبض والدين معا فاذا فاقات  
احدهما لم يبق رهنا زيلعى ودرر  
وغيرهما (لا الاتقاع به مطلقا)  
لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس  
ولا اجارة ولا اعارة سواء كان من  
مرتهن أو راهن (الا باذن) كل  
للآخر وقيل لا يحل للمرتهن لانه  
ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لا



ملخصاً وأقره ابنه الشيخ صالح ونعقبه الجوى بأن ما كان وبالا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على أنه لا حاجة  
إلى التوفيق بعد ان الفتوى على ما تقدم أى من أنه يساح أقول ما فى الجواهر يصلح للتوفيق وهو وجهه وذكروا  
تظهره فيما لو اهدى المستقرض المقرض ان كانت بشرط كرموا الاقلاما ونقله الشارح عن الجواهر أيضاً من  
قوله لا يضمن يبيدانه ليس ببالان إلا بما معنونه فيحمل على غير المشروط وما فى الاشياء من الكراهة على  
المشروط ويؤيده قول الشارح الا فى آخر الرهن ان التعليل بأنه ربا يبيد ان الكراهة تحريمية فتأمل وإذا كان  
مشروطاً ضمن كما افق به فى الخيرية فيمن رهن بجزئتين على ان يأكل المرتهن ثمرته نظير صبر بالدين قال ط قلت  
والغالب من احوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولو املأوا اعطاء الدراهم وهذا بمنزلة  
الشرط لان المعروف كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى اعلم اه (قائدة) قال فى التارخانية مانصه  
ولو استقرض دراهم وسلم جاره الى المقرض ليستعمله الى شهرين حتى يوفيه دينه او داره ليسكنها فهو بمنزلة  
الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه اجر مثله ولا يكون رهنه اه وقد مناهى الاجارات قتيبه (قوله فاكلها)  
سيأتى آخر الرهن عن فتاوى المصنف ان الظاهر ان الاكل يشمل أكل غيرها (قوله لم يضمن) أى ولا يسقط شئ  
من دينه قتيبه يعنى اذ لم يهلك الاصل كما يأتى بيانه (قوله وسيجي) أى هذا البحث بزيادة بيان (قوله ماتت  
الشاة الخ) يوجد فى بعض النسخ متناوِسقط من بعضها ولم يكتب عليه المصنف (قوله الذى شربه) أى  
بأذن الراهن كما صرح به فى الوالدية فانهم (قوله وحظ اللبن ياخذ المرتهن) أى يأخذ من الراهن لما سيأتى  
ان غناء الرهن رهن مع الاصل ولما اتلفه المرتهن بأذن الراهن صار كأن الراهن اتلفه فيكون مضموناً عليه فكان  
له حصة من الدين وهذا معنى قولنا آتينا يعنى اذ لم يهلك الاصل وسيأتى تمام بيان ذلك آخر الرهن ان شاء الله  
تعالى (قوله صار متدياً) فيضمنه كالغصب ولو عاد الى الوفاق عاد رهنه وبأى تمامه (قوله لئلا يصير مستوقياً  
مرتين) أى على تقدير هلاك الرهن قال فى غرر الافكار فانه لو أمر بقضاء الدين قبل الاحصار فربما يهلك الرهن  
او كان هالكا فيصير مستوفياً دينه مرتين اه (قوله الا اذا كان له حل) لانه عاجز شرح مجمع أى عاجز حكماً  
بما يلحقه من الموتة ونقل الشلبي انه ان كان فى بلد الرهن يؤمر باحضاره مطلقاً والا فان لم يكن له حل وموتة  
فكذا وان كان له حل لا يؤمر وحل ط ما فى شرح الجمع عليه أقول هذا هو المتبادر من كلامهم لكن فيه نظر  
لان الواجب عليه التخلية لا النقل كما يأتى على انه يخالفه ما فى البرازية حيث قال ان لم يلحقه موتة فى الاحصار  
يؤمر به وان كان مما يلحقه موتة بأن كان فى موضع آخر لا يؤمر به اه وفى الذخيرة الاصل انه ان قدر على  
احضاره بلاموتة فللراهن ان يمنع عن القضاء وان لم يقدر اصلاً مع قيام الرهن او لم يقدر الا بموتة فلا  
ثم قال بعد كلام وان لقيه فى بلد الرهن والرهن جارية امر باحضاره القدر منه بلاموتة وتركنا القياس  
فيما يلحقه موتة فبقى ما عداه على أصل القياس اه ملخصاً فتأمل (قوله أو عند العدل) سيأتى متناقرياً  
(قوله ثم سلم المرتهن رهنه) فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن ما قضا لانه صار مستوفياً عند الهلاك بالقبض  
السابق فكأن الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده هداية وسيأتى آخر الرهن (قوله تحقيقاً للتسوية) أى  
فى تعيين حق كل قال فى الذخيرة لان المرتهن عين حق الراهن فيجب على الراهن تعيين حق المرتهن الا ان تعين  
الدراهم والذخائر لا يقع الا بالتسليم ليحصل التعيين اه فهو تعليل لوجوب تسليم الدين أولاً وأما على الاحضار  
فقد مررت فى قول الشارح لئلا يصير مستوفياً مرتين فانهم (قوله للرهن) متعلق بالعقد (قوله مع قيامه)  
أى قيام الرهن واحترزه عما اذا لم يقدر له لانه (قوله لم يؤمر به) أى كما اذا لم يقدر عليه الاجرة لم يلقه  
وهو مذكور فى الذخيرة أيضاً كما تقدمناه (قوله ولكن للراهن الخ) استدراك على قوله وان لم يحضره وقوله  
لم يؤمر به فهو تقييد لما قبله وعبارة المتن تقيده وانما أتى بذلك متابعة لعبارة الذخيرة والكفاية وغيرها فانهم  
(قوله ان يحلقه) أى على البتات لانه تحلف على الهلاك فى يده ذخيرة (قوله وكذا الحكم عند كل نجيم  
حل) أى لو كان الدين مقسطاً فحل قسط قال فى النهاية وكما يكلف المرتهن احضار الرهن لاستيفاء كل الدين  
يكلف لاستيفاء جميعه قد حل هذا اذا أتى الراهن هلاك الرهن وطلب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليظهر حاله  
فيأمر به ان كان فى بلد الرهن اما اذا لم يدع هلاكه فلا حاجة الى احضاره اذ لا فائدة فيه اه ملخصاً ومثله  
في كل يلقى ولا يخفى على العارضة الطرموسى بأن التقييد بقوله هذا اذا أتى الراهن هلاك الرهن الخ من عنده

وفى الاشياء والجواهر اباح الراهن  
للمرتهن اكل الثمار وسكنى الدار  
اولين الشاة المرهونة فاكلها لم  
يضمن وله منعه ثم افاد فى الاشياء  
انه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك  
وسيبي آخر الرهن (ماتت الشاة  
فى يد المرتهن قسم الدين على قيمة  
الشاة ولبنها الذى شربه حفظ  
الشاة يسقط وحظ اللبن يأخذه  
المرتهن فلو فعل) الانتفاع قبل  
اذنه (صار متدياً ولم يطل)  
الرهن (به واذا طلب) المرتهن  
(دينه امر باحضار دينه) لئلا  
يصير مستوفياً مرتين الا اذا كان  
له حل أو عند العدل لانه لم يأتمنه  
شرح مجمع (فان احضر سلم) له  
(كل دينه أولاً) سلم المرتهن  
(رهنه) تحقيقاً للتسوية (وان  
طلب) دينه (فى غير بلد العقد)  
للرهن (فكذلك) الحكم (ان لم يكن  
للرهن موتة وان كان) له حل لموتة  
(سلم دينه وان لم يحضره) لان  
الواجب عليه التسليم بمعنى  
التخلية لا النقل من مكان الى مكان  
ونقل القهستانى عن الذخيرة  
انه لو لم يقدر على احضاره اصلاً  
مع قيامه لم يؤمر به اه فليحفظ  
(و) لكن (للراهن ان يحلقه بالله  
ما هلك) وهذا كله اذا ادعى  
الراهن هلاكه أما اذا لم يدع فلا  
فائدة فى احضاره وكذا الحكم  
عند كل نجيم حل



لم يعزه الى احد وهو فاسد لان فيه ترك الاحتياط في القضاء بل بأمره القاضي باحضاره وان لم يدع الراهن الهلاك لتلاصق قاضيا بالاستيفاء مرتين الا ان يصدق الراهن على بقائه وأقره ابن وهبان فقال تتبع ما عندي من الكتب فلم أجدها القيد وعباراتهم تفيد صحة ما ذكره الطرسوسي والقياس يقتضي صحة ما في النهاية لان الاصل عدم الهلاك وطلب احضار المرهون حق الراهن فاذا لم يطلبه لا يجب على الحاكم جبر المرتهن عليه والتخلف على عدم الهلاك فيما لو كان للرهن حمل وموثة كالا امر بالاحضار على هذين القولين اه ملخصا من شرح الوهبانية لابن الشحنة ثم حذر ابن الشحنة المسألة واختار تفصيلا فيها وهو لزوم الاحضار مطلقا في مسألة قضاء الدين بتمامه للتعليل الماروا ما في قضاء نعيم منه فلا يلزم الابدعوى الراهن الهلاك لانه يدفع نعيم منه لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يجبر على احضار جميع الرهن لكن بدعوى الهلاك توجه الطلب فيلزم الاحضار ثم ان التخلف على هذا التفصيل اه ملخصا وقد أورد هذا التفصيل في نظمه الاتي قال الشربلاي وقد فهم السارح ان التقييد بطلب المدعى فيما اذا أراد وفاة نعيم فقط ولكنه غير مسلم لما علمته من كلام الزياهي الموافق لكلام النهاية اه وأقول وبالله استعين الذي يظهر لي ان الحق مع صاحب النهاية وان القيد للمسألين كلفهم الشربلاي فلا يلزم القاضي امر المرتهن بالاحضار الا اذا طلبه الراهن وادعى الهلاك لانه حقه يدل عليه انه في الذخيرة قيد التخلف على عدم الهلاك بطلب الراهن وتبعه القهستاني ومنه في غرر الافكار وفي البرازية وان ادعى أي الراهن هلاكه يخلف المرتهن على قيامه فاذا حلف أمر أي الراهن باداء الدين اه ولم يقيدوه بصورة وفاء الدين بتمامه أو وفاء نعيم منه وقد علمت مما مر استواء الامر بالاحضار والتخلف وجريان النزاع فيما لم يثبت كان المنقول انه لا يجب على القاضي تخليفه الا بطلب صاحب الحق فكذا لا يجب عليه الامر بالاحضار الا بطلب مطلقا هذا ما ظهر له في القاصر والله تعالى اعلم (قوله كما حذر ابن الشحنة) الذي حذر هو التفصيل كما علمته افاده ط (قوله ولا دفع الخ) أي لا يدفع الراهن الدين بتمامه ما لم يحضر المرتهن الرهن وان لم يدع الراهن الهلاك فان كان الهلاك الا ان يكون في غير بلد الرهن والحمل موثة فيسقط الدين وله تخلف المرتهن على عدم الهلاك وقوله كذا النجم أي لا يدفع نجيما حل ما لم يحضر المرتهن الرهن وان لم يدع الهلاك وحينئذ فحكم النجم والدين بتمامه سواء وهذا على غير ما في النهاية اما على ما فيها فينبغي ما فرق من حيث انه في النجم لا يؤمر المرتهن باحضار الرهن بدون دعوى المديون الهلاك واليه أشار بقوله وألا الى آخره عطفه على قوله كذا النجم والمنقضي بلا محذوف دل عليه مضمون الكلام قبله فان قوله ما لم يحضر الرهن يفيد انه يؤمر بالاحضار أي أو لا يؤمر المرتهن في صورة النجم بالاحضار الابدعوى الراهن الهلاك هذا تقرير النظم على ما فهمه ابن الشحنة من ارجاع التقييد بدعوى الهلاك في كلام النهاية الى مسألة النجم فقط وادعاء الفرق بينهما وقد منا ما فيه (قوله أو يكن الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن الشلبي من التفصيل ط قال السائحاني وأهنا بمعنى الا والفعل بعدها حقه النصب بأن مضمرة انه ورد الجزم بها ويصح عطفه على يحضر أي لا يدفع ما لم يكن الخ اه فالمدعى لا يدفع مدة لم يكن في غير مكان العقد أي بأن كان في مكان العقد لان نفي النفي اثبات لكن يعدم قوله والحل بعسر لانه اذا كان في مكان العقد لا يحتاج الى حل الا ان يقال يمكن ان نقله الى داره فيصير معنى البيت لا دفع اذا كان الرهن في بلدة العقد الا اذا حضر المرتهن ما لم يكن له حمل وموثة وعلى هذا فهو مخالف لما مر عن الشلبي مؤيد لما قد مناه عن البرازية والذخيرة لكنه بعيد فتأمل (قوله ولا يكلف مرتهن الخ) لانه لم يؤتمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدرته (قوله عند العدل) هو من يوضع عنده الرهن ويأتي له باب مخصوص (قوله بأمر الراهن متعلق بوضع (قوله لاذنه بذلك) أي بالبيع فصار كأنهما تفاسحا الرهن وصار الثمن رهنا ولم يسلم اليه بل وضعه على يد عدل وتمامه في الهداية وشروحها (قوله غنكين الراهن من يبعه) يعني لا يكلف تسليم الرهن لبيع بالدير لان عقد البيع لا قدرة للمرتهن على المنع منه شربلاية نعم يتوقف هذا البيع على اجازة المرتهن أو قضاء دينه ولا ينفسخ بفسخه في الاصح كما يأتي بيانه (قوله ولا يكلف من قضى الخ) من واقعة على المرتهن وقضى مبيع للمجهول وبعض نائب الفاعل أي بعض دينه الثابت له على الراهن وقوله أو أبرأ مبيع للمعلوم (قوله اعتبار الجبس المبيع) أي عند البائع فانه لا يلزمه تسليم بعضه بقبض بعض الثمن لكن لو رهنه عبدين وسمى لكل شيئا من الدين له قبض احدهما باطلا ما سئل

كما حذر ابن الشحنة وقال فلما ولا دفع ما لم يحضر الرهن أو يكن بغير مكان العقد والحمل بعسر كذا النجم ولا دون دعوى مدينه هلاكا وهذا في النهاية يذكر (ولا يكلف مرتهن) قد (طلب دينه) احضار رهن قد (وضع عند العدل بأمر الراهن ولا) احضار (ثمن رهن بآمر المرتهن بأمره) أي بأمر الراهن (حتى يقبضه) لاذنه بذلك (و) حينئذ (اذا قبضه) أي الثمن (يكلف احضاره) لقيام البديل مقام المبدل (ولا) يكلف (مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من بيعه ليقضى دينه) بئنه لان حكم الرهن الجبس الدائم حتى يقبض دينه (ولا) يكلف (من قضى بعض دينه) أو أبرأ بعضه (تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين) أو يبرئها اعتبارا بجلبس المبيع



(ويجب) على المرتن (ان يحفظه بنفسه وعياله) كما في الوديعه (وضمن ان يحفظ بغيرهم) كما مر ٣١٧

بخلاف البيع كما سذكره في الباب الا ترى (قوله وعياله) المعتبر في كون الشخص عياله ان يساكنه سواء كان في نفقه أم لا كالزوجة والولد والخدم الذين في عياله والزوج والاجير الخاص مشاهرة او مسانحة لا مباوطة ويجرى مجرى العيال شريك المساواة والعنان ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما في عياله اه  
غير الافكار (قوله وضمن الخ) مفعوله قوله الا ترى كل قيمته فهو ضمان الفص لا ضمان الرهن والمراد انه يضمن به هذه الاشياء اذا هلك بسببها وكل فعل يغرم به المودع يغرم به المرتن وما لا فلا الا ان الوديعه لا تضمن بالتلف كمن في جامع الفصولين وفيه لو خالف ثم عاد فهو رهن على حاله فلا وادعى الوفاق وكذبه راحته صدق راحته لانه اقرب سبب الضمان (تنبيه) لومات المرتن مجعلا يضمن كما في الخيرية وغيرها (قوله وتعيده) عطف عام على خاص أي كالقراءة والبيع والبسر والركوب والسكنى بلا اذن قهستاني (قوله كل قيمته) أي بالغة ما بلغت لانه صار غاصبا اتقاني وفي الهداية لان الزيادة على مقدار الدين امانة والا مانات تضمن بالتعدي (قوله فيسقط الدين بقدره) أي يسقط الدين جميعه حاله كونه بقدر ما ضمن والارجع كل منهما على صاحبه بما فضل وكان الاولى حذف ذلك لان فيه تفصيلا يأتي في المتفرقا (قوله على ما اختاره الرضى) أقول الذي في البرازية وغيرها انه اختاره السرخسي وكان ما هنا من تحريف النسخ اذ لم يشهر هذا الاسم على أحد من ائمتنا فيما علم تأمل (قوله لكن قد منا في الخطر من البرجندی هنا) أي عن شرح البرجندی في هذا المحل وهو كتاب الرهن ثم ان الذي قدمه في الخطر لم يعزه الى البرجندی ثم عزاه اليه في الدر المنثور حيث قال كذا نقله البرجندی في الرهن عن كشف البرزوي اه وفي بعض النسخ بدل لفظ قد منا لفظ فيها فقال ط أي في المين (قوله انه) أي ان جعله في المين (قوله قلب ولكن الخ) هذا معني ما قدمه في الخطر ان ذلك الشعار كان وبان وقد مناهنا ان الحق التسوية بين المين والبسار لثبوت كل منهما عن سيد الاخبار صلى الله عليه وسلم ثم ان هذا استدراك على الاستدراك فهو تايد لما في المتن من التسوية بينهما بناء على انه يلبس في كل منهما فهو استعمال لا حفظ فلذا يضمن وعلى هذا فقولنا فينبغي الخ لا حاجة اليه لانه عين ما في المتن وهو المصرح به في الهداية وغيرها فلا حاجة الى اثباته بالبحث والقياس الذي لسننا اخلاله (قوله لا يجعل الخ) عطف على قول المصنف يجعل خاتم الرهن في خنصره أي لا يضمن بجهله في غير الخنصر والا صل في هذا ان المرتن مأذون بالحفظ دون الاستعمال فجعل الخاتم في الخنصر استعمال موجب للضمان وفي غيرها حفظ لا لبس لانه لا يقصد في العادة فلا يضمن وكذلك الطليسان ان لبسه كما تلبس الطيالة ضمن لانه استعمال والا كان وضعه على عاتقه فلا لانه حفظ ثم المراد بعدم الضمان فيما بعد حفظا لا استعمالا لانه لا يضمن ضمان الفص لانه لا يضمن أصلا لانه ممنون بالاقل من قيمته ومن الدين كما صرح به في شرح الطحاوي اتقاني ملخصا (قوله فان الضمان الخ) كذا في الهداية والتبيين وظاهر لزوم الضمان وان لم يكن المرتن من الضمان مع انهم في لبس الخاتم اعتبروا حال المرتن نفسه والظاهر ان المراد هنا ما اذا كان منهم دليل قول قاضي خان وغيره وفي السيفين اذا كان المرتن يتقيد بسيفين لانه استعمال اه فقد نظر الى حال المرتن كما في الخاتم ويجعل ما هنا عليه تدفع المناقاة فانهم (قوله لا الثلاثة) فيكون حفظا لا استعمالا فلا يضمن (قوله وفي لبس خاتمه الخ) وكذا الورنه خاتمين فلبس خاتم فوق خاتم ز يلى (قوله يرجع الى العادة) أي عادة المرتن وان خانت عادة غيره كما يؤخذ مما بعده (قوله ثم ان قضى بها الخ) تفصيل وبيان لما اجله سابقا (قوله أي بالقيمة المذكورة) أي في قوله كل قيمته (قوله من جنس الدين) والدرهم والمدينان جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح الجوى ابو السعود قال طوبه صرح في المعدن مكي اه (قوله وطالب المرتن الراهن بالفضل) أي بما زاد من الدين على ما ضمنه ولو الدين اقل طالب الراهن المرتن بالفضل فلو قال كما قال الزياهي وطالب كل واحد منهما صاحبه بالفضل لكان اشمل (قوله وحافظه) عطف على يت (قوله ونفقة الرهن) كما كاه ومشر به وكسوة الرقيق واجرة غلر ولد الرهن وسقى البستان وكرى النهر وتلقح نخيله وجذاذمو والقيام بمصالحه هداية (فرع) باع عبدا برغيف بعينه فلم يتقابض حتى أكل العبد للرغيف صار البائع مستوفيا للثمن بخلاف مالورهن دابة بقضير شعير فأكلته لا يصير المرتن مستوفيا للدين والفرق ان النفقة في الاول على البائع وفي الثاني على الراهن جوهره ملخصا (قوله وانخراج والعشر) بالرفع عطفا على اجرة وفي البرازية أخذ السلطان الخراج والعشر من المرتن

فيها (و) ضمن (بإيداعه) واعارته واجارته واستخدامه (وتعديده كل قيمته) فيسقط الدين بقدره (وكذا) يضمن كل قيمته (يجعل خاتم الرهن في خنصره) سواء جعل قصه لبطن كفه او لا وبه يفتي برجندی (البسرى او البقي) على ما اختاره الرضى لكان قد منا في الخطر من البرجندی هنا انه شعار الروافض وانه يجب التميز عنه فتنبه قات ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الاتية فليجوز لا يجعله في اصبع اخرى الا اذا كان المرتن امرأة فتضمن لان النساء يلبسن كذلك فيكون استعمالا لا حفظا ابن كمال معزى الزيلعي (و) مثله (تقليد سبق الرهن لا الثلاثة) فان الضمان يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة (و) في لبس خاتمه أي خاتم الرهن (فوق آخر يرجع الى العادة) فان كان ممن يجعل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم ان قضى بها) أي بالقيمة المذكورة (من جنس الدين) يلتقيان قصاصا بمجرده أي بمجرد القضاء بالقيمة (اذا كان الدين حالا وطالب المرتن الراهن بالفضل ان كان) غنة فضل (وان) كان الدين مؤجلا يضمن المرتن قيمته وتكون رهنا عنده فلذا اجل الاجل أخذ مبدئيه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه (لانه بدل الرهن فاخذ حكمه) واجرة يت حفظه وحافظه (وماوى القم) على المرتن واجرة راحته (لوحيا كما) (ونفقة الرهن والخراج) والعشر (على الراهن)



والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه  
لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى  
الراهن لانه ملكه وكل ما كان  
لحفظه فعلى المرتهن لان حبه له  
واعلم انه لا يلزم شيء منه لو اشترط  
على الراهن قهستاني عن  
الذخيرة (وأما مؤنة رده) فجعل  
ابق (أورد جزء منه) كداواة جريح  
(الى يده) أى الى يد المرتهن  
(فتقسم على المضمون والامانة  
فالمضمون على المرتهن والامانة  
مضمونة على الراهن) لو قيمته أكثر  
من الدين والافعلى المرتهن وكذا  
معالجة امراض وقروح وفداء  
جناية (وكل ما واجب على  
احدهما فاداه الآخر كان متبرعا  
الآن بأمره القاضي به ويجعله  
دينا على الآخر) فحينئذ يرجع  
عليه ويجوز أمر القاضي بلا  
تصريح بجعله ديناً عليه لا يرجع  
كفى الملتقط وعن الامام لا يرجع  
لوصاحبه حاضر اطلاقاً خلافاً  
للثاني وهي فرع مسألة الجرح زيلعي  
(قال الراهن الرهن غير هذا وقال  
المرتهن بل هذا هو الذى رهنته  
صدي فالقول للمرتهن) لانه  
القابض بخلاف مالو ادعى  
المرتهن رده على الراهن بعد قبضه  
فان القول للراهن لانه المنكر فان  
برهنا للراهن أيضاً ويسقط الدين  
لأثباته الزيادة ولو قبل قبضه  
فالقول للمرتهن لانكاره دخوله  
في ضمانه وان برهنا للراهن لأثباته  
الضمان برأيه

لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان اكره فقد ظلمه السلطان والمطلوب لا يرجع الاعلى النظام اه  
(قوله فعلى الراهن) سواء كان في الرهن فضل او لاهداية (قوله لانه ملكه) فعليه كفايته ومؤنته (قوله شيء  
منه) أى مما يجب على المرتهن وفي الجوهره لو شرط الراهن للمرتهن اجرة على حفظ الرهن لا يستحق شيئاً لان  
الحفظ واجب عليه بخلاف الوديعة لان الحفظ غير واجب على المودع اه (قوله كداواة جريح) أى مداواة  
عضو جريح او عين ايضت ونحو ذلك مما يذكره (قوله على المضمون) أى ما دخل في ضمان المرتهن والامانة  
خلافه (قوله والافعلى المرتهن) أى فقط لانه يحتاج الى اعادة يد الاستيفاء التي كانت له (قوله وكذا)  
أى ينقسم على المضمون والامانة كما في الهداية وغيرها وفي البرازية وعن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن  
وذكر القدوري ان ما كان من حصة الامانة فعلى الراهن ومن المشايخ من قال عن الدواء على المرتهن انما يلزم  
ان لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على المرتهن بكل حال واطلاق محمد يدل عليه  
اه (قوله كان متبرعا) لانه غير مضطر فيه لانه ~~يكنه~~ ~~الرفع~~ الى القاضي (قوله فحينئذ يرجع عليه)  
فلو كان الاثر هو الراهن يرجع المرتهن عليه سواء كان المرهون قائماً او لا ولا يكون رهناً بالنفقة فليس له الحبس  
بذلك وهو قول الامام برأيه (قوله لا يرجع) وعليه اكثر المشايخ لان هذا الامر ليس للالزام بل للنظر  
وهو متردد بين الامر بحسبة اوليكون ديناً والادنى اولى ما لم ينص على الاعلى كما في الذخيرة بقى ما اذا لم يكن  
في البلدة قاض او كان من قضاة البلور قال العلامة المقدسي لا يصديق المرتهن على النفقة الا بينة اه يعنى  
لا يصديق على انه انفق ليرجع الا بينة على الرجوع على ما يظهر من ما تنص على (قوله وعن الامام الخ) افاد  
بحكاية الخلاف في الحاضر ان ما في المتن مفروض في الغائب (قوله مطلقاً) أى وان كان بأمر القاضي  
لانه يمكنه أن يرفع الى القاضي فيما مر صاحبه بذلك اه ح (قوله خلافاً للثاني) حيث قال يرجع حاضراً  
وغائباً كما في الذخيرة لكن في الغاية انه لو كان حاضراً وأبى عن الاتفاق فأمر القاضي به وجع عليه وبه يقتضى  
اه قهستاني فالنقطة به قول الثاني وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو ظاهر اطلاق المتن (قوله  
وهي فرع مسألة الجرح) لان القاضي لا يلى على الحاضر ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لصار مجبوراً  
عليه وهو لا يملك مجره عنده وعند أبي يوسف يملك فينفذ امره عليه زيلعي (قوله بخلاف مالو ادعى المرتهن رده  
الخ) أى وانه هلك بعد الدواعى عليه الراهن انه هلك عند المرتهن (قوله لانه المنكر) لانهما اتفقا على  
دخوله في الضمان والمرتهن يدعى البراءة والراهن ينكرها فكان القول بقوله بدائع (قوله ويسقط الدين)  
أى جهلا كما في الكلام فيه ط (قوله لأثباته الزيادة) علة لقوله فللراهن أيضاً اه ط وعبارة البدائع  
ولو اقاما البينة فالبينة بينه أيضاً لانها ثبتت استيفاء الدين وبينه المرتهن تنق ذلك فالثبته اولى اه وهي  
تفيد قبول بينة المرتهن اذا انفردت شربلاى (قوله ولو قبل قبضه) الاولى أن يقول ولو في هلاكه قبل  
قبضه أى لو اختلفا في هلاك الرهن فزعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه وقال الراهن بعد القبض ط  
(قوله برأيه) عبارته زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض  
وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعى عليه الرد العارض وهو ينكر فان برهنا للراهن أيضاً ويسقط الدين  
لأثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان  
برهنا للراهن لأثباته الضمان اه وهي عبارة واضحة لا غبار عليها ط (تبينه) قد ظهر من هذا ان المسألة  
مفروضة في دعوى الهلاك والاختلاف في زمنه هل هو قبل الرد او بعده وهي المذكورة في عاثة الكتب أما  
اذا كان الاختلاف في دعوى الرد من غير ذكر الهلاك فقد ألق فيه الشربلاى رسالة سماها الاقناع  
في الراهن والمرتهن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب الحكم فيها فقال قد يجب  
بأن القول للراهن بينه نصر عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف  
لانه منكر اه قال لكن قد يحمل على ما اذا اختلفا في الرد والهلاك لان سياق كلام المعراج في الاختلاف  
في الهلاك وقد صرح حوا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتهن وانه امانة في يده وبأن ~~كل~~ ~~امير~~ ادعى ابطال  
الامانة الى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته فن ادعى استثناء المرتهن من هذه الكلية فعليه  
البيان ويعارض كلام المعراج بمالو ادعى المرتهن هلاك الرهن عنده وانكره الراهن فان القول للمرتهن بينه



لأنه أمين كالمودع والمستعير مع ان الراهن منكر ثم قال وعلى ما في المعراج هل يسقط قدر الدين ولا يضمن  
 الرائد أو لا ضمان أصلاً نظر الامانة واقرار الراهن بعدم قضاء الدين أو يضمن كل القيمة فليتنق الله تعالى الحاكم  
 والمفتي وليتظرننا في ذلك اهـ ملخصاً أقول لكن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات لأنه مضمون  
 بالدين فكيف يصدق في الرد أو ما عارض به كلام المعراج فلا يحكي عدم وروده لأن الضمير في عنده ان كان  
 للمرتهن فلا معنى لكون القول له لأن الدين يسقط به لالة الرهن عند المرتهن فلا معارضة لأنه لم يتف الضمان  
 عن نفسه وفي دعواه الرديني الضمان عن نفسه وان كان الضمير للراهن فانما يكون القول للمرتهن بيمينه اذا  
 ادعى الهلاك قبل القبض لا بعده كما مر عن البرازية والفرق بينه وبين دعوى مجرد الرد بعد القبض أظهر من  
 أن يحكي ورأيت في فتاوى قارئ الهداية مانعه مسئلة عن المرتهن اذا ادعى رد العين المرهونة وكذبه الراهن  
 هل القول قوله اجاب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لأن هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن  
 مع يمينه في عدم رده اليه اهـ ومثله في فتاوى ابن السلي وفتاوى ابن نجيم وهو عين ما في المعراج فلزم اتباع  
 المنقول كيف وهو المعقول ومقتضى عدم قبول قوله ضمانه الجميع لكن ينبغي أن يقال ان ذلك كله فيما اذا  
 كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائداً لا يضمن الزيادة لتحصها امانة غير مضمونة فيكون القول  
 قوله فيها سواء ادعى مجرد الرد أو مع الهلاك هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم وهذا التحرير من خواص كتابنا  
 هذا والله تعالى الحمد (قوله اذا كان الطريق آمناً) أي ولم يقيد بالمصر أو ما اذا قيده لا يملكه وتعممه في  
 ط (قوله وكذا الانتقال عن البلد) أي الانتقال عن بلد السكنى في بلد آخر تأمل (قوله وكذا العدل)  
 أي كالمرتهن فيما ذكر (قوله على خلاف ما في فتاوى القاضيين) أي قاضي خان والقاضي ظهير الدين  
 حيث قال لا ليس للمرتهن أن يسافر بالرهن وزاد الاول وهذا عند الصاحين (قوله ولعل ما في العدة) سببه  
 الى هذا التوفيق صاحب جامع الفصولين واعترضه الرملي بأنه لا حاجة الى التوفيق فان ما في قاضي خان  
 صريح في انه قولهما (قوله اذا ادعى الرهن) عني عليه الخبر أي خفي مجاز من عني البصر مغرب قال ط  
 لم أوقف على ضبطه وقد قرئ قوله تعالى فعصيت عليكم بالتخفيف والتشديد والمراد اذا خفي حاله ولم تدرك قيمته وقد  
 اتفقاء على هلاكه اهـ (قوله فهو عافيه) الباء للمقابلة والماء وضمة سعدى (قوله ضمن بمافي من الدين)  
 فيسقط الدين عن الراهن وهذا اذا لم يعلم انه اقل فان علم واشتبهت قيمته براجع حكمه ط (قوله وكذا  
 ذكره المصنف) وكذا في الهداية والعناية وقال في النهاية كذا في المبسوط حاكياً هذا التأويل عن الفقيه  
 أبي جعفر اهـ والله تعالى أعلم

\*(باب ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز)\*

(قوله لا يصح رهن مشاع) أي الا اذا كان عبداً بينهم رهناء عند رجل بدين له على كل واحد منهما رهناً واحداً  
 فلورهن كل نصيبه من العبد لم يجز كما في القهستاني عن الذخيرة والا اذا ثبت الشيوع فيه ضرورة كما يأتي آخر  
 السوادة (قوله مطلقاً) يفسره ما بعده وانما لم يجز لان موجب الرهن الحبس الدائم وفي المشاع بقوت الدوام  
 لأنه لا بد من المهيأة فيصير كانه قال رهنك يوم مادون يوم وتعممه في الهداية (قوله مشارنا) كنصف دار  
 أو عبد (قوله أو طارنا) كان يرهن الجميع ثم يتفاضل في البعض أو يأذن الراهن للعدل أن يبيع الرهن كيف  
 شاء فباع نصفه اهـ منح وفي رواية عن أبي يوسف ان الطارئ لا يضر والصحيح الاول كما في النهاية والدرر وسيد  
 الشارح آخر الرهن لو استحق كله أو بعضه (قوله من شريك أو غيره) لأن الشريك يمسكه يوم رهنه ويوما  
 يستخدمه فيصير كأنه رهن يوم مادون يوم وأما اجارة المشاع فأنما جازت عنده من الشريك دون غيره لأن  
 المستأجر لا يتمكن من استيفاء ما اقتضاء العقد الا بالمهاياة وهذا المعنى لا يوجد في الشريك افاده الاتفاق أي  
 لأن الشريك ينتفع به بلامهاياة في المدة كلها بحكم العقد والمالك بخلاف غيره (قوله يقسم اولا) بخلاف  
 الهبة لأن المانع فيها غرامة القسمة أي اجرة القسام وهي فيما يحتمل القسمة لا فيما لا يحتملها معراج (قوله  
 والصحيح انه فاسد) وقيل باطل لا يتعلق به الضمان وليس بصحيح لأن الباطل منه ما لم يكن مالا او لم يكن المقابل به  
 مضموناً وما نحن فيه ليس كذلك بناء على ان القبض شرط تمام العقد لا شرط جوازه اهـ عناية وسباني آخر

(يجوز له السفر به) بالرهن (اذا

كان الطريق آمناً) كما في الوديعة

(وان كان له حمل وموثة) وكذا

الانتقال عن البلد وكذا العدل

الذي الرهن في يده كما في العارية

معز بالعدة على خلاف ما في

فتاوى القاضيين ولعل ما في

العدة قول الامام وما في الفتاوى

قولهما كما يفيد كلام القنية

(فائدة) في الحديث اذا ادعى الرهن

فهو عافيه قالوا معناه اذا اشتبهت

قيمه بعد هلكه بان قال كل لا ادري

كم كانت قيمته ضمن بمافي من

الدين لذا ذكره المصنف اول

الباب

(باب ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز)

(لا يصح رهن مشاع) لعدم كونه

مميزاً كما مر (مطلقاً) مقارنة اوطارنا

من شريك أو غيره يقسم اولاً ثم

الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض

وجوز الشافعي



الرهن وسياق أيضا هناك أن كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن القاسد لكنه مقيد بما إذا كان الرهن سابقا على الدين ويأتي بيانه أن شاء الله تعالى (قوله ما قبل البيع قبل الرهن) أي كل ما صح بيعه صح رهنه (قوله والمشغول) أي بحق الراهن كما قيده الشارح أول الرهن احترازا عن المشغول بملك غير الراهن فلا يمنع كافي حاشية المحوى عن العمادية أقول وكذا يمنع المشغول بالراهن نفسه لما في الهداية وينع التسلیم كون الراهن أو متاعه في الدار المرهونة اه قال في المعراج فاذا خرج منها يحتاج إلى تسليم جديد لأنه شاغل لها كسفلها بالمتاع وكذا امتناعه في الوعاء المرهون يمنع التسليم والحيلة أن يودع أولا ما فيه عند المرتهن ثم يسلمه ما رهن اه (قوله والمتصل بغيره) صفة لموصوف محذوف أي والشاغل المتصل بغيره كالبناء وحده أو الثقل أو الثريدون الأرض أو الشجر كما سيذكره واحتريه عن الشاغل المنفصل كالورهن ما في الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فانه يجوز كذا في الهداية والحاشية فانهم أرادوا بالتصل التابع لما في الهداية من سرجا على دابة أو لحما في رأسها ودفع الدابة مع السرج واللحام لا يكون رهننا حتى ينزعه منها ثم يسلمه اليه لأنه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للتخليل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر اه يعني لورهن دابة عليها سرج أو لحما يدخل في الرهن معراج وبهذا ظهر أن تقييده المتصل فيما سرق وفيما يأتي بقوله خلقه غير ظاهر فتدبر (قوله والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده) كما إذا قال لعبده ان دخلت هذه الدار فأنت حر فانه يصح بيعه لارهنه ولعله لان حكم الرهن الحبس الدائم إلى الاستيفاء وحبس مثل هذا لا يدوم لأنه قديد خل الدار فيعتق فلا يمكن منه الاستيفاء اه ط أقول وما ذكره الشارح نقله البيهقي عن شرح الاقطع ثم نقل عن روضة القضاة لوعلق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا للشافعي اه تأمل (قوله غير المدبر) شمل المطلق والمقيد جوى أي فكل منهما لا يجوز رهنه وفيه نظر فقد ذكر الشارح في بابه ان المقيد يباع ويوهب ويرهن وصرح به ايضا هناك الباقي في شرح الملتقى وهو من علق عتقه بموت سيده لا مطلقا بل على صفة خاصة كان مت من مرضى هذا وفي سفرى أو فحوى وليتظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت على ما ذكره حيث لم يجوز رهنه وبين المدبر المقيد حيث جاز (قوله فيجوز بيعها لارهنها) أي الاربعة المذكورة غير المدبر فان المطلق لا يجوز بيعه ولا رهنه والمقيد يجوز ان فيه (قوله وفيها) أي في الاشياء من الفئ الخماس في الحبل والمسألة مذكورة في حيل الوالدية آخر الكتاب (قوله أن يبيع منه) أي من المرتهن بثمن قدر الدين الذي يريد الرهن به (قوله ثم يفسخ البيع) أي بحكم الخيار (قوله قال المصنف) أي في المنع آخر هذا الباب ونصه قلت وعندي في صحة هذه الحيلة نظر ظاهر لما تقر ما بقا من أن الصحيح أن الشيوخ الطائري مفسد كالمقارن ويمكن أن تكون مفرعة على القول المقابل للصحيح وهو أن الشيوخ الطائري غير مفسد وفيه نظر اه والظاهر انه أراد بالنظر الثاني ما ذكره الشارح بعد فافهم (قوله اما أن يبقى في ملكه) أي ملك البائع فيما إذا كان الخيار له لان خياره يمنع من خروج المبيع عن ملكه فيكون رهنه النصف في مدة الخيار رهنه البعض ملكه وهو رهن المشاع ابتداء فافهم (قوله أو يعود للملك) أي البائع فيما إذا كان الخيار للمشتري لان المبيع يخرج به عن ملك البائع ولا يملكه المشتري عنده ويملكه عنده ما فاعلى قولهما يكون رهن المشاع ابتداء من الشريك سواء فسخ البيع أو أجازته وعلى قوله ان أجازته دخل في ملكه والاعاد إلى ملك البائع وعلى كل فرهنه النصف في مدة الخيار يكون رهن مشاع ابتداء من الاجنبي وكان ينبغي للشارح أن يزيد أو يدخل في ملك المشتري بعد قوله أو يعود للملك (قوله كما بسطه في تنوير البصائر) أي للشرف الغزى عنى الاشياء وحاصله مع الايضاح ما قدمناه (قوله فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن) فان اصابها عيب ذهب من الدين بحسابه منع عن حيل الخصاص وحاصله ان هذا ليس رهننا حقيقة لا يحصل ولا فاسدا اذ لم يوجد عقده وانما هو بمنزلة لان له حبس الدار حتى يقبض الثمن كما إذا فسخ الاجارة فانه حبس الما جور حتى يقبض الاجرة ولما كان له في ذلك الحبس منفعة كان المحبوس مضمونا عليه بقيته اذا هلك بخلاف الامانات فانها لا تضمن الا بالاستئمان لا بخلاف الرهن الحقيقي فانه مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فقد ظهر عما قرناه وجه قوله بمنزلة الرهن أي بمنزلة من حيث ثبوت حق الحبس فقط لا من حيث انه يضمن كضمان الرهن والدليل على ذلك وعلى انه ليس كسائر الامانات ما في خيارات جامع الفصولين باع ارضا بغير ارضها بصفة البائع في المدة تبقى الارض

وفي الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمطلق عتقه بشرط قبل وجوده غير المدبر فيجوز بيعها لارهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعف في الشيوخ الطائري قلت بل ولا عليه لانه بالخيار لا يخلوا ما أن يبقى في ملكه أو يعود للملك وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسطه في تنوير البصائر فتنبه قلت والحيلة العجيبة ما في حيل منية المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم يتقضى البيع بحكم الخيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر



مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها بمن دفعه الى البائع اه وعليه فلو هلكت وقيمتها مثل الثمن الذي قبضه  
البائع سقط ولو اقل سقط منه بحسبه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله وفيها الخ) تأمله مع المسألة الآتية في المتن  
آخر هذا الباب (قوله ليس باولى) أى بكونه رهنا (قوله او بناء) كعمارة قاعة في ارض وقف كما يقتضيه  
في الحامدية او في ارض سلطانية كما في التاترخانية (قوله بدونها) أى بدون الارض (قوله كرهن الشجر  
لا الثمر) أى كرهن الشجر بمواضعها او تبعها للارض مع التنصيص على نفي الثمر ليكون الفساد من هذه الجهة  
فلو لم ينص دخل الثمر تبعاً لغيره للعقد بخلاف البيع لان بيعه بدون الثمر جائز ولا ضرورة الى ادخاله من غير ذكر  
وبخلاف المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكر لانه ليس بتابع بوجه وكذا يدخل الزرع  
والرطوبة والبناء والغرس في رهن الارض والدار والقربة لما ذكرنا كما في الهداية (قوله خلقة) المناسب حذفه  
كما فعل في الهداية وغيره ليشمل البناء والسرج والتبام كما قد سناه (قوله وعن الامام الخ) لان الشجر اسم  
للنابت فيكون استثناءه للاستثناء لا لثبوتها بمواضعها بخلاف رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للمبنى فيصير رهنا  
جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن هداية (قوله لانه اتصال مجاورة) هـ لانه لجواز رهن الشجر بمواضعها  
أى لان اتصال الشجر بمواضعها القائمة فيها يباقي الارض اتصال مجاورة لا اتصال تبعية كالبناء وسرج الدابة  
ولا اتصال خلقة كالثمر فهو كرهن متاع في وعاء فلا يضر (قوله صح في العرصة) أى والسقف والحيطان  
الخاصة كما في القنية (قوله لكونه تبعاً) مخالف لما قد سناه عن الهداية في رهن السرج على الدابة من انه  
لا يجوز حتى ينزعه لانه من توابعها فتأمل (قوله ولا رهن الخ) لانه لا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم  
المالية في الخبز وقيام المانع في الباقي هداية (قوله والمدبر) أى المطلق كما قد سناه وهو مستفاد من التعليل  
المذكور (قوله ولا بالامانات) أى لا يصح أخذ الرهن بها لان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان  
مثلياً وقيمته ان كان قيمياً فالامانة ان هلكت فلا شيء في مقابلتها وان استهلكت لا تبقى امانة بل تكون مقصوبة  
سوى (قوله كوديعة وامانة) الا صوب وعارية وكذا مال مضاربة وشركة كما في الهداية ومتر في باب التدبير  
ان شرط واقف الكتب أن لا يخرج الابرهن شرط باطل لانه امانة فاذا هلك لم يجب شيء وذكر في الاشياء  
في بحث الدين ان وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى اللغوي غير بعيد (قوله ولا بالدرك) بالتحريك  
(قوله خوف استحقاق المبيع) تفسير لحاصل المعنى لان الرهن انما هو بالثمن وذلك بأن يخاف المشتري  
استحقاق المبيع فيأخذ من البائع رهناً بالثمن (قوله فالرهن به باطل) فيكون امانة كما يأتي (قوله بخلاف  
الكفالة) أى بالدرك فانما جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل الوجوب لان ضمان الدرك هو  
الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضافاً الى حال وجوب الدين لان الاستيفاء معاوضة وضافة التملك  
الى المستقبل لا تجوز اما الكفالة فهي لالتزام المطالبة لا لالتزام أصل الدين ولذا لو كفل بما يذوب له على فلان  
يجوز ولو برهن به لا يجوز كفاية ملصقا (قوله كما مر) اي في كتاب الكفالة (قوله أى بغير مثل او قيمة) لانهما  
بمنزلة العين كما يأتي بيانه (قوله مثل المبيع) بأن اشترى عينا ولم يقبضها ثم اخذها رهناً من البائع فالرهن  
باطل لانه لا يجب على البائع بهلاك المبيع شيء يستوفي من الرهن وانما يبطل المبيع ويسقط الثمن وتماه  
في الكفاية وغاية البيان والجوهرة والزليعى هذا وفي القهس تاني وقال شيخ الاسلام انه قاسد لان الرهن مال  
والمبيع متقوم والقاسد يلحق بالصميم في الاحكام كما في الكرمانى وذكر في المبسوط انه جائز فيضمن بالاقول من  
قيمتهم ومن قيمة العين وبه أخذ الفقيه أبو سعيد البردعي وأبو الليث وعليه الفتوى كما في الكرمانى وغيره اه  
(قوله ولا بالكفالة بالنفس) كان كفل زيد بنفس عمر وعلى انه ان لم يواف به الى سنة فعليه الالف الذي عليه  
ثم اعطاه عمر وبالمال رهناً الى سنة فهو باطل لانه لم يجب المال على عمر وبعد وكذا لو قال ان مات عمرو ولم يولد  
فهو على ثم اعطاه عمر ورهناً لم يجز وتماه في المنع عن الحمانية (قوله ولا بالقصاص) لتعذر استيفائه من  
المرهون (قوله بخلاف الجناية خطأ) وبخلاف الدية وجراحة لا يستطيع فيها القصاص قضى بارشها  
فلما أخذ به رهناً جاز اه درستنى (قوله ولا بالشفعة) أى لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب  
عليه تسليم المبيع من اجل الشفعة لان المبيع غير مضمون عليه ط (قوله وباجرة الناحية والمغنية لبطلان  
الاجارة فلم يكن الرهن مضموناً اذ لا يقابله شيء مضمون (قوله وبالعبد الجاني او المديون) لانه غير مضمون

وفيها الشيوخ الثابت ضرورة  
لا يضر لما في الوالدية ولو جاء  
ثوبين وقال خذا احدهما رهنا  
والاخر بضاعة عندك فان نصف  
كل منهما يصير رهنا بالدين لان  
احدهما ليس باولى من الاخر  
فيشيع الرهن فيهما بالضرورة  
فلا يضر (و) لا رهن (ثمرة على  
تخل دونه و) لا (زرع ارض او تفل)  
او بناء (بدونها وكذا عكسها)  
كرهن الشجر لا الثمر والارض  
لا التفل والاصل ان المرهون متى  
اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز  
لامتناع قبض المرهون وحده  
درر وعن الامام جواز رهن  
الارض بلا شجر ولورهن الشجر  
بمواضعها والدار بما فيها جاز  
ملتقى لانه اتصال مجاورة وفي  
القنية رهن دارا والحيطان  
مشتركة بينه وبين الجيران صح في  
العرصة ولا يضر اتصال السقف  
بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً  
(و) لا (رهن الخبز والمدبر والمكاتب  
وام الولد) والوقف ثم لما ذكرنا  
لا يجوز رهنه ذكرنا لا يجوز الرهن  
به فقال (و) لا (بالامانات)  
كوديعة وامانة (و) لا (بالدرك)  
خوف استحقاق المبيع فالرهن  
به باطل بخلاف الكفالة كما مر  
(و) لا بعين مضمونة بغيرها أى بغير  
مثل او قيمة مثل (المبيع في يد  
البائع) فانه مضمون بالثمن فاذا  
هلك ذهب بالثمن (و) لا (بالكفالة  
بالنفس و) لا (بالقصاص مطلقاً)  
في نفس ومادونها (بخلاف  
الجناية خطأ) لا مكان استيفاء  
الارش من الرهن (و) لا (بالشفعة  
وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد  
الجاني او المديون) واذا لم يصح  
الرهن في هذه الصور فلا رهن  
أخذه



فلو هلك عند المرتين قبل الطلب  
هلك مجازا اذ لا حكم للبطل فبق  
القبض باذن المالك صدر الشريعة  
وابن كمال (و) لا (رهن خروا رهنها  
من مسلم او ذمي للمسلم) أي  
لا يجوز للمسلم أن يرهن خروا رهنها  
من مسلم او ذمي (ولا يضمن له)  
أي للمسلم (مرتها) حال كونه  
(ذمتيا وفي عكسه الضمان)  
لتقومها عندهم لا عندنا (وصح)  
الرهن (يعين مضمونة بنفسها) أي  
بالمثل أو بالقيمة (كالغصوب وبديل  
الخلع والمهر وبديل الصلح عن عمد)  
اعلم ان الاعيان ثلاثة عين  
غير مضمونة أصلا كالامانات  
وعين غير مضمونة ولكنها تشبه  
المضمونة كببيع في يد البائع وعين  
مضمونة بنفسها كالغصوب  
ونحوه ونحوه في الدرر (و) صح  
(بالدين ولو موعود بأن رهين  
ليقرضه كذا) كالف مثلا فلو دفع  
له البعض وامتنع لا جبر اشباه  
(فاذا هلك) هذا الرهن (في يد  
المرتين كان مضمونا عليه بما وعد)  
من الدين فيسلم الا للرفاه  
جبرا (اذا كان الدين مساويا  
للقيمة او اقل) أما اذا كان أكثر فهو  
مضمون بالقيمة (هذا اذا سمى قدر  
الدين فان لم يسمه بأن رهنه على أن  
يعطيه شيئا فذلك في يده هل يضمن  
خلاف بين الامامين مذكور في  
البرازية وغيرها والاصح انه غير  
مضمون وقد تقدم ان المقبوض  
على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار  
غير مضمون في الاصح (و) صح  
(برأس مال السلم وثن الصرف  
والمسلم فيه فان هلك) الرهن (في  
المجلس) ثم الصرف والسلم (صار)  
المرتين (مستوفيا) حكما خلافا  
لثلاثة (وان افترقا قبل تقدي هلاك

على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه شيء من (قوله قبل الطلب) مفهومه الضمان بعده وبه صرح في جامع  
الفصولين حيث قال الرهن بامانة كوديعة باطل يملك امانة لو هلك قبل حبه وضمن لو بعده (قوله ولا رهن  
خراخ) لان المسلم لا يملك الا يفاء اذا كان هو الراهن ولا الاستيفاء اذا كان هو المرتين وكذا الحكم  
في الخنزير اتقاني أقول والكلام الا فيما لا يجوز الرهن به وما ذكره هنا بيان ان الخمر لا يجوز رهنه فهو  
ليس بمأمن فيه فكان ينبغي تقديمه تأمل وقد ذكر مسألة الرهن به في جامع الفصولين فقال الرهن بخمر باطل  
فهو امانة وهذا في مسلمين وكذا لو كان المرتين مسلما والراهن كافرا وصح بينهما لو كافرين اه لكن في الجوهر  
ان الرهن بالخمر والخنزير فاسد يتعلق به الضمان اه وقد منعنا عن العناية ان الباطل ما لم يكن مالا او لم يكن  
المقابل به مضمونا تأمل (قوله ولا يضمن له) كما لا يضمن بالغصب منه لانها ليست بحال في حق المسلم من (قوله  
وفي عكسه الضمان) أي ان كان الراهن ذمتيا والمرتين مسلما يضمن الخمر للذمي كما اذا غصب من وظهره انها  
تضمن بلا تعد ضمان الرهن لان الرهن هنا مال عند الذمي والمقابل به مضمون فهو رهن صحيح لا فاسد ولا باطل  
تأمل (قوله أي بالمثل او بالقيمة) فسر النفس به ما باعتبار اعتبارها قائمان مقامها والمراد انها مضمونة بالمثل  
لومنية وبالقيمة لو قيمية (قوله كالغصوب الخ) أي كالعين المغصوبة او المجمولة بدل خلع او مهر او صلح لان  
الضمان متقرر قائم ان كانت قائمة وجب تسليمها وان هالكة وجب قيمتها فكان الرهن بهار هنا  
بما هو مضمون فيصح كافي الهداية (قوله كالامانات) أي ولا يصح الرهن بها وقد قدمنا وجهه عن الجوى  
(قوله وعين غير مضمونة) أي حقيقة لانها اذا هلك يملك البائع فلا يجب عليه شيء كما اذا هلك  
الوديعة وقوله لكنها تشبه المضمونة باعتبار سقوط الثمن ان لم يقبض وردة اذا قبض ولذا سميت فيما تر مضمونة  
بغيرها وقد مناه الرهن بها باطل او فاسدا وجاز (قوله فلو دفع له البعض) أي بعض ما وعده به وامتنع  
عن دفع الباقي لا يجبر عليه ولا ينبغي ان هذا ان كان الرهن باقيا والا فحكمه ما في المتن (قوله فاذا هلك) أي  
قبل الاقراض برزية (قوله للقيمة) أي قيمة الرهن يوم القبض (قوله فان لم يسمه بأن رهنه الخ) كذا في بعض  
النسخ وفي بعضها فان لم يسمه لم يكن مضمونا في الاصح كما مر في المقبوض على سوم الرهن بأن رهنه الخ وعلى هذه  
النسخة كان ينبغي اسقاط قوله هل يضمن الخ لينتفى التكرار (قوله خلاف بين الامامين) أي في الضمان  
وعدمه وقد مناه اول كتاب الرهن عن القنية وان الامام وصاحبه قالوا يعطيه المرتين ما شاء وعليه  
منى الزيلعي معللا بأنه بالهلاك صار مستوفيا شيئا فيكون بيانه اليه والحاصل ان الرواية قد اختلفت  
(قوله والاصح انه غير مضمون) أي الاصح من الروايتين كما قدمناه عن القنية (قوله وقد تقدم) أي  
متنا اول الرهن وهذا قد علم مما قبله لكن اراد أن ينبه على ان ما تقدم هو المراد هنا أي ان المقبوض على سوم  
الرهن هو معنى الرهن بالدين الموعود وانما الاختلاف في التعبير ولذا قال في البرازية والرهن بالدين الموعود  
مقبوض على سوم الرهن فافهم (تنبيه) الرهن الموعود لا يلزم الوفاء به وسيأتي قريبا في قول المصنف باع  
عبدا الخ (قوله وصح برأس مال السلم الخ) صورة هذه المسائل أن يسلم مائة بطعام مثلا او يبيع دينار  
بدرهم ثم قبل القبض يدفع الى المسلم اليه رهنا بالمائة او يأخذ رهنا بالدرهم وبالطعام وصورا لاولى بعضهم  
بأن يأخذ المسلم من المسلم اليه رهنا برأس المال الذي دفعه اليه ويظهر لي ان الصواب ما صورته  
لانه اذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مستردا لرأس المال فكيف يقال ان العقد يتم بذلك وان  
افترقا قبل الهلاك بطل تأمل (قوله فان هلك الخ) بيان لثلاثة الرهن بالاشياء المذكورة عيني  
وأفاد القهستاني ان المراد ان هلك الرهن برأس المال أو بثن الصرف دون المسلم فيه لما فانه لقوله بعده وان  
افترقا الخ لان المسلم فيه يصح مطلقا أقول ولهذا ذكر في الدرر مسألة المسلم فيه مؤخره وحدها (قوله وصار  
المرتين مستوفيا) أي لرأس المال أو بثن الصرف أو المسلم فيه اه ط عن الشئ ومثله قول ابي السعود  
عن الجوى المراد بالمرتين هو المسلم اليه في الاولى وأجد عاقدى الصرف في الثانية ورب المال في الثالثة اه  
ملخصا أقول لا دخل لثلاثة هنا كما علمت ثم ان تفسير المرتين بالمسلم اليه في الاولى مؤيد لما صورناه المسألة سابقا  
هذا وأفاد القهستاني ان ما ذكر من انه صار مستوفيا انما هو لو كانت قيمة الرهن مساوية لرأس المال وثن  
الصرف فان كانت أقل لم يصح الا بقدره (قوله قبل تقدي هلاك) أي قبل نقد المرهون به وقبل هلاك الرهن



بطلا) أى السلم والصرف وأما المسلم فيه فيصنع مطلقاً فان هلك الرهن ثم العدة وصار عرضاً للمسلم فيه ٣٩٩

(قوله بطلا) لعدم القبض حقيقة ولا حكماً قال في الجوهرة وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال لانه صار مستوفياً لرأس المال بهلاك الرهن بعد بطلان عقد السلم ولا يتقلب السلم جازاً (قوله فيصنع مطلقاً) أى ولو بعد الاقتراق لان قبضه لا يجب في المجلس زيلعى (قوله وصار عرضاً للمسلم فيه) أى صار مستوفياً للمسلم فيه ويكون في الزيادة أميناً وان كانت قيمته أقل صار مستوفياً بقدرها جوهرة (قوله ولولم يهلك) معطوف على قوله في الشرح فان هلك (قوله فقام مقامه) فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنًا بقيمته هداية (قوله هلك به) لانه رهنه به وان كان محبوساً بغيره كن باع عبداً وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهنًا ثم تقايلاً لا يبيع له ان يحبس لاخذ المبيع لانه بدل الثمن ولوهلك المرهون يهلك بالثمن لانه مرهون به زيلعى (قوله فيلزم الخ) أى اذا هلك الرهن بالمسلم فيه في مسئلتنا يجب على رب السلم ان يدفع مثل المسلم فيه الى المسلم اليه ويأخذ رأس المال لان الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن الى ان يهلك فصار رب السلم بهلاك الرهن مستوفياً للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقايلاً واستوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى وارتداد رأس المال فكذا هنا زيلعى (قوله بدين) أى لا جنبي (قوله عبداً) مفعول يرهن وقوله لطفه صفة له (قوله لهلاكه مضمونا) بيان للاولوية ولان قيسام المرتين بمخاطبة مبلغ مخافة الغرامة هداية (قوله والوديعة امانة) مبتدأ وخبر أى وقد علم ان الامانة غير مضمونة (قوله وقال ابو يوسف) أى وزفر وقولهما قياس والاول الظاهر وهو الاستحسان هداية وزيلعى (قوله ثم اذا هلك) أى بناء على ما في المتن (قوله لا الفضل) أى لا الزائد على قدر الدين من قيمة الرهن لو كانت أكثر منه (قوله يضمن الوصى القيمة) أى جبرهما وان زادت وعليه اقتصر الشارح فيما يأتي في باب التصرف في الرهن (قوله وغيرها) كالمغنى والعناية والملتقى (قوله بالتسوية بينهما) وهو القول الاول (قوله ويحبسه أى يحبس الاب عنده الرهن (قوله وكذا عكسه الخ) أى اذا كان للاب دين على ابنه الصغير فلا باب الخ وكذا لو كان الدين لابن آخره صغيراً وعقد تاجر للاب فله ان يرهن متاع طفله المديون عند ابنه الا شراً وعنده كما في الهداية والملتقى (قوله بخلاف الوصى) أى لو كان له على الصغير دين فليس له رهن متاع الصغير من نفسه (قوله ولا يبيع) هذا محمول على وصى القاضى قال المصنف في باب الوصى وان باع أو اشترى من نفسه فان كان وصى القاضى لا يجوز مطلقاً وان كان وصى الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير ويبيع الاب مال الصغير من نفسه جائز مثل القيمة وبما يتغابن فيه ط (قوله وتعامه في الزيلعى) فقد اطال هنا في التعليل وتفريع المسائل كالهداية والمنع وفي المتن وان استدان الوصى لليتيم في كسونه وطعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شئ من ذلك ما لم يقض الدين (قوله وصح بثن عبد الخ) أى فيضمن ضمان الرهن فان هلك وقيمه مثل الدين أو أكثر يؤدى قدر الدين الى الراهن وان كانت أقل منه يؤدى القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب ظاهراً ابن كمال (قوله ان اقر) أى المرتين وقوله بعد ذلك أى بعد الرهن وصورتهما ادعى على آخر القافا نكر فصالحه على خصماية واعطاه رهنًا يساوى خصماية فهلك عند المرتين ثم تصادقا على ان لادين فعلى المرتين قيمة الرهن معراج (قوله والاصل مامز) أى في اول الرهن (قوله يكنى لصحة الرهن والكفيل) كذا في المنع ولم أره في غيرها وعبارة النهاية وغيرها يكنى لصحة الرهن ولصورته مضمونا ولعله أراد بالكفيل الكفيل بالغرامات فان الكفالة بها صححة على ما جرى عليه المصنف في كتاب الكفالة وأما حله على الكفالة بثن العبد وما بعده فغير ظاهر لما في كفاية الذخيرة عن المتنق لو أقام الكفيل البيعة على اقرار الطالب بان المال عن خرا ويبيع فاسد تقبل ويطل المال اه فليستأمل (قوله وصح رهن الخجرين) أى الذهب والفضة منح (قوله بخلاف جنسه) كالتياب مثلا (قوله هلك بقيمته) أى اذا هلك الرهن المذكور من الخجرين ونحوها هلك بقيمته لا بالوزن او الكيل وعليه فتعريفه الجوده لانه مرهون بخلاف جنسه وهو التياب مثلا وانما لا تعتبر الجوده عند المقابلة بالجنس كما ياتي فافهم (قوله وان يجنسه) كما اذا رهن فضة بفضة أو ذهباً بذهب أو حنطة بحنطة أو شعيراً بشعير (قوله وزناً أو كيلاً) سواء قلت القيمة أو كثرت زيلعى (قوله لا قيمة خلافا لهما) فعندهما يضمن القيمة من خلاف الجنس وتكون رهنًا مكانه ويملك المرتين الهالك بالضممان عني وتظهرثرة الخلاف اذا كانت القيمة أقل من الدين اما لو كانت مثله أو أكثر فالجواب فيهما بالاتفاق لان

ولو لم يهلك ولكن (تفاسخا السلم وبالمسلم فيه رهن فهو رهن برأس المال) استمسأنا لانه بدله فقام مقامه (وان هلك) الرهن (بعد الفسخ) المذكور (هلك به) أى بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل المسلم فيه لبقاء الرهن حكماً الى ان يهلك (وللاب ان يرهن بدين) كائن (عليه عبد الطفلة) لان له ايداعه فهذا اولى لهلاكه مضمونا والوديعة امانة (والوصى كذلك) وقال ابو يوسف لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك ضمانا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه امانة وقال التمر تاشى يضمن الوصى القيمة لان للاب ان يتفع بمال الصبي بخلاف الوصى لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما (وله) أى للاب (رهن ماله عند ولده الصغير بدين له) أى للصغير (عليه) أى على الاب (ويحبسه لاجله) أى لاجل الصغير (بخلاف الوصى) فانه لا يملك ذلك سراجيه (وكذا عكسه) فلا باب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شقيقته جعل كشخصين وعبارة بثن كثراته مال طفله (بخلاف الوصى) لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا يبيع وتعامه في الزيلعى (و) صح (بثن عبد أو دخل أو ذكية ان ظهر العبد حرًا وانخل خرا والذكية ميتة و) صح (يبدل صلح عن انكار ان أقر) بعد ذلك (ان لادين عليه) والاصل مامز ان وجوب الدين ظاهراً يكنى لصحة الرهن والكفيل (و) صح (رهن الخجرين والمكبل والموزون فان رهن) المذكور بخلاف جنسه هلك بقيمته وهو ظاهر وان (بجنسه وهلك هلك بمنزله) وزناً أو كيلاً لا قيمة خلافا لهما (من الدين



ولا عبدة بالجودة) عند المقابلة  
بالجنس ثم ان تساويا قطاهروان  
الدين ازيد فالزائد في ذمة الراهن  
وان الرهن ازيد فالزائد امانة درر  
وصدر شريعة (باع عبدا على ان  
يرهن المشتري بالثمن شيأ بعينه أو  
يعطى كقبلا كذلك) بعينه (صح  
ولا يجبر) المشتري (على الوفاء)  
لما مرانه غير لازم (وللبائع فسخه)  
لصوات الوصف المرغوب (الا ان  
يدفع المشتري الثمن حالا) أو يدفع  
(قيمة الرهن) المشروط (رهنه) لحصول  
المقصود (وان قال) المشتري  
(لبائعه) وقد اعطاه شيأ غير مبيعه  
(امسك هذا حتى اعطيك الثمن  
فهو رهن) لتلفظه بما يفيد الرهن  
والعبدة للمعاني خلافا للثاني  
والثلاثة (ولو كان) ذلك الشيء  
الذي قال له المشتري امسكه  
هو (المبيع) الذي اشتراه بعينه  
لو (بعد قبضه) لانه ح يصلح  
ان يكون رهنا بئنه (ولو قبله لا)  
يكون رهنا لانه محبوس  
بالثمن كما مر بقى لو كان المبيع مما  
يفسد بمكته كليم وجد فأبطأ المشتري  
وخاف البائع تلفه جازيعة وشراؤه  
ولو باعه باز يد تصدق به لان فيه  
شبهة (رهن) رجل (عينا عند  
رجلين بدین لكل منهما مبيع وكله  
رهن من كل منهما) ولو غير شريكين  
(فان تبايا فكل واحد منهما  
في نوبته كالعدل في حق الآخر)  
هذا لو مما لا تجزى وان مما  
تجزى فعلى كل حبس النصف  
فلودفع له كله ضمن عنده خلافا  
لهمما واصله مسألة الوديعه  
ز يلى (ولو هلك ضمن كل حصته)

الاستيفاء عنده بالوزن وعندهما بالقيمة وهي مثل الدين في الاول ورأى عليه في الثاني فيصير بركة صدر الدين  
مستوفيا والباقي امانة كما في الهداية (قوله ولا عبدة بالجودة الخ) لانها لا قيمة لها اذا قابلت الجنس لئلا يؤدي  
الى الربا (قوله ثم ان تساويا) أى ان تساوى الرهن والمرهون به كيلا أو وزنا قطاهر أى انه يسقط الدين بلا نظر  
الى القيمة ولا الى الجودة عنده وهذا كله اذا هلك وأما اذا انتقص بأن كان ابريق فضة فأنكسر فضة كلام آخر  
وحاصل صور هذه المسألة في الهلاك والنقصان تبلغ ستة وعشرين صورة مبسطة في المطولات وقد اوضحها  
في التبيين وغاية البيان (قوله أو يعطى كقبلا) أى حاضرا في المجلس فقبل فلو لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا  
أو كان الكفيل غائبا حتى اقترافا فسد العقد ولو حضر الكفيل وقبل أو اتفقا على تعيين الرهن او نقد المشتري الثمن  
حالا جاز المبيع وبعد المجلس لا يجوز ز يلى ملخصها (قوله ولا يجبر المشتري) أى على دفع الرهن وأما الكفيل  
فقد علمت ان الشرط حضوره وقبوله في المجلس فلا يتأتى فيه الامتناع والاجبار تأمل (قوله لما مر) أى  
أول الرهن انه غير لازم بمجرد الايجاب والقبول قبل القبض حتى لو عقد الرهن لا يجبر على التسليم فلا يجبر  
بمجرد الوعد بالاولى (قوله لصوات الوصف المرغوب) لان الثمن الذي به رهن او ثمن مما لا رهن به فصار  
الرهن صفة للثمن وهو وصف مرغوب فله الخيار بقواته وتماه في غاية البيان (قوله لحصول المقصود) فان  
المقصود من الرهن قيمته لا عينه (قوله وقد اعطاه) الضمير للمستمر للمشتري والبارز للبائع (قوله شيأ غير  
مبيعه) الاولى حذفه ليحسن التعميم في قول المصنف الا ترى ولو كان المبيع فان لوفيه وصليته ولا يجمع بين  
ما بعدهما وبين نقضه فلا يقال كرمك ان جئتني ولو لم تجئتني (قوله لتلفظه بما يفيد الرهن) وهو  
الحبس الى ايفاء الثمن (قوله والعبدة) أى في العقود للمعاني ولهذا كانت الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة  
والحوالة بشرط عدم براءة الاصيل كقالة اتقاني (قوله خلافا للثاني والثلاثة) لانه يحتمل الرهن والايداع  
والثاني اقلهما في معنى بشوته بخلاف ما اذا قال امسكه بيدك أو بمالك لانه لما قابله بالدين فقد عين جهة الرهن  
قلنا لما مر الى وقت الاعطاء علم ان مراده الرهن هدايه (قوله ولو كان) لهذه وصليته كما قدمناه وما بعدها  
شرطية (قوله لانه ح يصلح الخ) أى لتعين ملكه فيه حتى لو هلك يهلك على المشتري ولا يفسخ العقد ط  
(قوله لانه محبوس بالثمن) أى وضمانه بخلاف ضمان الرهن فلا يكون مضمونا بضممانين مختلفين لاستحالة  
اجتماعهما حتى لو قال امسك المبيع حتى اعطيك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ المبيع ز يلى (قوله  
كما مر) أى عند قول المصنف ولا بالمبيع في يد البائع (قوله بقى لو كان المبيع) أى الذي جعله المشتري رهنا قبل  
قبضه ط وظاهره انه بعد القبض ليس كذلك أقول وتقدم في اول منقرقات البيوع لو اشترى شيأ وغاب  
قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فاقام بائعه بينة انه باعه منه لم يبيع في دينه وان جهل مكانه يبيع أى باعه  
القاضي وقال في النهر هناك ينبغي ان يقال ان خيف تلفه يجوز البيع علم مكانه أولا اه ولم يقيد بكونه  
جعله رهنا تأمل (قوله وجد) بالتحريك التلج قاموس (قوله جازيعة) ظاهر ما قدمناه ان الذي يبيعه  
القاضي ويأتى التصريح به اخر الباب (قوله وشراؤه) أى وجاز لانه شترى شراؤه مع علمه بذلك (قوله  
تصدق به) أى بما زاد على الثمن الاول (قوله لان فيه شبهة) أى شبهة مال الغير وهو المشتري الاول (قوله عند  
رجلين) أى وقبله فلو قبل احدهما دون الآخر لا يصح كالمو قال رهنك النصف من ذوا النصف من ذاسا تخافني  
عن المقدسي (قوله وكله رهن من كل منهما) أى بصيركه محبوسا بدین كل واحد منهما لا ان نصفه يكون  
رهنا من هذا ونصفه من ذالذ ابن كمال وهذا بخلاف الهبة لان موجبها ثبوت الملك والشيء الواحد لا يكون  
كله ملكا لكل واحد من رجلين على الكمال في زمان واحد فسد خله الشيعون ضرورة وحكم الرهن الحبس  
ويجوز كون العين الواحدة محبوسة بحق كل منهما على الكمال وتماه في الكفاية (قوله ولو غير شريكين)  
أى في الدين ولو كان من جنسين مختلفين بأن يكون دين احدهما دراهم ودين الآخر دنانير عنانية (قوله ضمن  
عنده) أى ضمن الدافع ضمان الغصب ط (قوله واصله مسألة الوديعه) أى اذا أودع عند رجلين شيأ  
يقبل القسمة فدفع احدهما كله الى الآخر فان الدافع يضمن عنده خلافا لهما ز يلى (قوله ضمن كل حصته)  
كل فاعل ضمن وحصته مفعولة قال ط عن المكي صورته كما في البناء ان يكون لاجدهما عشرة على  
الراهن والاخر خمسة عليه والرهن ثلثون درهما فهلك عشرون من الرهن قتيق العشرة في يدهما اثلاثا وبسقط



من صاحب العشرة ثلثاه ومن صاحب الخمسة ثلثه فيكون على الراهن لصاحب العشرة ثلث العشرة وهي ثلاثة وثلث ولصاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم وثلاث درهم اه (قوله تجزى الاستيفاء) أى لأن الاستيفاء يقبل التجزى (قوله فان قضى الخ) الا صوب تقديم على قوله ولو هلك الخ كما فعل ابن الكمال ليفيد ان كلا منهما يضمن حصته ولو قضى الراهن دين احدهما لمافي النهاية عن المبسوط لو هلك الرهن في يد الثاني يسترد الراهن ما قضاها الى الاول من الدين لان ارتهان كل منهما باق ما لم يصل الرهن الى الراهن لما مر ان كلا منهما في نوبته كالعديل في نوبة الآخر (قوله لما مر) أى قريسي في قول المصنف وكله رهن من كل منهما (قوله بلافرق) أى بلافريق فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقيا كما لو كان المرتهن واحدا (قوله رهنا واحدا) يعنى صفقة واحدة لقول الكرخي وهو عبد أو عبدان فليس المراد توحد المرهون بل توحد الرهن أى العقد (قوله بدين عليهما) سواء كان في صفقة واحدة أو كان على كل واحد منهما دين على حدة اتقاني عن الكرخي (قوله ويمسكه الخ) أى فلا وادى أحدهما عليه لم يكن له أن يقبض من الرهن شيئا لأن فيه تفريق الصفقة على المرتهن في الامسالة اتقاني (قوله اذلا شيوخ) الظاهر انه عليه لقوله صح قال الاتقاني وذلك لان رهن الاثنين من الواحد يحصل به القبض من غير اشاعة فصار كرهن الواحد من الواحد (قوله لحبس الكل بكل الدين) فيكون محبوسا بكل جزء من أجزائه مبالغة في جملة على قضاء الدين هداية اذ لو أمكن الراهن أخذ ما يحتاج اليه يتكاسل في قضاء الباقي (قوله كالبيع الخ) فان المشتري اذا ادى حصة بعض المبيع من الثمن لا يتمكن من أخذه (قوله فان سمي الخ) بان قال رهنتك هذين العبدين كل واحد منهما بخمسمائة وسلمهما اليه ثم نقد خمسمائة وقال أديت عن هذا العبد وأراد أخذه في رواية الاصل ليس له ذلك وفي رواية الزيادات له ذلك كضايقة لقولنا أحدهما به شرين والآخر بالباقي ولم يبين هذا من هذا لم يجز الرهن لانها جهالة تقضى الى المنازعة عندها لا أحدهما أو استرداده كما أفاده الاتقاني عن كافي الحاكم (قوله لتعدد العقد بتفصيل الثمن) الا صوب ابدال الثمن بنحو البديل لان الفصل في الرهن هو الدين (قوله في الرهن لا البيع) لان قبول العقد في أحد المرهونين لا يكون شرطا للصحة الا قد في الآخر حتى اذا قبل في أحدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعد بتفصيل الثمن ولهذا الوقيل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لان العادة قد جرت بضم الردي الى الجيد في البيع فليطه الضرر بالتفريق زيلعي (قوله هو الاصح) أى الفرق بين ما اذا سمي لكل من المرهونين شيئا وبين ما اذا لم يسم هو الاصح كما في التبيين والكفاية وهو رواية الزيادات (قوله وبطل يئنه كل منهما الخ) هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها بما سبق درر فقوله في العناية انها من شعب قوله رهنا رجلا فيه نظر لان الرجلين هنا يدعيان انهما مرتهنان وان الرجل راهن وبه صرح في المعراج بقوله فالخا صل ان المرتهن اثنان والراهن واحد اه فتنبه ثم اعلم ان هذه المسألة على وجهين لان الدعوى اما في حياة الراهن او لا والاول على ثلاثة أوجه لان الرهن اما في يد أحد المدينين فيقضى به له وان أرخ الآخر لان اليد لا تنقض بالتاريخ لاحتمال سبقه على التاريخ الا اذا أثبت الاخر ان عقده قبل قبضه واما ان يكون في أيديهما أو في يد الراهن وفيهما ان أرخا وأحدهما سبق يقضى له وكذا ان أرخ أحدهما وان لم يورخا أو أرخا على السواء بطل والثاني على ثلاثة أوجه ايضا وفيها كلها ان أرخا وأحدهما سبق يقضى له وان لم يورخا أو أرخا على السواء فان كان الرهن في أيديهما أو في يد الراهن نصف بينهما استخسانا وبه أخذ أبو حنيفة اه ملخصا من غاية البيان والتاريخانية (قوله أى ان كل واحد) تبع فيه المصنف في منحه قال ح صوابه رجوع ضميرانه والمستتر في رهنه للرجل والبارز لكل واحد منهما اه أى لان الرجلين مرتهنان لراهنان كما علمت وأقول يوهم ان حل الشارح خطأ وليس كذلك نعم لو أرجع المستتر في رهنه لكل واحد كان خطأ اما ضميرانه فلا فرق في صحة المعنى بين ارجاعه للرجل أو لكل واحد الا ان الاول أظهر فتدبر (قوله رهنه هذا الشيء عنده) أقول الصواب حذف الضمير أو حذف عنده لان فيه الجمع بين تعدية رهن الى مفعوله الاخر بنفسه وبالفظ معا وقد مناهه يقال رهنت الرجل شيئا ورهنه عنده فتنبه (قوله لاستحالة كون كرهنا لهذا وكه رهنا لذلك) أى على الانفراد يعقدان بأن يقر كل منهما بحبسه ولا حق فيه لصاحبه بخلاف المسألة السابقة في قوله رهن عينا

لتجزى الاستيفاء (فان قضى دين  
احدهما فكله رهن الاخر) لما مر  
ان كل العين رهن في يد كل منهما  
بلافريق (وان رهنا رجلا رهنا  
واحدا) (بدين عليهما صح بكل  
الدين ويمسكه الى استيفاء كل  
الدين) اذلا شيوخ (ولو رهن  
عبدان بألف لا يأخذ أحدهما  
بقضاء حصته) لحبس الكل بكل  
الدين كالبيع في يد البائع (فان  
سمي لكل واحد منهما شيئا من  
الدين له ان يقبض أحدهما اذا  
أدى ما سمي له بخلاف البيع)  
لتعدد العقد بتفصيل الثمن  
في الرهن لا البيع هو الاصح  
(وبطل يئنه كل منهما) أى من  
رجلين (على رجلانه) أى ان  
كل واحد (رهنه هذا الشيء)  
كعبد مثلا (عنده وقبضه)  
لاستحالة كون كرهنا لهذا وكه  
رهنا لذلك في آن واحد



عند رجلين واللام في قوله لهذا ولذا للتعليل تأمل (قوله ولا يمكن تنصيفه الخ) وكذا لا يمكن القضاء  
بكله لاحدهما بعينه لعدم الاولوية ولا يمكن أن يجعل كأنهما ارتبتهما معا حين جهالة التاريخ لأن كلا منهما  
أثبت بيئته رهن الكل فيكون القضاء بخلاف الدعوى أقاده في الهداية (قوله فتأترنا) أي تساقطت  
البيئتان لتعذر العمل بهما وهذا قياس والاستحسان التنصيف بينهما فهذه من المسائل التي رجع فيها القياس  
على الاستحسان (قوله هذا أن لم يورخا) وكذا أن أرخا وتاريخهما سواء اتفانى (قوله كن  
صاحب التاريخ الاقدم أولى) لانه ثبت العقد في وقت لا ينزاع فيه صاحبه وكذلك أن أرخ أحدهما  
فقط لظهور العقد في حقه من وقت التاريخ وفي حق الآخر لئلا اتفانى (قوله وكذا إذا كان الرهن  
في يد أحدهما) أقاد أن ما تم مفروض فيما إذا كان في يد الراهن أو في أيديهما (قوله كان ذواليد أحق)  
أي سواء أرخ الآخر أو لم يورخ كما قدمناه (قوله لقريته سبقة) أي لأن تمكنه من القبض دليل سبق  
عقده فهو أولى نهاية (قوله ولومات رهنه) أقاد أن ما تم مفروض فيما إذا كانت الدعوى في حياة  
الراهن (قوله أي راهن العبد مثلا) الأولى أي راهن الشيء لانه المذكور في المتن (قوله زيلعي) حيث  
قال وقوله أي قول الكثر والعبد في أيديهما وقع اتفاقا حتى لو لم يكن العبد في أيديهما واثبت كل واحد  
فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك ولهذا لم يذكر اليد في المسألة الأولى اه وفيه نظر لانه لا احتراز عما  
لو كان في يد أحدهما فانه يقضى به لدى اليد كما في حالة الحياة كما نقله أبو السعود عن شرح باكير على الكثر  
وعن الشلبي ونقله ط عن الكشف (قوله فبرهن كل الخ) أي ولم يورخا أو أرخا على السواء أما لو أحدهما  
سبق قضي له كما قدمناه وبقي ما لو أرخ أحدهما وقياس ما مر أنه لو كان الآخر ذائدا وحده قضي له  
والا فللورخ هذا ما ظهر لي تأمل (قوله كما وصفنا) أي في صدر المسألة بأن برهن كل أن الرجل رهنه  
هذا الشيء (قوله نصفه) اسم كان ورهنا خبرها وفي يد متعلق به أو بمحذوف ورهنا تميز تأمل (قوله  
لانقلابه الخ) بيان للفرق بين المسألتين حيث أخذ في الأولى بالقياس وفي هذه بالاستحسان قال الزيلعي  
وفي القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف ووجه الاستحسان أن العقد لا يرا دله أنه بل لحكمه وحكمه في حالة  
الحياة الحبس والشائع لا يقبله وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشائع يقبله اه ملخصا (قوله قال)  
أي في العمادية (قوله وهذا) أي قوله تملك هلاك المرهون (قوله ظاهرا دارني) ويؤيد هذا ما في الخلاصة  
عن قسوى النسفي هذا مستقيم إذا أمكنه استردادها فتركها أمّا إذا تركها بالجزء ففيه نظر اه والظاهر  
أنه يحمل ما في البرازية عن العتابي نقاضي دينه فلم يقضه فرفع العمادة عن رأسه رهنا وأعطاه منديلا يلقه  
على رأسه فالعمادة رهن لأن الغريم يتركها عنده رضى بكونها رهنا اه (قوله ومفاده الخ) تطويل  
من غير فائدة ولو قال ومفاده أنه لو لم يرض بذلك يهلك هلاك الغصب لكان أوضح ط (قوله وعليه) أي  
على ما استفيد من قوله والا لا وهو أنه يهلك هلاك الغصب يحمل اطلاق السراجية ونصها إذا أخذ عملة  
المديون بغير رضاه لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا بل غصبا اه فقوله بل غصبا دل على أنه تركها بالرضا  
(قوله لرب المال مسك مال المديون) عبارة المجتبى أن يسلك وهي أولى إلا أن ثبت مجبى الفعل مجرد امتناعه  
بنفسه وفي القاموس مسكه وامسك وتماسك وتمسك واستمسك احتبس واعتصم به وامسكه حبسه وعن  
الكلام سكت اه تأمل (قوله رهنا بلاذنه) ظاهرا أنه يهلك هلاك الرهن وفيه نظر إذ شرط الرهن  
كونه على وجه التبرع كما قدمناه وفي البرازية صاحب الدين ظفر بغير جنس حقه من مال مدونه لا يحبس  
رهنا الا برضا مدونه اه فتأمل (فرع) رجل دخل خانا فقال له صاحب الخان لا ادعك تنزل ما لم تعطني رهنا  
فدفع اليه ثيابه فهلك عنده ان رهنا باجر البيت قال رهن بما فيه وان أخذ منه لاجل أنه سارق أو خفي  
عليه فانه يضمن قال أبو الليث وعندى لاضمان في الوجهين لانه غير مكره في الدفع خلاصة (قوله وقيل  
إذا ايس الخ) كذا عبر في المنع وظاهرا أنه من غير جنس حقه والا فلومن جنسه فله أخذ قدر حقه منه  
بلا كلام ولا وجه لحكاية بقيل على ان تقدمنا في كتاب الحجر عن المقدسي عن بعضهم ان الفتوى اليوم على  
جواز الاخذ مطلقا (قوله واقره المصنف) فيه ان ما ذكره المصنف من التوفيق يقيد اشتراط الرضى فلم يكن  
معرجا على ما في المجتبى (قوله لم يكن واحد منهما رهنا) فلا يذهب شيء من الدين بمنزلة رجل عليه عشرون

ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع  
فتأترنا وحيث أنه أمانة اذ  
الباطل لا حكم له هذا (ان لم يورخا  
فان أرخا كان صاحب التاريخ  
الاقدم أولى وكذا إذا كان الرهن  
في يد أحدهما كان ذواليد  
(أحق) لقريته سبقة (ولومات  
رهنه) أي راهن العبد مثلا  
(و) الحال ان (الرهن معهما) أي  
في أيديهما (أولا) أي أوليس  
العبد معهما فان الحكم واحد  
زيلعي (فبرهن كل كذلك) كما وصفنا  
(كان في يد كل واحد منهما نصفه)  
أي العبد (رهنا بجته) استحسانا  
لانقلابه بالموت استيفاء والشائع  
يقبله (أخذ عمادة المديون لتكون  
رهنا عنده لم تكن رهنا) وإذا  
هلك تملك هلاك المرهون قال  
وهذا ظاهرا دارني المطلوب  
بتركه رهنا عمادية ومفاده انه ان  
رضى بتركه كان رهنا والا لا وعليه  
يحمل اطلاق السراجية وغيرها  
كما أقاده المصنف وفي المجتبى لرب  
المال مسك مال المديون رهنا  
بلاذنه وقيل إذا ايس فله أخذه  
مكان حقه قضاء عن دينه وأقره  
المصنف (دفع ثوبين فقال خذ  
ايهما شئت رهنا بكذا فاخذهما  
لم يكن واحد منهما رهنا



درهما فدفع الى الطالب مائة وقال خذ منها عشرين فضاعت قبل الاخذ فأتها من مال الدافع والدين على حاله  
 تارة ثانية عن المنتقى عن محمد زاذ في الخمانية ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ أحدهما رهنا بدينك فأخذهما  
 وقيمتها على السواء قال محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما ما بالدين ان كان مثل الدين اه وهذا موافق  
 لما قدمه الشارح اول الباب عن الزواهر وقال ان الشيوخ الثابت ضرورة لا يضر ولا يضر ولينظر وجه الفرق بين  
 المسألتين ولعله هو انه في الاولى انما جعل الرهن ما تقع عليه مشيئة المرتهن فاذا اختار أحد الثوبين فقد تعين  
 وقبل ذلك لم يصر أحدهما رهنا فيبقى ككل منهما عنده أما في الثانية فقد جعل أحدهما رهنا  
 في الحال بلا خيار لكنه أهمه وليس أحدهما أولى من الآخر فصارت نصف كل منهما رهنا هذا ما ظهر لي والله  
 تعالى أعلم لكن قال في الخمانية بعد صفحة رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال أحدهما رهن  
 لك بعشرين أو قال خذ أيهما شئت رهنا بدينك قال أبو يوسف هو باطل فان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه  
 على حاله اه ومثله في الظهيرية فعند أبي يوسف لا فرق بين المسألتين والفرقة بينهما قول محمد (قوله  
 قبل ان يختار أحدهما) لانه انما يصير رهنا اذا اختار ما قبله فلا ولو ابلية وهو مؤيد لما قدمناه من  
 الفرق فاذا اختار أحدهما صار مضمونا عليه دون الآخر (قوله غصب الرهن) أي اذا غصبه أحد من  
 المرتهن كان كهلاكه فيضمن بالاقط ولا يحنى أنه لو غصبه المرتهن بان ركب الدابة أو استخدم العبد  
 أو لبس الثوب بلاذن فهلك كان مستهلكا فيضمن قيمته بالغة ما بلغت (قوله الا اذا غصب الخ) لانه  
 في حال الانتفاع مستعير فبطل حكم الرهن فاذا غصب منه أو هلك في تلك الحالة لم يسقط شيء من الدين فاذا  
 فرغ من الانتفاع عاد رهنا مضمونا كما قدمناه سابقا وبأى في باب التصرف في الرهن (قوله أمره) أي  
 أمر الراهن المرتهن (قوله لم يضمن) أي المرتهن لانه هلك في يد الراهن حكما (قوله ضمن ضمان الرهن)  
 لان قبضه مضمون بخلاف المودع وقوله لا الزيادة لانه متعدد لجرى بان العادة بان الحامى يحفظ في صندوقه  
 ويضع قصعة الماء عليه بخلاف ما لو تعدى بان اراقه قصد افيض من الزيادة (قوله والمودع لا يضمن شيئا)  
 لما قلنا (قوله الاجل في الرهن يفسده) لان حكمه الحبس الدائم والتأجيل شافيه بخلاف تأجيل دين  
 الرهن حموى عن القضية فاذا اهلك يضمن ضمان الرهن لان الفاسد منه كالصحيح على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى  
 (قوله سلطه بيع الرهن) الاولى على بيعه وكأنه ضمنه معنى أمر فعهدها بالبائ (قوله للمرتهن بيعه)  
 فليس للوارث نقض البيع لانه تعلق به حق المرتهن فلا يقال انه وكالة تبطل بالموت وبأى تمامه في الباب بعده  
 (قوله ينبغي أن يجوز) كذا في العمادية ثم قال وهذه المسألة كانت واقعة الفتوى اه وجزم  
 في الاشياء بعدم الجواز واستدل عليه البيهقي بما في البرازية عن المنية للمرتهن بيع الرهن بإجازة الحاكم وأخذ  
 دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته اه أقول يمكن حل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن  
 الغيبة منقطعة وان كان اطلق الغيبة تأمل بقى ما اذا كان حاضرا وامتنع عن بيعه وفي الوالدية يجبر على بيعه  
 فاذا امتنع باعه القاضي أو أمينه للمرتهن وأوفاه حقه والعهدة على الراهن اه لمخاوبة افتى في الحامدية  
 وحرر في الخبرية انه يجبره على بيعه وان كان دارا ليس له غيرها يسكنها تعلق حق المرتهن بها بخلاف المفلس  
 (قوله ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن الخ) أي اذا لم يجزها له الراهن وفي البيهقي عن الوالدية ويبيع ما يخاف  
 عليه الفساد باذن الحاكم ويكون رهنا في يده لان امساكه ليس من الهلاك وان باعه بغير أمره ضمن لان  
 ولاية البيع نظر المالك لا ثبت الا للحاكم اه قال البيهقي أقول يؤخذ من هذا جواز بيع الدار المرهونة  
 اذا تداعت للغراب وكانت واقعة الفتوى اه والله تعالى أعلم

\*(باب الرهن يوضع على يد عدل)\*

لما انتهى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى نائبهما وهو العدل والنائب  
 بعد الاصل والمراد به هنا من رضى ما يوضع الرهن في يده سواء رضى ما يبيعه أم لا كما أفاده سعدى قافهم  
 وباب خبر مبتدأ محذوف أي هذا وال في الرهن للجنس والجملة بعده صفة أو حال لصحة الاستغناء عن المضاف  
 والعامل فيها المبتدأ لما فيه من معنى اشير (قوله على يد عدل) بان شرط في عقد الرهن ذلك خانية (قوله  
 صح ويتم بقبضه) أي صح الرهن ويتم ويلزم بقبض العدل لان يده في حق المالية يد المرتهن ولذا لو هلك كان

قبل ان يختار أحدهما) سراجية  
 (فروع) غصب الرهن كهلاكه  
 الا اذا غصب في حال انتفاع مرتهن  
 باذن رهن أمره بدفعه للدلال  
 فدفع فهلك لم يضمن \* حامى وضع  
 المحصف الرهن في صندوقه ووضع  
 عليه قصعة ماء للشرب فانصب  
 الماء على المحصف فهلك ضمن ضمان  
 الرهن لا الرابدة والمودع لا يضمن  
 شيئا قضية \* الاجل في الرهن يفسده  
 سلطه بيع الرهن ومات للمرتهن بيعه  
 بلا محض وراثته \* غاب الراهن  
 غيبة منقطعة فرفع المرتهن أمره  
 للقاضي لبيعه بدينه ينبغي ان يجوز  
 \* ولومات ولا يعلم له وارث فباع  
 القاضي داره جاز كذا في متفرقات  
 يسوع النهر وفي الذخيرة ليس  
 للمرتهن بيع ثمرة الرهن وان خاف  
 تلفها لان له ولاية الحبس لا البيع  
 ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان  
 في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي  
 أو كان بحال يفسد قبل ان يرفع  
 جازله أن يبيعه والله تعالى أعلم  
 (باب الرهن يوضع على يد عدل)  
 سمي به لعدالتيه في زعم الراهن  
 والمرتهن (اذا وضع الرهن على  
 يد عدل صح ويتم بقبضه



ولا يأخذه أحدهما منه ومن  
 لو دفع إلى أحدهما (تعلق حقهما  
 به فلو دفعه فتاب ضمن لتعديبه  
 وأخذ منه قيمته وجعلها عنده  
 أو عند غيره وليس للعدل جعلها  
 رهنا في يده لتلا بصير قاضيا  
 ومقتضيا وهل للعدل الرجوع  
 مبسوط في المطولات (وإذا هلك  
 يهلك من ضمان المرتن فان وكل  
 الراهن (المرتن أو) وكل (العدل  
 أو غيرهما يبيعه عند حلول الاجل  
 صح) (توكيل (لو) الوكيل (أهلا  
 لذلك) أي للبيع (عند التوكيل  
 والا) يكن أهلا لذلك عند التوكيل  
 (لا) تصح الوكالة حينئذ (فلو وكل  
 يبيعه صغيرا) لا يعقل (فباعه بعد  
 بلوغه لم يصح) خلا فلهما (فان  
 شرطت) الوكالة (في عقد الرهن  
 لم ينزل بعزله و) لا (بعوت الراهن  
 و) لا (المرتن) للزومها بلزوم  
 العقد فهي تخالف الوكالة المفردة  
 من وجوه أحدها هذا (و) الثاني  
 ان الوكيل هنا (يجبر على البيع  
 عند الامتناع وكذا لو شرطت  
 بعد الرهن في الاصح) زيلعي على  
 خلاف ظاهر الرواية وان صحها  
 قاضي خان وغيره على ما نقله  
 القهستاني وغيره فتنه بخلاف  
 الوكالة المفردة

في ضمان المرتن كما يأتي وفي الخيانة لوسط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل  
 الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه (قوله ولا يأخذه أحدهما) ولولم يشترط الوضع فوضع جاز  
 أخذه كما اشير اليه في الاختيار قهستاني (قوله وضمن الخ) لم يوجد متنا في شرح المصنف وانما ذكره  
 شرعا بعد قوله وإذا هلك الخ (قوله لتعلق حقهما به) فحق الراهن بالعين والمرتن بالمالية فهو مودع لهما  
 واحدهما أجنبي عن الآخر فليس له أخذه ولا للعدل دفعه اليه فان المودع يضمن بالدفع إلى الأجنبي (قوله  
 وأخذ منه قيمته الخ) فان تعذر اجتماعهما يرفع أحدهما الأمر إلى القاضي ليفعل ذلك زيلعي (قوله لتلا  
 بصير قاضيا ومقتضيا) الذي في الهداية والمنع ومقتضيا لانه يقال قضاء الدين أعطاء واقتضى دينه وتقاضاه  
 قبضه وحاصله ان القيمة وجبت في ذمته فلو جعلها رهنا في يده نفسه صار قاضيا ما وجب عليه ومقتضيا له  
 وبينهما تناف (قوله مبسوط في المطولات) أي جوابه مبسوط فيها كالزيلعي وشروح الهداية  
 بيانه أنه اذا جعلت القيمة رهنا برأيهما أو رأى القاضي عند العدل الأول أو عند غيره ثم قضى الراهن الدين  
 فان كان العدل ضمن القيمة بسبب دفعه المرهون إلى الراهن فالقيمة للعدل يأخذها ممن هي عنده لوصول  
 المرهون إلى الراهن بالتسليم الأول اليه ووصول الدين إلى المرتن بدفع الراهن اليه ولو كانت القيمة للراهن  
 لزم اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد وان كان العدل ضمن بسبب الدفع إلى المرتن فالقيمة للراهن  
 يأخذها ممن هي عنده لتساويهما مقام العين المرهونة ولا جمع فيه بين البدلين في ملك واحد لان العين لم تصل  
 إلى يد الراهن وقدم ملكها العدل بالضمان ثم اذا ضمن العدل بالدفع إلى المرتن هل يرجع العدل على المرتن  
 يظن ان دفع العين اليه عارية أو ودعة لا يرجع الا اذا استهلكها المرتن لان العدل ملكها باداء الضمان وتبين  
 أنه اعار أو ودع ملك نفسه ولا يضمن المودع أو المستعير الا بالتعدي وان دفعها اليه رهنا بحقه بأن قال أخذه  
 بملك أو أحبسه به رجوع العدل عليه سواء هلك أو استهلك لدفعه على وجه الضمان (قوله وإذا هلك) أي  
 في يد العدل أو يد امرأته أو ولده أو خادمه أو أجنبي قهستاني (قوله عند حلول الاجل) أو مطلقا  
 كما في القهستاني والدر المنثور وفي الخيانة فلولم يقل عند حلول الاجل فالعدل يبيعه قبله (قوله صح توكيله)  
 أي ولولم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل وان بطل الرهن ككامل (قوله فان شرطت الوكالة) أفاد  
 ان الرضا يبيعه ليس بالازم في العدل كما قد مناه عن سعدى (قوله لم ينزل بعزله) أي بعزل الراهن  
 الا اذا رضى المرتن بذلك اتقاني وأطلق العزل فعمل ما لو وكله بالبيع مطلقا ثم مناه عن البيع بالنسيئة لم يعمل  
 نهيه لانه لازم باصله فكذا بوصفه كما في الهداية (قوله ولا بعوت الراهن) أي لا ينزل بالعزل الحكمي كعوت  
 الموكل وارتداده وحقه بدار الحرب لان الرهن لا يطل بعوته لتقدم حق المرتن على حق الورثة زيلعي (قوله  
 ولا المرتن) الا أن يكون وكيلًا وسيأتي في قوله وتبطل بعوت الوكيل مطلقا (قوله للزومها بلزوم العقد)  
 لانها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صارت وصفا من أوصافه وحقا من حقوقه الا ترى ان عقد الوكالة لزيادة  
 الوثيقة فيلزم بلزوم أصله وعقده في الهداية (قوله فهي تخالف الوكالة المفردة) أي التي لم تذكر في ضمن عقد  
 الرهن ويستثنى الوكالة بالخصومة بطلب المدعى اذا غاب الموكل وكذا الوضائف من له الخيار أن يغيب الآخر  
 فبأخذ وكيله لا يرد عليه فلا ينزل بعزله أفاده الرضى وكذا الوكيل بالامر باليد كما مر في باب عزل الوكيل  
 (قوله من وجوه) ذكر منها خمسة ومنها ما في النهاية ان العدل اذا ارتد والعاذ بالله تعالى وحكم بمطاعه  
 ثم عاد مسلما يعود وكيله بخلاف المفرد على قول أبي يوسف حيث لا يعود (قوله يجبر على البيع الخ) أي  
 لو غاب الراهن وحل الاجل وامتنع الوكيل عن البيع يجبر ويأتي بيانه قريبا (قوله وكذا لو شرطت الخ)  
 عبارة الزيلعي في شرح قوله وان باعه العدل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في حق  
 جميع ما ذكرنا من الاحكام (قوله زيلعي) أي صرح بالتعصيص الزيلعي في شرح قوله فان حل الاجل وكذا  
 صرح به في الملتقى وكذا في الهداية وقال فيها ويؤيده اطلاق الجواب في الجامع الصغير وفي الاصل اه  
 وأقره الشراح (قوله وان صحها قاضي خان) انت الضمير مع أنه عائد إلى ظاهر الروايات لا كتساب  
 المضاف التأييد من المضاف اليه ثم ان نسبة ذلك إلى قاضي خان عجيبه ولعله سبق قلم من القهستاني ومن  
 تبعه فان الذي في الخيانة هكذا ولولم يكن البيع شرطًا في عقد الرهن ثم سلب المرتن أو العدل على البيع



صح التوكيل والراهن أن يفسخ هذه الوكالة وينعنه عن البيع ولومات الراهن تبطل الوكالة وليس للمرتهن أن يطالب العدل بالبيع في هذا الوجه وعن أبي يوسف أن الوكالة لا تبطل كالمشروطة في العقد وهو الصحيح اه وفي الجانية أيضا رجل رهن شيئا ووضعه على يدي عدل وسلط العدل على البيع ثم غاب الراهن فالعدل يجبر على البيع قبل هذا إذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن وقبل بأنه يجبر على كل حال وهو الصحيح اه بحروقه وكذا صح الخبر على كل حال في شرحه على الجامع الصغير كما في النهاية ولم أر من صح خلاف هذه الرواية وفي المعراج وقال شيخ الاسلام ونفخ الاسلام وقاضي خان هذه الرواية أصح (قوله انه يملك بيع الولد والارث) أي ولد المرهون وارثه فيما لو جنى عليه أحد فدفع ارث الجانية عروضا مثلا فلوكيل هنا بيع ذلك الماسد كره المصنف في فصل المتفرقات ان غمأ الرهن للراهن وانه رهن مع الاصل ولوكيل المفرد لا يملك ذلك (قوله كان له أن يصرفه الى جنسه) لانه مأمور بتقضاء الدين وجعل الثمن من جنس الدين من ضروراته بخلاف الوكيل المفرد فانه كما باع انتهت وكالته اتقاني (قوله اذا كان) أي المرهون (قوله فدفع) أي العبد القاتل (قوله كان له يبعه) لانه صار هو الرهن لقيامه مقامه (قوله وله يبعه) أي للوكيل المذكور سواء كان المرتهن أو العدل أو غيره ما يبيع الرهن بغية الورثة لانه لم ينزل بموت الراهن كما مر قال ط وكذا بغية ورثة المرتهن اه أي لو كان الوكيل غيره بقي ما اذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن وسيد كره المصنف اخر الباب الا في (قوله وتبطل الوكالة بموت الوكيل) يعني والرهن باق لان الرهن لو كان في يد المرتهن فمات لم يبطل العقده فلان لا يبطل بموت العدل أولى عناية ولم يذكر ما يفعل به بعد موت العدل وبطلان وكالته وفي اللؤلؤ الحية والظهيرية وغيرهما ولومات العدل يوضع على يد عدل آخر عن تراض فان اختلفنا وضعه للقاضي على يد عدل آخر وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا على البيع الا أن بموت الراهن لان القاضي يتولى قضاء ديونه اه (قوله مطلقا) أي سواء كان مرتهنا أو عدلا أو غيره ما ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجري فيها اذرت ولان الموكل رضى برأيه لا رأى غيره درر (قوله وعن الثاني الخ) لو أخره بعد قوله ولو أوصى الى اخريعه لم يصح لكان انساب ط (قوله لكنه خلاف جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل مبسوط الامام محمد وظاهره ان الامام محمد ذكر في أصله جواب أبي يوسف كقولهما ط (قوله الا اذا كان مشروطا له) بأن قال له في أصله او وكالة وكلت بيعه وأجرت لك ما صنعت به من ثني فحينئذ لو صبه يبعه ولا يجوز لو صبه أن يوصي به الى ثالث اتقاني (فرع) وكل العدل وكلا فباعه ان بحضرة العدل جازوا الا فلا أن يجيزه ولو باع العدل بعض الرهن بطل في الباقي هندية أي فسد للشروع الطاري (قوله ولا يملك الخ) أي بعد موت العدل كما رأيت به بط بعض العلماء وهو مقتضى السياق لكنه ليس للاختراز (قوله فان حل الاجل الخ) تنقذت هذه المسألة قريبا (قوله وغاب الراهن) أي أو وارثه بعد موته وراي الوكيل ان يبيعه اجبر بالانفاق وفيه رهن الى أنه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل اجبر الراهن فان أبي باعه القاضي عندهما ولم يبيع عنده قهستاني قال الرمي وهذا فرع الجرح على الحر وتقدم في الجرح ان قوله ما به يقتضي اه قلت وفي البرزنية وقبل هذا قول الكل لتقدم الرضى منه على البيع وهو الصحيح (قوله اجبر) لتعلق حق المرتهن به (قوله كما هو الحكم في الوكيل بالخصومة) يعني بطلب المدعى قال الاتقاني المدعى اذا طالب خصمه عند القاضي بوكيل فخص به وكلا لم يجز له وكل عزله لان حق الخصم تعلق بهذه الوكالة حين ثبتت بطالته ولو كان وكلا ابتداء من غير مطالبة جاز عزله اه (قوله بأن يجبره) تصوير لقوله اجبر الوكيل وفي بعض النسخ وكيفية الاجبار بأن يجبره (قوله فان لج) بالجيم قال في المسباح لج في الامر الجحمان باب تعب والجحاج والجاحة فهو الجرح والجرح مبالغة اذا لزم الشيء وواظبه ومن باب ضرب اه ط (قوله وان باعه العدل) أي المسلط على بيعه في عقد الرهن أو بعده برزنية (قوله فالثمن رهن) أي وان لم يقبضه لقيامه مقام ما كان له وضاهدية فلو هلك في يد العدل سقط الدين كما اذا هلك عند المرتهن وكذا اذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالثمن على المرتهن ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر الثمن برزنية ولا يقال كيف يكون مضمونا ولم يقبضه لانه ثبت في ذمة المشتري بحق المرتهن فكانه في يد المرتهن أو في يد البائع اتقاني واذا أقر العدل انه قبض الثمن وسله الى المرتهن وانكر المرتهن فالقول للعدل لانه أمين

(و) الثالث انه (يملك بيع الولد

والارث) الرابع (اذا باع بخلاف

جنس الدين كان له ان يصرفه

الى جنسه) أي الدين بخلاف

الوكالة المفردة (و) الخامس (اذا

كان عبدا وقتله عبدا خطا فدفع

بالجانية كان له يبعه بخلاف

المسردة) متعلق بالجميع (وله يبعه

في غيبة ورثته) أي ورثة الراهن

(كما كان له حال حياته البيع

بغير حضرته) أي حضرة الراهن

(وتبطل) الوكالة (بموت الوكيل)

مطلقا وعن الثاني ان وصيه

يخلفه لانه خلاف جواب الاصل

(ولو أوصى الى آخر يبيعه لم يصح

الا اذا كان مشروطا له) ذلك

في الوكالة (ولا يملك الراهن ولا مرتهن

بيعه بغير رضى الا خرفان حل

الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل

على بيعه كما هو الحكم في الوكيل

بالخصومة) اذا غاب موكله واباها

فانه يجبر عليها بان يجبره اياها

ليبيع فان لم يبع ذلك باع القاضي

دفع الضرر (وان باعه العدل

فالثمن رهن) كالمثل (فيهلك كهلكه

فان اوفى ثمنه) بعد بيعه (المرتهن

فاستحق الرهن







الرهن لان الراهن ملكه ماداء الضمان مستندا الى ما قبل التسليم فتبين انه رهن ملك نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا بهلاكه (قوله لضرره) الاولى لغرضه بالغين المجهه قال في الدرر اما بالقيمة فلانه مغرور ومن جهة الراهن بالتسليم اه وضوء في الزيلعي وغيره ط (قوله لا تتقاض قبضه) أي قبض المرتهن الرهن بتضمينه في مودحه كما كان لان الرهن لم يكن ملك الراهن حتى يكون بهلاكه مستوفيا بعناية وهذا اشكال وجواب مذكوران في الهداية والتبيين (قوله ذهبت عين دابة المرتهن) الاضافة الى المرتهن لادنى ملابسة والاصوب ابداله بالرهن وعبرة الولوجية ولو ذهبت عين دابة الرهن سقط ربع الدين لان العين من الدابة التي يستعمل عليها ربعها فقد فات ربعها فيسقط ربع الدين اه وهو مفروض فيما اذا كانت قيمتها مثل الدين كما قيده في المبسوط واحتراز بقوله التي يستعمل عليها كالبقرة والفرس عن نحو الشاة فانه يضمن النقصان (قوله وسيجي) أي في باب جنسية البهيمه ان اقامة العمل بها انما تمكن بأربع أعين عينها وعينا مستعملها اه (خاتمة) المولى لا يصلح عدلا في رهن مأذونه ولو مديونا حتى لو شرط لم يجوز الرهن وصح عكسه والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولاه كعكسه والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل كعكسه وكذا رب المال في رهن المضارب كعكسه وكذا أحد شريكي المفاوضة أو العنان الا فيما كان من غير التجارة لان كلاهما اجنبي عن صاحبه فيه وكذا الراهن لا يصلح عدلا في الرهن ويفسد العقد الا ان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جازيعة اه ط عن الهندية ملخصا

\*(باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره)\*

لما ذكر الرهن وأحكامه ذكر ما يعترض عليه اذ عارضه بعد وجوده معراج (قوله وقف بيع الراهن رهنه الخ) وكذا وقف على اجازة الراهن بيع المرتهن فان اجازة جازوا الا فلا وله أن يطله ويبيعه رهنه ولو هلك في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن أيهما شاء فمستأنى عن شرح الطحاوي وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ينقد ونظامه في الزيلعي (فرع) قال المرتهن للراهن بيع الرهن من فلان فباعه من غيره لم يجوز ولو قال المستأجر للمؤجر ذلك جازيعة من غيره جامع الفصولين (قوله على اجازة مرتهنه الخ) أو ابرائه الراهن عن الدين حوى (قوله تنفذ) لزوال المانع وهو متعلق حق المرتهن به وعدم القدرة على تسليمه زيلعي (قوله وصار غنه رهنه) أي سواء قبض الثمن من المشتري أو لا لقامه مقام العين والثمن وان كان دين لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قتل تكون قيمته رهنه بقاء حتى لو توى الثمن على المشتري يكون من المرتهن يسقط به دينه كما لو كان في يده برازية ولبعض محشى الاشياء هنا كلام منشأه عدم التأمل والمراجعة وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ان المرتهن ان شرط ان يكون الثمن رهنه عند الاجازة كان رهنه او لا فلا ونظامه في الزيلعي (قوله في الاصح) لان امتناع النفاذ لحقه وهو الحبس والتوقف لا يفوته وعن محمد ينسخ بفسخه حتى لو افسكه الراهن لا سبيل للمشتري عليه بعده زيلعي ملخصا (قوله أو رفع الامر الى القاضي) لان هذا الفسخ لقطع المنازعة وهو الى القاضي عناية (قوله وهذا الخ) أي ثبوت الخيار للمشتري لكن عدم الفرق هو الاصح رملى عن منية المنقضى وهو المختار للفتوى حوى وغيره عن التنجيس وفي جامع الفصولين يتخير مشتري مرهون ومأجور ولو علم به عندهما وعند أبي يوسف يتخير جاذلا لا عالما وظاهر الرواية قولهما اه قال الرملى في حاشيته عليه وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الولوجية (قوله من رجل آخر) سيأتى تقييده بغير المرتهن (قوله فايهما اجاز لم) ملوقضى الراهن الدين هل ينقد الاول أو الثاني يحرر والظاهر الاول ط قلت يؤيده ما ذكره قريسا عن الكفاية تأمل وما ذكره المصنف يخالف الاجازة فلو تبيع المؤجر فاجاز المستأجر الثاني تنفذ الاول وبأق وجهه (قوله ثم أجره الخ) أي قبل نقض القاضي البيع اتقاني (قوله أو رهنه أو وهبه) أي مع التسليم اذ لا عبرة لهذين العقدين بدونه اتقاني عن ابي المعين (قوله جاز البيع الاول) سماه أولا وان لم يكن يعان بالنسبة الى هذه العقود لان هذه العقود متأخرة عن البيع ويجوز ان يكون باعه من واحد ثم من آخر ثم باشر هذه العقود فاجازها المرتهن تنفذ البيع الاول دون الثاني لرجحان الاول بالسبق كفاية (قوله لحصول النفع الخ) بيان للفرق بين المسألتين حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاولى ولم تجز التصرفات المذكورة بعده

لضرره (وبدينه) لا تتقاض قبضه (فرع) في الولوجية ذهبت عين دابة الرهن يسقط ربع الدين وسيجي

\*(باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره)\*  
الرهن (على غيره وقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه أو قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار غنه رهنه) في صورة الاجازة (والا تجز) المرتهن البيع (وفسخ) بيعه (لا ينسخ) بفسخه في الاصح (و) اذ انقضى موقوف (المشتري) بالخيار (ان شاء صبر الى فكاك الرهن او رفع الامر الى القاضي لينسخ البيع) وهذا اذا اشتراء ولم يعلم انه رهن ابن كمال (ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه) الراهن أيضا (من رجل آخر قبل ان يجز المرتهن) البيع (فالتاني موقوف أيضا على اجازته) اذا الموقوف لا يمنع وقف الثاني (فايها اجاز لم ذلك وبطل) الاخر ولو باعه الراهن (ثم أجره أو رهنه أو وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجازة او الرهن أو الهبة جاز البيع الاول) لحصول النفع بتحول حقه للثمن على ما تقررو في محله تحرر (دون غيره من هذه العقود) اذ لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فينفذ البيع



البيع في الثانية مع وجود لاجازة لكل قال في الكفاية والاصل فيه ان تصرف الراهن اذا كان يطل حق المرتن لا يتخذ الا باجازة المرتن فاذا اجازته فان كان تصرفا يصلح حقا للمرتن يتخذ ما لحقه الاجازة وان لم يصلح فبالاجازة يطل حق المرتن ويتخذ السابق من تصرفات الراهن وان كان المرتن اجازة لاحق فاذا ثبت هذا فنقول المرتن ذو حظ من البيع الثاني لانه يتحول حقه الى الثمن ولا حقه في هذه العقود اذ لا بدل في الهبة والرهن والبدل في الاجازة في مقابلة المنفعة وحقه في مالبة العين لا في المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع من النفاذ في هذا البيع السابق كالموابع المؤجر العيز من اثنين واجازة المستاجر البيع الثاني فخذ الاول لانه لاحق له في الثمن فكانت الاجازة اسقاطا اه ملخصا (قوله وفي الاشياء الخ) هذا كالا استدراك على قول المصنف سابقا لثاني موقوف كانه يقول محل توقف الثاني كالاول اذا كان البيع الثاني من غير المرتن اما اذا كان منه فلا يتوقف وانما يطل البيع الاول ووجهه انه طرأ ملكيات على ملك موقوف فابطله ط عن أبي السعود (قوله وصح اعناقهم الخ) ما تقدم كان في تصرفات تقبل الفسخ كالبيع والاجازة والكفاية والهبة والصدقة والاقرار فلم تجز في حق المرتن أصلا ولم يطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين وما هنا في تصرفات لا تقبل الفسخ فتنفذ ويطل الرهن أفاده القهستاني اي سواء كان موسرا أو معسر الصدور من أهله في محله وهو ملكه فلا يلغو تصرفه بعدم اذن المرتن وامتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم وتماه في الهداية ومثل الاعتاق الوقف وفي الاسعاف وغيره لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضى على دفع ما عليه ان كان موسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه (قوله أي نفذ) أشار به الى ان التعبير به أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعبير يصبح بوجهها غير صحيحة ط وقوله اعتاق الراهن أي وما بعده وأشار الى أن المصدر مضاف الى فاعله وقوله رهنه بالنصب منه قوله (قوله للرهن) أي للارتين وقوله بدله أي بدل الرهن بمعنى المرهون تأمل والحاصل انه يأخذ قيمته ويجعل رهنه كانه (قوله ورد الفضل) أي ان كان فضل ويرجع بالزيادة ان نقصت عن دينه ط (قوله في العتق) أي الذي يغير اذن المرتن جوهره فلو باذنه فلا سعاية على العبد أبو السعود (قوله سعى العبد الخ) لانه لما عذر المرتن استيفاء حقه من الراهن يأخذه ممن يفتنع بالعتق والعبد انما يفتنع بمقدار ماليته فلا يسعى فيما زاد على قيمته من الدين ابن كمال (قوله في اقل من قيمته ومن الدين) وكيفيته ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق ويوم الرهن والى الدين فيسعى في الاقل منه ما زيل وبقي الدين بالكسب الا اذا كان من خلاف جنس حق المرتن فيبدل بحقه ويقضى به دينه عناية (قوله ويرجع على سيده غنيا) أي اذا ايسر لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمّل عنه ابن كمال (قوله سعى كل) أي من المدبر والمستولدة (قوله في كل الدين) أي ولو زائد على القيمة لما ذكره الشارح (قوله لان كسب المدبر الخ) تعليل لقوله في كل الدين ولقوله بالارجوع (قوله كما مر) أي من انه لو كان الدين حالا أخذ منه كله والا أخذ القيمة له ون رهنه الى حلول الاجل (قوله فالمرتن يضمنه) أشار الى ان المرتن هو الخصم في تضمينه كما في الهداية (قوله قيمته يوم هلك) فلو كانت قيمته يومه خمسمائة وقد كانت يوم الرهن ألفا كالدين ضمن خمسمائة وصارت رهنه وسقط من الدين خمسمائة كأنها هلكت بأفة كما في الهداية (قوله وأما ضمانه على المرتن) بيان لوجه ضمان المرتن الزيادة حيث سقط مثلها من الدين قال الانتقائي لان ضمان الرهن يعتبر فيه القيمة يوم القبض وحيث كانت ألفا فيضمن الزيادة على ما غرم الاجنبى اه قال في الكفاية ولا يقال الرهن لو كان باقيا كما كان وقد تراجع السعر وانتهت قيمته فانه لا يسقط من الدين شيء قلنا لان ثمة العيز باق كما كان وانما يحصل التغير بسبب التراجع والعين بحال يمين ان نصبر ماليته بالتراجع كما كان يوم القبض فلم يعتبر التغير وهنا التغير الحاصل بالتراجع استقر بالهلال ولم يبق على حال تعود ماليته كما كان اه بقی ما اذا اتلفه المرتن فيغرم القيمة وتكون رهنه في يده فاذا حل الاجل والدين من جنس القيمة استوفى منها ولو فيها فضل رده وان نقصت القيمة قبل الاتلاف تراجع السعر الى خمسمائة وكانت ألفا وحب بالاستهلال خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة لان ما انتقص كاهالك وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق لا بتراجع السعر ووجب عليه الباقي بالاتلاف وهو قيمته يوم اتلف هداية ملخصا ويجعله

وفي الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انسخ الاول (وصح اعناقهم وتديبره واستيلاده) أي نفذ اعتاق الراهن (رهنه فان) كان غنيا (و) كفن (دينه) أي المرتن (حالا اخذ) ارتين (دينه من الرهن وان) وجلا أخذ قيمته للرهن بدله الى زمان (حلوله) فان حل استوفى حقه لو من جنسه رده الفضل (وان) كان الراهن (معسرا ففى العتق سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع على سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاد سعى كل) في كل الدين (بالارجوع) لان كسب المدبر وام الولد ملك المولى (فاذا اتلف) الراهن (الرهن فحكمه حكم ما اذا اعتقه غنيا) كما مر (و) الرهن (ان اتلفه اجنبى) أي غير الراهن (فالمرتن يضمنه) أي المتلف (قيمته يوم هلك وتكون) القيمة (رهنه عنده) كما مر وأما ضمانه على المرتن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيل (وبعائه) أي المرتن الرهن (من رهنه يخرج من ضمانه)



مضموناً القبض السابق لا يترجع السعر اندفع استشكل الزيلعي بأن تراجع السعر غير مضمون وبيان الجواب  
 جاني غاية البيان عن القدوري أن نقصان السعر لا يضمن مع بقاء العين أما إذا تلفت فالضمان بالقبض وضمنان  
 الاتلاف من غير جنس ضمان الرهن فلذا وجبت قيمته يوم الاتلاف ووجب القبض بالقبض السابق على ضمان  
 الرهن اهـ ملخصاً ومثله ما مر عن الكفاية (قوله مجاز) جعله شراح الهداية تسامحاً قالوا لأن الاعارة تملك المنافع  
 بلا عوض والمرتهن لم يملكها فكيف يملكها غيره لكن لما عومل ذلك معاملة الاعارة من عدم الضمان ومن التمكن  
 من الاسترداد أطلق عليه اسم الاعارة اهـ وفسر بعض المحققين التسامح بأنه استعمال اللفظ في غير حقيقة بل  
 قصد علاقة معتبرة ولا نصب قرينة اعتماداً على ظهوره من المقام اهـ فهو ليس حقيقة ولا مجازاً وجعل المصنف  
 في المخلف لفظ الاعارة هنا استعارة تصريحية علاقتها المشابهة والقرينة اسناد الاعارة إلى المرتهن لأن اسنادها  
 حقيقة للمالك قال وحيث وجدت القرينة والجامع فالقول بأنه مجاز ساغ اهـ تأمل (قوله هك مجازاً) أي  
 بلا سقوط شيء من الدين لارتفاع القبض المضمون (قوله حتى لو كان) أي الراهن أعطى المرتهن بالرهن  
 المعار كفيلاً أي أعطاه كفيلاً يتسلمه لا بعينه لقوله في كتاب الكفالة ولا تصح بيع قبل قبضه ومرهون وأمانة  
 بأعيانها فلو يتسلمها صح اهـ تأمل (قوله لخروجه من الرهن) أي من حكم الرهن وهو الضمان والا فالعقد  
 باق (قوله جاز ضمان الكفيل) أي الزامه بتسلمه لما قدمناه (قوله عدا ضمانه) لأن عقد الرهن باق إلا في حكم  
 الضمان مخ (قوله من سائر الغرماء) أي غرماء الراهن فلا يشاركون المرتهن فيه (قوله لبقاء حكم الرهن)  
 الا صوب أن يقال لبقاء عقد الرهن إلا أن يراد بالحكم هنا الاستيفاء لا الضمان تأمل (قوله ولو اعاره الخ)  
 جعله هذه التصرفات ستة العارية والوديعة والرهن والاجارة والبيع والهبة فالعارية توجب سقوط الضمان  
 سواء كان المستعير هو الراهن أو المرتهن إذا هلك حالة الاستعمال أو أجنبياً ولا ترفع عقد الرهن وحكم  
 الوديعة بحكم العارية والرهن يطل عقد الرهن وأما الاجارة فالمستأجر أن كان هو الراهن فهي باطلة وكانت  
 بمنزلة ما إذا اعار منه أو أودعه وان كان هو المرتهن وجدد القبض للاجارة أو أجنبياً مباشرة أحدهما العقد  
 باذن الآخر بطل الرهن والاجارة للراهن وولاية القبض للعاقدة ولا يعود رهننا إلا بالاستئناف وأما البيع والهبة  
 فان العقد يطل بهما إذا كانا من المرتهن أو من اجنبي مباشرة أحدهما باذن الآخر وأما من الراهن فلا يتصور  
 اهـ عناية وفي حاشيتها لسعدى أفندي إذا كان الأيداع من اجنبي ينبغي أن لا يسقط الضمان لأنه العدل اهـ  
 أقول وهو بحث وجيه ثم رأيت منصوصاً في الخيانة حيث قال فيها إذا أجاز الراهن للمرتهن أن يودعه أناساً  
 أو يعير فان أودع فهو رهن على حاله ان هلك في يد المودع سقط الدين وان اعاره خرج من ضمان الرهن والمرتهن  
 أن يعيده اهـ فقد فرق بين العارية والوديعة على خلاف ما ذكره في العناية وتبعه فيه الشارح فتنبه (قوله  
 بخلاف الاجارة الخ) حال من قوله ولكل واحد منهما ان يعيده رهنه ويشترط في الاجارة تجديد القبض  
 كما علمت آنفاً وفي البرازية وان استأجرها المرتهن فاسد او وصل اليها ومضى زمان بمقصد ار ما يجب فيه شيء من  
 الاجارة بطل الرهن اهـ وفيها وان أخذ المرتهن الأرض من زراعة بطل الرهن ولو بالبذر منه ولو من الراهن فلا  
 اهـ أي لما قدمناه في كتاب المزارعة ان الأصل ان ربه البذر هو المستأجر فان كان هو العامل كان  
 مستأجراً للأرض وان كان هو رب الأرض كان مستأجراً للعامل (قوله والرهن) أي وبخلاف رهن  
 الرهن وبأن الكلام فيه قريباً (قوله من المرتهن الخ) من هذه صلة لما قبلها لا للابتداء تقول أجزته  
 مستأجراً وكذا بعثها أو وهبها منه إذا كان هو القابل للعقد وانت المباشرة المرتهن أو الاجنبي هنا هو القابل  
 والمباشرة أي العاقد مع المرتهن هو الراهن ومع الاجنبي أحدهما لكن في هذا التعميم بالنسبة إلى الرهن نظر  
 لا يخرج منه من المرتهن لا يبعد فالتأخر أنه خاص فيما إذا رهنه أحدهما من اجنبي قال في الترخائية عن شرح  
 الطحاوي ليس للمرتهن ان يرهن الرهن فان رهن بلاذن الراهن فان هلك في يد الثاني قبل الاعادة إلى يد الأول  
 فطره ان يضمن المرتهن الأول ويصير ضمانه رهنه وملكه المرتهن الثاني بالدين أو يضمن المرتهن الثاني ويكون  
 الضمان رهنه عند المرتهن الأول وبطل رهن الثاني ويرجع الثاني على الأول بما ضمن وبدينه وان رهن باذن  
 الراهن مع الثاني وبطل الأول اهـ (قوله حيث يخرج عن الرهن) بيان لجهة المخالفة بين الوديعة وهذه  
 العقود لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن إلى المثلن سواء قبضه ولا حتى لو هلك عند المشتري سقط الدين

تسميتها عارية مجاز (فلوهك)

الرهن (في يد الراهن هك

مجازاً) حتى لو كان أعطاه

به كفيلاً لم يلزم الكفيل شيء

لخروجه من الرهن نعم لو كان

الراهن أخذه بغير رضا المرتهن

جاز ضمان الكفيل تارخائية

(فان عاد) قبضه (عاد ضمانه

وللمرتهن استرداده منه إلى يده

فلومات الراهن قبل ذلك) أي

قبل الاسترداد (فالمرتهن أحق

بمن سائر الغرماء) لبقاء حكم

الرهن (ولو اعاره) أو أودعه

(أحدهما اجنبي باذن الآخر

سقط ضمانه ولو كل منهما ان

يعيده رهنه) كما كان (بخلاف

الاجارة والبيع والهبة) والرهن

(من المرتهن أو من اجنبي إذا

باشرها أحدهما باذن الآخر)

حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود

إلا بعقد مستند



لأنها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف ٣٣٠ بيع المرتين من الرهن لعدم لزومها في لومات الرهن قبل رهنه ثانياً فالمرتبة أسوة القرماء ولو أدن

الرهن للمرتين في استعماله  
أما عارية العمل فهلك الرهن  
(قيل أن يشرع في العمل أو بعد  
الفراغ منه هلك بالدين) بقائه  
عقد الرهن (ولو هلك في حالة  
العمل) والاستعمال (هلك  
أمانة) لثبوت يد العارية حيثئذ  
(ولو اختلف في وقته) أي وقت  
هلاكه فقال المرتين هلك في وقت  
العمل وقال الرهن في غيره  
(قال قول المرتين) لأنه منكر  
(والينة للرهن) لأنها اتفاقاً  
على زوال يد الرهن فلا يصدق  
الرهن في عوده إلا بجهة بزازية  
وفيها إذن للمرتين في لبس ثوب  
الرهن يوماً فجاء به المرتين متخرفاً  
وقال تخرق في لبس ذلك اليوم  
وقال الرهن ما لبسته فيه  
ولا تخرق فيه قال قول للرهن وإن  
أقر الرهن باللبس فيه ولكن  
قال تخرق قبل لبسه أو بعده  
قال قول للمرتين في قدر ما عاد من  
الغنمان (فروع) رهن الأب من  
مال طفله شيئاً يدين على نفسه جاز  
قالوا الرهن قيمته أكثر من الدين  
فهلك ضمن الأب قدر الدين دون  
الزيادة بخلاف الوصي فإنه يضمن  
قيمته والفرق أن للأب أن يتفقد  
بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك  
الوصي ولو أدرك الأب ومات  
الأب ليس للأب أخذه قبل قضاء  
الدين ويرجع الابن في مال الأب  
إن كان رهنه لنفسه لأنه مضطر  
كغير الرهن ولورهن شيئاً ثم أقر  
بالرهن لغيره لا يصدق في حق  
المرتين ويؤمر بقضاء الدين ورده  
إلى المقر له ولورهن دار غيره فجاز  
صاحبها بزيوت الرهن على قيمة  
الرهن أدنى وزوائد الرهن كولد  
وثمرة رهن لا غلة دار وأرض  
وعبد فلا يصير رهنًا والرهن الفاسد  
تأليص في ضمانه (وصح استعارة شيء لغيره فغيره يضمنه) إذا أطلق ولم يقيد بشيء (وإن قيد بقدر وجنس أو مرتين أو بطلت قيده)

بخلاف بدل الاجارة وتقدم الفرق بينهما نص على ذلك في المراج (قوله لأنها عقود لازمة) ولذا لا يمكن  
فسخها (قوله وبخلاف بيع المرتين من الرهن) وكذا اجارته وهبته وهذا محترز قول المصنف من المرتين  
(قوله لعدم لزومها) أي لزوم العارية والبيع والاولى لزومها بالتخيئة أي لعدم لزومها في حق الرهن لأن  
ملكه باق في المرحون فيسقط العقد (قوله في لومات الخ) مرتبط بقول المصنف بخلاف الاجارة الخ (قوله  
فالمرتبة أسوة القرماء) أي مساو لهم في المرحون لبطان عقد الرهن بهذه العقود معراج (قوله ولو أدن  
الرهن للمرتين باستعماله الخ) فإن لم يأذن له وخالف ثم ما ذهبوا من على حاله جامع الفصولين (قوله ولو هلك  
في حالة العمل) راجع إلى قوله أو أعارته وقوله والاستعمال راجع إلى قوله في استعماله فهو لو تلف وتسر مشوش  
(قوله لثبوت يد العارية) وهي مخالفة ليد الرهن فاتفق الضمان مع (قوله لأنه منكر) أي منكر لموجب الضمان  
قال ط ولا حاجة إليه لأن التعليل الآتي للمسألتين (قوله وقال الرهن في غيره) كذا في الخاينة  
وغيرها فيشمل ما إذا قال قبل العمل أو بعده (قوله لأنها اتفاقاً على زوال يد الرهن) أي زوال القبض  
الموجب للضمان لا عتراضهما بوجود العمل المزيل للضمان (قوله في عوده) أي عود الرهن أي عود يده  
في بعض التسخ في حقه وفي بعضها في دعواه وبعبارة البرازية في العود (قوله ما لبسته) بفتح تاء الخطاب  
(قوله قال قول للرهن) لأنه منكر لوجود العمل فلم يتفق على زوال اليد (قوله قال قول للمرتين الخ)  
عبارة البرازية قال قول للمرتين أنه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتين  
في قدر ما عاد الضمان إليه بخلاف قول المسألة لعدم الاتفاق على خروجه من الضمان اه وحاصله أنهما  
لما اتفقا على خروجه من الضمان كان القول للمرتين في أنه لم يعد مضموناً عليه ضمان الرهن بعد خروجه  
من الضمان إلا ذلك الثوب المتخرق أي فإذا هلك بعد ذلك يضمن قيمته متخرفاً (قوله بخلاف الوصي) قدم  
في باب ما يجوز إرثه أنه ان ذلك قول الامام الثوري وأنه جرم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بين الأب والوصي  
وبه جزم المصنف هناك كالعناية والمتى وقد مناه وجهه (قوله ليس للأب أخذه الخ) لأن تصرف الأب  
نافذ لازم (قوله ويرجع الابن) أي إذا قضى دين الأب وأقر الرهن (قوله إن كان) أي الأب رهنه  
أنفسه أي لأجل دين عليه وكذا الورهن يدين على نفسه ويدين على الصغير فيحكمه في حصة دين الأب حكمه  
فيما لو كان كله وحذا دين الأب كما في المنع (قوله لأنه) أي الابن مضطر في قضاء الدين لا تسكاه الرهن فلم يكن  
مستبرعاً نظير غير الرهن إلا في بيانه (قوله ثم أقر بالرهن الخ) أي أقر بأن ذلك المرحون ملك لزيد مثلاً  
لا يصدق في حق المرتين حتى أنه لا ينزع من يده بمجرد ذلك الاقرار بدون برهان من المقر له بل يؤخذ المقر في حق  
نفسه حتى أنه يؤمر بقضاء الدين إلى المرتين ورذا المرحون إلى المقر له وهل يؤمر بقضائه حالاً لو كان مؤجلاً  
أو يؤمر بدفع قيمته للمرتين ثم تسليم الرهن للمقر له أو يخطر إلى حلول الأجل فليراجع (قوله جاز) ويكون  
بغزلة ما لو أعارها لغيرها ط (قوله أولى) أي من ينسب المرتين لأنها ثبتت زيادة ضمان ولو لم يقم الينة  
فالقول قول المرتين كذا يقاد من الهندية ط (قوله وزوائد الرهن الخ) ستأتي هذه المسألة مفصلة  
كمسألة التي بعدها ولذا لم توجد في بعض النسخ ط (قوله وصح استعارة شيء لغيره) لأن المالك  
رضي بملق دين المستعير بما له وهو ملك ذلك كما يملك تعلقه بذمته بالكمال ط (قوله فغيره يضمنه) أي يأبى  
جنس أو قدر وكذا عند أي مرتين وفي أي بلد شاء كما في القهستاني (قوله إذا أطلق) المعبر لأن الإطلاق  
واجب الاعتبار خصوصاً في الاعارة لأن الجهالة فيها لا تنفي إلى المنازعة هداية لأن الجاهل على المسامحة  
معراج (قوله تقيد به) فليس له أن يزيد عليه ولا ينقص أمّا الزيادة فلأنه ربما احتاج إلى فسخه  
فيؤدي قدر الدين وما رضى بإداء القدر الزائد أو لأنه يتعسر عليه ذلك فيستزبره أو ما نقصان فلان الزائد  
على الدين يكون أمانة وما رضى إلا أن يكون مضموناً كله فكان التعيين مفيداً وحكماً كذلك التقيد بالجنس  
وبالمرتين وبالبذل لأن كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالإضافة إلى البعض وتفاوت الاختصاص في الأمانة  
والحفظ اه من الهداية والاختيار (تنبيه) اتفق في الحامدية فيما لو قيد العارية بقدر معلومة ومضت المنة  
بأن للمعير أخذها من المستعير قال وبه اتفق في الخبرية والامامية عليه ومثله في فتاوى ابن تيمية وأما ما ليس  
له مطالبته بالرهن قبل مضي المدة فإذا مضت واستنع من خلاصه من المرتين لغيره اه (قوله لا يصدق في حق)

تأليص في ضمانه (وصح استعارة شيء لغيره فغيره يضمنه) إذا أطلق ولم يقيد بشيء (وإن قيد بقدر وجنس أو مرتين أو بطلت قيده)



ما في الذخيرة استعاره لرهنه بدنه فرهنه بمائة الى سنة فالمعبر يطلبه منه وان اعلم انه يرهنه الى سنة اه لان  
 الرهن هنا فاسد لتأجيله كما مر وكلاهما في تأجيل العارية تأمل (قوله ضمن المعبر المستعير او المرتهن الخ)  
 أي ضمنه قيمة الرهن ان هلك في يد المرتهن لانه تصرف في ملكه على وجه لم يؤذن له فيه فصار غاصبا والمعبر ان  
 يأخذه من المرتهن ويضخ الرهن جوهره (قوله فرهنه بأقل من ذلك) أي بأقل مما عين له ~~لكن~~  
 بشرط ان لا ينقص عن قيمة الرهن بل اتمامها أو بأكثر كما أفاده الزيلعي وفي الذخيرة وغيره لو سمي له شيئا  
 فرهنه بأقل أو بأكثر فهو على ثلاثة أوجه \* الاول ان تكون قيمة الثوب مثل الدين المسمى \* الثاني ان تكون أكثر  
 منه وفيها اذا رهن بأكثر من الدين أو بأقل ضمن قيمته \* الثالث ان تكون أقل منه فان زاد على المسمى ضمن  
 القيمة وان نقص فان كان النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان الى أقل ضمن قيمته اه لمخصا ونقله  
 في النهاية ثم قال وبه يعلم ان المعبر لا يضمن المستعير أكثر من القيمة في صورة من الصور وكذا لا يضمنه جميع قيمة  
 الثوب اذا كانت أكثر من الدين وانما يضمنه قدر الدين والرائد يهلك أمانة اه (قوله لملكك بالضممان)  
 قين انه رهنه ملك نفسه اه تبين حال عاري الهداية ولي فيه نظرا لان الملك فيه لم يستند الى وقت القبض  
 اذا القبض باذن المالك وانما يستند الى وقت المخالفة وهو التسليم الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله فيقتصر  
 ملكه على وقت التسليم فلم يبين أنه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه أبو السعود وط عن الشلبي  
 أقول قد يجاب بأن الرهن لا يلزم الا بالتسليم ولذا كان للمرتهن الرجوع عنه قبله كما مر اقول الرهن فاذا  
 توقف العقد على التسليم لم يعتبر ما بقا عليه فكأنهما وجد معا عند التسليم الذي هو وقت المخالفة فلم يكن  
 ملكه بعد عقد الرهن هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم فاغتمه (قوله وان ضمن المرتهن) لانه متعدد  
 بقبض مال غيره بلاذنه فهو كغاصب الغاصب (قوله كما مر في الاستحقاق) أي قبيل هذا الباب (قوله  
 صار المرتهن مستوفيا لدينه) أي ان كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر وان كانت أقل صار مستوفيا لقدره  
 ويرجع بالفضل على الراهن اه ممكن (قوله أي مثل الدين) كذا في الدرر والاصوب ان يقال  
 أي مثل الرهن أي صورة ومعنى ان كان مثليا ومعنى فقط وهو قيمته ان كان قيميا لا يلزم تشتت الضمائر بعده  
 ربحي مخصا ومثله في شرح الطوري (قوله لقضاء دينه به) أي لان الراهن صار قاضيا دينه بحال المعبر  
 وهو الرهن (قوله لن كان كله) أي الرهن مضمونا بان كان مثل الدين أو أقل (قوله والا الخ) أي بان كان أكثر  
 من الدين (قوله بحسابه) أي بقدر حصة العيب اتقاني (قوله ويجب مثله) أي ويجب للمعبر على المستعير  
 مثل ما ذهب من الدين بالعيب (قوله تخلص ملكه) أي لانه يريد بذلك تخلص ملكه فهو مضطر اليه  
 (قوله بخلاف الاجنبي) أي اذا قضى الدين لانه متبرع اذ هو لا يسعى في تخلص ملكه ولا في تفرغ نعمته  
 فكان الطالب ان لا يقبل هداية (قوله وان أقل فلا جبر) أي لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن درد عن  
 تاج الشريعة لان الزيادة أمانة من جانب الراهن كذا قيل ولم تجد ذلك في كلام الشراح وعزوه الى تاج الشريعة  
 فرية بلامرية كذا أفاده عزه زاده (قوله لكن استشكله الزيلعي وغيره) أي استشكل كون الرائد تبرعا  
 حيث قال وهذا مشكل لان تخلص الرهن لا يحصل بايضا البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه تخلصه  
 لينتفع به ولا يحصل ذلك الا باداء الدين كله اذ للمرتن ان يجبره حتى يستوفي الكل اه والاشكال ذكره جميع  
 شراح الهداية مع جوابه بان الضمان انما واجب على المستعير باعتبار ايفاء الدين من ملكه فكان الرجوع  
 عليه بقدر ما تحقق الايفاء اه ونقلوه من الايضاح والخاتمة وغيرهما وكان الزيلعي لم يرض بهذا الجواب  
 فلم يذكره ولذا قال في السعدية ان الكلام فيه مجالا (قوله فلذا لم يرجع عليه الخ) أقول يجب اتباع المنقول  
 وان لم يظهر للعقول مع ان الجواب لا يخفى وهو تقصير المعبر عن التقييد بالرهن بالقيمة من اول الأمر فاذا ترك  
 ما يتفق الاصرار كان في دفع الرائد مختارا بهذا الاعتبار فمكن من ذوى الابصار اه سأنحائي (قوله مع  
 متابعته للتدبر) أي ان عادته ذلك غالب وقد نص في الدرر على أن الرائد تبرع فدل عدم متابعته انه أقر  
 الزيلعي على الاستشكل (قوله لم يضمن) لانه لم يصرف قاضيا دينه به (قوله وان استخدمه أو ركه الخ) ان  
 حقه ومصلحة أي بان كان عند استعماله أو دأبه تركها قبل ان رهنها ثم رهنها بحال مثل قيمتها ثم قضى المال قلم  
 به فحسب حاشي

وحيث قد (فان خالف) ما قبله به المعبر  
 (ضمن) المعبر (المستعير او المرتهن)  
 تعدى كل منهما (الا اذا خالف)  
 الى خبر بان عين له أكثر من قيمته  
 فرهنه بأقل من ذلك) لم يضمن  
 لمخالفته الى خير (فان ضمن) المعبر  
 (المستعير ثم عقد الرهن) لملكه  
 بالضممان (وان ضمن المرتهن يرجع  
 بما ضمن وبالدین علی الراهن)  
 كما مر في الاستحقاق (فان وافق)  
 وهلك عند المرتهن صار (المرتهن  
 مستوفيا لدينه ووجب مثله)  
 أي مثل الدين (للمعبر على)  
 المستعير) وهو الراهن لقضاء  
 دينه به (ان كان كله مضمونا والا)  
 يضمن كله مضمونا (ضمن قدر  
 المضمون والباقي أمانة) وكذا  
 لو تعيب فذهب من الدين بحسابه  
 ويجب مثله للمعبر (ولو افقده)  
 أي الرهن (المعبر اجبر المرتهن  
 على القبول ثم يرجع) المعبر (على  
 الراهن) لانه غير متبرع بتخلص  
 ملكه بخلاف الاجنبي (بما أدى)  
 بان ساوى الدين القيمة وان الدين  
 ازيد فالرائد تبرع وان أقل فلا  
 جبر درر لكن استشكله الزيلعي  
 وغيره وأقره المصنف فلذا  
 لم يعرج عليه في مثله مع  
 متابعته للدرر فتدبر (ولو هلك  
 الرهن المستعار مع الراهن قبل  
 رهنه أو بعد فكه لم يضمن وان  
 استخدمه أو ركه)



وتحو ذلك (من قبل) لانه امكن  
 خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن  
 خلافا للشافعي لكن في الشربلية  
 عن العمادية المستأجر أو المستعير  
 اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ  
 عن الضمان على ما عليه الفتوى  
 انتهى بقرينة الاختلاف القول للراهن  
 لانه ينكر الايفاء بما له ولو  
 اختلفا في قدر ما امره بالرهن به  
 فالقول للمعير هداية اختلفا  
 في الدين والقيمة بعد الهلاك  
 فالقول للمعير في قدر الدين وقيمة  
 الرهن شرح تكمله (ولو مات  
 مستعيره مفسدا) مديونا (فارهن)  
 باق (على حاله فلا يباع الا برضى  
 المعير) لانه ملكه (ولو اراد المعير  
 بيعه وابتى الراهن) البيع (بيع  
 بغير رضا ان كان به) أي بالرهن  
 (وفا والا لا) يباع (الا برضا)  
 أي المرتين (ولو مات المعير مفسدا  
 وعليه دين امر الراهن بقضاء دين  
 نفسه ويرد الرهن) ليصل كل ذي  
 حق حقه (وان عجز فقمره قاله  
 على حاله) كما لو كان المعير حيا  
 (ولو رثته) أي ورثة المعير (أخذه)  
 أي الرهن (بعد قضاء دينه)  
 كورث (فان طلب غرما المعير  
 من ورثته يبعه فان به وفا يبيع  
 والا فلا) يباع (الا برضى المرتين)  
 كما مر لما مر (و) اعلم ان (جناية  
 الراهن على الرهن) كلا أو بعضا  
 (مضمونة بجناية المرتين عليه  
 ويسقط من دينه) أي دين المرتين  
 (بقدرها) أي الجناية لانه ا تلف  
 ملك غيره فله زمة ضمانه واذا الرهن وقد  
 حل الدين سقط بقدره وزمة الباقي  
 بالتلاف لا بالرهن وهذا هو الدين  
 من جنس الضمان واللام يسقط منه  
 شيء والجناية على المرتين والمرتين  
 أن يستوفي دينه لكن لو اعور عينه  
 يسقط نصف دينه عنه فاستأنى وبرجندى

بعد ما قضى الدين يرجع بما أدى لان الرهن لما هلك في يد المرتين صار مستوفيا حقه من مالبة الرهن فيرجع  
 المعير على الراهن بما وقع به الايفاء اه كفاية ملخصا (قوله ونحو ذلك) كأن ليس الثوب (قوله من  
 قبل) أي من قبل الرهن وكذا ان افسكه ثم استعماله فلم يعط ثم عطي بعده من غير صنعه لا يضمن لانه بعد  
 الفسك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفسك وقد عاد الى الوفاق فيبرأ عن الضمان  
 هداية (قوله لكن في الشربلية الخ) هذا في المستأجر أو المستعير لشيئ ينتفع به وكلا منافي مستعير شيء  
 لرهنه وهو بمنزلة المودع لا المستعير كما مر آنفا والمودع يبرأ بالعود الى الوفاق وفرق بينهما في الهداية وشروطها  
 بأن يد المستعير بنفسه فلا يصير بالعود راداعلى المالك لا حقيقة ولا حكما بخلاف المودع لان يده كيد المالك  
 فيالعود الى الوفاق يصير راداعليه حكما قلت وكذا المستأجر يده بنفسه لانه يملك العين لنفسه لا لصاحبه  
 (قوله اذا خالف) الاولى افراد الضمير لان العطف باو وليوافق ما بعده ط وقد وجد كذلك في كثير من النسخ  
 (قوله بقرينة الاختلاف) أي في زمن الهلاك فقال المعير هلك عند المرتين وقال المستعير قبل الرهن أو بعد  
 الاقتسك عناية (قوله فالقول للراهن) أي مع يمينه معراج والبيئة للمعير لانه يدعي عليه الضمان عناية  
 (قوله لانه ينكر الخ) أي لان الراهن ينكر الايفاء بما له المعير (قوله ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به)  
 بان قال المعير امرتك ان ترهنه بخمسة وقال المستعير بعشرة فالقول للمعير لانه لو انكر الامر أصلا كان القول  
 له فكذا اذا أنكر وصفا فيه والبيئة للمعير لانه المثبت اتقاني (قوله اختلفا في الدين والقيمة الخ) صورة  
 المسألة ما في الخيانة وغيرها لو كان الراهن يدعي الرهن بألف والمرتين بخمسمائة فان كان الرهن قائما يساوي  
 ألفا تحسب الف وراو لو هلكا فالقول للمعير لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه زاد الاتقاني ولو اتفقا على  
 انه بألف وقال المرتين قيمته خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمعير لان يبرهن الراهن لانه ادعى زيادة  
 الضمان اه ملخصا وبه يظهر ما في العبارة من الايجاز الشبيه بالاقرار (قوله مديونا) زاده لانه لا يلزم من  
 الافلاس الدين لكن ان قرئ قول المصنف مفسدا بتشديد اللام من المضاعف استغنى عنه لان معناه حكم القاضي  
 بافلاسه تأمل (قوله باق على حاله) أي محبوسا عند المرتين (قوله وأبى الراهن) كذا في المنح وصوابه  
 المرتين كما نبه عليه الرمي لان فرض المسألة ان الراهن وهو المستعير قد مات (قوله يبيع بغير رضا الخ) لان  
 حقه في الاستيفاء وقد حصل زيلعي (قوله والا) أي وان لم يكن فيه وفا لا يباع الا برضا لان له في الحبس  
 منفعة فاعل المعير قد يحتاج الى الرهن فيخلصه بالايفاء أو تراد قيمته بتغير العرف يستوفي منه حقه زيلعي (قوله  
 أمر الراهن بقضاء دين نفسه) أي يجبر على ذلك وانظر لو كان الدين مؤجلا هل يجبر أو ينظر (قوله بعد  
 قضاء دينه) أي دين الراهن (قوله كورث) أي كورثهم لقيامهم مقامه (قوله من ورثته) أي ورثة  
 المعير (قوله كما مر لما مر) أي في مسألة موت المستعير وسقط قوله لما مر من بعض النسخ وهو الاصول لانه  
 لم يذكر التعليل سابقا وهو قولنا لان له في الحبس منفعة الخ (قوله كلا أو بعضا منصوبا على التمييز) أي  
 من جهة الكلية أو البعضية تأمل (قوله مضمونة الخ) لان حق كل منهما محترم فيجب عليه ضمان ما ا تلف على  
 صاحبه وجعل المالك كالاجنبي في حق الضمان وتماه في المنح (قوله عليه) أي على الراهن أي المرهون  
 (قوله واذا الرهن وقد حل الدين الخ) أفادته اذا كان مؤجلا لا يحكم بالسقوط بمجرد الزوم بل بالرهن يحبس  
 بالدين الى حلول الاجل فاذا حل أخذ دينه ان كان من جنسه والا فحق يستوفي دينه شربلية وقدمنا تمام  
 الكلام عند قوله في هذا الباب وأما ضمانه على المرتين (قوله سقط بقدره) أي سقط من الضمان بقدر  
 الدين (قوله وزمة الباقي) أي من الضمان اذا زاد الضمان على الدين (قوله بالتلاف) لان الزائد  
 كان أمانة فهو كالوديعه اذا ا تلفها المودع (قوله لا بالرهن) أي لا بقدره حتى يشكك عليه ضمان  
 ذلك الزائد (قوله من جنس الضمان) بان كان الدين دراهم أو دنانير كفاية (قوله والجناية على المرتين  
 الخ) معطوف على قوله لم يسقط وحاصله أن الدين لو مكلا أو موزونا فالجناية واجبة على المرتين والدين باق  
 على الراهن فلكل منهما أخذ حقه من صاحبه (قوله لكن لو اعور عينه) أقول عبارة الخلاصة والبرازية  
 ولو اعور العبد الرهن الخ وفي السائر خيانة عن المحيط رهن من آخر عبيد يساوي ما تين مثلا بمائة فاعور العبد  
 قال أبو حنيفة وزفر ذهب نصف المائة وهو قول أبي يوسف ولا ثم يرجع وقال يقوم العبد بمائة فاعور العبد



عن الدين بن الحسن النخعي ١٠ ملخصا به يظهر ان امور ديننا مشددة الرأى من الاعور او ما بعده فاحله  
واسناده الى العين لا يوجب تأنيته لانها ظاهر مجازي التأنيث فيجوز فيه الوجهان كما قرئ في محله وليس من باب  
الافعال متعديا والفعل مستتر عائد على المرتن وعينه مفعوله لان الواجب حيث دلل زوم دية العين بالغة  
ما بلغت كما تفهمه عبارة المصنف لا سقوط نصف الدين وأيضا لو كان كذلك لما تأتى الخلاف السابق وحيث  
فلا وجه لذكر هذه المسألة في هذا المحل ولا للاستدراك بها على ما قبلها اذ ليست من الجناية على الرهن بل من  
تعيبه وليس الكلام فيه فافهم واغتم (قوله هدر) أما على الراهن فلكونها جناية المملوك على مالكه وهي  
فيما يوجب المال هدر لانه المستحق وأما على المرتن فلاننا اعتبرنا هالوجب عليه التخليص منها لانها حصلت  
في ضمانه درر ملصا وهذا عنده وقال الجناية على المرتن معتبرة ثم اعلم ان جنيته على مال المرتن هدر اتصافا  
ان كانت قيمته والدين سواء وان كانت القيمة اكثر فعن أبي ح انهما معتبرة بقدر الامانة وعنه انهما هدر كالمضمون  
هدايه وفي المراج عن المبسوط لو كان قيمته الفان والدين ألف فجنى على المرتن أو رقيقه قبل للراهن ادفعه  
أو افده أما على قولهما فغير مشكل وأما على قوله جنيته ههنا معتبرة في ظاهر الرواية وروى عنه انها لا تعتبر  
وجه الظاهر ان النصف منه امانة هنا وجناية الودعة على المودع معتبرة فيقال للراهن ادفعه أو افده فان  
دفعه وقبل المرتن صار عبد المرتن في سقط الدين لانه يكون كالمالك في يده في حكم سقوط الدين كما لو جنى  
على اجنبى ودفعه به وان فداء كان على الراهن نصف الفداء حصه الامانة وعلى المرتن نصف الفداء حصه  
المضمون فتسقط حصته لانه لا يستوجب على نفسه ديناً ويستوفى من الراهن حصته من الفداء ويكون الفداء  
وهنا على حاله ١١ ملخصا (قوله غير موجبة للقصاص) بأن كانت خطأ في النفس أو في ماله ونها درر (قوله  
في النفس دون الاطراف الخ) المناسب ذكره بعد قوله وان كانت موجبة للقصاص لان غير الموجبة  
للقصاص في النفس أو الاطراف هدر وأما الموجبة له فتعتبر ان اوجبه في النفس دون الاطراف ففهم انها  
في الاطراف هدر تأمل (قوله ويطلق الدين) يعني ان كان العبد مثل الدين أو أكثر وقد منا وجهه أنفعا عن  
المراج فلو أقل سقط من الدين بقدره كما هو الحكم في هلاك الرهن افاده ح وقال فقد ظهر وجه التعبير بالدين  
كما ان التعبير بالرهن له وجه أيضا كما لا يخفى ١٢ أى لانه يلزم من بطلان الدين بطلان الرهن قال ط وانظر  
ما اذا عفا عنه ولى الدم والظاهر انه يبقى على رهنه (قوله وان كانت على المال فيباع) أى ان لم يفده الراهن  
أو المرتن وفي السبازية اختلف المروون مال انسان مستغرقا قيمته فان فداء المرتن فالرهن والدين بحاله وان  
أبى قبل للراهن افده فان فداء بطل الدين والرهن لانه اسحق بأمر عند المرتن فكان عليه فان لم يفده الراهن  
أيضا يباع فيأخذ اثن العبد دينه وبطل مقداره من دين المرتن ان دينه اقل وما بقى من ثمن العبد للراهن وان  
كان دين المرتن اكثر من دين العبد استوفى المرتن الباقي ان دخل دينه والا كان رهنا عنده الى ان يحل فيأخذه  
قصاصا ١٣ (قوله اذ هو) أى الابن اجنبى عن ابيه أى في حق الملك وهذا تعليل لكون جناية  
المروون على ابن الراهن أو ابن المرتن معتبرة (تنبيه) في جناية الرهن بعضه على بعض كما لو كان عبيدين فجنى  
أحدهما على الآخر فان كان الكل من كل منهما مضمونا فالجناية هدر كالآفة السماوية والانتحول الى الجاني  
من حصه المحنى عليه من الدين نصف ما سقط لان الجناية أربعة جناية مشغول على مشغول أو على فارغ وجناية  
فارغ على فارغ أو على مشغول وكلها هدر الا الرابع فاذا كانا رهنا بألف وقيمة كل ألف فالمشغول نصفه فارغ فيهدر  
بقي النصف المشغول متلفا بفارغ ومشغول فيهدر نصف هذا النصف لتلفه بمشغول ويعتبر نصفه الا آخر لتلفه  
بفارغ فالهدر يسقط ما بازائه من الدين والمعتبر يتحول الى الجاني وذلك مائتان وخمسون فصار الجاني رهنا  
بسبع مائة وخمسين وتمامه في الولوالجية ومتفرقات التارخاينه وسيأتى قريبا ما لو كان الرهن عبدا واداه (قوله  
فرجعت قيمته) أى بنقصان السعر (قوله والاصل الخ) لا يقال هذا الاصل مناف لقوله ولا يرجع على الراهن  
بشيء فانه قد اعتبر فيه نقصان السعر لا نقول عدم اعتباره انما هو اذا كانت العين باقية حتى كان للمرتن  
مطالبة الرهن بجميع الدين عند ردّها ناقصة بالسعر أما اذا تلفت فالنعمان بالتبض السابق لان يده يستفاد  
من الابتداء وباللذان يتقرر فيصير مستوفيا بالكل من الابتداء فعلم ان هذا الاصل ليس على إطلاقه هكذا  
ظهر في هذا المحل أخذنا من صريح كلام شراح الهداية المار اول هذا الباب ثم رأيت الطوري وغيره

(وجناية الرهن عليهما) أى على

الراهن او المرتن (وعلى مالهما

هدر) أى باطل (اذا كانت

الجناية (غير موجبة للقصاص)

في النفس دون الاطراف اذ لا

قودين طرفي عبدا وحر (وان

كانت موجبة للقصاص فتعتبر)

فيقتص منه ويطلق الدين خاتمة

وعبارة القهستاني وشرح المجمع

يطلق الرهن (بجنيته) أى

الرهن (على ابن الراهن أو على

ابن المرتن) فانها معتبرة في الصحيح

حتى يدفع بها أو يفدى وان كانت

على المال فيباع كما لو جنى

على الاجنبى اذ هو اجنبى لبيان

الاملاك زيلعي (ولو رهن عبدا

يساوى الف بالاقب مؤجل فرجعت

قيمه الى مائة فقط له رجل وغرم

مائة وحل الاجل فالمرتن يتبعها)

أى المائة (قضاء لحقه ولا يرجع

على الراهن بشئ) كونه بلا قتل

والاصل ان نقصان السعر لا يوجب

سقوط الدين



صرح هنا بذلك وقد تعالى الحد (قوله بخلاف نقصان العين) فانه يذهب بقطعه  
من الدين اتقاني (قوله فاذا كان الخ) تفريع بمنزلة التعليل لقوله بخلاف نقصان  
العين (قوله بأمر الراهن) المراد أمره بالبيع غير متقيد بمائة فالمائة غير  
مأمورة بها شربلاية (قوله لانه لما كان الدين باقيا الخ) يوجد في بعض  
النسخ قبل هذا التعليل تعليل آخر هو بعمناه والحاصل انه هنا لا يسقط من الدين  
شيء بتراجع السعر لبقاء العين وانتفاض يد الاستيفاء لانه لما أمره الراهن ببيعه  
فكانه استرده منه وباعه بنفسه (قوله ولو قتله) أي العبد المذكور في المتن  
(قوله لما ودما) يعني صورة ومعنى أما صورة فظاهر وأما معنى فلان القاتل  
كالمقتول في الادمية والشرع اعتبره جزاء من حيث الادمية عناية (قوله أو تركه  
على المرتن) لانه تغير في ضمان المرتن هداية (قوله فداء المرتن) أي ويبقى  
الدين على حاله هداية (قوله لانه ملكه) غير ظاهر وعبرة الشراح لان الجناية  
حصلت في ضمانه (قوله بشئ) أي من الفداء هداية (قوله فان ابى الخ) انما  
بدى بالمرتن لانه لو خاطبنا الراهن فن الجائز ان يختار الدفع فيمنعه المرتن لان له ان  
يقول انا افدى حتى اصلى رهنه معراج (قوله ويسقط الدين بكل منهما) اما  
بالدفع فلان العبد استحق لمعنى في ضمان المرتن فصار كالمهلك وأما بالفداء  
فلانه كالحاصل له بعوض كان على المرتن هداية (قوله فداء المرتن) أي ودينه  
على حاله زيلعي (قوله فان ابى الخ) أي ان ابى المرتن ان يؤدى عنه قبل للراهن  
بعه في الدين (قوله باعه الراهن أو فداء) فان فداء بطل دين المرتن وان باعه  
أخذ غريم العبد دينه فان فضل شيء من ثمن العبد ودين الغريم مثل دين المرتن  
أو أكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتن ولو اقل سقط من دين المرتن بقدر  
دين العبد والفضل من الثمن عن دين العبد يبقى رهنا كما كان فان حل دين المرتن  
أخذه دينه لانه من جنسه والا مسكه حتى يحل وان لم يف الثمن بدين الغريم  
أخذ الغريم الثمن ورجع بالباقي على العبد بعد عتقه ولا يرجع العبد على احد  
وتعامه في الهداية (قوله دفعه الراهن الخ) أشار الى ان المرتن هنا لا يؤمر  
بشيء لان الولد غير مضمون عليه لانه لا يسقط بهلاكه شيء من دينه كما ذكره  
الاتقاني قال ط عن الجوى ولو قال المرتن انا افدى قبل لانه محبوس بدينه  
وله عرض صحيح بزيادة الاستيناق ولا ضرر للراهن اه (قوله وخرج عن الرهن)  
أي ولم يسقط شيء من الدين كالمهلك ابتداء زيلعي (قوله وبصر كانه) أي الجنى  
عليه (قوله وتعامه في الجنائية) حيث ذكر حاصل ما قدمناه في الصفحة السابقة  
من جنائية أحد عبدي الرهن على الآخر ثم قال ولو رهن عبدا أو دابة بجنائية  
الدابة على العبد هدر وبالعكس معتبرة بجنائية العبد على عبدا اه ملخصا  
(قوله لقيامه) أي الوصي مقام الراهن (قوله فلو كسب الخ) هذا ظاهر  
اذا كانوا حاضرين فلو كانوا غائبين ففي العبادية من الفصل الخامس من كتاب  
رشيد الدين للقاضي نص الوصي اذا كان الوارث غائبا يكتب في نسخة الوصاية  
انه جعله وصيا ووارث الميت فاتب مدة السفر اه (قوله وتوقف على ديني  
البقية) أي بقية الغرماء (قوله ولهم رده) لانه ابتداء بعض الغرماء بالانفاق  
الحكمي فاشبهه الحقيقي هداية (قوله فخذ) لزوال المناقح لوصول حقهم اليهم  
هداية (قوله واذا ارتن) أي أخذ الوصي رهنا (قوله جاز) لانه استيفاء  
حكاه هو ملكه درر (قوله عند الورثة) أي أو الوصي المختار والمصوب

بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا وبدا المرتن  
يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء (ولو باعه)  
أي العبد المذكور (بمائة بأمر الراهن قبض المائة قضاء  
لحقه ورجع بتعمانه) لانه لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيعه  
بمائة كان الباقي في ذمته كانه استرده وباعه لنفسه (ولو قتله  
عبد قيمته مائة فدفعت به اقتكك) الراهن وجوبا (بكل  
الدين وهو الالف) لقيام الثاني مقام الاول لما ودما وقال  
محمد ان شاء اقتكك بكل دينه أو تركه على المرتن بدينه  
وهو المختار كما في الشربلاية عن المواهب لكن عامة المتون  
والشروح على الاول (فان جنى) ترك التفريع اولي  
(الرهن خطا فداء المرتن) لانه ملكه (ولم يرجع) على  
الراهن بشئ (ولا) يملك ان يدفعه الى ولي الجنائية  
لانه لا يملك التملك (فان ابى) المرتن من الفداء (دفعه  
الراهن) ان شاء (أو فداء ويسقط الدين) بكل منهما (لو اقل  
من قيمة الرهن أو مساويا ولو أكثر يسقط قدر قيمة العبد) فقط  
(ولا) يسقط (الباقى) من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق  
رقبته فداء المرتن فان ابى باعه الراهن أو فداءه ولو قتل  
ولد الرهن انسانا أو استهلك ما لا يدفعه الراهن وخرج  
عن الرهن أو فداءه وبقي رهنا مع امه وأما جنائية الدابة  
فهدر وبصر كانه هلك بأفة سماوية وتعامه في الجنائية  
(مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه)  
لقيامه مقامه (فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا  
وأمره ببيعه) لان نظره عام وهذا الورثة صغار اقلو كبارا  
خطوا الميت في المال فكان عليهم تحليصه جوهره (فروع)  
وهن الوصي بعض التركة لدين على الميت عند غريم من  
غرماته توقف على رضى البقية ولهم رده فان قضى دينهم  
قبل الرد فخذ ولو اتحد الغريم جازو بيع في دينه واذا  
ارتن بدين للميت على اخر جاز درو في معين المتق للمصنف  
بطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتن ولا بموتهما  
فان رهن رهنا عند الورثة



وورثة الراهن يقومون مقامه كما سبق ط (خاتمة) المرتهن يتقرب بفسخ الرهن والراهن لا يتقرب به حتى لو قال  
للمرتهن ففسخت الرهن ولم يررض الراهن وهلك لا يسقط شيء من الدين وفي العكس يسقط بقدره كما في القنية  
وغيرها

### \*(فصل في مسائل متفرقة)\*

(قوله رهن عصير الخ) اعلم ان العصير الموهون اذا تخمر فاما ان يكون الراهن والمرتهن مسلمين أو كافرين  
او الراهن وحده مسلماً أو بالعكس فلو كافرين فالرهن بجماله فخلل أولاً وفي الاقسام الباقية ان فخلل فكذلك  
والافهل للمرتهن ان يخلله فيه تفصيل فلو مسلمين أو الراهن فقط جاز تخليله لان المالبة وان تلقت بالتضرر لكن  
اعادتها ممكنة بالتخليل فصار تخلص الرهن من الجناية واذا جاز ذلك في المسلمين والخمر ليست بمجمل بالنسبة  
اليهم فلان يجوز في المرتهن الكافر بالاولى لانها محل وأما لو الراهن كافر افله اخذ الرهن والدين على حاله  
لان الخمرية لا تعدم المالبة في حقه فليس للمرتهن المسلم تخليلها فان خللها ضمن قيمتها يوم خللها كالمو غصب خمر  
ذمى فخللها وانخل له وتقع المقاصة لودينه من جنس القيمة ويرجع بالزيادة ان نقصت قيمتها يوم التخليل من دينه  
عناية ملخصاً (قوله فهو رهن بعشرة) أي بقي رهنها بها وانما يطل لانه بصد أن يعود بالتخليل ولهذا اذا  
اشترى عصيراً فخر قبل القبض لا يطل البيع لاحتمال ضرورته خلا درر (قوله ثم المعتبر الخ) يشير الى  
ما قاله شراح الهداية وغيرهم من ان ما ذكره المصنف كالهداية وغيرها مقيد بما اذا لم ينقضي شيء من كيله وان  
قوله وهو يساوي العشرة وقع اتفاقاً فانه اذا بقي كيله على حاله وانتقصت قيمته لا يسقط شيء من الدين لان الفات  
يجرد وصف وبغواته في المكيلات والموزونات لا يسقط شيء من الدين ولكن الراهن يتخير كما اذا انكسر القلب  
ان شاء اقتسكه ناقصاً بجميع الدين وان شاء ضمنه وتكون قيمته رهنًا عندهما وعند محمد يقتسكه ناقصاً ويجعله  
بالدين كذا في شرح الكافي وان لم ينتقص قيمته لا يخير فيبقى رهنًا كما كان اتقاني وعناية (قوله والا فلا)  
اذ لا اعتبار بقصان السعر كما مر (قوله هذا) أي ما يفهم من مساواة القيمة للدين (قوله لانه لو كان قيمتها اكثر  
من الدين) كما اذا كان الدين عشرة والشاة بعشرين والجلد بدرهم فالجلد رهن بنصف درهم لان بازاء كل درهم  
من الشاة نصف درهم من الدين فيكون الجلد رهنًا بنصف درهم ويسقط بازاء اللحم تسعة ونصف وان كانت قيمتها  
أقل من الدين بأن كانت بخمسة والجلد بدرهم فالجلد رهن بستة واذا هلك الجلد بعد ذلك هلك بدرهم واحد  
فيرجع على الراهن بالخمس الباقية من الدين وتتمام بيانه في الكفاية وغيرها (قوله بلاذنج) أما اذا ذهبت  
كانت بتمامها مضمونة ط (قوله بما لا قيمة له) بان ترتبه او ضمنه معراج (قوله وهل يطل الرهن قولان)  
احدهما يطل ويصير الجلد رهنًا بقيمة ما زاد الدباغ فيه حتى لو اذاه الراهن أخذ الجلد لانه صار مرهوناً  
بالدين الثاني حكماً ما يطل لان الشيء يطل بما هو مثله أو فوقه لا بما دونه والرهن الثاني هنا دون الاول  
لانه انما استحق حبس الجلد بالمالبة التي انصفت بالجلد بحكم الدبغ وهي تبع لجلد والرهن الاول بما هو أصل  
بنفسه وهو الدين فيكون اقوى فلم يرتفع بالتالي وبثب الثاني أيضاً لانه لا يمكن رده كفاية ملخصاً (قوله  
وهو يساوي درهما) يعني يوم الرهن وأما اذا كانت قيمته درهمين فهو رهن بدرهمين ويعرف ذلك  
بان ينظر الى قيمة الشاة حبة ومساوخة فان كانت قيمتها حبة عشرة ومساوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم  
الاجتهان درهمين وان كانت قيمتها مساوخة ثمانية كانت درهمين عناية (قوله على اليهود) وهو قول  
الشافعية والحنابلة من قال يعود البيع كالرهن اتقاني (قوله بتقرير الهلاك) لان المرتهن صار مستوفياً  
بالدين فصار الرهن فاذا اعدت المالبة بالدباغ صادقت عند اتفاق ثبت فيه حكمه بقسطه اتقاني  
(قوله يفسخ به) أي يقتض بالهلال ولا يعود بعد الاتقاضي اتقاني (قوله وجعل العبد) بالبناء  
للمرتهن أي جعل الراهن أو القاضى العبد بمقتضى دين المرتهن ط (قوله يعود الدين) أي لا يقدر  
تصلان حسب الاطلاق كما يأتي ط وفي بعض النسخ يعود الرهن وفي بعضها يعود الدين في الرهن (قوله وهو  
رهن مع الاصل) فيكون للراهن حبسه وينقسم الدين عليهما على قدر قيمتهما بشرط بقاء النماء الى وقت

### \*(فصل)\*

في مسائل متفرقة (رهن عصيراً)

قيمتها عشرة بعشرة فخر ثم يخلل

وهو يساوي العشرة فهو رهن

بعشرة) كما كان ثم المعتبر فيه الزيادة

وانتقصان القدر لا القيمة على

ما افاده ابن الكمال وعليه الفتوى

فان انتقص شيء من قدره سقط

بقدره والا فلا (ولو رهن شاة

قيمتها عشرة بعشرة) هذا

قيد لا بد منه لانه لو كان قيمتها

أكثر من الدين يكون الجلد

أيضاً بعضه امانة بحسب ما به قننه

(فات) بلاذنج (فدبغ جلد لها)

بما لا قيمة له فلو لم يثبت للمرتهن

حق حبسه بما زاد دباغه وهل

يطل الرهن قولان (وهو) أي

الجلد (يساوي درهما فهو رهن

به بخلاف ما اذا ماتت الشاة

المبيعة قبل القبض فدبغ جلد لها)

حيث لا يعود البيع بقدره على

المشهور والفرق ان الرهن يتقرر

بالهلاك والبيع قبل القبض

يفسخ به (ولو اتى عبد الرهن

وجعل العبد (بالدين ثم عاد

يعود الدين والرهن) خلافاً لفر

(ونماء الرهن كالولد والثمر واللبن

والصوف) والوبر والارش ونحو

ذلك (للاهن) تولده من ملكه

(وهو رهن مع الاصل) كما في

(بخلاف ما لو كان من المنفعة

كالعبد والابرة)



وكذا الهبة والصدقة (فإنها غير داخل في الرهن وتكون للراهن) الأصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى إليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع الفتاوى (وإذا هلك النماء المذكور (هالك مجانا) لأنه لم يدخل تحت العقد مقصودا (وإذا بقي) النماء أي ولو حكما بأن كل بالاذن فإنه لا يسقط حصة ما كل منه فيرجع به على الراهن كما إذا هلك الأصل بعد الأكل فإنه يقسم الدين على قيمتهما قهستانى كما ذكره بقوله (بعد هلاك الأصل فك بحصته) من الدين لأنه صار مقصودا بالفك والتبع يقابله شيء إذا كان مقصودا (و) حينئذ يقسم الدين على قيمته يوم الفك وقيمة الأصل يوم القبض ويسقط من الدين حصة الأصل وفك النماء بحصته) كالوكان الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصة الأصل فيسقط وثلث العشرة حصة النماء فيفك به (ولو اذن الراهن للمرتن في أكل الزوائد) أي أكل زوائد الرهن بأن قال له مهما زاد فكله (فأكلها) ظاهره يوم أكل كل منها وبه اتفق المصنف قال إلا أن يوجد نقل يخص حقيقة الأكل فيتبع (فلا ضمان عليه) أي على المرتن لأنه أتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التليك (ولا يسقط شيء من الدين) قال في الجواهر رجل رهن دارا بأباح السكنى للمرتن فوقع بسكناءه خلل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين لأنه لما أباح له السكنى أخذ حكم التعاريف حتى لو أراد منه مكانه ذلك وفي المضمرات ولو رهن شاة فقال له الراهن وكل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو اذن له في غرة البستان فصارا كله كأكلى الراهن ثم نقل عن التهذيب أنه يسقط للمرتن أن يتفع بالرهن وإن اذن له الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن محمد بن أسلم من أنه لا يعمل للمرتن ذلك ولو بالاذن لأنه ربما قلت وتعليقه بفيدانها تحريمه قنأله (وإن لم يفك) الراهن (الرهن) بل يبقى عند المرتن على حاله (حتى هلك) الرهن في يد المرتن (قسم الدين على قيمة النماء) أي الزيادة (التي أصابها المرتن وعلى قيمة الأصل فما أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذه المرتن من الراهن) كفا في الهداية والكافي والخانية وغيرها وفي الجواهر الأصل أن الاتلاف باذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسليطه وفيها أباح للمرتن نفسه للمرتن أن يؤجره قال لا قبل فلو أجره ومضت المدة فالجيرة أم للراهن

الفكالك وإن هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابله شيء ويجعل كله لم يكن كما سيوضحه (قوله الأصل أن كل ما يتولد من عين الرهن) أي أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء عين الرهن كالارث والعقر هندية (قوله هلك مجانا) أي إلا الاوثن فإنه إذا هلك سقط من الدين ما بازانه لانه بدل جزئه فقام مقام المبدل كذا في القهستانى ح (قوله أي ولو حكما الخ) هذا التعميم هو ما سيصرح به المصنف في قوله الآتى وإن لم يفك الرهن الخ (قوله كما إذا هلك الأصل بعد الأكل) الظاهر أنه أراد بقوله أولا بأن أكل بالاذن عكس هذا وهو ما إذا أكل بعد هلاك الأصل بأن هلك وبقي نماءه كالقرنم كله والارث تشبيه الشيء بنفسه وعبارة القهستانى وإن هلك الأصل وبقي النماء ولو حكما كما إذا أكل الراهن أو المرتن أو اجني من النماء بالاذن فإنه لم يسقط حصة ما كل منه فيرجع به على الراهن وكما إذا هلك الأصل بعد الأكل فإنه يقسم الدين على قيمتهما ويرجع على الراهن بقيمة ما كل الكل في شرح الطحاوى اه (قوله كما ذكره بقوله) انظر ما يرجع الضمير المتصوب (قوله فك) أي النماء بحصته فلو هلك أيضا بعد هلاك الأصل ذهب بلا شيء كأنه لم يكن وذهب كل الدين بهلاك الأصل ونماه في غير الأفكار (قوله والتبع يقابله شيء إذا كان مقصودا) كوله المبيع فإنه يصير مبيعا تبعا ولا يصير حصة من الثمن إلا إذا صار مقصودا بالقبض عند ما عراج (قوله يوم الفكالك) لأنه إنما صار مضمونا بالفكالك إذا لو هلك قبله هلك مجانا عناية (قوله يوم القبض) لأنه مضمون بالقبض كما تقدم عناية (قوله فيسقط) أي بسبب هلاك الأصل (قوله وبه اتفق المصنف) حيث سئل عن رهن نخلا وأباح للمرتن ثمارها هل يملك أن يبيعها ويقولها أم يملك ألا كل بنفسه فقط فاجاب ظاهر كلامهم أن له التصرف مطلقا إذا ظاهر أن المراد من قوله لم يملكها أو كلها أو كل ثمنها الآن يوجد نقل صريح بتخصيص الأكل دون غيره اه من حاشية الجوى ملخصا وأورد عليه أن المعنى الحقيقي هو الظاهر ومدعى الأعية محتاج إلى الدليل قلت وسيد ذكر الشرح عن الجواهر لو أباح له نفعه ليس له أن يؤجره تأمل وقال السانحاني أقول ظاهر أن أكل الزوائد المأكولة إنما هو أكل نفسها لا أكل بدلها وهذا أمر مكشوف لكل أحد بالبديهة اه نعم يظهر ذلك إذا كانت عمالا يؤكل كما ذكره الرحقي (قوله لأنه أتلفه باذن المالك) فيه إشارة إلى أنه لو أتلفه بغير إذنه ضمن وكانت القيمة رهنا مع الشاة وكذا لو فعل الراهن ذلك بدون اجازة المرتن عناية (قوله والاطلاق) أي الإباحة اه ح (قوله يجوز تعليقه) لأنه ليس بتليك اتفاق (قوله بالشرط) وهو قوله هنا ما زاد فكله (قوله والخطر) بانتهاء المهلة والطاء المهلة الاشراف على الهلاك كما في القاموس والمقرب والمراد به هنا ما احتمل الوجود والعدم فهو معنى الشرط تأمل (قوله وعليه يحمل الخ) بأن يراد من نفي الحل الكراهة (قوله ما عن محمد بن أسلم) الذي في المنع أول كتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم اه ح أقول ما قد مناه عن المنع هناك ومثله في غيرهما وافق لما هنا ولعل التسخ مختلفة (قوله قلت الخ) ظاهره تسليم القول بالكراهة مع الاذن وأنه وبا ومقتضاء أنه مضمون لكن قد مناه عن المنع أول الرهن أنه مخالف لعامة المعبرات وتقدم بيان ذلك كله مستوفى فراجع (قوله وما أصاب الزيادة) كثلث العشرة في مثاله السابق (قوله كاتلاف الراهن بنفسه) فلا يسقط ما يقابله من الدين لكونه غير مضمون على المرتن بخلاف الهالك في يده



(قوله قاله الخ) في الترخائية اجر المرتن الرهن من اجنبي بلاذن فالقسط له ويتصدق بها عند أبي ح ومحمد له أن يعيده في الرهن (قوله وبطل الرهن) حتى لا يسقط دين المرتن بهلاكه عند المستأجر ط ولا يعود رهننا لا بتجديد تاريخية وكذا الواجب الراهن المرتن على ما مر في الباب السابق (قوله وتسلم المرتن) أما اذا لم يتسلمه لا يتم الرهن ولا يصح على الخلاف السابق ط (قوله ثم باع) أي الراهن (قوله فقبض المرتن الثمن) لأنه اذا اجاز البيع يصير الثمن رهننا لكن القبض غير شرط فانه يصير رهننا وان لم يقبض كما قد مناه اول الباب السابق (قوله ولا يكون رهننا) أي مع ثمن المبيع الذي قبضه ط (قوله كما مر) أي قرياني قوله حتى لو اراد منه كان ذلك (قوله لومن قناة مملوكة) هذا خلاف المقتضى من انه لا يضمن الاملاكة بالاراز كما مر في كتاب الشرب وماء القناة غير محرز (قوله ينبغي أن تبقى رهننا الخ) جزم به في الخاتمة فقال زرع او سكن باذن المرتن لا يطل الرهن وله أن يسترده وما دام في يد الراهن لا يضمنه المرتن (قوله بقي فيما بقي) لأنه يمكن رهن ذلك الباقي ابتداء لعدم الشيوع (قوله لكن هلكه بحصته) أي وان كان في قيمته وفاء بجميع الدين كما في الخاتمة (قوله ثم رهننا منه) أي من المستأجر (قوله وبطلت الاجارة) ظاهره انها تبطل بمجرد عقد الرهن وليس كذلك بل لابد من القبض كما في القنية وأما عكسه وهو ما اذا أجز الراهن الرهن من المرتن ينسخ بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد قبض كما يفيد كلام البرازية لكن في العمادية أنه لا بد منه حتى لو هلك قبل أن يجدد قبض الاجارة يهلك هلاك الرهن اه وهذا مشكل لأنه قرر في العمادية أن قبض المضمون بغيره يوجب عن قبض غير المضمون ونعامة في حاشية الاشياء للشرف الفري وقد مناه في الفصل السابق عن العناية اشتراط تجديد القبض (قوله فالاجارة باطلا) وتكون كالواعارة أو أودعه منه فلا تبطل عقد الرهن (تنبيه) فان في النهاية سئل الامام أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر ثمن معلوم يبيع وفاء وتقابض ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضنة مدة هل تلزمه الاجارة قال لا فانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتن لا تجب الاجارة اه خيرية ثم نقل فيها عن البرازية ما يوافقها وأفق به غير مرة والكل في فتاواه المشهورة حامدية فليحفظ فانه كثير الوقوع (قوله سقط بحساب نفسه) أي سقط من دين المرتن ما نقصته قيمة الباقي بسبب ابقائه ط وهذا اذا كان اول الباقي كما يشعر به التعليل فان كان الباقي قبل ذلك لا يسقط شيء برازية (قوله ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي تمام الرهن ومراده بالضمنية ما لم يقع عليه الرهن قصدا ط (قوله والزيادة في الرهن تصح) مثل أن يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم زيد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاصل رهننا بعشرة عناية (قوله يوم القبض أيضا) أي يوم قبض الزيادة كما تعتبر قيمة الاصل يوم قبضه (قوله وفي الدين لا تصح) المراد أن لا يكون الرهن بها مضمونا فاما الزيادة في نفسها بخاتمة ومروءة المسألة أن يرهن عند عبد يساوي الدين بألف ثم استقرض منه الفاء أخرى على أن يكون العبد رهننا بما جيعا فلو هلك يهلك بالالف الاولى لا بالالفين ولو قضاه الفاء وقال انما قضيتها عن الاولى له أن يسترد العبد اتقاني (قوله في معقوده) كالثمن او عليه كالمبيع ط (قوله والزيادة في الدين ليست منهما) بل اصل الدين ليس منها قال في العناية أما انه غير معقود عليه فظاهر وأما انه ليس بمعقوده فواجبه بسببه قبل عقد الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه لأنه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبقى بعده (تمة) قال في الذخيرة وفي العيون عن محمد رهن غلامين بألف ثم قال المرتن احتجبت الى احدهما فردته على ففعل فان الباقي رهن بنصف الفاء فلو هلك يهلك من الدين نصفه ولكن لا يفتكه الا بجميع الف اه فليحفظ (قوله مع انه) أي المصنف (قوله ليفيد انها مسألة مستقلة) وهي بان حكم تبديل الرهن الاول برهن آخر (قوله وقمة كل من العبدين ألف) كذا يفيد في الهداية وهو قيد اتصافي لما في الترخائية عن التمديد وان كانت قيمة الاول خمسمائة والثاني ألفا والدين مائة ألف فذلك يهلك يهلك بالف وكذا اذا كانت قيمة الثاني خمسمائة والاول ألفا

قاله ان اجره بلاذن وان باذنه فله ملك وبطل الرهن وفيها رهن كرها وتسلم المرتن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصلحه لا يطل الرهن رهن كرها وأباح غره ثم باع الكرم فقبض المرتن الثمن ان غره حصل بعد البيع فلم يشتري وان قبله فللراهن ان قضى دين المرتن والا يكون رهننا ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة فانها تقبل الرجوع كما مر وفيها زرع المرتن أرض الرهن ان ابيع له الانتفاع لا يجب شيء وان لم يبع لزمه نقصان الأرض وضمان الماء لومن قناة مملوكة فليحفظ زرعها الراهن أو غرسها باذن المرتن ينبغي ان تبقى رهننا ولا يطل الرهن فتنبه استحق الرهن ليس للمرتن طلب غيره مقامه استحق بعضه ان شاعرا يطل الرهن فيما بقي وان مقرورا بقي فيما بقي ويحبس بكل الدين لكن هلكه بحصته ابرداره لغيره ثم رهنها منه مع وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم اجره من رهنها فالا اجارة باطلا أبق الرهن سقط الدين كهلاكه فان عادت سقط بحساب نفسه لان الباقي عيب حدث فيه ثم كان في الزيادة الضمنية ذكر الزيادة الضمنية فقال (والزيادة في الرهن تصح) وتعتبر قيمتها يوم القبض أيضا (وفي الدين لا) تصح خلافا للثاني والاصل ان الاطلاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقوده او عليه والزيادة في الدين ليست منهما (فان رهن) بسخ المتن والشرح بالقاء مع انه نبه في شرحه على انه انما عطفها بالواو لا بالقاء ليفيد انها مسألة مستقلة لافرع الاولى فتنبه (عبد ابان فدفن عبد آخر رهننا مكان الاول وقمة كل) من العبدين (ألف فالاول رهن حتى يرد له) الراهن والمرتهن في الاثرين



حق يجعل مكان الاول) بان يرد  
 الاول الى الراهن فينتدب مسير  
 الثاني مضمونا (ابرا المرتين  
 الراهن عن الدين او وجه منه  
 ثم هلك الرهن في يد المرتين هلك  
 بغير شيء) استحقاقا لسقوط  
 الدين الا اذا منعه من صاحبه  
 قصير غاصبا بالمنع (ولو قبض  
 المرتين دينه) كله (او بعضه  
 من رهنه او غيره) كطوق (او  
 شري) المرتين (بالدين عينا او  
 صالح عنه) أي عن دينه (على شيء)  
 لانه استيفاء (او احوال الراهن  
 مرتين دينه على آخر ثم هلك رهنه  
 معه) أي في يد المرتين (هلك  
 بالدين ورد ما قبض الى من ادى)  
 في صورة ايفاء رهن او منطوق  
 او شراء او صلح (وبطلت الحوالة)  
 وهلك الرهن بالدين لانه في معنى  
 الابراء بطريق الاداء هداية  
 ومفاده عدم بطلان الصلح وان  
 الدين ليس باكثر من قيمة الرهن  
 ولا ينبغي أن لا تبطل الحوالة  
 في قدر الزيادة فهستاني (وكذا)  
 أي كما هلك الرهن بالدين في الصور  
 المذكورة هلك به أيضا (او تصادقا  
 على أن لا دين) عليه (ثم هلك)  
 الدين لوهم وجوب الدين  
 فيكون  
 المطالبة بالدين  
 حانه يستطال الدين أصلا (كل حكم)  
 من قبل (في الرهن الصحيح فهو الحكم  
 في الرهن الفاسد) كافي العمادية  
 قال وذكر الحكم في ان  
 للمقبوض بحكم الرهن الفاسد  
 يعلق به الضمان وفيها أيضا

فهلك الثاني في يده هلك بضمه مائة له ولذا ترك القيد في النهاية (قوله حتى يجعل مكان الاول) لان  
 الاول انما يدخل في ضمانه بالقبض والدين وهو باقيا فلا يخرج عن الضمان الا بتقص المقبض مادام الدين  
 باقيا واذا بقى الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانهم ارضوا بدخول احدهما فيه لا بدخولهما فاذا  
 رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض لان يد المرتين على الثاني بامانة ويد الراهن يد  
 استيفاء وضمنان فلا ينوب عنه وقبل لا يشترط ونماه في الهداية وذكر القهستاني ان الاول هو المختار  
 عند قاضي خان واقاد بعض الفضلاء ان عادة صاحب الهداية اختيارا لا خبر عكس عادة قاضي خان ومقتضى  
 ترجيح الاول تأمل (قوله الا اذا منعه من صاحبه) أي عند طلبه منه ثم هلك بعده (قوله او شري  
 المرتين) أي من الراهن (قوله لانه) أي لان كل واحد من الشراء والصلح على عين استيفاء عناية أي  
 اذا كان عن اقرار فهو استيفاء لانه يجب على الدائن مثله بالشراء والصلح عنه كفاية أي فيسقط بطريق  
 المقاصة (قوله على آخر) أي سواء كان للراهن عليه دين او لا وفيه اشعار بأن للراهن أخذ الرهن من  
 المرتين بعد الحوالة كافي موضع من الزيادة وفي موضع آخر ليس له فهستاني (قوله هلك بالدين) والفرق  
 ان الابراء يسقط به الدين أصلا كما قدمه وبالاستيفاء لا يسقط لما تقر ان الدين تقضى بامثالها لا بنفسها  
 لان الدين وصف في الذمة لا يمكن اداؤه لكن اذا ادى المدين وجب له على الدائن مثله فتسقط المطالبة لعدم  
 الفائدة فاذا هلك الرهن بعده تقر بالاستيفاء الاول الحكمي وانتقض الثاني لتلاصق مستوفيا مرتين (قوله  
 او منطوق) ويعود الى ملك المتطوع لا المتطوع عنه خاتمة (قوله او شراء او صلح) كذا في المنع والدين  
 فيه تطرق ان الذي قبضه المرتين في صورة الشراء والصلح هو العين المبعة أو المصالح عليها وقد صرح في النهاية  
 والعناية ونغاية البيان انه اذا هلك الرهن في هاتين الصورتين يجب على المرتين رد قيمته ولم يقولوا يجب رد العين  
 فاقضى ذلك انه لا يتقص الشراء والصلح وقد رأيت التصريح بذلك في المحاشي السعدية ووجهه ظاهر لان  
 ذلك عقد معاوضة فواجب بطلانه بلاك الرهن بخلاف الاستيفاء بالاداء والحوالة هذا ما ظهر لي من بعض  
 الفتح العليم (قوله وهلك الرهن بالدين) اعاده ليبي عليه التعليل (قوله لانه) أي لان عقد الحوالة  
 في معنى الابراء بطريق الاداء دون الاسقاط وفي بعض نسخ الهداية في معنى البراءة وهي اظهر والمحصل كافي  
 الكفاية ان الحوالة لا تسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المجهل ولهذا يعود الدين الى ذمة  
 المجهل اذ امانات المحتال عليه مقلنا (قوله ومضاده) أي مفاد تقييد المصنف البطلان بالحوالة (قوله  
 عدم بطلان الصلح) قدمنا التصريح به عن السعدية قوله مقتضى كلام شراح الهداية وان اقتضى كلامه  
 السابق خلافه والشراء مثل الصلح فانهم (قوله وان الدين الخ) هذا انما يؤخذ من التعليل الذي ذكره  
 القهستاني وعبارته وبطل الحوالة بالهلاك لحصول الاستيفاء كافي النظم وغيره وفيه اشعار بان الدين  
 ليس باكثر من قيمة الرهن ولا ينبغي أن لا تبطل الحوالة فجازاد عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان  
 الصلح لم يبطل اه ط أقول تقدم الشارح اول كتاب الابارة ان المصنف اعتقد انه اذا فسد العقد  
 في البعض فسد في الكل تأمل (قوله ثم هلك الرهن بالدين) الاولى اسقاط قوله بالدين لان قوله هلك به معن  
 عنه (قوله لوهم وجوب الدين الخ) لان الرهن مضمون بالدين عند توهم الوجود كافي الدين للموهم  
 وقد ثبت الجهة لا احتمال أن يتصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على عدمه بخلاف الابراء لانه سقط جدر  
 لكن في التبيين وغيره عن مبسوط شمس الأشعة لو تصادق قبل هلاك الرهن ثم هلك هلك لانه تصادقهما  
 يبقى الدين من الأصل وضمنان الرهن لا يبق بدون الدين ونسكرا الاستيعاب انه الصواب اه وأشار  
 صاحب الهداية هلاكم مضمونا في الصورتين سعدية (قوله فهو الحكم في الرهن الفاسد) أي في حال  
 الحياة والمات فلو قبض الراهن العقد بحكم الفساد واراد استرداد المرهون كان المرتين حبه حتى يرد  
 اليه الراهن ما قبض واذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتين أولى من سائر القرماء وهذا كله اذا كان  
 الرهن الفاسد سابقا على الدين فلو كان دين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حبه لانه ما استفاد ذلك الدين  
 بمقابل هذا المال ويكون بعد الموت اسوة للقرماء لانه ليس له على المثل يد مستحقه بخلاف الرهن الصحيح تقدم  
 او تأخر ونماه في العمادية والذخيرة والبرازية (قوله يتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق لان المتقول عن



(وفي كل موضع كان الرهن مالا

والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض

شرايط الجواز) كرهن المشاع

(ينعقد الرهن) لوجود شرط

الانعقاد لكن (بصفة القساد)

كما لقاسد من البيوع

(وفي كل موضع لم يكن) الرهن

(كذلك) أي لم يكن مالا ولم يكن

المقابل به مضمونا (لا ينعقد الرهن

أصلا) وجبت (فاذا هلك هلك

بغير شيء) بخلاف القاسد فانه يهلك

بالاقل من قيمته ومن الدين ومن

مات وله غرماء فالمرتهن أحق به

كفاي الرهن الصميم (فرع) رهن

الرهن باطل كما حرره في العارية

معزى للوهابية وفي معانيها قال

وأي رهن لا يرام انفكاكه

ومجنيه لومات بالموت يشطر

هذا تفسير كل نفس بما كسب

رفقة والمعنى كل نفس ترهن

يكسبها عند الله تعالى انتهى

• (كتاب الجنایات) •

مناسبة ان الرهن لصيانة المال

وحكم الجنایة لصيانة النفس

والمال وسيلة للنفس فتقدم

ثم الجنایة لغة اسم لما يكتسب من

الشر وشرعا اسم لقتل محرم حل

بمال او نفس وخص الفقهاء

الغصب والسرقة بما حل بمال

والجنایة بما حل بنفس واطراف

(القتل) الذي يتعلق به الاجزاء

الاتية من قودودية وكفاية واثم

وحرمان ارض (خمس) والا

فانواع كثيرة كرجم وصب وقتل

حربي الاول (عهد وهو ان يعتمد

ضربه) أي ضرب الادى في

أي موضع من جسده (ب) لا

تفرق الاجزاء مثل (سلاح) ومقتل

لومن حديد جوهره

الكرخي في العنادية وغيرها انه يثبت أمانة وفي الذخيرة وروى ابن سماعة عن محمد انه ليس للمرتين حبسه  
لانه أصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية اصح لان الرهن لما تقض فقد ارتفعت المعصية وجب  
المرتين المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرار الا ان الرهن يصير على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المصير  
الا ترى ان في الشراء الفاسد للمشتري الحبس الى استيفاء الثمن اهـ مثلثا (قوله أي لم يكن مالا) كالدبر  
وام الولد فان للراهن أخذهما لان رهنهما باطل مخ (قوله ولم يكن المقابل به مضمونا) كالورهن عينا  
بمخرم سلم فله أخذهما منه والواو بمعنى او قال في جامع الفصولين فلو فقد أحدهما لم ينقذ أصلا (قوله  
بخلاف القاسد) مستحق عنه بقول المصنف كل حكم الخ ط (قوله رهن الرهن باطل) أي اذا رهنه  
الراهن او المرتين بلا اذن فلو بطلن صح الثاني وبطل الاول وقد مناياه في باب التصرف في الرهن (قوله  
كما حرره في العارية) حيث قال فيها وأما الرهن فكان لودبعة وعال المصنف في العارية ولا توجر ولا ترهن  
كالودبعة اهـ ط (قوله ومجنيه الخ) خبر ليندأ محذوف تقديره أي جان وضهير بشرط يعود الى الواجب  
بالجنابة ط قال ح يعني أي جان اذا مات من جنى عليه يجب شطر الدية وان عاش يجب الدية كاملة  
الجواب ختان قطع الحشفة ان مات المصبي وجب عليه نصف الدية وان عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد  
يجب نصف القيمة وتماها لانه حصل التلف بما ذون فيه وهو قطع الحشفة وغير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة  
اهـ وتقدمت المسألة في باب ضمان الاجير وساقى أيضا قبيل باب القسامة (قوله هذا التفسير) في بعض  
النسخ تفسير بدون آل وهو الاوضح والاشارة الى قوله وأي رهن الخ أي هذا تفسيري بيان قوله تعالى كل نفس  
الاية والله تعالى أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجنایات) •

(قوله وحكم الجنابة) هو القصاص أو الدية والكفارة وحرمان الارث ط (قوله والمال وسيلة)  
جواب عما يقال كان الاولى تقديم الجنایات لاهميتها بعلقها بالنفس ط قلت وما مر من مناسبة الرهن  
لياقيله تنفي عن هذا (قوله اسم لما يكتسب) وهي في الاصل مصدر ثم اريد به اسم المفعول (قوله والجنابة  
بما حل بنفس واطراف) أي في هذا الكتاب والجنایات الحج لم تتعلق بنفس الادى ولا طرفه مع  
اطلاق الفقهاء عليها الجنابة شرعية لانية (قوله والا) أي وان لم يرد بالقتل هنا القتل المذكور لم يصح  
الحصر في الحصة والحاصل ان المراد هنا قتل محرم فلا يشمل القتل المأذون به شرعا كقصاص ورجم (قوله  
ان يعتمد ضربه) أي ضرب المقتول فيخرج العمد فيمادون النفس سعدى ولم يقل ان يعتمد قتله لما سبذ كره  
الشارح قريبا اتموا اراد يد رجل فاصاب عنقه فهو عمد ولو عنق غيره خطأ ولذا قال في المجتبى ان قصد القتل  
ليس بشرط لكونه عمدا واليه اشار الشارح بقوله في أي موضع من جسده واحترز بالتعمد عن الخطا وبقوله  
في الخ من الباقي (قوله بالافترق الاجزاء) اعلم شرط فيها ذلك لان العمد هو القصد ولا يوقف  
عليه الا بالخط ودليل استعمال القاتل آله قاصم الدليل مقام للدلول لان الدلائل تقوم مقام مدلولاتها  
في المعارف الثبوتية الشرعية من هو صريح في ان يجب القصاص وان لم يذكركم الشهود العمد وبه صرح  
الاشعري وفيه لا قبل قول القاتل لم اصد قتله بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره فيصلى على الادى وهو  
الخطا وتماضي حاشية الرمي وسند كره ان شاء الله تعالى في باب الشهادة على القتل (قوله جوهره)  
بما حل بها العمد ما عمده قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والخضر والشابة والابرة والاشقي وجميع ما كان  
من الحديد سواء كان قطع او رضع كالسيف ومطرقة الحداد والزرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الهلالة  
ام لا ولا يشترط الحرح في الحديد في ظاهر الرواية لا موضع للقتل قال تعالى وانزلنا الحديد فيه باس شديد  
وكذا كل ما يثبت الحديد كالصفر والرماس والذهب والفضة سواء كان يرضح او يرضح حتى لو قتله بالقتل  
منها يجب عليه القصاص كما اذا ضربه بعود من حرق او رماس اهـ وروى الطحاوي عن الامام اعتبار  
الحرح في الحديد وضربه قال الصدر الشهيد هو الاصح ووجهه في الهداية وغيرها كما سبأ في الفصل الاتي



في مسألة المزالمة وعلى كل فالقتل بالسندقة الرصاص محدلاتها من جنس الحديد ويجرح فيقتص به لكن إذا لم يجرح لا يقتص به على رواية الطحاوي كما افاده ط عن الشلي والاشقي بالشين المجهمة ما يجزئ به كاف القاموس (قوله ومحدد من خشب) أي بان تحت حتى صار له حدة يقطع بها وليس المراد ما يكون في طرفه حديد كما وهم لانه مسألة المزالمة وفيها تفصيل وخلاف (قوله وابرة في مقتل) قال في الاختيار وروى أبو يوسف عن أبي ح فيمن ضرب رجلا بابرة وما يشبهها عمدات لا قود فيه وفي المسألة ونحوها القود لان الابرة لا يقصد بها القتل عادة ويقصد بالمسألة وفي رواية أخرى ان غرزة الابرة في مقتل قتل والا فلا اه وقال في البرازية غرزة بابرة حتى مات يقتص به لان العبرة بالحديد وقال في موضع آخر لا تقتص الا اذا غرزه في مقتل وكذا الوضحة اه وفي شرح الوهبانية في الابرة القود في ظاهر الرواية اه وفي التهستاني وعليه الفتوى اه ويجزم بعدمه في الحاشية أقول يمكن أن يكون التقيد بالمقتل وفيها قتال (قوله وليطة) بكسر اللام قشر القصب اللازقي ط عن الجوى (قوله عطف على محدد) أي لا على خشب لانها ليست من المحدد قال سعدى وينبغي أن يكون من قبيل علفها بينا وما بارد اذا الواقع في صورة النار هو الالتقاء فيها لا الضرب بها اه (قوله لانها تنشق الجلد الخ) بيان لكونها من العمد (قوله كما في الكفاية) قال ط ونحوه في الخزانة والنهاية حموي عن المقدسي اه (قوله وفي البرهان الخ) ذكر هذه القود الثلاثة تقضا العكس الكلية وهو قوله والا فلا وهو ظاهر لان المشروط في الذكاة فري الاوداج وانهار الدم وذلك لا يحصل بالسحبة والتنور المحي والابرة ولذا أعاد مسألة الابرة وان كان ذكرها آتيا فانهم (قوله غير محدد) أي لاحده (قوله كالسحبة) في القاموس سحبة الميزان مفتوحة وبالسين افصح من الصاد اه وذكر في فصل الصاد الصبح شئ يتخذ من صفر يضرب احدهما بالآخر وآلة بأوتار يضرب بها اه زاد في المغرب ويقال لما يجعل في اطار الدفن من الهنات المدورة صنوج أيضا (قوله اظهره انهاء عمد) بناء على عدم اشتراط الجرح في الحديد ونحوه (قوله وان لم يكن فيه نار) أي على الصحيح تهستاني وفيه ولو قيد بجعل ثم التقي في قدر فيه ماء مغلي جذاقات من ساعته أو فيه ماء حار قاضج جسده ومكث ساعة ثم مات قتل به كما في الظهيرية (قوله بما لا تطيقه البنية) أي البدن في القاموس البنية بالضم والكسر ما بينته وبني الطعام بدنه سمته ولحمه أنبته (قوله فان حرته) الاولى وحرته ط (قوله أشد من اجراء كلمة الكفر) أي أشد من الكفر الصوري فانه اذا اكره عليه بلمبي يرخص مع اطمئنان القلب احياء لنفسه ولو اكره بالقتل على قتل غيره لا يرخص أصلا لاستواء النفسين واحترزه عن الكفر القلبي فانه أشد ولا يرخص بحال وفي الجوهرية وأعلم ان قتل النفس بغير حق من اكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى وتقبل التوبة منه فان قتل مسلما ثم مات قبل التوبة منه لا يتجتم دخوله النار بل هو في مشيئة الله تعالى كما ترا صاحب الكبائر فان دخلها لم يخلد فيها اه وأما الآية فتؤوفا بقتله لا بيمانه او بالاستحلال أو بان يراد بالخلاود المكث الطويل وسيد كرا الشارح في آخر الفصل الا تقي عن الوهبانية انه لا تصح توبة القاتل ما لم يسلم نفسه لقود (قوله وموجب القود) بفتح الواو أي القصاص وسعى قود لانهم يقولون الجاني مجمل وغيره قاله الازهرى اه سعدى ثم انما يجب القود بشروط في القاتل والمقتول تذكر في الفصل الا تقي (قوله فلا يصير ما لا الخ) تفريع على قوله عينا أي ليس لولي الجناية العدول الى أخذ الدية الا برضى القاتل وهو أحد قولي الشافعي وفي قوله الا تقي الواجب احدهما لا بعينه ويتعين باختياره والادلة في المطولات (قوله فيصع صلحا) أي اذا كان القود عندنا هو الواجب في العمد فلا يتقلب ما لا الامن جهة الصلح (قوله ولو بمثل الدية او اكثر) اطلقه فشمع ما لو كان من جنسها او من غيره حالا او مؤجلا كما في الجوهرية وأشار الى خلاف الشافعي فانه على قوله الثاني لو صالح على اكثر من الدية من جنسها لا يصح لانه يصير بطلوعه على قوله الاول ونعمامه في الكفاية (قوله لانه كبيرة محضة) وذلك بنصر الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم اكبر الكبائر الاشر بالله تعالى وقتل النفس وعقوق الوالد بن وقول الزور وقال شهادة الزور رواه البخاري (قوله وفي الكفارة معنى العبادات) بدليل ان الصوم والاعتق فيها مدخلان في العبادات والعبادة والعقوبة فلا بد أن تكون مبيها أيضا اذ ترا بين الحظر والاباحة تعلق العبادات بالمباح والعقوبة بالمحرم

(ومحدد من خشب) وزجاج  
(وهجر) وابرة في مقتل برهان  
(وليطة وقوله) (ونار) عطف على  
محدد لانها تنشق الجلد وتعمل  
عمل الذكاة حتى لو وضعت في  
المذبح فاحرقت العروق أو كل بهي  
ان سال بها الدم والا لا كما في  
الكفاية قلت وفي شرح الوهبانية  
كل ما به الذكاة به القود والا فلا  
اتهي وفي البرهان وفي حديد غير  
محدد كالسحبة روايتان اظهرهما  
انما عمد وفي المجتبى واحماء التنور  
يكفي للقود وان لم يكن فيه نار وفي  
معين المفتي للمصنف الابرة اذا  
اصابت المقتل ففيه القود والا فلا  
اتهي فليحفظ وقالا والثلاثة  
ضربه قصدا بما لا تطيقه البنية  
كغضب عظيم عمد (وموجب الامن)  
فان حرته أشد من حرمة اجراء  
كلمة الكفر بل وازه لمكره  
بخلاف القتل (و) موجب (القود  
عينا) فلا يصير ما لا الا بالتراضي  
فيصع صلحا ولو بمثل الدية او اكثر  
ابن كمال عن الحفائي (لا الكفارة)  
لانه كبيرة محضة وفي الكفارة  
معنى العبادات فلا يطاق بها



كانت لئلا يفتن فيه معنى الاباحة اما العمد فهو كبرية محنة كالزنا والسرقة والربا ولا يقاس على الخطا لان  
الكفارة من المقدرات فلا تقيت بالقياس ولان الخطا دونه في الائم وتمايه في المطولات ( قوله لا يمكن  
في الخيانة الخ ) أي في ان فصل المعامل اقول لمكنه محاقا لما في الشروح كالتهاية والعناية والمعراج من  
انه لا كفارة في العمد وجب فيه القصاص اولا كالا ب اذا قتل ابنه محمد او المسلم اذا قتل من اسلم في دار الحرب  
ولم يهاجر اليها عمدا اه فتأمل ( قوله والثاني شبهه ) بقتلين او بكسر فسكون أي تطير العمد ويقال له  
شبه الخطا لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا باعتبار عدم قصده الى القتل  
اذ ليست الآلة آلة قتل اه من الدرر والقهستاني وزاد الاقناني انه يسمى خطا العمد ( قوله كبيرين )  
طو صغيرين فهو شبه عمدا تافا ( قوله خلافا لغيره ) أي للامامين والائمة الثلاثة فانه عمدهم لما مر  
من تعرضه عندهم قال القهستاني واعلم ان ما ذكره من احكام الائم والقود والكفارة كالزم في العمد وشبهه  
عنده لزم عند هؤلاء لان العمد عندهما ضربة قصد ايمها يقتل غالبا وشبه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق في الماء  
القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمدهم ولو اتى في بر او من سطح او جبل ولا يرجي منه الحياة كان شبه عمده  
عندهم وعمدا عندهما وينتفى بقوله كافي التمه اه وتمايم هذه المسائل يذكر في الفصل الآتي وفي المعراج عن  
الجبتي يشترط عند أبي ح أي في شبه العمد أن يقصد التأديب دون الاتلاف ( قوله وموجبه الائم ) أي ائم  
القتل لعدم الضرب اه مكي عن البرهان والذي يفيد كلام الزبلي ان عليه ائم الضرب لا القتل حيث قال  
ائم ائم الضرب لانه قصده لائم القتل لانه لم يقصد هذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه مخفي ولا تجب بالضرب  
اه ويدل على ذلك تعليل البرهان بقوله لعدم الضرب فتعديله في مدعاه ولو قيل باناطة الائم بالقصد فان  
قصد القتل ائم ائم وان قصد الضرب ائم ائم لكان له وجه اه ط ( قوله ودية مغلطة ) أي من مائة ابل فلو قضى  
بالدية في غير الابل لم تنفذ قهستاني وتؤخذ ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه وجذعة كما يأتي ( قوله  
على العاقلة ) أي الناصرة للقاتل قهستاني والاصل ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا لمعنى يحدث من بعد  
فهي على العاقلة اعتبارا بالخطا وتجب في ثلاث ستين هداية واحترز بقوله ابتداء عن دية وجبت بالصلح  
في القتل العمد او على الوالد بقتل ولده عمدا كفاية والحاصل ان شبه العمد كالخطا الا في حق الائم وصفة  
التخليط في الدية زبلي واعلم ان المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل فيمادون النفس وفي النفس  
وفي الخطا فيهما على العاقلة وفي شبه العمد لو تنصاع على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل اه  
برازية ( قوله سبي تفسير ذلك ) أي تفسير الكفارة والدية والمغلط منها في كتاب الديات وتفسير العاقلة  
في كتاب المعامل ( قوله الا أن يتكرر منه ) ظاهره ولو مرتين ويدل عليه ما ذكره بعد في الفصل الآتي  
( قوله فليس فيمادون النفس شبه عمده ) لانه لا يختص بالآلة دون آلة فلا يتصور فيه شبه العمد بخلاف  
النفس وتمايه في الزبلي ( قوله والثالث خطأ ) قال ابن الكمال ولو على عبد انما قال ذلك لان المتبادر الى  
الوهم من كون العمد مالا أن يكون ما ذكر من قبيل ضمان الاموال فلا يكون على العاقلة اه ( قوله وهو  
نوعان ) لان الرمي الى شيء مثلا مشقلا على فعل القلب وهو القصد وعلى الجارحة وهو الرمي فان اتصل الخطا  
بالاول فهو الاول وان اتصل بالثاني فهو الثاني عناية ( قوله ظنه صيدا ) انظر هل يعتبر ادعاء الظن  
اولا بدم من تحققة اولاً بأن يشهد عليه ط ثم نقل ما لا يتم منه المراد وسنوضح ذلك في باب الشهادة على القتل  
ان شاء الله تعالى ( قوله غرضاً ) بجمعين بينهما راء متحركة وهو الهدف الذي يرى اليه ( قوله فاصاب  
رجلاً ) مرتب على قوله ثم رجع او تجاوز ( قوله ورجوعه بسبب آخر ) وهو اصابة الحائط المسببة عن  
الرمي ( قوله فكلام صدر الشريعة فيه ما فيه ) فانه شرط في الخطا في الفعل أن لا يصدر عنه الفعل الذي قصده  
بل يصدر عن فعل آخر ويرد عليه ما مر من انه اذا رمى غرضاً فاصابه ثم رجع منه او تجاوز عنه فاصاب رجلاً يتحقق  
الخطا في الفعل والشرط مفقود في الصورتين واذا سقط من يده خشبة او لينة فقتل رجلاً يتحقق الخطا في الفعل  
ولا صدق فيه اقايد ابن الكمال قال ط لا يمكن سبأ في قريته عمداً مجرى مجرى الخطا ( قوله ان اصاب  
رجلاً ) أي شخصاً ( قوله والقتل فيه معذور ) أي التماس فيه تمتنع ( قوله حالة النوم ) أي  
في النوم ( قوله ان يرمى ) أي يرمى بسبل منه والحق في الوجانية نظر والشرع لا يوجب

قلت لكن في الخيانة لو قتل  
مملوكه او ولده المملوك لغيره  
عمداً كان عليه الكفارة  
(و) الثاني (شبهه وهو ان يقصد  
ضربه بغير ما ذكر) أي بما لا يفرق  
الابراء ولو بجرح وخشب كبيرين  
عنده خلافا لغيره (وموجبه الائم  
والكفارة ودية مغلطة على العاقلة)  
سبي تفسير ذلك (لا القود) لشبهه  
بالخطا نظر الآلة الا أن يتكرر  
منه فلا مام قتله سياحة اختيار  
(وهو) أي شبه العمد (فيما دون  
النفس) من الاطراف (عمد)  
موجب للقصاص فليس فيما دون  
النفس شبه عمده (و) الثالث  
(خطأ وهو) نوعان لانه اما خطا  
في ظن الفاعل (ممكن ان يرى  
نخصا ظنه صيدا او حرياً)  
او يرمى تدا (فاذا هو مسلم او خطا  
في نفس الفاعل) كان يرمى (غرضاً)  
او صيدا (فاصاب آدمي) او رمى  
غرضاً فاصابه ثم رجع عنه او تجاوز  
عنه الى ما وراء فاصاب رجلاً  
او قصد رجلاً فاصاب غيره او اراد  
يدرجل فاصاب عنق غيره ولو عنته  
فعمد قطعاً او اراد رجلاً فاصاب  
حائطاً ثم رجع السهم فاصاب  
الرجل فهو خطأ لانه اخطأ في  
اصابة الحائط ورجوعه سبب  
آخر والحكم يضاف لا تراسيا به  
ابن كمال عن المحيط قال وكذا  
لو سقط من يده خشبة او لينة  
فقتل رجلاً يتحقق الخطا في الفعل  
ولا صدق فيه فكلام صدر الشريعة  
فيه ما فيه وفي الوجانية  
وقاصد شخص ان اصاب  
خطأ والقتل فيه معذور  
وقاصد شخص حالة النوم ان يرمي  
فيقتل ان يرمى دما منه ينهر



التقييد بحالة النوم وقد مر ان الابرء اذا اصاب المقتل فقيه القود ولعل وجهه ان أهل القصد غير مقتل  
 واذا كان غير نائم وتلذذ نفسه بسبيل يكون موته منسوباً اليه فليأتل (قوله والرابع ما جرى مجراه  
 الخ) فحكمه حكم الخطأ في الشرع لكنه دون الخطأ حقيقة فان النائم ليس من أهل القصد أصلاً وانما  
 وجبت الكفارة لترك التحرز عن نومه في موضع يتوهم أن يصير قاتلاً والكفارة في قتل الخطأ انما تجب لترك  
 التحرز أيضاً وحرمان الميراث لمباشرة القتل ويوهم أن يكون متناعاً لم يكن نائماً قصداً منه الى استعمال  
 الارث والذي سقط من سطح فوق على انسان قتله او كان في يده لينة او خشبة فسقطت من يده على انسان  
 او كان على دابة فأوطئت انساناً فقتله مثل النائم لكونه قتلاً للمعصوم من غير قصد كفاية (قوله لترك  
 العزيمة) وهي هنا المبالغة في التثبت قال في الكفاية وهذا الاثم اثم القتل لان نفس ترك المبالغة في التثبت  
 ليس باثم وانما يصير به آثماً اذا اتصل به القتل فتصير الكفارة لذنب القتل وان لم يكن فيه اثم قصد القتل اه  
 تأمل (قوله وواضع حجر) أي اذا لم ينحه غيره فان ضماه فخطب به رجل ضمن المني كما سيذكر المصنف  
 في باب ما يحده الرجل في الطريق (قوله في غير ملكه) قيد للحفر والوضع درر فلو في ملكه فلا تعد فلا دية  
 ولا كفارة ط (قوله من السلطان) الظاهر ان المراد ما يعم تأنيه ط (قوله ونحو ذلك الخ) أي نحو  
 الخشبة كقشور بطيخ فيضمن ما تلف به كما قتي به قازي الهداية وكذا اذا رث الطريق قال في الذخيرة كذا  
 اطلقه في الكتاب قالوا انما يضمن الراش اذا مر المار على الرث ولم يعلم به بأن كان ليلاً او المار اعمى وكذا  
 المرور على الخشبة او الحجر ومن المشايخ من فصل بوجه اخر وقال ان رث بعض الطريق حتى اسكنه المرور  
 في الجاف لان النمان وان رث فناء حانوت باذن صاحبه فالنمان على الامر استحساناً وتماه في التارخانية  
 (فرع) تعقل بجعر فسقط في بئر حفرها رجل فالنمان على واضع الحجر فلو لم يضعه أحد فعلى الحافر وكذا لو زلق  
 بما صبه رجل فوق في البئر فالنمان على الصاب ولو بما سطر فعلى الحافر تارخانية وفي الجوهرية القول  
 قول الحافر أنه اسقط نفسه استحصانا (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم من اقسام القتل الغير المأذون فيه  
 ط (قوله لو الجاني مكلفاً) فلو صيباً او مجنوناً يريث كافي شرح السراجية للسيد ط (قوله لعدم قتله)  
 أي مباشرة وانما الحق بالمباشرة في ايجاب الضمان صيانة للدم عن الهدر على خلاف الاصل فبقى في الكفارة  
 وحرمان الميراث على الاصل كفاية والله اعلم

### \* (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه) \*

(قوله محقون الدم) الحقن هو المنع قال في المغرب حقن دمه اذا منعه أن يسفك واحترزه عن مباح الدم  
 كلزاني المحصن والحربي والمرتد والمراد الحقن الكامل فمن اسلم في دار الحرب فقد صار محقون الدم على  
 التأيد ولا يقتص من قاتله هناك لان كمال الحقن بالعصمة المقومة والمؤتممة وبالا سلام حصلت المؤتممة دون  
 المقومة لانها تحصل بدار الاسلام افاده في الكفاية (قوله بالنظر لقائله) أي لا مطلقاً فانه لو قتل القاتل  
 عمداً اجنبياً عن المقتول يقتص من الاجنبى لا قتله الاجنبى عمداً قال الوانى والظاهر ان هذا اعم  
 من أن يكون قبل الحكم او بعده لاحتمال عفو الاولياء بعد الحكم اه ط (قوله على التأيد) احترزه  
 عن المستأمن ولا يشكل على هذا الحد قتل المسلم ابنه المسلم عمداً حيث لا يقتص منه لان القصاص واجب  
 في الاصل لكن انقلب ما لا يشبهه الابوة وذلك عارض والكلام في الاصل ولهذا كان الابن شهيداً بهذا  
 القتل فلا يغسل وكذا قتل عبد الوقف عمداً فانه لا يجب القود كما يأتي لان القود هو الموجب الاصل وانقلب  
 ما لا لعارض مراعاة نفع الوقف ط عن المكي ملخصاً (قوله لما تقررا الخ) سيأتي تقريره قبيل فصل  
 الجنتين (قوله انقلب دية) أي ولا قصاص عليه استحصانا ولو جرت بعد الدفع له قتله لان شرط وجوب  
 القصاص عليه كونه مخاطباً بحالة الوجوب وذلك بالقضاء ويتم بالدفع فاذا جرت قبل الدفع تمكن الخلط  
 في الوجوب فصارت كالوجبة قبل القضاء ولو الجنية (قوله من يمين) بالبناء للمفعول ويضيق من افاق ط  
 ومن مبتدأ قتل الاول مبنى للفاعل حال او شرط لاداة شرط محذوفة وقتل الثاني مبنى للمفعول خبر يعنى

(و) الرابع (ما جرى مجراه)  
 مجرى الخطأ (كأنم انقلب على  
 وجل فقتله) لانه معذور كالخطي  
 وموجبه) أي موجب هذا النوع  
 من الفعل وهو الخطأ وما جرى مجراه  
 (الكفارة والدية على العاقلة) والاثم  
 دون اثم القتل اذا الكفارة تؤذن  
 بالاثم لترك العزيمة (و) الخامس  
 (قتل بسبب كحافر البئر وواضع  
 حجر في غير ملكه) بغير اذن من  
 السلطان ابن كمال وكذا وواضع  
 خشبة على قارعة الطريق ونحو  
 ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه  
 بعد علمه بالحفر ونحوه درر  
 (وموجبه الدية على العاقلة  
 لا الكفارة) ولا اثم القتل بل اثم  
 الحفر والوضع في غير ملكه درر  
 (وكل ذلك يوجب حرمان الارث)  
 لو الجاني مكلفاً ابن كمال (الاهذا)  
 أي القتل بسبب لعدم قتله وألحقه  
 الشافعي بالخطأ في احكامه  
 (فصل) فيما يوجب القود وما لا  
 يوجبه (يجب القود) أي  
 القصاص (بقتل كل محقون الدم)  
 بالنظر لقائله درر وسيد تنفع عند  
 قوله ولو قتل القاتل اجنبى (على  
 التأيد ١٤٤) وهو المسلم والذي  
 لا المستأمن والحربي (بشرط  
 كون القاتل مكلفاً) لما تقررا انه  
 ليس لصبي ومجنون عمداً في  
 البرازية حكم عليه بقود فجرت قبل  
 دفعه للولى انقلب دية \* من يمين  
 ويضيق قتل في افاقه قتل



يحكم بقتله (قوله فان جن بعده) أي بعد ما قتل في افاقته والتظاهر أن يقيد بما اذا كان جنونه قبل القضاء والدفع اخذاً مما قبله فليأتى (قوله ان مطبقاً) بأن كان شهراً او سنة على اختلافهم فيه ولو الجنيه (قوله سقط) أي القصاص (قوله وان غير مطبق قتل) يعني بعد الافاقة كما في الولوجية وغيرها (قوله وقال أبو جعفر يقتل) وهذا تقدم صريحاً عند قول المتن وجنائه على الراهن والمرتهن معتبرة وقال الجوى لان القصاص من جهة الادمية وهو فيها اجنبي عن المولى سائحاني (قوله لا قود فيه) بل ينقلب ما لا لكونه انفع للوقف كما تقدم عن المكي وفي الشر بلا لية لعل وجهه اشتباه من له حق القصاص لان الوقف حبس العين على ملك الواقف عند الامام وعندهما على حكم ملك الله تعالى ولم يعترض لما يلزم القتال ولعله النية فليتنظر اه اقول قال في وقف البحر ولا يخفى انه يجب قيمته كما لو قتل خطأ ويشترى بها المتولى عبد او يصير وقفاً كما لو قتل المدبر خطأ وأخذ المولى قيمته فانه يشترى بها عبد او يصير مدبراً وقد صرح به في الذخيرة اه (قوله قتل ختنه) الخنز هو كل من كان من قبل المرأة مثل الاب والاخ هكذا عند العرب وعند العامة زوج ابنته مغرب والمراد هنا الثاني (قوله سقط القود) لانها ورثت قصاصاً على ايها اه ح اقول بل قد ثبت لها ابتداء لارثاً كما اورد الشارح على صدر الشريعة فيما سأتى عند قول المصنف ويسقط قود ورثه على ابيه (قوله او اعم كقوله اقلني) هذا سقط من بعض النسخ وفي بعضها او امر بدل قوله او اعم وهو اولى وسأتى آخر الفصل انه يجب الدية في ماله في الصحيح (قوله كما سيجي) أي من المسائل الثلاث في هذا الفصل متنا (قوله خلافاً للشافعي) فعنده لا يقتل الحر بالعبد (قوله ان النفس) بفتح الهمزة لانه معمول لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها (قوله على انه تخصيص بالذكر الخ) الاقتصار في الآية على الحر وهو بعض ما شمله قوله تعالى ان النفس بالنفس لا يقتضي نفي الحكم عن العبد فهو كما قبله في قوله تعالى والاثني بالاثني ولم يمنع قتل الذكر بالاثني قال الزيلعي وفي مقابلة الاثني بالاثني دليل على جريان القصاص بين الحر والامة (قوله قيل ولا الحر بالعبد) صوابه ولا العبد بالحر كما هو في المنح اه ح يعني انه قيل في الاراد على الشافعي لودل قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد على ان الحر لا يقتل بالعبد للتخصيص بالذكر لوجب أن لا يقتل العبد بالحر (قوله ورد) أي هذا قيل لانه اذا قتل الحر بالحر بعبارة النص يقتل العبد به بدلالة الاولى لانه دونه كما دلت حرمة التأفيف على حرمة الضرب وأصل الاراد لصدر الشريعة والراد عليه مثلاً خسرو وابن الكمال (قوله ولا يبي القتح الخ) ساقط من بعض النسخ (قوله خذوا بدي الخ) لا يخفى ما فيه من عدم صدق المحبة (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه من افاة لما قبله فان اخذ بالدم يقتضي القتل ولا يصح أن يسمي على الدية لان العبد لا يجب دية على مولاه ط (قوله ولم أر حرّاً قتل بالعبد) في بعض النسخ وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد (قوله ليعلم الخ) فيه ان الحر لا يقتل بعبد نفسه فان اراد عبد غيره لا يناسب قوله وان كنت عبده اه ح اقول المراد اظهار الحكم بأسلوب لطيف فلا يدق عليه بمنزلة ذلك والالزم أن يعترض بانه قال من رام ولم يصرح بالقتل وبأن القتل بمجرد اللفظ لا يقاد به اذ لا يصدق عليه تعريف العمد وقد تظلمت ذلك خالفاً عن الطعن مع الادب \* ومراعاة ما للحبيب على من احب \* فقلت دعوا من برح القدر قد تمهيتي \* وصارم لحظ سله على عمد فلا قود في قتل مولى لعبده \* وان كان شرعاً يقتل الحر بالعبد

(قوله والمسلم بالذمي) لا طلاق الكتاب والسنة وحديث ابن السلمي ومحمد بن المنكدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الذمة فأمر به فضرب عنقه وقال أنا اولى من وفي بذمته وقال علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدماؤنا واما موالهم كما وانا ولهذا يقطع المسلم بسرقه مال الذمي مع ان امر المال اهن من النفس ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في عهده لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر حر في نقوله ولا ذوعهد أي ذمي عطف على مؤمن ولئن صح انه روى ذمي عهد بالحر فعلى الجوار توفيقا بين الرايتين وتماه في الزيلعي (قوله خلافاً له) أي لسيدنا الامام الشافعي (قوله لاها بمسئامن) أي لا يقتل المسلم والذمي بمسئامن فانه غير محققون الدم على التأييد فانه

فان جن بعده ان مطبقاً سقط وان غير مطبق \* قتل عبد قتل مولاه عمداً لا رواية فيه وقال أبو جعفر يقتل \* قتل عبد الوقف عمداً لا قود فيه \* قتل ختنه عمداً وبنته في نكاحه سقط القود انتهى (و) بشرط (اتقاء الشبهة) كولا داومك او اعم كقوله اقلني فقتله (بينهما) كما سيجي (فيقتل الحر بالحر وبالعبد) غير الوقف كما مر خلافاً للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى أن النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحر بالحر الآية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النحاس عن ابن عباس على انه تخصيص بالذكور فلا يثنى ما عداه كيف ولودل لوجب أن لا يقتل الذكر بالاثني ولا قاتل به قيل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى ولا يبي القتح البسقي نظماً قوله خذوا بدي هذا الغزال فانه رماني بسهمي مقلبه على عمد ولا تقتلوه اثنى أنا عبده ولم أر حرّاً قتل بالعبد فاجابه بعض الحنفية راداً عليه بقوله خذوا بدي من رام قتلي بغيره ولم يخش بطش الله في قاتل العمد وقودوا به جبراً وان كنت عبده ليعلم ان الحر يقتل بالعبد (والمسلم بالذمي) خلافاً له (لاهما) بمسئامن بل هو عسلة قياساً



للمساواة الاستحسانا لقيام المبيع هداية  
ومجتي ودرو غيرها قال المصنف وينبغي  
أن يعول على الاستحسان لتصريحهم  
بالعمل به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه  
منها وقد اقتصر من لا خسرو في مثله على  
القياس انتهى يعني قبيحه المصنف رحمه  
الله تعالى على عادته قلت ويصده عامة  
المتون حتى الملتقى (و) يقتل (العقل)  
بالجنون والبالغ بالصبي والعجم بالاغني  
والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة  
بالاجماع (والفرع بأصله وان علا  
لا بعكسه) خلافا لما لك فيما اذا ذبح  
ابنه ذبحا اي لا يقتصر الاصول وان علوا  
مطلقا ولو انانا من قبل الام في نفس  
أو اطراف بفروعهم وان سفلوا بقوله عليه  
السلام لا يقادوا بالدولده وهو وصف معلل  
بالجزئية فيتعدي لمن علا لانهم اسباب في  
احيائه فلا يقتلون سببا لا قنائهم وحينئذ  
تجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين  
لان هذا عمد والعاقلة لا تقتل بالعمد  
وقال الشافعي تجب حالة كبديل الصلح زيلعي  
وجوهرة وسبي في المعاقلة وفي الملتقى  
ولا قصاص على شريك الاب أو المولى  
أو الخاطي أو العبي أو الجنون وكن  
من لا يجب القصاص يقتله لما تقر من  
عدم تجزى القصاص فلا يقتل العامد عندنا  
خلافا للشافعي برهان (ولا سيد بعده)  
اي بعبد نفسه (ومدبره ومكاتبه وعبد ولده)  
هذا داخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا  
على ابيه سقط كما سبي (ولا سيد بملك بعده)  
لان القصاص لا تجزى (ولا بعبد ارهن  
حتى يجتمع العاقدان) وقال محمد لا قودوان  
اجتمعا جوهرة وعليه يحمل ما في الدرر  
معز باللكافي كما في المنع لكن في الترمذ لا يله  
عن الظهيرية انه اقرب الى الفقه بقى لاختلافها  
فلها القيمة تكون رهنه ما كان ولو قتل عبد  
الاجارة فالقود للموخر وأما المبيع اذا قتل  
في يد بائع قبل القبض فان اجاز المشتري  
المبيع فالقود له وان رده فالبائع القود وقيل  
القيمة جوهرة

على عزم العود والمخاربة اختيار (قوله للمساواة) اي بين المستأمنين من حيث حق الله  
(قوله لقيام المبيع) وهو عزمه على المخاربة بالعود (قوله وينبغي أن يعول على الاستحسان)  
يؤيده ما في الهندية عن المحيط انه ظاهر الرواية ط (قوله ويصده) أي القياس (قوله عامة  
المتون) كالأوقاية والأصلاح والفرق ولم يذكر المسألة في الكنز والمجمع والمواهب ودرو البصار  
وأما في الهداية فقال ويقتل المستأمن بالمستأمن قياسا ولا يقتل استحسانا ومنه في التبيين  
والجوهرة نعم قال في الاختيار وقيل لا يقتل وهو الاستحسان (قوله والبالغ بالصبي) قتل  
صبي اخرج رأسه واستهل فعليه الدية ولو اخرج نصفه مع الرأس أو الاكبر مع القدمين ففيه القود  
وكذا الحكم في قطع عضو من اعضائه مجتبي وتاريخانية عن الملتقى (قوله والعجم) عبر ابن  
الكامل بالسالم ثم قال لم يقتل والعجم لان القود في الاغني هو السلامة دون العجم ولذا اخرج  
الى ذكر سلامة العينين بعد ذكر العجم في باب الجمعة (قوله والزمن) هو من طحال مرضه  
زمانا مغرب (قوله وناقص الاطراف) لما تقدم من العمومات ولانا لاعتبرنا التفاوت فيما وراء  
العصمة من الاطراف والادوصاف امتنع القصاص وادى ذلك الى التقاتل والتغابن اختيار  
حتى لو قتل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والامذا كبر ومفقود العينين يجب القصاص  
اذا كان عمدا جوهرة عن الخجندی (قوله لا بعكسه) الا صوب حذف الباء (قوله أي  
لا يقتص الخ) تفسير لقوله لا بعكسه (قوله ولو انانا من قبل الام) تفسير للاطلاق فلا يقتل الجذ  
لاب أو ام وان علا وكذا الجذات (قوله بفروعهم) متعلق بقوله لا يقتص (قوله فلا يكون سببا  
لا قنائهم) أي كلاً أو جزءاً اليدخل الاطراف فافهم (قوله وفي الملتقى الخ) حال في الجوهرة ولو اشترك  
رجلان في قتل انسان أحدهما يجب عليه القصاص لو انفردوا والاخر لا يجب عليه القصاص  
كالاجنبي والاب والخطي والعمد أو أحدهما بالسيف والاخر بالعصا فانه لا يجب عليهما  
القصاص وتجب الدية والذي لا يجب عليه القصاص لو انفردتجب الدية على عاقلة صككا لخطي  
والذي يجب عليه القصاص لو انفردتجب الدية في ماله وهذا في غير شريك الاب فاما الاب والاجنبي  
اذا اشتركا تجب الدية في ماله لان الاب لو انفردتجب الدية في ماله اه وسبأ في تمامه آخر الباب  
الاتي (قوله لا سيد بعده الخ) لان عمده ماله فلا يستحق المطالبة على نفسه والمدير محمول والمكاتب  
رقيق ما يبق عليه درهم وعبد ولده في حكمه ملكه حديث أنت ومالك لانيك لكن عليه الكفارة  
في الكل كافي الجوهرة (قوله هذا) أي قوله وعبد ولده وأراد به بيان العلة (قوله كما سبي)  
أي قريبا (قوله ولا بعبد الرهن) أي ولا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجتمع الرهن والمرتهن  
لان المرتهن لا ملك له فلا يل القصاص والراهن لو قولا لبطل حق المرتهن في الرهن فيشترط  
اجتماعهما فيسقط حق المرتهن برضاء اه درر وفيه أن استيفاء المرتهن قد تم بهلاك الرهن  
فما ادعى لرضاه بعد سقوط حقه واجيب بان الاستيفاء غير مستقر لاحتمال عدم القود اما بالصلح  
او بدعوى الشبهة بالقتل فيصير خطأ اه ط (قوله وعليه) اي على قول محمد يحمل ما في الدرر  
من انه لا قودوان اجتماعا (قوله انه) أي ما في الدرر اقرب الى الفقه لاشتباه من له الطلب ككاتب  
ترك وفاء ووارثا لكن قال الزيلعي والفرق بينهما ظاهر فان المرتهن لا يستحق القصاص لانه لا ملك له  
ولا ولاء فلم يستتبه من له الحق بخلاف المكاتب كما يأتي (قوله بقى لاختلافها) أي طلب أحدهما  
القصاص والاخر الدية وهذا محترز قوله حتى يجتمع العاقدان (قوله فالقود للموخر) لانه المالك  
ولم يبق للمستاجر حق فيه ولا في بدله (قوله فان اجاز المشتري البيع) أي امضاه على حاله ولم يحتر  
صفحه والرجوع بالتمن على البائع لانه لم يكن موقوفا والا لما صحت الاجازة بعد هلاكه تأمل  
(قوله فالقود له) أي للمشتري لانه المالك زيلعي (قوله وان رده) أي فسخ البيع ورجع  
بالتن (قوله فالبائع القود) لان البيع ارتفع وظهر أنه المالك زيلعي (قوله وقيل القيمة)  
هو قول أبي يوسف لانه لم يثبت له القصاص عند الجراحة لان الملك كان للمشتري جوهرة



(قوله وكذا ابنه وعبد) النميم للمكاتب (قوله عن وفاة) أي عن مال بني سيدل كآبته (قوله فاشتبه الولي)  
فان قلنا مات حرا فالولي وارثه أو رقيقا فسيده (قوله لتعينه) أي تعين الولي في الثلاث وهو السيد  
(قوله وفي أولي الصور الأربع) سبق قلم تبع فيه ابن كمال قال ح وصوابه ثمانية الصور الأربع وهي  
ما اذ لم يدع وارثا غير سيده وترك وفاء لان خلاف محمد فيها كما في الهداية اه لانه اشتبه بسبب الاستيفاء  
فانه الولاء ان مات حرا والمالك ان مات عبد اولهما ان الاستيفاء للمولى يتيقن على التقديرين ثم اعلم ان القود  
في الرابعة وهي ما اذ ترك وارثا ولا وفاء له قيده شيخ الاسلام كما في الكفاية بما اذ لم يكن في قيمته وفاء بالمكاتب  
ايضا فان كان فيها وفاء لا قصاص وتجب القيمة على القاتل في ماله لان موجب العمد وان كان هو القصاص  
الا انه يجوز العمد دول الى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق من له القصاص كما اذا كانت يد القاطع  
شلاء كان للمقطوع يده العمد دول الى المال بلا رضاه مراعاة لحقه لما لم يجب مثل حقه بكماله فكذا هنا لان القيمة  
انفع له لانه يحكم بحريته وحرية اولاده اذا أدى البذل منها وبالقصاص يموت عبد او لا ينتفع به فكان القول  
بوجوب القيمة أولى اه وأقره في الدر المنثور والقهستاني (قوله ورثه على أبيه) أي استحقه فهو تاني  
في شمل ثبوته ابتداء ووافق قول الشارح قبله ومن ملك قصاص الخ وبه يندفع الإرادة الا في لكون فيه أن  
صورة ثبوت القود للفرع على أصله ابتداء تقدمت في قوله لا بعكسه فلذا عبر هنا بالارث قدبر (قوله اي أصله)  
لما في الخاتمة لو كان في ورثه المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وان سفل بطل القصاص وتجب الدية اه (قوله  
مثلا) أي واخاه أو ابنته من غيره (قوله ثم ماتت المرأة) كذا اطلقوه ويغني ان يكون موتها  
بعد ما ابانها زوجها القاتل حتى يظهر كون العلة هي ارث ابنه قصاصا عليه والا كان وارثا منها جاز من  
القصاص فيسقط عنه القصاص بذلك أيضا قال في التارخانية ثلاثة أخوة قتل أحدهم أباهم عمدا فالباقين  
قتله فان مات أحدهم لم يكن للثالث قسلة لان القاتل ورث جزأ من نصيب الميت من القصاص فسقط عنه  
وانقلب نصيب الآخر مالا فعليه للآخر ثلاثة ارباع الدية في ماله في ثلاث سنين اه ملخصا وفي القهستاني  
قتل احد الاخوين لاب وأم اباهما عمدا والآخرهما قتل اول قتل الثاني بالام ويسقط القود عن الاول لانه  
ورث من الام الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي مالا فيغرم لورثته الثاني سبعة اثمان  
الدية اه وتماه فيه (قوله وأما تصوير صدر الشريعة) حيث قال أي اذا قتل الاب شخصادولي  
القصاص ابن القاتل يسقط اه وصورة ذلك ان يقتل ام ابنه عمدا أو اخا ولده من امه جوهره (قوله فثبوته فيه  
للأبن ابتداء لا ارثا) بدليل أنه يصح عفو الوارث قبل موت المورث والمورث يملك القصاص بعد الموت وهو  
ليس بأهل للتملك في ذلك الوقت فيثبت للوارث ابتداء اه جوهره ثم أجاب بأنه ثبت عند البعض بطريق  
الارث وأجاب في المجتبى بان المستحق للقصاص أولا هو المقتول ثم ثبت للوارث بطريق الخلافة والورثة بدليل  
ان المجروح اذا عفا سقط القصاص ولو لم يثبت له أولا لما سقط بعفوه اه تأمل (قوله لو عفا المجروح الخ)  
أراد به الحر اذا العبد لا يصح عفو له لان القصاص لمولاه لانه شربلاية عن البدائع ثم انه لم يبين هل العفو عن  
الجراحة أو عن الجراحة وما يحدث منها أو عن الجنابة وهل ذلك في العمد أو الخطأ وهل تجب الدية في مال  
الجناني أو على العاقلة أو تسقط وسيأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى في فصل في الفعلين (قوله لانعدام  
السبب لهما) أي للمجروح أصالة وللوارث نيابة قبل موت المجروح تأمل وارجع الى ما في المنع عن الجوهره  
(قوله لما مر) أي في قوله كأن يرى شخصاً ظنه سيده أو حرياً (قوله ليسين موجب) فيه أنه بين  
موجب الخطأ فيما تقدم فهو تكرار اه ح (قوله قلت الخ) هو من كلام الزاهدي في المجتبى وان أوهم  
كلام المصنف في المنع خلافه (تنبيه) قال في المعراج علم مسلما بعينه قد جاء به العمد ومكرها فعمده بالرعي وهو  
يعلم ماله يجب القود قياسا ولا يجب استحسانا لان كونه في موضع اباحة القتل يصير شبهة في إسقاط القصاص  
وعليه الدية في ماله ولا ككفارة ولو قال وليه قصده برميك بعد علمك أنه مكره وقال الراي بل قصدت  
المشركين فالقول للرأي لتسكه بالاصل وهو اباحة الرمي الى صفهم اه وتماه فيه (قوله فينبغي الاقدام على  
قتله) أي ينبغي جواز الاقدام عليه والاولى حذف الفاء لانه جواب لو وفي الاشياء من أحكام الجان لا يجوز  
قتل الجنى بغير حق كالانسي قال الزيلعي قالوا ينبغي أن لا تقتل الحية البيضاء التي تسمى مستوية لانها من

(ولا بمكاتب) وكذا ابنه وعبد  
شربلاية (قتل عمدا) لا حاجة  
لقيد العمد لانه شرط في كل قود  
(عن وفاة ووارث وسيد وان  
اجتمعا) لا اختلاف الصحابة في موته  
حرا أو رقيقا فاشتبه الولي فارتفع  
القود (فان لم يدع وارثا غير  
سيده) سواء ترك وفاء أو لا (أو  
ترك وارثا ولا وفاء) (فادسيده)  
لتعينه وفي أولي الصور الأربع  
خلاف محمد (ويسقط قود) قد  
(ورثه على أبيه) أي أصله لان  
الفرع لا يستوجب العقوبة على  
أصله وصورة المسألة فيما اذا قتل  
الاب أب امرأته مثلا ولا وارث له  
غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنتها منه  
يرث القود الواجب على أبيه  
فسقط لما ذكرنا وأما تصوير صدر  
الشريعة فثبوته فيه للأبن ابتداء  
لا ارثا عند أبي حنيفة وان اتحد  
الحكم كما لا يخفى وفي الجوهره  
لو عفا المجروح أو وارثه قبل موته  
صح استحسانا لانعدام السبب  
لهما (لا قود بقتل مسلم مسلما  
ظنه مشركا بين الصنفين) لما مر  
انه من الخطأ وانما اعاده ليبين  
موجبه بقوله (بل) القاتل (عليه  
كسارة ودية) قالوا هذا اذا  
اخطوا فان كان في صف المشركين  
لا يجب شيء لسقوط عصمته قال  
عليه الصلاة والسلام من كثر  
سواد قوم فهو منهم قلت فاذا كان  
مكثر سوادهم منهم وان لم يتزى  
بزيهم فكيف بمن تزى قاله الزاهدي  
قال المصنف حتى لو تشكل حتى  
بما يباح قتله فينبغي الاقدام  
على قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا شيء  
على القاتل والله اعلم



الحنان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا إذا الطفيتين والابتروا ياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال  
 الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهروا أنفسهم  
 فاذا خالفوا فقد نقضوا العهد فلا حرمه لهم والاولى هو الاذكار والاعذار فيقال لها ارجعي باذن الله أو خلي  
 طريق المسلمين فان أبى قتلها والاذكار انما يكون خارج الصلاة اه وتعلمه هناك (قوله خلافا للشافعي)  
 حيث قال يقتل بقتل بقتل بالاولا او ايجار الخرف يقتل بالسيف (قوله أبو نوح آخر) أي  
 من غير السلاح كان ساق عليه دابته أو القاء في نار (قوله ولا يبي المعتوه) هو الناقص العقل من غير  
 جنون مخ (قوله ولا يبي المعتوه القود) لانه من الولاية على النفس لانه شرع للتشني فيليه الاب كالانكاح  
 ولكن كل من ملك الانكاح لا يملك القود فان الاخ يملك الانكاح ولا يملك القود لانه شرع لتشني الصدر وللأب  
 شفقة كاملة يعتذر الولد من نفسه فلذا جعل التشني للأب كالحاصل للأب بخلاف الاخ كذا في شروح  
 الهداية واعتزتهم الاتقاني بان الاخ يملكه أيضا اذ لم يكن نعمة أقرب منه فان كان نعمة أقرب منه لم يملك  
 الانكاح أيضا لان من يستحق الدم هو الذي يستحق مال المقتول على فرائض الله تعالى الذكروا الاتقاني في ذلك  
 سواء حتى الزوج والزوجة وبه صرح الكرخي اه وفيه نظر لانه اذا قتل ابن المعتوه مثلا كان هو المستحق  
 لدمه لانه المستحق لماله واذا كان للمعتوه أخ أو عم ولا أب له كيف يقال ان الاخ أو العم يستحق دم ابن المعتوه  
 في حياة المعتوه مع انه لا ولاية له على المعتوه أصلا على ان وصي المعتوه الذي له الولاية عليه ليس له القود  
 فكيف الاخ الذي لا ولاية له نعم لو كان المقتول هو المعتوه نفسه صح ما قاله وكانه اشتبه عليه الحال ولهذا  
 قال في السعدية ان الكلام فيما اذا قتل ولي المعتوه كابنه وأبو المعتوه حتى لا فيما اذا قتل المعتوه اه (قوله ملك  
 الصلح بالاولى) لانه انظر في حق المعتوه هداية (قوله بقطع يده وقتل وابيه) تنازعه كل من القود والصلح  
 والعفو (قوله وقتل وليه) أي ولي المعتوه كابنه وأمه مخ وفي بعض النسخ وقتل قريه وهو ظاهر وبه فسر  
 الولي في النهاية ثم قال يعني اذا كان للمعتوه ابن فقتل ابنه فلا يبي المعتوه وهو جسد المقتول ولاية استيفاء  
 التماس وولاية الصلح اه (قوله لانه ابطال حقه) علته لقوله لا العفو مجانا (قوله وتقيد صلحه) أي  
 صلح الاب (قوله وان وقع بأقل منه لم يصح الصلح) اعترضه الاتقاني بأن محمد لم يقيد به بقدر الدية بل اطلق  
 وفي مختصر الكرخي واذا وجب لرجل على رجل قصاص في نفس أو في ماله ونها قصاصه على مال جاز فله لا كان  
 أو كثيرا ونقل الشلبي عن قارئ الهداية ان هذا الاعتراض وهم قال أبو السعود كيف يكون وهما مع  
 ما صرح به الكرخي اه أقول عبر في النهاية وغيرهما من شروح الهداية بدل قوله لم يصح الصلح بقوله لم يجوز  
 الخط وان قل ويجب كمال الدية اه فافاد ان الصلح صحيح دون الخط ولذا وجب كمال الدية والا كان الواجب  
 القود وبه يحصل التوفيق بين كلامهم فاصرح به الكرخي وأفاده كلام الامام محمد من صحة الصلح المراد به صحته  
 بالزام تمام الدية وهو مراد من قال لم يجوز الخط وقول الشارح هنا بما للمخ لم يصح الصلح مراده لم يلزم بذلك  
 القدر الناقص ولو عبر بما قاله شراح الهداية لكان أنسب وبه ظهر ان اعتراض الامام الاتقاني في غير محله  
 فاعتنم هذا التصريح (قوله لانه انظر المعتوه) الواقع في كلامهم ذكر هذا التعليل عند قوله ملك الصلح كما قدمناه  
 والظاهر التعليل هنا بان فيه ابطال حقه نظير ما قبله (قوله والصلح) ينبغي على قياس ما تقدم في الاب  
 ان يتقيد صلحه بقدر الدية أو أكثر ط أي فلا يجوز الخط بالاولى (قوله والوصي كالاخ بصلح) الوصي  
 مبتدأ وجهه بصلح خبره كالاخ حال والكاف فيه للتنظير والصواب استقامته لكن قال الرخمي أي في كونه  
 لا يملك القود لاني أن الاخ بصلح لانه لا ولاية له على التصرف في مال أخيه اه وهو بعيد (قوله بصلح  
 عن القتل فقط) أي ليس له العفو لما مر ولا القود لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله ابن كمال وكان  
 الاول اسقاط قوله عن القتل فان له الصلح عن الطرف أيضا نعم في صلحه عن القتل اختلاف الرواية والحاصل  
 كما في غاية البيان عن البردوي ان الروايات اتفقت في أن الاب له استيفاء القصاص في النفس ومادونها وان له  
 الصلح فيها ما جيعا لا العفو وفي ان الوصي لا يملك استيفاء النفس ويملك مادونها ويملك الصلح فيما دونها ولا يملك  
 العفو واختلفت الروايات في صلح الوصي في النفس على مال ففي الجامع الصغير هنا بسح وفي كتاب الصلح لا يصح  
 اه ملخصا وذكرا الرمي ترجيح الرواية الاولى (قوله استحصانا) وفي القياس لا يملكه لان المقصود متحد

(ولا يقاد الاب بالسيف) وان  
 قتله بغيره خلافا للشافعي  
 وفي الدرر عن السكافي المراد  
 بالسيف السلاح قلت وبه صرح  
 في حج المنعرات حيث قال  
 والتخصيص باسم العدد لا يمنع  
 الحاق غيره به الا ترى انا الحقتنا  
 الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه  
 الصلاة والسلام لا قود الاب بالسيف  
 فما في السراجية من له قود قاذ  
 بالسيف فلو ألقاه في بئر أو قتله  
 بحجر أو بنوع آخر عزرو مكان  
 مستوفيا يحمل على أن مراده  
 بالسيف السلاح والله اعلم (ولا يبي  
 المعتوه القود) تشفيا للصدر (و)  
 اذا ملكه ملك (الصلح) بالاولى  
 (لا العفو) مجانا (بقطع يده) أي يده  
 المعتوه (وقت قريه) لانه ابطال  
 حقه ولا يملكه (وتقيد صلحه بقدر  
 الدية) أو أكثر منه وان وقع بأقل  
 منه لم يصح (الصلح) ويجب الدية  
 كاملة (لانه انظر للمعتوه) والقاضي  
 كالاب) في جميع ما ذكرنا  
 في الاصح كن قتل ولاولى له لما كم  
 قتله والصلح لا العفو لانه ضرر  
 للعامة (والوصي) كالاخ (بصلح)  
 عن القتل (فقط) بقدر الدية وله  
 القود في الاطراف استحصانا



وهو التثني هداية (قوله لانه يسلك بهامسلك الاموال) ولهذا جوز أبو حنيفة القضاء بالنكول في الطرف  
 اتقاني (قوله والصبي كالمعتوه) أي اذا قتل قريب الصبي فلا يبه ووصيه ما يكون لابي المعتوه ووصيه  
 فلا يبه القود والصلح لا العفو وللوصي الصلح فقط وليس للآخ ونحوه شيء من ذلك اذ لا ولاية له عليه كما قرئناه  
 في المعتوه وفي الهندية عن المحيط اجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير ليس للآخ الكبير ولاية الاستيفاء  
 ويأتي تمامه قريبا (تمه) أفنى الحانوتي بصفة صلح وصي الصغير على أقل من قدر الدية اذا كان القاتل منكرا  
 ولم يقدر الوصي على اثبات القتل قياسا على المال لما في العمادية من ان الوصي اذا صالح عن حق الميت او عن  
 حق الصغير على رجل فان كان مقرا بالمال أو عليه يئنه أو قضى عليه به لا يجوز الصلح على أقل من الحق وان لم  
 يكن كذلك يجوز اه (قوله وللبركار القود الخ) أي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير أن يقتل قاتله  
 عنده لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير اب استوفى القود بالاجماع وان كان أجنبيا بأن قتل عبد مشترك  
 بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى أنه لو كان الكل صغيرا ليس للآخ والعم أن يستوفيه  
 كما في جامع الصغار فليل يقترب بلوغ أحدهم وقيل يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى  
 أنه لو كان الكل كبارا ليس للبعض أن يقتصر دون البعض ولا أن يوكل باستيفائه لان في غيبة الموكل احتمال  
 العفو والقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة  
 والى انه لا يشترط القاتل كما في الخزانة والى انه لو كان القتل خطأ لم يكن للكبير الاستيفاء حصه نفسه كما في  
 الجامع قهستانى وقوله لا يشترط القاتل أي قضاؤه فمن له القصاص له أن يقتصر سواء قضى به أولا كما في  
 البرازية (قوله خلافا لهما) فعندهما ليس لهم ذلك الا أن يكون الشريك الكبير أو بالصغير نهاية وقاساه على  
 ما اذا كان مشتركين كبيرين وأحدهما غائب (قوله والاصل الخ) استدلال لقول الامام قال في الهداية وله  
 أنه حق لا تجزى لثبوته بسبب لا تجزى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع أي في الحال فيثبت لكل  
 واحد كلاهما في ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو من الغائب ثابت اه واعترض سعدى  
 كون السبب هو القرابة بأنه يثبت للزوج والزوجة والقرابة وأجاب الطوري بأنه على التغليب أو بأن المراد بها  
 الاتصال الموجب للارث (قوله وامان) أي امان المسلم الحربى (قوله الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير)  
 قال في النهاية بان كان العبد مشتركين صغيرا وأجنبيا فقتل عمدا ليس للأجنبي ان يستوفى القصاص قبل بلوغه  
 بالاجماع الا ان يكون للصغير أب فيستوفيه حيث شاء اه ثم قال ناقلا عن المبسوط لان السبب الملك وهو غير  
 متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقبة يحتمل التجزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهو مما  
 لا يحتمل التجزى وتماه فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمناه آنفا عن القهستاني عن الاصل أن  
 المراد بالأجنبي من كان شريكا في الملك لا في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن عمه صغير وهما أجنبيان  
 فللكبير القصاص لان السبب القرابة لا مقتول وهو مما لا تجزى وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من غيرها  
 فالزوج القصاص لان مرادهم بالقرابة ما يشمل الزوجية كما مر به أفنى العلامة ابن السبكي في فتاواه المشهورة  
 فبين قتل امرأة عمدا ولها زوج وابن صغير من غيره فأجاب للزوج القصاص قبل بلوغ الولد لكان يخالفه  
 ما في فتاوى العلامة الحانوتي حيث أفنى فبين قتل عمدا وله بنت بالغة وابن صغير وأربع زوجات بأنه ينتظر بلوغ  
 الابن لكون بعض الزوجات أجنبيات عنه أخذ من عبارة الزيلعي اه فليتأمل في ذلك (قوله كما مر) أي اول  
 الفصل (قوله ولو قال الخ) أفاد ان ولى القصاص له استيفاءه بنفسه وأمر غيره به كما سرح به في البرازية لكن  
 ليس للصغير استيفاءه بغية الموكل كما قدمناه عن القهستاني (قوله أي بعد قتل الأجنبي) مصدر مضاف الى  
 فاعله (قوله كنت أمرته) أي أمرت الأجنبي (قوله لا يصدق) لان فيه اسقاط حق غيره وهو ولى  
 القاتل الاول (قوله يعنى الخ) أفاده المصنف في المنع وبه عمل في الظهيرية حيث قال لانه أخبر عما يملك  
 (قوله كما هو القاعدة) وهى ان من حكي أمرا ان ملك استئنافه للعالم صدق والا فلا كما لو أخبروه في العدة  
 انه راجعها صدق ولو بهداه فلا ان كذبه الا يبرهان وهنا يملك استئناف الاذن بالحفر ولا يملك الاذن بالقتل  
 لقوات محله وهو المقتول (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قول المتزى ولو قتل القاتل أجنبيا وجب القصاص  
 الخ أن ولى المقتول الاول يسقط حقه رأسا أي يسقط من الدية كما سقط من القصاص مثل ما لو مات القاتل

### مبحث شريف

لانه يسلك بهامسلك الاموال  
 (والصبي كالمعتوه) فيما ذكر  
 (وللبركار القود قبل كبر الصغار)  
 خلافا لهما والاصل ان كل مالا  
 يتجزى اذا وجد سببه كاملا ثبت  
 لكل على الكمال كولاية انكاح  
 وامان (الا اذا كان الكبير  
 أجنبيا عن الصغير فلا) يملك القود  
 (حتى يبلغ الصغير) اجماعا زيلعي  
 فليحفظ (ولو قتل القاتل أجنبيا  
 وجب القصاص عليه في) القتل  
 (العمد) لانه محقون الدم بالنظر  
 لقاتله كما مر (والدية على عاقلة)  
 أي القاتل (في الخطا ولو قال  
 ولى القاتل بعد القتل) أي بعد  
 قتل الأجنبي (كنت أمرته بقتله  
 ولا يئنه له) على مقالته (لا يصدق)  
 ويقتل الأجنبي درر بخلاف من  
 حفر بئر في دار رجل فأت فيها  
 شخص فقال رب الدار كنت  
 أمرته بالحفر صدق مجتبي يعنى  
 لانه يملك استئنافه للعالم فيصدق  
 بخلاف الاول لقوات المحل  
 بالقتل كما هو القاعدة وظاهره  
 ان حق الولى يسقط رأسا كما لو  
 مات القاتل حتف نفسه



(ولو استوفاه بعض الاولياء لم  
يضمن شيئا) وفي المجتبى والدرر  
دم بين اثنين فعفا أحدهما وقله  
الاخر ان علم أن عنو بعضهم يسقط  
حقه يقاد والا فلا والدية في ماله  
بخلاف عمك رجل ليقتل عمدا  
قتل ولي القتل المسك فعليه  
القود لانه مما لا يشك على  
الناس (جرح انسانا ومات)  
المجروح (فأقام اولياء المقتول  
بينه انه مات بسبب الجرح وأقام  
الضارب بينه انه برى) من الجرح  
(ومات بعد مدة فيينة ولي  
المقتول اولى) كذا في معين  
الحكام معزيا للماوى (أقام  
اولياء المقتول بينة على انه  
جرحه زيد وقتل وأقام زيد بينة  
على ان المقتول قال ان زيدا  
لم يجرحني ولم يقتلني فيينة زيد  
اولى) كذا في المشقل معزيا للمجمع  
الفتاوى (قال المجروح لم يجرحني  
فلان ثم مات) المجروح (ليس  
لورثته الدعوى على الجراح  
بهذا السبب) مطلقا وقيل  
ان الجرح معروفا عند القاضي  
أو الناصر قبلت قبيصة وفي الدرر  
عن المسعودية لو عفا المجروح  
أو الاولياء بعد الجرح قبل الموت  
بجازاله فواسعنا وفي الوهبانية  
جريح قال قتلني فلان ومات  
فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسمع  
لانه حق المورث وقد اكذبهم  
ولو قال جرحني فلان ومات فبرهن  
ابنه على ابن آخرانه جرحه خطأ  
قبلت لقيامها على حرمانه الارث  
(سقاءهما حتى مات ان دفعه  
اليه حتى اكلمه ولم يعلم به فمات  
لا مصحح ولا دية لكه يجبس  
ويجزر ولو أوجره) السم (ايجارا  
فحب الدية) على عاقلة

بلاقتل أحد ووجه الظهور ان المصنف لم يتعرض لشي من ذلك وهو ظاهر لما تقدم من ان موجب العمد القود  
عينا لا يصير مالا الا بالتراضي ولم يوجد هنا رأيته في الترخانية حيث قال في هذه المسألة واذا قتل القاتل  
بحق أو بغير حق سقط عنه القصاص بغير مال وكذا اذا مات (قوله ولو استوفاه الخ) أى استوفى القصاص  
الواجب جماعة وكان ينبغي ذكر هذه المسألة قبل قوله ولو قتل القاتل أجنبي فانها من متعلقات ما قبلها وقد  
ذكرها الشراح تايدا لاصل الامام أن القصاص يثبت لكل على الكمال فقالوا والدليل عليه لو استوفى  
أحدهم لا يضمن للباقي شيئا ولا للقاتل ولو لم يكن جميع القصاص واجبا لكان ضامنا باستيفاء الكل  
(قوله دم بين اثنين) أى وجب لهما على آخر وعبارة الدرر من هنا الى قوله والا فلا واما عبارة المجتبى  
فمنها ولو كان الدم بين اثنين فمنا أحدهما وقتل الآخر فان لم يعلم بغيره وشريكه يقتل قياسا لاسمسا  
وان علم بغيره فان لم يعلم بغيره وقال ظننت أنه يحل لي قتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحرمة يقتل  
سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصب الساكت أو لم يقتض وهذا كمن أمسك رجلا حتى قتله  
الاخر عمد افقتل ولا القتل المسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط القصاص عن المسك أو لم  
يقتض اه (قوله بخلاف) مرتبط بقوله والا فلا والمسك بالنصب مفعول قتل وفي تعبيره نوع خفاء  
ومؤداه ما قدمناه (قوله مما لا يشك على الناس) أى لا ينبغي عليهم ان المسك لا يحل قتله بخلاف من عفا  
عنه أحد أولياء القتل فانه ينبغي ان يسقط حق الباقي أولا بل في الدرر عن المحيط أنه مجتهد فيه فعند البعض  
لا يسقط القصاص بغيره أو أحدهما فصار ظنه شبهة (قوله فيينة ولي المقتول اولى) هذا موافق لما ذكره  
صاحب القنية في باب البيتين المتضادتين وعلاه بعضهم بان بينة الاولياء منبئة وبينة الضارب نافية لكنه  
مخالف لما ذكره صاحب الخلاصة في آخر كتاب الدعوى بقوله رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته  
وماتت بضره فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت بعد النرب الى السوق لا يصح الدفع ولو أقام بينة  
انها صحت بعد النرب يصح ولو أقام بينة هذا على العمة والاخر على الموت بالضرب فيينة العمة أولى كذا  
في البرازية ومثمل الاحكام وبه أفتى الفاضل أبو السعود اه كذا في تعارض البيئات للشيخ غام البغدادي  
وما ذكره المصنف هنا منى عليه أيضا في كتاب الشهادات قبيل باب الاختلاف في الشهادة تبع البحر فتأمل  
(قوله فيينة زيد اولى) لانها قامت على قول صاحب الحق لا على النفي ط (قوله ليس لورثته الدعوى)  
لان الوارث يدعى الحق للميت أو لا يترتب على اليه بالارث والمورث لو كان حيا لا تقبل دعواه لانه متناقض  
فكذا لا تصح دعوى من يدعى له ولو ايجابية وقد ذكرنا في كتاب القول لمن يقوله قال صاحب المحيط هذا اذا كان  
الجراح أجنبيا فان كان وارثا لا يصح اه أقول الظاهر ان ما نقله عن المحيط فيما اذا كانت الجراحة خطأ  
لانه يكون في المعنى ابراء لوارثه عن المال وقيد ط كلام المصنف بقوله لم يقيد بالقتل العمد أو ما اذا كان خطأ  
والمسألة بحالها فانها تقبل بينة ويسقط من الدية ثلثها ويقتضيه قوله لم يجرحني اسقاطا للمال فلا ينفذ الا من  
الثلث اه ولم يعزه لاحد (قوله وفي الدرر عن المسعودية الخ) تكرار مع ما تقدم قبيل قوله لا قود بقتل  
مسلم مسلما اه ح (قوله على آخر) أى على رجل آخر أجنبي عن المورث بقرينة ما بعده (قوله وقد  
اكذبهم) أى اكذب الشهود كما في حاشية الاشياء عن مجموع النوازل (قوله فبرهن ابنه على ابن آخر) عبارة  
الاشياء فبرهن ابنه ان فلانا اخر جرحه والصواب ما هنا ولذا قال البيهقي ان ما في الاشياء خلاف المنقول  
فتنبه (قوله لقيامها على حرمانه الارث) بيان لتفريق بين ما اذا أقيمت بينة على أجنبي فلا تقبل كما تقدم وبين  
ما اذا أقيمت على ابن المجروح قال في الظهيرية ووجهه أن بينة قامت على حرمان الولد الارث فلما أجزنا ذلك  
في الميراث جعلنا الدية على عاقلة اه (قوله ولم يعلم به) وكذا اذا علم بالاولى ط (قوله لا قصاص  
ولادية) ويرث منه هندية ط (قوله حتى أكلمه) أى باختياره والاولى حتى شربه (قوله ولو أوجره  
الخ) أى صبه في حلقه على كره وكذا لو ناوله واكرهه على شربه حتى شرب فلا قصاص وعلى عاقلة الدية  
تارخانية ثم قال وفي الذخيرة ذكر المسألة في الاصل مطلقا بخلاف ولم يفصل ولا يشك على قول أبي حنيفة  
لان القتل حصل بما لا يجرح فكان خطأ العمد على مذهبه وأما على قولهما فمات من قال عندهما على التفصيل  
ان كان ما أوجر من السم مقدارا يقتل مثله غالبا فهو عمد والان خطأ العمد ومنهم من قال انه على قولهم جميعا



خطأ العمد مطلقا اه مخلصا و ذكر السائحاني ان شيخه أبا السعود ذكر في باب قطع الطريق انه لو قتل بالسم قبل  
يجب القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين ورجحه السمرقندي اه أي اذا أوجره أو أكرهه على شربه  
كما لا يخفى (قوله فلا يلزم الا التعزير والاستغفار) أي لا تركابه معصية بتسببه لقتل النفس (تبيه) أقر أنه  
أهلك فلانا بالدعاء أو بالسهام الباطنة أو بقراءة الاثقال لا يلزمه شيء لانه كذب محض لانه يؤدي الى ادعاء علم  
الغيب المنفي بقوله تعالى لا يعلم الغيب الا الله ولم يوجد نص باهلا كه هذه الاشياء وبالأقرار كاذبا لا يلزمه  
شيء كما لو أقر بينة رجل هو أكبر من المقر سنا ولو أقر أنه أهلك فلانا بقراءة اسماء الله تعالى القهرية اختلف  
المشايع فيه لوقوعها والاصح أنه لا يلزمه شيء لان الشرع لم يجعله من آلة القتل وسببه اه يرى عن حاوي  
القنية ولم يذكر ما اذا أقر أنه قتله بالاصابة بالعين فتأمل (قوله ما يعمل به في الطين) قال العيني المتر بفتح الميم  
وتشديد الراء وهو خشبة طويلة في رأسها حديدة عريضة من فوقها خشبة عريضة يضع الرجل رجله  
عليها ويحفر بها الارض (قوله بل قتله بظهره الخ) وان أصابه بالعود فهي مسألة القتل بالنقل وقد مررت  
أول الكتاب معراج أي يكون شبه عمد وتقدم الكلام فيه (قوله ان الاصح اعتبار الجرح الخ) صرح  
بذلك في الهداية أيضا ولم يتعقبه الشراح فكان النقل عنها أولى لانها أقوى (قوله فلا قود عند أبي ح)  
لانه لم يقصد ضربه بالآلة جارحة ولو الجلية أقول وهذا موافق لما تقدم من تعريف العمد بان يتعمد ضربه  
بالآلة تفترق الاجزاء ويؤخذ منه أنه لو قصد ضربه بالسيف في هذه الصورة يلزمه القود لحصول الجرح بالآلة  
القتل مع قصد الضرب وأما ما قدمناه عن المجتبى أول الكتاب من أنه لا يشترط في العمد قصد القتل  
فمعناه أنه بعد قصد ضربه بالحد لا يشترط قصد القتل فالشرط هو قصد الضرب دون القتل ثم لا يلزم من  
وجود القتل بالحد كونه عمدا لانه قد يكون خطأ فلذا شرط قصد الضرب به وهنا اذا لم يقصد ضربه بالسيف  
لم يكن عمدا وان حصل القتل به (قوله كالخنق) متصل بقوله والا لا والخنق بكسر النون قال الفارابي ولا يقال  
بالسكون وهو مصدر خنقه اذا عصر حلقه والخنق فاعله والخنق بالكسر والتخفيف ما يخنق به من حبل  
أو وتر اه مغرب (قوله خلا فالحما) فعندهما فيه القود وفي اللو الجلية هذا اذا دام على الخنق حتى  
مات أما اذا تركه قبل الموت ينظر ان دام على الخنق بمقدار ما يموت منه الانسان غالبا يجب القصاص عندهما  
والا فلا اجماع اه وكذا في التغريق يشترط أن يكون الماء عظيما بحيث لا يمكنه النجاة ليكون عندهما عمدا  
موجبا للقصاص فلو قليلا لا يقتل غالبا أو عظيما تمكن النجاة منه بالسباحة بان كان غير مشدود وهو بحسن  
السباحة فهو شبه عمد أفاده في التارخانية وغيرها (قوله ولو أدخله بيتا) كذا أطلقه في التارخانية  
عن المحيط وفيها عن الظهيرية لوقيدته وجبسه في بيت الخ والظاهر ان المعتبر عدم القدرة على الخروج سواء  
قيدته أولا (قوله وقال لا تجب الدية) في التارخانية عن المحيط والكبرى تجب عليه الدية وفيها عن الخانية  
والظهيرية تجب على عاقلة فظاهر أن الأول على حذف مضاف تأمل وفي الظهيرية والفتوى على قول أبي  
حنيفة انه لا شيء عليه وقال ط أول الكتاب وفي شرح الحاوي عن خزائن المفتين ولو طرحه في بئر أو من ظهر  
جبل أو سطح لم يقتل به ولو طين على انسان يتأذى مات جوعا أو عطشا لم يضمن وقال عليه الدية لانه سبب  
يؤدي الى التلف فيجب العثمان وهو المختار في زماننا لمنع الطلبة من الظلم اه (قوله عن محمد يقاد) بناء  
على انه يجب عنده في شبه العمد القود كما نقله في المعراج أو على أن هذا عمد في التارخانية يقاد فيه لانه  
قتله عمدا وهذا قول محمد والفتوى أنه على عاقلة الدية اه والفرق بينه وبين ما اذا حبسه حتى مات جوعا  
حيث كان الفتوى على انه لا شيء عليه كما مره وأن الجوع والعطش من لوازم الانسان أما هنا فقد مات غما  
وذلك ليس من لوازمه فيضاف للفاعل كما أفاده في الظهيرية (قوله بخلاف قتله الخ) فانه لا قود فيه قال  
الاتقاني اذا والى الضربات بالسوط الصغير والعصا الصغيرة لا يجب به القصاص وقال الشافعي يجب اذا والى  
على وجه لا تحتمل النفس عادة اه ونقل قبله أنه شبه عمد عن أبي حنيفة وعندهما عمد (قوله كما سيجي)  
لم أره (قوله لو اعتاد الخنق الخ) في الخانية ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان خناقا معروفا خنقا غير  
واحد فيقتل سياسة اه وبعبارة الشارح قبيل كتاب الجهاد والابان خنق مرة لا يقتل ذكره بعد  
قول المصنف هناك ومن تكرر الخنق منه في المصر قتل به ومفاده أن التكرار يحصل بمرتين ثم هذا غير خاص

وان دفعه له في شربة فشربه  
ومات منه (فكلا أول) لانه  
شرب منه باختياره الا ان الدفع  
خدعة فلا يلزم الا التعزير  
والاستغفار خائبة (وان قتله بمر)  
بفتح الميم ما يعمل به في الطين  
(يقتص ان أصابه حد الحديد)  
أو ظهره وجرحه اجماعا كما نقله  
المصنف عن المجتبى (والا) يصبه  
حده بل قتله بظهره ولم يجرحه  
(لا) يقتص في رواية الطحاوي  
وظاهر الرواية انه يقتص بلا  
جرح في حديد ونحاس وذبح  
ونحوها وعزاه في الدرر لقاضي  
خان لكن نقل المصنف عن  
الخلاصة ان الاصح اعتبار  
الجرح عند الامام لوجوب  
القود وعليه جرى ابن الكمال  
وفي المجتبى ضرب بسيف في غده  
فخرق السيف الغمد وقله فلا قود  
عند أبي حنيفة (كالخنق  
والتغريق) خلا فالحما والشافعي  
ولو أدخله يتأذى فيه جوعا  
لم يضمن شيئا وقال لا تجب الدية  
ولو دفعه حيا فمات عن محمد يقاد به  
مجتبى بخلاف قتله بآلة ضرب  
السوط كما سيجي وفيه لو اعتاد  
الخنق قتل سياسة ولا تقبل قوله



لو بعد مسكه كالمسحوق فيه (قط)  
 رجلا وطرحه قدام اسد اوسع  
 فقتله فلاقود فيه ولاديه ويعزر  
 ويضرب ويحبس الى ان يموت  
 زاد في البرازية وعن الامام عليه  
 الالوية ولوقط صيا والقاه في الشمس  
 أو البرد حتى مات فعلى عاقلته  
 الالوية وفي الخانية قط رجلا والقاه  
 في البحر فربس وغرق كما القاه فعلى  
 عاقلته الالوية عند أبي حنيفة  
 ولوسج ساعة ثم غرق فلاديه  
 لانه غرق بجذره وفي الاول غرق  
 بطرحه في الماء (قطع عنقه وبقي  
 من الخلقوم قليل وفيه الروح  
 فقتله آخر فلاقود فيه) عليه لانه  
 في حكم الميت (ولو قتله وهو حي)  
 حالة (الترغ قتل به) الا اذا كان  
 يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخانية  
 وفي البرازية شق بطنه بحديدة  
 وقطع آخر عنقه ان توهم بقاء حيا  
 بعد الشق قتل قاطع العنق  
 والقتل الشاق وعزر القاطع  
 (ومن جرح رجلا عمدا فصار  
 ذافراش ومات يقتص) الا اذا  
 وجد ما يقطع كزر الرقبة والبره  
 منه وقد منا انه لو عفا الجروح أو  
 الاولياء قبل موته صح استصاانا  
 (وان مات) شخص (بفعل نفسه  
 وزيد واسد وحية ضمن زيد ثلث  
 الالوية في ماله ان) كان القتل (عدا  
 والافعل عاقلته) لان فعل الاسد  
 والحية جنس واحد لانه هدر  
 في الدارين وفعل زيد معتبر  
 في الدارين وفعل نفسه هدر  
 في الدنيا والعقبى حتى ياتم بالايجاع  
 فصارت ثلاثة اجناس ومفاده  
 ان يعتبر في المقتول التكليف ليصير  
 فعله جنسا اخر غير جنس فعل  
 الاسد والحية وان لا يزيد على  
 الثلث لو تعدد قاتله لان فعل  
 الكل جنس واحد ابن كمال

بالخلق لما قدمه في شبه العمد انه لا قود فيه الا أن يتكرر منه فلا امام قتله سياسة (قوله لو بعد مسكه)  
 أي بعد ما وقع في يد الامام وان تاب قبله قبلت مجتبي (قوله فلاقود فيه ولاديه) وكذا لو أدخله في بيت  
 وأدخل معه سبعا وأغلق عليه الباب فقتله السبع وكذا لو نهشته حية أو لسعته عقرب وان فعل ذلك  
 بصبي فعليه الالوية تارخانية ونقل ط مثله عن الهندية وقوله فعليه الالوية أي على عاقلته على حذف مضاف  
 بدليل ما يأتي اذ لا يصدق عليه قتل العمد على قول الامام تأمل وانظر ما الفرق بين الصبي والرجل وسيدكر  
 المصنف قبيل باب القسامة لو غصب صيا حرافات بصاعقة أو نهش حية فديته على عاقلته الغاصب وعلاه  
 الشارح هناك بأنه متسبب وذكر أنه لو قتل الحز الكبير مقبدا ولم يمكنه التحرز عنه ضمن الخ ومقتضاه عدم  
 الفرق بين الكبير والصغير وهذا موافق للرواية التي ذكرها عن البرازية وسيأتي تمام الكلام على ذلك  
 هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو قط صيا الخ) ذكره في التارخانية وذكر قبله ولو أن رجلا قط صيا  
 أو رجلا ثم وضعه في الشمس فعليه الالوية اه أي على عاقلته كما قد من تأمل ولنظر ما الفرق بين الشمس وبين  
 السبع فانه لا حكم لفعل كل منهما وفي كل هو متسبب بالقتل والظاهر انه مخرج على تلك الرواية (قوله فربس)  
 قال في المغرب رفس في الماء رسوب اسفل من باب طلب (قوله وغرق الخ) أي وعلم موته منه قال في التارخانية  
 ولو انه حين طرح رفس في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم ير له أثر لاشي عليه مالم يعلم انه قد مات (قوله فعلى  
 عاقلته الالوية) أي مغلفة تارخانية (قوله ولو سجع ساعة الخ) وكذا لو كان جيدا السباحة تارخانية  
 (قوله لانه في حكم الميت) فلو مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة ط (قوله  
 الا اذا كان يعلم الخ) تبع فيه المصنف في المنع وصوابه أن يقول وان كان يعلم القاتل انه لا يعيش به فانه الذي  
 رأته في الخانية والخلصة والتارخانية والبرازية (قوله شق بطنه الخ) في التارخانية شق بطنه وأخرج  
 امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني وان كان خطأ تجب الالوية وعلى الشاق ثلث الالوية  
 وان نفذت الى جانب آخر فقتلنا هذا اذا كان مما يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم  
 معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيقتص بالعمد وتجب الالوية بالخطا اه  
 ملخصا ولعل الفرق بينه وبين من هو في النزاع ان النزاع غير متحقق فان المريض قد يصل الى حالة شبه النزاع  
 بل قد يظن أنه قد مات ويفعل به كما لو في ثم يعيش بعده طويلا بخلاف من شق بطنه وأخرج امعاءه فانه يقتصق  
 موته لكن اذا كان فيه من الحياة ما يعيش معها يوما فانها حياة معتبرة شرعا كما مر في الذبايح فلذا صكان  
 القاتل هو الثاني وأما لو كان يضطرب اضطراب الموت من الشق فالحياة فيه غير معتبرة أصلا فهو ميت حكما  
 فلذا كان القاتل هو الاول هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله الا اذا وجد ما يقطع الخ) قال في المنع لان الجرح  
 سبب ظاهر لموته فيحال الموت عليه مالم يوجد ما يقطع كزر الرقبة والبره منه اه والحز بالمهمله فالمهمله القطع  
 والضمير في منه الجرح (قوله وقد من الخ) أي في هذا الفصل وأشار به الى قاطع آخر (قوله ضمن زيد  
 ثلث الالوية في ماله) لان العاقله لا تشمل العمد وانما يقتص لما مروى بأن من انه لا يقتصص على شريك من  
 لاقتصاص بقتله لعدم تجزئه (قوله فصارت ثلاثة اجناس) فكأن النفس تلفت بثلاثة افعال فالتالف  
 بفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الالوية هداية (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل (قوله ليكون فعله  
 الخ) اذ لو كان غير مكاف له در في الدارين كفعل الاسد فيكون على زيد نصف الالوية (قوله وان لا يزيد  
 على الثلث لو تعدد قاتله) بان كان مع زيد غيره فيشترك هو وغيره في الثلث وأقول ذكر في متفرقات التارخانية  
 لو جرحه رجل جراحة وبجرحه آخر جراحة ثم انضم اليه ما هو هدر فعلى كل واحد منهما ثلث الالوية وثلثها هدر  
 اه ومثله في الجوهره قبيل جنسية المملوك وفي تكمله الطوري ولو قطع رجل يده وبجرحه اخر وبجرحه هو أيضا  
 نفسه واقترسه سبع ضمن القاطع ربع الالوية والجراح ربعها لان النفس تلفت بجنايات أربعة فثلثان منها  
 معتبران اه ومثله ما يأتي متنا اخر باب ما يحدثه في الطريق لو استأجر أربعة لحفر بئر فوقع فوات أحدهم  
 سقط الربع ووجب على كل واحد الربع قطهر ان المنقول خلاف ما ذكره فتنبه أقول ويؤخذ من ذلك جواب  
 حادثة القنوى في زما تنافين جرح صيا بسكين في بطنه فظهر بعض امعاءه فجنى به بمن يخط الجرح ويرد الامعاء  
 فلم يمسك ذلك الا بتوسيع الجرح قاذنه أبو الصبي بذلك ففعل ثم مات تلك الليلة فينفي ان يجب نصف



(ويجب قتل من شهر سيف على المسلمين) يعني في الحال كما نص عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوفاة فقال ٣٥١ ويجب دفع من شهر سيف على المسلمين

ولو يقتله ان لم يمكن دفع ضرره الابه  
صرح به في الكفاية أي لانه من باب  
دفع الصائل صرح به الشنخي وغيره  
ويأتي ما يؤيده (ولاشي يقتله)  
بخلاف الجمل الصائل (ولا) يقتل  
(من شهر سلا حاعلي رجل ليل  
اوشه راني مصر او غيره او شهر  
عليه عصا ليل في مصر او شهر  
في غيره فقتله المشهور عليه) وان  
شهر الجنون على غيره سلا حاققتله  
المشهور عليه (عمدا يجب الدية)  
في ماله (ومثله الصبي والداية)  
الصائل وقال الشافعي لانيمان  
في الكل لانه يدفع الشر (ولو ضربه  
الشاهر فانصرف) وكف عنه على  
وجه لا يريد ضربه ثانيا (فقتله  
الاخر) أي المشهور عليه أو غيره  
كذا عمه ابن الكمال بمعا الكافي  
والكفاية (قتل القتيل) لانه  
بالانصراف عادت عصمته قتل  
فقتله مادام شاهر السيف له  
ضربه والا فلا يفظ (ومن دخل  
عليه غيره ليل فخرج السرقة)  
من بيته (فأبىه) رب البيت (فقتله)  
فلاشي عليه (لقوله عليه الصلاة  
والسلام قاتل دون مالك وكذا  
لو قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذ  
ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل  
صدر شريعة وفي الصغرى قصد  
ماله ان عشرة أو أكثره قتله وان  
أقل قاتله ولم يقتله وهل يقتل قوله  
انه كاره ان يبينه ثم والا فان  
المقتول معروف بالسرقة والشر  
لم يقتل استحصانا والدية في ماله  
لورثة المقتول برأية هذا (اذالم  
يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان  
علم ذلك) فقتله مع ذلك وجب  
عليه القصاص (لقتله بغير حق)  
(كالمغصوب منه اذا قتل الغاصب)  
فانه يجب القود لقدرة على دفعه

الدية على الجوارح في ماله لان الفعل الاخر ما ذون به فكان هدرا كما سيأتي (قوله ويجب قتل من شهر سيف)  
شهر سيفه كنع وشهره انتضاء فرفعه على الناس قاموس (قوله على المسلمين) تنازعه كل من يجب وشهر وعبرة  
الجامع الصغير شهر على المسلمين سينا قال حق على المسلمين أن يقتلوه ولاشي عليهم اه وذكر أبو السعود عن الشيخ  
عبدالحى بجنان أهل الذمة كالمسلمين (قوله يعني في الحال) أي في حال شهره السيف عليهم قاصدا ضربه  
لا بعد انصرافه عنهم فانه لا يجوز قتله كما يأتي (قوله كما نص عليه ابن الكمال) أي على كونه حالا والاولى أن  
يقول كما أشار إليه لانه لم ينص عليه وانما أخذ بطريق الاشارة من قوله دفع فان الدفع لا بطأ فيه ط (قوله  
صرح به في الكفاية) ليس هذا في عبارة ابن الكمال وعبارة الكفاية أي انما يجب القتل لان دفع الضرر واجب  
اه وفي المعراج معنى الوجوب وجوب دفع الضرر لا أن يكون عين القتل واجبا (قوله ويأتي ما يؤيده)  
أي يؤيد أن المراد له قتله اذ لم يمكن دفع ضرره الابه وذلك في عبارة صدر الشريعة الآية قريبا وعبارة  
المتزبعدها (قوله ولاشي يقتله) أي اذا كان مكلفا كما يعلم من قوله الآتي وان شهر الجنون الخ  
ولما لم يكن عين القتل واجبا كان محتملا أن يكون القتل موجبا للثمان فصرح بعدمه أفاده ابن الكمال  
(قوله ولا يقتل) معطوف على قوله لاشي يقتله (قوله على رجل) أي قاصدا قتله بدلالة الحال لا مزايا  
ولعبا أفاده الزيلعي في الطلاق وأفاد بهذه المسئلة أن الواحد كالمسلمين (قوله ليل أو شهر الخ) لان  
السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل هداية أي ليس فيه مهلة للدفع بغير القتل (قوله أو شهر عليه عصا  
الخ) لان العصا الصغيرة وان كانت تلبث ولكن في الليل لما يلحقه الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار  
في غير المصر في الطريق لا يلحقه الغوث قالوا فان كان عصا لا يلبث يحتمل أن يكون مثل السلاح عندهما هداية  
(قوله فقتله المشهور عليه) أي أو غيره دفعه عنه زيلعي وفي الكفاية ولو ترك المشهور عليه قتله يأم (قوله  
عمدا) أي عمدا ونحوه وكذا شبه العمدا بالاولى (قوله يجب الدية) أي لا القصاص لوجود المبيع وهو  
دفع الشر ونماه في الهداية (قوله ومثله الصبي والداية) أي مثل الجنون في وجوب الثمان لكن الواجب  
في الصبي الدية أيضا وفي الداية القيمة وذكر الرمي أنه لو كان الجنون أو الصبي عبدا فالواجب القيمة كالدابة  
المملوكة تأمل اه أقول وفي النهاية مانصه وأجمعوا على أنه لو كان الصائل عبدا أو صيد الحرم لا يضمن  
كذا ذكره الامام الترمذي اه ومثله في المعراج وذكر الفرق بينهما وبين الداية العلامة الاتقاني في غاية  
البيان عن شرح الطحاوي فراجع (قوله أو غيره الخ) لا حاجة اليه وليس يحمل وهم حتى يقويه بالنقل  
قد بر ط (قوله عادت عصمته) فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصا معصوما مظلوما فيجب عليه القصاص  
زيلعي (قوله مادام شاهر السيف) أي مع قصد الضرب (قوله ليل) مفهومه انه لو نهار لم يس له  
قتله لانه يلحقه الغوث بالصراخ (قوله دون مالك) أي لاجل مالك عناية وغيرها (قوله وكذا لو قتله  
قبل الاخذ الخ) قال في الحاشية رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا يشرب حائطه أو حائط  
غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب - بل له قتله ولا قصاص عليه اه (قوله وفي الصغرى الخ)  
يريد به تقييد ما أطلقه المتون والشروح مع انها لا تقيد بما في الفتاوى قال الماتن في آخر قطع الطريق ويجوز  
أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقاتله عليه وقال في المخ عن البحر استقبله اللصوص ومعه  
مال لا يساوي عشرة حل له ان يقاتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك واسم المال يقع على القليل  
والكثير اه سائحاني (قوله برأية) ونفسا قبيل كتاب الوصايا يقتله صاحب الدار وبرهن على انه كاره  
قدمه هدر وان لم تكن له يينة ان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان متما  
به في القياس يقتص وفي الاستحسان يجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أو رثت شبهة في القصاص  
لا المال اه (قوله مع ذلك) لا حاجة اليه ط (قوله لقدرة على دفعه الخ) انظر ما اذالم يقدر  
المسلمون والقاضي كما هو مذهب في زماننا والظاهر انه يجوز له قتله لعموم الحديث ط (قوله مباح الدم)  
بان قتل أو ذني ومثله ما لو شرب الخمر او فعل غيره مما يوجب الحد كما ذكره العلامة السندي في المنك  
التوسط وصرح بان المرتد كذلك لكن قد منّا آخر كتاب الحج عن المتن بالنون انه يعرض عليه الاسلام فان  
اسلم مسلم والاقتل ونقله القاري في شرح المنك عن التفت وذكرا انه مخالف لاطلاقهم الا ان يقال اياه المرتد

بالاستغانة بالمسلمين والقاضي (مباح الدم التجماع الى الحرم لم يقتل فيه) خلافا للشافعي (ولم يخرج عنه لقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر



فيخرج من الحرم حينئذ يقتل (فيخرج من الحرم حينئذ يقتل)  
خارجة وأما فمادون النفس  
فيقتص منه في الحرم اجماعاً  
(ولو أنشأ القتل في الحرم قتل  
فيه) اجماعاً سراجية ولو قتل  
تحت البيت لا يقتل فيه ذكره  
المصنف في الحج (ولو قال اقلني  
فقتله) بسيف (ولا قصاص  
وبجب الدية) في ماله في الصحيح  
لان الاباحة لا تجرى في النفس  
وسقط القود لشبهة الاذن وكذا  
لو قال اقل أخى أو ابني أو ابني  
فقتله الدية استحساناً كما في  
البرازية عن الكفاية وفيها عن  
الواقعات لو ابنه صغيراً يقتص  
وفي الخانية بعن دمي بفلس  
أو بألف فقتله يقتص وفي اقل  
أبي عليه دية لابنه وفي اقطع يده  
فقطع يده يقتص وفي شج ابني  
فشجته لا شيء عليه فان مات فمليه  
الدية (وقيل لا) تجب الدية أيضاً  
وصححه ركن الاسلام كما في  
العمادية واستظهره الطرسوسي  
لكن رده ابن وهبان (كما لو قال  
اقل عبيدي أو اقطع يده فقتله  
فلا ضمان عليه) اجماعاً كقوله  
اقطع يدي أو رجلي وان سري  
لنفسه ومات لان الاطراف  
كالا موال فصيح الامر ولو قال  
اقطع على ان تعطيني هذا الثوب  
أو هذه الدراهم فقطع يجب  
ارش البدل القود وبطل الصلح  
برازية (فروع) هبة القصاص  
لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجزى  
فيه التملك \* عفو الولي عن  
القاتل افضل من الصلح والصلح  
افضل من القصاص وكذا عفو  
المجروح \* لا تسع توبة القاتل  
حتى يسلم نفسه للقود وهبانية \*  
الامام شرط استيفاء القصاص  
كالحدود عند الاصوليين

عن الاسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر ثم ذكر عن البدائع ان الحربى لو التجأ الى الحرم لا يقتل فيه ولا يخرج  
عندهما وقال أبو يوسف يباح اخراجه منه (قوله فيخرج من الحرم) أى يخرج هو بنفسه (قوله فيقتص  
منه) وكذا يحذف في الخانية عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لما وان فعل شيئاً من ذلك  
في الحرم يتسام عليه الحد فيه (قوله ولو قتل في البيت الخ) ومثله سائر المساجد لان المسجد يصان عن مثل  
ذلك اه رحتي (قوله بسيف) قيد به لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتل بمثل فالدية على العاقلة ط  
(قوله في الصحيح) وبه جزم في عدة المفتي بل في مختصر المحيط أنه بالاتفاق كافي شرح الوهبانية (قوله  
وسقط القود) كاستدراكه على قوله لان الاباحة لا تجرى في النفس فان المتبادر منه القصاص ط (قوله  
وكذا لو قال) أى وكان هو الوارث (قوله لو ابنه صغيراً يقتص) أى قياساً وظاهراً أن الصغير غير قيد  
ومثله الاخ وعبرة البرازية وفي الواقعات اقل ابني وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعها عليه  
القصاص ولو قال اقل أخى فقتله وهو وارثه ففي رواية عن الثماني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد  
عن الامام الدية وسوى في الكفاية بين الابن والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان  
تجب الدية وفي الايضاح ذكر قريشاً منه اه (قوله فقتله يقتص) لانه يبيع باطل وهو ليس باذن بالقتل  
فليس كقوله اقلني ط (قوله وفي اقطع يده يقتص) لان ولاية الاستيفاء ليست له بل للاب فلم يكن أمره  
مسقطاً للقصاص رحتي تأمل (قوله وفي شج ابني الخ) هذه المسئلة لم أرها في الخانية بل هي مذكورة  
في المجتبى ونصه ولو أمره أن يشج فشيجه فلا شيء عليه فان مات منها كان عليه الدية اه والضمير في شيجه  
يحمل عوده على الأمر أو على الابن المذكور في المجتبى قبله والثاني هو ما فهمه الشارح لكن فيه انه لا يظهر  
الفرق بين القطع والشج فلي تأمل (قوله وقيل لا الخ) مقابل قوله وتجب الدية في ماله في الصحيح (قوله  
وان سري لنفسه ومات) عزاء في التاترخانية الى شيخ الاسلام وفيها عن شرح الطحاوي قال لا تخر اقطع  
يدي فان كان بعلاج كما اذا وقعت في يده أكلة فلا بأس به وان من غير علاج لا يحمل ولو قطع في الحالتين فسرى الى  
النفس لا يضمن اه (قوله ولو قال اقطعه) أى الطرف المذموم من الاطراف (قوله وبطل الصلح) أى  
مارضى به بدلا عن الارش (تنبيه) قال في الفصل ٣٣ من جامع الفصولين وقد وقعت في بخاري واقعة وهي  
رجل قال لا تخر ارم السهم الى حتى آخذه فرمى اليه فاصاب عينه فذهبت قال خ لم يضمن كما لو قال له اجن  
على تخني وهكذا أفقي بعض المشايخ به وقاسوه على ما لو قال اقطع يدي وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب  
القود ولا شك أنه تجب الدية في ماله لانه ذكر في الكتاب لو تضارب بالوكز فذهبت عين أحدهما يقاد لو أمكن  
لانه عدم وان قال كل منهما لا خرده وكذا لو بارزاً على وجه الملاعبة أو التعليم فاصابت الخشبة عينه فذهبت  
يقاد ان أمكن اه وقال العلامة الرملي في حاشيته عليه أقول في المسئلة قولان قال في مجمع الفتاوى ولو قال  
كل واحد لصاحبه دمه ووكر كل منهما صاحبه وكسر سنه فلا شيء عليه بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها  
كذا في الخانية اه والذي ظهر في وجه ما في الكتاب أنه ليس من لازم قوله دمه اباحة عينه لاحتمال  
السلامة مع المضاربة بالوكزة كاحتمالها مع رمي السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله دمه صريحاً في اتلاف  
عضوه بخلاف قوله اقطع يدي أو اجن على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمصرح به أن الاطراف كالا موال  
يصح الامر فيها تأمل اه (قوله لغير القاتل) وكذا القاتل لو جرد العلة فيه أفادها الجوى وانظر هل  
يسقط القصاص في صورتين ط والظاهر أنه لا يتوقف في عدم السقوط اذ لا معنى لعدم جوازه  
الا ذلك (قوله عفو الولي عن القاتل أفضل) ويبرأ القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانها حق الوارث  
يرى (قوله لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود) أى لا تكفيه التوبة وحدها قال في تبين المحارم  
واعلم أن توبة القاتل لا تكون بالاستغفار والندامة فقط بل يتوقف على ارضاء أولياء المقتول فان كان القتل  
عدلاً لا بد أن يمكنهم من القصاص منه فان شأواً قتلوه وان شأواً عفا عنه مجازاً فان عفا عنه كفته التوبة اه  
ملخصاً وقد منّا آثافاً بالعمو عنه يبرأ في الدنيا وهل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى هو بمنزلة الدين على رجل فئات  
الطالب وبراءته الورثة يبرأ فيما بقي أما في ظله المتقدم لا يبرأ فكذا القاتل لا يبرأ عن ظله ويبرأ عن القصاص  
والدية تاترخانية أقول والظاهر أن الظلم المتقدم لا يسقط بالتوبة لتعلق حق المقتول به وأما ظله على نفسه



بأقدامه على المعصية فيسقط بها تأمل وفي الحامدية عن فتاوى الامام النووي مسألة فيمن قتل مظلوما  
فأقص وارثه أو عفا على الدية أو مجأناهل على القاتل بعد ذلك مطالبة في الآخرة الجواب ظواهر الشرع  
تقتضي سقوط المطالبة في الآخرة اه وصكذا قال في تبين المحارم ظاهري بعض الاحاديث يدل على أنه  
لا يطالب وقال في مختار الفتاوى القصاص مخلص من حق الاولياء وأما المقتول فيخاصمه يوم القيامة فإن  
بالقصاص ما حصل فائده للمقتول وحقه باق عليه اه وهو مؤيد لما استظهرته (قوله وقرق الفقهاء)  
أي بين القصاص والحدود فيشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص جوى قال في الهندية وإذا  
قتل الرجل عدوا له ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يقض اه ط (قوله يجوز القضاء  
بعلمه في القصاص) مبنى على أن القاضي يقتضى بعلمه في غير الحدود والفتوى اليوم على عدم جواز القضاء  
بعلمه مطلقا جوى اه ط وسيد كره الشارح في أول جنابات المملوك (قوله القصاص يورث) سياقي  
بيانه في أول باب الشهادة في القتل (قوله لا الحدة) شمل حد القذف وهو محمول على ما بعد المرافعة أما  
قبلها فهو جائز وفي الحامى اذا ثبت الحدة لم يجز الاستعاط واذا عفا المقتدوف عن القاذف فعفوه باطل  
وله أن يطالب بالحدة اه الا اذا قال لم يقذفني أو كذب شهودي فانه يصح كما في البحر عن الشامل والمراد من  
بطلان العفو أنه اذا عاود طلبه حد لان العفو كان لغوا فكأنه لم يخصص الى الآن وليس المراد أن الامام له  
أن يقيه بعد ذهاب المقتدوف وعفوه أفاده أبو السعود في حاشية الاشباه ط (قوله بخلاف الحد) فان  
التقادم ينعى والتقادم في الشرب بذهاب الريح وفي حد غيره بمعنى شهر وقدمنى في الحدود ط (قوله  
لا الحد) فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم أما قبل الوصول اليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند  
الرافع له الى الحاكم ليطلته لان الحد لم يثبت كما في البحر وفي البيرى قال الاكل في حديث اشنعوا وتوجروا ولا  
يتناول الحديث الحدود فتبقى الشفاعة لارباب الخوايج المباحة كدفع الظلم أو تخليص خطاوا مشالهما  
وكذا العفو عن ذنب ليس فيه حد اذا لم يكن المذنب مصرا فان كان مصر الا يجوز حتى يرتدع عن الذنب  
والاصرار اه ومثله في حاشية الجوى عن شرح مسلم للامام النووي (قوله السابعة الخ) قال في الاشباه  
تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعق الامة وحريةها الاصلية وفيما تمحض لله تعالى  
كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار اه (قوله سوى حد القذف) وكذا حد السرقة لما تقدم في محله  
أن طلب المسروق منه المال شرط القطع فلواقر أنه سرق مال الغائب توقف على حضوره ومخاضته (تنبيه)  
زاد الجوى ثامنة وهي اشتراط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص قال أبو السعود ويراد تاسعة وهي  
جواز الاعتياض في القصاص بخلاف حد القذف حتى لو دفع القاذف ما لا للمقتدوف ليسقط حقه فانه  
يرجع به اه أقول ويراد عاشرة وهي صحة رجوعه عن الاقرار في الحد (قوله لا يضمن اجماعا) لانه  
شغل ملكه كما لو قصد أخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن مخ عن القنية وفي معراج الدراية ومن نظر في بيت  
انسان من ثقب أو شق باب أو نحو فطعنه صاحب الدار بخشبة أو رماء بحصاة فتشأ عينه يضمن عندنا وعند  
الشافعي لا يضمن لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام قال لو ان امرأ اطلع عليك بغير  
أذن فخذفته بحصاة وفقت عينه لم يكن عليك جناح ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في العين نصف الدية وهو  
علم ولان مجرد النظر اليه لا يبيح الجناية عليه كما لو نظر من الباب المفتوح وكما لو دخل بيته ونظر فيه أو نال من  
امرأته ما دون الفرج لم يجز قلع عينه ولان قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل دم امرئ مسلم الحديث يقتضى  
عدم سقوط عصمته والمراد بما روى أبو هريرة المبالغة في الزجر عن ذلك اه ومثله في ط عن الشئني وقوله  
وكما لو دخل بيته الخ مخالف لما ذكره الشارح الا أن يحمل ما ذكره على ما اذا لم يمكن تخييه بغير ذلك وما هنا  
على ما اذا أمكن فليأمل والله تعالى أعلم

\* (باب القود فيما دون النفس) \*

لما فرغ من بيان القصاص في النفس اتبعه بما هو بمنزلة التبع وهو القصاص في الاطراف عناية ثم اعلم انه  
لا يقاد جرح الابد بجرته خلافا للشافعي كما سيأتي آخر الشجاج (قوله رعاية حفظ المائلة) الاولى الاقتصار  
على المتن فان الرعاية الحفظ ط (قوله فيقاد الخ) أي سواء حصل الضرب بسلاح أو غيره لما قدمه انه ليس

وفرق الفقهاء اشباه وفيها في قاعدة  
الحدود تدرا بالشبهات كالحدود  
القصاص الا في سبع \* يجوز  
القضاء بعلمه في القصاص دون  
الحدود \* القصاص يورث والحد  
لا \* يصح عفو القصاص لا الحد \*  
التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل  
بخلاف الحد سوى حد القذف  
ويثبت باشارة آخرس وكاتبه  
بخلاف الحد \* تجوز الشفاعة  
في القصاص لا الحد \* السابعة  
لا بد في القصاص من الدعوى  
بخلاف الحد سوى حد القذف  
انتهى وفي القنية نظر في باب  
دار رجل فقتل الرجل عينه  
لا يضمن ان لم يمكن تخييه من غير  
فتشها وان امكنه نمن وقال  
الشافعي لا يضمن فيها ولو ادخل  
رأسه فرماه بججر فقتلها لا يضمن  
اجماعا انما الخلاف فيمن نظر  
من خارجها والله تعالى أعلم  
\* (باب القود فيما دون النفس)  
وهو في كل ما يمكن فيه رعاية  
(حفظ المائلة) وحينئذ فيقاد  
قاطع اليد عمدا



فيمادون النفس شبه عمد (قوله من المفصل) وزان مسجد أحد مفاصل الاعضاء مصباح (قوله من نصف ساعد الخ) المراد به ما لا يكون من المفصل (قوله أو من قصبه انف) أي بمن عطف على من الأولى لا على ساعد لانه لا قصاص بقطع القصبه كلها أو نصفها لانها عظم كما في الجوهرة (قوله لا متناع حفظ المماثلة) لانه قد يكسر زيادة من عضو الجاني أو يقع خلل فيه زائد ط (قوله وان كانت يده أكبر منها) أي من المقطوعة وهذا بخلاف ما اذا شجبه موضحة فاخذت الشجة ما بين قرني المشجوج ولا تأخذ ما بين قرني الشاج لكبر رأسه حيث اعتبر الكبر وخير المشجوج بين الاقتصاص بمقدار شجته وبين أخذ ارش الموضحة لان المعبر في ذلك الشين وبالاقتصاص بمقدارها يكون الشين في الثانية أقل وبأخذه ما بين قرني الشاج زيادة على حقه فاتت المماثلة صورة ومعنى فان شاء استوفاهما معني وهو بمقدار شجته ويترك الصورة وان شاء أخذ ارشها أما اليد الكبيرة والصغيرة فنفعتهم ما لا يختلف عناية وغيرها وقيد بالكبر لانه لا تقطع الصحفة بالسلا ولا اليمن اليسرى وعكسه كما في الجوهرة وبأني تمامه (قوله والمارن) هو ما لان من الانف وأحترزه عن القصبه كما مر قال ط واذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الارنبه حكومة عدل على الصحيح خزانة المفتين وان كان انف القاطع أصغر خيرا المقطوع انفه الكبير ان شاء قطع وان شاء أخذ الارش محيط وكذا اذا كان قاطع الانف أخضع لا يجب الدريح أو أصرم الانف أو بانفه نقصان من شيء أصابه فان المقطوع مخبر بين القطع وبين اخذ يده انفه ظهريه اه (قوله والاذن) أي كلها وكذا بعضهما ان كان للقطع حد يعرف تمكن فيه المماثلة والاستط القصاص اتقاني ولو كانت اذن القاطع صغيرة أو خرقاء أو مشقوقة والمقطوعة كبيرة أو سالمة خيرا المجنى عليه ان شاء قطع وان شاء من نصف اليد وان كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل تارخانية (قوله وكذا عين الخ) ولو كبيرة بصغيرة وعكسه وكذا يقتص من اليمنى اليسرى لا بالعكس بل فيه اليد خلافا للحنانية ولو ذهب بياضها ثم ابصر فلا شيء عليه أي ان عاد كما كان فلودونه فحكومة كما لو ابيضت مثلا كما في القهستاني عن الذخيرة درمنتي أقول قوله وكذا يقتص الخ في القهستاني خلافه والذي في الحنانية هو ما يذكرونه عن المجتبي قريبا وفي الجوهرة اجمع المسلمون على انه لا تؤخذ العين اليمنى اليسرى ولا اليسرى باليمن اه وبأني تمامه قريبا فتنبه (قوله فزال ضوءها) قال بعضهم يعرف ذلك اذا اخبر برجلان من أهل العلم به وقال ابن مقاتل بأن لا تدمع اذا قوبلت مفتوحة للشمس (قوله فيجعل الخ) هذه الحادثة وقعت في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه فشاورة العصابة فلم يجيبوه حتى جاء على وقضى بالقصاص وبين هكذا ولم ينكر عليه فاتفقوا عليه معراج (قوله بمرأة) بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية ورأيت بخط بعض العلماء ان المراد بها هنافس لا ذصيل يرى به الوجه لا المرأة المعروفة من الزجاج (قوله وعن الثاني الخ) عبارة المجتبي ولو فتنأ عينا حولا والحوال لا يصير يصير يقتص منه والافقيه حكومة عدل م عن ابي يوسف لا قصاص في فتي العين الحولا مطلقا اه وظاهره ترجيح الاول وعليه اقتصر في الحنانية نقلا عن الحسن لكن قال قبله بورقة ولا قصاص في عين الاحول وظاهره الاطلاق وعادته تقديم ما هو الاشهر فلذا اقتصر عليه الشارح وكذا اظهر كلام الشربلالية الميل اليه فافهم (تنبيه) ضرب عين انسان فايض بحيث لا يصير بها الاقصاص فيه عند عامة العلماء لتعذر المماثلة فتنأ عين رجل وفي عين الفساق بياض يتقصها فلرجل ان ينفق البياض او ان ياخذ ارش عينه جنى على عين فيها بياض يصير بها وعين الجاني كذلك فلا قصاص بينهما وفي العين القائمة اذا هب نورها حكومة عدل وكذا لو ضربها فايض بعض الناظر أو اصابها قرحة أو ریح أو سبل أو شيء مما يهيج بالعين فتنقص من ذلك تارخانية (قوله كوضحة) هي التي توضح العظم أي تظهره وكذا يجب القصاص فيمادونها في ظاهر الرواية كما سيأتي في الشجاج (قوله الا السن) استثناء متصل أو منقطع فان الاطباء اختلفوا فقيل انه عصب يابس لانه يحدث وينمو بعد تمام الخلقة وقيل عظم وكنهه وقع عند صاحب الهداية انه عظم حتى قال والمراد منه غير السن وعليه فالاستثناء متصل والفرق بينه وبين غيره امكان المساواة بأن يرد بالمبرد معراج وعناية (قوله للمامر) أي من اتحاد المنفعة وفيه اشارة الى انها اصلية سليمة ففي القهستاني ال للعهد أي سن اصلية فلا قصاص في السن الزائدة اه أي بل فيها حكومة عدل كما في التارخانية وفيها أيضا لوسن الجاني سوداء أو صفراء أو حمراء أو خضراء ان شاء المجنى عليه اقتص أو ضمنه ارش سنه خمسمائة

من المفصل) فلو أقطع من نصف ساعد أو ساق أو من قصبه انف لم يقدر لا متناع حفظ المماثلة وهي الاصل في جريان القصاص (وان كانت يده أكبر منها) لا اتحاد المنفعة (وكذا) الحكم في (الرجل والمارن والاذن) كذا (عين ضربت فزال ضوءها وهي قاتمة) غير منخفة (فيجعل على وجهه قطن رطب وتناول عينه بمرأة محماة ولو قلعت لا) قصاص لتعذر المماثلة في المجتبي فتنأ اليمنى ويسرى الفاقى ذاهبة اقتص منه وترك اعنى وعن الثاني لا قود في فتي عين حولا (و) كذا هو أيضا (في كل شجة يراعى) ويتحقق (فيها المماثلة) كوضحة (ولا فود في عظم الا السن وان تفاوتتا) طولاً أو كبرا للمامر (فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى) اللهم



(موضع اصل السن) ويسقط  
 ما سواه لتعذر المماثلة اذ ربما تفسد  
 لهاته وبه أخذ صاحب الكافي  
 قال المصنف وفي المجتبى وبه يفتى  
 (كاتبه) الى ان يتساويا (ان  
 كسرت) وفي المجتبى ويؤجل حول  
 فان لم تثبت يقتض وقيل يؤجل  
 الصبي لا البالغ فلو مات الصبي  
 في الحول برى وقال أبو يوسف  
 فيه حكومة عدل وكذا الخلاف  
 اذا اجل في تحريكه فلم يسقط  
 فعند أبي يوسف يجب حكومة  
 عدل الالم أى اجر القلاع  
 والطبيب اه وسنخه (وتؤخذ  
 الثانية بالثنية والناب بالناب  
 ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل  
 ٤ ولا الاسفل بالاعلى) مجتبى  
 والحاصل انه لا يؤخذ عضو الالبته  
 (و) لا قود عندنا في (طرفي رجل

٤ قوله ورابع سن الكاسر قول  
 الظاهر ان لفظة ربع زائدة اه  
 مؤلفه

ولو المعيب سن المجنى عليه فله الارش حكومة عدل ولا قصاص (قوله موضع اصل السن) بدل مما قبله ط  
 (قوله ويسقط ما سواه) أى ما كان داخل في اللحم (قوله اذ ربما تفسد لهاته) أى لوقوع والتعير باللهاته  
 وقع في النهاية وتبعه الزياحي والمصنف والشارح والصواب لثاته كما وقع في الكفاية قال في المغرب باللهاته  
 لجة مشرفة على الخلق وقوله من تسحر بسويق لا بد ان يبقى بين اسنانه ولهاته شئ كأنه تصحيف لثاته وهي  
 لحات اصول الاسنان اه (قوله وبه أخذ صاحب الكافي) أى بالقول بالبرد وعليه مشى شرح الهداية  
 وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم في الجوهرية والتبيين ولم يتعرضوا للقول بالقطع اصلا بل قالوا لا تقلع وانما  
 تبرد مع انه في الهداية قال ولوقلع من اصله يقطع الثاني فيمائلان وكان الشراح لم يرضوا به لكن مشى عليه  
 في مختصر الوقاية والمتقى والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري عن المحيطان في المسألة روايتين ونقل  
 بعضهم عن المقدسي انه قال يذبح اختيار البرد خصوصا عند تعذر القطع كالأوكاف اسنانه غير منلجة بحيث يخاف  
 من قلع واحد ان يتبعه غيره أو ان تفسد اللثة اه قلت يؤيده ما في شرح مسكين عن الخلاصة النزاع مشروع  
 والاخذ بالبرد احتياط اه (قوله قال المصنف الخ) لم اراه في النسخ ولا في المجتبى (قوله كاتبه الى ان يتساويا ان  
 كسرت) هذا اذا لم يسود الباقي وان اسود لا يجب القصاص فان طلب المجنى عليه استيفا قدر المكسورة وترك  
 ما اسود لا يكون له ذلك وفي الظاهر الرواية اذا كسر السن لا قصاص فيه خائفة وسأني في كتاب الديات وفي البرازية  
 قال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما يبرد بالبرد اذا كسر عن عرض أو مالوعن طول ففيه الحكومة اه  
 شر بلالية وفي التاترخانية ان كسر مستويا يمكن استيفا القصاص منه اقتص والافعليه ارش ذلك في كل سن  
 خمس من الابل أو البقر اه فعلم تقييده أيضا بما اذا امكن فيه المساواة وفي الخائفة ضرب سن رجل فاسود  
 قترعها آخر فعلى الاول ارش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل اه وفيها كسر ربع سن رجل ورابع سن  
 الكاسر مثل سن المكسور ذكرا بن رسم انه يكسر من الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر  
 ما كسر وكذا لو قطع اذن انسان أو يده واذن القاطع أو يده أطول اه (تنبيه) قال في الخلاصة ولو كسر بعض  
 السن فسقط الباقي لا يجب القصاص في المشهور من الرواية ولو ضربها فحتركت ولم تتغير قطعتها آخر فعلى كل  
 حكومة عدل اه (قوله فان لم تثبت يقتض) أى فيما اذا قلعت وذكري المجتبى أيضا انه اذا كسر بعضها ينظر  
 حولها فاذا لم تتغير تبرد وكذا ذكر فيما اذا تحركت ينظر حولها فان احمرت أو اخضرت أو اسودت تجب دية تها في  
 ماله قال وفي الامم فرار اختلاف المشايخ (قوله وقيل يؤجل الصبي) عبارة المجتبى والاصل عندنا انه يستأني  
 في الجنائيات كلها عمدا كان أو خطأ ومجذ ذكر الاستثناء في التحريك دون القطع واختلف في القلع قال القدوري  
 يستأني الصبي دون البالغ وقيل يستأني فيهما اه وقيل ط عن الظهيرية ان ضرب سن رجل فسقطت  
 ينتظر حتى يبرأ وضع السن ولا ينتظر حولها الا في رواية المجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر اه  
 وسنقه الشارح في الشجاج عن الخلاصة والنهاية وبأني تحقيقه هنالك ان شاء الله تعالى (قوله فلو مات  
 في الحول برى) أى لو مات الصبي قبل تمام السنة فلا شئ على الجاني عند أبي حنيفة مجتبى (قوله وكذا  
 الخلاف الخ) قال في المجتبى اذا استأني في التحريك فلم يسقط فلا شئ عليه وقال أبو يوسف يجب حكومة عدل  
 الالم أى اجر القلاع والطبيب وان سقط يجب القصاص في العمدة والدية في الخطا فان قال الضارب سقط  
 لا يضرب بقى فاقول للمضروب استحصانا اه زاد في التاترخانية وليس هذا في شئ من الجنائيات الا في السن للآثر  
 فان جاء بعد السنة والسن ساقط فقال الضارب سقط في السنة فاقول للمضروب انها سقطت من ضربه وان قال  
 بعد السنة فلا يضرب (قوله حكومة عدل الالم) حكومة العدل بمعنى الارش فكأنه قال ارش الالم  
 اه ح أو يقال الاضافة بيانية أى حكومة هي عدل الالم أى ما يعادله من الدراهم تأمل (قوله أى اجر  
 القلاع) الذي رأيت في التاترخانية اجر العلاج (قوله وسنخه) أى في اثناء فصل الشجاج وفي آخره (قوله  
 والحاصل الخ) افاد ان ذلك ليس خاصا في السن بل غيرها كذلك قال في الجوهرية واجمع المسلمون على انه  
 لا تؤخذ العين اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى وكذا اليدان والرجلان وكذا اصبعهما ويؤخذ ابهام  
 اليمنى باليمنى والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ شئ من اعضاء اليمنى الا باليمنى ولا اليسرى  
 الا باليسرى اه (قوله ولا قود عندنا الخ) فيجب الارش في ماله حالا جوهرية (قوله في طرفي رجل



وامرأة) عبارة القدرى ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيمادون النفس الخ ومفاده ان المراد بالطرف  
 مادون النفس فيشمل السن والعين والاذن والاذن مطلق يتناول مواضع النزاع قلنا قد خص منه الحري المستامن والعامة اذا خص  
 يجوز تخصيصه بخبر الواحد اه وفي الشربلالية عن المحيط قيل لا يجري القصاص في الشجاج بين الرجل  
 والمرأة لان مبناه على المساواة في المنفعة والقيمة ولم توجد وقيل يجري ونص عليه محمد في المبسوط لان في قطع  
 الاطراف تفويت المنفعة والحاق الشين وقد تفاوتوا وليس في هذه الشجاج تفويت منفعة وانما هو الحاق  
 الشين وقد تساوى فيه اه واقصر في الاختيار على الثاني فتأمل (قوله بدليل الخ) قال الزيلعي ولنا ان  
 الاطراف يسلك به امسلك الاموال لانها وقاية لانفس كالا مال ولا مماثلة بين طرفي الذكروا لاثني للتفاوت  
 بينهما في القيمة بتقويم الشارع ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدين للتفاوت في القيمة وان تساوى فيهما فذلك  
 بالحر والظن وليس يبين فصا شبهة فامتنع القصاص بخلاف طرف الحرين لان استواءهما متيقن بتقويم  
 الشرع وبخلاف الانفس لان القصاص فيها يتعلق بازهاق الروح ولا تفاوت فيه اه وبه يحصل الجواب عن  
 قول الامام الشافعي الا في حيث الحق الاطراف بالانفس (قوله قلت هذا هو المشهور) وهو المذكور  
 في الشروح والمستفاد من اطلاق المتون فكان هو المعتمد وقد ذكر في الكفاية الفرق بين عدم جواز استيفاء  
 الناقص بالسكامل هنا وبين جوازها فيما يأتي اذا كان القاطع اشل او ناقص الاصابع بما حاصله ان النقصان هنا  
 اصلي فيمنع القصاص لنسوان محله وفيما يأتي كان التساوي ثابتا في الاصل والتفاوت بامر عارض (قوله ولا بين  
 عبيدين) فلصاحب العبد الاعلى اختيار الاستيفاء من الادنى ط (قوله وطرف المسلم والكافر) أي وطرف  
 الكافر أي الذي سيان أي متساويان فيجري فيه القصاص وكذا بين المراتين والمسئلة والتكاسية وكذا  
 بين الكنايتين جوهره (قوله ولا في قطع يد الخ) أي بل فيه حكومة عدل اتقاني (قوله لما مر) أي  
 من امتناع رعاية المماثلة ط (قوله ولا في جائفة برئت) لان البرء نادر فيفتنى الثاني الى الهلاله ظاهرا  
 هداية والجائفة هي التي تصل الى البطن من الصدر والظهر والبطن فلا قصاص لا تنفاه شرطه بل يجب ثلث  
 الدية ولا تكون الجائفة في الرقبة والحنك واليد والرجل ولو في الاثنين والبرفهي جائفة اتقاني (قوله فان  
 سارية) بأن مات منها والا خصران يقال فلوم تبرأ فيمنظر البرء والسارية فيقتص (قوله به يفتى) وهو الصحيح  
 قهستاني عن المنعرات وهو مفاد اطلاق المتون ولا سيما والاستثناء من ادوات العموم وهو قولهم الا ان يقطع  
 الحشفة فيفيد ان لا قصاص في قطع غيرها اصلا (قوله لكن جزم قاضي خان بلزوم القصاص) يعني  
 في الذكرو حده اذا قطع من اصله لا في اللسان فانه قال في الخانية رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل انه  
 لا قصاص فيه وقال أبو يوسف لا قصاص في بعض اللسان اه ثم قال في الخانية وفي قطع الذكر من الاصل  
 عدا قصاص وان قطع من وسطه فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفعل فاما في ذكر النصى والعين حكومة  
 عدل وفي ذكر المولود ان تحررك يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ وان لم يتحرك كان فيه حكومة  
 عدل ولا قصاص في قطع اللسان اه فتدفرق بين اللسان والذكر كما ترى ولعله لعسر استقصاء اللسان من  
 اصله بخلاف الذكر لكن قاضي خان نفسه - كي في شرحه على الجامع الصغير رواية أبي يوسف في الذكرو واللسان  
 وصح قول الامام فانه قال فيما اذا قطع ذكر مولود بدلا لاصلا به بالتحرك وان قطع الذكر من اصله عدا اختلف  
 الروايات فيه روى بشر عن أبي يوسف انه يجب فيه القصاص وروى محمد عن أبي حنيفة عدمه اه ملخصا  
 ثم قال وان قطع لسان صبي قد استهل ففيه حكومة عدل لانه لم يعرف صلاحه بالدليل وان تكلم ففيه دية كاملة  
 ولم يذكر فيه القود فدل على انه لا يجب القصاص في اللسان قطع كله أو بعضه وهكذا روى عن أبي حنيفة وعن  
 أبي يوسف اذا قطع الكل يجب القصاص والصحيح قول أبي حنيفة اه وقد علمت ان قول الامام هو ظاهر  
 اطلاق المتون وفي القهستاني انه ظاهر الرواية وفي الصحيح العلامة قاسم والصحيح ظاهر الرواية (قوله ان  
 قطع الذكر ذكره من اصله) كذا في عامة النسخ ولفظ الذكر ساقط من عبارة الشربلالية والمراد به الرجل وهو  
 فاعل قطع وذكره مفعوله أي ذكر رجل آخر واحترب بذلك عما لو كان القاطع او المقتوع امرأة فله لا قصاص  
 كما لا يخفى (قوله واقره في الشربلالية) لكن قال الشربلالي في شرحه على الوهبانية والفتوى على انه

وامرأة) طرفي (حرو عبيد  
 و) طرفي (عبيدين) لتعذرا مماثلة  
 بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم  
 والاطراف كالا مال قلت هذا  
 هو المشهور لكن في الواقعيات  
 لو قطعت المرأة يد رجل كان له  
 القود لان الناقص يستوفي  
 بالسكامل اذا رضى صاحب الحق  
 فلا فرق بين حرو عبيد ولا بين  
 عبيدين وأقره القهستاني  
 والبرجندی (وطرف المسلم  
 والكافر سيان) للتساوي في الاثر  
 وقال الشافعي كل من يقتل به  
 يقطع به وما لا فلا (و) لا في (قطع  
 يده من نصف الساعد) لما مر (و)  
 لا في (جائفة برئت) فلوم تبرأ  
 فان سارية يقتص ولا ينتظر  
 البرء او السارية ابن كمال (ولسان  
 وذكر) ولوم اصلهما به يفتى  
 شرح وهبانية واقره المصنف  
 لانه يقتبض وينبسط قلت لكن  
 جزم قاضي خان بلزوم القصاص  
 وجهه في المحيط قول الامام ونصه  
 قال أبو حنيفة ان قطع الذكر  
 ذكره من أصله أو من الحشفة  
 اقتص منه أذله عدم معلوم واقره  
 في الشربلالية فليحفظ (الا ان  
 يقطع) كل (الحشفة) فيقتبض  
 ولو بعينها لا



المائلة (والا) يستقصها (لا)

يقتص مجتبي وجوهرة وفي لسان

اخرس وصبي لا يتكلم حكومة

عدل (فان كان القاطع أشل

أو ناقص الا صابع أو كان رأس

الشاج أكبر) من المشجوج

(خير المجنى عليه بين القود

و) أخذ (الارش) وعلى هذا

في السن وسائر الاطراف التي

تقاد اذا كان طرف الضارب

والقاطع معيبا بتخير المجنى عليه

بين أخذ المعيب والارش كاملا

قال برهان الدين هذا هو الشلاء

ينتفع به فصوله ينتفع به الم تكن

محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار

وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع

الصحيحة بالشلاء (ويستقط القود

بموت القاتل) لفوات الهل

(وبعضوا لا وبصلهم على

مال ولو قليلا ويجب حالا) عند

الاطلاق (وبصلح احدهم وعفوه

ولن يبق) من الورثة (حصته من

الدية) في ثلاث سنين على القاتل

هو الصميم وقيل على العاقلة ملتقى

(امرا الحرا لقاتل وسيد) العبد

(القاتل رجلا بالصلح عن دمه)

الذي اشتر كفيه على آف ففعل

الأمور) الصلح عن دمه (فالآف

على) الحرو السيد (الامرير

نصفان) لانه مقابل بالقود وهو

عليهما سوية فبدله كذلك (ويقتل)

جمع بمفرد ان جرح كل واحد

جرحاهلكا (لان زهوق الروح

يتحقق بالمشاركة لانه غير متجز

بجلاف الاطراف كما سمي

(والالا) كما في تصحيح العلامة قاسم

وفي المجتبي انما يقتلون اذا

وجد من كل جرح يصلح لزهوق

الروح فاما اذا كانا قاتلا

او مفرين أو عيينين بامساك

واحد فلا قود عليهم

لا قصاص في اللسان والذ كرو هو قول الجمهور كما في الهداية وغيرها اه (قوله وسبيء) أى في أول كتاب  
الديان (قوله فان كان القاطع أشل) أى في حال القطع اما اذا كانت يد القاطع صحيحة ثم شلت بعد القطع فلا حق  
لله مقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متقدرا في اليد فيستقط بقدر هلاك الحمل اه ط عن الولوالجية  
(قوله أو كان رأس الشاج أكبر) بان كانت الشجة تستوعب ما بين قمرى المشجوج ودون الشاج وفي عكسه  
يخير أيضا لانه يتعذر الاستيفاء كلالا لتعدي الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وهي تأخذ  
من جبهته الى قفاه ولا تبلغ الى قفا الشاج فهو بالخيار هداية (قوله خير المجنى عليه الخ) لان استيفاء  
الحق كلام متعذر فله ان يتجوز بدون حقه وله ان يعدل الى العوض ولو سقطت أى يد الجاني لآفة قبل اختيار  
المجنى عليه أو قطعت ظلما فلا شيء عليه عندنا لان حقه متعين في القصاص وانما ينقل الى المال باختياره  
فيستقط بغيره بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قصاص أو سرقة حيث يجب عليه الارش لانه أى الجاني  
أو في به حقا مستحقا فصارت سالمة له هداية قال الزيلعي بخلاف النفس اذا وجب على القاتل القصاص  
لغيره فقتل به حيث لا يضمن لانها ليست بمعنى المال فلم تسلم له (قوله مجتبي) نقله عنه في المعراج واقره وذكره  
في التارخانية أيضا (قوله لا تقطع الصحيحة بالشلاء) هذا نظير ما قدمه من انه لا تقاد العين الصحيحة  
بالحول وفي التارخانية اذا كان باليد المقطوعة جراحة لا توجب نقصان دية البدن كان نقصان الا يوهن  
في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص وان كان يوهن حتى يجب بقطعه حكومة عدل لانصف الدية كان  
بمنزلة البدن الشلاء ولا تقطع الصحيحة بالشلاء اه ملخصا (قوله ويسقط القود بموت القاتل) ولا يجب للولى  
شيء من التركة قهستاني وكذا يسقط فيما دون النفس كما هو ظاهر افاده الرملى وقد مننا آفائه يسقط أيضا  
لو تلفت يد القاطع لآفة أو ظلما لا لوجوب (قوله ولو قليلا) بخلاف الخطا فان الدية مقدرة شرعا والصلح على  
اكثر من بار أو اما القصاص فليس بمال فكان التقويم بالعقد فيقوم بقدر ما أوجبه الصلح قل أو كثر معراج  
وبه ظهران الظاهر ان يقول ولو كثر اليكون اشارة الى الفرق بين الخطا والعمد تدبر (قوله ويجب حالا  
عند الاطلاق) لانه ثبت بعقد والاصل في مثله الحلول كمن ومهر حوى وأشار بقوله عند الاطلاق الى انه  
لا يتأجل الا بالشرط أفاده البدر العيني آخر فصل الشجاج ط (قوله وقيل على العاقلة) جرى عليه في  
الاختيار وشرح المجمع وردة بحشية العلامة قاسم بما في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية  
والسكافي وسائر الكتب انه على القاتل في ماله قال وهو الثابت رواية ودراية ونظامه في ط وكذا رده  
في تعديده بأنه ليس قولاً لا أحد مطلقا (قوله بالصلح) متعلق بأمر (قوله ان جرح كل واحد جرحاهلكا)  
أى مع الا متعاقبا كما يعلم من قوله قبل هذا الباب قطع عنقه وبقى من الملقوم قليل الخ وفي الجوهرة اذا جرحه  
جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر اخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجراحات على التعاقب فلو  
معافهما قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر واحدة فكلهما قاتلان  
لان المرقد يموت بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستاني عن الخانية لو قتل رجلا أحدهما بعصا والاخر بحديد  
عند الا قصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية أبي السعود ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخذ  
منها وغير المتخذ يقتص من الجميع لتعذر الوقوف على المتخذ وغيره كما في فتاوى أبي السعود أى مفتى الروم وأما  
اذا وقف على المتخذ وغيره ولا يكون الا قبل موته فالقصاص على الذى جرح جرحاهلكا كما في الخلاصة  
والبازية اه (قوله لانه غير متجز) واشترى الجماعة فيما لا يتجزى يوجب التكامل في حق كل واحد  
منهم فيضاف الى كل واحد منهم كلاً كأنه ليس معه غيره كولاية الانكاح زيلعي وذكر انه ثبت بإجماع  
الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله بجلاف الاطراف) فان القطع فيها يتجزى فلا تقطع الجماعة بقطع الواحد  
كما سمي قريبا (قوله والالا) شامل لما اذا جرح البعض جرحاهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات  
فالقود على ذى الجرح المهلك وعلى الباقيين التعزير وهل يجب عليهم شيء غير التعزير يحرم وشامل لما اذا  
جرح كل جرحا غير مهلك افاده ط وأقول الظاهر في الثانية وجوب الدية عليهم لو عمداً وعلى عاقلتهم لو غير  
عمداً مثل (قوله نظارة) بفتح النون وتشديد الطاء المجهة قال في القاموس القوم ينظرون الى الشيء (قوله  
أو مفرين) من الاغراء أى حاملين له على قتله (قوله فلا قود عليهم) أى ولاديه ط بخلاف ما اذا قطع



والاولى ان يعرف الجمع بلام  
العهد فانه لو قتل فردا جمع  
احدهم ابوه أو مجنون سقط  
المقود قهستانى (و) يقتل (فرد  
بجمع استغناء) به للباقيين  
خلافا للشافعى (ان حضر وليهم  
فان حضر) ولى (واحد قتل له  
وسقط) عندنا (حق البقية كوت  
القاتل) حتف نفسه لقوات  
المحل كما ترى (قطع رجلان) فاكثر  
(يدرجل) اورجله أو قلعاسنه  
ونحو ذلك مادون النفس جوهره  
(بأن اخذ اسكينوا أو تراها على  
يده حتى انفصلت فلا قصاص)  
عندنا (على واحد منهما) أو منهم  
لانعدام المماثلة لان الشرط  
في الاطراف المساواة في المنفعة  
والقيمة بخلاف النفس فان الشرط  
فيها المساواة في العصة فقط درر  
(ونمنا) أو ضمنا (ربتهما) على  
عددهم بالسوية (وان قطع واحد  
يمينى رجلاين فلهما قطع يمينه ودية  
يد بينهما ان حضرهما) (وان  
حضر احدهما وقطع له فلا خر عليه)  
أى على القاطع (نصف الدية)  
لما ترى ان الاطراف ليست كالنفس  
(ولو قضى بالقصاص بينهما ثم  
عفا احدهما قبل استيفاء الدية  
فلا خر القود) وعند محمد له الارش  
(ويشاد عبد آخر بقتل عمد) خلافا  
لزنبر (ولو اقرب خطا) أو بمال (لم ينفذ  
اقراره) على مولاه بل يكون في رقبته  
الى ان يعتق كأنه له المصنف عن  
الجوهرة قال وطاهر كلام الزياحى  
بطلان اقراره بالخطا اصلا يعنى  
لا في حقه ولا في حق سيده ونحوه  
في احكام العبيد من الاشياء معللا بأن  
موجبه الدفع أو الفداء اه قائله

الطريق واحد واستعد الباقيون لمعاونته حيث يجرى حد قطاع الطريق على جميعهم أبو السعود عن الشيخ  
حميد الدين (قوله بلام العهد) أى الجمع المعهود في ذهن الفقيه وهو الجمع الذى لم يكن معه من لا يجب عليه  
القود كما ترى بانه وبأى قريبا (تمة) عفا الولي عن احد القتاتلين أو ضاحله لم يكن له ان يقتص غيره كما في جواهر  
الفقه وغيره لكن في قاضى خان وغيره ان له اقتصاصه قهستانى قلت وبالشافى ابقى الرملى كما في أول الجنايات  
من فتاواه (قوله خلافا للشافعى) حيث قال يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التعاقب ويقضى بالدية لمن بعده  
في تركته وان قتلهم جميعا معا ولم يعرف الاول منهم يقرع بينهم ويقضى بالقود لمن خرجت له القرعة وبالدية  
للباقيين وقيل لهم جميعا وتقسيم الديات بينهم منخ (قوله كما ترى) أى قريبا (قوله بأن اخذ الخ) قيد به لانه  
لو أمرا واحد هما السككين من جانب والاخر من جانب آخر حتى التقي السككين في الوسط وبات اليد  
لا يجب القود على واحد منهما اتفاقا اذ لم يوجد من كل منهما امرار السلاح الاعلى بعض العضو زيلعى  
(قوله عندنا) وعند الشافعى تقطع يدهما اعتبارا بالانفس (قوله لانعدام المماثلة الخ) بيانه ان كل  
واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع بقوة أحد هما لم يقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض  
ولا التثنان بالواحدة لانعدام المساواة فصار كما اذا أمرك كل واحد من جانب زيلعى وانظر ما في المنخ (قوله  
والقيمة) أى الدية (قوله بخلاف النفس الخ) ولهذا لا تقطع الصحيحة بالشلا ولا يد الخرب بعد أو امرأة  
وتقتل النفس السالبة عن العيوب بقتل المعيبة وكذا الاثنان بالواحد فلا يصح القياس على النفس  
(قوله يمينى رجلين) قيد به لانه اذا قطع يمين رجل ويسار آخر تقطع يدها لهما جميعا وكذلك لو قطعهما  
من رجل واحد لعدم التضايق ووجود المماثلة اتقانى (قوله فلهما قطع يمينه الخ) سواء قطعهما معا  
أو على التعاقب وقال الشافعى في التعاقب يقطع بالاول وفي القتران يقرع هداية (قوله أى على القاطع)  
أى قاطع الرجلين (قوله نصف الدية) خسة الاف درهم وهى دية اليد الواحدة اتقانى فالمراد نصف دية  
النفس (قوله لما ترى الخ) أى قريبا أو اراد بيان الفرق بين الاطراف وبين النفس فانه لو قتل لمن حضر سقط حق  
من غاب وذلك ان الاطراف في حكم الاموال والقود ثابت لكل على الكمال فاذا استوفى أحدهما غلظ حقه  
بقي حق الآخر في تمام دية اليد الواحدة وانما كان للمعاصر الاستيفاء لثبوت حقه بيقين وحق الآخر متردد  
لا حتمال ان لا يطلب أو يعضو مجانا أو صلما كما في الدرر (قوله ولو قضى بالقصاص بينهما) أى وبدية اليد  
(قوله وعند محمد له الارش) أى دية يد كذا واللعافى نصفها مجمع قال شارحه لان القصاص والارش كل من  
مشتراكينهما بالقضاء فلما سقط أحدهما حقه في نصف القصاص بالعفو انقلب نصيب الآخر ما لا يستوفى  
العافى نصف الارش الذى كان مشتركا بينهما وغير العافى تمام الارش نصفه من المشترك ونصفه من المنقلب  
مالا اه قال ط وذكر في البرهان انه الاستحسان وجعل قولهما قياسا وظاهرا ان المعتمد قول محمد اه  
قلت وظاهر الشروح ترجيح قولهما وعليه اقتصر الاتقانى تفلا عن شرح الكافى ومختصر الكرخى معللا  
بأن حق كل ثبت في جميع اليد وانما ينقص بالمزاجه فاذا زالت بالعفو بقي حق الآخر بحاله الغريمين  
والشفعين (قوله ويشاد عبد آخر بقتل عمد) لانه غيرتهم فيه لانه مضر به فيقبل ولانه مبقى على اصل الحرية  
في حق الدم عملا بالادمية حتى لا يصح اقرار المولى عليه بالحدود والقصاص وبطلان حق المولى بطريق الصنع  
فلا يبالى به هداية (قوله وظاهر كلام الزيلعى) حيث قال بخلاف الاقرار بالمال لانه اقرار على  
المولى بابطال حقه قصد الان موجب بيع العبد أو الاستعانة وكذا اقراره بالقتل خطأ لان موجب دفع  
العبد أو الفداء على المولى ولا يجب على العبد شي ولا يصح سواء كان محجورا عليه أو ماذون له في التجارة لانه  
ليس من باب التجارة فيكون باطلا اه (قوله يعنى لافى حقه الخ) الاولى حذف لافى الموضوعين ط (قوله  
معللا) أى الزيلعى لا صاحب الاشياء فانه لم يذ كر تعليلا لانه قال وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع  
أو الفداء غير صحيح بخلافه بجدا وقود اه اللهم الا ان يقال وصفه الجناية بقوله موجبة الخ في معنى التعليل  
(قوله قائله) يشير الى ان مافهمه المصنف من كلام الزياحى غير ظاهر لان مفاد التعليل بطلان الاقرار  
في حالة الرقية اذ لا يتأتى الزام المولى بالدفع أو الفداء بعد العتق فيطالب به العبد اذا عتق لعدم وجود العلة  
فافهم ويدل على ذلك تعليل الزيلعى أيضا بطلان الاقرار بالمال بانه اقرار على المولى ولا يكون ذلك بعد العتق



ولاشبهة ان اقرار العبد المحجور بالمال مؤخر الى ما بعد العتق اذ لا ضرر بالمولى بعده ولذا قال العلامة  
الرملي "ان ما في الجوهره هو محمل كلام الزيلعي والاشباه بلا شبهة اه قلت لكن سيد الشارح  
في باب جنابة المملوك نقل عن البدائع ان الخطأ انما يثبت بالبينة واقرار المولى لا باقراره أصلاً وقد مناه  
في كتاب الجفر عن الجوهره قولين في المسألة ويأتى تمام بيانه ان شاء الله تعالى فتنبه (قوله لكن علامه  
القهستاني الخ) أى علل عدم جواز اقرار العبد بالخطا والمراد بالعاقلة المولى لانهم يطلقون عليه انه  
عاقلة عبده وحيث اطلق عليه عاقلة فلا يصح اقرار العبد عليه ثم ان كلام القهستاني لا يفيد ان العبد  
لا يؤخذ بذلك بعد عتقه خلافا لما افاده كلام الزيلعي بناء على ما فهمه المصنف من ان اقراره باطل  
أصلاً وبه ظهر وجه الاستدراك فافهم (قوله قدبره) أى فانه تعليل صحيح موافق للحديث المجمع  
على العمل بمقتضاه فان العواقل اذا كانت لا تعقل عبداً ولا اعترافاً لم يجز اقرار العبد هنا ما لم يصدق  
المولى اذ لو جاز اقراره لم يعقل العبد والاعتراف هذا ما ظهر لى في تقرير هذا الحل فتأمل وسيأتى  
ان شاء الله تعالى في كتاب المعاقل بيان معنى الحديث (قوله لانه خطأ) لانه لم يقصد به الرى حيث  
قصد غيره ~~ولكنه~~ اصابه بالنفاذ من الاول وهو واحد نوعى الخطا وهو الخطا في القصد فصار كمن  
قصد صيداً فاصاب ادمياً فوجبت الدية على عاقلة اتقانى ومضاده انه لو قصد هماً ما كان الثاني  
عمداً أيضاً وهو ظاهر (قوله بحضرة جماعة) منهم الثوري وابن ابى ليلى وشريك بن عبد الله من  
(قوله لو كثر) أى الدافعون (قوله فعل الدافع الدية) أى على الدافع الاخير الدية قال الرملي  
وتحملها العاقلة كما هو ظاهر تأمل اه (قوله وهذه من مناقبه) فان فقهاء زمانه اخطأوا فيها  
من (قوله فلدغت رجلاً) بالمهملة فالمجبة يقال لدغته العقرب والحية كدغ لدغوا وتلدغوا ويقال  
لدغته النار بالذال المجبة والعين المهملة ~~كما في التمام~~ وأما بالمجتبين كما في بعض النسخ فلم اره  
(قوله ضمن) مقتضى جواب ابى حنيفة في المسألة السابقة ان تقيده هذه بالدغ فوراً أما اذا مكثت  
ساعة بعد الانشاء ثم لسعت لا يضمن قدبره ط قلت وهو المستند من قوالهم فلدغت حيث عبروا  
بالنساء ~~ولكن~~ هذا ظاهر فيما لو اتفاه على رجل فلو في الطريق فقد قال في الخانية القى حية  
في الطريق فهو ضامن لما اصاب حتى تزول عن ذلك المكان اه (قوله فديته على رب السيف)  
أى على عاقلة ككافر البئر تأمل (قوله وقيمه على العاثر) زاد في التارخانية بعده فتسال وان عثر  
بالسيف ثم وقع عليه فانكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دية العاثر ولا يضمن العاثر شيئاً اه  
وفيها عثر ماش بنا ثم في الطريق فانه ~~سرا~~ صعبهما فانا فعل عاقلة كل ما اصاب الاخر (قوله  
ان اشهد عليه ضمن) والواجب في الدماء على العاقلة وفي الاموال على المالك خاصة كما سيأتى  
في الحائط المائل رملي (قوله وقال في البدائع الخ) قال في المنع بعده قلت وبه جزم في البرازية  
ولم يحك خلافاً ولا اشعر به اه أقول الذى في البرازية له كذب عقور كلما تر عليه ما ترعه لاهل  
القرية ان يقتلوه وان عض انساناً فقتله فان قبل التقدم اليه فلا ضمان وان بعده عليه الضمان  
كلما ط قبل الاشهاد وبعبده وفي المنية في مسألة تطع الثوري ضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه  
فان الجزم به وقال في البرازية قبل هذا ادخل بقرا نطوحاً في سرح انسان فقطع جحشاً لا يضمن اه  
فان كان توهم من هذا الجزم فهو توهم ما قط لان وضعه فيما لم يشهد عليه كما هو ظاهر رملي وسيأتى  
تمام ذلك في آخر جنابة البهيمه ان شاء الله تعالى ومحل ذكر هذه المسألة هناك (قوله وله منها ولد)  
أى فان القصاص يسقط عن الوالد كما قدمه المصنف في قوله ويسقط قود ورثة على ابيه فلذا سقط عن  
الشريك (قوله وكما مدمع مخطئ) أو مع من كان فعله شبه عمد كضرب بعضاً كما سبق (قوله فرأى  
رجلاً مع امرأته) أو امرأة رجل آخر رزى بها خانية (قوله حله) قيده في الخانية بما اذا كان  
محصناً وبما اذا صاح به فلم يمنع عن الزنا وفي القيد الاول كلام فقهاء دما بن وهبان بأن ذلك  
ليس من الحقة بل من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال في النهرو هو حسن فان هذا المنكر  
حيث تعين القتل طريقاً في ازالته فلا معنى لاشتراط الاحصان فيه ولذا اطلقه البرازي اه

لكن علامه القهستاني بانه اقرار بالدية على  
العاقلة اه قدبره اذ قد اجمع العلماء على  
العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام  
لا تعقل العواقل عبداً ولا عمداً ولا صلحاً  
ولا اعترافاً حتى لو اقر الحرة بالقتل خطأ لم يكن  
اقراره اقراراً على العاقلة أى الا ان  
يصدقوه وكذا قرره القهستاني في المعاقل  
قتبه (رى رجلاً عمداً فنفذ السهم فيه  
الى اخر فماتاً يقتص للاول) لانه عمداً  
(وللشأن الدية على عاقلة) لانه خطأ  
(وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت  
على آخر فدفعها عن نفسه فوقع على  
ثالث فلسعته) أى الثالث (فهات) فعلى من  
الدية هكذا مثل ابو حنيفة بحضرة جماعة  
فقال لا يضمن الاول لان الحية لم تضرب  
الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث  
لو كثر وأما الاخير (فان لسعته مع  
سقوطها) فوراً (من غيره هله فعلى الدافع  
الدية) لورثة المالك (والا) تلمعه فوراً (لا)  
يضمن دافعها عليه أيضاً فاستصوبه جميعاً  
وهذه من مناقبه رضى الله عنه صرفة وجميع  
الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل  
اجبت في حادثة الفتوى وهى ان كلباً عتقوا  
وقع على آخر فالتباه على الثاني والثاني على  
الثالث والله اعلم (فروع) القى حية أو عثراً  
في الطريق فلدغت رجلاً ضمن الا اذا تحولت  
ثم لدغته وضع سيفاً في الطريق فغثر به انبان  
ومات وكسر السيف فديته على رب السيف  
وقيمه على العاثر ثور نطوح سيره للمرتى  
فقطع ثور غيره فمات ان اشهد عليه ضمن  
والا لا وقال في البدائع لا ضمان لان  
الاشهاد انما يكون في الحائط لافي الحيوان  
ناحية واعلم انه اذا (اشترك قاتل العمدة  
مع من لا يجب عليه القود كاجنبى شارك  
الاب في قتل ابنه) وكاجنبى شارك الزوج  
في قتل زوجته وله منها ولد وكما مدمع مخطئ  
وعاقل مع مجنون وبائع مع صغير وشريك  
حية وسبع كافي الخانية (فلا قود على  
احدهما) أى لا قصاص على واحد  
منهما فيما ذكر (دخل رجل بيته فرأى رجلاً  
مع امرأته أو جاريته فقتله حل) لانه ذلك



(ولا قصاص) عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت في نسخ الشرح معزى بالشرح الوهبانية وقد حققناه في باب التعزير (فروع) صبي محجور قال له رجل شدة فرسى فاراد شدها فرسته فمات فدينه على عاقلة الآمر وكذلك الواعظ صبياً عصاً أو سلاحاً أو امره بجعل شيء أو كسر حطب ونحو ذلك بلا إذن وليه فمات ولو اعطاه السلاح ولم يقل أمسكه فتقولان \* صبي على حائط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال لا تقع فوقع لا ينمن ولو قال قع فوقع نمن به يفتي وقيل لا ينمن مطلتا تاجية والله اعلم

\* (فصل في الفعلين) قطع يد رجل ثم قتله أحد بالامرين) أي بالقطع والقتل

(ولو كانا عديين أو) كانا (خطأين أو) كانا (مختلفين) أي أحدهما عمد والآخر خطأ فقتل بينهما برء أو لا فيؤخذ بالامرين في الكل بلا تدخل (الأي الخطأين لم يتخلل بينهما برء) فأنهما يتداخلان (فتجب فيهما دية واحدة) وان يتخلل برء لم يتداخلا كما عرفت فالخاص ان القطع اما عمد أو خطأ والقتل كذلك صار أربعة ثم انما ان يكون بينهما برء أو لا صار ثمانية وقد علم حكم كل منها (كمن ذر به مائة سوط فبرأ من تسعين

ولم يبق أثرها) أي اثر الجراحة (ومات من عشرة) ففيه دية واحدة لأنه لما برأ من تسعين لم تبقى معتبرة الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد تجب اجرة الطبيب وعن الادوية درر ودر شريعة وهداية وغيرها) وتجب حكومة) عدل مع دية النفس (في مائة سوط جرحته وبقي أثرها) بالاجماع لبقاء الاثر ووجوب الارش باعتبار الاثر هداية وغيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلاً فجرحه الجرح عن الكسب يجب على الجراح النفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فنسبه العوان فجرح عن الكسب فدأوة المضروب ونفقته على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه مفترع على قول محمد

(قوله وقد حققناه في باب التعزير) أي في قوله وذكر فيه أيضاً ان المرأة لو كانت مطاوعة قتلها ما وانه لو اكرها فلها قتله ودمه هدر وكذا الغلام اه أي ان لم يمكن التخلص منه بدون قتله (قوله وكذا لو اعطى صبياً عصاً أو سلاحاً) أي لمسكه ولم يأمره بشيء فعطب الصبي بذلك منخ قال في التاترخانية لم يرد بقوله عطب انه قتل نفسه فانه لا ضمان على المعطى انما أراد انه سقط من يده على بعض بدنه فعطب به اه وفي الخلاصة دفع السلاح الى الصبي فقتل نفسه أو غيره لا يضمن الدافع بالاجماع (قوله فمات) أي في هذا العمل وفي الخلاصة لو امر عبد الغير بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ما تولد منه ط (قوله فتقولان) والخيار النعمان أيضاً تاترخانية (قوله صبي على حائط الخ) قيد بالصبي لان الكبير اذا صاح به شخص لا يضمن كما يفيد كلامهم هنا وفي مواضع اخر لكن في التاترخانية صاح على آخر فجأة فمات من صبيته تجب فيه الدية اه فيحمل الاول على ما اذا لم يكن فجأة أو اختلاف الرواية وفي مجمع الفتاوى لو غير صورته وخوف صبياً فنجن يضمن اه رمي ملخصاً (قوله ضمن) كما لو قال التي نفسك في الماء او في النار وفعل فنهال يضمن كذا هنا تاترخانية والله تعالى اعلم

### \* (فصل في الفعلين) \*

اخره لانه بمنزلة المركب من المفرد (قوله ولو كانا عديين) الصواب اسقاط الواو لتكون لو شرطية لانها مع الواو تكون وصلية فتفيد أنه يؤخذ بالامرين في جميع الصور فيناقض قوله الا في الخطأين الخ تأمل (قوله فيؤخذ بالامرين في الكل) قال في الكفاية اعلم انه لا يخلو القطع والقتل من أن يتخلل بينهما برء أو لا فان يتخلل يعتبر كل فعل ويؤخذ بجميعهما لان موجب الاول تقرر بالبرء فلا يدخل أحدهما في الآخر حتى لو كانا عديين فالولى القطع والقتل ولو خطأين يجب دية ونصف دية ولو اقطع عمداً والقتل خطأ ففي اليد القود وفي النفس الدية ولو بالعكس ففي اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلل برء فلو أحدهما عمداً والآخر خطأ اعتبر كل على حدة ففي الخطأ الدية وفي العمد القود ولو خطأين فالكل جنابة واحدة اتفاقاً فتجب دية واحدة ولو عديين فعندهما يقتل ولا يتطع وعند ان شاء الولي قطع وقتل وان شاء قتل ولا يعتبر اتحاد المجلس وهو الظاهر وروى عن نصر ابن سلام أنه كان يقول الخلاف فيما اذا قطع يده في مجلس وقتله في اخر فلو في مجلس واحد يقتل ولا يقطع عندهم اه ملخصاً (قوله الا في الخطأين) استثناء من قوله أخذ بالامرين طوري (قوله فتجب فيهما دية واحدة) أي دية القتل لان دية القطع انما تجب عند استحكام أثر الفعل وهو أن يعلم عدم السراية ونعمانه في ابن كمال (قوله صار ثمانية) وكل منها ما من شخص واحد أو من شخصين صار ستة عشر فان كانا من شخصين يفعل بكل واحد منهما موجب فعله من القصاص واخذ الارش مطلقاً لان التداخل انما يكون عند اتحاد المحل لا غير عناية (قوله فبرأ من تسعين الخ) هذا اذا شرب عشرة في موضع وتسعين في موضع اخر فبرأ موضع التسعين وسرى موضع العشرة والا لا يمكن الفرق بين سراية العشرة وبرء التسعين معراج (قوله وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدل) أي مع الدية رمي (قوله وتجب حكومة عدل) تفسيرها انه لو كان عبداً مجروحاً بهذا كم قيمته وبدون الجراحة كم قيمته فيضمن التفاوت الذي بينهما في الحر من الدية وفي العبد من القيمة كفاية (قوله مع دية النفس) فيه أن المسألة مفروضة فيما اذا بقي أثر الجراحة ولا يكون ذلك الا بعد البرء ولذا قيد المسألة في الملتقى بقوله ولم يمت (قوله فجرح المجروح عن الكسب) أي مدة الجرح وانظر ما لو مجرح عن الكسب أصلاً والظاهر انه بعد الحكم بموجبه من الارش أو حكومة العدل لا يجب شيء ط (قوله جاء بعوان) المراد به الواحد من اتباع الظلمة والاولى التعبير بالعون فانه كما في القاموس الظهير للواحد والجمع والمؤنث ويكسر أعوانا اه لانه يظهر الظالم ويعينه وفي البازية اقتوا بان قتل الاعونة والسعاة جائز في أيام الفتن ط ملخصاً (قوله والظاهر أنه) أي أن ما في جواهر الفتاوى مفترع على قول محمد أي على ما روى عن محمد كما تقدم من أن الجراحة التي لم يبق لها أثر تجب فيها اجرة الطبيب



وغن الادوية أفاده الرمل فافهم هذا وفي الفتاوى النعمية لشيخ مشايخنا السائحاني اذا ضرب يده غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداوة والنفقة الى أن يبرأ واذا برأ وتعتلت يده وشلت وجبت ديتها والظاهر أنه يحسب المصروف من الدية اه وفيها المجروح اذا صبح وزال الاثر فعلى الجراح ما لحقه من أجرة الطبيب وغن الادوية وهو قولهما والاستحسان ذكره الصدر اه مخلصا تأمل ويأتى تمامه في الشجاج ان شاء الله تعالى (قوله وقدمنا) أى في الباب السابق (قوله نحوه) أى نحو ما عن محمد (قوله وسنحققه في الشجاج) أى في آخر بابها وحاصله أن قول أبي يوسف عليه ارش الالم هو المراد من قول محمد المتقدم (قوله ومن قطع الخ) بالبناء للمجهول وحاصله أن العفو ما عن عمد أو خطأ وعلى كل فاما عن القطع وحده أو عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فان كانت الجناية عمدا وعفا عن القطع لا يكون عفو عن السراية خلافا لهما وان عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه يبرأ عن القطع والسراية واذا كانت خطأ فعفا عن القطع ثم سري فعلى الخلاف ولو عفا عن القطع وما يحدث منه أو عن الجناية صح عن الكل والعمد من جميع المال والخطأ من الثلث (قوله بدليل ما يأتى) حيث فصل في المسئلة الآتية بين العمد والخطأ وأطلق هنا (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراكا على الاطلاق فانه يفيد اشتراك العمد والخطأ في جميع احكام القطع مع أنه سيأتى أن الدية تجب في مال القاطع فيتعين كون المراد العمد فقط لان الصواب ان الدية في الخطأ على العاقلة واجاب في الكفاية بان قوله في ماله بيان لاحد النوعين أى عليه الدية في ماله ان كان عمدا اه لكن المصنف لم يقيد بقوله في ماله فلا يرد عليه ذلك (قوله وكذا لو شج) مستغنى عنه بقول المصنف الآتى والشجة مثله ط (قوله فعفا عن قطعه الخ) أى ولم يقل وما يحدث منه ولم يقل عن الجناية (قوله نعمن قاطعه) وكذا شاحه أو جرحه (قوله في ماله) لان العاقلة لا تحمل العمد (قوله خلافا لهما) حيث قالاهو عفوعن النفس أيضا لانه يراد به عفوعن موجهه (قوله وهو غير القتل) وكان ينبغي أن يجب القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعمد الا أن في الاستحسان تجب الدية لان صورة العفو أورثت شبهة وهي دارئة للقود هداية (قوله ولو عفا عن الجناية) أى الواقعة عمدا أو خطأ سواء ذكر معها ما يحدث منها أو لم يذكر قهستاني (قوله فهو عفوعن النفس) لان الجناية تشمل السارى منها وغيره وعفوه عن القطع وما يحدث منه صريح في ذلك بخلاف القطع وحده فانه غير القتل كما قدمه فلا يشمل السارى (قوله فلا يضمن شيئا) أى من الدية وهذا ظاهر في العمد وكذا في الخطأ لو خرج من الثلث والافعل عاقلة بقدره كما أفاده في الشربلاية (قوله فالخطأ الخ) أى العفو في الخطأ يعتبر من الثلث قال في المحيط ويكون هذا وصية للعاقلة سواء كان القاتل واحدا منهم أو لاني الوصية للقاتل اذا لم تصح للقاتل تصح للعاقلة كمن أوصى لحى وميت فالوصية كماله لحي اه وبه ظهر فساد ما اعترض من أن الوصية للقاتل لا تصح وبأنه كواحد من العاقلة فكيف جازت بجميع الثلث فتأمل طوري (قوله من ثلث ماله) لان الخطأ موجه للمال ويتعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث هداية (قوله والافعل العاقلة ثلثا الدية) أى ان لم يكن للعاقلة مال غيرها فان كان فحسابه فلو قال والافعل العاقلة بقدره لكان أخسروا أظهر (قوله ومفاده) أى مفاد اعتبار العفو من الثلث أن العاقلة لو كان صحيحا أى في حكم الصحيح بان لم يصبر صاحب فراش وفصره في التارخانية بان كان يخرج ويحيى ويذهب بعد الجناية لا يعتبر من الثلث بل يعتبر من جميع المال وهذا قول بعض المشايخ قال في التارخانية وذكر في المنتقى انه من الثلث (قوله والعمد من كله) اعترض بان الموجب هنا هو القود وهو ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال اه وقد يجاب بان القود هنا سقط بالعفو لكن لما كان للعاقلة أن يصالح على الدية كان مظنة ان يتوهم أن عفوه ابطالا لحق الورثة فيها فقال انه من جميع المال لان الموجب الاصل هو القود وحتهم انما يتعلق بالمال تأمل (قوله والشجة مثله) وكذا الجراحة كما قدمه فالعفوعن الشجة أو الجراحة كالعفوعن القطع في ضمان الدية بالسراية خلافا لهما والعفو عنهما مع ما يحدث منهما كالعفوعن القطع وما يحدث منه (قوله قطعت امرأة الخ) هذه المسألة مفرعة على المسألة السابقة كما في التارخانية (قوله لما يأتى) أى من بيان حكم العمد والخطأ (قوله فلا يطلق) أى لم يقيد بالعمد كما فعل في المسألة السابقة (قوله على يده) أى موجب

قلت وقد منامعز بالمجتبى عن أبي يوسف نحوه وسنحققه في الشجاج (ومن قطع) أى عمدا أو خطأ بدليل ما يأتى وبه صرح في البرهان كما في الشربلاية لكن في القهستاني عن شرح الطحاوى ان الدية على العاقلة في الخطأ ومن ظن انها على القاطع في الخطأ فقد اخطأ وكذا لو شج أو جرح (فعفا عن قطعه) أو شجته أو جرحته (فما منة نعمن قاطعه الدية) في ماله خلافا لهما قلنا انه عفا عن القطع وهو غير القتل (ولو عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفوعن النفس) فلا يضمن شيئا وخبرنا (فالخطأ يعتبر من ثلث ماله) فان خرج من الثلث فيها والافعل العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوى فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً ومفاده ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني (والعمد من كله) لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس بمال (والشجة مثله) أى مثل القطع حكما وخلافا (قطعت امرأة يد رجل عمدا) أى اخطأ لما يأتى فلو أطلق كما سبق وكالمقتضى وغيره كان أولى فتأمل (فتكها) المقطوع يده (على يده ثم مات)



الصحيح ان الوجوب على القتال  
ثم تحمله العاقلة

فلا يلزم من السراية مهرها  
الارض ولو عمد اجماعا (يجب)

عند أبي حنيفة (مهرها والدية

في مالها ان تعمدت) وتقع

المقاصة بين المهر والدية ان تساوبا

والا تراذ الفضل (وعلى عاقلتها ان

أخطأت) في قطع يده ولا

يتقاصمان لان الدية على العاقلة

في الخطأ بخلاف العمد فان الدية

عليها والمهر على الزوج فيقتاصمان

قلت وقال صاحب الدرر ينفى

ان تقع المقاصة في الخطأ أيضا

لانهم اعدوها دون العاقلة على

القول المختار في الدية لـ كنه

ليس على اطلاقه بل في العجم ولعله

اطلقه لاحاله لمحله فيلحظ (وان

نكحها على اليد وما يحدث منها

أو على الجنابة ثم مات منه وجب لها

في العمد مهر المثل ولا شيء عليها)

لرضاها بالسقوط (ولو خطأ رفع عن

العاقلة مهر مثلها والباقي وصية

لهم) أي للعاقلة (فان خرج من

الثالث سقط والاسقط ثالث المال)

فقط (ولو قطعت يده فاقص له

فمات) المقطوع (الأول قبل الثاني

قتل) الثاني (به) لسرايته وعن

أبي يوسف لا قود لانه لما أقدم على

القطع فقد أبرأه من ما وراءه وظاهر

اشكال ابن الكمال يفيد تقوية قول

أبي يوسف قال المصنف (ولومات

المقتص منه فديته على عاقلة

المقتص له)

يده معراج (قوله من السراية) أي سراية القطع الى الهلاك وقيد به لينعمل ما اذا لم يمت اصلا أو مات  
من غيره (قوله مهرها الارش) وهو خمسة آلاف درهم كفاية (قوله ولو عمد) وسواء تزوجها على  
القطع أو على القطع وما يحدث منه أو على الجنابة لانه لما أبرأتين ان موجبها الارش دون القصاص لان  
القصاص لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة والارش يصلح صدقا كفاية (قوله عند أبي حنيفة) اصله  
ما مر في المسألة المتقدمة ان العفو عن القتل أو الشجوة أو اليد اذا سري الى النفس ليس بعفو عن النفس عنده  
وعندهما عفو عنها اتفاني فعندهما الحكم هنا كالحكم الا في فيما اذا نكحها على اليد وما يحدث منها (قوله  
ان تعمدت) قيد لقوله والدية في مالها أو ما وجوب مهر المثل فهو مطلق لان القطع ان كان عمدا يكون تزوجا على  
القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهرا فيجب لها مهر المثل لا يقال القصاص لا يجري بين الرجل  
والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجا عليه لا نأقول الموجب الاصل للعدم القصاص وانما سقط للتعذر ثم  
عليها الدية في مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف واذا سري يتبين انه قتل  
النفس ولم يتناول العفو فوجب الدية في مالها لانه عدو ان كان القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذا  
سري الى النفس تبين ان لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل ابن كمال (قوله والاتراذ الفضل)  
أي ان كن في الدية فضل ترده على الورثة وان كن في المهر فضل يرده الورثة عليها ابن كمال (قوله والدية على  
العاقلة في الخطأ) أي والمهر للمرأة وانما تكون المقاصة اذا اتحدت الذمة في الوجوب لها وعليها كما في العمد  
اتفاني (قوله لكنه الخ) هو الشربلاني في حاشية الدرر وحاصله ان وجوب الدية على القتال في الخطأ  
انما هو في العجم أي من لا عاقلة له فلا تجب على القتال مطلقا وهذا مراد صاحب الدرر وانما لم يقيد بالعجم  
احالة الى محله أي اعتمادا على ذكره في محله وأقول فيه نظير بل مراد صاحب الدرر انما على القتال مطلقا  
بوضعه ما في الكفاية حيث قال لا يقال ان الصحيح انه يجب على القتال ثم تحمله العاقلة فيكون اصل  
الوجوب على القتال واعتبار هذا وجوب جواز المقاصة لا نأقول عند البعض يجب على العاقلة ابتداء وعند  
بعضهم تحمله العاقلة عن القتال بطريق الحوالة والحوالة توجب البراءة فلا تقع المقاصة اه تأمل (قوله  
ثم مات منه) أي من القطع (قوله مهر المثل) لانه نكاح على القصاص لما قد مناه انه الموجب الاصل  
في العمد والقصاص ليس بمال فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر أو خنزير (قوله لرضاها بالسقوط) لانه  
لما جعل القصاص مهرا فقد رضى بسقوطه بلجهة المهر فيسقط اصلا ابن كمال (قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة  
مهر مثلها الخ) لان التزوج على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة تزوج على موجبها وموجبها الدية هنا  
وهي تصلح مهر فصححت التسمية الا ان قدر مهر مثلها يعتبر من جميع المال لانه ليس فيه محاباة والمريض لا يجبر  
عليه في التزوج لانه من الحوائج الاصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لانه  
تبرع والدية تجب على عاقلتها وقد صارت مهرا فسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية أو أكثر ولا ترجع  
عليهم بشيء لانهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنابتها فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم قدر مهر مثلها لما ذكرنا  
وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى الولى لان الوصية لا تنفذ  
لها الا من الثلث اه زيلعي قلت ووجه كونه وصية للعاقلة انه قد اسقط الدية بمقابلته المهر والدية في الخطأ  
على العاقلة فيكون قد اسقط لهم ما زاد على المهر تبرعا فافهم (قوله لسرايته) أي لسراية القطع الاول  
الى القتل واستيفاء القطع لا يسقط القود لكن له القود في النفس اذا قطع يد القتال (قوله لانه لما أقدم الخ)  
جوابه انه انما أقدم على القطع ظنا منه ان حقه فيه وبعد السراية تبين ان حقه في القود فلم يكن مبرئا عنه  
بدون العلم به كما في الهداية واستشكله ابن الكمال بما حمله انهم في المسألة المارة وهي ما اذا قطع فعاض عن القطع  
فمات علوا وسقوط القصاص بأن صورة العفو تكفي في سقوطه لانها تورث شبهة ولم يلتفتوا الى انه لا يكون مبرئا  
عنه بدون العلم به فواجبوا الدية قال الرحني ويجاب بالفرق بان العافي عن القطع ظهر منه الميل الى العفو  
بخلاف هذا فانه استوفى ما ظهر له انه واجب له فلم توجد منه صورة العفو (قوله يفيد تقوية قول أبي يوسف)  
فيه انه لا يعارض ما عليه المتون والشروح ط على انك سمعت الجواب عنه (قوله ولومات المقتص منه)  
مقابل قوله فمات المقطوع الاول (قوله فديته على عاقلة المقتص له) لان حقه في القطع وقد قتل قال



الاتفاق ولكن المديّة على العاقلة لانه في معنى الخطا لانه اراد استيفاء حقه من القطع ولم يرد القتل (قوله خلافا  
 لهما) فعندهما لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقيد بوصف السلامة لما فيه من سد باب  
 القصاص اذ الاحتراز عن السراية ليس في وسعه ان يقال (قوله بلا حكم الحاكم) ظاهره انه لو استوفاه بنفسه  
 بعد حكم الحاكم لا يضمن قتلا (قوله وأما الحاكم الخ) أي اذا قطع يد السارق ذات وهذه المسائل استشهد بها  
 الامامان لقولهما فانه لا ضمان فيما قبله الشارح على الفرق بأن اقامة الحدود واجبة على الامام وكذا فعل  
 الجحام ونحوه واجب بالعقد فلا يتقيد بالسلامة وفي مسئلتنا الولي مخير بل العفو مندوب اليه فيتقيد بها للاصل  
 المذكور (قوله والبزاع) أي البيطار (قوله والمباح يتقيد به) يستثنى منه ما اذا وطئ زوجته فافضاها  
 او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطئ اخذ موجه وهو المهر فلا يجب به آخر أي ضمان آخر  
 اشياء ط وبأني تمامه (قوله ومنه) أي من المباح وهذا على قول الامام وبأني تمامه قريبا (قوله ومن  
 الاقول) أي الواجب قال الشارح في باب التعزير وفي القنية له اكرام طفله على تعلم قرآن وادب وعلم ارضيته  
 على الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده اه وافاد ان الامة كالاب في التعليم بخلاف التأديب  
 كما يأتي (قوله باذن الاب) أي أو باذن الوصي ولو ضرب بغير اذنهم ما يضمن كما يأتي ط (قوله تعليميا) علة  
 لقوله ضرب (قوله مقيد) أي بوصف السلامة (قوله ومحل في الضرب المعتاد) أي كما وكيفاً ومحل  
 فلو ضربه على الوجه أو على المذاك كبير يجب الضمان بخلاف لو سوطاً واحداً لانه اتلاف أبو السعود  
 عن تلخيص الكبرى ط (قوله من ضرب أبيه او وصيه) قيد بهما لان الامة اذا ضربت للتأديب تضمن اتفاقاً  
 وقوله تأديباً اذ لو ضربه كل منهما للتعليم لا يضمن اتفاقاً اه غرر الافكار (قوله وان الضرب باذنهما)  
 أي اذن الاب والمولى وكذا الوصي ومفاده انهما لو ضرباه بنفسهما لا ضمان أيضاً اتفاقاً وقدّمناه اتفاقاً  
 في الحاشية ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة يضمن المديّة ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه  
 ولا يضمن وان ضربه المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم اه وفي الولو الجلية ضرب ابنه في أدب أو الوصي ضرب  
 اليتيم فأت يضمن عنده وكذا ان ضربه المعلم بلا اذنهم ضمن وان باذن فلا لان الاب والوصي مأذونان  
 في التأديب بشرط السلامة لانهم ما يمكن التصرف في نفسه وماله لو خيرا له أما المعلم انما ادبه باذنهم والاذن  
 منهم وجد مطلقاً لا مقيداً اه وظاهره انه لا فرق عند أبي ح في ضمان الاب في التأديب والتعليم والظاهر  
 انه رواية اخرى تأمل (قوله قبل هذا) أي قول الامام بعدم ضمان المعلم بالاذن من الاب وفيه ان الخلاف  
 في ضرب التأديب والكلام هنا في ضرب التعليم وهو واجب لا يتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه افادة ط اقول  
 في حاشية الشرف الغزي عن المصنف قال أبو سليمان اذا ضرب ابنه على تعليم القرآن أو الادب فأت يضمن  
 عنده لا عند أبي يوسف اه وقدّمنا آتفاً عن الحاشية مثله وعليه يظهر الرجوع ولا يحتاج الى الفرق الذي  
 ذكرناه عن الولو الجلية وتقدم في كتاب الاجارات عند قوله وضمن بضربها وكبها عن غاية البيان ان الاصح  
 رجوعه الى قولهما وكذا انقله البيهقي عن كفاية المجيب قدبر (قوله لان تأديبها للولي) هذا التعليل غير  
 ظاهر لان مفاده ان الولي لا يضمن مع ان الاب يضمن بضرب ابنه تأديباً على ما مر والظاهر قول البيهقي لانه لنفع  
 نفسه بخلاف تعزير القاصي فانه لنفع المضروب اه وتقدم في باب التعزير ما للزوج ضربها عليه (قوله  
 وهو) أي ما في المتن المذكور في الاشياء وغيرها وقوله كما قدّمناه أي في ضمن قوله وتماه في الاشياء والا  
 لم يقدّمه صريحاً والمراد انه مذكور في الاشياء وغيرها مطلقاً عن ذكر الخلاف كما قدّمناه في المتن فان عبارة  
 المتن تفيد ان الزوج يضمن اتفاقاً وبه صرح ابن مالك وغيره وعليه فقوله وفي ديات المجتبي الخ كالاستدراك عليه  
 تأمل (قوله وتماه ثمة) قال فيه ولو ضرب ابنه الصغير تأديباً ان ضربه حيث لا يضرب للتأديب أو فوق  
 ما يضرب للتأديب فعطبت فعليه الدية والكفارة واذا ضربه حيث يضرب للتأديب ومثل ما يضرب فكذلك  
 عند أبي ح وقال لا يثنى عليه وقيل يرجع الى قولهما وعلى هذا التفسير والخلاف الوصي والزوج اذا  
 ضرب اليتيم او زوجته تأديباً وكذا المعلم اذا ضرب الصبي باذن الاب أو الوصي لتعليم القرآن او عمل اخر  
 مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الاب ولا الوصي بالاجماع فابو حنيفة اوجب الدية والكفارة على الاب ولم  
 يوجبها على المعلم اذا كان باذنه وقيل هذا رجوع من أبي ح الى قولهما في حق الاب ولو ضرب المعلم

تخلها فاما قلت هذا اذا استوفاه  
 بنفسه بلا حكم الحاكم وأما الحاكم  
 والجحام والخلتان والقصاص  
 والبزاع فلا يتقيد فعلهم بشرط  
 السلامة كالا جبر وتماه في الدرر  
 والاصل ان الواجب لا يتقيد  
 بوصف السلامة والمباح يتقيد به  
 ومنه ضرب الاب ابنه تأديباً  
 أو الام أو الوصي ومن الاول  
 ضرب الاب أو الوصي أو المعلم  
 باذن الاب تعاليم لا ضمان  
 فضرب التأديب مقيد لانه مباح  
 وضرب التعليم لا لانه واجب  
 ومحل في الضرب المعتاد أو ما غيره  
 فوجب للضمان في الكل وتماه  
 في الاشياء (وان قطع) ولي القتل  
 (يد القتيل و) بعد ذلك (عفا)  
 عن القتل (ضمن القاطع دية  
 اليد) لانه استوفى غير حقه لكن  
 لا يقتصر للشبهة وقال لا يثنى عليه  
 (وضمن الصبي اذا مات من ضرب  
 ابيه او وصيه تأديباً) أي للتأديب  
 (عليهما) أي على الاب والوصي  
 لان التأديب يحصل بالزجر والتعزير  
 وقال لا يضمن لو معتاداً أو ما غير  
 المعتاد فقيه الضمان اتفاقاً  
 (كضرب معلم صبياً او عبداً بغير  
 اذن ابيه ومولاه) لف ونشر الضمان  
 على المعلم اجماعاً (وان) الضرب  
 (باذنهما لا) ضمان على المعلم اجماعاً  
 قبل هذا رجوع من أبي حنيفة الى  
 قولهما (وكذا يضمن زوج امرأة  
 ضربها تأديباً) لان تأديبها للولي  
 كذا عزاه المصنف لشرح الجمع  
 للعيني قلت وهو في الاشياء وغيرها كما  
 قدّمنا في ديات المجتبي الزوج  
 والوصي كالاب تفصيلاً وخلافاً  
 فعليه الدية والكفارة وقيل يرجع  
 الامام الى قولهما وتماه ثمة



(فروع) ضرب امرأة فافضاها  
فان كانت تسكن بولها فقبه  
ثلث الدية والا فكل الدية وان  
ماقتض بكر الزنا فافضاها فان  
بطاوعة حد أو لا غرم وان مكرهه  
فعليه الحد وارث الا فضاء لا العقر  
بحاوي القدسي قطع الحجام لجسم  
حينه وكان غير حاذق فعميت  
فعليه نصف الدية اشياء وفي القنية  
مثل محمد بن عبد الله بن عيسى سقطت  
من سطح فافتخ رأسها فقال كثير  
من الجراحين ان شققت رأسها  
تموت وقال واحد منهم ان لم تنقوه  
اليوم تموت وأما شقه وارتها  
فشقه فمات بعد يوم أو يومين  
هل يضمن قتائل ملابم قال لا اذا  
كان الشق باذن وكان الشق  
معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم  
قبل له فلو قال ان مات فأنما من  
هل يضمن قال لا انتهى قلت انما لم يضمن  
شرط النعمان لما تقرر ان شرطه  
على الامن باطل على ما عليه الفتوى  
اه والله أعلم

(باب الشهادة في القتل واعتبار

حاله) أي حالة القتل \* (القود

ثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة)  
من غير سبق ملك المورث لان  
شرعية القود تشي صدور ودرك  
الشار والميت ليس بأهل له وقوله  
ثمالي فقد جعلنا لولييه سلطانا نص  
فيه (وقالا بطريق الارث) كما  
لو انقلب مالا وورثة الخلاف  
ما افاده بقوله (فلا يصبر احدهم)

أي أحد الورثة (خصما عن البقية)

في استيفاء القصاص خلافا لهما

والاصل ان كل ما يملكه الورثة

بطريق الورثة فأحدهم خصم عن

الباقين

بدون اذنه فمات يضمن والوالدة اذا ضربت وله هاتان ديتا لا شك انهما تضمن على قوله وعلى قولهما اختلاف  
المتاخير اه منح (قوله ضرب امرأة فافضاها) أي جعل مسك بولها وحيضها او حيضها وغائطها واحدا  
والوط كضرب كما يأتي والمراد بها الاجنية أما الزوجة اذا وطئها فافضاها فلا شيء عليه وان لم يسكن  
بولها عندهما وعند أبي يوسف كالا جنية واعتمده ابن وهبان بتصریحهم بان عشرة اشياء تجب بها الدية  
كاملة منها سلس البول وردة الشرب لا لي بأنه في غير هذه المسألة لنص الامام ومحمد على ان لا شيء هنا أي لانه  
بفعل ما دون فيه وقد قولهما بما اذا كانت بالغة مختارة مطيقة لوطته ولم تمت منه فلو صغيرة او مكرهه او لا تطبق  
تلتزم ديتها انما بالموت والافضاء واطال في ذلك جدا فراجع (قوله فقبه ثلث الدية) لانها باقعة ط  
(قوله والا فكل الدية) أي دية المرأة لانه فوت جنس المنفعة على الكمال (قوله حدًا) أي حد كل منهما  
ولا غرم أي لا شيء عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد ولو ادعى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء  
ويجب العقر (قوله فعليه الحد) أي دونها لا كراهها (قوله وارث الا فضاء) أي ثلث الدية ان استمكت  
والافكها وقوله لا العقر لانه لا يجمع مع الحد وتماه في ط (قمة) لوزني بأمة فقتلها به عليه الحد بالزنا  
والقيمة بالقتل ولو اذهب حينها لزم قيمتها وسقط الحد لملك الجثة العياء فاورث شبهة وتفصيل ما لو افضاها  
في الشرح كذا ذكره الشارح في كتاب الحد ودقيل باب الشهادة على الزنا (قوله فعليه نصف الدية)  
أي نصف دية العين أبو السعود لانه وقع بفعل مأذون ط أقول يظهر لي ان المراد نصف دية النفس التي هي  
دية العين ثم رأيت الرحي فسرهما كذلك وبديل عليه مسألة الختان الآية قبيل القسامة فانه اذا امر ليختن  
صبيًا فقطع الحشفة ولم يمت الصبي فعليه دية الحشفة كاملة وهي دية النفس تأمل (قوله مثل محمد) لفظة  
محمد زائدة على ما في القنية (قوله فافتخ) الذي في القنية فافتخ بالتاء قبل القاء وبالنحاء المججمة (قوله  
ملبا) أي ساعة طويلة (قوله ثم قال لا الخ) لا ينافي مسألة العين المارة آتقالاته هنالم يجاوز ما امر به  
(قوله اذا كان الشق باذن) فلو بدونه فالظاهر القصاص ويحتر ط (قوله ولم يكن فاحشا) تضييما قبله ط  
(قوله خارج الرسم) أي العادة ط (قوله قلت الخ) قاله المصنف في المنع واعترضه الرمي بأنه بعيد  
عن اصطلاح الفقهاء لعدم ما يطلق عليه اسم الامانة اذ هي المال القابل لاثبات البدعية واستظهر ان  
العلة كونه غير مقدور عليه كما هو شرط المكفول به والله تعالى أعلم

(باب الشهادة في القتل واعتبار حاله) \*

أي باب الشهادة الواقعة في شأن القتل وباب اعتبار حالة القتل أي حالة ايقاع سببه لان الاعتبار حالة الرمي  
لا الوصول كما يأتي ولما كان القتل بعد تحققه ربما يحتاج من له القصاص الى اثباته بالبينه وحالة الشيء  
صفه له تابعة ذلك بعد بيان حكمه قال ط واعلم انه تقبل شهادة النساء مع الرجال في القتل الخطا  
والقتل الذي لا يوجب القود وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجبا  
المال ولو شهد عليه عدل بقتل مجسس فان جله شاهد آخر والا خلى سبيله وكذا لو شهد مستورا بقتل عمد  
مجسس حتى تظهر عدالة الشهود لانه صار منهما وكذا في الخطا على الاظهر اه (قوله السود يثبت للورثة)  
قال في الخيانة يستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة اه  
(قوله من غير سبق ملك المورث) اشار الى أن المراد بالخلافة هنا ما قابل الوراثة والا فالوراثة خلافة  
أيضا كما صرح حوايه لكنها تستدعي سبق ملك المورث ولا يرد صحة عفو المورث لان السبب انعقد له ولهذا  
قال الاتفاق انه حق الورثة ابتداء عند الامام من حيث انه شرع للتشني ودرك النار لان الميت لا يتفجع به وحق  
الميت من حيث انه بدل النفس ولذا اذا انقلب مالا تقضي منه ديونه وتنفذ منه وصاياه وتماه فيه فعلم ان  
الفروع الآتية وتفسير الخلافة بما ذكر باعتبار الحيثية الاولى وصحة عفو المورث باعتبار الثانية فقد راعى  
الامام الحيثيتين احتيا لا لدركه كما حققه الطوري (قوله نص فيه) فان اللام لتقليل فتدملك تعالى التسلط  
للولي بعد القتل وفيه ان التسلط قد يكون لثبوت الحق له ابتداء وقد يكون الحق انتقل له من مورثه فلا تكون  
الآية نصا اه ط (قوله كما لو انقلب مالا) أي بنحو صلح او عضو بعض الورثة (قوله فأحدهم خصم



وقام مقام الكل في الخصومة  
وما يملك الورثة لا يطرق الورثة  
لا يصير أحدهم خصما عن الباقي  
ثم قرع عليه بقوله (فلو أقام حجة  
بقتل أبيه عمدا مع غيبة أخيه)  
يريد القود (لا يقيد) أجماعا حتى  
يحضر الغائب لكنه يحبس لأنه  
صار متهما (فان حضر) الغائب  
(بعيدها) ثانيا (ليقتل) القاتل  
وقالا لا بعيد (وفي) القتل (الخطأ)  
والدين لا يحتاج إلى إعادة البيعة  
بالأجماع لما مر (فلو برهن القاتل  
على عفو الغائب فال حاضر خصم)  
لاقتل به ما لا وسقط القود (وكذا  
لو قتل عبدا عمدا أو خطأ)  
الحال ان السيدين (أحدهما  
غائب) فهو على التفصيل السابق  
(ولو أخبروا بقود بعفو أخيهما)  
الثالث (فهو) أي أخبرهما  
(عفو للخصاص منهما) مثلا  
برغمهما وهي رابعة فالأول (ان  
صدقهما) أي المخبرين (القاتل  
والأخ) الشريك (فلا شيء له) أي  
للمشريك عملا بتصديقه (ولهما ثلثا  
الدية و) الثاني (ان كذبهما فلا شيء  
للمخبرين ولا أخيهما ثلث الدية  
و) الثالث (ان صدقهما القاتل  
وحده فلكل منهما ثلثا) الرابع  
(ان صدقهما الأخ فقط فله ثلثا)  
لان إقراره ارتد بكذب القاتل  
أي فوجب له ثلث الدية (و) لكنه  
(يصرف ذلك إلى المخبرين) استحسانا  
وهو الأصح زيلعي لأنه صار مقرا  
لهما بما اقترله به القاتل (وان شهدا  
انه ضرب به بشئ جرح فلم يرل صاحب  
فراش حتى مات يقتصر) لان  
الثابت بالبيعة كالثابت معاينة

عن الباقي) لانه ثبت جميع الحق لغيره وهو الميت فيثبت للبيعة بخلاف ما ذكر بعده فانه انما ثبت حقا لنفسه  
لاحق غيره ط (قوله لا يقيد) بنظم الياء من أقاد الأمير القاتل قله به قود اوفيه اشارة الى ان البيعة تقبل  
الا انه لا يقتضي بالقصاص اجماعا ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيقاظ والحاضر لا يمكن  
منه بالاجماع كما في الكفاية (قوله وفي الخطأ) أي في قتل أبيه خطأ وفي الدين لا ييه على آخر لو أقام الحاضر  
حجة على ذلك لا يعيدها الغائب اذا حضر لان المال ثبت للورثة ارثا عند الكل وفيه ايماء الى انه اتحد  
القاضي للحاضر والغائب فلوان ثبت قدر نصيبه منه او كان القاضي متعددا اعاد الحجة وانما خص الدين  
لان في إعادة الحجة للعقار اختلافا وان كان الامح انه لا يعيدها كما في العمادية قهستاني (قوله لما مر) أي  
من الاصل (قوله فال حاضر خصم) لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص وانقلابه  
مالا ولا يمكن من اثباته الا بالبيات عفو الغائب فاتصّب خصما عنه فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه  
تعا زيلعي (قوله وسقط القود) أي وان جاء الغائب وانكر العفو وبصر حقه نصف الدية (قوله فهو  
على التفصيل السابق) فلا تقبل بيعة أقامها الحاضر من غير إعادة بعد عود الغائب ولو أقام القاتل بيعة  
ان الغائب قد عفا فال شاهد خصم ويسقط القصاص فحاصله ان هذه المسألة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا  
انه اذا كان القتل عمدا أو خطأ لا يكون الحاضر خصما عن الغائب بالأجماع والشرق لهما في الكل  
ولا يحنيفة في الخطأ ان أحد الورثة خصم عن الباقي ولا كذلك أحد المولى زيلعي (قوله ولو أخبر الخ) عبر  
بالأخبار لانه ينظم الوجه الاربعه بخلاف الشهادة فانها لم توجد حقيقة الا في الوجه الثالث كما افاده ابن  
كمال (قوله عفو للخصاص منهما) قيد بالقصاص لانه لا يكون عفو منهما للمال الا في بعض الوجوه كما تعرفه  
(قوله عملا برغمهما) لانهما زعموا الثالث وبعض البعض يسقط القصاص (قوله وهي رابعة) أي  
اوجهها اربعة (قوله ولهما ثلثا الدية) لان نصيبهما صار مالا درر (قوله والثاني ان كذبهما) قال  
الرملي كذا بخط المصنف متنا وشرحا والصواب كذا بهما (قوله فلا شيء للمخبرين) لانهما باخبارهما  
اسقطا حقهما في القصاص فانقلب مالا ولا مال لهما لتكذيب القاتل والشريك درر (قوله ولا أخيهما  
ثلث الدية) لان دعواهما العفو وهو ينكر عذلة ابتداء العفو منهما في حقه فينقلب نصيبه مالا ابن كمال (قوله  
وحده) أي دون الأخ الشريك (قوله فلكل منهما ثلثا) لان القاتل لما صدقهما اقترلهما بثلثي الدية فلزم  
واذعي بط لان حق الثالث بالعفو ولم يمتدحه فتحوّل ما لا يفدفعه اليه درر (قوله ان صدقهما الأخ فقط)  
أي وكذبهما القاتل (قوله لان إقراره الخ) أي فلا يقال انه قد اقر انه لا يستحق على القاتل شيئا  
باقراره له بالفعل فكيف يجب له الثلث (قوله فوجب له ثلث الدية) وسقط الثلثان لتكذيب القاتل إياهما  
ولا يتبقى القصاص مع اقرار الثالث بعفوه ط (قوله ولكنه يصرف ذلك إلى المخبرين) لان الأخ زعم العفو  
بتصديقه المخبرين وانه لا شيء له على القاتل وانما على القاتل ثلثا الدية لهما وما في يده مال القاتل وهو من جنس  
حقهما فيصرف اليهما والقياس أن لا يلزمه شيء لانهما ادعيا المال على القاتل والقاتل منكر فلم يثبت وما اقتر  
به القاتل لا يخفى قد بطل باقرار الأخ بالعمول كونه تكذيبا للقاتل وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المخبرين  
اقترل الأخ بثلث الدية لزعمه ان القصاص سقط باخبارهما بالعفو كابتداء العفو منهما والمقر له ما كذب القاتل  
حقبة بل اضاف الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار كن قال لفلان على مائة فقال المقر له ليس لي  
ولكنها لفلان فال مال للمقر له الثاني كذا هنا درر ومخما (قوله وهو الأصح زيلعي) عبارته وفي الجامع  
الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لاله شهود عليه وهو الأصح الخ وظاهره ان مقابل الأصح كونه للاخ  
المشهد عليه (قوله يقتصر) لا يقال الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القود لانا نقول لما شهدوا  
بالضرب بالسلاح ثبت العمد لا محالة لانه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فاصابه وقال في شرح الكافي  
ولا ينبغي أن يسأل الشهود انه مات بذلك ام لا وكذلك اذا شهدوا انه ضرب بالسيف حتى مات وان لم يذكر  
العمد لان العمد هو القصد بالقلب وهو امر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بالكمة فاقلة  
عادة ولو شهدوا انه قتل عمدا وانه مات به فهو احوط اه اتفاقى قال الرملي اول الجنائيات هذا صريح في انه  
بعد ثبوت القتل بالالة الجارحة بالبيعة لا يقبل قول القاتل لم اقصده بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره لانه ثبت



ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من  
براحته برأية (وان اختلف شاهدا  
قتل في الزمان اوفى المكان اوفى الله  
او قال احدهما قتله بعضا وقال الاخر  
ادبر عما قتله او شهد احدهما على معانة  
القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت)  
لان القتل لا ينكر (وكذا) تبطل الشهادة  
(لو كل النصاب في كل واحد منهما) تبين  
القاضي بـ كذب أحد الفريقين  
ولا اولوية (ولو كل أحد الفريقين دون  
الاخر قبل الكامل منهما) لعدم المعارض  
(ولو شهدا) بقتله (وقال وجهنا آله يجب  
الدية في ماله) في ثلاث سنين شر بلاية  
استحسانا جلا على الادنى وهو الدية  
وكانت في ماله لان الاصل في الفعل العمد  
(وان اقر كل واحد منهما) أي من  
الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه  
جميعا قتلهم) عملا باقرارهما (ولو  
كان مكان الاقرار) والمسألة بحالها (شهادة  
لفت) الشهادتان لان التكذيب تفسيق  
وفسق الشاهد يبطل شهادته أما فسق المقر  
لا يبطل الاقرار (ولو قال) الولي (في صورة  
الاقرار) السابقة صدقهما (ليس له ان يقتل  
واحد منهما) لان تصديقه بانفراد  
كل بقتله وحده اقرار بان الاخر لم يقتله  
بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل  
بلا تصديق فيقتلهم باقرارهما زيلبي  
(ولو اقر) رجل (بأنه قتله) قامت اليمة  
على آخراته قتله وقال الولي قتله كلاهما  
كان له) للولي (قتل المقر دون المشهود  
عليه) لان فيه تكديبا لبعض موجه كما مر  
ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت أنت  
قتله وحده كان له قتله لتصادقهما  
على وجوب القتل عليه وحده (كألو  
قال ذلك لاحد المشهود عليهما) كان له قتله  
لعدم تكديبه شهوده عليه وانما كذب  
الاخرين وكذا حكم الخطأ في كل ما ذكر ذكره  
الزيلبي (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم  
بالدية) على العاقلة (نجاء المشهود بقتله حيا  
ضمن العاقلة الولي) لقبضه الدية بلا حق

من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما اقتربه ويحمل على الادنى قال في التارخانية  
وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي ح لواقترانه قتل فلانا بجديدة اوسيف ثم قال اردت غيره  
فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتله قال هذا خطأ  
حتى يقول عمدا ٨١ ملخصا أقول التفرقة بين الشهادة والاقرار انما تظهر على الرواية الثانية دون  
الاولى تأمل (قوله ولا يحتاج الشاهد الخ) لان الموت متى وجد عقيب سبب صالح يضاف اليه  
لا شيء اخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام  
اتقاني (قوله اوفى المكان) أي المتباعد فان كان متقاربا كيت شهدا احدهما اني رأيته قتله  
في هذا الجانب وشهد الاخر اني رأيته قتله في هذا الجانب تقبل ولو الجية (قوله اوفى آله)  
بان قال احدهما قتله بعضا والاخر قتله بالسيف قال في الخزانة ولو شهدا احدهما بالقتل بالسيف  
والاخر بالسكين لم يجوزوا كانت الشهادتان باقراره جاز ٨٢ ومنه يظهر ان وجه بطلان الشهادة  
بمجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة احدهما العمد والاخر الخطأ عزيمة (قوله لان القتل  
لا ينكر) هذا انما يظهر في الاختلاف في الزمان او المكان او الالة فان في كل من الثلاثة أحد  
الشاهدين شهد فيه بقتل والاخر باخر ويلزم منه اختلافهما في المشهود به وأما في الصورة الرابعة  
فالعلة ان احدهما شهد بنسبه العمد والاخر بقتل مطلق يحتمل العمد وشبه العمد والخطأ  
فلم يثبت اتفاقهما في المشهود به وكذا في الخامسة لشهادة احدهما على الفعل والاخر على القول  
ولو قال لا اختلاف المشهود به لشميل الكل (قوله وكذا تبطل الشهادة الخ) ظاهره بطلانها  
في الصور الخمس مع ان الزيلبي انما ذكر ذلك بعد الثلاثة الاول فقط وبه تظهر العلة التي ذكرها  
لان كل فريق شهد بقتل آخر والقتل لا ينكر فبينهم بكذب أحد الفريقين أما في الرابعة والخامسة  
فلا يظهر فتدبر (قوله ولا اولوية) أي ليس احدى الشهادتين اولى بالقبول من الاخرى وظاهر  
ان هذا اذا اقر رضا قبل الحكم باحداهما والا فلا تسمع الثانية تأمل لان كل بينين متعارضين  
اذا سبق الحكم باحداهما لغت الاخرى (قوله ولو كمل أحد الفريقين) أي تم نصلب  
الشهادة في جانب دون اخر (قوله استحسانا) والقياس أن لا تقبل لان الفعل يختلف باختلاف  
الالة فجعل المشهود به داية (قوله جلا على الادنى) لانهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس  
بمحمل فيجب اقل موجبه وهو الدية ولا يحمل قولهما لاندرى على الغفلة بل يحمل على انهما سعي  
للدرا المندوب اليه في العقوبات احسانا للظن بهما عني (قوله لغت) الا اذا صدق الولي احدى  
البينتين كما يأتي ط أي في قول المصنف كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما أي قال له أنت قتله  
(قوله لان التكذيب تفسيق) لان قوله قتلناه تكذيب للشهود في بعض المشهود به حيث ادعى  
اشتراكهما في القتل فكأنه قال لم يفرده بقتله بل شاركه آخر وهذا القدر من التكذيب يمنع قبول  
الشهادة لادعائه فسقهم به دون الاقرار زيلبي (قوله ليس له ان يقتل واحدا منهما) وليس له دية  
أيضا لما ذكره ٨٤ ط (قوله اقرار بان الاخر لم يقتله) فكان مكذبا لهما في اخبارهما بالقتل  
ط (قوله بلا تصديق) أي في الانفراد فان كلا منهما اقر بانفراده بكل القتل وبالقصاص عليه  
والمقر له صدقه في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذبه في اقراره بالقتل وتكذيب المقر في بعض  
ما اقتربه لا يضرك كما مر (قوله ولو اقر رجل الخ) صورته ادعى الولي على رجلين بالقتل وجاء بيينة فشهدت  
اليينة على احدهما واقر الاخر تأمل (قوله لان فيه) أي في قوله قتله كلاهما (قوله لبعض  
موجبه) أي موجب ما شهد به لانهما اثبتا انفراد المشهود عليه بالقتل والمذعي يقول لا بل قتله  
هو والاخر (قوله كما مر) أي من ان التكذيب تفسيق (قوله كما لو قال ذلك) أي أنت قتله  
وحده (قوله شهدا على رجل بقتله خطأ) أي بأنه قتل آخر خطأ واعلم ان هذه المسائل من هنا  
الى قوله والمعتبر حالة الرمي ذكرها صاحب الدرر واصلها مذكور في الفصل الرابع والعشرين من  
التارخانية عن محمد في الجامع الكبير (قوله ضمن العاقلة الولي) ولا يرجع الولي على أحد



تاريخية (قوله او الشهود) لان المال تلف بشهادتهم درر (قوله لتلكهم المضمون الخ) عبارة  
الدرر لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كالتغاصب مع غاصب الغاصب (قوله والشهادة على  
القتل العمد الخ) أي اذا شهدوا بالقتل عمد او اقتص من القتال ثم جاء الشهود بقتله حيا لا قصاص  
على واحد منهم ولا مكن ورثة القتال بالخيار فان ضمنوا الولي لا يرجع على أحد وان ضمنوا الشهود  
لا يرجعون بذلك على الولي عنده وعندهم ما يرجعون تاريخية (قوله أي اقرار القتال بالخطا  
او العمد) أي وقضى عليه بالدية في ماله في صورة الخطا لان العاقلة لا تعقل الاقرار وبالقصاص  
في صورة العمد تأمل (قوله في الخطا) قيد به لان الشهادة على الشهادة لا تقبل في القود  
كالحذ كما صرحوا به فانهم (قوله ثم جاء) أي الشهود على الاقرار بقتله (قوله اذ لم يظهر كذبهما)  
لانهما لم يشهدا بقتله بل شهدا على اقرار القتال به فاطا هراثة اقرار كاذبا وفي الثانية شهدا على شهادة  
الاصول لا على نفس القتل (قوله وضمن الولي الدية في الصورتين) أي في الشهادة على اقراره  
وفي الشهادة على الشهادة فبرد الولي ما قبضه لكن في الشهادة على الاقرار بالقتل عمدا لم يقبض  
شيئا لان موجبها القود ولعل المراد ان الولي اذا اقتص من المقرضين دينه لا وليا له لظهور ان  
لاحق له في القصاص بعد مجيء المقص لاجله حيا تأمل (قوله للعاقلة) كذا في الدرر وفيه نظر لان  
العاقلة لا تعقل الاقرار ولا عمد بل ضمانه للعاقلة مقصور على الصورة الثانية لان الدية قضى بها عليهم  
كما مر وعبارة التاريخية عن الجامع لا غبار عليها حيث قال ولو كانت الشهادة في الخطا وفي العمد  
على اقرار القتال والمسألة بحالها فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا  
وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل الخطا وقضى القاضي بالدية على العاقلة وباقي المسألة  
بحالها لا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة اهـ واراد بياقي المسألة ان المشهود  
بقتله جاء حيا (قوله والمعتبر حالة الرمي) لان الضمان بفعله وهو الرمي اذا فعل منه بعده فتعتبر  
حالة الرمي والرمي اليه فيها متقوم هداية (قوله في حق الحل والضممان) اراد بالحل الخروج من  
احرام الحج كما تبي مسأله عزيمة (قوله للشبهة) أي شبهة سقوط العصمة حال الوصول  
(قوله برودة الرمي اليه) أي فيما اذا رمى مسلما فارتد الرمي اليه والعباد بالله تعالى ثم وقع به السهم  
(قوله وقال لا تثنى عليه) لان التثني حصل في محل لا عصمة له من (قوله وتجب القيمة بعنقه الخ)  
والقياس القصاص لكن سقط للشبهة فانه يجب للمولى لو اعتبر الرمي وللعبد ثم ينتقل الى وارثه  
لو اعتبر الوصول فاوثر شبهة دارنة للقصاص شرح الجمع لمصنفه فتقيد القهستاني بالقتل هنا  
بالخطا محل نظر افاده أبو السعود (قوله فوصل) أي السهم المرمى (قوله ولا يضمن الخ) لانه حال  
الرمي مباح الدم وانما الضمان على الراجع فيضمن الريع لو واحد او لكلهم فكل الدية أبو السعود  
(قوله فرجع شاهده) الاضافة للجنس لانها تأتي لما تأتي له الالف واللام فيشمل رجوع واحد من  
الاربعة او الكل (قوله أي جان الخ) ياتي بانه قبيل القسامة (قوله باذن أيه) متعلق  
بختان لا بقطع اذ لا يعتبر اذنه في قطع الحشفة لانه لا يملكه رجلي (قوله جنين خرج رأسه) أي  
فقطعه كما هو موجود في بعض النسخ ففيه الفترة أي خمسمائة درهم نصف عشر الدية وعبارة الاشياء  
خرج رأسه فقطع اذنه ولم يمت ففيه نصف الدية وان قطع رأسه ففيه الفترة اهـ واعلم ان هذا كله  
اذا استهل ولم يخرج نضنه مع الرأس او الاكثر مع القدمير فان استهل وخرج منه ذلك ففيه القود  
في القتل والقطع كما قد مناه اول الجنائيات عن المجتبى والتاريخية (قوله فقل دية الاسنان)  
سيأتي بيانه قريبا وهذا من لطافته حيث يدخل على كل كتاب بمأله تناسبه غالباً والله  
تعالى اعلم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) \*

قدم القصاص لانه الاصل ومباني الحياة والاقص فيه اقوى والدية كالخلف له ولهذا تجب بالعوارض

(او الشهود ورجعوا) أي الشهود (عليه)  
على الولي لتلكهم المضمون الذي في يد الولي  
(و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم  
(كالخطا) فاذا جاء حيا بخير الورثة بين  
تضمن الولي الدية او الشهود (الا في  
الرجوع) فلا رجوع للشهود على الولي  
لانهم اوجبوا له القود وهو ليس بمال وقالوا  
يرجعون كالخطا (ولو شهدا على اقراره) أي  
اقرار القتال بالخطا او العمد ثم جاء حيا  
(او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا)  
وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمننا)  
اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (وضمن  
الولي الدية) في الصورتين (للعاقلة) اذ ظهر  
انه اخذها منهم بغير حق (والمعتبر حالة  
الرمي) في حق الحل والضممان (لا الوصول)  
وحينئذ (تجب الدية) في ماله وسقط القود  
لشبهة (برودة الرمي اليه قبل الوصول)  
وقال لا تثنى عليه (لا) تجب دية الرمي اليه  
(باسلامه) بالاجاع (و) تجب (القيمة بعنقه)  
بعد الرمي قبل الاصابة (و) يجب (الجزاء)  
على محرم رمي صيدا فحل فوصل لا على  
حلال رماء فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي  
مقضي عليه رحم فرجع شاهده فوصل وحل  
صيد رماء مسلم فحجس فوصل \* (لا) يحل  
(مارمى مجوسى فاسلم فوصل) لما عرفت  
ان المعتبر حالة الرمي \* لغز \* أي جان لومات  
بجنسه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل  
ختان قطع الحشفة باذن أيه \* أي انسان  
يقطع اذنه تجب نصف الدية ويقطع رأسه  
نصف عشرها فقل جنين خرج رأسه  
فقطعه ففيه الفترة \* أي تثنى يجب باذنه  
دية وثلاثة اخماسها فقل دية الاسنان  
اشياء والله تعالى اعلم بالصواب

\* (كتاب الديات) \*



كان خطأ وما في معناه هراج (قوله الدية في السرع الخ) وفي اللغة مصدر ردى القاتل المقتول إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس والتأ في آخرها عوض عن الواو في أولها كالعدة (قوله الذي هو بدل النفس) زاد الاتقاني أو الطرف (قوله لا تسمية للمفعول الخ) كذا قال ابن الكمال راداً على الزيلعي وغيره والحاصل أنه مجاز في اللفظ حقيقة في العرف كما قال الخويون في إطلاق اللفظ على الملفوظ والمقصود بيان المعنى العرفي الحقيقي والحقائق لا يطلب لها أصل وبيان أنه تسمية للمفعول بالمصدر يؤذن ببيان المعنى اللغوي المجازي قتأمل (قوله والارش اسم للواجب فيعادون النفس) وقد يطلق على بدل النفس وحكومة العدل قهستاني (قوله ارباعاً) حال من مائة أو من الأبل أي مقسمة من كل نوع من الأنواع الأربعة ربع المائة (قوله من بنت مخاض) هي التي طعنت في السنة الثانية وبنت لبون في الثالثة والحقة في الرابعة والجذعة في الخامسة (قوله وهي الدية المغلظة لا غير) أعلم أن عبارات المتون هنا مختلفة المنهوم فظاهر الهداية والاختيار والكزوال المتقن أن الدية في شبه العمد لا تكون من غير الأبل وهو ظاهر عبارة المصنف هنا أيضاً وعليه فالغليظ ظاهر لعدم التخيير وظاهر الوقاية والأصلاح والفرور وغيرها أنها تكون من غير الأبل وبه صرح في متن القدوري حيث قال ولا يثبت التغليظ إلا في الأبل خاصة فان قضى من غير الأبل لم تغلظ اه وعليه فعنى التغليظ فيها أنها إذا دفعت من الأبل تدفع ارباعاً بخلاف دية الخطأ فانها الخماس وفي الجمع تغلظ دية شبه العمد في الأبل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الأبل لم تغلظ وكذا في درر البحار وشرحه غرر الأفكار وفي جنابات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمد في الأبل إذا فرضت الدية فيها فاما غير الأبل فلا يغلظ فيها وفي الجوهرة حتى أنه لا يزداد في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار وفي درر البحار اتفق الأئمة على أن الدية من الذهب في الخطأ وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالأبل قال ط والذي قدمه الزيلعي أول الكتاب أن الدية في شبه العمد لا تكون إلا من الأبل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين تؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الأبل وربحه في الشربلالية بأنه لو كان الواجب ما هو أعظم من الأبل لم يكن للتغليظ فائدة لأنه يختار الألف فتصون حكمة التغليظ اه أقول ما نقله عن الزيلعي لم أره في نسخة فليراجع وعلى ثبوته فالظاهر أن في المسألة روايتين والله تعالى أعلم (قوله اخماس منها ومن ابن مخاض) أي تؤخذ المائة من الأربعة المارة من ابن مخاض اخماساً من كل نوع عشرون (قوله وقال منها) أي من الثلاثة الماضية وهي الأبل والدنانير والدراهم ومن البقر الخ فتبوزع عندهما من ستة أنواع وعند الامام من الثلاثة الأول فقط قال في الدر المنثور ويؤخذ البقر من أهل البقر والحلل من أهلها وكذا الفم وقيمة كل بقرة أو حلة خسون درهما وقيمة كل شاة خمسة دراهم كما في الشربلالية عن البرهان زاد القهستاني والشيء شاي وقيل كالضحايا وعن الامام كقولهما ومرة الخلاف أنه لو صالح على أكثر من مائة بقرة لم يجز عندهما وأجاز عنده لأنه صالح على ما ليس من جنس الدية وقدمت والصحيح ما ذهب إليه الامام كما في المضمرات وأفاد أن كل الأنواع أصول وعليه أصحابنا وإن التعيين بالرضاء أو القضاء وعليه عمل القضاء وقيل للقاتل ذكره القهستاني اه ونماه في المنع (قوله هو المختار) أي تفسير الحلة بذلك وقيل في ديارنا قبص وسراويل نهاية (قوله عتقن) أي كمال فيكني الأعور ولا الاعنى درمنتي (قوله مؤمن) بخلاف سائر الكفارات لو ردد النص به والنص وإن ورد في الخطأ لکن لما كان شبه العمد فيه معنى الخطأ ثبت فيه حكم الخطأ اتقاني (قوله فان عجز عنه) أي وقت الاداء لا الوجوب قهستاني (قوله ولاه) أي متابعين (قوله ولا اطعام فيهما) بخلاف غيرهما من الكفارات (قوله وصح اعتاق رضيع) أي إن عاش بعده حتى ظهرت سلامة أعضائه وأطرافه فلو مات قبل ذلك لم تتأذبه الكفارة اتقاني (قوله لا الجنين) لأنه لم تعرف حياته ولا سلامته ولأنه عضو من وجهه فلا يدخل تحت مطلق النص زيلعي (قوله ودية المرأة الخ) ففي قتل المرأة خطأ خمسة آلاف وفي قطع يدها ألفان وخمسائة وهذا فيما فيه دية مقدرة وأما فيما فيه الحكومة فقليل كالمقدرة وقيل يسوي بينهما كما في الظهيرية ولا يرد جنين فيه غرة لأنه مستثنى كما يأتي درمنتي وفي السائر خانية عن شرح الطواويسي ما ليس له بدل مقدريستوى فيه الرجل والمرأة عند أصحابنا (تنبيه) في أحكام الخنثى من الأشباه لا قصاص على قاطع يده ولو عمد أو لو كان القاطع امرأة

الدية في السرع اسم للمال الذي هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر لأنه من المنسولات الشرعية والارش اسم للواجب فيعادون النفس (دية شبه العمد مائة من الأبل ارباعاً من بنت مخاض وبنت لبون وحقه إلى جذعة) بادخال الغاية (وهي الدية (المغلظة لا غير) الدية (في الخطأ اخماس منها ومن بنت مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق) وقال الشافعي اثنا عشر الفواقلاً منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان إذا روردها هو المختار (وكفارتهما) أي الخطأ وشبه العمد (عتقن مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولاه ولا اطعام فيهما) إذا لم يرد به النص والمقادير توقفية (وصح) اعتاق (رضيع أحد ابويه مسلم) لأنه مسلم تبعاً (لا الجنين ودية للمرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها)



ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمد او على عاقلة ارشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبين  
 وكذا فسادون النفس ويصح اعتناقه عن الكفارة (قوله خلافا للشافعي) حيث قال دية اليهودي  
 والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم هداية (قوله وصح في الجوهرة الخ) حيث  
 قال ناقلا عن النهاية ولاديه للمستأن هو الصحيح اه واعترض بأن الذي في النهاية هو التصريح بالتسوية  
 في الدية والتفرقة في القصاص اه قلت وهكذا رأيت في النهاية وغاية البيان (قوله وأقره في الشربلالية)  
 غير مسلم لانه نقل تصحيح الجوهرة المذكور ونقل بعده مانعه وقال الزيلعي والمستأن دية مثل دية الذي  
 في الصحيح لما روينا فقد اختلف التصحيح اه ط أقول واستظهر الرمي ما صححه الزيلعي وغيره واختلف  
 التصحيح انما هو بعد ثبوت ما نقله في الجوهرة عن النهاية والله تعالى أعلم (قوله وفي النفس) في السببية ولا حاجة  
 لذكر النفس لعلم حكمها بما تقدم ط (قوله والانتف الخ) الاصل في قطع طرف من اطراف الآدمي  
 انه ان قوت جنس منفعة على الكمال أو زال جلاله مقصودا على الكمال ففيه ككل الدية لانه انلاف للنفس  
 من وجه لقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية في اللسان والانتف فقسنا ما في معناه عليه اتقاني واعلم  
 ان ما لا ثاني له في بدن الانسان من الاعضاء أو المعاني المقصودة فيه كمال الدية والاعضاء أربعة أنواع افراد  
 وهي ثلاثة الانتف والاسنان والذكور والمعاني التي هي افراد في البدن العقل والنفس والشم والذوق وأما الاعضاء  
 التي هي أزواج فالعينان والاذنان الشاخصتان والحاجبان والشفتان واليدان ونديا المرأة والانيان  
 والرجلان ففيهما الدية وفي أحد هما نصفها والتي هي رباع اشعار العين وفي كل شفر ربيع الدية والتي هي اعشار  
 أصابع اليدين وأصابع الرجلين ففي العشرة الدية وفي الواحدة عشرها والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل  
 منها عشر الدية ويأتي بيان ذلك (قوله ومارنه) هو ما لان من الانتف وأرنبتة طرف الانتف لانه قوت الجال  
 على الكمال وكذا المنفعة لان المارن لا شتم الروائح في الانتف لتعلونه الى الدماغ وذلك يقوت بقطع المارن  
 ولو قطع المارن مع القصبة لا يزداد على دية واحدة لانه عضو واحد ولو قطع انتفه فذهب شمه فعليه ديتان لان  
 الشم في غير الانتف فلا تدخل دية أحدهما في الآخر كالسمع مع الاذن معراج (قوله وقيل الخ) حكاية  
 القهستاني وحزم في الهداية وغيرها بالاول (قوله والذكر والحشفة) لانه يفوت بالذكر منفعة الوطئ  
 والابلاذ واستمسك البول والرمي به ودفع الماء والابلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة والحشفة أصل  
 في منفعة الابلاج والدق والقصبة كالتابع له هداية وقدم المصنف وجوب القصاص في قطع الحشفة  
 عمدا وفي الذكرك خلاف قديمناه (قوله والعقل) لان به نفع المعاش والمعاد وفي الخيرية يستل في رجل  
 طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فماذا عليه اجاب ان ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية كاملة وان  
 زال بعضه فبقدره ان انضبط بزمان أو غيره والا فالحكومة عدل والقاضي ان يتدبرها باجتهاده وهذا قلته تفقها  
 أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بان الاصراع ضرب من الجنون اه (قوله والشم والذوق والسمع  
 والبصر) لان كل واحد منها منفعة مقصودة وقد روي ان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بأربع ديات في ضربة  
 واحدة ذهب بها العقل والكلال والسمع والبصر هداية ويعرف تلفها بتصديق الجاني أو نكوه  
 أو الخطاب مع الفضلة وتقريب الكربة واطعام الشيء المترهستاني (قوله أفادان في لسان الاخرس حكومة  
 عدل) أي اذا لم يذهب به ذوقه لان المقصود منه الكلام ولا كلام فيه فصار كاليد الشلاء وآلة الخصى والعين  
 والرجل العرجاء والعين القائمة العور والسن السوداء اه معراج أي فان في الكل حكومة عدل لانه لم يفوت  
 منفعة ولا فوت جلالا على الكمال عناية بخلاف ما اذا ذهب به ذوقه (قوله وهذا) أي قوله ان منع النطق  
 (قوله والاقسمت الدية الخ) أي ان لم يمنع أداء أكثر الحروف بان قدر عليه قسمت الدية الخ لكن قال القهستاني  
 فان تكلم بالاكثر فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فاما تكلم به منها حط من الدية بمحضته سواء كان  
 نصفا أو ربعا أو غيره وهو الاصح وقيل على حروف اللسان وهو الصحيح كما في الكرمانى اه لمخصا به علم  
 ان الاقوال ثلاثة وبها صرح في الهداية وغيرها وعلى الاول مشي في الملتقى والدرر وشرح الجمع والاختيار  
 وغرر الافكار والاصلاح وغيرها وصرح في الجوهرة بتصحيح الاخيرين كالقهستاني والاول صحيح أيضا  
 لما علمته وظاهر كلام الشارح ان الاخيرين تفسير للحكومة التي أوجبها القول الاول فلا منافاة بينهما وبينهما

روى ذلك عن علي رضى الله عنه  
 موقوفا ومرفوعا (والذي  
 والمستأن والمسلم) في الدية  
 (سواء) خلافا للشافعي وصح  
 في الجوهرة انه لاديه في المستأن  
 وأقره في الشربلالية لكن  
 بالتسوية جزم في الاختيار وصححه  
 الزيلعي (وفي النفس) خبر المبتدا  
 وهو قوله الا في الدية (والانتف)  
 ومارنه وارنبتة وقيل في ارنبتة  
 حكومة عدل على الصحيح (والذكر  
 والحشفة والعقل والشم والذوق  
 والسمع والبصر واللسان ان منع  
 النطق) أفادان في لسان الاخرس  
 حكومة عدل جوهره وهذا ساقط  
 من نسخ الشارح قتيبه (او منع أداء  
 أكثر الحروف) والاقسمت الدية  
 على عدد حروف الهجاء الثمانية  
 وعشرين أو حروف اللسان



وهو حسن لكنه خلاف المفهوم من كلامهم فتأمل (قوله الستة عشر) وهي التاء والتاء والجيم والذال والذال والراء والراء والسين والسين والصاد والصاد والظاء والظاء واللام واللام والنون والنون والياء والياء وعددها في الجوهرة ثمانية عشر بزيادة التثنية والكاف قال ابن النخعي وأقاد المصنف أنه قول النخعي والقراء وعددها الخاص بأربعة عشر لكن بلا حصر لأنه أتى بكاف التشبيه اهـ (قوله ونماه في شرح الوهبانية) حيث أقاد أنه على كونه ستة عشر يكون في كل حرف ستمائة وخمسة وعشرون درهما ومن الذهب اثنان وستون ونصف وعلى كونها ثمانية عشر في الحرف من الذهب خمسة وخمسون وثمانون درهما ومن الدراهم خمسمائة وخمسة وخمسون وخمسة وتسعون اهـ (تنبيه) قال في المعراج ولو ذهب بجنايته على الحلق أو الشفة بعض الحروف الحلقية أو الشفوية ينبغي أن يجب بقدره من الثمانية والعشرين ولو بدل حرفا مكان حرف فقال في الدرهم دلهم فعليه ضمان الحرف لتلقه وما يبدله لا يقوم مقامه اهـ (قوله ولحية حلفت) وكذا لو تحت قهستاني لأنه أزال الجمال على الكمال ولحية المرأة لا شيء فيها لأنها ناقصة كما في الجوهرة (قوله فان مات فيها برئ) أي لا شيء عليه وقال لا حكومة عدل ككفاية (قوله وفي نصفها نصف الدية) وقال بعض أصحابنا كمال الدية لقوات الجمال بخلق البعض معراج وفي غاية البيان ولو حلق بعض اللحية ولم تنبت قال بعضهم يجب فيه حكومة عدل قال في شرح الكافي والصحيح كل الدية لأنه في الشين فوق من لا لحية له أصلا (قوله في الصحيح) لأن الشارب تابع للحية فصارت بعض أطرافها والمقصود في العبد المنفعة بالاستعمال دون الجمال بخلاف الخنزير هداية قلت ومضاده أنه لو حلق الشارب مع اللحية يدخل في ضمانها لأنه تابع ونقل السائحاني عن المقدسي أنه لا يدخل وفي خزائن المفتين يدخل (قوله ولا شيء في لحية كوسج) بالفتح ويضم قاموس لأنها تشبهه لا تزينة (قوله في حكومة عدل) لأن فيه بعض الجمال هداية (قوله فكل الدية) لأنه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال هداية (قوله وشعر الرأس كذلك) سواء كان شعر رجل أو امرأة أو كبير أو صغير معراج (قوله أي إذا حلق ولم ينبت) أي على وجه يظهر فيه القرع فإنه يعد عيبا عظيما ولهذا يتكلف القرع في ستر رأسه كما يتكلف ستر سائر عيوبه اتقاني وهذا كله إذا فقد المنبت فان نبت حتى استوى كما كان لا يجب شيء لأنه لم يبق أثر الجناية ويؤدب على ارتكابه ما لا يحل هداية وان نبت أيضا فان في أو أنه لا يجب شيء والافالصحيح ان فيه حكومة عدل اتقاني وان كان عيبا فقصه ارش النقصان جوهرة (قوله فيهما) أي في اللحية وشعر الرأس (قوله مطلقا) أي ولو عدا في اللحية وشعر الرأس وكذا شعر الحاجب معراج لأن القصاص عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا أو دلالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناه لانه لم يتألم به ولا يتوهم فيه السراية زيلعي والعمد في ماله والخطأ على عاقلة كما في القتل أقاده الاتقاني وفي المعراج ثم قبل صورة الخطأ في خلق الشعر ان يظنه مباح الدم ثم تبين انه غير مباح الدم (قوله فلا شيء عليه) أي عنده وقالانجب حكومة عدل معراج ومرة نظيره في اللحية (قوله والعينين الخ) لأن في تفويت الاثنين من هذه الاشياء تفويت جنس المنفعة أو كمال الجمال فيجب كمال الدية وفي تفويت احدها تفويت النصف فيجب نصف الدية هداية (قوله والاثنين) لتفويت منفعة الامناء والتسل زيلعي (تنبيه) في التارخانية عن النخعي إذا قطعهما مع الذكر معا فعليه ديتان وكذا لو قطع الذكر أو لافان بقطعه منفعة الاثنين وهي امساك المني فاعمة وأما عكسه ففيه دية للاثنين وحكومة للذكر اهـ فلهذا في لقوات منفعة الذكر قبل قطعه وفيها قطع احدي اثنين فانقطع ماؤه فدية ونصف (قوله وثدي المرأة وحليتها) لتفويت منفعة الارضاع زيلعي والصغيرة والكبيرة سواء اتقاني وهل في الثديين القصاص حالة العمد لا ذكره في الكتب الظاهرة وكذا الاثنيان تارخانية (قوله وكذا فرج المرأة) قال في الخلاصة ولو قطع فرج المرأة وصارت بحال لا تستمسك البول ففيه الدية اهـ وفي التارخانية ولو وصارت بحال لا يمكن جماعها ففيه الدية (قوله وفي ثدي الرجل حكومة عدل) لأنه ليس فيه تفويت المنفعة ولا الجمال على الكمال زيلعي وفي حلة ثديه حكومة عدل دون ذلك خلاصة (قوله جمع شفرة) كذا في المخ بالتاء ولم أره لغيره والمذكور في كلامهم شفرة بلاتاء (قوله الجفن) أي طرفه قال القهستاني جمع شفرة بالضم وهو حرف ما غطى العين من الجفن لا ما غلبه من الشعر وهو الهدب ويجوز ان يراد مجازا اهـ وفي المغرب شفر كل شيء حرفة وشفر العين منبت الاهداب قال الزيلعي وايها اريد كان مستقيما

الستة عشر تعميمان فما اصاب الغائب يلزمه ونماه في شرح الوهبانية وغيرها (ولحية حلفت لم تنبت) ويوجب سنة فان مات فيها برئ وفي نصفها نصف الدية وفيما دونها حكومة عدل كشارب ولحية عبد في الصحيح ولا شيء في لحية كوسج على ذقنه شعرات معدودة ولو على خده أيضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية (وشعر الرأس كذلك) أي إذا حلق ولم ينبت كذا روى عن علي وعند الشافعي فيها حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كشر صدر وساعد وساق (والعينين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنين) أي الخصيتين (وثدي المرأة) وحليتهما والاثنين إذا استأصلاهما والا حكومة عدل وكذا فرج المرأة من الحاجبين (الدية) وفي ثدي الرجل حكومة عدل (وفي كل واحد من هذه الاشياء) المزدوجة نصف الدية (وفي اشعار العينين الاربعه) جمع شفرة بضم الشين وتفتح الجفن أو الهدب (الدية) إذا قلعهما



لان في كل واحد من الشفر ومنابته دية كاملة كقطعها مع الانهما كشي واحد كل مارن مع القصة اه  
(قوله ولم تنبت) بضم حرف المضارعة من الانبات ان اريد بها المعنى الحقيقي وهو الاجفان وبالفتح ان اريد بها  
الاهداب قال في الشرب لا لينة ولم يذكر التأجيل ولعله كالتجبة (قوله وفي احدها ربعا) لانه يتعلق بها  
الجمال على الكمال ويتعلق بهادفع الاذى والقذى عن العين وتقويت ذلك ينقص البصر ويورث العمى فاذا  
وجب في الكل الدية وهي أربعة ففي الواحد ربع الدية وفي الاثنين نصفها وفي الثلاثة ثلاثة ارباعها زيلعي ويجب  
في المرأة مثل نصف ما يجب في الرجل اتقاني (قوله ولوقطع جفون اشفارها) كذا في المنع والالوضح الجفون  
باشفارها قال في التبيين ولوقطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة لان الاشفار مع الجفون كشي واحد  
كل مارن مع القصة والموضحة مع الشعر اه ولوقطع العين باجفانها تجب ديتان دية العين ودية اجفانها لانها  
جنسان كاليدن والرجلين جوهره ط (قوله وفي جفن لا شعر عليه حكومة عدل) كذا في غاية البيان عن  
التحفة ونقله ط عن الهندية عن المحيط (قوله لكن المعتمد الخ) لم ار من ذكر هذا ط والظاهر انه استدراك  
على المسألة الثانية فقط أما قوله ولوقطع جفون اشفارها فقد اقتصر عليه في الهداية والتبيين وغيرهما من  
الشراح وحاصل كلامه ان في كل من الجفن الذي لا شعر عليه أو الشعر وحده اذا قطعه بانفراده دية كاملة  
ويوافقه ما في الاختيار حيث قال فان قطع الاشفار وحدها وليس فيها اهداب ففيها الدية وكذلك الاهداب  
وان قطعها مع عافدية واحدة اه (قوله جفنا أو شعرا) أي سواء كان جفنا أو شعرا الجفن فهو  
خبر لكن المحذوفة وفي نسخة شفره بالقاء ط (قوله كالابهام) الكاف استقصائية ط (قوله وفي كل  
سن) السن اسم جنس يدخل تحته اثنان وثلاثون اربع منها ثمانية هي الاسنان المتقدمة اثنان فرقوا اثنان  
اسفل ومثلها رباعيات وهي ما يلي الثمانية مثلها ثياب تلي الرباعيات ومثلها ضوا حلت تلي الاثني عشر  
سنان تسمى بالطواحن من كل جانب ثلاث فوق وثلاث اسفل وبعدها سن وهي آخر الاسنان يسمى خرس الحلم  
لانه ينبت بعد البلوغ وقت كمال العقل عناية (قوله نصف دية الرجل) أي نصف دية سنه (قوله خمس  
من الابل) قيمة كل بعير مائة درهم اتقاني (قوله يعني الخ) أي المراد فيما ذكر الحراما العبد فان دية قيمته  
فيجب نصف عشرها (قوله ثلاثة اخماسها) أي بناء على الغالب من ان الاسنان ثمان وثلاثون فيجب فيها  
سنة عشر ألف درهم وذلك دية النفس وثلاثة اخماسها (قوله ولا بأس فيه) أي وان خالف القياس اذ لا قياس  
مع النص (قوله كما في الغاية) أي غاية البيان للامام قوام الدين الاتقاني (قوله وقد توجد نواجد أربعة)  
النواجد اضراس الحلم مغرب (قوله فلكو سيج الخ) أي اذا نزع اسنانه كلها فله دية وخمس دية وذلك أربعة  
عشر ألف درهم لان اسنانه ثمانية وعشرون حكى ان امرأة قالت لزوجه يا كوسج فقال ان كنت فانت طالق  
فستل أبو خنيفة فقال تعد اسنانه ان كانت ثمانية وعشرون فهو كوسج معراج (قوله ولغيره الخ) أي غير  
الكوسج لان غيره اتماله ثلاثون سنا فله دية ونصف وذلك خمسة عشر ألفا وله اثنان وثلاثون فله دية وثلاثة اخماسها  
وذلك ستة عشر ألفا وله ستة وثلاثون فله دية وأربعة اخماسها وذلك ثمانية عشر ألفا (تنبيه) قال في الخلاصة  
ضرب من رجل حتى تحركت وسقطت ان كان خطأ يجب خمسمائة على العاقلة وان كان عمدا يقتص اه واعلم ان  
الدية وثلاثة اخماسها وهي ستة عشر ألفا تجب في ثلاث سنين لكن قال في الجوهره وغيره انه يجب في السنة الاولى  
ثلث دية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلاثة اخماسها وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من الثلاثة الاخماس  
وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة اه وذلك لان الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها  
ويجب ثلاثة اخماسها وهي ستة آلاف في سنتين في الاولى منها ثلث الدية والباقي في السنة الثانية اتقاني عن  
شرح الطحاوي قلت وعليه ففي السنة الاولى ستة آلاف وستمائة وستة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف  
وفي الثالثة ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث لكن في المجتبى والتاترخانية وغيرهما عن المحيط انه  
في السنة الثانية ستة آلاف وستمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي السنة الثالثة ثلاثة آلاف اه ومثله في المنع  
والظاهر انهما روايتان تأمل (قوله وتجب دية كاملة) أي دية ذلك العضو رملي فان في اليد والعين  
لا تجب دية النفس لان دية النفس تجب في عشرة أشياء وهي ككفا في المنع عن المجتبى العقل وشعر الرأس  
والانف واللسان واللحية والصلب اذا كسره واذا انقطع مأوه واذا سلس بوله والدبر اذا طعنه فلا يملك الطعام

ولم تنبت (وفي احدها ربعا)  
ولو قطع جفون اشفارها فدية  
واحدة لانها كشي واحد  
وفي جفن لا شعر عليه حكومة  
عدل لكن المعتمدان في كل دية  
كاملة جفنا أو شعرا (وفي كل  
اصبع من اصابع اليدين او الرجلين  
عشرها وما فيها مفصل في  
احدها ثلث دية الاصبع ونصفها)  
أي نصف دية الاصبع (لوفيها  
مفصلان) كالابهام (وفي كل  
سن) يعني من الرجل اذ دية سن  
المرأة نصف دية الرجل جوهره  
(خمس من الابل) أو خسون  
دينارا (أو خمس مائة درهم) لقوله  
عليه الصلاة والسلام في كل سن  
خمس من الابل يعني نصف عشر  
ديته لو حرا ونصف عشر قيمته  
لو عبدا فان قلت تزيد حينئذ دية  
الاسنان كلها على دية النفس  
بثلاثة اخماسها قلت نعم ولا بأس  
فيه لانه ثابت بالنص على خلاف  
القياس كما في الغاية وغيرها  
وفي العناية وليس في البدن  
ما يجب بتقويته أكثر من قدر  
الدية سوى الاسنان وقد توجد  
نواجد أربعة فتكون اسنانه  
سنا وثلثين ذكره الله ستاني قلت  
وحينئذ فلكو سيج دية وخمس  
دية ولغيره اتمادية ونصف أو ثلاثة  
اخماس أو أربعة اخماس وعلمت  
ان المرأة على النصف قبصر  
(وعجب دية كاملة في كل عضو  
ذهب نفعه) بضرب ضارب (كذا  
ثلث وعجز ذهب ضوها واصلب  
انقطع مأوه) وكذا الوصلب بوله



فأثلاث عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد السلاء اوارشه كاملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاحصة هو الطرش وسيجي مالو الصقه فالتحم في اواخر هذا الفصل

\* (فصل في الشجاج) وتختص الشجة (بما يكون بالوجه والرأس) لغة (وما يكون بغيرهما فخراجة) أي تسمى بخراجة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين (وهي) أي الشجاج (عشرة الحارصة) بمهمات وهي التي تخرج من الجلد أي تحده (والدامعة) بمهمات التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله (والدامية) التي تسيله (والباضعة) التي تبضع الجلد أي تقطعه (والملاحة) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل إلى السمحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضع العظم أي تطهره (والهاشمة التي تهشم العظم) أي تكسره (والمقلعة) التي تنقله بعد الكسر (والامة) التي تصل إلى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدامعة بغين معجبة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون قتلا لا شجاجا فعلم بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد على العشرة (ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) أي لو غير اصلع والافقيها حكومة لان جلدها انقص زينة من غيره فهستاني عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المقلعة عشر ونصف عشر وفي الامة والجاتفة ثلثها فان فقدت الجاتفة فثلثها) لانها اذا نذرت صارت جاتفتين

والذكر اه وتماه فيها (قوله اواحده) لان فيه تفويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال الادي في كونه منتصب القامة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم زيلعي (قوله فلاشي عليه) وقال عليه ابرة الطيب ط عن الهندية (قوله اوارشه) عطف على حكومة والارش في المثال الا في نصف الدية (قوله كالاذن الشاحصة) هي المرتفعة من شخص بالفتح ارتفع معراج وعزيمة والتقييده لدفع توهم ان يراد بها السمع عناية لان الكلام فيما فيه تفويت الجمال وذهب السمع فيه تفويت جنس المنفعة وفيه الدية كاملة (قوله هو الطرش) لم أره لغيره ولم ادر من أين أخذه (قوله وسيجي مالو الصقه) أي الاذن وذو كسر ضميرها باعتبار العضو والذي يجي هو وجوب الارش لو الصقها فالتحمت اذ لا تعود كما كانت (قوله في اواخر هذا الفصل) أي الذي أراد الشروع فيه والله تعالى أعلم

### \* (فصل في الشجاج)

هي جمع شجة ولما كانت نوعا من أنواع ما دون النفس وتكاثر مسائله ذكره في فصل على حدة منخ (قوله وتختص الشجة الخ) قال في الهداية والحكم مرتب على الحقيقة أي حكم الشجاج يثبت في الوجه والرأس على ما هو حقيقة اللغة لان الشجة لغة ما كان فيها لا غير وفي غيرها لا يجب المقدرفيهما بل يجب حكومة عدل اتقاني فلو تحققت الموضحة مثلا في نحو الساق واليد لا يجب الارش المقدرفيهما لانها جراحة لا موضحة ولا شيء من الجراح له ارش معلوم الا الجاتفة كما في الظهيرية والعيان عندنا من الوجه حتى لو وجدت فيه ما الموضحة والهاشمة والمنقلة كان لها ارش مقدرفيهما وليس في الشجاج ارش مقدرفيهما الا في الموضحة والهاشمة والمنقلة والامة كما يستفهم (قوله وفيها حكومة عدل) لان التقدير بالتوقيف وهذا انما ورد فيما يختص بالوجه والرأس هداية ولا تلحق الجراحة بالشجة دلالة أو قياسا اذ ليست في معناها اذ الوجه والرأس يظهران غالبا فالشجين فيهما أعظم أفاده الزيلعي وغيره (قوله أي تحده) من باب ضرب مختار قال ابن الشحنة عن قاضي خان هي التي تحدهش البشرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة (قوله التي تبضع الجلد) كذا فسرهما الزيلعي وغيره ورد الطوري بان الزيلعي نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد في انواع العشرة فالظاهر في تفسيرهما ما في المحيط والبدائع انها التي تبضع اللحم ومثله في كتب اللغة وعلى هذا فزاد في الملاحة قد آخر فيقال كما في البدائع وغيرها هي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب الباضعة (قوله التي تأخذ في اللحم) قال في المغرب هي التي تنشق اللحم دون العظم ثم تتلاحم بعد شقها وتلاصق قال الازهرى والوجه ان يقال اللاحة أي القاطعة اللحم وانما سميت بذلك على ما تؤول اليه أو على التضاؤل اه (قوله والسمحاق) كقراطس قاموس (قوله والموضحة) بفتح الصاد الموحدة فهستاني وظاهر كلام الشارح وغيره انها بالكسر (قوله التي تهشم) من باب ضرب مغرب (قوله والمنقلة) بتشديد القاف مفتوحة أو مكسورة شرح وهاية (قوله والامة) بالمد والتشديد وتسمى مأومة أيضا والدماغ ككتاب مخ الرأس قاموس (قوله تخرج الدماغ) أي تقطع الجلدة وتظهر الدماغ (قوله ولم يذكرها محمد) وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يبق لها أثر في الغالب ومالا أثر لها لاحكامها انتقائي ولذا قال في غرر الافكار كان على المصنف ان لا يذكرها لكنه نأسي بما في غالب الكتب (قوله للموت بعدها عادة) فان عاش فقها ثلث الدية غرر الافكار (قوله نصف عشر الدية) ان كانت خطأ فلو عمدت فالقصاص كما يأتي وفي الكافي من المتفرقات شجة عشر بن موضحة ان لم يتخلل البرء تجب دية كاملة في ثلاث سنين وان تخلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة ط (قوله أي لو غير اصلع) قال في الهندية رجل اصلع ذهب شعره من كبر فشجبه موضحة انسان متعمد اقال محمد لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضى ان يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج ايضا اصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي وفي واقعات الناطق موضحة الاصلع انقص من موضحة غيره فكان الارش انقص أيضا وفي الهاشمة يستويان وفي المتقي شج رجل اصلع موضحة خطأ فعليه ارش دون الموضحة في ماله وان شجبه هاشمة فقها ارش دون ارش الهاشمة على عاقلته كذا في المحيط اه ط (قوله والجاتفة) قالوا الجاتفة تختص بالجوف جوف الرأس أو جوف البطن هداية وعليه فذكرها مع الشجاج له وجه من حيث انها قد تكون في الرأس لكن نظريه الاتقاني بما في مختصر الكرخي من انها لا تكون في الرقبة ولا في الحلق ولا تكون الا في



يصل الى الجوف من الصدر والظهر والبطن والخصيتين ويجاذ كره في الاصل من انها لا تكون فوق الذقن ولا تحت العانة اه قال العيني ولا تدخل الجاذقة في العشرة اذ لا يطلق عليها الشجة وانما ذكرت مع الامة لاستوائهما في الحكم (قوله فيجب في كل ثلثها) أي ثلث الدية (تنبه) قال الاتقاني ينبغي لك ان تعرف ان ما كان ارشه نصف عشر الدية الى ثلثها في الرجل والمرأة في الخطافه وعلی العاقلة في سنة لان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين فكل ما وجب به ثلثها فهو في سنة وان زاد فالزيادة في سنة أخرى لان الزيادة على الثلث من جملة ما يلزم العاقلة في السنة الثانية وكذلك ان انقردت وما زاد على الثلثين فالثلثان الى سنتين والزائد في الثالثة وما كان دون نصف عشر الدية أو كان عمدا فهو في مال الجاني اه ملخصاً أي لما سأتى في كتاب المعامل ان العاقلة لا تعقل العمد ولا ما دون ارش الموضحة (قوله حكومة عدل) أي في الخطا وكذا في العمد ان لم نقل بالقصاص على ما يأتي قريباً (قوله من جهة السمع) أي الدليل السمي لما مر ان التقدير بالتوقيف (قوله من الموضحة) خصها لانها أقل الشجاج الاربعة التي لها ارش مقدروها هي المرادة من قول المحيط من أقل شجة لها ارش. تدر فافهم (قوله فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) أي الذي هو ارش الموضحة بيانه ان الشجة لو كانت باضعة مثلاً فانه يتظر كم مقدار الباضعة من الموضحة فان كان ثلث الموضحة وجب ثلث ارش الموضحة وان كان ربع الموضحة يجب ربع ارش الموضحة عناية (قوله وصححه شيخ الاسلام) حديث على رضى الله عنه فانه اعتبر حكومة العدل في الذي قطع طرف لسانه بهذا الاعتبار ولم يعتبر بالعبد ولان موضحة الحر الصغيرة والكبيرة سواء وفي العبد يجب في الصغيرة أقل مما يجب في الكبيرة معراج (قوله في الحر) أي في شجة الحر وهو متعلق بمحذوف حال وقوله من الدية أي يؤخذ منها وهو خبر المبتدأ فافهم (قوله وفي العبد من القيمة) أي وقدر التفاوت في شجة العبد يؤخذ من قيمته لان قيمته دية (قوله فان نقص الخ) مثاله اذا كانت قيمته من غير جراحة تبلغ ألفاً ومع الجراحة تبلغ تسعمائة علم ان الجراحة اوجبت نقصان عشر قيمته فاوجبت عشر الدية لان قيمة الحر دية عناية (قوله به يفتي) وبه أخذ الحلواني وبه قال الاثمة الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول كل من يحفظ عنه العلم معراج (قوله لوالجناية في وجهه ورأس) لانهم ما وضع الموضحة جوهرية (قوله او تعسر على المفتي) أي ما اعتبره الكرخی (قوله مطلقاً) أي في الوجه والرأس او غيرها وهذا الاطلاق بالنظر الى قوله او تعسر (قوله وقيل الخ) في موضع جرياً زيادة اليه قال التهستاني بعده وهذا كله اذا بنى للجراحة اثر والا فانه مما لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قدر ما اتفق الى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم اه وبأني تمامه آخر الفصل (قوله ولا قصاص في جميع الشجاج) أي ما فوق الموضحة اجماعاً وما دونها على الخلاف ط (قوله الا في الموضحة عمداً) أي اذا لم يحتمل به عضو آخر فلو شج موضحة عمداً فذهب عيناها فلا قصاص عنده فوجب الدية فيها ما قال في الموضحة قصاص وفي البسر دية شرح الجمع عن الكافي (قوله وجوب التصاص) أي في العمد (قوله وهو الاصح) وفي الكافي هو الاصح لظاهر قوله تعالى والجروح قصاص ويمكن اعتبار المساواة معراج وبه أخذ عامة المشايخ تاريخاً (قوله بأن يسبر غورها) السبر امتحان غور الجرح وغيره كالاستبار والغور القمر من كل شيء والسبار ككتاب والمسبار ما يسبر به الجرح قاموس (قوله واستثنى في الشربلالية السحاق) حيث قال الا السحاق فانه لا قصاص فيه اجماعاً لعدم المماثلة لانه لا يقدر أن يشق حتى ينتهي الى جلد رقيقة فوق العظم اه أقول لكنه مخالف لما ذكره عامة شراح الهداية وغيرهم فانهم صرحوا بأن ظاهر الرواية وجوب القصاص فيما قبل الموضحة وهو ستة من الحارصة الى السحاق اه (قوله كالهائمة والمنقلة) لان فيهما كسر عظم فلا يمكن المساواة وكذا الامة لغلبة الهلال فيها ولا ينبغي ان هذا عند عدم السرية (قوله وعزاء للجوهرة) وعزاء ط للجر الزاخر (قوله ولا قود في جلد رأس) لعله على غير ظاهر الرواية وكذا يقال في لحم الخذا ويحمل في جلد الرأس على السحاق وأما جلد البدن

وظهر

فيجب في كل ثلثها) وفي الحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمتلاحة والسحاق (حكومة عدل) اذ ليس فيه ارش مقدر من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل (وهي) أي حكومة العدل (أن يتظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بتقدير ذلك من نصف عشر الدية) قاله الكرخی وصححه شيخ الاسلام (وقيل) قاله الطحاوي (يقوم) المشجوج (عبد ابلا هذا الاثر ثم معه) فقد رالتفاوت بين القيمتين في الحر (من الدية) وفي العبد من القيمة فان نقص الحر عشر قيمته أخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث (هو) أي هذا التفاوت (هي) أي حكومة العدل (به يفتي) كافي الوقاية والنقابة والماتق والدررو الخانية وغيرها وجرم به في الجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخی لوالجناية في وجهه ورأس فحينئذ يفتي به ولو في غيرها ما وتعرض على المفتي يفتي بقول الطحاوي مطلقاً لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ (ولا قصاص) في جميع الشجاج (الآفي الموضحة عمداً) وما لا قود فيه يستوي العمد والخطا فيه لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة أيضاً ذكره محمد في الاصل وهو الاصح درر ومجتهبي وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بأن يسبر غورها بسبار ثم يتخذ حداً يده بقدره فيقطع واستثنى في الشربلالية السحاق فلا يقاد اجماعاً كما لا قود فيما بعد ها كالهائمة والمنقلة بالاجماع وعزاء للجوهرة فليحفظ ثم قال في المجتهبي ولا قود في جلد رأس وبدن ولحم خد وبطن



ولم البطن والظهر فقال في الهندية والجراحات التي هي في غير الوجه والرأس فيها حكومة عدل  
 اذا وضعت العظم وكسرت اذ ابقى لها اثر والا فعددها لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما اتفق  
 الى أن يبرأ كذا في محيط السرخسي اه ط (قوله ولا في لطمه) اللطم ضرب الخد وصفحة الجسد  
 بالكف مفتوحة والوكز الدفع والضرب بجمع الكف قاموس والوجأ الضرب باليد وبالسكين  
 قاموس قال ط والمراد ضربه باليد لان الوج بالسكين داخل في الجراحات فالثلاثة راجعة الى  
 الضرب باليد وما ذكره لا ينافي ثبوت التعزير (قوله وفي سلخ جلد الوجه كمال الدية) لان فيه  
 تفويت الجمال على الكمال (قوله نصف دية الكف) أي مع الاصابع (قوله وفيها اصبع)  
 غير قيد لانه اذا لم يبق من الاصبع الا مفصل واحد ففي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة يجب فيه ارش  
 ذلك المفصل ويجعل الكف نعاله لان ارش ذلك المفصل مقتدر وما بقي شيء من الاصل وان قل فلا حكم  
 لتبع ثم اعلم انه اذا قطع الكف ولا اصابع فيها قال أبو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها  
 ارش اصبع لان الاصبع الواحدة تتبعها الكف على قول أبي حنيفة فلا يبلغ قيمة التبعية قيمة المتبوع  
 كناية (قوله عند أبي حنيفة) وعندهما ينظر الى ارش الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل  
 التلبيد في الكثير هداية (قوله فانه لا شيء في الكف) بل عليه للاصابع ثلاثة اعشار الدية (قوله  
 اذ لا أكثر حكم الكل) أي في تبعية الكف للاصابع فكما هي الخمسة وهي الكل يتبع الثلاثة فلا يجب  
 الادية الاصابع الثلاثة ولا شيء في الكف لتبعية لها وهذا التلبيد في الحقيقة انما هو لقولهما  
 أما عندنا فالكف يتبع الاقل أيضا كما مر (قوله بفقد النقصان) أي من قيمته لو فرض عبد  
 مع هذا العيب وبدونه على قياس ما مر تأمل (قوله فمثل الباقي) أي من تلك الاصبع (قوله  
 لزوم دية المقطوع فقط) يعني دية الاصبع بتمامها في المسألة الاولى ودية الاصابع كلها في الثانية  
 ولا شيء في الكف لانه يتبع كما مر وهذا معنى قوله فقط وليس المراد بالمقطوع في الاولى المفصل فقط كما  
 قد يتوهم لما ذكره العلامة الواني عن الطحاوي والجامع الصغير البرهاني والقاضي خاني انه  
 يجب دية الاصبع اذا شل الباقي من الاصبع ودية اليد اذا شلت اليد اه وفي النهاية اذا قطع من  
 اصبع مفصل واحد فمثل الباقي من الاصبع او الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه  
 ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع اه ونحوه في غاية البيان  
 وهذا اذا لم يتفع بما بقي والا فدية حكومة عدل قال الزيلعي قطع الاصبع من المفصل الاعلى فمثل  
 ما بقي منها يكتفى بارش واحد ان لم يتفع بما بقي وان كان يتفع به تجب دية المقطوع وتجب حكومة  
 عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود ما بقي أو اصفر أو اجتر تجب دية السن  
 كله اه وذكر الشربلالي ان المراد بقول الزيلعي يكتفى بارش واحد ارش اصبع بدليل  
 قوله وكذا اذا كسر السن الخ (قوله وان خالف الدرر) حيث قال تجب دية المفصل فقط ان لم يتفع  
 بما بقي والحكومة فيما بقي ان اتفع به اه فان الصواب أن يقول دية الاصبع وكأنه اوهمه  
 عبارة الزيلعي المأثرة وقد علمت المراد بها فافهم (قوله وسيجيء) أي بعد اسطر (قوله  
 وفي الاصبع الزائدة الخ) خبر المبتدأ الا في وهو قوله حكومة عدل وانما تجب الدية في الاولى  
 لعدم تعلق الجمال بها وفي البواقي لان المتصور منها منافعها فاذا جهل وجود المنفعة لا تجب  
 الدية الكاملة بالشك قال الزيلعي ولا يجب القصاص وان كان للقاطع اصبع زائدة وتمامه فيه  
 (قوله وحركة) أي للبول قهستاني (قوله وكلام في اللسان) والاستهلال ليس بكلام وانما هو  
 مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام هداية وغيرها وفي القهستاني لو استهل فدية الدية وقال  
 محمدان فيه الحكومة كما في الذخيرة (قوله فكالمخ) وكذا في غير ما ذكر من الاتف واليد والزجل  
 وغيرها كالبالغ في القود بالعمد والدية بالخطا قهستاني (قوله او شعر رأسه) يعني جمعه  
 أما اذا تناثر بعضه او شيء يسير منه فعليه ارش الموضحة ودخل فيه الشعر وذلك أن ينظر الى ارش  
 الموضحة والى الحكومة في الشعر فان كانا سواء يجب ارش الموضحة وان كان أحدهما أكثر من

ولا في لطمه ووتكزة ووجاة وفي سلخ  
 جلد الوجه كمال الدية (وفي كل اصابع اليد  
 الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لانه  
 تبع للاصابع (ومع نصف ساعد نصف دية)  
 للكف (وحكومة عدل) لنصف الساعد  
 وكذا الساق (وفي قطع) كف وفيها اصبع  
 او اصبعان عشرها او خمسة (كف ونشر  
 مرتب) ولا شيء في الكف عند أبي حنيفة  
 كما لو كان في الكف ثلاث اصابع فانه  
 لا شيء في الكف اجماعاً اذ لا أكثر حكم الكل  
 وفي جواهر الفتاوى ضرب يدرجل وبرئ  
 الا انه لا تصل يده الى قفاه فيقدر النقصان  
 يؤخذ من جملة الدية ان نقص الثلثان فثلثا  
 الدية وهكذا وأقره المصنف ولو قطع  
 مفصلاً من اصبع فمثل الباقي او قطع  
 الاصابع فمثل الكف لزوم دية المقطوع فقط  
 وسقط القصاص فافهمه وان خالف الدرر  
 ذكره الشربلالي وسيجيء مثلاً (وفي الاصبع  
 الزائدة وعين الصبي) وذكره واسانه ان لم تعلم  
 صحته بنظر في العين (وحركة) في الذكر  
 (وكلام) في اللسان (حكومة عدل)  
 فان علمت الصحة فكالمخ في خطأ او عدداً  
 ثبت بيينة او باقرار الجاني وان انكر او قال  
 لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهره  
 (ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله او شعر  
 رأسه في الدية)



لدخل الجزء في الكل كمن قطع

اصبعاً فسلت اليد (وان ذهب

سمعاً او بصراً او نطقه لا) تدخل

لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل

لعود نفعه للكل (ولا قود ان

ذهبت عيناه بل الية فيهما)

خلافهما (ولا يقطع اصبع

شل جاره) خلافهما (ولا اصبع

قطع مفصله الا على فشل ما بقى) من

الاصابع (بل الية المفصل والحكومة

فيما بقى ولا) قود (بكسر نصف

سن اسود) او اصفر او احمر

(باقىها بل كل الية السن) اذا فات

منفعة المضع والافلوم يارى حال

التكلم فالدية ايضا والا

لحكومة عدل زيلعى فقول

الدرر والافلا شى فيه فيه ما فيه

ثم الاصل ان الجنابة متى وقعت

على محلين متباينين حقيقة فارش

احدهما لا يمنع قود الاخر متى

قعت على محل واحد وتلفت شيئين

فارش احدهما يمنع القود (ويجب

الارش على من افاد سنه) بعدمضى

حول (ثم ثبت) بعد ذلك لتبين

الخطا حينئذ وسقط القود للشبهة

وفى الملقى ويستأنى فى اقتصاص

السن والموضحة حولاً وكذا لو ضرب

سنه فتركت لكن فى الخلاصة الكبير

الذى لا يرمى بنباته لا يؤجل به يفتى

قلت وقد يوفق بما نقله المصنف

وغيره عن النهاية الصريح تاجيل

البالغ ليرأى السنة لان نباته نادر

(او قلها فردت) أى ردها صاحبها

(الى مكانها ونبت عليها اللحم)

لعدم عود العروق كما كانت وفى

النهاية قال شيخ الاسلام ان طادت

الى حالتها الاولى فى المنفعة والجمال

لا شى عليه كما لو نبت (وكذا الاذن)

اذا اقصاها فالتصمت يجب الارش

لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر

الا تدخل الاقل فى الاكثر وهذا اذا لم ينبت شعره أما اذا نبت ورجع كما كان لم يلزمه شىء جوهره (قوله  
لدخل الجزء فى الكل) لان بضوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا ارشحه ومات وارش  
الموضحة يجب بضوات جزء من الشعر حتى لو نبت سقط هداية ولهدى دخل ارش الموضحة فى غير هذين جوهره  
(قوله كمن قطع اصبعاً الخ) فان دية الاصبع تدخل فى دية اليد (قوله لا تدخل) فعليه ارش الموضحة  
مع الية وهذا اذا لم يحصل من الجنابة موت أما اذا حصل سقط الارش ووجببت الية فى ثلاث سنين فى ماله  
لو عد او على العاقلة لو خطأ كما فى الجوهره (قوله لانه كاعضاء مختلفة) افرد الضمير للعطف بأرووفى بعض  
التسخ لانها (قوله ولا قود) أى فى الشجة بأن شجبه فذهبت عيناه بل الية فيهما مع ارش الشجة (قوله  
خلافهما) فعندهما فى الموضحة القصاص وفى العينين الية منح (قوله ولا يقطع اصبع شل جاره)  
بل يجب ارش كل واحد منهما كما لا يمنع ولا اصبع قد يذكر قاموس (قوله خلافهما) فعندهما  
عليه القصاص فى الاولى والارش فى الاخرى جوهره ولو قال المصنف ولا قود ان ذهب عيناه او قطع اصبعهما  
فشل جاره بل الية فيهما خلافهما لكان اظهر (قوله من الاصابع) الاظهر قول الهداية من الاصبع  
(قوله بل الية المفصل والحكومة فيما بقى) كذا فى الهداية والكافى والملقى وهو محمول على ما اذا  
كان يتنفع بما بقى كما قدمناه عن الزيلعى فلا ينافى ما قدمناه عن شروح الهداية وغيرها من وجوب دية  
الاصبع لكن حمله فى العزيمة على انه قول آخر واستبعد التوفيق بالاتفاق وعدمه بأن الشلل لا يفارقه عدم  
الاتفاق به لا محالة تأمل وأما عبارة الدرر فهى سهو كما تقدم التنبيه عليه فافهم ولم يتعرض لذكر الخلاف هنا  
اشارة الى انها لا يقولان بالقصاص هنا بخلاف ما مر لما فى التارخانية ان اصحابنا اتفقوا فى العضو الواحد اذا  
قطع بعضه فشل باقية او شل ما هو متبع للمقطوع أى كالكف انه لا قصاص واختلفوا فى عضوين ليس احدهما  
تبعاً لآخر اه أى كالا صبح وجاره فانه لا قصاص فى الاصبع عنده خلافهما كما مر والمراد عضوان غير  
متباينين والافارش احدهما لا يمنع قود الاخر عنده أيضاً كما يابى قريبا (قوله او اصفر او احمر) أى  
أو دخله عيب بوجه ما مكنى عن الكافى ط وما ذكره فى الاصفرار هو المختار كما فى الدرر وبه جزم فى التبيين  
اولاً لكن ذكر بعده بنحو ورقة فيما لو اصفرت بالضرب وجوب الحكومة لان الصفرة لاوجب تقويت الجمال  
ولا المنفعة الا ان كمال الجمال فى البياض اه ولعلمهم فرقة رابين الاصفرار بالكسر والاصفرار بالضرب تأمل  
(قوله والافلوم يارى الخ) عبارة الامام محمد مطلقه قال فى الكفاية وغيرها ويجب أن يكون الجواب  
فيها على التفصيل الخ (قوله فالدية أيضاً) لانه فوت جمالا ظاهراً على الكمال كفاية (قوله فيه ما فيه)  
اجيب عنه بأن المعنى فلا شىء فيه فقدر افلا ينافى وجوب حكومة العدل ط (قوله متباينين حقيقة) كيد  
ورجل ط (قوله على محل) كوضحة ازالته عقله أو سمعه أو بصره أو نطقه وسواء كان المحل عضواً واحداً  
أو عضوين غير متباينين كما صبح شل جاره خلافهما فى العضوين كما مر (قوله ويجب الارش) أى خسمائة  
درهم هداية (قوله افاد سنه) يقال افاد القاتل بالقتيل اذا قتله به كما فى المغرب والقاموس فيتعدى  
الى الاول بالهمزة والى الثانى بالياء وعليه لغة افاد بسنه تأمل (قوله ثم ثبت) أى كله غير معوج كما سياتى  
(قوله بعدمضى حول) افاد انه ليس له القود قبله كما يصرح به قوله بعد ذلك أى بعد الافادة (قوله  
لتبين الخطا) أى فى القصاص لان الموجب له فساد المنبت ولم يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانه دمت  
الجنابة هداية (قوله للشبهة) أى شبهة وجوب القصاص قبل التبات ط (قوله ويستأنى) بسكون  
الهمزة وتحقيف النون أى ينتظر وينبغى للقاضى أن يأخذ من الصالح ضمينا كما فى الكفاية (قوله وكذا)  
أى يستأنى حولاً (قوله لكن فى الخلاصة) حيث قال قطع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك فى الصبي  
ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن أما اذا ضرب به ففتركت ينتظر حولاً وفى نسخة السرخسى يستأنى حولاً  
فى الكبير الذى لا يرمى بنباته فى الكسر والقطع وبالأول يفتى اه ملخصاً (قوله وقد يوفق الخ) أى يحمل  
ما فى الملقى على الصغير وما فى الخلاصة على الكبير كما هو صريح عبارتها (قوله أو قلها فردت) أى قبل  
القود ط (قوله لعدم عود العروق) على لوجوب الارش ط ووجوبه هنا على الجنابة (قوله ان  
عادت) أى ان تصور عودها (قوله لانها لا تعود) الظاهر جريان ما قاله شيخ الاسلام هنا أيضاً تأمل



(الان قلت) السن (فتبت اخرى)  
 فانه يسقط الارش عنده كسني  
 صغير) خلافا لهما ولو ثبتت معوجة  
 بفكومة عدل ولو ثبتت الى النصف  
 فعليه نصف الارش ولا شيء في ظفر  
 ثبت كما كان (او التعم شجة او)  
 التعم (جرح) حاصل ذلك (بضرب  
 ولم يبق له) (ان) فانه لا شيء فيه  
 وقال أبو يوسف عليه ارش الام  
 وهي حكومة عدل وقال محمد قدر  
 لما لحقه من الفتنة الى أن يبرأ من  
 اجرة الطبيب وثمان دوا وفي شرح  
 الطحاوي فسر قول أبي يوسف  
 ارش الام باجرة الطبيب والمداواة  
 فعليه لا خلاف بينهما قاله المصنف  
 وغيره قلت وقد قدمنا نحوه عن  
 المجتبى وذكرنا عنه روايتين فتنبه  
 (ولا يقاد جرح الابد برثه) خلافا  
 للشافعي (وعمد العبي والمجنون)  
 والمعنوه (خطأ) بخلاف السكران  
 والمغمى عليه (وعلى عاقلة الديه)  
 ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن  
 من العجم والافقي ماله درر (ولا  
 كفارة ولا حرمان ارث) خلافا  
 للشافعي ولو جن بعد القتل قتل  
 وقيل لا وتماه فيما علقته على الملتقى  
 (صبي ضرب سنن صبي فاتزعاها  
 ينظر بلوغ المضروب) ان بلغ ولم  
 ينبت فعلى عاقلة الديه ولو من  
 العجم ففي ماله درر وسنخقه في  
 المعاقلة

(قوله فانه يسقط الارش) اي عن الجناني لانعدام الجنانية معني (قوله كسني صغير) فانه لا يجب الارش  
 بالاجماع اذا ثبتت لانه لم تنف عليه منفعة ولا زينة هداية (قوله خلافا لهما) حيث قال عليه الارش كاملا  
 لتحقيق الجنانية والحادث نعمة مبتدأ من الله تعالى هداية (قوله بفكومة عدل) أي عند أبي حنيفة  
 زيلعي ولو ثبتت سوداء جعل حكمها كحكم التبت تاتر خانية (قوله ولا شيء في ظفر الخ) فهو كالسنن  
 بقي ما اذا لم ينبت قال في الاختيار وفي قلع الاظفار لم تنبت حكومة عدل لانه لم يرد فيها ارش مقدر اه وان  
 نبت الظفر على عيب فحكومة دون الاولى ظهيرية (قوله ولم يبق له ان) فان بقي له اثر فان شجة لهما ارش  
 مقدور لزم والا فحكومة (قوله فانه لا شيء فيه) أي عند الامام كنيات السن وفي البرجندى عن الخزانة  
 والمختار قول أبي حنيفة درم منق وعلية اعتماد المجبى والتسني وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه  
 شيء قياسا ولا يستحسن أن تجب حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وهكذا كل جراحة برئت اه ملخصا من  
 جميع العلامة قاسم قال السامحاني ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الادمي مبني على المشاحة اه  
 وفي البرازية لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني  
 قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شيء عليه الاثن الادوية قال القاسمي انما اتر له قوله وما وان بقي اثر  
 يجب ارش ذلك الاثران منقلة مثلا فارش المنقلة اه قال الرمي وتأمل ما بينه وبين ما هنا من المخالفة  
 في سوق الخلاف وما هنا هو المذهب كور في الزيلعي والعيني وغالب الشروح (قوله وهي حكومة عدل) انث  
 الضمير مراعاة للخبر (قوله قاله المصنف وغيره) كالزيلعي (قوله وقد قدمنا) أي في باب القود فيما دون  
 النفس نحوه أي نحو ما ذكره الطحاوي (قوله وذكرنا) أي صاحب المجتبى في شرح هذه المسألة عنه أي  
 عن أبي يوسف روايتين حيث قال وقال أبو يوسف عليه ارش الام وقال محمد عليه اجرة الطبيب وثمان الادوية  
 وهو رواية عن أبي يوسف زجر اللص فيه وجبر الضرر وانما اوجب أبو يوسف ارش الام واراد به حكومة عدل  
 وهو أن يقوم عبدا صححوا بوقوم بهذا الام ثم قال قلت فسر حكومة العدل عند أبي يوسف باجرة الطبيب وهكذا  
 رأيت في غير موضع انه اراد اجرة الطبيب وثمان الادوية وقال القدوري ان اجرة الطبيب قول محمد (قوله  
 فتنبه) اشار به الى أن تفسير شرح الطحاوي انما يأتي على احدي روايتين عن أبي يوسف ط (قوله ولا يقاد  
 جرح الابد برثه) لما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى أن يقتل من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد  
 والدارقطني ولان الجراحات يعتبر فيها ما كمال الاحتمال أن تسري الى النفس فيظهر انه قتل فلا يعلم انه جرح  
 الا بالبره فيستتبره زياعي (قوله خطأ) أي في حكم الخطأ في وجوب المال (قوله بخلاف السكران  
 والمغمى عليه) كذا في القهستاني والظاهر ان المراد السكران بغير مباح زجره والا فالعدل لا بد فيه من القصد  
 والسكران بمباح لا قصده ولا زجر عليه تأمل وكذا يقال في المغمى فانه لا قصده كالتأثم بل هو اشتد وأيضاً  
 فالصبي له قصد بالجملة وقد جعل عمده خطأ فهذا اولى فتأمل وراجع في الاشياء السكران من محرم مكاف  
 وان من مباح فلا فهو كالمغمى عليه (قوله وعلى عاقلة) الاولى عاقلة هما (قوله ان بلغ) الاولى بلغت  
 (قوله نصف العشر) هو خمسمائة في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة قهستاني (قوله والافقي ماله) أي  
 أي بأن لم تبلغ نصف العشر فانه يسلك فيه مسلك الاموال زيلعي او كان من العجم فان المختار فيهم انه لا عاقلة  
 لهم كما سأتى (قوله ولا كفارة) لانهم لا ذنب لهما تسترهم وحرمان الارث عقوبة وليس من أهلها وأما  
 حرمان الصبي المرتد من ميراث أبيه فلا خلاف الدين لاجراء الردة (قوله وتماه فيما علقته على الملتقى)  
 حيث قال وفيه اشعار بأنه لو جن بعد ما قتل قتل وهذا لو الجنون غير مطبق والافسقط القود كذا ذكره شيخ  
 الاسلام وعنه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي الملتقى لو جن قبل الدفع الى ولي القتل لم يقتل  
 كما لو عته بعد القتل وفيه الديه في ماله قهستاني عن الظهيرية اه وتقدمت المسألة في فصل ما يوجب القود  
 (قوله ينظر بلوغ المضروب) الذي تحرر عما تقدمنا في هذا الفصل ان المضروب لو كان بالغاً بوجبل حتى  
 يبرأ ولو كان صبياً بوجبل حولا وأما تأجيله الى البلوغ فالظاهر انه قول آخر اوانه خاص بما اذا كان الضارب  
 صبياً كالمضروب ولكنه يحتاج الى الفرق بينه وبين ما اذا كان الضارب بالغاً فليأتى (قوله ولم ينبت)  
 أما اذا ثبت فلا شيء عليه كما تقدم ط (قوله وسنخقه في المعاقلة) أي شحقت ان الديه في العجم من مال الجناني



ط (قوله مطلقا) أي وإن كانت أكثر من ارش الموضحة ط (قوله كما في تنوير البصائر) عبارة مهمة  
حكومة العدل أن كانت دون ارش الموضحة أو مثل ارش الموضحة لا تجعله العاقلة وإن كانت أكثر من ذلك  
يقين فلا رواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام الصحيح أنه لا تجعله  
العاقلة كذا في التاترخانية اه ط والله تعالى أعلم

(فصل في الجنين) \*

لما انتهى الكلام على احكام الاجزاء الحقيقية عقبه باحكام الجزء الحكمي وهو الجنين لكونه في حكم الجزء  
من الام وهو فعيل بمعنى مفعول من جنه اذا ستره من باب طلب وهو الولد مادام في الرحم ط ملخصا ويكنى  
استبانة بهض خلقه كظفر وشعر كما سيأتي متنا (قوله ضرب بطن امرأة) وكذا لوضرب ظهرها او جنبها  
أو رأسها أو عضو من اعضائها فاقام لم رمي ونحوه في أبي السعود عن التحرير وقال السامحاني يؤخذ مما  
يأتي من قوله اسقطه بدواء أو فعل ان البطن والضرب ليسا بقيد حتى لو ضرب رأسها أو عجلت فرجها فاضه  
الضمان كما صرح حوايه اه وقال في الخيرية وقد اتفق والد شيخنا امين الدين بن عبد المال اذا صاح على امرأة  
فالتت جنينا لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن وأقول وجه الفرق ان في موتها بالتخويف وهو فعل صادر  
منه نسب اليه وبالصباح موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا انه لو صاح على كبريات لا يضمن وانه لو صاح  
عليه فجأة فمات منها فجب الدية وأقول لا مخالفة لانه في الاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصيحة  
فجأة المنسوبة الى المصاح والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاول لا يضمن لانه من التخويف وعلى  
هذا لو صاح على المرأة فجأة فالتت من صيغته يضمن ولو التت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديده عليها فاقامله  
فانه تحرير جيد اه ملخصا (قوله خرج الامة والبهيمة) فيه نشر مشوش (قوله وسيجي حكمهما)  
أي في هذا الفصل (قوله أو من المغرور) كما لو تزوجها على انها حرة او شرها فاستحققت وقد علقته منه  
(قوله فالتعجب من المصنف كيف لم يذكره) أي مع ثمة متابعته لادركه فكان عليه أن يسقط التقييد بالحزبة  
اولا ويذكره بعد قوله فالتت جنينا ميتا كما فعل الشارح أو يقول ضرب بطن امرأة حامل بجرثا لايوهم  
ان حزبة الام شرط (قوله غرة الشهر اوله الخ) بيان لوجه التسمية (قوله وهذه اول مقادير الدية)  
فان أقل ارش مقداره ف العشر كما مر في التصانج (قوله أي دية الرجل الخ) يعني ان المراد من الدية  
في كلام المصنف دية الرجل ونصف عشرها وخمسائة درهم وذلك هو غرة الجنين ذكرنا اذ اتى لان غرة الجنين  
الاتى عشر دية المرأة وذلك خمسائة أيضا لان دية المرأة نصف دية الرجل وحاصله انه لا فرق بين غرة الذكر  
والاتى ولهذا لم يبين المصنف انه ذكرنا اذ اتى (قوله في سنة) أي على العاقلة كما صرح به وهذا  
في جنين الحرة أما الامة ففي مال الضارب حالا كما سيأتي (قوله ولنساقله عليه الصلاة والسلام) وهو ما روى  
عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة ريلعي واعلم  
ان وجوب الغرة مخالف للقياس روى ان سائلا قال لرب لا يخلمون انه مات بالضرب فقيه دية كاملة أو لم ينفع  
فيه الروح فلا شيء فيه فسكت زفر فقال له السائل اعتقتك سائبة فجاء زفر الى أبي يوسف فقال التعبد التعبد  
أي ثابت بالسنة من غير ان يدركه بالعقل عناية ملخصا (قوله فان القته حيا) ثبت حياته بكل ما يدل على  
الحياة من الاستئلال والرضاع والنفس والهواس وغير ذلك أما لو تخرت لعضومه فلا لانه قد يكون من اختلاف  
أو من خروج من ضيق اه ط عن المكي (قوله فدية كاملة) أي وكفارة كما في الاختيار وسيأتي لانه شبه  
هدأ وخطا والدية على العاقلة هنا أيضا به صرح في الجوهره والاختيار فقول المصنف في المنع على الضارب  
على حذف مضاف أو مبق على الصحيح من ان الوجوب على الضارب أولا ثم تجعله عنه العاقلة كما قد مناه  
في فصل القتلين ولذا لم يقل في ماله تامل (قوله وان القته ميتا فماتت الام الخ) بيان لموت كل منهما وهو اربع  
صور لان خروجيه اما في حال حياة الام فقط او حال موتها او موتها فقط او حياتهما (قوله لما تقررت الخ)  
كما اذا رمى فاصاب شخصا ونفذ منه الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عددا يجب  
القصاص والدية زيلعي (قوله وظاهره تعدد الدية) أي لو اقتلها حين فماتنا (قوله ولم اره فليراجع) أقول

(مهمة) حكومة العدل  
لا تجعلها العاقلة مطلقا على  
الصحيح كما في تنوير البصائر معزيا  
للتاترخانية والله أعلم

(فصل في الجنين)

ضرب بطن امرأة حرة) حامل  
خرج الامة والبهيمة وسيجي  
حكمهما فالتت بل الشرط طرية الجنين  
دون امه كامة علقته من سيدها  
أو من المغرور فقيه الغرة على  
العاقلة درر عن الزيلعي فالجيب  
من المصنف كيف لم يذكره (ولو)  
كانت (المرأة كناية او مجوسية)  
أو زوجته (فالتت جنينا ميتا)  
حرا (وجب) على العاقلة (غرة)  
غرة الشهر اوله وهذه اول مقادير  
الدية (نصف عشر الدية) أي  
دية الرجل لو كان الجنين ذكرا  
وعشر دية المرأة لو اتى وكل منهما  
خمسائة درهم (في سنة) وقال  
الشافعي في ثلاث سنين كالدية  
وقال مالك في ماله ولنساقله عليه  
الصلاة واللام (فان القته حيا)  
فمات فدية كاملة وان القته ميتا  
فماتت الام فدية (في الام) (وغرة)  
في الجنين لما تقررت ان الفعل يتعدد  
بتعدد اثره وصرح في الذخيرة  
بتعدد الغرة لو ميتين فاكتر اه  
قلت وظاهره تعدد الدية ولم انه  
فليراجع



(وان ماتت فالقته ميتا فدية فقط)  
 وقال الشافعي غرة ودية (وان  
 القته حيا بعد ما مات يجب عليه  
 دية ان كما اذا القته حيا وما تاوما  
 يجب فيه) من غرة أو دية (يورث  
 بهن وورث) منه (امه ولا يرث ضاربه)  
 منها (فلو ضرب بطن امرأته فالقت  
 ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة  
 ولا يرث منها) لانه قاتل (وفي جنين  
 الامة) الرقيق الذكور (نصف  
 هدر قيمته لو حيا وعشر قيمته  
 لو انثى) لما تقر بأن دية الرقيق قيمته  
 ولا يلزم زيادة الانثى لزيادة قيمة  
 الذكر غالبا وفيه اشارة الى انه اذا  
 لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا  
 أو انثى فلا شيء عليه كما اذا التى بلا  
 رأس لانه انما يجب القيمة اذا نفخ  
 فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس  
 ذخيرة (في مال الضارب) للامة  
 (حالا) ولو القته حيا وقد نقصتها  
 بالولادة فعليه قيمة الجنين لان نقصانها  
 لوبقيته وفاؤه لا فعله  
 اتمام ذلك مجتبى وقال أبو يوسف  
 فيه نقصانها كالبهيمة وقال  
 الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر  
 الشريعة ولا يخفى انها للمولى (فان  
 حرره) أي الجنين (سبده بعد  
 ضربه) ضرب بطن الامة (فالقته)  
 حيا (فات قيمته حيا) للمولى  
 لاديته وان مات بعد اعتق لان  
 الاعتبار حالة الضرب وعند  
 الثلاثة تجب دية وهو رية عنا  
 (ولا كفارة في الجنين) عندنا  
 وجوب بابل ند باز يلحق (ان وقع ميتا  
 وان خرج حيا ثم مات ففيه  
 الكفارة) كذا صرح به في الحاوي  
 القدسي وهو مفهوم من كلامهم  
 لتصريحهم بوجوب الدية حيثئذ  
 تجب الكفارة فيه كما لا يخفى  
 فليحفظ (وما استبان بعض خلقه)

صرح به في الجوهره والدرر وقال الرمي وفي شرح الطحاوي ولو القت جنينين تجب غرتان وان أحدهما حيا  
 فمات والاخر ميتا فغرة ودية وان ماتت الام ثم خرجا ميتين تجب دية الام وحدها الا اذا خرجا حين فاما  
 فثلاث ديات وعلى هذا يقاس وان خرج أحدهما قبل موت الام والاخر بعد موته لموهما ميتان ففي الذي  
 خرج قبل الغرة ولا شيء في الذي خرج بعد والذي خرج قبل موت امه لا يرث من دية امه شيئا وترث الام منه  
 والاخر لا يرث من احد ولا يورث عنه الا اذا خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة ويرثها ورثته كذا في التارخانية  
 مختصرا اه (قوله فدية فقط) لان موت الام سبب لموته ظاهرا اذ حياته بحياتها وتنفسه بنفسها  
 فيتحقق موته بموته فلا يكون في معنى ما ورد به النص اذا الاحتمال فيه أقل فلا يضمن بالمثل زيلعي (قوله  
 ولا يرث ضاربه منها) أي ولا من غيرها لانه قاتل مباشرة (قوله وفي جنين الامة) أي الذي القته  
 ميتا كما هو موضوع المسألة وقوله لو حيا راجع الى قيمته أي قيمته لو فرض حيا أما لو القته حيا ثم مات من ضربه  
 ففيه القيمة بتمامها كما يشير اليه الشارح وقوله الرقيق احتراز عما اذا كان من مولاها أو من المقرور  
 فانه حر وفيه الغرة على العاقلة كما قدمه وقوله لو انثى مقابل قوله الذكر لا قوله لو حيا (قوله ولا يلزم زيادة الانثى)  
 أي فيما اذا كانت قيمتها أكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب زيادة قيمة الذكر أقول وفيه نظرو قد يقال  
 لا محذور في اللزوم المذكور لان اعتبار زيادة الذكر على الانثى انما هو في الارشاد لشرط الحرية لا في الارقاء  
 لانهم كالتساع ولذا لم تقدر لهم دية (قوله فلا شيء عليه) تبع فيه التهمة التي والذى في الكفاية والعناية  
 وغيرهما انه يؤخذ بالتسعين كقتل عبد خشي خطأ ولو ضاع الجنين ووقع النزاع في قيمته باعتبار لونه وهيئته على  
 تقدير حياته فالقول للضارب لانكاره الزيادة (قوله كما اذا التى بلا رأس) تنظير لا تمثيل أقول وسيأتي ان  
 ما استبان بعض خلقه كأم الخلقة ولعل المراد بعد استبانة الرأس اذ لا حياة بدونه بخلاف غيره من الاعضاء  
 تامل (قوله في مال الضارب) لان العاقلة لا تعقل الرقيق اختيارا تامل وقوله للامة كذا في بعض النسخ وهو  
 متعلق بالضارب قال ط وهذا حكم الجنين وأما اذا ماتت الام قال في الهندية عن الذخيرة قال أبو حنيفة على  
 الضارب قيمة الام في ثلاث سنين اه فليتأمل اه أقول والحاصل ان الجنين كعضو منها وسيأتي اخر المعامل  
 ان الحر اذا جنى على نفس عبد خطا فهي على عاقلة اذا قتله لان العاقلة لا تعقل اطراف العبد (قوله به) أي  
 بنقصان الولادة (قوله والا) بان اتقصت عشرة مثلا وقيمة الجنين خمسة فعليه عشرة (قوله وقال أبو يوسف  
 الخ) هذا غير ظاهر الرواية عن أبي يوسف قال في المبسوط ثم وجوب البدل في جنين الامة قول أبي ح وم  
 وهو الظاهر من قول أبي يوسف وعنه في رواية انه لا يجب الانقصان الام ان تمكن فيها نقص وان لم يتمكن  
 لا يجب شيء عناية (قوله بعد ضربه) فلو حرره قبل دله اب حررقه الغرة للاب دون المولى تارخانية (قوله  
 ضرب بطن الامة) بدل من قوله ضربه وأشار الى ان المصدر مضاف لمفعوله ويجوز عود الضمير الى الجنين فيقتد  
 مرجع الضمير تأمل (قوله للمولى) قال ابو الليث لم يذكر محمد انها للمولى أو لورثة الجنين فيجوز ان يقال  
 انها للمولى لاستناد الضمان الى الضرب ووقت الضرب كان مملوكا اتقاني مملوكا وكر في التارخانية اختلاف  
 المشايخ فيه فقبل لورثته وقبل للجنين (قوله لان الاعتبار حالة الضرب) لانه قتله بالضرب السابق وقد كان  
 في حالة الرق فلهذا يجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي فنظرنا الى حالي السبب  
 والتلف هداية يعني أوجبنا القيمة دون الدية اعتبارا بحالة الضرب وأوجبنا قيمته حيا لا مشكوكا في حياته  
 باعتبار حالة التلف اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جاز ان لا يكون حيا فلا تجب قيمته بل تجب الغرة كفاية ملخصا  
 (قوله ففيه الكفارة) لانه اتلف آدميا خطأ أو شبه عمد (قوله كذا صرح به في الحاوي القدسي) أقول  
 وكذا صرح به في الاختيار كما قدمناه عنه وسيد ذكره الشارح عن الواقعات (قوله وهو مفهوم الخ) فيه  
 اعتذار عن عدم التصريح بالتفصيل في كثير من الكتب حيث اطلقوا قولهم ولا كفارة في الجنين (قوله  
 وما استبان بعض خلقه الخ) تقدم في باب الحيض انه لا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما وظاهر ما قدمه  
 عن الذخيرة انه لا بد من وجود الرأس وفي النسخ ولو القت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت نفقات من



القوابل انه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لتصور فلا غرة فيه وتجب فيه عندنا حكومة اه (قوله وعدة ونفاس)  
 أى تنقضي به العدة وتصير به امه نفساء (قوله فني مالها) أى فى رواية وعلى عاقلتها فى رواية وهو المختار  
 جامع الفصولين أى لما سألنى آخر المعامل ان من لا عاقله له فالدية فى بيت المال فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
 وان رواية وجوبها فى ماله شاذة ويأتى تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولا تأثم) الانسب فى التعبير  
 وأثم لان الكلام عند وجوب الغرة وهى لا تجب الا باستبانة بعض الخلق ثم يقول ولو لم يستنب بعض خلقه فلا  
 اثم ط وفى الخاتمة قالوا ان لم يستنب شئ من خلقه لا تأثم قال رضى الله عنه ولا أقول به اذا المحرم اذا كسر  
 يعض الصيد يضمن لانه أصل الصيد فلما كان مواخذا بالجزاء غنة فلا اقل من ان يلحقها اثم هنا اذا اسقطت  
 بلا عذر الا انما لا تأثم اثم القتل اه ولا يحنى انها تأثم اثم القتل لو استبان خلقه ومات بفعلها (قوله  
 اسقطته عمدا) كذا قيد به فى الكفاية وغيرها قال فى الشربلالية والافلاشى عليها وفى حق غيرها لا يشترط  
 قصد اسقاط الولد كما فى الخاتمة اه (قوله كضربها بطنها) وكذا اذا طالت فرجها حتى اسقطت كفاية  
 أو حلت جلا ثقبلا تارخانية أى على قصد اسقاطه كما علم بمماز (قوله فان اذن لا) ذكره الزيلعي وصاحب  
 الكافي وغيرهما وقال فى الشربلالية اقول هذا يمتنع على الرواية الضعيفة لا على الصحيح لما قال فى الكافي  
 قال لغيرة اقلنى فقتله تجب الدية فى ماله فى الصحيح لان الاباحة لا تجرى فى النفوس وسقط القصاص للشبهة  
 وفى رواية لا يجب شئ لان نفسه حقه وقد اذن بالتلاف حقه انتهى فكذا الغرة اودية الجنين حقه غير أن  
 الاباحة منتفية فلا تسقط الغرة عن عاقله المرأة بمجرد امر زوجها بالتلاف الجنين لان امرها لا ينزل عن فعله  
 فانه اذا ضرب امرأته فالت جنيته لزم عاقلته الغرة ولا يرث منها فلو نظرنا لكون الغرة حقه لم يجب بشربه  
 شئ لكن لما كان الادى لا يملك احدا ادميته لزم ما قدره الشارع بالتلاف واستحقه غير الخاني اه ملخصا  
 اقول وفيه نظر لما صرحوا به من ان الجنين لم يعتبر نفسا عندنا لعدم تحقق آدميته وانه اعتبر جزءا من امه  
 من وجه ولذا لا تجب فيه القيمة او الدية كامله ولا الكفارة ما لم تحقق حيانه وقد منا ان وجوب الغرة  
 تعبدى فلا يصح الحاقه بالنفس المحققة حتى يقال ان الاباحة لا تجرى فى النفوس فلا يلزم من تصحيح الضمان  
 فى الفرع الماتر تصحيحه فى هذا وتقدم اول الجسائيات انه لو قال اقطع يدى او رجلى لاشئ فيه وان سرى لنفسه  
 لان الاطراف كالاموال فصح الامر بالحاقه به هذا الفرع اولى لانه اذا لم يكن هو الضارب فالخلق له وقد رضى  
 بالتلاف حقه بخلاف ما اذا كان هو الضارب فانها حق غيره ولذا لا يرث منها هذا ما ظهر لفهمي التناصر  
 فتأمل (قوله ولو امرت امرأة) اى امرت الزوجة غيرها واظهار أن عدم الضمان بعد أن اذن لها  
 زوجها فى الاسقاط على ما يدل عليه سوق كلام صاحب الخلاصة والافجرد امر الام لا يكون سببا لسقوط  
 حق الاب وهو ظاهر اه وفى لكن ذكر عزمي ان نفي الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة اذا  
 لم يأذن لها زوجها وقد اعترض الشربلالي هنا بنظر مامز وعلمت ما فيه قد بر (قوله لاستحالة الدين) أى  
 لاستحالة وجوب دين وهو الغرة للمولى على مملوك ط (قوله ما لم تستحق الخ) قال فى الزيادات اشترى امه  
 وقبضها وحلت منه ثم ضربت بطنها عمدا فاسقطته ميتا ثم استحقها رجل بالينة وقضى لها بها أو بعقرها على  
 المشتري يقال للمستحق انها قتلت ولها الجزلان ولد المغرور حر بالقيمة والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع استك  
 أو افدها بغرته تارخانية ثم قال فى جامع الفصولين اقول اذا اخذ الغرة ينبغي ان يجوز للمستحق ان يطالبه  
 بقيمة الجنين اذ قيام البدل كقيام المبدل اه لكن سلمه الغرة فيغرم بحسابها وتمامه فى ط عن الهندية  
 (قوله للمولى) أى المستولد (قوله فعليا الدية والكفارة) أى ولو باذن الزوج لتحقق الجنانية على نفس  
 حية فلا تجرى فيها الاباحة بخلاف ما اذا القته ميتا فسقطت الغرة عنها ولو باذنه كما مر تأمل (قوله ويجب  
 فى جنين البهيمه الخ) هذا اذا القته ميتا أما اذا القته حيا فمات من الضرب تجب قيمته فى ماله جالة ولا يجبر  
 بها نقصان الام كما يجبر نقصان الامة بقيمة جنينها لانه مال اتلفه فيضمنه مع نقصان الام تأمل رملى (قوله  
 ووقع احد الولدين حيا الخ) أى ثم مات (قوله ومات أيضا) أى ثم مات الام أيضا كما عبر فى التارخانية  
 فأفاد أن موتهما بعد موت الذى وقع حيا اذ لو مات قبله لورث القصاص على ابيه فيسقط كآله المحشى الحلبي  
 وتجب عرة الولد الميت لو اسقطت تجب وعطف الغرة على الدية لكان اولى ليفيد أنها على العاقله أيضا وانما تجب

كطفر وشعر (كأنه فيما ذكر) من  
 الاحكام وعدة ونفاس كما مر  
 فى باب (وضمن الغرة عاقله امرأة)  
 غرة فى سنة واحدة وان لم تكن  
 لها عاقله فنى مالها فى سنة أيضا  
 صدر الشريعة ولا تأثم ما لم يستنب  
 بعض خلقه وهر فى الخطر نظما  
 (اسقطته ميتا) عمدا (بدوا أو فعل)  
 كضربها بطنها (بلا اذن زوجها  
 فان اذن) أو لم يعتمد (لا) غرة  
 لعدم التعدى ولو امرت امرأة  
 ففعلت لا تضمن المأمورة وأما أم  
 الولد اذا فعلته بنفسها حتى  
 اسقطته فلا شئ عليها لاستحالة  
 الدين على مملوك ما لم تستحق  
 فحينئذ تجب للمولى الغرة لانه  
 مغرور وفى الواقعات شرب دواء  
 لتسقطه عمدا فان القته حيا فمات  
 فعليا الدية والكفارة وان ميتا  
 فالغرة ولا ترث فى الحالين (ويجب  
 فى جنين البهيمه ما نقصت الام)  
 ان نقصت (وان لم تنقص) الام  
 (لا يجب) فيه (شئ) سراجية  
 (فرع) فى البرازية ضرب بطن  
 امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع  
 احد الولدين حيا مجروح  
 بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة  
 السيف ومات أيضا يقتص  
 لاجل الزوجة لانه عمد وعلى  
 عاقلته دية الولد الحى اذا مات  
 وتجب غرة الولد الميت



فيه الدية أيضا لعدم التحقق بحياته **كما مر** (قوله لانه لما ضرب الخ) تعليل لوجوب الدية على عاقلة لا في ماله اذ لو كان الضرب بالنسبة للولد عدم تجب على العاقلة ومقتضاه لو علم بالولدين وقصد ضربهما أيضا انه يجب دية الخ في ماله في ثلاث سنين لسقوط القصاص بثبوت الابوة أما لو علم بهما ولم يقصد ضربهما بل قصد ضرب الام فقط لا تجب دية الخ في ماله كن قصد رمي شخص فنقتضيه السهم الى آخر تأمل والله تعالى اعلم

**(باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره) \***

لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ

**(باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره)** لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسببا فقال **(اخرج الى طريق العامة كنيفا)** هو بيت الخلاء **(أو ميزابا أو جرسنا)** كبرج وجذع وتر علو وحوض طاعة ونحو ما عني **(أود كانا جازا)** احداثه **(ان لم يضرب العامة)** ولم يمنع منه فان ضربه لم يحل كما سيجي **(ولكل احد من أهل الخصومة)** ولو ذمبا **(منه)** ابتداء **(ومطالبته بنقضه)** ورفع **(بعده)** أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر أولا وقبل انما ينتقض بخصومه اذ لم يكن له مثل ذلك والا كان تغتازر بيلي **(هذا)** كله **(اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام)** زاد الصفار ولم يكن للمطالب مثله **(وان بنى للمسلمين كسجد ونحوه)** أو بنى باذن الامام **(لا ينقض)** وان كان يضرب العامة لا يجوز احداثه لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام **(والقعود في الطريق لبيع وشراء)** يجوز ان لم يضرب باحد والا لا **(على هذا التفصيل)** السابق وهذا في النافذ وفي غير النافذ

**(قوله الى طريق العامة)** أي النافذة الواقعة في الامصار والقرى دون الطريق في المساوير والعصاري لانه يمكن العدول عنها غالبا كما في الزاهدي وطريق العامة ما لا يحصي قومه أو ما تركه لمرور قوم بنوا دورا في ارض غير ملوكة فهي باقية على ملك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني كما في العمادى قهستاني **(قوله اوجرسنا)** بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة وهو دخيل أي ليس بعربي اصلي فقد اختلف فيه فقيل البرج وقيل مجرى ما يركب في الحائط وعن الامام البزدوى جذع يخرج به الانسان من الحائط لينى عليه **مغرب** قال العيني وقيل هو المرعى العلوي وهو مثل الرف وقيل هو الخشبة الموضوعة على جدارى السطحين ليتمكن من المرور وقيل هو الذي يعمل قدام الطاقة لتوضع عليه كيزان ونحوها **اه** **(قوله كبرج الخ)** حكاية للاقوال المارة في تفسير الجرسنا **(قوله ونحوها)** هو في عبارة العيني بمعنى نحو الكيزان **(قوله أود كانا)** هو الموضع المرتفع مثل المصعبة عيني **(قوله فان ضربه لم يحل)** كأن عليه ان يقول فان ضرا ومنع لم يحل **اه** وفي القهستاني ويحمله الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرماني وقال الطحاوى انه لو منع عنه لا يساح له الاحداث وبأنه بالانتفاع والتكليف كافي الذخيرة **(قوله من أهل الخصومة)** هو الحر البالغ العاقل بخلاف العبيد والاميين المحجورين وأفاد في الدراستى ان لهم ذلك بالاذن **(قوله ولو ذمبا)** لانه حق في الطريق كفاية وعبرة التارخانية ويدخل فيه الكافر خصوصا اذا كان ذميا **اه** قننه **(قوله سواء كان فيه ضرر أولا)** هذا هو الصحيح من مذهب الامام وقال محمد المنع لا الرفع وقال أبو يوسف لا ولا وهذا اذا علم احداثه فلم يعلم جعل حدينا فالامام نقضه وعن أبي من انما ينقضه ان ضربه مدمتي **(قوله وقيل الخ)** قاله اسماعيل الصفار كما في الزياحي **(قوله والا كن نعتا)** لانه لو اراد ازالة الضرر عن الناس لبأنفسه كفاية **(قوله بغير اذن الامام)** فان اذن فليس لاحد ان يلزمه وان يشارعه لكن لا ينبغي للامام ان يأذن به اذا اضرب الناس بأن كان الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك واذن جاز **اه** جوى عن مسكن وفي الشئني انه مع الضرر لا يجوز بلا خلاف اذن الامام أو لم يأذن **اه** ط ولعل المراد بأنهم وان لم يكن لاحد منازعته لان منازعة ما يوضع بأذن الامام اقبليات على الامام فلا يحالف ما قبله تأمل **(قوله راد الصفار الخ)** هو القيل المتقدم الفصل فلا وجه لاعادته وظاهر كلامهم اعتماد الاطلاق لحكايتهم هذا القول منسوب الى الصفار بعد حكاية الحكم أولا مطلقا فكانه قول الجميع والوجه ان النهي عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متباعد عن هذا المنكر كما سبق في الحظر ط أقول هذا الوجه انما يظهر لو كان فيه ضرر لانه ح منكر قد تبر **(قوله وان بنى للمسلمين)** أي ولم يضربهم كافي الكفاية والقهستاني **(قوله أو بنى باذن الامام)** ظاهره انه لو بنى باذنه فليس لاحد منازعته وان ضرر قد مناه صريحا عن مسكن ويدل عليه ما سأتى من عدم النعمان لو باذن الامام وفي الكفاية ونحوها قال أبو حنيفة لكل احد من عرض الناس ان يمنع من الوضع وان يكفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر أولا اذا وضع بغير اذن الامام لان التدبير فيما يكون للعامة الى الامام لتسكين الفتنة فالذي وضع بغير اذنه يفتات على رأى الامام فيه فلكل احد ان ينكره عليه **اه** والاقبليات سبق صاحب فافهم **(قوله وان كان يضرب)** مقابل قوله جاز ان لم يضرب **(قوله لا ضرر ولا ضرار)** أي لا يضرب الرجل اخاه ابتداء ولا جزاء لان الضرر بمعنى الضرر ويكون من واحد والضرار من اثنين بمعنى المضارة وهو ان تضرب من ضرر لمقرب والضرر في الجزاء هو ان يتعدى المجازى عن قدر حقه في القصاص وغيره كفاية **(قوله والقعود)** وكذا الغرض قهستاني **(قوله يجوز ان لم يضربا احد)** الانسب في التعبير ان يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل ط **(قوله وفي غير النافذ الخ)** المراد بغير



(لا يجوز أن يتصرف بأحداث  
 مطلقا) اضربهم أولا (الاباذنهم)  
 لأنه كالمالك الخاص بهم  
 ثم الأصل فيما جهل حاله أن يجعل  
 حديثا في طريق العامة وقديما  
 في طريق الخاصة برجندی (فإن  
 ما رآه من الناس) يسقطها  
 عليه فدينه على عاقلة أي  
 عاقلة المخرج لتسببه (كما تدي  
 العاقلة) (لو حفر بئر في طريق  
 أو وضع حجرا) أو ترابا أو طينا  
 ملتبس (فتلقب به انسان) لأنه سبب  
 (فإن تلقب به) أي بواحد من  
 المذكورات (بهية ضمن) في ماله  
 (أن لم يأذن به الإمام فان اذن  
 الإمام) في ذلك أومات واقع في  
 بئر طريق جوعا أو عطشا أو غملا  
 ضمان به يبقى خلاصة خلافا  
 لمحمد (ولو سقط الميزاب فاصاب  
 ما كان في الداخل رجلا فقتله  
 فلا ضمان) أصلا لكونه في ملكه  
 فلم يكن تعديا (وان اصاب الخارج)  
 أو وسطه برأية (فالضمان على  
 واضعه) لتعديبه ولو مستاجرا  
 أو مستعيرا أو غاصبا ولا يطل  
 الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو  
 الموجب للضمان بخلاف الحائط  
 المائل كإسطه الزيلبي (ولو اصابه  
 الطرفان) من الميزاب (وعلم ذلك  
 وجب) على واضعه (النصف  
 وهذا النصف ولو لم يعلم أي طرف)  
 منهما (اصابه ضمن النصف  
 استحسانا) زيلبي (ومن نجي حجرا  
 وضعه آخر فعطب به رجل  
 ضمن) لأن فعل الأول سمع بفعل  
 الثاني

النافذة المملوكة وليس ذلك به لملك فقد نفذ وهي مملوكة وقديس منقدها وهي للعامة لكن ذلك دليل على الملك  
 غالبا فاقم مقامه ووجب العمل به حتى يدل الدليل على خلافه كفاية عن الجامع الصغير لفخر الاسلام (قوله  
 لا يجوز أن يتصرف بأحداث) أقول في الخاتمة قال أبو حنيفة الطريق لو كان غير نافذة فلا ضمان به أن يضعوا  
 فيه الخشبة ويربطوا فيه الدواب ويتوضوا فيه فلو عطب أحد لا يضمن وان بنى أو حفر بئر ضمن اه وفي جامع  
 الفصولين أراد أن يتخذ طينا فيه فلوترك من الطريق قدر المرور ويتخذ في الأحياء مرة ويرفعه سر يعافله ذلك  
 ولكل أمساك الدواب على باب داره لأن السكة التي لا تنفذ كداره مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض  
 الدار لأن يبنى فيها وأمساك الدواب في بلادنا من السكنى اه وفي التاترخانية أن فعل في غير النافذة ما ليس  
 من جلة السكنى لا يضمن حصة نفسه ويضمن حصة شركائه وان من جلة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان  
 لا يضمن شيئا اه ومثله في الكفاية أقول وبه ظهرا أن المراد لا يجوز أحداث شئ مما تمر كالميزاب والدكان ونحو  
 ذلك مما يتيقن كما أفاده السامحاني (قوله الاباذنهم) أي كاهم حتى المشتري من أحدهم بعد الاذن لما في الخاتمة  
 رجل أحدث بناء أو غرفة على سكة غير نافذة ورضي بها أهل السكة فجاء رجل من غير أهلها واشترى دارا منها  
 كان للمشتري أن يأمر صاحب الغرفة برفعها اه سامحاني (قوله لأنه كالمالك) الأولى لأنه ملك بلا تشبيه  
 كما فعل في الهداية ودل عليه ما قدمناه عن الجامع (قوله ثم الأصل الخ) فأنه ان الحديث للإمام نقضه  
 والقديم لا ينقضه أحد كما في القهستاني قال السامحاني فان برهنا فيينة القدم في البناء تقدم وفي الكافي بينة  
 الحدوث فلعلها في غير البناء كسيل واستطراق وقال الشيخ خبر الدين عن الصغير يجعل أقصى الوقت الذي  
 يحفظه الناس حدا القديم وهذا في غاية الحسن اه (قوله فدينه على عاقلة) وكذا الوجه أن بلغ ارشه  
 ارش الموضحة وان كان دونه ففي ماله كفاية وأشعر بأنه لا تجب الكفارة ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة  
 قهستاني (قوله ملتبس) زاد في الشرح وكذا كل ما فعل في طريق العامة اه وفي الملتقى أيضا وينضم  
 من صب الماء في الطريق ما عطب به وكذا ان ارشه بحيث يزلق أو توضع به وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة  
 وهو من أهلها أو قعد فيها أو وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رش ما لا يزلق عادة أو رش بعض الطريق فتعمد  
 المار المرور عليه لا يضمن الرأس ووضع الخشبة كالمرو في استيعاب الطريق وعدمه وان رش فناء حانوت  
 باذن صاحبه فالضمان على الأمر استحسانا اه (قوله في ماله) لأن العاقلة تتحمل النفس دون المال هداية  
 (قوله ان لم يأذن به) أي بما ذكر من أحداث الكنيف والجرح من والدكان ووضع الحجر وحفر البئر  
 في الطريق أفاده القهستاني (قوله الإمام) أي السلطان قهستاني (قوله فان اذن الخ) لأنه غير متعدد حيث  
 فان للإمام ولاية عامة على الطريق اذ ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه قهستاني قال في الدراستقي لكن  
 انما يجوز الاذن اذا لم يضرب العامة وتعمده فيه فتنبه (قوله جوعا أو عطشا) لأنه مات بمعنى في نفسه  
 والضمان انما يجب اذا مات من الوقوع زيلبي (قوله أو غملا) أي انخسا قابا لعقوبة قال في الصحاح يوم غم  
 اذا كان يأخذ النفس من شدة الحر عنابة وضبطه في الشرب ليلية بالضم ثم نقل عن شرح الجمع الفتح (قوله  
 خلافا لمحمد) فوجب الضمان في الكل ووافق أبو يوسف الإمام في الجوع لا النهم ط (قوله أو وسطه) المراد  
 وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لأن العلة في الضمان هي التعدي بشغل هواء الطريق كما ذكره الزيلبي  
 وهو بهذا المعنى يشمله لفظ الخارج فلا حاجة اليه ولعله أراد بالخارج الطرف الأخير فصحه ذكر الوسط ومحل  
 الضمان فيه وفيما قبله اذا لم يأذن الإمام أو ارباب المحلة كما تقدم ويدل عليه التعليل بالتعدي اه ط (قوله  
 فالضمان على واضعه) أي على عاقلة وكذا يقال فيما بعد لأنه نسب ط (قوله كإسطه الزيلبي) حيث  
 قال ولو اشرف جناحا الى الطريق أو وضع فيه خشبة ثم باع الكل وتركه المشتري حتى عطب به انسان  
 فالضمان على البائع لأن فعله لم ينتسخ بزوال ملكه بخلاف الحائط المائل اذا باعه بعد الاشهاد عليه حيث  
 لا يضمن المشتري لأنه لم يشهد عليه ولا البائع لأن الملك شرط لصحة الاشهاد فيبطل بالبيع لأنه لا يتمكن من  
 نقض ملك الغير وهنا الضمان باشغال هواء الطريق لا باعتبار الملك والاشغال باق فيضمن كالمحصل من مستاجر  
 أو مستعير أو غاصب وفي الحائط لا يضمن غير المالك اه ملخصا (قوله استحسانا) لأنه في حال يضمن الكل  
 وفي حال لا يضمن شيئا فيضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئا للشك وتعمده في الزيلبي (قوله ومن نجي حجرا)



أى حوله عن موضعه الى موضع آخر (قوله فسقط منه على آخر) وكذا اذا سقط فتعثر به انسان  
هداية لان حمل المتاع في الطريق على رأسه أو على ظهره مباح ولكنه مقيد بشرط السلامة بمنزلة الرمي الى  
الهدف أو الصيد زيلبي (قوله ألدخل بجصير أو قنديل أو حصاة الخ) أى فسقط الحصر أو القنديل على  
أحد أو سقط الطرف الذى فيه الحصاة على أحد من أقرول وعبارة الهداية وإذا كان المسجد العشرة  
فعلق رجل منهم فيه قنديلا أو جعل فيه يوارى أو حصاة الخ والظاهر منها ان حصاة فعل ماض مشدد الصاد  
معطوف على جعل ويدل على ذلك تفسير ابن كمال وأما جعله مفردا بناء الوحدة فهو بعيد وكذا ارادة الطرف  
أبعد وفي منوات ابن كمال ومن وهم ان المراد الطرف الذى فيه الحصاة فقد وهم اه وقيد الشربلا لى  
الخلاف فى الضمان بما اذا فعل ذلك بلا اذن أهل المسجد فلو باذنهم فلا ضمان اتفاقا كما لو كان من أهل المحلة  
وعلق القنديل للاضائة فلو للفظ ضمن اتفاقا كما فى شرح الجمع اه وجعل فى البرازية اذن القاضى كاذن  
أهل المحلة (قوله فى مسجد غيره) أى مسجد غيره وبأى مفهومه والظاهر ان مسجد الجماعة حكمه  
فى ذلك حكم مسجد حبه فلا يضمن بما ذكر ط (قوله ولولقرآن أو تعليم) لان المسجد مبنى للصلاة وغيرها  
تبع لها دليل انه اذا ضاق فلم يصلى ازعاج القاعد للذكر أو القراءة أو التدريس ليصلى موضعه دون العكس  
(قوله لا يضمن من سقط منه رداء لبسه) أى سقط على انسان فغط به أو سقط فتعثر به أشار اليه فى الهداية  
ثم قال والفرق أى بين المحمول والملبوس أن حامل الشيء قاصد حفظه فلا حرج فى التقييد بوصف السلامة  
واللبس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيتخرج بالتقييد بالسلامة لجعل مباحا مطلقا وعن محمد أنه اذا لبس ما لا يلبسه  
فهو كالحامل لان الحاجة لا تدعو الى لبسه اه وكذا رداء السيف والطينان ونحوهما كما فى الغاية (قوله  
عليه) متعلق بقوله لبسه ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى فافهم (قوله ففعل الغير مباح) يفيد أن فعل  
الاهل واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير أن فعل الاهل مباح مطلق غير مقيد بالسلامة وفعل  
غيره مباح مقيد بها ط (قوله الحاصل ان الجالس للصلاة الخ) ذكر خمس الاثمة ان الصحيح من مذهب  
أبى حنيفة أن الجالس لا يتظار الصلاة لا يضمن وانما الخلاف فى عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة  
القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر فى الذخيرة انه اذا قعد فيه لحديث أو نام فيه أو قام فيه لغير صلاة أو مر  
فيه ما راضى عنده وقال لا يضمن وان قعد للعبادة كاتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو التدريس  
أو لذكر اختلاف المتأخرين فيه على قولين بالضمان وعدمه زيلبي ملخصا (قوله طاقا) أى فى مسجد حبه  
أو غيره (قوله معزى الزيلبي) فانه نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذوا بقولهما وعليه الفتوى اه ونقل  
عن صدر الاسلام أن الاظهر ما قالاه لان الجالس من ضرورات الصلاة فيكون ملحقا بها وفى العيني بقولهما  
قالت الثلاثة وبه يفتى اه ط (قوله وقد فسقته فى شرح المتقى) حاصله ما قدمناه وذكر أيضا أن الجالس  
للكلام المحظور فيه الضمان اتفاقا وعليه يحمل ما أطلقه فخر الاسلام (قوله وفيه لو استأجره الخ) ذكر  
الزيلبي وغيره ما حاصله أنه لو استأجره ليشرع له جناح فى فناء داره وقال له انه ملكى أولى فيه حق الاشراع من  
القديم ولم يعلم الاجير فظهر بخلافه فسقط على انسان قبل الفراغ أو بعده فالضمان على الاجير ويرجع على الامر  
قياسا واستحسانا وان أخبره بأن لا حق له فى الاشراع أو لم يخبره حتى يفسق فاتفق ان قبل الفراغ ضمن  
ولا يرجع وان بعده فكذلك قياسا بفساد الامر كما لو أمره بالبناء فى الطريق وفى الاستحسان يضمن الامر  
لصحة الامر لان فناء مملوك له من حيث ان له الاتفاع بشرط السلامة وغير مملوك من حيث انه لا يجوز له بيعه  
فن حيث الصحة يكون قرار الضمان على الامر به الفراغ ومن حيث الفساد يكون على العامل قبل الفراغ  
وان استأجره ليضربه فى غير فناءه ضمن الامر دون العامل اذا لم يعلم انه غير فناءه لصحة الامر ح فنقل فعله الى  
الامر لانه غره فان علم بذلك ضمن اذا غرور فبقى الفعل ضا قاليه ولو قال انه فناءى وليس لى فيه حق الحفر  
ضمن العامل قياسا اذا غرور وفى الاستحسان يضمن الامر اه زاد فى البرازية ان كان بعد الفراغ اه  
فقد أفاد أن التفصيل قبل الفراغ أو بعده جارى الحفر أيضا كما ذكره الشارح فافهم ووجه الفرق بين الحفر  
والاشراع فان الاجير فى الاشراع اذا لم يعلم ضمن ويرجع على الامر وفى الحفر لم يضمن أصلا هو أن الامر متسبب  
ومشروع الجناح مباشر بخلاف الحفر فانه متسبب أيضا والمتسبب يضمن اذا كان متعديا والمتعدي هنا هو

(من حمل على رأسه)  
أو ظهره (شيأ فى الطريق فسقط  
منه على آخر أو دخل بجصير  
أو قنديل أو حصاة فى مسجد  
غيره) أى جعل فيه حصى  
أو يوارى ابن كمال (أو جلس فيه  
للاصلاة) ولولقرآن أو تعليم  
(فغط به أحد) كاعى ضمن  
خلافاهما (لا) يضمن (من سقط  
منه رداء لبسه) عليه (أو دخل  
هذه) الاشياء المذكورات فى  
(مسجد حبه) أى محله لان  
تدبير المسجد لاهل دون غيرهم  
ففعل الغير مباح فيقتيد بالسلامة  
(أو جلس فيه للصلاة) الحاصل  
ان الجالس للصلاة فى مسجد  
حبه أو غيره لا يضمن وغير  
الصلاة يضمن مطلقا خلافا لهما  
واستظهر فى الشربلا لى معزى  
للزيلبي وغيره قولهما وقد حققته  
فى شرح المتقى وفيه لو استأجره  
ليبنى أو ليضربه فى فناء داره  
أو داره فغلب به شئ ان قبل فراغه  
فعلى الاجير وان بعده فعلى الامر  
كما لو كان فى غير فناءه ولم يعلم به الاجير  
فان علمه فعليه كما لو أمره بالبناء  
فى وسط الطريق لفساد الامر  
ولوقال الامر هو فناءى وليس لى  
حق الحفر فعلى الاجير قياسا اى  
لعلمه بفساد الامر



فما أغره وعلى المستأجر امتحاناً اه قلت وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجمته ٣٨٣ سماعي دأب صاحب الملتقى من تقديمه الأقوى

الامر فقط اتقاني ملخصاً وفي المغرب القضاة سبعة امام البيوت وقبل ما امتد من جوانبها (قوله فما أغره) كذا وقع له في شرح الملتقى والفعل متعد بنفسه من غير همز قال في القاموس غره خدعه اه ط (قوله وظاهره) أي التقديم المأخوذ من قدم ترجمته على الاستحسان وهذا وان ظهر في عبارة الملتقى لا يظهر في عبارة غيره خصوصاً صاحب الهداية فانهم ما يؤخران دليل المعتمد وقد استلوا الاستحسان مع دليله افاده ط (قوله أو في ملكه) وكذا اذا حفر في فناء له فيه حق التصرف بأن لم يكن للعامة ولا مشتركاً لاهل سكة غير نافذة ملتقى (قوله وكذا كل ما فعل في طريق العامة) أي من اخراج الكنيف والميزاب والجرح من وبناء الدكان واشراع الروشن وحفر البئر وبناء الظلة وغرس الشجر ورمي الثلج والجلوس للبيع ان فعله بأمر من له ولاية الامر لم يضمن والا ضمن افاده في العناية (قوله فتعمد الخ) تفريع على قوله أو وضع خشبة الخ قال الرمي ويتعين حذفه لان الضمان منتف بالتعمد المذكور وان كان الوضع باذن الامام اه لكنه يعلم بالاولى على ان هذا انما يتأتى في قوله بلاذن الامام اما قوله فتعمد فانه يفسد المعنى بحذفه تأمل (قوله لان الاضافة الخ) تعليل للمسألين الاخيرين وعلة الاولين عدم التعدى كما في التبيين (قوله من الضيافي) قال في القاموس انصف المكان المستوى أو المفازة لاما فيها كالصفاء والقيفاء ويقتصر جمعه أقياف وفيوف وقياف اه (قوله لم يضمن لانه غير متعمد) فيه لانه يملك الارتفاق بهذا الموضع نزولاً ورطاباً للهداية وضرباً للقيطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له حق الارتفاق من حيث الحفر للطبخ أو الاستقاء فلا يكون متعمداً برأيه (قوله قلت الخ) من كلام المجتبي وقد نقل في المجتبي عن بعض الكتب تعقيب الحفر في الضيافي بما اذا كان في غير عمر الناس ثم نقل عن كتاب آخر بدون هذا ان قيد ثم قال قلت وبهذا عرف الخ فالاشارة الى ما نقله ثانياً وهو ما اقتصر عليه الشارح وحاصله انه على الاول يضمن لو حفر في حجة الطريق بحيث يمر الناس والدواب عليها لان حفر يمينه أو يسره بحيث لا يمر عليها وهو ما في البرازية عن المحيط وعلى الثاني لا يضمن مطلقاً لامكان العدول من المار عن مكان الحفر قال ط ولكنه لا يظهر في نحو الظلة والبهائم المارة فيحصل المالمق على المقيد والله تعالى أعلم بالصواب (قوله من حفرهم) ومثله مالو كانوا اعواناً له واما لو كان الحافر واحداً فانهارت عليه من حفره دمه هدر ط عن الهندية عن المبسوط (قوله خانية) عبارتها لان البئر وقع بفعلهم وصكوا بمباشرين والميت مباشر ايضاً الخ (قوله فينبغي ان لا يجب شيء الخ) قد علمت التصريح بأن ذلك قتل مباشرة فيستوى فيه الملك وعدمه فهو بحيث يخالف للمنقول (قوله قلت الخ) هو للمصنف في المنع (قوله له كرم) الكرم الغنم قاموس (قوله واراضه تارة تكون مملوكة الخ) المراد أن ارضه لا تخلو عن أحد هذه الاشياء وليس المعنى أن هذه الاشياء تداولت على ارض واحدة ط (قوله كراضي بيت المال) الكاف للتخيل ان أريد بقوله مملوكة أي لعامة المسلمين أو للتظهير ان أريد به مملوكة لمن هي في يده أي عليها الخراج نظراً ان بيت المال فان أغلبها خراجية تأمل (قوله وتارة تكون في يده الخ) الذي رأيت في المنع وتارة تكون للوقف وتكون في يده مدة طويلة الخ وهذا أولى لان ما تكون في يده كذلك هي اراضي بيت المال أو للوقف (قوله يؤدى خراجها) المناسب اجرتها ولو قلنا انها لبيت المال لما في فتح القدير أن المأخوذ الآن من اراضي مصر أجرة لاخراج ألا ترى أنها ليست مملوكة للزارع كأنه لموت المالكين شيئاً فشيئاً بلا وارث نصارت لبيت المال اه (قوله على الاجراء بما آخره) جمع احير وفي بعض النسخ الأجر بما أوله وهو الاجير لانه اجر نفسه والاولى أولى (قوله كما يفيد كلام الجوهرة) أي السابق وهو قوله لان الفعل مباح فيما يحدث غير مضمون (قوله ويحمل اطلاق الفتاوى) أي اطلاق الخانية وغيرها الضمان على ما وقع مقيداً في عبارة الجوهرة بقوله وهذا لو البئر في الطريق لوجود الشرط الذي ذكره الأصوليون في حل المطلق على المقيد وهو اتحاد الحكم والحادثة والحكم هنا هو الضمان والحادثة هي الحفر في الطريق وتطيره صوم كفارة اليمين فانه في الآية مطلق وقيد بالتتابع في قراءة ابن مسعود فيحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحكم وهو الصوم والحادثة وهي كفارة اليمين ضرورة تعذر الجمع وفي هذا الكلام نظر فانه لانص فتساو في قيد الجوهرة الضمان بما اذا كان في الطريق يتأقبه تصریحهم بضمنان المباشر ولوقي الملك ولذا قال الرمي الظاهر أنه قاله بحسب الاطلاق ولا يخفى فساد تصریحهم بأنه مباشرة لانسب وفي المباشرة عدم وجوب شيء على المستأجر وكذا على الأجر كما يفيد كلام الجوهرة ويحمل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيداً لاتحاد الحكم والحادثة والله أعلم

فتأمل (ومن حفر بالوعة في طريق باهر السلطان أو في مائة أو وضع خشبة فيها) أي الطريق (أو قنطرة بلاذن الامام) وكذا كل ما فعل في طريق العامة (فتعمد رجل المرور عليها لم يضمن) لان الاضافة للمباشر أولى من المنسب وبهذا تبين ان المنسب انما يضمن في حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يتعمد الواقع المرور كذا في المجتبي وفيه حفر في طريق مكة أو غيره من الضيافي لم يضمن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون الضيافي والصحارى لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غالباً دون الصحارى (ولو استأجر رجل أربعة حفر بئر له فوقفت البئر عليهم) جميعاً (من حفرهم) فئات احدهم فعل كل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع عليهم بفعلهم فقد مات من جنائنه وجنائة أصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وغيرها زاد في الجوهرة وهذا لو البئر في الطريق فلا في ملك المستأجر فينبغي ان لا يجب شيء لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون اه قلت ويؤخذ منه جواب حادثة هي ان رجلاً له كرم وأرضه تارة تكون مملوكة وعليها الخراج كراضي بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة تكون في يده مدة طويلة يؤدى خراجها ويملك الانتفاع بها بغرس أو غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئراً لغرس فيه أشجار الغنم وغيره فسقط على أحدهم هل لورثته مطالبته بدية قال المصنف والمحكم فيها أو شبهها



لا يتطرق الى كون الفعل في ملكه أو في كنف رعي سبها في ملكه فاصاب شخصاً فانه يضمن واذا فقد عرفت أن الحكم في الحادثة التي تكرر وقوعها وجوب الضمان على الكيفية المذكورة على الاجراء اه ملخصاً (قوله فروع الخ) ساقط من بعض النسخ وقد سنا الكلام عليها والله تعالى أعلم

**\* (فصل في الحائظ المائل) \***

(قوله مال حائظ) أي غناه وأصله من الاستقامة وغيرها فيشمل المنصاع والواهي قهستاني وكذا العلو اذا انصدع فاشهد أهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائظ اعلام رجل واسفله لا خرنص عليه في التاترخانية نقلا عن النوازل رملي (قوله الى طريق العامة) أي والخاصة فهو من قبيل الاكتفاء قهستاني ولكن بينهما فرق في بعض الاحكام كما يأتي (قوله أو مال) أي غير الحيوان لدخوله تحت النفس ولو أراد بالنفس الكاملة وهي نفس الانسان وبالمال ما يبيع الحيوان لوافق قوله الا في ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة فان الحيوان غير مضمون عليهم بل هو في ماله رحتي (قوله ان طالب ربه) بنصب ربه مفعول طالب وقاعله قول المصنف الا في مكاف والمطالبة أن يقول له ان حائظك هذا مخوف أو يقول ما تلت فأنقضه أو اهدمه حتى لا يسقط ولا يتلف شيأ ولو قال ينبغي ان تهدمه فذلك مشورة عناية (قوله أو حكا) من حيث قدرته على رفع هذا الضرر (قوله فتضمن عاقلة الواقف) أي في صورتين لأن القيم نائب عنه فيكون الاشهاد على القيم اشهادا على الواقف كما ان الاشهاد على الولي اشهاد على من تحت ولايته من صغير ومجنون قال الرملي ويؤخذ من عاقلة الواقف ان كان له عاقلة فيما تحمله وان لم تكن له عاقلة أو كان مما لا تحمله فلا يؤخذ من القيم ولا يرجع في الوقف لان الوقف لازمة له (قوله وكالقيم الولي) أي من له ولاية من أب أو جد أو وصي وزاد في الهداية الام ثم قال لان فعل هؤلاء كفعله اه أي فعل الوصي والاب والام كفل الصبي والتقدم اليهم كالتقدم الى الصبي بعد بلوغه عناية تأمل وفي الدر المنثور فلو سقط حائظ الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ أو مات الولي بعد الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادية وغيرها اه (قوله والراهن) فانه مالك لا المرتهن والراهن قادر على الهدم يعني بفك العين واعادتها الى يده وكذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تفسخ بالا عذار وهذا عذر اه ط عن الجوهرة (قوله والمكاتب) للملكة تنقضه فان تلف به آدمي سعي في أقل من قيمته ودية المقتول أو مال سعي في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالحناية الحقيقية كما في القهستاني عن الكرمانى وهذا هو التلق حال بقاء الكتابة فلو بعد عتقه فعلى عاقلة المولى ولو بعد العجز لا يجب شيء على أحد ويهدر الدم لعدم قدرة المكاتب وعدم الاشهاد على المولى كما في المنع وغيرها وفي البرجندى عن قاضي خان فان اشهد على المولى صح الاشهاد أيضا در منتي (قوله والعبد التاجر) فان له ولاية تنقضه مديونا ولا فان تلف به آدمي فعلى عاقلة المولى أو مال فتي رقبته حتى يساع فيه در منتي (قوله وكذا احد الشركاء) أي بالنسبة اليه فيضمن بقدر حصته فقط كما سأتى متنا (قوله استحصانا) لتمكنه منه مباشرة طريقه وهو المرافعة الى القاضي بمطالبة شركائه فصار مفرطاً فيضمن بتسطة وفي القياس لا يضمن لعدم تمكنه من النقص وحده اتقاني (قوله نعم في الظهيرة الخ) قبل هو استدراك على قوله طالب ربه واعتراض بأنه داخل تحت قوله أو حكا لان الدار للميت ولذا تنقض بهاد يونه والوارث خليفته ولذا له أخذها وقضاء الدين من ماله وقد يقال هو استدراك على قوله احد الشركاء فان التقييد بقوله عن ابن فقط يفهم انه لو تعددت الورثة لا يصح الاشهاد تأمل ولعل القيد اتفاق (قوله صح الاشهاد) أي والدية على عاقلة الاب لا الابن كما في المنع (قوله بتنقضه) متعلق بطالب ومكاف فاعله (قوله يعني من أهل الطلب) أشار الى ان المراد بالمكلف من له حق الطلب ولو وصيا لان مكان باغمالكن في الزبلي ان العبيد والصبيان بالاذن التصقوا بالحر البالغ تأمل (قوله وان لم يشهد) أي على طلب النقص قال الزبلي وانما ذكر الاشهاد ليمكن من اثباته عند جوده أو وجود عاقلة فكان من باب الاحتياط لاعلى سبيل الشرط اه (قوله ولا يصح الخ) سأتى متنا (قوله والحال الخ) صاحب الحال فاعل ضمن أو مفعول طالب (قوله وهو يكلف تنقضه) مستغنى عنه بما بعده وقوله ولو تقدم الخ (قوله في مدة يقدر على نقضه فيها) فلو ذهب بعد الطلب لطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائظ لم يضمن لان مدة التمكّن من احضار الاجراء مستثنى في الشرع قهستاني (قوله لان دفع الضرر العام واجب)

(فروع) لو استاجر رب الدار الفعلة لاخراج جناح أو طلة فوقع قتل انسانا قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه حينئذ لم يكن مسالما رب الدار ويضمن لورش الماء بحيث يزلق واستوجب الطريق ولورش فناء ما فوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استحصانا وعمامة في الملتقى والله تعالى أعلم

**\* (فصل في الحائظ المائل) \***

مال حائظ الى طريق العامة ضمن ربه أي صاحبه (ماتلف) به من نفس انسان أو حيوان (أو مال ان طالب ربه) حقيقة أو حكما كالواقف والقيم ولو حائظ المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا احد الشركاء ولو الورثة استحصانا نعم في الظهيرة لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق صح الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندى وغيره (ينقضه مكلف مسلم أو ذمي) يعني من أهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصوصية زبلي (حرًا ومكاتب وان لم يشهد) ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدي (و) الحال انه (لم ينقضه) وهو يملك تنقضه في مدة يقدر على نقضه فيها لان دفع الضرر العام واجب



عمله لقول المصنف سابقا ضمن ربه أي فأنالوم نوجب عليه الضمان بمتنع من التفريغ وكم من ضرر خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام (قوله من النفوس) أي الاحرار بقرينة قوله لأن العاقلة لا تعقل الاموال ط واراد بالنفوس ما قابل الاموال فخرج الحيوان ودخل مادون النفس (قوله فعلى العاقلة) أي عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان الخ) أي على العاقلة فأنكرت العاقلة واحدا من الثلاثة وأقر بهارب الدار لزمه في ماله طوري ملخصا (قوله على التقدم اليه) أي على طلب النقض عن ملكه (قوله عليه) أي على المالك (قوله وعلى كون الجدار ملكا له) لأن كون الدار في يده ظاهرا واطهارا لا يستحق به حق على الغير غاية (قوله ولذا) أي لا اشتراط كون الدار ملكا له الخ ط (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه ط (قوله عن ملكه) أي عن ولايته ليشمل قوله وكذا لو جن تأمل (قوله كهبة) الظاهر انه لا بدقها من التسليم حتى يطل الاشهاد اذ لا حكم لها قبل التسليم ط (قوله وكذا لو جن) أي بعد الاشهاد (قوله مطبقا) قيد به لاخراج المتقطع وظاهره انه لا يطل الاشهاد فاذا اتلف بعده وبعد الاشهاد شيئا يكون مضمونا ط (قوله ثم عاد) أي مسلما وردت عليه الدار خائنة أو أفاق أي من جنونه ففيه لف ونشر مشوش أي فلا يضمن الا باشهاد مستقبل (قوله ولو قبل القبض) أي قبض المشتري المبيع فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب وما في الهداية من التقييد به اتفاق أفاده القهستاني (قوله لزوال ولايته) أي عن ملك النقض وهو علة اعدام الضمان المفهوم من قوله كما لو خرج عن ملكه وما بعده (قوله ونحوه) أي من الهبة والجنون والارتداد فانهم (قوله وان عاد ملكه) أي ولايته بعوده مسلما أو أفاقته وكذا في البيع قال القهستاني واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البائع بشيء أو غيره أو بخيار شرط أو رؤية للمشتري لم يضمن الا اذا طول بعد الرد اه واذا كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط واتلف شيئا كان ضامنا لان خيار البائع لا يطل ولا ية الاصلاح فلا يطل الاشهاد ولو اسقط البائع خياره بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملكه مخ (قوله بخلاف الجناح) فلا يزول الضمان بزوال ملكه عنه لان الجناية فيه بنفس الوضع وهو باق وفي الحائط بترك النقض ولا قدرة له عليه بعد زوال الملك فزال الجناية (قوله فالإضافة لادني ملابسة) أي أدنى تعلق وارتباط ككوكب الخرفاء في قول الشاعر اذا كوكب الخرفاء لاح بسحرة سهيل اذا عت غزلها في الاقارب (قوله فالطلب اليه) الاولى له أي للمالك أو الساكن ولو مال الى سكة غير نافذة فالخصوصية لواحد من أهلها اتقاني (قوله وان مال الى الطريق الخ) ظاهر التعليل الا ان المراد بها العامة والظاهر ان الخاصة كذلك فلا بد من تأجيل كل أهلها أو ابرائهم تأمل (قوله ولو مال الخ) قال في الخائنة حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم وأشهد عليه أهل الدار فسقط مالمال اليها ضمن لان الحائط واحد فصح الاشهاد من أهل الدار فيما مال اليهم وفيما مال الى الطريق فان أهل الدار من جملة العامة وان كان الشاهد من غيرهم صح فيما مال الى الطريق واذ صح الاشهاد في البعض صح في الكل اه ملخصا (قوله أي خمس ماتلف به) نعميم للمتن لكن كان على الشارح اسقاط قوله عاقلة اه ح أي لان ضمان الاموال في ماله كما سلف ط (قوله بمرافعة للكم) مصدر مضاف الى فاعله أي بمرافعة الشاهد عليه بقية شركائه بمطالبة نقضه والمذكور وجه الاستحسان وفي القياس لا يضمن احد كما قد مناه (قوله حفر أحدهم) أي بلا اذن البقية (قوله نعمن ثلثي الدية) أي على عاقلة ويضمن ثلثي المال في ماله كما مر (قوله بعله واحدة) وهي النقل المقدر في الحائط والعمق المقدر في البئر لان التليل من الثقل والعمق ليس بمهلك حتى يعتبر كل جزء علة فتجتمع العلة واذا كان كذلك يضاف الى العلة الواحدة ثم يقسم على اربابها بقدر الملك وتعامه في العناية (قوله وقال انصافا) أي في هذه المسألة والتي قبلها لان التلف بنصيب الشاهد عليه معتبر وينصب غيره هدر وفي الحفر والبناء باعتبار ملكه غير متعد وباعتبار ملك شريكه متعد فكانا

ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة أشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال (ولو تقدم الى من) لا يملك نقضه من (يسكنها باجارة او اعادة او الى المرتهن او الى المودع لا يعتد به) لعدم قدرتهم على التصرف وحينئذ فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر (واتلف شيئا فلا ضمان اصلا) لا على ساكن ولا مالك (كما لو خرج) الحائط (عن ملكه يبيع) أو غيره كهبة حاوي قدسي وكذا لو جن مطبقا وارتد وعلق وحكم بطاقة ثم عاد او افاق خائنة (بعد الاشهاد ولو قبل القبض) لزوال ولايته بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوي وخائنة بخلاف الجناح لبقاء فعله كما مر (وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن باجارة أو غيرها فالإضافة لادني ملابسة قهستاني (فالطلب اليه) لان الحق له (فيصح تأجيله وبراءة منها) أي من الجناية (وان مال الى الطريق فاجله القاشني او من طلب) النقض (لا) يبرأ لانه بحق العامة وتصرف الثاني في حق العامة نافذ فيما يتبعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف

تأجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فأي طلب صح الطلب لانه اذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل برجندی (فان بنى ما تلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراع الجناح ونحوه) كيزاب لتعديده به (حائط بين خمسة اشهد على احدهم فسقط ما على رجل ضمن) عاقلة (خمس الدية) أي خمس ماتلف به من مال أو نفس لتمكنه من اصلاحه بمرافعة للكم (دار بين ثلاثة حفر احدهم فيها بئر او بني حائط فخطب به رجل ضمن ثلثي الدية) لتعديده في الثلثين وقد حصل التلف بعله واحدة فيقسم بالحصة وقالوا انصافا لان التلف قسمان معتبر وهدر



(الاشهاد على الحائط اشهاد على النقص) بالـ كسر ما ينقص من الجدار وحينئذ (فلو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فغير انسان بنقصه مات ضمن) لان النقص ملكه فقربغه عليه (وان عثر) رجل (بقتل مات بسقوطها) أي الحائط (لا يضمنه) لان تقربغه للاولياء لا اليه (بخلاف الجناح) حيث يضمن ربه القتل الثاني أيضا لبقاء جنائنه فيلزمه تقريغ الطريق عن القتل أيضا يؤيده انه لو باع الحائط أو النقص يرى ولو باع الجناح لا زيل (ولا يصح الاشهاد قبل ان يهي الحائط) لانعدام التغدي ابتداء وانتهاء (وتقبل فيه شهادة رجل وامرأتين) لانه شهادة على التقدم لا على القتل (فروع) حائط بعض صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحائط طويلا فيضمن ما اصاب الواهي فقط لانه حينئذ كحائطين فالاشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح \* حائطان أحدهما مائل والاخر صحيح فاشهد على المائل فسقط الصحيح فانلف شيئا كان هدرًا خانية \* مسجد مال حائطه فالاشهاد على من بناء والدية على عاقلة من بناء وحائط الوقف على الماسكين على عاقلة الواقف وحائط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استحسانا قال ولي القتل اذا جاء غد عفوت عن

قسمين فانقسم عليهما نصفين ابن كمال (قوله اشهاد على النقص) لان المقصود ازالة الشغل من (قوله مات بسقوطها) صفة قتل وتأييد الضمير يحتاج الى نقل في ان الحائط قد يؤنث ولم أره فليراجع (قوله لبقاء جنائنه) لان اشراع الجناح في نفسه جنابة وهو فعله فصار كأنه القاء بيده عليه فكان حصول القتل في الطريق لحصول نقص الجناح في الطريق ومن التي شيأ في الطريق كان ضامنا لما عطف به وان لم يملك تقريغ الطريق عنه بخلاف مسألة الحائط فان نفس البناء ليس بجنابة وبعد ذلك لم يوجد منه فعل يصير به جانيا لكن جعل كالفاعل بترك النقص في الطريق مع القدرة على التقريغ والترك مع القدرة وجد في حق النقص لا في حق القتل فلذلك جعل فاعلا في حق القتل الاول لا في حق القتل الثاني عناية (قوله يؤيده) أي يؤيد ان الجنابة باقية في الجناح دون الحائط (قوله قبل ان يهي) يقال وهي الحائط يهي وهما اذا ضعف وهم بالسقوط صحاح (قوله لا في الصحيح) أي لا يصح الاشهاد في البعض الصحيح فلا يضمن ما اصابه كما لو كانا حائطين حقيقة (قوله على من بناء) أي ان كان حيا وتقدم ان القيم كالواقف فالاشهاد عليه عند عدمه تأمل (قوله والدية على عاقلة من بناء) وأما جنائيات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر انها في مال الباني والواقف فيحرر ط وقد مناعن الرمي انه لا يؤخذ من مال الوقف لانه لازمة له (قوله على عاقلة الواقف) أي تجب الدية فيه عليهم (قوله على عاقلة مولاه) وأما المال ففي رقبته كما قدمناه وقد مناه أيضا حكم المكاتب (قوله قال ولي القتل الخ) المسألة بتمامها في المنع (قوله لانه عليك) أي وهو لا تصح اضافته وهذا مخالف لما قدمه في الفروع قبيل باب القود فيمادون النفس من ان القصاص لا يجري فيه التملك تأمل (قوله دل عليه الخ) أي على ان العفو تملك للقصاص ولم يظهر لي وجه الدلالة لان غاية ما أفاد ان الامة صارت ملكة فلا يدل على انه تملك لا تصح اضافته على ان كونهما صارت ملكا له مشكل وقال بعض المحشين عبارة الوالدية ولو قلت أمة رجلا عمد افترني بها الولي عمد لم يحذر وان لم يدع الشبهة لان من العلماء من قال للولي ولاية تملكها من غير رضی مولاها ان شاء وان شاء قتلها فصار ذلك شبهة في درء الخطأ اه فقد جعل علة الدرء ان له ولاية تملكها على قول البعض لانها صارت مملوكة له وفرق بين العبارتين اه ملخصا (قوله جارية) بدل من مسألة الاصل وقوله قبل ان يقتص تصریح بمعلوم ط والله تعالى أعلم

### \* (باب جنابة البهيمة والجنابة عليها) \*

ذكره عقب جنابة الانسان والجنابة عليه مما لا يحتاج الى بيان ذلك ولكن لما كانت البهيمة ملحقه بالجمادات من حيث عدم العقل ذكره بعد ما يحدته الرجل في الطريق قبل جنابة الرقيق ونسبة الجنابة اليها لمشاكلتها الجنابة عليها (قوله الاصل) أي في مسائل هذا الباب وكذا الاصل ايضا ان المتسبب ضامن اذا كان متعديا والا لا يضمن والمباشر يضمن مطلقا كما يظهر من الفروع رخصتي (قوله بشرط السلامة الخ) لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشترك كابين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيدا بالسلامة ليعتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لانه يؤدي الى المنع من التصرف زيل ملخصا (قوله ما وطئت دابته) أي من نفس أو مال درمستقي تجب الدية عليه وعلى عاقلته وان كان العاطب عبدا وجبت قيمته على العاقلة ايضا لان دية قيمته وان ماله وان مادون النفس فغارشه أقل من نصف عشر الدية ففي ماله وان نصف العشر فصاعدا فهو على العاقلة جوهره ملخصا (قوله وما اصاب يدها أو رجلها) أي في غير حالة الوطئ كأن اتلفت في حال رفعها أو قبل وضعها ط (قوله او كدمت الخ) الكدم العض بمقدم الاسنان كما يكدم الحمار والخطب الضرب باليد والصدم الدفع وأن تضرب الشيء

القصاص لا يصح لانه تملك دل عليه مسألة الاصل \* جارية قتلت رجلا عمد افترني بها ولي القتل قبل ان يقتص لا يحد لانها صارت مملوكة ولو اجدية والله تعالى أعلم \* (باب جنابة البهيمة والجنابة عليها) \* الاصل ان المروء في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه

(نحن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصاب يدها أو رجلها أو رأسها او كدمت) بضمها (او خطبت) يدها أو صدمت



بجسدك مغرب (قوله في ملكه) أي الخاص أو المشترك لأن لكل واحد من الشركاء السيرة والايقاف فيه زيلعي (قوله لم يضمن) لأنه متسبب لا مباشر وليس بمتعدد بتسيير الدابة في ملكه (قوله لأنه مباشرة) يضمن وإن لم يتعد (قوله فيحرم من الميراث) لأنه قاتل حقيقة وعليه الكفارة كما سيصرح به (قوله ولو حدثت) أي المذكورات (قوله فلا يضمن) أي الألفي الوطى وهو ركبها (قوله كما إذا لم يكن صاحبها معها) سواء دخلت بنفسها أو أدخلها بالاذن (قوله ضمن) أي الراكب ماتلف مطلقاً أي سواء وطئت أو خبطت أو صدمت واقفة أو سائرة وكالراكب السائق والقائد كما يأتي متناوذاً وقد ظهر أن الكلام فيما إذا لم تدخل بنفسها قال في العناية وإن كانت الجناية في ملك غير صاحبها فاما أن أدخلها صاحبها فيه أو لا فإن كان الثاني فلا ضمان عليه على كل حال لأنه ليس بمباشر ولا متسبب وإن كان الأول فعليه الضمان على كل حال سواء كان معها سائقها أو فائدتها أو ركبها أو لا واقفة أو سائرة لأنه أتم مباشر أو متسبب متعدد إذ ليس له ايقاف الدابة وتسييرها في ملك الغير اهـ (قوله لا يضمن الراكب) أي في طريق العامة أو غيرها (قوله لا ماتفت الخ) بالخاء المهملة يقال فتحت الدابة أي ضربت بجرحها مغرب فقوله برجلها من استعمال المقيد في المطلق كإذ كره القهستاني وغيره لكن في الصحاح أي ضربت برجلها فلم يقيده بالخافرتين دعوى المجاز بالنسبة إلى قوله أو ذنبها تأمل (قوله سائرة) قيد لعدم الضمان بالنسبة فإن الاحتراز عن النجاسة مع السير غير ممكن لأنها من ضروراته فلو أوقفها في الطريق ضمن النجاسة أيضاً لأن صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وإن كانت غير ممكنة عن النجاسة فصار الايقاف تعدياً أو مباحاً مقيداً بشرط السلامة اتقاني (قوله أو عطب) عطف على نقت وفيه ركاكة وعبرة المتق ولا ما عطب برؤسها أو بولها (قوله أو واقفة) أي بإيقافه أو لا برأية (قوله لاجل ذلك) أي لاجل الروث أو البول وهو عليه لقوله أو واقفة (قوله لأن بعض الدواب الخ) عليه لعدم الضمان قال نحر الاسلام لأن الاحتراز عن البول والروث غير ممكن فجعل عقوا والوقوف من ضروراته لأن الدابة لا تروث ولا تبول غالباً إلا بعد الوقوف فجعل ذلك عقوا أيضاً اتقاني (قوله فلو أوقفها) في المغرب ولا يقال أوقفه الألفي لغة رديئة اهـ كفاية (قوله لتعديه بإيقافه) أي إيقافه الدابة فالمصدر مضاف إلى فاعله أي فهو متسبب متعدد إذ ليس له شغل طريق المسلمين بإيقافه فيه كما في العناية قال الرحبي فلو أوقفها للزحام أو لضرورة أخرى ينبغي أنه إن أمكنه العود أو التخصيص يضمن والا فلا (قوله لا في موضع اذن الامام بإيقافها) وكذا إذا أوقفها في المفاوز في غير المحجة فإنه لا يضمن ولو بغير اذنه لأنه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما في الاختيار قهستاني والمحجة الطريق مغرب (قوله الا اذا اعتد الامام لها) أي للدواب أي لوقوفها موضعاً عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه ط وقيد بالوقوف لأنه لو كان سائر في هذه المواضع التي اذن فيها الامام بالوقوف أو قائداً أو سائقاً فهو ضامن ولا يزال ذلك عنه اذن الامام وانما يسقط ما حدث من وقوف دابته في هذا الموضع ركباً أو لادون السيرة والسوق والقود اتقاني (قوله لم يضمن) محل ذلك إذا لم ينحسها ولم ينقرها أما لو ننحسها أو نقرها فإثارت غباراً أو حصاة فالتفت شيئاً ضعه أفاده المكي ط وعبرة القهستاني وقيل لو عنف الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة (قوله لا مكانه) أي لا مكان الاحتراز عنه فالظاهر أنه من عنفه في السوق فيوصف بالتعدي فيؤخذ به اتقاني (قوله ما ضمنه الراكب) أي أنهم في الضمان سواء وكذا المرتد اتقاني فيضمنون ما حدث في الطريق العام إلا النسخ ولا يضمنون ما حدث في ملكهم أو في ملك غيرهم باذنه الألفي الوطى إلى آخر ما تقدم (قوله أنه مطرد ومنعكس) الاطراد التلازم في الثبوت والانعكاس التلازم في النفي أي كل ما يضمن فيه الراكب يضمن فيه السائق والقائد وما لا فلا وخالف القدوري في السائق فذكر أنه يضمن النجاسة بالرجل لأنه يمرأى عينه فيمكنه الاحتراز وعليه بعض المشايخ وأكثرهم على أنه لا يضمن إذ ليس فيها ما يمنعها عن النجاسة فلا يمكنه الاحتراز بخلاف الكدم لأنه يمكنه كبحها بلجامها كما في شرح المجموع وما صححه في الدرر هو قول الأكثر صححه في الهداية والمتق وغيرهما (قوله والراكب عليه الكفارة في الوطى) أي لو وطئت انساناً وهو ركبها أو كرهاً وكذا الرديف فإنهما مباشران للقتل حقيقة بنقلهما فيلزمهما الكفارة ويحرمان من الميراث كالنساء إذا انقلب على انسان اتقاني (قوله كما مر) لم يرد ذلك في كلامه ولا ظهر لما مر باللام إشارة إلى قوله المار لأنه مباشرة

(فلو حدثت) المذكورات (في السير في ملكه لم يضمن ركبها الألفي الوطى وهو ركبها) لأنه مباشرة اقتله بقتله فيحرم الميراث (ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو كملكه) فلا يضمن كما إذا لم يكن صاحبها معها قهستاني (والا) يكن باذنه (ضمن ماتلف مطلقاً) لتعديه (لا) يضمن الراكب (ما فتحت برجلها) أو ذنبها سائرة خلافاً للشافعي (أو عطب انسان بمارثت أو بال في الطريق سائرة أو واقفة لاجل ذلك) لأن بعض الدواب لا يفعلها الا واقفاً (فلو) أوقفها (لغيره) فبالت (ضمن) لتعديه بإيقافها (الألفي موضع اذن الامام بإيقافها) فلا يضمن ومنه سوق الدواب وأما باب المسجد فكالطريق الا إذا اعتد الامام لها موضعاً (فان) أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجراً صغيراً فقطع عيناً أو أفسدت ثوباً (لم يضمن) لعدم إمكان الاحتراز عنه (ولو) الحجر (كبيراً ضمن) لا مكانه (ضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب) وصححه في الدرر أنه مطرد ومنعكس (و) الراكب (عليه الكفارة) في الوطى كما مر



(لا عليهما) أي لا على سائق وفائد  
ولو كان سائق وراكب لم يضمن  
السائق على الصحيح خلافا  
لما جزم به القهستاني وغيره  
لان الاضافة الى المباشر أولى  
من التسبب كما مر أي اذا  
كان سببا لا يعمل بانفراده اتلافا  
كما هنا أما في سبب يعمل بانفراده  
فيشتركان كما يأتي في مسألة نخس  
الدابة باذن راص كما في حفظ  
(وضمن عاقلة كل فارس) أو راجل  
(دبة الاثران اصطدا ما ومانا  
منه) فوقعا على القفا (لو) كانا  
(حرين) ليسا من العجم ولا عامدين  
ولا وقعنا على وجوههما (ولو)  
كانا (عبدين) أو وقعنا على الوجه  
ابن كمال (يهدردمهما) في العمد  
والخطا شربلاية وغيرها ولو كانا  
من العجم فالدية في مالهم كما مر  
هرار ولو كانا عامدين فعلى كل  
نصف الدية ولو وقع احدهما على  
وجهه هدر دمه فقط ولو  
احدهما حر والآخر عبد فعلى  
عاقلة الحر قيمة العبد في الخطا  
ونصفها في العمد

الخ (قوله لا عليهما) لانهما متسببان بمعنى أنه لولا السوق أو القود لم يوجد الوطى والكفارة جزاء المباشرة  
اتقاني (قوله أي لا على سائق وفائد) زاد القهستاني المرتد وهو غير ظاهر ومخالف لما سمعته آنفا  
(قوله لم يضمن السائق على الصحيح) اعلم أن الزيلعي قال قيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة لان الراكب  
مباشر والسائق متسبب والاضافة الى المباشر أولى وقيل الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان الا ترى  
أن محمدا ذكر في الاصل أن الراكب اذا امر انسانا فخص المأمورا الدابة فوطئت انسانا كان الضمان عليهما  
فاشتركا في الضمان فالناخس سائق والامر راص كسب قتيين بهذا انهما يستويان والصحيح الاول لما ذكرنا  
والجواب عما ذكر في الاصل ان التسبب انما لا يضمن مع المباشر اذا كان السبب شيئا لا يعمل بانفراده في  
الاتلاف كما في الحفر مع الالتقاء فان الحفر لا يعمل بانفراده شيئا بدون الالتقاء أما اذا كان السبب يعمل بانفراده  
فيشتركان وهذا منه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة راص بخلاف الحفر فانه ليس بمتلف بلا لقاء  
وعند الالتقاء وجد التلف بهما فاضيف الى اخرهما اه ونقله المصنف في المنع وكتب بخطه في الهامش هذا  
الكلام يحتاج الى مزيد تحرير اه وذكر في السعدية ان ما ذكره الزيلعي في معرض الجواب بعزل عن هذا  
التقرير ولا يصلح جوابا عما في الاصل بل هو تحقيق وتفصيل له واللازم منه وجوب الضمان على السائق وهو  
قد صحح عدم الوجوب وهذا من مثله غريب اه وذكر الرمي عن الجاني عن قارئ الهداية ما صورته ينبغي  
أن يقال وهو الصحيح والجواب عن الاول اه فيكون التصحيح للقول الثاني والجواب عن القول الاول  
ويؤيده قول النهاية أما الجواب عن الاول الخ وكذا قول الوالوجية الراكب والسائق والقائد والرديف  
في الضمان سواء حالة الانفراد والاجتماع هو الصحيح وان كان الراكب مباشرا لان السبب هنا يعمل في  
الاتلاف فلا يلحق فكان التلف مضافا اليهما بخلاف الحفر اه ملخصا وبه علم ان الصحيح ما جزم به القهستاني  
وقد أخره في الهداية فاشعر بترجيحه كعادته وقدمه في المواهب والمقتى وعبر عن مقابله بقيل قتيبه (قوله  
كما مر) أي في باب ما يحدثه الرجل في الطريق (قوله كما هنا) أي في السائق وقد علمت انه كالناخس  
يعمل بانفراده اتلافا وان الذي لا يعمل كحفر البئر (قوله باذن راص كما) فلو بدونه ضمن الناخس فقط  
كما سيأتي (قوله أو راجل) أشار الى ان التقيد بالفارس اتفقا وانما لم يذكر المصنف الراجل لانه ليس  
من هذا الباب لعدم تعلقه بالهبة أفاده سعدى (قوله ان اصطدا) أي تضاربا بالجسد اه درهنتي  
وهذا ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا تقابل الماني الاختيار سار رجل على دابة فجاء راص من خلفه  
فصدمه فعطب المؤخر لا ضمان على المتقدم وان عطب المتقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفيتين اه ط  
عن أبي السعود (قوله يهدردمهما) لان جنابة كل من العبدين تعلق برقبته دفعا وفداء وقد فانت  
لا الى خلف من غير فعل يصير به المولى مختارا للفداء منخ وأما اذا وقع الحران على وجوههما فلا ن موت كل  
بقوة نفسه (قوله وان كانا عامدين) أي الحران أو العبدان كما يعلم من الهداية وفيه مخالفة لما قدمه عن  
الشربلاية فتأمل (قوله فعلى كل نصف الدية) الذي في الزيلعي يجب على عاقلة كل نصف الدية قال  
الشلي في حاشيته لان العمد هنا بمنزلة الخطا لانه شبه عمد اذ هو تعمد الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا وجب  
على العاقلة اه ط وانما نصفت الدية في العمد لاني الخطا لان في الخطا فعل كل منهما مباح وهو المتي في الطريق  
فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه كالواقع في ثرى الطريق فانه لولا مشيه ما وقع ويعتبر بالنسبة الى غيره  
لتقيده بشرط السلامة أما في العمد فليس بمباح فيضاف اليه ما وقع في حق نفسه فصارها كالباذله وفعل  
غيره فيهدر ما كان بفعله ويجب ما كان بفعل غيره وتعمامه في الوالوجية (قوله فعلى عاقلة الحر قيمة العبد في الخطا  
ونصفها في العمد) أي وبأخذها ورثة الحر المقتول لان كلا منهما صار قاتلا لصاحبه فعلى عاقلة الحر قيمة  
العبد أو نصفها ثم العبد الجاني قد تلف واخلف هذا البدل فيأخذ ورثة الحر الجاني عليه بجهة كونه مقتولا  
لا قاتلا ويطل حقهم فيما زاد عليه لعدم الخلف ولا يرد ما اذا قطعت المرأة يد رجل فتزوجها على اليد فان عاقلتها  
يسقط عنهم الضمان لانهم كانوا يتحملون عنها فاذا تزوجها المقطوع لولم يسقط الضمان عن العاقلة لكان  
الضمان عليهم واجبا لها فلا يصح ان يتصلوا عنها ضامين لها أما هنا فالعاقلة تتحملوا عن الحر باعتبار كونه



(كالوتجاذب رجلان حبلا فانقطع

الحبل فسقطا وما على القضا

هدردمهما موت كل بقوة نفسه

(فان وقع على الوجه وجب دية

كل واحد منهما على عاقلة الآخر)

لموته بقوة صاحبه (فان تعا كسا)

بان وقع احدهما على القضا

والآخر على الوجه (فدية الواقع

على الوجه على عاقلة الآخر)

لموته بقوة صاحبه (وهدر)

دم (من وقع على القضا) لموته

بقوة نفسه (ولو قطع انسان الحبل

بينهما فوقع كل منهما على القضا

فان افدى بينهما على عاقلة القاطع)

اتسببه بالقطع (وعلى سائق دابة

وقع ادايتها) أى آلتها كسرج

ونحوه (على رجل فمات وقائد

قطار) بالكسر قطار الابل (وطى

بغير منه رجلا الدية وان كان

معه سائق ضمنا) لاستوائهما

في التسبب لكن ضمان النفس

على العاقلة وضمن المال في ماله

هذا والسائق من جانب من الابل

فلو توسطها وأخذ بزمام واحد

ضمن ما خلفه وضمن ما قدما

وراكب وسطها يضمنه فقط مالم

يأخذ بزمام ما خلفه (فان قتل بغير

ربط على قطار سائر بلا علم قائد

رجلا) مفعول قتل (ضمن عاقلة

القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة

الرابط) لانه دية لا خسرا كما توهمه

صدر الشريعة فلوربط والقطار

واقف ضمنها عاقلة القائد بلا رجوع

لقوده بلا اذن (ومن ارسل بهيمة)

او كلبا ملتي (وكان خلفها ساقا لها

فاصاب في فورها ضمن) لانه

الحاصل اها وان لم يمش خلفها

داهت في فورها

فان لا تهاخذ الورثة بجهة كونه مقتولا اه من الكفاية مع غيرها واعترض الوانى هذه المسألة بأن العاقلة لا تعقل عهدا ولا عبدا كما في الحديث وأقول قد علمت ان العمد هنا بمنزلة الخطا لانه شبه عمد وسأقن ان الحديث محمول على ما جناه العبد لا ما جنى عليه فتدبر (قوله كالوتجاذب رجلان الخ) تشبيه في الهدر المفهوم من قول المصنف يهدردمهما وهذه المسألة في الحكم على عكس مسألة المصادمة ط (قوله فان وقع على الوجه الخ) قيل لمحمد ان وقع على وجههما اذا قطع الحبل قال محمد لا يكون هذا من قطع الحبل اتقاني أقول يحتمل ان يراد بذلك تنفي التصور أو تنفي الضمان تأمل (قوله فديتهما على عاقلة القاطع) كذا في المتن والاختيار والخاتمة وفيها أيضا في موضع آخر لا قضاص عليه ولادية اه ولعله رواية أخرى أو المراد لادية في ماله (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتداه قوله الاتي الدية وانما وجبت عليه لانه متعدد في التسبب لان الوقوع بتقصير منه وهو ترك التدب والاحكام فيه فصار كانه القاه بيده كما في الدرر ط فهو كوقوع ما حمله على عاتقه بخلاف الرداء الملبوس اذا سقط وكان مما يلبسه الانسان عادة لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذ لا بد منه كما مر في باب ما يحدثه الرجل في الطريق اتقاني (قوله وقائد قطار) انما ضمن لانه يدير بسوقه ويقف بإيقافه فيضاف اليه ما حدث منه اتسببه فيصير في الحكم ككأنه قتله خطأ فوجب على عاقلة دية قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع لو قاد اعنى فوطى الاعنى انسانا فقتله ينبغي أن لا يضمن القائد لان الاعنى من أهل الضمان ففعله ينسب اليه وفعله العجماء جبار لا عبرة له في حكم نفسه فينسب الى القائد اتقاني ملخصا (قوله قطار الابل) قال في المغرب القطار الابل تقطر على نسق واحد والجمع قطر اه أى ككتب (قوله الدية) أى اذا كان المتلف غير مال وكان الموجب كارش الموضحة فما فوقها كما مر مرارا مكي اه ط (قوله هذا والسائق من جانب من الابل) أى في الوسط يمشى في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام بغير معراج وقال الاتقاني وهذا أى وجوب الضمان على السائق والقائد جميعا فيما اذا كان السائق يسوق الابل غير أخذ بزمام بغير ما اذا أخذ الزمام فالضمان عليه فيما هلك خلفه لا على القائد المتقدم لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المتقدم قائدا لما خلف السائق وأما فيما هلك قدام السائق فيضمنه السائق والقائد جميعا لا اشتراكهما في سبب وجوب الضمان لان كل واحد منهما مقرب الى الجنابة هذا بسوقه وذال بقوده (قوله وراكب وسطها يضمنه) أى لو كان رجل راكبا على بغير وسط القطار ولا يسوق شيئا منها يضمن ما ركبته أى ما اصابه بغيره بالابطاء لانه جعل فيه مباشرة أما ما اصابه بغيره بالابطاء فهو عليه وعلى القائد افاده الزيلعي قلت وهو مبنى على ما صححه سابقا وقد علمت ما فيه وجعل في النهاية والكفاية الضمان عليهما بلا تفصيل وهو مؤيد لما قد مناه من الكلام على التصحيح (قوله فقط) أى لا يضمن ما قدما لانه غير سائق له ولا ما خلفه لانه غير قائد الا اذا أخذ بزمام ما خلفه زيلعي وهذا قول بعض المتأخرين وأما غيره فاكثري ~~بكون~~ كون زمام ما خلفه مربوطا بغيره كما بسطه في النهاية وغيرها (قوله بلا علم قائده) متعلق بربط وقيد به لينى عليه قوله ورجعوا بها الخ لانه اذا علم لا رجوع لهم كفاية (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه متسبب متعدد بتلك صون قطاره عن الربط ورجعوا على عاقلة الرابط لانه اوقعهم فيه (قوله كما توهمه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون في مال الرابط لان الرابط اوقعهم في خسرا ان المال وهذا مما لا تتحمل العاقلة اه ح (قوله والقطار واقف) محترز قوله سائر (قوله لقوده بلا اذن) أى بلا اذن الرابط أما في الاولى فانه لما ربطه والقطار سائر ووجد من الرابط الاذن دلالة بقود المربوط فلذا رجعوا على عاقلة لانه صار سبيا كفاية (قوله ومن ارسل بهيمة الخ) اعلم اولان بين ارسال الكلب وغيره فارقا وهوانه اذا ارسل الكلب ولم يكن ساقا له لا يضمن وان اصاب في فور له ليس بمتعدد اذ لا يمكنه اتباعه والمتسبب لا يضمن الا اذا تعدى ولو ارسل دابة يضمن ما اصاب في فورها سواء ساقها او لا لانه متعدد بارسالها في الطريق مع امكان اتباعها افاده في النهاية لكن في التمهيد اتقاني وعن أبي يوسف انه يضمن بكل حال وبه أخذ عامة المشايخ وعليه الفتوى اه فعلى قول أبي يوسف لا فرق بين الدابة والكلب وعلى الاول لا يضمن ما اصابه الكلب في فور له الا اذا ساقه وما اصابته الدابة في فورها يضمنه مطلقا وبه ظهر ان كلام المصنف جار على القول الاول لانه اشترط في الضمان السوق ولا يشترط ذلك الا في الكلب ولذا فسر الزيلعي وغيره البهيمة بالكلب وتبعه الشارح اخيرا لكن قوله او كلبا لا يناسبه خصوصا مع قوله الاتي والمراد بالدابة الكلب



(قوله فسائق حكما) لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على سننها ولو انعطفت بمنة او بسرة انقطع حكم  
الارسال الا اذا لم يكن طريق اخر سواء وصفا اذا وقفت ثم سارت وتماه في الهداية وان ردها راذن من  
ما اصاب في فعلها ذلك لانه سائق لها ولا يرجع على سائقها الا اذا كان بامر متقاني (قوله فالمراد بالسوق  
الخ) تفريع على قوله وكان خلفها سائقها والمتبادر من عباراتهم انه المشي خلفها وان لم يطردها ونقل  
المكي عن ملا على تقييده بطردها باهاط ملخصا قلت وفي غاية البيان عن الاستيعاب يريده اذا ارسله وضربه  
او زجره عند ذلك حتى صار له سائقا (قوله والمراد بالهداية) الاولى البهيمه لانه المذكور في المتن والزيلي  
وقد علمت وجه هذا التفسير وما فيه (قوله ساقه اولا) لان بدنه لا يحتمل السوق فلم يعتبر بخلاف البهيمه (قوله  
اوداية او كلبا ولم يكن سائقا) اطلقه فشمع ما اذا اصاب الكلب شيئا في فوره فلا يضمنه المرسل بخلاف الهداية  
نهاية وقد منا وجه الفرق وان المقتضى به الضمان مطلقا وعليه فالصواب اسقاط الشارح قوله اوداية (قوله  
اوانظلت دابة) ولو في الطريق او ملك غيره اتقاني (قوله اوبلا) وقال الشافعي ان ذهبت ليلاضمن  
لان العادة حفظها فيه فهو مفترط وتماه في المعراج (قوله العجماء جبار) أي فعلها اذا كانت منفلة  
وفي رواية الصحيحين والامام مالك وأحمد واصحاب السنن العجماء جرحها جبار ط والعجماء غلب على البهيمه  
مغرب (قوله أي المنفلة) تقييد للعجماء لا تفسير لها كما لا يخفى اه ح قال الزيلي بعد نقله ذلك عن محمد  
وهذا صحيح ظاهر لان المسوقة والمركوبة والمقودة في الطريق او في ملك الغير والمرسل في الطريق فعلها معتبر  
على ما بينا (قوله عمادية) لم يذكر فيها قوله حتى لو اتلفت انسانا الخ وانما ذكر المصنف انه أفتى به  
المولى أبو السعود العمادى مفتى الروم لكنه لما كان منهو ما من كلام الفصول العمادية عزاه اليها هذا وذكر  
الرملي انه مالوا اختلاف في عدم القدرة على ردها فالقول للنصم والبينة على مدعى العجز لان انكاره لاصل  
الضمان في ضمن الدعوى لا ينفذ بعد تحقق سببه تأمل اه ملخصا (قوله أو ضربت يدها) أو كيفما  
اصابت اه خلاصة فدخل ما اذا وطئت قال في الهداية ولو وثبت بنخسته على رجل أو وطأته فقتله كان  
ذلك على الناحس دون الراكب والواقف في ملكه والذي يسير فيه سواء اه أي بخلاف الواقف في الطريق  
لتعديده كناية وسياقي (قوله فصدته) أي الا ستروقتله وفي التارخانية هذا اذا كانت النفعة  
والضربة والوثبة في فور النخس والافلا ضمان عليه (قوله لا الراكب) لانه غير متعدي فترجى جانب الناحس  
في التعريم للتعدي وتماه في الهداية (قوله وقال أبو يوسف) هو رواية عنه كما في القهستاني وغيره  
(قوله كما لو كان موقفا دابة على الطريق) أي فخصها بجل فقتلت آخر ضمان نصفين لانه متعدي لا يقاف  
مخ وغيرها قال الرملي أقول ظاهره ولو كان بغير اذنه اذ هو موضوع مسألة المتن التي الكلام عليها والمصرح  
به في الخلاصة والبرازية خلافا قال في الخلاصة وان كان باذنه فالضمان عليهما الا في النفعة بالرجل والذنب  
فانها جبارا الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فأمر رجلا فخصها فنفت رجلا فالضمان عليهما وان كان  
بغير اذنه فالضمان كله على الناحس اه ونقل ط عن المتقي بالنون رجل واقف على دابة في الطريق فأمر  
رجلا فخصها فقتلت رجلا والاخر فدية الاجنبي عليهما ودم الامر هدر ولوسارت عن موضعها ثم فقتت  
من فور النخسة فالضمان على الناحس فقط وان لم تسرف فقتت الناحس وآخر فدية الاجنبي عليهما ونصف  
دية الناحس على الراكب اه ملخصا وبه علم ان ضمانهما مقيد أيضا بما اذا لم تسر من موضعها والا ضمن  
الناخس فقط كما لو نخس بلاذن الراكب (قوله لتعديده في الايقاف) فلو حرت ووقفت فخصها هو او غيره  
لتسير فلا شيء عليهما نقله ط (قوله أيضا) أي كتعدي الناحس بالنخس ط (قوله ووطئت) أي  
في سيرها هداية والتقييد بالوطي لاخراج نحو النفعة فلا يضمنها الناحس بالاذن كما مر وفي الحاشية ولا يضمن  
الناخس ههنا ما لا يضمنه الراكب من نفعة الرجل والذنب وغير ذلك اه (قوله قدمه عليهما) لان سيرها ح  
مضاف اليهما ثم هل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الابطاء لانه فعله بأمره قيل نعم وقيل لا وصححه  
في الهداية (قوله فدينه على عاقلة الناحس) أي لو بغير اذنه فلو به لا يضمن خلاصة (قوله لو الوطى فور  
النخس) وكذا النفعة والضربة والوثبة كما قدمناه (تتمة) اقتصر على ذكر الناحس مع الراكب قال في متن  
الملتقى وكذا الحكم في نخسها ومعها سائق او قائد وان نخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه

فسائق حكما وان تراخى انقطع  
السوق فالمراد بالسوق المشي  
خلفها والمراد بالهداية الكلب زيلي  
(وان ارسل طيرا) ساقه اولا اوداية  
(او كلبا ولم يكن سائقا) له اوانظلت  
دابة) بنفسها (فاصابت مالا  
او آدميا نهارا او ليلا لا ضمان)  
في الكل لقوله صلى الله عليه وسلم  
العجماء جبار أي المنفلة هذر (كما  
لو جمعت) الدابة (به) أي بالراكب  
ولو سكران (ولم يقدر) الراكب  
(على ردها) فانه لا يضمن كالمنفلة  
لانه حينئذ ليس بسير لها فلا يضاف  
سيرها اليه حتى لو اتلفت انسانا  
قدمه هذر عمادية (ومن ضرب  
دابة عليها راكب او نخسها) يعود  
بلاذن الراكب (فنفخت أو ضربت  
يدها) شخصا (آخر) غير الطاعن  
(او نفرت فصدته وقتله ضمن هو)  
أي الناحس (لا الراكب) وقال  
ابو يوسف بضمنان نصفين كما لو كان  
موقفا دابة على الطريق لتعديده  
في الايقاف أيضا وكما لو كان باذنه  
ووطيت أحدا في فورها قدمه  
عليهما ولو نفخت الناحس قدمه  
هدر ولو اوقت الراكب فقتله فدينه  
على عاقلة الناحس ثم الناحس  
انما يضمن لو الوطى فور النخس والا  
فالضمان على الراكب لاقطاع  
اثر النخس درر وبرزازية



ولا فرق بين كون الناحس صيباً أو بالغاً وان كان عبداً فالضمان في رقبته وجميع هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك آدمياً فالدية على العاقلة وان غيره كدواب فالضمان في مال الجاني اه وأما قول الهداية ولو الناحس صيباً ففي ماله قال العلامة التسي في الكافي يحتمل أن يراد به اذا كانت الجناية على المال او فيما دون ارش الموضحة قلت ويحتمل أن يراد به الصبي اذا كان من الهجم لانه لا عاقلة لهم كفاية وفي الدر المنثور وانما خص الناحس لانه لو وضع يده على ظهر فرس عاده النعمة فنفع فالتلف لم يضمن بخلاف الناحس لان الاضطراب لازم له دون وضع اليد كما في البرجندی عن القنية اه وفي التارخانية وضع شيئاً في الطريق فنقرت منه دابة فقتلت رجلاً لا شيء على الواضع اذا لم يصب ذلك الشيء اه لكن في ط عن محيط السرخسى لو نقرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس اه (قوله وفي فق عين دجاجة) مثلها الجحاشة وغيرها من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة قهستاني (قوله او غيره) ولذا ترك ابن الكمال الاضافة الى القصاب وقال لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصاً عند ملاحظة التعليل الا في ذكره اه (قوله ما نقصها) فتقوم صحيحة العين ومفقودة فيمن الفضل قهستاني والنقصان شامل للعامل بالهزال من فق العين ط عن الوافي (قوله لانه للهم) فلو اعتبر فيها الا للنقصان ابن كمال أقول لا يشمل نحو الكلب والسنور لكن ضمان النقصان في ذلك جار على الاصل في ضمان المتلفات أما ضمان ربيع القيمة فيما يأتي بخلاف القياس عملاً بالنص (قوله وفي عينها الخ) هذا ذكره الزيلعي في البقرة ونحوها وعمله بأن المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه اه تأمل (قوله أي اله) قال في القاموس الا بل واحد يقع على الجمع ليس بجمع ولا اسم جمع ووجه آبال اه فافهم (قوله فائدة الاضافة الخ) أي لئلا يتوهم انها لكونها معدن للهم يكون حكمهما حكم الشاة بل سواء كانا معدن له او للحرث أو الركب ففيه ربيع القيمة كما في الذي لا يؤكل لحمه منخ (قوله وحمار) في الخلاصة عن المتني ما لا يحمل عليه لصغره كالفصيل والجحش في عينه ربيع قيمته اه قلت والذي نقله القهستاني عن المتني ان في نحو الفصيل النقصان تأمل ثم رأيت في جامع الفصولين عن المتني كما في الخلاصة (قوله والفرق ما قدمناه) أي في قوله لان اقامة العمل قال في الهداية ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربيع القيمة وهذا كذا قضى عمر رضي الله تعالى عنه لان فيها مقاصد سوى اللحم كالركوب والزينة والحمل والعمل فمن هذا الوجه تشبه الادعى وقد تمسك لاد كل ومن هذا الوجه تشبه المأكولات فعملنا بالشبهين بتشبه الادعى في ايجاب الربيع وبالشبه الاخر في نفي النصف ولانه انما يمكن اقامة العمل بها بربعة اعين الخ (قوله لكن يرد عليه) أي على الفرق المذكور قال نحر الاسلام والمعتمد هو التعليل الاول أي الذي قدمناه عن الهداية لان العينين لا يضمنان بنصف القيمة اتقاني اي وأما التعليل بانها صارت كذات اربعة اعين فانه يلزم منه ضمان العينين بنصف القيمة (قوله انه يضمن) يدل من قوله انه لو قتل او المصدرفاعل لفعل محذوف هو جواب لو تقديره يلزم انه يضمن تأمل (قوله وليس كذلك) أي لا يضمن النصف كما صرح به شراح الهداية لكن نقل القهستاني القول بضمن النصف عن نحر القضاة (قوله كما مر) أي عن الزيلعي وقد مناه عنه بان المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه وحاصله ان ضمان العين بالربيع مخالف للقياس فلا يقاس عليه بل يقتصر على النص ولذا قال فالاولى التمسك بما روى الخ (قوله والتقييد بالعين) أي تقييد المصنف بقوله وفي عين بقرة (قوله وقيل جميع القيمة) أي لقوات الاعتلاف وفي تحفة الاقران والقنية جزم بهذا وحكي الاخر وقيل اه سأتحاني (قوله أي لو غير ما كول) لان ذلك استهلاله من كل وجه هداية (قوله وان ما كولاخير) أي بين تركها على القاطع وتضمن قيمتها وبين امساكها وتضمنه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي ح وعنه لو شاء أخذها ولا شيء له والا قول اصح اه وعليه المتون والشروح وقد مناه الكلام عليه في الغصب (قوله لكن في العيون ان امسكه لا يضمن شيئاً الخ) أي ليس له أن يمسك المأكول ويضمن النقصان وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره وقد علمت ان هذا رواية عن أبي حنيفة وظاهر الرواية التخيير في المأكول وهو الاصح كما ترويه يفتي كما في جامع الفصولين حيث قال وعن أبي جعفر لو أخذ الشاة فلا شيء له وبقي بظاهر الرواية لكن نقل بعده ان ما يؤكل وغيره سواء في ظاهر الرواية فلو امسكه فلا شيء له قال وهذا

(و) ضمن (في فق عين دجاجة او شاة قصاب) او غيره (ما نقصها) لانهم للهم وفي عينها يخبر ربه ان شاء تركها على القافي وعنه قيمتها وامسكها وضمنه النقصان زيلعي (وفي عين بقرة حزار وجزوره) أي اله فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد للهم في الحكم الا في ابن كمال (وحمار وبغل وفرس ربيع القيمة) لان اقامة العمل انما يمكن بأربع أعين عينها وعينا مستعملها فصارت كأنها ذات اعين اربع وقال الشافعي رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قدمناه لكن يرد عليه انه لو قتل عين حمار مثلاً انه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك بما روى انه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربيع القيمة والتقييد بالعين لانه لو قطع اذنها واذنيها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أي لو غير ما كول وان ما كولاخير كما مر في العينين لكن في الغوث ان امسكه لا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة وعليه الفتوى



وعرجها كقطعها (فروع) نقل  
 المصنف عن الدرر له كلب يأكل  
 عنب الكرم فاشهد عليه فيه فلم  
 يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن  
 وانما يضمن فيما شهد عليه فيما  
 يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل  
 ونطح الثور وعقر كلب عقور فيضمن  
 اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف  
 ويمكن حمل التلف في قول الزيلعي  
 وان تلف الكلب فعلى صاحبه  
 الضمان ان كان تقدم اليه قبل  
 الاتلاف والا فلا كالحائط المائل  
 على الادى انتهى فيصل توفيق  
 قلت وقد وقع الاستفتاء عن  
 له شغل يضعه في بستانه فيخرج  
 فياكل عنب الناس وفواكههم  
 هل يضمن رب النحل ما اتلفه النحل  
 من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر  
 بتحويله عنهم الى مكان اخر ام لا  
 وجوابه انه لا يضمن به شيئا مطلقا  
 اشهد واعليه ام لا اخذ من مسألة  
 الكلب بل اولى وكذا ذكره المصنف  
 في معينه لكن رأيت في فتواه انه  
 افتى بالضمان في مسألة النحل فراجع  
 عند الفتوى وأما تحويله عن ملكه  
 فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر  
 المذهب وأما جواب المشايخ  
 فينبغي أن يؤمر بتحويله اذا كان  
 الضرر ينال على ما عليه الفتوى وفي  
 الصيرفة حاربا كل حنطة انسان  
 فلم يمنع حتى أكل الصبي ضمانه  
 \* ادخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا  
 في زرع او كرم ان ساقط ضمن  
 ما اتلف والا لا وقبل يضمن وتقامه  
 في البرازية انتهى

\* (باب جنابة المملوك)

والجنابة عليه اعلم ان جنابات  
 المملوك لا توجب الادفعوا واحدا  
 لو محلا ولا انقيمة واحدة

يؤيد ما حكى عن أبي جعفر اه أقول وحيث اختلف النقل عن ظاهر الرواية والاقتناء فالعمل على ما عليه  
 المتون والشروح وصححه في الهداية والله تعالى أعلم (قوله وعرجها كقطعها) قال في جامع الفصولين  
 ولو ضرب دابة فصارت عرجاء فهو كالقطع اه (قوله فيصل التوفيق) كانه فهم من كلام الدرر انه لا يضمن  
 في الكلب غير الادى وهذا غير مراد وانما معنى كلامه ان ما يخاف منه تلف الادى بل يخاف منه تلف المال  
 للضمان اذا أعقبه تلف سواء كان التلف مالا او آدميا وما لا يخاف منه تلف الادى بل يخاف منه تلف المال  
 فقط كعنب الكرم ولا يصدق فيه الاشهاد ويدل عليه تشبيهه بالحائط المائل فان الاشهاد فيه موجب لضمان  
 المال والنفس اه رملى وهو كلام حسن دافع للمخالفة من اصلها فيحمل كلام الزيلعي على الاتلاف مطلقا  
 لان المراد بالكلب الواقع في كلامه الكلب العقور كما صرح به فهو مما يخاف منه تلف الادى كالحائط المائل  
 والثور التطوح بخلاف كلب العنب قلت وهذا كله مخالف لما قدمه الشارح في آخر باب العقود فيما دون النفس  
 عن القاضي يدعي ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط لا في الحيوان اه وقد افتى في الخبرية بالضمان بعد  
 الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور تطوح قال وفي البرازية عن المنية في نطح الثور يضمن بعد الاشهاد  
 النفس والمال اه وفي المسألة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اه وأفتى به في الحامدية  
 أيضا (قوله قلت الخ) من مقول المصنف أيضا في المنع (قوله اخذ من مسألة الكلب) أى كلب العنب  
 فانه ليس مما يخاف منه تلف الادى (قوله بل اولى) لانه طريق وقد تقدم انه لا يضمن اذا ارسل طيرا ساقه  
 او لا بخلاف الدابة والكلب وهنا لم يرسله ولم يسقه أصلا فعدم الضمان فيه اولى ولان النحل مأذونة من الله  
 تعالى بقوله تعالى ثم كل من كل الثمرات (قوله في معينه) أى في كتابه المسمى معين المفتى (قوله فراجع  
 عند الفتوى) قد علمت ان الموافق للمنقول صريح بالدلالة هو الاول فعليه المقول (قوله على ما هو ظاهر  
 المذهب) وهو ما قدمه اخر كتاب القسمة من أن له التصرف في ملكه وان تضر رجاره (قوله وأما جواب  
 المشايخ) من انه يمنع اذا كان الضرر بينا (قوله على ما عليه الفتوى) الاوضح وهو ما عليه الفتوى ط (قوله  
 حاربا كل حنطة انسان الخ) ظاهره ولو كان الحمار غير الرأى وهو المستفاد من كلامه في كتاب اللقطة  
 والذي في الفتية وغيرها راي حار الخ بالاضافة الى ضمير الرأى تأمل ثم رأيت في حاشية الرمل على جامع  
 الفصولين في احكام السكوت مانعه أقول فلورأى حمار غيره يأكل حنطة الغير فلم يمنع صارت واقعة الفتوى  
 فاجبت بأنه لا يضمن والفرق ظاهر وهو ان فعل حماره ينسب اليه مع رجوع المنفعة له وامكان دفعه فتويت  
 على الضمان بخلاف حمار الغير تأمل اه (قوله وقيل يضمن) أى وان لم يسقهها قياسا على ما اذا كان في داره  
 بعير فادخل عليه آخر بعير امغتلما ولا يقتل بعيره ان بلا اذن صاحبه يضمن كما في البرازية والمقتل الهائج أقول  
 ويظهر ارجحية هذا القول لموافقته لما رآه في الباب من انه يضمن ما أحدثته الدابة مطلقا اذا ادخلها في ملك  
 غيره بلا اذنه لتعديده وأما اذا لم يدخلها ففي الهداية ولو ارسل بهيمة فافسدت زرعاً على فورها ضمن المرسل وان  
 ماتت بمينا او شملا لاوله طريق آخر لا يضمن لما مر اه (قوله وتقامه في البرازية) من ذلك ما قدمناه آنفا  
 ومنه قوله سائق حمار الحطب اذا لم يقل اليك انما يضمن ادا مشى الحمار الى جانب صاحب الثوب لاني عكسه  
 وهو يراه ولم يتابعه عنه ووجد فرصة الفرار \* وجد في زرع دابة فاخرجها فهلك فالتفتار ان ساقها بعد  
 الاخراج يضمن والا لا والدار كل زرع لانها تضره بخلاف المربط لانه محملها \* ربط حماره في سارية فربط آخر حماره  
 فعرض حمارا لاول ان في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا يضمن اه ملخصا والله تعالى أعلم

\* (باب جنابة المملوك والجنابة عليه)

لما فرغ من جنابة المالك وهو الحر شرع في جنابة المملوك ولما كانت جنابة البهيمة باعتبار الراكب واخويه  
 وهم ملاك قدمها (قوله لا توجب الادفعوا واحدا) أى وان كانت كثيرة في اشخاص متعدده (قوله  
 لو محلا) أى للدفع بأن كان قتالاً يعقده شئ من اسباب الحرية كالتدبير والاستيلاء والكتابة زيلعي  
 (قوله والاقيمة واحدة) أى ان لم يكن محلا للدفع بأن انعقده شئ مما ذكرنا توجب جنابته قيمة واحدة



ولا يزيد عليها وان تكررت الجناية زيلعي (قوله فكالاول) أي بخير بين الدفع والقداء (قوله واختيه)  
 أي أم الولد والمكاتب (قوله انما يفيد) أي يفيد التخيير الا في (قوله في النفس) أي نفس الآدمي  
 وفي ٩ من التاترخانية فرق بين الجناية على الآدمي أو على المال ففي الاول خير المولى بين الدفع والقداء وفي  
 الثاني بين الدفع والبيع اه وفي القنية عن خواهر زاده محجور جئ على مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية  
 فهو في رقبته يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وقد من تمام الكلام عليه في اول كتاب  
 الخبز (قوله لان بعمده) حذف اسم ان والاولى ذكره ويكون الضمير للشان ط (قوله فيما دونها) أي  
 دون النفس فانه يجب للمال في الحال ان اذا قصاص لا يجري بين العبد والعبد ولا بين العبد والاحرار فيما  
 دون النفس عناية (قوله لا باقراره أصلا) أي ولو بعد العتق قال في الشر بنبلالية عن البدائع واذا لم يصح  
 اقراره لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد العتق وكذلك لو أقر بعد العتاق انه كان جني في حال الرق لاشئ عليه اه  
 وشمل المحجور والمأذون وهو ما جرى عليه في الولو الجنية والذي قدمه الشارح في باب القود فيما دون النفس  
 عن الجوهره انه يؤاخذ به بعد العتق أقول وفي حجر الجوهره لو أقر العبد بقتل الخطأ لم يلزم المولى شئ وكان  
 في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في الخندي وفي الكرخي انه باطل ولو اعتق بعده لا يتبع بشئ من  
 الجناية أما المحجور فلا نه اقراره بما لا ينقلب حكمه كإقراره بالدين وأما المأذون فأقراره جائز بالدين التي  
 لزمته بسبب التجارة لانها هي المأذون فيها بخلاف الجناية فهو كالمحجور فيها اه (قوله وتقدم) أي  
 قبيل مستقرقات القضاء (قوله دفعه مولا ان شاء الخ) أي انه يخير بتخفيفه اذ لا عقلة لمملوكه الا هو غرر  
 الافكار (قوله حالا) أي كتناكل من الدفع والقداء على الحلول لان التأجيل في الاعيان باطل والقداء  
 بدله فله حكمه ومفاده ان الخيار للمولى ولو فلسا فاذا اختار المفسد القداء يؤذيه متى وجد ولا يجبر على دفع  
 العبد عنده خلافا لهما كما في الجمع در منتي (قوله لكن الواجب الاصل الخ) جواب عما يقال لو وجبت  
 الجناية في ذمة المولى حتى وجب التخيير لما سقط بموت العبد كما في الجز الجاني اذ اقامات فان العقل لا يسقط  
 عن عاقلة ووجهه ان الواجب الاصل هو الدفع وان كان له حق النقل الى القداء كما في مال الزكاة فان  
 الموجب الاصل في جزم من النصاب وللمالك ان ينتقل الى القيمة عناية (قوله على الصحيح) كذا في الهداية  
 والزيلعي واقترعه غيره من السراج (قوله ولذا سقط الواجب بموته) أي قبل اختيار القداء وأما بعده فلا  
 لا تنقله الى ذمة المولى غرر الافكار واطلق الموت فشم ما اذا كان باقة سماوية أو بعشه المولى في حاجته  
 أو استخدمه لان له حق الاستخدام في العبد الجاني ما لم يدفعه فلا يكون تعديا معراج عن المبسوط أما لو قتله  
 صار مختارا للارش ولو قتله اجنبي فان عدا بطلت الجناية وللمولى أن يقتص وان خطأ أخذ المولى القيمة  
 ودفعها الى ولي الجناية ولا يخير حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للارش جوهره (قوله لكن  
 في الشر بنبلالية الخ) هذا غير المشهور في العناية وغيرها عن الاسرار ان الرواية بخلافه في غير موضع وقد  
 نص محمد بن الحسن ان الواجب هو العبد (قوله والجوهره) عطف على السراج وقوله عن البردوى متعلق  
 بكل من السراج والجوهره كما يعلم من الشر بنبلالية اه ح (قوله وعلة الزيلعي الخ) أي علل الحكم  
 وهو صحة الاختيار وان لم يكن قادرا كما يفهم من عبارته (قوله أصل حقهم) أي حق اولياء الجناية (قوله  
 ومفاده) أي مفاد تعليل الزيلعي بما ذكره فهو مبني على التصحيح الثاني لكن الزيلعي صرح اولا بتصحيح الاول  
 كالهداية وغيرها وهو المنصوص عن محمد كما علمت (قوله واقاد الخ) هذا قول ثالث وفي الشر بنبلالية عن  
 البدائع ولو كان الواجب الاصل التخيير لتعين القداء عند هلاك العبد ولم يطل حق المجني عليه على ما هو  
 الاصل في التخيير بين شيئين اذا هلك أحدهما ان يتعين عليه الآخر فليس هذا القول بسديد اه (قوله وانه  
 الخ) معطوف على ان الدفع والمراد بالكتاب من الجمع ورد شارحه بهذا على مصنفه في ادعائه ان في لفظ  
 متنه ما يفيد ط ملخصا (قوله فان فداء) قيد به لانه اذا لم يدفعه جني أخرى كان عين المسألة الثانية وهي  
 قوله فان جني جنائتين الخ كفاية (قوله فهي كالاولى) لانه لما ظهر عن الجناية بالقداء جعل مكان لم تكن  
 وهذا ابتداء جنانية هداية (قوله دفعه بهما الخ) فيقسمانه على قدر ارش جنائتهما وان كانوا جماعة يقتسمونه  
 على قدر حصصهم وان فداء فداء جميع اروشهم ولو قتل واحد او فشا عين آخر يقتسمانه اثلاثا لان ارش العين

ولو قدى القن ثم جني فكالاول  
 ثم و ثم بخلاف المدبر واختيه  
 فانها لا توجب الاقيمة واحدة  
 ويستفح (جني عبد خطأ)  
 التقيد بالخطا هنا انما يفيد  
 في النفس لان بعمده يقتص وأما  
 فيما دونها فلا يفيد لاستواء خطئه  
 وعمده فيما دونها ثم انما يثبت  
 الخطأ بالينة أو اقرار مولاه  
 او علم القاضي لا باقراره أصلا  
 بدائع قلت لكن قوله أو علم القاضي  
 على غير المفتي به فانه لا يعمل بعلم  
 القاضي في زما تشار بنبلالية عن  
 الاشياء وتقدم (دفعه مولا)  
 ان شاء (بها فيملكه وليها أو) ان شاء  
 (فداء بارشها حالا) لكن الواجب  
 الاصل هو الدفع على الصحيح  
 ولذا سقط الواجب بموته بخلاف  
 موت الحر كذا ذكره المصنف وغيره  
 لكن في الشر بنبلالية عن السراج  
 والجوهره عن البردوى ان الصحيح  
 انه القداء حتى لو اختاره ولم يقدر  
 عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ بهلاك  
 العبد وعلة الزيلعي وغيره بأنه  
 اختار أصل حقهم فبطل حقهم  
 في العبد عند أبي حنيفة انتهى  
 ومفاده ان الاصل عند القداء  
 لا الدفع واقاد شارح الجمع في  
 تعليل الامام ان الواجب أحدهما  
 وانه متى اختار احدهما تعين  
 لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه  
 ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه  
 (فان فداء جني بعده فهي  
 كالاولى) حكى (فان جني جنائتين  
 دفعه بهما الى وليهما او فدام  
 بارشهما



(وان وهبه) أو اعتقه أو دبره  
 أو استولدها المولى (أو باعه غير  
 عالم بها) بالجناية (ضمن الأقل  
 من قيمته) (من الأرض  
 وان علم بها غرم الأرض) فقط اجماعا  
 (كبيعه) عالم بها (وكتعليق  
 عتقه بقتل زيد أو رميه أو شجه  
 ففعل) (العبد ذلك كما يصير فارا بقوله  
 ان مرضت فانت طالق ثلاثا) (وان  
 قطع عبيد حر عدا ودفع اليه  
 فاعتقه فانت من السراية فالعبد  
 صلح بها) أي بالجناية لان عتقه  
 دليل نصيح الصلح (وان لم يعتقه)  
 وقد سرى (يرد على سيده فيقتل  
 أو يعنى) لبطالان الصلح (فان جنى  
 مأذون له مديون خطأ فاعتقه  
 سيده بلا علم بها غرم لرب الدين  
 الأقل من قيمته ومن دينه) (وغرم  
 لولائها الأقل منها) أي القيمة (ومن  
 الأرض ولو اتلفه) أي العبد الجاني  
 (اجنبي فقيمة واحدة لمولاه) لا غير  
 (فان ولدت مأذونة مديونة بيعت  
 مع ولدها في الدين) ان كانت  
 الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت  
 ثم لحقها دين لم يتعلق حق الغرماء  
 بالولد بخلاف اكسابها (فان جنت  
 فولدت لم يدفع الولد) أي لولي  
 الجناية لتعلقها بذمة المولى  
 لادمتها بخلاف الدين (عبد) لرجل  
 (زعم رجل ان سيده حرره

على النصف من ارش النفس وعلى هذا حكم الشجيات والمولى أن يفدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدار  
 ما تعلق به حقه من العبد وتماه في الهداية (قوله وان وهبه الخ) الاصل انه متى احدث فيه تصرفا  
 يجره عن الدفع عالم بالجناية يصير مختارا للفداء والافلا تبال الاول ما ذكره ومثال الثاني وطى الثيب  
 من غير اطلاق لانه لا يتقص وكذا التزويج والاستخدام وكذا الاجارة والرهن على الاظهر لان الاجارة تنقض  
 بالاعداد وقيام حق ولي الجناية فيه عذر ولتكن الراهن من قضاء الدين فلم يجره وكذا الاذن بالتجارة وان ركه  
 دين لان الاذن لا يفوت الدفع ولا يتقص الرقبة الا أن لولي الجناية أن يمنع من قبوله لان الدين حقه من جهة  
 المولى فيلزم المولى قيمته اه من الهداية والعناية (قوله أو باعه) أي بيعا صحيحا ولو بخيار للمشتري  
 لا لو فاسدا الا اذا سلمه لان الملك لا يزول الاب والوالد خيار للبائع ثم نقضه افاده الزيلعي وغيره (قوله ضمن  
 الأقل الخ) لانه فوت حقه فيمنعه وحقه في اقلهما ولا يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم هداية  
 والدليل على ان حقه اقلهما انه ليس له المطالبة بالاكثر كفاية (قوله كبيعه) يجب اسقاطه لانه تشبيه  
 الشيء بنفسه اه ح قلت يمكن أن يراد ببيع المجنى عليه فيكون فيه نوع مغايرة لما قبله قال في الاختيار وكذلك  
 لو باعه من المجنى عليه كان اختيارا له لو وهبه لان المستحق أخذه بغير عوض وقد وجد في الهبة دون البيع اه  
 (قوله وكتعليق عتقه) لان تعلق عتقه مع علمه بأنه يعتق عند القتل دليل اختياره فلزمه الدية منخ (قوله  
 بقتل زيد الخ) أي بجناية توجب الدية فلو عتقه بغير جناية كان دخل الدار ثم جثم دخل أو بجناية توجب  
 القصاص كان ضربته بالسيف فانت حر فلا شيء على المولى انما فالعدم علمه بالجناية عند التعليق بغيرها ولان  
 ما يوجب القصاص فهو على العبد وذلك لا يختلف بالرق والحرية فلم يفوت المولى على ولي الجناية بتعليقه شيئا  
 عناية ملخصا (قوله كما يصير فارا) أي من ارث زوجته لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض (قوله لان  
 عتقه دليل نصيح الصلح) لان العاقل يتصدق نصيحة تصرفه ولا صحة له الا بالصلح عن الجناية وما يحدث منها زيلعي  
 (قوله فيقتل أو يعنى) بالبناء للمجهول والخميران للعبد وصلة تغني مقدرة (قوله لبطالان الصلح) لانه  
 وقع على المال وهو العبد عن دية المبدأ القصاص لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف وبالسراية ظهر ان دية  
 اليد غير واجبة وان الواجب هو القود فصار الصلح باطلا لان الصلح لا بد له من مصالح عنه والمصالح عنه المال  
 ولم يوجد زيلعي قال ط وظاهر هذا التعليل ان رد العبد واجب على ولي الدم رفعا للعقد الباطل اه وفي  
 العناية وسماه صلحا بناء على ما اختاره بعض المشايخ ان الموجب الاصل هو الفداء (قوله فاعتقه سيده)  
 أما اذا لم يعتقه فهو مخير قال في العناية والاصل ان العبد اذا جنى وعليه دين يخير المولى بين الدفع والفداء فان  
 دفع بيع في دين الغرماء فان فضل شيء كان لا محصل الجناية لانه يبيع على ملكهم وان لم يبق بالدين تأخر الى حال  
 الحرية كما لو بيع على ملك المولى الاول اه ملخصا (قوله بلا علم) قيد به لانه لو علم كان مختارا للفداء  
 فعليه دية الجناية لوليها وقيمة العبد لرب الدين (قوله الأقل من قيمته الخ) وأما قول الهداية وغيرها عليه قيمتان  
 قيمة لرب الدين وقيمة لولي الجناية فالمراد اذا كانت القيمة اقل من الأرض كما صرح به في العناية (قوله أي  
 العبد الجاني) أي المأذون الذي تقدم ذكره اه ح (قوله فقيمة واحدة لمولاه) أي ويدفعها للغرماء  
 لانها مالية العبد والغريم مقدم في المالية على ولي الجناية وتماه في الزيلعي وانما يلزم الاجنبي قيمة واحدة  
 دون المولى لانه لم يكن مأخوذا بالدفع ولا بقضاء الدين فلا يجب عليه اكثر مما اتلفه أما المولى فهو مطالب بذلك  
 اتقاني (قوله بخلاف اكسابها) فانها يتعلق بها حق الغرماء قبل الدين وبعبده لان لها دية معتبرة  
 في الكسب منخ (قوله لم يدفع الولد الخ) قال في العناية الفرق بين ولادة الامة بعد استدانها وبين  
 ولادتها بعد جنائيتها في أن الولد يباع معها في الاولى دون الثانية ان الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها  
 متعلق برقبته استيفاء حتى صار المولى ممنوعا من التصرف في رقبته ببيع أو هبة أو غيره ما فسكت أي  
 الاستدانة من الاوصاف الشرعية القارة فتسرى الى الولد كالكسبة والتدبير والرهن وأما موجب  
 الجناية فالدفع أو الفداء وذلك في ذمة المولى لا في ذمتها حتى لم يصير المولى ممنوعا من التصرف في رقبته ببيع  
 أو هبة أو استخدام وانما يلاقها أثر الفعل الحقيقي الحسي وهو الدفع فلا يسرى لكونه وصفا غير فارحصل  
 عند الدفع والسراية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية اه (قوله زعم رجل) أي أنكر



(قوله يقتل) ذكر الاقرار بالخيرية قبل الجنائية وفي المبسوط بعدها ولا تفاوت بينهما عناية (قوله المعتق) أي في زعمه (قوله فلا شيء) أي الزاعم (قوله عليه) الأول حذفه لأنه لا شيء على العاقلة ط (قوله لأنه بزعمه الخ) عبارة الهداية لأنه لما زعم أن مولاه اعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وبراء العبد والمولى إلا أنه لا يصدق على العاقلة من غير جهة اه وانما كان لبراء المولى لأنه لم يدع على المولى بعد الجنائية اعتاقا حتى يصير المولى به مختارا للفداء مستهلكا حق المجنى عليه بالاعتاق كفاية (قوله لا يستحق العبد) أي دفعه أو فداءه (قوله بل الدية) لأنه موجب جنائية الأحرار (قوله على العاقلة) وهم قبيلة السيد المعتق كما سيأتي فافهم (قوله يخاطب به مولاه الخ) تبع فيه المصنف وهو غير لازم وعبارة الملتقى والدرر قال معتق قلت أخا زيد ونحوه في الهداية وغيرها والخطب سهل إذ لا فرق يظهر بين المولى والاجنبي لأن قول المولى بل قتله بعد العتق يريد به الزام الدية على عاقلة القتيل وهم قبيلة المولى لأنها عاقلة المعتق لا على نفسه فقط فافهم (قوله لأنه منكر للضمان) لأنه أسنده إلى حالة معهودة منافية للضمان إذا الكلام فيما إذا عرف رقه فصاركما إذا قال البائع العاقل طلقت امرأتى وأنا صبي أو مجنون وكان جنونه معروفا كان القول له هداية (قوله فلا يكون القول له) وهذا لأنه ما أسنده إلى حالة منافية للضمان لأنه يضمن يدها لقطعها وهي مديونة هداية (قوله من المال) أي مال لم يكن غلة كمال وهب لها أو أوصى لها به ط (قوله إلا الجاع والغلة) أي إذا قال جامعها قبل الاعتاق أو أخذت الغلة قبله لا يكون القول قولها لأن وطئ المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه حصل الإسناد إلى حالة معهودة منافية للضمان ابن كمال واستثنى في الشربلاية عن المواهب والزبلي ما كان قائما بعينه في يد المقر لأنه متى اقترانه أخذه منها فقد اقترى سيدها ثم ادعى التملك عليها وهي تنكر فكان القول للمنكر فلذا أمر بالرد اه (قوله عبد مجبور) قيد بالعبد لأنه لو كان الأمر حرا بالغا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر وبالمجبور لأنه لو كان الأمر مكاتبا بالغا ترجع عاقلة الصبي عليه بأقل من قيمته ومن الدية بخلاف ما إذا كان الأمر عبدا مأذونا حيث لا يرجعون عليه إلا بعد العتق كفاية (قوله ورجعوا على العبد بعد عتقه) لأن عدم اعتبار قوله كان لحق المولى لا لنقصان الأهلية وقد زال حق المولى بالاعتاق زبلي وهذا ما ذكره الصدر الشهيد وقاضى خان في شرحيه - ما وفيه نظر لأنه خلاف الرواية في الزيادات اتقانى (قوله وقيل لا) هذه هي رواية الزيادات قال الزبلي لأن هذا ضمن جنائية وهو على المولى لا على العبد وقد تعذر إيجابه على المولى لمكان الحجر وهذا أوفق للقواعد اه وتعامه فيه (قوله أبدا) أي وإن بلغ (قوله عبدا مثله) لم يقيد بكونه مجبورا أيضا لأنه يكتفى بكون الأمر مجبورا فإذا أمر العبد المجبور العبد المأذون فالحكم كذلك أما لو كان الأمر عبدا مأذونا والمأمور عبدا مجبورا أو مأذونا يرجع مولى العبد القتيل بعد الدفع أو الفداء على رقة العبد الأمر في الحال بقيمة عبده لأن الأمر بأمره صار غاصبا للمأمور وتعامه في الكناية ولو كان المأمور حرا بالغا عاقلا فالدية على عاقلة ولا ترجع العاقلة على الأمر لأن أمره لم يصح زبلي (قوله ويرجع بعد العتق الخ) على قياس القيل المار لا يجب شيء أفاده الزبلي (قوله وقيمة العبد) أي القتيل (قوله لأنه مختار الخ) أي إذا دفع الفداء وكان أزيد من قيمة العبد مثلا لا يرجع إلا بالقيمة لأنه غير مضطر فانه لو دفع العبد أجبر على الجنائية على قبوله (قوله فاعتقه) قيد به لأنه محل الوهم فانه إذا لم يعتقه يكون الحكم كذلك وفي الهندية واجمعوا إن حافر البئر إذا كان عبدا فاقناه دفع المولى العبد إلى ولي القيل ثم وقع فيها آخرومات فإن الثاني لا يتبع المولى بشيء سواء دفع المولى إلى الأول بقضاء أو بغير قضاء وتعامه فيها ط (قوله ثم وقع فيها انسان) فلو الوقوع قبل العتق وجبت الدية فإن وقع آخر يشار إلى الأولى لكن يضرب الأول بقدر الدية والثاني بقدر القيمة مقدسى أي لأن اختيار الفداء بالعتق وقع في الأولى فوجب الدية ولم يقع في الثانية فلم تجب إلا القيمة وهذا هو العتق بعد العلم واللام تلزمه إلا القيمة ويشار إلى الثانية فيها إلى الأولى كما أفاده بعد اه

(قوله يقتل) العبد المعتق (وايه) أي  
ولي الزاعم عتقه (خطأ فلا شيء  
للمعتق عليه) لأنه بزعمه عتقه اقترانه  
لا يستحق العبد بل الدية لكنه  
لا يصدق على العاقلة إلا بحجة (فإن  
قال معتق) رقه معروف لرجل  
(قلت أخا) يخاطب به مولاه  
الذي اعتقه (خطأ قبل عتقى فقال  
الأخ) الذي هو المولى (لا بل بعده  
صدق الأول) لأنه منكر للضمان  
(وان قال لها قطعت يدي وأنت  
أمتى وقالت) هي لا بل (فعلته بعد  
العتق قال قول لها) لأنه اقترى بسبب  
الضمان ثم ادعى ما يبرته فلا يكون  
القول له (وكذا) القول لها (في  
كل ما أخذ) المولى (منها) من  
المال لما ذكرنا استحسانا (إلا الجاع  
والغلة) فالقول له لاسناده لحالة  
معهودة منافية للضمان (عبد  
مجبور أو صبي) أمر صبيًا يقتل رجل  
فقتله فدينه على عاقلة القتيل  
لأن عمد الصبي خطأ (ورجعوا على  
العبد بعد عتقه) وقيل لا (على  
الصبي الأمر أبدا) اتصوا بأهليته  
(وان كان مأمورا العبد) عبدا  
(مثله دفع سيد القتيل أو فداءه  
في الخطأ ولا رجوع له على الأمر  
في الحال ويرجع بعد العتق بالأقل  
من الفداء وقيمة العبد) لأنه مختار  
في دفع الزيادة لا مضطر (وكذا)  
الحكم في العمد (ان كان العبد  
القتيل صغيرا) لأن عمد خطأ  
(فإن كبر اقتص) منه (عبد حفر  
بئر فاعتقه مولاه ثم وقع فيها  
انسان أو أكثر فهلك فلا شيء  
عليه) لأن جنائية العبد لا توجب  
عليه شيئا



(ويجب على المولى قيمة واحدة)  
ولو الواقع ألفا زيلعي (فان قتل)  
عبد (عدا) رجلين (حرين  
لـ) (منهما) وليان فعفا  
أحد ولي كل منهما دفع السيد  
نصفه إلى الحرين (الذين لم يعفوا  
(أوفدا بديه) كاملة لانه بذلك  
العفو سقط القود وانقلب مالا  
وهو دينان وسقط دية نصيب  
العافين وبقي دية نصيب الساكنين  
أودفع نصفه لهما (فان قتل)  
العبد (أحدهما عدا والآخر  
مظاوعفاً أحد ولي العمد فدى  
بديه لولي الخطا ونصفها لأحدى  
ولي العمد) الذي لم يعف (أودفع  
اليهما وقسم اثلاثا عولا) عنده  
وارباعا منازعة عندهما (فان قتل  
عبد هما قريهما وعفا أحدهما  
بطل كله) وقال يدفع الذي عفا  
نصف نصيبه للآخر أو يفديه بربع  
الدية وقيل بمجموع الامام ووجهه  
انه انقلب بالعفو مالا والمولى  
لا يستوجب على عبده دينا فلا  
تخلقه الورثة فيه والله أعلم  
\* (فصل في الجناية على العبد) \*

(دية العبد قيمته فان بلغت هي دية  
الحر) (بلغت) قيمة الامه دية الحرية  
نقص من كل) من دية عبد وامة  
(عشرة) دراهم اظهرارا لاخطا ط  
رتبة الرقيق عن الحر وتعين العشرة  
بأثر ابن مسعود رضي الله تعالى  
عنه وعنه من الامه خمسة ويكون  
ح على العاقلة في ثلاث سنين خلافا  
لأبي يوسف (وفي النصب يجب  
القيمة بالغة ما بلغت) بالاجماع

سأتحاق (قوله) ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتبارا لابتداء حال الجناية فانه كان رقيقه ط (قوله  
إلى الحرين) عبارة المتن في المنع إلى الآخر وكذا في الكنز والملتقى (قوله) أودفع نصفه لهما) أودعني الا  
والفعل بعدها منصوب بأن مضمره ثلاثا يتكرر مع المتن تأمل (قوله) عولا عنده) تفسير العول هو أن تضرب  
كل واحد منهما بجميع حصته أحدهما بنصف المال والا فخر بكمه ككفاية قتلناه لولي الخطا لانهما  
يدعيان الكل وثله لساكت من ولي العمد لانه يدعي النصف فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف (قوله)  
وارباعا منازعة عندهما) أي ثلاثة أرباعه لولي الخطا وربعه لولي العمد بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي  
الخطا بلا منازعة ومنازعة القريقين في النصف الآخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا منح ويأنه ان الاصل  
المتفق عليه ان قسمة العين اذا وجبت بسبب دين في الذمة كالفريدين في التركة ونحوها فالقسمة بالعول  
والمضاربة لعدم التضابق في الذمة فيثبت حق كل منهما كلاف يضرب بجميع حقه وان وجبت لاسبب دين  
في الذمة كبيع الفضولي بأن باع عبد انسان كله وأربع نصفه واجازهما المالك فالعبد بين المشتريين ارباعا  
بطريق المنازعة لان العين الواحدة تضيق عن الحقيقتين على وجه الكمال واذا ثبت هذا فالا في هذه المسألة  
ثلاثة ارباع العبد المدفوع لولي الخطا وربعه لساكت من ولي العمد لان حق ولي العمد كان في جميع الرقبة  
فاذا عفا أحدهما بطل حقه وفرغ النصف فيمضى حق ولي الخطا بهذا النصف بلا منازعة بقي النصف الآخر  
واستوت فيه منازعة ولي الخطا والساكت فنصف بينهما وولي ح ان أصل حقهما ليس في عين العبد  
بل في الارش الذي هو بدل المثل والقسمة في غير العين بطريق العول وهذا لان حق ولي الخطا في عشرة  
آلاف وحق العافي في خمسة فيضرب كل منهما بحصة كمن عليه الفان لرجل وألف لا خر ومات عن ألف فهو  
بين الرجلين اثلاثا بخلاف بيع الفضولي لان الملك ثبت للمشتري في العين ابتداء عناية ملخصا (قوله) فان  
قتل عبدهما قريهما) أي قتل عبد لرجلين قريهما (قوله) وقال يدفع الخ) لان نصيب من لم يعف  
لما انقلب مالا يعفو صاحبه ما رنصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فما اصاب ملك صاحبه لم يسقط وهو الربع  
وما اصاب ملك نفسه سقط كفاية (قوله) ووجهه) أي وجهه الامام أي وجه قوله قال في الكفاية له ان  
القصاص واجب لكل منهما في النصف من غير تعيين فاذا انقلب مالا احتمل الوجوب من كل وجهه بأن يعتبر  
متعلقا نصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجهه بأن يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التنصيف بأن  
يعتبر متعلقا بهما شائعا فلا يجب المال بالشك (قوله) فلا تخلقه الورثة فيه) الواجب اسقاطه لان المقتول  
ليس مولى للقاتل ثم يظهر هذا في مسألة اخرى ذكرت هنا في بعض نسخ الهداية والزيلعي حكمها حكم هذه  
المسألة وهي ما لو قتل عبدا مولاه وله ابان فعفا أحدهما بطل كله خلافا لأبي يوسف لان الدية حق المقتول  
ثم الورثة تخلقه والمولى لا يجب له على عبده دين فلا تخلقه الورثة فيه اه والذي اوقع الشارح صاحب الدرر  
والله سبحانه أعلم

#### \* (فصل في الجناية على العبد) \*

(قوله) فان بلغت هي) أي قيمته (قوله) بأثر ابن مسعود) وهو لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر ونقص منه عشرة  
دراهم وهذا كما مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف بالقياس وانما طريق معرفتها  
السمع من صاحب الوحي كفاية (قوله) وعنه) أي عن أبي حنيفة وهي رواية الحسن عنه وهو القياس  
والاقل ظاهر الرواية اتقاني (قوله) من الامه) أي ينقص من ديتها لا مطلقا كما ظن فانه سهو دره منق  
(قوله) ويكون ح على العاقلة الخ) أي يكون ماذ كمن دية العبد والامة أي دية النفس لان العاقلة  
لا تتحمل اطراف العبد كما سيأتي آخر المعامل (قوله) خلافا لأبي يوسف) حيث قال تجب قيمته بالغة ما بلغت  
في ماله في رواية وعلى عاقلة في اخرى وفي الجوهرة وقال أبو يوسف في مال القاتل لقول عمر لا تعقل العاقلة  
عدا ولا عبد اقلناه ومحمول على ما جناه العبد لا على ما جنى عليه لان ما جناه العبد لا تتحملة العاقلة لان المولى



اقرب اليه منهم اه (قوله وما قدر) أي ما جعل مقدرا من دية الحر أي من ارشه في الجناية على اطرافه جعل مقدرا من قيمة العبد كذلك وقوله ففي يده نصف قيمته تفريع عليه لان الواجب في يد الحر مقدرا من الدية بالنصف فيقدر في يد العبد بنصف قيمته وكذلك يجب في موضحة نصف عشر قيمته لان في موضحة الحر نصف عشر الدية كما ذكره في العناية قلت ويستثنى من ذلك خلق اللحية ونحوه فقيمة حكومة كما يأتي وكذا في العيين فان مولاه مخير كما يأتي أيضا تأمل وكذا ما في الجناية لو قطع رجل عبد مقطوع اليد فان من جانب اليد فعليه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتلاف ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع لا من جانبها فنصف قيمته مقطوع اليد وتما فيهها عذا في الجوهرية الجناية على العبد فيمادون النفس لا تحملها العاقلة لانه اجري مجرى ضمان الاموال اه أي فهو في مال الجاني حالا كضمان الغصب والاستهلال كما في منية المفتي (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية الا أن محمد اقال في بعض الروايات القول بهذا يؤدى الى أن يجب بقطع طرفه فوق ما يجب بقتله كما لو قطع يد عبد يساوى ثلاثين ألفا ضمن خمسة عشر ألفا كذا في النهاية وغيرها من الشروح (قوله وجزم به في الملتقى) وهو الذي في عامة الكتب كالهدياية والخلاصة وجمع البحرين وشرحيه والاختيار وقساوى اللؤلؤ والحي والمفتي عن المحيط نقصان الخمسة هنا باتفاق الروايات بخلاف فصل الامة شلبي اه ط ووافق ما في الظهيرية وجامع المحبوري موضحة العبد مثل موضحة الحر تقضى بخمسمائة درهم الانصاف درهم ولو قطع اصبع عبد عمدا او خطأ وقيمته عشرة آلاف أو أكثر فعليه عشر الدية الادرم معراج (قوله ويجب حكومة عدل في لحيته) أي اذ لم تنبت قال في البرازية وفي العيون عن الامام رحمه الله في قطع اذنه وانفه او حلق لحيته اذ لم تنبت قيمته تامة ان دفع العبد اليه وحكى القدوري في شعره ولحيته الحكومة قال القاضي القنوي في قطع اذنه وانفه وحلق لحيته اذ لم تنبت على لزوم نقصان قيمته كما قالوا والحاصل ان الجناية على العبد ان مستهلكه بأن كانت توجب في الحر كمال الدية فقيمة كمال القيمة وان غير مستهلكه بأن أوجب فيه نصف الدية فقيمة نصف قيمته الاول كقطع اليدين وامثاله وقطع يد ورجل من جانب واحد والثاني كقطع يد أو رجل أو قطع يد ورجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذ لم ينبت في رواية من قبيل الاول وفي اخرى من قبيل الثاني اه قاتل (قوله في الصحيح) لان المقصود من العبد الخدمة لا الجمال منح (قوله لاشتباه من له الحق) لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فتحقق الاشتباه منح (قوله خلافا ل محمد) فعنده لا قصاص في ذلك وعلى القاطع ارش اليد وما نقصه ذلك الى أن اعتقه لان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار حالة الجرح والوراثة بالولادة على اعتبار الاخرى فترز منزلة اختلاف المستحق ولهما اثنان فثبتت الولاية للمولى ولا معتبر باختلاف السبب وتما فيه في الهداية (قوله لان البيان كالانشاء) أي انه انشاء من وجه حتى يشترط صلاحية المحل للانشاء فلو مات أحدهما فبين العتق فيه لا يصح واظهار من وجه حتى يجبر عليه ولو كان اظهرا من كل وجه لما اجبر لان المرء لا يجبر على انشاء العتق والعبد بعد الشجة محل للبيان فاعتبر انشاء عناية (قوله فدية حر وقيمة عبد) لان العبد لم يبق محلا بعد الموت فاعتبرناه اظهرا محضا وأحدهما حر يبين فوجب ما ذكره بنصف بين المولى والورثة لعدم الاولوية زيلبي (قوله لو القاتل واحد معا) أي قتلهم معا فلو القاتل اثنين فبيحي ولو واحد او قتلهم معا على التعاقب فعليه قيمة الاول للمولى ودية الاخر لورثته لانه يقتل أحدهما معين الاخر للعتق قتيين انه قتله وهو حر كفاية (قوله وقيمتها سواء) فلو اختلفت فعليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول زيلبي (قوله ولم يدرا الاول) فلو علم فعلى قاتله القيمة لمولاه وعلى قاتل الثاني دية لورثته لتعينه للعتق بعد موت الاول زيلبي (قوله فقيمة العبد بين) لان ما يتيقن بأن كلا من القاتلين قتل حر او كل منهما منكر ذلك ولان القياس يأبى ثبوت العتق في المجهول فيجب القيمة فيهما فتكون نصفين بين المولى والورثة لان موجب العتق ثابت في أحدهما في حق المولى فلا يستحق بدله أفاده الزيلبي (قوله فقار رجل عيني عبد) وكذا اذا قطع يديه أو رجله بقال فقاعينه اذا قلعها واستخرجها اتقاني (قوله وقال الشافعي الخ) هو يجعل الضمان في مقابلة القاتل فبقى الباقي على ملكه كما اذا قتل أحدهما عينيه وله ما أن المالية معتبرة في حق الاطراف وانما سقط

(وما قدر من دية الحر قدر من قيمته) وحينئذ (ففي يده نصف قيمته) بالغة ما بلغت في الصحيح درر وقيل لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة وجزم به في الملتقى (وتجب حكومة عدل في لحيته) في الصحيح وقيل كل قيمته (قطع يد عبد فخره سيده) فسرى (فمات منه وله) للعبد (ورثة غيره) غير المولى (لا يقتص) لاشتباه من له الحق (والا) يكن له غير المولى (اقتص منه) خلافا ل محمد (قال) لعبدية (أحد كما حر فصحافيين المولى العتق في أحدهما) بعد الشج (فارثهما للسيد) لان البيان كالانشاء ولو قتل فدية حر وقيمة عبد لو القاتل واحد معا وقيمتها سواء وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم يدرا الاول فقيمة العبد بين زيلبي (فتأ) رجل (عيني عبد) خير مولاه ان شاء (دفع مولاه عبده) المققوع للشافعي (واخذ) منه (قيمتها) كاملة (أو أمسكه ولا يأخذ منه النقصان) وقالاه اخذ النقصان وقال الشافعي نمنه القيمة وامسك الجنة العمياء



(ولو جنى مدبر أو أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الارش) لقيام قيمتهما مقامهما (فإن دفع القيمة بقضاء الجنى) المدبر أو أم الولد جناية (أخرى يشارك الثاني الأول) إذ ليس في جناياته كلها الا قيمة واحدة ولا شيء على المولى لأنه مجبور على الدفع (ولو) دفع القيمة لولى الأول (بغير قضاء أتبع السيد) بحصته من القيمة ورجع بها على الأول لأنه قبضه بغير حق لأن المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة (أو) أتبع (ولى الجناية) الأول وقال لا شيء على المولى (وإن اعتق) المولى (المدبر) وقد جنى جنايات لم تلزمه (أى المولى) (الا قيمة واحدة علم بالجناية) قبل العتق (أولاً) لأن حق الولي لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفقوتاً بالاعتاق (وأم الولد كالمدبر) فيما مر (أقر المدبر أو أم الولد بجناية فوجب المال لم يجز اقراره) لأنه اقراره على المولى (بخلاف ما إذا أقر بالقتل عدا فانه يصح اقراره) على نفسه (فيقتل به) ولو جنى المدبر خطأ لم تسقط قيمته عن مولاه ولو قتل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته ولو عمد اقله الوارث أو استسعا في قيمته ثم قتله درر والله اعلم

\* (فصل في غصب القن وغيره) \*  
(قطع يد عبده فغصبه رجل) وسرى

في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكر كما في الخرق الفاحش وله أن المالبة وإن كانت معتبرة فالأدعية غير مهذرة والعمل بالشبهين أو جب ما ذكر ابن كمال (قوله ولو جنى مدبر أو أم ولد) أى على النفس خطأ أو على مادونها جوهرية فلو جنى على مال لزمه أن يسعى في قيمة ذلك المال للمالك بالغة ما بلغت ولا شيء على المولى ط عن المكي وأما جناية المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لأن اكسابه لنفسه فيحكم عليه بالأقل من قيمته ومن ارش جنايته وتعام تفاربعه في غاية البيان (قوله ضمن السيد) أى في ماله دون عاقلة حالة جوهرية وانما ضمن لأنه صار مانعاً تسليمه في الجناية من غير أن يصير مختاراً للقضاء لعدم علمه بما يحدث فصاركما إذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم زيلعى (قوله الأقل من القيمة) أى قيمة ~~كل~~ منها بوصف التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتعامه في الكفاية درر متى أى لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير وقيمة أم الولد ثلاث قيمتها والمدبر ثلثاها جوهرية (قوله لقيام قيمتها) عبارة الزيلعى لأنه لاحق لولى الجناية في أكثر من الارش ولا منع من المولى في أكثر من العين وقيمتها تقوم مقامهما (قوله يشارك الثاني الأول الخ) أى في القيمة ويعتبر فيها تفاوت الاحوال فلو قتل سر خطأ وقيمتها ألف ثم آخر وقيمتها ألفان ثم آخر وقيمتها خمسمائة ضمن سيده القين باعتبار الاوسط يأخذ وليه ألفاً واحدة إذ لا تعلق فيها للأول لأن حال جنايته قيمة العبد ألف وقد ابقيناها ولا تعلق للآخر في أكثر من خمسمائة فنصف الألف الباقية بين الأول والاوسط يضرب فيها الأول بدية عشرة آلاف والاوسط بالباقي له وهو تسعة آلاف ثم الخمسمائة الباقية بين الثلاثة فيضرب الثالث بكل الدية وكل من الباقيين بغير ما أخذ اه ملخصاً من الزيلعى وغيره (قوله الا قيمة واحدة) لأنه لا يمنع من السيد الا في رقبة واحدة زيلعى (قوله لأنه مجبور على الدفع) أى بسبب القضاء به عليه (قوله أتبع السيد) لدفعه حقه بلاذنه (قوله ورجع) أى السيد بها على ولي الجناية الأول لأنه ظهر أنه استوفى منه زيادة على قدر حقه عناية (قوله أو أتبع ولي الجناية الأول) لقبض حقه ظمناً وانما أخير في التضمين لأن الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة من وجه حتى تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقه ما تعتبر مقارنة في حق التضمين أيضاً أفاده في الكفاية (قوله وقال لا شيء على المولى) لأنه فعل عين ما يفعله القاضي (قوله لأن حق الولي) ال للجنس أى حق أولياء الجنايات ط (قوله لم يتعلق بالعبد) أى بل بقيته إذا لا يمكن دفعه والقيمة تقوم مقام العين كما مر (قوله فلم يكن مفقوتاً) بحتم أن يكون الضمير في يكن للعبد ومفقوتاً بصيغة اسم المفعول وإن يكون ضميره الى المولى ومفقوتاً بصيغة اسم الفاعل ط (قوله فيما مر) وهو قوله وإن أعنى المدبر أما الذى قبله فقد صرح المصنف بهما ط (قوله بجناية توجب المال) المراد بها جناية الخطأ اتقانى عن الكرخى (قوله لم يجز اقراره) ولا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه ملتقى (قوله لأنه اقراره على المولى) لأن موجب جنايته على المولى لا على نفسه زيلعى (قوله ولو جنى المدبر) مثله أم الولد ط (قوله لم تسقط قيمته عن مولاه) لأنها ثابتت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك درر (قوله سعى في قيمته) لأن التدبير وصية برقبته وقد سلمت له لأنه عتق بموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهو القيمة درر وذكر السائحانى انه في الخطا يسعى في قيمتين لما في شرح المقدسى اعتق في مرض موته عبده فقتله العبد خطأ سعى في قيمتين عند الامام احدهما لتقص الوصية لأن الاعتاق في مرض الموت وصية وهى للقاتل باطله إلا أن العتق لا يتقص بعد وقوعه فتجب قيمته ثم عليه قيمة أخرى بقتل مولاه لأن المستسعى كالمكاتب عنده والمكاتب اذا قتل مولاه فعليه اقل من قيمته ومن الدية والقيمة هنا اقل وقال لا يسعى في قيمة واحدة لرد الوصية وعلى عاقلة الدية لأنه حر مديون اه (قوله قتله الوارث أو استسعا الخ) أما الأول فظاهر وأما الثاني فلما ذكر من ان التدبير وصية الخ درر والله تعالى اعلم

\* (فصل في غصب القن وغيره) \*

المراد بالغير المدبر والصبي والمراد حكم جنايتهم حالة الغصب قال الاتقانى لما ذكر جناية العبد والمدبر ذكر جنايتهم مع غصبهما لأن القدر قبل المركب ثم جر كلامه الى بيان غصب الصبي اه (قوله قطع يد عبده الخ) فلو القاطع اجنياً فان شاء اقتص منه وإن شاء ضمن الغاصب قيمته مقطوعاً ولو خطأ فان شاء أخذ قيمته صحيحاً



فئات (منه ضمن) الغاصب

(قيمة أقطع وان قطع يده وهو في يده)

غاصب فئات منه برئ) الغاصب

لصيرورته متلفا فيصير مستردا

(غصب عبيد عجمور مثله فئات في

يده ضمن) لأن المحجور مؤاخذ

بأفعاله لا بأقواله إلا بعد حقه

(مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم

جنى عند سيده) أخرى (ضمن السيد

قيمة لهما) نصفين (ورجع) المولى

(نصف قيمة على الغاصب ودفعه)

أى دفع المولى نصف قيمة (الى

ولى الجناية (الأول) لأن حقه لم

يجب الا والمزاحم قائم (ثم رجع)

المولى (به على الغاصب) لأنه أخذ

منه بسبب كان عند الغاصب

(وبعكسه) بأن جنى عند مولاه ثم

عند غاصبه (لا يرجع) المولى على

الغاصب (به ثانيا) لأن الجناية

الأولى كانت في يده مالكة (والقن

في الفصلين) كالمدر غير أن المولى

يدفع العبد نفسه (هنا وثمة) أى

في المدبر (القيمة) كما مر (مدبر جنى

عند غاصبه فردة فغصب) ثانيا (جنى

عنده) كان (على سيده قيمة لهما

ورجع بقيمة على الغاصب)

لكونهما عنده (ودفع) المولى

(نصفها) أى القيمة المأخوذة ثانيا

(الى) ولى الجناية (الأول

ورجع) المولى (بذلك النصف على

الغاصب) وأم الولاد في كلهما كدبر

(غصب) رجل (صباحرا)

لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه

الذهاب به بلاذن وليه (فئات)

هذا الحر (في يده فجأة أو بجمي لم

يضمن وإن مات بصاعقة أو نهمش

حية فديته على عاقلة الغاصب)

استحسانا لتسببه بنقله لمكان

الصواعق أو الحيات حتى لو نقله

لموضع يغلب فيه الحى والأمراض

ضمن قتيب فيه الدية على عاقلة لكونه قتلانسيا هداية وغيرها

من عاقلة القاطع ورجعت العاقلة على الغاصب بقيمة مقطوعا أو ضمن الغاصب قيمة مقطوعا واتبع غيره في  
الباقى كذا يستفاد من فروع في المقدسى - سائحاني - (قوله ضمن الغاصب قيمة أقطع) لأنه لما قطع المولى في  
يده نقصت قيمته بالقطع زيلعى - (قوله فيصير مستردا) لاستيلاء يده عليه وبرئ الغاصب من ضمانه لو وصول  
ملكه الى يده زيلعى - (قوله مؤاخذ بأفعاله) أى في حال رقه عناية حتى لو ثبت الغصب بالبينة يباع فيه درر  
(قوله لا بأقواله الخ) أى فيما يجب به المال فلا يؤاخذ به في رقه وانما يؤاخذ به بعد الحرية وأما فيما يوجب  
الحدود والقصاص فيؤاخذ به في الحال كالأفعال أفاده في العناية وأما المأذون فانه يؤاخذ بالأقوال أيضا  
عندنا معراج (قوله ضمن السيد قيمة لهما) لأن موجب جنابة المدبر وان كثر قيمة واحدة فيجب ذلك  
على المولى لأنه هو الذى اعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير أن يصير مختارا للفداء زيلعى - وينبغى  
أن يكون وجوب القيمة فيما اذا كانت اقل من الارش لأن حكم جنابة المدبر أن يلزم الاقل منهما على المولى  
اتقانى - (قوله ورجع المولى بنصف قيمة على الغاصب) لأنه ضمن القيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند  
الغاصب والنصف الاخر بسبب وجد عنده ف يرجع عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف  
العبد زيلعى - (قوله أى دفع المولى نصف قيمة) أى النصف المأخوذ من الغاصب وهذا الدفع الثانى  
عندهما خلافا لمحمد (قوله لأن حقه لم يجب الخ) حق التعبير أن يقول دون الثانى لأن حقه الخ كما عبر ابن  
كمال أى حق ولى الجناية الثانى قال في العناية ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لأنه حين جنى في حقه لا يرأجه  
أحد وانما انتقص حقه بمزاجه الثانى فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغا أخذه انما مال حقه اه  
وأورد ان هذا يناقض ما تقدم ان جنابة المدبر لا توجب الا قيمة واحدة وهنا أوجب قيمة ونصفا واجيب ان ذلك  
فما اذا تعددت الجناية في يد شخص واحد بخلافه هنا تأمل (قوله ثم رجع المولى به) أى بنصف القيمة  
ولا يدفعه الى أحد لأنه وصل الى الولين تمام حقهما اتقانى - (قوله لأن الجناية الاولى كانت في يده مالكة)  
أى وما دفعه المالك ثانيا انما كان بسببها فلا يرجع به على أحد بخلاف المسئلة الاولى لأنه كان بسبب عند  
الغاصب فيرجع عليه أفاده الزيلعى - (قوله والقن في الفصلين) أى في المستلين كما مدبر أى ان التصوير  
السابق بالمدر ليس احترازا عن القن ويأتى ان أم الولد كذلك (قوله يدفع العبد نفسه) لا مكان نقله من ملك  
الى ملك بخلاف المدبر والظاهر ان المراد انه يخير بين الفداء والدفع الى الولين تأمل ثم اذا دفعه يرجع بنصف  
قيمته على الغاصب الى آخر ما مر (قوله فغصب ثانيا) أى فغصبه الغاصب الاول غصبا ثانيا وفى بعض  
النسخ فغصبه بالخبر وهى اظهر (قوله كان على سيده قيمة لهما) أى للولين لأنه منعه بالتدبير كما مر (قوله  
لكونهما) أى الجنايتين عنده أى الغاصب بخلاف ما مر لأن احدهما عنده فلذا يرجع بالنصف (قوله  
ورجع المولى بذلك النصف) أى الذى دفعه ثانيا الى ولى الجناية الاولى (قوله وأم الولاد في كلهما) أى كل  
الاحكام المذكورة كدبر لا شرا كهما في كون المانع من الدفع للجناية من قبل المولى درر (قوله لا يعبر عن  
نفسه) لأنه لو كان يعبر بعرضه بلسانه فلا ثبت يده حكما كذا في الشر بلا لية عن البرهان ومثله في الكفاية  
والقهستاني وغيرهما قال في المعراج لكن الفرق الاتى بين المكاتب والصبي يشير الى ان المراد مطلق الصبي  
فان الصبي الذى يزوجه وليه غير مقيد بذلك ذكره في الكافى اه ملخصا (قوله والمراد بغصبه الخ) فيكون  
ذكر الغصب بطريق المشاكلة وهو ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صلبه عناية (قوله فجأة) بالنهم  
والمد أو بالفتح وسكون الجيم بلامته قهستاني - (قوله بصاعقة) أى نار تسقط من السماء أو كل عذاب  
مهلك كما في القاموس فيشمل الحر الشديد والبرد الشديد والغرق في الماء والتردى من مكان عال كما في  
الخانية وغيرها قهستاني - (قوله لم يضمن) لأن ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن هداية (قوله استحسانا)  
والقياس عدم الضمان مطلقا لأن غصب الحر لا يتحقق الا ترى انه لو كان مكاتبيا صغيرا لا يضمن مع انه حر يد افهذا  
أولى والجواب ما اشار اليه وهو ان الضمان لا بالغصب بل بالاتلاف تسببا وقد ازال حفظ المولى فيضاف  
الاتلاف اليه أما المكاتب فهو في يده نفسه ولو صغيرا ولذا لا يزوجه أحد فهو كالحر الكبير أما الصبي فانه في يده  
ولي به ولذا يزوجه اه من الهداية والكفاية (قوله لموضع يغلب فيه الحى والأمراض) أى بأن كان  
المكان مخصوصا بذلك فيضمن لاسبب العدوى لأن القول به باطل بل لأن الهواء بخلق الله تعالى مؤثر في بنى

ضمن قتيب فيه الدية على عاقلة لكونه قتلانسيا هداية وغيرها



قلت بنى لوقل الحز الكبير لهذة  
الاما كن تعديان مقيد اول يمكنه  
الحز زعنه ضمن وان لم يمنعه من  
حفظ نفسه لانه بتقصيره فحكم  
صغير ككبير مقيد عناية (ولو  
ضرب صبياً فغاب عن يده حبس)  
الغاصب (حتى يجي به أو يعلم  
موته) خائنة كالوخذع امرأة  
رجل حتى وقعت الفرقة بينهما  
فانه يجلس حتى يردّها أو تموت  
خلاصة (أمر ختاناً ليختن صبياً  
ففعّل) الختان ذلك (قطع حشفته  
ومات الصبي) من ذلك (فعلى  
عاقلة الختان نصف دية وان لم  
يجت فعلى عاقلة كلها) وقد تقدمت  
في باب ضمان الاجير وفي معايات  
الوهبانية نظاما

ومن ذا الذي ان مات مجنيه فما  
عليه اذا مات بالموت بشرط  
(كن حل صبياً على دابة وقال  
امسكها لي فسطع الصبي ولم يكن  
منه تسير فمات كان على عاقلة  
من حله دية) أي دية الصبي (كان  
الصبي ممن يركب مثله أولاً) يركب  
ونماه في الخائنة (كصبي أودع  
عبد افقته) أي قتل الصبي العبد  
المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته  
(فان أودع طعاماً) بلاذن وليه  
وليس مأذونه في التجارة (فاكله  
لم يضمن) لانه سلطه عليه وقال  
أبو يوسف والشافعي يضمن وكذا  
لو أودع عبد محجور مالا فاستهلكه  
ضمنه بعد عتقه وعند أبي يوسف  
والشافعي في الحال وكذلك  
الخلاف لو اعيروا أقرضوا ولو كان  
ماذن أو مأذونا ضمن بالاجماع كما  
لو استهلك الصبي مال الغير بلا  
وديعة ضمنه للمال قلت وهذا كله  
لو الصبي عاقلا ولا فلا يضمن بالاجماع  
ونماه في العناية والشرى لالة عن  
البلبي ومسكين على خلاف ما في الملتقى والهداية والزيلبي فيلحفظ

آدم وغيره كالأغذاء برأية (قوله لهذه الاماكن) أي الغالب فيها الهلاك واللام به في (قوله  
ضمن) لأن المغصوب يحجز عن حفظ نفسه بما صنع فيه عناية وكذا يضمن لو صنع بالمكاتب كذلك كما ذكره  
الزيلبي (قوله فحكم صغير ككبير مقيد) الاولى في التعبير يقال فحكم كبير مقيد كصغير لأن مسألة  
الصغير منصوبة في المتون ومسألة الكبير ذكرها الشراح عن الامام الهجوي وفي حاشية أبي السعود استشكل  
هذا العلامة المقدسي بتولهم لو كتف شخصاً وقيدته والقاه فأكله السبع لا قصاص ولا دية ولكن يعزرو ويحبس  
حتى يموت وعن الامام ان عليه الدية ولو قط صبياً والقاه في الشمس أو البرد حتى مات فعلى عاقلة الدية كذا  
في الحافظة فليأمل ولعل القول بالضمنان في الحز الكبير المقيد محمول على تلك الرواية اهـ ومثله في حاشية  
الملتقى وأصل الاستشكل لصاحب المعراج حيث قال وبشكل على هذا ما لو حبس انساناً فمات منه من الجوع  
لا يضمن مع انه يحجز عن حفظ نفسه بما صنع حاسبه اهـ اقول قد علمت ان مسألة الصبي على استحسان والحقوا  
به الكبيرة فهو استحسان أيضاً وما أورد عليه مفرع على القياس والاستحسان راجع عليه وتلك الرواية موافقة  
للاستحسان فقد يدعى ترجيحها بذلك وأما لو حبسه فمات جوعاً فعدم ضمانه قول الامام وقد منّا اول الجنائيات  
ان عليه الفتوى وان الفرق هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان فلا يضاف للجاني بخلاف هذه الافعال  
فلا تشكل على مسئلتنا وانت على علم بأن العمل على ما في المتون والشرع فاعتنم هذا التحرير (قوله حتى  
وتعت الفرقة بينهما) أي بالابدان حتى أي بحيث لا يعلم الزوج مكانها ومثله اقاربها فيما يظهر ط (قوله  
أوتوت) أي او يعلم موته كما في المسئلة السابقة وفي نسخة أو يموت أي الى أن يموت ط (قوله فعلى عاقلة  
الختان نصف دية الخ) أي لو حرّأ ولو عبد يجب نصف القيمة أو تمامها لان الموت حصل بفعلين أحدهما  
مأذون فيه وهو قطع الحشفة والاخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان أما اذا برئ جعل  
قطع الجلد وهو مأذون فيه كأن لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملاً وهو الدية  
منع وعز المسألة الى الخائنة والسراجية وذكر نظامها للعلامة الطرسوسى سؤالاً وجواباً (قوله فما عليه  
الخ) ما الاولى موصولة والثانية نافية خلاف ما هو الشائع من زيادتها بعد اذا والمعنى ان الذي يجب عليه  
وقت عدم الموت بشرط أي نصف بالموت (قوله ولم يكن منه تسير) أما لو سيرها وهو بحيث يصرفها  
انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة بجامع الفصولين (قوله ونماه في الخائنة) ذكر عبارتها في المنع  
(قوله كصبي أودع عبداً) بالبناء للجوهول (قوله فقتله) أما لو جنى عليه فمادون النفس كان ارشه  
في مال الصبي بالاجماع اتفاقاً (قوله ضمن عاقلة الصبي قيمته) نصريح بما افادته كاف التشبيه لكن  
المنمومون في المشبه الدية وهنا القيمة وعبر في الهداية هنا بالدية أيضاً اعتماداً على ما مر ان دية العبد قيمته (قوله  
فان أودع طعاماً) أي مثلاً درمتي (قوله بلاذن وليه الخ) سيذكر محترزه (قوله لانه سلطه عليه)  
أي وله تمكين غيره من استهلاكه لان عصمته حق مالكه بخلاف الادعى المملوك فعصمته لحق نفسه لالحق  
مولاه ولهذا بنى على أصل الحرية في حق الدم وليس مولاه ولاية استهلاكه فلا يملك تمكين غيره منه افاده  
في الشرب لالة (قوله يضمن) أي في الحال (قوله وكذا لو أودع عبد محجور مالا) أي وقبل الوديعة  
بلاذن مولاه أما لو كان مأذوناً أو محجوراً ولكن قبلها باذنه فاستهلكها لا يضمن في الحال بل بعد العتق ولو بالغاً  
عاقلاً عندهما وعند أبي يوسف يضمن في الحال ولو كانت الوديعة عبداً جنى عليه في النفس أو فمادونها أمر  
مولاه بالدفن أو الفداء اجماعاً اتفاقاً (قوله وكذا الخلاف الخ) قال نخر الاسلام والاختلاف في الابداع  
والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد اتفاقاً (قوله ولو كان باذن) أي لو كان  
أودع الطعام باذن وليه أو كان مأذوناً له في التجارة ضمن أي في الحال وهذا محترز قوله المارة بلاذن وليه الخ  
(قوله بلاوديعة) أي ونحوها مما فيه تسليم (قوله ضمنه للمال) لانه مؤاخذ بما فعّاله درر (قوله على  
خلاف ما في الملتقى الخ) أي من ان الصبي الذي لا يعقل يضمن بالاجماع وذكر في العناية وغيرها انه مذهب نخر  
الاسلام ذكره في شرح الجامع وان غيره من شراح الجامع ذكروا انه لا يضمن بالاجماع قال ط فتحصل  
انهم اطرقتان لاهل المذهب اهـ (تتمة) صبي سقط من سطح أو في ماء فمات فلو كان ممن يحفظ نفسه لاشئ  
على الابوين والافعليه الكفارة لو في حجرهما وعلى أحدهما لو في حجره كذا عن نصير وعن أبي القاسم لاشئ



عليهما الا التوبة والاستغفار واختيار أبي اليشانه لا كفارة على أحدهما الا أن يسقط من يده وعليه  
الفتوى ظهيرية والله تعالى أعلم

\*(باب القسامة)\*

لما كان أمر القتل في بعض الاحوال يؤول الى القسامة ذكرها في اخر الدييات في باب على حدة عناية (قوله  
هي لغة بمعنى القسم) قال العلامة نوح اختلاف أهل اللغة في القسامة قال بعضهم انها مصدر واختاره ابن  
الاثير في نهايته حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد اقسام قسمها وقسامة اذا حلف وقال بعضهم  
انها اسم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال القسم اليمين يقال أقسم بالله اقساماً وقولهم حكم  
القاضي بالقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام واختار العيني في شرح الكزلاوي واختار من لا مسكن  
الثاني اه ط (قوله بسبب مخصوص) وهو وجود القتل في المحلة أو ما في معناها مما هو ملك لأحد أو  
في بدأ أحد (قوله وعدد مخصوص) وهو خسون يميناً (قوله على شخص مخصوص) أي مخصوص  
النوع وهو الرجل الحر البالغ العاقل أو المالك المكلف ولو امرأة الحر ولو يد المكاتب اذا وجد القتل في محل  
ملوكة وهذا اشارة الى بعض الشروط (قوله على وجه مخصوص) اشارة الى باقي الشروط منها كون  
العدد خسين وتكرار اليمين ان لم يتم العدد وقولهم فيها بالله ما قلناه ولا علمنا له قاتلاً وكونها بعد الدعوى  
والانكار وبعد طلبها اذا تجب اليمين بدون ذلك وكون الميت من بني ادم ووجود أثر القتل فيه وأن لا يعلم  
قاتله فقد تضمن ما ذكره بيان معنى القسامة وسيبها وشرطها قال في المنح وركنها اجراء اليمين المذكورة على  
لسانه وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلفوا والحبس الى الحلف ان أبوا ان ادعى الولي العمد وبالدية عند  
النكول ان ادعى الخطأ ومحاسنها خطر الدماء وصياتها عن الاهدار وخلاص المتهم بالقتل عن القصاص  
ودليل شرعيتها الاحاديث الواردة في الباب المذكورة في الهداية وشرحها (قوله ميت) أي ولو حكماً  
بأن وجد جريح في محلة فنقل منها بقي ذافراش حتى مات من الجراحة فان القسامة والدية على أهلها كما سيأتي  
متنا (قوله حر) اما العبد ففيه القسامة والقيمة اذا وجد في غير ملك سيده وكذا المدبر وأتم الولد والمكاتب  
والمأذون المديون ولو في ملكه فهدر الا في المكاتب والمأذون المديون ففيهما القيمة على المولى لا على عاقله  
حالة للفرما في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب كما في الشربلية عن البدائع وسيأتي في الفروع آخر الباب  
(قوله ولو ذمياً أو مجنوناً) دخل فيه الذكروا الاتي والكبير والصغير وخرج البهائم فلا شيء فيها كما سيأتي  
(قوله به جرح الخ) سيأتي محرزاته متنا (قوله في محلة) بالفتح المكان الذي ينزله القوم ط عن المصباح  
(قوله أو نصفه مع رأسه) ولو منقوفاً بالطول منح أي ومعه الرأس وأما اذا شق طولاً بدونه أو شق الرأس  
معه فلا قسامة وهو الذي ذكره المصنف بعد في منه ط (قوله حتى لو وجد الخ) والاصل ان الموجود ان كان  
بجمال لو وجد الباقي تجرى فيه القسامة لا تجب في الموجود وان كان بجمال لو وجد الباقي لا تجب فيه القسامة  
تجب وصلاة الجنائزة في هذا الباب تنسحب على هذا الاصل هداية (قوله ثلاث يودى لتكرار القسامة الخ)  
أي والدية بأن وجد الاقل من بدنه مع رأسه في محل والباقي في محل آخر فانه اذا وجبت القسامة والدية  
في الاقل لزم وجوبهما في الاكثر أيضاً (قوله اذ لو علم) أي بالينة أو الاقرار قهستاني أي اقرار القاتل  
ولا بد ان تكون البينة من غير أهل المحلة كما سيأتي متناويأت تمام الكلام عليه (قوله وادعى وليه الخ)  
أشار الى ان من شروطها الدعوى من أولياء القتل اذا اليمين لا تجب بدونها كما في الطوري وقد مناه وانظر  
ما الحكم اذا لم يكن له ولي هل يدعيها الامام أم لا ثم رأيت منقولاً عن شرح الجسدي انه توقف في التحير الا في  
حيث لا ولي هل يتخير الامام الخمين أم لا وقال فليراجع (قوله أو ادعى على بعضهم) ولو معيناً بخلاف مالو  
ادعى على واحد من غيرهم فانها تسقط عنهم كما يأتي متنا (قوله حلف خسون رجلاً منهم الخ) خرج الصبي  
والمرأة والعبد كما مر ويأتي وهذا ان طلب الولي التلطف كما قد مناه فله تركه به صريح الرمي واذا تركه فهل  
يفضي له بالدية أم لا لانه لو حلفهم أمكن ظهور القاتل لم أره فليراجع وقال الزيلعي وقوله يختارهم الولي نص  
على ان الخيار للولي لان اليمين حقه والتظاهر انه يختار من يثمه بالقتل أو أهل الخبرة بذلك أو صالح أهل المحلة

\*(باب القسامة)\*

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين  
مطلقاً وشرعاً اليمين بالله تعالى  
بسبب مخصوص وعدد مخصوص  
على شخص مخصوص على وجه  
مخصوص وسيأتي بيانه (ميت)  
حر ولو ذمياً أو مجنوناً شربلية  
(به جرح أو ان ضرب أو خنق  
أو خروج دم من اذنه أو عينه  
وجد في محلة أو) وجد (بدنه  
أو أكثره) من أي جانب كان (أو  
نصفه مع رأسه) والنص وان ورد  
في البدن لكن لا كتحكم الكل  
حتى لو وجد أقل من نصفه ولو مع  
رأسه لا ثلاث يودى لتكرار القسامة  
في قتل واحد وهو غير مشروع  
(ولم يعلم قاتله) اذ لو علم كان هو  
الخصم وسقط القسامة (وادعى  
ولي القتل على أهلها) أي المحلة  
كلهم (أو) ادعى على (بعضهم  
حلف خسون رجلاً منهم يختارهم  
الولي بالله ما قلناه ولا علمنا له قاتلاً)



بان يحلف كل منهم بالله ما قتل ولا علم له قاتلا (لا يحلف الولي) وقال الشافعي ان كان ثمة لوث استخلف الاولياء فحينئذ يمينان أهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المدعي عليه وقضى مالك بالقود لو ادعى بالعمد (ثم قضى على أهلها بالدية) لا مطلقا بل (ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان وقعت الدعوى (بخطأ فعلى) أى فيقضى بالدية على (عواقلهم) كما في شرح المجموع معزى بالذخيرة والخانية ونقل ابن الكمال عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم أى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن تؤخذ في ثلاث سنين شربلاية (وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليتم خمسين يمينا وان تم) العدد (وأراد الولي تكراره لا ومن نكل منهم حبس حتى يحلف) على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد أما في الخطأ فيقضى بالدية على عاقلتهم ولا يحبسون ابن كمال معزى بالخانية ولو أقر على نفسه أو عبده قبل اقراره ولو على غيره فصدقه الولي سقط التحليف عن أهل المحلة

لما ان تهرزهم عن اليمين الكاذبة بلغ فيظهر القتال ولو اختار اعمى أو محد وذا في قذف جاز لا نهائين وليست بشهادة اه (قوله بان يحلف الخ) فهو من قبيل تقابل الجمع بالجمع قهستاني فيحلف كل واحد على قتل قتلته وتنتى علمه لاحتمال انه قتل وحده فيختبر اعمى يمينه بالله ما قتلناه يعنى جميعا ولا يعكس لانه اذا قتل مع غيره كان قاتلا وفائدة قوله ولا علم له قاتلا مع ان شهادة اهل المحلة بالقتل على واحد منهم أو على غيرهم مردودة أن يقر الحالف على عبده فيقبل اقراره أو يقر على غيره من غير أهل المحلة فيصدق له ولـ المقتول فيسقط الحكم عن أهل المحلة منح ملخصا وسيأتى انه لو كان أحدهم قال قتلته زيد يقول في حلفه ولا علم له قاتلا غير زيد (قوله وقال الشافعي الخ) اللوث أن يكون علامة القتل على واحد بعينه أو ظاهر يشهد للمدعي من عداوة ظاهرة أو يشهد عدل أو جماعة غير عدول ان أهل المحلة قتلوه وحاصل مذهبه انه ان وجد ظاهرا يشهد للمدعي فان حلف انهم قتلوه خطأ فله الدية عليهم أو عمد افاقتصاص في قول والدية في قول فان نكل عن اليمين حلفوا فان حلفوا لا شئ عليهم والا فليهم القصاص في قول والدية في قول وان لم يكن الظاهر شاهدا للمدعي حلف أهل المحلة على ما قلنا نفي لالوث فتقوله كقولنا والاختلاف في موضعين أحدهما ان المدعي لا يحلف عندنا وعنده يحلف والثاني براءة أهل المحلة في اليمين اه من الكفاية وغيرها وبيان الأدلة في المطولات واللوث بفتح اللام وسكون الواو والثاء المثناة كما ضبطه ابن المقن في لغات المناهج (قوله وقضى مالك بالقود) أى على واحد يختاره المدعي للقتل من بين المدعي عليهم غير الافكار (قوله كما في شرح المجموع) وكذا في غير الافكار والشربلاية عن البرهان معزى بالذخيرة والخانية أيضا (قوله ونقل ابن الكمال الخ) استدراك على ما تقدم فان ابن الكمال لم يفصل بين العمد والخطأ بل قال ثم قضى على اهلها بدية وتتم لها العاقلة لانه ذكر في المبسوط الخ ثم فرق ابن الكمال بين العمد والخطأ في المسألة الاتية كما سيذكره الشارح عنه فدل على انه أراد الاطلاق هنا وهكذا أطلق شراح الهداية وجوبها على العاقلة وقال في النهاية وغيرها وفي المبسوط ثم يقضى بالدية على عاقلة أهل المحلة في ثلاث سنين لان حالهم عندنا حال من باشر القتل خطأ واذا كانت الدية هناك على عاقلة في ثلاث سنين فهنا أولى وفي ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم وعلى قول زفر كلاهما على العاقلة اه ملخصا قلت ووجه الاولوية ان الموجود هنا مجرد دعوى اذ لم يثبت ان أهل المحلة قتلوه فهو أدنى حالا من حال من باشر القتل الخطأ عيانا فتحملة العاقلة بالاولى وان كانت الدعوى بقتل العمد لما قلنا من عدم الثبوت فلا ينافي ان العواقل لا تعقل العمد هذا ما ظهر لفهمي القاصر هذا وعبارات المتون مطلقة في ان القسامة والدية على أهل المحلة فلا بد من تخصيصها بدعوى العمد كما فعل المصنف او تقدير مضاف أى على عاقلتهم كما فعل شراح الهداية ولا يخفى ان القتال كواحد من العاقلة فيتحمل معهم كما سيأتى في محله فكذا هنا ولذا قال في البرازية عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم لان أهل المحلة قتلوه حكما فيكون كما لو قتلوه حقيقة (قوله أى في ثلاث سنين) أى بلفظ أى لان ابن الكمال لم يذكره لكنه مذكور في المبسوط (قوله وكذا قيمة القن) أى اذا وجد في غير ملك سيده كما قدمناه وبأى (قوله وان أراد الولي تكراره) أى على بعضهم كأن اختار الصلحاء منهم مثلا ولا يتون خمسين لا يكرر عليهم بل يختار تمام الخمسين من الباقيين أفاده الاتقاني (قوله حتى يحلف) أى او يقر فيلزمه ما اقتر به وانما لم يحكم بمجرّد النكول لان اليمين هنا نفس الحق تعظيما لامر الدم لا بدل عن الدية ولذا يجمع بينهما بخلاف اليمين في دعوى المال لانها بدل عنه ولذا تسقط بالاداء اتقاني ملخصا وهذا اذا لم يدع على معين من غير أهل المحلة والافسياني حكمه (قوله على الوجه المذكور هنا) وهو بالله ما قتلته الخ (قوله هذا) أى الحبس بالنكول (قوله اما في الخطأ الخ) أى لان موجبه المال فيقتضى به عند النكول وهذا بخلاف مقتضى التعليل الذي ذكرناه قريبا تأمل (قوله معزى بالخانية) أقول هذا مذكور في الذخيرة وذكر عبارتها في المنع وعزاء القهستاني الى المجتبى والكرمانى وغيرهما وأما الذي رأيته في الخانية فهو قوله فان امتنعوا عن اليمين حبسوا حتى يحلفوا اه ولم يفرق بين العمد والخطأ وهو ظاهر المتون (قوله أو عبده) أى في الخطأ أما العمد الموجب للقصاص فقد تقدم عدم قبوله على عبده سائحا (قوله ولو على غيره) أى وليس من محله كما قدمناه عن المنع وبه لم يمايأتى (قوله سقط التحليف الخ) وكذا في اقراره على نفسه أو عبده فلو قال ولو أقر



على نفسه أو عبده أو على غيره من غير محله وصدقه وليه تنقط الخلف عن أدل محله لكان أحسن (قوله)  
ولا قسامة على صبي (الخ) لأنهم ليسوا من أهل النصره وانما هم اتباع والنصره لا تكون بالاتباع واليمين على  
أهل النصره ولأن الصبي والمجنون ليسا من أدل القول الصحيح واليمين قول اه زباني أقول والمراد انهم  
لا يدخلون مع أهل المحلة في قسامة قبيلها فلا ينافي ما سبأني من ان وجوب القسامة على المرأة لو وجد القتل  
في قرية لها ولا ما ذكره الطوري عن البدائع من وجوبها على مكاتب وجد القتل في داره وان حلف يجب  
الاقل من قيمته ومن الدية اه وأما لو وجد في دار المأذون في الولوالجية ان الاستحسان ان تجب القسامة  
على المولى ويخير بين الدفع والفداء لأن العبد لو أقر بالجناية الخطأ لا يصح اقراره فلا يحلف اه (قوله) وانه  
مات حتف أنفه الوال للرجال فالهمزة مكسورة والضمير للميت الذي لا أثر به اه ح (قوله) والغرامة  
أي الدية تتبع فعل العبد أي ولم يوجد فعله وكذا القسامة انما تجب على أهل المحلة لاحتمال القتل منهم  
ولم يحفل لعدم أثره فلا تجب اتقاني (قوله) أو يسيل دم عطف على لا أثر به اه ح (قوله) من فقه  
كذا في الهداية وغيرها وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الرأس فان على من الجوف فقتل قهستاني  
واتقاني عن نحر الاسلام (قوله) بلا فعل أحد) فانه قد يخرج من الفم أو الأنف لرعاف ومن الدبر لعلة  
في الباطن أو أكل ما لا يوافق ومن الاحليل لعرق انجر في الباطن أو ضعف الكلبي أو الكبد أو شدة الخوف  
أفاده الاتقاني وعلم منه انه بالاولى لو علم موته بحرق أو سقوط من سطح أو في ماء بلا فعل أحد فلا قسامة ولا  
دية لأن الشرط أن لا يحال القتل على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبهما كما في الخبرية (قوله) بخلاف الاذن  
والعين) فانه دلالة القتل ظاهر الاله لا يخرج منهما عادة الا بفعل حادث اتقاني (قوله) أو نصف منه  
بالجتر عطف على ميت كما أشار إليه الشارح أفاده ح (قوله) ولومعه) أي مع الاقل (قوله) لما مر من  
قوله ثلثا يؤدى لتكرار القسامة في قتل واحد (قوله) وجبت القسامة والدية) أي على أهل المحلة لأن الظاهر  
ان تام الخلق يتفصل حيا وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لانه يتفصل ميتا هداية (قوله) وفي الظهيرية  
ما يخالفه ونصها والجنين اذا وجد قبلا في المحلة فلا قسامة ولا دية اه أقول والاول هو المذكور في الشروح  
والهداية والملتقى والوقاية والدرر وغيرها (قوله) كان ابراء منه لاهل المحلة) لانهم لا يغرمون بمجرد ظهور  
القتل فيهم بل بدعوى الولي فاذا ادعى على غيره امتنع دعواه عليهم لفقد شرطه اه ط عن الشنخي وكالحلا  
الملك كما سنده عن التاتريانية (قوله) وسقطت القسامة عنهم) وكذا الوادي أحد الاولياء ذلك وباقيهم  
حاضر ساكت ولو غابا لا مال يكن المذعي وكيل عنه فيها ولو قال أحدهم قتله زيد وآخر عمرو وآخر قال لا أعرفه  
فلا نكاذب وسقطت سائحاتي عن الزاهدي ولم يذكر حكم المذعي عليه وبيانه ما ذكره الاتقاني انه ان برهن  
الولي فيها والا استخلف المذعي عليه يمينا واحدة فان حلف برئ والا فان كانت الدعوى في المال أي القتل  
خطأ ثبت وان في القصاص حبس حتى يقرأ ويحلف أو يموت جوعا عنده وقال يلزمه الارش اه ملخصا  
وعمامه فيه (قوله) لا تنقط) أي في ظاهر الرواية مواهب لان الشارع أوجبها ابتداء على أهل المحلة فتعيينه  
واحد منهم لا ينافي ما شرعه الشارع فتثبت القسامة والدية على أهل المحلة كفاية (قوله) وقبل نسقط  
وهو رواية عن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان القسامة والدية تنقط عن الباقيين من أهل المحلة ويقال  
للولي ألك بينة فان قال لا يستخلف المذعي عليه يمينا واحدة وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة مثله زباني  
(قوله) فديته على عاقلة) أي تجب القسامة فاذا حلف فالدية على عاقلة ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم  
من أن يكون للذات مال معروف أو لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مال فعليه القسامة  
والدية قهستاني وعلى الاول مني المصنف حيث قال وان لم تكن ملكا لهم وحينئذ فالفرق بين الدابة  
والدار حيث تجب الدية على مالكها دون ساكنها كما سبأني ان الدار لا تنقطع يد مالكها عنها في الرأي والتدبير  
وان اجرها بخلاف الدابة فان التصرف فيها الذي اليد (قوله) لانه في يده) الضمير الاول للقتيل والثاني  
للسائق وكذا قوله فصار مكانه في داره (قوله) فالدية عليهم جميعا) أي على عواقلهم والقسامة عليهم عناية  
(قوله) وان لم تكن ملكا لهم) ان وصليته أي سواء كانت ملكا لهم أو لا ولينظر فيما لو كان المالك أحدهم  
بأن كان هو السائق مثلا والقائد أو الرأكب أجنبي أو بالعكس والاطلاق يشمل هذه الصور ويدل عليه

(ولا قسامة على صبي ومجنون)  
وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية  
في ميت لا أثر به) لانه ليس بقتيل  
لأن القتل عرفا هو فوات الحياة  
بسبب مباشرة الحى وانه مات حتف  
أنفه والغرامة تتبع فعل العبد  
(أو يسيل دم من فقه أو أنه أو دبره  
أو ذكره) لان الدم يخرج منها عادة  
بلا فعل أحد بخلاف الاذن والعين  
(أو نصف منه) أي ولا قسامة  
في نصف ميت (شق طولا أو أقل  
منه) أي من نصفه (ولو معه  
الرأس) لما مر (أو على رقبته) أي  
الميت (حية متبوية) لان الظاهر  
انه مات بها برأية (وما تم خلقه  
ككبير) أي وجد سقط تام الخلق  
به أثر الضرب وجبت القسامة  
والدية وفي الظهيرية ما يخالفه  
(فان ادعى الولي على واحد من  
غيرهم) كان ابراء منه لاهل المحلة  
و (سقطت) القسامة عنهم (و) ان  
ادعى الولي (على معين منهم لا)  
نسقط وقبل نسقط (قتيل على دابة  
معها سائق أو قائد أو راكب فديته  
على عاقلة) دون أهل المحلة لانه  
في يده فصار مكانه في داره  
(ولو اجتمع) فيها (سائق وقائد  
ورأكب) فالدية عليهم جميعا  
وان لم تكن ملكا لهم



علايدهم وقيل القسامة والدية على  
مالك الدابة كالدار وقيل لا يجب  
على السائق الا اذا كان يسوقها  
محتضيا وبه جزم في الجوهرة وان  
لم يكن معها أحد فالدية والقسامة  
على أهل المحلة التي فيها القتل على  
الدابة (وان مرت دابة عليها قتل  
بين قريتين) أو قبيلتين (فعلى  
أقربهما) لما روي انه صلى الله عليه  
وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين  
بأن يذرع فوجد الى أحدهما  
أقرب بشرفة فضى عليها بالقسامة  
ولو استويا فعليهما وقيل الدابة  
اتفاق قهستاني (بشرط سماع  
الصوت منهم) هكذا عبارة الزيلعي  
وعبارة الدرر وغيرهما من عبارة  
البرجندی نقلا عن الكافي يسمعون  
صوته لانه حينئذ يلحقه الغوث  
فينسبون الى التقصير في النصرة  
(والا) بأن كان في موضع لا يسمع  
منه الصوت (لا) تلزمهم نصرتهم  
فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون  
قاتلين تقديرا (ويراعى حال المكان  
الذي وجد فيه القتل فان كان  
مملوكا تجب القسامة على الملاك  
والدية على عاقلهم) وكذا الموقوف  
على أرباب معلومين لان العبرة  
للملك والولاية كما أفاده المصنف  
مستند اللؤلؤ الجلية والبرازية قلت  
وسيجي التصريح به في المتن  
للدرو وغيره وحينئذ فلا عبرة  
للقرب الا اذا وجد في مكان مباح  
لاملك لا أحد ولا يد والافعلي  
ذي الملك والبدا والمراد بالولاية  
والبدا الخصوص ولو لجماعة يحصون  
قلوعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية  
على أحد بدائع لكن سيجي وجوبا  
في بيت المال قاتل والمراد باليد  
أيضا الحق

ما ذكره الاتقاني لو وجد القتل في سفينة فالدية على من فيها من مالك وراكب لانها تنقل وتحول فالضمان  
فيها بثبوت البدل بالنصرة كالدية اه أفاده سعدى (قوله علايدهم) اشارة الى الفرق المارين بالدابة  
والدار (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق فينبغي أن يكون القاتل والراكب مثله  
ويشير اليه ما في الجوى عن الرمز جلوا جنازة ظاهرة فاذا هو قتل لاشئ فيه أبو العود (قوله وبه جزم في  
الجوهرة) لكن في الكفاية انه رواية عن أبي يوسف في غير رواية الاصول (قوله وان مرت دابة) أي  
ولم يكن معها أحد مسكين اذ لومعهما سائق أو نحوه فتقدمت انفا (قوله أو قبيلتين) أو مسكينين أو محتلين  
قهستاني (قوله فعلى أقربهما) أي من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لا أحد والافعلي  
مالك قهستاني ويأتي قريبا وقال وفيه اشعار بأنه لو وجد بين أرض قرية وبيوت قرية فعلى الأقرب  
(قوله ولو استويا فعليهما) فلو كان في إحدى القريتين الفرجل وفي الأخرى اقل فالدية على القريتين  
نصفان بلا خلاف ط عن الهندية أقول وقد علمت أن من الشروط الدعوى من الولي فاذا ادعى على  
أحداهما دون الأخرى كيف الحكم والذي يظهر لي بمثاله انه لو ادعى على إحدى المستويين لانسقط القسامة  
عن الأخرى لان الوجوب عليهما فهو كالوادي على معين من أهل محلة وأما لو ادعى على البعدي فهو ابراء  
منه للقرب لان أصل الوجوب عليهما وحدها كالوادي على واحد من غير أهل المحلة ولراجع (قوله وقيل  
الدابة اتفاق) فالحكم كذلك لو وجد طريقا بينهما ط (قوله بشرط سماع الصوت منهم) عبر عنه  
الزيلعي وصاحب الهداية بقتل لكن جزم به في الخاتمة والولوية وتبعهما ابن كمال وصاحب الدرر وجعله  
متنا كالمصنف وكذا في المواهب ووجه ظاهر ومفاده انه ان لم يسمع منه الصوت قدمه هدر لكن هذا اذا  
لم يكن المكان مملوكا أو عليه يد خاصة أو عامة كما يأتي تقريره (قوله هكذا عبارة الزيلعي) أي على ما في  
بعض النسخ وفي بعضها مثل ما في الدرر ويمكن ارجاع الكل الى معنى واحد فقوله منهم صلة سماع وقوله  
منه حال من الصوت وهو معنى ما في الكافي على ان الغالب انه اذا كان بحيث يسمعون صوته فهو يسمع صوتهم  
لكن لما كان مدار الضمان على نسبة التقصير اليهم بعدم اغائته كان المحروط سماعهم صوته لا بالعكس فأورد  
المشارح عبارة الدرر وغيرها لبيان المراد في كلام المصنف فتدبر (قوله لا يسمعون) كذا في عبارات من النسخ  
والصواب اسقاط لا ليناسب التعليل (قوله وكذا الموقوف على أرباب معلومين) أي تجب القسامة والدية  
عليهم كما سيأتي (قوله على أرباب معلومين) خرج به غير المعلومين كالوقوف على الفقراء والمساكين فالدية في  
بيت المال كما سيأتي عن المصنف بمثا (قوله لان العبرة للملك والولاية) فيه ان الولاية في الوقف لواقفه أو لمن  
جعلها له لا للموقوف عليهم (قوله وحينئذ) أي حين اذ كانت الدية في المملوك والموقوف الخاص على أربابه  
فلا عبرة للقرب المشروط بسماع الصوت الا في مباح لملك عليه لا أحد ولا يد أي بد خصوص ودخل تحت ذلك  
المباح شيان المفازة التي لا يتفع بها أحد والفلاة المتفع بها التي في أيدي المسلمين فمما يعتبر القرب بأن ينظر  
الى أقرب موضع يسمع منه الصوت فتجب القسامة على أهله فان لم يسمع منه الصوت فان كان في أيدي المسلمين  
فالدية في بيت المال كما يذكره المصنف قريبا والافهدر كما فهم من قول المصنف بشرط سماع الصوت كما قررناه  
وهذا ما نقله ط عن الهندية عن المحيط من ان القتل اذا وجد في فلاة فان مملوكه فالقسامة والدية على المالك  
وقبيلته والا فان كان يسمع منه الصوت من مصر أي مثلا فعليهم القسامة والا فان للمسلمين فيه منفعة الاحتياط  
والاحتشاش والكل فالدية في بيت المال والافده هدر اه ملخصا وعلى هذا فقول الخاتمة ولو في موضع  
مباح الا انه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال محمول على ما اذا لم يكن بقرية مصر أو قرية يسمع منه  
الصوت بدليل انه في الخاتمة جزم باشتراط السماع أولا كما قدمناه عنه والحاصل ان المعتبر أولا هو الملك والبدل  
الخاصة ثم القرب ثم البدل العامة (تنبيه) قال في التارخانية وان لم تكن الأرض ملكا وكان يسمع منه الصوت  
فعلى أقرب القبائل من المصر الى ذلك الموضع اه فافاد ان القسامة ليست على جميع أهل المصر بل على  
أقرب قبيلة منها الى ذلك الموضع فليحفظ (قوله ولو لجماعة يحصون) أي لو كان لواحد أو لجماعة يحصون  
الموقوف على معلومين (قوله لكن سيجي) أي في المتن قريبا (قوله قاتل) اشارة الى امكان



الجمع بأن يحصل قول البدائع ولادية على أحد أي من الناس اه ح أي فلا ينافي وجوبها في بيت المال  
ولكن هذا حيث لا قرب والا فالوجوب على من يسمع الصوت كما علمت (قوله فليحرق) أقول تحريره  
ان فيه خلافاً فان ما عزا القهستاني الى الكرمانى من انه ليس على الغاصب دية هو المذكور في شروح  
الهداية عند قوله الاتى وان يعت ولم تقبض وقال الزيلعي هناك بخلاف ما اذا كانت الدار ودبة أى  
حيث يضمن المالك لان هذا الضمان ضمان ترك الحفظ وهو انما يجب على من كان قادراً على الحفظ وهو من  
له يد اصاله لا يد نيابة ويد المودع يد نيابة وكذا المستعير والمرتهن وكذا الغاصب لان يده يد امانة لان العقار  
لا يضمن بالغصب عندنا ذكره في النهاية وذكر في الهداية ما يدل على ان الضمان على الغاصب اه أى بناء  
على القول بان الغصب يتحقق في العقار ووجهه غير واحد من انتمنا مع (قوله وان مباحا الخ) أى ولا يسمع  
منه الصوت كما قدمناه (قوله لما ذكرنا الخ) هذا ذكره الولوالجي تعليلاً لقوله قبله وانما يجب الدية والقسامة  
على أقرب القرينين اذا كان بحال يسمع منه الصوت لكنه فصل بين التعليل والمعلل بما ذكره المصنف  
متنا من قوله ويراعى حال المكان الخ فظن السراح انه تعليل لذلك وليس كذلك لما علمت من ان محل الوجوب  
هنا على بيت المال اذا كان بعيداً عن العمران لا يسمع منه الصوت (قوله ليس صاحب الارض منها) مفهومه  
انه لو كان نهاد خلوا معه اذا كانوا عاقلته تأمل (قوله فهذا صريح الخ) لا حاجة اليه مع ما قدمه من  
قوله وحينئذ فلا عبرة للقرب ط (قوله لان تدبيره الخ) على المحذوف تقديره والافعل المالك وذى الولاية  
لان الخ ط (قوله فعليه القسامة) فتكرر عليه الايمان ولو اوجب له ولو ادر مغلقة لا احد فيها طوري وهذا اذا  
ادعى ولى القتل القتل على صاحب الدار فلا ادعى على آخر فلا قسامة ولادية على رب الدار تارخانية (قوله  
ولو عاقلته حضوراً) أى في بلده كما في الشربلاية عن البرهان (قوله خلافاً لابي يوسف) حيث قال  
لا يدخلون معه لانه لا ولاية لغيره على داره ولهم انما لما اجتمعوا للحفظ والتناصر ثبت لهم ولاية حفظ الدار بحفظ  
صاحبها بخلاف ما اذا كانوا غيباً ولو اوجب (قوله أى الدية والقسامة) الاولى الاقتصار على القسامة  
مراعاة لافراد النخيل ولان الدية على عاقلته أهل الخطة كما في العناية وغيره وفي الشربلاية ينبغي التفصيل  
كما تقدم في المحلة فجب الدية في دعوى العمد عليهم وفي الخطا على عاقلتهم اه واعتزله أبو السعود بان  
التفصيل خلاف ظاهر الرواية كما مر (قوله على أهل الخطة) بالكسرة ما اختطه الامام أى افرزه وميزه  
من اراض وأعطاء لاحد كما في الطلبة قهستاني (قوله دون السكان) كالمستأجرين والمستعيرين فالقسامة  
على أربابها وان كانوا غيباً تارخانية وكالمشتريين الذين يملكون بالهبة أو المهر أو الوصية أو غيره من أسباب  
الملك وان كانوا يقبضونها قهستاني (قوله فان باع كلهم فعلى المشتريين) أى دون السكان والحاصل  
انه اذا كان في محلة املاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لانه انما يكون ولاية  
تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها املاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان كان فلا شيء عليهم وهذا كله  
عندهما واما عند أبي يوسف فالثلاثة سواء في وجوب القسامة وتعمامه في شرح الطحاوى قبل هذا في عرفهم  
واتماني عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكرمانى قهستاني وقيد بالمحلة لانه لو وجد قتل  
في دار بين مشتركين وذى خلة فانهم متساويان في القسامة والدية بالاجماع وتعمامه في العناية (قوله فعلى على  
عدد الرؤس) فان كان نصفها زيدا وعشرها عمرو والباقي لغيرهم فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم اثلاثاً  
متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك قهستاني (قوله  
فعلى عاقلته البائع) أى فالدية على عاقلته البائع هكذا قاله الشراح وفي المخ أى الدية والقسامة اه  
أقول الظاهر انه يجري فيه التفصيل المار وهو ان العاقلته ان كانوا حضوراً دخلوا معه في القسامة والا فلا  
تأمل (قوله خلافاً لهما) حيث قال ان لم يكن فيه خسار فعلى عاقلته المشتري وان كان فعلى عاقلته من يصير  
له سواء كان الخيار للبائع أو المشتري ابن كمال فالخيار له اعتبر باليد وهما اعتبر المالك ان وجدوا لا توقف على  
قرار المالك كفاية (قوله ولا تعقل عاقلته الخ) أى اذا انكرت العاقلته كون الدار لذى اليد وقالوا انها  
ودبة أو مستطارة أو مستأجرة عنابة (قوله ولا يكتفى بمجرد اليد) لان الظاهر لا يصلح جبة للاستحقاق ويصلح  
فهم (قوله على لو كان به) أى بمجرد اليد اه ح (قوله ولا نفسه) بالرفع عطفاً على عاقلته فاعلم

وأما الاراضى التى لها مال أخذها  
والظلمة فينبغي أن يكون  
القتيل فيها ديراً لانه ليس على  
الغاصب دية قهستاني عن  
الكرمانى فليحرق (وان مباحا  
لكنه في أيدي المسلمين يجب الدية  
في بيت المال) لما ذكرناه اذا كان  
بحال يسمع منه الصوت يجب عليه  
الغوث كذا في الولوالجية وفيها  
(ولو وجد) قتل (في أرض رجل  
الى جانب قرية ليس صاحب  
الارض منها) أى من أهل القرية  
(فهى عليه) على رب الارض  
(لا على أهلها) أى القرية  
لان العبرة للمالك والولاية انتهى  
قلت فهذا صريح في ان القرب انما  
يعتبر اذا وجد في أرض مباحة  
لا مملوكة ولا موقوفة لان تدبيره  
لاربابه وسيجيئ متاقتبه (وان  
وجد في دار انسان فعليه القسامة)  
ولو عاقلته حضوراً دخلوا  
في القسامة أيضاً خلافاً لابي  
يوسف ملحق (والدية على عاقلته)  
ان ثبت انها له باطحة كما سيجيئ  
وكان له عاقلته والافعل (وهى)  
أى الدية والقسامة (على أهل  
الخطة) الذين خط لهم الامام  
اول الفتح ولو بقى منهم واحد  
(دون السكان والمشتريين) وقال  
أبو يوسف كلهم مشتركون (فان  
باع كلهم فعلى المشتريين) بالاجماع  
(وان وجد في دار بين قوم لبعض  
أكثرهم على) عدد (الرؤس)  
كالشفعة (وان يعت ولم تقبض)  
حتى وجد فيها قتل (فعلى عاقلته  
البائع وفي البيع بخيار على  
عاقلته ذى اليد) خلافاً لهما  
(ولا تعقل عاقلته حتى يشهد  
الشهود انهما) أى الدار الذى فيها  
قتل (لذى اليد) ولو هو القتل  
كما سيجيئ ولا يكتفى بمجرد اليد حتى لو كان به لم تدع عاقلته ولا نفسه



لا رد معالابانه لا يمكن الايجاب  
على الورثة للورثة لكن فيه بحث  
لما تقرر ان الدية للمقتول حتى  
يقضى منه ديونه وان لم يبق للورثة  
شيء ثم الورثة يخلفون فيكون  
الايجاب على الورثة للميت  
للاورثة كذا قيل قلت وقد يقلل  
لما كان هو لا يدى لنفسه فغيره  
بالاولى لقرة الشبهة فتأمل (وان)  
وجد (في الملك فالقاسمة)  
والدية درر (على من فيها من  
الركاب والملاحين) اتفاقا لانه  
في أيديهم كالدياة (وكذا المجلة)  
حكمها كفلك (وفي مسجد محلة  
وشارعها) الخاص بأهلها كما أفاده  
ابن كمال مستند البسائط وقد  
حققه من لا خسر وواقره المصنف  
(على أهلها وسوق مملوك على  
الملاك) وعند أبي يوسف على  
السكان متني (وفي غيره) أي  
غير المملوك (والشارع الأعظم)  
هو النافذ (والسجن والجامع)  
وكل مكان يكون التصرف فيه  
لعامة المسلمين لا لواحد منهم  
ولا لجماعة يخصصون (للقاسمة)  
ولادية على أحد ابن كمال (و) انما  
(الدية على بيت المال) لان الغرم  
بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر  
على بيت المال (ان كان  
نائباً) أي بعبد (عن المحلات  
والا) يكن نائباً

قول المحسني قوله وقد حققه ابن  
كمال لعل صوابه كما أفاده ابن كمال الخ  
أي كبايد ل عليه كلامه آخر القول  
فليفهم

(قوله درر الخ) عبارة الدرر وتدعى عاقلة اذا ثبت انها بالحق وهذا اذا كان له عاقلة والا فليس كما مر  
مراراً لا بمجرد اليد حتى لو كان به لا تدعى عاقلة ولا نفسه اه فقوله ولا نفسه معناه ولا يدى هو حيث لا عاقلة  
له والحاصل انه اذا كانت دار في يد رجل ووجد فيها قتيلا سواء كان القتيلا ذا اليد او غيره فلا تجب بمجرد  
اليد الدية القتيلا في المصورتين لاعلى عاقلة ذى اليد ان كان له عاقلة ولا على نفسه ان لم يكن له عاقلة وانما تجب  
الدية اذا ثبت انها لذي اليد فاذا ثبت انها له فان كان القتيلا غيره فالدية على عاقلة رب الدار أو على نفسه ان  
لم تكن له عاقلة وان كان القتيلا هو رب الدار فهي مسألة خلافية سيد كرها المصنف بعد فعند الامام دية على  
عاقلة ورثته وعندهما لا شيء فيه لانه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة وللأمام أن الدية للمقتول والورثة  
يخلفونه فالايجاب عليهم له لالهم لكن يرد عليه انه اذا لم تكن له عاقلة ولا لورثته لا يدى هو لنفسه فلا يدى له غيره  
بالاولى هذا تقرير مراد الشارح في هذا المحل ولكن تعبيره عنه غير محقق بديوانى تمام الكلام على المسألة  
الخلافية في محله (قوله فالقاسمة والدية الخ) الظاهر أن الدية انما وجبت أيضا عليهم لاعلى عاقلة لمعدم  
حضور العاقلة فلا يتأتى التفصيل المار في الدار تأمل (قوله على من فيها الخ) يشمل أربابها حتى تجب  
على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمدّها والمالك في ذلك وغير المالك سواء هداية (قوله  
اتفاقا الخ) هذا على ما روى عن أبي يوسف ظاهر لانه يجعل السكان والملاك في القتيلا الموجود في المحلة سواء  
فكذا هنا وأما عندهما ففي المحلة السكان لا يشاركون الملاك لان تدبير المحلة الى الملاك دون السكان  
وفي السفينة هم في تدبيرها سواء لانها تنقل فالمعتبر فيها اليد دون الملك كالدياة وهم في اليد عليها سواء بخلاف  
المحلة والدار لانها لا تنقل كفاية (قوله وفي مسجد محلة) ومثله مسجد القبيلة قال في التارخانية عن المتني  
ان كان في مسجد لقبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان لا يعلم لمن المسجد وانما يصلى فيه غريبا فان كان يعلم الذي  
اشتراه وبناء كان على عاقلة القاسمة والدية وان كان لا يعرف الذي بناء كان على أقرب الدور منه وان  
كان في درب غير نافذ ومصلا واحد كان على عاقلة أصحاب الدور الذين في الدرب واذا وجد القتيلا في قبيلة  
فيها عدة مساجد فهو على القبيلة وان لم تكن قبيلة فهو على أصحاب المحلة وأهل كل مسجد محلة اه (قوله  
الخاص بأهلها) وهو غير النافذ كما يعلم من قوله في الشارع الاعظم هو النافذ (قوله وقد حققه ابن كمال  
الخ) اعلم ان من لا خسر ورجحه الله تعالى قسم في الدرر الطريق الى قسمين خاص وهو غير النافذ وعام وهو  
النافذ وهو قسمان أيضا شارع المحلة وهو ما يسمى كون المرو فيه أكثر بالأهلها وقد يكون لغيرهم أيضا  
والشارع الاعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية وأقره المصنف في المنع ونازعه ابن كمال  
وكذا الشرنبلالي بأنه غير مسلم بل الحل الصحيح ان يراد بشارع المحلة الخاص بأهلها وهو ما ليس نافذ الان لزوم  
القاسمة والدية باعتبار ترك التدبير والحفظ ولا يكون الامع الخصوص بالتصرف في المحل ولذا قال في البسائط  
ولا قاسمة في قتيلا يوجب في مسجد الجامع ولا في شوارع العامة وجسورها لانه لم يوجد الملك ولا يد الخصوص  
اه وبه تعلم ما في قول الشارح وقد حققه من لا خسر (قوله والجامع) هذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقاسمة  
عليه والدية على عاقلة قهستاني وفي التارخانية عن المتني وجد في المسجد الجامع ولا يدى قاتله أو زوجه  
الناس يوم الجمعة فقتلوه ولا يدى من هو فعلى بيت المال كما يكون على أهل المحلة لو وجد فيها وكذلك لو قتله  
رجل بالسيف ولا يدى من هو فعلى بيت المال (قوله لاقاسمة) لان هذا أمر يقع في الليل عادة ولا يكون  
هناك أحد يحفظه والقاسمة تجري في موضع يتوهم وجود من يعرف قاتله أفاده الاتقاني (قوله وانما  
الدية على بيت المال) وتؤخذ في ثلاث سنين لان حكم الدية التأجيل كما في العاقلة فكذلك غيرهم الا ترى انها  
تؤخذ من مال المتبر بقتل الخطا في ثلاث سنين اه اختبار (قوله لان الغرم بالغنم) أي لما كان عامة  
المسلمين هم المستفوعون بالمسجد الجامع والسجن والشارع الاعظم كان الغرم عليهم في دفع من مالهم  
الموضوع لهم في بيته ط (قوله فيما ذكر) يشمل الشارع الاعظم والسجن والجامع والذي يأتى في شروح  
الهداية ذكر هذا القيد أعني قوله اذا كان نائباً في السوق الغير المملوك والظاهر الاطلاق لما تقدم من انه  
لو وجد في فلاة غير مملوكة فالمعتبر القرب لكن في الطوري عن المتني ولو وجد القتيلا في المسجد الحرام من غير  
زحام الناس فالدية في بيت المال من غير قسامة اه فان المسجد الحرام غير ناعم عن المحلات وكذا السجن



بل قرياتها (فعلى أقرب المحلات إليه) الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ أهل المحلة فتكون ٣٠٧ القسامة والدية على أهل المحلة وكذا في

السوق النائي اذا كان من يسكنها في البالي أو كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في العناية معزيا للنهاية قلت وبه افق المرحوم أبو السعود افندى مفتي الروم واعتقده المصنف وان خلاعه المتون لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشرح فيلحفظ (ويهدرلو) وجد (في قرية أو وسط القرى) اذا كان يمر به الماء لا محتسبا كما سمي اذ لا يد لاحد وقيل اذا كان موضع انبعث مائه في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال لانه في أيدي المسلمين ابن كمال (وفي نهر صغير) هو ما يستحق به النفعة (على أهله) لا اختصاصهم به (ولو كانت البرية مملوكة) أو وقفا (لاحد) كما مر وسيجيء (او كانت قرية من القرية) أو الاخبية أو القسطاط بحيث يسمع منه الصوت (تجب على المالك) أو ذي اليد (أو على أهل القرية) أو أقرب الاخبية زيلعي (ولو محتسبا بالشط) أو بالجزيرة أو مربوطا أو ملقى على الشط (فعلى أقرب) المواضع إليه من القرى والامصار زاد في الخانية والاراضي وأقره المصنف (اذا كان يصل صوت أهل الارض والقرى إليه والالا) كما مر (وان التقي قوم بالسيف فاجلوا) أي تفرقوا

عادة فليأمل (قوله بل قرياتها) الظاهر أن المعترف به سماع الصوت (قوله وكذا في السوق النائي الخ) استثناء في المعنى من قوله اذا كان نائيا أي ان الدية على بيت المال في السوق النائي الا اذا كان فيها من يسكنها بل لا الخ وأفاد أنه لا عبرة بسكنى النهار تأمل والسوق موشة وتذكر كما في القاموس (قوله موجب التقصير) فتح الجيم هو القسامة والدية ط (قوله معزيا للنهاية) وعزاء فيها الى مبسوط نحر الاسلام ومثله في الكفاية والمعراج وعزاء الاتقاني الى شرح الكافي (قوله قلت وبه) أي بما في المتن من الوجوب على أقرب المحلات أقول وهو الموافق لما تقدم تقريره من ان المعتبر أو المالك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة (قوله في قرية) أي غير مملوكة ولا قرية من قرية أو نحوها كما يعلم مما بعده وغيره منتفع بها العامة المسلمين والافعلي بيت المال كما مر (قوله أو وسط القرى) ليس بقيد بل المراد مروره في نهر كبير احتراز عن الصغير وعما لو كان محتسبا في الشط أو مربوطا أو ملقى على الشط أفاده ابن كمال وغيره ويعلم مما بعده (قوله ابن كمال) وتعام عبارته بخلاف ما اذا كان موضع انبعثه في دار الحرب لانه يحتمل أن يكون قبيل أهل الحرب اه وعزاء الى الكرخی جازما به ولم يعبر عنه بقيل كما فعل الشارح وكذا جزم به القهستاني وعزاء شراح الهداية الى مبسوط شيخ الاسلام وغيره لكن قال العلامة الاتقاني انه ليس بشئ لانه خلاف مانص عليه محمد في الاصل والجامع الصغير والعماد وغيره حيث لم يعتبروا ذلك ولان القرى ونحوه ليس في ولاية أحد فلم يلزم حفظه على أحد والالزم اعتبار ذلك في المقارنة البعيدة أيضا لانه قبيل المسلمين لا محالة اه ملخصا قلت والمراد بموضع انبعثه موضع انجباره ونبعه (قوله على أهله) أي تجب القسامة والدية عليهم هداية أي على عاقلتهم اتقاني تأمل (قوله أو وقفا لحد) أي لا رباب معلومين (قوله فعلى أقرب المواضع الخ) عبارة الامام محمد كما نقله الاتقاني فعلى أقرب القبائل الى ذلك الموضع من المصير القسامة والدية اه والظاهر أن القرية كذلك لو فيها قبائل والافا قرب البيوت وفي البرازية سئل محمد فيما وجد بين قريتين هل القرب معتبر بالحيطان أو الاراضي قال الاراضي ليست في ملكهم وانما تنسب اليهم كما تنسب الصحارى فعلى أقرب ما يوتنا اه (قوله والاراضي) أي المملوكة لان حكمها حكم البنيان يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب اليها حتى (قوله والالا) أي وان لم يصل الصوت لا يجب على أهل الارض والقرى بل يتقران وجد القليل في موضع ينتفع به العامة فتق بيت المال والافهدر كما مر (قوله وان التقي قوم بالسيف الخ) هذا اذا اقتتلوا عصية والافلاشي فيه كما يأتي اخر الباب مع الفرق بينهما (قوله على أولئك) أي القوم وكان التعبير به كما في المتن اظهر (قوله منهم) أي القوم (قوله حتى يرهق) أي باقامة شاهدين من غير أهل المحلة لانهم كما يأتي قريبا (قوله لان بمجرد الخ) علة لقوله ولا على أولئك (قوله لان قوله حجة عليه) لان دعواه تضمنت براءة أهل المحلة (قوله حلف بالله الخ) يعني لا بد قط العين عنه بقوله قتله فلان غاية ما في الباب انه استثنى عن عيئه وهذا لا ينافي ان يكون المقتل شره في القتل وان يكون غيره شره كما معه فاذا كان كذلك يحلف على انه ما قتله ولا عرفه فانت لا غير فلان عناية (قوله ولا يقبل الخ) أشار الى انه ليست فائدة الاستثناء قبول قوله على زيد (قوله وبطل الخ) أي اذا ادعى الولي على رجل من غير أهل المحلة ونهدها انهم عليه لم تقبل عنده وقال لا تقبل لانهم كانوا بعرضه ان يصيروا خصماء وقد بطل ذلك بدعواه على غيرهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبلها وله انهم جعلوا خصماء تقدير الانزالهم فالتين للتقصير الصادر منهم وان خرجوا من جملته الخصوم فلا تقبل كالوصي اذا خرج من الوصاية يلوغ الغلام أو بالعزل وتعامه في العناية وغيرها أو مالوا ادعى الولي على واحد منهم بعينه لم تقبل شهادتهم عليه اجماعا كما في المتن لان الخصومة تامة مع الكل لان القسامة لم تسقط عنهم قال في الخيرية الا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها (تنبيه)

(عن قبيل فعلى أهل المحلة) لان حفظها عليهم (الآن يدعى الولي على أولئك او يدعى) (على) بعض (معين منهم) فلم يكن على أهل المحلة شئ ولا على أولئك حتى يرهق لان مجرد الدهوى لا يثبت الحق وبرئ أهل المحلة لان قوله حجة عليه (ومستحلف) على صيغة اسم المفعول (قال قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفته فانت لا غير زيد) ولا يقبل قوله في حق من يزعم انه قتله (وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) خلافا لهما (او بقتل) (واحد منهم) بعينه للثمة



نقل الجوى عن المقدسي انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتمردين يتجاسر على قتل النفس في المحلات الخالية عن غير أهلها معتدًا على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قوله حال السب والاحكام تختلف باختلاف الايام وقد خيرا الملقى اذا كان صاحبان متفقين وتماه في حاشية الرضى ونقله السائحاني أقول لكن في تصحيح العلامة قاسم ان الصحيح قول الامام على ان الضرر المذكور موجود في المسألة الثانية أيضا وقد علمت الاتفاق فيها الا في رواية ضعيفة نعم القلب يميل الى ما ذكره ولكن اتبع النقل اسلم (قوله ومن جرح في حى) يعنى ولم يعلم الجراح والافلاقسامه بل فيه القصاص على الجراح أو الدية على عاقلة عنانية (قوله فبقي ذافراش) أشار الى أنه صار ذافراش حين جرح فلو كان صحيحا بحيث يجب ويذهب فلا ضمان فيه بالاتفاق كما في العنانية (قوله فالدية والقسامة على ذلك الحى) لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا ولهذا وجب القصاص وتماه في العنانية (قوله خلافا لابي يوسف) أى قال لا ضمان ولا قسامة لان ما حصل في ذلك الحى مادون النفس ولا قسامة فيه فصار كما اذا لم يكن ذافراش شربلا لية (قوله فلو معه) أى مع رجل (قوله به رمى) هو بنية الروح انتفى فلو كان يذهب ويحيى فلا شئ فيه كفاية (قوله فحمله آخر) صوابه اسقاط لفظة آخر وعبارة الملقى ولو مع الجريح رجل فحمل ومات في أهله فلا ضمان على الرجل عند أبي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن اه وقد صرح في الولوالجية بان هذا بناء على ما اذا كان جريحا في قبيلة ثم مات في أهله اه وبه علم ان الكلام في الرجل الذى وجد في يده الجرح فتدبر (قوله يضمن) لان يده بمنزلة المحملة فوجوده جريحا في يده كوجوده فيها هداية فتجب القسامة عليه والدية على عاقلة فلو كان مقتولا انتفى وتقدم في الملقى قول أبي يوسف كالشارح فظاهره اختياره (قوله وفي رجلين) أى كاتفى ميت كما في الهداية قال الرملى وفي امرأة تزن وأمرأة ورجل كذلك واذا لم يكن معه أحد فالقسامة والدية على عاقلة المالك اه (قوله بلانث) اذ لو كان معهما ثالث يقع الشك في القاتل فلا يعين واحد منهما كفاية وقال الرملى قيد به لانه لو وجد ثالث كان كالدرا اه أى تصب على المالك أقول ومفاد هذه المسألة تقييد ما مر من قوله واذا وجد في دار انسان فعليه القسامة الخ بما اذا لم يكن مع القاتل رجل آخر وكذا قوله قبله وان وجد في مكان مملوك فعلى المالك والافكان الظاهر هنا وجوب الضمان على صاحب البيت الذى فيه الرجلان ولم ار من نبه على ذلك فليست أمثل ثم رأيت في الدر المنثور بعد ذكره قول أبي يوسف وقول محمد قال وفي قياس قول الامام تكون القسامة والدية على صاحب البيت اه ومثله في التهستانى وبه زال الاشكال لكن بنى انه يقال انهم شوا على قول الامام في المسائل المارة حيث اعتبروا المالك فلم منى هنا في الهداية والملقى وغيرهما على قول أبي يوسف ولعله لعدم رواية عنه في هذه المسألة بدليل قوله وفي قياس قول الامام قتأمل (قوله خلافا لمحمد) حيث قال لا يضمن لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل انه قتله الآخر فلا يضمن بالشك هداية قال الرملى يعنى فالقسامة والدية على مالك البيت أعنى عاقلة تنبه اه وقد منان هذا هو قياس قول الامام قتأمل وقال الرملى أيضا وعندي ان قول محمد أقوى مدركا اذ قد يقتله غير الثاني وكثيرا ما وقع (قوله وفي قبيل قرية) الاضافة على معنى في (قوله وتدى عاقلتها) أى اقرب القبائل اليها نسبلا جوارا اتقانى (قوله في هذه المسألة) قيد به لان المرأة لا تدخل في العواقل في تحمل الدية في صورة من الصور على ما يجب في المعاقلة وتدخل في هذه المسألة لانا جعلناها قاتلة والقاتلة تشارك العاقلة لانها لما وجبت على غير المباشرة فعلى المباشرة أولى وموضوع المسألة فيما اذا وجد قاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشرتها أحد اما اذا كانت عشرتها حضورا تدخل معها في القسامة اه كفاية (قوله وان وجد قاتل الخ) هذا في الحر اما المكاتب اذا وجد قاتلا في دار نفسه فهدرا اتفاقا لان حال ظهور قتله بقيت الدار على حكم ملكه لان الكتابة لا تنسخ اذ مات عن وفاة فجعل كاتمه قتل نفسه فيها فهدر دمه عنانية وغرر الافكار ثم هذا حيث لم يعلم ان اللصوص قتلته لما في البدائع من باب الشهيد في الجنائز لوزنل عليه اللصوص ليلاني المصر فقتل بسلاح أو غيره فهو شهيد لان القاتل لم يظف بدها مال اه قال في البحر هنالك وبهذا يعلم ان من قتله اللصوص في بيته ولم يعلم له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولا دية على احد لانهما لا يجبان الا اذا لم يعلم

(ومن جرح في حى فقتل)  
منه (فبقي ذافراش حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الحى) خلافا لابي يوسف فلو معه جرح به رمى فحمله آخر لاهله فكثرت مدة فمات لم يضمن الحامل عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن روى رجلين بلا ثالث وجد احدهما قتيلا فضمن الآخر لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه (ديته) عند أبي حنيفة خلافا لمحمد (روى قاتل قرية لامرأة ذكر الحلف عاقلها وتدى عاقلتها) وعند أبي يوسف القسامة على العاقلة أيضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة كذا في الملقى وهو الاسح ذكره الزيلعي (وان وجد قاتل في دار نفسه



القاتل وهنا قد علم ان قاتله الموص وان لم يثبت عليهم لقرارهم فليحفظ هذا فان الناس عنه غافلون اه اقول ويشمل ايضا من قتل الموص في غيريته فتأمل (قوله فالدية على عاقلة ورثته) وقيل على عاقلة اذا اختلفت عاقلة وعاقلة ورثته والاقول اصح كما في الكفاية عن المبسوط قال في العناية ولم يذكر القسامة في الاصل ففهم من قال لا يجب ومنهم من قال يجب واختاره المصنف اه أي صاحب الهداية (قوله وعندهما الخ) هو رواية عن الامام ايضا اتقاني (قوله تبعا لما رجحه صدر الشريعة) حيث قال والحق هذا لان الدار في يده حال ظهور القتل فيجعل كأنه قتل نفسه فكان هدرا وان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون الخ قال الرملي وفي الحاوي القدسي وبه أي بقوله ما نأخذ اه (قوله وخالفهم ابن الكمال) حيث جزم في منته بقول الامام ولم يعرج على ما ذكره صدر الشريعة بل رد ما استند اليه بقوله لا يقال المذموم بالسقوط رأسا وكذا تبع الهداية وشروحه في تأخير دليل الامام المتضمن لنقض دليلهما مع دفع ما يرد عليه وكيف لا والمتون على قوله فافهم (قوله ولا يمكن الايجاب على الورثة) أي نظرا الى الاصل فان مالزم العاقلة ليس بطريق الايجاب عليهم ابتداء بل بطريق التحمل وانما اصل الايجاب على الورثة كما افاده بقوله انما يتحملون الخ وقيل انه على العاقلة ابتداء وهو خلاف الصحيح كما قدمنا في الجنايات في فصل في الفعلين (قوله لان الايجاب ليس للورثة الخ) جواب قوله لا يقال وفي هذا جواب عما ذكره الشارح قبل ورثة بقوله وقد يقال لما كان هو لنفسه لا يدي غيره بالاولى لقوة الشبهة اه فيقال اذا كان الايجاب لنفسه اصالة فكيف يدي عنها فلا شبهة أصلا (قوله حتى تقضي منه الخ) أي من الواجب المفهوم من الايجاب وأجاب الاتقاني أيضا بأن العاقلة اعم من ان تكون ورثة أو غير ورثة فتوجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لان عاقلة الرجل اهل دياره عندنا اه (قوله فتنبه) أي لوجه المخالفة لصدور الشريعة وغيره وهي ظاهرة (قوله على اربابها) الظاهر ان الدية تتحملها عنهم العاقلة تأمل (قوله فهو كما لو وجد فيه) فالوجود في وقف مسجد محله أو مسجد الجامع كالموجود فيهما وحكمهما قد تقدم رملي (قوله قاله المصنف بحثا) واقره الرملي وقال وقد تقرران مفهوم التصانيف حجة (قوله ولو وجد في معسكر في فلاة) أحسن من قول الهداية في معسكر اقاموا في فلاة لان المعسكر يشع الكاف منزل العسكر وهو الجند فكان حقه ان يقال في عسكر كما قاله الاتقاني أما هنا فيصح ارادة المكان (قوله فتن في الخيمة والفسطاط) أي فلو وجد القاتل في الخيمة والفسطاط وهو الخيمة العظيمة مغرب (قوله على من يسكنهما) أي القسامة والدية لانهما في يده كما في الدار زيلبي (قوله وفي خارجهما الخ) عبارة الزيلبي وان كان خارجا منها ينظر فان كانوا نزلا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القاتل الخ فالمراد بكون القاتل خارج الخيمة والفسطاط لا العسكر فانه غير منظور الى كونهم في الخارج أو الداخل فقول الشارح تبعا للمخ والدرر أي ساكنو خارجهما في نظر فتدبر (قوله فعلى قبيلة الخ) لانهم لما نزلا قبائل قبائل في اما كن مختلفة صارت الامكنة بمنزلة المحال المختلفة في مصر زيلبي (قوله كما ميز القريتين) أي على اقربهما وان استويا فعليهما زيلبي (قوله مختلفين) أي مختلفين (قوله فعلى كل العسكر) أي يجب غرامة ما وجد خارج النيام عليهم كلهم زيلبي (قوله فلا قسامة ولا دية) لان الظاهر ان العدو قتلته جلا للمسلمين على الصلاح بخلاف المسألة المارة وهي ما اذا قتل المسلمون عصابة فاجلوا عن قبيل فليس فيها جهة الحمل على الصلاح فتنى حال القتل مشكلا فوجبنا القسامة والدية على أهل ذلك المكان لو ردد النص باضافة القتل اليهم عند الاشكال وكان العمل بما ورد فيه النص اولى عند الاحتمال افاده في العناية (قوله لكن في الملتقى الخ) استدرنا على قوله بالاجماع وفي الهداية كما في الملتقى وهو الموافق لما مر عن أبي يوسف في المحلة والدار من ان المكان يشارك كون المالك وعلى ما في الدرر يحتاج أبو يوسف الى الفرق وقد ذكره الزيلبي بأن نزول العسكر هنا للارتحال فلا يعتبروا بالنزول

فالدية على عاقلة ورثته) عند أبي حنيفة (وعندهما ورثته لا شيء فيه) أي في القاتل المذكور (وبه يفتي) كذا ذكره من لا يخبرو تبعا لما رجحه صدر الشريعة وتبعهما المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما ان الدار في يده حين وجد المرح فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون هدرا وان كان القسامة انما يجب بظهور القاتل وحال ظهوره الدار لورثته فدينه على عاقلة من لا يتأثر العاقلة انما يتحملون ما يجب على الورثة تحقيقا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل للقاتل حتى تقضي منه دونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان قتل أباه تجب الدية على عاقلة وتكون ميراثا فتنبه (ولو وجد في ارض موقوفة أو دار كذلك) يعني موقوفة (على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها) لان تدبيره اليهم (وان كانت) الارض أو الدار (موقوفة على المسجد فهو كالو وجد فيه) أي في المسجد زيلبي ودرر وسراجيه وغيرها وقد قدمنا قلت والتقييد بكون الارباب الموقوف عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه حينئذ يكون من جملة ما اعدل لصالح المسلمين فاشبه الجامع قاله المصنف بحثا (ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة فتن في الخيمة والفسطاط على من يسكنهما وفي خارجهما) أي الخيمة والفسطاط (ان كانوا) أي ساكنو خارجهما قبائل فعلى قبيلة وجد القاتل فيها ولولين القبيلتين كان حكمه كما مر (بين القريتين) ولو نزلا جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملتي (ولو) كانت الارض التي نزل فيها العسكر (مملوكة فعلى المالك) بالاجماع لانهم سكان ولا يرا حون المالك في القسامة والدية ودرر لكن في الملتقى خلافا لابي يوسف فتنبه



(و) فيها (لو وجد في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وهي على عاقلتهم) لانهم ليسوا من أهل المين (وان كان فيهم مدرك فعليه) لانه من أهل المين ولو الجيه (فروع) لو وجد في دار صبي أو معتوه فعلى عاقلتهما ولو في دار ذي حلف نجسين ويدي من ماله ولو تعاقلا فعلى العاقلة ولو مزر رجل في محلة فأصابه سهم أو حجر ولم يدر من اين ومات منه فعلى أهل المحلة القسامة والدية سراجيه وفي الخانية وجد بهيمة أو دابة مقتولة فلا تنى فيها وان وجد مكاتب أو صديق أو وام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر الامد يونا فقيته على مولاه لغرماته حالة والامكاتب فقيته على مولاه مؤجلة ولو وجد المولى قتيلا في دار ما ذونه مديونا أو لا فعلى عاقلة المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار أبيه أو امه أو المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث انتهى

(كتاب المعاقلة هي جمع معقولة) بفتح فسكون فضم (وهي الدية) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء ان تسفل أي تمك ومنه العقل لانه يمنع القبايح (والعاقلة أهل الديوان) وهم العسكر وعند الشافعي أهل العشيرة وهم العصابات (لمن هو منهم فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل)

في الدار للقرار فيعتبر (قوله وفيها) انظر ما مرجع الضمير فاني لم أرا المسألة في الدرر ولا في الملتقى (قوله وهي على عاقلتهم) وكذا الدية وهو ظاهر ط (قوله فعليه) أي القسامة والدية ط عن الهندية والظاهر ان الدية تتحملها عنه عاقلته وهل عليه الكل أو تقسم على الرؤس كما مر في الدار المشتركة يحترق رأيت في غاية البيان عن شرح الكافي ان القسامة على المدرك وتكثر المين عليه لانه من أهل ذلك وعلى أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين وتعامه فيها (قوله ولو تعاقلا) أي أهل الذمة (قوله فلا تنى فيها) أي لا غرامة ولا قسامة لورود النص في الادى على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره (قوله في دار مولاه) أما في غير ملك مولاه فيجب القسامة والدية شربلا ليه ونؤخذ القيمة في ثلاث سنين كما قدمه الشارح (قوله فقيته على مولاه الخ) أي في ماله لان حق الغرماء كان متعلقا بما أبته وجعلناه ~~كأنه~~ أنه اهلكه ولو الجيه (قوله على مولاه) أي دون العاقلة خاينه (قوله مؤجلة) أي في ثلاث سنين تقضى منها كتابته ويحكم بحريته وما تبقى يكون ميراثا عنه لورثته خاينه (قوله فعلى عاقلة المولى) أي الدية والقسامة ط عن الهندية (قوله فالقسامة والدية على العاقلة) أي عاقلة رب الدار وعبرة الخانية فقه القسامة والدية على العاقلة والظاهر ان قوله والدية على العاقلة بجملة مستأنفة وان القسامة على رب الدار الا ان يحمل على ان عاقلته حاضر ففكون عليه وعليهم وفي الوالديه واذا وجد الرجل قتيلا في دار الاب أو الاخ فالدية على عاقلته وان كان هو الوارث اه والله أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المعاقلة)\*

كذا ترجم في عامة المعترات وفيه انه اذا كانت جمع معقولة وهي الدية لزم التكرار لان اقسام الديات متر مستوفى والمقصود هنا بيان من يجب عليهم الدية بأنواعهم واحكامهم وهم العاقلة فالمناسب ان يترجم بالعواقل لانه جمع عاقلة طوري وشربلا ليه (قوله جمع معقولة) ككارم جمع مكرمة (قوله لانها تعقل الدماء من ان تسفل) أولان الابل كانت تعقل بفناء ولي المقبول ثم عم هذا الاسم فسميت الدية معقولة وان كانت دراها أو دنانير اتقاني (قوله أي تمسكه) الأولى تمسكها وفي بعض النسخ يدون ضمير (قوله والعاقلة أهل الديوان) قال في المغرب الديوان الجريدة من دقون الكتب اذا جعها لانها تقطع من القراطيس مجموعة ويروى ان عمر أول من دقون الدواوين أي رتب الجرايد للولاة والقضاة ويقال فلان من أهل الديوان أي من اثبت اسمه في الجريدة اه وفي غاية البيان عن كافي الحاكم بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه فرض المعاقلة على أهل الديوان وذلك لانه أول من فرض الديوان وجعل العقل فيه وكان قبل ذلك على مشيرة الرجل في اموالهم ولم يكن ذلك منه تغيير الحكم الشرع بل تقرير له لانه عرف ان عشيرته كانوا يتعاملون بطريق النصرة فلما كان الناصر بالرايات جعل العقل عليهم حتى لا يجب على التسوان والعيان لانه لا يحصل بهم الناصر اه وفي المعراج طعن بعض المحدثين وقال لا جنابة من العاقلة فتكون في مال القتائل لقوله تعالى ولا ترزوا زرة وزرا خرى قلنا ايجابها عليهم مشهور ثبت بالاحاديث المشهورة وعليه عمل الصحابة والتابعين فيزاد به على الكتاب على ان العاقلة يتعاملون باعتبار تصديرهم وتركهم حفظه ومراقبته وخصوصا بالضم لانه انما قصر لقوته بانصاره فكانوا هم المقصرين وكانوا قبل الشرع يتعاملون عنه تكمرا واصطفا عابا بالمعروف فالشرع قر ذلك وتوجد هذه العادة بين الناس فان من لحقه خسران من سرقة أو حرق يجمعون له مالا لهذا المعنى اه ملخصا (قوله وهم العسكر) أي المراد بهم هنا العسكر كقوله في الدر المنثور قال النساء والذرية عن له حظ في الديوان وكذا المجنون لا تنى عليهم من الدية واختلف في دخولهم لوباشروا القتل مع العاقلة في الغرامة والصحيح انهم يشاركون العاقلة كما في الشربلا ليه عن التبيين اه (قوله لمن هو منهم) أي يعقلون لقاتل هو منهم قال في غرر الافكار فان كان غازيا فعاقلته من برزق من ديوان الغزاة وان كان كتابا فعاقلته من برزق من ديوان الكتاب اه وقيد في الدر المنثور كالفهستاني بكونه من أهل مصرهم لا من مصر آخر وقيل مطلقا وفي الهداية ولا يعقل أهل مصر لا أهل مصر آخر اذا كان لا هل كل مصر ديوان على حدة وقال الاتقاني وهذا اذا كان ديوان كل واحد من المصريين مختلفا لانه لم يوجد الناصر بينهم جيتند



وأما إذا كان ديوانهما واحدا وكان الجاني من أهل ديوان ذلك المصر الا ستر يعقل عنه أهل ذلك المصر  
(قوله خرج ما انقلب مالا الخ) أي خرج القتل الذي انقلب موجه الى المال بعرض صلح أو شبهة فانه  
لم يجب بنفس القتل فلا تحمله العاقلة كما يأتي (قوله فتؤخذ من عطايهم أو من ارزاقهم) أي لا من أصول  
اموالهم قال في الهداية ولو كانت عاقلة رجل اصحاب الرزق يقضي بالدية في ارزاقهم في ثلاث سنين لان الرزق  
في حقهم بمنزلة العطاء ثم نظر ان كانت تخرج ارزاقهم في كل سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء  
أو في كل ستة اشهر يؤخذ منه سدس الدية أو في كل شهر يؤخذ بمحضته من الشهر حتى يكون المستوفى كل  
سنة مقدار الثلث وان كان لهم ارزاق في كل شهر واعطية في كل سنة فرضت في الاعطية لانه ايسر لان الاعطية  
اكثر والرزق لكفاية الوقت فيتعسر الاداء منه اه (قوله والفرق الخ) وقيل العطية ما يرض للمقاتل  
والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلين ونظر فيه الاتقاني (قوله في ثلاث سنين) اعلم ان الواجب  
اذا كان ثلث الدية أو أقل يجب في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد  
على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة هداية وفيها ولو قتل عشرة رجلا خطا قتل كل واحد عشر الدية  
في ثلاث سنين اعتبار الجزاء بالكل (قوله من وقت القضاء) أي بالدية لا من يوم القتل والجنابة كما قال  
الشافعي غرر الافكار (قوله فان خرجت العطايا الخ) ذكر في الجمع ودرر البحار انها تؤخذ في ثلاث  
سنين سواء خرجت في أقل أو أكثر قال في غرر الافكار لكن في الهداية وغيرها انه ان اعطيت العطايا في ثلاث  
سنين مستقبلة بعد القضاء بالدية في سنة واحدة أو في اربع سنين تؤخذ الدية كلها منها في سنة واحدة  
أو اربع سنين لان وجوبها في العطاء للتحقيق وذات حاصل في أي وقت أخذ فعلى هذا كان المراد من ثلاث سنين  
ثلاث اعطية ولو اجتمعت عطايا سنين ماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها لان الوجوب  
بالقضاء اه أقول فعلى هذا يفرق بين العطاء والرزق فان الرزق اذا خرج في أقل من ثلاث سنين يؤخذ بقدره  
كما قد مناه فالسنين فيه على حقيقتها بخلاف العطاء تأمل ثم رأيت التصريح بالفرق في المجتبى معللا بان الرزق  
لما كان مقدرا بالكفاية لزم المخرج بالاخذ منه في أقل من ثلاث سنين (قوله وكل من يتناصرو به) قال  
في الهداية والتبيين ويعقل أهل كل مصر عن أهل سوادهم لانهم اتباع لاهل المصر فانهم اذا حاربهم امر  
استنصروا بهم فيعتلونهم أهل المصر باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة  
عقل عنه أهل الكوفة لانه يستنصر بأهل ديوانه لا بجيرانه والحاصل ان الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر  
معه حكم النصرة بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى وبعد الديوان النصرة بالنسب وعلى هذا يخرج كثير من  
مسائل المعامل منها اخوان ديوان أحدهما بالبصرة وديوان الآخر بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه  
وانما يعقل عنه أهل ديوانه ومن جنى جنابة من أهل البصرة وليس له في أهل الديوان عطاء وأهل البادية  
اقرب اليه نسبا ومسكنه المصر عقل عنه أهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط أن يكون بينه وبين أهل الديوان  
قرابة لان أهل الديوان هم الذين يذوبون عن أهل المصريه ومومن بنصرتهم وقيل اذا لم يكونوا اقربا له لا يعقلونه  
وانما يعقلونه اذا كانوا اقربا له وله في البادية اقرب منهم نسبا لان الوجوب بحكم القرابة وأهل المصر اقرب منهم  
مكانا فكانت القدرة على النصرة لهم وصار تطير مسألة الغيبة المنقطعة اه أي ان الولي لا بعد أن يزوج  
اذا كان الاقرب غائبا عنية وذكر الاتقاني ان القول الثاني اصح (قوله على الاصح) وقيل يؤخذ من كل  
واحد في كل سنة ثلاث دراهم أو أربعة كما في المتنق (قوله ثم السنين الخ) كان المناسب أن يذكره بالقضاء عقب  
قوله فان خرجت العطايا الخ (قوله فان لم تسع القبيلة لذلك) أي بان تكون قلائل قصير الحصة أكثر من ثلاثة  
أو أربعة درمتي ثم عبارة الهداية وغيرها تسع بناء في أوله فكان على المصنف التعبير به أو حذف اللام من  
قوله لذلك والقبيلة غير قيد قال في الهداية وعلى هذا حكم الرايات اذا لم تسع لذلك أهل راية ضم اليهم اقرب  
الرايات يعني اقربهم نصرة اذا حاربهم أمر الاقرب فالاقرب ويقوض ذلك الى الامام لانه هو العالم به اه (قوله  
على ترتيب العصابات) فيقدم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا اذا كان الجاني من اولاد الحسين  
رضي الله عنه ولم تسع حبه لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رضي الله عنه ثم بنوهم فان لم تسع هاتان القبيلتان له  
ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمان وآباء القاتل وبنائوه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون وليس أحد الزوجين

خرج ما انقلب مالا يصلح أو شبهة  
كقتل الاب ابنه عدا فديته في  
ماله كما مر في الجنابات (فتؤخذ من  
عطايهم) أو من ارزاقهم والفرق  
بين العطية والرزق ان الرزق ما  
يفرض في بيت المال بقدر الحاجة  
والكفاية مشاهرة أو مساومة  
والعطاء ما يفرض في كل سنة  
لا بقدر الحاجة بل بصبره وعنايته  
في أمر الدين (في ثلاث سنين) من  
وقت القضاء وكذا ما يجب في مال  
القاتل عدا بان قتل الاب ابنه يؤخذ  
في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي  
يجب حالا (فان خرجت العطايا  
في أكثر من ثلاث أو أقل تؤخذ  
منه) لحصول المقصود (وان لم  
يكن) القاتل (من أهل الديوان  
فعاقلته قبيلته) واقاربته وكل من  
يتناصرو به تنوير البصائر (وتقسم)  
الدية (عليهم في ثلاث سنين  
لا يؤخذ في كل سنة الا درهم  
أو درهم وثلاث ولم ترد على كل  
واحد من كل الدية في ثلاث سنين  
على اربعة) على الاصح ثم السنين  
بمعنى العطيات قهستاني فليحفظ  
(فان لم تسع القبيلة لذلك ضم  
اليهم اقرب القبائل نسبا على  
ترتيب العصابات



عاقلا لا تخرق تمامه في التهمستاني (قوله والقاتل عندنا كأحدهم) يعني إذا كان من أهل العطاء أما إذا لم يكن فلا شيء عليه من الدية عندنا أيضا ذكره في المبسوط وعند الشافعي لا شيء عليه مطلقا معراج (قوله فيشاركهم على الصحيح) تقدم في القسامة أنه اختيار المتأخرين ومشي في الهداية هنا على عدم المشاركة قال في الكفاية وهو اختيار الطحاوي وهو الأصح وهو أصل رواية محمد اه لكن ذكر في العناية أن ما تقدم انما هو فيما إذا وجد القاتل في دار امرأته فادخلها المتأخرون مع العاقلة لتقديرها قاتله بسبب وجوب القسامة أما ما هنا فهو فيما إذا كانت قاتله حقيقة والفرق أن القسامة تستلزم وجوب الدية على المقسم أما بالاستقلال أو بالدخول في العاقلة عندنا بالاستقراء وقد تحقق المزموم فتحقق اللازم بخلاف انقتل مباشرة فانه قد لا يستلزم الدية اه ملخصا وعليه فليس في المسألة اختلاف صحيح لا اختلاف الموضوع فتأمل (قوله قبيلة سيده) أي مع سيده كما في الشريعة ليلية عن البرهان وعبرة الملتقى وعاقلة المعتق ومولى المولاة مولاه وعاقلة وهي الخصر واظهر (قوله جنابة عبد) من اضافة المصدر الى فاعله وأما إذا جنى حتر على نفس عبد فسيأتي ط (قوله ولا عمد) أي في النفس أو الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به قهستاني (تنبيه) قال في الاشياء لا تعقل العاقلة العمد الا في مسألة ما إذا عاض بعض الاولياء أو صالح فان نصيب الباقيين ينقلب مالا وتكمله العاقلة اه أقول وقد تقدمنا في باب القود فيما دون النفس عن العلامة قاسم أنه خلاف الرواية ولم يقل به أحد والذي في سائر الكتب أنه في مال القاتل قتنه (قوله أو قتله ابنه عمدا) الاولى كقتله كما عبر به فيما مر آنفا ليكون تمثيلا للشبهة ومنها ما إذا قتل رجلا وأحدهما صبي أو معتوه والآخر عاقل بالغ أو أحدهما مجنون والآخر بصحا (قوله ولا مالزم بصلح) أي عن دم عمدا وخطا اه ط فانه على القاتل حالا إذا جلى قهستاني (قوله واعتراف) أي يقتل خطأ فانه على المقر في ثلاث سنين قهستاني (قوله ولا مادون نصف عشر الدية) أي مادون ارش الموضحة وهو خمسة مائة وهذا خاص فيما دون النفس أما بدل النفس فتكمله العاقلة وان قل كما لو قتل مائة رجلا حتر افعلى عاقلة كل مائة درهم أو قتل رجل عبد اقمته مائة مثلا لزم العاقلة لان بدل النفس ثبت بالنص وجوبه على العاقلة اه ملخصا من العناية والكفاية (تنبيه) قدم الشارح قبيل فصل الجنين ان الصحيح ان كومة العدل لا تحمّلها العاقلة مطلقا أي وان بلغت ارش الموضحة وذكر الاتقاني عن الكرخي ان العاقلة لا تعقل جنابة وقعت في دار الحرب فالدية في مال الجاني (قوله لقوله عليه السلام الخ) ذكره فقهاؤنا في كتبهم عن ابن عباس موقوفا ومر فوعا لكن قيل انه من كلام الشعبي قال في القاموس وقول الشعبي لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبد ليس بحديث كما توهم الجوهرى ومعناه أن يجنى الحتر على عبد لا العبد على حتر كما توهم أبو حنيفة لانه لو كان المعنى على ما توهم لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبد قال الاصمعي كتبت في ذلك أبا يوسف بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته اه أي لانه يقال عقلت القاتل اذا اعطيت دينه وعقلت عن فلان اذا الزسته دية فاعطيتها عنه واجيب بأن عقلته يستعمل بمعنى عقلت عنه ويدل عليه السياق وهو قوله عمدا وكذا السياق وهو ولا صلحا ولا اعترافا لان معناه عن عمد وعن صلح وعن اعتراف تأمل والاحسن أن يجاب بأنه من الحذف والايصال والاصل عن عبد واقوى دليل على ذلك ما رواه الامام محمد في موطنه بقوله حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لا تعقل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك اه فقد جعل الجاني مملوكا (قوله بل الجاني) ليس من لفظ الحديث وانما هو عطف على جملة قوله واعلم انه لا تعقل عاقلة جنابة عبد الخ أي بل يصح ذلك الجاني وحده أي ولو حكما كولى العبد كما افاده القهستاني أو هو عطف على قوله ولا مالزم بصلح أو اعتراف وأتى به ليربط قول المصنف إلا أن يصدقوه بما قبله من المتن (قوله أو تقوم حجة) هذا اذا أقامها قبل أن يقضى بها القاضي أي بالدية على المقر أو ما لو قضى بها في ماله ثم أقامها ليحولها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب عليه بقضاء القاضي فلا يكون له أن يطل قضاءه بينته صرح به في المبسوط اه رمى (قوله بأقرار المدعى عليه) متعلق بثبت وخبر وهو عائد على ما (قوله ولا عليه في ماله) معطوف على قوله فلا شيء عليها والضمير للقاتل (قوله لان تصادقهما) علة للزوم القاتل حصته فقط وانما يلزم جميع الدية كما في المسألة الاولى لانه لم يوجد التصديق

والقاتل عندنا (كأحدهم)  
ولو القاتل (امرأة أو صبي  
أو مجنون) فيشاركهم على الصحيح  
زبلى (وعاقلة المعتق قبيلة سيده  
وبعقل عن مولى المولاة مولاه)  
وقبيلة مولاه (و) اعلم انه لا تعقل  
عاقلة جنابة عبد ولا عمد وان  
سقط قوده بثبته أو قتله ابنه عمدا  
كما مر (ولا مالزم بصلح أو اعتراف)  
ولا مادون نصف عشر الدية لقوله  
عليه السلام لا تعقل العواقل  
عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا  
ولا مادون ارش الموضحة بل  
الجاني (الا أن يصدقوه في اقراره  
أو تقوم حجة) وانما قبلت بالبينه  
هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر به  
لانها ثبتت ما ليس بآثار اقرار  
المدعى عليه وهو الوجوب على  
العاقلة (ولو تصادق القاتل  
واولياء المقتول على ان قاضى ياد  
كذا قضى بالدية على عاقلة بالبينه  
وكذبهما العاقلة فلا شيء عليها)  
أي على العاقلة لان تصادقهما ليس  
بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا  
حصته لان تصادقهما حجة في  
حقهما زبلى



من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة في الاولى وقد وجد هنا فافترا فافاده الزيلعي (قوله في ذلك) أي في دعوى القتل ط (قوله لان الحق عليه) أي وانما ثبت على العاقلة بطريق التصل خانية (قوله لا العاقلة) هذا ليس في عبارة الخانية لكنه أخذ من مفهوم المصنف قوله هو الجاني (قوله وهي غير متوجهة على العاقلة) بل على أبيه ان كان له أب وظاهره انه لا يلزم شيء بذلك الدعوى ط (قوله وبقي هنا شيء الخ) مخير للجواب من وجه آخر محصله انما اذا قلنا بصحة اقرارهم يلزم جريان الحلف لان القضاة ان كل موضع لو اقر به لزمه فاذا انكر يستحلف الا في اثنين وخمسين صورة تقدمت آخر الوقت ليست هذه منها لكن اورد عليه ان الخصم هو الجاني كما مر ولا يستحلف من ليس بخصم وقد قضاه ان لا يصح اقرارهم ووجهه ان الدية انما تلزمهم بطريق التصل عن القاتل فاقرارهم في الخيانة اقرار عليه فاذا لم يصح اقرارهم عليه لم يلزمهم موجه اذ لا يمكن تحمل ما ليس بثابت بخلاف ما اذا اقر بالقتل وصدقوه فانه يلزمهم كما مر لان قصد يتهم الزمهم تحمل ما هو ثابت باقراره هذا والذي حرره العلامة الرملي لزوم التحليف على نفي العلم لما صرحوا به من انه لو قال كذبت بما لك على زيد واقر الكفيل بأن له على زيد كذا وانكره زيد ولا يثبت له الكفيل دون الاصيل فيه علم ان اقراره اذا وجد نفذ اذ اعلى المقر لا يتوقف على الاصل اذ هو حجة وان كانت قاصرة ومسا لتأخير هذه قال وقد ظفرت بالنقل في الثالث من جامع الفصول في دعوى القتل الخطاء على القاتل تسمع والبيئة عليه تقبل بغيبة العاقلة ودعوى الدية على العاقلة بغيبة القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبناه عن ينج في آخر الفصل السادس ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم اه ملخصا أي فان مفهومه ان تصح بقدر ما يخصهم من الدية تأمل (قوله قاله المصنف) أي قال قلت يؤخذ الى هنا (قوله يعني اذا قتله الخ) لا حاجة اليه مع قول المتن نفس عبد اه ح نعم ذكر الزيلعي ذلك على عبارة الكثرة لانه ليس فيها ذكر النفس فكان المناسب للشارح ان يقول قيد بالنفس لان العاقلة الخ (قوله لا تحمل اطراف العبد) لانه يسلك بها مسائل الاموال ولذا لا يجري فيها التصاص بين الحر والعبد اتقاني (قوله اذالم يتناصروا) كذا في ابيات من السخ وصوابه اذالم يتناصروا لانهم عا لواء عدم دخولهم في العاقلة بأنهم ليسوا من أهل النصره ولهذا كان أصل الرواية عدم دخولهم وانما يتناصروا كما قدمنا تقريره (قوله وان اختلف ملهم) قيده في المتن بقوله ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى اه وهو مستفاد من قول الشارح يعني ان تناصروا (قوله كل مسلم) عبارة الاتقاني وغيره والافقي ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى به كما في المسلم وهذا في الذي أما الملم فنييت المال (قوله كما بسطه في المجتبى) حيث قال لان الوجوب في الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالقضاء فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه كاجرين مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه فعقله في ماله اه (قوله وحر بي اسلم) أي ولم يوال احدا (قوله فالدية في بيت المال) لان جماعة المسلمين هم أهل نصرته ولهذا اذامات كان ميراثه لبيت المال فكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال زيلعي وهداية ومضاده انه لوله وارث معروف لا يلزم بيت المال ويأتي التصريح به (قوله وجعل الزيلعي) وكذا صاحب الهداية وغيره (قوله عن خوارزم) أي حاكيا عن حال أهل خوارزم اه ح وعبارة المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد وهت ورجة الناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد اندم ثم اسامى أهلها ككتوبة في الديوان الوفا ومثبات لكن لا يتناصرون به فتعين ان يجب في ماله اه (قوله يرجع وجوبه في ماله) خبر قوله وظاهر قلت ولا حاجة الى جعله ترجيح الرواية الشاذة بل يمكن ترجيح ما ذكر على ظاهر الرواية فان أصل الوجوب على القاتل وحيث لا عاقلة تتحمل عنه ولا بيت مال يدفع منه يؤخذ ذلك من ماله كما مر في الذي فظاهر الرواية مبنى على انتظام بيت المال والالزام اهدارد ما المسلمين قد برئ رأيه كذلك في مختصر النقاية وشروحهما لانهما في حيث قال ومن لا عاقلة له أي من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا أو مضبوطا والا أي والا يكن كذلك فعلى الجاني (قوله فيؤدى في كل سنة الخ) ظاهره عدم التقيد بثلاث سنين والافقي من يكون الباقي على انه مع هذا درهم شكل أيضا لانه اذا أدى في كل سنة من عمره ثلاثة دراهم أو أربعة في تقضى الدية واذا مات فمهر بسقط الباقي أو يؤخذ من تركته أو من غيرهما لزم من اوضح هذا المقام (قوله

واما لم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صيا فالخصم ابوه خانية قلت يؤخذ من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي ان صيا فقا عين صية فمات فأراد وليها تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي والجواب انه لا تحليف لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقر واشعل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم بالدية أم لا فان قلنا نعم ينبغي ان يجري الحلف في حقهم لظهور فائدة قاله المصنف بجنا فليحتر (وان جنى حتر على نفس عبد خطأ فهو على عاقله) يعني اذا قتله لان العاقلة لا تحمل اطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس أيضا (ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة اذالم يتناصروا) يعني لو القاتل غيرهم والافيد خلون على الصحيح كما مر (ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه) لعدم التناسر (والكفار ينعاقلون فيما بينهم وان اختلفت ملهم) لان الكفر كله له واحدة يعني ان تناصروا والافقي ماله في ثلاث سنين كالمسلم كما بسطه في المجتبى (واذا لم يكن للقاتل عاقلة) كالقبط وحر بي اسلم (فالدية في بيت المال) في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر وبرزازية وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة فمات وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من أن تناصروا قد اندم وبيت المال قد اندم يرجع وجوبها في ماله فيؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم



أو أربعة كما نقله في المجتبى عن  
الناظمي قال وهذا حسن لابد  
من حفظه واقره المصنف فليحفظ  
فقد وقع في كثير من المواضع انما  
في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا  
كان القاتل (مسلماً) فلو ذمتها  
ففي ماله اجماعاً رازية (ومن له  
وارث معروف مطلقاً) ولو بعيداً  
أو محروماً برك أو كفر (لا يعقله  
بيت المال) وهو الصحيح كما بسطه  
في الخانية (ولا عاقلة للجم) وبه  
جزم في الدرر قاله المصنف لعدم  
تناسرهم وقيل لهم عواقل لانهم  
يتأصرون كالأساكفة  
والصناديق والصرافين  
والسراجين فأهل محلة القاتل  
وصنعت عاقلة وكذلك طلبة العلم  
قلت وبه أفق الحلواني وغيره خانية  
زاد في المجتبى والحاصل ان  
التأصير أصل في هذا الباب ومعنى  
التأصير انه اذا حربه امر قاموا  
معه في كفايته وتماه فيه وفي تنوير  
البصائر معزياً بالمناظرة والحق  
ان التأصير فيهم بالحرف فهم  
عاقلة الى آخره فليحفظ واقره  
القهستاني ان كان حر رشيد  
مشايخنا الحلواني ان التأصير  
منتف الا لغلبة الحسد والبغض  
ومنى ككل واحد المكره  
لصاحبه فتنه قلت وحيث لا قبلة  
ولا تناسر فالدية في ماله او بيت  
المال

\* (كتاب الوصايا) \*

يتم الوصية والايصاء يقال  
أوصى الى فلان أي جعله وصياً  
والاسم منه الوصاية وسيجيء  
في باب مستقل وأوصى لفلان بمعنى  
ملكه بطريق الوصية

قال أي صاحب المجتبى ونصه قلت وهذا حسن لابد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع انه يجب الدية  
في ماله في ثلاث سنين اه أقول وجوبها في ماله في ثلاث سنين هو الموافق لما ذكره في الذمى ولا اشكال  
فيه فليتأمل فاذ ذكره في كثير من المواضع هو الا عدل فعنه لا يعدل (قوله وهذا) أي وجوبها  
في بيت المال أو الخلاف في وجوبها في بيت المال أو في ماله (قوله فلو ذمتها) أي لا عاقلة له (قوله ومن له  
وارث معروف) هذا قيد آخر لقوله وان لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال كما به عليه قاضي خان حيث  
ذكر ان ما سبق محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بان كان لقيطاً أو من يشبهه اه وقد مناه  
مضاد كلام الزيلعي والهداية وبجاء الرمل بأنه مخالف لاطلاق عامة الكتب واطال في ذلك ولكن قاضي خان  
من أجل من يعتمد على تخصصه لانه فقيه النفس كما قال العلامة قاسم (قوله او محروماً برك او كفر) كستأن  
اشترى عبداً مسلماً فاعاقه ثم رجع المستأن الى داره فاسترق ثم جنى العتيق فهو في ماله لان له وارثاً معروفاً  
وهو المعتق مع ان ميراثه لو مات لبيت المال لان معتقه رقيق في الحال افاده في الخانية عن الاصل وكذا لو كان  
المعتق ذمياً يكون العتق في مال الجاني أيضاً المأثر ان الكافر لا يعقل عن المسلم فلا يرد ما تر من أن عاقلة العتيق  
قبيلة سيده كذا ظهر لي (قوله لا يعقله بيت المال) بل يكون في ماله وان كان له وارث مستحق كما يستفاد  
مما قرناه فانه اذا ورثه بيت المال ولم يعقله فاذا لم يرثه فعقله في ماله بالاولى ولا شيء على الوارث لان فرض المسألة  
فمن لا عاقلة له (قوله ولا عاقلة للجم) جمع عجمي وهو خلاف العربي وان كان فصيحاً مغرب (قوله وبه جزم  
في الدرر) وهو قول أبي بكر البخاري وأبي جعفر الهندواني لان الجمع لم يحفظوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم  
وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب وبه أخذ الاستاذ ظهير الدين  
خانية (قوله عاقلة) أي اذا كانوا يتناصرون فيما بينهم ط ولا تنس ما تر من انه لا يؤخذ في كل سنة  
من كل واحد من العاقلة اكثر من درهم أو درهمين وثلاث (قوله اذا حربه امر) في المغرب حربه امر  
اصابهم من باب طلب (قوله وتماه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من أهل الديوان والعشيرة والمحلة  
والسوق فالعاقلة أهل الديوان ثم العشيرة ثم أهل المحلة وبه قال الناظمي اه (قوله والحق الخ) قلت المدار  
على التأصير كما ذكره نتي وجد بطلاقة فهم عاقلة والا فلا ط (قوله لكن حر الخ) هو تأييد لما جزم به  
في الدرر (قوله فالدية في ماله) أي عند عدم وجود بيت المال أو عدم انتظامه كما قد مناه والله تعالى اعلم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوصايا) \*

ايراده آخر الكتاب ظاهر المناسبة لان آخر احوال الادمى في الدنيا الموت والوصية معاملته وقت الموت  
وله زيادة اختصاص بالجنايات والديات لما ان الجناية قد تنفض الى الموت الذي وقته وقت الوصية عناية  
والمراد هنا انه آخر نسبي نعم على ما في الهداية هو حقيق لانه لم يذكر فيها الفرائض لكن فيه انه ذكر في الهداية  
بعده كتاب الخنثى فهو نسبي أيضاً كما افاده الطوري (قوله يتم الوصية والايصاء الخ) في المغرب اوصى الى  
زيد بكذا ايصاء ووصى به توصية والوصية والوصاية في معنى المصدر ثم سمي الموصي به وصية والوصاية  
بالكسر مصدر الوصي رقبيل الايصاء طلب الشيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته وفي حديث  
الظهار استوصى ببن عمك خيراً أي اقبل وصيتي فيه واتصا به خيراً على المصدر أي استصاء خيراً اه وفي  
المصباح وصيت الى فلان توصية واوصيت اليه ايصاء والاسم الوصاية بالكسر والفتح لغة واوصيت اليه بمال  
جعلته اه وفي القاموس اوصاء ووصاء توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية اه ونقل  
الامام النووي عن أهل اللغة انه يقال اوصيته ووصيته بكذا واوصيت ووصيت له واوصيت اليه جعلته وصياً  
قلت وبه ظهر انه لا فرق في اللغة بين المتعدي بنفسه أو باللام أو بالي في ان كلامها يستعمل بمعنى جعلته وصياً  
وان المتعدي بالي يستعمل بمعنى غلبك المال وان كلام الوصية والايصاء يأتي لهما وان التفرقة بين المتعدي  
باللام والمتعدي بالي اصطلاحية شرعية كما يفهم من الدرر وبه صرح الطوري عن بعض المتأخرين وكأنهم  
تطروا في ذلك الى أصل المعنى فان معنى اوصيت اليه عهدت اليه بأمر اولادي مثلاً ومعنى اوصيت له ملكته  
له كذا فعدوا كلامهم بما يتعدي به ما تضمنه معناه ثم اعلم ان جمع وصية وصايا وأصله وصايي فقلبت الياء



الاولى همزة لوقوعها بعد ألف مضاعف ثم ابدلت كسرتها فتقلبت الياء الاخيرة ألفا ثم ابدلت الهمزة ياء  
 اكراهة وقوعها بين ألفين بقي ان عومله الوصية والايصال ليس على معنى انه جمع لهما كما لا يخفى بل على معنى  
 ان الوصية تأتي اسماء من المتعدي بالى والمتعدي باللام فجمعت على وصايا امراد ايها كل من المعنيين فلا يرد  
 ان ذكرباب الوصى في هذا الكتاب على سبيل التفضل فليست اتمل (قوله فحينئذ) تفريع على قوله بمعنى ملكه  
 بطريق الوصية والاولى ان يقول وهي عليك بزيادة واو ويرجع الضمير الى الوصية في كلامه ط (قوله عينا  
 كان اودينا) عبارة المنع وغيره عينا او منفعة اه ح (قوله بطريق التبرع) متعلق بملك اه ح  
 وهذا القيد ذكره الريلى تعالى النهاية (قوله ليخرج نحو الاقرار بالدين) أى الاقرار به لاجنبى وفيه ان  
 القائلين من علمنا بأن الاقرار اخبار لا تملك استدلوا بهذه المسألة فانه لو كان عليك لازم أن لا يتقدم من كل  
 المال كما أوضحناه في كتاب الاقرار فحينئذ لا حاجة لاجراجه لانه لم يدخل والتحقيق ان قيد التبرع لاخراج التملك  
 بعوض كالبيع والاجارة وانه احتراز بقوله مضاف الى ما بعد الموت عن نحو الهبة فانها تملك تبرع للمال (قوله  
 كاسي) اي في أول باب العتق في المرض (قوله ولا ينافيه الخ) جواب سؤال يرد على قوله بمعنى بطريق التبرع  
 تقريره ظاهر وأشار بقوله فتأمله الى دقة الجواب وذلك لان الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع  
 ولم يكن كديون العباد اه ح أقول هذا مبنى على ان المراد بالتبرع ما ان شاء فعله وان شاء تركه وعلى  
 ما قد مناه براديه ما كان مجانا لا بمقابلته عوض وبه يندفع السؤال (قوله وهي على ما في المجتبى) عبارته  
 والوصية أربعة أقسام واجبة كالوصية برذال ودائع والديون المجهولة ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية  
 الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب والاقارب ومكروهة كالوصية لاهل  
 الفسوق والمعاصي اه وفيه تأمل لما قاله في البدائع الوصية بما عليه من الفرائض والواجبات كاللحج والزكاة  
 والكفارات واجبة اه شربلالية ومشي الزيلعي على ما في البدائع وفي المواهب تجب على مديون بما عليه  
 لله تعالى أو للعباد وهذا ما مشى عليه المصنف خلافا لما في المجتبى من التفرقة بين حقوقه تعالى وحقوق العباد  
 وما تر من سقوط ما وجب لحقه تعالى بالموت لا يدل على عدم الوجوب لان المراد سقوط ادائها والافهى  
 في ذمته فقول الشارح على ما في المجتبى أى من حيث التقسيم الى الاربعة تأمل (قوله ومباحة لغنى) لعل  
 المراد اذالم يقصد القرية أو مال الوصى له لكونه من أهل العلم او الصلاح اهانه له او لكونه رجلا كائنا اذ اعمال  
 فينبغي ندمها تأمل (قوله ومكروهة لاهل فسوق) يرد عليه ما في صحيح البخارى لعل الغنى يعتبر فيصدق  
 والسارق يستغنى به عن السرقة والزانية عن الزنا وكان مراده ما اذا غلب على ظنه انه يصرفها للفسوق  
 والفجور اه وحتى أقول وظاهر ما زانها صحيحة لكن سيأتى آخر باب الوصية للاقارب تعليل القول  
 بطلان الوصية بتطين القربانها وصية بالمكروه وسيأتى تمامه هناك (قوله والافستحبة) أى اذالم  
 يمرض لها ما يطلها (قوله ولا تجب الخ) رد على من قال بوجوبها للوالدين والاقربين اذا كانوا ممن لا يرون  
 الآية البقرة وهي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الآية والمراد بآية النساء آية الموارث واخرج  
 البخارى في صحيحه عن عطاء وابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال كان المال للولد فكانت الوصية للوالدين  
 فنسخ الله ذلك بأحب فجعل للأب وللأبوين لكل واحد منهما السدس وروى في السنن  
 مسند الى أبي امامة رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله أعطى كل ذي  
 حق حقه فلا وصية لوارث واخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى حسن وهذا الحديث مشهور تلقته  
 الامة بالقبول ونسخ الكتاب جائز عندنا بمثل اتقاني (قوله سبها ما هو سبب التبرعات) وهو تحصيل ذكر  
 الخير في الدنيا ووصول الدرجات العالية في العقبى نهاية وهذا في المستحبة أما الواجبة فالظاهر ان سببها سبب  
 الاداء وهو خطاب الله تعالى باداء تلك الواجبات وقد قالوا ان القضاء يجب بما يجب به الاداء فتدبر (قوله  
 أهلا للملك) الاولى قول النهاية أهلا للتبرع (قوله كاسي) أى بعد نحو ورقة (قوله وعدم استغراقه)  
 أى الموصى به بالدين أى الاباء الغرماء فهستانى (قوله كاسي) أى في المتن قريبا (قوله وقتها) أقول  
 في التاتريخانية الموصى له اذا كان معينا من أهل الاستحقاق يعتبر به الايجاب يوم اوصى ومتى كان  
 غير معين يعتبر به الايجاب يوم موت الموصى فلو اوصى بالثلث لبنى فلان ولم يسمهم ولم يشر اليهم فهو

فحينئذ (هي عليك مضاف الى  
 ما بعد الموت) عينا مكان  
 اودينا قلت يعنى بطريق التبرع  
 ليخرج نحو الاقرار بالدين فانه  
 نافذ من كل المال كما سيجي  
 ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى  
 فتأمله (وهي) على ما في المجتبى  
 أربعة أقسام (واجبة بالزكاة)  
 والكفارات (و) فدية  
 (الصيام والصلاة التي فرط فيها)  
 ومباحة لغنى (ومكروهة  
 لاهل فسوق) (والافستحبة)  
 ولا تجب للوالدين والاقربين  
 لان آية البقرة منسوخة بآية  
 النساء (سبها) ما هو (سبب  
 التبرعات وشرائطها) تكون  
 الموصى أهلا للملك (فلم تجز من  
 صغير ومجنون ومكانب الا اذا  
 اضاف اعتقه كاسي) (وعدم  
 استغراقه بالدين) لتقدمه على  
 الوصية كاسي (و) كون  
 (الموصى له حيا وقتها) تحقيقا  
 أو تقديرا



للموجودين عند موت الموصي وان سماهم او اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ما تواترت الوصية لان الموصي له معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية اه ملخصا (قوله يشمل الحمل) أي قبيل أن تنفخ فيه الروح اذ بعد النفخ يكون حيا حقيقة اه ح (قوله اراد الشر بلاية) حيث قال برده عليه الوصية للعمل اذ يشترط وجوده لاحيائه لان نفخ الروح يكون بعد وجدانه وقتا غير محدد اه ح (قوله وكونه غير وارث) أي ان كان ثمة وارث آخر والاتصحت كالموصي أحد الزوجين لا آخر ولا وارث غيره كما سيأتي (قوله وقت الموت) أي لا وقت الوصية حتى لو اوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد له ابن وصحت الوصية للاخ ولو اوصى لاختيه وله ابن ثم مات الابن قبيل موت الموصي بطلت الوصية زيلعي (قوله ولا قاتل) أي مباشرة كالخاطي والعامد بخلاف المتسبب لانه غير قاتل حقيقة وهذا اذا كان ثمة وارث والاصح وكان القاتل مكافا والاقتصر للقاتل لو صيدا او مجنونا كما سيأتي (قوله وهل يشترط كونه) أي كون الموصي له معلوما أي معيننا خصوصا كزيد او نوعا كالمساكين فلو قال اوصيت بثلثي لفلان أو فلان بطلت عنده للجهالة كما سيذكره قبيل وصايا الذمي وفي الولائية اوصت أن يعشق عنها مائة بكذا ويعطى لها من الثلث كذا فان كانت الامة معينة جازت الوصيتان والاجازت الوصية بالعشق دون المال الآن تنقوض ذلك الى الوصي وتقول أعطها ان احببت فان محمدا ذكر فمن اوصى ان تباع أمته ممن احببت تجبر الورثة على بيعها ممن احببت فان ابى الرجل أن يأخذها بشيئها يحبط عنه مقدار ثلث مال الموصي اه ملخصا قلت يؤخذ منه ان الوصية لمجهول تصح عند التخيير ووجه ظاهر فان هذه الجهالة لا تنفي الى المنازعة لارتفاعها بمعين من له التخيير بخلاف ما لو قال رجل اوصى لزيد او عمرو تأمل (قوله بعقد) متعلق بالتقليد (قوله مالا أو نفعا الخ) تعميم للموصي به (قوله ام معدوما) أي وهو قابل للتقليد بعقد من العقود قال في النهاية ولهذا قلنا بأن الوصية بما تقرر تخيله العام أو أبدأ تجوز وان كان الموصي به معدوما لانه يقبل التقليد حال حياة الموصي به فقد المعاملة وقلنا بأن وصيته بما تملكه اغنامه لا تجوز استحسانا لانه لا يقبل التقليد حال حياة الموصي بعقد من العقود اه وفي التمهيد الثاني الموصي به اذا كان مينا أو غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كان شائعا في كله يشترط عند الميراث كما اذا اوصى بمعز من غنمي او من مالي فانه يشترط وجود المعز في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت اه ومثله في التارخانية وبأن تمامه في الباب الا في (قوله وأن يكون بمقدار الثلث) أي ان كان ثمة وارث ولم يجز ما بالا كثر وبما قترناه ظهر ان هذه الشروط بعضها شروط لزوم وهي ما توقفت لحق الغير ونفذت باجازه وبعضها شروط صحة (قوله وما يجرى مجراه الخ) في الخاتمة قال اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا او جعلت ربع دارى صدقة لفلان قال محمد اجيز هذا على الوصية وقال أبو يوسف في سؤال عرض عليه واما قوله جعلت هو وصية لا يشترط فيها القبض والافراز اه ملخصا وفي النهاية وأما بيان الاقفاط المستعملة فيها ففي النوادر عن محمد اذا قال اشهد وانى اوصيت لفلان بألف درهم واوصيت ان لفلان في مالي ألف درهم فالاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل قوله سدس دارى لفلان وصية وقوله لفلان سدس في دارى اقرار وعلى هذا قوله لفلان ألف درهم من مالي وصية استحسانا اذا كان في ذكروصيته وفي مالي اقرار واذا كتب وصيته بيده ثم قال اشهد واعلى مالي هذا الكتاب جاز استحسانا وان كتبها غيره لم يجز اه ملخصا (قوله وفي البدائع الخ) عبارتها على ما في الشر بلاية وأما ركن الوصية فقداخه ففيه قال اصحابنا الثلاثة أي الامام وصاحبه هو الايجاب والقبول الايجاب من الموصي والقبول من الموصي له فمال يوجد اجمعا لا يتم الركن وان شئت قلت ركن الوصية الايجاب من الموصي وعدم الركن من الموصي له وهو أن يقع اليأس عن رده وهذا يشمل التصريح المسائل وقال زفر الركن هو الايجاب من الموصي فقط اه وكلام المصنف تبعا لشرح الهداية يشير الى أن القبول شرط لاركن وما في البدائع هو الموافق لما يذكرونه في سائر العقود كالبيع ونحوه من أن الركن كل منهما (قوله قلت الخ) عزاه في الشر بلاية الى الخلاصة والظاهر ان المراد بالقبول دلالة عدم الرد فهو بمعنى ما قدمناه عن البدائع من قوله وان شئت قلت الخ ثم المعبر في القبول والرد ما بعد الموت لا ما قبله كما سيأتي (قوله بأن يموت الخ) تصوير للدلالة ومثله الوصية للعمل وبنى لو الموصي له غير معين كالفقراء والظاهر ان القبول غير

يشمل الحمل الموصي له فانه -  
 فان به يسقط ايراء الشر بلاية  
 (و) كونه (غير وارث) وموت  
 الموت (ولا قاتل) وهل يشترط  
 كونه معلوما قلت نعم  
 كما ذكره ابن سلطان وغيره  
 في الباب الا في (و) يكون  
 (الموصي به قابلا للتقليد بعد  
 موت الموصي) بعقد من العقود  
 مالا أو نفعا وجودا للمال  
 أم معدوما وان يكون بمقدار  
 الثلث (وركنها قوله اوصيت  
 بكذا لفلان وما يجرى مجراه  
 من الاقفاط المستعملة فيها)  
 وفي البدائع ركنها الايجاب  
 والقبول وقال زفر الايجاب فقط  
 قلت والمراد بالقبول ما يعم الصريح  
 والدلالة بان يموت الموصي له بعد  
 موت الموصي بالقبول



شرط أو هو موجود دلالة تأمل (قوله كما سيأتي) أي في الورقة الثانية (قوله وحكمها الخ) هذا في جانب الموصي له أما في جانب الموصى فقد مر أنها أربعة أقسام أفاده في الشريعة ليلية قال ط وفيه ان المراد بالحكم هنا الاثر المترتب على الشيء وفيما مر ما يعبر عنه بالصفة (قوله عند عدم المانع) أي من قتل أو حرابة أو استغراق بالدين أو نحو ذلك (قوله لا الزيادة عليه الخ) فإذا أوصى بما زاد على الثلث ولم يكن الاوارث يرث عليه وأجازها فالبقية له وإن أجاز من لا يرث عليه ففرضه في البقية وباقية البيت المال فلأوصى بثلاث ماله وأجازت الزوجة فلها ربع الثلث واحد من اثني عشر يخرج الثلثين وربع الباقي وليت المال ثلاثة ولزينة ثمانية وتماه في شرح السائحات على منظومة ابن الشحنة في الفرائض وإن لم تجز وأوصى لها أيضا ولا فقد أوضحه في الجوهر فراجعها (قوله إلا أن تجزورثته الخ) أي بعد العلم بما أوصى به أما إذا علموا أنه أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا اجزنا ذلك لا تصح إجازتهم خائفة عن المستحق ونقل السائحات عن المتقدمي إذا أجاز بعض الورثة جاز عليه بقدر حصته لو أجازت كل الورثة حتى لو أوصى لرجل بالنصف وأجاز أحد وارثين مستويين كان للعجز الربع ولرفيقه الثلث وللموصى له الثلث الأصلي ونصف السدس من قبل الجيز أه ومنه في غاية البيان (تنبيه) إذا صححت الإجازة بعد الموت يملكه المجرز له من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل الجيز كما في الزيلعي وسيجيء بيان ذلك آخر الباب الآتي (قوله ولا تعتبر الخ) أي لأنها قبل ثبوت الحق لهم لأن ثبوته عند الموت فكان لهم أن يرثوه بعد وفاته بخلاف الإجازة بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق وتماه في المنع وفي البرازيه تعتبر الإجازة بعد الموت لا بعده هذا في الوصية أما في التصرفات المفيدة لأحكامها كالاعتاق وغيره إذا صدر في مرض الموت وأجاز الوارث قبل الموت لارواية فيه عن أصحابنا قال الإمام علاء الدين السمرقندي اعتق المريض عبده ورضى به الورثة قبل الموت لا يسعى العبد في شيء وقد نصوا على أن وارث المجرور إذا عفا عن الجارح بصرح ولا يملك المطالبة بعدم موت المجرور أه (قوله وهم كبار) المراد أن يكونوا من أهل التصرف ويأتي تمامه (قوله يعني به تبرأ الخ) الأنسب جعل هذه مسألة مستقلة فيعبر بالواو ط قات لعل الشارح يشير إلى أخذ ذلك من عبارة المصنف بجعل الطرف وهو بعد موته مما تنازع فيه قوله تجزورثته ولما كان فيه خفاء أتى باللفظة يعني تأمل (قوله وقت الموت لا وقت الوصية) لأنها تأملك صاف إلى ما بعد الموت فيعتبر التملك وقت زيلعي وقد مناعته التفريع على ذلك (قوله على عكس اقرار المريض) فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الاقرار حتى لو أقر لغير وارث جاز وإن صار وارثا بعد ذلك لكن بشرط أن يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو أقر لأجنبي ثم تزوجها بخلاف ما إذا كان السبب قائما له من منعه منه مانع ثم زال بعده كما لو أقر لابنه الكافر أو العبد ثم أسلم أو عتق فانه يطل الاقرار كالوصية والهبة كما سيأتي متناخذا ذكره الزيلعي وغيره تبعاً للنهاية من أنه لو أقر لابنه العبد لا يطل بالعتق لأن ارثه بسبب حادث بعد الاقرار ولأنه في المعنى اقرار لولاه الأجنبي فقد رده العلامة الاتقاني بأنه سهو لا يصح نقله فقد نص على خلافه في الجامع الصغير أه قلت بل هو مخالف للمتن أيضا كما يأتي على أن كون الارث فيه بسبب حادث محل نظر نعم ذكر في الهداية أنه لو غير مديون بصرح والأفلاوسياقي قد بر (قوله ولو عند غنى ورثته الخ) أشار بزيادة الوصية إلى أن الوصية بما دون الثلث عند عدم الغنى أو الاستغناء مستحبة أيضا وهو كذلك لما قال في الهداية ويستحب أن يوصى بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء لأن في التقيص صلة القريب بترك ماله عليهم بخلاف استحالة الثلث لأنه استيناء تمام حقه فلا صلة ثم هل الوصية بأقل من الثلث أولى أم تركها قالوا إن كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك أولى لمافيه من الصدقة على القريب وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولأن فيه رعاية حق الفقير والقربة جميعا وإن كانوا أغنياء أو يستغنون نصيهم فالوصية أولى لأنه يكون صدقة على الأجنبي والترك هبة من القريب والأول أولى لأنه يتنقى به أوجه الله تعالى وقد قيل في هذا الوجه بخير لا شتمال كل على فضيلة وهو الصدقة أو الصلة أه كلام الهداية وحاصله أنه لا تنبغي الوصية بتمام الثلث بل المستحب التقيص عنه مطلقا لأنه عليه الصلاة والسلام قد استكثر الثلث بقوله والثلث كثير لكن التقيص عند فقر الورثة وإن كان مستحباً إلا أن ثمة ما هو أولى منه وهو الترك أصلاً فإن المستحب تتفاوت درجاته وكذا المسنون

كما سيأتي (وحكمها كون

الموصى به ملكاً جديداً للموصي له)

كما في الهبة فيلزمه استبراء

الجارية الموصى بها (وتجوز

بالثلث للأجنبي) عند عدم المانع

(وإن لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة

عليه إلا أن تجزورثته بعد موته)

ولا تعتبر إجازتهم حال حياته

أصلاً بل بعد وفاته (وهم كبار)

يعني يعتبر كونه وارثاً

أو غير وارث رقت الموت لا وقت

الوصية على عكس اقرار المريض

للوارث (ونثبت بأقل منه) ولو

عند غنى ورثته



والصكر وغيرهما وذهبوا بظاهره لان اتيان الشارع المحقق بالوصية موافق للهداية فافهم هذا  
وفي القهستاني اذا كان المال قليلا لا ينبغي أن يوصى على ما قال أبو حنيفة وهذا اذا كان الاولاد كبارا  
فلوصغارا فالترك أفضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في قاضي خان اه قاله تميمي انما هو في الصكر بارأما  
الصغار فترك المال لهم أفضل ولو كانوا أغنياء (تنبيه) قال في الحاوي القدسي من لا وارث له ولادين عليه  
قالا ولي أن يوصى بجميع ماله بعد التصديق به (قوله واستغنائهم بمصتهم) أي صيرورتهم أغنياء بان يرث  
كل منهم أربعة آلاف درهم على ما روى عن الامام أبي ريث عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي قهستاني  
عن الظهيرية واقتصر الاتفاق على الاول (قوله أي غني واستغناء) عبر بالواو اشارة الى أن المراد  
بقوله بلا احدهما عدمهما ما اذا لوجود أحدهما دون الآخر كان المندوب الفاعل لا الترك فيناقض ما قبله  
قدبر (قوله لانه) أي ترك الوصية (قوله كاستأمن) فانه اذا اوصى بكل ماله لمسلم أو ذمي جازلان  
المنع عن الوصية بالكل الحق الورثة ولا حق للورثة في دار الحرب ولو بالدية وسيأتي تمامه في باب وصايا الذمي  
(قوله لعدم المزاحم) على لقوله وصحت وما بعده (قوله وتكون وصية بالعتق) أي تكون هذه الوصية وصية  
للعبد بنفسه تصحيحها لها وبما زاد على قيمته الى تمام الثلث (قوله فان خرج من الثلث الخ) فيه اجمال ويبيانه  
ما نقله ط عن الهندية عن البدائع ان كان المال دراهم أو دنانير وقيمة الثلث العبد مثل ما وجب له صار قصاصا  
ولو في المال زياده دفعت اليه أو في ثلثي العبد زيادة دفعت الى الورثة وان كان عروضا لا يصير قصاصا  
الا بالتراني لاختلاف الجنس ويسعى في ثلثي قيمته وله ثلث سائر أمواله وهذا عنده وأما عنده ما فكله مدبر  
فيعتق كله مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على قيمته دفع الورثة اليه وان قيمته أكثر سعى في الفضل  
اه لمختلفا والخلاف مبني على تجزى الاعناق وعدمه كما في شرح المجمع واشارة بقدم العتق على سائر  
الوصايا الى غرة الخلاف وارضحها في العزيمة بما اذا اوصى بثلث ماله لعتقه الذي قيمته ألف درهم واوصى بثلثي  
ألف درهم للفقراء أو مات وترك العبد وألني درهم عتق عنده ثلث العبد مجانا أو الثلثان من قيمته بين العبد  
والفقراء سوية ويدفع العبد للفقراء ثلث قيمته وعندهما يعتق أولا كل العبد مجانا ولا شيء للفقراء اه فتأمل  
ثم ان ظاهره ان كون هذه وصية بالعتق مبني على قرلهما تأمل (قوله أو بدنانير الخ) لو صدر بلا فقال  
لا بدنانير لكان اوضح والمراد بالمرسلة كما سيذكره الشارح في الباب الآتي المطلقة غير المقيدة بثلث أو نصف  
أو نحوهما اه أي كما اذا قال بمائة مثلا فافهم (قوله وصحت لمكاتب نفسه) أي اذا لم يعجز نفسه ولو بعد  
موت السيد أما اذا عجز نفسه فهل يكون في حكم الوصية للمملوك حرره نقلا اه ط (قوله أو لمديره أو لام ولده)  
لان نفاذها بعد موت السيد وهما ح حران اه ط (قوله لا لمكاتب وارثه) لانه عند موت الموصي  
باق على ملك الوارث فتكون وصية للوارث تأمل وفي القهستاني لا تصح لعبد وارثه ومديره وام ولده  
لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم اه (قوله وصحت للعمل) لانها  
استخلاف من وجبه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والجنين يصلح خليفة في الارث فكذا في الوصية  
ولا يقال شرطها القبول والجنين ليس من أهله لانها تشبه الهبة والميراث فليشبهها بالهبة يشترط القبول  
اذا امكن ولشبهها بالميراث يستط اذا لم يمكن عملا بالشبهين ولهذا يسقط بموت الموصي له قبل القبول  
زيلي (قوله وبه) أي بالحل لانه يجري فيه الارث فتجربى فيه الوصية أيضا لانها اخته زيلي  
وهذا اذا لم يكن الحل من المولى اتقاني وأشار اليه الشارح (تنبيه) قد منافي باب اللعان عن فتح  
التقدير أن تورث الحل والوصية به وله لا يشبان الا بعد الاتصال فيثبتان للولد للحم اه أقول  
والمراد بثبوت حكمهما والافهما ثابتان قبل ذلك فلا ينافي كلامهم هنا (فرع) في الظهيرية لو اعتق  
اعتق الورثة الحل الموصى به جازا عتاقهم ويضمنون قيمته يوم الولادة اه أقول ووجهه ما علمت ان الوصية  
به لا يثبت حكمها الا بعد الولادة فهو قبلها على ملك الورثة تبعالامه وبالولادة ثبت حق الموصي له وقد اتفقوا  
عليه فنضمنوا قيمته وقتها تأمل (قوله لاقل من ستة اشهر) اذ لو ولد لستة اشهر أو لاكثر أحتمل وجوده  
وعدمه فلا تصح أفاده اتقاني (قوله ولو ميتا) مثل الموت الطلاق البائن ط أقول ومثله لو أقر الموصي  
بأنه حامل فتثبت الوصية له ان وضعته ما بين سنتين من يوم أوصى لان وجوده في البطن عند الوصية ثبت

أو استغنائهم بمصتهم كتركها)  
أي كاندب تركها (بلا احدهما)  
أي غني واستغناء لانه حينئذ صالحة  
وصدقة (وتؤخر عن الدين  
لتقدم حق العبد) وصحت بالكل  
عند عدم ورثته (ولو لم يكن كاستأمن  
لعدم المزاحم) (ولم يلو كمثل  
ماله) اتفاقا وتكون وصية  
بالعتق فان خرج من الثلث فيها  
والاسعى في بقية قيمته وان فضل  
من الثلث شيء فهو له (وبدراهم  
أو بدنانير مرسلة لا) تصح  
في الاصح كما لا تصح بعين  
من اعيان ماله (وصحت لمكاتب  
نفسه أو لمديره أو لام ولده)  
استحسانا لا لمكاتب وارثه  
(وصحت للعمل وبه) كتوله  
أوصيت بحمل جاري أو دابقي  
هذه نفلان ثم انما تصح (ان ولد)  
الحمل (لاقل من ستة اشهر) لو زوج  
الحامل حيا ولو ميتا وهي معتدة  
حين الوصية



بأقرار الموصي فإنه غير متم فيه لأنه وجب له ما هو خالص حقه بناء على هذا الاقرار وهو الثلث فيلحق بالوصار  
 معلوما يقينا بأن وضعته لاقبل من ستة اشهر اه كذا نقله شيخنا شيخنا العلامة محمد التافلاقي الحنفى مفتى  
 القدس الشريف عن مبسوط السرخسي (قوله فلاقل من سنتين) أى من وقت الموت أو الاطلاق ولو كان  
 لاكثر من ستة اشهر من وقت الوصية ط (قوله ولا فرق) أى في صحة الوصية للعمل أو به (قوله لينفق عليه)  
 قبله لما سبأنى من قوله أوصى بهذا التبريد اب فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بهاد اب فلان جاز  
 (قوله صح) أى اذا قبل فلان اتفقنا لان الوصية له كما سبأنى (قوله ومدة الحمل) أى أقل مدته وهو صريح  
 ما فى القهستانى ط (قوله وللقليل احدى عشرة سنة) الذى رأيت فى نسخة القهستانى احدى عشر شهرا  
 فتراجع نسخة اخرى (قوله وعليه المتون) أفاد بذلك اعتماده ط (قوله وفى الكافى الخ) أقول هذا  
 الذى ينبغى اعتماده فان اصحاب المتون كما صرحوا بما مر فقد صرحوا أيضا فى آخر باب الوصية بالخدمة بأنه  
 لو أوصى بصوف غنمه وولدها أى الحمل له الموجود عند موته وأقره الخارج فهو مخصص لاطلاقهم فمما فافهم  
 (قوله ان كان له) أى ان كان الابناء للعمل لما مر أن من الشروط كون الموصى له موجودا وقت الوصية  
 ولا يتيقن بوجوده الا اذا ولد لاقبل من ستة اشهر من وقتها (قوله ان كان به) لما قدمناه عن النهاية من ان  
 الموصى به ان كان معدوما لا بد من ان يكون قابلا للتملك بعدد من العقود ولذا لم تجز الوصية بما تلد اغنامه  
 (قوله لعدم قبضه) بيان للفرق بين الوصية والهبة فان الهبة تمليك محض والملك بالهبة انما يثبت بالقبض  
 والجنين غير صالح لذلك أفاده فى العناية أما الوصية فهي تمليك من وجه واستخلاف من وجه كما قدمنا (قوله  
 لانه لا ولاية للاب على الجنين) لان ثبوت الولاية لحاجة المولى عليه الى النظر ولحاجة الجنين الى ذلك ولان  
 الجنين فى حكم جزء من اجزاء الام وكما لا يثبت للاب الولاية على الام فكذلك على ما هو من اجرائها وكذلك الام  
 لو كانت هى التى صالت لان الابوة فى الولاية أقوى فاذا كانت لا تبت للاب فالام اولى والجنين وان كان بمنزلة  
 جزء منهما من وجه فهو فى الحقيقة نفس مودعة فيها فلا اعتبار معنى النفسية صحت الوصية والوصية للاجزاء  
 لا تصح ولا يمكن تصحيح هذا الصلح من الام باعتبار الجزئية لهذا المعنى اه تافلاقي عن المبسوط (قوله  
 قلت وبه علم الخ) هو للمنفق فى الخ ط وفى حاشية الاشياء للعموى فى قاعدة التابع تابع ينبغى ان يقال  
 ان كان شيئا يخشى عليه التلف فللولى بيعه والا فان كان حيوانا فكذلك لان موته تستغرقه بالنفقة ولو عسارا  
 فلا هذا ما ظهر لى تفقها والقواعد تقتضيه اه (قوله بل قالوا الخ) انشربا انتقالي فانه أفاده لا تبت  
 الولاية عليه اصلا فضلا عن صحة التصرف وعدمها فافهم قال الرملى والنقل فى عدم ولاية الاب والوصى على  
 الجنين متظاهر كثير اه (تنبيه) افتى فى الحامدية اخذنا مما هنا بأنه لا يصح نصب الاب وصيا على حمله لكن  
 فى الاشياء أول كتاب البيوع ينبغى ان يصح الوقف عليه كالوصية قال الحموى أى عليه فأفاده يصح  
 نصب وصى عليه وهو موافق لبعثه الماروبه افتى العلامة ابن الشبلى مستندا الى قولهم ان الوقف على  
 الحادثين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف اخو الوصية فثبت دخلا فى الوقف دخولا فيها أيضا أقول فيه  
 نظر فان الظاهر ان مرادهم الوصية التى هى التملك فان الوقف اخوها لانه تصدق بالمنفعة والكلام فى نصب  
 الوصى على الحمل وذلك لا يشبه الوقف عليه كما لا يخفى وبه ظهر ما فى كلام الحموى السابق هذا ولولا فالشيخ محمد  
 التافلاقي رسالة فى هذه المسألة وفق فيها بأنه صحيح ولكنه موقوف الى الولادة اخذنا مما قدمناه عن فتح القدير  
 من ان توريثه والوصية به وله موقوفان اليها أيضا والله تعالى أعلم (قوله وصحت بالامة الاجلها) يعنى  
 اذا قال أوصيت بهذه الامة الاجلها صحت الوصية والاستثناء أيضا وهو منقطع بمعنى لكن لان الحمل  
 لا يتناول اسم الامة لفظا وانما يستحق بالاطلاق تبعاً وعمامة فى العناية (قوله صح استثناءه منه) أى  
 والحمل يصح افراده بالوصية فكذا استثناءه منها زيلنى (قوله لا حربى فى داره) أى وان اجازت الورثة لهنينا  
 عن برهم بقوله تعالى انما ينهاكم الله الاية فعدم الجواز لحق الشرع لاحق الورثة بخلاف الوصية للوارث  
 أولنا جنينى بما زاد على الثلث فانه لحق الورثة ولان الحربى فى داره كالميت فى حقها والوصية للميت باطلة  
 ونص محمد فى الاصل على عدم جواز الوصية للعربى حرميها وكذا فى الجامع الصغير وذكر شراحه ان فى السير  
 الكبير ما يدل على الجواز ورده العلامة قاضى زاده بأن لفظ السير الكبير لو أوصى مسلم لحربى والحربى فى دار

فلاقل من سنتين بدليل ثبوت  
 نسبه اختيار وجوهه ولا فرق  
 بين الادى وغيره من الحيوانات  
 فلو أوصى لما فى بطن دابة فلان  
 لينفق عليه صح ومدة الحمل  
 للادى ستة اشهر وللقليل احدى  
 عشرة سنة وللابل والحمل والجمار  
 سنة وللبقرة تسعة اشهر وللشاة  
 خمسة اشهر وللسنور شهران  
 وللكلب أربعون يوما وللطيور احدى  
 وعشرون يوما قهستانى معزيا  
 للاستيفاء (من وقتها) أى من  
 وقت الوصية وعليه المتون  
 وفى النهاية من وقت موت الموصى  
 وفى الكافى ما يفيد أنه من الاول  
 ان كان له ومن الثانى ان كان به  
 زاد فى الكنز ولا تصح الهبة للعمل  
 لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه  
 ان قبض عنه زيلنى وغيره فلو صالح  
 أبو الحمل عنه بما أوصى له لم يجز  
 لانه لا ولاية للاب على الجنين  
 ولو الجدة قلت وبه علم جواب  
 حادثة الفتوى وهى انه ليس  
 للموصى ولو مختارا التصرف  
 فيما وقف للعمل بل قالوا الحمل  
 لا يلى ولا يولى عليه (وصحت بالامة  
 الاجلها) لما تنظر أن كل ما صح  
 افراده بالعدة صح استثناءه منه  
 ومالا فلا (ومن المسلم للذى  
 وبالعكس لا حربى فى داره)



قد بداره لان المستامن كالذي  
كما افاده المنلا بمناقلت وبه صرح  
الحمدادى والزياحى وغيرهما  
وسيجى متنا فى وصايا الذى  
(وللوارثه وقائله مباشرة)  
لاتيسيا كما مر (الاباجازة ورثته)  
لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا وصية لوارث الا ان يجيزها  
الورثة يعنى عند وجود وارث  
آخر كما يفيد آخر الحديث  
وسنخه (وهم كبار) عقلاء  
فلم تجز اجازة صغير ومجنون  
واجازة المريض كابتداء وصية  
ولو اجاز البعض ورد البعض جاز  
على المجيز بقدر حصته (او يكون  
القاتل صيبا او مجنونا) فتجوز  
بلا اجازة لانهما ليسا أهلا لعقوبة  
(اولم يكن له وارث سواء) كفى  
الخانية أى سوى الموصى له القاتل  
أو الوارث حتى لو وصى لزوجته  
أو هى له ولم يكن غمة وارث آخر  
تصح الوصية ابن كمال زادنى  
المجبة فلما وصت لزوجها بالنصف  
كان له الكل قلت وانما قيدوا  
بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى  
الوصية لانه يرث الكل برد أو رحم  
وقد قد تمناه فى الاقرار معربيا  
لشرنبلالية وفى فتاوى النوازل  
أوصى لرجل بكل ماله ومات ولم  
يترك وارثا الا امراته فان لم تجز  
فلها السدس والباقي للموصى له  
لان له الثلث بلا اجازة فيسبق  
الثلثان فلها ربعهما وهو سدس  
الكل ولو كان مكانها زوج فان  
لم يجز فله الثلث والباقي للموصى له  
(ولامن صبي غير مميز أصلا)  
ولفى وجوه الخير خلافا للشانعى

الحرب لا يجوز واعترضه فى العزيمة بأن ناقل الجواز مؤتمنون فى الاخذ والنقل وذكر العلامة جوى زاده ان  
مرادهم بما يدل على الجواز ما ذكره فى شرح السير الكبير للسرخسى بقوله لا بأس ان يصل الرجل المسلم المشرك  
قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا واستدل عليه بأحاديث منها انه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خمسمائة دينار الى مكة حين خطبوا وأمر بدفع ذلك الى أبى سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقا على فقراء  
أهل مكة فقبل ذلك أبى سفيان وأبى صفوان قال وبه نأخذ ولان صلة الرحم محمودة عند كل عاقل وفى كل دين  
والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم بعثت لاتم مكارم الاخلاق فعرفنا ان ذلك  
حسن فى حق المسلمين والمشرىكين جميعا اه فانخلاف فى جواز صلة الحربى وعدمه لافى جواز الوصية  
وعدمه اه ملخصا وتماه فى الشرىبلالية والحاصل ان التعليل بأن الحربى كالميت اقتضى عدم جواز الوصية  
له والتعليل بالنهي اقتضى عدم جواز كل من الوصية والصلة وما فى السير دل على جواز الصلة دون الوصية  
خلافا لما فهمه شراح الجامع فصار انخلاف فى جواز الصلة فقط أقول وقد رأيت نص الامام محمد على جواز  
الهدية حيث قال فى موطنه فى باب ما يكره من لبس الحربى والديابج ولا بأس أيضا بالهدية الى المشرك الحارب  
مالم يهد اليه سلاح أو درع وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا اه (قوله لان المستامن كالذى)  
فاذا أوصى لمسلم أو ذمى بجميع ماله جاز كما مر وبأى تمامه (قوله كما افاده المنلا) فى بعض النسخ المنلا خسرو  
(قوله وللوارثه) أى الوارث وقت الموت كما مر بيانه قال القهستاني واعلم ان الناطقى ذكر عن بعض  
اشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالأرعى ان لا يكون له فى سائر التركة حق يجوز وقيل هذا  
اذا رضى ذلك الوارث به بعدموته فينتد يكون تعيين الميت كعين باقى الورثة معه كفى الجواهر اه قلت  
وحكى القواين فى جامع الفصولين فقال قيل جاز وبه ائفى بعضهم وقيل لا اه (فرع) قال فى البرازية وفى العتابة  
اجتمع قرابة المريض عنده بأكون من ماله ان كانوا ورثة لم يجز الا ان يحتاج المريض اليهم لتعاهدهم فبأكون  
مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو بأمر المريض اه (قوله وقائله مباشرة) لقوله  
عليه السلام لا وصية لقاتل ولا له استجمل ما أخره الله فيجزم الوصية كالميراث سواء أوصى له قبل القتل ثم قتله  
أو أوصى له بعد الجرح لا إطلاق الحديث زيلعى أقول والمراد بالاستجمال ما يظهر من حال القاتل والا فذهب  
أهل الحق والمقتول سبب باجله تأمل (فرع) جرحه رجل وقتله آخر جارت للجارح لانه ليس بقاتل ولو الجانيه  
(قوله لانسيسيا) ككافر البئر وواضع الحجر فى غير ملكه لانه غير قاتل حقيقة (قوله كما مر) أى فى كتاب  
الحنايات (قوله الاباجازة ورثته) الاستثناء متعلق بالمستثنين قال فى البرهان الوصية للقاتل تجوز باجازه  
الورثة عندهما وقار أبو يوسف لا تجوز والخلاف فى غير قتله عدم بعد الوصية فانها تكون ملغاة بالاتفاق  
شرىبلالية (قوله وسنخه) أى قريبا (قوله واجازة المريض كابتداء وصية) فاذا كان وارث الموصى  
مريضاً فاجاز الوصية وهو بالغ عاقل ان برئ صحت اجازته وان مات من ذلك المرض فان كان الموصى له وارثه  
لا تجوز اجازته الا ان تجيزه ورثة المريض بعدموته وان كان اجنبا فتجوز اجازته وبعتبر ذلك من الثلث منح  
(قوله جاز على المجيز الخ) بأن يقدر فى حق المجيز كأن كلهم اجازوا وفى حق غيره كأن كلهم لم يجزوا  
وقد تمنا بيانه عن المقدسى (قوله أو يكون) بالنصب عطف على قوله باجازه ورثته لانه فى تأويل ان يجيز  
(قوله لانهم ليسا أهلا للعقوبة) ولذا لم يحرم الميراث وهذا التعليل ذكره الشرىبلالى بحثامنه ولو فيه  
نظر اذ لو كانت العلة فى الكبير العقوبة لم تجز الوصية بالا جازة كالميراث نعم هو ظاهر على قول أبى يوسف بأنها  
لا تجوز للقاتل وان اجازها الورثة وعلاؤه بأن جنائيه بامية والامتناع لاجلها عقوبة له وأما عندهما فهو  
لحق الورثة دفعا للغيظ عنهم حتى لا يشاركهم فى مال من سعى فى قتله وهذا ينعدم باجازتهم والصبي بعزل من  
الغيظ فلم يثبت فى حقه مائت فى حق البالغ كذا فى الكفاية وغيرها (قوله أى سوى الموصى له) تفسير للضمير  
فى سواء وقوله القاتل أو الوارث بدل من الموصى له (قوله حتى لو أوصى الخ) تفريع على قوله أو الوارث  
وفى القهستاني ولو أوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين (قوله فلها ربعهما)  
لان الارث بعد الوصية ففرضها ربع الثلث الباقيين (قوله فله الثلث) وهو نصف الباقي (فرع) ترك امرأه  
وأوصى لها بالنصف ولا جنبي بالنصف يعطى للاجنبي أو الثلث والمرأة ربع الباقي ارضا والباقي يقسم بينهما



(وصي ذا) لا تمنع (من)

عمر لا في تجهيزه وأمر دفنه

وتجوز استئصاله عليه تحمل

اجازة ٤٠ رضى الله عنه لوصية يافع

يعنى المراهق (وان) وصية

(مات بعد الادراك او اضافها

اليه) كان ادركت فثلثي لفلان

لم يجز انصود ولا يته فلا يملك تجهيزا

او تعليقا كما في اللام لا في خلاف

العبد كما افاده بقوله (ولا من عبد

ومكاتب وان ترك) المكاتب

(وفاء) وقبل عندهما تصح في

صورة ترك الوفاء درر (الا اذا

اضافها) كل منهما وعبرة الدرر

اضافها (الى العتق) فتصح لزوال

المانع وهو حق المولى (ولا من

معتقل الانسان بالاشارة الا اذا

امتدت عقوبته حتى صارت له اشارة

معهودة فهو كخرس) وقدر

الامتداد سنة وقيل ان امتدت

لموته جاز اقراره بالاشارة والشهاد

عليه وكان كخرس قالوا وعليه

الفتوى درر وسيجي في مسائل

شقي (وانما يصح قولها بعد موته)

لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت

(فبطل قبولها ورتده اقبل) وانما

تلك بالقول (الا اذا مات موصيه

ثم هو بلا قبول فهو) أى المال

الموصى به (لورثته) بلا قبول

استحسانا كما مر وكذا لو اوصى

للغنيين يدخل في ملكه بلا قبول

استحسانا لعدم من يلى عليه ليقبل

عنه كما مر (وله) أى الله موصى

(الرجوع عنها بقول صريح

على قدر حقوقهما تارخانية وفيها تركت زوجها فقط وقد كانت أوصت لاجنبي بالنصف فلموصى  
له نصف المال وللزوج الثلث والسدس لبيت المال اه ولو اوصى لكل منهما بالكل فقد أوصى في الجوهره  
(قوله الا في تجهيزه وأمر دفنه) لكنه تراعى فيه المصلحة لما قول في الخلاصة عن الروضة لو اوصى بأن يكفن  
بالعدين يكفن بكفن وسط ولو اوصى بأن يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بأن يكفن  
في خمسة أبواب أو ستة أبواب يراعى شرائطه ولو اوصى بأن يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى  
شرائطه ان لم يلزم في التركة مؤنة الحبل ولو اوصى بأن يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه اه شرائطه  
اقول وظاهر كلامه يوهى أن صاحب الخلاصة ذكر المسألة في وصية الصبي وليس كذلك بل عبارة الخلاصة  
مطلقة ومثلها في البرازية (قوله وعليه تحمل اجازة عمر الخ) قال في العناية والارز محمول على انه كان قريب  
العهد بالحلم يعنى كان بالغ لم يمض على بلوغه زمان كثير ومثله يسمى يافعا مجازا أو كانت وصيته في تجهيزه وأمر  
دفنه ورده بأنه صح في رواية الحديث انه كان غلاما لم يحتلم وانه اوصى لابنة عمه له بمال فكيف يصح التأويل  
قال الطحاوى والاحتجاج هذا لا يصح من الشافعي لانه مرسل وعندنا المرسل وان كان حجة لكن هذا يخالف  
قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاث وفيه نظر لان المراد بالقلم التكليف وما نحر فيه ليس منه وقال ابن حزم وهو  
مخالف لقوله تعالى وابتلوا اليسامى الآية فانها تدل على أن الصبي ممنوع من ماله اه ملخصا قول قديقال  
رفع التكليف دليل الخرج عن الاقوال والتصرفات فان ذلك لازم له شرعا تأمل (قوله يعنى المراهق) تفسير  
لسافع والمراهق من قارب البلوغ وهذا التفسير موافق لما في المغرب قوله وقيل عندهما الخ) هذا الخلاف  
فيما اذا اوصى بثلث ماله مثلا أم لو اوصى بعين من ماله فلا تصح اجماعا كما انه يصح اجماعا اذا اضاف الوصية  
الى ما يملكه بعد العتق والدليل مذکور في المطولات ط (قوله الا اذا اضافها) بأن قال اذا عتقت  
فثلث مالى وصية لفلان أو اوصيت بثلث مالى له حتى لو عتق قبل الموت باء بدل الكتابة أو غيره ثم مات كان  
للموصى له ثلث ماله وان لم يعتق حتى مات عن وفاء بطلت الوصية لان المالك له حقيقة لم يوجد زيلعى (قوله  
وعبرة الدرر اضافها) كأن نسخة كذلك والا فالذى رأيت فيها كعبارة المصنف (قوله لزوال المانع الخ)  
بيان لوجه انخافه بين ما وبين الصبي فان اذليتهما كامله وانما من عا الحق المولى فتصح اضافتهما الى حال سقوط  
حق المولى اما الصبي فاهليته قاصرة فليس بأهل لقول ملزم فلا يملكه تجهيزا ولا تعليقا (قوله بالاشارة) متعلق  
بتصح المقدر بعد اداة النفي (قوله وقيل ان امتدت لموته جاز) قال في الكفاية وذكر الحاكم رواية عن ابي  
حنيفة ان دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والشهادة عليه لانه يحجز عن النطق يعنى لا يرجى زواله  
فكان كالآخرس قالوا وعليه الفتوى اه قال الشافعي سواء طال المدة أو قصرت والقول الاول مشروط  
بالامتداد سنة زان لم يصل بها الموت هذا ما يظهر من كلامهم (قوله درر) وبه جزم في متن المواهب (قوله  
وانما تلك بالقبول) دخول على المتن فان لم يقبل بعد الموت فهي موقوفة على قبوله ليست في ملك الوارث  
ولا في ملك الموصى له حتى يقبل أو يموت انتفى عن مختصر الكرخي (قوله ثم هو بلا قبول) اى ولا رد (قوله  
استحسانا) والقياس بطلانها لان تمامها موقوف على القبول وقد فت وجه الاستحسان انهاء من جهة  
الموصى تماما لا يلحقه الفسخ ووقفت على خيار الموصى له فصار كالبيع بالخيار للمشتري لو مات في الثلاث قبل  
الاجازة يتم والسلمة لورثته فكذا هنا فيكون موته بلا رد كقبوله دلالة انتفى (تنبيه) قال المقدسي واذا قبل  
الموصى له ملك الموصى به والا فلا عند الجمهور ان كان معينا يمكن قبوله بخلاف نحو الفقراء وبني هاشم ومصلحة  
مسجد ورجوع في الظهيرية قال اعطوا بعد موتى ثلث مالى مساكين سكة كذا فليامات اى الوصى بالمال  
اليهم فقلوا لا يزيد وليس بنا حاجة اليه قال ابو قاسم يرث المال الى الورثة وان رجعوا قبل رده للورثة لبطلان  
حقهم بالرد وفي الاشياء واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها الفسخ ملكه والالم يجبروا اه شافعي  
(قوله وله الرجوع عنها) لان تمامها يموت الموصى ولان القبول يتوقف على الموت والايجاب المفرد يجوز  
ابطاله في المعاوضات كالبيع في التبرع اولى عناية واعلم أن الرجوع في الوصية على انواع ما يحتمل الفسخ  
بالقول والفعل كالوصية بعين وما لا يحتمل الا بالقول كالوصية بالثلث أو الربع فانه لو باع أو وهب لم تطل وتنفذ  
الوصية من ثلث الباقي وما لا يحتمل الا بالفعل كالتدبير المقيد فلو باعه صح لكن لو اشتراه عاد لحاله الاول



في الموصى به ما يمنع تسليمه الا به  
 كنت السويق) الموصى به (بسم  
 والبناء) في الدار الموصى بها  
 بخلاف تجصيصها وهدم بنائها  
 لانه تصرف في التابع (وتصرف)  
 عطف على بقول صريح وعطف  
 ابن الكبار تبع الدرر بأو عليه  
 فهو أصل ثالث في كون فعله يقيد  
 رجوعه عنها كما يقيد من الدرر  
 قدير (يزيل ملكه) فانه رجوع  
 عاد للملكة ثانيا لا (كالبيع  
 والهبه) وكذا اذا اخلطه بغيره بحيث  
 لا يمكن تمييزه (لا) يكون راجعا  
 (بفعل ثوب اوصى به) لانه تصرف  
 في التبعية واعلم ان التغير بعد  
 موت الموصى لا يضر أصلا (ولا  
 بجمودها) درر وكز ووقاية وفي  
 الجمع به يفتى ومثله في العيني ثم نقل  
 عن العيون ان الفتوى على انه  
 رجوع وفي السراجية وعليه  
 الفتوى واقره المصنف (وكذا  
 لا يكون راجعا) بقوله كل وصية  
 اوصيت بها فخرام او رياء او اخرتها  
 بخلاف قوله (زكها) بخلاف  
 قوله كل وصية اوصيتها فهي  
 باطلة أو الذي اوصيت به لزيد فهو  
 اعمروا فلان وارثي) فكل ذلك  
 رجوع عن الاول وتكون لوارثه  
 بالاجازة كما مر (ولو كان فلان)  
 الاخر (ميتا وقتها فالاولى من  
 الوصيتين بحالها) اطلاق الثانية  
 ولو حيا وقتها مات قبل الموصى  
 بطلت الاولى بالرجوع والثانية  
 بالموت (وتبطل هبة المريض  
 ووصيته لمن تكهها بعدها) أي بعد  
 الهبة والوصية لما تقرانه يعتبر  
 لجواز الوصية كون الموصى له  
 وارثا او غير وارث وقت الموت

وما لا يحمله بما كالتدبير المطلق اه ملخصا من الاتقاني والقهستاني (قوله أوفعل الخ) هذارجوع  
 دلالة والاول صريح وقد ثبت ضرورة بان يتغير الموصى به ويتغير اسمه كما اذا اوصى بغيب في كرمه فصار زيبا  
 أو بيضة فخصتها بجاجة حتى افرخت قبل موت الموصى وتماه في الكفاية (قوله بان يزيل اسمه الخ)  
 كما اذا اتخذ الحديد سيفا والصفرا آية لانه لما أثر في قطع ملك المالك فلان يؤثر في المانع اولى زيل في المنع  
 عن حصول الملك للموصى له واذا ذبح الشاة الموصى بها كان مجرد الذبح رجوعا وكان ينبغي عدمه لانه نقصان  
 كقطعه الثوب ولم يخلطه وهدم بناء الدار ولكن نقول الذبح دليل على استبقائه على ملكه فكان دليل الرجوع  
 لان اللحم قلما يبقى عادة الى وقت الموت اتقاني (قوله كنت السويق الخ) وكالقطن يحشوه والبطانة يطن  
 بها والظهارة يظهر بها لانه لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل في ملك الموصى من جهته  
 هداية وكذا الوزر في شجرة أو كرم لا للوزر رطوبة خائفة (قوله لانه تصرف في التابع) وهو البناء  
 والتجصيص زينة اتقاني وانظر هل تطين الدار وتكليسها كائنا أو كالتجصيص ثم رأيت في الخائفة مانعه  
 وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا اه وتعام ذلك في شرح الوهبانية فراجع (قوله عطف على  
 بقول) فيه مسامحة لان العطف على المجرور بدون الجار افاده ح (قوله فهو اصل ثالث الخ) يعني انه  
 قسم ثالث للفعل المقيد للرجوع خلافا لما يقيد تعبير المصنف من أنه مقابل للفعل لكن قال ح هذا انما يظهر  
 في عبارة الدرر حيث قال أوزيد ولم يذ كر لفظة تصرف وأما على ذكرها فلا سواء كان باوا وبالأو اه (قوله  
 عاد للملكة ثانيا) أي بالشراء أو بالرجوع عن الهبة زيل في هذا في غير المدبر المقيد كقوله ان مت من مرضي  
 هذا فانت حرقانه لو باعه ثم اشتراه عاد الى الحال الاول كما نقله الاتقاني وقد مناه (قوله وكذا اذا اخلطه بحيث  
 لا يمكن تمييزه) أقول وكذا ان أمكن ولكن بعسر كشعير برة وكان عليه ان يذ كر هذا عند قول المتن أوفعل يقطع  
 حق المالك سائحا في (قوله لانه تصرف في التبعية) كذا في بعض النسخ وفي بعضها في النفع بالتون والقاء وعلى  
 كل فالمراد به ازالة الوسخ وعبارة الهداية لان من أراد ان يعطى ثوبه غيره يذ كر عادة فكان تقريره اه أي  
 ابقاء للوصية لارجوعا عنها (قوله لا يضر أصلا) أي سواء كان قبل القبول أو بعده زيل في لانه حصل بعد  
 تمامها لان تمامها بالموت كفاية (قوله ولا بجمودها) لان الرجوع عن الشيء يقتضي سبق وجوده وبجمود  
 الشيء يقتضي سبق عدمه اذا لم يوجد في لاصل العقد فلو كان الجود رجوعا اقتضى وجود الوصية وعدمها فيما  
 سبق وهو محال كفاية (قوله وأقره المصنف) قال في شرح المتقن ولكن المتن على الاول ولذا قدمه  
 المصنف على عادته اه أقول واخر في الهداية دليله فكان مختاراه قال في النهاية وجرمه في المواهب  
 والاصلاح قال في قضاء الفوائت من الجروا اذا اختلف التصحيح والافتاء فالعمل بما وافق المتن اولى (قوله  
 فخرام أو رياء الخ) لان الوصف يستدعي بقاء الاصل والتأخير ليس للسقوط ككتا خبر الدين زيل في  
 (قوله فكل ذلك رجوع) لان الترك اسقاط والباطل المذهب المتلاشي ولان قوله الذي اوصيت به الخ يدل  
 على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان الحمل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها زيل في  
 (قوله لبطلان الثانية) أي لان الاولى انما تبطل ضرورة كونها للثاني ولم تكن فبقي الاول على حاله زيل في  
 (قوله وتبطل هبة المريض ووصيته الخ) لان الوصية ايجاب عند الموت وهي وارثة عند ذلك ولا وصية  
 للوارث والهبة وان كانت منجزة صورة فهي كالماضي الى ما بعد الموت حكما لان حكمها يتقرر عند الموت الا ترى  
 انما تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث هداية (قوله بعدها) كذا في النسخ والذي  
 رأيته في المنع بعدها بضمير التثنية وهي الانسب (قوله لجواز الوصية) أي اثباتا ونقيا (قوله وقت الموت  
 الخ) فتصح لو اوصى لزوجته ثم طلقها ثلاثا أو واحدة ومضت عتبتها ثم مات الموصى قهستاني (قوله لانه  
 يعتبر الخ) لان الاقرار ملزم بنفسه فلا يتوقف الى شرط زائد كوقوف الوصية الى الموت فيصح اقراره بالدين  
 لانه حصل لاجنية اتقاني (قوله فلو أقرها) أي للمرأة الاجنبية المفهومة من الكلام وهو تفرع على  
 قوله أو غير وارث يوم الاقرار أي جاز الاقرار لها لانها غير وارثة وقته وان صارت وارثة وقت الموت وقد مناه  
 انه يشترط كون الارث بسبب حادث بعد الاقرار كالتزوج هنا بخلاف ما لو كان بسبب قائم وقت الاقرار لكن  
 منع منه مانع ثم زال عند الموت كما افاده بقوله ويطل الخ ومثله ما لو أقر لزوجته ككتانية أو الامة ثم اسلمت



قبل موته أو اعتقت لا يصح الاقرار لقيام السبب حال صدوره كما افاده الزيلعي (قوله أو عبدا) قیده الزيلعي بما اذا كان عليه دين لأن الاقرار وقع له وهو وارث عند الموت فيبطل كالوصية وان لم يكن عليه دين صح الاقرار لانه وقع للمولى اذا العبد لا يملك اه وعزاه في الهداية الى كتاب الاقرار وظاهر ما قدمناه قبل أوراق عن الزيلعي والنهاية عدم بطلان الاقرار بعقوبة الابن المقر له مطلقا وقد مناهما فيه قتيبه (قوله اقيام البنوة وقت الاقرار) علة لبطلان الاقرار وأما الوصية والهبة فلان المعتبر فيهما وقت الموت كما قدمه وقد صار الابن وارثا وقت فبطل (قوله وهبة مقعد الخ) المقعد بضم ففتح من لا يقدر على القيام والمفلوج من ذهب نصفه وبطل عن الحس والحركة والاشل من شلت يده عناية (قوله به علة السل) هو أولى مما في النهاية عن المغرب من أن المسلول من سلت خدمته لما قال الاتقاني انه لا يناسب هنا لانه بعد تطاول الزمان لا يسمى مريضا أصلا (قوله ان طالت مدته سنة) هذا على ما قاله أصحابنا وبعضهم قالوا ان عذفي العرف تطاولا فتطاول والا فلا تهمس تاني (قوله ولم يخف موته منه) هذه الجملة وقعت موضحة للجملة الشرطية معجوى عن المفتاح اه ط ثم المراد من الخوف الغالب منه لانفس الخوف كفاية وفسر القهستاني عدم الخوف بأن لا يزداد ما به وقتا فوقتا اه لانه اذا تقدم العهد صار طبعه من طبعه كالعمى والعرج وهذا لان المانع من التصرف مرض الموت وهو ما يكون سببا للموت غالبا وانما يكون كذلك اذا كان بحيث يزداد حاله لا خلا الى أن يكون آخره الموت وأما اذا استحيى وصار بحيث لا يزداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سببا للموت كالعمى ونحوه اذا لا يخاف منه ولهذا لا يشتغل بالتداوى اه زيلعي وغيره (قوله والاطل وخيف موته) عبارة القهستاني والاذيكن واحده منهما بان لم تطل مدته بأن مات قبل سنة أو خيف موته بأن يزداد ما به يوما فيوما اه ومفهومه انه اذا لم تطل ولم يخف موته فهو من الثلث ويخاف نفسه عبارة الزيلعي ونهها أي ان لم يتطاول يعتبر تصرفه من الثالث اذا كان صاحب فراش ومات منه في أيامه لانه في ابتداءه يخاف منه الموت ولهذا ابتدأ فيكون مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد التطاول فهو كمرض حارث حتى تعتبر تصرفاته من الثالث اه وهو الموافق لكلام الشارح وبقي ما اذا طال وخيف موته وتقتضي عبارة القهستاني انه من الثالث أيضا وهو المفهوم من تقييد المصنف ما يكون من كل المال بقوله ولم يخف موته (قوله لانها امراض مزمنة) أي طويلة الزمان وهو تعليل لقوله من كل ماله فكان ينبغي ذكره قبل قوله والا الخ قال في المنخ وفي الفصول العمادية وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مزمنة وليست بقاتلة اه (قوله وعليه اعتمد في التجريد) وفي المعراج ومثل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار صعود السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي أقول والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفلج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخاف ما جرى عليه اصحاب المتون والشروح هنا تأمل (قوله والمختار الخ) كذا اختاره صاحب الهداية في كتابه التجنيس (تبيينه) تبرع الحامل حالة الطلق من الثلث ولو اختلطت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى أو مقهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم يختلطوا فلا ركب البصر ان كان ساكنا فليس بخوف وأن هبت الريح أو اضطرب فهو مخوف والمحبوس اذا كان من عادته القتل فهو خائف والا فلا معراج ملخصا وتأمله مع ما ر في باب طلاق المريض (قوله واذا اجتمع الوصايا الخ) اعلم أن الوصايا ما أن تكون كلها لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وأن اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحدا أو ما اذا تعدد فلا يعتبر في العباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كالأوصى بثلثة لانسان ثم به لا آخر الا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو محابة على ما سيأتي وما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات والنذور وصدقة الفطر أو تطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت وان اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى أو آخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حقه تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المتصور بجميعها وجه الله تعالى

(ويبطل اقراره ووصيته وهبته  
لابنه كافرا) أو عبدا أو مكاتبا  
(ان اسلم أو اعتق بعد ذلك) لقيام  
البنوة وقت الاقرار فيورث  
ثمة الايتار (وهبة مقعد ومفلوج  
واشل ومسلول) به علة السل  
وهو قرح في الرئة (من كل ماله ان  
طالت مدته) سنة (ولم يخف موته  
منه والا) تطل وخيف موته (فن  
ثلثة) لانها امراض مزمنة لا  
قائلة قيل مرض الموت أن لا يخرج  
لحوائح نفسه وعليه اعتمد في  
التجريد برأية والمختار انه ما كان  
الغالب منه الموت وان لم يكن  
صاحب فراش قهستاني عن هبة  
الذخيرة (واذا اجتمع الوصايا



فكل واحدة منها في نفسها متصودة قسفر دكوصايا الادمين ثم تجميع فيقدم فيها الا هم فالاهم فلو قال ثلث  
مال في الحج الزكاة وزيد والكفارات قسم على اربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الادمي لحاجته وان  
كان الادمي غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يتسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبقى حقا  
لله تعالى اذ لم يكن ثم مستحق معين هذا اذ لم يكن في الوصية عتق منقذ في المرض او معلق بالموت كالنذير  
ولا محابة منجزة في المرض فان كان بدئ بهما على ما سياتي تفصلا في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي  
الى ما اوصى به اه ملخصا من العناية والنهاية والتبيين (قوله قدم الفرض) كالحج والزكاة والكفارات  
لان الفرض اهم من النفل والظاهر منه البدء به الا هم زيلعي واراد بالفرض ما يشمل الواجب بقرينة قوله  
والكفارات لكن الفرض الحقيقي مقدم على الواجب كما مر وفي القهستاني فيبدأ بالفرض حق العبد ثم حق  
الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم (قوله وان تساوت قوة الحج) قال في الملتقى وان تساوت  
في الفرضية وغيرها قدم ما قدمه وقبل تقدم الزكاة على الحج وقبل بالعكس الحج وانه في الاختيار  
والقهستاني فاشار الى انه لا يقدم بعض الفرائض على البعض بل بتقديم من الموصى اذ تساوت قوة أي  
بأن كانت كلها فرائض حقيقية اترازا عما لو كان فيها واجبات وان القول بتقديم بعض الفرائض على بعض  
غيره مقدم والقائل بذلك الامام الطحاوي وبالأول الامام الكرخي وذكر انه قول الكل حيث قال في مختصره  
قال هشام عن محمد عن أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول محمد كل شيء كان جعبه لله تعالى من الحج والصدقة  
والعتق وغيره فاوصى به رجل والثالث لا يبلغ ذلك فان كان كله تطوعا بدئ بالاول مما نطق به حتى يأتي على آخره  
او ينقص الثالث فيبطل ما بقي وكذلك لو كان كافر بضة بدئ بالاول فالاول حتى يكون القصاص على الآخر  
وان كان بعضه تطوعا وبعضه فريضة أو أوجب على نفسه بدئ بالفرض أو ما أوجب على نفسه وان آخره في نطقه  
قال هشام الى هنا قولهم جميعا وعمامة في غاية البيان (قوله قال الزيلعي الحج) أقول قال الزيلعي بعد  
قول الكرخي وان تساوت في القوة الحج لان الظاهر من حال المرء أن يبدأ بما هو الا هم عنده وان ثبت بالظاهر  
كالنائب نفاذ كانه نص على تقديمه فتقدم الزكاة على الحج لتعلق حق العبد بها وهما على الكفارة لربحانها  
عليها لانه جاء الوعيد فيها ما لم يأت في غيرها وكفارة القتل والطهار واليمين مقدمة على الفطرة الحج  
ومثله في النهاية أقول صدر تقريره موافق لقول الكرخي وآخره لقول الطحاوي فتدبر بين القولين مفرعا  
أحدهما على الآخر وقد علمت من عبارة الملتقى تخالفهما وان الثاني منهما ضعيف فتدبر ولم أر من أوضح  
هذا المحل قتائل ثم رأيت الاتقاني قال في غاية البيان وقال بعضهم ان كفارة التمل تقدم على كفارة اليمين  
لقوتها بشرط الاسلام فيها ثم كفارة اليمين على كفارة الظهار لوجوبها به ثم حرمة اسم الله تعالى والثانية  
بإيجاب حرمة على نفسه ولنا فيه نظر لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم الفرائض بعضها على بعض  
وكذلك التطوع بل يبدأ بما بدأ به الموصى وقدم نص الكرخي على ذلك والمعنى في تقديم الزكاة والحج على  
الكفارات ذكرناه وهو الوعيد ومثل هذا لم يوجد في شيء من الكفارات اه وأراد ببعض صاحب النهاية  
أقول وتقديم الحج والزكاة على الكفارات ظاهرا لان الكفارات واجبة كما ولكن الاتقاني نفسه ذكر انه تقدم  
الكفارات على الفطرة والفطرة على الاضحية كما فعل الزيلعي والشارح وله بناء على قول الطحاوي وعليه  
لا مانع من تقديم بعض الكفارات على بعض اذا وجد المخرج كقوله صاحب النهاية وتبعه الزيلعي وبه يسقط النظر  
فتدبر (قوله يبدأ بكفارة قتل ثم يمين ثم ظهار) تقدم وجه ترتيبها (قوله ثم افطار الحج) يخالف لما في النهاية  
من تقديم الفطرة لوجوبها بالاجماع وبأخبار مستقيمة على كفارة الافطار شيوتا بخبر الواحد وعلى النذر  
لانها بإيجاب الله تعالى فتقدم على ما يجب بإيجاب العبد والنذر على الاضحية للاختلاف في وجوبها دون  
وجوبه (قوله وتقدم العشر) لعله لاشتماله على حق الله تعالى والعباد بخلاف الخراج فانه قاصر على الثاني  
ط (قوله أن حج النفل أفضل من الصدقة) يشير الى تقديمه عليها وان آخره الموصى لكن في العناية والنهاية  
أن ما ليس بواجب قدم فيه ما قدمه كحج تطوع وعتق نسمة غير معينة وصدقة على الفقراء وهو ظاهر الرواية  
وروى الحسن عن اصحابنا انه يبدأ بالافضل فالافضل يبدأ بالصدقة ثم الحج ثم العتق اه وقوله يبدأ بالصدقة  
ثم الحج يعني على ما كان يقول الامام أولا ولما اهدى شقة الحج رجع فاذا حج بمقدار ما يريد انفاقه كان أفضل

قدم الفرض وان آخره الموصى  
وان تساوت) قوة (قدم ما قدم ذا  
ضاق الثلث عنها) قال الزيلعي  
كفارة قتل وظهار ويمين مقدمة  
على الفطرة لوجوبها بالكتاب  
دون الفطرة والنظرة على الاضحية  
لوجوبها اجماعا دون الاضحية وفي  
القهستاني عن الظهيرية عن الامام  
الطحاوي يبدأ بكفارة قتل ثم يمين  
ثم ظهار ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة  
ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج  
وفي البرجندي مذهب أبي حنيفة  
اخر ان حج النفل افضل من  
الصدقة (اوصى بحج) أي حجة  
الاسلام (أج عنه راكبا) فلو لم  
تبلغ النفقة من بلده فقال رجل أما  
أج عنه بهذا المال ما شيا لا يجزئه  
قهستاني من هذا التهمة فلو من بلده  
(ان كفى نفقته ذلك والا فمن حيث  
تكني



(قوله أجمع عنه) بالبناء للمفعول (قوله وان مات حاج في طريقه الخ) قدم الشارح في باب الحج عن الغير انه انما تجب الوصية به اذا آخره بعد وجوبه اما اذا حج من عامه فلا (قوله رابكا) لانه لا يلزمه أن يحج ماشيا فوجب عليه الاجحاج على الوجه الذي لزمه زيلعي (قوله فلولا لم تبلغ النفقة الخ) ومثله بالاول ما في التهستاني أيضا لو كان في المال المدفوع وقفا بالركوب فشي واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابه اه (قوله أنا أجمع عنه) أي من بلده (قوله من بلده) لان الواجب عليه أن يحج من بلده والوصية لاداء ما هو الواجب عليه زيلعي فان أجمع الوصي من غير بلده بضعن الا أن يكون ذلك المكان بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الدليل اه مناسك السندى وفيه الوارصى أن يحج عنه من غير بلده يحج عنه كما اوصى قرب من مكة أو بعد اه قات والظاهر أن الموصي يأثم بذلك تركه الواجب عليه ومثله لو اوصى بما لا يمكن للاجحاج من بلده تأمل (قوله وعليه المتون) وهو الصحيح واختاره الحموي والتسني وصدر الشريعة وغيرهم اه قاسم (قوله فافهم) يشير الى انه مما خرج من قاعدة تقديم الاستحسان على القياس (قوله ومن لا وطن له الخ) ولوله أو طان فمن اقربها الى مكة وان ميكائيلات بخراسان فمن مكة الا أن يوصى بالقران فمن خراسان جوهره (فرغ) قال اججوا عنى ثلث مالى أو بألف وهو يبلغ حججا فان سرح بواحدة اتبع ورد الفضل الى الورثة واللاج عنه حججا في سنة واحدة وهو الافضل أو في كل سنة اه سندی (قوله بعثت الوصية) لان العبد المشتري بالكل مغاير لما اشترى بالثلاث درر وتطيره يتقال فيما بعد ط (قوله فصار معنوها الخ) عبارة الخانية فصار معنوها فكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد وصيته باطلة اه وانظر هل تعتبر فيه ائمة المعتمدة في الجنون والظاهر نعم اذا فرق بينهم ما ولان الزمان منكرا سنة أشهر تأمل (قوله في قول ابى حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتقاده ط وفي الظهيرية قال اوصيت بثلث مالى لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابى حنيفة وقال محمد جائزة ويصرف الى وجوه البروبه يفتى اه (قوله فان الوصية باطلة) لانها ليست من اهل الملك نظرا الى لفظ الموصى لا الى قصده وظهيره ما في المعراج اوصى بشئ للمسجد الحرام لم يجز الا ان يقول يتفق على المسجد لانه ليس من اهل الملك وذكر النفقة بمنزلة النص على مصالحه وعذر محمد يصح ويصرف الى مصالحه تصحيحا لكلامه اه (قوله جاز) أي وتكون وصية لصاحب الفرس خانية أقول ويؤخذ منه ومما ذكره الاتقاني من انه لو اوصى بالثلث مالى بطن دابة فلان لينفق عليها جازا اذا قبل صاحبها اه أن له ان يصرفها في مصالحه وانه يشترط أن يكون ممن تصح وصيته له وانها تبطل برده وبمونه قبل الموصى تأمل (قوله وتبطل بيعها) وكذا بموتها خانية والظاهر انه راجع للمستثنين ولعل وجهه انها وان كانت وصية لصاحبها الا انها معلقة في المعنى على وجودها في ملكه تأمل ثم رأيت في اللؤلؤ الجلية قال بعد قوله فاذا بيع الفرس بطل مانعه لان هذه وصية لصاحب الفرس وتطيره موقوف والله لا اكلم عبدا فلان اولا اركب دابة فلان اه أي فان الميز تبطل بزوال الاضافة بان باع العبد أو الدابة مثلا لان العبد أو الدابة لا يجر لذاته بل لاجل صاحبه كما قررره في محله فهنا تبقى الوصية مادامت الاضافة موجودة وتبطل بزوالها لكن في اللؤلؤ الجلية أيضا قبل هذا الفرع لو اوصى لمملوك فلان بأن يتفق عليه كل شهر عشرة دراهم فالوصية جائزة وتدور مع العبد حيثما دار بيع أو عتق وعبرة الظهيرية قال أبو يوسف ومحمد كانت الوصية للعبد وتدور معه حيثما دار بيع أو عتق وان صالح مولاه عن ذلك واجاز العبد جازوا نعتق ثم اجاز فاجازته باطلة اه وتأمله مع ما قدمناه من ان الوصية لعبد الوارث لا تجوز لانها وصية للوارث حقيقة (قوله وله سكاها) أي بالمهاياة مع الوارث زمانا (قوله وليس للوارث بيع ثلثها) لتبوت حق الموصى له في سكني كلها بظهور مال آخر أو بخرب ما في يده فحينئذ يراهم في باقيها (قوله له ذلك) أي للوارث بيع ثلثها (قوله وله ان يقاسم الورثة) معطوف على قوله وله سكاها والضمير للرجل أي للموصى له المقاسمة في عين الدار بالاجراء ان احتملت القسمة وهذا اعدل من المهاياة لما فيه من التسوية بينهما زمانا واما كما في الهداية والمسألة سبأ في باب الوصية بالخدمة والسكني (قوله

هداية ومجتي وملقى قات وفاده  
أن قوله قياس وعليه المتون فكان  
القياس هنا هو اعتماد فافهم  
(ان بلغ نفقته ذلك والاخر حيث  
تبلى) ومن لا وطن له فمن حيث  
مات اجماعا (أوصى بأن يشتري  
بكل ماله عبد فيعتق عنه) عن  
الموصى (ولم تجز الورثة بطلت  
كذا اذا أوصى بأن يشتري له  
عبد بألف درهم وزاد الألف  
على الثلث) وقالا يشتري  
بكل الثلث في المسألتين جمع  
(مريض اوصى يومه ما يرى  
من مرضه ذلك وعاش سنين  
ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل  
ان مات من مرضي هذا فقد  
أوصيت بكذا) كذا في الخانية  
اوصى بوصية ثم جن ان أطبق  
الجنون حتى بلغ ستة اشهر  
(بطلت والا لا) وكذا لو اوصى ثم  
أخذ بالوسواس فصار معنوها  
حتى مات بطلت خانية (أوصى بأن  
يعاريته من فلان أو بأن يسقي  
عنه الماء شهرا في الموسم أو في  
سبيل الله فهو باطل) في قول ابى  
حنيفة رحمه الله تعالى خانية (كما  
لو اوصى بهذا الثوب لدواب فلان)  
فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بها  
دواب فلان جاز ولو اوصى بان  
يتفق على فرس فلان كل شهر  
كذا جاز وتبطل بيعها ولو اوصى  
بسكني داره لرجل ولا مال له سواها  
جاز وله سكاها مادام حيا وليس  
للوارث بيع ثلثها وقال أبو يوسف  
له ذلك وله ان يقاسم الورثة أيضا  
ويقر بالثلث للوصية خانية (ولو  
اوصى بقطنة لرجل ومجبه لا آخر  
واوصى بالحمشة معينة لرجل



وعلى الموصى لهما أن يدوس ويسلخ الشاة (أوصى بثلاث ماله  
ليت المتدس جاز ذلك وينفق في  
عمارة بيت المقدس وفي سراج  
ونحوه) قالوا وهذا يشهد جواز  
النفقة من وقف المسجد على  
قناديله وسراجيه وأن يشتري بذلك  
الزيت والنفط والقناديل في رمضان  
خانية وفي المجتبى أوصى بثلاث ماله  
للأكعبة جاز وتصرف الفقراء الكعبة  
لا غير وكذا للمسجد وللقدس  
وفي الوصية للفقراء الكوفة جاز  
لغيرهم وفي الخانية أوصى  
بعده يخدم المسجد ويؤذن فيه  
جاز ويكرن كسبه لوارث الموصى  
ولو أوصى بثلاث ماله لأعمال البر  
لا يصرف ثلثه لبناء السجن لأن  
اصلاحه على السلطان (أوصى  
بأن يتخذ الطعام بعد موته  
للناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة)  
كافي الخانية عن أبي بكر البلخي  
وفيها عن أبي جعفر أوصى بالتخاذ  
الطعام بعد موته ويقيم الذين  
يحضرون التعزية جاز من الثلاث  
ويحل لمن طال مقامه ومساquite  
لأن لم يطل ولو فضل طعام ان  
كثيرا يضمن والا لا اه قلت وحل  
المصنف الاول على طعام يجتمع  
له النماحات بقية ثلاثة أيام فتكون  
وصية لهم فبطلت والثاني على  
ما كان لغيرهم (فروع)  
أوصى بأن يصلي عليه فلان او  
يحمل بعد موته الى بلد آخر او  
يكفن في ثوب كذا أو يطحن قبره  
او يضرب على قبره قبة أو لمن يقرأ  
عند قبره شيئا معينا فهي باطلة  
سراجية وسنخقه أوصى بثلاث  
ماله لله تعالى فهي باطلة وقال محمد  
تصرف لوجوه البر

وعلى الموصى لهما أن يدوس ويسلخ الشاة) كان عليه أن يقول أن يدوسا ويسلخا الشاة بالف التثنية اه ح  
قلت وان يزيد ويحلبا القطن كافي الظهيرية وهذا لأن المقصود إخراج كل منهما عن صاحبه بخلاف ما إذا أوصى  
بدهن هذا السمس لرجل وبكسبه لا خرا أو بما في اللبن من الزبد لرجل وبأن يخلص لآخر فالنفقة على صاحب الدهن  
والزبد لأن المقصود إخراجهما فقط وبه يتغير ما تشريكه عن حاله فعليه تخليصه ولو كانت الشاة حية فأجر الذبح  
على صاحب اللحم خاصة لأن التذكية لاجل اللحم لا الجلود كافي الولوالجية (قوله في رمضان) لعله إنما خصه  
لزيادة ذلك فيه والافغير رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال ثلث مالى  
في سبيل الله فهو للغزو فان اعطوا حاجا منقطعاً جاز وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى سراج  
واحد في رمضان وغيره اه وهذا يستأنس به في تعيين قدر الحاجة ط (قوله وتصرف الفقراء الكعبة) الذي  
في الولوالجية وغيرهما لمساكين مكة (قوله وكذا للمسجد وللقدس) أقول الذي في المنع عن المجتبى وبيت المقدس  
والحاصل ان في الأوصية للمسجد قولين قول بعدم الصحة وقول بالصحة كما سيأتي قبيل فصل وصايا الذي ثم على  
الصحة هل تصرف على منافعه أو على فقرائه قال محمد بالاول على ما هو كالصريح في كلامهم وأما الثاني  
فصرح به في المجتبى على ما ترى والقائل بعدم الصحة هو الشيخان إلا ان يقول ينفق على المسجد فيجوز اتفاقا  
واجازه محمد مطلقا على ارادة مصلحه تصحيا للكلام لا على ارادة عينه لأنه لا يملك سوا عين المسجد اولا  
وبه ائني صاحب البحر كما سيأتي وأما بيت المقدس فلا يتوهم انه يفتقر عن المسجد حتى ان البرازي عزي  
ما في المتن لمحمد فافهم ولا تهافت ويغني الاقتناع بأن الوصية للمسجد وصية لفقرائه في مثل الازهر كذا حذر هذا  
الحل السائحاني رحمه الله تعالى وانظر ما في شرح الوهبانية (قوله جاز لغيرهم) قال في الخلاصة الافضل ان  
يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول أبي يوسف وبه يفتي وقال محمد لا يجوز اه قلت والاول موافق  
أقولهم في النذر بالغائبين الزمان والمكان والدرهم والفقير (قوله لوارث الموصى) لان الرقبة على ملكه  
ولو الجدية ودل نفقته في وقف المسجد كالو أوصى بخدمته لزيد فان نفقته عليه كما سيأتي لم اره (قوله لأعمال البر)  
قال في الظهيرية وكل ما ليس فيه غلبك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة الوقف وسراج المسجد دون  
تزيينه لأنه اسراف اه (قوله فالوصية باطلة) هو الاصح كافي جامع القتاوي (قوله ويقيم) أي وبأن يقيم تأمل  
(قوله ويحل لمن طال مقامه ومساquite) ويستوى فيه الغنى والفقير خانية وتفسير طول المسافة ان لا يستوا  
في منازلهم ظهيرية والمراد لا يمكنهم المبيت فيها لو أرادوا الرجوع اليها في ذلك اليوم (قوله بضمن)  
الظاهر ان هذا لم يقدر الموصى مقدار معلوما (قوله وحل المصنف الاول) أي ما في المتن من البطلان  
(قوله بقية ثلاثة أيام) الباء السببية وعبرة المصنف وما ذكر عن أبي بكر البلخي مقيد بثلاثة أيام وفي اليوم  
الثالث تجتمع النماحات فتكون وصية لهم فبطلت اه والظاهر انه في عرفهم كذلك وكأنه اخذهم بما في الخانية  
عن أبي القاسم ان حل الطعام الى أهل المصيبة في الابتداء غير مكروه لاشتغالهم تجهيز الميت ونحوه وأما  
في اليوم الثالث فلا يستحب لان فيه تجتمع النماحات فيكون اعانة على المعصية أقول وعلى السائحاني للبطلان  
بانها وصية للناس وهم لا يحصون كما لو قال أوصيت للمسلمين وليس في اللفظ ما يدل على الحاجة فوقع غلبك كما من  
مجهول فلم تسع اه (قوله والثاني) وهو القول بالجواز أقول قد منان القول الاول هو الاصح وظاهره  
الاطلاق ويؤيده ما في آخر الجنازة من فتح القدير حيث قال ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لأنه  
شرع في السرور لا في الشور وهو بدعة مستحقة روى الامام احمد عن جرير بن عبد الله قال كنا عند الاجتماع  
الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لخيران أهل الميت والا قربا لا بعد تهية طعام لهم  
يشبههم يومهم وليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاء ما يشبههم نحسنة الترمذي  
وصححه الحاكم (قوله أوصى بأن يصلي عليه فلان) لعل وجه البطلان أن فيها ابطال حق الولى في الصلاة عليه  
(قوله أو يكفن في ثوب كذا) انظر ما قد مناه عند قول المصنف ولا من صبي ممزلا في تجهيزه (قوله وسنخقه)  
أي قبيل فصل الوصية بالخدمة بأن المختار انه لا يكره تطيين القبور ولا القراءة عندها ويغني ان القول يبطلان  
الوصية مبني على القول بكرهه ذلك وسيأتي ما فيه (قوله وقال محمد تصرف لوجوه البر) قد مناعن الظهيرية  
انه المفتى به أي لأنه وان كان كل شيء لله تعالى لكن المراد التصديق لوجهه تعالى تصحيا للكلامه بقريته الحال



(قوله قال أوصيت الخ) وكذا أوصيت بثلث مالى وهو ألف فله الثلث بالغ ما بلغ لان قوله وهو ألف غير محتاج اليه ولو الجنيه وكذا أوصيت بنصيبى من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه النصف فهو له أو بجميع ما فى هذا البيت وهو كرت طعام فاذا فيه أكثر أو كرسطة أو شعير والحاصل انه اذا أوصى بمشرا اليه ثم قدره صح وافق المقدار أولا وعلة في المحيط بأنه اضاف الى الجواب والتعليك الى الثلث مطلقا والى جميع ما فى الكيس فصحت الاضافة الا انه غلط في الحساب فلا يقدح في الايجاب بخلاف البيع فانه لا يصح الا اذا كان المبيع مقدارا معلوما فانصرف الى المقدار المذكور وعمامة في شرح الوهبانية فراجعه (قوله اذا مت) بضم التاء (قوله وصيته) أى لان تعليق الوصية بالشروط جائز كما في القنية هذا والذي رأيته في القنية صح وصية فوصية بالتسوين منصوب على التمييز أى انه ليس بآراء بل هو وصية لتعليقه على موت نفسه (قوله ولو قال ان مت الخ) عزاه في مختصر القنية لبعض الكتب ثم ذكر انه ينبغي ان يكون عدم البراءة اذا فتح التاء اخذاما في الفصول وغيره لو قال لمديونه ان مت بفتح التاء فانت بري لا تصح لانه تعليق بخاطر اه أى والابراء لا يصح تعليقه بخلاف الوصية كما مر وبه ظهرا لفرق بين الفهم والفتح والمراد بالخطر هنا التعليق على معدوم مترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت ومجئ الغد واحترزه عمالو علق الابرار بشرط كائن كقوله لمديونه ان كان لي عليك دين فقد ابرأتك عنه فانه يصح كما ترى ان ركاب الهبة ومرغامة هنالك فراجعه (قوله في بلاد خوارزم) وكذا الاقليم الشامي والمصري سائحا في ولعله لان أهل الكلام في خوارزم لا يتبعون للمثبه بل يتعلمون ويعلمون ما يجب اعتقاده وفي البلاد الاخرى يذكرون شبه الفلاسفة الملبسة على المسلمين عقائدهم بلا تعرض لردّها وبحث عن تجنبها ولا شك انهم اذا كانوا بهذه الصفة فهم ضالون مضلون ليس لهم من العلم الالهى نصيب ط (قوله فتنبه) كذا في النسخ وصوابه فتنبه فان العبارة لها كافي المنع والا أو همت انها عبارة السراج ط (قوله بمنزلة الوديعه) فلا ضمان على الموصى أو ورثته اذا هلك في ايديهم من غير تعدا ما اذا استهلك فان وقع من الموصى فهو رجوع وان من الورثة قبل القبول أو بعده يكون ضمانه عليه ط وعبارة السراج ذكرها في المنع عند قول المتن وانما يصح قبرا لها بعد موته فراجعها والله تعالى أعلم

#### \* (باب الوصية بثلث المال) \*

في بعض النسخ ثلث ماله (قوله ولم تجز) أى لم تجز الورثة الوصيتين فان اجازت فظاهر (قوله فالثالث بينهما اثلاثا) أى يقتسمانه على قدر حقهما صاحب السدس سهم واصحاب الثلث سهمان لان كلا منهما يستحق بسبب صحيح والحاصل ان كل واحدة من الوصايا اذا لم تزد على الثلث كنلت لواحد وسدس لا آخر ويرجع لا آخر ولم تجز الورثة فيضرب في الثلث ولا يقسم الثلث سوية بينهم اتفاقا ما لم يستويا في سبب الاستحقاق كما في مسألة المتن الاولى وتام ذلك في التاتر خاتمة (قوله ولم تجز الورثة ذلك) فان اجازوا فعند هيا يقسم الكل ارباعا ولا نص فيه عنه فقال أبو يوسف قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لان الثلثين لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فنصف فالنصف الذى هو السدس لصاحب الثلث والباقي للاخر وقال الحسن ان هذا يخرج قبيح لا يستواء سهم صاحب الثلث في حال الاجازة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يرجع بطريق المنازعة بأن يقسم الثلث أولا وهو أربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث وبقي الثلثان ثمانية أسهم يدعيهما صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث لسم له الثلث فتسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين بنصفين فتحصل ثلاثة أسهم لصاحب الثلث والباقي للاخر كما في الحقايق وغيره فهتاني قلت وعلى قولهما يلزم استواء حالتي الاجازة وعدمها (قوله لان الوصية بأكثر من الثلث الخ) أشار الى ان قوله بجميع ماله غير قيد وان المراد ما زاد على الثلث ولذا عبر في المتن بقوله ولو لا احد هما ثلثه وللآخر ثلثيه أو بنصفه أو بثلثه بنصف الثلث بينهما عنده وعند هما ثلث في الاول ويخمس خمسين وثلاثة أخماس في الثاني ويرجع في الثالث أه فالحكم عنده وهو التخصيف متحد في جميع صور الزائد على الثلث كالأغبره والاصل الذى ثبت عليه هذه المسائل هو قول المصنف ولا يضرب الخ (قوله اذا لم تجز) بالبناء لتجهول (قوله تقع باطله) ليس المراد بطلانها من أصلها والالما استحق شيئا وانما المراد بطلان الزائد يسان ذلك ان الموصى قصد شيئين الاستحقاق على الورثة فيما زاد على الثلث وتفضيل بعض أهل الوصايا على بعض والثاني ثبت في ضمن الاول ولما بطل الاول لخلق

قال اوصيت لثلاث بالثلث وهو عشر مالى لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو ألف فاذا فيه الفسان ودنا نير وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبي قال لمديونه اذا مت فانت بري من ديني الذى عليك صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للمخاطرة \* يدخل المجنون في الوصية للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى لاعتقلا يصرف للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم أن الوصية في يد الموصى أو ورثته بمنزلة الوديعه سراج

#### \* (باب الوصية بثلث المال) \*

اذا اوصى بثلث ماله لزيد ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة (قوله فثلاثة اهما) نصفين اتفاقا (وان اوصى بثلث ماله لزيد ولا آخر بسدس ماله فالثالث بينهما) اثلاثا اتفاقا (وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة ذلك) (قوله فثلاثة بينهما نصفان) لان الوصية بأكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطله فيجعل كأنه أوصى لكل بالثلث فيندف



الورثة وعدم اجازتهم بطل ما في ضمنه وهو التفضيل فصار كأنه أوصى لكل منهما بالثلث فينصف الثلث بينهما كما لو أوصى لكل منهما بحقيقة اهـ من العناية. وضحنا (قوله وقال ارباعا) أي يقسم الثلث بينهما ارباعا (قوله لأن الباطل ما زاد على الثلث) يعني أن الباطل هو واحد الشئين اللذين قصدهما الموصي وهو استحقاق الزائد على الثلث فإنه بطل لحق الورثة وأما الشئ الآخر وهو قصد الموصي تفضيل أحدهما على الآخر فلا مانع منه فقد جعل لصاحب الكل ثلاثة أمثال ما جعله لصاحب الثلث فإخذ من ثلث المال بحصة ذلك الزائد بأن يقسم ارباعا ثلاثة منها لصاحب الكل وواحد للآخر (قوله فاضرب الكل في الثلثين) صوابه في الثلث كما في بعض النسخ أي اضرب كل حظ في ثلث المال بأن تضرب ثلاثة أسهم - حظ صاحب الكل في الثلث وسهم واحد احظ الآخر في الثلث يحصل أربعة أسهم تجعل ثلث المال يعطى للأول ثلاثة ارباع الثلث وللثاني ربعه ويتضح ثم الصحيح قول الامام كما في تصحيح العلامة قاسم والمدرا المنقح عن المضمرة وغيره (قوله المراد بالضرب المصطلح بين الحساب) وهو تحصيل عدد نسبتته إلى أحد المضروبين كنسبة الآخر إلى الواحد وقوله لا يضرب بالبناء للمعلوم مسند مجازا إلى الموصي له والبناء صلة الموصي له وصلة يضرب مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عدد في عدد فلا يضرب ثلاثة ارباع في الثلث في هذه الصورة وتماه في القهستانى وأقول ضرب الكسور في مصطلح الحساب على معنى حذف اقل اضرب ربعا في ثلث فمعناه خذ ربع الثلث وهو واحد من اثني عشر فالمعنى هنا لا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث أي لا يؤخذ له من الثلث بحكم الوصية له بأكثر من الثلث لما مر من بطلان التفضيل فلا تجعل سهام الوصية أربعة كما جعلها الامامان وانما يؤخذ له من الثلث بحكم الوصية للثلث فقط بأن يجعل كأنه أوصى لكل بالثلث فيقسم الثلث بينهما نصفين وعلى هذا فالبناء صلة يضرب ولا حذف قد برئ رأيت في غرر الافكار التصريح بما ذكرته من معنى الضرب ويوافق ما يأتي (قوله فعنده سهام الوصية اثنان) فلكل واحد النصف وهو سهم واحد (قوله فاضرب نصف كل) أي اضرب نصيب كل منهما وهو النصف في الثلث يكن سدس لانه الحاصل من ضرب نصف في ثلث على معنى الاخذ كما قد تظاهرت (قوله وعندهما أربعة) بناء على انه يضرب له عندهما بحكم الزائد فجعل سهام الوصية أربعة كما قررناه سابقا لاجل اربعة ولا آخر ثلاثة ارباع قال صدر الشريعة وابن الكمال في ضرب الربع في ثلث المال والربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلاثة ارباع فيضرب ثلاثة ارباع في الثلث بمعنى ثلاثة ارباع الثلث هذا معنى الضرب وقد تحريفه كثير من العلماء اهـ (تنبيه) على هذا الخلاف لو أوصى لرجل بعبد قيمته مثل ثلث ماله ولا آخر بعبد قيمته مثل نصف ماله ولا وتماه في التاتر خاتمة من الخامس ولو أوصى لرجل بسيف قيمته مثل سدس ماله ولا آخر بـ سدس ماله وماله سوى السيف خمسمائة فللثاني سدسها وللأول خمسة أسداس السيف وسدس السيف بينهما لان منازعتهم في سدس السيف فقط فينصف بينهما وهذا عند الامام وتتمام الكلام في الجمع ونسبته (قوله الا في ثلاث مسائل) استثناء من قوله ولا يضرب الخ (قوله المحاباة) من الحباة أي العطاء مغرب وفسرها القهستانى بالنقصان عن قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء وصورتها ان يكون لرجل عبدان قيمة أحدهما ثلاثون والاخر ستون فأوصى بأن يساع الأول من زيد بعشرة والاخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو بأربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا يساع الأول من زيد بعشرين والعشرة وصية له ويساع الثاني من عمرو بأربعين والعشرون وصية له وان كانت زائدة على الثلث ابن كمال (قوله والسعاية) صورتها اعتق عبدان قيمتهما ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية للأول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فساهام الوصية بينهما اثلث واحد للأول واثنان للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من الأول ثلثه وهو عشرة ويسعى في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه وهو عشرون ويسعى في أربعين فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زائدا على الثلث ابن كمال (قوله والدراهم المرسلة) صورتها وصى لزيد بثلاثين درهما ولا آخر بستين درهما وماله تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الأول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال وانما فرق أبو حنيفة بين هذه الصور وبين غيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والتشيز وغيرهما والشرع يبطل الوصية في الزائد يكون ذكره لغوا

وقد لا ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثلثين يحصل أربعة تجعل ثلث المال (ولا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة) المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فعنده سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل في الثلث يكن سدس فلكل سدس المال وعندهما أربعة كما قد منا (الا في ثلاث مسائل) وهي (المحاباة والمعاينة والدراهم المرسلة) أي الماطاة غير المقيدة بثلث أو نصف أو نحوهما



فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة بانه أي شيء من المال كما في الصور المذكورة فانه ليس في العبارة ما يكون مبطالا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما واتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق اتيقن ابن كمال (قوله ومن صور ذلك الخ) افاد به انه لا يشترط ان تكون محاباة أو سعاية أو اعتقا من جهة الموصي لهما بل يكفي وجود ذلك من طرف ويكون بقدر ثلثي المال والموصي للطرف الآخر ثلث المال فليأتل ط أقول لكن هذا التصويرة مشكل لما ستر حوايه من ان العتق المنفذ في المرض والمحاباة المنجزة فيه مقدمان على سائر الوصايا كما مروى يأتي في الباب الآتي (قوله أدب حيايه) أي في مرض الموت ح وقوله بألف درهم متعلق بحيايه (قوله وهي ثلث ماله) أي الألف درهم في المسائل الثلاث ح وذلك بأن يكون ماله ألفا وخمسمائة فأوصى بألف منها الفلان أو بـ يكون له ثوب مثلاً قيمته ذلك فأوصى بان يحياي بألف وذلك بان يباع بخمسمائة ومسألة العتق ظاهرة (قوله ولا آخر ثلث ماله) متعلق بالمسائل الثلاث ح (قوله فالثلث بينهما اثلاثا اجماعا) تقريره ظاهر مما قد مناه (قوله وبنيص ابنه لا) أي لان نصيبه ثبت بنص القرآن فاذا اوصى به لرجل آخر فقد أراد تغيير ما فرض الله تعالى فلا يصح منع ولا يلتفت الى اجازة الورثة لان الوصية لم تقع في ملكه وانما اضافها الى ملك غيره فصارت اوصى لرجل بملك زيد ثم مات فاجازه زيد فان ذلك لا يجوز كذا هنا اه مكي عن السراج ط (قوله وصار) أي قوله بمثل نصيب ابنه ح أو قوله بنصيب ابنه حيث لم يكن له ابن (قوله ونقل المصنف الخ) حيث قال ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان اعطى ثلث المال لانه اوصى له بمثل نصيب ابن معدوم فلا بد من ان يقدر نصيب ذلك الابن بسهم ومثله سهم أيضا فقد اوصى له بسهم من ثلاثة في الحاصل بخلاف الاولى فانه هنالك اوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بمثل نصيب ابن لو كان كذا في السراج الوهاج اه ومثله في الجوهرة وكذا في غاية البيان عن شرح الطحاوي وأما ما في المجتبى فلم يعزه الى أحد وهو وان كان وجهه ظاهرا الا لا يظهر فرق بينه وبين ما اذا اوصى بمثل نصيب ابن موجود لكنه لا يعارض ما هنا ما لم يؤيد بنقل لان المجتبى للزاهدي وقد قالوا لا يلتفت الى ما قاله الزاهدي مخالفا للقواعد ما لم يؤيد بنقل تأمل (قوله وله في الصورة الاولى) أي من صورتي المتن ثلث ان اوصى مع ابنتين والقياس ان يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه اوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف وجه الاول انه قصد ان يجعله مثل ابنه لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بان يجعل الموصي له كاحدهم زيلعي (قوله ان اجاز) أي اجاز الزيادة والا فالثلث فقط (قوله ومثلهم البنات) أي ان اوصى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثلث ومع البنتين له الثلث كما في المخ ولو كان مع ثلاث بنات هل له الثلث أيضا باعتبار أن فرض البنتين الثلثان أو الربع والظاهر الثاني واللام يكن له مثل نصيب بنت اه ح ويؤيده ما ذكره الشارح عن المجتبى من الاصل ط (قوله يراذله الخ) حتى لو كان له ابن وبنت واوصى بمثل نصيب البنت فله الربع ولو كان لها زوج وثلاث اخوات متفرقات وارست بمثل نصيب الاخت لام فله العشر مجتبى قال في الهندي والوجه في ذلك ان تين الفريضة أو لا ثم يراذله مثل نصيب من ذكره على مخرج الفريضة فلوترك أتما وابنا واوصى بمثل نصيب بنت فالوصية من سبعة عشر سهما للموصي له خمسة وللابن عشرة وللأم سهمان لان أصلهما من ستة للابن خمسة فللبنت اثنان ونصف فبزيادة على أصل الفريضة ويضعف لتكسر فبلغت سبعة عشر للموصي له خمسة بقي اثناعشر يعطى للام سدسها اثنان والباقي للابن اه أي لان الارث بعد الوصية وفيها أيضا وله بنت واخت عصية واوصى لرجل بمثل نصيب البنت فله ثلث المال اجازتا أولا اه وهذه فائدة معتبرة في عليها السائقاني في فتاواه النعمية عدة صور يستل عن بعضها فلتحفظ (قوله ويجزء الخ) مثله الحظ والشقص والنصيب والبعض جوهرة (قوله فالبيان الى الورثة الخ) لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تمنع بالجهالة والورثة قاعون مقام الموصي فكان اليهم بيان زيلعي (قوله عرفنا) أي عرف العجم درمنتي (قوله وأما اصل الرواية فبخلافه) وهي ان السهم السدس في رواية الجامع الصغير فانه قال فيه له اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس فيقيم له السدس ولا يراذله فكان حاصله ان له السدس وعلى رواية كتاب الوصايا اخس سهام الورثة ما لم يزد على

ومن صور ذلك ان يوصى لرجل بألف درهم مثلاً أو يحيايه في بيع بألف درهم أو يوصى بعتق عبد قيمته ألف درهم وهي ثلث ماله ولا آخر ثلث ماله ولم تجز فالثلث بينهما اثلاثا اجماعا (وبمثل نصيب ابنه صحت) له ابن اولاد (وبنصيب ابنه لا) لوله ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهرة زاد في شرح التكملة وصار كالأوصى بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف اه ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فتنبه (وله في الصورة الاولى) ثلث ان اوصى مع ابنتين ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة يراذله على سهام الورثة مجتبى (وبجزء او سهم من ماله فالبيان الى الورثة) يقال لهم أعطوه ما شئتم ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا وأما اصل الرواية فبخلافه (وان قال سدس مالى له ثم قال ثلثه له واجازوا له ثلث) أي حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث متقدما كان أو مؤخرا أخذ بالمتيقن



السدس وقال له الاخس الا ان يزيد على الثلث فيكون له الثلث اه اختيار فالسدس على الرواية الاولى لمنع  
النقصان ولا يمنع الزيادة وعلى الثانية بالعكس وذكر في الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زبلي فاما ان  
صاحب الهداية اطلع على رواية غيرهما أوجع بينهما عناية وتتمام ذلك في المطولات (تنبيه) هذا كله اذا كان  
له ورثة ففي الاختيار والجوهرة لو اوصى لرجل بسهم من ماله ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة ابن  
فصار كأن له ابنان ولا مانع من الزيادة على الثلث فصح اه وانظر على القول بالتسوية بين الجزء والسهم هل  
يعطى النصف أيضا ام يقال لو كبل بيت المال اعطه ما شئت وحرره نقلا (قوله) وبهذا اندفع سؤال صدر  
الشريعة) حاصل سؤاله ان قول الموصي ثلث مالى له لا يصلح اخبارا لانه كذب فتعين الانشاء فينبغي ان يكون له  
النصف وتقرير الدفع سلمنا ان قوله ذلك انشاء الا انه بعد قوله سدس مالى له محتمل لان يكون أراد به زيادة سدس  
أو أراد ثلثا آخر غير السدس فيصير على المتيقن (قوله) واشكال ابن الكمال) حيث قال في هامش شرحه بعد  
تقريره جواب السؤال المار بما ذكرناه بقى هاهنا شئ وهو انه لا يخلو من ان يكون الثلث الذى اجازة الورثة ثلثا  
زائدا على السدس الذى اجازوه أو لا يكون ثلثا زائدا عليه اذ لا وجه لاجازتهم بلا تعيين المراد اذ من جمعه  
الى اجازة اللفظ ولا معنى له والثاني بأياه قوله واجازوا لانه مستغنى عن اجازتهم وعلى الاول لا يصح الجواب  
المذكور ولعله لذلك اسقط صاحب الكنز القيد المذكور اه وحاصله انه يتعين المعنى الثاني وهو ان تكون  
الاجازة لثلث غير زائد على السدس أى لثلث داخل فيه السدس لانه المتيقن وبه يتم الجواب عن سؤال صدر  
الشريعة لكن يبقى قوله واجازوا زائدا الفائدة فيه اذ الثلث لازم مطلقا ولهذا اسقطه في الكنز والجواب ما اشار  
اليه الشارح بقوله وان اجازت الورثة أى انه غير قيد احترازي بل ذكره لثلاثيهم ان له النصف عند الاجازة  
وليفهم ان له الثلث عند عدمها بالاولى فافهم وقته در هذا الشارح على هذه الرموز التي هي جواهر الكنوز  
لكن بقى هنا اشكال ذكره في الشربلالية ونقل نحوه عن قاضي زاده وهو ان صاحب الحق وهو الوارث رضى  
بما يحقه كلام الموصي من اجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الوارث فبعد ان رضى  
كيف يتكافى للمنع اه وحاصله انه يتعين المعنى الاول وهو ان اجازتهم للزائد لانه المحتاج اليها اقول جوابه  
انه لما احتمل كلام الموصي حملناه على المتيقن الذى يملكه وهو الوصية بالثلث كما ترى والوصية ايجاب تملك فكان  
ايجاب الثلث متيقنا وايجاب الزائد مشكوكا فيه واجازة الوارث لا تعمل الا فيما أوجب الموصي ولم يتيقن  
بايجاب الموصي فيمازاد على الثلث حتى تعمل الاجازة عملها فقلت لان الاجازة ليست ابتداء تملك وانما هي  
تنفيذ لعقد الموصي المتوقف عليها ولهذا ثبت الملك للعجازه من قبل الموصي لان قبل الجيز كما سيجي آخر  
الباب هذا ما ظهر لفرقة من السقيم من فض القناح العليم (قوله مكررا) بان قال له سدس مالى له سدس مالى  
في مجلس أو مجلسين كافي الهداية (قوله لان المعرفة) وهي سدس فانه ذكر معرفا بالاضافة الى المال قد  
اعيدت معرفة أى فكانت عين الاولى وهذا على ما هو الاصل فلا يرد انها قد تكون غيرا كقوله تعالى انا انزلنا  
اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب أى التوراة لانه خلاف الاصل لقريئة والمسألة أو ضحناها  
في حواشينا على شرح المنار (قوله أو عبيده) ولا تكون الامتقاونة فلذا فصل في الثياب فقط افاده في  
الشربلالية (قوله ان هلك ثلثاه الخ) أى ثلثا الدراهم أو الغنم بان كانت ثلاثة مثلافها منها اثنان وبقي واحد  
فله ذلك الباقي بتمامه وقال زفر له ثلث ما بقى هنا أيضا لان المال مشترك والهالك منه يهلك على الشركة ويبقى  
الباقي كذلك ووجه قول الامام وصاحبه انه في الجنس الواحد يجمع حق الموصي له في الباقي بتقديم الوصية  
على الميراث ولانه لو لم يهلك شئ فلما قضى ان يجعل هذا الباقي له بخلاف الثياب المختلفة ونحوها فانها لا تقسم  
جبرا وتتمام ذلك في المطولات قال في غاية البيان ويقول زفر نأخذ وهو القياس اه وأقره في السعدية تأمل  
(قوله ان خرج الخ) هذا الشرط مصرح به في عامة الشروح حتى في الهداية (قوله وبألف الخ) لا يقال ينبغي  
ان لا يستحق من الدين شيئا لان الالف مال والدين ليس بمال فان من حلف لا مال له وله دين لا يحسن لانا نقول  
الدين يسمى ما لا بعد خروجه وثبوت حق الموصي له بعد الخروج يمكن كالموصي له بالثلث لاحق له في التصاص  
واذا انقلب ما لا يثبت فيه حقه لانه مال الميت ومسألة الميتين على العرف معراج ملخصا وبه ظهر أنه لو اوصى  
بثلث ماله بدخل الدين ايضا هو واحد قولين ووجه في الوهبانية وتوقف فيه صاحب البحر في متفرقات القضاء

وبهذا اندفع سؤال صدر  
الشريعة واشكال ابن  
الكمال (وفي سدس مالى مكررا  
له سدس) لان المعرفة قد اعيدت  
معرفة (وبثلث دراهمه او غنمه  
او ثيابه) متفاوتة فلو متحدت  
فكالدراهم (او عبيده ان هلك ثلثاه  
فله) جميع (ما بقى في الاولين) أى  
الدراهم والغنم ان خرج من ثلث  
باقى جميع أصناف ماله أخى  
جلي (وثالث الباقي في الآخرين)  
أى الثياب والعبيد وان خرج  
الباقي من ثلث كل المال (وكالاول  
كل متحد الجنس ككيل وموزون)  
وثياب متحدة وضابطه ما يقسم  
جبرا وكالثاني كل مختلف الجنس  
وضابطه ما لا يقسم جبرا (وبألف  
وله دين)



من جنس الالف (وعين فان خرج) الالف (من ثلث العين دفع اليه والا) يخرج ٤٣١ (فثلث العين) يدفع له (وكما خرج) شيء (من الدين

فراجعه (قوله من جنس الالف) كذا في الدرر والظاهر أن فائدته مناسبة قوله وكما خرج شيء من الدين دفع  
اليه اذ لو كان دناير لا تدفع اليه تأمل وقدم في المخرج عن السراج اذا اوصى بدراهم مرسلة ثم مات تعطي للموصي  
له لو حاضرة والاتباع الشركة ويعطى منها تلك الدراهم اه (قوله وعين) قال أبو يوسف العين الدراهم  
والدنانير دون التبر والخل والعروض والياب والدين كل شيء يكون واجبا في الذمة من ذهب أو فضة أو حنطة  
ونحو ذلك وتماه في الطوري (قوله فان خرج الالف الخ) قال في العناية بان كان له ثلاثة آلاف درهم نقدا  
فدفع اليه الالف وان لم يخرج بان كن النقد أيضا ألقا دفع منه اليه ثلثه (قوله والا يخرج فثلث الدين الخ)  
أي ولا يدفع له الالف من العين لان التركة مشتركة بينه وبين الورثة والعين خير من الدين فلو اختص  
به أحدهما نضر الاخر اختيار أي لاحتمال هلاك الدين عند المديون (قوله لزيد كله) وعن أبي يوسف  
اذا لم يعلم الموصي بموته له نصف الثلث لانه لم يررض له الا به زيلعي (قوله أو المعدوم) فلو اوصى لزيد ولو كان  
في هذا البيت ولا أحد فيه كان الثلث لزيد لان المعدوم لا يستحق مالا وكذا لو اوصى له ولعقبه لان العقب من  
بعقبه به عدم مونه فيكون معدوما في الحال درر وللثري بالي في مسألة الوصية للعقب كلام يأتي ما فيه في باب  
الوصية للأقارب (قوله وكذا الوما أحدهما) أي احد الموصي لهما (قوله قبل الموصي) أما بعده  
فالورثة تقوم مقامه فالمزاحة موجودة (قوله وفروعه كثيرة) منها لو قال ثلث مالي لفلان وعبد الله ان كان عبد  
الله في هذا البيت ولم يكن فيه كان لفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد شرطه لا يوجب الزيادة  
في حق الاخر مخرج (قوله ثم خرج لفقد شرط) أي أول زوال أهلية كالومات أحدهما قبل الموصي (قوله  
ذكره الزيلعي) أي جميع ما تقدم متناوئيا (قوله وقيل العبرة) أي في صحة الإيجاب (قوله أوله) أي  
لزيد (قوله الى آخره) تمامه أوله وفقراء ولده أولن افتقر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث  
كله لزيد في هذه الصورة لان المعدوم أو الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزاحة لزيد فصار كما اذا اوصى لزيد  
ولجدار اه (قوله لكن قول الزيلعي فيما مر) أي في عبارة المتن ولا محل للاستدراك بعد قول المصنف  
وقيل الخ فانه مسوق لبيان المخالفة بينه وبين ما مر قد برئ ثم اعلم ان تعبير المصنف بقوله وقيل أخذ من اشارة  
الدرر والكافي مبني على ما فهمه من مخالفته لما قدمه من انه لا مخالفة لبيان ذلك ما ذكره في التارخاية من  
الفصل السادس ان الاصل ان الموصي له اذا كان معيناً من أهل الاستحقاق تعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية  
وحي كان غير معين تعتبر صحة الإيجاب يوم موت الموصي فلو قال ثلث مالي لفلان ولولد بكر فمات ولده قبل  
الموصي فلفلان كل الثلث وان ولد بكر عشرة أولاد ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين الأولاد على عددهم  
احد عشر سهما اعتبارا اليوم موت الموصي لان الولد غير معين وهو يتناول الواحد والاكثر وكذا اذا اوصى  
لبني فلان وليس له ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون ومات الموصي فالثلث لهم وان كان له بنون يوم  
الوصية ولم يسمعهم ولم يشر اليهم فالثلث للموجودين عند موته ولو كانوا غير الموجودين وقت الوصية وان سماهم  
أو اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت لان الموصي له معين تعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية اه ملخصا  
وبه ظهر ان ما في الدرر من اعتبار يوم الموت لصحة الإيجاب انما هو لكون الموصي له غير معين لان قوله  
ولد بكر أو فقراء ولده أو من افتقر غير معين اذ لا تسمية ولا اشارة واذا كان المعبر يوم الموت في ذلك وفات  
الشرط عنده بأن كان الولد ميتا أو غيبا فقد خرج المزاحم من الاصل فلذا كان جميع الثلث لزيد وظهر أيضا  
ان كلام الزيلعي ليس صريحا في اعتبار حالة الإيجاب مطلقا لان كلامه في المعين قد بر (قوله لان كلمة بين  
توجب التصفيف) الظاهر أن هذا اذا دخلت على مفردين كما هنا أما لو دخلت على ثلاثة كقوله بين زيد  
وعمر ووبكر فأنما توجب القسمة على عددهم تأمل وعلى هذا اذا قال بين زيد وسكت فأنما تصف لان أقل  
الشركة بين اثنين ولا نهاية لما فوقهما وأما اذا دخلت على جمعين ففي المعراج لو قال بين بن زيد وبين بن بكر  
وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبني الاخر لانه جعل كل الثلث مشتركين بن زيد حتى لو اقصر عليه كان  
الثلث بينهم فاذا لم تثبت المزاحة كان كل الثلث بينهم وقوله بين بن فلان وبن فلان كما مر اه أي لا فرق بين تكرار  
بين وعدمه (قوله وهو فقير) الأولى حذفه لينأى الاطلاق الآتي ط (قوله لما تقرر ان الوصية ايجاب الخ)  
أي عقد تملك بعد الموت ولهذا يعتبر القبول والرد بعد الموت وثبت حكمه بعده (قوله أما اذا اوصى الخ)

دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه)  
وهو الالف (وبثله لزيد وعمر)  
وهو) أي عمرو (ميت لزيد كله)  
أي كل الثلث والاصل ان الميت  
أو المعدوم لا يستحق شيئا فلا يراحم  
غيره وصار (كما لو اوصى لزيد  
وجدار هذا اذا خرج المزاحم من  
الاصل اما اذا خرج المزاحم  
(بعد صحة الإيجاب يخرج بحصته)  
ولا يسلم للأخر كل الثلث لثبوت  
الشركة (كما لو قال ثلث مالي لفلان  
وفلان بن عبد الله ان مت وهو  
فقير فمات الموصي وفلان بن عبد  
الله غني كان لفلان نصف الثلث)  
وكذا الوما أحدهما قبل  
الموصي وفروعه كثيرة (واصله  
المعول عليه انه متى دخل  
في الوصية ثم خرج لفقد شرط  
لا يوجب الزيادة في حق الاخر  
ومتى لم يدخل في الوصية لفقد  
الاهلية كان الكل للاخر)  
ذكره الزيلعي (وقيل العبرة لوقت  
موت الموصي) واليه يشير كلام  
الدرر تعالى للكافي حيث قال أوله  
ولو بكر فمات ولده قبل موت  
الموصي الى آخره اه كن قوله  
الزيلعي فيما مر أما اذا خرج  
المزاحم بعد صحة الإيجاب الخ  
صريح في اعتبار حالة الإيجاب  
وقيل فيه روايتان (ولو قال بين  
زيد وعمر وهو ميت لزيد نصفه)  
لان كلمة بين توجب التصفيف  
حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت  
فله نصفه أيضا (وبثله وهو) أي  
الموصي (فقير) وقت وصيته  
(له ثلث ماله عند موته) سواء  
اكتسبه بعد الوصية او قبلها لما  
تقرر ان الوصية ايجاب بعد الموت  
(اذا لم يكن الموصي به عينا او نوعا)

معينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت (تعلقها بالعين قبطل بقواتها وان اكتسب غيرها (ولو لم يكن له غنم)  
عند الوصية فاستفادها) أي الغنم (ثم مات صحت) في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال (ولو قال له شاة من مالي



(وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنم ولا غنم له) يعنى لاشاة له فانها تبطل وكذا لو لم يصفها بالماله ولا غنم له وقيل نصح (وكذا) الحكم (في كل نوع من انواع المال كالبحر والتوب وقحوهما) زيلعى (وبثله لامهات اولاده وهن ثلاثة والفقراء والمساكين لهن) أى امهات الاولاد (ثلاثة) ٤٣٢ وعند محمد يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع واقوله اثنان قلنا مال الجنسية

تبطل الجمعية (وبثله لزيد وللمساكين لزيد نصفه) ولهم نصفه وعند محمد اثلاثا كما مر ولو أوصى بثله لزيد والفقراء والمساكين قسم اثلاثا عند الامام وانصافا عند أبي يوسف واخاसा عند محمد اختيار (ولو أوصى

للمساكين كان له صرفه الى مسكين واحد) وقال محمد لاثنين على ما مر فلا يجوز صرف مال للمساكين لاقل من اثنين عنده والخلاف فيما اذا لم بشر لمساكين فلو اشار الى جماعة وقال ثلث مالى لهذه المساكين لم يجز صرفه لواحد انما قال ولو أوصى لفقراء بلخ فاعطى غيرهم جاز عند أبي يوسف وعليه الفتوى خلاصة وشربلاية (وبمائة رجل وبمائة لاخر فقال لاخر اشركك معهم له ثلث كل مائة) لتساوى نصيبهما فامكنت المساواة فلكل ثلثا المائة (و) لو (باربع مائة) مثلا له وبماتين لاخر فقال لاخر اشركك معهم له نصف مال كل منهما) اتفاوت نصيبهما فيساوى كلامهما (وبثلث ماله لرجل ثم قال لاخر اشركك او ادخلت معه فالثلث بينهما) لماذا كرنا (وان قال لورثته فلان على دين فصدقه فانه يصدق) وجوبا (الى الثالث) استحسنانا (بخلاف) قوله (كل من ادعى على شيئا فاعطوه) لانه خلاف الشرع (الا ان يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فيوز من الثلث) وبصير وصية ولو قال ما ادعى فلان من مالى فهو صادق فان سبق منه

حاصله ان ما مر من عدم التفصيل انما هو في شائع في كمال المال ليس عينا ولا نوعا وأما غيره ففصل فان كان عينا كثلث غنم وله غنم يعتبر فيه الموجد وقت الوصية لانه معين بالاضافة العهدية لانها تأتى لما تأتى له الالف واللام وان كان نوعا كثلث غنم له فهو كالشائع في كل المال يعتبر فيه الموجد عند الموت لانه ليس عينا حتى تنقيد به الوصية لعدم الهدية هذا ما ظهر لي قنائل (قوله وليس له غنم) أو كان وهلك معراج وان كان في ماله شاة بخير الورثة بين دفعها أو دفع قيمتها نهاية (قوله يعطى قيمة الشاة) أى شاة وسط معراج (قوله بخلاف قوله الخ) الفرق انه في الاولى لما اضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده الوصية بمالية الشاة ومايتها توجد في مطلق المال وفي الثانية لما اضافها الى الغنم علمنا ان المراد به عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم زيلعى (قوله يعنى لاشاة له) تبع ابن الكمال حيث عبر به مخالفا لما في الهداية وغيرها وقال انما قال ولا شاة له ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشروط عدم الجنس لعدم الجمع حتى لو وجد الفرد تصح الوصية اه وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال تبطل الوصية أيضا بوجود شاة اه أقول وفيه نظر فان الموصى قال شاة من غنم بلفظ الجمع ومن لاشاة له أصلا وله شاة واحدة يكون لا غنم له فبطلت الوصية في الصورتين اذ لم يوجد الغنم الجمع فيه ما فظهر ان شرط البطلان عدم الجمع لعدم الجنس وعن هذا قال صدر الشريعة عبارة الهداية اشمل لدلائلها على بطلان الوصية في الصورتين (قوله وكذا لو لم يصفها بالماله) جزم به مع انه في الهداية والتبيين والمخ قالوا قبل لا تصح لان المصحح اضافتها الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لانه لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالة اه تأمل (قوله واقوله اثنان) أى في الميراث والوصية اخته ابن كمال (قوله تبطل الجمعية) حتى لو أتى به منكر افلنا كما قال محمد زيلعى (تنبيه) هذه الوصية تذكر لامهات اولاده اللاتي يعتقن بموته أو اللاتي عتقن في حياته ان لم يكن له غيرهن فان كان له منهما فالوصية للاتي يعتقن بموته لان الاسم لهن في العرف واللاتي عتقن في حياته موالى لامهات اولاد وانما تصرف اليهن الوصية عند عدم أولئك لعدم من يكون أولى منهن بهذا الاسم ونعماءه في الزيلعى (قوله وانصافا عند أبي يوسف) لان الفقراء والمساكين صنف واحد من حيث المعنى اذ كل واحد منهما يفتى عن الحاجة اختيارا لكن قول أبي يوسف في المسألة السابقة كقول الامام فيحتاج الى الفرق هنا تأمل (قوله على ما مر) أى من اعني اقل الجمع (قوله جاز) لكن الافضل الصرف اليهم خلاصة (قوله لتساوى نصيبهما) لان الشركة للمساواة لغة ولهذا جمل قوله تعالى فهم شركاء في الثلث على المساواة زيلعى (قوله لتفاوت نصيبهما) فلا تمكن المساواة بين الكل فحملناه على مساواة الثالث مع كل واحد منهما بما سماه له فبأخذ النصف من كل واحد من المالكين ولو أوصى لزيد بامة ولبكر بأخرى ثم قال لاخر اشركك معهما فان تفاوتتا قيمة فله نصف كل اجماعا وكذا ان تساوىا عنده وثلث كل عندهما بناء على قسمة الرقيق وعدمها زيلعى ملخصا (قوله لماذا كرنا) أى من امكان المساواة ط (قوله فصدقه) فعل أمر (قوله استحسنانا) وفي القياس لا يصدق لان الاقرار بالجهول وان كان صحيحا ولكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقه صدر مخالفا للشرع لان المدعى لا يصدق الا بحجة وجه الاستحسان ان أصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية اه ح (قوله لانه خلاف الشرع) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف من انه باطل ط ولا يأتى وجه الاستحسان هنا لجهالة الموصى له (قوله وبصير وصية) لانه فوضه الى رأى الوصى أفاده المصنف وفيه اشارة الى ان الوصية المفوضة تصح وان جهل صاحبها وقد مناه أول الكتاب (قوله فان سبق منه دعوى) أى في حياة المقر ط (قوله فهو له) ويكون اقراره بما ادعاه ط أى فيكون من جميع المال وأما قول ح انه من الثلث فيبنى على ان الدعوى بعدم موت المقر وفيه نظر ولذا قال ط وتأويل ادعى يدعى خلاف المتبادر من اللفظ بخلاف الاولى فانه قد أثبت عليه ديناً وفوض تقديره الى الورثة (قوله والا لا) أى لاشيء له وهذا التفصيل لابي الليث وذكر أنه لا رواية في المسألة أفاده في الكفاية (قوله عزل الثلث الخ) لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث والميراث معلوم في الثلثين وهذا ليس بدین معلوم ولا وصية معلومة فلا يراحم

دعوى في شيء معلوم فهو له والا لا لا صاحب الوصايا والثلثان للورثة مجتبى (فان اوصى بوصايا مع ذلك) أى مع قوله لورثته فلان على دين فصدقه (عزل الثلث



المعلوم فقد منعزل المعلوم زيلبي (قوله وما بقى من الثلث للوصايا) اقتصاره في المتن على ذلك غير موقوف بالمراد فكان عليه ذكر التفصيل الذي ذكره الشارح بقوله فيؤخذ الخ كما فعل في المتن والدرر والاصلاح (قوله والدين الخ) جواب سؤال هو أن هذا اقرار بدين والدين مقدم على حق الورثة وحق أصحاب الوصايا فلم قدم العزل لهما عليه (قوله ما ذكر) أي من تصديق الفريقين (قوله فيؤخذ الورثة بشئ ما اقروا به الخ) لانه اذا اقر كل فريق بسهم ظهر ان في التركة ديناً شائعاً في النصيبين فيؤخذ الدين منهم بحسب ما في أيديهم من التركة عيني وغيره (قوله وما بقى فلهم) أي ما بقى من الثلث فلا أصحاب الوصايا وما بقى من الثلثين فللورثة حق لو قال الموصي لهم الدين مائة يعطى المقر له ثلثها مما في أيديهم فان فضل شئ فلهم وان قال الورثة الدين ثلثمائة يعطى المقر له مائتان مما في أيديهم فان فضل شئ فلهم والا فلا اتقاني (قوله على العلم) أي بأنهم لا يعلمون ان له أكثر من ذلك قال الزيلبي لانه تخلف على فعل الغير اه أي على ما جرى بين المذعي والمبت لا على فعل نفسه فلا يخلف على التثبت (قوله قلت بقى الخ) منشأ ذلك ان قول المصنف كغيره عزل الثلث لأصحاب الوصايا باظهاره في ان الوصايا استغرقت الثلث وبه صرح الزيلبي وابن الكمال كما يأتي في الاشكال فلم يعلم منه حكم ما اذا كانت دونه ثم يفهم منه انه يعزل بقدرها بقى اذا عزل منه بقدر الوصايا فقط وقيل لكل من أصحابها والورثة صدقوه فيما شئتم فكم يؤخذ من كل فريق منهم وذكر ط ان قياس ما ذكره في المسألة السابقة ان ينظر الى ما في يد كل فيكون ما صدقوه فيه لازماً على قدر الحصص اه قلت وبقى أيضاً ان ما يؤخذ من أصحاب الوصايا هل يرجعون به في ثلث التركة تكمل الوصاياهم بناء على ان ما أخذ المقر له دين ثبت شائعاً في التركة بعد اقرار الفريقين كما تر عن العيني وقد بقى من الثلث ما يكمل وصاياهم بخلاف المسألة السابقة لان الوصايا قد استغرقت الثلث فيها أم لا يرجعون به لان ما يأخذ المقر له وصية في حقهم كما صرح به الاتقاني في المسألة السابقة لم أره فتأمل (قوله وبقى أيضاً هل يلزمهم) الاولى ان يقول كيف يلزمهم وهو استشكل لالزام الورثة بتصديقه بعد عزلهم الثلث للوصايا وقوله راجع ابن الكمال به انما قال به أي بسبب ما توقف فيه الشارح كما قرأناه فافهم وعبارة ابن الكمال قبل هذا شكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في أكثر من الثلث وهذا الزعم ان يصدقوه في أكثر من الثلث لان أصحاب الوصايا أخذوا الثلث على تقدير ان تكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في أيديهم من الثلث شئ فوجب ان لا يلزمهم تصديقه اه وقوله من حيث ان الورثة كانوا الخ أي في مسألة ما اذا لم يوص بوصايا مع الاقرار وقوله وهذا أي فيما اذا اوصى بوصايا مع ذلك وأصل الاشكال للامام الزيلبي وأجاب عنه العلامة المقدسي بانه لما كان المقرب له شبه الوصية نظراً وجهاً مخبراً وشبه الدين لتسميته اياه ديناً فهو دين في الصورة ووصية في المعنى فروعى شبه الوصية حين لا وصية وروعى شبه الدين حين وجود الوصية لان التخصيص عليه معها دليل المغيرة فصدق فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصى له حيث علق بمشيتهم تعويلاً على علمهم في ذلك واجتهادهم في تخليص ذمة مورثهم اه وأجاب العلامة قاضي زاده بجواب رده الشربلالي وأجاب عن الاشكال بجواب آخر قريب من جواب المقدسي فراجعهما من حاشية ج (قوله على ما مر) أي من الاصل السابق (قوله لانه اقرار بعقد سابق بينهما الخ) لم ار من عمل بذلك وفيه نظر لان الاقرار لا يقتضى سبق عقد بين المقر والمقر له وانما يقتضى سبق الملك للمقر له وانما العلة ما في شرح الجامع الصغير لتأضي خان حيث قال والفرق أي بين الاقرار والوصية ان الاقرار اخبار فلو صرح اقراره للاجنبي ثبت الخبرية وهو الدين المشترك لانه اقر بدين مشترك فثبت كذلك فقام شئ يأخذ به الاجنبي الاول والوارث حق المشاركة فيه فيصير اقرار الوارث أم لا الوصية فتملك مبتدأ لهما فبطلان التملك لاحدهما لا يطل التملك للآخر اه ونحوه في الهداية والزيلبي (قوله لثلاثة أنفس الخ) بان قال زيد الجيد ولعمرو الوسيط ولبكر الردي اتقاني (قوله فضاء منها ثوب) أي بعدم موت الموصى ط عن النبي (قوله والوارث يقول لكل منهم هلك حقك) أي يحق ان الهالك هو حقك في التعبير مسامحة والافهالك حق كل انما يتصور فيما لو ضاعت الثلاثة والافهوكذب والاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من ان المراد بجود الوارث ان يقول حق واحد منكم بطل ولا ادري من بطل حقه ومن بقى فلا نسلم اليكم شيئاً أفاده الطوري (قوله كوصية الخ) البطلان فيها قول الامام كما يأتي قبيل وصايا الذي (قوله ويسلوا) أي الورثة وهو من عطف المسبب على

وقيل لكل) من أصحاب الوصايا والورثة (صدقوه فيما شئتم وما بقى من الثلث للوصايا) والدين وان كان مقدماً على الحقيقين الا انه مجهول وطريق تعيينه ما ذكر فيؤخذ الورثة بشئ ما اقروا به والموصى لهم ثلث ما اقروا به وما بقى فلهم ويخلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقى لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كله أم بقدر الوصايا لم أره وبقى أيضاً هل يلزمهم ان يصدقوه في أكثر من الثلث راجع ابن الكمال به (ولا جنبي ووارثه او تان لاله نصف الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل) لا مامن أهل الوصية على ما مر ولذا تصح باجازه الوارث (بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا جنبي) حيث (لا يصح في حق الاجنبي ايضاً) لانه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا الغاب بعضه انما ياقبه ضرورة قبل هذا اذا تعاد قافان انكر أحدهما شركة الا خر صرح اقراره في حصة الاجنبي عند محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلبي (ولو) اوصى (بنائب متفوتة) جيد ووسط وردى (الثلاثة) انفس لكل منهم ثوب (فضاع) منها (ثوب ولم يدر) أي هو (الوارث يقول لكل منهم هلك حقك بطلت) الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين الا ان يتسامحوا (ويسلوا ما بقى منها) فتعود

صحيحة



احد الشريكين (بيت معين من دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو لاموسى له والا) يقع في حظه (فله مثل ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الى آخره لكان اولى (والاقرار بيت معين من دار مشتركة مثلها) أى مثل الوصية في الحكم المذكور (وبالف عين) أى معين بان كانت ودبعة عند الموصى (من مال آخر فاجاز رب المال الوصية بعدموت الموصى ودفعه) اليه (سمع وله المنع بعد الاجازة) لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم وأما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكمله (بمخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث اولقاته اولوارثه فاجازتها الوثة) حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل يجبروا على التسليم لما تقر أن انجاز له يملكه من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل المميز (ولو اقر احد البنين بعد القسمة بوصية اليه) بالثلث (سمع) اقراره (في ثلث نصيبه) لانه منه اختصاصا لانه اقر له ثلث شائع في كل الحركة وهي معهما فيكون مقرا بثلث مامعه وثلث مامع أخيه بمخلاف ما لو اقر أحدهما بدين على ايهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث (وبأية فولدت بعد موت الموصى ولدا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له والا) يخرجان (اخذ الثلث منهما ثم منه) لان التسبغ لا يزاحم الاصل وقالوا يأخذ منهما على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل الموصى له فلو بعدا فهو للموصى له لانه نعماء ملكه وكذا لو بعد القبول

السبب ط (قوله لزوال المانع) أى المانع من التسليم لا الصحة لان المانع منها الجهالة وهي باقية تأمل (قوله وهو الجود) أى جود الورثة بقاء حق كل (قوله فتقسم لذى الجيد الخ) أى الجيد في نفس الامر وقوله ثلثا أى ثلثا الجيد من الثوين الباقيين فقه شبه استخدام وكذا فيما بعده أئده ط ووجه هذه القسمة ان ذا الوسط حقه في الجيد من الباقيين ان كان الهالك ارفع منهما وان كان أردأ منهما فحقه في الردي. نعم ما فعلق حقه مرة بهما وذو مرة بالآخر وان كان الهالك هو الوسط فلا حق له فيهما فقد تعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حال ولم يعلق في حالين فإخذ ثلث كل منهما وذو الجيد يدعى الجيد منهما لا الردي اذ لا حق له فيه قطعاً وذو الردي يدعى الردي لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لذى الجيد وثلثا الردي لذى الردي. اه من شرح الجامع الخاني (قوله وقسم) أى بين الخى وورثة الميت قاضى خان والا صوب ان يقول وقسمت كما عبر ابن الكمال وغيره لان الغنم للدار (قوله ووقع) أى البيت في حظه أى حظ الميت (قوله فهو للموصى له) أى عندهما وعند محمد نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر فله مثل ذرع نصف البيت ودليل كل مع بيان كيفية القسمة بسطة الزيلعي وحقيقته الاتقانى وسعدى (قوله لكان أولى) لان الاخبار في كلام الفقهاء للوجوب (قوله والاقرار) لو قال كالاقرار وحذف قوله مثلها كما عبر في الدرر والاصلاح لكان أولى لان الاصح كافي الشربلالية عن الكافي ان هذه المسألة وفاقية فناسب ان تشبه بها الخلافية ما هو العادة لا بالعكس (قوله وبالف عين) بان قال أوصيت بهذا الف لفلان والفقيد يكونه ودبعة لم أره غيره وقوله من مال آخر أى رجل آخر صفة ألف ومفهومة انه اذا لم يعين الف بان قال أوصيت بألف من مال زيد لم يصح أصلاً وان اجاز زيد ودفع وايجز نقله (قوله ودفعه اليه) أى دفع الف الى الموصى له لان اجازته تبرع أى بمنزلة الهبة والهبة لا تتم بدون تسليم فان دفع تحت الهبة والا فلا شرح الجامع وغيره (قوله فلا رجوع له) لعله لكونه ليس هبة من كل وجه كما أفاده ما نقلناه آنفاً لان عقد الوصية صحيح موقوف على الاجازة اذ لو كان باطلا لم ينفذ بها ويدل عليه ما في الوالوجية أوصى له بعد فلان ثم ملكه ثلث الوصية اه لكن ذكر الزيلعي انها لا تنقضى تأمل (قوله بل يجبروا) صوابه يجبرون (قوله لما تقر الخ) بيان للفرق وحاصله ان الوصية هنا في مخرجها صحيحة لمصادفتها ملك نفسه والتوقف كان لحق الورثة فاذا اجزوا سقط حقه فنفذ من جهة الموصى درر (قوله يملكه من قبل الموصى عندنا) فيجبر الوارث على التسليم ولو اعتق عبداً في مرضه ولا مال له غيره واجازت الورثة العتق فالولا كالهبة و لو كان الوارث متروكاً بجارية المورث ولا مال له غيرها فاقضى بها لغيره فاجاز الوارث وهو الزوج الوصية لا يطل نكاحه وتماه في الزيلعي اول الوصايا (قوله ولو اقر احد البنين) وكذا الحكم لو اقر احد البنين الثلاثة أو الاربعة يصح في ثلث نصيبه كما في الجمع (قوله بعد القسمة) مفهومة ان الاقرار قبله لا يصح تأمل (قوله صح اقراره الخ) هذا اذا لم تقم بينة على الوصية بالثلث لرجل آخر فلو قامت فلا شيء لهذا على المقر وبطل الاقرار كما نقله الطوري عن المبسوط (قوله استحصانا) والقياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفر ونمامه في الزيلعي (قوله حيث يلزمه كله) يعنى ان وفي ما ورثه به ولو شهد هذا المترع آخر أن الدين كان على الميت قبلت كما تقدم في كتاب الاقرار قبيل باب الاستثناء (قوله لتقدم الدين على الميراث) فيكون مقراً بتقدمه عليه ولا كذلك الوصية لان الموصى له شريك الورثة فلا يأخذ شيئاً الا اذا سلم للوارث ضعفه زيلعي (قوله وبأية) أى ولو اوصى بأية (قوله فهما للموصى له) لان الام دخلت اصالة والولادة معاجين كان متصلاً بها زيلعي (قوله وقالوا يأخذ منهما على السواء) فاذا كان له ستمائة درهم وامة تساوى ثلثمائة فولدت ولداً يساوى ثلثمائة قبل القسمة فالموصى له الام وثلث الولد عنده وعندهما له ثلثا كل واحد منهما ابن كمال (قوله هذا) أى دخول الحل في الوصية تبعاً معراج (قوله على ما ذكر القدوري) ومشايخنا قالوا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما اذا ولده قبل القبول زيلعي (قوله والكسب كالولد فيما ذكر) قال في الهندية والزيادة الحادثة من الموصى به كالغلة والكسب والارش بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية هل يصير موصى به لم يذكر محمد وذكر القدوري انه لا يصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السرخسي اه ط والله تعالى أعلم



## \* (باب العتق في المرض) \*

هو من أنواع الوصية لكن لما كان له أحكام مخصوصة افرد في باب على حدة وأخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل عنانية (قوله منجز) احتراز عن المضاف للاحق بيانه فالعبرة فيه لحال الاضافة (قوله في الحال) أي حال صدوره ط (قوله والا فمن ثلثه) استثنى في الاشياء التبرع بالمنافع كسكنى الدار قال فانه نافذ من كل المال وتماسه فيها وفي حواشيها (قوله والمراد) أي من التصرف المذكور (قوله حتى ان الاقرار الخ) أي لغیر الوارث وهو محترز قوله انشاء فان الاقرار اخبار (قوله والنكاح الخ) محترز قوله فيه معنى التبرع فان النكاح بقدر مهر المثل لا تبرع فيه لان البضع متقوم حال الدخول وقيمه مهر للمثل فان قوبل به كان معاوضة لا تبرعاً والزائد عليه محاباة وهي من قبيل الوصية لانها انشاء فيه معنى التبرع وكذا بدل المثل لان البضع حال الخروج غير متقوم فاجعل في مقابله تبرع قليلا كان أو كثيراً حتى (قوله وان كان في الصحة) ان وصية لان التصرف المضاف الى الموت المعتبر فيه حالة الموت كما في الدرر (قوله ومرض صح منه كالصحة) كذا ذكرت هذه المسألة في هذا المجل في عامة المعتبرات كاللثقي والاصلاح وغيرهما والاولى ذكرها قبل قوله والمضاف لانه لا فرق فيه بين الصحة والمرض تأمل قال القهستاني فلو وصى بشئ صار باطلا لانه ظهر بالصحة انه لا يتعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا أو ما اذا اطلق ثم صح فبإقامة وان عاش بعد ذلك سنين كما في التهمة اه (قوله وفي المرض المعتبر) يجوز المعتبر صفة للمرض أي المعتبر انفسه والتصرف الانشائي من الثلث وهو متعلق بمحذوف تقديره والحد في المرض المعتبر هو المبيع لصلاته فاعدا وقد قدم الكلام على هذا اول كتاب الوصايا باسبغ مما هنا ط (قوله ومحاباته) أي في الاجارة والاستجار والمهر والشراء والبيع بان باع مريض مثلاً من أجنبي ما يساوي مائة بنحو مسين كما في التفت قهستاني أي أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالرائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محاباة أي مسامحة من حبه حياء ككتاب اعطيته الشئ من غير عوض اه ط عن المصباح وقيد المحاباة في البرازية وغيرها بما لا يتقارب فيه قلت وفي آخر اجازات الوهابية

وايجاز ذي ضعف من الكل جائز \* ولو أن اجر المثل من ذلك اكثر

قال الشرنبلالي في شرحه صورته مريض آجر داره بأقل من اجرة المثل قالوا اجازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو اعارها وهو مريض جازت فالاجارة بأقل من اجر المثل اولى قال الطرسوسي وهذه المسألة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجري مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث اعتبار الفرع بالاصل والفرق ان البيع عقد لازم يتعلق بعين المال وقد تعلق به حق الورثة والغرماء والاجارة تتعلق بالمنفعة وتنفسخ بالموت فلا يتصور التعلق بعده اه فتنبه ولعلمهم اروايتان كما سيذكره الشارح في الفروع آخر الوصايا (قوله وهبته) أي اذا اتصل بها التبرع قبل موته أما اذا مات ولم يقبض قبطل الوصية لان هبة المريض هبة عينية وان كانت وصية حكماً كما صرح به قاضي خان وغيره اه ط عن المكي (قوله وضمائه) هو اعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كفالة بأن قال اجنبي خالع امرأتك على ألف على اني ضامن أو قال بيع عبدك هذا على اني ضامن لكن بنحو مائة من الثمن سوى الالف فان بدل الخلع يكون على الاجنبي لا على المرأة والجسمانية على الضامن دون المشتري عنانية \* (تنبيهه) \* قال في البرازية وكفالاته على ثلاثة أوجه في وجه كدين الصحة بأن كفالت في الصحة معلقا بسبب ووجد السبب في المرض بأن قال ما ذاب لك على فلان فعلى وفي وجه كدين المرض بأن اخبر في المرض بأنى كفالت فلانا في الصحة لا يصدق في حق غرماء الصحة والكفول له مع غرماء المرض وفي الاول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر الوصايا بأن انشاء الكفالة في مرض الموت اه (قوله حكمه بحكم وصية) أي من حيث الاعتبار من الثلث لا حقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال زيلعي (قوله وليجزر) تحريره انه لا ينشأ في ما هنا لان المستغرق بالدين لا ثلث له رحتى (قوله ويزاحم أصحاب الوصايا في الضرب) أي العبد المعتق والمحابي والموهوب له والمضمون له يضرب في الثلث مع أصحاب الوصايا فان وفي الثلث بالميسر

## \* (باب العتق في المرض) \*

(يعتبر حال العقد في تصرف منجز)

هو الذي أوجب حكمه في الحال

(فان كان في الصحة فن كل ماله والا

فن ثلثه) والمراد التصرف الذي

هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع

حتى ان الاقرار بالدين في المرض

يقدم من كل المال والنكاح فيه

يقدم بقدر مهر المثل من كل المال

(والمضاف الى موته) وهو ما

أوجب حكمه بعدمونه كانت حر

بعدموتى أو هذا الزيد بعدموتى

(من الثلث وان كان في الصحة)

ومرض صح منه كالصحة والمقعد

والمنسوج والمساول اذا تطاول

ولم يقعه في انقراض كالصحيح

مجتبى ثم مرض حد التطاول سمة

وفي المرض المعتبر المبيع لصلاته

قاعدا (اعتماقه ومحاباته وهبته

ووقفه وضمائه) كل ذلك حكمه

(ك) محكم (وصية فيعتبر

من الثلث) كما قدمنا في الوقف ان

وقف المريض المديون بمحيط باطل

فليحفظ وليجزر (ويزاحم أصحاب

الوصايا في الضرب ولم يسع العبد



ان اجيز عتقه لان المنع لحقهم  
 فيسقط بالاجازة (فان حابي حرر)  
 وضاق الثلث عنهما (فهي) أي  
 المحاباة (أحق وبعبكسه) بان حرر  
 غابي (استويا) وقال عتقه اولي  
 فيهما (ووصيته بأن يعتق عنه هذه  
 المائة عبد لا تنفذ) الوصية (بما بقي  
 ان هلك درهم) لان القرية تتفاوت  
 بتفاوت قيمة العدد (بخلاف الحج)  
 وقالاهما سواء (وتبطل الوصية  
 بعنق عبده) بأن أوصى بان يعتق  
 الورثة عبده بعد موته (ان جنى  
 بعد موته فدفع) بالجنانية كما لو بيع  
 بعد موته بالدين (وان فدى) الورثة  
 العبد (لا) تبطل وكان الفداء في  
 أموالهم بالتزامهم (و) لو أوصى  
 (بثلثه) أي ثلث ماله (لبيكر وزك  
 عبدا) فاقتر كل من الوارث وبكر  
 أن الميت أعتق هذا العبد فادعى  
 بكر عتقه في العصة (لينفذ من كل  
 المال (و) ادعى (الوارث) عتقه  
 (في المرض) لينفذ من الثلث  
 ويقدم على بكر (فالقول للوارث  
 مع اليقين) لانه ينكر استحقاق بكر  
 (ولاشي زيد) كذا في نسخ المتن  
 والشرح قلت صوابه لبكر لانه  
 المذكور أو لا غاية الامر أن القوم  
 من لوازمه فغيره المصنف أولا  
 ونسبه ثانيا والله أعلم (الا ان يفضل  
 من ثلثه شي) من قيمة العبد (أو  
 تقوم حجة على دعواه) فان الموصي  
 له خصم لانه ثبت حقه وكذا العبد  
 (ولو ادعى رجل ديننا على الميت  
 و) ادعى (العبد عتقاني العصة ولا  
 مال له غيره فصدقهما الوارث) يعني  
 في قيمته وتدفع الى الغريم) وقال  
 يعتق ولا يسي في شي وعلى هذا  
 الخلاف لو ترك ابنا وألف درهم  
 فادعاه رجل ديننا وأخرو دبعة  
 ومدهما الابن

والاخصصوا فيه وبعبر في القصة قدر ما لكل من الثلث هذا ما ظهر لي اه ط اقول وقال العلامة  
 الاتقاني والمراد من ضربهم بالثلث مع أصحاب الوصايا انهم يستحقون الثلث لا غير وليس المراد انهم  
 يساوون أصحاب الوصايا في الثلث ويخصصونهم لان العتق المنفذ في المرض مقدم على الوصية  
 بالمال في الثلث بخلاف ما اذا أوصى يعتق عبده بعد موته أو قال هو حر بعد موتى يوم أو شهر  
 فانه كسائر الوصايا اه ملخصا قلت وكالعتق المنفذ المحاباة المنجزة كما مر عند قول المصنف واذا اجتمع الوصايا  
 ويأتي قريبا (قوله ان اجيز عتقه) أي اذا ضاق الثلث ولو كانت الاجازة قبل موت الموصي كما قد مرنا أول  
 الوصايا عن البرازية (قوله لان المنع) أي من تنفيذه من كل المال والاولى لان السعي تأمل (قوله فان  
 حابي فخر الخ) صورة الاولى باع عبدا قيمته مائتان بمائة ثم أعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواه ما يصرف  
 الثلث الى المحاباة ويسمى المعتق في كل قيمته وصورة العكس اعتق الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائتان بمائة  
 يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالمعتق يعتق نصفه بمائتا ويبي في نصف قيمته وصاحب المحاباة يأخذ  
 العبد الاخر بمائة وخمسين ابن كمال والاصل في هذا ان الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل واحد من  
 أصحابها يضرب بجميع وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض الا العتق الموقوع في المرض والعتق المعلق  
 بالموت كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا أو مقيدا والمحاباة في المرض وتمامه في الزيلعي (قوله وقال  
 عتقه اولي فيهما) أي في المستلزم لانه لا يلحقه الفسخ وله ان المحاباة أقوى لانها في ضمن عقد المعاوضة لكن  
 ان وجد العتق أولا وهو لا يحتمل الدفع راحم المحاباة ابن كمال وقول الزيلعي والمصنف في المخ وقالاهما سواء في  
 المائتين سبق قلم والصواب ما هنا كما نبه عليه الشلبي (قوله بهذه المائة) أي المعينة وانما قيد بذلك حتى يتصور  
 هلاك بعضها فلوقال بمائة وزادت على الثلث تبطل أيضا كما مر مننا (قوله لان القرية تتفاوت الخ) لا يظهر  
 بهذا التعليل الفرق بين العتق والحج فانما سب قول الزيلعي وله انه وصية بالعنق بعبد يشترى بمائة من ماله  
 وتنفيذاها فيمن يشترى بأقل منه تنفذ في غير الموصي به وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانها قرينة محضة هي  
 حق لله تعالى والمستحق لم يستبدل وصار كما اذا أوصى رجل بمائة فهلك بعضها يدفع اليه الباقي اه (قوله  
 وان فدى لا) فان لم يوجد الدفع والفداء وأعتقه الوصي فان عالما بالجنانية لزمه تمام الارش والا فالقيمة ولا يرجع  
 لان الوصية بعنق عبد غير جان فقد خالف سائحاني (قوله ولو أوصى بثلثه الخ) معناه ترك عبد أو مالا  
 ووارثا والعبد مقدار ثلث ماله وبه صرح قاضي خان معراج (قوله لينفذ من كل المال) فكأنه يقول لم يقع  
 العتق وصية ووصيتي بثلث ماله صحيحة فيما وراء العبد (قوله ويقدم على بكر) لانه اذا وقع في المرض وقع  
 وصية وقيمة العبد ثلث المال فلم يكن للموصي له بالثلث شي لان الوصية بالعنق مقدمة بالاتفاق معراج  
 (قوله ولاشي زيد) لما علمته من تقديم العتق وأما قول المصنف فيما مر وزير احم أصحاب الوصايا فقد علمت  
 المراد منه فافهم (قوله الا ان يفضل الخ) أي الا أن يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فننفذ الوصية لزيد  
 فيما زاد على القيمة منح (قوله من قيمة العبد) كذا عبر الزيلعي وعبرة الدرر على قيمة العبد وهي أولى وان  
 أمكن جعل من بمعنى على كما قال الاخفش والكوفيون في قوله تعالى ونصرناه من القوم أفاده ط عن  
 المكي (قوله فان الموصي له خصم الخ) جواب عن اشكال وهو أن الدعوى في العتق شرط لاقامة البينة  
 عنده وكيف تصح اقامتها من غير خصم فقال هو خصم في اثبات حقه لانه مضطر الى اقامتها على حرية العبد  
 ليفرغ الثلث عن الاشتغال بحق الغير معراج (قوله وكذا العبد) أي خصم أيضا لان العتق حقه اقول  
 والمراد أنه خصم في غير هذه الصورة لان الوارث مقر بعنقه هنا وفيما اذا زادت قيمته على الثلث فهو خصم  
 في اثبات عتقه في العصة تأمل (قوله ولا يعتق ولا يسي الخ) لان الدين والعتق في العصة ظهران معا بتدقيق  
 الوارث في كلام واحد فكانا معا وقصا معا والعتق في العصة لا يوجب السعاية وان كان على المعتق دين  
 وله ان الاقرار بالدين أولى من الاقرار بالعتق ولهذا يعتبر اقراره في المرض بالدين من جميع المال وبالعتق من  
 الثلث والا قوى يدفع الادنى الا انه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان في دفع من حيث المعنى بإيجاب السعاية عليه  
 ابن كمال (قوله وعلى هذا الخلاف) كذا عبر في الهداية والتعبير به ظاهر على ما قرره صاحب الهداية من  
 ذكر الخلاف الآتي والشارح لم يتابعه بل دسني على عكسه فالتخلاف هنا حينئذ عكس الخلاف في المسئلة الاولى



فكان عليه ذكر المسألة مبتدأة بدون ذلك فافهم (قوله نصفان) لأن الوديعه لم تظهر إلا مع الدين فيستويان زيلجي (قوله وقال الوديعه أقوى) لأنها ثبتت في عين الالف والدين ثبتت في الذمة أولاً ثم ينتقل إلى العين فكانت الوديعه أسبق وصاحبها أحق زيلجي (قوله وإلا صح ما ذكرنا) وهو المذكور في عامة الكتب عناية

\*(باب الوصية للأقارب وغيرهم)\*

أى من الأهل والأصهار والاختان ونحو ذلك وإنما أخر هذا الباب لأنه في أحكام الوصية لمخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامها على وجه العموم والخصوص يتلو العموم أبداً من (قوله جاره من لصق به) لما كان لكل من الأقارب والجيران خصوصية تستدعى الاهتمام به على أهمية كل منهما من وجه حيث قدم الأقارب في الترجمة والجيران هنا سعدية (قوله وهو استحسان) والصحيح قول الإمام كما أفاده في الدراستى وصرح به العلامة قاسم وهو القياس كما في الهداية فهو مخرج فيه القياس على الاستحسان (تبينه) يستوى في الجار ساكن ومالك وذى كرواثنى ومسلم وذى وصغير وكبير ويدخل فيه العبد عنده وقال تلك وصية لمولاه وهو غير جار بخلاف المكاتب ولا تدخل من لها بعل لتبعيته فلم تكن جارا حقيقة مقدسى وقوله ومالك يعنى إذا كان ساكناً أبو السعود (قوله وصهره كل ذى رحم محرم من عرسه) لما روى أنه عليه السلام لما تزوج صفية أعتق كل من ملك من ذى رحم محرم منها أكراماً لها وكانوا يسمون أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وأبي عبيد وكذا يدخل فيه كل ذى رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذى رحم محرم منه لأن الكل أصهار هداية وقول محمد حجة في اللغة استشهد بقوله أبو عبيد في غريب الحديث مع أنه مؤيد بقول الخليل لا يقال لأهل بيت المرأة إلا الأصهار وفي شرح الزبائد للزبدى قد يطلق الصهر على الختن لكن الغالب ما ذكره محمد اتفاقاً ملخصاً ونماه في الشربلالية (قوله وأخوانها) كذا فيما رأيت من النسخ وصوابه وأخوته الآن أخوات جمع أخت (قوله وان ورثت منه) بأن أبانها في المرض لأن الرجعى لا يقطع النكاح والبائن يقطعه زيلجي (قوله عناية) لم أجد ذلك فيها ثم ذكره الزيلجي كما سيأتى (قوله قلت لكن الخ) أقول الظاهر اعتبار العرف في ذلك لما في جامع القصولين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى المتعارف اه حتى لو تعورف خلاف ذلك كله يعتبر كاهل دمشق يطلقون الصهر على الختن ولا يفهمون منه غيره وهي لغة كما مر رأيت في البرهان وغيره فهو نقل لما دونه صاحب المذهب فلا دلالة فيه على أن العرف هنا لا يعتبر هذا ما ظهر لي قد بر (قوله ثم نقل) أى في الشربلالية عن العيني أى في شرحه على الهداية عند عبارتها التي نقلناها آنفاً (قوله صوابه جويرية) أخرجه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت وقعت جويرية بنت الحارث ابن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن عم له فكانت عن نفسها وفي مسند أحمد والبخاري وابن راهوية أنه كاتبها على تسع أواق من الذهب فدخلت نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم في كاتبها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مسلمة أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله وأنا جويرية بنت الحارث سيد قومى أصابنى من الأمر ما قد علمت فوقع في سهم ثابت بن قيس فكانت بنى على ما لاطقة لي به وما أكرهنى على ذلك إلا أنى رجوتك صلى الله عليك فأعنى في فكانت فقال أوخير من ذلك فقالت ما هو قال أودى عنك كاتبك وأتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليها من كاتبها وتزوجها فخرج الخبر إلى الناس فقالوا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترقون فاعتقوا ما كان بأيديهم من سبي بنى المصطلق مائة أهل بيت قالت عائشة فلا أعلم امرأة كانت على قومها أعظم بركة منها قال في الشربلالية وقد علمت أن السبي كان قد قسم وإن المعتقين للسبي هم الصحابة لا النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على أن الصهر كل ذى رحم محرم من امرأة تأمل لما علمت من القصة (قوله وكذا كل ذى رحم) أى محرم كما في النسخ وغيرها قال محمد في الأملاء إذا قال أوصيت لاختانى بنتى ما لى فاختانه زوج كل ذات رحم محرم منه وكل ذى رحم محرم من الزوج فهو لاء اختانه فإن كان له أخت وبنت وأخت وخالة ولكل واحدة منهن زوج ولزوج لكل واحدة منهن إرحام فكلهم جميعاً اختانه والثالث بينهم بالسوية الاتى والذكر فيه سواء وأم الزوج وجدة وغير ذلك سواء اه اتفاقى والشرط هنا أيضاً قيام النكاح بين محارمه وأزواجهن

فالالف بينهما نصنان عنده وقال الوديعه أقوى قلت وعيسى في الهداية فقال عنده الوديعه أقوى وعندهما سواء والاصح ما ذكرنا كما في الكافي ونماه في الشربلالية فليحفظ

\*(باب الوصية للأقارب وغيرهم)\*

(جاره من لصق به) وقال من يسكن في محله ويجمعهم مسجد الهلة وهو استحسان وقال الشافعى الجار إلى أربعين داراً من كل جانب (وصهره كل ذى رحم محرم من عرسه) كباثها وأعمامها وأخوالها وأخوانها وغيرهم (بشرط موته) وهي منكوحته أو معتدته من رجعى) فلو من بائن لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني هذا في عرفهم أما في زماننا فيختص بأبويها عناية وغيرها وأقره القهستاني قلت لكن جزم في البرهان وغيره بالاقول وأقره في الشربلالية ثم نقل عن العيني أن قول الهداية وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية بنت الحارث قلت صوابه جويرية فليحفظ هذه الفائدة (وختنه زوج كل ذى) كذا النسخ قلت الموافق لعامة الكتب ذات (رحم محرم منه كزوج بناته) وعماته وكذا كل ذى رحم من أزواجهن قيل هذا في عرفهم



الزوجة والختم زوج البنت  
لأنه المشهور (وأهل زوجته)  
وقال كل من في عياله ونفقته غير  
مما ليك وقولهما استحسان شرح  
تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد  
بالنص قال تعالى فقيمتها وأهلها  
ألا امرأتها أه قلت وجوابه  
في المطولات (وأهل أهل بيته)  
وقيلته التي ينسب إليها (و) حينئذ  
(يدخل فيه كل من ينسب إليه  
من قبل أبائه إلى أقصى أب له  
في الإسلام) سوى الأب الأقصى  
لأنه مضاف إليه قهستاني عن  
الكرماني (الأقرب والأبعد  
والذكر والأنثى والمسلم والكافر  
والصغير والكبير فيه سواء) ويدخل  
فيه الغني والفقير كانوا  
لا يحصون كما في الاختيار ويدخل  
فيه أبوه وجده وابنه وزوجته  
كما في شرح التكملة يعني إذا كانوا  
لأرثونه (ولا يدخل فيه أولاد  
البنات) وأولاد الأخوات ولا  
أحد من قرابة أمة لأن الولد إنما  
ينسب لأبيه لا لأمه (وجنس أهله  
يتأيه) لأن الإنسان يتجنس  
بأبيه لا بأمه (وكذا أهل بيته وأهل  
نسبه) كما له وجنس حكمه حكمه  
(ولو أوصت المرأة لنفسها أولاد  
بينها لا يدخل ولدها) أي ولد المرأة  
لأنه ينسب إلى أبيه لا إليها (ألا  
أن يكون أبوه) أي الولد (من قوم  
أبيها) فحينئذ يدخل لأنه من  
جنسها درر وكافي وغيرهما قلت  
ومفاده أن الشرف من الأم فقط  
غير معتبر كما في آخر فتاوى ابن  
قيم وبه أفتي شيخنا الرملي نعم له  
هذه في الجلة.

عند موت الموصي كما نقله الطوري (قوله وفي عرفنا الصهر أبو المرأة وأمتها) مكررمع ماسبق ط (قوله  
غير مما ليك) أي وغير وارثه شربلاية وانتقاني (قوله قلت وجوابه في المطولات) وهو أن الاسم حقيقة  
للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى وسار بأهلها وقال لا دله أمكنوا ومنه قولهم نأهل يلمد كذا  
والماطق ينصرف إلى الحقيقة المستعملة زيلعي يشير إلى أن ما استدلال به غير مطلق بقريته الاستثناء وميل  
الشارح إلى ترجيح قول الإمام وإن كان هو القياس ولذا قال في الدراستني ولكن المتن على قوله وقدمه  
المصنف فليحفظ أيضا اه وهذا إذا كانت الزوجة كناية مثلاً وأجازت الورثة وفي أبي السعود عن الحموي  
ينظر حكم ما لو أوصت لأهلها هل يكون الزوج لا غير اه أقول الظاهر لا إذا لحقيقة ولا عرف (قوله وقيلته)  
عطف تفسير لقوله أهل بيته بدليل قول الهداية لأن الآل القبيلة التي ينسب إليها (قوله من ينسب إليه)  
على حذف مضاف أي إلى نسبه بأن يشاركه فيه ويجمع معه في أحد أبائه ولو الأب الأعلى هذا ما ظهر لي ويأتي  
ما يوضحه والافقيلة الموصى لا تنسب إليه نفسه إلا إذا كان أباً القبيلة ثم رأيت في الاسعاف مانعه أهل بيت  
الرجل وأهل وجنس واحد وهو كل من ينسب بأبائه إلى أقصى أب له في الإسلام وهو الذي أدركه الإسلام أسلم  
أو لم يسلم فكل من ينسب إلى هذا الأب من الرجال والنساء والصبيان فهو من أهل بيته اه فقوله ينسب  
أي يشاركه في نسبه أولى من قول المصنف ينسب إليه كما لا يخفى (قوله لأنه مضاف إليه) أي والوصية  
للمضاف لا للمضاف إليه زيلعي عن الكافي قال ط وفيه أنه لا يظهر إلا لو قال أوصيت لآل عباس مثلاً  
أمّا لو قال أوصيت لآل أولاد زيد وهو غير الأب الأقصى لا يظهر ولو علل بأن الأب الأقصى لا يقال له أهل  
بيته لكان أولى اه قلت وعبارة الهداية أوصى لآل فلان (قوله ان كانوا لا يحصون) عبارة الاختيار  
وان كان لا يحصون (قوله وزوجته) أي إذا كانت من قوم أبيه سائحاني (قوله ولا يدخل فيه أولاد  
البنات الخ) أي إذا لم يكن أباً أو من قوم سائحاني (قوله يتجنس بأبيه) أي يقول أنا من جنس فلان  
قال في غاية البيان لأن الجنس عبارة عن النسب والنسب إلى الآباء اه ط (قوله كآله وجنس) بيان  
لمرجع اسم الإشارة في قوله وكذا يعني أن أهل بيته وأهل نسبه مثل آله وجنس في أن المراد بالكل قوم أبيه دون  
أمة وهم قبيلته التي ينسب إليها قال في الهندي ولو أوصى لأهل بيته يدخل فيه من جمعه وإياهم أقصى أب  
في الإسلام حتى أن الموصى لو كان علويًا أو عباسيًا يدخل فيه كل من ينسب إلى علي أو العباس من قبل الأب  
لا من ينسب من قبل الأم وكذا الوأوصى لحسبه أو نسبه لأنه عبارة عن يتنسب إلى الأب دون الأم وكذلك  
إذا أوصى لجنس فلان فهم بنو الأب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان بمنزلة الوصية  
لأهل بيت فلان اه ملخصا (قوله ومفاده الخ) يؤيده قول الهندي عن البدائع فثبت أن النسب  
والنسب يختص بالأب دون الأم اه فلا تحرم عليه الزكاة ولا يكون كفواً للأشربة ولا يدخل في الوقف على  
الأشراف ط (قوله وبه أفتي شيخنا الرملي) حيث قال في فتاواه في باب ثبوت النسب ما حاصله لا شبهة  
في أن له شرفاً ما وكذا لأولاده وأولادهم إلى آخر الدهر أما أصل النسب فمخصوص بالآباء وسئل أيضاً عن أولاد  
زينب بنت فاطمة الزهراء زوجة عبد الله بن جعفر الطيار فأجاب أنهم أشراف بلا شبهة إذ الشريف كل من كان  
من أهل البيت علويًا أو جعفريًا أو عباسيًا لكن لهم شرف الآل الذين تحرم الصدقة عليهم لا شرف النسب إليه  
صلى الله عليه وسلم فإن العلماء ذكروا أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه ينسب إليه أولاد بناته فالخصوصية  
للطبقة العليا وأولاد فاطمة الأربعة الحسن والحسين وآم كلثوم وزينب ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم  
وأولاد الحسين ينسبون إليهم ما ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم وأولاد زينب وآم كلثوم ينسبون إلى أبيهم  
لا إلى أمهم فلا ينسبون إلى فاطمة ولا إلى أبيها صلى الله عليه وسلم لأنهم أولاد بناته لا أولاد بناته فيجوز  
فيهم الأمر على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في النسب لأن أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها  
للخصوصية التي ورد بها الحديث وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي للآل  
يشملهم وأما الشرف الآخر وهو شرف النسب إليه صلى الله عليه وسلم فلا اه ملخصا وأصله للعلامة ابن  
حجر المكي الشافعي أقول وانما يكون لهم شرف الآل المحرم للصدقة إذا كان أبوه من الآل كما مر والمراد



بالحديث ما أخرجه أبو نعيم وغيره كل ولد آدم فان عصبتهم لا يهيم ما خلا ولد فاطمة فاني أنا أبوهم وعصبتهم  
 (قوله وان أوصى لا قاربه الخ) زاد في الملتقى واقرباته وذوي أرحامه (قوله كذا النسخ) وكذا في الكنز  
 والغرر والاصلاح (قوله قلت صوابه لذوي) أي بالجمع كما عبر في الملتقى لانه اذا أوصى لذى قرابته وله عم  
 واحد وخالان فالكل للم - لانه لفظ مفرد فيجزى الواحد جميع الوصية اذ هو الاقرب زيلعي وفي غرر الافكار  
 اذا قال لقربته اولدى قرابته اولدى نسبه فالمنفرد يستحق كل الوصية عند الكل اه (قوله او  
 لا نسابه) استشكله الزيلعي بأنه جمع نسب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا  
 اه وأجاب الشلبي بأن المراد بانسابه حقيقة النسبة وهي ثابتة من الام كلاب أقول وفيه انهم اعتبروا في  
 أهل نسبه النسب من جهة الاباء كما مر في الفرق بينهما (قوله فهي للاقرب فالاقرب الخ) حاصله ان  
 الامام اعتبر خمس شرائط وهي صكونه ذارحم محرم واثنين فصاعدا ومما سوى الوالد والولد ومن لا يرث  
 والاقرب فالاقرب وقال كل من يجمعه واياء اقصى أب في الاسلام وخالفه في شرطين المحرمية والاقرب  
 فيكنى عندهما الرحم بلا محرمية ويستوى الاقرب والابعد وانفقوا على اعتبار الاثنين فصاعدا لانه اسم جمع  
 والمثنى كالجمع وأن لا يكون وارثا ولا والدا أو ولدا اتقاني عن المختلف ملخصا لكن قال الزيلعي وبتوى الحر  
 والعمد والمسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى على المذهبين وانما يكون الاثنين فصاعدا عنده اه  
 ونقل نحوه في السعدية عن الكافي ثم قال وهذا مخالف لقول محمد في الوصية لانه ثلاث وللفقراء  
 والمساكين حيث اعتبر فيه الجمعية ولم يعتبرها هنا اه قلت وعلى الاول لا مخالفة وكانهم اريتان تأمل ثم رأيت  
 القولين في الحقائق والقهستاني هذا وقول الامام هو الصحيح كما في تصحيح القدوري والدر المنثور (قوله) قال  
 في غرر الافكار وشرح المجمع عن الحقائق اذا ذكر مع هذه الالفاظ الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لان  
 الاقرب اسم فرد خرج تفسير الاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه اه ونقله  
 في الشربلالية والاختيار أيضا قلت وهي حادثة الفتوى سنة ثلاثين ومائتين وألف فيمن أوصى لارحامه  
 الاقرب فالاقرب منهم فاقبقت بشموله اقرار المحارم كما هو صريح هذا النقل (قوله قيل الخ) قال في المعراج  
 وفي الخبر من سعى والده قريبا عقه وقد عطف الله تعالى الاقربين على الوالدين في قوله تعالى الوصية للوالدين  
 والاقربين ويعطف الشيء على غيره حقيقة فعرف ان القريب في لسان الناس من يتقرب الى غيره بواسطة  
 كذا في المبسوط اه أي والوالدان والولدي يتقربان بأنفسهم لا بواسطة (قوله ولو ممنوعين) بصيغة الجمع ط  
 (قوله كما يفيد عموم قوله والوارث) أي يفيد عدم دخولهم ولو ممنوعين لانه لو كانت العلة فيه كونهم وارثين  
 لما احتج الى التنصيص على عدم دخولهم اذ هم يخرجون بقوله والوارث لانه يشملهم بعمومه فلما لم يكن  
 بذلك ونص على اخراجهم علمنا انه أراد انهم لا يدخلون سواء كانوا وارثين أو ممنوعين فافهم (قوله والوارث)  
 علوه بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبهذا يتجه ما بحثه بعضهم من ان هذا فيما لو أوصى  
 لا قارب نفسه اما لو أوصى لا قارب فلان ينبغي أن لا يخرج الوارث (قوله فيدخل) الاولى فيدخلان ط  
 (قوله واختاره في الاختيار) حيث اقتصر عليه وعلمه بأن القريب لغة من يتقرب الى غيره بواسطة غيره  
 وتكون الجزئية بينهما منعدمة ونقل أبو السعود عن العلامة قاسم عن البدائع انه هو الصحيح ثم قال لكن  
 في شرح الحموي بخطه ان الدخول هو الاصح اه قلت وعبارة متن المواهب وأدخل أي محمد الجدة والحفدة  
 وهو الظاهر عنهما اه والحفدة جمع حافد ولد الولد ومثل الجدة الجدة كما في المجمع (قوله ويكون للاثنين)  
 أي في التعبير بالجمع بخلاف ما اذا قال لذى قرابته كما قد مناه أفاده ط (قوله يعني أقل الجمع) الاوضح  
 أن يقول لأن أقل الجمع ط (قوله فهي لعميه) لانهم أقرب من الخالين لان قرابتهما من جهة الاب  
 والانسان ينسب الى أبيه ألا ترى ان الولاية للم دون الخال في النكاح ثبت انهما أقرب من طريق الحكم  
 اتقاني وهذا حيث كان الوارث غيرهما وكذا يقال فيما بعده وهو ظاهر (قوله وقال ارباعا) لعدم  
 اعتبارهما الاقربيه كما مر (قوله ولهما النصف) لان الم الواحد لا يقع عليه اسم الجماعة فلا يستوجب  
 الجمع فاذا دفع اليه النصف وبقي النصف صرف الى الخالين لانهما أقرب اليه بعد الم فيجعل في النصف الباقي  
 كأنه لم يترك الخالين اتقاني (قوله لعدم من يستحقه) اذ لا بد من اعتبار الجمع اتقاني وعندهما له

(وان أوصى لا قاربه اولدى قرابته)

كذا النسخ قلت صوابه

لذوي (اولا رحامه أو لانسابه)

فهو للاقرب فالاقرب من كل

ذى رحم محرم منه ولا يدخل

الوالدان) قيل من قال للوالد

قريب فهو عاق (والولد) ولو

ممنوعين بكفر أو ورق كما يفيد عموم

قوله (والوارث) واما الجد وولد

الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل

لا واختاره في الاختيار (ويكون

للاثنين فصاعدا) يعني أقل الجمع

في الوصية اثنان كما في الميراث

(فان كان له) للموصى (عمان

وخالان فهي لعميه) كالارث

وقالا ارباعا (ولو له عم وخالان كان

له النصف ولهما النصف) وقالا

اثنان (ولو عم واحد لا غير له

نصفها ويرد النصف) الآخر (الى

الورثة) لعدم من يستحقه (ولو عم

وعمة استويا) لاستواء قرابتهما

(ولو انعدم المحرم بطلت) خلافا

لها



(ولو ولد فلان ذكراً) (لذكر والاثني سواء) لأن اسم الولد يعم الكل حتى الحمل ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلو ولد بنت لصلبه وبنو ابن فهي البنات عملاً بالحققة فلو تعذر صرف إلى المجاز ٤٤٠ تحرز عن التعطيل ولا يدخل أولاد البنات وعن محمد بن خلون اختيار (ولو ورثة فلان

لأن كرم مثل حظ الاثنين) لأنه اعتبر الورثة (وشرط صحتها) أي الوصية (هنا) أي في الوصية لورثة فلان وما في معناها كعقب فلان (موت الموصي لورثته) أو لعقبه (قبل موت الموصي) لأن الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس ثم ما أصاب الورثة بقسم بينهم للذكر كائنين كما مر فلو مات الموصي قبل موته أي موت الموصي لورثته أو عقبه بطلت الوصية لورثته أو عقبه ثم ان كان معهم موصى له آخر كقوله أو وصيت لفلان ولورثته وعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى له دون ورثته وعقبه لأن الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت ونماه في السراج وفيه عقبه وله من الذكور والانات فان ماتوا فولد وله كذلك ولا يدخل أولاد الاناث لانهم عقب ابائهم لاه (وفي ايتام بنه) أي بنى فلان واليتيم اسم لمن مات أبوه قبل الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ (وعما بينهم وزمنهم واراهاهم) الارمل الذي لا يقدر على شيء رجلاً كان أو امرأة ويؤيده قوله (دخل) في الوصية (فقبرهم) وغنيهم وذكرهم واتاهم) وقسم موية (ان احصوا) بغير كتاب أو حساب فانه حينئذ يكون علمكاهم والافترائهم يعطى الوصية من شاء منهم شرح التكملة لتعذر التملك حينئذ فيراد به القرية (وفي بنى فلان يختص بذكرهم) ولو اغنياً الا اذا كان فلان عبارة (عن اسم قبيلة أو) اسم (تخذ فيتناول الاناث)

جميع الثالث غرر الافكار وهو مبني على ما مر عن الزيلعي والكافي تأمل (قوله يعم الكل) لأنه اسم بالنسبة المولود ذكراً أو أنثى واحداً أو أكثر اختيار (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده بما اذا ولد له لا قبل من ستة أشهر من وقت الوصية لتحقيق وجوده عندها كما ذكرنا ذلك في الوصية للمسلم ط (قوله ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب) هذا اذا كان فلان اباً خاصاً فلو كان نكحاً فاولاد الاولاد يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب عناية ونماه في المنح (قوله لأنه اعتبر الورثة) أي والورثة بين الاولاد والاخوات كذلك ولأن التخصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ما أخذ الاشتقاق فكانت الورثة هي العلة زياعية وظاهره ان قوله للذكر مثل حظ الاثنين ليس عاماً في جميع الورثة بل خاص بالاولاد والاخوة والاخوات وفي غيرهم يقسم على قدر فروضهم وهو المذكر في الاسعاف والخصاف في مسائل الاوقاف والوصية اخت الوقف (قوله انما يكون بعد الموت) لأن كونهم ورثة لا يتحقق الا بعد موت المورث وكذا العقب فانه عبارة عن وجود من الولد بعد موت الانسان فاما في حال حياته فليسوا بعقب له منح عن السراج (قوله ثم) أي بعد وجود شرط الصحة المذكور ان كان الخ (قوله على عدد الرؤس) أي رؤسهم ورأس الموصي له الآخر (قوله ثم) ما أصاب الورثة قيد بالورثة لأن القسمة للذكر كائنين خاصة بهم أما العقب فالاسم تناول جماعتهم فيكونون بالسوية كما قاله في المنح (قوله كما مر) أي في المتن قرياً من ان القسمة للورثة كذلك (قوله ثم أي بعد الحكم) بطلان الوصية للورثة أو العقب لفقدها شرط المذكور ان كان معهم موصى له آخر وهو في المثال الا في الموصى لورثته أو عقبه ومثله لو كان اجنبياً كما مثل به في المنح فافهم (قوله لأن الاسم لا يتناولهم) فكانت وصية لمعدوم فلم يشاركوا فلاناً كما لو أوصى له وليت اتقاني \* (تنبيه) \* قد علمت مما تقر سقوط ما في الشريعة ليلية في باب الوصية بالثلث حيث قال فيما لو أوصى لفلان وعقبه لعلمه أي استحقاق فلان الكل فيما اذا لم يولد العقب لا قبل من ستة أشهر والا فلا مانع من المشاركة اه وهو من مثل الشريعة ليلية عجيب فانه لو كان مولوداً قبل ذلك لا يدخل عقبه (قوله كذلك) أي من الذكور والانات (قوله ولا يدخل أولاد الاناث) بخلاف التسليم فانهم يدخلون فيه ويستوون في قسمة الوقف والوصية أبو السعود عن الخصاف وغيره (قوله لا يتم بعد البلوغ) رواه أبو داود بلفظ لا يتم بعد احتلام وحسنه النووي (قوله الارمل الخ) في المغرب ارمل اقتر من الرمل ثم قال وفي التهذيب يقال للفقر الذي لا يقدر على شيء من رجل وامرأة ارمل ولا يقال للتي لها زوج وهي موسرة ارملة وقال الشعبي الاثوة ليست بشرط بل يدخل فيه الذكور والاثني الا أن الصحيح ما فسر محمد بن ارملة المرأة البالغة التي كان لها زوج فارقتها أو مات عنها دخل بها أو لم يدخل وقوله حجة في اللغة كفاية وزاد في النهاية قيد الحاجة قال لأن حقيقة المعنى فيه نفاد زاده السقوط نفقة عن زوجها اه وفي السعدية عن المحيط ولا يقال رجل ارمل الا في الشذوذ ومطلق الكلام يحمل على الشائع المستفيض بين الناس (قوله ويؤيده الخ) حيث قال ذكرهم واتاهم وقد تبع الشارح صاحب العناية في ذلك وفيه نظر فان قوله فقيرهم وغنيهم بنافيه ولذا قال في السعدية الظاهر ان كلام المصنف على التوزيع بناء على عدم الالتباس (قوله بغير كتاب أو حساب) هذا قول أبي يوسف وقال محمد لو اوصى أكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم مفوض الى رأى القاضي وعليه الفتوى والابن ماقاله محمد كفاية عن الحانية وما عليه الفتوى قال في الاختيار هو المختار والاحوط اه (قوله والا لفقرائهم) أي ان لم يحصوا فالوصية لفقرائهم لأن المقصود منها القرية وهي في سداخله ورذال جوعه وهذه الاسامى تشعر بتحقيق الحاجة فجازحله على الفقراء درر (قوله يختص بذكرهم) وعندهما وهو رواية عن الامام يدخل الاناث أيضاً ملتي وكذا الخلاف لو لم يكن الأولاد البنين وفي دخول بنى البنات عنه روايتان ولو كان ابن واحد وبنون فله النصف ولا شيء لهم وعندهما لهم الباقي ويدخل جنين ولد لاقل الاقل اتقاني ملخصاً (قوله الا اذا كان الخ) الطبقات التي عاها العرب ست وهي الشعب والقبيلة والعمارة والبطن والتخذ والقبيلة فالشعب يجمع القبائل والقبيلة تجمع العمارة وهكذا وخزيمه شعب وكانة قبيلة



لأن المراد حينئذ مجرد الاتساع كافي في إدم وللهذا يدخل فيه أيضا (مولى العتاقة) (مولى الموالاة وحلفاؤهم) يعني وهم يحضرون والافالوصية باطلة والاصل ان الوصية متى وقعت باسم نبي عن الحاجة كإتيان بني فلان تصح وان لم يحصوا ٤٤١ على ما مر لوقوعها لله تعالى وهو معلوم

وان كان لا ينبغي عن الحاجة فان احصوا وصحت ويجعل غليكا والابطال ونظامه في الاختيار (أوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه بطلت) لأن اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على أحدهما ولا فرق في ذات عند عامة أصحابنا بين النبي والاثبات واختار شمس الأئمة وصاحب الهداية أنه يم اذا وقع في حيز النبي وحينئذ فتوكلهم لو حلف لا يكلم مولى فلان يم الاعلى والاسفل لالوقوعه في النبي بل لأن الحامل على اليمين بغضه وهو غير مختلف عناية وأقره المصنف (الا اذا عينه) أي الاعلى والاسفل قبل موته فحينئذ تصح لزوال المانع (ويدخل فيه) أي في المولى (من اعتقه في صحته ومرضه لا يدخل فيه) (مدبروه وامهات أولاده) وعن أبي يوسف يدخلون (أوصى بثلاث ماله الى الفقهاء دخل فيه من يدق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها) كذا في القضية قال حتى قبل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية (أوصى بأن يطين قبره أو يضرب عليه قبة فهي باطلة) كافي الخانية وغيرها وقد مناه عن السراجية وغيرها لكن قد مناه فيها في الكراهية أنه لا يكره تطيين القبور في المختار فيتبعي أن يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبنيا على القول بالكراهية لأنها حينئذ وصية بالمكروه فإله المصنف قلت وكذا ينبغي أن يكون القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية القراءة على القبور

وقريش عمارة وقصبي بطن وهاشم نخذ والعباس فصيلة أفاده صاحب الكشاف (قوله مولى العتاقة) أي العبد للعتق وقوله ومولى الموالاة أي المولى الاسفل وهو من والى واحدا منهم لان مولى القوم منهم تأمل (قوله وحلفاؤهم) بالخاء المهملة والخليف من يأتي قبيلة فيحلف لهم ويحلفون له للتناصر اتقاني (قوله) وان كان لا ينبغي عن الحاجة) كسبان بن فلان وكذا العلوية أو الفقهاء كافي الهندية (قوله لمواليه) متعلق بأوصى (قوله بطلت) اعلم ان المسئلة تحتمل ثمان صور لان الموصي اما ان يكون له موالى اعلون وموالى اسفلون أو مولى واحد فيهما أو موالى في أحدهما ومولى واحد في الآخر وفيهما صورتان وفي كل امان يعبر الموصي بصيغة الجمع أو الافراد وصريح المصنف فيما اذا تعددت الموالى في الجهتين ووقع التعبير بالموالى وليحترز باقي الصور اه ط اقول صرحوا هنا بأن الجمع للاثنتين فصاعدا فلو وجد اثنتان فلهما الكل أو واحد فله النصف واقول الظاهر ان المولى اسم جنس كالولد فيم الواحد والاكثر وعند اجتماع الفريقين تبطل فقد ظهر المراد تأمل (قوله ولا فرق في ذلك) أي في عدم عموم المشترك (قوله واختار شمس الأئمة الخ) كذا اختاره المحقق ابن الهمام في التحرير (قوله في حيز النبي) كسئلة اليمين الاثنية (قوله وحينئذ) أي حين اذ علمت أنه لا فرق عند أصحابنا بين النبي والاثبات في عدم العموم ط (قوله لان الحامل على اليمين بغضه) أي بغض فلان وهو أي فلان أو بغضه غير مختلف أي لا اشتراك فيه اذ هو شيء واحد اقول سلمنا ان الحامل واحد لكن الكلام في لفظ المولى وقدر اريد كلامه لانه لا اتحاد الحامل فلزم عمومهم اللهم الا أن يقال اتحاد الحامل قرينة على أنه من عموم الجواز بأن يراد به لفظ يعم المعنيين وهو من تعلق به العتق بوقوعه منه أو عليه فلي تأمل (قوله لزوال المانع) وهو عدم فهم المراد (قوله ويدخل فيه من اعتقه) أي الموصي في صحته ومرضه سواء اعتقه قبل الوصية أو بعدها لان الوصية تتعلق بالموت وكل منهم ثبت له الولاء عند الموت فاستحق الوصية لوجود الصفة فيه ويدخل أولادهم من الرجال والنساء أيضا لانهم ينسبون اليه بالولاء المتعلق بالعتق فيدخلون معهم ولا يدخل مولى المولاة ولا مولى المولى الاعند عدمهم مجاز التعذر الحقيقية كافي الاختيار والمثلني (قوله ولا يدخل فيه مدبروه الخ) لانهم مواليه بعد الموت لا عنده (قوله وعن أبي يوسف يدخلون) لوجود سبب استحقاق الولاء اتقاني (قوله من يدق النظر) أي الشك والتأمل بالدليل ط (قوله وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها) حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله أنه قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية التصوي وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب ولم يكن في بلدنا أحد يسمى فقيها غير شيخنا أبي بكر الاعمش طوري وفيه واذا أوصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما ينبغي عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء اه اقول لكن ذكر في الاسعاف انه يصح الوقف على الرضى والعيان وقراء القرآن والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء منهم لاشعار الاسماء بالحاجة استعمالا فان العمى والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فغلب فيهم الفقر وهو اصح اه (قوله حتى قبل من حفظ الوفا من المسائل) أي من غير ادلة وفيه انهم قد اعتبروا العرف في كثير من مسائل الوصية فلماذا لم يعتبروا عرف الموصي ط اقول الظاهر ان ذلك عرفهم في زمانهم وقد مناه عن جامع الفصولين ان يطلق الكلام فيما بين الناس بنصرف الى المتعارف وفي الاشياء من قاعدة العادة محكمة الفاظ الواقفين تبني على عرفهم كافي وقف فتح القدير وكذا لفظ الناذر والموصي والمخالف اه على انه قدم الشارح في صدر الكتاب في تعريف الفقه انه عند الفقهاء حفظ الفروع وأقله ثلاث اه وعزاه في البحر الى المتني ثم قال وذكر في التحرير أن الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعني سواء كانت بدلا لها أو لا اه (قوله لكن قد مناه الخ) استدراك على التطيين فقط ولم يعترض لبناء القبة فهو مكروه انما فاه ط (قوله لانها حينئذ وصية بالمكروه) مقتضاه انه يشترط لعمدة الوصية عدم الكراهية وقدّم اقول الوصايا انها أربعة اقسام وانها مكروهة لاهل فسوق ومقتضى ما هنا بطلانها اللهم الا أن يفرق بأن الوصية اما صلة أو قرينة وليست هذه واحدة منها فبطلت بخلاف الوصية لفاسق فانها صلة لها مطالب من العباد فصحت وان لم تكن قرينة كالوصية لفتي لانها مباحة وليست قرينة كما مر هذا ما ظهر لي وسيأتي في اول فصل وصايا الذمي ما يوضحه (قوله بناء على القول بكراهية القراءة على القبور) اقول ليس كذلك لما في الولولية لوزار قبر صديق أو قريب له وقراءته شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها



أوبعد جواز الاجارة على الطاعات  
أما على المفتي به من جوازهما  
فينبغي جوازهما مطلقاً وتاماً في  
حوادث الاشياء من الوقف وحرر  
في تنوير البصائر انه يتعين المكان  
الذي عينه الواقف لقراءة القرآن  
أو للتدريس فلم يشر فيه لا يستحق  
المشروط له لما في شارح المنظومة  
يجب اتباع شرط الواقف وبالمباشرة  
في غير المكان الذي عينه الواقف  
يفوت غرضه من احياء تلك  
البقعة قال وتحقيقه في الدرّة  
السنية في مسألة استحقاق الجاهلية

٥١

### • (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) •

صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى  
داره مدة معلومة وأبداً ويكون  
محبوساً على ملك الميت في حق  
المنفعة كما في الوقف كما بسط في  
الدرر (وبغاتها فان خرجت الرقبة  
من الثلث سلمت اليه) أي الى  
الموصي له (لها) أي لاجل الوصية  
(والا) تخرج من الثلث (تقسم  
الدار اثلاثاً) أي في مسألة الوصية  
بالسكنى أما في الوصية بالغلة فلا  
تقسم على الظاهر (وتهاياً العبد)  
فيخدمهم اثلاثاً

ولامعنى أيضا صلة القارئ لأن ذلك يشبه استجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعله أحد من الخلفاء اه  
بحروفه فقد صرح بحسن القراءة على القبر ويطلق الوصية فلم يكن مبنياً على القول بالكراهة (قوله  
أوبعد الخ) أي أو يكون مبنياً على القول بعدم جواز الاجارة على الطاعات وفي كونه مما اجزأ الاستجار  
عليه تأمل لأن ما اجازوه انما اجازوه في محل الضرورة كالأستجار لتعليم القرآن أو الفقه أو الاذان أو الامامة  
خشية التعطيل لقلة رغبة الناس في الخير ولا ضرورة في استجار شخص يقرأ على القبر أو غيره اه رحتي اقول  
هذا هو الصواب وقد اخطأ في هذه المسألة جماعة فلنا منهم ان المفتي به عند المتأخرين جواز الاستجار على  
جميع الطاعات مع ان الذي افتى به المتأخرون انما هو التعليم والاذان والامامة وصرح المصنف في المخ في كتاب  
الاجارات وصاحب الهداية وعامة الشراح وأصحاب الفتاوى بتعليل ذلك بالضرورة وخشية الضياع كما مر  
ولو جاز على كل طاعة لجاز على الصوم والصلاة والحج مع انه باطل بالاجماع وقد أوضحت ذلك في رسالة حافلة  
ذكرت نبذة منها في باب الاجارة الفاسدة والاستجار على التلاوة وان صار متعارفاً فالعرف لا يجيزه لانه  
مخالف للنص وهو ما استدلل به ائمتنا كصاحب الهداية وغيره من قوله عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن  
ولان كلوا به والعرف اذا خالف النص يرد بالاتفاق فاحفظ ذلك ولا تكن ممن اشترى بايات الله غنا قليلاً وجعلها  
دكاناً يتعيش منها (قوله أما على المفتي به فينبغي جوازهما مطلقاً) أي سواء كان القول بالبطلان مبنياً على  
كراهة القراءة على القبر أو على عدم جواز الاستجار على الطاعات اقول وقد علمت مخالفة هذا البحث للمنقول  
فهو غير مقبول بل البطلان مبنى على ما قدمناه عن الوالدية وصرح به في الاختيار وكثير من الكتب وهو انه  
يشبه الاستجار على قراءة القرآن والذي افتى به المتأخرون جواز الاستجار على تعليم القرآن لا على تلاوته  
خلافاً لهم (قوله فلم يشر فيه الخ) أي مع امكان المباشرة فيه لما في فتاوى الحانوتي اذا شرط  
الواقف المعلوم لا حد يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظراً أو غيره كالجاني اه  
وكذا المدرس اذا درس في مدرسة اخرى لتعذر التدريس في مدرسته كما نقله الشارح عن التهرج بما قيل  
القروع في آخر كتاب الوقف ونحوه في حاشية الجوى والله تعالى أعلم

### • (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) •

لما فرغ من أحكام الوصايا المتعلقة بالاعيان شرع في أحكام الوصايا المتعلقة بالمنافع لانها بعد الاعيان وجوداً  
فاخرها عنها وضماً عناية (قوله صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره) أي لمعين قال المقدسي ولو  
أوصى بغلة داره أو عبده في المساكين جاز وبالسكنى والخدمة لا يجوز الا المعلوم لان الغلة عين مال يتصدق به  
والخدمة والسكنى لا يتصدق بها بل تعار العين لاجلها والاعارة لا تكون الا للمعلوم وقيل ينبغي أن يجوز على  
قياس من يجزى الوقف وتعم الفرق في البدائع اه سائحاني (قوله مدة معلومة وأبداً) وان اطلق فعلى الابد  
وان أوصى بسنين فعلى ثلاث وكذا الوصية بغلة العبد والدار اه مسكين (قوله كما في الوقف) فان الموقوف  
عليه يستوفي منافع الوقف على حكم ملك الواقف (قوله وبغاتها) أي العبد والدار وسذكر الشارح معنى  
الغلة (قوله فان خرجت الرقبة من الثلث) أي رتبة العبد والدار في الوصية بالخدمة والسكنى والغلة وقيد  
بالرقبة لما في الكفاية انه ينظر الى الاعيان التي أوصى فيها فان كان رقباً لمقدار الثلث جاز ولا تعتبر قيمة الخدمة  
والتمرة والغلة والسكنى لان المقصود من الاعيان منافعها فاذا صارت المنافع مستحقة وبقيت العين على ملك  
الوارث صارت بمنزلة العين التي لا منفعة لها فلها تعتبر قيمة الرقبة كأن الوصية وقعت بها اه اقول ولعل هذا  
هو المراد من قول الاشياء ان التبرع بالمنافع نافذ من جميع المال تأمل (قوله تقسم الدار اثلاثاً) زاد  
في الفرر أو مهاياة أي من حيث الزمان والاول اعديل لامكان القسمة بالاجراء للتسوية بينهم زماناً واذاناً  
وفي المهاياة تقديم أحدهما زماناً اه قال التمهستاني وهذا اذا كانت الدار تحتل القسمة والا فالمهاياة  
لا غير كما في الظهيرية (قوله فلا تقسم) أي الدار نفسها أما الغلة فتقسم قال الاتقاني اذا أوصى بغلة عبده  
أو داره سنة ولا مال له غيره فله ثلث غلة تلك السنة لانها عين مال يحتمل القسمة اه فلو قامهم البستان فقل  
أحد النصيبين فقط اشترى كواقيها بالبطلان القسمة سائحاني عن المصنف (قوله على الظاهر) أي  
ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لا في عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم ليستغل ثلثها شربلاً لية عن الكافي  
(قوله وتهاياً العبد) لانه لا يمكن قسمته بالاجراء (قوله فيخدمهم اثلاثاً) أي يخدم الورثة يوسين والموصي



له يوماً أبداً إلا أن كانت موقته سنة مثلاً فلو السنة غير معينة فإلى متى ثلاث سنين ولو معينة فإلى متى مضيها  
 مات الموصي قبلها أو فيها ثم سلم إلى الورثة لأن الموصي له استوفى حقه وإن مات الموصي بعدها بطلت الوصية  
 من مخلصاً (قوله هذا) أي قسمة الدار ومهياة العبد الثلاثة (قوله بقدر ثلث جميع المال) مثاله  
 إذا كان العبد نصف التركة يخدم الموصي له يومين والورثة يومين لأن ثلثي العبد ثلث التركة فنصار الموصي به ثلثي  
 العبد وثلثه للورثة فيقسم كما ذكرنا وعلى هذا الاعتبار يخرج بقية مسائله اختيار (قوله لأن المنفعة ليست  
 بمال الخ) أي وإنما صح للمالك أن يؤجر يبدل لأنه ملكها بتعالمك العين والمستأجر أن يملك أن يؤجر  
 مع أنه لا يملك إلا المنفعة لأنه لما ملكها بعقد معاوضة كانت مالا بخلاف ملكها بعقد تبرع كما نحن  
 فيه سائحين (قوله في الأصح) كذا في المتن والهداية وغيرهما معاً لأن الغلة دراهم أو دنائير  
 وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء المنافع وهم مستغياران ويتفاوتان في حق الورثة لأنه لو ظهر دين  
 يمكنهم إذاؤوه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها ولا يمسهم من النافع بعد استيفائها بعينها اهـ  
 (قوله وعليه الفتوى) ذكره في الظهيرية حيث قال في الوصية بغلة داره لرجل تؤجر ويدفع إليه غلاتها  
 فإن أراد السكنى بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى  
 والوصية اخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المناج  
 اهـ قال العلامة عبد البر بن الشحنة بعد قوله وهذا من حيث الرواية مسلم أما من جهة الفقه فيظهر الفرق  
 بما ذكره المصنف يعني ابن وهبان بأن الوصية انما هي بالغلة والسكنى معدومة لها في فوت مقصود الموصي  
 بخلاف الوقف عليه فإنه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو بالغلة فينبغي أن يجري الخلاف في الوقف من باب  
 أولى اهـ وحاصله النزاع مع صاحب الظهيرية في دعواه الأولوية قلت فلو صح الوقف بأنها للاستغلال  
 فالأولوية ظاهرة هذا ولكن للعلامة الشرنبلالي رسالة حاصلها أنه لا خلاف في أنه لا يملك الاستغلال مستحق  
 السكنى واختلف في عكسه والراجح الجواز قتأمل ونبه على ذلك في شرحه على الوهبانية هنا وفي كتاب الوقف  
 (قوله لأن حقهم في المنفعة لا العين) أي حق الموصي لهم والموقوف عليهم والمراد بالعين الغلة فإنها عين مال  
 كما ترك هذا التعليل ثبت خلاف المطلوب ويصلح تعليلاً لعكس هذه المسئلة أعني قوله وليس للموصي له الخ  
 فالعواب أن يقول في بدل المنفعة لأنها لا ينمافرقا في حق الورثة أعني ما قدمناه عن الهداية لكنه لم يعلم  
 من كلامه هذا الفرق اللهم إلا أن يراد بالمنفعة الاستغلال لا الخدمة والسكنى وبالعين ذات العبد والدار  
 والاشارة بقوله وقد علمت الفرق بينهما إلى ما قدمناه من أن الموصي له بالغلة ليس له قسمة الدار أي لأنه لاحق له  
 في عينها فليتنامل (قوله ولا يخرج الخ) قال في الهداية وليس للموصي له أن يخرج العبد من الكوفة  
 إلا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم إلى أهله لخدمته هناك إذا كان يخرج من الثلث لأن  
 الوصية انما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي فإذا كانوا في مصره مقصوده أن يخدمه من خدمته فيه بدون  
 أن يلزمه مشقة السفر وإذا كانوا في غير مقصوده أن يحمل العبد إلى أهله لخدمته اهـ وفي أبي السعود عن  
 المقدسي فلو خرج بأهله من بلد الموصي ولم يعلم الموصي ليس له إخراج العبد (قوله إلا إذا كان ذلك مكانه الخ)  
 الاشارة على ظاهر عبارة المتن إلى المكان الذي يريد إخراج العبد إليه وبه صرح في المنع وأما على حل الشرح  
 فالاشارة إلى المخرج الذي هو الموصي له لا إلى الكوفة كما قال ح لعدم ملايمته لقوله بعده وأهله في موضع  
 آخر وعلى ما قلنا فاسم الاشارة اسم كان ومكانه مبتدأ وأهله معطوف عليه وفي موضع آخر خبر المبتدأ والجملة  
 خبر كان وفيه تغيير اعراب المتن ويقع له ذلك كثيراً ويجوز الرجوع الاشارة إلى الكوفة والضمير في مكانه  
 للعبد وفي أهله للموصي له وبعبارة المواهب ولا يسافر به إلى بلده (قوله وبعد موته) أي الموصي وهو عطف  
 على قوله في حياة الموصي أي وبموت الموصي له بعد موت الموصي يعود الخ (قوله يعود العبد والدار) أي  
 خدمة العبد وسكنى الدار وغلتهما كما عبر الاتقاني لأن ذلك هو الموصي به تامل (قوله بحكم الملك) أي ملك  
 الموصي أو ورثته فلا يعود إلى ورثة الموصي له وبعبارة الهداية فإن مات الموصي له عاد إلى الورثة لأن الموصي  
 اوجب الحق للموصي له يستوفى المنافع على حكم ملكه ولو انتقل إلى وارث الموصي له استحقها ابتداء  
 من ملك الموصي من غير رضاه وذلك لا يجوز اهـ (قوله ولو انتقله الورثة) أي اتلفوا العبد الموصي بخدمته

هذا إذا لم يكن له مال غير  
 العبد والدار والخدمة العبد  
 وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال  
 كما أفاده صدر الشريعة

(وليس للورثة بيع ما في أيديهم  
 من ثلثها) على الظاهر لثبوت حقه  
 في سكنى كلها بظهور مال آخر  
 أو بخراب ما في يده فيئذ يراهم  
 في باقيها والبيع يشافيه فنعوا عنه  
 وعن أبي يوسف لهم ذلك (وليس  
 للموصي له بالخدمة أو السكنى أن  
 يؤجر العبد أو الدار) لأن المنفعة  
 ليست بمال على أصلنا فإذا ملكها  
 بعوض كان مملوكاً أكثر مما ملكه  
 يعني وهو لا يجوز (ولا للموصي  
 له بالغلة استخدامه) أي العبد  
 (أو سكنها) أي الدار (في الأصح)  
 ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه  
 الفتوى شرح الوهبانية لأن حقهم  
 في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق  
 بينهما (ولا يخرج) الموصي له (العبد)  
 الموصي بخدمته (من الكوفة) مثلاً  
 (إلا إذا كان ذلك مكانه) وأهله  
 في موضع آخر (أن يخرج من الثلث  
 والأفلا) يخرجهم (إلا بأذن الورثة)  
 لبقاء حقهم فيه (وبموته) أي الموصي  
 له (في حياة الموصي بطلت) الوصية  
 (وبعد موته يعود) العبد والدار  
 (إلى الورثة) أي ورثة الموصي  
 بحكم الملك ولو انتقله الورثة ضمنوا  
 قيمته ليشتري بها عبيد يقوم مقام  
 الأول



ولهذا يمنع المرنض من التبرع  
 بأكثر من الثلث كذا ذكره المصنف  
 في الرهن ولو وصى بهذا العبد  
 لفلان وبخدمته لا آخر وهو  
 يخرج من الثلث صح وتماه في  
 الدرر وفي الشرع بلالية ونفقته اذا  
 لم يطبق الخدمة على الموصى له  
 فالرقبة الى أن يدرك الخدمة فيصير  
 كالكبير ونفقة الكبير على من له  
 الخدمة وان أبي الاتفاق عليه رده  
 الى من له الرقبة كالمستعير مع  
 المعير فان جنى فالقضاء على من  
 له الخدمة ولو أبي فداء صاحب  
 الرقبة أو دفعه وبطلت الوصية  
 (وبثرة بستانه غيات) (الحال ان  
 فيه ثمرة له هذه الثمرة) فقط (وان  
 زاد أبدا له هذه الثمرة وما يستقبل  
 كما) في الوصية (بغلة بستانه)  
 فان له هذه وما يحدث ضم أبدا أولا  
 (وان لم يكن فيه) أي البستان  
 والمسألة بجعلها (ثمرة) حين الوصية  
 (فهى) كالوصية (بالغلة) في تناولها  
 الثمرة المعدومة ما عاش الموصى له  
 زيلعى وفي العناية السقى والخراج  
 وما فيه اصلاح البستان على  
 صاحب الغلة لانه هو المتفيع به  
 فصار كالنفقة في فصل الخصومة  
 (تنبيه) الغلة كل ما يحصل من  
 ريع الارض وكرائها واجر الغلام  
 ونحو ذلك كذا في جامع اللغة  
 قلت وظاهره دخول ثمن الحور  
 ونحوه في الغلة فيحترق (وبصوف  
 غنمه وولدها وابنهاله ما) بقى  
 (في وقت موته سواء قال أبدا أولا)  
 لان المعدوم منها لا يستحق شئ  
 من العقود فكذا بالوصية بخلاف  
 الثمرة بدليل صحة المساقاة

(قوله ولهذا الخ) أي لاجل الغرامة عند الجناية منع ورثتهم عن التبرع بأكثر من الثلث لئلا يلزمهم غرامة  
 كل المال لو لم تمت فيه الوصية وجنوا عليها وهذا دليل على ما نحن في ورثتي (قوله صح) فاذامات  
 الموصى له بالخدمة يعود الى الموصى له بالرقبة (قوله ونفقته اذا لم يطبق الخدمة الخ) أي لصغره وكذا المرنض  
 وتماه في الكفاية لكان في الولو الجلية اذا مرض مرضا يرجى برؤه فنفقته على صاحب الخدمة وان كان  
 لا يرجى فعلى صاحب الرقبة (قوله ونفقة الكبير على من له الخدمة) لانه انما يتمكن من الاستخدام بالاتفاق  
 عليه عناية (قوله فان جنى فالقضاء على من له الخدمة) وبعد موته ترجع به ورثته على من له الرقبة لانه  
 ظهر انه المستفيع بها واذال كان مضطرا اليه فان أبي بيع فيه اذ لولا الفداء لكان مستحقا بالجناية ولو الجلية  
 وتماه في الاشياء من القول في الملك (قوله وبطلت الوصية) أي في صورتي الفداء والدفع وبيانه  
 في السابع من الولو الجلية (تنبيه) لم يبين ما اذا اوصى بالغلة ولا غلة فيها وبينه صاحب المبسوط فقال  
 لو اوصى بغلة تخله أبدا لرجل ولا آخر برقبته ولم تدركه ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على  
 صاحب الرقبة لان هذه النفقة تنمو ملكه ولا ينتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه شئ من هذه النفقة فاذا  
 اثمرت فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع اليه فان الثمرة بها تحصل فان حملت عامات لم  
 تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع لصاحب الغلة فان الاشجار التي من عاداتها ان  
 تحمل في سنة ولا تحمل في سنة يكون ثمرها في السنة التي تحمل فيها اجود منه واكثر اذا كانت تحمل كل  
 عام وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانها على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هوينام بالليل  
 ولا يخدم لانه اذا استراح بالنوم ليلا كان اقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعله فانفق صاحب الرقبة عليه حتى  
 يحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى الاتفاق كيلا يتلف ملكه فلا يكون تبرعا ولكنه يستوفي  
 النفقة من الثمار وما ياتي من ذلك فهو لصاحب الغلة اه ط عن سري الدين (قوله غيات والحال الخ)  
 أي مات الموصى في حال وجود ثمرة في البستان (قوله له هذه الثمرة) أي للموصى له ان خرج البستان  
 من الثلث على ما قدمناه عن الكفاية (قوله ضم أبدا أولا) والفرق ان الثمرة اسم للموجود عرفا فلا يتناول  
 المعدوم الا بدلالة زائدة مثل التخصيص على الابد اما الغلة فتتضمن الموجود وما يعرض الوجود مرة بعد  
 اخرى عرفا درر (قوله وان لم يكن فيه ثمرة) مختار قوله غيات وفيه ثمرة (قوله والمسألة بجعلها) يعني  
 اوصى بثمره بستانه بلا زيادة لفظ أبدا غيات ولكن لم يكن فيه ثمرة (قوله حين الوصية) صوابه حين  
 الموت كما يعلم من السابق واللاحق وبه صرح الطوري (قوله زيلعى) قال وانما كان كذلك لان الثمرة اسم  
 للموجود حقيقة ولا يتناول المعدوم الا مجازا فاذا كان فيه ثمرة عند الموت صار مستعملا في حقيقة فلا يتناول  
 المجاز واذا لم يكن فيه ثمرة يتناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الابد تناولها بعموم المجاز  
 لاجتماعين الحقيقة والمجاز اه (تنبيه) اوصى بغلة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها توجب ويعطى  
 صاحب الغلة ثلث الابر ولو فيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصى له البستان من الورثة جاز  
 وبطلت الوصية ولو تراخى على شئ دفعوه اليه على أن يسلم الغلة جاز وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد  
 جاز وان لم يجز بيع هذه الحقوق طوري (قوله وكرائها) الكرى الابرة وهو في الاصل مصدر كاري ومنه  
 المكاري بخفيف الباء مغرب (قوله كذا في جامع اللغة) وكذا في المغرب أيضا (قوله وظاهره دخول ثمن  
 الحور ونحوه) أي مما لا ثمر له كالصفا والسرو ثم الحور بمهملتين وهو نوع من الشجر وأهل الشام يسمون  
 الدلب حورا وهو يقتضين بدليل قول الراعي انشده صاحب التكملة \* كالجوز ينطق بالصفا والصفا والحور  
 مغرب (قوله فيحترق) أقول التحريق فيه أنه يدخل نفس الحور لا غنمه لان الحور نفس الغلة الموصى بها  
 اذ لا يقصد به الا الخشب وفي الخانية اوصى بغلة كرمه لانسان قال الفقيه أبو بكر يدخل القوائم والاوراق  
 والثمار والطلب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء كالثمر اه (قوله وولدها) أي حملها  
 ولو الجلية وعبارة الزيلعى وغيره والولد في البطن (قوله له ما بقى) الاوضع له ما وجد قال في المنع لانه ايجاب  
 عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ اه ط (قوله لان المعدوم الخ) قال في الهداية والفرق ان القياس



(أوصى بمجعل داره مسجد ولم يخرج من الثالث وأجازوا بمجعل مسجد) لزوال المانع بأجازتهم وان لم يجوزوا بمجعل ثلثها مسجد أراية بجانب الوارث والوصية (ويظهر من كسبه في سبيل الله بطلت) لان وقف المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعندهما يجوزان درر

٤٤٥

وقال المصنف وفيه نظر لان

الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر

(أوصى بشئ للمسجد لم تجز)

الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد

قال المصنف ويقول محمد ائقي

مولانا صاحب البحر (الآن

يقول) الموصى (ينفق عليه) فيجوز

اتفاقا (قال اوصيت بشئ لفلان

أو فلان بطلت) عند أبي حنيفة

بلهالة الموصى له وعند أبي يوسف

لهما أن يصطفا على أخذ الثالث

وعند محمد بخير الورثة فايها شاؤا

اعطوا

(فصل في وصايا الذي وغيره)

(ذي جعل داره بيعة أو كنيسة)

أوبت نار) في صحته فمات فهو

ميراث) لانه كوقف لم يسجل وأما

عندهما فلا لانه معصية وليس هو

كالمسجد لانهم يسكنون ويدفنون

فيه موتاهم حتى لو كان المسجد

كذلك يورث قاعا قاله المصنف

وغيره لانه جند لم يصرح محررا

خالصا لله تعالى (وان أوصى الذي

أن يبنى داره بيعة أو كنيسة

لم يبن فهو جائز من الثالث ويجعل)

تليكا (وان) أوصى (بداره) أن

تبنى (كنيسة) أو بيعة (في القرى)

فلو في الممر لم يجز اتفاقا (انقوم

غير مسمين صحت) عنده لا عندهما

لما مر انه معصية وله انهم يتركون

وما يدنون قصص (كوصية حربي

مستأمن)

بأبي تملك المعلوم الآن في الثمرة والغلة المعدومة جاء الشرع بورد العقد عليها كالمعالم والاجارة فاقضى ذلك جوازها في الوصية بطريق الاولى لان بابها واسع أما الولد المعلوم واخته لا يجوز ايراد العقد عليها أصلا ولا تستحق بعقد ما أصلا فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقه بعقد البيع بما وبالعقد المطلق مقصودا فكذا بالوصية اه (قوله ولم يخرج من الثالث) الاولى أن يقول وليس له مال غيرها لقوله بعد وان لم يجزوا بمجعل ثلثها مسجدا ط (قوله في سبيل الله) أي بلا تعيين انسان أما لو أوصى بظهر دابته في سبيل الله لانسان بعينه فالوصية جائزة اتفاقا اه غرر الافكار (قوله وعندهما يجوزان) أي وقف المنقول والوصية به وظاهره ان هذه الوصية ليست وقفا وليس كذلك قال في غرر الافكار جعل أبو يوسف ومحمد مركبة وقفا يكون في يد الامام فينفق عليه من بيت المال اذ وقف الكراع واللاح في سبيل الله جائزة عندهما لا لاثار ولا لابل حكم الكراع اه (قوله وفيه نظر) أي فيما ذكره من تعليل البطلان أقول وجوابه انه ليست وصية حقيقة اذ هي في معنى الوقف عنده وبه صرح في غرر الافكار كالوصية بمجعل داره مسجدا نهما وقف في المعنى ووقف المنقول عنده لا يجوز فكذا هذه بخلاف الوصية بالغلة والصرف ونحوهما فانها تملك من كل وجه وليست في معنى الوقف أصلا فتدبر (قوله لم تجز) كذا في الغرر وعزاه في الشرع بلالية الى السكافي وقد منا الكلام عليه عند قوله أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جازوا لله تعالى أعلم

### \* (فصل في وصايا الذي وغيره) \*

أي المستأمن وصاحب الهوى والمرتبة وهذه الترجمة ساقطة في المنع واعلم ان وصايا الذي ثلاثة اقسام الاول جائز بالاتفاق وهو ما اذا أوصى بما هو قرية عندهم كما اذا أوصى بأن يسرج في بيت المقدس او بأن تغزى الترك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين او لا والثاني باطل بالاتفاق وهو ما اذا أوصى بما ليس قرية عندهم كما اذا أوصى للمغنيات والنائبات أو بما هو قرية عندهم فقط كالخج وبناء المساجد للمسلمين الا أن يكون لقوم باعياهم فيصنع تليكا والثالث مختلف فيه وهو ما اذا أوصى بما هو قرية عندهم فقط كبناء الكنيسة لغير معينين فيجوز عنده لا عندهما وان لمعينين جازا جماعا وحاصلا ان وصيته لمعينين يجوز في الكل على انه تليكا لهم وما ذكره من الجهة من اسراج المساجد ونحوه خرج على طريق الشهورة لا الالتزام فيفعلون به ماشاؤا لانه ملكهم والوصية انما صحت باعتبار التملك لهم زيادى ملخصا (قوله فهي ميراث) أي اتفاقا وانما الاختلاف في التخرج شرع بلالية (قوله لانه كوقف لم يسجل) أي لم يحكم بلزومه والمراد انه يورث كالوقف المذكور وليس المراد انه اذا سجل لم كالوقف افاده في الشرع بلالية (قوله وليس هو كالمسجد) ليس من تقية قولها ما بل من تقية قوله جواب عن سؤال تقديره ان هذا في حقهم كالمسجد في حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث فينبغي أن يكون هذا كذلك اه ح (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) كما اذا جعل داره مسجدا وتحت سر داب وفوقه بيت كما مر في كتاب الوقف اتقاني (قوله لمعينين) أي معلومين بحصى عددهم معراج (قوله فهو جائز) أي اتفاقا ولا يلزمهم جعلها كنيسة كما مر (قوله في القرى) المراد بالقرى ما ليس فيه نبي من شعائر الاسلام والافكا لا مصاد ذكره الفهستاني والبرجندی درمشتي (قوله غير مسمين) بيا واحدة كهم طفيين وفي كثير من النسخ بيا بن وهو تحريف فان الباء الاولى حذف بعد قلبها ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما مر انه معصية) أي ولا يمكن جعله تليكا لعدم تعيينهم وهذا تعليل لنفي الصحة عندهما (قوله وله انهم يتركون وما يدنون) فان هذا قرينة في اعتقادهم ولذا الواسي بما هو قرية حقيقة معصية في معتقدهم لا يجوز اعتبارا لاعتقادهم والفرق له بين البناء والوصية ان البناء نفسه ليس بسبب لزوال ملك الباني والوصية وضعت لازالة الملك هداية ملخصا (قوله كوصية حربي مستأمن) قيد به لان وصية الذي تعتبر من الثالث ولا تصح لو ارثه وتجاوز الذي من غير ملته لا حربي في دار الحرب اه ملتي



لا وارث له هنا (بكل ماله لمسلم أو ذمي) كذا في الوفاة ولا عبرة بمن ثمة لأنهم أموات في حقنا ولو أوصى بنصفه من ثلثه وورثه ببقية لورثته لا إرثا بل لأنه لا مستحق له في دارنا وكذا الوصي لم يستأمن مثله ولو اعتق عبده عند الموت أو دبره فممن الكل لما قلنا ولو أوصى له مسلم أو ذمي

٤٤٦

تجاز على الاظهر زيلعي (وصاحب

الهوى اذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية) لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر الاسلام (وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد) فتكون موقوفة عنده نافذة عندهما شرح المجمع (والمرتدة في الوصية كذمية) في الاصح لانها لا تقتل (الوصية المطلقة) كقوله هذا القدر من مالي أو ثلث مالي وصية (لا تحل للأنثى) لانها صدقة وهي على الغني حرام (وان عمت) كقوله يأكل منها الغني والفقير لان أكل الغني منها انما يصح بطريق التملك والتمليك انما يصح لمعين والغني لامعين ولا يحصى (ولو خست) الوصية (به) أي بالغنى كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني (أو لقوم) اغنياء (محصورين حلت لهم) لعمدة تملكهم (وكذا) الحكم (في الوقت) كما حذر ملاحرو وفي جامع الفصولين المتولى على الوقت كالوصي (فروع) اوصى بثلث ماله لاصوات جاز للوصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثة ولا حدهم يعني لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلو منهم صغير أو غائب أو حاضر غير راض لم يجوز اوصى بكفارة صلانه لرجل معين لم تجز لغيره به يعني

(قوله لا وارث له هنا) أي في دارنا ومفهومه لو كان وارثه هنا لا تجوز باكثر من الثلث وعبر الزيلعي وغيره عن هذا المفهوم بقيل فاذا ضعفه لكن جزم بما ذكره الشارح في الوفاة والاصلاح والمقتى وأشار اليه في الهداية والجامع الصغير فيفيد ذلك انه المعتمد لان المتون مقدمة على الشروح وبه جزم الاتقاني مستندا الى ما في شرح السرخسي لان حق وارثه هنا متبرر بسبب الامان ولو كان له وارث آخر فثمة شاركا الحاضر ولم يكن للموصي له الا الثلث اه (قوله كذا في الوفاة) كان ينبغي ذكره عقب قوله لا وارث له هنا ليشير به الى مخالفة الزيلعي كما ذكرنا (قوله ولا عبرة بمن ثمة) أي بورثته الذين هنالك أي في دار الحرب أي لا يراعى حقهم في ابطال الزائد على الثلث (قوله وورثته لورثته) مراعاة لحقه لاحقهم فن حقه تسليم ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته ونصرفه انتقاني (قوله لا ارثا الخ) كذا في المخ اول الوصايا وهو نقي لما يترجم من قوله لورثته وبيان للفرق بين هذه المسألة والتي قبلها فانه هناك لم يرد ما زاد على الثلث الى ورثته لان له مستحقا وهو الموصى له بالكل (قوله وكذا) أي تسع (قوله لما قلنا) من انه لا عبرة بورثته ثمة الخ (قوله على الاظهر) مقابله ما عن الشيخين من عدم الجواز لانهم في دارهم حكما حتى يمكن من الرجوع اليها فصارت كالارث ووجه الاول انها تملك مبتدأ ولهذا تجوز للذمي والعبد بخلاف الارث زيلعي (قوله وصاحب الهوى) قال السيد الجرجاني في تعريفاته أهل الهوى أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقدا أهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة والمشبعة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين (قوله اذا كان لا يكفر) أي به فحذف الجناز لظهوره ط (قوله فتكون موقوفة) أي ان اسلم فذنت وان مات على ردة بطلت كسائر تصرفاته (قوله كذمية في الاصح) فتصح وصاياها هداية وقيل لا قال صاحب الهداية في الزيادات وهو الصحيح لان الذمية تقر على اعتقادها بخلاف المرتدة قال في العناية والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه أي صاحب الهداية لان الصحيح والاصح بصدفان اه أي كرون احدهما اصح لا ينافي كون الاثر صحيحا ويرجع الزيلعي الاول (قوله الوصية المطلقة) أي التي لم يذ كر غنى ولا فقر فيها والعامة ما ذكر فيها ط (قوله وهي على الغني حرام) ولا يمكن جعلها هبة له بعد موت الموصي بخلاف الصدقة عليه حال فانها تجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الغني هبة والهبة للفقير صدقة ط (قوله وان عمت) ان وصلية وظاهره ان الوصية هنا صحيحة بخلاف ما لو خصها بالاغنياء فقط اذ لا يمكن جعلها تملك لانهم لا يحصون ولا صدقة لان اللفظ لا يبي عن معنى الحاجة على ما قدمه عن الاختيار في باب الوصية للأقارب (قوله والغني لامعين) عبارة الدرر لا يعين (قوله وكذا الحكم في الوقت) يعني ان الوقت المطلق يختص بالنسبة لا يحل لغني وان عم الوقت واذا خصه بغني معين أو بقوم محصورين اغنياء حل لهم ويملكون منافعه لا عينه درر وبشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية والمقبرة والرباط ونحو ذلك يجوز أن يتفق بها الفقير والغني لان الوقت يقع صدقها العموم فاذا اكتفى بقصد العموم كيف يمتنع مع التخصيص عليه فليحذر اه رحتي (قوله المتولى على الوقت كالوصي) أي في كثير من الاحكام ولهذا قالوا ان المتولى اخو الوصي ومناسبة ذلك هنا ما ذكره من اتحاد حكم الوقت والوصية فمما رفقوا قالوا أيضا انها اخوان وقالوا الوقت يستقي من الوصية وقالوا انها مستقيان من واحد (قوله يعني لغير قرابة الولاد) أي لغير الأصول والفروع وهذا التقييد ذكره في القنية أخذا مما قاله أبو القاسم لو اوصى أن يعطى عن كفارة صلواته لولد له وهو غير وارث فانه يعطى كما أمر ولا يجوز به عن الكفارة (قوله ممن يجوز صرف الكفارة اليهم) بان يكونوا مسلمين محتاجين ط (قوله ولا حدهم) أي ولا يشترط الجمع لان أل الجنسية ابطلت معنى الجمعية ط (قوله فلو منهم صغير) الاولى زيادة أو غير محتاج لتتم المحتررات ط (قوله لم يجوز) أي لانه من قبيل الوصية للوارث فتحتاج الى اجازة جميع الورثة ولم توجد من الغائب وغير الراضى ولم تسع من الصغير وهل هذه الشروط للقسم الثاني أو للقسمين أي كفارة الصلاة والتبرع يجوز رحتي (قوله أوصى بكفارة صلانه) نص على الكفارة لانه لو اوصى لمعين بوصية تعين دفعها اليه بلا خلاف ط (قوله لم تجز لغيره) أي لم يجوز



لفساد الزمان \* اوصى لصلواته  
 وثلاث ماله ديون على المعسرين  
 فتركها الوصى لهم عن  
 الفدية لم تجزه ولا بد من القبض  
 ثم التصديق عليهم ولو أمر أن  
 يتصدق بالثلث فأتى فغصب غاصب  
 ثلثها مثلاً واستهلكه فتركه صدقة  
 عليه وهو معسر يجزيه لحصول  
 قبضه بعد الموت بخلاف الدين \*  
 الكل من ائتمية وفي الجواهر  
 اوصى لرجل بعقار ومات فقسمت  
 التركة والموصى له في البلد وقد علم  
 بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى  
 تسمع ولا تبطل بالتأخير إن لم يكن  
 رد الوصية \* اوصى له بأرض فباعها  
 بعد موته قبل القبض صح لجواز  
 التصرف في الموصى به قبل قبضه \*  
 وقفت ضيعتها على ولدها وجعلت  
 عم الولد متولياً للولد اب فالتولى  
 اولى من الاب \* شري داراً واوصى  
 بها لرجل فأخذها الشفع من  
 يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق  
 الدار لا يرجع الموصى له على الورثة  
 بشئ لأنه ظهر أنه اوصى بمال الغير  
 انتهى والله أعلم

### \* (باب الوصى) \*

وهو الموصى اليه (اوصى الى زيد)  
 أي جعله وصياً (وقبل عنده صح)  
 فان رد عنده (أي بعلمه) (بردة  
 والا لا يصح) (الرد بغيره ثلاثاً يصير  
 مغروراً من جهة ويصح اخراجه  
 عنها ولو في غيبته عند الامام  
 خلافاً لني بزارية (فان سكت)  
 الموصى اليه (فمات) (موصيه) (فه  
 الرد والقبول ولزم) (تقد الوصية  
 ببيع شيء من التركة وان جهل به)  
 أي بكونه وصياً

للقاضي والوصى الصرف الى غيره منح (قوله لفساد الزمان) وطمع القاضي وغيره منح فانه ربما لا يصرفها  
 الى أحد اذا جوزنا له منعها عن عينه الميت لعدم من يطالب بها (قوله اوصى لصلواته) اوصى بصلواته منح  
 (قوله لم تجزه) وقيل تجزيه قال في القنية قال استاذنا والا قول احب الى حتى توجد الرواية (قوله  
 ثم التصديق عليهم) أي بنية القنية واللام يفعل المأمورية تأمل (قوله ثلثها) أي ثلث التركة (قوله  
 بخلاف الدين) أي في المسألة السابقة فانه مقبوض قبل الموت بقي لو اوصى بكفارة صلواته والمسألة بحالها  
 هل يجزيه لحصول قبضه بعد الموت ولا يرجع (قوله فباعها) أي الموصى له بعد موته أي الموصى (قوله  
 لجواز التصرف الخ) لانه دليل القبول (قوله فالتولى اولى من الاب) اذ ليس من قبيل وصى الام حتى يتاخر  
 عن الاب لان ولاية المتولى على الوقف لا على الولد (قوله يؤخذ الثمن) أي من تركه المشتري للموصى له  
 ويرجع ورثة المشتري به على الشفع كما في المنع (فرع) اوصى بوصياً ثم قال والباقي للفقراء فمات بعض  
 من اوصى لهم يصرف ذلك الى الفقراء لانهم لما ماتوا لم يجدوا الوصى نقداً فيهم فيبقى الباقي وذلك للفقراء  
 ولو الجنية والله أعلم

### \* (باب الوصى) \*

لما فرغ من بيان الموصى له شرع في بيان احكام الموصى اليه وهو الوصى لما أن كتاب الوصايا يشمله لكن قدم  
 احكام الموصى له لكثرة ما وكثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها مس عناية واعلم انه لا ينبغي للوصى  
 أن يقبلها لانهم على خطر وعن أبي يوسف الدخول فيها اقل مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن  
 الحسن لا يقدر الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو مطيع ما رأيت في مدة قضائي عشرين  
 سنة من يعدل في مال ابن اخيه فاستأني ول بعضهم

احذر من الواو اتار \* بعة فهن من الختوف

واو الوصاية والوصاية والوقوف

(قوله اوصى الى زيد) ضمنه معنى فرض فعده بالى وقد معنا الكلام عليه اول الكتاب ويصح هذا  
 التفويض بكل لفظ يدل عليه في الخاتمة أنت وكيلي بعد موتي يكون وصي أنت وصي في حياتي يكون  
 وصي لان كلاهما اقامة للغير مقام نفسه فينعتقد كل منهما بعبارة الآخر اه وفي الخاتمة والخلاصة  
 وغيرهما أنت وصي أو أنت وصي في مالي أو سلت اليك الاولاد بعد موتي أو تعهد اولادى بعد موتى أو قم  
 بلوازمهم بعد موتى أو ما جرى مجرى هذه الالفاظ يكون وصياً وفي الوصاية افعلوا كذا بعد موتى قال كل  
 اوصياً ولو سكتوا حتى مات فقبل منهم اثنان أو أكثر فهم اوصياء ولو قبل واحد لم يتصرف حتى يقيم القاضي  
 معه غيره أو يطلق له التصرف لانه صار كأنه اوصى الى رجلين فلا يتصرف أحدهما وفي الدر المنثور عن  
 الذخيرة ولو جعل رجلاً وصياً في نوع صار وصياً في الانواع كلها اه وسأني تمامه ط (قوله أي بعلمه) تفسير  
 للعند في الموضوعين أي فلا يشترط الحضور ط (قوله بغيره) المناسب لما تقدم أن يقول بغير علمه بل اسقاطه  
 لدلالة الساق عليه اه ح لان معنى قول المصنف والا أي وان لم رد بعلمه أي بأن رد بعد موته أو قبله بلا  
 علمه (قوله ثلاثاً يصير) أي الميت مغروراً من جهته لانه اعتمد عليه فقبضه اضراً بالميت وأشار الى الفرق بين  
 الموصى له والموصى اليه فان قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبل في حياة الموصى ثم رد بعد هاتين لان  
 نفعه بالوصية لنفسه بخلاف الثاني كما افاده في العناية (تنبيه) وصى القاضي اذا عزل نفسه ينبغي أن  
 يشترط علم القاضي بعزله كما يشترط علم الموكل في عزل الوكيل نفسه وعلم السلطان في عزل القاضي نفسه بزارية  
 (قوله ويصح اخراجه) أي بعد قبوله كما في البزارية (قوله ولو في غيبته) ظاهره انه بعزل وان لم يبلغه العزل  
 بخلاف الوكيل تأمل (قوله فله الرد والقبول) اذ لا تغرير هنالان الموصى هو الذي اغترحت لم يتعرف  
 عن حاله انه قبل الوصاية ام لا درر أقول لكن رد لا يخرج عنه بالكلية بدليل انه لو قبل بعد الرد صح كما يأتي  
 قريباً (قوله ولزم الخ) اشار الى أن القبول كما يكون بالقول يكون بالفعل لانه دلالة عليه (قوله ببيع شيء)



أى بعد موت الموصى وينفذ البيع لصدوره من الأهل عن ولاية وصي كذا إذا اشترى شيئا بصلح الورثة  
أو قضى مالا أو اقتضاء اختيار (قوله بخلاف الوكيل الخ) لأن التوكيل إناة لثبوتة في حال قيام ولاية  
الموكل أما الإيصاء بخلافه لأنه مختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يوقف على العلم تألوراثة زيلبي (قوله  
صح) لأن هذا الرد لم يصح من غير علم الموصى كفاية ولا يلزم من عدم صحة الرد كونه صار وصيا بالوقفه على  
القبول كما افاده قوله السابق فله الرد والقبول والحاصل أنه إذا سكت لم يصروصيا فيخير بين الرد أى عدم  
القبول وبين القبول فإذا رد أى لم يقبل لم يجبر على القبول وإذا قبل ولو بعد الرد صح لأن ردته لم يصح أى لم يخرج  
عن أهلية القبول فإذا قبل صار وصيا والأفلاويه ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا في رجل أوصى إلى  
رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر ولم يصدر منه ما يدل على الرضاء وعدمه وتصرف القابل في التركة فهل  
يصح تصرفه وحده قبل رضاء الأول وردة الجواب أن الساكت لم يصروصيا لما قلنا لكن القابل ليس له الاتفراد  
بالتصرف عندهما وعند أبي يوسف يتقرد كما سنذكره عن الولوالجية فينصب القاضي معه وصيا آخر  
فيسترفان معا والله أعلم (قوله إذا نفذ قاض رده) لأن الموضع موضع اجتهاد إذا رد صحيح عند زفر  
كفاية أقول وهذا في غير قضاة رمانا (قوله وعبد غيره) أى ولو باذن سيده قهستانى والواو فيه وفيما بعده  
يعنى أو (قوله وكافر) أى ذمى أو حربى أو مستأمن عناية أو مرتد كما يعلم مما يأتى (قوله وفاسق) أى  
مخوف منه على المال قهستانى (قوله بتدل) أى وجوبا بحزم مسلم صالح لأن العبد يصحجروا الكافر عدو  
والفاسق منهم بالخيانة قهستانى (قوله وللفظ بتدل يفيد صحة الوصية) وعبارة القدورى أخرجهم القاضي  
قال في الهداية هذا يشير إلى صحة الوصية لأن الإخراج يكون بعد العصة اه وقال محمد في الأصل أن الإيصاء  
باطل واختلفوا في معناه فقيل أنه سيبطل بإبطال القاضي في جميع هذه الصور وقيل سيبطل في غير العبد لعدم  
ولايته فيكون باطلا وقيل سيبطل في الفاسق لأن الكافر كالعبد كما في الكافي قهستانى والأول قول عامة  
المشايع كما في العناية ثم أعلم أن المصنف زاد على المتن والهداية ذكر الصبي ونقل في شرحه على المجتبى  
والوصية إلى الصبي جائزة ولكن لا تلزمه العهدة كالوكالة اه وذكره أيضا في الاختيار كما فعل المصنف لكن  
نقل في شرح الوهبانية إذا أوصى إلى عبد أو صبي أخرجهم القاضي لأن الصبي لا يهتدى إلى التصرف وهل  
ينفذ تصرفه قبل الإخراج قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح لأنه لا يمكن الزام العهدة فيه فلو بلغ قبل الإخراج قال  
أبو حنيفة لا يكون وصيا وقال لا يكون اه ملخصا ونما فيه فراجع (قوله واسلم الكافر) أى الأصلي  
ط (قوله أى عن الوصايا) في بعض النسخ الوصاية (قوله ثم إن رد في الرق) بأن عجز عن أداء البذل  
(قوله فكالعبد) فإن كان مكاتب غيره صحت واستبدله القاضي بغيره وإن كان مكاتبه فهي مسألة المصنف  
الخلافية ط (قوله والا) أى بان كان فيهم كبير لم يصح لأن الكبير يبيع أو يبيع نصيبه فيعجز عن الوصية  
لأن المشتري يمنعه فلا يحصل فائدة الوصية اختيار (قوله وقال لا يصح مطلقا) لأن فيه إثبات الولاية  
للمملوك على المالك وهو قلب المشروع وله أنه أوصى إلى من هو أهل فيه صرح كالواوصى إلى مكاتب وهذا لأنه  
مكلف مستبد بالتصرف وليس لأحد عليه ولاية فإن الصغار وإن كانوا مالا كالنكاح لما أقامه أبوهم مقام نفسه  
صار مستبدا بالتصرف مثله بالولاية لهم اه درر لكن ليس له أن يبيع رقبته ط فإن قيل إن لم يكن لهم ولاية  
المنع فلا قاضى أن يبيعه فيحقق المنع واجب بأنه إذا ثبت الإيصاء لم يبق للقاضى ولاية البيع عناية (قوله  
ومن عجز عن القيام بها) أى وحده بأن احتاج إلى معين بقربة المسألة الآتية (قوله حقيقة) بأن ثبت  
ذلك بالبينه لأن الثابت بها كالمعاين لا يعلم القاضي لأن المقتضى به أنه لا يقضى بعلمه رضى (قوله لا يجزى  
أخباره) لأنه قد يكذب تخفيفا على نفسه وكذا الواشكي الورثة أو بعضهم الوصى إلى القاضي لا ينبغي أن  
يعزله حتى يظهر له منه خيانة هداية (تنبيه) يؤخذ مما ذكرناه أنه ليس للوصى إخراج نفسه بعد القبول وتقدم  
التصريح به والحيلة فيه شيان كما في الأشباه أحدهما أن يجعله الميت وصيا على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني  
أن يدعى دينا على الميت فيتهمه القاضي فيخرجه اه والقاهر أن هذا في وصى الميت أما وصى القاضي  
فقد مناعن البرازية أنه يعزل نفسه بعلم القاضي تأمل وقوله فيخرجه فيه بخلاف وفي الهندية عن الخصاص أنه

فإن علم الوصى بالوصاية  
ليس بشرط في صحة تصرفه  
(بخلاف الوكيل) فإن علمه  
بالوكالة شرط (فإن سكت ثم رد  
بعده موته ثم قبل صح إذا نفذ  
قاض رده) فلا يصح قبوله بعد ذلك  
(ولو) أوصى (إلى صبي وعبد غيره  
وكافر وفاسق بتدل) أى بدلهم  
القاضى (بغيرهم) اتعنا بالنظر  
ولفظ بتدل يفيد صحة الوصية فلو  
تصرفوا قبل الإخراج جاز سراجية  
(فأوبلغ الصبي وعق العبد واسلم  
الكافر) أو المرتد وتاب الفاسق  
يجزى وفيه فوض ولاية الوقف  
لصبي صح استصاها (لم يخرجهم  
القاضى عنها) أى عن الوصايا الزوال  
الموجب للعزل إلا أن يكون غير أمين  
اختيار (والى عبده) الحال أن  
(ورثته صغارهم) كإيصائه إلى  
مكاتبه أو مكاتب غيره ثم إن رد  
في الرق فكالعبد (والالا) وقال  
لا يصح مطلقا درر (ومن عجز عن  
القيام بها) حقيقة لا مجرد أخباره



(ضم) القاضي (اليه غيره) رعاية  
لحق الموصي والورثة (ولو ظهر

للقاضي عجزه أو لا استبدل غيره  
ولو عزل) أي الوصي المختار

(القاضي مع اهليته لها فزعزله  
وان جار) القاضي (وانم) في

الاشياء اختلفوا في صحة عزله  
والاكثر على الصحة كما في شرح

الوهابية لكن يجب الاقتناء بعدم  
الصحة كما في الفصولين وأما عزل

الخائن فواجب انتهى قلت  
وعبارة جامع الفصولين من النصل

السابع والعشرين الوصي من  
الميت لو عذلا كافيا لا ينبغي

للقاضي أن يعزله ولو عزله قيل  
ينعزل أقول الصحيح عندي أنه

لا ينعزل لان الموصي اشفق بنفسه  
من القاضي فكيف ينعزل وينبغي

أن يفتي به لفساد قضاء الزمان اه  
قال المصنف فان شيخنا فقد تزج

عدم صحة العزل للوصي فكيف  
بالوظائف في الاوقاف (وبطل

فعل أحد الوصيين كالتولين)  
فانهم في الحكم كالوصيين اشياء

ووقف القنية ومضاده أنه لو أجز  
احدهما ارض الوقف لم تجز بلا

رأى الاخر وقد صارت واقعة  
القنوى (ولو) وصية (كأن ايصاؤه

لكل منهما على الانفراد) وقيل  
ينفرد قال أبو الليث وهو الأصح

وبه تأخذ لكن الأول صحيح في  
المبسوط وجزم به في الدرر وفي

القهستان في أنه اقرب الى  
الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين

أو متولين من جهة الميت  
أو الواقف أو قاض واحد أو مالو

كانا من جهة قاضيين من بلدين

لا يخرج به بل يجعل الميت وصيا في مقدار الدين خاصة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى (قوله رعاية لحق  
الموصي) في ابقائه حيث اختاره وصيا ولحق الورثة في ضم غيره اليه (قوله استبدل غيره) في الظهيرية  
عجز فاقام غيره ثم قال الأول بعد ايام صرت قادرا على القيام بها قالوا هو وصي على حاله لان الحاكم ما اقام  
الثاني مقامه ليكون نصبه عزلا له وانما ذلك ضم لا عزل ومثله في الخاتمة وغيره ما وفي خلاصة اقام آخر مقام  
العاجز ينعزل قال القاضي لانه لا يقوم مقام الاول الا بعد العزل وللقاضي العزل بالعجز اه ملخصا من  
ادب الاوصياء أقول يمكن التوفيق بأن القاضي اذا قال جعلتك وصيا أو ضممتك الى الاول لا ينعزل الاول  
ولو قال اقلت مقامه انعزل فتأمل (تنبيه) في الادب عن الخاتمة لوجن الوصي مطبقا ينبغي للقاضي أن  
يبدله ولو لم يفعل حتى افاق فهو على وصايته اه (قوله مع اهليته لها) بأن كان عدلا كافيا (قوله نفذ  
عزله) قال في القنية واستبعده ظهير الدين بأنه مقدم على القاضي لانه مختار الميت قال استاذنا فاذا كان  
ينعزل وصي الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصي القاضي اه (قوله وأما عزل الخائن فواجب)  
بل في عامة الكتب اذا كان الاب مبذرا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضي ينصب وصيا وينزع المال من يده  
(قوله من الفصل السابع والعشرين) وفيه عن المتقي بالنون ولو كافيا لا عدلا ينعزله ولو عدلا غير كاف يضم  
اليه كافيا اه زاد في الوالولية ولو عزله صح (قوله وينبغي أن يفتي به) قال في نور العين لقد اجاد فيما افاد  
لكنه أوهم بقوله قبله عندي أنه تفرد به مع أنه مختار كثير من السلف والخلف (قوله لفساد قضاء الزمان)  
فيكون عزله منهم لغرض دينوي اذا لمصلحة لليتيم في عزل الاهل ط (تنبيه) هذا كله في وصي الميت أما  
وصي القاضي فله عزله ولو عدلا كما سيذكره الشارح في الفروع لكن يأتي قريبا تنقيده بما اذا رأى المصلحة  
والافلا (قوله قال المصنف قال شيخنا) يعني ابن نجيم صاحب البحر (قوله فكيف بالوظائف في الاوقاف)  
من الوظائف التولية على الوقف قال في فتاوى خير الدين عن البحر وأما عزل القاضي الناظر فشرطه أن يكون  
بجحفة واستدل عليه بما نقله عن الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد حرمة تولية غيره بلا خيانة وعدم  
صحة الوقف ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جحفة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستدل  
عليه بما نقله عن البرازي وغيره اه ط وافاد بقوله فكيف الخ انه لا يصح بالاولى ووجهه ان فيه ابطال حق  
محترم وهو ما عينه الواقف (قوله وبطل فعل أحد الوصيين) الا اذا اجازة صاحبه فانه يجوز ولا يحتاج  
الى تجديد العقد كما في المنح ط أقول وكذا الوصي مع الناظر عليه وفي الحامدية عن الاسماعيلية لو تصرف  
الوصي بدون علم الناظر في اموال اليتيم فهلك يضمنها (قوله ومضاده الخ) نص عليه في الاسعاف حيث قال  
لا ينفرد أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل أحدهما صاحبه جازت نقله أبو السعود ط وما ذكره الشارح  
ما خوذ من المنح (قوله لكل منهما) الاولى الى كل منهما كما عبر في الفرر (قوله وقيل ينفرد) قاله أبو يوسف  
كما سيصرح به الشارح والاول قولهما ثم قيل الخلاف فيما لو وصى اليهما متعاقبا فلم يعقد واحد لا ينفرد  
أحدهما بالتصرف بالاجماع وقيل الخلاف في العقد الواحد أما في العقدين فينفرد أحدهما بالاجماع  
قال أبو الليث وهو الأصح وبه تأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعا قال في المبسوط وهو الأصح وبه جزم  
من لا خسر ومنه ملخصا وذكر مثله الزبلي وغيره (قوله لكن الاول صحيح في المبسوط الخ) أقول يوهم انه صحيح  
القول بالانفراد مع أنك علمت ان الكلام في محل الخلاف وان الذي صحه في المبسوط ان الخلاف في الموضعين  
وليس فيه تصحيح للقول بالانفراد ولا لعدمه نعم ما صحه أبو الليث يتضمن تصحيح الانفراد لوعقدين لانه ادعى فيه  
الاجماع فتنبه ويمكن أن يقال ان ما في المبسوط متضمن أيضا لتصحيح عدم الانفراد فانه لما صح ان الخلاف  
في الفصلين اثبت ان قول أبي حنيفة ومحمد عدم الانفراد فيهما والعمل في الغالب على قول الامام وهو ظاهر  
اطلاق المتون وصرح بعبارة المصنف تأمل (قوله انه اقرب الى الصواب) لان وجوب الوصية عند الموت  
ثبت لهما معا بخلاف الوكالة المتعاقبة فاذن ثبت ان الخلاف فيهما زبلي أي في صورتي الايصاء لهما معا  
أو متعاقبا (قوله وهذا) أي عدم انفراد أحدهما (قوله من بلدين) الظاهر انه اتفاق نظر الى الغالب حتى  
لو ولي السلطان قاضيين في بلد واحد وجعل لهما نصب الاوصياء فالحكم كذلك ويؤيده ما ذكره من التعليل افاده



ط (قوله ونما له الخ) الذي ذكره في تنوير البصائر معزياً بالملقطات هو ما تقدم ثم قال بعده وفي قوله فكذا نائبه نظر ظاهر لما تقرّر ان وصي القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضي لانه نائب عنه فلا تلحقه العهدة ومقتضى ما ذكره من أن وصي القاضي نائب عنه أن لا يكون القاضي محجوراً عن التصرف في مال اليتيم والمنقول انه محجور عن التصرف مع وجود وصيه ولو منعه بوجه بخلافه مع امينه ومقتضى أيضاً أن لا يملك القاضي شراء مال اليتيم من وصي نصبه كالأول كان امينه والحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب اه (قوله ونصب القاضي الآخر لا يخرج الاول) والوصي هو الاول دون وصي القاضي لانه اتصل به اختيار الميت كما اذا كان القاضي عالماً اه كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء عن المحيط أقول بقي ان تصرف الثاني بغيبة الاول هل هو نافذ والظاهر نفاذه ولو الغيبة منقطعة وفي الاشياء ولا ينصب القاضي وصياً مع وجوده أي وصي الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر لم تدعى الدين اه والغيبة المنقطعة أن يكون في موضع لا تصل اليه القوافل كما في حاشية أبي السعود وفي الولو الجبة ادعى رجل ديناً على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصماً عن الميت الا ترى انه لو كان حاضراً وأقر بالدين ينصب القاضي خصماً عن الميت ليصل المدعى الى حقه لان اقرار الوصي على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى أن يخصم الوصي فيما اقر به اه (قوله الابشراء كفته الخ) هذه المسائل مستثناة من بطلان انفراد أحد الوصيين للضرورة (قوله وتجهيزه) لو اقتصر عليه لكفاء عما قبله قال في التبيين لان في التأخير فساد الميت ولهذا يملكه الجيران أيضاً في الحضر والرفقة في السفر اه ط (قوله والخصومة) وجه الانفراد فيها انه ما لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمعا لم يتكلم الا أحدهما غالباً درر (قوله وشراء حاجة الطفل) أي ما لا بد له منه كالطعام والكسوة اتقاني لان في تأخير حقوق ضرره منح (قوله والانتهاج له) أي قبول الهبة للطفل لان في تأخير خشيته القوات قهستاني ولانه ليس من باب الولاية ولهذا يملكه الالم ومن هو في عياله هداية (قوله واعتاق عبد معين) لعدم الاحتياج فيه الى الرأي بخلاف اعتاق ما ليس معين فانه محتاج اليه قهستاني وقد اطلق قاضي خان العبد ولا مانع من حله على المقيد افاده ط أقول والظاهر ان هذا كله فيما اذا اوصى بعق عبد بجائنا فلو مال احتاج الى الرأي فلا بد من الاجتماع تأمل (قوله ورد ودبعة) قيد به لانه لا ينفرد ببعض ودبعة الميت سائحاني عن الهندية (قوله وتنفيذ وصية) أي بين أدبائهم رسالة ابن الشحنة فلو احتاج الى بيع شيء ليؤدى من ثمنه الوصية فلا الا باذن صاحبه اتقاني وقوله معينين نعت لودبعة ووصية قال القهستاني لان لصاحب الحق اخذ بلا دفع الوصي اه وفي الظهيرة اوصى بأن يتصدق بخنطة على الفقراء قبل أن ترفع الجنازة ففعل أحد الوصيين ان كانت الخنطة في ملك الموصي جاز دفعه والا فاشترها ما فالخنطة للمشتري والصدقة عن نفسه وفي الولو الجبة وعلى الخلاف اذا اوصى بأن يتصدق بكذا من ماله ولم يعين الفقراء فليس له الانفراد وان عجز بقردهما بالاجماع اه وبه علم تنبيهاً في المتن بكون الفقير الموصى له معيناً تأمل (قوله زاد في شرح الوهبانية الخ) الاولى ذكره بعد العشرة التي ذكرها المصنف على ان مجموع ما ذكره في شرح الوهبانية سبعة عشر فالزائد على ما في المتن سبعة ذكر الشارح منها أربعة كما استعرفه والثلاثة الباقية حفظ مال اليتيم اذ كل من وقع في يده وجب عليه حفظه ورد ثمن المبيع يبيع من الوصي واجارة نفس اليتيم وقد اسقط شارح الوهبانية التمكنين وادخله تحت التجهيز وذكره صورة اخرى وهي تنفيذ الوصية بالتصدق عنه بكذا من ماله فغير معبر أقول وهذه الصورة مكررة لما علمت ان ما في المتن مقيد بالفقير المعين تأمل قال ط وزاد المكي عن الخبائية ان لاحدهما قبض تركه الميت اذ لم يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن باله لانه وان لاحدهما التصديق بخنطة في الوصية بالتصدق بها قبل رفع الجنازة وان يودع ما صار في يده من تركه الميت واجارة مال اليتيم ورد العواري والامانات اه وبعض هذه يدخل في المال فيما قبلها اه (قوله ومشتري) بالبناء للمجهول معطوف على منصوب أي رد ما اشتراه الميت شراء فاسداً لانه لا يطل الرقب بالموت كما مر في بابيه فينفرد أحد الوصيين به قال ابن الشحنة لانه ليس من الولاية المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله وقسمه كيلي اووزني) أي مع شريك الموصي مثلاً ط (قوله وطلب دين) قيد به لانه لا ينفرد ببعض دين الميت سائحاني عن الهندية لان قبض الدين في معنى المبادلة لاسيما عند اختلاف الجنين

فينفرد احدهما بالتصرف لان كلام من القاضي لو تصرف جاز تصرفه فكذا نائبه ولو اراد كل من القاضي عزل منسوب القاضي الآخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا ونما له في وكالة تنوير البصائر معزياً بالملقطات وغيرها فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضي ان للميت وصياً فنصب له وصياً باسم حضر الوصي فأراد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضي الآخر لا يخرج الاول (الابشراء كفته وتجهيزه والخصومة في حقوقه وشراء حاجة الطفل والانتهاج له واعتاق عبد معين ورد ودبعة وتنفيذ وصية معينين) زاد في شرح الوهبانية عشرة أخرى منها رد المصوب ومشتري شراء فاسداً وقسمه كيلي اووزني وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه



هداية وما في شرح الوهبانية من انه ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا لان معناه الاخذ كما في المغرب وأما الذي  
 يعني الطلب فهو التقاضي كما في المغرب أيضا فافهم وظاهر كلام الشارح ان قوله وطلب الدين ما زاده في شرح  
 الوهبانية مع انه ليس موجودا فيه وانما ذكره في النقاية قال شارحها القهستاني وهو مستدرك بالخصوصة وعليه  
 يدل كلام الذخيرة اه (قوله في جميع الامور) أي في هذه المسئتيات وغيرها وأشار الى ان الاستثناء مبني  
 على قول أبي ح ومحمد وقيل ان محمدا مع أبي يوسف (قوله فله التصرف في التركة وحده) هذا انما يستقيم  
 فيما اذا وصى الى الحى وأما اذا وصى الى آخره فانه يجب اجتماعهما اه ح ونحوه في العزيمة قال في الهداية  
 ولو ان الميت منهما وصى الى الحى فلهي أن يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا وصى الى شخص آخر  
 ولا يحتاج التقاضي الى نصب وصى آخر لان رأى الميت باق حكما رأى من يخلفه وعن أبي ح لا يتصرف بالتصرف  
 لان الموصى ما رضى بتصرفه وحده بخلاف ما اذا وصى الى غيره لانه يتصرف برأى المثنى كما رضى المتوفى  
 اه (قوله والا يوصى ضم القاضى اليه غيره) أما عندهما فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف  
 فيضم القاضى اليه وصيا نظر للميت عند عجز الميت وأما عند أبي يوسف فلان الحى منهما وان كان يقدر على  
 التصرف فالوصى قصد أن يخلفه وصيان متصرفان في حقوقه وذلك ممكن التحقيق بنصب وصى آخر  
 مكان الاول زيلعي وهداية وهو صريح في ان أبا يوسف لم يخالف هنا وجزم في الولوالجية بالخلاف وهما قولان  
 كما يذكره الشارح (تنبيه) مثل الموت ما لو جئنا أحدهما أو وجدنا ما يوجب عزله اقام الحاكم مقامه امينا  
 فلواراد الحاصصهم رد النظر الى الثاني منهما لم يكن له ذلك بخلاف معراج لكن في الولوالجية وعلى هذا  
 الخلاف لو فسق أحدهما اطلق القاضى لثاني أن يتصرف وحده اوضح اليه آخر اه تأمل وفيها وكذا  
 اذا وصى اليهما ومات فقبل أحدهما فقط او مات أحدهما قبل موت الموصى ثم قبل الآخر فعندهما  
 لا يتفرقا تقابل بالتصرف وعند أبي يوسف يتفرق (قوله اقام القاضى الاثر مقامه) هذا خلاف  
 ما يقتضيه التعليق المذكور آنفا تأمل (قوله الا اذا وصى لهما الخ) الاولى اليهما ثم هذا اذا لم يعين  
 المصروف فان عين لا تبطل قال في الولوالجية اوصى الى رجلين وقال لهما اصرفا ثلث مالى حيث شئتما ثم مات  
 أحدهما بطلت الوصية ورجع الثلث الى الورثة لانه علق ذلك بمشيتتهما ولا يتصور ذلك بعد الموت ولو قال  
 جعلت ثلث مالى للمساكين يضعه الوصيان حيث شاء آمن المساكين فمات أحدهما يجعل القاضى وصيا آخر  
 اه زاد في الظهيرية وان شاء القاضى قال لهذا الثاني ضع وحدك (قوله وهل فيه الخ) أي فيما اذا مات  
 أحدهما ولم يوص الى غيره قال القهستاني فلومات أحد هذين الوصيين وجب أن ينصب وصيا آخر لعجز  
 الحى عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال أبو يوسف لانه تحصيل  
 لما قصد الموصى من اشراف ~~كل~~ منهم على الآخر اه أقول ومادة مناه عن الزيلعي والهداية صريح  
 بأن أبا يوسف وافقهما وصري في الولوالجية بالخلاف كما علمت (قوله كما حرزته الخ) حيث قال لكن فيه  
 أي في القول بالوفاق انه لو اشراف على وصى لم يتفرقا أحدهما بل لا خلاف مع انه على الخلاف وعن أبي  
 يوسف ان المشرف يتفرق دون الوصى كما في القهستاني عن الذخيرة قلت وفي المجتبى جعل للوصى مشرفا  
 لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف أن يتصرف اه (قوله ويأتى) أي في الفروع والذي يأتى هناك عبارة  
 المجتبى (تنبيه) المشرف بمعنى الناظر في الهندية الوصى اولى بالمسا المال ولا يكون المشرف وصيا وائر  
 كونه مشرفا انه يجوز تصرف الوصى الابعله اه وبه يفتى كما في ادب اوصياء عن الخاص حامية وقيل  
 يكون وصيا فلا يتفرقا أحدهما بما لا يتفرقه أحد الوصيين وصدر به قاضى خان فكان معتمدا له على عادة  
 كما افاده في زواهر الجواهر (فرع) اوصى الى رجلين امرأ أن يعمل برأى فلان فهو الوصى ولا العمل بل رأيه  
 ولو قال لا تعمل الا برأيه فهما وصيان لان الاول مشورة والثاني نهى ولوالجية وفي الخلية وهو الاشبه (تنبيه)  
 لو اختلف الوصيان في حفظ المال فان احتمل القسمة يكون عند كل منهما نصفه والابتهايا زمانا أو يستودعانه  
 لان لهما ولاية الابداع يرى عن البدائع (قوله ووصى الوصى) أي وان بعد كما في جامع الفصولين أي  
 بأن اوصى هذا الثاني الى آخر وهكذا (قوله سواء اوصى اليه في ماله أو مال موصيه) يوافق ما في المتن حيث  
 قال ووصى الوصى وصى في التركتين وكذا ان اوصى اليه في أحدهما خلافا لهما اه لكن قال الرضى المسألة

(ويصح ما يخاف تلفه وجمع اموال  
 ضائعة) وقال أبو يوسف يتفرق كل  
 بالتصرف في جميع الامور ولو نص  
 على الانفراد او الاجتماع اتبع  
 اتفاقا شرح وهبانية (وان مات  
 أحدهما فان اوصى الى الحى أو الى  
 آخره التصرف في التركة وحده)  
 ولا يحتاج الى نصب القاضى وصيا  
 (والا) يوص (ضم) القاضى (اليه  
 غيره) درر وفي الاشياء مات  
 أحدهما اقام القاضى الآخر  
 مقامه أو ضم اليه آخر ولا تبطل  
 الوصية الا اذا اوصى لهما أن  
 يتصدقاً به حيث شاء اه وقامه  
 في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف  
 أبي يوسف قولان وعنه ان المشرف  
 يتفرق دون الوصى كما حرزته فيما  
 علقته على المتن ويأتى (ووصى  
 الوصى) سواء اوصى اليه في ماله  
 أو مال موصيه وقاية (وصى في  
 التركتين) خلافا للشافعي



(وتصح قسمته) أي الوصي حال كونه (ناثبا عن وريثة) كإب (غيب أو صغار مع الوصي له) بالثلث (ولا رجوع) للورثة (عليه) أي الموصي له (أن ضاع قسطهم معه) أي الوصي لصحة قسمته حينئذ (و) أما (قسمته عن الموصي له) الغائب أو الحاضر بلا إذنه (معهم) أي الورثة ولو صغارا زيلبي (فلا) تصح حينئذ (فيرجع ٤٥٢ الموصي له بثلث ما بقى) من المال (إذا ضاع قسطه) لأنه كالشريك (معه) أي مع الوصي ولا يضمن

الوصي لأنه أمين (وصح قسمته)

التامني وأخذ قسط الموصي له أن

غاب (الموصي له فلا شيء له أن هلك

في يد القاضى أو أمينه وهذا

(في المكبل والموزون) لأنه إفراز

(وفي غيرهما لا) تجوز لأنه مبادلة

كالباع ويبع مال الغير لا يجوز

فكذا القسمة (وإن فاسمهم

الوصي في الوصية بجمع) عن الميت

(بثلث ما بقى أن هلك) المال (في

يده) أو في يد من دفع إليه (لجمع)

خلافهما وقد تقر في المناسك

(ولو أقر بالميت شيئا من ماله لأصح

فضاع بعد موته) لا يجمع عنه

بثلث ما بقى لأنه عينه فإذا هلك

بطلت (وصح بيع الوصي عبدا

من التركة ببيعة الغرماء) للغرماء

تعلق حقهم بالمالية (وضمن

وصي باع ما أوصى ببيعه وتصدق

بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه)

أي ضياعه (عنده) لأنه العاقد

فالعهد عليه (ورجع) الوصي

(في التركة) كلها وقال محمد

في الثلث قلنا أنه مفروق كان ديننا

حتى لو هلك التركة أولم تفلا

رجوع وفي المتن أنه يرجع على

من تصدق عليهم لأن عنهم لهم

فقرمه عليهم (كإيرجع في مال

الطفل وصي باع ما له

على أقسام أربعة لأنه إما أن يبيعهم فيقول جعلتك وصي من بعدى أو وصيا أو نحوه أو يبين فيقول في تركتي أو يقول في تركه موصي أو يقول في التركتين فإذا أجمع أو يبين فقال في التركتين فهو وصي فيهما عندهم خلافا للشافعي وزفر وان قال في تركتي فعن أبي ح رويان ظاهر الرواية عنه أنه يكون وصيا فيهما لأن تركه موصيه تركه كما صرح به في الاختيار وعنهما أيضا رويان أنهما إن أظهرهما أنه يقتصر على تركه وإن قال في تركه الأول فهو كما قال عندهم كما في التاترخانية عن شرح الطحاوي وكبار شدة إليه تعليل الاختيار إذ ليست تركه تركه الأول بخلاف قوله تركتي لأن تركه موصيه تركه فتناولها اللفظ فاعتنم هذا التحرير فإنه مفرد اه ويمكن أن يخصص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الأخيرة تأمل (قوله وتصح قسمته الخ) صورته رجل أوصى إلى رجل وأوصى لآخر بثلث ماله وله وريثة صغار أو كبار غيب فقام الوصي مع الموصي له ناثبا عن الورثة وأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة فالقسمة نافذة على الورثة بخلاف العكس وهو مقاسمته مع الوارث ناثبا عن الموصي له لأن الورثة والوصي كلاهما خلف عن الميت فيجوز أن يكون الوصي خصما عنهم وقائما مقامهم وأما الموصي له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه فلا يكون بينه وبين الوصي مناسبة حتى يكون خصما عنه وقائما مقامه في نفوذ القسمة عليه وتتمامه في العناية وذلك كالأمام المحبوبي عن مبسوط شيخ الإسلام أنه في الأولى تجوز في العروض والعقار لو الورثة صغارا والافقي العروض فقط وفي الثانية تطل فيهما كما في الكفاية والمعراج وغيرهما وبه جزم الزيلعي قال في العناية والفرق بين المنقول والعقار أن الورثة لو صغارا فلو وصي ببيعهما ولو كبارا فليس له بيع العقار عليهم وله بيع المنقول فكذا القسمة لأنها نوع يبيع اه أقول وهذا إذا لم يكن في التركة دين والافله يبيع العقار أيضا كما سيأتي ثم اعلم أن المراد إفراز حصة الصغار عن غيرهم أما لو أراد إفراز حصة كل من الصغار عن الآخر لا يجوز وسيأتي تمامه آخر الوصايا في الفروع (قوله غيب) أي سيرة ثلاثة أيام فصاعدا قهستاني (قوله فيرجع الموصي له بثلث ما بقى) أي في أيدي الورثة إن كان قائما وإن هلك في أيديهم فله أن ينضمهم قدر ثلث ما قبضوا وإن شاء ضمن الوصي ذلك القدر لأنه متعدي فيه بالدفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن أيهما شاء زيلبي وهذا إذا كانت القسمة بغير أمر القاضي أما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع مسكين (قوله لأنه كالشريك) أي للورثة فيسوى ما بقى من المال المشترك على الشريك ويبقى ما بقى عليها زيلبي (قوله معه) متعلق بضاع (قوله لأنه أمين) أي وله ولاية الحفظ زيلبي (قوله وصح قسمة القاضى) لأنه ناظر في حق العاجز وإفراز نصيب الغائب وقبضه من النظر فنفذ ذلك عليه وصح زيلبي (قوله ج عن الميت بثلث ما بقى) أي من منزل الأمر ومن حيث يبلغ وهكذا إن هلك ثانيا وثالثا إلا أن لا يبق من ثمنه ما يملكه أحد من الورثة في باب الحج عن الغير (قوله بثلث ما بقى) قال أبو يوسف إن كان الميراث بثلث ما بقى من ثمنه لم يكن مستغرا للثلث يجمع عنه بما بقى من الثلث إلى تمام ثلث الجمع وقال محمد يرجع عنه يبي قرناه في المناسك زيلبي (قوله تعلق حقهم بالمالية) أي لا بالصورة والسب لا خلف وهو الثمن بخلاف العبد المأذون له في ذلك بخلاف ما نحره فيه



انه لا يجوز اه أي حيث قيد الجواز بالاملا وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت فلو بعد ائنة الوصي يجوز  
سواء كان خير اليتيم أو شره الا انه اذا كان خيرا له جاز بالاتفاق حتى اذا أدرك ليس له نقض ذلك وان كان شره  
له جاز ويضمن الوصي لليتيم عندهما وعند أبي يوسف لا يجوز اتقاني عن شرح الطحاوي (قوله وصع بيعه  
وشرؤه) اطلقهما فشمع النقد والنسيئة الى أجل متعارف لكن من ملئ فلو مخلص فسيأتي في القروع آخر  
الوصايا قال في الخانية واذا باع شيئا من تركه الميت بنسيئة فان كان يتضرر به اليتيم بان كان الاجل قاحشا  
لا يجوز اه رمي (قوله من أجنبي) أي عن الميت وعن الموصي فلو باع من نفسه فسيأتي أو باع من لا تقبل  
شهادته أو من وارث الميت لا يجوز قال في جامع الفصولين بيع المضارب عن لا تجوز شهادته له بمعاينة قليلة  
لم يجز وكذا الوصي لو باع من هؤلاء فلو بمثل قيمته جاز ولو باع وارث صحيح من مورثه المريض أو شرى منه بتمته  
لم يجز عند أبي حنيفة ولو يبيع الغن لم يجز اجماعا لانه كوصية له ووصي الميت لو عتد مع الوارث بمثل القيمة  
فعلى الخلاف اه (تنبيه) قال في الخانية يتيان لكل منهما وصي لم يجز لاحد الوصيين الشراء ليتيمه  
من الوصي الآخر لان نصرة فات الاوصياء مقيدة بالخيرية والنظر لليتيم فلو وجدت الخيرية هنا من أحدهما  
لا توجد من الآخر البتة فلا يجوز نصرة فه اه أقول وهو مشكل لان كلا منهما أجنبي عن الآخر ولم يشر  
لنفسه بل ليتيمه فلا تشترط الخيرية فليست أمثل اللهم الا أن يتبدد ذلك بالعقار وكان يبيعه لغير النفقة ونحوها فانه  
لا بد حينئذ أن يباع بضعف القيمة كما يأتي وبه يظهر التعليل ويظهر لي أن هذا هو المراد والله اعلم (قوله  
لا بما لا يتغابن) الصحيح في تفسيره انه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كما في البحر والمنع وغيرهما (قوله لان  
ولا يته نظرية) ولا نظري في الغن القاحش بخلاف اليسير لانه يمكن التمسك عنه زيلعي (قوله كان فاسدا)  
هو ثانی قولين حكاهما في القنية والاول انه باطل لا يملكه المشتري بالقبض (قوله حق يملكه المشتري)  
بالقبض وهل يضمن الوصي الغن القاحش الظاهر نعم ط (تنبيه) المريض المديون لو باع بمعاينة لا يجوز  
بخلاف وصيه بعد موته وهذا من عجيب المسائل حيث ملك الخلف المعابة لا المالك افاده في الفصولين (قوله  
وهذا اذا تباع الوصي الخ) لا حاجة اليه لتصريح المصنف به ط (قوله وان باع الوصي) أي ماله من  
اليتيم (قوله من نفسه) متعلق باشتري والضمير للوصي (قوله لانه وكيله) أي القاضي وفعل الوكيل  
كفعل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه ط (قوله وهي قدر النصف زيادة أو نقصا)  
الزيادة راجعة الى الشراء والنقص الى البيع قال الزيلعي تفسير المنفعة الظاهرة أن يبيع ما يساوي خمسة  
عشر بعشرة من الصغير أو يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير اه قال في ادب  
الاوصياء وفي المتنق وبه يفتي وفي الخانية وبهذا تفسير الخيرية للائمة المتأخرين

(وصح بيعه وشرؤه من أجنبي  
بما يتغابن الناس) لا بما لا يتغابن  
وهو القاحش لان ولا يته نظرية  
فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه  
المشتري بالقبض فهستاني وهذا  
اذا تباع الوصي للصغير مع الأجنبي  
(وان باع) الوصي (أو اشتري) مال  
اليتيم (من نفسه فان كان وصي  
القاضي لا يجوز ذلك مطلقا) لانه  
وكيله (وان كان وصي الأب جاز  
بشرط منفعة ظاهرة للصغير) وهي  
قدر النصف زيادة أو نقصا ولا  
لا يجوز مطلقا (وبيع الأب مال  
صغير من نفسه جائز بمثل القيمة  
وبما يتغابن فيه) وهو اليسير والا لا  
وهذا كله في المنقول أما في العقار  
فسيجيء

بيع لا بد  
ري كالوصية يقتضيه حيث  
من الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم  
واقف شيئا كما في الاشياء ط أقول وفي تعبيره بأجر المثل  
نرميه حتى لو جعل له العشر كما هو المتعارف فان كان أكثر من اجر  
علامة البيرى في كتاب القضاء من شرحه على الاشياء فراجعه فانه مهم واما لو شرط  
الواقف شيئا فله أخذه وان زاد على اجر المثل لانه من الموقوف عليهم كما في البحر (قوله واما وصي الميت  
قوله على الصحيح) فمقتضى الرمي في تساواه بما شرع من جامع الفصولين من أن الوصي لا يأكل من مال  
الميت لو احتاجا الا اذا كان له اجرة فبأكل بقدرها قال في الخانية والبرازية له ذلك لو محتاجا مستحسنا  
وقد تقرر أن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها وتقتل القنية لا يعارض نقل قاضي خان فانه  
من اهل الترجيح اه ملخصا وقال في حاشيته على الاشياء واخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن  
وصي الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا باجرا لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على التبرع فاذا رأى  
القاضي أن يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهي واقعة القسوى وقد أقيمت به مرارا اه وبه افتى في الحامدية



لنفسه بخلاف ما شرأه من وصيه أو باعه من اليتيم وقبل وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة هذا القاضي  
 ١٥ ملخصا (قوله ضمن الزيادة) أي الا اذا أوصى بها وكانت تخرج من الثلث ط (قوله وقع الشراء له)  
 لانه متعد في الزيادة وهي غير مقبزة فيكون متبرعا بتكفين الميت به حتى (قوله قبل ظهور رشده) الرشد  
 هو كونه مصلحا في ماله كما مر في الخبر وقد مناهنا لانه ظهوره بالينة ولو ظهر رشده ولو قبل الادراك دفع اليه  
 لا يضمن كافي الخمانية (قوله ضمن) هذا قول صاحبين بدليل التعليق وقال الامام بعدم الضمان اذا دفعه  
 بعد خمس وعشرين سنة لانه ح ولاية الدفع اليه ط (قوله وجازيعة الخ) بيان المسألة انه اذا لم يكن  
 على الميت دين ولا وصية فان الورثة كبارا حضورا لا يبيع شيئا ولو غيبا لبيع العروض فقط وان كلهم صغارا  
 يبيع العروض والعقار وان البعض صغارا والبعض كبارا فكذلك عنده وعندهما يبيع نصيب الصغار ولو من  
 العقار دون الكبار الا اذا كانوا غيبا فيبيع العروض وقولهما القياس وبه نأخذ وان كان على الميت دين  
 أو اوصى بدراهم ولا دراهم في التركة والورثة كبارا حضورا فعنده يبيع جميع التركة وعندهما لا يجوز الا يبيع  
 حصة الدين ١٥ ملخصا من غاية البيان عن نكت الوصايا الاربعة (قوله الا الدين) أي فله يبيع العقار  
 لكنه يوهم انه مقيد بكون الكبير غائبا وليس كذلك كما مر وفي العناية قيد بالغيبة لانهم اذا كانوا حضورا ليس  
 للوصي التصرف في التركة أصلا الا اذا كان على الميت دين أو اوصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم يتقذوا  
 الوصية من ماله سم فانه يبيع التركة كلها ان كان الدين محبطا وبمقدار الدين ان لم يحط وله يبيع ما زاد على الدين  
 أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما وبه فذ الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بمقدارها  
 بالاجماع وفي الزيادات الخلاف المذكور في الدين ١٥ قال في ادب الاوصياء وبقولهما يفتي كذا في الحافظة  
 والغنية وسائر الكتب ١٥ ومثله في البرازية (تنبيه) قال في القنية لا يملك الوصي بيع جزء شائع من دار اليتيم  
 للنفقة اذا وجد من يشتري جزءا معينا منها لانه تعيب للباقي ١٥ (قوله الاصح لا) راجع الى قوله او خوف هلاكه  
 (قوله لانه) أي الهلاك نادر قال في المراج وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح لان الدار لا تملك غالبا فينبني الحكم  
 عليه لا على النادر ١٥ (قوله وجازيعة عقار صغير الخ) اطلق السلف جوازيعة العقار وقيد المتأخرون  
 بالشروط المذكورة كافي الخمانية وغيرها قال الزيلعي قال الصدر الشهيد وبه يفتي أي بقول المتأخرين وما  
 في الاشياء من انه لا يجوز عند المتقدمين سبق قلم تنبيه (قوله لا من نفسه) قال ابن الكمال وقولهم اجنبي  
 يؤذن ان بيعه من نفسه لا يجوز لان العقار من أنفس الاموال فاذا باع من نفسه فالتهمة ظاهرة ١٥ وفيه انه  
 اذا كان بضعف القيمة لا يتأتى معه التهمة فاعل القيد اتفاقا يؤيده ما في الهندية لو اشترى الوصي عقار اليتيم  
 لنفسه جاز لو خيرا بأن يأخذه بضعف القيمة عند البعض ١٥ افاده السانحاني وقد مناه عن ادب الاوصياء  
 وقوله عند البعض قيد لقوله بأن يأخذه الخ لا للجواز كما يعلم مما قدمناه (قوله أو لنفقة) أي وان كان بمثل  
 القيمة أو بغيره يبر ط أقول وكذا يقال فيما بعده فيما يظهر بدليل جعله مقابلا للاول (قوله أو دين الميت)  
 أي دين على الميت لا وفاء له الا ببيعه خانية لكن يبيع بقدر الدين فقط على المقتضى به كما قدمناه وكذا في الوصية  
 (قوله مرسله) تقدم تفسيرها بالتالي لم تقيد بكسر كثلث أو ربع مثلا وذلك كما اذا اوصى بمائة مثلا (قوله  
 أو خوف خرابه) تقدم في عقار الكبير الغائب ان الاصح انه لا يبيعه لذلك والظاهر انه لا يجري التصحيح هنا لان  
 المنظور اليه هنا منفعة الصغير ولذا جاز هنا في بعض هذه الصور ما لا يجوز في عقار الكبير تأمل (قوله أو كونه  
 في يد متغلب) كأن استرده منه الوصي ولا يئنه له وخاف أن يأخذه المتغلب منه بعد ذلك تمسك بما كان له من  
 اليد فلوصي يبيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه كافي يبيع الخمانية (قوله لا من قبل أم أو أخ) أي او نحوهما  
 من الاقارب غير الاب والجد والقاضي ويأتي آخر الباب تمام الكلام في ذلك (قوله مطلقا) أي ولو في هذه  
 المستثنيات واذا احتاج الحال الى بيعه رفع الامر الى القاضي ط (قوله يجوز) فليس للصغير نقضه بعد  
 بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظرا للصغير وان كان الاب فاسدا  
 لم يجز يبيعه العقار فله نقضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا باعه بضعف القيمة اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر ويجوز  
 بيع منقوله في رواية ويوضع غنمه في يد عدل وفي رواية لا الا بضعف قيمته وبه يفتي جامع الفصولين وسياق في  
 الفروع (تنبيه) ظاهر كلامهم هنا انه لا يقتريع الاب عقار ولده الى المستوطنات المذكورة في الوصي ونقل

ولو زاد الوصي على ما كان  
 مثله في العدد ضمن الزيادة  
 وفي القيمة وقع الشراء له و) حيث  
 (ضمن مادفعه من مال اليتيم)  
 ولو ابلجه (و) فيها (لو دفع المال  
 الى اليتيم قبل ظهور رشده بعد  
 الادراك فضاع ضمن) لانه دفعه  
 الى من ليس له أن يدفع اليه  
 (وجازيعة) أي الوصي (على  
 الكبير) الغائب (في غير العقار)  
 الا لدين او خوف هلاكه ذكره  
 عزى زاده معزى الخانية قلت وفي  
 الزيلعي والقهستاني الاصح لا  
 لانه نادر وجازيعة عقار صغير  
 من اجنبي لا من نفسه بضعف  
 قيمته أو لنفقة الصغير أو دين  
 الميت أو وصية مرسله لا تنفذ  
 لها الا ائنه أو لكون غلته لا تزيد  
 على مؤنته أو خوف خرابه أو  
 نقصانه أو كونه في يد متغلب درر  
 واشياء ملخصا قلت وهذا لو  
 البائع وصيا لا من قبل أم أو أخ  
 فانهم لا يملك ان يبيع العقار  
 مطلقا ولا شراء غير طعام وكسوة  
 ولو البائع ابا فان محمودا عند  
 الناس أو مستورا الحال يجوز  
 ابن كمال



المحوى في حوائش الاشياء من الوصايا ان الاب كالوصى لا يجوز له بيع العقار الا في المسائل المذكورة كما ائتمن به الحنفية اه ثم رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا من اهل التركمان قد نقل عبارة المحوى المذكورة ثم قال مانصه وهو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستند الحنفية في ذلك الى نقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات في بيع الاب ايضا كما في الوصى صار حسنا مفيدا ايضا لان الاخذ بالاتفاق اوفق هكذا افادني شيخنا الشيخ محمد مراد السقايني رحمه الله تعالى اه (قوله فان فعل تصدق بالربح) أي عندهما وبضمن رأس المال وعند أبي يوسف لم له الربح ولا يتصدق بشئ خائسة وفيها ولا يملك اقراض مال اليتيم فان اقترض ضمن والقاضي يملكه والصحيح ان الاب كالوصى لا كالقاضي ولو اخذه الوصى قرضاً لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وقال محمد واما ان ارجوا انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به اه وفي جامع الفصولين القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشتريه يكون غلة اليتيم لا لوجوده أو وجود من يضارب وفي الحاوي الزاهدي القاضي يأمر الوصى بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون الماملة لاجل الربح اه وافاد الرمي ان ما يفعله بعض جهلة القضاة انهم يقضون بالربح من غير معاملة في ماله اذا عومل فيه أول مرة ويستندون في ذلك لمن لا يعبا بكلامه في المذهب فهو قضاء بالربح المحرم في سائر الاديان بمجرد خيالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيما حرم الله تعالى تطر ما هذا الاضلال بعيد (قوله وجاز الخ) افادانه لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال اليتيم وبه صرح في نور العين عن مجمع الفتاوى وقال البيري الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر كذا في الخلاصة وفي الحاوي الحسري قال محمد بن مقاتل لو كان للميت على الناس ديون فليس للورثة ان يأخذوا الوصى باستخراج ذلك وقضائه اه (تمة) لو أجرة الاب أو الجدة أو الوصى صح اذ لهم استعماله بلا عوض للتدبير والرياسة فبالعوض اولى والوصى لو استأجره لنفسه صح لا لو أجره لنفسه لليتيم ولو أجر الاب نفسه له صح وله قضاء دينه من مال ولده بخلاف الوصى وله ما يبيع ماله دين نفسه ما كرهه به ولا بأس للاب أن يأكل من ماله بقدر حاجته لو محتاجا ولا يضمن بخلاف الوصى الا اذا كان له اجرة فبأصل كل بقدرها وليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا اقراض ماله ولو اقترض لا يعتد خيانة فلا يعزل بها وله أن يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه وتمام الفروع في ٢٧ من جامع الفصولين (قوله باقل من ثمن المثل) لعله محمول على الغبن الفاحش والافتقار المصنف يبيعه وشرائه بما يتغابن الناس فيه ط (قوله الا في مسألة الوصية يبيع عبده من فلان) تمام عبارة الاشياء فلم يرخص الموصى له بثلث المثل فله الخط اه أي الى قدر ثلث المال قال البيري وفي تلخيص الكسبي أوصى بأن تباع امته بمن احببت جاز وتجب ورثته على بيعها بمن احببت ولو أبي ذلك الرجل أخذها بقيمتها حط من قيمتها قدر ثلث مال الموصى زاد في الحاوي انه يكون كالوصية اه قال ابو السعود وانظر اذا كان جميع قيمتها يخرج من ثلث ماله هل تعطى له بدون ثمن وقول الحاوي يكون كالوصية يقتضيه اه أقول فيه بحث فانه أوصى ببيعها لا بدفعها مجانا والبيع لا بد فيه من ثمن وان قل فهو وصية من حيث الهابة الى الثلث لا من كل وجه وقول الحاوي كالوصية يقتضيه حيث أتى بكاف التشبيه قد بر (قوله للمتولى أجرة مثل عمله) حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها كما في الخانية وهذا في ناظر لم يشترط له الواقف شيئاً كما في الاشياء ط أقول وفي تعبيره بأجر المثل إشارة الى أن القاضي ليس له أن يحصل له أكثر منه حتى لو جعل له العشر كما هو المتعارف فان كان أكثر من أجر المثل بر ذالرائد كما حققه العلامة البيري في كتاب القضاء من شرحه على الاشياء فراجع فانه مهم واما لو شرط له الواقف شيئاً فله أخذه وان زاد على أجر المثل لانه من الموقوف عليهم كما في البحر (قوله واما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح) تعقبه الرمي في قضاوا بما مر عن جامع الفصولين من أن الوصى لا يأكل من مال اليتيم ولو محتاجا الا اذا كان له اجرة فبأصل كل بقدرها قال وفي الخانية والبرازية له ذلك لو محتاجا مستحسنا وقد تقرر أن المأخوذة الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل قاضي خان فانه من اهل الترجيح اه ملخصا وقال في حاشيته على الاشياء واخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصي الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رأى القاضي أن يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد أقيمت به مرارا اه وبه ائتمن في الحامدية

(ولا يجبر) الوصى (في ماله)  
أي اليتيم (لنفسه) فان فعل  
تصدق بالربح (وجاز) لو اتجر  
من مال اليتيم (لنفسه) وتماسه  
في الدرر قلت وفي الاشياء لا يملك  
الوصى بيع ثمن باقل من ثمن  
المثل الا في مسألة الوصية يبيع  
عبده من فلان وفيها في الكلام  
في اجر المثل للمتولى اجر مثل عمله  
فلو لم يعمل لا أجر له واما وصي  
الميت فلا أجر له على الصحيح



أيضا أقول وعبرة الخيانة وعن نصير الوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في حوائج اليتيم  
وقال بعضهم لا يجوز هو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف إذا كان محتاجا بقدر ماسى اه  
أقول تفسيده بالاحتياج موافقا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف لا يدل على جواز الاجرة لغير  
الاحتياج ويأتى تمام الكلام على الأكل في القروع ولم يذكر ما إذا استأجره الميت وفي الخيانة أوصى إلى رجل  
واستأجره بمائة درهم لا تفاد وصيته قالوا لا يكون اجارة لانه انما يصير وصيا بهد الموت والاجارة تبطل به بل  
يكون صله فيعطى له من الثلث قال لك اجرة مائة على أن تكون وصي اختلفوا فيه قال نصير الاجارة باطله ولا شيء  
له وقال ابو سلة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا به أخذ ابو جعفر وابو الليث اه (قوله وهذا) أى  
ثبوت اجرة المثل للمتولى إذا عين الخ فلو كان أكثر فليس له الا اجر مثل عمله ولو أجر المثل أكثر ليس له الا ما عين له  
رضاه به هذا ما ظهر ط (قوله وسعى فيه سنة) أى مثلا ط (قوله فلا شيء له) لسعيه متبرعا (قوله  
ثم ذكر) أى فى الاشياء عن القضية ما يخالفه حيث قال انه يستحق وان لم بشرط له القاضى (قوله فافهم)  
تنبيه على ما بين كلاميه من المخالفة أو على اختيار الثانى لتأخره وبه ائتمت فى الخبرية ما قلنا عن البحر أن القيم  
يستحق اجر سعيه سواء شرط له أو لا لانه لا يقبل القوامة ظاهر الا باجر والعهد كالمشروط اه (قوله  
وقدمت فى الوقت) الذى فى موضعين منه ان له اجر مثل عمله وكأنه استفاد من اطلاقه ان له ذلك وان لم بشرط  
له تاكمل (قوله جاز) فلو اراد اجرة لعمله قبل فرض القاضى ليس له ذلك لشروعه متبرعا كما فى الخبرية (قوله  
كما مر) أى من انه يبيع المنقول بما يتغابن فيه دون العقار الا فى المستثنيات (قوله على ما مر من التفصيل)  
أى من أنه يبيع على الكبير الغائب فى غير العقار الا لادين (قوله وفاء) بالنصب مفعول مطلق أى يبيع وفا  
وهو المسمى ببيع جائزا ويبيع طاعة وتقدم الكلام عليه قبيل الكفالة قال فى جامع الفصولين للوصى يبيع العقار  
بيعا بالوفاء وقيل لا اه (قوله لان فيه استبقاء ملكه) بناء على الصحيح من أنه منزل منزلة الرهن (قوله  
وتمامه فيما علقته على الملتقى) حيث قال وانما لم يحصر التصرف فى الوصى اشارة الى جواز تصرف غيره  
كما اذا خاف من القاضى على ماله أى مال الصغير فانه يجوز لواحد من اهل السكة أن يتصرف فيه ضرورة  
استحسانا وعليه الفتوى ذكره القهستاني (قوله ولا يجوز اقراره بدين على الميت) لانه اقراره على الغير  
منع فلا يجوز للمقر له أخذه حتى يقسم برهانا ويحلف يمينا ويضمن الوصى لو دفع الى المقر له ط فلو لا يئنه له  
والوصى يعلم بالدين فالخيلة ما فى الخيانة والخلاصة عن نصير انه ان كان فى التركة حصات يودعه قدر الدين  
والا يبيعه من التركة بقدره ثم يحجد الغريم ذلك فيصير قصاصا قال فى أدب الاوصياء عن الخاصى والفتوى عليه  
وفى الخيانة أيضا شهد عنده عدل ان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان انه قال وسع الوصى  
ان يعطيه الا ان يخاف على نفسه الضمان قبل له فان كان جارية بعينها يعلم ان الميت غصبها منه قال يدفعها  
اليه والا صار غاصبا ضامنا (قوله فيصح في حصته) أى يصح اقراره فيها فيؤخذ جميع ما أقربه من حصته  
فافهم وهذا بخلاف ما اذا أقرب الوصية بالثلث حيث يلزمه فى ثلث حصته كما تقدم قبيل باب العتق فى المرض  
وقيل الدين كذلك فيلزمه قدر ما يخص حصته منه واختاره أبو الليث كما ذكره المصنف فى كتاب الاقرار قبيل باب  
الاستثناء (فرع) تركه فيها دين لم يستغرق قسمت فجاء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا  
أخذهم جملة عند القاضى أما لو ظفر بأحدهم أخذ منه جميع ما فى يده جامع الفصولين (قوله ولو أقرب بين)  
أى فى يده كما فى أدب الاوصياء وهذا اذا لم تكن من التركة والا لا يجوز اقراره لقوله قبله ولا بشئ من تركه  
(قوله لا تسمع) لتناقضه لان اقراره وان كان لا يمتضى على غيره فهو بمنى عليه حتى لو ملكها يوما أمر بدفعها  
الى المقر له ط (قوله ووصى أبى الطفل أحق الخ) الولاية فى مال الصغير للاب ثم وصية ثم وصى وصية  
ولو بعد فلو مات الاب ولم يوص فالولاية لابي الاب ثم وصية ثم وصى وصية فان لم يكن فللقاضى ومنصوبه  
ولو أوصى الى رجل والاولاد صغار وكبار فمات بعضهم وترك ابنا صغيرا فوصى الجد وصى لهم يبعه عليه  
كما صح على آية فى غير العقار فليحفظوا ما وصى الاخ والام والم وسائر ذوى الارحام ففى شرح الاسيما بى  
ان لهم بيع تركه الميت لبيه أو وصيته ان لم يكن احد من تقدم لا يبيع عقار الصغير اذ ليس لهم الاحتفاظ المال  
ولا الشراء للتجارة ولا التصرف فيما يملكه الصغير من جهة موصيه مطلقا لانهم بالنظر اليه اجانب نعم لهم شراء

وهذا اذا عين القاضى للمتولى  
اجر فان لم يعين وسعى فيه سنة  
فلا شيء له وعزاه للقضية ثم ذكر  
ما يخالفه فافهم وقدمت فى الوقت  
واما وصى القاضى فان نصبه  
بأجر مثله جازاه وفى القهستاني  
معزى بالخبرة ولو كانوا صغارا  
وكبارا باع حصه الصغار كما مر  
وكذا الكبار على ما مر من  
التفصيل ونقل عن العمادية ان  
فى بيعه للعقار وفاء اختلاف  
المشايخ وجوز صاحب الهداية  
لان فيه استبقاء ملكه مع دفع  
الحاجة وان لغير الوصى  
التصرف لحرف متغلب وعليه  
الفتوى وتمامه فيما علقته على  
الملتقى (ولا يجوز اقراره بدين على  
الميت ولا بشئ من تركه) كنه انه  
لنلان الا أن يكون المقر وارثا  
يصح فى حصته ولو اقر  
الوصى (بعين لا تسمع ادعى انه  
للصغير لا تسمع) درر (ووصى ابى  
الطفل احق بماله من جده



وان لم يكن وصيه فالجد كما تقر في الحجر في المنية ليس للبديع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ ٤٥٧

الوصايا بخلاف الوصي فانه ذلك انتهى والله أعلم

• (فصل في شهادة الاوصياء) •

(وبطلت شهادة الوصين لو ارث

صغير بمال) مطلقا (او كبير بمال

الميت وصحت) شهادتهما (بغيره)

اي بغير مال الميت لا تقطع

ولا يتهما عنه فلا تهمه حينئذ

(كشهادة رجلين لا خرين بدين

الف على ميت و) شهادة

(الاخرين الاولين بماله بخلاف

شهادة كل فرد بوصية الف)

وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين

أيضا وقد تقدم في الشهادات

(او) شهادة (الاولين بعبد

والاخرين ثلث ماله) أو الدرهم

المرسلة لا يثبت بالشركة قبطل

(ونصح لو شهد رجلان لرجلين

بالوصية بعين) كالعبد (وشهد

المشهود لهما للشاهدين بالوصية

بعين اخرى) لانه لا شركة فلا تهمه

زيلي (شهد الوصيان ان الميت

اوصى لزيد معهما الفت) لا يثبتهما

لأنفسهما معينا وحينئذ فيضم

القاضي لهما ثالثا وجوبا

لاقرارهما باخر فيشع تصريهما

بدونه كما تقر (الا ان يدعي زيد

ذلك) أي يدعي انه وصي معهما

حينئذ تقبل شهادتهما استحسانا

لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه

(وكذا ابنا الميت اذا شهدا

ان اباهما اوصى الى رجل)

لجرهما تنفعا لنصب حافظ للتركة

(و) هذا لو (هو منكر) ولو يدعي

تقبل استحسانا (بخلاف

شهادتهما بأن اباهما وكل زيد

قبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل

مطلقا) ادعي زيد الوكالة أم لا لان

القاضي لا يملك نصب الوكيل عن

الحى بطاها ذلك بخلاف الوصية

ما لا بد منه من الطعام والكسوة ويبيع منقول ورثة اليتيم من جهة الموصي لكونه من الحفظ لان حفظ الثمن ايسر من حفظ العين اه من أدب الاوصياء وغيره وفي جامع الفصولين والاصل فيه ان اضعف الوصيين في اقوى الحالين كاقوى الوصيين في اضعف الحالين واضعف الوصيين وصى الام والاخ والم واقوى الحالين حال صغر الورثة واقوى الوصيين وصى الاب والجد والقاضي واضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام في حال صغر الورثة كوصى الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فلو وصى ببيع منقوله لاعتقاره كوصى الاب حال كبرهم اه (قوله وان لم يكن) أي يوجد (قوله كما تقر في الحجر) الاولى في المأذون ط (قوله ليس للجد الخ) قال في الخاتمة فرق أبو حنيفة بين الوصي وأبي الميت فلو وصى الميت ببيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأبو الميت ليعملها قضاء الدين على الاولاد لقضاء الدين على الميت قال شمس الاثمة الخواني هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد فاقام الجدم مقام الاب ويقول الخصاص يفتي اه وفي جامع الفصولين للجد بيع العروض والشراء لانه لو باع التركة لدين أو وصية لم يميز بخلاف وصي الاب اه (قوله بخلاف الوصي) أي وصي الاب كما في أدب الاوصياء وظاهره ان وصي الجد كالجدة فلا يملك ذلك بالاولى تأمل قال ط فيرفع الغرما أمرهم الى القاضي لبيع لهم بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم

• (فصل في شهادة الاوصياء) •

الاولى ان يزيد وغير ذلك لان أكثر الفصل في غيره ط (قوله مطلقا) أي سواء انتقل اليه من الميت اولا لان التصرف في مال الصغير للوصي سواء كان من التركة أو لا منح في شهادتهما اثبات التصرف في المشهود به (قوله او كبير بمال الميت) لانهم ابنتان ولاية الحفظ ولاية بيع المنقول عند غيبة الوارث وعود ولايته اليهما يجنبونه غررا الافكار وهذا عنده ولا يجوز في الوجهين أي فيما تركه الميت وغيره زيلي (قوله وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين أيضا) لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الذمة خربت بالموت ولهذا الواستوفي أحدهما حقه من التركة يشاركه الاخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للشركة فصقت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة والاستيفاء من التركة غرته والذمة قابلة لحقوق شتى فلا شركة واهذا التبرع احد بقضاء دين أحدهما ليس للآخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشتركينهما فاورث شبهة اه درر قال الشيخ قاسم في حاشية المجمع وعلى قول أبي يوسف اعتمد النسقي والمحجوبي قال المقدسي ان أراد الله في صاحب الكثر فان ما فيه قول محمد وهو قبولهما في الدين فقط ثم قال وينبغي عند الفتوى في مثل هذا ان كان الشهود معروفين باخبران يعمل بقول محمد ولا يقبل أبي يوسف اه ط عن شرح المحوى (قوله بعبد) أي بوصية عبد ط (قوله لا يثبت للشركة) أي في المشهود به اذ الثلث محل الوصية فيكون مشتركينهم معراج (قوله معينا) اسم فاعل من اعان (قوله كما تقر) أي من امتناع تصرف احد الاوصياء وحده (قوله استحسانا) والقياس ان لا تقبل كالأول (قوله لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه) أي عن القاضي اذ لا بد له ان يضم ثالثا اليهما كما مر فيكون وصيا معهما ما نصب القاضي اياه كما اذا مات ولم يترك وصيا فانه نصب وصيا ابتداء فهذا أولى زيلي أقول ظاهره ان لهذا الثالث حكم وصي القاضي لاحكم وصي الميت وان الشهادة لم تؤخر سوى التعيين تأمل وسيأتي الفرق بين الوصيين (قوله تقبل استحسانا) أي على انه نصب وصي ابتداء على ما ذكرنا في شهادة الوصيين زيلي (قوله بخلاف شهادتهما الخ) أي لو شهدا حال حياة الاب ان اباهما وكل هذا قبض حقوقه والاب غائب وغرما الاب يجحدون لا تقبل والفرق انهما لو لم يشهدا بذلك لكنهما سالا من القاضي ان يجعل هذا وصيا والوصي يريد الايصاء كان للقاضي ان يجعله وصيا فهنا أولى ولو سالا ان ينصب وكلا قبض حقوقه حال غيبة الاب والوصي يريد ذلك فالقاضي لا ينصب وكلا ولو نصب هنا انما ينصب بشهادتهما ولا يجوز ذلك لانهما يشهدان ليهما ولو الجية (قوله لاله ولو بعد العزل) وكذا لا تقبل لليتيم وهذا بخلاف الوكيل حيث تقبل شهادته لموكله بعد العزل قبل الخصومة لان الوصاية خلافة ولهذا لا توقف على العلم خلاصة (قوله رجع مطلقا) قال في المنع وقيل ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبان جهة العباد فكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال

وشهادة الوصي تصح على الميت لاله ولو بعد العزل وان لم يجازي ملتي ١١٥ (وصي اتخذ الوصية من مال نفسه رجع مطلقا) وعليه الفتوى درر



وعليه الفتوى كما في الدرر وفي البرازية هو المختار اه (قوله فانه يرجع اذا اشهد على ذلك) يعني على انه  
انفق ليرجع وهذا ما مشى عليه المصنف قبيل باب عزل الوكيل (قوله لاني حق الرجوع) ومثله قيم الوقف  
لانهم ما يتدعيان لانفسهم ما دنا على التيمم والوقف فلا يستحقانه بمجرد الدعوى كذا في أدب الاوصياء (قوله  
قلت الخ) نقل في الشريعة ليلية عن العمادية ما يوافق هذا وما يخالفه ثم قال فقد اضطرب كلام الممتنع في الرجوع  
مطلقا أو بلاشهاد عليه فليحذر اه أقول والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصي  
بلاشهاد للرجوع اختلاف المشايخ اه ونقل في أدب الاوصياء كلام من القولين عن عدة كتب وعن الخانية  
فقد اضطرب كلام الخانية أيضا ونقل عن الخلاصة اشتراط الاشهاد خلاف ما نقله الشارح عنها ثم قال  
وفي المتقى بالتون انفق الوصي من مال نفسه على الصبي والصبي مال غائب فهو متطوع في الاتفاق استحسانا  
الا ان يشهد انه فرض أو انه يرجع به عليه لان قول الوصي لا يقبل في الرجوع فيشهد لذلك وفي العناية وبكفيه  
النية فيما بينه وبين الله تعالى وفي المحيط عن محمد اذ انوى الاب الرجوع ونقد الثمن على هذه النية وسعه الرجوع  
فما بينه وبين الله تعالى أما في القضاء فلا يرجع ما لم يشهد وثلث في المتقى وفيه أيضا ولو شري الاب لطفله شيئا يجبر  
هو عليه كالطعام والكسوة لغيره الفقير لم يرجع اشهد أو لم يشهد لانه واجب عليه وان شري له ما لا يجب عليه  
كالطعام لابنه الذي له مال والدار والحلاد لم يرجع ان اشهد عليه والا فلا وعن أبي حنيفة في نحو الدار ان كان  
للابن مال يرجع ان اشهد والا لا وان لم يكن له مال لم يرجع اشهد أولا وفي الخانية ولو شري لطفله شيئا  
وضمن عنه ثم نقده من ماله يرجع قياسا لاستحسانا اه قلت فقد تحرران في المسألة قولين أحدهما عدم  
الرجوع بلاشهاد في كل من الاب والوصي والثاني اشتراط الاشهاد في الاب فقط ومثله الام الوصي على  
أولاده وعلوه بأن الغالب من شفقة الوالدين الاتفاق على الاولاد للبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصي  
الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاء ترجيح  
الاول وعليه مشى المصنف قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم (قوله وسيجي) أي  
في آخر القروع ما يفيد أي يفيد اشتراط الرجوع في الابوين بل هو صريح في ذلك فان الذي سيجي هو ما نقلناه  
ثانيا عن المتقى (قوله أو قضى دين الميت) قال في أدب الاوصياء وفي الخانية اشتراط الاشهاد اذا قضاء بلا أمر  
الوارث ولم يشترطه في النوازل وقال وهو المختار فانه ذكر ان الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال  
الميت وهو المختار فتكون الرواية في الوصية رواية في الدين لانه مقدم عليها وجوب قضائه أكد من لزوم  
انفاذها اه وهو الموافق لما مر من المنع والدرر من قوله فكان كقضاء الدين (قوله أو كفنه) أي كفن  
المثل وقد ذكر المصنف قبل الفصل انه لو زاد الوصي على كفن المثل في العدد ضمن الزيادة وفي القمية وقع  
الشراء (قوله أو أدى خراج التيمم الخ) أي خراج أرضه وظاهره انه يصدق بيمينه بلاشهاد وفيه خلاف  
حكاه في أدب الاوصياء (قوله أو اشترى الوارث الكبير الخ) كذا في الخانية ونفسها أو اشترى الوارث  
الكبير طعاما أو كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركه اه  
أقول ولم يشترط الاشهاد مع ان في اتفاق الوصي خلافا كما ترى ينبغي جريانه هنا بالاولى على انه قد وقع  
الاختلاف في اتفاقه على الصغير نصيبه من التركة نفقة مثله في انه يصدق أم لا قولان حكاهما الزاهد  
في الحاوي ثم قال والمختار للفتوى ما في وصايا المحيط برواية ابن سماعة عن محمد مات عن ابنين صغير وكبير وألف  
درهم فانفق على الصغير خمسمائة نفقة مثله فهو متطوع اذا لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما أو ثوبا أو طعامه  
الكبير الصغير أو البسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان اه وفي جامع الفتاوى ولو اتفق الاخ  
الكبير على أخيه الصغير من نصيبه من التركة ان كان طعاما لم يضمن وان كان دراهم فكذلك ان كان في حجره  
وفي غير ذلك يضمن ان لم يكن وصيا اه ومثله في التارخانية وقدم المصنف في فصل البيع من كتاب الكراهية  
والاستحسان انه يجوز شراء ما لا بد للصغير منه وبيعه لآخر وعم وأم وملتقط هو في حجره وأجارته لانه فقط اه  
ومثله في الهداية وعليه فيمكن جعل ما مر عن محمد على ما اذا لم يكن في حجره تأمل وعلى كل غاي في الخانية من قبل  
ان لم يكن الكبير وصيا فليتاأمل (قوله أو كفن الوارث الميت) كذا في الخانية أيضا وصرح فيها بانه  
يرجع على التركة قلت وهذا لو كفن المثل كما مر (تنبيه) لومات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته فكفنه

(كوكيل ادى الثمن من ماله فان

له ان يرجع وكذلك الوصي اذا  
اشترى كسوة للصغير او اشترى  
ما ينفق عليه من مال نفسه)  
فانه يرجع اذا اشهد على ذلك  
وفي البرازية انما شرط الاشهاد  
لان قول الوصي في الاتفاق  
يقبل لاني حق الرجوع بلاشهاد  
انتهى فليحفظ قلت لكن في القمية  
والخلاصة والخانية له ان يرجع  
بالثمن وان لم يشهد بخلاف  
الابوين وسيجي ما يفيد قنبه  
(أو قضى دين الميت) الثابت شرعا  
(أو كفنه) أو أدى خراج التيمم  
أو عشره (من مال نفسه أو اشترى  
الوارث الكبير طعاما أو كسوة  
لصغير) أو كفن الوارث الميت



الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو اتفق بلاذن القاضي حاوي الزايد  
قال الرمي في حاشية الفصولين يستفاد منه انه لو لم يجب عليهم كسكين الزوجة اذا صرفه من ماله غير الزوج  
بلاذنه أو اذن القاضي فهو متبرع كالأجنبي فيستثنى تكفيلها بلاذن مطلقا بناء على المفتي به من انه  
على زوجها ولو غنية (قوله أو قضي دينه) أي الثابت شرعا ولا فلا يرجع على الغائب وان دفع من  
التركة فللغائب ان يسترد قدر حصته لانه لم يثبت شرعا وكذا الوصي في الدين أو الوديعة وأما المهر  
فان دخل الزوج بها منع عنها ما جرت العادة بتججيله والقول في قدره للورثة وفيما زاد عليه القول  
للمرأة شرعا بلاية عن العمادية ملخصا أي لو ادعى الورثة قدر ما جرت العادة بتججيله فالقول لهم ولو ادعوا  
أزيد عليه فالقول للمرأة في نفي الزيادة (قوله قيل هو مستدرك) عبر بقيل لا مكان الفرق بان ما مر في أصل  
الرجوع وهذا في قدر الثمن لو كذبوه فيه أفاده ط وفي أدب الاوصياء عن الخلاصة لو نقد الثمن من ماله يصدق  
ان كان كفن المثل وفي الوجيز لا يصدق الاينة ولو نقد من التركة (قوله الى أهل البصرة) أي العتق  
والذي في الخاتمة وغيرها الى أهل البصر وهو المناسب هنا أي أهل النظر والمعرفة في قيمة ذلك الشيء (قوله  
وان قيمته ذلك) توضيح لما قبله وأما اذا أخبر بان قيمته أكثر مما أخذ المشتري فهو باطل قال في أدب  
الوصياء عن الجواهر باع الوصي ضيعة للدين قتيبان قيمتها أكثر فالباع باطل ولا يحتاج الى فسخ الحاكم  
فلو باعها ثانيا بثمان المثل صح البيع الثاني اه وقدم الشارح ان البيع فاسد وهو احد القولين وهذا حيث  
كان بغبن فاحش كما مر (قوله لا يلتفت القاضي الى من يزيد) لان الزيادة قد تكون للحاجة لان القيمة  
أزيد مما باع به الوصي حتى لا يجوز البيع ان كان النقص فاحشا أدب الاوصياء (قوله لا ينتقض بيع الوصي  
لذلك) أي لا يحكم بانتقاضه بمجرد تلك الزيادة لاحتمال ان ما باعه به هو قيمته فلذا قال بل يرجع الخ فافهم قال  
ط ولو قال بعد قوله ثم طلب منه بأكثر مما باعه أو كان في المزايدة يشتري بأكثر في السوق باطل لكان أخصر  
اه (تمة) قال في أدب الاوصياء باع الاب مال طفله ثم ادعى فيه فاحش الغبن لم تسمع دعواه فينصب الحاكم  
قيما عن الصبي فيدعيه على المشتري وهذا اذا أقر الاب بقبض ثمن المثل واشهد عليه في الصك أما اذا لم يقربه  
ولم يشهد عليه أو قال بعته ولم أعرف الغبن أو قال كنت عرفته ولكن لم أعرف ان البيع لا يجوز معه فحينئذ  
له ان يدعي بعده الغبن ولو بلغ اليتيم فادعى كون بيع الاب أو الوصي بفاحش الغبن وانكر المشتري ذلك يحكم  
الحال ان لم تكن المدة قدر ما يتبدل فيه السعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهما فيثبت الزيادة أولى  
اه (قوله يقبل قول الوصي الخ) قال في الاشياء يقبل قول الوصي فيما يدعي من الاتفاق بلاينة الا في ثلاث  
الاتفاق على رجه وخراج أرضه وجهل عبده الآتي اه ملخصا ثم قال والحاصل انه يقبل قوله فيما يدعيه  
الا في مسائل الخ فالمناسب للشارح حذف قوله من الاتفاق (تنبيه) في الذخيرة ينبغي للوصي ان لا يضيق  
على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا اسراف وذلك يتفاوت بقله ماله وكثرته فينظر الى ماله ويتقبح بحسب  
حاله وفي شرح الاصل لشيخ الاسلام كبر الصغار واتهموا الوصي وقالوا انك انفقت علينا من الربح أو تبرع بها  
فلان يجب على الوصي اليمن على دعواه الا اذا ادعوا ما يكذبهم الظاهر فيه كان أن يدعوا ما لا يمكن مثله  
لمثلهم في مثل المدة في الغالب وهذا اذا ادعى نفقة المثل أو أزيد يسيرا ولا فلا يصدق ويضمن مالم يفسر دعواه  
بتفسير محتمل كقوله اشتريت لهم طعاما فسرقت ثم اشتريت ثانيا وثالثا فهلك فيصدق بيمينه لانه أمين اه ملخصا  
من أدب الاوصياء (قوله ادعى قضاء دين الميت) شروع في الاثني عشر مسألة والظاهر ان المراد بهذه المسألة  
ما ذكره في الاشياء قبل سرده المسائل حيث قال وفي جامع الفصولين قضي وصيه دينه بغير أمر القاضي فلما  
كبر اليتيم أنكر دينه على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لو لم يجد دينه اذا قرب بسبب الخمان وهو الدفع الى الاجنبي  
فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته الخ والافلأ قريه الوارث وادعى الوصي أداءه من التركة صدق (قوله أو ادعى  
الخ) قد مناعن أدب الاوصياء انه في الخاتمة اشترط الاشهاد ولم يشترطه في التوازل وانظر ما فائدة قوله بعد  
بيع التركة ولعله اتفاق لانه قبله كذلك بالاولى (قوله أو ان اليتيم استهلك مالا آخر الخ) الذي في الاشياء  
مال آخر بالاضافة وصورتها قال له انك استهلكت مال فلان في صغر قاعدته من مالك فكذبه وقال لم استهلك  
شيئا فالقول لليتيم والوصي ضامن الا ان يبرهن كافي أدب الاوصياء (قوله أو ادعى خراج أرضه الخ) وكذا

أو قضي دينه (من مال نفسه)  
فانه يرجع ولا يكون متطوعا  
(ولو كفن الوصي الميت من مال  
نفسه قبل قوله فيه) قيل هو  
مستدرك بقوله أو كفنه (ولو باع)  
الوصي (شيئا من مال اليتيم ثم  
طلب منه بأكثر مما باعه) رجع  
القاضي فيه الى أهل البصرة  
والامانة (ان أخبره اثنان منهم  
انه باع بقيمته وان قيمته ذلك  
لا يلتفت القاضي) (الى من يزيد)  
وان كان في المزايدة يشتري بأكثر  
وفي السوق بأقل لا ينتقض بيع  
الوصي لذلك) أي لا جيل ثلاث  
الزيادة (بل يرجع الى أهل البصرة  
فان اجتمع رجلان منهم على شيء  
يؤخذ بقولهما) عند محمد (وكفي  
قول واحد في ذلك) عندهما  
كما في التزكية وعلى هذا قيم  
الوقف اذا ابرم مستغل الوقف  
ثم جاء آخر يزيد في الاجر الكل  
في الدرر معزى للخاتمة (فروع)  
يقبل قول الوصي فيما  
يدعيه من الاتفاق بلاينة  
الا في اثني عشرة مسألة على  
ما في الاشياء ادعى قضاء دين  
الميت أو ادعى قضاء من ماله بعد  
بيع التركة قبل قبض ثمنها أو ان  
اليتيم استهلك مالا آخر فدفع  
ضمانه أو اذن له بتجارة فركبه  
دون فقضاها عنه أو ادعى خراج  
أرضه في وقت لا يصلح للزراعة



إذا ادعى الوصي أن أبا اليتيم مات من منذ عشر سنين وأنه دفع خراج أرضه تلك المدة وقال اليتيم لم يمتنا أبي  
الامن منذ سنتين وأجمعوا على أن الأرض لو كانت سالحة للزراعة يوم الخصومة يكون القول للوصي مع يمينه  
يعني واتفقا على الوقت الذي مات فيه أبو اليتيم كما يفهم من عبارة شرح تنوير الأذهان عن التاترخانية اه  
أبو السعود وظاهر قوله لو كانت سالحة للزراعة يوم الخصومة أنها لو لم تكن سالحة للزراعة يوم الخصومة  
فلا بد له من البينة لأن الحال في الأول شاهد له بخلاف الثاني وعليه فقول الشارح في وقت لا يصلح للزراعة  
ليس متعلقا بأدى بل هو متعلق بأدعى مقدرا أي ادعى أداء خراج أرضه الخ والنافي ما مر متنا من أنه يقبل  
قوله في أداء خراجة لكنه محمول على هذا التفصيل فتنبه (قوله أو جعل عبده الأبق) هذا على قول محمد أما  
على قول أبي يوسف فيقبل قوله بلا بيان وجرم بالأول في الولوالجية ولم يحك الصدر الشهيد فيه خلافا قال  
في الخلاصة وقيل أنه على الخلاف اه وأجمعوا على أن الوصي لو استأجر رجلا ليرده أنه يكون مصدقا كما  
في الخانية وفي الأصل وغيره لو قال أدبت من مال نفسي لأرجع عليك لم يصدق إلا بالبينة أفاده في أدب الأوصيا  
أقول وظاهر هذا ترجيح قول محمد تأمل (قوله أو فداء عبده الجاني) في الكافي لو قال أدبت ضمان غصبك  
أرجنايتك أو جناية عبدك فلا يصدق إلا بالبينة أبو السعود أقول وظاهره ولو أقر اليتيم بالجناية تأمل (قوله  
أو الاتفاق على محرمه) في الخانية قال الوصي فرض القاضي لا خيك إلا على هذا انفقة في مالك كل شهر كذا  
درهما فادبت إليه ذلك منذ عشر سنين وكذبه الابن لا يقبل قول الوصي إجماعا ويكون ضامنا للمال ما لم يقم  
البينة على فرض القاضي وإعطاء المقروض للاخ اه وعلمه في شرح المجمع بأنه ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل  
قوله فيما كان من حوائجه اه فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لأنها من حوائجه ونعمامه في الأشباه  
(قوله أو على رقيقه الذين ماتوا) هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول للوصي وأجمعوا أن العبيد لو كانوا أحياء  
فالتول للوصي وهل يخاف خلاف منهم من قال لا يخاف إذا لم تظهر منه الحيانة ونقل البيهقي عن البرازية تفصيلا  
فقال إن كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالتول للوصي والأفلا أبو السعود (قوله أو الاتفاق  
عليه) قد مر الكلام في ذلك وقوله عما في ذمته ليس في الأشباه واحتريه وبما بعده عما لو انفق من مال اليتيم  
فانه يصدق في نفقة مثله كما قد مرناه عن شرح الأصل وقوله حال غيبة ماله أي مال اليتيم ويعلم منه حال حضوره  
في الأولى وفي أدب الأوصياء ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق على اليتيم وعلى أمواله من العبيد  
والضباع والدواب ونحو ذلك إذا ادعى ما ينفق على مثلهم في تلك المدة لانه قائم مقام الوصي أو القاضي اه  
(قوله وهي مئة) يفهم منه أنها لو كانت حصة أو مئة لكن أقر اليتيم بالتزويج أنه يرجع تأمل (قوله الثانية عشر  
الخ) في شرح الطحاوي تصرف الوصي أو الابن في مال اليتيم فربح فقال كنت مضار بالابن يكون له من الربح  
شيء إلا أن يشهد عند التصرف أنه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة يحمل له أخذ ما شرط من  
الربح وإن لم يشهد عليه أدب الأوصياء وقد مرناه أنه ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة  
(قوله فانه يصدق فيه) أي يمينه إذا لم يكذبه الظاهر جوى وبيرى عن صلح الولوالجية ط (قوله  
مبسوطة في الأشباه) أي في كتاب القضاء وقد ذكر الشارح منها ثلاثة قال في الأشباه وفيما إذا كان للميت  
ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه شيئا وأراد رده بعيب بعد موته وفيما إذا كان أبو الصغير مسرفا مبذرا  
فينصبه للمفظوذ كفي قسمة الولوالجية موضع آخر ينصب فيه فليراجع اه والذي في الولوالجية هو ما لو ترك  
ضيعة بين صغيرين وغائبين وحاضرين باع أحدهما فنصبه لرجل فطلب القسمة فيجعل القاضي وكلا عن الغائبين  
والصغير (قوله منها إذا كان له دين أو عليه) أي ليكون خصما في الأثبات والدفع والقبض (قوله ليرده عليه)  
أفاد أن المراد أن ينصب وصيا في خصوص الرد لا مطلقا لأن الولاية في غيره للابن وسياق أن وصي القاضي  
يقبل التخصيص (قوله غيبة منقطعة) بأن كان في بلد لا تصل إليه القوافل كما قد مرناه (تمة) زاد المحوى  
وغيره مسائل أيضا منها لو ادعى شخص دينًا والورثة كإرغيب في بلد منقطع عن بلد المتوفى لا تأتي ولا تذهب  
القافلة إليه ومنها لو قال الوارث لا أقضي الدين ولا أبيع التركة بل أسلم التركة إلى الدائن نصب القاضي من  
يباع التركة ومنها لو استحق المبيع فأراد المشتري أن يرجع بمثله وقدمات بائنه ولا وارث له ينصب عنه وصي  
ليرجع المشتري عليه ومنها لو ظهر المبيع حرًا وقد مات بائنه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا فنصب القاضي

أما جعل عبده الأبق أو فداء  
عبده الجاني أو الاتفاق على  
محرمه أو على رقيقه الذين ماتوا  
أو الاتفاق عليه عما في ذمته وكذا  
من مال نفسه حال غيبة ماله  
وأراد الرجوع أو أنه تزوج اليتيم  
امرأة ودفع مهرها من ماله وهي  
مئة \* الثانية عشر ائتمروا بربح  
ثم ادعى أنه كان مضار بالابن والأصل  
أن كل شيء كان مسلطا عليه فانه  
يصدق فيه وما لا فلا ينصب القاضي  
وصيا في سبعة مواضع مبسوطة  
في الأشباه منها إذا كان له دين  
أو عليه أو تنفيذ وصيته \* وزاد  
في الزواهر موضعين آخرين اشترى  
الابن من طفله شيئا فوجده مبيعا  
ينصب القاضي وصيا ليرده عليه  
وإذا احتج لاثبات حق صغير أبوه  
فائب غيبة منقطعة ينصب والا  
فلا وعزاهما لمجمع الفتاوى



وصيا يرجع عليه المشتري ويرجع هو على بائع الميت ومنها لو كان المذمى عليه مع كونه آخر من أصم واعمى ولاولى له ومنها لو شري الوكيل فمات فلو كله الرديع وبقي لوارثه أو وصيه فلم يكن فلو كله على رواية أبي الليث وفي رواية نصب القاضي وصيا للرد ومنها لو مات الوصى فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصى أو وصيه فلم يكن نصب القاضي وصيا ومنها لو أتى المستقرض بالمال ليدفعه فاختفى المقرض فالقاضي نصب قضايا بطلب المستقرض ليقبض المال ومنها كفل بنفسه على أنه إن لم يوافق به غدا فدينه على الكفيل فتغيب الطالب في الغدي نصب القاضي وكيل عنه ويسلم إليه المديون ومنها لو غاب الوصى فادعى رجل على الميت ديناً نصب القاضي خصماً عن الميت اه ملخصاً والمراد بالقضية المنفعة أقول ويراد ما مرّ أول باب الوصى من أنه لو أوصى إلى صبي أو عبد غيره أو كافراً أو فاسق بدلهم القاضي بغيرهم ومالوا وصى إلى اثنين فمات أحدهما ولم يوص إلى غيره فيضم القاضي إليه غيره ومالوا وعجز الوصى عن الوصاية ومنها ما تقدمناه لو شري مال ولده لنفسه لا يرأى عن الثمن حتى نصب القاضي وكيلاً لولده يأخذ الثمن ثم يردّه على الأب ومنها ما لو صدق الوصى مذهب الدين لا يصح بل نصب غيره ليصل المذمى إلى حقه كما تقدمناه عن الوالدية ومنها إذا أسلمت زوجة المجنون الكافر ولا أب له ولا أم نصب عنه القاضي وصيا يقضى عليه بالفرقة كما تقدمناه في نكاح الكافرونها نصب الوصى عن المفقود ومنها إذا ادعى الوصى ديناً على الميت نصب القاضي وصيا للميت في مقدار الدين الذي يدعيه ولا يخرج الأول عن الوصاية وعليه الفتوى كما في الهندية فقد بلغت سبعة وعشرين والتبع بنو الجسر (قوله الأفي ثمان) يراد عليها تسعة تذكرة قريبا وعاشرة هي أن وصى القاضي لو عين له أجرة المثل جاز بخلاف وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما تقدمناه عن القنية وقد منّا الكلام عليه (قوله ليس لوصى القاضي الشراء لنفسه) أي من مال اليتيم ولا يبيع مال نفسه منه مطلقاً بخلاف وصى الأب فيجوز بشرط منفعة ظاهرة لليتيم كما مرّ في المتزفوا شري هذا الوصى من القاضي أو باع جاز حوى عن البرازية (قوله ولا أن يبيع الخ) للتمتع واقتصر على البيع والتأجير الشراء مثله ط (قوله ولا أن يقبض الخ) أي لو نصبه القاضي وصيا لخصم عن المصغر من كان في يده عقاراً لمغير بغير حق ليس له القبض إلا بآذن مبتدا من القاضي بعد الإبصار أن لم يكن آذن له به وقت آذنه بالخصومة لأنه كالوكيل والفتوى على قول زفر أن الوكيل بالخصومة لا يملك القبض بخلاف وصى الميت فإنه يملكه بلا آذن لأن الأب جعله خلفاً عن نفسه فكان رأيّه باقياً بقاء خلفه ولو كان باقياً حقيقة لم يكن للقاضي التصرف في ماله فكذا إذا كان باقياً حكماً كما قاله الخصاص وهذا ينفذ القطع بأن وصى الميت لا ينزل بعزل القاضي قال البيهقي وأقادان القاضي ليس له سؤال وصى الميت عن مقدار التركة ولا التكلم معه في أمرها بخلاف وصى القاضي وتماه فيه اه ملخصاً من حاشية أبي السعود وما ذكره البيهقي يراد على الثمان مسائل المذكورة (قوله ولا أن يؤجر الصغير لعمل ما) أي لا ي عمل كان وهذا عزاه في الأشياء إلى القنية أقول يشكّل عليه ما تقدمناه أنه يملك إيجاره من لا وصاية له أصلاً وهو رجه المحرم الذي هو في حجره تأمل وينبغي أن يستثنى تسليمه في حرفة وفي أدب الأوصيا للوصى أن يؤجر نفس اليتيم وعقاراته وسائر أمواله ولو يسير الغبن وإذا لم يكن أبوه حاكماً أو جماً لم يكن لمن يعوله أن يسلمه إلى الحائك أو الجمام لأنه بغير ذلك ونماه فيه (قوله ولا أن يجعل وصياً عنده) أي موته قال في الأشياء وصى القاضي إذا جعل وصياً عنده وانه لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصى الميت كذا في التهمة اه ثم نقل عن الخاتمة ما نصه الوصى يملك الإبصار سواء كان وصى الميت أو وصى القاضي اه ومثله في القنية عن صاحب المحيط وبأبي التوفيق (قوله ولو خصه القاضي بخص) لأن نصب القاضي إياه قضاء والقضاء قابل للتخصيص ووصى الأب لا يقبله بل يكون وصياً في جميع الأشياء لقيامه مقامه يبرى عن البرازية قلت أولان وصى القاضي كالوكيل كما رخصه بخصم بخلاف وصى الأب وفي حيل التارخانية جعل رجلاً وصياً فيما له بالكوفة وآخر فيما له بالشام وآخر فيما له بالبصرة فعنده كلهم أوصيا في الجميع ولا تقبل الوصاية بالتخصيص بنوع أو مكان أو زمان بل نعم وعلى قول أبي يوسف كل وصى فيما أوصى إليه وقول محمد مضطرب والحيلة أن يقول فيما له بالكوفة خاصة دون ما سواه وانظر فيها الامام الحلواني بأن تخصمه كالخروج إذا ورد على الأذن العام فإنه لو آذن لعبده في التجارة إذا غاب ما ثم حجر عليه في البيع لا يصح وبأنهم تردّدوا فيما إذا جعله وصياً فيما له

وصى القاضي كوصى الميت  
الأفي ثمان ليس لوصى القاضي  
الشراء لنفسه ولا أن يبيع من  
لاتقبل شهادته له ولا أن يقبض  
الإبازن مبتدا من القاضي ولا أن  
يؤجر الصغير لعمل ما ولا أن  
يجعل وصياً عنده عدمه ولو  
خصمه القاضي بخص



على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه واكثرهم على انه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة اه ملخصا ويؤيد نظري  
الحلواني ما في الخاتمة قال اوصيت الى فلان بتقاضي ديني ولم اوص الى غيره ذلك واوصيت بجميع مالي فلانا  
آخر فكل منهما وصي في الانواع كانه اوصى اليهما اه ويؤيده ايضا اطلاق قولهم وصي الميت لا يقبل  
التخصيص وفاداه انه لا يتخصص وان تعدد لكن في الخاتمة ايضا عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر  
على ابنته او احدهما في ماله الحاضر والاخر في ماله الغائب فان شرط أن لا يكون كل وصيا فيما اوصى به الى  
الاخر فكلما شرط عند الكل والافعل الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة اه ولعل ما في الخاتمة أولا  
مبني على قول الحلواني قائل أقول وما يجب التبعة له انه اذا اوصى الى رجل بتقريب ثلث ماله في وجوه  
الخبر مثلا صار وصيا عاما على اولاده وتركه وان اوصى في ذلك الى غيره على قول أبي حنيفة المفتي به فلا يتخذ  
تصرف احدهما بافتراده والناس عنها في زماننا غافلون وهي واقعة الفتوى وقد نص عليها في الخاتمة فقال ولو  
اوصى الى رجل دين والى آخر أن يعق عبده أو يتخذ وصيته فهما وصيان في كل شيء عنده وقال كل واحد وصي  
على ما سمي لا يدخل الاخر معه اه (قوله ولونها الخ) هذه راجعة الى قبول التخصيص وعدمه اشياء (قوله  
وله عزله الخ) هذه المسئلة الثامنة وقدم الشارح أول باب الوصي تقييده بما اذا رأى القاضي المصلحة فراجع  
(قوله وصي وصي القاضي الخ) أي اذا اوصى وصي القاضي عند موته الى آخر صرح وصار الثاني كالأول  
لو وصاية الأول عامة (قوله وبه يحصل التوفيق) بأن يحمل قوله المار ولا أن يجعل وصيا عنده على ما اذا  
كانت الوصاية خاصة وكذا يحمل ما قدمناه عن الخاتمة والقنية على ما اذا كانت عامة فلا تنافي عباراتهم فافهم  
(قوله بأن أجز الخ) ليس هذا من كلام الفتاوى الصغرى وصورة الزيلعي في كتاب الغصب بأن أعار من أجنبي  
وقال في الاشياء والمنصوص عليه انه اذا أجز بأقل من أجز المثل فانه يتقدم الجميع اه وأيضا اذا جازت  
الاعارة فالاعارة أولى ومثلها ما اذا اوصى بسكنى داره وخدمة عبده فان الذي يعتبر من الثلث هو رتبة الدار  
والعبد دون السكنى والخدمة كما مر في محله فليس المراد الحصر (قوله لانها تبطل بموته الخ) كذا ذكره في شرح  
لوهبانية والاشياء جوابا عن قول الطرسوسي ان هذه المسئلة خالفت القاعدة فان الأصل ان المنافع تجري  
بجري الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث اه أقول والذي يظهر لي أن الأولى الاقتصار على الجواب الثاني  
وهو ان المسئلة روايتين لأن المنفعة في الوصية بالسكنى والخدمة لا تعتبر من الثلث مع انها باقية بعد الموت  
ففيه إيهام أن بطلان الاعارة سبب لاعتبار الوصية من الكل وليس كذلك كما علمت تأمل (قوله فلا اضرار  
على الورثة) أي فيما بعد الموت لأن الاعارة لما بطلت صارت المنافع ملكهم (قوله وفي حياته لملك لهم) أي  
بما استوفاه المستأجر قبل الموت لا اضرار عليهم فيه أيضا وبه سقط ما أورد عليه انه لو أجز ما أجزه مائة  
مثلا بأربعين وطال مرضه حتى استوفى المستأجر المنفعة في مدة الاعارة فانه ان زاد على الثلث كان اضرا  
بالورثة اه فافهم وفي شرح البيري عن مزارعة المحيط حق الغرماء والورثة يتعلق بما يجري فيه الارث وهو  
الاعيان ولا يتعلق بما لا يجري فيه الارث كالمنافع وما ليس بمال لأن الارث يجري فيما يبقى زمانين ليتنقل بالموت  
اليهم من جهة الميت والمنافع لا يبقى زمانين اه واعترض البيري هذا الحصر بأنه في حيز المنع لأن الغرض عن  
القصاص بالنفس ليس بمال ولهذا صح عفو المريض عنه من جميع المال اه وأقره أبو السعود أقول وهذا  
عجيب فان ذلك مؤيد للمعصر لا مانع له فتدبر (قوله لكن في العمادية انها من الثلث) ومثله في التسف كما  
قدمناه في باب العتق في المرض عن التهمستاني وقد مناهناك عن الوهبانية الجزم بالأول (قوله أو وضعته)  
عطف خاص على عام (قوله يؤجل) أي يؤجله الحاكم كما في أدب الاوصيا وانظر هل يطالب بكفيل اذا خشي  
الهرب أو يفسخ حالا اذا لم ينقد الثمن حرره قلا (قوله وقد قبض) الظاهر انه اذا لم يقبض كذلك لأن المراد  
فسخ العقد ط (قوله فيقول) أي الحاكم بعد ان حلقه خلف قال فيجوز المدين الخاصي ويجوز مثل هذا الفسخ  
وان كان تعليقا بالمخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لأن الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد انكار المشتري  
البيع يكون فسحا في حكم الاقالة فيلزم الوصي كما لو تقايلا حقيقة اما اذا فسخته الحاكم لا يلزم المبيع عليه بل  
يرجع الى ملك الميت لكمال ولاية القاضي ونحوها ومثله في الخاتمة أدب الاوصيا (تنبيه) لو استباع مال اليتيم  
لأبلا بالالف والافلس بالالف وانحسمانة يبيع الوصي من الأبلا ولا يلتفت الى زيادة الافلس حذرا

ولونها عن بعض التصرفات ضم  
نبيه وله عزله ولو عدل بخلاف وصي  
الميت في ذلك كله وفي الخزانة  
وصي وصي القاضي كوصيه لو  
الوصية عامة انتهى وبه يحصل  
التوفيق وفي الفتاوى الصغرى  
تبرعه في مرضه انما يتقدم الثلث  
عند عدم الاجازة الا في تبرعه  
في المنافع فينفذ من الكل بأن أجز  
بأقل من أجز المثل لانها تبطل بموته  
فلا اضرار على الورثة وفي حياته  
لا ملك لهم لكن في العمادية انها  
من الثلث فلعله روايتان باع مال  
اليتيم أو وضعته والمشتري مفلس  
يؤجل ثلاثة أيام فان نقد والافسخ  
فان أنكر الشراء وقد قبض برفع  
الوصي الامر للحاكم فيقول ان كان  
ينكح يبيع فقد فسخته



من التلق كما في الخاتمة وغيرها أدب الاوصياء (قوله لم يجز الا عند الحاكم) ذكر ذلك في البرازية في منصوب  
القاضي كما قدمناه عنها في أول باب الوصي وأما وصي الميت فقدم في المتناهي لا يصح رده بعد قبوله بغيبة الميت  
لئلا يصير مغرورا من جهته وفي البرازية عن الايضاح أراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم لانه التزم القيام  
فلا يملك اخراجه الا بحضور الموصي أو من يقوم مقامه وهو من ولاية التصرف في مال اليتيم وإذا حضر  
عند الحاكم فحينئذ في حاله ان مأمونا قادر على التصرف لا يخرج لانه التزم القيام ولا ضرر للوصي في  
ايقانه وان عرف بعجزه وكثرة أشغاله أخرجه للضرر في ابقائه وعدم حصول الغرض منه لقله اهتمامه بأموره  
بعد طلب العزل اه وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان الخ وقد مرنا ذلك  
فراجع (قوله تسمع) قال في الخاتمة بعده وكذا الوأقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركه والده  
ثم ادعى على رجل دين والده تسمع دعواه اه قال في الشريعة لانه لم يمنع منها اذ ليس فيه ابراء لمعلوم  
عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار بمجرد ابراء فليس مانعا من دعواه وقد اشتهر على صاحب  
الاشياء فظن انه من قبيل البراءة العامة وانه مستثنى من منعها الدعوى اه ملخصا أقول هذا لا يظهر على  
ما في أدب الاوصياء عن المتني وغيره من زيادة قوله ولم يبق عند الوصي لا قليل ولا كثير الا استوفاه الخ فهو  
اقرار لمعين والاقرار حجة على المقر تأمل وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل الصلح وقال الشارح هناك ولا تناقض  
لحل قوله لم يبق لي حق أي مما قبضته على ان ابراء عن الاعيان باطل اه ونعم الكلام هناك (قوله للوصي  
الا كل الخ) قد مرنا عن الخاتمة انه استحسن اذا كان محتاجا بقدر ما سعى قال في أدب الاوصياء والقياس  
أن لا يأكل كل لهوم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما قال الفقيه ولعل قوله تعالى ومن كان  
فقيرا نسج بهذه الآية قلت فكانه يميل الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبو ذر وهو الصحيح  
لانه شرع في الوصاية متبرعا فلا يوجب ضمانا اه قال الاسيحي في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم فيأكل  
بقدره (قوله له أن يتفق الخ) كذا في مختارات النوازل وفي الخلاصة وغيرها ان كان صالحا لذلك جاز وصار  
الوصي مأجورا والافعل عليه أن يتكلف في تعليم قدر ما يقرأ في صلاته اه فلم يقيد بالقراءة الواجبة تأمل  
وفي القنية ولا يضمن ما أنفق في المصاهرات بين اليتيم واليتيم وغيرهما في خلع الخاطب أو الخطيبة وفي  
الضيافات المعتادة والهدايا المعهودة وفي الاعياد وان كان له منه بد وفي اتخاذ ضيافة لخدمته لا قارب والجيران  
ما لم يسرف فيه وكذا المؤدبة ومن عنده من الصبيان وكذا العبدن وقال به ضمهم يضمن في ضيافة المؤدب  
والعبدن اه ملخصا وفي المغرب وعن أبي زيد الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الانسان في  
فضيلة من الفضائل اه (قوله جعل للوصي مشرفا الخ) قد مرنا الكلام عليه (قوله للاب اعارة طفله الخ) في  
شرح الطحاوي للاسيحي للوصي والاب اعارة مال اليتيم قال عماد الدين في فصوله وهذا مما يحفظ جدا وفي  
التجسس عن النوازل ليس للاب ذلك لانه ليس من نواحي التجارة في ماله وفي الذخيرة له اعارة طفله اما اعارة  
ماله فكذلك عند البعض استحسننا لا عند العامة وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط له اعارة الولد اذا كان  
لخدمة الاستاذ لتعلم الحرفة وغير ذلك لا يجوز اه أدب الاوصياء (قوله يملك الاب لا الجد الخ) أقول  
عبارة المجتبى مات عن أولاد صغار وأب ولا وصي له يملك الاب ما يملك وصيه فينفذ وصاياه ويبيع العروض  
والعقار لقضاء دينه وليس للجد ذلك الخ هكذا رأيت في نسختي فتأمل وأشار بقوله وليس للجد ذلك الى  
ما قدمناه قبيل الفصل عن الخاتمة من ان وصي الميت يملك بيع التركة لقضاء دين الميت بخلاف الجد ولو قال  
الشارح يملك الاب ما لا يملكه الوصي لكان كلاما ظاهرا المعنى ويكون ما بعده من المسائل تقريرا عليه فانها  
مما خالف الاب فيها الوصي وقد ذكر من ذلك في آخر فرائض الاشياء احدى عشرة مسئلة وزاد عليها في حاشية  
الجموي وغيرها سبع عشرة أخرى فراجع ذلك والمراد بالاب في هذه المسائل أبو الصغير لا أبو الميت (قوله  
بخلاف الوصي) فانه لا يجوز قسمته مالا مشتركا بينه وبين الصغير الا اذا كان للصغير فيه نفع ظاهر عند الامام  
وقال محمد لا يجوز مطلقا ذخيرة والاصل في ذلك البيع لما في القسمة من معنى المبادلة والافراز فكل من يملك  
من الاوصياء يبيع شيء من التركة يملك قسمته ومن لا فلا ولا وصي لا يملك بيع مال احد الصغيرين من الآخر فلا  
يملك قسمة ذلك لانه يكون قاضيا ومتقاضيا فلا يجوز وكذا أحد الوصيين لا يملك البيع من الآخر فلا يملك

قبل الوصاية ثم أراد عزل نفسه  
لم يجز الا عند الحاكم \* دفع  
لليتيم ماله بعد بلوغه واشهد  
التسيم على نفسه انه لم يبق له من  
تركة والده لا قليل ولا كثير ثم  
ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركة  
أبي وبرهن تسمع \* للوصي الا كل  
والركوب بقدر الحاجة قال  
تعالى ومن كان فقيرا فليأكل كل  
بالمعروف له أن يتفق في تعليم  
القرآن والادب ان تأهل لذلك والا  
فليتفق عليه بقدر ما يعلم القراءة  
الواجبة في الصلاة مجتبى وفيه  
جعل للوصي مشرفا لم يتصرف  
بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف  
وفيه للاب اعارة طفله اتفاقا  
لاماله على الا كثر وفيه يملك الاب  
لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه  
الوصي \* يملك الاب لا الجد قسمة  
مال مشترك بينهما وبين الصغير  
بخلاف الوصي \* يملك الاب والجد  
بيع مال احد طفليه للآخر  
بخلاف الوصي



القسمة بخلاف الاب فله أن يقاسم مال أولاده والحيلة للوصي أن يبيع حصة أحد الصغيرين فيقاسم مع المشتري ثم يشتري منه ما باعه بالثمن ولو في الورثة بكار فدفعت لهم حصتهم وافرز ما للصغار حصة بلا تمييز جازلان القسمة ما جرت بين المغاريل بين الكبار والصغار وكذا لو قاسم الوصي مع الموصي له بالثلث وأمسك الثلثين للصغار وتعام ذلك في فصل القسمة من أدب الاوصياء ولكن قوله وكذا أحد الوصيين الخ قال ط فيه ان تصرف الوصي بالبيع والشراء للاجنبي يجوز بالقيمة وبالغبن اليسير وكل من التمييز أجنبي من الآخر اه وقد مناصوه (قوله ولو باع الاب أو الجد الخ) تقدمت هذه المسئلة عن ابن الكمال قبيل قوله ولا يجزى في ماله ثم ان بيع الجد انما يجوز لغير النفقة والدين على الصغار لا الدين الذي على الميت أو لصفة ذوصاياه كما تقدم فلا تغفل (قوله اذ لم يكن فاسد الرأي) الظاهر انهم لم يفصلوا هذا التفصيل في الوصي لان الميت أو القاضي لا يختار للوصاية الا من كان مصلحا يحسن تدبير أمر اليتيم ط أقول قد صرح حوايان الوصي بحكمه حكم الاب المفسد وحينئذ فلا حاجة الى التفصيل فيه فافهم (قوله لم يجز) أي الا اذا باعه بضعف القيمة كما قدمناه (قوله وفي المنقول روايتان) قدمنا ان الفتوى على عدم الجواز (قوله ولو اشترى لطفه الخ) قدمنا أول الفصل الكلام على ذلك مستوفى (قوله لوجوبه) أي الثوب والطعام والمراد النفقة والكسوة والاولى افراد النعمير للعطف بأو (قوله وبمثله) أي في انه يرجع بقيمة الدار أو العبدان أشهد والاولى حذف الباء (قوله لا يرجع) لعدم وجوبه (قوله وهو حسن الخ) قائله صاحب المجتبى والله تعالى أعلم

### \*(كتاب الخنثى)\*

هو فعلى من الخنثى أي بالفتح والسكون وهو الذين والتكسرية يقال خنثت الشيء فخنثت أي عطفته فانهطف ومنه سمى الخنث وجعل الخنثى الخنثى بالفتح كجلى وحبالى اه شرح السراجية للسيد واعلم أن الله تعالى خلق بني آدم ذكورا واناثا كما قال وبث منهما رجالا كثيرا ونساء وقال يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور وقد بين حكم كل واحد منهما ولم يبين حكم من هو ذكروا أنى فدل على انه لا يجمع الوصفان في شخص واحد وكيف بينهما مضادة اه كفاية (قوله وهو ذو فرج) أراد به ما قبل المرأة والا فالفرج يطلق على قبل المرأة والرجل باتفاق أهل اللغة مغرب (قوله أو من عرى الخ) بكسر الراء بمعنى خلا قال الاتقاني وهذا البلغ وجهى الاشتباه ولهذا بدأ بمحمد به اه أقول وقوله ذو فرج وذو كرتفسير الخنثى لغة وأما هذا فقد صرح الزبلي وغيره بانه ملحق بالخنثى ويدل عليه قول محمد هو عندنا الخنثى المشكل في أمره سواء فقد سوى بينهما في الحكم لا في الدلالة وكونه بلغ في الاشتباه لا يدل على تسميته خنثى لغة ولذا قال القهستاني وان لم يكن له شيء منهما وخرج بوله من سرته ليس بخنثى ولذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا ندري اسمه كما في الاختيار وقال محمد انه في حكم الخنثى اه فافهم (قوله فان بال الخ) أي اذا وقع الاشتباه فالحكم للمبال لان منفعة الآلة عند انفصال الولد من الام خروج البول فهو المنفعة الاصلية والآلة وما سواه من المنافع يحدث بعدها وهذا حكم جاهلي وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم وتعامه في المطولات (قوله فالحكم للاسبق) لانه دليل على انه هو العضو الاصلى ولانه كما خرج البول حكمه بوجبه لانه علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الآلة الاخرى زبلي (قوله وان استويا) بان خرج منهما معا (قوله فشكل) لم يقبل مشكلة لانه لم يتعين احد الامرين بخفاء على الاصل وهو التذكير ولانه لما احتمل الذكورة والانوثة غلب التذكير أفاده الاتقاني (قوله ولا تعتبر الكثرة) لانها ليست بدليل على القوة لان ذلك لاتساع الخرج وضيقة لا لانه هو العضو الاصلى ولان نفس الخروج دليل بنفسه فالكثير من جنسه لا يقع به الترجيح عند المعارضة كالشاهدين والاربعة وقد استقيم أبو حنيفة ذلك فقال وهل رأيت قاضيا يكيل البول بالا وافي زبلي (قوله كما يحتمل الرجل) بان خرج منه من الذكر ط (قوله أولين) أي في ثدييه كلب النساء والا فالرجل قد يخرج من ثديه لبن وفي الجوهره فان قيل ظهور الثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللبن قبيل لان اللبن قد ينزل ولا ندى أو يظهر له ندى لا يتميز من ندى الرجل فاذا نزل اللبن وقع التمييز اه ط عن الحموي (قوله أو جبل)

ولو باع الاب أو الجد مال الصغير من الاجنبي بثل قيمته جازا اذ لم يكن فاسدا رأى ولو فاسده فان باع عقاره لم يجوز في المنقول روايتان ولو اشترى لطفه ثوبا أو طعاما وأشهد أنه يرجع به عليه يرجع لوله مال والا لوجوبهما عليه حينئذ وبمثله لو اشترى لدارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أو لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبو يوسف وهو حسن يجب حفظه انتهى  
\*(كتاب الخنثى)\*

لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود (وهو ذو فرج وذو كرا ومن عرى عن الاثنين جميعا فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فشكل ولا تعتبر الكثرة) خلافا لهما هذا (قبل البلوغ فان بلغ وخرجت طيبته او وصل الى امرأة أو احتلم) كما يحتمل الرجل (فرجل) وان ظهر له ندى أولين أو حاض أو جبل



بان أخذ المني بقطنة وأدخله فرجه فقبل ط عن سرى الدين (قوله أو أمكن وطؤه) بان أطلع عليه النساء  
 فذكر ذلك أفاده ط وعبارة غيره أو جومع كما يجامع النساء (قوله أو تعارضت العلامات) كما إذا نهى  
 نديه ونبت لحينه معاً أو أمنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة أو باله بفرجها و أمنى بفرجه قهستاني (قوله  
 وعن الحسن) أي البصري قال في المعراج وحكى عن علي والحسن أنهم ما قالوا تعداضلاعه فان اضلاع المرأة  
 أكثر من اضلاع الرجل وقال جابر بن زيد وقف إلى جانب حائط فان بال عليه فهو رجل وان تسلسل على  
 نغديه فهو امرأة وليس كلا القولين بصحيح اه (قوله يزيد) صوابه يتقص كما علمت وارجع إلى حاشية الجوى  
 على الاشياء (قوله وحينئذ) أي حينئذ أشكل (قوله قلت الخ) أقول وبالله التوفيق ان الأخذ في أمره  
 بالأحوط ليس على سبيل الوجوب دائماً بل قد يكون مستحباً في كثير من المسائل منها ما ذكره الشارح لان اشكاله  
 أورث شبهة وهي لا ترفع الثابت يقيناً لان عدم الجناية وعدم التحريم كائناً ما بين يقيناً فلا يرتفعان بشبهة انوثته  
 فيستحب الاحتياط بخلاف ثوريته ونحوه مما سبق أي اذ ليس فيه رفع الثابت يقيناً فلا واجب الاحتياط فيه  
 ويدل على ما قلنا ما في غاية البيان عن شرح الكافي للسرخسي اذ اوقف في صف النساء فاحب إلى ان يعيد  
 الصلاة كذا قال محمد في الاصل وذلك لان المسقط وهو الاداء معلوم والمفسد وهو المحاذاة موهوم وللتوهم  
 احب اعادة الصلاة وان قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد من عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بمحذاته  
 على طريق الاستحباب لتوهم المحاذاة اه ملخصاً لا يخفى عليك ان الكلام في الخنثى الذي تعارضت فيه  
 العلامات فلا يرد ان امكان الابلاج فيه أو ظهوره بل له علامة انوثته فيجب الفصل ويثبت التحريم لان ذلك  
 علامة الانوثة عند الانفراد وعدم التعارض وليس الكلام فيه فافهم (قوله فيقف بين صف الرجال والنساء)  
 اذ لو وقف مع الرجال احتمل انه انثى أو مع النساء احتمل انه رجل وقد مناحكمه (قوله واذ بلغ حد الشهوة)  
 أي اذا كان مراهماً أو الاقل رجلاً ان يحتنه قهستاني عن الكرماني أقول تقدم في شروط الصلاة عن  
 السراج انه لا عورة للصغير جدام لم يشتهه فقبل ودبر ثم تغلظ إلى عشر سنين ثم كالج كالع (قوله  
 لتكون أمته) فيجوز نظرها اليه ان كان ذكر أو قوله أو مثله أي ان كان انثى فيكون نظرها إلى الجنس  
 وهو جارية العذر كنظر القابلة وقت الولادة أو لقرحة في الفرج ونحو ذلك (قوله احتياطاً) اذ في كل  
 احتمال نظر الجنس إلى خلاف الجنس وهو غلط فلا يجوز الا لضرورة (قوله فمن بيت المال) هذا اذا كان  
 أبوه معسراً والا فمن ماله قهستاني عن الذخيرة (قوله ثم تباع) أي ويرد ثمنها إلى بيت المال (قوله أو يزوج الخ)  
 هذا قول الحلواني قال في الكفاية وذكر شيخ الاسلام انه لا يفيد لان النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يفيد  
 اباحة النظر إلى الفرج أقول وقد يجاب بان كونه موقوفاً انما هو من حيث الظاهر والا فالنكاح في نفس  
 الامر اما صحيح ان كان ذكر أو فيحصل النظر واما باطل ان كان انثى فيكون فيه نظر الجنس إلى الجنس فهو مفيد  
 على كل حال بناء على ما في نفس الامر تدبر (قوله ثم يطلقها) أي اذا كان بالغاً (قوله ويكره له لبس  
 الحرير والحلي) لانه حرام على الرجال دون النساء وحاله لم يتبين بعد فيؤخذ بالاحتياط فان الاجتناب عن  
 الحرام فرض والاقدام على المباح مباح فيه حره حذراً عن الوقوع في الحرام عنابة (قوله ثبت حرمة  
 المصاهرة) أي فلا يحل للمقبل بشهوة ان يتزوج امه قال السائب بن وكذا لوقبلته امرأة لا تتزوج أباه حتى  
 يتضح الحال بظهوره مثل المقبل اه قلت وكأن وجهه ان الاصل في القروج التحريم واحتمال انه مثل المقبل  
 لا يرفع هذا الاصل الثابت فلا يشافي ما حررناه سابقاً تأمل (قوله ولا يسافر بغير محرم) أي من الرجال  
 ويكره مع امرأة ولو محرماً لجواز كونه انثى فيكون سفر امرأتين بلا محرم له ما وذلك حرام اتفاقاً (قوله بعد  
 تقرراشكاله) أي تقرره عندنا بعلمنا به كالأورأ يشاله ندين ولحية قلت وبه يحصل التوفيق أي فلا خلاف  
 في المسألة والظاهر ان الذي أوهم المصنف انهما قولان كلام الزيلعي حيث قال وان قال الخنثى انما رجل  
 أو امرأة لم يقبل قوله ان كان مشكلاً لانه دعوى بلا دليل وفي النهاية عن الذخيرة ان قال الخنثى المشكل  
 انما ذكر أو انثى فالقول له لانه أمين في حق نفسه والقول للأمين ما لم يعرف خلاف ما قال والاقل ذكره في الهداية  
 اه كلام الزيلعي ملخصاً أقول ولا منافاة بينهما لان مراد الذخيرة بالخنثى المشكل الذي لم يظهر لنا اشكاله  
 بدليل قوله ما لم يعرف خلاف ما قال ويدل عليه أيضاً آخر عبارة الذخيرة المذكورة في النهاية ونصه ولما لم يعرف

أو أمكن وطؤه فامرأة  
 وان لم تظهر له علامة اصلاً  
 أو تعارضت العلامات فمشكل  
 لعدم المرجح وعن الحسن انه  
 تعداضلاعه فان ضلع الرجل يزيد  
 على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي  
 وحينئذ (فيؤخذ في أمره بما هو  
 الاحوط) في كل الاحكام قلت  
 لكن قد مناه لا يجب الغسل  
 بالابلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم  
 بلبسه قنبيه (فيقف بين صف  
 الرجال والنساء) اذ بلغ حد  
 الشهوة (تباع له امته تحتنه  
 من ماله) لتكون أمته أو مثله  
 (ويكره ان تحتنه رجل أو امرأة)  
 احتياطاً ولا ضرورة لان الختان  
 عند ناسه (وان لم يكن له مال فمن  
 بيت المال ثم تباع) أو يزوج امرأة  
 ختانه تحتنه لانه ان كان ذكر اصح  
 النكاح وان انثى فنظر الجنس  
 اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلاها  
 احتياطاً (ويكره له لبس الحرير  
 والحلي ولا يخلو به غير محرم) وان  
 قبله رجل ثبت حرمة المصاهرة  
 (ولا يسافر بغير محرم) لاحتمال  
 انه امرأة (وان قال انما رجل  
 أو امرأة لا عبرة به) في الصحيح لانه  
 دعوى بلا دليل (وقيل يعتبر)  
 لانه لا يقف عليه غيره لكن  
 في المتن بعد تقرراشكاله لا يقبل  
 وقيل يقبل قلت وبه يحصل التوفيق  
 ويضعف ما نقله القهستاني عن  
 شرح القرائن للسيد وغيره



كونه مشكلا لم يعرف خلاف ما قال فصدق فيما قال ومتى عرف كونه مشكلا فقد عرف خلاف ما قال وعرف  
انه مجازف في مقالته لانه لا يعرف من نفسه اذا كان مشكلا الا ما تعرفه نحن اه وهذا اسقطه الزيلعي  
فاوهم ان ما في الذخيرة خلاف ما في الهداية وتبعه المصنف فجعلها مقولين مع انه في الكفاية شرح كلام الهداية  
بكلام الذخيرة (قوله الا ان يحمل على هذا) أي على انه أراد قبل تقررا شكاله ويؤيده ان السيد قدس سره  
لم يذكر المشكل وقيد بالامور الباطنة التي لا تقر لنا اشكاله فانه قال وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور  
باطنا لا يعلم غيره ثم قال واذا أخبر الخنثى بحض أو منى أو ميل الى الرجال أو النساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه  
بعد ذلك الا ان يظهر كذبه يقينا مثل ان يخبر بانه رجل ثم يلد فانه يترك العمل بقوله السابق اه (قوله وبهم)  
أي بخزقة ان يمه اجنبي وبغيرها ان يمه ذورحم محرم منه ويعرض الاجنبي وجهه عن ذراعيه بلواز كونه  
امراة ولا يشتري جارية للفصل كما كان يفعل للثان لانه بعد الموت لا يقبل المالكية فالنساء غير مفيد  
عناية وكذا لو كانت له أمة فان ملكه وان بقي بعد موته الا ان الأمة لا تغسل سيدا بخلاف الزوجة وبه اندفع  
ما أورده ابن الكمال من بقاء ملكه كما حرره في الدر المنثور (قوله ولا يحضر) أي لا يغسل رجلا ولا امرأة  
نهاية ومعراج والتقييد بالمراهق لكونه بعد البلوغ لا يبق مشكلا غالبا (قوله ذكرا أو اثني) أي ذكر  
كان الميت أو اثني وفي بعض النسخ ذكر بالجر (قوله ونذب تسجية قبره) أي تغطيته لانه ان كان اثني اقيم واجب  
وان كان ذكرا لا تنضم التسجية زيلعي ولعله أراد بالواجب ستر عورة الاثني والا فتسجية مستحبة لا واجبة  
منه (قوله ثم هو) أي الخنثى فيؤخر عن الرجل لاحتمال انه امرأة ولو دفن مع رجل في قبر واحد لعذر رجل  
خلف الرجل ويجعل بينهما جرح من صعيد ولو مع امرأة قدم عليها لاحتمال انه رجل ويكفن في خمسة اثواب  
كما المرأة وتعمامه في المنع (قوله في أحكامه) أي في بحث أحكام الخنثى وذكرها في المنع أيضا (قوله  
يعني اسوأ الحالين) انما حول العبارة ليثبت كونه محروما على تقدير اه ح قال في المنع اعلم ان عند أبي  
حنيفة اقل النصيبين ان ينظر الى نصيبه ان كان ذكرا والى نصيبه ان كان اثني فايهما اقل يعطاه وان كان محروما  
على احد التقديرين فلا شيء له (قوله وقال انصف النصيبين) أي نصف مجموع حظ الذكرا والاثني ثم اعلم ان  
هذا قول الشعبي ولما كان من اشياخ أبي حنيفة وله في هذا الباب قول مبهم اختلف أبو يوسف ومحمد في تخريجه  
فليس هو قول لهما لان الذي في السراجية ان قول أبي حنيفة هو قول أصحابه وهو قول عامة العصاة وعليه  
الفتوى وذكر في النهاية والكفاية ان الذي في عامة الروايات ان محمد امع الامام وكذا أبو يوسف في قوله الاول  
ثم رجع الى ما فسر به كلام الشعبي (قوله وعند أبي يوسف الخ) قال الزيلعي واختلف أبو يوسف ومحمد  
في تخريج قول الشعبي فقال أبو يوسف الميراث بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة وللخنثى ثلاثة اعتبر نصيب  
كل واحد منهما حالة انفراد فان الذكرا لو كان وحده كان له كل المال والخنثى لو كان وحده ان كان ذكرا فكذا  
والانصف المال فباخذ نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة ارباع المال وللابن أي  
الواضح كل المال فيجعل لكل ربع سهم ما يبلغ سبعة أسهم للابن أربعة وللخنثى ثلاثة لان الابن يستحق الكل  
عند الانفراد والخنثى ثلاثة ارباع فيضرب كل منهما بجميع حقه بطريق العول والمضاربة وقال محمد بينهما  
على اثني عشر سهما سبعة للابن وخمسة للخنثى اعتبر نصيب كل واحد منهما حالة الاجتماع فلو كان الخنثى ذكرا  
فاللبن بينهما نصفين ولو اثنى كان اثلاثا فالقسمة على المذكورة من اثنين وعلى الاثنية من ثلاثة فيضرب أحدهما  
في الاثنى تبلغ ستة للخنثى على انه اثنى سهمان وعلى انه ذكر ثلاثة فله نصفهما ونصف الثلاثة كسر فتضرب الستة  
في اثنين تبلغ اثني عشر للخنثى ستة على انه ذكر وأربعة على انه اثنى فله نصفهما خمسة اه ملخصا وتعمامه فيه  
وأشار في الهداية الى اختيار قول محمد للاتفاق على تقليل نصيب الخنثى وما ذهب اليه محمد أقل مما ذهب اليه  
أبو يوسف بذهبهم من أربعة وعشرين سهما وطريق معرفته ان تضرب السبعة في اثني عشر تبلغ أربعة وعشرين  
وحصة الخنثى من السبعة ثلاثة فاضربها في اثني عشر تكون ستة وثلاثين وحصته من الاثنى عشر خمسة  
فاضربها في السبعة تكون خمسة وثلاثين فظهر ان التفاوت بينهم من أربعة وعشرين كما في العناية وغيرها  
(قوله وولديها) أي اخوين لام (قوله ولومات عن عمه الخ) أي لومات رجل عن عمه وعن ابن أخيه  
حال كون ابن الاخ خنثى فالصغير في عمه للرجل الميت وهذا مثل الخرمات على تقدير الاثنية وما قبله على تقدير

الا ان يحمل على هذا فتنبه (ولومات  
قبل ظهور حاله لم يغسل وبهم  
بالصعيد) لتعذر الغسل (ولا يحضر)  
حال كونه مرادقا (غسل ميت  
ذكر أو اثني ونذب تسجية قبره  
ويوضع الرجل بقرب الامام ثم  
هو ثم المرأة اذ صلى عليهم) رعاية  
لحق الترتيب وتعمام فروعه في  
أحكامه من الاشياء بل عندى  
فالف مجلد منيف (وله) في  
الميراث (أقل النصيبين) يعني اسوأ  
الحالين به يفتى كما ستحققه وقال  
نصف النصيبين (فلومات ابوه  
وترك) معه (ابنا) واحدا  
(له سهمان وللخنثى سهم) وعند أبي  
يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد  
له خمسة من اثني عشر وعند أبي  
حنيفة له سهم من ثلاثة (لانه  
الأقل) وهو متيقن به فيقتصر  
عليه لان المال لا يجب بالثلث  
حتى لو كان الأقل تقديره ذكر اقدر  
ابنا كزوج وأم وشقيقه هي خنثى  
مشكل فله السدس على انه عصة  
لانه الأقل ولو قدر اثنى كان له  
النصف وعالت الى ثمانية ولو كان  
محروما على احد التقديرين  
فلا شيء له كزوج وأم وولديها  
وشقيق خنثى فلا شيء له لانه عصة  
ولو قدر اثنى كان له النصف وعالت  
الى تسعة ولومات عن عمه وولد  
أخيه خنثى قدر اثنى



وكان المال للم ولله تعالى أعلم \* (مسائل شتى) \* جمع شئت بمعنى متفرقة وهو من دأب المصنفين لتدارك ٤٦٧ ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره فيه قلت

وقد اختلفت غالبها بما لها والله الجدا

(عرق مدم من الخمر خارج نجس)

هذه مقدمة صغرى في تسليمها كلام

قد وعدت به في أوائل نواقض

الوضوء (وكل خارج نجس ينقض

الوضوء) هذه مقدمة كبرى وهي

مسئلة عندنا (فينسخ) ان (عرق

مدم من الخمر ينقض الوضوء) لكنه

يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله

ما في الذخائر الاشرفية لابن

الشحنة معزيا للمجتبى عرق الدجاجة

الجلالة نجس قال وعليه فعرق

مدم من الخمر نجس بل أولى ثم قال

وما سيج من كان عرقه كعرق

الكلب والخنزير قال ابن العز

خيند ينقض الوضوء وهو فرع

غريب ويخرج ظاهر قال المصنف

ولظهوره عولنا عليه قلت قال

شيخنا الرملى حفظه الله تعالى

كف يعول عليه وهو مع غرابته

لا يشهد له رواية ولا دراية أما

الاولى فظاهر اذ لم يرو عن احد

من يعتمد عليه وأما الثانية

فلعدم تسليم المقدمة الاولى وبشهادة

لبطلانها مسألة الجدى اذا غذى

بلبن الخنزير فقد علوا حلأ كله

بصروته مستهلكا لا يبقى له اثر

فكذلك نقول في عرق مدم من

الخمر ويكفي في ضعفه غرابته

وخروجه عن الجادة فيجب طرحه

عن السرح من متن وشرح (خير

وجد في خلاه خرة فارة فان كان)

الخمر (صليبارى به وأكل الخبز

ولا يفسد) خرة الفارة (الدهن

والماء والحنطة) للضرورة (الا اذا

ظهر طعمه اولونه) في الدهن ونحوه

لقضه وامكان التصر عنه حينئذ

خانية (في السنن الرواتب لا يصلى

ولا يستفتح) تقدم في باب الوتر

الذكورة (قوله وكان المال للم) لان بنت الاخ لا ترث ولو قدر ذكرا كان المال كله دون الم لان ابن الاخ مقدم على الم ط والله تعالى أعلم

\*(مسائل شتى)\*

(قوله جمع شئت الخ) فهو فعيل بمعنى فاعل حمل على فعيل بمعنى مفعول كريض ومرضى ولذا جمع على فعلى قهستاني (قوله ما لا يذكر) الاولى مالم كما عبر غيره (قوله فينسخ) أى من الشكل الاول بعد تسليم الصغرى (قوله بل أولى) لان تأثير المانع في التصرف فوق تأثير غيره من فاذ كان عرق الجلالة التي غذيت بالنجاسة الجامة نجسا فعرق مدم من الخمر المانع أولى (قوله وما سيج) من السماجة وهي التبع ككافي القاموس (قوله فان ابن العز) بمهمة فجملة وهو من شراح الهداية (قوله فينسخ) أى حين اذ كان عرقه نجسا ينقض لقاعدة كل خارج نجس ينقض الوضوء ط (قوله وهو مع غرابته) أى تفرد ابن العز باستنباطه (قوله لا يشهد له رواية) أى دليل منقول ولا دراية أى دليل معقول (قوله ويشهد لبطلانها الخ) حاصله استدلال بالقياس على مسألة الجدى بجامع الاستهلاك ولذا فرغ عليه بقوله فكذلك نقول الخ ولا يخفى ان القياس دليل معقول فافهم (قوله بصبر ورته مستهلكا) يعنى بخلاف الجلالة فان ما تتناوله لكونه جامدا لا يصبر مستهلكا بل يحيل لهما الى تنز وفساد تأمل اه ح (قوله ويكفي في ضعفه غرابته الخ) قال الرملى أيضا في حاشية الخ وتقدم في كتاب الاشربة عن الحق ابن وهبان انه لا تعويل ولا التفات الى كل ما قاله صاحب القنية مخا الفالتقواعد مالم يعضده نقل من غيره ولم ينقل عن احد من علماءنا المتقدمين والمتأخرين ان عرق مدم من الخمر ناقض للوضوء سوى ما يجته ابن العز وقد يفرق بان مدم من الخمر يخلط والجلالة لا تخلط حتى لو كانت تخلط لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها واية ما فيه انه يقع الشك في تولد العرق منه أو من غيره ولا نقض بالشك على انما اثبتنا النقض بالخارج المحقق النجاسة من غير السيلين الا بعد علاج قوى ومنازعة كلية يتناوب بين الشافعية فكيف يثبت النقض بشئ هو هوم وايضا نفس عرق الجلالة في نجاسته منازعة اذ صرحوا قاطبة بكرهه لهما اذا تغيروا وتن وانما يستعملون الكراهة لرب في الحرمة والحرمة فرع النجاسة والنقض بها انما يكون بما لا ريب فيه ويلزم مما يجته ابن العز نقض الوضوء بعرق من اكل او شرب نجاسة ما في زمن مداومته ولم يقل به احد اه ملخصا اقول ويلزم عليه ايضا النقض بدموعه وريقه لانها كالعرق وان يكون حكمه حكم المعذور ونحوه ريقه دائما وهذا لم يقل به احد ايضا وقدم الشارح في كتاب الطهارة ان سور الابل والبقرا الجلالة مكروه تنزيها وفي الخانية ان عرق الجلالة طاهر (قوله وخروجه عن الجادة) هي معظم الطريق كما في القاموس والمراد طريق الفقه (قوله عن السرح) بمهمات قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام طوال والمراد به مسائل الفقه اه ح فهو استعارة مصرحة (قوله فان كان الخمر صلبا) بضم الصاد المهملة أى باسازاد في مختارات النوازل وان كان متفتتا مالم يتغير طعمه يؤكل أيضا اه (قوله ولا يفسد الخ) قال في البحر وفي المحيط وخرة الفارة وبولها نجس لانه يستحيل الى تنز وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لاني الطعام والنياب فصار معفوا فيهما وفي الخانية بول الهرة والفارة وخروهما نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب وبول الخفافيش وخروه لا يفسد لتعذرا الاحتراز عنه اه وفي القهستاني عن المحيط خرة الفارة لا يفسد الدهن والحنطة الطعمونه مالم يتغير طعمها قال أبو الليث وبه نأخذ (قوله في السنن الرواتب) وهي ثلاثة رباعية الطهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية وهذا هو الاصح لانها تشبه الفرائض واحترازه عن الرباعيات المستحبات والنوافل فانه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ثم يقرأ دعاء الاستفتاح آفاده ط (قوله في الجمعة) أى في يومها فانه ورد فيها ساعة اجابة أى للدعاء بعينه ط (قوله وقت العصر) وقيل من حين يخاطب الى ان يفرغ من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال النورى وهو الصحيح بل هو الصواب اه قال ط ويكنى الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالى وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهراء رضى الله عنها اه وعلى الاول فالظاهر انها دائرة في جميع وقت العصر وهو من حين بلوغ ظل الشئ مثله او مثليه على الاختلاف في القولين الى الغروب جوى (قوله على قوله عليكم) أى في التسليمة الاولى (قوله بعده) أى بعد السلام قبل قوله عليكم مع

عن التارخانية (الخروج من الصلاة لا يوافق على) قوله (عليكم) وحينئذ (فلو دخل وجل في صلاته بعده لا يصير دخلا فيها) قدمناه في صفة الصلاة



(لقب ثوب رطب نجس في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر) كذا السخ وعبارة الكثر على الثوب الطاهر (لكن لا يسيل لعصر لا يتنجس) قدمناه قبيل كتاب الصلاة (كالونشر الثوب المبلول على جبل نجس يابس) أو غسل رجله ومشى على أرض نجسة أو نام على فراش نجس فعرق ولم يظهر أثره لا يتنجس خائفة (نوى الزكاة لانه سماء قرضا جاز) في الاصح لان العبرة للقلب للسان (من له حظ في بيت المال) كالعلماء (ظفر بما وجه لبيت المال فله اخذه ديانة) قدمناه قبيل باب الصرف (افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة واحدة) ولو في رمضانين على الصحيح وقدمناه في الصوم (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح) ولو عن رمضانين كقضاء الصلاة صح أيضا (وان لم ينو) في الصلاة (أول صلاة عليه أو آخر صلاة عليه) كذا في الكثر قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضانين الخ قلت وهكذا قدمته في باب قضاء الفوائت تبعاً للدرر وغيرها ثم رأيت في البحر قبيل باب اللعان مانعه ونية التعيين لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه نية الظهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظه انتهى بلفظه

والاولى ان يقول قبله ليرجع الضمير الى مذكور مصر يحاوه وعليكم (قوله لقب ثوب نجس رطب) اي مبتل بما ولم يظهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة بخلاف المبلول بنحو البول لان الندوة ح عين النجاسة وبخلاف ما اذا ظهر في الثوب الطاهر أثر النجاسة من لون او طعم او ريح فانه يتنجس كما حققه شارح المنية وجرى عليه الشارح اول الكتاب (قوله لا يتنجس) لانه اذا لم يتقاطر منه بالعصر لا يتفصل منه شيء وانما يتل ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتنجس به وذكر المرغيناني ان كان اليابس هو الطاهر يتنجس لانه يأخذ بللا من النجس الرطب وان كان اليابس هو النجس والطاهر الرطب لا يتنجس لان اليابس النجس يأخذ بللا من الطاهر ولا يأخذ الرطب من اليابس شيئا زياحي وظاهر التعليل ان الضمير في يسيل وعصر للنجس وبه صرح صاحب مواهب الرحمن ومشى عليه الشر بلائي والتبادر من عبارة المصنف كالكثرة وغيره انه للطاهر وهو صريح عبارة الخلاصة والخاتمة ومنية المصلي وكثير من الكتب كآهستاني وابن الكمال والبرازية والبحر والاول احوط ووجهه اظهر والثاني اوسع واسهل فتبصر ثم ان المسئلة مذكورة في عامة كتب المذهب في بعضها بلاذ كرخلاف وفي بعضها بلفظ الاصح (قوله كالونشر الخ) هداموافق لما ذكره المرغيناني وقد جعله الزيلعي مفرعا عليه حيث قال عقب عبارته السابقة وعلى هذا اذا نشر الثوب المبلول على جبل نجس هو يابس لا يتنجس الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضي خان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش فاصابه مني ويس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر البلل في بدنه لا يتنجس جسده وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده وظهراؤه في جسده يتنجس بدنه وكذا اذا غسل رجله فمشى على أرض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر أثر بلل الارض في رجله فصلى بيازت صلاته وان كان بلل الماء في رجله كثيرا حتى ابتل وجه الارض وصار طينا ثم اصاب الطين رجله لا تجوز صلاته ولو مشى على أرض نجسة رطبة ورجله يابسة تتنجس اه (قوله على أرض نجسة) بان كانت مطينة بنحو الزبل اما لو اصابتها نجاسة وجفت لم تنجس ولم تعد النجاسة باصا به الماء على المعتمد (قوله كالعلماء) اي والقضاء والعمال والمقاتلة وذرائعهم والقدر الذي يجوز لهم اخذه كفايتهم ابن الشحنة (قوله ظفر بما هو وجه لبيت المال) كذا في بعض النسخ وفي اغلبها بدون هو وعليه فوجه بالبناء لانه قول قال في البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودعة فبات المودع بلا وارث له ان يصرف الودعة الى نفسه في زمنها هذا لانه لو اعطاها لبيت المال لضاع لانهم لا يصرفون مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصرف اه منح (قوله فعليه كفارة واحدة) لان الكفارة تسقط بالشبهة فتدخل كالحديثي ثم قال واختلف في التداخل فقيل لا تجب الثانية لتداخل السبب وقيل تجب ثم تسقط فاما اذا كفر الاول فلا اجتماع فلا تداخل (قوله ولو في رمضانين الخ) لو وصلية وأشار الى ان التقييد بمرضان واحد بخلاف الصحيح وهو رواية عن محمد قال في المجتبى واكثر مشايخنا قالوا لا اعتماد على تلك الرواية والصحيح انه يكفيه كفارة واحدة لا اعتبار بمعنى التداخل (قوله ولم يعين) أي انه عن يوم كذا (قوله ولو عن رمضانين الخ) قال الزيلعي وكذا الوصام ونوى عن يومين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضانين أيضا يجوز اه وعليه فالمعنى انه لو كان عليه يومان من رمضانين فتقضى يوما ونواه عنهما يجوز صومه عن أحدهما ويبقى عليه الآخر لكن ذكر مسكين ان المراد انه نواه عن يوم واحد منهما بلا تعيين شهره حيث قال واعلم ان المراد من قوله ولو عن رمضانين قضاء احده رمضانين وان لم ينو الصائم اول أو آخر رمضان ولم يردجهما في النية لان ناوي القربتين في الصوم متفصل فليتامل اه اقول ويؤيده قول المتن كقضاء الصلاة الخ فان معناه انه لو فاته الظهر من يومين مثلا فتقضى ظهرا ولم يعين احدا اليومين صح وليس المراد انه نوى ظهرا واحدا من اليومين بقربة ما بعده وفي قول مسكين لان ناوي القربتين الخ منافاة لصدر كلام الزيلعي وقد ذكر الشارح قبيل باب صفة الصلاة أنه لو نوى فائتين فلاولى لومن اهل الترتيب والالغا اه ومقتضى ذلك أنه في الصوم يلغو اذا ترتب فيه لانه خاص بالصلاة وبه تأيد كلام مسكين وتأمل ذلك مع الاصل الا في قريبا (قوله صح أيضا وان لم ينو الخ) قدم الشارح في باب شروط الصلاة عن القهستاني عن المنية انه الاصح اه ونقل ط تصحيحه عن اللؤلؤ الحية أيضا وان التعيين احوط (قوله والاصح اشتراط التعيين الخ) صححه أيضا في متن الملتقى فقد اختلف التصحيح



والتعيين ان يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا وفي الصلاة ان يعين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى  
اول ظهر عليه أو آخره جاز وهذا مخلص من لم يعرف الاوقات التي فاتته أو اشتبهت عليه أو أراد التسهيل على  
نفسه والاصل فيه أن الفروض مترجمة فلا بد من تعيين ما يريد أداءه والشرط تعيين الجنس الواحد بالنية لانها  
شرعت لتمييز الاجناس المختلفة أما التعيين في الجنس الواحد أي في افراده بعضها عن بعض فهو لغو لعدم  
الفاصلة حتى لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام نوايا عن  
قضاء يومين أو أكثر جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضانين أو عن رمضان آخر لا يختلف الجنس فصار كما لو نوى  
ظهرين أو ظهر عن عصر أو نوى ظهر السبت وعليه ظهر الخميس ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب  
كالصلوات حتى الظهرين من يومين فان الاول في يوم غيره في آخر بخلاف صوم رمضان لتعلقه بشهود الشهر  
وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما بل اليها فلا يحتاج فيه الى تعيين يوم كذا بخلاف رمضانين زبلي مخلصا  
(قوله ثم رأيت) أي هذا التفصيل نقله عنه أي عن المحيط في الاشياء فافهم (قوله وهذا مشكل) لما مر  
ان كل صلاة جنس لا يختلف اسبابها فيشترط التعيين لتمييز الاجناس المختلفة ولانه لو كان الامر كما قاله في المحيط  
لجاز مع وجوب الترتيب ايضا لا مكان صرفه الى الاول اذ لا يجب التعيين عند الترتيب ولا يفيد اه كذا افاده  
الزبلي (قوله خلافه) أي سن التعيين ولو بالاول ظهر أو آخره مثلا ط (قوله وهو المعتمد) قد علمت ان  
الثاني صحيح وان كان الاحوط التعيين ط (قوله والحرق كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من النجاسة حتى  
لا يبقى فيه شيء أو تحبسه فيصير إدم رمادا فيطهر بالاستحالة ولهذا الواحرق العذرة وصارت رمادا طهرت  
للاستحالة كالخمر اذا تخلت وكالخنزير اذا وقع في الملهة وصار ملها وعلى هذا قالوا اذا نجس التنور بطهر بالنار  
حتى لا يتنجس الخبز وكذلك اذا نجس ممسحة الخبز تطهر بالنار زبلي قال السائحاني وبهذا لا يظهر ما عزي  
لابي يوسف ان السكن المموء بالماء النجس يمؤه بالطاهر ثلاثا لانه لما دخل النار ومكث اذني مدة لم يبق اثر  
النجاسة فيه لا ظاهرا ولا باطنا اه (قوله وقد قدمه في الجهاد) حيث قال ترك السلطان او نائبه الخراج  
لرب الارض أو وهبه له ولو بشفاعة جاز عند الثاني وحل له لو مصرفا والاتصدق به وبه ينفي وما في الحاوي  
من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء خلافا لما  
في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزيا للزانية فتنبه اه أي من انه لو ترك السلطان  
العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن لو غنيا ضمنه السلطان للفقراء من بيت مال الخراج  
ليت مال الصدقة ولو فقيرا لا ضمن (قوله عن زراعة الارض) أي المملوكة لهم (قوله لمستحقه)  
أي لمستحق الخراج (قوله رعاية للحقين) لانه لا وجه الى ازالة ملكهم بلارضاهم من غير ضرورة ولا الى  
تعطيل حق المقاتلة فتعين ما قلنا زبلي (قوله باعها القادر) أي على الزراعة لانه لو لم يبعها يفوت حق المقاتلة  
في الخراج اصلا ولو باع يفوت حق المالك في العين والقوات الى خلف كلا فوات فيبيع تحقيقا للنظر من  
الجائزين زبلي هذا وقد ذكر في البحر انه قبل البيع ان شاء دفعها الى غيره مزراعة وان شاء زرعها بنفسه  
من بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبلها مزراعة باعها الخ (قوله قلت الخ) أصله للمصنف  
حيث استشكل قوله وأخذ الخراج الماضي بما في الحاشية من قوله فان اجتمع الخراج فلم يؤخذ شيئ عند أبي  
حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من  
يقول لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية هذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل  
اه (قوله فيحمل الخ) لم يحمله على حالة عدم العجز لان فرض مسئلتنا في العجز فافهم (قوله الماضية فقط)  
أي التي عجزوا فيها وهي التي قبل السنة التي دفع فيها الامام الارض الى غيرهم دون ما قبلها ولا يحصل التداخل  
بعجز دخول سنة الدفع حتى يرد عليه انه يسقط خراج هذه الماضية لان وجوب الخراج باخر الحول لا باوله  
بخلاف الجزية كما صرح به في البحر فافهم (قوله تحرى وأكل) لان الغالب حكم الكل وكذا الزيت  
لو اختلط مع ذلك الميتة أو الخنزير لا يتفقع به على كل حال الا اذا غلب الزيت لكن لا يحل أكله بل يستصحب به  
أو يبيعه مع بيان عيبه أو يدفع به الجلود ويغسلها لان الغالب تبع للغالب ولا حكم للتبع ولو كان معه ثياب  
مختلطة ففي حالة الاضطرار بان لا يجد طاهرا ييقن ولا ماء يغسلها به تحرى مطلقا لان الصلاة بثوب نجس ييقن

ثم رأيت به نقله عنه في الاشياء  
في بحث تعيين المنوى ثم قال  
وهذا مشكل وما ذكره  
أصحابنا كقاضى خان وغيره  
خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين  
اه بحروقه فليتنبه لذلك (راس  
شاة متلطخ بدم احرق) رأسه (وزال  
عنه الدم فأتخذ منه مرقعة جاز)  
استعمالها (والحرق كالغسل)  
وقد مناه من المطهرات (سلطان  
جعل الخراج لرب الارض جاز  
وان جعل له العشر لا) لانه زكاة  
قلت وقد قدمه في الجهاد وقد منته  
في الزكاة أيضا (عجز اصحاب الخراج  
عن زراعة الارض واداء الخراج  
ودفع الامام الارض الى غيرهم)  
بالاجرة (ليعطوا الخراج) من  
اجرتها المستحقة (جاز) فان فضل  
شي من اجرتها دفعه لما لكها رعاية  
للحقين فان لم يجد الامام من  
يستأجرها باعها القادر واخذ  
الخراج الماضي من الثمن لو عليهم  
خراج ورد الفضل لاربابهم زبلي  
قلت وقد مناه في الجهاد ترجيح  
سقوطه بالتدخل فيحصل على  
المرجوح أو على ان مراده أخذ  
خراج السنة الماضية فقط (غم  
مذبوحة وميتة فان سككات  
المذبوحة أكثر تحرى واكل



جائز حالة الاضطراب بالاجماع في ثوب مشكوك أولى وأما في الاختيار فان الغلبة للطاهر تحرى والا لا كالجواب  
في المساليج وكذا أواني الماء الا انه في حالة الاضطراب لو غلب النجس يتحرى للشرب اجماعا لان شرب النجس  
يقتضي مجوزا للضرورة فالمشكوك أولى ولا يتحرى للوضوء عند نابل يتيمم والاولى ان يريق الماء قبله أو يخلطه بالنجس  
وتعامه في غاية البيان اقول والمراد من اختلاط الزيت مع الودك اختلاط اجزائهما لا اختلاط اوانيهما  
ولذا لم يحمل الاكل قتنه (قوله لا يتحرى) اي ان لم يكن هناك علامة تعلم بها الذكبة فان كانت فعليه الاخذ  
بها كما في الدر المنسق قال في غاية البيان قالوا من علامة الميتة انها تطفو فوق الماء والذكبة لا والاصح ان  
علامة المذكاة خلوا الوداج من الدم وعلامة الميتة امتلاؤها منه (قوله بان يجذ ذكبة) اقول المراد ان يجذ  
ما بسد به ريقه من لحم مذكي أو خيرا وغير ذلك (قوله والا يتحرى الخ) قال في الهداية أما في حال الضرورة  
يحمل له التناول في جميع ذلك لان الميتة المتبقنة تحمل في حالة الضرورة فالذي يحتمل ان يكون ذكبة أولى غير أنه  
يتحرى لانه طريق يوصله الى الذكبة في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة اه قال في العناية وطولب بالفرق بين  
الغنم والسياب فان المسافر لو معه ثوبان طاهر ونجس لا يغير ولا يميز بينهما ما يتحرى ويصلي فقد جوز التحرى فيما  
اذا كانا نصين وفي المساليج لم يجوز واجيب بان حكم الثياب اخف لانها لو كانت كلها نجسة له ان يصلي في بعضها  
لانه مضطر بخلاف الغنم الخ ومثله في النهاية والكفاية والمنع وغيرها اقول هذا عجيب منهم فان ما ذكرنا  
من مسألة التوبين حالة ضرورة ولا فرق فيها بين الثياب والغنم كما سمعت التصريح به فيما قدمناه وفي قول  
الهداية يحمل له التناول في جميع ذلك أي فيما اذا كانت الذكبة غالبية او مغالبة او مساوية فكيف يطلب  
الفرق فيما لا فرق فيه وان ارادوا الفرق بين الثياب في حالة الضرورة وبين الغنم في حالة الاختيار فهو ساقط  
اصلا اذ لا يطلب الفرق الا عند اتحاد الحالتين ثم رأيت العلامة الطوري نبه على ذلك ولله الحمد والمنة (قوله  
ومر في الحظر) أي في اول قبيل قوله ومن دعي الى وليمة ولفظ الحظر ساقط من اغلب النسخ (قوله ايماء  
الآخرس) اي اشارته بحاجب او يد او غير ذلك اذا عرف القاصي اشارته والا ينبغي ان يستخبر من يعرفها  
من اخوانه واصدقائه وجيرانه حتى يقول بين يدي القاصي اراد بهذه الاشارة كذا ويفسر ذلك ويترجم حتى  
يحيط علم القاصي بذلك وينبغي ان يكون عدلا مقبولا لقول لان القاص لا قول له يري عن الولو الحية واطلاقه  
يفيد اعتبارا لا يما مع قدرته على الكتابة وهو المعتمد لان كلامه ما حجة ضرورية كما في القهستاني وغيره  
در منسقي (قوله وكأنته) اعترض المقدسي بان الآخرس الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه اياها لانها  
بازاء الالفاظ المركبة من الحروف وهو لا ينطق ولا يسمع النطق اه اقول يمكن ذلك بتعريفه ان المعنى القلاني  
يدل عليه بهذه الحروف المنقوشة على هذه الصورة تأمل (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح القاف  
يقال اعتقل لسانه بضم اناء اذا احتبس عن الكلام ولم يقدر عليه مغرب اي فلا يعتبر ايماءه ولا كتابته الا اذا  
امتدت عقلته كما يأتي وذلك لان العارض على شرف الزوال فلا يقاس على الخرس الاصل ثم اعلم ان هذا في كتابة  
غير مرسومة اي غير متادة لما في التبيين وغيره ان الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون  
معنونا اي مصدرا بالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق  
فلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار او على الكاغد لا على الوجه المعتاد  
فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون  
لتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتبين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر وغير مستبين  
كالكتابة على الهواء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى اه والحاصل  
ان الاول صريح والثاني كتابة والثالث لغوي بقي صورة رابعة عقلية لا وجود لها وهي مرسوم غير مستبين  
وهذا كله في الناطق في غيره بالاولى لكن في الدر المنسقي عن الاشهاد انه في حق الآخرس يشترط ان يكون  
معنونا وان لم يكن لغائب اه وظاهره ان المعنونا من الناطق الحاضر غير معتبر وفي الاشهاد رجل كتب  
صل وصية واشهد بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قالوا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح اه أي  
لان الشهادة لا تكون الا عن علم (قوله ومثله معتقل الخ) الاولى في التعبير لا معتقل اللسان الا ان علمت  
اشارته الخ تأمل (قوله به يفتي) هو رواية عن الامام ومقابله ما في الكفاية عن الامام القمي تأني تقديره بسنة

والا) بان كانت الميتة أكثر  
أو استويا (لا) يتحرى لو في حالة  
الاختيار بان يجذ ذكبة  
والا يتحرى واكل مطلقا ومتر  
في الحظر (ايماء الآخرس وكأنته  
كالبيان) باللسان (بخلاف معتقل  
اللسان) وقال الشافعي هما سواء  
(في وصية ونكاح وطلاق  
وبيع وبراء وقود) وغيرها من  
الاحكام أي ايماء الآخرس فيما  
ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان  
علمت اشارته وامتدت عقاقته الى  
موته به يفتي قلت ومر في الوصايا  
وذكره هنا الاكمل وابن الكمال  
والزيلي وغيرهم



قال في الدراستي واستثنى العمادي المريض اذا طال عليه الاعتقال فانه كالاخرس كما افاده البرجسدي  
معز بالعمادية خلافا لما نقله القهستاني عنها فانه انما ذكره فيمن يرجو منه الكلام فافهم المرام اه وعبرة  
القهستاني فلو اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام يضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه الى  
وصية فقد صح وصيته وقال أصحابنا انهم لم يصح كافي العمادي اه (قوله او مطلقا مثلا) أي كما اذا  
اعتق ط (قوله نفذ مستندا) فاما ان تزوج ان مضت عدتها من وقت الاشارة أو الكتابة وينفذ تصرف  
المعتوق من ذلك الوقت ط (قوله لعدم نفاذه) لان نفاذه موقوف على موته على عقله لا على اجازته حتى  
يتسأل ينبغي ان يكون طلبة الوطى دليلا على ارادة النكاح فافهم (قوله لكن ذكر ابنه الخ) استدراجه على  
قوله نفذ مستندا حتى في الطلاق والعنق (قوله الاحكام الاربعة) التي هي الاقتصار كافي انشاء الطلاق  
والعناق والانقلاب كما اذا اعلق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة والاستناد  
كالمعمونات تلك عند أداء الضمان مستندة الى وقت وجود السبب والتميز مثل ان كان زيد اليوم في الدار  
فأنت طالق وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم وتعمد منه والفرق بين التبيين والاستناد انه  
في التبيين يمكن ان يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن اه من الاشياء ملخصا وقد من تمام الكلام على ذلك  
في باب الطلاق الصريح (قوله ان قولهم) مفعول ذكر وقوله والضابط الخ مفعول القول وجمله يخالف خبر ان  
(قوله يخالف ذلك) أي يخالف القول بالاستناد في نحو طلاق معتقل اللسان وعناقه ط اقول وعبرة  
البحر عند قول الكثر والتعليق انما يصح في الملك أو مضافا اليه ثم اعلم ان المراد بالصحة التزوم فان التعليق في غير  
الملك والمنساق اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال اجنبي لزوجة انسان ان دخلت الدار فانت  
طالق توقف على الاجازة فان اجازته لزم التعليق قطلوق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المنجز من  
الاجنبي موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازته وقع مقتصر على وقت الاجازة ولا يستند بخلاف البيع  
الموقوف فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع حتى ملك المشتري الزوائد المتصلة والمنفصلة والضابط فيه ان  
ما صح تعليقه بالشرط فانه يقتصر وما لا يصح تعليقه فانه يستند اه فانت تراهم يجعل الضابط لكل مقتصر  
ومستند بل لنوع خاص منه وهو عقد الفضي الموقوف على الاجازة والالزم ان لا يقع نحو الطلاق والعناق  
الامقتصر في جميع الصور وليس كذلك قطع المأمر عن الاشياء وحقيقة فلا يخالفه اذ ليست مسئلتنا من  
هذا القبيل فتدبر (قوله في حد) تناول جميع أنواع الحد أي لا يحد الاخرس اذا كان فاذا بالاشارة  
أو الكتابة وكذا اذا أقرب الزنا أو السرقة أو الشرب لان المقر على نفسه ببعض الاسباب الموجبة للعقوبة مالم  
يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة كفاية زادت في الهداية ولا يحد له أي حد القذف خاصة اذا كان  
مقدوقا اه (قوله لانه تدرأ بالشبهة الخ) والفرق بينها وبين القصاص ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الا ترى  
انه لو شهد بالوطى الحرام أو اقرب بالوطى الحرام لا يجب الحد ولو شهد وبالقذف المطلق أو اقرب بطلق القذف لا يجب  
القصاص وان لم يوجد التعمد لان القصاص فيه معنى العوضية لانه شرع جابر الجحاز ان يثبت مع الشبهة كسائر  
المعاوضات التي هي حق العبد أما الحدود الخالصة لله تعالى شرعت زاجرة وليس فيها معنى العوضية فلا يثبت  
مع الشبهة لعدم الحاجة هداية وقد اعترض العلامة الطوري كلامهم هنا بانهم سوا بين الحدود والقصاص  
في ان كلامهم ما يدرك بالشبهة كما ستر جوابه في مواضع كثيرة منها الكفالة فلا تجوز بالنفس فيها ومنها الوكالة فلا  
تجوز باستيفائها ومنها الشهادة على الشهادة لا تجوز فيها ما عدا الواجب ذلك بانهم ما يدرك بالشبهة وكذا في كتاب  
الدعوى والجنائيات وقرعوا على ذلك مسائل كثيرة اه ملخصا (قوله ولا في شهادة ما) نقل في فتح القدير عن  
المبسوط انه اجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وعامة فيه (قوله ظاهر كلامهم) نعم تقدم في كتاب  
الاقرار صريح بحيث قال والاعياء بالرأس من الناطق ليس باقرار بحال وعنى وطلاق وبيع ونكاح واجارة  
وهبة بخلاف اقامة ونسب و اسلام وكفر الخ (قوله يقتضي ويكفر) لوجود معنى صلاح البدن كما قدمه في الصوم  
عن الدراية وغيرها (قوله لا يكفر) أي بل يقتضي فقط (قوله عذر في ترك الحج) لان أمن الطريق شرط الوجوب  
أو الاداء لكن الشارح هناك قيد أمن الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة وعزاه الى الكمال وبقتل بعض  
الافراد لا تنفي العلة ولا اقيده ط بالقتل في كل مرحلة تأمل (قوله منعها زوجها) مصدرة مضاف

ثم مفاد كلامهم انه لو اقرب بالاشارة  
أو طلق مثلا توقف فان مات على  
عقله نفذ مستندا والا لا وعليه  
فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها  
لعدم نفاذه لكنه اذا مات بجانه كان  
له المهر من تركته قاله المصنف لكن  
ذكر ابنه في الزواهر عند ذكر الاشياء  
الاحكام الاربعة ان قولهم  
والضابط للمقتصر والمستند  
ان ما صح تعليقه بالشرط يقع  
مقتصر او مالا يصح تعليقه يقع  
مستندا كما في البحر من باب التعليق  
يخالف ذلك اذ مقتضاه وقوع  
الطلاق والعناق ونحوهما مما يصح  
تعليقه بالشرط مقتصر اقتبه (لا)  
تكون اشارته وكما به كالبيان (في  
حد) لانها تدرأ بالشبهة لكونها حق  
الله تعالى ولا في شهادة مأمنية وهل  
يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم  
نعم ولم أره صريحا في الاشياء (اشنع  
المصائم بصاق محبوبة) يقتضي  
(ويكفر والا) يكن محبوبة (لا) يكفر  
ومر في الصوم (قتل بعض الحاج  
عذر في ترك الحج) مر في الحج  
(منعها زوجها من الدخول عليها  
وهو يسكن معها في بيتها)



تشوزحكما كما حرره في باب النفقة ٧٢ (ولو) كان (المنع لئلا ينقلها الى منزله) فليست ناشزة لوجوب السكنى عليه (او كان يسكن في بيت الغصب

فامتنعت منه لا) تكون ناشزة لانها محقة اذا السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة (قالت لا اسكن مع امته واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك) وكذا مع ام ولده وكاه مرفى النفقة (قال لعبدك يا مالكي او قال لامته انا عبدك لا نعنت) لانه ليس بصريح ولا كناية (بخلاف قوله) لعبدك (يا مولاي) لانه كناية على مامر في محله (العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي على وفق دعواه بخلاف المنقول (او يعلم به القاضي) ولا يكفي تصديق المدعي عليه انه في يده في الصحيح لاحتمال المواضعة قلت قد سنا غير مرة آخرها في باب جناية المملوك ان المقتضى به في زمانه انه لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهذا اذا ادعاء ملكا مطلقا اما اذا ادعى الشراء من ذي اليد واقراره بانه في يده فأنكر الشراء واقر بكونه في يده لم ينجح لبرهان على كونه في يده لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره أيضا كما بط في البرازية (عقار لا في ولاية القاضي تصح قضاؤه فيه) كمنقول هو الصحيح وتقدم في القضاء ان المصر ليس بشرط فيه به يقتضي ويكتب بالحكم لقاضي تلك الناحية ليأمره بالتسليم (وقيل لا يصح) ومضى عليه في الكثرة والمتن (قضى القاضي بينة في حادثة ثم قال رجعت عن قضاي اوبد الى غير ذلك او وقعت في تلبس اليهود وابطلت حكمي او نحو ذلك لا يعتبر) قول القاضي في كل ذلك لتعلق حق الغيبة وهو المدعي

الى قاعه (قوله تشوزحكما) لان الناشزة هي الخارجة من بيت زوجها بغير حق ومنعهاله عن الدخول الى بيتها مع ارادتها السكنى فيه خروج حكما (قوله بخلاف ما لو كان فيه شبهة) كبيت السلطان فهي ناشزة لعدم اعتبار الشبهة في زمانها كذا في التجنيس (قوله ليس لها ذلك) لانه لا بد له من يخدمه وقد تمتنع هي عن خدمته فلا يمكن منعه من ذلك ط (قوله وكذا مع ام ولده) وكذا مع طفله الذي لا يقههم الجماع بخلاف بقية أهله وأهلها (قوله لانه ليس بصريح ولا كناية) ظاهره انه لا عتق ولو بالنية وفي الجوى عن البرازية قال لعبدك أو امته انا عبدك يعتق ان نوى ومثله فيما يظهر بامالكي لان مؤدى العبارتين واحد ط وفي الثانية عن الصغار فيقال لجاريته يا من انا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق بها فان نوى العتق فعن محمد فيه روايتان (قوله على مامر في محله) أي في كتاب العتق قول وقد عده المصنف هنالك من الصريح وهو ظاهر قول الزيلعي وغيره هنالك ان حقيقة تبي عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعتق لانه يمكن اثباته من جهته وقوله يا مالكي أو انا عبدك حقيقة تبي عن ثبوت ملك العبد على المولى وذلك لا يمكن اثباته من جهة المولى اه أقول ويظهر من هذا وجه تخصيصهم المولى ههنا بالمعتوق وان كان يطلق على المعتق بالاشتراك لانه لا يمكن اثباته من جهة السيد أي لا يمكن ان يجعل لعبده ولأهله فمكان لغوا فتعين ارادة المعنى الممكن فافهم (قوله ما لم يبرهن المدعي على وفق دعواه) كذا في شرح مسكين والمناسب قول الزيلعي وغيره ما لم يبرهن على ان العقار في يد المدعي عليه لان دعوى المدعي الملك كما سيصرح به (قوله ولا يكفي الخ) نصريح بما فهم من اطلاق قوله ما لم يبرهن (قوله لاحتمال المواضعة) أي الموافقة اذا كان مالك العقار غائبا فتواضع اثنان ويترأ أحدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويتباح في الشهود ثم يدفع المالك متعللا بحكم الحاكم وهذه التهمة في المنقول مستقيمة لان يد المالك لا تنقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده بجرع البرازية (قوله وهذا) أي لزوم اثبات اليد بالبرهان (قوله اما اذا ادعى الشراء) ومثله الغصب (قوله واقراره) بالتصعب عطا على الشراء (قوله لان دعوى الفعل) كالشراء مثلا (قوله تصح على غيره) لانه يدعي عليه التملك وهو يتحقق من غير ذي اليد فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى أما دعوى الملك المطلقة فدعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالها لا تصور الا من ذي اليد واقراره لا يثبت كونه ذائدا لاحتمال المواضعة كما قررناه منع عن البرازية (قوله هو الصحيح) قال في البحر اول كتاب القضاء ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما اذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية وبالله ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله ليس بشرط فيه) فالقضاء في السواد صحيح وبه يقتضي بحر (قوله ويكتب الخ) راجع لمسألة المتن (قوله قضى القاضي بينة) انما ذكره لقوله بعد اذ وقعت في تلبس اليهود والاقالا قرارا كالبينة فيما يظهر ط (قوله ونحو ذلك) كنفقته أو فسخته أو رفعت ط عن الجوى (قوله ان كان بعد دعوى صحيحة) تقدمت شروط صحتها في القضاء ويأتي شيء منها (قوله الا في ثلاث الخ) الاستثناء بالنسبة للاولى غير ظاهرا ولا شهادة فيها تأمل (قوله أو ظهر خطأه) أي يبين كالموقفى بالقصاص مثلا فجاء المقتول حيا أو كان مجتهدا فرأى النص بخلافه كالموت بحول اجتهاده وأما اذا زلعي عن المحيط ان النبي صلى الله عليه وسلم اعلم يقض ما قضى فيه باجتهاده ونزل القرآن بخلافه لانه كان فيما لا نص فيه فصيح وصار شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صارناضا لتلك الشريعة بخلاف ما اذا قضى القاضي باجتهاده ثم تبين نص بخلافه لان النص كان موجودا منزلا الا انه خفي عليه فكان الاجتهاد في محل النص فلا يصح ونماه فيه وفي اشياء السيوطي عن السبكي ان قضاء القاضي يقض عند الحنفية اذا كان حكما لا دليل عليه وما خالف شرط الوقف مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه وأيده في البحر بقول شارح المجموع وغيره ان شرط الواقف كنص الشارع (قوله وانكر القاضي) أما لو اعترف فيثبت حيث كان مولى لا لوم عزولا وفي البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل فلا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر اه بحر (قوله خلافا لمحمد) قال

(والقضاء ما ض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) الا في ثلاث سرت في القضاء لو بعله أو بخلاف مذهبه أو ظهر خطأه (أذا قال اليهود قضيت وانكر القاضي فالقول له) به يقتضي قاله ابن الغريس في القواكه البدرية زائد في البرازية خلافا لمحمد في البحر



زاد في البحر (ما لم يتقدم قاض آخر) فيثبت لا يكون القول قوله في انه لم يتضرر لوجود قضاء الثاني به ٤٧٣

قال المصنف وهو قبيح حسن  
لم اقف عليه لغير صاحب البحر  
(شرط نفاذ القضاء في المجتهدات)  
من حقوق العباد (ان يصير الحكم  
في حادثة) بان يتقدمه دعوى  
صحيحة من خصم على خصم حاضر  
منازع شرعي فلو برهن بحق على  
آخر عند قاض فقضى به ببرهانه  
بدون منازعة ومخاصمة شرعية  
وتداع بينهما لم يثبت قضاءه لفقد  
شرطه وهو التساوي بخصوصية  
شرعية وكان افتاء فيحكم بذهب  
لا غير كما قدمناه في القضاء واخاذه  
بقوله (فلورفع اليه) اي الى الخنفي  
(قضاء مالكي بلاد دعوى لم يثبت  
اليه وعمل الخنفي بمقتضى مذهبه)  
لعدم تقدم ما يخرجه من ذلك لخروج  
قضاء المالكي مخرج الفتوى  
لعدم تقدم الخصوصية الشرعية  
التي هي شرط انعقاد القضاء  
في حق العباد (اذا ارتاب)  
القاضي (في حكم) القاضي  
(الاول له طلب شهود الاصل)  
مرفى القضاء قيد بارتياحه في حكم  
الاول فاذا دأب اذ لم يرتب فيه  
لا يتعرض له قال في الفواكه  
البدرية قالوا قضاء العدل العالم  
لا ينقض ويحمل على السداد  
بخلاف قضاء غيره يعني اذا تبين  
وجه فساد بطريقه فللثاني نقضه  
(اذا ترتب بيع التعاطي على بيع  
باطل او فاسد لا ينعقد) مرفى اول  
اليوسع عن الخلاصة والبرازية  
والبحر (خبأ قوماً ثم سأل رجلاً عن  
شيء فافترقه وهم يرونه ويسمعون  
كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم  
عليه) بذلك الاقرار (وان سمعوا  
كلامه ولم يروه لا تجوز) شهادتهم  
عليه لان النعمة تشبه عليه فتقع  
الشبهة الا اذا علموا انه ليس فيه  
غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا

في البحر ورجح في جامع الفصولين قول محمد قال وينبغي ان يفتي به لما علم من احوال قضاء زماننا اه (قوله  
لوجود قضاء الثاني به) فانه لا يتقدمه الا بعد ثبوته عنده ولا بد فيه من الدعوى ايضا قال في البحر ولا بد في امضاء  
الثاني للحكم الاول من الدعوى ايضا ولا يشترط احضار شهود الاصل اه فلو قبل قول الاول لم يبطال  
القضاء الثاني بمجرد قوله بعد الثبوت والامضاء فانه مبني على الاول ولا سيما اذا كان مخالف المذهب القاضي  
الثاني فافهم (قوله من حقوق العباد) قيد به لان الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى كالحل ودعوى  
الامة وطلاق الزوجة ط (قوله منازع شرعي) كاصيل او وكيل او وصي او متول او واحد الورثة بخلاف  
الفضولي والمودع والمستعير فان نزاعهما لا يعتبر (قوله فقضى به ببرهانه) الباء الاولى للتعدية والثانية  
للسببية ط (قوله بدون منازعة) متعلق بمحذوف حال والمراد بدون حضور منازع ممن تقدم (قوله فيحكم  
بذهبه) يعني لورفع هذا الحكم الى قاض آخر يحكم بذهبه ولا يجب عليه تنفيذ الاول لانه ليس ملزماً لفقد  
شرطه وانما هو افتاء أي بيان الحكم الشرعي (قوله أي الى الخنفي) أي مثلاً فان غيره ان كان يشترط  
ما ذكر حكمه كذلك (قوله اذا ارتاب الخ) نقله في النهر عن صاحب البحر وقال لم أجده لغيره (قوله  
يعني الخ) اقول على هذا الفرق بين قضاء العدل العالم وغيره فلو قيل يعني لا يتعرض لنقضه لكان أحسن  
أي لا يسأل عن الاحوال الموجبة للنقض فلا يقال هل قضى بالرشوة ونحو ذلك بقريضة قولهم ويحمل على  
السداد وأما غير العدل العالم فيسأل عن حاله (قوله مرفى في اول البيوع الخ) ومزانه يحول على ما اذا كان  
قبل مشاركة الاول وانه ليس خاصاً بالبيع بالتعاطي بل البيع بالايجاب والقبول كذلك وفي الخائصة شري  
توباشراً فاسد انهم لقيه غدا فقال قد بعثني ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على  
ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تاركا للبيع الفاسد فهو جائز اليوم اه اقول ويرد عليه ما ذكره  
الشارح هناك في مسألة بيع قطيع غنم كل شاة بكدا انه فاسد وان علم بعدد الغنم في المجلس لم ينتلب صحيحاً  
على الاصح ولورضياً انعقد بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج اه ومنه في النهاية والفتح وغيرهما فليست  
(قوله ثم دخل رجل) اي وحده كما افاده قوله الا اذا علموا انه ليس فيه غيره وعليه فلو دخل معه المقر له  
لا تجوز شهادتهم لحصول الشبهة باحتمال ان المقر هو مدعي الحق وانه جعل نعمة كنعمة الاخر تأمل (قوله  
باع عقارا الخ) وكذا الوهب او تصدق وسلم وقيد بالبيع اذ لو آجر او رهن او اعار ثم ادعى الحاضر تسع اذ ليس  
من لوازم ذلك الخروج عن الملك وقدير نبي الشخص بالاقتناع بملكه ولا يرثنى بالخروج عن ملكه ولانه في البيع  
ونحوه على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولم ار من نه عليه فليست تأمل رملي اقول ومثل البيع الوقف  
كما افتي به الشهاب الشامي وواقفه على ذلك ثلاثة عشر عالماً من اعيان الخنفية في عصره كتب اسماءهم وخطوطهم  
بموافقته في آخر كتاب الدعوى من فتاويه المشهورة فراجعها ثم اعلم ان التقييد بالبيع انما يظهر بالنسبة الى  
القريب أما بالنسبة الى الاجنبي فلما في جامع الفتاوى اول كتاب الدعوى عن الخلاصة رجل تصرف في أرض  
زماناً ورجل آخر يري تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته اه  
وفي الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر يري الأرض والتصرف ولم يدع ومات على  
ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف اه والظاهر ان الموت غير قيد بدليل انهم لم يقيدوا به  
هنا وبه علم ان مجرد السكوت عند الاطلاع على التصرف مانع وان لم يسبقه بيع وأما السكوت عند البيع  
فلا يمنع الادعى القريب ثم اعلم انه نقل العلامة ابن القيس في الفواكه البدرية عن المبسوط اذ ترك الادعى  
ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الادعى مع التمكن يدل على عدم  
الحق ظاهراً اه ومثله في البحر وفي جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد  
سنة وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائباً أو صيباً أو مجنوناً ليس لهما ولي أو المدعى عليه أميراً جباراً يخاف  
منه كذا في الفتاوى العناية اه والظاهر ان عدم سماعها بعد هذه المدة اعم من كونه مع الاطلاع على  
التصرف أو بدونه لان عدم سماعها مع الاطلاع على التصرف لم يقيدوه هنا بمدة فلا منافاة بين كلامهم تأمل  
ثم اعلم ان عدم سماعها ليس مبنياً على بطلان الحق حتى يردان هذا قول مجبور لانه ليس ذلك حكماً بطلان  
الحق وانما هو امتناع من القضاء عن سماعها خوفاً من التزوير ولالة الحال كما دل عليه التعليل والافتد

وجلسوا على بابيه ولا مسك له غيره ١١٩ ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقته (باع عقارا) أو حيواناً أو ثوباً (وايه أو امرانه) أو غيرهما من اثاره



(حاضر بعلم به ثم ادعى الابن) مثلا (انه ملكه ٤٧٤ لا تسمع دعواه) كذا اطلقه في الكز والملتقى وجعل سكوته كالا فصح قطعا للتزوير والحيل وكذا

لوضمن الدرك أو تقاضى الثمن وقالوا  
في من زوجه بلا جهازان سكوته  
عن طلب الجهاز عند الزفاف  
رضى فلا يملك طلب الجهاز بعد  
سكوته كما ترى باب المهر (بخلاف  
الاجنبى) فان سكوته (ولو جارا)  
لا يكون رضى (الا اذا) سكت  
الجار وقت البيع والتسليم  
(وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناً)  
فحينئذ (لا تسمع دعواه) على  
ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع  
الفاسدة وبخلاف ما اذا باع  
الفضولى ملك رجل والمالك  
ساكت حيث لا يكون سكوته  
رضى عندنا خلافاً لابن ابي ابي  
برازية آخر الفصل الخامس عشر  
وغیره (باغ ضيعة ثم ادعى انها  
وقف عليه) أو على مسجد كذا  
أو كنت وقفها (واراد تخلف  
المدعى عليه ليس له ذلك) اتفاقاً  
للتناقض (وان اقام بينة تقبل)  
على الاصح للصحة الدعوى بل  
لقبول البينة في الوقف بلادعوى  
خلافاً لما صوبه الزيلعي وقد حقتناه  
في الوقف وباب الاستحقاق (وهبت  
مهرها لزوجه فماتت وطالبت  
ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة  
في مرض موتها وقال بل في الصحة  
فالقول للورثة) هذا ما اعتمد  
في الخاتمة تبعاً لرواية الجامع الصغير  
بعد نقله لما في فتاوى النسبى ان  
القول للزوج فقال والاعتماد  
على تلك الرواية لانهم تصادقوا  
على وجوب المهر واختلفوا  
في الشروط فالقول لمنكره الى  
اخره قلت واقره في تنوير البصائر  
واعتمده شعبنا على خلاف ما جزم  
به في الملتقى كالكز من ان القول  
للزوج وان جزم به شراحه كالزيلعي  
وابن سلطان بانه الاستحسان  
قتبه قلت واستظهره ابن الهمام في آخر النهر

قالوا ان الحق لا يسقط بالتقادم كما في قضاء الاشياء فلا تسمع الدعوى في هذه المسائل مع بقاء الحق للآخر  
ولذا لو اقر به الخصم يلزمه كما في مسألة عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة اذ انهى السلطان عن  
سماعها كما تقدم قبيل باب التحكيم فاعتنم هذا التحرير المفرد (قوله حاضر) المراد من الحضور الاطلاع  
رملی (قوله مثلا) أى أو الزوجة أو غيرها من الاقارب (قوله انه ملكه) أى كله أو بعضه مشاعاً  
أو معينا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن أيضاً ويؤيده ما في التبيين وغيره من ان حضوره وتركه فيما يصنع  
اقرار منه بانه ملك البائع وان لاحقه في المبيع الخ رملی (قوله كذا اطلقه في الكز الخ) أى اطلقه عما قبله  
به الزيلعي نقلاً عن فتاوى أبي الميثبان يتصرف المشتري فيه زماناً قال في المنع ولم يقيد به ذلك في الكز والبرازية  
وكثير من المعتمدين ومن ثم لم يقيد به ولان التقيد به يوجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار يخالفه  
اه وحكى في المسألة أقوالاً اخر فراجعها (قوله وجعل سكوته كالا فصح) أى بانه ملك البائع وفي فتاوى  
المصنف اذا ادعى عدم العلم بانه ملكه وقت البيع بصدق وقال في نهج النجاة اقول وهذا اذا لم يكن المدعى  
معذوراً والا تسمع دعواه فقد قالوا يعذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض الجهل في موضع الخفاء اه وقال  
الاستروشنى اشترى دار الطنل من نفسه فكبر الابن ولم يعلم ثم باعها الاب وسألها المشتري ثم استأجرها الابن  
منه ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار تقبل ولا يصير متناقضاً بالاستحسان لان فيه خفاء لان الاب يستبد بالشراء  
للصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ اه سائحاني (قوله وكذا الوضمن الدرك الخ) الاولى ذكره بعد الاجنبى  
اثلايوهم اختصاصه بالتقريب ووضح المسألة الزيلعي فراجعها (قوله فلا يملك الخ) أى على القول بان له الطلب  
وهو خلاف الصحيح (قوله بخلاف الاجنبى) قال الرملی اقول الذى ظهر لى في الفرق ان الاطماع القاسدة  
في القريب اغلب فظنة التليس فيه ارجح ولذلك غلب في الاقرباء خصوصاً في دعوى الارث لسهولة اثباته  
بخلاف الاجنبى فان طمعه في مال من هو اجنبى عنه نادر فلا بد من مرجح يرجح جهة التزوير وهي ان يتصرف  
فيه المشتري زماناً (قوله الا اذا سكت الجار) وغيره من الاجانب بالاولى فتخصيص الجار بالذکر لانه مظنة  
انه في حكم القريب والزوجة (قوله وقت البيع والتسليم) أى وقت علمه بهما كما افاده كلام الرملی  
السابق وقد علمت ان البيع غير قيد بل مجرد السكون عند الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى (قوله  
زرعاً وبناً) المراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك فهما من قبيل التمثيل (قوله لا تسمع دعواه) أى دعوى  
الاجنبى ولو جارا رملی (قوله وبخلاف ما اذا باع الفضولى الخ) ذكرها لادنى مناسبة والا فالكلام فيما  
اذا ادعى الساكت المالك وانكر البائع والمشتري وهنالا انكار (قوله لا يكون سكوته رضى عندنا) في فتاوى  
أمين الدين عن المحيط اذا اشترى سلعة من فضولى وقبض المشتري المبيع بحضرة صاحب السلعة فسكت يكون  
رضى اه ومثله في البرازية عن المحيط أيضاً فعلم به ان محل ما هنا ما اذا لم يقبض المشتري السلعة بحضرة صاحبها  
وهو ساكت تأمل رملی (قوله آخر الفصل الخامس عشر) أى من كتاب الدعوى (قوله وغيره) أى  
في الفصل التاسع من النكاح وقد نقلها الزيلعي هنا عن الجامع الصغير (قوله تقبل على الاصح) وبه أخذ  
الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البينة ولا كالا ناخذ به تاريخاً وبه أى بالقبول ناخذ  
وهو الاصح عمداً بقبول البينة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرازية وصححه في كثير من الفتاوى وقيدته في البحر  
بما اذا برهن انه وقف محكوم بلزومه والا فلان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل  
حسن ينبغي ان يعول عليه افاده المصنف قلت المفتى به ان الملك يزول بمجرد قوله وقف (قوله خلافاً لما صوبه  
الزيلعي) حيث قال وقيل لا تقبل وهو اصوص واحوط لانه باقامة البينة ان الصيغة وقف عليه يدعى فساد البيع  
وحقتا لنفسه فلا تسمع للتناقض اه وظاهره انه لو على مسجد أو نحو تسمع اذ لا يدعى حقاً لنفسه (قوله  
فالقول للورثة) هذا عند عدم البرهان فان اقاموا البرهان فالبينة بينة من يدعى الهبة في العصة منقذت وعلى  
القول الثاني فالظاهر ان البينة للورثة (قوله هذا ما اعتمد في الخاتمة) وتصحيح قاضى خان من اجل التصحيح  
وهذا من المسائل التى رجحوا القياس فيها على الاستحسان سائحاني (قوله بعد نقله) ضميره كنهير قال يرجع  
الى قاضى خان ط (قوله الى اخره) هو قوله ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث ان تضاف الى اقرب  
الاوراق اه (قوله بانه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرتبط بقوله جزم ط (قوله واستظهره)



أى كون القول للزوج (قوله وجه الظاهر) مفاده انه ظاهر الرواية (قوله لم يكن لهم حق) أى وقت الهبة (قوله لانه عين من جهته) لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بفعلها فلا يصح الرجوع فى اليمين وهو تعليق من جهتها لان الوكيل هو الذى يعمل غيره وهى عاملة لنفسها فلا تكون وكيله بخلاف الاجنبى زيلعى ولعمري التملك اقتصر على المجلس كما ترى باب تفويض الطلاق (قوله لان متى لعموم الاوقات) أى فلا تفيد الاعزال ونسبا واحدا قال الزيلعى فاذا عزل عن الوكالة المنجزة وتجزت المعلقة فصار وكيله جديدا ثم بالعزل الثانى انعزل عن الوكالة الثانية (قوله يقول فى عزله رجعت الخ) لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع لصار وكيله مشملا ما كان ولو عزله ألف مرة لان كلمة كلما تقتضى تكرار الافعال لا الى نهاية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع حتى لو عزله ثم رجع عن المعلقة يحتاج الى عزل اخر لانه كلما عزله صار وكيله فلا يفيد الرجوع بعد ذلك عن المعلقة فى حقها لانه يحتاج الى عزل آخر بعد الرجوع زيلعى وتماه فيه (قوله الحاصلة من لفظ كلما) هكذا فى المنع ايضا وهو سهل لان المنجزة حصلت من قوله أنت وكيلى والمعلقة حصلت من قوله كلما عزلتك الخ سائحان (قوله أو عن شئ آخر) أى من غير الدراهم لقول مسكين هذا اذا كان على خلاف جنسه لانه لو صالح على جنسه مؤجلا جاز (قوله فى الذمة) صفة لدراهم ودنانير وشئ اخر تأتى (قوله والا) أى بان مكان عقارا بعقارا وعقارا بدين مسكين (قوله تتعين) صفة لعين أى تتعين بالاشارة اليها (قوله جازا لا اقتراق عنه) أى وان كان مال الربا كما اذا وقع الصلح على شعير بعينه عن حنطة فى الذمة زيلعى (قوله قبل الخ) لانه لا يصح تعليق الابراء بالخطر (قوله أو قال لا حجة لى) لما كانت الحجة تصدق بشهادة الواحد فيما يكتفى به ذكرها عقب البينة سائحان أى فلا تكرر افهامهم (قوله بخلاف ما اذا قال ليس لى حق) أى على فلان وانما حذفه للعلم به من المتن وعبارة المنع بخلاف ما اذا قال ليس لى عليه حق الخ وفيها ولو قال هذه الدار ليست لى أو قال ذلك العبد ثم اقام بيته ان الدار أو العبد له تقبل بيته لانه لم يثبت باقراره حقا لا حذفا كان لغوا ولهذا انصح دعوى الملا عن نسب ولد نثى بلعانه نسبه لانه حين نفيه لم يثبت فيه حقا وفيها ولو قال لا اعم ان لى حقا على فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقا تقبل لامكان الخفاء عليه فامكن التوفيق (قوله لم تسمع للتناقض) قد يقال ان التوفيق المذكور ممكن هنا ايضا فلماذا لم يعتبر ويمكن التوفيق بانه فى هذه المسألة ثبت براءة ذمة المدعى عليه بالقول الاول ثم يريد شغلها بالثانى ولا يقبل ط (قوله ان يقطع) أى يعينه له قطعة ط عن الجوى (قوله من طريق الجادة) هو وسط الطريق ومعظمه ط (قوله ان لم يضرب بالمارة) بان كان واسعا لا يضيق بذلك قال فى المعدن قيده لانه لو اضرب بالمارة لا يقطع اذ فيه قطع الطريق وليس له ان يقطع الطريق وان كان لهم طريق أخرى حتى لو فعل ذلك فهو اثم وان رفع الى القاضى رده كذا فى نصاب الفقهاء وذكر فى الخائسة قال للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة اه ط (قوله لان للامام ولاية ذلك) اذ له التصرف فى حق الكفاية فيما فيه نظر للمسلمين فاذا رأى ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعله من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه اذا رأى ان يدخل بعض الطريق فى المسجد أو عكسه وكان فى ذلك مصلحة بالمسلمين كان له ان يفعل ذلك منع والمراد هنا بالامام الخليفة ليناسب قوله فكذا فانا به (قوله صادرة السلطان) أى أراد ان يأخذ منه مالا ط (قوله لانه غير مكره) فانه انما باعه باختياره غاية الامر انه صار محتاجا الى بيعه لا يفاء ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره منع (قوله كذا ان اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف وهو المديون ط (قوله بالضرب) الظاهر انه أراد به المبرح ط (قوله على الخلع) أى على المخالعة معه بمال (قوله لان طلاق المكره واقع) كذا على الزيلعى وغيره وتعقبه الشلبى بانه اذا كان الزوج هو الذى اكرهها لا يصح هذا التعليل الا اذا قرئ وان اكرها أى الزوجة أى اكرهها ما انسان اه أبو السعود أقول أو يقرأ المكره بالكسر اسم فاعل (قوله ولا يلزم المال) أى بدل الخلع ولما كان ذلك البدل تارة يكون ما فى ذمة الزوج من المهر وتارة يكون غيره وقد عبر المصنف بما يناسب الاول وهو السقوط عبر السارح بما يناسب الثانى جمع بينهما (قوله لما قلنا) أى من انها مكرهة وسقوط المال أو لزومه بشرطه الرضى (قوله قالوا وهو الحيلة) قال فى المنع ذكر هذا الفرع

(وكلاهما بطلاقها لا بملك عزلها) لانه عين من جهته (وكذلك بكذا على انى متى عزلت فانت وكيلى) فطريقه ان (يقول فى عزله عزلتكم ثم عزلتكم) لان متى لعموم الاوقات واما كلما فلعموم الافعال (فلو قال كلما عزلتكم فانت وكيلى يقول) فى عزله (رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتكم عن الوكالة المنجزة) الحاصلة من لفظ كلما فحينئذ يعزل (قبض بدل الصلح شرط ان) كان (دينا بدين) بان صالح على دراهم عن دنانير أو عن شئ آخر فى الذمة (والا) يكون دينا بدين (لا) بشرط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين تتعين لا تبقى دينا فى الذمة فجازا لا اقتراق عنه (قال) الذى (لا يثبت لى فبرهن) ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبه ليمينه اذا حلفت فانت برى عن المال الذى لى عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خائفة (او قال) الشاهد (لا شهادة لى فشهد تقبل) لامكان التوفيق بالنسيان ثم التذكر (كلا لو قال ليس لى عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لى على فلان ثم اتى بها) بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس لى حق ثم ادعى حقا لم تسمع للتناقض (للإمام الذى ولاه الخليفة ان يقطع) من الاقطاع (انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب بالمارة) لان للامام ولاية ذلك فكذا فانا به (صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فكره الا ان ياخذ الثمن طوعا قبا ماله) بسبب المصادرة

(صح) بيعه لانه غير مكره كما ترى الاكراه (كلا ان اذا حبس بالدين فباع ماله لقضائه صح) اجماعا (خوفها) وهبت مهرها لم يصح ان قدر على الضرب (لانها مكرهة عليه) وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولم يسقط المبال المال به لما قلنا (ولو اختلفت انسا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح) قالوا وهو الحيلة



قلت انما تم بقبوله فيعلم حيلتها  
الا ان يقال انه يمكن الحال من  
مطالبته برفعه الى من لا يشترط  
قبوله (اتخذ بترافى ملكه أو بالوعة  
قتره بها) بط جاره وطلب جاره تحويله  
لم يجبر عليه ومفاده انه يؤمر بالرفق  
دفعاً للايذاء (وان سقط الحائط  
منه لم يضمن) لعدم تعديده اذ حفره  
في ملكه فكان تسبباً ومرفقاً في آخر  
الاجارة انه لو سقى أرضه سقياً  
لا تحتله فتعدي لجاره ضمن (عمر  
دار زوجته بماله باذنها فالعمارة  
لها والنفقة دين عليها) لصحة  
أمرها (ولو) عمر لنفسه بلا اذنها  
فالعمارة له) ويكون غاصباً للعرصة  
فيؤمر بالتفريق بطاها ذلك (ولها  
بلا اذنها فالعمارة لها وهو  
متطوع) في البناء فلا رجوع له  
ولو اختلفا في الاذن وعدمه  
ولا يثبت فالقول لمنكره بيمينه  
وفي أن العمارة لها أوله فالقول  
له لانه هو المالك كما افاده شيخنا  
وتقدم في الغصب (قال هذه  
رضيعتي ثم اعترف) بالخطا  
(وصدقته) في خطئه (فله ان  
يتزوجها اذ لم يثبت عليه بان  
قال) افاد بانه لا يثبت الا بالقول  
كقوله (هو حق او صدق او كفاقت  
او شهد عليه بذلك شهودا او ما  
في معنى ذلك) من الثبوت اللغوي  
الدال على الثبات النفسي وهل  
يكون تكبراً اقراره بذلك ثباتاً

في الكثر وغيره وظاهر كلامهم ان هذا هو المخلص لامرأة تريد ان ترضى زوجها بجهة المهر ظاهر او هي لا تريد  
صحة ذلك اه (قوله قلت الخ) هو للمصنف وأقول انما تنفعها هذه الحيلة في الخلع لو علم الزوج ان لامهر  
عليه لما في الخلاصة خلع امرأته بما لها عليه من المهر نظماً منه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكرك عدمه وقع  
الطلاق عليها بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت أما اذا علم ان لامهر لها عليه بان وهبت صح الخلع ولا ترد  
عليه شيئاً اه وأقول أيضاً ليس في كلام الكثر وغيره ما يقتضي ان هذا الفرع حيلة لما تقدم حتى يرد عليه  
ما ذكر وانما هو حيلة لغيره ففي حيل الاشياء قال لها ان لم تهينني صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري  
منه ثوباً ملفوفاً بمهرها ثم ترد بعد اليوم فيبقى المهر ولا تحت اه وفي مداينات الاشياء عن القنية وله أي  
لعدم صحة الهبة ثلاث حيل أحدها شراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها  
عن المهر بشيء ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة وفي الاخير تظر اه فليكن  
ما هنا حيلة أخرى لذلك تأمل وانما لم يحتج فيما ذكر لعدم امكان البر في اليوم وانما قيد بالملفوف لئلا يثبت الرد  
بغير الرؤية بعدمضي اليوم (قوله برفعه الى من لا يشترط قبوله) أي الى قاض لا يرى ان قبول الحال عليه  
شرط لتتمام الحوالة كقصاص مالكي (قوله لم يجبر) قال في جامع القصولين والحاصل ان القياس في جنس  
هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه وان اضرب بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره  
نسراً بينا فتبيل بالمنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه (قوله ومفاده الخ) فيه تأمل (قوله  
لعدم تعديده الخ) أقول الانسب في التعبير ان يقال لانه متسبب غير متعدي اذ حفره في ملكه أي لان التسبب  
لا يضمن الا اذا تعدي كوضع الحجر في الطريق (قوله ضمن) لانه جعل مباشراً وفي جامع القصولين تفصيل  
حيث قال فلو جرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم  
اليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل ضمن ككالاشهاد على الحائط المائل والالم يضمن اه قال الرملي  
في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أسفله  
فتقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسري الماء تأمل اه وبه يثبت اطلاق قول المصنف لم يضمن ولا سيما على  
ما قدمناه من القول المفتي به (قوله عمردار زوجته الخ) على هذا التفصيل عمارة كرمها وسائر املاكها  
جامع القصولين وفيه عن العدة كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء لا أمره ولولنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه  
الا ان يضرب بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا أمره ينبغي ان يكون متبرعاً كما مر اه وفيه بنى المتولى في عرصة  
الوقف ان من مال الوقف فالوقف وكذا لو من مال نفسه لكن لوقف ولولنفسه من ماله فان اشهد فله  
والا فالوقف بخلاف أجنبي بنى في ملك غيره (قوله فالعمارة له) هذا هو الاصل كماله فلو بضعها له وبعضها لها  
فهو بينهما ط عن المقدسي (قوله والنفقة دين عليها) لانه غير متطوع في الاتفاق فيرجع عليها لصحة أمرها  
فصار كالأمور بقضاء الدين زيالي وظاهره وان لم يشترط الرجوع وفي المسألة اختلاف وتماسه في حاشية الرملي  
على جامع القصولين (قوله بلا اذنها) فلو باذنها تكون عارية ط (قوله فيؤمر بالتفريق) ظاهره  
ولو صدقات قيمة البناء أكثر من قيمة الارض وبه افق المولى أبو السعود مفتي الروم وهو خلاف ما مشى عليه  
الشارح في كتاب الغصب من انه يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وقد مننا الكلام عليه هناك فراجع (قوله  
بطلبها) الاوضح قول الزيلعي ان طلبت (قوله ولها) معطوف على نفسه أي ولو عمر لها الخ (قوله  
كما افاده شيخنا) أي الرملي في حاشية المنع وقال بعده لكن ذكر في الفوائد الزينية من كتاب الغصب اذ انصرف  
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا انصرف في مال امرأته فماتت وادعى انه كان باذنها وانكر  
الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اه فقتضاه انه اذا عمردار زوجته لها فماتت وادعى انه كان باذنها ليرجع  
في تركتها بما انفق وانكر بقية الورثة اذنها ان القول قوله ووجهه شهادة العرف الظاهر له تأمل اه (قوله  
وتقدم في الغصب) لم أره فيه وانما تقدم فيه ما ذكرناه عن الفوائد الزينية آنفاً (قوله فله ان يتزوجها) والعذر  
له في رجوعه عن ذلك انه مما يجني عليه فقد يظهر له به اقراره خطأ الناقل وهذه من المسائل التي اغتفروا  
فيها التساقض افاده في المنع (قوله وهل يكون الخ) هذه المسألة وقعت في زمن شيخ الاسلام ابن الشحنة  
فافتى بانه لا يكون ثباتاً وخالفه بعض معاصريه ووقع نزاع طويل وعقد لها مجالس بأمر السلطان قايتباي



والامر الى ان عرضت النقول على شيخ الاسلام القاضي زكريا بن غوار رعين كتابا فاجاب بان صريح  
 هذه النقول ومنطوقها ان الثبات لا يحصل الا بقوله هو حق أو نحوه وليس في صريحها ان التكرار كذلك نعم  
 يؤخذ من قول المبسوط ولكن الثابت على الاقرار كالمحدد له بعد العقد انه اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به  
 بعده يقوم مقام قوله هو حق ونحوه وقدمت الكلام على ذلك مبسوطا في كتاب الرضاع فراجعه (قوله  
 خلاف مبسوط في المبسوط الخ) قد علمت انه ليس في المبسوط بيان الخلاف وان المفهوم منه ان التكرار  
 يثبت به الاصرار فنقول الشارح لا يثبت صوابه حذف لا ولو قال صريح النقول ان التكرار لا يثبت به الاصرار  
 لكان أحسن (قوله لانه نسب) أي انزع وقد دخل بينه وبين ضياع - قه فعل فاعل محذوف وهو هروبه  
 فلا يضاف اليه التلف كما اذا حل قيد العبد فابق زيلعي (قوله أو اضربك خمسين) أي فأكثر فلو قال  
 له احبك شهرا أو اضربك ضربا فهو ضامن لان دفع المال للغير لا يجوز الا لخوف التلف لكن تقدم في الاكراه  
 ان امر السلطان اكراه تأمل (قوله فدفعه) أما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد  
 ط (قوله لانه مكره) قال العلامة المقدسي فلا بد من ذلك أي الاخذ منه كراهل يكتفي منه باليمين أم لا بد  
 من برهان يحتاج الى بيان جوى أقول مقتضى كونه أمينا انه يصدق باليمين كما لو ادعى الهلاك تأمل (قوله  
 الاجازة تطلق الافعال) هذا هو الصحيح وتقدم الكلام عليه أوائل كتاب الغصب (قوله فاجاز المالك غصبه)  
 الذي في العمادية وغيرها غصب شيئا وقبضه فاجاز المالك قبضه الخ وهو ان نسب من قوله غصبه (قوله لا يبرأ  
 عن الضمان مالم يحفظ) مفهومه انه لو لم يتنفع به يبرأ بمجرد الامر ولعل المراد انه اذا انتفع به ودام على الانتفاع  
 كما لو غصب ثوبا قلبه فاذا أمره بالحفظ لا يبرأ حتى ينزعه ويحفظه أما لو نزعه قبل الامر وحفظه فأمره  
 بالحفظ فالظاهر انه يبرأ لانه بدوامه على الانتفاع بعد الامر متعدد بخلاف ما لو نزعه قبله هذا ما ظهر لي وأفاد  
 ط نحوه (قوله وضع متجلا) بكسر الميم ما يخصص به الزرع مغرب (قوله قيد اتفقي الخ) مثنى عليه  
 المصنف في المنع أيضا والمعنى به ما للزيلي ومقتضى ما تقدمه الشارح في الذبايح انه لا احتراز حيث قال ونشترط  
 التسمية حال الذبح أو الرمي لصيد أو الارسال أو حال وضع الحديد لحمار الوحش اذا لم يتعد عن طلبه اه وانظر  
 ما كتبه ههنا وفي كتاب الصيد (قوله كره تحريما) لما روى الاوزاعي عن واصل بن أبي جيلة عن مجاهد  
 قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكروا لا تبيز والقبل والغدة والمرارة والمثانة والدم قال  
 أبو حنيفة الدم حرام واكره الستة وذلك لقوله عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم الاية فلما تناول النص قطع  
 بتحريمه وكرهه ما سواه لانه مما تستحببه النفس وتكرهه وهذا المعنى سبب الكراهية لقوله تعالى ويحرم عليهم  
 الخبائث زيلعي وقال في البدائع آخر كتاب الذبايح وما روى عن مجاهد فالمراد منه كراهية التحريم بدليل  
 انه جمع بين الستة وبين الدم في الكراهية والدم المسفوح محرم والمروى عن أبي حنيفة انه قال الدم حرام واكره  
 الستة فأطلق الحرام على الدم وسعى ما سواه ~~مكروها~~ لان الحرام المطلق ما ثبت حرمة بدليل مقطوع  
 به وهو المتصر من الكتاب قال الله تعالى أود ما مسفوحا وان فقد الاجماع على حرمة وأما حرمة ما سواه من  
 الستة فثبت بدليل مقطوع به بل بالاجتهاد أو بظاهر الكتاب المحتمل للتأويل أو بالحديث فلذا فصل فسمى الدم  
 حراما وذا مكروها اه أقول وهو ظاهر اطلاق المتن الكراهية (قوله وقيل تنزيها) عائله صاحب  
 القنية فانه ذكر ان الذكروا والغدة لو طبخ في المرقاة لا تكرر المرقاة وكرهه هذه الاشياء كراهية تنزيه لا تحريم اه  
 واختار في الوهبانية ما في القنية وقال ان فيه فائدتين احدهما ان الكراهية تنزيهية والاخرى انه لا يكرهه كل  
 المرقاة والحم اه نقله عنه ابن الشحنة في شرحه واقره (قوله والاول أوجه) لما قد سناه من استدلال الامام  
 بالاية وأيضا فكل كلام صاحب القنية لا يعارض ظاهر المتن وكلام البدائع (قوله من الشاة) ذكر الشاة  
 اتفق لان الحكم لا يختلف في غيرها من المأكولات ط (قوله الحياء) هو القرح من ذوات الخف والظلف  
 والسباع وقد قصر قماروس (قوله والغدة) بضم الغين المجبة كل عقدة في الجسد اطلق بها شحم وكل  
 قطعة صلبة بين العصب ولا تكون في البطن كما في القماروس (قوله والدم المسفوح) أما الباقي في العروق  
 بعد الذبح فانه لا يكره (قوله في بيت) وقبله بيت آخر ذكر في المنع وهو ويكره اجزاء من الشاة سبعة فخذاها  
 فقد أوغضها بالعدد (قوله فقل ذكر الخ) كذا في النسخ وعليه فالمعدودة ستة والظاهر ان أصل البيت حيا

خلاف مبسوط في المبسوط  
 وحاصله ان التكرار لا يثبت به  
 الاقرار (ولو اخذ) رجل (غربة  
 قترعه انسان من يده لم يضمن)  
 لانه نسب (وكذا اذا دل الدارق  
 على مال غيره او امسك هاربا  
 من عدوه حتى قتله) عدوه لما  
 قلنا (في يده مال انسان فقال  
 له سلطان ادفع الى هذا المال  
 والا) تدفعه الى (اقطع يدك  
 او اضربك خمسين فدفعه لم يضمن)  
 الدافع لانه مكره (قال تركت  
 دعوى على فلان وقضت  
 امرى الى الاخرة لا نسمع دعواه  
 بعده) أي بعد هذا القول ذكره  
 في القنية (الاجازة تطلق الافعال)  
 على الصحيح (فلو غصب عينا  
 لانسان فاجاز المالك غصبه  
 صح) اجازته وحيثئذ (قبراً  
 الغاصب عن الضمان) ولو انتفع  
 به فأمره بالحفظ لا يبرأ عن الضمان  
 مالم يحفظ وتماه في العمادية  
 (وضع متجلا في الصخر ايلصيد  
 به حمار وحش وسعى عليه فجاء  
 في اليوم الثاني) قيد اتفقي  
 اذ لو وجد ميتا من ساعته لم يحل  
 زيلعي (ووجد الحمار مجروحاً ميتاً  
 لم يؤكل) لان الشرط ان يذبحه  
 انسان أو يجرحه والا فهو  
 كالنطيحة (كره تحريماً) وقبل  
 تنزيهاً والاول أوجه (من الشاة  
 سبع الحياء والخصية والغدة  
 والمثانة والمرارة والدم المسفوح  
 والذكر) لا اثر الوارد في كراهية ذلك  
 وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال  
 قتل ذكروا لانسان مثانة  
 كذا الدم ثم المرارة والغدة



وقال غيره

إذا ما ذكبت شاة فكلمها

توى سبع فبين الوبال

نخاء ثم خاء ثم غين

ودال ثم ميمان وذال

(للقاضي اقراض مال الغائب

والطفل واللقطة) بشروط

تقدمت في القضاء (بخلاف

الاب والوصى والملتقط) الا اذا

انشدها حتى ساغ تصدقه

فاقراضه أو ولي زيلجي (قال ان

كان الله يعذب المشركين فامرته

طالق قالوا لا تطلق امراته لان

من المشركين من لا يعذب) كذا

في الخانية وظاهر توجيهه ان

المراد بهذا البعض من يصدق

عليه الشرك في الجلة بان يكون

مشركا في عمره ثم يختم له بالحسن

أو اطفال المشركين فانهم مشركون

شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب

وهي سالبة جزئية لم تصدق الموجبة

الكلية القائلة كل مشرك يعذب

قاله المصنف وقد ورد هذا

اللفظ على غير هذا الوجه ابن

وهبان فقال وهل قائل لا يدخل

النار كافر \* ولكنهما بالمؤمنين

تعمد \* قال ومعناه ان الكفار

لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى

ورسوله ولا يتفهم قال تعالى

فليكن يتفهم ايمانهم لما راوا باسنا

وليجز البيت معنى آخر وهو ان

عمارها خربت القاطنون بأمرها

وهم مؤمنون فني البيت سؤالان

قال ابن الشحنة وعندي ان هذا

ما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي

ذكر الخ (قوله وقال غيره) أي بطريق الرمز ومثله قولي \* ان الذي من المذكرة رمي \* يجمعه حروف فخذ مدغم \*  
 (قوله اذا ما ذكبت) بالبناء للمجهول والتاء علامة التأنيث (قوله واللقطة) قيده بعضهم بغير لقطة  
 الذي فليس للقاضي اقراضها قولا لهم لا يجوز التصديق به ابل يضعها في بيت المال لان الاقراض قرينة والذي  
 ليس من أهل القرب اهـ واطلق في اقراضه اللقطة فشمل اقراضها من الملتقط وغيره وقول البحر من الملتقط  
 الظاهر انه غير قيد تأمل (قوله بشروط تقدمت في القضاء) حيث قال من ملئ مؤتمن حيث لا وصى ولا من  
 يقبله مضاربة ولا مستغلا بشرط اهـ وقوله حيث لا وصى ذكره صاحب البحر بحشا وفيه كلام يعلم من محله  
 (قوله بخلاف الاب الخ) فان اقراضوا بنحو العجز عنهم عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة  
 كحرق ونهب فيجوز اتفاقا بغير كذا ذكره الشارح في القضاء وما ذكره المصنف من ان الاب كالأوصى  
 لا كالقاضي هو احد قولين صحيحين وعليه المتون فكان المعتمد كما أفاده في البحر (قوله الا اذا انشدها الخ)  
 ذكره الزيلجي بصيغة ينبغي فالظاهر انه بحث منه لكنه يوهم انه لا يضمن اذا لم يجز صاحبها كلقاضي مع انه لا يمكن  
 الحاق الاقراض بالتصدق الا اذا قلنا بالضممان (قوله فاقراضه أو ولي) أي اقراضه من فقير زيلجي (قوله  
 وظاهر توجيهه الخ) عبارة المنع وظاهر التوجيه المفهوم من كلام الامام قاضي خان ان المراد بالمشركين  
 في الشرط المذكور الجميع فلذا قال في تعليقه لان من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض من  
 يصدق عليه الشرك في الجلة الخ فتنبه (قوله بهذا البعض) أي الذي دلت عليه من التبعية (قوله  
 فانهم مشركون شرعا) أي بطريق التبعية منح فانهم يعاملون شرعا معاملة اباؤهم أما حكمهم في الآخرة  
 ففيه اقوال عشرة أحدها انهم خدم أهل الجنة والمشهور عن الامام التوقف (قوله لم تصدق الموجبة الكلية)  
 أي فلا يثبت لانه على الطلاق على كون المشركين جميعا عذابين ولم يتحقق منح أي جلال لعل على  
 الاستغراق (قوله وهل قائل) أي هل يوجد قائل والجلة بعده مقول القول وكافر فاعل يدخل (قوله  
 فني البيت سؤالان) وهما عدم دخول النار وكفر ودخول المؤمنين النار (قوله ولا يقبل تأويل قائله)  
 مقتضاه انه يحكم عليه بالكفر وفيه نظر لما تقرره لو كان وجوه توجب الكفر ووجه واحد ينفعه فعلى المفتي  
 الميل لما ينفع ولا سيما عند وجود القرينة كإرادة الاغراض والتعمية كقوله عليه الصلاة والسلام لا امرأة مازها  
 ان الجنة لا يدخلها عجز (قوله قلت هذا) أي ما في الشطر الثاني (قوله فكيف الاول) أي ما في المتن  
 المساوي لما في الشطر الاول (قوله ثم رأيت شيخنا قال) أي معترضه على المصنف في حاشية المنع حيث  
 نقل كلام ابن الشحنة فالضهير في نقله لكلام ابن الشحنة وفي قضى ونفسه للمصنف فافهم لئلا يفتن  
 للشارح ان يصرح بان المصنف نقل كلام ابن الشحنة حتى يتعين مرجع الضمائر (قوله آله) بمدة الهمة  
 فعل ماض من الايلاء والجلة صفة تشديد (قوله وقال أهل النظر) أي المعرفة منح (قوله وحكما)  
 الحكمي يقطع الاكثر ولم يوجد ط (قوله حاربهم الامام) كالوتر كوا الاذان منح (قوله ووقته) أي  
 ابتداء وقته مسكين أو وقته المستحب كما نقل عن شرح با كبر على الكثر (قوله غير معلوم) أي غير مقدر  
 بمدة وقد عدل الشارح عما جزم به المصنف كالمسكين ليكون المتن جازيا على قول الامام كعادة المتون (قوله  
 وقبل سبع) لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغها فيؤمر بالختان حتى يكون ابلغ في التنظيف قاله في الكافي زاد في خزنة  
 الاكل وان كان اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقبل لا يثبت حتى يبلغ لانه للطهارة ولا يجب  
 عليه قبله ط (قوله وقبل عشر) لزيادة أمره بالصلاة اذا بلغها (قوله وهو الاشبه) أي بالقصة زيلجي وهذه  
 من صيغ التعحيح (قوله وقال أبو حنيفة الخ) الظاهر انه لا يخالف ما قبله بناء على قاعدة الامام من عدم  
 التقدير فيما لم يرد به نص من المقدرات وتفويضها الى الرأي تأمل ونقله عن الامام تأييدا لما اختاره أولا

ان يدون ويسطر ولا يقبل تأويل قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رأيت شيخنا قال قد فتني بنقله على نفسه  
 بالانكار وانه ما كان له ان يدونه وبالله التوفيق (صبي حشفته ظاهرة بحيث لورأه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلدة ذكره الا بتشديد الممة ترك على حاله  
 كشج اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الختان) ترك أيضا (ولو ختن ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختنا وان قطع النصف  
 فادونه لا) يكون ختنا بعبده لعدم الختان حقيقة وحكما (والاصل ان) الختان سنة (كما جاء في الخبر) وهو من شعائر الاسلام (وخصائصه) قالوا جميع  
 أهل بلدة على تركه حاربهم) الامام فلا يترك الا لعذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهر (ووقته غير معلوم) وقبل سبع سنين كذا في المتن وقبل عشر وقبل  
 اقصاه اثنتا عشرة سنة وقبل العبرة بظناقه وهو الاشبه وقال أبو حنيفة لا علم لي بوقته



ولم يرد عنهم فيه شيء فلهذا اختلفت  
الشايع فيه وختان المرأة ليس  
سنة بل مكرمة للرجال وقيل سنة  
وقد جمع السيوطي من ولد محتونا  
من الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام فقال

وفي الرسل محتون لعمره خلقه  
ثمان وتسع طيبون أكارم  
وهم زكريا شيث ادريس يوسف  
وحنظلة عيسى وموسى وآدم  
ونوح شعيب سام لوط وصالح  
سليمان يحيى هود يس خاتم

(ويجوز في الصغير ويطرخته  
وغیره من المداواة للمصلحة  
و) يجوز (فصد البهائم وكبها وكل  
علاج فيه منفعة لها وجاز قتل

ما يضر منها ككلب عقور وهررة)  
تضر (ويذبحها) أي الهرة (ذبحا)  
ولا يضرها لانه لا يفيد ولا يجرعها  
وفي المبتني يكره احراق جراد  
وقتل وعقرب ولا بأس باحراق  
حطب فيها نمل والقائه القملة ليس

بادب (وجازت المسابقة بالفرس  
والابل والارجل والرمي)  
ليتناض للجهاد (وحرم شرط  
الجعل من الجانبين) الا اذا دخل  
محلا بشرطه كما مر في الخطر (لا)

يحرم (من احد الجانبين) استحصانا  
ولا يجوز الاستباق في غير هذه  
الاربعة كالبعغل بالجعل وأما بلا  
جعل فيجوز في كل شيء ونماه  
في الزيلعي (ولا يصلي على غير  
الانبياء ولا على غير الملائكة  
الابطريق التبع)

فلان كرا فافهم (قوله عنهما) أي عن الصحابين (قوله وختان المرأة) الصواب خفض لانه  
لا يقال في حق المرأة وختان وانما يقال خفاض جوى (قوله بل مكرمة للرجال) لانه الذي الجماع زيلعي  
(قوله وقيل سنة) جزم به البزازي مع لابه نصر على ان الخنثى يحن ولو كان ختانها مكرمة لم يحن الخنثى  
لاحتمال ان تكون امرأة ولكن لا كالسنة في حق الرجال اه أقول ختان الخنثى لاحتمال كونه رجلا وختان  
الرجل لا يترك فلذا كان سنة احتياطاً ولا يفيد ذلك سنيته للمرأة تأمل وفي كتاب الطهارة من السراج الوهاج  
اعلم ان الختان سنة عندنا للرجال والنساء وقال الشافعي واجب وقال بعضهم سنة للرجال مستحب للنساء لقوله  
عليه الصلاة والسلام ختان الرجال سنة وختان النساء مكرمة ولو كان للصبي ذكر ان كان كافاً عاملياً ختناً  
ولو أحدهما فقط ختن خاصة ويعرف العامل بالبول والانتشار والخنثى المشكل يحن من الفرجين ليقع  
البقيين واجرة ختان الصبي على أبيه ان لم يكن له مال والعبد على سيده ومن بلغ غير محتون أجبره الحاكم عليه  
فان مات فهو هدر لونه من فعل ما ذون فيه شرعا اه ملخصا (قوله وفي الرسل الخ) صريح في ان ساما  
وحنظلة مرسلان ط (قوله شيث ادريس) بلاتونين كسام وهود (تمة) قيل السبب في الختان ان  
ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما ابتلى بالترويع بذبح ولده أحب ان يجعل لكل واحد روي يعاقط عضوا راقه  
دم وابتلى بالصبر على اسلام الآباء ابناهم تأسيساً به عليه الصلاة والسلام وقد اختن ابراهيم عليه السلام وهو  
ابن ثمانين سنة أو مائة وعشرين والاول اصح وجمع بان الاول من حين النبوة والثاني من حين الولادة واختن  
بالقدم اسم موضع وقيل آلة التجار وقد اختلف الرواة والحفاظ في ولادة يينا صلى الله عليه وسلم محتونا ولم يصح  
فيه شيء واطال الذهبي في رد قول الحاكم انه توارث به الرواية وقد ثبت عندهم ضعف الحديث به وقال بعض  
المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب انه لم يولد محتونا (قوله ويطرخته) أي شقها من باب قتل (قوله  
وغیره) أي غير المذكور من الكي والبط (قوله وهررة تضر) كما اذا كانت تأكل الحمام والدجاج زيلعي  
(قوله ويذبحها) الظاهر ان الكلب مثلها تأمل (قوله يكره احراق جراد) أي تحرقها ومثل القمل  
البرغوث ومثل العقرب الحية ط (قوله والقائه القملة ليس بادب) لانها تؤذي غيره ويورث النسيان  
وفيه تعذيب لها يجوعها ط أما البرغوث فيعيش في التراب (قوله وجازت المسابقة) أي بشرط ان  
تكون الغاية مما يحتملها الفرس وان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما اذا علم ان أحدهما  
يسبق لا محالة فلا يجوز لانه انما جاز للمسابقة الى الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال  
للغير على نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز اه زيلعي (قوله والرمي) أي بالسهم (قوله ليرتناض للجهاد)  
أفاد انه مندوب كما مر في الخطر وانه للتلهي مكروه وأما حديث لا تحضر الملائكة شيئا من الملهي سوى  
النضال أي الرمي والمسابقة فالظاهر ان تسميته لهوا والمساوية الصورية تأمل (قوله وحرم شرط الجعل من  
الجانبين) بان يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق فرسي في عليك كذا زيلعي (قوله الا اذا دخل  
محلا) المناسب ادخلا وصورته ان بقول الثالث ان سبقتنا فالما لان لك وان سبقنا فلا شيء لنا عليك ولكن  
الشرط الذي شرطاه بينهما وهو ايهما سبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان عليهما أخذ المالكين وان  
غلبا فلا شيء لهما عليه وبأخذ ايهما غلب المال المشروط له من صاحبه زيلعي (قوله بشرطه) وهوان يكون  
فرس المحلل كفوا لفرسهما يجوز ان يسبق أو يسبق (قوله ولا يجوز الخ) قاله الزيلعي ومثله في الخيانة  
والذخيرة وغيرهما لكن جزم الشارح في كتاب الخطر والاباحة بان البغل والحمار كالفرس وعزاه الى الملتقى  
والجمع قلت ومثله في المختار والمواهب وغيرهما واقتره للمصنف هناك خلافا لما ذكره هنا وتقدم تمام الكلام عليه  
في كتاب الخطر فراجع (قوله ونماه في الزيلعي) حيث ذكر انه لو قال واحد من الناس لجماعة من الفرس ان  
أول اثنين من سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للرماة من أصاب الهدف فله كذا جاز لانه من باب التسجيل فاذا  
كان التسجيل من بيت المال كالمسلب ونحوه يجوز فإظنك بخالص ماله وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل  
وشرط للمصيب منهم جعل جازا لم يكن من الجانبين على ما ذكرنا في الخيل اذا تعلم في البابين يرجع الى تقوية  
لدين واعلاء كلمة الله تعالى والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب  
من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضي عليه به اه (قوله ولا يصلي على غير الانبياء الخ) لان في الصلاة من



التعظيم ما ليس في غيرهما من الدعوات وهي زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك بمن يتصور منه الخطايا والذنوب الاتباعان يقول اللهم صلى على محمد وآله وصحبه وسلم لأن فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم زيلعي واختلف هل تكروه تحريمها أو تنزيها أو خلاف الأولى وصحح النووي في الإذكار الثاني لكن في خطبة شرح الاشياء للبيري من صلى على غيرهم أم وصكره وهو الصحيح وفي المستصني وحديث صلى الله على آل أبي أوفى الصلاة حقه فله ان يصلي على غيره ابتداء أو ما الغير فلا اه وأما السلام فنقل اللقاني في شرح جوهرة التوحيد عن الامام الجويني انه في معنى الصلاة فلا يستعمل في الغائب ولا يفرد به غير الانبياء فلا يقال على عليه السلام وسواء في هذا الاحياء والاموات الا في الحاضر فيقال السلام أو سلام عليك أو عليكم وهذا مجمع عليه اه أقول ومن الحاضر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولطاهر ان العلة في منع السلام ما قاله النووي في علة منع الصلاة ان ذلك شعار أهل البدع ولان ذلك مخصوص في لسان السلف بالانبياء عليهم الصلاة والسلام كما ان قولنا عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا ثم قال اللقاني وقال القاضي عياض الذي ذهب اليه المحققون واميل اليه ما قاله مالك وسفيان واختاره غير واحد من الفقهاء والمتكلمين انه يجب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء بالصلاة والتسليم كما يخص الله سبحانه عند ذكره بالتقديس والتزينة ويذكر من مواهم بالقرآن والرضى كما قال الله تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وأيضا فهو أمر لم يكن معروفا في الصدر الاول وانما احده الرافضة في بعض الاثمة والتشبه بأهل البدع منهي عنه فوجب مخالفتهم اه أقول وكراهة التشبه بأهل البدع مقررة عندنا أيضا لكن لا مطلقا بل في المذموم وفيما قصد به التشبه بهم كما قدمه الشارح في مفسدات الصلاة (قوله قولان) قال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة ولهذا يجوز ان يدعى به غير الانبياء والملائكة عليهم السلام وهو مر حوم قطعا فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنيا عن هذه الصلاة فلا حاجة اليها وقال بعضهم يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان من أشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك زيلعي والصحيح الجواز كما ذكره الزيلعي في كتاب الصلاة وقال في البحر روى عن بعض المشايخ انه قال ولا يقول ارحم محمد أو أكثر المشايخ على أنه يقوله للتوارث وقال السرخسي لا بأس به لان الاثر ورد به من طريق أبي هريرة وابن عباس ولان احدا وان جل قدره لا يستغنى عن رحمة الله تعالى اه (قوله وجوزه السيوطي تعالى استقلالا) أي مضموما الى الصلاة والسلام لا وحده فيجوز اللهم صل على محمد وارحم محمد ولا يجوز ارحم محمد بدون الصلاة (قوله فليكن التوفيق) أي يحمل القول بالجواز على التبعة والقول بعدمه على الابتداء ويخالفه ما في البحر حيث قال ومحمل الخلاف في الجواز وعدمه انما هو فيما يقال مضموما الى الصلاة والسلام كما أفاده شيخ الاسلام ابن حجر فلذا اتفقوا على انه لا يقال ابتداء رحمة الله اه قال ط وينبغي ان لا يجوز غفر الله له وسامحه لما فيه من ايها نقص اه أقول وكذا عفا عنه وان وقع في القرآن لان الله تعالى له ان يخاطب عبده بما أراد كما لا يليق ان يخاطب الرعية الامراء بما يخاطبهم به الملوك ولم أر من تعرض للترحم على الملائكة فليراجع (قوله ويستحب الترضي للصحابه) لانهم كانوا يسألون في طلب الرضى من الله تعالى ويجهتدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يلحقهم من الابتلاء من جهته أشد الرضى فهو لاء أحق بالرضى وغيرهم لا يلحق أدناهم ولو اتفق ملء الارض ذهباً زيلعي (قوله وكذا من اختلف في نبوته) قال النووي والذي أراه أن هذا أي الدعاء بالصلاة لا بأس به وان اخرج ان يقال رضي الله عنه لانه مرتبة غير الانبياء ولم يثبت صكونها ما نبين اه وظاهر قول المتن ولا يصلي على غير الانبياء والملائكة وكذا كلام القاضي عياض السابق انه لا يدعى له بالصلاة لكن ينبغي عدم الاتمه به شبهة الاختلاف (قوله وقيل يقال الخ) أي لتكون الصلاة عليه تبعاً فيكون مما لا خلاف فيه وهو وجوبه كما لا يخفى على النبيه (قوله والعباد) بالضم جمع عابد (قوله وقال الزيلعي الخ) لا يخالف ما قبله الا في قوله ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز (تمة) يكره الجدل في ان لقمان وذا القرنين وذا الكفل انبياء أم لا وينبغي ان لا يسأل الانسان عما لا حاجة اليه كأن يقول كيف هبط جبريل وعلى أي صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحين رآه على صورة البشر هل بنى ملكاً أم لا وابن

لوهل يجوز الترحم على النبي قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة انه يكره وجوزه السيوطي تعالى لا استقلال فليكن التوفيق وبالله التوفيق (ويستحب الترضي للصحابه) وكذا من اختلف في نبوته كذا القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني (والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه) وهو الترحم للصحابه والترضى للتابعين ومن بعدهم (على الرابع) ذكره القرماني وقال الزيلعي الاولى ان يدعو للصحابه بالترضى وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز



(والاعطاء باسم النوروز والمهرجان لا يجوز) أي الهدايا باسم هذين اليومين حرام (وان قصد تعظيمه) كما يعظمه المشركون (يكفر) قال أبو حفص الكبير لو أن رجلا عبد الله خسين سنة ثم أهدى لمشرك يوم النوروز بيضة يريد تعظيم اليوم فقد كفر وحبط عمله ٨١ ولو أهدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر وبقي أن يفعله قبله أو بعده فبها للشبهة ولو شرب فيه مالم يشتره قبله أن أراد تعظيمه كفر وإن أراد الاكل والشرب والتعظيم لا يكفر زيلبي (ولاباس بلبس القلائس) غير حرير وكرباس عليه ابريسم فوق أربع أصابع سراجية وصح أنه حرم لبسها (ونذب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر) وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (ويكره) أي الرجال كما مر في باب الكراهية (لبس المعصفر والمنزفر) لقول ابن عمر رضي الله عنهما نأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال أياكم والاحمر فإنه زى الشيطان ويستحب التجميل وإباح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده الآية وخرج صلى الله عليه وسلم وعليه رداء قيمته ألف دينار زيلبي (وللباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل) ولو قرشيا قال تعالى والذين آمنوا العلم درجات فالرافع هو الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم أولو الامر على الاصح وورثه الانبياء بلا خلاف (اختص بالجلالتين للنساء والجوارى جاز) في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا وتمر في الحظر

الجنة والنار ومتى الساعة ونزول عيسى واسماعيل أفضل أم اسحق وإيهما الذبيح وفاطمة أفضل أم عائشة أم لا وأبو النبي ص كانا على أي دين وما دين أبي طالب ومن المهدي إلى غير ذلك مما لا تحب معرفته ولم يرد التكليف به ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم باسماء معظمة فلا يجوز أن يقال أنه فقير غريب مسكين فريد طويل ويجب تعظيم العرب خصوصا أهل الحرمين خصوصا أولاد المهجرين والانصار خصوصا أولاد الخلفاء الأربعة مقدسي عن خزائن الاكل (قوله والاعطاء باسم النوروز والمهرجان) بأن يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النية فيما يظهر ط والنوروز أول الربيع والمهرجان أول الخريف وهما يومان يعظمهما بعض الكفرة ويتهادون فيهما (قوله ثم أهدى لمشرك الخ) قال في جامع الفصولين وهذا بخلاف ما لو اتخذ مجوسي دعوة لخلق رأس ولده فحضر مسلم دعوته فأهدى إليه شيئا لا يكفر وحكي أن واحدا من مجوس سريل كان كثير المال حسن العهد بالمسلمين فاتخذ دعوة لخلق رأس ولده فشهد دعوته كثير من المسلمين وأهدى بعضهم إليه فشق ذلك على مفتهم فكتب إلى استأذنه على السعدي أن أدرك أهل بلده فقتلوا وشهدوا شعار المجوس وقص عليه القصة فكتب إليه أن اجابة دعوة أهل الذمة مطلقة في الشرع ومجازاة الاحسان من المروءة وحلق الرأس ليس من شعار أهل الضلالة والحقكم بردة المسلم بهذا القدر لا يمكن والاولى للمسلمين أن لا يوافقوهم على مثل هذه الاحوال لانهما رافض الفرح والسرور اه (قوله والتنعيم) عبارة الزيلبي والتنعيم بتشديد العين (قوله ولا بأس) من البؤس أي لاشدة عليه من جهة الشرع أو من البأس وهو الجراءة أي لاجراة في مباشرة لانه امر مشروع وفي هذا دلالة على أن فاعله لا يؤجر ولا يثم به جوى عن المفتاح اه ط أقول والغالب استعماله فيما تركه أولى (قوله القلائس) جمع قلنسوة بفتح القاف ذات الاذان تحت العمامة ط (قوله غير حرير الخ) رد على مسكين حيث قال لفظ الجمع يشمل قلنسوة الحرير والذهب والفضة والكرباس والسوداء والجرأ (قوله وصح أنه عليه الصلاة والسلام لبسها) كذا في بعض النسخ ومنه في الدر المنثور أي لبس القلائس وقد عزاه المصنف والزيلبي إلى الذخيرة وفي بعض النسخ وصح أنه حرم لبسها أي قلائس الحرير والذهب تأمل (قوله ونذب لبس السواد) لأن محمد أذكر في السير الكبير في باب الغنائم حديثا يدل على أن لبس السواد مستحب وإن من أراد أن يجدد اللق لعمامة ينبغي له أن يتقنها كورا كورا فان ذلك احسن من رفعها عن الرأس والقائها في الارض دفعة واحدة وإن المستحب ارسال ذنب العمامة بين الكتفين وعمامة في الزيلبي (قوله وقال أياكم والاحمر) الذي في الزيلبي أياكم والحرة فانها زى الشيطان (قوله ويستحب التجميل الخ) قال عليه الصلاة والسلام إن الله تعالى إذا انعم على عبده أحب أن يرى أثر نعمته عليه وأبو حنيفة كان يتردى برداء قيمته اربع مائة دينار وكان يأمر أصحابه بذلك ويقول فان الناس يتطرون اليكم بعين الرحمة ومحمد كان يلبس الثياب النفيسة ويقول إن لي نساء وجوارى فإزين نفسي كيلا يتطرن إلى غيري قيل للشيخ ليس عمر رضي الله عنه كان يلبس قميصا عليه كذا رقعة فقال فعل ذلك لحكمة هي أنه كان أمير المؤمنين وعمله يقتدون به ورعا لا يكون لهم مال يأخذون من المسلمين ذخيرة ملخصا (قوله قيمته ألف دينار) تبع المصنف والذي في الزيلبي ألف درهم (قوله وللشاب العالم أن يتقدم الخ) لانه أفضل منه ولهذا يقدم في الصلاة وهي احدى اركان الاسلام وهي تالية الايمان زيلبي وصرح الرملي في فتاواه بحرمة تقدم الجاهل على العالم حيث اشعر بنزول درجته عند العامة لخالفته لقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات إلى أن قال وهذا جمع عليه فالمتقدم ارتكب معصية فيعزر (قوله فمن يضعه) أي يضع العالم (قوله وهم أولو الامر على الاصح) أي من الاقوال في تفسير قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم كذا ذكره الزيلبي وفي المنع عن البرازية وقال الزندوسى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو أن تطيعه في كل مباح وعن خلف أنه وقعت زلزلة فأمر الطلبة بالدعاء فتقبل له فيه فقال خيرهم خير من خير غيرهم وشرهم شر من شر غيرهم (قوله جاز في الاصح) وهو مروى عن أبي يوسف فقد قال يعجبني أن تتزين في امرأتى كما يعجبها أن تزين لها والاصح أنه لا بأس به في الحرب وغيره واختلفت الرواية في أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله في عمره والاصح لا وفصل في المحيط بين



(كما يجوز أن يأكل متكثراً) في الصحيح لما روي أنه صلى الله عليه وسلم أكل متكثراً مجمع المتأوى (أحدته الزلزلة في بيته فقر إلى النساء لا يصح شره بل يستحب) لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط المائل (وإذا خرج من بلدة بها الطاعون فإن علم أن كل شئ بقدر الله تعالى فلا بأس بأن يخرج ويدخل وإن كان عنده أنه لو خرج نجس ولو دخل ابتلى به كره له ذلك) فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده وعليه حمل النهي في الحديث الشريف مجمع الفتاوى (فقيهه) في بلدة ليس فيها غيره أفقه منه يريد أن يغزو وليس له ذلك) برأيه وغيرها (قضى المديون الدين الموجل قبل الحلول أو مات) فحل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام وهو جواب المتأخرين) قسمة وبه أفتى المرحوم أبو السعود أفندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانين وقد قدمته قبل فصل القرص والله أعلم (فرع) في آخر الكتبيته في لحاظ القرآن في كل أربعين يوماً أن يختم مرة والله أعلم

\*(كتاب الفرائض)\*

هي علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستقراء لأن الحق إما للميت أو عليه أو لولا أو لأول أو للجهيز والثاني أما أن يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق أو لا وهو المتعلق بالعين والثالث أما اختياري وهو الوصية أو اضطراري وهو الميراث

الخضاب بالسواد قال عامة المشايخ أنه مكروه وبعضهم جوزه مروى عن أبي يوسف أما بالحجارة فهو سنة الرجال وسما المسلمين اه من مخلصا وفي شرح المشايخ لا كل واختار أنه صلى الله عليه وسلم خضب في وقت وتركه في معظم الأوقات ومذهبنان الصبغ بالحناء والوسمة حسن كما في الخلية قال النووي ومذهبننا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حرة وتحريم خضابه بالسواد على الأصح أقوله عليه الصلاة والسلام غيروا هذا الشيب واجتنبوا السواد اه قال الحموي وهذا في حق غير الغزاة ولا يحرم في حقهم للأوهاب ولعله محمل من فعل ذلك من الصحابة ط (قوله كما يجوز أن يأكل متكثراً في الصحيح) قد مناه في الخطر أنه لا بأس به في المختار أي فتركه أولى وهذا إذا لم يكن عن تكبر ولا فيحرم (قوله لما روى الخ) الذي في صحيح البخاري وغيره أنه عليه الصلاة والسلام قال لا آكل متكثراً قال ابن حجر في شرح الشمايل عن التسامى قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكثراً لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد أنه أكل متكثراً مرة فان صحفه وزيادة مقبولة ويؤيدها ما أخرجه عن ابن شاهين عن عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكثراً فنهاه وفسر الآكثرون الاتكاء بالميل على أحد الجانبين لأنه يضرب بالآكل وورد بسنده ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل قال مالك رحمه الله وهو نوع من الاتكاء وفيه إشارة إلى أنه لا يختص بصفة بعينها اه مخلصا وبه علم أنه ان ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أكل متكثراً فقد تركه لما نهى عنه فليس فيه دليل على الجواز نعم ذكر بعض الشافعية أنه خاص به عليه الصلاة والسلام والأصح عندهم أنه عام قال العلقمي في شرح الجامع الصغير اختلف في صفة الاتكاء فقيل أن يتمكن في الجلوس للأكل على أي صفة كان وقيل أن يميل على أحد شقيه وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض والأول المعتمد وهو شامل للقولين والحكمة في تركه أنه من فعل ملوك العجم والمتعظمين وأنه أدعى إلى كثرة الأكل وأحسن الجلوس للأكل الإقعاء على الوركين ونصب الركبتين ثم الجلث على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب الرجل اليمنى والجلوس على اليسرى وتعامه فيه (قوله وإذا خرج من بلدة بها الطاعون) المناسب زيادة أو دخل ليناسب ما بعده ط (قوله ليس له ذلك) هذا في غير الجهاد المتين لأن نفعه للمسلمين أكثر وأيام الجهاد حيث كان بهذه الصفة ط (قوله قضى المديون الخ) أفاد أن الدين إذا كان مؤجلاً ففضاه المديون قبل حلول الأجل يجبر الدائن على القبول كما في الخلية (قوله لا يأخذ من المراجعة الخ) صورته اشترى شيئاً بعشرة نقداً وباعه لاخر بعشرين إلى أجل هو عشرة أشهر فإذا أقضاه بعد تمام خمسة أو مات بعدها بأخذ خمسة وترك خمسة ط أقول والظاهر أن مثله ما لو أقرضه وباعه سلعة بثمن معلوم وأجل ذلك فيحسب له من ثمن السلعة بقدر ما منى فقط تأمل (قوله وعلمه الخ) علمه الخاتوني بالتباعد عن شبهة الربا لأنها في باب الربا ملحقه بالحقيقة ووجهه أن الربح في مقابلة الأجل لأن الأجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شئ من الثمن لكن اعتبروه مالا في المراجعة إذا ذكر الأجل بمقابلة زيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض)\*

مناسبة للتوصية أنها اخت الميراث ولو وقعها في مرض الموت وقسمة الميراث بعده ولذا أخر عنها ثم الفرائض جمع فريضة وهي ما يفترض على المكلف وفرائض الأهل ما يفرض كبنات محاض في خمس وعشرين وقد سمي بها كل مقدار فقيل لأنصبا الموارث فرائض لأنهم مقدرة لأصحابها ثم قيل للعلم بمسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرنسي وفارسي وفرائض مغرب (قوله هي علم بأصول الخ) أي قواعد وضوابط تعرف أي تلك الأصول حق كل أي كل واحد من الورثة أي قدر ما يستحقه من التركة ولا يخفى أن من تلك الأصول الموصوفة بما ذكر الأصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحب بل هي العدة في ذلك أذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا مهارة له بها لا يحل له أن يقسم فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر أو عصب أو ذارحم ومعرفة أسباب الميراث والضرب والتعجيل والعول والرد وغير ذلك فافهم والمراد بالفرائض السهام المقدرة كما ترفيد خل فيه العصباء وذو الرحم لأن سهامهم مقدرة وإن كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركات وغايته إيصال الحقوق لأربابها وإراكانه ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروطه ثلاثة موت مورث حقيقة أو حكما



كفقدوا وتقدير الجنتين فيه غرة ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقدير كالحمل والعلم بجهة ارثه واسبابه وموانعه ستأتي وأصوله ثلاثة الكتاب والسنة في ارث الام بشهادة المغيرة وابن سلة واجماع الامة في ارث أم الاب باجتهاد عمر رضي الله تعالى عنه الداخل في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل للقياس هنا خلافا لمن زعمه في أم الاب وقد علمت جوابه واستمداده من هذه الاصول أفاده في الدر المنثور (قوله لأن الله تعالى قسمه) الاولى قدره كما قال الزيلعي لانه معنى الفرض تأمل (قوله بنفسه) أي ولم يفوض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل بخلاف سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها مجملة كقوله تعالى اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة والله على الناس حج البيت وانما السنة ينتهاز يلجى (قوله لثبوتها بالنص لا غير) أراد بالنص ما يشمل الاجماع واحترز به عن القياس فانه لا يجري في الموارث لانه لا مجال له في المقدرات نظفا وجه الحكمة في التخصيص بمقدار دون آخر ثم ان هذا كله للعللة والاولى ان يقول أول ثبوتها فيكون عللة ثانيا لتسميته نصف العلم وقيل في وجه التسمية غير ما ذكره وقيل انه مما لا يدرك معناه فنصدق بانه نصف العلم ولا نبحث عن وجهه ثم اعلم ان ما ذكره من الاوجه مبني على ان النصف يراد به احد قسمي الشيء فان كل شيء تحت نوعان أحدهما نصف له وان لم يتحددهما ومنه حديث أحمد الطهور نصف الايمان وقول العرب نصف السنة حضر ونصفها سقر أي تنقسم زمانين وان تفاوتت عدتهما وقول شريح وقد قيل له كيف أصبحت فقال أصبحت ونصف الناس على غضبان يريد انهم بين محكوم له راض ومحكوم عليه غضبان وقول الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت \* وآخر راض بالذي كنت اصنع

وقول مجاهد المضمضة والاستنشاق نصف الوضوء أي انه نوعان مطهر لبعض الباطن ومطهر لبعض الظاهر أفاده ابن حجر في شرح الاربعين (قوله بالنص) أراد به ما يعم الاجماع (قوله أو بالضرورة) أي الارث والاختيار كالبيع والشراء وقبول الهبة والوصية (قوله وهل ارث الحي من الحي الخ) أي قبيل الموت في اخر جزء من اجزاء حياته والا قول زفر ومشايع العراق والثاني قول صاحبين وغرة الخلاف فيما لو تزوج بامة مورثه ولا وارث غيره فقال لها اذا مات مولاي فأنت حرة فعلى الاول تعتق لانه اضاف العتق الى الموت والملك ثابت له قبله وعلى الثاني لا تعتق لثبوت الملك بعده أفاده في شرح الوهبانية وتظهر الثمرة أيضا فيما لو علق الوارث طلاقها بموت مولاي كما نص عليه البيهقي عن السراجية أقول وبه تظهر فائدة تصويرها بالزوج والاعتق لثبوت العتق لا يتوقف على الزوجية تأمل (قوله المعتمد الثاني) وكذا ذكر الطرابلسي في سكب الانهر ان عليه العول لكن ذكر في الدر المنثور عن التارخانية ان الاعتماد على الاول (قوله الخالية الخ) صفة كاشفة لان التركة في الاصطلاح ما تركه الميت من الاموال صافيا عن تعلق حق الغير بعين من الاموال كما في شروح السراجية واعلم انه يدخل في التركة الدية الواجبة بالقتل الخطأ وبالصلح عن العمد أو بانقلاب القصاص ما لا يعفو بعض الاولياء فتتضمن منه ديون الميت وتنفذ وصاياه كما في الذخيرة (قوله بعينها) متعلق بقوله تعلق (قوله كالرهن الخ) مثال للعين التي تعلق بها حق الغير فاذا رهن شيئا وسله ولم يترك غيره فدين المرتهن مقدم على التجهيز فان فضل بعده شيء صرف اليه (قوله والعبد الجاني) أي في حياة مولاه ولا مال له سواء كان المجنى عليه أحق به من المولى الا ان يفضل بعد ائرش الجناية شيء (تنبيه) لو كان العبد الجاني هو المرهون قدم حق المجنى عليه لانه اقوى لثبوتها على ذمة العبد وحق المرتهن في ذمة الراهن ومنعلق برقة العبد لا في ذمته ذكره يعقوب باشا في حاشية شرح السراجية للسيد الشريف (قوله والمأذون المدبون) أي فاذا مات المولى ولا مال له سواء قدم الغرماء على التجهيز (قوله والمبيع المحبوس بالثمن) كالمشتري عبدا ولم يقبضه فأت قبل نقد الثمن فالبايع أحق بالعبد من تجهيز المشتري قال يعقوب باشا أما اذا كان المبيع في يد المشتري ومات عاجزا عن أداء الثمن فانه يبدأ برجوعه لا مطلقا بل اذا لم يتعلق به شيء من الحقوق اللازمة كما اذا كاتبه المشتري أو رهنه أو استولده أو جنى ذلك المبيع على غيره فانه حينئذ لم يثبت له حق الرجوع لما منع قوى حتى لو عجز المكاتب وعاد الى الرق أو فك الرهن أو فدى من الجناية فله الرجوع لزوال ذلك المانع اه ونقل مثله ط عن حاشية عجم زاده على شرح السيد ثم قال وانظر هذا مع قولهم ان البائع

وسمى فرائض لان الله تعالى قسمه  
بنفسه \* وأوضحه وضوح النهار  
بشمسه \* قلت ولذا سماه صلى  
الله عليه وسلم نصف العلم لثبوتها  
بالنص لا غير أو ما غير فبالنص  
نارة وبالقياس اخرى وقيل لتعلقه  
بالموت وغيره بالحياة أو بالضرورة  
وغيره بالاختيارى وهل ارث  
الحي من الحي أم من الميت  
المعتمد الثاني شرح وهبانية  
(يبدأ من تركه الميت الخالية  
عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن  
والعبد الجاني) والمأذون المدبون  
والمبيع المحبوس بالثمن



اسوة الغرما فيه عندنا اه أي فيما اذا قبض المشتري المبيع ولم يذكروا فيه الا خلافا الشافعي كما تقدم  
 قيل خيار الشرط والظاهر ان ما ذكرهنا مأخوذ من كتب الشافعية فليتبناه (قوله والدار المستأجرة)  
 فانه اذا أعطى الاجرة او ائتم مات الا بصرات الدار رهن بالاجرة سيد قال ط زاد في روح الشروح على  
 ما ذكر العبد الذي جعل مهر رايه اذ مات الزوج وهو في يده ولا مال له سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز  
 الزوج والمقبوض بالبيع الفاسد اذ مات البائع قبل الفسخ أي فان المشتري مقدم على تجهيز البائع (قوله  
 وانما قدمت الخ) أي هذه الحقوق المتعلقة بهذه الاعيان والاصل ان كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة  
 درم متقى وتقدم على التجهيز هو الذي جزم به في المعراج وكذا اشراح الكنز والسراجية بل حكى بعض شراح  
 السراجية الاتفاق عليه فاذكره مسكين من ان ذلك رواية وان الصحيح تقديم التجهيز قال في الدرر المتقى منظور  
 فيه بل تعليلهم يفيد انه ليس بتركه اصلا اه أي فلا يرد على اطلاق المتن من انه يدأمن التركة بالتجهيز قوله  
 بتجهيزه) وكذا التجهيز من تلزمه نفقته كولدات قبله ولو لم ينفق وكزوجته ولو غنية على المعتمد درم متقى (قوله  
 يم التكفين) كانه يشير الى ان قول السراجية يدأ بتكفينه وتجهيزه من عطف العام على الخاص (قوله  
 من غير تقدير ولا تبذير) التقدير هو التقصير والتبذير يستعمل في المشهور بمعنى الاسراف والتحقيق ان بينهما  
 فرقا وهو ان الاسراف صرف الشيء فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي والتبذير صرفه فيما لا ينبغي صرح به الكرماني  
 في شرح البخاري يعقوب وعليه فالمناسب التعبير بالاسراف بدل التبذير موافقا لقوله تعالى والذين اذا انفقوا  
 لم يسرفوا ولم يقتروا الكنه راعى المشهور (قوله مكفن السنة) أي من حيث العدد وقوله او قدر ما كان  
 يلبسه في حياته أي من حيث القيمة واوجعني الواو قال في مكب الانهر ثم الاسراف نوعان من حيث العدد  
 بان يراد في الرجل على ثلاثة اثواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بان يكفن فيما قيمته تسعون وقيمة  
 ما يلبسه في حياته ستون مثلا والتقدير أيضا نوعان عكس الاسراف عددا وقيمة اه وهذا اذا لم يوص بذلك  
 فلا وصي تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا الوترع الورثة به أو اجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث  
 القيمة لا العدد وهل للغرما المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم درم متقى أي فيكفن بكفن الكفاية وهو  
 ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال (قوله او قدر ما كان يلبسه في حياته) أي من أوسط ثيابه أو من الذي  
 كان يتزين به في الاعياد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه زيلعي (قوله ولو هلك كفن الخ) قال في سكب  
 الانهر واذا نبش قبر الميت وأخذ كفن نفسه يكفن في ثلاثة اثواب ولو ثلثا أو رابعا مادام طريا ولا يعاد غسله  
 ولا الصلاة عليه وان تفسخ يلق في ثوب واحد كل ذلك من أصل ماله عندنا وان كان عليه دين الا ان يكون  
 الغرما قد قبضوا التركة فلا يسترده منهم وان كان قد قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرما وأصحاب  
 الوصايا لانهم اجاب ولا تجبر الورثة على قول كفن متبرع لان فيه لحوق العاريهم الا اذا كان الورثة صغارا  
 فحينئذ لو رأى الامام مصلحة يقبل الا ان يختاروا القيام بانفسهم فحينئذ هم أولى به اه أي الا ان يختار الكبار  
 منهم تأمل (قوله ويقدم دين الصحة) هو ما كان تابعا بالينة مطلقا أو بالقرار في حال الصحة ط وقدير  
 بعضه على بعض كدين لاجنبي على مكاتب مات عن وفاء يقدم على دين المولى وكالدين الثابت على نصراني  
 بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على  
 الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان شهودهما كافرين أو شهود الكافر فقط أما اذا كان شهودهما  
 مسلمين أو شهود الكافر فقط فهما سواء كما في حاشية البحر الرملي من كتاب الشهادات فانهم (قوله على دين  
 المرض) هو ما كان تابعا باقراره في مرضه أو فيما هو في حكم المرض كقرار من خرج للمبارزة أو اخرج للقتل  
 قصاصا أو ليرجم ط عن عجم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بان اقر في مرضه بدين علم بثبوته بطريق  
 المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير اقراره  
 فلذلك ساواه في الحكم اه سيد (قوله وأما دين الله تعالى الخ) محترز قوله من جهة العباد وذلك كالزكاة  
 والكفارات ونحوها قال الزيلعي فانها تسقط بالموت فلا يلزم الورثة اداؤها الا اذا أوصى بها أو تبرعوا بها  
 هم من عندهم لان الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد فات بموته فلا يتصور بقاء الواجب اه وتامه  
 فيه أقول وظاهر التعليل ان الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه لعدم النية منه ولان فعلهم لا يقوم

والدار المستأجرة وانما  
 قدمت على التكفين  
 لتعلقها بالمال قبل صيرورته  
 تركة (بتجهيزه) يم التكفين  
 (من غير تقدير ولا تبذير) ككفن  
 السنة أو قدر ما كان يلبسه  
 في حياته ولو هلك كفن فلو قبل  
 تفسخه كفن مرة بعد أخرى  
 وكله من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه  
 التي لها مطالب من جهة العباد)  
 ويقدم دين الصحة على دين المرض  
 ان جهل سببه والافسيان كما  
 بسطه السيد وأما دين الله تعالى  
 فان أوصى به وجب تنفيذه



مقام فعله بدون اذنه تأمل (قوله من ثلث الباقي) أي الفاضل عن الحقوق المتقدمة وعن دين العباد  
فانه يقدم لمواضع مع دين الله تعالى لانه تعالى هو الغني ونحن الفقراء كما في الدراستى (قوله ثم تقدم وصيته)  
أي على القسمة بين الورثة قال الزيلعي ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى بل هو شريك لهم حتى اذا سلم له  
شيء سلم للورثة ضعفه أو أكثر ولا بد من ذلك وهذا ليس بتقديم في الحقيقة بخلاف التجهيز والدين فان الورثة  
والموصى له لا يأخذون الا ما فضل عنهما اه (قوله ولو مطلقه على الصحيح) كذا قاله السيد وغيره ثم قال وقال  
شيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان بوصى ثلث ماله أو ربعه  
كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكا للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع حقه  
فيها حق الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقيقين واذا نقص نقص عنهما حتى اذا كان ماله حال الوصية  
مثلا ألفا صار ألفين فله ثلث ألفين وان انعكس فله ثلث الألف اه قال الاكل ولعل الصواب معه فان  
التقديم انما يتصور فيه بجعل حق الموصى له متعلقا بالصورة والمعنى اذا خرج من الثلث فيمنع تعلق حق الوارث  
بصورته فكان ذلك تقدما على الورثة واما اذا كانت مطلقة فلا يتصور هنالك تقديم اه (قوله خلافا لما  
اختاره في الاختيار) أي من قول شيخ الاسلام المتقدم ونصه فان كانت الوصية بعين تعتبر من الثلث وتنفذ وان  
كانت بجزء شائع كالثلث والرابع فالوصى له شريك للورثة يزداد نصيبه بزيادة التركة وينقص بنقصها بحسب  
المال ويخرج نصيب الموصى له كما يخرج نصيب الوارث ويقدم على قسمة التركة بين الورثة لما تاولنا اه والحاصل  
انه لا خلاف في تقديم الوصية بعين كالأرث والتوب مثلا بمعنى انها اذا خرجت من الثلث فلا حق للورثة فيها فتفرز  
وحدها ويقسم بين الورثة ما سواها واما الوصية المطلقة فنظر الى انها شائعة في التركة تزداد بزيادةها وبالعكس  
قال لا تقديم فيها بل الموصى له شريك للورثة دائما بمعنى انه لا يمكن ان يفرز بها الاخذ وان استغرق التركة بخلاف  
الدين وشيخه ومن نظر الى ان قسمة الميراث لا تكون الا بعد اخراج نصيب الموصى له قال انها مقدمة لانه لو لم يفرز  
نصيبه أولا بل اعتبر شريكهم مع الورثة لزم ان يقسم له معهم كانه واحد منهم له ثلث التركة مثلا ويلزم منه ان يفرز  
لورثته زوجا واثنين شقيقين واوصت بالثلث لزيد فيخرج الثلث الموصى به أولا فإيا خذ زيد واحدا من ثلاثة  
ثم يقسم الباقي من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقين أربعة والالزم ان تقسم التركة من تسعة فإيا خذ الموصى  
له اثنين والزوج ثلاثة والشقيقين أربعة فيقتصر نصيب الموصى له وانت اذا حققت النظر يظهر لك ان الخلاف  
لفظي لان كل واحد من أصحاب القولين سلم ما قاله الآخر وانما النزاع في ان اخراج نصيب الموصى له أولا هل  
يسمى تقدما أم لا ويدل عليه كلام الزيلعي السابق وكذا كلام صاحب الاختيار فانه تابع شيخ الاسلام  
في القول بالمشاركة ثم ذكر ان نصيب الموصى له يقدم على قسمة التركة فقد جمع بين المشاركة والتقديم فاعتمد  
هذا التحقيق الذي هو بالقبول حقيق والله تعالى ولي التوفيق (قوله في الآية) أي قوله تعالى من بعد  
وصية يوصى بها أودين (قوله لكونها مظنة التفريط) لانها مأخوذة بلا عوض فتشق على الورثة  
ولا تطيب نفوسهم بها بخلاف الدين أو لكونها بر أو طاعة والدين مذموم غالباً ولذا استعاض منه عليه الصلاة  
والسلام أولاً وان حكمها كان مجهولاً عند المخاطبين بخلاف الدين ونعمامه في سكب الانهر عن الرخشري (قوله  
بل خامسا) باعتبار المبدأة قبل التجهيز بعين تعلق بها حق الغير لكن تقدم انها ليست من التركة والمراد بيان  
الحقوق المتعلقة بالتركة فهي حينئذ أربعة (قوله يقسم الباقي) لم يقل يقدم كما قال في سابقه لانه آخر الحقوق  
فلم يبق ما يقدم عليه (قوله أي الذين ثبت انهم بالكتاب) أي القرآن وهم الابوان والزوجات والبنون والبنات  
والاخوة والاخوات (قوله أو السنة) أو هنا وفيما بعده مانعة الخلق تصدق باجماع الثلاثة والمراد بالسنة  
ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان فعلا كبنيت الابن والاخوات لا يوين أولاب مع البنت الصلبية  
والجدة أم الام أو قولاً كما مثل الشارح أفاده في سكب الانهر (قوله أو الاجماع) أي اتفاق رأى المجتهدين من  
أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر ما على حكم شرعي وقيل المراد به هنا قول مجتهد واحد من اطلاق اسم الكل  
على الجزء كاطلاق القرآن على كل آية منه ليشمل من اختلف في وراثته كذوى الارحام وفيه نظر لانه يخرج  
عنه ما اتفق عليه رأى المجتهدين ولان من اختلف في وراثته دليله عند القائل به الكتاب أو السنة فلا حاجة الى  
التأويل (قوله يجعل الجد كالأب الخ) ويجعل الجدة كالام وبنت الابن كالبنات الصلبية والاخ لا ب كالشقيق

من ثلث الباقي والا لا (ثم تقدم  
(وصيته) ولو مطلقه على الصحيح  
خلافا لما اختاره في الاختيار  
(من ثلث ما بقي) بعد تجهيزه وديونه  
وانما قدمت في الآية اهماما  
لكونها مظنة التفريط (ثم)  
رايعا بل خامسا (يقسم الباقي)  
بعد ذلك (بين ورثته) أي الذين  
ثبت انهم بالكتاب أو السنة  
كقوله عليه الصلاة والسلام  
أطعموا الجذات السدس  
أو الاجاع يجعل الجد كالأب  
وابن الابن كالأب



(ويستحق الارث) ولو لم يصف  
به يفتى وقيل لا يورث وانما هو  
للقارى من ولديه صيرفيه باحد  
ثلاثة (برحم ونكاح) صحيح فلا  
وارث بفساد ولا باطل اجماعا  
(وولاء) والمستحقون للتركة  
عشرة اصناف مرتبة  
كما افاده بقوله (فيبدأ  
بذوى الفروض) أى السهام  
المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من  
النسب ثلاثة من الرجال وسبعة  
من النساء واثنان من التسبب  
وهما الزوجان (ثم بالعصبات)  
أل للجنس فيستوى فيه الواحد  
والجمع وجعه للازدواج (النسبية)  
لانها اقوى (ثم بالمعتق) ولو اتى

والاخذ لاب كالثبينة سكب الانهر (قوله ويستحق) بالنسبة للمجهول او المعلوم وضميره للوارث المفهوم  
من المقام (قوله باحد ثلاثة) يعنى ان كل واحد منها علة للاستحقاق بمعنى انه لا يلزم اجتماع الثلاثة أو بعضها  
فلا ينافى حصول الاستحقاق باثنين منها كزوجة هي بنت عم أو معتقة فيرث منها الزوج النصف بالزوجة والباقي  
بالتعصيب أو الولا فافهم (قوله ونكاح صحيح) ولو بلاوطى ولا خلوة اجماعا ومشتق (قوله فلا وارث بفساد)  
هو ما فقد شرطاً من شروط العمة كشهود ولا باطل كنكاح المتعة والمؤقت وان جهلت المدقة أو طالت  
في الاصح كما مر في محله (قوله وولاء) أى بنوعيه عتاق وموالاته (قوله والمستحقون للتركة عشرة  
اصناف) جمعها العلامة محمد بن النخعة على هذا الترتيب في منظومته الفرضية التي شرحها شيخ مشايخنا الفقيه  
ابراهيم الساتحاني فقال يعطى ذوى الفروض ثم العصبه \* ثم الذى جاد بعنق الرقبه \* ثم الذى يعصبه كالجد  
\* ثم ذوى الارحام بعد الرتبة \* ثم محمل وراموالى \* ثم مراد ثم بيت المال \* وأراد بالمحمل من اقرله بنسب  
محمل على الغير وبالمزاد المودى له بما زاد على الثلث اقول وحيث ذكر عصبه المعتق فالمناسب ذكر عصبه الموالى  
أى مولى الموالاته أيضاً فانهم يرتبون بعده أيضاً كما يأتى فالاصناف احدى عشر (تنبيه) قيد بالتركة لان الارث  
يجرى في الاعيان المالية أما الحقوق فبها ما يورث كحق حبس المبيع وحبس الرهن ومنها ما لا يورث كحق  
الشفعة وخيار الشرط وحق القصد والنكاح أى حق التزويج كالمومات الشقيق عن ابن وثم اخ لاب فالحق  
للاخ لا لابن والولايات والعوارى والودائع كالمومات المستعبر لا يكون وارثه مستعبر او كذا المودع  
وكذا الرجوع عن الهبة وكذا الولاء كان يكون للمعتق ابنان فبات أحدهما بعده عن ابن فالولاء لابن الباقي  
فلومات هذا عن ابنين فالولاء بينهما وبين ابن الابن الاول اثلاثاً كأنهم ورثوا من جدهم لامن أبائهم واجمعوا  
على ان خيار القبول لا يورث وكذا الاجارة وكذا الاجارة في بيع الفضولى وكذا الاجل واختلفوا في خيار  
العيب فقيل يورث واقتصر عليه في الدرر وادعى شارح الطحاوى الاجماع عليه وقيل يثبت للوارث ابتداء  
وكذا الخلاف في القصاص وأما خيار الرؤية فالصحيح انه يورث وأما خيار التعيين ككاملواشترى عبيدين  
على انه بالخيار فى أحدهما فاتفقوا على انه يثبت للوارث ابتداء وكذا خيار الوصف يتقل الى الوارث اجماعا  
كما في الفتح ويؤخذ منه ان خيار التغير يورث لانه يشبه فوات الوصف واليه مال العلامة المقدسى ومال  
صاحب التنوير الى خلافه لكنه مال في منظومته الفقهية الى الاول اهـ ملخصاً من الاشباه وشرحها الشيخنا  
العلامة البعلى (قوله أى السهام المقدرة) هى النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس سراج  
(قوله ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاخ لام ح (قوله وسبعة من النساء) هن البنت وبنت الابن  
والاخذ الشقيقة والاخذ لاب والاخذ لأم والام والجددة ح (قوله فيستوى فيه الواحد والجمع) لما تقرّر  
ان آل تبطل معنى الجمعية بحيث يتناول كل واحد كالمفرد حتى لو قال والله لا تزوج النساء بحث تزوج واحدة  
واذا قال نساء لا يثبت الا بثلاث يعقوب (قوله وجعه للازدواج) جواب سؤال تقديره انه كان الاخصر  
التعير بالعصبة مفرداً كما عبر في قسمه وهو العصبة السيية والجنسية فيه اظهر والجواب انه جمعه لفظاً  
وان لم يكن معنى الجمع مراداً ليزاوج بينه وبين قوله بذوى الفروض حيث ذكره بلفظ الجمع أو يقال جمعه لتعدد  
أنواعه من عصبته بنفسه وبغيره ومع غيره كما يأتى بيانه وقد يقال ان الداعي الى ابطال معنى الجمعية  
انه لا يشترط في تقديمه على المعتق تعدد بل يقدم ولو واحداً بخلاف أصحاب الفروض فانه ليس فيهم من  
يتقدم وحده على العصبة بمعنى انه لا يرث معه العصبة اذ ليس في أصحاب الفروض من يحوز كل المال  
وحده بالفرضية وان كان يتقدم عليه بمعنى آخر وهو انه لا يعطى للعصبة الا ما ابتاعه له صاحب الفرض  
فتأمل (قوله لانها اقوى) علة للتقديم المستفاد من ثم ومن متعلق الجار قال السيد فان العصبية  
السيية اقوى من السيية يرشد الى ذلك ان أصحاب الفروض السيية يرده عليهم دون أصحاب الفروض  
السيية اعنى الزوجين (قوله ثم بالمعتق) الاولى قول السراجية مولى العتاقة ليشمل الاختيارية  
بان عتق عليه بلفظ اعتاق أو فرعه من تدبير أو غيره أو بشراء ذى رحم محرم منه والاضطرارية بان  
ورث ذارحم محرم منه فعتق عليه والمراد جنس مولى العتاقة فيشمل المتعدد والمفرد كما يشمل الذكر والانثى  
المعتق بواسطة كعتق المعتق على ما يأتى قرياً وكعتق الاب ويشمل أيضاً كما قال ابن كمال المعروف والمقرله



وبقدم المعروف على المقر له ويشترط في صحته ان لا يكون للمقر مولى عتاقة معروفة وان لا يكون مكذبا شرعا ٥١  
 (تنبيه مهم) شرط ثبوت الولاء ان لا تكون الام حرة الاصل بمعنى عدم الرق فيها ولا في أصلها فان كانت فلا ولأه  
 على ولدها وان كان الاب معتقا كما في البدائع فاذا تزوج العتيق حرة الاصل فلا ولأه على أولاده تغليب الحرية  
 كما في سكب الانهر عن الدرر وغيرها وتماه فيه وفيما قدمناه في كتاب الولاء فاحفظه فانه منزلة الاقدام  
 (قوله وهو العصبه السببية) خاص بالمعتق دون عصبته وليس كذلك بل العصبه السببية مجموعهما كما في شرح  
 السراجية للعلامة ابن الحنبلي وعليه كلام الشارح الا في فصل العصبات وما أوهمه كلام السيد من خلاف  
 ذلك اجاب عنه يعقوب فكان على الشارح ان يقول بعد قوله ثم عصبته الذكور وهما العصبه السببية بضمير التنبيه  
 (قوله ثم عصبته الذكور) أي العصبه بنفسه فيكون من الذكور قطعاً وكونه عصبه بنفسه لمولى العتاقة  
 لا ينافي كونه عصبه سببية للميت كما قاله ابن الحنبلي فلوترك العتيق ابن سيده وبنته فالأثر للابن فقط ولوترك  
 بنت سيده واخته فلا حق لهما فيه (قوله لانه الخ) علة للتقييد بالذكور الذي قال السيد انه لا بد منه ولكن  
 هذا مبني على ان المراد بالمعتق ما يشمل القريب والبعيد كالمعتق ومعتق المعتق وهكذا ذكراً أو أنثى أما اذا اريد  
 به ما هو المتبادر منه وهو المعتق القريب فلا حاجة الى التقييد به ويكون المراد بعصبته العصبه السببية من  
 الذكور والاثاث كعتق المعتق ومعتقة المعتق والعصبه النسبية أيضاً لكن لا بد في الثاني من كونه عصبه بالنفس  
 فيكون من الذكور قطعاً كما مر دون العصبه بالغير أو مع الغير الحديث المذكور (تنبيه) اقتصاره على المعتق  
 وعصبته يفيد انه لو كان لعصبه المعتق عصبه فلا ميراث له بانه امرأه اعتقت عبداً ثم ماتت عن زوج وابن منه  
 ثم مات العتيق فالمراث لابنها لانه عصبته فلو مات الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبه عصبته وأما  
 اذا اعتق رجل عبداً ثم العبد اعتق آخر ثم الآخر اعتق اخر ومات العتيق الثالث وترك عصبه المعتق الاول  
 فانه يرثه وان كان في صورة عصبه عصبه المعتق لكن لا لذلك بل لان العتيق الاول جرح ولا هذا الميت  
 فيرثه عصبه العتيق الاول لقيامه مقام المعتق الاول للحديث ٥٢ ملخصاً من الذخيرة في باب الولاء وقد مناه  
 هناك وسيأتي تمام الكلام على الحديث (قوله ثم الرد) أي عند عدم من تقدم ذكره من العصبات يرث الباقي  
 من أصحاب الفروض على ذوى الفروض النسبية واحترز به عن ذوى الفروض النسبية كالزوجين لان سبب  
 الرد هو القرابة الباقية بعد أخذ الفرض وقرابة الزوجية حكمية لا تبقى بعد أخذ الفرض فلا رد لا تنفاه سببه  
 أفاده يعقوب لكن سيأتي عن الاشياء وتقدم في الولاء انه يرث عليهم ما في زمتها ويبقى تمامه ان شاء الله تعالى  
 (قوله بقدر حقوقهم) أي قدر انسيباً لا عددياً لان ما يعطى من الرد قد يكون أقل مما يعطى من الفرض  
 كما في اختين لا يوزن واخت لام ومساويهما كما في اختين لام وأم وأكبر كما في اخت لام وجددة وطريق النسبة  
 ان من له النصف فرضاً له بقدر سهام النصف من الرد ومن له الثلث كذلك فكذا مثلاً اذا ترك اختاً شقيقة  
 وأما المسألة من ستة نصفها وهو ثلاثة للشقيقة وثلاثا وهو اثنان للام ووجه السهام خمسة بنى واحداً يرث عليهما  
 بنسبة سهامهما وقد كان للشقيقة ثلاثة الخمس واللام اثنان فلها خمساً الواحد وترجع مسألة الرد الى  
 خمسة كما يأتي بيانه في محله (قوله ثم ذوى الارحام) أي سيداً بهم عند عدم ذوى الفروض النسبية  
 والعصبات فبأخذون كل المال وما بقي عن احد الزوجين لعدم الرد عليهما (قوله ثم بعدهم) أي اذا فقد  
 ذوى الارحام يقدم مولى الموالاة أي القابل موالاة الميت حين قال له أنت مولاى ترثنى اذا مات وتعتقل عني  
 اذا جئت ولم يكن من العرب ولا من معاتيتهم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال أو مولى موالاة آخر  
 فيرثه القابل بلا عكس الا ان شرط ذلك من الجانبين وتحقق شرائط فيهما وله ان يرجع ما لم يعتقل عنه مولاة  
 وذامذهب عمرو على وكثيرين ثم عصبته ترث أيضاً على ترتيب عصبه مولى العتاقة وان لم يذكر المصنف سائحاتى  
 في شرح المنظومة وقد مناه مع استيفاء الشروط ويبان في الولاء (قوله وله الباقي الخ) أي ان لم يوجد  
 أحد ممن تقدم فله كل المال الا ان وجد أحد الزوجين فله الباقي عن فرضه (قوله ثم المقر له بنسب الخ) أي  
 ثم بعد مولى الموالاة بان لم يكن يقدم المقر له بنسب الخ فيعطى كل المال الا اذا كان احد الزوجين فيعطى  
 ما فضل بعد فرضه (قوله على غيره) نعمه معنى التحميل فعدها بعلى أي المحمول نسبه على غيره في ضمن  
 الاقرار بالنسب من نفسه كالأقر له بانه أخوه أو ابن ابنه فان اقراره هذا ضمن حمل النسب على الاب أو الابن

وهو العصبه السببية (ثم عصبته  
 الذكور) لانه ليس للنساء من  
 الولاء الا ما اعتقن (ثم الرد) على  
 ذوى الفروض النسبية بقدر  
 حقوقهم (ثم ذوى الارحام ثم  
 بعدهم مولى الموالاة) كما مر  
 في كتاب الولاء وله الباقي بعد  
 فرض احد الزوجين ذكره السيد  
 (ثم المقر له بنسب) على غيره



واحتزبه عما اذا لم يتضمن تحميل النسب على غيره كما اذا اقترن مجهول النسب بانه ابنه فانه يوجب ثبوت النسب منه ويندرج في الورثة النسبية اذا اشتمل الاقرار على شرائط صحته كالحرية والبلوغ والعقل في المقر وتصديق المقر له بالنسب وكونه بحيث يولد مثله لمثله وتقدم في باب اقرار المريض تمام الكلام على ما يصح من ذلك وما لا يصح مع بيان الشروط وحرزناه ايضا في شرحنا على نظم فرائض الملتقى المسمى بالرحيق المختوم شرح قلالة الدر المنظوم وفي آخر التاسع والعشرين من جامع الفصولين فروع مهمة يلزم مراجعتها (قوله لم يثبت) قيدان وبين الشارح محترزه وزاد في السراجية ثالثا وهو موت المقر على اقراره لانه اذا رجع لم يعتد به فلا يرث واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثا في المرتبة المذكورة لان المقر كان مقرابا ثبث النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعدوه الى غيره اذ لم يكن له وارث معروف سيد أي ويكون هذا الاقرار وصية معنى ولذا صح رجوعه عنه ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا اصله (قوله بأن صدقه المقر عليه) بان قال الاب نعم هو ابني وهو اخوك وكذا الصدقة الورثة وهم من أهل الاقرار اه من روح الشروح والمراد ورثة المقر بان قال اولاد المقر هو معنا ط (قوله أو اقترن بمثل اقراره) أي بان قال من غير علم باقرار المقر هو ابني اذ لو علم به كان تصديقا تاملا والظاهر انه اذا حمل نسبه على نفسه ورث منه قصدا أو من غيره وان لم يتر ذلك الغير أفاده ط (قوله أو شهد رجل) أي مع المقر قال الشارح في باب اقرار المريض لا يصح في حق غيره الا بيهان ومنه اقرار اثنين اه وظاهره انه لا يلزم في هذا الاقرار لفظ الشهادة وأفاد انه يصح باقرار الوارث وان لم يتر به المورث وهو ظاهر (قوله وان رجع المقر) قال في روح الشروح واعلم انه ان شهد مع المقر رجل آخر او صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار الى الموت ولا يتفع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي سكب الانهر وصح رجوعه لانه وصية معنى ولا شئ للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالنهاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم يتر بمثل اقراره الخ فقول المنع عن بعض شروح السراجية وهذا اذا لم يصدق المقر له صوابه المقر عليه كما رأيت في نسختي مصححا بخط بعض الفضلاء (قوله وكذا الصدقة المقر له الخ) الصواب اسقاطه بالكلية والذي أوقعه فيه عبارة المنع السابقة وقد علمت ما هو الصواب فيها لان تصديق المقر له لا يثبت النسب قطعا لانه المستفاد بذلك فهو منهم واذا لم يثبت باقرار المقر فكيف يثبت تصديق المقر له المتهم على انك قد علمت ان الذي في روح الشروح وغيره هو ثبوته بتصديق المقر عليه لا المقر له فتنبه وتعام الكلام على ذلك يعلم من باب اقرار المريض فارجع اليه (قوله ثم بعدهم الخ) أي اذا عدم من تقدم ذكره يبدأ بمن أوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فان لم يوجد أحد منهم فله عندنا ما عين له كلاسيد ولا يخفى ان المراد انه يأخذ الزائد بطريق الاستحقاق بلا توقف على اجازة فلا يرث ان أخذ الزائد لا يشترط فيه عدم الورثة اذ لو أجازوا جاز (قوله لانه نوع قرابة) الاولى قول السيدان له نوع قرابة (قوله ثم يوضع) أي ان لم يوجد موصى له بالزائد يوضع كل التركة في بيت المال أو الباقي عن الزائد ان وجد موصى له بمادون الكل ولم يقل ثم يقدم اذ لا شئ بعده وأشار الى ان كلام المصنف من قبيل قوله علفها بنا وما بارد (قوله لا ارثا) تني لما يقوله الشافعية لما يرد عليه من انه لو كان ارثا لم تصح وصيته بالثلث للفقراء اذ لم يكن له وارث خاص لانها وصية لو ارث فتوقف على اجازة بقية الورثة ومن انه يعطى من ذلك المال من ولد بعد موت صاحبه وللولد مع والده ولو كان ارثا لم يصح ذلك لكن افتى متأخرو الشافعية بالردان لم ينظم بيت المال (قوله وموانعه) المانع لغة الحائل واصطلاحا ما يتنى لاجله الحكم عن شخص لمعنى فيه بعد قيام سببه ويسمى محرورا ما خرج ما اتنى لمعنى في غيره فانه محبوب أو لعدم قيام السبب كالاجنبي والمراد بالمانع ههنا المانع عن الوارثية لا المورثية وان كان بعضها كاختلاف الدين مانعا عنها كما حررته في الرحيق المختوم (قوله على ما ههنا) لان بعضهم زاد على هذه الاربعة غيرها كما سيد كره الشارح (قوله ككتاب) المصريح به ان رقه كامل وملكه ناقص فالصواب ان يقول كدبروام ولد اه ح وقد يقال كمال رقه انما هو بالنسبة الى المدبروام الولد واذا جازع نفسه عن الكفارة وملك اكسابه دونهما اما بالنسبة الى الثمن فهو ناقص من حيث

(لم يثبت) فلو ثبت بأن صدقه المقر عليه أو اقترن بمثل اقراره أو شهد رجل اخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا لو صدقه المقر قبل رجوعه وتعامه في شروح السراجية سيما روح الشروح وقد خلصته فيما علقته عليها (ثم) بعدهم (الموصى له بما زاد على الثلث) ولو بالكل وانما تقدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له (ثم) يوضع (في بيت المال) لا ارثا بل فنيا للمسلمين (وموانعه) على ما ههنا اربعة (الرق) ولونا قضا ككتاب



انعقاد سبب الحرية فيه مثل المدبر وأم الولد (قوله وكذا مبعض الخ) هو من اعتق بعضه فيسعى في فكالة  
 باقيه وهو عند الامام بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم وقالوا هو حر مديون فيرث ويحجب بنساء على تجزى الاعتاق  
 عنده لا عندهما (قوله وقال الشافعي لا يرث بل يرث) قيل المنقول عنه انه لا يرث ولا يرث فليراجع  
 (قوله يرث فيه الرقيق) أي بطريق الاستناد الى قول الاصابة ط (قوله جنى عليه) أي بجراحة مثلا  
 (قوله بسراية تلك الجناية) أي التي اصابته قبل الرق ط (قوله فديته لورثته الخ) أي نظرا الى وقت الاصابة  
 فانه لو مات بها قبل الاسترقاق كان ارثه لهم فكذا بعده لانعقاد السبب قبله ط (قوله ولم أره لا تمتنا)  
 هم قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن ان يكون هذا منها ويمكن ان يقال ان موته صدر وهو في ملك السيد  
 فالديه له ط أقول يظهر لي انه لا يجب على الجاني شئ عندنا لما تقدم في فصل المستأمن انه اذا رجع الى دار الحرب  
 وقد ترك وديعة او دين فأسر أو ظهر عليهم فأخذ أو قتل سقط دينه وما غصب منه وصار ماله كوديعته وما عند  
 شريكه او في بيته في دارنا فينا وان قتل او مات بلا غلبة عليهم فدينه وقرضه ووديعته لورثته لان نفسه لم تصر  
 مغنومة ه و معلوم ان الدية دين على الجاني فتسقط برجوعه الى دار الحرب واسترقاقه فلا تكون لورثته  
 ولا لسيدته أيضا لان الجناية حدثت على ملك الجاني عليه لا على ملك السيد لانه انما استرقه مجنبا عليه فليس  
 له مطالبة الجاني بشئ قد بره (قوله الموجب للقود أو الكفارة) الاول هو العمد وهو ان يقصد ضربه  
 بمعدو او ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء والثاني ثلاثة اقسام شبه عمد وهو ان يتعمد قتله بما لا يقتل غالبا  
 كالسوط وخطا كان رمي صيدا فاصاب انسانا وما جرى مجراه كالتقلاب ناثم على شخص أو سقوطه عليه من  
 سطح فخرج القتل بسبب فانه لا يوجبهما كما لو اخرج رؤسنا أو حضرتنا أو وضع حجر في الطريق فقتل مورثه  
 أو اقاد دابة أو ساقها فوطئته أو قتله قصاصا او رجما او دفعا عن نفسه او وجد مورثه قتيلا في داره أو قتل  
 العادل الباغى وكذا عكسه ان قال قتله وانا على حق وانا الآن على الحق وخرج القتل مباشرة من الصبي  
 والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة وتعماده في سكب الانهر وغيره وفي الحاوى الزاهدي رحمه اذا  
 قتل الزوج امرأته او ذات رحم من محارمه المؤنث لاجل الزنا يرث منها عندنا خلافا للشافعي ه يعني مع  
 تحقق الزنا ما بمجرد التهمة فلا كما يقع من فلاح القرى يبلدنا فادرك ذلك رمي والتقييد بالموجب جرى على  
 الغالب اذا الحكم فيما استحب فيه الكفارة كذلك كن ضرب امرأة فالت جنيينا ميتا في الغرة وتسحب  
 الكفارة مع انه يحرم الارث منه (قوله على مامر) أي في كتاب الجنائيات (قوله مطلقا) أي بحق أو لا مباشرة  
 أو لا ولو بشهادة او تزكية لشاهد بقتل (قوله ولو مات القاتل قبل المقتول) بان جرحه جرحا صار به ذافراش  
 فمات الجرح قبله (قوله اسلاما وكفرا) قيد به لان الكفار يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت مللهم عندنا لان  
 الكفر كله مله واحدة (قوله واما المرتد فيورث عندنا) أي من كسب اسلامه وكسب ردة في المسلمين وقال  
 للوارث المسلم ككسب المرتدة (قوله خلافا للشافعي) فقال كسبها لبيت المال (قوله فاسلت) أي بعد موته فلو  
 قبله فالظاهر ان الجمل لا يرث قولنا واحد لانه جرحه منها فهو مسلم عند موت المورث وعند الولادة تبعها لها وهي  
 واتعة القنوى (قوله ولم أره لا تمتنا صريحا) اقول قيد بقوله صريحا لان كلامهم يدل عليه دلالة ظاهرة فنه  
 قولهم ارث الجمل فاضافوا الارث اليه وهو جمل واما اشتراطهم خروجه حيا فلحق وجوده عند موت مورثه  
 ومن ثم قيل لنا جاد يملك وهو النطفة وفي حاشية الجوى عن الظهيرية متى انفصل الجمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل  
 بنفسه واما اذا فصل فهو من جله الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالت جنيينا ميتا ورث لان الشارع أوجب  
 على الضارب الغرة ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بالجناية كان له الميراث ويرث  
 عنه نصيبه كما يرث عنه بدل نفسه وهو الغرة ه اقول فقد جعلوه وارثا ومورثا وهو جنيين قبل انفصاليه ومعلوم  
 انه حين موت مورثه لم يكن مسلما فلم يوجد المانع حين استحقاقه الارث وانا وجد بعده فكان كمن امل بعد موت  
 مورثه الكافر فلم يكن في الحقيقة ارث مسلم من كافر بل هو ارث كافر من كافر نعم تصور عندنا ارث المسلم من  
 الكافر في مسألة المرتد (قوله والرابع اختلاف الدارين) اختلافهما باختلاف المنعة أي العسكر واختلاف  
 الملك كان يكون احد الملكين في الهند وله دار ومنعة والاخر في الترك وله دار ومنعة اخرى وانقطعت العصمة فيما  
 بينهم حتى يستحل كل منهم قتال الاخر فهاتان الداران مختلفتان فنقطع باختلافهما الوراثه لانها تبني على

وكذا مبعض عند أبي حنيفة  
 وما لك رحمهما الله تعالى  
 وقالوا حر فيورث ويحجب وقال  
 الشافعي لا يرث بل يرث وقال  
 أحمد يرث ويرث ويحجب بقدر  
 ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر  
 الشافعية مسألة يرث فيها  
 الرقيق مع رق كله صورتها  
 مستأمن جنى عليه فلحق بدان  
 الحرب فاسترق ومات رقيقا  
 بسراية تلك الجناية فديته لورثته  
 ولم أره لا تمتنا فيحرر (والقتل)  
 الموجب للقود والكفارة وان  
 سقطا بجرحه الا بوة على مامر  
 وعند الشافعي لا يرث القاتل  
 مطلقا ولو مات القاتل قبل  
 المقتول ورثه المقتول اجماعا  
 (واختلاف الدين) اسلاما  
 وكفرا وقال أحمد اذا أسلم  
 الكافر قبل قسمة التركة  
 ورث واما المرتد فيورث عندنا  
 خلافا للشافعي قلت ذكر الشافعية  
 مسألة يرث فيها الكافر صورتها  
 كافر مات عن زوجته حاملا  
 ووقفنا ميراث الجمل فاسلت ثم  
 ولدت ورث الولد ولم أره لا تمتنا  
 صريحا (و) الرابع (اختلاف  
 الدارين) فيما بين الكفار عندنا  
 خلافا للشافعي



العصمة والولاية وأما إذا كان بينهما تناصر وتعاون على أعدائهما كانت الدار واحدة والوراثة ثابتة ثم اعلم  
 أن الاختلاف إما حقيقة وحكما كالحربي والذمي وكالحريين في دارين مختلفتين بالمعنى السابق وأما حكما فقط  
 كالمستأمن والذي في دارنا فأنها وإن كانت واحدة حقيقة إلا أنها مختلفة حكما لأن المستأمن من أهل دار الحرب  
 حكما لئلا يتركه من الرجوع إليها وأما حقيقة فقط كاستأمن في دارنا وحربي في دارهم فإن الدار وإن اختلفت حقيقة  
 لكن المستأمن من أهل الحرب حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفي هذا الأخير يدفع مال المستأمن لو ارثه الحربي  
 لبقاء حكم الأمان في ماله لحقه وإيصال ماله لو ارثته من حقه كما في عامة الكتب فيمنع ذلك صرفه لبيت المال  
 خلافا لما في شرح السراجية لمصنفها كآب عليه في الدر المنثور وسكب الأنهر أقول وبه علم أن المانع هو  
 الاختلاف حكما سواء كان حقيقة أيضا أو لا دون الاختلاف حقيقة فقط وهذا ما قاله الزيلعي المؤثر هو  
 الاختلاف حكما حتى لا تعتبر الحقيقة بدونه اهـ (قوله حقيقة) يعني وحكما لما علمت (قوله حربي وذمي) أي  
 إذا مات الحربي في دار الحرب وله وارث ذمي في دارنا أو مات الذمي في دارنا وله وارث في دارهم لم يرث أحدهما  
 من الآخر لتباين الدارين حقيقة وحكما وإن اتحداهما (قوله أو حكما) أي فقط (قوله وكحريين الخ)  
 كذا في السراجية وفيه أنه من اختلاف الدار حقيقة وحكما كما قدمناه إلا أن يحمل على أنهما من دارين  
 مختلفتين حقيقة لكنهما مستأمنان في دارنا فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفتين حكما ويؤيده  
 أنه قال من دارين لا في دارين وإن كان الأولى أن يقول المستأمنين بدل الحريين وكأنه ترك هذا الأولى إشارة  
 إلى أنه يمكن جعله مثالا للاختلاف في أقاده السيد ونعمامه فيه (قوله بخلاف المسلمين) مختار قوله فيما بين  
 الكفار أي اختلاف الدار لا يؤثر في حق المسلمين كما في عامة الشروح حتى أن المسلم التاجر أو الأسير لو مات  
 في دار الحرب ورث منه ورثته الذين في دار الإسلام كما في سكب الأنهر قال في شرح السراجية لابن الخنيلي  
 وأما قول العتابي أن من أسلم ولم يهاجر اليأس لا يرث من المسلم الأصلي في دارنا ولا المسلم الأصلي من أسلم ولم يهاجر  
 اليأس سواء كان في دار الحرب مستأمنًا أو لم يكن قد فوج بقول بعض علماءنا بخلافه بل أن هذا كان في ابتداء  
 الإسلام حين كانت الهجرة فريضة لا ترى أن الله تعالى تقي الولاية بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال والذين آمنوا  
 ولم يهاجروا ما لكم من ولاية منهم من شيء حتى يهاجروا فلما كانت الولاية بينهما منتفية كان الميراث منتفيا لأن الميراث  
 على الولاية قائما اليوم فينبغي أن يرث أحدهما من الآخر لأن حكم الهجرة قد نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا هجرة بعد الفتح اهـ (قوله كما سيبي) أي في فصل الحرق والحرق (قوله في خمس مسائل أو أكثر) زاد قوله  
 أو أكثر تبعًا للمجتبي إشارة إلى أن عددها خمس لم يرد به الحصر لا مكان زيادة غيرها تأمل وقد ذكر الشارح منها اثنين  
 والثالثة رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صبا حافرجع لرفعه فأذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره  
 ومات قبل الظهور لا يرث واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال وتفقهما على بيت المال ولا يرث أحدهما من  
 صاحبه والرابعة حرة وأمة ولدت كل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث واحد منهما  
 ويسعى كل واحد منهما لمولى الأمة والخامسة رجل له ابن من حرة وابن من أمة لأنسان أَرْضَعْتُهُمَا ظَنَرْتُ وَاحِدَةً  
 حتى كبروا ولا يعرف ولد الحرة من غيره فهما حران ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الأمة ولا يرثان منه  
 (قوله فلا توارث) أي لا يرثها واحد منهما (قوله من ولد) الأولى بولد (قوله إلا أن يصطلمها) أي الولدان فإن  
 الميراث لا يبعد وهما من أخذ صفة وهو الواو حقيقة فذلك من حفظه وبعد ما أخذه الآخر هبة من المستحق  
 والظاهر أنه راجع إلى المسئلة السابقة أيضا اهـ ط أقول بل إلى كل المسائل المتأخرة وأن ما مر من وضعه  
 في بيت المال محمول على ما إذا لم يصطلمها تأمل (تمة) جملة الموانع حينئذ ستة وقد زاد بعضهم من الموانع النبوة  
 لحديث الصحيحين فمن معاشر الأنبياء لا نورث ما ترك ككنا صدقة وفي الأشباه عن التمه كل إنسان يرث  
 ويورث إلا الأنبياء لا يرثون ولا يورثون وما قيل من أنه عليه الصلاة والسلام ورث خديجة لم يصح وإنما وهبت  
 مالها له في صحتها اهـ قلت لكن كلام ابن الكمال وسكب الأنهر يشعر بأنهم يرثون ونعمامه في الرحيق المختوم وزاد  
 بعضهم الردة فالمرتل لا يرث أحدا أجماعا وليس ذلك لاختلاف الدين لأنه لا مله له على ما عرف في محله فالموانع  
 حينئذ ثمانية وزاد بعضهم تاسعا وهو النعان قال في الدر المنثور وفي الحقيقة الموانع خمسة أربعة المتن والردة  
 كما علم ذلك بالاستقراء الشرعي وما زاد عليها قسميته مانعا مجازا لأن انتفاء الارث معه ليس لوجود مانع بل

المحتمل لاحظ أولا أن الدار  
 مؤنث فأنث نعمتها في قوله دارين  
 مختلفتين وأما تذكير النعت  
 في العبارة الاتية فهو من كلام  
 السيد ومثله عبارة الشارح  
 لكن ليس نظرا لمجازية التأنيث  
 بل نظر المراد وهو المنزل كما به  
 على مثله في خاتمة المصباح  
 فليضهم بالدقة فانه نصر الهوري

(حقيقة) حربي وذمي (أو حكما)  
 كاستأمن وذمي وكحريين من  
 دارين مختلفتين كتركى وهندي  
 لا انتطاع العصمة فيما بينهم بخلاف  
 المسلمين قلت وبقي من الموانع  
 جهالة تاريخ الموتى كالغرق  
 والحرق والهدى والقتل كما سيبي  
 ومنها جهالة الوارث وذلك  
 في خمس مسائل أو أكثر مبسطة  
 في المجتبى منها أرضعت صبي مع  
 ولدها وماتت وجهل ولدها  
 فلا توارث وكذا لو اشتبه  
 ولد مسلم من ولد نصراني عند  
 القدر وكبراهما مسلمان ولا يرثان  
 من أبويهما زاد في المنية إلا أن  
 يصطلمها فلهما أن يأخذ الميراث  
 بينهما ثم بين ذوي القربى مقدما  
 للزوجة



لا تنفاه الشرط أو السبب اه بيانه ان شرط الارث وجود الوارث حيا عند موت المورث وذلك منتف  
 في جهالة تاريخ الموتي لعدم العلم بوجود الشرط ولا توارث مع الشك وكذا في جهالة الوارث فانها كونه  
 حكما كما في المفقود وأما ولد اللعان فانه لا يرث من أبيه وبالعكس لقطع نسبه فعدم الارث في الحقيقة لعدم  
 السبب وهو نسبه الى أبيه وأما النبوة ففي كونها من اتفاه الشرط أو السبب كلام يعلم من شرحنا الرحيق  
 المختوم والذي يظهر ان العلة في عدم كونها من الموانع هي كون النبوة معنى قائما في المورث والمانع هو ما يمنع  
 الارث لمعنى قائم في الوارث على ما قدمناه في تعريفه (تكميل) عدا الشافعية من الموانع الدور الحكمي وهو ان  
 يلزم من التوريت عدمه كالومات عن أخ فاقرا الاخ باب للميت فيثبت نسبه ولا يرث عندهم لانه لو ورث لحجب  
 الاخ فلا يقبل اقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يرث لان اثبات ارثه يؤدي الى نفيه فينتفي من أصله وهذا  
 لم يذكره علماء الصحة اقرار المقر في حق نفسه فقط فيرث الابن دون ~~ه~~ كما حققته في الرحيق المختوم مؤيدا  
 بالنقل ومترنما في باب اقرار المريض (قوله لانها أصل الولاد) بكسر الواو مصدر وولد اي أصل ولادة  
 الأصل والفروع فالكل أولادها غالباً لانه قد تكون الولادة بالتسري ثم هي بهذا الاعتبار وان كانت اما لكن  
 صفة الزوجية سابقة على صفة الامومة فلذا لم تقدم الام تامل (قوله مع ولد) اي للزوج الميت ذكر أو أنثى  
 ولوم من غيرها (قوله وان سفل) بفتح الفاء من السفل ضد العلوم باب نصر وبضمها من السفل يعني الدناءة  
 من باب شرف ابن كمال والمراد الاول (قوله نكاح ميتة) أما لو كانت حية تهازل البرهان وهي لمن صدقه  
 اذا لم تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل المكذب بها وان ارتخا فالتسابق أحق ط (قوله وبرهنا) قال في البحر  
 في باب دعوى الرجل لوبرهنا على النكاح بعد موته ولم يورثها أو ارتخا واستوى تاريخهما يقضى به بينهما وعلى  
 كل منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب منهما ويرث من كل منهما ميراث  
 ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة وفي منية المفتي ولا يعتبر فيه الاقرار واليد اه  
 ومثله في جامع الفصولين (قوله ولم تكن في بيت واحد منهما) هو معنى ما في روح الشروح ولم تكن في يد واحد  
 منهما ومفهوما اعتبار اليد وهو خلاف ما قدمناه آنفا قدبر (قوله وان نصفه) اي للزوج وبقي ممن يستحق  
 النصف أربعة كان ينبغي ذكرهم هنا كما فعل في بقية الفروض وهم البنت وبنت الابن عند عدمها والاخت  
 لا بويين والاخت لا ب عند عدمها اذا انفردت عن يعصبن (قوله والجد) اي فهو كالاب عند عدمه ان لم يدخل  
 في نسبه الى الميت انثى وهو الجد الصحيح فان تخلل في نسبه الى الميت أم كان فاسدا فلا يرث الا على أنه من ذوى  
 الارحام لان تخلل الام في النسبة يقطع النسب اذا النسب الى الآباء زيلعي (قوله الفرض المطلق) اي عن  
 ضمية التعصيب اليه (قوله مع ولدا وولدا بن) حيث قيد الفرض بالمطلق فكان ينبغي ان يقيد الولد بالذكر  
 لان الولد يشمل الانثى لكن تركه لانفهامه مما بعده (قوله مع البنت أو بنت الابن) فان له السدس فرضا للبنت  
 أو بنت الابن النصف والباقي له تعصبا (قوله الا في ثلاثة عشر مسألة) الا صوب ما في بعض النسخ ثلاث  
 عشرة بتد كبر الثلاثة وتأنيت العشرة لتأنيث مسألة وان كان لفظيا (قوله خمس في الفرائض) \* الاولى ان  
 أمه لا ترث معه وترث مع الجد \* الثانية ان الميت اذا ترك الابوين وأحد الزوجين فلامه ثلث ما يتي بعد نصيب  
 أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث ما يتي بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فللام  
 ثلث جميع المال الا عند أبي يوسف فان لها ثلث الباقي أيضا \* الثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم يسقطون  
 مع الاب اجماعا ويسقطون مع الجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما \* الرابعة ان ابا المعتقد مع  
 ابنه ياخذ سدس الولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا ياخذ الجد شيئا من الولاء عند  
 سائر الأئمة \* الخامسة لو ترك جد معتقه واهاء قال أبو حنيفة يختص الجد بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان  
 مكان الجد أب فالمراث كله له اتفاقا قال في المنع وهذه مستفاد حكمها من حكم المسألة الثالثة اه ح  
 (قوله وباقيها في غيرها) \* الاولى لو أوصى لأقرباء فلان لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية \* الثانية  
 تجب صدقة فطر الولد على أبيه الفنى دون جده \* الثالثة لو اعتق الاب جزوا لاه ولده الى مواليه دون الجد  
 \* الرابعة يصير الصغير مسلما باسلام أبيه دون جده \* الخامسة لو ترك اولادا صغارا وما لا فالولاية للاب فهو  
 كوصى الميت بخلاف الجد \* السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلى قول أبي يوسف يشتر كان

لانها اصل الولاد اذ منها تولد  
 الاولاد فقال (يفرض للزوجة  
 فصاعدا الثمن مع زلدا وولدا بن)  
 وأما مع ولد البنت فيفرض لها  
 الربع وان سفل (والربع لها عند  
 عدمهما) فللزوجة حالتان  
 الربع بلا ولد والثمن مع الولد  
 (والربع للزوج) فاكثر كما لو ادعى  
 رجلان فاكثر نكاح ميتة وبرهنا  
 ولم تكن في بيت واحد منهما  
 ولاد دخل بها فانهم يقسمون ميراث  
 زوج واحد لعدم الاولوية (مع  
 احدهما) اي الولد او ولد الابن  
 (والنصف له عند عدمهما)  
 فللزوجة حالتان النصف والربع  
 (وللاب والجد) ثلاث احوال  
 الفرض المطلق وهو (السدس)  
 وذلك (مع ولد او ولد ابن)  
 والتعصيب المطلق عند عدمهما  
 والفرض والتعصيب مع البنت  
 أو بنت الابن قلت وفي الاشباه  
 الجد كالاب الا في ثلاث عشرة  
 مسألة خمس في الفرائض وباقيها  
 في غيرها



وزاد ابن المصنف في زواجره  
 أخرى من الفصولين ضمن الاب  
 مهر صبيه قادي رجع لشرط  
 والا لولو وليا غيره أو وصيا رجع  
 مطلقا انتهى فقوله لولو وليا غيره  
 يم الجد فيرجع كالوصي بخلاف  
 الاب (ولام) ثلاثة احوال  
 (السدس مع احدهما ومع  
 اثنين من الاخوة او) من  
 (الاحوات) فصاعدا من اى  
 جهة كانوا ولو مختلطين (والثلث  
 عند عدمهم) وثالث الباقي  
 مع الاب وأحد الزوجين  
 (و) السدس (للجدة مطلقا) كام  
 ام او أم اب (فصاعدا) يشتركن  
 فيه (اذ كن ثابته) اى صحبات  
 كالمذكورتين فان الفاسدة  
 من ذوى الارحام كاسيبي  
 (متحاذيات في الدرجة لان  
 القربى تحجب البعدى) مطلقا  
 كاسيبي (و) السدس (لبنات  
 الابن) فاكتر (مع البنات)  
 الواحدة تكلمة للثنتين  
 (و) السدس (للاخت لاب)  
 فاكتر (مع الاخت) الواحدة  
 (لاويين) تكلمة للثنتين

وعلى قول الامام يحتص الجد ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا \* السابعة اذ مات ابو صار يتجاوز لا يقوم الجد  
 مقام الاب لازالة اليتيم عنه \* الثامنة لومات وترك اولاد اصغارا ولا مال له وله ام وجد ابوالاب فالنفقة عليهم  
 اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد ولو كان كلاب كان كها عليه اه ح اقول وفي الخامسة نظير لما تقدم  
 قبيل شهادة الاوصياء ان الولاية في مال الصغير لا يه ثم لوصى الاب ثم الجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه فالجد  
 يقوم مقام الاب عند عدم الاب ووصيه فلم يخالف الجد فيها الاب تامل والسادسة يجري فيها ما تقدم عن المنع  
 وقوله في الثامنة وله ام وجد موافق لما في بعض نسخ الاشباه وفي بعضها ولهم بضمير الجمع العائد الى الصغار  
 وهو الصواب لان نفقة الصغير تجب على قريبه المحرم بقدر الارث كما في المتون اى بقدر ارث المحرم من الصغير  
 لومات فاذا كانت الام هنا أم الصغار صرح كون الثلث عليها والباقي على الجد لانه قدر ارثها منهم اما لو كانت  
 أم أيهم الميت يكون عليها السدس لانها جدة لهم وفرض الجدة السدس لا الثلث فلا يصح ارجاع الضمير الى  
 الميت بل يتعين ارجاعه الى الصغار هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وزاد ابن المصنف الخ) اقول  
 يراد أيضا انه لا تجب نفقته على الجد المعسر وانه لا يصير مسلما باسلام جده وان الجد اذا اقترى بنافلة وابنه حتى  
 لا يثبت النسب بمجرد اقراره ذلك السيد في شرح السراجية وزدت أخرى أيضا تقدمت قبيل فصل  
 شهادة الاوصياء وهى ما في الحاشية حيث قال فرق ابو حنيفة بين الوصى وابي الميت فللوصى بيع التركة لقضاء  
 الدين وابو الميت له بيعها لقضاء الدين على الاولاد لا لقضاء الدين على الميت وهذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما  
 محمد فاقام الجد مقام الاب ويقول الخصاص يقتضى اه وحاصله ان جد الصغير خالف الاب ووصى الاب في هذه  
 ثم رأيت صاحب الوهبانية ذكرها هنا والله الجد (قوله ضمن الاب مهر صبيه) على تقدير مضاف اى مهر  
 زوجة صبيه اى ابنة الصغير وما في عامة النسخ من التعبير بصيته بالهاء فحريف (قوله رجع لشرط) اى يرجع  
 عليه في ماله ولو لم يكن له مال حين العقد لشرط الرجوع واشهد اخذنا في جامع الفصولين أيضا تقدم من ماله  
 ثمن شئ شراء لولده ونوى الرجوع يرجع ديانة لا قضاء مالم يشهد ولو ثوبا أو طعاما واشهد انه يرجع فله ان يرجع  
 لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ولو قننا أو شيئا لا يلزمه رجع وان لم يكن له مال لو اشهد والا لا اه قلت والتزويج  
 مما لا يلزم الاب فيرجع ان أشهد وان لم يكن للصغير مال (قوله والا لا) اى استحسانا للعرف جامع الفصولين  
 (قوله رجع مطلقا) اى وان لم يشترط لان العادة لم تجر بحمله المهر عن الصغير (قوله مع أحدهما) اى  
 الولد وولد الابن ذكر او اثنى (قوله من اى جهة كانا) اى سواء كان الاثنان فاكتر لاويين او لاب  
 اولام (قوله ولو مختلطين) اى ذكورا واناثا من جهة واحدة واكثر (قوله والثلث عند عدمهم) اى  
 عدم الولد وولد الابن والعهد من الاخوة والاخوات وعند عدم الاب مع أحد الزوجين أيضا فافهم (قوله  
 وثلث الباقي الخ) تحتها صورتان كما سيأتى قال ط وانما ذكر الشارح هاتين الحالتين يعنى الثلث وثلث الباقي  
 مع ذكر المصنف لهما فيمساكنى للاشارة الى ان الاولى جمع حالات الام متوالية (قوله مطلقا) اى لام أو لاب  
 كما مثل (قوله اى صحبات) الجدة الصحيحة من ليس في نسبتها الى الميت جد فاسد وهى ثلاثة اقسام المدلية  
 بمحض الاناث كام أم الام او بمحض الذكور كام ابى الاب او بمحض الاناث الى محض الذكور كام أم الاب بخلاف  
 العكس كام ابى الام فانها فاسدة (قوله مطلقا) اى سواء كانت القربى او البعدى من جهة الام والاب  
 وسواء كانت القربى وارثة كام الاب عند عدمه مع أم أم الام او محجوبة بالاب عند وجوده (قوله كاسيبي)  
 اى عند ذكرا لجنب (قوله والسدس لبنات الابن الخ) للبنات ستة احوال ثلاثة تحقق في بنات الصلب وبنات  
 الابن وهى النصف الواحدة والثلثان اذا كثروا اذا كان معهن ذكر عصبة وثلاثة تنفرد به بنات الابن  
 الاولى ما ذكره المصنف \* الثانية يسقطن بالصليتين فاكتر الا ان يكون معهن غلام ليس اعلى منهن فيعصبن  
 \* الثالثة يسقطن بالابن الصلبى وسيأتى بيانها (قوله والسدس للاخت لاب الخ) اعلم ان للاخوات لغير  
 أم سبعة احوال خمسة تحقق في الاخوات لاويين والاخوات لاب وهى الثلاثة المارة في بنات الصلب والرابعة  
 انهن يصرن عصبات مع البنات أو بنات الابن والخامسة انهن يسقطن بالابن وابنه وبالاب اتفاقا وبالجد عند  
 الامام \* وثنتان تنفرد بهما الاخوات لاب \* الاولى ما ذكره المصنف \* الثانية انهن يسقطن مع الشقيقتين فاكتر  
 الا ان يكون معهن من يعصبن وفي بعض نسخ السراجية ويسقطن بالاخت لاب وأم اذا صارت عصبة اى



اذا كانت مع البنات او بنات الابن قال السيد لانها حلت كالاخ في كونها عصبية اقرب الى الميت كما سيأتي  
(قوله والسادس للواحد من ولد الام) اي للاخ والاخت لام ولهم ثلاثة احوال ذكر منها اثنين والثالثة  
انهم يسقطون بالفرع الوارث وبالأب والجد كما سيأتي (قوله عند عدم من لهامعه السادس) اي أو ثلث  
الباقى (قوله بعد فرض احد الزوجين) متعلق بالباقي اي ثلث ما يبق بعد فرض الزوجة أو الزوج  
(قوله وأم) لفظ أم في الموضوعين زائد افاده ح اي لانها احد الابوين (قوله فلها حنث الربع) لان للزوجة  
الربع ومخرجها من أربعة يبق ثلاثة للام ثلثا واحد وهو ربع الأربعة وللأب الباقي (قوله فلها حنث السادس)  
لانها تصح من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما يبق وهو واحد وللأب الباقي (قوله تأذي بالخ) لان  
المراد من قوله تعالى فلامته الثلث ثلث ما ورثه الابوان سواء كان جميع المال أو بعضه للادلة المذكورة  
في المطولات فالثلث هنا وان صار في الحقيقة ربع جميع المال أو سدسه الا ان الادب التعبير به تبركا بلفظ القرآن  
وتباعدة عن ايها المخالفة (قوله لانه لا يتعدد) الاولى اسقاطه لما قدمه من امكان تعدده وقد يقال  
ليس ذلك تعددا لاحتساقه ولا صورة وانما شترك بينهما فاعل الترجيح بلا مرجح ولذا لم يعطيا الا نصيب زوج  
واحد وعليه فتقول المصنف الا الزوج تبع للعصبة مستدرك تأمل والله تعالى اعلم

### \* (فصل في العصبان) \*

قال في المغرب العصبية قرابة الرجل لايه وكنها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصبوا به اذا حاطوا حوله ثم سمي  
بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث للغلبة وقالوا في مصدرها العصوبة والذكر بعصب المرأة أي يجعلها عصبية  
اه فالعصبان جمع الجمع كالجملات أو جمع المفرد على جعل العصبية اسما تأمل (قوله وعصبية بغيره وعصبية  
مع غيره) سيأتي بيان الفرق بينهما (قوله فالأثني لا تكون عصبية بنفسها الخ) أشار الى انه خرج بقوله  
وهو كل ذكر العصبية بالغير والعصبية مع الغير فانها اثنا فقط وأما المعتقدة فهي وان كانت عصبية بنفسها  
فهي ليست نسبية والمقصود بالعصبان النسبية كما أشار اليه أو لا ولذلك خرج المعتقد أيضا (قوله لم يدخل  
الخ) المراد عدم توسط الأثني سواء توسط بينه وبين الميت ذكر كالجدة وابن الابن أو لا كالأب وابن الصليبي  
(قوله كولد الام) أي الاخ لام وأما الاخ لأب وأم فانه عصبية بنفسه مع ان الام داخله في نسبته واجب  
بان المراد من لا يتسبب بالأثني فقط واجاب السيد بان قرابة الأب أصل في استحقاق العصبية فانها اذا انفردت  
كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها علة لاثباتها فهي ملغاة في استحقاق العصبية  
لكن جعلنا ما بمنزلة وصف زائد فرجنا بها الاخ لأب وأم على الاخ لأب اه اقول وهذا أولى من قول بعضهم  
انه خرج بقوله في نسبته حيث لم يقل في قرابته فان الأثني داخله في قرابته لاخيه لا في نسبته اليه لان النسب  
للأب فلا يثبت بواسطة غيره اه فانه يرد عليه ان المعتبر هنا النسبة الى الميت لا الى الأب فالمراد بها القرابة  
لا النسب الشرعي والالزام ان لا تكون العصبية الا اذا كان الميت أباً أو جده فيخرج الاخ والم ونحوهما فانهم  
ثم رأيت العلامة يعقوب قد زيف هذا الجواب واخرجه عن دائرة الصواب بنحو ما قلناه والحمد لله وبالجمل  
فتعريف العصبية لا يخلو عن كلام ولو بعد تحرير المراد فانه لا يدفع اليراد ولذا قال ابن الهيثم في منظومته  
وليس يخلو حده عن نقد فينبغي تعريفه بالعد \* وأيضا فخصيصه بالعصبية النسبية لا داعي له وقد عرفه العلامة  
قاسم في شرح فرائض المجمع بقوله هو ذكر نسب أدلى الى الميت بنفسه أو بمحض الذكور أو بمعتق فتدله أو معتق  
بالرفع عطف على ذكره ولو حذف محض لكان أولى لدخول الاخ الشقيق وبعد هذا فقيه نظر قد بر (قوله فانه  
ذو فرض) أي فقط والا فلا يلزم من كون وارث ذافر من ان لا يكون عصبية فان كلامنا من الأب والجد ذو فرض  
ويصير عصبية (قوله أي جنسها) أي قال للجنس تبطل معنى الجمعية فيشمل ما اذا كان هناك فرض واحد  
وحاز الباقي بعد اعطائه مستحقه ط (قوله بجهة واحدة) قال في المنع قيدناه حتى لا يرد أن صاحب الفرض اذا  
خلا عن العصبية قد يحوز جميع المال لان استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي بالرد (قوله جزء الميت الخ) المراد  
في الجميع المذكور كما هو الموضوع (قوله ثم جزء جده) أراد بالجد ما يشمل اباً والأب ومن فوقه بدليل قوله الأثني  
وان علا فلا يرد ان عم الأب وعم الجد في كلامه الأثني خارجان عن الاصناف الأربعة (قوله ويقدم الاقرب  
فالاقرب الخ) أي الاقرب جهة ثم الاقرب درجة ثم الأقوى قرابة فاعتبار الترجيح أولا بالجهة عند الاجتماع

(و) السادس (لواحد من ولد

الام والثلث لاثنين فصاعدا من

ولد الام) ذكرهم كانوا هم

(و) الثلث (للأم عند عدم من

لهامعه السادس) كما مر (واها

ثلث الباقي بعد فرض واحد

الزوجين) كما قدمنا وذلك

(في زوجة وابوين) وأم فلها

حنث الربع (أو زوج وابوين)

وأم فلها حنث السادس ويسمى

ثلثا ناديا مع قوله تعالى وورثه

أبواه فلامه الثلث (والثلثان

لكل اثنين فصاعدا من فرضه

النصف) وهو خمسة البنات وبنت

الابن والاخت لابوين والاخت

لأب والزوج (الا الزوج) لانه

لا يتعدد والله تعالى اعلم

### \* (فصل في العصبان) \*

العصبان النسبية ثلاثة عصبية

بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع

غيره (يحوز العصبية بنفسه وهو

كل ذكر) فالأثني لا تكون عصبية

بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها

(لم يدخل في نسبته الى الميت

أثني) فان دخلت لم يكن عصبية

كولد الام فانه ذو فرض وكأبي

الام وابن البنت فانهم من ذوى

الارحام (ما بقى الفرائض) أي

جنسها (وعند انفراد يحوز

جميع المال) بجهة واحدة ثم

العصبان بانفسهم اربعة اصناف

جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابيه ثم

جزء جده (ويقدم الاقرب

فالاقرب منهم) بهذا الترتيب

فيقدم جزء الميت (كالابن ثم

ابنه وان سفل ثم اصله الاب



ويكون مع البنت) فأكثر (عصبة  
 وذاسهم) كما مر (ثم الجد الصحيح)  
 وهو أب الأب (وإن علا) وأما  
 أبو الأم فناسد من ذوى الارحام  
 (ثم جزء ابيه الاخ) لابوين (ثم)  
 لاب (ثم) (ابنه) لابوين ثم لاب  
 (وإن سفل) تأخير الاخوة عن  
 الجد وإن علا قول أبي حنيفة  
 وهو المختار للفتوى خلا قالهما  
 وللشافعي قبل وعليه الفتوى  
 (ثم جزء جده الأم) لابوين ثم لاب  
 ثم ابنه لابوين ثم لاب (وإن سفل)  
 ثم عم الأب ثم ابنه ثم عم الجد  
 ابنه) كذلك وإن سفل فاسبابها  
 أربعة بنوة ثم أبوة ثم اخوة ثم  
 عمومة (و) بعد ترجيحهم بقرب  
 الدرجة (يرجحون) عند التفاوت  
 بابوين وأب كما مر (بقوة القرابة  
 فمن كان لابوين) من العصبات  
 ولوائى كالشقيقة مع البنت تقدم  
 على الاخ لاب (مقدم على من كان  
 لأب) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 إن أعيان بنى الأم يتوارثون دون  
 بنى العلات والحاصل أنه عند  
 الاستواء في الدرجة يقدم  
 ذوالقرابتين وعند التفاوت فيها  
 يقدم الأعلى ثم شرع في العصبه  
 بغيره فقال (وبصير عصبه بغيره  
 البنات بالابن وبنات الابن بابن  
 الابن) وإن سفلوا (والاخوات)  
 لابوين وأولاب (باخيهن) فهن  
 أربع ذوات النصف والتلثين  
 يصرن عصبه باخوتهن ولو حكما  
 كبن ابن ابن يعصب من مثله  
 أو فوقه ثم شرع في العصبه مع  
 غيره فقال (ومع غيره الاخوات  
 مع البنات) أو بنات الابن لقول  
 الفرضيين اجعلوا الاخوات مع  
 البنات عصبه والمراد من الجمع  
 هنا الجنس

فيقدم جزءه كالابن وابنه على اصله كالأب وابيه ويقدم اصله على جزء ابيه كالأخوة لغيرهم وبناتهم ويقدم  
 جزء ابيه على جزء جده كالعمام لغيرهم وبناتهم وبعد الترجيح بالجهة إذا تعدد أهل تلك الجهة اعتبر الترجيح  
 بالقرابة فيقدم الابن على ابنه والأب على ابيه والاخ على ابنه لقرب الدرجة وبعد اتحاد الجهة والقرابة يعتبر  
 الترجيح بالقوة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لاب وكذا ابناؤهم وكل ذلك مستفاد من كلام المصنف وصرح به  
 العلامة الجعري حيث قال \* فبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا \* (قوله ويكون  
 الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الأب فيما تقدم كما فعله الشارح ط (قوله ثم الجد الصحيح) هو من لم يدخل في  
 نسبه الى الميت اتى (قوله وهو أب الأب) الاولى رسم أبو الوالو وبنائه على اللغة المشهورة من اعرابه بالحروف  
 (قوله ثم لاب) اى ثم الاخ لاب أما الاخ لأم فذو فرض فقط كما مر (قوله لابوين) متعلق بمحذوف حال  
 من الضمير (قوله قبل وعليه الفتوى) قاله صاحب السراجية في شرحه عليها كما سيأتى وقد أشار  
 الى ان المعتمد الاول وهو مذهب الصديق رضى الله عنه (قوله كذلك) اى لابوين ثم لاب وهو في موضع  
 الحال من عم الأب وعم الجد (قوله وإن سفل) اى ابن عم الأب وابن عم الجد (قوله فاسبابها) اى  
 العصبية (قوله وبعد ترجيحهم الخ) أى ترجيح أهل كل صنف من الاصناف الاربعه بقرب الدرجة كترجيح  
 الاخوة مثلا على بناتهم يرجح بقوة القرابة اذا تفاوتوا فيها كالأخ الشقيق مع الاخ لاب كما مر (قوله بابوين  
 وأب) متعلق بالتفاوت وقوله كما مر حال منه وقوله بقوة القرابة متعلق بيرجحون (قوله كالشقيقة الخ)  
 فيه ان الكلام في العصبه بالنفس وهذه عصبه مع الغير لكن قال السيد انما ذكرها هنا وان لم تكن عصبه  
 بنفسها لما شاركته في الحكم لمن هو عصبه بنفسه (قوله أن أعيان بنى الأم الخ) تمام الحديث يرث الرجل أخاه  
 لايه وأمه دون أخيه لايه روى الترمذى وابن ماجه اه قاسم وسيد كرا الشارح ان بنى الاعيان الاخوة لاب  
 وأم سفلوا بذلك لانهم من عين واحدة اى أب وأم واحدة وان بنى العلات الاخوة لاب سفلوا لان الزوج  
 قد عل من زوجته الثانية واملل الشرب الثاني يقال له اذا سفلوا السقية الثانية وأما الاخوة لأم فهم  
 بنو الاخياض كما سيأتى والتظاهر ان المراد بنى الأم في الحديث ما يشمل الاخوة لاب وأم والاخوة لأم فقط  
 وان المراد باعيانهم القسم الاول يدل عليه قوله في المغرب أعيان القوم اشرافهم ومنه قولهم للاخوة لاب وأم  
 بنو الاعيان ومنه حديث أعيان بنى أم يتوارثون اه وقال السيد والمقصود بذكر الأم هنا اظهار ما يترجح به  
 بنو الاعيان على بنى العلات اه اى لانهم زادوا عليهم بقرابة الأم ولذا كانوا أعيانا (قوله البنات) اسم يصير  
 مؤخر وخبره قوله عصبه بغيره وقوله بالابن قيده لانهن عند عدمه صاحبات فرض دائم وابن الابن لا يعصب  
 ذات فرض (قوله وإن سفلوا) اى بنات الابن وابن الابن (قوله باخيهن) اى المساوى لهن قرابة  
 درر البار قال الطورى وفي كشف الغوامض ولا يعصب الشقيقة الاخ لاب اجماعا لانها اقوى منه في النسب  
 بل تأخذ فرضها ولا يعصب الاخ لاب اخ شقيق بل يحجبها لانه اقوى منها اجماعا اه وفي منظومة المصنف  
 المسماة تحفة الاقران \* ولا تراثت أخت له من الأب \* مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب \* وذ كرفى شرحها عن  
 الجواهر ان بعضهم ظن ان للاخت النصف وهذا ليس بشئ اه (قوله ذوات النصف والتلثين) خبر بعد خبر  
 أو بدل من أربع اى من لهن النصف اذا انفردن والتلثان اذا تعددن وهن البنت وبنت الابن والاخت لابوين  
 أولاب قيل كان الواجب ان تذكر الأم مع الأب فانه يعصبها اذا كانا مع أحد الزوجين كما مر واجيب بان أخذها  
 لثالث الباقي بطريق الفرض لا التعصيب وأشار الى ما في السراجية وشرحها من ان من لا فرض لها من الاناث  
 واخوها عصبه لا يصير عصبه باخيهما كالم والعمة اذا كانا لاب وأم أولاب كان المال كله للم دون العمة وكذا فى ابن  
 الم مع بنت الم وفي ابن الاخ مع بنت الاخ وتظمت ذلك بقولى \* ولم يعصب غير ذات سهم \* اخ كمل عمة وعم \*  
 (قوله ولو حكما) تعميم للاخ بالنظر الى بنت الابن فان عصبته لم تخص باخيه فقط فانها تصير عصبه به وبابن  
 عمها وبمن هو اسفل منها اذا لم تكن ذات فرض كما سيأتى بيانه (قوله الاخوات مع البنات) اى الاخوات  
 لابوين وأولاب أما للاخت لأم فلا يعصبها اخوها وهو ذ كرفى عدم كونها عصبه مع الغير أولى (قوله لقول  
 الفرضيين الخ) جعله في السراجية وغيرها حديثا قال في سكب الانهر ولم اقف على من خرج له لكن أصله ثابت  
 بخبر ابن مسعود رضى الله عنه وهو ما روى البخارى وغيره في بنت وبنت ابن واخت البنت النصف وبنت الابن



السدس وما بقي فلاخت وجعله ابن الهائم في ضو له من قول القرصين وتبعه شراحها كالقاضي زكريا وسيط  
 المارديني وغيرهما اه (تنبيه) الفرق بين هاتين العصبين ان الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه  
 فتتعدى بسببه العصبية الى الاثنى وفي العصبية مع غيره لا تكون عصبية أصلا بل تكون عصبية تلك العصبية  
 مجامعة لذلك الغير سيد وفيه اشارة الى وجه اختصاص الاول بالبهاء والثاني بجمع قال في سكب الانهر الباء  
 للالصاق والالصاق بين الملتصق والملتصق به لا يتحقق الا عند مشاركتها في حكم الملتصق به فيكونان مشاركين  
 في حكم العصبية بخلاف كلمة مع فانها للقران والقران يتحقق بين الشخصين بغير المشاركة في الحكم كقوله تعالى  
 وجعلنا معه أخاه هرون وزيرا أي وزيره حيث كان مقارنا به في النبوة وكلفه القدوري ومن فاته صلاة العيد  
 مع الامام أي فاته الصلاة المقارنة بصلاة الامام لان تفوتهما معا فتكون هي عصبية دون ذلك الغير وقال  
 بديع الدين في شرح السراجية الفرقان مع قد نستعار للشرط والباء للسبب اه (قوله) كما بسطه العلامة  
 قاسم) أي في تصحيح القدوري نقلا عن الجواهر حيث قال ان كانت الملائنة حرة الاصل فالمراث لمواليها  
 وهم اخوتها وسائر عصبية أمهما وان كانت معتقة فالمراث لمعتقها ونحوه ابن المعتق وأخوه وأبوه فقوله  
 لمواليها يتناول المعتق وغيره وهو عصبية أمهما اه ونحوه في الجوهرة اقول وهذا مخالف لما ذكره شراح  
 السكندر وغيرهم قال الزيلعي ولا يتصور ان يرث هو أو يورث بالعصبية الا بالولاء أو الولاد فيرثه من اعتقه  
 أو اعتق أمه أو من ولده بالعصبية وكذا هو يرث معتقه أو معتق معتقه أو ولده بذلك اه فهو صريح في انه  
 اذا كان هو أو أمه حرة الاصل فلا يرث أو يورث بالعصبية الا اذا كان له ولد أي ابن أو ابن ابن وقال في معراج  
 الدراية ثم لا قرابة له من قبل أبيه وله قرابة من جهة أمه فلا تكون عصبية أمه عصبته ولا أمه عصبته له عند الجمهور  
 وعن ابن مسعود ان عصبية أمه عصبته وعنه في رواية أخرى ان أمه عصبته لما روى واثله بن الاسقع عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال تحرز المرأة ثلاث موارث عتقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه وقتلنا الميراث  
 انما يثبت بالنص ولا نص في توريث الام اكثر من الثلث ولا في توريث اخ من أم اكثر من السدس ولا في توريث  
 أبي الام ونحوه من عصبية الام ولان العصبية اقوى اسباب الارث والادلاء بالام اضعف فلا يجوز ان يستحق  
 به اقوى اسباب الارث وفي الحديث بيان انها تحرز والاحراز لا يدل على العصبية فانه يجوز ان تحرز فرضا  
 وردا لا تعصيا واما حديث عصبته قوم أمه فعناد في الاستحقاق بمعنى العصبية وهي الرحم لا في اثبات حقيقة  
 العصبية اه ملخصا وقال في المجتبى شرح القدوري قوله وعصبية ولد الزنا وولد الملائنة مولى أمهما معناه  
 والله اعلم ان الام ليست بعصبية له ولا عصبية الام كما ذهب اليه ابن مسعود رضي الله عنه انما عصبية مولى الام  
 اذا كان لها مولى وما ذهب اليه اصحابنا مذهب علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما ووجهه ان الام لما لم تكن  
 عصبية في حق غير ولد الزانية والملائنة فكذا في حقه كذوى الارحام اه (قوله) لانه لا ابالهما) تعليل  
 للمتن وزاد في الاختيار مانصه النبي صلى الله عليه وسلم الحق ولد الملائنة بأمه فصار كمن لا قرابة له من  
 جهة الاب فوجب ان يرثه قرابة أمه ويرثهم فلورثت بنتا وأما والملائنة فللبنات النصف وللأم السدس والباقي  
 يرث عليهما كأن لم يكن له أب وهكذا لو كان معهما زوج أو زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما فرضا  
 وردا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملائنة فلامه الثلث ولاخيه لأمه السدس والباقي مردود عليهما ولا شيء  
 لابن الملائنة لانه لا اخاله من جهة الاب واذا مات ولدا ابن الملائنة ورثه قوم أبيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم  
 جده اعني الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله اه ومثله في المنع اقول وهذا مؤيد لما قد مناه حيث  
 جعل لأمه الثلث ولاخيه لأمه السدس مع ان اخاه عصبية الام فلو كان عصبية أمه الحرة عصبية له لاخذ الباقي  
 بعد فرض الام (قوله) ويفترقان الخ) كذا قاله في الاختيار وتبعه في المنع وسكب الانهر وغيرهما اقول  
 وهو خلاف ما جزم به الشارح في آخ باب اللعان حيث ذكر ان ولد الملائنة يرث من توأمه ميراث اخ لام أيضا  
 ومثله في البحر عن شهادات الجامع وقال في معراج الدراية ولد الملائنة اذا كان توأما فعندنا وعند الشافعي  
 وأحمد والجمهورهما كالاخوين لام وقال مالك كالاخوين لابوين ثم ذكر الدليل والتفاريع فراجع وهذا  
 صريح في ان ما ذكره الشارح هنا مذهب مالك تأمل (قوله) وتختم العصبان الخ) أي ختما اضافيا  
 والا فالتختم في الحقيقة بعصبية المعتق ثم ان هذا بيان للقسم الثاني وهو العصبية السبية ولا يخفى ان المعتق

(وعصبية ولد الزنا و) ولد  
 (الملائنة مولى الام) المراد  
 بالمولى ما يعم المعتق والعصبية ليعم  
 ما لو كانت الام حرة الاصل  
 كما بسطه العلامة قاسم لانه لا ابا  
 لهما ويفترقان في مسألة واحدة  
 وهي ان ولد الزنا يرث من توأمه  
 ميراث اخ لام وولد الملائنة يرث  
 من توأمه ميراث اخ لابوين  
 (وتختم العصبان ب) العصبية  
 السبية







النسب كجنى اسم المفعول كجنى قوته تعالى وما كان هذا القول ان يعترى اى مقتضى او على تقدير موضوع حذف  
واقعت صفته مقامه ووضع المظهر موضع المضمرة والتقدير ليس للنساء من اولاد الا كذا والاولاد ان جرى مجرى  
معتقهن او الاولاد جزم معتقهن ونم اوجه اخر لا تظهر بصورة ولا مدبرهن ان امرأة دبرت عبدا ثم ارتدت  
وطقت بدار الحرب وحكم بطاقتها ومجرى عبدها المدبر ثم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف  
عصبة نسبية فهذه المرأة عصبة وحكم مدبر هذا المدبر كذلك فاذا حكم القاضي بمجرى مدبرها بسبب لحاقها  
فاشترى عبدا ودبره ثم مات ورجعت المرأة تامة الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر  
الثانى ولم يخلف عصبة نسبية فاولاد هذه المرأة وقد مناه في كتاب الولاء في تصويره وجهها آخر صورة جرى  
معتقهن الولاء ان عبدا امرأت تزوج باذنها جارية قد اعتقها مولاهما فولد بينهما ولد فهو حر تبع لأمه وولادته  
لمولى أمه فاذا اعتقت تلك المرأة عبدا جاز ذلك العبد باعتاقها الياء ولا ولد له الى مولاه حتى اذا مات المعتق  
ثم مات ولده وخلف معتقة أيسه فاولادها وصورة جرم معتق معتقهن الولاء ان امرأة اعتقت عبدا فاشترى  
العبد المعتق عبدا وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولد فهو حر وولادته لمولى أمه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق  
عبدا جرم باعتاقه ولا ولد لمعتقه الى نفسه ثم الى مولاه هذا حاصل ما ذكره في هذا المجل وتعام الكلام  
على ذلك بشرط الجري طلب من كتاب الولاء فراجع (قوله وهو وان كان فيه شذوذ الخ) الناذه وان يروى  
الثقة حديثا يخالف ما روى الثبالب فاذا انفرد الراوى بشئ نظريه فان كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه  
بالخطأ ذلك واضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وان لم يكن له مخالف فان كان من يوثق بحفظه واتقاه فمقبول  
لا يصدق فيه انفراده وان لم يكن من يوثق بحفظه واتقاه لذلك الذى انفرد به فان لم يجد من يوثق بالخطأ  
للصائب المقبول تفرد به فحديثه حسن والافتقار مردود هذا ما اختاره ابن الصلاح في تعريفه (قوله لكنه  
تأيد الخ) فذكر روى عن عمرو بن عيسى وزيد بن ثابت رضي الله عنهم انهم كانوا الا يورثون النساء من الولاء  
الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارى والبيهقى وذكره رزين بن  
العبدى في مسنده بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ميراث الولاء للاكبر من الذكور ولا يرث النساء  
من الولاء الاولاد من اعتقن او اعتق من اعتقن اه قاسم (قوله فصار بمنزلة المشهور) الحديث المشهور  
هو الذى يكون في القرن الاول احاد ثم انتشر فصار في القرن الثانى ومن بعدهم متواترا ولما كان القرن الاول  
وهم العصاة ثقات لا يتهمون صارت شهادتهم بمنزلة المتواتر حجة حتى قال الجصاص انه احد قسب المتواتر  
يعقوب (قوله ثم شرع في الطيب الخ) اى بعد بيان الوارثين من ذى فرض وعصبة لان منهم من يجب  
بالكلية او عن سهم مقدرا الى اقل منه وهو ائمة المنع مطلقا واصطلاحا مانع من تاهل للارث باخر عما كان له  
ولاء فخرج القتال والكافر وشمل نوعي الطيب لان ائمتنا اصطلموا على تسمية ما كان المنع لمعنى في نفسه ككونه  
ريقا او قاتلا محرما وما كان لمعنى في غيره محجوبا وقسموا الطيب الى حجب حرمان وهو منع شخص معين عن  
الارث بالكلية لوجود شخص آخر وجب نقصان وهو حجب من فرضه فقدر الى فرض اقل منه لوجود آخر  
فخرج انتقاص السهام بالعول وكذا انتقاص حصص اصحاب الفرائض بالاجتماع مع من يجانسه عن حالة  
الانفراد كالزوجة مثلا ثم حجب الحرمان بدخل فبين عدا الستة المذكورين متناويع وجب النقصان بدخل  
في خمسة فقط كما سيذكره الشارح (قوله اى الاب والام دون من قوته) الان كلام من الجدة  
والجدة قد يجب حرمانا فهما من القريب الاخر فافهم (قوله والولدان) اى الابن والبن وثناء للمناسبة  
والا فالولد يشمل الذكر والانثى تأمل (قوله سواء كانوا عصباء) وكذا من يعنى العصباء كذوى الارحام  
(قوله وهو) اى حجب الحرمان في القريب الثانى مبنى على اصلين اى مترتب وجوده على وجود مجموعهما  
فاذا وجدوا أو أحدهما وجدوا فلا وفيه بحث يأتى قريبا (قوله يجب الاقرب) اى بحسب الدرجة  
أو القرابة والضمير في سواهم للستة المذكورين في المتن (قوله اتحدوا في السبب) كالجدة مع الام وبنات  
الابن مع الصليتين أم لا كالاخوة مع الاب (قوله من أدلى) الادلاء لغة ارسال الدلو في البئر استعمال  
في كل شئ يمكن فيه ولو بطريق المجاز فعنى بدلى الى الستة المذكورة

وهو وان كان فيه شذوذ لكنه  
تأيد بكلام كبار العصاة فصار  
بمنزلة المشهور كما بسطه السيد واقره  
المصنف ثم شرع في الحجب فقال  
(ولا يحرم سنة) من الورثة  
(بها) البنة (الاب والام والابن  
والبنات) اى الابوان والولدان  
(والزويان) وفريق يرون بها  
ويحجبون حجب الحرمان  
أخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء  
كانوا عصباء أو ذوى فروض  
وهو مبنى على اصلين أحدهما  
(انه يجب الاقرب من سواهم  
الابعد) لما مر انه يقدم الاقرب  
فالاقرب اتحدوا في السبب أم لا  
(والثاني ان) من ادلى بشخص  
لا يرث معه) كابن الابن لا يرث  
مع الابن (الاولاد الام) فبرث معها  
لعدم استغراقها للتركة



القروض أم الأم لا تترث مع الأم (تنبيه) يرد على ما ذكره المستفت لزوم محبة أم الأم بالاب لأنه أقرب مشبهان  
لم تدل به وكذا يجب بنت الابن بالنت الواحدة الصلية والاخت لاب بالاخت لا بوبن وابن الاخ لا بوبن بالاخت  
لام فان اجيب بان المراد الاقرب من العصبات ورد عليه ان هذين الاصلين للفريق الثاني الذين يرتبون تارة  
ويحرمون أخرى وفيهم العصبات وغيرهم وان اجيب بان المراد ان الاقرب يجب الابد اذا كان الابد  
مدليا بالاقرب فلا معنى لكونهما أصليين ولزم عليه ان يرث ولد الابن مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدل به  
أفاده السيد (قوله بجهة واحدة) احتراز عما لو انفردت فانها تستغرق التركة لكن بجهتي القرض والرد  
(قوله والمحرور) أي من قام به مانع عن الارث لمعنى في نفسه (قوله عندنا) وعليه عاتة العصاية وعن  
ابن مسعود انه يجب نقصاناً لا حرماناً كالابن الكافر من لامع أحد الزوجين وعنه أيضاً انه يجب الاخ لام بابن  
كافر يجب حرمان (قوله أصلاً) أي لا نقصاناً ولا حرماناً (قوله ويجب المحبوب) أي المحبوب حرماناً يجب  
غيره حرماناً ونقصاناً ومثل لكل بمثل (قوله ويجب أم الأم) كذا في بعض النسخية كمرار الأم ثلاث  
مرات وفي بعضها مرتين والصواب الاول (قوله بالأم) فانها يجب من الثلث إلى السدس بالولد وولد الابن  
وبالعدد من الاخوة والاخوات (قوله وبنت الابن) يجب مع الصلية من النصف إلى السدس (قوله  
والاخت لاب) يجب مع الشقيقة من النصف إلى السدس (قوله والزوجين) فالزوج يجب من النصف  
إلى الربع والزوجة من الربع إلى الثمن بالولد وولد الابن (قوله ويسقط بنو الاعيان) قد مناجه تسميتهم  
بذلك (قوله على أصول زيد) أي ابن ثابت الصابي الجليل رضى الله عنه وحاصل أسوله ان الجدمع الاخوة  
حين المقاسمة كواحد منهم ان لم تنقصه المقاسمة معهم عن مقدار الثلث عند عدم ذي القرض وعن مقدار  
السدس عند وجوده وله في الاولى أفضل الامر من المقاسمة ومن ثلث جميع المال وضابطه انه ان كان معه  
دون مثليه فالمقاسمة خير له أو مثله فسيان أو أكثر فالثلث خير له وصور الاول خمس فقط جدمع أو اخت  
أو اختان أو ثلاثة اخوات أو اخت واخت والثاني ثلاثة جدمع أو اخت أو اختان أو اختان والثالث  
لا ينحصر وله في الثانية بعد اعطاء ذي القرض فرضه من أقل بخارجة خيرا مورثا ثلاثة اما المقاسمة كزوج وجد  
واخت للزوج والنصف والباقي بين الجدمع والاخ واما ثلث الباقي بكدة وجد واخوين واخت للجدد السدس وللجد  
ثلث الباقي واما سدس كل المال بكدة وبنت وجد واخوين للجدد السدس وللنت النصف وللجد السدس لانه  
خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي ونماه في شرحنا الرحيق المختوم وغيره (قوله كما هو مذهب أبي حنيفة)  
وهو مذهب الخليفة الاعظم أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وهو اعلم العصاية وأفضلهم ولم تعارض عنه  
الروايات فيه فلذلك اختاره الامام الاعظم بخلاف غيره فانه روى عن عمر رضى الله عنه انه قضى في الجدمع  
قضية يخالف بعضها بعضها والاخذ بالتفق عليه أول وهو أيضاً قول أربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضى الله عنهم انه قال لا يتق الله زيد يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل اباً  
الاب أباً ونماه في سكب الانهر (قوله وعليه الفتوى الخ) قال في سكب الانهر وقال شمس الأعة السرخسي  
في المبسوط والفتوى على قولهما وقال حيدر في شرح السراجية الا ان بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا  
في مسائل الجدمع الفتوى بالصلح في مواضع الخلاف وقالوا اذا كنا نفق بالصلح في تضمين الاجير المشترك  
لاختلاف العصاية رضى الله تعالى عنهم فالاختلاف هنا اظهر فالفتوى فيه بالصلح أولى اه ومثله في المبسوط  
وسبب اختلافهم في ذلك عدم النص في ارث الجدمع الاخوة من كتاب أو سنة وانما ثبت باجتهاد العصاية رضى  
الله تعالى عنهم بعد اختلاف كثير وهو من اشكل ابواب القرائض اه لكن المتون على قول الامام ولذا  
اشار السارح الى اختياره هنا وفيما سبق (قوله أي بين الاعيان) أي الذكور منهم كما هو صريح العبارة  
حيث عبر بيني ولم يعبر بالاولاد بخلاف ما تقدم حيث فسر في الاعيان بالاناث أيضاً تغليب القبول المقام له أما  
هنا فلا يقبله فان اولاد العلات لا يستقون بالاخوات لا بوبن ويدل عليه قوله وكذا بالاخت الخ اه قلت  
ثم لكن قد يسقط بعض اولاد العلات بالامان من بين الاعيان كالاخوات لاب يسقطن بالاخوات لا بوبن  
مالم يعصين اخ لاب كما سيأتي وعبارة السراجية اوضح ونصها بنو الاعيان وبني العلات كما يستقون  
بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالاتفاق وبالجدمع أي خنيفة ويسقط بنو العلات أيضاً بالاب وام

بجهة واحدة (والمحرور) كابن  
كافر أو قاتل (لا يجب) عندنا  
أصلاً (ويجب المحبوب) اتفاقاً  
كام الاب يجب بالاب ويجب  
أم أم الأم (كالاخوة  
والاخوات) فانهم يحبون بالاب  
يجب حرمان (ويحبون الأم من  
الثلث إلى السدس) يجب نقصان  
ويحتص يجب النقصان بخمسة  
فالأم وبنت الابن والاخت لاب  
والزوجين (ويسقط بنو  
الاعيان) وهم الاخوة والاخوات  
لاب وأم ثلاثة (بالابن) وابنه  
وان سفل (وبالأب) اتفاقاً  
(وبالجدمع) عند أبي حنيفة رجه  
الله تعالى (وقال بقاسمهم على  
أصول زيد ويفق بالاول) وهو  
السقوط كما هو مذهب أبي حنيفة  
وأصول زيد مبسوط  
في المطولات وفي الوهبانية  
وما سقط اولاد عين وعله  
وقد سقط النعمان وهو المحرور  
وعليه الفتوى كما في الملتقى  
والسراجية وان قال مصنفها  
في شرحها وعلى قولهما الفتوى  
(و) يسقط (بنو العلات) وهم  
الاخوة والاخوات لاب (بهم)  
أي بين الاعيان



أيضا (وبهؤلاء) أي بالابن وابنة  
وبالاب والجد وكذا بالاخت  
لابوين إذا صارت عصبة كما علمته  
(ويسقط بنو الأخفاء) وهم  
الأخوة والأخوات لام (بالولد  
وولد الابن) وان سفل (وبالاب  
والجد) بالاجماع لانهم من قبيل  
الكلالة كما بسطه السيد (و)  
تسقط (الجدات مطلقا) أبويات  
أم أميات (بالأم والأبويات  
بالاب) وكذا بالجد إلا أم الأب  
وان علت فانها ترث مع الجد لانها  
ليست من قبله بل هي زوجته  
فكانا كالابوين (وتجب  
القربى) من أي جهة كانت  
(البعدي) كذلك (وارة كانت  
القربى أو محبوبة) كما قدمناه  
(وإذا اجتمعا وكانت أحدهما  
ذات قرابة واحدة كام الأب) كذا  
في نسخ المتن والشرح والصواب  
الموافق للسراجية وغيرها كام  
أم الأب وقد قدم ان القربى  
تجب البعدي مطلقا فانهم  
(والأخرى ذات قرابين أو أكثر  
كام أم الأم وهي أيضا أم أبي الأب)  
بهذه الصورة

١	أم	أب	أب
٢	أم	أبي	أم
٣	أم	أم	

وتوضيها ان امرأة زوجت  
ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما  
ولد فهذه المرأة جدته لابويها  
(قسم محمد السدس بينهما اثلاثا)  
باعتبار الجهات (وهما)

أه ويؤخذ منه ان الاخت لاب تسقط بالاخ لاب وأم كما قدمنا التصريح به عن كشف الغوامض ومحقفة  
الإقران (قوله أيضا) كان المناسب ذكره بعد قوله وبهؤلاء (قوله والجد) أي على الخلاف المار  
(قوله إذا صارت عصبة) أي مع البنات أو مع بنات الابن وانما سقطوا بها لانها حينئذ كالاخ في كونها  
عصبة اقرب الى الميت أه سيد (قوله ويسقط بنو الأخفاء) بالخيف اختلاف في العينين وهو ان تكون  
أحدهما زرقاء والأخرى كحلاء وفرس أخيف ومنه الأخفاء وهم الأخوة لا بآه شتى يقال أخوة أخفاء  
وأما بنو الأخفاء فان قاله مستقن فعلى إضافة اليه أه مغرب (قوله بالولد الخ) أي ولواتي فيسقطون بسطة  
بالابن والبنت وابن الابن وبنت الابن والاب والجد ويجه مهم قولك الفرع الوارث والاصول الذكور وقد  
نظمت ذلك بقولي ويوجب ابن الأم أصل ذكره كذا الفرع وارث ذكره كروا (قوله بالاجماع) مرتبط  
بقوله والجد أي بخلاف بنو الاعيان والعلات في سقوطهم به الخلاف المار (قوله لانهم من قبيل الكلالة)  
عله لسقوطهم بمن ذكر يسانه ان قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت الأية  
المراية أولاد الأم اجماعا ويدل عليه قراءة أبي له أخ أو أخت من الأم وقد اشترط في ارث الكلالة عدم الولد  
والوالد اجماعا فلا ارث لأولاد الأم مع هؤلاء ثم لفظ الكلالة في الأصل بمعنى الاعيان وذهب القوة ثم استعير  
لقربة من عدا الولد والوالد كأنها كماله ضعيفة بالقياس الى قرابة الولد ويطلق أيضا على من لم يخاف  
ولدا والوالد أو على من ليس بولد ولا والدا من الخلفين هذا حاصل ما ذكره السيد (قوله وتسقط الجدات الخ)  
الأصل ان لكل من اتحاد السبب والادلاء تأثيرا في الحجب فام الأب تجب به للادلاء فقط وبالأم لاتحاد السبب  
وهو الأمومة وأم الأم ترث مع الأب لانعدام المعنيين وتجب بالأم لوجوده ما واعد لم ان الأب لا يرث معه  
الاجدة واحدة من قبل الأم لان الأبويات يجنب به والاميات الصمحات لا يزدن على واحدة ابد أو أما الجد  
فترث معه واحدة ابوية وهي أم الأب أو من فوقها كام أم الأب وإذا بعد بدرجتين كابي أبي الأب ترث معه  
ابوستان أحدهما أم أبي الأب أو من فوقها كام أم أبي الأب والثانية أم أم الأب أو من فوقها كام أم أم الأب  
وتعامه في شرحنا الرقيق المختوم (قوله لانها ليست من قبله) أي لم تدل به وأيضا لم يوجد اتحاد السبب  
لان جهته الابوة وجهتها الأمومة (قوله بل هي زوجته) هذا ظاهر اذا كانت في درجته فلو اعلت منه  
فهو أم زوجته أو جدتها أو أجنبية عنها (قوله من أي جهة كانت) أي من جهة الأم أو الأب  
(قوله كذلك) أي من أي جهة كانت فالصور اربع قربي من جهة الأم تجب البعدي من الجهتين قربي من  
جهة الأب تجب البعدي من الجهتين (قوله كما قدمناه) عند قوله ويوجب المحبوب (قوله وقد قدم الخ)  
أراد الاستدلال على ان المتن لو كان أم الأب لحجب غيرهما ولم يأت الخلاف بين محمد وصاحبيه أه ح (قوله  
فهذه المرأة جدته لابويها) أي جدة لهذا الولد الذي مات من قبل أبيه لانها أم أبيه ومن قبل أمه لانها  
أم أم أمه ثم نقول هنالك امرأة أخرى قد كان تزوج بنتها ابن المرأة الأولى فولد من بنت الأخرى ابن الأولى  
الذي هو أبو الميت فهذه الأخرى أم أم أبي الميت فهي ذات قرابة واحدة من (قوله وبه جزم في الكثر) قال  
في الدر المنقي فكان هو المرجح وان اقتضى صنيع المصنف خلافة فليقتبه له وأصل هذا ان الترجيح بكثرة العلة  
لا يجوز على ما عرف في الأصول ثم الوضع في ذات قرابتين اتفقا لا مكان الزيادة الى غير نهاية وعند أبي يوسف  
يقسم انصافا مطلقا وعند محمد باعتبار الجهات وان كثرت فليحفظ أه (قوله والأخوات) الواو بمعنى  
أولان المستكمل أحد الصنفين لا مجموعهما فاده ط (قوله سقط الخ) لف ونشر مرتب (قوله أو أخ)  
أي لاب (قوله وفي إطلاقه) أي المصنف تبع للجمع ويحجب كما في غير الافكار بان قوله موازا وسافل  
صفة لابن دون الاخ لانه لا يصح وصف الاخ بالتزول أي فان ابن الاخ لا يسمى اخا بخلاف ابن الابن فانه يطلق  
على من في الدرجة الثانية ومن دونهم انهم كان حقه كما قال العلامة قاسم ان يقدم الاخ على ابن الابن  
(قوله لتبريهم الخ) حاصله كما في السراجية والمتقى ان من لا فرض لها من الاناث وأخوها عصبة لا نصير

أي أبو حنيفة وأبو يوسف (انصافا) باعتبار الابدان وبه قال مالك والشافعي وبه جزم في الكثر فقال وذات جهتين كذات جهة (وإذا استكمل البنات  
والأخوات لابوين فترهن) وهو الثلثان (سقط بنات الابن) سقط (الأخوات لاب) أيضا (الابتعيب ابن ابن) في الصورة الأولى (أو أخ) في الثانية  
(موان) أي مسان (أو مازل) أي سافل فحينئذ يصح ويكون الثاني للذكر كالأخ من قاله المصنف في شرحه وفي إطلاقه نظر ظاهر لتبريهم  
من ابن الاخ لا يصيب أخاه كام لا يصيب أخاه وابن الأم لا يصيب أخاه وابن المتق لا يصيب أخاه بل المال المذكور دون الاخ



لأنها من ذوى الارحام قال  
في الرحبة

\* وليس ابن الاخ بالمعصب \*  
\* من مثله أو فوقه في النسب \*  
بجلاف ابن الابن وان سفل فانه  
يعصب من مثله أو فوقه عن لم تكن  
ذات سهم ويسقط من دونه فلو  
ترك ثلاث بنات ابن بعضهن  
اسفل من بعض وثلاث بنات ابن  
ابن آخر كذلك وثلاث بنات ابن  
ابن ابن كذلك بهذه الصورة

ابن  
ابن بنت  
ابن بنت  
ابن بنت  
ابن بنت  
ابن بنت  
ابن بنت

فالعلياء من الفريق الاول  
لا يوازها أحد فلها النصف  
والوسطى من الفريق الاول  
فوازها العليا من الفريق الثاني  
فيكون لهما السدس مكمله  
لثلاثين ولا شيء للسفليات الا ان  
يكون مع واحدة منهن غلام  
فيعصها ومن يحاذيها ومن فوقها  
عن لا تكون صاحبة فرض وسقط  
السفليات (وياخذ ابن عم)  
كذا في نسخ المتن والشرح وعبارة  
السدس وغيره وبأخذ احدا بنى  
عم (هواخ لام السدس) بالفرض  
وكذا لو كان الآخر زوجا فله  
النصف (ويقتسمان الباقي) بينهما  
نصفين بالعصوبة حيث لا مانع  
من ارثه به ما فيرث بجهتي فرض  
وتعصيب وأما بفرض وتعصيب  
معا

عصبة باخيها وقد مناه منظوما (قوله لانها من ذوى الارحام) اى الاخت في هذه الصور لكن ثبت المعق  
ليست من ذوى ارحام الميت فالمراد من عداها وانما لا يعصبها اخوها لانه ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن  
وعبر ذوى ولم يقل ذوات تغليب للذكور وعلى الاناث كما في قوله تعالى وكانت من القاتلين (قوله من مثله)  
اى في الدرجة كاخته او بنت عمه (قوله او فوقه) كعمته (قوله فانه يعصب من مثله او فوقه الخ) هذا ظاهر  
الرواية وعند بعض المتأخرين لا يعصب من فوقه والا صار محروما لان الاصل في ارث العصبه ان يقدم الاقرب  
ولو اتى على الابدولذا تقدم الاخت على ابن الاخ اذا صارت عصبه مع البنت والجواب ان من فوقه انما صارت  
عصبه به ولو لاه لم تر شيئا فكيف تعصبه وانظر ما اجاب به السيد قدس سره (قوله ذات سهم) اى فرض (قوله  
لا يوازها احد) لانتمائها الى الميت بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك (قوله فلها النصف)  
لانها قامت مقام بنت الصلب عند عدمها (قوله فوازها العليا من الفريق الثاني) لان كلا منهما ايدى الى الميت  
بواسطتين وأما السفلى من الفريق الاول فتوازها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث لان  
كل واحدة منهن تدلى الى الميت بثلاث وسائط وأما السفلى من الفريق الثاني فتوازها الوسطى من الفريق  
الثالث لانتماء كل منهما اليه بأربع وسائط وأما السفلى من الفريق الثالث فتوازها أحد لانها تدلى  
بخمسة وسائط وليس في هذه البنات من هو كذلك (قوله فيكون لهما السدس الخ) وذلك لان العليا من  
الاولى لما قامت مقام الصلية قام من دونها بدرجة واحدة مقام بنات الابن (قوله ولا شيء للسفليات) وهن  
الست الباقية من البنات التسع لانه قد كمل الثلثان لتلك الثلاث فلم يبق للباقيات فرض وليس لهن عصوبة قطعا  
فلا يرثن من التركة أصلا (قوله الا ان يكون الخ) فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول أخذت  
العليا منهم النصف وأخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين  
الغلام وبين السفلى من الاول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين انما ساقطت  
سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلاء وان كان الغلام مع السفلى من الفريق الثاني كان ثلث الباقي بينه  
وبين سفلى الاول ووسطى الثاني وسفلاء وعليا الثالث ووسطاء اسباعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى  
الثالث وان كان مع السفلى من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست اثنا وان  
فرض الغلام مع العليا من الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء  
للسفليات وهن ثمان وان فرض مع وسطى الاول فتأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه  
وهى وسطى الاول وعليا الثاني للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني وأما تصحيح  
المسائل في جميع هذه الصور فعلى ما مستحيط به فيما بعد فلا حاجة الى ايراد هنا واعلم ان ذكر البنات على  
اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب يسمى مسألة التشيب لانها بدقتها وحسنها تشبه الخواطر وتعمل الاقارب  
الى استماعها فشبه بتشيب الشاعر القصيدة لتعريفها واستدعاء الاصغاء لسماعها انه من شرح السيد  
(قوله عن لا تكون صاحبة فرض) أما من كانت صاحبة فرض قائمات أخذ سهمها ولا تعصيه عصبه وهى  
العليا من الفريق الاول التى أخذت النصف والوسطى منه مع العليا من الفريق الثاني حيث أخذت السدس  
وهذا مقدم معتبر فمن كانت فوقه دون من كانت يحاذيه فانه يعصبها مطلقا سيد (قوله وسقط السفليات)  
اى اللاتي تحته في الدرجة (قوله وعبارة السيد الخ) اى فكان على المصنف ان يقول كذلك ولا سيما  
مع قوله بعد ويقتسمان الباقي (قوله هواخ لام) كان تزوجت باخوين فجاءت من كل بولد وللاخوين  
وذاخ آخر من غيرهما فاحد ولد لها عن أخيه الذى هو ابن عمه وعن ابن عمه الآخر (قوله وكذا لو كان  
الآخر زوجا) الاوضح ان يقول وكذا لو كان أحدهما اى احدا بنى عمها وزوجها ط (قوله ويقتسمان الباقي)  
وهو خمسة اسداس في الاولى والنصف في الثانية ط (قوله حيث لا مانع من ارثه بهما) احتراز عما  
لو كان للميت بنت في الاولى فان لها النصف وتجب ابن العم عن السدس من حيث كونه أخا لام ويشترك هو وابن  
العم الآخر في الباقي وعمالو كان للزوجة في الثانية أخت شقيقة فان لها النصف والنصف الآخر للزوج فرضا  
ولا شيء له كابن العم الآخر من حيث بنوة العم (قوله بجهتي فرض وتعصيب) بجهة الفرض الزوجية والاخوة  
لام وجهة التعصيب كونه ابن عم ط (قوله وأما بفرض) اى وأما الارث بفرض وتعصيب ط



بجهة واحدة فليس الاب وأبوه  
قلت وقد يجمع جهتا تعصيب كابن  
هو ابن ابن عم بان تسكن ابن عمها  
قتل ابنا وكابن هو معتق وقد  
يجمع جهتا فرض وانما صور  
في الجوس لنكاحهم المحارم  
ويتوارثون بهما جميعا عندنا  
وعند الشافعي باقوى الجهتين  
وتحمله في كتب الفرائض وتأتي  
الاشارة اليه في الغرق (ولو تركت  
زوجا واما وجددة واخوة لام  
واخوة لابوين اخذ الزوج  
النصف والام) أو الجددة (السدس)  
وولد الام الثلث ولا شيء للاخوة  
لابوين لانهم عصبة ولم يبق  
لهم شيء وعند مالك والشافعي  
يشرك بين المصنفين الآخرين  
كان الكل أولاد أم وكذلك  
يفرض مالك والشافعي للاخت  
لابوين أو لاب النصف وللجد  
السدس مع زوج وأم فتعول الى  
تسعة وعند أبي حنيفة واحد  
تسقط الاخت قلت وحاصله انه  
ليس عند الحنفية مسألة المشتركة  
اتفاقا ولا مسألة الاكدرية على  
المتقي به كما مر

\* (باب العول) \*  
 وضد الرد كما سيبي (هو زيادة  
 السهام) اذا كثرت الفروض  
 (على مخرج الفريضة) ليدخل  
 النقص على كل منهم بقدر فرضه  
 كنقص ارباب الديون بالمخاصة  
 واول من حكم بالعول عمر رضى  
 الله تعالى عنه ثم اثنان خارج سبعة

(قوله بجهة واحدة) وهى الابوة ط (قوله فليس الا الاب وأبوه) اى مع البنت أو بنت الابن كما تقدم واسم  
ايس ضمير ما تدعى الارث بالقرض والتعصيب وقوله الا الاب اى الارث الاب على تقدير مضاف حذف واقيم  
المضاف اليه مقامه وهذا على حد قولهم ليس الطيب الا المسك فى حوزا الرفع والنصب فى المسك على الخلاف  
المشهور فكتبه (قوله وقد يجمع جهة تعصيب) اى من غير نظر للارث بهما لانه هنا باحداهما التقديم جهة  
البنوة على جهة العمومة وجهة الولاء (قوله وقد يجمع جهتا فرض) بصورته نكح مجوسى بنته واستولدها  
فالولد ابن لهذه المرأة واخ لها فاذا مات عنها مات عن أمه واخته قرت بالجهتين ط (قوله وانما يتصور  
فى المجوس) اقول تقدم فى كتاب الحدود ان من شبهة المحل وطى محرم نكحها وانه ثبت فيها النسب على  
ما حرره فى النهر فراجع به ثم رأيت فى سكب الانهر قال وانما يتصور ذلك فى نكاح المجوس وفى وطى النسبة  
فى المسلمين وغيرهم ولا يتصور فى نكاح المسلمين الصحيح اه وسأبقى تمامه (قوله وعند الشافعى باقوى الجهتين)  
وهى التى يرث بها على كل حال فان مات ابن وترك أمها هى اخته ترث عندنا بالجهتين الثالث بجهة الامية والنصف  
بجهة الاختية وأما عنده قرت بجهة الامية لا غير كما فى غرر الافكار (قوله بشرك بين الصنفين الاخيرين)  
اى اولاد الام والاخوة لابوين ولذا سميت مشركة بفتح الراء أو بكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا (قوله  
وكذلك يفرض مالك والشافعى) وكذا أحمد على ما ذكره السنشورى خلافا لما ذكره الشارح وهو قول ابى يوسف  
ومحمد وتسمى هذه المسألة الا كدرية لانها كدرت على زيد مذهبه (قوله فتعول الى تسعة) للزوج ثلاثة وللأم  
اثنان وللجد واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها الزادت على الجد ردت  
بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين  
لان المقاسمة خير له من سدس جميع المال ومن ثلث الباقي وتصح من سبعة وعشرين وتماه فى سكب الانهر  
(قوله تسقط الأخت) فللزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد وأصلها من ستة ومنها تصح (قوله على  
المفتى به) اى من قول الامام بسقوط بنى الاعيان والعلات بالجد خلافا لهما (قوله كما مر) اى فى الجلب  
والله تعالى أعلم

\*(باب العول)\*

مماثل الفرائض ثلاثة اقسام عادلة وعادلة وعائلة اى منقسم بلا كسر او بالرد او بالعول وهو فى اللغة الميل  
والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عمل صبره اى غلب وبمعنى الرفع يقال عال الميزان اذ ارفعه ف قيل ان المعنى  
الاصطلاحى مأخوذ من الاول لان المسألة مالت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم والتقسيم المار  
كالصريح فيه لان العادلة من العدل مقابل الجور وقيل من الثانى لانها غلبت أهلها بادخال الضرر عليهم  
وقيل من الثالث لانها اذا ضاق مخرجها بالفروض الجمعية ترفع التركة الى عددا اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم  
حتى يدخل النقصان فى فرائض جميع الورثة واختاره السيد (قوله وضده الرد) اذ بالعول تنقص سهام  
ذوى الفروض ويزداد أصل المسألة وبالرد يزداد السهام وينقص أصل المسألة وبعبارة أخرى فى العول تفضل  
السهام على المخرج وفى الرد يفضل المخرج على السهام سيد (قوله هو زيادة السهام) اى سهام الورثة قال  
عوض عن المضاف اليه وبذا سهل الاضمار فى قوله الا تبنى على كل منهم ط (قوله على مخرج الفريضة)  
اى مخرج السهام المفروضة الذى يقال له أصل المسألة وهو عبارة عن اقل عدد صحيح يتأق منه حظ كل  
فريق من الورثة بلا كسر اه سكب الانهر (قوله كنقص ارباب الديون بالمخاصة) اى الديون التى ضاقت  
عنها التركة وليس بعضها اولى من بعض فالتقص على الجميع بقدر حقوقهم (قوله واقل من حكم بالعول عمر  
رضى الله تعالى عنه) فانه وقع فى صورة ضاق مخرجها عن فروضها فاشاور الصحابة فاشار العباس الى العول فقال  
اعيلوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم ينكره أحد الا ابنه بعد موته وتماه فى شرح السيد وغيره (قوله  
ثم الخارج سبعة) وجهه ان الفروض ستة وهى نوعان الاول النصف والرابع والثلث والثانى الثلثان والثلث  
والسدس ولها حالتان افراد واجتماع ومخارجها فى الافراد خمسة الاثنان للنصف والاربعة للربع والثمانية  
للثمن والثلاثة للثلث والثلثين والستة للسدس واذا اجتمع فروض فان كانت من نوع واحد لا يخرج عن الخمسة  
المذكورة لانه يعتبر مخرج ادناها ففى نصف وربع من اربعة او نصف وثلث وسدس من ستة



أربعة لاتعول الاثنان والثلاثة  
والاربعة والخمسة والستة قد  
تعول بالاختلاط كما سيبي في باب  
المخارج (فستة تعول) أربع  
عولات (الى عشرة وترأوشفعا)  
فتعول لسبعة كزوج وشقيقتين  
ولثمانية كههم وأم وتسعة كههم  
واخ لام ولعشرة كههم واخ آخر  
لام (واثنا عشر تعول ثلاثا الى  
سبعة عشر وترأوشفعا) فتعول  
لثلاثة عشر كزوجة وشقيقتين  
وأم وخمسة عشر كههم واخ لام  
ولسبعة عشر كههم واخ لام  
(واربعة وعشرون تعول الى  
سبعة وعشرين) فقط (كأمراة  
وبنتين وابوين) وتسمى منبرية  
(والردصده) كما مر وحيث  
(فان فضل عنها) اى عن الفروض  
(و) الحال انه (لا عصبه) ثمة  
(يرد) الفاضل (عليهم بقدر  
سهامهم) اجاء الفساد بيت المال  
(الاعلى الزوجين) فلا يرد عليهما  
وقال عثمان رضى الله عنه يرد  
عليهما أيضا قاله المصنف وغيره  
قلت وجزم في الاختيار بان هذا  
وهم من الراوى فراجعته قلت  
وفي الاشياء انه يرد عليهما في  
زمان الفساد بيت المال وقد مناه  
في الولاء ثم مسائل الرد أربعة  
اقسام لان المردود عليه اما  
صنف او أكثر وعلى كل امان  
يكون من لا يرد عليه ولا يكون  
(ف) الاول (ان يصح جنس  
المردود عليهم) كبتين أو اختين  
أو جدتين (فهمت المسألة

ولو من نوعين فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثانى أو ببعضه فن ستة وهي لا تخرج عنها  
أيضا واذا اختلط الربع بكل النوع الثانى أو ببعضه فن اثني عشر واذا اختلط الثمن بكل النوع الثانى أو ببعضه  
فن اربعة وعشرين فيضم هذان الى الخمسة فتصير المخارج سبعة وسياق بيان ذلك كله في باب المخارج (قوله  
اربعة لاتعول) لان الفروض المتعلقة بها امان بنى المال بها أو يبق منه شئ زائد عليها وبيان في المنح  
(قوله وثلاثة قد تعول) وهي الستة وضعفها وضعف ضعفها وأشار بقدر الى ان العول ليس لازمالها (قوله  
بالاختلاط) اى باختلاط احد النوعين بكل الآخر أو ببعضه كما بيناه (قوله الى عشرة وترأوشفعا)  
اى تعول الى اعداد حال كونها منتهية الى عشرة فليست الى صله لتعول بل صلتها مقدرة لان العشرة ليست  
وترأوشفعا وقوله وترأوشفعا منصوبان على الحال من العدد الذى عالت اليه اى حال كون تلك الاعداد منقسمة  
الى وترأوشفعا تأمل (قوله وتسمى منبرية) لان علمارضى الله تعالى عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة  
يقول في خطبته الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسئل عنها حينئذ  
فقال من رويها والمرأة صارت غنما تسعا ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته درمشتي (قوله ثمة) اى هنالك اى  
في الورثة ط (قوله عليهم) اى على ذوى الفروض والواضح التصريح به ط (قوله لفساد بيت المال)  
عله لقوله اجاءا ولا يظهر لان المشهور من مذهب مالك انه لبيت المال وان لم يكن منتظما وهو مذهب  
الشافعي وروى عن مالك كقولنا وبه ائقي متأخرو الشافعية اذا لم ينتظم أمر بيت المال أفاده في غرر الافكار  
(قوله وغيره) كشرح السراجية والـ كنز وقال في روح الشروح وجدة عثمان رضى الله عنه ان الفريضة  
لو عالت لدخل النقص على الكل فاذا فضل شئ يجب ان تكون الزيادة للكل لان الغنم بالغرم والجواب ان ميراث  
الزوجين على خلاف القياس لان وصلتها بالنكاح وقد انقطعت بالموت وما ثبت على خلاف القياس نصا  
يقتصر على مورد النص ولا نص في الزيادة على فرضهما ولما كان ادخال النقص في نصيهما مبالا للقياس  
الناسي لانهما قيل به ولم يقل بالرد لعدم الدليل قطهر الفرق وخصص الحق اه ط ملخصا (قوله  
وفي الاشياء الخ) قال في القنية ويفتى بالرد على الزوجين في زمان الفساد بيت المال وفي الزيلعي عن النهاية  
ما فضل عن فرض أحد الزوجين يرد عليه وكذا البنت والابن من الرضاع يصرف اليهما وقال في المستصفي  
والفتوى اليوم بالرد على الزوجين وهو قول المتأخرين من علمائنا وقال الحدادى الفتوى اليوم بالرد على  
الزوجين وقال المحقق أحمد بن يحيى بن سعد التفتازانى أئقي كثير من المشايخ بالرد عليهما اذا لم يكن من  
الاقارب سواهما لفساد الامام وظلم الحكماء في هذه الايام بل يفى بتورث بنات المعتق وذوى ارحامه وكذا  
قال الهروى أئقي كثير من المشايخ بتورث بنات المعتق وذوى ارحامه اه ابوالسعود عن شرح السراجية  
للكازرونى قلت وفي معراج الدراية شرح الهداية وقيل ان لم يترك الابن المعتق يدفع المال اليها لا ارثا بل  
لانها اقرب وكذا الفاضل عن فرض أحد الزوجين يدفع اليه بالرد وكذا يدفع الى البنت والابن من الرضاع  
وبه يفى لعدم بيت المال وفي المستصفي والفتوى اليوم على الرد على الزوجين عند عدم المستحق لعدم بيت  
المال اذا ظلم لا يصرفونه الى مصرفه وهذا كما نقل عن بعض أصحاب الشافعي انهم يفتون بتورث ذوى  
الارحام لهذا المعنى اه وقال الشارح في الدراستى من كتاب الولا قلت ولكن بلغنى انهم لا يفتون  
بذلك فتنبه اه اقول ولم نسمع أيضا في زماننا من ائقي شئ من ذلك وعله لخالفه للمتون فليست امل لكن  
لا يخفى ان المتون موضوعه لنقل ما هو المذهب وهذه المسألة مما ائقي بها المتأخرون على خلاف أصل المذهب  
لعله المذكورة كما اقتوا بنظر ذلك في مسألة الاستجمار على تعليم القرآن مخالفين لأصل المذهب لخشية  
ضياح القرآن ولذلك تطاير أيضا وحيث ذكر الشراح الاقسام في مسئلتنا فليعمل به ولا سيما في مثل زماننا فانه  
انما اخذه من يسمي وكيل بيت المال ويصرفه على نفسه وخدمه ولا يصل منه الى بيت المال شئ والحاصل  
ان كلام المتون انما هو عند تنظيم بيت المال وكلام الشروح عند عدم انتظامه فلا معارضة بينهما  
فن أمكنه الاقسام بذلك في زماننا فليفت به ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله أو أكثر) اى صنفان أو ثلاثة  
لا أكثر كما سيذكره (قوله امان يكون) اى يوجد (قوله ان اتحد جنس المردود عليهم) يشمل ما لو كان  
ذلك الجنس شخصا واحدا أو أكثر ولذا مثل العلامة فاسم بقوله كام ووجدة أو جدات أو بنت أو بنات أو بنت



من عدد رؤسهم) ابتداء  
 قطعاً للتطويل (و) الثاني (ان  
 كان) المردود عليه (جنسين)  
 أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء  
 فن عدد سهامهم فن اثنين لو  
 سدسان وثلاثة لو ثلث وسدس  
 وأربعة لو نصف وسدس وخمسة  
 كثلين وسدس تقصير المسافة  
 (و) الثالث (ان كان مع الأول)  
 أي الجنس الواحد (من لا يرد  
 عليه) وهو الزوجان (اعطى)  
 من لا يرد عليه (فرضه من أقل  
 مخرجه وقسم الباقي على) رؤس  
 (من يرد عليه كزوج وثلاث  
 بنات) فهي من أربعة للزوج  
 واحد وبقي ثلاثة وهي تستقيم  
 عليهن فلا حاجة إلى الضرب  
 (وان لم يستقم فان وافق رؤسهم)  
 أي رؤس من يرد عليهم (كزوج  
 وست بنات ضرب وفقها) وهو  
 هنا اثنان (في مخرج فرض من  
 لا يرد عليه) وهو هنا أربعة  
 تبلغ غاية فلزوج اثنان والبنات  
 ستة (والا) يوافق بل باين (ضرب  
 كل) عدد (رؤسهم فيه) أي  
 المخرج المذكور (كزوج وخمس  
 بنات) فالمخرج هنا أربعة للزوج  
 واحد وبقي ثلاثة تبين الخمسة  
 فاضرب الأربعة في الخمسة تبلغ  
 عشرين كان للزوج واحد  
 اضربه في المضروب يكن خمسة  
 فهي له والباقي ثلاثة اضربها  
 في المضروب تبلغ خمسة عشر  
 فكل بنت ثلاثة (و) الرابع  
 (لو كان مع الثاني) أي الجنسين  
 فقط لا أكثر هنا بحكم الاستقراء  
 اذ لا يرد مع أربع طوائف أصلاً  
 بالاستقراء ولعل هذا نكته  
 اقتصاره فيما مر متناعاً على الجنسين  
 والافراد بالثاني بعضه لا كله  
 فتأمل

ابن أوبات ابن أو اخوات لابوين أو اخوات لاب أو واحد من ولد الام أو أكثر اه (قوله من عدد رؤسهم)  
 أي رؤس ذلك الجنس الواحد فيما إذا كان في المسألة أكثر من شخص واحد ورأس ذلك الشخص الواحد  
 ان كان هو فيها وحيد تكون المسألة واحدا اه شرح ابن الجنبلي (قوله قطعاً للتطويل) أي يجعل  
 القسمة قسمة واحدة لا ترى انك إذا أعطيت كل واحد من الورثة ما استحقه من السهام ثم قسمت الباقي من  
 سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين اه سيد (قوله جنسين أو ثلاثة) أي بحسب  
 سبب الارث كالجدة والاخت والام والابن سبب وبنته الابن سبب آخر وان شملها مطلق البتية ففي هذه المسألة ثلاثة اجناس  
 وبنت الابن والام اذ البتية سبب وبنته الابن سبب آخر وان شملها مطلق البتية ففي هذه المسألة ثلاثة اجناس  
 لا جنسان فقط اه ابن الجنبلي (قوله بالاستقراء) أي تتبع جزئيات من يرد عليه وهو متعلق بالفعل  
 المحذوف المقدر بعد الثاني أي لا يكون أكثر بالاستقراء ط (قوله فن عدد سهامهم) وهي أربعة لا غير  
 الاثنان والثلاثة والأربعة والخمسة وقد ذكرها الشارح وكلها مقطوعة من ستة كما سذكره (قوله لو سدسان)  
 بكثرة واخت لام فالمسألة من ستة وإلها منها اثنان بالفريضة فاجعل الاثنين أصل المسألة واقسم التركة  
 عليهما نصفين فلكل واحدة منهما نصف المال سيد (قوله لو ثلث وسدس) كولد الام مع الام فهي أيضاً  
 من ستة لولد الام الثلث وللأم السدس فاجعلها من ثلاثة عددها سهمهم وطريقه ان تنظر الى ما في الاكثر  
 من امثال الاقل وتضعه اليه ففي الثلث سدسان فتضعهما الى سدس الام اه قاسم (قوله لو نصف وسدس)  
 كبنت وبنت ابن او بنت وأم لان المسألة أيضاً من ستة وبمجموع السهام المأخوذة منها أربعة ثلاثة للبنات  
 وواحدة لبنت الابن أو الام فاجعل المسألة من أربعة واقسم التركة ارباعاً ثلاثة ارباعها للبنات وربع منها للام او بنت  
 الابن اه سيد (قوله كثلين وسدس) كبنتين وأم وانما أتى بالكاف ولم يأت بلوكاً في سوابقه لان الخمسة  
 ثلاث صوراً ثانياً نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وأم ثالثاً نصف وثلث كاخت لابوين مع أم أو اختين لام  
 فالمسألة في هذه الصور ثلاث أيضاً من ستة والسهام التي أخذت منها خمسة فاجعل أصل المسألة وتقسيم التركة  
 اجناساً (تبينه) القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذلك والا كما اذا خلف بتا وثلاث بنات ابن  
 فلبنت ثلاثة اسهم تستقيم عليها ولبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن فاضرب الثلاثة أعنى عدد رؤس من  
 انكسر عليه في أصل المسألة وهي الأربعة فيصير اثني عشر للبنات منها تسعة ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهن سيد  
 (قوله والثالث) أي من الاقسام الأربعة (قوله وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه) أي تقسم الباقي من  
 ذلك المخرج على عدد رؤس ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا انفردوا وعن لا يرد  
 عليه (قوله فهي من أربعة) وأصلها من اثني عشر لا اجتماع الربع والثلثين فيها ومثلها المستلذان الاثنتان  
 (قوله وان لم يستقم) أي الباقي من ذلك المخرج (قوله ضرب وفقها) أي وفق رؤسهم (قوله وهو هنا اثنان)  
 لان عدد الرؤس ستة والباقي من المخرج ثلاثة والموافقة بينهما بالثلث ولا عبرة بالداخله هنا كما عرفت في موضعه  
 (قوله والا يوافق) أي الباقي عدد رؤسهم (قوله فاضرب الأربعة في الخمسة) الموافق لسابقه ولا حقه فاضرب  
 الخمسة في الأربعة ط لان المضروب هو عدد الرؤس الخمسة والمضروب فيه هو المخرج وهو الأربعة (قوله  
 والرابع) أي من الاقسام الأربعة (قوله هنا) أي في مسائل اجتماع من لا يرد عليه مع من يرد عليه أما عند  
 انفراد من يرد عليه فقد يكون من ثلاثة كما صرح به الشارح فيما مر وذلك في صورة اجتماع النصف والسدسين  
 (قوله اذ لا يرد مع أربع طوائف أصلاً) أي سواء كان أحدها من لا يرد عليه والثلاثة الباقية من يرد عليه  
 او كانت الأربعة من يرد عليه (قوله ولعل هذا) أي عدم وجود الردي على أكثر من جنسين وحاصله ان  
 المصنف انما اقتصر في الثاني على الجنسين حيث قال فيما مر وان كان جنسين مع انه يكون ثلاثة أيضاً لاجل  
 ان يصح قوله هنا ولو كان مع الثاني الخ اذ لا يصح ان يراد به الثلاثة حتى انه لو لم يقتصر فيما مر على الجنسين بان  
 ذكر الثلاثة كما فعل في المتن وجب ان يراد هنا بالثاني بعضه وهو الجنس لا كله وهو الثلاثة فاقصره فيما مر  
 على الجنسين لا لعدم تاق الثلاثة هناك بل لعدم تاقها هنا بحكم الاستقراء الذي ذكره الشارح تعالى السيد وغيره  
 اقول وهذا صحيح لو سلم الاستقراء وهو ممنوع لانه وجد مسألة ردية اجتمع فيها أربع طوائف كزوجة وبنت



(من لا يرد عليه فاقسم الباقي)  
جدات وست اخوات لام)  
مخرج من لا يرد عليه أربعة  
للزوجة واحد في ثلاثة تستقيم  
على سهم الجدات وسهمي  
الاخوات لكنه منكسر على  
احاد كل فريق كما سيبي (وان  
لم يستقم ضرب جميع مسألة  
من يرد عليه في مخرج من لا يرد  
عليه) فالبلغ الحاصل بهذا  
الضرب مخرج فروض الفريقين  
كأربع زوجات وتسع بنات  
وست جدات مخرج من لا يرد  
عليه ثمانية للزوجات الثمن  
واحد في سبعة لا تستقيم على  
مسألة من يرد عليه وهي هنا  
خمس لان الفرضين ثلثان وسدس  
فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ  
أربعين فهي مخرج فروض  
الفريقين (ثم ضربت سهام من  
لا يرد عليه) وهو سهم للزوجات  
(في خمسة مسألة من يرد عليه)  
يكن خمسة فهي حق الزوجات  
الاربع من الاربعين واضرب  
سهام كل فريق من يرد عليه  
وهي أربع للبنات وسهم للجدات  
(فيما بقي) أي في السبعة الباقية  
(من مخرج فرض من لا يرد عليه)  
يكن للبنات ثمانية وعشرون  
والجدات سبعة فاستقام فرض  
اكل فريق لكنه منكسر على  
احاد كل فريق فصححه بالاصول  
السبعة الآتية في باب الخارج  
تصح من ألف واربع مائة وأربعين  
وتصح الاولى من ثمانية وأربعين  
ولولا خشية الاطالة لا وسعت  
الكلام هنا

(باب توريث ذوى الارحام)  
(هو كل قريب ليس بذى سهم  
ولا عصبية) فهو قسم ثالث  
تحتل (ولا يرث مع ذى سهم

ولا عصبية سوى الزوجين) لعدم الرد عليهما (في أخذ المنفرد بجميع المال) بالقرابة

وبنت ابن وأم اوجدة أصلها من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللبنات النصف اثنا عشر ولبنات الابن  
السدس تكمله الثلثين أربعة وللأم والجددة السدس أربعة أيضاً في واحد يرد على من عدا الزوجة وهم  
ثلاثة أجناس وتصح من أربعين كما ذكرته في الرحيق المختوم ثم رأيت هنا في حاشية يعقوب وشرح ابن الحنبلي  
وقال يعقوب انه من الشبه القديمة التي وردت في هذا المقام اه وعليه فكان على المصنف ان يذكر في الثاني  
الثلاثة ويراد به في كلامه هناك لا بعضه وهو ما مشى عليه العلامة قاسم والباقي وغيرهما وان اعترضهم  
الشارح في الدر المنسق وحكم عليهم بالسوق فانه لا سهو في كلامهم بل هو الصواب لما علمت فتنبه لهذا المقام  
الذي هو منزلة الاقدام (قوله ان استقام) أي على مسألة من يرد عليه أي على سهامهم سواء استقام على عدد  
رؤسهم أيضاً أم لا فالثاني ما مثل به المصنف والاول كزوجة وجمدة واختين لام فان الثلاثة الباقية من مخرج  
فرض الزوجة تستقيم على سهم الجدة وسهمي الاختين وعلى رؤسهم أيضاً (قوله لكنه منكسر على احاد كل  
فريق) أي على عدد رؤسهم لان نصيب الجدات الاربع واحد لا يستقيم عليهن بل ينتم ما مبينة فحفظنا عدد  
رؤسهن بأسره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيمان عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة  
بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طابنا التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم  
نجد ما فنصرنا وفق رؤس الاخوات وهو الثلاثة في عدد رؤس الجدات وهو الاربعه فحصل اثنا عشر ثم ضربناها  
في الاربعه التي هي مخرج فرض من لا يرد عليه فصارت ثمانية وأربعين فتصح المسألة كل للزوجة واحد  
ضربناه في المضروب الذي هو اثنا عشر فلم يتغير فاعطيناه الزوجة وكان للجدات أيضاً واحد ضربناه في ذلك  
المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة وكان للاخوات لام اثنان فنصرناهما فيه بلغ أربعة  
وعشرين فلكل واحدة منهن أربعة سيد (قوله الفريقين) أي فريق من يرد عليه وفريق من لا يرد عليه ط  
(قوله كاربعة زوجات الخ) أصل هذه المسألة من أربعة وعشرين لاختلاط الثمن بالثلثين والسدس لكنها ردية  
فرددناها الى اقل مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية سيد (قوله ثلثان وسدس) فالثلثان فرض  
البنات باربعه اسداس والسدس فرض الجدات والمجموع خمسة اسداس هي مسألة الرد (قوله ثم ضربت  
الخ) هذا شروع في معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ ط (قوله واضرب) الاولى  
وضربت بالماضي ليناسب المعطوف عليه (قوله فاستقام فرض كل فريق) أي من يرد عليه ومن لا يرد  
عليه (قوله لكنه منكسر الخ) أي وان استقام على سهامهم لكنه منكسر على رؤسهم ولو كانت  
المسألة زوجة وسبع بنات وسبع جدات لم العمل ولم ينجح الى التعحيح الا في (قوله فصححه بالاصول السبعة  
الخ) ثلاثة بين سهام كل فريق ورؤسهم وهي الانقسام والتوافق والتباين وأربعة بين الرؤس بعضها مع بعض  
وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين ه ح ففي مستأنس للزوجات خمسة وعدد من أربعة لا تصح عليهن  
ولا توافق للجدات سبعة وهن ستة لا تصح عليهن ولا توافق للبنات ثمانية وعشرون وعدد من تسعة لا تصح  
عليهن ولا توافق فاجتمع معان من الرؤس أربعة وستة وتسعة وبين الاربعه والستة موافقة بالنصف فتضرب نصف  
أحدهما في كامل الآخر تبلغ اثني عشر وبين اثني عشر والتسعة موافقة بالثالث فتضرب ثلث أحدهما في كامل  
الآخر يبلغ ستة وثلاثين وهي جزء السهم فتضربه في الاربعين يبلغ ألفا واربع مائة وأربعين منها تصح كل من  
له شيء من الاربعين أخذه مضر وبقي جزء السهم يخرج نصيبه للزوجات خمسة في ستة وثلاثين بمائة وثمانين لكل  
واحدة خمسة وأربعين والجدات سبعة في ستة وثلاثين بمائتين واثنتين وخسين لكل واحدة اثنان وأربعون  
والبنات ثمانية وعشرون في ستة وثلاثين تبلغ ألفا وثمانية لكل واحدة مائة واثنا عشر اه سكب الانهر  
(قوله وتصح الاولى من ثمانية وأربعين) قد مناصحها منها موضحا والله تعالى أعلم

(باب توريث ذوى الارحام) \*

(قوله هو كل قريب الخ) أي اصطلاحاً ما لغة فهو بمعنى ذى القرابة مطلقاً سداً أي سواء كان  
ذاهم أو عصبية أو غيرهما أو سواء انتمى اليه الميث أو انتمى الى الميث أو الى أصوله (قوله فيأخذ المنفرد)  
أي الواحد منهم من أي صنف كان جميع المال أي أو ما بقي بعد فرض أحد الزوجين (قوله بالقرابة)  
أشار به الى ان توريث ذوى الارحام عندنا باعتبار القرابة كالتعصيب فيقدم الاقوى قرابة أما بتقرب الدرجة



أوبقوة السبب وبأخذ المنفرد الكل ولذا سمي علماؤنا أهل القرابة وذهب قوم الى تنزيل المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق ويسمون أهل التنزيل وقوم الى التسوية بين القريب والبعيد بلا تنزيل ويسمون أهل الرحم ويسانه مع ثمة الخلاف في شرح السيد (قوله ويحجب اقربهم الابعد) أي سواء كان صنفًا عند اجتماع اصنافهم أو كان واحدا من صنف عند اجتماع عدده منه أفاده قاسم فالأول إشارة الى الترجيح بالجهة والثاني الى الترجيح بقرب الدرجة والقوة ولو أخر المصنف ذلك بعد قوله ويقدم أولاد البنات الخ لكان ذلك على ترتيب الترجيح بالجهات الثلاث كما مر في العصبات وهو اعتبار الترجيح بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة وهذا الثالث أشار اليه بقوله الآتي قدم ولد الوارث (قوله كترتيب العصبات) فلا يرث أحد من الصنف الثاني وان قرب وهناك أحد من الصنف الأول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه الفتوى درمستقي (قوله ثم أصله) هذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى وعن الامام تقديمه على الصنف الأول لكن صح رجوعه عنه قاسم ومشى في الاختيار على الرواية المرجوع عنها ولذا قال في الدر المنثور في مقدمته في الاختيار ليس باختيار اه قلت على انه قدم مشى بعده على خلافه (قوله يقدم جزء الميت الخ) هذا هو الصنف الأول ووجه القول في هذا الصنف انه اما ان يتفاوتوا في الدرجة أولا فان تفاوتوا قدم اقربهم ولو اتى كبت بنت وابن بنت بنت والا فاما بعضهم ولد وارث دون البعض أو كلهم ولد وارث أو كلهم ولد غيره ففي الأول قدم ولد الوارث اتفاقا كبت بنت ابن تقدم على ابن بنت بنت وفي الاخيرين اما ان تتفق صفة الاصول في الذكورة أو الانوثة أو تختلف فان اتفقت فالقسمة على ابدان الفروع اتفاقا بالسوية ان كانوا ذكورا فقط أو اناثا فقط كابت بنت ابن مع مثله أي مع ابن بنت ابن آخر وكبت بنت بنت مع مثله والذ كرا لاثنين ان كانوا مختلطين كابت بنت بنت بنت وان اختلفت صفة الاصول في بطن أو أكثر فاما ان تتوحد الفروع بأن يكون لكل أصل فرع واحد واما ان تعدد وعلى كل فاما ان يكون في الفروع ذوجهتين أولا فان توحدت وليس فيهم ذوجهتين كبت ابن بنت وابن بنت بنت فابو يوسف قسم المال على ابدان الفروع هنا أيضا فثلثه للاثي وثلثاه للذ كرو محمد يقسم على أعلى بطن اختلف وهو البطن الثاني هنا ويجعل ما أصاب كل أصل لفرعه ان لم يقع بعده اختلاف كما في المثال المذكور وحينئذ فثلثه للاثي نصيب ابيها وثلثه للذ كرو نصيب أمه عكس ما قسمه أبو يوسف أما اذا وقع بعده اختلاف بالذكورة والانوثة في بطن آخر أو أكثر فان محمد ابعده ما قسم على أعلى بطن اختلف جعل الذكور وطائفة والاناث طائفة وقسم نصيب كل طائفة على أعلى بطن اختلف منهم هكذا كما سيظهر وان تعددت فروع الاصول المختلفين كلهم أو بعضهم وليس فيهم ذوجهتين أيضا وذلك كابت بنت بنت وابن بنت بنت وبنتي بنت ابن بنت فابو يوسف جرى على أصله من القسمة على ابدان الفروع فيقسم المال عليهم اسباعا ومحمد يجعل الأصل موصوفا بصفته متعديا بعد فروعه فيقسم على أعلى الخلاف أعني في البطن الثاني اسباعا لان البنت الاولى في البطن الثاني كبتين لتعدد فروعهما لان فرعها الاخير انسان والبنت الثانية فيه على حالها لعدم تعدد فروعهما والابن فيه كابتين لتعدد فروعه الاخير فهو كاربع بنات فله أربعة اسباع وللبنتين ثلاثة اسباع ثم جعلنا الذكور طائفة والاناث طائفة أخرى فاعطينا أربعة اسباع الابن لبنتي بنته وثلاثة اسباع البنتين لولدهما وهما البنت والابن في البطن الثالث سوية بينهما لان البنت كبتين لتعدد فروعهما فقد ساءت الابن وصارت معه كاربعة رؤس وقسمة الثلاثة على أربعة لا تعج وتباين فتضرب الاربعة عدد الرؤس في السبعة أصل المسألة يحصل ثمانية وعشرون وقد كان لبنتي بنت ابن البنت أربعة فتضرب في الاربعة المذكورة يحصل ستة عشر فهي لهما وتضرب الثلاثة التي للبنتين في البطن الثاني في الاربعة المذكورة أيضا يحصل اثناعشر تقسمها بين البنت والابن في البطن الثالث سوية بينهما لما تقدم فيكون للبنت ستة تدفع لابنها وللابن ستة تدفع لبنته وان كان في الفروع ذوجهتين كبت بنت بنت أيضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت أخرى فابو يوسف اعتبر الجهات في ابدان الفروع فجعل البنتين كاربع بنات بنتين من جهة الام وبنتين من جهة الاب فيكون لهما الثلثان وللابن الثلث ومحمد اعتبر الجهات في أعلى الخلاف مع أخذه العدد من الفروع كما مر فيقسم على البطن الثاني وفيه ابن مثل ابنين وبنان أحدهما كبتين فصار المجموع كسبع بنات فالمسألة من عدد رؤسهن فللابن أربعة اسهم لانه كابتين لتعدد فروعه فيصير كاربع بنات وللبنت التي في فرعها تعدد سهمان وللأخرى

(ويحجب اقربهم الابعد) كترتيب العصبات فهم أربعة اصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء ابويه ثم جزء جديه أو جدتيه (و) حينئذ يقدم جزء الميت وهم (اولاد البنات واولاد بنات الابن) وان سفلوا

بم هذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
ابني	بنت	بنتي
٦	٦	١٦

بم هذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
بنتي	ابن	بنت
١٢	٦	٦



سهم واحد فاذا جعلنا الذكور في هذا البطن طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنتين اللتين  
في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهما سهمان واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من بازائهن في البطن  
الثالث لم ينقسم عليهم لان نصيبهن ثلاثة اسباع ومن بازائهن ابن وبتن فالجموع كل ربع بنت وبين الثلاثة  
والاربعة مبانة فضر بنا الاربعة التي هي عدد الرؤس في أصل المسألة وهو سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها  
نصح لانه كان لابن البنت في البطن الثاني اربعة فاذا ضربناها في المضروب الذي هو اربعة أيضا بلغ  
سبعة عشر فاعطينا كل واحدة من بناته ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضربناهما في ذلك  
المضروب حصل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة وإلى بنتي بنت البنت ستة فكل واحد واحد منهما ثلاثة  
فصار نصيب كل بنت في البطن الاخير احدى عشر ثمانية من جهة أسيها وثلاثة من جهة أمها وقد تحصل  
من مذهب محمد المقتضى به كما سبأني انه يعتبر الاصول بصفاتهم وبأخذ فيهم عدد الفروع وجهاتهم  
هذا خلاصة ما في شروح السراجية وغيرها (قوله ثم أصله وهم الجدة الفاسدة الخ) المراد بالجدة الجنس  
فيهم المتعدد وهذا شروع في الصنف الثاني وجملة القول فيه انه اما ان تتفاوت درجاتهم أولا فان تفاوتت  
كأم أبي أم وأبي أبي أم أم قدم الاقرب سواء كان من جهة الاب أو الام ولو انني مدلية بغير وارث والابعد  
ذكر امديا بوارث وان استوت درجاتهم فاما ان يكون بعضهم مدليا بوارث أو كلهم أولا ولا ففي الاول قيل  
يقدم المدلي بوارث كما في الصنف الاول فابو أم الام أولى من أبي أبي الام لا دلا الا في الجدة العجيبة  
والثاني بالجدة الفاسدة وقيل هما سواء وهو الاصح كما في الاختيار وسكب الانهرو وغيرهما وفي شروح الشروح  
ان الروايات شاهدة عليه وفي الاخيرين كابي أم اب وابي أم أم وكابي أبي أم وأم أبي أم فاما ان تختلف قراباتهم  
اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالمثال الاول واما ان تتحد كالمثال الثاني فان اختلفت  
قرابتهم فالمثلان لقربة الاب والثلث لقربة الام كانهما من أب وأم ثم ما أصاب قرابة الاب يقسم بينهم على  
اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا اما أصاب قرابة الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كل صنف  
وان اتحدت قرابتهم اي كلهم من جانب الام أو الاب فاما ان تتفق حصة من ادلوا به في الذكورة والانوثة  
أو تختلف فان اتفقت الصفة اعتبر ابدانهم وتسلووا في القسمة لو كانوا كلهم ذكورا او اناثا والا فللذكر  
كالانثيين وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم يجعل الذكور  
طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقر في الصنف الاول اتفاقا وقد اعتبر ابو يوسف هنا اختلاف  
البطون وان لم يعتبر في الصنف الاول والفرق له في المطولات (قوله ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات  
الخ) الاولاد يشمل الذكور والاناث وهذا شروع في الصنف الثالث وجملة القول فيه كما في الصنف  
الاول وهو انهم اما ان يتفاوتوا في الدرجة أولا فان تفاوتوا قدم الاقرب ولو انني كنت اخت وابن بنت اخ  
والا فاما ان يكون بعضهم ولد ووارث أو كلهم أولا ولا والمراد بالوارث هنا يشمل العصبية ففي الاول قدم ولد  
الوارث كبنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لابوين أو لاب أو مختلفين وفي الاخيرين اي ما اذا كان كلهم اولاد  
وارث هو عصبية كبنتي ابني الاخ لابوين أو لاب أو ذو فرض كبنات اخوات متفرقات أو اولاد وارثين أحدهما  
عصبية والاخر ذو فرض كبنت اخ لابوين أو لاب وبنت اخ لام وما اذا لم يكن فيهم ولد ووارث كبنت ابن اخ وابن  
بنت اخت كلاهما لام عند أبي يوسف يعتبر الاقوى في هذه الصور ثم يقسم على ابدان للذكر ضعف للانثى  
فمن كان أصله اخ لابوين أولى من كان أصله اخ لاب فقط أو لام فقط ومن لاب أولى من لام وعند محمد وهو  
الظاهر من قول أبي حنيفة يقسم المال على الاصول اي الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات  
في الاصول فما أصاب كل فريق يقسم بين فروعههم كما في الصنف الاول فلورث ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن بنت  
لاب هما أيضا بنتا بنت اخ لابوين وترك أيضا بنت ابن اخت لام فعند أبي يوسف للمال كله لبنتي بنت الاخت  
لابوين لقوة القرابة وعند محمد يقسم على الاصول كما قلنا فاصله من ستة سدس لواحد للاخت لام وثلاثا لها  
اربعة للاخت لابوين لانها كاختين لتعدد فرعها والباقى وهو واحد للاخ والاخت لاب للذكر ضعف  
الانثى بطريق العصبية ثم هذه الاخت لاب كاختين لتعدد فرعها فهي مع الاخ لاب اربعة رؤس وقسمة  
الواحد على الاربعة لا تصح وتباين فتعرب الاربعة في الستة أصل المسألة تبلغ اربعة وعشرين ومنها نصح

(ثم أصله وهم) الجدة الفاسدة والجندات  
الفاسدات وان علوا (ثم) جزء ابويه وهم  
(اولاد الاخوات لابوين اولاب واولاد  
الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة  
لابوين اولاب وان نزلوا ويقدم الجدة عليهم  
خلافا لهما

بسم الله الصورة  
اخ لاب اخت لاب اخت لابوين اخت لام  
بنت ابن بنت بنت  
ابن بنت بنت  
٤ ١٨ ٤



فكل من له شيء من أصل المسألة أخذ مضر وبافي الأربعة وقد كان للاخت لام واحد يضرب في أربعة يخرج أربعة تدفع لبنت ابنها ولاخت لابوين أربعة تضرب في أربعة يخرج ستة عشر تدفع لبنتي بنتها وللأخ والاخت لاب واحد يضرب في أربعة يخرج أربعة تقسم مناصفة بين ابن بنت الأخ وبنتي ابن الاخت فصارت نصيب البنيتين من الجهتين ثمانية عشر وهذا واعلم أن السيد الشريف قدس سره قد ذكر هذا المثال عن بعض الشارحين وأقره ومقتضاه على هذا التقسيم أنه لا يعتبر اختلاف البطون في هذا الصنف عند محمد وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول وكذا قوله ما أصاب كل فريق يقسم بين فروعههم كما في الصنف الأول أنه عند محمد يقسم على أول بطن يختلف كما في الصنف الأول وكما في الصنف الثاني أيضاً وكما في أولاد الصنف الرابع ولم أدر من تعرض لذلك فليراجع (قوله ثم جزء جديده أو جدتيه الخ) المراد بالجدين أبو الأب وأبو الأم وبالجديتين أم الأب وأم الأم وهذا شروع في الصنف الرابع ووجه القول فيه أنه لا يتأتى هنا تفاوت الدرجة إلا في أولادهم ومن بعدهم وسياق الكلام عليهم وحينئذ فاما أن يتحد حيز قرابتهم أولاً فإن اتحد بان كانوا من جهة أبي الميت أو أمه قدم الأقوى ولو اتى إجماعاً أي قدم من لابوين على من لاب ومن لاب على من لام ويقسم على الأبدان اتفاقاً لاتفاق الأصول حينئذ ويعطى للذكر ضعف الأنثى كم وعمة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لابوين أو لاب أولام وإن اختلف حيز قرابتهم بان كان قرابة بعضهم من جهة الأب وبعضهم من جهة الأم فلقرابة الأب الثلثان ولقرابة الأم الثالث ولا يقدم الأقوى في جهة على غيره في جهة أخرى وإنما يقدم أقوى كل جهة على غيره فيها فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام بل تقدم على العمة لاب أو لام ولا تقدم الخال الشقيق على العمة لام بل يقدم على الخال لاب أو لام ويقسم حظ كل جهة على أبدانهم ويعطى للذكر ضعف الأنثى فلو مات من عشر عمات وخال وخالة فالثلثان للعمات على عشرة بالسوية والثلث للخال والخالة اثلاثاً (قوله وبنات الأعمام) أطلقه فشمّل الأعمام لابوين أو لاب أولام (قوله وأولاد هؤلاء) أي أولاد هذا الصنف الرابع عند عدم أصولهم وخصصهم بالذکر لعدم تناول الأعمام والعمات والأخوال والخالات لأولادهم بخلاف أولاد البنات والأخوات وكذا الجدات والأجداد لتساؤلهم من يكون بواسطة وغيرها ثم حكم هؤلاء كالحكم في الصنف الأول وهو أنه ما ان يتفاوتوا في الدرجة أولاً فإن تفاوتوا درجة قدم أقربهم على غيره ولو من غير جهة فاولاد العمة أولى من أولاد أولاد العمة أو الخالة وأولاد الخالة أولى من أولاد أولاد الخالة أو العمة وإن استبوا فاما أن يتحد حيز قرابتهم أولاً فإن اتحد حيز قرابتهم بان تكون قرابة الكل من جانب أبي الميت أو جانب أمه فاما أن يكون كلهم ولد عصبية أو ولد رحم أو بعضهم ولد عصبية ففي الأولين كأولاد أعمام لغير أم وكأولاد عمات قدم الأقوى قرابة بالابحاح فن أصله لابوين أولى من لاب ومن لاب أولى من لام لأنه عند اتحاد السبب يجعل الأقوى سبباً في معنى الأقرب درجة فيكون أولى وفي الأخير وهو ما إذا كان بعضهم ولد عصبية وبعضهم ولد رحم قدم ولد العصبية ما لم يكن ولد الرحم أقوى قرابة فبنت عم شقيق أولى من ابن عمة شقيقه بخلاف ما إذا كان الم لاب فإن ابن العمة الشقيقة أولى لأن ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الأصل عصبية وهذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت الم لاب أولى ورجح على ظاهر الرواية سيد واختاره عماد الدين تبعاً لشمس الأئمة ابن كمال لكن في سكب الأنهر أن الأول به يفتى قلت وهو المتبادر من إطلاق قول الملقى ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الأصل وأما عند اتحاد الجهة وإن اختلف حيز قرابتهم فالثلثان لمن يدلى بشرابة الأب والثلث لمن يدلى بقرابة الأم ثم عند أبي يوسف ما أصاب كل فريق يقسم على أبدان فروعههم مع اعتبار عدد الجهات في القروع وعند محمد يقسم المال على أول بطن يختلف مع اعتبار عدد القروع والجهات في الأصول كما في الصنف الأول وتعامه في شرح السيد ثم أعلم أنه لا يعتبر بين الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمة لابوين على ولد الخال أو الخالة وكذا لا يعتبر ولد العصبية فلا ترجح بنت الم لابوين على بنت الخال أو الخالة وإنما يعتبر بذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلون بقرابة الأب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبية والمدلون بقرابة الأم يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ولا تصور عصبية في قرابة الأم وهذا ظاهر الرواية كما في السراجية والفرائض العثمانية لصاحب الهداية وهو ظاهر إطلاق

(ثم) جزء جديده أو جدتيه وهم  
(الأخوال والخالات والأعمام لأم  
والعمات وبنات الأعمام وأولاد  
هؤلاء)







(قوله وفي الملتقى وبقول محمد يفتى) اى وان صحح في المختلف والمبسوط قول أبي يوسف لكونه ايسر على الملتقى كما أخذوا بقوله في بعض مسائل الخيض اه درهمتى (قوله بنت شقيقه) اى بنت أخيه الشقيق (قوله فاجبت الخ) اى على قول محمد وأصل المسألة من اثنين ونصف من ستة بضرب ثلاثة في اثنين لانكسار مخرج النصف على ثلاثة أما على قول أبي يوسف فهي من أربعة لابن سهران ولكل بنت سهم واحد (قوله قد شرطوا) الاولى قد أخذوا عدد الفروع في الاصول اى ويؤخذ الوصف من الاصول ط (قوله فيقسم الخ) اى فكانه مات عن شقيق وشقيقتين ط (قوله بين أولادها) اى بين الابن والبنت اطلاقاً للجمع على مافوق الواحد وحسنه كون الابن يعتبر كبتين فهو مع البنت كثلاثة رؤوس فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

\*(فصل في الفرقى والخرقى وغيرهم)\*

جمع غريق وحريق فعيل بمعنى المفعول والمراد ومن بمعناهم كالمهدى والقتلى في معركة واراد بغيرهم الكافر وولد الزنا واللعان والجل (قوله الا اذا علم الخ) اعلم ان أحوالهم خمسة على ما في سكب الانهر وغيره أحدها هذا وهو ما اذا علم سبق موت أحدهما ولم يلبس فيث الثاني من الاول ثانيهما ان يعرف التلاحق ولا يعرف عن السابق ثالثهما ان يعرف وقوع الموتين معارابهما ان لا يعرف شئ ففى هذه الثلاثة لا يرث أحدهما من الآخر شيئا خامسهما ان يعرف موت أحدهما أولاً بعينه ثم أشكل أمره بعد ذلك وسيأتى الكلام عليه اه ومثله في الدر المنقى (قوله فلو جهل عينه) اى بعد معرفة الترتيب وهذا يحتمل الحالة الثانية والخامسة لكن عبارة شرح الجمع تفيد الحالة الثانية فقط ونسها فان علم ان أحدهما مات أولاً وجهل عينه أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا اه (قوله أعطى كل الخ) اى من ورثتهم بقريته قوله أو يصطلحوا فلو غرق اخوان لكل منهم بنت أخذت بنت كل نصف تركه أيها حتى يتبين المتأخر فناخذت نصف تركه أيها الباقي ونصف تركه عمها أو يصطلحوا على شئ تأمل (قوله شرح مجمع) اى لمصنفه ومثله في الاختيار حيث قال وان علم موت أحدهما أولاً ولا يدري أيهما هو أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا اه ومثله في شرح السراجية لمصنفها وتبعه بعض شراحها وعلله في حاشية عجم زاده بقوله لان التذكر غير مأبوس به (قوله لكن نقل شيخنا الخ) اى في حاشيته على المنع وقد استدرك أيضاً في معراج الدراية على شرح الجمع بعبارة ضوء السراج الذى هو شرح السراجية وقال العلامة قاسم في شرح فرائض المجمع ان ما ذكره صاحب المجمع أخذه من الاختيار وهو قول الشافعية ولا يساعده عندنا رواية ولا دراية قال في المبسوط وكذا اذا علم ان أحدهما مات أولاً ولا يدري أيهما هو لتحقيق التعارض بينهما فيجعل كأنهما ماتا معاً وقال في المحيط فيجعل كأنهما ماتا معاً وكذلك لو تقدم موت أحدهما الا انه لا يدري المتقدم من المتأخر لان سبب الارث ثابت للمتأخر منهما لكن المستحق مجهول فتعذر الاثبات لاحدهما وصار كما لو اعتق احدى أمته بعينه ثم نسبها لا يحل له وطوئها لجهالة المملوكة وقال في الارفاد ومات أحدهما قبل الآخر وأشكل السابق جعلوا كأنهم ماتوا معاً قال كل واحد لورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض هذا مذهب أبي حنيفة اه وذكر ذلك أيضاً في سكب الانهر وشرح الكفر للمقدسى وقد خلصت ذلك في الرحيق المختوم وذكرت فيه ان المتبادر من هذه العبارات كلها ان محل النزاع هو الحالة الثانية وهى ما اذا علم التلاحق وجهل عين السابق وقد خصه في سكب الانهر بالخامسة وهى ما اذا علم السابق بعينه ثم أشكل ولعله أخذه من قول العلامة قاسم انه قول الشافعية فان الشافعية ذكروا ذلك في الخامسة فقط كما في شرح الترتيب للشنورى لكن اذا جرى النزاع في الثانية يجرى في الخامسة بالاولى تأمل (قوله انه لو مات أحدهما) اى أولاً كما في حاشية شيخه (قوله اذ لا توارث بالشك) علة لمقدروا وهو لا يرث بعضهم من بعض أو لما صرح به المصنف أولاً وهذا قول أبي حنيفة آخر وكان أولاً يقول يرث بعضهم من بعض الا ما ورث من صاحبه والمعتقد الاول لاحتمال موتهم معاً أو متعاقباً فوقع الشك في الاستحقاق واستحقاق الاحياء متيقن والشك لا يعارض اليقين فلو غرق اخوان ولكل منهما تسعون درهما وخلف بتناوياً وعمافلى المعتقد تقسم تركه كل على ورثته الاحياء من ستة للبنت النصف وللأم السدس وللممابق وعلى القول الثاني مابق وهو ثلاثون للآخ لاللم ثم تقسم الثلاثون بين البنت والام والم على ستة كما تقدم فيصير للبنت ستون وللأم عشرون وللم عشرة اه قاسم ملخصاً (تبينه) برهن كل من

وفي الملتقى وبقول محمد يفتى  
سئلت عن ترك بنت شقيقته وابن  
وبنت شقيقته كيف تقسم فاجبت  
بانهم قد شرطوا عدد الفروع  
في الاصول فحينئذ نصير الشقيقة  
كشقيقتين فيقسم المال بينهما  
نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة  
بين أولادها اثلاثاً والله تعالى أعلم  
(فصل في الفرقى والخرقى وغيرهم)  
لا توارث بين الفرقى والخرقى  
الا اذا علم ترتيب الموتى فيث  
المتأخر فلو جهل عينه أعطى كل  
باليقين ووقف المشكوك فيه  
حتى يتبين أو يصطلحوا شرح  
مجمع قلت واقره المصنف لكن  
نقل شيخنا عن ضوء السراج  
معزى بالحمد انه لو مات أحدهما  
ولم يدرا أيهما هو يجعل كأنهما ماتا  
معاً لتحقيق التعارض بينهما وهو  
مخالف لما مر قد بر (و) اذالم يعلم  
ترتيبهم (يقسم مال كل منهم على  
ورثته الاحياء) اذ لا توارث بالشك  
(والكافر يرث بالنسب والسبب  
كالمسلم)



الورثة ان اباه مات اخرها تراثا عند ابى حنيفة وكذا الوادى ورثة كل ان اباه مات اولاه وحلف لم يصدق  
 أما لو برهن واحد منهم في الاولى أو اذى وحلف في الثانية صدق ادم المعارض ولومات اخوان عند الزوال  
 أو الطلوع أو الغروب في يوم واحد أحدهما في المشرق والاخر في المغرب ورث ميت المغرب من ميت المشرق  
 لموته قبله لان الشمس وغيرها من الكواكب تزول وتطلع وتغرب في المشرق قبل المغرب اه سكب الانهر قال  
 في الدر المنثور ومفاده انه لو اتحدت البلدة أو تنارت لم يكن الحكم كذلك فليراجع ذلك اه قلت لاشك في اتقاء  
 الارث بالاشك وثبوته بعدمه (قوله فانه يرث بالحاجب) كما لو تزوج مجوسى أمه زاد في سكب الانهر أو وطئ مسلم  
 أو غيره بشبهة فولدت بنتا فماتت البنت عن أمها وهى جندتها ترث بالامومة فقط لان الام تحجب الجدة  
 (قوله يرث بالتقربتين) كما لو ماتت الام المذكورة عن بنتها وهى بنت ابنتها ترث النصف بكونها بنتا والسدس  
 تكمله الثلثين بكونها بنت ابن (قوله عندنا) أما عند الشافعى فيرث باقواهما كما قدمناه قبيل باب العول (قوله  
 ولا يرثون بالنكحة مستحالة عندهم) محترز قوله بالتقربتين والفرق ان هذه النكحة غير ثابتة في حكم الاسلام  
 على الاطلاق بخلاف القرابة لان النسب يستحق به الميراث ولو كان سببه محظورا كما في النكاح الفاسد والوطئ  
 بشبهة مقدسى وفيه ولو ثبت حرمة مصاهرة بين زوجين فحدث بينهما ولد فمات الاب منع ارثه القاضى سليمان  
 وقال شيخ الاسلام السغدي يرث اه سألني قلت وقد نظم هذه المسألة في الوهبانية هنا فراجع شروحها  
 (قوله كزوج مجوسى أمه) اى فلو مات أحدهما عن الآخر ورث بالنسب لا بالزوجية (قوله وكل نكاح  
 الخ) وذلك كالنكاح بلا شهود أو في عدة كافر معتقدين حله بخلاف نكاح المحارم أو في عدة مسلم فانهما  
 لا يقران عليه وقد جعل في الجوهره هذا ضابطا للنكاح الجائز والنكاح الفاسد اى لما ثبت به الارث وما لا يثبت  
 (قوله بجهة الام فقط) كما لو كان له ولد من امرأة ثم زنى بها فماتت بولادها ولا عنها في ولد آخر ثم مات أحد الاخوين  
 فان الآخر يرثه بكونه أخا لام لا شقيقا اه ح (قوله لما قدمناه في العصبات الخ) قدم هذا لفرقائهم ما  
 وقد مناه فيه قننه (قوله ووقف للعمل حظ ابن واحد الخ) هذا هو الحل يشارك الورثة أو يحجبهم نقصان  
 فلو يحجبهم حرمانا ووقف الكل قيل وكذا لو الولادة قريصة دون شهرويه جزم نزيل حلب في شرحه على السراجية  
 ولكن الاطلاق اظهر كما ذكره الاكل في شرحها ولو لم يعلم ان ما في البطن حلى أو لا لم يوقف فان ولدت تستأنف  
 القسمة ولو ادعت الحل عرضت على ثقة ولو ولدت ميتا لم يرث اى اذا خرج بنفسه أما لو اخرج بجناية فيرث ويورث  
 واذا اخرج اكثره حيا بما تعلم حياته ولو تحريك عين وشفة ومات ورث وصلى عليه وان كان خرج اقله حيا ثم مات فلا  
 يرث وتماه في الدر المنثور وغيره (قوله وعليه الفتوى) وهذا قول أبى يوسف وعند الامام يوقف حظ أربعة  
 وعند محمد اثنين (قوله لانه الغالب) اى الغالب المعتاد ان لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فيبنى الحكم  
 عليه ما لم يعلم خلافه سيد (قوله ويكفلون) اى يأخذ القاضى على قول أبى يوسف من الورثة كفيلا على أمر  
 معلوم وهو الزيادة على نصيب ابن واحد فقط نظر المن هو عاجز عن النظر لنفسه أعنى الحل سيد (قوله كما لو ترك  
 الخ) اعلم ان الاصل في تصحيح مسائل الحل ان تصح مسألة ذكوره ومسألة انوثته كما ذكرتم تضرب احدهما في  
 الاخرى ان تباينا أو في وقفها ان توافقا ثم من ثبوت من مسألة الانوثة أخذ مضر وباقى كل الثانية أو في وقفها  
 ويعطى اقل الحاصلين ويوقف الفضل في هذه الصورة مسألة الذكورة من ٢٤ للزوجة الثمن ٣ ولكل واحد من  
 الابوين السدس ٤ وللبنات مع الحل الذكر الباقي وهو ١٣ ومسألة الانوثة من ٢٧ لاختلاط الثمن بالسدس  
 فلا يورث ٨ وللزوجة ٣ وللبنات مع الحل الاثنى ١٦ وبين المستثنين توافق بالثالث فاذا ضرب وفق احدهما في  
 الاخرى حصل ٢١٦ ومنها تصح فعلى تقدير الذكورة للزوجة ٢٧ من ضرب ٣ وفق المسألة الثانية وهو ٩  
 ولكل واحد من الابوين ٣٦ من ضرب ٤ في ٩ وللبنات مع الحل الذكر ١١٧ من ضرب ١٣ في ٩ للبنات ثلثها  
 ٣٩ ويبقى لثلاثها ٧٨ وعلى تقدير الانوثة للزوجة ٢٤ من ضرب ٣ وفق الاولى وهو ٨ ولكل واحد من  
 الابوين ٣٢ من ضرب ٤ في ٨ وللبنات مع الحل الاثنى ١٢٨ من ضرب ١٦ في ٨ للبنات نصفها ٦٤ ويبقى لثلاثها  
 ٦٤ أيضا يعطى الزوجة والابوان ما خرج لهم على تقدير الانوثة ويوقف الفضل وهو ١١ من نصيب الزوجة ٣  
 ومن نصيب الابوين ٨ وتعطى البنات ما خرج لها على تقدير الذكورة ويوقف الباقي للعمل وهو ٧٨ فجملة  
 الموقوف ٨٩ فان وضعته أمه اثنى يدفع للبنات من ذلك الموقوف ٢٥ ليكمل لهما مثل حصته والباقي له وان

ولو اجتمع له قرابتان لو تقرقتا في  
 شخصين (حجب احدهما الآخر) فانه  
 يرث (بالحاجب وان لم يحجب  
 احدهما الآخر يرث بالتقربتين)  
 هذا كما قدمناه (ولا يرثون بالنكحة  
 مستحالة عندهم) اى  
 يستحلونها كزوج مجوسى أمه  
 لان النكاح الفاسد لا يوجب  
 التوارث بين المسلمين فلا يوجب  
 بين المجوس كذا في الجوهره قال  
 وكل نكاح لو اسلم يقران عليه  
 يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه  
 في الظهيرية (ويرث ولد الزنا  
 واللعان بجهة الام فقط) لما قدمناه  
 في العصبات انه لا اب لهما  
 (ووقف للعمل حظ ابن واحد)  
 أو بنت واحدة ايها كان أكثر  
 وعليه الفتوى لانه الغالب  
 ويكفلون احتياطا كما لو ترك الابوين  
 وبنات وزوجة حلى فان المسألة  
 من أربعة وعشرين ان فرض  
 الحل ذكر أو نكاح لسبعة وعشرين  
 ابن فرض اثنى لان للبنتين الثلثين



وضعه ذكرا يدفع للزوجة ٣ وللابوين ٨ والباقي له وان وضعته ميتا تعطي البنت من الموقوف ٦٩ تكمله  
النصف والزوجة ٣ تكمله الثمن والام ٤ تكمله السدس والاب ١٣ منها ٤ تكمله السدس والباقي  
وهو ٩ تعصبا وقد خالفت في هذا التقسيم ما في السراجية وشروحيها لما علمت من ان الفتوى على ان الموقوف  
نصيب ولد واحد والاخر في حق البنت هنا كون الحمل ذكرا وفي حق الزوجة والابوين كونه انثى كما رأيت  
والعجب مما في السراجية حيث ذكر ان المفتي به ذلك ثم أوقف نصيب أربعة ذكور وقسم بناء على ذلك فليست آتلة  
(تنبيه) هذا التوقف انما يكون في حق وارث يتغير فرضه من الاكثر الى الاقل أما من لا يتغير فرضه كالجدة  
والزوجة الحبل فلا يوقف له شيء وأما من يقط في احدى حالتي الحمل كاخ أو عم مع زوجة حامل فلا يعطى  
شيئا ونعم الكلام في سكب الانهر (قوله هذا) اي مامر من المثال واعلم انه اذا كان الحمل منه فانما يرث  
اذا ولد الاقل من سنتين ولم تكن المرأة اقرب بانقضاء عدتها فلو تمام السنتين أو أكثر واقرب بانقضاء العدة  
فلا وما في السراجية من الحاق تمام بالاقل بخلاف ظاهر الرواية وان كان من غيره فانما يرث لو ولد ستة اشهر  
أو اقل والا فلا الا اذا كانت معدة ولم تقرب بانقضائها أو اقرب الورثة بوجوده كما يعلم من سكب الانهر مع شرح ابن  
كامل وحاشية يعقوب (قوله والاقله كثيرة) مثل بنميتين جمع مثال وهذا يؤهم انه لو منه يختص بالمثال السابق  
وليس كذلك أقاده ط (قوله وأما حبل) اي من أبي الميتة فلو كان من غير أبيها ففرضه السدس ذكرا  
أو انثى (قوله فيقدر انثى) لان نصيبه أكثر (قوله ولم أر الخ) هذا عجيب مع نقل الفرع بعينه عن الوهبانية  
اه ح اقول مراده انه لم ير انه هل يوقف له شيء أم لا وليس في كلام الوهبانية ما يفيد ذلك كما سيظهر (قوله  
مالو كان) اي الحمل (قوله لهم) اي كزوج وأم حبل بشقي أو وشقيقة واعاد الضمير جمعاً باعتبار عدة الحمل  
وارثا ط (قوله لم يبق له شيء) اي للعمل لانه عصبية وقد استغرقت الفروض التركة لان المسألة من ستة  
فلزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين لام الثلث اثنان وهي المسألة المشتركة عند الشافعية  
(قوله فينبغي ان يقدر انثى الخ) يدل عليه قول الزيلعي وان كان اي الوارث نصيبه على احد التقديرين أكثر  
يعطى الاقل للتيقن به ويوقف الباقي اه اذ لا شك ان نصيب الورثة في مسئلتنا على تقدير ذكوره أكثر منه  
على تقدير انوثته فيقدر انثى ويوقف لها النصف عائلا وهو ثلث التركة ويعطى الورثة الاقل للتيقن به (قوله  
وحامله الخ) يقال امرأة حامل وحامله كما صرح به في القاموس فافهم والقضاء في قوله فلم يرث زائدة ويقدر  
بسكون القاف وفتح الدال بالبناء للجهول والبيت من معاينة الوهبانية فهو لغز في امرأة حامل ان ولدت  
ذكرا لا يرث وان ولدت انثى قدر لها الثلث وهو النصف عائلا وجوابه ما صوره الشارح آنفا فيقال ان ذلك  
فيما لو ماتت امرأة عن زوج وأم حامل وأخوين لام ولا يخفى انه ليس في كلام الوهبانية ما يفيد انه هل يوقف  
لذلك الحمل شيء أم لا وانما هو مجرد سؤال عن تصوير المسألة فافهم والله تعالى أعلم

#### \* (فصل في المناسخة) \*

هي مفاعلة من التسخيع بمعنى النقل والتحويل والمراد به هنا ان ينقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى  
من يرث منه سيد (قوله ثم الثانية) اي ثم تصحح المسألة الثانية اي مسألة الميت الثاني وتظهر بين ما في يده  
من التصحيح وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال المماثلة والموافقة والمباينة سيد وستأتي امثلتها (قوله الا اذا  
اتحدوا) اي ورثة الميتين اي فيمكنني بتصحيح واحد فحينئذ تقسم التركة في المثال المذكور على تسعة ابناء كان  
الميت الثاني لم يكن (قوله فان استقام الخ) كما اذا مات عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابنين فالاولى من  
ثلاثة للابن منها سهمان ومسألة من اثنين فيستقيم ما في يده على مسأله (قوله على تركته) اي مسألة تركته  
والاصوب على مسأله (قوله فيها ونعمت) اي فبالاستقامة يمكنني ونعمت هي لانه قد صحت المسئلان مما  
صحت منه الاولى فلا يحتاج الى زيادة عمل (قوله وان لم يستقم) اي نصيب الميت الثاني وهو ما في يده من  
الاولى على مسأله (قوله فان كان بين سهامه) اي التي في يده من الاولى وبين مسأله موافقة كما اذا مات  
عن ابنين وبنتين ثم مات احد الابنين عن زوجة وبنت وعصبة فالاولى من ستة والثانية من ثمانية وسهامه من  
الاولى اثنان لا يستقيم على مسأله لكن توافق بالنصف فانضرب وفق مسأله وهو ١ في التصحيح الاول وهو ٦  
تبلغ ٢٤ ومنها تصحح المسئلان للابن الاول ثمانية ولكل بنت أربعة وللأبن الميت ثمانية للزوجة منها سهم وللبنات

قلت هذا على كون الحمل من الميت  
والاقله كثيرة كما لو تركت زوجا  
وأما حبل فلا زوج النصف وللام  
الثلث وللحمل ان قدر ذكرا  
السدس لانه عصبية فيقدر انثى  
ليفرض له النصف ونقول لثمانية  
كما لا يخفى قلت ولم أر مالو كان  
على احد التقديرين يرث وعلى  
الاخر لا لهم واخوين لام فان  
قدر ذكرا لم يبق له شيء فينبغي ان  
يقدر انثى ونقول لتسعة احتياطا  
وفي الوهبانية

وحامله ان تأت بابن فلم يرث \*

وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر \*

#### \* (فصل في المناسخة)

مات بعض الورثة قبل القسمة

للتركة صححت المسألة الاولى

وأعطيت سهام كل وارث (ثم

الثانية) الا اذا اتحدوا كأن

مات عن عشرة بنين ثم مات

أحدهم عنهم (فان استقام نصيب

الميت الثاني على تركته فيها)

ولعمت (وان لم يستقم فان كان

بين سهامه ومسأله موافقة

ضربت وفق التصحيح في كل

التصحيح الاول



٤ وللعصبة ٣ (قوله والاخ) كالمومات عن زوجة وثلاث اخوات متفرقات ثم ماتت الاخت الشقيقة  
عن اختها وعن زوج فالاولى من ١٢ وعالت الى ١٣ للزوجة ٣ وللأخت الشقيقة ٦ وللأخت لاب ٢ وللأخت  
لام ٢ والثانية من ٦ وعالت الى ٧ للزوج ٣ وللأخت لاب ٣ وللأخت لام سهم وسهام الشقيقة من الاولى ٦  
لاستقيم على ٧ ولا توافق فتضرب ٧ في ١٣ تبلغ ٩١ وهو تصحيح المستثنين (قوله يحصل مخرج المستثنين)  
اي ماخرج بالضرب في صورتي الموافقة والمباينة هو مخرج المستثنين فهما كما علمت وذلك الحاصل يسمى  
الجامعة والمضروب في الاولى وهو الثانية أو وقتها يسمى جزء السهم خلافا لما في الدر المنثور فتنبه (قوله  
فتضرب الخ) شروع في معرفة نصيب كل وارث في المستثنين من التصحيح وبيانها فيما صورناه للموافقة انه كان  
للأبن من الاولى ٢ فاضرب ما في المضروب اي وفق الثانية وهو أربعة بثمانية ولكل بنت واحد في أربعة بأربعة  
والزوجة من الثانية واحد في وفق ما في يديمتها وهو واحد بواحد وللبنات أربعة في واحد بأربعة وللعصبة ثلاثة  
في واحد بثلاثة وفيما صورناه للمباينة انه كان للزوجة من الاولى فقط ٣ في ٧ تكن ٢١ وللأخت لاب من الاولى  
٢ في ٧ تكن ١٤ ومن الثانية ٣ في كل ما في يديمتها وهو ٦ تكن ١٨ وللأخت لام من الاولى ٢ في ٧ تكن ١٤  
ومن الثانية ١ في ٦ تكن ٦ وللزوج من الثانية فقط ٣ في ٦ تكن ١٨ (قوله وان كان فيهم الخ) وذلك كالأخت  
لاب والأخت لام فيما صورناه للمباينة لكنه مثال لضرب النصيب من التصحيح الاول في كل الثاني وضرب  
النصيب من التصحيح الثاني في كل ما في يديمت الثاني ومثاله للضرب في الوفاق لومات عن زوجة وبنت منها وعن  
أب ثم ماتت البنت عن أمها وجدها فالاولى من ٢٤ للبنات النصف ١٢ وللزوجة الثلث ٣ وللأب السدس ٤  
فرضا والباقي ٥ تعصبا والثانية من ثلاثة للام الثلث وللجد الباقي وهو ٢ وبينها وبين ما في يد البنت وهو ١٢  
موافقة بالثلث فتضرب وفق التصحيح وهو ١ في كل التصحيح الاول يكن ٢٤ كما هو فللزوجة من الاولى ثلاثة في  
واحد وفق التصحيح الاول بثلاثة وله من الثانية يكونها أما واحد في ٤ وفق ما في يد البنت بأربعة وللأب من  
الاولى ٩ في واحد بتسعة ومن الثانية يكونه جد الها ٢ في ٤ تبلغ ٨ (قوله ولومات ثالث الخ) يانه بمثال واحد  
جامع لما مر من الاستقامة والموافقة والمباينة لومات امرأة عن زوج وبنت من غيره وأم فوات الزوج قبل  
القسمة عن امرأة وابوين ثم البنت عن ابنتين وبنت وجدة ثم الجدة عن زوج واخوين فالاولى وهي مسألة  
المرأة ردية تصح من ستة عشر فلزوج ٤ وللبنات ٩ وللأم ٣ والثانية وهي مسألة الزوج تصح من ٤ فيستقيم  
ما في يده عليها فلا حاجة الى الضرب والثالثة مسألة البنت من ٦ ونصيبها من الاولى ٩ لا تنقسم على مسائلها  
وتوافق بالثلث فاضرب ثلث مسائلها وهو ٢ في ١٦ تبلغ ٣٢ فتم تصح القرىضتان فمن كان له من ١٦ شيء فمضروب  
في ٢ ومن كان له من ٦ شيء فمضروب في وفق ما في يدها وهو ٣ والرابعة مسألة الجدة من ٤ وسهامها ٩ من ٣٢  
لانه اجتمع لها من بنتها ٦ ومن بنت بنتها ٣ والتسعة لا تستقيم على ٤ ولا توافق فاضرب ٤ في ٣٢ تبلغ ١٢٨  
فتم تصح المسائل كلها فمن كان له شيء من ٣٢ مضروب في ٤ ومن كان له شيء من ٤ فمضروب فيما في يدها وهو  
٩ وبسط ذلك في شرح السراجية (قوله جعل المبلغ الثاني) وهو ما صحت منه الاولى والثانية (قوله  
في العمل) اي المتقدم بان تأخذ سهام الميت الثالث من تصحيح مسئلتى الاول والثاني وتقسيمها على مسألة  
فان انقسمت فيها ونعمت والا فاضرب وفق الثالثة التي اعتبرتها ثانية أو كلها في جميع تصحيح الاولين الذي اعتبرته  
أولا واعتبر الحاصل منها مسألة واحدة واقسم ذلك على الورثة في المستثنين يحصل المطلوب كما علمته في المثال  
الجامع (قوله وهذا علم العمل فلا تغفل) يشير الى صعوبة مسائل هذا الباب \* وانه لا يتقنها الا اولو الالباب  
وكل ماهر في علمي الفرائض والحساب \* والذي يسهله المباشرة وكثرة العمل بتوفيق الملك الوهاب \* واتقان  
عمل الشبان المشهورين بالحساب \* والله تعالى أعلم

(باب الخارج) \*

الاولى ان يقول وغيرها كما قال فيما مر لان المصنف أدرج باب التصحيح وباب النسب بين الاعداد في هذا الباب  
والان نسب تقديمه على المناسخة كما فعل في السراجية لتوقفها عليه والخارج جمع مخرج وهو اقل عدد يمكن ان  
يؤخذ منه كل فرض بانفراده صحيحا فالواحد ليس بعدد عند الحساب لانه لا تقسم الا بالواحد (قوله الفروض الخ) اي الستة  
الآتية المأخوذة من خمس آيات في سورة النساء (قوله نوعان) السبب في انهم جعلوا الفروض الستة نوعين

والا يمكن بينهما موافقة  
بل مباينة (ضربت كل الثاني  
في كل الاول يحصل مخرج  
المسائلتين فتضرب سهام ورثة  
الميت الاول في المضروب) اي  
في التصحيح الثاني أو في وفقه  
(وسهام ورثة الميت الثاني في كل  
ما في يده أو وفقه من) التصحيح  
الاول) وان كان فيهم من يرث من  
الميتين ضربت نصيبه من الاول  
في الثاني أو وفقه ونصيبه من الثاني  
فيما في يدي الميت الثاني أو وفقه  
(ولومات ثالث) قبل القسمة  
(جعل المبلغ) الثاني (مقام  
الاولى) جعل (الثالثة مقام  
الثانية) في العمل وهكذا كلما  
بمات واحد تقيم مقام الثانية  
والمبلغ الذي قبله مقام الاولى  
الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل  
فلا تغفل والله تعالى أعلم

(باب الخارج) \*

(النروض) المذكورة في القرآن  
(نوعان الاول النصف)



ان اقلها مقدار هو الثمن الذي مخرجه الثمانية والربع والنصف يخرجان من الثمانية بلا كسر ففعلوا الثلاثة نوعا واحدا وقل فرض بعده السدس الذي مخرجه الستة والثلاث والتثنان يخرجان منها بلا كسر ففعلوا الثلاثة الاخرى نوعا آخر افاده السيد (قوله ومخرج كل كسر سبعة) اي لمشاركه من الاعداد الصحيحة في مادة اسمه حتى السدس فانه شاركه مخرجه وهو الستة في ذلك لان اصل ستة سدسة قلب كل من الدال والسين الثانية تاء وادغمت التاء في التاء فقل ستة وعبر بالكسر ليشمل ما عدا القروض امد كورة كالجس والسبع والتسع والعشر من الكسور والمنطقة فانها كذلك وشمل كلامه الكسر المفرد كالنصف والمركب كالثنتين واعلم ان المخرج كلما كان اقل كان القرض أكثر وكلما كان أكثر كان القرض اقل فان النصف أكثر من الربع مثلا ومخرجه اقل من مخرجه (قوله على التضعيف) أراد بذلك ان الثمن اذا ضعف حصل الربع وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذا السدس اذا ضعف صار ثلثا واذا ضعف الثلث صار ثلثين سيد (قوله والتضعيف) أراد ان النصف اذا نصف صار ربعا وان الربع اذا نصف صار ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلث والثلثين سيد (قوله فتقول مثلا الخ) اي وتقول كذلك في النوع الثاني والخاصل انه اذا بدئ بالاصغر من النوعين فهو على التضعيف أو بالا كبرفع على التضعيف (قوله واخصر الكل) اي اخصر العبارات التي عبر بها عن النوعين (قوله أحاد) اي واحد واحد فغناه مكرروا نذكر مرة واحدة وكرره في السراجية نظرا الى جانب اللفظ كحديث صلاة الليل مثني مثني افاده السيد وما في شرح ديوان المتنبي للامام الواحدى من انه لا يقال هو احادى واحد انما يقولون جاؤا أحادا احادى واحد واحد واحد في موضع الواحد خطأ اه لا يدل على عدم جواز مرة واحدة في المتعدد كما فيما نحن فيه وانما يدل على عدم جواز في واحد فلا يقال زيد أحاد فافهم (قوله وهما) اي المثني أو الثلاث من نوع واحد اي من النوع الاول فقط أو الثاني فقط بلا اختلاط نبي من احد النوعين في الآخر (قوله لجزء) اي أقل جزء منها (قوله يكون مخرجا لضعفه الخ) لان مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء فيستغنى به عن مخرج الضعف فخرج الثلث والثلثين من ثلاثة وهي داخله في الستة مخرج السدس وكذا كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن فاذا اجتمع في المسألة السدس والثلث كام واختين لام أو السدس والثلثان كام واختين لا بوبين فمن ستة أو اثنتي عشرة واختين لا بوبين واختين لام أو اجتمع الثلاثة كام واختين لام واختين لا بوبين فمن ستة وإذا اجتمع فيها الثمن مع النصف كزوجة وبنت فمن ثمانية أو الربع والنصف كزوج وبنت فمن أربعة ولا يتصور اجتماع الربع مع الثمن ولا اجتماع الثلاثة (قوله فاذا اختلط النصف الخ) مخرز قوله وهما من نوع واحد فافهم ترصكان في اختلاط افراد كل نوع بعضهما مع بعض وهذا شروع في اختلاطها مع افراد النوع الآخر كالأب وبعضا واعلم ان صور الاختلاط مطلقا سبعة وخمسون منها سبعة وعشرون شرعية وثلاثون عقلية وقد خلصت الجميع في الرحيق المختوم فراجع (قوله كزوج الخ) مثال لاختلاط النصف مع الثلاثة وفيه لف ونشر مرتب ويعلم منه امثلة اختلاط النصف مع بعضها بان كان الزوج مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم (قوله لركبها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا انما يظهر اذا لم يكن في المسألة سدس أما اذا كان فيها ذلك فيكتفي بمخرجه لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيكتفي بها ط (قوله فاذا كان في المسألة زوجة ومن ذكر) اي في المثال السابق من الشقيقتين والاختين لام والام وهذا مثال لاختلاط الربع بكل الثاني ويعلم منه اختلاطه ببعضه بان كانت الزوجة مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم نظير ما مر (قوله لموافقة الستة بالنصف) تعين لما افهمه كلامه من ضرب الاربعة في ثلاثة دائماى سواء كان فيها سدس أو لا أما الثاني فظاهر وأما الاول فلان مخرج السدس من ستة وهي موافقة للاربعة مخرج الربع بالنصف ونصفها ثلاثة فلذا تضرب الاربعة في ثلاثة دائما فافهم (قوله ببعض الثاني) ليس على اطلاقه فانه يحتلظ مع الثلثين كزوجة وبنتين ومع السدس كزوجة وبنتين وأم وأما اختلاط الثمن مع غير ذلك فلا يتصور الا على رأى ابن مسعود الا ترى من ان المحروم عنده يحجب غيره حجب نقصان فيختلط عنده مع الثلث كزوجة واختين لام وابن محروم ومع الثلث والسدس كهم وأم ومع الثلثين والثلث كزوجة وشقيقتين واختين لام وابن محروم (قوله الاعلى رأى ابن مسعود) كما لو ترك ابنا كافرا وزوجة

ومخرج كل كسر سبعة كالربع من أربعة الا النصف فانه (من اثنين والربع من أربعة والثمن من ثمانية والثاني) الثلث و(الثلاث) كلاهما (من ثلاثة والسدس من ستة) على التضعيف والتنصيف فتقول مثلا الثمن وضعفه وضعفه وضعفه أو تقول النصف ونصفه ونصف نصفه قلت واخصر الكل ان تقول الربع والثلث ونصف كل وضعفه فاذا جاء في المسألة من هذه القروض أحاد فخرج كل فرد منفرد سبعة الا النصف كما مر واذا جاء مثني أو ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لجزءه فذلك العدد أيضا يكون مخرجا لضعفه واضعافه كالستة هي مخرج للسدس وضعفه وضعف وضعفه (فاذا اختلط النصف) من النوع الاول (بكل) النوع (الثاني) اي الثلاثة الاخر (او يعضه) فاذا كان في المسألة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقتين واختين لام وأم (فمن ستة) لتركبها من ضرب اثنين في ثلاثة (أو) اختلط (الربع من النوع الاول) بكل (الثاني او يعضه) فاذا كان في المسألة زوجة ومن ذكر (فمن اثنين عشر) لتركبها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف (أو) اختلط (الثمن) من النوع الاول يعض الثاني وأما بطله فغير متصور الاعلى رأى ابن مسعود



أوفي الوصايا على حفظ (فمن أربعة وعشرين) كزوجة وبنتين وأم لتركها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجمع أكثر من أربع فروض في مسألة واحدة ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع فرق (واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في أصل المسألة) وعولها إن كانت عائلة (كأمرأة وأخوين) للمرأة الربع يبقى لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في أربعة فتصح من ثمانية (وإن وافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في أصل المسألة) وعولها (كأمرأة وست أخوة) فلهم ثلاثة توافقهم بأكثر فاضرب اثنين في أربعة فتصح من ثمانية أيضا

وأما واختين لاب وأم واختير لام فانها من ٢٤ وتعود الى ٣١ عنده ٥١ ح أما عند غيره فهي من ١٢ وتعود الى ١٧ (قوله أو في الوصايا) كالأوصى لرجل بمن ماله ولا تخرب ثلثيه ولا تخرب ثلثه ولا خرب سدسه ولا وارث له أو كمن وأجاز الكل فهي من ٢٤ وتعود الى ٣١ نظير ما قال ابن مودود كذا ما قدّم من الصور التي لا تأتي الا على رأيه تأتي على رأى غيره في الوصايا أيضا كما لا يخفى (قوله في ثلاثة) اي دائما سواء كان سدم أو لا وبه يتضح التعليل كما بهنا على نظيره قبله (قوله من موافقة الستة بالنصف) لكن فيما تقدم كانت موافقة بالنصف للاربعة وهن الثمانية (قوله ولا يجمع أكثر من اربع فررض) اي غير مكررة فلا يرد زوج وأم واخت لابوين واخت لاب واختان لام ٥١ ح (قوله ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف) بيانه لو مات ميت عن زوج أو زوجة وعن اب وأم وجد وجددة وبنت وبنت ابن واخت شقيقة واخت لاب واخت لام فهؤلاء أصحاب الفروض المقدرة لكن الجدة والاخوات يحجبون بالاب والجدة بالام فالباقي من له الثمن أو اربع وهو أحد الزوجين ومن له النصف وهو البنت ومن له السدس وهو ثلاث طوائف الاب والام وبنت الابن فغاية هم خمس طوائف فان لم يكن الاب والجد والبنت وبنت الابن فالباقي من له الربع أو النصف وهو أحد الزوجين ومن له النصف وهو الشقيقة ومن له السدس وهو طائفتان الام والاخت لاب ومن له الثالث وهو اولاد الام والطوائف هنا خمسة أيضا (قوله ولا ينكسر على أكثر من اربع فرق) لانه لا بد ان يكون أحد الطوائف الخمس من هو منفرد كالاب أو الام أو الزوج ولا تنكسر سهامه عليه أصلا (قوله واذا انكسر سهام فريق الخ) شروع في تصحيح المسائل والمراد به بيان أقل عددي تأتي فيه نصيب كل وارث بلا كسر واعلم انه يحتاج هنا الى سبعة اصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس وأربعة منها بين الرؤس والرؤس أما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فأحدها الاستقامة بان تكون سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر كابوين واربع بنات فلا حاجة فيها الى الضرب وثانيها الانكسار مع المباعدة بان تكون السهام منكسرة على طائفة واحدة ولا يكون بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب عدد الرؤس في أصل المسألة فقط أو مع عولها ان عالت وثالثها الانكسار مع الموافقة بان تنكسر السهام على طائفة واحدة لكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم في أصل المسألة أو فيه مع عولها وأما الاربعة التي بين الرؤس والرؤس فهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وسيدكر المصنف بيان معرفة هذه الاربعة ولاتأتي هذه الاربعة الا اذا كان الكسر على طائفتين فأكثر وانما لم يعتبروا التداخل بين السهام والرؤس كما اعتبروه بين الرؤس والرؤس بل ردوه الى الموافقة ان كانت الرؤس أكثر الى المماثلة ان كانت السهام أكثر كستة على ثلاثة للاختصار كما سيتضح قريبا وقد ذكر المصنف هذه الاصول السبعة بامتلئها على هذا الترتيب المذكور الا الاستقامة فانه حذفها لظهورها (قوله عليهم) اي على الفريق وجمع باعتبار المعنى (قوله ان كانت عائلة) اي يضرب فيها ما ان كان عول والافني أصل المسألة فقط وانما ترك المصنف هذا التفصيل هنا وفيما بعده اشارة الى ان المسألة وعولها صار بمنزلة أصل المسألة في ان عدد الرؤس يضرب فيها كما يضرب في أصلها كما افاده السيد (قوله كأمراة واخوين) مثال لغير العائلة وأصلها اربعة والعائلة كزوج وخمس اخوات لغير أم أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخوات الثلثان اربعة فعالت الى سبعة وبين سهام الاخوات ورؤسهن مباعدة فاضرب عدد رؤسهن خمسة في أصل المسألة مع عولها وهو ٧ تبلغ ٣٥ ومنها نصح (قوله وعولها) اي ان كانت عائلة والافني أصل المسألة فقط كما ذكر المصنف (قوله كأمراة وست اخوة) مثال لغير العائلة وأصلها اربعة أيضا والعائلة كزوج وابوين وست بنات أصلها ١٢ فلزوج الربع ٣ وللأبوين السدسان ٤ ولست بنات الثلثان ٨ فعالت الى خمسة عشر وانكسر ٨ سهام البنات على ٦ عدد رؤسهن لكن بينهما موافقة بالنصف فرددنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ٣ ثم ضربناه في الاصل مع العول وهو ١٥ فحصل ٤٥ ومنها نصح (قوله فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث) اعتبر الموافقة مع ان بين الثلاثة والستة مداخلة اشارة الى عدم اعتبار التداخل بين السهام والرؤس كما قدّمنا لانه وان امكن اعتباره بان تضرب الاكبر وهو ٦ جميع عدد الرؤس في ٤ لكنه يؤدي الى التطويل وترك تطويل الحساب ربح فلذا ارجعناه الى الموافقة وكذا لو كانت البنات ٤ في المثال الذي ذكرناه للعائلة فلا تضرب الاكبر وهو ٨ جميع عدد سهامهن لما قلنا بل يرجع الى التماثل لصحة القسمة



(فان انكسر سهم فريقين او اكثر وعدد رؤسهم متماثلة ضربت احد الاعداد في اصل المسألة) وعولها ٥١٥ (كلاث بنات وثلاثة اعمام) فكيف

بأحد المتماثلين فاضرب ثلاثة في  
أصل المسألة تكن تسعة منها تصح  
وان انكسر على ثلاث فرق  
أو أربع فاطلب المذكرة أو لا بين  
السهم والاعداد ثم يبر الاعداد  
والاعداد ثم يفعل كما فعلت  
في الفريقين في المداخلة  
والمماثلة والموافقة والمباينة فما  
حصل يسمى جزء السهم فاضربه  
في أصل المسألة اشارة اليه بقوله  
(وان دخل بعض الاعداد في  
بعض كاربعة زوجات وثلاث  
جدات واثنى عشر عما ضربت  
اكثر الاعداد) لتدخلها  
(في أصل المسألة) وهو اثنى عشر  
تكن مائة وأربعة وأربعين منها  
تصح (وان وافق بعضها بعضا  
كاربع زوجات وخسة عشر جدة  
وثمان عشرة بنتا وستة اعمام  
ضربت وفق أحدهما) أي أحد  
الاعداد (في جميع الاخر والخارج  
في وفق الثالث ان وافق والا في  
جميعه ثم الرابع كذلك) ثم المجموع  
وهو جزء السهم وهو في مسئلتنا  
مائة وثمانون في أصل المسألة  
وهو هنا أربعة وعشرون يحصل  
اربعة الاف وثلثمائة وعشرون  
منها تصح (وان تباينت) اعداد  
رؤس من انكسر عليهم سهامهم  
(كأمر ائير وعشرين بنات  
وست جدات وسبعة اعمام  
ضربت أحدها) أي أحد الاعداد  
(في جميع الثاني والاصل في جميع  
الثالث والاصل في جميع الرابع)  
يحصل جزء السهم وهو هنا مائتان  
وعشرة لتوافق رؤس البنات  
والجدات لسهامهم بالنصف  
فاضربها في أصل المسألة  
وهو هنا أربعة وعشرون يحصل  
خسة آلاف وأربعون ومنها  
تستقيم (واذا اردت معرفة  
التمثيل والتوافق والتسادل

بلا ضرب (قوله فان انكسر الخ) شروع في الاصول الاربعة التي بين الرؤس والرؤس واعلم انك أولاً تتطرين  
كل فريق مع سهامه فان تبايناً فابق الفريق كما لا وان توافقاً فابق وفق الفريق ثم تتطرين الاعداد المنبثقة  
بهذه الاصول الاربعة فان تماثل العددين فاضرب أحدهما في أصل المسألة وان تداخل فاضرب أكبرهما  
فيه وان توافقاً ضربت الوفاق في كمال الاخر ثم المااصل في أصل المسألة وان تبايناً ضربت أحدهما في الاخر  
ثم المااصل في أصل المسألة وقد ذكر المصنف هذه الاربعة على هذا الترتيب والمضروب في أصل المسألة يسمى جزء  
السهم كما سيأتي (قوله أو أكثر) أي ثلاثة أو أربعة لا أكثر كما مر (قوله وعدد رؤسهم متماثلة) الاولى ان  
يقول واعداد جمع عدد قال السيد والمراد باعداد الرؤس ما يتناول عين تلك الاعداد ووفقها أيضاً فانه اذا كان  
بين رؤس طائفة وسهامهم مثلاً موافقة يرد عدد رؤسهم الى وفقه أولاً ثم تعتبر المماثلة بينه وبين سائر الاعداد  
كما ستطلع عليه (قوله وعولها) كست اخوات شقيقات وثلاث اخوات لام وثلاث جدات أصلها ٦ وتعود  
الى ٧ للشقيقات الثلثان ٤ لا تنقسم وتوافق بالنصف وهو ثلاثة وللأخوات لام الثلث ٢ لا تنقسم ولا توافق  
وللجدات السدس ١ كذلك فاجتمع ٤ على ثلاثة اعداد متماثلة فاضرب واحداً منها في القريضة تبلغ ٢١ ومنها  
تصح زيلعي (قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ) يشير الى ما ذكرناه من النظر أولاً الى كل فريق مع  
سهامه ثم الى الاعداد المنبثقة فلا فرق بين الفريقين والاكثر فيمادكره وانما الفرق من حيث ان الفرق اذا كانوا  
ثلاثة فلا تزيد صورها ويكرر الضرب لتعدد المنبثقات لانك اذا نظرت أولاً بين الفرق الثلاث وسهامها فاما  
ان يباين كل فريق منها سهامه أو يوافق فريقين وتباين الآخر أو تباين فريقين وتوافق الآخر  
فهذه اربعة أحوال ثم تتطرق في كل حال منها بين المنبثقات بالاصول الاربعة فتبلغ ٥٢ صورة محل بيانها  
المطولات كشرح الترتيب وغيره (قوله فاطلب المذكرة) الاولى التعبير بالمناسبة ط (قوله ثم افعل  
كما فعلت في الفريقين) الاولى ان يقول كما تفعل لانه لم يتقدم من أحوال الفريقين الا المماثلة وأما المداخلة  
والموافقة والمباينة فستأتي فافهم (قوله اشارة اليه) أي الى ضرب جزء السهم أو الى ما قدمه من قوله وان  
انكسر على ثلاث فرق الخ تأمل (قوله كاربعة زوجات الخ) أصلها من ٢ للجدات السدس ٢ وللزوجات  
الرابع ٣ وللأعمام الباقي ٧ وبين سهام ٤ كل فريق منهم وعدد رؤسهم مباينة فأخذنا اعداد الرؤس بتمامها  
وهي ٤ و٣ و١ فوجدنا الأولين متداخلين في الثالث وهو ١٢ فضر بنام في أصل المسألة وهو أيضاً ١٢  
ومنها تصح (قوله كاربعة زوجات وخسة عشر جدة الخ) الاولى خمس عشرة والمسألة أصلها من ٢٤ للزوجات  
الثلث ٣ لا تنقسم ولا توافق فحفظنا عدد ٤ وللجدات السدس ٤ تباين عددهن وهو ١٥ فحفظناه أيضاً  
وللبنات الثلثان ٦ توافق عددهن وهو ١٨ بالنصف وهو ٩ فحفظناه وللأعمام الباقي وهو ١٠ يباين عددهم  
وهو ٦ فحفظناه أيضاً فصار المحفوظ ٤ و٦ و٩ و١٥ ثم طلبنا المناسبة بين ذلك فوجدنا الاربعة موافقة للسته  
بالنصف فضر بنام نصف أحدهما في كامل الآخر بلغ ١٢ وهي موافقة للتسعة بالثلث فضر بناتك أحدهما  
في كامل الآخر بلغ ٣٦ وبينها وبين ١٥ موافقة بالثلث أيضاً فضر بناتها في ثلث ١٥ وهو ٥ بلغ ١٨٠ هي جزء  
السهم (قوله كما مر أتين الخ) أصلها ٢٤ للزوجتين الثلث ٣ وبينها مباينة فحفظنا عدد رؤسهن وهو ٢  
وللبنات الثلثان ٦ توافق عددهن وهو ١٠ بالنصف وهو ٥ فحفظناه وللجدات السدس ٤ توافق عددهن  
وهو ٦ بالنصف وهو ٣ فحفظناه وللأعمام الباقي وهو ١٠ يباين عددهم وهو ٧ فحفظناه فصار المحفوظ ٣ و٢ و٣ و٥  
و٦ و٧ وكلها مباينة فضر بنات ٢ في ٣ بلغ ٦ ثم ضرب بنات ٦ في ٥ بلغ ٣٠ ثم ضرب بنات ٣٠ في ٧ بلغ ٢١٠ هي جزء  
السهم وتتمام العمل ما ذكره الشارح وأما معرفة نصيب كل منهم في جميع هذه الامثلة وغيرها فسيأتي  
بيانها (قوله واذا اردت معرفة التماثل الخ) شروع في بيان النسب بين الاعداد وهي اربعة كالنسب بين  
السكرات المنطقية فكل عددين لا بد ان يكون بينهما نسبة منها لان العددين اما ان يتساويا أو لا فان تساويا  
فهما متماثلان والا فاما ان يفي الاقل الاكثر أو لا فان أقناه فهما متداخلان والا فاما ان يفهم اعداد ثلث  
أولاً فان كان فتوافقان والا فتابينان (قوله هذه مقدمة الخ) أي هذه النسب يحتاج الى معرفتها في تقسيم  
التركة على اعداد المستحقين بلا كسر بان تصح المسألة من أقل عدد يمكن فهي فوطنة لتصح المسائل فكان  
ينبغي تقديمها عليه واعلم ان العدد ما تألف من الاحاد كالثنين فصاعداً ومن خواصه أن يساوي نصف مجموع

والتباين بين العددين) هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة



(فتأمل العددين كون أحدهما مساويا للآخر) كـ ثلاثة وثلاثة (وتداخل العددين المختلفين) بأحد أمرين على ما هنا إما (بأن يعد أحدهما الآخر) أى يقنيه (أو يكون أكثر العددين منشما على الأقل قسمة صحيحة) بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة أو اثنين (وتوافق العددين أن لا يعد) أى لا يقنى (أقلهما الآخر لكن يعدهما عدد ثالث) كالثمانية مع العشرين يعدهما أربعة فيتوافقان بالربع (وتساين العددين أن لا يعد العددين المختلفين عدد ثالث) أصلا كالسبعة مع العشرة (وإذا أردت معرفة التوافق والتساين بين العددين المختلفين اسقط الأقل من الأكثر من الجانبين مرارا حتى إذا اتفقا في درجة واحدة (فان توافقا في واحد تبانيا) ولا وفق (وان توافقا في اثنين فما لنصف أو ثلاثة فما لثالث) هكذا (إلى العشرة) تسمى الكسور المنطقة (أو واحد عشر فجزء من أحد عشر وهكذا) ويسمى الأصم (وإذا أردت معرفة نصيب كل فريق كالبنات) والجدات والأعمام وغيرهم (من التصحيح) الذى استقام على السكلى (فاضرب ما كان له) أى لكل فريق (من أصل المسألة فيما) أى فى جزء السهم الذى ضربته (فى أصل المسألة يخرج نصيبه) أى ذلك الفريق (ثم إذا) أردت معرفة نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق (ضربت سهام كل وارث فى جزء السهم) المضروب يخرج نصيبه

حاشيته القريتين أو البعدين كالاربعة مثلا فان حاشيتها القريتين ثلاثة وخمسة ومجموعهما ثمانية والاربعة نصف الحاشيتين وحاشيتها البعدين اثنان وستة أو واحد وسبعة والاربعة نصف مجموعهما وكلاثنين يساوى نصف مجموع الواحد والثلاثة وبه علم ان الواحد لا يسمى عددا عند الحساب (قوله المختلفين) أى فى القلة والكثرة والاختلاف لا يتصور فى التماثل بل فى التداخل وما بعده إلا انه صرح به فى التداخل وحده واشعر به فيما بعده سيد (قوله على ما هنا) لانه زاد فى السراجية أمرين آخرين الأقل ان تزيد على الأقل مثله أو أمثاله فساوى الا كثر الثاني ان يكون الأقل جزءا أكثر وهو من قبيل الاختلاف فى العبارة (قوله أى يقنيه) بمعنى انه إذا التى الأقل من الآخر لم يقنى من الآخر كالثلاثة والستة فإذا القيت الثلاثة من الستة مرتين بقيت الستة بالكلية وكذا إذا القيت من التسعة ثلاث مرات بخلاف الثمانية فأنك إذا القيت منها الثلاثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن انساؤها بالثلاثة لكن إذا التى منها اثنان أربع مرات بقيت الثمانية فهما أيضا متداخلان سيد (قوله يعدهما أربعة) وكذا يعدهما اثنان فيتوافقان بالنصف لكن إذا تعدد العاد اعتبر الا كبر ليكون جزء الوفاق أقل كالثاني عشر والثمانية عشر يتوافقان بالنصف والثالث والسادس إلا ان العبرة فى سهولة الحساب بتوافقهما فى السادس (قوله فيتوافقان بالربع) لان العدد العاداهما مخرج لجزء الوفاق بينهما فلما عد هما الاربعة وهى مخرج للربع كانا متوافقين به سيد (قوله كالسبعة مع العشرة) فانه لا يعد هما شئ سوى الواحد الذى ليس بعدد (تنبيه) زاد ابن الكمال فى التعريف قيدا آخر وهو ان لا يقنى أحدهما الآخر لان الاثنين مع الاربعة لا يعد هما عدد ثالث مع انهما من المتداخلين لا من المتباينين وبالقيد المذكور يجتزى عنهما لان الاثنين يعد الاربعة (قوله وإذا أردت معرفة التوافق الخ) لما كانت معرفة التماثل والتداخل بين العددين ظاهرة وفى معرفة التوافق والتباين بينهما خفاء ذكرهما بطريقة أخرى (قوله من الجانبين) أى فقط الأقل من الآخر الى ان يصير الآخر أقل ثم تنقصه من الأقل اه قاسم (قوله تبانيا) أى حصل التباين بينهما كالخمس مع السبعة فأنك إذا اسقطت الخمسة من السبعة بقي اثنان فإذا اسقطتهما من الخمسة مرتين بقي واحد (قوله فبالنصف) أى فهما متوافقان بالنصف كالسبعة مع العشرة فأنك إذا اسقطت الستة من العشرة بقي اربعة فإذا اسقطتهما من الستة بقي اثنان (قوله فبالثالث) أى فهما متوافقان بالثالث كالسبعة مع الاثنى عشر (قوله هكذا الى العشرة) أى وان توافقا فى اربعة فهما متوافقان بالربع كالثمانية مع العشرين أو فى خمسة فبالخمس كخمس عشر مع خمسة وعشرين أو فى ستة فبالسادس كاثني عشر مع ثمانية عشر أو فى سبعة فبالسبع كاربعة عشر مع احدى وعشرين أو فى ثمانية فبالثمن كسبعة عشر مع اربعة وعشرين أو فى تسعة فبالتسع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين أو فى عشرة فبالعشر كالعشرين مع الثلاثين (قوله ونسبى الكسور المنطقة) الكسر المنطق هو ما يعبر عنه حقيقة بلفظ الجزئية وغيره كالخمس فانه كما يقال فيه خمس يقال فيه جزء من خمسة والأصم ما لا يعبر عنه الا بلفظ الجزئية كالواحد من أحد عشر فلا يقال فيه سوى جزء من أحد عشر جزءا من الواحد (قوله أو واحد عشر) أى وان توافقا فى أحد عشر فهما متوافقان بجزء من أحد عشر كاثني وعشرين مع ثلاثة وثلاثين (قوله وهكذا) كما إذا توافقا فى جزء من ثلاثة عشر كسبعة وعشرين مع تسعة وثلاثين أو فى جزء من سبعة عشر كاربعة وثلاثين مع واحد وخمسين أو فى جزء من تسعة عشر كثمانية وثلاثين مع سبعة وخمسين (تنبيه) إذا توافقا فى عدد مركب وهو ما يتألف من ضرب عدد فى عدد كخمسة عشر مع خمسة واربعين فان شئت قلت هما متوافقان بجزء من خمسة عشر وان شئت نسبت الواحد اليه بكسر يضاف أحدهما الى الآخر فتقول بينهما موافقة بثلث خمس أو خمس ثلث فيعبر عنه بالجزء وبالكسور المنطقة المضافة بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه الا بالجزء (قوله وإذا أردت الخ) شروع فى معرفة نصيب كل فريق وفى معرفة نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق والثاني يسمى قسمة النصيب بيان ذلك فى المسألة الأخيرة انه كان للزوجتين من أصل المسألة ٣ فاضربهما فى جزء السهم الذى ضربته فى أصل المسألة وهو ٢١٠ تبلغ ٦٣٠ فهى نصيب الزوجات من التصحيح وكان للبنات ٦ فاضربهما فى جزء السهم المذكور تبلغ ٣٣٦٠ فهى لهن وكان للجدات ٤ فاضربهما فيه أيضا تبلغ ٨٤٠ فهى لهن وكان للأعمام سهم فاضربهم فى ٢١٠ فهى لهم (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) أى بعد ان تقسم ما كان لكل فريق من أصل المسألة على عدد رؤسهم وكان عليه ان يذكر ذلك حتى يعرف ما يضرب فى جزء السهم بيانه كان للزوجتين



من أصل المسألة ٣ فاقسمها عليهم ما يخرج واحد ونصف فاضربه في المضروب وهو ٢١٠ تبلغ ٣١٥ فهي لكل زوجة وكان للبنات ١٦ فاقسمها على ١٠ عدد رؤسهن يخرج سهم وثلاثة أخماس سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٣٦ فهي لكل بنت وكان للجدات ٤ فاقسمها على ٦ عدد رؤسهن يخرج ثلثان فاضربه في المضروب يبلغ ١٤٠ فهي لكل جدة وكان للأعمام سهم فاقسمه على عدد هم ٧ يخرج سبع سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٠ فهي لكل عدم (قوله والوضح طريق النسبة الخ) في المسألة المذكورة كان للزوجتين ٣ ونسبتها إليهما مثل ونصف فاعط كل واحدة من المضروب مثل تلك النسبة أي مثله ونصف مثله يكن ما تزوسهام البنات ٦ نسبتها إلى رؤسهن وهو ١٠ مثل وثلاثة أخماس مثل فاعط كل واحدة من المضروب مثله وثلاثة أخماس مثله يكن ما تزوسهام الجدات ٤ نسبتها إلى رؤسهن وهو ٦ ثلثان فاعط كل واحدة ثلثي المضروب يكن ما تزول للأعمام سهم نسبتها إلى رؤسهم وهو ٧ سبع سهم فاعط كل واحد منهم سبع المضروب يكن ما تزول للأعمام هذا اوضح لانه لا يحتاج فيه إلى قيمة وضرب وقد قيل من ملك النسبة ملك الحساب لكن ربما كانت النسبة اعسر فالعمل بالضرب اسر وثمرته طرق اخر (قوله واذا اردت قسمة التركة الخ) لما فرغ من تعيين نصيب كل فريق من التصحيح ثم تعيين نصيب كل وارث منه شرع في بيان المقصود وهو تعيين نصيب كل وارث من كل التركة بطريقتين يوفقان على معرفة نصيب كل وارث من التصحيح (قوله يعني ان كلا وحده) جواب عما أورد من ان قوله كالسراجية والغرماء بالواو غير صحيح لان التركة ان كانت وافية بجميع الديون وبقي للورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة والالم يبق للورثة شيء وحاصل الجواب ان المراد بين الغرماء فافظ بين مقدارى بين افراد هذه الطائفة وبين افراد هذه الطائفة فالقسمة متعددة بتعدد أحوالها لا واحدة على الطائفتين معاً ويجب ان الواو بمعنى أو فيكون المعنى أيضاً ما قلنا (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) أي ثم قسمت المبلغ على التصحيح ان ضربت في كل التركة أو على وقته ان ضربت في وقتهما وهذا لا يذم منه وان تركه المصنف والشارح (قوله والموافق للسراجية الخ) لم يقل والصواب لانه عند الموافقة يصح الضرب في كل التركة كما في المبانية وكذا في المداخلة الا ان فيه تطويل الحساب فكان الاولى الضرب في الوفاق عند الموافقة وفي الكل عند المبانية مثال الموافقة زوج واخوان لام وشقيقتان أصلها من ٦ وتقول الى ٩ والترك ٦٠ دينار بينهما وبين التصحيح موافقة بالثلث فلزوج من التسعة ٣ فاضربها في ٢٠ وفق التركة يكن ٦٠ فاقسمها على وفق التصحيح وهو ٣ يخرج ٢٠ هي له من التركة ولا أحد الاخوان سهم فاضربه في الوفاق يكن ٢٠ فاقسمها على الثلاثة يخرج ٦ وثلثان هي له ولاخيه مثله ولاحدى الشقيقتين ٢ فاضربها في الوفاق يكن ٤٠ فاقسمها على الثلاثة يخرج ١٣ وثلث هي لها ولاختها مثلهام ومثال المبانية زوج وأم وشقيقة أصلها من ٦ وتقول الى ٨ والترك ٢٥ دينار فيهن ما مبانية للزوج من الثمانية ٣ فاضربها في ٢٥ كل التركة تبلغ ٧٥ فاقسمها على ٨ يخرج ٩ وثلاثة أعشار هي له وللشقيقة مثله وللأم من الثمانية ٤ فاضربها في ٢٥ تبلغ ١٠٠ فاقسمها على ٨ يخرج ٦ وربع هي لها ولو ضربت في المثال الاول سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم قسمت الحاصل على كل التصحيح كما فعلت هنا لصح ذلك ولكن فيه تطويل كما قلنا ولو كانت التركة في المثال الثاني ٢٤ كان بينهما وبين التصحيح مداخلة لدخول الثمانية في ٢٤ ويجوز العمل فيها كالمبانية أيضاً لكن الاخصر عمل الموافقة لا شرا كهما في كسر وهو الثمن يخرج أقلهما وهو الثمانية فهما في حكم المتوافقين (قوله ونعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم) بان تضرب في المثال الاول نصيب الاخوين ونصيب الاختين فيما ضربت فيه نصيب أحدهما وتنقسم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل فريق وما ذكره من القسمة بطريق الضرب هو أشهر وأوجه خصة وبيانها مع بيان مالوكان في التركة كسر في المطولات (قوله وأما قضاء الديون) أي طريق قسمتها وتسمى الخاصة (قوله فيها) أي بالتوفية يحصل المقصود ونعمت هي (قوله وتعدد الغرماء) فلو كان الغريم واحداً لقسمة (قوله ينزل مجموع الديون كالتصحيح الخ) بان تنظر بين مجموع الديون وبقيصة التركة بعد تجهيز فان وافقاً كما اذا ترك ١٢ دينار وعليه ١٨ لزيد ٤ ولعمرو ٢ ول بكر ١٢ فالموافقة بالسدس فاضرب دين كل واحد منهم في وفق التركة وهو ٢ ثم اقسم الحاصل على وفق مجموع الديون وهو ٣ يخرج لزيد ٢ وثلثان ولعمرو ١

والاوضح طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسألة إلى عدد رؤسهم وحدهم ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أحاد ذلك الفريق (واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء) يعني أن كلا وحده لا معاً لتقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية لحيدر (فان كان بين التركة والتصحيح مماثلة فظاهر أو) موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة (كذا في نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية وغيرها في وفق التركة فانما يضرب في جميع التركة عند المبانية وهذا المعرفة نصيب كل فرد (وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم وأما قضاء الديون فان وفي فيها (و) ان لم يوف وتعدد الغرماء (ينزل مجموع الديون كالتصحيح للمسألة (و) ينزل (كل دين) غريم (كسهم وارث) ويعمل كما مر



(ومن صالح من الورثة والغرماء على شيء معلوم) منها (طرح) أي طرح سهمه من التصحيح وجعل كأنه استوفى نصيبه (ثم قسم الباقي من التصحيح) أو الديون (على سهام من بقي منهم) فتصح منه كزوج وأم وعم فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الأم والألم اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخرج وحينئذ يكون سهمان للأم وسهم للم ولا يجوز أن يجعل الزوج كان لم يكن لثلاثا ينقلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث أصل الباقي لأنه حينئذ يكون للأم سهم وللم سهمان وهو خلاف الإجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسألة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عندي من النسخ فأنهما قسما الباقي للأم سهم وللم سهمان وقد علمت أنه خلاف الإجماع وقال العلامة قطب الدين محمد ابن سلطان في شرحه للكنز وقوله واجعله كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر قد بر (قال مؤلفه) العبد الفقير العاخر الحقير محمد علاء الدين ابن الشيخ علي الحصري الحنفي العباسي الإمام بجامع بني أمية ثم المفتي بدمشق المحمية قد فرغت من تأليفه أو آخر شهر محرم الحرام سنة إحدى وسبعين وألف هجرية \* على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية \* وقد بالغت في تلخيصه \* وتحريره وتنقيحه \* وتهنت المصنف رحمه الله في تغييره

وثلاث ولبكر ٨ وان تباينا كما إذا فرضنا التركة في مسئلتنا ١١ فاضرب دين كل في كل التركة واقسم الحاصل على مجموع الديون يخرج لزيد ٢ وأربعة أنساع ولعمرو ١ وتسعان ولبكر ٧ وثلاث ولو كان عليه في الصورة الأولى ٢٤ دينار كان بينهما مداخل فتعمل فيها كالموافقة ويصح أن تعمل فيها وفي الموافقة كالمباينة كما علمت (قوله ثم شرع في مسألة التخرج) تفاعل من الخروج وهو في الاصطلاح تصالح الورثة على إخراج بعضهم عن الميراث على شيء من التركة عين أو دين قال في سبب الانهرو وأصله ما روى ان عبد الرحمن ابن عوف رضي الله تعالى عنه طلق في مرض موته إحدى نساياه الأربع ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان رضي الله تعالى عنه ربع الثمن فصالحوها عنه على ثلاثة وثمانين ألفا من الدراهم وفي رواية من الدنانير وفي رواية ثمانين ألفا وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير تكبير اه قلت وله أحكام وشروط تقدمت آخر كتاب الصلح وتقدم هناك أنهم لو أخرجوا واحدا أو أعطوه من ماله ثم خصته تقسم بين الباقي على السواء وان كان المعطى مما ورثه فعلى قدر ميراثهم قال الشارح هناك وقيد المصنف بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء اه فتأمل (قوله والغرماء) أي ارباب الديون ولم يذكروهم في السراجية وانما ذكرهم في الملتقى والمجمع وغيرهما لحكمهم في القسمة والتخرج حكم الورثة ومنه الموصى له كما تقدم آخر كتاب الصلح (قوله أي طرح سهمه من التصحيح) أي صحح المسألة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح سهامه من التصحيح سيد (قوله كزوج الخ) أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللأم الباقي سهم واحد (قوله وحينئذ يكون الخ) فلو فرض أنه صالح الم على شيء من التركة وخرج من البين فالمسألة أيضا من ستة فاذا خرج نصيب الم بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنان للأم فيجعل الباقي أخماسا بين الزوج والأم فالزوج ثلاثة أخماس وللأم خمسان وان صالحت الأم على شيء وخرجت كانت المسألة أيضا من ستة فاذا طرح منها سهمان للأم بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعا ثلاثة للزوج وواحد للم سيد (قوله ثلاثا ينقلب فرض الأم الخ) أي في بعض الصور كهذه الصورة بخلاف ما إذا كان مكان الم أب فانه لا يلزم اعتبار دخول الزوج في التصحيح لأن للأم سهم وللأب سهمان على كل حال (قوله فيه نظر) أصله للزيلي وبينه بقوله لأنه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كأن لم يكن بل يجعل كأنه استوفى نصيبه ولم يستوف الباقيون انصباهم الا ترى أنه لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث أخوات متفرقات وزوجا فصالحت الأخت لأب وأم وخرجت من البين كان الباقي بينهم أخماسا ثلاثة للزوج وسهم للأخت لأب وسهم للأخت لام على ما كان لهم من ثمانية لأن أصلها من ستة وتعمل إلى ثمانية فاذا استوفت الأخت نصيبها وهو ثلاثة بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت من ٦ وبقي سهم للعصبة اه وصوابه ان يقول لكانت من ستة وتعمل بسهم إلى سبعة كما وجد في بعض نسخ الزيلي ولكن ما تزوج وجد بخطه كذلك فهو سبق قلم إذا عصبه هنا (قوله ثم ذكر نحو ما تحرر) أي من قوله السابق فاطرح سهامه من التصحيح (قوله قال مؤلفه) من التأليف وهو يقع الالف بين شين أو شيئا يخص من التركيب ويطلق عرفا على كتاب جعت فيه مسائل مؤلفه من أي علم كان معنى مؤلف بالفتح وجامعه مؤلف بالكسر (قوله الحقيقير) من الحقير وهو الذلة قاموس (قوله الحصري) نسبة إلى موضع يسمى حصن كيفا واشتهر في نسبة الشيخ رحمه الله تعالى لفظ الحصن فهو من باب التحت (قوله العباسي) الظاهر أنه نسبة إلى سيدنا العباس رضي الله تعالى عنه عم نبينا صلى الله عليه وسلم (قوله الإمام) بالرفع صفة محمد ويحتمل أنه صفة لعلي لكن الذي كان إمام الحنفية بجامع بني أمية والمفتي بدمشق المحمية هو الشارح رحمه الله تعالى وكذا كان مدرسا الحديث تحت القبة بجامع بني أمية ومدرس التكية السليمية ولم يشتهر والده بشيء من ذلك (قوله هجرية) نسبة إلى الهجرة أي هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ونسب التاريخ إليها لأن ابتداءه منها وأول من ابتدأ به عمر رضي الله عنه والعرب كانت تؤرخ بعام التفرق وهو تفرق ولدا إسماعيل عليه السلام وخروجهم من مكة ثم أروا بعام الفيل كإسطه في الظهيرة قبيل المحاضر (قوله في تلخيصه) التلخيص التبيين والشرح والتلخيص قاموس (قوله وتحريره وتنقيحه) تحرير الكتاب وغيره تقويمه والتنقيح التهذيب قاموس (قوله لمواضع) اللام زائدة للتقوية (قوله وتصحيحه) عطف على تغييره (قوله وعلى مواضع سهواً آخر) أي محافات المصنف تفسيرها (قوله وبالجمل) أي واقول قولاً ملتبساً



بالجمله اى مجتمعا قال فى القاموس جمل جمع واجمل الشئ يجمع عن تفرقة والمراد انه وان وقع من المصنف سهو  
أو من غيره أو وان نهت على ما وقع له من السهو فاني قد أسهولان السلامة من هذا الخطر بالتحريك وهو  
الاشراف على الهلال والمراد به هنا الامر الشاق عبره عن السهو أمر يعز بالكسر كقول زنا ومعنى اى ينذر  
أو يعسر أو يضيق أو يعظم على البشر فلا يحصلونه لان السهو والنسيان من لوازم الانسان واول ناس اول الناس  
وفى هذا هضم لنفسه واعتذار عنه وعن المصنف (قوله فستر الله على من ستر) الفاء فصيحى اى اذا كان  
ما ذكره المطلوب السترا لا فى مقام البيان (قوله وغفر لمن غفر) الغفر الستر فهو عطف مرادف (قوله  
وان تجد عيبا الخ) هذا البيت بمعنى الكلام الذى قبله (قوله فسد الخلالا) الخلل منفرج ما بين الشئين  
والوهن فى الامر وأمر محتمل واه وأخل بالشئ الجحف قاموس والقه للاطلاق والمراد به العيب وكان حقه ان  
يأتى بدله بالغيم ولكن أتى بالظاهر معبرا عنه بلفظ آخر للتصريح على ان العيب من سهو ونحوه خلل تطير قوله  
تعالى فان الله عدو للكافرين بعد قوله من كان عدوا لله الآية للتسجيل عليهم بالكفر والمراد بسده ستره أو تأويله  
حيث أمكن (قوله جل) اى عظم وتعالى فعطف علا عليه تفسير وهذا الكلام مرتبط بكلام محذوف  
دل عليه السياق اى فسد الخلل ولا تعير به ولا تنفض فان كل بنى آدم ما عدا من عصم منهم فيه عيب والذى تنزه  
عن العيوب بتمامها هو الحق جل وعلا ط والشرط الاول من هذا البيت من بحر الرجز والشرط الثانى من  
بحر الرمل ولو قال ان تجددون واوكافى بعض السخ صار الاول من بحر الثانى أو قال بخل بالفاء صار الثانى  
من بحر الاول (قوله كيف لا) منى لا محذوف اى كيف لا يوجد منى سهو والحال كذا فهو واعتذار آخر  
عن وجود ذلك (قوله يضيئه) اى نقلته من المسودة الى المبيضة والمسودة فى اصطلاح المؤلفين الاوراق  
التي يقع فيها النشاء التأليف سميت بذلك اكثر سوادها بكثرة المحو والاثبات والمبيضة التي ينقل اليها المؤلف  
ما انشاء واثبت في المسودة (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد ومن بيان لما فى قوله ما يفتت  
أو تعليلية كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا وقد شبه ما قبله من مشقة البعاد والم الفراق بالنار استعارة  
تصريحية أصلية والقرينة اضافة النار الى البعاد وشبه البعاد بحطب له نار استعارة مكنية واثبات النار  
له تخييل أو اضاف المشبه به الى المشبه اى من بعاد كالنار مثل لجين الماء تأمل (قوله والاحفاد) البنات  
أو اولاد الاولاد والاصهار قاموس (قوله ما يفتت الا بكاد) اى يقطعها ويشقها والا بكاد جمع كبد بالنسخ  
والكسر وككتف وقديذ كراموس والمراد كبدا واحدة وهى كبده لان ما فى قلبه لا يفتت كبدا غيره وانما جمع  
للسجعة أو على معنى ان فى قلبى من جنس ما يفتت الا بكاد أو ان فى قلبى ما لو كان لي اكباد متعددة لفتتها  
أو ان كل أمر مما فى قلبى يستقل بتفتت الكبدة فصارت كأنها اكباد متعددة (قوله فرحم الله) تفريع على  
ما قبله وذلك انه حيث ذاق ألم الفراق وكابد ما يكابده المشتاق من تشتت البال وتواتر البلبال علم ان اعتذار  
هذا الامام الذى سبقه بنحو هذا الكلام اعتذار مقبول لا محالة فحركات نفسه الى الدعاء فانه كما قال الشاعر

لا يعرف الوجد الا من يكابده \* ولا الصباية الا من يعانها

(قوله التفزازانى) اسمه مسعود ولقبه سعد الله والدين نسبة الى تفزازان بالفتح بلد بخراسان ولد بها سنة ٧٢٢ هـ  
وتوفى بسمرقند سنة ٧٩٢ هـ ونقل الى سمرخس فدفن بها (قوله حيث اعتذر) اى فى خطبة المختصر شرح  
تلخيص المعانى وقال قبل هذا البيت أيضا مع جود القرحة بصر البليات \* وخود القطنة بصر صر التكبكات \*  
وتراعى البلدان بى والاقطار \* ونبو الاوطان عنى والاقطار \* حتى طفت اجوب كل اغبر قاتم الارباب \* وحرر  
كل سطر منه فى سطر من البداء (قوله حيث قال) بدل من قوله حيث اعتذر (قوله يوما  
يجزوى الخ) اسماء مواضع والمراد باليوم مطلق الوقت ومتعلقه محذوف تقديره اكون (قوله لكن لله  
الحمد الخ) استدرالى اى انه وان حصل لي ما حصل من البعاد عن البلاد فقد اغترى ثمة عظيمة المفساد  
التي هى علامة القبول ودليل الوصول الى المأمول (قوله أولا وأخرا) اى اول كل أمر وآخره (قوله  
ظاهرا وباطنا) اى جدا فى الظاهر بالنشاء باللسان وما فى الباطن بالجنان (قوله فلقند) الفاء للتعليل  
واللام للقسم فهو جدد على نعمة معينة (قوله من) اى انتم هو اى المولى تعالى (قوله بابتداء تبييضه)  
اى المؤلف المنهوم من قوله قال مؤلفه وقوله قد فرغت من تأليفه (قوله نجاه) أصله وجاء ابدت الواو تاء

فستر الله على من ستر \* وغفر لمن  
غفر \* وان تجد عيبا فسد الخلالا \*  
جل من لافيه عيب وعلا \*  
كيف لا وقد يضيئه وفى قلبى  
من نار البعاد \* عن البلاد  
والاولاد \* والاخوان والاحفاد  
\* ما يفتت الا بكاد \* فرحم الله  
التفزازانى حيث اعتذر واجاد \*  
حيث قال نظاما  
يوما يجزوى ويوما بالعقيق  
وبال \* مذيب يوما ويوما بالخليصاء  
لكن لله الحمد أولا وأخرا ظاهرا  
وباطنا فلقند من بابتداء تبييضه  
نجاه وجه

حزوى بالزاي لا بالذال وان كانت  
بخط المحشى بالذال تقليدا لغيره  
قوله نصر الهوري



من المواجهة بمعنى المقاتلة (قوله صاحب الرسالة) آل للعهد أي الرسالة العامة الدائمة (قوله والقدر) أي  
الرتبة العالية (قوله المنيف) أي الزائد على غيره أو العالي من قولهم لما زاد على العقد نيف وناف وناف على  
الشيء اشرف عليه (قوله تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف) وذلك يبلده وهي غزة هاشم (قوله فله) أي  
ما ذكر من الابتداء والختم (قوله علامة القبول منهم) أي من الله تعالى ومن صاحب الرسالة صلى الله  
عليه وسلم ومن صاحب المتن رحمه الله تعالى والقبول الرضى بالشيء مع ترك الاعتراض على فاعله وقيل الإثابة  
على العمل الصحيح (قوله والتشريف) يقال شرف ككرم شرفاً على دين أو دنياً وشرف الله الكعبة  
من الشرف قاموس (قوله قال مؤلفه) كذا في بعض النسخ (قوله فباشرفي) أي احضر فهذا وقتك  
لحصول مقتضيك والايات من الطويل والقصير في قبلته للتأليف ط (قوله وان كان كل الناس) أي من  
أهل عصره أو منهم ومن بعدهم (قوله ردوه عن حسد) باسكان الدال وعن بمعنى الالام أي لاجل حسدهم له  
كقوله تعالى وما نحن بباركي الهتاعن قولك أو بمعنى من أي ردنا شتاً من حسد كقوله تعالى وهو الذي يقبل  
التوبة عن عباده (قوله فقبلني) بالتخفيف أي تيبني وهو خبر بمعنى الدعا (قوله واساتذ) جمع  
استاذ بضم الهمزة ومعناه الماهر بالشيء والمراد بهم هنا الشياخه والظاهر انه اعجمي معرب لما في القاموس  
لا يجتمع السين والذال المعجمة في كلمة عربية (قوله وتحشرونا جمعاً) أي حال كونهما مجتمعين مع النبي صلى  
الله عليه وسلم فالمصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل ان جمعاً بمعنى جبهة أو كيد لضمير الجماعة أو مفعول  
مطلق لأن الحشر بمعنى الجمع وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمه في محشر منفرد عن محشر كل  
الخلق فالمعنى لا تقتصر على من ذكر الان يراد بها حالة مخصوصة كالقرب منه صلى الله عليه وسلم  
(قوله مع المصطفى أجد) قد منا ان الايات من بحر الطويل والطويل له عروض واحدة مقبوضة وزنها  
مفاعيلن ولعروضه ثلاثة اضرب الاول صحيح وزنه مفاعيلن الثاني مقبوض مثلها الثالث محذوف وزنه فعولان  
وهذا البيت من الضرب الاول والبيت الذي قبله والبيت الذي بعده من الضرب الثاني وهذا معدود  
من عيوب القوافي ويسمى البحر يد بالحاء المهملة كما في الخرجية وتقدم في اول الكتاب ايضاً لنظم شروط  
الوضوء وقع فيها نظير ذلك كما بينها عليه هناك ولو قال الناطم مع المصطفى السند لكان اسد (قوله  
واخواننا) بالجر عطف على ماتن أو على قوله المصطفى أو بالنصب عطف على نا في تحشرونا والاول أولى  
(قوله المسدي) من الاسداء بمعنى الاعطه ولفظه مفرد معطوف باسقاط العاطف أو جمع  
نعت لاختواننا وأصله المسدين حذف تونه لاضاقته الى الخير المجرور به وقد فصل بينهما  
بالطرف لكون المضاف شبه الفعل وهو جائز في السعة قال في الالفة  
فصل مضاف شبه فعل مانصب \* مفعولا أو ظرفاً اجزولم يعب  
ومثله قوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركونى صاحبى وقول  
الشاعر كاحت يوماً مخزرة بمسيل \* (قوله دائماً) صفة لمصدر  
محذوف أي قبولاً أو حشراً أو اسداء (قوله داع) أي وداع  
على حذف العاطف أو بدل من والدنا (قوله طالب الرشد)  
أي لنا حذفه لدلالة ما قبله عليه يقال رشد كنصر وفرح  
رشد أو رشد أو رشاداً اهتدى واستقام على الحق  
والرشد في صفاته تعالى الهادى الى سواء الصراط  
نسأله تعالى ان يهدينا الى الصراط المستقيم  
ويدبنا على الحق القويم ويمتنعنا بالنظر  
الى وجهه الكريم في جواربيه الكريم  
عليه افضل الصلاة وأتم التسليم  
أمين

صاحب الرسالة والقدر المنيف \*  
ويجتمه تجاه قبر صاحب  
هذا المتن الشريف \* فله علامة  
القبول منهم والتشريف \* قال  
مؤلفه  
فباشرفي ان كنت ربي قبلته  
وان كان كل الناس ردوه عن حسد  
فقبلني مع ماتن واساتذ  
وتحشرونا جمعاً مع المصطفى أجد  
واخواننا المسدي لنا الخير دائماً  
ووالدنا داع لنا طالب الرشد  
وحسبنا الله ونعم الوكيل  
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم صلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم





بسم الله الرحمن الرحيم \* قال الفقير أحمد الاياري \* مرتجيا عفو الكرم الباري \* الحمد لله الذي أفاض عن  
الفقه نقايه لذوى البصائر والتمكين \* وناط اقتدتهم بعرقته فغاصوا بحار الفكر لاستخراج درة الثمين \* والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد الدرة المختار من بين الجواهر والاعراض \* القائل انما انا قاسم والله معطي فسبحان  
من تنزه عن الاغراض \* وعلى آله وأصحابه المقتفين آثاره \* القاطنين من روض الفضل أزهاره \* وبعد  
فلما كان الدرة المختاراً جل كتاب في المذهب يعتمد عليه \* وقد فحمت هذه الحاشية لذوى النهى أقفاله حتى توصلوا  
اليه \* تعلقت بجمال وضعها الأذهان \* وتعشقت بكمال طبعها افاضل الزمان \* كيف لا وانوارها تغنيك عن  
السراج الوهاج \* وأضواءها تزيك كيف استخراج الدر من البحر المتلاطم الامواج \* فلهذا ترمولها خطب على  
منبر البراعة فأطنب وأجاد \* وركب جواد فكره في ميدان اليراعة فبرع وساد \* بلغ من البلاغة مبلغاً لا يدرك له  
غايه \* وبزغ كوكب فضله في الافاق فجلى عن النباه \* أخلص لله في تأليفها النيه \* فجلت من القبول بجلاله  
السنيه \* وقد قويت نسخ الطبع على نسخة المؤلف التي بخطه رحمه الله \* فحنت من جنى التصحيح اطيبه وأحلاه  
\* وقد اجتهدت في مقابله معظم الجزء الخامس منها والثاني واحد الزمان \* وسأحب ذيل فضله على الاقران \*  
من طلع في الافق كوكبه فضلاً وشرقاً \* الفهامة الشيخ نصر الهوريني أبو الوفا \* وبينما أنا أتتهل معه من  
مناهلها الصافية \* وأرنو بعين بصيرتي الى محاسنها الزاهية \* اذا أخذتني نشوة فأنشأت \* وقلت مادحا ومؤرخا  
وأنشدت

أضوء معان أم سنا أنجم زهر \* وعرف غوان أم شذا طيب الزهر  
وتلك شمس بالهاسن اشرقت \* لنا أم عروس قد تبدت من الخدر  
لها في سماء المجد أشراف منزل \* يجلى عن الاشياء عند ذوى الفكر  
تدير على الاسماع كاس من الطلا \* اذا عربت باللفظ عن مبهم الامر  
تري الغاية القصوى اذا شئت حسنها \* وفيها نهايات الكمال لمن يدري  
قد ونكها ان كنت بالفضل مغرماً \* وأظهرت كنزاً كان محتجباً في السر  
وأديت بالاحسان واللفظ مهرها \* وقد من جت راح اجتهادك بالصبر  
وما مهرها الامسامة النهى \* لها ان ترم وصلاً فكن باذل المهر  
فها هي بكران امطت نقايها \* رأيت محيا الفضل يهزأ بالبدر  
وحسبك منها انها تنقي لمن \* بفكرته يستخرج الدر من بحر  
امام له في المشكلات اذاجت \* مقال لدى التحقيق يسفر عن فجر  
يجدد من تلك العلوم ريسها \* ويحيي به ميت الفؤاد مدى الدهر  
فلا غرو ان صارت به الشام شامة \* وجرت ذبول الفضل ترهوعلى مصر  
أليس أجل صاحبين محمد \* مؤيد دين الحق بالعز والنصر  
ومن يك منسوباً اذا ما دعى الى \* سلالة زين العابدين أبي الفخر  
فن ذا يضاويه بمجوا ورفعة \* وفضلاً ومجداً وهو أوحى في العصر  
وما ذا يقول الواصفون ومدحه \* تحلى فائق النظم والنثر  
اذا رام تجنص بادح حصر وصفه \* فقولوا له قصر لقد جل عن حصر  
وسل عنه ان تجهل تأليفه فني \* تقاصيرها ما باح للناس بالسرى  
وحاشية الدر المنضد شاهد \* على ذلك عدل لا تميل الى نكر  
اذا ايسجت ابدت عقود لآكئ \* وان نظرت أومى لها الفضل بالشكر  
ولما بدت تحتال عجا وتثني \* وقد حسنت طبعاً وايت فن الهجر  
لها احمد الاياري قال مؤرخاً \* يزين لطيف الطبع حاشية الدر

٧٧ ١٢٩ ١١٢ ٧١٩ ٢٢٥

١٢٧٢



وقد رأينا بخط المؤلف رحمه الله في آخر الحاشية بالهامش تم في أواخر محرم الحرام سنة ١٣٣٠ بعد المائتين  
والألف

وكان كمال طبع هذا الجزء الخامس من الحاشية الزهية \* بالطبعة الكبرى بيولاقي مصر المحمية \* زمن تحلي طراز  
هذه الحكومة الباهرة \* بوشى عدل صاحب المعالي الفاضل \* من أشرقت في أفق طلعة سعادته شمس  
الجمال \* وأومض في عيانه بهجة سيادته نور الجلال \* وسطعت أنوار سعادته في المشرقين \* ونشرت ألوية مجده

وجوده في الخافقين \* المستطل بجميع الأنام بقلل آمنه المديد \* سعادة أفندينا ولي النعم

محمد سعيد \* لازالت رياض العز مبتسمة بوجوده \* مروية الأدواح بهوامع كرمه وجوده

\* وقد لوحظت بجودة تظرف على الهمة \* الجامع من متفرقات المجد آتته \* الماذكل

المهمات باعه \* حضرة الجناب المهاب ناظر دار الطباعه \* وذلك على ذمة

ملتزمها العظام \* وهم الشريف الامجد شاه بندو تجار مصرية السيد

حسين الرفاعي \* وجناب القائم مقام السيد محمد أمين

الازميري والفاضل الشيخ محمد شاهين والسيد

درويش عفرة والسيد يحيى بركات الدمشقيون

وذلك في أواخر شهر ربيع الأول سنة اثنتين

وسبعين ومائتين بعد الألف من هجرة

النبي الأكل صلى الله عليه

وعلى اله وأصحابه الكملين

بكمالهمين

تم











